

UNIVERSAL
LIBRARY

OU_232594

UNIVERSAL
LIBRARY

وقول من نهاية المحتاج الى شرح المنهاج في الفقه على
مذهب الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه للامام العالم
العلامة شمس الدين محمد بن الامام العارف بالله
تعالى شهاب الدين أحمد الرملي رضي
الله تعالى عنهما ونفعنا
ببركتهما
آمين

{ يوم امته حاشية الاستاذ العلامة أبي الضمائر
الشيخ علي الشبرايملي على التشرح المذكور }

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين هذه حواش مفيدة جليلية في شرح مناجاة الشيخ أبي القاسم
وتحقيقات وتحذيرات وابحاث وتدقيقات أفادها علامة الانام شيخ الاسلام أبو الضياء والنور نوراً ثمة الدين شيخ المشافعية
في زمانه وامام الفقهاء والقراء والمحدثين في عصره وأوانه من الله المنتهى في العلوم العقلية والنقلية واستخراج نتائج
الأفكار الصحيحة بقصر بحثه الملائمة المضية استاذ الاستاذين نوراً ثمة الدين الاستاذ أبو الضياء والنور على الشيرازي
أدام الله النفع به وبعلومه باهرة في الحياة الدنيا وفي الآخرة وإملاها على شرح منهاج الامام النووي للعلامة شيخ الاسلام
محمد شمس الأئمة والدين ابن شيخ الاسلام أحمد شهاب الدين الرملي نعمدنا الله واباها برحمته ورضوانه آمين ثم أشهد بتجريد هاهن



هو أمش نسخة مستقيمة العلامة الشيخ أحمد الدهموري بعد ان كتبها من لفظه
وقرأها عليه المرة بعد الاخرى عنده مطالعة دروسه وتقاسيمه بالجامع الازهر ترفع
الله بجمته وكرمه آمين (قوله الحمد لله الذي شيد) أي رفع وفيه استعارة تصريحية
تبعية وذلك لانه شبه اظهارة ما بنى عليه الاسلام برفع البناء وتقويته بالشيء رفا
تأما واستعار له اسمه وهو التشديد وفي المختار الشيد بالسكر كل شئ طلبت
به الحائط من حص وبساط وشاده حصصه من باب باع والمشيء بالتخفيف
المعمول بالشيء والمشيء بالتشديد المطول اه ومنه يعلم صحة كونه استعارة من
حيث انه شبه اظهارة بتشديد البناء الذي هو تطويله هذا ويجوز ان يكون مجازا
مرسلا من باب اطلاق المألوم وهو التشديد وارادة لازمه وهو التقوية (قوله
بمنهاج دينه) أي بالطريق الموصلة الى دينه وهو ما شرعه الله من الاحكام والمراد
بالطريق الموصلة اليه ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم من أحاديث الاحكام
وغير ذلك من الأدلة والأئمة الذين قاموا باظهار ذلك وتحريره ونقله وحينئذ فالمراد
بالشريعة مضافة للأركان هو ما شرعه الله من الاحكام فهو عين الدين المنسار
بما صر فكانه قال الذي أظهر بالطريق الموصلة الى ما شرعه الله من الاحكام
أركان ذلك الشرع وانما أقام الظاهر الذي مرجعه الدين مقام المضمحل وهو لفظ

لن

الشريعة ليصفه بالقرآن وحينئذ فالمراد بالاركان الاجزاء التي اشتملت الاحكام المشروعة عليها كوجوب

الصلاة والصلاة نفسها او يكون اطلاق الحكم عليها مجازا من باب اطلاق اسم المتعلق بالسكر على اسم المتعلق بالفتح (قوله
الشريعة الغراء) هي في الاصل تأنيث الاغرو وهو اسم للفرس الذي في جهة يياض فوق الدرهم لكنها اطلاق على المشهور
والخيار وهو المراد هنا (قوله وسدد بأحكامه) أي الله أو الدين وعلى الثاني فالإضافة يائية بناء على ان الدين ما شرعه الله
من الاحكام وهو ما رجحه الشارح فيما يأتي في شرح قول المصنف في الدين الخ (قوله فروع الحنيفية) أي الله الحنيفية
والحنيف المائل عن الباطل الى الحق (قوله السجاء) أي السهلة (قوله فقد اتبع سبيل المؤمنين) أي طريقهم الموصلة الى
الحق وهو دين الاسلام (قوله ومن خرج عنه) وفي نسخة وقف أي حبس نفسه عنه بانه لم يفسد به (قوله على ما علم) مامصدرية
أوموصولة والهادئ محذوف والمعنى على تعليمه أو على الذي علمه (قوله على ما هدى) مامصدرية أيضا (قوله وقوم) أي اصليح
وهذان القوم لان منزلا منزلة اللازم كافي فلان يعطى والمعنى على هدايته وتقويته

(قوله المالك) من الملك بالكسر وهو الشئ بالاعيان المملوكة والملك من الملك بالضم وهو انصرف بالامر والنهي فكأنه قيل المالك لجميع الموجودات المتصرف فيها بالامر والنهي (قوله ونورا لسائر الخلاق) عطف مغاير للرحمة مفهوما فان النور في الاصل ككيفية تدركها الباصرة أو لا وبواسطتها تدرك سائر المبصرات وهو في حقه صلى الله عليه وسلم بمعنى منور فهو مساو للرحمة من حيث الماسد أو هو من جزئياتها (قوله حين درست) أي عفت يقال درس الرسم عفا وبابه دخل ودرسة الجميع وبابه نصر ينعدي ويلزم اه محتمل فاعلى الزوم هو مبقى للفاعل وعلى النعدي للمفعول (قوله اعلام الهدى) أي آثاره وفي المختار العلم بقتضين العلامة وهو أيضا الجبل وعلم الثوب والراية (قوله وظهرت اعلام الردي) بالقصر يقال ردي بالكسر كصدي أي هلك انتهى مختار وفي القاموس ردي كرمي (قوله وانظم من نهج الحق) أي خفي (قوله وعفا) أي ذهب (قوله واشرف) أي قارب (قوله فاعلى من الدين) أي محمد صلى الله عليه وسلم وهو عطف على ارسل عطف مسبب على سبب (قوله معالمة) أي علاماته وفي المختار العلم الاثر يستدل به على الطريق انتهى (قوله فانشرح به) وهو عطف مسبب على سبب (قوله وانزاحت به) أي انعدمت أي بالرسول صلى الله عليه وسلم ٣

وهو مطاوع زاح تقول زحته فانزاح بمعنى فحشته قال في المصباح زاح الشئ عن موضعه من روح زوحا من باب قال وزيج زيجا من باب سار تحي وقد يستعمل متعديا بنفسه فيقال زحته والاكثر ان يتعدى بالهـ مزة فيقال ازحته ازاحة اه (قوله خلفاء الدين) أي الذين صاروا خلفاء على الدين بعد النبي صلى الله عليه وسلم أو الذين استخلفهم النبي صلى الله عليه وسلم أو الله وفي المصباح خلفت فلانا على أهله وماله خلافة صرت خليفة وخلفته جئت بعده والخلافة بالكسر اسم منه كالقعدة لهيئة القعود واستخلفته جعلته خليفة فخليفة يكون بمعنى فاعل وجمع مفعول (قوله وخلفاء البقيين) يحتمل ان الاضافة فيه لادنى ملازمة وذلك انهم لما عاهدوه وفوا بعهودهم كانوا كالمقسمين بايمان وفوا بها فجعلهم خلفاء واضافهم الى البقيين ويحتمل انه شبيههم في انقيادهم للرسول صلى الله عليه وسلم

لن الله الا الله وحده لا شريك له المالك الملك الحق المبين واشهد ان سيدنا محمد عبده ورسوله المبعوث رحمة للعالمين ونورا لسائر الخلاق الى يوم الدين ارسله حين درجت اعلام الهدى وظهرت اعلام الردي وانظم من نهج الحق وعفا واشرف مصباح الصدق على الانطقا فاعلى من الدين معالمة ومن حكم الشرع دلائله فانشرح به صدور اهل الايمان وانزاحت به شبهات اهل الطغيان صلى الله عليه وعلى آله واصحابه خلفاء الدين وخلفاء البقيين مصابيح الامم ومفاتيح الكهف وكنوز العلم ورموز الحكم صلاة وسلاما دائمين متلازمين بدوام النعم والكرم وبعد بحج فان العلم وان كانت تعاضل شرفا وتطلع في سماء كوكبها شرفا فيبقى العالم من غرائثها وكلما زاد

وعدم شئ انهم لم ياتوا الفقيهين على أمر متيقن لا يتلفون عنه فتكون استعارة تصريحية تبعية (قوله وكنوز العلم) وفي نسخة وكنوز اهل الحكم وعلى كل فالمراد بالكنز هنا المحل الذي يحفظ فيه العلم وهو في الاصل المال المكنوز فهو مجاز من باب تسمية المحل باسم الحال فيه ولو عبر بالمعادن لكان أولى لانها جمع معدن وهو المكان (قوله ورموز الحكم) أي هم رموز الحكم لاستقاداتها وأخذها منهم ومما هم رموز الانتم-م يشير الى ابيان بعض الاحكام لانهم لم يتصد والتدوينها بل كانوا يجيبون عما سئلوا عنه بحسب الوقائع والرمز الاشارة والاعيان بالشقين والحاجب (قوله تعاضل شرفا) أي في المقدار أي لا يعظم عندها شئ لكن الفقه اشرفها كما يأتي في قوله فلا صرية الخ (قوله شرفا) قال في المختار الشرف بفتح الشين والراء العلو والمكان العالي ثم قال وشرفة القصر واحدة الشرف تعزف وغرف اه وعلبه فينبغي ان يضبط قوله تعاضل شرفا بالفتح وقوله كوا كها شرفا بضم الشين وفتح الراء انتهى ثم اتم تعاضل في علو المقدار وطلعت في اما كن الكواكب المرتفعة فلا صرية الخ (قوله وكلما زاد) أي في الاتفاق

(قوله ازاد ارشدا) بضم الراء وسكون الشين وفتحهم ما وعبارة المختار رشدي رشدي مثل تعدي بعد ورشدا بضم الراء وفيه لغة أخرى من طوب اه (قوله وعدم سرفا) قال في المصباح اسرف اسرافا جاوز القصد والسرف بفتحين اسم منه وسرف سرفا من باب تعب جهل أو غفل فهو سرف وطلبتهم فسر فتم معنى اخطأت أو جهلت (قوله فلا مريه) الفاء زائدة في خبران وجله وان كانت معترضة بين الاسم والخبر والمريه الشك قال في المختار المريه الشك وقد بضم وقرئ بهم ما قوله تعالى فلا تذك في مريه منه (قوله واسطة عقدها) أى أشرفها والعقد بالكسر القلادة (قوله به يعرف) أى بالفقه يعرف (قوله ويدين به الخاص والعام) أى يتعبد به الخ ويقال دانه يدينه ديناً بالكسر أذله واستعبده فدان اه مختار (قوله وتبين مصابيح الخ) أى تظهر به ان قرئ بالتاء فان قرئ بالياء كما في بعض النسخ فلا تقدير لان فاعله يعود على الفقه والمعنى انه يظهر مصابيح الهدى ويعينها (قوله وأساسها) كالتفسيرى لان قطب الشئ هو أصله الذي يرجع اليه ومنه قطب الرخا وقطب القوم سيدهم الذي يدور عليه أمرهم ويرجع اليه (قوله وراسها) أى الذى هو منها كالرأس حقيقة (قوله سراة الارض) أى ساداتهم جمع سرى وهو يفتح السين قال في المختار وهو جمع عزيزا ثم يجتمع فعيل على فعلة ولا يعرف غيره اه بحروفه وفي المصباح والسرى الرئيس والجمع سراة وهو جمع عزيز لا يكاد يوجد له نظير لانه لا يجمع فعيل على فعلة وجمع السراة سراوات اه (قوله لاسراة لهم) صفة كالشنة لنوضى وفي المختار قسم من السراة سكرى لارئيس لهم اه (قوله ايه) اسم فعل أى زدنى (قوله خبط عشواء) قال في المختار العشراء عشراء

التي لاتبصر ما امامها فهي تخبط يديها كل شئ وركب فلان العشواء اذا خبط أمره على غير بصيرة وفي المصباح عشى عشان باب تعب ضعف بصيرة فهو عشى والمرأة عشواء اه (قوله وشكت الارض منهم) هو استعارة بالكناية فانه شبه الارض بالعتلاء الذين يتظلمون واثبت لها الشكاية تخبيلا (قوله وقع اقدام قوم)

ازاد ارشدا وعدم سرفا فلا مريه في ان الفقه واسطة عقدها ورابطة حلها وعقدها وخالصة الراجح من نقدها به يعرف الحلال والحرام ويدين الخاص والعام وتبين مصابيح الهدى من ظلام الضلال وضلال الظلام قطب الشريعة وأساسها وقاب الحقيقة الذى اذا صلح صلت وراسها واهل سراة الارض الذين لولاهم افسدت بسيادة جهالها وضلت اناسها

لاتصلح النام فوضى لاسراة لهم * ولا سراة اذا جهالهم سادوا ايه ولولاهم لاتخذ الناس رؤساء جهالافا فتوا بغير علم فضلوا واضلوا وخبطوا خبط عشواء حيثما قاموا واحلوا وشكت الارض منهم وقع اقدام قوم استزلهم الشيطان فزولوا فلهذا در الفقهاء هم نجوم السماء تشير اليهم بالا كف الاصابع وشم الأنوف فيخسح

بدل من الجرور بمن يدل اشمال فهو بالجرأ ومن الجار والجرور فيكون منصوبا وقوله قوم من اقامة الظاهر مقام المضمحل وكأنه ليس منهم بقوله استزلهم الشيطان الخ (قوله الشيطان) قال بعضهم الشيطان كل جنى كافر سمي شيطانا لانه شطن أى بعد عن رحمة الله وقيل لانه شاط باعماله أى احترق بسيمها قال الجاحظ الجنى اذا كفر وظلم وتعدى وافسد فهو شيطان فان قوى على جل المشاق والشئ الثقيل وعلى استراق السمع فهو مارغان زاد على ذلك فهو عقرت كذا قاله بعض شراح البردة عند قول المصنف * وحالف النفس والشيطان واعصم ما * (قوله فلهذا در الفقهاء) صيغة مدح قال في شرح التوضيح انه كناية عن فعل المدوح الصادر وانما أضاف الفعل الى الله تعالى قصد الاظهار والتعجب منه لانه تعالى مثنى العجب فعنى قولهم لله دره فارسا ما العجب فعلة ويحتمل ان يكون التعجب من ابنه الذى ارتضعه من ثدى امه أى ما العجب هذا اللبن الذى نزل به مثل هذا الولد الكامل في هذه الصفة اه (قوله تشير اليهم بالا كف الاصابع) فالاصابع فاعل أشارت وبالا كف ظرف مستقر حال منها اى اشارت الاصابع حالة كونها مع الا كف يريد ان الإشارة وقعت بجميع الاصابع والا كف اه دما ميني وقال بعضهم ان فيه قلبا والاصل اشارت الا كف بالا مصابيح (قوله شم الأنوف) هو من اضافة الصفة الى الموصوف واللام في الأنوف عوض عن المضاف اليه أى أنوفهم ثم جمع اسم قال في المصباح الشم ارتفاع الأنف وهو مصدر من باب تعب فالرجل أشم والمرأة شمها مثل حجر وحجر اه وقال في القاموس والاشم السيم والمكعب المرتفع

(قوله شامخ) قال في القاموس شمع الجمل علا وطال والرجل بأنفة تكبر (قوله حلقوا) اساطوبه وداروا حوله كدوران السوار على المعصم وفي النهاية فتح اليوم من ردم بأجوج وما جوج مثل هذه وحلق أي بتشديد اللام بالصيغة الابهام والتي تلها وعقد عشر أي بأن جعل رأس السبابة في وسط الابهام اه منه (قوله غورا ونجدا) المعنى يبحثون عن الاحكام خفاياها وحلاياها كأنهم ساروا في تحصيل ذلك في الطرقات المنخفضة والمرتفعة والغور في الاصل فعر كل شيء والتجديما يرتفع من الارض اه مختار (قوله من سار على منهج الخ) يتأمل معنى هذا التركيب فان كلاما من المنهج والمنهاج معناه الطريق الواضح واهله أراد بالطريق الذي عبر عنه بالمنهج ما يتوصل به لاستنباط الحكم من الدلائل وبالطريق الذي عبر عنه بالمنهاج الدلالة انفسها كالكتاب والسنة وبالطريق الواضح دين الاسلام كما اطلق عليه الصراط في قوله تعالى اهـ هذا الصراط المستقيم (قوله ومنهم من جعل دأبه) أي شأنه وعادته كالمصنف (قوله رد الخصوم) أي من اراد الطعن فيما ذهبوا اليه من الاحكام الشرعية وقوله فلا يفوته الطائف أي لا يفوته من ابدى شبهة وان بعدوانته في البعد الى ان شبه الطائر في السماء (قوله وخصم المخالفين) أي غلبهم قال في المصباح خاصته

قتل اذا غلبته في الخصومة وقال في غلب غلبه غلبان باب ضرب والاسم الغلب بفتحين والغلبة أيضا (قوله منها معالم للهدى) أي من البراهين يعني ان ادلتهم منها ما قصد به اثبات ما ذهبوا اليه من الحق الواضح ومنها ما قصد به ابطال شبهة المبطلين فأشبهت الشهب التي ترحم بها الشياطين المسترقون للسمع (قوله والاخرى رجوم) أي كالجارية يرمى بها وهي مادة تقدم

التي تهم كل شامخ الان رفاه حلقوا على سور الاسلام كسوار المعصم قائلين لاهله والحق سامع
اخذنا بآفاق السماء عليكم * لنا قراها والنجوم الطوالع
زين الله الارض بواطئ اقدامهم فالتشاه تقبل خلالها وباطحة احكامهم واحكامهم
تذكر حرامها وحلالها وترشف من زلاها ما حلالها ولقد ساروا في مسالك الفقه
غورا ونجدا وداروا عليه فاعين به وجدا فمنهم من سار على منهج منهاج الطريق الواضح
أحسن سير وجرى في آمواله على منواله غير متعوض الى غير ومنهم من جعل دأبه
رد الخصوم وخصم المخالفين فلا يفوته الطائف في الارض ولأنه الطائر في السماء يحوم
واقامة الحجج والبراهين منها معالم للهدى ومما يبيح للدجاء والاخرى رجوم وسيد
طائفة العلماء من القرن السادس والى هذا الحين وصاحب الفضل على اهل المشارق
والمغرب ذو الفضل المبين الضارب مع الاقدمين بسهم والناس تضرب في عديد بارد
فهو الممول عليه عند كل صادر ووارد تقدم على اهل زمنه تقدم النص على القياس

من قولنا ومنها ما قصد به ابطال الخ (قوله وسيد) مبتدأ خبره قوله الا في القطب الرباني الخ (قوله من القرن السادس) الصواب القرن السابع لا السادس فقد صرح ابن السبكي وغيره بأنه مات في سنة ست وسبعين وسقائة عن نحو ست واربعين سنة اه ويمكن الجواب بان المراد من آخر القرن السادس لانه لما كانت ولادته في القرن السابع وكثيرا ما تمتد حياة من كان موجودا في القرن السادس الى زمن ولادة المصنف ويستفيد مما قاله بعد ولادته فتكون له السيادة على من استتاد منه من أهل القرن السادس بل وعلى كثير من كان موجودا من كثير من الأئمة وتتميز عليهم المصنف بفضيلته كأنه حصلت له السيادة على اهل جميع ما فتكون سيادته من قوله وهو عقب القرن السادس وما اتصل به مما قبله (قوله عند كل صادر ووارد) قال في المصباح صدر القول صدر من باب قعد واصدته بالالف وأصله الانصراف يقال صدر القوم واصدراهم اذا صرفتهم وصدرت عن الموضع صدر من باب قتل رجعت اه وفيه ورد البير وغيره الممايرده ووردا بلغه ووافاه من غير دخول وقد يكون دخولا واسم الورد بالكسر واورده الممايرد وخلاف المصدر واليراد خلاف الاصدار انتهى

(قوله وهي تناديه) أي اهل زمنه وأنت لكون الامل معنى الجماعة (قوله ولوعوررض) أي أراد أحد أن يعارضه (قوله لقال لسان الحال) أي في حقه (قوله قال) أي تكلم ذلك الامام فلم يترك الخ (قوله ونسأى) أي ارتفع وقوله فلم يسمع أي في مكانه يشير الى انه لشدة علوه معد السماء فلم يسمع لكالم بعده قول القائل في حقه أين التريا الخ (قوله وتعالى) عطف تفسير على نسأى (قوله متطاول) أي مناظر لهمافي العلو والنور (قوله حتى فاق الآفاق) أي اهل جميع النواحي فهو وكقوله تعالى واستل القمرية (قوله فساق اتباعه أعمأ) أي اولاهم وآخريهم فهو تمييز لا تباعه وهو يفتح الهمزة وقوله وساق أي خلف وهذا مأخوذ من قولهم ساقفة الجيش أو خرمهم كما في مختار الصحاح (قوله ماسطر علمه في الاوراق) أي مدة تسطير ما افقه في الاوراق (قوله القطب الرباني) أي المتأله والعارف بالله تعالى انتهى مختار والمتأله المتعبد كما في المصباح وقال الشيخ في الكتاب المغر كور أيضا الرباني المنسوب الى الرب أي المسالك وقال ابن حجر في شرح ٦ الاربعين الرباني هو من افيضت عليه المعارف الالهية فعرف به

وربى الناس بعلمه انتهى فما ذكره مبين للمراد بالنسبة الى الرب (قوله والعالم الصمداني) أي المنسوب الى الصمد أي المقصود في الخواص قاله شيخ الاسلام في شرح الرسالة القشيرية اه ولعل المراد هنا من النسبة انه يعتقد في اموره كما على الله بحيث لا يلحقه الى غيره تعالى في امره اه (قوله محي الدين) لقبه واسمه يحيى (قوله وعترته) بالمشاة القوقية والعترة كما في المختار نزل الرجل ورهطه الادنون اه (قوله وأذن له) أي انقاد (قوله على تحصيله) أي حفظه (قوله العبريات) أي الدموع (قوله كتاب المنهاج من لم الخ) أي كتاب من لم

وسبق وهي تناديه مافي وقوف ساعة من باس وتصدر ولوعوررض لقال لسان الحال مروا ابابكر فليصل بالناس من انفق من خزائن علمه ولم يخش من ذي العرش اقلا هكذا هكذا والافلا قال فلم يترك مقالا لقائل ونسأى فلم يسمع أين التريا من يد المتناول وتعالى فكأنما هو للثبوتين متطاول وتصادد درج السيادة حتى فاق الآفاق وتباعد عن دوجات معارضيه فسلق اتباعه أعمأ وساق ومضى وخلف ذكرا باقيا ماسطر علمه في الاوراق شيخ الاسلام بالانزع وبركة الانام بلاد دفاع القطب الرباني والعالم الصمداني محي الدين النواوي نعمه الله تعالى برحمته ونفعنا والمسلمين ببركته بجاء محمد وآله وعترته قد ملا علمه الآفاق وأذن له أهل الخلاف والوفاق واجل مصنفه في المختصرات وتسكب على تحصيله العبريات كتاب المنهاج من لم يسمع بمثل القرائع ولم تطمح الى التسج على منواله المطامح بهربه الاباب واتى فيه بالعجب العجيب وبرز محبات المسائل يرض الوجوه كريمة الاحساب ابدع فيه التأليف وزينه بحسن الترتيب والترصيف وادعه المعاني الغزيرة بالانقاط الوجيزة وقرب المقاصد البعيدة بالاقتوال السديدة فهو يساجل المطولات على صغر حجمه ويباهل المختصرات بغزائره علمه ويطلع كالمقرسنا وبشرق كالشمس بهجة وضياء ولقد أجادفه القائل حيث قال قد صنف العلماء واختصروا فلم * يأتوا بما اختصروه كالمناهج جمع الصحيح مع الفصيح وفاق بالشرج جميع عند تلاطم الامواج

الخ نزل منزلة العاقل فعبر عنه عن الكثرة الانتفاع به كما يتضح باحجاب الرأي فيكون استعارة مختصرة (قوله ولم تطمح) أي تلمعت وعبارة المختار وطمح بصره الى الشيء ارتفع وبابه خضع وطماحا أيضا بالكسر اه (قوله بهربه) أي غلب به اه مختار وفي المصباح بهربه من باب نفع غلبه وفضله ومنه قيل للقراباها رظهوره على جميع الكواكب (قوله بالعجب العجيب) أي بالشيء الغريب بالنسبة لأمثاله مما هو على حجه فالعجب وصف قد صد به المبالغة قال البيضاوي في تفسير قوله تعالى ان هذا الشيء عجيب أي بلبغ في العجب فانه خلاف ما طبق عليه آتأونا وما نشاهد من ان الواحد لا يفي علمه وقدرته بالاشياء الكثيرة اه (قوله والترصيف) قال الدماميني في الترتيب ما حاصله لم يسمع الفعل في هذه المادة لا مجردا يقال رصفت الحجارة بالترصيف رصفا اذا وضعت بعضها على بعض وقال في المختار بابه نصر وقال فيه أيضا الترتيب التركيب اه (قوله فهو يساجل) أي يعطى كعطائهما أي يتبد كافتادهم او اصله يغالب في الاعطاء فيغلب غيره وهو بالجيم مختار (قوله ويباهل المختصرات) أي يغالب (قوله ويطلع) بابه دخل مختار (قوله كالمقرسنا) بالمد أي شرفا ورفعة مختار فهو تمييزا ومنسوب الى نزع الخافض

(قوله مات) أي هلك حسرة (قوله من خسف) وفي نسخة خنق ومعنى ما في الأصل أنه مات من التغير الذي حصل له المشبه لهذابه
ضوء القمر ومعنى الثاني الغيظ يقال خنق خنقا من باب تعب اغتاط (قوله وعلا علاه) وفي نسخة عداه فضله أي علا فضله على
اعدائه (قوله بركة علامة نوى) كان الظاهر أن يقول بركته لكنه أعام ٧ الظاهر مقام الضمير لما اشتمل عليه من

الثناء (قوله جلال الدين) كان
مولده سنة إحدى وتسعين
وسبعمائة ومات من أول يوم من
سنة أربع وستين وثمانمائة وعمره
ثلاث وسبعين سنة واخذ الفقه
عن الشيخ عبد الرحيم العراقي وهو
عن الشيخ علاء الدين الطاطار وهو
عن الامام النووي (قوله المعنى)
في بعض النسخ بعده وزاح به بدل
قوله وجلابه المعنى (قوله ساووك
شعابه) أي طرفه الضيقة كذا
قيل قال في المصباح الشعب
بالكسر الطريق وقيل الطريق
في الجبل والجمع شعاباه وعليه
فانما يظهر التقيد بالضيقة على
الثاني لان من شأن الطريق بين
الجبلين ذلك واما على الاقل
فانما تبادر التفسير بالطرق لا بقيد
(قوله فجأة المقضى) عبارة المصباح
فجأت الرجل فجأة مهموز من
باب تعب وفي لغة بفتحين بجمته
بغثة والاسم القجاء بالضم والمد
وفي لغة وزان غرة وفجته الامر
من بابي تعب ونفع ايضا وفاجأه
مفاجأة أي عاجله اه (قوله من
محتوم جامه) من اضافة الصفة
الى الموصوف والمعنى خشية فجأة
موتة المحقق (قوله سنة ثلاث

لما وفيه مع النواوي الرافعي * حبران بل بحران كالبحراج
من قاسه يسواه مات وذلك من * خسف ومن غبن وسوء مزاج
(وقال الآخر)

لقبت خيرا بنوى * ووقت من ألم النوى
فلقد تشابك عالم * لله أخلص ما نوى
وعلا علاه فضله * فضل الحبوب على النوى

جزاه الله تعالى عن صنيعه جزاء موفورا وجعل عمله مقبلا وسعيه مشكورا ولم تزل
الائمة الاعلام قديما وحديثا كل منهم مدح لفضله ومشتغل باقرائه وشرحه وعاد
على كل منهم بركة علامة نوى فبلغ قصده وانما لكل امرئ ما نوى فبعض شروحه على
الغاية في التطويل وبعضها اقتصر فيه غالب على الدليل والتعليل هذا وقد اردفه
محقق زمانه وطام أولاه وحيد دهره وفريده عصره في سائر العلوم المنشورة منها
والمنظوم شيخ مشايخ الاسلام عدة الائمة الاعلام جلال الدين المحلى تغمده الله
تعالى برحمته واسكنه فسيح جنته بشرح كشف المعنى وجلال المعنى وفتح به
مقفول ابوابه ويسر اطاليه ساووك شعابه وضمنه ما يلا الاسماع والنواظر ويحقق
مثال القائل كم ترك الاقول للآخر الا ان القدر لم يساعده على ايضاحه وضمنه من
ذلك خشية فجأة المقضى من محتوم جامه فتركه عصر الفهم كالالغاز لما احتوى عليه
من غاية الایجاز ولقد طامس السادة الافاضل والوارثون علم الاوائل في وضع
شرح على المنهاج يوضح مكنونه ويبرز مصونه فأجبتهم الى ذلك في شهر القعدة الحرام
سنة ثلاث وستين وتسعمائة بعد تكرار رؤيات على حصول المرام واردتهم بشرح
عيط الثام تخدراته ويزج ختام كنوزه ومستودعاته أن تقع فيه الغث من السمين وأميز
فيه المعمول به من غيره بتوضيح مبين وأورد الاحكام فيه تتجتر ايضا وأترك الشبهة
تتضال اقتضائها أظن حيث يقتضى المقام وأوجز اذا توضح الكلام خال عن
الاسهاب الممل وعن الاختصار المخل واذكر فيه بعض القواعد واضم اليه ما ظهر
من القوائد في ضمن تراكيب رائقه وأساليب فائقة ليمت بذلك الارب ويقبل
المشتغلون يذولون اليه من كل حذب مقتصر فيه على المعمول به في المذهب غير
معين بقصر الافوال الضعيفة رومالا اختصار في الاغلب فحيث أقول فيه قالوا ورجا
فرادي به اماما المذهب الرافعي والمصنف تغمدهما الله بعقوبه ومنه وامطر على قبرهما

وستين وتسعمائة) وقال ابن حجران شروع في شرحه كان في ثانی عشر محرم الحرام سنة ثمان وخسين وتسعمائة (قوله واردتهم
بشرح عيط) أي يزيل (قوله الغث من السمين) أي ابن الجيد من الردي والغث بفتح الغين المعجمة وبالمثلثة المهزول (قوله
تتضال) أي تضعف (قوله خال عن الاسهاب) أي التطويل

(قوله محبوبه جنته) أي وسطها وهو شرح الروض (قوله ولا التبع) أي الفرح وهو بالماء المهملة يقال بجمعه فنجح أفرجه ففرح اه مختار (قوله نزلت في محكم الكتاب) أي في شأن كتب العلم وهي قوله تعالى ان الذين يكفون ما انزلنا من البينات الآية (قوله المنيع المثال) أي المنيع العطاء والمعنى ان مسائله اذ تم كانها متنوعة على غيره من الكتب (قوله است فيه) أي ذكرت وفي المصباح استه تأسيسا جعلت له أساسا أي اصلا (قوله وعباب المنقول) أي بحره (قوله خضت فيه الخ) أي انقضت واخذت طامعها من خضت الذين اذا أخذت زبد من باب قطع ونصر وضرب اه اختار (قوله وشرح البهجة والروض) أي الشيخ الاسلام رحمه الله (قوله الافاضل المعاصرين) أي كابن حجر والخطيب (قوله ماتت عنده الخ) أي تقطع قبل وصولها اليه أي من أراد ان ينظره هلك قبل وصوله اليه وكفى بذلك عن بحره عن معارضته (قوله لا تنطق برويته) وفي نسخة بروية أي بتممة له فيما نقله (قوله ان بات في نعمائه يتقلب) فاعل يتقلب مستتر يعود على من بات حسدا والمعنى من بات يتقلب في نعم شخص أولاها اليه وهو يحسد ذلك النعم فهو اظلم أهل الظلم (قوله بحيل) متعلق بقوله وشدة الخ (قوله فنوى ولكل كل منهم السوء) أي بان نوى في نفسه انتقامه فذكر له مساوئها ليست مطابقة لواقع حسدا وارادة ان الناس يتركونه

شأب رحمة وفضله وحيث اطلقت لفظ الشارح فرادى به محقق الوجود الجلال المحلى عقائده الغرور والودود وربما تعرض لحل بعض مواضعه المشككة تيسيرا على الطلاب مستعينا في ذلك وغيره بعون الملك الوهاب وحيث اطلقت لفظ الشيخ فرادى به شيخ مشايخ الاسلام ذكرى انعمه الله تعالى برحمته وما وجدته أيها الواقف على هذا الكتاب والمتسلك منه بما يوافق الصواب في كلامي من اطلاق أو تشييد أو ترجيح معزوا لوالدي وشيخي شيخ مشايخ الاسلام عمدة الائمة العلماء الاعلام شيخ القموي والتدريس ومحل الفروع والتأسيس شيخ زمانه بالاتفاق بين أهل الخلاف والوفاق نعمه الله تعالى برحمته واسكنه محبوبه جنته فهو الموقول عليه عنده لان رأيه عليه استقر وما عزي اليه بما يخالفه فبسبب ما هو شأن البشر وعمدتي في العز والفتاويه ما قرأته منها عليه ثم مر عليها بنفسه وفي العز ولعمدة انه ما وجدته على اجل المواقفات عنده معصا بحظه لم يحل ينسبه وبين ذلك الا السبب الناقل له لرمسه والله لم اقتصد بذلك نقص أحد عن رتبته ولا التبع بشر العلم وفضيلته وانما القصد منه نصح المسلمين بانظار الصواب خشية من آية نزلت في محكم الكتاب واسأل الله من فضله ان يمن علي باتمام هذا الشرح البديع المثال المنيع المثال الفائق بحسن نظامه على عقود الالال الجامع لقوائد ومحاسن قل ان تجتمع في مثله من كتاب في العصر الخوال است في ما يعين على فهم المنقول ويثبت فيه مصاعديرتي فيها فاصد المنقول فهو لباب العقول وعباب المنقول وصواب كل قول مقبول خضت فيه عدة كتب من الفن مشتملة ومؤلفات معتبرة من شروح الكتاب وشروح الارشاد وشرحي البهجة والروض وشرح المنهج ولا تصح وغيرها للمتاخرين واخواننا السادة الافاضل المعاصرين على اختلاف تنوعها فاخذت زبدها ودررها وهررت على رياض جـ له منها على ثروة عددها واقطفت غرها وزهرها وغصت بحارها فاستخرجت جواهرها ودررها فلهذا تحصل فيه من العلوم والقوائد ماتت عنده الاعناق بنا ويجمع فيه ما تفرق في مؤلفات شتى على اني لا ابيعه بشرط البراءة من كل عيب ولا ادعي انه جمع سلامة كيف والبشر محل النقص بل اريب وصفتق الناس فيه ثلاث فرق فرقة تعرف شمس محاسنه وتذكرها وتحتل عرائسه وتلقط فوائده وكانها لا تبصرها ثم تشعب قبيلتين خيره ما لا تنطق برويته ولا تذكرها والاخرى تبنت منه في نعم وتصح تكفرها

واظلم أهل الظلم من بات حسدا * لمن بات في نعمائه يتقلب اعب به الشيطان الحسد وشد وثاقها الذي لا يوثق به بحبل من مسد وتصرف فيها والشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم في الجسد تدرف فيهم فنوى كل منهم السوء

شخص أولاها اليه وهو يحسد ذلك النعم فهو اظلم أهل الظلم (قوله بحيل) متعلق بقوله وشدة الخ (قوله فنوى ولكل كل منهم السوء) أي بان نوى في نفسه انتقامه فذكر له مساوئها ليست مطابقة لواقع حسدا وارادة ان الناس يتركونه

(قوله في ميدان الحسد الخ) الميدان بفتح الميم وكسر هاء كافى القاف وس (قوله حتى صرف عن الهدى) أى من غوى (قوله اتاح لها السان حسود) أى هيا قال في القاموس تاح له الشيء توح تها كتح ينج واتاحه الله فاتجها (قوله عرف العود) هو بالفتح قال في المختار والعرف الريح طيبة او منقنة اه (قوله فالحسدة قوم غلب عليهم الخ) من هذا الى آخر الايات الثلاثة الآية مأخوذة من آخر الاتقان للسبوطى برمته وحروفه (قوله قد نكروا عن علم ٩ الشريعة) أى تخوّلوا وبابه نصر (قوله

الأنوف مشمرة) أى مرفوعة قال في المصباح شعر ثوبه رفعة أى فالتاعل رافع والمفعول مرفوع (قوله أقوالهم وأعمالهم) وفي نسخة وأعمالهم (قوله فالعالم بينهم مرجوم) كذا في النسخ والذى في الاتقان المأخوذة منه هذه العبارة موجود بالو قال في المطابع وجم يحجم وجوما وهو ظهور الحزن وتقطيب الوجه مع ترك الكلام انتهى (قوله داخل في كفة النقصان) بكسر الكاف وقصها اه مختار (قوله وایم الله) أى عین الله وفى المصباح أیمن اسم استعمل في التسمي وانتم رنعه كما التزم رفع لعمرو الله ثم قال وقد يختصر منه فيقال وایم الله بمجذف الهمزة والنون (قوله من اجلاس البيوت) كناية عن ملازمة البيوت وهو بالجم وفي نسخة المهمله وعبارة المختار في فصل الحساء من باب السين المهمله جلس البيت كسواء يسط تحت حرا الثياب وفي الحديث كن جلس بيتك أى لا تبرح منه انتهى وبديع ان نسخة الحساء المهمله أولى ما بقت الما في الحديث وفي

ولكل امرئ ما نوى وتحكم فغوى بحكمه من غوى وجرى به في ميدان الحسد حتى صرف عن الهدى وآخر من فئة ثابته يسمع كلامه ولا ينهمه ويسبح في بحره ولا يعلمه ويصبح ظمأنا وفي الجرفه ومثل هذا لا يفتقد حضوره اذا غاب ولا يؤهل لان يعاب اذا غاب

وكلم من عائب قولاً صحيحاً * وآفته من الفهم السقيم
وآخر من فئة ثلاثة يعترف من بحره ويعترف ببره ويشتطف من زهره ماهو أزهى من الاقنى وزهره ويلزم الثناء عليه لزوم الخطب للمنابر والاقلام للمعابر والافكار للخواطر وهذه الفرقه عزيزة الوجود وثبت وجدت فاعلمها بعد سكن المؤلف للعود واذا أراد الله نشر فضيلة * طويت اتاح لها السان حسود لولا اشتغال النار فيما جاورت * ما كان يعرف طبيب عرف العود
فالحسدة قوم غلب عليهم الجهل وطعمهم واعمالهم حب الرياسة واصهم قد نكبوا عن علم الشريعة ونسوه واكبوا على علم الفلاسفة وتدارسوه يريد الانسان منهم ان يتقدم ويأبى الله الا ان يزيد تأخيرا ويغنى العزلة ولا علم عنده ولا يجده وليا ولا نصيرا ومع ذلك لا ترى الا أنوفاً مشمرة وقلوباً عن الحق مستكبرة وأقوالاً تصدر عنهم فتراة مزورة كلما هديتهم الى الحق كان أصم واعى لهم كان الله لم يوكل بهم - حافظين يضبطون أقوالهم وافعالهم فالعالم بينهم مرجوم تتلاعب به الجهال والصبيان والكامل عندهم مذموم داخل في كفة النقصان وایم الله ان هذا هو الزمان الذى يلزم فيه السكوت والمصير جلسا من اجلاس البيوت ورد العالم الى العمل لولا ما ورد في صحيح الاخبار من علم عمل فكتة ألجأه الله للجام من نار ولله دراقا بل حيث قال ادأب على جمع الفضائل جاء بها * وأدم لها نعب القريجة والحسد واقصدها ووجه الاله ونفع من * بلغته عن تراه قد اجتمعت واترك كلام الحاسدين وبغيتهم * هم لاف بعد الموت ينقطع الحسد
واسأل الله تعالى انم هذا التوضيح على اسلوب بديع وسيل بالنسبة الى كثير من ابناء الزمان منيع مع ان الفكر عنده بغيرة مطوع ولم يمكن تيسر صرف النظر له الا ساعة في الاسبوع هذا وانما اعترف بالجزء والقصور سائل فضل من وقف عليه

٢ به ل المختار ايضا في فصل الجيم من باب السين المهمله ورجس جلسة بوزن همزة أى كثير الجلوس والجلسة بالكسر الحال التى يكون الجلوس عليها وجالسه فهو جالسه وجليسه كما تقول خذنه وخذيته وهو صحيح اه أيضا السكن الاول يظهر (قوله ورد العلم الى العمل) أى قصره على العمل به لنفسه (قوله نعب القريجة) أى الطبع قال في القاموس القريجة اول ما يستنبط من البئر كالقروح وأول كل شئ ومنك طبعك

(قوله أن يصلح ما يبدوله من فطور) أي خال من فطره إذا شقه أي خله وهذا من المؤلفين كناية عن طلب محاولة الاجوبة عما يرد عليهم من الاعتراضات وليس ذلك إذ نافي تغيير كتبهم على الحقيقة ولو انفتح ذلك الباب لبطل الوثوق بأخذ شيء من كلامهم وذلك لان كل من طالع وظهر له شيء غير إلى ما ظهر له ويحجب من بعده ينهل مشله وهكذا فلا يوثق بنسبة شيء إلى المؤلفين لاحتمال ان ما وجدته مثبتي في كلامهم يكون من اصلاح بعض من وقف على كتبهم ولا ينافي ما قررناه قوله قبل اجراء قوله المشعر بأنه يصلح ما فيه حقيقة بل وازان يريد به الامر بالتأمل ١٥ قبل اظهار الاعتراض عليه والمبالغة فيه هذا ما ليس كل اعتراض

سأفان المعتبرض وانما يسوغ له اعتراض بخمسة شروط كما قاله الابشيطي وعبارته لا ينبغي لمعارض اعتراض الا باستكمال خمسة شروط والافهوا ثم مع رد اعتراضه عليه كون المعارض اعلى او مساويا للمعارض عليه وكونه يعلم ان ما اخذه من كلام شخص معروف وكونه مستحضرا لذلك الكلام وكونه قاصدا للصواب فقط وكون ما اعترضه لم يوجد له وجه في التأويل الى الصواب انتهى اقول وقد يتوقف في الشرط الاول فانه قد يجري الله على لسان من هو دون غيره بمرحلة ما لا يجريه على لسان الافضل (قوله من شيم الاشراف) أي خصا لهم (قوله كفي المرئيل) أي شرفا وفضلا وهو بضم النون كما في المختار (قوله من تطرق) في نسخة من تفرع وكل منهم ما يحتمل انه بالماء الخمسة وبالماء القويصة فالضمير على الاول راجع للشكر وعلى الثاني

ان يصلح ما يبدوله من فطور وان يصفح عما فيه من زلل وان ينعم باصلاح ما يشاهده من خال مسبلا على ذيل كرمه متأملا كلمة قبل اجراء قوله مستحضرا ان الانسان محل التسيان وان الصفح عن عثرات الضعاف من شيم الاشراف وان الحسنات يذهبن السيئات فله در القائل حيث قال

ومن ذا الذي ترضى سبحانه كاهها * كفي المرئيل ان تعد معايبه

• (وسميته) • نهاية المحتاج الى شرح المنهاج راجعا ان المقتصر عليه يستغنى بدع مطالعة ما سواه من امثاله وان يدرك به ما يجره من آماله ولا يمنع الواقف عليه داء الحسد اخذ ما فيه بالقبول والاستصغار وتؤلفه وقصر نظره في النقول فله در القائل لازلت من شكرى في حلة * لابسها ذو سلب فاخر •

يقول من تطرق أجمعه * كهم ترك الاول لآخر

فليس اكبر السن يفضل القائل ولا الحد ثانه يهضم المصيب وان كان لذلك الكلام أول قائل فله در القائل حيث قال

واني وان كنت الاخير زمانه * لآت بما لم تستطعه الاوائل

واتدأ جادا القائل في قوله

اني لارحم حاسدي لفرط ما * ضمت صدورهم من الاوغار

نظر واصنيع الله بي فعيونهم * في جنة ولولهم سم في نار

لاذنب لي قدرت كتم فضائي * فكأنما برقعها بنهار

وهذه الاطالة من باب الارشاد والدلالة أعادنا الله من حسيدي سد باب الانصاف واجازنا من الجور والاعتساف ولما كانت الاعمال بالنيات وقدرها كل ما هو آت نوبت به الثواب يوم النشور وطعمه عافى دعوة عبد صالح اذا صرت محبلا في القبور لا الشناء على ذلك في دار الغرور واعلم ان الناس يكتب الله سنة محسنة والعمل بالنبلر الا في طريقة ملتزمة وهذا التأليف أثر من آثارها وفيض من أنوارها فلذلك

للحلة (قوله يفضل القائل) هو بانها معناه المخطئ في رأيه قال في القاموس في فصل الفاء من باب اللام قال رأيه يقبل جرى قبوله وقبلة اخطأ وضعف كتبه وقيل رأيه قبحه وخطأه ورجل قيل الرأي بالكسر والفتح وككبي وقاله وقاله وقال من غير اضافة ضعيفه والجمع افعال وفي رأيه قبالة وقبوله ومقابله والقبيل بالكسر والفتح لعبة وتقدم في قال فاذا اخطأ قيل قال رأيت انتهى وما ذكره من انه بانها هو المناسب لقوله بعد يهضم المصيب (قوله ولا حد ثانه) أي صغره (قوله * واني وان كنت الاخير زمانه) • مرفوع على انه فاعل الاخير يعني الذي تأخر زمانه ويجوز فيه الاضافة (قوله من الاوغار) أي جرارات الصدور (قوله طريقة ملتزمة) أي بين القوم (قوله من آثارها) أي الطريقة

(قوله فلا يحتاج الى ما يتعلق به) ظاهر في الحاجة صحة التعلق وليس مراد الان الحرف الزائد وما اشبهه لا يتعلق بشئ اصلا و كانه لم يبال بهذا الابهام لان ذكر ما لا يحتاج اليه يعد عبثا عند البلغاء وهو لا يجوز ان يكتبه (قوله اول الاستعانة) اي والاصح انها اصلية فتتعلق بمحذوف ومعناها ما الاستعانة وما المصاحبة فقوله ولا استعانة الخ اشارة الى ما علم انه الاصح (قوله اسم فاعل) اي ذلك المحذوف اسم فاعل الخ (قوله خبر مبتدأ محذوف) تقديره ابتداءني كائن وعلى هذا الوجه لا عمل للمصدر في الجار والمجرور (قوله أي أوأف أوأبدأ) والجار حينة نظرف لغو (قوله ولا يضر على هذا) أي على الاخير اما على غيره فلا عمل للمصدر فيه حتى يمتد عنه (قوله وابقاء معمولة) والفرق بين هذا وبين قوله اسم فاعل الخ انه ثم متعلق بنفس اسم الفاعل الواقع خبرا كما هو واضح من كلامه وذلك لان اسم الفاعل المقدر رحمت جعل خبرا وهو مأخوذ من كان التامة وهما متعلق بنفس المبتدأ والخبر بمقدور بعده محذوف (قوله وتقديم المعمول ههنا) هو بسم الله الخ (قوله كما في قوله بسم الله) أي كالتقديم في قوله بسم الله الخ وقوله لانه اهم علة لقوله وقع وقوله وادل عطف عليه وكذا ادخل ووفق (قوله ١١ ووافق للوجود) هو من وفق امره أي وجد

موافقا (قوله لانه قديم) أي ذاته وهو علة لقوله مقدم (قوله لاختصاصها بالزوم الحرفية والجر الخ) اما غيرهما من الحروف ففيه ما ينفك عن الحرفية كالنكاف وما ينفك عن الجر كالواو وانما كان لزومها لهذين مقتضيا لكسرهما قال الشيخ سعد الدين التفتازاني اما الحرفية فلا انها تقتضي البناء على السكون الذي هو عدم الحركة والكسر يناسب العدم لقلة ادلاؤه في الفعل ولا في غير المنصرف من الاسماء ولا في الحروف الانداز او اما الجر فتناسب حرهما التي هي

جرى المصنف كغيره على ذلك المنهج القويم والطريق المستقيم فقال (بسم الله الرحمن الرحيم) الباء فيها قيل انها زائدة فلا يحتاج الى ما يتعلق به اول الاستعانة او للمصاحبة متعلقة بمحذوف اسم فاعل خبر مبتدأ محذوف أو فعل أي أوأف أوأبدأ او حال من فاعل الفعل المحذوف أي ابتداءني متبركا ومستعينا بالله أو مصدر مبتدأ خبره محذوف أي ابتداءني بسم الله ثابت ولا يضر على هذا حذف المصدر وابقاء معمولة لانه يتوسع في الجار والمجرور وما لا يتوسع في غيره ما وتقديم المعمول ههنا وقع كما في قوله بسم الله مجراها وقوله اياك نعم لانه اهم وأدل على الاختصاص وأدخل في التعظيم وأوفق للوجود فان اسمه تعالى مقدم لانه قديم واجب الوجود لذاته وانما كسرت الباء ومن حق الحروف المفردة ان تفتح لاختصاصها بالزوم الحرفية والجر كما كسرت لام الامر ولام الجر اذ دخلت على المظهر لانه يفرق بينهما وبين لام التأكيد والاسم لغة ما بان عن مسمى واصطلاحا ما دل على معنى في نفسه غير معرض ببنيته لزمان ولادال جزء من اجزائه على جزء معناه والتسمية جعل ذلك اللفظ دالا على ذلك المعنى واقسام الاسم تسعة أقولها الاسم الواقع على الشئ بحسب ذاته ثانيا الواقع على الشئ بحسب جزء من اجزائه ثانيا الواقع على الشئ بحسب صفة حقيقية قائمة بذاته رابعا الواقع على

الكسرة عليها الذي لا تشكك عنه وهو الجر الذي هو لكسرة اصله انتهى عبد الحق السباطي في شرح البسملة (قوله اذا دخلت) أي لام الجر (قوله على المظهر) كما في قولك المال لزيد (قوله بينهما) أي لام الامر ولام الجر (قوله ما بان عن مسمى) أي أظهر وكشف (قوله ما دل على معنى في نفسه أي بنفسه) (قوله غير معرض) خرج به الفعل (قوله على جزء معناه) خرج المركبات الناقصة كالاضافية والمزجية (قوله جعل ذلك اللفظ) خرج به جعل الفعل والحرف دالين على معناه ما ليس واحدهما ما تسمية وان كان ذلك الجعل وضعا مطلقا واسم الاشارة في ذلك راجع لقوله ما دل الخ (قوله واقسام الاسم) أي من حيث هو سواء كان المسمى بذلك الباري او غيره تسعة مثل سيدنا ومولانا الشيخ ابو بكر الشنواني رحمه الله تعالى عن قول سيدنا ومولانا الشيخ الامام الشارح في قوله ههنا واقسام الاسم تسعة اولها الاسم الواقع على الشئ بحسب ذاته الخ وأوضحوا الجواب عن هذه الاقسام المذكورة فردا فردا على حسب الحال فأجاب عما نصه الحمد لله الموفق للصواب اولها بخو زيد ذات الشئ وحقيقته وثانيها نحو حيوان وناطق من قولك الانسان حيوان أو ناطق وثالثها العالم والقادر ورابعها نحو اسماء الجهات نحو عين وشمال فانه لم نطابق على الانسكان الخصوصية بالاعتبار ما نضاف اليه وخامسها نحو الازلي وهو لا ابتداء له =

== سادسها نحو المكون للعالم والموجود له فان المحققين من المتكلمين هم الاشاعرة على ان التكوّن من الاضافات والاعتبارات العقلية مثل كون الصانع قبل كل شيء وبعده والحاصل في الازل هو مبدأ الخلق ونحوه وهي القدرة وسابها نحو واجب الوجود وهو الذي يكون وجوده من ذاته أي ليس المراد انه كان معدوما ووجدته ذاته بل المراد انه موجود بوجوده أعلم به ليس مسبب وقابل لعدم وليس وجوده ناشئ من شيء وكأنه اشار الى بقره فلا يحتاج الخ الى ان جعل ما ذكره تفسيره بقضى ان مفهوم واجب الوجود السلب وحده فالأولى ان يقال في نفسه وجودا ليس وجوده من غيره فلا يحتاج في وجوده ولا إيجاد مراده الى شيء وتاسعها نحو انفظ الجلالة فانه اطلق على الذات المستجمع لاسم الذات الكمال وهي حقيقة نحو العلم والقدرة واصافه نحو الخلق وسلبية نحو ليس بعرض ولا جسم فانه وان كان علما لا يقصد به الا الذات بالذات فقد يقصد به تبعها غير الذات كنحو الاله انتهى بحروفه ولم أر الثامن والعشرون من قلم الناصح اقول واعله كالاول فانه عبارة عن كونه سابقا غيره وهو صفة اضافية وانه لا يسبقه غيره وهو صفة سلبية وكالقيوم فان معناه كونه قائما بنفسه أي لا يحتاج الى غيره وهو سلب ومقوما لغيره وهو اضافة ثم رأيت بخط بعض الفضلاء وانه نقله من خط الشارح مانعه (فائدة) اقسام الاسم تسعة اقسامها الاسم الواقع على الشيء بحسب ذاته كسائر الاعلام ثانيا الواقع على الشيء بحسب جزء من أجزائه كالجوهر للجدار والجسم له ثالثا الواقع على الشيء بحسب صفة ١٢ حقيقة قائمة بذاته كالاسود والابيض والحار والبارد رابعا الواقع على

الشيء بحسب صفة اضافية فقط كالعلم والمفهوم والمذكور والمالك والمملوك خامسها الواقع على الشيء بحسب صفة سلبية كاعنى وقبر وسليم عن الاثبات سادسها الواقع على الشيء بحسب صفة حقيقية مع صفة اضافية كعالم وقادر بناء على ان العلم والقدرة صفة حقيقية

الشيء بحسب صفة اضافية فقط خامسها الواقع على الشيء بحسب صفة سلبية سادسها الواقع على الشيء بحسب صفة حقيقية مع صفة اضافية سابعا الواقع على الشيء بحسب صفة حقيقية مع صفة سلبية ثامنا الواقع على الشيء بحسب صفة اضافية مع صفة سلبية تاسعها الواقع على الشيء بحسب مجموع صفة حقيقية واصفائية وسلبية والاسم عند البصريين من الاسماء التي حذف عنها افعالها الكثرة الاستعمال ونبت أو افعالها على السكون وادخل عليها مبتدأها حمزة الوصل ويشهد له تصريحه على أسماء واسمى وسمى وسميت ونحوها كهدى لغة فيه دليل قوله سم ما سمك والقلب بعيد غير مطرد وهو مشتق من السمو وهو العلو ومن السمعة عند الكوفيين وهي العلامة لانه علامة

لها اضافة للمعلومات والمتدورات سابعا الواقع على الشيء بحسب صفة حقيقية مع صفة سلبية كتادير على لا يجوز وعالم لا يجهل ثامنا الواقع على الشيء بحسب صفة اضافية مع صفة سلبية كالنظرة أول فانه عبارة عن كونه سابقا غيره وهو صفة اضافية وانه لا يسبقه غيره وهو صفة سلبية وكالقيوم فان معناه كونه قائما بنفسه أي لا يحتاج الى غيره وهو سلب ومقوما لغيره وهو اضافة تاسعها الواقع على الشيء بحسب مجموع صفة حقيقية واصفائية وسلبية كالاله فانه يدل على كونه موجودا ازليا وواجب الوجود لذاته وعلى الصفات السلبية الدالة على التنزيه وعلى الصفات الاضافية الدالة على الابدان والاشياء كونه انتهى كذا بخط مر اه (قوله ونبت أو افعالها الخ) أي وضعت ساكنة وليس المراد بالبناء مقابل الاعراب كما هو واضح لان ذلك شرطه ان يكون في الآخر (قوله ويشهد له) أي لما قاله البصريون (قوله واسمى) الاولى عدم كتابته بالياء وكأنه رسمه بها اظهار اللجج المحذوف ان جعل اسم اما اذا جعل اسمي جمعا لاسماء وهو ما صرح به القرطبي فوسم المياه متعين (قوله يدل قوله) انما استدلل على الاخير دون غيره دفعا لما قد يقال ان مجي اسم على ذلك الوجه لا يدل لجواز مجيئه على بعض اوقات الاسم وان ألغى مبدأه من التثنية وحاصل التوجيه انه لو كان كذلك لما ثبتت الالف فيه عند الاضافة بل كان يقال ماسمك يضم الميم بالألف (قوله والقلب بعيد) أي الذي ذهب اليه الكوفيون (قوله ومن السمعة عند الكوفيين) وفي المنهج بدل هذه وقيل من الوسم انتهى وهما مصدران لو سم قال في المختار وسمه من باب وعد وسمه أيضا انتمى يعنى يقال وسم يسم وسموا وسمه كما يقال وعديه وعدا وعدة وعلى هذا فحقيقته وضع العلامة لانفسها لان المراد لانفسه وفي ابن حجر واصل =

== الاسم السمو وهو الارتفاع حذف بحجزه وعوض عنه همزة الوصل فوزنه انفع وقيل اقل من السيماء وقيل اعل من الوسم انتهى
وهو يدل على أن منهم من يقول انه محذوف عينه لا فائده ولا لامه فقبه ثلاثة أقوال محذوف العين وقيل القاء هذا
مراده لكن في عبارته قلاقة ومن ثم كتب اسم مائه قوله وقيل اقل عند بل ظاهرا الصنيع انه في حيز التقريع على قوله حذف
بحجزه الخ مع ما قبله مع ان ذلك لا يصح اذ حذف المحجز لا يفرع عليه ان الوزن اقل او اعل أى وانما يفرع عليه أنه انفع فليجعل
متأنفا أو يعطف على قوله وأصل اسم سمو (قوله وهذا وان كان صحيحا) الإشارة الى قوله ومن السمة الخ (قوله الماسم) أى من
تصريقه على أسماء الخ (قوله والاسم ان أريد به اللفظ) أى ما صدق عليه هذا اللفظ ومنه لفظ الاسم فيدخل فيه نحو العلم
والقدر والحى وغيرها (قوله باختلاف الاسم) أى لغاتهم والامة كفى المصباح أنباع النبي والجمع أعم مثل غرفة وغرف (قوله
والسمى لا يكون كذلك) أى لا يختلف باختلاف الاسم والاعصار الخ وقوله واما قوله الخ وورد على قوله لكنه لم يثبت تهر الخ
(قوله لكنه لم يثبت) عبارة ابن جرير أو الذات عينه أى وان أريد به الذات فهو عينه كما لو اطلق لان من قواعدهم ان كل حكم ورد
على اسم فهو على مدلوله انتهى وهى قد تنافى قول المشرح انه لم يثبت أنه بمعنى الذات ووجه المناقاة ان استعمله بمعنى الذات
كثير في الكلام اللهم الا ان يقال ان الذى لم يثبت تهر بحجته بمعنى الذات ١٣ مجي الاسم بمعنى الذات في غير استعماله

مع عامل كأن يقال مثلا لفظ كذا
هو الذات الخصوصية والذي كثر
استعماله بمعنى الذات استعماله
مربكا مع العامل كقولنا الله
الهادى ومحمد الشفيع وقد بصرح
بذلك قول ابن جرير كما لو اطلق هذا
وقد كتب اسم عليه مائه قوله
لان من قواعدهم الخ قد يقال
لادالة في هذا الدليل على المطلوب
لان مدلول لفظ الاسم الاسماء كلفظ
الله وانظر الرحمن لانفس الذات
متأله اللهم الا ان يراد أن الذات

على مسماء وهذا وان كان صحيحا من حيث المعنى لكنه فاسد من حيث التصريف الماسم
وأصله وسم حذف الواو وعوض عنها همزة الوصل ليقول اءاله ورد بان همزة الوصل
لم تعد داخلية على ما حذف صدره في كلامهم والاسم ان أريد به اللفظ فغير المسمى لانه
يتألف من اصوات مقطعة غير قارة ويختلف باختلاف الاسم والاعصار ويتعدد تارة
ويتحد أخرى والمسمى لا يكون كذلك وان أريد به ذات الشيء فهو المسمى لكنه لم يثبت تهر
به هذا المعنى واما قوله تعالى تبارك اسم ربك فالمراد به اللفظ لانه كما يجب تنزيه ذاته
وصفاته عن النقائص يجب تنزيهه لا لفاظ الموضوعات لها عن لفت وسوء الادب
او الاسم فيه مع مقحم للتعظيم والاجلال وان أريد به الصفة كما هو رأى ابي الحسن
الاشعري انقسم انقسام الصفة عنده الى ما هو نفس المسمى كالواحد والقديم الى ما هو
غيره كالخلق والرازق الى ما ليس هو ولا غيره كالحى والعليم والقادر والمريد واتمكم
والبصير والسميع لا يقال مقتضى حديث البسملة الا فى ان يكون الابتداء بلفظة

مدلول بالواسطة فاسم المدلول والمدلول ولا يحق ما فيه فليتنامل انتهى وهو مبنى على ان المراد بالاسم لفظه وهو المركب من الهمزة
والسين والميم وعلى ما قلناه من ان المراد به ما صدق اخذ من قول ابن جرير كما لو اطلق لا يتوجه ما ذكره سم (قوله به ذا المعنى) وهو
كون الاسم بمعنى المسمى (قوله الرث) قال في المصباح رث فى منطقة رفعا من باب طلب ويرث بالمكسر لغة الخش فيه (قوله
وسوء الادب) عطف بنفسير (قوله أو الاسم فيه) أى فى تبارك الخ (قوله مقحم) أى زائد (قوله انقسام الصفة عنده) أى
الاشعري (قوله الى ما هو نفس المسمى) ومرادهم به ما لا يزيد فهو مسمى على الذات كالقديم فان معناه ذات لا أول لوجودها
فلم يدل القديم على صفة حقيقية قائمة بالذات بل على سلب الاولية عنه ومرادهم بالقديم ما يمكن انفكاكه عن الذات بان يمكن
وجود الذات بدونه كالخلق فانه عبارة عن الوجود من العدم وذاته تعالى فى الازل موجودة غير متضمنة بالاجداد بالفعل ومرادهم
بما ليس عينه ولا غيره أن يكون مفهومه زائدا على الذات بصفة حقيقية قائمة بهم ولا يمكن انفكاكها عنها كالعالم فان مسميه
الذات التى قام بها العلم فالعلم ليس عين الذات ولا غيرها لعدم انفكاك الذات عنه فان العلم قديم قدم الذات (قوله مقتضى حديث
البسملة الا فى) وانما ورد هذا وان كان الانسب بحسب الظاهر تأخير لانه لما بين ان المراد من الاسم اللفظ كان ذلك منشأ
السؤال فذكره متصلا به

(قوله كضرب) مثال لما اريد لفظه بالقربة (قوله وهو لفظ) أى مدلول لفظ وكان مراده ان هذا هو العلم لذاته تعالى فلا يقال ان مدلول الاسم جميع الاسماء على ما يفيد اضافة الاسم من الاستغراق (قوله لان التبرك) أى اشارة لان الخ (قوله والاستعانة بذكر اسمه أيضاً) أى كما هو بذكر ذاته فليس التبرك مقصوراً على الذات بل كما يكون بها يكون بالاسم (قوله والتمين) أى التبرك وهذا قد يشعر بأن العيين لا تتعدى بقوله بسم الله لافعلن قال سم على ابن حجر قوله حذراً من ايهام القسم قضيته ان بسم الله لا تحتل القسم وفيه كلام في الايمان انتهى وحاصله كاذكره الشهاب الجازي في مختصر الروضة انه عيين (قوله أو لتحصيل نكتة الاجال) هذا غير ظاهر ان أريد ١٤ بالاسم الاعم من اسمه تعالى وغيره بما ان أريد به ذاته تعالى فظاهر

الجلالة ولم يكن بها بل بلفظة بسم لاننا نقول كل حكم ورد على اسم فهو في الحقيقة على مدلوله الا بقربة كضرب فعل فقوله بسم الله ابتدئ معناه ابتدئ بمدلول اسمه وهو لفظ الجلالة فكانه قال بالله ابتدئ وانما لم يقل بالله لان التبرك والاستعانة بذكر اسمه أيضاً وللفرق بين العيين والتمين أو لتحصيل نكتة الاجال والتفصيل والله علم على الذات الواجب الوجود المستحق لجميع الحامد واكثر اهل العلم على انه اسم الله الاعظم وقد ذكر في القرآن العزيز في التين وثلاثمائة وستين موضعاً واصله الله حذفت همزته وعوض عنها الالف واللام لانه يوصف ولا يوصف به ولانه لا يتبدل مع اسم تجرى عليه صفاته ولا يصلح له مما يطاق عليه سواء ولانه لو كان وصفاً لم يكن قول لا اله الا الله توحيداً مثل لا اله الا الرحمن فانه لا يمنع الشراكة فهو مرجح لاشتقاقه ونقل عن الشافعي وامام الحرمين وتلميذه الغزالي والخطابي والخليل وسيبويه وابن كيسان وغيرهم قال بعضهم وهو الصواب وهو اعرف المعارف فقد حكى ان سيبويه روى في المقام فقيل له ما فعل الله بك فقال خيراً كثيراً جعلي اسمه اعرف المعارف والاكترون على انه مشتق ونقل عن الخليل وسيبويه أيضاً واشتقاقه من أله بمعنى عبد وقيل من أله اذا تحير لان العقول تكبر في معرفته او من الهت الى فلان اى سكنت اليه لان القلوب تطمئن بذكره والارواح تسكن الى معرفته او من أله اذا فرغ من أمر نزل عليه وأله غيره اجاره وأله التخصيص اذا أوعى بأمره او من له اذا تحير وتخط عقله وكان أصله ولاد فقالت الواو همزة لاستئصال الكسرة عليها وقيل أصله لاد مصدر ولاد يلد عليه ايها ولاها اذا احتجب وارتفع قال بعض المحققين والحق انه وصف في أصله لكانه لما غلب عليه بحيث لا يستعمل في غيره وصار كالعالم اجري مجراه في اجراء الاوصاف عليه وامتناع الوصف به وعدم طرق احتمال الشراكة اليه لان ذاته من حيث هي بلا اعتبار أمر آخر حقيقي او

وتكون الاضافة بيانية وعبرة ابن حجر ولم يقل بالله حذراً من ايهام القسم ولیم جميع اسمائه انتهى وهو صريح في ان الاضافة حقيقية وان التصود منه العموم على الوجه الثاني وان نكتة الاجال والتفصيل انما تناسب الاول (قوله والله علم على الذات مع قوله الا في فهو مرجح) قد يتأنيان قوله واصله الخ فان ذلك توجيه لمن جعله مشتقاً فليراجع نعم يمكن ان يحمل قوله علم على انه صار كذلك بالعلبة كما قيل به الآن قوله فهو مرجح لا يوافق من ثم لم يذكر قوله فهو مرجح بل اقتصر على ما تقدم وان زاد التصريح بأنه من الاعلام الغالبة من حيث ان أصله الا اله انتهى (قوله على انه اسم الله الاعظم) وهذا هو الرابع (قوله وقد ذكر في القرآن) أى لفظ الله

سبحانه وتعالى (قوله ولانه لا يتبدل) أى ذاته تعالى (قوله ولا يصلح له مما يطاق عليه سواء) أى سوى لفظ الله (قوله غيره فانه لا يمنع الخ) أى قوله لا اله الا الرحمن (قوله ونقل عن الشافعي) أى كونه علماً (قوله واشتقاقه من اله الخ) أى بكسر اللام قال في المصباح اله باله من باب تعب الالهة بمعنى عبادة انتهى وعبرة المختار بفتح اللام ومثله في ابن حجر (قوله وقيل من اله الخ) قال في المصباح اله باله من باب تعب اذا تحير واصله وله بوله انتهى ولعل الفرق بين هذا وما يأتي في قوله أو من له اذا تحير الابدال هنا وعدمه ثم (قوله اذا أوعى بأمره) بالبناء للمفعول قال في المصباح أولع بالشيء البناء للمفعول يولع ولوعا بفتح الواو علق به وفي لغة ولع بفتح اللام وكسر هاء يلع بفتحها فيهما مع سقوط الواو وانما يكون اللام وفتحها انتهى (قوله وكان أصله ولاد) أى على هذا القول الاخير وهو قوله او من له اذا تحير الخ (قوله والحق أنه) أى الله (قوله وصف) أى معبود

(قوله معنى صفحا) أى لاقتضائه ان ذاته كائنة في السموات وهو غير صحيح بخلاف ما اذا جعل وصفا فان معناه المعبود في السموات وفي الارض وهو ظاهر وانما قال ظاهر قوله لا مكان جعل الطرف متعلقة بمحذوف كأن يقال الاصل وهو الله المعبود في السموات وفي الارض (قوله الاصول المذكورة) أى في قوله واشتقاقه من الخ (قوله وهو عربي) أى لفظ الله سبحانه وتعالى (قوله من رحم يبتزله) أى بان يبقى على صيغته غير متعلق بمفعول كفلان يعطى فيقال رحم الله أى كثرت رحمته وقوله يجعله لازما أى بان يحول من فعل يكسر العين الى فعل بضمها كما ذكره بقوله ونقله الخ ثم ما ذكر من جعله من رحم مبنى على ان الصفة مشتقة من الفعل وهو رأى والصحيح انها مشتقة من المصدر كانهل وعليه فيمكن تقدير مضاف في الكلام أى من مصدر رحم الخ وهو الرحم بالضم وان كان له مصدران آخران وهما الرحمة والمرحمة لان الاشتقاق من المصدر المجرد دون المزيدي فلا يكون مخالفا للمختار (قوله ونقله الى فعل) عطف على معلول (قوله وانعطاف) عطف مسبب على سبب (قوله من نحو ذلك) أى من كل ما استعمال معناه الحقيقي على الله سبحانه وتعالى كالغضب والرضا والمحبة ونحوها فانه انما يؤخذ باعتبار الغايات مثلا الرحمة هي رقة القلب غاية الانعام على من رحمه وهذا بناء على انها من صفات الافعال وهو أحد قولين ثانيهما انها من صفات الذات فتعمل على ارادة الخير فعنى الرحمن الرحيم على الاول المنعم وعلى الثاني مريدا لانعام دون المبادئ التي تكون انفعالات كركة القلب وأشار النشارح الى القولين بقوله فالرحمة الخ (قوله اوفى ارادته) ١٥ والاولى ان يقال هو حقيقة شرعية فيما ذكر

من الاحسان او ارادته وعليه قوله اما مجاز معناه بحسب اصله قبل اشتقاقه شرعا فيما ذكر من الغايات (قوله واما استعارة تشبيهية) ويرد عليه ان الاستعارة التشبيهية خاصة بالمجاز المركب فلا بد فيها من كون المشبه منتزعا من عدة امور وكذا المشبه به ووجه الشبه وفي كلام السيد في حواشي الكشف عند قوله تعالى ختم

غيره غير معقولة للشر فلا يمكن ان يدل عليه بالفظ ولانه لو دل على مجرد ذاته المخصوصة لما افاد ظاهر قوله تعالى وهو الله في السموات معنى صحيحا وان معنى الاشتقاق وهو كون احد اللغتين مشاركا للآخر في المعنى والتركيب حاصل بينهما وبين الاصول المذكورة انتهى وهو عربي خ لا فاللغتين حيث زعم انه معرب والرحمن الرحيم اسمان بنيا للمباغة من رسم يبتزله منزلة الا لازم او يجعله لازما ونقله الى فعل بالضم والرحمة لغة رقة القلب وانعطاف يقتضى التفضل والاحسان فالتفضل غاية واسماء الله تعالى المأخوذة من نحو ذلك انما تؤخذ باعتبار الغايات التي هي افعال دون المبادئ التي تكون انفعالات فالرحمة في حقه تعالى معناها ارادة الاحسان فتكون صفة ذات أو الاحسان فتكون صفة فعل فهو اما مجاز في الاحسان أو في ارادته واما استعارة تشبيهية

الله على قلوبهم بعد ان جوز في ختم الله على قلوبهم ان يكون استعارة وان يكون تشبيها ما نصه واذا حمل على التشبيه كان المستعار افطارا من كبا بعضه ملفوظ وبعضه سنوى في الارادة وسنطلمع على ان ملاحظة المعاني قصدا اما بالفاظ مذكورة او مقدرة في نظم الكلام أو منوية بلاذ كرو لا تقدر فيه وانما صرح بالتم وحده وبالغشاة وحدها لانهم الاصل في تلك الحالة المركبة فيلاحظ باقي الاجزاء فهذا بالفاظ متخيلة اذ لا بد في التركيب من ملاحظات قصديفة متعلقة بتلك الاجزاء ولا سبيل الى ذلك الا بتخييل ألفاظ بازانها كما يقتضيه جريان العادة ويشهد به رجوعك الى وجدانك ومن فوائد هذه الطريقة جواز الحمل على كل واحد من الاستعارة والتشبيه فعلى الاول يكون التجوز في النظم ختم وغشاة وعلى الثاني لا تجوز فيهما بل في الجموع المركب منهما ومن المنوى معهما الى آخر ما أطال به فليراجع وقد جعل بعض البيانيين هذا بحسب ظاهره تأييدا للاستعارة فانه لما جاز أن يستعار الختم للصيغة التي لا ينوت معها بالكتابة ما هو المقصود أعني النطق كان استعارته لتلك الهيئات المانعة عن المقاصد بالمرأة أولى بالجواز لكن تأخير عن التشبيه يقتضى ان يؤيده ايضا فيقال حينئذ لا يقتصر في النسب على مجرد الحسية كما في الاستعارة بل يعتبر معه حالة مخصوصة مركبة من أمور متعددة على قياس ما سبق تحريره وفي البيت الثاني نوع اشعار باعتبار التركيب انتهى

٢ (قول المحشى) وقد جعل بعض البيانيين الخ من هنا الى آخر القول ساقط في بعض النسخ وفي نسخة اثباتهم ~~الهمزة~~ غير محررة فلتراجع

(قوله بأن مثل حاله) أي شئت (قوله مثل شره ونهم) مثالان للجبلي والمعنى أن يجعل الحدرا العارض له كالصفة الجبلية التي طبع عليها وقوله ونهم صفة مشبهة من نهم في الشيء إذا رغب فيه. وعبارة المصباح نهم في الشيء بينهم بفتحين نومة بلغ همتهم فيه فهو نهم. والنهم بفتحين إفراط الشهوة فهو مصدر من باب تعب ونهم نهما أيضا زادت رغبته في العلم ونهم نهم من باب ضرب كثيرا كله ونهم بالشيء البناء للمفعول إذا أولع به فهو منهوم انتهى (قوله وإنما قدم) أي الرحمن (قوله كقولهم عالم الخ) مثالان لما فيه الترتي من الأدنى إلى الأعلى وذلك لأن العالم أدنى من التحرير والجواد أدنى من الفيض (قوله باعتبار الكمية) أي العدد (قوله) ١٦ باعتبار الكيفية) أي الصفة وكون هذا باعتبار الكيفية لعله باعتبارانه

تطرفه الجسامة وعدمها والا فقد يقال أن هذا باعتبار الكمية والكيفية فإن رحمته في الدنيا وإن استعبد عومها للكافر والمؤمن من الأسمين لكن قديدي أن الرحمة المستفادة من الرحمن أكثر أفراد أو أن كان مجموع تلك الأفراد للمؤمن والكافر (قوله كالأجسام) أي عظام وهو بكسر الجيم (قوله على سبعة من الأنبياء) هم محمد صلى الله عليه وسلم وإبراهيم وموسى وعيسى وداود وشيث وأدريس وفي شرح الخطيب على أبي شجاع ما نصه فائدة قال النسفي في تفسيره قيل الكتب المنزلة من السماء إلى الدنيا مائة وأربعة مصحف شيت ستون ومصحف إبراهيم ثلاثون ومصحف موسى قبل التوراة عشرة والتوراة

بأن مثل حاله تعالى مجال ملك عطف على رغبته ورق لهم فمعهم معروفه فأطلق عليه الاسم وأريد غايته التي هي إرادة أو فعل لا مبدؤه الذي هو انفعال والرحمن أبلغ من الرحيم لأن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى كما في قطع وقطع وكبار وكبار فوض بحد ذاته أبلغ من حذر وأجيب بأن ذلك أكثرى لا كلى وبأنه لا ينافي أن يقع في الانقاص زيادة معنى بسبب آخر كالألقاق بالأمور الجبلية مثل شره ونهم وبأن الكلام فيما إذا كان المتلاقيان في الاشتقاق متحدى النوع في المعنى كغرت وغرثان ومصد ومصدان لا كحذر وحذر الاختلاف وإنما قدم والقياس يقتضي الترتي من الأدنى إلى الأعلى كقولهم عالم تحرير وجود فياض لأنه صار كالعلم من حيث أنه لا يوصف به غيره لأن معناه المنعم الحقيقي البالغ في الرحمة غايته وأوذلك لا يصدق على غيره بل يرجع بعضهم كونه علما ولأنه لما دل على جلال النعم وأصولها ذكر الرحيم ليقنوا لمدادها ولطف ليكون كالنقطة والرديف والمحافظة على رؤس الآي والابلية توجدها باعتبار الكمية ولهذا قيل بالرحمن الدنيا لأنه يم المؤمن والكافر ورحيم الآخرة لأنه يخص المؤمن وتارة باعتبار الكيفية ولهذا قيل بالرحمن الدنيا والآخرة ورحيم الدنيا لأن النعم الأخروية كالأجسام وأما النعم الدنيوية فجليلة وحسنة وقيل هما بمعنى واحد كدندان وديم وجمع بينهما أنا كيدا وقيل الرحيم أبلغ وقد ورد أن الله تعالى أنزل مائة كتاب وأربعة كتب على سبعة من الأنبياء وأنه أودع ما فيها في أربعة في القرآن والتوراة والإنجيل والزبور وأودع ما فيها في القرآن وأودع ما فيها في الباب وما في الباب في الفاتحة وأودع ما في الفاتحة في بسم الله الرحمن الرحيم بل قيل أنه أودع ما فيها في الباب وما في الباب في النقطة (الحمد لله) أفتح كتابه بعد التهنين بالسملة بحمده الله تعالى أدام الحق شيئا مما يجب عليه من شكره مائة التي تأليف هذا الكتاب أثر من آثارها وأقدار الكتاب العزيز وعلا يخبر كل أمر ذي بال لا يسد فيه بسم الله الرحمن

والإنجيل والزبور والفرقان انتهى أقول وهو مخالف لما ذكره الشارح من أنه أنزلت على سبعة من الرحيم الأنبياء (قوله بل قيل الخ) أي قال بعضهم فليس المراد به التضعيف (قوله أودع ما فيها في الباب) أي لأنه السارة إلى بي كان وبني ما يكون وهذا المعنى يرجع إليه جميع ما يؤخذ من القرآن وتوارة وما في الباب في نقاطها أي لأنه الشاملة إلى المركز الحقيقي الذي عليه مدار الأشياء وهو وحده تعالى (قوله من شكره مائة) بيان لما يجب ونبه به على أن شكر المنعم واجب بالشرع قال شيخ الإسلام في حاشيته على جمع الجوامع ما حاصله وليس المراد بوجوب الشكر أنه إذا أنعم الله على العبد بنعمة وجب عليه الشكر في مقابلتها حتى يأثم بتركه بل المراد أنه إذا شكره عليها أتيب ثواب الواجب وفيه كلام حسن في شرح الأربعين لابن حجر فليراجع

(قوله وفي رواية بالجدة) هو بالرفع أي بهذا اللفظ لأنه الذي يظهر عليه التعارض أما لو قرئ بالجر كان بمعنى رواية لا يبدأ فيه بحمد الله ولا تعارض عليه إلا أن معناها بالنسبة إلى الله (قوله وفي رواية بالجدة) ظاهره أن لفظ أقطع مع كل منها وفي كلام ابن حجر ما يقتضي أنه كما ورد به وأوردنا جندم أو ابتداء بركته وقيل مقطوعها وفي رواية ببسم الله الرحمن الرحيم وفي أخرى بذكر الله وهي مبنية لما مراد وعدم التعارض بفرض إرادة الابتداء الحقيقي فيهما وفي أخرى سندها ضعيف لا يبدأ فيه بحمد الله والصلاة على فهو ابتداء محقق من كل بركة (قوله فهو أجندم) عبارة القاموس الأجندم المقطوع اليد أو الذهاب الأنامل والجندم كغراب علة تحدث من انتشار السوداء في البدن كله جندم كمنى فهو مجذوم وأجندم وهو الجوهري في منعه أي منع إطلاق أجندم على ذى الماء المخصوص ثم هذا التركيب ونحوه يجوز أن يكون من التشبيه بالبلغ بحذف الأدوات والاصل هو كالأجندم في عدم حصول المقصود منه وإن يكون من الاستعارة ولا يضر الجمع فيه بين المشبه والمشبه به لأن ذلك لا يمنع إذا كان على وجه نبئ عن التشبيه لا مطلقا للتصريح بكونه استعارة في نحو قد زار زاره على القمر على أن المشبه في هذا التركيب محذوف والاصل هو ناقص كالأجندم لحذف المشبه وهو الناقص وعبر عنه باسم المشبه به فصار المراد من الأجندم ١٧ الناقص وعليه فلا جمع بين الطرفين بل المذكور اسم المشبه به فقط (قوله)

وحسنه ابن الصلاح) أي ذكر أنه حسن فلا يقال أنه منافي لما قاله ابن الصلاح لأن التخصيص في عصره غير ممكن (قوله بغير اسم الله) كما لو ابتدئ في الذبح بغير اسم الله عما يصير هامة (قوله لأن الابتداء حقيقى) لقائل أن يقول حاصل هذا الجواب دفع التعارض بحمل الابتداء في خبر البسلة على الحقيقي وفي خبر الجدة على الإضافي فرد عليه أن التعارض كما يشهد به هذا لا يدفع بعكسه فالدليل على

الرحيم فهو أقطع وفي رواية بالجدة وفي رواية بحمد الله وفي رواية بالجدة وفي رواية كل كلام لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أجندم رواه أبو داود وغيره وحسنه ابن الصلاح وغيره ومعنى ذى بال أى حال يمتد به وفي رواية لا جند لا يفتح بذكر الله فهو ابتداء وأقطع فان قيل نرى كثيرا من الأمور يتبدأ فيها باسم الله ولا تتم وكثيرا بعكس ذلك قلنا ليس المراد التمام الحسى ولهذا قال بعضهم المراد من كونه ناقصا أن لا يكون معتبرا في الشرع ألا ترى أن الأمر الذي ابتدئ فيه بغير اسم الله غير معتبر شرعا وإن كان تاما حسا ولا تعارض بين رواية البسلة والجدة لأن الابتداء حقيقى وإضافى فالحقيقى حصل بالبسلة والإضافى بالجدة أولاه أمر عرفت يعتبر بمقدار سبع أمرين أو أكثر أولان المقصود الابتداء بذكر الله على أى وجه كان بدليل رواية أحمد الباقية والجدة اللفظية لغة هو التمام باللسان على الجميل الاختيارى على قصد التعظيم سواء أعلق بالفضائل أم بالقواضل وعرفنا فعل نبئ عن تعظيم النعم بسبب كونه منعمًا على الخادم أو غيره سواء كان ذكر باللسان أم اعتقادا

٣ به ل إثارة هذا ويوجب أن الدليل عليه موافقة الكتاب العزيز وإلى ذلك يشير قوله وقدم البسلة الخ اه سم على البهجة (قوله والإضافى بالجدة) أى لأن تعريف الأول هو الذى لم تقدمه شئ وتعريف الثانى هو الذى تقدم على شئ سواء تقدم هو على غيره أو لا فبينهما عموم وتخصيص مطلق يجمعان فيما لم تقدم عليه شئ ويتقدم هو على غيره وفيه قد الإضافى فيما تقدم على غيره وتقدم عليه غيره فلا ابتداء بالبسلة حقيقى وإضافى وبالجدة إضافى لا غير ونقل بالدرس عن الشيخ أبى بكر الشنوائى مثله (قوله الثناء باللسان) ذكر اللسان مستدركا لأنه لا يكون إلا به والجواب أنه إيمان الواقع أول دفع توهم أنه يكون الثناء مادل على التعظيم وإن كان بغير اللسان (قوله سواء أعلق بالفضائل أم بالقواضل) سواء أخبر بمقدم وأتعلق وما بعده في موضع رفع على أنه مبتدأ والمعنى تعلقه بالفضائل والقواضل مستوفى أن الثناء على كل منهما محمداً ويجوز أن سواء مبتدأ وما بعده مرفوع به بناء على عدم اشتراط الاعتماد في أعمال الوصف ويجوز أن سواء أخبر بمبتدأ محذوف وإن أداة الشرط مقدرة والجدة الإسمية دليل الجواب وأوهى نفسه على الخلاف في مثله والمعنى أن تعلق الثناء بالفضائل أم بالقواضل فالأمران سواء وكتب عليه شيخنا الزيادى الفضائل جمع فضيلة وهي التعميم اللازمة لعلم والشجاعة والقواضل جمع فاضلة وهي النعم المتعدية كالإحسان اه (أقول) معنى قوله كاعلم والشجاعة أراد به المسكة الحاصلة عنده أما التعليم فتعديته وكذا دفع العدة والترتب على الشجاعة

(قوله غورد للغوى) أى الهل الذى يرد منه الحمد ويصدر ولو عبر بالمصدر بدل المورد لكان أولى لأن المورد هو ما تنهى إليه الابل
 التاركة مثلاً والمصدر هو ما تساق منه للام واللسان محل يصدر منه الحمد لأنه الذى يرد عليه لكن فى اختيار المورد إشارة
 الى ان الحمد كأنه صدر عن القلب فورد على اللسان (قوله لكونه منعاً على الشاكر) أى أو غيره وسواء كان للغير خصوصية بالحمد
 كولد وصديقه أو لا ولو كافر (قوله جميع ما أنعم الله به عليه) هل يشترط لتسمية صرّفها شاكراً كون ذلك فى وقت واحد أو لا فيكفى
 لتسميته بذلك صرّفها كلها فى الطاعة ولو حصل فى أوقات متفرقة فيه نظراً وقوة ما نقله سم على ابن حجر عنده حاشية شرح المطالع
 يفيد القول ويمكن تصويره بمن حمل جنازة متدفكة فى مصنوعات الله ناظر لما يزيد له ثلاثين باليت ماشياً برجله الى القبر
 شاغلاً لسانه بالذكر وأذنه باستماع ما فيه ثواب كالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (قوله مطلقاً على قصد التهظيم) أى اختيارياً
 كان أو غيره (قوله والذم نقيض الحمد) أى فيكون لغة ١٨ ذكر محبوب الغير وعرفاً لا تباين بما يشهر بالتحقير وسواء كان باللسان

ومحبة بالجنسان أم هلا وخـ ذمة بالاركان غورد للغوى هو اللسان وحده وذمة لقلبه بعم
 النعمة وغيرها ومورد العرفى بعم اللسان وغيره ومتعلقه يكون النعمة متوحداً هافاً للغوى
 أهم باعتبار المتعلق وأخص باعتبار المورد والعرفى بالعكس والشكر لغة فعل يبنى عن
 تهظيم المنعم لكونه منعاً على الشاكر وعرفاً صرف العبد لجميع ما أنعم الله به عليه من السمع
 وغيره الى ما خلق لأجله والمدح لغة الشاكر باللسان على الجليل مطلقاً على قصد التهظيم
 وعرفاً ما يدل على اختصاص الممدوح بنوع من الفضائل والذم نقيض الحمد والكفران
 نقيض الشكر والهجو نقيض المدح وجعله الحمد لله خبرية لفظاً انشائية بمعنى حصول
 الحمد بهامع الأذعان لمذلولها وقيل انها خبرية لفظاً ومعنى ويجوز ان تكون موضوعاً
 شرعاً للانشاء والحمد مختص بالله كما افادته الجملة سواء أجمعت لام التعريف فيه للاستغراق
 كما عليه الجمهور وهو ظاهر أم للجنس كما عليه الزنخشري لأن لام الله للاختصاص فلا فرد
 منه غيره إذا الحمد فى الحقيقة كله إذا ما من خير الا وهو موليه بوسط أو غير وسط كما قال
 تعالى وما بكم من نعمة فى الله وفيه اشعار بأنه تعالى سى قادر مريد عالم إذا الحمد لا يستحقه
 الا من كان هذا شأنه أم للعهد كالتى فى قوله تعالى اذ هما فى الغار كما نقله الشيخ عز الدين بن
 عبد السلام وأجازة الواحدى على معنى أن الحمد الذى حمد الله به نفسه وحمده به أنبياءه
 وأوليائه مختص به والعبر بجوده من ذكر فلا فرد منه لغيره وأولى الثلاثة الجنس ولما كان
 استحقاقه لجميع المحامد لذاته لم يقل الحمد للخالق أو لأراق أو نحوه ثلاثاً يوهم ان استحقاقه

أو بغيره وفى تعبيره بالنقيض تجوز
 لأن نقيض كل شىء رفعه ومجرد
 عدم النشاء لا يكون ذماً (قوله
 والكفران نقيض الشكر) عبر
 بالكفران دون الكفر لما قيل ان
 الكفرانكار ما علم بحجى الرسول به
 ضرورة والكفران انكار النعمة
 وعبارة العيسى على البخارى
 الكفران مصدر كالسكر والفرق
 بينهما ان ~~السكر~~ كفر فى الدين
 والكفران فى النعمة وفى العباب
 السكر نقيض الايمان وقد كفر
 بالله كفراً والكفر أيضاً جود
 النعمة وهو ضد الشكر وقد
 كفرها كفوراً وكفراً انا هـ رحيم
 الله وفى المصباح كفر بالله يكفر
~~كفراً~~ وكفراً وكفر النعمة

وبالنعمة أيضاً جدها هـ وهو صريح فى ان الكفران يطلق على انكار ما علم بحجى الرسول به فهو وسأول الكفر فلا يتم الحمد
 ما فى العيسى (قوله معنى لحصول الحمد بها) علة أقوله انشائية (قوله ويجوز ان تكون الخ) قول آخر (قوله لأن لام الله للاختصاص)
 قضيته ان اللام لوجبات الغير للاختصاص لا تفيد الحصر وقد يشكك بما ذكره من افادة الاختصاص من نحو الكرم فى العرب
 مما كان المبتدأ فيه معترفاً بالام للجنس سواء كان الخبر معترفاً بالام لا فاولى جعل القصير فيه مستفاداً من كون المبتدأ فيه
 معترفاً بالام للجنس وقد اشار الى ان المبتدأ المعترف بالام للجنس محمول فى الخبر شيخنا العلامة لا جهورى بقوله
 مبتدأ بلام جنس عرفاً مختصراً فى خبره وفا وان عرى منها وعرف الخبر باللام مطلقاً فكسب استقراءه (قوله وفيه اشعار)
 أى فى اختصاصه بالله (قوله والعبرة بجوده من ذكر) أى اما جوده غيرهم فكأنهم قد جحدوا جوده لغيره تعالى لا يفوت اختصاص
 الحمد به لما صرح من انه بمنزلة الهدم (قوله وأولى الثلاثة الجنس) أى لأنه يدل بالانتماء على ثبوت جميع المحامد له فهو واستدلال
 برهاني وهو كدعوى الشيئية الذى هو اقوى من الدعوة المجردة (قوله ونحوه) أى ما ذكر

(قوله استحق ثمانية أبواب) أى استحق أن يدخل من أي شاء فيخير بينها كما له وانما يختار ما سبق في علم الله انه يدخل منه فلا منافاة بين كونه انما يدخل من الباب الذى علم الله انه يدخل منه وبين تخييره بين الثمانية أبواب (قوله وقيل اللطيف) اشعرت حكايته ما عدا الاول وقيل بضعفه ويوافقه بل يصرح به قول ابن حجر فتفسيره باللطيف والعالى في صفاته والخالق البر والصادق فيما وعد اولياءه. بعد اى لما قدمه من ان البر يسائر مواده يرجع للاحد ان كبر في يمينه اى صدق وكبر الله بحجته اى قبله وأبره لان على اصحابه أى علاهم قال الان يراد بعض ما صدقات او غايات ذلك البر اه لكن نازعه سم بان رجوعها اليه اى الاحسان لا يقتضى انه المدلول بل هو الزائغ المدلول من حيث خصوصها بل ظاهر الكلام ذلك فتأمل (قوله فيما وعد) زاد ابن حجر اولياءه (قوله ولا يكتب عليهم الهيم بالهيئة) اى حيث لم يصمموا عليها والا كتب عليهم اثم التسميم دون اثم الهيئة التى هم واهما (قوله الجواد) ولا شعرا العاطف بالتعابير الحقيقية او المنزلة منزله حذف هنا كقوله تعالى الملك القدوس مسلمات مؤمنات القاسيون العابدون الايات واتى به في نحو الاول والاخر ثيمات وابكارا الامر من المعروف والناهون عن المنكر ابن حجر وقوله واتى به في نحو الاول للتعابير بين مفاهيمها (قوله أى الكثير الجود) اخذ من التعبير بالجواد لانه يفيد هاهنا المادة وان لم يكن من الامثلة المفيدة بالهيئة اه ابن قاسم على ابن حجر بالهيم (قوله أى العطاء) بمعنى الاعطاء ١٩ وهذا صادق بكون المعطى قليلا وكثيرا

فيحقق مع الاعطاء لقليل أصل الجود وهو من صفات الانفعال كما يفيد التفسير بالاعطاء وفي شرح المفادى عند قوله صلى الله عليه وسلم السخاء خلق الله الاعظم مانسه قال الراغب السخاء هيئة فى الانسان داعية الى بذل المقتنيات حصل معه البذل أم لا ويقال له الشح والجود بئذ المقتنى هذا هو الاصل وقديسه عمل كل من ما عمل الاخر اه بحروفه وهو يفيد ان بذل ما لا يعد للقبضة

الحمد لذلك الوصف اذ تعليق الحكم بالمشق يشعر بعلمية المشق منه لذلك الحكم والحمد لله ثمانية أحرف وأبواب الجنة ثمانية فن قالها عن هذه اقلية: استحق ثمانية أبواب الجنة (البر) بفتح الباء اى المحسن وقيل اللطيف وقيل الصادق فيما وعد وقيل خالق البر بكسر الباء الذى هو اسم جامع للخير وقيل الرقيق بعباده يريد بهم اليسر ولا يريد بهم العسر ويعفون عن كثير من سيئاتهم ولا يؤاخذهم بجميع جنسياتهم ويجزيهم بالحسنة عشر امثالها ولا يجزيهم بالسيئة الا مثلالها ويكتب لهم الهيم بالحسنة ولا يكتب عليهم الهيم بالسيئة ذكره البيهقي في كتابه الاسماء والصفات (الجواد) بالتخفيف اى الكثير الجود اى العطاء قليل ليرد بالجواد توقيف واسماؤه تعالى توقيفية فلا يجوز اختراع اسم او وصف له سبحانه وتعالى الا بشر أن او خبر صحيح مصرح به لا بأصله الذى اشتق منه فحسب اى وبشرط ان لا يكون ذكره لمقابلة كما هو ظاهر نحو ام نحن الزارعون والله خير مما كرين وليس كذلك بل رواه الترمذى فى جامعهم والبيهقى فى الاسماء والصفات مرسل او اعتضد بهند وبالإجماع

لا يسمى جودا ويستفاد منه توجبه ما قيل من انه تعالى يوصف بالكرم ولا يوصف بالسخاء لانه حيث كان عبارة عن الهيئة للانسان ظهرا متناع اطلاقه على الله لان هيئة الانسان من توابيع الجسم وهى محالة عليه تعالى (قوله او وعف له سبحانه وتعالى) ومثله النبي صلى الله عليه وسلم فلا يجوز انما ان تسميه باسم ليسمه به أبوه ولا سمى به نفسه كذا نقل عن سيرة الشافعى اه ومراده بأبيه جده عبد المطلب لموت أبيه قبل ولادته (قوله او خبر صحيح) زاد ابن حجر في شرح الاربعين او حسن وقوله مصرح نفت لقرآن او خبر اه ابن قاسم على ابن حجر قوله وبشرط ان لا يكون ذكره أى الاسم (قوله أم نحن الزارعون) وليس مما ذكره لمقابلة اطلاق الجبل على الله عز وجل في قوله صلى الله عليه وسلم ان الله جميل يحب الجمال لان المقابلة انما يصار اليها عند استحالة المعنى الموضوع له اللفظ في حقه تعالى وليس الجمال كذلك لانه بمعنى ابداع الشئ على آتق وجه واحسنه اه ابن حجر وعطف أحسنه على آتق عطف نفسه على ما قبله انه حيث ورد اطلاق اسم عليه تعالى ولم يستعمل معناه الحقيقي في حقه وجب حمله عليه وصح استعماله فيه وان اتفق انه حين أطلق عليه كان معه ما يقابله وأما اذا استحال معناه عليه توقف صحة الاطلاق على مسوغ فاذا اتفق وتوقع ما يقابله معه كان ذلك مسوغا لاطلاقه عليه (قولا وليس كذلك) رد لما قيل من قوله قيل لم يرد بالجواد الخ (قوله وبالإجماع) أى النطق المستلزم لتأني ذلك بالقبول ابن حجر ونظير ابن قاسم في الاستلزام للذكر كقول

(قوله بمعنى انعام) انما فسر بذلك لان الحمد عليه أمكن من النعمة بمعنى المنعم به لانها اثر الانعام وصحة الحمد عليها انما هو من حيث صدورهما عن الانعام الذي هو من صفاته تعالى قيل ولان نعمة تعالى محصاة لان كل ما برز في الوجود كذلك وانعامه صفة قائمة به لانها لا تعلقا لها والاولى والاولى لانها وان كانت محصاة في نفس الامر لكن لا قدرة للبشر على عدّها و احصائها واول عل اقتصاره على تفسير النعمة بالانعام انه الاول هنا والافالنعمة كما تطلق على ذلك تطلق على الاثر الحاصل بالانعام ومن ثم قال ابن حجر وهي أى النعمة حقيقة كل ملائم نعم مدعا قبله ومن ثم قالوا الانعمة لله على كافرو وانعاما لاذم استدراج انتهى (قوله اذا اللام فيها الاستغراق) أى لان المعرفة بها مفردة كان أو جمعا للاستغراق ان لم يتحقق عهد فاقادتها بالاستغراق ووضعي لا يتوقف على قرينة فقول ابن حجر بقرينة المقام فيه نظر ٢٠ (قوله والاول) أى الديوى (قوله وجسماني) بكسر الجيم نسبة الى الجسم وهو

(الذي جات) اى عظمت والحليل العظيم (نعمه) جمع نعمة بكسر النون بمعنى انعام وهو الاحسان واما النعمة بفتح النون فهي التسم وبضمة المسرة (عن الاحصاء) بكسر الهمزة وبالمدى الضبط قال تعالى احصاه الله ونسوه (بالاعداد) بفتح الهمزة اى بجمعها اذ اللام فيها اللام استغراق فاندفع ما قيل ان الاعداد جمع قلة والثنى قد لا يضبطه الشئ القليل ويضبطه الكثير فكان الصواب ان يعدل عنه ويعبر بالعدد ونحوه والباء في الاعداد دلالة لستعانة أو المساعدة ونعم الله تعالى وان كانت لا تخصى تنحصر في جنسين دنيوى وأخروى والاول قسمان موهبى وكسبى والموهبى قسمان روحانى كنفع الروح فيه واشراقه بالعدل وما يتبعه من القوى كالفكر والفهم والنطق وجسمانى كتحليل البدن والقوى الحافظة والهيات العارضة له من الصحة في كمال الاعضاء والكسبى تركبة النفس عن الرذائل وتحليلها بالاخلاق والملايكات الفاضلة وتزيين البدن بالهيات المطبوعة والحلى المستحسنة وحصول الجاه والمال والثانى أن يعفو عما فرط منه ويرضى عنه ويؤثبه في أعلى عليين مع الملايكة المقربين (المان) أى المنعم منامه لا وجوب عليه وقيل المان الذى يبدأ بالنوال قبل السؤال واما كون المان بمعنى معدد النعم وان كان صفة مدح في حق الله تعالى لكنه لا يناسب هذا التركيب (باللطف) أى بالقدرة على الطاعة اذ هو يضم اللام وسكون الطاء الرفعة والرفق وهو من الله خلق قدرة الطاعة في العبد وفتح اللام والطاء لغة فيه ويطلق على ما يبره الشخص (والارشاد) أى الهداية للطاعة فانه مصدر ارشده بمعنى وفقه وهداه والارشاد والرشد بضم الراء واسكان الشين ويقعهما انقبض الغى وهو الهدى والاستقامة يقال رشد يرشد يرشد ابوزن عجب يعجب عجب ابوزن اكل يأكل اكلاب بضم الهمزة (الهادى الى سبيل الرشاد) أى الدال على طريق الاستقامة بلطف ومن أسمائه الهادى وهو الذى بصبر عباده طريق معرفته حتى

على خلاف القياس في القسب لانه جسمى (قوله والثانى) أى الاخرى (قوله واما كون المان) مبتدأ (قوله لكنه لا يناسب) خبر (قوله أى بالقدرة على الطاعة) هـ ذام مشعر بان الباء صلة المان وقال الشيخ عيرة على المحلى مانعه الظاهر ان الباء سببية لانه لا يلزم تعلق الانعام بالقدرة على الطاعة انتهى بحرفه (أقول) وهو غير صحيح وذلك لان الاتسار صفة البارى فلا يكون منعما به ويمكن دفعه بان المعنى انم عليه بان جعله قادرا وجعل العبد قادرا على الطاعة اثر الانعام (قوله والرفق) عطف تقدير (قوله قدرة الطاعة) أى سواء كانت فعل مطلوب أو ترك معصية وهو بهذا المعنى مرادف للتوفيق قال ابن حجر وقد يطلق التوفيق على أخص من ذلك ومن ثم قال المتكلمون

اللفظ ما يحمل المكاف على الطاعة ثم ان حمل على فعل المطلوب سمي توفيقا وترك التوفيق سمي عصمة انتهى (قوله اقروا وفتح اللام) عطف على بضم (قوله ويطلق على ما يبره الشخص) عبر عنه ابن حجر بقوله ما به صلاح العبد آخره ويساويه التوفيق الذى هو خلق قدرة الطاعة في العبد ما صدق لا مفهوما انتهى رحمه الله (قوله يقال رشد يرشد الخ) هـ ذام قد يشعر بتساوى الاستعمالين وفي الاختار ما يخالفه حيث قال الرشاد ضد الغى يقال رشد يرشد يرشد ابوزن عجب يعجب عجب ابوزن اكل يأكل اكلاب بضم الهمزة (الهادى الى سبيل الرشاد) أى الدال على طريق الاستقامة بلطف ومن أسمائه الهادى وهو الذى بصبر عباده طريق معرفته حتى

(قوله والرابع ان يكشف على قلوبهم) أى يظهر على قلوبهم الخ (قوله ويربهم الاشياء) عطف تفسيري وفي نسخة عن قلوبهم الزين (قوله الموفق) قال ابن حجر أى المقدر وهو جرى على من يجيز غير التوفيقية اذ المربوهم نقصا (قوله اللام فيه للتعدية) أى فهو مفعول ثان للموفق والمفعول الاول من انتهى بن حجر وعليه فن العباديين لمن (قوله المفعول الثاني) أى مع صحة كونه مفعولا للموفق فيكون من باب التنازع وعلى هذا أى قوله من العباد المفعول الثاني لاختار المفعول الاول هو الهاء في اختاره ويجوز ان من العباد بيان لمن وعليه فمفعول الثاني قوله الذى قدره الشارح فللتفقه صلة الموفق لاعلى جهة المفعولية وهذا هو الوجه الثاني فى ابن حجر والاول انه بيان لمن وعليه فالمفعول الثاني لاختار قوله الذى قدره الشارح رحمه الله (قوله متفق عليه) أى من البخارى ومسلم كما هو مصلح المحدثين (قوله وتسهيل سبيل الخير) ٢١ تبع فيه بعضهم احترازا عن

الكافر ونحوه فلا توفيق عندهم مع قدرتهم لسلامة اعضائهم لكن رديان القدرة هى الصفة المقارنة للمفعول وعليه فالكافر ونحوه لا قدر له (قوله ويعبر عنه) أى مجاز الكونه لازما للتوفيق وهذا ان فسر ما به صلاح العبد بما يكون من صفة بنى آدم والابان فسرعا هو من فعله تعالى كتحلقه الاحوال التى تكون فى العبد كان مساو للتوفيق (قوله آخره) أى فى آخر امره وهو بوزن درجة سبدا (قوله لمن كثير من العلم) أى الخلق عن التوفيق (قوله والتوفيق المختص الخ) أى والمراد به تيسير الاسباب الموافقة للمقصود والمحصل له (قوله شدة العناية) أى الاعتناء بالطلب ودوامه (قوله وان لم يرسم فيها) أى ما يلحق اليه من العلم ولو ظنه خطأ ثم بعد انتهائه يتأمل فيه بما عنده فان ظهر له شبهة أو ردها على معلمه لينزلها له

أقروا ربوبية الله تعالى تنوع أنواعا لا يحصى اعداء لكننا انحصر في أجناس مترتبة الأول افاضة القوى التى يمكن بها من الاهتداء الى مصالحه كالقوة العقلية والحواس الباطنية والمشاعر الظاهرة والثاني نصب الدلائل الفارقة بين الحق والباطل والصلاح والفساد والثالث الهداية بارسال الرسل وانزال الكتب والرابع ان يكشف على قلوبهم السرائر ويربهم الاشياء كما هو بالوحى أو الالهام والمنامات الصادقة وهذا قسم يختص بنبيه له الانبياء والاولياء (الموفق للتفقه) اللام فيه للتعدية (فى الدين من لطف به) مفعول الموفق والضمير فى بمن باعتبار انظما (واختاره) له (من العباد) المفعول الثاني لاختار اللام فيه للجنس أو الاستغراق أو العهد وأشار بهذا الى خبر من يراد الله به خيرا يفقهه فى الدين متفق عليه والتوفيق خلق قدرة الطاعة وتسهيل سبيل الخير ويعبر عنه بما يقع عند صلاح العبد آخره وهو عكس الخذلان وفى الحديث لا توفيق عبد حتى يوفقه الله وفى أوائل الاحياء ان النبي صلى الله عليه وسلم قال قليل من التوفيق خبر من كثير من العلم قال القاضى الحسين والتوفيق المختص بالمعلم أربعة أشياء شدة العناية ومعلم ذوق حقيقة ذكاء القرينة واستواء الطبيعة أى خلوها عن الميل لغير ذلك وان لم يرسم فيها وتسكين بما يخالف الشئ الملقى اليها وما كان التوفيق عزيزا لم يذكر فى القرآن الا فى قوله تعالى وما توفيقى الا بالله ان يريد اصلاحا يوفق الله بينهما ان اردنا الاحسانا وتوفيقا وظاهرا ان المراد ذكر رفاقته والافال آيات المتأخرات ان يستامن التوفيق المذكور والتفقه أخذ بالتفقه شيئا فشيئا وافقه لغة التفهم وقيل فهم ما دق قال النووي يقال يفقه يفقه فقهها كفرح يفرح فرحا وقيل فقهها بسكون القاف وابن القطاع وغيره يقال فقهه بالكسر اذا فهم وفقه بالضم اذا صار الفقه له حجية وفقه بالفتح اذا سبق غيره الى الفهم وشرعا العلم بالاحكام الشرعية العملية المكتسبة من أدلتها التفصيلية وموضوعه أفعال المسكتفين لانه يبحث فيه عنها والدين ما شرعه الله من الاحكام وهو وضع

ان أمكن (قوله ان اردنا الاحسانا وتوفيقا) تبع فيه بعضهم وفى ابن حجر انه لعزته لم يذكر فى القرآن الا مرة فى هوذا قال وليس منه الاحسانا وتوفيقا يوفق الله بينهما من الوفاق الذى هو ضد الخلاف انتهى رحمه الله وقد أشار الى ذلك بقوله وظاهر الخ (قوله وقيل فقهها بسكون إلفاق) قضيتها ان ذلك مع فتح القاء ولا مانع منه (قوله بالاحكام الشرعية العملية) أى المتعلقة بكيفية عمل كوجوب الصلاة والنية ومنه يعلم ان المراد بالعلم ما يشمل عمل القلب (قوله لانه يبحث فيه عنها) واستمداده من الأدلة الجمع عليها الكتاب والسنة والاجماع والقياس والمختلف فيها كالاستصحاب ومسائله كل مطلوب خبرى يبرهن عليه فيه وفائدته امتثال الاوامر واجتناب النواهي وغاية انتظام أمر المعاش والمعاد مع الفوز بكل خير دينوى واخروى انتهى ابن حجر بحر وفه رحمه الله

(قوله الهى سائق لذوى العقول باختيارهم المحمود) فى بعض الحواشى على حواشى العنصر بلهضمهم احد تبرز بقوله الهى عن
 الاوضاع البشرية فتحو الرسوم السباحية والتدبيرات المعاشية وقوله سائق لذوى الابواب احتراز عن الاوضاع الطبيعية التى
 تهتدى بها الحيوانات لخصائص منافعها ومضارها وقوله باختيارهم المحمود عن المعانى الاتفاقية والاضاع القسرية وقوله
 الى ما هو خير بالذات من صناعاتى الطب والفلاحة فانهم ما وان تعلقا بالوضع الهى اعنى تأثير الاجسام العلوية والسفلية
 وكاتساقتن لاولى الابواب باختيارهم المحمود الى صنف من الخير فليست انود يانهم الى الخير المطلق الذى اعنى ما يكون خيرا
 بالقياس الى كل شئ وهو السعادة الابدية والقرب الى خالق البرية انتهى ابن قاسم على ابن حجر (قوله وثريفة) كان الشريعة
 مشرعة الماء وهى مورد الشاربه انتهى مختار (قوله أى أمه) هذا قد يقتضى التغاير بين الابغ والاتم وتفسير الشارح بما ذكره
 فيها يقتضى عدم التغاير اذا مراد بالام ٢٢ الذى بالغ غايه الشئ وهو حقيقة الثمانية ثم ما ذكره من التعبير باسم التفضيل يقتضى

الهى سائق لذوى العقول باختيارهم المحمود الى الخير بالذات وقيل الطريقة المخصوصة
 المشروعة ببيان النبي صلى الله عليه وسلم المشتملة على الاصول وافروع والاخلاق
 والآداب سميت من حيث انقياد الخلق له ما دىفا ومن حيث اظهار الشارح اياها شرعا
 وشريعة ومن حيث أملاء الشارح اياها له (أحمد أبلغ حمد) أى أنها (وأكله) أى أمه
 قال بعضهم قصد بذلك ان يكون حمده على الوجه الذى عليه اهل الحق لا كما وقع للمعتزلة
 من نفي صفاته الحقيقية وبفض الاضافية (وأركاه) أى انعامه (وأشمله) أى اعمه المعنى اصفه
 بجميع صفاته لان كلامها جميل ورعاية جميعها ابلغ فى التعظيم المراد بما ذكره المراد به ايجاد
 الحمد لا الاخبار بانه موجود وهو ابلغ من حمده الا قول كما أفاده الشارح لانه ثناء بجميع
 الصفات برعاية الابلية كما تقدم وذلك الواحدة منها وهى الثناء عليه بانه مالك لجميع الحمد
 من الخلق أو مستحق لان يحمد ودون لم تراعى الابلية هنا بان يراد الثناء بالجميل فانه يصدق
 بالثناء بكل الصفات وي بعضها وذلك البعض اعم من تلك الصفة لصدقه بها وبغيرها وبها
 مع غيرها الكثير فالثناء به ابلغ من الثناء بها فى الجملة ايضا نعم الثناء بها من حيث تفصيلها
 اوقع فى النفس من الثناء به واعترض بانه كيف يتصور ان يصدق منه عموم الحمد مع ان
 بعض المحمود عليه وهو ان لا يتصور حصرها كما سبق واجيب بان المراد نسبة عموم الحمد
 الى الله تعالى على جهة الاجمال بان يعترف مثلا بانصاف الله تعالى بجميع صفات الكمال
 الجليلة والجمالية وقد عبر المصنف اولا بالجملة الاسمية الدالة على الدوام والثبوت وثانيا
 بالجملة الفعلية الدالة على التجدد والحدوث واقتدى فى ذلك بالنبي صلى الله عليه وسلم فى
 خبر مسلم وغيره ان الحمد لله شمه ونسبته منه (واحمد) أى أعلم (ان لا اله) أى لا معبود

ان الثمانية والتمام لكل منهما
 افراد بعضهم اقوى من بعض وهو
 غير مراد لان نهاية الشئ وتماحه
 لا تفاوت فيها ما اللهم الا ان يقال
 اراد بالتمام وانها ما يقرب منها
 (قوله قصد بذلك) أى بقوله أحمد
 ابلغ حمد الخ (قوله الذى عليه)
 اهل الحق من ثبوت الصفات
 الذاتية وغيرها (قوله ورعاية) تبع
 فيه الشارح فى شرح جمع الجوامع
 ولا حاجة اليه هنا لان ابلغ الحمد
 الذى ذكره المصنف لا يكون
 الا كذلك اذ لو جدي بعض الم يكن
 ابلغ (قوله وهو ابلغ) أى أحمد
 الخ (قوله برعاية الابلية) فيه
 ما تقدم (قوله وهى الثناء عليه)
 أى قوله الحمد لله الخ (قوله على
 جهة الاجمال) أى باعتبار
 ما يلىق بالمصنف ومعلوم انه دون

ما يمكن من الانبياء اجمالا (قوله الجلالية) كصفات السلب مثل ليس كمثل شئ والجلالية كوصفه بكونه غفورا رحيم الى
 غير ذلك (قوله ان الحمد لله) اسمية (قوله نحمده) فعلية وهذا ظاهر ان جعل قوله نحمده جملة مستأنفة وان قوله ان الحمد لله بكسر
 الهمزة جملة مستقلة أما اذا قرئ ان الحمد بفتح الهمزة بتقدير اللام على معنى نحمده لانه مستحق الحمد فهى جملة واحدة (قوله أى
 أعلم) هل هو بضم الهمزة وكسر اللام كما هو المناسب لمعنى التسمية أم لا انتهى ابن قاسم على ابن حجر رحمه الله لكن ضبطه بعض
 من كتب على خطبة المنهاج بضم الهمزة كما أشار الى نقله عنه بالمعنى ابن قاسم أيضا حيث قال قال الشهاب الانبساطى فى تعليقه
 على الخطبة منها هذا أعلم ذلك بقاى وأينته بلسانى قاصدا به الانشراح لفظه وكذا سائر الاذكار والتزيينات انتهى فقوله
 واينته بلسانى ظاهر فى انه بضم الهمزة وهو المناسب لمعنى التسمية ونقل عن ضبط الامام النووي فى تحرير التلبية فى باب الاذان
 انه بضم الهمزة وكسر اللام (اقول) ويجوز قرأته بفتح الهمزة واللام

(قوله الا الله) وفي نسخ زيادة وحده لاشريك له وحيد متذوق وحده فكيد اتوحيده الذات وما بعده فكيد اتوحيده الافعال ردا على فهو الممتزلة انتهى ابن حجر (قوله) ان اراد من عباده المؤمنين يقتضي ان الكافر لا يغفر له شيء من المعاصي الزائدة على الكفر انتهى الشيخ غير ذلك في الحاشية الكبرى وهو ظاهر انتهى وبوافقه نصريحهم في الجنائز بأنه لا يجوز الدعاء بالمغفرة للكافر ولا يرد عليه القول بأنه يجوز ان يغفر له سبحانه ما عدا الشر لانه لا يلزم من الجواز الوقوع الذي الكلام فيه (قوله في سبعة وثلاثين موضعاً) فيه تجوز لانه لم يذكر فيه هذه الصيغة الا في موضعين فقط وحيد فالمراد انه صرح فيما ذكره في الألوهية عن غيره تعالى واثباتها تارة بل ان لا اله الا هو وتارة باقظ لا اله الا انت أو الانا أو الا الذي ٢٣ (قوله لان معنى القهر) لا يقال هو معارض

بما في التنزيل لانه قول المقام هنا مقام الوصف بما يدل على الرحمة والانعدام فكان ذكر الغفار هنا أنسب انتهى عميرة (قوله المصطفى المختار) صفة كاشفة (قوله من الاحمر والاسود) أي العرب والعجم (قوله وهو الرابع) خلافاً لابن حجر رحمه الله ومنه به لم انه لم يرسل للجمادات بالاولى وقال السبكي انه أرسل للملائكة والبارزى انه أرسل للجمادات واعتمده ابن حجر رحمه الله (قوله مع انه مبعوث اليهم) أي اجماعاً يكثر من شكره لانه معلوم من الدين بالضرورة ان جبرائلاً لانهم تفاصيل ما أوصل به اليهم ولا يلزم منه تكليفهم بالقروع الذي كلفناه انفسه لا لكن في شرح ايضاح النووي للشارح مانصه فهم أي الجن مكلفون بجميع ما كلفناه الامانة خصوصه بهم انتهى (قوله بشمول الناس اليهم) أي لاخذهم من ناس اذا قرأ

بحق في الوجود (الا الله) الواجب الوجود (الواحد) أي الذي لا تعدله ولا ينقسم بوجه ولا نظيره فلا مشابهة بينه وبين غيره بوجه (الغفار) أي السائر للذنوب من اراد من عباده المؤمنين فلا يظهرها بالاعقاب عليها وقد صرح بكلامه لا اله الا الله في القرآن في سبعة وثلاثين موضعاً ولم يتصل القهار بدل الغفار لان معنى القهر مأخوذ مما قبله اذ من شأن الواحد في ملكه القهر ولما كان من شروط الاسلام ترتيب الشهادتين عطف المصنف الشهادة الثانية على الاولى فقال (وأشهد أن محمداً عبده ورسوله المصطفى المختار) من الخلق لدعوة من بعث اليه من الاحمر والاسود الى دين الاسلام وقول الشارح من الناس ابدعهم فيه إشارة الى أنه لم يبعث الى الملائكة وهو الرابع كما أوضحه الوالد رحمه الله في فتاويه لكن عبارة الشارح قد تخرج الجن مع انه مبعوث اليهم فاما ان يقال بشمول الناس لهم كما عزي للجوهري وعليه فلا اعتراض أو انهم دخلوا بديل آخر ومحمد علم منقول من اسم المقول المضعف سمى به نبينا بالهام من الله تعالى تفاؤلاً بأنه ~~ي~~ كثر جد الخلق له لكثرة خصاله المحمودة كما روي في السير أنه قيل لجدّه عبد المطلب وقد سماه في سابع ولادته موت أبيه قبله المسميت ابنيك محمد وأيس من أسماء آباءك ولا قومك فقال رجوت ان يحمد في السماء والارض وقد حقق الله رجاءه كما سبق في علمه قال العلماء ليس للمؤمن صفة أتم ولا أشرف من العبودية واهذا أطلقها الله على نبيه في أشرف المواطن كقوله تعالى سبحانه الذي أمرني بعبده الحمد لله الذي أنزل علي عبده الكتاب تبارك الذي نزل الفرقان علي عبده فأوحى الى عبده ما أوحى وقد روي ان الله تعالى قال للنبي صلى الله عليه وسلم بم أشرفك قال يا نبي الله بالعبودية والي انسان ذكره سليمان الخاقصة مما يقر عادة كالحمل والبرص أوحى اليه بشرع وإن لم يؤمر بتبليغه فان أمر بذلك فرسول أيضاً أو وأمر بتبليغه وان لم يكن له كتاب أو نسخ لبعض شرع من قبله كيوشع فان كان لذلك فرسول أيضاً قولان فالنبي أعم من الرسول عليهما وفي ثالث انهم جميعاً وهو معنى الرسول

(قوله من اسم مقول المضعف) أي المكرر العين وليس هو من التضعيف المصطلح عليه عند الصرفين وهو في الثلاث ما كانت عينه ولا مه من جنس واحد كذلك وفي الرابع ما كانت فاؤه ولا مه الاولى من جنس واحد وعينه ولا مه الثانية من جنس واحد كرزل (قوله تفاؤلاً) هو بالله من كان مختاراً للعصاة (قوله كالعمى والبرص) قال ابن حجر ولا يرد بلاء أيوب وعيسى شحوبه عقوب بناء على انه حقيق اطروء بعد الانبياء والكلام فيما هارنه انتهى (قوله وفي ثالث انهما) وعلى كل من الاخيرين من أوحى اليه بشرع ولم يؤمر بتبليغه ليس بنبي ولا رسول (قوله بمعنى) في ابن حجر ان هذا القول غلط وبالع في بيان الرد على من اتهمه به ولازمه يقتضي ما علم به ان الثاني الواقع في كلامهم غلط أيضاً فراجع فان مجزماً ما علم به ومنه ورود الخبر بعد الانبياء لا يقتضي التغليب

(قوله والرسول باعتبار الملائكة) أي باعتبار أنه قد يطلق على الملائكة (قوله وهو مذهب أهل السنة) أي أفضليته على جميع الخلق وقديهم هذا ان غيرهم يخالف ٢٤ في ذلك وسأني عن الرازي الاجماع على انه مفضل على جميع العالمين (قوله)

كاسياحين منهم) أي الملائكة (قوله لقوله تعالى لمن الملك اليوم لله) ظاهره انه يقول ذلك في يوم القيامة وعجالة الدور والساورة نصها ثم يأتي ملك الموت الى الجبار فيقول أي رب قد مات جـ لـ العرش فيقول وهو اعلم فن بقي فيقول بقيت انت الحى الذى لا تموت وبقيت انا فيقول انت خالق من خلقى خالقك لما رايت فت فيموت فاذا لم يبق الا الله الواحد الاحد طوى السماء والارض كطوى السجل للكتب وقال انا الجبار لمن الملك اليوم ثلاث مؤات فلم يجبه احد فيقول انفسه الله الواحد القهار انتهى (قوله آدم ومن دونه) اي وجد بعده (قوله نادى باوواضعاً) لا يظهر هذا الجواب بالنسبة لقوله لا تنصوا بين الانبياء وانما يظهر على قوله لا تنصوا لوقى على يونس (قوله وقد بينا ترتيب اولى العزم في شرح العباب) وعبارته والارجح في ترتيب افضلية اولى العزم بعد نبينا عليه وعليهم افضل الصلاة والسلام تقديم ابراهيم ثم موسى ثم عيسى ثم نوح انتهى وقد اشار الى هذا الترتيب قول بعضهم

محمد ابراهيم موسى كاهنه

فهيسى فنوح هم اولوا العزم فاعلم

(قوله فقبل ثلاثمائة) عبارة ابن حجر وخمسة عشر واقصير على ذلك انتهى

على الاول المنهور والرسول باعتبار الملائكة اعم من النسب اذ يكون من الملائكة والبشر وفي التنزيل الله يصطفى من الملائكة رسلا ومن الناس ويؤخذ من كلام المصنف تفضيله على جميع الخلق الانبياء والملائكة وغيرهم لانه حذف المفضل عليه وحذف المعمول يؤذن بالعموم وهو مذهب أهل السنة قالوا ان النوع الانسان افضل من نوع الملائكة وان خواص بنى آدم وهم الانبياء افضل من خواص الملائكة وهم الرسل منهم وان عوام بنى آدم وهم الاتقياء الاولياء افضل من عوام الملائكة كاسياحين منهم قال تعالى كنتم خیرامة اخرجت للناس وقال تعالى وما أرسلناك الا رحمة للعالمين وفي الصحاح اناس سيد ولد آدم ويؤخذ منه تفضيله على آدم أيضا بطريق الاولى لان افضل الانبياء والمرسلين اولوا العزم وهم نوح وابراهيم وموسى وعيسى ومحمد صلى الله عليه وسلم وقيل ان افضل الانبياء بعد نبينا آدم وعليه فيؤخذ منه تفضيله عليه من قوله صلى الله عليه وسلم اناس يد الناس يوم القيامة وخص يوم القيامة بالذکر لظهوره لكل احد بلا منازعة كقوله تعالى لمن الملك اليوم لله وقوله صلى الله عليه وسلم آدم ومن دونه تحت لوائى وقوله صلى الله عليه وسلم في خبر الترمذى وانا اكرم الاولين والآخرين على الله ولا تخرف ونوع الادبى افضل الخلق فهو صلى الله عليه وسلم افضلهم وقد حكى الرازي الاجماع على انه مفضل على جميع العالمين واما قوله صلى الله عليه وسلم لا تنصوا بين الانبياء وقوله لا تنصوا لوقى على يونس بن متى ونحوهما فاجيب عن ابانه نهي عن تفضيل يؤدى الى تنقيص بعضهم فان ذلك كفر او عن تفضيل في نفس النبوة التي لا تتفاوت لافى ذوات الانبياء المتفاوتين بالخصائص وقد قال تعالى فضلنا بعضهم على بعض منهم من كان الله ورفعه بعضهم درجات ونهى عن ذلك نادى باوواضعاً ونهى عنه قبل علمه بأنه افضل الخلق ولهذا المعامل قال اناسيد ولد آدم ولا تخرف وقد بينا ترتيب اولى العزم في الافضلية في شرح العباب والانبياء مائة ألف واربعة وعشرون ألفا واختلاف في عدد الرسل منهم فقبل ثلاثمائة واربعة عشر وقيل ثلاثة عشر واحرف اسم نبينا بالجل الكبير ثلاثمائة واربعة عشر اذ فيه ثلاث ميعات لان الحرف المشدد بحرفين واقطع ميم ثلاثة احرف فجعلتهم اثنان وسبعهون واقطع دال بخمسة وثلاثين واقطع حاء بتبعية في اسمه الكريم اشارة الى ان جميع الكمالات الموجودة في المرسلين وجودة فيه وزيادة واحد على القول بانهم ثلاثمائة وثلاثة عشر وذكر التشبه بخليل بن داود والتمذى كل خطبة ايس فتم انتهم فذهى كايده الجسد ما أى القليلة الحركة وقطاع اليد الجسد ما على التي ذهب اصابعه اذ دون الكف او معه فشبها ما لا تشبه فيه من الخطب باليد التي فقدت اصابعها مع كفها او دونه فلا يقدر صاحبها على التوصل بها الى تحصيل ما حاوله فاطلاق الاقطع على ما ذكر تشبيهه بليغ واستعارة على القوانين لعلماء البيان فيما حذف فيه اداة التشبيه وجعل التشبيه به خبرا عن المشبه

(قوله واختار منهما الاول) هو قوله فاطلاق الاقطع على ما ذكر تشبيهه بلسغ (قوله امتثالا لقوله تعالى) فيه ان الآية انما تبدل على طلب الصلاة والتسليم وذلك مجزؤه لا يقتضى طلبهما في كل أمر فكان الاولى الاستدلال بما روى من أن كل أمر لا يدرك فيه بحمد الله والصلاة على فهو أبقهر مجزؤه من كل بركة الآن يقال ان تلك الرواية لما كان في سندها ضعف لم يحتج بها واكتفى بالآية لا انتها على أصل الطلب على ان الآية فيها طلب الصلاة والتسليم بخلاف الحديث (قوله ومن المكلفين تضرع ودعاء) انما قال المكلفين دون الادميين ليشمل الجن ولم يتعرض كابر جبر والمحل هنا البقية الحيوانات والجمادات ونقل عن شرح المشكاة لابن حجر انها من بقية الحيوانات كالأدعي وأنه لم يرد شي في الجمادات فلترجع عبارته (قوله افراد أحدهما عن الآخر) قال ابن حجر والافراد انما يتحقق ان اختلاف المجلس أو الكتاب اه بجزوفه ٢٥ والشارح لم يبين هنا ما يتحقق به الافراد

ويؤخذ من جوابه من عدم الافراد في التشهد أن الموالاة بينهما لا تشترط ولا تعرض فيه اغتر ذلك فليراجع (قوله السلام عليه) أيها النبي ظاهر هذا الجواب انه لا يكره تقديم السلام على الصلاة كأن يقول اللهم سلم وصل على سيدنا محمد ويوافقه ظاهر قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما حيث عطف السلام بالواو الدالة على مطلق الجمع فليراجع (قوله وهو الى الترادف اقرب) قال ابن قاسم على ابن حجر فيه نظرا اه واهل ان انتفاء النقص لا يحصل مجدا ولا رفعة مثلا كعمل المباحات والمجذوف ذلك كالسجادة وعلو الهمة في العبادات وغير ذلك (قوله عبد القادر الرهاوي) بالضم بخط القسطلاني وفي عبارة

والاختار منهما الاول (صلى الله وسلم عليه وزاده فضلا وشرقا ليه) أي عنده والقصد بذلك الدعاء لان الكامل يقبل زيادة الترتي فاندفع ما زعمه جمع من امتناع الدعاء صلى الله عليه وسلم عقب نحو ختم القرآن بالهم اجعل ذلك زيادة في شرفه صلى الله عليه وسلم على ان جميع أعمال أمته تتضاعف له نظيرها لانه السبب فيما أضاعا فامضاعفة لا تخص في زيادة في شرفه وان لم يستل ذلك له فسؤاله تصريح بالهجوم وقد اوضحت ذلك وبينت دليله من السنة فيما علقته من الفتاوى أي اللهم صل وسلم عليه وزده وأق بالافعال بصيغة الماضي رجاء لتحقيق حصول المسؤل وبالصلاة والتسليم امتثالا لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما وقد فسر قوله تعالى ورفعنا لك ذكرك بأن معناه لا أذكر الا وتذكره في الصلاة من الله تعالى رحمة مقرونة بتعظيم ومن الملائكة استغفار ومن المكلفين تضرع ودعاء وقرن بينهما وبين السلام خروجا من كراهة افراد أحدهما عن الآخر فان قلت قد جاءت الصلاة عليه غير مقرونة بالتسليم في آخر التشهد في الصلاة فالجواب ان السلام تقدم فيه في قوله السلام عليك أيها النبي وفضلا وشرقا يجوز ترادفهما فالجمع للاطناب ويحتمل الفرق بان الاول لطلب زيادة العلوم والمعارف الباطنة والثاني لطلب زيادة الاخلاق السريّة الظاهرة وقرن بعضهم بان الاول ضد النقص والثاني علو المجد وهو الى الترادف اقرب (أما بعد) أيها اقتدا بغيره وقد كان صلى الله عليه وسلم يأتي بها في خطبه وكتبه حتى رواه الحافظ عبد القادر الرهاوي عن أربعين صحابيا واختلف في قول من ذكرها فتيل داود وقيل يعقوب وقيل قس بن ساعدة وقيل كعب بن أنوى وقيل يعرب بن قحطان وقيل سحبان بن وائل والاول أشبه ويجمع بينهما وبين غيره بانه بالنسبة الى الاولية المحضة والبقية بالنسبة الى العرب خاصة ويجمع بينهما بالنسبة الى القبائل

٤ به ل السيوطي ان رهايا الفتح قبيلة وبالضم بلاد منها جماعة وفي تصدير المشتبه للحافظ ابن حجر ان رهايا الفتح قبيلة ينسب اليها ثلاثة ذكركم ليس فيه هم عبد القادر ومن قاعدته انه اذا عين جماعة فمادة يكون ماعدا هم من الاخرى فيكون عبد القادر الرهاوي بالضم اه وفي القاموس رها كهدي بلد ومنها عبد القادر (قوله والاول أشبه) أي انه داود أي أشبه بالصواب أي اقرب للصحة من جهة النقل (قوله ويجمع بينهما) أي الاول (قوله ويجمع بينهما) يتأمل هذا الجمع بالنسبة ليعقوب فانه ليس من العرب ومعنى قوله ويجمع بينهما بالنسبة الى القبائل بان يقال أول من نطق بها من قبيلة كذا كعب ومن قبيلة كذا يعرب ومن قبيلة كذا سحبان ورد ابن حجر القول بان أول من نطق بها داود بانه لم يشب عنه تكلم بغير لغته وفصل الخطاب الذي أوتيته هو فصل الخصومة أو غيرها بكلام مستوعب لجميع المعبرات من غير اخلال منها بشي اه رحمه الله على أن يعقوب كان متقدما على موسى وداودا انما وجد بعد وفاة موسى زمن طويل فكيف يكون أول من نطق بها على الاطلاق

(قوله لزمتها الفاء) أي دائماً (قوله اللازمة للشرط غالباً) قد يقال حيث قرأ الآية من النصاة ان الفاء اما ممتنعة في الجواب أو واجبة فيه فان أراد الشرط المطلق فهو منقسم الى ما يلزم والى ما يمنع وان اراد أحد قسميه وهو ما يصلح لمباشرة الاداء فذلك لا تلزمه الفاء بل هي ممتنعة فيه وان أراد القسم الآخر وهو ما لا يصلح فذلك التجب فيه دائماً لانها باو من ثم عدواً وحذفها في نحو قوله من يفعل الحسنات الله يشكرها ضرورة فمات معنى الغلبة حينئذ الآن يقال لما كانت الصور التي تجب فيها الفاء أكثر من التي لا تجب فيها أصبح إطلاق الغلبة عليها باعتبار ما وقعها فان الأكثر يقال له غالب هذا واستشكل ما اقتضاه كلامه من أن ما تجب الفاء في جوابه ادعاء والشرط انما تجب في جوابه غالباً بناء على أن معنى قوله لزمتها الفاء دائماً وان قوله غالباً قيد في قوله اللازمة للشرط فقط وكون ما فرعا يقتضى التسوية بينهما وبين اصلها وأجيب بان ما لم يكن مقتضى فرعاً عرفت عن الأصل فاحتاجت لتقويتها بالادعاء لا كذا الشرط (قوله لصوق الاسم اللازم) أي بمعنى أن المبتدا لا يكون الاسماً وهو غير اللصوق بما فان المراد منه أن لا يفصل بين أما وبين الاسم بفصل ففيه مسامحة (قوله عند غيره) ولا يشك عليه انه يلزم حينئذ الجمع بين العوض والمعوض لما صرح به بعضهم بان امتناع ذلك انما هو في اللفظ لا في التقدير (قوله ومنصوبة لعدم الاضافة) هذا منهم دليل على جواز تصرفها

٢٦

المنصوب المنون بصورة المرفوع وقوله مرفوعة يحتمل انه يريد به انما مبنية على الضم فيوافق ما هو المقرر في كلامه من انه اذا حذف المضاف اليه ونوى معناه بقيت على الضم وان يريد الرفع الذي هو أحد أنواع الاعراب فيكون ذكر وجه غير الوجوه الاربعة المشهورة في كلامهم وعسارة ابن جبر

وأصلها ما يمكن من شيء بعد الحمد والصلاة ف وقعت كلمة أمام وضع اسم هو المبتدا وفعل هو الشرط وتضمنت معانها ما قلتهن فمات معنى الشرط لزمتها الفاء اللازمة للشرط غالباً ولتضمنها معنى الابتداء لزمتها الصوق الاسم اللازم للمبتدا اقامة للزوم مقام المزموم وابتداء لاثر في الجملة وبعد من الظروف والعامل فيها أما عند سيبويه انما يبتدأ عن الفعل والفعل نفسه عند غيره والمعروف بناؤها هي على الضم لانية معنى المضاف اليه دون لفظه وروى تنوينها مرفوعة ومنصوبة لعدم الاضافة لنظا وتقديراً وقصها بالانوين على تقدير لفظ المضاف اليه (فان الاشتغال) افعال من الشغل بفتح اوله وضعه (بالعلم من افضل الطاعات) لا دلة أكثر من ان تحصر وأشهر من أن تذكر كقوله تعالى شهد الله أنه لا اله الا هو والما لا شئ وأولو العلم قائماً بالقسط وقوله انما يخشى الله من عباده العلماء وخبر الصححين اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث صدقة جارية أو علم ينتفع به

أما بعد بدلتها على الضم لحذف المضاف اليه ونسبة معناه انتهى وكتب عليه ابن قاسم قوله بالبناء او على الضم الخ وترفع أي بعد تنوين على عدمية ثبوت شيء فالرفع على أصل المبتدا بكري قال الشيخ خالد في شرح التوضيح وقال الحوفي وانما يبينان أي قبل وبعد على الضم اذا كان المضاف اليه معرفة أما اذا كان نكرة فأنما يعربان سواء نويت معناه أو لا ومنه في كثر الاستدلال بكري وشرح العباب للشرح اه ولم يبين وجه الفرق بين كون المضاف اليه معرفة وكونه نكرة ولعله أنه اذا كان المضاف اليه معرفة كان معينا وهو جزئي فكان بعد شيها بالحروف في الاحتياج الى جزئي وهو من معاني الحروف وان كان نكرة فهو اسم لقرشائع وهو كلي فضعفت مشابته للعرف فبقى على الأصل في الاسماء من الاعراب هذا ونقل شيخنا الغنبي في شرح الشعراية الرفع عن ابن الملقن قال وهو محتاج الى التوجيه وقد وجه ذلك بعض المشايخ بانهم انما مبتدأ ولا يتخلو عن نظرو ذكر الشيخ الفهامة الشهاب ابن حجر عن بعض المشايخ انما فاعل بفعل محذوف أي مهما يكن بعد أي يوجب بعد وهو قريب فليحذر اه وقوله انما فاعل أي حقيقة وقوله أي يوجب بعد تفسيره ليكن وهو مبنى للفاعل (قوله بفتح أوله) أي مصدراً وضمه أي اسماً وفي المختار الشغل بسكون الغين وضمها وبفتح السين وسكون الغين وفصحها فاصرت أربع لغات والجمع اشغال وشغله من باب قطع ولا تنقل أشغله لانها لغة رديئة اه بتصرف وفي القاموس واشغله لغة جيدة أو قبله أو رديئة اه

(قوله أو ولد صالح يدعوه) وفسر الولد الصالح بالمسلم وزاد بعضهم على ذلك أشياء وتظم السبوطى جملة الأصل مع المزيد بقوله
 إذا مات ابن آدم ليس يجزى * عليه من خصال غير عشر * لحوم بنها ودعاء لمجمل * وغرس النخل والصدقات تجزى
 وراثته مصحف ورباط ثغر * وحفر البئر وأجره من نهر وبيت للغريب بناء بأوى * إليه أو بناء محل ذكر
 وتعليم القرآن كريم * نغذاه من أحاديث بخصر اه * ولعله إنما فصلها كذلك لوردها باعتبارها كذلك مفترقة في أحاديث
 والأفهيكن رد ما ذكره إلى ما في الحديث بأن يجعل تعليم القرآن من العلم الذي ينتفع به وما عداه من الصدقة الجارية ولو لحكما
 يجامع أن ما جراه من الانهيار وحفره من الأبار وغرسه من الأشجار ولو في ملكه ولم ينفقه والمصحف الذي نسخه أو اشتراه
 مثلاً ثم مات عنه ورباطه بقصد الجهاد في سبيل آثاره من تعدى نفعه للمسلمين باقية كبقاء الوقف وقد يقال فيه أنه عداها
 أحد عشر وقد يقال أنه جعل بناء البيت للغريب وبناء المحل للذكر ٢٧ واحدا نظرا لتكون بناء فلا ينافى قوله

أنها عشرة (قوله فضل العالم
 على العابد كفضلي الخ) الظاهر
 أن المعنى فضل كل عالم عامل على
 كل عابد وقوله أدنا كم الضمير
 فيه راجع لأصحابه صلى الله
 عليه وسلم أولاد الأمة (أقول)
 وهذا هو الأبلغ لعظم التفاوت
 بين أدنى الصحابة وأدنى الأمة
 (قوله رضا الطالب العلم عابضه)
 أى من أعماله كلها لعدم
 خروجها عن الشرع مع قيامه
 بنظام الشريعة (قوله وعزفه
 الرازى) أى العلم (قوله بأنه
 كم الذهن الجازم) أى
 الإدراك الحاصل في الذهن الخ
 (قوله المطابق لموجب) أى لسبب
 أوجب ذلك (قوله أو العلم

أو ولد صالح يدعوه وخبر الترمذى وغيره فضل العالم على العابد كفضلي على أدناكم وخبر
 ابن - بيان والحقا كم في صحيحهم ما أن الملائكة لتضع اجنحتهم رضا الطالب العلم بما يصنع
 ولأن الطاعات مقروضة ومنذوبة والمقروض أفضل من المندوب والاشتغال بالعلم منه
 لأنه إما فرض عين أو كفاية وعزفه الرازى بأنه كم الذهن الجازم المطابق لموجب
 والسبب في شرح المواقف بأنه صفة قائمة بعمل متعلقة بشئ فوجب تلك الصفة إيجابا عاذا
 ككون محمداً مميذاً للمعاني تميزاً لا يتحمل ذلك المتعلق تقيض ذلك التميز واللام في العلم
 للجنس أو للعهد المذكور وهو الفقه المتقدم في قوله لأنه لا تنفقه أو العلم الشرعى الصادق
 بالتفسير والحديث والفقه المتقدم في قوله الدين أو لا تستغراق أفراد العلم المشروع أى
 الذى يسوغ تعلمه شرعاً قال بعضهم وعدته تريد على المائة ولا يعكز عليه أنه يدخل فيه
 معرفة الله تعالى وغيرها مما لا بد من تقديمه لأنه أفضل مطلقاً لأنه جعل جملة من الطاعات
 أفضل وجعل الاشتغال بالعلم منها أو كون الجلالة أفضل لا يضره كون بعضها أفضل مطلقاً
 (و) من (أولى ما أنفقت فيه نفائس الاوقات) وهو العبادات شبه شغل الاوقات بها
 بصرف المال في وجه الخير المسمى بالانفاق فأطلق عليه لفظ الانفاق مجازاً ووصف
 الاوقات بالنفاسة لأنه لا يمكن تعويض ما يفوت منها بعبادة والنفيس ما يرغب فيه
 واذن اليها صفتها للسمع ويصح أن يكون من اضافة الاعم الى الاخص كم قصد
 الجامع ويجوز أن تكون اضافته ببيان لان الاضافة البينانية على تقدير من البيان

الشرعى) اقتصر على هذا المحل (قوله قال بعضهم وعدته) أى العلم المشروع (قوله تريد على المائة) غير أن هذا الاعتبار لا يتبين
 ما هو المشهور وتبيننا كما نبذل الفقه من لا يجمع أنواعاً كل منها مسمى باسم عند من اعتبرها بذلك العدد (قوله ولا يعكز عليه) أى
 على كون اللام للاستغراق الخ (قوله لأنه أفضل) علة لا بد (قوله أفضل مطلقاً) أى من جميع ما عداه (قوله لأنه جعل) علة
 لا يعكز (قوله لفظ الانفاق مجازاً) أى علاقته المشابهة فهو استعارة تصرية بعبارة (قوله ما يفوت منها بعبادة) أى ما الذى
 فات مشغولاً بالعبادة فلا يطالب تعويضه كذا قاله عميرة وكان الأولى أن يقول بدل فلا الخ فلم يفت حتى يطلب تعويضه الخ
 (قوله واذن اليها صفتها للسمع) السمع بسين مهملة محبى الكلام على فقرته موازية فالطاعات موازية للاوقات وهذا
 منه جواب عن سؤال. تقدر تقديره النفائس صفة للاوقات وقال لا تضاف الصفة الى موصوفها لان الصفة يجب أن تكون
 متأخرة عن الموصوف فلا وضيفت الى الموصوف كانت مقدمة عليه وهذا خلف وتقدر الجواب أن الحامل له على مثل ذلك
 رعاية السمع اه بكرى وفي المصباح مجبوت الجملة معجباً من باب نفع

(قوله والكل يمكن هنا) وعليه فيكون بعض الاوقات غير نفيس (قوله وقد للتصديق هنا) أى لا للتكثير وفي الشيخ عمرة انه المع
التحقيق اه رحمه الله (أقول) وقد يقال لاحاجة اليه لاستقاده من قوله أكثر وجعلها للتكثير بصير المعنى وكثرا كثيرا اصحابنا
وهو غير مراد (قوله أكثر اصحابنا) أى مجموعهم لا كل فرد منهم اه الشيخ عمرة (قوله وفيه تعسف) هو الخروج عن
الطريق الظاهر (قوله والفرق لا يخ) أى وهو ان اليوم ظرف بخلاف التصنيف (قوله والاكثر بما ذكر) عطف تفسير (قوله
في الفقه) اشارة الى أن هذا مراده فكان ينبغي ذكره اه بكري (قوله ولهذا قال الشافعي) أى ليكون العبارة عن
الاجتماع في اتباع الخ (قوله والمختصر ما قل لفظه وكثر معناه) ٢٨ أى في الغالب والافتد تكون المعاني قليلة

كالالفاظ (قوله والاصل) أى
المراد من العبارة لأنه كان صفة
في الاصل ثم صار بدلا وفي ابن
قاسم على ابن حجر قوله انه بدل
اشتمال أى او بدل كل على حذف
مضاف أى من تصنيف الخ وفي
كونه للاشتمال نظر لان بدل
الاشتمال يحتاج الى ضمير فالوجه
انه بدل كل على حذف مضاف
ان لم يؤقل التصنيف بالمصنف
اه بجزوفه رحمه الله (قوله وفيه
ان لم يجعل الخ) يجب ان يحذف
المضاف أى من تصنيف المبسوطات
الخ (قوله وأتقن مختصر المحرر)
أى من المختصرات المذكورة
اه الشيخ عمرة (قوله الى رافع
ابن خديج الصحابي) نعم
لرافع وفي الاصابة لابن حجر ما نصه
مع تلخيص كثير رافع بن خديج
ابن رافع ابو عبد الله عرض على
النبي صلى الله عليه وسلم يوم بدر
فاستصغره وأجازه يوم أحد

أو التبعية أو الابتدائية والكل يمكن هنا لان الاوقات كانت نفيسة كلها في
الحقيقة ~~أمكن~~ بعضها بعد في العرف نفيسة بالنسبة الى بعض آخر وقد جاء الشرع
بتفضيل بعضها وقوله أولى عطف على أفضل كما تقرر ولا يصح عطفه على الجار والمجرور
للتنافي بينهما اذ يصير التقدير ان الاشغال بالعلم أولى ما أنفقت فيه نفائس الاوقات
فمنافض التبعض السابق والمصنف وصف الاوقات بالنفيسة ثم جمع النفيسة على
نفائس اذ لا يصح أن يكون جمع النفيس وانما هو جمع لكل رباعي مؤنث عدة قبل آخره
مختوما بالتاء ومجرد اعنائها (وقد) للتصديق هنا (أكثر اصحابنا رحمهم الله من) يجوز
كونها زائدة للصحة المعنى بدو واو قبل بمعنى في كذا فإدوى للصلاة من يوم الجمعة وفيه
تعسف والفرق لا يخ وقيل للجواز كافى زيدا أفضل من عمرو أى جاوزه في الفضل وهنا
للتجاوز والاكثر بما ذكر في قوله (التصنيف من المبسوطات والمختصرات) في الفقه
والصحة هنا الاجتماع في اتباع الامام المجتهد فيميراه من الاحكام مجازا عن الاجتماع
في العشرة ولهذا قال الشافعي العلم بين اهل العلم رحم متصلة والتصنيف جعل الشيء
أصنافا يتميز بعضها عن بعض والمبسوط ما كثر لفظه ومعناه والمختصر ما قل لفظه وكثر
معناه وقوله من المبسوطات بدل اشتمال باعادة الجار والاصل وقد ~~أكثر~~ اصحابنا
المصنفات المبسوطات ويجوز كون من يائية وفيه ان لم يجعل المصدر بمعنى اسم
المنعول نظر لان التصنيف غير المبسوط (واتقن) أى احكم (مختصر المحرر) أى المذهب
المتقى (للامام) امام الدين عبد الكريم القزويني (أبى القاسم الرافي) منسوب الى
رافع بن خديج الصحابي كما وجد بخطه ورد على من زعم أنه منسوب الى رافعان بلدة
معروفة لا دقزوين وتكنية المصنف للرافعي بأبى القاسم جارية على تخصيصه بغيرهما
بمن النبي صلى الله عليه وسلم وعلى تخصيصه بالرافعي بجمع الاسم والتكنية ولكن
المذهب التحريم مطلقا وأشار بعضهم الى أن محل الخلاف إنما هو في وضعها اما اذا

نخرج وشهد ما بهدا وقد ثبت ان ابن عمر صلى الله عليه وسلم كان رافعا متأخرا موته حتى قدم ابن عمر المدينة وضعت
لغات فصلي عليه اه (قوله وتكنية المصنف الرافي) قال ابن حجر توفي الرافي سنة ثلاث وأربع وعشرين وستمائة عن نيف
وستين سنة وله كرامات منها ان شجرة عنب أضافت له لئلا يقدم ما يسرجه وقت التصنيف وولد المصنف بعد وفاته بنحو سبع سنين
بنوى من قرى دمشق ومات بها سنة ست وسبعين وستمائة عن نحو ست وأربعين سنة اه رحمه الله (قوله بأبى القاسم) ظاهر
قولهم بأبى القاسم بالالف واللام ان التكنية بأبى قاسم لا تحرم فليراجع (قوله جارية على تخصيصه) أى النوى (قوله ولكن
المذهب) من كلام م رحمه الله (قوله التحريم مطلقا) أى سواء كان اسمه محمدا أو لا في زمنه صلى الله عليه وسلم أم لا

(قوله بنحو الاعمش لذلك) قضية عدم رده اعماده وهو ظاهر لما وجه به رحمه الله تعالى لكن قال ابن حجر ويرد الاخيرين
 القاعدة المقررة في الاصول ان العبرة بعموم اللفظ لا بتخصصه وان كنتي لا بخصوص السبب نعم صرح من نسي باسمي فلا
 يتكفي بكنتي ومن اكفى بكنتي فلا يسمى باسمي وهو صريح في الاخير لان يجب ان الاول اصح فقدم اه (قوله ذي
 التحقيق) جمع تحقيقة وتحقيق المسائل اثباتها بالادلة والتدقيق اثباتها بالادلة وثبات الادلة بادلة اخرى اه عمدة (قوله
 اذا لازم للاستغراق) والمراد هنا الاستغراق العرفي كما اشار اليه تبعا للشارح بقوله الكثيرة دون جمع التحقيق (قوله عمدة)
 خبر ثمان عمدة (قوله فيه) أي فيما ذهب اليه من الاحكام (قوله معتمد) ٢٩ خبر ثالث عمدة (قوله جمع رغبة

بسكونها) زاد ابن حجر وهي
 الانهمالك على الخير طلبا للحياة
 معاليه اه وقضيته ان الانهمالك
 على غير الخير لا يسمى رغبة ولعله
 غير مراد في المختار رغب فيه
 اراده وبابه طرب ورغبه ايضا
 وارغب فيه مثله ورغب عنه
 لم يرده ويقال رغبة ترغيبا ورغب
 فيه ايضا اه فما فسر به ابن حجر
 اعليه بيان للمراد بالرغبة هنا (قوله
 أولكل من سابقه) أي المقتضى
 وغيره (قوله وقد التزم مصنفه
 رحمه الله أن ينص الخ) * (قنبه) *
 ما فهمه كلامه من جواز النقل
 من الكتب المعتمدة ونسبة ما فيها
 لمؤلفها مجمع عليه وان لم يتصل
 سند الناقل بمؤلفها نعم النقل
 من نسخة كتاب لا يجوز الا ان
 وثق بعينها أو تعددت تعددا
 يغلب على الظن صحتها أو رأى
 افظها منتظما وهو خير فطفن
 يدرك السقط والتعريف فان

وضعت لانسان واشتهر بها فلا يحرم ذلك لان النهي لا يشمله وللحاجة كما اعتقروا والتقليد
 بنحو الاعمش لذلك (رحمه الله ذي التحقيق) الكثيرة في العلم والتدقيقات الغزيرة في
 الدين اذا لازم للاستغراق فاندفع ما قيل ان جمع السلامة للقلة على مذهب سيبويه
 وليس فيه كبير مدح فلو عدل الى جمع الكثرة لكان أنسب (وهو) أي المحرر (كثير
 الفوائد) جمع فائدة وهي ما استفيد من علم أو غيره (عمدة في تحقيق المذهب) أي مذهب
 اليه الشافعي واصحابه من الاحكام في المسائل مجازا عن مكان المذهب ثم صار حقيقة
 عرفية فيه واطلاق المذهب على المسائل المتداولة مقتصر اذ على ما به الفتوى كما هنا
 من باب اطلاق الشيء على ركنه الاعظم لانها اهم للقيمة بالنسبة الى غيرها (معتمد
 للمفتي وغيره) كالفاضي والمدرس (من أولى الرغبات) أي اصحابها وهي يفتح الغين
 جمع رغبة بسكونهم وهو بيان لغيره أولكل من سابقه (وقد التزم مصنفه رحمه الله أن
 ينص) في مسائل الخلاف (على ما صححه معظم اصحاب) أي أكثرهم فيها لان نقل
 المذهب من باب الرواية فيرجح بالكثرة عند استئصال الادلة ويطلق النص على المنقول
 في المسئلة كما هنا وعلى الدليل كقوله لم لا بد للاجماع من نص وعلى اللفظ الصريح
 الذي لا يحتمل التأويل (ووفى) بالتخفيف والتشديد (بما التزمه) واعترض على المصنف
 بانه كثيرا ما يستدل على المحرر بانه خالف الاكثرين وعلى الرافعي بانه يجوز في المحرر
 بشئ ويكون مجنبا للامام أو غيره كما استف عليه وأجيب عنه بانه وفي بحسب ما اطاع
 عليه فلا ينافي ذلك استدراك التصحيح عليه في المواضع الاتية وبانه وفي غالبا والمقام
 مقام المبالغة فنزل القليل جدا منزلة العدم وبانه يجوز في المحرر بشئ تبعه الامام وغيره
 لكونه كالنقيض لما اطلقوه تساهلا بحيث لو عرض عليهم لقبولوه لكونه مرادهم من
 الاطلاق وقد حكى عن بعض تصنيف السبكي انه قال من فهم عن الرافعي انه لا ينص الا
 على ما عليه معظم المصنف فقد اخطأ فهمه فانه انما قال في خطبة المحرر انه ناص على ما عليه

اتنى ذلك قال وجدت كذا او نحوه ومن جواز اعتماد المفتي ما يراه في كتاب معتمده تفصيل لا بد منه ودل عليه كلام المجموع
 وغيره وهو ان الكتب المتقدمة على الشيخين لا يعقد شئ منها الا بعد مزيد الفحص والتحرى حتى يغلب على الظن انه المذهب ولا
 يغتر بتابع كتب متعددة على حكم واحد فان هذه الكثرة قد تنتهي الى واحد ألا ترى ان اصحاب القفال أو الشيخ باحاديثهم
 كثرهم لا يفرعون ويوصلون الا على طريقته غالبا وان خالف سائر الاصحاب فتعين سبب كبرهم هذا كما في حكم لم يتعرض له
 الشيخان أو أحدهما والا فالدلي اطبق عليه محققو المتأخرين الى آخر ما طاله ابن حجر رحمه الله فراجع (قوله على ما صححه)
 أي ما رآه عمدة (قوله بانه وفي بحسب ما اطاع عليه) بفتح السين وفي المختار ليكن عملا بحسب ذلك بالفتح أي على قدره وعدمه

(قوله من الوجوه) بيان لما (قوله وهو أهم المطلوبات) أي بل هو ويصح كونها الترتيد بها على السامع ونفسه يطالع على البحث عن ذلك والتنويع إشارة إلى أن معرفة الرابع مذهبهم من الأهم بالنسبة لمن يريد الاطاحة بالمدارك وهي الأهم لمن يريد مجرد الانتهاء والعمل اه ابن حجر ٣٠ رحمه الله (قوله أي مقدار المحرر) هذا تفسير مرادو الافالجيم كافي ابن

حجر جرم الشيء الناتج من الارض اه وفي المختار جزم الشيء جزمه يقال ليس لرفقه حجم أي تقو وعبرة المختار في تأ فهو ناتج ارتفاع وبابه قطع وخضوع اه فقوله من الارض ليس بقيد بل المراد حجم الشيء الناتج عنه (قوله بأن يكون استثنى بعض الخ) الاولى أن يقول بأن يكون البعض الذي استثناهم من الاقل أو نفس الاقل (قوله واختصر في الكلام الخ) أي جعل في قدرة على اختصار الكلام (قوله مع ما الخ) فيه دلالة على سبق الخطبة عميرة (قوله سواء أ جعلت موصولا) أي ان فرض ان المصنف لاحظ نقائس مخصوصة يريد بعضها وموصوفة ان لاحظ انه يضم ما يجده حسنا حين التأليف (قوله التنبيه) قال ابن حجر من القبه بضم فسكون وهي القطنه اه والمراد هنا توقيف الناظر فيه على تلك القيود وفي المختار رتبة الرجل شرف واشهر وبابه طرف ثم قال ونبيه أبعاض على الشيء وقفه عليه فتنبه هو عليه اه (قوله أو بيان واقع) وهذا هو الاصل في القيود كما قاله السعد التفتتازاني

المعظم من الوجوه والا فويل ولم يقل انه لا ينص الاعلى ذلك (وهو) أي ما التزمه (من أهم) المطلوبات (أو) هو (أهم المطلوبات) لطالب الفقه من الوقوف على المصحح من الخلاف في مسائله ثم شرع في ذكر وجه اختصاره فقال (لكن في حجمه) أي مقدار المحرر (كبر عن حفظ أكثر أهل العصر) أي زمانه الراغبين في حفظ مختصر في الفقه (الابعض أهل العنايةات) منهم فلا يكبر أي يعظم عليهم حفظه فلا يستثناء متصل لانه استثنى من الاكثر بعض أهل العنايةات وأما الاقلون فلم يدخلهم في كلامه لافي المستثنى ولا في المستثنى منه ويصح كونه منقطعاً بان يكون استثنى بعض أهل العنايةات من الاقلين (فرايت اختصاره) بأن لا يفوت شيء من مقاصدهم من الرأي في الامور المهمة أي ظهر لي ان المصلحة فيه (في نحو نصف حجمه) هو صادق بما وقع في الخارج من الزيادة على النصف يسير فان نحو الشيء يطلق على مساوئه أو قاربه مع زيادة أو نقص والنصف مثلث النون ويقال فيه نصف بفتح أوله وزيادة قبل آخره (اليسهل حفظه) أي المختصر على من يرغب في حفظ مختصر قال الخليل بن احمد الكتاب مختصر ليحفظ وينتبط ليفهم والاختصار عمد روح شرعا قال صلى الله عليه وسلم أوتيت جوامع الكلم واختصر لي الكلام اختصارا (مع ما) أي معصوب بذلك المختصر بما (اضمه اليه ان شاء الله تعالى) في اثنته وبذلك قرب من ثلاثة ارباع اصله كما قيل (من النقائس المستحبات) أي المستحسنات بيان لما سواء أ جعلت موصولا أم لا وفيما أوفد فكرة موصوفة (منها) الضمير للنقائس او لما في قوله ما ضمه واعتبر المعنى والحاصل ان الضمير للبيان واللابسين (التنبيه على قيود) جمع قيد وهو في الاصطلاح ما يجيء به لجمع او منع او بيان واقع (في بعض المسائل) بأن تذكر فيها (هي من الاصل محذوفات) بالجمعة أي متروكات كتنفاء يذكرها في المبسوطات والتنبيه اعلام تفصيل ما تقدم اجابا فيها قبله والمسائل جمع مسئلة وهي مطلوب خبري يبرهن عليه في ذلك العلم ان كان كسبيا (ومنها مواضع يسيرة) نحو تحسين موصفا (ذكرها في المحرر على خلاف المختار في المذهب) إلا في ذكره فيها مصححا (كما سترها ان شاء الله تعالى) في خلافها له نظرا للمدلول (واضحات) بأن ابين فيها ان المختار في المذهب خلاف ما فيه فصا حاصل كلامه ومنها ذكر المختار في المذهب في مواضع يسيرة ذكرها في المحرر على خلافه (ومنها ابدال ما كان من انشائه غريبا) أي غير مألف الاستعمال ولا يعترض عليه بقوله في المراجعة ده يانده لان وقوعها في السنة السالف والخلف أخرجه عن القرابة (او موهوما) أي موقعاً في الوهم أي

(قوله محذوفات) يرجع لقوله هي من الاصل عميرة (قوله في المبسوطات) أي له او لغيره اه عميرة (قوله) الذهن والتنبيه اعلام) هذا تعريف للتنبيه في حد ذاته لا بالنظر لما الكلام فيه فانه هنا بمعنى الذكر (قوله ان كان كسبيا) أما اذا كان بينهما فلا يتم عليه برهان (قوله ومنها مواضع) عطف على قوله منها التنبيه اه عميرة (قوله فصا حاصل كلامه) أي النبوي

(قوله أي الاتيان) تفسير للابدال وآخره يرتبط بالبدل اه عمرة (قوله باوضح وأخصر) قضيته ان الاول فيه اوضح اه عمرة (قوله بعبارات) الباء في عبارات اما سببية واللام لاسبة اه عمرة (قوله ان الباع مع الابدال تدخل) أي مع ما كان من مادته كالتبديل والاستبدال بدليل أمثله والتبديل (قوله مطلقا) ٣١ أي سواء ذكر مع المتروك والمأخوذ

غيرهما أم لا (قوله ككافي الاستبدال والتبديل) أي مطلقا على ما هو الظاهر من العبارة ويحتمل أن المراد من قوله كما في الاستبدال الخ ان فيه ما التفصيل الذي في التبديل قد تدخل على المأخوذ ان لم يكن مع المأخوذ والمتروك غيرهما وعلى المتروك ان كان معهما غيرهما وعبارة شيخ الاسلام على أئمة الحديث في العال مانصه قالوا داخله على المتروك تشبيها للابدال بالتبديل والافه وخلاف ما عليه أئمة اللغة من انها انما تدخل على المأخوذ في الابدال كالتبديل وعلى المتروك في الاستبدال والتبديل ان لم يذكر مع المتروك والمأخوذ غيرهما في الاربعة اه وفي ابن حجر مانصه وادخل الباع في حيز الابدال على المأخوذ وفي حيز بدل والتبديل والاستبدال على المتروك هو الفصيح اه وقضيته أنه يجوز دخولها في حيز كل على المأخوذ والمتروك والتفرقة بينها بالنسبة للافصح فقط وأنه لا فرق في ذلك بين أن يذكر مع المتروك والمأخوذ

الذهن (خلاف الصواب) أي الاتيان بدل ذلك (باوضح وأخصر منه عبارات جليات) أي ظاهرات في أداء المراد واعترض عليه بان المعروف عند أئمة اللغة وهو الذي صرح به النحويون واللغويون ان الباع مع الابدال تدخل على المتروك لاعتقاده المأخوذ به قال تعالى ومن يتبدل الكفر بالايان فقد ضل سواء السبيل وقال أئمة قبلون الذي هو أدنى بالذي هو خير وقال وبدلناهم بجنين ذوا في كل خط الآية وقال ولا تتبدلوا الخبيث بالطيب وحينئذ فكان الصواب ان يقول ومنها ابدال الاوضح والاخصر بما كان من ألقاظه غريباً وموهماً خلاف الصواب ورده جماعة منهم الشمس القايا في بأنه خلاف ما عليه أئمة اللغة من انها انما تدخل على المأخوذ في الابدال مطلقا وفي التبديل ان لم يذكر مع المتروك والمأخوذ غيرهما فقد نقل الازهرى عن ثعلب ابدان الختام بالحلقة اذا نحييت هذا وجهات هذه مكانه وبادان الختام بالحلقة اذا أدبته وسقوته حلقة أما اذا ذكرهم غيرهما كما في قوله تعالى وبدلناهم بجنين ذوا في قوله كافي بدله بخوفه أمنا قد خولها حينئذ على المتروك كافي الاستبدال والتبديل وقرق بعضهم بين التبديل والابدال بأن التبديل تغيير صورة الى صورة مع بقاء الذات والابدال تغيير الذات بالكلية ولما كان حاصل ما تقدم من الجواب رد الاعتراض من أصله لم اذكر كلام من سلم الاعتراض واجاب عنه ثم شرع في ذكر اصطلاح حسن ابتكره لي سبق اليه فقال (ومنها بيان القولين والوجهين والطريقين والنص ومراتب الخلاف) قوة وضعفا في المسائل (في جميع الحالات) أي حالة يعبر فيها بالاطهر أو المشهور أو بالاصح أو الصحيح فهو عام مخصوص أما ما عبر فيه بالمذهب بالنسبة لبيان الطريقين أو الطرق أو بقبول لبيان أنه وجه ضعيف وان الاصح أو الصحيح خلافه أو بقبول لبيان أن الوجه ضعيف أو بقبول لبيان أن القديم خلافه أو بالقديم أو في قول قديم لبيان أن الجديد خلافه فلم يبين في شيء منها مراتب الخلاف كما يعلم مما بين به مراده بعد ولهذا قال بعضهم ان المواقف وفيها التزمه في جميع اصطلاحاته في هذا الكتاب من غير شك ولا ترتيب اه فاندفع ما قبل ان ما ادعاه من بيان ذلك في جميع المسائل مردود وأنه يرد عليه من مراتب الخلاف أشياء منها ما عبر فيه بالمذهب والنص أو الجديد أو القديم أو في قول كذا أو قيل كذا ومن فوائد ذكر المجتهدين للقولين ابطال ما زاد العمل بكل منهما وبيان المدرك وان من رجع أحدهما

غيرهما ولا (قوله وقرق بعضهم بين التبديل) ولم يبين هذا الفارق معنى الاستبدال والتبديل فليراجع (قوله قوة وضعفا) راجع لمراتب الخلاف وقوله في المسائل متعلق بقوله القولين والوجهين الخ اه عمرة بالمعنى (قوله أي حالة يعبر) أي الذوى (قوله مراده بعد) أي بقوله خفي أقول الخ (قوله ولهذا قال بعضهم) أي لكونه عاما مخصوصا بقرينة بيانه بعد (قوله وبيان المدرك) قال في المصباح المدرك بضم الميم يكون مصدرا واسم زمان ومكان تقول أدركته مدركا =

== اى ادراكا وهذامدركه أى موضع ادراكه أو زمن ادراكه ومدارك الشرع مواضع طلب الاحكام وهى حيث يستدل بالنصوص والاجتهاد من مدارك الشرع والفقهاء يقولون فى الواحد مدرك بفتح الميم وليس تخريجه وجه وقد نص الأئمة على طرد الباب فيقال مفعول بضم الميم من أفعال واستفتيت كلمات مسموعة خرجت عن القياس اه المراد منه رحمه الله لكن فى حواشى الشنوفى على شرح الشافعية لشيخ الاسلام كافزى على الجار بردى ان المدرك بفتح الميم اه (قوله ثم الراجح منهما مانص) أى الشافعى ٣٢ (قوله فاقال عن مقابله) اى المذهب (قوله مدخول) أى فيه

دخل اى نظر (قوله مذهب مجتهد) اى ولومن غير الاربعة (قوله فهو اتكافؤ نظريه) اى فلا ينسب للامام ترجيح من ذلك الخلاف ولا يقدح فى شأنه (قوله وهو يدل على سعة) أى ذكر القوانين (قوله من ورطة هجوم الخ) أى فى مفسدة هجوم والورطة لغة الهلاك قال فى المختار الورطة الهلاك وأورطه وورطه توريطاً وقعه فى الورطة فقورط فيها اه (قوله ونقل القرافى) أى المالكية (قوله اذالم يظهر ترجيح الخ) اى أما اذا ظهر ترجيح أحدهما فيجب العمل به وهو موافق فى ذلك لقولهم العمل بالراجح واجب فما اشتهر من أنه يجوز العمل لنفسه بالأوجه الضعيفة كقابل الاصح غير صحيح (قوله منع ذلك) أى التخيير (قوله وقول الامام) أى بين قول الماوردى وقول الامام الخ (قوله وأجرى السبكي

من مجتهدى المذهب لابتدع جازعاً عنه ثم الراجح منهما مانص على رجحانه والافعال تأخره والافعال ترجع عليه وحده والافعال عن مقابله مدخول أو يلزمه فساد والافعال فردة فى محل أو جواب والافعال فى مذهب مجتهد لثبوت به فان خلا عن ذلك كله فهو لتكافؤ نظريه وهو يدل على سعة العلم وسعة الورد حذر من ورطة هجوم على ترجيح من غير وضوح دليل ونقل القرافى الاجماع على تخيير المقلدين قولى امامه أى على جهة البدل لالجمع اذالم يظهر ترجيح أحدهما وله اراد اجماع أئمة مذهبه والافتقار مذهبنا كما قال السبكي منع ذلك فى القضاء والافتقار دون العمل لنفسه وبه يجمع بين قول الماوردى يجوز عندنا واتصره الجزالى كما يجوز ان اذا اجتمعا الى تساوى جهتين أن يصلى الى أيهما شاء بالاجماع وقول الامام يمنع ان كانا فى حكمين متضادين كما يجاب وتحرير بخلاف خصال الكفارة وأجرى السبكي ذلك وتبعوه فى العمل بخلاف المذاهب الاربعة اى مما علمت نسبتها من يجوز تقليده وجمع شروطه عنده وحل على ذلك قول ابن الصلاح لا يجوز تقليد غير الأئمة الاربعة اى فى افتاء وقضاء ومحل ذلك وغيره ما لم يتبع الرخص فى سائر صور التقليد بحيث تخل رتبة التكليف من عنقه والا انهم به بل ذهب بعضهم الى انه فسق والأوجه خلافه وقيل محل الخلاف فى حالة تتبعها من المذاهب المدونة والا فسق قطعاً ولا ينافى ذلك قول ابن الحاجب ك لا مدى من عمل بمسئلة يقول امام لا يجوز له العمل فيها بقول غيره اتفاقاً لثبوت حمله على ما ذابى من آثار العمل الاول ما يلزم عليه مع الثانى ترك حقيقة لا يقول بها كل من الاماميين كتقليد الشافعى فى مسح بعض الرأس ومالك فى طهارة الكلب فى صلاة واحدة وقد ذكر السبكي فى الصلاة فى فتاويه فتحو ذلك مع زيادة ايضاح فيه وتبعه جمع عليه حيث قالوا انما يتبع تقليد الغير فى تلك الحادثة بعينها لا مثلها خلافاً للشارح المحلى كأن أفنى شخص بينونة زوجة بطلاقها مكرها ثم نكح بعد انقضاء عدتها اختها مقلداً بأحنية فى طلاق المكره ثم أفناه شافعى بعدم الحنث فيمتنع عليه ان يطا الاولى مقلداً للشافعى وان يطا الثانية مقلداً للحنفى

ذلك) أى التفصيل (قوله بخلاف المذاهب) أى أجرى التفصيل فى غير المذاهب الاربعة الخ لان (قوله رتبة التكليف) أى عقدة (قوله والأوجه خلافه) أى فلا يكون فسقا وان كان حراماً ولا يلزم من الحرمة الفسق (قوله خلافاً للشارح المحلى) اى فى شرح جوع الجوامع (قوله بعد انقضاء عدتها الخ) ليدكر هذا القيد ابن حجر وزاده الشارح إشارة الى أن بأحنية يشترط لصحة نكاح احدى الاختين بعد طلاق الاخرى انقضاء عدة الماطة سواء كان الطلاق رجعياً أم بائناً (قوله فيمتنع عليه ان يطا الاولى الخ) قد يفرق بين هذه الصلاة المتقدمة بان الصلاة حال تلبسه به لا يقول واحد من الاماميين بصحتها أو حاله وطء كل واحدة منهما يقول فيها بالجواز أحد الاماميين

(قوله لان كلام الامامين) فيه نظري الاولى اذ قضية قول الثاني فيما أن الزوجة الاولى باقية في ضعفه فالرجوع للاولى والاعراض عن الثانية من غير بانه موافق لقوله فلينأمل انتهى ابن قاسم على ابن حجر (قوله مغتربا ظاهر ماصر) اي من جواز العمل لنفسه (قوله للشافعي رضي الله عنه) استعمال الترضي في غير الصحابة جائز كما هنا وان كان الكثير استعمال الترضي في الصحابة والترحيم في غيرهم ثم رأيت في كلام الشارح قبيل باب زكاة النبات مانعه ويسن الترضي والترحيم على غير الانبياء من الاختيار قال في المجموع وما قاله بعض العلماء من ان الترضي يختص بالصحابة ٢٣ والترحيم بغيرهم ضعيف انتهى (قوله فحيث أقول) اي واذا أردت

معرفة ما بين حيث الخ (قوله) وقد يثبت بدون في بعض اوان لم يأخذوه من اصله) اي ولا بد في نسبة ذلك المذهب الشافعي من كونه موافقا لاصوله والا فينسب اليهم ولا يعد من مذهبه رضي الله عنه كما صرح به في شرح المذهب (قوله كاتقسام القولين) اي فيقال فيه ما الوجهان اذا كانا لواحد فلهما في وقتين او وقت واحد وقدير ج أحدهما وقد لا يرجع على منوال ما تقدم في انقسام القولين من قوله وقد يقولهما في وقتين او وقت واحد وقدير ج أحدهما وقد لا يرجع قال ابن حجر ثم ان كانت مر واحد فالتبرجج بما مر في الاقوال أو من أكثر فهو تبرجج مجتهد آخر (قوله كما قال) اي فله في الاشارات في الروضة (قوله وان الصحيح أقوى من الاصح) اما بالنسبة للتصحيح فتصحيح الاصح والاطهر أقوى

لان كلام الامامين لا يقول به حيث مذ كما أوضح ذلك الوالد رحمه الله في فتاويه راداعلى من زعم خلافه مغتربا بظاهر ماصر (حيث أقول في الاظهر والمشهور في القوابن أو الاقوال) للشافعي رضي الله عنه ثم قد يكون القولان جديدين أو قديين أو جديدا وقديما أو قد يقولهما في وقتين أو وقت واحد وقدير ج أحدهما وقد لا يرجع (فان قوى الخلاف) القوة مدركة (قلت الاظهر) المشعر بظهور مقابله (والا) بأن ضعف الخلاف (فالمشهور) المشعر بغرابة مقابله لضعف مدركة (وحيث أقول الاصح أو الصحيح في الوجهين أو الواجبه) لاصحاب الشافعي يستخرجون من كلامه وقد يثبت بدون في بعضهم وان لم يأخذوه من أصله ثم قد يكون الوجهان لثنتين وقد يكونان لواحد والذات للواحد ينقسمان كاتقسام القولين (فان قوى الخلاف) القوة مدركة (قلت الاصح) المشعر بصحة مقابله (والا) بأن ضعف الخلاف (فالصحيح) ولم يعبر بذلك في الاقوال تأذبا مع الامام الشافعي كما قال فان الصحيح منه مشعر بقسامته مقابله وظاهر ان المشهور أقوى من الاظهر وان الصحيح أقوى من الاصح (وحيث أقول المذهب في الطريقين أو الطرق) وهي اختلاف الاصحاب في حكمية المذهب كان يحكي بعضهم في المسئلة قولين أو وجهين لمن تقدم ويقطع بعضهم بأحدهما ثم الراجح الذي عبر عنه بالمذهب اما طريق القطع أو الموافقة لهما من طريق الخلاف أو المخالف لهما كما يظهر في المسائل وما قيل من ان مراده الاول وانه الاغلب ممنوع وان قال الاسنوي والزركني ان الغالب في المسئلة ذات الطريقين ان يكون الصحيح فيها موافقا لطريقة القطع انتهى قال الرافعي في آخر كلة التجارة وقد تسمى طرق الاصحاب وجوها وذكر مثله في مقدمة المجموع فقال وقد يعبرون عن الطريقين بالوجهين وعكسه (وحيث أقول النص فهو نص الشافعي رحمه الله) من اطلاق المصدر على اسم المفعول سمي بذلك لانه مرفوع الى الامام وأنه مرفوع القدر انصيص الامام عليه والشافعي هو حبر الامة وسليمان الائمة أبو عبد الله محمد بن ادريس ابن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد بن هانم بن المطالب بن عبد

ل ي ه

تصحيحا من الصحيح والمشهور لان قوة مقابلهما مشعر بصرف العناية للتصحيح صرفا كما يخالف المشهور والصحيح لضعف مقابلهما المغنى عن تمام صرف العناية للتصحيح انتهى بكرى رحمه الله تعالى (قوله وهي اختلاف الاصحاب) قال عميرة الظاهر ان مسمى الطريقة نفس الحكاية المذكورة وقد جعلها الشارح اسما للاختلاف اللازم لحكمية الاصحاب انتهى (قوله مراده الاول) هو قوله اما طريق القطع (قوله وذكر مثله) أي النووي (قوله وقد يعبرون عن الطريقين) أي تجوزا (قوله على اسم المفعول) أي منصوص

مناف جد النبي صلى الله عليه وسلم والنسبة اليه شافعي لاشنعوى ولد بغزة التي توفي بها
 هاشم جد النبي صلى الله عليه وسلم سنة خمسين ومائة ثم حل الى مكة وهو ابن ستين ونشأ
 بها وحفظ القرآن وهو ابن سبع سنين والموطأ وهو ابن عشرين نفقه بحكمة على مسلم بن
 خالد الزنجي وكان شديد الشقرة واذن له مالك في الفتاوى وهو ابن خمس عشرة سنة ورحل في
 طلب العلم الى اليمن والعراق الى ان أتى مصر فأقام بها الى ان توفي الله شهيدا يوم الجمعة
 سلخ شهر رجب سنة أربع ومائتين وفضائله أكثر من ان تحصى وأشهر من ان تستقصى
 (ويكون هناك) أي مقابلة (وجهه ضعيف أو قول مخرج) من نص له في نظير المسئلة
 لا يعمل به وكيفية التخريج كما قاله الرافي في باب التيمم ان يجيب الشافعي بحكمين
 مختلفين في صورتين متشابهتين ولم يظهر ما يصلح للفرق بينهما فيقل الاصحاب جوابه من
 كل صورة الى الاخرى فيحصل في كل صورة منهما قولان منصوص ومخرج المنصوص
 في هذه والمخرج في تلك والمنصوص في تلك هو المخرج في هذه وحقيقة ذمة قولان
 بالنقل والتخريج أي نقل المنصوص من هذه الصورة الى تلك ومخرج فيها وذلك
 بالعكس قال ويجوز ان يكون المراد بالنقل الرواية والمعنى ان في كل من الصورتين قولان
 منصوصا وآخر مخرجا ثم الغالب في مثل هذا عدم اطباق الاصحاب على التخريج بل
 ينقسمون الى فريقين فريق يخرج وفريق يمنع ويستخرج فارقا بين الصورتين يستند
 اليه والاصح ان القول المخرج لا ينسب لشافعي الا مقيد بالانه ربما يذكر ففاظاها
 لوروجع فيه (وحيث أقول الجديد فالقديم خلافه أو القديم أو في قول قديم فالجديد
 خلافه) والقديم ما قاله الشافعي بالعراق او قبل انتقاله الى مصر واشهر رواة أحمد بن
 حنبل والزعفراني والكرائيدي وابو ثور وقد رجع الشافعي عنه رضي الله عنه وقال
 لا اجعل في حل من رواه عنى وقال الامام لا يحل عد القديمن من المذهب وقال الماوردي
 في اثناء كتاب الصادق غير الشافعي جميع كتبه القديمة في الجديد الا الصداق فانه ضرب
 على مواضع منه وزاد مواضع والجديد ما قاله بمصر واشهر رواة البيهقي والمزني والريبع
 المرادي والريبع الجيزي وحرمله ويونس بن عبد الاعلى وعبد الله بن الزبير المسكي ومحمد بن
 عبد الله بن عبد الحكم وأبوهم لم يقع للمصنف التعبير بقوله وفي قول قديم وله ظن صدور
 ذلك منه فيه واذا كان في المسئلة قولان قديم وجديد فالجديد هو المعمول به الا في نحو سبع
 عشرة مسئلة أتى فيها بالقديم قال بعضهم وقد تتبع ما أتى فيه بالقديم فوجد منصوصا
 عليه في الجديد أيضا وقد نبه في المجموع على شيئين أحدهما ان افتاء الاصحاب بالقديم في
 بعض المسائل محمول على ان اجتهادهم اذا هم اليه لظهور دليله ولا يلزم من ذلك نسبة
 الى الشافعي قال وحينئذ في ليس أهلا للتخريج يتعين عليه العمل والفتوى بالجديد ومن
 كان أهلا للتخريج والاجتهاد في المذهب يلزمه اتباع ما اقتضاه الدليل في العمل والفتوى
 مبينا ان هذا رأيه وان مذهب الشافعي كذا وكذا قال وهذا كما في قديمه بعضه حديث

(قوله والنسبة اليه شافعي) أي
 لتناعه فان المنسوب للمنسوب
 يؤق به على صورة المنسوب اليه
 لكن بعد حذف الباء من
 المنسوب اليه واثبات بداها في
 المنسوب (قوله لاشنعوى) أي كما
 قيل به وكان الاولى لذكره (قوله
 جد النبي صلى الله عليه وسلم) أي
 لاجد الامام (قوله وكان شديد
 الشقرة) أي ابن خالد الزنجي أي
 فلقب بضدها فيقل له الزنجي (قوله
 ويكون هناك) أي في كلام غيره
 (قوله لا يعمل به) أي بالقول
 الآخر (قوله ويجوز ان يكون
 المراد بالنقل الرواية) أي الروى
 (قوله والمعنى أن في الخ) أي قوله
 قال ويجوز الخ (قوله الامعة دا)
 أي يكونه مخرجا (قوله ربما يذكر)
 أي الشافعي (قوله وحيث أقول
 الجديد) بالنسب أي اذ كر الجديد
 أو بالرفع حكاية لا قول أحواله
 (قوله وقال لا اجعل في حل) أي
 لا آذن له في نقل ذلك عنى بل أنها
 (قوله وقال الامام) أي امام
 الحرمين (قوله الا لصادق) أي
 كتاب الصادق (قوله الا في نحو
 سبع عشرة مسئلة) عبارة ابن حجر
 الا في نحو عشرين مسئلة وعبر
 بعضهم بنيف وثلاثين انتهى
 وقد يقال لامناقة بان يراد بالنحو
 ما يقرب من السبعة عشر

(قوله فان لم يعلم فبا حدهما) اى انفسه دون القضاء والافتاء كما هو محلّه حيث تكادنا كما هو القرض وهذا بناء على ان النسبة با حدهما بالادل المهر - محله اما على كونها با آخرهما فالتمنى ان لم يعلم ما رجحه الشافعى وعلم المتأخر من القولين عمل به فى القضاء والافتاء (قوله كما مر ايضا) اى فى قوله ولعله اى انقرا فى اراد اجماع ائمة مذهب الخ (قوله فالراجح خلافه) قال ابن حجر وكانت تركه لبيان قوة الخلاف وضعفه فيها لعدم ظهوره ولا غرض الطالب ٣٥ على تأمله والبحث عنه ليقوى نظره فى

المدرك والمأخذ ووصف الوجه بالضعف دون القول ناديا انتهى رحمه الله (قوله الشامل له ما تقدم) اى فى قوله من النقائس الخ (قوله وزاد عليه) اى زاد قوله ينبغى ان لا يخلى الخ ومعناه كما قال عميرة انه يطالب ويحسن شرعا ترك خلوه منها (قوله وتحمّل على أحدهما بالقرينة) بقى ما لو لم ندل قرينة وينبغى ان يحتمل على الذنب ان كان التردد فى حكم شرعى والا فعلى الاستحسان واللباقة (قوله وأقول فى أولها الخ) المراد بالاقول والاخر مناهم العرفى فيصدق بما اتصل بالاول والاخر بالمعنى الحقيقى وقوله والله أعلم كأنه قصد التبرى من دعوى الاعلية انتهى عميرة (قوله من غير تمييز) أجيب عنه بان اطلاقه محمول على الغالب وقد علم من استقراء كلامه (قوله أولا عوض) هى الفاظ متساوية (قوله من الاذكار) جمع ذكر وهو لغة كل مذكور وشرا قول سبق لثناء أو دعاء وقرب يستعمل شرعا أيضا لكل قول يثبت قائده انتهى ابن حجر وهو مخالف لما يأتى فى قول

لامعارض له فان اعتمد بذلك فهو مذهب الشافعى فقد صح انه قال اذا صح الحديث فهو مذهبي الثانى ان قولهم ان القديم مرجوح عنه وليس بمذهب الشافعى محله فى قديم نص فى الجديد على خلافه اما قديم لم يعترض فى الجديد لما يوافق ولا لما يخالفه فانه مذهبها واذا كان فى الجديد قولان فالعمل بما رجحه الشافعى فان لم يعلم فبا حدهما وان قاله ما فى وقت واحد ولم يرجح شيئا وذلك قبل أول يعلم هل قاله ما معا أو مر تبالزم البحث عن ارجحهما بشرط الاهلية فان أشكل توقف فيه كما مر ايضا (وحيث أقول وقيل كذا فهو وجه ضعيف والصحيح أو الاصح خلافه وحيث أقول وفى قول كذا فالراجح خلافه) ويقتين قوة الخلاف وضعفه فى قوله وحيث أقول المذهب الى ههنا من مدرجك (ونها مسائل) جمع مسألة وهى اثبات عرضى ذاتى لموضوع وله اعتبارات كثيرة منها أنه يستل عنه وبهذا الاعتبار يقال له مسألة وباعتبار انه يطلب بالدليل يقال له مطلوب الى غير ذلك (نقيسة أضفها اليه) أى الى المختصر (ينبغى ان لا يخلى الكتاب) أى المختصر وما يضم اليه (منها) صرح بوصفها الشامل لما تقدم وزاد عليه اظهار الاعتذار فى زيادتها فانها فارية عن التذكير بخلاف ما قبلها وانقطعت ينبغى محتمله للوجوب والذنب وتحمّل على أحدهما بالقرينة (واقول فى أولها قلت وفى آخرها والله أعلم) لتمييز مسائل المحرر وقد قال مثل ذلك فى استدراك التصحيح عليه وقد زاد عليه من غير تمييز كقوله فى فصل الخلاه ولا يتكلم (وه اوجدته) أيها الناظر فى هذا المختصر (من زيادة لفظة ونحوها على ما فى المحرر) بدون قلت (فاعتد بها أى اجمعها عمدة فى الافتاء ونحوه) فلا بد منها (زيادة كثير وفى عضو ظاهر فى قوله فى التيمم الا ان يكون بجرحه دم كثير أو الشين الفاحش فى عضو ظاهر وكزيادة جامد فى قوله فى الاستنجاء وفى معنى الحجر كل جامد ظاهر وقوله فلا بد منها أى لا فراق منها أولا ومحالة أو لا عوض (وكذا ما وجدته من الاذكار نحو الفالما فى المحرر وغيره من كتب الفقه فاعتمدته فأتى حقيقة من كتب الحديث المعتمدة) فى نقله كالصحيحين وبقيّة الكتب الستة لا يعتد أهل الحديث بالنظر بخلاف الفقهاء فانما يعقنون بمعناه غالبا وانما خاطب الناظر بهذين دفعا لتوهم انهما وقعا من النسخ أو من المصنف سموا (وقد أقدم بعض مسائل الفصل لمناسبة أو اختصار ورجعنا قدمت فصلا لمناسبة) كتقديم فصل التخخير فى جزاء الصيد على فصل النوات والاحصار (وارجوان تم هذا المختصر)

المعتمد ولا تبطل بالذكور والدعا اذا الظاهر من العطف والتغاير الا ان يقال ان الدعاء عبارة عنها من عطف الخاص على العام (قوله ان تم هذا المختصر) لم يقل الكتاب مع انه أنسب اذا المرجو ان تم المختصر وما ضم اليه لا لمختصر فقط كما قال ينبغى ان لا يخلى الكتاب منها تغليباً للمختصر على ما ضم اليه لانه الاصل وهذا مما يدل على تقدم وضع الخطبة على وضع الكتاب كما يأتى انتهى بكرى رحمه الله وقوله على وضع الكتاب اى على وضع جملة الكتاب لما يأتى من قول السارح بما تقدم على وضع الخطبة

(قوله فاني لا احذف) في معنى التعليل (قوله ان يكون للمبالغة) أي وحيث قصدت المبالغة فلا يضر حذفه لانه لم يرد حقيقة عموم النفي (قوله في الكلام) قدر ذلك لان الحرف لا يمحى من تعليقه بالمسئلة انتهى غير وجه الله (قوله والمراد به) أي بالحرف (قوله واكثر ذلك من الضروريات) أي ما ذكر من الدقائق الناشئة عن الاختصار انتهى غير (قوله التي لا بد منها) صفة كاشفة (قوله ولا مندوحة) تفسيرا لاغنى ٣٦ (قوله وعلى الله الكريم اعتمادا) اختلافا في معنى الكريم على أقوال احسنا

وقد تم والله الحمد (ان يكون في معنى الشرح للمحذور) أي لدقائقه وخفي القاطنه وبيان مهمل صحيحه وممراتب خلافه ومهمل خلافه هل هو قولان أو وجهان أو طريقان وما يحتاج من مسائله الى قيد أو شرط أو تصوير وما غلط فيه من الأحكام وما صح فيه خلاف الأصح عند الجمهور وما أدخل به من الفروع المحتاج اليها ونحو ذلك (فاني لا احذف) بالمعجمة أي أسقط (منه شيئا من الأحكام أصلا) قال بعضهم لعل المراد الأصول اذ ربما حذف الفرعات انتهى ويستناد هذا من نصب قوله أصلا على الحالية ويجوز أن يكون للمبالغة في النفي مصدرا أي مستأصلا أي فاطعا للحدف من أصله من قولهم استأصله قطعه من أصله (ولان الخلاف ولو كان واهيا) أي ضيفا جادا مجازا عن الساقط (مع ما) أي أتى بجميع ما شتمل عليه مصحوبا بما (اشرت اليه من النقائص) المقدمة (وقد شرعت) مع الشروع في المختصر (في جمع جزء لطيف على صورة الشرح لدقائق هذا المختصر) من جهة الاختصار (ومنه صودي به التيسير على الحكمة في المدلول عن عبارة المحذور وفي الحاق قيد أو حرف) في الكلام والمراد به الكلمة من باب اطلاق اسم الجزء على الكل ويصح ابقاء الحرف على باب كزيادة الهيمزة في أحق ما قال العبد (أو شرط للمسئلة ونحو ذلك) مما ينسب (وأكثر ذلك من الضروريات التي لا بد منها) أي لاغنى ولا مندوحة عنها ومنه ما ليس بضروري ولكنه حسن كما قاله في زيادة لفظة الطلاق في قوله في الحيض فإذا انقطع لم يحل قبل الغسل غير الصوم والطلاق فان الطلاق لم يذكر قبل في المحرمات (وعلى الله الكريم اعتمادا) أي اتكالي في تمام هذا المختصر بان يقدرني على اتمامه كما قدرني على ابتداءه بما تقرر دم على وضع الخطبة فانه لا يرد من سأله واعتمد عليه (وايه تنويضي) وهو رد أمرى اليه وبراهني من الحول والقوة (واستنادا) في ذلك وغيره فانه لا يوجب من قصده واستند اليه وقدم الجار والمجرور في الموضوعين لافادة الاختصاص وهذا الكلام وان كانت صورته خيرا فالمراد به هنا التضرع الى الله والاتجاء اليه ونحو ذلك فان الجملة الخبرية تذكر لاغراض غير افادة مضمونها الذي هو فائدة الخبر وغير لازم فائدة الخبر ثم قد وقع المطلوب برباء الاجابة فقال (وأسأله النفع به) أي بالمختصر في الاسخرة (لي) بتأليفه (ولسانا للمسلمين) أي باقربهم بان يلهمهم الاعتناء به بعضهم بالاستشغال به ككتابة وقرأة وتفهيم وشرح وبعضهم بتغيير ذلك كالاعانة عليه بوقف

ما قاله الغزالي في المقصد الاسفي ان الكريم هو الذي اذا قدر عفا واذا وعد وفى واذا اعطى زاد على منتهى الرجا ولا يالى كم أعطى ولان اعطى وان رفعت حاجتك الى غيره لا يرضى وان جافاه عاتب وما استقصى ولا يضيع من لاذيه واتجرا ويعفيه عن الوسائل والشفعاء فمن اجتمع له ذلك لا بالتكاف فهو الكريم المطلق وقال أبو جعفر الكريم الصفوح عن الذنب وقيل بل المرتفع يقال فلان أكرم قومه أي أرفعهم منزلة وأعظمهم قدرا انتهى من هامش نسخة من شرح الدرر على المنهاج رحمه الله (قوله بان يقدرني على اتمامه) بضم الياء وسكون القاف مضارع أقدر لا مضارع التقدير اذ يقال اقدره الله وقوله كما أقدرني قرينة على ذلك انتهى بكبرى (قوله وبراهني من الحول) عطف تفسيري (قوله والاتجاء اليه) عطف تفسيري (قوله ثم قد وقع المطلوب) فيه رضى الى سؤال بقدره كيف قال وأسأله الخ مع

انه لم يتم والسؤال في النفع بالمعنى ليس من أدب العقلاء فاجاب بانه لا قدر وقوع المطلوب بسبب رجاء الاجابة أو قال ذلك اه بكبرى (قوله بان يلهمهم الاعتناء به) بيان لتقدير وجه عموم النفع وهو واضح فان قلت هل تصور النفع به ان مات قبل النوى قلت نعم بان يشتغل به أحد من ذرية فتعود بركته على أبيه أو يتعلم حكما منه فيكون كذلك أو يعلم منه ان الميت يتفهم الصدقة والدعاء فيفعل ذلك اه بكبرى رحمه الله

(قوله البعض الذي منه المصنف رحمه الله) قال غيره مبنى على ان العطف على جملة ما سبق فيكون المراد به العطف اللغوي ٥١
(أقول) دفع به ما أورد على الشارح من انه ان أريد عطفه على الياء في قوله عني لم يصح قوله تكرره الدعاء الخ لانه انما تكرر
فيه الدعاء للمصنف لا للبعض الذي منه المصنف وان أراد انه عطف على أحبائي ٢٧ لم يصح أيضا لان البعض الذي تكرر

الدعاء هو غير المصنف لا الذي
منه المصنف (قوله واذا تعرض
المصنف) أي ولا جمل (قوله
وقبوله) عطف تفسير ويؤخذ
من هذا وما يأتي أيضا جواب
حادثه وقع السؤال عنها وهي ان
ذميا حضر عند جماعة من المسلمين
يذكرون أوصاف الاسلام
ومحاسنهم ويذمون النصرانية
ويبينون ما يسترتب عليها فقال
الذي ان كان ما تقولون حقا فانا
أشهد ان لا اله الا الله وأشهد ان
محمد رسول الله ثم وجد باقيا على
دين النصرانية فهل يكون مرتدا
بذلك أم لا وحاصل الجواب
ان ما أتى به لا جزم فيه بل هو معلق
له على شيء يزعم انه لا يعرف حقيقته
بل يعتقده بطلانه وهذا مانع من
الجزم فلم يصح ايمانه فلم يحكم برقته
وان كان المعلق عليه حقا فنفس
الامر لان المنظور اليه في صحة
الايمان ما يدل على الجزم لاعلى
ما هو حقيق باعبار نفس الامر
ولا يشكل على هذا الحكم
باسلام المؤذن اذا نطق بالشهادتين
لان نقطة ما لم يشتمل على تعليق
جمل منه على الجزم فاحتفظ به
ولا تغتر بما قيل عن بعض اهل
العصر من الافتاء بخلافه (قوله

أو نقل الى البلاد وغير ذلك وقفة بهم يستمع نفعه أيضا لانه سبب فيه وقال الجوالمقي وابن
بري وغيرهما ان سائر اطلاق أيضا على الجميع ولم يذ كر الجوهرى غيره (ورضوانه عني وعن
أحبائي) بالتشديد والهمزة جمع حبيب أي من أحبهم (وجميع المؤمنين) من عطف العام
على بعض افراده كذا قاله الشارح والمراد بذلك العطف اللغوي تكرره الدعاء لذلك البعض
الذي منه المصنف رحمه الله واذا تعرض المصنف لذكر المؤمنين والمسلمين ومعرفة المشتق
معرفة على معرفة المشتق منه وهو هنا الايمان والاسلام فلذلك ذكره ما على وجه
الاختصار فالإيمان تصديق القلب بما علم ضرورة محبي الرسول به من عند الله كالوحد
والنيوة والبعث والجزاء واقتراض الصلوات الخمس والزكاة والصيام والحج والمراد
بالتصديق القلب به اذعانه وقبوله والتكليف به وان كان من الكيفيات النفسانية دون
الافعال الاختيارية انما هو بالتكليف بأسبابه كالقاء الذهن وصرف النظر وتوجيه
البواس ورفع الموانع وذهب جمهور المحمديين والمعتزلة والخوارج الى ان الايمان
مجموع ثلاثة أمور اعتقاد الحق والاقرار به والعمل بمقتضاه في أصل بالاعتقاد وحده
فهو منافق ومن أدخل بالاقرار فهو كافر ومن أدخل بالعمل فهو فاسق وفاو كافر عند
الخوارج وخارج عن الايمان غير ادخل في الكفر عند المعتزلة والذي يدل على انه
التصديق وحده انه تعالى أضاف الايمان الى القلب فقال كذب في قلوبهم ثم الايمان
وقد به مطمئن بالايمان ولم تؤمن قلوبهم ولم يدخل الايمان في قلوبكم وعطف عليه العمل
الصالح في مواضع كثيرة وقربه بالمعاصي فقال وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا بايها
الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى الذين آمنوا ولم يلبسوا ايمانهم بظلم وقال
صلى الله عليه وسلم ثبت قلبي على دينك وقال لاسامة حين قتل من قال لا اله الا الله هلا
شقتك عن قلبه ولما كان تصديق القلب امرابطا لا اطلاع انما عليه جعله الشارع منوطا
بالشهادتين من القادر عليه قال تعالى قولوا آمنا بالله وقال صلى الله عليه وسلم أمرت أن
أقاتل الناس حتى يشهدوا ان لا اله الا الله وان محمد رسول الله رواه الشيخان وغيرهما
فيكون المنافق مؤمنا فيما بيننا كافر عند الله قال تعالى ان المنافقين في الدرك الاسفل
من النار وان تجد لهم قصيرا وهل النطق بالشهادتين شرط لاجراء احكام المؤمنين في الدنيا
من الصلاة عليه والتوارث والمناكة وغيرها غير ادخل في معنى الايمان او جز منه
دأخل في معناه قولان ذهب جمهور المحققين الى اولهما وعليه من صدق بقلبه ولم يقهر
باسأته مع تمكنه من الاقرار فهو مؤمن عند الله وهذا اوفق باللغة والعرف وذهب كثير
من الفقهاء الى ثانيهما والزعم الاولون بان من صدق بقلبه فاخرتمته المنية قبل اتساع

وان كان من الكيفيات) أي الايمان (قوله على انه) أي الايمان (قوله غير ادخل) صفة لشرط او خبر ثان عن قوله النطق
(قوله الى اولهما) هو قوله شرط لاجراء الاحكام الخ وهذا هو الرابع (قوله الى ثانيهما) هو قوله او جز منه ادخل في معناه

(قوله فهو أعمال) بفتح الهمزة جمع عمل (قوله من الطاعات) بيان للأعمال (قوله ولهذا فسره النبي الخ) أي الإسلام واقعه عمل
 * (كتاب الطهارة) قال ابن حجر المشتهر على وسائل أربعة ومقاصد كذلك وأفردها بتراجم دون تلك انتهى وكتب عليه ابن
 قاسم لعل مراده بالوسائل المقدمات التي عبر بها في شرح الارشاد وقال وهي أي الوسائل أربعة وهي المياه والاولاني والاجتهاد
 والتجاسات انتهى وبالمقاصد الوضوء والغسل والتيمم وازالة نجاسة - وينتدفعها عدم الوسائل والمقدمات لترايب كالمياه
 والاحداث كالتجاسات لكن يشك على هذا قوله وأفردها بتراجم بالنسبة لازالة التجاسات الا ان يريد بيان النجاسة ذاتا
 وازالة فيكون قد ترجم للازالة اه (اقول) ٣٨ قوله فهلا عد الخ قد يقال لما كان التراب غير رافع بل هو مبيح لم يعد فيه رافع

وقت الاقرار بلسانه يكون كافرا وهو خلاف الاجماع على ما نقله الامام الرازي وغيره
 لكن يعارض دعوى الاجماع قول الشفاء الصحيح انه مؤمن مس - وجب للنجسة حيث
 اثبت فيه خلافا أما العاجز عن النطق بهم مانح من أو سكتة أو احترام منية قبل التمكن
 منه فانه يصح ايمانه لقوله تعالى لا يكف الله نفسا الا وسعها ولقوله صلى الله عليه وسلم اذا
 أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم واما الاسلام فهو أعمال الجوارح من الطاعات
 كاللغظ بالشهادتين والصلاة والزكاة وغير ذلك ولهذا فسره النبي صلى الله عليه وسلم لما
 سأله جبريل عنه بقوله ان تشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمد عبده ورسوله
 وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتصوم رمضان وتحتج البيت ان استطعت اليه سبيلا ولكن
 لا تعتبر الاعمال المذكورة في الخروج عن عهدة التكليف بالاسلام الامع الايمان وهو
 التصديق المذكور فهو شرط للاعتداد بالعبادات فلا ينفك الاسلام المعتبر عن الايمان
 وان كان الايمان قد ينفك عنه - كن اختارته المنية قبل انساع وقت التلفظ - هذا كما
 بالنظر الى ما عند الله أما بالنظر الى ما عندنا فالاسلام هو النطق بالشهادتين فقط فن
 أفرجه - ما أجزيت عليه أحكام الاسلام في الدنيا ولم يحكم عليه بكفر الا بظهور امارات
 التكذيب كالسجود اختيار الشمس والاسستخفاف بنبي أو بالمصحف أو بالكمعة
 أو نحو ذلك والله أعلم

• (كتاب الطهارة) •

الكتاب لغة مشتق من الكتب وهو الضم والجمع يقال كتب كتابا وكتابة وكتابا ومثله
 الكتب بالمثلثة وقال أبو حيان وغيره انه غير صحيح لان المصدر لا يشترط من المصدر
 واجيب بانهم لم يريدوا الاشتقاق الاصغر وهو رد لفظ الى آخره مناسبة بينه - ما في المعنى
 والحروف الاصليه وانما أرادوا الاكبر وهو اشتقاق الشيء مما يناسبه مطلقا سواء
 أوافق حروفه حروفه أم لا كما في التلم والتلب وقد ذكرنا ان البيع مشتق من مد الباع

والطهارة ما لم تتوقف على الحدث
 دائما بل قد توجد بلا سبق حدث
 كالمولد فانه ليس محدثا وان كان
 في حكمه ومع ذلك يظهره وليه
 اذا أراد الطواف به فلم تتوقف
 الطهارة عليه ومن أن الوسيلة
 ان لا تنفك (قوله وهو الضم
 والجمع) أي مطلقا سواء كان
 لاشياء متناسبة أولا وقوله والجمع
 من عطف الاعم على الاخص لان
 كل ضم فيه جمع ولا عكس (قوله
 يقال كتب كتابا) أي يقال قولاً
 جاريا على طريقة اللغة وقوله
 كتباً أي فالكاتب ثلاثة مصادر
 الاول مجرد والآخران مزيدان
 (قوله ومثله الكتب) أي في ان
 معناه الضم والجمع وفي المصباح
 الكتب بفتحين القرب وهو يرمى
 من كتب أي من قرب ويمكن وقد
 تبدل الباء فيما يقال من كتب
 وكتب القوم من باب ضرب
 اجتمعوا وكتبهم جمعهم متعدي

ولا متعد ومنه كتيب الرمل لاجتماعه (قوله انه غير صحيح) أي اشتقاقه من الكتب وقوله وغيره من العبر لاسنوي (قوله مع
 وهو رد لفظ) أي الاشتقاق الاصغر (قوله والحروف الاصليه) أي ومع رعاية الترتيب (قوله وهو اشتقاق الشيء) أي الاشتقاق
 الاكبر (قوله مما يناسبه مطلقا) أي وان لم يتوافق الحروف الاصليه والمعنى وعليه فهو بهذا التقسيم يرأى من الاصغر
 فيجتمعا في هذه المادة فلا حاجة الى الاعتذار بما ذكر هذا في شرح جمع الجوامع ما يقتضي التباين وعبارته والا كبر ليس فيه
 جميع الامور انتهى وظاهره انه يشترط أن لا يكون فيه جميع اصول فيساين الاصغر (قوله كما في التلم والتلب) التلم هو
 زوال بعض الحاشط أو نحوه كزوال شفة الاناء والتلب ذكره يوب الشيء انتهى مختار بالمعنى (قوله وقد ذكرنا) تأكيد للجواب

(قوله السعد التفتازاني) أي في شرح التصريف (قوله اسم لضم) كأن يقال ضم مسائل جلة مختصة بالخ وعليه فالكتاب اصطلاحاً مختص منه لغة وعلى الثاني بينهما التناوب بغير الخصوص (قوله أو لجهة مختصة) أي عمرة أي لدال جلة أو لجهة مختصة من دال العلم فلا يخالف ما اختاره السيد من أن المختار أنه اسم للاقتطاف الخصوصية باعتبار دلالة المعاني (قوله فهو ما مصدر الخ) أي راجع لقوله لضم مخصوص (قوله أو اسم مفعول) هو وما بعده مرجعان لقوله أو لجهة والمراد أنه ما مصدر بابق على مصدرية أو هو بمعنى اسم المفعول الخ (قوله بمعنى الجامع للطهارة) زاد ابن حجر والأضافة ما بمعنى اللام أو بيانية وكتب عليه ابن قاسم قوله والأضافة الخ عبارة شرح العباب والأضافة على غير الثاني بمعنى اللام وعليه بيانية انتهى بتأمل هل وجد شرط البيانية وفي تخصيص معنى اللام بغير الثاني نظر (قوله ذكر شعائر) وفي نسخة شرائع ٢٩ (قوله المبحوث عنهما) دفع لما قد يقال هـ لا ذكر النقاء الكلام على

الشهادتين للإية داهم - ماني الحديث (قوله وليكونا) عطف على قوله الخ بمفتاح الخ (قوله أعظم شروط الصلاة الخ) انظر ما سبب كون الطهارة أعظم شروط الصلاة مع توقف صحتها على الجميع عند القدرة وعدم توقفها على شيء منها عند العجز وقد يقال اعتناء الشارع بها أكثر دليل أن من فقد السيرة يصلي عارياً ولا إعادة عليه بخلاف المحدث ومن يبدنه فحاشاه أن كلامه ما يصلي لحمة الوقت ويعيد بل قيل ليس لواحد منهما صلاة على تلك الحالة والقبلة لا تسترط للمساقر في النقل على ما هو مبين في محله والوقت انما يعتبر لوقوع الصلاة فرضاً لا لاطاق الصلاة حتى لو أحرمتنا دخول الوقت فبان خلافه انه قد ت

مع انه يأتي والباع وأوى وان الصداق مشتق من الصدق بفتح الصاد وهو الشيء الصلب لانه أشبه في قوته وصلابته انتهى ويدل الاعتراض ما صرح به السعد التفتازاني بقوله واعلم أن مرادنا بالمصدر هو المصدر المجرد لأن المزيدي فيه مشتق منه موافقة إياه بجروحه وممنه اه واصطلاحاً اسم لضم مخصوص أو لجهة مختصة من العلم مشقة على أبواب وفصول غالباً فهو ما مصدر لكن لضم مخصوص أو اسم مفعول بمعنى المكتوب أو اسم فاعل بمعنى الجامع للطهارة وقد افتتح الأئمة كتبهم بالطهارة لتبليغ مفتاح الصلاة الطهور ومع افتتاحه صلى الله عليه وسلم ذكر شعائر الإسلام بعد الشهادتين المبحوث عنهما في علم الكلام بالصلاة كما سيأتي وليكونها أعظم شروط الصلاة التي قدموها على غيرها لأنها أفضل عبادات البدن بعد الإيمان والشرط مقدم على المشروط طبعاً فقدم عليه وضعا ولا شأن أن أحكام الشرع اما ان تتعلق بعبادة أو بمعامله أو بمناكحة أو بيمينية لأن الغرض من البعثة نظم أحوال العباد في المعاد والمعيش وانتظامها انما يحصل بكمال قواهم النطقية والشهوية والغضبية فايبحث عنه في الفقه ان تعلق بكمال النطقية فالعبادة انما يكالها أو بكمال الشهوية فان تعلق بالاكل ونحوه فالمعامله أو بالولوه ونحوه فالمنكحة أو بكمال الغضبية فالجنابة وأهمها العبادة لتعلقها بالاشرف ثم المعامله لشدة الحاجة اليها ثم المنكحة لانها دونها في الحاجة ثم الجنابة لقله وقوعها بالنسبة لما قبلها فترتبوها على هذا الترتيب ورتبوا العبادة بعد الشهادتين على ترتيب خبر الصحيحين بنى الاسلام على خمس شهادة ان لا اله الا الله وان محمداً رسول الله واقام الصلاة وايتاء الزكاة وصوم رمضان وحج البيت واخترها وهذه الرواية على رواية تقديم الحج على الصوم لان الصوم أعم وجوباً ولو جوبه على الفور ولتكرره في كل عام والطهارة مصدر طهر بفتح الهاء وضهها والفتح

على المشروط طبعاً وضابط ما يتوقف عليه الشيء وليس عليه تاماً له (قوله في المعاد والمعيش) بمقتل المصدر واسم الزمان ابن قاسم على البهجة أقول والا قرب الثاني (قوله بكمال قواهم النطقية) أي الادراكية انتهى ابن قاسم على ابن حجر وقال فيما كتبه على شرح البهجة أي العقلية انتهى ومعناها ما واحد ثم قال وهل المراد بكمالها انما تزيل نقصا يكون لولاها وانها تفيد اعتبارها والاعتداد بها في نظر ولا مانع من ارادة الامر بنى انتهى (قوله لتعلقها بالاشرف) وهو الباري سبحانه وتعالى (قوله على هذا الترتيب) وليعرضوا في هذا الحكمة للقرا تضرع له لكونه عالماً مستقلاً وبعلمها من المعاملات حكماً ما رجعها فسمعت التركات وهي شبيهة بالمعاملات وأخروا القضاء والشهادات والدعاوى واليمينات لتعلقها بالمعاملات والمناكحات والجنابات (قوله وعلى رواية تقديم الحج) يظهر من سياقه انما في الصحيحين أيضاً وهو كذلك فقد نقله عنهم في الاربعين النووية

(قوله بضهافيهما) ويقال ايضا طهر بطهر بكسر هاء في الماضي وقصها في المضارع اذا اغتسل لامطافا ولعدم عمومها بهذا الاستعمال ليدكرها الشارح رحمه الله (قوله والخلوص) عطف تفسير (قوله وشرا) ظاهرا ان هذا التعريف للاصحاب وقال ابن قاسم على المنهج ان هذا التعريف للشهاب الرملي استنباطا من كلامهم واعل عدم عز والشارح اياه لوالده لكونه لم يكن مستقبطا. ان كلامهم صحيح نسبه اليهم هذا ويعبر عن معنى الطهارة المقابل للقوى بقوله وشرا وعن معنى الكتاب بقوله واصطلاحا يتناء على ما هو المعروف من ان الحقيقة الشرعية هي ما تلقى معناها من الشارع وان ما يتلق من الشارع يسمى اصطلاحية وان كان في عبارات الفقهاء بان اصطلاحوا على استعماله في معنى فيما بينهم وان لم يتلقوا التسمية به من كلام الشارع نعم قد يستعملون الحقيقة الشرعية كما قاله ابن قاسم في حاشيته على البيهقي في باب الزكاة فيما وقع في كلام الفقهاء مطلقا وهذا ينبغي ان يعلم ان التسمية لغير الغوية في الاصل اغما هو للعرفية العامة والخاصة لكن غلب استعمال العرفية كما قال العضد على ما نقله ابن قاسم عنه في شرح الورقات في العامة وتسمية الخاصة بالاصطلاحية فإذ كره الشارح هنا تبعا للشيخ جرى فيه على ذلك وقال ابن حجر ادلاق الطهارة على الاول حقيقة ٤٠ وعلى الثاني مجاز من اطلاق اسم السبب على المسبب انتهى وههنا مسألة أصولية

ذكرها الرازي عند قوله تعالى أوامركم الذين اشتروا الضلالة بالهدى هي ان الشارع اخترع معاني شرعية واستعمل فيها الفاظا موضوعية في اللغة لمعان أخرى فهل هي حقائق شرعية أم مجازات لغوية لان الشارع ان غير وضع اللغة ووضعها التلك المعاني الشرعية فهي حقائق شرعية اذ لا معنى للحقيقة الشرعية الا للفظ المستعمل فيما وضع له في الشرع وان لم يغير وضع اللغة واستعملها في تلك المعاني لعلاقة بينهما فهي مجازات لغوية وحينئذ لو كانت العلاقة

أفصح بطهر بضهافيهما وهي لغة النظافة والخلوص من الانسان حسية كانت كالانجاس أو عنوية كالعيوب وشرا زوال المنع المترتب على الحدث أو الخبث أو الفعل الموضوع لافادة ذلك أو لافادة بعض آثاره كالتميم فانه يفيد جوار الصلاة الذي هو من آثار ذلك فهي قسمان ولهذا عرفت في النوى وغيره باعتبار القسم الثاني بانما رافع حدث أو أزال الخبث أو ما في معناها وما على صورتها كالتميم والاعسال المسنونة وتجديد الوضوء والغسل الثانية والثالثة وتنقسم الطهارة الى عينية وحكومية فالعينية ما لا يتجاوز محل الحل وموجبها كغسل الخبث والحكومية ما يتجاوز ذلك كالوضوء وقد جرت عادة افاضنا رضي الله عنه بانه اذا كان في الباب آية أو حديث أو أثر ذكره ثم رتب عليه مسائل الباب وتبعه الرافي في المحرر وحذف ذلك المصنف من المنهاج اختصارا غير انه اقتصحه بالآية الاتية تبركا واستدلالا وقدمها لان الدليل اذا كان عاما فرتبه التقديم فلهذا قال (قال الله تعالى وأنزلنا من السماء ماء طهورا) أي مطهرا ويعبر عنه بالمطلق وعدل عن قوله تعالى وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به وان قبل باصريحها ليقيد بذلك ان الطهور غير الطاهر اذ قوله تعالى وأنزلنا من السماء ماء على كونه طاهرا لان الآية سميت في معرض الامتنان وهو سبحانه لا يمتن بخبث وحينئذ فيكون الطهور غير الطاهر والالزم

التشبيه تكون استعارات لاحالة انتهى (قوله زوال المنع المترتب) وهو حرمة الصلاة مثلا (قوله وهي قسمان) التأكيد أي الطهارة (قوله ولهذا عرفت في النوى) صريح في ان الرفع والازالة المذكوران في تعريف النوى المذكور هما نفس نحو الوضوء والغسل وصب الماء على الثوب لكن قد يتوقف في ان الوضوء مثلا هو نفس الرفع بل الرفع يصل به وليس نفسه فلي تأمل انتهى ابن قاسم على شرح البيهقي (قوله باعتبار القسم الثاني) هو قوله أو الفعل الموضوع (قوله أو أزال الخبث) أي حكم الخ وبقا عينا أو أثرا (قوله وعلى صورتها) عطف تفسير انتهى ابن قاسم على ابن حجر (قوله كالتميم) مثال لما في معنى رفع الحدث ومثال ما في معنى الخبث الدباغ وانقلاب الخرخلا (قوله والاعسال المسنونة) هو ما يده من تجديد الوضوء ومثال لما هو على صورة رفع الحدث (قوله والغسل الثانية) مثال لما على صورتها (قوله فالعينية ما لا يتجاوز) أي تعدى (قوله وهو سبحانه لا يمتن بخبث) يتأمل فما المانع من صحة الامتنان بشئ وان قام غيره مقامه وهذا وجه الاستدلال بان يقول ثبتت الطهارة بالماء ولم تثبت بغيره ولا مدخل للقياس لظهور الفرق انتهى ابن قاسم على المنهج (قوله والالزم

التأكيدي) أي لوجعل الطهور يعني الطاهر لزم التأكيدي لان الماهارة مستفادة من لفظ الماء على ما مر بخلاف ما لو اريد به الطهور فلا يكون تأكيدي بل تأسيدي لانه أفاد معنى لم يقده ما قبله وهو المراد بالتأسيس (قوله بكسر الجيم وفتحها) أي مع فتح النون وقوله مع كسر النون الخ أي مع اسكانهم اقتصر اللغات أربعة وفي القاموس لغة خامسة وهي كعصدا انتهى (قوله أي رفع حكمه) انما يحتاج الى هذا التقدير اذا اريد بالحدث الاسباب امان أريد الامر الاعتباري والمنع فلا حاجة اليه بل لا يستقيم وسما في له التصريح بان المراد الامر الاعتباري وعليه فكان الاولى تزيله هذا المقدور واعله قدره ليظهر وجه التعبير بالرفع في النجس كما اشار اليه بقوله وهو يعني من عبر في الخ (قوله وهو) أي رفع حكمه (قوله والشرط في اللغة العلامة) سيأتي له في باب شروط الصلاة ان مفسر به الشرط هنا موافق للغة خلافا لقول شيخ الاسلام ان العلامة معنى الشرط بالفتح واما الشرط بالسكون فعنه الزام الشيء والتزامه (قوله اذ لا يرفع) أي هذا الامر الاعتباري ٤١ (قوله وهو ما بطل الوضوء) انما هي اصغر اقله

ما يحرم به بالنسبة لما يحرم بالحناية والحيض ومعنى الحيض اكبر لكثرة ما يحرم به بالنسبة لغيره والحناية متوسطة لنوسط ما يحرم بهما بين الطرفين فانه يحرم بهما قرارة القرآن والمكث في المصعد ولا يحرم بالاصغر والحيض يحرم به ذلك والصوم والوطء ونحوه (قوله ما بال الاعرابي) هو الاقروع ابن حابس او ذوالخويرة قاله المداوي في شرح التحرير واقتصر ابن حجر في التحفة على الثاني لكنه قيده بالتمسيمي وهو مخالف لما في الاصابة وما في القاموس فانه قال ذوالخويرة اثنان احدهما تميمي والثاني يمانى فالاول خارجي ليس بصحابي والثاني هو الصحابي

التأكيدي والتأسيس غير منه (بشرط لرفع الحدث والنجس) بكسر الجيم وفتحها وباسكانها مع كسر النون وفتحها أي رفع حكمه وهو يعني من عبر في النجس بالازالة والشرط في اللغة العلامة وفي الاصطلاح ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته والحدث لغة الشيء الحادث وشرعا يطلق على ثلاثة امور كما سيأتي في باب الاحداث احدها وهو المراد هنا انه امر اعتباري يقوم بالاعضاء يمنع صحة نحو الصلاة حيث لا امر خص اذ لا يرفع الماء ولا يفرق في الحدث بين الاصغر وهو ما بطل الوضوء والمتوسط وهو ما وجب الغسل من نحو جماع والاكبر وهو ما وجبه من نحو حيض والنجس لغة الشيء المبعد وشرعا مستقذر يمنع صحة نحو الصلاة حيث لا امر خص (ماء مطاق) أما في الحدث فاقوله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا فاوجسب التيمم على من فقد الماء فدل على انه لا يحصل بغيره واما في النجس فلقوله صلى الله عليه وسلم ما بال الاعرابي في المسجد صبوا عليه ذنوباً من ماء والذنوب بفتح الذال المجمة الدلو الممثلة والقرية من الامثلة ماء والماء مور ولا يخرج عن عهدة الامر الا بالامتناع وقد نص على الماء فهو ما تعبد لا بعقل معناه أو لما حوى من الرقة واللطافة التي لا توجد في غيره بدليل انه لا يرسب للصافي منه ثقل باغلانه بخلاف الصافي من غيره ومن ثم قال بعض الحكماء لا لون له وما يظهر فيه لون ظرفه أو مقابله لانه جسم شفاف وقال الرازي بل له لون ويرى ومع ذلك لا يجب عن به ما وراءه واقتصر على الحدث والنجس لانهما الاصل والا في شرط لسائر الطهارات

٦ به ل البائل في المسجد انتهى بالمعنى فراجع وعبارته ذوالخويرة اليما في صحابي وهو البائل في المسجد والتميمي حرقوس بن زهير ضمضي الخوارج أي اصله هم وفي البخاري فانه ذوالخويرة وقال مرة فانه عبيد الله بن ذي الخويرة وكانه وهم انتهى (قوله صبوا عليه ذنوباً من ماء) على حذف مضاف أي مطر وف ذنوب ومن تبعه في اوهي مع مدخولها في محمل نصب على الحال انتهى غير انتهى زيادى لا يقال لا يحتاج اليه مع قوله والذنوب اسم للدلو الخ لانه قول لما كان الذنوب له اطلاقات منها انه يطلق في اللغة على الدلو فقط لا بعيد كونه ممثلة ماء وعليه يقيد بشد الحبل عليه فلهذا قيد في الحديث بقوله من ماء وفي نسخة اسقاط قوله ماء وعليه فلا حاجة لما ذكر (قوله الدلو الممثلة) يقيد ان الدلو موشة وفي المختار انها ثوب وثذ كرو عبارته والذنوب التعميب وهو ايضا الدلو المسمى ماء وقال ابن السكيت التي فيها ماء قريب من الملة قوت وثذ كرو لا يقال اها وهي فارغة ذنوب انتهى وفي القاموس ما يصرح بأنه يقال له ماء فانه ماء أم لا انتهى (قوله فهو ما تعبد) أي الماء يعني الاعتماد به دون غيره (قوله ثقل باغلانه) الثقل بضم المثلثة ماسئل من كل شيء انتهى مختار

(قوله وشمل) اى التجزئ (قوله بشرطه الاق) اى وهو اى تجزئه بالتجارب (قوله من غليان الماء) اى كما صرح به النووى وان خالفه صاحب العباب (قوله على صورة حيوان) زاد ابن حجر وليست بحيوان فان تحقق اى كونه حيوانا كان نجسا لانه فى انتمى (قوله ولومن زمزم) عبارة ابن حجر ولا يكره الظاهر بما زمزم ولكن الاولى عدم ازالة النجس به وبحكم بعضهم بحرمته ضعيف بل شاذ (قوله وخرج به) اى بالماء ٤٢ (قوله ما لا يسمى ماء) قال ابن حجر وخرج بالماء من حيث تعلق الاشتراط

به انتهى ودفع بذلك ما أورده عليه من ان الماء لقب ولا مفهوم له على الرابع (قوله مما يصلح للامرين) اى فيصلح عليهم ما اذا لم يمنع (قوله بين تلك المعاني) وهى الحل والعصاة وهما معا (قوله لانه ان حل على المشترك) كما قيل به وعليه امامنا الشافعى وقوله عموما يان تجمل تلك المعاني مدلوله للفظ المشترك بالمطابقة وقوله والاى وان قلنا لا يصح مل عموما بل هو مجمل فحل هذا القول حيث لم تقم قرينة تدل على حله على جميع معانيه وهذا قد قامت على حله القرينة وهى السياق والتبويب وقوله بقرينة السياق خبر قوله حله وهو متعلق بمحذوف تقديره واجب (قوله فظاهر) اى واضح الرد (قوله واعرض ثانيا) اى على المصنف ايضا (قوله وعبارة بعضهم) تأييد لسكلام المحرر (قوله بلا قيد) اى مع العلم بالحال عند اهل العرف واللسان (قوله وانما اعطى حكمه) هذا مشعر بحريان الخلاف فى الجوار وما معه والذى فى شرح المنهج يقتضى تخصيص الخلاف بالتراب والملح المائى وان المتغير بغيرهما مما

غير التيم والاستحالة الماء المطلق وشمل النجاسة بأنواعها ولو لمحة ففة او مغالطة بشرطه الاق ودخل فى الماء جميع أنواعه بأى صفة كان من أحر وأسود وكذا امتناعه من بخار صر تفع من غليان الماء ونابح من زلال وهو ثنى ينعقد من الماء على صورة حيوان وشملت عبارته الماء النازل من السماء والنابح من الارض ولومن زمزم والماء النابح من بين أصابعه صلى الله عليه وسلم وهو أشرف المياه وخرج به ما لا يسمى ماء كتراب نيم وجراستجاء وأدوية دباج وشمس وريح وناورخل ونيدو وغيرها وخرج بمطلق المستعمل وسيأتى فى كلامه قال فى الدقائق وعدل عن قول اصله لا يجوز الى قوله يشترط لانه لا يلزم من عدم الجواز الاشتراط واعترض بأنه قد ذكر فى شرح المذهب ان لفظة يجوز تستعمل تارة بمعنى الحل وتارة بمعنى العصاة وتارة بمعنى ما وهذا الموضع مما يصلح للامرين وأجيب بأن لفظة يشترط تقتضى توقف الرفع على الماء ولفظة لا يجوز مترددة بين تلك المعاني ولا قرينة فالتعبير يشترط أولى ورد جماع التردد لانه ان حل المشرك على جميع معانيه عموما فظاهر والاخمله على جميعها هنا بقرينة السياق والتبويب واعترض ثانيا بأن تعبیر المحرر أولى لدلالته على نفي الجواز بغير الماء بنطوقه وتعبير الكتاب انما يدل على ذلك بواسطة ان الايمان بالعبادة على غير وجهها حرام للتلاعب وأجيب بأنه اذا تعارض هذان الغرضان فالتعبير بما يصرح بالمقصود وهو اشتراط الماء للتطهير أولى وعبارة بعضهم لا يرفع الحدث ولا يزال النجس بالاستقلال الابناء واحترز بقيد الاستقلال عن التراب فى غسالات الكلب فانه ازالة النجاسة بغير الماء لكن لا مستقلة ولا وقد يقال لانسلم انه بغير الماء بل يمع انضمام غيره له (وهو) اى الماء المطبق (ما يقع عليه اسم ماء بلا قيد) لازم فشملة المتغير كثيرا لا يضرك طين وطعبل أو عجاور اذا اهل اللسان لا ينعون من ايقاع اسم الماء المطلق عليه فعلم انه مطلق لانه غير مطلق وانما اعطى حكمه وخرج المستعمل لانه ليس بمطلق والقليل المتنجس بالماء فانه اثر هو القيد اللازم من اضافة كما ورد أو صفة كما دافق وما مستعمل ومتنجس اولام عهد كالماء فى قوله صلى الله عليه وسلم نعم اذا رأت الماء اى المائى فلا أثر للقيد المنفك كالماء البتر والجر ويجزئ الرفع به ولو لم يجرأ او برد ان سال فى مغسول والا جزأ فى مسح وبما ينعقد ملها او جرا ولو لجوهره أو لسبوخة الارض ويلزم محذونا ونحوه اذنية برد ونحوه وملح ما فى ان تعين وضاق الوقت ولم تدموثة على غن مثل الماء هناك (فالتعبير يستغنى عنه)

لا يضرك المتغير به مطابق قطعا فليراجع (قوله والقليل المتنجس) اى لان من علم بحالهما امتنع من اطلاق الماء عليهما ظاهر (قوله والا جزأ فى مسح) كالأمر مثلا (قوله وبما ينعقد ملها) اى ويجزئ الرفع بما ينعقد الخ (قوله وضاق الوقت) اى بحيث لا يبق ما يزيد على الدلالة كاملة بعد الرضوخ واذا به الماء نجسة فمتنجس اذ ابته وان خرج الوقت باشتغاله بذلك ولا يتيم لانه واجد للماء

(قوله ولو على الحمل) أي وسواء كان السدر محتاطا بالماء الذي قصد التطهير به أو كان على الحمل الذي قصد تطهيره (قوله المغسول) هو معتبر في الجميع وانما قديده في السدر بل ريان العادة بالتطهير به وخرج به ما لو اريد تطهير السدر نفسه بتغير الماء به قبل وصوله الى بقية اجزائه فانه لا يضر لسكونه ضرر وروايات تطهيره (قوله وصف الخليط المنقود) ينبغي ان المراد انه لو قد تغير بغير ضرر والافله الاعراض عن التقدير واستعماله اذ غاية الامر انه شاك في التغير المضر والشك لا يضر انتهى ابن قاسم على ابن حجر وقوله المنقود قضيته أنه لو لم يخالف الماء في الاصل الا في مدة واحدة فرضت دون غيرها كما لو كان له ربح وفقد فلا يقدّر غيره وقضية قوله ومعلوم انه لا بد الخ خلافة ثم قضية تأخير قوله ومعلوم عن كلام الرواي وابن أبي عصرون تقريره عليهم ما وينبغي تخصمه بكلام ابن أبي عصرون (قوله كلون العصير) أي عصير العنب أيضا أو أسود (قوله وريح الاذن) هو بالذال المفتوحة المجمة كما في القاموس (قوله واعتبر الرواي) والفرق بين القوانين انه على كلام ابن أبي عصرون يعتبر أوسط الصفات وان لم يشبهه صفة الواقع في الورد المنقطع الرائحة يفرض على كلامه من الاذن وعلى كلام ٤٣ الرواي يعتبر عا وورد له رائحة لانه

اشبه بالخطا وقوله لا بد من عرض الخ قد يخالف ما اقتضاه قوله فرض وصف الخليط المنقود لان يخص ما هنا عا لو كان الواقع في الاصل له الصفات الثلاثة وفقدت أوليس له صفة كما يستعمل فتأمل فانه بعيد (قوله حكم بطهوريته) قضيته انه لا يحكم بطهوريته الا بعد فرض الاوصاف لكن في حاشية ابن قاسم على ابن حجر مانعه ينبغي ان المراد الى آخر ما تقدم (قوله كلون الخبر) وسكت عن حكاية الخلاف بين ابن أبي عصرون والرواي ولا مانع من محبته ثم ذكره هنا للاستطراد والافعلها قول المصنف بعد فان غيره الخ (قوله وانما اعتبر بغيره) أي الخليط (قوله

طاهر مختلط) كزعفران تغير اجمع اصطلاح اسم الماء غير طهور) بأن يحدث له بسبب ذلك اسم آخر يزول به وصف الاطلاق بحص ونور ووزر رنج وسدر ولو على الحمل المغسول وحجرو مدقوق وسواء كان التغير شيئا لم تقدر يا فالواقع في الماء مع ما طاهر بواقفه في صفاته فرض وصف الخليط المنقود مخالفا في أوسط الصفات كلون العصير وطعم الرمان وريح الاذن كذا قاله ابن أبي عصرون واعتبر الرواي الاشبه بالخليط ومعلوم انه لا بد من عرض جميع الاوصاف على الماء فان لم يغير حكم بطهوريته فان كان الخليط نجسا في ماء كغيره اعتبر بأشده الصفات كلون الخبر وطعم الخل وريح المسك لغلظه وانما اعتبر بغيره لكونه موافقا له لا يغيره فكان كالحكومة لما لم يمكن اعتبارها في الحد بنفسه قدرناه رقيقة النعم لم قدرنا الواجب فان لم يؤثر طهوره واستعمال كله ويلزمه تكميل الماء الناقص عن طهارته الواجبة به ان تعين لكن لو انغمس فيه جنب ناويا وهو قليل صار مستعملا كما لا يدفع عن نفسه النجاسة ويحتمل فقد جعلنا المستهلك كالماء في اباحة التطهير به ولم نجعله كذلك في دفع النجاسة عن نفسه اذا وقعت فيه وعدم صيرورته مستعملا لانغماسه والفرق بينهما ان دفع النجاسة منوط ببلوغ الماء قلتهين ومعرفة بلوغ الماء له ما يمكنه مع الاختلاط والاستهلاك ورفع الحدث والتبث منوط باستعمال ما يطبق عليه اسم الماء ومع الاستهلاك الاطلاق ثابت واستعمال الخالص غير ممكن ثم يتعلق به تكليف واحد في الاطلاق ولو حالف لا يشرب ماء فشر ب

فان لم يؤثر أي الخليط (قوله عن طهارته الواجبة به) أي الطاهر الذي لم يؤثر في الماء باختلاطه به لاحتسابه ولا تقدير (قوله ان تعين) أي الى المزمومة على غنى الماء المنقود كما يصرح به فيما يأتي عند قول المصنف أو وما وردتوا بكل مرة (قوله صار مستعملا) أي وارتفع حدثه (قوله ولو حالف لا يشرب ماء) ظاهره انه لا فرق بين الحالف بالله والطلاق وهو ظاهر وخرج بقوله ماء ما لو قال هذا فانه يحنث به وان خرج بغيره وتغير بخلاف ما لو قال هذا الماء فانه انما يحنث به اذا شربه على حاله بخلاف ما لو خرج بسكرو أو فحوه بحيث تغير كثيرا وهذا التخصيص يؤخذ مما لو حالف مشيرا الى حنطة حيث فرقوا فيه بين ما لو قال لا آكل من هذه فيحنث بالاكل منها وان خرجت عن صورتها فصارت دقة أو خبزا وما لو قال لا آكل من هذه الحنطة فانه لا يحنث بأكله منها اذا صارت دقة أو خبزا وهذا كله اذا أشار به قبل المزج فان أشار اليه بعده فهل يحنث بشربه منه أولا فيه نظر والاقرب الثاني لان المسمى لم يوجد فلا نظر للاشارة بالصورة الحاضرة والافحنث كما لو قال نويت الاقتداء بن يد هذا وبان غيره فانه يصح حيث علق الاشابة بالصورة الحاضرة

(قوله المتغير المذكور) أي ولو تقدير ياء منه المذروح بالسكر (قوله أو نحوه) كالاستعمل (قوله لم يثبت) يفيد عدم الحث بشرب المتغير تقدير وهو ظاهر وافتى به شيخنا الطبري انتهى ابن قاسم على المنهج (قوله ولو وكل من يشتري له ماء) ظاهر هذا السياق أنه في مسألة التوكيل لو اشترى له وكيله ماء متغيرا لم يؤثر ولو تغير كثيرا وقع الشراء له أي للموكل وهل يتغير فيه نظر ولا يبعد الخيار حيث اختلف الغرض من شرائه انتهى م على شرح البهجة رحمه الله تعالى (قوله فاشترى) أي المتغير وقوله لم يقع ظاهره وان جهل الوكيل حاله وأهل وجهه ان الاذن لم يشتمل له لعدم صدق اسم الماء عليه فلا ينافي ما يأتي في الوكيل في كلام المصنف من أن الوكيل لو اشترى معيبا لا يعلم عيبه وقع للموكل سواء ساء أو الثمن الذي اشترى به أو نقص عنه (قوله لم يقع للموكل) أي ولا للوكيل ان اشترى بعين الثمن فان اشترى في الذمة وقع له وان سمي الموكل (قوله وقد افتى به الوالد رحمه الله تعالى) قال ابن قاسم في حاشية شرح البهجة بعد ما ذكر ٤٤ وقد يشكل عليه انه لو صب ماء وقع فيه ما لا نفس له سائلة حيث لم ينجس

على غيره لم ينجس مع انه القاء مسته تهيم إلا ان يفرق بأن القاء المسته المذكور كورة انما ينجس اذا كان قصدا وهو هنا مع لاقاء الماء بخلاف الخلط فانه يؤثر وان وقع بنفسه وقد وجد ذلك فلما أمل انتهى وقد فرق في حاشيته على ابن حجر بفرق آخر فقال وقد فرق شيخنا في مسألة الذباب بأن من شأن الذباب الابتلاء بوقوعه فكان حكمه أخف (قوله المتناثر) أي اما المنشورة فان تفتت واختلط بالماء فغيره والا فلا لان التغير بهما غير مجاور (قوله غير منعقد) أي بخلاف الملح المتأني فلا يضر التغير به الطهورية أصله وأخذ منه أنه لو انعقد الملح من المستعمل وغيره تغيرا كثيرا شر وعلمه فهل المبررة بالتغير بصفة كونه مطا نظرا

المتغير المذكور أو نحوه لم يثبت ولو وكل من يشتري له ماء فاشترى له ماء لم يقع للموكل وقد يشمل إطلاقه مسألة ابن أبي الصيف وهي ما لو طرح ماء متغير في ماء مقوم ومعه على ماء غير متغير فتغير به سلبه الطهورية لاستغناء كل منهما عن خطئه بالأخر وقد افتى به الوالد رحمه الله تعالى ويلغز به فيقال انما ما أن يصح التطهير بهما انفرادا اجتماعا ومراعاة بما يستغنى عنه الماء ما يمكن صوته عنه فلا يضر التغير بأوراق الاشجار المتناثرة ولو ربيعية وان تفتت واختلط ولا بالماء وان كثرت التغير به وطرح بخلاف الجلي فانه خايط مستغنى عنه غير منعقد من الماء وبخلاف طراح الورق المتفتت فانه يضر والماء المستعمل كإتاع فنفسه مخالفا للماء وسطا في صفاته لاني تكثير الماء فلو ضم إلى ماء قليل فبلغ به قلتين صار طهورا وان أثر في الماء بفرضه مخالفا (ولا يضر) في الطهارة (تغير لا يمنع الاسم) لعدم ذر صون الماء عنه وابقاء إطلاق اسم الماء لانه صلى الله عليه وسلم اغتسل هو وميمونة من قصعة فيها اثر العجين وكذا لا يضر مشكول في كثرة فلو زال بعض التغير فانحاش بنفسه أو بما مطاق وشك في قلبه الباقي عن التغير فطهورا أيضا خلافا للاذري وقولي في الطهارة تبعه للشارح للرد على دعوى الاذري أن الأولى حذف الميم من قوله ولا متغير بمكث ومن قوله ولا متغير مجاور لان المتغير هو الماء وهو لا يضر نفسه بل المضر التغير (ولا متغير بمكث) بتثايب ميم مع اسكان كافه وان فحش للاجماع قال العمراني ولا تسكره الطهارة به (وطين وطعاب) بضم أوله مع ضم ثائه أو فتحه شيء أخضر يعلم الماء من طول المكث ولا فرق بين ان يكون بماء مقوم ومعه أو لا نعم أن أخذ ودق ثم طرح ضر

اصورته الآن حتى لو غيرهم ولم يغير لوفرص عصير مثلا سلب الطهورية أو يفرض مخالفا وسطا نظرا لاصله فلا يباب لكونه فيه نظرا والقرب الاول قنأ له فانه دقيق جدا (قوله فانه يضر) قضيته ان غير المتفتت اذا طرح ثم تفتت لا يضر وعادة ابن حجر فيما يضر وورق طرح ثم تفتت (قوله في كثرة) أي كثرة تغيره (قوله خلافا للاذري) اعتمد الطبري والبرماوى ما قاله الاذري انتهى ابن قاسم على المنهج (قوله وقولي في الطهارة) والمراد في صحتها فلا يحتاج الى تقدير مضاف أي تغير المتغير (قوله ولا تسكره الطهارة به) ومثله ما تغير بما لا يضر حيث لم يجز خلاف في سلبه الطهورية اماما مجرى في سلب الطهورية به خلاف كالمجاور والتراب اذا طرح فينبغي كراهته خروج من خلاف من منع (قوله أو فتحه شيء أخضر) قال في القاموس وكزبرج خضرة تعلو الماء المزمن الخ (قوله نعم أن أخذ ودق) مفهومة انه لو أخذ ثم طرح فيما أخذ منه أو في غيره ثم تفتت بنفسه بعد لم يضر وقياس ما تقدم في الأوراق المطروحة عن ابن حجر الضرر ويكن الجواب بأن الطعاب لما كان أصله من الماء لم يضر بخلاف الأوراق وان

== الطحلب أبعد فتقنا منها (قوله صار يشبه) ومنه ما صنع به القساق والصارح ويج ونحوهما من الجبر ونحوه ومنه ما يقع كثيرا من وضع الماء في جرة وضع أولا فيها البز أو نحوه ثم استعملت في الماء فتغير طعمه أولونه أو ريحه (قوله لا ابتلاك الحليمية) ويذهب أن من ذلك ما يجعل في انفساق المعروفة مما يتصل من الاوساخ التي على أرجل الناس فان المتغير بها غير ظهور وان كان الاث في مقر الماء لانه ليس خلقا ولا كائنا في قنبله فانه واقع بمصر كثيرا وقد يقال انها ذات سمات البلوى به فيعني عنه وفيه شيء بل الظاهر الاول وفي فتاوى الرمل سئل عما اذا تغير أحد اوصاف الماء بكثرة الاستعمال تغيرا كثيرا وهو الغالب في مغاطس حمامات الربف هل يحال على ذلك على ما يتحمل من الاوساخ فتسلب طهوريته فلا يرفع حدنا ولا يزيل نجس أم يحال على طول المكث فيكون طهورا اعتمادا على الاصل فيه أم لا فأجاب بأن الماء باق على طهوريته اذا الاصل بقاؤها الاحتمال ان تغيره بسبب طول مكثه على انه لو فرض ان سببه الاوساخ المنفصلة له من أبدان المنغمسين فيه لم يؤثر ايضا لان الماء المذکور لا يستغنى عنه فقد قال الشافعي رضي الله تعالى عنه في الام وأصل الماء على طهوريته حتى يتغير طعمه أو لونه أو ريحه بخالطة ما يجتمع له ولا يتميز منه مما هو مستغنى عنه انتهى (قوله بالنار الساquate) زاد في شرح الهبة الكبير ما نصه لا يمكن التحرز عنها غالباً (اقول) حتى لو تعذر الاحتراز عنها نظر الغالب ٤٥ (قوله وكذا متغير بمجاور) زاد المحلى طاهرا انتهى

وكتب عليه البكري اشارة الى انه المراد علم من القنيل والالورد النجس انتهى (قوله كهود) اي وكاهود ما لوصب على بدنه أو ثوبه ما ورد ثم جف وبقيت رائحته في المحل فاذا أصابه ماء وتغيرت رائحته منه تغيرا كثيرا لم يسبب الطهورية لان التغير والحالة ما ذكر تغير بمجاور أما لوصب على المحل وفيه ما ينقل واختلط بماء صبه عليه فيقدر مخالطة وسطا (قوله ودهن) اي وحب وكان وان اغليا ما لم يعلم انفصال عين

ليكونه مخالطا مستغنى عنه (وما في مقوله وعمره) اي موضع قراره ومروره اعدم استغنائه عنه ويؤخذ من كلامهم ان المراد بما في المقر والممر ما كان خلقا في الارض أو مصنوعا فيها بحيث صار يشبه الخلق بخلاف الموضوع فيها لا ابتلاك الحليمية فان الماء يستغنى عنه ويضر التغير بالنار الساquate بسبب ما انحلت منها واء أوقع بنفسه أم بابقاع كان على صورة الورق كالورد أم لا (وكذا متغير بمجاور) تغيرا كثيرا (كهود ودهن) مطيبين أو غير مطيبين لان تغييره بفلق ترشح لا ينزع اطلاق اسم الماء والكافور نوعان صلب وغيره فالاول مجاور والثاني مخالط ومثله القطران لان فيه نوعا فيه دهنية فلا يخرج بالماء فيكون مجاورا ونوعا لادنية فيه فيكون مخالطا ويحمل كلام من أطلق على ذلك ويعلم مما ذكر ان الماء المتغير كثيرا بقطران الذي تدهن به القرب ان تحقه قننا تغييره وأنه مخالط فغير طهور وان شئت كما أو كان من مجاور فطهور وسواء في ذلك الریح وغيره خلافا للزركشي ويظهر في الماء البحر الذي غير الجور طعمه أولونه أو ريحه عدم سببه الطهورية لاننا لم نحقق انحلال الاجزاء والمخالطة وان شاء بعضهم على الوجهين في دخان النجاسة

فيه مخالطة تسلب الاسم وهذا الانفصال يجمع بين اطلاقات متباينة في ما مبالات الكنان لان له حالات متفاوتة في التغير أولا وآخر كما هو مشاهد من الذي ينبغي فيما شك في انفصال عين فيه انه لو تجدد له اسم آخر بحيث تراد مع اسمه الاول السلب لان هذا التجدد قرينة ظاهرة جدا على انفصال تلك العين فيه انتهى ابن حجر رحمه الله وكتب عليه ابن فاسم قوله ما لم يعلم انفصال عين فيه مخالطة فان قلت هل يدل نقصه على انفصال العين المخالطة كالوزن بعد تغييره الماء فوجدناه ناقصة اقلت لا لاحتمال انه نقص بانفصال اجزاء مجاورة ولو لم نشاهد في الماء لاحتمال خروجهما من الماء والاتصافا ببعض جوانب المحل (قوله لان تغييره بذلك ترشح) قضيته انه لو تغير لونه أو طعمه بالمجاور ضرر و ليس مراد انهم ان تحلل منه شيء كالتوقع القربى الماء فاكتسب الخلاوة منه سلبه الطهورية (قوله فغير طهور) فيه نظر فان التغيير به تغير بما في المقر وقد تقدم انه لا يضر ولو مصنوعا حيث صار كائنا في وهذا منه ثم رأيت ابن حجر قال بعد قول المصنف وما في مقوله مانعه ومنه كما هو ظاهر القرب التي يدهن باطنها بالقطران وهي جديدة لا صلاح ما وضع فيها اعدم الماء وان كان من القطران المخالط اه (قوله في دخان النجاسة) اي فان قننا دخان النجاسة ينبعث الماء قلنا هنا بسبب الطهورية وان قلنا اعدم النجيس ثم قلنا اعدم سلبها هنا لکن المعتمد عدم سبب الطهورية هنا مطلقا ==

== واقفر ان الدخان أجزاء تفصلها النار وقد انصلت بالماء فتجسسه ولو مجاورة اذ لا فرق في تأثيره لا قاة التجسس بين الجوار
والخاطب بخلاف الجوار فانه ظاهر وهو لا يسلب الطهورية الا ان كان مخالطاً ولم يتحقق الخاططة (قوله ولان تغيره بمجرد كدورة)
قضيته انه لو غير طم الماء اورد به ضرر وليس ٤٦ مراداً (قوله من العلة الثانية) هي قوله لان تغيره بالخ والاولى قوته لموافقة

(او بتراب طرح في الاظهر) لموافقة له الماء في الطهورية ولان تغيره بمجرد كدورة
وهي لا تسلبه الطهورية ولان الامر بجزج الماء في الخباسة المغلظة يتأني سلب
الطهورية به والسدر امر به في تطهير الميت للتطهير ويؤخذ من العلة الثانية
انه لا يضر التراب المستعمل وهو المعتقد كما أفاده الواو الدرجه الله تعالى بناء على أن
كلامه ما علة مستقلة والاصل عدم التركيب والحكم بين ما بقيت علمته وان اتقى
غيرها خلافاً لما يحشه الشيخ في ذلك نعم ان كثرة تغيره بحيث صار يسمى طيناً سلبه الطهورية
ومقابل الاظهر انه يضر تغيره بما يستغنى عنه وقطع المصنف التراب عن أمثله الجوار
واعاد الباعع التراب وعطف بما يليق به انه مخالط والجوار ما يتميز في رأى العين والمخاطب
ما لا يتميز وقبل ان الاول ما يمكن فصله والثاني ما لا يمكن وقيل المتبع العرف واعلم ان
التراب يكون مخالطاً على الاصح لكونه لا يتميز في رأى العين مادام التغير به موجوداً
مع كدورته ومجاورة على مقابله وهو الثاني لانه يمكن فصله بـ دروسه ويمكن حل كلام
من أطلق كونه مخالطاً ومجاوراً على هاتين الحالتين وشمل كلامه ما لو طرح بالقصد وما لو
طرحه صبي او مجنون واحترزه عن التراب الذي مع الماء فانه لا يضر جزماً وما ~~إذا~~
ما أفته الرشح به بوجوبه العدم امكان الاستراز عنه (ويكره تنزيهاً) (الشمس) اى
ما خففته الشمس كما قاله الشارح رداعلى من قال ان حقه ان يعبر بمتشمس وسواء كان
قليل ام كثيراً ولو ماء عادهنا كان او غيره لا طراد العلة في الجميع بل الدهن أولى اشادة
سريانه في البدن سواء الشمس بنفسه أم لا لكن بشرط أن يستعمله في البدن في طهارة
او غيرها كاكل وشرب سواء كان استعماله على أم ميت وان آمن منه على غايه
أو من اوشاء بدنه او من اسراع فساد اذ في استعمال ذلك فيه اهانته وهو محترم كافي
الحياة ولا فرق في ذلك بين الابصر وغيره ومن عمه البرص وغيره تلوف زيادته أو شدة
تمكنه لما روى أن عائشة رضى الله تعالى عنها صنعت ماء في الشمس للذي صلى الله عليه
وسلم فقال لا تنعلي يا حبراء فانه يورث البرص وهذا وان كان ضعيفاً لكنه يتأيد بما روى
عن عمر رضى الله عنه انه كان يكره الاغتسال به وقال انه يورث البرص كما رواه الشافعي
ودعوى من قال انه لم يثبت فيه عن اطباء شئ ترد بأنهم اذ نفي لا يمسن به ارد قول
الشافعي ويكفي في اثباته خبر عمر الذي هو أعرف بالطب من غيره وضابط الشمس ان تؤثر
فيه السخونة بحيث تفصل من الاناء أجزاء مهمة تؤثر في البدن لا بمجرد اتقائه من حالة
لاخرى بسببها وان نقل في البحر عن الاصحاب الا كفاً بذلك وشمل ذلك ما لو كان الماء

للماء (قوله ومقابل الاظهر انه يضر) اى فيكره استعماله على
الاول رعاية لهذا الثاني (قوله ما يمكن فصله) اقتصر المحلى على هذا
التقول جازم به (قوله ما لو طرح بالقصد) اى من بالغ عاقل (قوله
وما لو طرحه صبي او مجنون) اى أو
بجملة كما شمله كلامه (قوله به بوجوبها)
اى فانه لا يضر جزماً ومع لم يمان
الكلام في التراب الطاهر وأما
التشمس فسمي (قوله وسواء) كان
بذلك اى الشمس (قوله كما في الحياة)
اى وهو في حق الحى مكروه فكذلك
في الميت ولو قبل يحرم في الميت ان
عذر ازاره لم يضره وبفرق بينه
وبين الحى بأن الحى هو المدخل
للضرر بتقديره على نفسه ولا
كذلك الميت فان الاستعمال
من غيره وبؤيد الفرق ما قالوه
في الفرق بين ازاله دم الشهيد
وخلوف فم الصائم من أن المزيل
للخلوف هو الصائم نفسه بخلاف
دم الشهيد فان المزيل غيره وبؤيد
علمه أنه لو سوكه غيره بغير اذنه حرم
وان الشهيد لو ازال دمه بنفسه
قبل موته لم يحرم وان قطع بعونه
(قوله أن عائشة رضى الله تعالى
عنها صنعت ماء) لم يتيده بكونه في
اناء من طبع فالأخذ به يقتضى
الكراهة وان كان مستحسناً في حرم

أو خشب أو غيرهما الا ان يقال يستنبط من النص معنى يخصه وذلك انه حيث قال صلى الله عليه وسلم فانه يورث مغطى
البرص أشعر ان الكلام في المنطبع (قوله يا حبراء) هو بالمذو والتصغير (قوله وان كان ضعيفاً) قبل وكذا كل حديث فيه يا حبراء
(قوله لا بمجرد اتقائه من حالة لاخرى) خلافاً للخطيب على أبي شجاع (قوله الا كفاً بذلك) اسم الاشارة راجع لقوله بمجرد اتقائه

(قوله اشدة تأثيرها فيه) ولم ينظر والى ان المغطى تنحسر فيه الاجزاء السميكة فكان اولى بالكراهة كما قيل بكراهة المسكود من اللحم ونحوه بل قيل بحرمته كانه لان زيادة التأثير للشمس يتوهم الضرر معها أكثر (قوله في منطبع) اى مطرق اى من شأنه ذلك وان لم يطرق بالفعول (قوله بين أن يصدأ أولا) اى فلا يكره في الذهب والفضة وان صدأ ويكره في غيره ما ولا يقال ان الصدأ في غيره ما مانع من وصول الزهومة الى الماء (قوله وان يكون بقطر) ولو خالف البلدة قطره فالعبرة بالبلد في كره الشمس بحوران دون الطائف (قوله وان يكون وقتها) اى في الصيف (قوله فلو برد) ٤٧ من باب سهل اه مختار وعبارة المصباح برد الشيء برودة مثل سهل سهولة اذا سكنت

حرارته واحا برود براد من باب قتل فيستعمل لازما وصحبا يقال برد الماء وبردته فهو بارود وبرود ثم قال وبردته بالثقل مبالغة (قوله زالت الكراهة) اى ولو سخن بالنار بعد قال ابن قاسم على ابن حجر وبقي ما لو برد ثم شمس أيضا في اناه غير منطبع فهل تعود الكراهة لانها انما زالت لفقد الحرارة وقد وجدت أولا تعود كما اقتضاه كلامهم فيه نظر وقد وجه اطلاقهم باحتمال ان التبديد ازال الزهومة او ازال تأثيرها او أضعفها وان وجدت الحرارة وبان الكراهة لا تثبت الا بسميها وقد زالت بالتبريد ولم يوجد بعد سميها وهو الشمس بشرطه واحتمال أن الحرارة المؤثرة مشروطة بصحوها بواسطة الاناء المنطبع لخصوصية فيه فليست آمل انتهى (أقول) والا قرب عدم زوال الكراهة لان الزهومة باقية فيه وانما خمدت بالتبريد فاذا سخن أثرت تلك الزهومة الخاملة

مغطى حيث أثرت الشمس فيه التأثير المار وان كان المكشوف أشد كراهة لشدة تأثيرها فيه ويستترط أن يكون في منطبع كحديد ونحاس ليخرج به غيره كالخرف والخشب والجلود والخاص الا ان يكون المنطبع من ذهب أو فضة اصفاء جوهرهما فلا ينفصل منهما ما شئ ولا فرق فيه ما وفي المنطبع من غيرهما بين ان يصدأ أولا وما لم يصدأ ما فالوجه فيه أن يقال ان كثرة التكره بحيث يمنع انفصال شئ من أصل الاناء لم يكره والا كره حيث انفصل منه شئ يؤثر ويجرى ذلك في الاناء المغشوش وأن يكون بقطر حار ليخرج البارد كالشام والمعتدل كصبر لان تأثير الشمس فيه حاض عفيف لا يتوقع المحذور وان يكون وقتها ليخرج بذلك غيره وان يبقى على حرارته فلا يرد زالت الكراهة وهي شرعية لا ارشادية وفائدة ذلك الثواب ولهذا قال السبكي التحقيق ان فاعل الارشاد لمجرد غرضه لا يثاب وللمجرد الامتثال يثاب وله ما يثاب ثوابا انقص من ثواب من محض قصد الامتثال ولا يكره استعماله في ارض او آنية او ثوب او طعام جامد كتجنيس به لان الاجزاء السميكة تستهلك في الجلاء فلا يخشى منها ضرر بخلافها في المائع وان طبخ بالنار فانه يكثر ويؤخذ من ذلك أن الماء المشمس اذا سخن بالنار لا تزول الكراهة وهو كذلك كما اعتد به الدررجه الله تعالى اذا ليخفى أن نار الطبخ اشد من نار التسخين فاذا لم تنزل نار الطبخ الكراهة فلا تنزل نار التسخين بطريق الاولى ويحمل قوله سم انه لا يكره المسخن بالنار على الابتداء وعلم من ذلك عدم كراهة ما سخن بالنار ولو نجاسة مغالطة وان قال بعضهم فيه وقفة لعدم ثبوت شئ عنه ولذهب الزهومة لوقته تأثيرها لا يقال ان اختلاط ذلك في الطعام المائع تفرقت به اجزاء السميكة بأجزائه فلا تقدر النار حينئذ على دفعها بخلاف مجرد الماء لانها تلتصق بذلك اشد غلبته فتقتضى احوالها ولم يراع ذلك فيه ولا يكره ان عدم غيره فيجب شراؤه حينئذ ان ضاق الوقت وهو محتاج للطهارة ولا يجوز له التيمم مع وجود قدرته على طهريقين وترتب الضرر على استعماله غير متحقق ولا مظنون الا في نفسه على تدور بخلاف السم فان ضرره محقق نعم لو غلب على ظنه أن هذا الشمس يضره بقول طيب عدل الرواية او بعرفة نفسه فقام ما ذكره في التيمم لحوف مرض او بردأه يحرم استعماله ويجوز له التيمم

(قوله اذا سخن بالنار) اى حال حرارته لما مر انه اذا برد زالت الكراهة (قوله وان قال بعضهم) مراده شيخ الاسلام في شرح الروض وقوله لعدم كراهة ما سخن الخ وقوله فيه وقفة اى لفحص امر النجاسة المغالطة (قوله فيجب شراؤه) فان لم يجده ولم يصدق لا يجب شراؤه وسيأتى ان الافضل عدم استعماله الا ان يتقن الخ (قوله او بعرفة نفسه) اى بسبب الطب لا بالتجارب (قوله ويجوز له التيمم) اى بل يجب انتهى ابن قاسم ولا ينافيه تعبير اشارة بالحوال لكونه جوازا لعدم منع فيه صدق بالوجوب

(قوله او كان مما يدركه البرص) اى كالتلخيل البلى (قوله لمنعهما الاسباغ) اى كماله فان ما يمنع اصل الاسباغ لا تصح الطهارة به لعدم تعميم العضو بالماء ثم قضية تعليله بمنعه الاسباغ اختصاص الكراهة بالوضوء والغسل وليس مراد ابل بكرة استعماله في البدن مطلقا لخوف الضرر انتهى كذا نقل عن ابن قاسم على المنهج ثم رأيت عبارة نصها قوله لمنعه الاسباغ قضية اختصاص الكراهة بالطهارة لكن عليها في شرح المذهب بخوف الضرر وقضية الكراهة في البدن مطلقا فينتظر انتهى (قوله والاوجه كراهة تراها) اى تراب الارض المغضوب على أهلها وينبغي ان مثل ذلك ما يحصل فيمن الثمار ونحوها (قوله وما يثر برهوت) محركة وبالضم اى للباء انتهى قاموس وعبارة مراد الاطلاع بضم الهاء وسكون الواو وتاء فوقه انقطعتان وادبالين قيل هو يقرب حضر موت جاء فيه ارواح الكفار وقيل يثر بحضر موت وقيل هو اسم البلد الذى فيه البئر انحتها منقطة فقطعة جدا انتهى (قوله وماء أرض بابل) اسم موضع بالعراق ينسب اليه السحر والجر قال الاخفش لا ينصرف لتأنيده وتعريفه وكونه أكثر من ثلاثة أحرف انتهى مختار ٤٨ (قوله وما يثر ذروان) بفتح الذال المجبة وسكون الزاوى ويقال فيها ايضا

اروان بفتح الهمزة وسكون الزاوى انتهى مراد الاطلاع في أسماء الامكنة والبقاع ثم رأيت في القاموس مانصه به بئر ذروان بالمدينة أو هو ذروان أو كان بسكون الزاوى وقيل بحر يركب فيه أصح انتهى (قوله في مواطن من أسفارهم) اى القليلة الماء كما هو معلوم لا يقال انهم لم يجتمعوا لغرض آخر لعدم تكليفهم تحصيل الماء قبل دخول الوقت لا ناقول بحفاظة الصحابة على فعل العبادات على الوجه الاكمل يوجب في العادة أنهم يجتمعون متى قدروا عليه ويتخرونه الى وقت الحاجة (قوله يقتصرون على فرض

والافضل ترك التطهر بالماء المشمس ان يتقن غيره آخر الوقت ولو استعمله في حيوان غير آدمي فان لحق الاذى منه ضرر أو كان مما يدركه البرص كره والا فلا ويكره شديد الحرارة والبرودة لمنعهما الاسباغ وكل ماء غضب على أهله والاوجه كراهة تراها ايضا وحينئذ فالياه المكروهة ثمانية المشمس وشديد الحرارة وشديد البرودة وماء ديار غمود لا يثر المائقة وماء ديار قوم لوط وماء بئر برهوت وماء أرض بابل وماء بئر ذروان (والمستعمل في فرض الطهارة) عن الحدث كالمسح لانه الاول ولو من طهر صاحب ضرورة طاهر غير مطهر كما سيأتي لانه صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضوا الله عنهم احتاجوا في مواطن من أسفارهم الكثرة الى الماء ولم يجتمعوا المستعمل لانه المرة أخرى فان قيل ولم يجتمعوا المستعمل في التفل فم قلتم بطهوريته قلنا الطاهر انهم في مثل تلك الحالة يقتصرون على فرض الطهارة بالماء فان قلت طهور في الآية السابقة بوزن فعول فيقتضى تكرار الطهارة بالماء قلنا فعول يأتي اسماء لانه كسحور لما يتسحرون به فيجوز ان يكون طهور كذلك ولو سلم اقتضاء التكرار لما راد به جمعا بين الأدلة ثبت ذلك لجنس الماء وفي الحل الذى مر عليه فانه يطهر كل جزء منه ولا يلزم ازال المنع من نحو الصلاة اتقل ذلك المنع اليه كان الغسل لما أثرت في المحل تأثرت فسد طهوريته معال بازالته المنع لا يتأدى مطلق العبادات ومراده بالقرض ما لا بد منه أن تاركه لم لا فسد

الطهارة) عبارة ابن قاسم على المنهج نعم فاقابل ان يقول كمال يجتمعوا ماء مرة الاولى لم يجتمعوا ما بعده وضوء من الثانية والثالثة فان دل عدم الجمع على عدم طهوريته في الاولى فليدل عليه ايضا فيما بعده والالام يثبت المطلوب ايضا وهي واقعة حال فعلية ويجاب بأن عدم الجمع دال على ما ذكرنا من عدمه من جهة طهارة الاولى وهو اتقال المنع اليها وانما لم يجتمعوا ما بعده الاختلاط غالباً بالاولى فكان الجمع مظنة المخذور من اختلاط طهوره بغيره الذى قد يؤثر فيه وبأن الاحتمال الذى في غاية البعد لا يؤثر في وقائع الاحوال (قوله لما أثرت في الحل الخ) هذا من تشبيه المعقول بالمحسوس اى حكمه ان الغسالة المستعملة في غسل المسة تقدر ان الحسية الطاهرة تتغير عادة كذلك المستعملة في ازالة المنع الذى هو مسة قد زعموا ان ليس المراد بالغسالة في هذا التشبيه الغسالة المستعملة في ازالة الخبث والحدث حتى يلزم قياس الشئ على نفسه فسد ما للشئ غير رجه الله (قوله مطلق العبادات) اى حتى يكون المستعمل في نفل الطهارة غير طهور (قوله فمشل)

وضوء الصبي) اذا وضأ عليه وهل له ان يصلي بهذا الوضوء اذا بلغ ام لا فيه نظر والا قرب الثاني لانه انما اعتد بوضوءه عليه للضرورة وقد زالت وظاهر ذلك ما قيل في زوج الجنونة اذا غسلها بعد انقطاع دم الحيض من انهما اذا افاقت ليس لهما ان تصلي بذلك الطهر اما المميز اذا وضأ بنفسه ثم بلغ فله ان يصلي به (قوله لا يعتد وجوب النية) اي وان لم ينو كما يحصه النووي انتهى شرح البهجة الكبير (قوله او كناية) ليس بقيد فتحمل الجوسمية مثلها وشمل التعبير بالسكائية الذمية والحربية (قوله ليحل وطؤها) ولو كان الوطء زنا او الحليل كافرا (قوله لانه مستعمل) تعليل لقوله قبل ونقلها (قوله طهور لانه الخ) والحاصل ان في القرض قولين قديما وجديدا وفي النقل بناء على الجديد في القرض وجهين أحدهما انه طهور ٤٩ (قوله كما قدمناه) أي في قوله ويلزمه

تكميل الماء الناقص الخ (قوله مادامت الحاجة) أي ودوامها بأن لا ينفصل الماء عن شيء منه الى ما لا يغلب فيه التقادف لا بمجرد ارتفاع حدثه كما يعلم من التفرع (قوله قبل ان يخرج منه رأسه) أي او بعض عضو من اعضاء وضوئه (قوله وحكم اتمام باقي الاول ماهر) أي فله ذلك وقوله ماهر أي من قوله بالانغماس الخ (قوله ولو غرق الحدث من ماء قبل الخ) فائدة * لو اعترف باناء في يده فانصت أي يده بالماء الذي اعترف منه فان قصد الاعتراف أو ما في معناه كمال هذا الانغماس الماء فلا استعمال وان لم يقصد شيئا مطلقا فهل يدفع الاستعمال لان الاناء قرينة على الاعتراف دون رفع الحدث كما لو ادخل يده بعد غسله الوجه الاول من اعتقاد التثليث حيث لا يصير الماء مستعملا لقرينة اعتبار التثليث

وضوء الصبي ولو غلب على غير بان وضأ عليه للطواف كما سيأتي وضوء الحنفى الذي لا يعتد وجوب النية لان قوله له رفع الاعتراض عليه من الخائف وانما لم يصح اقتداؤه اذا من فرجه اعتبارا باعتقاد المأموم لاشتراط الرابطة في الاقتداء لاني الطهارات واحتياط في الباين وما استعمل في غسل بدل مسح من رأس او خلف أو في غسل ميت أو كناية أو مجنونة أو ممتعة عن حبس أو نفاس ليحل وطؤها (قيل ونقلها) كالفلة الثانية والثالثة والوضوء المجدد والغسل المسنون (غير طهور في الجديد) لانه مستعمل في طهارة فكان كالاستعمال في رفع الحدث والقديم انه طهور والاصح ان المستعمل في نفل الطهارة على الجديد طهور لانه لم يستعمل فيه الا بدنه وسيأتي المستعمل في التجاسة في بابها (فان جمع قلنتين فطهور في الاصح) لخبر قلنتين الا سيؤتى كالتنجيس اذا جمع فباعهما ولا تغير به بل أولى وكما لو كان ذلك في الابتداء ولا بد في انتفاء الاستعمال عنه يلوغه قلنتين ان يكونا من محض الماء كما قدمناه والثاني لا يفرق بانه لا يخرج بالجمع عن وصفه بالاستعمال بخلاف النجس ولا يخفى ان الماء مادام مترددا على العضو لا يحكم عليه بالاستعمال مادامت الحاجة باقية فلوانغمس جنب أو محدث في ماء قليل ثم نوى ارفع حدثه عن جميع اعضاءه في الاولى وفي الثانية عن اعضاء وضوئه وصار الماء مستعملا بالنسبة الى غيره لا اليه فيرتفع به حدث يطرأ قبل ان يخرج منه رأسه فيما يظهر أو جنب في ماء قليل ونوى قبل تمام الانغماس طهر الجزء الملاق للماء وله اتمام غسله بالانغماس دون الاعتراف ولو انغمس فيه جنبان ثم نوى ما عا ارتفعت جنباتهما ومضى تبا فالاول وصار مستعملا بالنسبة الى الآخر وانغمس بعضهم ما ثم نوى ما عا ارتفعت عن جرائع ما وصار مستعملا بالنسبة اليهما ومضى تبا فعن جزء الاول دون الآخر وحكم اتمام باقي الاول ماهر ولو غرق الحدث من ماء قليل باحد كفيه قبل تمام غسل وجهه لم يصير مستعملا وكذا قبل تمام الغسلات الثلاث له ان قصد ما أو بعد الاولى ان نوى الاقتصار عليها وكان نوايا

٧ به ل

أو يصير ويترك بان العادة توجب عدم دخول وقت غسل اليد بخلافه هناك فان اليد دخلت في وقت غسلها فيه فظهر ويتجه الثاني انتهى مر ولو اختلفت عادته في التثليث بان كان نارة يثلاث وأخرى لا يثلاث واستويا فهل يحتاج لنية الاعتراف بعد غسله الوجه الاول فيه نظر ويحتمل عدم الاحتياج وهو المعتقد فليأمل واعلم انه لا بد ان تكون نية الاعتراف عند اول عماسة الماء فان تأخرت فلا أثر لها كما هو ظاهر ولا تغتر بغير ذلك انتهى ابن قاسم على البهجة قلت وكذا الوقت قدمت ولم يستحضرها عند الاعتراف (قوله ان قصد ما) أي او اطلق على ما يفيد كلام شيخنا الزبائدي

(قوله لا غيره اجزاء) أى فصوره المسئلة انه ادخل احدى يديه كما هو الفرض اما لو ادخلهما معا فليس له ان يغسل بما فيهما باقى
احدهما ولا باقيهما وذلك لرفع الماء حدث الكفين فتى غسل باقى احدهما فقد انفصل ما غسل به عن الاخرى وذلك يصبره
مستعملا ومنه يعلم وضوح ما ذكره ابن قاسم فى شرحه على أبى شجاع من انه يشترط لصحة الوضوء من الخنفسة المعروفة بنية
الاغتراف بعد غسل الوجه بان يقصد ان اليد اليسرى معينة لليمنى فى أخذ الماء فان لم يفو ذلك ارتفع حدث الكفين معا فليس له
ان يغسل به ساءدا احدهما ثم يصبه ثم يأخذ غيره لغسل الساعد لكن نقل عن اقتناء الرملى ما يخالفه وان اليد من كاهض الواحد
فما فى الكفين اذا غسل به الساعد لا بعد مفصلا عن العضو وفيه نظر لا يخفى ومثل الخنفسة الوضوء بالصب من ابريق أو نحوه
(قوله ولا يشترط لنية الاغتراف نفي رفع الحدث) يؤخذ منه انه لا نوى الاغتراف ورفع الحدث ضرر وبه صرح ابن قاسم على
شرح الهجة (قوله نفي رفع الحدث) أى بأن يقول نويت الاغتراف دون رفع الحدث بل يكفى مجرد نية لان معناها قصد
اخراج الماء من الاناء ليرفع به الحدث خارجا (قوله ولا تنجس قلنا الماء الخ) أى الخالص اما ما دونه - ما وكل بطاهر كما ورد
وفرض غيره فيجوز استعماله فى الطهارة ولكنه نجس بمجرد وصول النجاسة اليه فى حكمه فى التنجس حكم القليل (قوله
لم يحمل الخبث) عبارة المنهج خبثا بدون ٥٠ ألتهى وفى المحلى أيضا الخبث انتهى (قوله وشمل ذلك)

لعمل وجهه الشمول ان المراد
ولا تنجس قلنا الماء ولو احتمالا
(قوله ولا ناشككا فى نجاسة
منجسة) أى فى كون النجاسة
منجسة فالنجاسة محققة وكونها
منجسة مشكوك فيه (قوله من
نهر صغير غير عميق) وضابط غير
العميق ان يكون بحيث لو حرك
ما فى احدى الحفرتين لا يتحرك
ما فى الاخرى ومنه يعلم حكم
حياض الاخيلة اذا وقع فى
واحد منها نجاسة فانه ان كان

الاغتراف والاصار مستعملا ولو غسل بما فى كفه باقى يده لا غيره اجزاء ولا يشترط لنية
الاغتراف نفي رفع الحدث (ولا تنجس قلنا الماء بملاقاة تنجس) لحدث اذ يبلغ الماء قلتين
لم يحمل الخبث أى يدفع النجاسة كما يقال فلان لا يحمل الظلم أى يدفعه عن نفسه وشمل
ذلك ما لو شك فى كثرة عملا باصل الطهارة ولا ناشككا فى نجاسة منجسة ولا يلزم من حصول
النجاسة التنجيس سواء أكان ذلك ابتداء ام جمع شيئا بشيئا وشك فى وصوله لهما كما لو شك
المأموم هل تقدم على امامه أم لا فانه لا تبطل صلاته ولو جاء من قدامه عملا بالاصل أيضا
ويعتبر فى القلتين قوة الترادف لو كان الماء فى حفرتين فى كل حفرة قلة وبينهما اتصال من
نهر صغير غير عميق فوقع فى احدى الحفرتين نجاسة قال الامام فليست أرى ان ما فى الحفرة
الاخرى دافع للنجاسة واقضى اطلاق المصنف النجاسة انه لا فرق بين كونها جامدة
أو مائعة وهو كذلك ولا يجب التباعد عنها حال الاغتراف من الماء بقدر قلتي على الصحيح
بل له ان يغترف من حيث شاء حتى من اقرب موضع الى النجاسة (فان غيره) أى النجس

لوحرك واحدا منها تحرك مجاوره وهكذا الى الآخر لا يحكم بالتنجيس على ما وقعت فيه
النجاسة ولا على غيره والا حكم بنجاسة الجميع ويصرح بذلك قول ابن قاسم على ابن حجر رحمه الله الوجه ان يقال
بالاكفاء بتحريك كل ملاقى تنجس ملاقاة وان لم يتحرك تنجسك غيره اذ يبلغ المجموع قلتي انتهى (أقول) وينبغى
الاكتفاء بالتحرك ولو كان غير عميق وان خالف عميرة فى حواشى شرح الهجة فراجعه وعبارته قوله بحيث يتحرك ما فى كل
بتحرك الآخر تنجسك ما غلب الخ هل يتعلق قوله غنفا بقوله يتحرك أو بقوله يتحرك الآخر ويتجه اعتباره فيها انتهى
(قوله دافع للنجاسة) أى لنجاسة ما وقعت فيه وقوة هذا الكلام تقتضى بقاء الحفرة الثانية على طهارتها وقد يشكك بان
ما فى النهر الذى بينهما متصل بحفرة النجس فينجس منه لقلته وبما فى الحفرة الاخرى فينجس لقلته فراجعه ثم رأيت
ابن حجر صرح بنجاسة كل منهما انتهى (قوله من اقرب موضع الى النجاسة) قال الشيخ عميرة وعليه فلوفرض ان
الماء قلنا فقط فعلى الاول لا يجوز الاغتراف منه وعلى الثانى يجوز وان كان الباقي نجس بالانصال وقبل لا قاله
الرافعى انتهى

(قوله ولا فرق بين الحسى والتقديرى) زاد ابن حجر ثم ان وافقه فى الصفات الثلاث قدرناه مخالفاً أشد فيها كالون المعبور ربح المسك وطعم الخليل أو فى صفة قدرناه مخالفاً فاقط انتهى وبه جزم الزيدى نة لاعتنه وبقي ما لو لم يكن له صفة أصلاً كبول لالون له ولا طعم ولا ربح فهل تعرض الصفات الثلاث كما فى الظاهر أو تعرض صفة واحدة ويكتفى بها فيه نظر والا قرب الاول وقوله كما مر أى فى قوله بعد قول المصنف فالتغير يستغنى الخ فلو كان الخليط نجساً ما كثيراً اعتبر بأشدة الصفات الخ (قوله غير أنه هنا يكتفى بأدى الخ) أى فى التغير بالنجس وهناك أى فى المتغير بالظاهر (قوله على تحقق كونها من البول) أى كان كانت برائحة البول أو طعمه أو لونه (قوله وهبوب ربح) أى أو شمس (قوله والله ان القليل لا يظهر) أى قوله لزال والسبب النجاسة (قوله ويحتمل أن يظهر بذلك) سيما فى كلامه بعد قول المصنف فلا نجس ما نعا الحزم ببقاء النجاسة (قوله فلا حاجة الى الفرق) مراده الرد على ابن حجر حيث فرق بينهم ما هو مسلم كما ذكر من حيث الرابع وابن حجر انما قصده الترقى على الضعيف القائل بعدم عود الطهارة بزوال التغير بنفسه على القول بالنجاسة كما بصرح به قوله عند القائل به فلم يتوارد الى محل واحد (قوله فنجس) أى من الآن وعليه فلو زال تغيره فطهر منه جمع ثم عاد تغيره لم نجس عليهم إعادة الصلاة التى فعلوها ولم يحكم ٥١ بنجاسة أبدانهم ولا ثيابهم لانه بزوال التغير

حكم بطهوريته والتغير الثانى يجوز انه بنجاسة تحللت منه بعد وهى لا تنقض فيما مضى ثم رأيت فى شرح العباب للشارح مانصه ولو زال التغير بالنجاسة من الماء الكثير ثم عاد اليه والنجاسة أى والحال ان تلك النجاسة جامدة باقية فيه حتى عاد التغير فهو نجس أى باقى على نجاسته لان بقاءها فيه مع وجودها دليل على ان التغير الثانى منها انتهى وظاهره انه لا تنظر الى طول زمن انتفاء التغير بعد زواله وقصره وقد يتوقف فيه بانه بزوال التغير حكم بطهوريته الماء فاشبه ذلك

الملاقى (فنجس) بالاجماع سواء كان التغير قليلاً أم كثيراً وسواء المخالط والمجاور ولا فرق بين الحسى والتقديرى كما مر غير أنه هنا يكتفى بأدى تغيره وهناك لا بد من خضه ولو تغير بعضه فقط فالتغير نجس وما الباقى فان كان كثيراً لم ينجس والآن نجس ولو بال فى البحر مثلاً فارتفعت منه رغو ففى طاهرة كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى لانه بعض الماء الكثير خلا فالماضى العباب ويمكن حمل كلام القائل بنجاسته على تحقق كونها من البول وان طرحت فى البحر بعرة مثلاً فوقعت منه قطرة بسبب سقوطها على شئ لم ينجسه (فان زال تغيره) الحسى أو التقديرى (بنفسه) لا يعين كطول مكث وهبوب ربح (أو بقاء) ولو نجس زل عليه أو نزع منه أو نقص منه والباقى بعده كثير (طهر) لزوال سبب النجاسة فعاد كما كان عليه قبل وأقهم كلامه والله ان القليل لا يظهر بابقائه تغيره وهو ظاهر ويحتمل أن يظهر بذلك فيما اذا كان تغيره بحيث لا يسيل دمه أو فحوه مما يعنى عنه وما تقر من طهارته بزوال التغير بنفسه هو نظير المرح فى الجلالة اذا زال تغيره جبرور الزمان كما ساقى فلا حاجة الى الفرق ولو زال التغير ثم عاد فان كانت النجاسة جامدة وهى فيه فنجس وان كانت مائعة أو جامدة وقد أريأت قبل التغير الثانى لم ينجس وطهر بفتح الهاء موضهما

مالومات حيوان فى الماء ومضت مدة لم يتغير فيه الماء بعد موت الحيوان فيه ثم تغير بعده وباقى على طهوريته الى التغير كما صرحوا به بقاء الجامد فى الماء بعد زوال تغيره لا يند على بقاء الميتة فيه مدة بالتغير وفى شرح الشيخ حمدان ولو زال تغير الماء الكثير بالنجاسة وعاد عادته بعد تغيره والحالة ان النجس الجامد باقى فيه حاله للتغير الثانى عليه انتهى وهو صريح فى ان التغير العائد غير التغير الاول وانما نشأ من تحلل حصل فى النجاسة بعد طهارة الماء فلا أثر بقاء النجاسة فى الطهارة مادام الماء صافياً من التغير (قوله لم ينجس) ومنه يعلم انه لو تحقق التغير وثبت فى سببه لم يضر كما يقع فى النسيان وفى ابن حجر ما حاصله التردد فيما لو زال بخور ربح متنجس بالغسل ثم عاد (أقول) ومحله كما هو ظاهر حيث امكن وجود سبب آخر يحال عليه عود الصفة فان لم يوجد حكم ببقاء نجاسته حيث تغير ولا يعلم سبب تغيرها وظاهره وان لم يوجد سبب يحال عليه التغير الثانى ويصرح به قول ابن حجر ولو عاد التغير لم يضر أى وان لم يحتمل انه يترق نجس آخر كما شمله اطلاقهم انتهى (قوله وطهر بفتح الهاء موضهما) ظاهره استواء اللغتين فى كل ما قامت به الطهارة بدنا كان أو توابعاً وفى المصباح طهر والشئ من باقى قتل وقرب طهارة والاسم الطهر وهو القائم من الدنس والنجس ثم قال وقد طهرت من الخبض من باب قتل وفى لغة قليلة من باب قرب وطهرت اغتسلت انتهى فيجمل ما هنا على ما لو اسند الفعل الى

الثوب ونحوه فقل طهر الثوب أو المكان ليكونا مساويين (قوله بالشك الآتي) أي في قوله للشك في أن التغير زال الخ (قوله
تغير ريحه) هو بالرفع فاعل زال (قوله ولونه) الواو بمعنى أو واستعمالها في هذا المعنى مجاز (قوله حال كدورته) كان الأولى أن
يقول حال ظهور ريح المسك أو لون الزعفران أو طعم الخسل لأن الكدورة لا تشمل غير اللون إلا أن يقال أراد بالكدورة مطلق
التغير (قوله لما تقدم) أي في قوله للشك في أن التغير الخ (قوله كتراب المقابر) ومثله رغيص أصابه رطبا نحو زبل وعبارة ابن حجر
وبحث القمولى نجاسة جميع رغيص أصابه كثير دخان النجاسة لرطوبته مردود بأنه جامد فلا يتنجس إلا بماءه فقط
ولا يظهره الماء انتهى رحمه الله أي لأن الدخان أجزاء انفصلها النار وإذا اتصلت بالرغيص صار ظاهره كتراب المقابر المنبوشة وهو
لا يظهر بالفصل لاختلاطه بعين النجاسة ٥٢ وخرج بالتراب غيره كالمكفن والمقطن فإنه يظهر بالغسل ولا ينافي

هذا قول الشارح بعد وغير التراب
مثله لأن المراد بغير التراب ما يستر
النجاسة من المسك والخسل
ونحوهما (قوله فزال تغيره طهر)
أي حيث لم يكن للزعفران طعم
ولللمسك لون يستر النجاسة كما
يؤخذ من قول ابن حجر ويؤخذ
منه أن زوال الريح والطعم بنحو
زعفران لا طعم له ولا ريح والطعم
واللون بنحو مسك واللون والريح
بنحو خل لا لون له ولا ريح يقتضي
عود الطهارة وهو متجه وفاقا
لجمع من الشراح لأنه لا يشك في
الاستتار حينئذ ولا يشك هذا
بإيجاب نحو صابون توقفت عليه
إزالة النجس مع احتمال ستره
لريحه بريحه لأن من شأن ذلك
أنه منزيل لاستتار بخلاف هذا
أنتهى بحروفه رحمه الله (قوله فعمل
ان الكلام الخ) يؤخذ منه رد كلام

والفتح أفصح (أو) زال أي ظاهره فلا ينافي التعليل بالشك الآتي فلا اعتراض على
المصنف في العطف المقتضى لتقدير الزوال الذي ذكرته تغير ريحه (مسك و) لونه بسبب
(زعفران) أو طعمه بنحو مثلا (فلا) يظهر حال كدورته فلا تعود طهوريته بل هو باق
على نجاسته للشك في أن التغير زال أو استمر بل الظاهر الاستتار (وكذا تراب وجهي في
الاطهر) لما تقدم فإن صفي ولم يبق به تغير طهر ويحكم بطهورة التراب أيضا والحاصل
أنه إذا صفي الماء لم يبق فيه تكدير يحصل به شك في زوال التغير طهر كل من الماء والتراب
سواء كان الباقي عمارسب فيه التراب قلعين أم لانعم أن كان عين التراب نجاسة لا يمكن
تطهيرها كتراب المقابر المنبوشة إذ نجاسته مستحكمة فلا يظهر أبدا لأن التراب حينئذ
كنجاسة جامدة فإن بقيت كثرة الماء لم يتنجس والاتنجس وغير التراب مثله في ذلك ومحل
ما تقر إذا احتمل ستر التغير عمارا كان زالت الرائحة بطرح المسك أو الطعم بطرح
الخسل أو اللون بطرح الزعفران فلو تغير ريح ماء وطعمه بنحو مسك فالتى زعفران أولونه
وطعمه فالتى مسك فزال تغيره طهر وقس على ذلك لأن الزعفران لا يستر الريح والمسك
لا يستر اللون فعلم أن الكلام إذا فرض اتقاء الريح والطعم عن شئ قطعاً كعود مثلاً أو لم
يظهر فيه ريح الزعفران ولا طعمه ومنه يؤخذ أنه لو وضع مسك في متغير الريح فزال
ريحه ولم تظهر فيه رائحة المسك أنه يظهر ولا بد فيه لعدم الاستتار وحاصل ذلك أن
شرط اناطة الحكم بالشك في زوال التغير أو استتاره حتى يحكم ببقاء النجاسة تغليباً
لاحتمال الاستتار أنه لا بد من احتمال حالة زوال التغير على الواقع في الماء من محالط
أو مجاورته حيث احتمل حاله على استتاره بالواقع فالنجاسة باقية لا كونها لم تتحقق زوال
التغير المقتضى للنجاسة بل يحتمل زواله واستتاره والأصل بقاءها وحيث لم يحتمل ذلك

من قال كالقفال أن المجاور لا يضر في عود الطهورة حيث اطاق فيه (قوله أو مجاور) قد يخالفه ما نقله شيخنا
الزبائدي عن فتاوى القفال حيث قال لو زال التغير بمجاورة عاد طهوراً كما في فتاوى القفال ويدل له التمثيل بالخاط انتهى بحروفه
لا يقال يمكن حمل ما في فتاوى القفال على ما إذا لم يظهر للمجاورة ريح لأننا نقول الخاط حكمه كذلك فلو وقع فيه مسك لم تظهر له
رائحة فلنا بعد الطهارة فليست على القضية قوله على الواقع في الماء الخ لوتروح الماء بنحو مسك على الشط لم يمنع من زوال النجاسة
وينبغي أن لا يكون مراد الآن ظهور الرائحة في الماء بستر رائحة النجاسة ولا فرق مع وجود الساتر بين كونه في الماء أو كونه خارجاً
عنه هذا وفي ابن عبد الحق أنه إذا زالت رائحة النجاسة برائحة ماء على الشط لم يحكم ببقاء النجاسة وقد علمت أن العقد خلافه في
المجاورة فيلحق به عند الشارح الزوال برائحة ماء على الشط إذا لفرق بينهما

(قوله وهو المسمى بالجبس) وفسره المحلى هنا بما ذكره في الجنائز بالجبر فيؤخذ من مجموع ذلك إطلاقه على كل منهما (قوله وجوزة الاخفش) أي نصرته وقوله والكوفيون وعليه فهو مبتدأ بالتقدير (قوله ينجس بالملاقاة) اختار كثير من اصحابنا مذهب مالك ان الماء لا ينجس مطلقا بالابتداء غير وكنهم نظروا للتسهيل على الناس والافاد ليل صريح في التفصيل كما ترى انتهى ابن حجر (قوله وان لم يتغير الماء) راجع لقول المصنف بالملاقاة (قوله أو كان الواقع مجاورا الخ) عطف على مؤثرة وكان التقدير للنجاسة بمخالطة مؤثرة غير معفوها او كان الواقع مجاورا أو عني عنها في الصلاة الخ والا قرب عطفه على يتغير (قوله أو عني عنها في الصلاة) قيد به لئلا ينافي ما قدمه من أن المعفوع عنها لا ينجس بلاقته او الحاصل ان ما عني ٥٣ عنه هنا كالذي لا يدركه الطرف غير ما عني

عنه في الصلاة (قوله كل مائع وان كثرة) أي ولو جارية (قوله ويلحق بالمائعات) قال عميرة فلوزال التغير بعد ذلك فالوجه عدم الطهورية انتهى وعليه فلينظر في تحصل طهارته ثم رأيت في نسخة من عميرة بدل لفظ عدم عود الطهورية وهي واضحة انتهى (قوله التغير كثيرا بطاهر) أي للماء عنه غنى بخلاف التغير بما في مقوره وعمره فلا ينجس بالملاقاة قال ابن حجر بل يقدر زواله فان غير حينئذ ينسب والافلا انتهى (قوله لو تنجست يده اليسرى الخ) استدرك على قوله للنجاسة مؤثرة لان نجاسة اليد محكوم ببقائها حتى لا تصح صلاته قبل غسلها لكنها لا تنجس ما أصابته لاشك في تنجيسها للماء وقد مر انه لا يلزم من النجاسة التنجيس وهذا نظير ما لو تنجس قم حرة ثم غابت غيبه يمكن ولو غها في ماء كثير فأنشأكم بقاء

فهي زائلة فيحكم بطهارته ولم ان راحة المسك لو ظهرت ثم زالت وزال التغير حكمنا بالطهارة لانها المائعات ولم يظهر التغير علما انه زال بنفسه ومقابل الاظهاراته يظهر لان التراب ويحوى لا يغلب على شيء من الاوصاف الثلاثة حتى يفرض ستره اياها اذا ذالم يصادف تغيرا اشهر ذلك بالزوال والخص بفتح الجيم وكسر هاء مجع معرب وهو المسمى بالجبس من لحن العامة (ودونهما) أي والماء دون القلتين بان نقص عنهما أكثر من رطلين وتقدير الماء في كلامه تبعا للشارح ليوافق مذهب سيبويه وجهه والبصر بين لان دون عندهم ظرف لا يتصرف فلا يصح كونه مبتدأ وجوزة الاخفش والكوفيون واختلفوا فيها أضيف الى مبنى كالواقع في عبارة المصنف فجوز الاخفش بناء على الفتح لاضافته الى مبنى وأوجب غير رفعه على الابتداء (ينجس بالملاقاة) بنجاسة مؤثرة بخلاف المعفوع عنها عما يأتي وان لم يتغير الماء أو كان الواقع مجاورا أو عني عنها في الصلاة فقط كتب فيه قليل دم اجنبي غير غلاظ أو كثير من شحور اغيث ومثل الماء القليل كل مائع وان كثرة وجامد لاقى رطبا اما تنجس الماء القليل المتغير بقاء لاجماع واما غير المتغير فلينظر مسلم اذا استيقظ احدكم من نومه فلا يغمس يده في الماء حتى يغسلها ثلاثا فانه لا يدري اين بات يده نهاء عن الغمس خشية التنجيس ومعلوم انها اذا خفيت لا تغير الماء فلو انما تنجسه بوصولها اليه ولقوهوم خبر القلتين قال الاسنوي ويلحق بالمائعات الماء الكثير المتغير كثيرا بطاهر وفارق كثير الماء كثير غيره بان كثيره قوى ويشق حفظه من التنجس بخلاف غيره وان كثرة كما قدمناه نعم لو تنجست يده اليسرى مثلاً ثم غسل احدى يديه وشك في الغسل أو هوى اليه أم اليسرى ثم ادخل اليسرى في مائع لم ينجس بغمسه فانه كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى لان الاصل طهارته وقد اعتضد باحتمال طهارة اليسرى والمراد بالملاقاة ورود النجاسة على الماء اما وروده عليه ففسا في باب النجاسة (فان بلغها بماء) ولو نجسا واستعملا ومتغيرا يستغنى عنه كما

فها على النجاسة وعدم تنجيس ما أصابته بعد لاشك وكان الاولى أن يقول ما لو تنجست يده الخ (قوله ففسا في باب النجاسة) قال ابن حجر ومنه أي من الوارد فلا ينجس ما في باطن القوارف والظرف فوارصاب التنجس اعلاه وموضوع على نجس يترشح منه ماء فلا ينجس ما فيه الا ان فرض عود الترشع اليه انتهى وكتب عليه ابن قاسم قوله عود الترشع الخ ينبغي أو وقف عن الترشع وانصل الخارج بما فيه لانه حينئذ ماء قليل متصل بنجاسة انتهى بحرفه (أقول) ولعل وجه عدم تنجس ما في الباطن مادام الترشع موجودا ان ترشحه صيره كالماء الجاري وهو لا ينجس منه الا ما لاقته النجاسة دون غيره ما لم يتراجع وهو قليل وانقطاع رشح الماء يصيره متصلا كالتراد القليل وبعبارة شرح الروض ولو وضع كوز على نجاسة وماؤه خارج من اسفله لم ينجس ما فيه مادام يخرج فان تراجع

تجسب كالوسد نجس انتهى بمرور (قوله للعرف الشرعي) قدينا فيه انهم جعلوا اقوالهم فيما سبق ما يقع عليه اسم ما بلا قيدان
المعنى انه يقع عليه اسم الماء عند أهل العرف واللسان والمراد بالعرف ثم عرف الشارع وباللسان اللغة على ما قيل اللهم الآن
ينع ان المراد ما ذكر ويجعل ذكر اللسان بعد العرف من العطف التفسيرى ويراد باللسان الشرعى كما قدمنا ويؤيد هذا اقتضاد
ابن حجر ثم على اللسان ولم يذكر العرف وصرح به هنا حيث قال مثل ما قاله الشارح فأما ان العرف واللسان معناه ما واحد وهو
الشرعى (قوله حتى لو رفع حاجز) واتسع بحيث يتحرك ما فى كل يتحرك الآخر تحركا عنيفا وان لم تزل كدورة أحدهما ومضى زمن
يزول فيه تغيره لو كان أو يتحرك كوز واسع الرأس بحيث يتحرك كذا كرم على غصن ماء وقد مكث فيه بحيث لو كان ما فيه متغيرا
زال تغيره اتقويه به حينئذ بخلاف ما لو فقد شرط من ذلك انتهى ابن حجر (قوله بمائع مستهلك) أى كماء الورد وبني ما لخواط قلة
من المائع بقلتين من الماء ولم تغيرهما حسا ولا تقديرا ثم أخذ قلة من المجتمع ثم وقع فى الباقي نجاسة ولم تغيره فهل يحكم بطهارته
لا احتمال ان الباقي محض الماء وان المأخوذ هو المائع والاصل طهارة الماء أو نجاسته لان كون القلة المأخوذة هى محض المائع
حتى يكون الباقي محض الماء ان لم يكن ٥٤ محالا إعادة كان فى حكمه فيه نظرا انتهى ابن قاسم على ابن حجر * أقول قياس

ما فى الرضاع فيما لو خلا اللبن بمائع
وشرب منه الطفل عدم النجاسة
حيث قالوا ان بقى من المختلط قدر
اللبن لم يحرم لاحتمال ان الباقي
محض اللبن لكن يعارضه ما فى
الايان فيما لو حالف لا ياكل من
دعام اشتراه زيدا فاكل مما اشتراه
زيد وعمر وحيث قالوا ان أكل
منه فحوجبين لم يحتمل لاحتمال
انهم من محض ما اشتراه عمرو
أو أكثر فحوجبنة حتم لان
الظاهر ان ما كاه مختلط من كل
منهما فتأمل ونقل عن الحلبي فى
الدرس انه اعتمد قياس ما فى

شبهه تنكيره الماء ولا ينافيه عدمه المطلق بأنه ما يسمى ماء لان هذا أحد بالنظر للعرف
الشرعى وما فى كلامه تعبير بالنظر للوضع اللغوى وهو شامل للمطلق وغيره (ولا تغير)
أى والحال انه لا تغير به (ظهور) لزوال العلة حتى لو فرق بعد ذلك لم يضر والعبرة
بالاتصال لا بالخلط حتى لو رفع حاجز بين صاف وكدر كفى وعلم من تعبيرة بما انه لا يكتفى
بلوغه ما بمائع مستهلك وبه صرح الرافعى كما مر (فلو كثر) المتجسب القليل (بايراد
ظهور) عليه (فلم يبلغه ما لم يطهر) لانه ماء قليل فيه نجاسة والمعهود من الماء ان يكون
غاسلا لا مغسولا (وقيل طاهر لا طهور) لانه مغسول كالنوب وقيل هو طهور ردا بغسله
الى اصله ومحل ذلك فيما ليس فيه نجاسة جامدة ولو انتفى الايراد والطهورية أو الاكثرية
فهو على نجاسته بخلاف ولا هنا اسم عفى غير طهر اعرابا فيما بعده الكونها على
صورة الحرف وهى معه مشقة لما قبلها ولا يصح كونها عاطفة لان من شرطها ان يتعاند
معطوفاتم المنجوسات فى رجل لا امرأة ولان اذا دخلت على مفرد وهو صفة لسابق وجب
تكرارها نحو انها برة لا فارض ولا بكر زيتونة لا شرقية ولا غربية (ويستثنى) من
التجسب (مبقة لادم لها سائل) عن وضع جرحها اما بان لا يكون له ادم أصلا أو له ادم

الايان ويحتاج للفرق بينه وبين الرضاع فليراجع ومع ذلك فالظاهر الحاقه بما فى الايان لان مسئلة الرضاع لا يجرى
خارجة عن نظائرها من كل ما كان محالا عايدا أو كالحال وما كان كذلك لا يعتد به فلا يقاس عليها (قوله فيما بعدها) وما هو
فلا اعراب له غير هذا الاعراب (قوله وهى معه) أى ما بعدها (قوله ان يتعاند) أى بان لا يصدق أحد معطوفيهما على الآخر (قوله
وجب تكرارها) كان يقال هنا لا طهور ولا نجس فلما منع كونها عاطفة وكون ما بعدها صفة جمعت الصفة هى مع ما بعدها
(قوله ويستثنى من التجسب) أى من قوله ودونهم ما يتجسب باللاقاة (قوله لادم لها سائل) * (تنبيه) * جو فى المجموع فى سائل الرفع
والنصب ووجهه ما ظاهر والفتح واعترض للفاصل بما بسطت رده فى شرح العباب فراجع فانه مهم انتهى ابن حجر وصاروا ابن
عبد الحق قوله لادم لها سائل قال فى شرح المذهب بالفتح والنصب والرفع فيها واعترض الفتح بانتفاء الاتصال المسترط فى الفتح
وأقول الذى يظهر من كلامهم ان اشتراط الاتصال فى الفتح انما هو على القول بان فتحه فتحية ياء ما اذا قلنا بانها فتحة اعراب
وأن ترك التنوين للمشاكلة فلا لا تتناء على البناء بالفصل على الاول من تركيبة مع اسم لا قبل دخوله بخلافه على الثانى فيمكن
ان يكون كلام الشيخ مبنيًا عليه فلي تأمل وابعضهم هذا اجوبة لا تخلو عن تكلف وقوله لها أى لجنسها فخرج ما لو كانت بما

يسيل دمه لكن لادم فيها وفيها دم لا يسيل لصغر ما فلها حكم ما يسيل دمه كاذ كره القاضي أبو الطيب (قوله كالوزع) هو بالفتح جمع وزعة كذا قيل وفي الصباح الوزع معروف والاني وزعة وقيل الوزع جمع وزعة مثل قصب وقصة فتمع الوزعة على الذكر والاني والجمع أوزاع ووزعان بالكسر والضم حكاه الأزهري وقال الوزع سام ابرص (قوله والخنفساء والذباب) ومثله البق المعروف بصرو والقمل والبراغيث وفي نسخة بعد قوله والذباب ومنه الحرياء والسحالي وهي نوع من الوزع ذكره ابن العماد واقربه المصنف قال ابن حجر ومنه سام ابرص انتهى قال في الصباح وهو بكاء الوزع وهما اسمان جعلوا اسماء واحد انتهى ويجوز فيه أي سام ابرص ان يعرب اعراب المتضايقين وان يعرب اعراب المركب المزجي (قوله لمشقة الاحتراز عنها) فائدة لا يجب غسل البضعة والولد اذا خرج من الفرج وظاهر ان محله اذا لم يكن معهم ما يطوبه بنجسة انتهى روض وشرحه (قوله فان في أحد جملة حية داء) أي وهو اليسار خطيب وعليه فلو قطع جناحها لا يسر لا يندب غمسها لان نقاء العلة بل قياس ما هو المعتمد من حرمة غمس غير الذباب حرمة غمس هذه الآن افوات العلة المقضية للغمس (قوله ولو شك كافي كونها الخ) قال ابن قاسم على منهج وانظر لو شك هل هو عايد ركعة الطرف أو ان الميتة ٥٥ مما يسيل دمه او يتجه العفو فيها كما وافق عليه م

لان الاصل الطهارة ولا يلزم من النجاسة التنجيس انتهى بمر وفه (أقول) وقد يتوقف فيه لان الاصل في النجاسة التنجيس وان لم يكن لازما وسقوطه رخصة لا بصا واليه الا يقين ويؤيده قول الشارح الاتي فلو شك هل وقع في حال الحلب أولا فلا وجه انه نجس اذ شرط العفو لم يتحققه * فائدة * لو تولد حيوان بين ما لا نفس له سائلة وبين ما له نفس سائلة فالقياس الحاقه بما له نفس سائلة كما هو قياس نظيره فيما لو تولد بين طاهر

لا يجري كالوزع والزبور والخنفساء والذباب (فلا تنجس ما بها) كزيت وخل وكل رطب يموتها فيه (على المشهور) لمشقة الاحتراز عنها والخبر البخاري اذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه كله ثم ليغزعه فان في أحد جناحيه داء وفي الآخر شفاه زاد أبو داود وانه يلقى بجناحه الذي فيه الداء امر بغمسه وغمسه يقضى الى موته فلو نجس لما امر به وقيس بالذباب ما في معناه من كل ميتة لا يسيل دمه واخرج ما له ادم سائل كحبة وضفدع ولو شك كافي كونها مما يسيل دمه امتحن بيجرح شئ من جنسها الحاجة كما قاله الغزالي في فتاويه والثاني تنجسه كغيرها فان غيرته الميتة لكثرتم او ان زال تغيره بعد ذلك من المائع أو الماء القليل مع بقاءه على قلة أو طرحت فيه بعده وتمت نجسته وان كانت مما نشؤه منه اما طرحها فيه حية وان لم تكن مما نشؤه منه فغير ضار كما لو وقعت بنفسها حيث لا تغير منها وحاصل العدة في ذلك كما اقتضاه كلام البهجة منطوقا ومفهوما واعده الوالد رحمه الله تعالى وأفتى به انه ان طرحت حية لم يضر سواء كان نشؤها منه أم لا وسواء أمات فيه بعد ذلك أم لا لان لم تغيره وان طرحت ميتة ضرر سواء كان نشؤها منه

ونجس (قوله امتحن بيجرح شئ من جنسها) ويكفي في ذلك جرح واحد فقط وعبارة ابن قاسم في حاشية البهجة قوله فيجرح للحاجة فيه ان جرح بعض الافراد لا يفيد بلواز مخالفة لجنسه لعراض وجرح الكل لا يمكن الا أن يقال يجرح البعض اذا كثر يحصل به الظن وفيه انه يلزم التنجيس بالشك الا أن يقال الظاهر من وجود الدم في بعض الافراد أن الجنس كذلك ومخالفة بعض الافراد للجنس خلاف الظاهر والغالب وكتب أيضا قوله بيجرح للحاجة ينجم ان له الاعراض عن ذلك والعمل بالطهارة حيث احق انه مما لا يسيل دمه لان الطهارة هي الاصل ولا تنجس بالشك انتهى (قوله نشؤها منه أم لا) أي بفتح النون وباله مزبر انتهى ابن قاسم على شرح البهجة الكبير (قوله وسواء أمات فيه بعد ذلك أم لا) أي أو ماتت قبل وصولها اليه وعبارة ابن قاسم على المنهج قوله ولم تطرح الخ لو طرح طارح حية فماتت قبل وصولها المائع أو ميتة فحييت قبل وصولها لم تضر في الحالين افاده شيخنا طب واعده درجة الله انتهى (قوله وان طرحت ميتة) أي ان لم تنج قبل وصولها اليه والالم تنجسه اعتبارا بجمالة الوصول دون الالتقاء وبقي ما لو طرحت ميتة ثم احييت ثم ماتت هل تنجس أولا فيه نظر والاقرب الاول ويحتمل الثاني لكونها ماسة طت الابهة احيائها فاشبهت ما لو القها حية وماتت قبل وصولها الى المائع بل الظاهر ان هذا الاحتمال يبين به عدم موتها أولا وان ذلك كان لعراض قام بها فقبل موتها وظاهره ولو بلا قصد وعبارة ابن قاسم على ابن حجر ظاهرة ولو كان الطرح سهوا

انتهى وفي ابن حجر بعد كلام ذكره عن الزركشي ويؤخذ منه ودما توهم انه لا يضر الطرح بلا قصد مطلقا الخ انتهى وهو صريح فيما ذكره ابن قاسم رحمه الله تعالى (قوله وان وقوعها بنفسها لا يضر مطلقا) أي حية أو ميتة (قوله وليس الصبي والبهيمة كالريح) قال ابن حجر وان كان الطرح غير مكلف لكن من جنسه انتهى وهي تخرج البهيمة لانها ليست من جنس الصبي عند الفقهاء فان الجنس عندهم ما يشمل اصنافا كالأدوى وان كان نوعا عند الماطقة وقال ابن قاسم على منهج في الحاق البهيمة بالأدوى تأمل ٥٦ انتهى (قوله بان صبه عليه لم يضر) أي وان لم يتواصل الصب كما هو ظاهر

العبارة وفي ابن قاسم على ابن حجر لكن هذا ظاهر مع تواصل الصب وكذا مع تقاضيه عادة فلو فصل بخروج مثلاً ثم صب في الخرق مع بقاء الميتات المتجمعة من التصفية السابقة فيها فلا يبعد الضرر اذ لا يثبث تنظيف الخرق منها قبل الصب والحال ما ذكر فلا حاجة الى العفو ومن هنا يعلم انه كما يضر طرحها على المائع يضر طرح المائع عليها في غير ما ذكر من نحو التصفية وظاهره وان جعلها انتهى بحرفه (قوله بل يحرم غمس الثعلب) عبارة ابن حجر تنبيه آخر يظهر من الخبر السابق نذب غمس الذباب لدفع ضرره وظاهر ان ذلك لا يأتي في غيره بل لو قيل بتمعه بأن فيه تعذيباً بالحاجة لم يعد ثم رأيت الدميري صرح بالندب ويتعممه قال لان الثعلب يسمى ذباباً لغة الا الثعلب لحمة قتله انتهى ومنه يعلم ان قول

أم لا وان وقوعها بنفسها لا يضر مطلقاً فيعني عنه كما يعني عما يقع بالريح وان كان ميتاً ولم يكن نشؤه منه ان لم تغير وليس الصبي ولو غير مخيمز والبهيمة كالريح كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى أيضاً لان لهما اختياراً في الجلة ولو تعدد الواقع من ذلك فأخرج أحدها على رأس عود مثلاً فسلط منه بغير اختياره لم تجس وهل له إخراج الباقي به الأوجه كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى نعم لان ما على رأس العود محكوم بطهارته لانه جزء من المائع ان فصل منه ثم عاد اليه ولو وضع خرقة على اناء وصفي بها هذا المائع الذي وقعت فيه الميتة بان صبه عليه لم يضر لانه يضع المائع وفيه الميتة متصلة به ثم يتصفي منها المائع وتبقى هي منفردة لانه طرح الميتة في المائع كما أفتى بذلك شيخ الاسلام صالح البليقي * وهذه تنبيه لا بأس بالاعتناء بمعرفة وهو ان ما لا ينقص له سائله اذا اغتذى بالدم كالحلم البكار التي توجد في الابل ثم وقع في الماء لا ينجسه بمجرد الوقوع فان مكث في الماء حتى انشق جوفه ونخرج منه الدم السهل ان ينجس لانه انما عني عن الحيوان دون الدم ويحتمل انه يعني عنه مطلقاً وهو الأوجه كما يعني عما في بطنه من الروث اذا ذاب واختلط بالماء ولم يغير وكذلك ما على منفذ من النجاسة وأما في الخادم ان غير الذباب لا يلحق به في نذب الغمس لانتفاء المعنى الذي لاجله طلب غمس الذباب وهو متاومة الدواء الداء بل يحرم غمس الثعلب ومحل جواز الغمس والاستحباب اذا لم يغلب على الظن التغير به والاحرم لما فيه من اضرار المال والميتة يجوز فيها التخفيف والتشديد (وكذا في قول نجس لا يدركه طرف) أي بصرفه كقطعة بول وما يتعلق برجل الذباب فيه في عن ذلك في الماء وغيره مشقة الاحتراز عنه باعتبار جنسه وما من شأنه الا بالنظر لكل فرد فرد منه ومقتضى كلامه انه لا فرق بين وقوعه في محل ووقوعه في محال وهو قوي لكن قال الجبلي صورته ان يقع في محل واحد والا فلا حكم ما يدركه الطرف على الاصح قال ابن الرفعة وفي كلام الامام اشارة اليه كذا نقله الزركشي واقره وهو قريب قال الشيخ والوجه تصويره باليسير عرفاً لا بوقوعه في محل واحد وكلام الاصحاب جار على الغالب

الشارح غمس الثعلب انما هو لاتفاق على حرمة وعبارة الزيادة الغمس خاص بالذباب اما غيره فيحرم بقرينة غمسه لانه يؤدي الى اهلاكه انتهى (قوله والاحرم) أي ثم ان غيره بعد الغمس نجسه والا فلا (قوله وما يتعلق) بانه طرب انتهى مختار وقضية ما ذكره من غمس الثعلب بل لا بد من ذلك الطرف وهو ما نقله ابن قاسم في حاشيته على المنهج عن الشارح ونقل عن ابن حجر العفوف مطلقاً وصرح به ابن حجر في شرحه رحمه الله (قوله وهو قوي) أي حيث كان يسيراً عرفاً كما يأتي عن الشيخ فلا تنافي (قوله جار على الغالب) هذا قد يخالف ما ذكره الشارح في شروط الصلاة من انه كان لون دم الاجنبى القليل مستقراً ولو جمع اكثر عني عنه على الراجح ويمكن الجواب بحمل ما هنا على غير الدم ويترك بأن جنس الدم يعني عن القليل منه

في الجملة ولا كذلك فهو البول (قوله بقرينة تعليمهم) وهو قوله المشقة الاحتراز عنه (قوله ولو رأى ذبابة على نجاسة الخ) أي
 رطبة يعلق شيء منها بالذبابة (قوله إذا قلنا به) أي بالعقود في بعضهم العقود لا يدركه الطرف (فرغ) • • • أو اغترف من دنين
 في كل منهما ماء قليل أو مائع في أناء واحد فوجدت فارة صبيحة لا يدري من أيهما هي اجتهد فانظروا من الأول واتحدت المغرفة
 ولم تفصل بين الاعترافين حكم بنجاستها وانظروا من الثاني أو من الأول واختلفت المغرفة أو اتحدت ونسأت بين الاعترافين
 حكم بنجاسة ما ظن فيه اه خطيب رحمه الله (قوله وهو كما قال) أي حيث كثر عرفا كما يعلم عامر في قوله قال الشيخ والأوجه تصويره
 (قوله وزبور) هو المعروف بالذبور وفي المختار الزبور بضم الزاي الذبور ثوبت والجع الزناير اه مر (قوله وضبط في المجموع
 ذلك) أي النجس الذي لا يدركه الطرف (قوله بحيث لو خالف لونه) والكلام فيما فرض بالنقل وخالف ما لو اتفق أنه لم يفرض
 أصلا وشك في كونه يدركه الطرف أو لا يضر للشك في النجاسة به ونحن لا نتجس ٥٧ مع الشك (قوله مما لا يعني عن قليله)

أي كدم المأفذا وأدم الخطا بغيره
 فلا يقال يسير الدم يعني عنه (قوله
 ما لو كان من مغاظة) خلافا لابن
 حجر (قوله وما تلقاه الفئران) هو
 بالهمزة كما في القاموس (قوله كما اتفق
 به الولد) ظاهره أنه لا فرق في هذه
 المذكورات حيث قيل بالعمود
 عنها ابن الصلاح وغيره لكن في
 ابن قاسم ما نصه قبل والتحقيق
 في هذه المسائل الحكم بالتجسس
 وامكن يعني عنه بالنسبة للوضوء
 والصلاة ونحو ذلك اه وابن في
 ذلك جزم باعتقاده حتى يجعل محالفا
 لما اقتضاه كلام الشارح وعبرة
 ابن حجر بعد ذكر مسائل العمود
 وشروط ذلك كله ان لا يغبر وان
 يكون من غير مغاظة وان لا يكون
 بفعله فيما يتصور فيه ذلك اه لكن
 تقدم للشارح فيما لا يدركه الطرف
 التصريح بالعمود عنه ولو من مغاظة

بقرينة تعليمهم السابق ولو رأى ذبابة على نجاسة فأدركها حتى ألصقها به يدنه
 أو ثوبه أو طرحتها في نحو ماء قليل اتجسه التجسس قياسا على ما لو ألقى ما لا نفس له سائلة
 ميتا في ذلك ولو وقع الذباب على دم ثم طار ووقع على نحو ثوب اتجسه العفو وجر ما لا نا
 إذا قلنا به في الدم المشاهد فلان نقول به فيما لم يشاهد منه بطريق الأولى وقبيل
 بعضهم العفو عما لا يدركه الطرف بما إذا لم يكثر بحيث يجمع منه في دفعات ما يحس وهو
 كما قال وعلم أنه لا فرق بين الذباب وغيره كحمل وزبور وفراش على أن بعضهم مطلق
 الذباب على جميع ذلك وضبط في المجموع ذلك بما يكون بحيث لو خالف لونه لون
 الثوب لم يراقته وبما تقرر علم أن يسير الدم ونحوه مما لا يعني عن قليله إذا وقع على ثوب
 أجز وكان بحيث لو قدر أنه أبيض رثي لم ينع عنه وان لم ير على الأجر لان المنافع من
 رؤيته اتحاد لونه ما والعبرة بكونه لا يرى للبصر المعتدل مع عدم مانع فلورأى قوى
 النظر ما لا يراه غيره قال الزركشي فالظاهر العفو كما في سماع عند الوجهة نعم يظهر فيما
 لا يدركه البصر المعتدل في الظل ويدركه بواحدة الشمس أنه لا أثر لادراكه لو اسطغما
 لكونهما يزيد في التجسس في فاش بهت رؤيته حينئذ رؤيته حديد البصر وشمل اطلاق
 المصنف ما لو كان من مغاظة وهو كذلك (قلت ذا القول اظهر) من مقابله (والله أعلم)
 ويلحق بما تقدم ما في معناه مما على منفذ حيوان طاهر غير آدمي كطير وهريرة وما تلقاه
 الفئران في بيوت الاخيلة من النجاسات كما اتفق به الواو الدرجه الله تعالى وما يقع من بعر
 الشاة في اللبن في حال الحلب مع مشقة الاحتراز عنه كما نقله ابن العماد فلو شك أوقع في حال
 الحلب أو لا فلا وجه أنه يتجسس ان شرط العمول لتحققه وكون الأصل طهارة ما وقع

٨ به ل • • • • •
 البجاسة اشتراط كونها من غير مغاظة (قوله في حال الحلب) يؤخذ من جعل سبب العفو المشقة ان مثل ذلك ما لو أصاب الحالب
 شيء من بولها أو روثها حال حملها حيث شق الاحتراز عنه وقت الحلب وأنه لا فرق بين كونه جرت عادته بالحلب أم لا وقد يفرق بأنه
 انما عني عنه في اللبن لأنه لو لم نقل به لادى إلى فساد اللبن وقد تكرر ذلك في الحلوية في نفوت الاتقاع بلينها بجنس لا ف الحالب فانه
 يمكنه غسل ما أصابه من النجاسة ومثل ذلك في العفو ايضا ولو يضرع الدابة بنجاسة تفرغ فيها أو توضع عليه لمنع ولدها من
 شربها لان محل منع التضييق بالنجاسة ما لم يكن لحاجة وما هذا من ذلك ومثله في العفو ما لو وضع اللبن في أناء ووضع الاناء في الرماد
 أو التور لتسجنه فتطار منه رماد ووصل إلى في الاناء المشقة الاحتراز عن ذلك

(قوله بأصل عدم العقو) عبارة ابن قاسم وانظر لوشك هل يدركه الطرف أو ان الميتة مما يسيل دمه وينجبه العقوف فيه ما كما وافق عليه مر لان الاصل الطهارة ولا يلزم من نجاسة التجسس وقد قالوا في شروط الصلاة لوشك كافي كثرة الدم لم يضربا مله اللهم الا ان يفرق بأن البعرة تحققتا منها من التجسس وأما غيره فلم تحقق فيه ذلك فحكمنا في غير البعرة بأصل الطهارة (قوله من الكوارة) قال الازهرى الكوارة الكوارة اي بكسر الكاف والتخفيف فيها شيء كاقراطالة فتقدم قضبان ضيق الرأس للتصل وفي المغرب الكوارة بالضم والتشديد معسل الخل اذا سوى من الطين اه مختار صحاح (قوله في الماء عينا) ومن العبت م الودع فيه لجره اذا تفرج عليه فيما يظهر وليس من العبت ما يقع كثيرا من وضع السعد في الابار ونحوها لا كل ما يحصل فيها من العلق ونحوه - فظ الماء اعني الاستعداد (قوله ولم تتحل عنه) مفهومه انه اذا تحللت ضروريا ما تقدم فيما نلقيه القيران وفيما لو وقعت بعرة في اللبن ٥٨ العقول المشقة (قوله دخان النجاسة) أي حيث لم يكن وصوله للماء ونحوه

بقوله لا والتنجس ومنه البخور بالتجسس او المتنجس كما يأتي فلا يعنى عنه وان قل لانه بقوله اخذاعا م وفيما لو رأى ذبابة على نجاسة فأمسكها حتى الصصة هائيدنه او ثوبه الا ان يفرق بأن البخور مما تمس الحاجة اليه فيغفر القليل منه ولا كذلك الذبابة ومن البخور ايضا ما جرت به العادة من تخيير الحمامات (قوله عن جرة البعير) وكذا غيره من كل ما يجتر من الحيوانات اه ابن حجر بالمعنى وفي المصباح الجرة بالكسر لذى الخلف والظاف كما عده لانسان قال الازهرى الجرة بالكسر ما يخرج من الابل من كرونها فتجتره والجرة في الاصل المعدة ثم توسعوا فيها حتى اطلقوها على ما في المعدة (قوله

فيه بعارضه هككون الاصل في الواقع انه نجس فتسا قاطا وبقي العمل بأصل عدم العقو ويعنى عما عساه ان غسل من الكوارة التي تتجمل من روث نحو البقر وعن روث نحو سمك لم يضعه في الماء عينا وعليه يحمل كلام الشيخ أبي حامد انه لا فرق بين وقوعه في الماء بنقسه وبين جعله فيه والحق الاذرى به ما نشؤه عن الماء والزركشى ما لو نزل طائر وان لم يكن من طيور الماء في ماء وذر فيه او شرب منه وعلى فيه نجاسة ولم تتحل عنه لتعذر الاحتراز عن ذلك ويعنى عن قليل دخان النجاسة في الماء وغيره كما صرح به الاسنوى ونقل المحب الطبري عن ابن الصباغ واعتقده انه يعنى عن جرة البعير فلا تجس ما شرب منه ويعنى عما تطاير من ريقه المتنجس ويلحق به فم ما يجتر ذل التسم غير ندى امه وفم صبي تجس اشقة الاحتراز عنه لاسيما في حق الخاطلة كما صرح به ابن الصلاح وبؤيده ما في المجموع انه يعنى عما تحقق اصابه بول نور الدياسة له بل ما نحن فيه اولى وألحق بعضهم بذلك افواه المجانين وجرم به الزركشى وانتي جمع من اهل العين بالعفو عما يبق في نحو الكرش مما يشق غسله وتنقيته منه والضايط في جميع ذلك ان العقو منوط بما يشق الاحتراز عنه غالبا (والجارى كراكه) في نجسه بالاملافة وفيما يستثنى لكن العبرة في الجارى بالجرية تقسم المجموع الماء فان الجريات متفاسلة - له - حكموان اتملت في الحس لان كل جربة طالبة لما قبلها هاربة عما بعدها فاذا كانت الجربة وهى الدفعة التي بين حافتي النهر في العرض دون قاتين تجس بلا قاة النجاسة سواء أنغريام لافهوم حديث القاتين المبار فانه لم يتصل فيه بينى الجارى والراكذو يكون محس

ويعنى عما تطاير) اي ووصل اشوب أو بدن او غيرهما (قوله غير ندى امه) وكذا ما تطاير من ريقه تلك

(قوله وفم صبي) اي بالنسبة لندى امه وغيرها كتنقيله في فم على وجه الشفقة مع الرطوبة فلا يلزم تطهيره اقم كذا قرره مر ابن قاسم على ابن حجر (قوله عما تحقق) اي وان سهل غله كان شاهد اثر النجاسة على قدمعين ككف ومثل البول الروث (قوله بما يشق الاحتراز عنه غالبا) ومن ذلك ما جرت به العادة من وقوع نجاسة من الدثران ونحوها في الاواني المعدة للاستعمال في البيوت كالجرار والاباريق ونحوهما الا ان يفرق بأن الجرار ونحوها يمكن حفظ ما فيها بتغطيتها ولا كذلك - باض الاخامة ومع ذلك فالاقرب عدم الفرق للمشقة ومنه ايضا ما يقع لاشواتا المجاورين من ان الواحد منهم يريد الاحتياط فيتنحله ابريقا ليستنجي منه ثم يجد فيه بعد فراغ الاستنجاء زبل فتران للمشقة ايضا ومنه ايضا ذرق الطيور في الطعام المذكورة (قوله وهى الدفعة) قال في القاموس الدفعة اي بالفتح المرة وبالضم الدفعة من المطر اه بصرفه والمناسب هنا الضم

(قوله فلا بد من سبع جريات عليها) أي ومن القريب أيضا في غير الأرض الترابية (قوله فان كانت جامدة واقفة) هل الجارى من المائع كالماء حتى لا يتعدى حكم كل جرية غيرها كذا بخط شيخنا بر واعد شيخنا طاب انه مثله والارز فيما لو نزل خط مائع من علو على أرض نجسة نجاسة جميع مافي العالم من المائع الذي نزل منه الخيط ولا يجوز القول بذلك ومآله أي من ان المائع كالماء لا يحبس عنه اه ابن قاسم على المنهج رحمه الله ثم رايت في ابن حجر التصريح بأن الجارى من المائع كالراكذ فينجس جميعه بلافاة النجاسة لا خصوص الجرية التي هي النجاسة وتقدم في الشارح ما يوافق في قوله ومثل الماء القليل كل مائع وتردد في مسئلة الأبريق واستقر بان مافي باطنه لا ينجس بل ومالم يصل بالنجاسة من الخيط النازل قال لان الجارى من المائع كالجارى من الماء بل لان الانصباب على الوجه المذكور يمنع من الاتصال عرفا فتضى قصر النجاسة على الملاقاة لها دون غيره واستشهد بذلك بما نقله الامام عن الاصحاب من انه لو صب زيتا من اناء ٥٩ في آخره فارة حيث قالوا لا ينجس مافي هذا

الثاني مما يلحق الفارة وبكلام نقله عن شرح المذهب فيما لو جرح في صلاته ونخرج منه دم لون البشرة فلا ينافي لاجل ما لم تبطل صلاته بسبب الدم البعيد عن البشرة واطال في بيان ذلك فراجعه (قوله والقلتان خمسمائة رطل بغدادى) ومقدارهما بالارطال المصرية أربعة مائة وستة وأربعون رطلا وربعم رطل وسدس درهم وخمسة أسباع درهم قاله ابن الملقن في شرح الحاوى رحمه الله قال ابن علان هما بالوزن المصرى أربعة مائة رطل وستة وأربعون رطلا وثلاثة اسباع رطل وبالدمشق مائة رطل وسبعة ارطال وسبع رطل وباقي قدسى ثمانون رطلا وثلاث

تلك الجرية من النهر نجسا ويظهر بالجربة بعد دها وتكون في حكم غلبة النجاسة حتى لو كانت مغلقة فلا بد من سبع جريات عليها هذا في نجاسة تجري بجري الماء فان كانت جامدة واقفة فذلك المثل نجس وكل جرية تفرم النجاسة الى أن يجمع قلطان منه في حوض او موضع مترادوي بلغزبه فيقال ماء ألف قلة غير متغير وهو نجس (وفي القديم لا ينجس بالانعيم) اقوته بورود على النجاسة فاشبه الماء الذي يظهرها به وعليه يقتضاه أن يكون طاهر الاطهورا (والقلتان خمسمائة رطل بغدادى) نسبة الى بغداد بدالين مهملتين وبالحمام الثانية وبشون بندها وبجيم أوله يدل الباء مدينة مشهورة والرطل بكسر الراء اخضع من فتحها الخبر اذا بلغ الماء قلنتين لم يحمل خبثا وفي رواية فانه لا ينجس وهو المراد بقوله لم يحمل خبثا أي يدفع النجس ولا يقبله وفي رواية اذا بلغ الماء قلنتين من قلال هجر والواحدة قدرها امامنا الشافعى رضى الله تعالى عنه بقرتين ونصف أخذ من ابن جريج القائل بأنها تسع قربتين وشيئا أي من قرب الخباز واحدتها لاتر يدغابا على مائة رطل بغدادى وسبأى بيانه في زكاة النابت فاحتاط الشافعى رضى الله عنه بحسب الشئ فصفا اذ لو كان فوقه لقال تسع ثلاث قرب الاشياء على عادة العرب فتكون القلطان خمس قرب والمجموع خمسمائة رطل وهجر بفتح الهاء والجيم قرية بقرب المدينة الشريفة وهما اذراع وربعم طول وعرضا وعمقها في الموضع المربع المستوى الابعاد الثلاثة طول وعرضا وعمقها اذراع الا دى وهو شبران (تقرىبا في الاصح) قدم بقرى بالشعلة وما قبله التصحيح فلا يضر نقص رطل اورطالين

رطل وربعم اوقية ودرهمان وثلاث درهم وثلاث سبع درهم وبالأمان مائتان وخمسون مثالا من رطلان (قوله وبجيم قوله) أي مع النون فقط كما في القاموس وعبارته بغدادية متينة ومجتبة وتقديم كل منهما ما وبغدان وبغديس ومغدان مدينة السلام وبغداد اذا انتب اليها أو تشبه بأهلها اه (قوله على مائة رطل بغدادى) قال ابن حجر وحينئذ فاصار ابن دقيق العيد لمن لم يعمل بخبر القلتين محتجبا بأنه مبهم لم يبين عجب اذ لوجه الامتناع في شئ محمدا كروان سلمه عفا زيادة من قلال هجر لانه اذا اكتفى بالضعيف في الفضائل والمناقب فالبيان كدلائل بل أبو حنيفة يمتنع به مطلقا واما اعتماد الشافعى لهما فهو يدل على انه اما لهذا أو لثبوتهم عنده اه (قوله في الموضع المربع) أما في المدور فذراع عرضا وذراع عمقا بذراع التجار في العمق وذراع الا دى في العرض (قوله اورطالين) لا يقال هذا يرجع الى التعديلا فانه قول هو محمد يذبح غير التعديلا فاختلف فيه اه ابن قاسم على منهج رحمه الله

(قوله حكم الاجتهاد) لم يقل بين الماءين مع انه الواقع هنا الشارة الى ان الاجتهاد لا يختص بالماءين بل كما يكون فيه ما يكون في غيرهما كالتياب والاولانى والتراب (قوله ولو اشتبه الخ) في شرح العباب لو حصل له رشاش من أحد الانامين لم ينحس ثوبه للشك كما لو أصابه بعض ثوب تنجس بعضه واشتبهه وفارق بطلان الصلاة بلمس بعضه بأنه يشترط فيها طن الطهارة وهو منصف هنا ولو اجتمد وظن نجاسة ما أصابه الرشاش منه فكذلك اى لم ينحس على الاوجه لان النجاسة لا تثبت بغلبة الظن وانما منع استعمال ما غلب على ظنه نجاسته لانه ان استعمله في حدث لم يمكن الخبز بالنجاسة اذ في خبثه وهو محقق فلا يزول بفساد فيه الخ اه ابن قاسم على ابن حجر ثم تعقب قوله وهو منصف وطال فيه فراجعوه وظاهر كلام ابن حجر في شرح المنهاج الميل الى عين النجاسة بعد الاجتهاد ونقل ابن قاسم على منسج عن مود اعتماد عدم وجوب الغسل اه وقد يتوقف فيه لان الظن الناشئ عن الاجتهاد ينزل منزلة اليقين فالقيام وجوب ٦٠ الغسل (قوله ولو صبيا مميزا) قال ابن حجر وظاهره انه لا يعتد فيها

بالنسبة الى المالك باجتهاد غير المكلف اه وتنبه انه لا يشترط فيه الرشد فيصح الاجتهاد فيه من المجور عليه بسفه وقد يجمع لان السفيه ليس من أهل التملك فهو كالصبي وعليه فلو اجتمد مكلفان في ثوبين واتفقا في اجتهادهما على واحد فينبغي انه اذا كان في بدأ أحدهما صادق صاحب اليد وان لم يكن في يد واحد منهما وقف الامر الى اصطلاحهما على شئ وان كان في أيديهما جعل مشتركا ثم اذا صدقنا صاحب اليد سلم الثوب له وتبقى الاخرى تحت يده الى ان يرجع الاخر ويصدق في انهما لم يكن اقر بشئ لمن ينكره وعبارة شرح البهجة فان تنازع ذو اليد

وهو المراد من قول الرافعي انه لا يضر نقص قدر لا يظهر بنقصه تفاوت في التغيير بقدر معين من الاشياء المغيرة كان تأخذ انا من في واحد قلنان وفي الآخر ذونهم ما ثم تضع في أحدهما قدر من المغير وتضع في الآخر قدره فان لم يظهر بينهما تفاوت في التغيير لم يضر ذلك ولا ضرر ومقابل ما مر ما قيل انهما أنف رطل وقيل هما ستمائة رطل وقيل انهما مائة مغير اى شئ نقص (والتغير المؤثر) حسا او تقدير (بظاهر ونجس طم اولون اوريد) فتغير أحد الاوصاف كاف اما في النجس فبالاجماع واما في الطاهر فعلى المذهب واحترز بالمؤثر عن التغيير بحقيقة على الشط وما كان قد يعرض اشتباه بين الماء الطهور وغيره ذكر المصنف كغيره حكم الاجتهاد فقال (ولو اشتبه) على شخص اه ل للاجتهاد ولو صبيا مميزا فيما يظهر (ما طاهر) اى طهور (بنجس) اى بماء نجس او تراب طاهر بصداء او ماء او تراب مستعمل بطهور او شاته بشاة غيره او ثوبه بثوب غيره او طعامه بطعام غيره واقتصر على الماء لان الكلام فيه وسكت عن التياب ونحوها ككتفاء بماء مذكرة في شروط الصلاة (اجتمد) اى بذل جهده في ذلك وان قل عدد الطاهر كانا من مائة لان التطهر بشرط من شرط الصلاة يمكن التوصل اليه بالاجتهاد فوجب عند الاشتباه كالمقبلة لكل صلاة أرادها بعد حدثه وجوبا ان لم يقدر على طهور ييقن موسعا ان اتسع الوقت وضيقا ان ضاق وجوز ان قدر على طهور ييقن كان كان على شط نحر أو باغ الماء ان الشك في حالتيه بمخاطهما بلائغ يراذله دول الى المظنون مع وجود المتيقن جائزا لان بعض الصحابة رضى الله عنهم كان يسهل مع من

مع غيره قدم ذو اليد اه وكتب عليه سم وظاهره لو ظن ان ما ذكره هو ما في يده غيره وجب اجتناب بعض

لما عداه الاجسوة وهل له حينئذ اخذ ما في يده غيره أو ما في يده على وجه التقربة فيه نظر اه (أقول) الاقرب انه يأخذ ما في يده ويتصرف فيه على وجه التقربة منه من وصوله الى حقه بظنه بسبب منع الثاني منه وقوله ايضا ولو صبيا اى او مجنون افاق وميز غيبا اقويا بحيث لم يبق فيه حدة تغير اخلاقه وقنع من حسن تصرفه (قوله اى طهور) انما فسر بذلك لقوله وتطهر بمناظن طهارته ويأتى منه في قوله اى بماء نجس (قوله أو تراب طاهر) اى طهور (قوله بصداء) اى وهو النجس اخذ من قوله أو تراب مستعمل بطهور (قوله وان قل عدد الطاهر) اى حيث كان الاشتباه في محصور (قوله وجوبا) معمول لقول المصنف اجتمد (قوله اذا لدول الى المظنون) اه لقول المصنف اجتمد وأولى منه كونه اه لقوله وجوز الخ

(قوله وهو سماعة من رسول الله صلى الله عليه وسلم) قال ابن حجر بعد ما ذكر ومع هذا المقتضى لشذوذ هذا الوجه لا يبعد مذنب
وعايتة ثم رأيت مصرحاً به ابن حجر وفيه لكنه انما ذكره بعد قول المصنف وقيل ان قدر على طاهر الخ وشغل هذا ما اذا بلغ الماء
المشتبهان قلتيين بخلافه - ما بالانغير الا انه تقدم في الماء المستعمل اذا بلغ قلبين وجه بعدم عود الطهورية نظر الى ان صفة
الاستعمال باقية ولم تندفع بالكثرة وحيفة لم ينف الخلف بالخلافه - الى الاولى مراعاة هذا فيترك الخلط ويصار الى الاجتهاد
اولا كل محتمل والا قرب استحباب الخلط لزيادة ضعف القول بعدم عود الطهورية بعد بلوغ المستعمل قلتيين (قوله عبثا)
قد يقال لم يطالب غير ما قدر عليه لان القرض الاشتباه وهو انما يطلب القبلة لا غيرها الا ان يقال اجتهادهم مع القدرة على اليقين
في حكم طلب غيرها فان عدوا عن المتيقن الى الاجتهاد تدبؤدى الى غير القبلة فكأنه طلبه (قوله انه واجب مطلقا) اى
قدر على طاهر لا (قوله فيرد بان الفرق بين ما هنا) عبارة ابن حجر ليس في محله لان ما هنا ليس كذلك اذ خصال الخير المحصورة
بالنص وهي مقصورة لذاتهم والاجتهاد وسيله للعلم بالطاهر الخ امرجه الله وكتب عليه - سم قوله ليس الخ بل هو واقع في محله اه
(أقول) ولعل وجهه - ان الانحصار بالنص وكونه مقصودا مما لا دخل له ٦١ في الوجوب بل سبب الوجوب ان كلام من

خصال الكفاية يوجد فيه القدر
المشترك وهو احدهما من حيث
انه أحدهما والخروج من الهدية
بواحد منهما بعينه وكونه واجبا
لامن حيث خصوصه بل من حيث
وجود القدر المشترك فيه فأى
دخل للانحصار والقصد في
الوجوب حتى يفتى الوجوب
باتقائهما (قوله وهو انه خطوب)
اى في خصال الواجب الخير (قوله
بكل منهما الزوما) اى في ضمن القدر
المشترك حتى انه اذا فعل واحدا
منها كان واجبا من حيث وجود
القدر المشترك في ضمنه لامن
حيث خصوصه (قوله وأما قبله)

بعض مع قدرته على المتيقن وهو سماعة من رسول الله صلى الله عليه وسلم وفارق القادر
الى اليقين في القبلة من وجوه احسنها تكافى المجموع ان القبلة في جهة واحدة فاذا
قدر عليها كان طلبها في غيرها عبثا بخلاف الماء الطهور فانه في جهات كثيرة وماتقرر
من وجوب الاجتهاد ان تارة وجوازه اخرى هو ما صرح به في المجموع وأما قول العلامة
العراقي انه واجب مطلقا ووجود متيقن لا ينع وجوبه اى الاجتهاد لان كلام من خصال
الخير يصدق عليه انه واجب فيرد بان الفرق بين ما هنا وخصال الواجب الخير واضح وهو
انه خطوب بكل منهما الزوما لكن على وجه البديل فصدق على كل انه واجب وأما هنا فلم
يخطبه بتحصيل الطهور أو الطاهر الا عند فقد بعد دخول الوقت وأما قبله او مع وجود
ذلك فليس بخطوب بالتحصيل اذ لا معنى لوجوبه قبل الوقت ويمكن توجيه كلامه بأنه
واجب عند ارادة استعمال أحد المشتبهين اذا استعمال احدهما قبله غير جائز بل ان
طهارته فيكون متلبا سببا فاسدة وحيفة فلا تافى بين من عبر بالجواز والوجوب
لان الجواز من حيث ان له الاعراض عنهم والوجوب من حيث قصده ارادة استعمال
احدهما لا يقال لا بأس بالخلف الافضل في حقه الغسل مع ان الواجب عليه أحد الامرين
فلم يقل به هنا لانه قول لم يختلف هذا في جواز المسح مع القدرة على الغسل بخلافه هنا

اى دخول الوقت (قوله او مع وجود ذلك) اى العقد (قوله اذ لا معنى لوجوبه) اى ولا تحصيل ما هو حاصل معه (قوله ويمكن
توجيه كلامه الخ) تصويره بما ذكره ثانيا ما اراده الولي العراقي من انه واجب مخير اذ الخير هو قدر المشترك والشارح جعل
الواجب هنا الاجتهاد عبثا الا ان يقال مراده ان الواجب عند ارادة الاستعمال أحد الامرين من الاجتهاد والعدول
الى الطاهر المتيقن لكن هذا خلاف الظاهر ويلزمه ان يكون العدول الى الطاهر من الواجب ايضا ولا مانع منه لانه
مخاطب بتحصيل سبب الطهارة وهذا منها (قوله من حيث ان له الاعراض عنها) اى فهو مخير بين استعمال المتيقن والعدول
الى غيره على السواء وبهذا يظهر قوله الا لا يقال لا بأس بالخلف الخ (قوله مع ان الواجب عليه أحد الامرين) اى على
معنى انه يمنع عليه العدول عنهما لانهم من قبيل الواجب الخير لان شرط الواجب الخير ان لا يكون بين امرين احدهما رخصة
ومصح الخلف هنا رخصة فليس التخيير بين الغسل والمسح من الواجب الخير ولا التخيير بين الاستنجاء بالماء والخير من الواجب الخير
(قوله بخلافه هنا)

يرد عليه ان الخلاف الذي هنا انما هو في جواز الاجتهاد حيث قد رد على طاهريتين كاذره المصنف في قوله وقيل ان قدر الخ اما بالنظر لافضلية استعمال متيقن الطهارة فلا خلاف فيه كما يقيد قول ابن حجر وهو مع شذوذ هذا الوجه لا يعذر عاياته اه وحينئذ لا يتم للشارح ما ذكره من الفرق (قوله في طلب المقصود) هذا تعريف له لغة وأما اصطلاحاً فهو عند الفقهاء بذل الوسع في طلب حكم شرعي (قوله وتطهر عما ظن طهارته) باجتهاده وسياً في أنهم اعرضوا في هذا الباب عن أصل طهارة الماء فيؤخذ منه ان ما ظن طهارته باجتهاده لا يجوز اغييره استعماله الا ان اجتهد فيه بشرطه وظن ذلك أيضاً وظاهر أن لعجته تطهير نحو حليلته الجنونة او غير الميزة للطواف به أيضاً اه ابن حجر رحمه الله (قوله فلو انصب احدهما) اي بقائه (قوله باصل الحل) عبر به ولم يقل له أصل في التطهير لان الاجتهاد ليس وسيلة للطهارة فقط بل هو كما يكون وسيلة لها كما يكون وسيلة لغيرها كالكالات (قوله وهو التطهير هنا) قضيته انه لو أراد ٦٢ الاجتهاد فيهم البشرب الماء مجازة وليس مراد او عبارة ابن حجر قيل له الاجتهاد

هذا الشرب ما يظن طهارته وهو غلظ
عما يأتي في نحو غسل وخرولابن اتان
وما كويل (قوله والوجه خلافه)
اي فيجتهه دون ادى اجتهاده
الى خروج الوقت (قوله والوجه
كافي الاجتهاد خلافه) اي فليس
لاحد هما ان يرضاً من اناته الا
بعد الاجتهاد (قوله فيكون
وجوده) اي وجود الشمس
كالمعدم يؤخذ منه انه لو اشتبه
عليه مذ كانه مسمومة لم يجتهده لانه
يجب عليه العدول عنهما الى
غيرهما لتحقيق الضرر لكن في
شرح الهمزة لشيخ الاسلام جواز
الاجتهاد فيما ذكره فليراجع (قوله
لهو بالسلامة) اي فهو بشرط
عدم لالاصل الاجتهاد خلافا
لن عدمه من شروطه (قوله او
احدهما في الآخر) اي او بعضه

والاجتهاد والتصري والتأخي بذل المجهود في طلب المقصود (وتطهر عما ظن طهارته)
بامارة تدل على ذلك كاضطراب أو رشاش أو تغيراً وقرب كلب ولا اجتهاد بشرط
أحد هابقاء المشتهين الى تمام الاجتهاد فلو انصب احدهما وتلف امتنع الاجتهاد
ويقيم ويصلي من غير إعادة وان لم يرق ما بقي ثانياً ان يتأيد الاجتهاد باصل الحل فلا
يجتم في ماء اشتبه بيول وان كان يتوقع ظهور العلامة اذ لا أصل للبول في حل المطلوب
وهو التطهير هنا ثانياً ان يكون للعلامة فيه مجال اي مدخل كالوانى والسياب بخلاف
اختلاط الحريم بنسوة كما سيذكره المصنف في النكاح وزاد بعضهم ساعة الوقت فلو ضاق
عن الاجتهاد نيم وصلى والوجه خلافه واشترط بعضهم ايضاً ان يكون الانا آن لواحد
فان كانا لاثنين لكل واحد قسماً كل باناته كالمعلق كل من اثنين طلاق زوجته يكون ذا
الطائر غرابا وغير غراب فانه لا حث على واحد منهما والوجه كافي الاحكام خلافه عملا
باطلاقهم كما أوضحته في شرح العباب واشترط صاحب المعين ان يكون المتيقن طهارته
مما لا يشقى منه ضرر كشمس مبنى على مرجوح وهو جواز التيمم بمحضرة الشمس
فيكون وجوده كالمعدم وبشرط العمل بالاجتهاد ظهور العلامة فان لم يظهر له نبي اراق
الماءين أو أحدهما في الآخر ثم تيمم (وقيل ان قدر على طاهريتين) اي طهور آخر
(فلا) اي فلا يجوز له الاجتهاد بل يستعمل المتيقن اقوله صلى الله عليه وسلم دع ما يريبك
الى ما لا يريبك كن كأن بكة ولا حائل بينه وبين الكعبة وليكن كان في ظلمة أو كان أعى
او حال بينه وبينها حائل حادث غير محتاج اليه وكالو وجد الحاكم النص والاصح الجواز
وسئل فاته الحديث على الاستحباب (والاعنى كبصير في الظاهر) لقكنه من الوقوف على

(قوله دع ما يريبك) بفتح الياء ويجوز زعمها فيها اه وى في شرح الاربعين وقضيته تساوى المقصود

الصيغة تيقن في المعنى ولكن عبارة المصباح الرب الظن والشك وراى الشئ يربى اذا جهل شكاً قال أبو زيد راي من
فلان امر يربى ريباً اذا استيقنت منه الريسة فاذا السأت به الظن ولم تستيقن منه الريسة قلت اراى منه امر هو فيه اراية
واراب فلان اراية فهو ريب اذا بلغ عنه شئ أو توهمته وفي لغة هذيل اراى بالالف ربت اناواربت اذا شككت فانا
مرتاب وزيد مرتاب منه فالصلة فارقة بين الفاعل والمفعول والاسم الريسة وجعها ريب مثل سدره وسدراه ومنه يعلم
انهم ما يساءلهم اذ فين وانما اشتركا في أصل المعنى لافي حقيقة (قوله والاعنى كبصير) لواجتهاد فاذا اجتهاده الى طهارة
أحد الانبياءين اظهر علامة فاشهر بصير بخلافه فهل يقلل منه لانه أقوى ادراكاً منه اقرينه بالبصير الذي هو العلامة

== في الاجتهاد اولاً اخذنا باطلاق قولهم المجتهد لا يقلد مجتهداً فيه نظروا الاقرب الاول كالأخيرة اثنان مختلفان في اثنان وعين كل منهما نجاسة واحدة فانه يأخذ بخبر الاثنى كما يأتي فان استويا فالأكثر عدد الكن ظاهر كلامهم الثاني ويوجه بأن الشخص لا يرجع الى قول غيره اذا خالف ظنه فالولى ان لا يرجع الى ما يخبر عنه مستنداً للامارة بمجرد ما ومع ذلك فالاقرب معنى الاول لكن مجرد ظهور المعنى لا يقتضى العدول عما اقتضاه اطلاقهم فالواجب اعتناؤه وكم من موضع رج فيه ما غيره أو وجه منه معنى فيكون الرابع الثاني (قوله والخوارزمي) في معجم البكري خوارزمي بضم أوله وباء الممهلة المسكورة والزاي المعجمة بعد هاءيم قال الجرجاني معنى خوارزمي حريم الانثى فيسمله لا جليل بها اى بحروفه رحمه الله (قوله ويحصل بذوقهما) اى التحقق اى ولم تأمر به فانه اذا ذاق احدهما لا يجوز له ذوق الآخر ويصرح بذلك قول سم في حاشية شرح المنهج فلو ذاق احدهما فهل لذوق الآخر اعتد الطبا لاوى ان له ذلك ويؤيده انه عند ذوق كل يحتمل انه الطاهر واعتقد مر المنع اه (أقول) فلو خالف وذاق الثاني وظهر له انه الطاهر غسل به وان لم يظهر له فهو متخير فيتميم بعد تلف لهما او لاحدهما ويجب غسل فيه لتحقيق نجاسته اما من الاول او من الثاني لكن بتقدير كون النجاسة من الاول يظهر عما استعمله من الثاني ان ورد موارد الاول وبتقدير كونها من الثاني فهو باق على نجاسته فقد حققنا نجاسته وشككنا في منزلهما والاصل ٦٣ عدمه فلا تصح صلاته قبل غسل فيه

ولو اظهر منه شئ على ثوب لم يحكم بنجاسته لان الاصل بقاؤه على الطهارة ونحن لا نجس بالثوب وهذا نظير ما لو علمنا نجاسة قم الهرة ثم غابت زمنا عكن طهر فها فيه بولؤها في ماء كثير ثم وضعت فها في ماء قليل أو ما وقع فلا يحكم بنجاسته مع الحكم ببقائه فها على النجاسة فلو اجتهد بعد ذلك واتاه اجتهاده الى نجاسته حكم بذلك (قوله فيما يظهر) اى فلولم

المقصود بالثوب والذوق والسمع واللمس ويفارق ما سبأ في القبله بأن أدلتها بصرية بخلاف الأدلة هنا نعم لو فقد الاعى تلك الحواس امتنع عليه الاجتهاد كما قال الأذرى انه يجب الجزم به وهو حسن والثاني لا يجتهد لفقد البصر الذى هو علة الاجتهاد بل يقلد وما تقرر من جواز الذوق هو ما قاله الجمهور منه سم القاضي والماوردى والبعوى والخوارزمي وهو المعتمد وما نقله في المجموع عن صاحب البيان من منع الذوق لاحتمال النجاسة ممنوع اذ محل حرمة ذوقها عند تحققها ويحصل بذوقهما وهنالم تحققها فان تخير الاعى قلبه بصيرا أو أعى أقوى ادراكه فيما يظهر ولا يرد ذلك على المصنف لان كلامه انه كالبصير فيما يرى فان لم يجد من يقلده أو وجدته فخير بين (أو) اشتبه عليه (ماء) وبول) أو نحوه انتظمت رائحته (لم يجتهد) فيها (على الصحيح) لان الاجتهاد بقوى ما فى النفس من الطهارة الأصلية والبول لأصل له في الطهارة فامتنع العمل به وسواء كان

يفعل ذلك واتلف المائتين وتيمم فهل يجب الاعادة لثمة صيرته بآلافه مع قدرته على التقليد اولاً لانه لم يكن معه ما سال التيمم فيه نظر وقباس ما فى التيمم الثاني (قوله ولا يرد ذلك) اى تقليد الاعى لغيره وقوله على المصنف فى قوله والاعى كبصير الخ وقوله فيما مر اى من انه اذا اشتبه عليه الطاهر بغيره اجتهد ولا يلزم منه انه اذا تخير لا يقلد غيره (قوله فان لم يجد من يقلده) اى فى موضع يجب عليه السعي للجمعة لو اقيمت فيه وبعبارة ج وبظاهر ضبط فقد المقلد بان يجد مشقة فى الذهاب اليه كشقة الذهاب الى الجمعة فان كان يعمل يلزمه قصده لهما لو اقيمت فيه لزمه قصده لهما والافلا اه بحروفه رحمه الله (قوله فخير بينهم) اى بعد تلف المائتين فلا اعادة عليه كما يعلم مما يأتى وهل له اتلاف الماء قبل اجتهاد من وجدته أم لا فيه نظروا الاقرب الثاني لان من وجدته بسبيل من أن يظهر له الطاهر ومع ذلك لو خالف وفعل لا اعادة عليه وان أتى بذلك (قوله أو ما وبول لم يجتهد فيما على الصحيح) أى للطهارة فلو اجتهد للشرب جاز له الطهارة بعد ذلك بما ظنه ماء فله الماوردى واعتد طوب و مر ورده ج اه سم على منهج وسبأ في قول الشارح وما يحتمل الأذرى الخ ما يعلم منه ان جواز الاجتهاد فى الماء والبول للشرب لم يقله الماوردى وانما يحتمل الأذرى أخذ من كلامه فى الماء وما ورد ان الشارح موافق فيه للحج في منع الاجتهاد وهذا محل عند الاختيار فلو اضطر للشرب كان له الهجوم والشرب من أحدهما لانه عند الاضطرار يجوز له تناول محقق النجاسة ==

== والاجتهاد انما يمنع مع فقد شروطه اذا كان وسيلة لحكم ممنوع منه لولا الاجتهاد وهذا ليس ممنوعاً من الشرب بدون الاجتهاد فوجوده لا يضر وليس الاجتهاد هنا عبادة حتى يتوهم امتناعه بتقدير فساده ومثل ذلك ما لو اخطأ ماء او انى بلد واشتبهه فإخذ ما يشاء من غير اجتهاد الى أن يبقى واحداً له الاجتهاد في هذه الحالة اذ لا مانع منه وبقي ما لو أراد الاجتهاد ليرتب عليه فعل ما هو جائز بالتجسس كطفي النار بالبول أو وشه هل يجوز له ذلك أم لا فيه نظر والاقرب الاول أخذ من قوله لا أصل له في الظهارة ثم رايت في فتاوى الشارح ما يخالفه وعبارته سئل عن قول الماوردي يجوز أن يجتهد بين الماء وماء الورد لاجل الشرب فاذا طهر له فوضأه لياق في البول أيضاً اذا وصف له التداءوى به فاجاب بان كلام الماوردي لا يجزى في البول بحال اهـ وراجعت ما كتبه سم على منهج فوجدته مفروضاً في اشتباه الماء وماء الورد وعليه فلا مردنا عارضناه به نعم فيما كتبه سم على حج ان الاذرى بحث ان ما قاله الماوردي في الماء وماء الورد من جواز الاجتهاد فيه ما لا شرب يجزى مثله في الماء والبول ونظريته وعبارته وقد نظر الشارح في شرح العباب في بحث الاذرى مجىء كلام الماوردي في الماء والبول ثم قال فالوجه انه لا اجتهاد في ذلك اهـ (قوله وقرق الاول بما تقدم) ٦٤ أى من قوله لان الاجتهاد الخ (قوله فان كلامه الخ) على انه

قد يمنع ان البول فاشئ عن الماء الطهور بل يجوز تولده من الرطوبات التي يتناولها كافي الطفل الذي لم يتناول ماء ومات تولد منه وان كان أصله طاهراً ليس له أصل في التطهير كغيره الذي عبروا به (قوله أو يراق من أحدهما في الآخر) أى وان كان المراق قدرا لا يدركه الطرف ومحال النوعون ذلك اذا لم يكن يفعله كما تقدم من انه لو رأى ذبابة على نجاسة فامسكها الخ (قوله ويصلى بالاعادة) أى ان كان يعمل يغلب فيه فقد الماء او

أعنى أم بصيرا والثاني يجتهد كلامين وقرق الاول بما تقدم والمراد بقوله سم له أصل في التطهير عدم استحالة من خلقته الأصلية كالتجسس والمستعمل فانهم لم يستعملوا في أصل خلقته ما الى حقيقة أخرى بخلاف نحو البول وماء الورد فان كلامه ما قد استعمل الى حقيقة أخرى (بل يخطان) أو يراقان أو يراق من أحدهما في الآخر ونبه بالخطأ على بقية أنواع التالف فلا اعتراض عليه (ثم يتيمم) ويصلى بالاعادة وعلم من تعبيره بتم ان الازالة ونحوها مقدمة على التيمم فهي شرط لصحته لا لعدم وجوب الاعادة كما وقع لبعضهم وعبارة الشارح توجه لان معه ما طاهر ايقين له طريق الى اعدائه وبهذا فرق المصنف بين بطلان التيمم هنا وصحته بحضور ماء منع منه نحو سبيع وقوله بل يخطان بنون الرفع كما وجد بخطه استثنافاً وعظماً على لم يجتهد ببناء على ما قاله ابن مالك ان بل تعطف الجمل وهي هنا وفيما بعد للاتصال من غرض الى آخر كما أفاده الشارح لا للاضرار فاندفع ما قيل ان الصواب حذف النون لانه مجزوم بحذفها عطفاً على يجتهد بل لكن الاصح خلاف ما قاله ابن مالك لان شرط العطف يل افراد معطوفها بمعنى كونه مفرداً فان تلاها جملة لم تكن عاطفة بل حرف ابتداء لجرد الاضرار (او) اشتبه عليه ماء (وماء ورد)

يستوى الامران (قوله لا لعدم وجوب الاعادة) أى وعلى الاول لو تيمم قبل الخلط حرمت انتطعت

القراءة عليه ان كان جنباً وحرم عليه مس المصحف وحله مطلقاً دون الثاني (قوله وبهذا فرق المصنف) أى بقوله لان معه ماء طاهر الخ (قوله نحو سبيع) وفي نسخة بعد سبيع ويجزى ما تقرره بالواجتهاد في الماءين ولم يظهر له الطاهر اهـ وهي مضروب عليها في بعض النسخ ولعل وجهه ان معناها معلوم من قوله السابق وشرط العمل بالاجتهاد ظهور العلامة الخ (قوله وماء ورد) بقى ما لو وقع الاشتباه بين ثلاث أو انى ماء طهور وماء منجنس وماء ورد فهل يجوز الاجتهاد فنظر الماء الطهور والماء المتنجس ولا يمنع من ذلك انضمام ماء الورد اليهما ولا احتمال أن يصادف ماء الورد كما لا يضر احتمال مصادفة الماء المتنجس أو لا يجوز الاجتهاد لان ماء الورد لا مدخل للاجتهاد فيه ولا احتمال مصادفته وليس كمصادفة الماء المتنجس لان له أصلاً في الطهورية بخلاف ماء الورد فيه نظر اهـ سم على حج أقول والاقرب الثاني ونقل عن شيخنا العلامة الشوبرى ان الاقرب الاول وبقي أيضاً ما ورد في مثل ذلك في ماء طهور ومنجنس وبول والظاهر الامتناع لغلظ أمر النجاسة في البول وبقي ما لو تلف أحدهما في المسألة الأولى هل يجوز له الاجتهاد لاحتمال ان التالف المتنجس أم لا فيه نظر والاقرب الثاني

(قوله ولا يجتهد فيه ما) أي الطهارة كما يأتي بخلافه الشرب فيجوز ثم إذا فعل ذلك فظهر له المأمور ما ظهر به كما يأتي أيضا (فرع) هـ إذا اشتبه المستعمل بالطهور ويجوز له الاجتهاد قال في شرح المهذب ويجوز أن يتوضأ بكل منهما مرة ويغفر التردد في النية للضرورة اهـ فقد انكشف لنا أنه ليس معنى الضرورة تعذر الاجتهاد اهـ غير رحمه الله وقوله ويجوز أن يتوضأ الخ نقل ابن حجر عن الشرح المذكور خلاف هذا أقول والاقرب ما قاله غير ثم رأيت ابن قاسم على ابن حجر مراح بما قلته فقال قوله لا يتوضأ بكل منهما هذا منوع واضحا بل كلام المجموع كالمهذب مصرح ٦٥ بالجواز إلى آخر ما أطال به فليراجع رحمه الله (قوله ومقتضى العلة)

أي قوله للضرورة (قوله المحصلة للجزم) أي فيما لو اشتبه عليه طاهر نجس وقدر على طاهر يقين فالذلك لم يوجبوا عليه الجزم في الوضوء ماء وماء ورد فلا يقال هذا تعديلا بصورة المثلة (قوله ثم يكس) لا يتوقف اندفاع الضرورة على العكس بل لو غلب وجهه بكله بعد الغلبة المذكورة من كل اناء من ماء مرة صح مع تقدم الجزم بالنية غاية ان فيه تكرارا لما غسله في المرة الاولى وهو لا ينافي الجزم بالنية (قوله ولوزادت قيمة ماء الورد) قد يشك على ما مر من انه اذا زادت اجرة اذابة تلج تعين استعماله أو لمح ما في على من الماء لم تعجب اذابه وبعد للقيم الآن بحجاب بأن ما يستعمله هنا حاصل بصورة فلم يترتب على استعماله تقويت ما ليس بحاصل فاشبهه ما لو ارتفعت قيمة الماء وهو في يده فانه

انقطعت رائحته (توضأ بكل) منهما (مرة) ولا يجتهد فيه ما وانما جازله التوضؤ بكل منهما لتيقن استعمال الطهور ويعذر في تردده في النية للضرورة كمن نسي صلاة من الخمس ومقتضى العلة انه يمتنع ذلك عند القدرة على ما طاهر يقين فقد الضرورة وليس كذلك لانهم لم يوجبوا عليه سلك الطر في المحصلة للجزم فكذلك لا يجب عليه استعمال الطهور يقين اذا قدر عليه وان كان محصلا للجزم على انه يمكن الجزم بالنية كان يأخذ بكف من أحدهما أو بالأخرى من الآخر وبغسل به ما أخديه معا أو بأخرى ثم يعكس ثم يتم وضوءا بأحدهما ثم بالأخر ويلزمه حيث لم يقدر على طهور يقين التطهر بكل منهما ولو زادت قيمة ماء الورد على قيمة ماء الطهارة فلا يابن المقر في روضه ويفرق بينه وبين لزوم تكميل الناقص به ان لم ترتد قيمته على من ماء الطهارة بان الخلط ثم يذهب ما ليه بالكلية من حيث كونه ماء ورد وهذا استعماله منذر لا يذهبها بالكلية لا مكان تحصيل غسله وهذا أولى الزروق كما وضحته في شرح العباب ثم ما تقدم من منع الاجتهاد في ماء الورد محله بالنسبة للتطهير ما بالنسبة للشرب فيجوز كما قاله الماوردي ولما تطهر بالآخر للعكس عليه بانه ماء والفرق بينه وبين الطهرانه يستدعي الطهورية وهما مختلفتان والشرب يستدعي الطاهرية وهما طاهران وفساد الشائى رذ بأنه وان لم يحتج اليه فيه لكن شرب ماء الورد في ظمئه يحتاج اليه وحينئذ فاستحتاج الماوردي صحيح لان استعمال الآخر للطهور وتبعه وتعد هذا امتناع الاجتهاد للشئ مقصودا وليس مخفيا تبعا كما في امتناع الاجتهاد للوطء ويملك تبعا فيما لو اشبهت أمته بامة غيره واجتهد فيه ما حلال فانه يطوؤها بعد غسل نفسه فيها ولكن يفتقر في التابع ما لا يفتقر في المتبوع وما يجتهد الأذرى من مجي كلام الماوردي في الماء والبول بعينه اذ كلامه يشير الى انه انما أباح له الاجتهاد في شرب ماء الورد ثم تطهر بالآخر وهذا غير ممكن هنا وايضا في كل من الماءين له اصل في الحل المطلوب وهو الشرب بخلاف الاجتهاد لذلك بخلاف الماء والبول فالوجه انه لا اجتهاد في ذلك ونحو مكينة ومذكاة طاقا

٩ به ل يستعمله ولا نظر الى ارتفاع سعره بخلاف مسئلة الملح فانه يحتاج فيه الى بدل مال زائد على ما يريد استعماله وذلك بعد غنا (قوله وفساد الشائى) أي بانه لا حاجة للاجتهاد للشرب بل هو شرب ماء الورد مع وجود الماء الطهور له الاتمام على أحدهما بالاجتهاد (قوله وان لم يحتج اليه) أي الاجتهاد (قوله في ظننه) أي مرية الشرب (قوله وحينئذ) أي حين اذ جوز له الاجتهاد (قوله في الماء والبول) أي من انه يجتهد فيه ما للشرب ثم يطهر منهما بما ظن طهارة تبعا (قوله وهذا غير ممكن هنا) فيه انه قد يكون الاجتهاد في البول وغيره يستعمل البول فيم يجوز استعماله فيه كاطفاء نار وعن طين (قوله ومذكاة مطلقا) أي لا كل وغيره كاطعام الجوارح

(قوله بل ان وجد اضطراب) هل يجري ذلك في المسمومة اذا منع من الاجتهاد واجتهد ولم يظهر له فيه نظر وقد يقال لا يجوز له
 الهجم في المسمومة لان هجمه قديوذي الى تناول ما يصح للضرر ولا بد بخلافه في الماء والبول فان غاية ما يؤذي اليه الهجم
 تناول النجس وامره سهل لزواله بغسل القدم فليراجع (قوله نحو عطش) لعل المراد لعطش دابة وكذا آدمي خاف من العطش
 تلف نفسه أو عضوا ومفعلة والالم يجوز له شربه لان حكم النجس اه سم على منهج (قوله وعلم ان الارقاة الخ) أى من قوله
 اى أراد ان يستعمل لكن قال سم على منهج عند قوله قبل استعماله هذا القيد مستفاد من عبارة الاصل ان حمل استعمال
 ما ظنه على ارادة استعماله تأمل ٦٦ اه يرويه قال حج ويمكن بقاء استعماله على ظاهره وعبارة وقيد

بالاستعمال بقرض انه لم يرد
 بالاستعمال أراد لانه لا يتحقق
 الاعراض عن الاثر الابدغاليا
 فلا ينافي ان المعتمد بالارقاة
 قبله لثلا يغلط ويتشوش ظنه
 (قوله لم يعمل بالثاني من ظنيه
 فيه) أى بل ولا بالاول أيضا
 لاعتقاده بطلان اجتهاده السابق
 ومن فوائد جواز الاجتهاد الثاني
 مع امتناع العمل به انه اذا ظن
 به طهارة الثاني شربه أو باعه
 أو غسل به نجاسة أو غير ذلك وانه
 لو غسل اعضاءه بينهما وما اصابه
 الماء الاول من ثيابه يجوز له أن
 يطهر بالثاني (قوله قبل الصلاة)
 المناسب الماصر من ان الخلط شرط
 لصحة التيمم أن يقول فان أراقه
 قبل التيمم (قوله لفقد شرطه) أى
 وهو تعدد المشقة (قوله مع قطع
 النظر عن قوله في الاصح) كيف
 يتأتى قطع النظر عنه مع التعبير به
 في كلامه (قوله على الرأيين) أى

بل ان وجد اضطراب اجاز له تناول هجما والا امتنع ولو باجتهاد وبذلك يستدفع ما في
 التوسط وغيره (وقيل له الاجتهاد) فيهما كالمؤمنين وقرق الاول بعذر مائة قدم في البول
 (واذا استعمال) اى أراد ان يستعمل (ما ظنه) الطهور من المؤمن بالاجتهاد (أراق
 الآخر) استحبابا لثلا يشوش بغير ظنه فيه ما لم يحتج اليه نحو عطش وعلم أن الارقاة
 مقدمة على الاستعمال (فان تركه) من غير اراقته (وتغير ظنه) فيه من نجاسة الى
 الطهارة بسبب ظهور مارة له واحتاج الى الطهارة (لم يعمل بالثاني) من ظنيه فيه (على
 النص) لثلا ينقض ظن بطن (بل يتيمم) ويصلي (بلاعادة في الاصح) لعدم حصول طاهر
 يقين معه والثاني بعيد لان معه طاهر بالظن فان أراقه قبل الصلاة بعد جزمه وعبر بقوله
 تغير ظنه دون تغير اجتهاده تنبيهها على عدم تسميته اجتهادا لفقد شرطه على رأى
 المصنف ويجوز أن يحمل كلامه أيضا الباقى على طريقته على ما اذا بقى بعض الاول
 ثم تغير اجتهاده ثم تلف الباقى دون الآخر ثم تيمم افضية كلام المجموع ترجيح
 عدم الاعادة في ذلك أيضا ويجوز حمله على ما اذا بقى من الاول بتيمم ويقيد كلامه
 بما اذا خلطهما من لا قبل التيمم ليصح على رأيه ويقيد عدم الاعادة بما اذا كان يعمل
 لم يغلب وجود الماء فيه ويكون ذلك مع قطع النظر عن قوله في الاصح فغلبه يمين
 يخرج به على رأى الرافعي فقط لانه طاهر بالظن ودعوى بعضهم تحالفهم في الاعادة
 وانها على طريقة الرافعي لا تجب وعلى طريقة النووى تجب لان معه طهورا يقين غفلة
 عن وجوب تيمم ما أطلقه هنا بما قدمه من ان الخلط اى او نحوه شرط لصحة التيمم
 وهذا المسلك في تقرير عبارته أولى من اطلاق بعضهم تخريج كلامه على الرأيين
 وبعضهم حصروه على رأى الرافعي أما اذا بقى من الاول بقبية وان لم تكن طهارته فانه
 يجب عليه اعادة الاجتهاد ان احتاج اليها لان معه ما مشقة الطهارة فان كان على
 طهارته لم تجب اعادته الا أن يتغير اجتهاده قبل الحدث فلا يصح تلك الطهارة لاعتقاده

رأى النووى والرافعي (قوله ان احتاج اليها) أى بان حدث وحضرت صلاة أخرى ولم يكن ذا كرا للدليل . الآن
 الاول أو عارضه معارض (قوله فلا يصح بل الطهارة) ولا يصح تيممه قبل غسل اعضاءه لظنه نجاستها وهي مانعة من صحة التيمم
 كذا يعض الهوامش ويرد عليه انه لو كان كذلك لامتنع التيمم في مسئلة المتن وهي ما لو تغير اجتهاده بعد طهارته من الاول
 وحده فانه لا يعمل بالثاني وتيمم بعد تلف ما بقى من الاول ان بقى منه شيء بلاعادة مع انه يظن نجاسة اعضاءه من أثر الوضوء
 الاول فانظروا ان هذا الظن لا اعتبار به فيصح تيممه وان لم يطهر اعضاءه لا يقال يمكن حمل كلام المتن على ما لو غسل اعضاءه
 قبل التيمم لاننا نقول هذه لو وجدت جاز له بل وجب عليه عند الفقه استعمال الثاني حيث ظن طهارته كما قاله الباقرين كغيره

(قوله وهو ظاهر) خلافا للحج (قوله ثم اذا أعاده) أي أعاده الاجتهاد (قوله وبهذا فارق جواز الخ) أي بقوله لما فيه من نقض الخ (قوله لا تنقضاء التعديل) هو قوله لما فيه من نقض الاجتهاد بالاجتهاد الخ (قوله يريد فعلها) أي ما لم يكن باقيا على طهارته (قوله بخلاف الثوب) لو اجتهد في ثوبين طاهر ونجس ولم يظهور الطاهر فهل يصلي عاريا ولا أعاده علمه لانه عاجز عن الوصول الى الطاهر فكان كالمعدم أو يصلي عاريا وعليه الاعادة لوجود ثوب طاهر معه في الجلة أو يصلي في كل مرة كالما وماء الورد كل محفل والاقرب الثاني ويفرق بين منع صلاته بكل منهما مرة وبين وضوئه بكل من الماء وماء الورد بأنه يلزم على هذا الصلاة بيقين النجاسة فيكون مرتكب العبادة فاسدة دون الماء وماء الورد فتأمل ثم رأيت في باب شروط الصلاة بعد قول المصنف ولو اشبه طاهر ونجس اجتهد ما نهى ولو اجتهد في الثوبين ونحوهما فلم يظهر له شيء ٦٧ صلى عاريا وفي أحد البيتين طهارة الوقت ولزمته الاعادة لكونه مقصرا بعدم ادراك العلامة ولان معه ثوبا أو مكانا طاهرا ييقن اه بحروفه رحمه الله وقوله لكونه مقصرا يؤخذ منه وجوب القضاء فوراً وبه صرح الشارح في الصوم وابن حجر أيضاً في المالم يروى الهلال فافطروا ثم تبين انه من رمضان وعلاؤه بتقصيرهم بعدم الرؤية (قوله وفرق بما تقدم) أي من قوله لما فيه الخ (قوله ولو على الإبهام) ومثل ذلك ما لو توضأ من أحدنا من بلا اشتباه فآخبر بنجاسة أحدهما على الإبهام فاجتهد وإذا اجتهاده الى نجاسة ما ظهر منه فيجب إعادة ما صلاه بتلك الطهارة وعبارة مع على منهج قوله ولو أخبر الخ لو توضأ شخص من أحدنا من ولم يعلم فيه ما نجاسة وصلى ثم أخبره عدل

الآن بطلانها فهو كالأحدث واجتهد وتغير اجتهاده قاله ابن العماد وهو ظاهر ثم اذا أعاده فان اتفق الاجتهادان فذاك وان اختلفا بأن ظن طهارة ما ظن بنجاسته أو لافقيه الخلاف السابق والارجح منه عدم العمل بالثاني وان كان أوضح من الأول لما فيه من نقض الاجتهاد بالاجتهاد ان غسل ما أصابه الأول ومن الصلاة بنجاسة ان لم يغسله وبهذا فارق جواز العمل بالثاني في نظيره من الثوب والقبلة واستنبط الملبثين من التعديل السابق ان محل عدم العمل بالثاني اذا لم يستعمل بعد الأول ما طهورا ييقن أو باجتهاد غير ذلك الاجتهاد لاستثناء التعديل حينئذ الذي ذكره في هذا التصوير قال ولم أر من تعرض له قلت وهو واضح وقد أفتى به الوالد رحمه الله تعالى وعلم مما تقدم وجوب إعادة الاجتهاد لكل صلاة يريد فعلها نعم ان كان ذا كرا لادله الأول لم يعد به بخلاف الثوب المظنون طهارته بالاجتهاد فان بقاء بحاله بمنزلة بقاء الشخص مظهر افعلى فيه ما شاء حيث لم يتغير ظنه سواء كان يستمر بجميعه أم يمكنه الاستتار ببعضه لكبره فتقطع منه قطعة واستتبرها وصلى ثم احتاج الى السترة تلف ما استتبره فلا يحتاج الى إعادة الاجتهاد كما اقتضاه كلام المجتهد وهو المعقد خلافا لبعض المتأخرين وخرج ابن سريج من النص في تغير الاجتهاد في القبلة العمل بالثاني وفرق بما تقدم (ولو أخبره بنجاسة) أي الماء أو غيره أو باستعماله ولو على الإبهام أو بظهارته على التعمين قبل استعمال ذلك أو بعده وفارق الإبهام ثم التعمين هنا بان النجس على الإبهام يوجب اجتنابهما والطهارة على الإبهام لا يجوز استعمال واحد منهما وان استويا في افادة الإبهام في جواز الاجتهاد في كل منهما (مقبول الرواية) رجلا كان أو امرأة عبدا كان أو حرا بصيرا كان أو أعمى عن نفسه أو عن عدل آخر بخلاف الكافر والناسق بنجاسة أحدهما لا على التعمين فالوجه كما نقله شيخنا طب عن بعضهم وارتضاه وجوب إعادة الصلاة لتبيين بنجاسة أحدهما وأنه كان الواجب الاجتهاد اه بحروفه (قوله قبل استعمال ذلك) متعلق بقوله ولو أخبر الخ (قوله وان استويا) أي الإبهامان وهما الإبهام الطهارة والإبهام النجاسة في جواز الخ وعبارة حج وان استويا في افادة الإبهام في كل جواز الاجتهاد في كل منهما وهي أوضح لصراحته في ان جواز مفعول الافادة (قوله أو عن عدل) أي عينه كزيد وعرف المخبر عنه عدالة وكذا الوفاة أخبرني عدل وكان من أهل التعديل على ما يأتي عن شرح المسند (قوله والناسق) اقتضاه في المختار على ما ذكر يفيد أن من لم يحافظ على مروءة أمثاله فقبل روايته أي وهل هو كذلك أولا فيه نظر فلا يرجع وقياس ما قالوه في الصوم وفي دخول الوقت من انه لو أعتد صدق الفاق عمل به بحجة هنا

بنجاسة أحدهما لا على التعمين فالوجه كما نقله شيخنا طب عن بعضهم وارتضاه وجوب إعادة الصلاة لتبيين بنجاسة أحدهما وأنه كان الواجب الاجتهاد اه بحروفه (قوله قبل استعمال ذلك) متعلق بقوله ولو أخبر الخ (قوله وان استويا) أي الإبهامان وهما الإبهام الطهارة والإبهام النجاسة في جواز الخ وعبارة حج وان استويا في افادة الإبهام في كل جواز الاجتهاد في كل منهما وهي أوضح لصراحته في ان جواز مفعول الافادة (قوله أو عن عدل) أي عينه كزيد وعرف المخبر عنه عدالة وكذا الوفاة أخبرني عدل وكان من أهل التعديل على ما يأتي عن شرح المسند (قوله والناسق) اقتضاه في المختار على ما ذكر يفيد أن من لم يحافظ على مروءة أمثاله فقبل روايته أي وهل هو كذلك أولا فيه نظر فلا يرجع وقياس ما قالوه في الصوم وفي دخول الوقت من انه لو أعتد صدق الفاق عمل به بحجة هنا

(قوله والمجهول) أي مجهول العدالة أم مجهول الاسلام فينبغي أن يقال أخذنا بما يأتي فيما لو وجد قطعة لحم في اناء أو خرقة ان كان يلد لأجوس فيه أو كان المسلول أكل حكمه بسلامه والا فلا لكن هذا وان حكمه بسلامه لا تعلم عدالة الا اذا كنت في قبول الخبر بظاهر العدالة وقلنا المراد بظاهرها أن لا يعرف له فسق وهو ما جرى عليه الشارح في ولي السكاح وشاهديه ولعل المراد بمجهول العدالة من عرف له فسق ثم شك في توبته منه والا فليعرف له فسق مستورا العدالة لا مجهولة على ما جرى عليه الشارح نعم على ما جرى عليه المحل ثم ان مستورا العدالة من عرف بظاهرها نقول هو من لا يعرف حاله اه (قوله وفيما يعتمد المشاهدة) أي ولو كان اخبارهم ٦٨ فيما يعتمد المشاهدة (قوله نعم لو قال) كأنه استدل على عدم

قبول خبر المجهول (قوله ونحو) أي وتجبس نحو الاناء ومثله كل ما أخبر به بعد البلوغ مستندا لما يقينه قبله واقتضاه على اخبار الصبي بعد بلوغه قد يفهم ان الكافر والفاسق اذا أخبر به بعد اسلام الاول وتوبة الثاني لا يقبل خبرهما وينبغي أن يأتي في خبرهما ما ذكره في شهادتهما العادة (قوله في غير المجنون) ومثله الصبي الغير المميز (قوله في هذا الاناء قبل) أي ولو غلب على الظن كذبه احتياطاً للعبادة ومحله أيضا اذا لم تقطع العادة بكذبه والا فلا يقبل خبره لكن التوجيه بالاحتياط للعبادة لا يأتي في قبول خبرهم عند قول أحدهم طهرت الثوب (قوله) وكأخبره عن فعل نفسه أي اخبار من تقدم من غير المجنون والصبي الذي لم يميز (قوله من

والمجهول والمجنون والصبي ولو عجزا وفيما يعتمد المشاهدة فان روايتهم لا تقبل نعم لو قال من هو من أهل التعديل أخبرني بذلك عدل فانه يؤخذ به كما قاله الراجعي في شرح المسند ولو أخبر الصبي بعد بلوغه عما شاهد في صباه من تجسس اناء ونحوه قبل وجوب العمل بقتله في الزمن الماضي أيضا ومحله ما تقرر من عدم قبول من تقدم بالنسبة لأخبارهم عن فعل غيرهم فن أخبرتهم عن فعل نفسه في غير المجنون كقوله بات في هذا الاناء قبل كما قاله جع قبا ساعلي ما لو قال انما تطهروا ومحدث وكما يقبل خبر الذي عن شأه بانه ذكاه وكأخبره عن فعل نفسه اخباره المتواتر بان كان جعيا يؤمن نواطوهم على الكذب على ان القبول انما هو من حيث العلم من حيث الاخبار وعلم مما تقرر ان قول نحو الفاسق من ذكر طهرت الثوب مقبول لأخبره عن فعل نفسه بخلاف قوله طهره ذاك الثوب أو غسل الميت وان جرى بعضهم على قوله في الشقين (وبين السبب) في تنجيسه أو استعماله أو طهره كولو غ كلب سواء كان عاميا أم فقيها موافقا للخبر أم مخالفا (أو كان فقيها) في باب تجسس المياه (موافقا) للخبر في مذهبه في ذلك (اعتمده) حتما بخلاف غير النقيض أو النقيض المخالف أو المجهول مذهبه فلا يعتمد من غير تعيين لذلك لاحتمال أن يخبر بتجسس ما لم يتجسس عند الخبر ومثل ذلك ما لو كان الحكم الذي يخبر به قد وقع فيه زاع واختلاف ترجيح فيكون الأرجح فيه انه لا بد من بيان السبب لانه قد يعتمد ترجيح ما لا يعتمد الخبر ترجحه وحينه فليعلم من قواهم فقيها موافقا انه يعلم الأرجح في مسائل الخلاف ويظهر ان محل ما تقرر بالنسبة لما قد اذ هو والذي يعلم اعتقاده في نظره هل الخبر يوافقه أم لا أما المجتهد فيبين له اسباب مطلقا وان عرف اعتقاده في المياه لاحتمال تعير اجتهاده وقد ذكرت الفرق بين ما غنا من وجوب التفصيل وعدم

حيث العلم أي فان الخبر المتواتر يبيد العلم لا الظن (قوله موافقا) كتب شيخنا بهامش المحل لو شك في موافقه وجوبه فالظاهر انه كالمخالف وكذا الشك في الذقة الاصل عدمه فيما يظهر اه وأقول هذا مأخوذ من قول الشارح والمجهول موافقته فتأمل اه سم على منهج رحمه الله (قوله للخبر في مذهبه في ذلك) زاد حج أو عارفا به وان لم يعتمد فيه فيظهر لان الظاهر انه انما يخبره باعتقاده لا باعتقاده نفسه لعلمه انه لا يقوله فالتعبير بالموافق الغالب فان قلت يحتمل انه يخبره باعتقاده نفسه ليخرج من الخلاف قلت هذا الاحتمال بعيد عن يعرف المذهبين فلا يقول عليه على انه غير مطرد اه (قوله اعتمده) لا يعدل أن يدخل في اعتقاده وجوب تطهير ما أصابه من الماء المخبر بتنجيسه وان لم تجس بالظن لان خبر العدل بمنزلة اليقين شرعا فيراجع اه سم على حج (قوله واختلاف ترجيح) ومن ذلك ما يقع من الاختلاف بين الشهاب ابن حجر والشارح (قوله فيبين له) أي الخبر

(قوله في شرح العباب) عبارته فيه وهو ان في الردة قبلنا الشهادة بمطلقا من الموافق وغيره مع الاختلاف في اسبابه لان المرتد ممكن من أن يبرهن عن نفسه وان يأتي بالشهادتين فعدم الاتيان بهما مع سكوته أقصبر بل ذلك قرينة دالة على صدق الشاهد ولا كذلك الماء وعبارة ابن حجر هنا وانما قبلت الشهادة على الردة مع الاطلاق على ما يأتي تغلطا على المرتد لا يمكن أن يبرهن عن نفسه اهـ بحروفه (قوله وانغ الكلب الخ) عبارة المصباح وانغ الكلب وغيره من السباع بالغ وانما من باب نفع وولوغا شرب بالمسألة وسقوط الواو كما في نفع وولغ باغ من باي وعدو وثاغ وولغ مثل وجل يوجل لغة ايضا ويتدعى بالهمزة يقال أولغته اذا سقيته اهـ بحروفه رحمه الله (قوله وأمكن صدقهما) أي باي يضيقا لوقت بعينه (قوله ولو تعارض في الوقت) عبارة صح والاعتماد على قول أو ثقتهم ما فان المتبادر منه تقديم الأول وان كان غيرا أكثر عددا بل يكاد يصير حجة بقوله فان استويا الخ (قوله فالاكثر عددا) ظاهر ولو كان من النساء أو العبيد فليراجع ٦٩ (قوله عملا بالاصل) أي مع غلبة النجاسة على أبدانهم ومن ذلك المنيز لخيور بعصر ونواحيها فان العباب فيها النجاسة لكونه ينجز بالسرجين والاصل فيه الطهارة (قوله في وأنى الفجر) وكعدم الاستنجاء في فرج المغيرة ونجاسة منند الطائر والبهيمة فلو جلس صغير في حجره صل مثلاً أو وقع طائر عليه فتحكم بوضوئه صلاته استحبنا بالاصل الطهارة في فرج الصغير وما كرمه وان اطردت العادة بنجاسته (قوله كعرق الدواب) أي وان كثرت (قوله ولعاب الصغار) أي للام وغيرها (قوله غسل نوب جديد) أي مالم

وجوبه في نحو الردة في شرح العباب ولو احتل عليه برعدلين صاعدا كان قال احدهما وانغ الكلب في هذا الاناء دون ذلك وعكسه الآخر وأمكن صدقه صاعدا وحكم بنجاسة الماءين لاحتمال الولوج في وقتين فلو تعارض في الوقت أيضا بان عيناهما على بقول أو ثقتهم ما فان استويا فبالاكثر عدد فان استويا سقط خبره المدم المخرج وحكم بطهارة الماءين كالأعين احدهما كلياً كان قال وانغ هذا الخ كلب وقت كذا في هذا الاناء وقال الآخر كان ذلك الوقت يلد آخر مثلاً ولورفع نحو كلب رأسه من اناء فبمائع أو ماء قليل وغمره لم ينجس ان احتل ترطبه من غيره عملا بالاصل والانتجيس ولو غلبت النجاسة في شيء والاصل فيه طاهر ككتاب مدحني الخ ومثله نين بالنجاسة ومجانين وصبيان وجزارين حكم بأن طهارة عملا بالاصل وان كان مما اضطرت العادة بخلافه كلبه عمال السرجين في أواني الفخار خلافا لما وردى ويحكم أيضا بطهارة ما عتبه بالووى كعرق الدواب ولعابها ولعاب الصغار والجوخ وقد اشترت راسه عماله بشعر المنيز ونحو ذلك ومن البدع المذمومة غسل نوب جديد يدوح وفم من نحو كل خبز والبقل الذابت في نجاسة متنجس نعم ما ارتفع عن منبته طاهر ولو وجد قطعة لحم في اده أو خرقة يلدل المجوس فيه فهي طاهرة أو مرممة مكشوفة فنجاسة أو في اناء أو خرقة والمجوس بين المسلمين وأيسر المسلمون أعاب فكذلك فان غلب المسلمون فطاهرة ولما ذكر

يغلب على ظنه بنجاسته وما يغلب كذلك ما عتبه من الفاهل في عدم التحرز عن النجاسة بمن يعاطى حيا كته أو خياطته ونحوهما (قوله فان غلب المسلمون) قال سم في حاشي شرح البهجة الكبير بعد نقله مثل ما ذكر عن الررض وشرحه وقضية قوله فضة انما تنجس ما أصابته وهو ممنوع لان الاصل الطهارة وقد صرح بعضهم بانها لا تنجس حيث قال وهذا انما نسبته لالكل كما فرضه في المجموع أما لو أصابت شيئا فلا تنجسه اهـ وسبقه الاسنوى الى ذلك حيث اعترض صنيع الروضة واستحسن صنيع القسمولى الموافق للعجموع لفرضه الكلام في حال الاكل وعدمه ثم قال وهي طاهرة بكل حال لان الاصل الطهارة اهـ بقى انه هل تصح الاشارة مع حملها فيه نظرية وقضية قوله وهي طاهرة بكل حال العدة نعم حملها حال النية وربما يمنع انعقادها للشك الا أن يقال لا أثر للشك مع العمل بالاصل كالأول في الحديث فان نيته صحيحة اهـ أقول وقد يمنع قوله مع العمل بالاصل بالنال فعمل بالاصل بدليل حرمة الاكل اذ لو لا الحكم بنجاسته ما حرم أكله والصلابة حكم بنجاسته باطله وانما لم ينجس ما أصابه لأنه لا يلزم من النجاسة انتجيس ونظيره ما لو اشتبه طاهر بنجس ثم أصابه من أحد الاناءين رشاش وقد تقدم ان الصلابة باطله وقول سم وهي طاهرة بكل حال يقتضى حوازا لا كل فيسأل (فائدة) لو وجدت قطعة لحم مع حدا مثلا هل يحكم بنجاستها عملا بالاصل وهو عدم تذكية الحيوان أم لافيه نظرا والأقرب الأول للعللة المذكورة ونقل عن شيخنا الشوبري فيه تردد

(قوله اى واقتناء) أخذه من قوله الآتى وكذا اقتناؤه الخ فإنه يفيد جواز اقتناء غير الذهب والفضة (قوله ومن مخضب) أى اجانته من حجر مخضب الصالح للقرطبي (قوله وجلد الآدى) أى لا يرد على حصر الحرمة فيما ذكر من الذهب والفضة المقتصوب الخ لان حرمة ما ليست من تلك الحثية بل من حيث حرمة الآدى والاستيلاء على حق الغير كذا ذكره فى شرح الروض على ما نقله بر قال سم فى حواشى شرح التهجئة الكبير أقول يرد على هذا الجواب ان حرمة ما ذكره هنا فى حصر الحرمة فيه ليست من حيث الطهارة بل هو من تلك الحثية حلال فلا فرق بين ما حصر الحرمة فيه وما تركه فتأمل اهـ بحروفه (قوله وخرج بالطاهر التحبس) أى والمتجسس (قوله لوجود التضعيع) وهو محرم فى بدن وكذا ثوب يباه على حرمة التضعيع فيه اهـ وهو ما صححه المصنف فى بعض كتبه اهـ حج وهو المعتمد ٧٠ (قوله لافى جاف) عطف على قوله فى نحو ما قبل (قوله كفى

التوسط) لا ذرى (قوله فيحرم استعماله مطلقا) جافا أم لا ولكن يوجد فى بعض النسخ لكن الأوجه خلافه والصواب ما فى الأصل ما يأتى فى اللباس (قوله فى الطهارة وغيرها) وان لم يؤلف كأن كبه على رأسه واستعمل أسنله فيما يصلح له كما شمله إطلاقهم اهـ حج رحمه الله (قوله ان يسقى به مثلا غير مكف) وذلك لان فيه استعمالا من الولى وقضيته انه لا يحرم عليه دفعه للصبي يشرب منه بنفسه وقد يقال انه غير مريد لانه يجب عليه منعه من المهرات وان لم يأثم الصبي بفعلها ومثله اعطاؤه آلة الله وكل ما رفته في أن يحرم لما هو ولا نظر لتألم الولد لترك ذلك كما انه لا نظر لتألمه بفرض الولي له تأديما (قوله الى التأويل

الاجتماعى فى نحو الماء وهو مطروف ولا بد له من ظرف استطراد الكلام على ما يحل من الظروف فقال (ويحل استعمال) اى واقتناء (كل اناه طاهر) من حيث كونه طاهرا فى الطهارة وغيرها اجماعا وقد توضحا عليه الصلاة والسلام من شئ من جلد ومن قدح من خشب ومن مخضب من حجر فلا يرد المقتصوب وجلد الآدى ونحوهما ما خرج بالطاهر التحبس كالتخذ من جلد ميتة فيحرم استعماله فى نحو ما قليل ولا ينافى الحرمة هنا ما يأتى من كراهة البول فى الماء القليل لوجود التضعيع بالنجاسة هنا وعدم ذلك ثم لافى جاف والانا غير رطب أو كثير لكنه يكره ومحل ذلك كفى التوسط فى غير ما تخضع عظم كلب أو خنزير وما تفرع منهما أو من أحدهما وحيوان آخر اما هو فيحرم استعماله مطلقا ولا يرد على المصنف لان المفهوم فيه تفصيل وتكفى مخالفة حكم المفهوم حكم المنطوق (الأذهب أو فضة) أى اناهم ما (فيحرم) استعماله على الرجال والنساء والنساء فى الطهارة وغيرها من غير ضرورة حتى يحرم على المكلف ان يسقى به مثلا غير مكلف والاستثناء فى كلامه منقطع ان نظرت الى التأويل المار قال صلى الله عليه وسلم لا تشربوا فى آنية الذهب والفضة ولا تأكلوا فى صحافها رواه الشيخان ويقاس بما فيه ما فى معناه فان دعت ضرورة الى استعماله كمرود من سماجلا عنه جاز وسواء كان الاناء صغيرا أم كبيرا نعم الطهارة منه صحيحة والمأكول ونحوه حلال لان التحريم للاستعمال لا لخصوص ما ذكر ويحرم التطيب منه بنحو ما ورد والاحتواء على مجزئة منه أو جلوسه بقرب المجتبع بعد متطيبا به أعرفا حتى لو بنجر البيت بها أو وضع ثيابه عليها كان استعمالها ويحرم تغيير نحو الميت بها أيضا والحيلة كفى المجموع فى الاستعمال اذا كان فى اناه مما ذكر أن يخرج منه الى شئ آخر ولو فى أحد كفيه التى

المار) هو قوله من حيث كونه طاهرا الخ (قوله ولا تأكلوا فى صحافها) الصحفة هى مادون لا يستعمله القصعة فهى من عطف الخصاص على العام لان الآية تشعل الصحفة وغيرها وعليه فليس التقييد بما لا يخرج غيرها بل لان الغالب فى العادة الاكل فى الصحاف دون الشرب (قوله الى استعماله) اى ما ذكر من الذهب أو الفضة لا يقيده كونه اناه ليصنع التحميل بالمرود (قوله فى الميت) أى كالصغير (قوله والحيلة كفى المجموع) قال فى شرح العماب ثم المظاهر ان هذه الحيلة انما تمنع حرمة الاستعمال بالنسبة للتطيب منه لا بالنسبة لاقتناؤه وجعل الطيب فيه لانه مستعمل له بذلك وان لم يستعمله بالاختصاص وقد يتوهم من عبارته اختصاص الحيلة بحالة التطيب وليس كذلك وعبارة الجواهر من ابتلى بشئ من استعمال آنية الذهب صب ما فيها فى اناه غيرها بقصد التبريغ واستعماله فان لم يجد فليجعل الطعام على رقيقه ويصب الدهن وما الوردي يده

اليسرى ثم يأخذ منها باليمنى ويستعمله ويصب الماء الوضوء في يده ثم يصب من يده الى محل الوضوء وكذا الشرب أى بأن
يصب في يده ثم يشرب منها قال غيره وكذا الومد يسره ثم كتب بيده ١٥ ثم قال ونظر ابن الاستاذ في التقرير يخ في يساره بأنه
يهد في العرف مستعمل لا ويرد جمع ما ذكره قال وقضية ذلك ان غيره لو صب عليه من اناه الذهب في الوضوء وغيره لم يكن مستعملاً
لانه ما يشرب فان كان اذن له صلى من جهة الاخر فقط ثم قال واذا قول المصنف مثلاً ان الصب في اليسرى ليس بشرط وهو
كذلك ١٥ وعبارته في شرح الارشاد قال في المجموع والحيلة في استعماله ما في اناه النقد ان يخرج منه الى شيء بين يديه ثم يأكله
او يصب الماء في يده ثم يشربه أو يطهر به أو ماء الوردي يساره ثم ينقله ليمينه ثم يستعمله ١٥ وكان الشرق بين ماء الورد والماء
فيما ذكره ان الماء يمشى استعماله من انايته من غير توسط البدعادة فلم يعد صبه فيها ثم تساواه منها استعماله الا انايته بخلاف الطبيب
فانه لم يمتد فيه ذلك الا بتوسط اليد فاحتج لنقله منها الى اليد الاخرى قبل استعماله والا كان مستعملاً لانايته فيما اعتد فيه ١٥
وقوله أو ماء الورد في يساره أى بقصد التقرير يخ كما شرطه في شرح العباب أخذ من الجواهر ١٥ سم على حججهما الله (قوله
في يده اليسرى) هذا في غير الماء أما هو فلا يشترط فيه ذلك بل يكفي صبه في يده ٧١ ثم يشربه منها من غير نقل الى الاخرى

كما يقصد ما تقدم عن شرح
الارشاد (قوله ثم يستعمله) نعم
هي لا تمنع حرمة الوضع في الاناه
والحرمة اتخذته فقطن له ١٥
ابن حجر رحمه الله (قوله المهيأ
منها) قضيته انه لو بال في اناه
ليس مع ذلك البول لا يحرم والظاهر
انه غير مراد (قوله والشراب
الفضة) أى التي تجعلها فيها
تزين به بخلاف ما جعله في نحو
انايشرب منه أرقاً كل فيه
(قوله مركبة من العين) أى من
ذات الذهب والفضة قال سم
على منهج فالخيلاء جزءه أو

لا يستعمله بقبضه أو لا في يده اليسرى ثم في اليمنى ثم يستعمله ويحرم البول في اناه
منها أو من أحدهما ولا يشكل ذلك بجل الاستحباب بهما لان الكلام ثم في قطعة ذهب أو
فضة لا في طبع أو هي منهما ذلك كالانا المهيأ منها للبول فيه وتحريم المكحلة والمروء
والخلال والابرة والمجمر والمعلقة والمشط ونحوها من ذهب أو فضة والكراسى التي
تعمل للنساء ملطقة بالآنية كالصندوق فيما يظهر كما قاله البدر بن شهاب والشراب
الفضة غير محرمة عليهن فيما يظهر اعدم تسميتها آنية وعلة التحريم في التقدين مركبة
من العين والخيلاء كما يدل عليه كلامهم ولا فرق في حرمة ما تقدم بين الخلو وغيرها
اذ الخيلاء موجود على تقدير الاطلاع عليه ولو وجد الذهب والفضة عند الاحتياج
استعمل الفضة لا الذهب فيما يظهر ومحرم استعمال الذهب ما لم يصدأ فان صدأ أى
بحيث يستر الصدأ جميع ظاهره وباطنه بحيث لا يبين جاز ثم يجري فيه التفصيل الآتى
في الموه بنحو نحاس (وكذا) يحرم (اتخاذ) أى اقتناؤه من غير استعمال (في الاصح) لان
اتخاذه يجري الى استعماله والثاني لا اقتصار على مورد انتهى عن الاستعمال ويحرم
تزين الحوائط والبوت بالآنية النعدين ويحرم تخليط الكعبة وسائر المساجد

شرط ١٥ قال في حواشى الروض الفرق بين شرط اعله وشرطها ان شرط اعله الوصف المناسب والمتضمن معنى مناسب وما
يقف عليه الحكم ولا يناسب هو الشرط قاله الغزالي في شفاء الغليل ١٥ ولا يناقضه قول الشارح مركبة وان كان ظاهراً في ان
كلام العين والخيلاء جزء لجواز ان يريد بالتركيب نفي ان كل واحدة علة حتى يبقى الحكم ببقاء احدهما (قوله فان صدأ) صدأ
كتبه كما في المصباح ١٥ فالصدأ صدأ بوزن تعب وأما الوسخ الذي يستعمل الاناه فالصدأ بالمد (قوله بنحو نحاس) أى فان كان
الصدأ لفرض فما استحاصل منه شئ باعرض على النار لم يحرم والاحرم (قوله في الاصح) وانما جاز اتخاذ نحو ثياب الحرير بالنسبة
للرجل على خلاف ما أفق به ابن عبد السلام الذى استوجه به بعضهم لان النفس ميلاذاتية الذلأ كثر فكان اتخاذ مظنة
استعماله بخلاف غيره ١٥ حج (قوله لان اتخاذه يجري الى استعماله) كآلة اللهو قال الزركشى كاششباية ومن مار الرعاة وكسكاب
لم يمتنع له أى حالاً وقد واحد القواسم والشمس وصورة نشت على غيرهم وسقف نموة بنقد يتحصل منه شئ ١٥ وما ذكره
في الفرد غير صحيح لتصر يحرم بصفة يعمه والاتفاق به وما ادى الى معصية له حكمها ١٥ حج (قوله ويحرم تخليط الكعبة) هل
من التخليط ما يجعل من الذهب والفضة في ستر الكعبة أو يختص بما يجعل يابها أو جدرانها فيه نظر والذي يظهر الآن الاول

(قوله أي المأطى) هو بضم الميم واسكان الطاء وفتح اللام اه بكري والقياس انه يفتح الميم وعبرة المختار طلاء بالدهن وغيره
من باب رمي وتطلى بالدهن واطلى به على الفعل اه بحروفه ولم يذكرا طلى فقياس ما فيه أن يشترق الميم وتشديد الياء كرمي
فان قياس اسم المفعول منه على مفعول فيقال طلاء يطليه فهو مطاوى قلبت الواو ياء وادغمت في الياء ثم كسر ما قبله التسليم
(فرع) * اذا سمرنا الجلوس تحت سقف عمود يحصل منه شيء بالعرض على البار فهل يحرم الجلوس في ظله الخارج عن
محاذاته فيه نظروا ويحتمل أن يحرم اذا قرب بخلاف ما اذا بعد أخذ من مسئلة الجمرة اه سم على حج رجه الله وعلى هذا
فلو لم يكن في البلد محل يتمكن من صلاة الجمعة ٧٢ فيه الا هذا فهل بعد ذلك عذر في عدم حضور الجمعة أم لا فيه نظر

والاقرب الثاني لان استعمال
الذهب جائز للحاجة وحضورها
حاجة أي حاجة (قوله أو جدار)
عبرة ابن حجر أما فعل القوية
فخرام في خصوصه وانا وغيرهما
اه واطلاق غيرهما شامل
للقوية من المرافقة التزينة به من
فحاش او غيره وقياس ما يأتي عن
ابن حجر في آلة الحرب جوازه
لحاجة التزينة به (قوله أو على
الكعبة) ثم بحث حله في آلة
الحرب عسكيا بان كلامهم يشمله
ويوجه بعد تسليمه بأنه لحاجة
كما يأتي اه حج وقضية قوله
ويوجه بعد تسليمه التوقف فيه
وعبرة سم على المنهج وقد
صرحوا في باب اللباس بتحريم
قوية الخاتم والسيوف مطلقا
واستشكل على التفصيل هنا مع
ضيق باب الآنية وأجيب بمحمل
ما هنالك على نفس الفعل وبأن

بالذهب والفضة (ويحتمل) الا ناه الموه (أي المأطى) يذهب أو فضة أي يجوز استعماله
(في الاصح) لقوله الموهبة فكلامه عدم والثاني يحرم للغير لاه وكسر فلوب الفقراء
فان كثر الموهبة بأن كان يحصل منه شيء بالعرض على الناس حرمت ولو اتخذت انا من أحدهما
وموهبه بنحو فحاش فان حصل منه شيء بالعرض على الناس حلت استدامته والافلا وحمل
ما ذكر بالنسبة لاستدامته أما الفعل فخرام مطلقا ولو على سقف أو جدار أو على الكعبة
وليس من القوية لصق قطع نقد في جوانب الاناء المعبر عنه في الزكاة بالتحلية لا مكان
فصلها من غير تنص بل هي بالضمة لازمة أشبهه في باقي نفعها فيها يظهر وقد عرف بعضهم
الضمة في عرف الفقهاء بانها ما يصدق بالاناء وان لم يشكس وهو صريح فيما ذكر وبهذا
يعرف جواز تحلية آلة الحرب وان كثرت كالضمة للحاجة وان تعددت وان اطلاقهم
تحريم تحلية غيرها محمول على قطع يحصل من مجموعها قدر ضمة كبر لآنية (و) يحتمل الاناء
(النقيس) في ذاته من غير التقدير (يكافوت) أي يحتمل استعماله واتخاذ في الاظهر
العدم ورود نهى فيه ولا تتناء ظهوره معنى السرف فيه والتحليله ثم يكره ومقتضاه انه
يحرم للغير لاه وكسر فلوب الفقراء ورد بانه لا يعرفه الا الخواص اما نقيس الضمة كزجاج
وخشب يحكم الخروط فيحل بالاخلاق ويحل الخلاف في غرض الخاتم اما هو فيجوز قطعا
(وما ضب) من اناء (بذهب أو فضة ضمة كبر لآنية حرم) استعماله واتخاذ ومثله ما اذا
كانت مع كبرها بعضه الزينة وبعضه الحاجة وكان وجهه انما انهم ولم يميز عما للحاجة
غلب وصار المجموع كانه لازمة وعليه لو غير الزينة على الحاجة كان له حكم مال الزينة وهو
ظاهر (او صغيرة بقدر الحاجة فلا) يحرم ولا يكره فان كان بعضه الزينة وبعضه الحاجة
جازت مع الكراهة (او صغيرة لآنية أو كبيرة لم حاجة جاز في الاصح) انظر للصغر والحاجة
لكن مع الكراهة وثبت الضمة للحاجة ما لو عت سمع الاناء وهو كذلك والقول بأنها

لا تسمى

الخيل في الملبوس أشد اه وقضية قوله والخاتم انه لا فرق فيه بين كونه لامرأة أو رجل

(قوله يكافوت) قال شيخنا الزبدي ومن النقيس طيب رفيع كسك وعبر وكافور لا من مخصوص ل كنفيس بضمة اه (قوله
ويحل الخلاف في غرض الخاتم) أي من النقيس وعبرة المختار فخص الخاتم بالفتح والعامية فتوله بالكسر وجمعه فصوص اه
بحروفه وفي الصباح وقال الفارابي وابن السكيت كسر الفاردي وفي القاموس القصص للغات من الة والكسر غير لمن ووهم
الجهري اه (قوله استعماله) سكت عن نفس الفعل الذي هو التضييب فهل يحرم مطلقا كالقوية أو يفرق بما تقدم من تعليل
بحرمة القوية مطلقا بانه اضاعه مال وعل الثاني اقرب اه سم على حج رجه الله (قوله كان له حكم مال الزينة) أي فيحرم جمعه لكن
هذا مشكل على ما قدمه من التعليل بإيهام مال الزينة فالأولى جعل الصغير للزينة وعليه فلا إشكال في كلامه رجه الله

(قوله فالاصل الاباحه) المراد بالاباحه ما قابل الحرمه ثم ان كانت لزيمه كرهت او لمباحه فلا فيما يظهر فتأمل وابق ما لو شك هل
الضبطه للزيمه او للمباحه فيه ونظر والا قرب الحل مع الكراهه اخذ من ٧٣ قوله الاصل الاباحه قوله ملابسه الثوب

للبدن) قضيته انه لا فرق في الثوب بين كونه مفسوفاً من قطن أو حرير وكون أصله من القطن مثلاً ثم طرز بالحريز (فرع) وقع السؤال عن دق الذهب والفضة واكلمهما منفردين أو مع انضمامهما لغيرهما من الادويه هل يجوز ذلك كغيره من سائر الادويه أم لا يجوز لما فيه من اضاعه المال والجواب عنه ان الظاهر ان يقال فيه ان الجواز لا يشك فيه حيث ترتب عليه نفع بل وكذا ان لم يحصل منه ذلك اتصريحهم في الاطعمه بان الجواز ونحوها لا يحرم منها الا ما اضر بالبدن والعقل واما تعطيل الحرمه باضاعه المال فممنوع لان الاضاعه انما تحرم حيث لم تكن اضرار وما هنا قصد التداوى وصرحوا بجواز التداوى بالاولوى في الاكتمال وغيره وبرزت قيمته على الذهب (قوله اي مشعباً) قال في الصحاح يقال قصعة مشعبه أي شعبت في مواضع منها اه وبعبارة العباب ويقال قصعة مشعبه أي شعبت في مواضع منها او التشديد لكثير اه بجره (قوله كذا وكذا) أي مرار كثره قوله عن ذلك أي الاشارة أي عن كونها اليه بصفته

د تسمى حينئذ ضبطة ممنوع والثاني ينظر الى الزينه والكبر واصل ضبطه الاناء ما يصلح به خلع من صفيحة او غيرها واطلاقها على ما هو للزينه توسع ومرجع الكبريه والصغيره العرف فان شك في الكبر فالاصل الاباحه ولا يشك في ذلك بما ساق في اللباس من انه لو شك في ثوب فيه حرير وغيره ايهما أكثر أنه يحرم استعماله او شك في التفسير هل هو أكثر من القرآن اولافانه يحرم على المحدث منه لا نافي قول ملابسه الثوب للبدن اشهد من ملابسه الضبطه له فاحتيط ثم لا يمتحاط له هنا واما التفسير فاحتياط مع الشك تغليباً لجانب التعظيم والمراد بالمباحه عرض الاصل لا المجزئ عن غير النقيدين لان المجزئ عن غيرهما يبيع استعمال الاناء الذي كاه من ذهب أو فضة فضلاً عن المضرب وتوسع المصنف كما قاله الشارح في نصب الضبطه بفعله انصب المصدر أي لان انتصاب الضبطه على المفعول المطلق فيه توسع على خلاف الاكثر اذا كثيراً ما يكون المفعول المطلق مصدراً وهو اسم الحدث الجاري على الفعل كما في نحو وكلم الله موسى تكليماً لكنهم صرحوا بانه قد ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق اشياء كما للشارح للمصدر في حرقه التي صفتها بنيت منها ويسمى المشارك في الماده وهو اقام منها ما يكون اسم عين لحدث كاضبطه فيما نحن فيه وكافي قوله تعالى والله انبئكم من الارض نباتاً فضبطه اسم عين مشارك مصدر ضرب وهو التضييب في مادته نائب منابه في انتصابه على المفعول المطلق والاصل في جواز ما تقدم مارواه البخاري ان قدحه صلى الله عليه وسلم الذي كان يشرب فيه كان مسالاً بفضة لا تصدأ أي مشعباً بخيط فضة لانشقاقه قال انس لقد سميت رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذا كذا وكذا والظاهر ان الاشارة عائدة للاناء بصفته التي هو عليها عنده واحتمال عودها اليه مع قطع النظر عن ذلك بصفته خلاف الظاهر فلا يعول عليه وسحر الدراهم في الاناء لا طرحها فيه كالتضييب ولا يحرم شربه وفي نحو فضة ولو جعل للاناء رأساً من فضة كصفيحة بحيث لا يمكن وضع شيء فيه جاز ما لم يضع عليه شيئاً فيحرم كاهو ظاهر لانه استعمال له فهو اناء بالنسبة اليه وان لم يسم اناء على الاطلاق نظير الخلال والمرود والاوجه كما قاله بعضهم ان المداوع على امكان الانتفاع به وحده وعدمه لا يسمه فيه وعدمه او سلبه منها فكذلك فان كان لمحض الزينه اشترط صغرهما عرفاً كاضبطه فيما يظهر ولا يطبق بغطاء الاناء غطاء العمامة وكيس الدراهم اذا اتخذها من حرير خلا للاسنى ازتغطية الاناء مستحبة بخلاف العمامة واما كيس الدراهم فلا حاجة الى اتخاذ منه والحق صاحب الكافي في احتمال له طبق الكيزان بغطاء الكوز والمراد منه صفيحة فيها ثقب للكيزان وفي اباحته بعد فان فرض عدم تسميته اناء

١٠ به ل ولاوى ان يقول عن صفته بدل لفظ عن ذلك فتصير العبارة هكذا واحتمال عودها اليه مع قطع النظر عن قوله بصفته خلاف الظاهر (قوله ولا يحرم شربه) قد يشعر بالاختصار على نفي الحرمه بكرهه ذلك واهله غير مراد ثم رأيت الخطيب على أبي شجاع صرح بنفي الكراهه أيضاً رحمه الله (قوله او سلبه منها) أي الفضة وقوله فكذلك أي يجوز

(قوله منوطه بها) أي بالسنية * (باب اسباب الحدث) * وعبر بالاسباب ليس عما أورد على التعبير بالنواقض من اقتضائه انها تبطل الطهر الماضي وليس كذلك وانما ينبغي بها ولا يضر تعبيره بالنقض في قوله يخرج لمعاد نقض لانه قد بان المراد به وبالوجبات من اقتضائه انها توحيه وحدها وليس كذلك بل هي مع ارادة فعل نحو الصلاة اه ابن حجر وكتب عليه ابن قاسم قوله لانه قد بان الخ فيه نظر ظاهر لان التعبير بالاسباب غايته انه لا يدل على النقض لانه يدل على عدمه ووفق بينهما وعدم دلالة لانتافي النقض الذي دل على العبارة الاخرى ظاهر فتدبر وقوله مع ارادة فعل الخ قد يشكل هذا باقتضاء عدم الوجوب اذ لم يرد او اراد عدم بعد دخول الوقت مع انه بدخوله يخاطب بالصلاة ومخاطبته بها مخاطبة بالانتم الابه الان يقال المراد الارادة ولو حكما ولو كان مأمورا بالارادة بعد الدخول كان في حكم المراد بان العمل فليتم امل اه يجوز وفردحه الله اقول ويمكن ان يجاب عما نظره في قوله لانه قد بان بانه لم يرد انبان من مجرد التعبير ٧٤ بالاسباب بل منه مع العدول عن النواقض المستعملة في كلام غيره فان من

تأمل وجه العدول ظهر له ان ما يفهم من النقض لغة غير مراد (قوله اذ هو) اي شرعا المراد عند الاطلاق (قوله غالبا) احترزه عن الجنب في النية اذ قال نويت رفع الحدث فان المراد به الاكبر اذ القرينة قائمة على ذلك فلو كان المراد الاصغر لارتفعت جنابته عن اعضاء الوضوء فقط هذا وقضية قول البكري وان المراد الاول اي الاصغر لانه مصطلح الفقهاء عند الاطلاق اه ان معنى قوله هو المراد عند الاطلاق يعني في عبارات المصنفين وعليه فلا يحتاج للتعقيب بقوله غالبا (قوله وهو الوصف) أي اصطلاحا ما لغة فهو ما يتوصل به الى المقصود اذ زيادى وقضيته ان السبب وضع

وكانت الحرمة منوطه بها ولا بعد فيه حينئذ بالنسبة لانتحاده واقضائه اما وضع الكثران عليه فاستعمال له والمخبر الحرمة نظير ما صرح في وضع الشيء على رأس الاناء وقد بلغ بعضهم لاروجه في مسائل الضبة والاناء والقوية الى اثني عشر رأيا وجه واربعه ائمة وغيرين وجههم مع عدم تعرضه للخلاف في ضبط الضبة ولو تعرض له لزامه العدد على ذلك زيادة كثيرة (وضبة موضع الاستعمال) نحو الشرب (كغيره) فيما ذكر (في الاصح) لان الاستعمال منسوب الى الاناء كله ولان معنى العين والخيلاء لاختلاف والثاني يحرم اناءها مطلقا لما بشرتها بالاستعمال ولو تعددت ضببات صغيرة لزمه فقتضى كلامهم حاليها وتعين حمله على ما اذ لم يحصل من مجموعها قدر ضبة كبيرة والا فلا وجه تحريمها لما فهم من الخيلاء وبه فارق ما يأتي فيما لو تعدد الدم المعفو عنه ولو اجتمع اكثر على أحد الوجهين فيه (قلت المذهب تحريم) اناء (ضبة الذهب مطلقا والله اعلم) اذ الخيلاء فيه اشد من النضة وباب واسع يدل على جواز الختام منها للرجل ومقابل المذهب ان الذهب كالفضة في التخصيص المتقدم

* (باب اسباب الحدث الاصغر) *

اذ هو المراد عند الاطلاق غالبا والاسباب جمع سبب وهو الوصف الظاهر المنضبط المعروف بالحكم ويعبر عنه بانه الذي يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم والباب ما يتوصل منه الى غيره وفي الاصطلاح اسم للملة تتخذه من العلم مشتملة على فصول ومسائل والحدث لغة الشيء الحادث كما تقدم وشرا عا يطلق على امر اعتباري يقوم بالاعضاء يمنع صحة الصلاة

لما يتوصل به الى غير وفي المصباح السبب الحبل وهو ما يتوصل به الى الاستعلاء ثم استعمل لكل شيء يتوصل به الى امر من الامور فتبطل هذا سبب هذا وهذا سبب عن هذا (قوله الظاهر) خرج الخلق (قوله المنضبط) خرج به ما يثبت معه الحكم تارة وينتفي آخرى فلا يكون سببا وقوله المعروف بالحكم المعروف بتقيضه وهو المانع (قوله المعروف بالحكم) أي الذي هو علامة عليه وليس منبته (قوله ويعبر عنه) اي السبب (قوله من وجوده الوجود) اي لذاته فقد لا يلزم من وجوده الوجود بل العدم كما لو اقترن المانع بالسبب وقد لا يلزم من عدمه العدم كان خلفه سبب آخر كالزوجة مع انتفاء القرابة (قوله والباب ما يتوصل) اي في اللغة بقرينة قوله وفي الاصطلاح الخ (قوله على فصول ومسائل) أي غالبا (قوله يقوم بالاعضاء) اي اعضاء الوضوء لاجتماع البدن على الراجح بالنسبة للاصغر وجميع البدن بالنسبة لغيره

(قوله وعلى الاسباب التي ينتهي بها الخ) اي ويطلق حقيقة شرعية على الاسباب التي الخ لكن في ابن حجر مانعه ويطبق أيضا على الاسباب الآتية وكتب عليه ابن قاسم ظاهره انه اطلاق حقيقي اصطلاحى ويحتمل انه مجازى (قوله والمراد هنا الثانى) ما المانع ان يحمل على غيره ولا ينافيه قوله هي اربعة ويصير المعنى اسباب المنع والامر الاعتبارى ٨١ سم على منهج (قوله الاضافة بيانية) اي فلا يام وقد منع بان الايام انما هو بالنظر لما يقيد اللفظ واما جعل الاضافة بيانية فامر خارج عن مدلول اللفظ فالجمل عليه مصحح للتعبير لا دافع للايام هذا ويرد على ان المراد بالحدث المعنى الثانى اذ لم يجعل الاضافة بيانية ان التقدير باب اسباب الحدث وهو غير صحيح فبين - هل الاضافة بيانية او حمل الحدث على غير الاسباب ومن ثم قال ابن حجر بعد ذكر الاطلاقات الثلاث فان اريد احد الاولين أى الامر الاعتبارى والمنع فلاضافة بمعنى اللام أو الثالث فهي بيانية (قوله بوله محمدنا) أى محكما عليه بالحدث حج بالمعنى (قوله واما شفاء دائم الحدث) ٧٥ وعبارة حج ونحو شفاء السلس لا يرد

لأن حدثه لم يرتفع ٨١ وكلام الشارح ظاهر - ر في الانتقاض بشفاء دائم الحدث ويمكن توجيهه بأنه بالوضوء ارتفع المنع الخاص وهو حرمة افترض وبشفائه زال هذا المنع فعد ناقضا واما قول حج لم يرتفع فإداه ان الامر الاعتبارى لم يرتفع فلا تنافي بينهما (قوله الا ان اتصت بالموت) زاد في شرح الهجة الكبير بعد ما ذكر وقوله تعالى ومن يكفر بالايمان فقد حبط عمله مخصوص عن مات مرئى القول ومن يرتد منكم عن دينه الآية ٨٢ وكتب عليه سم قوله اقول ومن يرتد الخ قد يقال هذا من قبيل ذكر بعض افراد العام بحكمه وهو لا يخص

حيث لا مرخص وعلى الاسباب التي ينتهي بها الطهر وعلى المنع المترتب على ذلك والمراد هنا الثانى وان أوهمت عبارة المصنف تفسير الحدث بغير الثانى لأن تجعل الاضافة بيانية وقدم هنا هذا الباب كاملا على الوضوء لأن الانسان يولد محمدا فإمكان الاصل في الانسان ذلك ولا يولد جنبا فإنا سب تأخير الغسل مطلقا وتأخير في الروضة كصلها اسباب الحدث عن الوضوء يوجه بان الرفع للطهارة فرع وجودها (هى) اي الاسباب (اربعة) فقط ثابتة بالادلة وعلة النقض بها غير معقولة فلا يقاس عليها واما شفاء دائم الحدث وما الحق به فقد كورق بانه مع انه نادر واما الردة فلا تنقض الوضوء لأنم لا تحبط العمل الا ان اتصلت بالموت ونزع الخلف يوجب غسل الرجلين فقط واعادة التيمم وما الحق به من وضوء نحو الساس مذ كور حكمه في بابه فلا تنقض بالتهمة في الصلاة ولا بالباوغ بالسنة ولا بكل لحم الجزور وان اختار المصنف من جهة الدليل النقض به وذ كان فيه حديث صحيحين ليس عنهما جواب وقد ذكرنا جواب ذلك في شرح العباب ومما يضعف النقض به ان القائل به لا يعديه الى شحمه وسنأتم مع انه لا فرق وود ذلك بانهم لا يسميان لحمهما كما في الايمان فأخذ بظاهر النص ويوجب بانه عم عدم النقض بالشحم مع شموله لشحم الظهر والجنب الذى حكم العلماء في الايمان بشمول اللحم له ولا تنقض أيضا التجاسة الخارجة من غير الفرج كفى وفقد وجها لما روى من ان رجلا من أصحابه صلى الله عليه وسلم حرسا المسلمين في غزوة ذات الرقاع فقام أحدهما يصلى فرما رجل من الكفار بسهم ففرعه وصلى

ويجب بان محله ما لم يكن له فهو ولا يكافا فان قوله تعالى يت معطوف على الشرط فله حكمه فله مفهوم يخصه ٨٢ بحج روفه (قوله فلا تنقض بالتهمة) انما صرح بهذه المذ كورات للرد على الخالف (قوله ولا بكل لحم الجزور) اي البعير ذكرا كان أو أنثى (قوله ليس عنهما جواب) زاد حج شاف واجيب باننا اجمعنا على عدم العمل بهم الا ان القائل بنقضه يخصه بغير شحمه الخ اه (قوله فاخذ) اي القائل بظاهر النص (قوله لما روى من ان رجلا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم حرسا المسلمين ليلة في غزوة ذات الرقاع فقام أحدهما يصلى فرما رجل من الكفار بسهم فوضعه فيه فنزعه ثم رماه بآخر ثم نبأه ثم ركع وسجد ودماؤه تجري وعلم به صلى الله عليه وسلم ولم ينكره واما الدم فعمل الذى اصابه منه قليل اولم يكن ثم ما يغسله به ٨٢ بحج روفه وكتب عليه ابن قاسم قوله اصابه منه قليل قد يقال او كثيرا لأنه دم نفسه وقوله اولم يكن ثم الخ فيه اشارة الى صحة الصلاة مع الدم الغير المعقوعه اذا فقد ما يغسله به وان كانت الصلاة تنقلا لان الظاهر ان الصلاة في هذه الواقعة كانت نقلا فليأتم صل وليراجع فانه أى العوض عنه به من كلامهم ٨٢ بحج روفه

(قوله فلقلة ما اصابه منه) أى أو ان دم الشخص نفسه يعنى عنه وان كثر على ما بابقى في شروط الصلاة (قوله احدها خروجه شئ) خروج الدخول وفي شرح شيخنا ابن حجر الارشاد والوجه انه لو رأى على ذكره بل لا يمتنع وضوءه الا اذا لم يحتمل طروءه من خارج خلافه لفرى كماله خرجت منه رطوبة وشك انهم من الظاهر والباطن اه سم على منسج ولا يكلف ازالها أى وان ادى ذلك الى التصاق رأس ذكره بثوبه لا ينام فحكم بنجاستها (قوله انفصل والا) وشمل ذلك أيضا خروج عود ادخله ملفوف في ثوبه خرقه دونها بان سله منها وفاقالم رحمه الله اه سم على منسج (قوله في ذكره ميلا) أى مرودا (قوله كقوله تعالى أوجاه أحد منكم من الغائط الآية) في الآية تقديم وتأخير أى وحذف أى اذا قمنا الى الصلاة من النوم أوجاه أحد منكم من الغائط او لامستم النساء فاغسلوا الى قوله على سفر فيقال عقبه فلم يجدوا ماء فتييموا ذكره الشافعي عن زيد بن اسلم والظاهر انه توقيف مع انه لا بد منه فان نظمه بها يقتضى ان المرض والسفر حدان ولا قائل به ومن ثم قال الازهري ان أوفى أوجاه بمعنى الواو الخالية ويغنى عن تكلف ذلك ان يقدر جنبنا في قوله وان كنتم ٧٦ مرضى أو على سفر انتمى شرح الارشاد لابن حجر رحمه الله (قوله ما لو خلق له

ذكران) أى اصلان بخلاف الزائد فانه لا ينقض بالخارج منه أى حيث علم بأنه زائد ومنه ما لو خلق له ذكران وكان عني بأحدهما ويبول بالآخر فما عني به هو الزائد وما يبول به هو الاصل اه سم رحمه الله اما لو كان أحدهما زائدا والاخر أصليا واشتبهما فقياس ما بابقى عن شرح الروض من ان الظاهر ان النقص منوط بهما الا بأحدهما انه هنا انما ينقض بالخروج منه ما لا من أحدهما وعبرة ابن حجر هنا نعم لما تحققت زيادته أو احتملت حكم مفتوح تحت المعدة اه بحروقه (قوله أول مرة) بخلاف ما لو خرج وانفصل

ودمه يجزى وعلم به صلى الله عليه وسلم ولم ينكره وما صلاته مع الدم فلقلة ما اصابه منه (أحدها خروجه شئ من قبله أو دبره) عينا أو ريحها ظاهرا أو نجسا جافا أو رطبا معاددا كبول أو نادرا كدم انفصل والا حتى لو أدخل في ذكره ميلا ثم اخرجته انقضت ثبت ذلك في نحو الغائط بالنص كقوله تعالى أوجاه أحد منكم من الغائط الآية وقوله صلى الله عليه وسلم فلا ينصرف حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا أو ألحق بذلك ما عدا دم من كل خارج ومحل ما ذكره في الواضح اما المشكل فان خرج من فرجيه معانق وضوءه الا فلا وتعبيره احسن من تعبيره أصلا والتعبير بالسيلين اذ للمرأة ثلاث مخارج اثنان من قبل وواحد من دبر ولشموله ما لو خلق له ذكران فانه ينقض بالخارج من كل منهما وكذا لو خلق للمرأة فرجان (الا المني) من نفسه الخارج أول مرة فلا ينقض الوضوء كان احتلم النائم فاعدا على وضوئه لانه اوجب أعظم الامرين وهو الغسل بخصوصه فلا يوجب ادنهما بعمومه كزنا المحصن وانما أوجبه الحيض والنفاس مع ايجابهما الغسل لانهما عنيان صحة الوضوء مظنة فلا يجمعهما بخلاف خروج المني يصح معه الوضوء في صورته سلس المني فيجاء به ولو ألقته ولدا جافا ووجب عليه الغسل ولا ينقض وضوءها كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى تبعالازركنى وغيره وهو وان انعقد من منيها ومنه لكن استحالة الحيوانية فلا يلزم ان يعطى سائر أحكامه ولو ألقته بعض ولا كيداته تنقض وضوءها ولا غسل عليها ومن فوائده

ثم ادخله في ذكره فانه ينقض اذا خرج لعدم ايجابه الغسل (قوله وهو الغسل بخصوصه) اعترض بافساد يوم من رمضان يجماع اثم به بسبب الصوم فانه يوجب الكفارة ويوجب القضاء فوجب اعظم الامرين وهو الكفارة بخصوص كونه بما عاكف يوجب ادنهما وهو القضاء بعموم كونه مفطرا وقد يجاب بان الجنس هناك لما اختلف وجب الاعظم والادون الا ترى ان القضاء غير الكفارة بخلافه هنا فانه يتحد كذا نقل عن الشيخ محمدان أقول قد يمنع ان الكفارة أعظم من القضاء بل قد يدعى ان القضاء أعظم من الكفارة بالنسبة لبعض الافراد فلا يتوجه السؤال من اصله (قوله ولو ألقته ولدا جافا) أى او مضغة جافة انتهى سم على حج وفيه رد على قول حج ان المرأة اذا ألقته مضغة وجب عليها الغسل لا لاختلاطها بعنى الرجل أى او علقمة جافة قياسا على المضغة لما يأتى ان كلامه مظنة للناس (قوله سائر أحكامه) أى المني (قوله انقضت وضوءها) وظاهره انه اذا برز بعض العضو لا يحكم بالنقض بناء على انه منفصل لا لانا لا تنقض بالشئ فان تم خروجه منه صلاح حكمه بالنقض والافلام ر ولو خرج جميعه الولامة مقطعا على دعوات فينبغى ان يقال ان توصل خروج اجزائه المتقطعة بحيث ينسب بعضها البعض وجب حكم

= الغسل بخروج الاخير وتبين عدم النقص عما قبله والابان خرجت تلك الاجزاء متفصلة بحيث لا ينسب بعضها لبعض كان خروج كل واحد ناقضا ولا غسل ولو خرج ناقضا وضوا ناقضا عارضا كان انقطع يده وتخللت عن خروجه توقف الغسل على خروجهما م ر ١٥ سم على حج وقوله على خروجهما أى على الاتصال العادى على ما قدمه والا فلا يجب غسل لان كلامهما بعض ولد وهو انما ينقص على ما مر الان يفرق بان الخارج أولا لما اطلق عليه اسم الولد عرفا أو يجب الغسل بخصوصه حيث خرج باقية مطلقا هذا وما قاله من ان خروجه مقفرا لا يجب الغسل حتى بالجزء الاخير قد يقال فيه نظرا لانه بذلك تحقق خروج الولد بتمامه فلا وجه لعدم وجوب الغسل وقوله قبل وجب الغسل بخروج الاخير وهل يتبين وجوب قضاء الصلوات السابقة لانه تبين بتمام خروجه وجوب الغسل فقدمت الصلوات السابقة مع الجنابة ولا يتبين وجوب قضاءها لان الموجب للغسل انما يجب الغسل منه بخروجه وانقطاعه فلا يجب الغسل هنا الا بتمام الخروج والصلوات السابقة وقعت قبل وجوب الغسل مع صحة وضوءها فيه نظر والتجربة الآن الثانية ١٥ سم على الهجعة أقول وهو ظاهر بل لا وجه لغيره بناء على ما عتدته من ان بعض الولد لا يجب الغسل (قوله وثبة السنية) أى ومن فوائده الخ ٧٧ (قوله ولو انسد خروجه) أى جنسه

فيصدق بما لو انسد احد خروجه ثم انفتحت له ثنية (قوله وانفتح تحت معدته) والمعدة بفتح الميم وكسر العين وبكسرهما وبفتح الميم أو كسرهما مع سكن العين فيهما ١٥ شرح الهجعة الشيخ الاسلام (قوله يخرج بدله) قال سم على شرح الهجعة الكبير ولتعدده هذا الثقب وكان يخرج الخارج من كل من ذلك المتعدد فينبغي النقص بخروج الخارج من كل سواء حصل انفتاحه معا ومرة تبا لانه بمنزلة اصلين م ر ويجوز

عدم النقص بالمنى صحة صلاة المغتسل بدون وضوء قطعا كما اقتضاء كلام ابن الرفعة ولو قلنا بالنقص لكان فيها بدون وضوء خلاف وثبة السنية بوضوئه قبل الغسل ولونقص لقوى به رفع الحدث وقول بعضهم ان من فوائده أيضا انه لو تيمم للجنابة لم يجز عن الماصلي ما شاء من القرائض ما لم يحدث أو يجدد الماء لانه يصلى بالوضوء وتيممه انما هو عن الجنابة رد بأنه غلط اذا الجنابة مانعة من صحة الفرض الثاني بدون تيمم بينهما ما لان التيمم لا يبيح للجنب ولا لمحدث اكثر من فرض (ولو انسد خروجه) الاصل قبل كان او دبر ابان يخرج منه شئ وان لم ينسد بالحمة كما قاله انزاري (وانفتح تحت معدته) يخرج بدله (يخرج) منه (المعاد) خروجه (نقص) اذا بدلا انسان من مخرج فاقيم هذا مقامه (وكذا نادركدود) ودم (في الاظهر) اقيامه مقام المنسدى المعتاد ضرورة فكذا في النادر والثاني يقول لا ضرورة في قيامه مقامه في النادر فلا تنقض والمعدة مستقرة الطعام من المكان المنخفض تحت الصدر الى السرة والمراد به هنا السرة ومرادهم بفتح المعدة ما تحت السرة وبفوقها السرة ومحاذيها وما فوقها (أو) انفتح (فوقها) أى فوق المعدة بان انفتح في السرة وما فوقها كما تقدم (وهو) أى الاصل (منسد أو تحتها) وهو منفتح فلا

للعيل الوطء في هذا الثقب وان لم يكن للعليلة دبر لان المنافع هو الوطء في الدبر وهذا ليس دبرا م ر ١٥ بخروجه (قوله يخرج منه) الثقب الذى افادته الشافعية ليس مرادا (قوله وكذا نادرك) ينبغي ان يكون المراد بالنادر غير المعتاد فيشمل ما لم يعتدله خروج الصلوة لاسرته ١٥ سم على حج (قوله ما تحت السرة) أى ما يقرب منها فلا عبرة بانفتاحه في الساق والقدم وان كان اطلاق المصنف يشمل ذلك فليراجع (قوله وانفتح فوقها) بقى ما لو انفتح واحد تحتها وآخر فوقها والوجه ان العبرة بما تحتها ولو انفتح اثنان تحتها وهو منسد فهل ينقض خارج كل منهما مطلقا ولا الان يكون احدهما اسفل من الآخر واقرّب الى الاصل من الآخر فهو المعبر فيه نظر ١٥ سم على حج أقول ولا يبعد ان يقال ينقض الخارج من كل منهما ما تنزلا لهما بمنزلة الاصلين وهو مقتضى ما تقدم عن حواشي الهجعة فانه اطلاق في الثقب فيشمل التخاذلية وما بعرضها فوق بعض (قوله بان انفتح في السرة) هذه الصورة لا يشملها اللفظ الفوق لما مر ان المراد بالعدة في كلامهم نفس السرة لكن ما ذكره هنا مرافق لما قدمه في قوله وبفوقها السرة ومحاذيها وما فوقها وعليه فالتعبير بفوق اما مجاز في السرة وما فوقها وهو بتقدير مضاف كان يقال الاصل فوق تحتها

(قوله وعلى هذا) أى الثانى (قوله كما حكيناها) أى فى قوله والثانى ينقض (قوله فالحكم مختص به) أى النقض وأما الاصلى
فالحكامه باقية (قوله لا يتعدى لغیره) استثنى من ذلك فى المجموع عدم النقض بالنوم به ممكناً قال ابن حجر وهو متجه للامن حينئذ
من خروج ريح أو غيره اهـ سم وسبأى مثله فى قول الشارح ومثله ما لو نام ممتكناً الخ (قوله اما الخلق فنفقته) أى سواء كان على
صورة الاصلى ام لا (قوله كالاصلى) هل من ذلك حرمة استقبال القبلة به فى العصر او نذبه فى غيرها اهـ سم والمراد بقوله ونذبه أى
نذبه ترك الاستقبال كما يصح به قوله فيما بأتى ولا يستقبل القبلة ولا يستدبرها ادباً فى البنيان وتول سم هل من ذلك الظاهر
نعم وهو مقتضى اطلاقهم لانه حيث ٧٨ نزل منزلة الاصلى فى سائر الاحكام كان فى الاستقبال به مع عين الخارج انتهالك

نظرمة البيت (قوله ولا بالابلاج
فيه) أى وهو جائز (قوله لا افتتاحه
اصالة) اعتمد على ان القم ينقض
ما خرج منه حينئذ اهـ قال سم
عليه هل ينقض حينئذ خروج
ريقه ونفسه منه لان خروج الريح
ناقض والنقض بذلك فى غاية
الاشكال والمعتد عند شيخنا
الشهاب الرملى خلاف ذلك
واختصاص هذا بما بطراً انفتاحه
دون المنفتح اصالة * (مسئلة) *
لو خلق انسان بالادب بالكلية ولم
ينفتح له مخرج وقتلنا بما اعتمد
شيخنا الشهاب الرملى من ان المنفتح
اصالة كالتم لا يقوم مقام الاصلى
فهل ينقض وضوءه اذا بالنوم
الغير الممكن اخذاً باطلاقهم ان
النوم الغير الممكن ناقض فيه نظر
ويحتمل ان يقال بعدم النقض لان
علته ان النوم الغير الممكن مظنة
خروج شئ من الدبر اذ لا دبر له

ينقض الخارج منه المعتاد (فى الاظهر) لانه من فوقها بالانقضاء
تلقية الى اسفل ومن تحتها الاضرورة الى مخرجه مع افتتاح الاصلى والثانى ينقض لانه
ضرورى الخروج تحول مخرجه الى ما ذكره على هذا ينقض النادر فى الاظهر ووقع
للشارح فى بعض نسخ شرحه زيادة لا قبل ينقض وضوءه - فذهبها كما حكيناها ولو انفتح
فوقها والاصلى منفتح فلا ينقض كالقمة وقوله أو فوقها هو مافى أكثر النسخ - وكى عن
نسخة المصنف وفى بعض النسخ أو فوقه أى فوق تحت المعدة وهى تشمل الانفتاح فى
نفس المعدة الذى تقدم حكمه وحيث قيل بالنقض فى المنفتح فالحكم مختص به لا يتعدى
لغيره من نحو اجزاء الجرح وإيجاب وضوءه وغسل بايلاج فيه وهذا فى الانسداد
العارض اما الخلق فنفقته كالاصلى فى سائر الاحكام كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى
والمنسد حينئذ كعضو رائد من الخلق لا وضوءه بمسه ولا غسل بايلاج فيه ولا يبالج فيه
قاله الماوردى وهو المعتد وان قال فى المجموع لم أر غيره تصر يحاجوا فنفقته او سحاقفقه
ويؤخذ من التعبير بالانفتاح انه لو خرج من نحو فقه لا ينقض لانفتاحه اصالة (الثانى
زوال العقل) أى التمييز بنوم أو غيره يكون أو انغماء أو سكر أو غير ذلك لقوله صلى الله
عليه وسلم العينان وكاه السه فى نام فليتوضأ والسبب الدبر ووكاؤه - فظاهره ان يخرج
منه شئ لا يشعر به والعينان كناية عن اليقظة والمعنى فيه ان اليقظة هى المحافظة لما
يخرج والنائم قد يخرج منه الشئ ولا يشعر به واذا ثبت النقض بالنوم الحق به البوق
لان الذهول معها ابلغ من النوم وقد جعل ذلك ناقضاً لانه مظنة لخروجه فأقيم مقام
الميقنين كما أقيمت الشهادة المفيدة لظن مقام اليقنين فى شغل الذمة ولهذ لم يعولوا على
احتمال ريح يخرج من القبل لانه نادر وسواء فى الانغماء كان متمكناً المقعدة أم لا لما
تقدم والمقل صفة يميز بين الحسن والقيح وقيل غريزة يتبعها العلم بالضروريات

ويحتمل النقض اخذاً باطلاقهم واكتفاء بان النوم مظنة لخروج فى الجملة أى بالنظر لغير مثل هذا الشخص واهل الاقرب عند
الاول لا يقال يؤيد الثانى انه يحتمل الخروج من القبل لانه لا اثر لاحتمال الخروج منه لندره كما صرحوا به الا ان يقال تستثنى
هذه الحالة فيقام فيها القبل مقام الدبر حتى فى خروج الريح وفيه نظر فليتم اهل (قوله او غير ذلك) كان زال التمييز عرض قائمه
(قوله وقد جعل ذلك) اى زوال العقل (قوله لانه مظنة) عبارة التامية لظان جمع مظنة بكسر الظاء وهو موضع الشئ ومعدنه مفعلة
من الظن بمعنى العلم وكان السبب فتح الظاء وانما كسرت لاجل الهاء اهـ (قوله ريح يخرج من القبل) ونقل بالدرس عن الدميرى
انه يستحب الوضوء لاحتمال خروج شئ منه اهـ ومثله فى شرح الروض (قوله لانه نادر) قضيته ان من يكثر خروج الريح من قبله
ينقض وضوءه بنومه غير ممكن قبله فليتم اهل سم على منهج (قوله ووا فى الانغماء) ومثله الجنون والسكر بالاولى (قوله اما
تقدم) أى من انهم اقاموا المظنة مقام البقين (قوله وقيل غريزة) هو ما يراى لما قبله مفهوماً واهل ما صدر قهوماً واحده

(قوله ومحل القلب) قال ابن حجر وهو افضل من العلم لانه منبعه واسه ولان العلم يجزى منه مجزى النور من الشمن والرؤيا من العين ومن عكس أراد من حيث استلزامه له وانه تعالى يوصف به لا بالعقل اه (قوله كما هو مبين في خصائصه) وكيفية غيره من الانبياء كما يفيد قول الزبائدي أو نوم أى لغيرنى اه وصرح بذلك ابن حجر رحمه الله ومثل النوم في حقهم الانعاش فلا ينقض وضوءهم به ثم رأيت في حواشى التحرير لشى من الشوبرى رحمه الله مانصه قوله أو نوم أى في غير الانبياء اما هم فلا تنقض بنومهم واما انماؤهم فيظهروه كذا أخذنا من قول الجلال السيوطى قال الاصحاب لا يجوز الجنون على الانبياء لانه نقص ويجوز الانعاش لانه مرض ونبه السبكي على ان الانعاش الذى يحصل لهم ليس كالانعاش الذى يحصل لاسكان الناس وانما هو غلبة الارجاع للعواس الظاهرة فقط دون القلب قال لانه قد ورد انه اغماضت اعيينهم دون قلوبهم فاذا حفظت قلوبهم وعصمت من النوم الذى هو أخف من الانعاش من الانعاش باريق الاول اه وهو كلام نفيس جدا اه بجروفيه ومن الناقض أيضا استفراق الاولياء أخذنا من اطلاقهم خلافا لما توهمه بعض ضعفة الطلبة (قوله واوائل نشوة) شيخ الواو بلا همز (قوله سماع كلام الحاضرين) خرج به كذا قال ابن حجر ما لو تيقن الرؤيا مع عدم تذكر نوم فانه لا اثر له بخلاف مع الشك فيه لان امرجه لا حد طرفيه اه ونازع في هذه التفرقة سم عليه فليراجع ومن جملة كلامه ان قال وبالجمله فالوجه انه ان كان ممكنا ولو احتملا فلا ينقض فيهما والا حصل النقض فيهما فليتأمل (قوله أو نعس) قال في شرح الروض بفتح العين اه سم على حج وعبارة المختار نعس يشعر بالضم ومثله في الصحاح اه (قوله النوم ممكن متعده) عبارة ابن حجر النوم ٧٩ فاعدممكن متعده الخ قال سم عليه

التعبد بالقاعد الذى زاده قد رد عليه ان القائم قد يكون ممكنا كما لو انتصب وفرج بين رجلبيه وألقى المخرج يشئ مرتفع الى حد المخرج ولا يتجه الا ان هذا ممكن مانع من النقض فينبغي الاطلاق والعمل بالتعبد بالنظر للآقاب اه بجروفيه (قوله لامن

عند سلامة الآلات ومحل القلب ويستثنى من الانتقاض بالنوم مضطجعا النبي صلى الله عليه وسلم كما هو مبين في خصائصه وخرج بن وال العقل النعاس وحديث النفس واوائل نشوة السكر فلا ينقض به او من علامات النعاس سماع كلام الحاضرين وان لم يفهمه ومن علامات النوم الرؤيا فلورأى رؤيا وشك هل نام أو نعس انتقض وضوءه (النوم ممكن متعده) من متعده والاستثناء متصل كما عرف من تفسير العقل بما ذكر فلا ينقض لامن خروج نبي من دبره ولا عبرة باحتمال خروج ريح من قبله لندرنه كما ومثله ما لو نام ممكنا بالفتح الناقض كما يؤخذ من كلام التتبيه وحمل على ذلك نوم الصعابة رضى الله

خروج نبي من دبره) عبارة ابن حجر رحمه الله ويؤخذ من قولهم لامن الخ انه لو أخبر بانام غير ممكن معصوم كالخضر بناء على الاصح انه نبي انه لم يخرج منه شئ لم ينقض وضوءه واعتده بعضهم وقد ينازع قاعدة ان ما يلب بالمظنة لا يفرق بين وجوده وعدمه كالشقة في السفرا * (فرع) * خلقت السرعة في محل اعلى من محلها الغالب كصدره والركبة اسفل من محلها الغالب فالوجه اعتبارهما دون محلها لغالب فيجزم الاستقناع بما بينهما وان زاد على ما بينهما من محلها الغالب ولولم يخلق له سرعة أو ركبة قدر باعتبار الغالب اه سم على جملة (قوله لندرنه) قضيه انه لو ابتلى به وكثر نقض وضوءه بنومه غير ممكن اه سم على منهج والمعتقد عدم النقض به مطلقا كما تله ابن شرف عن الشارح اه (قوله بالمنفتح الناقض) اى سواء كان الانتقاض اصليا او عارضا وهو المحتاج للتنبية عليه اما الاصل فقد علم حكمه من قوله قبل اما التلحق فتفتحه كالاصل في سائر الاحكام هذا وقضية ما مر من ان احكام الاصلى ثابتة له في الانسداد العارض الانتقاض بالنوم حيث لم يكن ممكنا وعليه فاذا سكن المنفتح دون الاصلى ونام انتقض وضوءه * (قاعدة) * لو خلق له فرجان اصليان نقض الخارج من كل منهما أو اصلى وزائد واشبهه فلا ينقض بخارج من أحدهما للشك فلوانسداد أحدهما وانفتح ثقبه تحت المعدة فلا نقض بالخارج منها لان انسداد الاصلى لا يتحقق الا بانسداد أحدهما معا وينقض الخارج من الفرج الذى لم يسد لانه ان كان أصليا فالنقض به ظاهر وان كان زائدا فهو بمنزلة النقبه المنفتحة مع انسداد الاصلى فالنقض به متحقق سواء كان زائدا أو اصليا بخلاف الثقبه * (فرع) * لو نام ممكنا في الصلاة لم يضربان قصر وكذا ان طال في ركن طويل فان طال في قصر بطات صلاته لا يقال كيف تبطل مع انه غير عايد لانا نقول لما كانت مقدمات النوم تقع =

== بالاختيار نزل منزلة العامد م ر ر حه الله اه سم على منهج ومعلوم ان الكلام في النائم قاعدا لان غير القاعدا لا يمكن له الا في الصورة المتقدمة عن سم ر حه الله (قوله حتى تحقق رؤسهم الارض) عبارة حج في الاستدلال على ان نوم الممكن لا ينتقض وعلمه جملته اخبر مسلم ان الصحابة رضي الله عنهم كانوا ينامون ثم يصلون ولا يتوضؤون وفي رواية لابي داود ينامون حتى تحقق رؤسهم الارض اه وقد يشعر قوله وفي رواية لابي داود بان له رواية أخرى غير هذه الرواية ليس فيها لفظ الارض وهو الذي رأيناه في سنن أبي داود ولم نر لفظ الارض مذكور في شيء من الروايات لافي جامع الاصول ولا في المشكاة ولا في تخريج احاديث الرافعي وفي النهاية حديث حتى تحقق رؤسهم اى حتى تسقط اذ قائمهم على صدورهم وهم قعود وقيل هو من الخقوق والاضطراب اه وافتقاره في تفسير الحديث على ما ذكره بقوله أى حتى ٨٠ الخ مشعر بأنه لم ير لفظ الارض في رواية والله أعلم قوله بين بعض مقعده

ومثل ذلك السمن المفرط (قوله ملصقة مقعده) أى ولوم مستقر اسم على منهج (قوله التقاء بشرق الرجل والمرأة) قال م ر هى شاملة للجنينة وهو كذلك ان تحقق كون الملوسة من الجن أنى منهم كأنه يجوز تزوج الجنينة خلافا لبعضهم بخلاف ما لو شك في أنوثة الملووس منهم اذ لا ينقض بالشك اه سم على منهج ووقع السؤال عما لو تصور ولت بصورة امرأة أو مسخ رجل امرأة هل ينقض أم لا فاجبت عنه بأن الظاهر في الاولى عدم النقص للقطع بأن عينه لم تنقلب وانما انقلع من صورة الى صورة مع بقاء صفة الذكورة واما المسخ فالتعذر فيه بحال اقرب تبدل العين مع انه قد يتال فيه بعدم النقص أيضا لاحتمال تبدل الصفة دون العين

عنهم سم حيث كانوا ينامون حتى تحقق رؤسهم الارض وشعات عبارته الارض والذابة وغيرهما ولا فرق في الممكن بين ان ينام مستندا الى شيء بحيث لو ازيل اسقط اولاد دخل فيه ما لو نام محتجبا اى ضامنا ظهره وساقه بهمامة أو غيرها فلا ينقض به ولا يمكن لمن نام قاعدا هزى بالابن بعض مقعده ومقره تجاف كذا قوله في الشرح الصغير عن الروايات وأقره وما في المجموع وصححه في الروضة من كونه ممتكنا محمول على هزى بل ليس بين بعض مقعده ومقره تجاف وقد أشار الشارح رحمه الله تعالى لعدم التقافي بينهما بذلك وأعل مراد الاول بالتجافي ما لا يمنع خروج شيء لو خرج بلا احساس عادة ولا يمكن لمن نام على قعده ملصقة مقعده بقشره ولو زالت إحدى التي نائم ممكن قبل اتداهه نقض او بعده أو معه أو شك في تقدمه أو في انه نائم أو ناعس أو في انه ممكن أو لا أو أن ما خطر به رؤيا أو حديث نفس فلا (الثالث التقاء بشرق الرجل والمرأة) أى الذكورة والانتى ولو بلا شهوة ولو مع نسيان أو أكرامه سواء كان العضو زائدا أم أصليا سليما أم أشل أقوله تعالى اولامستم النساء اى لمستم كما قرئ به وهو الجس باليد كما فسره ابن عمر لاجامعته لانه خلاف الظاهر وقد عطف اللمس على المحب من الغائط ورثب عليهم ما الامر بالتيم عند فقد الماء فدل على كونه حدثا كالحي من الغائط والمعنى فيه انه مظنة ثوران الشهوة وسواء أكان الذكر خلا أم غنيا أم مجبو بأمر خصيا أم مسوحا وسواء كانت الانتى عجوزا هملات شتى غالباً أم لا ذما من ساقطة الاولها لا قطة وسواء أكان اللمس باليد أم غيرها والبشرة ما ليس بشعر ولا سن ولا ظفر فشمع مالو وضع عظم أنى ولمسه أى فانه ينقض ك ما أتى به الوال رحمه الله تعالى ويدل له عبارة الانوار وشمل اللحم اللحم الاسنان

قال ابن حجر فائدة مهمة لا يكتفى بالخيال في الفرق قاله الامام وعقبه بما بين ان المراد به ما يتدح على بعددون ولتمة ما يغلب على الظن انه اقرب من الجمع وعبر غيرهم بان كل فرق مؤثر ما لم يغلب على الظن ان الجامع أظهر اى عند ذوى السليقة السليمة والافغيرهم يكثر منه الزلل في ذلك ومن ثم قال بعض الأئمة الثقة فرق وجمع اه (قوله عجوزا هملات) عبارة المختار اللهم الشيخ القاني والمرأة همة اه بحروفه فكان الاولى الحاق الهاء (قوله اذما من ساقطة) أى ما من غيرة أو نحوها ساقطة من عين الناس لحسنها الاولها السمة لا قطة أى الارها من تميل نفسه اليها مع حسنها فالمرأة وان كانت عجوزا شوهاء لا بد من وجود من يرغب فيها وتميل نفسه اليها وفي المختار وهذا الفعل مسقطه للانسان من عين الناس بوزن مشربة ثم قال والساقط والساقطة اللتين في حسبه ونسبه اه رحمه الله (قوله عظم أنى ولمسه) أى فانه ينقض وان لم يلمسه لان استعماله كان قبل زوال الجلد وبهذا فارق السن (قوله ويدل له عبارة الانوار) وهى المراد بالبشرة هنا غير الشعر والسن والظفر

(قوله واللثة) عطف جر على كل اذ اللثة بعض لحم الاسنان اذهب ما على الثنايا وما حولها فقط (قوله ومحل ذلك) عبارة ابن حجر وعلم من الانقضاء انه لا ينقض بالامس من وراء حائل الخ وهي أولى من جعل الشارح لها قيد الان التعبير بالبشرة يخرج الحائل (قوله ولورقها لا ينع ادراكها) زاد حج بعد مثل ما ذكر ومنه ما تجتمع من عبارات يمكن فصله اى من غير شبهة مع جميع نيم فيما يظهر اخذ ما يأتي في الوشم لوجوب ازالته لامن نحو عرق حتى صار كالجزء من الجلد انتهى رحمه الله وكاعرق بالادنى في النقص ما عوت من جلد الانسان بحيث لا يحس بالسه ولا يترك بغير رخصة وبرفة فيه لانه جزء منه حقيقة فهو كاليد السلاء وسبأ في انها تنقض ويأتى مثل ذلك في اليد بجلد وجهه حتى صارت لا يحس بها يصيبها فيصبح المصعود عليها ولا يكف ازالة الجلد المذكور وان لم يحس به من ازالته مشقة (قوله ولو لمرد) اى ولو كان الملموس امر دسنا (قوله والاثنيان) اى ولولا ثنيان بالامس وكانت عادت ما السحاق (قوله والعضو المبان) ٨١ اى حيث لم يزد على النصف على ما يأتي له رحمه الله

(قوله في باب اللقطة) اى والقرض انتهى حج (قوله فيمنع وضوء الحى) اى لا الميت (قوله على التأييد) اى فيمنع وضوء الحى (قوله) وانه يترى بالتأييد الخ ما أخرجه بقوله على التأييد يخرج عما قبله فلا حاجة الى اخراجه به بل كل من العبارتين محصل للامقصد فهما غير بان أحدهما ينفى عن الآخر وأما أخت الزوجية فالمتعلق بها انما هو تحريم الجمع فلا حاجة الى اخراجها (قوله) وليس ما يحرم له اى فيمنع وضوء الحى (قوله) اذ وطء الشبهة لا يوصف (محل ذلك) فيما لو اشبهت عليه زوجته بأجنبية ونحو ذلك أما لو وطئ أمة فرعه

واللثة واللسان وباطن العيز ومحل ذلك حيث لا حائل والا فلا ينقض ولورقها لا ينع ادراكها وخارج عما ذكره الذكيران ولو امر دسنا والاثنيان والخصيان والخلفي والذكرا والاتى والعضو المبان لا تنقض مقابلة الشهوة وشمل اطلاق المصنف وغيره النقض بامس الجوسية والوثنية والمردة قوبة صرح في الاثوارا كقضاء بأنه يمكن ان يحول في وقت والفرق بين النقض بنحو الجوسية وجعلها كالد كرفي جواز ذلك الرجل له في باب اللقطة ظاهر وهو ان الامس أشد تأثيرا لاثارة الشهوة حاله من الملك ولا يلزم منه الامس اصله لا سيما والآية ثبعت ذلك كله وشمل كلامه وضوء الحى والميت فيمنع وضوء الحى (الاشعرافى الاطوار) فلا ينقض اسمها لانها الميت محلا للشهوة والشافى ينقض له يوم الفساق في الآية والاول استنبط منها معنى خصصها والمحرم من حرم نسكها بنسب أو رضاع أو مصاهرة على التأييد بسبب مباح طهرتها واحدة تترى بالتأييد عن يحرم جمعها مع الزوجة كاختها وبالمباح عن ام الموطوءة بشبهة وبفتاها فانهما يحرمان على التأييد وليس ما يحرم له اعدم اباحة السبب اذ وطء الشبهة لا يوصف باباحة ولا تحريم ولا يرد على الضابط زوجاته صلى الله عليه وسلم مع ان الحد صادق عليهن وليس بمحرم لان التحريم لم يمتص على الله عليه وسلم لا لحرمتهن ولا للموطوءة في نحو حبض لان حرمتها لارض يزول ولو شك في المحرمية لم ينقض ذكره الدارمى عملا بأصله بقاء الطهارة ويؤخذ منه انه لو تزوج من شك هل بينه وبينها رضاع محرم ام لا أو اختا طاعت محرمه بأجنبيات وتزوج واحدة منهن بشرطه ولمسها لم ينقض طهره ولا طهرها اذ

١١ به ل او شتركة فان وطء محرم مع كونه شبهة فقرأهم وطء الشبهة لا يوصف بحول ولا حرمة ليس على اطلاقه بل محله في شبهة الفاعل دون المثل والمطريق (قوله ولا يرد على الضابط زوجاته) وكذلك زوجات سائر الانبياء كما نقل عن القضاء لكن هل تحريمهن على أم الانبياء خاصة ولا حتى تحريم زوجات بعض الانبياء على بعض فيه نظر وقضية كلامهم انه لا فرق ثم رأيت في حواشي الرملى على شرح الروض مانه اما ان الانبياء فلا يحرم نكاح أزواجهم بعد موتهم على المؤمنين قاله القضاء في عبون المعارف والاقرب عدم حرمتهم على الانبياء وحرمتهم على غيرهم بخلاف زوجاته صلى الله عليه وسلم فحرام على غيره حتى الانبياء انتهى بصرفه ومنه يعلم ان ما نقل عن القضاء او لا يخالف لما نقله الشهاب الرملى عنه (قوله مع ان الحد صادق عليهن) في دعوى صدق الحد عليهن نظر ونحو وجه من عن التعريف بقوله بنسب أو رضاع أو مصاهرة (قوله ولا الموطوءة في نحو حبض) اخراجها انما يأتي اذا اريد بالنكاح الوطء اما اذا اريد به العقد فلا لانها لا يحرم العقد عليها

(قوله حيث يستقر النكاح) أي فلو بان منه ثم أراد تجديد النكاح به لم يصح لأنه يشترط إحصاء النكاح بتعيين حل المنسكوحة وهو مستف هذا وما الرجة فيتمتع بها لأن الرجة في حكم الزوجة (قوله لاتقاء الشهوة) توهم بعض ضعة الطالبة من العلة نقض وضوء الصغيرة لأن ما رومها وهو الكبير مظنة للشهوة وليس في عمله فأنها الصغرى ليست مظنة لاشتهائها المأموس فلا ينقض رضوها كما لا ينقض وضوءه (قوله لادم الالتذاذ) يخالفه ما قرووه في النكاح من أنه يحرم مسها لأنه ابغى في الالتذاذ من النظر إليه ويجاب بأن المراد هنا في اللمذة القوية المثيرة للشهوة وهي منتهية والمراد به في النكاح مجرد الالتذاذ وان لم يكن قويا احتياطا للحركة المس (قوله وأفوقه نقض) قضيته وان لم يسم امرأة (قوله مس قبل الأدمي) مثل إطلاقه السقط وظاهره وان لم تنفخ فيه الروح وفي فتاوى الشارح أنه سئل عن ذلك هل ينقض أو لا لأنه جسد فأجاب بأنه ينقض ولم يعلله وعلاه بعضهم بمشغول الاسم له وقد يتوقف فيه ويقال بعدم النقض لتعليقهم النقض بمس فرج الأدمي وهذا لا يطلق عليه هذا الاسم وإنما يقال له أصل آدمي اه (قوله الأدمي أيضا) قد يخرج ٨٢ الجنى وفي شرح العباب بعد أن عال عدم نقض من فرج الهيمية

بأنه غير مشتمل على طبعها مع أنه لا تعبد عليها ولا حرمة لها ما نصه وقد يؤخذ من هذا النقض بلس فرج الجنى إذا تحقق مسه له وهو غير بعيد لأن عليه التعبد وله حرمة أدهم على حج في اثنا كلام (قوله ولو بارزا) أي وان طال جدا (قوله حال اتصاله) قال ابن حجر ومثله العلقة حال اتصالها اه أي فان قطعها فلا نقض بمسها (قوله ومات في الشفرين) قضيته ان جميع ما ناقض وفي شرحه على العباب المراد بمات ناقضا طرف الاسكتين المنصفين على المقتضى ولا يشترط مسهما بل مس احدهما من باطنها أو ظاهرها ناقض بخلاف موضع ختانها أي لأنه لا يسمى فرجا اه بحجروته

الأصل بقاء الظهور وقد اتفق به الوالد رحمه الله تعالى ولا بعد في تبعض الأحكام كالزواج مجهولة النسب ثم استلحقها أبوهم وثبت نسبها منه ولم يصدق الزوج حيث يستقر النكاح مع ثبوت أخوتها منه وبالعز بذلك فيقال زوجان لا نقض بينهما ويؤخذ من العلة ان محل عدم النقض ما لم يمس في مسئلة الاختلاط عددا كثر من عدة محارمه والانتقض (والمأموس) وهو من وقع عليه اللبس رجلا كان أو امرأة (كلامه في الظاهر) في انتقاض وضوءه لا شتر اكهما في لذة اللبس كالشتر كيز في لذة الجماع والثاني لا نقض وقوا مع ظاهر الآية في اقتصاره على اللامس (ولا ينقض صغيرة) لا شترى عرفا وكذا صغير لاتقاء الشهوة (وشعر وسن وظفر في الاصح) لاتقاء المعنى بلس المذكورات لعدم الالتذاذ بلسها وان التذ بالظنظر اليها وشمل الشعر الزابت على الفرج فلا نقض به والثاني بنقض نظر الظاهر الآية في عمومها لجميع ما ذكر ويسن الوضوء من لمس ذلك خروجا من الخلاف قال الشافعي في نكحته ان العضو اذا كان دون النصف من الأدمي لم ينفذ بلسه أو فوقه نقض أو نصفه فوجها انتهى والواجب أنه ان كان يجبت يطابق عليه اسم اتقى نقض والا فلا وله هذا قال الشافعي الاقرب ان كان قطع من نفسه فالعبرة بالنصف الأعلى وان شق نصتين لم ينفذ واحده من الزوال الاسم عن كل منهما (الرابع مس قبل الأدمي) ذكرنا كان أو أنثى من نفسه أو غيره عددا أو مسها وشمل ما يقطع في ختان المرأة ولو بارزا حال اتصاله ومات في الشفرين (بيطن الكف) بلا

وعبارة الشيخ عميرة في البغيات قبيل قول المصنف مرع في العقل دية ما نصه قول الشارح وهم إلى الشفران حائل طرفا الشرج هذا تابع للذهري حيث قال الاسكتين ناحيتا الفرج والشفران طرفاهما كما أن أنثى الفرج اهداهما او قال غيره الشفران هما اللذان المحيطان بالفرج احاطة الشفة بانهم اه بحجروته وعبارة شيخنا الزياي قوله على المقتضى المحيطين به احاطة الشفتين بانهم دون ما عد ذلك اه بحجروته ونقل في الدرر عن والده الشارح هو ما شرح الروض ما وافق إطلاق الشارح والمعتقد إطلاق الشارح هنا وعبارة حاشية شرح الروض المراد بقول المرأة الشفران على المقتضى من أولهما إلى آخرهما أي بطنها وظاهرها لا ما هو على المقتضى منهما كما هو فيه جماعة من المتأخرين اه ثم قضية عطفه مات في الشفرين على ما يقطع في ختان المرأة ان النقض يحصل بملتي الشفرين وبمس ما يقطع في ختان المرأة مع كونه من غير ما تقي ما على المقتضى (قوله بيطن الكف) أي ولو انقلب الكف ونقل عن ابن حجر عدم النقض به مطلقا وإبطال فيه في غير شرح المنهاج وفي شرح العباب للشارح

ولو خلق بلا كلف لم يقدر قدرها من الذراع ولا ينافية ما يأتي من انه لو خلق بلا صرفى او كعب قدر لان التقدير ثم ضرورى
 بخلافه هذا لان المدار على ما هو مظنة للشهوة وعند عدم الكف لا مظنة فلا حاجة الى التقدير اه (قوله ولا حجاب) عطف مغاير
 بناء على ان الاستمرار على ادراك لون البشرة كثر الحناء بعد ذوال جره او الحجاب ماله جرم يمنع الادراك باللمس ويحتمل انه
 عطف تفسير (قوله والافضاء لغة) اى في تقييده اطلاق المس في بقية الاخبار واعتزله القنوى بأن المس عام لانه صلة الموصول
 وهو من اى فى حديث من مس ذكره وفي رواية ذكرنا في موضع الافضاء فرد من افراد العام فلا يخصه قال والا قرب ادعاء
 تخصيص عموم المس بعموم خبر الافضاء وقد ردّه غيرنا بأن من مس امام طلاق او عام او محمول ومنهوم الشرط وهو اذا مقيد
 للمس أو يخص له أو مبيّن لما فيه من الابعمال اه شرح الارشاد الكبير وعبارة شرح اللمعة الكبير والمنهج والافضاء بها
 اى باليد وتقييده بقوله لم يظهر لان الافضاء المطلق ليس معناه فى اللغة تخصه وصاحب المس فضلا عن تقييده بيطن الكف بل هذا
 انما هو معنى الافضاء باليد وعبارة المطالع أصل الافضاء مباشرة الشئ ولا قاته من غير حائل وفى المصباح أفضى يده الى الارض
 مسها ياطن راحته قال فى التهذيب وحقيقة الافضاء الانتهاء وأفضى الى امرأته بانشرها وجميعها وأفضت الى الشئ وصلت
 اليه اه بحرفه ويمكن الجواب عن الشارح بأن أل فيه لا عهد والمعهود ٨٣ الافضاء باليد المتقدم فى قوله اذا أفضى احدكم

ييده (قوله اهنتك حرمة غيره)
 اى غالبا انفقوا المكره والغاصى
 كغيرهما بل رواية من مس ذكرنا
 تشمله اه موم المنكرة الواقعة
 فى غير الشرط وانظر الغاص على
 عدم النقض قال البغوى
 كالحطابى منسوخ وفيه وان
 جرى عليه ابن حبان وغيره نظر
 ظاهر يفتنه فى شرح المشكاة مع
 بيان ان الاختصاص بنقض
 أرجح فقهين لانه الاحوط بل
 والاصح عند كثيرين من الحفاظ
 اه ح (قوله والذكر المبان) وكذا

حائل الحديث الترمذى وغيره اذا أفضى احدكم يده الى فرجه وليس بينه ماستر ولا حجاب
 قالينوضاً والافضاء لغة المس يطن الكف ومس الفرج من فيه الخ من مسه من
 نفسه اهنتك حرمة غيره وهذا لا يتعدى النقض اليه والمراد بيطن الكف المنطبق عند
 وضع احدى اليدين على الاخرى مع تحاميل يسهل ويشل اطلاقه الذكر المبان اصدق
 الاسم وأما فرج المرأة المبان فخكمه كذلك ان بقى الاسم والافلا ويؤخذ من ذلك ان
 الذكر لو قطع ودق حتى خرج عن كونه يسمى ذكر انه لا ينقض وهو كذلك ولا بد من
 تقييد القلب بكونه من واضح اذا مش كل انما ينقض بمس الواضح ماله من المشكل
 فيتنقض وضوء الرجل مس ذكر الحنفى والمرأة بمس فرجه حيث لا محرمية ولا مغر ولا
 عكس بالنسبة للمس ولومس المشكل كلا القباين من نفسه او من مشكل آخر او من
 فرج نفسه وذكرا مشكل آخر اتقض وضوءه ولو لمس احد فرجى مشكل لم ينقض ولو
 مس احد المشككين فرج صاحبه وممس الاخر ذكر الاول اتقض احدهما لا يعينه
 لكن لكل واحد منهما ان يصل الى الاصل الطهارة (وكذا فى الجديد - لغة دبره) اى

بعضه ان اطلق عليه اسم الذكر اه ح اى اطلق على ذلك المقطوع انه بعض ذكر كما صرح به فى شرح المحرمية (قوله اصدق
 الاسم) علمه للشهول والمخوف تقديره وهو كذلك اصدق الخ فيكون علمه للحكم (قوله والافلا) ومثله الدبر اذا قورف ينقض مس
 - لفته ان بقى اسمه (قوله ولا عكس) اى بان مس الرجل آلة النساء المشكل والمرأة آلة الرجال منه (قوله اتقض وضوءه)
 اى حيث لا محرمية بينهما - او لا صغر (قوله لا يعينه) فان اقتدت امرأة بأحد ما فى صلاة اتسع علمه ان تقتدى بالآخرى
 (قوله لكل واحد منهما ان يصل الى الخ) فلا وانض المشكل بمسبة تنقض وضوءه أو وضوء غيره فهل يحكم بالاتساق وفساد
 ما فعل بذلك وضوء من الصلوات ونحوها من كل ما يتوقف صحته على صحة وضوءه ام لا مضى ما فعله من الصحة ظاهرا فيه نظر
 والا قرب الاول ثم رأيت فى حاشية سم على منهج ان فى ذلك طريقين احدهما للفاضى فيه وجهان بناء على القوانين فيما اذا صلى
 الى جهات باجتهاده ثم تبين الخطا وثانيهما وهو قول الجمهور والقطع بوجوبها (قوله حلقته) بسكون الهم على الانهرج
 وعبارة المصباح والجمع - اى بفحصين على غير قياس وقال الاصمعي الجمع حلق بالكسر مثل قامة وقصع وبدرة وبدوحي
 يونس عن ابى عمرو بن العلاء ان الحلقمة بالفتح لغة فى السكون وعلى هذا فالجمع يحذف الهاء قياسى مثل قسمة وقصب

(قوله دون ما وراءه) أي دون ما وراء ذلك من باطن الالتميز قال المحلى وبقي باطن المنفذ وهو المنطبق بعضه على بعض فهل ينقض
اولا قال سم على جملة فيه نظروا عبارة قوله ملحق بالمنفذ اعلم ان الملتقى له ظاهر وهو المشاهد منه وباطن وهو المنطبق بعضه على
بعض فهل النقض بالمس يعم الامر من ويختص بالاول وعلى الاختصاص فهل من الاول ما يظهر بالاسترخاء الواجب في الاسترخاء
في ذلك انظر اه قلت ومقتضى تقييد الشارح بالملتقى عدم النقض لان هذا ليس من الملتقى بل زائد عليه لانه ليس محل الالتقاء
وقياس ما تقدم به امش عن شرح العباب من الالتقاء من احد الشفرين من ظاهره وباطنه النقض هنا باطن المنفذ ان
أريد بالباطن ما يشعل داخل الفرج والظاهر انه غير مراد وانما المراد به ما يستتر عند انطباق أحد الشفرين على الآخر (قوله
لانه لا يسمى فرجا) ويسمى الجحان (قوله لا فرج بهيمة) لانه لا يسمى فرجا (لا فرج بهيمة) وطير لان اسمها لا ينقض
لا ينقض مسه في الجديد اذ لا حرمته افي ذلك والقديم وسكانه جميع جديد لانه ينقض كقوله لا يسمى فرج الا في الرافعي في الشرح
حكى الخلاف في قبله او قطع في دبرها بعد النقض وتعبه في الروضة بأن الاصحاب اطلقوا الخلاف في فرج البهيمه فلم يقتصروا
به القبل اه قال ابن حجر ومنها هنا الطير ٨٤ وفي قوله ومنها هنا اشعار بأن اطلاق البهيمه على الطير ليس حقيقيا واصل هذا

الادعي قياسا على قبله بجماع النقض بالخارج منه ما والقديم لا ينقض لانه لا يلد
بسمه والمراد بصحفة الدبر ملحق بالمنفذ دون ما وراءه ولا ينقض بسم العانة ولا الانثيين
والا ليعز وما بين القبل والدبر لانه لا يسمى فرجا (لا فرج بهيمة) وطير لان اسمها لا ينقض
فمكدا مس فرجها وقياسا على عدم وجوب ستره وعدم تحريم النظر اليه (وينقض فرج
الميت والصغير) لشمول الاسم (ومحل الجلب) لانه اصل الذكر (والذكر الاشل وباليه
السلام في الاصح) لشمول الاسم ايضا لذلك والتمس في النقض المذكور ان لا تنفاه الذكري
محل الجلب ولا تنفاه مظنة الشهوة في غيره ولو كان له كفان عاملمان او غير عاملتين انتقض
بكل منهما فان كانت احدهما عاملة دون الاخرى وهما على معصمين انتقض بالعاملة
فقط وعليه يحمل ما في الروضة كاصلها وعلى معصم واحد انتقض بكل منهما وعليه
يحمل ما في التحقيق كذا جرح به ابن العماد وفيه قصور اذ لا يلزم من استواء المعصم
المسامية ولا من اختلافه عدمها ولان المدار انما هو علم الاعلى انما يحمل نباتها
لانها اذا وجدت وجدت المساواة في الصورة وان لم يتجدد محل النبات وهذه هي المقتضية
لأنقض كافي الاصلح واذا انتفت المساواة في الصورة وان اتحد محل النبات فلم
ان قول الروضة لا ينقض بكف وذكره مع عامل محمول على غير المسامية وان كانا على

هو السر في عطف الطير على البهيمه
في كلام الشارح لكن في المصباح
البهيمه كل ذات اربع من دواب
البر والبحر وكل حيوان لا يميز
فهو بهيمة والجمع البهائم اه (قوله
وينقض فرج الميت) أي من
فرج الخ (قوله محل الجلب) ومنه
محل نظر المرأة واذا قطع النظر
فدقة من محله كانه ل عن والد
الشارح خلافا لبعضهم وقد قدم
عن شرح العباب للشارح
ما يوافق ذلك البعض (قوله لانه
أصل الذكر) قال ابن حجر او
الفرج اه وهو محل للجلب على
القطع لا على خصوص قطع الذكر

معصم

وهو كذلك لانه وان كان في العرف اما القطع المذكور في المصباح جبينه جبان باب قتل قطعه

ومنه جبينه وهو محبوب بين الجباب بالكسر اذا انشأ صلاتا كبره (قوله والذكر الاشل) ومن الفرج الاشل من المرأة
فاقض كاجنه بعضهم اه شيخنا زيادي (قوله وباليه السلام) قال ابن حجر قيل ادخال الباء غنما تعين لان الاضافة في مس
قبل للمفعول اي وهما للفاعل اذ التقدير وينقض بسم اليه السلام ثم رده فراجع وفي حواشي سم على حج قوله وباليه
السلام لو قطعت يده وصارت معلقة بجملته فهل ينقض المس بها فيه نظرا ويحتمل عدم النقض لانها المنفصلة بتدليل
ايجابهم القصاص فيها اولدية على من اوصلها بالجناية اه هذه الحالة والا قرب النقض به الكون اجزا من اليد وان بطلت
منفعتها كاليد السلام (قوله كفان عاملمان) اي اصليتان (قوله احدها عاملة) اي اصلية (قوله المعصم) كقود
موضع السوار من اليه اه مصباح (قوله ولان المدار) الاولى ان يقول والمدار انما هو الخ (قوله عليها) اي المسامة (قوله
وهذه) اي المساواة في الصورة (قوله واذا انتفت) اي المسامة

(قوله محمول على المسامت) أي وإن لم يسا والآخر طولاً لأن الظاهر أن المراد بالمسامة كونهما في جهتهما الأصلية أو اتهاهما من كل وجهه لكن في سم على حج ولو كانت المسامة للأصلية بعض الزائد كان كأن أحد المعصمين أقصر من الآخر فهل ينقض أو يختص النقص بالقدرة المسامت (قوله وجب الفصل بإيلاجه) كذا في الروض وفي شرحه أن المدار على الأصلية دون البول وعبارة سم على حج قال في الروض وينقض الخارج من ذكرين يولان قال في شرحه فإن كان يبول بأحدهما فالحكم له والآخر زائداً لاتباعه في نقض وظاهر أن الحكم في الحقيقة مشروط بالأصلية لا بالبول حتى لو كانا مسلمين ويبول بأحدهما ويطلب بالآخر فنقض كل منهما أو كان أحدهما أصلياً والآخر زائداً فنقض الأصلي فقط وإن كان يبول بهما وقياس ما يأتي من النقض عن الزائد إذا كان على سنن الأصلية أن ينقض بالبول منه إذا كان كذلك وإن التمس الأصلي بالزائد فالظاهر أن النقض مشروط بهما معاً لا بأحدهما ولو خلق للمرأة فرجان فبالت وحاضتهما اتفقوا بالنقض الوضوء بالخارج من كل منهما فإن بأت وحاضتا بأحدهما فاقط اختص الحكم به ولو بأت بأحدهما وحاضتا بالآخر فالوجه تعلق الحكم بكل منهما وهو سهل يجري هنا تفصيله السابق حتى لو كان أصلياً والآخر زائداً اختص ٨٥ النقض بالأصلية وإن بأت وحاضتا بهما

واعلم أن قوله السابق وإن كان يبول بهما فنقض كل منهما مطلقاً بل البول بهما دليل على أصالتهما (قوله ولا يتبع بالآخر حكم) أي وإن جامع به وانزل (قوله على سنن الأصابع الأصلية) أي وإن ثبت يسلطن الكف فليست كالسبعة الفاقضة بجميع جوانبها وقوله فإن كانت الخ كذا في العباب وظاهره وإن ساءت ونزع حج في شرحه بأن المدار على المسامة وإن كانت على ظهر الكف ٨٥ سم على حج بالمعنى (قوله فإن كانت على ظهر الكف فلا) أي وفي باطنه

معصم واحد وإن قول الصحة في نقض الكف لزائد مع العامل محمول على المسامت وإن كان على معصم آخر ولو كان له ذكران يبول بأحدهما وجب الفصل بإيلاجه ولا يتبع بالآخر حكمه فإن باليهما على الاستواء فهم أصليان (ولاشك في رؤس الأصابع وما بينهما) وحرفها وحرف الكف لظهور وجهها عن سمتها ولأنه لا يعقد على اللبس بهما وحدهما من أراد أن الماوس وخشوشته وقيل تنقض رؤس الأصابع دون ما بينهما ويجري ذلك في حرف الكف وينقض بفس باطن أصبع زائد إن كانت على سنن الأصابع الأصلية فإن كانت على ظهر الكف فلا والمراد بين الأصابع فيما يظفر الفقر التي بينهما وما حاذها من أعلى الأصابع إلى أسفلهما ويجريها جوانبها والأوجه أن العبرة في العمل والمسامة بوقت المس دون ما قبله وما بعده (ويجوز بالحدث الصلاة) بأنواعها ولو صلاة جنازة وفي معناها سجدة التلاوة والشكر وخطة الجمعة وقول الشارح هنا إجماعاً محمول على حدث متفق عليه لقوله صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ وهذا في غير فاقد الطهورين ودائم الحدث أما ما عداه فبأنى حكمهما قال ابن الصلاح ما يفعله عوام الفقراء من السجود بين يدي المشايخ فهو من العظام ولو كان بطهارة وإلى القبلة واخشى أن يكون كفراً وقوله تعالى وخزوا له سجداً

وليت على سنن الأصابع بأن كانت كالعمود فلا تنقض مطلقاً لظاهرها ولا باطنها ويحتمل وهو الأقرب أنها كالسبعة فيتنقض ظاهرها وباطنها (قوله والمسامة بوقت المس الخ) ويرد عليه أنها إذا كانت عاملة في ابتداء الأمر دل ذلك على أصالتها فإذا طرأ عدم العمل عليها صارت أصلية مثلاً والشك لا يمنع من النقض (قوله ولو صلاة جنازة) إنما قال ذلك قصد اللزوم على الشعبي حيث قال بجوازها مع الحدث لأنها دعاء (قوله محمول على حدث متفق عليه) الأولى أن يقال في الجواب أن المراد أنه حرمت الصلاة بما هيبة الحدث إجماعاً وإن اختلف في جزئياته (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم) على القول المنصف الصلاة (قوله من السجود بين يدي المشايخ) هل مثله ما يقع لبعضهم من الانحناء إلى حد الكوع أو ما زاد عليه بحيث يقرب إلى السجود أو لا فيه نظر ولا يمد أنه مثله وقد يفرق بأن السجود يتبعه بوحده كسجدة التلاوة والشكر بخلاف الكوع وما قاربه لا يتبعه بشئ منهما وحده (قوله فهو من العظام) أي الكبار (قوله واخشى) إنما قال واخشى الخ ولم يجعله كفراً حقيقة لأن مجرد السجود بين يدي المشايخ لا يقتضي تعظيم الشيخ كتعظيم الله عز وجل بحيث يكون معبوداً والكفر إنما يكون إذا قصد ذلك

(قوله أو مؤول) أي بمقادير أو يحترق والجله بعد الله شكرا (قوله بل ورد فيه) يتأمل هذا الاضراب ولعل المراد انه ورد في هذا الجفة وصه ما يرد فيه يكون الغرض المبالغة في الرد على فاعله وان وافق شرع من قبله (قوله قد أحل فيه) لعله انما خصه لان الكلام كان مباحا في الصلاة ثم حرم (قوله فلا ينطق) انظر هل الرواية هنا بالجزم أو الرفع وروى فلا ينطق مؤكدا بانثون وهي تشعر بأن الرواية هنا بالجزم لان التأكيده بعد النهي كغيره والاصل توافق الروايتين على المعنى الواحد (قوله وحمل المصحف) وهو اسم للمكتوب من كلام الله بين الدقيقين اه زياي وفي المصباح الدف الجنب من كل شيء والجمع دفوف مثل فاس وفلاس وقد يؤتى بالهاء فيقال الدفة ومنه دفنا المصحف لوجهين من الجانبين * فرع * هل يحرم تصغير المصحف بأن يقال مصغف فيه نظرا لاقرب عدم الحرمة لان التصغير انما هو من حيث الخط مثلا لا من حيث كونه كلام الله (قوله ومن ورقه) وظاهر ان مسه مع الحدث ليس كغيره سم على منسح بخلاف الصلاة ونحوها كالطواف وسجدة التلاوة والشكر فانها كبيرة بل في انه متى استعمل شيئا من ذلك حكم بكفره وبقي ما لو قطعت اصبعه او انقه مثلا واتخذ له أصبعها وانما من ذهب هل يحرم عليه مس المصحف به ام لا فيه نظرا ونقل بالدرس عن بسط الانوار للاشعري انه استظهر عدم الحرمة لانه ليس جزء من بدنه والمعتقد خلافه كما نقله الشمس الرمي في شرح العباب ٨٦ عن افتاء والده اخذ ما يأتي في الف الحكم والمس به حيث قالوا فيه

بالحرمة وقد يقال انه في اف الحكم قد مس يده بجائل ولا كذلك هنا (قوله بمعنى النهي) قيل يجوز ان يكون باقيا على أصله ولا يلزم الخلف لان المراد في المس الشروع وبعبارة اخرى في تفسيره عند قوله تعالى لا رفث ولا فسوق الآية مانعه قبل ونعم ما قيل لا رفث ليس نفيا لوجوده بل اشروعيته فيرجع الى نفي وجوده مشروعا لا محسوسا كلاله الا المطهرون والمطافات يترتب هذه الدقة اذا ذكرتها

منسوخ أو مؤول على ان شرع من قبلنا ليس شرعا لنا وان ورد في شرعنا ما يقرره بل ورد فيه ما يردّه (والطواف) بأنواعه لانه في معنى الصلاة فقا روى الخاصكم خبرا الطواف بمنزلة الصلاة الا ان الله قد أحل فيه المنطق فنطق فلا ينطق الانحياز (وحمل المصحف) وهو مثل المسموع (ومن ورقه) المكتوب فيه وغيره وقوله تعالى لا يمس الا المطهرون وهو خبر بمعنى النهي وقيل الحمل على المس لانه ابلغ واخص منه والمطهر بمعنى المتطهر نعم لودعت ضرورة الى حمله كان خاف عليه تحبسا أو ما فرأوا ثلثا اوضياعا ويخرج عن الطهارة وعن ايداعه مسماة حمله حتما في غير الضياع ولو حال تعوطه ويجب التيمم له ان أمكنه (وكذا جلد على الصحيح) لكونه كالجزء منه بدليل دخوله في بيعه والثاني لا يحرم مسه لانه وعاء له ككيسه هذا ان كان متصلا فان كان متفصلا حرم ايضا كإتاقه الزركشي عن عصابة الختمه صغر الغزالي وقال ابن العماد انه الاصح ما لم تنقطع نسبته عنه وخروج بالمصحف غيره كقنطرة وانجيبل ومنسوخ تلاوة من القرآن فلا يحرم ذلك (وخريطة وصندوق فيهما مصحف)

لا يحتاج ان تقول الخبر بمعنى النهي (قوله في غير الضياع) أي أنه هو فيجوز ظاهره ولو كان لتيمم (قوله ويجب وقد التيمم له ان أمكنه) ظاهره انه لو فقد التراب لا يجب عليه تعاليد الخنفي في صحة التيمم من على عوا مثلا ولو قيل به لم يكن بهيدا (قوله ككيسه) المعقد حرمة مس كيسه وهو فيه كما يأتي (قوله ما لم تنقطع نسبته عنه) أي بأن يجعل جلد الكتاب جلد الكتاب آخر وليس من انقطاعه اما لوجاهة المصحف بجلده الجديد وترك الاول فيحرم مسه اما لوضاعت اوراق المصحف او حرقت فلا يحرم مس الجلد كما يأتي بالهامش عن سم نقل عن م (قوله فلا يحرم ذلك) أي لكونه يكره ان لم يتحقق تسديله بأن علم عدمه او ظنه او لم يعلم شيئا (قوله وخريطة) ومن ذلك ما لو وضعه في زكسية اعتداله فيصير وان كبرت (قوله وصندوق) من الصندوق كما هو ظاهر ريت الربعة المعروف فيحرم مسه اذا كانت اجزاء الربعة وبعضها فيه واما الخشب الحامل لبيتها فيه فلا يحرم مسه وكذا لا يحرم مس ما يسمى في العرف كرسيا مما يجعل في رأسه صندوق المصحف وعبارته على منسج * فرع * لو وضع المصحف على كرسي من خشب او حديد لم يحرم مس الكرسي فانه شيخنا طيب وشيخنا عبد الحميد وكذا هو لانه منفصل اه واطلق الزياي الحرمة في الكرسي فشمل الخشب والجريداه وظاهره انه لا فرق بين المهادي للمصحف وغيره * مسألة * وقع السؤال عن خزانين من

خشب احدهما فوق الاخرى كما في خزان مجاورى الجامع الازهر وضع المصحف في السقف فهل يجوز وضع النعل
 ونحوها في العليا نأجب مر بالجواز لان ذلك لا يعد اخلا لا بصحرة المصحف قال بل يجوز في الخزانة الواحدة ان يوضع المصحف
 في رفها الاسفل ونحو النعل في رف آخر فوقه اه سم على حج قلت وينبغي ان مثل ذلك في الجواز ما لو وضع النعل في الخزانة
 وفوقه حائل كقرفة ثم وضع المصحف فوق الحائل كالوصلى على قوب مقروش على نجاسة اما لو وضع المصحف على خشب الخزانة
 ثم وضع عليه حائل ثم وضع النعل فوقه فجعل نظرو لا يعد حرمة لان ذلك يعد اهانة للمصحف (قوله وقد أعد له) اي وان لم يخذ
 مثله ما له عادة كما يأتي (قوله ولهذا) اي الانفصال (قوله وان جوزنا تحلية المصحف) اي بأن كان بالفضة مطلقا وبالذهب في
 حق المرأة ومثل التحلية التلويح فيجوز للمرأة ولو بالذهب (قوله حل حمله) ظاهره من غير كراهة (قوله وان لم يعد مثله الخ)
 عبارة سم على منعه نفي لاعتبار الشارح مانعه شرط الظرف ان بعد ظرفا له عادة فلا يحرم من الخزانة وفيها المصاحف وان
 اتخذت لوضع المصاحف فيها مر (قوله وما كتب) حقيقة او حكما ليدخل الختم ~~ك~~ ما يأتي (قوله كلوح) يؤخذ
 منه انه لا بد ان يكون مما يكتب عليه عادة حتى لو كتب على عمود قرآن للدراسة لم يحرم من غير الكتابة اه خطيب اه زيادي
 ويؤخذ منه انه لو نقش القرآن على خشبة وختم بها الاوراق بقصد ٨٧ القراءة وصار يقرأ الحرمة وليس من الكتابة

ما يتصل بالقص على صورة حروف
 القرآن من ورق او قماش فلا يحرم
 منه وينبغي ان يكون بحيث بعد
 لوالقرآن عرفا ولو كبر جدا ككباب
 عظيم فالوجه عدم حرمة من
 الخالي منه عن القرآن ويحتمل ان
 حمله كعمل المصحف في امته (قوله
 كالتائم المهدودة عرفا) يؤخذ
 منه انه لوجه المصحف كله او
 قريبا من الكل قيمة حرم لانه
 لا يقال له قيمة عرفا وعبرة
 الزيادة والقيمة ورقة يكتب عليها
 شيء من القرآن والتعبير به

وقد اعد له أى وحده كما هو ظاهر اشبهه بجملة وعلاقته لكونه مأخذين له ووجه
 مقابلة انفصاله - وهذا لا يجوز تحليته - وان جوزنا تحلية المصحف ونزق الاول
 بالاحتياط في الموصوفين والصنفين وفتح الصاد وضمها فان لم يكن فيها ما اوتى
 اعدادها - حل حمله - او صمها - وظاهر كلامهم انه لا فرق فيما أعد له بين كونه على
 حجمه او لا وان لم يعد - مثله عادة وهو قريب (وما كتب لدرس قرآن كلوح في الاصح)
 لشيء به بالمصحف بخلاف ما كتب غير ذلك كالتائم المهدودة عرفا والثاني لا يحرم لانه
 ليس في معناه (والاصح حل حله) هي بمعنى مع كما عبر به غيره فلا يشترط كون المتاع
 ظرفا له (أمتعة) تعالها ان لم يكن مقصودا بالحمل وحده بان قصد الامتعة فقط
 او لم يقصد شيئا وقصد ههما كما اقتضاء كلام الرافي في النائية وهو المعتمد بخلاف ما اذا
 قصد فقط والمراد بالامتعة الجنس ولو حمل حامل المصحف لم يحرم لانه غير حامل له عرفا
 ولو حمل مصحفا مع كتاب في جلد واحد حكمه - حكم المصحف مع المتاع في التقبيل
 المار وأما من الجلد فيحرم من السائر للمصحف دون ما عده كما أتى به الواو درج الله

مشعرية قليل الشيء الموصوف بكونه بعضا وهو ظاهر فيما ذكره قال ابن حجر والعبرة في قصد الدراسة والتبرك بحال الكتابة
 دون ما بعد ها وبالكتاب لنفسه او غيره تبرعا والاقا حرمه او صمها - أجره (قوله والمراد بالامتعة الجنس) اي فيصدق بالواحد
 وان لم يصلح للاستتباع لان العبرة بالقصد فيصدق بصغير الجرم وكبره (قوله ولو حمل حامل المصحف) اي ولو كان بقصد حمل
 المصحف ثم ظاهر عبارته انه لا فرق في الحامل للمصحف بين الكبير والصغير الذي لا ينسب اليه حمل وان لا فرق بين الآدمي وغيره
 ويؤيد ما علم به من العرف ووجه التأييد انه في العرف يقال له حامل للطفل لكن بهم امش عن بعضهم تشييده بما اذا كان
 الحامل ينسب اليه الحمل اي بحيث يستقل بحمله لو انفرد اه وينبغي عدم التقييم بذلك (قوله لم يحرم) وان قصد المصحف
 خلافا لحج حيث قال بالحرمة اذا قصد المصحف (قوله من الجلد) ومثل الجلد اللسان والنعك اي فيحرم من كل منهما ما حاذى
 المصحف وفي سم على حج ويبقى الكلام في النعك فهل يحرم منه مطلقا او الجز منه المهادى للمصحف وهل اللسان المتصل
 بجهة غير المصحف اذا انطبق في جهة المصحف كذلك فيه نظر اه قلت ولا يحد تخصيص الحرمة بالجزء المهادى للمصحف
 (فرع) جمع مصحف وكتاب في جلد واحد قال مر في حله تقبيل حمل المصحف في امته وأما ما به فهو حرام ان كان

من جهة المصنف لامن الجهة الاخرى اه ثم افاد بجنا ان كتب الجلد بلحق منه بالمصنف ما جاوره • (فرع) • وضع المصنف أو شيئا منه ووضع عليه ما كولا كغزو ملح وأكله فوته ينبغي ان يحرم لان فيه ازراء وامتهانا • (فرع) • الوجه تحريم لرق اوراق القرآن ونحوه بالنشأ ونحوه في الاقباع لان فيه ازراء وامتهانا تأمل اه سم على منهج • (فرع) • هل يجوز بيع الجلد المنفصل الكافر لان قصده به قطع النسبة عنه فيه نظر ومال مر للجواز اه سم على منهج قلت وقد يتوقف فيه بأن مجزؤ وضع يد الكافر عليه مع نسبة في الامل للمصنف اهاته له • فائدة • وقع السؤال في الدرس عن شخص سليم توخا قبل ان يستحي وأراد من المصنف هل يحرم عليه أم لا واجب عنه بعدم الحرمة لصحة وضوئه وغايته انه مس بعض طاهر مع نجاسة بعض اعضائه وذلك لأثره في جوار المس بل قال النووي انه غير مكروه ولا قال للمؤولى (قوله أ كثر من القرآن) اى يقينا فلوشك في الاكثرتهم احرم كما تقدم للشارح بعد قول المصنف أو صغيرة لينة (قوله باعتبار الحروف) وهل العبرة بالمفرد منها أو المرسوم الاقرب الثاني وعليه فيظهر انه يعتبر في القرآن رسمه بالنسبة لخط المصنف الامام وهو الذى كان يقرأ فيه سيدنا عثمان واتخذ لنفسه وان خرج عن مصطلح ٨٨ علم الرسم لانه ورد له رسم لا يقاس عليه فتعين اعتباره به وفي التفسير رسمه على قواعد

علم الخط لانه لما لم يرد فيه شئ وجب الرجوع فيه اقواعد المقررة عند أهله اه ج وفي شرح الارشاد له ان الكثرة من حيث الحروف انطا لارسم (قوله والثوب المطرز) ومثله ما لو كتب فيه بأنه لم يقصد للدراسة (قوله وأكل طعام) اى ولبس ثوب طرز بذلك قال ج ويجزؤ وطه شئ نقشب و فرقه بينه وبين كراهية لبسه فراجع (قوله وشربه) توقف سم على حج في جوار صبه على نجاسة (أقول) وينبغي الجواز ولو قصد الاثام لم يحمت حروفها ولم يبق لها أثر لم يكن في

تعالى (و) في (تفسير) لانه المقصود دون القرآن ومثله اذا كانا أكثر من القرآن فان كان القرآن أكثر أو تساويا يحرم وحيث لم يحرم يكره وفارق حال الاستواء هنا حالته في الثوب المار كمن حرير وغيره للتعظيم بخلافه ثم فانه لا يسمى ثوب حريرا ولا وجه ان العبرة بالقلة والكثرة باعتبار الحروف لا الكلمات وان العبرة في الكثرة وعدمها في المس بحال موضعه وفي الجملة بالجميع كما أفاد ذلك الوا لا رسمه الله تعالى (ودنانير) أو دراهم كتب عليها قرآن وما في معناها ككتب الفقه والنوب المطرز بآيات من القرآن والحيطان المنقوشة والطعام لانه لا يقصد بآيات القرآن فيها قرآن فلا تجزى عليها أحكام القرآن ولهذا يجوز هدم جدار أو كل طعام نقش عليه ما ذلك والثاني يحرم لاخلاله بالتعظيم ويجوز محوما كتب عليه شئ من القرآن وشربه بخلاف ما لو ابتاع قرطاسا فيه اسم الله تعالى لانه يتجنب بما في الباطن وانما يجوز بأكله لانه لا يصل الى الجوف الا وقد زالت صورة الكتابة ولا يجوز جعل نحو ذهب في كغند كتب عليه بسم الله الرحمن الرحيم ويكره حرف خشبة نقش عليها شئ من ذلك نعم يظهر انه لو قصد بجهزتها احرازها لم يكره والقول بجرمة الاحراق محمول على فعله له عبثا ولو جعل نحو كراس

صهيا على النجاسة اهاته وعبارة الشارح في التماوى الاولى صبغ له وصبغ مغطاته في محل طاهر في (قوله امم الله تعالى) اى او اسم معظم كل اسماء الانبياء حيث دلت قرينة على ارادتهم عند الاشتراك فيه (قوله لانه يتجنب) قد يشك بأن ما في الباطن لا يحكم بتنجيسه الا اذا اتصل بالظاهر وعبارة حج بعد قول المصنف السابق احدها خروج الخنصرها ولا يضر ادخله اى نحو الود وانما امتنعت الصلاة لجله منه لا يتجنب اذا ما في الباطن لا يتجنب بنجاسته الا ان اتصل به شئ من الظاهر اه ثم رأيت في سم على منهج الاشكال وجوابه وعبارته فرع يحرم ابتلاع ورقة قيم شئ من القرآن الملاقاة النجاسة بخلاف محوما عليها بالماء وشربه فيجوز هكذا قرره مر لا يقال تعديله الاول شكل لان الملاقاة في الباطن لا تنجس لانا نقول فيه امتهان وان لم ينجس كالموضع القرآن على نجس جاف يحرم مع انه لا ينجس تدبراه فقول الشارح لانه لا يتجنب معناه يلاقى النجس (قوله في كغند) بفتح الغين كما في المصباح (قوله كتب عليه بسم الله الرحمن الرحيم) اى وغيرهما من كل معظم كاذكره ابن حجر في باب الاستنجاء ومن العظم ما يقع في المكاتبات ونحوها مما فيه اسم الله أو اسم رسوله لا ينجس اهاته بوضع فهو دراهم فيه (قوله كراس) الواحدة كراسة بفتح الكاف وعبارة القسطلانى في شرح مقدمة مسلم الكراسة بضم الكاف

وفتح الرأى المشددة وبأهلها آخره واحدة الكراس والكراريس (قوله لم يكره) أي بل قد يجب اذ انعين طرق بالصوماء وينبغي ان يأتي مثل ذلك في جلد المصنف ايضا (قوله فهو البسطة) ينبغي ان المراد بنحوها ما يقصده التبرك عادة مأثورا في المصنف فينبغي حرمة جعلها وقاية لما فيه من الامانة لكن في سم على حج نقلا عن والدا شارح ماضيه يجوز وضع كراس العلم في ورقة كتب فيها القرآن اه وهو شامل لما لو كان المكتوب فيه القرآن او اوراق المصنف فليحذر (قوله لم يحرم) أي بل يكره فقط (قوله وان الصبي المحدث لا يمنع الخ) أي بخلاف تكليفه من الصلاة والطواف ونحوهما مع الحدث والفرق ان زمن الدرس بطول غالبا وفي تكليف الصبيان ادامة الظهارة مشقة تؤدي الى ترك الحفظ في ذلك بخلاف الصلاة ونحوها انهم نظير المسئلة ما اذا قرأ للتعبد لا للدراسة بأن كان حافظا او كانت تعاطى مقدار لا يحصل به الحفظ في العادة وفي الرافعي ما يقتضي التحريم فقفن لذلك فانه مهم كذا في خط ابن قاسم الغزالي شارح المنهاج وفي سم على حج في اثناء كلام ماضيه والوجه انه لا يمنع من حمله ومسه للقراءة فيه نظرا وان كان حافظا عن ظهر قلب اذا افادته القراءة فيه نظر فائدة ما في مقصوده كالاستظهار على حفظه وتوقيته حتى بعد فراغ مدة حفظه اذا اترد ذلك في ترسيخ حفظه اه بجروقه وفيه يقال لا تنافي لا يمكن حمل ما في الرافعي على ارادة التعبد المحض وعائقه سم على ما اذا تعاقب بقراءته فيه غرض يعود الى الحفظ كما اشتهر به قوله كالاستظهار اه فائدة وقوع السؤال في الدرس عما لو جعل المصنف في خرج أو غيره وركب عليه ٨٩ هل يجوز أم لا فاجبت عنه بأن الظاهر ان يقال في ذلك ان كان على وجه بعد

في وقاية من ورق كتب عليه فهو البسطة لم يحرم كما افتى به الوالد رحمه الله تعالى اه دم الامتحان ولو أخذنا من المصنف جازع الكراهة (لا قلب ورقة يعود) ونحوه فانه لا يحمل لانه في مع في الحل لا تتقال الورق بنفسه بل القالب من جانب الى آخر (وان الصبي المحدث لا يمنع) من المسر ولا من الحل لافي المصنف ولا في اللوح لانه يحتاج الى الدراسة وتكليفه استصحاب الظهارة أمر تعظم المشقة فيه والثاني يجب على الولي والمعلم منعه قياسا على الصلاة ومحل الخلاف كما أفهمه التعليل وكلامهم انما هو في محل المتعلق بالدراسة فشم ذلك وسيلتها حكمه لا مكتوب والاثبات فيه للمعلم ليعمل منه فيها يظهر فان كان لغرض آخر أو لا لغرض منع منه جرما ومحل ذلك في الاميزا ما غيره فيمنع من ذلك لثلاثتهم كذا وشمل المحدث من عليه جنابة وهو كذلك كما افتى به المصنف (قلت الاصح حل قلب ورقة يعود به قطع العراقيون والله اعلم) لانه غير حامل ولا ماس وسواء في ذلك اكانت الورقة قائمة بصفحة واحدة أم لم تكن كذلك خلافا لابن الاستاذون

١٢ يه ل رجا به في هذه الحالة ام لا فاجبت عنه بأن الظاهر الجواز مع الا ذلك بأن حفظ الروح مقدم ولو ن غير الا دعى على غيره ومن ثم لو اشرفت سفينة فمات مصنف وحيوان على الفرق واحتج الى الفناء أحدهما لتخليص السفينة الى المصنف حفظ الروح التي في السفينة لا يقال وضع المصنف على هذه الحالة امتحان لانا نقول كونه انما قبل ذلك للضرورة مانع عن كونه امتحانا لا ترى انه يجوز السجود للصائم والتصور بصورة المشركين عند الخوف على الروح بل قد يقال انه ان توقف انفاذ روحه على ذلك وجب وضعه حينئذ ويحتمل انه لو وجد القوت يد كافر ولم يصل اليه الا بدفع المصنف له جازله الدفع لكن ينبغي له تقديم الميتة ولو مغلظة ان وجدها على دفعه لكافر وفي حج ويحرم تمزيق المصنف عنها لانه ازرابه وترك رفعه عن الارض وينبغي ان لا يجعله في شق لانه قد يسهط فيتمن اه وقوله وترك رفعه المراد منه انه اذا رأى ورقة مطروحة على الارض حرم عليه تركها او القرينة عليه قوله عتب ذلك وينبغي الخ وليس المراد كما هو ظاهر انه يحرم عليه وضع المصنف على الارض والقراءة فيه خلافا لبعض ضعة الطلمبة (قوله لغرض) آخر أي كالتبرك او فائدة من مكان الى مكان (قوله لثلاثتهم) يؤخذ من العلة انه لو كان معه من يمنع من انتهاكه لم يحرم (قوله كما افتى به المصنف) لكنه لا يتأتى فيه التعامل السابق اذ تكليفه الغسل من

ازرابه كان وضعه تحته بينه وبين البرذعة أو كان ملاقيا لا على الخرج مثلا من غير حائل بين المصنف وبين الخرج وعند ذلك ازرابه له ككون الفخذ صار موضوعا عليه حرم والا فلا فتنه له فانه يقع كثيرا ووقع السؤال في الدرس عما لو اضطر الى ما كوله وكان لا يصل اليه الا بشئ يضعه تحت رجله وليس عنده الا المصنف فهل يجوز وضعه تحت

الجنابة لا مستسقة فيه لعدم تكرره بل هو أولى من منعه من الصلاة بلا وضوء (قوله على يمينه) أي جازله العمل به ومع ذلك
يسن له الوضوء واستسكه حج واجاب عنه فراجع به ومن ذلك ما لو أخرجه عدل بأن امرأته لمسته فلا تسن ذلك ولو كانت على
هيئة السامبل ولو قال الخبير أنا أعلم نؤمها لأن خبر العدل انما ينفذ الظن (قوله فلا يخرج من المسجد) أي الصلاة (قوله وفي
معظم أبواب الفقه) أشار بقوله معظم أبواب الفقه إلى أنهم فرقوا بين ما في أبواب منها باب الإبلأ وحياة الحيوان المستنقرة
والقضاء بالعلم والاكل من أموال الغنير وفي وجوب ركوب البحر للعج وفي المرض الخوف وفي وقوع الطلاق (قوله فان لم
يتسدد كرشياً فألوضوء) أي فالواجب الوضوء بقى ما لو علم قبلهما أحدنا وطهر واحد جهل أسبقهما فينظر ما قبلهما ما فان تذكر
طهراً فقط أو حدثاً كذلك أخذت له وضوءه ٩٠ على ما مر بيانه فان تيقن ما قبله إيمناً وجهراً لم أسبقهما أخذ بضوء

ما قبلهما ان ذكر أحدهما فيه
وهكذا يأخذ في الوتر الذي يقع
فيه الاشتباه بضوءه اذا ذكره في
الوتر ويأخذ في الشفع الذي فيه
الاشتباه بمثل الفرد الذي قبله مع
اعتبار عادة تجديد عديده وعدمها
فاذا تيقن ما بعد الفجر وقبله
وقبل العشاء وعلم انه قبل المغرب
محدث أخذ في الوتر وهو ما قبل
العشاء اذ هو أول اوقات الاشتباه
بضوء الحدث فيكون فيه متطهراً
وفي الشفع وهو ما قبل الفجر لانه
ثانيها بعد ما فيكون فيه محدثاً ان
اعتماد تجديد واحد حينئذ يكون فيما
بعد الفجر متطهراً فان لم يعتده
كان متطهراً فيما قبل الفجر وفيما
بعده وان علم انه قبل المغرب كان
متطهراً أخذ في الوتر وهو ما قبل
العشاء بضوءه فيكون محدثاً ان
اعتماد واحد حينئذ يكون فيما قبل

تبعه لما في القول به من احالة الخلاف (ومن يتن طهراً أو حدثاً أو شك في ضوءه على
يمينه) اذ اليقين لا يرفع بالشك لقوله صلى الله عليه وسلم اذا وجد أحدكم في بطنه شيئاً
فأشك على نفسه أخرج منه شئاً لم لا يخرج من المسجد حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً
رواه مسلم والمراد بالشك هنا وفي معظم أبواب الفقه مطلق التردد سواء كان على
السواء أم أحد طرفيه ارجح فله في الدقائق وقوع للرافعي انه يرفع يمين الحدث بظن
الطهارة قال ابن الرفعة ولم اره غيره وقد استقطع من الروضة واجب عنه بأن معناه ان
الماء المظنون طهارته بالاجتهاد يرفع به يمين الحدث واحسن منه ان يقال كلامه محمول
على ما اذا تطهر بعد يمين الحدث وشك بعد طهارته في ترك عضو من أعضاء الطهارة فانه
لا يقدح فيها وقد رفعنا هنا يمين الحدث بظن الطهارة (فلو تيقن ما جهل السابق منهما
فصد ما قبلهما في الاصح) صورة المسئلة ان ييقن انه اوقع طهراً أو حدثاً بعد طلوع
الشمس مثلاً ويجهل السابق منهما مني ومراً بالتذكر كما كان عليه قبلها فان كان قبلها
محدثاً فهو الآن متطهراً لانه قد ارفع الحدث الواقع قبلها باطهر الواقع بعدها وشكها
في رافعه والاصل عدمه وان كان قبلها متطهراً فهو من يعتاد التجديد أخذ بضوءه فيكون
الآن محدثاً وان كان من لا يعتاده أخذ بالشك فيكون متطهراً لانه قد اوقع طهراً أو حدثاً
بين الطهرين فان لم يتذكر كرشياً فألوضوء وان اعتاد التجديد والافتقار بكل حال وتثبت
عادة التجديد ولو عمرة كما أفتى به الواجد رحمه الله تعالى والوجه الثاني لا ينظر إلى ما قبلهما
فيلزمه الوضوء بكل حال احتياطاً قال في الروضة وهو الصحيح عند جماعة من محققى
أصحابنا

• (فصل في احكام الاستنجاء) • اعلم ان جميع ما هو مذكور في هذا الفصل

التبعية طهراً أو فيما بعده محدثاً فان لم يعتد كان قبل العشاء متطهراً وكذا قبل الفجر وكذا بعده اذا اظهر
تأخر طهره عن حدث في الجميع وعلم بما تقر ان الاخذ بالثبوت بالمثل اخرى انما هو فيما اذا علم الحدث دون ما اذا علم الطهر
وهو لا يعتاد التجديد فانه يأخذ بالمثل في المراتب كلها قاله الشارح في شرح العباب • (فصل في احكام الاستنجاء) • (قوله
في احكام الاستنجاء) أي في آداب الاستنجاء • ولو عبر به كان أولى ولعله اقتصر على ما ذكره إشارة إلى انه المقصود لان الاستنجاء
مطهر والاكلام في الطهارة وهو من خصائصنا كما نقل عن ابن سريانة وغيره وقال ابن الرفعة انه ظاهر كلام الاصحاب اهـ
في شرح الغاية قلت المراد بالاستنجاء بالخرقة فقط كما نقل عن السبوطى وعبارته في النبوع قلت ذكر ابن سريانة في الاعداد وغيره
ان اجزاء الخرج في الاستنجاء من خصائص هذه الشريعة اهـ وان كان ظاهر العبارة يؤهم انه من خصائصنا مطلقاً وليس

مراداً ويدل لما قاله السيوطي ما قاله الامام الزاهد أبو الليث نصر بن محمد بن إبراهيم الصمري قندي في بستان العارفين فيما يتعلق بالانبياء ما نصه وكان إبراهيم أول من استأكل وأول من استنجد بالماء وأول من جرشا به وأول من رأى الشيب وأول من اختنق وأول من اتخذ السر او يل وثرد الثريد (قوله من الآداب) جمع أدب وهو المستحب وعليه فليس منها ما يأتي من وجوب عدم الاستقبال والاستعداد بالقبول بالصعرا فيكون التعبير بالآداب تغليباً ويحتمل ان المراد بالآداب هنا المطلوب شرعاً في شمل المستحب والواجب وعليه فلا تغليب في العبارة (قوله ويعبر عنه بالاستنجاء) الضمير في عنه للاستنجاء بمعنى الازالة وهو غير لفظ الاستنجاء فلم يتعد المعبر به والمعبر عنه (قوله لانه يسن تقديمه الخ) اي ولانه ينبغي ان أراد الوضوء ان يفرغ نفسه أولاً عما يمنع الخشوع فن ثم قدم آداب الخلاء (قوله في حق السليم) ويجب في حق صاحب الضرورة (قوله لمن ذكر) اي السليم (قوله عند ارادة قضاء حاجته) ليس بقيد بل لودخل لوضع متاع واخذه كان الحكم كذلك ويدل له ما سبب أتى في دخول الحمام ونحوه وعبارة حج يقدم داخل الخلاء ولولا حاجة اخرى وكذا في اكثر الآداب الاتية وعبر به كالخارج للغالب اه (قوله ولو يعمل) كانه اشارة بالغاية الى ان الخلاء مستعمل في مكان قضاء الحاجة مطلقاً مجازاً والافعال الخلاء عرفاً كما في المحلى البناء المعد لقضاء الحاجة (قوله بارادة قضاء الحاجة) اي فلا يتوقف استعداده ٩١ على قضاء الحاجة فيه ومع ذلك لا يصير

ماوى للشياطين من الاجزاج الخارج فيه كما في المحلى وعليه فلا يلزم من الاستعداد ان يكون ماوى للشياطين وينبغي زوال الاستعداد بزوال عين التجاسة عن المحل (قوله كالخلاء الجديد) الظاهر ان المراد بما ذكر ان الخلاء يصير مستقذراً بالاعداد لانه يتوقف على ارادة قضاء الحاجة (قوله من ذلك) اي من قوله اذا اليسرى الخ (قوله لا تكرمه فيه ولا اهانة) كالبوت (قوله لكن قضية قول المجموع الخ) هذا

من الآداب محمول على الاستحباب الا الاستقبال والاستعداد والاستنجاء بشروطها الاتية ويعبر عنه بالاستنجاء والاستنطابة والاستنجاء والاقولان يعني ان الماء والحجر والثالث يختص بالحجر وهو من نخوت الشجرة اذا قطعتم كان المستنجد يقطع الاذى عن نفسه وقدم هذا الفصل على الوضوء لانه يسن تقديمه عليه في حق السليم وآخره عنه في الروضة اشارة الى جواز تأخير عنه في حق من ذكر (يقدم داخل الخلاء يساره) عند ارادة قضاء حاجته ولو عمل من حجر ابو صولة اليه لانه يصير مستقذراً بارادة قضاء الحاجة به كالخلاء الجديد ومثل الرجل يدلها في حق فاقدها (والخارج يمينه) والمسجد بعكس ذلك فيقدم عينه عند دخوله ويساره عند خروجه تكريمًا لليمين اذا اليسرى والايمان لغيره واخذ الزركشي من ذلك ان مالا تكرمه فيه ولا اهانة يكون باليمين لكن قضية قول المجموع ما كان من باب التكريم يبدأ فيه باليمين وخلافه باليسار يقتضي ان يكون فيها اليسار ولو خرج من مستقذراً مستقذراً أو من مسجد لمسجد فالعبارة بما بدأ به في الواجهة ولا تنظر الى تفاوت بقاع المحل

قد يشكل تصور مع قواهم اذا انتقل من شريف الى أشرف روى الاشراف دخولا وخرجا ومن مستقذراً الى أقذر روى الاقذر كذلك وان انتقل من شريف اشراف او من مستقذراً لمثل تخير وانه اذا انتقل من بيت الى آخر تخير وان بقاع المكان الواحد لا تفاوت فيها فاصورة مالا تكرمه فيه ولا اهانة من غير ذلك حتى يفرض فيه الخلاف الا ان يقال المراد التعلل الذي لا تكرمه فيه ولا اهانة كاخذ متاع لتحويله من مكان الى آخر (قوله يقتضي ان يكون فيها اليسار) اي في صورة مالا تكرمه فيه الخ واعتده الزيايدي (قوله فالعبارة بما بدأ به) اي فيقدم اليمين عند دخول المسجد ويخير عند دخوله الا يخرج وعلى قياسه يقدم اليسار عند دخوله المستقذرو يخير في الثاني وليس من المستقذر فيما يظهر السوق والقهوة بل القهوه أشرف فيقدم يمينه دخولا فائدة وقع السؤال عما لو جعل المسجد موضع مكس مثلاً ويخبره بتقديم اليمنى دخولا واليسرى خروجا لان حرمة ذاتية فتقدم على الاستعداد العارض ولو أراد ان يدخل من دنى الى مكان جهل انه دنى أو شريف فينبغي حمله على الشرافة اه سم على بهجة قلت بقى ما لوضطر لقضاء الحاجة في المسجد فهل يقدم اليسار لوضع قضائها أو يخير لما ذكره من الحرمة الذاتية فيه نظراً والاقرب الثاني لان حرمة ذاتية ومعلوم ان الكلام كله حيث علم وقفه مسجد أو شرافته وخسته

اما لو اعتادوا الصلاة فيه من غير وقف ثم اتخذوه زرية مثلاً فينبغي مراعاة حاله وقت الدخول من الشرافة في الاول والخامسة في الثاني (قوله شرفاً) اي في الحس فان قريب المنبر مثلاً لا يساوي ما قرب من الباب في النظافة ومع ذلك لا تنظر الى هذا الشرف فيختصر في مشيه من أول المسجد الى محل جلوسه (قوله وخسة) قد يقتضي انه اذا كان للخلاعة هليز طويل ودخله باليسار ثم انتهى لمحل الجلوس تخير وعباراه ابن حجر وفيه الدليل بطويل يقدمها عند بابيه وصوله لمحل جلوسه اه وكتب عليه ابن قاسم قوله لمحل الخ اي ويمشي كيف اتفق في غيرهما لانه اقدر مما بينه وبين الباب ويحتمل ان يختصر عند وصوله لمحل جلوسه أيضاً لان جميع ما بعد اجراء الباب لمحل واحد ويؤيده التخيير عند وصوله ذلك اذ لم يكن دهلجاً او كان قصيراً فليست أمل وهو موافق لما اقتضاه كلام الشارح من التخيير (قوله في المسجد والبيت) اي الحرام فيه قدم عينه دخولا وخروجا فيهما ما خلا فلا ابن حجر (قوله ومثله الصاغة) وينبغي ان مثل هذه المذكورات المحلات المغضوب على أهلها ومقابر الكفار (قوله ولا يحمل ذكرا لله) هو ما ضمن ثناء أودعاه وقد يطلق على كل ما فيه ثواب وينبغي أن يلحق بذلك كل محل مستقذر وانما اقتصر على الخلاه ليكون الكلام فيه

• (قائدة) • وقع السؤال في الدرس عما لو نقس اسم معظم على خاتم لاثنتين قصداً أحدهما به نفسه والاخر المعظم فهل يكره الدخول به الخلاء أولاً الاقرب انه ان استعمله أحدهما عمل بقصده او غيرهما لا بطريق النية عن أحدهما بعينه كره تغليب المعظم (قوله مما يجوز له الخ) يمكن انه يبقى على ظاهره ويقال الواحد للشخص له جهة ان فهو حرام من جهة الحل مع الحدث مكره من جهة الحل له في المحل المستقذر ثم رأيت في ابن قاسم على حج (قوله وخاصتهم الخ) قضيته انه لا يلحق بذلك صلحاء المؤمنين وعليه فقد يفرق بينهم ٩٢ وبين عوام الملائكة بأن أولئك معصومون وقديرون في الفضول هزيلة لا توجد

في الفاضل اه سم على حج وقد يقال ما ذكره في صلحاء المؤمنين يضاف قوله وكل اسم معظم الخ اي ولو معصوم في غيره اه سم على بهجة (قوله معظم) قال في شرح الارشاد دون التوراة والاحميد الامام علم عدم تبدله أو شك فيه منهما فيما يظهر لانه كلام الله وان كان منسوخاً اه سم على حج (قوله قامت قرينة

شرافاً وخسة نعم في المسجد والبيت يظهر مراعاة الكعبة عند دخولها والمسجد عند خروجه منها اشرفهما وقياس ما تقدم انه يقدم اليمن في الموضع الذي اختاره للصلاة من الصحراء وهو كذلك وكالخلافة فيما تقدم الحرام والمستحرم والسوق ومكان المعصية ومثله الصاغة (ولا يحمل ذكرا لله تعالى) اي مكتوب بذكروه من قرآن أو غيره مما يجوز حمله مع الحدث ويلحق بذلك أسماء الله تعالى وأسماء الانبياء وان لم يكن رسولا والملائكة سواء عامتهم وخاصتهم وكل اسم معظم محتص او مشترك وقصديه التعظيم او قامت قرينة قوية على انه المراد به والاوجه ان العبرة بقصده

الخ) اي فان لم تقم قرينة فالاصل الاباحة وبقي ما يوجد نظمه في غير القرآن مما يوافق لنظ القرآن كلاب مثلاً انفسه فهل يكره حمله اولافيه نظراً والاقرب الاول ما لم تدل قرينة على ارادة غير القرآن (قوله بقصد كتابه) او غيره تبعاً لقياسه على ما مر في التهمة والا فالعبرة بقصد الامر والمستأجر لو قصده كاتبه لنفسه المعظم ثم باعه فقصد به المشتري غير المعظم فهل يؤثر قصد المشتري فيه نظر ثم رأيت في شرح العباب الاتري ان اسم المعظم اذا أراده غيره صار غير معظم اه سم على حج قلت ويبي الكلام فيما لو قصدوا لا غير المعظم ثم باعه وقصد به المشتري المعظم او تغير قصده وقياس ما ذكره في الخثرة من انها تابعة للقصد الكراهة فيما ذكرنا لم وينبغي ان ما كتبه للدراسة لا يزيل حكمه بتغير قصده لانه بذلك القصد صارت قرآنية مقصودة فيثبت له حكم القرآن وبعد ثبوت حكمه لا يزيل وعليه فلوا أخذ ورقة من الصحف وقصد جعلها تسمية لا يجوز مسها ولا حملها مع الحدث سيما وفي كلام ابن حجر ما يفيد انه لو كتب تسمية ثم قصد به الدراسة لا يزيل حكم التسمية اه ولو كان صاحب الاسم الذي كتب على الخاتم اسمه ولما يتميز عن غيره ولم يقصد به معظما فهل يقال يكره الدخول به نظراً الى انه معظم ولا لانه لم يقصد به نفسه من حيث التعظيم بل ليمتيز عن غيره فيه نظراً واستقر بسم على حج الكراهة فليراجع وهذا يحتمل ان قلنا ان صلحاء المؤمنين ملحقون بعوام الملائكة والا فلا يبقى السؤال من أصله وبقي ما لو حمل الولي ودخل به هل يكره أم لافيه نظراً والاقرب عدم الكراهة حيث دخل لقضاء الحاجة وبني ايضا ما لو اشترك اثنان في خاتم وامر من يتقش عليه اسمهما وهو مقصد كان كان اسم كل منهما

محمد الكنى قصد أحدهما به اسم نينا التبرك والاخر اسم نفسه فهل يكره أو لا فيه نظر ولا يعد الكراهة تغليباً للمعظم ويحتمل
 ان ينظر فيه لقصد المستعمل على ماصر (قوله لنفسه) وغيره تبعاً لما على ماصر في القيمة اهـ حج (قوله والافالمكتوب له)
 وبقي الاطلاق وينبغي عدم الكراهة لما صرح من ان الاصل الاباحة (قوله قال في المهمات) اى الاسنوى (قوله وفي حفظى انها
 كانت تقران أسفل الخ) قال ابن حجر ولم يصح في كيفية وضع ذلك شئ (قوله نعم يمكن حمل الخ) ويمكن ان يبقى على ظاهره ويقال
 الواحد بالتحصن له جهتان فهو حرام من جهة الحمل مع الحدث مكروه من جهة الحمل له فى الحمل المستقدر ثم رأته فى اسم على حج
 (قوله غيبه ندبا) فعلم انه يطلب اجتنابه ولو محمولاً مغيباً اهـ اسم على بهجة (قوله وجب نزعه) ظاهره وان لم يقصد التبرك باسم الله
 تعالى بل مجزئ القيد يزوه وما اعتد به الشارح آخر اهـ على ما نقله سم عنه فى حاشية شرح البهجة (قوله لحرمة تنجيسه) صرح
 فى الاعلام بالكفر باقتفاء ورقة فيها اسم معظم من أسماء الانبياء والملائكة اهـ ثم أورد انهم حرموا الاستنجاء بما فيه معظم
 ولم يجعلوه كفراً ثم فرقوا بان تلك حالة حادثة وايضا فالما يمنع ملاقاته النجاسة فان فرض انه قصد تنجسه بالنجاسة يأتي فيه ما هنا
 على ان الحرمة لا تنافى الكفرا وكلامه فى الايراد والجواب شامل لغير الانبياء والملائكة اهـ سم على حج ويؤخذ من العلة ان
 الكلام عند خشية التجسس اما عند عدمها كأن استجمر من البول ٩٣ ولم يتحش وصوله الى المكتوب لم يتحاشى ويصرح به

قول حج وجب نزعه عند استنجاء
 يتنجسه ويؤخذ من ذلك ايضاً
 حرمة القتال بسيف كتب عليه
 قرآن لما ذكر ما لم تدع اليه ضرورة
 بأن لم يجد غيره يدفع به عن نفسه
 (قوله ويعتمد) ندبا فى حال قضاء
 حاجته (قوله كما قاله) ظاهره سواء
 خشى التجسس لو اعتد على اليسرى
 أم لا ورفق حج بينهما (قوله ولو بال
 قائما) يخرج التغوط ويؤخذ
 من كلام حج انه ان خاف التجسس
 اعتد بها والا اعتد اليسار (قوله

لنفسه والافالمكتوب له الماصح من انه صلى الله عليه وسلم كان اذا دخل الخلاه وضع خاتمه
 وكان نقشه محمد رسول الله محمد سطر ورسول سطر والله سطر قال فى المهمات وفى حفظى
 انها كانت تقران من أسفل ليكون اسم الله تعالى فوق الجميع وشمل ذلك ما لو حمل معه
 مصحفاً فيه فيكره لا يقال انه حرام لانه يلزم منه غالباً حمل مع الحدث لا نافع قول تقدم حكم
 ذلك وليس الكلام فيه نعم يمكن حمل كلام القائل بحرمة ذلك على ما اذا خاف عليه التجسس
 ولو لم يغيبه حتى دخل غيبه ندبا بنحو ضم كنهه عليه ولو تختمت في يساره بما عليه معظم وجب
 نزعه عند الاستنجاء لحرمة تنجيسه كما قاله الاسنوى وغيره (ويعد جالس يساره) ناصباً
 يئناه بأن يضع أصابعها على الارض ويرفع ياقمها تكميراً لليمين ولانه أسهل لخروج الخارج
 ولو بال قائماً فخرج يئنها واعتد بها كما قاله الشارح خلافاً لما ذهب الى انه جرى على الغالب
 ولا يستقبل القبلة ولا يستدبرها) أدبافى البنيان (ويحرم بالاحرام) بعين الفرق

خلافاً لما ذهب الخ) هو شيخ الاسلام فى المنهج (قوله ولا يستقبل القبلة) قال فى الخادم من المهم بيان المراد بالقبلة هنا هل هو
 العين او الجهة فيحتمل العين لانه المراد حيث أطلق فى غير هذا الباب ويحتمل الجهة لقوله ولكن شرعوا وغيره اهـ ولعل
 المتجه الثانى ثم رأيت شيخنا الرملى قاله وكذا ما راعده ثم اعتد الاول * (فرع) * اشكل على كثير من الطلبة معنى استقبال
 القبلة واستدبارها بالبول والغائط ولا اشكال لان المراد باستقبالها هم ما استقبلوا الشخص لها حال قضاء الحاجة وباستدبارها
 جعل ظهره اليها حال قضاء الحاجة اهـ سم على منهج * (تنبيه) * ظاهر كلامهم عدم حرمة استقبال المصحف واستدباره بيول
 او غائط وان كان اعظم حرمة من القبلة وقد يوجه بأنه ثبت للمفضل ما لا يثبت للقاضل نعم قد يستقبله او يستدبره على وجه
 يعد ازاراً فيصير بل قد يكرهه وكذا يقال فى استقبال القبر المكرم واستدباره اهـ سم على حج (قوله ادبافى البنيان) اى
 حيث كان بساقر معتبر كما يعلم من قوله الاتقى اوفى غير معتد بستره بخلاف الاولى (قوله بعين الفرق الخ) لو انستدبره ما وخلق
 منستدبر الخارج من فقه فهل يحرم استقبال القبلة به حال الخروج فيه نظراً سم على بهجة قات وهو انما يتأتى التردد
 فيه على ما مشى عليه حج من انه حينئذ ينقض اما على ما مشى عليه الشارح من جعله كالتي فلا يتأتى فيه تردد اصلاً وهو كالتى
 الى جهة القبلة وهو جائز وسئل مرعاً اذا انستدبر الخرج وانفتح مخرج هل يحرم الاستقبال به حال خروج الخرج منه فيصت
 ما ظهر من انه ان كان الانستدبار ضالم يحرم لانهم لم يعطوه حكم الاصل الا فى النقص فقط أو أصاب يحرم لانهم اعطوه

حينئذ حكم الاصلى اه سم على منهج في اثناء كلام (قوله ولومع عدمه) اى عدم الاستقبال أو الاستدبار وعبارة حج ولومع عدمه
بالصدروهي صريحة فيما ذكرناه (قوله بدون سائر الخ) ينبغى ان يجب على الولي منع الصبي اى ولوغه يرمي كما ذكره سم في شرح
الغاية أيضا وعبارته بل ينبغى أن يجب على الولي منع غير المميز أيضا من كل محرم اه والمجنون من الاستقبال والاستدبار بلا سائر اه
سم على منهج زاد في شرحه على أبي شجاع بل ينبغى وجوب ذلك على غير الولي أيضا لان ازالة المنكر عند القدرة واجبة وان لم
يأت الناعل اه (قوله أو قد فعلوها) اى الكراهة سم وحينئذ ففعلوها بمعنى اعتقدوها وعليه قالوا وعاطفة على مقدراى
افعلوا ذلك واعتقدوا الكراهة (قوله بصدق) اى وكانت مقعده صلى الله عليه وسلم لم يتبين يجلس عليه عند قضاء الحاجة
(قوله اخذ من كلام الشافعي) مثله في شرح المنهج وعبارة المحلى في جمع الشافعي بين الخ قلت وكان المحلى نسبته الى الامام
لاخذه من كلامه (قوله كما فعله الخ) قديتوقف ٩٤ في هذا المحل لما قيل ان فعله صلى الله عليه وسلم كان في المعدل قضاء الحاجة

وسأني انه لا حرمة فيه ولا كراهة
ولا خلاف الاولى ويمكن الجواب
بأنه عليه الصلاة والسلام فعله
نارة في غير المعدل وهو فعله في بيت
حفصة ونارة في المعدل حدث قال
سرو لواقعة عدلى وحكمه في حقنا
انه ان كان في غير المعدل مع السائر
فهو خلاف الاولى وان كان في
المعدل فليس بمكروه ولا خلاف
الاولى سم على منهج (قوله الى
موضع قدميه) فنقل عنه سم في
حاشيته انه وافق على الاكتفاء
بالستر من السرقة الى الركبة وانه
لوحصل الستر بدون الثلثين لصغر
بدن فاضى الحاجة كفى به اه
وفي سم على حج ما وافق كلام
الشارح في النقل عن والده وفيه
ما يقتضى انه لا يجوز نقص السترة

ولومع عدمه بالصدر لعين القبلة لاجهتها فيما يظهر بدون سائر في غير معدل ذلك قال
صلى الله عليه وسلم اذا أنتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها يقول ولا غائط
ولكن شرفوا أو غير يواروا الشيطان وروى ايضا انه صلى الله عليه وسلم قضى حاجته
في بيت حفصة مستقبلا الشام مستدبرا للكبيرة وروى ابن ماجه وغيره باسناد
حسن انه صلى الله عليه وسلم ذكر عنده ان ناسا يكرهون استقبالا القبلة بفر وجهم
فقال أو قد فعلوها حولوا بجمعة الى القبلة فجمع اثنتا خذامن كلام الشافعي رضى
الله عنه بين هذه الاخبار بحمل أولها المقيد للكره على الصراخ لانها السعته لا يشق
فيها اجتناب الاستقبال والاستدبار بخلاف البنيان فقد يشق فيه اجتناب ذلك فيجوز
فعله كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم لبيان الجواز والمعتبر في السائر ان يكون من رفعه قادر
ثلاثي ذراع فأكثر في حق الجالس قال جماعة من الاصحاب لانه يستتر من مرتته الى موضع
قدميه فبذلك منه انه يعتبر في حق القائم ان يستتر من مرتته الى موضع قدميه كما أقي به
والدرجة الله تعالى وكلام الاصحاب في اعتبار ذلك الارتفاع خرج مخرج الغالب
واعمل وجهه صيانة القبلة عن خروج الخارج من الفرج وان كانت العودة تنتمى
بالركبة وأما عرضها فالمعتبر فيه ان يستتر جميع ما توجه به سواء في ذلك القائم والجالس
فسترة القائم فيه كسترة الجالس ولابد ان لا يتباعدهما أكثر من ثلاثة أذرع ويحصل
بالوهدة والراية والدابة وكذب الرمل وغيرها وكذا الرشاء الذيل أمان كان في معدلو
الاسترة فلا حرمة ولا كراهة ولا خلاف الاولى أو في غير معدل بستره بخلاف الاولى

عن الثلثين (قوله ان يستتر جميع ما توجه به الخ) خلا فالج حيث قال ومنه اى السائر ارشاه ذيله وان لم يكن له عرض واعلم
(قوله والراية) اى المحل المرتفع (قوله وكذا الرشاء الذيل) فلولم يستر له سائر الارشاه ذيله لم يكلف الستر به ان ادى الى تخييسه لان في
تخييس ثوبه مشقة عليه والستر يسقط بالعذر ويشهد له ما ذكره حج وم من انه لو اقتضى الحال تأخير الاستنجاء بخفض ثوبه يده
حتى لا يصيبه جاز (قوله اما ان كان) نسيم اقوله فيما مر في غير معدل ذلك (قوله في معدل) اى لقضاء الحاجة فيه مع قصد العودة اليه
لذلك كفى سم على حج وينبغي ان المراد قصد العودة منه أو تمثله لذلك بقصد الفعل فيه منه أو ممن يريد ذلك من اتباعه مثلا (قوله
ولا خلاف الاولى) عبارة حج هذا في غير المعدل اما هو فذلك فيه مباح والتزم عنه حيث سهل أفضل اه قلت قديتعر التعبير بقوله
أفضل ان خلاف الافضل دون خلاف الاولى ولعله مبنى على ان خلاف الافضل دون خلاف الاولى ولم أره بل هو مخالف لما ذكره
من ان الاولى والافضل متساويان لكن في الجهر عن بعضهم ان الفضيلة والرغب فيه مرتبة متوسطة بين الطوع والنافلة فليراجع

(قوله من عدم خلوه) الاولى مع عدم وفي نسخة وفي رواية (قوله او يضركه) اي بأن يحصل له مشقة لا تتحمل عادة وان لم تبع التيمم فيه يظهر (قوله جاز الاستقبال والاستدبار) اي حيث أمكن كل منهم ما دون غيره فان أمكنا وجب الاستدبار كما في قوله ولو تعارض الخ (قوله وجب الاستدبار) خلافا للحج حيث جزم بالخيار اهـ (قوله بخلاف استدبارهما) اي فانه لا يكره مطلقا ومنه في حج قال وما بعد الصبح ملحق بالدليل كاستسوف قال وعلى كراهة الاستقبال دون الاستدبار يفرق بأنهم اعلوا بان فلا يتأتى فيهما ما غابا حقيقة الاستدبار فلم يكره بخلاف القبلة فانه يتأتى كل منهما (قوله بمحاذاة) اي مقابلة (قوله ولو باستدبار) خلافا للخطيب (قوله تمنع الكراهة هنا) قال حج ومن ٩٥ السائر هنا السحاب (قوله أو حجمة) اي أوقى

أو حيض أو نفاس لان ذلك ليس في معني البول والغائط (قوله ويبعد) بفتح واو له من بعد لا يضمنه من بعد لان ذلك انما هو من بعد غيره وعبارة المختار بعد ضد القرب وقد بعد بالضم بعدا فهو بعيد اي متباعد وأبعد غيره وباعده وبعده تبعدها ان كان في المصباح ان بعد يستعمل لازما ومعناه يداو عليه فيجوز قرأته بضم الياء وكسر العين (قوله الى حيث الخ) وقوله ولا يشم الخ اي فهما سنان مراه سم على منهج (قوله فليس متبره) عبارة المشكاة والمصباح فليست بدرة قال في شرح المشكاة اي فليجمعه ثم يستدبره او يستقبله وأثر الاستدبار لان القبل يسهل ستره بالذيل غالبا فالحاجة بالدبر أمس اهـ وقال في شرح المصباح اي يجعل له خلفه ثلث ابراه احد فرع هل يكفي في هذا الباب الستر بالزجاج الذي

واعلم ان الله الصبيحة للتحريم فيه امره في جهة القبلة والتعليل بأن الفضاء لا يتخلو غالباً عن محل انسي او غيره فقد يرى قبله ان استدبرها او دبره ان استقبلها ضعيف كما في المجموع لان غير الصرا كذلك من عدم خلوه غالباً عن ذكر ولا نه لحوال بينه وبينها سائر جاز وان كان دبره مكشوقا على المعتمد خلافاً لغيره ولو استقبلها بصدده وسول قبله عنها وبالبحر بخلاف عكسه ولو اشتبهت عليه القبلة وجب الاجتهاد حيث لاسترة والاستحب وبأني هنا جميع ما سيأتي قبيل صفة الصلاة ومنه حرمة التقايد مع تمكنه من الاجتهاد وانه يجب التعلم لذلك ومحل ذلك كله ما يغلبه الخارج او يضركه والافلا حرج ولو ثبت ربح عن بين القبلة ويسارها جاز الاستقبال والاستدبار ولو تعارض الاستقبال والاستدبار وجب الاستدبار لان الاستقبال الخش وبكره استقبال التمرين في الليل كما يحسنه الحضري ومراعاة القمر بين القمر فقط اما الشمس فيستقيد حكمها بالنهار بخلاف استدبارهما ويكره محاذاة ما كان قبله ونسخ ولو باستدبار كما جرى عليه ابن المقرة في روضه وسواء كان ذلك يول أم غائط للنهي عن استقبال بيت المقدس واستدباره كما في المجموع وانما حجة لولا النهي هنا على التنزيه وفيما مر على التحريم في بعض أحواله للاجماع اذ لان علم احد من بعده حرمة هنا فله المنة في المجموع والاوجه ان السترة المانعة للحرمة فيما منع الكراهة هنا ولا يكره استقبالها باستنجا أو جاع أو اخراج ربح أو فصد أو حجمة (ويبعد) عن الناس في الصحراء أو نحوها ولو في البول الى حيث لا يسمع للخارج منه صوت ولا يشم له ربح ويسن ان يعقب شخصه حيث أمكن للاتباع (ويستقر) عن عين الناس لما صحت من قوله صلى الله عليه وسلم من أتى الغائط فليستقر فان لم يجد الا ان يجتمع كثير من رمل فليستقر به فان الشيطان يلعب بعباده بن آدم من فعل فقد احسن ومن لا فلا حرج عليه ويحصل الستر برفع قدر ثلثي ذراع وقد قرب منه ثلاثة أذرع فأقل بذراع الا دعي ولو براحلته

لا يجب الرتبة قال مرجعنا على البدية ينبغي الاكتفاء به في السترة عن القبلة لاعتناء العيون سم على منهج ثم قال في قوله اخرى وهل يكفي الستر بالماء كالوبال وأسافل بدنه منغوسة في ما مستبحر لا يبعد نعم وفاقا لرفع ينبغي تقييده بالكدر بخلاف الصافي كالزجاج الصافي فليستامل وقد عدم عنه بجسه الا كتمان الزجاج في ستر القبلة لافي السترة عن العيون (قوله يلعب بعباده بن آدم) اي بادامة النظر اليها مع كثرة وسوسة الغير وحله على النظر اليها ايضا وسوسة المتبرز وحله على التمسك بها شرح المشكاة للحج (قوله ثلثي ذراع) ظاهره ولو صغر فاضى الحاجة ونقل سم على منهج عن الشارح انه ترد فيه ثم وافق على ما يقتضيه ترجيح الاكتفاء بما دونها عنه حصول السترة (اقول) وقد يتوقف فيه بأنه لا يسهى ستره شرعية وقد تقدم له نقله عن مر

(قوله الى محاذ استمرته) المتبادر من هذه العبارة ان المراد ان ابتداء الساتر من الارض وانتهائها محاذ استمرته وقد يقال يكفي هنا ستر ما بين السرة والركبة لان الغرض المنع من النظر للعورة وهو يحصل بذلك ثم رأيت في حج مانعه ومحل في الجالس الى ان قال فافهم انه لا يفتيه بالنسبة الى القائم من ارتفاعه زيادة على ما مر حتى يستمر من ستره الى ركبته اه وكتب عليه سم مانعه قوله الى ركبته لا يقال قضية ماسبق بالهامش عن شيخنا الرملي ان يقال الى الارض لانا نقول الفرق يمكن ظاهرا فيلتأمل اه قلت والفرق ان المقصود ثم تعظم يتم القبلة فوجب لذلك استترع العورة وحريمها والمقصود هنا منع النظر المحرم وذلك ليس الا لما بين السرة والركبة (قوله او يمكن نسقته) اي عادة وليس داخله من ينظر اليه عن يحرم نظره والاحرم كما سيأتي اه سم على منهمج (قوله ولو أخذ البول) اي بأن احتاج اليه وشق عليه تركه وينبغي انه لا يشترط وصوله الى حد يخشى منه من عدم البول محذورتهم ثم تعبيرة بالجواز مقتض لا باحتسائه مطلقا وينبغي وجوبه اذا تحقق الضرر بتركه (قوله جازله كشفها) افهم حرمة الاستنجاء بمحضرة الناس مع اتساع الوقت ٩٦ وينبغي ان محل الحرمة حيث لم يغلب على ظنه امكان الاستنجاء في محل لا ينظر اليه احد ممن يحرم نظره والاجازة

وتحذيره ولا بد هنا اخذنا ما تقدم في استترع القبلة ان يكون الساتر عربضا ومرتفعا في حق القائم الى محاذ استمرته بخلاف الساتر للام على كاه وظاهرهم ان كان في محل مسقف او يمكن نسقته كفاه الساتر فهو جدار وان تباعد عنه أكثر من ثلاثة أذرع ولا يكفي مثل ذلك في القبلة وبعضهم توهم اتحاد الموضوعين فاحذره ومحل عد ذلك من الآداب اذ لم يكن بمحضرة من يرى سوتره من لا يحل له نظرها اما بمحضرة فيكون واجبا اذ كشفها بمحضرة حرام كما صرح به في شرح مسلم واعمده المتأخرون وهو ظاهر وجوب غض البصر لا يمنع الحرمة عليه خلافا لمن توهمه ولو أخذ البول وهو محبوس بين جماعة جازله التمسك وعائهم الغض فان احتاج للاستنجاء وقد ضاق الوقت ولم يجد الامام بمحضرة الناس جازله كشفها أيضا كما يحتمل بعضهم فيه ما وظاهر التعبير بالجواز في الثانية انه لا يجب فيها والاوجه الوجوب وفارق ما أتى به الوالد رحمه الله تعالى في نظيرها من الجملة حيث خاف فوترها الا بالاكشف المذكور حيث جعله جائزا واجبا قال لان كشفها يسو صاحبها بأن الجملة تبدل ولا كذلك الوقت (ولا يول في ما راكده) مملوكه او مباح قليلا كان ام كثير المأذية من تخييس القليل واسه فقد ارا الكثير ما لم يكن مستعجرا بحيث لا تعافه النفس بحال فيما يظهر لا يقال لم يحرم في الماء مطلقا اذا كان عذبا لانه ربوي فيكون كالطعام لانا نقول اطام ينبغي ولا يمكن تطهير مائه والماء له قوة دفع النجاسة عن نفسه فلم يلحق هنا بالماء طهومات وانما لم

التكشف في اول الوقت كما قيل بمثله في فاقد الطهورين والمتميم في محل فيه يغلب وجود الماء (قوله في الثانية) هي قوله فان احتاج للاستنجاء وقد ضاق الوقت (قوله حيث جعله جائزا واجبا) ظاهره وان لم يحل عرواؤه وهو ظاهر لانه في حد ذاته مستقيم فلا نظر الى عدم مبالاة بذلك لكن قال ابن عبد الحق حيث لم يحل ذلك عرواؤه فالنتيجة الوجوب (قوله ولا كذلك الوقت) وينبغي ان كشفها والحالة ما ذكر مستحب لان غاية ان هذا عذر يجوز للترك والاصل في الاعذار انها ماسة نقطة لا اثم فقط وتحمل المشقة معها اولي

وايضا فقد قالوا الوعلم من قوم عدم رد السلام سن له ان يسلم عليهم وان أعواق هنا كذلك (قوله او مباح) بجواب يحرم المسبل والموقوف اه حج وكتب عليه سم ظاهره وان استبرج وهو محتمل لكن قيد شيخنا أبو الحسن البكري في شرحه الحرمة في المسبل أو المملوك للغير بغير المستبرج المذكور فليقتل له لكنه قريب في المملوك للغير ان علم رضاه وقد يقال مع علم الرضا لا ينبغي التقييد بالاستبرج حيث قلنا بالجواز لا يبعد تخصيصه بالبول بل قد يؤخذ هذا من تقييد المستبرج بالحنية السابقة فليقتل اه (اقول) الاقرب الحرمة مطلقا استبرج ارا حيث لم يعلم رضاه ما لم يكن له تصرف في ملك الغير بغير اذنه ونقل بالدرس عن شرح العباب للشارح ما يوافق ما قلناه هذا وانظر ما صوره وقف الماء وقد يصور بماء الوقت محله كبره مالا ويكون في التعبير بوقفه تجوزا في وقف محله ويمكن تصويره ايضا على المالك ما كثيرا في بركة مثلا وقف الماء على من يتقنع به فيها من غير نقل له (قوله ما لم يكن مستبرجا) أي وما لم ينعين لظاهره وقد دخل الوقت والاحرم كما يأتي عن المهمات

(قوله لا مكان طهره) قد يشكك عليه حرم استعمال الاناء المتنجس في الطاهر الجاهل اذا كان الاناء رطبا مع امكان طهره الجاهل بالغسل الآن يقال لما كان للما قوة في دفع النجاسة اغتفر فيه ما لا يغتفر في غيره كما يشعر به قوله قبل لانا نقول الطعام الخ و يفرق بعضهم بان وضع الماء في الاناء القصد منه استعمال الاناء في النجس فيحرم لانه كتنجس الثوب وهو نفع بالنجاسة والمقصود هنا تفريق نفسه من البول وكونه في الماء لا بعد استعماله الا له وهو ظاهر جلي وعبارة الخطيب على أبي شجاع صريحة في ذلك (قوله في ماء قليل) خرج به الكثير فلا يحرم وعبارة سم على منهج في اثناء كلامه ونقلوا عن النووي ان المستحجم اذا اراد التزول في الماء ان كان قليلا حرم لان فيه تضمينا بالنجاسة او كثير لم يحرم وبحث النووي عدم الكراهة لانه ليس كالبول فيه ونازعه بان الوجه الكراهة بل هو أولى بان مجرد الاغتسال في الماء الواقف ويمكن حل كلام النووي على ما اذا كان مستحجما من البول والغائط بحيث لم يبق عين اصل بخلاف ما اذا بقي عين خصوصا اذا كثرت فليتأمل (قوله القبر المحترم) وبحث حرمته بقرب قبور الانبياء اه سم وتشدد الكراهة عند قبور الاولياء والشهداء قال الاذري والظاهر تحريمه بين القبور المتكررة بنسبها باختلاط تربتها باجزاء الميت اه سم على بهجة وظاهر ما ذكره من الحرمة بقرب ٩٧ قبور الانبياء انه لا يقيده بكونه على وجه يعد

ازراءهم ويوجه بان مثل ذلك ازراء فلا يحتاج الى قصد لكن تقدم عن سم بالنسبة للمصحف انه يحرم ذلك اذا كان على وجه يعد ازراء قال بل قد يكفر به وكذا يقال في استقبال القبر المكرم واستقباله اه وعليه فيفرق بين الاستقبال والقرب منه فان الاستقبال قد لا يعد ازراء بخلاف القرب فان البول معه يعد ازراء صاحب القبر (قوله ويحرم عليه) بقي ان غير البول من سائر النجاسات هل يلحق به أولا فيه نظر ولا يعد الا للاحق

يحرم في القليل منه لا مكان طهره بالمكثرة اما الجاوي فيكره الاول في القابل منه دون الكثير لان يكون له في كره ايضا ما قيل من ان الماء يزيل ماوى الجن وحيث حرم البول او كرهه فالغوط أولى قال في الماء مات والذي يتجه ويتعين الفتوى به انه ان كان في الوقت لم يكن هناك غيره ولم يكن متطهرا يحرم لانه بمنزلة الصب وفوانيس مستحجما في ماء قليل حرم وان قلنا بالكراهة في البول فيه لم فيه هنا من تضعفه بالنجاسة خلافا لبعضهم ويكره البول ونحوه بقرب القبر المحترم ويحرم عليه والحق الاذري بحث البول الى جداره بالبول عليه وعلى نحو عظم مما يمنع الاستنجاء به لحرمة ويحرم في مسجد ولو باناء بخلاف القصد فيه نظفة الاستعداد في الدم ولذا عني عن قليله وكثيره بشرطه كما عني به الواو رحمه الله تعالى وذكر المحب الطبري الحرمة في الصفا والمردة أو قرح والحق بعضهم بذلك محل الرمي والاطلاق يقتضي حرمة ذلك في جميع السنين والبل ووجه انه محال شريعة ضيقة فلو جاز ذلك فيها لا يقر وبقي وقت الاجتماع لها فيؤذى حينئذ وينظهران حرمة ذلك مفرقة على الحرمة في محل جلوس الناس وسياق ان المرحج الكراهة اما غرة ومزدلفة ومنى فلا يحرم فيها لبعثها (ووجز) يجيم مضمومة فهمه ساكنة

١٣ به ل بل هو مقتضى قولهم يحرم التضعف بالنجاسة في الطعام وغيره قصد (قوله وعلى نحو عظم) أى ويحرم على نحو عظم الخ وهل يحرم القاءه في النجاسة لعله المذكورة قياسا على البول عليه أو يترك فيه نظرا والقرب الاول (قوله بخلاف القصد) أى ولو بلا حاجة الى القصد (قوله أو قرح) هو غير مصروف كما قاله في المختار (قوله ان المرحج الكراهة) أى فيكون الراجح في جميع ما تقدم من الصفا الخ الكراهة لكن قد يشكك عليه ما وجه به الحرمة من انه محال شريعة لأن يقال ان مجرد شرفها لا يقتضي الحرمة بل يكفي فيه الكراهة كما في استقبال بيت المقدس هذا ونازع فيه سم على منهج في البناء قال بعد ذلك البناء عن مدر فليتأمل فان البناء ممنوع والفرق بين ذلك وبين الطريق قريب اه وهو ما اشار اليه الشارح من انه محال شريعة لحرمة البول بها ليس بمجرد الانتفاع بها (قوله ووجز) ولو تحقق انه ليس فيه حيوان يؤذى بل لا يؤذى وكان يلزم من بوله عليه قتله ينبغي ان يقال ان ذنب قتله وكان يموت بسرعة فلا حرمة ولا كراهة وان كره قتله فان كان يموت بسرعة فالكراهة فقط وان كان لا يموت بسرعة بل يحصل له نذيب حرم للامر باحسان القتل وان كان يباح قتله فان حصل تعذيب حرم وان اتى التعذيب نال لم يحصل نذيب فنتججه عدم الكراهة لكن ظاهر كلامهم الكراهة وان حصل نذيبه الكراهة =

كما هو قضية إطلاقهم فليحذر محل كلامهم من ذلك اه سم على منهج (قوله وهو الثقب) بالفتح واحد الثقب والثقب بالضم جمع ثقبه كالثقب بفتح القاف اه مختار وفي الخطيب على ابي شجاع انه بضم المثناة وسكون القاف اه قلت القياس ما في المختار لانه في الاصل مصدر ثقبه والقياس فيه الفتح كما في مصدر قتل ونصر وعبارة شرح الروض بفتح المثناة افصح من ضمها (قوله وقت هبوبها) ومثله غلبة هبوبها اذا غلب على ظنه هبوبها من جهته التي هو فيها كما صرح به الشارح في شرح العباب (قوله خلا فان قال بها) قد يشعر ٩٨ موافقتهم قول سج وكلامه يحشى عود رجحه والتأذي به وقوله لما فيه علة

اقوله لمن قال بها (قوله ومتحدث) اما محصل الاجتماع لم ارمأ أو مكر وه فلا كراهة فيه بل ولا يبعد نذب ذلك تنقيح الهم شرح الارشاد لشيخنا ج اه سم على منهج بل لو قيل بالوجوب حيث طلب على الظن منهم من الاجتماع لمحرم وتعين طريقا لفهم لم يبعد (قوله قال الذي يتخلى) المناسب اقوله اتقوا ان يحملوا على الفعلين فيكون قوله قال الذي على حذف مضاف أي يتخلى الذي ويكتفى المطابقة بحسب المعنى فلا يجوز الافراد ويجوز ان يحمله على الشخصين بتقدير اتقوا فعل اللعائين وهو ظاهر نسبة الخ فلا حذف في الذي يتخلى ومطابقته بحسب المعنى اه سم على منهج وقوله وطريق لعل الكلام في طريق يستحق الناس المرور بها اكونها موقوفة أو مسجلة لذلك أو مباحة بخلاف المملوكة له انكن مقتضى ذلك جواز قضاء

وهو الثقب النازل المستدير لصحة النهي عنه لما يقال انها مساكن الجن ولانه قد يكون فيه حيوان ضعيف فيناديها أو قوى فيؤذيها أو يتجسس به وفي معناه السرب وهو الشق المستطيل وكأبول الغائط نعم يظهر تحريمه فيه اذا غلب على ظنه ان به حيوانا محترما يتأذى به أو بهلك وعليه يحمل بحث المجموع (ومهب رشح) أي محل هبوبها وقت هبوبها كما اقتضاه كلام المجموع ومنه المراهض المشتركة بل يستدريها في البول ويستقبلها في الغائط الممانع مثلا يترشش بذلك ثوبا استغزر والريح أي اجعلوا ظهوركم اليها ولا تستقبلوها فلا يكره استديارها عند التغوط بغير مانع خلا فان قال به لما فيه من عود الرائحة الكريهة عليه اذ ذلك لا يقتضي الكراهة (ومتحدث) للناس (وطريق) تلهم مسلم اتقوا اللعائين قالوا وما اللعائنان قال الذي يتخلى في طريق الناس وفي ظلمهم تسبعا بذلك في عن الناس لهما كثيرا عادة فذهب اليهما بصيغة المبالغة والمعنى احذروا سبب اللعن المذكور وألحق بظل الناس في الضيف مواضع اجتماعهم في الشمس في الشقاء وظاهر كلامهم ان التغوط في الطريق مكره كراهة تنزيه وهو كذلك وان نقل المصنف في الروضة في الشهادات عن صاحب العدة انه حرام واقره وكالطريق المتحدث ولا فرق فيما ذكر بين البول والغائط (وتحت مئمة) ولو كان الترمي مباحا وان لم يكن ما كولا بل مشعوما أو تحوما فلا يتنجس ثمارها فتفسد أو تعافها لانفس ولا فرق بين وقت الفترة وغيره والكراهة في الغائط اشدها من في البول خلافا لما اشار اليه في الشرح الصغير لان البول يطهر بالماء ويحذفه بالشمس والريح في قول بخلاف الغائط فانه لا يطهر مكانه الا بالنقل ولا يطهر بصب الماء عليه ويمكن ان يقال انه في الغائط اخف من حيث انه يرى فيجذب أو يطهر وفي البول اخف من حيث اقدام الناس على اكل ما طهر منه بخلاف الغائط وعلى هذا يحمل الاختلاف ومحمل ذلك ما لم يعلم طهره قبل الفترة بخونيل أو سبيل ولا فلا كراهة زاد المصنف على اصله قوله (ولا يتكلم) حال قضاء حاجته بذكرا أو غيره فالكلام عنده مكره ويشمل ذلك قراءة القرآن حال قضاءها خلافا لابن كج نعم يحمل

الحاجة في الموقوفة والمسبلة للمرور مع انه تصرف في غير ملك له ولا في مباح ويحمل أن يلتزم الجواز حيث لا ضرر قول على الارض بوجه ولا يختلف المقصود به بذلك كارض فلا وقفا أو ملكا اه سم على منهج (قوله كراهة تنزيه الخ) ولو زلق احد فيه وتلف فلا ضمان على الفاعل وان غطاه بتراب أو نحوه لانه لم يحدث في التالف فعلا وما فعله جازمه (قوله ولا فرق بين وقت الفترة وغيره) يدخل في ذلك ما من شأن نوعه ان يثمر لكنه لم يبلغ أو ان الانعام عادة كالودي الصغير وهو ظاهر سم على منهج أي فيكره البول بغيره ما لم يغلب على الظن حصول ما يظهره قبل أو ان الانعام (قوله ولا يتكلم حال قضاء حاجته) نقل سم على حج عنه الكراهة مطلقا حال خروج الخارج أو قبله أو بعده الحاجة (قوله فالكلام عنده مكره) وهل من الكلام ما يأتي به =

فأما الحاجة من التمتع عند طرق باب الخلاه من الغير لم يعلم هل فيه أحد أم لا فيه نظر والاقرب أن مثل هذا لا يسمى كلاماً
 وبقديره فهو الحاجة وهي دفع دخول من يطرق الباب عليه لظنه خلواً لمحل (قوله حمد الله تعالى بقلبه) وهل يشاب على ذلك
 أم لا فيه نظر والاقرب الأول ولا ينافيه ما في الآذكار للنووي من أن الذكر القلبي بمجرد لا يشاب عليه لأن محله فيما يطلب
 وهذا المطلوب فيه بخصوصه ثم ظاهر قول الشارح ولا يحرك لسانه أنه لو حرك لسانه وان لم يسمع نفسه كان منها ما عني قال ابن عبد
 الحق وليس كذلك اه قلت ويمكن الجواب بأن تحريك اللسان إذا أطلق انصرف إلى ما يسمع به نفسه لأن التحريك إذا لم يسمع
 به نفسه لا أثر له حتى لا يبحث به من حلف لا يتكلم ولا يجوز في الصلاة لكونه لا يسمى قراءة ولا ذكر إلى غير ذلك من الأحكام
 ومثله في حج (قوله خبر النهي) اهله انما لم يقل للنهي عنه في خبر ابن حبان كافي نظائره لاختصاص النهي بالغائط والمذبح كراهته
 كالبول (قوله كره ذلك) ظاهرة وان تحقق وصول النجاسة اليه وينبغي أن محله ما لم يدخل وقت الصلاة ولا ما يزيد النجاسة به
 (قوله والماء لا يكتفى) افهم عدم الحرمة إذا كان كافياً وان لم على ٩٩ الانتقال التضمن في بدنه أو ثوبه ويوجه بان هذا لا مانع

منه لان التضمن انما يحرم حيث
 كان عبثاً (قوله ويستبرئ من
 البول) عبارة المناوي في شرحه
 الكبير للجامع عند قوله صلى الله
 عليه وسلم تفرغوا من البول فان
 عامة عذاب القبر منه نصها يعني
 انكم وان خفف عنكم في شرعنا
 ورفعت عنكم الا صاروا لا غلال
 التي كانت على الاولين من قطع
 ما اصابه البول من بدن أو اثر فلا
 تنهوا فابتكروا التحريم منه جملة
 فان من اعمل ذلك عذب في اول
 منازل الآخرة (قوله ويستره) هو
 بالنون والمثناة الفوقية اه مختار
 بالعنى (قوله ولا يجذبه) بابه ضرب

قول من عبر فيه بنى الجواز على الجواز المستوى الطرفين فيكون مكروها ولودعت
 ضرورة اليه كذا راعى لم يكره بل قد يصير واجبا ولو عطس حمد الله تعالى بقلبه ولا يحرك
 لسانه وقد روى ابن حبان وغيره خبر النهي عن التحدث على الغائط (ولا يستنجي بماء في
 مجلسه) بل ينتقل عنه لئلا يعود الرشاش فينصبه الا في الاخلية المعدة لقضاء الحاجة
 فلا ينتقل ومثله المستنجي بالجورم لو كان في الاخلية المعدة لتواء معكوس كره ذلك فيها
 كما يكره في مهب الريح كما هو قضية تعليمهم وقد يجب الاستنجاء في محله حيث لا ماء ولو
 اقتل التضمن بالنجاسة وهو يريد الصلاة بالتميم أو بالوضوء والماء لا يكتفى لهما (ويستبرئ
 من البول) ندبا بعد انقطاعه بنحو مشى أو وضع المرأة يسراها على عاتقها أو تترد كرثا لانا
 بان يصح باهم يسراها ومسجتها من مجامع العروق الى رأس ذكره ويستره بلطف ولا
 يجذبه خالفا للبعوى لان اعادة ذلك تضرة وقول ابى زرعة يضع اصبعه تحت ذكره
 والسبابة فوقه مردود بأنه من تفرداته وما ذكره القاضي من وجوبه محمول على ما اذا
 غلب على ظنه خروج نثي منه بعد الاستنجاء ان لم يفعل وقضية كلامهم استحباب الاستبراء
 من الغائط أيضا ولا بعد فيه ويكره غير الساس حشوا الذي كره قطنه لانه يضره
 (ويقول عند دخوله) أي ارادة دخوله ولو لم يغير قضاء الحاجة فيما يظهر بالنسبة للعود
 (بسم الله اللهم اني اعوذ بك من الخبث والنجاسة وخروجه غفرا انك الحمد لله الذي اذهب

اه مختار (قوله اصبعه) أي الوسطى كافي شرحه على البهجة (قوله الاستبراء من الغائط) انظر بماذا يحصل فاني لم ارفيه شيئا
 وقياس ما في المرأة ان يضع اليسرى على مجرى الغائط ويتعامل عليه ليخرج ما فيه من الفضلات ان كان وقد يؤخذ ذلك من قول
 حج في جملة الصور المحصلة للاستبراء ومسح ذكره وانى مجامع العروق بيده (قوله بالنسبة للعود) أي اما بالنسبة للعداء كقوله
 غفرا انك الخ فيختص بقاضى الحاجة على ما فهمه التقييد بقوله بالنسبة للعود ولم يذكر هذا القيد وكتب سم بها مشه ما منه
 قوله وعند خروجه قد يشمل الخروج بعد الدخول الحاجة اخرى بدليل قوله السابق ولو الحاجة اخرى وقد يستبعد عدم مناسبة الذي
 اذهب عنى الاذى وعافانى لذلك اه وقضية انه يقول غفرا انك الحمد لله فانه لم يستبعد الا قوله الذي اذهب عنى الاذى وعافانى
 الخ ويوجه ذلك بجهلهم بسبب سؤال المغفرة ترك ذكر الله في تلك الحالة (قوله اللهم اني اعوذ بك) (فرع) دخل الخلا بظن
 لقضاء حاجة الطفل فهل يستحسن له ان يقول على وجه النيابة عن الطفل بسم الله اللهم اني اعوذ بك او يقول اللهم انه يعوذ بك
 أو لا يستحسن قول شئ من ذلك فيه نظر ولا يبعد ان يقول ذلك ويقول انه يعوذ بك وفي ظنى ان الغاسل لا يمت بقول بعد الغسل

== ما يقوله المغتسل ويقول اللهم اجعله من التوابين الخ او اجعلنا واباء الخ فليراجع شرح المنهاج او شرح العباب في غسل الميت اه سم على منبه ومن ذلك ارامة أم الطفل وضع الطفل في محل لقضاء حاجته ومنه اجلاسه على ما يسهونه بالقصرية في عرفهم (قوله اللهم اني اعوذ بك من الخبيث والخبيثات) قال ابن العماد هذا الذي ذكر يدل على ان ابليس نجس العين لكن ذكر البغوي في شرح السنة انه طاهر العين كما شره واستدل بانه صلى الله عليه وسلم امسك ابليس في الصلاة ولم يقطعها ولو كان نجس الماء امسكه فيه اول كنهه نجس الفعل من حيث الطبع ع اه سم على ج (قوله والخبيث بضم الخاء والباء) قال ج وباسكانها ولعل مراده ان الامكان تخفيف فلا يرد على الشارح كالحمل لان مراده ما يمان الصيغة الاصلية لجمع خبيث (قوله ذكران الشياطين) الذي كرهه الاخي وجمعه ذكور وذكران وكارة كحجر وحجارة اه مختار (قوله وسبب سؤاله المغفرة الخ) ومنه يؤخذ ان كل من حصلت له غفلة عن العبادة استحب له طاب المغفرة وأشار الى ذلك صلى الله عليه وسلم بقوله انه ليغان على قلبي الحديث فان الغرض منه ارشاد الامة لكثرة استغفارهم عند غفلتهم (قوله ويجب الاستنجاء) ينبغي ان محله في غير نيتنا صلى الله عليه وسلم لان فضلته طاهرة وانما كان يفعله للتنزه وبيان المشروعية قال المناوي وشرع ليلة الاسراء مع الوضوء اه وفيه أيضا وشرع مع الوضوء ليلة الاسراء وقيل في قول البعثة حين علمه جبريل الوضوء والصلاة عند قوله اذا استطاب احدكم (قوله عند القيام الى الصلاة الخ) أى حقيقة ١٠٠ أو كما بان دخل وقت الصلاة وان لم يرد فعلها في اوله والحاصل انه بدخول الوقت

وجب الاستنجاء وجوباً موسعاً بسعة الوقت وضيقاً بضيقه كبقية الشروط (قوله ويجوز تأخير الخ) أى ما لم يؤد التأخير للتأخير والتضييق بالتجاسة اه سم على منبه وقد يتوقف فيه فان التضييق بالتجاسة انما يحرم حيث كان عبثاً وهذا انشأ عما يحتاج اليه نعم ان قضى حاجته في الوقت وعلم انه لا يجد الماء في

عنى (الذى وعاني) أى منه لا يتابع والخبيث بضم الخاء والباء جمع خبيث والخبيثات جمع خبيث والمراذ ذكران الشياطين وانما هم وسبب سؤاله المغفرة عند انصرافه تركه ذكر الله تعالى في تلك الحالة أو خوفه من تقصيره في شكر نعم الله تعالى التي انعمها عليه فاطعمه ثم هضمه ثم سهل ثم وجسه وانما قدمت البسلة هنا على الاستعاذة بخلاف القراءة لان التعوذ هناك للقراءة والبسلة من القرآن فقدم التعوذ عليها بخلاف ما نحن فيه (ويجب الاستنجاء) لاحايث منها وليس تخفيفاً بل ثلاثة اجزاء (بماء) على الاصل (أو حجر) ولا يجب على الفور بل عند القيام الى الصلاة ويجوز تأخيرها عن وضوء السليم كما تقدم بخلاف التيمم ونحوه ومقتضى كلامه الاكتفاء بالحجر في حق المرأة وهو كذلك في البكر اما الثيب فان تحققت نزوله الى محل مدخل الذكر كما هو الغالب لم يكف الحجر لانه لا يصل

الوقت وجب بالحجر فوراً كما هو ظاهر وبوافق هذا الحل ما ذكره بعده بقوله فرع لو قضى الحاجة بمكان لا ماء فيه وعلم انه هناك لا يجد الماء في الوقت وقد دخل الوقت فبقي ان يجب الاستنجاء بالحجر فوراً الثلاثين الخارج اه وافهم تقييد قضاء الحاجة بكونه في الوقت انه لو قضى حاجته قبله لا يجب الفور ويوجه بانه قبل الوقت لم يخاطب بالصلاة وهذا لو كان معه ماء وباعه قبل الوقت صح وان علم انه لا يجد بدله في الوقت (فرع) * لو اقضى الحال تأخير الاستنجاء تخفف بوله في يده حتى لا يصيبه جازم اه سم على ج وظاهره انه لا فرق بين ان يجد ما يجفف به الحمل أو لا لكن عبارة ج ويطهره لاحتاج في نحو المني لمسك الذكر المتنجس بيده جازان عسر عليه تحصيل حائل يقيه التجاسة اه وصح عليه سم ما حاصله وقد يقال وكذا ان لم يعسر وهو موافق لظاهر اطلاق مر (قوله بخلاف التيمم ونحوه) كوضوء صاحب الضرورة فيجب فيه ما تقدم الاستنجاء سواء في ذلك القبل والدبر (قوله في حق المرأة) ولا يزي الحجر في بول الاثاف قاله ابن المسلم وظاهر ان محله اذا وصل البول الى الجمدة كما هو الغالب اه شرح روض (قوله البكر) بناء على الغالب من ان بوالها لا يصل الى مدخل الذكر كما يعلم من كلام ج الآتي بالهامش (قوله لانه لا يصل هناك) قضيته انه لو وصل بان كان نحو خرقة كفي وقد صرح ج بخلافه فقال ما نصه ويتعين أى الماء في بول ثيب أو بكر وصل المدخل الذكر يقيناً ثم قال ويوجه ما ذكر في البول الواصل المدخل الذكر بأنه يلزم من انتقاله لمدخله انتشاره عن محله الى ما لا يجزى فيه الحجر فليس السبب عدم وصول الحجر لمدخله خلافاً لمن وهم فيه لان نحو الخرقة تصل له

(قوله زمزم) يمنع الصرف للعبة والتأنيث المعنوي (قوله واججار الحرم) ولو استجبي بحجر من المسجد فان كان متصلا حرم ولم يجزه وان كان متصلا فان يسع يعاصيها واقطعت نسبه عن المسجد كفي الاستنجاء به والا فلا هـ حج في شرح العباب عن الشامل واقرو ومثل المسجد غيره من المدارس والرباطات وخروج بالمسجد حرمه ورجاه ما لم يعلم وقتئذ قال في المصباح الرباط الذي يبني للفقراء مولد ويجمع في القياس ربط بضعين ورباطات وقال فيه ايضا رحبة المسجد الساحة المنبسطة قيل يسكون الحاء والجمع رحاب مثل كابة وكلاب وقيل بالفتح وهو اكثر والجمع رحب ورحبات مثل قصبه وقصب وقصبات اهـ (قوله فيجوز فيه ما على الاصح) والقياس الكراهة خروجا من الخلاف لكن قال شيخنا الزياي المعقد انه بما زمزم خلاف الاولى (قوله لا تنقاء احتمال الزيادة) ويؤخذ منه ان مثل ذلك محل الجب فيكنى فيه الجبل لانه اصل الذكر (قوله افضل) أي فان تركه كان مكروها وقال الشيخ عميرة الحديث المذكور في قصة أهل قباء من الشناء عليهم لجمعهم بين الماء والجحر قال النووي لا اصل له بل اصل الثناء عليهم استعملهم الماء لان العرب كانت تقتصر على الجحر اهـ (أقول) وهذا لا ينفي الخصوصية لان العرب عبدة أوثان واصنام لا شريعة لهم نعم ان ورد ان قوم عيسى أوثنوه من الانبياء كانوا يستنجون بالاجار فسلم ولم رد ذلك فصح ان الاستنجاء بالجحر من خصوصيات هذه الامة كما ذكره ابن سريانة والسيوطي وعبارة السيوطي فيها ١٠١ قلت ذكر ابن سريانة في الاعداد

وغیره ان اجزاء الجحر في الاستنجاء من خصوصيات هذه الامة الشريفة اهـ * (فائدة) * يسن تقديم القبل على الدبر في الاستنجاء بالماء وعكسه في الجحر على المعقد اهـ ابن عبد الحق وج نضه والاولى للمستجبي بالماء ان يقدم القبل على الدبر وبالجحر ان يقدم الدبر على القبل لانه اسرع جقفا اهـ (قوله وكلامه يقتضي) يتأمل وجه اشعار كلامه بذلك بل قد

عناك والا كفي وشمل اطلاقه ما زمزم واججار الحرم فيجوز به ما على الاصح كما اقي به والله اعلم والله تعالى والخطي المشكل ليس له ان يقتصر على الجحر اذا بال من فرجه به وامن احدهما الاتباس الاصلي بالرائد نعم ان لم يكن له آلتا الذكر والاني بل له آلة لانشبه واحدا منهما يخرج منها البول انجه فيه اجزاء الجحر لا تنقاء احتمال الزيادة وان كان مشكلا في ذاته (وجههما) أي الماء والجحر (افضل) بان يقدم الجحر ثم الماء لان الجحر يزيل العين والماء يزيل الاثر فلا يخامر النجاسة ولا فرق بين البول والغائط في الاستنجاء المذكور وكلامه يقتضي الاكتفاء بهذا المستحب بما دون الثلاثة اجزاء اذا حصل ازالة العين به قال الاستوى وسياتي كلامهم يدل عليه وايده غير بعدم اشتراط طهارة الجحر عند ارادة الجمع وبه صرح الجليل في الاجاز وهو ظاهر بالنسبة لحصول اصل فضيلة الجمع اما كماله فلا بد من بقية شروط الاستنجاء بالجحر (وفي معنى الجحر كل جامد) لانه صلى الله

يقال كلامه انما يدل على عدم الاكتفاء في الجمع بما لا يجزى في الاستنجاء المذكور شرط الجحر من غير تخصيص بالجمع ولا بعدمه وعبارة ابن حجر تعالى لا لافضلية الجمع انصها يجنب من النجاسة لازالة عينها بالجحر ومن ثم حصل اصل السنة هذا بالنسبة اهـ فجعل عدم اشتراط طهارة الجحر ما خوذ من العلة لامن كلام المصنف وقد يجاب عن الشارح بان مراده بقوله وكلامه أي بلا سطة التعليل الذي قدمه بقوله لان الجحر يزيل العين الخ ولو قال وتعليلهم يقتضي الخ لكان واضحا * (فرع) * هل يسن في غسل النجاسة في غير الاستنجاء مسحها أولا بجماد قبل غسلها بالماء كما في الاستنجاء ظاهر كلامهم وفاقا لم ر بالقهم عدم الاستنجاء لانهم اتفاد كروا ذلك في الاستنجاء اهـ سم على منهج وقد يقال ان ادت ازالها الى تخامرة النجاسة باليد استحب ازالها بالجماد أو لا قياسا على الاستنجاء لوجود العلة فيه ونقل قبل ذلك عن حج مانصه ومن ثم اتجه الحاق بعضهم سائر النجاسات الغينية بذلك فسن فيها الجمع لما ذكر بل قد يجيب استعمال النجس حيث لم يكفه الماء ولم تزل عين النجاسة عن محل الاستنجاء وغيره اهـ (قوله أصل فضيلة الجمع) وقيل الحاصل بذلك سنة ترك نجاسة النجاسة لاسنة الجمع اهـ سم على منهج وظاهره ولو كان مغلظا كروث كلب وهو ظاهر لان المقصود عدم مباشرة النجاسة بيده وهو حاصل بذلك والتعليل الحاصل منه يزول بالماء والتراب (قوله وفي معنى الجحر) أي الوارد في الحديث وهو الجحر المعروف المأخوذ من الجبل ومثله في الاجزاء الجحر المعروف في زماننا لم يعلم اختلاطه بالنجاسة وهما مسئلة أصولية ذكرها الرازي عند قوله تعالى أو ثل الذين اشتروا الضلالة بالهدى وهي ان

الشارع اخترع معاني شرعية واستعمل فيها ألفاظا موضوعية في اللغة لمعان آخر فهي حقائق شرعية أو مجازات لغوية لان الشارع ان غير وضع اللغة ووضعها التالك المعاني الشرعية فهي حقائق شرعية اذ لا معنى للحقيقة الشرعية الا اللفظ المستعمل فيما وضع له في الشرع وان لم يغير وضع اللغة واستعملها في تلك المعاني لعلاقة بينهما فما هي مجازات لغوية وحينئذ لو كانت العلاقة التشبيهية تكون استعارة لامحالة اه وقد تقدمت الاشارة اليه (قوله هذا ركس) أي نجس قال في المختار الركن القدر وهو مضارع لقوله الركن وعلما ان بدأت السين زاياء ثم قال والركن بالكسر الركن المحتمل (قوله وانما تعين) أي الحجر (قوله طاهر) افادانه يكفي فيه التراب المستعمل في النعيم وفي غسالات الكلب اذا جف وانه اذا شكت في الطهارة وعدمها الاصل الطهارة (قوله لانه عوض) يعني ان جلد المذكاة طاهر ولو لمع وجود الدسوسة واثرا للحم وجلد الميتة نجس والمدبغ بطهره فكانه قام مقام الذكاة وان كان المقصود منه ازالة الدسوسة ومنع الفساد للجلد (قوله من التفصيل المتقدم) أي بين الرجال والنساء (قوله ولم يها ١٠٢) لذلك شمل الدراهم والدنانير المضروبة فانها لم تطع للاستنجاء بل للتعامل

بها فيجوز الاستنجاء بها على ما اقتضاه كلامه (قوله بخلاف ما لا يقطع) أي فلا يجزى ويحرم ان قصديه العبادة (قوله للاستسنة) كالقصب وهو كل نبات ذي انايب الواحدة قصبه وقصبته والقصباء جماعتها ومنبتها اه قاموس ومحل عدم اجزاء القصب في غير جذوره وفيما يشق (قوله اوللزوجته) عبارة المختار لزج الشيء تقط وتعدد فهو لزج وبابه طرب اه ولعل هذا غير مراد هنا وان المراد منه ما فيه شبه الرطوبة كالذي يبقى في الجلد عند امته قبل الدبغ وفي الصباح لزج الشيء لزجاً من

عليه وسلم حتى له برؤيته فرماها وقال هذا ركس فتعليقه منع الاستنجاء بها بكونها ركسا لا بكونها غير حجر دليل على ان ما في معنى الحجر كالحجر وانما تعين في رمي الجمار كالتراب في التيمم لان الرمي لا يعقل معناه والتراب فيه الطهورية وهي مفقودة في غيره (طاهر) لانجس ولا متنجس لان النجاسة لا تنزل به وانما جاز الدبغ بانجس لانه عوض عن الذكاة الجائزة بالمدينة النجسة ولانه امالة (قانع) ولو حرير الرجال كما قال ابن العماد باباحته اهم كائنبة الجائزة وليس من باب اللبس حتى يختلف الحكم بين الرجال والنساء وتفصيل المهمات بين الذكور وغيرهم مردود بان الاستنجاء به لا يعد استعمالا في العرف والامانة جاز بالذهب والفضة وما ذهب اليه بعضهم من التفصيل المتقدم وفريق بينه وبين الضبة بان من شأنها الاحتياج اليها ثم اطلقها الصغيرة التي لازمة لانتقاء الخيل لا فيها وليس من شأن الحرير ان يحتاج اليه في الاستنجاء بخلاف النساء فقط فان فرض حاجة اليه انقد غيره جاز للرجل أيضا غير صحيح ولو استعجب بذهب أو فضة لم يطبع ولم يها لذلك جاز والا حرم واجزا بخلاف ما لا يقطع للاستسنة اوللزوجته او رخواوته وتناجزاته كالقعم الرخو والتراب المتناثر ودخل فيما ذكر الحجر الثاني والثالث اذ لم يتلوث باستعماله (غير محترم) فلا يجوز بالمحترم ولا يجزئه والمحترم انواع منها ما كتب عليه شيء من العلم كالحديث والفقهاء

باب تعبد وزوجا اذا كان فيه ذلك يعاقب باليد ونحوه ولفظ لزج (قوله ودخل فيما ذكر) أي من قول المصنف جامد وما طاهر قانع (قوله غير محترم) قضية حصر المحترم فيما ذكر اجزاء الاستنجاء باجزاء المسجد ولو المسجد الحرام وان حرم استعمالها لعدم ملك المستنجي لها او كونها رافعا لما لا يل وبالحجر الاسود نفسه وهو مخالف لما تقدم عن شرح العياض عن الشامل وفي سم على أبي شعاع وفي اجزاء الاستنجاء بالحجر الاسود نظر اه (أقول) والذي ينبغي الجزم به عدم اجزائه لانه لا ينسب للحرمة الامن حيث انه فيه والا فليس هو من حجارة الحرم بوجه وله شرف لا يثبت في غيره بل احترامه أقوى من احترام ما كتب عليه اسم صالح من صلحاء المؤمنين ونقل بالدرس عن شيخنا الزيادي ما يوافقه وقضية الحصر أيضا اجزاء فضلائه صلى الله عليه وسلم بناء على الراجح من طهارتها (قوله فلا يجوز بالمحترم) واعلم ان الزركشي بحث تخصيص حرمة استعمال المطعوم بالاستنجاء حتى يجوز ازالة الدم بالملم وقضية جواز ازالة النجاسة بالخبر واستبعده في شرح الروض وقال مربي ينبغي الجواز حيث احتج اليه فليست امل اه سم على منهج وقول سم احتج اليه أي بان لم يجد غيره أو كان هو اسرع وأقوى تأثيرا في ازالة النجس غيره وقال حج بعد كلام الزركشي والذي ينبغي ان النجس ان توقف زواله على نحو ملح مما اعتيد امتانته جاز للحاجة والا فلا (قوله ما كتب عليه شيء من العلم)

أى أو القرآن ولو بقلم هندي أو غيره (قوله علم تبداهما) أى امان علم عدم تبدله أو شك فيه حرم الاستنجاء به (قوله من غير الماء) أخذ بعضهم من هذا الكلام أنه يحرم القاء الخبز والعظم للكلاب لأنه ينبغي ويرد أولاً بأن الرأى للخبز بقصد تحميمه ولو حصل بفعله وإن لم من القائه للكلاب ولا يلزم من لزوم الشئ الشئ كونه مقصوداً أو نائياً بتقدير أن فيه تحميمه مقصوداً للرأى لا يضر لأن محل حرمة التحميم أن لم تكن حاجة وهذا الحاجة أى حاجة وهى إزالة ضرورة الكلاب وإبقاء ارواحها فليقتبسه له فانه دقيق ومثل ذلك فى الجواز القاء نخوصاً للطبخ للدواب وإن أدى الى تحميمها والعظم للهرة وإن كانت الأرض التى يرى عليها نجسة (قوله ولو عظما) ومنه قرون الدواب وحواقرها واسنانها لا يقال العلة وهى كونه يكسى أو قريماً كان منتهية فيه لانا نقول هذه الحكمة فى معظمه ولا يلزم إطرادها (قوله وإن حرق) وهل يجوز حرقه بالوقود به أم لا فيه نظروا والأقرب الجواز بخلاف حرق الخبز فإنه ضياع مال (قوله نهى عن الاستنجاء بالعظم) ظاهره ولو غير مذكى وينبغى تخصيصه بالمذكى أخذاً من قوله إخوانكم بناء على أنهم مكلفون بما كلفناه تفصيلاً لا ما ورد النص باستثنائه ١٠٣ (قوله يعنى من الجن) أى المؤمنين منهم

(قوله أو جرد آدمى) وينبغى أن مثله السقط وإن لم ينفع فيه الروح والعلة والمضعة لأنها أصل آدمى (قوله لبعض المتأخرين) مراده حج (قوله فشر الجوز اليابس) وأما الثمار والقواكه فبما يؤكل رطباً لا يابساً كالقطين فلا يجوز الاستنجاء به رطباً ويجوز يابساً إذا كان من زيل أو منها ما يؤكل رطباً وياساً وهو أربعة أقسام أحدها ما كول الظاهر والباطن كالتين والتفاح فلا يجوز الاستنجاء برطبه وياسه والثانى ما يؤكل ظاهراً ودون باطنه كالخوخ والمشمش وكل ذى نوى فلا يجوز بظاهره ويجوز بنواه المنفصل والثالث

وما كان آله لذلك إما غير المحترم كفسلفة وتوراة ونجيل علم تبدله ما وخواههما عن اسم معظم فيجوز الاستنجاء به ومنها المطعوم من غير الماء ولو عظما وإن حرق لأنه صلى الله عليه وسلم نهى عن الاستنجاء بالعظم وقال أنه طعام إخوانكم يعنى من الجن فطعوم الأنس أولى سواء اختص به الأدنى أم غلب استعماله أم كان مستعملاً لأدنى واليهانم على السواء بخلاف ما اختص به البهائم أو سكان أسسها بالهالة الغلب ومنها جزء حيوان متصل به ولو فارة وجرء آدمى منفصل ولو سرياً أو مرتداً فلا فبالعض المتأخرين لأن كان منقصة من حيوان غير آدمى فلا يحرم الاستنجاء به حيث حكم بظهوره وكان قاعاً كشرهما كول وصفه ووبره وريشه ويجوز بنحو قشر الجوز اليابس ~~ال~~كن مع الكراهة أن كان له فيه (وإن دبره دون غيره فى الظاهر) ولون مذكى لأن الدباج يتلبه الى طبع الثياب وهو وإن كان ما كولا حيث كان مذكى لكن إكله غير مقصود لأنه لا يعقد بخلاف غير المدبوغ لأنه إمام مطعوم بحاله أو نجس والأوجه فى جلد حوت كبير جاف أنه أن قويت صلابته بحيث لو بل لم يان جاز الاستنجاء به والأفلا وبسنتى جلد جعل لكتاب علم محترم فيحرم الاستنجاء به مادام متصل بخلاف جلد المصنف فإنه يحرم به وإن انفصل عنه ووجد فى كلامه بالجر عطف على جامد ويجوز رفعه على كل فالقول بأنه لا يصح جرمه لا يقتضى أنه معطوف على المنفى مردود ومقابل الظاهر بقول عموم

ماله قشر وما كوله فى جوفه فلا يجوز بابه وأما قشره فإن كان لا يؤكل رطباً ولا يابساً كالأمان جاز الاستنجاء به وإن كان حبه فيه وإن أكل رطباً ولا يابساً كالطبخ لم يجز فى الحالى وإن أكل رطباً فقط كالوز والبقا فلا جاز يابساً لا رطباً ذلك ما وردى مبسوطاً واستحسنه فى المجموع اه خطيب (قوله لكن مع الكراهة) أى حيث وجد غيره والأفلا كراهة (قوله ولون مذكى) هذا التعميم صحيح بالنسبة لعدم الأجزاء لكنه يقتضى جريان الخلاف فى غير المذكى الذى لم يدبغ مع القطع باتفاقه فلا يجوز الاستنجاء به قطعاً التجاسه فالأولى قصر ما فى المتن على المذكى لأنه محل الخلاف (قوله بحيث لو بل لم يان) أفاد تخصيص ما ذكر من التفصيل بجلد الحوت أن غيره من جلود المذ كالألبىزى قبل الدبغ وإن امتدت صلابته أجاد الجاموس الكبير وهو ظاهر لأنها مما تؤكل (قوله وإن انفصل عنه) ظاهره وإن انقطعت نسبته عنه وعليه فيفرق بينه وبين الحديث بأن الاستنجاء أقيم من المس ويحتمل التقييد بالحديث ولعله الأقرب ثم رأيت فى مسمى على حج لكن قضية قول حج وانما لمسه أى المنفصل لأنه أخف صريح فى الفرق المذكور إذ لا يحمل مسه إلا إذا انقطعت نسبته إلا أن يقال أراد حج حل مسه مقدم بقوله وإن لم تنقطع نسبته

(قوله ان لا يجنب) بالكسر وفتحه لغة اه مختار (قوله من محله) الاولى ان يقول في محله (قوله عدم تأثيره) هل مثل ذلك بلل المحل فيما اذا استنجى بالماء ثم قضى حاجته أيضا قبل ان يلقاه ثم أراد الاستنجاء بالخرق فليأمل سم على حج قال شيخنا الاقرب عدم كونه مثله لان العرق مما تم به البلوى بخلاف البلل المذكور ونحوه ويشمل ذلك قوله رطوبه من غير عرق (قوله اجنبى طاهر) جاف اختلط بالخارج المأمور في التراب او رطب ولو ماء لغير تطهيره اه حج وكسب عليه سم مانصه قوله لغير تطهيره ان اراد لغير تطهير المحل بمعنى انه اذا اراد تطهير المحل بالماء لا يضر وصول ذلك الماء اليه فهذا معلوم لا يحتاج اليه وهو ليس مما نحن فيه لان الكلام في الاستنجاء بالخرق وان اراد لغير تطهير نفسه بمعنى انه اذا قدم الوضوء على الاستنجاء فاصاب ما وضوئه المحل بان تقاطر عليه منه شيء لم يمنع اجزاء الخرق فهو ممنوع مخالف ١٠٤ لصريح كلامهم لا يقال يؤيده قواهم لا يضر الاختلاط بماء الطهارة لانا نقول

محل ذلك في نجاسة عني عنها فلم يجب ازالته او النجاسة التي في هذا المحل يجب ازالته ولا يعني عنها فيضر اختلاطها بالماء اه ويمكن ان يقال احتراز بقوله لغير تطهيره عما لو تقاطر من وجهه مثلاً حال غسله ماء على محل الاستنجاء فلا يضر لانه تولد من مأمور به على نجس معقوب عنه فاشبه ما لو تقاطر على ثوبه الملوث بدم السباع غيبت (قوله فان كانت جافة لم يمنع الخرج) ومنها القصب الاملس اذا لم ينقل النجاسة فانه لا يمنع الخرج بعد استنجائه بالاملس الذي لم ينقل كما قاله حج (قوله ثم بال ثانيا) ظاهر العبارة اعتبار الجنس حتى لو جف بوله ثم خرج منه دم وصل لما وصل اليه بوله لم يجز الخرج ويجعل خلافه فليأمل لا يقال هذا الاحتمال

جنس ما يוכל ووجه عدم الاجزاء في غير المدبوغ انه مطعوم كما مر ومقابله يقول هو يتد فليحق بالثياب (وشرط الخرج ان لا يجنب النجس) من محله بحيث لا يشمله الخرج فيتعين الماء وان لا يكون به رطوبه من غير عرق امامنه فالوجه عدم تأثيره خلافاً للاذرى (ولا يفتقر) النجس عن الموضع الذي اصابه عند الخروج فيه غير كالموطرات عليه نجاسة من خارج (ولا يطرأ) على المحل المتنجس بالخارج (اجنبى) طاهر أو نجس وقول الشارح من النجاسات يقال عليه مثله ما اذا ورد عليه شيء من الطاهرات الرطبة فان كانت جافة لم يمنع الخرج وحينئذ فيصح ان يقال خرج بالنجس الطاهر وفيه تفصيل والمفهوم اذا كان فيه تفصيل لا يرد دم لو ليس بوله قبل استنجائه ثم بال ثانياً وبال الثاني ما بله الاول جاز الخرج ومثله الغائط المائع فان جف الخارج أو انقل أو طرأ نجس آخر فحينئذ بين الماء ولو استنجى بمحجر مبلول لم يصح استنجاءه لان الله ينجس بنجاسة المحل ثم ينجسه فيتعين الماء (ولو نذر) الخارج (أو انقشر فوق العادة) أي عادة غائب الناس (ولم يجاوز صفحته) ان كان غائطاً (وحشفته) ان كان بولاً (جاز الخرج) وما في معناه (في الاظهر) في ذلك الحاقه بالذكور وقوعه بالمعاد والثاني لا بل يتعين الماء فيه لان جواز الخرج تخفيف من الشارع ورد فيما تم به البلوى فلا يلحق به غيره ولو تقطع الخارج فعين في المنقلب الماء وان لم يجاوز صفحته ولا حشفته فان تقطع وجاوز بان ماربعة باطن الالية أو في الحشفة وبعضه خارجها فلا كل حكمه قبل والاوجه اخذاً بما يأتي في الصوم من العفو عن خروج متعددة الملبوس وراهب سده ان من ابتلى هذا مجاوزته الصفحة والحشفة قد غمأ في عنه فيجيزه الخرج للضرورة وظاهر كلامهم بخالفه الا ان يحمل على من فقد الماء (ويجب) في الاستنجاء

ممتنع لان الدم طارئ اجنبى فيتعين الماء لانا نقول لو صح هذا الزم تعين الماء اذا خرج الدم قبل الحفاف ولا سبيل اليه بالخرق كما هو ظاهر سم على بهجة والمتبادر من كلام الشارح عدم الاجزاء وأبني الشارح رحمه الله بان طروا المذى والودى مانع من الاجزاء فليسا كالمبول ونقل بالدرس من تقرير شيخنا الزياى رحمه الله خلافه (اقول) والاقراب ما فتى به الشارح لاختلافهما (قوله وبال الثاني ما بله الاول) صادق بما اذا اراد عليه وهو متجه وان ذكر الاستاذ في الكفر خلافه سم على بهجة وخرج بيال ثانياً ما لو بال ثم امنى فيتعين الماء لانه اجنبى عن الاول اه حج (قوله فلا يلحق به غيره) لا يقال الصحيح ان الرخص يدخلها القياس لانا نقول اعل مراده ان شرط القياس لم يوجد وذلك لان غير ما ورد فيه ليس في معناه - حتى يلحق به (قوله فيجيزه الخرج) اعتمد ذلك حج (قوله وظاهر كلامهم بخالفه) معتمد كما يأتي عن شرح العباب للشارح (قوله الا ان يحمل الخ) يتأمل هذا المحل حيث قبل بهدم اجزائه مع الماء فالقياس انه يضلى عند التقدم على حسب حاله ويعيد كسائر النجاسات وعبارة في شرح العباب فان اطردت =

== عادته بالمجازة فهو كغيره كما اقتضاه كلامهم ويحتمل اجزاء الحجر المشقة اه قال شيخنا الشوري ما في شرح العباب أوجه (قوله ولو باطراف حجر) عبارة تخرج ولو بطرفي حجر بان لم يتلوث في الثانية فتجوز هي والثالثة بطرف واحد لانه انما خفف النجاسة فلم يؤثر فيه الاستعمال بخلاف الماء ولكون التراب بدله اعطى حكمه اه حج وهو مستفاد من قول الشارح فيما مر بعد قول المصنف قالع ودخل فيما ذكر الحجر الثاني والثالث اذ لم يتلوث باستعماله الخ اذ لا فرق بين الحجر المستعمل وطرف الحجر الذي مسحه به (قوله اما الاستنجاء بالماء) لم يقدّم ما يصلح كون هذا قسماً له فعمل الاصل ولا يسن تثليث المسح بالجرا اما الاستنجاء الخ (قوله فيسن فيه التثليث) أي بأن يغسل مرتين بعد ظن زوال النجاسة (قوله اوصغار الخنزف) لو كان الخارج ابتداءً أثرًا كذلك فهل يجب الاستنجاء بالماء اوصغار الخنزف أو لا يجب اصل لانه عند وجوبه لا يجب ١٠٥ ازالة القدر المذكور أو يجب ثلاث مسحات

بالاجار ويجزى (ثلاث مسحات) الماء واه مسلم عن سلمان قال نعم انار رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تستحي باقل من ثلاثة اجار (ولو باطراف حجر) اذ المقصود عدد المسحات بخلاف رمي الجار لا يكفي له حجر بثلاثة اطراف عن ثلاث رميات لان المقصود ثم عدد الرمي وهنا عدد المسحات اما الاستنجاء بالماء فيسن فيه التثليث كسائر النجاسات كما اُفتي به الوالد رحمه الله تعالى (فان لم ينق) المحل بالثلاث (وجب) عليه (الانقاء) رابعاً فاكتر لانه المقصود من الاستنجاء والانقاء ان يزيل العين حتى لا يبقى الاثر لا يزيله الا الماء اوصغار الخنزف (وسن الايتار) بالثلاث في عدد المسحات حيث حصل الانقاء بشفع بعد الثلاث لما صبح من الامر به ولم ينزلوا من قبل العين هنامنزل مرة واحدة لان المقام مقام تخفيف والامر هناك ارفع على حصول الايتار فطرية لا امر به فاقول بانه ان حصل الانقاء بوتر سن ثنتان ليحصل فضل التثليث انصهم على نديه في ازالة النجاسة بزيادة ثنتين بعد الحكم بالطهارة أو بشفع سن ثلاث ثنتان للتثليث وواحدة للاثتار مردود عملاً باطلاقهم ولو ثم ريح نجاسة في يده بعد استنجائه لم يحكم بنجاسة المحل وان حكمنا على يده بالنجاسة لانالم يتحقق ان محل الريح باطن الاصبع الذي كان ملاصقاً للمحل لاحتمال انه في جوانبه فلا نجس بالشك وان هذا المحل قد خفف فيه في الاستنجاء بالحجر فخفف فيه هنا واكتفى بغلبة ظن زوال النجاسة (وكل حجر) من الاجار الواجبة (لكل محله) أي يمسح بكل حجر كل محله فيضع واحداً على مقدم صفتة النبي ويعمره على الصفتين حتى يصل الى ما بدأ منه ويضع الثاني على مقدم اليسرى ويفعل مثل ذلك وغير الثالث على الصفتين واليسرى (وقيل يوزع عن الجانبين والوسط) فيمسح بحجر الصفة اليمنى وبالثاني اليسرى

بالاجار ويجزى (ثلاث مسحات) الماء واه مسلم عن سلمان قال نعم انار رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تستحي باقل من ثلاثة اجار (ولو باطراف حجر) اذ المقصود عدد المسحات بخلاف رمي الجار لا يكفي له حجر بثلاثة اطراف عن ثلاث رميات لان المقصود ثم عدد الرمي وهنا عدد المسحات اما الاستنجاء بالماء فيسن فيه التثليث كسائر النجاسات كما اُفتي به الوالد رحمه الله تعالى (فان لم ينق) المحل بالثلاث (وجب) عليه (الانقاء) رابعاً فاكتر لانه المقصود من الاستنجاء والانقاء ان يزيل العين حتى لا يبقى الاثر لا يزيله الا الماء اوصغار الخنزف (وسن الايتار) بالثلاث في عدد المسحات حيث حصل الانقاء بشفع بعد الثلاث لما صبح من الامر به ولم ينزلوا من قبل العين هنامنزل مرة واحدة لان المقام مقام تخفيف والامر هناك ارفع على حصول الايتار فطرية لا امر به فاقول بانه ان حصل الانقاء بوتر سن ثنتان ليحصل فضل التثليث انصهم على نديه في ازالة النجاسة بزيادة ثنتين بعد الحكم بالطهارة أو بشفع سن ثلاث ثنتان للتثليث وواحدة للاثتار مردود عملاً باطلاقهم ولو ثم ريح نجاسة في يده بعد استنجائه لم يحكم بنجاسة المحل وان حكمنا على يده بالنجاسة لانالم يتحقق ان محل الريح باطن الاصبع الذي كان ملاصقاً للمحل لاحتمال انه في جوانبه فلا نجس بالشك وان هذا المحل قد خفف فيه في الاستنجاء بالحجر فخفف فيه هنا واكتفى بغلبة ظن زوال النجاسة (وكل حجر) من الاجار الواجبة (لكل محله) أي يمسح بكل حجر كل محله فيضع واحداً على مقدم صفتة النبي ويعمره على الصفتين حتى يصل الى ما بدأ منه ويضع الثاني على مقدم اليسرى ويفعل مثل ذلك وغير الثالث على الصفتين واليسرى (وقيل يوزع عن الجانبين والوسط) فيمسح بحجر الصفة اليمنى وبالثاني اليسرى

١٤ به ل حاجته فيه وهو ظاهر من كون هذا المحل طلب فيه التخفيف (قوله وان حكمنا على يده بالنجاسة) أي فلا تصح صلاته قبل غسلها ويتنجس ما أصابها مع الرطوبة ان علم ملاقاته لعين محل النجاسة بخلاف ما لو شك هل الاصابة بوضع لنجاسة أو غيره لاننا نجس بالشك (قوله باطن الاصبع) مقتضاه انه لو فقه الريح في باطنه حكم بنجاسة المحل فيجب اعادة الاستنجاء وبه جزم حج ومقتضى قوله وان هذا المحل قد خفف فيه عدم ذلك وعبارة الزيادة ولو شمر رائحة النجاسة في يده وجب غسلها ولم يجب غسل المحل لان الشارع خفف في هذا المحل حيث اكتفى فيه بالجرع القدرة على الماء قال بعض المتأخرين الاذا شم الرائحة من محل لافي المحل فيجب غسل المحل واطلاقهم بخلافه اه وقوله خفف في هذا المحل يؤخذ منه انه لو توقفت ازالة الرائحة على اشدان او غيره لم يجب وهو ظاهر لعله المذكورة (قوله وكل حجر) أي ويجب كل الخ (قوله لكل محله) أي الخارج (قوله ويعمره على الصفتين) أي ومن لازمه المرور على الوسط (قوله وغير الثالث على الصفتين) قال المتولي فان احتاج الى رائحة على الثالث نصفه استعماله كصفة استعمال الثالث ابن عبد الحق (قوله واليسرى) يضم الرافعيها ويضم الميم مجرى الغائط اه شرح الروض

(قوله وقد جزم بذلك الخ) ولا ينافيه قول المصنف يوزع الخ لان المقصود منه ان يتبدى بالصفحة التي فيتم مسحها ثم ينتقل منها الى اليسرى في المرة الاولى ويعكس في الثانية ويعم في الثالثة مسح الصفحتين (قوله ويسن الاستنجاء بيساره) سئل م ر عا لخلق على يساره صورة جلاله ونحوها من اسم معظم هل يستحب باليمين أو اليسار فاجاب بانه يتخير حيث لم يخالط الاسم نجاسة والا فباليمين اه (أقول) ولو خلق ذلك في الركعتين معافهل يكلف خرقه أم لافيه نظروا الا قرب عدم تكليفه ذلك ثم ينبغي ان المراد من قول م ر فباليمين انه ليس ذلك لانه يجب لان في وجوبه عليه مشقة في الجملة * (فرع) * نقل بالدرس عن حج في شرح الارشاد ان الاستنجاء تغتريه الاحكام الخمسة وعداها الى ان قال الخامس انه قد يكون مباحا وهو الاصل اه (أقول) قد يتوقف فيه ويظهر وجهه وما صورته راجعه (قوله فهو مكروه) أي ما لم تدع اليه ضرورة والافلا كراهة زاد حج كسبه او الاستعانة في الاستنجاء غير حاجه وقيل يحرم وعليه جمع ما ذكره من غيرنا (قوله على ثلاثة مواضع) أي أو يجزى جعله بين عقبه ان تيسر له ذلك والامسك الحجر بيمينه والذكر بيساره وليس هذا استنجاء باليمين بل المقصود منه مجرد اعانة اليسار وهي المقصودة بالاستعمال (قوله سواء كان من اعلى الخ) أي ويكتفى بذلك ان تكرر الانساح ثلاثا وحصل به الانقاء كما يؤخذ ذلك من كلام م في حواشي شرح البهجة وعبارته ١٠٦ عند قول الشارح ثلاثة اطراف حجر ما نضه الظاهر انه يكفي ثلاثة أجزاء

وبالثالث الوسط والخلوف في الاستنجاء لافي الوجوب ولا بد على كل قول من تعميم المحل بكل مسحة كما اعتمدوا للدرجة الله تعالى ويعلم من كلام المصنف ان عطفت قوله وكل حجر لكل محله على ثلاث فيفيد وجوب تعميم كل مسحة من الثلاث لكل حجر من المحل وقد جزم بذلك في الانوار (ويسن) الاستنجاء (بيساره) لا اتباعا وما صح من نبيه صلى الله عليه وسلم عن الاستنجاء باليمين فهو مكروه وكيفية الاستنجاء باليسار بالماء ان يغسل بها ويصّب باليمين وبالجحر في حق المرأة ان تمسح بمافيه من غير استعانة باليمين في شئ وكذا في حق الرجل في الغائط بخلاف البول فانه ان استحبى بغيره جدار امسك الذكر بها ومسحه على ثلاثة مواضع فان رقد على محل مرتين تعين الماء وقضية كلام المجموع اجزاء المسح ما لم ينقل النجاسة سواء كان من اعلى الى اسفل أم عكسه وهو ظاهر خلافا للقاضي ويسن ان يدلّك يده بنحو الارض ثم يغسلها ويضع فرجه وازارته بعده ويعقد اصبعه الوسطى لانه امكن ولا يعرض للباطن فانه منبع الوسواس ولو استحبى بالاجزاء

حجروا لم تكن اطرافا ولو توالى المسح وانما عبروا بالاطراف لانها التي يسهل المسح بها بالنسبة لادبر حتى لو أمر رأس الذكر على حجر على التوالي والاتصال بحيث تكرر انساح جميع المحل ثلاثا فاكتر كفي لان الواجب تكرر انساحه وقد وجدوا عوى ان هذا بعد مسحة واحدة بفرض تسليمه لا يقدح لتكرار انساح المحل حقيقة قطعا وهو الواجب

كما لا يخفى اه قلت وعليه فالمراد بالمسح في عباراتهم الانساح تدبروا الظاهر جريان ما ذكره المحقق في الذكر في الدبر أيضا كان أمر حلقه دبره على نحو خرقه طويلا على التوالي والاتصال بحيث يتكرر انساح المحل ثلاثا اه (قوله خلافا للقاضي) حيث قال ان مسحه صعودا ثم نزولا فلا (قوله ويسن ان يدلّك يده الخ) أي ولو يعمل الاستنجاء حيث لم يظن نجاسته لان المقصود من هذا الدلك دفع الوسوسة بتقدير ان يشم في يده رائحة النجاسة بعد فحشها على انها مما لا يلامس محل الاستنجاء (قوله وينفض فرجه) أي بان يصب عليه شيئا من الماء لانه اقرب لدفع الوسواس قال م على بهجة ولو كان به دم مفعونه فهل يغتفر اختلاطه بما ينفض به اذ لم يأت الاحتراز عن الاختلاط به فيه نظر اه قلت الاقرب والاعتناء لان المختلط بالنضج الطهارة وهو ضروري الحصول بل اغتفاده هذا أولى من اغتفاد البال الحاصل من أثر غسل التبرؤ او التنظف الذي قال المحقق بغتفاده (قوله لزم غسل ما سال الخ) شامل لما لوسا لما لاقي الثوب من المحل فيجب غسله وفيه مشقة وقد يقال يعني عما يغلب وصوله اليه من الثوب وعبرة الشارح في شروط الصلاة بعد قول المصنف ويعني عن محل استجماره نعم وان عرق محل الاثر وتلون بالاثر غير له سر تحببه كما في الروضة والمجموع هنا اه

(قوله وينبغي) أي يتدب ومن ثم قال حج ولا بشرط الوضع أو لا على محل طاهر وقال ابن عبد الحق ويضع الحجر على محل طاهر ندبا (قوله وبهر) البهر معروف والسكون لغة وهو من كل ذي ظلف وخفاء مصباح وعليه فاستعمله في الآدمي مجاز (قوله) كما قيل به في دخان النجاسة (أي من أنه ان اصاب المحل رطبا وجب غسله (قوله والعقد الأول) هو قوله قال الجرجاني انه مكروه (قوله عدم الاستنجاب منه) نفى السنة ظاهر في انه مباح لكن قال حج ويكره من الريح الا ان خرج والمحل رطب اه (قوله بعد فراغ الاستنجاء) أي ولو كان بمحل غير المحل الذي قضى فيه حاجته وظاهره انه لا فرق في ذلك بين كون الاستنجاء بالجرا أو الماء وقوله فراغ أي وبعد الخروج من محل قضاء الحاجة لما مر انه لا يتكلم مادام فيه وينبغي ان يكون بعد قوله غفر انك الحمد لله الخ لان ذلك مقدمة لاستجابة الدعاء * (باب الوضوء) * (قوله وبضم ١٠٧ الواو) أي لغة (قوله وقيل بالضم) لجملة

الاقوال ثلاثة ولا خصوصية لهذه بالوضوء بل هي جارية فيما كان على وزن فعل ونحو طه ورر ويصور (قوله وهو اسم مصدر) أي تنوضا كما اشار اليه بقوله اذ قياس الخ وليكنه مصدر لوضو كطرف بمعنى حسن لكن عبارة المختار الوضوء الحسن والنظافة وبإيه ظرف وقضيته ان مصدر وضو الوضوء فقط وعليه فهو اسم مصدر لوضو وتنوضا او مصدر منه محذوف الزوائد (قوله اصله) أي لغة وعبارة البضاوي في شرح المصباح معناه لغة اسم اغسل بعض الاعضاء (قوله والنضارة) عطف تفسير (قوله والضياء) أي سمي بذلك لما فيه من الضياء من ظلة الذنوب والافهذه المعنى ليس اغويا (قوله وفي الشرع افعال مخصوصة) هي شاملة للغسل والمسح (قوله مع فرض الصلاة) وعلى هذا

فعرق محله فان سال منه وجاوز لزمه غسل ما سال اليه والا فلا عموم الملبوس به وينبغي وضع الحجر على محل طاهر يشرب النجاسة ويدير قليلا قليلا ولا يضرب النعل الحامل من الادارة الذي لا بد منه كما في المجموع وما في الروضة من كونه مضرا محمول على نقل من غير ضرورة ولا استنجاء واجب للدود وبهر بلا لوث في الاظهر اذ لا معنى له كالريح والثاني نعم اذ لا يخلو عن الرطوبة وعلى الاول يستحب فر وجان للخلاف وجمع بين الدود والبهر يعلم انه لا فرق بين الطاهر والنجس وقد نقل المتولى وغيره الاجماع على انه لا يجب الاستنجاء من النوم والريح قال ابن الرقصة ولم تفرق الاستنجاب بين ان يكون المحل رطبا أو يابس ولو قيل بوجوبه عند ترطب المحل لم يعد كافي به في دخان النجاسة وهو مردود وقد قال الجرجاني انه مكروه وصرح الشيخ نصر بنائهم فاعلاه والمعتقد الاول وعلم من ذلك عدم الاستنجاب منه أيضا وان كان المحل رطبا كما وضعته في شرح العباب ويقول بعد فراغ الاستنجاء كافي الاحياء اللهم طهر قلبي من النفاق وحسن فريسي من الشواحيش

* (باب الوضوء) *

هو بضم الواو اسم للتعامل وهو المراد بالتبويب وبفتحها اسم للماء الذي يتوضأ به في الاشهر وقيل بالفتح فيهما وقيل بالضم فيهما ما هو واضعها وهو اسم مصدر اذ قياس المصدر التوضي بوزن التكلم والتعلم وقد استعمل المصادر والوضوء اسم له من الوضوء وهي النظافة والنضارة والضياء من ظلة الذنوب وفي الشرع افعال مخصوصة مفتتحة بالنية وكان فرضه مع فرض الصلاة قبل الهجرة بسنة وهو معقول المعنى خلافا للامام ومن تبعه وانما اختص الرأس بالمسح لستره غالبا كما كتفي فيه بادي طهارة وليس

فصلاته التي كان يفعلها قبل فرض الوضوء هل كان يتوضأ لها هذا الوضوء أو لا وعلى تقدير انه كان يتوضأ فاحكمه هل كان مندوبا أو مباحا أو غير ذلك فراجعه وعبارة الخطيب على أبي شعاع وتيم لكل فريضة فلا يصلي بقيم غير فرض لان الوضوء كان لكل فرض لقوله تعالى اذا قمتم الى الصلاة والتيمم بدل عنه ثم نسخ ذلك في الوضوء بانه صلى الله عليه وسلم لم يصلي يوم الفتح خمس صلوات بوضوء واحد فبقي التيمم على ما كان عليه (قوله قبل الهجرة بسنة) أي قبله الاسراء حج (قوله خلافا للامام) حيث قال هو تعبدى لا يعقل معناه لان فيه مسحا ولا تنظيف فيه اه شرح حجة قال سمعنا منه طائفة قد منع بل في المسح تنظيف لا سماع تذكره ولو سلم فيجوز ان يقصد التنظيف بجملة لكنه سرح في الرأس لنظافته والخوف عليه من الغسل وتكرره اه والراجح ان التعبدى افضل من معقول المعنى لان فيه ارغاما للمفسر (قوله وانما اختص) فيه اشارة للردي على من قال انه تعبدى

(قوله الغرة والتجبل) أو الكيفية وعبارة حج والذي من خصائصنا ما الكيفية المخصوصة أو الغرة والتجبل اه (قوله وموجبه الانقطاع) اي الخروج والانقطاع الخ (قوله منها الماء المطلق) والعلم بالطلاق اه شرح روض ولوعبر به كان اولى وقد اشار الى اعتبار ذلك بقوله ولومظنوننا (قوله ولومظنوننا) لا يخفى انه لو شك في طهورية الماء صح طهره منه وان لم يظن اطلاقه بل وان ظن عدم اطلاقه استحبابا للاصل فقوله ولوظننا العلم بالنظر الى الجملة وفيه اذا وقع اشتباه المطلق بغيره واحتج فيه بما اه سم على بهجة قلت او يقال ان استحباب الطهارة محصل للظن فيجوز ان يراد بقوله ولوظننا الاعم من ظن سببه الاجتهاد واستحباب الطهارة ويمكن ان يجعل هذا تفسير القول سم لعل بالنظر الى الجملة (قوله وبغيره) أي عن عدم الصارف (قوله في غير اغسال الحج) أي في الوضوء لغير اغسال الحج وقوله على رأي يأتي هذا في ازالته ولا بغسله مستقلة اما ازالته في الجملة ولومع الوضوء بغسله واحدة فلا بد منها فشرطية ازالته غير مقدمة بل الرأي اه سم على بهجة (قوله الا ان بقصد التبرك) أي وحده (قوله اذ الفرق بينهما الخ) أي حيث ١٠٨ الحق هنا بالتعليق ونم بالتبرك والا فلا طلاق غير مؤثر في البابين فهو لعدم تأثيره

هنا حمل اللفظ على التعليق ففسد وضوءه واه عدم تأثيره ثم حل على التبرك فوقع الطلاق فالبابان من حيث عدم ذنوع الصيغة مع الاطلاق على حد سواء (قوله ينتقي به) أي بالتعليق (قوله لا نصرافه لمطلوه) وهو التعليق (قوله وان يعرف كقيسته) أي الوضوء يأتي هذا الشرط في كل ما يتغير فيه النية وقصره على الوضوء ليكون الكلام فيه (قوله بان لا يقصد الخ) هذا يشكل بصحة الاقتداء بالخالف فان ما يأتي به مرعيا فيه للخلاف كالبسلة في الفاتحة يعتقده سننيتها واجاب الشارح عنه في باب صلاة الجماعة بما حاصله

من خصوصيات هذه الامة كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى وانما الخالص بها الغرة والتجبل وموجبه الانقطاع مع القيام الى الصلاة وشروطه كالغسل أمور منها الماء المطلق ولومظنوننا واسلام وتمييز وعدم صارف وبغيره بدوام النية حكما وعدم مناف من نحو حيمض في غير اغسال الحج ونحوها وازالة النجاسة على رأي يأتي وان لا يكون بعضه ما يغير الماء تغيرا مضرا وان لا يعاقب نية فلو قال نويت الوضوء ان شاء الله تعالى لم يصح الا ان يقصد التبرك لا يقال لم الحق الاطلاق هنا بقصد التعليق وفي الطلاق بقصد التبرك اذ الفرق بينهما ان الجزم المعبر في النية ينتقي به لا نصرافه لمطلوه ما لم يصرفه عنه بنية التبرك واما في الطلاق فقد تعارض صريحان لفظ الصيغة الصريح في الوقوع ولفظ التعليق الصريح في عدمه لكن لما ضعف هذا الصريح بكونه كثيرا ما يستعمل للتبرك احتج لما يحجره عن هذا الاستعمال وهو نية التعليق به قبل فراغ لفظ تلك الصيغة حتى يقوى على رفعها حينئذ وان يعرف كقيسته بان لا يقصد بقرض معين نفسا وان لا يكون على العضو حائل كدهن ووسخ تحت اظفار وغبار على بدن لا عرق متجمد عليه وقول القائل ترا كم الوسخ على العضو لا يمنع صحة الوضوء ولا النقض بلسه يتبين فرضه فيما اذا صار جزءا من البدن لا يمكن فصله عنه وان يجري الماء على العضو ولا يمنع من عد هذا شرطا كونه معلوما من مفهوم الغسل لانه قد يراد به ما يعم المنضع ودخول

انه اغتفر ذلك محافظة على كثرة الجماعة فليراجع ثم ظاهره ولو غير عامي لكن قيد في نظيره من الصلاة بالمعنى وعبارته الوقت في باب شروط الصلاة وافق حجة الاسلام الغزالي بان من لم يميز من العامة فرض الصلاة من سننها صحت صلاته اي وسائر عباداته بشرط ان لا يقصد بقرض فذلك وكلام المصنف في مجموعه يشهر برجحانه والمراد بالعامي من لم يحصل من الفقه شيئا يمتد به الى الباقي ويستفاد من كلامه ان المراد هنا من لم يميز فرائض صلاته من سننها وان العالم من يميز ذلك اه (قوله كدهن) أي له جرم يمنع وصول الماء وعبارة حج وان لا يكون على العضو ما يغير الماء تغيرا مضرا او جرم كثيف يمنع وصوله للبشرة لا نحو خضاب ودهن مائع (قوله ووضغ) أي حيث لم يصح كجزء على ما يأتي (قوله لا عرق متجمد) قضيته وان لم يصح كجزء ولم يتأذبا زاته كما يفهمه ما ذكره في الوسخ وهو ظاهر لكثرة تكرره والمشقة في ازالته لكن في ابن عبد الحق نعم ان صار الجرم المتولد من العرق جزءا من البدن لا يمكن فصله عنه فله حكمه فلا يمنع صحة الوضوء ولا النقض بسه اه (قوله لا يمكن فصله عنه) أي بحيث يتخفى من فصله بمحذورتين (قوله لانه قد يراد به) أي بالغسل

(قوله وموالاته بينهما وبين الوضوء الخ) عبارة حج والوالات بينهما وبين الوضوء وهى تقيد وجوب الموالاتين بالاستتباب والتحقق بخلاف عبارة الشارح وبسبب ثبوت ذلك ما اذا كان السلس بالريح فلا يشترط الموالاتين بالاستتباب والوضوء اهـ سم على حج قات ويشترط تقديم الاستتباب على الوضوء لانه يشترط لظهور صاحب الضرورة تقديم ازالة النجاسة (قوله وعد بعضهم منها تحقيق المقتضى) اى ان بان الحال حج وعليه فالتفريع ظاهر وظاهره ان هذا القيد فى كلام من عده شرطاً وعليه فلا يرد قول الشارح ويرد بان الاول الخ (قوله بل عند التبيين) اى تبين الحدث (قوله نيم) أى فصيح الاخبار عنه بالجمع (قوله اى فروضه) اى جملة فروضه (قوله وهو المحكوم فيه الخ) الظهير راجع للكللى واما ١٠٩ الكلية فهى التى حكم فيها على كل فرد والسلك هو الحكم على جملة الافراد

الوقت فى حق سلس أو ظن دخوله وتقديم استتبابه وتحفظ احتيج اليه وموالاته بينهما وبين الوضوء وبين افعاله وبينه وبين الصلاة وعد بعضهم منها تحقيق المقتضى فلو شك هل احدث أو لا فتوضاً ثم بان انه كان محدثاً لم يصح وضوءه وان يغسل مع المغسول ما هو مشتم به وغسل ما لا يتم الواجب الابه وما ظهر بالقطع فى محل الفرض ويرد بان الاول ليس شرطاً بل عند التبيين وما بعده بالاركان أشبهه (فرضه) هو كمال الشارح مفرد مضاف فيم كل فرض منه أى فروضه كفى المحرر لا يقال دلالة العام كلية محكوم فيها على كل فرد مطابقة فيه كون فاسد الكونه يقتضى انقسام الواحد سنة فيجتم مع ستة وثلاثون لانه نقول اما ان تكون القاعدة اعلية لا كلية أو ان يحمل ذلك ما لم تقدم قرينة على ارادة المجموع كفى قولهم رجال البلد يحملون الضربة العظيمة أى مجموعهم لا كل فرد فرد وكلام المنهاج من هذا القبيل والحاصل انه قد تقوم قرينة تدل على ان الحكم فى العام حكم على مجموع الافراد من حيث هو مجموع من غير نظرا الى كون افراد العام الجمع أو نحوه آمداً أو بوجوه فليكون الحكم عليه كاللا كلية ولا كلية وهو المحكوم فيه على المساهمة من حيث هى من غير نظرا الى الافراد وان ما لا يصح شرعاً ولا علة لا يكون من دلالة الاقتضاء فلا يعترض به (سنة) ولم يعد الماء ركناً هنا مع عد التراب ركناً فى التيميم لان الماء غير خاص بالوضوء بخلاف التراب فانه خاص بالتيميم ولا يرد عليه النجاسة المغلفة لانه غير مظهر فيها وحده بل الماء بشرط امتزاجه بالتراب على ان بعضهم قال انه لا يحسن عد التراب ركناً لان الآلة جسم والفعل عرض فكيف يكون الجسم جزءاً من العرض والقرض والواجب بمعنى واحد والمراد هنا الركن (أحدانية رفع حدث) على التاوى أى رفع حكمه كحرمة الصلاة لان القصد من الوضوء رفع المانع فاذا نواه فقد تعرض للمقصود سواء أنوى رفع جميع احداثه أم بعضها وان نفي باقيها

هو الحكم على جملة الافراد فالثلاثة متغايرة (قوله يكون من دلالة الاقتضاء) وهى ان يتوقف صدق الكلام أو صحته على اضماف بقدره هنا أى جملة فرضه بمعنى فروضه ستة (قوله على ان بعضهم قال انه لا يحسن الخ) وفى سم على حج وأقول هو اشكال ساقط لوجوه منها ان هذا نظير عددهم العاقد ركناً للبيع من أن البيع هو العقد ولا يتصور ان يكون العاقد جزءاً من العقد وقد اجاب ابن الصلاح وغيره هناك بما يأتى نظيره هنا ومنها انه ليس المراد بكون التراب ركناً أو شرطاً ان ذاته هى الركن أو الشرط ضرورة ان كلام الركن والشرط متعلق بالوجوب والوجوب لا يتعلق بالذوات بل بالافعال بل المراد بالركن أو الشرط هو استعمال التراب أو الماء أو يقال

كون المسح بالتراب والغسل بالماء (قوله والفعل عرض) أى الذى هو المسح فى التيميم (قوله والمراد هنا الركن) أى ومن ثم تعرض الشارح هذا الشرط ولا ترد على المصنف (قوله أى رفع حكمه) هذا انما يحتاج اليه حيث أريد بالحدث الاسباب اما لو أريد به المنع أو الامر الاعتبارى فلا حاجة الى ذلك بل لا يصح واهله انما اجل الحدث على الاسباب واحتاج لتقدير ما ذكر اقولهم فان نوى غير ما عليه أو بعض احداثه وغير ذلك مما يبدل على ارادة الاسباب (قوله فاذا نواه) أى رفع الحدث سم على منهج (قوله أم بعضها) فظاهره سواء كان متقدماً أو متأخراً فان قلت المتأخر لا يسمى حدثاً لما مر من ان الحدث هو السبب الذى يوجد من المتوضى وعليه فلو من ثم بال لا يطلق على البول حدثات اجاب بعضهم بحمل الاحداث المتعددة على ما لو وجدت منه دفعة كان من رأس وبال فى وقت واحد قال فيتقيد قولهم اذا نوى بعض احداثه بذلك حتى لو وجدت مترتبة

== فنوى المتأخر لم يصح مطلقاً وأقول في المصباح ما يقتضى انه لا فرق في صحة النية برفع البعض بين وجودها معاً أو ترتبة وعبارته
والحدث الحاله المناقضة للطهارة شرعاً والجمع الاحداث الى أن قال ومعنى قوله هم المناقضة للطهارة أن الحدث ان صادف
طهارة نقضها ورفعها وان لم يصادف طهارة فن شأنه ان يكون كذلك حتى يجوز ان يجتمع على الشخص احداث (قوله فلونوى
غير ما عليه) أى ولو جنباً كما صرح بالتفصيل فيما بل وان لم يتصور منه كالحيض في حق الرجل مراه سم على منهج (قوله
والاذلا) اعل صورته انه قصد رفع الحدث الذى حصل له من النوم بالفعل حتى لو نوى الحدث الذى من شأنه انه نشأ من النوم
صح فليست امل سم على منهج (قوله لم يصح كما قاله الزركشى) فديقال قياس ما في الطلاق حيث يقع الطلاق كاملاً فيما لو قال اها
انت طالق نصف طلقة الصحة هنا ويكون رفع البعض رفعه السكلى ويجاب بان المطلوب في النية الجزم ورفع البعض مع ارادة
بقاء البعض فلا يلزم لا يطبق بالنية بخلاف الطلاق فلم يشترط وقوعه الجزم المذكور وهو لا يتبع بعض فكان ايقاع بعضه ايقاعاً
لكام (قوله والاخلاص النية) قال سم في حواشى شرح البهجة فيه شئ مع له اه ووجهه ان الاخلاص بمعنى النية لا يتعدى
باللام اذ يصير التقدير عليه ناوین الدين له ولا معنى له وقد يقال لا يلزم من كون الاخلاص بمعنى النية تقدير لفظها في الكلام بل
يكفى ملاحظتها معنى كان يقال معنى مخلصين مخلصين له الدين أى قاصرين الدين عليه بحيث لا ينسبونه الى غيره وذلك انما يتحقق
بالنية (قوله وخبر الصحيحين) قدم ١١٠ الآية لكونها دالة على وجوب النية دلالة ظاهر الحديث انما يدل عليه بتقدير

فنونى غير ما عليه غلطاً صحيح والآلة ولونوى رفع بعض حدثه لم يصح كما قاله الزركشى
وبعض شرأح الحناوى وهو ظاهر والاصل في وجوب النية قوله تعالى وما أمرنا
الا بعبادة الله مخلصين والاخلاص النية وخبر الصحيحين انما الاعمال بالنيات أى
الاعمال المعتمد شرعاً ولان الوضوء عبادة فعلية محضة فاعتبر فيه النية لخرج بالعبادة
الاكل والشرب ونحوهما وبالقولية كالاذان والخطبة وبالحضنة العذوق وستر
العورة ولانه طهارة موجهة في غير محل موجبها فاشبهت التيمم وبه خرج ازالة التجماسة
والكلام عليها من سبعة أوجه جمعها بعضهم في قوله
حقيقة حكم محل وزمن * كيفية شرط ومقصود حسن
لحقيقة اللغة التصديق شرعاً قصد الشئ مقترناً بفعله وحكمها الوجوب كما علم مما مر

مضاف بان يقال انما صحة الاعمال
بالنية والحقيقة عينون هذا
ويقصدون انما كمال الاعمال
والجواب من الشافعية ان تقدير
الصحة اقرب الى نفي الذات من نفي
الكمال لان ما انتفت صحتها لا يعتد به
شرعاً فكانه لم يوجد بخلاف ما انتفى
كماله فانه يعتد به شرعاً فكان ذاته
موجودة (قوله ولان) عطف على
قوله والاصل الخ وكانه قيل لقوله

صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات ولان الوضوء الخ (قوله محضة) أى وكل ما هو كذلك يحتاج الى النية وفيه ان
هذه المقدمة يحتاج اثباتها الدليل (قوله ولانه) أى الوضوء وهو مطوف على قوله والاصل أيضاً (قوله موجبها) أى اثرها (قوله في
غير محل موجبها) الاولى ضبط الاولى بالكسر والثانية بالفتح والمعنى السبب الذى يوجبها فى غير محل موجبها أى محصلها فالله
مثلاً سبب للطهارة التى هى زول المنع المقرب على الحدث ومحصلها اغسل الاعضاء والممس ليس فى محل ذلك الغسل ولو قال
موجبها فى غير محلها كان أوضح (قوله حقيقة لغة التصديق) ليس مع جمعه لغة وقد جمعه بعض الفقهاء على قصد قوله فى المصباح
وكلامهم يدل على ان جمع المصدر موقوف على السماع فان سمع الجميع علواً باختلاف الانواع وان لم يسمع علواً بان مصدر رأى
باق على مصدرية وعلى هذا الجمع القصد موقوف على السماع أى لم يسمع وجوابه ان القتها ثقات فذكرهم له دلائل على سماعه
(قوله قصد الشئ مقترناً الخ) اعتبار الاقتران فى الحقيقة يشكك بفحوا الصوم والاستثناء فى مقومات الحقيقة مما لا معنى له كما لا يخفى
الهم الآن يكون هذا ربما اعتبر فيه لازم غالبى وان كان قوله حقيقة انما لا يناسب ذلك أو يلتزم ان السابق فى الصوم ليس نية بل هو
عزم اكتفى به للضرورة اه سم على بهجة (قوله وحكمها الوجوب) تقدير ان النية قد تكون مندوبة أى كنية السؤال الذى
ليس فى ضمن عبادة لا يقال كلامه فى النية فى الوضوء لا مطلقاً لا نافعة بل سبباً قد يرد ذلك كقوله الاتى اقول غسل جزء من الوجه
هذا ويجاب بان المراد الوجوب غالباً اه سم على بهجة قلت أو ان الوجوب بمعنى ما لا بد منه لحصول المقصود (قوله كما علم مما مر) ==

== أى من قوله تعالى وما أمر إلا الله ورسوله (قوله ومحملها القلب) نعم التاقيظ مندوب اه شرح البهجة أى في جميع
 الابواب بل قيل بوجوبه في الجميع وقال حج أى في جميع الابواب نحو بيان خلاف وجهه أى في جميع الابواب (قوله وعدم
 اتيانه بما فيها) تقدم عدم الاسلام وما به من شروط الوضوء فلا يجب من هناك من شروط النية الا ان يقال لا مانع ان الشئ
 الواحد قد يكون شرطا لاشياء متعددة باعتبار اختلافها في شروطها وهذه الخمسة الأخيرة أى وهي تحقق المقتضى والاسلام
 والتميز وعدم الصارف ومعرفة الكيفية بشروط في الحقيقة لانيية * (تنبيه) * قال الشيخ يرى ينبغي للتعطير ان ينوى مع غسل
 يديه أى كفيه فلا ينافى قوله الا فى واليدين الخ تطهيرهما من تناول ما بعده عن الله ونفذهما عما يشغله عنه وبالمضغضة تطهير اقم
 من ثلوث اللسان بالاقتوال الخبيثة وبالاقتناء الخ استئناسا من اخراج استرواح روائح محبوباته وبخليل الشعر له من أيدي ما يملكه
 ويهبطه من أعلى عيني الى أسفل ساكنين وبغسل وجهه تطهيره من توجهه الى اتباع الهوى ومن طاب الجاه المذموم وتخشعه
 اغفر الله وبطهير الأنف من الانفة والكبر والعين من التطلع الى المكروهات والنظر اغفر الله ينفع أو ضرر واليدين تطهيرهما
 من تناول ما بعده عن الله والرأس زوال التمسك والرياسة الموجبة ١١١ للكبر والقدمين تطهيرهما من المسارعة الى

المخالفات واتباع الهوى وحل
 قيود العجز عن المساعدة في ميادين
 الطاعة الميعة الى القور وهكذا
 يصلح الجسد للوقوف بين يدي
 القدوس تعالى مناوى في شرحه
 الكبير للجوامع عند قوله صلى الله
 عليه وسلم ايمان رجل قام الى وضوئه
 يريد الصلاة ثم غفل كفيه نزلت
 خطيبته من كفيه مع أول قطرة
 فاذا غسل وجهه الخ (قوله من
 مفرداته) أى من حيث خصوصه
 والافلاحة من تصور ما يصدق
 عليه انه يشترك الى وضوئه لان النية
 انما يفتديها اذا قصد فعل المنوى

ومحملها القلب وزعمها اول الواجبات وكيفية اختلاف بحسب الابواب وشرطها اسلام
 الذوى وتميزه بعل ما ينوى وعدم اتيانه بما فيها بان يستصحبها احكاما المقصود بها تميز
 العبادة عن العادة كالجوس للاعتكاف تارة وللاستراحة أخرى وتميز رتبها كالصلاة
 تكون تارة فريضة وأخرى نفلا ولا تتعين النية المقدمة بل هي (أو) نية (استباحة) شئ
 (مقتدر) يحتمه (الى طهر) أى وضوء كصلاة وممن مصدق وطواف لان رفع الحدث
 انما يطالب بهذه الاشياء فاذا نواها فمضى نوى غاية القصد وظاهر انه لو قال نويت استباحة
 مفقورة الى وضوء اجزائه وان لم يخطر له شئ من مفرداته وكون نية حيث قصدت بنية
 واحد منهم بما يقتضيه لا يضر لانه مع ذلك متضمن لنية رفع الحدث وشمل ذلك ما لو نوى
 به ما لا يتأتى له فعله حالا كالطواف وهو عصر مثلا وصلاة العيد في نحو رجب وما لو نوى
 ان يصلي به الظهر مثلا ولا يصلي به غيرها وهو كذلك بخلاف ما لو نوى به رفع حدثه بالنسبة
 لصلاة دون غيرها فانه لا يصح وضوءه قولا واحدا كما قاله البغوي لان حدثه لا يتجزأ
 اذا بقي بعضه بقى كله وهذا هو المعتمد وان قال الشيخ انه مردود فقد فرق بعض المتأخرين
 بأن في مسئلة البغوي بقى بعض حدثه الذى رفعه وفيما رده الباقى غير الحدث المرفوع

بقليه (قوله وشمل ذلك ما لو نوى) أى وشمل ذلك ما لو نوى المرأة خطبة الجمعة غاطلة فان كانت عامدة لم تصح نيتها لعدم تأق ذلك
 منها (قوله أو صلاة العيد في نحو رجب) أى ما لم يقيد بغيره حالا ولا فلا يصح لتلاعبه كذا قيل ويؤخذ منه انه لو كان من المتصرفين
 بحيث يقدر على الوصول الى مكة في الوقت الذى عنده الصحة وهو ظاهر واما لو كان عاجزا وقت النية ثم عرضت له القدرة بهدأما
 بأن صار متصرفا او اتفق له من يوصله الى مكة في ذلك الوقت من المتصرفين لم يصح لنفسه اداء نية عند الاتيان بها وما وقع باطلا
 لا يتقلب صحها هذا وقد عالج ابن حجر الصحة فيما لو نوى ما لا يتأتى منه بقوله لان نية ما يتوقف عليه وان لم يكن فعله متضمنة لنية
 رفع الحدث اه ومقتضاه انه لا فرق بين ان يقصد ذلك بفعله حالا ولا لانه نواه فاقصده رفع الحدث فنقصه بما ذكر
 لا ينافى مقصوده لكن ينافى الاخبة مقتضاه ما يأتى من انه لو نوى بوضوئه الصلاة يجعل نجس الخ من عدم الصحة فالاولى الاخبة
 قبل من فساد النية ويجعل ما اقتضاه التعامل على ان محله اذا لم يصح بما فيه (قوله وان قال الشيخ) أى في غير شرح منجه (قوله
 الباقي) مبتدأ خبره غير والمعنى ان في مسئلة البغوي رفع فيها حدثا باتباعه وابتى غيره من الاحداث فالحدث الباقي غير المرفوع
 وحيث ارتفع حدث صح غير الصلاة التي عينها رفع الحدث الذى رفعه وفي مسئلة البغوي الذى رفعه بعض الحدث الذى

ثم صوّرت نسبة الاعتراف مع الغفلة عن النية انتهى هذا وقد يمنع ان تكون هذه نية اعتراف اذ حقيقة ما اشرعنا اخرج الماء خارج الا نابعه هذا التطهير الباقي من اعضائه كما ذكره حج في الابعاب وعلمه في مستلزمة لها دائماً غالباً (قوله اعتبار الباعث) وقال حج الاوجه كما يشتهر بادائه الواضحة في حاشية الايضاح وغيرها أن قصد العبادة يثبت عليه بقدره وان انضم له غيره مما عدا الرياء ونحوه مساوياً وأوراجحاً (قوله والا فلا) أي بأن كان الاغلب باعث الدنيا واستوى (قوله فهو مستحاضة) كسلس (قوله كما يطل به التيمم) وانما بطلت الرقة وضوء نحو المستحاضة والتيمم دون وضوء السليم لان تلك طهارة ضرورية فتشترط بقدرها فلا ضرورة لبقائهم مع الرقة فبطلت بها ولا كذلك وضوء السليم (قوله مطلقاً) أي صاحب ضرورة أم لا (قوله وضوء الرفاهية) هو وضوء السليم (قوله ولو نوى قطع وضوئه انقطع نية) وهل من قطعها ما لو عزم على الحدث ولم يوجد منه فيه نظرو قياس حاصره وانه في الصلاة من انه لو عزم على ان يأتي بطل كالميل الكثير لم يطل الا بالشرع وفيه انما لا يتقطع هنا بمجرد العزم انذ كور فلا يحتاج لاعادة ما غسله بعد العزم (قوله فيه بعد الباقي) أي دون ما مضى (قوله واوغره) كشفاً لنحو المستحاضة (قوله والا فلا) ظاهره وان احتاج الى ذلك كنفريغ نفسه لتحصيل الخشوع في الصلاة وعبارة حج ان كان العذر اه وهي تقتضي حصول الثواب في هذه (قوله ويجري ذلك في الصلاة) أي فلو بطلت صلواته لعذر بعدد كعتين مثلاً أثيب عليهم ما ثواب الصلاة لاعلى مجزئاً للقراءة والذ كر بخلاف ١١٤ ما لو احرمت طهارة فبان خلافه فلا يثبت على الافعال ويثبت على

القراءة والذ كر (قوله في الاصح) ومروية ذلك انه نوى امتحاحه ذلك كان نوبت امتحاحه القراءة ما لو نوى الوضوء للقراءة فقال حج فيه انه لا يطل الا اذا نوى التعقيب أو لا بخلاف ما لو ايقده الابهذ ذكر الوضوء مثلاً احبته النية حديثه فلا يطلها ما وقع بعد قال سم على منهج ويتردد النظر في

وجودها بخلاف نية نحو التسطف وحيث وقع تنسريك بين عبادة وغيرها كما هنا قالذي رحمه ابن عبد السلام انه لا ثواب له مطلقاً والعهد كما قاله الغزالي اعتبار الباعث فان كان الاغلب باعث الآخرة أثيب والا فلا ويطل بالرقة وضوء نحو مستحاضة كما يطل به التيمم والنية مطلقاً بخلاف وضوء الرفاهية ولو نوى قطع وضوئه انقطع نية فيعيد بها الباقي وحيث بطل وضوءه في ثنائه بحدث أو غير أثيب على ما مضى ان بطل بغير اختياره والا فلا ويجري ذلك في الصلاة والهوى (او) نوى بوضوئه (ما يندب له وضوءه) كقراءة فلا يجوز له ذلك اي لا يصح (في الاصح) لانه يستبيحه مع الحدث فلم يتضمن قصده قصده لرفع الحدث وحل كتب علم شرعي وسماح حدث وقصده وغضب وقبح كلام

حال الاطلاق والحاقه بالاول اي التعليق اقرب وفيه نظرها ولعل وجه النظر انه اذا قال نويت الوضوء وحل على ما يقتضيه لفظه وهو رفع المنع من الصلاة ونحوها فذكر اقراره طارئ بعده وهو لا يضر والتعليق انما يضر حيث فارق قصده اللانظ ونظير ذلك ما لو قال أنت طالق بلا قصد ثم ذكر استثناء أو شرطاً فانه لغو لا لصيغة على ما تقتضيه من التخيير ويمكن الجواب عنه بأن المتصود من النية الحزم الاستباحة فذكر ما هو مباح بعد ما يحل للجزم بها فاشبهه ما لو قال نويت الوضوء ان شاء الله وأطاني (قوله لانه يستبيحه) يؤخذ منه انه لو نوى الصبي استحباحه من المصحف لحاجة التعلم لم يصح وضوءه لانه مباح له بغير وضوء وانه لو نواه للاستباحة من ذلك بان نوى الاستباحة مطلقاً صح لانه كان يمنع من المس غير حاجة التعلم فاشبهه ما لو نوى استحباحه الصلاة أو الطواف (قوله وحل كتب شرعي) ينبغي ان مسها كذلك لان العلة في استحباب الوضوء لجله تعظيم العلم وهي موجودة في المس (قوله وسماح حديث) هو وان كان الوضوء له سنة كالقراءة لكنه لا ثواب في مجزئاً لقراءته ومما عداها بل لا بد في حصول ذلك من قصد حفظ ألفاظه وتعلم الاحكام وكذا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم واتصال السند على ما نقله ابن العماد في كتاب المساجد عن الشيخ أبي اسحق في شرح الجمع ورد به على من قال بحصول الثواب مطلقاً بأنه لم يطاع على كلام الشيخ أبي اسحق وفي فتاوى حج خلافه ونصها بعد نقل كلام ابن العماد واستطهات الكلام الشيخ أبي اسحق ونقل اقتداء بعضهم بالثواب مطلقاً هو الاوجه عندي لان سماحها لا يتخلو عن فائدة لولم يكن الاعود بركته صلى الله عليه وسلم على القارئ والمسمع فلا ينافي ذلك قول بعضهم ان سماح الاذكار مباح لاسنة انتهى وما سببه وجهه حج يوافق ظاهر اطلاق الشارح

وله وجه وجبه (قوله وجل ميت ومسه) عبارته في الاغسال المستوفى بعد قول المصنف والغسل لغسل الميت ما مسه وقوله ومن جملة اى اراد جملة ليكون على طهارة (قوله ونحو قصد) ومنه الحمامة (قوله لم يصح لتلاعبه) اى بخلاف ما لو نوى به الصلاة في وقت الكراهة فانه يصح والفرق ان صحة الصلاة لا تتجامع مع التجاسة الغير المذمومة منها مطلقا وتجامع وقت الكراهة في الجملة كما في ذوات السبب مر اه سم ويؤخذ من التعليل انه لو نوى يصلي به في الاوقات المكروهة صلاة مكرهة لم يصح وهو ما لا توجهه سم على حج اسكن الذي في فتاوى الشارح خلافاً وعبارته سئل عن شخص توضأ في وقت الكراهة ليصلي به صلاة لاسبب لها هل يصح وضوءه ام لا كما لو توضأ ليصلي به في مكان نجس فاجاب بان الظاهر في القيس العدة وفي المقيس عليه علمها وبفرق بينهما بأنه عهد جوازها في الاوقات المكروهة ولا كذلك في الحل المتنجس اه بصرفه ويؤخذ من التعليل انه لو نوى في وجب الوضوء ليصلي به العبد في وجب لم يصح أيضاً الماذكر (قوله زكاة ماله الغائب) اى يعمل لابه بعد اخرجها في الموضع الذي اخرج فيه لئلا زكاة (قوله ولاولى اضيق) اى وايضا فمثل الزكاة رد في نيتها من امرير كل من ماصح بتقدير وجوده وما هنا رد فيه بين القراءة وهي غير متبذية على كل حال فضعفت نيته (قوا وتينه) الواو للعالم (قوله تنفاه فعله) قضيته انه لو نوى الوضوء عند غسل الوجه وغسل أعضاء غير رجليه ثم نزل ١١٥ في الماء بعد غافلا عن النية ارتفع حدثهما

اكون النزول من فعله بخلاف ما لو أصابه مطر او صب الماء عليه غير فانه ان كان مستحضرا للنية ارتفع حدثهما والا فلا ثم ظاهر ما ذكرناه لو نزل الماء لغرض كاذب فاعلى وجب عليه من الرجل أو قصد ان يقطع البحر ويخرج منه الى الجانب الاخر ارتفع حدثهما ويغني خلافة لان نزوله لذلك الغرض بعد صرافة عن الحدث وبحل عدم اشتراط استحضار النية حيث لا مادي كما قاله سم على منعه اى بان

وجل ميت ومسه ونحو قصد واستغراق فمخوف وكل ما قبل انه نافض فلا يصح الوضوء بنية تنفي منها فان اراد الوضوء لذلك اتي بنية معتبرة كما أتي به الواو الدرجه الله تعالى والثاني يصح لانه قصد ان يكون ذلك الفعل على أكثر احواله ولا يتم ذلك الا ان ارتفع حدثه وفيه سم من كلامه ان ما لا يندب له الوضوء كدخول السوق ولبس الثوب وزيارة الدومدبق لا يجوز قطعاً وهو كذلك ولو نوى بوضوئه الصلاة لم يعمل نجاسة بخجاسة غير مفعولها لم يصح لتلاعبه ولو نوى بوضوئه القراءة ان كنت والافاضلة لم تجز وفاق ما لو نوى بما أخرجه زكاة ماله الغائب ان كان سالماً والاف من الحاضر فيبان تألفاً حيث يجوز عنها بان الوضوء عبادة بديئة والزكاة مالية والاولى اضيق ولو اتهم بعض أعضاء من نوى الطهر بسلطة في ماء أو غسلها فوضوئاً ونية عارضة فيه مالم يجز لاتنفاً فعله مع النية وقواهم ان فعله غير مشروط بحول على ما اذا كان متذكر النية ولو القاء غيره في نهر مكرها فنوى فيه رفع الحدث صح وضوءه (ويجب قرنها بأول) غسل (الوجه) فماتقدم عليه امه لاغ وما قارنها هو اوله فوجب إعادة ما غسل منه

قصد الغسل عن الحدث اراطلق فنتبه له فانه يقع كثيراً (قوله ويجب قرنها) * فرع ينبغي جواز اقتران النية بغسل شعر الوجه قبل غسل بشرته لان غسله صلى لا يدل وفاها لم اى وعليه فلا قطع الشعر قبل غسل الوجه لا يحتاج لتجديد النية أخذ من العلة المذكورة اه * (فرع) قال مر ولا يكتفى قرن النية بما يجب زيادة على غسل الوجه لم يتم غسله اذ ابتدأ به لبعضه لتبعية قال بخلاف قرن بالشرع في اللحية ولو اخرج عن هذا قال في هذا الا ان يوجد ما يخالفه اهم على منعه وشال الشعر باطن اللحية الكثيفة فتكفي النية عند غسله وان لم يجب (قوله بأول غسل الوجه) اى لاجل الاعتدال به كما يأتي لانه اذا غسل شيئاً قبل النية حرم عليه ذلك لمعاطية به عبادة فاسد ومحل غسل الوجه ما لم تزمه الجراة فان غتمه نوى عند غسل اليدين وعبارت نجس تبييه الوجه فيمن سقط غسل وجهه فقط اعلم ولا جسيمة وجوب قرنها بأول مغسول من اليدين فان سقطها أيضاً فالراس فالرجل ولا يكتفى بنية التيمم لاسه قلة كما لا يكتفى بنية الوضوء في نجاساتها عن تيمم نحو اليدين كما هو ظاهر وكتب عليه سم قوله ولا يكتفى بنية التيمم سيما في اتانقل في باب التيمم باراه قوله لو نوى فرض التيمم يكف في الاصح عن شرح العباب ما نصه قال الاسنوى لو كانت يده عليه لانه فان نوى عند غسل وجهه ورفع الحدث احتاج النية اخرى عند التيمم لانه

لم يندرج في النية الاولى أو نية الاستباحة فلا وان عمت الجراحة وجهه لم يحتج عند غسل غيره الى نية اخرى غير نية التيمم انتهى
وقوله أو نية الاستباحة فلا كتوبه لم يحتج الى آخره قياسه ما لا كفاية بنية الاستباحة في التيمم عن النية عند أول مغسول من اليد
هنا بخلاف قوله ولا يكتفي بنية التيمم لاستقلاله ونية الوضوء اذا كانت نية الاستباحة عن نية التيمم ليدل على ان نية التيمم
من توجيهه لا كفاية بنية الاستباحة من صلاحيتها لكل من التيمم والوضوء انه لو نوى فرض التيمم للصلاة عند مسح الوجه
لا يكتفي بذلك عن نية رفع الحدث عند غسل اليدين (أقول) والا قرب ما قاله في شرح المنهاج لما عمل به من ان كلاً طهارة
مسندة لغيره يشترط لصحة كل منهما ما لا يشترط للآخرى ويترب عليه من الاحكام ما لا يترب على غيره (قوله وقيل يكتفي قرنها
بسنة قبله) خرج به الاستحباب فلا يكتفي قرنها بقطعا (قوله لانها عند دخولها عن النية غير مثاب عليها) قضية هذا التعديل سقوط
الطلب بفعل السنن المتقدمة بدون النية لكن لا ثواب له لكن نقول شيخنا الشوبري عن مختصر الكفاية لابن النقيب ان
السنة لا تحصل بدون النية فلا يسقط ١١٦ الطلب بالغسل الجرد عنهم (قوله غير انه يجب عليه الخ) اي فيما لو كانت بغير نية

الوجه وحده وكذلك كانت
بنية الوجه والمضمضة على
ما نقل عن شيخنا الشوبري
بالدرس وفيه انه اذا جمع في نية
بين فرض وسنة مقصودة بطلان
قاله من في هذه وجوب غسله
ثانياً وعدم الاعتداد بما فعله أولاً
(قوله في الحالة الاولى) هي قوله
سواء كانت بنية الوجه والثانية
هي قوله أم لا (قوله وله تفرقة) اي
اي النية بسائر صورها المتقدمة
أخذاً من الطلاق وهو ظاهر
خلافاً لما يفهم من كلام حج حيث
قال وله تفرقة اي نية رفع
الحدث والطهارة عنه لا غيرها
لعدم تصوره فيه وفي سم على المنهج
• (فرع) • قال بعضهم ان تفرقة

قبلها لان القاعدة انه يشترط اقتران النية بأول الواجبات كالصلاة وغيرها من
العبادات ما عدا الصوم فتعريفه المتأثرة بل الشرط فيه تقدمها على الفجر
وأما اقترانها بما قبله من سنة الدخلة فيه فتبينه خلاف ذكره بقوله (وقيل يكتفي) قرنها
(بسنة قبله) لكونها من جملة الوضوء والاصح المنع لان المقصد من العبادات
أركانها والسنن توابع أما الاستحباب فلا يكتفي اقترانها بقطعا ووضع الخلاف
عنده عزوبها قبل الوجه فان بقيت الى غسله فهو أفضل لثباته على سنة السابقة
لانها عند دخولها عن النية غير مثاب عليها بخلاف من نوى صوم فقبل قبل الزوال
يثبت ثواب من أوله لان الصوم خصلة واحدة لا يتبعض وأما الوضوء فافعال
متعاضلة ولا انعطاف فيها أبعد وأيضاً فلا ريب ان طاعة الوضوء بسنة واحدة بدونها
بخلاف بقية النماز ولو اقترنت النية بالمضمضة أو الاستنشاق والغسل معه جزء من
الوجه اجزأه وان عزبت نية بعده سواء كان بنية الوجه وهو واضح أم لا لوجود
غسل جزء من الوجه معتبر بالنية غير ان يجب عليه إعادة غسل ذلك الجزء مع الوجه كما
في الروضة لوجود الصارف ولا تحسب له المضمضة ولا الاستنشاق في الحالة الاولى لعدم
تقدمها على غسل الوجه كما قاله محلي في المضمضة وجزءه في العباب والحالة الثانية
كأولى كما هو ظاهر رده علم انه لا يجب استحباب النية ذكرها الى تمامه (وله تفرقة) اي
اي النية (على أعضائه في الاصح) بأن ينوي عند كل عضو رفع الحدث عنه لانه يجوز

النية لا يتصور الا في رفع الحدث قال حج والطهارة عن الحدث وفيه نظري ويحتمل فيه في سائر الكيفيات كان ينوي تفرقة
عند غسل كل عضو غسله عن الوضوء او عن أداء فرض الوضوء ولا جمل استباحة الصلاة أو نحو ذلك فليتمل اه وفيه ايضا
على ابن حجر • (فرع) • اختلف فيما لو نوى عند كل عضو رفع الحدث وأطاق فهل يصح وتكون كل نية مؤكدة قبلها أولاً
يصح لان كل نية تقطع النية السابقة عليها كما لو نوى الصلاة في أثناءها فانه يكون قاطعاً لنية الصلاة ويترك بان الصلاة
أضيقت بديل انه لا يصح تفرقة نيتها بخلاف الوضوء ويترك ايضا بان الصلاة لكونها واحدة اذا نوى قطعها بطاعت من
أصلها والوضوء اذا نوى قطعها بطاعت نية دون ماضية منه فلا يظل (قوله على أعضائه في الاصح) قال حج وظاهر ان خلاف
التفرقة يأتي في الغسل وقد يشكل ما هنا باطواف فانه لا يجوز تفرقة النية فيه مع جواز تفرقة كالأضوء وقول الزركشي
يجوز التقرب بطهارة واحدة ضعف وقد يجاب بأنهم المتوالمات في هذا الصلاة لانه أكثر شهائهم من غيرها

(قوله كنيته عند وجهه) أي كما لو توى رفع الحدث وأطلق فإن نيته تتعلق بالجميع (قوله يحل أعضاء الوضوء خاصة لا جميع البدن) وفائدة الخلاف تطهر في الإيمان فيما لو حلف أنه لا يحدث بظهره مثلا فإن قلنا الحدث الأصغر يحل جميع البدن حثت أوعضاء الوضوء فقط لم يحثت (قوله بالاجماع لا آية) أي الإجماع المستند لآية وإجماع يستدل بالآية لأن دلالة الإجماع أقوى لاتقاء الاحتمالات عنه لكن سبب أن في نظيره في اليدين أنه قال للآية والاجماع (قوله وجب غسلهما) أي حيث كانا أصليين أو أصلي وزائدا واشتبه أو غيظ وكان على سميت الأصلي كأيضه الاستدراك الآتي وقوله أو رأسا ينبغي أن يحل الاكتفاء بأحدهما إذا كانا أصليين فإن كان أحدهما زائدا واشتبه فلا بد من مسح جزء من كل منهما أو غيظ وجب مسح جزء من الأصلي ولا يكفي مسح غيره اهـ ثم رأيت في الزيادة ما نصه قوله ولو خلق له وجهان وجب غسلهما الخ أي إذا كانا أصليين أو أحدهما أصليا والاخر زائدا واشتبه الزائد بالأصلي أمّا ما اعتز الأصلي من الزائد فيجب غسل الأصلي دون الزائد ما لم يكن على سمته والأوجب غسله أيضا ويجري هذا التفصيل في الرأسين فيقال إن كانا أصليين اكتفى بمسح بعض أحدهما وإن كان أحدهما أصليا والاخر زائدا واشتبه الزائد بالأصلي فميتين مسح بعض كل منهما ١١٧ وإن اعتز الأصلي تعيين مسح بعض

الأصلي وهل يكفي مسح بعض الزائد فقط محل نظره هذا كله بحسب الفهم به عليه شيخنا الطستدائي قياسا على اليدين والرجلين انتهى قلت الأقرب عدم الاكتفاء به مع وجود الأصلي وقوله إذا كانا أصليين أي وكيفيه قرن النية بأحدهما إذا كانا أصليين فقط وما تقدم غسله على النية يجب إعادته كما علم مما مر فحين له وجه واحد وفي حواشي شرح البهجة أنه لا بد من النية عند كل منهما وإن سم توقف فيه أقول والأقرب ما قاله مع فلو كان

تفريق أفعاله فكذلك تفريق النية على أفعاله والثاني لا كما لا يجوز تفريق النية في الصلاة على أجزائها ولا فرق في جواز تفريقها بين أن يضم إليها نحونية تبرؤ أو لا كما أنهم كلام الحاموي وأكثر فروعهم ولا بين أن يتق غير ذلك العضو كان ينوي عند غسل وجهه رفع الحدث عنه لا عن غيره أم لا والأوجه أنه لو نوى عند غسل وجهه رفع الحدث عنه وعند غسل اليدين رفع الحدث ولم يقل عنهما كفاء ذلك ولم يتجأ إلى النية عند مسح رأسه وغسل رجله أذنيه عند يديه إلا أن كنيته عند وجهه وهل يقطع النية نوم ممكن وجهان أو جهه أعده وإن طال والحدث الأصغر يحل أعضاء الوضوء خاصة لا جميع البدن ويرتفع حدث كل عضو بغسله مع بقاء منع ما يحرم على الحدث إلى تمامها (الثاني) من القروض (غسل) ظاهر (وجهه) بالاجماع لا آية والمراد بالغسل في هذا الباب الانفصال ولو خلق له وجهان وجب غسلهما للحصول المواجهة بهما أو رأسا كني مسح بعض أحدهما إن لم يكن له وجه من جهة قبله وآخر من جهة دبره وجب غسل الأول فقط كما أفق به الولد رحمه الله تعالى (وهو) طولا (وما بين منابت شعر رأسه غالبا) تحت (منتهى الحية) بفتح اللام وهما العظامان اللذان تثبت عليهما الأسنان السفلى (وما بين أذنيه) أي عرضا للحصول المواجهة بكل ذلك بخلاف باطن النعم والآنف

أحدهما زائدا واشتبه فلا بد من النية عند كل منهما أو غيظ زائدا وكان على سميت الأصلي وجب نية بأصلي دون الزائد وإن وجب غسله اهـ هذا ينبغي أن يكفي في غسلهما عند الاشتباه بهما واحد حتى لو غسل أحد الوجهين بهما ثم غسل به الثاني اكتفى به لأنه إن كان الأصلي هو الأول فالثاني باعتبار نفس الأمر لا يجب غسله فلا يضر كون غسله بمسح أو كان الأصلي هو الثاني فغسل الأول لم يرفع حدثا لاتقاء الأصل عن المغسول فاذا غسل به الثاني ارتفع حدثه ويحتمل عدم الاكتفاء بذلك لأنه لما وجب غسل كل نزل منزلة الأصلي فليراجع (قوله وجب غسل الأول فقط) نظيره وإن كان الاحساس بالذي من جهة الدبر وقياس ما مر في أسباب الحدث من أن العاملة من التكفين هي الأصلية إن ما به الاحساس منهما هو الأصلي ونقل شيخنا الشوبري في حواشي المنهج ما يوافق ما ذكرناه عن خط الشارح رحمه الله تعالى (قوله وما بين أذنيه) أي وتدبهما طال في القيام وس الوتد ويجزئ وككتف ما غرز في الأرض أو الحائط من خشب وما كان في العروض على ثلاثة أحرف كمل والهيئة الناشئة في مقدم الأذن انتهى ثم قال في المعتل وفي الحديث هيئة مصفرة هيئة أصلها هتوة أي شيء يسير و يروى هيئة بابل

الباء اهـ انتهى * (تنبيه) * وقع السؤال في الدرس عما لو تأخرت اذناه خلفه بان صار تاقريه من القفا هل يجب غسل ما بينهما فاقىسا على المرفق أم لا ويعتبر قدره من المعتدل من غالب أمثاله ويجب عنه بأنه ينبغي ان لا يجب غسل ما زاد على ما يكون غاية لوجه من معتدل الخلقة من أمثاله ويزن هذا بوزن ما للخلق مرفقه فوق المعتاد بأن المرفق جزء من اليد وقد عاق الغسل به في الآية مع المرفق وفي الوجه أمر بغسل ما يسمى وجهه وهو ما تقع به المواجهة والاذن اذا غاب علفت علامة على حده فاذا خلفت قريبة من القفا غابا بين ما وبين الوجه لا يتبع به المواجهة فلم تشمل الآية والعلة ما ليست قطعية - حتى يرجع اليها وان خلفت العادة وبقي ما لو تأخرت اذناه قريبا من العينين مشلا لاهل يجب غسلهما أم لا فيه نظر ويجب عنه ايضا بأن الظاهر انه يجب غسلهما ويعتبر محلهما الاصل بغالب الناس (قوله وجب غسله) اى - حيث لم يحش منه ضرر وايضا التيمم والا فنبغي ان يصل على حاله ويعيد ١١٨ (قوله ويجب غسل موى العين) قال في المصباح - وى العين جزء من ساكنة

ويجوز التخصيف مؤخرهما ثم قال
وجمعه أما في بسكون الميم مثل
قفصل واقفال ويجوز التاب
فيه قال أما قفصل أبوز و أبأر (قوله
فإن كان عليه فهو رماص) عبارة
المخنار الرماص بفتح الميم وسحق يتجمع
في الموق فإن سال فهو غصص وإن
جهد فهو رماص وقد رصت عينه
من باب طربا ه فتقول الشارح
رماص بالالف له له لغة أخرى
(قوله مثبت) بكسر الموحدة
وفتحها ه مصباح وعبارة
التاموس والمثبت كجلس موضعه
أي البنايت شاذ والقياس كفتح
ه أي لأنه من بنيت بأنضم وما
كان كذلك فصدره على مقفصل
بالفتح (قوله لا حاجة إليه) أي إلى
قوله غالباً (قوله ومنه غم الهلال)
أي بالبناء لأنه معمول حال في المصباح
غم عليه الحسب بالبناء للمعمول

والعين فلا يجب غسلها بل ولا يستحب غسل باطن العين على ان بعضهم صرح بكراهته
اضربه ثم ان تجلس باطنها وجب غسله ويفرق بغسل الخباية بدليل ان النافع الشهيدي
حيث كانت غير دم الشهاده ويجب غسل موق العين قطعاً فان كان عليه نحو رماس يمتنع
وصول الماء الى المهل الواجب وجب ازالته وغسل ما تحتها وقوله غالباً ايضاح لبيان
اخراج الصلغ وادخال الغم اذا التعبير بالمنايات كاف في ذلك فيهم ما لان موضع الصلغ
منبت شعر الرأس وان انحسر الشعر عنه لسبب والجبهة ليست منبتة وان ثبت عليها
الشعر واهـ لذا قال الامام انه لا حابة اليه اما موضع الغم فداخل كما ذكره بقوله (فنه)
اي من الوجبه (موضع الغم) وهو الشعر النابت على الجبهة أو بعض الحصول
المواجهه به والغمـ ما حوذن غم الشيء اذا ستره ومنه غم الهلال ويقال رجل أغم
وامرأة غما والعرب تدميه وتغمد بالترغ اذا غم يد على البلادة والجبن والبخل والترغ
ضد ذلك قال القائل

فلا تنكسني ان فرق الله بيننا • أعظم العدا والوجه ليس بانزعجا

ومقتضى العميين من الوجه كما تقرر وان لم تسهله عبارة المصنف (وكذا التخصيف في
الاسح) أي موضعه وهو بذلك المجبة ما ثبت عليه الشعر الخفيف بين ابتداء العذار
والنزعة لحاذاته يباين الوجه سمى بذلك لان النساء والاشراف يحذفون الشعر عنه
ليتسع الوجه والثاني انه من الرأس وسماى ترجيحه وضابطه كما قاله الامام وجرم به
المصنف في ذائقه ان تشع طرف خيط على رأس الاذن والطرف الثاني على أعلى الجبهة
ويقرض هذا الخيط مستقيماً فانزل عنه الى جانب الوجه فهو موضع التخصيف
(لا النزعتان) بفتح الزاي ويجوز اسكانها (وهذا يباين يكسفتان الفاصية) فليس تأمن

بإلهائه المشهول ستريهم أو غيره (قوله ان فرق الله) نسخة الممر (قوله وان لم تشمله الوجه

عبارة المصنف) أي بناء على الظاهر والافتقار عن الراجح أن المنتهى قد يراد به ما يليه من جهة الخلف إلى آخره قال وفيه
يذهب الاعتراض على المتن (قوله لأن النسيء والإشراف يحذفون الشعر) قال في المصباح حذفته حذفاً من باب ضرب
وحذف الشيء حذفاً أيضاً سقطه ومنه يقال حذف من شعره ومن ذنب الدابة إذا قصر مرقته وحذف بالتفخيل مبالغته وكل شيء
أخذت من نواحيه حتى سويته فحذفته تحذيقاً (قوله على رأس الأذن) المراد برأس الأذن الجزء المحاذي لأعلى العذار
قريباً من الخند وليس المراد به أعلى الأذن من جهة الرأس لأنه ليس محاذياً لمبدأ العذار (قوله إلى جانب الوجه) أي من الوجه
ومنه ابتداء العذار وما يليه

(قوله من أعلى الجبين) أي بأن يعتبر ابتداء الناحية من أعلى الجبين من الجانبين فيدخل فيه ما فوق الجبهة وما قبل الجبين إلى أعلى الرأس وفي حج الجبين جانباً الجبهة (قوله متصلان بالعدارين) عبارة عن وهما متصلان بالعدارين من فوق وتحت الأذنين (قوله من أوجب غسلها) أي وإن لم يذكر هذا الخلاف هنا (قوله أذلا يمت الواجب الإبه الخ) يؤخذ منه أنه لو أخبره معوم بحدثة لا يجب غسل رأسه عليه وهو واضح لأنه لم يجب لذاته وأما وجب التحقيق غسل الواجب (قوله بالجدع) بالبدال المأملة بكافي المصباح ذكره في باب الجيم مع الدال المأملة (قوله لو أخذله انتا مر ذهب وجب غسله الخ) صريح في أنه يجب غسل جميعه وقال حج الغاي يجب غسل ماني محل الاتهام ١١٩ لأنه البديل دون ما زاد عليه * (فرع) *

قطع انفسه فالتخذ انتقام من ذهب
فان النهم وجب غسله وصار له
حكم اجزاء الوجه مر (قوله
كلاصلى) وينبغي ان لا ينقص
منه لانه ليس من البشرة وان
اعطى حكمها وانه يكفي قرن
التيه به لانه صار له حكم
الوجه وفاقا لم ا انتهى من
على منهج (فرع) قالوا يجب
غسل مظهره بقطع شفة
أو أنف والمراد مظهر من محل
القطع لاسا كان مستترا
بالمطووع فلا يجب غسل مظهره
بقطع الشفة من لحم الاسنان
وكذا لا يجب غسل
مظهره بقطع الأنف مما كان
تحتة وان صار بارزا من كثرة
رفاقا لما اتى به شيخنا ج وعلاه
بانه كان لا يجب غسله قبل
القطع والاصل عدم الوجوب
بقائه الامر على ما كان انتهى
من على منهج وهو مستفاد من

قول الشارح السابق بخلاف باطن الانف والقم والعين (قوله ويجب غسل كل هب) ذكره ذوق طومة لما فيه من الخلاف
والأنف ومسته فاد من قوله السابق الثاني غسل الوجه الخ لان هذه أجزاء اللوجه (قوله الثابت على العين) خرج به الثابت
في العين فلا يجب غسله وان طال جدًا (قوله الصدغ) قال حج والصدغان هما المتصلان بالعدا من فوق انتهى (قوله
فألق بالغالاب) اي وهو الشعر الخفيف (قوله جميع ذلك) اي المذكور ولو قال تلك امكان اوضح (قوله وفي ثالث يجب
ان لم يتصل باللبية) وقيل لا يجب غسل باطن الكتيف في الجميع لان كثافته ما دفعة من رؤيته باطنه فلا تقع به المواجهة
انتهى بحلى

(قوله ولا يجب غسل باطنها) قد يقال لم اكتفى بغسل ظاهر الكثيف الخارج من غير اللحية والعارض مع عدم الاكتفاء بذلك في أصله الذي في حد الوجه وان كان كثيفا الا ان يجب بانه ما يخرج عن الوجه الذي هو مناط الوجوب انخطأ أمره ففسوخ فيه فلتأمل اسم على منهج قلت قوله في أصله الخ صريح هذا الكلام ان الحاجب مثلا اذا طال شعره وخرج عن حد الوجه وكثف فالتقدير الخارج يجب غسل ظاهره دون باطنه وما دخل منه في حد الوجه يجب غسل ظاهره وباطنه فليراجع فاعله غير مراد وان المراد انه اذا كان في حد الوجه ولم يخرج منه شيء وجب غسل ظاهره وباطنه واذا خرج وجب غسل ظاهره الكثيف سواء كان المغسول في حد الوجه او خارجه مشقة اتصال الماء الى باطن ما في حد الوجه دون ما خرج فلما كان في التجزئة مشقة اكتفى بغسل الظاهر من الجميع وقد يصرح بذلك قول الشارح الا في فان خرجت عن حد الوجه (قوله وكانت لحية كثة) قال بعضهم وينبغي ان يقال كانت لحية صلى الله عليه وسلم جارية عظيمة ولا يقال كثة ولا كثيفة (قوله والاصح ان الشعر اصل لا يدل) اي ومن ثم يجوز قرن النية به وبباطنه وان لم يجب غسله كما قدمناه (قوله ان لم يخرج عن حده) اي بان كانت لومدة في جهة استرساله لا تتجاوز ما يجب غسله والخارجة هي ماجاوزت ذلك كذا قيل واستشكل ذلك بأنه يقتضي ان تكون اللحية خارجة عن ١٢٠ حد الوجه داعيا مع انهم فصلوا فيها بين الخارجة عن حده والدخلة

فيه انتهى ثم رأيت في اسم على منهج مانعه المراد بخروج الشعر عن حد الوجه ان يلتوى عن اعتدال الى تحت او نحو ذلك وأما ما طال الى جهة استقبال الوجه فكله في حد الوجه فله حكم ما في حد الوجه انتهى وهو ايضا لا يعلم منه الفرق بين ما في حد الوجه من اللحية وبين ما خرج عنه وقال ابن حجر الخارج من اللحية عن حد الوجه هو الذي اذا مخرج بالمد عن جهة

ولا يجب غسل باطنها وهو مناطها لانه صلى الله عليه وسلم لم يغرف غرفة واحدة لوجهه وكانت لحية كثة والغرفة الواحدة لا تصل الى باطن ذلك غالبا ولما في غسل باطنها من المشقة والاصح ان الشعر اصل لا يدل وحاصل ذلك ان شعور الوجه ان لم يخرج عن حده فاما ان تكون نادرة الكثافة كالحب والشارب والعنقة ولحية المرأة والحنث فيجب غسلها ظاهرا وباطنا خفت أو كثفت أو غير نادرة الكثافة وهي لحية الرجل وعارضا فان خفت بان ترى البشرة من تحتها في مجلس الخطاب وجب غسل ظاهرها وباطنها فان كثفت وجب غسل ظاهرها فقط فان خفت بعضها وكثفت بعضها فلكل حكمه ان غزير لم يتميز وجب غسل الجميع فان خرجت عن حد الوجه وكانت كثيفة وجب غسل ظاهرها فقط وان كانت نادرة الكثافة وان خفت وجب غسل ظاهرها وباطنها ووقع لبعضهم في هذا المقام ما يخالف ما تقرقا حذره قال ابن العماد المراد بعدم التميز عدم امكان افراده بالغسل والافه ومميز في نفسه ويجب غسل سبعة بقية في الوجه وان خرجت عن حده

نزوله الى ان قال ويحتمل ضبطه بأن يخرج عن تدويره بان طال على خلاف الغالب اه قلت هذا الاحتمال لحصول ضعيف وعبارة الشيخ عمدة في الحاشية الكبرى (تنبيه) لو كان الشعر في حد الوجه ولكنه طویل متجه بحيث لومدة يخرج فهل للزائد منه حكم الخارج كما هو قضية نظيره من شعور الرأس هو محتمل (قوله ظاهرا وباطنا) وفي شرح البيهقي ودخلنا قال سم في حواشيه المراد بباطن اللحية الوجه الذي يلي الصدر منها وبداخلها خلال الشعر ومناقبه او المراد بباطن البشرة تحت شعرها وبداخلها خلال شعرها فيه نظره والوجه هو الاول لوقوع الباطن في مقابلة الظاهر والدخل المتناول لخلال الشعر ومناقبه وذلك قرينة على انه اريد به ما عدا جميع ذلك انتهى وهذا التردد نشأ من جمعه في شرح البيهقي بين الداخل والباطن اما من اقتصر كالشارح هنا على الباطن فيراد ما يلي الصدر من اللحية وما بين الشعر (قوله وعارضا) وهما اما لمخط من العذار الى اللحية (قوله ظاهرا وباطنا) لكن ينبغي اذا كانت خفيفة وقتنا يجب غسل باطنها ان لا يكون منه باطن الشعر النابت على آخر متبقي اللحية بحيث يكون ذلك الباطن مساويا لاسفل منتهى اللحية لانه لا يزيد عليه تأمل انتهى سم على منهج (قوله وجب غسل ظاهرها) اي سواء كانت من رجل أو أوتى أو خنثى (قوله وان كانت نادرة الكثافة) هو غاية (قوله ووقع لبعضهم) هو شيخ الاسلام في شرح المنهج (قوله عدم امكان افراده) اي بان عسر افراده بالغسل فليس المراد بالامكان ما قابل الاستعانة

(قوله كالذؤابة) بالذال المجهمة (قوله او قدرهما) اهل المراد قدرهما من المعتدل من غالب أمثاله اخذ ما ذكره في الكعبيين (قوله وأسبغ الوضوء) أي غم (قوله حتى شرع) أي دخل (قوله او على حقيقة) أي ان قلنا اليد لا تترك على ما يأتي (قوله بناء على ما يأتي) أي من أنها أي لغاية لا فادتها الخ (قوله او اسقاط ماوراءها) وذلك بأن يجعل التقدير هنا غم - لو اريد يكمن من الاصابع واتركوا من اعلاها الى المرافق والدليل على ان المراد الغسل من الاصابع الخ على ما هو الغالب في غسل الايدي انه من الاصابع ومن لازمه ان يكون ابتداء من الاعلى وبين ذلك فعلى صلى الله عليه وسلم كما يفهم من قوله حتى شرع الخ (قوله وضابطه) حاصل هذا الضابط يرجع الى ان الغاية ان كانت من جسد الغياضات فيه الا بقرينة تقتضي خروجها كما يأتي في قراءة القرآن الى سورة كذا من خروج السورة ان ذلك القرينة ١٢١ على خروجها ولا فادتها وان لم تكن من جسد

لا تدخل الا بقرينة تدل على الدخول وفي شرح المبهجة الكبير ما يفيد ان هذا القول مرجوح وان الراجح عدم دخولها مطلقا الا بقرينة وعلى الاول لو نذر ان يقرأ القرآن الى سورة الكهف مثلا أو استأجره آخر على قراءته اليه اوجب قراءتها ايضا ما لم تدل قرينة على اخرجها وعلى كلام شرح المبهجة وكلام ابن هشام في المعنى لا تدخل السورة (قوله افادت الثانية) هو قوله واسقاط ماوراءها والاول هو قوله لا فادتها الخ حكم اليها (قوله فالليل في الصوم منه) أي من الاول (قوله فان قطع بعضه الخ) (فرع) لو قطعت يده ثم اصبغها في حرارة الدم فان التحمت بحيث صار يخشى محذورتهم يتنع عليه قطعها او يجب غسلها والاولام

لحصول المواجهتها (وفي قول لا يجب غسل خارج عن) حمل الوجه (نظروا وجهه عن محل الفرض كالذؤابة من الرأس والاصح الوجوب لمحل المواجهتها) (الثالث) من الفروض (غسل يديه) لآلية والاجماع (مع مرقبه) يكسر الميم وفتح الداء افسح من عكسه أو قدرهما امن فاقدتهما كما في العباب لما روى عن ابي هريرة رضي الله عنه في صفته وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم انه توضأ فغسل وجهه وأسبغ الوضوء ثم غسل يده اليمنى حتى أشبع في العضد ثم اليسرى كذلك الى آخره ثم قال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ وتوضأ وقاله تعالى وايدىكم الى المرافق فان معنى مع ان قلنا ان اليد الى الكوع فقط اذ يقل أحد بغسل الكوعين والمرفقين دون ما بينهما أو على حقيقتها واستعيد دخول المرافق من فعله صلى الله عليه وسلم والاجماع ومن كون الغاية فيه الاسقاط بناء على ما يأتي لا فادتها الخ حكم اليها واسقاط ماوراءها وضابطه ان اللفظ ان تناول محلها والاولاد كرها افادت الثاني والافادت الاول فالليل في الصوم منه بخلاف اليد هنا فان من الثاني لصدقها على العضو الى المكثفة فكان ذكر الغاية اسقاط لماوراء المرافق فدخل المرفق ويدفع ما تنص به الضابط من نحو قراءة القرآن الى سورة كذا يمنع خروج السورة عن المرفق الا بقرينة ويجوز جعل اليد التي هي بقية الى المنكبة او الكوع مجاز الى المرفق مع جعل الغاية لغسل داخله في المغبا يقرئ في الاجماع والاحتياط للعبادة وكذا يقال في وارجاءكم الى الكعبيين (فان قطع بعضه) أي بعض ما يجب غسله (وجب) غسل (ما بقي) نظير اذا امرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم ولان الميسور لا يستط بالمرور (او) قطع (من مرفقه) بأن سل عظم ذراعه وبقي العظم ان المسميان برأس العضد (فرأى) أي فيجب غسل رأس (عظم العضد

١٦ به لسم على منهج (فرع آخر) لو كان فاقرا الدين واحداهما فغسل به الوجه ما يجب غسله منه حال كان ثم ما يجب غسله ثم مسح الرأس وتعم وضوءه ثم ثبت له يدان بدل المفقودتين فهل يجب غسلهما الا أن يعيد ما بعدهما من الرأس والرجلين اولافيه فطر والذي يظهر الثاني لانه لم يخاطب بغسلهما حين الوضوء فلهذا ما قصه للرأس وقع محبة ما بعدهما فلا يطله ما عرض من نبات اليدين وكلا يغسل وجهه او مسح رأسه ثم ثبت له شعريه ما حيث لا يجب غسله ولا مسح (قوله عظم العضد) العضد ما بين المرفق الى الكتف وفيها خمس اغات وزان رجل وبضمتين في لغة الحجاز وقرأهم الحسن في قوله تعالى وما كنت متخذ المضلين عضدا ومثال فاس في لغة عجم وبكر والخامسة مثال قتل قال أبو زيد اهل رامة يؤتثون العضد ويؤغم يذكرون والجمع أعضد وأعضاد مثل أفاس راقفال اصصباح

(قوله من شعروا كنف) ظاهره وان طال وخرج عن المأذاة مرسم على بهجة وقضية اطلاقه انه يجب غسل ظاهره وباطنه لكن قال مرسم على منهج وافق مرسم على انه يكفي غسل ظاهره الخارج الكشف من اليدين اه واطلاق الشارح بوافق ما في حاشية البهجة وهو ظاهره بلاطلاقة (قوله نعم ان كان له ما غور) اي الثقب والشق (فرع) * لودخات شوكه اصبعه من ملاصق رأسه اظاهرا غير مستور فان كانت بحيث لو قلت بقي موضعه بمجرى فواجب قلعها ولا يصح غسل اليده مع بقائها وان كان بحيث لو قامت لا يبقى موضعه بمجرى فاقبل يتكسّم وينطبق لم يجب قلعها ووضغ غسل اليده مع وجودها لعدم ظهورها انتهت قب ومنه على منهج نقلا عن مر وعبارة حج ١٢٢ عطف على ما يجب غسله ومحل شوكه لم تغص في الباطن حتى استترت والاصح الوضوء وكذا الصلاة على الوجة

اذ لاحكم لما في الباطن انتهى وظاهره انه متى كان بهض الشوكه ظاهره اشرط قلعها مطلقا (قوله) فيبلغ لكشطها العضد الخ) اي وان لم يتصق به كما يفهم من قوله تم تدلت (قوله بخلاف عكسه) اي فيجب غسله عليه فاعبرة في المنكشط بما انتهى اليه التقاع لا بما منه التقاع (قوله مع وقوع الاسم عليها) وهم اذا فارق الحدود المتداية من غير محل الفرض والساعة والشرة (قوله وجب غسل المتدلى مطلقا) اي اظاهرا وباطنا طال او قصر (قوله وجب غسل مظهر) اي واعاد ما بعده رعاية للترتيب (قوله بخلاف مالو سابق لحيمته الكثرة) فانه لا يجب عليه غسل مظهره بالحق (قوله بناء على ان العبرة الخ) هذا قدر ينافي ما ذكر من عدم وجوب غسل ما يجاوز الفرض لان التكشط لم يجاوز محل الفرض الا ان يقال لما التصق طرفه بغير الذر من نزل

على المشهور) لكونه من المرفق تنزيها على انه اسم لموضع المنظمين والابرة وهو الاصح والثاني نزع على انه طرف عظم الساعد فقط وجوب غسل رأس العضد بالتبعية (افوقه) اي قطع من فوق مرفقه (نذب) غسل (باقى عضده) كما لو كان سليم اليد لا يتخلوا وضوع ظاهره يجب غسل ما على اليدين من شعروا كنف واطنار وان طالت كيدا وسلعة ثبتت في محل الفرض وباطن ثقب أو شق فيه لانه ما رظاهر انهم ان كان لهما غور في اللحم لم يجب الا غسل مظهرهما وكذا يقال في بقية الاعضاء ولو فكشطت جادة الساعد قبائح فكشطها العضد تم تدلت منه لم يجب غسل ثني منها اتداه من غير محل الفرض بخلاف عكسه وغسل ما حاذاه ما يزيد زائدة ثبتت فوق محل الفرض وتدت ولم تنسبه بالاصالية لتخوضه فبطش او تدت اصبع لم يحول ذلك انه در في محل الفرض مع وقوع الاسم عليها وخرج فهو ساعة وغر تدلى من عضده وجلد منه كشطة منه حيث لم يبلغ التكشط محل الفرض فلا يجب غسل المأذى منها ولا غير لعدم وقوع الاسم عليها ولو جاوز فكشطها مرفقه وتدت على ساعده وجب غسل المتدلى مطلقا ما لم يتصق به والاغسل ظاهره باطلا لا عما استقر منه ولهذا الزوات بعد ان غسلها وجب غسل مظهره بخلاف مالو حلق لحيمته الكثرة لان الاقتصاد على غسل ظاهره الملتصقة كان للضرورة ودزات ولا كذلك اللعبة لتمكنه من غسل باطنها ولو انكشطت من ساعده والتصق رأسه بالعضد مع تحبالي باقيها وجب غسل محاذي محل الفرض منها اظاهرا وباطنا دون ما فوقه لانه على غير محل الفرض فلا نظر لاصله بناء على ان العبرة بما اليه التكشط لا بما منه ذلك ويؤخذ من تعبيرهم بالمأذاة ان الزائدة لو ثبتت بعد قطع الاصالية لم يجب غسل سبي منها الا لتفاءل بالمأذاة حيث لا يجوز يحتمل خذ لافه بناء على شمول المأذاة لما كان فعلا أو قوة وهو اقرب ولو طالت الزائدة فاوزت أصابعها اصابع الاصالية اتجه وجوب غسل الزائدة على الاصالية ويحتمل عدمه (الرابع) من الفروض (مسمى مسح لبشرة راسه) وان قل (او) بعض (شعر) ولو عرض واحدة (في حاشية) اي

منزلة ما انتهى فيه التكشط بغير الفرض (قوله ان الزائدة لو ثبتت الخ) اي في غير محل الفرض (قوله وهو اقرب) بمعقد الرأس (قوله اتجه) بخلاف الحج (قوله لبشرة رأسه) وان قل الخ) زاد حج - تي البياض المأذى لاعلى الدائر - حول الاذن كما بينته في شرح الارشاد الصغير وعبارته وحتى عظمه اذا ظهر دون باطن ما - ومدة كما قاله بعضهم وكأنه لحظ ان الاول يسعى رأسا بخلاف الثاني انتهى (قوله او بعض شعر) اي ولو كان ذلك البعض مما وجب غسله مع الوجه من باب ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب فيكفي مسحه لاس من الرأس وان سبق له غسله مع الوجه لان غسله أولا ولا كان يتحقق به غسل الوجه لانه لو كانته فرضا من الوضوء

(قوله بحيث لا يخرج الخ) وينبغي ان يأتي نفسه - يمل الشعر المذكور فيما لو خلق له سلعة برأسه وتذات (قوله او استرسال) عطف على قوله بعد (قوله من جهة نزوله) اي وان خرج عنه من جهة أخرى كما قاله بعضهم انتهى - قب على منهج (قوله الدالين على الاكتفاء بمسح البعض) قد يقال انما دل على الاكتفاء بمسح البعض مع مسح السمامة لا وحده انتهى - سم على بهجة وقد يقال لما لم يقل احد بمسح العمامة مع البعض لم يقدح في الاستدلال ١٢٣ كما قيل به في الناصية حيث لم يقل احد

بوجوبها بخصوصها (قوله وغيره) اي وفي غير (قوله على حكم) متعلق بجريانه (قوله والاذنان ليست من الرأس) فيه اشعار بمخالفة خبر الاذنان من الرأس وقد نص ابن حجر على ضعفه (قوله منه) اي الرأس (قوله لما راس وعلا) قال في المصباح راس الشخص رأس مهموز بفتحين رأسه شرف قدره فهو ورئيس والجمع رؤساء مثل شريف وشرفاء (قوله وجواز وضع اليد الخ) (فرع) * لومسح عرقته مثلا فوصل البيل بالمال رأسه وشعره فالوجه جريان تفصيل الجرموق فيه ولا ينجبه فرق بينهما ما قائل م - سم على بهجة وقال حج لوضع يده المتصلة على خرقه - على الرأس فوصل اليه البيل اجزا قيل المتجه تفصيل الجرموق انتهى ويرتبع ما رانه حيث حصل الغسل بفعله بعد النية لم يشترط تذكرها عند مسح مثله ويفرق بينه وبين الجرموق بأن ثم صار فاوهو - ثله غير الممسوح عليه فاحتج بقصد

الرأس بحيث لا يخرج الممسوح عنه ولو تقديره بان كان معه قوصا او غيره - دا غيرانه بحيث لو مدحمل المسح منه خرج عن الرأس من جهة نزوله واسترسال من جهة نزوله سواء فيه ما جازب الوجه وغيره لما صح من مسحه صلى الله عليه وسلم ناصيته وعلى عمامته الدالين على الاكتفاء بمسح البعض اذ لم يقل احد بخصوص الناصية والاكتفاء بهما يقع وجوب الاستيعاب أو الرابع لان ادوته ولان الباء الداخلة في حيزه تعدد كالاته للتبعض وغيره كما في وايهاتقوا بالبيت العتيق لا لاصاق وجوب التعميم في التيمم مع استواء آيتهما الثبوتية في السنة وجريانه ان يكونه بدلا على حكم مبدله بخلاف مسح الرأس فانه أصل فاعبر فظه ولم يجب في الخلل للاجتماع ولان استيعابه يملكه والاذنان ليست من رأس والبيان وراء الاذن منه هنا وفي الحج والاصح ان كلام من البشارة والشعر هنا أصل لان الرأس لما راس وعلا وكل منهما ما عاين بخلاف ما تقدم في بشرة الوجه لو غسلها وترك الشعر حيث لا يكتفيه لان المواجهة فنة فماتقع بالشعر لا بالبشرة (والاصح جواز غسله) لانه مسح وزيادة فاجزأ بطريق الاولى والثاني لانا ما مورون بالمسح والغسل لا يسمى مسحوا وشار بالحوار الذي نفي كل من استيعابه وكرايته (و) جواز (وضع اليد) عليه (بالمد) لان المقصود وصول البيل وقد وصل والثاني لا يجوز لانه لا يسمى مسحوا ولو حلق رأسه بعد مسحه لم يعد المسح (الخامس) من الشروض (غسل رجله) اقله تعالى وارجلكم الى الكعبين فري بالنصب وبالجر عطفا على الوجوه لفظا في الاقول ومعنى في الثاني لجره بالجوار او لفظا ايضا عطفا على الرقوس ويجعل المسح على مسح الخفاف او على الغسل الخفيف الذي تسميه العرب مسحوا ونكتة ايداره طاب الاقتصاد اذا اراد الرجل مظنة الاسراف وعليه - قاله المقتدر للاصاق والحامل عليه الجميع بين التواضعين وما صح من وجوب الغسل (مع كعبيه) من كل رجل واحد - مما لعظامان النائمان عند مضمحل الساق والقدم ويجب ازالة ما يذاب في الشق من نحو شمع ولو لم يكن لرجله كعب اعتبر قد رمر المعتدل من غاب امثاله ولو قطع بعض قدمه وجب غسل الباقي وان قطع فوق الكعب فلا فرض عليه ويسن غسل الباقي كالبند ويأتي فيه ما تقدم من غسل شعر وساعة ونحو ذلك ويحل تعين وجوب غسله ما في حق من لم يرد المسح على التنبيه كما سيأتي (السادس) من الشروض (ترتيبه هكذا) بان يغسل وجهه مع النية ثم يديه ثم يمسح رأسه ثم يغسل

مميزولا كذلك هذا انتهى (قوله لجره بالجوار) فيه نظر بان شرط الجري الى الجوار ان لا يدخل على الجور وحرف عطف كما لو قيل يجبر ضرب خرب (قوله طاب الاقتصاد) اي عدم المبالغة فيه (قوله عند مفصل الساق) بفتح الميم وكسر الصاد (قوله ويجب ازالة ما يذاب الخ) اي حيث كان فيما يجب غسله - له من الشق وهو ظاهره بخلاف ما لو نزل الى اللحم ياطن الجرح فلا يجب ازالته ولو كان يرى (قوله فيسن غسل الباقي) اي الى الركبتين

(قوله عن واحد) أي من جماعة متعددين كأن حج أحدهم عن النذر والآخر عن القضاء مثلا وكان المخرج عنه معضوبا
أوميتا (قوله أن لا يقدم عليها غيرها) وعليه لو تقدم الأحرام فبرحمة الإسلام وقع عنها ويقع الأحرام لحجة الإسلام بعدد ما
في ذمته من قضاء ونذر وقال العبادي على أبي شجاع ما نصه أو استأجر شخصين ليحجنا عنه الحجة يعني حجة الإسلام والنذر في
سنة واحدة اجزأه ذلك سواء ترتب أحرامهما ١٢٤ أم لا لكن أن ترتب وقع الأول لحجة الإسلام والأول وقع كل عمل استؤجر له

واستشكل الباقي في أن لم يسبق
أجر حجة الإسلام لأن فيه إيقاع
الأحرام الثاني عن النذر ولم
يستأجر له وأيسر هو في قوة حجة
الإسلام قال فينبغي أن يكون
أحرام الثاني لنفسه إلى آخر
ما ذكره وعليه فيرجع المستأجر
عليه بما دفعه له من الدراهم أن
كان دفع له والاسقط عنه
(قول المصنف فلواغسل)
تفريع على وجوب الترتيب
وكانه يشير به إلى أن الترتيب قد
يكون حقيقة وقد يكون تقديرًا
(قوله بنية رفع الحدث) لم يبين
محل النية هنا اعتمادا على ما تقدم
من أنه يجب قرنها بأول غسل
الوجه فينبغي أنه انما يكفي بغسله
حيث وجدت النية عند غسل
الوجه فلواغسل ونوى عند
وصول الماء إلى صدره مثلا ثم
ثم الانغماس ويستحضر النية
عند وصول الماء للوجه لم يصح
وضوءه لعدم النية وإن أمكن
الترتيب (قوله بأن غطس) من
باب ضرب انتهى شقار (قوله
أما انغماسه) محتمل قوله لأنه

رجاه لأنه صلى الله عليه وسلم لم يتوضأ الأمر تبارك الله لم يجب تركه في وقت أو دل عليه ما
للجواز كافي التمثيل ونحوه وما صرح من قوله صلى الله عليه وسلم ابدوا عباد الله به
الشامل للوضوء وإن ورد في الحج إذا لم يترجمه بموم الملقب وهو عام ولأنه تعالى ذكرهم وحائرين
مغسولات وتفريق المتجائز لا تركه العرب إذا كانت متعاطفات بدأت بالأقرب فالأقرب فلماذا كرر
بقربته الأمر في الخبر وإن العرب إذا ذكرت متعاطفات بدأت بالأقرب فالأقرب فلماذا كرر
فيها الوجه ثم اليدين ثم الرأس ثم الرجلين دلت على الأمر بالترتيب والأقوال فاعلموا
وجوهكم وامسحوا برؤوسكم واغسلوا أيديكم وأرجلكم ولأن الأحاديث المستفيضة
الشائعة في صفة وضوئه صلى الله عليه وسلم مصرحة به ولأن الآية بيانية للوضوء
الواجب فلوقدم عضو على محل لم يعتد به ولو غسل أربعة أعضائه مع أول غير أنه ارتفع
حدث وجهه فقط حيث نوى مع ذلك لأن المعية تنافي الترتيب وانما صحت حجة الإسلام
وغيرها عن واحد في عام لأن الشرط أن لا يقدم علم غيرها (فلواغسل محدث) حدثا
أصغر فقط بنية رفع الحدث ارتفع ولو تمع هذا الوضوء رفع الجنابة أو وضوءا غاطسا
ورتب فيه ما اجزأ أو انغمس بنية ما ذكر (فلا صرح أن أمكن تقدير ترتيب بأن غطس
وكث) قدر الترتيب (صح) له للوضوء لأن الترتيب حاصل في الجملة المأذون كونه إذا
لاقى الماء وجهه وقد نوى يرتفع الحدث عن وجهه وبعد عن اليدين لاشمول وقت
غسله ما وهكذا إلى آخر الأعضاء والثاني لا يصح إذا الترتيب فيه أمر تقدير غير متحقق
ولهذا لا يقوم في الجماعة المغفلة الغمس في الماء الكثير تمام العدد (والا) أي وإن لم يكن
تقدير ترتيب بأن خرج حالا أو غسل أسافلا قبل أعاليا كما ذكر في المحرر (فلا) يجوز له لأن
الترتيب من واجبات الوضوء والواجب لا يسقط بفعل ما ليس كذلك (قلت الأصح الصبر)
بلا مكث والله أعلم) لأن الترتيب يحصل في لحظات طيبة وهذا هو المعول عليه في التعليل
ومن علمه كالمشارح بأن الغسل يكفي للحدث الكبيرة لا صغرا ولو ركبته لم ينقض بغسل
الأسافل قبل الأعلى لأنه لو اغتسل منكسبا بالصبر عليه حصل له الوجه فقط أما انغماسه
فيجزئه مطلقا ولو اغتسل من اغتسل لمعة من غير أعضاء الوضوء اجزأ ذلك خلافا للقاضي
وقول الرويان أن نية الوضوء بغسله أي أو رفع الحدث الأصغر لا يجوز له إذا لم يمسكه
الترتيب حقيقة معنى على طريقة الرافعي وبحث ابن الصلاح عدم الاجزاء عند نية ذلك

اغتسل منكسا الخ (قوله ولو اغتسل من اغتسل لمعة) ليس بقيد اخذ من كلام حج الآتي وان
في قوله بل لو كان على ما عدا أعضاء الخ (قوله للمعة) بضم اللام كافي المصباح والمختار (قوله اجزأه ذلك) أي الانغماس
(قوله معنى على طريقة الرافعي) أي على الطريق التي مشى عليها الرافعي والأقوال رويان متقدم على الرافعي (قوله عند نية ذلك)
وضوءا أو نزع حدث

(قوله وما عال به ممنوع) زاد ج اذ لا ضرورة بل ولا حاجة لهذه الافة بل العلة الصحيحة هي امكان تقدير الترتيب فيكتمهنية ما يضمن ذلك من جميع ما ذكر حتى قصد به العلة الوضوء ومن ثم كان الوجه انه لا يؤثر ترتيب افعال او اوع من غير اعضاء الوضوء بل لو كان على ما عدا اعضاء الوضوء مانع كشع لم يؤثر فيما يظهر سواء امكن تقدير الترتيب أم لا ومن قيد كالا ستوى ومن تبعه بامكانه انما أراد الترتيب على العلة الاولى الضعيفة خلافا لما زعمه فقهاء على العلة الثانية (قوله ولا كفى) اي في رفع الحدث (قوله بنية الجنابة) اي غلما اخذ من قوله قبل فلو توى غير ما عليه عالما صريح والا فلا (قوله وان لم يتوه) اي بل وان نقاه (قوله على غسل الثلاثة) اي الوجه وما بعده (قوله وهو وضوء خال الخ) وبالعز بذلك فيقال ان الوضوء خال عن غسل الرجلين وهم امكشوفتان بالضرورة (قوله ولو شك في تطهير عضو الخ) قال حج في آخر النصل السابق مانعه ولو شك بعد الاستنجاء هل غسل ذكره او هل مسح ثنتين او ثلاثا لم يلزمه اعانته كما لو شك بعد الوضوء او سلام الصلاة في ترك ذكره البغوى وقوله اركان لا يسهل في صلاة اخرى حتى يستجيب لتردده حال شروعه في كمال طهارته ضعيف وانما الحكمة في تركه في أمس الطهارة على ان الذي يقبضه في الاولى وجوب الاستنجاء في الذكر وليس قياس ما ذكره لان بعض الوضوء والصلاة داخل فيهما وقد يتقن الاتيان بهما بخلافه هنا فان كلا من الذكر والدبر مستقل بنفسه ١٢٥ فتيقنه مطابق الاستنجاء لا يقتضي دخول غسل

الذكر فيه (قوله اي من سنه) هذا علم من قوله قبل على بعض سنه وكان الحال على ذكره بيان الطريق المقيدة لذلك (قوله وهو في اللغة لذلك) في حج قبل هذا وهو مصدر ما كفاه يسوكة انتهى وعليه فهو مستكمل بين المصدر والالة وقوله مصدر يجوز انه سمى والاقاياس مصدر ما كفاه يسوكون لان فعلا قياس مصدر الملائق المتعدي هذا وعبارة المختار السوال المسوال قال أبو زيد

وان امكن لانه لم يقم الغسل مقام الوضوء ضعيف وما عال به ممنوع وانما يتق فيه الجنابة وهو ما مع كون النوى طهر غير مرتب لان النية لا تتعلق بخصوص الترتيب انما واثباتا ولو اجتمع عليه صغروا كبر كفاه الغسل لهما كما سيأتي في كلامه ولو بلا ترتيب لا يدراج الا صغروا ان لم يتوه ولو غسل جنب بدنا الارجلية مثلا ثم حدثت غلما للجنابة ثم غسل باقي الاعضاء مرتبة لا صغروا له تقديم غسل الرجلين على غسل الثلاث وتأخيرها وتوسيطه وهو وضوء خال عن غسل عضو مكشوف بالضرورة ولو اغتسل الا اعضاء وضوئه لم يجب عليه ترتيبها لاجتماع الحدثين عليها في تدرج الا صغروا في الا كبر ولو شك في تطهير عضو قبل الفراغ طهره وما بعده او بعد الفراغ لم يؤثر ثم لما انتهى الكلام على اركانه شرعية تكلم على بعض سنه فقال (وسننه) اي الوضوء اي من سنه وقد ذكر في الظاهر انهم اثنو خمسين سنة وما دل عليه ظاهر كلام المصنف من المحصر محمول على الاضافى باعتبار المذكور هنا (السوائ) وهو في اللغة الدلالة والتمه وفي الشرع استعماله اعودا وضوءا كاشنان في الاستنجان وما حواه القول عليه الصلاة والسلام لولا ان

جمعه سواك بضم الواو مثل كتاب وكتب وسوائه متويكوا وادقلت استاك او تسولت لم تذكرا لم وفي المصباح انه يجمع على سواك بالسكون والاصل يضمين انتهى اي فلما استقلت الضمة على الواو سقطت وقضية ان الاستعمال بالسكون لا غير وفيه قال ابن دويدسك الذي اسو كسو كما من باب قال اذا دل كنه فتقول حج وهو مصدر ما كفاه لم يرد ان المصدر مقصور عليه بل مراده ان هذا الاسم استعمال مصدر كما استعمال الالة (قائدة) قال في الاوائل أول من استاك ابراهيم الخليل وسياق في الشرح هي اي شجرة الزيتون سواك وسوال الانبياء من قبلي وبذلك يعلم انه ليس من خصوصيات هذه الامة بل هو مشترك بين نبيها وسائر الانبياء والاصل ان ما ثبت لبي ثبت لامة الاما خرج بدليل فيدخل فيه سائرهم الانبياء هذا وقوله صلى الله عليه وسلم وسوال الانبياء من قبلي قد يشبه عموم سائرهم وهو مخالف لما تقدم عن الاوائل من ان أول من استاك ابراهيم الان يقال المراد بسوال الانبياء انه سواك مجموعهم لا كل واحد فليراجع (قوله في الاسنان) زاد حج واقوله مرة الان كان تغيرة بد من ازالته فيما يظهر ويحتمل الاكتفاء بما فيه ايضا لانها تخففه (قوله وما حواه) فيه قصور اذ لا يشل اللسان ولا استفاد الخ من مع انه يطلب فيما الان يقال اراد عباها ما يقرب منها

(قوله لا مرتهم) أى امر اجاب ومحمد بن غسل الكفين والمضغضة انتهى ج (قوله وفي رواية ان وضعت) فان قامت هر صلى الله عليه وسلم ليس له الاستقلال بالفرض وانما يبالغ ما أمر بتباليغه من الاحكام عن الله تعالى فلما اجيب بأنه يحتمل انه توضأ اليه ذلك بأن خبره الله بين ان بأمرهم أمر اجاب وأمر ندب فاخترنا الاسم لهم وكان صلى الله عليه وسلم رؤوف رحيم (قوله المتقدمة عليه) أى وليست منه بدليل قوله بعد التيمم وقد يشك كل بما قالوه ان محله بعد غسل الكفين الا ان يترك المتقدمة عليه أى على معظمه وعجالة الزيادة قوله والمراد الخ هذا بالنسبة للسنة الفعلية التى منه اما بالنسبة للسنة الفعلية التى ليست منه فأوله السؤال أما بالنسبة للسنة القولية فأوله التسمية وبهذا يجمع بين الاقوال المختلفة انتهى روى عنه يلم ان منهم من جرى على ان أول التسمية وهذا لا يستفاد من كلام الشارح حيث اقتصر على قوله وجرى بعضهم على ان أولها غسل كفيه وان شمر الجميع بأن فيه الاقوال المذكورة (قوله قرنها بيمين) الضمير فى قرنها للنية وفى يمين التسمية (قوله فليس لكل غسل الخ) أى وان استاك للوضوء قبله على الوجه وفاقا لما انتهى مع على ج ويلبغى ان محله فيها عند ارادة الشروع فى الغسل واردة الضرب فى التيمم ويحتمل ١٢٦ انه فى الغسل قيل المضغضة بعد فعل ما تقدم عليه اقباسا على ما تقدم

فى الوضوء عن ج (قوله بجواب فيه) (الايين) المتبارك من هذا انه يبدأ بجوابه الاين فيستوعبه الى الوسط باستعمال السؤال فى الانسان العليا والسفلى ظهرا وبطنا الى الوسط ويترك الكلام حيث لم يعم السؤال العليا والسفلى فى حالة واحدة هل يبدأ بالعليا فيستوعبها الى الوسط ثم العلى ذلك أو بالسفلى أو يستوعب ظهرا الانسان من العليا والسفلى ثم باطنها أو كيف الحال والاقرب انه يخص بين تلك الكيفية ان عدم الرجح (قوله ويذهب اليه) هذا فى ظاهر

اشق على أمرى لا مرتهم بالسؤال عند كل وضوء وفى رواية لفرضت عليهم السؤال مع كل وضوء ورواه فى استحبابه له أكان حال شروعه فيه ام فى أثناءه قياسا على ما سبى فى التسمية وبدؤه بالسؤال يشعر بأنه أول الدين وهو ما جرى عليه مجمع وجرى بعضهم على ان أولها غسل كفيه والوجه ان يقال أول سنة الفعلية المتقدمة عليه السؤال وأول الفعلية التى منه غسل كفيه وأول القولية التسمية فىنوى معها عند غسل كفيه بأن قرنها بيمين عند أول غسلها ثم يلفظ بها سرا عقب التسمية فالمراد بتقديم النية على غسل الكفين الواقع فى كلامهم ثم تدعىها على الفرج منه وبعد ترتيبه فمقابل قرنها بها مستحيل لندب التلفظ بها ولا يعقل التلظ مع التسمية ولا يختص طلبه بالوضوء فليس لكل غسل أو تيمم وان لم يصب وسن كونه عرضا) أى عرض الاسان ظاهرها وباطنها وكيفية ذلك ان يبدأ بجواب فيه الاين ويذهب الى الوسط ثم الايسر ويذهب اليه ويكره طول لانه قد يدعى الله ويقدها الى الاسان يسن فيه والكره لانه لا تنافى الاجزاء وكذا يقال فى الاستيماء باليمين فيكره لاز لته جزأ وقد يحرم كأن فعله يضار ويجزى فى الحالين لمصالح المتصود من إزالة الفلج ويسن غسله للاستيماء به ثانيا ان عاقبه قد روى بذهب بلع الريق أول الاستيماء ويحصل (بكل خشن) بشرط ان يكون

الاسان اما باطنها فينبغى ان يضر فيه بين الاين واليسر لكن اطلاقه المتقدم بخالفه (قوله ويكره) طاهرا (قوله) أى فى عرض الاسان كما هو مقتضى قوله أولاى عرض الاسان وعليه فاعل الذى قوله لا فى الاسان بمعنى غير اذ الاسان ليس داخل فى عبارته حتى يستثنى ومقتضى تخصيص العرض بعرض الاسان والبول بالاسان انه يتخير فيما عداها مما يعم عليه السؤال ويقتضى ان يكون طولا كالاسان فى غير اللثة اماهى فينبغى ان يكون عرضا لانه حال كراهة الطول فى الاسان بالخطوف من ادماء اللثة (قوله الاى اللسان) ويستحب ان يمر السؤال على سقف فيه باطى وعلى كراهى اضراره انتهى بخلاف (قوله) ويقتضى ان يجعل استعماله فى كراهى الاضرار من تيمم الاسان ثم بعد الاسان بالاسان وبعد اللسان من الخلف (قوله بالمزيد) كذا لانه اسم آلة (قوله لاز التيمم جزأ) أى ولانه قد يفيض الى كسرهما (قوله كأن فعله يضار) كالتبائات السبعة (قوله) ويسن غسله) زاد ج قبل وضعه كما اذا اراد الاستيماء به ثانيا وقد صل به فخور بج (قوله) وبذهب بلع الريق) واصل كتمته التبرك بما يحصل فى أول العبادة ويفعل ذلك وان لم يكن السؤال جديد وعبارتها أى الشارح المراد ببول السؤال ما جمعت

فيه من ربه عند ابتداء السؤال اه (قوله اول الاستبالي) انظر ما المراد باوله واهله المرة التي يأتيهم بعد ان كان تاركاه (قوله فلا يكتفى بالتجسس) خلافا للحج وقد يفرق بين عدم اجزاء التجسس واجزاء النذر كالنبايات السبعة والمبرم مع أن الاول منها محرم والثاني مكره وبأن استعمال التجسس منافي للعديت على ما ذكره الشارح بخلاف غيره فان الحرمة والكراهة فيه لا مخرج خارج لا بنا في مقصود السؤال وعلى ما ذكره حج من اجزاء التجسس يمنع منافاته للعديت بأن المراد بالطهارة فيه الطهارة للنفوس وكتب ايضا قوله فلا يكتفى بالتجسس اي ابتداء أو مالا استعمال السؤال فدميت بتمه فلا يحرم استعماله (قوله مطهرة) ضبطها شيخ الاسلام كالحمل بالغ والكسر وانظر ما رآه فتحها مع انه اسم آلة والقياس الكسر وقد يوجب الفتح بأنه مصدري معي اي السؤال طهارة للنفوس ثم رأيت في حج نصه مطهرة اي بكسر الميم وفتحها مصدري معي بمعنى اسم الفاعل من التطهير واسم للآلة انتهى (قوله لازالة تغير) ويتبع الكراهة اذا استلزام لازالة نجاسة احتاج للسؤال في ازالها كالدسومة النجسة انتهى قم وقضية التعديل بأن اليد لا تبشره لافرق (قوله في نحو الاستنثار) بالتمثالة كما في المختار (قوله وأولاد الاراك) قال حج لا يتابع مع ما فيه من طيب طم وريح وشعيرة عطيفة تنفي ما بين الاستنثار ظاهر انه مقدم ١٢٧ بسائر اقسامه على ما بعده (قوله فالتخل) قال حج لانه آخر سوال الاستبالي به

صلى الله عليه وسلم وصح أيضا انه كان اذا كان الأول اصح أو كل راو قال بحسب علمه انتهى حج (قوله فذو الریح الطيب) ظاهره انه لافرق فيه بين الحرم وغيره ويوجه بأن الحرم انما يمنع عليه ما بعد طيبا في العرف بخلاف زهر البادية وان كان طيب الریح وعبارة شيخنا الشوري قوله بكل خشن ولو طيبا غير الحرم والحدة كما هو ظاهر انتهى فيض وتقييده بالطيب يخرج ما له رائحة طيبة في نفسه ككثير الاعشاب فلا يمنع منه (قوله فاليابس

طاهر فلا يكتفى بالتجسس فيما يظهر قوله صلى الله عليه وسلم السؤال مطهرة ثم وهذا منجبة له وبسن ان يكون يمينه وان كان لازالة تغير لان اليد لا تبشره وبه يفرق بينه وبين ما مر في نحو الاستنثار وخروج بما ذكر المفضضة بنحو ماء الغاسول وان أتى الاستنثار وازال القلح لانم الا تسمى سوا كما بخلافه بالغاسول نفسه وأولاد الاراك فالتخل فذو الریح الطيب فاليابس المندى بالماء فبماء الورد فغيره كالريق فله ودويسن السؤال بالزيتون لانه من شجرة مباركة وورده سواكي وسوال الانبياء من قبلي وحينئذ يظهر كونه بد التخل ولا يكره بسوال غيره باذن وبحرم بدونه ان لم يعلم رضاه به (الاصبعه) ولو خشنة فلا تكتفى (في الاصح) لان اجزائه منه فلا تخشع ان تكون سوا كوالانثى واختاره المصنف في المجموع اجزاؤها خشنة اما اصبع غيره المتصلة الخشنة فتجزئ فان كانت منفصلة ولو منه فالوجه عدم اجزائها وان قلنا بطهارتها كاستنجاء بجامع لازالة كجشته البدرين شربة فقد قال الامام والاستبالي عندى في معنى الاستنجاء انتمى وان جرى بعض المتأخرين على اجزائها ونسبه في الدقائق على زيادة المستثنى والمستثنى منه على المحرر (وبسن للصلاة) ولونه لا اوسلم من كل ركنين او كان فاقد الطهورين او كان متنجسا ما وصل على جنازة ولسجدة تلاوة

المندى) اي من كل نوع (قوله ماء الورد) اي في حق غير الحرم (قوله في غيره) ظاهره استواء المنديات بغير ماء الورد من الريق ونحوه وبغنى ان يستثنى منها ما ندى بماله رائحة طيبة كماء الزهر فيكون كماء الورد وقد تشعبت عبارته ايضا بان الرطب واليابس الذي لم يندأ خلا في مرتبة واحدة لكن عبارة حج ويظهر أن اليابس المندى بغير الماء اولى من الرطب لانه ابلغ في الازالة (قوله فالعود) يتأمل المراد بالعود هنا فانه ان كان المراد به العود المعروف فقد دخل في ذى الریح الطيب وان كان المراد به غيره فلم يبينه فلهذا المراد بالعود واحد العيدان من غير ما ذكر كالخشب وغيره هذا ويمكن حمل العود على الرطب من اي نوع (قوله ولا يكره) والغیره) قال حج لكنه خلاف الاولى للتبديل كما فعلته عائشة اه اي فيكون سنة (قوله اصبع غيره المتصلة الخ) أي اذا كان صاحبها حيا اخذ ما بعده (قوله ولونه) اخذ غايته للرد على من ذهب الى الاكتفاء بصبغه المتصلة كما جرى عليه الشيخ في شرح منهجه اي أو المنفصلة من غيره كما جرى عليه حج (قوله بعض المتأخرين) منهم سجع الاسلام في منهجه (قوله المستثنى والمستثنى منه) المستثنى هو قوله الاصبعه والمستثنى منه هو قول المتن بكل خشن (قوله ولسجدة تلاوة)

وَيَكُونُ مَعْلُومًا بِدَفْعِ الْفَرَاغِ الْقَرَاءَةِ لِأَيِّ السَّجْدَةِ قَبْلَ الْهُوْلِ لِلْجُودِ حَجٌّ وَيَنْعَلُهُ الْقَارِئُ بَعْدَ فَرَاغِ الْآيَةِ وَكَذَا السَّامِعُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَيْ لَا يَدْخُلُ وَقْتُهُ فِي حَقِّهِ أَيْضًا لِأَنَّهُ مَنْ قَالَ بِقَدَمِهِ عَلَيْهِ انْتَهَلَ هِيَ بِأَهْلِ رِغَالَةِ الْإِفْضَالِ انْتَهَى حَجٌّ (أَقُولُ) فَإِنْ قُلْتُ قَضِيَّةٌ قَوْلُهُ وَكَذَا السَّامِعُ أَنَّهُ لَوْ اسْتَأْذَنَ قَبْلَ فَرَاغِ الْقَارِئِ الْآيَةَ لَا يَحْصُلُ لَهُ السَّمْعُ لِقَدِيمَتِهِ الْحُرْمَةِ لِنَعَايَةِ عِبَادَةِ قَبْلَ دُخُولِ وَقْتِهِ أَوْ هِيَ غَيْرُ مُشْرُوعَةٍ قُلْتُ يُمْكِنُ الْجَوَابُ بِأَنَّهُ لَا يَطْلُبُ إِلَّا بَعْدَ فَرَاغِ الْقَرَاءَةِ وَهُوَ لَا يَنْبَغِي أَنْ الْإِفْضَالَ فِي حَقِّ السَّامِعِ التَّيَبُّوُ لِلْجُودِ عَقِبَ الْقَرَاءَةِ بِفَعْلٍ مَا هُوَ وَسِيلَةٌ لِقَبْلِ الْفَرَاغِ مِنَ الْقَرَاءَةِ وَتَنْظِيرُهُ الْوُضُوءَ لِلْعَلَاةِ قَبْلَ دُخُولِ وَقْتِهِ فَإِنْ الْإِفْضَالَ فَعْلٌ قَبْلَ دُخُولِ الْوَقْتِ لِيَتَيَبَّأَ لِلْعِبَادَةِ عَقِبَ دُخُولِ وَقْتِهِ لَا يَبْقَى بِشَكْلِ عَلَى أَفْضَالِيَةِ السَّوَالِ قَبْلَ الْوَقْتِ حُرْمَةُ الْأَذَانِ قَبْلَهُ لَا شَيْءَ مَعَالَهُ بِعِبَادَةِ قَاسِدَةٍ لَا نَاقِلُ الْأَذَانِ شَرَعَ لِلْعَلَاةِ بِدُخُولِ الْوَقْتِ فَفَعْلُهُ قَبْلَهُ يَنْبَغِي مَا شَرَعَ لِقَبْلِهِ فَعْلُهُ يَوْجَعُ فِي أَمْسٍ بِخِلَافِ السَّوَالِ فَإِنَّهُ شَرَعَ شَيْءٌ يَفْعَلُ بَعْدَهُ لِيَكُونَ عَلَى الْمَلَةِ الْكَمَالَةِ وَهُوَ حَاسِلٌ بِفَعْلِهِ قَبْلَ دُخُولِ وَقْتِهِ ثُمَّ رَأَيْتُ مِمَّنْ عَلَى حَجِّ اسْتَشْكَلَ ذَلِكَ وَلَمْ يَجِبْ عَنْهُ (قَوْلُهُ وَإِنْ اسْتَأْذَنَ لِلْقَرَاءَةِ) هَذَا مَعْلُومٌ إِذَا كَانَ خَارِجَ الصَّلَاةِ فَإِنْ كَانَ فِيهَا وَهُوَ يَسْجُدُ لِلْعَلَاةِ لَا يَطْلُبُ مِنْهُ الْاسْتِئْذَانُ لِأَنَّهُ حَاجِبُ السَّوَالِ الْأَوَّلِ عَلَى الصَّلَاةِ وَنَوَابِهَا وَلَوْ نَزَعَ مِنَ السَّجْدَةِ وَإِذَا قَرَأَ فِي ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ هَلْ يَتَعَوَّذُ لِلْقَرَاءَةِ بَعْدَ السَّجْدَةِ أَوْ لَا فِيهِ تَرَدُّدٌ وَالصَّحَّاحُ الثَّانِي وَعَلَيْهِ فَلَا يَسْتَأْذِنُ ١٢٨ لِلْقَرَاءَةِ كَذَا أَتَى عَنْ شَرْحِ الْعِبَابِ لِحَجِّ غَيْرِ مَا طَلَعَتْهُ مِنْ عَدَمِ اسْتِحْبَابِ التَّعَوُّذِ عَلَى بَأْتٍ وَجْهَهُ عَدَمُ

طَوِيلِ الْفَصْلِ بِالسَّجْدَةِ وَقَالَ سَمِعْتُ عَلَى مِنْهَجٍ يَوْجَعُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ طَالَ سَجْدَتُهُ اسْتَحْبَبَ التَّعَوُّذُ وَقِيَاسُهُ أَنْ يَكُونَ هُنَا كَذَلِكَ وَقَدْ بَقِيَ وَقَدْ تَوَقَّفْتُ فِي قَوْلِهِ السَّابِقِ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ هَلْ الْخُفَّ فَإِنْ حَمَلَ التَّرَدُّدَ فَيُجَوِّدُ لِلْعَلَاةِ فِي صَلَاتِهِ ثُمَّ إِرَادَ الْقَرَاءَةَ بَعْدَهُ وَتَقَدَّمَ أَنْ تَلَّكَ السُّورَةَ لَمْ يَفْعَلْ فِيهَا السَّوَالِ (قَوْلُهُ أَوْ شُكْرًا) وَيَكُونُ وَقْتُهُ بَعْدَ دُخُولِ سَبَبِ السَّجْدَةِ (قَوْلُهُ وَالْمُعْتَدُ تَفْضِيلُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ) أَيْ بِالسَّوَالِ (قَوْلُهُ بَيْنَ الْخَيْرِ الْمَذْكُورِ) هُوَ قَوْلُهُ

وَأَنْ اسْتَأْذَنَ لِلْقَرَاءَةِ أَوْ شُكْرًا مِمَّنْ مِنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَكْعَتَانِ بِسَوَالٍ أَفْضَلُ مِنْ سَبْعِينَ رَكْعَةً بِالسَّوَالِ وَالْمُعْتَدُ تَفْضِيلُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ وَإِنْ قُلْتُ بَأْتِيَتْ عَلَى صَلَاةِ الْمُنْفَرِدِ بِسَوَالٍ لِكَثْرَةِ الْفَوَائِدِ الْمُرْتَبَةِ عَلَيْهِمُ السَّبْعُ وَعَشْرُونَ قَائِدَةٌ وَحِينَئِذٍ لَا تَمَارُضُ بَيْنَ الْخَيْرِ الْمَذْكُورِ وَخَيْرِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ لِأَنَّ الدَّرَجَاتِ الْمُرْتَبَةَ عَلَى صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ قَدْ تَعَدَّلَ الْوَاسِعَةُ مِنْهَا كَثِيرًا مِنَ الرُّكْعَاتِ بِسَوَالٍ وَلَوْ نَسِيتُ ثُمَّ تَذَكَّرْتُ رَكْعَةً بِفَعْلٍ قَلِيلٌ كَمَا أَفْقَى بِهِ الْوَالِدُ رَجَعَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَهُوَ ظَاهِرٌ خِلَافًا لِرَكْعَتَيْهِ لِأَنَّ الصَّلَاةَ وَإِنْ كَانَ الْكَفُّ مَطْلُوبًا فِيهِ الْكُفُّ عَارِضٌ طَابَ السَّوَالُ لَهَا وَتَذَكَّرْتُ فِيهَا مِمَّنْ لَا تَرَى طَلِبَ الشَّرْعُ دَفْعَ الْمَارِفِ وَالْإِفْضَالَ بِشَرْطِهِ وَجَدْتُ مَنْ وَقَفَ عَنْ إِسَارِهِ إِلَى عَيْنِهِ مَعَ كَوْنِ ذَلِكَ فَعْلًا قَائِلًا قَوْلُهُ بَعْدَ التَّدَارُكِ مَعَالِهَا مِمَّنْ لَا يَسْأَلُ شَيْءًا وَلَا وَجْهَهُ أَنَّهُ يَنْدُبُ لَهَا وَإِنْ اسْتَأْذَنَ لِلْوُضُوءِ وَلَمْ يَغْفِرْهُ وَقَرَّبَ الْفَصْلَ وَيَسْنُ لِلطَّوَافِ وَلَوْ تَقَلَّ (وَتَغْيِيرُ الْقَوْمِ) أَيْ نَسِيَهُمْ بِخَوْفِهِمْ وَسُكُوتِهِمْ وَكَلَّ كَرِيهِ وَأَفْهَمَ تَعْبِيرُ بِلَاغِهِمْ دُونَ السَّنَنِ نَدْبَةً لِنَسِيهِمْ مِنْ لَاسِنْ لَهُ وَهُوَ كَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يَسْأَلُ لَاسِنْ لَهُ لَاسْتِئْذَانًا مَطْلَقًا وَيَتَأَكَّدُ لَهُ عِنْدَ آيَاتٍ كَدَاغِيهِ كَقَرَاءَةِ قُرْآنٍ أَوْ حَدِيثٍ أَوْ عِلْمٍ شَرْعِيٍّ وَبَحْثٍ زَكَاةٍ كَوْنُهُ قَبْلَ

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَكْعَتَانِ بِسَوَالٍ الْخُفَّ (قَوْلُهُ ثُمَّ تَذَكَّرْتُ) أَيْ فِي الصَّلَاةِ (قَوْلُهُ لَا تَرَى) أَيْ تَعْلَمُ (قَوْلُهُ قَائِلًا الْخُفَّ) فَالْخُفَّ الْمَخْطِيبُ (قَوْلُهُ وَتَغْيِيرُ الْقَوْمِ) قَدْ تَعْلَمُ الْقَوْمُ فِي وَجْهٍ لَا يَجِبُ غَسْلُهُ كَالْوَجْهِ الثَّانِي الَّذِي فِي جِهَةِ الْقَفَا وَلَا يَسْأَلُ بَعِيدًا انْتَهَى مِمَّنْ عَلَى جِهَةِ وَمِثْلَهُ عَلَى حَجٍّ وَعِبَارَتُهُ هَلْ يَطْلُبُ السَّوَالُ الَّذِي فِيهِ أَيْ الْوَجْهُ الثَّانِي وَيَتَأَكَّدُ تَغْيِيرُهُ وَصَلَاةً فِيهِ نَظَرُوا وَالطَّلِبُ غَيْرُ بَعِيدٍ (قَوْلُهُ كَقَرَاءَةِ قُرْآنٍ) كَالْتِسْمَةِ أَوَّلِ الْوُضُوءِ وَلَا دُخُولِ مَسْجِدٍ وَلَوْ خَالِيًا وَمَنْزِلَ الْوُضُوءِ تَحِيَّاتُ الْخُفَّ وَبَيْنَ الْخُفَّ وَبَيْنَ الْمَسْجِدِ بِأَنَّ مَلَأَتْهُ أَفْضَلُ فَرَعُوا كَمَا رَوَعُوا بِكَرَاهَةِ دُخُولِهِ خَالِيًا مِمَّنْ أَكَلَّ كَرَاهِيًا بِخِلَافِ غَيْرِهِ وَيَحْتَمِلُ التَّسْوِيَةَ وَالْأَوَّلُ قَرِيبٌ أَهْجٍ وَعَلَيْهِ فَيَسْتَحْبَبُ السَّوَالُ قَبْلَ التَّسْمِيَةِ فِي الْوُضُوءِ لِأَنَّ السَّوَالُ يَدْعِي الْكُنْيَةَ لِأَنَّ الْوُضُوءَ قَائِدٌ لَوُنْذَرُ السَّوَالِ لَهْلُ يَحْتَمِلُ عَلَى مَا هُوَ الْمَتَعَرِّفُ فِيهِ مِنْ ذَلِكَ لِأَنَّ السَّنَانَ وَمَا حَوَاهُ الْمِشْلُ الْإِسْنَانُ وَسَقَفُ الْخَلْقِ فَيُخْرِجُ مِنْ عَهْدَةِ النَّذْرِ بِمَا هُوَ إِلَى الْإِسْنَانِ وَسَقَفُ الْخَلْقِ فَتَطَايَعُ نَظَرُ وَالْقَرِيبُ الْأَوَّلُ لِأَنَّهُ الْمُرَادُ فِي قَوْلِهِ إِذَا اسْتَمَعْتُمْ قَاسِمًا كَوْنَهُ رِضَاؤُهُمْ بِسَوَالٍ لَمْ يَشْرَعْ بَأْتَهُ أَنْ يَحْتَمِلَ عَوْدَ وَخُفَّ فِي الْإِسْنَانِ وَمَا حَوَاهُ (قَوْلُهُ أَوْ لَمْ يَشْرَعْ) أَيْ مَا لَهُ تَعْلُقٌ بِالشَّرْعِ فَقَدْ خَلَّ الْأَلَاتُ بِهِ صَرَحَ حَجٌّ (قَوْلُهُ إِلَّا لَهَا مِمَّنْ يَبْعُدُ الزَّوَالُ) خَرَجَ بِهِ مَا لَوْ مَاتَ فَلَا يَكْرَهُ تَسْوِيَةً لَأَنَّ الصُّومَ انْقَطَعَ بِالْمَرْتِ وَنَقَلَ عَنْ فِتَاوَى الشَّارِحِ مَا يَوْافِقُهُ (قَوْلُهُ بَعْدَ الزَّوَالِ)

والحق به الاسنوى الممسك لغيره قد التمة انتهى سم على اى شعاع وعبارة الخطيب على التنبية وخروج بالصائم الممسك كن
 نسي في الصوم فانه ليس بصائم حقيقة فلا يكره السواك انتهى لكنه في شرح الغاية اقتصصر على نقل ما مر عن الاسنوى
 فليراجع (قوله والخلاف بضم الخاء) قال حج وتفتح في لغة شاذة انتهى وقال السيوطى في قوت المغتذى بشرح جامع الترمذى
 بضم الخاء لا غير هذا هو المعروف في كتب اللغة والحديث ولم يحك صاحب المحكم والصالح غير قال القاضى وكثير من الشيوخ
 يروونه بنقحها قال الخطاى وهو خطأ أقول ويمكن الجواب أن يكون من حيث الرواية فلا يشافى انه لغة شاذة (قوله اعطيت
 امتى في شهر رمضان خمساً) اما الاولى فاذا كان اول ليلة من رمضان نظر الله اليهم ومن نظر اليه لم يعذب واما الثانية
 فان خلاف افواههم حين يسون أطيب عند الله من ربح المسك وأما الثالثة فان الملائكة يستغفرون لهم في كل يوم وليلة
 وأما الرابعة فان الله يأمر جنته فيقول لها استعدى وتزيى لعبادى أو ثلث ١٢٩ ان يستريحوا من تعب الدنيا

الى دار كرامتى وأما الخامسة
 فاذا كان آخر ليلة غفر لهم جميعا
 فقال رجل اهل ايلة القدر قال
 لا الم تروا الى العمال يعملون فاذا
 فرغوا من اعمالهم وقوا الجورهم
 رواد الحسن بن سعيد في مسنده
 وغيره (قوله افواههم) فهو وهم
 انهم لا يصحون كذلك فهذا
 المفهوم يخص الحديث السابق
 سم على منهج وهو معنى قول
 الشارح في صناع الخ (قوله أطيب
 عند الله) ومعنى كونه أطيب
 عند الله ثناؤه عليه ورضاه
 وبذلك فسر الخطاى والبقري
 فلا يختص بيوم القيامة وفاقا
 لابن الصلاح وقال الشيخ عز الدين
 ابن عبد السلام يختص لتقييده
 بيوم القيامة بذلك في رواية مسلم

التعود للقراءة (ولا يكره) بحال (الا للصائم بعد الزوال) وان كان نسي لا يكره للصائم
 لخلاف فم الصائم أطيب عند الله من ربح المسك والخلاف بضم الخاء تغير راحة الفم
 والمراد بالخلاف بعد الزوال تغير أعطيت امتى في رمضان خمساً قال وأما الثانية فانهم
 يسون وخلاف افواههم أطيب عند الله من ربح المسك والمساء بعد الزوال فخصصنا
 هموم الاول الدال على الطيب مطلقا فهو هذا ولانه أثر عبادة مشهود له بالطيب فكره
 ازالته كدم الشهيد وانما لم يحرم كما حرم ازالته دم الشهيد لمعارضته في الصائم بتأذيه
 وغيره برأئحته فاصح له ازالته حتى اننا قولوا اختاره النووي في مجموعه تبه الجماعة انها
 لا تذكر بخلاف دم الشهيد فانه لم يعارضه في فضيلته شئ ولان المسك متصرف في نفسه
 وازالته دم الشهيد تصرف في حق الغير ولم ياذن فيه نعم فطهر دم الشهيد ان يسوك مكلف
 صاعا بعد الزوال بغير اذنه ولا شئ كما قاله في الخادم في تحريره واختصت الكراهة بما
 بعد الزوال لان التغير بالصوم انما يظهر حينئذ بخلافه قبله في حال على نوم أو أكل
 في الليل أو نحوهما ويؤخذ من ذلك انه لو اصل واصبح صاعا كره له قبل الزوال كما قاله
 الجليلي وتبعه الاذرى والركشى وجرم به الغزى كصاحب الانوار وهو المعتمد وظاهر
 كلامهم انه لا كراهة قبل الزوال ولو لم يمتنع بالكلية وهو الوجه ويوجهه بأن من
 شأن التغير قبل الزوال انه يحال على التغير من الطعام بخلافه بعده فانما طوره بالظنة من غير
 نظر الى الافراد كالمشقة في السفر وعلم من اطلاق المصنف انه لا يستتاب بعد الزوال
 اصلا أو نحوها اذ لو طلب منه ذلك لزم ان لا خلاف غالبا اذا لم يمتنع بحجى صلاة بعد الزوال

١٧ به ل واجب بأن ذكر يوم القيامة لكونه محل الجزاء انتهى ابن أبي شريف (قوله انه
 لو واصل) اى بان لم تعاط مقطرا (قوله كالمشقة في السفر) كذا روى عليه ما مر من كراهته للمواصل قبل الزوال مع وجود
 المظنة الا ان يقال اغايه يكون مظنة مع وجود ما يحال عليه في الجملة وقضيته أيضا انه لو قطع المواصل بما لا يحال عليه التغير
 بوجهه كابتلاع ريقه بعد ظهوره على شقيقه كراهة الاستتال بعد التغير لانه ما هو مظنة للتغير وقضية كلام حج خلافه
 حيث قال ولو غمض التغير من الصوم قبل الزوال بأن لم تعاط مقطرا ينشأ عنه تغير لا كره من أول التمار ونقبل بالدرس
 عن شرح العباب للشارح ما يوافق ما قاله حج نفسا عن والده ونص ما نقل يؤخذ منه ان فرض الكلام فيما يحتمل تغيره به
 اما لو افطر بما لا يحتمل ان يحال عليه التغير كنحو سمسة أو جماع فحكمه كالوواصل أفاده الشارح في شرح العباب وقال
 ان والده أفتى به

(قوله نعم ان تغيره بعده) اى الزوال (قوله يطهر القم) اى يطفئه (قوله ويصفي الخلقة) اى لون البدن (قوله ويسهل التزعر) مقتضى عدمه من المخصوصات انه لا فرق في استعماله بين وقت التزعر وغيره ولا مانع منه لجواز ان هذه خصوصية جعلت له ولا ينافيه قول شرح البهجة ويتا كد عند الاحتضار كدال عليه خبر عائشة في الاحتضار ويقال انه يسهل خروج الروح لجواز ان استعماله في ذلك الوقت ابلغ في تسهيل خروج الروح منه قبل الاحتضار (أقوله ويذكر الشهادة) * (فائدة) * لو اجتمع في الشخص خصتان احدهما تذكر الشهادة والاخرى تنسبها كالسؤال وكل الحشيشة مثلاله يغلب الاولى والثانية فيه نظر ونقل بالدرس عن المناوى تعاليم الاولى تحسبنا للظن فليراجع (قوله خلافا لبعض المتأخرين) منهم الاذرى كما ذكره حج في شرح العباب (قوله زاد الغزالي) اى في بداية الهداية (قوله ولومن أثناسورة) مثل ذلك ما لوقر بعد الفاتحة في الصلاة من اثناسورة وهو ظاهر والمراد ١٣٠ بالاثناسورة اول السورة ولو بنحو آية وقبل آخرها كذلك وظاهر

نعم ان تغيره بعده بخلافه استمال لازالته كما انقى به الوالد رحمه الله تعالى ولو اكل الصائم ناسيا بعد الزوال أو مكرها أو موبجا ما زال به الخلو فاقبله ما منع ظهوره وقتنا بعدم فطره وهو الاصح فهل يصح قوله السؤال أم لا زال المعنى قال الاذرى انه محتمل واطلاقهم بينهم التعميم ولا يجب السؤال على من تقبض فمه بدسومة اذا الواجب ازالها بسؤال أو غيره ومن فوائد السؤال انه يطهر القم ويرضى الرب ويطيب النكحة ويبيض الاسنان ويشد اللثة ويسوى الظهر ويطي الشيب ويضعف الاجر ويذكر الفطنة ويصفي الخلقة ويسهل التزعر ويذكر الشهادة عند الموت (و) من سننه (التسمية) (اوله) اى الوضوء ولو بعام مغصوب كما شبهه كلامهم خلافا لبعض المتأخرين لانه قربة والعصيان لعرض لقوله صلى الله عليه وسلم توضعوا باسم الله اى قائلين ذلك واقام باسم الله واكملها باسم الله الرحمن ثم الحمد لله على الاسلام ونعمته الحمد لله الذى جعل المسامحة وازاد الغزالي رب اعوذ بك من همزات الشياطين واعوذ بك رب أن يحضرون ويسن التعوذ قبلها وتسبى لكل أمر ذى بال عبادة أو غيرها كغسل وتيمم وقراءة ولومن أثناسورة وجماع وذبح وخروج من منزل لا للصلاة والحج والاذكار وتكره لمكرهه ويطهر كما قاله الاذرى تحريمه المحرم (فان ترك) التسمية عمدا أو سهوا أو فى أول طعام أو شراب كذلك (فى اثناسورة) باى بها تدارك الفاتحة فيقول بسم الله اوله وآخره

اقتصارهم في بيان السنة على التسمية انه لا يطلب التعوذ قبلها في المذكورات وقياس ما مر من طلب التعوذ قبل البسملة في الوضوء طامها فيما ذكر (قوله وجماع) قال حج ولوتر كما في قوله لا يأتى بها في اثناسورة لكره الكلام عنده انتهى وقوله لكره الكلام عنده وقياس ما فى آداب الخلاء من انه اذا عطر فيه حمد الله بقلبه انه يلاحظ التسمية بقلبه باطنا هنا ويحتمل الفرق بأن حاله هنا لا يقتضى ذلك على انه اختاف هناك فى ان كراهة الكلام هل هى متعلقة بالمكان أو بجملة

الشخص فلا يكره الا عند خروج الخارج وقال ايضا تحصل بالاثبات به امن كل من الزوجين فيما وافهم يظهر انتهى قلت ويوجه بان المقصود منها دفع الشيطان وهو حاصل بتسميتها ونقل عن الشارح عدم الاكتفاء بها من المرأة وانما يكفى من الزوج لانه القائل انتهى وفيه وقفة (قوله تحريمه المحرم) اى لذاته كالزنا وشرب الخمر والمباحات التى لا شرف فيها كقتل متاع من مكان الى آخر وقضية ما ذكرنا من اباحة فيه لانه ليس سرا وما ولا مكرها ولا ذبا بال (قوله تدارك الفاتحة) قال الهلبي ويستحب ان يشوى الوضوء اوله لينتاب على سننه المتقدمة على غسل الوجه اه قال ميم على حج قوله لينتاب على الخ قضية حصول السنة من غير ثواب اه لكن صرح ابن عبد السلام فى مختصر الكفاية بأنه لا تحصل السنة أيضا اه (أقول) وهو ظاهر لان هذا الفعل يقع عن العبادة وغيرها فمجرد وقوعه حيث لم يقترب بالنية ينصرف الى العادة فلا يكون عبادة (قوله اوله) اى الاولى ذلك فلوتر ترك قوله اوله وآخره حصلت السنة وعبرة المثل على اوله وآخره فيؤخذ من مجموعهم ان كلاهما كاف فى حصول السنة ومراده بالاول ما قبل الآخر فيدخل الوسط

(قوله بعد فراغ وضوئه) وانظر ما فراغه اى الوضوء هل هو غسل الرجلين او الذي بعده اه سم في اثناء كلام قلت الاقرب الثاني لان المقصود عود البركة على جميع فعله ومنه الذكروا نظروا لعزم على ان يأتى بالتشهد وطال الفصل بين الفراغ وبين التشهد فهل يسن الاتيان بالبسلة حينئذ فيه نظر والاقرب ايضا انه لا يسن لانه فرغ من افعاله ويحتفل ان يأتى بها لم يطل زمن بعده معرضا عن التشهد (قوله فانه يأتى بها بعده) وينبغي ان محله اذا قصر الفصل بحيث ينسب اليه عرفا (قوله فان لم يتيقن طهرهما) قال المحلى فان تيقن طهرهما لم يكره غسهما ولا يستحب الغسل قبله كاذكره في تصحيح التنبه اه قلت فيكون مباحا وقد يقال بل ينبغي ان يغسلهما خارج الاناء مثلا يصير الماء مستعملا بغسهما فيه بناء على ان المستعمل في فعل الطهارة غير طهور ففعل المراد انه لا يكره غسهما خوفا للنجاسة وان كره غسهما التأديبه ١٢١ لاستعمال الماء الذي يريد الوضوء منه

(قوله بأن تردد فيه) اى ولومع تيقن الطهارة السابقة (قوله نظرا اذا استيقظ الخ) قال المناوى على الجامع قال النووي في بستانه عن محمد بن الفضل التميمي في شرحه مسلم ان بعض المبتدعة لما سمع بهذا الحديث قال متعكبا انادري أين باتت يدي باتت في الفراش فاصبح وقد أدخل يده في دبره الى ذراعه قال ابن طاهر فليتق امرؤ الاستخفاف بالسفن ومواضع التوقيف لئلا يسرع اليه شوم ففعله وقال النووي أيضا ومن هذا المعنى ما وجد في زمننا ونواترت الاخبار به وثبت عند القضاة ان رجلا بقرية ببلاد بصرى في سنة خمس وستين وسثمائة كان سبي الاعتقاد في أهل الخير وابنه

وانهم كلامه انه لا يأتى بها بعد فراغ وضوئه وهو كذلك بخلاف الاكل فانه يأتى بها بعده كما فاده الشيخ رحمه الله ابتقايا الشيطان مأكاه وهل هو حقيقة أو محتمل وعلى كونه حقيقة لا يلزم ان يكون داخل الاناء فيجوز وقوعه خارجه (و) من سننه (غسل كفيه) الى كونه مع التسمية كما مر قبل المضمضة وان تيقن طهارتهما أو يؤضآن اناء بالصب (فان لم يتيقن طهرهما) بأن تردد فيه (كره غسهما في الاناء) الذي فيه مائع وان كثرا وما كثر رطب أو ماء قليل (قبل غسهما) ثلاثا نظرا اذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الاناء حتى يغسلها ثلاثا فانه لا يدري أين باتت يده رواه الشيخان والامراء بذلك اغماها ولاجل توهم النجاسة لانهم كانوا أصحاب أعمال ويستنجون بالاجار واذا ناموا جالت أيديهم فربما وقعت على محل النجوة فاذا صادفت ماء قليل لا نجسته فهذا محمل الحديث لا مجرد النوم كاذكره المصنف في شرح مسلم ويعلم منه ان من لم يمت واحتمل نجاسة يده فهو في معنى النائم وهو أخوذ من كلامه وعلم مما تقرر انه لو تيقن نجاسة يده كان الحكم بخلاف ذلك فيكون حراما وان قاتا بكرهه تنجس الماء القليل بما فيه هذا من التضييع بالنجاسة وهو حرام والفسلات المذكورة هي المطلوبة اول الوضوء غير انه امر بفعلها خارج الاناء عند الشك ولا تزول الكراهة الا بالثلاث وان حصل تيقن الطهر بواحدة لان الشارع اذا غلب على كفاية فاعلم ما يخرج عن العهدة منه باستيعابه او محمل عدم الكراهة عند تيقن طهرهما اذا كان مستعدا بيقن غسهما ثلاثا ولو كان غسهما فيهما مضى عن نجاسة متيقنة أو مشكوكة مرة أو مرتين كره غسهما قبل اكمال الثلاث كما يحتمل الاذرى ولو كان الشك في نجاسة مغلطة فالظاهر كما قاله بعض المتأخرين عدم زوال

بعقدتهم بخلافه من عند شيخ صالح ومعه مسوال فقال له من زنا أعطاك شيخك هذا المسوال فأخذه وأدخله في دبره اى دبر نفسه استحقاقا له فبقى مدة ثم ولد ذلك الرجل الذي استدخل المسوال جروا قريب الشبه بالسمكة فقتله ثم مات الرجل حالا او بعد يومين اه بحروقه قال في المصباح الجمر وبالكسر ولد الكلب والسباع والفتح والضم لغة قال ابن السكيت والكسر أقصع وقال في البارع الجمر والصغير من كل شئ (قوله جالت) اى تحوات (قوله هي المطلوبة اول الوضوء) قضيته انه لا يستحب زيادة على الثلاث بل هي كافية للنجاسة المشكوكة وسنة الوضوء وقياس ما يأتى في الغسل عن الراعي من انه لا يكفي للعدث والتجسس غسلة واحدة انه يستحب هناءت غسلات وان كفت الثلاثة في أصل السنة اللهم الا ان يقال الاكتفاء بالثلاث هنا من حيث الطهارة لا من حيث كراهة الغمس قبل الطهارة ثلاثا (قوله كره

(قوله احداها بتراب) اي ولا يستحب ثلثة وثلاثة بناء على ما ههنا الشارح من عدم استحباب التثليث في غسل الجباسة المغلظة اما بالنسبة للحدث فيستحب ذلك (قوله فلا كراهة) ما لم يتقدربا للوضوء سم (قوله الما امر) اي من الاقتصار في بيان الواجب على غسل الوجه وماءه وليس فيه مضمضة ولا استنشاق واستدل حج هنا بقوله ولم يجبا للمدبث الصحيح لانتم صلاة احدكم حتى يسبغ الوضوء كما امره الله فغسل وجهه ويديه ويمسح برأسه ويغسل رجله اي فهذه هي المذكورة فيما امر الله به في قوله فامسحوا بوجوهكم الآية وخبر غرضه وواو استنشاقوا واستشفوا (قوله ولا تنثره) هو بالثاء المثلثة قال في مختار الصحاح نثره من باب نصر فانتثروا الاسم الثار بالكسر والثار بالضم ما تناثر من الشيء ودره نثر شدل لكثرة والانتثار والاستنثار بمعنى وهو نثر ما في الانف بالنفس اه فقول الشارح ثم ينثر معناه يخرج به بنفسه وعليه فخراج ما في الانف من اذى فهو الخنصر لا يسمى استنثارا فنقول شرح لروض اخرج ما في أنفه من اذى ينثره خنصره يسمى استنثارا له مجاز (قوله أو يجذبه) باب ضرب اه صحاح (قوله وعلم بما قدرته) اي في قوله وبهدها (قوله حسبا يادأبه) خلا فالج حيث قال فتى قدم شيئا على محله كان اقتصر على الاستنشاق اغا واعتد بما وقع بعده في محله من غسل الكفين فالمضمضة اه قال العبادي في شرح الغاية قال في الروضة وتقديم المضمضة ١٢٢ على الاستنشاق شرط على الاصح وقيل مستحب ثم قال ولو قدم المضمضة والاستنشاق

على غسل الكف لم يحسب الكراهة الا بغسل اليد سم بها احداها بتراب والحديث وكلام الاستحباب خرج مخرج الغالب فان كان الاناء كبيرا ولم يتدرب على الصب منه ولم يجده ما يعرف به منه استعان بغيره واخذ منه بطرف ثوب تطيف او بنية وخرج الاماء الذي فيه ماء كثير فلا كراهة فيه (و) من سفته (المضمضة و) بعدها (الاستنشاق) للاتباع ولم يجبا الما امر ويحصل أقلها جبا باصا الى الماء الى الفم والانف وان لم يدربه في الفم ولا في الفم ولا يجذبه في الانف ولا تنثره وأكملها ما بأن يدربه ثم يجبه أو يجذبه ثم ينثره وعلم بما قدرته في كلامي ان الترتيب بينهما مستحق للاستحباب وأشار الى ذلك بقوله ثم الاصح الى آخره فلو قدم مؤخر كان استنشاق قبل المضمضة حسبا يادأبه وفات ما كان محله قبله على الاصح في الروضة خلافا لما في المجموع اذ المعتمد ما فيها كما أفاده الواو الدرجه الله تعالى لقوله سم في الصلاة الثالث عشر ترتيب الاركان فخرج السنن فيحسب منها ما وقع أو لا فكانه ترك غيره فلا يعتد ببقائه بعد ذلك كما لو تروى ثم أتى بدعاء الافتتاح فائدة تقديم المضمضة والاستنشاق معرفة أوصاف الماء من طعم وريح ولون بالنظر هل تغير أو لا وقدم الفم لانه أشرف من الانف لكونه محلا

على غسل الكف لم يحسب الكف على الاصح اه وقضية لو قدم الاستنشاق على المضمضة أو أتى به مامعا حسب الاستنشاق وفات المضمضة فيكون الترتيب شرطا للاعتداد بالجيب فاذا هكس حسب مقدمه على محله وفات ما آخره عنه لكن قضية كلام المجموع انه شرط للاعتداد بالمؤخر وانه اذا قدمه لغا وأعادها اذا أتى بما بعده وهو القياس وبقي ما لو فعلها مامعا وينبغي على كلام حج ان الحاصل منهما

المضمضة لو وقعها في محلها دون الاستنشاق لو وقع قبل محله وهذا نظير ما تقدم من انه لو غسل أربعة أهضائه للقرآن مامعا حسب الوجه دون غيره لا يقال انما يحصل غير الوجه لوجوب الترتيب وهو هنا غير واجب لان نقول هو وان لم يكن واجبا لكنه مستحق لاستحبابه فقط فاشبهه لواجب واما على ما ذكره الشارح من انه لو قدم مؤخر احسب ما يادأبه فيحصل انهما يحصلان في لواتي به مامعا لانه لم يشترط لحيثان المتأخر سبق غيره عليه (قوله فيحسب منها الخ) في استفادته من ذلك نظر لان مجرد عدم وجوب الترتيب بين السنن لا يقتضي حسمان المتقدم والغا المتأخر بل كما يصدق بذلك يصدق بانغاء المتأخر وطلب فعلها كما لو لم يسبق فعل المتأخر وقياس الغاء المتقدم على التوقد اجاب عنه حج بان المعنى الذي شرع له الافتتاح يفوت بتقديم التوقد عليه لان القصد بدعاء الافتتاح ان يقع الافتتاح به ولا يتقدمه غيره وبالبداء بالتوقد فذات ذلك لعذر الرجوع اليه والقصد بالتوقد ان تلبسه القراءة وقد وجد ذلك فاعتد به لوقوعه في محله (قوله وقدم الفم) قال في الخادم والاستنشاق أفضل لان أبأثورية قول المضمضة سنة والاستنشاق واجب بناء على ان اقواله صلى الله عليه وسلم محمولة على الوجوب وانعاله على الذنب والمضمضة نقلت عن فعله والاستنشاق ثبت من قوله اذ انزلنا أحدكم فليجعل في أنفه ماء اه

(قوله وأكثر منفعة) لانه محل قوام البدن أكل وضوء والروح ذكره كراونجوه ١٥ ج (قوله وقيل بمضمض الخ) وينبغي فيما لو تعدد اقم ان ياتي فيه ما قيل في تعدد الوجه من أنهما ان كانا أصليين تمضمض واستنشق في كل منهما أو كان أحدهما أصليا تمضمض فيسه الى آخره سابق (قوله ثم يستنشق) أفاد التعبير بتم انه لو تمضمض بواحدة ثم استنشق بأخرى وهكذا لا يكون آتيا بالافضل على هذا ويوجه بأن القائل بالفصل قاس ما هنا على الوجه واليد في انه لا ينتقل لعضو الابد كمال طهر ما قبله ولو كان عبارة ج حكاية هذا القول فصحا ومقابله اي الاصح ثلاث لكل متوالي أو متفرقة ١٥ ويشكل عليه ما قدمه في توجيه فضيلة الفصل من قوله حتى لا ينتقل عن عضو الابد كمال طهره الآن يقال أراد بالمتفرقة كونها في أوقات متعددة مع كونه لم ينتقل للثاني الابد كمال الأول لكنه بعيد (قوله لقوله) اي للقيط بن صبرة (قوله بل تذكر الخ) وينبغي ان يلقى به المسك فتكره الخ (قوله الآن يغسل فيه الخ) أي فانه يجب عليه المبالغة حيث تزد عليه فلو عبقته ١٣٣ الماء في هذه الحالة الى جوفه لم ينظر لانه

تولد من مأموريه (قوله ويكون الخ) اي والاولى ان يكون الخ فاشار الى انه اذا قيل بتضمض الجمع اختلف في الاولى وكان ينبغي لمصنف ذكره كان يقول ثم الاصح بثلاث عرف الخ كما فعل في تفصيل الفصل قول المصنف بثلاث عرف عبارة المصباح الغرفة بالضم الماء المعروف باليسد والجمع غرافة مثل رمة وبرام والغرفة بالفتح المرة وغرفة الماء عرفان باب ضرب وغرفته ١٥ وفي القاموس ما يوافقه وعليه فكان القياس ان يقول المصنف غراف (قوله وفي كيفية ذلك) اي الجمع بغرفة واحدة (قوله أحدهما يتضمض منها ولا ثلاثا الخ) أي ثم يستنشق

للقرآن والاذكار وأكثر منفعة (والاظهار ان فصلهما أفضل) من جمعهما الماء واه طالحة بن مصرف عن أبيه عن جده قال دخلت يعني على النبي صلى الله عليه وسلم فرأيت به فصل بين المضمضة والاستنشاق (ثم الاصح) على هذا الافضل انه (بضمض بغرفة ثلاثا ثم يستنشق بأخرى ثلاثا) فلا ينتقل الى عضو الابد كمال ما قبله وقبل تمضمض بثلاث ثم يستنشق بثلاث وهو أضعفها وأظننها (ويبالغ فيها غير الصائم) لقوله صلى الله عليه وسلم سبع الوضوء وخلل بين الاصابع وبالغ في الاستنشاق الا ان تكون صائما وتلبث اذا توصات فبالغ في المضمضة والاستنشاق ما لم تكن صائما والمبالغة فيهما ان يبلغ الماء الى اقصى الحنك ووجهي الاسنان واللثة وفي الاستنشاق ان يصعد الماء بالنفس الى الخيشوم اما الصائم فلا تنس له المبالغة بل تكره كافي المجموع تلوف الافطار الا ان يغسل فيه من نجاسة وانما لم يحرم لكونه مما يطول بين في الوضوء بخلاف قبله الصائم المحركة لشهوته لانه هنا يحكمه اطباق حلقه ويج الماء وهذا لا يمكنه رد الماء اذ اخرج ولان القبلة غير مطلوبة بل داعية لما يضاد الصوم من الانزال بخلاف المبالغة ويؤخذ من ذلك حرمة المبالغة على صائم فرض غلب على ظنه سبق الماء الى جوفه ان فعلها وهو ظاهر (قلت الاظهر بتضمض الجمع) بين المضمضة والاستنشاق ويكون (بثلاث غرف يتضمض من كل ثم يستنشق والله أعلم) لورود التصريح به وقبل يجمع بينهما بغرفة واحدة وفي كيفية ذلك وجهان أحدهما يتضمض منها ولا ثلاثا ثم يستنشق كذلك والثاني يتضمض منها ثم يستنشق منها ثم يفعل منها كذلك ثانيا وثالثا واستحسنه في الشرح الصغير (و) من سغفه (فقلت العسل والمسيح)

كذلك وهذه في الحقيقة فصل لانه لم ينتقل ليطهر الثاني الابد الرابع من الاول وتسميتهما وصلا باعتبار اتحاد الغرفة (قوله واستحسنه) أي لما مر من أن الكيفية الاولى في الحقيقة فصل (قوله فقلت الغسل والمسيح) عبارة ج وشرط حصول التلثيت - حصول الواجب أولا ثم قال ولو اقتصصر على مسح بعض رأسه وثلاثة حصلت لسنة التلثيت كما عمله المتقون وغيره وقولهم لا يحسب تعدد قبل تمام العضو مفروض في عضو يجب استيعابه بالظهير ويفرق بينه وبين حسابان الغرفة والتجصيل قبل النرض بأن هذا غسل محل آخر قصد تطهيره لانه فلم يتوقف على سبق غيره له وذلك لتكرير غسل الاول فتوقف على وجود الاولى اذ لا يحصل التكرار الا حينئذ ١٥ وقوله حصول الواجب أولا وعليه فلو غسل اخذا لايمن ثلاثا ثم اليسر كذلك لم يحصل التلثيت وكذا لو غسل الكف ثلاثا ثم الساعد ويصرح بذلك قولهم مفروض في عضو يجب الخ (فرع) لو كان اذا ثلث لم يكن الماء واجب تركه فلو ثلث ثم ولا يعيد لانه انما في غرض التلثيت ١٥ سم على جملة قلت وكذا لا يعيد لو أتقته بلا غرض وايضا لانه

لم يتيقن بحضور ماء مطلق كما يصرح به قوله الا في التيميم به بقول المصنف ولو وهب له ماء الخ فان اتفقه بعده لغرض كثير
 وتنفيد ثوب فلا قضاء أيضا وكذا الغير غرض في الاظهر ولانه قد لا ماء حال التيميم لكنه ان في الشق الاخير * (فرج) * هل يسن
 التيميم التيميم ايضا والاولان التيميم ثانياً انتطاع الاولى فلا فائدة في التثليث يحرم رسم على منهج قلت وقضية قول البهجة وثالث الكل
 يتبين ما خلاصه من الحقيق يقتضي مله فيكون ما بعد الاولى مؤكدا لها ويفرق بينه وبين تكرير التيميم في الصلاة حيث قالوا
 يخرج بالاستعاذ ويدخل بالاوتار بأنه عهد فعل التيميم في الوضوء بعد اوله فيما لفرق التيميم أو عرض ما يسطها كالردة ولم يعمده مثل
 ذلك في الصلاة ونقل عن فتاوى مر ما رواه (قوله المفروض) أي كل منهما (قوله وموقوف) بالهمزة من ماقدم العين اه مختار
 (قوله ولحاظ) بنسخ اللام مؤخر العين وبالكسر مصدر لاحتظه أي راعاه مختار أي وغسل موقوف ولحاظ وهذا مستفاد من قوله
 بتثليث الغسل الخ ولا يشمله قوله وباقى سنته وفي نسخة اسقاط قوله وموقوف عين ولحاظ (قوله والاوجب غسلهما) أي ولا يتأتى ذلك
 الا بازالة ما فيه مامن الرض وشموه فتجب ازالته كما تقدم في غسل الوجه لكن ينبغي انه لو لم تأت ازالته ما فيه مامن كالكحل وشموه
 الا بضررانه يعني عنه حيث استعمل الكحل اه ذكر كرض أول الترتين ولم يغلب على ظنه اضرار ازالته (قوله الاشبه نعم) خلافا للحج
 (قوله مخافة تعييبه) قضيته انه لو كان الخف من نحو زجاج يسن التثليث لانه لا يخاف تعييبه (قوله خرج وقته) أي بأن لم يدرك
 الصلاة كاملة فيه ادعج (قوله ويكره كل من الزيادة على الثلاث) أي في غير المسبل (قوله فتحرم الزيادة عليها) أي الثلاث (قوله
 لكونه باغير ما دون فيها) يؤخذ من ١٣٤ تحريم ما ذكر حرمة ما جرت به العادة من ان كثيرا من الناس يدخلون الى محل

المفروض والمندوب وباقى سنته من تحليل ذلك وموقوف عين ولحاظ لا مانع فيه مامن اتصال
 الماء الى محله والاوجب غسلهما او السؤال ذكر ودعاء لا يتابع في اكثر ذلك وقيل ساقى غيره
 لا الخف كما ساقى وهل يثبث على الجبيرة والعمامة أولا كالحلف الاشبه نعم خلافا للزكري
 ويفرق بينهما وبينه بأنه انما كرم فيه مخافة تعييبه ولا كذلك هما وقد يجب الاقتصار
 على مرة واحدة عند خيق وقت الفرض بحيث لو نكث خرج وقته وأخوف عطش بحيث
 لو اكمله لاستوعب الماء وادركه العطش ونحو ذلك ويكره كل من الزيادة على الثلاث
 والنقص عنها ابينة الوضوء والاسراف في الماء ولوعلى الشط الا في ما موقوف فتحرم
 الزيادة عليها لكونها باغير ما دون فيها ولو نكث مرة مرة ثم كذلك لم تحصل فضيلة التثليث

الافهارة لتوزيع النفس ثم
 يغسلون وجوههم ويأيدهم من ماء
 التيساقى المعدة للوضوء لا ازالة
 الغبار وشموه لا وضوء ولا ارادة
 صلاة وينبغي ان شغل حرمة ذلك
 مانع من الجادة بفعل مثله في زمن
 الواقف وبه لم يمتنع على ما قالوه
 في ماء الصهاريج المعدة للشرب
 من انه اذا جرت العادة في زمن

الواقف باستعمال ماء الغير الشرب وعلم به يحرم استعمالها فيما جرت العادة به وان لم ينص الواقف عليه (قوله غير كما
 ما دون فيها) يؤخذ من هذا حرمة الوضوء من سقا طس المساجد والاستنجاء منها الله لا المذكور لان الواقف انما وقع للاغتسال
 منه دون غيره نعم يجوز الوضوء والاستنجاء منها لمن يريد الغسل لان ذلك من سنته فتنبه له فانه يغفل عنه نعم ان دلل قرينة على ان
 الواقف لم يتبع من مثل ذلك لخصول التيسير به على الناس جاز (قوله ولو نكث مرة مرة الخ) قضيته انه لو غسل الوجه مرة ثم
 اليد من ثم هل ذلك ثانياً وانما حصلت فضيلة التثليث وقضية قوله الا في بأن الوجه واليد من متباعدان خلافاً وهو الوجه
 * (فرج) * لو نكث الوضوء مرتين من غير ان يعمد نكثه أم لا لانه مكرره فيه فطر قال شيخنا الشوبري لا ينعقد اه قلت فان أراد
 بعدم اعتقاده العام بحيث يجوز الاقتصار على واحدة فتنبه نظر لان الثانية مستحبة والمكرره انما هو الاقتصار على التيميم وان
 أراد بعدم اعتقاده انه لا يجب الاقتصار عليه ما قلناه (قوله لم تحصل الخ) هل مثله ما لو عطش ونوى رفع الحدث ثم كر ذلك ثلاثاً
 فيكون الرابع فيه عدم حصول الفضيلة أولاً ويفرق بين الترتيب الحقيقي وغيره فيه فطر والا قرب الثاني لان في الترتيب الحقيقي
 تباعد الغسل بعض الاعضاء عن بعض يظهر في الحس ولا كذلك التقديري (قوله التثليث) وحكم هذه الاعادة المكررة
 كالزيادة على الثلاث وكان عدم حرمة ذلك المتتابع للطهارة وتعمها في الجملة فلا يقال انه عبادة فاسدة فتحرم اه مم على ج
 زاد سم على منهج بهد مثل ما ذكر وانما يحرم مع ان الثاني والثالث بعد تمام الوضوء وقبل صلاة لانه قيل بحصول التثليث به
 وذلك شبهة التيميم ممر (أقول) لا سببية الى ذلك لان التحجيم ان التجديد قبل فعل صلاة مكرره فقط كما تقرر

(قوله فكذلك هو واحد) قضيته انه لو غسل اليد اليمنى مرة ثم اليسرى كذلك وأعاد ذلك ثانيا وثالثا على هذا الوجه حسب التثنية لانهم اعضاء واحد كالنفس والانتفاء لكن قال المناوي في شرح الشهاب ما نصه وهل تحصل سنة التيميم بها كماله في اليمنى مرة ثم في اليسرى مرة ثم يفعل ذلك ثانيا وثالثا أولا يحصل الابتداء في المرات الثلاث في الاولى الظاهر الثاني قياسا على العضوين المتماثلين في الوضوء كاليدين ويحصل حصولها بالاولى كالمضغضة والاستنشاق على بعض الصور المعروفة في الجمع والتفريق اهـ ثم رأيت في سم على حج مانصه وفي قوله يعني شرح الروض كاليدين اشارة الى ان تثليث اليدين لا يتوقف على تثليث اعضاءها قبل الاخرى بل لو تلهما معا أى أو مرتبا بجزأ ذلك فتأمل وهذا هو المتجه فلا يشترط ترتيب (قوله ويدبان المندوب) ولو في الماء الموقوف نعم يكفي ظن استيعاب العضو بالغسل وان لم يشقه كبقية ١٣٥ في شرح الارشاد اهـ حج وعليه

فيسمى هذا من قولهم المراد بالثلاث في أبواب التسمية مطلق التردد (قوله مسحة واحدة) ولا بد ان يتبع المسح على محل واحد في الثلاث حتى يحصل التثنية (قوله لا الماء حار ولا بار) قال حج أى لا خلط بله يسيل يده المنفصل عنه حكم بالنسبة للتأنيص وانتم البلى أثر فيه أدنى الخلط فلا يشافيه ما من من التقدير في الخلط المستعمل بغيره اهـ حج وكتب عليه سم لا يخفى اشكاله مع قاعدة ثانيا لانطب الطهورية بالثلاث مع ان الفرض أقل مجزئ ومأواه يسير جدا بالنسبة لماء الباقي فالغالب انه لا يغير لو قدر غشاها وسطا فلتأمل اهـ (قوله لم يصح غسله أخرى) خلافا لشيخ (قوله ولو مسح جميع رأسه الخ)

كما قاله الشيخ أبو محمد وهو المعتمد خلافا للرواية والنوراني ويفرق بينهما وبين تطهير في المضغضة والاستنشاق بان الوجه واليد متباعدان فينبغي ان يشرع من أحدهما ما ثم ينتقل الى الآخر واما القدم والانتف فكذلك واحد (وبأخذ الشاك باليقين) وجوبا في الواجب وتنبأ في المندوب كما لو شك في عدد الركعات ولا يقال ان الرابعة بدعة وتزلة سنة أسهل من ارتكاب بدعة لانها لا تكون كذلك الا ان تحقق كونها رابعة (و) من سنه (مسح كل رأسه) لانه أكثر ما ورد في صفة وضوئه وخروجان خلاف من اوجهه وكيفية السنة ان يضع يديه على مقدم رأسه ويلصق سبابته بالآخرى وإبهاميه على صدغيه ثم يذهب بهما الى قفاه ثم يردهما الى المكان الذي ذهب منه ان كان له شعيرة قلب فيكون حينئذ ذهابه وعوده مسحة واحدة لعدم قيامها بالذهاب فان لم يكن له شعيرة قلب اصغره أو قصره أو عدمه لم يرد اذا فائدة له فان ردد لم تحسب ثانية لان المصادر مستعملا ولا ينافيه ما لو انغمس في ماء قليل ناويا رفع حدثه ثم أحدث حال انغماسه فله ان يرفع الحدث المجدي به قبل خروجه لان ماء المسح تائه لا قوله **مسحة** كقوة هذا واللهذا الواعدا ما غسل الذراع مثلا ثانيا لم تحسب غسله أخرى لكونه تائها بالنسبة الى ماء الانغماس ولو مسح جميع رأسه وقع قدر ما يقع عليه الاسم فرضا والباقي سنة كغظيره من تطويل الركوع والسجود والقيام بخلاف اخراج بعض الزكاة عن دون خمسة وعشرين كما اعتد ذلك الواو لدرجه الله تعالى ويفرق بأن ما يمكن تجزيه يقع قدر الواجب فرضا فقط بخلاف ما لا يمكن كبعير الزكاة (ثم) بعد الرأس مسح (اذنيه) ظاهرهما وباطنهما بما جديلا لا يتابع ولا يشكك امتناع مسح صاحبه يبال مسح الاذنين وبلل مسح الرأس في الثانية والثالثة مع ان المسح في ذلك طهور لان المراد الاكمل لا اصل السنة فانه يحصل بذلك كما حرم به السبكي في فتاويه وعلم من اتبانه بسم

نقل في المجموع عن القاضي أبي الطيب والماوردي انه ما قالوا ان الغسل الاجماع على ان البياض الدائم حول الاذن ليس من الرأس مع قربهما منه فالاذن أولى بذلك بر اهـ سم على منهج (اقول) لا يخالفه ما مر بالهامش عن حج من قوله بعد قول المصنف بشرة رأسه وان قل حتى البياض المحاذي لاعلى الدائر حول الاذن كما يشته في شرح الارشاد الصغير لان ما ذكره حج في البياض المحاذي لاعلى الدائر وهذا في نفس الدائر (قوله ثم بعد الرأس) أى مسحه كالأو وبعضا ودفع بذلك ما قد يوهمه المتزم من أن مسح الاذنين مشروط بتقديم مسح كل الرأس وستأتي الاشارة اليه في كلامه (قوله صاحبه) هو بالكسر مخرق الاذن اهـ مختار

(قوله ولا يسن مسح الرقبة) وهي كافي المختار وموخر أصل العنق وفي شرح البهجة والعنق هو الوصلة بين الرأس والجسد وفي القاموس الوصلة بالضم الاتصال وكل ما اتصل بشئ فما بينهما واصله والجمع كصرد (قوله انه بدعة) معناه (قوله امان من الغل) بضم الغين طوق حديد يجعل في عنق الاسير تضم به يدها الى عنقه اه قاموس قلت وبكسر ها الحقد ومنه قوله تعالى ونزعنا ما في صدورهم من غل (قوله كل بالمسح) فان كان بها نجاسة ولو معفو عنهم لم يجز قياسا على ما ياتي في مسح الخلف لكن نسبنا في عن سم على حج نقلا عن م رانه لو عمت النجاسة الخلف جاز المسح عليها حيث كانت معفو عنهم فهل قياسه كذلك هنا اولا ويترك فيه نظروا لعل القروق اقرب لان التكميل على العمامة انما يكون بعد مسح الرأس وهو مسقط للفرس فلا حاجة الى المسح على العمامة المؤدى ١٣٦ للتخييس بخلاف مسح الخلف فان رفع الحدث يتوقف عليه لا يقال يمكن

نزع الخلف وغسل الرجل لانا نقول فيه مشقة في الجملة فلا تكلفه (قوله بانه بدل دونها) فيه ان الذي فعله من المسح مسقط للواجب وهذا بدل لما لم يصحبه (قوله وهو كذلك) اي فيقيم عن الرأس ولا يكتفي مسح ما عليه (قوله مسح الذوائب) اي من الرجل والمراد قال سم على حج ان هذا عرض على م ر بعد كلام القفال فرجع اليه (قوله مناخر عن مسح الرأس حتى لو ابتداء مسح العمامة ثم مسح جزءا من رأسه لا يكون اتيا بالسنة ولكن يستط الفرض بما فعله قال الشيخ عميرة قوله كل بالمسح الخ الظاهر ان حكمها كالرأس من الاستعمال برفع اليد في المرة الاولى فلم مسح بعض رأسه ورفع يده ثم أعادها على العمامة لتكميل

اشتراط الترتيب بين الرأس والأذنين في حصول السنة وهو الاصح ولا يسن مسح الرقبة بل قال المصنف انه بدعة قال واما خبر مسح الرقبة امان من الغل فوضوع واعلم ان استحباب مسحها غير متبدي باستيعاب مسح جميع الرأس ومن ذهب الى ذلك متمسكا بذكرهم ذلك عقب مسح كاهها فقد وهم (فان عسر رفع) نحو (العمامة) اولم يرد نزعها كقائسوة وخمار (كل بالمسح عليها) سواء أعرس عليه تخييتها ام لانه صلى الله عليه وسلم مسح بياضته وعلى عمامته فالتعبير بالعسر جرى على الغالب وعلم من قوله كل انه لا يكفي الاقتصار على العمامة وان سقط مسح الرأس نحو قوله وهو كذلك ومقتضى اطلاقهم اجزاء المسح عليها وان كان تحت عرقبة ونحوها ويؤيده ما يحمله بعضهم من اجزاء المسح على الطيلسان وافهم كلامه انه لا يشترط لهذا التكميل ابسها على طهر وفارقت الخلف بأنه بدل دونها كسج بعض الرأس وهو كذلك وافق القفال بأنه يسن للمرأة استيعاب مسح واسها ومسح الذوائب المسترسلة تبعا والحق غير ذوائب الرجل بذوائبها في ذلك لكن جزم في المجموع بعدم استحباب مسح الذوائب وظاهر تعبيرهم بالتكميل ان المسح عليها مناخر عن مسح الرأس ويحتمل غيره وانه يمسح ما عدا مقابل المسوح من الرأس ويكون به محصلا للسنة (و) من سنه (تخليل) نحو (العية الكثة) من كل شعر يكتفى بغسل ظاهره ويكون باصابعه من اسنله لانه صلى الله عليه وسلم كان اذا توضأ يخلل لحية اما الشعر الخفيف او الكثيف الذي في حد الوجه من لحية غير الرجل وعارضيه فيجب ايصال الماء الى ظاهره وباطنه ومناقبه بتخليل او غيره ومحل سن التخليل في غير المحرم اما هو فلا يبوذي الى تساقط شعره كما قاله المتولي وجزم به ابن المقرئ في روضه وهو المعتقد (و) من سنه بتخليل (اصابعه) من يديه ورجليه بتشبيك يديه

المسح صار الماء مستعملا بان اتصاله عن الرأس وهذا ظاهر ولكن يغفل عنه كثيرا عند التكميل على العمامة اذ ثم ذلك القدر المسوح من الرأس هل يمسح ما يحاذيه من العمامة ظاهرا العبارة لا تنهي أي لانه المقهور من التكميل (قوله اما هو فلا يبوذي الخ) خلافا للطبيب على الغاية ومثله في حج (قوله بتشبيك يديه) بان يدخل اصابع احدى يديه في اصابع الاخرى سواء في ذلك وضع احدى الراحتين على الاخرى او فعل غير ذلك ونقل عن شيخنا الشوري انه يضع بطن يده اليسرى على ظهر اليمنى ويخلل اصابعه ثم يضع بطن اليمنى على ظهر اليسرى ويفعل كذلك اه (أقول) ولعل هذا منه مجرد تصوير اذ المدار على تحقق وصول الماء الى ما بين الاصابع وهو يحصل بغير ذلك

(قوله اذ حمل كراهة تشبيكهما) على انه قد يقال لو سلم انه مكروه مطلقا لا يشكل لان ما هنا مطلوب بخصوصه فيكون مستثنى من اطلاق الكراهة (قوله فيمن كان بالمسجد الخ) نظايره انه لا يكره اذا كان خارج المسجد ينتظرها وهو خلاف ما صرح به في صلاة الجمعة حيث قال ويكره ايضا تشبيك الاصابع والعيب حال الذهاب للصلاة وان لم تكن جمعة وانتظارها اه فان مقتضاه انه يكره في انتظارها وان لم يكن بمسجد (قوله ويحفل بخصم يده اليسرى) قال امام الحرمين اليسرى واليمنى في ذلك سواء قال في التحقيق وهو المختار قال في شرح المذهب وهو الراجح المختار اه ع قلت هو ضعيف او يقال سواء باعتبار اصل السنة (قوله حرم فتقها) اي وعليه فلو فتقها بعد الوضوء هل يجب غسل ما ظهر ام لا لانها بمنزلة ما لو خلقت كذلك اصاله فيه نظر والاقرب الثاني ويحتمل وجوبه كما لو تدات جلدة والتصقت بالساعد وصار يخشى من فتقه ما من الساعد ومحمد ورتيم فانها اذا فتقت بعد الغسل وجب غسل ما ظهر امره وض الالتصاق وهذا هو الاقرب (قوله على اليسار) اي لو قدم اليسار على اليمين أو غسلهما معا كره (قوله من باب التكريم الخ) ويلحق به ما لا تكرمة فيه ولا اهانة كما مر اه سيج وتقدم في الشرح في آداب الخلاعة عن المجموع ما يقتضي خلافه (قوله فيطهران معا) اي فلو بدأ باليمين فجوز في شرح الروض اخذ كراهته من عبارته لكنه فرض الكلام في الترتيب أعم من البدأة باليمين وذ كرم ان في ذلك تردد او مال عدم ١٣٧ الكراهة فليراجع اه سم على منهج (قوله

في المتن واطالة غرته الخ) قال الاسنوي كلامه يدل على انه يشترط اتصالها بالواجب وانه ان شاء قدمها وان شاء قدمه اه عمرة وظاهر ان محل فعل الوضوء هما على غسل الوجه حيث سهقت يمينه معدها كان نوى عند المضضة وانفصل عما فعله جزء من الشفتين فان النية صحيحة والغسل لاغ ان لم يقصد الوجه وان قصد ما اعتد به وفي الحالين لو غسل بعد المضضة صفحتي العنق ثم الوجه اجزاه

اذ حمل كراهة تشبيكهما فيمن كان بالمسجد ينتظر الصلاة في رجله بان يبتدئ بخصم الرجل اليمنى ويختم بخصم الرجل اليسرى ويحفل بخصم يده اليسرى من اسفل رجله ولو كانت اصابعه ملتفة بحيث لا يصل الماء اليها الا بالتخليل ونحوه وجب أو لمصلحة حرم فتقها لانه تعذيب بلا ضرورة اي ان خاف محذور رتيم فيما يظهر اخذها من العلة (و) من سننه (تقديم اليمين) على اليسار لا قطع ونحوه في جميع الاعضاء واغمره في يديه ورجليه وان كان لا يس خف فيما يظهر خلافا لمن قال بمسحهما معا لانه صلى الله عليه وسلم كان يحب التيمن في تدمله وترجله اي يسر يمينه وطهوره وفي شأنه كله اي مما هو من باب التكريم كما كتمال وتغابط وحلق فحورأس ولبس فحور غسل وثوب وتقليم ظفر وقص شارب ومصافحة ونحو ذلك اما الكفان والخدعان والاذنان اغمر فحور لا قطع فيطهران معا (و) من سننه (اطالة غرته) لما صمغ من قوله صلى الله عليه وسلم انتم الغر المحجلون يوم القيامة فمن استطاع منكم

١٨ ل ذلك لان الغرة في هذه الحالة متأخرة عن النية (قوله الغر المحجلون الخ) وفي رواية ان أمي يدعون بضم أوله أي ينادون أو يسمون قال الراغب الدعاء كالتداء لكن التداء قد يقال اذا قبل يامن غير ان يضم اليه الاسم والدعاء لا يكاد يقال الا اذا كان معه الاسم نحو يا فلان وقد يستعمل كل منهما محل الآخر ويستعمل استعمال التسمية كدعوت ابني زيد أي سميتاه اه مناوي عند شرح الرواية المذكورة وذ كر أيضا في محل بعده هذا عند شرح رواية مسلم في مثل الرواية المذكورة مانصه وظاهر قوله من اسباغ الوضوء ان هذه السباغات تكون لمن توضع في الدنيا وفيه رد لما نقله القاسمي المالكي في شرح الرسالة ان الغرة والتججيل لهذه الامعة من توضع منهم ومن لا كما يقال لهم أهل القبلة من صلى منهم ومن لا انتهى وقال شيخ الاسلام في شرح البخاري ولا تحصل الغرة والتججيل الا لمن توضع بالفضل امام من لم يتوضأ فلا يحصل له اه ومن نقل عنه خلاف ذلك فقد اخطأ لانه قول للزناقي المالكي للشيخ وينبغي على قول الشيخ ان ذلك خاص بمن توضع حال حياته كما اشعر تعبيره بتوضأ وقضيته ان من مات من اولاد المسلمين طفلا لم يتفق له وضوء لم يأت كذلك ويحتمل خلافه لان تركه الوضوء كان معذورا فيه فلا يدخل من وضأه الغاسل وبقي أيضا ما لو تيم ولم يتوضأ هل يحصل له ذلك ام لا فيه نظر وينبغي الاول لاقامة الشارع له مقام الوضوء فليراجع

(قوله فليطل غرته وتجبيله) ونسب اطالته ما في التيمم أيضا كما سبأ في بابيه وعبارته ثم عطفها على ما يسن والغرة والتجبيل ولا ينافيه ما في الحديث من التعليل بقوله من آثار الوضوء لانه للغالب وما خرج مخرج الغالب لانه هو له (قوله في وجهه يياض) وقبده بعضهم بكونه في جهته وكونه فوق الدرهم وعبارته المصباح والغرة في الجهة يياض فوق الدرهم (قوله الزائد على الواجب) ومن الواجب ما لا يتم الواجب الا به فلا طالة غسل ما زاد على ذلك (قوله وهي المتتابع) يخرج المعية فليأمل فيها مع على بهجة قلت الظاهر حصول الموالات لان هذا مع ما قبله كأنهما في زمان واحد اعدم تحتل فاصل بينهما وما معلوم ان هذا في عضوين لا ترتيب بينهما (قوله قبل جفاف الاول) لو مسح الرأس ثم الاذنين ثم غسل الرجلين وكان المتخالف بين مسح الرأس وغسل الرجلين لو لم يفرض اشغاله على مسح الاذنين بلغف الرأس ١٣٨ وبواسطته لم يحصل الجفاف للأذنين لو قدر غسلهما قبل غسل الرجلين

فهل يمنع ذلك من الموالات اولا فيه نظر ولا يعد الثاني كما لو غسل وجهه ثلاثا وهكذا كان بحيث لو اقتصر على الاولى حصل الجفاف بينهما وبين اليد ولما غسل الثالثة لم يجف محلها وثلاثا لم يحصل الموالات في شرح بهجة واذا غسل ثلاثا فاعتبر بالاخيرة قال مع عليه هل يشترط الولاء بينهما وبين الثانية وبين الثانية والاولى حتى لو لم يوال بين الاولى والثانية ووالى بين الثالثة والاولى الذي بعدها لم تحصل سنة الموالات فيه نظر ولعل الاشتراط اقرب بل لا يتجه غير (قوله والمزاج) قال في المصباح مزاج الجسد بالكسر طبايعه التي ياتلف منها (قوله واوجبها القديم) لم يقل والموالات في الجديد ويعلم منه ان القديم

فليطل غرته وتجبيله ومعنى غرا محجلين يياض الوجوه واليدين والرجلين كالفرس الاغر وهو الذي في وجهه يياض والمجمل وهو الذي قوائمه يياض والاطالة فيها غسل الزائد على الواجب من الوجه من جميع جوانبه وغايته اغسل صفه في العنق مع مقدمات الرأس (و) اطالة (تجبيله) بغسل زائد عن الواجب من اليدين والرجلين من جميع الجوانب وغايته استيعاب العضدين والساقين وعلم مما قرر ان كلامنا من الغرة والتجبيل شامل لكل الغسل الواجب والمسنون ولا فرق في سن تطويلهما بين بقاء محل افترض وسقوطه لان الميسور لا يسقط بالمعسور خلافا للامام (و) من سنه (الموالات) وهي المتتابع بحيث يغسل العضو الثاني قبل جفاف الاول مع اعتدال الزمان والمزاج والهواء ويقدر المسح مغسولا وقد يجب الولاء في وقت وفي وضوء نحو سلس (واوجبها القديم) لخبره صلى الله عليه وسلم رأى رجلا صلى وفي ظهره قدميه فقدر الدرهم لم يصبها الماء فأمره ان يعيد الوضوء وأجيب بضعف الخبر ودليل الاول انه صلى الله عليه وسلم توشأ في السوق فغسل وجهه ويديه ومسح رأسه فدعى الى جنازة فألقى المسجد يسبح على خذبه وصلى قال الشافعي وينه ما تقرب كثير وصح عن ابن عمر التفريق ولم يشكره احد عليه ولا نهى عبادة لا يطلها التفريق اليسير فكذا الكثير كالخج ومحل الخلاف حيث لا عذر مع الطول امام مع العذر فلا يضرك قطعها واما اليسير فبالاجماع (و) من سنه (ترك الاستعانة) بصب الماء عليه من غير عذر لانهم لا يملق بحال المتعبد فهي خلاف الاولى كما اقتضاه كلامه لا مكرهه وفي احضار الماء مباحة وفي غسل الاعضاء من غير عذر مكرهه وتجب على عابر ولو باجرة مثا وجدها فاضله عما يعتبر في الفطرة في الواجب

خلافا لعله لانه لو قال ذلك لم يعلم ما يقول به القديم اهو الاباحة أو الوجوب او غيرهما وكان الظاهر منه انها لا تسن قال في القديم (قوله بصب الماء عليه الخ) ويذهب أن يكون من ذلك الوضوء من الحنفية لانها معدة للاستعمال على هذا الوجه بحيث لا يتأق الاستعمال منها على غير فليس المقصود منها مجرد الترفه بل يترتب على الوضوء منها الخروج من خلاف من منع الوضوء من النساق الصغيرة ونظافة ما نهى الغالب عن ما غيرها (قوله عما يعتبر في الفطرة الخ) قضيته وجوب تقديم الاجرة على الدين لان المعتمد عنده ان الدين لا يمنع من وجوب الفطرة وفي الدميرى ما نصه ان وجدها فاضله عن كفايته وكفايته من تلزمه كفايته يومه ولياته وقضائيه وهو الموافق لما في المنهج وغيره من تقديم الدين على زكاة الفطر ويؤيده ما قالوه في التيمم من انه لو احتاج في قضاء دينه الى ثمن الماء نعيم فقدموا الدين على استعمال الماء فقياسه ان يقدم هنا على الاجرة (قوله في الواجب) أي والاصل بالتيمم وأعاد اه شرح الارشاد لشيخنا قم

(قوله أى فى عدم كراهتها) أى بان قلنا خلاف الأولى أو مباحة وقوله ليخرج الكافر الخ مقتضاه ان اعانة الكافر مكرهة مطلقا عنده وفيها ذكر عنه تأمل فليحذر (قوله ليخرج الكافر ونحوه) كالجنون (قوله كان كطلمها) أى فيكون خلاف الأولى (قوله ينقض من باب قصر (قوله هبوب ريح تجبس) هو شامل لما اذا غلب على ظنه حصول التجاسة ويوجه بأن التضخم بالتجاسة انما يحرم اذا كان به عتيا وما هذا فليس من فعله وان قدر على دفعه نعم ينبغي وجوبه اذا ضاق الوقت ولم يكن ثم ما يغسل به وقد دخل الوقت (قوله لا انشف) هو يسكون الشين وفعله تنشف من باب فهم وقوله بمعنى الشرب قال فى المختار يقال انشف الثوب العرق ونشف الحوض الماء شربه وبابه فهم أيضا (قوله وبقي من سنن الوضوء الخ) ومنه ترك الكلام وفى فتاوى شيخ الاسلام انه سئل هل يشرع السلام على المشتغل بالوضوء وليس له الرد الا ١٣٩ فاجاب بأن الظاهر انه يشرع السلام عليه ويجب

عليه الرد اه وهذا بخلاف المشتغل بالغسل لا يشرع السلام عليه لان من شأنه انه قد ينكشف منه ما يستحى من الاطلاع عليه فلا تليق بمخاطبته حينئذ اه قب (قوله ويقول بعده) عبارة صح بعده أى عقب الوضوء بحيث لا يطول بينهما فاصل عرفا فيما يظهر ثم رأيت بعضهم قال ويقول فوراً قبل ان يتكلم اه واحله بيان لا كل اه وهو صريح فى انه متى طال الفصل عرفا لا يأتى به كالأباقى بسنة الوضوء ونقل بالدرس عن الشمس الرضى انه يأتى به مالم يحدث وان طال الفصل وان سنة الوضوء كذلك لكنه قال فى صلاة النفل بعد قول المصنف ويخرج النوعان بخر وج وقت الفرض مانسه وهل تقوت سنة

قال الزركشى وينبغي أى فى عدم كراهتها ان يكون المعين أهلا للعبادة ليخرج الكافر ونحوه انتهى واطلاقهم بخلافه وتعبيره بالاستعانة جرى على الغالب على ان السين ترد غير الطلب كاستحجر الطين أى صار حجرا فلو أعانته غيره مع قدرته وهو ساكت متمسك من منعه كان كطلمها (و) من سننه ترك (النفذ) لانه يشبه التبرى من العبادة فهو خلاف الأولى كما قضاء كلامه وصححه فى التحقيق خلافا للروضة من كونه مباحا وللشرحين من كراهته (وكذا التنشيف) بالرفع يحطه أى تركه من بلل ما وضوئه بلا عذر فهو خلاف الأولى (فى الاصح) لما صح من انه صلى الله عليه وسلم أتى عند بلل بعد غسله من الجنابة فردّه وجعل ينقض الماء بيده ولا دليل فيه لباحة النفذ لاحتمال كونه فعله بيانا للجواز والثانى انه مباح واختاره فى شرح مسلم والثالث مكره والتعبير بالتنشيف لا يقتضى ان المسنون تركه انما هو المبالغة فيه خلافا لمن توهمه انه هو كما فى القاموس أخذ الماء بخرقة اما اذا كان ثم عذر فلا يسن تركه بل يتأكد منه كل خرج بعد وضوئه فى هبوب ريح تجبس وآلمه شدة نحو برد وسبأ فى ان الميت يسن تنشيفه والتعبير بالتنشيف هنا هو المناسب لا النشف لما مر من أن الاول أخذ الماء بخرقة واما الثانى بمعنى الشرب فدل يظهر هنا الابتوع فكاف وبقي من سنن الوضوء أشياء كثيرة ذكرت فى المطولات وأشار الى خفها فقال (ويقول بعده) أى بعد فراغ وضوئه مستقبل القبلة رافعا يديه الى السماء (أشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله) لخبر من تضافا قال أشهد ان لا اله الا الله الخ فتحت له أبواب الجنة الثمانية يدخل من ايها شاء (اللهم اجعلنى من التوابين واجعلنى من المتطهرين) رواه الترمذى (سبحانك اللهم وبحمدك أشهد ان لا اله الا انت استغفرك واتوب اليك) لخبر من تضافا قال سبحانك اللهم وبحمدك الخ

الوضوء بما ذكر اسما كما يحسنه بعضهم وفرد يدها وبين الضحى فانه لا يقوت طلمها وان فعل بعضهم فى الوقت فاصدا الاعراض عن باقيها بل يستحب قضاءه او بالحدث كما جرى عليه بعضهم أو بطول الفصل عرفا احتمالات أو جهات انما هي كما يدل عليه قول المصنف فى روضته ويستحب لمن تضافا ان يصلّى عقبه (قوله رافعا يديه) أى كهشمة الداعى حتى عند قوله أشهد ان لا اله الا الله ولا يقيم السبابة خلافا لما يفعله الطلبة من مجاورى الجماع الا زهر (قوله أبواب الجنة الثمانية) أى اكرامه والافعالوم انه لا يدخل الامن واحده فقط وهو ما سبق فى علمه سبحانه وتعالى دخوله منه وظاهره ان ذلك يحصل لمن فعله ولو مرة واحدة فى عمره ولا مانع منه (قوله وبحمدك) واوه زائد فكل حلة واحدة وعاطة أى وبحمدك سمعتك حج (قوله استغفرك) تنبيه معنى استغفرك اطلب منك المغفرة أى ستر ما صدر منى من نقص نحو وهى لا تستدعى سبق ذنب خلافا لمن زعمه وظاهر

كلامهم نذب واتوب اليك ولولغير متلبس بالتوبة واستشكل بأنه كذب ويحجب بأنه خبر يعنى الانشاء اى أسألت ان تتوب على اوباق على خبرته والمعنى انه بصورة القائب الخاضع الدائل ويأتى في وجهته وجهى وخشع لك معنى ما افنى بعض ذلك اه
 حج (فائدة) من قرأ في اتروضوته انا أنزلناه في ليلة القدر مرة واحدة كان من الصديقين ومن قرأها مرتين كتب في ديوان الشهدا ومن قرأها ثلاثا حشره الله محشرا الانبياء فرعن أس قال السبيوطى فيه ابو عبيدة مجهول اه من المجموع الفائق
 من حديث خبر الخلائق للمناوى ثم رأيت في حج هنا ما منه ويسن أن يقول عقبه وصلى الله على سيدنا محمد وآل محمد وبقرا انا أنزلناه اى ثلاثا كما هو القياس ثم رأيت بعض الأئمة صرح بذلك اه ويسن بعد قراءة السورة المذكورة ان يقول اللهم اغفر لى ذنبى ووسع لى فى دارى ١٤٠
 وبارك لى فى رزقى ولا تغنى عما زويت عنى اه سبوطى فى بعض مؤلفاته

وبسن أن يأتى بجميع هذا ثلاثا كما مر مستقبلا قبل القبله بصدده ورافعا يديه وبصره ولو فهو اعنى
 اه حج كما يسن امرار موسى على الرأس الذى لا شعر به (قوله كتب برق الخ) اى وية مد ذلك بقدر الوضوء لان الفضل لا يجز عليه (قوله دعاء الاعضاء) قضيته ان هذه الادعية كلها فى الحرر وعبرة المحلى تفيدان دعاء الكثير والمفضضة والاستنشاق والاذنين ليس فيه الا أن يقال اراد دعاء الاعضاء لا بقاء كونه فى الحرر (قوله وحاسبى) لا يشك هذا بان فيه طلب الحساب مع ان عدمه امهل للنفس فكان الاثنى طلب عدمه كادل عليه الكتاب والسنة من تحقق الحساب وان اخلافه على الناس انما هو بالشدة والسهولة فكان طلب عدمه

كتب برق ثم طسع بطابع فلم يكسر الى يوم القيامة والرق بفتح الراء والطابع بفتح الباء وكسرها هو الخاتم ومعنى لم يكسر لم يتطرق اليه ابطال واعتذر عن حذف دعاء الاعضاء بقوله (وحذفت) بالهجة اى اسقطت (دعاء الاعضاء) وهوان يقول عند غسل كفيه اللهم احفظ يدي عن معاصيك كلها وعند المفضضة اللهم أعنى على ذكرك وشكرك وعند الاستنشاق اللهم ارحنى رائحة الجنة وعند غسل الوجه اللهم ييض وجهى يوم تبيض وجوه وتسود وجوه وعند غسل البدن البنى اللهم أعطنى كتابى يمينى وحاسبى حسابا يسيرا وعند غسل اليسرى اللهم لا تعطنى كتابى بشمالى ولا من وراء ظهري وعند مسح الرأس اللهم حرم شعرى وبشرى على النار وعند مسح الاذنين اللهم اجعلنى من الذين يستمعون القول فيتبعون احسنه وعند غسل رجليه اللهم ثبت قدمى على الصراط يوم تزل فيه الاقدام (اذ لا أصل له) فى كتب الحديث وان كان الرافعى قد عدده فى الحرر والشرح من سننه قال المصنف فى اذكاره وتنقيحه لم يحتج فيه شئ عن النبى صلى الله عليه وسلم واغاد الشارح انه فات الرافعى والنورى انه روى عنه صلى الله عليه وسلم من طرق فى تاريخ ابن حبان وغيره وان كانت ضعيفة للعمل بالحديث الضعيف فى فضائل الاعمال ولهذا اعتقد اوالدرجته الله تعالى استحبابه واقفى به واستحبابه أيضا عقب الغسل كالوضوء ولو مجدا ويتجه الحاق التيمم به على ما يأتى فيه ونرى المصنف اصله باعتبار النجاسة اما باعتبار وروده من الطرق المتقدمة فلهذا لم يثبت عنده ذلك اولى يستحضره حيث قد علم ان شرط العمل بالحديث الضعيف عدم شدة ضعفه وان يدخل تحت اصل عام وان لا يعتد بسننه بذلك الحديث وفى هذا الشرط الاخير نظر لا يحتج

(باب مسح الخوف)

بالكلية طلب المآل الدليل على خلافه فليراجع (قوله اللهم حرم شعرى الخ) زاد فى شرح الهجعة واظلمى تحت عرشك مراده يوم لا ظل الا ظلك (قوله واستحبابه) اى باستحبابه الذى كراهه الوضوء وهو أشهد ان لا اله الا الله الخ (قوله شرط العمل بالحديث الضعيف الخ) اى سواء كان العامل به ممن يقتدى به ام لا بل قديقه قال يتا كدى حق المقتدى به ام يكون فلهذا سبب الافادة غيره الحكم المستفاد من ذلك الحديث *(باب المسح على الخوف)* مسح الخوف هو من خصوصيات هذه الأمة كما ذكره مس على ابى شعاع واظنهم مشروعية المسح فى اى زمن كانت ويؤخذ من جعلهم قراءة الجرفى قوله تعالى وأرجلكم دليلا على المسح ان مشروعيته كانت مع الوضوء فليراجع ثم رأيت فى بعض شروح المتأخر ما منه وشرع المسح فى السنة التاسعة من الهجرة ولم يكن منسوخا بآية المائدة فانه ثبت انه عليه السلام مسح على الخفين بقوله قال العلامة ابن العماد ونزول المائدة كان قبل ذلك بعدد كثيرة

(قوله مراده به الجنس) غرضه منه دفع ما ورد على المتن من انه يقتضى انه يكفي غسل احدهما ومسح الاخرى فكان الاولى ان يعبر بالخفين لكن قد يقال كون المراد الجنس لا يدفع هذا الايم لان الجنس كما يتحقق في ضمن الكل يتحقق في ضمن واحدة منهما فالاولى حمل ال على العهد اى الخلف المهود بشرطه هو الاثنان (قوله مخيرا الخ) تغييره بما ذكره في شريته من الواجب الخير وجرى عليه بعضهم واختار انه ليس منه لان شرط الواجب الخيران لا يكون بين شيتين احدهما اصل والاخر بدل (قوله البجلي) بفتح الباء وفتح الجيم منسوب الى بجليه بفتح الباء وكسر الجيم والنسب اليها بجذف الياء على نظائره اه جامع الاصول لابن الاثير (قوله بعد نزول الخ) اى بن كان في اخر حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه اسلم قبل وفاته بأربعين يوما فيما يقال كذا في جامع الاصول لكن في الاصابة جزم ابن عبد البر عنه اى عن جرير انه اسلم قبل وفاة النبي صلى الله عليه وسلم بأربعين يوما وهو غلط ففي الصحيحين عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم ١٤١ قال له استنصت الناس في حجة الوداع (قوله

حدثني سبعون الخ) عبارة صحيح على الشمايل في باب ما جاء في خف رسول الله صلى الله عليه وسلم نهارا وفيه جواز مسح الخفين وهو اجماع من يعتد به ثم قال وقد روى المسح عليه ما نحو غاتين صحابيا اه (قلت) ولا منافاة بينهما وبين ما هنا لان ما هنا في خصوص رواية الحسن البصري وما في شرح الشمايل ليس مقيدا باحد على ان نحو الثمانين معناه ما يشرب منها وهو صادق بالسبعين (قوله ولان الحاجة الخ) عطف على اخبار من حيث المعنى فكانت قال وهو مشروع لاخبار ولان الخ (قوله رافع للحدث الخ) اى على الاصح في الزوائد خلافا لما دل عليه كلام

مراده به الجنس لانه لو اراد ان يغسل رجله لا ويسح على الاخرى كان ممثعا ولما ان كان لمقضى تخيير ابن غسل رجله والمسح على الخفين ناسبا ان يذكر عقب الوضوء وذكره في لروضة كذا رافعي عقب التيم لانهما مسحان يجوزان الاقدام على الصلوة ونحوها والاصل في مشروعيته اخبارها خبر جرير بن عبد الله البجلي انه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بال ثم توضأ ومسح على خفيه قال الترمذي وكان يجههم حديث جرير لان اسلامه كان بعد نزول المائدة اى فلا يكون الامر الوارد فيها بغسل الرجلين ناهيا للمسح كاذب البه بعض الصحابة قال ابن المنذر رويانا عن الحسن البصري انه قال حدثني سبعون من الصحابة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على الخف ولان الحاجة الى دفع الحر والبرد داعية الى لبسه ونزع له لكل وضوء يشق تجوز المسح عليه واسئل عليه بعضهم بقراءة الجرفي وارجلكم ومسحه رافع للحدث لا مبيح ولا يبدلوا زه من لبسهما فلو لبس خفاني احدهما بالشروط لمسح عليه او يغسل الاخرى لم يجز كما تقدم وفي معناه ما اذا لبسهما و اراد غسل احدهما في الخف والمسح في الاخرى فلو لم يكن له الارجل واحدة جاز المسح على خفه ولو بقيت من الرجل الاخرى بقية فلا بد من سترها بما يجوز لمسح عليه ولو كانت احدى رجليه عليه بحيث لا يجب غسلها فلبس الخف في الصحبة لم يجز المسح عليه لانه يجب التيم عن الرجل العليله فهى كالصحبة ثم النظر في شرطه وكيفية تيمه وحكمه وقد شرع في بيانها فقال (يجوز في الوضوء) ولو تجدد او ان لم

الراعي وانظر ما غر هذا الخلاف ويمكن ان يقال من فوائده ما مر من انه لو غسل رجله في الخفين بعد مسحهما هل يصير الماء مستعملا لان قلنا انه مبيح صار مستعملا لرفع الحدث أو رافع لم يصير مستعملا لارتفاع الحدث قبل استعماله وهو المعتمد اى يجحف بجوز الخ (قوله فلو لم يكن له الارجل واحدة جاز المسح على خفه) (فرع) لو كان له ازيد من رجلين فينبغي انه لا بد من أن يلبس في كل واحدة خفا ومن مسح كل خف لان المسح طهارة الرجل فلا بد من تعدد المسح بتعدد الارجل فلو كان بعضها زائدا فان تميز فلا عبرة به نعم ان توقف الخف في الاصلية على ادخال الزائدة معها فيه لم يجب مسح الخف على الزائدة ولا يكفي عن مسح الخف على الاصلية والا فلا بد من اللبس فيها ومن مسحهما وهذا كله ظاهر فليأمل وليراجع لكن ان كان المراد ادخاله ما في محل واحد لم يظهر لذلك أثر في المسح الا ان تصور مسح اعلى أحدهما دون الاخرى سم على منهج (اقول) قياس ما مره في الوضوء ان محمل ذلك حيث لم يكن الزائد على سمت الاصل والواجب افراده بحيث امكن والا فلا بأس ومسح على كل منهما (قوله فلا بد من سترها) اى لجواز المسح عليها (قوله بما يجوز المسح عليه) أو يجحف بجوز الخ

(قوله لما سبق) أي في خبر جرير وأما ما رواه الحسن البصري فليس فيه ما يدل على خصوص الوضوء (قوله إشارة إلى أنه الخ) أي لأن المتبادر من الجواز المستوى الطرفين فلا ينافي أن الجواز يطابق على ما قابل الحرام فيصدق لذلك كله (قوله وإلى أن الغسل الخ) يتأمل وجه الإشارة لافضلية الغسل من الجواز فإن المتبادر منه الإباحة وهي لا تدل على افضلية غيرها إلا أن يقال لما ذكر فيهما وجوب الغسل دل على أنه الأصل فذكر الجواز في مقابلته يشعر بمخالفته الأصل وهو يشعر بأنه منفصل بالنسبة للغسل لأصلاته (قوله رغبة عن السنة) أي بأن أعرض عن السنة لمجرد أن في الغسل تنظيها لا للاحاطة أنه أفضل فلا يقال الرغبة عن السنة فتؤدى إلى الكثرة لأن ذلك محال أن كرهها من حيث نسبتها للرسول صلى الله عليه وسلم (قوله لنحو معارض) وهذا جواب عما قيل في الجواز فكيف يقال الأفضل المسح (قوله لا من حيث عدم علمه جوازه) أي والافلا يكون المسح باطلا لعدم جزئه بالنسبة ١٤٢

يحدث هذا اللبس لما سبق وعبر بالجواز إشارة إلى أنه لا يجب عينا ولا يسر ولا يحرم ولا يكره وإلى أن الغسل أفضل وهو كذلك أصالة وقد يسر كتركه رغبة عن السنة لا يشاء تقديم الأفضل عليه أو شك في جوازه لنحو معارض كدليل لأن من حيث عدم علمه جوازه أو كان ممن يفتدى به أو وجد في نفسه كراهته إلى أن تزول وقد يجب كان خاف فوت عرفة أو انقضاء أسير أو انصب ماؤه عند غسل رجله ووجد برد الأيدي يجمع به أوضاع الوقت ولو اشتغل بالغسل لمخرج الوقت أو خشي أن يرفع الإمام رأسه من الركوع الثاني في الجمعة أو تعين عليه الصلاة على ميت وخيف انفجاره لو غسل أو كان لا لبس الخلف بشرطه محدثا ودخل الوقت وعنده ما يكفي المسح فقط بخلاف ما لو أرفقه الحدث وهو متطهر ومعه ما يكفيه لو مسح ولا يكفي له لو غسل فإنه لا يجب عليه لبس الخلف ليمسح عليه لمخفيه من أحداث فعل زائد قد سبق عليه ولا في صورة الإدامة لتعلق به وجوب الطهارة وهو قادر على أداء طهارة وجبت عليه بالإناء باستصحاب حاله هو علمها وفي صورة اللبس لم تجب عليه الطهارة إذا الحدث لم يوجد فلا وجه لتسكينه أن يأتي بفعل مستأنف لأجل طهارة لم تجب بعد وخروج بالوضوء الغسل ولو مندوبا وإزالة النجاسة (للمقيم) ولو عاصيا بأبائته وللمسافر سفرا غير مريض للقصر (يوما وليلة) لخبر ابن حبان أنه صلى الله عليه وسلم رخص للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن وللمقيم يوما وإيلة إذا تطهر فلبس خفيه أن يمسح عليه ما (وللمسافر) سفر قصر (ثلاثة أيام ولياليها) ولو ذهابا وإيابا بالحدث المار سواه أقدم بعض

لأن معنى ترك رغبة أن يتركه لا يثار الغسل عليه لأن حيث كونه أفضل سواء أوجد في نفسه كراهته لمخفيه من عدم النظافة مثلا لا فاعلم أن الرغبة عنه أعم وإن من جمع بينهما أراد الإيضاح (قوله وقد يجب الخ) لم يذكر ما يقتضي تحريمه ولا ما يقتضي كراهته فالرجح وقد يحرم كان لبسه محرم تعديا به وفيه أن الكلام في المسح الخجزي بأن كان مستوفيا لشروطه وهو فيسأله كره يجمع على ما عاين به من امتناع اللبس لئلا يلهي كره مكرره مثلا ولعله لعدم وجوده (قوله أو انقضاء أسير) معطوف على قوله عرفة سم على بهجة وقال يجمع وجعل بعضهم هنا

أفضل لا واجباً ويعين جملة على مجرد خوف من غير ظن لكن سيما في أنه يجب البدار إلى انقضاء أسير الليالي ربح وزرع على بعدوانه إذا عارضه أراج الشرح عن وقته قدم الانقضاء اه (قوله أو انصب ماؤه) مجرد تصوير والافلو كان من الماء لا يفضل منه بمسح الرأس ما يكفي الغسل ومعه بردين عليه المسح به (قوله في الجمعة) أي وتعين عليه فان كان مسافرا أو رقيقا أو نحوهما ممن لا تجب عليه الجمعة لم يجب كما هو ظاهر (قوله من أحداث فعل) أي وهو لبس الخفين (قوله وإزالة النجاسة) أي فلا يكفي المسح فيه ما لم يزل ولو مندوبة أو يؤخر الغاية عنه حافقة قول ولو مندوبين لأن الغسل المتدوب ليس له حالة يكون فيها واجبا غير النذر وأما النجاسة المتنوعة فهي مع تفرش شروط العنوق قد تعرض لها ما يصيرها واجبة الغسل كالخوف من اختلاطها بما تنزع الضرورة إليه فلما كان الذب لغسلها معرضا للزوال لم ينبه عليه (قوله غير مريض) لئلا يفتقر إلى أي سكونه قصير أو معصية أو مسافر غير مقصد معلوم (قوله ولو ذهابا بالخ) وصورة ذلك أن يقصد محلا غير وطنه ناويا أن لا يقيم فيه وفيه سم على يجمع في الواسفرها باقطة مثلا وكان فوق يوم وإيلة ودون ثلاث اه (قلت) وحكمه أنه يمسح

الى اقامته حيث كان سفره مسافة قصر واقام قبل الثلاثة والا كان طول سفره مع كونه لا يبلغ الثلاثة وهو مسافة قصر استوعبها كما يعلم ذلك من شرح قوله الاتي لم يستوف مدة سفر (قوله كسلس) بكسر اللام لانه اتم الحدث (قوله لو بقي طهره) اي الذي ليس عليه (قوله الا الا وافل) لو نوى في هذه الحالة استباحة فرض الصلاة هل تصح نيته ام لا فيه نظر والا قرب الثاني (قوله والطهر الكامل الخ) ظاهره وان قصر الفصل بين ارادة الفرض والطهر وهو كذلك لقول الشارح في التعليل لانه محدث الخ اما لو لم يصل به فرضا فالتماس الاكتفاء بغسل الرجلين اذ لم يحصل له حدث بالنسبة لغيره ما وسياق بعد قول المصنف ومن نزاع خفيه الخ ما يؤيده من قوله وشمل كلامه وضوء الخ ولكن يجب الموازنة بين نزاع الخلفين وغسل القدمين لوجوه في وضوء صاحب الضرورة والمسح اما كان قائما مقام الغسل ١٤٣

الرأس والغسل بعد نزاع الخلف (قوله اما المتخيرة) مختار ما فهم من قوله السابق وشمل اطلاقه دائم الحدث فان المتبادر منه انه لا يشمل المتخيرة (قوله انهى كغيرها) أي من دائم الحدث (قوله والمقيم انعقد الماء) أي اذا نيم انعقد الماء ثم ليس الخفين ثم وسد الماء وأما اذا كان لمرض فسيأتي في قوله وفكر الطهر ليشمل الخ (قوله كما علم مما مر) أي من ان الحدث اذا اطلق انصرف الا صغر اما الاكبر وحده بان خرج منه وهو متوضي فلا تدخل به المدة ابتداء طهره فاذا أحدث حدثا آخر دخلت المدة وقضية هذا الكلام ان خروج الخي قبل دخول المدة لا يمنع من المسح اذا اراده بعد لانه لم يحدث ما يطل المدة

الليالي على الايام اما تأخر ولو احدث في أثناء الليل أو النهار اعتبر بقدر الماشي منه من الليلة الرابعة أو اليوم الرابع ويقاس بذلك اليوم واليلة وشمل اطلاقه دائم الحدث كسلس بول فيجوز له المسح على الخلف ويستقبل به ما يحل له لو بقي طهره وهو فرض ونوافل او نوافل فقط فالو كان حدثه بعد فعله فرضا لم يمسح الا لنوافل اذ مسحه مرتب على طهره وهو لا يفيد كغير من ذلك فلما اراد ان يفعل فرضا آخر وجب نزاع الخلف والطهر الكامل لانه محدث بالنسبة الى ما زاد على فرض ونوافل فكانت اية على حدث حنيئة فان طهره لا يرفع الحدث كما مر اما المتخيرة فلا نقل فيها ويحتمل ان لا تقع لان انعقيل لكل فريضة ويحتمل ان يقال وهو الاوجه ان اغتسلت وابست الخلف فهي كغيرها وان كانت لا يسته قبل الغسل لم تقع والمقيم انعقد الماء لا يمسح شيئا اذا وجد الماء لان طهره ضرورة وقد زال بزوالها ومنه كل من دائم الحدث والمقيم لغيره فقد الماء اذا زال عذره وابتداء مدة المسح (من تمام الحدث) أي الا صغر كما علم مما مر (بعد ليس) لان وقت المسح بدخل بذلك فاعتبرت مدته منه فيمسح فيها ما يشاء من الصلوات اذ قبله لا يتصور جواز اسناد الصلاة الى المسح ولا معنى لوقت العبادة سوى الزمان الذي يجوز دملها فيه كوقت الصلاة وغيره ومن هنا يظهر ما قاله المحب الطبري وغيره انه لا بد من انهاء الحدث فلا يجب زمن استقراره الا ان يكون نوما كما في به لوالدرجة الله تعالى أخذ من تعليلهم السابق ومثله اللبس والمس ويجوز للابس الخلف ان يجدد الوضوء قبل حدثه بل يستحب كغيره كما في المجموع وافهم كلام المصنف انه لو توضأ بعد حدثه وغسل رجله في الخلف ثم أحدث كان ابتداء مدته من حدثه الاول وهو كذلك وبه

بعد دخولها وفيه نظر لان ما يوجب الغسل اذا طرأ بعد المدة ابطالها فقياس ان يمنع من انعقادها (قوله لان وقت المسح) هذا التعليل يقتضي امتناع التجديد لكن سياق في كلامه جواز بدل سنة فالمراد من التعليل وقت المسح الراجع للحدث * (فائدة) * وقع السؤال في الدرس عما لو ابتلى بالنقطة وصار زمن استبرائه منها يأخذ زمنه ما طويلا هل تحسب المدة من فراغ البول او من آخر الاستبراء فيه نظر والظاهر الاول ويوجه بان الاستبراء انما شرع ليأمن عوده بعد انقطاعه فحيث انقطع دخل وقت المسح لانه يتقيد بعوده ولو توضأ في زمن انقطاعه وضوءه نعم لو فرض اتصاله حسب من آخره (قوله أخذ من تعليلهم السابق) أي في قوله لان وقت المسح بدخل الخ (قوله ومثله) أي النوم اللبس والمس اقتضاه على ما ذكر صريح في انه اذا جن بعد لبس الخفين وقبل الحدث لا تحسب المدة الا من الافاقة او حدث آخر وعبرة شيخنا الحلي ثم لا يخفى ان المراد بالحدث آخره ولو نوما او مسأ أو لمساعد جمع متأخرين منهم حج ومن آخره ان كان بولا او غائطا او رجما او جنونا او انما ومن قوله ان كان نوما

او مسأوا وساعد الامام البلقيني في النوم فافق به والشيخنا وفاس عليه شيخنا المس واللمس واختلاف الكلام عنه في توجية ذلك انتهى على محلي وبقي ما لو تقارن اللبس وخروج الخارج هل تحسب المدة من انتهاء الاول أو من انتهاء الثاني فيه نظر والا قرب الاول لانه لو اتفرد كان قاطعا للمدة بل لو سبق ابتداء خروج البول مثلا ووجد اللبس قبل انقطاعه فينبغي ان يكون كذلك (قوله حتى انقضت المدة) أي ولو مقيما ثم عرض له السفر بعد (قوله حضرا) خرج ما لو حصل الحدث في الحضر ولم يسمح فيه فانه ان مضت مدة الإقامة قبل السفر وجب تجديد اللبس وان مضى يوم مثلام غير مسح ثم سافر ومضت ايلة من غير مسح له فله استيفاء مدة المسافر من وابتداءها من الحدث الذي في الحضر هكذا ظهر لي من كلامهم وهو واضح نبهت عليه ليعلم ولا يذهب الوهم الى خلافه شيخنا هاشم المحلى ١٤٤

قوله أيضا ولو احدث ولم يسمح حتى انقضت الخ (قوله والاوجب التزوع) أي عند ارادة الصلاة (قوله لا عبرة بالحدث الخ) أي لا يضرب في ذلك كون ابتداء المدة من الحدث كما لو سافر بعد دخول وقت الصلاة حضرا فانه يجوز قصرها في السفر بخلاف ما لو شرع فيها قبل سفره قم (قوله وعصيانة) دفع به ما ياتى المسح رخصة وهي لا تنطبق بالمعاصي ووجه الدفع ان معنى قوله هم الرخص لا تنطبق بالمعاصي ان الرخصة لا يكون سببها معصية والسفر هنا هو المجوز للمسح ولم يعص به (قوله مسح الخف) اشار به الى ان ذات الخف لا تتعلق بها شروط الشروط انما هي للاحكام (قوله ثم غسل الاخرى

صرح الشيخ ابو علي في شرح الفروع ولو احدث ولم يسمح حتى انقضت المدة لم يجز للمسح حتى يستأنف بسا على طهارة (فان مسح) بعد حدثه ولو احدث خفيه (حضرا ثم سافر) سفر قصر (او عكس) أي مسح سفر اقام (لم يتوف مدة سفر) تغلبا للضرورة قصر على مدة مقيم في الاولى وكذا في الثانية ان اقام قبل مدته والاوجب التزوع وعلم من اعتبار المسح انه لا عبرة بالحدث حضرا وان تلبس بالمدة ولا يعني وقت الصلاة حضرا وعصيانة انما هو بانما خيرا لا بالسفر الذي به الرخصة (وشروطه) أي جواز مسح الخف أمور احدثها (ان يلبس بعد كمال طهر) من الحدثين للغير المار فلا يغسل احدي رجليه وأدخالها الخف ثم غسل الاخرى لم يجز للمسح بل سبيله نزاع الاول ثم يدخلها لان ادخال الاول كان قبل كمال الطهارة ولو ابتداء اللبس وهو متطهر ثم احدث قبل وصول الرجل الى قدم الخف لم يجز للمسح لما تقرر ولو اجتمع عليه الحدثان فغسل اعضاء وضوءه عنهما أو عن الجنابة وقتلنا بالاندراج ولبس الخف قبل غسل باقي بدنه لم يسمح عليه ان يكونه لبسه قبل كمال طهارته وقول المصنف كمال أراد به اتما كيد في مذهب المذني القائل بانه لو غسل رجلا وأدخلها فيه ثم الاخرى كذلك اجزا ولا احتمال بوجه ارادة البعض وتكرار الطهر ليشمل التيمم وحكمه انه ان كان لا عوار الماء لم يكن له المسح بل اذا وجد الماء لم يكره نزعه والوضوء الكامل وان كان ارض ونحوه فحدث ثم تكلف الوضوء لم يسمح فهو كذا ثم الحدث وقد مر وهل تسكته المذ كور جازم لافيه تردد للاسناد والوجه فيه الحرمة ويستفاد ذلك من عبارة الجلال المحلى في شرح جمع الجوامع في الخاتمة قبيل الكتاب الاول الثاني ان يكون الخف صالحا كما ذكره بقوله (سائر محل فرضه) وهو الرجل

الخ) ومثل ذلك ما لو قطعت الرجل اليسرى فلا بد لصحة المسح من نزاع الاول وعودها او ما لو لبس اليمنى قبل اليسرى ثم لبس اليسرى بعد طهرها فقطعت اليمنى فلا يكف نزاع خف اليسرى لوقوعه بعد كمال الطهر (قوله نزاع الاول) أي من موضع القدم انتهى محلي وان لم يخرج من الساق (قوله قبل وصول الرجل) خرج به ما لو كان بعد الوصول او مقارنا له ويمكن توجييه في المقارنة بانه ينزل وضوؤه المحل القدم مع الحدث منزلة الوصول المتقدم على الحدث اقوة الطهارة ووجد بعض الهوامش خلافا من غير عز ووقد يتوقف فيه (قوله وقتلنا بالاندراج) معقد (قوله قبل كمال طهارته) ويمكن ان تكون هذه فائدة تعبيره بكمال اذ الحاصل له طهارة ولكن ليس كاملا لبقاء الحدث الا كبر في بقية البدن وعليه فقوله من الحدث لا يوضح (قوله ولا احتمال الخ) عطف على تأكيد بعضين اراد معنى ذكر والمعنى ذكر كيد ولا احتمال والاولى ان يقال عطف على اراد باعتبار المعنى والتقدير وقول المصنف كمال لا ارادة ولا احتمال الخ

(قوله البطانة او الظهارة) بكسر اولهما محلي (قوله ولان الخلف الخ) قضيته عدم صحة مسح الخلف اذا كان على الرجل حائل من شمع او دهس جامد او نيم اشوكه ظاهرة او سودت تحت اظفارها سم على حج ثم رأته على منهج قال فيه نظروا القلب الا ان الى الصحة اميل وعليه فيمكن الفرق بين الحائل ونجاسة الرجل بان النجاسة منافية للصلاة التي هي المقصودة بالوضوء ولا كذلك الحائل وهذا وقد يؤخذ مما ترجاه من الصحة مع وجود الحائل من قول الشارح الاتي في مسئلة الجر موقوف فان صلح الاعلى دون الاسفل صح المسح عليه والاسفل كنافاة (قوله ما لم تزل نجاستها) عمومه يشمل النجاسة المعفوعة وعليه فلا يكفي غسل الرجل مع بقاء النجاسة المذكورة واهل وجهه ان ماء الغسل اذا اختلط بالنجاسة شمرها فمنع من المعفوعة الكن هذا قد يشكل على ما نقله سم في شروط الصلاة في حواشي المنهج عن م ر من انه قرر انه لو غسل ثوب فيه دم براغيث لاجل تنظيفه من الاوساخ لم يضر بقاء الدم فيه ويعني عما اصابه هذا الماء فتأمل ١٤٥ وقياسه انه هنا حيث كان القصد من

الغسل رفع الحدث انه لا يضر اختلاطه بالنجاسة مطلقا وعليه فيمكن حل كلامه هنا على نجاسة لا يعنى عنها امكن قوله فيما يأتى فان مسح على محلها واخطأ الماء بها زاد التلويث بخالفه (قوله والمتنجس) أى ما لم يغسله قبل الحدث (قوله صح) أى وان وصل الماء لموضع النجاسة واخطأ به اسم (قوله فان مسح) على محلها واخطأ قضيته انه اذا مسح على محل النجاسة ولم يخطأ به لم يضر واهله غير مصرح دلالة مجرد المسح يحصل رطوبة في المحل وهي حقيقة الاختلاط في هذا الموضع فليتأمل (قوله زاد التلويث الخ) ظاهره وان لم يجاوز المسح محل

التي هي محل الغسل من الجوانب والاسفل لامن الاعلى عكس سائر العورة كما في الزجاج الشافى حيث لا يكفي ثم يجالسه هنا ان امكن متابعة المشى عليه لان القصد هنا منع نفوذ الماء وهناك منع الرؤية فلو تحرق من محل الفرض وان قل خرقة او ظهر شئ من محل الفرض من مواضع الخرز ضرر وانما عني عن وصول الماء منها العصر الا ترازعنه بخلاف ظاهر بعض الفرض ولو تحقرت البسائنة او الظهارة أو هه الا على المحاذاة لم يضر ان كان الباقي صفيقا يمكن متابعة المشى عليه (طائرا) فلا يكفي نجس اذا لم تصح الصلاة فيه التي هي المقصود الاصل من المسح وما عداها من مس المصحف ونحوه كالتابع لها والار الخلف بدل عن الرجل وهي لا تطهر عن الحدث ما لم تزل نجاستها فكيف يصح على البدل وهو نجس العين والمتنجس كالنجس كما في الجموع خلافا لابن المقرئ ومن تبعه في انه يصح ويستقيم به مس المصحف ونحوه قبل غسله والصلاة لا تدمه نعم لو كان على الخلف نجاسة معفوعة ومسح من أعلاه ما لان نجاسة عليه صح فان مسح على محلها واخطأ الماء بها زاد التلويث وزعمه ازالته وان لم يتعمد ولو خرخرقه بشعر نجس مع رطوبته أو انخف طهر ظاهره بغسله دون محل الخرز ويعني عنه فلا يحكم بتنجس رجله المبته ويصلى فيه الفرائض والنوافل الموم البلوى به كما في الروضة في الاطعمة وترك ابى زيد الفرض فيه احتياط ويشتري في الخلف كونه قويا بحيث (يمكن) قوته (قتابع المشى فيه) ترد مسافر لحاجاته عند الخط والترحال وغيرهما مما جرت العادة به وان كان لابس متعمدا في

١٩ به ل النجاسة وصرح بذلك سم على حج حيث قال والظاهر ان زيادة التلويث تحصل وان لم يجاوز المسح محل النجاسة لان ترتيبها أو زيادته زيادة في التلويث نعم ان عمت النجاسة المعفوعة عنها الخلف لم يبعد جواز المسح عليها م ر اقول بل يبعد الجواز لانه لا ضرورة الى المسح المؤدى للتضيغ بالنجاسة فيجب النزوع وغسل الرجلين فيحصل بذلك عدم مخامرة النجاسة ما أمكن وعلى ما ذكره سم بجواره المسح يده ولا يكف حائل ما فيه من المشقة ولانه لو لم يضر ما موربه وقياسا على ما قالوه من جواز وضع يده في الطعام ونحوه اذا كان بها نجاسة معفوعة عنها كدم البراغيث (قوله بشعر نجس) أى ولومن مغلظ ويظهر المعفوعة ايضا في غير الخفاف مما لا يتيسر خروجه الابه (قوله الفرض فيه) أى الخلف المخرور بالشعر النجس (قوله كونه قويا) الوجه اعتبار القوة من الحدث بعد اللبس لان به دخول وقت المسح حتى لو أمكن تردد المقيم فيه ما وبيلة من وقت اللبس لامن وقت الحدث لم يكف م ر سم على بهجة وينبغي أن تضعفه في أثناء المدة لا يضر اذا لم يخرج عن الصلاحية في بقية المدة

(قوله ولحاجة يوم الخ) ظاهره اعتبار حوائج السفر في حق المقيم وقال حج تنبيه اخذ ابن العماد من قولهم هذا مسافر بهذ كرمهم له ولما قيم ان المراد التردد لحوائج سفر يوم وليلة للمقيم وسفر ثلاثة ايام لغيره والذي يتجه ان تعبرهم بالمسافر هنا للغالب وان المراد في المقيم تردده لحاجة اقامته المعتادة غالباً كما هو وأما تقدير سفره وحوائجه واعتبار ترددها فلا دليل عليه ولا حاجة اليه مع ما قررته فتأمل ثم رأيت في بعض هوامش الشارح من مناهيه ما نصه قوله ولحاجة يوم وليلة ان كان مقيماً أي حاجة المقيم من غير اعتبار حاجة المسافر (قوله ان كان مقيماً) هل يشترط صلاحية للتردد فيه تلك المدة حتى في آخرها ام يكفي صلاحية في الابتداء حتى ولو لم توجد آخرها فيه نظراً لا قرب الثاني مع ملاحظة قوته لما بقي من المدة (قوله سهولة وصعوبة) أي بان تكون متوسطة بينهما (قوله ومفطرطة) ١٤٦ أي ما لم يضيق عن قرب (قوله لانا نقول الخ) أقول يجب ايضاً بان هذا

ليس من باب الامر بشئ مقيداً لا امر هنا وانما هو من باب الاخبار وبيان شروط الشئ فاذا اخبر بان شرطه اللبس في هذه الاحوال علم ان اللبس في غير هذه الاحوال لا يكفي فيه كما هو واضح فليتأمل وقوله اذالم تكن الحال الخ يعني أنه من أين الامر بهذه الاحوال في جميع المدة الا ان يقال انه المتبادر من ذلك فليتأمل اه سم على منهج (قوله من هذا القبيل) كان قوله ان السائر وما بعده من نوع الخف وانما اوصاف للخف المأمور بلبسه بعد الطهر لان قوله وشرط الخف لبسه به مدطهر في معنى ويجب لبس الخف بعد الطهر ليصح المسح عليه فليتأمل سم على منهج (قوله مطلقاً) أي لرجل او امرأة (قوله والاصح الجواز) أي في الغصوب وما

مدة ثلاثة ايام وليلة بان كان مسافراً سفر قصر ولحاجة يوم وليلة ان كان مقيماً مع مراعاة اعتبار حال الارض سهولة وصعوبة فيما يظهر والمراد بقوته ان يتأني فيه ما ذكر وحده من غير مداس اذ لو اعتد بجمع المداس لكان غالب الخفاف يصل به ذلك فلا يجزى رقيق يتخرق بالمشي عن قرب ولا تقبل لانه يمكن متابعة المشي عليه كضيق لا يتسع بالمشي عن قرب ومفطرطة لان اللبس انما شرع لحاجة الاستدامة ولا تتأني الا فيما توفرت فيه الشروط المقدمة لا يقال سائر وما بعده احوال مقيدة لصاحبها في أين يلزم الامر بها اذ لا يلزم من الامر بشئ الامر بالمقيد له بدليل ان ضرب هذا اجاسة لانا نقول محل ذلك اذالم تكن الحال من نوع المأمور به ولا من فعل المأمور كالثال المذكور اما اذا كانت من نحو ذلك فحج مفرد او داخل مكة محرم ما فهمي مأمور به او ما هنا من هذا القبيل (قيل وحالاً) فلا يجزى على مغصوب ومسرود مطلقاً ولا على خف من ذهب أو فضة أو حرير لرجل لان المسح جواز لحاجة الاستدامة وهذا مأمور به بقرينه ولان المسح رخصة وهي لا تقاطع بالمعاصي والاصح الجواز قياساً على الموضوعين معصوب والصلاة في مكان مغصوب لان الخف يستوفي به الرخصة لانه الجواز له بخلاف منع القصر في سائر المعصية اذ الجواز له السفر وانما امتنع الاستنجاء بالمحترم ولم يجز لان الحرمة ثم لمعنى قائم بالآلة بخلافه هنا ولو اتخذت خفاناً من نحو جلد آدمي صح المسح عليه نظير ما مر بخلاف ما لو اتخذت المحرم خفاناً واراد المسح عليه فانه لا يصح كما اعتداه الوالد رحمه الله تعالى تبع الجمع والفرق بينه وبين ما قبله ان المحرم منه عن اللبس من حيث هو ليس فصار كالخف الذي لا يمكن تناع المشي فيه والنهي عن لبس المغصوب ونحوه من حيث انه متعبد باستعمال مال غيره (ولا يجزى منسوج لا ينسج ما) أي نفوذ ماء الغسل الى الرجل من غير حمل الخرز لوصب

بعده من الذهب الخ قال الباقين نظير الخف المغصوب غسل الرجل المغصوبة وصورتها ان يجب قطعها عليه فلا يمكن من ذلك اه شيخنا الشوري على التحري اقول ويحتمل ان تصويره بان يقطع رجل غيره مثلاً ويأصقه ابرج له وتعلها الحياة فيصح المسح عليها ويحتمل عدم التقيد بجلول الحياة ويكتفي باتصال ما وصله برجله بحيث يمكنه المشي عليه لحوائجه لتقريله في هذه الحالة منزلة الرجل الاصلية (قوله من نحو جلد آدمي) أي ولو محترماً (قوله صح المسح عليه) قد يقال يشك هذا بان المنع من لبسه لمعنى قائم به فهو كالاستنجاء بالمحترم الا ان يقال هو وان كان لمعنى قائم به لكنه لم يمنع من لبسه من حيث كونه لبساً بل من حيث انه صاحبه فهو لا مر خارج ومع ذلك فيه شئ (قوله باستعمال مال غيره) أي في المغصوب وباستعمال ما يؤدى الى الخبلا وتضييق التقدين في الذهب ونحوه

(قوله ولا بد في صحته) أي على كل من الوجهين ويمكن استفادة ذلك من المتن بأن يجعل قوله منسوج صفة محذوف دل عليه السياق والاصل ولا يجوز حذف منسوج وأشار إلى ذلك الشارح بقوله واستغنى المصنف عن ذكره الخ (قوله عن ذكره) أي ذكر قوله ولا بد في صحته أن يسمى خفا (قوله لا بقصد الاعلى الخ) بأن قصد هما أو الاسفل وحده أو اطلق قال سمع على حج ومثل قصد الاعلى فقط قصد واحد لا بعينه أي لأن قصد واحد لا بعينه هو القدر المشترك وهو يوجد في قصد الاعلى وحده وفي غيره فلا يصدق بما يجوز وما لا يجوز حمل على الثاني احتياطاً ١٤٧ ولوشك به المسح هل مسح الاسفل أو الاعلى

هل يعتد بمسحه فلا يكف اعادته لان الاصل المسحة أم لا فيه نظر والاقترب الاقول للعلة المذكورة حيث كان الشك بعد مسحهما جميعاً لو كان بعد مسح واحدة وشك هل مسح الاعلى منها أو الاسفل وجب اعادتهما لان الشك قبل فراغ الوضوء مؤثر كما به لم من قول الشارح السابق ولوشك في تطهيره وضو قبل الفراغ من طهره طهره وما به دعه أو بعد الفراغ لم يؤثر (قوله أو هو محدث فلا) أي بذلك لان وجود الاعلى عند تحرق الاسفل ينزل منزلة ابتداء اللبس فان كان على طهارة اللبس أو المسح كان كاللبس على طهارة الآن وهو كاف وان كان محدثاً كان كاللبس على حدث فلا يكفي (قوله ويحمل كلامهم عليه) في هذا الجمل بعد قوله أولاً وغير

عليه (في الاصح) لعدم صفاقته اذا الغاب من الخلف المنصرف إليها خصوص المسح منعها فهو ذوق فيسبق الغسل واجبا فيما سواها والناسي يجوز كالتحرق طهارته من محل وبطائنة من آخر من غير تحاذ ولا بد في صحته أن يسمى خفا فلا يوافق قطعاً آدم على رجلية واحكامها بالشد وأمكنه متابعة المني عليه الم يصح المسح عليها لسرارتها واعادته على هيئته مع استيفاء المسافر فلا يحصل له الارتفاق المقصود واستغنى المصنف عن ذكره اكتفاء بقوله اول الباب يجوز لان الضمير فيه يعود على الخلف فخرج غيره (ولا) يجوز (بمرموقان في الاظهر) والجرموق بضم الجيم فارسي معرب شئ كالخلف فيه وسع يلبس فوق الخلف واطلق الفتها انه خف فوق خف وان لم يكن واسمه المعلق الحكم به ومقابل الاظهر انه يجوز لان شدة البرد قد تجوز الى ابيه وفي نزعه عند كل وضوء للمسح على الاسفل مشقة ومنع الاول المشقة في ذلك اتمكنه من ادخال يده بينهما ومسح الاسفل وظاهر انهم لو كانا غير صالحين للمسح لم يجوز على واحد منهما قطعاً فان صلح الاعلى دون الاسفل صح المسح عليه والاسفل كنافقة والاسفل دون الاعلى ولم يصل البال للاسفل لم يصح وان وصل اليه لا بقصد الاعلى وحده صح ويجزى التفصيل أيضاً في التووين بأن يصل للاسفل من محل خورز الاعلى ولو تحرق الاسفل من التووين وهو بطهارة مسح على الاعلى اصبر ورته أصلاً والاسفل كنافقة أو هو محدث فلا أو هو على طهارة المسح جازله المسح كما لو كان على طهارة اللبس وقاله الجازي في مختصر الروضة والخلف ذو الطاقين غير الملتصقين كالجرموقين قاله البغوي قال وعندى يجوز المسح على الاعلى فقط لان الجميع خف واحد فصح الاسفل كسحب باطن الخلف اه والوجه ان الاسفل ان كان متصلاً بالا على بخياطة ونحوها فهو كالبطانة ويحمل كلام البغوي عليه والا فالاعلى كالجرموق ويحمل كلامهم عليه ولو لبس خفا على جبيرة لم يجوز المسح عليه على الاصح في الروضة لانه ملبوس فوق مسح كالمسح على العمامة ويؤخذ منه جواز المسح عليه لو تحمل المشقة وغسل رجلية ثم وضع الجبيرة ثم لبس الخلف لا تنافي ما ذكره لكن افتى الواو رحمه الله تعالى بعدم جواز المسح لما ذكره ولا شك ان الجبيرة لا تكون

ملتصقين بعد فتأمل الا ان يقال يكفي في عدم الالتصاق خياطة طرف البطانة في الظهارة فانه يصدق مع ذلك على الباقي عدم الالتصاق (قوله فوق مسح) أي ما من شأنه ان يمسح فيشمل ما لو كانت الجبيرة لا يجب مسحها لعدم اخذها شيان الصحيح كما قاله شيخنا الشهاب الرملي سمع على بهجة لكن عبارة شيخنا الزبدي قوله لانه ملبوس فوق مسح قضيت انه لو لم يجب مسحها بان لم تأخذ من الصحيح شيئاً لم يمنع المسح على الخلف الملبوس عليها اه وهو مخالف لما قاله الشهاب الرملي ولم يتعقبه

(قوله بمعنى ان واجبه المسح) قضيه انها لو لم تأخذ من الصحيح شيئا لا يتنع المسح على الخلف اعدم وجوب مسحها حينئذ ويجزى
 عنها التيمم ثم رأيت شيخنا الزبدي جرى على هذه القضية في حاشيته ونصمها قوله لانه ما لبس الخ قضيه انه لو لم يجب مسحها بان لم
 تأخذ من الصحيح شيئا لم يتنع المسح على الخلف الملبوس عليها بخلاف ما لو غسل ما تحتها ثم وضعها فانه يتنع المسح على الخلف
 الملبوس عليها لانه تخاطب بمسحها به ذلك اه وهو مخالف لما تقدم عن سم على بهجة (قوله المعنى الموجود) وهو سهولة
 الارتفاق في المشي به مع استئناس مشروطة (قوله واليسرى على أسفل الخ) لا يظهر من هذه الكيفية شعول المسح للعقب الا ان
 يراد بأسفله وضع اليد على مؤخر العقب بحيث يستوعبه بالمسح ومعنى جعل ذلك أسفله انه ليس من الساق مثلاً هذا وجعل
 المبكرى ذلك مقيداً لدخوله حيث قال قوله تحت العقب اشارة الى استحباب مسح العقب ولا يشعر به المتن اه وفي جعله مقيداً
 له تأمل كما علمت وكذا لا تفيد هذه الكيفية ادخال الحرف (قوله فتنتهي أصابع اليمنى الى آخر الساق) قضية قوله الى آخر
 الساق استحباب التججيل لان ١٤٨ آخر الساق ما يلي الركبة كذا قيل وقد يتنع ان آخر ذلك وانما آخره ما يلي

القدم لان ما وضعه على الاتصاف
 يكون أعلاه اوله وآخره أسفله
 فاعلى الأدنى رأسه وآخره رجلاه
 كما قاله شيخ الاسلام في شرحه
 على الجزرية ثم رأيت سم على حج
 قال انه كان ظهر لنا استحباب
 التججيل ثم رأيت في المجموع
 التصريح بخلافه اه بالمعنى
 فراجع به وقوله الى آخر الساق
 يحتمل انه أراد الاخر من جهة
 القدم ويحتمل انه أراد بالآخر
 الاعلى اشارة الى التججيل حرره
 وعبارة العقب الى الساق سم
 على منهج وهي تقييد عدم
 استحباب التججيل وهو الموافق

الاعسوحة بمعنى ان واجبه المسح فشمّل ذلك وضعها على الغسل المدكور (ويجوز
 مشقوق قدم شد بالعرى في الاصح) بحيث لا يظهر شئ من محل الفرض لحصول الستر
 وسهولة الارتفاق به في الازالة والاعادة فان لم يشد بالعرى لم يكن ظهور محل الفرض
 اذا مشى ولو فتحت العرى بطل المسح وان لم يظهر من الرجل شئ لانه اذا مشى ظهر
 وبكفي في جوار المسح عليه المعنى الموجود في الخلف لانا لا نقول على مجرد التسمية فقط
 بل لابد معها من مراعاة العلة والثاني لا يجوز فلا يكفي المسح عليه (ويسن مسح) ظاهر
 (أعلاه) اساتر اظفار القدم (واسفله) وحرفه وعقبه (خطوطا) لاثراين عمرى الاقوين
 وفيما ساعليه في الآخرين والاولى وضع أصابع يمينه مفرجة على ظهره مقدم الخلف
 واليسرى على أسفل العقب وامرارهما افتنتهي أصابع اليمنى الى آخر الساق واليسرى
 الى مقدم بطن الخلف ولا يستحب استيعابه ويكره تكرار مسحها وان اجزأ وغسله لان
 ذلك يمينه ويسده ويؤخذ من العلة عدم السكراة في نحو الخشب وهو كذلك (وبكفي
 معنى مسح) كمسح الرأس ولو بعدوا ووضع يده المبثلة عليه وان لم يمرها ونحو ذلك لورود
 المسح مطلقا ولم يصح في تقديره شئ فتعين الاكتفاء بما يطلق عليه الاسم ولا بد أن
 يحاذى (أى يقابل) الفرض من ظاهره لا باطنه الملاقى للبركة فلا يكفي بالاتفاق

لما نقله عن المجموع فيحمل آخر الساق على ما يلي القدم منه وهو مدلوله على ما في شرح الجزرية (قوله ولا يستحب ولو
 استيعابه) قضية الاقتصاد على نفي الاستحباب انه مباح وليس مكروها ولا خلاف الاولى وعبارة المنهج فاستيعابه بالمسح خلاف
 الاولى ثم القول بعدم الاستحباب قديم بكل بان مذهب مالك كما قاله ع وجوب الاستيعاب الامواضع الغضون فالقيام بنده
 نحو وجان الخلاف الان يقال ان ما قلناه من عدم الاستيعاب هو الوارد في الاخبار المصرحة بانه اى المسح كان خطوطا وهو دال
 على ذلك (قوله لان ذلك يمينه) فان قلت التعيب اتلاف لاله الفه لا حرم الغسل والتكرار فالتعيب محقق اولو لم فقد
 يقال لما كان هذا الفرض اداء العبادة كان مقتضاه ان لا يحرم فليتأمل سم على منهج (قوله لا باطنه) قديم اجزاء المسح على محاذى
 الكعبين لكونهما ليسا من الباطن ولا ما ذكره من صور عدم الاجزاء به صرح حج على ما نقله سم عنه وعبارته قال في شرح
 الارشاد وبكفي مسح الكعب وما يوازيه في محل الفرض غير العقب كما اقتضاه كلام الشيخين خلافا لما نقله الاذرى عن جمع من
 ان العبادة بما قدم الساق الى رؤس الاظفار لا غير اه وكتب على المنهج لومسح باطنه فنقد الما من مواضع الحذر الى ظاهره
 فلا يبعد ان يجزى ان قصيد الظاهر او الباطن أو اطلق بخلاف ما اذا قصد الباطن فقط وكذا يقال اذا مسح الشعر الذى

بظاهر الخف فاصاب الماء بقية الخف وقلنا ان مسح الشعر لا يكفي فتأمل اه وقياس ما مر عنه من انه لو قصد احد الجرمين
لا بد منه لم يكف انه هنا كذلك * (نزع) هل يكفي المسح على الخطيب الذي خيط به الخف سواء كان جلدا أو كنانا وغير ذلك لا يعد
الا كنفاء لانه صار يعدم من جهته وهل يكفي المسح على الازرار والعري التي للخف فيه نظرا ولا يعد ايضا الا كنفاء اذا كانت
مثبتة فيه بنحو الخياطة فليتأمل وليراجع سم على منهج (قوله ولو كان ١٤٩ عليه شعر لم يكف عليه المسح جزما) خلافا لمج

(قوله لما رأس) قال في المختار ورأس
فلان القوم يرأسهم بالفتح رأسه
فهو رئيس ويقال رئيس بوزن
قيم اه (قوله فلا يسمى خفا) زاد
سم على منهج بعد مثل ما ذكر عن
مر وقد يقال ليس الشعر دخلا
في حقيقة الرأس واكتفى به
فقياسه الا كنفاء بشعر الخف
كما قاله حج (قوله لعدم ورود
الاقتصار عليه) اي على ما ذكر
من الاسفل والعقب (قوله إعادة
مسحه) اي لانه أول ما مع التردد
(قوله لحدثا كبر) قضيه انه
لا يجب النزاع على من وجب عليه
الغسل لثدرو وهو ظاهر ولا على
من وجب عليه الغسل للنجاسة
كل بدنه أو بعضه واشتبه كما سيأتي
في كلامه * (فائدة) * وقع
السؤال في الدرس عما لو شك هل
بقي من المدة ما يسع الصلاة كاملة
ام لا هل له الاحرام بها ام لا فيه
نظر والظاهر الثاني لستردده في
النية حال الاحرام بناء على ما اعتده
الشارح في شروط الصلاة من انه
لو بقي من المدة ما يسع الصلاة
واحرم على ما بذلك لم يعتقد خلافا

ولو كان عليه شعر لم يكف المسح عليه جزما بخلاف الرأس فان الشعر من مسماه اذا الرأس
لما رأس وعلا وهو صادق على ذلك بخلاف شعر الخف فلا يسمى خفا (الاسفل الرجل
وعقبه فلا) يكفي (على المذهب) لعدم ورود الاقتصار عليه والرخصة يجب فيها الاتباع
والثاني يكفي قياسا على الاعلى والعقب مؤخر القدم وهو يفتح العين وكسر القاف
ويجوز اسكان القاف مع فتح العين وكسرها (قلت حرفه كاسقله والله أعلم) لا شرا كهما
في عدم الرؤية غالبا (ولامسح اشكال في بقاء المدة) كان نسي ابتداءها أو انه مسح حضرا
اوسفرا لان المسح رخصة فاذا شك فيها رجع للاصل وهو الغسل وظاهر كلامه ان
الشك انما يؤثر في منع المسح لانه يقتضي الحكم بانقضاء المدة فلو زال الشك وتحقق
بقاء المدة جاز المسح وعليه لو كان مسح في اليوم الثاني على الشك في انه مسح في الحضر
أو السفر وصلى ثم زال في اليوم الثالث وعلم ان ابتداءه وقع في السفر فعليه إعادة صلاة
اليوم الثاني لانه صلاحا مع الشك ويجوز له ان يصلي بالمسح في اليوم الثالث لعلمه ببقاء
المدة ثم ان كان مسح في اليوم الاول ولم يحدث في اليوم الثاني فله ان يصلي في اليوم الثالث
بذلك المسح وان كان قد أحدث في اليوم الثاني لكنه مسح فيه على الشك وجب عليه إعادة
مسحه ويجوز له إعادة صلوات اليوم الثاني بالمسح الواقع في اليوم الثالث (فان اجنب
وجب) عليه (تجديد لباس) أي ان أراد المسح ومثله كل من وجب عليه الغسل لحدثا كبر
لكنه انقضى وقتها المسح من خبر امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم لم اذا كنا مسافرين
اوسفرا ان لا ننزع خفافنا ثلاثة ايام ولما لم ين الامن جناية وقيس به الحيض والنفاس
والولادة ولان ذلك مما لا يكثر وقوعه فلا يشق النزاع له بخلاف الحدث حتى لو غسلهما
داخل الخف لم يكفه في جواز المسح ويؤخذ مما تقرر رد ما يجبه بعض المتأخرين ان من
تجردت جناية عن الحدث وغسل رجله في الخف جاز له المسح وخرج من وجب عليه
غسل بدنه للنجاسة وجهله فانه يكفيه غسل رجله في الخف بخلاف نحو الجنب فانه
وان غسلها فانه لا بد له من مسح من نزعها كما تقدم (ومن نزاع) خفيه أو أحدهما
او انقضت مدته أو شك في بقاءه أو ظهر بعض محل الفرض بتخرق أو غيره ونحو ذلك
وهو بظهر المسح غسل قدميه) اذا لاهل غسلهما والمسح بدل فاذا قدر على الاصل زال

لما في شرح الروض هنا وتبعمه الخطيب من الصحة (قوله مسافرين اوسفرا) في نهاية ابن الاثير اذا كنا مسافرين اوسفرا من السفر والمسافرين السفر جمع سافر كصاحب وصاحب والمسافرين جمع مسافر والسفر والمسافرون بمعنى (قوله لم
يكفه في جواز المسح) اي وان ارتفعت جناية ما بالغسل لابطال النية بالجنابة (قوله ونحو ذلك) عطف على محل اي أو ظهر بعض
نحو محل الفرض كالخرق التي على الرجل ويجوز قراءته بالرفع اي أو حصل نحو ذلك اي نحو ظهور محل الفرض بكل شدا مشقوق
القدم وان لم يظهر شيء من محل القدم (قوله غسل قدميه) اي بنية جديدة وجوب لان نيته الأولى انما تنوات المسح دون الغسل

(قوله ولم أره منقولا) هو آخر كلام الأذرى * (باب الغسل) * (قوله في غير غسل الميت) اما هو فلا يجب فيه النية بل يستحب فقط (قوله الاشهر) صفة كاشفة مبنية للمراد بالافصح هنا فان معنى النصاحة المقر في عرفهم لا يظهر معناه هنا (قوله اكثر الفقهاء) اي في الفعل الراجع للحدث اما الزالة النجاسة فالاشهر في اسانهم الفتح (قوله ولا يجب فورا أصالة) يخرج به ما لوضاق وقت الصلاة عقب الجنابة أو انقطاع الحيض فيجب فيه الفور لا لذاته بل لابقاع الصلاة في وقتها (قوله والكلام أولا في وجوباته) اي وثانيا في واجباته وهكذا ولو استقط قوله أولا استغنى عن هذا التقدير ١٥٠ وتعلم بدانته بالواجبات من قوله وقد بدأ بالاول

الخ (قوله وما يتعلق به) اي وفيما يتعلق بما ذكر اي من الواجبات (قوله فلا يرد عليه) تقرير على قوله وفيما ان الشهيد الخ لا على قوله مع اننا لم نعلم الخ لان ذلك انما يقتضي الايراد لعدمه ولعل الغرض من ذكره الرد على حج حيث جعله مستقادا من كون الموت موجبا حيث قال ما حاصله انه يحكم بموته لان الموت عدم الحياة تمام شأن الحياة وهذا شأن الحياة (قوله غير انه) اعتذار عما يقتضيه من قوله وفيما ان السقوط يجب غسله من انه لم يذكر في المنهاج وحاصله انه وان لم يذكره لم يكنه مصرح به في كلامهم وهو كاف في عدم الوارد عليه هنا (قوله على عدمه الواجبات) في نسخة حصره الواجبات له فيما ذكره تنجس الخ وما في الاصل اولى لان عبارته لا تنفي الحصر (قوله وقبل عدم الحياة) ذكره في مقابلة قوله قبل عدم الحياة يقتضي ان

حكم البدل كالتييم بعد وجود الماء ولو زلزل رجله في الخف ولم يخرجها عن القدم لم يبطل مسحه ولو أخرجهما من قدم الخف الى الساق لم يؤثر على النص ويؤخذ ذلك من كلامه نعم لو كان الخف طويلا خارجا عن العادة فخرج رجله الى موضع لو كان الخف معتادا للظهر شئ من محل الفرض بطل مسحه بالاخلاف وشمل كلامه وضوء رائم الحدث وهو الوجه كما اقتضاه كلامهم خلافا للأذرى حيث قال يجب أن يكون محل الاكتفاء بغسل القدمين بعد النزاع وضوءه في وضوء الرفاهية اما دائم الحدث فيلزمه الاستئناف لا محالة اما للتبرينه فواضح وأما للثالثة فلان الاستباحة لا تتبع بعض فاذا ارتفعت بالنسبة للرجلين ارتفعت مطلقا كذا ظننته فتأمل ولم أره منقولا (وفي قول يتوضأ) لان الوضوء عبادة يبطلها الحدث قبل بطل كاهي ايطان بعضها كالملة واحدة وارتبطه بالمسح عن طهر الغسل بان توضأ وبس الخف ثم نزع قبل الحدث او احدث ولكن توضأ وغسل رجله في الخف فلا يلزمه شئ

(باب الغسل)

هو لغة سيلان الماء على الشئ وشرعا سيلانه على جميع البدن بالنية في غير غسل الميت بشرائط مخصوصة والافصح الاشهر فيه لغة ففتح الغين وضوها هو الجاري على السنة أكثر الفقهاء ويقال بالضم للماء الذي يغتسل به وبالكسر لما يغتسل به من سدر ونحوه ولا يجب فور اصالته ولو على الزاني خلافا لابن العماد والكلام أولا في وجوباته وواجباته وسنته وما يتعلق به وقد بدأ منها بالاول فقال (موجبه موت) لما سياتي في الجنائز وفيها أيضا ان الشهيد يحرم غسله والكافر لا يجب غسله والسقط الذي بلغ اربعة أشهر ولم تظهر امارته حياته يجب غسله مع اننا لم نعلم سبق موت له فلا يرد عليه ذلك غير انه لم يذكر هنا غسل السقط المذكور ولا يرد على عدم الواجبات له تنجس جميع البدن او بعضها مع الاشتباه لان الواجب مطلق الازالة من غير نظر لغسل بعينه حتى لو فرض كشط جلده حصل الغرض والموت عدم الحياة ويعبر عنه بمفارقة الروح الجسد وقيل عدم الحياة عما

الاول لا يشترط كونه من شأن الحياة وقضية قوله ويعبر عنه بالاشراط الا ان يقال مراد صاحب هذا القيل من انه لا يشترط تحقق الحياة بل متى بلغ زمانا نتجس فيه الحياة لمثل لم توجد عدمه متباخلاف الاول (قوله وقيل عرض يضادها) ظاهره انه لا يشترط على القول الثاني سبق الحياة فدخل السقط في الميت على الثاني دون الاول وفي التحنة ما يقتضي خلافه حيث جعل الميت على الاقوال الثلاثة صادقا على السقط لكن نظرية سم بالنسبة للاقول بأن المفهوم من المقارنة سبق الوجود قال الا ان يكون المراد به المعنى العدم ويجعل قوله عما من شأنه الخراجها اليه أيضا لكن يلزم حينئذ اتحاد هذا مع الثاني اه هذا وفي المقاصد ابتداء الاول على ظاهره وورد الثاني اليه وعبارته والموت زوالها اي الحياة أي عدم الحياة عما تصف بها

== بالفعل وهذا امر ادم قال عدم الحياة عما من شأنه اى عما يكون من أمره وصفته الحياة بالفعل فهو عدم ما كملها كالعمى الطارئ بعد البصر لا كطلاق العدم (قوله أيضا وقيل عرض الخ) جرى على رد هذا القول في المقاصد أيضا لكن في تفسير ابن عادل عن ابن الخطيب الحق انه وجودى ويوافقه ما نقله الصفوى عن صاحب الودان عدمية الموت كانت منسوبة الى التدرية فقت ٥١ هذا وفي - واشى السبوطى ان طائفة من أهل الحديث ذهبوا الى ان الموت جسم والاحاديث والاثر مصرية بذلك قال والتحقيق انه هذا الجسم الذى على صورة كبش كما ان الحياة جسم على صورة فرس لا يرشى الاحيى واما المعنى القائم بالبدن عند منارقة الروح فانما هو أثره فاما ان يكون نسبه بالموت من باب الجواز لا الحقيقة أو باب المشترك وجه تذيلا لاهرى النزاع قريب اه و ردهم في عامة فتاويه فقال وافقه على انه ليس بجوهر ولا جسم وسيد يتوئى بالموت في صورة كبش الخ من باب التمثيل اه ثم صحح كونه أمرا وجوديا (قوله اقله تعالى فاعزلوا الخ) اى ولجبر اذا أقبلت الحضة فدعى الصلاة واذا ادبرت فاعلى عند الدم وصل على رواية البخارى فاعتدلى وصل على منى (قوله اى الحيض) أى في زمن الحيض ولعله لم يعمل الحيض فى الآية على زمن الحيض أو مكاله كما قيل بكل منهما لان هذا اوفق بما ذكره المتن من انه الموجب على ان حمل الحيض على مكان الحيض يوهم منع قربانها في محله ولو في غير زمنه مع انه غير مراد قطعاً (قوله والمعتبر فيه) قال الشيخ عميره وقيل يجب بالخروج فقط ومن فوائد الخلاف ما اذا قلنا يغسل الشئ بالجنب فاستشمت حائض فانا غسلها على هذا دون الآخر (قوله الى الصلاة ونحوها) كاطواف (قوله وان لم يصرح ١٥١ فيه الخ) عبارة الخروج واردة نحو

الصلاة اه ومن لازم ارادة نحو الصلاة الانقطاع فمكانه قال موجبه الحدث والانقطاع و ارادة نحو الصلاة لكن لم يذكر الانقطاع صريحا فلا منافاة بين قوله كما صحه في التحقيق وبين قوله وان لم يصرح الخ (قوله لكونه دم حيض) هو ظاهر فمن

من شأنه الحياة وقيل عرض يضارها اقله تعالى خلق الموت والحياة ورد بان المعنى قدر والعدم قدر (وحيض) اقله تعالى فاعزلوا النساء فى الحيض أى الحيض والمعتبر فيه وفيما باقى الانقطاع مع القيام الى الصلاة ونحوها كما صحه في التحقيق وان لم يصرح فيه بالانقطاع (ونفاس) لكونه دم حيض مجتمع (وكذا ولادة بلا بل في الاصح) لانها لا تخلو عن بلل وان كانا شاهده ولانه يجب بخروج الماء الذى يخاف منه الولد فيخرج الولد اولى والثانى لا لقوله عليه الصلاة والسلام انما الماء من الماء ولو أقت بعض ولد كيد او رجل لم يجب عليه الغسل كما افق به الوالد رحمه الله تعالى كما مر وقد يستفاد من

لم تحض وهى حامل اما هى فيجوز ان الخارج منها حال الحمل البعض لا السكل وجمع بالمرصة للحيض وازافة الدم اليه بيانية (قوله وكذا ولادة) هل يشترط ان تكون الولادة من طريقها المعتاد او لا فيه نظر وينبغي ان يأتى فيه ما تقدم في انسداد الفرج من التمسيل بين أن يكون الانسداد عارضا وخلقيا ونقل عن شيخنا الزياى منسله وقال في حاشيته ويجوز جمعها بعد الولادة بلا بل لانها جنباء وهى لا تنفع الجماع رملى اقول وتنطربها اذا كانت صائغة وما ذكر من القطر بها اذا كانت صائغة يشكل على جواز وطئها والحاصل انه عل وجوب الغسل بالولادة تارة بانها مظنة النفاس وتارة بان الولد منى مجتمع فالثانى من التعليلين يتضى جواز الوطء وعدم القطر لان الجنابة بمجرد الدخال لا تبطل الصوم فلعلهم ينووا جواز الوطء على ان الولادة جنباء والقطر على انه مظنة للنفاس احتياطا لامادة بالنسبة للقطر وتحقيقا على الزوج للشك في المحرم (فرع) * سئل عن دم المرأة على كلب رجل او امرأة فخرج من فرجه حيوان صغير على صورة الكلب كما يقع كثيرا فهل هذا الحيوان نجس كالكلب كالتولد من وطء الكلب الحيوان طاهر حتى يجب تسبيح المخرج منه وهل يجب الغسل بخروجه لانه ولادة فاجاب الذى يظهر انه غير نجس لانه لم يولد من ماء الكلب وانه لا غسل لان الولادة المقضية للغسل هى الولادة المعتادة بدليل انه لو خرج دود من الجوف لم يجب الغسل بسببه مع انه حيوان تولد في الجوف وخرج منه قليتا مل اه سم على حج ومنه يعلم متى وطئت المرأة وولدت ولو على صورة حيوان وجب الغسل (قوله انما الماء من الماء) وجوابه ان الولد منى منعقد في صدق عليه الحديث (قوله لم يجب عليها الغسل) أى ويجب عليها الوضوء عينا

(قوله ويجب بالقاءعلقة الخ) ع ينبغي ان يشترط في ما قول القوابل انهما أصل آدمي اه وفي العباب قال القوابل هما أصل آدمي وقضية اشتراط هذا القول عدم الوجوب اذ لم تقل القوابل ذلك اهدمهن أو غيرهما تأمل سم على منهج وهو ظاهر لكن فيه على حج ما حاص - له نقلا عن الزركشي ان محل التوقف على قولهم ان لم تربلا ولا الواجب الغسل مطلقا اه وفي التفارقة نظر لمحو ازان يكون المرفق دما على صورة العلقة والمضغة والبال بل الدم بعد ذلك لا أثر له فالاولى الاختلاف لاطلاق وبقي ما لو اختلفت القوابل فينبغي ان يأتي فيه ما قيل في الاخبار بتجسيم الماه من تقديم الاول في الاكثر عددا الخ وقوله القوابل اي أربع منهم ان قلنا انه شهادة ويحتمل الاكتفاء بواحدة لحصول الظن بخبرها وهو الاقرب لان المدار على ما يغلب على الظن انه أصل آدمي (قوله وتحصل) زاد حج لا آدمي فاعل أو مفعول به (قوله بدخول حشفة) اي من شخص واحد فيما يظهر (قوله ما فوق الختان) اي ما هو الاقرب من الختان فكأنه قال هي رأس الذكر (قوله بأن شق وأدخل أحد شقيه) عبارة حج والذي يتجه مدر كان بعض الحشفة يندرج من باقي الذكر قدره سواء بعض الطول وبعض العرض وكتب عليه سم قوله يقدر من باقي الذكر قدره النظر صورته ١٥٢ في الطول (قوله وان جاوز) اي المقطوع (قوله وان لم يبق من الذكر غيره) اي

بأن كان الحزفي آخره (قوله او بهيمة) ع لو كان يابس اقديدا كذا ذكر الثور الذي يضرب به فائظا هو عدم الوجوب سم على منهج (قوله وغيره) اي وجنية ان يحقق كعكسه على الاوجه فيها ما حج (قوله او جائل غليظ) ومنه قصبة ادخله فيها كما أتت به بعضهم وان نوزع فيه اه حج (قوله يوكل الى نظرا الفقيه) عبارة الزيادة وفيما لو خاف بلا حشفة يعتبر قدر المعة دلة لغالب أمثاله اي أمثال ذكره وكذا في ذكر البهيمة يعتبر قدره يكون

قوله ولادة ويجب بالقاءعلقة او مضغة كالولد (وجنابة) بالاجماع لقوله تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا وهي افعلة البعد وشرعا امر معنوي يقوم بالبدن يمنع صحة الصلاة حيث لا مخرج وتحصل (بدخول حشفة) وهي كافي الصحاح والقاموس ما فوق الختان فلا تحصل بعضها ولو مع اكثر الذكربأن شق وأدخل أحد شقيه كما هو موضح كلامهم - م والاصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم اذا التقي الختانان فقلدو جب الغسل والمراد باللقاء المحاذاة لان ختان المرأة فوق مدخل الذكر وانما يتحاذيان بتغيب الحشفة (او قدرها) من مقطوعها وان جاوز حد الاعتدال فلا يعتبر قدر حشفة معتدل كما يؤخذ من كلامهم في التحليل واليه أشار الشارح بقوله منه اذا الاعتبار بصاحبها اولى من الاعتبار بغيره ولا ادخال قدرها مع وجودها فيما يظهر كما لو تني ذكره وادخل قدرها منه خلافا لبعض المتأخرين ولا ادخال دونها وان لم يبق من الذكر غيره (فرجا) قبلا او ذبرا ولو من ميت او بهيمة كمنهكة وغيره وان لم يشته ولا حصل انزال ولا قصد ولا انتشار ولا اختيار او بجائل غليظ ولو كانت الحشفة او قدرها من مبان واعتبار قدر الحشفة المعتمد له من ذكر البهيمة وعدمه يوكل الى نظرا الفقيه

نسبته اليه كدسامة معتدل ذكر لا آدمي اليه فيما يظهر وبقي ما لو كان ذكره الموجود كالشعيرة والوجه

وايسر له حشفة حل يقدر له حشفة اولا فيه نظروا قد يؤخذ من قول سم على حج قوله او مخلوق بدونهما يشمل ما لو كان بلون الحشفة ومنه ان كان كاه بصفة الحشفة فلا يتوقف وجوب الغسل على ادخال جميعه وهو الظاهر نعم ان حزن من أسفله بصورة تحزين الحشفة فينبغي انه لا بد من ادخال الجميع اه انه يقدر له حشفة بأن تعتبر نسبة حشفة معتدل ذكر الى باقيه ويقدر له مثاله فان فرض ان حشفة المعتدل ربع ذكره كان ربع ذكره هذا هو الحشفة * (فرع) * قال في العباب ومن أحسن نزول منيه فامسك ذكره فلم يخرج فلا غسل عليه قال في شرحه حتى لو كان في صلاة أتمها وان حكمنا يلوغه بذلك أو قطع وهو فيه ولم يخرج من المنفصل كما قاله الاسخوي والبارزي اه ولا ينبغي اشكال ما قاله والوجه خلافا لان المني فيه انفصل عن البدن ومجرد استناره بما انفصل معه لا أثر له سم على حج اه وحيث اعتبرت النسبة كانت ضابطة فاعل اعتبارها بيان لما ظهر للفقيه وقرره والافهم ما متبايان * (فرع) * لو ادخل من الذكر المبان الحشفة وجب الغسل أو قدرها من الطرف الآخر لم يجب الغسل مر * (فرع) * ذكر مبان قطعت حشفته سئل مر عنه فقال بجحان ادخل قدر الحشفة =

من اى الطرفين وجب الغسل اه فاذا رجع ولم يصر رتم في مرة قال ينبغي ان المعتبر جهة موضع الحشفة أقول ويؤيد قوله وجب
 الغسل اطلاق قولهم أو قدرها من فاعدها الشبهة كلام من الجهتين وقول ج أيضا ولو نشاء وأدخل قدر الحشفة منف مع
 وجود الحشفة لم يؤثر وألا اثر على الوجهه (فرع) لو قطع فرج المرأة بحيث بقي اسمه وأولج فيه ظهره على الفور ووافق م
 عليه كذلك أنه لا يجب الغسل اذا لم يسمى جماعا وان نقص منه فليجبر ثم بعد ذلك جوز أنه اذا بقي اسمه وجب الغسل فليجبر
 وقد يوجه بان منع انه لا يسمى جماعا وان الغسل غير منوط بكونه يسمى جماعا بل بما يسمى الادخال في فرج ثم صمم على انه لا يجب
 سم على منج أقول هو قياس وجوبه بالذكر المبان وجوبه هنا على المولى لانه يصدق عليه انه اولج في فرج (قوله والاوجه أنه)
 اى الفقيه (قوله من بقية الاحكام) هذا مع قوله قبله متصل او مقطوع ثم قوله المتصل او المنقطع فيه ايدل على وجوب المهر
 وحصول التكليف بالايلاج الذكر المبان وهو حاصل ما في فتاوى شيخنا الشهاب الرولى ولا يخفى أنه في غاية البعد ليراجع وقد وقع
 البحث في ذلك مع ولده فوافق على انه في غاية البعد سم على ج وعبارة ج في شرح اعياب نصها وقتل الاسنوى عن
 البغوى انه لا يثبت بالمقطوع نسب واحصان وتحليل ومهر وعدة ومساورة وابطال احرام وبيع مارق الغسل بأنه اوسع بابا منها
 اه هذا وقضيه ايضا انه يجب على من قطع ذكره ثم أولج في فرج الغسل ١٥٣ وفيه نظر لا يخفى والظاهر انه غير مراد
 لانه بانفص الله عنه ان قطعت نسبه

والاوجه انه يرى اعتبار ذلك كما قالوا فمن لامر فقل له ولا كعب يقدر بقدره ولا يعاد غسل
 الميت اذا أولج فيه واستوجب ذكره لسقوط تكليفه كالبهيمة وانما وجب غسله بالموت
 تنظيها واكرامه ولا يجب بوطء المبتة حد كاسميأى ولا مهر كما لا يجب بقطع يدها بية تم
 تشديده العبادات وتجب به الكفارة في الصوم والحج وكما ينط الغسل بالحشفة يحصل بها
 التحليل ويجب الحد بالايلاجها على ما يأتي في محله وتحريم به الربيبة ويلزم المهر والعدة وغير
 ذلك من بقية الاحكام ويستثنى الخنثى فلا يغسل بالايلاج حشفته ولا بالايلاج في قبله لاعلى
 المولى ولا على المولى فيه فيهما الا اذا اجتمعا ولو خلق له ذكران يبول بهما فاولج احدهما
 وجب الغسل ولو كان يبول بهما وجب الغسل بالايلاج دون الاخر ان لم يسامتا
 العامل ولو اولج خنثى في دبر رجل تخيرا بين الوضوء والغسل (و) تحصيل (بجروج معنى)
 ولو بولن الدم لكثرة جماع ونحوه فيكون طاهرا موجبا للغسل اذا وجدت فيه الخواص
 الاتية والمراد منه ليخرج به مفعول غير والخارج اول مرة ليخرج ما لو استدخلته ثم خرج

٢٠ به ل بغالب امثال ذلك الذي كرو يؤيد هذا الحل ايضا ما تقدم عن شرح اعياب له مما يخالف ما اقتضاه كلامه هنا
 من التعميم (قوله ان لم يسامتا العامل) لم يذكر هنا حكم ما لو اشبه أحدهما بالآخر وقد سوى ج بينه وبين الاصليين وهو
 موافق في ذلك لما قدمه الشارح في نواقض الوضوء لكن تقدم ثم عن شرح الروض ان النقص لا يكون الا بهما معا فقياسه هنا
 ان الغسل انما يكون بايلاجهما ومن ثم توقف سم فيما ذكره ج هنا وقال ما حاصله القياس انهما يجب بايلاجهما معا
 اه وقد يقال محله اذا لم يكن على سم الاصلي فان كان على سمته انجبه ما قاله ج واهل وجبه اطلاقه ان الاشتباه انما يكون
 حينئذ ومع هذه الحالة لا وجه الاوجب الغسل بايلاج كل منهما لانه اذا وجب بالايلاج المقترن حيث كان على سمته الا لم يكن
 وجوبه بايلاجيه حالة الاشتباه أولى (قوله تخيرا بين الوضوء) وينبغي ان يأتي هنا ما يأتي فيما لو احتل كونه الخارج منيا او ديا
 (قوله والغسل) وذلك في الواضح لانه اما واجبه الوضوء بخروج ذكر الخنثى من دبره أو الغسل بايلاجيه فيه وفي الخنثى لانه اما
 واجبه الغسل بايلاجيه أو الوضوء بالامس وعليه فعل ذلك في الخنثى حيث لا مانع من النقص بأن لم يكن بينهما محرمية ولا صفر
 (قوله استدخلته ثم خرج) قال الخطيب على الغاية اما اذا خرج من قبل المرأة فجاءها بعد غسلها فلا تيمد الغسل الا اذا
 قضت شهوتها فان لم يكن اه شهوة كمنغرة أو كان ولم تقض ككثرة لاعادة عليها فان قيل اذا قضت شهوتها لم تيقن خروج

منها أو يقين الطهارة لا يرفع بظن الحدث إذ حدثها وهو خروج منها غير متيقن ونضاض شهوتها لا يستدعي خروج شيء من
 منها كما قاله في التوشيح أجيب بأن قضاء شهوتها بمنزل منزلة نومها في خروج الحدث فنزلوا المظنة بمنزلة المظنة وخروج بشئ للمرأة
 ما لو طئت في دبرها فاعتقدت ثم خرج منها مني الرجل لم يجب عليه إعادة الغسل كما علم مما مر (فائدة) • وقع السؤال عما لو دخل
 إنسان فرج امرأة هل يجب عليه الغسل لأن صدق عليه أنه أدخل ذكره فرجاً أم لا لأنه أدخله تابعاً لامتداده فلا فيه نظر والظاهر
 هو الأول للعلة المذكورة (فائدة) • أخرى سئل الشهاب الرلي عن أدخل ذكره في ذكر آخر هل يجب عليه ما الغسل أم لا
 فاجاب بالوجوب اه وهو ظاهر لأنه صدق على هذا الفعل أنه دخول ذكر في فرج وذلك موجب الغسل على كل منهما ما ر قوله
 أم سليم قال في التقريب أم سليم بنت ملحان بن خالد الأنصارية والدة أنس بن مالك يقال اسمها سهلة أو زميلة أو رميثة أو مليكة
 أو أيغة وهي الغميصاء أو الرميضاء اشترت بكنيتها وكانت من الصحابات الفضلات ماتت في خلافة عثمان (قوله حكم المنفقع
 في باب الحدث الخ) تقدم للشارح أن المنافذ ١٥٤ الأصلية لا تعتبر وقياسه هذا أن الخارج منها لا يجب الغسل نقوله فيما مر

كالدبر إنما ياتي على ما اعتده
 أو على ما قاله هو بناء على أنه اراد
 بالمنافذ الأصلية الأقدم ونحوه وأما
 الدبر فهو من الفرج وغايته أن
 خروج المني منه خروج له من غير
 طريقه المعتاد (قوله والصلب)
 أي كاه (قوله وهو كما قال) أي في
 الخادم من أن صوابه ككت المعدة
 فينقض الخارج من نفس الصلب
 وخالف فيه حج لجعل الغسل
 مختصاً بالخارج من تحت الصلب
 وتحت ترايب المرأة وتبعه ابن
 عبيد الحق (قوله وهي نظام
 الصدر) أي كاه (قوله فأمسك
 ذكره الخ) عبارة مسم على منهج
 وافهم التعبير بالخارج أنه لا أثر
 لثروله لقصبة الذكروان حكمنا
 يلوغه ولا تقطعه وهو فيه إذا لم

• واه في ذلك الرجل والمرأة خرج منظرهم فكراهما احتلام أم غيرهما نقوله صلى الله عليه وسلم
 لما جاءته أم سليم وقالت له إن الله لا يسخي من الحق هل على المرأة من غسل إذا
 احتلت قال نعم إذا رأت الماء (من طريقه المعتاد) ولو من قبل مشكل (وغيره) كدبر
 أو ثنية قياساً على المعتاد وتسوية في الخارج من المعتاد وغيره هي المرجحة في الروضة
 والمصححة في الشرح الصغير لكن يحزم في التحية بأن الخارج من غير المعتاد حكم المنفقع
 في باب الحدث فيعتبر فيه الانفتاح والانسداد والأعلى والأقل وصوبه في المجموع قال
 في المهمات وهو المني على القواعد فاعمل به قال الرافعي والصلب هذا كالمعدة هناك
 قال في الخادم وصوابه ككت المعدة هناك لأن كلام المجموع صريح في أن الخارج من
 نفس الصلب يوجب الغسل اه وهو كما قال وعليه فيمفرق بين هذه وما مر حيث ألحق ثم
 ما انفق في المعدة بما فوقه بأن العادة جرت بأن ما تحمله الطبيعة ناقية إلى استئصال ما سواه
 بالقياس شبه بخلاف ما هنا أو الصلب إنما يغير الرجل أما المرأة فالعبرة فيها بما يزينها
 وهي نظام الصدر والمراد بخروج المني في حق الرجل والذكر بر وزه عن الفرج إلى
 الظاهر ويكفي في الثيب وصوله إلى محل يجب غسله في الخيانة ومن أحسن بنزول منيه
 فاستذكره فلم يخرج فلا غسل عليه ثم الكلام في مني مستحكم فإن لم يستحكم بان خروج
 أو من لم يجب الغسل بخلاف كافي المجموع عن الأصحاب (يعرف) المني (بثبوته)
 وهو خروج بدفعات قال تعالى من ما دافق (أولاً) بالجمجمة (بخروجه) أي وجدانها وإن لم

يخرج من المنفصل شيء كما قاله البارزى والاسنوى اه وفيه نظر إذا لم ينفصل أو جوده في المنفصل إذا لم ينفصل
 خروج المني وقد وجد اه وما نظره تقدم مثله اعتراضاً على ما في شرح العباب عن الاسنوى والبارزى أكن عبارته ثم لم
 يخرج من المنفصل وهي مخالفة لقوله من المنفصل (قوله فلا غسل عليه) أي ويحكم يلوغه أن كان صغيراً (قوله مستحكم)
 أي بأن وجد فيه إحدى خواص المني طيب وم وهذا كاه في الخارج من غير المعتاد أما الخارج منه فيوجب الغسل
 مطلقاً كما هو حاصل شرح الروض وما قاله مر وقوله لمرض أي مع كونه فيه بعض الخواص مسم على منهج ويستفاد ما ذكر
 من قول الشارح ثم الكلام الخ فإن مراده به التنصّل بل في المني الخارج من المنفقع ويدل على أن ما خرج من طريقه الأصلي
 بوجب الغسل مطلقاً حيث علم أنه مني بوجوب بعض الخواص فيه وقوله مستحكم بكسر الكاف كافي تحرير النوى ويوافقه
 قول المختار وأحكم فاستحكم أي صار محكماً اه فصريح بأن استحكم لازم فالوصف منه اسم فاعل على مستعمل بالكسر

(قوله أوريجين) أي بعين حنطة ونحوها أي ويض دجاج ونحوه خطيب والمراد بنحو الحنطة أي ما يشبه رائحة عجينه رائحة عجينها وبضويض الدجاج ما يشبه رائحته رائحته (قوله في منى المرأة) أي من الرقة والصفرة اهـ حج (قوله أي الطواص) دفع ما أورده عليه من أن صفات منى الرجل المباح والتحن مع وجوب الغسل بابتنائهم عنه ويقهيم ذلك من حمل آل في المتن على العهد المذكور (قوله للشك في الجنابة) خلافا للحج (قوله وهو ظاهر) وعلمه فاذا رجع قال حج فيحتمل أنه يعمل بقضية ما رجع إليه في الماضي أيضا وهو الاحوط ويحتمل أنه لا يعمل بها إلا في المسئلة قبل لأنه التزم قضية الأول بقوله فوجه فلم يؤثر الرجوع فيه وكتب عليه سم (قوله لا يعمل الخ) هذا هو الوجه اهـ * (تنبية) * آخر عمل غير الخارج منه ذلك مثله في التحصير المذكور وعلمه فهل يلزم كلا الجزئ على قضية ما اختاره حتى لو اختار صاحبه أنه مذي والآخر أنه منى لم يقتضيه لانه جنب بحسب ما اختاره لم ارفى ذلك شيئا والذي يتقدح ان الثاني لا يلزمه غسل ما أصابه منه 100 للشك وأنه لا يقتضي به في الصورة الأخيرة

اهـ حج وبني ما لو تذكّر به - بد
اختياره أنه منى كونه منيا حقيقة
هل يجب عليه إعادة الغسل قياسا
على ما لو توطأ حنيطا ثم تبين
خلافه ثم لا فيه نظر والأقرب
الثاني لانه لما كان مخاطبا بالاحد
الدائر وأتى به تحقق في ضمنه
الواجب وليس متبرعا بالاحد
فأشبهه ما لو نسي صلاة من الخمس
فصلى الخمس وسبيله لبراءة ذمته
من الواجب ثم تذكّر المأسيبة
بعينها فأنما أتى به يجوز مع تردده
في التنية بخلاف وضوء الاحتياط
فيما لو تبين الطهارة وشك في
الحديث فإنه لا يجب عليه شيء ثم
رأيت في سم على حج فرع عمل
بمقتضى ما اختاره ثم بان الحال
على وفق ما اختاره فيجوز ان
يجزئه اخذ ما فرقه بين عدم

يتدفق لقاته ويلزمه فتور الذكروا نكسارا للشهوة غالباً (أوريجين) وطلع فخل (رطباً
وبياض ييض جافاً) وان لم يتدفق ويلتذبه كأن خرج ما بقي منه بعد الغسل فأى صفة من
الثلاث وجدت كانت اذ لا بد من شيء منها في غيره وقوله رطباً وجافاً حالان من المني لا من
العجين وبياض البيض ولا أثر للحنطة أو يبيض في منى الرجل ولا ضة بذلك في منى المرأة
رفان فقدت الصفات أي الطواص المذكورة (فزع غسل) لانه ليس معنى فلو احتمل كون
الخارج منيا أو وديا لكن استيقظ ووجد الخارج منه ايض فحينئذ يتخير بين حكمهما
فيغتسل أو يتوضأ أو يغسل ما أصابه منه فلو اختار كونه منيا لم يحرم عليه قبل اغتساله
ما يحرم على الجنب للشك في الجنابة وله ما من قال بوجوب الاحتياط بفعل مقتضى
الحديث لا يرجب عليه غسل ما أصاب توبه لان الأصل طهارته كذا افتى به الوالدرجه
الله تعالى وقضية كلام الزركشي انه الرجوع عما اختاره وهو ظاهر اذا التفت ويض الى
خبره يقتضي ذلك وان رأى منيا في توبه أو في فراش نام فيه وحده أو مع من لا يمكن
كونه منه كالمرسوح فيما يظن ركبا الخادم لزمه الغسل وان لم يتذكر احتملا ما لزمه
إعادة كل مكتوبة لا يحتمل حدونه بعد ما ويندب له إعادة ما احتمل أنه فيها كما لو نام مع من
يكن كونه منه ولو نادرا كالصبي بعد تسرع فانه يندب لهما الغسل وعدم اعترافه بحدته
ما قيد المأوردى المسئلة به بما اذا رأى المني في باطن الثوب فان رأى في ظاهره فلا غسل
لاحتمال أنه أصابه من غيره (والمرأة كرجل) فيما امر من حصول الجنابة وما يعرف به
المني من الخواص الثلاث على الاصح من اضطراب طويل لعموم الأدلة (ويحرم بها)
أي بالجنابة (ما حرم بالحدث) الأصغر لانها أغلظ منه (والملك بالمسجد) لقوله تعالى

الاجزاء اذ بان الحال في وضوء الاحتياط والاجزاء اذ بان الحال في مسئلة المسئلة بأنه تبرع في وضوء الاحتياط (قوله في ظاهره)
قد يتوقف فيه مع فرض الكلام في كونه لا يمكن من غيره ومن ثم عم غيره الحكم وعبارة سم على منهج فرع قال في الروض
وشرحه وان رأى في فراشه أو توبه ولو بظاهره منيا الخ اهـ قال حج ومحل حيث احتمل ذلك عادة فيما يظن اهـ (قوله
والملك) زاد حج وهل ضابطه هنا كما في الاعتكاف أو يكتفي هنا بأدنى طمأنينة لانه أغلظ كل محتمل والثاني أقرب اهـ وبوجه
بأنهم انما اعتبروا في الاعتكاف الزيادة لان مادونه لا يسمى اعتكافا والمدار هنا على عدم تعظيم المسجد بالملك فيه مع الجنابة
وهو حاصل بأدنى مكث ثم قال ايضا ومن خصائصه حل المكث له به جنبا وليس على منة في ذلك وخبر وهو كافي شرح العباب
عن المجموع ياعلى لا يحل لاحد يجنب في هذا المسجد غيري وغيرك ضعيف وان قال الترمذى حسن غريب اهـ وقضية
اقتضاه في الخصوصية على المكث أنه صلى الله عليه وسلم كغيره في القراءة

(قوله ومثله رحبته) وهي ما وقف للصلاة حال كونه اجزأ من المسجد (قوله شائعا) أي فهو كالصعيد في حرمة المكث فيه على الجنب والمحوه وتجب قسمة فوراً ويستحب لدخوله التحية ولا يصح الاعتكاف فيه على المعتد كما في حاشية الزايد قال سم والفرق ان الغرض من التحية أن لا تنفك حرمة المسجد بترك الصلاة فيه فاستصبت في الشائع لان بعضه مسجد بل ما من جزء الا وفيه جهة مسجدية وترك الصلاة يحل بتعظيمه والاعتكاف انما يكون في مسجد والشائع بعضه ليس بمسجد فالما كثر فيه بمنزلة من خرج من المسجد واعتقد عليه * (فائدة) قال المذاوي في كتابه المسمى بتيسير الوقوف على غوامض أحكام الوقوف ثم موضع القول بصفة الوقف أي وقف الجزء المشاع مسجداً من أصله حيث أمكنت قسمة الأرض اجزأ الا فلا يصح كما يحتمه الاذري وغيره وكانهم لم يروا فيه نقلاً وهو يجب فندد صرح ابن الصباغ في فتاويه التي جاءها ابن أخيه فقال ومن الغرائب اذا كان له حصته في أرض مشاعة وهي لا تنقسم فجعلها مسجداً لم يصح اه (قوله ان لم يكن له عذر) ينبغي ان يكون من الضرورة والعذر ما اذا كان خارج المسجد ولم يمكنه الغسل الا في الحمام لخوف برد الماء أو فحوه ولم يتيسر له أخذ أجرة الحمام الا من المسجد ولم يجد من يناولها له من المسجد ممن يتقوه وهذا قياس قولهم اذا كان الماء في المسجد دخل لاخذ بشرط ان يتيم ويمكث قدر الاستقامة فقط ومنه يؤخذ انه يتيم ١٥٦ في مستأنث اذا أمكنه ثم رأيت مر قال من احتاج للدخول للمسجد وهو جنب

ولا جنب بالاعبارى سبيل وقوله صلى الله عليه وسلم لم ائني لاحل المسجد لمأفوض ولا جنب ومثله رحبته وهو أؤه وجناح بجداره وان كان كله في هوا الشارع كما يقتضيه كلام المجموع وشمل ذلك ما لو كان المسجد شائعا في أرض بعضها ملك وان قل غير الملك فيها يظهر وينافق التفصيل السابق في التفسير مع ان حرمة القرآن آكد من حرمة المسجد بأن المسجدية لما انتهت في كل جزء من اجزاء تلك الأرض التي وقع فيها المكث كان يصدق عليه أنه ما كثر في مسجد شائع بخلاف القرآن مع التفسير فانه غير منهم فيه بل معتز عنه فلم يصدق عليه انه من مسجد شائعا وأيضا فاختلاط المسجدية بالملك لا يخرجها عن كونه يسمى مسجداً ولا كذلك المصحف اذا اختلط بالتفسير فانه يخرج عنه كونه يسمى مصحفاً ان زاد عليه التفسير كما مر ومحل حرمة ما تقدم ان لم يكن له عذر فان كان كغلق ابه أو خرف أو خرج ولو على مال وتعذر غسله هناك تيم حتما لا بتراب المسجد وهو الداخل في وقفه فيحرم به كتراب مملوك لغيره ويصح ومحل أيضاً في حق المسلم اما الكافر فله دخوله ان أذن له فيه مسلم أو وجد ما يقوم مقام اذنه فيه ودعت حاجة الى

لاخذ أجرة الحمام مثلاً جاز الدخول ان يتيم ومكث قدر حاجته ولا يجوز بلان يتيم وقوله يتيم حتما الخ أي فلو وجد ما يكفي بعض اعضائه او وجد ما يكفي جميعها لكن منعه فحوا البرد من استعماله في جميعها ولو عينه في بعضها فهل يجب في صورتين استعمال المذود وتقليل الحدث كن اراد الصلاة وجد ما لا يكفيها أو ما لا يمكنه الاستعمال بعضه فيه نظر ولا يبعد الوجوب فتأمل سم علي منهج * (فائدة) عن الامام أحمد رضي الله عنه ان

للجنب ان يمكث بالمسجد لكن بشرط ان يتوضأ ولو كان الغسل يمكنه من غير مشقة اه (قوله ولو على مال) أي وان قل دخوله كدرهم (قوله لا يقرب المسجد الخ) هل المشتري له من غلته كاجرائه أو كالذي فرش به أحد من غير وقف فيه نظر والاول اقرب ولو شك في كونه من اجرائه ففيه تردد وهل التحريم اقرب لان الظاهر احترامه وكونه من اجرائه حتى يعلم مسوغ لاخذ حاشية ابضاح للحج هذا وما ذكره في التردد في المشتري من غلته انما يأتي اذا قلنا ان الداخل في وقفته لا يجوز في التيم ومحل التردد على انه هل يجوز او لا بخلاف الخارج عنها ما على ما ذكره الشارح من ان الداخل في وقفته يحرم ويصح التيم به بخلاف الخارج عنه كالذي تهب به الرياح فلا يظهر التردد لان المشتري على الوجه المذكور يحرم استعماله مطلقاً ويصح (قوله مسلم) رجل او امرأة حيث كان بالغاً وخرج بالمسجد قبور الانبياء فلا يجوز الاذن له في دخولها مطلقاً تعظيمها اه فتاوى الشارح (قوله ودعت حاجة) أي تتعلق بمصلحتنا كبناء المسجد ولو تسرع غيره او تتعلق به لكن حصولها من جهة متنا كاستفنائها ودعواها عند قاض اما غير ذلك فلا يجوز الاذن له فيه لاجله كدخوله لاكل في المسجد أو تفرغ نفسه في سقايتها التي يدخل اليها منه اما التي لا يدخل اليها منه فلا يمنع من دخولها الاذن مسلم نعم لو غلب على الظن تقيسهم ماها وجد رانها منعوا ولا يجوز الاذن لهم في الدخول

(قوله لانه لا يعتد حرمة) قال شيخنا زياي بعد ذلك مثل ما ذكر عن ج وهذا بالنسبة للتمكين اما هو فيحرم عليه الجلوس مع الجنابة لانه مخاطب بالفروع خطاب عقاب اقول قد يشك على هذا ربطه صلى الله عليه وسلم الاسير من الكفار بالسجدة فانه حيث كان حراما ولو باعتراف الاخره فقط لا يعتد به معهم النبي صلى الله عليه وسلم الا ان يقال فعل ذلك اشارة الى انه يقر المكفر على ما لا يعتد بحدود حرمة وان كانوا يعاقبون عليه في الاخره لكن يشك على هذا الجواب تصريحهم بحرمه اطعنا اياهم في رمضان مع انهم لم يعتد بحدود حرمة (قوله وعدمه) اي المنع وهو الجواز (قوله حاجتها) يعني ان لا تمنعها الدخول عند حاجتها ومع ذلك يحرم عليها الدخول كما يصرح به قول العباب والذمية مع الحيض لا الجنابة كالمسألة وبه يعلم انه لا منافاة بين عدم المنع والحرمه وذلك يقتضي انه لا يحرم المكث على الجنب الكافر ويشك عليه أنهم مخاطبون بفروع الشريعة (قوله في البالغ) اي من المسلمين (قوله فيجوز له) (فرع) نقل ١٥٧ م عن البكري في حاشيته نقلا

دخوله سواء كان جنبا أم لا لانه لا يعتد بحدود حرمة ما الكافرة اذا كانت حائضا وامنت التلويث فهل تمنع كالمسألة كما في الروضة كاصلها في شروط الصلاة أولا كما صرح به في باب الامعان اختلف المتأخرون في الترجيح والاقرب حمل المنع على عدم حاجتها الشريعة وعدمه على وجود حاجتها الشريعة ومحله ايضا في البالغ اما الصبي الجنب فيجوز له المكث فيه كاقراة كذا كره المصنف في فتاويه قال ابن العماد في تهذيب المقاصد ومن التردد فيه ان يدخل لياخذ حاجته من المسجد ويخرج من الباب الذي دخل منه دون وقوف بخلاف ما لو دخله يريد الخروج من الباب الاخر ثم غلب الرجوع فله ان يرجع (لا عبوره) لكونه اخف ولا يكلف الاسراع بل عيشي على عادته نعم هو للعائض والنفساء عند أمنه ما تلويثه مكروه والاغتراف كما سيأتي وللجنب خلاف الاولى الا اعذر ولو عبر بنية الاقامة لم يحرم المرور فيما يظهرون خلافه لابن العماد اذ الحرمة انما هي قصد المعصية لا المرور ولو ركب دابة ومرفيه لم يكن مكثا لان سيرها منسوب اليه بخلاف نحو ممرير يحمله انسان ولو دخل على عزم أنه متى وصل للباب الاخر رجع قبل مجاوزته لم يجز لانه يشبه التردد والسباح في نهر فيه كالمدار من دخله فنزل بئر ولم يمكث حتى اغتسل لم يحرم فيما يظهرون ويحتمل منعه لانه حصول لامرور وعلى الاول يحتمل كلام البغوي انه لو كان به بئر ودلى نفسه فيها بجل حرم على ما اذا ترتب عليه مكث كما يظهرون كلامه نفسه ولو لم يجد ماء الا فيه جازله المكث بقدر حاجته وتيمم لذلك كما لا يخفى ولو جامع زوجته فبسه وهما ماران فالوجه الحرمة كما يؤخذ من كلام ابن عبد السلام أنه لو مكث جنب

المرور به لغير غرض خلاف الاولى اه ومفهومه أنه لا يكون خلاف الاولى اذا كان لغرض ما وان لم يكن ضرورة ويصرح به قول الروض وشرحه لان كان العبور لغرض كقرب طريق فليس بمكروه ولا خلاف الاولى (قوله اذ الحرمة الخ) وعليه فما ذكره ابن العماد فيما مر من أن من التردد ما لو دخل لياخذ حاجته الخ ضعيف هذا وقد يقال ان كلام ابن العماد هو الظاهر لان قصد الاقامة صير مروره كالتردد وهو حرام لانه بمنزلة المكث فكذا هذا (قوله منسوب اليه) قالوا في تطهير من القبلة انما يكون منسوب اليه لانه لم يطل صلاته بمشاة ثلاث خطوات اذا كان زمامها بيده فان كان يده غيره او مرسل لا تبطل لان سيرها منسوب الى غيره وقيل ان يقال هنا كذلك فيقال ان كان زمامها بيده لم يحرم المرور لانه سائر وان كان يده غيره حرم لاستقراره في نفسه ونسبة السير الى غيره (قوله انسان) اي عاقل (قوله كالمدار) اما لو كان في سقينة فينبغي ان يأتي فيه ما في الدابة فان كان هو المسير لم يحرم لان سيرها منسوب اليه فكأنه ماروا لاجرم لاستقراره كن جالس على ممرير يحمله رجال (قوله الا فيه) اي المسجد

(قوله لم يحزله مجامعها) أي لان فيه انهما كالحرمۃ المسجد والاجماعه فيه لا يزيد على كونه جنباً مادراً (قوله والاقرب الى كلامهم الاول) وفي كلام حج ما يرجح الثاني واستشهد له بكلام السبكي فراجع والاقرب ما قاله حج (قوله والقرآن) أي من مسلم بالغ ولونذر قراءة القرآن في وقت معين فاجنب فيه ولم يجز ما به تسلي به ولا تراباً يتيم به وجب عليه القراءة فامتنع عليه انما هو التثقل بالقراءة كما في الارشاد اه وهو ظاهر ويناب أيضاً على قراءته المذكورة وهذا كنفاد الطهورين حيث أوجبوا عليه صلاة الفرض وقراءة الفاتحة فيه فبالقراءة المذكورة هنا كالفاتحة ثم وقد يفرق بأن الصلاة انما وجبت لحرمۃ الوقت ومن ثم يجب اعادتها والنذر ليس له وقت شرعي اصالته حتى يراعى هذا وقيل الاكتفاء بالقراءة في حق فاقد الطهورين حيث فسد القراءة كما قاله حج ١٥٨ وذلك لان الجنابة مانعة لهم من صرف ما أتى به للقرآن ولم يجعلوا الاحرام

بالصلاة موجباً لحلل الفاتحة اذا أتى به على القرآن أي بناء على هذا التعليل لكون الصلاة لا تصح بدونها وقيل ما ذكره في قراءة الفاتحة في الصلاة في حق فاقد الطهورين انه لا بد له من قصد ما بالاولى فيما لونذر القراءة في وقت معين وقت الطهورين حيث قلنا يقرأ (قوله لا يقرأ الجنب) بكسر الهمزة ثم ي وضمها خبر بعناه اه حج (قوله لم يقرأ) أي وذلك بأن يرد معناه من طريق آخر اما صحيح أو حسن (قوله لا بقصد قرآن) أي ولو مع غيره (قوله انما يكون قرآناً بالقصد) أي مع وجود المانع اما بدونه فالتمسك بالقراءة مصروف له وان لم يقصد ويناب عليه ثم رأيت في حج تعليل الجواز مانعه لانه أي عند وجود قرينة

أفيمه روز وجته بعد لم يحزله مجامعها ومن كلامهم في باب الاعتكاف في توضيحه كون المسجد شرطاً لصحته حيث قالوا لا جاز أن يكون ذلك المأوى شرطاً مانعاً مباشرة المعتكف في المسجد لان منه ما فيه لا يختص به فغير المعتكف كذلك يخرج بالمسجد المدرسة والرباط ومصلحة العبادة ونحوها وهل شرط الحرمۃ تحقق المسجدية أو يكفي بالقرينة فيه احتمال والاقرب الى كلامهم الاول وعليه فالاستفصاء كافيه ما لم يعلم أصله كالساجد المحدثين (والقرآن) حيث تلاظ به بحيث أسمع نفسه مع اعتدال سمعه ولم يكن ثم نحو اعطى ولو لحرف لان نقطة بحرف بقصد القرآن شروع في المعصية والتكريم لذلك لانه يسمي قارئاً والاصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لا يقرأ الجنب ولا الحائض شيئاً من القرآن وهو وان كان ضعيماً فله متابعة تجبر ضعفه بل حسنة المنذرى (وتحل اذ كاره للجنب لا بقصد قرآن) كقوله في الاكل بسم الله وعند فراغه منه الحمد لله وعند ركوبه سبحان الذي من خلفنا هذا وعند المصيبة ان الله وانا اليه راجعون لعدم الاخلال حينئذ بالتعظيم اذ القرآن انما يكون قرآناً بالقصد وشمل ما اذا قصد ذكره أو وعظفه أو حكمه أو أطاق كان جري به لسانه من غير قصد فلا يحرم وظاهره انه لا فرق في ذلك بين مالاي جدد نظامه الا فيه كآية الكرسي وسورة الاخلاص وبين ما جدد نظامه فيه وفي غير كما عتدهم الوالد رحمه الله تعالى وهو الاقرب للتمسك قول ويؤيده أن الفصح على الامام لا بد فيه من قصد القراءة ولو لمالاي جدد نظامه الا في القرآن قال الجوهري وهو قضية نسوية الجموع بين الاذكار وغيره انهم قال ان كلام الزركشي من التفرقة بينهم ما ممنوع وضعه ظاهر يدرك بأدنى تأمل اه ولم يمانع من قوله اذ كاره منال فراعظم واحكامه وقصده كذلك ومحل منع قراءة الجنب اذا كان مسلماً

تقتضي سرفه عن موضوعه كالجنابة هنا لا يكون قرآناً الا بالقصد (قوله وفي غيره) كالكلام القدوس مثلاً اما (قوله ولو لمالاي جدد نظامه الخ) ووجه التاميد ان قصد كلامهم في الفتح بين مالاي جدد نظامه الا في القرآن وبين ما جدد فيه وفي غيره دليل على قبله الصرف عن كونه قرآناً وحيث قبله فلا يحرم على الجنب لانه القرائية عنه (قوله وضعه ظاهر) اعلم وجهه انه بعد اشتراك الشكل في القرائية لوجه التفرقة بين مالاي جدد نظامه فيه وفي غيره لان ذات القرائية لا تنتفي عن شيء منه والكلام في حكم القرآن وعليه لا يوجب الفرق بين مالاي جدد نظامه فيه وفي غيره وغير ذلك (قوله وقصده) أي وجهه القرآن لا يخرج عما ذكر فمكانه قال تحل قراءة جميعه حيث لم يقصد القرائية

(قوله اما الكافر فلا يمنع منها) اى القراءة قبل يمكن منها الماقرائة مع الجنابة فتحرى عليه لانه مخاطب بقروع الشريعة خطاب عقاب اه زيادى وظاهر كلام الشارح انه لا يمنع ولو كان معاندا وعبارته على انها جهة ثم شرط تمكن الكافر من القراءة أن لا يكون معاندا أو ربحى اسلامه كفى المجموع والقياس أيضا منعه من كتابة القرآن حيث منع من قراءته (قوله ويمنع تعلمه) والقياس منعه من التلاوة حيث كل معاندا ولم يرج اسلامه ولا يشترط في المنع كونه من الامام بل يجوز من الاحاد لانه نهي عن منكر وهو لا يختص بالامام (قوله بنحس) اى غير معنوعه وعبارة حج في نواقض الوضوء ويحرم منه ككل اسم منظم بنحس بنغيره معنوعه وحزم بعضهم بأنه لا فرق تعظيما له (قوله بخلافها) اى القراءة (قوله وبشم بنحس) ولو غلط وان نعمد فعل ذلك (قوله من قباها) انظر مرجع الضمير فيه وفيما بعده واعلم بتثنية الضمير في عليه او عليه فضمير قياسها للقراءة وضمر عليه مالمس المصحف وحمله (قوله من غير كراهة) اى فيه وفيما بعده كما هو ظاهر ١٥٩ عبارته (قوله بتحريرك شفقتي) اى من غير كراهة (قوله على اسان رسولك)

اما الكافر فلا يمنع منها لعدم اعتقاده حرمة ولا يجوز تعليمه للكافر المعاندين مع تعلمه في الاصح وغير المعاندين لم يرج اسلامه لم يجز تعليمه والاجاز وتسامح من مس المصحف لان حرمة آكد دليل حرمة حمله مع الحدث وحرمة منه بنحس بخلافها التي تجوز مع الحدث وبشم بنحس وبذلك علم اندفاع ما في الاسماء اخذ من كلام المهمات من قيامها عليها كما رد ذلك العلامة الجوزي ويجوز للجنب اجراء القرآن على قلبه من غير كراهة والهوس به بتحريرك شفقتي ان لم يسمع نفسه والنظر في المصحف وقراءته من وخ التلاوة وما ورد من كلام الله على اسان رسولك صلى الله عليه وسلم والتوراة والانجيل ثم شرع يتكلم على واجباته فقال (وأقله) اى وأقل واجب الغسل الذي لا يصح بدونه (بأنه رفع جنابة) ان كان جنبافان كانت حائضا نوت رفع حدث الحيض (او نية) استباحة (بأنه) (منه نقر اليه) اى الى الغسل كالطواف والملاوة ونية منقطة حيض استباحة رطبه ولو محترفا فيما يظهر كما اقتضاه كلام ابن المقرئ تبع الامام له هنا وان قيده في الروضة في باب صفة الوضوء بالزوج ونحوها المسبق في الوضوء فان نوى ملازمة ترائيه لم يصح (واداء فرض الغسل) اى اداء الغسل أو فرض الغسل أو الغسل المانروض أو الواجب أو الطهارة للصلاة أو الغسل لها قيم يظهر لا الغسل فقط لانه قد يكون عادة وبه فافرو الوضوء أو رزع الحدث أو الحدث الا كبر او عن جميع البدن تعرضه للمقصود فيما روى رفع الحدث ولاستلزام رفع المطلق رفع المقيدهم ما اذ رفع الماهية يستلزم رفع كل من اجزائها فلا يقال الحدث حيث اطاق منصرف للاصغر غالبا وبأى ما تقدم في الوضوء هنا من أنه يجب على سلسن المني نية نحو الاستباحة اذ لا يكف بنية رفع الحدث أو الطهارة عنه

أيضا والمعنى ان الموجب بلنس الغسل اى هذه الحقيقة الشرعية الامور المدكورة بالامنى لربوع الضمير الواجب اذ يصير المعنى الموجب للغسل الواجب ما ذكر ولا وجه له فقام له (قوله ولو محترفا) اى كالنار (قوله ونحوها) اى نحو المذكورات كقراءة القرآن ومس المصحف وغير ذلك (قوله لا الغسل فقط) اى أو الطهارة فقط بخلاف فرض الطهارة أو الطهارة الواجبة أو الطهارة للصلاة أو اداء الطهارة على قياس ما تقدم عن افتاء والده في الوضوء (قوله ورفع الحدث) عطف على قوله واداء فرض الغسل (قوله رفع كل من اجزائها) المناسب لقوله رفع المقيدهم بان قول هنا من جزئياتها لان المقيدهم قيد انما هو جزئى لاجزائه (قوله نحو الاستباحة) اى واذا اتى بذلك النية جافها ما قبل في التيمم من انه اذا نوى استباحة الصلاة استباح المبل دون الفرض واذا نوى استباحة فرض الصلاة استباح الفرض والنقل واذا نوى استباحة ما بينة الى طهر

كالمسك في المسجد استباح ما عدا الصلاة ونحوه. بل عن فتاوى الشمس الرمي في باب الوضوء انه اذا نوى فرض الوضوء ونحوه استباح النافله تنزيها للنية على اقل الدرجات ٨١. وقيل قوله تنزيها لا على اقل الدرجات انه انما يستباح بذلك من المصنف ونحوه وقياس ما ذكره في نية الوضوء ان يأتي مثله في نية فرض الغسل او ادائه (قوله وحديثه حيض الخ) قد يشكل نصير الغلط في ذلك من الرجل فان صورته ان يتوى غير ما عليه به يظنه عليه وذلك غير ممكن في حق الرجل لانه لا يتصور ان يظن حصول الحيض له ويمكن الجواب بأنه لا مانع من تصور بلواز كونه خنثى انضج بالذكورة ثم خرج دم من فرجه فظنه - يضاف انواه وقد اجنب بخروج المني من ذكره فصدق عليه انه نوى غير ما عليه غلطا وبلواز ان يخرج من ذكر الرجل دم فظنه بلهله حيضا فينوي رفعه مع ان جنابته بغيره (قوله ١٦٠ مع العمد) اي ما لم تنو الخائض النفس وتريد حقيقة أو النقصاء الحيض وتريد حقيقة وعبارته يصح ويصح

وانه لو نوى من احد احدى غير ما نواه اجزاء. وانه لو نوى جنابة جماع وقد احل أو الجنابة الخائف مفهوما والمفهوم الحيض وحديثه حيض او عكسه صح مع الغلط وان كان ما نواه معه لا يتصور وقوعه منه كنية الرجل رفع حدث الحيض غلطا كما اعتمدته والدرجته الله تعالى خلافه بعض المتأخرين بخلاف ما اذا كان متعمدا كما صرح به في المجموع نعم يرتفع الحيض بنية النفس وعكسه مع العمد كما يدل عليه تعليلهم - يجب الغسل في النفس بكونه دم حيض متحقق ونصريحهم بأن اسم النفس من اسماء الحيض وذلك دال على ان الاسم مشتق وقد جزم بذلك في البيان واعتمدته الاسنوي ولو نوى الجنب بالغسل رفع الحدث الا صغر غلطا وصحناه لم ترتفع جنابته عن غير اعضاء الوضوء لان نيته لم تتناول ولا عن رأسه اذ واجب رأسه الغسل والذي نواه فيها انما هو المسح لانه واجب الوضوء والغسل النائب عن المسح لا يقوم مقام الغسل وترتفع عن باقي اعضاء الوضوء لوجوبه في الحدثين وهل يرتفع الحدث الا صغر عن رأسه لانيته بنية معتبرة في الوضوء أفقئ والدرجته الله تعالى بارتفاعه عنه أخذنا من مفهوم قولهم ان جنابته لا ترتفع عن رأسه ويؤيده قولهم انه يسئل الوضوء والافضل تقديمه على الغسل وينوي به رفع الحدث الا صغر فترتفع عن اعضاء وضوئه مع بقائه جنابته ولا يلحق بالرأس فيما تقدم باطن الحية الرجل الكثيفة وعارضه لانه من مغسولة اصاله فترتفع الجنابة عنه كما افاده ابن العماد خلافا لما جزمه ابو علي السنجي وارتضاء في المهمات (مقرر ونحوه باول فرض) لما سبق في الوضوء وأقول فرض هنا هو اول مغسول من بدنه سواء كان أعلى ام أسفل لعدم الترتيب فيه ولو نوى بعد غسل جزء وجب اعادته غسله واذا اقترنت باول مفروض لم يثبت على السنين السابقة وقوله مقرر ونحوه بالرفع في خط المصنف كما افاده

وعبارته يصح بدل قوله لانه من الخ لانه يسئل الجنابة محل الغرة والتجديد الان يفرق الشارح بان غسل الوجه هو الاصل ولا كذلك محل الغرة والتجديد ٨٢ بخروجه ويمكن التوفيق بينهما وبين ما ذكره الشارح بان المراد بقوله من مغسولة اصاله لا بد لا يخلو لاف مسح الرأس فانه بدل وكونه من مغسولة اصاله بهذا المعنى شامل للواجب والمندوب وذلك شامل لما زاد على الواجب (قوله لم يثبت على السنين الخ) أي بل لا يحصل له شيء منها على قياس ما مر في سنن الوضوء عن مختصر الكفاية لابن النقيب وفي بعض الهوامش عزو المختصر المذكور لابن عبد السلام وهو خطأ فان ابن الرفعة ولد سنة خمس وأربعين وسقائه وتوفي في ثاني عشر رجب في السنة العاشرة بعد الهجرة بمائة وابن عبد السلام توفي في عصر في العاشر من جمادى الاولى سنة ستين وسقائه وفي ذلك الزمان لم يكن ابن الرفعة متاهلا للتأليف بل كان في زمن التحصيل فكيف يتوهم ان ابن عبد السلام يحتصر الكفاية واما ابن النقيب فقد توفي ليلة الجمعة ثاني عشر شوال سنة خمس وأربعين وبمجمائة

(قوله المأذونة أو لا) أي وهونية (قوله وتعميم شعره) وعليه فلو غسل أصول الشعر دون أطرافه بقيت الجناية فيها وارتفعت
عن أصولها فلوحق شعره الآن أو قص عنه ما يزيد على ما لم يقصه صحت صلاته ولم يجب عليه غسل مظهره بالقطع بخلاف ما لو لم
يغسل الأصول أو غسلها ثم قص من الأطراف ما ينتمي لحد المغسول بلا زيادة فيجب عليه غسل مظهره بالحق أو القص لبقاء
جنايته بعدم وصول الماء إليه (قوله أما أنا فيكفي أن أصب الخ) لعله قيل في مقام الرد على من بالغ في صب الماء على يده ومعلوم
أن ما شرع له شرع لامتة الأماثبت اختصاصه به ثم رأيت في فتح الباري ما نصه قسم ما محذوف وقد ذكر أبو نعيم في المستخرج
سببه من هذا الوجه وأوله عنده ذكر واعده النبي صلى الله عليه وسلم الغسل من الجناية فذكره ولم ينسب من طريق أبي الاحوص
عن أبي اسحق غاروفي الغسل عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال بعض القوم فاما أنا فاعسل رأسي بكذا وكذا فذكر الحديث
وهذا هو القسم المحذوف اهـ وقدره الكرماني بقوله وما غيري ١٦٠ فلا يفيض أو فلا علم حاله اهـ (قوله ضغائر) جمع

الشارح ويصح نصبها على أنه صفة مصدر محذوف عامله المصدر المأذونة أو لا وتقديره
واقله ان ينوي كذانية مقرونة (وتعميم شعره وبشره) لما في الصحيح من قوله صلى الله
عليه وسلم اما أنا فيكفي أن أصب على رأسي ثلاثاً ثم أفيض بعد ذلك على سائر جسدي
ولأن الحدث عم جميع البدن فوجب تعميمه بالغسل ويجب ايصال الماء الى منابت شعره
وان كثف بخلاف الوضوء لتكرره ويجب نقض ضغائر لا يصل الماء الى باطنها الا
بالنقض وغسل مظهر من صمغ الأذن وما يبدو من شقوق البدن التي لا غورهاها
وما تحت قللثة اقلف ومظهر من باطن انف مجعدوع ومن فرج الذيب عنه قد قودها
لحاجتها ويعنى عن باطن شعره قد ندم شعر العين والانف لا يجب غسله ومراة بالبشرة
ما يشمل الاطراف بخلاف نقض الوضوء (ولا تجب) في الغسل (مضغطة ولا استنشاق) بل
هما مستثنونان كافي الوضوء وغسل الميت لان الفعل المجرد لا يدل على الوجوب الا اذا
كان بياناً للجمل يتعلق به الوجوب وليس الامر هنا كذلك (واكمل) أي الغسل (ازالة
القدر) بالمجعة طاهراً أو نجساً استظهر اراقبه وان قلنا انه يكفي غسله لهما (ثم) بعد
ازالته (الوضوء) كاملاً لا اتباع فهو أفضل من تأخير قدميه عنه (وفي قول يؤخر غسل
قدميه) لما رواه البخاري انه صلى الله عليه وسلم توضأ وضوءاً للصلاة غير غسل قدميه
وسواء كافي المجموع نقلاً عن الاصحاب قدم الوضوء كاملاً بعضه ام اخره ام فعله في اثنا
الغسل فهو محصل السنة لكن الافضل تقديمه ثم ان تجردت جنايته عن الحدث نوى به
سنة الغسل والافرق الحدث الاصغر وظاهر كلامهم انه لا فرق في ذلك بين أن يقدم

ضغيرة بالضاد المجععة (قوله من
صمغ) هو بكسر الصاد فقط كما
في القاموس والختار (قوله وما
تحت قللثة اقلف) أي ان يتسهره
ذلك والاوجب ازالتها فان تعذر
ذلك صلى كفافة الطهورين ولا
يتيم خلافاً للحج (قوله مجدوع) أي
بالدال المهملة (قوله من فرج
الذيب الخ) والفرق بين هذا
وداخل الفم حيث عده هذان
الظاهر وذلك من الباطن هو ان
باطن الفم ليس له حالة يظهر فيها
تأخر ويستتر أخرى وما يظهر من
فرج المرأة يظهر فيها لو جلست
على قدميها ويستتر فيها لو قامت
أو وقعت على غير هذه الهيئة
فكان كباين الاصابع وهي من
الظاهر فعد منه فوجب غسلها

٢١ به ل دائماً كباين الاصابع بخلاف داخل الفم اجمع يتصرف (قوله شرمعود) أي يتفقد وان كثرا هـ
وظاهره وان قصر صاحبه بان لم يتعهد به بدن ونحوه وهو طاهر لم يدم تكليفه نههـ (قوله لا يجب غسله) وان طال حج (قوله
لان الفعل) أي فعل النبي صلى الله عليه وسلم المشعر به قوله لان الفعل الخ فلا يحتاج للاعتذار بمثل هذا الاحتمال ثبت عنه
صلى الله عليه وسلم فعلهما (قوله المجرد) أي عن القرينة (قوله وليس الامر هنا كذلك) أي بل الثابت عنه صلى الله عليه وسلم
مجرد الفعل لا على وجه البيان لشيء (قوله استظهر اراقه) الاستظهار بطلب الامر الذي يريد من وضوءه او غيره كركاؤه او غيرها الخ
(قوله لا اتباع) أي المنقول عن فعله صلى الله عليه وسلم (قوله عن الحدث) أي كان احتلم وهو فاهدم فمكن (قوله سنة الغسل)
قضيته تعين ذلك وان غير هذه من نيات الوضوء كنويت فرض الوضوء لا يكفي ويتأمل وجهه في نحو نويت فرض الوضوء وعبرة
حج بعد ابط الغسل أي أو الوضوء (قوله أو يؤخره عنه)

وروجه في التأخر الخروج من خلاف من منع اندراجـه في الاكبر فلا يقال حيث اعتدل عن الجنابة لم يبق عليه حدث اصغر حتى ينويه (قوله ويستحب له ان يتدارك ذلك) أي بان يأتي به بعد وان طال الفصل (قوله الى اعادته) قد يشكك بان قضية مراعاة الخلاف التي هي ملحظ السنة ان تسن الاعادة تخرج من خلاف من قال بعدم الاندراج ويحاج بان حصلت السنة من حيث كونه من سنن الغسل المأمور به الاتباع فان اراد الخروج من الخلاف من الوضوء لمراعاة في الوضوء الاول حصلت سنة الغسل المأمور به الاتباع وبالوضوء ثانيا حصل الخروج من الخلاف (قوله ثم احدث قبل) والفرق بينهما ان الوضوء الواحد لا يقبض صحة وفساد اقبل الحدث بعد غسل الكفين بطل ما فعله من الوضوء بخلاف ما لو توشأ الجنابة ثم احدث بعد فراغ الوضوء فان الوضوء ثم هنا صحيح فحصلت به السنة (قوله عمدا لها) قضية انه لا يتعين عليه فعله فيجوز له الانغماس وصب الماء على رأسه وان أمكن الامالة وعليه فهل اذا وصل منه شيء الى الصماخين بسبب الانغماس مع امكان الامالة يطل صومه لما افاده قولهم يتأ كد من ان ذلك مكروه في حقه أولا لانه تولد من مأذون فيه فيه نظر وقياس الفطر بوصول ماء المضمضة اذا بالغ الفطر لكن ذكر بعضهم ان محل الفطر اذا كان من عادته وصول الماء الى باطن اذنيه لو انغمس وهو ظاهر وقوله اذا كان من عادته أي ولا بد من ذكر ذلك فلا يشك ١٦٢ هنا مرة واحدة والكلام هنا في الاعمال الواجبة وينبغي ان مثلها

الندوبة لا شتر كما هي في الطاب اما لو اعتدل لمجرد التبرد أو التلطف ووصل الماء بسببه الى باطن الاذن فيحتمل ان يضرب لانه لم يتولد من مأمور به وهو قريب فليراجع ثم رأيت في كتاب الصوم في كلام الشارح بعد قول المصنف ولو سبق ماء المضمضة الخ مانعه بخلاف حالة المبالغة وبخلاف سبق ماؤها غير مشروعين كان جعل الماء

الغسل على الوضوء أو يؤخر عنه ولو ترك الوضوء والمضمضة أو الاستنشاق ~~صكره~~ ويستحب له أن يتدارك ذلك ولو توشأ قبل غسله ثم احدث قبل ان يغسل لم ينجح التحصيل سنة الوضوء الى اعادته كما اتفق به والدرجة الله تعالى بخلاف ما لو غسل يديه في الوضوء ثم احدث قبل المضمضة مثلاً فانه يحتاج في تحصيل السنة الى اعادته غسلهما بعدنية الوضوء لان تلك النية بطلت بالحدث (ثم) بعد الوضوء (ثم) معاطفه كالاذنين وطبقات البطن والموق وتحت المقبل من الانف بان يأخذ كفان ماء ويضعهما برقوق عليه ويملاهما المصلي لمعاطفه من غير نزول لصماخه فيضربه ويتأ كد ذلك في حق الصائم وقول الزركشي يتعين محمول على ذلك اخذ اعادته في المبالغة وانما من تعهد ما ذكر لانه اقرب الى الثقة بوصول الماء وبعده عن الاسراف فيه (ثم يقبض) الماء (على رأسه وبجذله) أي أصول شعره باصابعه وهي مبلولة اتباعا والمستحب كافي الوضوء ان يكون التخليل قبل الافاضة ولا يعارضه تعبير المصنف بالوا لانهم لا تقتضي ترتيبا ولا

في الله أو فقه لا لغرض وبخلاف سبق ماء غسل التبر والمرة الرابعة من المضمضة أو الاستنشاق يتقيد لانه غير مأمور بذلك بل منهى عنه في الرابعة وخروج بما قررناه سبق ماء الغسل من حيض أو نفاس أو جنابة ومن غـسل مسنون فلا ينظر به كما اتفق به والدرجة الله تعالى ومنه يؤخذ انه لو غسل اذنيه في الجنابة وشحوا فسبق الماء الى الجوف منهم ما لا ينظر ولا ينظر الى امكان امالة الرأس بحيث لا يدخل شيء اعمره وينبغي كما قاله الاذرى انه لو عرف من عادته انه يصل الماء منه الى جوفه أو دماغه بالانغماس ولا يـمكنه التصرع عنه ان يحرم الانغماس وينظر قطعاً ثم محله اذا تمكن من الغسل لا على تلك الحالة ولا في طرفة بصره وكذا لا ينظر بسبقه من غسل نجاسة بنيه وان بالغ فيها ١٦١ بحرفه (قوله ويتأ كد ذلك) أي الامالة (قوله على ذلك) أي التأ كد خـ لا فالج (قوله باصابعه) قال حج والهرم كغيره لكن يخبرى الزرق خشية الانتفاف ١٦٢ وهو ظاهر اطلاق المصنف وظاهر عدم تقييد الشارح له لكن تقدم للشارح في الوضوء ان العمدة عدم سن التخليل وعليه فيمكن الفرق بين ما هنا والوضوء بانه يجب اتصال الماء الى باطن الشعر هنا مطلقاً بخلافه في الوضوء لا يجب اتصاله الى باطن الكنيفة على ما مر فطاب التخليل هنا من الهرم استظهارا بخلاف الوضوء

(قوله على شقه الايمن) أى من أمامه وخلفه ثم الايسر كذلك كما اقتضاء اطلاقه وافاده قول الشارح وفارق الخ (قوله فافى شرح الروض الخ) أى من قوله بتثليث لغسل جميع البدن (قوله والمعدة) أى وغير الصائغة ايضا اخذ من قوله الا ترى اما الصائغة الخ (قوله او ثقبه) أى وكان محل حميضها ثقبه اه (قوله وان لم يكن المسك) أى بان لم تجده ولم تسمع به اه خطيب على الى شجاع وشمله قول حج والارتد (قوله فحقوه) أى بما فيه حراوة كالقسط والاذنار فان لم تجد طبيبا فطبخ الخ خطيب على الى شجاع (قوله فرجها) وهو ما ينفع منها عند جلوسها على قدميها كما يصرح ١٦٣ به قول حج الواجب غسله به قوله فرجها

(قوله مطابقا) أى قسطا كان او غيره طال مدة ما بقى من احوالها ام لا (قوله بقليل قسط) قال فى المصباح والقسط بالضم بخور معروف قال ابن فارس عربى (قوله فى دفع الكراهة) ثم الظاهران المراد بكناية الماء هو الغسل الشرعى لادخال ما فى الفرج بدل الطبيب المذكور عيرة وعبارته بل لوجعات ما غير ما رفع بدل ذلك كفى فى دفع كراهة ترك الاتباع بل وفى حصول اصل سنة النظافة كما هو ظاهر اه وهى مخالفة كما ترى لما قاله الشيخ عيرة (قوله وعلم انه لا يندب) أى من قوله بان تجده فى قطنه الخ (قوله وشمل تعبيره باثر الدم الخ) يتأمل هذا مع قوله فيما سبق بخلاف دم الفساد وغير الدم على ان التعبير باثر الدم ليس فى كلام المصنف فان عبارته كما ترى وتنبع لمحض فليتأمل الا ان يقال اشار الى ان الحيض فى كلامه ليس بيقيد حيث قال أى اثر الدم وقد يقال

يقيد الاستحباب بالرأس فساير شعور بدنه كذلك (ثم) يفيضه (على شقه الايمن ثم الايسر) للاتباع وفارق غسل الميت حيث لا ينقل له ولا يقرأ الا بعد الفراغ من المقدم لسهولة ذلك على الحي هنا بخلافه ثم لما يلزم فيه من تكرير تسليم الميت قبل الشروع فى شئ من الايسر فتقول الاسنوى باسمه ما مردود وعلى الفرق لو فعل هنا ما بقى ثم كان آتيا باصل السنة فيما يظهر بالنسبة لمقدم شقه الايمن دون غيره لانه عن مقدم الايسر وهو مكروه وظاهر كلامه انه لا يسن فى الرأس البداءة بالايمن وبه صرح ابن عبد السلام وعمدة الزركشى وهو ظاهر ان كان ما يفيضه يكتفى كل رأسه والابدأ بالايمن كما يبدأ به الاقطع وقاع التخليل وقول الشارح كالوضوء فيغسل رأسه ثلاثا ثم شقه الايمن ثلاثا ثم الايسر ثلاثا بالنسبة لاصل سنة التثليث فافى شرح الروض بالنسبة الى كمالها (وبذلك) بدنه خروجا من خلاف من أوجب (وبذلك) كالوضوء كما مروا وانغمس فى ماء فان كان جاريا كفى فى التثليث ان يمر عليه ثلاث جريات لكن بقوة الدلك لعدم تمكنه منه غالباً تحت الماء وان كان راكدا انغمس فيه ثلاثا ما رفع رأسه منه ونقل قدميه او انتقله فيه من مقامه الى آخر ثلاثا ولا يحتاج الى انفصال بجملة ولا رأسه كما فى التطهير من نجاسة المغاطة اذ حركته تحت الماء بركى الماء عليه (وتتبع) الاثنى عشر مرة والمعدة (لمحض) وانغاص ولو خلية أو بكر أو عجوزا أو ثقبه اثنى عشر فرجها وخشنى حكم بانوته بخلاف دم الفساد وغير الدم (اثره) أى الدم (مسكا والا) أى وان لم يكر المسك (فحقوه) بان يحمله فى قطنه وتدخله فرجها بعد غسلها ثم طبيبا ثم طينا طبيبا للمحل لا لاسرعة العلوق فيكره تركه والاوجه ان القريب المذكور شرط لكل السنة اما المحرمة فيمنع عليها استعمال الطبيب مطلقا كما يحتمل بعض المتأخرين وهو ظاهر وكذا المعدة لكن يستحب لها تطيب المحل بقليل قسطا أو اظفار ولولم تجد سوى الماء كفى فى دفع الكراهة كما فى الجهم مع لاعت السنة خلافا للاسنوى وعلم انه لا يندب تطيب ما اصابه دم الحيض من بقية بدنها وهو كذلك اما الصائغة فلا تستعمل شيئا من ذلك وشمل تعبيره باثر الدم المستحاضة اذا شفيت وهو ما تنقذه الاذرى وغيره والاوجه ان

فى دفع التثانى لما كان كل وقت من اوقاتها يحتمل انقطاع الحيض فيه طاب ذلك عند كل غسل لاحتمال ان الدم الذى اغتسلت عقبه دم حيض لادم فساد كما يشير اليه تعليقه بقوله لاحتمال الخ لكن هذا انما يتم فى المتصيرة لافى غيرهما فان ما وقع فى غير زمن حيضها متعوض لكونه دم فسادا ويقال انه جرى فى معنى المستحاضة هنا على ما جرى عليه المحلى فى باب الحيض من ان المستحاضة هى التى جازدها اكثر الحيض واستقر ولو قال به - فقول المتن ويلحق بالحيض دم المستحاضة اذا شفيت لم يرد عليه شئ مما ذكر

(قوله من تجسّد كره) أي بغير المذى إمامه فلا يحرم بل يعفى عن ذلك في حقه بالنسبة للجماع خاصة لأن غسله بفقره وقد تكرر ذلك منه فيشقى عليه وأما بالنسبة لغير الجماع فلا يعفى عنه فلو أصاب ثوبه شيء من المني المختلط به وجب غسله ثم ما ذكر في المذى لافرق فيه بين من ابتلى به وغيره فكل من حصل له ذلك كان حكمه ما ذكره وان نذر خروجه وقضية قول حج أن من يعلم من عادته أن الماء بفقره عن جماع يحتاج إليه لا يجب عليه غسل ذكره أن من اعتاده عدم فقوره لا ذكر بغسله وان تكرر لا يعفى عن المذى في حقه (قوله ولا يسن تجديد) أي بل يكره قياسا على ما لو جدد وضوءه قبل أن يصلي به صلاة ما يجامع أن كلا غير مشروع (قوله صلاة ما) يشعل صلاة الجنازة سم على حج وينبغي أن المراد بالصلاة الصلاة السكاهة فلو أحرّم بها ثم فسدت لم يسن له التجديد (فرع) • كثير من الطائفة قيل ١٦٤ اشكالا يتعلق بالوضوء المجدد لانه حيث صلى بالاول طلب التجديد فيلزم

التسلسل (وأقول) لزوم التسلسل ممنوع وتخيّله غثله لانه انما يطلب التجديد اذا صلى بالاول صلاة ما ان أراد صلاة أخرى مع بقاء الوضوء الاول وارادة الصلاة الاخرى مع بقاء الوضوء الاول كل منهما ما غير لازم بل وازان لا يريد وان لا يبقى وضوءه فإين لزوم التسلسل فاعرفه سم على منهج (قوله ولو جدد الخ) أي ولو من ماء مسبل (قوله كره تفرّعا) زاد حج نعم يتجه انه لو قصد به عبادة مستقلة حرم له لاعبه اه ولعل مراده بالمستقلة انها عبادة مطلوبة منه لذاتها (قوله نعم ان عارضه) أي تجديد الوضوء (قوله رطل وثلاث بغدادي) أي وهو بالمصري رطل تقريرا (قوله قد يرفق الفقيه) أي لغة فالمراد به

المختصة عند دعائها كذلك لاحتمال الانقطاع وافنى الوالد رحمه الله تعالى بجمرة جماع من تجسّد كره قبل غسله وينبغي تخصيصه بغير السلس لتصرّيحهم بحل وطء المصاهرة مع حريان دمها (ولا يسن تجديد) أي الغسل لعدم وروده مع ما فيه من الحرج (بخلاف الوضوء) فيس تجديد اذا صلى بالاول صلاة ما ولو تحية مسجد وركعة واحدة اذا اقتصر عليها الاسجدة الثلاثة وشكر لعدم كونها صلاة ولا طوافا وان كان ملحقا بالصلاة ولو جدد قبل أن يصلي به كره تفرّعا لا تحريعا ويصح كما اوضحنا جميع ذلك في شرح العباب نعم ان عارضه فتنبه اول الوقت قدمت على التجديد لانها اولي منه كما فتى بذلك والدريجه الله تعالى وقد قدم استحبابه لما سمع الخلف ويستحب تجديده أيضا للوضوء المكمل بالتحيم للجراحة وضوؤها كما نقله بحجى عن الفقهاء وان نظريته ابن الرفعة (ويسن ان لا ينقص ماء الوضوء) فيمن اعتدل جسده (عن مد) تقريرا وهو رطل وثلاث بغدادي (والغسل عن صاع) تقريرا وهو أربعة امداد لانه صلى الله عليه وسلم كان يرضه المدة ويغسله الصاع اما من لم يعتدل جسده فيعتبر بالنسبة الى جسده عليه الصلاة والسلام زيادة ونقصا كما قاله ابن عبد السلام (ولاحدله) أي الماء الغسل والوضوء فلو نقص عن ذلك مع الاسباغ كفى فقد نقل عن ابي منارضى الله عنه انه قال قد يرفق الفقيه بالقليل فيكفيه ويخرق الاخرق بالكثير فلا يكفيه ويستحب الاقتصار على المدة والصاع لان الرفق محبوب وينقص بفتح الباء وماء الوضوء منصوب على انه مفعول والفاعل ضمير يعود على الشخص وفي خط المصنف بالرفع وهو صحيح أيضا وحكم الموالاة هنا كالوضوء قال في الاحكام لا ينبغي ان يحلق او يلقم او يستحد او يخرج دما او يبين من نفسه جزاء وهو جنب اذا ساءت أجزأته

الحاذق وحينئذ يشمل الرفق في سائر الاشياء (قوله ويخرق الاخرق) أي الاخرق قال في المختار الخرق بفتح تين مصدر ترد الاخرق وهو ضد الرفق وبابه طرب والاسم الخرق بالضم (قوله لان الرفق محبوب) أي فتكره الزيادة على الثلاث وصب ما يزيد على ما يكفيه عادة في كل مرة ولو الاولى ومحل ذلك ما لم يعرض له وسوسة أو شك في تيقن الطهارة أو في عدم ما قيل به هذا وقد يقع للانسان انه اذا توضأ من ماء قليل أو عملوا له دبره فيكفيه القليل من ذلك وانه اذا تطهر من مسبل أو ملك غيره ياذنه كالحمامات بالغ في مقدار الغرفة واكثر من الغرفات والظاهر ان ذلك لا يحرم حيث كان استعماله لغرض صحيح كالاستظهار في الطهارة (قوله وينقص بفتح الباء) أي وضم القاف مخففة ويجوز ضم الياء مع كسر القاف مشددا (قوله او يلقم) بابه ضرب (قوله ترد إليه في الآخرة) هذا مبنى على ان الرديس خاصا بالاجزاء الاصلية وقبه خلاف وعبارة الشيخ سعد الدين في العقائد نصم ارداعلى الثلاثة وذلك لان الماء انما هو الاجزاء الاصلية الباقية من أول العمر الى آخره

(قوله فيعود جنباً) ظاهر هذا الصنيع ان الاجزاء المنفصلة قبل الاغتسال لا ترتفع جنباً بغير غسلها سم على حج (قوله ويقال ان كل شعرة الخ) فائدة التوبيخ واللوم يوم القيامة لافعال ذلك وينبغي ان محل ذلك حيث قصر كان دخول وقت الصلاة ولم يغتسل والا فلا كان فناء الموت (قوله قبل استكمال السبع) وقع السؤال هل تصح النية قبل السابعة فاجاب م ر بعدم صحته اقبالها اذ الحدث انما يرتفع بالسابعة فلا بد من قرن النية بها وعندى انها تصح قبلها حتى مع الاولى لان كل غسلة لها مدخل في رفع الحدث فقد اقترنت النية باول الغسل والواقع والسابعة وحدها لم ترتفع اذ لولا الغسلات السابقة عليها ما رفعت فليست امل سم على حج (قوله حصلاً) قال في البحر والا كل ان يغتسل للجنباة ثم للجمعة مذ كره اصحابنا اه عميرة (قوله دون التحية) اى بان لم يتعرض لها كما يشعر به قوله وان لم ينوها اما لو نفاها فلا يحصل ١٦٥ بخلاف الحدث الا صغر فانه لا ينفق

ترد اليه في الآخرة فيعود جنباً ويقال ان كل شعرة تطالب بجنباتها (ومن به) اى يئده
ثنى (تجمر يغسله ثم يغتسل ولا تنكفي لهما غسلة) واحدة (وكذا في الوضوء) لانها
واجبان مختلفا الجفس فلا بد اخلان (قلت الاصح تكفيه والله اعلم) لان واجبهما
غسل العضو وقد وجد كما لو اغتسلت من جنباة وحوض ولا فرق بين الجنباة الحكيمية
والعينية وما وقع في كلام المصنف من فرض ذلك في الجنباة الحكيمية مثال لا قيد وقيد
السبكي المسئلة بما اذا لم تحل بين الماء والعضو وكثير الماء اقل وازالها بمجرد ملاقاتها
والا لم يكف قطعاً ولا بد من تقييدها بغير المغلظة أيضاً فغسلها بدون تقريب اوبه قبل
استكمال السبع لا يرفع الحدث ولا ينافى ما تقرر من انما سبب ائى في الجنائز من اشتراط
ازالة الجنباة قبل غسل الميت لانه ترك الاستدراك ثم عليه للعلم به مما هنا (ومن اعترض
الجنباة وجمعة) بنيتها (حصلاً) كالونوى القرض وتحية المسجد (اولا حدهما حصل
فقط) علامتا نواه وانما لم يندرج النفل في القرض لانه مقصود فاشبهه سنة الظاهر مع
فرضه وفارق ما لو نوى بصلاته القرض دون التحية حيث تحصل وان لم ينوها بان الفصد
ثم اشغال البتة بصلاة وقد حصل وايس الفصد هما النظافة بدليل انه يتيم عند مجزعه
الماء فلو نوى غسل الجنباة وثنى غسل الجمعة وقتلنا بحصولهما بانية احدهما ففيه احتمالان
اظهرهما عند الامام عدم الحصول نعم لو طلبت منه اغساله تحية كعيد وكسوف
واستسقاء وجمعة ونوى احدهما حصل الجميع لمساواتها المنوية وقياسا على ما لو اجتمع
عليه اسباب اغسال واجبة ونوى احدها لان مبنى الطهارات على التداخل (قلت ولو
أحدث ثم اجنب او عكسه) اى اجنب ثم أحدث (كفى الغسل على المذهب والله اعلم)

ما جرى عليه شيخ الاسلام في تحية المسجد قول المصنف اولاً حدهما حصل فقط اما لو نوى احداً واجبين فيحصلان وكتب
سم على حج قوله لاجئين الخ هذا ظاهر في واجبين عن حدث اما واجبان احدهما عن حدث بجنباة والاخر عن نذر فالتحية
اى كما قاله رانه لا يحصل احدهما بانية الاخر لان بانية احدهما لا تتضمن الاخر امانية المذنب فليس فيها تعرض لرفع الحدث
مطلقاً وامانية الاخر فلان المذنب وجنس آخر ليس من جنس ما على الحدث بل لو كان عن نذرين اتجه عدم حصول احدهما بانية
الاخر ايضا فلنأمل اه وذلك لان كلا من النذرين اوجب فعلا مستقلاً غير ما وجبه الاخر من حيث الشخص وان اشتركا
في مطلق الغسل والفرق بين هـ ذ وبين ما لو كان على المرأة حيض ونفاس وجنباة حيث اجزأ هانية واحدهما ان المقصود من
الثلاثة رفع مانع الصلاة وهو اذا ارتفع بالنسبة لاحدها ارتفع ضرورة بالنسبة لباقيها اذا المنع لا يقبض ومن ثم لو نوى بعضها
لم يتفك كانت كلها كالنوى الواحد

(قوله لم ينوه) اي بل لو نواه لم ينتفح لماسياقي من اضلال الاصغر مع الاكبر (قوله وفي الصورة الثانية) هي قول المصنف
او عكسه (قوله وان علم عدم امتثاله) ومعلوم ان النهي عن المنكر والامر بالمعروف انما يجب ان عند سلامة العاقبة فلو خاف
ضرر لم يجب عليه (قوله والتسمية للدخول) ينبغي ان يحملها عند الباب الذي يدخل منه للمسلح لان الكل ماوى الشياطين
ويقول في تسميته واسمائه كافي شرح الروض بسم الله الرحمن الرحيم اعوذ بالله من الرجس النجس الخبيث الغيبث الشيطان
الرجيم (قوله وان يستغفر) ١٦٦ قضية قوله وبعد دخروجه منه الخ انه يذهل الاستغفار قبل الخروج وصيغة

الاستغفار المشهورة استغفر الله
العظيم الذي لا اله الا هو الحي
القيوم واتوب اليه ويقول غيرها
من كل ما يفيد طلب المغفرة نحو
اللهم اغفر لي وقياس ما مر في
الخلا فانه يقول عند دخروجه
غفرانك غفرانك الحمد لله الخ
ان يكون هنا كذلك لانه كان
مستغفلا عن الذكرا لتنظيف
فيه بدنه معرضا كما عند باستغفاله
بقرينغ نفسه في الغلاء معرضا
(قوله بصلى) اي في غير مسلحه
(قوله ركعتين) اي ينوي بهما
سنة الخروج من الحمام او يطلق
(قوله ولا بالمصافحة) افاد قوله ولا
باس الخ ان ذلك ليس بسنة غايته
انه لا لوم عليه في فعله بحيث تكبر
له وما اعتاده الناس من تبديل
الانسان يذنه بعد المصافحة
ينبغي انه لا بأس به ايضا سيما اذا
اعتيد ذلك للتنظيف

(باب التجاسة)

قبل كان ينبغي تأخيرها عن التيمم
لانه بدل عما قبلها الاعناء او قد عفا

نوى الوضوء معه ام لم ينوه غسل الاعضاء مرتبة ام لا لانها طهارتان فقد اختلفا وقد نهى
الرافعي على ان الغسل انما يقع عن الجنابة وان الاصغر يجعل معه اي لا يبقى له حكم
فلهذا عبر المصنف بقوله كفى والوجه الثاني لا يكفي الغسل وان نوى معه الوضوء بل لا بد
من الوضوء معه والثالث ان نوى مع الغسل الوضوء كفى والا فلا وفي الصورة الثانية
طريق قاطع بالاكتفاء لتقدم الاكبر فيها فلا يؤثر بعده الاصغر فالطريقان في مجموع
الصورتين من حيث الثانية لافي كل منهما كذا قاله الشارح جوابا عن اعتراض اورد
عليه فتقوله لافي كل منهما أي لافي جميعهما فيكفي في صدق كونه في المجموع كونه في بعض
الافراد بخلاف كونه في الجميع ولو وجد الحدثن معافاه وكما لو تقدم الاصغر وبياح
للرجل دخول الحمام ويجب على داخله غسل البصر عما لا يحل وصون عورته عن
كشفها بحضرة من لا يحل له النظر اليها او في غير وقت حاجة كشفها ونهى الغير عن
كشف عورته وان علم عدم امتثاله ويحل للنساء دخوله أيضا مع الكراهة من غير عذر
والخائف كالنساء كما استظهره الشيخ ويجب عليه الاتصاف بالماء على قدر الحاجة
فلا يجاوزها ولا العادة ومن آدابها قصد التطهر والتنظيف وتسليم الابرة قبل دخوله
والتسمية للدخول ثم التعوذ كالخلا وقت قد يم يسراه دخولا وعناء خروجا كما مروا
بذكر بحرارة حرجهم وان لا يدخله اذا رأى فيه عارا وان لا يجعل بدخول البيت الحمار
حتى يعرف في الاول وان لا يكثر الكلام وان يدخل وقت الخلوة او يتكلف اخلاء الحمام
ان قدر عليه لانه وان لم يكن فيه الأهل الذين والنظر الى الابدان مكشوفة فيه شوب من
قوله الحياء وان يستغفر الله تعالى وبعد دخروجه منه يصلي ركعتين ويكره ان يدخله
قبيل المغرب وبين العشاء لانه وقت انتشار الشياطين ويكره لالناس صب الماء البارد
على الرأس وشربه عند دخروجه منه من حيث الطب ولا بأس بدلاله غيره الا عورة
او فطنة شهوة ولا بأس كافي المجموع بقوله لغيره عفا قاله الله ولا بالمصافحة ويسن لمن يحاظ
الناس التنظيف بالسواك وازالة الاوساخ من ريشه وكرهه وشعره وحسن الادب معهم

(باب التجاسة)

عقب المياه وقد يجب ان لهذا الصنيع وجهان ايضا وهوان ازالتم الماء كانت شرط للوضوء والعل على ما مر وكان لا بد في وقته
بعضها من تراب التيمم كانت آخذة طرفا مما قبلها او مما بعدها فوسط بينهما الإشارة لذلك اهـ وكتب عليه سم قديجاب ايضا بانها
اخرت عن الوضوء والغسل إشارة الى انه لا يشترط في صحتها تقديم ازالتها وانه يكفي مقارنته ازالته ما لو قدمت على التيمم إشارة الى
انه يشترط في صحتها تقديم ازالته فليتل ما فانه في غاية الحسن وقول سم وانه يكفي مقارنته الخ اي فيما لو كانت مما يجب غسله في الوضوء
او الغسل املوا لو كانت في غير اعضاء الوضوء فيصح مع وجودها كما يعلم مقدمه من انه لا يجب تقديم الاستنجاء على وضوءه الملم

(قوله وفيه ازالها) اي فترجم لشيء وزاد عليه وهو غيره معيب على انه قيل ان هذا لا يبعد زيادة فان الكلام على شيء يستدعي ذكر متعلقاته ولو ازمه ولو عرضية وعبارة السيد عيسى الصفوي فيما كتبه على حاشية السبد الجرجاني فصح ما ليس مرادهم يكون الباب في كذا الحصر بل انه المقصود بالذات او المعظم فلو ذكر غيره نادرا واستطراد لا يضر لانه انما ترك ذكره في الترجمة اعتمادا على توجه الذهن اليه اما بطريق المقايضة او اللزوم اهـ بقرينه (قوله كل مستقدر) لقائل ان يقول اعتبار الاستقدير فيها يناقض اعتبار عدمه في الحد الآخر المذکور في شرح الروض بقوله كل عين حرم تناولها الى ان قال بالحرمة والاستقديرها الان يقال هي مستقدرة الان حرمها ليست لاستقديرها وهو بعيد فليست بل سمع على من هیچ (قوله وعرفها) اي شرعا (قوله بعضهم) هو بهذا العنوان مذکور في شرح الروض وغيره ونسبه ١٦٧ بعضهم للنووي ولكنه لم يشكره وان اوهمت نسبه اليه ذلك

وفيه ازالها هي متوقفة على معرفتها فنقول هي لغة كل مستقدر وشرعا مستقدر ينبع صحة الصلاة حيث لا مخصص وعرفها بعضهم بانها كل عين حرم تناولها على الاطلاق في حالة الاختيار مع سهولة التمييز بالحرم والالاستقديرها ولا ضررها في بدن أو عقل فخرج بالاطلاق ما يباح قليله كبعض النباتات السممية وبجالة الاختيار حالة الضرورة فيباح فيها تناول المينة وبسهولة التمييز ودوالها ككهة ونحوها فيباح تناولها معها وان سهل تمييزه خلافا لبعض المتأخرين نظرا الى ان شأنه عسر التمييز ولا يتنجس فيه فلا يجب عليه غسله وهذا القيد الذي قبله للدخول لا لاخراج كما اوضحت ذلك في شرح العباب ولا حاجة لزيادة امكان تناولها يخرج به الاشياء الصلبة كالخمر لان ما لا يمكن تناوله لا يوصف بحل ولا تحريم والالزم التكليف بالحال وبالحرمتها لم لا أدى فانه وان حرم تناولها مطلقا في حالة الاختيار الخ لكن لا نجاسته بل حرمة ولا يرد عليه لحم الحربي فانه يحرم تناوله مع عدم احترامه اذا حرمة تنبأ من ملاحظة الاوصاف الذاتية والعرضية ومعلوم ان الاولى لازمة للجنس من حيث هو لان الاوصاف الذاتية لا تختلف والثانية تختلف باختلاف تلك الاوصاف المختلفة باختلاف افراد الجنس وحينئذ فلا أدى تثبت له الحرمة من حيث ذاته تارة ومن حيث وصفه اخرى فالحرمة الثابتة له من حيث ذاته تقتضي الطهارة لانها اوصاف ذاتي أيضا فلا تختلف باختلاف الافراد والثابتة له من حيث وصفه تقتضي احترامه وتوقيره بحسب ما يليق بجلاله ولا شك ان الحربي تثبت له الحرمة الاولى فيمكن طهارا واحبا ومباح حتى يتمتع استعماله جزئ منه في الاستعمال خلافا لبعض المتأخرين ولم تثبت له الحرمة الثانية فلم يحترم ولم يعظم فلهذا اجاز اغراء الكلام

(قوله النباتات السممية) اي فان قلة ما يباح بلا ضرورة (قوله وبجالة الاختيار) اي عن الاعتبار في تأثير الحرمة لما ياتي ان هذا القيد وما بعده لا يدخل فلا يقال في كلامه تناف حيث جعله ما فيما بعده لا يدخل وصرح هنا بانهم ما لا يخرج (قوله وان سهل تمييزه) هذا التعميم ينافي جملة خارجا بالقيد اللهم الان يقال انه خارج نظرا لكون من شأنه عسر التمييز كما أشار اليه بعد بقوله نظر الخ والتعميم نظر الى - واز تناول فلم يتوارد على محل واحد (قوله ولا يتنجس فيه) قياس ذلك ان ما خبز بالسر جيز ونحوه لا يتنجس القم بأكله ولا يجب غسله منه اذا يلزم من النجاسة التحبيس

(قوله وهذا القيد) يعني قوله لعسر التمييز مع ما قبله وهو قوله حالة الاختيار (قوله والالزم التكليف الخ) يتأمل هذا فان أكل الجرجاس من الخمال غايته ان فيه مشقة فلو كاف باكله مثلا لا يمكن بان يدق ويؤكل (قوله حرم تناوله مطلقا) كثيرا وقل من نفسه أو غيره (قوله بل حرمة) اي احترامه (قوله الاولى) هي الاوصاف الذاتية والثانية هي الاوصاف العرضية (قوله باختلاف افراد الجنس) وفي نسخة أوصاف الجنس وما في الاصل اولى لانه لا هي لاختلاف الاوصاف باختلاف الاوصاف (قوله لانها اوصاف ذاتي أيضا) قد يقال ان اراد بان الطهارة وصف ذاتي انها مقتضى الذات فمنوع ولذا اختلف الاثمة فيها وانها قائمة بالذات فكل الاوصاف كذلك لان يقال اراد بالذاتي الحقيقي وقد يقال لم اقتضت الحرمة الذاتية الطهارة دون الاحترام سمع على ج ويمكن توجيه الفرق بين الطهارة وغيرها بان الطهارة صفة قائمة بالعين فتناسب ترتبها على مجرد حقيقة التوقير حاصل بفعل الغير فاقضى صفة تناسب ترتبه عليها اذ تدعى الذات كحسن الاعتقاد (قوله خلافا لبعض المتأخرين) مراده ج

(قوله وان ذلك لا يرد) اي ولا يرد ان ذلك يرد الخ (قوله على حرمة اكلها) اي ولومنه كان بصق او مخطا ثم اراد تناوله ومجمله حيث لم تكن في معدنها كالريق في الفم فانه يجوز ابتلاعه وكذلك الخطا ثم ما ذكر شامل لما لو اراد التبرك ببصاق من يعة قد صلاحه فتناوله لنفسه او لبعض الاطفال كان امر الولى بالبصق في فم نفسه او فم ولد فيحرم على الولى البصق في فم اي المذكر فم تقدم وعلى ولى الطفل التمسكين من البصق في فم الطفل فليراجع وظاهره ايضا وان استتم لك تبغيره كان اختلاط بما لم يحصل به تقدير له وينبغي ان لا يكون ذلك مراد فيه ما قصد التبرك في الاول ولا استملا كذا في الثاني (قوله كالافيون) وقضية القنيل بما ذكر انه يحرم قليلا وكثيره لان النرض انه يحرم تناوله على الاطلاق وليس مراد اذ ان المحرم منه الكثير دون القليل بالنسبة اغالب الناس لالة تناوله ويمكن الجواب بحمل ما هنا على من يضره قليلا وكثيره كما ياتي في موضع ذلك كان الاولى التمسك بالسميات التي يضر قليلها وكثيرها هذا وفي ما لو شك في شئ هل هو ضار او لا وينبغي فيه الحل لان الاصل عدم التمسك (قوله وسائر اجزاء الارض) اي وان كان قليلا لكن بالنسبة لمن ضره ذلك كما صرح به في الاطعمة وعبارته ثم ولا يحرم من الطاهر الا نحو تراب وحجر ومنه مدر وطقل لمن يضره وعلى ذلك ١٦٨ يحتمل اطلاق جمع حرمة (قوله ثم عرفها) أي بينها بالاعد (قوله وهو المشد

على جيفته وحينئذ فلا اشكال في كلامهم وان ذلك لا يرد على الحد لان طهارته لحرمة الذاتية كغيره وان كان غير محترم باعتبار وصفه وبلا الاستتذارها ما حرم تناوله لالاما تقدم بل لاستتذاره كخطا ومنى وغيرهما من المستتذرات بناء على حرمة اكلها وهو الاصح ولا يضر رها في بدن أو عتسل ماضر العقل كالافيون والزعفران أو البسند كالسميات والتراب وسائر اجزاء الارض ثم عرفها المصنف بعدها فقال (هي كل مسكر مانع) فخرا كان وهو المشد من عصير العنب ولو محترمة ومثلثة وباطن حبات عنقود أو غيره مما من شأنه الاسكار وان كان قليلا لالاما الخرب سائر انواعه اقتغليظا ورجا عنها كالكب ولا نه ارجس بنص القرآن والرجس النجس والحق بذلك غيرهما سائر المسكرات قياسا على وجود الاسكار المسبب منه ذلك في كل منها ما ولا يشكل على الاستدلال بالآية عطفه على الخمر ما ليس بنجس اتفاقا لانه استعمال الرجس في معنييه وهو جائز عند الشافعي اذ لا ثلاثة المقرونة معها معارضة بالاجماع فقيمت هي وخروج بزادته على اصله مانع غيره كالحشيشة والبنج والافيون فانه وان اسكر طاهر كما صرح به

من عصير الخ (أي الذي قوى تبغيره حتى صار مسكرا) (قوله ومثانة) وهي التي اغليت على النار حتى ذهب ثلثاها (قوله وزجرا) عطف مغاير (قوله بالآية) هي قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اغتالوا الخ والميسر والافصاب والازلام (قوله في معنييه) أي الحقيقي والمجازي والقرينة على انه في ما سبب كره من الاجماع فليس الرجس مشتركا بين النجس وغيره وان اوجه قوله في معنييه اذ لو كان كذلك لما صح الاستدلال به على نجاسة الخمر فان المشترك انما يحتمل

على عدم معنييه بقرينة والشارح جعل نفس الآية دليلا على النجاسة والاجماع يقتضي الانحراج ما ليس بنجس من الرجس هذا وفي المختار الرجس القذر وقال الذراع قوله تعالى ويجعل الرجس على الذين لا يعقلون انه العقاب والغضب وهو من ذراع لقوله الرجس والمبتدأ منه انه حبة قيمة فيما تنفر منه النفس وان لم يكن نجسا وعليه فيمكن توجيه الاستدلال بالآية بان الرجس وان كان مشتركا لكنه اشتهر في النجس ثم رأيت في حج ما حاصله انه يجوز انه من الحقيقة والجواز انه من المشترك قال لانه يطلق على مطلق المستذرا وهو موافق لما في المختار (قوله كالحشيشة) لو صار في الحشيش المذاب شدة مطربة اتجه النجاسة كالمسكر المانع المتخذ من خبز ونحوه وفاقا لشيخنا الطبراني وخالف من ثم جزم بالموافقة وفي الایعاب لو اتت الشدة المطربة عن الخمر لوجودها وجدت في الحشيشة لذو بها قال الذي يظهر بقاء الخمر على نجاستها لانها تظهر الا بالتخليل ولم يوجد ونجاسة نحو الحشيشة اذا غايها انما اصارت كما غبزو وجدت فيه الشدة المطربة ثم ظاهر تفسيرهم المسكر بالمعنى للعقل واخراجهم الحشيشة بالمانع ان عصير العنب اذا ظهر فيه التبغير وصار مغليا للعتل ولم نصر فيه شدة مطربة صار نجبا وقد يقتضي قوله الا في التخليل المحسب لطهارة الخمر ويكتفي زوال النشوة الخ خلافا وان العصير ما لم نصر فيه شدة مطربة لا يحكم بنجاسته وان حرم تناوله (قوله والبنج) يفتح الباء كما في الاموس وما بال كسر فهو اصل الشئ وقوله والافيون زاد حج وجوزة الطيب اه

(قوله وقد صرح الخ) اشار به الى جواب اعتراض وارء على المتن تقريره ان البنج والحشيشة مخدران لانهما مسكران فلا يحتاج الى زيادة مائع ليجرح به البنج والحشيشة لانهم ما خارجان بقيد الاسكار فاجاب بانه صرح في شرح المذهب بانهم ما مسكران لا مخدران (قوله فانها طاهرة) اي ما لم يضر لها شدة مطربة اهـ حج (قوله لو كان) اي مسكرا (قوله وهذا ظاهر جلي) قد يفرق بان التمر ونحوه لم يدم به تغير حال كونه جامدا بخلاف البوطة فان الاسكار قام بها حال وجودها فهي كالحشيشة المذابة بالماء (قوله معناها الثاني) هو قوله وعلى الحكم الشرعي والاول ١٦٩ هو قوله يطلق على كل من الاعيان

(قوله ولو من بعض الوجوه) اي فلا يرد ان في كثير منه ضرر اظاهرا لاننا نقول هو وان كان فيه ضرر من تلك الجهة لكن فيه نفع من جهة أخرى وهي المقصودة من خلقه ويقال مثله في الحيوان والجماد ما ليس حيوانا ولا جزء حيوان ولا خرج من حيوان وأرادوا بالحيوان ما عدا الجماد فيدخل فيه جزؤه وما خرج منه كاللبن والبول (قوله طهورا ناء الخ) قال النووي في شرح مسلم الأشهر فيه ضم الطاء ويقال يفتحها الغتان هكذا بخط الزبدي وقول المحلى اي مطهرة ظاهر في الفتح لان المطهر هو الاكثرون محتمل للاضم بان يراد به الفعل المطهر (قوله ان يغسله) عبارة المحلى ان يغسل سبع مرات (قوله وجه الدلالة) اي من الحديث الاول (قوله عدم التعبد) اي في الحديث الثاني والا قول ايضا (قوله وان الطهارة تستعمل) اي والاصل ان الطهارة واحترز بالاصل

في الدقائق وما وقع في بعض شروح الحاوى من نجاسة الحشيشة غلط وقد صرح في المجموع بان البنج والحشيش طاهران مسكران ولا يرد على ما تقدم الخيرة المتقدمة فانها جامدة وهي نجسة والحشيشة المذابة فانها طاهرة لان الخيرة المتقدمة مائعة في الاصل بخلاف الحشيشة المذابة وقد مثل الورد حجه الله تعالى عن الكسك هل هو نجس لانه يتخمركا بالبوطة وهل يكون جنافا كالخلخال في الخمر فيطهر أو يكون كالخمر المتقدمة فلا يطهر فاجاب بانه لا اعتبار بقول هذا القائل فانه لو فرض كونه مسكرا لكان طاهرا لانه ليس بعتق انتهى اي حال اسكاره لو كان ويؤخذ منه ان البوطة نجسة وهو كذلك انظر الى وجودها قبل اسكارها لورد على ذلك الزبيد والتمر ونحوهما من الجمادات وهذا ظاهر جلي وما اعترض به ابن القيم وغيره الخدبانة حد للنجس لالنجاسة خلافا لما قاله النووي لان حقيقة نجاستها تحريم ملبسة المسكتقدرات فهي حكم شرعي فكيف تفسيره بالاعيان رد بان النجاسة تطاق على كل من الاعيان وعلى الحكم الشرعي فحدها بالاعيان صريح في ان النووي لم يرد بها معناها الثاني بل الاول وهي حقيقة فيه أو مجاز مشهور وعلى ان أهل اللغة قالوا ان النجاسة والنجس بمعنى واحد ثم الاعيان جاد وحيوان فالجماد كطاهر لان الله تعالى خلقه لما نفع عباده ولو من بعض الوجوه ولا يحصل الانتفاع أو يكمل الا بالطهارة الامانص الشارع على نجاسته وهو مذكور المصنف بقوله فيما مر كل مسكر مائع والحيوان كطاهر لما مر الاما استثناء الشارع وقد نبه عليه المصنف فقال (وكاب) ولو علمنا الحشيشة الصبيحة اذا ولىغ الكلب في اناء احدكم فليرقه ثم يغسله سبع مرات وخبر مسلم طهورا ناء احدكم اذا ولىغ فيه الكلب ان يغسله سبع مرات اولاهن بالتراب وجه الدلالة ان الماء لو لم يكن نجسا لم أمرنا بارتقاها لما فيها من اتلاف المال المنهي عن اضاعته والاصل عدم التعبد بالدلائل وان الطهارة تستعمل اما عن حدث أو خبث ولا حدث على الاناء فتعين طهارة الخبث فتبينت نجاسة فهو أطيب اجزائه بل هو أطيب الحيوان نكهة لكثرة ما يلهث فبقية الاولى وارقة ما ولىغ فيه واجبة ان اريد استعمال الاناء والافستحبة كسائر النجاسات الا الخيرة غير

٢٢ به ل بالنسبة لها عن غسل الميت فانه للتكرمة وليس عن حدث ولا خبث ومنه يعلم دفع الظن الآتي عن الزبدي فانه انما يتم اذا عطف على الاصل أو جعل مستأنفا وحيث عطف على عدم التعبد لم يرد (قوله اما عن حدث) فيه نظر لان الطهارة قد لا تكون عن حدث ولا نجس كافي غسل الميت زيادي (قوله أطيب الحيوان نكهة) اي حتى من الآدمي (قوله ببقية الاولى) قيل قد تمتع الاولوية بل والمساواة بان فيمخالط النجاسة كثيرا تناولها اياها ولا كذلك ببقية اجزائه فانها قد لا تلاقى نجاسة البتة أو تقل ملاقاتها الهاوي يمكن الجواب اما اولافلان من جملة اجزائه فضلاله كالبول والروث ولا شك =

ان استغذرها الشدة من استغذار غيره وان كان ملافا للنجاسة كثيرا او اماثلا فلان لو كانت الامثلة ملافا فافقه النجاسة لتدل بنجاسة غيره من الوحوش التي لا تتناول الا ذلك فضلا عن كونه كثيرا فتنجس الشارع لقسمه ون غيره من الحيوانات دليل على ان نجاسته لمعنى فيه مع اتصافه بطيب النسكحة الموجب لترجح فقه على بقية اجزائه حتى نحو ظهره وذلك موجب اثبوت النجاسة في بقية اجزائه بالاولى * (فرع) * قال سمع على حج الظاهر ان المالكى الذى اصابه مغلف ولم يسبه مع التراب يجوز له دخول المسجد عملا باعتقاده لكن هل للحاكم منعه لتضرر غيره بدخوله حيث يتلوث المسجد منه فيه نظر اهـ رحمه الله (اقول) الاقرب لا يمنعه لتضررهم بان ما وقع بتقليد صحيح لا يعترض من الحاكم على صاحبه وان دعوة الحسبة لا تدخل في الامور الاجتماعية وقد يقول بحقل ان محل ذلك فيما شرره فاسر على المقلد كما لو مس فروجه ثم صلى ليس للشافعى الاعتراض عليه اماما يتعدى ضرره الى غير المقلد كما هنا فلا مانع من انه يجب على الحاكم منعه ونقل عن فتاوى حج ان له منعه حيث خيف التلويث ويوجه ما فتى به بان عدم منعه يلزم عليه افساد عبادة غيره ١٧٠ اهـ وهو تصريح بالاحتمال الثانى وهو ظاهر (قوله كسائر النجاسات)

ولومن مغلف ومحل حيث لم تدع حاجة الى استعمالها كاحتياجها الى السرجين (قوله فجب اراقم فور اطالب النفس تناولها) هذا موجود في المحترمة نيزاد لاجراها من غير ادعائها اسم على شرح البهجة (قوله حملت على الثانى) اى الحقيقة الشرعية (قوله مندوب الى قتله) ظاهره ولو كان عقور الكن في العباد في باب البيع وجوب قتل العقور وجواز قتل غيره سم على منهج (قوله ان الفرع يتبع الاب الخ) وقد نظم ذلك بعضهم فقال يتبع الفرع في انتساب اياه *

المحترمة فجب اراقم افورا اطالب النفس تناولها واعلم ان الفاظ الشرع اذا دارت بين الحقيقة اللغوية والشرعية حملت على الثانى اذا قام دليل وقد ثبت عن ابن عباس التصريح بان الغسل من ولوغ الكلب لانه رجس ولم يصح عن أحد من الصحابة خلافه وخبر البهي وغيره انه صلى الله عليه وسلم دعى الى دار فلم يجب والى اخرى فأجاب فتقبل له في ذلك فقال في دار فلان كلب قبل وفي دار فلان هرة فقال انها ليست بنجاسة فدل ايمانوه بالله بان التي هى من صبيغ التعليل على ان الكلب نجس (وخنزير) بكسر الخاء لانه أسوأ حالا من الكلب لانه لا يقتنى بحال ولانه مندوب الى قتله من غير ضرر فيه ومنصوص على تحريمه ولا ينفق بالحيوانات ونحوها الا لتقبل الانتفاع والافتقار بخلاف الكلب والخنزير فان كلا منهما يقبل ان ينتفع به وجاز ذلك في الكلب وامتنع في الخنزير لما تقدم واستدل على نجاسته بقوله تعالى أولم خنزير فانه رجس اذا مراد به لانه دخل في عموم الميتة وقد بينا وجه ذلك في شرح العباب (وفرهما) أى فرع كل منهما ما به الاصله وتعليل النجاسة ويدخل في ذلك ولد الولد لانه فرع بالواسطة وان سفل وخواه كان النجس أباهما اذا القاعدة ان الفرع يتبع الاب في النسب والام في الرق والحرية واشرفهما في الدين واجباب البذل وتقرير الجزية واخفهما في عدم

ولام في الرق والحرية والزكاة الاخف والدين الاعلى * والذي اشتهد في جزاء ودية وجوب

واخص الاصاين رجسا ونجسا * ونكاحا والاكل والاضحية (قوله والام في الرق) قد يشمل باطلاقة الموطوءة بالملك مع ان الولد لا يتبعه في الرق قب (قوله واشرفهما في الدين) مقتضى ان المتولدين كآبى وثنى ومجوسى كآبى لانه اشرف ولا يتافيه تحريم نكاح المتولدين من الجواران ذلك احتياطاً للنكاح مع كونها كآبية ولا يلزم من كونها كآبية حل المداخلة فلا تأمل فانه قد يشك كل عليه عطف قوله واجباب البذل عليه في المتولد المذكور فانه لو كان كآبياً لما احتج لذكوره وقد يجاب بان ذكوره ليس بحد بل هو صيد بين اهلى ووحشى فانه اذا قتله المحرم يجب فيه البذل وحكمه لا يعلم من تبعية الاشرف في الدين قال حج رحمه الله وقضية ما تقر من الحكم بتبعيته الاخص لا بويه ان الادعى المتولد بين آدمى أو آدمية ومغفلة حكم المغلف في سائر احكامه وهو واضح في النجاسة ونحوها ويبحث طهارته نظرا لصورته بعيد من كلامهم بخلافه في التكليف لان مناطه العقل ولا يتافيه نجاسة عينه للمعقور بالنسبة اليه بل والى غيره نظير ما يأتى في الوشم ولو غفلت اذ انذرت ازالته فيدخل المسجد ويمس الناس ولو مع الرطوبة ويؤثم لانه لا يلزمه إعادة ومال الاسوى الى عدم حل مناكلته وحزم به غيره لان في احكامه ما لا يحل رجلا =

كان او امرأه ولولن هو مثله وان استنوباني الدين وقضية ما ياتي في النكاح من ان شرط حل التبري حل المناكحة انه لا يجل له
وطه أمته بالملك ايضا لكن لو قيل باستثناء هذا اذا تحقق الغت لم يعد اه وانظر لو كانت اني وتحقق الغت فهل يجل لها
التزوج ام لانه يتمتع على الغير نكاحها لان في احد اصولها ما لا يجل نكاحه فيه نظر والا قرب الثاني العلة المذكورة فتعذر
تزويجها ويجب عليها الصبر ومنع نفسها عن الزنا بقدر الامكان وكتب سم على قول حج ولو ادعى ان تغلب بالنكاح هو كما قال وان
قلنا بطهارة آدمي تولد بين آدمي أو آدمية ومغلظ فجعله فيما ذكر ما اذا لم يكن على صورة الآدمي خلافا للشارح والقياس انه
لا يكاف حيث ذوان تكلم وميز وبلغ مدة بلوغ الآدمي اذ هو بصورة الكلب اي والخنزير والاصل عدم آدميته ولو مسح آدمي
كلما ينبغي طهارته استصحابا لما كان وهو ظاهر على ما ياتي في التنبيه واطال في ذلك فليراجع وكتب سم على قول حج نظير ما ياتي في
الوشم يتأمل فانه لم يذكر فيما ساقى في الوشم تصريح بان تغلب بالنسبة لغيره اذ اسمه مع الرطوبة بلا حاجة وقد يؤيد عدم الغت وفي
انه لو مسح نجاسة معفوفة على غيره مع الرطوبة بلا حاجة فالظاهر انه يتنجس الآن بفرق اه سم قال حج قال بعضهم ولو وطئ آدمي
بهيمة فولد لها الآدمي ملكا لكانها وهو مقيس اه (اقول) ولا يجل أكله وان كانت أمه ما كولة لان المتولد بين ما كول وغيره
لا يجل أكله وبقي ما لو وطئ خروف آدمية فانت بولد في كفه انه ليس ملكا لصاحب الخروف ثم ان كانت أمه حرة فهو حرة عاقلها
وان كانت رقبة فهو ملك للمالكها ومع ذلك ينبغي ان لا يجزئ ١٧١ في الكفارة عاقلها الا خس اصله كما لا يجزئ المتولد

بين ما يجزئ في الاضحية وغيره فيها
بل لعل هذا أولى منه بعدم الاجزاء
لاتقنا اسم الآدمي عنه وان كان
على صورته فتنبه له ولا تغتر بما
يخالفه فانه دقيق وبقي أيضا ما لو
تولد بين ما كولين ما هو على صورة
الآدمي وصار بميزا عاقل اهل تصع
امامته وبقيت العبادات منه
وهل يجوز ذبحه وأكله ام لا واذا
مات هل يعطى حكم الآدمي ام لا
فيه نظر والا قرب أن يقال بهيمة

وجوب الزكاة واخمسها في النجاسة وتحريم الذبيحة والمناكحة (وبهية غير الآدمي
والسمك والجراد) ولو نحو ذباب كد ودخل مع شعرها ووصفها ووبرها وريشها
وعظمها وطلقها ونظفها وحافرها وسائر اجزائها لقوله تعالى حرمت عليكم الميتة
ونحريم ما ليس بمحرم ولا مضرب يدل على نجاسته والمراد بالميته شرعا ما زالت حماه لا بد كاة
شرعية فدخل فيها ما كى غير المأ كول ومذكى المأ كول تذكية غير شرعية كذبيحة
المجوس والمحرم بضم الميم اما المذ كاة شرعا فطاهرة ولو جنب في بطنها اوصيد الم تذرك
ذكاته وبغير اندل ان الشارع جعل ذلك ذكاتها واما الآدمي ولو كافرا فطاهر لقوله
تعالى ولقد كرمتنا بني آدم وقضية تكريمهم ان لا يحكم بنجاستهم بالموت ونظير لما كم
لا تنجسوا موتاكم فان المؤمن لا ينجس حيا ولا ميتا ولانه لو كان نجسا لما امر بغسله
كسائر النجاسات لا يقال ولو كان طاهر لما امر بغسله كسائر الاعيان الطاهرة لانه يقول

امامته وسائر عباداته وانه بعدم الاربعين في الجمعة لانها منوطه بالعقل وقد وجد وانه يجوز ذبحه وأكله لانه ما كول تبعه لاصلية
وانه لا يعطى حكم الآدمي في شئ من الاحكام لافي الحياة ولا في الميتات وقد يقال لا يحسب من الاربعين لانه ليس من جنس من
تعتقدهم الجمعة ويؤيد هذا التردد في أن الجمعة هل تنعقد من الجن بحيث يحسبون من العدد مع انهم مكلنون بالاتفاق باختلافهم
في الانعقاد بهم مع الاتفاق على تكليفهم يعلم منه بالاولى عدم حسابهم من العدد وان قلنا بتسكينهم (قوله وظلها) اسم
لحافر الغنم ونحوه والظفر للامير والحافر للفرس ونحوه (قوله ولا مضر) قال ابن الرفعة الاستدلال على نجاسة الميتة بالايجاع احسن
لان في اكل الميتة ضررا سم على بهيمة وفي قول الشارح ولا مضر نصريح بنى الضرر عن الميتة وصرح به أيضا حج حيث
قال وزعم اضراهاى الميتة ممنوع (قوله على نجاسته) في نسخة النجاسة (قوله كذبيحة المجوس) اي وما ذبح بالعظم ونحوه (قوله
والحرم) اي اذا كان ما كاه صيدا وحشيا كما يعلم من كتاب الحج املو كان مذبوحه غير وحشى كعنز مثلا فلا يحرم (قوله
الآدمي الخ) ومن الآدمي الملك والجن فان ميتة ما طاهرة كذاهم امش شرح البهجة بخط الزياى وفي فتاوى الشهاب
الرملى ما يوافق ذلك فليراجع (اقول) ويوجه ما وجه به طهارة المتولدين الكلب والآدمي بقوله صلى الله عليه وسلم ان المؤمن
لا ينجس حيا ولا ميتا حيث لم يقب ذلك بالآدمي ولا بشكل بانه يقتضى نجاسة الكافر لان التمييز بالمؤمن في هذا وانظره لبس
لاخراج الكافر بل لشيء على الايمان والترغيب فيه

(قوله بخلاف النجس الخ) قضيته ان عظم الميتة اذا نجس بغلظة وأريد تطهيره منه ليرجع لاصله لا يمكن فيه ذلك لان النجس لم يبعد غلظته للتطهير وهذه القضية سرح مهم على حج فيما يأتي حيث قال قوله وان سبغ وترب الخ يؤخذ من ذلك ما وقع السؤال عنه وهو ما لو بال كلب على عظم ميتة غير المغلظة فغسل سبعاً احداها بتراب فهل يطهر من حيث النجاسة المغلظة حتى لو اصاب تراباً طاماً بعد ذلك لم يتنجس تسبيحاً والجواب لا يظهر اخذاً مما ذكر بل لابد من تسبيح ذلك التراب اهـ لكن في فتاوى شيخ الاسلام ما نصه * (فرع) * من شيخ الاسلام عن الاناء العلاج اذا واغ فيه الكلب او فوه وغسل سبع مرات احداها بتراب فهل يكفي بذلك عن تطهيره او لا فاجاب بان الظاهر ان العلاج يطهر بما ذكر عن النجاسة المغلظة اهـ من باب الاواني وهو الاقرب (قوله والخلاف الخ) لم تقدم حكاية الخلاف في كلامه في ميتة الا دعي لكنه ثابت وبعبارة المحلى وكذا ميتة الا دعي في الاظهر (قوله وفي غير الشهيد) ضعيف ١٧٢ (قوله طافيا) أي بان ظهر بعد الموت على وجه الماء (قوله حنف اننه)

غسل الطاهر معهود في الحدث وغيره بخلاف النجس على ان الغرض منه تكريره وازالة الاوساخ عنه واما قوله تعالى انما المشركون نجس فالمراد نجاسة الاعتقاد اوانا نجستهم كالنجاسة لانتجاسة الايدان ولهذا ربط النبي صلى الله عليه وسلم الاسير في المسجد وقد اباح الله طعام اهل الكتاب والخلاف كما قال الزركشي في غير ميتة الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم قال ابن العربي المالكي وفي غير الشهيد قال الاذرى ولم أره غيره واما ميتة السمك والجراد فلا يجمع على طهارته ما لو كان السمك طافيا وهو ما يؤكل من حيوان البحر وان لم يسم سمكا ولتوله صلى الله عليه وسلم في البحر هو الطهور ماؤه الحلال ميتته وسواء اما تابا صليداً لم يقطع رأسه ولو من لا يحل ذبحه من الكفار ام مات حنفاً انعم الله عليه ما روى عن عبد الله بن ابي اوفى غزوانا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع غزوات تأكل معه الجراد وصح عن ابن عراحت لنا ميتتان ودمان السمك والجراد وان كبد والطحال والجراد اسم جنس واحدته جرادته تطلق على الذكر والانثى (و) المستحيل في باطن الحيوان نجس فنه (دم) بتخفيف الميم وتشديد الهمزة ولو احتجب من سمك وكبد وطحال لقوله تعالى او دما مسفوحا ي سائلا ونظير فاعلى عنك الدم وصلّى وخرج بالمسفوح في الآية الكبد والطحال واما الدم الباقي على اللحم وعظامه من المذكاة فنجس معنوعه كما قاله الحلبي ومعلوم ان العنقولة باقى النجاسة افراد من عبر بطهارته انه معنوعه (رقع) لكونه دما يستحيل الى تنفس وفساد وماء قرح ونفط ويجدرى متغير كما سيأتي في شروط الصلاة (وقى) اتقاها وهو الرجوع بعد الوصول الى

بالدم الباقي على اللحم الذي لم يمتطأ بشئ كما لو ذبحت شاة وقطع لحمها فبقى عليه أثر من الدم بخلاف ما لو اختلط بغيره المدة كما يفعله في البقر التي تذبح في الحبل المدة لذبحة الا ان من صب الماء عليها لازالة الدم عنها فان الباقي من الدم على اللحم بعد صب الماء عليه لا يعني عنه وان قل لاختلاطه بأجنبي وهو تصور حسن فليمتنبه له ولا فرق في عدم العفو عما ذكر بين المبني به كالجزارين وغيرهم لكن يرد عليه ان من ابتلى بالقي عني عنه في ثوبه وغيره وان كثر كما صرح به الشارح فقياسه هنا ان يكون كذلك ويمكن الفرق بان التي لما كان ضرورياً ليس باختيار عني عنه مطلقاً بخلاف الدم لما كان بفعله لم يعف عنه ولو شك في الاختلاط وعدمه لم يضر لان الاصل الطهارة (قوله كما سيأتي) اهل المراد ان ذلك يأتي في كلام الشارح والا فالاصنف انما ذكرنا التغير بالريح فقط اوانه أشار الى ان الريح في كلام المصنف مثال فانهم لم يفرقوا في التغير الدال على النجاسة بين الريح وغيره

(قوله الحرف الباطن) أي وهو الحاء المهملة (قوله بالقي معنى عنه) ومثله بالاولى لوابتلى بدعى اللثة والمراد بالابتلاء به ان يكفر وجوده بحيث يقل خلوهم منه (قوله وجره) هي ما يخرج البعير مثلاً عند الاحتراز (قوله بلسعة الحية) ومثلها الذئبان (قوله في المارة) لم يعبر فيها بالمرارة بل بالمره وهي اسم للماء الذي في الجلدة والجلدة تسمى مرارة وعليه فلا حاجة للتقييد وعبارة المختار المارة التي فيها المره (قوله والبالغ الصاعد) ويعرف كونه منها بما يأتي في الماء السائل من قم النائم (قوله كان خرج مفتقنا) قضية عبارته انه مع التثنية والافتقار يقطع بانه من المعدة ولا يكون من محل الشك (قوله وأشك في اسمها) من ذلك ما لو كل شيئاً نجساً أو متنجساً وغسل ما يظهر من النعم ثم خرج منه بالغ من الصدر فانه ١٧٣ طاهر لان ما في الباطن لا يحكم عليه بالنجاسة

المعدة ولو ماء وان لم يتغير كما قالوا والمراد بذلك وصوله لما جاوز مخرج الحرف الباطن من ذلك لانه باطن فيما يظهر نعم لو رجع منه حب صحيح ملائمة باقية بحيث لو زرع نبت كان متنجساً لا نجساً ويحمل كلام من اطلق نجاسته على ما اذا لم يبق فيه تلك القوة ومن اطلق كونه متنجساً على بقاء ما فيه كافي نظيره من الروث وقياسه في البيض لو خرج منه صحيحاً بعد ابتلاعه بحيث تكون فيه قوة خروج الفروج ان يكون متنجساً لا نجساً ولو ابتلى شخص بالقي معنى عنه منه في الثوب وغيره كدم البرغيث وان كثر كما هو ظاهر وجره ومرة ومثلها ماء سم الحية والعقرب وسائر الهوام فيكون نجساً قال ابن العماد وتبطل الصلاة بلسعة الحية لان سمها يظهر على محل النسعة لا العقرب لان ابرتها تغوص في باطن اللحم وتخرج السم في باطنه وهو لا يجب غسله وما تقرر من بطلانها بالحية دون العقرب هو الاوجه لان علم ملاقات السم لظاهر والملاقاة معها وحمل ما تقدم في المارة بالنسبة لما فيها ما هي فتنجس كالكرش فظهر بغسلها واما الحرزة التي توجد في المارة وتستعمل في الادوية فينبغي كما قاله في الخادم نجاسته لانها تنجس من النجاسة فاشبهت الماء النجس اذا انعقد لمحاو بالغم الصاعد من المعدة نجس بخلاف النازل من الرأس أو من اقصى الحلق أو الصدر فانه طاهر والماء السائل من قم النائم نجس ان كان من المعدة كان خرج منتناً بصفرة لان كان من غيرها أو شك في انه منها أو لافاته طاهر نعم لو ابتلى به شخص فالتظاهر كما في الروضة العفوة والظاهر وهو ان سنور بحري أو عرف سنور بري ويتجه العفوة عن سبب شعره عرفاً ولم يبينوا المراد القليل في المأخوذ للاستعمال أو في الاناء لما خوذ منه والوجه الاول ان كان جامداً لان العبرة فيه بحمل النجاسة فقط فان كثرت في محل واحد لم يغف عنه والاعنى بخلاف المانع فان جمعه كالشيء الواحد فان قل الشعر فيه عفى عنه والا فلا ولا نظر لما خوذوا عن بطاهر وهو نبت بل يظه الجمر والمسك طاهر لخبر مسلم المسك أطيب الطيب وكذلك فارقته بشعرها ان انفصلت في حال حياة الظبية

لا ينجس ما مر عليه ولا نالم بتحقيق مروره على محل نجس (قوله) فظاهر كما في الروضة العفوة) أي وان كثروا لافرق فيه بين ان يسيل على ما يورسه أو غير ملشقة الاسترزعة وينبغي ان لا يعفى عنه بالنسبة لغير من ابتلى به اذا مسه به حاجة أخذاً من قول سم على حج انه لو لمس نجاسة معنوا عنها على غيره فالتظاهر انه لا يعفى عنه في حقه حيث كان مسه بلا حاجة اه بالمعنى وليس من ذلك ما لو شرب من اناء فيه ماء قليل أو اصل من طعام ومن الملعنة مثلاً بنفسه ووضعها في الطعام فان الظاهر انه لا ينجس ما في الاناء من الماء ولا من الطعام لمشقة الاحتراز عنه ولا يلزم من النجاسة التنجيس فلو انصب من ذلك الطعام على غيره شئ لا ينجسه لانما تحكم بنجاسة الطعام بل هو باق على طهارته (قوله وهو ان

سنور بحري) عبارة حج وهو لبن ما كول بحري كما في الحاوي ريحه كالسكنوبياض يابس انين فهو طاهر (قوله نبت) يؤيده ما نقله الله سطلاني في شرح الصحيح قال امامنا الشافعي رضي الله عنه حدثني بعضهم انه ركب البحر فوقع الى جزيرة فنظر الى شجرة مثل عتق الشاة واذا ثمرها عنب قال فتركها حتى يكبر ثم نأخذ فنهبت ربح فالتفت في البحر قال الشافعي والعمد ودواب الجرب تنلعه اقول ما يقع لانه لين فاذا ابتلعه فلما تسلم الافة لها انقرط الحرارة التي فيه فاذا أخذ الصياد السمكة وجدته في بطنها فبقدر اى يظن انه منها وانما هو غرقت (قوله يافظه البحر) وعبارة حج وليس العنبر وناخلاً فان زعمه بل هو نبات في البحر فيا تحقق منه انه مبلوع متنجس لانه متجدد غليظ لا يستحيل (قوله قارته) باله مزور تركه بخلاف الحيوان المعروف فانه باله مزور فقط كما في القاموس

(قوله ولو احتملا) يؤخذ منه انه لو رأى ظلية ميتة وفارة منفصلة عندها واحتمل ان انقصها قبل موتها حكم بطهارتها وهو متجه لانها كانت طاهرة قبل الموت فتستحب طهارتها ولم يعلم ما يزيل الطهارة سم على حج (قوله وروث) اي ولو من الجن حيث تحفظها ورواها لو اصاب نجاسة جنيثا ثبت له ما ثبت لنا من الاحكام فيما يظهر اخذنا ما قاله حج من انهم مكلفون بما كلفناه الاما علم النص بخلافه (قوله لما رواه الخ) لم يذكره الهللي بل قال وروث بالملخلة كالبول اه واعتبر بأن له كذا له حتى يقاس عليه (أقول) وقد يقال لعل الهللي عدل عما قاله الشيخ ادخلاله في الروث المقيس على البول وقوله صلى الله عليه وسلم هذا ركس الى واحد من مطلق الروث ١٧٤ ويحتمل ان التجسس لها من حيث الحيوان التي هي منه فيدل على نجاسة ذلك

النوع كالحمار مثلا فلا يصح الاستدلال به على نجاسة مطلق الروث (قوله والعذرة) قال في المصباح والعذرة وزن كلمة الخمر ولا يعرف تخفيفها وتطلق العذرة على فناء الدار لانهم كانوا يلتقون بالخرافية فهو مجاز من باب تسمية الظرف باسم المظروف والجمع عذرات (قوله فاحدهما يغني عن الآخر) وعليه فالمتبادر انه اسم لما يخرج من جميع الحيوانات لكن في حج ما يشهد الله على المترادف خاص بما يخرج من الآدمي (قوله فعل الاول) أي وعلى الثاني يستثنى من التي اه حج وفيه وقيل من قد تبين تحت جناحها فلا استثناء الا بالظن الى أنه حينئذ كالجن وهو من غير الماء كركس نجس (قوله على صرف الخمر) أي فلا يجوز التداوي به بخلاف صرف غيره من سائر النجاسات فانه يجوز

ولو احتملا فيما يظهر أو بعد ذلك كما هو الاقبحان كما افاده الشيخ في المسلك قياسا على النفقة (وروث) بالملخلة ولو من طير ما كول أو عملا بنفسه أو سمك أو جرادا رواه البخاري انه صلى الله عليه وسلم لما جى له بجوزين وروثه ايسر تجبى بها أخذ الجوزين ورد الروث وقال هذا ركس والركس النجس والعذرة والروث قبل بترادفهما وقال ابو نوري ان العذرة تختص بالآدمي والروث أعم قال الزركشي وقد يمنع بل هو مختص بغير الآدمي ثم نقل عن صاحب المحكم وابن الاثير ما يقتضي انه يختص بذي الحافر قال وعليه فاستعمل الفقهاء في سائر النجاسات توسع انتهى وعلى قول المترادف فاحدهما يغني عن الآخر وعلى قول ابو نوري الروث يغني عن العذرة وهل العسل خارج من دبر النحلة أو من فيها فيه خلاف والاشبه الثاني فعلى الاول يستثنى ذلك من الضابط في الخارج (وبول) للامر بصواب الماء عليه في بول الاعرابي في المسجد وقيس به سائر الابول واما امره صلى الله عليه وسلم العريين بشرب ابوال ابل فكان للتداوي وهو جائز بصرف نجاسة غير الخمر وما ورد من ان الله لم يجعل الشفاء في المحرمات محمول على صرف الخمر وشمل كلامه نجاسة الفضلات من رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ما صححه وحمل القائل بذلك الاخبار التي يدل ظاهرها للطهارة كعدم انكاره صلى الله عليه وسلم شرب أم ابن بولة على التداوي لكن جزم البغوي وغيره بطهارتها وصححه القاضي وغيره ونقله اعمرائي عن الخراسانيين وصححه السبكي والبارزى والزركشي وقال ابن الرفعة انه الذي اعتقده وألقى الله به وقال البقيني ان به التقوى وصححه القاياني وقال انه الحق وقال الحافظ ابن حجر تكاثرت الأدلة على ذلك وعدم الأئمة في خصائصه فلا يلتفت الى خلافه وان وقع في كتب كثير من الشافعية فقد استقر الامر من ائمتهم على القول بالطهارة انتهى وافق به الوالد رحمه الله تعالى وهو المعتمد وحمل تنزهه صلى الله عليه وسلم ما على الاستحباب ومزيد النظافة قال الزركشي وينبغي طرد الطهارة في فضلات سائر

التداوي به حيث لم يقم غيره مقامه على ما يأتي عند قول المصنف ولو وصل عظمه الخ (قوله بطهارتها) ظاهره انه الانبياء لافرق فيها بين ما كان قبل النبوة وما كان بعدها وهو ظاهر تكرعنا صلى الله عليه وسلم ومثله يقال في بقية الانبياء بناء على الحاقهم بنبينا صلى الله عليه وسلم كإتيان صورته ما قبل النبوة ان سبق ثمن من فضلائه الحاصلة قبل النبوة الى ما بعدها او بآثاره لا اصابه شيء منها وبقي بالاعمال لما بعد النبوة (قوله العمراني) بكسر العين نسبة الى العمرانية قرية بناحية الموصل انساب السيوطي (قوله طرد الطهارة) هذا ولا يلزم من طهارتها اكل تناولها فينبغي تحريمه لا الغرض كالدواة ولا يلزم من الطهارة أيضا احترامها بحيث يحرم وطؤها لو وجدت بارض وعليه فيجوز الاستنجاء بها اذا جدت

(قوله سائر الانبياء) معتمد (قوله طيب) واصل الفرق بينهما وبين الخمرزة على ما يشعر به كلامه فيما مر من انه لا يشترط للعكم بنجاستها اخبار طيب بان عقادها من النجس ان وجودها في المراتة دون غيرها من اجزاء الحيوان قرينة على انعقادها من النجس دون الحصية لجواز دخولها الى الجوف من خارج كدخولها في الماء المشروب وانما كما نقله سم عن والد الشارح جبر خلقه الله في هذا الحل وليس منعقد من نفس البول اه لكن يمكن ان يقال بمثل في الخمرزة فلا يتم الفرق (قوله بالمجمعة) ويجوز اهمالها ابن حجر (قوله عند هيجانهم) أي هيجان شهوتهم ١٧٥ (قوله أو عند حمل شيء الخ) أي فلا يجتمع

بالباغين واما الذي فيجتمعه لاختصاصه بالباغين لان خروجه ناشئ عن الشهوة (قوله وغايته) أي غاية الخارج من الخنثى (قوله بنجاسته) أي من الخنثى (قوله لو خرج منه شيء) أي على صورة المني وفي نسخة بدل شيء مني وينا فيها قوله ليس يعني (قوله ليس يعني) أي وان وجدت فيه خواص المني لكن قوله بعد كظيره في المني يقتضي خلافه الان يقال ما يأتي منه وصفا اذا خرج في زمن يمكن كونه فيه من السكن في قم الحزم بنجاسته حيث خرج في دون التسع ووجهه بان المني انما حكم بطهارته لكونه من لا آدمي وفيما دون التسع لا يصلح لذلك وهذا التوجيه مطرد فيما وجدت فيه خواص المني وغيره (قوله كان من جماع) أي لا من احتلام ولا أثر لاحتمال كونه خرج بمرض أو غزارة مني لانه نادر (قوله من استنجت بالاحجار) وكذا لو كان هو مستنجرا بالخر فيجزم عليه جماعها ويجزم عليها فكيفه ولا تنه بالامتناع نازرة عليه فلو فقد الماء امتنع عليه الجماع ولا يكون فقد عذرا في جوازها نعم ان خاف الزنا اتجه انه عذر فيجوز الوطء سواء كان المستنج بالخر بالرجل أو المرأة ويجب عليها التمكن فيما اذا كان الرجل مستنجرا بالخر وهي بالماء (قوله ويجزم عليه) أي وعليها أيضا (قوله ويسن غسل المني) أي مطلقا طبعا كان أو جاهلا وبواقفه قول الشيخ عمرة بعد نقله ما قاله حج عن المحامي قال لو قيل بان نجاسته مطلقا خروجا من الخلاف لم يكن بعيدا لكن به ارضه ان محل مراعاة

الانبياء ونازعه الجور في ذلك واما الحصاة التي تخرج مع البول أو بعده احيانا وتسميها العامة الحصية فاقى فيها الواو الدرجة الله تعالى بانه ان اخبر طيب عدل بانها منعقدة من البول فتجبه والافتحبه لدخولها في الجداد المتقدم حينئذ (وأي بالمجمعة) واسكانها وقيل بكسرها مع تخفيف الياء وبكسر الذاو وتشديد الباء لا امر بغسل الذكر منه في قصة على رضى الله عنه وهو ماء اصفر رقيق يخرج بالاشهوة عند ثورانها وفي تعليق ابن الصلاح انه يكون في الشتاء أيضا تخينا وفي الصيف أصغر رقيقا وربما لا يجس بخروجه وهو اغلب في النساء منه في الرجال خصوصا عند هيجانهم (وودى) بالمهملة وقيل بالمجمعة واسكانها وتخفيف الياء وقيل وتشديد الباء بالاجماع فيها وهو ماء أيضا كدر تخين يخرج عقب البول او عند حمل شيء ثقب (وكذا منى غير الآدمي) ونحو الكلب (في الاصح) كسائر المستحيلات أمام منى نحو الكلب فيجس بالخلاف وامني الآدمي فطاهر في الاظهر لانه أصله رجلا أو امرأة او خنثى وغايته انه خرج من غير طريقه المعتاد وهو لا يؤثر فالقول بنجاسته ليس بشيء وسواء في الطهارة منى الحي والميت والخصى والمهوب والممسوح فكل من تسور له منى منهم كان كغيره وخرج من لا يمكن بلوغه لو خرج منه شيء فانه يكون نجسا لانه ليس يعني والاصل في ذلك ما روى ان عائشة رضى الله عنها كانت تفكر من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصل فيه وفي رواية مسلم فيصلى فيه قال بعضهم وهذا لا يتم الاستدلال به الا على القول بنجاسة فضلاله صلى الله عليه وسلم وأوجب بصحة الاستدلال به مطلقا ولو قلنا بطهارة فضلاله لان منبه عليه الصلاة والسلام كان من جماع فيضا لم يأت المرأة ولو كان منها نجس لم يكن فيه بركه لاختلاطه بمنية فينجسه وقد اوضحت ذلك في شرح العباب ومقابل الاصح انه نجس مطلقا لاستحالة في الباطن وقيل بنجاسته من المرأة بناء على نجاسة رطوبة فرجها ولو بال الشخص ولم يغسل محله تنجس منه وان كان مستنجرا بالاحجار وعلى هذا لو جامع رجل من استنجت بالاحجار تنجس منه ما ويجزم عليه ذلك لانه نجس ذكره (قلت الاصح) طهارة منى غير الكلب والخنزير وفرع احدهما والله أعلم) لكونه أصل حيوان طاهرا كالبيض فاشبهه منى الآدمي ويسن غسل المني للخروج من الخلاف ومقابل الاصح

عليها فكيفه ولا تنه بالامتناع نازرة عليه فلو فقد الماء امتنع عليه الجماع ولا يكون فقد عذرا في جوازها نعم ان خاف الزنا اتجه انه عذر فيجوز الوطء سواء كان المستنج بالخر بالرجل أو المرأة ويجب عليها التمكن فيما اذا كان الرجل مستنجرا بالخر وهي بالماء (قوله ويجزم عليه) أي وعليها أيضا (قوله ويسن غسل المني) أي مطلقا طبعا كان أو جاهلا وبواقفه قول الشيخ عمرة بعد نقله ما قاله حج عن المحامي قال لو قيل بان نجاسته مطلقا خروجا من الخلاف لم يكن بعيدا لكن به ارضه ان محل مراعاة

== الخلاف ما لم تثبت سنة صحيحة بخلافه وقد ثبت فركه بإسنادها فلا يلتفت لخلافه وقال حج ويسن غسله وطهرا وفركه بإسناد الحسن
 غسله أفضل اهـ وينبغي ان يتأمل معنى استحباب فركه مع كون غسله أفضل فان كون الغسل أفضل يشعر بان الفرك خلاف
 الاولى فكيف يكون سنة الا ان يقال انهما مستان احدهما أفضل من الاخرى كما قيل في الاعتناء في الجلوس بين المسجدتين انه
 سنة والافتراء أفضل منه ويؤيد ذلك ما تقدم له أعني حج عند قول المصنف ويسن مسح اعلاه واسفله خداه وطامن الاعتراض
 على من قال الاولى للمصنف ان يقول والاكمل مسح اعلاه لانه لم يثبت فيه سنة بان الفرق بين العبارتين عجيب اهـ فافاد
 ان الاكمل والسنة بمعنى وظاهر ١٧٦ ان الأفضل كالاكمل ولكن في سم على حج مانعه قوله ويسن غسله

وطهرا الخ عبارة شرح الارشاد
 ويسن غسله وطهرا وفركه بإسناد
 الحديث في مسند أحمد ولا نظير
 لعدم اجزاء الفرك عند الخائف
 لمعارضته السنة صحيحة (قوله
 متصليا) أي اما الخارج في الحياة
 والماخوذ من المذكاة فطاهر
 وان لم يتصلب كالعلقة والمضغة
 اهـ سم على حج (قوله والا فلا)
 من ذلك البيض الذي يحصل من
 الحيوان بلا كبس ذكره اذا
 صار دما كان نجسا لانه لا يأتي منه
 حيوان اهـ حج بالمعنى (قوله
 الآدمي) أي والجن أيضا فيما
 يظهر (قوله خواص اللبن) لم يبين
 خواصه التي توبه فيه ولا توجد
 في غيره (قوله في جلدته) قال اما
 اذا قلنا بطهارة لا ادري أما كوله
 ام لا قال الرويانى تؤكل بر اهـ
 سم على جملة وعبارة حج وجلدة
 الانفحة من ما كول طاهرة

طهارته من الماء كول ونجاسته من غيره كاللبن والبيض المأخوذ من حيوان طاهر وان لم
 يؤكل طاهر ومثله المأخوذ من مية ان كان متصليا وبزر القز طاهر ولو استحات البيضة
 دما وصلح للتخلف طاهرة والا فلا (وابن مالا يؤكل غير) ابن (الآدمي) كابن الاثنان لكونه
 من المستحيلان في الباطن اما لبن ما يؤكل لحمه كابن الفرس وان ولدت بغلا فطاهر وكذا
 لبن الشاة أو البقرة اذا ولدها كلب أو خنزير فيما يظهر خلافا للزركشي في خادمه ولا فرق
 بين لبن البقرة والحجلة والثور والعجل خلافا للملقيني ولا بين ان يكون على لون الدم أو لوان
 وجدت فيه خواص اللبن كظفيره في المني اما ما اخذ من ضرع بهيمة مية فانه نجس اتفاقا
 كما في المجموع والاصل في طهارة ما ذكره قوله تعالى لبنا خالصا سائغا للشاربين واما لبن
 الآدمي فطاهر أيضا اذ لا يليق بكرامته ان يكون منسوما نجسا ولانه لم ينقل ان النسوة
 امرن في زمن باجتماعه وسواء كان من ذكرا ام انثى ولو صغيرة لم تستكمل تسع سنين أم
 مشكل فيما سأل على ذلك رواه في انفسه في حياته أم بعد موته لان النكحريم الثابت
 للآدمي الاصل شهوة للجميع ولانه أولى بالطهارة من المني وقد يشمل ذلك تعبير الصميري
 بقوله البنان الآدميين والا آدميات لم يختلف المذهب في طهارتها وجواز بيعها
 والانفحة طاهرة وهي ابن في جوف نحو منخله في جلدته تسمى النفحة ايضا ان كانت من
 مذكاة لم تطعم غير اللبن وسواء في اللبن ابن أم هانم غيرها شربته أم سقى لها كان طاهرا أم
 نجسا ولو من نحو كلبه خرج على هيئته حالاً أم لا ولا فرق في طهارتها عند توفّر الشر وطهر
 مجاوزتها زمانا تسمى فيه منخله أو لا فيما يظهر وقد كثر الفرق بينه وبين الغل من قول
 الصبي بعد حولين وان لم يأكل سوى اللبن في شرح العباب نعم يعني عن الجنب المعمول
 بالانفحة من حيوان تغذى بغير اللبن لعموم البلوى به في هذا الزمان كما أنقضى به الالدرجه
 الله تعالى اذن القواعد ان المشقة تجلب التيسير وان الامر اذا ضاق اتسع وقد قال تعالى

تؤكل وكذا ما فيها ان اخذت من مذبوح لم يأكل غير اللبن وان جاوز سنين كما اقتضاه اطلاقهم والفرق وما
 بينه وبين الطفل الآتي غير خفي (قوله أولى) وان جاوزت الحولين اهـ حج (قوله نعم يعني الخ) وينبغي ان يكون مراده بالعدو
 الطهارة اهـ من على العباب أي فتصح صلاة حامله ولا يجب غسل النعم منه عند اعادة الصلاة وغير ذلك وهل يلحق بالانفحة الخبز
 الخبز بالسرجين أم لا الظاهر الاطلاق كما نقل عن الزايد بالدرس فليراجع (قوله لعموم البلوى به) أي ولا يكلف غيره اذا
 سهل تحصيله (قوله ان الامر اذا ضاق اتسع) أي ومن قواعده أيضا انه اذا اتسع ضاق أي اذا كثرت الوقوع فيه بحيث لا يكاد
 يتخلف عادة عما هو فيه من العبادات كحركة اليد في الصلاة بطولها بين لانه افعال متوالية ولوسهوا وعبارة حج على العباب ومن
 عبارات الشافعي الرشقة اذا ضاق الامر اتسع وقد اجاب به الماسثل عن الوضوء من أو اني الحرف العمولة بالسرجين =

ثم قال ووضع ابن ابي هريرة هذه العبارة فقال لما وضعت الاشياء في الاصول علموا انها اذا اتسعت ضاقت واذا ضاقت اتسعت ومثل لما اضطر اقليل العمل في الصلاة سوح به بخلاف كثيره مما لم يتحمله لم يساح به اه (قوله والجزم المنفصل الخ) انظر لو اتصل الجزء المذكور باصله وحلته الحياة هل يطهر ويؤكل بعد التذكية او لا ونظيره ما لو احيا الله الميتة ثم ذكبت ولا يظهر في هذه الاخل فكذلك الاولى شيخنا الشوبري (قوله كالعرق) وفيه نظر بعد تشبيهه بالعرق بل الاقرب انه نجس لانه جزء متجسد من حي فهو وكيفية اه حج (قوله وكلامهم يخالفه) معتمد (قوله والشعر) ومثله اللبن قح وعبارته لو شذ في اللبن امن ما كول أو آدمي أو لا فهو طاهر خلافا لاناواروان كان ملقي في الارض لان الاصل الطهارة ولم تجز العادة بحفظ ما يلقى منه على الارض بخلاف اللحم فلهذا فصل فيها اتصالها المعروف (قوله ما كولا أو غيره) ومنه كما هو ظاهر ما عمت به الجوى في مصرنا من الفراء التي تباع ولا يعرف أصل حبوانها الذي أخذت منه هل هو ١٧٧ ما كول اللحم أم لا وهل اخذ منه

بعد تذكيته أو موته (قوله في الجواهر) اي وان وجدته مرميا فليس كاللحم قح وعبارته على حج قوله وقياسه الخ اي وان كان مرميا الجريان العادى برى العظم الطاهر مر (قوله قطعة لحم) عبارته عند شرح قول المصنف فيما سبق ولو اخبر بتجسسه الخ نصها ولو وجد قطعة لحم في اناه أو خرقة بيلا لا نجوس فيه فهي طاهرة أو مرمية مكشوفة فتجسسه أو في اناه أو خرقة والجوس بين المسلمين وليس المسلمون أغلب فكذلك فان غالب المسلمون طاهرة (قوله بطريق التبعية له) اي فلو كان يسيرا لا وقع له قطعة لحم يسيرة انفصلت مع

وما جعل عليكم في الدين من حرج وصرح الأئمة بالعفو عن النجاسة في مسائل كثيرة المشقة فيها الخف من هذه المشقة (والجزء المنفصل) بنفسه أو بفعل فاعل (من) الحيوان (الحى كيتته) طهارة وضدها نجاسة ما قطع من حي فهو ميت فالبعد من الآدمي طاهرة ولو مقطوعة في سرقة أو كان الجزء من معان أو جراد ومن نحو الشاة نجسة ومنه المشقة التي فيها الولد طاهرة من الآدمي نجسة من غيره اما المنفصل منه بعدم موته فله حكم ميتته بلا نزاع وافتي به ضمه فيما يخرج من جلد نجس أو عرق في حياته باطهارته كالعرق أى بخلاف سمها كما هو وكلامهم يخالفه (الشعر المأ كولا طاهر) بالاجماع في الجوز وزو على الصحيح في المنتقف وصفه وبره وريشه مثله سواء أتف منه أم انتف قال الله تعالى ومن اصوافها وابارها واشعارها انا ما نمتاعا الى حين وهو محمول على ما اخذ حال الحياة أو بعد التذكية وهو مخصص للغير المتقدم والشعر المجهول انفصاله هل هو في حال حياة الحيوان المأ كولا او كونه ما كولا أو غيره طاهر عملا بالاصل وقياسه ان العظم كذلك وبه صرح في الجواهر بخلاف ما لو انا قطعة لحم ملقاة وشككنا هل هي من مذكاة أو لالان الاصل عدم التذكية ولو قطع عضو يحكم بنجاسته ولبه شعر فهو نجس بطريق التبعية له هذا كما هو المأ ينفصل مع الشعر شي من اصوله فان كان كذلك مع رطوبة فهو متنجس يطهر بغسله كما أفق به الواو الدرجة الله تعالى (وليس العلقه) وهي غليظ يستحيل اليه المني سميت بذلك لانها تعلق لرطوبة ابعاء تلاقية (والضغة) وهي لحمه منعقدة من ذلك سميت به لانها بقدر ما يعضغ (ورطوبة الفرج) وهي ماء أبيض متردد بين المني والعرق كما

٢٣ ل ريش لم يضر ويكون الریش طاهرا مر اه سم على منهج (قوله تعلق) من باب طرب اه مختار (قوله ورطوبة الفرج) وقع الـ وال في الدرس عما يلاق به باطن الفرج من دم الميض هل يتنجس بذلك فيتنجس به ذكر الجماع اولالان ما في الباطن لا يتنجس (اقول) الظاهر انه نجس كالنجاسات التي في الباطن فانها محكوم بنجاستها ولكنها لا تنجس ما اصابها الا اذا اتصلت بالظاهر ومع هذا فينبغي ان يعنى عن ذلك فلا يتنجس ذكر الجماع لكثرة الابتلاء به وينبغي ان مثل ذلك أيضا ما لو ادخلت اصبعها الفرج لانه وان لم يعم الابتلاء به كالجماع لكن قد يحتاج اليه كان ارادت المبالغة في تنظيف الحمل وينبغي أيضا انه لو طال ذكره وخرج عن الاعتدال انه لا يتنجس بما اصابه من الرطوبة المتولدة من الباطن الذي لا يصل اليه ذكر الجماع المعتدل اعدم امكان التحفظ منه فاشبه ما لو ابتلى النائم بسيلان الماء من فمه فانه يعنى عنه مشقة الاحتراز عنه فكذلك هذا

(قوله والحاصل) يتأمل هذا مع قوله بهدم وجوب غسل ذكر الجماع فانه يصل اليه ما لا يجب غسله من المرأة وعليه فكان القياس نجاسته نعم في كلامهم على بهجة ما يفيد أننا وان قلنا بنجاسته يعني عنه ونقل بالدرس عن ابن العماد أن محل نجاسة ما يخرج مما لا يجب غسله من الفرج حيث خرج بنفسه كان سال أما ما يخرج على ذكر الجماع أو على اصبع المرأة إذا ادخلته في فرجها فظاهر اه وفيه نظر والقياس انه نجس غاية انه يعني عنه فلا ينجس ذكر الجماع كما فهم من حاشية البهجة اسم (قوله فهي نجسة) خلافا للحنابلة قال بطهارتهم ان خرجت مما يصل اليه ذكر الجماع وهو الاقرب اي فلا ينجس كما تقدم عن شرح العباب له (قوله بنجس في الاصح) اي ومع ذلك فلا يجوز أن كل المضغة والعلاقة من المذكاة فيما يظهر ثم رأيت شرح الروض صرح بذلك في الاطعمة ١٧٨ والاضحية (قوله لكن يعني عن قليلة) ولومن مغاظ وظاهره ولو بدله

ويمكن توجيهه باغترار ذلك لكثرة الابتلاء به فلا ينافي ما مر من انه لو اصاب بشيء من نجاسة لم ينجس ما لم يدر في الطرف ما أصابه منها لانه بقوله ولو شك في القلة وعدوها لم ينجس عملا بالأصل (قوله وما لو انفصل دخان) افهم انه لو نشف ما رطب على اللهب المجرد عن الدخان لا يتنجس وهو ظاهر ثم رأيت في ابن العماد من كتابه رفع الالباس عن وهم الوسواس ما نصه السابع اذا اوقد بالاعيان النجاسة تصاعدت النار وتصاعدت النار الدخان وقد سبق حكم الدخان واما النار المتصاعدة في حال الوقود فليست من نفس الوقود وانما هي تأكل الوقود ويخرج منه الدخان والدخان أجزاء لطيفة تنفصل من الوقود

في المجموع وفيه ان الخارجة من باطن الفرج نجسة والحاصل انه اتي خرجت من محل لا يجب غسله فهي نجسة لانها حينئذ رطوبية جويفية وهي اذا خرجت الى الظاهر يحكم بنجاستها فلا ينجس ذكر الجماع عند الحكم بطهارتهم ولا يجب غسل الولد المنفصل في حياة أمه والامر بغسل الذكركمحول على الاستحباب ولا يتنجس من المرأة على ما مر (بنجس في الاصح) من كل حيوان طاهر ولو غير مأكول من آدمي أو غيره وقول الشارح من الآدمي فأدبه مع قوله آخر المقالة والثلاثة من غير الآدمي أولى بالنجاسة ان الخلاف في الثلاثة جار سواها كانت من الآدمي أم من غيره وان مقابل الاصح في الثلاثة من غير الآدمي أقوى من مقابله فيها من الآدمي فإذ كره ليس تقييدها لثلاثة من غير الآدمي من الطهارة هكذا أفاده الوالد رحمه الله تعالى في فتاويه وخرج بالطاهر النجس ككلب ونحوه ومن المحكوم بنجاسته الخارج من النجاسة المتصاعدة عنها بواسطة ناراد هو من اجزائه انفصله النار منها القوت لانه رماذ منتشر لكن يعني عن قليلة وشمل ذلك دخان المد المحبوس بالخمر وان جاز التجزؤ به لان المتنجس هذا كالنجس وما لو انفصل دخان من لهب شجرة وقودها نجس أو من دخان خراغيت ولم يبق فيها شدة مطربة للنجاسة عينا أو من دخان حطب أو قد بددت نجسه بنحو بول واما النواشيد وهو مما عمت به البلوى فان تحقق انه انقعد من دخان النجاسة أو قال عدلان خبر ان انه لا ينفذ الا من دخانها فنجس والا فالأصل الطهارة ويعني عن يسير شعير نجس من غير نجس وكب وعن كثير من مركوب المشقة الاحتراز عنه وعن روث سمك فلا ينجس الماء لتعدرا الاحتراز عنه الا ان يغمره فينجس وما يغاب ترشحه كدمع وبصاق ومخاط حكم حيوانه طهارة وضدها (ولا يظهر نجس العين) بالغسل مطلقا ولا بالاستحالة كسنة وقعت في ملاحظة

ولهذا يجتمع منه الهباب والذي يظهر ان النار المتصاعدة طاهرة حتى لو صعدت صافية من الدخان وصارت مستثابا رطبا لم ينجس بمتنجسه لانها في الغالب تحتاط بالدخان بدليل ان الدخان يصعد من أعلاه في حال التلهب والدخان تحتاط به وهذا اذا لاقت النار شيئا رطبا اسودت الدخان الذي هو مختلط به افعلى هذا اذا افاها شي رطب تنجس اه ومنه يعلم ان الهباب المعروف المتخذ من دخان السرجين أو الزيت المتنجس اذا اوقد به نجس كل ما ودق بالاعقوع عن قليلة أخذ من قول الشارح السابق اذن القواعد ان المشقة تحب التيسير (قوله فنحو كلب) اي اما هو فلا يعني عنه منه وان احتاج الى ركوبه لفاظ أمره ونذرة وقوع مثله (قوله المشقة الاحتراز) اي من شأنه ذلك حتى لو كان يمكنه التحرز عنه وأصابه لم يضر

(قوله سهولته بدونه الخ) كان المراد انهم قالوا بطهارة الخمر وان اختلط به ما توقف كمال عصره عليه واذا قالوا بذلك في الخمر الذي يمكن استغنائه عن المسافة فقولوا به في النبيذ ليكون الماس من ضرر زياته بالاولى (قوله بنفسها) قال سم في أثناء كلام وجزم مر في تقريره بحزمة الاستتجال واعتمده وان لم يمنع التطهير اه ونقل في حواشي حج عدم الحرمة فليراجع وعبرة المحل صريحة في الحرمة اين حيث جعل القول بعدم طهارتها اذا نقت من شمس ١٧٩ الى ظل مبني على حرمة الاستتجال

بالنقل (قوله دردى) هو بضم الدال (قوله نظاهر اطلاقهم) الخ) ظاهره وان اسكر وهو ظاهر لانه حكم بطهارته به هذه الصيغة كما حكم بطهارة الدن ان لا يؤدى الى نجاسة الخمر وغايته انه يصير كالخبيثية الجلادة على ان الغالب والمطرود انه اذا تخلل لا يبقى الدردي مسكرا واهل اذا بقي فيه شئ من الاسكار فهو أثر لا يزيد على ما يحصل من الخبيثية ونحوه (قوله انه يطهر) هو العتد (قوله فلو جعل فيه) اى فى الدن الذى فيه العصور (قوله ويحتمل خلافه) اى وانه طاهر مطلقا (قوله وهو اوجه) وجزم حج بالنقصان (قوله ويكنى) اى فى الطهارة (قوله لان من استتجل شيا) تعليل لقول المتن ان خلل الخمر يتقطع النظر مما زاد من نحوه الريح فان ذلك لا يجرى فيه (قوله ان تكون العين) وليس من العين فيما يظهر الدود المتولد من العصور فلا يضر اخذ ما قالوه فيه ولو تخمر ما فى أجواف الحبات ثم تخلل حيث قالوا بطهارته ومما يتساقط من العنب عند العصر من النوى

فصار ملها أو احرق فصار رمادا (الا) شيان أحدهما (خمر) وان كانت غير محترمة حقيقة كانت الخمر وهى المتخذة من عصير العنب أم غيرهما وهى المتصورة من غيره فقد ذكر في تم ذيب الاسماء واللغات عن الشافعي ومالك واجدها اسم لكل مسكر وما نقر من طهارة النبيذ بالتخلل هو المعتقد كما صححنا في بابي الربا والسلم لا طباقيهم على صحة السلم في محل القم والزيب المستلزمة لطهارته ما لان النجس لا يصح بيعه ولا السلم فيه اتناقا ولا يصح حمل كلامهم ثم على حمل لم يتصور لانه نادر وانما طهر لان الماس من ضرورته بالنسبة لاخراج ما بقى فيه لا من أصل ضرورة عصره اسم ولته بدونه واذا تسويع في هذا الماس ما يتوقف عليه أصل العصر بطريق الاول (تخلل) بنفسها فظهر بالتخلل لان عللة النجاسة والتحريم الاسكار وقد زالت ولان العصور لا يتخلل الا بعد الضم غالبا فلو لم يقل بالطهارة لم يات به ذراخل وهو حلال اجماعا ولو بقي في قعر الاناء دردى خمر فظاهر اطلاقهم كما قاله ابن العمامة انه يطهر بغيره الا اناسوا استجرام لا كما يطهر باطن جوف الدن بل هذا الاول وظاهر كلامهم ايضا انه لا فرق في العصور بين المتخذ من نوع واحد وغيره فلو جعل فيه عسلا او سكرا او اتخذ من شجر عنب ورمضان او برزوزيب طهر بانقلابه خلا وبه جزم ابن العماد وائس فيه تخليل بمصاحبة عين لان نفس العسل او البر ونحوهما يتخمر كما رواه أبو داود وكذلك السكر فلم يصحب الخمر عين اخرى ولو جعل مع نحو الزبيب طيبا متنععا وتنعع ثم صفي وصارت رائحته كرائحة الخمر فيحتمل ان يقال ان ذلك الطيب ان كان اقل من الزبيب تنجس والا فلا اخذا من قولهم لو اتى على عصير خل دونه تنجس والا فلا لان الاصل والظاهر عدم التغير ولا عبرة بالرائحة حينئذ ويحتمل خلافه وهو اوجه ويكنى زوال النشوة وغلبة الخوضه ولا تشتط نهيها بمحض التزويد (وكذا ان نقلت من شمس الى ظل وعكسه في الاصح) أو من دن الى آخر أو فزع رأس طرفه للهرم والزوال الشدة المطربة من غير نجاسة خلفتها سواء قصد بكل منها التخلل أم لا والذاتى لا تطهر ما سمي (فان خللت بطرح شئ) فيه اولو بنفسه أو بالقاء في مخرج (فلا) تطهر لان من استتجل شيا قبل أو انه عوقب بحرمانه غالباً سواء كان له دخل في التخليل كبصل وخبز حار أم لا لخاصة ولا فرق بين ما قبل التخمير وما بعده ولا بين ان تكون العين طاهرة أو نجسة زم ان كانت طاهرة ونزعت منها قبل التخلل طهرت أما النجسة فلا وان نزع قبله لان النجس يقبل التخمير ولو عصر نحو العنب ووقع فيه بعض حبات لا يمكن الاحتراز عنها

فان الاحتراز عن ذلك اسهل من الاحتراز عن الدود فتنبه له (قوله قبل التخلل) اى ان لم يتخلل شئ من العين بقى ما لو كان من شأنه التخلل ثم أخبرهم صوم بأنه لم يتخلل منه شئ هل يطهر أم لا فيه نظرا لا قرب الاول لان هذا ليس مما اقام الشارع فيه المظنة مقام اليقين بل مما بقى فيه الحكم على ظاهر الحال من التخلل من العين وبأخبارهم صوم قطع بما تقدمت فوجب الحكم بطهارته بالتخلل

(قوله ثم تخلت) قرر مر انه يضر العناقيد والحبات ان تخمرت في الدن وتخلت بخلاف ما اذا تخمر ما في اجواف الحبات ثم تخلت يظهر لانه كانظروف لما في جوفها اه وفي شرح الروض ما يخالفه فراجع اه سم والتظاهر انه لا مخالفة بين ما نقله سم عن الشارح وما هنا لا مكان حمل ما هنا على ما اذا كان المتخمر العناقيد مع الحبات فلا يظهر ما في باطن الحبات وهذا هو الشق الاول مما نقله سم عن مر وما ذكره بعد بقوله بخلاف الخ يجعل على ما اذا أخذت الحبات مجردة عن العناقيد وطرح في الدن ان تخمرت ثم تخلت لكن تشكك احدى المسئلتين بالآخرى فان قشورا الحبات المستتلة على الخمر كالظروف لها في المسئلتين ومحاورته العناقيد في الاولى لا تضر في طهارتها لان غايته ان العناقيد محصورة للعبات ومجرد ذلك لا يقتضي نجاسة ما في الباطن نعم ان فرض الكلام فيما لو اقصرت الحبات واختلطت العناقيد بما يخرج منها انضج القول بنجاستها وان دفع الاشكال فليأتأمل وليراجع (قوله بأخذني منها) اي فان الخل وان طهره بانقلاب الخمر اليه تجس بلاقائه الجزء الذي ازيت الخمرة عنه (قوله أو غلت) اي حتى ١٨٠ ارتفعت وعارة ابن حجر ويظهر يظهرها وظرفها وما ارتفعت اليه لكن بغير

قوله تبعها اه (قوله مغلوب) اي بأن كان دون العصر (قوله ان أخبر به) لم يذكر حج هذا القيد (قوله لم يوجد خبر) اي في موضع يجب الذهاب اليه لو اقيمت فيه الجمعة فيما يظهر (قوله على الغالب) يتأمل معنى الغالب فان الفرض ان الخل مساو ولم يوجد من يعرف حاله فقام معنى الغلبة الا ان يقال مراده انه ينظر لغالب ما يعرض للعصير المختلط بخل مساو له وعليه قلوا يعلم حال البتة فينبغي عدم طهارته نظرا الى ما هو الغالب في العصير من حيث هو من تخمره قبل التخلل (قوله وهي) اي الغير فالمعترمة هي التي عصرت بقصد

ان تضر فيما يظهر وكالتجس بالعين العناقيد وحباتها اذا تخمرت في الدن ثم تخلت وكذا لو صب عصير في دن متنجس أو كان العصير متنجسا أو نقص من خمر الدن بأخذ شيء منها أو أدخل فيه شيء فارتفعت به عليه ثم أخرج فعدلت كما كانت الا ان صب عليه آخر حتى ارتفعت الى الموضع الاول واعتبر بغوري كونه قبل جفافه واعتمده والدرجة الله تعالى ويظهر الدن تبعها وان تشرب بها أو غلت ولو اختلط عصير بخل مغلوب ضرا وغالب فلا فان كان مساويا فكذلك ان أخبر به عدلان يعرفان ما يمنع التخمر وعدمه أو عدل واحد فيما يظهر اما اذا لم يوجد خبر أو وجد وشك فالوجه ادارة الحكم على الغالب حينئذ ويحل امساك خبر محترمة لا غيرها وهي المعتصرة بقصد الخمرية فتجب اراقته افورا كما تقدم وسيأتي الكلام عليه في باب الغصب وذكرت فيها فوائد جمة هنا في شرح العباب (و) فانهم ما (جلد نجس بالموت) ما كولا كان أم غيره (فيظهر بدفعه) اي بالذباغ ولو بوقوعه بنفسه أو بالقاهر صرح أو نحو ذلك أو بالقاهر الذباغ عليه ولو بغيره (ظاهره وكذا باطنه على المشهور) لما رواه مسلم اذا دبغ الاهداب فقد طهر وحديث طه وركل آدمي ذباغ رواه الدرر قطني وورد في البخاري وغيره هلا أخذتم اهابا فديعقوه فانه نعم به قال لزركشي في الخادم والمراد باطنه ما بطن وبظااهره ما ظهر من وجهيه بدليل قوله اذا ولنا بظااهرة ظااهرة فقط جازت الصلاة عليه لانيه فتنبه لذلك فقد رأيت من يغلط فيه

الخالية أو لا بقصد شيء وهل عصرها بقصد الخمرية كبيرة أو صغيرة فيه نظرا لاقرب الثاني (قوله جلد نجس بالموت) ويؤخذ قضيته انه لو سلخ جلد حيوان وهو حي لم يظهر بالذباغ وليس مراد او عليه فيمكن ان يجاب بأن التعبير بكونه نجس بالموت جرى على الغالب أو ان المراد بالموت حقيقة أو حكما وذلك ان الجزء المنفصل من الحي كيته فانه فصله مع الحياة بمنزلة انفصاله بعد الموت (قوله آدمي) اي جلد (قوله من وجهيه) شامل لما اذا كان الذباغ ملاقيا للطبقة التي تلي اللحم دون الملاقي للشعر كما يفعل في دبغ الفراء موضع نحو القرط على الملاقي للحم دون غيره وبما يلج حتى تزول عنوته فان مقتضى كلام الزركشي على هذا طهارة الملاقي للشعر لانه طاهر من وجهيه دون ما بين طبقتي الجلد وهو مشكك فانه كيف يتصور وصول أثر الذباغ على هذا الوجه للملاق للشعر دون غيره مما بين الطبقتين مع انه لا يصل الى الملاقي للشعر الا بعد مجاورة ما بين الطبقتين وصورة البكري بما اذا وضع الذباغ على كل من وجهيه وعليه فلا اشكال لكن يرد ظاهر قول الشارح هنا ويؤخذ من طهارة باطنه به انه لو تنف الشعر بعد دبغه صار موضعه متنجسا فانه صريح في ان موضع الشعر طهر بالذباغ ثم تجس بلاقائه للشعر فان الذباغ لم يؤثر فيه

(قوله لا ضرورة) قد تنفع الضرورة بأن يقال يعني عن ملاقاته الدن للخل مع نجاسة الدن للضرورة المذكورة ولا يلزم من النجاسة التهييس فالفرق حيث نفذ فيه نظر سم على منهج (قوله ورطوبته) عطف مغاير (قوله بقاؤها) أي الفضول (قوله بلائه) قال في المختار بلى الثوب بالكسر بلى بالقصر فان فكت باء المصدر مدته ١٨١ وعليه فقوله هنا بلائه يجوز

فيه كسر الباء مع القصر وقصها مع المد (قوله النقي) أي اما هو فيضر مطا (قوله كتب وش) الاول بالوحدة والثاني بالثلثة وهو شجر مر الطعم طيب الرائحة يدبغ به والاول من جواهر الارض معروف يشبه الزاج (قوله وقول الاذرى) أي في غير الغيبة اما فيها فقال فلا بد من تأيينه ولم يقل بالماء قال بعضهم وهو الاول وهو كما قال اه قب (قوله سواء ادبغ) قضيته انه قبل الدبغ لا يكتفى بفسله وبه صرح ج حيث قال فيجب غسله بما طهره مع الترتيب والتسبيح ان اصابه مغلط وان سجع وترب قبل الدبغ لانه حينئذ لا يقبل الطهارة اه وفيه ما مر عند قول المصنف وميته غير الا دعي والسمل الخ (قوله عن الماء كول) علام ج بأنه انتقل عن طبع اللعوم الى طبع الثياب وهو يقيد حرمة اكل الثياب أيضا (أقول) لكن يرد عليه أن جلد المذكور اذا دبغ يحل أكله مع انه انتقل الى طبع الثياب ولا يرد مثله على قول الشارح لخروج حيوانه بموته الخ

ويؤخذ من طهارة باطنه به انه لو نتف الشعر بعد دبغة صار موضعه متنجسا بطهر بفسله وهو كذلك والثاني يقول آلة الدباغ لا تصل الى الباطن وورد بوصولها اليه بواسطة الماء أو رطوبة الجلد وخرج بالجلد الشعر فلا يطهر به وان ألقى في المدبغة وعنه الدباغ لانه لا يؤثر فيه لكن يعني عن قليله وان قال الشيخ انه يطهر تبعا وان لم يتأثر بالدبغ لكن قوله كما يطهر دن الخروان لم يكن فيه تحلل محل وقفة اذ يمكن الفرق بين الشعر والدن بأن الثاني محل ضرورة اذ لو اخل الحكيم بطهارته لم يكن طهارة خلة أصلا بخلاف الاول لا ضرورة الى القول بطهارة لانه لا مكان الانتفاع به لانه من جهة الشعر وخرج بنجس بالموت جلد المغلظة فلا يطهر بالدباغ اذ سبب نجاسة الميتة تعرضها للعقوبة والحياة ابلغ في دفعها فاذا لم تعد الطهارة فالاندباغ اولى (والدبغ نزع فضوله) وهي ما قبلته ورطوبته المفسدة بقاؤها وبطبيعته نزعها بحيث لو نتف في الماء لم يعد اليه الثمن وهو مراد من عبر بفساد أو هو اعم ليشمل نحو شدة نحو تصلبه وسرعة نحو بلائه لكن في اطلاق ذلك نظر والوجه ان ماء الدن ان قال خبير ان فساد الدبغ ضرر والا فلا لا نجد ما اتفق على اتقان دبغه يتأثر بالماء فلا ينبغي ان ينظر لاطلاق التأثير به بل لتأثيره على فساد الدبغ ولا يحصل ذلك الا (بحريف) بكسر الحاء وتشديد الراء وهو ما يلدع اللسان بحرقته كتب وش وقرط وعفص ولو بنجس كذوق حمام وزبل لحصول الغرض به (لاشمس وتراب) وملح وكل ما لا ينزع الفضول وان جف به الجلد وطابت رائحته لبقائه عقوته كاملة فيه بدليل انه لو نتف في الماء عادت عقوته (ولا يجب الماء في اثباته) أي الدبغ (في الاصح) بناء على انه احوال الازالة ولهذا جاز بنجس الحصل لذلك واما خبر يطهرها الماء والقرط فمحمول على الندب او الطهارة المطلقة وقول الاذرى ومن تبعه لا بد في الجفاف من الماء ليصل الدواء به الى سائر اجزائه مردود اذا قصد وصوله ولو بمانع غير الماء فلا خصوصية للماء اذ لا نظر الى ان لطافته توصل الدواء الى باطنه على وجه لا يوصله غيره لان القصد الاحالة وهي حاصلة وان لم يصل الدواء الى باطنه على الوجه المذكور ومقابل الاصح يجب الماء تغلبا لمعنى الازالة (و) يصير (المذبوغ) والمذبوغ (كثوب نجس) أي متنجس للملاقاته للادوية النجسة او المتنجسة علاقتها قبل طهر عينه فلا يطهر الا بفسله باجراء الماء على ظاهر الجلد سواء ادبغ بطاهر أم نجس ثم صلى فيه ويستعمله في مانع ويحرم اكله وان كان اصل حيوانه مأكولا لخروج حيوانه بموته عن الماء كول ثم النجاسة على ثلاثة أقسام مغلظة ومخففة ومتوسطة وبدأ بأولها فقال (وما نجس علاقتي من كب) سواء كان بجزء

وقد يقال ان جلد المذكور كافيا كان قبل الدبغ ما كولا استعصب حله قبل الدبغ ولا كذلك الثياب (قوله نجس) بالضم والكسر كافي مصباح القرطبي (قوله بلاقاتي) زاد ج غير داخل ماء كثير كما اقتضاء كلام المجموع اه وكتب عليه سم قوله غير الخ فوهم بعضهم من ذلك صحة الصلاة مع مس الداخل في الماء الكثير وهو خطأ لانه ما من للنجاسة قطعاً وغاية الامر ان صاحبها

الماء الكثير مانعة من التنجيس ومس التنجاسة في الضلالة مبطل لها وان لم يتنجس كالومس فرجه الداخل في الماء الكثير لا ينقض وضوءه وهو خطالانه ما رقطه ما بقي ما يصرح بما قاله حج في قول الشارح وتكون كثرة الماء مانعة من تنجسه * (فرع) * لو وصل شيء من مغاظ ورا ما يجب غسله من الفرج فهل يتنجسه فيتنجس ما وصل اليه كذا كراجماع أولا لان الباطن لا يتنجسه مالا فاه كل محقق فعل الثاني يستثنى هذا من المتن اه حج وكتب عليه سم مانعة قوله فيتنجس الخ أقول أما أصل تنجس ما وصل اليه فلا ينبغي التوقف فيه لان ذلك المغاظ الواصل الى ما ذكر باقي على نجاسة وملافة الظاهر كذا كراجماع للنجاسة في الباطن تقتضي التنجيس وليس كلامه في أصل التنجيس بدال قوله فعلى الثاني الخ وأما تنجسه بتنجس المغاظ فقد يدل على نفسه انه لو اكل مغاظا لم يخرج منه لم يجب تسبيح المخرج وقد يقال ذلك اذا وصل لحل الاحالة وهو المعتمد فليقتأمل اه (قوله) كان ولغ في بول أو ماء كثير في التمثيل بهذين اشارت الى ان التنجس يقبل التخيير وهل يقبل التطهير فيه ما مر عن شيخ الاسلام وغيره في قوله بخلاف التنجس بعد قول المتن وميتة غير الآدمي الخ (قوله) متغير بنجاسة (أوبطاهر للماء عنه غنى تغيرا كثيرا ما مر له ان ذلك كالمائع يتنجس ١٨٢ بمجرد الملافة وانما يقيد بالتنجس لما قدمناه من الاشارة الى ان التنجس يقبل

التخيير (قوله ولو لمعضه) غاية لقول المصنف وما يتنجس الخ اى ولو كان ما يتنجس معض الكلب (قوله احدها عن) وفي نسخة احدها وما في الاصل أولى لان ما لا يقتل ان كان معصاة عشرة فمادون قالوا كثيرا ما يقتل وان كان فوق ذلك قالوا كثيرا لا افراد وقد جاء ذلك على قوله تعالى ان عدة الشهور الاية فافرد في قوله منها لرجوعه للثاني عشر وجمع في قوله فلا تظاير افيين لرجوعه للاربعة (قوله) كما أفنى به الغزالي (ومعلوم انه لا بد من مزجه بالماء كما ينبغي

منه أم من فضة لانه أم بما يتنجس بشئ منهما كان ولغ في بول أو ماء كثير متغير بنجاسة ثم أصاب ذلك الذي ولغ فيه ثوبا ولو لمعضه من صبيد أو غير وسواء كان جافا ولا في رطبا ام عكسه (غسل سبعاء احدها عن) في غير ارض ترابية (بقرب) ولو طينارطبا كما أفنى به الغزالي لانه تراب بالهوة ويكفي العدد الذي كور بشرطه وان تعدد الواغ او لولوج اولاقته بنجاسة اخرى والاصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لم يظهور انا احدكم اذا ولغ فيه الكلب ان يغسله سبع مرات اولاهن بالتراب وفي رواية اولاهن او أخرهن بالتراب وفي اخرى وعقروا الثامنة بالتراب اى بان تصاحب السابعة لرواية السابعة بالتراب المعارضة لرواية اولاهن في محله فيقتضي اقطان في تعيين محله ويكفي في واحدة من السبع كما في رواية احدها عن البطعماء على انه لا تعارض لامكان الجمع بحمل رواية اولاهن على الاكل لعدم احتياجه بعد ذلك الى ترتيب ما يترتب من جميع الغسلات ورواية السابعة على الجواز ورواية احدها عن الاجزاء وهو لا يشأ الجواز ايضا وقد امر الغسل من ولوغه بقمه وهو اطيب اجزائه فغيره من بوله وعرقه وروثه ونحوها أولى والغسلات المزيله للعين تعد واحدة وان كثرت وانما حسب العدد المأمور به في

احدها عن بتراب فانه جعل المطهر الماء الممزوج بالتراب وان كان التراب الذي مزج بالماء طينارطبا الاستحباب

(قوله بشرطه) وهو امتزاجه بالتراب (قوله طهور انا احدكم) هو بالضم والفتح والاول هذا أولى للاخبار عنه بالغسل الذي هو مصدر وأما بافتح فيحتاج الى تأويل الطهور بالمطهر أو تقدير مضاف نحو استعمال طهور انا احدكم المزيل للنجاسة ان يغسله الخ وعبارته شرح مسلم للذوى الاشهر فيه ضم الطاهر يقال يشقهافهم ما غتات (قوله) اذا ولغ فيه) ولغ الكلب وغيره من السباع بالغ من باب نفع ولو لغا شرب بلسانه وسقوط الواو كما في يقع وواغ بالغ من باب ورث ووسع لغة ويواغ مثل وجل يوجل لغة أيضا اه مصباح (قوله) يصاحب السابعة اى فنزل التراب المصاحب للسابعة منزلة الثامنة ومما يابهاها (قوله) بالبطعماء المراد به التراب واصله مسيل واسع فيه دفاق الحصى قال في المختار لا يطعم مسيل واسع فيه دفاق الحصى والجمع الا باطعم والبطاح بالكسر والبطيخة والبطعماء كالباطم ومنه بطعماء مكة (قوله) المزيل للعين هل المراد بالعين الحرم أو المراد بها مشعل النعمة الا وفق بقوله فيما يأتى تفسير اللعين وهى ما يتنجس الخ الثاني ثم رأيت في كلام سم على شرح البهجة ما ذكره نقل عن م ر ومثله على حج وعليه فلو غسل النجاسة المغاظة ووضع الماء بمزجها بالتراب في الاولى ولم تزل به =

في الاوصاف ثم غم اليها غسالات أخرى بحيث زالت الاوصاف بمجموعها فهل يعتد بما وضعه من التراب قبل زوال الاوصاف
وعند كماله صدق عليه ان التراب وجد في الاولى أولا لانه لم يزل بما وضع فيه النقي واعتد بما بعده فقط قال سم فيه نظر
(أقول) ولا يعد القول بالاول لما سبق من التعايل وخروج بالوصف الجرم فلا يعتد بوضع التراب قبل ازالته وسياق عن سم
على ج ان مثل وضع التراب على الجرم وضعه على المحل بعد زوال الجرم ولكن مع بدء الاوصاف (قوله في الاستنجاء) اي
بالجر لانه الذي يعتبر فيه عدد (قوله ولو كل لحم كلب) خرج به العظم فيجب التيسيع بخروجه من الدبر ولو على غير صورته
وينبغي ان مثل اللحم العظم الرقيق الذي يؤكل عادة معه ولا عبرة بما تجس به على ما اقتضاه تعامله حتى لو تدايا به بعد استحالة
لم يجب التيسيع الآن يقال ما تحيله المعدة تلقية الى اسفل فاية نفايه ١٨٣ ليس من شأنه الاستحالة فيجب

الاستنجاء قبل زوال العين لانه محل تخفيف وما هنا محل تغليظ فلا يقاس هـ د ابدا ولو
ا كل لحم كلب لم يجب تسبيح دبره من خروجه وان خرج بعينه قبل استحالة فيه ما يظهر
وافتي به البلقيني لان الباطن محبل وقد افتي الوالد رحمه الله في حمام غسل داخله كلب
ولم يهد تطهيره واستقر الناس على دخوله والاعتقال فيه مدة تطويله وانتشرت النجاسة
الى حصره وفوطه ونحوهما بان ما يتقن اصابه شيء له من ذلك نجس والافطاهر لانا لان نجس
بالشك ويظهر الحمام بمرور الماء عليه سبع مرات احدا ابطل محمل يغتسل به فيه لحصول
التتريب كما صرح به جماعة ولومضت مدة محتمل انه مر عليه ذلك ولو بواطة الطين الذي
في اعمال داخله لم يحكم بالنجاسة لداخليه كما في الهرة اذا اكلت نجاسة وغابت غيبه يحتمل
فيها اطهارة فيها (والاظهر تعين التراب) ولو غبار رمل وان عدم افساد الثوب وزاد
في الغسالات فجعلها غائيا مثل الان القصد به التماهير الوارد وهو لا يحصل بغير ما تقدم
وقد نص في الحديث عليه فلا يقوم غيره مقامه كالتميم ولانه غلط في ذلك بالجمع بين جنسين
فلا يكفي احدهما كزنا البكر غلط فيه بالجمع بين الجملدوا والتغريب فلم يكتف بأحدهما
وخارج المزج بنحو اشتنان وصابون ونحوه ودقيق وانما لم يلحق بالتراب فنحو الصابون وان
ساواه في كونه جامدا وفي الاضره في التطهير لانه لا يجوز ان يستتبط من النص معنى
يظله ومقابل الاظهر لا يتعين ويقوم ما ذكر ونحوه مقامه (و) الاظهر (ان الخنزير
ككلب) لان الخنزير اسوأ حالا من الكلب لان تحريمه منصوص عليه في القرآن
ومتفق عليه ونحوه من الكلب مجتهد فيه ومختلف فيه ولانه لا يحمل اقتناءه بحال بخلاف
الكلب ولانه يندب قتله لا ضرر وروقه والفرع المتولد منه ما آمن احدهما يتبع الاخر
في النجاسة علا بالقاعدة المتقدمة والذاني يكفي غسل ذلك مرة واحدة من غير تراب
كسائر النجاسات لان الوارد في الكلب وما ذكر لا يسمى كلبا ولو غس المتجسس عاد كرفي

التيسيع وان كان مستحيلا
وعبرة شيخنا الزايد بخلاف
ما لو تقايه اي اللحم فانه يجب
عليه تسبيح فقه مع التتريب اه
ومفهومه انه لا يجب التتريب
من التراب اذا استحال وهو ظاهر
وما افاده كلام شيخنا الزايد من
وجوب التسبيح اذا خرج من
فقه غير مستحيل يفهمه قول
الشارح لم يجب تسبيح دبره من
خروجه حيث قيد بالخر وج من
الدبر (قوله محبل) اي من شأنه
الاحالة (قوله بظنل) ومثله
ما في نعال الداخلين كما
يعلم من قوله الاتي وبواسطة
الطين الذي في نعال الخ (قوله
لداخليه) اي اما هو باق على
نجاسته لبقائه وعدم العلم
بما ينزلها حتى لو صلى شخص
فيه بلا حائل لم تصح صلاته

(قوله وان عدم) اي التراب فلا يكون عدمه أو الزيادة في الغسالات مسقطا للتراب وعدم في كلامه مبنى للمفعول وفي
الحق رعدت الشيء من باب طرب على غير قياس اي فقدته اه (قوله عليه) اي التراب (قوله جنسين) اي وهما الماء والتراب
(قوله اشتنان) بضم الهمزة والكسر لغة معرب اه مصباح (قوله وفي الاضره في التطهير) لعل المراد انه اذا توقفت ازالة
النجاسة على الصابون أو فنحوه وجب الانحصار الصابون أو غيره لم يرد أمر بالتطهير به (قوله لا ضرر) اي فقتله بالضرر
فيه دليل على انه اسوأ حالا من الكلب

(قوله فواحدة) أي وإن طال مكنته (قوله على العرف) أي على العرف في التحريك وهو بعد الذهاب والعود مرة وهما على جرى الماء والحاصل في العود غير الحاصل في الذهاب وكما اعتبر الذهاب والعود مرة في الصلاة اعتبر الماء كما شيئا واحدا فيما لو انغمس في ماء قليل محدث وحرك الماء مرات كثيرة فإنه لا يحكم عليه بالاستسقاء لان العرف لا بعد الثاني غير الاول (قوله وإن اصاب جرمه المستور بالماء) خرج به ما لم يستور الماء من اعلى الاناء فان تحقق من الكلب له مع رطوبة من احد الجانبين نجس والا فلا سم على منهج بالمعنى (قوله مانعة من نجسه) ومثله ما لو لاقى بدنه شيئا من الكلب في ماء كثير فإنه لا ينجس لان ما لاقاه من الببل المتصل بالكلب بعض الماء الكثير بخلاف ما لو أمسكه بيده وتعامل عليه بحيث لم يصير بينه وبين رجله الا مجرد الببل فإنه ينجس لان الماء الملاقي ليداه الآن نجس وكما جمل عليه بيده ما لو علمنا تعامل الكلب على محل وقوفه كالخوض بحيث لا يصير بين رجليه ومقره حائل من الماء (قوله لا الاناء) فإنه لا يظهر بمجرد بلوغ الماء قلتي بل ان ترب بأن مزج بالماء ترابا يكدره وحركه فيه سبع مرات طهروا وافهوا باق على نجاسته حتى لو نقص عن القلتين عاد على الماء بالنجس (قوله ولا يكفي تراب نجس) قال في شرح الروض في قول الروض عز وجل الماء مانعة قبل وضعه ما على المحل أو بعده بأن يوضعه او لو مترتين ثم عز وجل قبل الغسل وان كان المحل رطبا اذا الطهور الوارد على المحل باق على طهوريته وبذلك جزم ابن الرفعة فيما لو وضع التراب أولا ومثله عكسه بلاربيب وهو مقتضى كلامهم وهو المعتمد كما قاله البلقيني وغيره الخ وهذا الكلام كالصرح في انه اذا كان المحل رطبا بالنجاسة كفى وضع التراب ولا لكن افتي شيخنا ١٨٤ الشهاب الرمي بأنه لو وضع التراب ولا على عين النجاسة لم يكف لنجسه وظاهره

الخاتمة لما ذكر عن شرح الروض ووقع البحث في ذلك مع مر وحاصل ما تحرر به بالفهم انه حيث كانت النجاسة غنية بأن يكون جرمها وأوصافها من طعم أو لون أو ريح موجودا في المحل لم يكف وضع التراب أولا عليها وهذا محل ما أفتي به شيخنا بخلاف وضع الماء أولا لانه اقوى

ماء كثيرا كد وحركة به ما وتربة طهروا لم يحركه فواحدة ويفاوق ما مر في انغماس المحدث من تقدير الترتيب بأن الترتيب صفة تابعة والعديد ذواته تصوده فلا يقاس احدهما بالآخر ويظهر في تحريكه ان الذهاب مرة والعود اخرى ويفرق بينهما وبين ما يأتي في تحريك اليد في الخل في الصلاة بان المداير ثم على العرف او في جارو جري عليه سبع جريات حسبت به ما ولو لوغ كلب في اناء فيه ماء كثير ولم ينقص بولوغه عن قلتي لم ينجس الماء ولا الاناء وان اصاب جرمه المستور بالماء وتكون كثرة الماء مانعة من نجسه كما صرح به الامام وغيره ولو لوغ في اناء فيه ماء قليل ثم باغ قلتي طهر الماء لا الاناء (ولا يكفي تراب) مستعمل في حدث او نجس ولا (نجس) في الاصح بل لابد ان يكون مما

بل هو المزيل وانما التراب شرط وبخلاف ما لو زالت أوصافه فبكتي وضع التراب أولا وان كان المحل نجسا وهذا يصح بحمل عليه ما ذكره عن شرح الروض وانها اذا كانت اوصافها في المحل من غير جرم وصب عليها ماء عز وجل التراب فان زالت الاوصاف بتلك الغسلة حسبت والا فلا فالمراد بالعين في قولهم مزيل العين واحدة وان تعد ما يشمل أوصافها وان لم يكن جرم اه مم على حج (قوله مستعمل) قال في شرح الروض في حدث او نجس اه (اقول) صورة المستعمل في خبث التراب المصاحب للسابعة في المغلظة فإنه طاهر لكنه مستعمل لا يقال انما يظهر كونه مستعملا ان قلنا انه شطري طهارة المغلظة لشرط لاننا نقول بل هو مستعمل وان قلنا لشرط لانه يتوقف عليه زوال النجاسة وان كان شرطا فقد ادى به ما لا بد منه وان لم يستعمل بذلك كان الماء لا يستعمل به ايضا بل ويتصور ايضا في المصاحب لغير السابعة اذا طهر لانه نجس مستعمل فاذا طهر زال النجس دون الاستعمال اما انه نجس فظاهر واما انه مستعمل فلا ثمة ادى به ما لا بد منه لان طهارة المحل متوقفة على هذه الغسلة وان توقفت على غيرها ايضا نعم لو طهر بغيره في ماء كثير عاد طهورا كالماء المستعمل اذا صار كثيرا كذا قاله بعض مشايخنا وفيه نظر فليست امل فيه فان الوجه خلافه اه قح (اقول) وانما كان الوجه خلافه لان وصف التراب بالاستعمال باق وان زالت النجاسة ويؤيده ان التراب لو كان في السابعة لم ينجس وهو مع ذلك محكوم عليه بالاستعمال وفي قب يقبح ان يعا من المستعمل فلا يكفي ما لو استنجى بطين مستعجر ثم داهره من النجاسة ثم فقه ثم دقه لانه ازال المانع كما ان ماء الاستنجاء كان بال وحرف =

البول ثم استنجى بالماء فانه طاهر غير طهور لانه ازال المانع وفاقا لما راه (اقول) وقد يتوقف فيه بانهم لم يعدوا حجرا الاستنجاء من المطهرات واهل وجهه ان المحل باق على نجاسته ومن ثم لو نزل المستجمر في ماء قليل نجسه او حمله مصل لم تنصح صلاته وقد يقال هو وان لم يكن مطهرا للجل لكنه من بيل للمانع فالحق بالتراب المستعمل في التيمم لذلك وهو مقتضى قوله في حديث اوفهم (قوله اظهروا الفارق) اى وهو ان نداء الرمل ونحوه الدقيق يمنعان من وصول التراب الى العضو ولا يمنعان من كدورة الماء بالتراب التى هى المقصودة هنا (قوله خارج الاناء) اى وهو اولى خروجا من الخلاف اهـ حـ (قوله سواء صب الماء) اى وواه اكان المحل رطبا او جافا لكن يستغنى من ذلك ما تقدم عن الشهاب الرزلى من انه لو وضع التراب اولا على عين النجاسة لم يكف (قوله اذ لامعنى لترتيب التراب) اى ولا يصير التراب مستعملا بذلك لانه لم يظهر شيئا وانما سقط استعمال التراب فيه للعلة المذكورة (قوله وغيره) اى ولو نجس حيا قصد تطهيره لماعل به من انه ١٨٥ لامعنى لترتيب التراب (قوله بخلاف الارض

الجزرية) ظاهر انه اذا بال كـاب على حجر عليه تراب ووصل بوله الى الحجر لا يحتاج في تطهير الحجر الى ترتيب وقياس ما قاله ثم فيما لو تطاير من الارض الترابية ثنى على قوب انه لا بد في تطهير الثوب ان أصابته رطوبة من التراب من غسل الرطوبة التى أصابته وتترتبه انه لا بد في الحجر المذكور من غسله سواء احدها بالتراب وهو مقتضى التعليل بسقوط الترتيب فى الارض الترابية بانه لامعنى لترتيب التراب ونقل بالدرس عن سم على بهجة ما يصرح بذلك (قوله منها) اى الارض الترابية (قوله تترتبه) اى ترتيب ما أصاب المتطاير من الارض فليس للمنقل اليه فى هذه حكم المستقل عنه بالنسبة

يصح التيمم به فلا يكتفى التراب المحرق ولا المتنجس بعينية واحدة كمية متوسطة أو غيرها والوجه انه يكتفى هنا الرمل الذى له غبار وان كان نديا والتراب ولو اختلط بنحو دقيق حيث كان لو مزج بالماء لاستعملت أجزاءه الدقيق ووصل الى التراب المزوج بالماء الى جميع المحل وان لم يكف فى التيمم اظهروا الفارق ومقابل الاصح انه يكتفى كالديباغ بأشئ النجس (ولا يكتفى بمزج بمائع) كمثل (فى الاصح) الا اذا مزجه بعد ذلك بما ولم يقمض تغيره بنحو الخل ويكتفى مزج التراب خارج الاناء المتنجس أو فيه سواء أصاب الماء أو لا أم التراب والضابط ان يعم محل النجاسة بأن يكون قدرا يكدر الماء ويصل بواسطته الى جميع أجزاء المحل ويقوم مقام الترتيب الماء السكدر كما النيل أيام زيادته وكما السيل المتعرب ومقابل الاصح يكتفى التراب المزوج بالمائع لحصول المقصود بذلك وخروج بقولنا فى غير ارض ترابية اذ لامعنى لترتيب التراب ويؤخذ منه انه لا فرق بين التراب المستعمل وغيره فلا يجب ترتيبه مطلقا بخلاف الارض الجزرية والرملية التى لا غبار فيها فلا بد من ترتيبها وما اراد بالارض الترابية ما فيها تراب ولو أصاب شئ منها ثوبا قبل تمام السبع اشترط في تطهيره ترتيبه ولا يكون تبعاعها الانتفاء العلة فيها وهى انه لامعنى لترتيب التراب وايضا فلا يستغنى معيار العموم ولم يستغنى عن ترتيب النجاسة المخلطة الا الارض الترابية كذا افق به الوالد رحمه الله تعالى وهو المعمول به المعمول عليه وان نسب اليه انه افق قبله بخلافه نعم لو جمع التراب المتطاير واراد تطهيره لم ينجح الى ترتيبه اخذ من العلة السابقة كما هو ظاهر ثم ذكر النجاسة المخففة فقال (وما نجس يبول صى

٢٤ ل للتراب بخلاف المتطاير من غسالات الثوب مثلا فان لا يستقل اليه حكم المستقل عنه بقى ما لو ترب الارض الترابية على خلاف ما أمر به ثم تطاير من غسالتها شئ فهل يجب ترتيبه لعدم الاعتماد بالتراب المستعمل فيما قبل حيث لم يؤمر به الا لا كفا بوجود الترتيب فى الجملة وان لم يكن مطلوباً فيه نظروا الاقرب الثانى لوجود التراب فيه دخل فى عموم قوله لم المستقل اليه حكم المستقل عنه (قوله من العلة السابقة) هى قوله اذ لامعنى لترتيب التراب (قوله وما نجس يبول صى الخ) دخل فى ما غير الا دعى كانه واراض فطهر بالنضح كما هو مقتضى اطلاقهم ولا ينافيه قوله لا كذا لان الابتلاء المذكور حكمته فى الاصل فلا ينافى تخلفه فى غير الا دعى وعموم الحكم اهـ سم على حـ قال شيخنا الحلبي لو وقعت قطرة من هذا البول فى ماء قليل وأصاب شيئا وجب غسله ولا يكتفى بنضجه ولو أصاب ذلك البول الصريف شيئا كنى النضج وان لم يكن فى اول خروجه بان كان فى اناء كالعصرية مثلا اخذ به عموم قواهم فانجس يبول صى لصدقه بغير اول خروجه ولا يتوقف

= الرخصة على ملاقاته من محله ومعدنه (اقول) وانما لم يكتف بالنضح في الوصل من الماء المذكور لانه لما تجس بالبول الذي وقع فيه صدق عليه انه تجس بغير البول (قوله لم يطعم اى لم يأكل ولم يشرب) عبارة المختار والطعم بالضم الطعام وقد طعم بالكسر طعما بضم الطاء اذا اكل اوداق فهو طاعم قال الله تعالى فاذا طعمتم فانقشروا وقال ومن لم يطعمه فانه منى اى من لم يذقه وظاهره انه لا يطلق الطعم على المشروب الا ان يقال ان قوله اوداق يدخل المشروب لانه يصدق على من شربه انه ذاقه (قوله قبل مضى حواين) اى تحديدا اخذ من قول الزبائى الا ترى لو شرب اللبن (قوله غير لبن) اى ولو شربنا اوجبتنا هـ حج وظاهره ولومن امله وهو كذلك في غسل منه وكتب عليه سم قوله لم يطعم الخ هل قسطة اللبن ومنه كاللبن والا مـ وهذا لا يثبت من حلف لا يأكل لبنا فيه نظر وقوله ولا اعتد به مـ ١٨٦ ونقل بالدرس عن شيخنا العلامة الحلبي ان مثل اللبن القسطة اقول وهو قريب

لا يتجسس غيره واما السمن فقد علت من كلام حج وجوب الغسل بسببه (قوله وقيل عجمية ايضا) قال الشيخ عميرة وقيل ما نحن كاطنين فيها لمجتمعة ومبارق كلماء فيها هـ (قوله فبغزلة الطعام) قضيته انه لو شرب قبل الحولين وبالبعد هـ ما لا يغسل من بوله وفي الزبائى خلافه وعبارة لو شرب اللبن قبل الحولين ثم بال بعده اقبل ان يأكل غير اللبن فهل يكفي فيه النضح او يجب فيه الغسل لان تمام الحواين نازل منزلة اكل غير اللبن الذي يظهر الثاني كما اعتد شيخنا الطنطاوى اه وعبارة سم على شرح البهجة الكبير قوله قبل تمام الحواين ينبغي اوسع التمام بان شرب اللبن مع التمام وتزل مع التمام اه ولو شك هل البول قباهما

لم يطعم) بفتح قوله وثانته اى لم يأكل ولم يشرب قبل مضى حواين (غير لبن) على وجه التغذي (نضح) بضاد معجمة وسامه هـ وقيل عجمية ايضا اما الرضاع بعده ما فبغزلة الطعام ووجهه انه اذا كبر غلظت معدته وقويت على الاستحالة وربما كانت تحصيل الحالة مكروهة فالحولان اقرب مردفيه واهذا يغسل من بول الاعراب الذين لا يتناولون الا اللبن ولا يضر تناوله السفوف ولحموه للاصلاح ويؤخذ من ذلك انه لو اكل قباهما طعما ما للتغذي ثم تركه وشرب اللبن فقط غسل من بوله ولا ينضح وهو الوجه وخرج الاتنى والخمى فلا بد في بولاهما من الغسل ولا فرق في اللبن بين ان يكون طاهرا او نجسا ولومن مغلطة من آدمى او غيره والفرق بين العبي وغيره ان الائتلاف بجمعه له أكثر فتنف في بوله للقاعدة العجيبة ان المشقة تجلب التيسير وان الامر اذا خاف اتسع ويذهب هاتان أصل الشرع وضع المرح فيما يشق الاحتراز عنه وان بوله ارق من بولها فلا يلصق بالمحل اصوب بولها به وما اعترض به ذكرت جوابه في شرح العباب وعلم بما تقرران تناوله ما سوى اللبن للتغذي يمنع نضجه ويوجب غسله سواء استغنى به عن اللبن ام لا وانما يكفي النضح حيث غلب الماء على المحل ولا يشترط في نضح لمحو الثوب السيلان بخلاف الغسل فانه لا بد فيه منه وقضية اطلاقهم والحديث الا ترى ان النضح يكفي وان بقى الطعم واللون والريح وهو المناسب للرخصة والوجه كما قاله الشيخ خلافه ويدل لذلك قول الاسنوى المتجه ان هذه النجاسة كغيرها وحل وجوب ازالة اوصافها على غير الحنفية يحتاج لدائسل ويحمل كلامهم على الغالب من مسؤولية زوالها والاصل فيها تقدم خبر الشيخين عن ام قيس انها جاءت بابن اها صغير لم يأكل الطعام فاجلسه رسول الله صلى الله عليه وسلم لم في حجره فقال عليه فدعا عاباه ونضجه وخبر الترمذي يغسل من بول الجارية

او بعدهما فينبغي ان يكفي فيه بالنضح لان الاصل عدم بلوغ الحولين وعدم كون البول بعدهما (قوله السفوف) ويرش عبارة المختار وكل ما يؤخذ به رمحون فهو سفوف بفتح السين (قوله وضع المرح) اى رفعه (قوله لا بد فيه منه) اى من السيلان (قوله في حجره) هو بالكسر لا غير اسم لما بين يديك من ثوبك ومعنى المنع من ان قاموس وكذا جهر الانسان اسم لما بين الاطراف الى الكشح مثلث ايضا وفي النهاية ان طرف الثوب بالفتح والكسر وفي المصباح وجهر الانسان بالفتح وقد يكسر منه وهو مادون ابطه الى الكشح وهو في حجره اى في كتفه وحمايته والجمع مجزؤه قال والحسن مادون الابط الى الكشح والجمع احضان مثل جل واحمال اه

(قوله ولا أثر له ولا ريح) الجملة خالية (قوله من تعريف نقضها المار) أي في قوله في تعريف الحكمة وهي ما لا يدركها عين ولا وصف (قوله بعد زوالها) أي زوال جرمها في عبارة تسامح (قوله فالحق به) أي بالغالب وقوله نادرها أي الزوال وأنت الضمير لانه بمعنى الإزالة (قوله عني عنه) أي فيحكم بطهارة محله مع بقاء الطم أخذ مما سبأني للشارح فيما لو عسر زوال اللون أو الريح من قوله ومعنى قوله الخ (قوله ويظهر تصويره) أشار به ١٨٧ إلى دفع ما يقال كيف يدرك بها الطم مع حرمة ذوق النجاسة أو يقال أنها يصح ذوق النجاسة إذا كانت محقة وما هنا

ويرش من بول الغلام ثم ذكر الثالث منها وهي النجاسة المتوسطة وهي منقسمة كما قبلها إلى عينية وإلى حكمية وقد شرع يتكلم على ذلك فقال (وما نجس بغيرهما) أي غير الكلب وبول الصبي المتقدم (إن لم تكن عين) بأن كانت حكمية وهي ما لا يدركها عين ولا وصف سواء كان عدم الإدراك لخفاء أثرها بالخفاف كبول جف فذهب عينه ولا أثر له ولا ريح فذهب وصفه أم لا يكون المحل مة لا لا تثبت عليه النجاسة كالمرآة والسيف (كفي جرى الماء عليه) وإن لم يكن بقل فاعل كطرو ولو سكنها سقيت وهي محمأة نجسا فلا يحتاج إلى سقيها ماء طهورا والحا طنجس في طهر بغير غسله ولا حاجة لغسله ولا عصره (وإن كانت) عين سواء أوقف طهرها على عديم لا وهي ما نجس طعما أو لونا أو ريحا كما يؤخذ من تعريف نقضها المار (وجب) بعد زوالها (إزالة الطم) وإن عسر زواله لم يزل له غالبا فالحق به نادرها لا سيما وبقاؤه يدل على بقائه ثم إنهم قال في الأنوار لم يزل إلا بالقطع عني عنه ويظهر تصويره فيما إذا دامت أثنه أو تجس فيه بنجاسة أخرى وليس في هذا ذوق بنجاسة محقة لانه إنما حصل بعد الغسل وغلبة الظن بحصول الطهارة فلا يرد عليه نصريحهم بحرمة ذوق النجاسة وإنما نظيره ذوقها قبل الغسل ولا شك في منعه وقد قال البلقيني لو غاب على ظنه زوال طعمها جازله ذوق المحل استظهارا وتقدم في الأواني أن المرح فيها جواز الذوق وإن حصل منعه إذا تحقق وجودها فيما يريد ذوقه أو انحصرت فيه (ولا يضر بقاء لون) كإلوان الدم (أو ريح) كريح الخمر (عسر زواله) بحيث لا يزول بالمبالغة فهو الحلت والقرص سواء في ذلك الأرض والثوب والأناة وسواء أطال بقاء الرائحة أم لا ومعنى قوله لا يضر أنه طاهر حقيقة لا نجس معفو عنه حتى لو أصابه بلل لم يتنجس إذا لم يمتد للغسل إلا الطهارة والأثر الباقي شبيه بما يشق الاحتراز عنه وظاهر إطلاقه أنه لا فرق بين المغلظة وغيرها فلو عسرت إزالة اللون نحو دم مغاظ أو ريحه طهر وهو كذلك خلافا لما ذكره في خادمه وإنما لم يعف عن قليل دمه لسهولة إزالة جرمه وخرج ما سئل زواله فلا يطهر مع بقاءه لدلائمه على بقاء العين (وفي الريح قول) أنه يضر بقاءه كسمل الزوال (قلت فإن بقيا معا) في محل واحد وإن عسر زوالهما (ضر على الصحيح والله أعلم) بقوة دلائلهم على بقاء العين فإن بقيتا في محلين لم يضر كالألوان التي تحرق بطلانة الخف وظاهر أنه من محلين غير متخاضين

النجاسة إذا كانت محقة وما هنا
اختبار لها هل بقيت فيه
النجاسة أو زالت كما يأتي (قوله
وليس في هذا الخ) لا يظهر ترتيبه
على ما ذكره من التصويل هو
جواب مسئلة (قوله وإنما نظيره
الخ) وعليه فلو أصيب الثوب
بنجاسة لا يعرف طعمها فأما
ذوقها قبل الغسل أمتصور الطم
فيه له لوصب الماء عليه ثم ذاقه
فظاهر عبارته امتناع ذلك لتحقيق
النجاسة حال ذوق المحل فيغسل إلى
أن يغلب على الظن زوال النجاسة
ثم إذا ذاقه فوجد فيه طعمها حله
على النجاسة (قوله جازله ذوق
المحل) ومنه يعلم ما صرح به ج
حيث قال وظاهر أنه بعد ظن
الطهر لا يجب شتم ولا نظر ثم ينبغي
شمه هنا فاعلم أنه لو زال شمه أو
بصره خافته أو أهاض لم يلزمه
سؤال غيره إن يشم أو يظن (قوله
أو انحصرت فيه) فضيحه أنه لو ذاق
أحدهما امتنع عليه ذوق الآخر
لاختصاص النجاسة فيه وقدرته
ما يخالفه (قوله والقرص) أي

بالصاد المهملة قال في المسباح قال الجوهرى القرص غسل بأطراف الأصابع وقيل هو القطع بالظفر ونحوه (قوله والأثر
الباقي الخ) أي وهو لا ينجس (قوله عن قبل) أي المغاظ وقوله لسهولة إزالة الخ أي فلو عوج ولم يزل كان مما ضح فيه أي
في عني عنه (قوله ضر) فضيحه أنه لا فرق في الضر إذا بقيت ما بين كونها من نجاسة واحدة ونجاستين وقد يؤيد ذلك قوله قبل
كون الدم وريح الخمر لا يمكن نقل عن بعضهم تقييد الضر بما إذا كان في محل واحد من نجاسة واحدة ويوجه بأن بقاءهما من

نجاسة واحدة دال على قوة النجاسة بخلاف ما لو كان من ثنتين فان كل واحدة منهما مستقلة لا ارتباطا بها بالآخرى وكل واحدة باقرا هاضمة (قوله وأنه لو تعد ذلك) أي فهو الصابون (قوله وهذا هو الموافق للقواعد) الإشارة راجعة لقوله ويحتمل لزوم (قوله عدم الطهر الخ) ومقتضى هذه الوجه انه يقضى ما صلا به مدة الفقد لكن عبارة قوله وجب ازاله او قم صافه أي ولو بالاستعانة بغير صابون حتى لو لم يجد لم يطهر المحل كالو لم يجد الماء او التراب في المغلظة وفاق في ذلك لم يكن خالف ذلك ثانيا وقال لو عجز عن تحصيله فالتجبه انه يحكم ١٨٨ بالطهارة للضرورة وتصح صلاته بلا قضاء ومتى قدر عليه وجبت

الاستعانة به في ازالة الوصف لزوال الضرورة فانما تتقدر بقدرها انتهى بمعناه وذكر غايه في شرحه للمناهج ولا يخفى ان فيه نظرا لان من يوجب الاستعانة يجعلها شرط في التطهير وشروط التطهير - فإذا فات لعذر لا يحصل التطهير غاية الامر ان تصح الصلاة للضرورة ويقضى بها فليحرم اعترف بأن القياس يقتضى انه لا يطهر بل وبأنه ظاهر كلامهم (قوله انه لا يضر) أي بقاؤه ما (قوله فوجد فيه طم زبل او ريحه اولونه نجاسة) نقل بالدرس عن فتاوى والده القول بعدم النجاسة انتهى ويوجه بأن هذا مما حتم به البلوى وما كان كذلك لا ينص (قوله حكم نجاسته) ضعيف (قوله لوضوح الفرق) أي وهو ان الحديث قط بالشبهة ولا كذلك هنا (قوله ولا كذلك مستلثنا) هي ما لو وجد في الماء طم لا يكون للنجاسة (قوله وهو كذلك) منه ما لو تنجس فيه بدم اللثة أو بما يخرج بسبب الحشاء فتفقد له ثم

لا تنفاه العلة التي هي قوة لانتها على بنائها ولو توقفت زوال ذلك ونحوه على اشئان او صابون اوحت او قهرص وجب والاستصحاب به يجمع بين قولی الوجوب والاستصحاب والوجه انه يعتبر لوجوب فهو الصابون ان يفضل عنه مما يفضل عنه في الماء في التيمم وان لم يقدر على الحث ونحوه لزمه ان يستأجر عليه باجرة مثله اذا وجدها فافضله عن ذلك أيضا وأنه لو تعد ذلك حسا أو شرعا أحق ان لا يلزمه استعماله بعد ذلك لو وجد طهارة المحل حقيقة ويحتمل للزوم وان كلاً من الطهر والعفو انما كان للعذر وقد زال وهذا هو الموافق للقواعد بل قياس فقد الماء عند حاجته عدم الطهر مطلقا وهو الوجه ومقابل الصحيح انه لا يضر لا اعتقاده - ما من فردين فكذلك مجتمعة بين وافي والدرجة الله تعالى في ما انتقل من البحر ووضع في زير فوجد فيه طم زبل أو ريحه أولونه نجاسة فقد قال الاصحاب وشرع تقديم المفضضة والاستشفاق اذ يعرف طم الماء ورائحته انتهى وقضية هذا انه لو وجد فيه طم نقي لا يكون للنجاسة حكم بنجاسته وبه صرح البغوي في تعليقه ولا يشكل عليه انه لا يحد بريح الخمر لوضوح الفرق وصورة المسئلة ان لا يكون بقر به جيفة يحتمل ان يكون ذلك منها ونظيره ما لو رأى في فراشه أو ثوبه منيا لا يحتمل انه من غيره فانه يجب عليه الغسل وهذا والوجه خلاف ما قاله البغوي لان الاصل طهارة الماء وعدم وقوع النجاسة فيه فالحكم مع ذلك بنجاسة الماء حكم بها بالاشك ويفرق بينه وبين ما ذكر من نظائره ولا يرد عليه ما نقلناه عن الوالد في الماء المزبل لانه عهد ببول الحيوانات في الماء المنقول منه في الجملة فاشبهه السبب الظاهر ولا كذلك مستلثنا فلم يتقدم ما يمكن الاحالة عليه اصلا ولا ما نقل عن الاصحاب من حكمه شروع المفضضة والاستشفاق اذ ليس فيه تصريح بأن الطم مقتضى لنجاسته لا يمكن حمله على البحث عن حاله اذا وجد طعمه او ريحه متغيرا نعم يمكن حمل كلام البغوي على ما اذا علم سبق ما يحال عليه (ويشترط ورود الماء) على محلها ان كان قليلا بخلاف ما اذا وردت عليه فانه ينجس بالملاقاة كما علم مما مر فلو طهر انا ادار الماء على جوانبه وقضية كلام الروضة انه يطهر قبل ان يصب النجاسة منه وهو كذلك اذا لم تكن النجاسة مائعة باقية فيه اما لو كانت مائعة باقية فيه لم يطهر مادام عينها مغمورة بالماء

تتمضمض وادار الماء في فيه بحيث عمه وارتفع به النجاسة فان فيه يطهر ولا يتنجس الماء فيجوز ابتلاعه طهارة (لا) فتنبيه فانه دقيق هذا وبقي ما لو كانت تدعى لثته من بعض الماء كل يشوبه ثم اعلى طم الاسنان دون بعض فهل يعنى عنه فيما تدعى به لثته المشقة الاحتراز عنه ام لا لا يمكن الاستعانة عنه بتناول البعض الذي لا يحصل منه دوى اللثة فيه نظر والظاهر الثاني لانه ليس مما تم به البلوى حيث تدور وقوعه يمكن تطهيره منه وان حصل له مشقة لندرة ذلك في الجملة

(قوله لكنه يستحب الخ) ومحل الخلاف ان صب عليه في اجانة مثلاً فان صب عليه وهو يده لم يحج له مصر قطعا كالنجاسة المخففة والحكمة انتهى حج (قوله خروجا من خلاف الخ) منه تعلم ان الاستحباب لرعاية الخلاف لا يتوقف على كونه بين الائمة الاربعة بل يسن الخروج منه وان كان خلافا لاهل المذهب كما هنا لكن ذكر حج انه يشترط لاستحباب الخروج منه قوة الخلاف ومحل ذلك فيما لم ينصوا على استحبابه خروجا من الخلاف اما هو فتسن مراعاة وان شذ قال حج ويجوز ان يكون سنهم له لا يسئل قام عندهم في ذلك اما بالا اعتراض على من حكم عليه بالشذوذ أو بكونه مع شذوذه عندنا موافقا لبعض المذاهب فيكون فعله خروجا من خلاف ذلك المذهب (قوله يشترط) أي العصر ١٨٩ وقوله في الاول هو قوله ما له محل (قوله ويقوم

مقامه) أي على المقابل (قوله بلا تغير الخ) وقع السؤال في الدرس عما يقع كثيرا ان اللعم يغسل مرارا ولا تصفو غسالته ثم يطبخ ويظهر في مرقته لون الدم هل يعني عنه ام لا فاقول الظاهر الاول لان هذا عما يشق الاحتراز منه ويحتمل عدم الغسل فوقياسا على المبتدئ الذي لا دم لها سائل فان محل الغسل فوعنه احيث لم تغير ما وقعت فيه (قوله مصبوغ الخ) أي حيث كان الصبغ وطبا في المحل فان صبغ الثوب المصبوغ بالمتنجس كفي صب الماء عليه وان لم تصفو غسالته حيث لم يكن الصبغ مختلوطا باجراء نجاسة العين هذا حاصل ما كتبه سم عن الشارح على المنهج (قوله ان انفصل الصبغ) هذا قد يفيد انه لو استعمل للمصبوغ ما يمنع من انفصال الصبغ مما جرت به العادة من استعمال ما يسمونه

(الا العصر في الاصح) فيه ما لكنه يستحب فيما يمكن عصره خروجا من خلاف من أوجهه ولا فرق بين ما له محل كاللبساط أولا كما اقتضاء اطلاقهم فقول الغزي يشترط اتفاقا في الاول ضعيف ومقابلة في الاولى قول ابن سريج في الماء القليل اذا أورد عليه المحل النجس لتطهيره كاثوب يغمر في اجانة ما لذلك انه يظهره كالماء لو كان واردا بخلاف ما لو اقلته الريح فيه فينجس به والخلاف في الثانية مبني على الخلاف الآتي في طهارة الماء ان قلنا بطهارتها وهو الاظهر لم يشترط العصر والاستحباب ويقوم مقامه الجفاف في الاصح (ولا يظهر طهارة غسالته) قلنا (تفصل بالانفصال وقد طهر المحل) لان البال الباقي على المحل هو بعض المنفصل فلو كان المنفصل نجسا لكان المحل مثله فيكون المنفصل طاهرا غير طاهر ولا يستعمله في خبث والثاني انه النجاسة لا تنقل المنع اليها فلو انفصلت متغيرة والنجاسة غير ظاهرة على المحل أو عكسه فالماء والمحل نجسان ومثل ذلك ما لو انفصلت فائدة الوزن بعد اعتبار ما يتنثر به المحل من الماء والبقية من الوسخ الطاهر اما الكثيرة فطاهرة ما لم تتغير وان لم يطهر المحل أخذاعا مرفي الطهارة ويظهر بالغسل مصبوغ ومخضوب بمنجس أو نجس ان انفصل الصبغ وان بقي لونه المجرى كطهارة الصبغ المنفرد اذا غمر ماء واد عليه وقد اتي في الدرر ان الله تعالى فيمن صبغ رأسه أو ثوبه أو عليه نجاسة مغلظة عالم بذلك وغسله بالماء والتراب وعسر اخراج لون الصبغ يظهره اذا انفصل صبغه عنه ولم يزد وزنه بعد غسله على وزنه قبل صبغه وان بقي لونه لعسر زواله ولو صب على موضع فحوى بول أو خمر من أرض ماء غمره طهروا لم ينضب فان صب على عين فحوى البول لم يظهر ولو جفن العين وخالطه نجاسة جامدة كروث لم يطهروا وطبخ بعد ذلك وان خالطه غيرها كبول طهر ظاهره بالغسل وكذا باطنه بالنقع في الماء ولو لم يطبخ وان كان رخا يصلى له الماء أو مدقوقا بحيث صار زابا وانما حكمنا بطهارة ظاهره لا تجري بالغسل دون باطنه بخلاف ما مرفي السكين حيث

قطا ما للثوب كقشر الرمان ونحوه لم يطهر بالغسل لعدم بقاء النجاسة فيه وهو ظاهر ان اشترط زوالها بان كانت رطبة أو مختلطة بنجس العين أما حيث لم يشترط زوالها بان جفت فلا يضر استعمال ذلك (قوله ولم يزد وزنه) أي الماء المنفصل (قوله وان لم ينضب) أي لم ينصف في المصباح نضب الماء انضوب بان باب قد غار في الارض وينضب بالكسر رافة (قوله ولو جفن العين) بكسر الباء (قوله لم يطهر) أي وان تقع في الماء (قوله ظاهر الاخر الخ) أي فيما لو خالطه نجاسة جامدة نعم نص الشافعي رضي الله تعالى عنه على الغمر عما جف من الخرف بنجس أي يضطر اليه فيه واعتمده كثيرون والحقوا به الا جبر المعجون به انتهى حج وعليه فلا ينجس ما أصابه مع توسط رطوبة من أحد الجانبين وبصرح به قول الشارح فيما تقدم ومنه في قوله

لا يضر اى بقاء لون او ينجح عسر زواله أنه طاهر حقيقة الخ (قوله زئبق) كدرهم وزبرج محتمار (قوله لا تغلظ فيه الدية) اى فلو قتل محرماً ارحم وفي الاشهر الحرم عدد أو شبهه عد لا تغلظ دية زيادة على ما أوجب الشرع بخلاف ما لو فعل ذلك غلطاً فإنه يغلظ فيه الدية (قوله قولهم في الجزية الخ) وذلك فيما لو قال قوم يدفع الجزية بأسم الزكاة ولم يف ما يؤخذ منهم بأسم الزكاة بدينار عن كل رأس فان الزكاة تضاعف ١٩٠ عليهم دون الجبران (قوله في ازالة نجاسة) اى ولو غلظت (قوله نية)

وهل يستحب الاول وفيه نظر ولا يبعد الاول (قوله بعد ما بقي) وعليه فلو غسل سبعاً من غير تراب وتطاير من السابعة وجب غسله مرة فقط بتراب لان السابعة لما خلت من التراب الغيت وكأنه تطاير من السادسة والحكم فيها ان ما تطاير منها يغسل مرة لان للمنتقل اليه حكم المنتقل عنه (فرع) لو اجتمع غسالات المغالطة فأصابه شيء منها فالوجه وجوب غسالات مطلقاً لان قيم اغساله الاولى والاصابة منها تنقض الغسل ستاً وما التتريب فعلى ما ترون قل مر عن شيخنا الرملى انه افق بوجوب سبع غسالات وفيه نظر لان كل واحدة من السبع لو أصابه منها شيء لم يجب التسبيع فكذا المجموع قم وأراد بما ذكره من ان الواجهة انه ان كان تراب في الاولى لم ينجح للتتريب في شيء مما يأتى به من الغسالات الستة وان لم يكن تراب فيها وجب التتريب وان كان تراب في غيرها لانه لم يترتب

تظهر ظاهراً وباطناً بغسلها لان الانتفاع بالاجزئات من غير ايلاسية فلا حاجة للحكم بطهارة باطنه من غير ايلاس الماء اليه بخلاف السكين ولا يؤمر بصحة المساقبة من تقويت ماليتها أو نقصها ولو فعل ذلك جاز ان تكون النجاسة داخل الاجزاء الصغار ولو تجسر زئبق طهر بغسله طاهره ان لم يتخلل بين تجسسه وغسله تقطع وان تقطع بينهما فلا ولا على هاتين الحالتين يحمل كلام من قال بعدم امكان تطهيره ومن قال بانه يستحب ان يغسل محل النجاسة بعد طهرها غسالتين لتكامل الثلاث ولو غلظت في الواجهة اما المغالطة فلا كما قاله الجليولى في جهر الفتاوى في نشر الحاوى وبه جزم النقي ابن قاضي شهبة في نكت التنبية لان المكبر لا يكبر كما صغر لا يصغر ومعنى ان المكبر لا يكبر ان الشارع بالغ في تكبيره فلا يزداد عليه كان الشيء اذا صغر مرة لا يصغر اخرى وهذا نظير قولهم الشيء اذا انتهى غايته في التغلظ لا يقبل التغلظ كالايمان في القسامة وكقتل العمدة وشبهه لا تغلظ فيه الدية وان غلظت في الخطا وهذا أقرب الى القواعد ويقرب منه قولهم في الجزية ان الجبران لا يضاعف ولا يترطب في ازالة النجاسة وتجب ازالته فوراً ان عصي به او الامتناع صلا نعم بسن المبادرة بازالتها حيث لم تجب وأما العاصى بمجانبة فلا يجب عليه المبادرة بالغسل كما بهضمه الاسنوى لان المتنجس متلبس بما عصى به بخلاف الجنب ولو أصاب شيء من غسالات الكلب شيئاً فحكمه حكم المحل المتقل عنه فان كان بعد تنجيسه غسله قدر ما بقي عليه من السبع ولم يترتب والا فعد ما بقي مع التتريب اما المتطاير من ارض ترابية فقد تقدم الكلام عليه والمراد بغسل النجاسة ما استعمل في واجب الازالة المستعمل في منسوجها فظهور وما غسل به النجاسة معقوعها كقتل دم غير طهور كما قاله ابن النقيب ويتعين في نحو الدم اذا أريد غسله بالصب عليه في نحو جفنة والماء قليل ازالة عينيه والاتجس الماسية بعد استنارته معها فيها اومال جمع متأخرون الى المساحة مع زيادة الوزن لانه عند عدم الزيادة النجاسة في الماء والمحل أو أحدهما ولكن استط الشارع اعتباره فلم يفترق الحال بين الزيادة وعدمها ويرد بانها حيث لم توجد فالماء فخر النجاسة وعدمها فكانها لم توجد ولا كذلك مع وجودها وافق بعضهم في مصحف تجسس بغير معقوعه بوجوب غسله وان أدى الى تلفه

في الاولى وقد اختلط ماؤها بغيره فوجب التتريب (قوله في منسوجها) كالغسله
 الثانية والثالثة (قوله معقوعها) وغسلها منسوبة بل قد يجب كان أراد استعمال الثوب على وجه يتجسس به ما لا فاه
 (قوله ومال جمع الخ) مقابل قوله اولاً ومثل ذلك ما لو انفصلت زائدة الوزن الخ (قوله في مصحف تجسس) هل مثل المصنف كتب
 العلم الشرعى ام لا فيه نظر والا قرب الاول

(قوله ولو كان يتيم) أي والغاسل له الولي وهل للجاني فعل ذلك في مصحف اليتيم بل وفي غيره لأن ذلك من إزالة المنكر أولاً فيه نظر والأقرب عدم الجواز لعدم علمنا بأن إزالة النجاسة منه مجمع عليه سيما وقد قال على ما فيه المشعر بالتوقف في حكمه من أصله (قوله على ما فيه) أي من النظر (قوله في نحو الجلد) ومنه ما بين السطور (قوله ومحل وجوب الخ) يتأمل التعبير بالوجوب هنا مع ما قدمه من قوله في شرح قول المتن وكاب وراق ماء واغ فيه واجبة أن أريد استعمال الأناة والافتحبة كسائر النجاسات غير النجاسة المحترمة فيجب إراقتها فور الطلب النفس ١٩١ تناولها انتهى وعليه فكان الأولى أن يقول ومحل

طلب الأرائنة

• (باب التيمم) •

(قوله عن إيصال التراب) عبر به لما يأتي من أنه لو سقطت رشح عليه فردده ونوى لم يكف (قوله بشرائط) هي جمع شريطة قال في المختار الشرط معروف وجمعه شروط وكذا الشريطة أي معروفة وجمعها شرائط انتهى وإبس منها أن يكون في الوجه واليدين أن يكون ذلك من الأركان (قوله وهو رخصة) أي مطلقاً أي سواء كان التقيد حساً أو شريعاً لأن

الرخصة هي الحكم المتغير إليه السهل بعد مزج قيام السبب للحكم الأصلي وقيل عزية وقيل أن كان للفقد الحسني فعزية والأخرى رخصة وهذا الثالث هو الأول في ما يأتي من صحة تيمم العاصي بالفقد فرق قبل التوبة أن فقد الماء حساً وبطلان تيممه قبلها أن فقد مشرعاً كان تيمم لم يرض (قوله وصحته بالتراب الخ) جواب سؤال مقدّر تقديره

ولو كان يتيم ويتعين فرضه على ما فيه فيما إذا امت النجاسة شيئاً من القرآن بخلاف ما إذا كانت في نحو الجلد أو الحوائى (ولو نجس مائع) غير الماء ولو دهنًا (تعذر نظيره) لأنه بطبيعته يمنع إصابت الماء لقوله صلى الله عليه وسلم لمسئله عن القارة تموت في السم فقل أن كان جامداً فاقترها وما حوّلها وإن كان مائعاً فلا تقرب وفي رواية للخطابي فإريقه فلو أكن نظيره شرعاً لم يقل فيه ذلك لما فيه من إضاعة المال ومحل وجوب إراقة حيث لم يرد استعماله في نحو وفود وإسقاء فتحوذ به أو عمل نحو ما يوجب وبقي قبيل العبد لكم الأبقار في المسجد وغيره والحيلة في تطهير العسل المتنجس إسقاؤه للخل والجماد هو الذي إذا أخذ منه قطعة لا يتراد من الباقي ما يعلل محلها عن قرب والمائع بخلافه كما قاله في المجموع (وقيل يطهر الدهن بغسله) كالثوب النجس بأن يصب الماء عليه ويكثره ثم يحركه بحشبة وفيه ما يجتازن حصوله بغيره ثم يترك له لعلو ثم يثقب أسنانه فإذا خرج الماء سد ومحل الخلاف كافي الكفاية إذا تنجس بماء لادھنية فيه كالبول والال يطهر بالاختلاف

• (باب التيمم) •

هو في اللغة قصد تقول تيمم فلان أو غيمته وأمنه أي قصدته ومنه قوله تعالى ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون وقوله تعالى تيمموا صعيداً طيباً وفي الشرع عبارة عن إيصال التراب إلى الوجه واليدين بشرائط مخصوصة وهو من خصوصيات هذه الأمة وهو رخصة لا عزية وصحة بالتراب المقصوب لكونه آلة الرخصة لا الجوز لها والمتمتع انما هو كون سببها الجوز لها معصية وفرض سنة أربع وقيل سنة ست واجهوا على أنه مختص بالوجه واليدين وإن كان حدثه أكبر والأصل فيه قبل الإجماع قوله تعالى وإن كنتم مرضى أو على سفر الآية وخبر من لم جعلت لنا الأرض كلها مسجد أو تربتها طهوراً وبقي ما يأتي من الأخبار الآتية في الباب (تيمم المحدث والجنب) بالإجماع ومثله الحائض والنفساء ولدت ولداً جافاً والقياس أن المأمور بغسل مسنون بكعبة أو وضوء كذلك تيمم أيضاً وسيأتي أن الميت ييمم وإنما اقتصر على المحدث والجنب

قلت إن التيمم رخصة والرخص لا تنطبق بالمعاصي فكيف يصح بالتراب المغصوب فأجاب بأن معنى قولهم الرخص لا تنطبق بالمعاصي أن لا يكون سبباً معصية والتراب ليس سبب التيمم بل فقد الماء وإنما التراب آلة تجوز له لكن يرد عليه العاصي بسفره فإن الأصح صحة تيممه مع أن سبب التيمم فيه وهو السفر الذي هو مظنة الفقد الجوز له معصية (قوله وفرض) أي شرع (قوله ومن ولدت ولداً جافاً) انما لم يكف به كراجلانية عنه لما من أن الولادة سبب مسقط وأما القام بعض الولد فهو ناقض للوضوء فدخل في المحدث (قوله والقياس الخ) سيأتي في باب الجمعة أن من عجز عن غسلها تيمم وعليه فكان المناسب أن يقول وسيأتي في باب الجمعة أن من عجز عن غسلها تيمم وأجله لم يقل ذلك لأنه لم يأت التصرح بكل ما مثله قوله والقياس أن الخ (قوله أو وضوء كذلك)

اي مسنون وقوله يتيم ايضا ظاهره وان تعد ذلك منه مرارا كان في وضوءه وحضرته صلوات ونقل سم على منهج عن الشارح ما وافقه وأما لو كان تيممه عن حدث فلا يطلب منه تجديد التيمم كما قدمه حج في الغسل وأهل الفرق بين بقائه على وضوءه وبقائه على تيممه حيث طلب منه تجديد التيمم مع بقاء الوضوء ولم يطلب مع بقاء التيمم عن الحدث أنه هذا يدل عن الوضوء المطلوب فاعطى حكمه من قوله لكل صلاة مع بقاء الطهارة وأما التيمم عن الحدث فهو تكرار لما فعله مستقلا وهو رخصة طاب تحفيها فلا يسن تكرارها (قوله ثم ضرب بيده الأوض) أي بكل يده وهو مشكل على مخرج النوى الآتي من عدم الاكتفاء بضمرة وسبأ في الكلام عليه في كلام الشارح في الفصل الآتي (قوله فلا تيمم مع العجز) أي بدلا عن غسل النجاسة لأن الحدث فانه يأتي في كلام الشارح ١٩٢ بعد قول المصنف ويكون قبل التيمم (قوله من عطف الخاص الخ) أي بأن يريد

بالحدث العام وعلمه قد دخل الخاص والنفساء في الحدث وجعل هذا جازا في المقام لما مر أن الحدث عند الإطلاق ينصرف للأصغر (قول المصنف فقد الماء) أي إذا أخذ من قول الشارح والفقد الشرعي كالخس (قوله على الطريق) أي من يمشي أو غاب عنه الماء لان تسبيله على الطريق قرينة على أنه يسبل للشرب لا غيره (قوله الصهاريج) جمع صهرج كقنديل وعلا بط حوض يجتمع فيه الماء انتهى قاموس (قوله فلا يتوضأ منها) أي لا يجوز له ذلك ومع ذلك لو خالف وتوضأ صح وضوءه كما تقدم في الماء المقصوب (قوله وإن شك) أي تردد في غسل الظن ومنه غالب الصهاريج الموجودة بمصر نأفانا لم نعلم فيها حال الواقف والغالب قصرها على الشرب ثم قد تقوم

لأنها الأصل ومحل النص والأصل في ذلك خبر عمار بن ياسر يعني رسول الله صلى الله عليه وسلم في حاجة فأجبت فمرغت في الصعيد كما تخرج الدابة ثم أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فقال إنما كان بكفك إن تضرب بيدك هكذا ثم ضرب بيده الأرض ضربة واحدة ثم مسح الشمال على اليمين وظاهر كفيه ووجهه وخبر أنه صلى الله عليه وسلم صلى ثم رأى رجلا لا معتزلا لم يصل مع القوم فقال يا فلان ما منعك أن تصل مع القوم فقال أصابني جنابة ولما فقال عليك بالصعيد فإنه يكفك واحترز بالحدث والجنب عن المتنجس فلا تيمم مع العجز أعدم وروده ويجوز جعل قوله الجنب بعد المحدث من عطف الخاص على العام (الأسباب) جمع سبب وقد مر تعريفه يعني لو أحدها وفي الحقيقة المبيع للتيمم شيء واحد وهو العجز عن استعمال الماء والعجز أسباب (أحدها فقد الماء) الآية السابقة والفقد الشرعي كالخس بدليل ما لو مر مسافر على ماء مسبل على الطريق فتييم ولا يجوز له التوضؤ منه ولا إعادة عليه له قصر الواقف على الشرب بقوله صاحب الجعر عن الأصحاب وأما الصهاريج المسبلة للشرب فلا يتوضأ منها أو لا تتناع فيجوز الوضوء وغيره وإن شك اجنب الوضوء قاله العزيز بن عبد السلام وقال غيره يجوز أن يفرق بين النائية والصهرج بأن ظاهر الحال فيها الاقتصاد على الشرب والأوجه تحكيم العرف في مثل ذلك ويختلف باختلاف الحال (فان يتقن المسافر) هو جرى على الغالب فالمقيم مثله (فقدته) وعود الضمير في كلامه للمضاف إليه سائق بل متعين هنا بقرينة السياق (تيمم بالاطب) بفتح اللام ويجوز أن تكونها اذ طلب ما به لم يفده عبت لا فائدة له ككونه في بعض رمال البوادي ومن صور يتقن فقدته كافي البحر الملو أخبره عدول بفقده بل الأوجه الحاق العدل في ذلك بالجمع إذا افاد الظن أخذ ما يأتي فيماليو بحث النازلون ثقة يطلب لهم (وان توهمه) أي وقع في وهمه أي ذهبه بأن جوز

قرينة على أن الشرب منها خاص بوضاها فمتنع نقلها أي نقل الماء للشرب منه في البيوت وقد تقوم وجود قرينة على أن الشرب منها غير خاص بوضاها فينقل ماؤها للشرب منه في البيوت ويختص به من أخذه بجواز حيازته وإن لم ينقله (قوله اجنب الوضوء) أي وجوبا (قوله لا مضاف إليه) أي كلما في قوله هنا فقد الماء انتهى سم على حج (قوله لا تناف) أي على حد قوله فإنه أي الخنزير رجس كما هو التحقيق في الآية انتهى حج (قوله الحاق العدل) أي ولو عدل رواية (قوله إذا افاد الظن) قضيته أنه لو بقي معه تردد لا يكون بمنزلة البين والظاهر خلافه لما مر حواره في مواضع من أن خبر العدل بجوده منزل بمنزلة البين (قول المصنف وان توهمه) ينبغي أن اخبار الصبي المميز الذي لم يعهد عليه كذب مما يورث الوهم فيجب الطلب وأما إذا أخبر بعدم وجود الماء فلا يعول عليه لأن قوله غير مقبول

(قوله الثاني) هو قوله أي مرحوجا (قوله ولا يذمن وقوع الطاب في الوقت) أي بقينا المأبى في قوله ولا يجوز مع الشك الخ
 (قوله موقوف به فيه) أي الطاب (قوله قبل الوقت) أي قبل دخوله (قوله لا طاب له فيه) أي ما لو قال له الطاب لي قبل الوقت
 أو بعده ويغني عن عدم الاكتفاء بذلك لترديده بين ما يكفي وما لا يكفي فلا يرجع (قوله ولا أثر لأخبار فاسق) ومنه الكافرو ضيقه
 أنه لا أثر له وإن اعتقد صدقه لكن قياس ما ذكره في الصوم الاكتفاء به صريح وبخط الشارح عند قوله ولا أثر لأخبار فاسق
 ما لم يحصل به توهم ومحل عدم الاكتفاء بخبر الفاسق ما لم يلغوا عدد التواتر (قوله خلافا لما وردى) ظاهره رجوعه لقوله
 وجوده وعدمه في الدمري ما نصه فلو أخبره فاسق أن الماء في مكان معين لم يمتدده وإن أخبره أنه ليس فيه ما اعتدده لأن
 العدم هو الأصل بخلاف الوجود أن قاله المأوردى والرويانى انتهى وعليه فيض قوله خلافا لما وردى بما لو أخبره به بدمه
 (قوله تيمم صاحب الوقت) أي جازله التيمم بذلك الطاب ١٩٣ ولا يكلف طلبا آخر (قوله تعجيل الطاب)

أي أو الطاب قبل الوقت على
 ما فهمه قوله قيل وقد يجب طلبه
 قبل الخ (قوله ولا يجوز) أي
 الطاب (قوله في دخول الوقت)
 ومثله ما لو شك في مأذونه هل طاب
 قبل الوقت أم لا (قوله ما لم يتيقن
 العدم الخ) ٢ ومثله ما لو طاب مع
 العلم بعدم دخول الوقت وتيقن به
 الفقد فيمكن (قوله من رحله) بأن
 ينقش فيه ثم إطلاق الطاب على
 مجرد التفتيش هل هو حقيقة أم
 مجاز فيه فظهر والمتبادر من كلامهم
 أنه حقيقة وأن الطاب مشترك بين
 التفتيش والسؤال ونحوهما مما
 يسعى به في تفصيل مراده ويدل
 على ذلك ما نقله شيخ الإسلام في
 حاشيته على البيضاوى عن الطبي
 عند قوله تعالى في سورة المائدة

وجود ذلك كما قاله الشارح يعني تجوز إراجعه وهو الظن أو مرحوجا وهو الوهم أو
 مستويا وهو الشك فليس المراد بالوهم هنا الثاني وإن كان محييا (طلبه) مما توهمه حقا
 وإن ظن عدمه كما مر إذا تيمم طهارة ضرورة ولا ضرورة مع إمكان الظاهر بالماء ولا يذمن
 وقوع الطاب في الوقت لا لتفاء الضرورة قبله وله استنباط موقوف به فيه بخلاف القبلة
 لكونها مجتهدا في أمورها محسوس ولا يكفي بلا إذن أو باذن لمطلب قبل الوقت أو إذن
 له قبله وإطلاق طلب له قبله أو شاك فيه نعم الأقرب الاكتفاء في حالة الإطلاق بطلبه في
 الوقت كما لو وكل محرم حلالا بعد ذلك التمسكح ولو اذن له قبل الوقت لمطلبه فيه كفى ولا
 أثر لأخبار فاسق بقاء وجوده أو عدمه خلافا لما وردى ولو طاب قبل الوقت لثباته أو
 ناقلة فدخل الوقت عقب طلبه تيمم صاحب الوقت بذلك الطاب كما قاله القفال في فتاويه
 وبوخذه منه أن طلبه أعظم نفسه أو حيوان محترم كذلك وقد يجب طلبه قبل الوقت كما
 في الخادم أو في أوله ليكون القافلة عظيمة لا يمكن استيعابها إلا ببادرته أول الوقت
 فيجب عليه تعجيل الطاب في أظهر راحة إلى ابن الاستاذ ولو طاب قبله ودام نظره إلى
 الموضع التي يجب نظرها حتى دخل الوقت كفى قاله ابن الصباغ وغيره ولا يجوز مع
 الشك في دخول الوقت وإن صادقه (من رحله) هو من كان الشخص من حجر أو مدر
 أو شعرا أو وبر ويجمع في الكثرة على رجال وفي القلة على رجل ويطلق أفضا على
 ما يستعصم من الأثاث (ورفته) تثبت الرأي إلى أن يستوعبهم أو يضيق الوقت
 فلا يبقى إلا ما يسع تلك الصلاة ولا يجب الطاب من كل بعينه بل يكفي ندائهم جميعهم بأن

٢٥ به ل قد سأله قوم من قبلكم من أن الطاب والسؤال والاستخبار والاستسقاء والاستسقاء
 والاستسقاء من الغيب إلى آخر ما بين به ومعهم أن الطاب من النفس ليس عبارة إلا عن التأمل في الشيء ليظهر المراد منه فهو كالبحث
 والتفتيش في الرحل عن الماء (قوله ويطلق أيضا) أي مجازا (قوله وأيضا) أي في وقت ظاهره وأن أخر الطاب إلى وقت
 لا يمكنه استيعاب الرفقة فيه ولا ينافيه ما مر عن الخادم من أنه يجب عليه الطاب في وقت يستوعبهم فيه ولو قبل الوقت لأن
 الكلام في وجوب الطاب وما هنا في وجوب الصلاة وإن تأخر تأخير الطاب (قوله تلك الصلاة) أي كاملة حتى لو علم
 أنه لو طاب لا يفي ما يسعها كاملة امتنع الطاب وجب الإحرام بها =
 ٢ قول الحنفى (قوله ما لم يتيقن العدم الخ) ليس في نسخ الشرح التي بأيدينا وأمل محل بعد قول الشارح وإن صادفته انتهى

وقباص ما يأتي من انه اذا اُصل رحله في رحال من القضاء انه يقضى هنا ويحتمل انه لا يقضى وهو الاقرب لانه حين الطلب صدق عليه انه يتم وليس معه ما **ك** ما لو اتف الماء **ك** يتابعه دخول الوقت (قوله فيجمع بينهما) اي وجوبا (قوله او على اطلاق النداء سكنت الخ) اي وعلى ذلك فيكفي من معه ما يجوده من معه ما يبيعه او من معه ما ولوبقته (قوله ولو بعث النازلون) اي ومعلوم انه لا بد من البعث من كل واحد منهم وان كان تابعه لغيره كالزوجة والعبد وبؤيده قوله قبل ولا يكتفي بلاذن (قوله وتطرحو اليه) قال الشيخ عميرة يقال حواليه وحوليه وحواله انتهى سم على منهج وفي الصحاح يقال قد حوله وحواله وحوليه وحواله ولا تقل حواليه بكسر اللام (قوله وهو واجب) اي تخصيص مواضع الحضرة الخ (قوله والمراد نظر المعتدل) هذا الوصف خرج مخرج القيد اي تردد قد نظره ان كان معتدلا وبهذا يجب انظر به سم على حج من ان هذا الوصف انما يأتي ١٩٤ لو كان المراد جنس النظر اما بعد تقييده بكونه نظرا مریدا التيمم

فإنظره لا يكون تارة قويا وتارة ضعيفا بل على حالة واحدة واجاب عنه بما للعل ما ذكرناه أقرب منه (قوله الذي لو استغاث) ينبغي ان يعتبر ابتداء هذا الخدمة آخر الرفقة الذين يلزمه سؤالهم وهم المنسوبون اليه لامن آخر القافلة مطلقا والا فقد تتسع القافلة جدا بحيث تأخذ قدر فرسخ وأكثر فلو اعتبر الخدمة آخرها لزم مشقة شديدة وربما يزيد على هذا القرب فليست أمثل سم على منهج لكن يشكل بما صرح من الزركشي من وجوب الطلب قبل الوقت اذا عظمت القافلة لكن قد يقال ما ذكره الزركشي يخالفه تقييد رفقته بالنسوبين لمنزله عادة لا كل القافلة ان تقاضحس كبيرها انتهى الان

يقول من معه ما من يجوده من يبيعه فيجمع بينهما لانه قد يذله ولا يبيعه ولا يبيعه ولو اقتصر على من يجوده سكنت من لا يذله مجانا او على اطلاق النداء سكنت من يظن اتماه ولا يسمع الا يبيعه ولو بعث النازلون ثقة يطلبه ما لهم كفي (ونظر حواليه) من جهاته الاربع (ان كان يستوي) من الارض ويخص مواضع الحضرة والطير بزيادة استيلاء وهو واجب ان غاب على الظن توقف غلبة ظن الفقد عليه (فان احتاج الى تردد) بأن **ك** كان ثم شجر واجبل او وهداة وضوها (تردد قد نظره) اي قد مر ما ينظر اليه في المستوى والمراد نظر المعتدل وضبطه الامام بعد الغوث وهو الموضع الذي لو استغاث برفقته لا غاثوه مع ما هم عليه من تشاغلهم بأحوالهم وتناوضهم في أقوالهم وقول الشارح قبل وما هنا كالحمد رأيد من ذلك بكثير واضح وانما عبر عنه بقيل لعدم كونه في كلام الشيخين وانما هو في كلام الشراح وعبر عنه في الشرح الصغير بقولهم أي غاية رمية ويختلف ذلك باستواء الارض واختلافها صعودا وهبوطا وقولهم ان كان يستوي من الارض نظر حواليه ولا يلزمه مشي أصلا وان كان بقربه جبل صعدته ونظر حواليه ان أمن قال الشافعي رحمه الله في البويطي وليس عليه ان يدور لطلب الماء لان ذلك أضر عليه من اتيانه الماء في المواضع البعيدة من طريقه وليس ذلك عليه عند احد اه قال الزركشي فقد اشار الى نقل الاجماع على عدم وجوب التردد اه يمكن حمله على تردد غير متعين بان كان لو صعد اساطير بعد الغوث من الجهات الاربع اذ الفائدة مع ذلك لوجوب التردد وحمل الاول على ما اذا كان نحو المعهود لا يقيده النظر فتعين التردد ولا بد أن يأمن على نفسه وماله وعضوه واختصاصه المحترم وانقطاعا عن رفقته وان لم يستوحش

بخلاف

يقال مراد الزركشي بالعظم كثرهم مع نسبتهم الى منزله عادة (قوله اي غاية رمية)

قال في المسباح العلامة الغاية وهي رمية سم أهله ما يقدر ويقال هي قدر ثمانية ذراع الى أربعة مائة والجمع غلوات مثل شهوة وشهوات (قوله وليس ذلك عليه) أي واجبا عليه (قوله يمكن حمله) جواب لقوله وقولهم ان كان يستوي الخ (قوله غير متعين) أي في أداء المقصود من الاطاعة بجواب ما ينتهي نظره اليه (قوله وحمل الاول) هو قول المصنف تردد قد نظره لكن يريد عليه ما ذكره الامام الشافعي من أن ذلك أضر عليه من اتيانه الماء في المواضع البعيدة (قوله لا يقيده النظر) أي الى الجهات التي يحتمل وجود الماء فيها فهو بالنصب على المفعولية (قوله المحترم) لعل تقييد الاختصاص بالمحترم لبيان الواقع فان غير المحترم كالكلب العقور لا تثبت عليه يد فلا يكون اختصاصا وأما غيره فلا بد فيه من الاحترام فلا عبرة بخوفه على زان

محسن او مرتد او نحوهما او عبارة حج حيث آمن بضعاً ومعتماً بنفسه وعضواً ومالاً وان قل واختصاصاً اهـ وعبارته شرح
 الروض بعد مثل ما ذكره الشارح محترمت (قوله بخلاف الجمعة) اي فان الانقطاع عن الرفقة لا يجوز للسفر معهم بعد الفجر
 حيث أدى الى تفويتها بل لا بد من ضرورة تدعو اليه (قوله وفوت وقت) عطف على قوله ان يأمن (قوله الاما يسعها) اي كاملة
 (قوله ان لم يحدث سبب) قيد لقول المصنف تيمم لاقوله جائز فانه يصير المعنى عليه انه يجوز ان تأخير ان لم يحدث سبب فان حدث
 وجب تعجيل التيمم وهو غير مراد قطعاً (قوله ونحو ذلك) كالذر والطواف المفروض اما النافلة فلا يجب التجديد لها بل يصلي
 منها ما شاء ما لم يحدث وبذلك قول حج من نحو حدث أو اعادة فرض آخر (قوله قال محمد بن يحيى) قال الاسنوي في الطبقات ابو
 سعيد بسكون العين محمد بن يحيى النيسابوري تفقه على الغزالي ١٩٥ وصاراً كبراً لامتدته ونسج الوسيط

وسماه المحيط وعلق في الخلاف
 تعليقه مشهورة ثم قال توفي في
 رمضان سنة ثمان وأربعين
 وخمسائة وكان مولده كما قال ابن
 خلكان سنة ست وسبعين وأربع مائة
 (قوله من نصف فرسخ) وقدره
 بسير الاثقال المعتدلة احدى
 عشرة درجة وربع درجة وذلك
 لان مسافة القصر يوم وليلة
 وقدرهما ثلاثمائة وستون درجة
 ومسافة القصر ستة عشر فرسخاً
 فاذا قسمت عليها باعتبار الدرج
 كان ما يخص كل فرسخ اثنتين
 وعشرين درجة ونصف درجة
 ونصف الفرسخ ما ذكر (قوله أو
 بضع) له أو لغيره اهـ حج ومثله يقال
 فيما قبله كما صرح به الشيخ عتبة
 حيث قال وقد كبر النفس والمال
 لا فائدة عدم الاختصاص به اهـ
 (قوله ونحو وج الوقت) عبارته

بخلاف الجمعة لم يكرره كل يوم بخلافها وفوت وقت تلك الصلاة بان لم يبق من ذلك الاما
 يسعها او يفارق واحد الماء بحيث لو قوضا خرج الوقت ولو جعة فانه يجب عليه الوضوء
 ولا يتيمم بانه ليس بقادر للماء (فان لم يجد) بعد البحث المذكور ماء (تيمم) لان الفقد حاصل
 وتأخير التيمم عن الطلب في الوقت جائز ان لم يحدث سبب يحتمل معه وجود الماء (فلو)
 طلب كما مر وتيمم (مكث) بضم الكاف وفتحها (موضعه) ولم يبق عن عدمه بالطلب
 الاول ولو لم يوجد ما يحتمل عليه وجوده (فالاسح وجوب الطلب) ثانياً (الما يطرأ) أي سواء
 كان طريقاً للحدث أم للجمع بين الصلاتين أم قضاء صلوات متوالية أم غير متوالية ونحو
 ذلك لاحتمال اطلاعه على بترخيف عليه أو وجود من يذله على الماء لكن الطلب الثاني
 أخف من الاول والثاني لا يجب لانه لو كان هناك ماء انظر به بالطلب الاول وقوله مكث
 موضعه من زيادته على الحر من غير تمييز (فلو علم) المسافر بمحل (ما يصح له المسافر
 لما حته) كاحتطاب واحتشاش (وجب قصده) أي طلبه منه لانه اذا كان يسعى الى هذا
 الحد لا شغاله الديني فلا عبادة أولى وهذا المقدار هو المسمى بجداً القرب وهو ازيد من
 حد الغوث الذي يسعى اليه في حال توهم الماء كما مر قال محمد بن يحيى ولعله يقرب من
 نصف فرسخ هذا (ان لم يتحقق ضرر بنفس) أو عضواً أو بضع (او مال) لا يجب عليه بذله في
 تحصيل الماء غنى أو بخر ولا بد أن يأمن انقطاعه عن رفقته وان لم يتضرر بخلافه عنهم كما مر
 ونحو وج الوقت أيضاً (فان) خاف ما ذكر او (كان) الماء بمحل (فوق ذات) المحل المتقدم
 ذكره وهذا يسعى حداً البعد (تيمم) ولا يكف طلبه لما فيه من المخرج ولو انتهى الى المنزل
 في آخر الوقت والماء في حداً القرب ولو قصده خرج الوقت قال الرافعي وجب قصده
 والمصنف لا قال الشارح وكل منهما ما نقل ما قاله عن مقتضى كلام الاصحاب بحسب

على حج يحتمل الاكتفاء بادر الزكوة اهـ ولا ينافي هذا ما مر لان ما هنا في العلم وما هنا في التوهم ولفظ ما هنا صورة
 التوهم يحتمل فيها عدم وجدان الماء فطلب الماء على هذا الوجه يقتضي الوقت المحقق لا فائدة فاشترط فيه ادرالجميع الصلاة
 في الوقت وما هنا متحقق فيه وجود الماء فاكفى بادر الزكوة مع الوضوء ولو قوضها أداء (قول المصنف فوق ذلك) ظاهره ولو
 كان فوق ذلك يسير كقدم مثلاً وفيه نظر فلا يرجع بل الظاهر ان مثل هذا لا يعد فوق حداً القرب فان المسافر اذا علم بمثل ذلك
 لا يمتنع من الذهاب اليه وانما يمتنع اذا بعدت المسافة عرفاً وفي بعض الهوامش أنه ان علم بالماء في ذلك الموضع وهو في منزله
 لا يجب عليه طلبه وان اتفق أنه طلب الماء فوصل الى غاية حداً القرب ثم علم به فوقع بذلك القدر وجب طلبه اهـ وهو بعيد من
 كلامهم الماصر ان ذلك القدر لا يعد زيادة على حداً القرب فلا يتب عليه

(قوله لا يسقط فعل الصلاة فيه بالتيمم) أى بأن كان يعمل يغاب فيه وجود الماء وقوله على خلافه أى بأن كان يعمل يغلب فيه الفقد أو يمتد إلى الامران (قوله مما قرئناه) أى فى قوله ويمكن أن يحمل الخ (قوله وخاف غرقا الخ) قال فى شرح العباب بعد ما ذكر ما نصه ونحوه كالتقام حوت وسقوط منقول معه أو سرقته اه وقضيته انه لا قضاء فى مسئلة تنايل قضيته عدم القضاء فى مقبم تيمم الخوف على نفس أو مال فليست على حج ومثل ذلك ما لو حال بينه وبين الماء سبع أو عدد وتيمم ولا إعادة عليه كما سأتى له بعد قول المصنف قضى فى الاظهر وحينئذ يصح ان يغزى بذلك ويقال للنازل سليم الاعضاء غير فاقد للماء تيمم وصلى ولا قضاء عليه وصورته لو كان فى سفينة الخ وقد تقام ١٩٦ ذلك بعض اخواننا فقال وما رجل للماء ليس بقاقد سليم لعضو من مبيع تيمم تيمم لا يقضى صلاة وهذه

لعمرى خفاء فى حجاب مكتم (قوله ولا يبعد) أى وان قصر السفر قال ميم على منهج ومحل عدم الاعادة اذا كان الموضع الذى صلى فيه بذلك التيمم مما لا يغلب فيه وجود الماء بقطع النظر عما فيه السفينة اما لو غلب وجود الماء فيه بقطع النظر عما ذكر وجب القضاء اه بالمعنى وقوله بقطع النظر الخ يمكن الاحتراز به عما لو كان الغالب فى ذلك المكان وجود الماء فى جميع السنة واتفق احتياجه الى الغزول فى السفينة فى وقت منع فيه من الطهارة بالماء المسبق فيجب عليه القضاء بخلاف ما لو كان المذهب يغلب فيه فقد فى غالب السنة لكن اتفق وجوده من سبل مثلا فى بعض ايام السنة فانه فى هذه الحالة اذا تعذر عليه استعمال الماء لا قضاء عليه (قوله فلا أثر

ما فهمه ويمكن أن يحتمل الاول على ما اذا كان فى محل لا يسقط فعل الصلاة فيه بالتيمم والثانى على خلافه بدليل قول الروضة اما المقيم فلا تيمم وعليه ان يسعى ولو خرج الوقت واتعبير بالمقيم جرى على الغالب والمعول عليه المحل كما يؤخذ مما قرئناه ولو كان فى سفينة وخاف غرقا لو أخذ من البحر تيمم ولا يعيد وخرج بالمال الاختصاصات والمال الذى يجب بذله فى تحصيل الماء غنما وأجرة فلا أثر للخوف عليه هنا وان اعتبرناه ثم فى حالة التوهم كما هو ولان دانقاس المال خير منها وان كثرت وما زعمه بعضهم من ان هذا لا يأتى فى الكلب الا ان حل قتله والا فلا طلب لانه يلزمه سقيه والتيمم فكيف يؤمر بتحصيل ما ليس بجاصل وتضييعه غير صحيح لان المشية على الاختصاص هنا غماهى خشية أخذ الغير لو قصد الماء وتركة لا خشية ذهاب روحه بالاطمئنان وبذلك يجمع بين كلامي المجموع (ولو يتقنه) أى وجود الماء (آخر الوقت) مع كون التيمم جائزا له فى اثباته وفى الوقت ما يدعيها كلها وطهر ما فيه (فاستظاره أفضل) من تعجيل التيمم لان التقديم مستحب والوضوء من حيث الجلة فرض فتوايه أكثر ولهذا يجوز التأخير مع القدرة على التقديم بخلاف التيمم عند القدرة على الوضوء والمراد باليقين هنا الوفاق بمحصل الماء بحيث لا يتخلف عادة لا ما يتقنه معه احتمال عدم الحصول عقلا ولا فرق فى ذلك بين تيقن وجوده فى منزله أو غيره خلافا لما وردى كما أطلق ذلك أصحابنا لان العبارة فى الطلب بالحالة الراهنة وهو فيها فاقد للماء حسا وشرا وقد تعرض عوارض يكون التيمم فيها أول الوقت أفضل كأن كان يصلى اول الوقت بستره ولو أخر لم يصل بها او كان قادرا على القيام أول الوقت ويعجز عنه لو أخر ولو شك فى وجوده آخر الوقت (او ظنه) بان كان وجوده مترجحا عنده آخره (فتعجيل التيمم أفضل فى الاظهر) لان فضله أول الوقت محقة بخلاف فضله الوضوء والثانى التأخير أفضل ومحل الخلاف اذا أراد الاقتصار على صلاة واحدة فان صلاها بالتيمم أول الوقت ثم أعادها آخره مع الكمال فهو الغاية فى احراز الفضيلة ويوجب

للخوف عليه هنا الخ) أى اذا كان يحصل الماء بلا مال وقوله وان اعتبرناه أى الخوف (قوله لو قصد) أى عن الماء (قوله خلافا لما وردى) ويمكن حمل كلامه على ما اذا كان يعمل يغلب فيه وجود الماء فانه يجب عليه التأخير حينئذ كما صرح به شيخنا الزيدى ويقيده ما جمع به بين كلامي الرافعى والنووى المار (قوله أول الوقت أفضل) أى من الوضوء مع التأخير (قوله ولو شك فى وجوده) هذه الصورة تعلم من قول المصنف وأظنه بالطريق الاولى (قوله عنده آخره) المراد بالآخر ما قبل الاول فلا فرق بين آخر الوقت وسطه وبين لغش التأخير ووجود الماء وعدمه على المعتمد (قوله مع الكمال) أى مع الوضوء ولو منفردا

(قوله في الاولى) هي قوله ولو تيقنه آخر الوقت الخ (قوله والمعتقد الاول) هو قوله ويجري هذا التفصيل فيما لو صلى الخ (قوله وادراك الركعة الخ) ظاهره وان أدركها على وجه لا تحصل معه الفضيلة كأن أدركها في صفت بينه وبين الصف الذي أمامه أكثر من ثلاثة أذرع أو في صف أحد ثوهم مع نقصان ما بين أيديهم من الصفوف وهو محتمل ويحتمل له وأوله أقرب تقيد ذلك بما إذا كان الاقتداء على وجه تحصل معه فضيلة الجماعة (قوله وهو اولى) أي الصف الاول (قوله وقراءتها) أي مع ادراك ركوعها (قوله فاذا خاف فوت الجماعة) فضيحه انه لو لم يخف فوتها بذلك بل خاف فوت بعض منها كالمو كان لو ثبت ادراكه في التشهد من لا كان تثليث الوضوء اولى وفيه نظر لان الجماعة فرض فتوابعها يزيد على ثواب السنن فيجب المحافظة عليها وان فاتت سنن الوضوء وبقي ما لو كان لو ثبت فاتته الجماعة مع امام عدل وادركها مع غيره وينبغي ان ترك التثليث فيه أفضل أيضا (قوله ولا يلزم البدوي الانتقال) أي ولو لم تكن فيه مشقة عليه لعسر فارقة ما ألغى في الجملة ١٩٧ (قوله بل يصلي متيمما) ظاهره وان كان في محل لا تسقط الصلاة فيه بالتيمم وعليه فلو دخل

الحمام وتعدر غسلة في غيره وعلم ان التوبة لا تنتهي اليه الا بعد خروج الوقت تيمم وصلى في الوقت ثم أعاد لكن في سهم على منهج مانصه فرع لو خاف برد الماء وعجز عن تسخينه في الحال لكنه به لم وجود حطب في مكان اذا ذهب اليه لا يرجع الا وقد خرج الوقت أو لم يخرج لكن لا يرغب من تسخينه الا وقد خرج الوقت فيظهر وأقر عليه مر أنه يجب عليه قصد الحطب في الاولى او التسخين في الثانية وان خرج الوقت ولا يجوز له التيمم أخذ من قوله ثم ان المقيم يجب عليه قصد الماء الذي في حد القرب بل وفي حد

عن استشكل ابن الرفعة له بان الفرض الاول ولم تشملها فضيلة الوضوء بان الثانية لما كانت عين الاولى كانت جارية لنقصها لا يقال الصلاة بالتيمم لا يستحب اعادة الوضوء لانا نقول محله فيمن لا يرجو الماء بعد بقرينة سمياف كالهمهم ومحل ما ذكر في الاولى اذا كان يصليها في الحالين منفردا أو في جماعة اما لو كان اذا قدمها صلاها بالتيمم في جماعة واذا أخرها للوضوء انفرد فالذي يظهر أخذ من كلام الأذري ان التقديم أفضل اما اذا ترجع عنده فقد تيقنه آخر الوقت فالتعجيل أفضل جزما ويجري هذا التفصيل فيما لو صلى اول الوقت منفردا وآخره في جماعة قال المصنف ينبغي ان يقال ان خشي التأخير فالتقديم أفضل وان خف فالتأخير أفضل اه والمعتقد الاول وادراك الركعة الاخيرة اولى من ادراك الصف الاول وهو اولى من ادراك غير الركعة الاخيرة ومحل ذلك في غير الجمعة اما فيما عدا خوف فوت ركوع الثانية وهو ممن تلزمه الجماعة فالواجب وجوب الوقوف عليه متأخرا او منفردا الادراكها وان خاف فوت قيام الثانية وقراءتها فالاولى له ان لا يتقدم ويقف في الصف المتأخر لتصح جمعة اجماعا وادراك الجماعة اولى من تثليث الوضوء وسائر آدابه فاذا خاف فوت الجماعة بسلام الامام لو أكل الوضوء ما كاد به فادراكها اولى من اكاله ولو ضاق وقتها والماء عن سنن الوضوء وجب عليه ان يقتصر على فرائضه ولا يلزم البدوي الانتقال ليتطهر بالماء عن التيمم ولو ازدحم مسافرون على بئرا وثوب أو مقام لا يمكن أن يليه الا واحد واحد فن علم تأخر نوبته عن الوقت لم ينتظرها بل يصلي متيمما او عاريا وقاعدا من غير اعادة وان توقعها في الوقت لزمه الانتظار

البعد وان خرج الوقت بان الايمان بالحطب والتسخين لا ينقص عن الذهاب لما في حد القرب لكن لا يعد انه هنا لافرق بين المقيم والمسافر لوجوب القضاء فليتأمل اه وقيل ان في مسئلة الحمام ينتظر التوبة وان خرج الوقت ولا تيمم لوجوب القضاء عليه اه ذالوا مكانه الدخول مع غيره في حوض الحمام فقياس ما من وجوب الاستنجاء بحضور الناس اذا ضاق الوقت انه يجب هذا كذلك ويجب على من اجتمع معه غرض البصر ثم رأيت في سهم على حج في آخر باب التيمم عند قول المصنف ومن تيمم بعد الخ مانصه ولو تناوب جمع الاعتسال من مغتسل الحمام للغوف من البرد فان علم ان نوبته تأتي في الوقت وجب انتظارها وامتنع التيمم سواء كان تأخره عن غيره بنحو تقديم صاحب الحمام السابق على غيره أو بتهدي غيره عليه ومنعه من التقديم وان علم انها لا تأتي الا خارج الوقت صلى بالتيمم في الوقت ثم يجب القضاء ان كان ثم ماء آخر غير متأن أو بواقبه ليكن امتنع استعماله ليعر برد والا فلا مر اه

وجد بعض الرقبة بصوم أياما تعدل المجوز عنه من الرقبة وعليه فلا جع بين الرقبة وبدلها لكن منع من ذلك ان المجزئ في الكفارة الشهران بكما هما وما دونهما لا يعتد به (قوله ويجب أيضا الخ) اى قطعاً وقيل فيه القولان اه محلى (قوله اما غير الصالح) محترز قوله يصلح للغسل (قوله لا بد له) أى الحب وقوله لازالة التماسه تعين وفي بعض النسخ تعين للغيث لانه لا بد لازالته وهو واضح (قوله اذا لم يمكنه نزعه) أى كأن خاف الهلاك لو نزعه فان امكنه بان لم يجنس من نزعه محذور تيمم توضأ ونزع الثوب وصل على عاريا ولا اعادته عليه لان فقد السترة مما يكثر (قوله كتجنس البدن) أى فيغسله ويتيمم (قوله وان رجحا الخ) مثنى عليه حج (قوله أو غائب الخ) اى وانما وجب ذلك مع احتمال تلف المال قبل وصوله لان الاصل السلامة (قوله ورشاه) أى حبل قال في المختار والرشاء حبل جمعه ارسية وفي المصباح والرشاء الحبل والجمع ارسية مشل كساء واكسية (قوله أخذنا من مسئلة الخ) بل قد يقال في هذه انه ليس محققا اليه ليدنه لوجود ما يفي به الدين مستغنى

(ولو وجد ماء) يصلح للغسل و (لا يكفيه) فالظاهر وجوب استعماله (محدثا كان أو جنبا) ويراعى الترتيب ان كان حدثه أصغر والا فلا قوله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا فغسلوا التيمم بعدم الماء ونكر الماء في سياق النفي فاقضى ان لا يجد ما يسمى ماء وتلبر اذا أمرتكم باسم فأبوا عنه ما استطيعتم ولانه قدر على غسل بعض أعضائه فلم يسقط الوجوب بعجزه عن الباقي والثاني لا يجب بل يتيمم كالوجود بعض الرقبة في الكفارة فانه لا يجب اعتناقه بل يعدل الى الصوم و فرق الاول بعدم تسمية بعضه رقبته وبعض الماء ولا تألوا وجنبا بعض الرقبة مع الشهرين بلهنا بين البذل والمبدل بخلاف التيمم فانه يقع عن البعض الذى لم يغسل لاعتن المغسول ويجب أيضا استعمال تراب ناقص (ويكون) استعماله (قيل التيمم) عن الباقي ثلاثا يكون متيمما ومعه ماء أما غير الصالح للغسل كتلج او برد لا يذوب فلا يجب مسح الرأس به اذا لم يكن هنا تقديم مسح الرأس في عبارة المصنف مهموزة متونة لا موصولة لتلايرد عليه ذلك ولو وجد محدث تجسس بدنه بما لا يعنى عنه ماء فلا يكتفى بالأحدهما تعين للغيث لانه لا بد لازالته بخلاف الوضوء والغسل وظاهر أن تجسس الثوب اذا لم يمكنه نزعه كتجنس البدن فيما ذكر وظاهر اطلاقهم انه لا فرق فيه بين المقيم والمسافر وهو ظاهر كلام الروضة وبه أفتى البغوى وهو الوجه وان قال القاضي ابو الطيب ان محل نعيه لها في المسافر اما المقيم فلا لوجوب الاعادة عليه بكل حال وان كانت النجاسة أولى وجرى عليه المصنف في مجموعته وتحقيقه وشرط صحة التيمم تقديم ازالة النجاسة قبله فلو تيمم قبل ازالته لم يصح تيممه كما رجحه المصنف في روضته وتحقيقه في باب الاستنجاء وهو المعتمد لان التيمم مبيح ولا باعثة مع المانع فاشبهه ما لو تيمم قبل الوقت وان رجحا في هذا الباب الجواز (ويجب) في الوقت (شراؤه) اى الماء وان لم يكفه وكذا التراب ولو لم يعمل يلزمه فيه القضاء فيما يظهر (بمن مثله) ان قدر عليه فقد اعرض لانه قادر على استعمال الماء فان بيع بعين لم يكلف شراؤه للضرر وقول الزيادة وان بيع نسبية لزومه شراؤه ان كان موسرا وماله حاضر أو غائب والاجل ممتد الى وصوله له ولو زيد في غنمه بسبب التأجيل زيادة لا ثقة بالاجل لم يخرج بها عن كونه غنم مثله والمراد به القدر الالاقى به في ذلك الزمان والمكان ولا تعتبر حالة الاضرار فقد اتصل الشربة ذاتا ويرى بعد في الرخص ايجاب مثل ذلك نعم يسب ليه شراؤه اذا زاد على غن مثله وهو قادر على ذلك ويجب عليه تحصيل آلات الاستقاء كدلو ورشاء عند حاجته اليها اذا وجدها تباع بمن مثلها وتؤجر باجرة مثلها (الأن يحتاج اليه) أى الغنم (لدين) ولو لم يجد لانهم يشترط أن يكون حوله قبل وصوله الى وطنه أو بعده ولا مال له فيه والاوجب شراؤه فيما يظهر أخذنا من مسئلة النسبة السابقة ولا فرق بين أن يكون الدين لله تعالى أولا دعى ولا بين أن يتعلق بذمته او بعين من ماله كعين اعادها فرفهتها المستعير باذنه (مستغرق) هو

واكسية (قوله أخذنا من مسئلة الخ) بل قد يقال في هذه انه ليس محققا اليه ليدنه لوجود ما يفي به الدين مستغنى (قوله لله) كالزكاة

(قوله صفة كاشفة) الصواب لازمة اهـ سم على حج اي لان الصفة الكاشفة هي المينة الحقيقية متبوعها كتولهم الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله واللازمة هي التي لا تنفك عن متبوعها وليست مينة لفهمه كاضاحك بالقوة بالنسبة للانسان (قوله بين ان يريد) اي السفر والمراد بالارادة هنا الاحتياج ولو عبر به كان اولي (قوله ورفيق) هو بالقاء (قوله عن يخاف انقطاعهم) اي فيجب حملهم مقدما على مهارته (قوله كالفطرة) يؤخذ من تشبه بهما أنه يشترط فضله عن مسكنه وخادمه الذي يحتاجه وسيأتي التصريح به في كلامه ١٩٩ (قوله بخلاف الدين) مقابل قوله ولا بين نفسه وغيره

(قوله الغير) اي ولو كان اصله (قوله بخلاف حمله) اي حمل غيره عند انقطاعه عن الرفقة فانه واجب (قوله وان لم يكن معه) اي أن كاره وهو تحت يد غيره او كان لبعض رفقة (قوله فالمراد بالذقة المونة) وعليه قوله هنا ولا بين نفسه وغيره الخ مستفاد من قوله السابق ولا بين نفسه وغيره من ملوك وزوجة الخ (قوله وتارك الصلاة) اي بعد امره بها وامتناعه منها وبعبارة حج ومنه ان يؤمر بها في الوقت وان يستتاب بعده فلا يتوب بناء على وجوب استتابته ومثله في هذا كل من وجبت استتابته وزان محصن (قوله والكلب العقور) اي فلا يكون احتياجه عند رآله يجوز قتله بل ينبغي ان يسن ما لم يكن فيه عذر فيجب كذا قاله الشارح في السير قبيل فصل نساء الكفار وصبيانهم الخ ويؤخذ منه ان الخنزير اذا كان فيه عدو

مستغنى عنه غير أنه أتى بزيادة الايضاح وحيد فهو في كلامه صفة كاشفة اذ من لازم الاحتياج اليه لاجله استغراقه (أو مونة سفره) مباحا كان أو طاعة كما يدل عليه اطلاق المصنف للسفر ولا فرق فيه بين ان يريد في الحال أو بعد ذلك ولا بين نفسه وغيره من ملوك وزوجة ورفيق ونحوهم عن يخاف انقطاعهم وهو ظاهر على التفسير الآتي في الحج ويظهر في المقيم اعتبار الفضل عن يوم وليلة كالفطرة بخلاف الدين فانه لا بد أن يكون عليه كما صرح به الراعي وأشار اليه المصنف بقوله يحتاج فانه لا يجب عليه أداء دين الغير بخلاف حمله عند الانقطاع (أو ذقة حيوان محترم) وان لم يكن معه والشارح تبسع في قوله منه الروضة وهو مثال لا قيد سواء أكان آدميا أم غيره ولا فرق بين احتياجه لذلك حالا أو ما لا ولا بين نفسه وغير من رقيقه ورفقة وزوجته سواء فيه الكفار والمسلمون ولا بد ان يكون فاضلا أيضا عن مسكنه وخادمه فلمراد بالذقة في كلامه المونة وخرج بالمحترم الحربي والمرد والرائي المحصن وتارك الصلاة والكلب العقور واما غير العترة ورفعتهم لا يجوز قتله على العترة وان وقع للمصنف في موضع جوارزه ولو كان معه ماء لا يحتاجه للعطش لكنه يحتاج الى ثمنه في شيء مما سبق جازله التيمم كما ذكره في شرح المهذب ولو وجد ثوبا وقد رعى شدة في الدلو أو على أدلته في البر وعصره أو على شقه وإرسال بعضه ببعض ليدل وجب ان لم يزد ذقه صانه على أكثر الامرين من غن مثل الماء وأجرة مثل الحبل ولو وجد غن الماء وهو يحتاج الى ستره للصلاة قدمه الدوام الذنوع به او لو فقد الماء وعلم أنه لو حفر حمله وصل اليه فان كان يحمل بحفر يبر من غير مشقة لزمه والا فلا ذكر في المجموع عن الماوردي وهل تذب شاة الغير التي لم يحج اليها الكلبة المحترمة المحتاج الى طعام وجهان في المجموع أحدهم ما نتم كلامنا فيلزم مال كلبها بذله له وعلى نقله عن القاضي اقتصر المصنف في الروضة في الاطعمة وهو المعتمد وثانيه مالا لكون الشاة ذات حرمة أيضا (ولو وهب له ماء) أو اقضيه في الوقت (أو اعير لولا) او نحوهم من آلات الاستقامة فيه (وجب) عليه (القبول في الاصح) لان المسامحة به غالبية فلا تعظم فيه المنة

يجب قتله ويمكن حل ما في العباب في البيع من وجوب قتله على ما فيه عدو (قوله واما غير العقور الخ) منه ما لا نفع فيه ولا ضرر (قوله قدمها) اي السرة (قوله لزمه) ينبغي ان المراد ببقائه ان لا يلق به او بمن يستأجره ان لم تزد اجرة مثله على غن الماء (قوله نعم كلاما) ومعلوم انه يجب مال كلبها قيمتها وان امتنع المالك من بذلها اجاز قهره على تسليمها كما في الماء اذا طلبه لدفع العطش وامتنع مالكه من تسليمه (قوله او اقضيه في الوقت) لم يبين مفهوم هذا القيد ومقتضاه انه لو وهب له قبل الوقت او اقضيه لم يجب قبوله وان غلب على ظنه عدم وجوده في الوقت وقد يشكك بما تقدم عن الخادم من انه لو توقف استيعاب الرفقة على الطاب قبل الوقت وجب مع ان حصوله من جهتهم منهم وهو هنا محقق

(قوله عن هبته) أي أو وصوله بعدم فارقة مالك إلى حد البعد عمرة (قوله أتم الماء الخ) أي طلب ذلك من مالك (قوله) وعدم أمن مطالبته الخ) يؤخذ من التعديل أنه لو نذر أن لا يطالبه قبل وصوله وجب عليه قبوله وقد يقال بعدمه لأن النذر لا يصير مؤجلاً ويمكنه الطالب بوكيله أو الحوالة عليه فلونذر أن لا يطالبه بنفسه ولا بوكيله ولا يحيل عليه ولا يتسبب في أخذه منه بحيلة أحتمل الوجوب ٢٠٠ (قوله مطلقاً) أي لغرض أولاً (قوله في الشق الأخير) هو قوله

وكذا لا غير غرض الخ (قوله) ويقاس به) أي في الأمان (قوله) ولا يلزم من معناه الخ) ومثل ذلك ما لو كان معه تراب لا يلزمه بذله لطهارة غيره إذا يلزمه أن يصح عبادة غيره وحينئذ فهو فاقداً للظهورين فيصلي ويعيد كما افتى به المؤلف (قوله وغلب على ظنه فتدعه) قال الاستوى أفهم أنه لو تحقق بقاء لا يتيم ويستقر وجوب الطلب ونازعه عباب بانه لو علم أن النوبة لا تنتهي اليه في البئر إلا بعد خروج الوقت تيمم اهـ وقد يدفع توقفه بما مر من تصوير مسئلة البئر بالسافر لعدم وجوب القضاء (قوله) لو ورث ماء) أي أو غنمه أو آلة الاستئناء (قوله في الحالين) وهما النسيان والاضلال (قوله كان كتحيم الرفقة) وبقي عكسه وهو ما لو اتسع تحميم بعض الفقراء وضاق تحميم بعض الأمراء هل يجب القضاء أو لا فيه نظر والذي ينبغي أن المدار على الاتساع وعدمه فتحميم بعض الأمراء إذا ضاق بحيث تسهل معرفة ما فيه وجب القضاء التقصير وعكسه بعكسه لكن عالج ذلك بأن شأن تحميم الرفقة أو الغالب فيه أنه أوسع من تحميمه فلم ينسب هنا التقصير البتة اهـ وقضيته أنه لا يعتبر ما يعرض من ضيق تحميم الرفقة ولا من اتساع تحميمه فقياس ذلك جريانه في تحميم بعض الأمراء وبعض الفقراء وأن الحكم ليس دائراً مع الاتساع وعدمه بل هو دائر مع الشان (قوله ما لو كانت الخ) محتمل زقوله ولا يترخيه

فإن لم يقبل ذلك ونعم بعدم قدمه أو امتناع مالكه عن هبته أنم ولا إعادة والأفعليه الاعادة والثاني لا يجب قبول الماء المنة كالنذر ولا قبول العارية إذا زادت قيمة المستعار على غن الماء لانه قد يلف فيضمن زيادة على غن الماء وعلى الأول يلزمه أتم آب الماء واقتراضه واستعارة آلة الاستئناء أن تعين طريقاً أو لم يحتج له المالك وقد رضى الوقت أي وقد جاوز بذله فيم يظهر ولو اقترض غن الماء لم يلزمه القبول ولو من فرع أو أصله أو كان موصراً بمال غائب لما فيه من الحرج أن لم يكن له مال وعدم أمن مطالبته قبل وصوله إلى ماله أن كان له مال إذ لا يدخله أجل بخلاف الشراء والاستئجار كما مر ولو أنلف الماء قبل الوقت فلا قضاء عليه مطلقاً وإن أنلفه بعد غرض كثيره وتنظيف ثوب فلا قضاء أيضاً وكذا لا غير غرض في الاظهر لانه فاقداً لما حال التيمم لكنه آثم في الشق الأخير ويقاس به ما لو أحدث في الوقت عبثاً ولا ما تم ولا يلزم من معناه بذله لمحتاج طهارة به (ولو وهب غنمه فلا) لما فيه من المنة ولو من فرع أو أصل وكذا الحكم في هبة آلات الاستئناء (ولو نسيه) أي الماء (في رحله أو أضله فيه فلم يجد بعد الطلب) وإن أمن فيه وغلب على ظنه فتدعه (فقيم قضى في الاظهر) اقدرته على الماء وانسبته في أهمال ذلك حتى نسبته أو أضله إلى تقصير ولأن الوضوء شرط للصلاة فلا يسهل بالنسيان كستر العورة قال في المجموع وأما خبر ابن ماجه رفع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه فقد خص منه غرامات المتأقات وصلاة المحدث ناسياً وغير ذلك فيخص منه نسيان الماء في رحله قياساً ومثلاً ذلك اضلال غن الماء كما ذكره القنوي وغيره ونسيان آلة الاستئناء واضلالها كما صرح به ما لا ذرعى بحثاً ويؤخذ من التعديل بالتقصير أنه لو ورث ماء ولم يعلم به أنه لا يجب عليه الاعادة وهو ظاهر ومقابل الاظهر لا قضاء عليه في الحالين لأن النسيان في الأولى عذر حال بينه وبين الماء فاشبهه ما لو حال بينه ما سبغ ولأنه لم يفرط في الثانية في الطلب (ولو أضل رحله في رحال) لظلمة ونحوها وأمن في الطلب أو ضل عن الرفقة أو أدرج ماء أو غنمه أو آلة الاستئناء في رحله بعد طلبه ولم يعلم به ولا يترخيه ويقيم وصلى (فلا) قضاء وإن وجد ذلك لعدم تقصيره به إلا أنه في النسيان لتقدم علمه بذلك وفي الاضلال في رحله إذ تحميم الرفقة أوسع من تحميمه فكان أبعد عن التقصير ويؤخذ منه كما قاله الشيخ أنه لو اتسع تحميمه كما في تحميم بعض الأمراء كان كتحميم الرفقة أما لو كانت ظاهرة فانه يجب القضاء أو لم يطلبه

وجب القضاء التقصير وعكسه بعكسه لكن عالج ذلك بأن شأن تحميم الرفقة أو الغالب فيه أنه أوسع من تحميمه فلم ينسب هنا التقصير البتة اهـ وقضيته أنه لا يعتبر ما يعرض من ضيق تحميم الرفقة ولا من اتساع تحميمه فقياس ذلك جريانه في تحميم بعض الأمراء وبعض الفقراء وأن الحكم ليس دائراً مع الاتساع وعدمه بل هو دائر مع الشان (قوله ما لو كانت الخ) محتمل زقوله ولا يترخيه

(قوله اولم يطلبه من رحله) محترز قوله قبل بعد طلبه ولم يعلم به (قوله ووضع انما هنا) أنسب وذلك لانهم لما كانوا مناسين لهذا السبب وهو متقدم سيما وقد اشتمل ذكرهما فيه على فوائد تتعلق به كان ذكرهما فيه أنسب (قوله أو وهبه فيه) مفهوما أنه لو باعته أو وهبه قبل الوقت صح وسيأتي في قوله ولو قدر على تحصيل الماء الخ ما يصرح به وفيه ما تقدم من اشكاله لوجوب الطلب قبل الوقت لو عظم القافلة (قوله لم يصح بيعه) ظاهره انه يبطل في الجميع ٢٠١ وان كان زائدا على القدر المحتاج

اليه واحله غير مراد بل الظاهر الصحة فيما زاد اذا كان مقداره معلوما أخذت مما قالوه في تفريق الصدقة لا يقال مقدار ما يستعمله في الوضوء غير معلوم لانه ليس محصورا في قدر معين من الماء لا يزيد ولا ينقص لاننا نقول ممنوع فانه قد يعلم مقدار ما يكفي به بواسطة استعماله سابقا ويؤيده ما يأتي في قوله ولزم البائع فسخ البيع في القدر المحتاج اليه ووجه التأييد انه لو كان مقدارا ما يستعمله مجهولا لما تأتى الفسخ فيه دون ما زاد على حاجته (قوله بان رب الدين الخ) لم يبين الفرق بينه وبين الكفارة وبينه العراقي في شرح البهجة حيث قال ويمكن أن يفرق بينه وبين الكفارة بانهم ليست على الفور بخلاف الصلاة فان وقتها محدد والاول والاخر (قوله انقص يره الخ) وبهذا فارق ما لو غصب ماؤه حيث لا يجب عليه القضاء كما مر مع ان المقبوض بالشراء انما يفسد في

من رحله لعله أن لا ماء فيه وادرج فيه فكذلك أيضا التقصير ولو تيمم لاضلاله عن القافلة أو عن الماء واغصب مائه فلا إعادة قطعا وختم السبب الاول به اثنين مع أنهما باخر الباب المبحوث فيه عن القضاء انسب كما يظهر بيادى الراى تذيلا له هذا المبحث لما سبقتهما والوافادهم امام مسائل حسنة في الطلب وهي أنه بعد مع وجود التقصير وان النسيان ليس عذرا مقتضا سقوطه وان الاضلال لا يقتضى تارة ولا يقتضى أخرى فاندفع اعتراض الشراح عليه في ذكرهاتين هنا ووضع أنهما هنا انسب ولو باع الماء في الوقت أو وهبه فيه بلا حاجة له ولا لا يشتري أو المتهب لم يصح بيعه ولا هبته للجهل عنه شرعا تعينه للظهر ويفرق بينه وبين صحة هبة من لزمته كفارة أو ديون فوجب ما يملكه بان رب الدين رضى بتعلق حقه بالذمة فلا جبر له في العين وان فعل ذلك حيلة من تعلق غرامه بعين ماله ويلزمه استرداد ذلك فان لم يفعل مع تمكنه لم يصح بيعه لبقائه على ملكه فان عجز عن الاسترداد تيمم وصلى وقضى تلك الصلاة التي وقع تفويت الماء في وقت التقصير فيه فها دون غيرها ولو تلف الماء في يد المشتري أو المتهب ثم تيمم وصلى لم يجب عليه إعادة ويضمن المشتري الماء لا المتهب اذ فاسد كل عقد كصحة في الضمان وعدمه ولو قدر على تحصيل الماء الذي نصرف فيه قبل الوقت يبيع جائزا وهبة لرفع لزم الاصل الرجوع فيه عند احتياجه له اظهرته ولزم البائع فسخ البيع في القدر المحتاج اليه فيما اذا كان له خيار كما أتى به الوالدرج الله تعالى ولومات مالاك ماء وثم ظامثون شربوه ومعهم ضمن للوارث بقيته لامتله حيث كانوا بيرة له باقية ورجعوا الى محل لا قيمة للماء به أو كان لنقله مؤنة كما قاله ابن المقرئ وان نوزع فيه واراد الوارث تغريمهم مثله اذ لوردوا الماء امكن اسقاط الضمان بانهم كسبه فان فرض الغرم بحمل الشرب أو حمل آخر لما فيه قيمة ولو دون قيمة به عمل الاتلاف غرم مثله كقيمة المتليات ولو أوصى بصرف ما لا أولى الناس به قدم حقاظا في محترم ولو غير آدمى حفظا لله جمعة ثم ميت وان احتاجه الخي لظهوره للصلاة عليه اماما او تعينت الصلاة عليه بان لم يوجد غيره كما افاده الوالدرج الله تعالى خلافا لبعض المتأخرين اذ غسل الميت متنا كذا عدم امكان تداركه مع كونه خاتمة أمره بخلاف الصلاة عليه لا مكان تداركها على قبره ولومات اثنان مرتبا ووجد الماء قبل موتهم اقدم الاول لسببه

٢٦ ل حكم المصروب (قوله يبيع جائزا) اي بان شرط فيه الخيار غير المشتري وحده (قوله او كان لنقله مؤنة) اي لها وقع والا فانه نقل من حيث هو ولا يكاد يحال عن مؤنة وعليه فلو غصب منه ما بارض الجواز ثم وجد به بصر فصره قيمة الماء لامتله وان كان لا قيمة له (قوله وان نوزع فيه) غاية لما قبله (قوله واراد الوارث) عطف على كانوا ولو ذكره عقبه وابدل قوله تغريمهم مثله بقوله واراد الوارث تغريمهم بدله لكان أولى (قوله ولو دون قيمته) اي حيث لا مؤنة لنقله الى ذلك المثل (قوله اسبقه) أي وان كان مفضولا

(قوله ولا يشترط قبول الخ) اى بل يجب عليه القبول (قوله ثم المتنجس) اى الشخص المتنجس الخ بدناؤا وثوباعلى ما اقتضاه قوله اذ لا يدل اظهره (قوله قدم أفضلهما) قضيته تقديم ازالة النجاسة على الحائض والنفساء سواء وجب عليهما القضاء ام لا وبه صرح حج في شرح الارشاد حيث قال ثم متنجس لان طهره لا يدل له وان كان حاضرا كما ينتميه فى شرح الاصل ١٥ لكن قال حج في شرح المنهاج فيما لو وجد ماء لا يكفيه ما حاصله انه اذا اجتمع عليه حدثان سن تقديم اعضاء وضوئها ليرتفع الحدثان عنها ثم اذا احدث وحضرت صلاة اخرى ومعه ماء لا يكفيه للوضوء ورفع جنابة ببقية البدن غسل بقية البدن عن الجنابة ونعيم عن الحدث الاصغر ثم قال نعم ينبغى اخذ الماء قالوه فى التجسس ان محل ما ذكره من تقديم اعضاء عليه من يقضى بتخير ١٥ واراد بما قالوه فى التجسس ما ذكره فى شرح الارشاد بقوله ولو وجد محدث به او بشو به الذى لا يمكن نزعه كما هو ظاهر فنجس لا يعنى عنه ماء يكفى احدهما فقط تعين الخبث ان كان مسافرا لا حاضرا الوجوب الاعادة عليه على كل تقدير ١٥ ثم قال فيه وانما قدم فى الايصاء الاخرى لانه اولى بالازالة لفعله وجب قضاء ام لا ١٥ لكن تقدم للشارح فيمن وجد ماء لا يكفيه ان المعتمد تقديم ازالة النجاسة على الحدث سواء وجب القضاء ام لا وعليه تقدم الجنابة على الحدث الاصغر وجب القضاء ام لا خلافا لما يجتبه حج (قوله مع تساويهما) الاولى لتساويهما ٢٠٢ (قوله فان كفى الاصغر) اى الحدث الاصغر (قوله بالبناء للمفعول) اى

ليشمل غير ما اسكه (قوله اعطش حيوانا محترما الخ) قال فى شرح العباب ونحوه بالمحترم غيره فلا يكون عطشه مجوزا لبذل الماء له وهل يعتبر الاحترام فى مال الماء ايضا ولا فيكون احق بماله وان كان مهذرا الزناه مع احصائه او غيره للنظر فيه بمجال ولعل الثانى اقرب لان ما ع ذلك لانا امره بقتل نفسه وهو لا يحل له قتلها او يفارق ما ياتى فى العاصى بسفره بقدرة

فان ما تامعا او جهلا سببهما او وجد الماء بعدهما اقدم أفضلهما بغلبة الظن بقربه للرحمة لا بجزية وذكورة ونحوهما فان استويا أقرع بينهما ولا يشترط قبول الوارث ذلك ثم المتنجس اذ لا يدل اظهره سواء ذوا النجاسة المغاطة وغيرها خلافا لبعض المتأخرين اذ مانع النجاسة شئ واحد بخلاف تقديم فحوائض على جنب لان مانع الحيض زائد على مانع الجنابة ثم الحائض كما علم مما مر والنفساء اغلظ حدثهما وعدم خلوهما عن النجاسة غالبا ولو اجتمعا تقدم أفضلهما ثم يقرع بينهما مع تساويهما ثم الجنب لان مانعه اغلظ من مانع الحدث الاصغر فان كفى الاصغر فقط قدم لارتفاع كامل حدثه (الثانى) من الاسباب (ان يحتاج) بالبناء للمفعول (اليه) اى الماء (اعطش) حيوانا محترما ولو غير آدمى (ولو) كانت حاجته له (ما لا) اى فى المستتبيل صيانة الروح ونحوها عن التلف لانه لا يدل له بخلاف طهارة الحدث وسواء اظن وجوده فى غده ام لا فله التيمم ويحرم نظيره

ذلك على التوبة وهى يجوز ترخصه بوقفة هذا لا تمنع اهداره نعم ان كان اهداره يزول بالتوبة كترك الصلاة بشرطه به لم يعد ان يكون كالعاصى بسفره فلا يكون احق بماله الا ان تاب على ان الزكوى اسنى شكل عدم حل بذل الماء لغير المحترم بأن عدم احترامه لا يجوز عدم سقيه وان قتل شرعا لانا ما مورون باحسان القتل بأن نسلأ أسهل طرق القتل وليس العطش والجوع من ذلك وقد يجاب بأن ذلك انما يجب ان لو منعناه الماء مع عدم الاحتياج اليه وامام مع الاحتياج اليه لا ظهر فلا محذور فى منعه الى آخر ما أطال به فى الجواب ثم على حج * (فرع) * ظاهر قوله ان يشترط كون الحيوان مؤنثا حيوانه المحترم انه لا فرق بين كونه محتاجا الى ذلك الحيوان أولا وقد قيدوا بالمسكن والخدام بالمحتاج اليهما فليحرم من على منسج (أقول) قد يجاب بأن المانع هنا خوف هلاكه وهو موجود اتحد الحيوان أو تعدد والى الكلام ثم فيما لو احتاج لبيع الخدام والمسكن لطهارته فلا جامع بينهما الا ان يقال مراد من انه لو كان معه حيوانات زائدة على حاجته وأمكن بيعها لمن يسقيها لا يكاف بيعها بل يسقيها ما يحتاج الى طهارته به ويتيمم بقاء الاشكال وقد يجاب بأنه ان فرض ذلك كاف بيعه ويستعمل الماء فى الطهارة وحينئذ تكون هذه من افراد ما سبق من أنه يشترط كون الماء فاضلا عما يحتاج اليه وهذا منسج (قوله وسواء اظن الخ) فيه رد على ما قاله ابو محمد لو غلب على ظنه ان الماء عند الاحتياج اليه لا يعطش لؤا يستعمل ما معه لزم استعماله ١٥ وما قاله ابو محمد لا بد فيه بل قد يقال انه حيث غلب على ظنه وجوده لا يكون محتاجا اليه فى المستقبل

(قوله وهو خطأ قبيح) أي ويكون كبيرة فيعيا يظهر لان في بذله انفاذا من الهلاك وترك فيه تسبب لاهلاك من علم احتياجه اليه
(قوله كل مستقدر عرفا) أي فلا يكلف استعماله فيه أي في الامر المستقدر منه ثم جمعه أي للشرب منه لان النفس تعافه وكذا
لو كان معه مستقدر وطهور لا يكلف شرب المستقدر واستعمال الطهور وقوله بخلاف متغير نحو الخ أي فانه يلزمه شربه
وتوضا بالطهور (قوله لاتقاء العيافة) ومثل الدابة غير المعزاي من صبي ومجنون في المستقدر الطاهر لافي النجس اه ح
وبقي ما لو لم يكن المحتاج للماء حاضر أهل يلزم من معه الماء استعماله وجمعه ودفعه له لاتقاء العالة أم لان من شأنه انه مستقدر
فيه نظر وظاهر اطلاقهم الثاني ولو قيل بالاقول مع غرم التقاوت بين قيمته مستعملا وغير مستعمل لم يكن بعيدا فليراجع الان
بقال المالك مع حضوره لا يجب عليه بذل الماء لطهارة غيره وان لم يمتحج اليه ٢٠٣ (قوله كبل كعلك) ظاهره وان لم يسئل

استعماله الا بالبل وصرح ح
بخلافه فقيده بما لم يعسر استعماله
اه وأخذ سم عليه بقتضاه فقال
لوعسر استعماله بدون البل كان
كالعطش اه (قوله من مالك غير
ظامي) أي بقرينة دالة على ذلك
(قوله لزمه بذله الخ) أي ويقدم
الآدمي على الدابة فيما يظهر
أخذها ما قالوه فيما لو أشرفت
سفينته على الغرق من القاء
الدواب لنجاسة الادميين وهل
يقدم الآدمي على الدابة ولو علم
هلا كها وانقطاعه عن الرفقة
وقوله الضرر له أم لا فيه نظر
والاقرب الاول لان خشية
الضرر مستقبلة وقد لا تحصل
فقد تمت الحاجة الحالية عليها
وظاهر اطلاق الشارح انه يؤثر
الححتاج اليه حالا وان أخبره

به وان قل حيث ظن وجود محتترم محتاج اليه في القافلة وان كبرت وخرجت عن
الضبط وكثير يجهلون فيتموهمون ان التطهر بالماء قربة حينئذ وهو خطأ قبيح كآتيه
عليه المصنف في مناسكه ولا يلزمه استعماله في الطهارة ثم جمعه للشرب لان النفس
تعافه ويلحق بالمستعمل كل مستقدر عرفا بخلاف متغير نحو ما ورد نعم لاحتياجه
لعطش بجمعة فالأوجه كإقتضاه تعليلهم لزوم ذلك لاتقاء العيافة ولا يتيمم لعطش
أو مرض عاص بسفره حتى يتوب فان شرب الماء ثم تيمم لم يعد ولا يتيمم لاحتياجه له
لغير العطش ما لا كبل كعلك وفتيت وطبخ لحم بخلاف حاجته لذلك حاله التيمم من
اجاهه وعلى هذا يصح كلام من اطلق انه كالعطش والقائل بعدم جواز التيمم مع
حضوره على الحاجة المائية وللظامي غضب الماء من مالك غير ظامي ومقاتلته عليه
فان قيل هدرأ والظامي ضمنه ولو احتاج مالك ماء اليه ما لا ونم من يحتاجه حال لزمه
بذله لتحقيق حاجته ومن علم او ظن حاجة غيره له ما لا لزمه التزود له ان قدره واذا
تزود لما آل ففضلت فضله فان ساروا على العادة ولم يمت منهم احد فالقضاء والا فلا ومن
معه في الوقت ما آن طاهر ونجس وبه ظما أو يتوقعه تيمم وشرب الطاهر ولا يجوز له
شرب النجس وخرج بالمستترم غيره كأمروضايط العطش المبيع للتيمم ما يأتي في خوف
المرض ونحوه (الثالث) من الاسباب (مرض يخاف معه من استعماله) أي الماء (على
منفعة عضو) أي كعمى وصمم وغرس وشل لقوله تعالى وان كنتم مرضى الآية
ولما روى ابن عباس ان رجلا اصابه جرح على عهد صلى الله عليه وسلم ثم اصابه احتلام
فأمر بالاعتسال فاغتسل فمات فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال قتله قاتلهم الله

معصوم بأنه لا يجب الماء في المآل وهو ظاهر للعلة المذكورة (قوله فالقضاء) أي لما كانت تكفيه تلك الفضلة باعتبار عادته
الغالبية فيما يظهر حج ورده ابن عبدالحق فقال يجب القضاء أي لجميع الصلوات السابقة لا ما تكفيه تلك الفضلة كما هو ظاهر
وان توهمه بعضهم اه (أقول) ويؤيده بأن كل صلاة صلاها يصدق عليها انه افعلت ومعهم ماء غير محتاج اليه فوجوب قضاء
الاولى والاخيرة وهو المستقر به سم من احتمالين اباها في كلام حج تحكم (قوله ما يأتي في خوف المرض) ومنه انه
لا يشربه الا بعد اخبار طبيب عدل بأن عدم الشرب يتولد منه محذور نعيم (قوله يخاف معه) شمل تعبيرة بالخوف ما لو كان ذلك
بمجرد التوهم أو على سبيل الندرة كان قال له العدل قد يخشى منه التلف (قوله على منفعة عضو) أي كالأوبعضا عميرة ونسبأ في
في قوله وتعبيره بمنفعة عضوا الخ (قوله فأمر بالاعتسال) أي من بعض الصحابة لظنه ان التيمم لا يكفي وان الغسل واجب عليه
(قوله قاتلهم الله) في حج قتلهم الله اه ولا يشك في هذا الدعاء وأما له فانه لا يقصد به احقيقته بل يقصد بها التنفير

(قوله أول يمكن شفاء العي) أي أول يمكن اهتداء الجاهل السؤال والمعنى أول يمكن سبب اهتداء الجاهل السؤال وعملية اهتداء العي ضد البيان وقد عي في منطقة فهو عي على فعل إلى أن قال وعي باهر وعي إذا لم يتم تدلوجه (قوله ونقصها) أي نقصها يظهر به خلل عادة (قوله نعم متى عصي الخ) هذه علمت بالاولى من قوله قبيل الثالث ولا يتم اعطش أو مرض عاص بسفره حتى يتوب (قوله بطء البرء) بضم الباء وفتحها في ما حج (قوله وهو طول مدة المرض) أي مدة يحصل فيها نوع مشقة وإن لم يستغرق وقت صلاة أخذ من اطلاقهم وهو الظاهر المتعين (قوله مدة المرض) نسره المحلى بقوله أي طول مدته أقول وعبرة مر أولى من عبارة الشارح لأن طول مدة البرء كما قاله بعض المحشين معناه استقرار السلامة زمانا طويلا ومعالم أن هذا المعنى ليس مرادا وقد يجاب عن المحلى بأن المراد طول المدة التي يعقبها البرء والاضافة يكفي فيها أدنى ملايسة (قوله افراط الالم) أي زيادته على وجه لا يحتمل عادة بخلاف ألم يسير لا أثر له اه حج وظاهره أنه لا فرق في كون الالم أوزيادته مبيحا بين أن يكون حصوله حالة الاستعمال بسبب الجرح وبين كون الالم ينشأ من الاستعمال ولم يكن حاصله قبل لكن في سم على منسج مانصه قوله وزيادة الالم كذا في الروض وشرحه ٢٠٤ ثم قال ولا يبيحه التالم باستعمال الماء بل جرح أو برد لا يخاف من الاستعمال

معه محدور في العاقبة اه
والتالم بالاستعمال من غير أن
ينشأ ألم منه لا عبرة به بخلاف
التالم الناشئ من الاستعمال
قتدير وعبرة العباب أوزيادة
العله وهي افراط الالم (قوله
وكثرة المقدار) أي بأن انتشر
الالم من موضعه لموضع آخر
(قوله وثغرة تبقى ولحمة تزيد)
ظاهرة وإن صغر كل من اللحمة
والثغرة ولا مانع منه لأن مجرد
وجودهما في العضو يورث شيئا

أول يمكن شفاء العي السؤال ولولم يكن المرض المذكور حاصله عنده ولكن خاف
من استعمال الماء الاضاه اليه تيم أيضا قياسا على الحاصل وتعبيره بمنفعة عضو يؤخذ
منه عدم الفرق بين زوالها بالكلمة كما سبق ونقصها وهو كذلك ويؤخذ منه أيضا
الجواز عند الخوف على نفس أو سقوط عضو بالاولى فلذلك لم يصرح به ما كما صرح
به ما في المحرر نعم متى عصي بسبب المرض توقفت حصمة تيمه على تو به لتعديه والعضو
بضم العين وكسر ها (وكذا بطء البرء) وهو طول مدة المرض وإن لم يزد الالم وكذا زيادة
العله وهو افراط الالم وكثرة المقدار وإن لم تطل المدة (أو الشين الفاحش) من نحو تغير
لون ونحول واستحشاف وثغرة تبقى ولحمة تزيد (في عضو ظاهر في الاظهر) لا إطلاق المرض
في الآية ولأن مشقة الزيادة والبطء فوق مشقة طلب الماء من فرسخ وضرب الشين
المذكور فوق ضرر الزيادة اليسيرة على غن مثل الماء واحترق من البسير ولو على عضو ظاهر
كأثر جدرى وسواد قبيل وعن الفاحش بعضو باطن وهو ما بعد كشفه هتكا للمرأاة

وأهل هذا الظاهر غير مراد لأن ما ذكره بيان للشين وهو لا يلزم منه مجزؤه التيم بل إن كان فاحشا تيم أو يسيرا بان
فلا والواو فيه وفيما قبله يعني أو وبها عبر حج (قوله في عضو ظاهر) ينبغي أن يأتي فيه التفصيل السابق عن شرح العباب في
احتياجه لعطش التحريم من أنه تارة يكون الماء معه وتارة يكون مع غيره فيسوى بين النفس والعضو وقال حج وظاهر تقييد
نحو العضو بنا بالتحريم ليخرج نحو يدهتم قطعه السرقة أو محاربة بخلاف واجبة القطع اقود لاحتمال العفو اه وهو مبني
على أن الماء لا يمس محترما في حق نفسه وقد مر عن سم أن الاقرب خلافه (قوله واحترق) أي بما ذكره من تقييد الشين
بالفاحش وكونه في عضو ظاهر (قوله جدرى) الجدرى بضم الجيم وفتح الدال والجدرى بفتحها الفتان اه مختار (قوله هتكا
للمرأاة) بضم الميم كما في الفتحاء بضم الطم وقال القاساني على السنن المرأاة بفتح الميم وكسرها وبالهمز وتركة مع ابدالها واوا
ملكه نفسانية وعبرة الشهاب في شرح الشفاء المرأاة فعلة بالضم مهموز وقد تبدل همزته واوا وتدغم وتسهل بمعنى
الانسانية لانها مأخوذة من المروهي تعاطى المرء ما يستحسن وتجنب ما يسترذل كالطرف الدنيئة والملابس الخسيسة والجلوس
في الاسواق اه وفي تقريب التقریب لابن صاحب المصباح نور الدين خطيب الدهشة مانصه مر والرجل بالضم مرأاة
كسهولة وقد يسهل وتشدد واوه أي وذلك لأن الواو والماء إذا زيدا وتوقع بعدهما همزة أبدلت من جنس ما قبلها واوا أو ياوه الخ
ثم تدغم فيها الواو والماء حسنت هيئته وعفاه عما لا يحل له

(قوله المهنة) عبارة المختار المهنة بالفتح الخادمة وحكى ابو زيد والكسائي المهنة بالكسر وانكره الاصمعي وفي الخطيب وحكى
 فيها ايضا اه وفي القاموس المهنة بالكسر والفتح والضمير بك وكلمة الخدق بالخدمة والعمل يقال مهنة كمنه ونصره مهنا
 ومهنة ويكسر خدمه وضربه ثم قال وامتنه استعماله المهنة فامتن لازم متعدى فى مطاوعه بكسر الواو لازم وقوله متعدى
 فى مطاوعه بفتح الواو كانه قول كسره فانكسر وجذبته فانجذب وليس للزوم والتدنى فى الفعل حالة كونه بصفة واحدة (قوله
 ولا نظير لكون المتطهر الخ) فرضه منه الرد على ابن عبد السلام (قوله بخلافه هنا) وقد يفرق ايضا بأن الخمر ان فى مسئلة الشراء
 راجع الى المستعمل وهو مال الماء ولا كذلك هذه المسئلة اه كذا يحط شيخ الاسلام بهامش الدميرى (قوله وقضيته) اى قضية
 قوله بان الخمر ان فى الخ (قوله ورد الخ) اى ما اقتضاه كلامه من جواز التيمم عند تحقق الخ (قوله وليس فى محله) اى الرد بان فى مثله
 فى الظاهر (قوله توجيه ما أطلقوه) اى من أنه لا أثر للخوف فى اليسير ولا فى الفاحش بالباطن المذكور فى قوله فيما مر فلا أثر
 لخوف ذلك فيما (قوله أهل العقل) اى حيث فعلوا ذلك جهلا بالقيمة اما لو فعلوا ٢٠٥ ذلك مع فتنه محاباة فهو من الصدقة

الخفية وفاعلها محمود لا مذموم
 (قوله يشع فيها) اى المعاملة (قوله
 لا تنقضاء التلاف) اى لشيء من منفعة
 الوضوء فلا ينافى ما مر من انه يتيمم
 لنقصان المنفعة قطعاً (قوله
 طبيب) فلو امتنع من الاخبار الا
 بأجرة وجب دفعها له ان كان
 فى الاخبار ككفة كان احتياج فى
 اخباره الى سعى حتى يصل
 للمريض او لفتيش كتب يخبره
 بما يليق به وان لم يكن فى ذلك كفة
 كان حصل منه الجواب بكلمة
 لا تنقب لم يجب لعدم استحقاق
 الاجرة على ذلك فان دفع اليه
 شيئا بالاعادة تبرعاً جاز وقوله
 مقبول الرواية ظاهراً انه لو اخبره
 فاسق او كافراً لا يأخذ بخبره وان
 غلب على ظنه صدقه وينبغي

بأن لا يصدق فى المهنة غالباً والظاهر بخلافه فلا أثر لخوف ذلك فيه ما ذل ليس فيه ما كبير
 ضرر كما فى المجموع ولا نظير لكون المتطهر قد يكون رقيقاً ولو أمة حسنة فتنه قص قيمته
 بذلك نقصاً فاحشاً ويشارك عدم وجوب بذل فليس زائد على نفع مثل الماء كما مر بان
 الخمر ان ثم محقق بخلافه هنا وقضيته جواز التيمم عند تحقق النقص ورد بانه يلزم ذلك
 فى الظاهر ايضا ولم يقولوا به وليس فى محله لان الاستسكال فيه ايضا وقرئ بينهم ما ايضا
 بانه انما أمرنا به بالاستعمال وان تحقق نقصه تعالى بالطهارة بالماء فلم
 نعتبر حق السيد بديل ما لو ترك الصلاة فانا نقتله به وان فاته حقه بالكلية بخلاف
 بذل الزيادة ويمكن توجيه ما أطلقوه بأن الغالب عدم تأثير التقليل فى الظاهر والكثير فى
 الباطن بخلاف الكثير فى الظاهر فان طوا الأمر بالغالب فيه ما ولم يقولوا على خلافه
 ويفرق بينهم وبين بذل زائد على النعم بأن هذا يدغبننا فى المعاملة ولا يسمي بها أهل
 العقل كما جاء عن ابن عمر رضى الله عنهما انه كان يشع فيها بالتلاف ويتصدق بالكثير
 فقليل له فقال ذلك عقلى وهذا جودى والثانى لا يتيمم لذلك لا تنقضاء التلاف وعلى الاول
 انما يتيمم ان أخبره بكونه يحصل منه ذلك ويكفونه بخلافه مقبول الرواية
 ولو عبد او امرأة أو عرف هو ذلك من نفسه والافليس له التيمم كما جزم به فى التحقيق
 ونقله فى الروضة عن السنجي وأقره وهو المعقد وان جزم البغوى بأنه يتيمم وقال
 الاسنوى انه يدل له ما فى المجموع فى الاطعمة من نص الشافعى رحمه الله ان المضطر

خلافه ففى غلب على ظنه صدقه عمل به وبقي ما لو تعارض عليه اخبار عدول وينبغي تقديم الاوثق فالأكثر عدداً أخذاً بما قاله
 الشارح فى الماء فلو استنوا ووثقوا وعد التعداد انما سقطوا وكان كالمولم جد مخبر فأتى فيه كلام السنجي وغيره ولو قبل بتقديم
 خبر من أخبر بالضرر لم يكن بعيد الان معه زيادة ثم علم ان كان المريض مضطراً لا يحتاج الى مراجعة الطبيب فى كل صلاة فذلك
 والاوجب عليه ذلك ومن التعارض ايضا ما لو كان يعرف الطب من نفسه ثم أخبره آخر بخلاف ما يعرفه فأتى فيه ما تقدم
 (قوله او عرف هو ذلك) اى الخوف (قوله من نفسه) ولو فاسقاً والمراد المعرفة بسبب الطب وفى حج ولو بالتجربة وقد يتوقف فيه
 بان التجربة قد لا تحصل بها معرفة لجواز ان حصول الضرر كان لاسباب لم توجد فى هذا المرض وظاهر كلامهم انه لا يشترط
 سلامته من خاتم المروءة ولا من مفسق هنا وهو ظاهر (قوله والا) اى بأن فقدته فى محل يجب طلب الماحضة فيما يظهر (قوله
 السنجي) هو بالكسر والسكون وجيم فسنه الى سنج قريبه بمررو والضم ومهملة آخره الى السنج موضع بالمدينة انساب السبوطى
 من حرف السين المهملة (قوله يدل له) اى للمجزم به البغوى

(قوله الابدليل) اى يستند اليه (قوله ولا كذلك اكل الميتة) لان تعارضه بأنه ثم أيضا اشتغلت ذمته بطلب وقاية روحه بأكل الطاهر وضرره غير محقق فلا يعدل عنه الابدليل (قوله ولم يجز ما يسخن به الماء) قال ميم على حج في آخر الباب ما نصه اما لو وجد ما يسخن به الماء لكن ضاق الوقت بحيث لو اشتغل بالتسخين خرج الوقت وجب عليه الاشتغال به وان خرج الوقت وليس له التيمم ليصلى به في الوقت أفتى به شيخنا الشهاب الرملى وهو ظاهر لانه واجد للماء قادر على الطهارة اه وقوله لانه واجد الخ اى وبه يفارق مسألة الزجاجة المارة وخرج بالتسخين التبريد فاذا كان الماء ساخنًا بحيث لو اشتغل بتبريده خرج الوقت فليس له ذلك ويفرق بينهما بأن التبريد ليس من فعله ولا باختياره بخلاف التسخين ويحتمل الخاق التبريد بالتسخين لجريان العادة به بل قد يكون زوال الحرارة في زمن دون ما يصرف في التسخين (قوله احتملت الخ) بشكل هذا الدليل بان من تيمم للبرد تلزمه الاعادة فلا تصح امامته ويمكن الجواب عنه بأنه اخر البمان لوقت الحاجة فسكوته لا يدل على صحة امامته بل وازانه آخر البمان لوقت الحاجة وهو وقت القضاء ٢٠٦

البيان لوقت الحاجة وهو وقت القضاء ٢٠٦ أوان القوم لم يعملوا تيممه (قوله ذات السلاسل) هى بالفتح والضم وبعبارة الدميرى وذات السلاسل بسينين مهملتين الاولى مفتوحة والثانية مكسورة واللام مخففة موضع معروف بناحية الشام في أرض بنى عذرة كذا قاله البكرى في معجمه والمصنف في التذييل هذا هو المعروف وكانت في جادى الآخرة سنة ثمان وكان عمرو أميرها ووقع في نهاية ابن الاثير انهم انضم السنين الاولى وكسر الثانية وانما بأرض جذام وفي الصحاح قريب منه وقال السهيلي كما قال ابن الاثير اه وضبطه ابن سيدة في المحكم بالوجهين (قوله عند غلبة ظنه) افهم انه حيث لم يغلب على ظنه ماذا كرجاله التيمم وهو موافق لما اقتضاه تعبير المصنف بالخوف وحينئذ نفيت أخبره الطيب بأن الغالب حصول المرض حرم استعمال الماء وان أخبر بمجرد حصول الخوف لم يجب ويجوز التيمم (قوله ومراده بالعضو الجنس) اى فيصدق بما اذا كانت الجراحة في اكثر من عضو ولكن يرد عليه ان تعدد العضو يأتى في كلامه وقد يقال اتيانه في كلامه لا يمنع حمله على الجنس لان الجنس عند الجمل عليه مجمل فما يأتى بيان له أو ان ما يأتى بيان لتعدد التيمم (قوله ما أمكن على محل العلة) ان أمكن ولو على أنواع الجرح إذ لا ضرر فيه من الروض وشرحه (قوله مما مر) أى من الخوف على منفعة العضو الخ (قوله اشارة للرد الخ) ووجه الرد ان ذلك أى مسح المثل المجوز عنه وحده لا يسمى تيممًا شرعيًا والفاظ المطلقة فتعمل على ما هو مهورى في الشرع (قوله وكذا غسل الصبي على المذهب) قال في الروض ولما بين حبات الجدري حكم العضو الجريح ان خاف من غسله مامر اه (قوله ولو بأجرة فاضله) اى فان تعذرا الاستنجار قضى لندوره اه حج

لما اقتضاه تعبير المصنف بالخوف وحينئذ نفيت أخبره الطيب بأن الغالب حصول المرض حرم استعمال الماء وان أخبر بمجرد حصول الخوف لم يجب ويجوز التيمم (قوله ومراده بالعضو الجنس) اى فيصدق بما اذا كانت الجراحة في اكثر من عضو ولكن يرد عليه ان تعدد العضو يأتى في كلامه وقد يقال اتيانه في كلامه لا يمنع حمله على الجنس لان الجنس عند الجمل عليه مجمل فما يأتى بيان له أو ان ما يأتى بيان لتعدد التيمم (قوله ما أمكن على محل العلة) ان أمكن ولو على أنواع الجرح إذ لا ضرر فيه من الروض وشرحه (قوله مما مر) أى من الخوف على منفعة العضو الخ (قوله اشارة للرد الخ) ووجه الرد ان ذلك أى مسح المثل المجوز عنه وحده لا يسمى تيممًا شرعيًا والفاظ المطلقة فتعمل على ما هو مهورى في الشرع (قوله وكذا غسل الصبي على المذهب) قال في الروض ولما بين حبات الجدري حكم العضو الجريح ان خاف من غسله مامر اه (قوله ولو بأجرة فاضله) اى فان تعذرا الاستنجار قضى لندوره اه حج

(قوله عامر) وهو ما يعتبر في زكاة الفطر وقضيته انه لا يشترط فضله عن الدين بناء على ما هو المعتمد عند الشارح في زكاة الفطرة ويرد عليه انه لا يجب عليه شراء الماء اذا احتاج غنمه في الدين المستغرق فالتظاهر ان ذلك المقضى غير مراد عند الشارح وانه يشترط فضله عن الدين كمن الماء (قوله ييل خرقة) متعلق بقول المصنف غسل (قوله بلا افاضة الخ) أى وذلك غسل خفيف فلا ينافي ما يأتي من عدم وجوب المسح (قوله فلا يناسبها وجوب ذلك) أى على ان المسح على الساتر انما هو بدل عما أخذه من الصحيح وهو ممكن من غسله فلا معنى لوضع الساتر عليه بل القياس منه لادائه الى تنويع الغسل مع امكانه وبعبارة ابن قاسم فيما كتبه على قول ابن حجر نعم يسن ستر الجرح حتى يمسح عليه خروجا من الخلاف اهـ فديقال قياس ان المسح عليه طهارة ما تحت الساتر من الصحيح انه اذا أمكنه غسل الصحيح لا يسن الساتر المذكور اهدم الحاجة اليه بل لا يجوز الا ان يكون الخلاف المرامى خلافا يرى ذلك وقد يقال كون الخلاف يرى ذلك لا يقتضى وضع الساتر لان رعاية الخلاف انما تطلب حيث لم تقوت مطالبنا بعدنا وهي هنا تقوت الغسل الواجب لقد رتبه عليه بدليل وجوب نزع الجبيرة اذا أخذت من الصحيح شيئا يغسل ماتحتم اللهم الا ان يقال ان الكلام مفروض فيما اذا تعذر غسل ٢٠٧ ماحول الجرح من الصحيح فيسن وضع الساتر ليصحه بدل الصحيح

منضمما للتييم بدل الجرح (قوله ولا ترتيب بينهما الخ) قال ابن حجر تنبيه ما أفاده المتن ان الجانب اذا أحدث لا يلزمه الترتيب وان كانت علة في أعضاء الوضوء يشمل ما لو كانت علة في يده مثل لا تيمم عن الجنب ثم أحدث فتوضأ وأعاد التيمم عن الأكبر لارادته فرضا ثانيا فيندرجه فيه تيمم الأصغر وان كان قبل الوضوء وهو متجه نظير ما مر في جنب بقى رجلاه فأحدث له غسلهما قبل بقية أعضائه وضوئه وما أوما اليه كلام شارح انه لا بد من التيمم في هذه

عامر في نظيره في صفة الوضوء ييل خرقة وعصرها لتنغسل تلك الحال بالماء قاطرا فان تعذر أمسه ماء بلا افاضة وبدل لذلك ما روى في حديث عمرو بن العاصى انه غسل معاطفه وتوضأ وضوؤه للصلاة ثم صلى بهم قال البيهقي معناه انه غسل ما أمكنه وتيمم للباقي ومقابل المذهب في وجوب غسله القولان فيمن وجد من الماء ما لا يكفيهم وفهم من كلام المصنف انه لا يجب مسح موضع العلة بالماء وان لم يتحقق منه وهو ما نقله الرافعي عن الأئمة لان الواجب انما هو الغسل نعم يظهر استحبابه ولا يلزمه ان يضع ساترا على العليل لمسح على الساتر اذا مسح رخصة فلا يناسبها وجوب ذلك (ولا ترتيب بينهما) أى بين التيمم وغسل الصحيح (الجنب) ونحوه من حائض وقت نساء ومن طاب منه غسل مسنون لان التيمم بدل عن غسل العليل والمبدل لا يجب فيه الترتيب فكذلك بدله ورد القول بوجوب تقديم غسل الصحيح كوجوب تقديم ما لا يكفيهم بأن التيمم هنا لعله وهي مستمرة وهناك لعدم الماء فامر باستعماله او لا يصير عادما ويحمل النص القائل بأنه يبدأ بالتيمم على الاستحباب ليذهب الماء اثر التراب (فان كان محدثا) حدثا أصغر (فالأصح اشتراط التيمم وقت غسل العليل) لا اشتراط الترتيب في طهارته فلا يفتل عن عضو حتى يكمله غسله ولا تيمم ما عملا بقضية الترتيب فلو كانت العلة في اليد فالواجب تقديم التيمم على مسح الرأس وتأخير عنه غسل الوجه وله تقديمه على غسل الصحيح وهو الاولى ليزيل الماء اثر التراب وتأخير عنه

الصورة عن الأصغر وقت غسل العليل فهو منافا لكلامهم انه حيث اجتمع الأصغر والا كبراض عمل النظر الى الأصغر مطلقا اهـ (قوله للجنب) قال الهلي وجوبا أقول أى من جهة الوجوب فهو تمييز ولا خبر للا هنا اذا الكثير اسقاط خبرها بل قيل بوجوب اسقاطه ويحتمل ان الخبر محذوف أى لا ترتيب واجب وجوبه (قوله ورد القول الخ) لم يتقدم له حكاية هذا القول لكنه يفهم من كلامه ثبوت الخلاف وان لم يصح المصنف (قوله لا يزيل الماء اثر التراب) هذا لا يأتى اذا عمت العلة الوجه واليدين ونظر الزكشي في مسح الساتر هل الاولى تأخير عن التيمم كالغسل والذي يتجه ان الاولى ذلك لكن ان فعل السنة من مسحه بالتراب ليزيله الماء المسح حينئذ كذا في شرح العباب اهـ سم على حج أقول وقوله هذا لا يأتى الخ ظاهر لكنه قد وجه تقديم التيمم فيه بما قاله الاسنوى من أن الاولى ان يقدم أعضاء الوضوء على غيرها تقديم التيمم حينئذ لكونه بدلا عن غسل الوجه واليدين وهو مقدم على بقية الأعضاء

(قوله وتوسطه) أي بأن يغسل بعض العضو الصحيح ثم يتيمم عن علمه ثم يغسل باقي صحيحه (قوله ويسن للجنب الخ) هذا مستفاد من قوله السابق ويحمل النص المسائل بأنه الخ ولعل ذلك ذكره هذا للتنبيه على أنه مصرح به في كلامهم وتوطئة لما تقدم من الاستنباط (قوله لما مر في الجنب الخ) أي من أنه يجب تقديم الغسل على قول تقدم رده (قوله بعد فراغ الوجه) وبه علم رد ما قيل يكفي تيمم واحد عن الوجه واليدين ٢٠٨ اهدم الفاصل بينهما ووجه الرد أنه لما وجب غسل بعض كل من الوجه

واليدين وجب الترتيب بينهما وهو أن يغسل يمين ويسار ما يؤخذ منه ذلك في قول الشارح قال في المجموع الخ (قوله لو عمت) الأولى عنه لأن الرأس مذكور (قوله كفاه تيمم) وقضية ذلك أنه لو احتاج لأربع تيممات بأن كان في كل عضو من أعضائه الأربعة غلة غير عامة اغتبر الرأس وعامة للرأس كفى بنية الاستباحة عند تيمم الوجه فلا تحتاج بقية التيممات بنية وان نوى عند غسل صحيح الوجه رفع الحدث اه ابن قاسم على أبي شجاع أقول وفيه نظر لا يخفى لأن كل تيمم طهارة مستقلة بالنسبة لغيره وإذا اكتفى بنية واحدة تكرر وقوع ماعدانية التيمم الأول في غير محلها اذ محالها بالنسبة لكل تيمم عند نقل التراب ومقارنتها للمسح به فلا كفاءة بالنية الأولى عن بقية التيممات يشبهه ما لو نوى عند غسل الكفين الوضوء ولم يستحضر النية عند غسل الوجه وهو باطل فكذا هنا على أن التيمم الثاني

وتوسطه إذا عضو الواحد لا ترتيب فيه ولو كانت العلة في وجهه تيمم عنه قبل غسل اليدين ويسن للجنب ونحوه تقديم التيمم أيضا كما في المجموع عن الشافعي رحمه الله والأصحاب قال الأسنوي وأما قل أن يقول الأولى تقديم ما ندب تقديمه في الغسل فإن كانت برأيه في رأسه غسل ما صح منه ثم تيمم عن جرحه ثم غسل باقي جسده وما بجرحه ظاهر لا مدخل عنه والثاني يجب تقديم غسل المقدور عليه من الأعضاء كلها لما مر في الجنب والثالث يتخير إن شاء قدم التيمم على الغسل وإن شاء أخره (فإن جرح عضوا فتيمنان) يجب أن بناء على الأصح وهو اشتراط التيمم وقت غسل العليل لتعدد العليل فلو كانت العلة في وجهه ويده تيمم في الحدث الأصغر تيممين تيمما عن الوجه قبل الانتقال إلى اليد وتيمما عن اليد قبل الانتقال لمسح الرأس وله الماوية بين التيممين بعد فراغ الوجه ولو وجدت العلة في أعضائه الأربعة ولم تغمها فثلاث تيممات واحدة عن وجهه وآخر عن يديه وآخر عن رجله ولا يحتاج إلى تيمم عن الرأس لأن مسح الصحيح منها يكفي وإن قل نعم لو عمت الجراحة احتاج إلى تيمم رابع عنها ولو عمت العلة أعضائه الأربعة كفاه تيمم واحد عن الوضوء فإن كان على كل عضو منها سائرته ويمكن من رفع السائر عن وجهه ويديه وجب عليه لأجل تيممه والالم يجب التيمم ويصل ككفاه الطهورين ثم يقضى لكنه يسن خروج من خلاف من أوجهه واليدين والرجلان كل منهما كعضو فسن جعل كل واحدة كعضو في التيمم من أجلها ويؤخذ مما تقدم أنه لو عمت العلة وجهه ويديه كفاه تيمم واحد عن ذلك لسقوط الترتيب بينهما حينئذ وبه أفتى الوالد رحمه الله تعالى ومثل ذلك ما لو عمت الرأس والرجلين قال في المجموع فإن قيل إذا كانت الجراحة في وجهه ويده وغسل صحيح الوجه ولا جاز أن يتيمن ما لم لا يكفيه تيمم واحد لكن عمت الجراحة أعضائه فالجواب أن التيمم هنا في طهر تحتم فيه الترتيب فلو كفاه تيمم واحد حصل تطهير الوجه واليدين في حالة واحدة وهو ممتنع بخلاف التيمم عن الأعضاء كلها لسقوط الترتيب بسقوط الغسل اه قال الشيخ وما قيل من أن هذا الجواب لا يفيده لأن حكم الترتيب باق فيما يمكن غسله ساقط في غيره فيكفيه تيمم واحد مردود بأن الطهر في العضو الواحد لا يتجزأ ترتيبا وعدمه (وإن كان) على عضو الذي امتنع استعماله المأخوذ فيه سائر (كجبرة) والصواب (لا يمكن نزاعها) تلوقه محذورهما

حيث خلا عن النية كان الحاصل به مجرد تكرار المسح (قوله وجب عليه) أي رفع السائر (قوله لكنه يسن) أي وعناية التيمم فوق السائر (قوله كل منهما) أي اليدين والرجلين فاليدان كعضو والرجلان كعضو (قوله ويؤخذ مما تقدم) أي في قوله ولو عمت العلة أعضائه الأربعة كفاه تيمم واحد الخ (قوله تحتم فيه الترتيب) أي نظر الغسل الصحيح من كل من الوجه واليدين (قوله وهو ممتنع) أي لوجوب الترتيب فيه (قوله فيما يمكن غسله) وهو صحيح الوجه واليدين (قوله ساقط في غيره) وهو عليهما

(قوله فلم ينجح الواو) اى ومع ذلك هى اوضح لاستغنائها عن الجواب (قوله ما كان على جرح) ظاهره ولو من خشب (قوله لما تقدم) اى من الجبيرة واللصوق (قوله وحيث عمر عليه) اى بأن خاف من نزع الجبيرة شيئا مما تقدم (قوله ويعصب على رأسه) بابه ضرب اه مختار والظاهر ان هذا الرجل اى المبرع عنه بالشجوخ فى قصة جابر والمبرع عنه باللفظ رجل فى سؤال ابن عباس هو المتقدم فى قوله لما روى ابن عباس ان رجلا أصابه جرح على عهد صلى الله عليه وسلم ويكون قوله هنا انما يكفيه مذكورا مع قوله السابق أول يكن شفاء العى السؤال لكن جابر روى كنية نعيم النبي صلى الله عليه وسلم والنعيم وابن عباس لم يتعرض لذلك وانما اقتصر على اعتراضه ٢٠٩ صلى الله عليه وسلم على الآخر للرجل بالفضل

(قوله من كلامه) اى وهو قوله لا يمكن نزعها (قوله ان لا يستر) الاولى ويشترط لوجوب مسح الساتر ان يأخذ من الصحيح شيئا فانه المناسب لقوله حتى لو فرض انه الخ نعم بشرط اعدام وجوب القضاء ان لا يأخذ من الصحيح الا ما لا بد منه للاستمسك لكن ليس الكلام الآن فى القضاء وعدمه (قوله على طهر) فى نسخة كامل لا طهر ذلك العضو (قوله ولو أصاب ادم من الجرح) غاية لما قبله وعبارة حج ولو نقذ اليها نحو دم الجرح وعما عفى عن مخالطة ماء مسحها له أخذ ما يأتى فى شروط الصلاة انه يعفى عن الختل المعرف عنه باجنبى يحتاج الى مسامحة له اه وصيب سم على قوله وعما مانصه الظر لوعه اجره

وعبارة اصله ولا يمكن قبل وهى اولى لايهام تلك ان ما يمكن نزعها لا يسمى ساترا اه ويرد بفرض صحة بأن من الواضح ان هذا قيد الحكم لا لتسميته ساترا فلم ينجح الواو والجبيرة يفتح الجيم خشب ارقص يسوى ويشده على محل الكسر او الخلع لينجبر وقال الماوردى الجبيرة ما كان على كسر واللصوق ما كان على جرح ومنه عصابة الفصد ونحوها وتعبر المصنف بالساتر شامل لما تقدم وحيث عمر عليه نزع ما ذكر (غسل الصحيح) ان كونها طهارة ضرورية فلزمه اقصى ما يمكنه منها (وتيمم) الحديث جابر فى المشجوخ الذى احتمل واعتسل فدخل الماء شجوة فمات فقال صلى الله عليه وسلم انما كان يكفيه ان يتيمم ويعصب على رأسه خروقة ثم يمسح عليهم او يغسل سائر جسده (كما سبق) حكمه من مراعاة الترتيب فى الوضوء وتعدد التيمم بتعدد محل العلة وغير ذلك مما تقدم وعلم من كلامه انه اذا أمكن نزعها من غير خوف وجب وهو كذلك (ويجب مع ذلك مسح كل جبيرة بعماء) حتى ماتحت أطراف الساتر منه بالتلف السابق حيث أمكن فلا يجوز له الاقتصار على مسح بعض الساتر لانه أبغض الضرورة المعجز عن الاصل فيجب فيه التيمم كالمسح فى التيمم وخروج بالماء التراب لانه ضعيف فلا يؤثر من وراء حائل بخلاف الماء فانه يؤثر من وراءه فى نحو مسح الخلف ويشترط فى الساتر ان لا يسترا الا ما لا بد منه للاستمسك اذ المسح بدل عنه حتى لو فرض انه لم يأخذ شيئا من الصحيح اصل الاستسقاء حيث لم يصح له اذا كان العضو جرحا واجبه التيمم عنه وغسل الباقي فلا فرق بين ان يسترا ولا فاطا لاقه وجوب المسح جري على الغالب من ان الساتر يأخذ زيادة على محل العلة ولا بد ان يوضع على ظهر كائنه والواجب نزع الوضوء على طهر ان امكن فان تدمر مسح وقضى كما يأتى وافهم اطلاقه لا يتأقت لان التأقت لم يرد هنا بخلافه فى الخلف فله المسح الى ان يبرأ ويمسح عليها ولو أصاب ادم من الجرح

٢٧ به ل

الدم بحيث لا يصل المسح لنفسها اه اى فهل يكفي المسح عليها ام لافيه نظر والاقرب الاول اخذ ما تقدم فى الوضوء العرق على البدن حتى صار كالجزء منه فانه لا يبرأ حائل بل يكفي بجرى الماء عليه فى رفع الحدث وان لم يصل الى البدن لتزيله منزلة الجزء منه فكذلك هنا وفى حاشية شيخنا العلامة الشوبرى على المنهج عن مقتضى كلام العباب ما يوافقه ثم رأيت ما ذكره الشارح فى آخر باب التيمم بعد قول المصنف الا ان يكون يجرحه دم كثير من قوله وتقييده بالكثير من زيادته على الحرر الى أن قال والاوجه محل ما هنا على كثير جاوز محله وحصل بقوله او على ما اذا كان الجرح فى عضو التيمم وعليه دم كثير حائل يمنع الماء وواصل التراب على العضو اه وهو ظاهر فى انه لا يمسح هنا لوجود الحائل فراجع

(قوله معفو عنه) زاد سم على منسج بعد ما ذكره قلا عن مر خلافا لما في فتاوى شيخ الاسلام وراجعت فتاوى شيخ الاسلام فوجدت الذي فيها على وجه آخر فراجعه قال مر فلو كان لو مسحها انتقل الدم الى محل آخر بحيث لا ينفى عنه مسح أيضا لان غاية ما في الباب انه نجس نفسه لحاجة ٢١٠ وهو جائز ثم يغسل المحل المنتقل اليه المذكور اه وهذا لا يشكل على ما مر من

ان الخلف اذا اتنجس بمسح معفو عنه يسح منه ما لا ينجسه عليه لان الخلف لا يجب استيعابه بالمسح بل الواجب فيه ما يسمى مسحها فلا ضرورة الى مسح موضع النجاسة واما الجبيرة فيجب استيعابها فالدم وان كان في بعضها أشبهت مالو تمت النجاسة الخلف وتقدم جواز مسحه حينئذ ثم عن الشارح (قوله في تعميمه) أي الرأس (قوله ونحوه) من الحائض والنفساء (قوله ما اذا أحدث) أي أو أجنب ثانيا (قوله بعد الاندمال) أي مع علم انها بعد الاندمال فان تردد في وقت الاندمال قدر بأقرب زمن يمكن الاندمال فيه (قوله بطلت صلاته) أي اظهر ما يجب غسله كما أشار الى ذلك الشارح بقوله الآتي مع وجوب غسل مظهر (قوله لا يبطل تيممه) أي ولا صلاته (قوله وال صورة رفع الساتر) أي المذكورة في قوله بخلاف ما لو رفع الساتر الخ (قوله ما لا يجب غسله) لو قال لم يظهر من الصحيح ما يجب غسله كان أوضح لشمله ما لو لم يظهر من الصحيح شيء أصلا وان كان مستفادا بالاولى مذكوره (قوله

لانه معفو عنه وان احتاط الدم بالماء كما اتفق به والدرجة الله تعالى تقديما لمصلحة الواجب على دفع منسدة الحرام كوجوب تنقيح صلى الفرض عند قدر القراءة الواجبة عليه (وقيل يكفيه مسح) (بعضها) كالخلف والرأس وفرق الاول بينهما وبين الرأس بأن في تعميمه مشقة النزاع وبين الخلف بأن فيه ضررا فان الاستيعاب يلبسه (فاذا تيمم) من غسل الصحيح وتيمم عن الجريح وأدى فريضة (لفرض ثان) وثالث وهكذا (ولم يحدث) ولم يطرأ على تيممه مبطل له (لم يعد الجنب) ونحوه (غسله) لما غسله ولا مسحها لمسحه اذ التيمم طهارة مستقلة في الجملة فلا يلزم بارتضاع حكمها انتقاض طهارة أخرى كما لو اغتسل الجنب ثم أحدث يلزمه الوضوء ولا يفتقد غسله وان كان أعضاء الوضوء بعض المغسول في الجنابة لان الوضوء عبادة مستقلة في الجملة (ويعيد المحدث) غسل (مابعد عليه) مراعاة للترتيب فاذا كانت الجراحة في اليدين واعاد مسح الرأس ثم غسل الرجلين لان حكم الحدث عاد الى العضوف في الفريضة دون النوافل فيحتاج الى اعادة ما بعده (وقيل يستأننان) فبعد الحدث الوضوء والجنب الغسل (وقيل المحدث بجنب) فلا يعيد شيئا على الصحيح (قلت هذا الثالث اصح والله اعلم) وهو قول الاكثرين ونقل الاندمال الاتفاق عليه لانه انما يحتاج الى اعادة ما بعده عليه ان لو بطلت طهارة العليل وطهارة العليل باقية بدليل جواز التناول واذا قلنا بالصحيح وهو اعادة التيمم فقط وكان متعدد فهل يعيده كذلك أو يعيده تيمما فقط الاوجه كما أفاده والدرجة الله تعالى انه يتيمم تيمما واحدا او القائل بتعددته بناء على طريقة الرافي لاجل الترتيب وخرج بقوله ولم يحدث ما اذا أحدث فنه يعيده بجميع ما مر ولورفع الجبيرة عن موضع الكسر فوجده قد اندمل اعاد كل صلاة صلاها بعد الاندمال بالمسح عليها ولو سقطت جبيرة في الصلاة بطلت صلاته سواء كان برئ أم لا كانه لاغ الخلف بخلاف ما لو رفع الساتر أو هم البرء فبان خلافه فانه لا يطر تيممه ولعل صورة رفع الساتر انه ظهر من الصحيح ما لا يجب غسله عكس صورة سقوط الجبيرة اذ لا يمكن بقاؤها مع وجوب غسل مظهر وكذا ما بعده في الحدث الاصغر أو ما اذا تردد في بطلان تيممه وطال التردد أو مضى معه ومن وبما تقرر وعلم ان ملحظ بطلان الصلاة غير ملحظ بطلان التيمم واندفع قول بعضهم لا اثر لظهور شيء من الصحيح في بطلان التيمم لانه عن العليل ووجه اندفاعه انما نجعل هذا الظهور سببا لبطلان التيمم بل لبطلان الصلاة وملحظهما مختلف كما تقرر واذا تحقق البرء وهو على طهارة كان كوجود ان التيمم الماء

اذ لا يمكن بقاؤها أي الصلاة وتعليل ان يكون سقوط الجبيرة عكس ذلك (قوله وكذا ما بعده) عطف على قوله مع في وجوب غسل مظهر (قوله أو ما اذا تردد) عطف على قوله انه ظهر من الصحيح ما لا يجب غسله الخ (قوله غير ملحظ الخ) وهو ان ملحظ بطلان التيمم البرء من العلة وملحظ بطلان الصلاة ظهور ما يجب غسله من الصحيح (قوله في بطلان التيمم) أي فلا يبطل الصلاة

(قوله في تفصيله الآتي) أي فيقال ان تحقق ذلك وليس في صلاة امتنع الاحرام بها الوفاء فان وجب قضاؤها ككون السائر أخذ زيادة على قدر الاستعمال بطلت وان لم يجب ككون السائر لم يأخذ من الصحيح شيئا منها (قوله الاوجه خلافه) أي من ان كل مرة لها حكم مستقل فعلى كلام السبكي تغيير الصوق لا يؤثر في طهارته السابقة وعلى كلام الشارح يؤثر فيجب غسل الصحيح مع ما بعده ولا يطل التيمم عليها (قوله ولا يجب عليه نزعها) أي ثمان وجد سبب للقضاء ككونها أخذت زيادة على قدر الاستعمال وجب والا فلا (قوله على الطرف الثاني) أي معتد به الثالث ففيه مسامحة * (فصل في بيان أركان التيمم) * (قوله وكنيته) لا يقال الاركان داخله في الكيفية فلا وجه لعطف الكيفية عليه الا انه قول المراد من كنيته الصفة التي هو عليها ولا يلزم من بيانها بان الاركان اذ لا يلزم من بيان الكل بيان

٢١١

وهنا تبيين الكيفية يحصل بأن يقال كنيته نقل التراب مع النية إلى الوجه واليدين ويبين كيفية النقل لكن بعض ما استدل عليه الكيفية سنين وبعض الأركان ولا يلزم من تبيينها كما سبق تمييز السنن عن الأركان فتأمل (قوله وغير ذلك) كالقضاء (قوله أو ما اتصل بها) كالشجر والزرع (قوله إلى الأرض مسجد الخ) عبارة حج وضع جعلت الأرض كلها لنا مسجدًا وترابها وفي رواية صحيحة وترابها وما مترادفان كما قاله أهل اللغة خلافا لمن وهم فيه لنا طهورا (قوله المخول) بالنون والخاء المعجمة اسم كتاب للغزالي في أصول الدين (قوله للامتنان) في ككون الامتنان قرينة نفي سم على حج

في تفصيله الآتي ولو كانت أصوفاً تنزع وتغير كل يوم أو أيام فحكمها كالجبيرة الواحدة كما أفقته السبكي وفيه نظر ظاهر بل الأوجه خلافه ولو كانت الجبيرة على عضوين فرفع أحدهما لم يلزمه رفع الآخر بخلاف ما سمع الخلف لو نزع أحد خفيه لزمه نزع الآخر لأن الشرط في الابتداء ان يلزمهما جميعا وهذا لا يشترط في الابتداء أن يضع الجبيرة عليهما ولو أجنب صاحب الجبيرة اغتسل وتيمم ولا يجب عليه نزعها بخلاف الخلف ويفرق بينهما بأن في إيجاب النزع هنا مشقة * ثم الكلام في التيمم ينحصر في ثلاثة أطراف الأول في أسبابه وقد مر الكلام عليها الثاني في كنيته الثالث في أحكامه وقد شرع في الكلام على الطرف الثاني فقال

*(فصل) في بيان أركان التيمم وكنيته وغير ذلك * مما ساقى (تيمم بكل تراب) فلا يجوز في غير من أجزاء الأرض أو ما اتصل به القول تعالى تيمموا صعيدا طيبا قال ابن عباس وغيرهما تراب طاهر وأخير مسلم جعل لنا الأرض مسجدا وترابها طهورا والتراب من أسماء التراب وجاء بلفظ التراب في رواية الدارقطني وصحها أبو عوانة فجعلت إلى الأرض مسجدًا وترابها طهورا وكون مفهوم اللقب ليس بحجة محل حيث لا قرينة كما صرح به الغزالي في المخول وهذا قرينتان العدول إلى التراب في الطهورية بعد ذكر جميعها في المسجدية وكون السبكي الا لامتنان المقتضى تكثير ما يعتن به فلما اقتصر على التراب دل على اختصاصه بالحكم وطهارة التيمم تعبدية فاخصت بما ورد كالوضوء بخلاف الدباغ فإنه نزع الفضول وهو يحصل بأنواع (طاهر) أراد به ما يشمل الطهور وبدليل قوله الآتي ولا يستعمل قوله تعالى صعيدا طيبا ومر تفسيره بالتراب الطاهر وقال الشافعي رضي الله تعالى عنه تراب له غبار وقوله بحجة في اللغة يؤيد قوله تعالى فامسحوا بوجوهكم

أي لانه يجوز أفراد من بين أنواع ماء تنبه له كلمة ويمكن ان تكون هنا امتنان التراب فيتوهم عدم أجزائه (قوله فاخصت بما ورد كالوضوء) يشيدان طهارة الوضوء تعبدية وهو ما نقله في الوضوء عن امام الحرميين لكنه رجع ثم انه معقول المعنى فلعل التشبيه في مجرد الاقتصار على ما ورد وأنه جرى هنا على غير ما رجحه ثم انه معقول المعنى (قوله وهو) أي النزغ (قوله ما يشمل الطهور) الصواب ان يقول أراد به الطهور اه سم على حج بالمعنى يعني لان المراد من التأويل اخراج المستعمل وهو انما يخرج حيث أريد بالطاهر الطهور ولا ما يشمله ويمكن ان يقال قوله ولا يستعمل في حكم الاستثناء فلا اعتراض عليه (قوله وقوله بحجة) معناه انه لم يقتضه وديانته لا ينقل تفسيره في اللغة الا اذا سمع من الموقوف بهم فيها =

فهو بمنزلة ان يقول قال اهل اللغة كذا فاندفع ما لم يعضه سم هنا من ان الشافعي ونحوه من أئمة اللغة لا يحتج بمجترد صدور الكلمة منهم على انهم من لغة العرب وانما يحتج بقائلهم والشافعي في هذه لم يقل قال العرب كذا قائل (قوله ضعفه الزنجشري) وكان حنفيًا وأصف من نفسه * (فائدة) * ذكر في شرح الروض في هذا الفصل انه اذا تعارض كلام شخص في افتاء وتصنيف له كان الاختيار في التصنيف أولى فراجع (قوله ويدل له) أي لاشتراط التراب (قوله كما مر) الذي مر في الحديث جعلت لنا لآلى (قوله سائر) أي جميع (قوله ولو اضر) ومنه الطنل المعروف اهـ ج وقوله واعقر والاعقر الأبيض وليس بشديد البياض مختار (قوله كالارمني) بكسر الهمزة ج ونقل عنه سم في غير شرح المنهاج فتحها اهـ وبكسر الميم أيضا كما نقل عن النووي لكن في المختار مانصه ورمينية بالكسر قرية بناحية الروم والنسبة اليها أرمني بفتح الميم اهـ وعبارة سم على ج قال في شرح العباب بفتح الميم وكسر الهاء الغتان خلافاً لاسنوي اهـ وفي المصباح ارمينية بناحية الروم وهي بكسر الهمزة والميم وبعد هاء اخر الحروف ساكنة ثم نون مكسورة ٢٠٢ ثم اء آخر الحروف أيضا مفتوحة لاجل هاء التأنيث واذا نسب اليها حذف

الياء التي بعد الميم على خلاف القياس وحذفت الياء التي بعد النون أيضا استقفاً للاجتماع ثلاث ياءات فتتو الى كسرتان مع ياء النسب وهو عندهم مستعمل ففتح الميم تخفيفاً فيقال ارمني ويقال الطين الارمني مذوب اليه او لونسب على القياس لقبيل ارميني اهـ (قوله والسبخ) هو بالجر عطف على ما يداوى (قوله وما اخرجته) اي وحتى ما اخرجته الخ (قوله بلعابها) اي الارضة (قوله ولم يذكره) اي هذا القيد وهو كونه له غبار (قوله الغالب فيه) اي ومدلولات اللفاظ تحمل على ما هو غالب فيها (قوله ولا تغير)

وأيد بكم منه اذا لا يمان بن المقيدة للتبعض يقتضي أن يسمح بشئ يحصل على الوجه والمدين بعضه وقول بعض الأئمة انها لا تبدأ الا بغاية فلا يشترط تراب ضعفه الزنجشري بان أحدا من العرب لا يفهم من قول القائل مسح برأسه من الدهن ومن الماء ومن التراب الامعنى التبعض والاذعان للعق الحق من المراء اهـ ويدل له من السنة قول النبي صلى الله عليه وسلم جعلت لي الارض مسجداً وترتها طهوراً رواه مسلم كما مر وهي مبينة لرواية المطابقة في قوله وجعلت لي الارض مسجداً وطهوراً ودخل في التراب سائر انواعه ولو اضر واقر او أجز أو اسود أو أبيض (حتى ما يداوى به) كالارمني والسبخ الذي لا ينبت دون الذي يعلوه ملح وما اخرجته الارضة من مدر لانه تراب لا من خشب اذ لا يسمى تراباً ولا اثر لا متراجحه بلعابها كطين عمن بنحو دخل ثم جف فانه يجزئ وان تغيرت رائحته وطعمه ولونه نعم لا بد ان يكون له غبار ولم يذكره كثيراً لانه الغالب فيه ولا تغير حاة كطين شوي حتى اسود لان صار رماداً ولا يجزئ التيم بنفس كتراب مقبرة علم نبشها وان أصاب مطر فان لم يعلم جاز بلا كراهته كتراب على ظهر كلب او خنزير علم اتصاله به رطبا ولا يغلظ بنفس كثرة الروث وقول ابي الطيب لو وقعت ذرة نجاسة في صبرة تراب كبيرة تحرى وتيم مبنى على ضعيف وهو عدم اشتراط التعدد في التحرى والاصح خلافه فان قسم التراب قسمين جاز نظير ما مر في فصل الكمين عن القسمين

اي ولا اثر لتغير الخرج اذا بفتح المهملة وسكون نية شرح الروض وفي القاموس الحاء اطين الاسود لمثنى كالخاء بعد حركته اهـ وهو ظاهر في ان الحاء انما تكون (قوله فان لم يعلم جاز) اي بان علم عدم نبشها او شك فيه وظاهر قوله بلا كراهته شعوله لكل من هاتين الصورتين وعلى وجهه في صورة الشك ان الاصل الطهارة ولم يردن من عنه مع الشك (قوله وكتراب) عطف على قوله كتراب مقبرة (قوله رطبا) اي فلو علم اتصاله به جاف او شك فيه جاز وقياس ما مر في المقبرة التي لم يعلم نبشها عدم الكراهة هنا ايضا ويختل خلافه لان الغالب هنا الرطوبة ولغلظ نجاسة الكلب (قوله قسمين جاز) اي حيث لم يمكن اختلاط النجاسة بكل من القسمين واهل ليدكر هذا القيد لتغيره بالذرة فانما لا يمكن انقسامها وقال ابن حجر اي حيث لا يمكن تفرق المختلط من النجاسة فيها اهـ وانظر لو هجم وتيم من غير اجتهاد هل يصح تيمه كما لو تيم من تراب على ظهر كلب شك في اتصاله به رطبا او جافا ولا يصح كما لو اخلط انما ظاهر بنفس الظاهر الثاني لتحقيق النجاسة فيماد كرو يفرق بين هذا وبين ما لو وقعت قطرة بول في ماء كثير حيث نصح طهارته منه لو هجم واعرض عن التقدير بان المداد ثم على التغير وهو غير محقق بل مشكوك فيه ونحن لا نتجس بالشك =

= بخلاف ما هنا فاننا تحققنا اختلاط النجاسة المانعة وشككنا فيما نستعمله لكن قال ابن قاسم على ابن حجر ويجه في الكبيرة جدا جواز التيمم بلا تحريم كالواشتمت نجاسة في مكان واسع جدا تجوز الصلاة فيه اه (قوله بعد تنجس أحدهما) ظاهر الشارح كابن حجر ان فصل أحدهما مع بقاء الحكم الثاني متصلا بالتميم لا يكفي في جواز الاجتهاد ويوجب خلافه لتحقيق التعدد بما ذكر (قوله ويرمل فيه غبار) * (فرع) * استطرادى وقع السؤال في الدرس عما لو كان معه رمل له غبار وحلف بالطلاق أو بالله انه ليس معه تراب هل يبحث لانه من جملة التراب لا جزائه في التيمم ولا نظر الاعرف لانه لا يسمى فيه ترابا والايمان مبناها على العرف (اقول) والظاهر الذي لا محيص عنه هو الثاني لعله المذكور فليراجع (قوله لا يبلصق) بفتح الصاد في المضارع وكسر هاءى الماضى اه مختار (قوله لعدم التراب) في نسخة الغبار وما فى الاصل ٢١٣ يشكك عليه قوله لا يتجر وجه الخ

بعد تنجس أحدهما (ويرمل فيه غبار) لا يالصق بالعضو خشنا كان أو ناعما لانه من جملة التراب اذ هو من طبقات الارض وفي فتاوى المصنف لو سحق الرمل الصرف وصار له غبار أجزأ أى بان صار كله بالصق غبارا أو بقي منه خشن لا يمنع لصوق الغبار بالعضو حتى لا ينفى ذلك ما يأتى قال بخلاف الحجر المسحوق وقد يؤيد قوله المارودى الرمل ضربان ماله غبار فيجوز به لانه من جنس التراب وما لا اعتبار له فلا عدم التراب لا لخروجه عن جنس التراب اتمنى اذ ظاهره انه تراب حقيقة وان لم يكن له غبار اما اذا لصق الرمل الذى له غبار فلا يصح التيمم به وعلى هذا التفصيل يحمل ما وقع في كتب المصنف من اطلاق الاجزاء اطلاقا عدمه وفي المجموع ما يدل عليه وعلم مما قررناه ان اناطهم بالحكم بالناعم والخشن للغالب ولا ينافى في ذلك إعادة الباء المفيدة لمغايرة الرمل للتراب لانه بالنظر بصورة الرمل قبل الصق نعم التيمم حقيقة انما هو بالغبار الذى صار ترابا لا بالرمل ففي العبارة نوع قلب وهو مما توثره الفصحاء لا أغراض لا يبعد قصد بعضها هنا (لا بعدن) بكسر الدال كنورة ونقط وكبريت (وسما خرف) لان ذلك لا يسمى ترابا والخرف ما اتخذ من الطين وشوى فصارت خارا واحدة خرفة (وشمط بدقيق ونحوه) مما يعاق باليد كزمنران وجص لمع من تميم العضو بالتراب بخلاف الرمل اذا خالطه التراب على ما مر وسواء أقل الخلط ام كثر (وقيل ان قل الخلط جاز) الممانع القليل اذا اختلط بالماء فان الغلبة نصير المنغمس القليل عدما واجاب الاول بان الممانع لا يمنع من وصول الماء الى البشرة لطافته والدقيق ونحوه يمنع وصول التراب الى المحل الذى يعلق به لكفايته والارجح على هذا القول ضبط القليل هنا باعتبار الاوصاف الثلاثة كفى الماء (ولا بالتراب

(قوله نوع قلب) ولا يعد انه من الجواز حكما لانه اسناد اللفظ الى غير ما هو له من الملاسات وفي سم على حج قديوجه بانه لو قال وبغبار رمل او هم اشتراط تميزه عن الرمل (قوله لا بعدن) قال في العباب ولا يجزئ أى وان كان رخوا كالكدان أى البساط كما قاله في شرحه وزجاج وخرف وآجر صحقت اه قال في شرحه وان صار له غبار لانها مع ذلك لا تسمى ترابا اه سم على حج قال في المصباح الكذان بفتح الكاف وتشديد الدال المعجمة الحجر الرخو اه (قوله بكسر الدال) أى او فقها (قوله كنورة) هو الحير قبل طفيه شيخنا الحلبي لكن عبارة المصباح النورة بضم النون حجر الكلس ثم غلبت على الخلط

انضاف الى الكلس من زرنج وغيره ونسبته عمل لازالة الشعر وتطوي بالنورة اه وقال في الصحاح الكلس أى بالكاف المكسورة واللام والسين المهملة الصاروج يبنى به قال عدى بن زيد شاده مرمر او جلله كاشسا فلطيف في ذراعه و كور ومنه الكلسة في اللون يقال ذئب الكاس اه وقوله الصاروج قال في المصباح الصاروج النورة واخلطها مع رب لان الصاد والهميم لا يجتمعان في كلمة عربية (قوله خرفة) وقيل هو الحجر خاصة وما ذكره الشارح موافق لقول القاموس الخرف محركة الحجر وكل ما عمل من الطين وشوى بالنار حتى يكون نخارا ومخالف لما يستفاد من قول المصباح الخرف الطين المعمول آية قبل ان يطبخ وهو الصصال فاذا شوى فهو النخار خاصة (قوله وشمط) أى يقينا (قوله مما يعاق) بفتح اللام من باب طرب يطرب (قوله كزعفران) أى أو مسك (قوله الاوصاف الثلاثة) أى فيشترط كون الدقيق مثلا بضر أحد اوصاف التراب (قوله ولا يستعمل) قال حج في حدث وكذا خبث فيما يظهر بان استعمل في مغلظ اه وكتب عليه سم قوله وكذا خبث اعتمد مر =

= وقوله بان استعماله في غير بشرطه اهـ ومعلوم ان محل الاحتياج للتطهير اذا استعماله في غير الاخير اما اذا استعماله فيها فهو ظاهر كالغسالة المنفصلة منها واما مجر الاستنجاء اذا طهر أو استعماله في غير الأولى ولم يتلوث فهل يكفي هنا اذا دق وصار قريبا لانه مختلف لا مزيل أولا لالا زالة المنع فيه نظروا لا قرب الثاني أخذنا مما تقدم عن ستم في نجاسة الكلبية ويحتمل الاول ويفرق بان نجاسة المحل باقية هنا وانما صححت الصلاة مع بقائها تحتها وبقاؤها رخصة وما يدل على بقاء الحكم بنجاسة المحل ان المستحجم لو حمله مصل بطلت صلاته أو نزل في ماء قليل نجسه بخلاف المستعمل في غسالات الكلب فان المحل طهر باستعماله حقيقة (قوله فرض وعبادة) فعل المراد أدب به فرض هو عبادة فبيد انه لا يكون مستعملا في غير ذلك كما لو تيمم بدلا عن الوضوء المجتدا أو عن غسل الجمعة فانه لا يكون مستعملا ٢١٤ كالماء المستعمل في نفل الطهارة وقد يفيد قول حج في حدث وكذا خبث

فيما يظهر (قوله في مكان الخ) الاظهر في التوزيع ان يقول فلا يجزئ كالماء (قوله المستحاضة) قد يقتضي أن ماء المستحاضة مستعمل اتفاقا ومقتضى قوله لانه لا يرفع الحدث الخ خلافه ومن ثم قال عميرة بعد ثقل هذا التعليل عن ارافعي قال الاسنوي وقياسه جريان الخلاف في ماء صاحب الضرورة (قوله ما بقي بعضه) أي حيث استعماله في تيمم واجب أخذنا مما تقدم في قوله لانه أدى به فرض وعبادة على ما مر (قوله بعدد اساسه) أي اما ما تاتى من غير من العضوفاته غير مستعمل منه حج وكتب عليه سم قوله من غير من شامل لما من مامس العضوفاته ثم رأيت في

(مستعمل على الصحيح) لانه أدى به فرض وعبادة فكان مستعملا كالماء الذي نوضأت به المستحاضة والثاني يجوز لانه لا يرفع الحدث فلا يتأثر بالاستعمال (وهو) أي المستعمل (ما بقي بعضه) حالة تيممه (وكذا ما تاتى) بالملزمة بعدد اساسه العضوفاته تيممه (في الاصح) كالماء المتقاطر من طهارته والثاني لا يكون مستعملا لان التراب كثيف اذا علق منه شيء بالمحل منع غيره ان يلتصق به واذا لم يلتصق به فلا يؤثر بخلاف الماء فانه رقيق يلاق جميع المحل وهذا الوجه ضعيف او غلط اما الذي تاتى ولم يحصل به امساس العضو فلا يسر استعماله كالباقى على الارض وقول الرافعي وانما يثبت للمتمم حكم الاستعمال اذا انفصل بالكلية واعرض المقيم عنه معناه انه انفصل عن اليد الماسحة والمسوح جميعا وعبارة وان قلنا ان المتأثر مستعمل فانما يثبت له حكم الاستعمال اذا انفصل بالكلية واعرض المقيم عنه لان في اتصال التراب الى الاعضاء غير الاسمي مع رعاية الاقتصاد على ضربين فيعذر في رفع اليدوردها كما يعذر في التقاذف الذي يغلب في الماء ولا يحكم باستعمال المتقاذف وما فهمه الاسنوي من كلامه ورتب عليه انه لو أخذ من الهواء قبل اعراضه عنه وتيمم به جاز ممنوع وعلم من حصر المستعمل فيما ذكر انه لو تيمم واحدا وجماعة مرات كثيرة من تراب يسير في نحو حرقه جاز حيث لم يتناثر اليه شيء مما ذكر كما يجوز للوضوء متكررا من اناه واحد (وبشروط قصده) أي التراب لقوله تعالى فتيهوا صعيدا طيبا أي قصده (فلو ستمه ربح عليه) أي على عضو من أعضاء تيممه (فردده) عليه (ونوى لم يجز) بضم أوله ويصح ان يفتح أوله بناء على ان تعطى العبادة الناسدة

التجريد انه المشهور اهـ أي شامل لتراب من التراب الذي على العضوفاته غير مستعمل لعدم صدق حده عليه حرام ويمكن تصوير ذلك بان تكون ألوان التراب مختلفة كاصفر واخضر مثلا والاف كيف يمكن تمييزا حدهما من الآخر ويصور ايضا على ان على اعضائه رطوبة من عرق مثلا واصق عليه التراب الاول وزاد سم على حج بعدم مثل ما ذكره على منج كالمسألة الثانية اهـ وهو صحيح فيما ذكرناه (قوله ضعيف) أي شديد الضعف على خلاف ما اقتضاه التعبير عن مقابله بالاصح وقوله او غلط أي من قائله لفساد خبره على قواعد الامام (قوله والمسوح) أي والعضو المسوح وجهه كان اويدا (قوله من كلامه) أي من كلام الرافعي (قوله ممنوع) أي وذلك لان مراد الرافعي ما تقدم من ان المراد ما انفصل عن الماسحة والمسوحة فيصدق بما كان في الهواء ولم يعرض عنه (قوله حيث لم يتناثر) أي يقينا فلوشك في شيء هل تنثر بعدد من العضوفات ولا جاز التيمم لان الاصل عدم المس (قوله الناسدة) أي الا انه لا يلزم من الحرمة الفساد كما في التيمم بتراب مقصوب الا ان يجب بان المراد ان عدم جواز العبادة يقتضي فسادا كما تقدم عند قول المصنف بشرط لرفع الحدث الخ

(قوله حرام) معتمد (قوله فعلك) هو تخفيف العين ونشأ بيدها كما في المختار وعبارته يقال معك بدينه أي مطل وبابه قطع ورعا
 قالوا معك الأديم أي ذلك وتمكت الدابة أي غرغرت ومعكمها أصحابكم أي معكم (قوله اجزأه) ولا ينافيه قولهم لو وقف حتى جاء
 الهواء بالغبار على وجهه لم يكن لأنه لا فعل له هناك بخلاف ما قلناه اه سم على منهج (قوله مالو برزالمطر) أي أوامابه اتفاقا
 من غير بروزه (قوله ولوصيبا) أي مئيرا شيخنا زيادى ووج ونقل سم عن م ر أنه لا يشترط كونه عيضا ولا كونه آدميا
 وعبارته فرع قال م ر لا فرق في صحة نقل المأذون بين كونه ذكرا أو كونه أنثى ثم قال ولا بين كونه عاقلا أو كونه مجنوناً أو وصيبا
 لا يميز اه فمثل لو كان دابة بأن علم دابة بحيث تفعل بأمره فقال ٢١٥ ولو كان دابة اه لا يقال لا فعل له في
 هذه الحالة لانا نقول قول الدابة

العلمة بأمره وإشارته بمنزلة فعله
 فليست أم (وأقول) ما قاله في غير
 العقل هو الذي يظهر ولا يرد عليه
 فوالهم أنه يشترط في نقل الغير كونه
 باذنه وإذا لم يكن الغير عاقل لا
 لم تصور الأذن له لانا نقول إذا
 أشار لغير العاقل بيده أو غيرها
 أو حركه بحيث ترتب على ذلك نقله
 كان بمنزلة أذنه والأذن إنما اعتبر
 ليكون ذلك منسوبا إليه والنسبة
 إليه حاصلة مع ما ذكر فليست أم اه
 سم على منهج ومثل ما ذكر الملك
 بفتح اللام كما نقل عن م ر بالدرس
 (قوله حيث لا نقض) أي عسما
 كأن يكون بينهما محرمية أو صغر
 أو مسته بمحائل (قوله وعند مسح
 الوجه) ولم يذكر اشتراط الاستدامة
 لما ياتي من ان المعتمد عدم
 اشتراطها ثم المراد باشتراط النية
 عند المسح أنه يستحضرها ذكر
 لا يعنى أنه يستأنف به جديدة

حرام وسواء قصد بوقوفه في مهب الريح التيمم أم لا لتفاء القصد من جهته باتقاء
 النقل المحقق له ومجرد قصد المذكور غير كاف وظاهره أنه لو كثرت التراب في الهواء ففعل
 فيه وجهه اجزأه حينئذ ولا ينافي ما تقر وما لو برز للمطر في الظهر بالماء ونوى رفع الحدث
 أو الجنابة فالتفتت أعضاؤه لأن المأمور به فيه الفعل واسمه يعطى ولو بغير قصد بخلاف
 التيمم (ولو عيم باذنه جاز) افتادة الفعل نائبه مقام فعله ولو وصيبا أو كافرا أو حائضا أو نفساء
 حيث لا نقض أما إذا لم يأذن فلا يصح لاتقاء قصده ويشترط أن ينوى الأذن عند النقل
 وعند مسح الوجه كالأول كان هو التيمم والا فلا يصح جزما كالأول عيمه من غير أذنه فإنه يكون
 كعرضه للريح وسواء كان له عذر في ذلك أم لا (وقيل يشترط) فيما لو عيمه غيره باذنه أن
 يكون له (عذر) لأنه لم يقصد التراب نعم يستحب على الأول تركه مع القدرة للخروج من
 الخلاف بل يكره ذلك ويجب عليه عند العجز ولو بأجرة حيث قدر عاها (واركانه نقل
 التراب) أي تحويله من نحو أرض وهو إلى العضو الممسوح بنفس ذلك العضو وبغيره
 على ما هو ركن الشيء طائفة الأقوى وجعه أركان وذكرها خمسة عند النقل والنية
 ومسح الوجه ومسح اليدين والترتيب وستأتي مرتبة كذلك وزاد في الروضة شيئين
 التراب والقصد قيل واسقاطهما الأولى لأن التراب كالماء في الوضوء وهو بشرط الكثرة تقدم
 ثم أنه ركن هنا وأما القصد فدخل في النقل لأنه إذا نقل التراب على الوجه المشروط وقد
 نوى كان قاصدا قال السبكي لو حذف ذكر القصد كفاه ذكر النقل فإنه يلزم منه القصد قال
 الولي العراقي وفيه نظر لأنه لا يشك كالتصديق عن النقل فيما إذا وقف في مهب ريح نفيسة
 تحصيل التراب عليه فلما حصل نوى وردده فإنه في هذه الصورة قصد ولم ينقل ويرد بان
 إذ كره غير وارد على السبكي لأنه اغتاض كونه يلزم من النقل القصد أن القصد يلزم منه
 النقل ونخرج بقوله نقل التراب ما لو كان على العضو وردده من جانب إلى آخر فإنه لا يكتفى ولو
 تلقى ترابا من الريح بنحو كره ومسح به وجهه أو غرغ في التراب ولو بلا عذر اجزأه لأنه نقل

(قوله لأنه لم يقصد التراب) أي مع كون القصد بشرط الصحة التيمم وجه هذا يفرق بين ما هنا وما في الوضوء من أنه لو وضأ غيره
 باذنه أو بدون أذن ونوى عند صب الماء عليه جاز قطعاً (قوله بأجرة) أي فاضلة عما يحتاجه في الفطرة قياسا على ما قدمه في
 الوضوء (قوله قيل) قاله الرازي اه حج (قوله أنه ركن هنا) بخلاف الماء لأنه ليس خاصا بخلاف التراب فإنه خاص بالتيمم
 لأنه في النجاسة المغلفة ليس مطهرا بل المطهر إنما هو الماء والتراب شرط والمخاطبات لا يكتفى فيها بدلالة الالتزام بل لابد فيها من
 الدلالة المطابقة دلالة اللفظ على تمام ما وضع له شيخنا زيادى (قوله وفيه نظر) أي فيما قاله السبكي (قوله ما ذكره) أي العراقي
 (قوله لأنه) علة لقوله أو غرغ

(قوله لا يقال) اى اراد اعلى قوله ولوتلقى ترابا من الریح الخ وحاصله ان ما عمل به الاجزاء فى مسئلة التعلك حاصل بالاولى فبما لو
 احدث بين النقل والمسح (قوله بجوارحه) اى ما هنالك اى فيما لو احدث بين النقل والضرب (قوله عند تجديد النية) اى قبيل
 مس التراب للوجه كما هو الظاهر من قوله وبطلان النقل فلولا تجديدها الا عند مس التراب لم يكف لاتثناء النقل لكن فى مس
 على منهج وظاهر على ما قلناه انه لو احدث بعد النقل تجديد ما مع تمرير وجهه على يديه فى الهواء كنى كما لو مرغه بالارض ناويا
 تأمل اه وقضيته انه لا يشترط ٢١٦ تجديدها قبيل المس الا ان يقال ان تمرير وجهه على التراب نقل بالعضو

بخلاف ما لو لم ينو بعد الحدث الا
 بعد مس التراب للوجه مع بقائه
 ساكنا فانه لا نقل فيه لا بالعضو
 ولا بغيره والنقل لا لا قول بطل
 بالحدث (قوله عند عدم تجديدها)
 ان النية (قوله فاحدث احدهما)
 اى ولومع الاسرف في تجديدهما
 معا وقد صرح به فى قوله وكذا
 لا يضر حدثهما الخ (قوله لم يضر
 كما ذكره القاضى حسين) اى
 ولا يجب عليه تجديد نية التيمم كما
 يأتى (قوله اما الاذن) خلافا لمخ
 حيث قال المعتز انه يضر حدث
 الاذن لبطلان نيته بالحدث كما
 يحشمه الشيخان (قوله فى الحالة
 المذكورة) هى قوله ولو عيمه غيره
 (قوله مما تنقصر) بيان لصحتها
 زقوله لان موجبها) بفتح الجيم
 اى وهو مسح الوجه واليدين
 (قوله لما ذكر) اى من همة نيم
 المحدث حدثا اصغر بنية الاكبر
 غلطا وعكسه وقد الغز السيوطى
 بذلك فقال

اليس عيما ان شخصا مسافرا *

بالعضو الممسوح اليه لا يقال الحدث بعد الضرب وقبل مسح الوجه مضر كالضرب قبل
 الوقت أو مع الشك فى دخوله مع أن المسح بالضرب المذكور لا يتقاعده عن التعلك
 والضرب بما على كنهه أو يده فينبغى جوارحه فى ذلك لانا نقول بجوارحه عند تجديد النية
 ويكون كالمسح لو كان التراب على يديه ابتداء ومحل المنع عند عدم تجديدها بطلانها وبطلان
 النقل الذى قارنته (فلو نقل) التراب (من وجهه الى يد) بان حدث عليه تراب بعد زوال
 ما مسحه به من التراب (أو عكس) بان نقل من يده الى وجهه او من يده الى اخرى او من
 عضو ثم رده اليه بعد انفصاله عنه ومسحه به (كفى فى الاصح) لانه منقول من عضو غير
 مسح به فجاز كالمقول من الرأس والظهر وغيرهما والثانى لا يكتفى فيه ما لانه نقل من
 محل الترس كالمقول من بعض العضو الى بعضه مع ترديده عليه من غير نقل عنه ودفعه بانه
 بالانفصال انقطع حكم ذلك العضو عنه بخلاف ترديده عليه ولو عيمه غيره بانه فاحداث
 احدهما بعد اخذ التراب وقبل المسح لم يضر كما ذكره القاضى حسين فى فتاويه وهو العقيد
 اما الاذن فلانه غير ناقل واما المأذون له فلانه غير متيمم وكذا لا يضر حدثهما فى الحالة
 المذكورة ايضا نعم اثار الى الركن الثانى بقوله (نية استباحة الصلاة) وضوؤها مما يقتضيه
 استباحته الى طهارة كطواف وسجدة تلاوة وشكر وحمل مصحف وكلامه هاتى همة
 التيمم من حيث الحالة اما ما يستبيحه به فسيأتى ولا فرق بين ان يعين الحدث أم لا حتى لو
 تيمم بنية الاستباحة طائفا كون حدثه أصغر فتبين انه أكبر وبالعكس لم يضر لان موجبها
 متحد بخلاف ما اذا كان متعدها فانه يضر لتلاعبه فلو كان مسافرا واجنب فيه ونسي
 وكان يتيمم وقتا ويؤصا وقتا اعاد صلاة الوضوء فقط لما ذكر (لا نية) (رفع الحدث) اصغر
 كان او كبيرا والظاهرة عن احدهما فلا تكفى لان التيمم لا يرفع ما لانه بنو وال مقتضيه
 لقوله صلى الله عليه وسلم اعمر وبن العاصى وقد تيمم عن الجنابة من شدة البرد يا عمرو
 صليت بالصباح وانت جنب وشمل كلامه ما لو كان مع التيمم غسل بعض الاعضاء وان
 قال بعضهم انه يرفع حدثا قال البكال ابن ابي شريف فان قيل الحدث الذى ينوى رفعه
 هو المنع والمنع يرتفع بالتيمم قلنا الحدث منع متعلقه كل صلاة فريضة كانت او نافلة

اذا ما توضأ للصلاة اعادها * وليس معيد للتي بانتراب خص الجواب وكل
 الى غير عصيان تباح له الرخص
 لقد كان هذا للجنابة قد نسي * وصلى مرارا بالوضوء الى بنص كذا مرارا بالتيمم يأتى * عليك بكتب العلم ياخير من شخص
 قضاء صلاة بالوضوء فواجب * وليس معيد للتي بانتراب خص لان مقام الغسل قائم تيمم * خلاف وضوءه اذ فرقا به تخص
 وذانظم عبد الله وهو ابن أحمد * فيارب سلمه من الهم والغصص (قوله صليت) الذى تقدم اصله (قوله وانت جنب) قال حج
 سماء من جامع تيممه افادة لعدم رفعه وقد يقال يجوز انه انما ساء بذلك لان التيمم للبرد لا يسهط معه القضاء فكان وجوده كعدمه

(قوله خاص المتعلق) أي خاص بتمتعته فهو من إضافة الوصف إلى فاعله (قوله رفع الحدث) وهو المنع المتعلق بفرض ونوافل أو نوافل فقط (قوله فرض التيمم) أي أو التيمم فقط مرسوم على منعه (قوله لم يكف في الأصح) (فرع) مضموم ابن الرمي على أن يحمل عدم الاكتفاء بنية التيمم أو فرض التيمم أذ لم يصفها نحو الصلاة فإن اضافها كنوب التيمم للصلاة أو فرض التيمم للصلاة جازاً أخذ من العلة لأنه انما بطل هناك لأن التيمم لا يصلح مقصداً ٢١٧ ولما اضافته لم يبق مقصداً اسم على منعه

(أقول) ويستتبع به النوافل فقط تنزيلاً على أقل الدرجات إذ غاية ذلك أن اضافته للصلاة الحقة بما لا ينوي استحباتها (قوله لأن التيمم) هذا التعليل يقتضي أن صاحب الضرورة لا ينوي فرض الوضوء لأن طهره طهر ضرورة فلاس مراداً (قوله ولهذا) أي كونه انما يأتي به (قوله لا يندب) وقضية عدم سنه أنه إذا جدد لا يصح لكن نقل عن الشارح كراهته فقط وهو صريح في الصحة (قوله أجزائه) وكذلك أن تيمم في غير ذلك أي غسل الجمعة بدلا عن الوضوء مسموع وظاهر الشارح وإن لم يصفه إلى الجمعة أو غسلها وبعبارة صحيح ومن ثم لما لم يكن في تيمم نحو غسل الجمعة استحباباً جازاً بنية تيمم الجمعة وسنة تيممها لا يفسد الأمر فيها (قوله باطلاً) أي التيمم (قوله فرضية الإبدال) بأن نوى فرض التيمم فاصداً أنه بدل عن الغسل أو الوضوء لأنه فرض أصلي (قوله لا تعزب النية فيه غالباً) كون

وكل طواف فرضاً كان أو نفلاً وغير ذلك مما ذكره لأنه الذي يقترب على أحد الأسباب وهذا المنع العام المتعلق لا يرتفع بالتيمم انما يرتفع به منع خاص المتعلق وهو المنع من النوافل فقط أو من فريضة واحدة وما يستباح معها والخاص غير العام ويؤخذ من هذا أنه لو نوى رفع الحدث الخاص صح وهو كذلك كما أفاده الوردية الله تعالى (ولو نوى فرض التيمم) أو فرض الطهر أو التيمم المفروض (لم يكف في الأصح) بخلاف نظيره في الوضوء لأن التيمم انما يوثق به عن ضرورة فلا يصلح مقصداً ولهذا لا يندب تجديده بخلاف الوضوء نعم أن تيمم ندباً كان تيمم للجمعة عند تعذر غسله أجزائه بنية التيمم بدل الغسل كما يحتمل الشيخ والثاني يكفي قياساً على الوضوء وقرئ الأول بما تقدم لا يقال لم تصح بنية التيمم أو فرضه مع أنه انما نوى الواقع لأننا نقول ممنوع باطلاً لأنه وإن نواه من وجهه نوى خلافه من وجه آخر لأن تركه بنية الاستباحة وعدوله إلى نية التيمم أونية فرضيته ظاهر في أنه عبادة مقصودة في نفسه انما غير تقييد بالضرورة وهذا خلاف الواقع ويؤخذ مما تقرر أنه لو نوى فرضية الإبدال لا الأصول صح وبوجه أنه الآن نوى الواقع من كل وجه فلم يكن للإبطال وجه (ويجب قرنها) أي النية (بالتنقل) الحاصل بالضرب إلى وجهه أذهوا قول الأركان (وكذا) يجب (استدامتها إلى مسح شيء من الوجه على الصحيح) فلو عزبت قبل المسح لم يكف إذا النقل وإن كان ركناً غير مقصود في نفسه قال في المسحومات والمتجبه الاكتفاء باستحضارها عندهما وإن عزبت بينهما واستشهد به بكلام لا يخلو الطبري وهو المعتمد والتعبير بالاستدامة كما قاله الوردية الله تعالى جرى على الغالب لأن الزمن يسير لا تعزب النية فيه غالباً حتى أنه لو لم ينبو بعد ذلك الاعتدال المسح للوجه أجزأه كما يؤخذ من الفرق المتقدم ولا ينافيه قول الأصحاب يجب قرنها بالنقل على الوجه المعتد به وهذا لا يعتد به إذا لم يعتد به الآن هو النقل من البدن إلى الوجه وقد اقترنت النية به ومقابل الصحيح لا تجب الاستدامة كما لو فارت نية الوضوء أو غسل الوجه ثم انقطعت والأول أجاب بما مر * ثم شرع في بيان ما يباح له بنية فقال (فإن نوى فرضاً ونفلاً) أي استحباتهما (أيما) له عمل بما نواه ولا يشترط تعيينه الفرض كما يفيد تنكيره له كما لا يشترط في الوضوء تعيين الحدث الذي ينوي رفعه فلو عين فرضاً ولو مندوراً وصل به

٢٨ به ل التعبير بالاستدامة جرياً على الغالب وأن عزوبه بين النقل والمسح لا يضر بعده فرض الخلاف بين الصحيح ومقابله في اعتبار الاستدامة وقوله ولا ينافيه قد يقال هو لا يحصل الفرض لأنه متى جدد النية عند ارادة المسح وقبل مماسة التراب للوجه اكتفى بذلك وإن قلنا أن عزوب النية مضر لأن النية على الوجه المذكور يحصله للنقل (قوله كما يؤخذ من الفرق المتقدم) أي في قوله لأننا نقول يجوز أنه عند تجديد النية الخ (قوله ولا ينافيه) أي الأجزاء المذكورة (قوله إذا المعتد) علة لقوله لا ينافيه

(قوله استباحة فرضين) أي كأن قال نويت استباحة الظهر أو العصر وينبغي المحبة أيضاً في النوى أحد فرضين لا بعينه كأن قال نويت استباحة الظهر أو العصر (قوله لم يصح) معقد (قوله أو نوى فزاد في النفل) أي مع الفرض تقدم عليه أو تأخر وقضية إطلاقه أنه يستباح نية الفرض الصلوات الخمس وغيرها من الفرائض وإن لم يقيد الفرض في ذاته بالعيني وأورد عليه أنه لو نوى استباحة الصلاة وأطلق نيات على النفل لأن المطلق ينزل على أقل الدرجات وقبائح أنه إذا أطلق الفرض حمل على فرض الكفاية لصديق الفرض به ويمكن الجواب بأن الصلاة تصدق على كل من الفرض والنفل صدقاً واحداً بأن يقال لكل منهما صلاة بخلاف الفرض فإنه اشترى الفرض العيني بحيث إذا أريد غيره لا يذكر الامتداد فوجب حمل اللفظ عليه عند الإطلاق لأنه لشهرته فيه صار كال موضوع له بخلاف الصلاة كما تقر وهذا في كلامهم على منسج أن المرتبة الأولى مما ينويه الفرض العيني فيستباح بها كل ما يتوقف على نية ٨ وقضية تقييده بالعيني أنه لا يستباح ذلك عند إطلاق الفرض وهو غير مراد لأنه انما يقابله بما لو نوى صلاة الجنائز وهو يدل على أنه أراد بالعيني ما يشمل ما لو ذكره في نية وما لو أطلق فيكون هو مراداً منه أو بقي ما لو قال نويت استباحة فرض وأطلق فهل يعمل على الفرض العيني فيصلي به ماشاء أو على فرض الكفاية فيصلي به صلاة الجنائز وما في معناها فيه نظرو ببعض الهوامش من غير ٢١٨ عزوانه يعمل على الجنائز تنزيلاً على أقل الدرجات (وأقول) حيث جعلت

العله التنزيل على أقل الدرجات فالأقرب حمل على من المصحف وما في معناه لأن مما يصدق به الفرض من المصحف وحده إذا وجب كأن خيف عليه تجسس أو كافر ومما يصدق عليه ذلك الميكث في المسجد إذا نذر الاعتكاف فيه فلا يصلي به لأمرضا من الصلوات ولا تنفل هذا وصريح قول المنهج ولا يؤدى به أي بتيممه لفريضة عينية من فروض عينية غير واحد أنه لو نوى الفرض

غيره فرضاً أو نفلاً في الوقت أو غيره أو صلى به الفرض المنوى في غير وقته - زولوعين فرضاً وخطأ في تعيينه كمن نوى فاتتة ولا نيت عليه أو ظهر أو انما عليه عصر لم يصح تيممه أذنية الاستباحة واجبة في التيمم وإن لم يجب التعمين فاذا عزم وأخطأ لم يصح وكذا من شك أو ظن هل عليه فاتتة فتيممها ثم ذكرها لأن وقت الفاتتة بالتذكر ولو نوى بتيممه استباحة فرضين صح واستباح واحد كما لا يتفاد عدم اشتراط توحيد من تنكبه الفرض ولو نوى أن يصلي التيمم فرض الظهر خمس ركعات أو ثلثاً قال البغوي في فتاويه لم يصح لأن أداء الظهر خمس ركعات غير مباح وكذلك لو نوى أن يصلي عرباً نافع وجود الثياب (أو) نوى (فرضاً فله النفل على المذهب) لأن النوافل تابعة فإذا استباح المتبوع استباح التابع كما إذا اعتق الام بعتق المملوك والثاني لانه لم ينوها والثالث له ذلك بعد الفرض لانه لا يلزم التابع لا يقدم والتيمم للجنائز كنية النفل لانه يسقط بفعل الغير (أو نفلاً أو الصلاة تنفل) أي فعل النفل (لا الفرض على المذهب) فهم ما أمالوا فيكون الفرض أصلاً

وأطلق لا يصلي به فرضاً عينا وقال الشيخ عميرة لو قال نويت استباحة صلاة الظهر دون النوافل فهل يستباح والنفل (أقول) * يظهر أن يقال إن كان قصد استباحة تثبت للفرض دون النوافل فالقياس البطلان أي للتيمم على ما تقدم عن البغوي في هامش باب الوضوء وإن أراد به يستباح الفرض ولا يفعل النفل فالقياس أنه لا يضر ٨ مع على منسج وقوله لا يضر أي فله فعل النفل وبقي ما لو قال نويت استباحة مفقتر إلى تيمم وينبغي أن يقال فيه أن كان محدثاً محدثاً أصغر لم يصح لشمول نيته للميكث في المسجد وقراءة القرآن وكلاهما مباح له فلا تصح نيته كما لو قال في وضوءه نويت استباحة مفقتر إلى طهر وإن كان محدثاً محدثاً كترهعت نيته وزات على أقل الدرجات فيستباح من المصحف ونحوه (قوله لانه يسقط) أي ما ذكره وهو فرض الجنائز (قوله أي فعل النفل) أشار به إلى صحة العطف وحاصله أنه نظر في العطف إلى صحة المعنى فإن قوله تنفل معناه فعل النفل (قوله ما أمالوا) أي هو قوله أو نفلاً (قوله الفرض أصلاً) لعل المراد أن النفل تابع في المشرعية لفرض فإن من لم يخاطب بالفرض لم يخاطب بالنفل وبعبارة المحلى في شرح قول جمع الجوامع والحكم خطاب الله المتعلق بفعل المكلف من حيث أنه مكلف توجبه الشمول بالحكم للمندوب والمكره والمباح المعبر فيه عن الأولين بالاقتضاء الغير الجازم وعن الثالث بالتحخير نصها التناول حيثية التكليف للاخيرين منها أي الاقتضاء الغير الجازم والتحخير كالقول الظاهر أي وهو

الاقضاء الجازم فانه لولا وجود التكليف لم يوجد الا ترى ان اتفانهم ما قبل البعثة كالتفاه التكليف انتهى رحمه الله وان المراد بالتبعية انها شرعت جارية للقراض فكانها مكمله لها فعدت تابعة بهذا الاعتبار (قوله قياسا على الوضوء) أي في انه اذا نوى فيه استباحة النفل استباحه والقرض (قوله واما الثانية) هي قوله أو الصلاة (قوله تحريم بالصلاة) أي وأطلق (قوله من المصنف) أي وان تعين عليه جملة للتوف عليه من كافر أو تجسس ٢١٩ ولا يقال انه في هذه الحالة صار

قراضا عليه فلا يستباحه بنية النفل ولا انه عند تعينه يصير قراضا عليه فاذا نواه استباح غير من القراض (قوله ولو لحليل) أخذه غاية لدفع ما قد دبتوه هم انها الآن تميم لواجب (قوله جازله فعل البقية) أي بما ذكر من قوله فان تيمم لم يصح الخ ومنه سجدة التلاوة وعليه فلو نوى استباحة من المصنف جازله فعل سجدة التلاوة والشكر بذلك التيمم (قوله حينئذ) أي حين علل الجملة بما ذكر (قوله ومسح وجهه) • فرع قال في الروض ولو مسح وجهه بيده النجاسة يجوز قال في شرحه ويجري ذلك في تجسس سائر البدن انتهى سم على منهج وقوله لم يجوز أي لما يأتي من انه يشترط صحة التيمم زوال النجاسة عن يده لا اكونه مسح بالة لنجسة وعليه فلو مسح بثوب نجس مع طهارة يده صح وهو ظاهر (قوله أو وجهه) أي حيث وجب غسله ما بان كانا أصليين أو أدهما زائدا واشتبه أوتقير وكان على من الأصلي فان تقير

والنفل تابعة لا يكون المتبوع تابعه أو الثاني يستبج القرض قياسا على الوضوء واما الثانية فبالقياس على ما لو تحرم بالصلاة فان صلاته تنعقد نفلا وكون المفرد المحلى باللعن ومما يقع فيه يد فيما يداره على الاقناظ والنيات ليست كذلك على ان بناءها على الاحتياط يمنع العمل فيها بمثل ذلك لو فرض ان للاقناظ فيها خلا فاندفع ما لا استوى وغيره هنا والثاني يستبج القرض أيضا لان الصلاة اسم جنس يقالون النوعين فيستباحهما كالنواها وما متى استباح النفل استباح ما في معناه من نحو مسح مصحف وسجدة تلاوة أو شكر وقراءة نحو جنب ومكث في المسجد وحل وطه وصلاة جنازة وان تعينت فان تيمم لم يصح ولو عند خوف عليه من كافر أو غرق أو حرق أو نجاسة أو وسجدة تلاوة أو شكر أو من انقطع حيضه لحل وطه ولو لحليل أو تيمم جنب لا عتسكاف أو قراءة قرآن ولو كانت فرضا عينيا كعلم الفاتحة لم يستبج به فرضا ولا نفلا نعم يظهر ان الجميع في مرتبة واحدة كما افاده الواو رحمه الله تعالى حتى لو تيمم لواحد منها جازله فعل البقية وقول الشارح وسجود التلاوة والشكر ومن المصنف رحمه الله لان النفل آكد منها لا يقتضي شموله للجنازة وان النفل حينئذ آكد منها الفصل بين هذا وبين ما قبله بقوله كما سيأتي ثم أشار الى الركن الثالث بقوله (ومسح وجهه) أو وجهته وظاهر الحديث والمقبل من انفه على شفته ولو بغير يده لقوله تعالى فامسحوا بوجوهكم وايديكم ثم أشار الى الركن الرابع بقوله (ثم مسح يديه مع مرفقيه) للآية ولغيره بان حمر التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة للذراعين الى المرفقين وبالقياس على الوضوء ولانه مسح في التيمم فكان كغسله ويأتي هنا ما مر في الوضوء من غسل من قطعت يده أو بعضها وجوبا أو ندبا وكذا زيادة يداها ومسح وتعدى جلدة وأشار الى الركن الخامس وهو الترتيب بنم فيشترط تقديم مسح الوجه على مسح البدن كما في الوضوء وان كان حديثه أكبر أو تيمم عن غسل مسنون أو وضوء ذلك بخلاف الغسل من الحدث الا كبر لان البدن فيه كعضو واحد واما الوجه واليد فمختلفان ومقتضاه وجوب الترتيب في الفعل وهو كذلك اذ تعمم البدن لا يجب في حالة حتى يكون كالغسل اما تقديم اليمنى على اليسرى فغير واجب كالوضوء ولا يسهط الترتيب بنسبانه كسائر الاركان ولومنع شخص من الوضوء الا من كسا أصل له غسل الوجه وتيمم للباقي اعجزه عن الماء ولا اعاده عليه لانه في معنى من غصب ما يؤخذ بخلاف ما لو اكره على الصلاة

ولم يكن على سمته لم يجب غسله ولا يجب مسحه (قوله ولانه) أي ما ذكره الاوولى حذف الواو لانه علم القياس (قوله كذلك) من ذلك ما لو وضأ وصلى ثم أراد صلاة قبل الحدث وعدم المانع أو تعدد استعماله فانه يسر لان يتيمم عن الوضوء المجتهد ونقله سم عن (قوله في حالة) أي من احوال التيمم (قوله ولا اعادة عليه) ظاهره وان كان يحل يغاب فيه وجود الماء وقباس ما تقدم بالها من عن سم فحين كان في سفينة وتيمم فيها الحرف الغرق ان محل عدم الاعادة حيث كان يحل يغلب فيه فقد الماء بقطع النظر

عن البحر الذي فيه السقينة ان محل عدم الاعادة هنا حيث كان محل لا يغلب فيه وجود الماء ويحتمل عدم الاعادة مطلقا
 لكون الملتصق حيا فاشبهه بالو حال بينه وبين الماء سبع واعله الاقرب (قوله ولا ترتيب) ضبطه حج بالفتح وما نسربه مر يدل على
 خلافه وهو اولى لان المستفاد من هنا اني الوجوب والاصل انه اذا اتى الوجوب بقى الاستصحاب بخلاف قراءته بالفتح فانه يوهم
 انه لا ترتيب مطلوب وعلى ما ضبطه حج فلانافية للجنس وترتيب اسمها وبينهما وللجنب متعاقبان بترتيب وخبر لا محذوف ولم يذكره
 المصنف لان خبر لا اذا دلت القرينة ٢٢٠ عليه جاز حذفه بكثره عند الحجازيين ووجب حذفه عند التميميين

والطائفتين وعلى هذا فيجوز
 مطلوب ويحتمل واجب وهو
 الظاهر (قوله كالوضوء) يؤخذ
 منه انه لو تركها اولى اتي بها في
 اثباته (قوله والذ كرا الخ) أي
 وصلاة ركعتين سنة التيمم (قوله
 وذ كرا الوجه الخ) بناء على نفيه حج
 وتقدم نيب التسمية ولا يتأتى
 هنا شيء من بقية اذ كرا الوضوء
 لاختصاص التيمم بالوجه واليدين
 (قوله والسواك) ومحله بين
 التسمية والقل كانه في الوضوء
 بين غسل اليدين والمضمضة
 انتهى حج (اقول) وهو يفيد ان
 التسمية لا تستحب مقارنتها للنقل
 على خلاف ما مر من استحباب
 مقارنتها لغسل الكفين في
 الوضوء وقياس ما ذكره في التيمم
 أن يقال بتمه في الغسل فيسن
 التسمية له ثم السواك قبل
 استعمال الماء وعلى قياس
 الوضوء من مقارنة التسمية لغسل
 الكفين ينبغي أن يقارن هذا أول

محد ثاقفة تلزمه الاعادة لانه لم يأت عن وضوئه يدل في هذه بخلافه في الاولى (ولا يجب
 ابصالة) أي التراب (منبت الشعر الخفيف) وان نذر ما فيه من العسر ولا يندب أيضا
 للمشقة بخلاف الماء وعلم حكم الكثيف بطريق الاولى (ولا ترتيب في نقله) أي لا يجب
 ذلك (في الاصح) لكنه يستحب (فلو ضرب يديه) التراب ضربة واحدة أو ضرب يمينه
 قبل يساره (ومسح بيمينه وجهه ويساره بيمينه) أو عكس (جاز) وفارق المسح بانه وسيلة
 والمسح أصل والثاني يجب كافي المسح ولا يشترط قصد التراب لعضو معين يحسبه فلو أخذ
 التراب لمسح به وجهه فقد كراهه مسحه جازان يحسب بذلك التراب يديه واخذته ليديه
 ظانا انه مسح وجهه ثم تذكر كراهه لم يحسبه جازان مسح به وجهه خلافا للفقهاء في فتاويه
 وان جزم به في العباب ثم لما انتهى الكلام على أركانه ذكر بعض سننه بقوله (وتندب)
 للتميم (التسمية) اوله كالوضوء والغسل ولولم وجوبه والذ كرا آخره السابق ثم وذكرا
 الوجه واليدين والسواك والغرة والتجديل وان لا يرفع يده عن الوضوء حتى يتم مسحه
 وتخليل اصابعه كما يأتي (ومسح وجهه ويديه بضرمتين) لورود ذلك في الاخبار ولان
 المقصود ابطال التراب وقد حصل (قلت الاصح المنصوص وجوب ضربتين وان امكن
 بضربة بخرقه ونحوها) كان يأخذ خرقه ~~ك~~ في يديه يضرب بها ثم يمسح بغيرها وجهه
 ويأقيمها على يديه دفعة واحدة (والله أعلم) خبر الحاكم التيمم ضربة ان ضربة للوجه
 وضربة لليدين الى المرفقين وروى ابو داود انه صلى الله عليه وسلم لم يمسح بضرمتين مسح
 باحدهما وجهه وبالاخرى ذراعيه ولان الاستيعاب غالبا لا يتأتى بدونهما فاشبهه
 بالجار الثلاثة في الاستيعاب ولان الزيادة جائزة بالاتفاق فلو جاز ايضا نقصان لم يبق
 للتيمم بالعدد فائدة ومفهوم كلامهم واستدلالهم بحديث عمار ونحوه يدل على ان
 الضرب باليدين دفعة واحدة يجب بضربة بخلاف ما اذا ضرب يدا ثم بدأ وتكرره
 الزيادة على ضربتين نعم ان لم يحصل الاستيعاب بهم مالم تكرره الزيادة بل تجب ولو ضرب
 بخوخره ضربة ومسح بها وجهه ويديه سوى جزمهم ما ومن احداهما كما صبح ثم

النقل فيكون السؤال قبل النقل والتسمية (قوله قلت الاصح) هو هنا بمعنى الرابع بشرطه يجمع بينه وبين ضرب
 المنصوص ولا يصح حمله على ظاهره لما يلزم عليه من التناهي فان الاصح من الوجة للاستصحاب والمنصوص للامام وفي الوصف بهما
 معاتفاق (قوله ثم مسح الخ) البطالان على هذا الوجه وضع لكنه لعدم الترتيب لاعداد الضرب وتقدم ان خصوص
 الضرب ليس بشرط بل المدار على تعدد النقل وهو حاصل فيما لو مسح يده بخرقه وجهه ثم يقيم يديه (قوله واستدلالهم) أي
 ومفهوم استدلالهم وانما قلنا ومفهوم استدلالهم ولم نقل واستدلالهم لان خبر عمار انما كان يكفل الخ وهو من المفهوم (قوله
 ضرب يدا ثم بدأ) أي فانه يجب ضربتين وعليه فلو مسح بالاولى وجهه واحدى يديه وبالثانية الأخرى اجزا

(قوله ذلك الجزء) هو واضح بالنسبة لقوله أو أحدهما ما قوله سوى جزء منهما فشكل لانه اذا ترك من وجهه جزءا وان لم يصبح مسح يديه لعدم الترتيب ويمكن الجواب بأنه صورته ان يمسح وجهه ببعض اجزاء الخرقه ثم يضرب يده الارض مثلا فيمسح ببعضها باقى الوجه ثم يمسح باقى الخرقه يديه الاجزاء ثم يمسح باقى فيضرب به الجزء الباقي من اليد الا ان هذه في الحقيقة ثلاث ضربات لثلاث فالاولى الاقتصار على ان يمسح بها الوجه جميعه واليدين ٢٢١
الاجزاء على ما تقر من انه لو مسح

ضرب ضربة اخرى ومسح بها الجزء جاز لوجود الضربةين كما هو ظاهر عبارة المصنف وظاهر الحديث السابق في نفسه ولا يشك على ما تقر جواز التمسك لان المراد بالضرب النقل ولو بالعضد المسوح به لا حقيقة الضرب وآثروا التعبير بالضرب لموافقة حفظ الحديث ولغايب اذ في وضع اليد على تراب ناعم بدونه (وبقدم) ندبا (يمينه) على يساره (واعلى وجهه) على أسفله كالوضوء ويبقى به على كيفية المشهورة وهى أن يضع بطون أصابع اليسرى سوى الإبهام على ظهر أصابع اليمين سوى الإبهام بحيث لا تخرج أنامل اليمين عن مسجده اليسرى ولا مسجدة اليمين عن أنامل اليسرى ويعرها على ظهر كفه اليمنى فاذا بلغ الكوع ضم أطراف أصابعه الى حرف الذراع ويعرها الى المرفق ثم يدير بطن كفه الى بطن الذراع فيعرها عليه رافعا إبهامه فاذا بلغ الكوع أمر إبهام اليسرى على إبهام اليمين فيفعل باليسرى كذلك ثم يمسح إحدى الراحتين بالآخرى وانما لم يجب لان فرضهما حصل بضمهما بعد مسح وجهه وجاز مسح ذراعيه بترابهما لعدم اتصالهما مع الحاجة اذ لا يمكن مسح الذراع بكفه فاصار كنف الماء من بعض العضو الى بعضه فانه في المجموع ومراعاة كما يحتمل الشيخ بنقل الماء تنادفه الذي يغلب كما عبر به الرافعي (وتحقيق الغبار) بنفخه ونفض اليد اذا كان كثيرا بحيث لا يبقى الا قدر الحاجة لانه عليه الصلاة والسلام نفذ يديه ونفخ فيهما واما مسح التراب عن أعضاء التيمم فالأحب كما في الام أن لا يفعل حتى يفرغ من الصلاة (وموالاة التيمم كالوضوء) لان كلامهم ما طهارة عن حدث ويبقى فيه القولان المتقدمان ويتقدر المسوح مغسولا كما هو يستحب الموالاة بين التيمم والصلاة وتجب في تيمم دائم الحدث كما تجب في وضوئه وتجب أيضا في وضوء السليم عند ضيق وقت الفريضة (قلت وكذا لغسل) أى تستحب موالاة كونه طهارة (وينسب تفريق أصابعه أولا) أى أول كل ضربة لانه ابلغ في اثاره الغبار فلا يحتاج الى زيادة عليه كما لم يستغنى في الثانية بالواصل عن المسح بما على الكف ولا يلزم على التفريق في الاولى عدم صحة التيمم لانه لو اقتصر على التفريق فيها اجزاء لعدم وجوب ترتيب النقل كما مر فحصل التراب الثاني ان لم يزد الا اول قوة ينقصه والغبار الحاصل من الاولى لا يمنع المسح بدليل ان من غشيه غبارا سفرا لا يكلف نفذه كما ذكره الرافعي وقول البغوي

وجهه ويديه بضربة واحدة لم يكف فالواجب اعادة مسح آخر جزء من يديه والاكتفاء بالضربة الواحدة في مسح ماء عند الجزء الاخير (قوله الحديث السابق) وهو قوله روى أبو داود الخ فيحمل الحديث على ان المراد فيه بعدد الضرب فقط ولا يشترط ان تكون واحدة لوجه وأخرى لليدين حتى تنقضي الخاتمة (قوله بدونه) أى الضرب (قوله ويبقى به الخ) قال ج وأستق من أصله تدب الكيفية المشهورة في مسح اليدين لعدم ثبوت شئ فيها ومن ثم نقل عن الأكثرين انها لا تنسب لكونه مشى في الروضة على نديها (قوله فاذا بلغ الكوع) أى في العود (قوله ثم مسح الخ) أى ندبا أخذ من قوله وانما لم يجب (قوله) أى مسح إحدى الراحتين (قوله ان لا يفعل) ظاهره وان حصل منه تشويه وهو ظاهر لانه اثر عبادة (قوله من الصلاة) أى التي فعلها فرضها ونقلها فيسحب ادامته حتى يفرغ من الراتب البعدي ومن

أوترأذ فعله اول الليل (قوله فيه القولان) الجديد القائل بالسنية والقديم القائل بالوجوب (قوله من كونه) أى الغسل (قوله عدم صحة التيمم) أى بالتراب الحاصل بين الاصابع لانه وصل اليها قبل مسح الوجه وذلك لما اشار اليه من انه حين وصل اليها لم يزل المانع وانما ازاله بعد مسح الوجه فالمتقدم على مسح الوجه هو النقل لا المسح وترتيب النقل ليس بشرط (قوله لا يكلف نفذه) أى عند اعادة التيمم

(قوله محمول على تراب الخ) قد يشكل عليه ما تقدم ان الخليط يضر وان قل لمعه من وصول التراب الى العضو الممسوح فقبضه
هنا وجوب النفض مطلقا اللهم الا ان يقال مراده بالتراب المانع ما يلبس بالعضو فيحصل بين التراب والممسوح وبين العضو
ومراده بما لا يمنع تراب خشن لا يلبس بالعضو فلا يحول بين تراب التيمم والعضو وهذه التفرقة كالفرقة في الرمل بين ما يلبس
وما لا يلبس ومع ذلك ففيه شيء لان الفرض ان تراب السفر على العضو ٢٢٢ وهو يقتضي منع وصول تراب التيمم

مطلقا (قوله على ما مر عنه) أي
في قوله قبيل قول المصنف ويندب
التسمية فلما أخذ التراب لم يصح
به وجه الخ (قوله بتحرريكه)
خلاف الحج (قوله وعلى بدنه
نجاسة) خرج به ما لو ازالها
ولو حكا كما في الاستنجاء بالبحر
كما صرحوا به في المستحاضة
وعبارة الشارح ثم بعد قول
المصنف فتقبل المستحاضة فرجها
اي ان ارادته والاستعمات
الاجار بناء على جوارها في النادر
وهو الاصح ثم قال وبعد ذلك اي
الغسل او استعمات الاجار
يتوضأ او يتيمم (قوله لم يصح) اي
سواء قدر على ازالة النجاسة او لا
وعليه فلو عجز عن ازالتها صلى على
سأله كفا قد الطهورين لحرمة
الوقت ويعيد وقيد حج البطلان
بما اذا كان معه من الماء ما يكفي
لازالة الخبث القادر على ازالته
انتهى ومفهومه انه لو عجز عن
ازالة النجاسة صح تيممه (قوله
فالوجه الصحة) خلافا للحج
(قوله او توهمه) منه ما لو توهم

يكلف نفض التراب محمول على تراب يمنع وصول التراب الى المحل واما قول القفال انه
اذا فرق في الاولى لا يصح تيممه فهو جار على ما مر عنه من اشتراط قصد له وضويعين وهو
وجه ضعيف ويستحب أن يخال أصابع يديه بعد مسحهما بالتشديد كالوضوء ويجب
ان لم يفرقها في الضربتين ليوصل التراب الى المحل الواجب مسحه أو فرق في الاولى دون
الثانية لان ما وصل اليه قبل مسح وجهه لا يعتد به في حصول المسح فاستباح الى التخليل
ليحصل ترتيب المسحين (ويجب نزع خاتمه في الثانية والله أعلم) ليلامس التراب محله بخلاف
الوضوء لان التراب كثيف لا يسرى الى ما تحت الخاتم بخلاف الماء وأفهم كلامه عدم
وجوبه في الاولى وهو كذلك لكنه يستحب ان يكون مسح الوجه باليد اتباعا للسنة
واجبا بزعمه انما هو عند المسح لا عند الضرب كما به عليه السبكي واجبا به ليس بعينه
بل لا يصل التراب لما تحته لانه لا يتأق غالبا الا بالنزع حتى لو حصل الغرض بتحرريكه
أولم يحتاج الى واحد منهما ما لضعفه كفي كانه لو كان ضيقا بحيث يعلم عدم وصول الماء الى
ما تحته في الطهر به لا بتحرريكه أو نزع وجهه لا يقال بتحرريك الخاتم غير كاف وان اتسع
اذ ياتى قاله للخاتم ثم عود للعضو بصيرته مستعملا وليس كما قاله ليد الماء صفة ثم عوده
للحاجة الى هذا دون ذلك لاننا منع استقاء الحاجة هنا بصيرته تاتيا عن مباشرة اليد
وأيا فوصول التراب للمحل مع عدم الاعتداد به في حكم عدم وصوله فبرفعه ثم عوده
يفرض كانه أول ما وصله الآن فافهم والخاتم يفتح القاموس كسرهما ويسن عدم تكرار
المسح لان المطلوب فيه تخفيف الغبار وان يستقبل به القبلة بشرط صحته عدم نجاسة
على التيمم ولو مسح وعلى بدنه نجاسة لم يصح تيممه لان التيمم لا باحة الصلاة ولا باحة مع
المنايع فاشبه التيمم قبل الوقت كما هو وهذا التيمم قبل استنجائه لم يصح تيممه كما صحه في
التحقيق ثم وهو المنصوص المتيقن به ولو تجس بدنه بعد تيممه لم يبطل أو تيمم قبل ستر عورته
وهو ممكن من سترها صح لان منافاة النجاسة للصلاة أشد من منافاة كشف العورة أو تيمم
قبل الاجتهاد في القبلة فالوجه الصحة لقله المناقاة لها بخلاف النجاسة ولهذا لو صلى
أربع ركعات الى أربع جهات صححت من غير إعادة ثم شرع في الكلام على احكامه
وهي ثلاثة أحدها ما يبطله غير الحدث المبطل له فقال (ومن تيمم فقدما فوجبه)
أو توهمه بطل تيممه كما يأتي وان زال سريعا لوجوب طابعه ولانه لم يشرع في المقصود

زوال المانع الحسي كان توهم زوال السبع فيبطل تيممه لوجوب البحث عن ذلك بخلاف توهم زوال
المنايع الشرعي كستره الشفاء فلا يبطل به التيمم كما تقدم للاشار قبيل الفصل في قوله بخلاف ما لو رفع الساتر لتوهم البرء
فبان خلافه فانه لا يبطل تيممه ومنه كما قاله حج في شرح العباب ما لو رأى رجلا لا بأسا اذا احفل ان تحت ثيابه ماء (قوله لو ان
زال اي توهمه

(قوله بخلاف توهمه السترة) أي فلا يتطل به صلاته مطاقا وعلى هذا فكان الأولى تأخير هذه الجملة للكلام على بطلان الصلاة كما
 فعل حج ثم قال ومع ذلك فلا فرق بين توهم السترة وتوهم الماء بل هـ ما على حد سواء في أن الصلاة لا يتطل بواحد منهما وما بالجملة
 فالفرق انما هو من جهة أن السترة اذا توهمها لا يجب طلبها بخلاف الماء فيمتنع عليه الاحرام بالصلاة اذا توهم الماء ولا يمتنع
 عليه الاحرام به اذا توهم السترة فالخلاف انما هو في الامتناع عليه الاحرام به بخلاف ما لو توهم السترة والفرق
 وجوب طلب الماء وعدم وجوب طلب السترة ومثل ذلك توهمه البراء ايضا فلا يتطل به التيمم وانما يتطل بالماء كما يأتي في قوله
 واحتراز بقوله لافقدهما الخ (قوله للضنة) أي البخل (قوله سراب) ٢٢٣ وهو ما يرى وسط النهار يشبه الماء وليس بماء كما

في القاموس وعبارة شيخ الاسلام
 على البهجة في شرح قول المصنف
 فحوط لوع الركب أو آل الخ ما نضه
 والاكل السراب أو ما يوجد اول
 النهار قاله صاحب القاموس وقال
 الجوهرى هو ما يرى اول النهار
 وآخره كأنه يرفع الشخوص وليس
 هو السراب وكل صحيح هنا (قوله
 يعلم غيبته) أي وعدم رضاه بأخذه
 حج ومفهومه البطلان بالشك في
 الصورتين (قوله اولم يعلم من حاله
 شيئا) ومثله في البطلان ما لو قال
 عندي حاضر ماء فيبطل تيممه
 لوجوب السؤال عنه (قوله لا يمكنه
 التطهر) فلو ضاق الوقت عن ذلك
 لم يبطل تيممه (قوله والصلاة فيه)
 أي بتمامها حج وهو مقتضى تعبير
 الشارح بالصلاة (قوله عن صاحب
 الماء) أي الذي اشتراه واضع
 اليد على الماء منه بمن الخ (قوله
 لم يبطل تيممه) معتمد (قوله ويحتمل

بخلاف توهمه السترة لعدم وجوب طلبه الان الغالب عدم وجدانها بالطلب للضنة
 بها وبمحصّل التوهم برؤية سراب أو غمامة مطبقة بقربه أو ركب طلع أو نحوها فلو سمع
 قائلا يقول عندي ماء غائب أو ماء فنجس أو مسنة عمل أو ما ورد بطل تيممه كما صرح به
 الزركشي وابن قاضي شعبة أو عندي لفلان ماء وهو يعلم غيبته فلا فان كان يعلم حضوره
 أولم يعلم من حاله شيئا يبطل لوجوب السؤال عنه ومحتمل بطلان التوهم ان بقي من الوقت
 زمن لو سعى فيه الى ذلك لا يمكنه التطهر به والصلاة فيه قال في الخادم ولو قال ان فلان
 عندي من ثمن خمر ماء بطل تيممه لوجوب البحث عن صاحب الماء وطلبه منه قال ولو سمع
 قائلا يقول عندي للعطش ماء لم يبطل تيممه بخلاف عندي ماء للعطش أو يحتمل البطلان في
 الأولى لاحتمال ان يعده لعطش غير محترم ونظيره عندي ماء لوضوئي أو لوضوئي ماء فيبطل
 في الأولى دون الثانية وانما عبر بالوجدان هنا لعطفه عليه قوله أو في صلاة وهي انما يتطل
 بالوجدان لا بالتوهم (ان لم يكن في صلاة بطل) تيممه وشمل ذلك ما لو وجدته في أثناء تكبيرة
 الاحرام كما جزم به الرافي في كلامه على نية التحريم والاصل في ذلك خبر أبي داود التراب
 كافك ولو لم تجد الماء عنده حج فاذا وجدت الماء فامسه بجلدك وخرج ما اذا كان في
 صلاة فلا يتطل بتوهمه ولا شك ولا ظن واحتراز بقوله لافقدهما عا اذا كان مرض ونحوه
 فلا يبطل تيممه الا بالقدرة على استعماله ولا أثر لوجوده قبلها وانما يتطل وجود الماء
 أو توهمه (ان لم يقترن) وجوده (بمانع كعطش) وسبع ونحوه لاستيقاظه اذ وجوده حينئذ
 كالمعدم (فرع) هذا كشرح هنا كلاما عن الحنفية انه لو مر نائم بماء ثم نبيه وعلمه
 بعد بعوده عنه هل يبطل تيممه ولم يبين حكم ذلك عندنا والاقرب اخذنا من كلامهم فيما
 لو ادرك ماء في رحله ولم يقصر في طلبه او كان بقربه بترخفيه فقيم غير عالم بها وانتقل عنها
 او رأى واطى متيممة الماء دونها عدم بطلان تيممه (او) وجدته (في صلاة) فرضا او تنفلا

البطلان) ضعيف (قوله في الأولى) هي قوله عندي للعطش ماء (قوله وشمل ذلك) أي عدم كونه في صلاة (قوله تكبيرة الاحرام)
 أي ولو مع الراعي ان كبر كما افهمه قول حج في بيان عدم البطلان بان كان بعد تمام الراعي من تكبيرة الاحرام (قوله قبلها) أي
 القدرة (قوله فرع) كشرح هنا كلاما عن الحنفية الخ في نسخة بدل ماذا كر وذكر بعض الشراح عن الحنفية انه لو مر نائم
 بماء ثم نبيه وعلمه بعد بعوده الخ (قوله ولم يبين) أي البعض (قوله عدم بطلان تيممه) قال سمع على منهج نقلا عن م ر بعد ما ذكر
 لعدم علمه وشعوره كالماء كان هناك بترخفيه فانه لا يبطل تيممه ولا قضاء عليه وقد يفرق بتقصير النائم بخلاف البراءة فقلت
 وقد يدفع الفرق بعدم بطلان تيمم الممكنة حيث لم تر الماء فانما الاقرب للعالم به من النائم (تنبيه) لو رجع في الصلاة ووجد ما يمكن
 الدم فقط بطل تيممه قال شيخنا كذا ذكر في العباب قلل الالدرج الله ولا وجه لبطلان تيممه ويمكن الجواب عنه بان يحمل

== ذلك على ما اذا كان كافيا لدم فقط في نفس الامر وتردد هو في كونه فاضلا عنه ولا في بطل نيمه لذلك اه حواشي شرح
 الروض (قوله بطلت صلاته ونيمه) عبارة بطلت الصلاة لبطلان نيمها كما علم من سياق كلامه اذ البحث في مبطله لا مبطلها
 فلا اعتراض عليه اه اي بانه كان الاولى ان يقول بطل اي التيمم (قوله اذا فائدة الخ) هذا التعليل لا يأتي في النافلة فتأمل
 وعليه فكان الاولى ان يقول مع طاب الاعادة الا ان يقال هذا لتعليل لبطلان الفرض الواقع في كلام المصنف وبطلان النقل
 انما هو بطريق التبعية للفرض وليس معلا في كلامهم بما ذكر (قوله على حرمتها) أي احترامها لانه يحرم قطعها (قوله فلا تبطل
 صلاته) استشكل ذلك الاستسوى بما لو ابصر الاعي في الصلاة بعد التقليد في القبلة اه عمدة قال في شرح الروض ويجب
 بانه هنا قد فرغ من البذل وهو التيمم بخلافه ثم فانه ما دام في الصلاة فهو مقلدا انتهى اي وبالا بصر زال ما يجوز معه التقليد قال
 في حاشية الروض ويجب ايضا بان صلاة ٢٢٤ الاعي مستندة الى غيره فاذا ابصر وجب عليه الاجتهاد ولا

يمكن بناء اجتهاده على اجتهاد غيره
 (قوله ولان) عطف على قوله
 لتلبسه بالمقصود (قوله احباطها)
 اي ابطالها (قوله من يسير غبن
 شرائه) وهم لم يكفوه ذلك لما
 فيه من المشقة عليه (قوله
 ويخالف) اي التيمم (قوله فانه
 يجب) اي الستر ثم ان امكنه حالا
 وفعله استقرت صلاته على الصحة
 والابطال (قوله ليس يحدث)
 اي وانما بطلت حيث لم تسقط
 بالتيمم لما مر من انه لا فائدة في
 استقراره مع لزوم الاعادة (قوله
 قبل الفراغ الخ) انظر مفهومه
 بالنسبة للتيمم مع ان وجد ان الماء
 بعد الفراغ من البذل وهو التيمم
 وقبل الشروع في الصلاة يبطل
 التيمم فلا بد من رعاية شيء آخر

كصلاة جنازة او عيد (لا يسقط) اي لا يسقط قضاؤها (به) اي بالتيمم بان كانت بمكان
 يندرفيه فقد الماء (بطلت) صلاته ونيمه (على المشهور) اذا فائدة في استقراره مع لزوم
 الاعادة والثاني لا تبطل بمحاذرة على حرمتها او بعيدها (وان اسقطها) اي اسقط التيمم
 قضاءها (فلا) تبطل صلاته لتلبسه بالمقصود من غير مانع من استقراره كوجود المكفر
 الرقبة في الصوم ولان احباطها اشد من يسير غبن شرائه ويخالف المستوفاه يجب قطعها
 اذ لم يأت يبدل ولان وجود الماء ليس يحدث غيرانه مانع من ابتداء التيمم وليس كالمصلي
 بالخف فيتخرق فيها لانه لا يجوز بحال اقتناحها مع تخرقه لاسيما مع نسبه الى تصغير بعدم
 تعهده ولا كالعقد بالاشهر لو حاضرت فيها القدر ثم اعلى الاصل قبل الفراغ من البذل
 بخلاف التيمم فيهما (وقيل يبطل النقل) الذي يسقط بالتيمم لقصور حرمة عن
 حرمة الفرض اذ الفرض يلزم بالشروع فيه بخلاف النقل ولوجود الماء في صلاة تسقط
 بالتيمم وهو مسافر قاصر فنوى الإقامة أو كانت مقصورة فنوى انعامها بطلت تغليباً
 لحكم الإقامة في الاولى ولحدوث ما لم يستجبه فيها في الثانية لان الانعام كافتتاح صلاة
 أخرى فلو تأخرت الرؤية للماء عن نية الإقامة أو الانعام لم تبطل صلاته ولو تأخرت
 الرؤية الإقامة أو الانعام كانت كتقدمها فتضرر كاعتقاده عبارة ابن المقرئ وهو
 المعتمد كما أفاده الوالد رحمه الله تعالى وشفاء المريض من مرضه في الصلاة كوجدان
 الماء في التفصيل المار (والاصح ان قطعها) أي الشريطة التي تسقط بالتيمم ويجوز زحل
 كلامه على الصلاة التي تسقط بالتيمم ولو نفلا وانما حاشا عبارة على الفرض لان من

على بهجة وقوله فلا بد الخ كان يقال بخلاف ما لو رآه بعد الاشهر فان البذل واثره الذي هو كالفراغ من الصلاة
 هنا انقضى بخلاف رؤية الماء بعد التيمم فان ما طلب التيمم له وهو الصلاة بان وكتب عليه سم على بهجة ايضا وهو منتقض بالقدرة
 على الرقبة في اثناء الصوم اه قلت هو منتقض به كما قال لكنه قد يفرق بينهما بما تقدم للشارح يعني شيخ الاسلام في شرح البهجة
 الكبير من انه لو وجبت الرقبة لكان جمعاً بين البذل والمبذل ولا يرد مثله في الحائض لانه بطرق الحيض تبين انها من ذوات الاقراء
 فمما ضي محسوب من العدة (قوله النقل) اي الموقت وغيره (قوله فنوى) وسأقيل ان مقارنة نية الإقامة أو الانعام للرؤية
 كتأخرها فتبطل به الصلاة (قوله في الاولى) هي قوله قاصر (قوله فتضرر) خلافاً للحج في المقارنة (قوله وشفاء المريض الخ) أي
 حيث علم بخلاف ما لو توهمه أو شك فيه أو ظنه فلا تبطل به كافي الماء ومن شفاء المريض انقطاع دم المستحاضة (قوله كوجدان
 الماء الخ) اي فان كانت الصلاة تسقط بالتيمم لم تبطل والابطال

(قوله والثاني الخ) الاولى تاخير بعد قول المصنف افضل ثم رأيت في نسخة كذلك (قوله ليتوضأ ويصل بذاتها افضل) ظاهره ولو صلاة جنازة وهو قريب ان لم يحش تغير فان خيف عليه تغير ما فالاعتماد افضل بل قديتال بوجوبه ويحتمل ان يقال ان الاعتماد افضل وان لم يحش تغير اصله مسارعة الى دفنه (قوله في اثناء الصوم) اي فان اعتاقها وقطع الصوم افضل وكالصوم الاطعام فاذا قدر على غيره بعد الشرع فيه لا يجب العود له وينبغي انه افضل كما لو قدر على الاعتاق بعد الشرع في الصوم وعبرة الشارح في آخر كتاب الكفار بعد قول المصنف او تغير انصها ولا اثر لقد رتبه على صوم او عتق بعد الاطعام ولو لم يشرع في صوم يوم من الشهرين فقد رتبه على العتق انتهى وقضيه انه لو قدر على بعض الامداد فأخرجه ثم قدر على الصوم او العتق لا يجب العود له وان عجز عن بقية الامداد بل يستقر الطعام في ذمته الى القدرة ومرااد الشارح بالاثنا عشر ما بعد الشرع ولو في اول يوم وهل يقع الصوم فرضا او تنافيا نظروا لا قرب الثاني وان كان نوى به الفرض لئلا يلزم عليه الجمع بين البذل والمبدل وهم لا يجوزون ذلك وبقي ما لو انقطع تتابع المكفر هل يتعين عليه العتق حيث وجد الرقبة ام يستأنف فيه نظروا لا قرب الاول (قوله قال) اي المصنف (قوله او قلمها) عطف على قول المصنف قطعها ٢٢٥ (قوله اما هذا) راجع لقوله قطعها

وقوله او هذا راجع لقوله او قلمها (قوله لأن ذلك) اي الاحداث (قوله مقالة واحدة) قديم الخاته ما في الدميري فانه بعد ان ذكر الاصح ومقابله قال والثالث الافضل ان يقاب فرضه تنفلا ويسلم من ركنين انتهى وهو صريح في ان الاول الافضل قطعها الاقلام تنفلا مطلقا وقد يجب ان يكون الثالث يقول الافضل قلبها تنفلا لا ينافي ما ذكره لانه لم يرد رجح قلبها تنفلا بل قوله لم يرد رجح مشعر بانه رأى

جملة مقابل الاصح وجهها بجرمة القطع وهو لا يأتي في النفل والثاني اتمامها افضل (ليتوضأ) ويصل بذاتها (افضل) من اتمامها كوجود المكفر الرقبة في اثناء الصوم ويخرج من خلاف من حرم اتمامها قال في التنقيح أو قلمها تنفلا وقد يقال الافضل قلبها تنفلا فان لم يفعل فالافضل الخروج منها قال الاذرعى وكأنه اراد ان اصح الاوجه اما هذا او هذا لان ذلك مقالة واحدة ولم يرد من رجح قلبها تنفلا ولم يرد ايضا ان اطلاق القول بان قطعها افضل يشهد انه لا فرق بين ان يكون في جماعة او منفردا ويظهر ان يقال ان ابتدأها في جماعة ولو قطعها وتوضأ لانفرادها مضى فيها مع الجماعة افضل وان ابتدأها منفردا ولو قطعها وتوضأ أصلاها في جماعة او ابتدأها في جماعة ولو قطعها وتوضأ أصلاها في جماعة او ابتدأها منفردا ولو قطعها وتوضأ أصلاها منفردا فقطعها افضل ومحل جواز قطع القرينة ما لم يضق وقتها فان ضاق حرم لئلا يخرجها عن وقتها مع قدرته على اداها فيه كما جزم به في التحقيق ونقله في المجموع عن الامام وقال انه متعين ولا أعلم أحدا يخالفه وان جعله في الروضة وجهها ضعيفا

من قال به هذا وقوله وكأنه اراد ان اصح الاوجه الخ يقتضي ان كونه اراد اما هذا أو هذا لا يكون مقالة واحدة وفيه تأمل فان مفاده التخيير بين هذين الامرين والتخيير بينهما مقالة واحدة وانما يتقوى كونه مقالة واحدة اذا كان بعضهم يقول ان قلبها تنفلا افضل وبعضهم يقول ان قطعها افضل وهو لم ينقله ويمكن أن يقال ان في المسئلة اوجهات منها ان قلبها تنفلا افضل ومنها ان قطعها افضل ومنها غيرة ذلك وهو ضعيف ويبقى الاولان وأحدهما لا بد منه هو الاصح والمحصل انه يحتمل عبارة النووي على انه يقول ما عدا الوجهين الاولين ضعيف واما الاولان فأحدهما هو الاصح لكن لم يحرر للشارح خصوص الاصح منهما (قوله افضل) خلافا لالحج (قوله في جماعة) ظاهره ولو كانت الثانية مقبولة وينبغي تخصيصه بما اذا استويا وكانت الثانية افضل من الاولى (قوله فان ضاق) أي عما يسعها كماله حج لكن قال قه عن الشارح انه مال الى ان المراد ضيق الوقت عن وقوعها اذ احتسب لو كان اذا قطعها وتوضأ أدرك ركعة في الوقت قطعها واستدل على ذلك بعبارة التائري في ذلك وما نقله سم عنه يفهم من قوله لئلا الخ (قوله ضعيفا) قب في شرح الارشاد لشجنا وبما لم يعلم انه لم يضعفه الامن حيث ان مقتضاه جواز قطع الفرض مطلقا من غير فرق بين التيمم وغيره قبل ضيق الوقت ثم رأيت في الاسماء اشار لذلك اه

(قوله ولو عيم ميت) قال سمع على حج ولوثيم وعيم الميت وصلى عليه بحيث لا تسقط الصلاة بالتيمم ثم دقته ثم وجد الماء فوضأ وصلى على قبره وهل تتوقف على نبش الميت وغسله حيث لم يتغير فيه نظروا قال مربي ينبغي ان لا تتوقف وتقدم عن الشارح ما قد يقتضى خلافه اهـ (أقول) والا قرب ما تقدم عن حج وقد يؤخذ ذلك من كلام المنهاج في الجنائز حيث قال متى دفن بلا غسل وجب نبشه وغسله ما لم يتغير (قوله كتيمم الحى) أى فان كان فى محل يغلب فيه فقد الماء او يستوى فيه الامران فلا اعادة والاوجب غسله والصلاة عليه (قوله وقول ابن خيران) هذا قد يشعر بأنه تعقب لما قبله ولم يظهر فيه ذلك فالظاهر انه كلام مستأنف قصد به بيان حكم تيمم الحى (قوله حيث) ظرف لقوله مردود (قوله بان وقتها) صلة مردود (قوله قبله) أى الدفن (قوله جواز صلاته) أى التيمم (قوله عليه) أى الميت (قوله مطلقا) أى فى محل يغلب فيه فقد الماء ام لا لكن اذا لم تسقط الصلاة به لعله وكان ثم من تسقط بفعله وجب على من تسقط به لعله وصحت لمن لا تسقط بفعله كالماتة (قوله تسقط به) أى التيمم (قوله ويصلم الثانية) قال حج بعد ما ذكر لا سجود ٢٢٦ سهو تذكرة بعدها وان قرب الفصل فاصله عنها بالاسلام صورة

وان بان بالعود لو جازانه لم يخرج به اهـ ومثله فى حاشية شيخنا الزيادى وفى ابن عبد الحق وهو مفهوم من كلام الشارح أيضا حيث اقتصر على التسليم الثانية وبه يعلم ما فى كلام شيخنا العلامة الشوبرى من التوقف فى كلام حج رحمه الله وبقي ما لوثذكر فوات ركن بعد سلامه هل يأتى به أم لافيه نظروا الا قرب انه ان قصر الفصل اتي به والا فلا لانه كانه لم يخرج منها (قوله ابقا طهرها) قال حج لانه لا يطل البرؤيتها دون رؤيته اهـ وكتب عليه سم قوله لانه الخ ظاهر كلامهم انه لا يلزمه اعلامها بوجود الماء ووجهه ان طهارتها باقية ووطئ جائر وقياس ما هنا انه لو اقتدى بتيمم تسقط صلاته بالتيمم وقد رأى هو اعنى المأموم الماء قبل ركعتين احرامه به دون الامام صح اقتداءه ولم يكن اعلامه بوجوده لازما اهـ أقول وفيه انه قد يقال ان الظاهر من كلامه انه رأى بعد احرام الامام وقبل احرامه هو فان كان كذلك فلا وجه للتعدد لان الامام لو رأى الماء لم تبطل صلاته ويصح الاقتداء به مع العلم بأنه رأى الماء فإى فائدة فى اخبار المأموم له بأنه رأى الماء نعم ان كان الضمير فى احرامه راجعا للامام على معنى انه قبل احرام الامام رأى المأموم الماء اتجه السؤال (قوله قد تيمم) أى بان كان جنبيا (قوله لعدم ارتباط بعضها ببعض) قال سم على البهجة قد يؤخذ منه عدم البطلان اذا رأى فى أثناء جملة يرتبط بعضها ببعض مبتدأ او خبرا اهـ أقول قد ينفع هذا الاخذ بان المراد بالارتباط ان لا يمتد بما فعله قبل رؤيته الماء لو اقتصر عليه وذلك انما يكون فى الصلاة دون غيرها (قوله الذى لم يتوقدرا) هذا التقييد لا يناسب قول المصنف الا ترى الامن نوى عدد افكان الاولى للشارح بتقييد المتن على اطلاقه (قوله لا يجاوز) لا يجوز له ذلك لما عطل به الشارح

ولو عيم ميت وصلى عليه ثم وجد الماء كان حكم تيممه كتيمم الحى وحكم الصلاة عليه حكم غيرها من الصلوات وقول ابن خيران ليس لحاضر ان يعيم ويصلى على الميت مردود قيل حيث لم يكن ثم غيره وان امكن توجيهه بأن صلاته لا تغنى عن الاعادة وليس هنا وقت مضيق يكون بعده قضاء حتى يفعلها الحرمته بأن وقتها الواجب فعلها فيه اعادة قبل الدفن فتعين فعلها قبل الحرمته ثم بعد ذلك اذا رأى الماء لا مقاط الفرض على ان عبارته اوات بأنها فى حاضراى أو مسافرا واجد الماء ما خاف لو توضأ فأتته صلاة الجنائز فهذا التيمم عند ذلك خلافا لابي حنيفة اما اذا كان ثم من يحصل به الفرض فليس له التيمم لفعله لانه لا ضرورة فيه اليه انتهى هذا والاوجه جواز صلاته عليه مطلقا وان كان ثم من يحصل الفرض به ويبطل التيمم بسلامه من صلاته تسقط به برؤيته فيها وان علم تلقه قبل سلامه لضعفه برؤيته الماء وكان مقتضى الحال بطلانها الكفى خالفناه لحرمته او وسلم الثانية لانها من جملة الصلاة فى الثواب وليست منها عند عروض المنافى ولو رأته حائض متيممة افتقد الماء ما وهو يتجامعها تزوج وجوب البطلان طهرها حيث علم برؤيتها الا ان رآه وهو فلا يجب نزعه اية اظهرها خلافا لصاحب الانوار ولورأى ماء فى أثناء قراءة قد تيمم اهابطل تيممه بالرؤية لافرق فى ذلك بين ان ينوى قراءة قد علم معلوم أم لا لعدم ارتباط بعضها ببعض كما قاله الرويانى (و) الاصح (ان المتأمل) الواجد الماء فى صلاته الذى لم يتوقدرا (لا يجاوز)

(قوله في الثالثة) اي بان وصل الى حد تجزئه فيه التراءة وذلك بان كان للقيام اقرب ان كان يصلي من قيام وبأن يستوي جالسا وان لم يشرع في القراءة ان كان يصلي من جلوس ونقل عن العباب ما يوافقه (قوله الامن نوى الخ) فتح (اقول) استثناء هذا من عدم مجاوزة ركعتين بتبادر منه ان المنيب به مجاوزته ما فلا يناسب حمل العدد المنوي على ما يشمل الركعة فقامله اه وقديقال هو استثناء منقطع وكأنه قال ومن نوى عدد اياته (قوله فيتمه) اي جواز او الافضل قطعه لصلية بالوضوء كما يفيد قوله كالقصر والمأمور من بطلانه على وجهه (قوله تفريقه) اي الطواف فيتموضا ويأتي بيقينة طوافه لان الموالاة فيه سنة (قوله سواء اكان بالغام صيدا) اي ووجه ذلك فيه انه -م الحقواصلاته ٢٢٧ بالقرائن حيث لم يجوز وهما من قعود

ولاعلى الدابة في السفر لاغير
القبلة ويؤخذ من ذلك ان الصبي
والجنون لو فاتته -ما صلوات
واراد الصبي قضاء ما فاتته بعد
بلوغه والجنون قضاء بعد افاقته
عمل بالاسنية فيهما وجب عليهما
التيمم لكل فرض مع وقوعه نقلا
اهم الله السابعة (قوله ثم بلغ)
خرج به ما لو بلغ في اثنتاهما فيتمها
بذلك التيمم اه حج بالمعنى وفي
فتاوى م راياوافقه (قوله لان
صلاته نقل) زادهم على منسج
بعد ما ذكرنا ما صحته ففرض
مع انه لا يستبيحها لانه نوى فرضا
وزاد فلفت الزيادة وفارق
ما لو نوى استباحة الظهر خمس
ركعات لانه لا يتصور معه استباحة
كله ولا بعضه نهر الارشاد
اشيئا اه وقضية قوله وانما
صحته ففرض الخ انه لا فرق
فيما لو نوى فرضا بين اسكان

ركعتين) لانه الاحب والمعهود في النقل فالزيادة عليهما كافتتاح صلاة بعد وجود الماء
لافتقارها الى قصد جديد نعم لو وجد في ثالثة اتمها لانها لا تتبع بعض كما قاله القاضي
أبو الطيب والروائي والثالثة مثال لما فوقها له حكمها (الامن نوى عدد) أي شيأ ولو
ركعة كما هو اصطلاح الفقهاء فالاعتراض عليه باصطلاح الحساب غير سديد (فيتمه)
كالقصر لان اعتقاده عليه على ما ولا يزيد عليه اذ الزيادة كافتتاح صلاة أخرى بعد وجود
الماء لا فتقارها الى قصد جديد ولورأى الماء في اثنا طوافه فوضأ بناء على جواز تفريقه
وهو الاصح كما قاله الثوري ومقابل الاصح في الاول انه يجاوز ركعتين بما شاء وفي الثاني
انه لا يجاوز ركعتين ثم شرع في الحكم الثاني وهو ما يستبيح به التيمم فقال (ولا يصلي بتيمم
غير فرض) سواء اكان تيممه عن حدث اصغرام اكبر وسواء اكان مرض ام انتقدهما
وسواء اكان بالغام صيدا نعم لتيمم للفرض ثم بلغ لم يصل به القرض لان صلاته نقل كما صححه
في التحقيق عملا بالاحتياط في حقته في الموضوعين وسواء اكان الفرض اداء أم قضاء لقوله
نعالي اذا قمتم الى الصلاة الى قوله فيتموه وافاقه قضى وجوب الطهر لكل صلاة خرج الوضوء
بالسنة فبقى التيمم على مقتضاه ولما روى البيهقي باسناد صحيح عن ابن عمر قال يتيمم لكل صلاة
وان لم يحدث ولما رواه الدارقطني عن ابن عباس انه قال من السنة ان لا يصلي بتيمم واحد
الا صلاة واحدة ثم يحدث للمائة تيمما والسنة في كلام العماني تنصرف الى سنة رسول الله
صلى الله عليه وسلم ومفهوم قوله صلى الله عليه وسلم انما أدركتني الصلاة تيممت وصلبت
يدل عليه ولانه طهارة ضرورة فتقدر بقدرها لا يقال لو عبر بقوله ولا يؤذى بتيمم غير
فرض كان أولى يشمل الطوافين والطواف والصلاة لا نقول لو عبر بذلك لورد عليه فتمكن
المرأة حلليها امر ارامته عدة تيمم واحد فانه جائز مع ان كل مرة فرض عليها وعبادته
حيثما تقتضي عدم ذلك وليس يصح بحلاف ما عبر به فانه سالم من ذلك غاية انه لم يدخل

صلاة كل منها وقت السبحة لكون بعضها اداء وبعضها قضاء وبين ما لو أمكن فعل بعضها وقت السبحة دون بعض كما لو نوى
التيمم اداء أو أخرى لم يدخل وقتها وقدينه هم قوله أيضا لانه لا يتصور معه استباحة كله ولا بعضه (قوله لكل صلاة) اطلاقه
يشمل النفس وعبارة حج ولان الوضوء كان يجب لكل فرض فتسخ يوم الخندق فبقى التيمم على الاصل من وجوب
الطهر لكل فرض اه وهو صريح في النسخ ولا يفيد قول الشارح خرج الوضوء بالسنة بل قد ينفي خلافه وهو ان السنة
بينت عدم وجوب الوضوء لكل فرض فتكون مخصوصة للاية (قوله يدل عليه) وجه الدلالة ان عموم قوله انما أدركتني
الصلاة الخ يشمل ما لو كان متيما قبل (قوله حينئذ) أي حين اذ عبر بيؤدى بدل يصلي وقديقال مسألة تمكن الحبل مستثناة
فلا ترد نقضا

(قوله الجمعة وخطبتها) أي ولا بين خطبتين في محلين كما لو خطب في موضع ولم يصل فيه ثم انتقل لآخر وأراد الخطبة لاهله وفيه كلام لقم فليراجع (قوله على المحدث) أي من صلاة وطواف ونحوهما بخلاف ما لا يحرم على المحدث حدثا أصغر من قراءة ومكث مسجد فلا يحرم إبقاء طهره بالنسبة له فلا يحتاج لتيمم آخر ما لم تعرض له جنابة (قوله ويستمر تيممه) أي فيقرأ القرآن ويمكث في المسجد بهذا التيمم (قوله يجد الماء الخ) وعليه ما إذا أراد صلاة النافلة وتوضأ لها لم يحجج التيمم حيث كان تيممه عن الجنابة لعله بغير أعضاء الوضوء وكذا لو كان تيممه عن الجنابة لفقد الماء ثم أحدث حدثا أصغر فتيمم بنية زوال مانع الأصغر ويصل بذلك التيمم التوافل لبقاء تيممه بالنسبة للمحدث الأكبر (قوله ولا يبطل تيممه) أي فيقتفل به ما شاء ويصل به الفرض إن لم يكن صلاة بذلك التيمم قبل (قوله أقام غسله) أي بان كان معه ماء لا يكفيه وتيمم له أي للمحدث (قوله وجد كافيهما) أي الحدث الأصغر والجنابة (قوله بطل تيممه) ولا فرق بين هذين والقي ٢٢٨ قبلها وإن المراد التيمم الأول وهو الذي عن الجنابة كما صرح به الخطيب الشيرازي

في العبارة ما سوى الصلاة بل حكمه مسكوت عنه وليس بمضطر ولا يجتمع بين الجمعة وخطبتها بتيمم واحد كما رجحناه وهو المعتمد لأن الخطبة وإن كانت فرض كفاية قد التحقت بفرائض الأعيان لما قيل إنه أبدل عن ركعتين والصحيح لا يقطع النظر عن تقابله وإنما جمع بين الخطبتين بتيمم واحد مع أنه ما فرض أن يكونه ما في حكم شيء واحد وعلم من ذلك أن الخطيب يحتاج إلى تيممين وأنه لو تيمم للجمعة فإنه لا يحط به ولا يصل إلى الجمعة به وأنه لو تيمم للخطبة فلم يحط به ولا يصل إلى الجمعة وإن كانت. ون ما فعله به لما تقدم من أنه ألحقت بفرض العين وشمل كلامه التيمم للجنابة عند عجزه عن الماء إذا تجردت جنابته عن الحدث فإنه لا يصلح به غير فرض كما مر في باب أسباب الحدث ولو تيمم عن حدث أكبر ثم أحدث حدثا أصغر انتقض طهره الأصغر لا الأكبر كالواحد حدث به وغسله فيحرم عليه ما يحرم على المحدث ويستمر تيممه عن الحدث الأكبر حتى يجد الماء بلامانع ولو غسل جنب كل بدنه سوى رجله ثم فقد الماء وحصل له حدث أصغر وتيمم له ثم وجد ماء يكفي رجله فقط تعين لهما ولا يبطل تيممه ولو تيمم أو لتمام غسله ثم أحدث وتيمم له ثم وجد كافيه ما بطل تيممه ويجوز للرجل جماع أهله وإن علم عدم الماء وقت الصلاة فتيمم ويصل من غير إعادة (ويقتفل) مع الفريضة وبدونها بتيمم (ما شاء) لكثر التوافل فتشتمل المشقة بإعادة التيمم إليها تخفف الشارع في حكمها كما خفف بترك التيام فيها مع القدرة وبترك استقبال القبلة في السفر ولا نه وإن تعددت في حكم صلاة واحدة بدليل أنه لو أحرم بركعة فإنه إن يجعلها مائة وبالعكس ولو تدرأ تيمم كل صلاة يدخل فيها كان له أن يجتمعها مع فرض

وعبارته ولو غسل نحو جنب جميع بدنه الأربعين فقط تعين لهما ولا يبطل تيممه ولو تيمم أولا لتمام غسله ثم أحدث وتيمم له ثم وجد كافيه ما بطل تيممه الأول وهذا كله بناء على أن الضمير في قوله كافيهما للرجلين ولا يتعين ذلك بل يجوز أن الضمير فيه راجع للحدث الأصغر والجنابة كما قدمناه وبطلان التيمم حينئذ ظاهر لو جرد الماء (قوله وإن علم الخ) هذا ظاهر حيث كانا مستحيين بالماء أو لم يجز له جماعها كما مر لما فيه من التضييق بالجناسة وما يترتب عليه من بطلان تيممه إذا علم أنه لم يجد ماء في وقت الصلاة هذا وقد مر أنه لا يكاف الاستنجاء من المذي لأنه ينعف شهوته فيعني

عنه لكن بالنسبة للجماع لا لما أصاب بدنه منه أو توبه وعليه فلو علم أنه لا يجد ماء يغسل به ما أصابه منه بعد الجماع فينبغي حرمة لان إذا كان الجماع بعد دخول الوقت لا قبله فلا يحرم لعدم مخاطبته بالصلاة الآن وهو لا يكاف تحصيل شروط الصلاة قبل دخول وقتها (قوله بدليل الخ) هذا التوجيه لا يأتي في غير المنقل كالأوتاب (قوله أنه أن يجتمعها الخ) وعليه فلو أبطلها بعد الشروع فيها فهل إذا أعادها يجوز له أن يجمع بينهما وبين فرض آخر أو لا فيه نظر والأقرب الأول لأنه وإن وجب أعادتها فهو بطريق لا تمامها لكن في ج مانعه نعم أن قطعها أي النافلة التي تدرأ تمامها بنية الأعراض ثم أراد إتمامها احتمل وجوب التيمم لأنه بالأعراض عن البقية صبرها كالقرض المستقل ومثله ما لو نذر سورتين في وقتين فيحتمل وجوب التيمم لكل لأنهما لا يسميان الآن فرضا واحدا أه وقياس ما ذكره فيما لو قطع بنية الأعراض ثم أراد الإتمام أنه لو أبطلها ثم أراد أعادتها وجوب التيمم (فرع) تيمم للفرض وأحرم به ثم بطل أو أبطله فالوجه جواز إعادة ذلك الفرض لأنه لم يوتبه القرض خلافا لما نقل عن بعض شراح الحاوي قب

(قوله جازاً أيضاً الخ) ومثل ذلك ما لو تيمم بمحل يغلب فيه وجود الماء وصلى ثم انتقل إلى محل يغلب فيه الفقد أو يستوى فيه الأمران
فله أعادته بذلك التيمم الأول بناء على أن العبرة في سقوط القضاء بمحل الصلاة وهو المعتقد لا بمحل التيمم (قوله والنذر كفرض الخ)
قال في شرح العباب كالوتر في أنه كله فرض واحد وان اشتغل على ركعات مفصلة فيبطلها فظهر لأنه مع ذلك يسمى صلاة
واحدة منذورة فلم يلزمه تكرير التيمم بتكرير الفصل ويحتمل خلافه اهـ وقال هر انه أى الاحتمال ليس بعيب إذا نظر
سنة الظهر الأربع قبلية أو البعدية اهـ سم على ج أقول قوله فلم يلزمه الخ هو المعتقد ومحل في غير التراويح مع ما لم يندر
أنه يسلم من كل ركعتين فان نذر ذلك وجب لكل تيمم سواء الوتر والضحي وغيرهما لأنه أحرجهما بنذر السلام من كل ركعتين
عن كونها صلاة واحدة واما التراويح فلا ينعقد نذر السلام فيها لجوبه شرعا والواجب لا ينعقد نذره وعليه فيمكن الفرق
بين التراويح حيث يصح أن يصليها كلها بتيمم واحد على ما في فتاوى ج وبين الوتر مثلا حيث وجب تعدد التيمم فيه بان
الوتر مثلا لنذر السلام فيه كان العمل مقصودا ناشئا من التزامه فوجب ٢٢٩ العمل بمقتضاه لكونه من فعله

والتراويح لما كان السلام فيها
معتبر الصلاة مع صدق اسم الصلاة
عابها بقيت على أصلها من عدم
تعدد التيمم لما يصدق عليه اسم
الصلاة الواحدة وقوله فانظر
سنة الظهر أقول الظاهر في سنة
الظهر في النذر أنه يكفي فيها بتيمم
واحد كالوتر صورته كان يقول
لله على أن أصلي سنة الظهر
القبلية والبعدية ويكفي للثمانية
تيمم واحد وحرام واحد على
كلام الرمي خلافا للحج رحهما
الله وكسنة الظهر الضحي وان
سلم فيها من كل ركعتين واما
التراويح فقليل يجب أن يتم فيها
لكل ركعتين لجوب السلام

لأن ابتداءه انقل كما ذكره الروايات اذهى في الحقيقة نقل والفرض انما هو اتمامها كما
في سج النفل ولو صلى بتيمم مكتوب منفردا أو في جماعة ثم أعادها في جماعة بعبارة جاز لا
يجع بين فرض ونافله أو صلاة واحدة حيث تلزمه أعادتها كمرطوب ثم أعادها بعبارة جاز لا
تقدم يتابع على أن فرضه المعادة وهو الأصح لا يقال الأولى اتى بها فرضا والفرضان
لا يجتمعان بتيمم واحد لا نقول هي كالمسببة من خمس يجوز جمعها بتيمم وان كانت
فروضان الفرض بالذات واحد ويؤخذ منه أن مصلى الجمعة بالتيمم لو لم يزل أعادة الظهر
صلاها بذلك التيمم كما تقرر (والنذر بالمجمعة) كفرض) عني (في الاظهر) على النذر
مسلكا به مسلك واجب الشرع فلا يجمع بينه وبين فرض آخر بتيمم أداء كان أو قضاء
والثاني لأن وجوبه لعرض فلا يلحق بالفرض أصالة فله ما ذكر (والأصح صحة جنازة)
أو جنازة من أو واحدة كما فهم بالاولى (مع فرض) بتيمم واحد ولو تعينت عليه بان لم يحضر
غيره اهدم كونه من جنس فرائض الاعيان وانما تعين القيام فيها مع القدرة لانه معظم
أركانها وتر كعمى صورتها والثاني لأنه لا يصح لأنه فرض في الجملة والفرض بالفرض أشبه
والثالث أن تعينت عليه فسك الفرض والافسكالنفل (و) الأصح (أن من نسي إحدى
الخمس) ولم يعلم عينها وجب عليه أن يصلي الخمس أتم أتمه بيقين وإذا أراد ذلك (كفاه
تيمم لهن) لأن الفرض واحد ومعه وسيله وقوله لهن متعلق بكفاه إذا أصل في العمل

فهم منها لكن نقل عن فتاوى ج أنها كالوتر فيمكن أن ياتيها بتيمم واحد لان اسم التراويح يشتملها كلها فهي صلاة واحدة وهو
ظاهر قال ج في الفتاوى وعما يستأنس به لا كفاه بتيمم واحد للتراويح قول في شرح العباب والظاهر أن القراءة كصلاة
الجنائز فان فرض تعينها أى القراءة نظوف نسيان فهل يستتبع منها بتيمم لها ما نواه وان تعدد المجلس أو مادام المجلس متعديا
أو ما لم يقطعها بنية الاعراض كل محتمل والذي يتقدح الثالث ولا يقال أن قراءة كل آية فرض فيحتاج إلى تيمم آخر ما فيه من
المشقة التي لا تطاق اهـ (قوله بالاولى) أى في الجنائز والواحدة (قوله لأنه فرض في الجملة) قضية هذا أن الخلاف جارح في
في الجنائز الواحدة فليس له أن يجتمعها مع فرض آخر مطلقا على الثاني ولأن تعينت عليه على الثالث (قوله كفاه تيمم لهن)
أى ويشترط في النية أن يقول نويت استباحة فرض الصلاة أو الصلاة التي نسيته من الخمس في يوم كذا مثلا فلو عين صلاة من
اليوم الذي نسي الصلاة فيه كان نوى استباحة صلاة الصبح مثلا لم يكن له أن يصلي غيرها به من صلوات ذلك اليوم لاحتمال أن
العينة ليست عليه فلا يكون مستجيبا في نية لفرض

(قوله والراجح الثاني) قال الشارح في باب النذر قبل قول المصنف وان بعلمته بشئ الخ بعد مثل ما ذكر فان اجتمع ولم يظهر له شئ
 وأيس من ذلك فالأوجه وجوب الكل اذا لم يتم له الخروج من واجبه بيقين الا بفعل الكل وما لا يتم الواجب الابه فهو واجب
 (قوله لزومه عشرون) أي صلاة ٢٣٠ (قوله وجب عشر) أي بعشر تيممات (قوله صلاة مين) أي بعشر تيممات

أيضا (قوله فانه يتضي ثلاثة أيام)
 أي بثلاث تيممات (قوله وهذا)
 أي قوله ليس منها الخ (قوله لا بد
 منه) أي فلو نوافذ ذلك حرم عليه
 ولم تنعقد صلاته ثم رأيت الشيخ
 عميرة صرح بالحرمه أي والاصل
 عدم الاعتقاد (قوله وهذه طريقة
 ابن الحداد) هي قوله وان شاء تيمم
 مرتين (قوله منها ان تضرب
 المنسي في المنسي فيه الخ) أي
 ومنها ان يقال بتيمم بعد المنسي
 ويصل بكل تيمم عدد غير المنسي
 بزيادة واحد فبذلك الواسي صلاتين
 بتيمم تيممين ويصل بكل تيمم عدد
 غير المنسي وهو ثلاثة بزيادة
 واحدة فتصير الجلة اربعة بكل
 تيمم ومجموعها ثمانية ومنها كما في
 شرح الروض أن تزيد في عدد
 المنسي فيه ما لا ينقص عما يتي
 من المنسي فيه بعد اسقاط المنسي
 وتقسيم المجموع جميعا جميعا عليه
 في المثال المنسي اثنان تزداد على
 المنسي فيه ثلاثة وهي اول عدد
 يوجد فيه الشرط المذكور
 والمجموع وهو ثمانية ينقسم
 على الاثنين جميعا وعلى العبارت
 كلها بشرط ان يترك في كل مرة
 ما بدأ به في المرة قبلها كما عرف (قوله

الفعل فاندفع ما قبل ان عبارته توهم انه انما يكتبه تيمم اذا نوى به الخس وليس مجرد الثاني
 يجب خمس تيممات لوجوب الخس ولوترده هل ترك طواف فرض أو صلاة من الخس صلى
 الخس وطاف بتيمم واحد كما سر ولونذر شيئا أن رده الله سالما ثم شك انذر صدقة ام عتقا
 أم صلاة أم صوما ذال البغوي في قتناويه يحتمل أن يقال عليه الاتيان بجميعها كمن نسي
 صلاة من الخس ويحتمل أن يقال بجته بخلاف الصلاة لانا بقينا هناك وجوب الكل
 عليه فلا يسقط الا باليتين وهما بقينا ان الكل لم يجب عليه وانما وجبت واحدة
 واشتبهت فيجته كالقبلة والاواني اه والراجح الثاني ولو جهل عددا عليه من الصلوات
 وقال لا ينقص عن عشر ولا يزدن على عشرين لزومه عشرون ولو نسي ثلاث صلوات من
 يومين ولا يدري أكلها مختلفة أو ثلثان من جنس واحد وجب عشر أيضا قاله القفال في
 فتاويه قال وان نسي أربعين ولا يدري انها مختلفة أو من جنس واحد أو خسا
 أو سائر لم يصح صلاة يومين وكذا في السبع والثمان من يومين وأما الثلاثة من ثلاثة أيام
 لا يدري انها مختلفة أو متفقة فانه يتضي ثلاثة أيام وكذا أربع أو خمس من ثلاثة أيام
 (وان نسي) صلاتين وعلم كونهما (مختلفتين) كعصر ومغرب أو أعلم انهما من يوم
 ام يومين فان شاء (صلى كل صلاة) من الخس (بتيمم) فيصلي الخس بخمس تيممات وهذه
 طريقة ابن القاص (وان شاء تيمم مرتين وصلى بالاقول) من التيممين (أربع أو اربع) كالصبح
 والظهر والعصر والمغرب والاولا مثال لا قيد (وبالثاني) من التيممين (أربع أو اربع) منها
 التي بدأ بها) كالظهر والعصر والمغرب والعشاء وهذا شرط لا بد منه فيخرج من هذه
 ما عليه يبين لكونه قد صلى الثلاثة المتوسطة وهي الظهر والعصر والمغرب مرتين
 بتيممين فان كانت الفائتتان في هذه الثلاثة قد تآدت كل واحدة منها بتيمم وان كانتا
 الصبح والعشاء فقد تآدت الصبح بالتيمم الاوّل والعشاء بالثاني وكذا لو كانت احدي
 الفائتتين احدي الثلاث والاخرى الصبح أو العشاء وهذه طريقة ابن الحداد واستحسنها
 الاصحاب وفرعوا عليها وفي ضبط ذلك عبارات منها ان تضرب المنسي في المنسي فيه
 وتزيد على الحاصل عدد المنسي ثم تضرب المنسي في نفسه وتسقطه من الحاصل وتصل
 بعد الباقي في نسيان صلاتين تضرب اثنين في خمسة يحصل عشرة تزيد عليه اثنين ثم
 تضرب ما فيه ما وتسقط الحاصل وهو أربعة من اثني عشر يبقى ثمانية وتقدم ان الشرط
 ان يترك في كل مرة ما بدأ به في المرة قبلها (أو) نسي صلاتين وعلم كونهما (متفقتين) ولم
 يعلم عينهما كعشرين ولا يكون ذلك الا من يومين (صلى الخس مرتين بتيممين) ليخرج عن

ففي نسيان صلاتين الخ) أي وفي نسيان ثلاث صلوات تضرب ثلاثة في خمسة بحسبة عشر ثم تزيد عدد المنسي وهو ثلاثة العهدة
 تصير الجلة ثمانية عشر تسقط منها تسعة وهي الحاصلة من ضرب المنسي في نفسه تبقى تسعة ومثله يقال في نسيان أربع (قوله بتيممين)
 ولا يكتبه العمل بالطريقة السابقة على هذا التقدير لجواز ان يكون المنسيان صبحين أو عشاءين وهو انما فعل واحد منهما

(قوله لم تجب عليه اعادتها) والفرق بين هذا وبين وضوء الاحتياط ٢٣١ انه مقصود لامكان اتيانه بالطهر المتيقن

بابطال وضوئه بالمرس ولا كذلك
هنا وبأنه في وضوء الاحتياط
متبرع بالطهر وههنا ملزم بالصلاة
ثم رأيت الفرق الاوّل في حج
(قوله ثم صلى به حاضرة) اى ولو
كان التيمم قبل دخول وقت
الحاضرة كما يأتى (قوله او عكسه)
بالرفع والنصب اى حصل عكسه
او كان المصلى عكسه (قوله
وقضية التعليل) هو قوله لزوال
التبعية (قوله يبطل التيمم) معتمد
(قوله والوجه ما جرى عليه ابن
المقرئ) اى من كون القياس
ان التأخير المبطّل للتبعية المانعة
من الجمع يبطل التيمم (قوله
فانها) اى الحاضرة (قوله بانه ثم
استباح) اى فى القائنة (قوله
وهنا) اى فى مسئلة الجمع (قوله
فى وقت معين) اى فلا يتيمم قبل
مجيئه (قوله قبله) اى التكفين
(قوله وهل المراد الغسله) معتمد
(قوله بعد تيممه) اى تيمم الحى
(قوله جازله) اى التيمم (قوله ان
يصل عليه) اى الميمت (قوله لما
تقدم) اى فيما لو تيمم القائنة ثم
دخل وقت الحاضرة من قوله
وفرق المصنف الخ (قوله للعصر)
متعلق بتأخير (قوله فى وقت
العصر) متعلق بقوله ولو تيمم الخ
(قوله فيه) اى فى وقت الظاهر
(قوله ومثل ذلك) اى مثل التيمم
للجمعة قبل الخطبة فى عدم الضرر (قوله قبل وقته) اى ان التعبير فى كلام المصنف بوقت الفعل ليس قيداً فتصحبة

العهد ييقن ويكفى اهن تيمان وان قيل لا بد من عشر تيمعات فان شك هل هما متفقتان
أو مختلفتان أخذ بالاحوط وهو الاتفاق ولو تذكرا المنسبة بعد صلاته الخ لم تجب عليه
اعادتها كما رجح فى المجموع وان نقل بعضهم عنه خلافه (ولا يتيمم اقراض قبل وقت
فعله) لقوله تعالى اذا قمتم الى الصلاة الآية والقيام اليها انما هو بعد دخول وقتها فخرج
الوضوء بالدليل وبقي التيمم على ظاهره وقوله صلى الله عليه وسلم جعلت لى الارض مسجداً
وتراها طهوراً ايئنا أدركتني الصلاة تيممت وصليت ولانه قبل الوقت مستغنى عنه فلم
يصح كمال وجود الماء ولا بد لصحته من معرفة دخول الوقت يقيناً أو ظناً كقتل التراب
المقترب به نيته ولو تيمم ما كافيه لم يصح وان صادف الوقت ولا فرق فى القرض بين الاداء
والقضاء فوق القائنة بتذكرها ولو تذكروا فائتة تيممها ثم صلى به حاضرة أو عكسه جاز
ويتيمم الجمع العصر مع الظاهر تقديمه على الظاهر فى وقتها فان دخل وقت العصر قبل ان
يصلها بطل التيمم ولا جمع لزوال التبعية ومقتضى كلام الرضا انه لو لم يدخل وقت العصر
لكن بطل الجمع لطول الفصل أنه لا يبطل تيمم حتى يصل به فريضة غيرها ونافلة وقضية
التعليل يأباه قال ابن المقرئ فى شرح ارشاده اقتصر واعلى بطلان التيمم بدخول الوقت
والذى يقتضيه القياس ان التأخير المبطّل للتبعية المانع من الجمع يبطل التيمم أيضاً لانه تيمم
له اقبل وقتها لكن التعبير بطلان التيمم لم يذكروا الرافعي بل كلامه يقتضى بقاءه وان
خرج الوقت حتى لو صلى به ما ذكره كصحى قال الزركشى وهو الصواب ونظيره الشيخ بأن
التيمم انما يصح تبعاً على خلاف القياس ولان ذلك يستلزم ان يستبج بالتيمم غير ما نواه دون
ما نواه والوجه ما جرى عليه ابن المقرئ بخلاف ما لو تيمم القائنة قبل وقت الحاضرة فانها
تباح به وقرق المصنف بأنه ثم استباح ما نوى فاستباح غيره بلا وهذا لم يستج ما نوى بالصفة
التي نوى فلم يستج غيره وشمل اطلاقه المندورة فى وقت معين والجزاء ويدخل وقتها بتمام
طهر الميمت من غسل أو تيمم وان لم يكفن نعم يكره التيمم قبله وهل المراد الغسل الواجبة وان
أريد غسله ثلاثاً أو غمام الثلاث قال بعض المتأخرين الظاهر الثانى لكن قول الحجازى
فى مختصره وقت الحاضرة تمام الغسل الواجب بخالفه وهو الوجه ولومات شخص بعد
تيممه لجزاءه ان يصل عليه بذلك التيمم لما تقدم ولو تيمم من أراد تأخير الظاهر للعصر
فى وقت العصر جازاً وفى وقت الظاهر فكذلك أيضاً لانه وقتاً أصالة بخلاف ما لو تيمم للعصر
فيه فانه لا يصح عدم دخول وقتها ولو تيمم لمقصورة فصل به تامة جاز ولو تيمم للخطبة بعد
الزوال صح أو قبله فلا وللجمعة قبل الخطبة جاز لان وقتها دخل بالزوال وتقدم الخطبة انما
هو شرط لصحة فعلها كالتيمم لمكتوبة مثلاً قبل سترعورته أو اجتهاده فى القبلة كما مر
ومثل ذلك ما لو تيمم الخطيب أو غيره قبل تمام العدد الذى تفعده بالجمعة (وكذا
التمثل المؤقت) كالزواتب مع الفرائض فلا يتيمم له قبل وقته (فى الاصح) قياساً على

للجمعة قبل الخطبة فى عدم الضرر (قوله قبل وقته) اى ان التعبير فى كلام المصنف بوقت الفعل ليس قيداً فتصحبة
استباحة سنة الظاهر البعدية قبل فعل الظاهر لدخول وقتها الزمانى

(قوله عند ارادة فعلها) اي ثم لو عن له ان يصليهم معهم أو صلاها منقردا ثم اراد اعادتها مع الجماعة بذلك التيم لم يتنع (قوله ومع الناس الخ) لو اراد الخروج معهم الى الصحراء وجب تأخير التيم اليها على الوجه كما لا يتيم لصحة المسجد الا بعد دخوله اه شرح الارشاد ومفهوم قوله معهم انه لو تأخر عن موافقتهم في الخروج الى وقت غاب على ظنه اجتماع المعظم في الصحراء جواز التيم لم قبل خروجه من بيته مثلا ولا بشرط وصوله الى الصحراء وهو واضح (قوله مؤقتة بمعلوم) اعترضه سم على حج فقال قوله مؤقتة بمعلوم الخ قد ينظر فيه بأنه ان اراد انه معلوم بالوصف بمعنى ان بدايته معلومة بالوصف وهو فراغ الغسل ونهايته معلومة بالوصف وهو الدفن فالاستسقاء والكسوف كذلك لان بداية الاول معلومة بالوصف وهو انقطاع الماء مع الحاجة ونهايته معلومة بالوصف وهو حصول السقيا ٢٣٢ وبداية الثاني معلومة بالوصف وهو التغير ونهايته معلومة بالوصف وهو

زوال التغير وان اراد انه معلوم بالشخص بمعنى ان وقت بدايته ونهايته متعينان لا يتقدمان ولا يتأخران فهو ممنوع كما هو معلوم وقوله الا اني اذ لانهاية لوقت ما معلومة يقال عليه ان اراد انما غير معلومة بالوصف ممنوع او بالشخص فصلاة الجنائز كذلك فليتم اه اقول ويمكن الجواب بان الدفن لما كان وقته معلوما باعتبار الغالب وهو ما يريدون دفنه فيه نزل منزلة المعلوم لكونه موكولا الى فعلهم ولا كذلك الاستسقاء ونحوه (قوله وما تأخر سببه) ككعتي الاحرام والاستخارة ومن اراد السفر (قوله ان محله) اي محل قوله فلا يصح تيممه له (قوله لا يقال) واد على قوله ولو تيمم في غير وقت الكراهة ليصلي الخ (قوله هي) اي

الفرص وأوقات النوافل المؤقتة مقررة في ابوابها ووقت تحية المسجد دخوله ووصلاة الاستسقاء لم يرد بها جماعة الاجتماع لها ولا يظهر ان المراد به اجتماع المعظم فان اراد ان يصليهم منقردا تيمم عند ارادة فعلها او ظاهر انه يلحق بها في ذلك صلاة الكسوفين فيدخل الوقت لمن ارادها وحده بمجرد التغير ومع الناس باجتماع معظمهم وما عارضه توقف على الاجتماع من انه يلزم عليه ان من اراد صلاة الجنائز أو العيد في جماعة لا يتيمم الا بعد الاجتماع ولا فائز به يرد بالفرق اذ صلاة الجنائز مؤقتة بمعلوم وهو من فراغ الغسل الى الدفن والعيد مؤقتة بالحدود الطرفين كالكتابة بقلم يتوقعا على اجتماع وان اراده بخلاف الاستسقاء والكسوفين اذ لانهاية لوقت ما معلومة فمنظر فيه ما لماعزم عليه والثاني يجوز قبله لان أمره أوسع ولهذا جاز الجمع بين نوافل وخرج بالمؤقت النفل المطلق وما تأخر سببه ما بدأ فيتيمم له متى شاء الا في وقت الكراهة فلا يصح تيممه له والوجه كما قال الزر = كشي ان محله فيما اذا تيمم في وقت المصلي فيه ولو تيمم فيه لم يصلي مطلقا وفي غيره فلا ينبغي منعه ولو تيمم في غير وقت الكراهة لم يصلي فيه لم يصح لا يقال هي مؤقتة ايضا مقتضى ما تقر فيه يصح التيمم لها مطلقا لاننا نقول مرادنا بالمؤقت ماله وقت محدود الطرفين والمطلقة ليست كذلك لان ما عدا وقت الكراهة يزيد وينقص لما يأتي ان منه ما يتعلق بالعدل وهو قد يزيد وقد ينقص ثم شرع في الحصر المثلث وهو وجوب القضاء فقال (ومن لم يجد ماء ولا ترابا) لكونه في موضع يسهل فيه أو وجدها وضع من استعملها ما مانع من نحو حاجة عطش في الماء أو ندوة في التراب مانعة من وصول الغبار للعضو ولم يمكنه تجفيفه بنحو نار (لزمه في الجديد ان يصلي الفرض) الاداء ولو جمعه لم تكنه لا يحسب من الأربعين انقصه لحرمه الوقت لقوله صلى الله عليه وسلم

النافلة المطلق (قوله ما تقر) اي من انه لا يفعله في وقت الكراهة فكأنها مؤقتة بغير وقت الكراهة (قوله ولم يمكنه اذا تجفيفه الخ) اي فان امكنه وجب ومنه يؤخذ انه لو كان به جراحة في يديه فغسل وجهه ثم اراد التيمم عن جراحة اليدين انه يكاف تشفيف الوجه واليدين قبل اخذ التراب لانه ان اخذه مع بال يديه صار كالتراب الذي المأخوذ من الارض فلا يصح التيمم به فتنبه له فانه دقيق وينبغي ان يحل تكليفه تشفيف الوجه ما لم يقف في مهب الريح فان وقف فيه وحرك وجهه لا اخذ التراب من الهواء فلا لوصول التراب الى جميع اجزاء الوجه في الحالة المذكورة (قوله لا يحسب من الأربعين انقصه) وينبغي ان مثله ما لو تيمم بمحل يغلب فيه وجود الماء فلا يحسب من الأربعين لانه انما يصلي لحرمه الوقت ويقضى بعد ذلك (قوله لحرمه الوقت) متعلق بصلي فهو عليه للمعقبة مع قيده فالمعقبة وهو الفرض وقوله مع قيده وهو الاداء وقوله صلى الله عليه وسلم وعلة لقوله لزمه ان يصلي الخ

(قوله وجب عليه الاقتصار على قراءة الفاتحة الخ) عبارة الشارح في شرح العباب بعد قول المصنف نعم فاذا الطهورين يقرأ الفاتحة فقط حتما في صلاة الفرض نصها قال في الاسعاد وهل يلحق بالفاتحة آية خطبة الجمعة والسورة المعينة المذكورة كل يوم انفاذا الطهورين يؤايبك اياه لم ارفعه نقل او قضية كلام الارشاد نعم وهو صحيح في آية الخطبة وفيه في السورة المذكورة تردد اذا التذريسلت به مسلكت جائزا للشرع والاوجه الحاقها بما قبلها اذا ذكر في التردد خلاف الاصل اه (أقول) وبقي ما لو قرأ بقصد القرآن مع الجنابة مع القدرة على الطهارة بالماء هل تجزئه القراءة مع حرمة ذلك كاصالة في الدار المغصوبة أولا أخذنا مما قالوه في الاجارة من أنه لو استأجره قراءة ثني من القرآن في وقت معين وأجنب فيه فقرأ وهو جنب حيث قالوا لا يستحق الاجرة لان المقصود من القراءة الثواب وقراءته لا ثواب فيها فيه نظرا لا اقرب الثاني ٢٣٣ لما ذكرنا من هذا كاصالة في الدار المغصوبة لان تلك لها بهتان

كونها صلاة وليست منها عينا من هذه الجهة وكونها اشغالا للغير وهو محرم ولو بغير صلاة فاست حرمة من جهة الصلاة بخلافه هنا فان الحرمة من جهة القراءة (قوله لبعض المتأخرين) هو الاسنوي (قوله وهو) اي هذا الثاني (قوله ولورأى الخ) اي أو توهمه كما يحتمل شيئا من الرأى زيادى (قوله فليس لمن ذكر) اي من فاذا الطهورين ومن على بدنه نجاسة أو حبس عليها (قوله فعلمها) اي صلاة التفل (قوله ولو كان حده أ كبر) اي فاذا الطهورين (قوله من القرآن) ينبغي ان يستثنى من ذلك ما لو خاف نسيانه لم يقرأ وكان لا يدفع خوف نسيانه اجراؤه على قلبه (قوله هؤلاء) اي فاذا الطهورين ومن يبدنه

إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم فان كان جنبا وجب عليه الاقتصار على قراءة الفاتحة وصلاته متصفة بالصحة فبطل بما يطل به غيرها من بقية الصلوات ولو بسبق الحدث كما هو قضية كلامهم خلافا لبعض المتأخرين ولا يشرط لصحة صلاته ضيق الوقت بل انما يمنع عليه الصلاة مادام يرجو أحد الطهورين كما قاله الاذرى وهو ظاهر وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى (ويعيد) اذا وجد الماء أو التراب بمخل تسقط به الصلاة والاحرم عليه قضاؤها وانما وجبت الاعادة لانه عند نادر والثاني يجب الصلاة بالاعادة لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمرهم بها في حديث عائشة وهو مطرد في كل صلاة أدت في الوقت مع خلل وهو مذهب الزنى واختاره في شرح المهذب لانه أدى وظيفة الوقت وانما يجب القضاء بأمر جديد ولم يثبت فيه شيء ولو رأى أحد الطهورين في أثناء هذه الصلاة بطأت وتجب الاعادة على من على بدنه نجاسة يخاف من غلبها مبيح نيم أو حبس عليها أو كان لو سجد لسجد عليها فانه يصلي وجوبا لايامان ينحى له بحيث لو زاد أصابا ويعيد كما جزم به في التحقيق والجموع وهو المعتقد وخروج بالفرض التفل فليس ان ذكر فعلها الا لضرورة اليها ولو كان حده أ كبر ما منع عليه من المصنف وحله والجلوس في المسجد وقراءة ثني من القرآن سوى الفاتحة في الصلاة كما مر وتقدم ان صلاة الجنابة كالنفل في انما تؤدى مع مكتوبة بنيم واحد وقباسة ان هؤلاء لا يصلونها وهو كذلك اذا حصل فرضها بغيرهم ويؤخذ مما ذكر ان من صلى هذه الصلاة لا يسجد فيها التلاوة ولا سهو وهو كذلك كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى اما فاذا الستة فله التفل لعدم لزوم الاعادة كما انتم الحدث ونحوه عن بسطة فرضه بالصلاة مع وجود المشافى وان وقع في كلام المصنف ما يخالفه ومراعاة بالاعادة هنا القضاء كما في المهرر

٣٠ به ل نجاسة أو حبس بمكان نجس (قوله لا يصلونها) قضية حصرة فيما ذكر ان غيرهم ممن يصح منه الفرض يتنفل ويدخل فيه من تحريف التلبه والمربوط على خشبة ونحوهما وفيه بعد لانهم انما يصلون للضرورة ولا ضرورة للنفل (قوله اذا حصل فرضها بغيرهم) كذا في نسخة ويشكل على هذه النسخة ان صلاة الجنابة حيث كانت كالنفل لحقها ان لا يصلوها مطلقا الا ان يقال ان هذه فرض في الجملة ولا يلزم من تشبيهها بالنفل اعطاؤها حكمه من كل وجه (قوله مما ذكر) هو قوله اذا لضرورة اليها (قوله وهو كذلك) اي ما لم يكن مأموما والاوجب للمتابعة (قوله لزوم الاعادة) قضية ان من نيم في محل يغلب فيه وجود الماء لا يتنفل وصرح ما مر في قوله او وجد في صلاة فرضا أو نقل لا تسقط الخ خلافه فليتمأل (قوله القضاء) الاولى ما يشمل القضاء لانه لو غلب على ظنه في اول الوقت عدم وجود ماء أو تراب فيه صلى أوله ثم ان وجد احدهما في الوقت على خلاف ظنه وجب فعله اياه

(قوله لفقد الماء) وقع السؤال عما لو كان بمحل ماؤه قريب بحيث لو حفر الأرض حصل الماء هل يكاف ذلك ولا يصح تيممه حينئذ وان كان غير لائق به الحفر ام لافيه نظر والظاهر الاول وان لم يلق به الحفر لان مثل هذا يقع في جانب العبادة (قوله جرى على الغالب الخ) وينبغي ان يعتبر الاحرام بالصلاة اذا انتقل في بقية محل يغلب فيه الفقد (قوله فلا اعتبار الخ) * (تفصيله) * اذا اعتبرنا محل الصلاة هل يعتبر في زمن الصلاة حتى لو وقعت في صيف وكان الغالب في صيف ذلك المحل المحل العدم وفي شتائه الوجود فلا قضاء وان كان الامر بالعكس وجب القضاء وفي جميع العوام أو غالبه أو جميع العدم أو غالبه فيه نظر ولعل الوجه الاول وعليه فلو غلب ٢٣٤ الوجود صفة أو شتاء في ذلك المحل لكن غلب العدم في خصوص

ذلك الصيف الذي وقعت فيه فهل يعتبر ذلك فيسقط القضاء فيه نظر ولا يبعد ادعاؤه ويجري جميع ذلك في محل التيمم اذا اعتبرناه اه سم على حج (أقول) وما ذكرناه الاقرب مستفاد من قول حج وقت التيمم وهو مراد الشرح فانه لم يخالف الا في كون المكان معتبرا فيه التيمم أو الصلاة ومنه يستفاد ان من سافر الى بلدة وأدركته الصلاة بمقابلة بطريقها الاماء في تلك المقابلة لاقى المكان الذي أراد الصلاة فيه ولا فناء حوله الى حد يجب تخصيصه بالماء منه وهو حد القرب اذا صلى في ذلك المكان بالتيمم لا قضاء عليه حيث كان الغالب عدم وجود الماء في ذلك الوقت ويستفاد ايضا ان

(ويقتضى المقيم المقيم) وجوبا (لفقد الماء) لان فاقده في اقامة نادرا بمخلافه في السفر وفي قول لا يقتضى (لالمسافر) المقيم لفقد الماء وان كان سفره قصيرا العموم فاقده فيه ما روى ان رجلين تيمما في سفر وصليا ثم وجد الماء في الوقت فاعادا أحدهما بالوضوء دون الآخر ثم ذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا ذى أعاد لك الاجر مرتين ولا آخر أصبت السنة واجزاك ثلاثا وتعبيرهم يمكن التيمم جرى على الغالب من عدم اختلاف مكان التيمم والصلاة به في ندرة فقد الماء وعدم ندرته فان اختلفا في ذلك فلا اعتبار حينئذ يمكن الصلاة كما افتى بذلك الواو الدرجه الله ولو دخل المسافر في طريقه قرية وعدم الماء وصلى بالتيمم وجب القضاء فالتعبير بالاقامة والسفر جرى على الغالب اذا مدار في القضاء على ندرة فقد الماء لا بالاقامة وفي عدمه على كثرة فقد الماء لا بالسفر أو أقام في مقابلة وطالت اقامته وصلاة بالتيمم فلا قضاء ولو استوى الوجود والعدم فالتميم عدم القضاء (الا العاصي بسفره في الاصح) كعبه آبق وامرأة ناشرة لان عدم القضاء رخصة فلا ينافي بسفر العاصي ولانه لما لم يفر من رخصة محضة ومن ثم قال السبكي هو رخصة من حيث قيام سبب الحكم الاصلى وعزيمة من حيث وجوبه وتحتمة اه وبه يجمع بين من عفى في كل المضطر المتيقن بأنه رخصة ومن عفى بأنه عزيمة وأما تردد الامام في موضع ان الوجوب هل يجامع الرخصة فيعمل على ان مراده هل يجامع الرخصة المحضة وقد يشال الارجح ما صرح به كلامهم ان الوجوب يجامع الرخصة المحضة رانه لا ينافي تغيرها الى سهولة لان الوجوب فيها الماء كان موافقا لفرض النفس من حيث انه اخف عليها من الحكم الاصلى غالبا لم يكن منافيا لها ما فيها من التسهيل ويصح تيممه فيه ان فقد الماء حاشا لشرعا لتحو مرض وعطش فلا يصح تيممه حتى يتوب

اقدرة

ما يهض هو امش من ان العبرة في القدر والوجود بغالب السنة خلاف ما يهضم من كلام حج

وما استقر به المحقق فتنبه فانه يغلط فيه كثير من ضعفة الطلبة (قوله على ندرة فقد الماء) قال سم على حج بمحل تقييده ندرة فقد الماء بعدمه فان كان لما منع حتى كسب حائل وتأخر نوبته في بئرنا ويوه عن الوقت لم يعدم القضاء م (قوله فالتميم عدم القضاء) اى لان الاصل برادة الذمة (قوله فلا ينافي) اى يعلو (قوله ولانه الخ) هو تعامل الرخصة بالصلاة بالتيمم مع كونه رخصة وهي لا تنافي بالعاصي فكان مقتضى القياس بطلان التيمم حتى يتوب من معصيته (قوله فعلة) اى التيمم (قوله ويصح تيممه) اى العاصي وقوله فيه اى السفر

(قوله بالتوبة) قضية ما ذكر ان عسيانه بالسفر مانع من تيمم المريض وفيه نظر لان المرض الذي هو سبب التيمم لم ينعص به والسفر الذي عصى به ليس مقتضيا للتيمم حتى يقال انه قادر على مانعه بالتوبة وأجاب بعضهم عنه بجواب ليس بشئ (قوله ولو عصى) اي شخص (قوله لانه) اي المحل الذي أقام به (قوله لا تقضى) اي جمعة ٢٣٥ (قوله لذو رفق قد ما يسخن به الماء) ولولا تناوب

جمع الاغتسال من مقتضى الحمام لغرف من البرد فان علم أن توبته تأتي في الوقت وجب انتظارها وامتنع التيمم سواء كان تأخره عن غيره بنحو تقديم صاحب الحمام السابق على غيره أو بتعدي غيره عليه ومنعه من التقدم وان علم انه الاتم في الاخراج الوقت صلى بالتيمم في الوقت ثم يجب القضاء ان كان ثمة آخر غير ماتناوبوا فيه لمكن منع استعماله للخبور والاقلام اه سم على حج (قوله أو جهلهم الخ) اي فلا يجب عليهم القضاء لان غاية أمرهم انه تبين لهم حدث الامام وهو لا يقتضي وجوب القضاء ولو قيل بوجوب الاعادة هنا لتقصيرهم بعدم علمهم بحال التيمم لم يعد وعليه فيفرق بينه وبين تبين الحدث بأن الحدث مما يخفى فلا يطاعون عليه بخلاف التيمم للبرد أو في محل يغلب فيه وجود الماء (قوله ثم التفرغ) اي في قوله فبعضى (قوله كما مر) اي في قوله وتجب الاعادة على من على بدنه نجاسة (قوله فان كان سائر الخ) والحاصل ان من صور الجبيرة

لقد رتب على زوال مانعه بالتوبة ولو عصى بالاقامة بمحل لا يغلب فيه وجود الماء وتيمم لقدمه لم يلزمه القضاء لانه ليس بمحل للرخصة بطريق الاصل حتى يفتقر الحال بين العاصي وغيره بخلاف السفر فاندفع بالسبكي هذا وخرج العاصي في سفره كان زنى أو سرق فيه فانه لا قضاء عليه لان الرخص غير ما به المصيبة والثاني لا يقضى لانه لما وجب عليه صار عزيمته وعلوم ان الجمعة لا تقضى فيمنعها أو يقضى الظاهر كما قاله بعض المتأخرين (ومن تيمم لبرد) ولو في سفر وصلّى به (قضى في الاظهر) اندور فقد ما يسخن به الماء أو يدثر به أعضائه ولو وقع لا يدوم والثاني لا يقضى لحديث عمر والسابق واجب عن الخبر بأنه عليه الصلاة والسلام انما يأمر بالاعادة لانها على التراخي وتأخير البيان الى وقت الحاجة جائز وبأنه يمكن ان يكون عالما بوجوب القضاء وأما صحابه فيحتمل عدم معرفتهم الحكم أو جهلهم بحال وقت القدوة (أو) تيمم (لمرض يمنع الماء مطلقا) اي في سائر أعضائه طهارته (أو) ينعه (في عضو) من أعضائها (ولا سائر) عليه من اصروق أو نحوه (فلا) قضاء عليه حاضرا كان أم مسافرا لان المرض من الاعذار العامة التي تشق معها الاعادة والمرض هنا عام من أن يكون جرحا أم غيره (الأن يكون بجرحه دم كثير) فبعضى لان العجز عاين يله به من فهو ماء مسخن نادر وتقييده بالكثير من زيادته على الحرر لانه غيرة حامل نجاسة غير معفو عنها وليسكون التيمم طهارة ضعيفة لم يغتفر فيه الدم الكثير كما لا يغتفر فيه جواز تأخير الاستنجاء عنه بخلاف الطهر بالماء والاوجه حل ما هنا على كثير جاوز حمله أو وصل به فله فلا يخاف ما في شروط الصلاة أو على ما اذا كان الجرح في عضو التيمم وعليه دم كثير حائل يمنع الماء ويصل التراب على العضو وحله على ما وافق رأيه الا في باب اولى من حله على غير ذلك ومن حل الشاوح له على انه جار هنا على مراد الرافعي ثم التفرغ في أصل المسئلة ظاهرا اذا قلنا بصفة التيمم اما اذا قلنا بأن من على بدنه نجاسة لا يصح تيممه وهو الاصح كما مر فصله بالتيمم في هذه الحالة باطله والقضاء حية ثبالتنويت وحيد فلا يقال لاحاجة لاستثنائه لان من صلى بنجاسة غير معفو عنها يلزمه القضاء وان لم يكن متيمما لانا نقول فيه فائدة وهي التفصيل المذكور في مفهوم الكثير نعم يمكن حله على ما اذا طرأت النجاسة بعد التيمم (فان كان) بأعضائه أو بعضها (سائر) من نحو اصروق (لم يقض في الاظهر ان وضع) اي السائر (على طهر) لانه يفعل للضرورة فهو اولى من المسح على الخف وهل المراد بالطهر الطهر

في لزوم القضاء وعدمه انه ان كانت في أعضاء التيمم وجب القضاء مطلقا سواء أخذت من الصحيح شيئا أم لا وسواء وضعها على طهر أم لا وكذا ان كانت في غير أعضاء التيمم وأخذت من الصحيح قدرا زاد على الاستسكال فانه يجب عليه القضاء مطلقا وان تعدر عليه نزعها بخلاف ما اذا كانت بغير أعضاء التيمم ولم تأخذ من الصحيح الا قدرا لاستسكال ووضعت على طهر فلا قضاء وكذا ان لم تأخذ من الصحيح شيئا وسواء وضعت على حدث أو طهر حيث كانت في غير أعضاء التيمم ولا يجب مسحها حينئذ

(قوله مطلقا) أي سواء وضعت على طهر أم لا (قوله سواء) أي سواء كان الحدث أصغرا أو أكبر * (باب الحيض) *
والحكمة في ذكر هذا الباب في آخر أبواب الطهارة أنه ليس من أنواع الطهارة قبل الطهارة تتركب عليه وهو مخصوص بالنساء
(قوله أغلب) أي من أحكام الناس ٢٣٦ وذلك لكثرة وقوع الحيض لزيادة أحكام الحيض في نفسها على أحكام

النفس كما يعلم بما يأتي آخر الباب على أن أحكام الحيض يقطع النظر عما ذكره في هذا الباب أكثر أذية ما في به البلوغ والعدة والاستبراء وغيرهما فان قلت الحامل تنقض عدها بالجل فذلك ليست العدة منوطة بالنفس بل بالوضع حتى لو ولدت ولدا جافا انقضت به العدة قوله مصدر حاضت) هذا باعتبار اللغة لما يأتي من أنه شرع عدم جملة الخ وكان الحيض مصدر يستعمل أيضا مما لزمان الحيض ولكانه الذي هو الفرج (قوله ويقال إن الحوض منه) أي من الحيض بمعنى القوى (قوله سبيلانه) أي إلى الحوض (قوله تدخل الواو) أي تستعملها في موضع الياء (قوله من أنصى) أي على (قوله رحم المرأة) * (فائدة) * لو خلق لامرأة فرجان فيبغى أن يأتي فيه ما تقدم في النقض بمسما من أنه ان تعبر الاصل من الزائد فالعبرة بغير وجه من الاصل وان اشبه الاصل بالزائد فلا بد للحكم بأنه حيض من خروجه منهما وان كانا أصليين فالأرجح من كل منهما حاضر (قوله بعد بلوغها) لاحتاج اليه لأنه انما يكون بعد البلوغ على أنه قد يكون الحيض محصلا للبلوغ فلا يكون بعده (قوله وله عشرة أسماء) وقد نظمها الشيخ نجم الدين بن قاضي بجلون في قوله

* (باب الحيض) *

وما يذكر منه من الاستحاضة والنفس وترجمه بالحيض لان احكامه أغلب وهو مصدر حاضت حاضا ومحضاضا ومحاضا وهو لغة السيلان يقال حاض الوادي اذا سال وحاضت الشجرة اذا سال صمغها قال في الشرح الصغير ويقال ان الحوض منه الحيض الماء أي سبيلانه والعرب تدخل الواو على الياء بالعكس لانهم ما من حيز واحد وهو الهواء وشرع عدم جملة يخرج من أقصى رحم المرأة بعد بلوغها على سبيل العضة في أوقات مخصوصة وله عشرة أسماء حمض وطمث بالمثل وضحك واعصار وكبار ودراس وعراك بالعين المهملة وفراك بالياء وطمس بالسين المهملة ونفاس ومنه قوله صلى الله عليه

من خروجه منهما وان كانا أصليين فالأرجح من كل منهما حاضر (قوله بعد بلوغها) لاحتاج اليه لأنه انما يكون بعد البلوغ على أنه قد يكون الحيض محصلا للبلوغ فلا يكون بعده (قوله وله عشرة أسماء) وقد نظمها الشيخ نجم الدين بن قاضي بجلون في قوله
اسمى الحيض العشران رمت حفظها * مفصلة حيض نفاس وكبار
وطمث وطمس ثم ضحك وبعدها * عراك فراك والدراس واعصار

(قوله انفست) هو بفتح النون وكسر القاء في الاكثر وفي شرح البخاري للحج مانصة قال الخطابي اصل هذه الكلمة من النفس وهو الدم الا انهم فرقوا بين بناء الفعل من الحيض والنفس فقالوا في الحيض نفست بفتح النون وفي الولادة بضمها قاله كثير من أئمة اللغة لكن حكى أبو حاتم عن الأصمعي قال يقال نفست المرأة في الحيض والولادة بضم النون فيه ما وقد ثبت في روايتنا بالوجهين فتح النون وضمها اه وفي شرح البهجة الكبير الشيخ الاسلام مانصة ويتال في فعل النفاس نفست المرأة بضم النون وفتحها وبكسر القاء فيها ما والضم أفصح وفي فعل الحيض نفست بفتح النون وكسر القاء لا غير ذكره في المجموع (قوله في ادنى الرحم) ومن الطرق التي تعرف بها المرأة كون الخارج دم حيض واستحاضة ان تأخذ من قاعها ما ذكره ما سورة مثلا وتضعها في فرجها فان دخل الدم فيها فهو حيض وان ظهر على جوانبها فهو استحاضة وهذه علامة ظنية فقط لا قطعية والا لم توجد انما استحاضة (قوله بعد فراغ الرحم من الحمل) اي ولو علقة أو مضغة وقبل مضي خمسة عشر يوما كما يأتي (قوله مع الولد فليس بحيض) اي أو بين تؤمن فليس بنفاس بل حيض ان توقرت فيه شروطه (قوله الا ان يتصل) اي كل من الدم الخارج مع الطلق أو الولد فهو قيد فيهما (قوله قال الجاحظ الخ) والظاهر ان ذلك لا اثر له في الاحكام حتى لو علق بحيض شيء من المذكورات لم يقع وان خرج منها دم مقدار اقل الحيض مثلا ما أولا فكون هذه ٢٣٧ المذكورات يقع لها الحيض ليس امره اقطاعا

وذكر الجاحظ أو غيره له لا يقتضي ثبوته في الواقع ولا القطع به واما ثانيا فيجوز ان يكون حيض المذكورات في سن وعلى وجه مخصوص لا يتحقق بعد التعليق نعم ان اراد بحيضها مجرد خروج الدم منها اعتبر اه سيم على حج (قوله الخفاش) بوزن الغاب اه مختار (قوله والحجر) بكسر الحاء اقرس الاثنى جمعها بحور واجمار كما في المصباح وبلاشاء كما في المختار وفي التاموس انه بالهاء لمن (قوله

وسلم عائشة كما في الصحيحين أنفست قال في المجموع ولا كراهة في تسميته بشئ منها والاستحاضة دم علة يخرج من عرق فيه في ادنى الرحم يسمى العاذل بالذال المجبة وحكى ابن سيده اه ماها والجوهري مع اجماعها بديل اللام راء والنفس الدم الخارج بعد فراغ الرحم من الحمل فخرج بذلك دم الطلق والخارج مع الولد فليس بحيض لكونه من آثار الولادة ولا نفاس لتقدمه على خروج الولد بل هو دم فساد الا ان يتصل بحيضها المتقدم فانه يكون حيضا قال الجاحظ والذي بحيض من الحيوان أربعة الادميات والارنب والضبع والخفاش وزاد عليه غيره أربعة أخرى وهي الناقة والكلبة والوزغة والحجر اي الاثنى من الخيل والاصول في الحيض آية ويدل ذلك عن الحيض اي الحيض قل هو اذى وخبر الصحيحين عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم في الحيض هذائى كتبه الله على بنات آدم ثم الكلام في الحيض يستدعى معرفة حكمه وسنه وقدره وقدر الطهر وقد شرع في بيان ما يتدبره من سنة فقال (أقل سنة تسع سنين) ولو بالبلاد الباردة للوجود لان ما ورد في الشرع ولا ضابط له شرعى ولا أقوى يتبع فيه الوجود

خبر الصحيحين) فتوى لما قبله (قوله في الحيض) اي في شأنه (قوله كتبه) اي قدره (قوله على بنات آدم) * (قائدة) ونقل البخاري عن بنى اسرائيل اول ما وقع الحيض فيهم ثم ابطله بقوله صلى الله عليه وسلم لم ان هذائى كتبه الله على بنات آدم وقبل اول من حاضت حواء بالدماء كسرت شجرة الخنطة ادمتها فقال الله تبارك وتعالى وعزى وجلالى لا دمنك كما ادمت هذه الشجرة اه دميرى وجمع بينهما ما بان الاضافة للجنس اي جنس بنات آدم او بجملة قصة بنى اسرائيل على ان المعنى انه اول ما فشا فيهم وحمل ما في قصة حواء على الاول الحقيقي لا يقال يرد على ما ذكره في الحديث ما ذكره الشارح من الحيوانات التي تحيض لانا نقول ليس في الحديث حصر فالحكم بأنه كتبه على بنات آدم لا ينافي انه كتبه على غيرهن ايضا (قوله معرفة حكمه) انما قدم الشارح هذا لانه المقصود بالذات انه معرفة الحيض انما هي وسيلة لترتيب احكامه وقدم المصنف السن لانه لا يمكن تصور الحيض بدونه (قوله اقل سنة تسع سنين) اي وغالبه عشرون سنة أخذنا ما ذكره في عيوب الرقيق في باب الخبر او اكثره اثنان وستون سنة (قوله للوجود) اي الاستقراء (قوله يتبع فيه الوجود) اي العرف وهذا صريح في تقدم اللغة على العرف والمصريح به في الاصول خلافاً ليقدم الشرع ثم العرف ثم اللغة ثم راي ما يأتي في لسيم والحوال لسا عه

(قوله اجعل من سمعت من النساء يحضن نسائهم) فقوله من اسم موصول وتتمعت صلة والعائد محذوف وسمعت بمعنى علمته ومن النساء متعلق بسمعت ورجله يحضن حال من النساء وقوله نسائهم خبر المبتدأ وهو اجعل (قوله يحضن تسع سنين) جواب سؤال تقديره ما سبب كونهن اجعل (قوله اى قرينة) اى هلالية لان السنة الهلالية ثلثمائة واربعه وخمسون يوما وخمس يوم وسدسه بخلاف العددي فانه ثلثمائة وستون يوما والشمسية ثلثمائة وخمسة وستون يوما وربع يوم الاجزاء من الثلثمائة جزء من اليوم اه شيخنا زياى وعبارة عميرة فى الهلالية ثلثمائة وخمسة وخمسون وسدس يوم اه (قوله اقل حيض وطهر) اى وهو ستة عشر بليلة ايج (قوله ولا ينافيه) اى قول الماوردى لاحد لا آخره (قوله والا قرب عدم الفرق) اى فيكون تقريرا فيها كما نقله سم فى حاشية ج وعبارته ٢٣٨ قوله والا وجه انه لا فرق الخ اى فى اعتبار استكمال التسع التقريبي اخذا

مما يأتى وقد اعتمد ذلك مر ٥١ وعليه فالمعنى ان خروج جسمه من الرجل قبل استكمال التسع بما لا يسع حيضا وطهر للمرأة يقتضى الحكم ببلوغه لكن ما ذكره هنا من الاستدراك بقوله نعم سيأتى الخ يخالفه وهو ساقط من بعض النسخ ولعله حاشية ادرجت (قوله تحديد) اى فى المنى للرجل والمرأة ويظهر من كلامه حيث جزم به اعتماد انه تحديد فيقدم على ما نقله سم عنه هذا من انه تقريبي (قوله جعلها كلها) اى السنين التسع (قوله زمننا) تمييز محمول عن المضاف اى اقل زمنه يوم الخ ودفع به ما ورد عليه من ان التخصير فى اقله راجع للدم واسم التخصير بل بعض ما يضاف اليه

كالقبض والحز والاحياء وخيار المجلس قال امامنا رضى الله تعالى عنه اجعل من سمعت من النساء يحضن نسائهم امة يحضن تسع سنين اى قرينة لقوله تعالى يسألونك عن الالهة قل هى موافقة للناس والمعتبر فى التسع التقريب لا التحديد كابن الرضاع فيفتقر نقص زمن دون اقل حيض وطهر فيكون الدم المرقى فيه حيضا بخلاف المرقى فى زمن يسعهما ولا حدا لا آخره كما قاله الماوردى بل هو ممكن مادامت المرأة حية خلافا للعجالي حيث ذهب الى ان آخره ستون سنة ولا ينافيه بتحديد سن اليأس باثنتين وستين سنة لانه باعتبار الغالب حتى لا يعتبر النقص عنه كما يأتى ثم وامكان انزالها كما مكان حيضها بخلاف امكان انزال الصبي لا بد فيه من تمام التاسعة والفرق حرارة طبع النساء كذا قيل والا قرب عدم الفرق نعم سيأتى فى باب الحجز ان التسع فى المنى تحديد لا تقرب والتسع فى كلامه ايتى ظر فابل خبر فاقبل من أن فائل ذلك جعلها كلها اظرفا للحيض ولا فائل به ليس بشئ ولورات الدم اياما بعضها قبل زمن امكانه وبعضها فيه جعل المرقى فى زمن الامكان حيضا ان توفرت شروطه الا تية (وأقله) زمننا (يوم ويلة) اى قدرهما متصلا وهما اربعة وعشرون ساعة كن اثنا عشر يوما الى مثله من الآخر ولهذا قال الشارح اى قدر ذلك متصلا كما يؤخذ من مسئلة تاتى آخر الباب اى وهى قوله والنساء بين اقل الحيض حيض ومراحه بما ذكر ان اقل الحيض من حيث الزمان مقدار يوم ويلة على الاتصال وليس المراد انه لا بد فى زمن الاقل من توالى الدم من غير تخلل نقاء كما يتوهم من لفظ الاتصال بل متى رأت دما متقطعا ينقص كل منه عن يوم ويلة غير ان اذ اجمع بالغ يوما ويلة على الاتصال كان كافيا فى حصول اقل الحيض (وا كثره خمسة عشر يوما بليلة اياها)

فكانه قال واقل دم الحيض يوم ويلة وهو لا يجوز لما فيه من الاخبار باسم الزمان عن الجملة وانما آثر ذكر التمييز وان على تقدير المضاف لما فيه من الاختصار وعدم تغيير الاعراب لانه ان قدره بين المتضامين فقال واقل زمنه غير صورة الماتن بتصوير الهاء مكسورة بعد ان كانت مضمومة وفصل بين المتضامين وان اخر البيان عن المتن فقال اى اقل زمنه بعد واقله ادى الى طول فإذ كره اخصر وأولى (قوله اى قدرهما) فسر بذلك ايشمل نحو من الظهر لملته من اليوم الثانى اه سم على منهج (قوله متصلا) قيد به لانه فى بيان الاقل ولا يتصور الاقل الامع الاتصال اذ لو تخلل نقاء فاما ان يباغ بمجموع الدماء المتفرقة يوما ويلة ام لا فان كان الاول لزم الزيادة على الاقل لان النقاء حيث حيض وان كان الشافى فلا حيض حيث نذ ثم رأيت شيخنا البرلسي ذكر نحو ذلك فله الحمد تأمل اه سم على منهج (قوله ومراحه) اى الشارح (قوله فى حصول اقل الحيض) فيه نظر فانه والحالة ما ذكر يكون زمن النقاء والدم حيضا على الاظهر الا فى فلا يكون ذلك من الاقل بل من الاكثر والغالب ومن =

ثم قال عمدة الحاصل ان تحقق وجود الأقل فقط لا يكون الامع الاتصال اذ لو فرض نقاء في خلال دم اليوم واليلة زاد الحيض عن الأقل اه (أقول) ويمكن الجواب بأن هذا المجموع هو أقل دم الحيض ثم ان قلنا باللفظ كان هو الحيض دون النقاء التخلل وان قلنا بالسبب وهو الاظهر كان هذا المجموع أقل دم الحيض وحكمكم على النقاء بينه بأنه حيض تبعاً فزمن الدم والنقاء كله حيض شرعاً والدم الحاصل فيه هو أقل دم الحيض (قوله كان رأيت الدم الخ) أي فتكمل اليلة إلى ليلة السادسة عشرة فليس المراد ان أكثره ينهى بغروب شمس الخامس عشر في هذه الصورة كما قد يتوهم ولو قالوا أكثره خمسة عشر بلياليها وان تأخرت ليلة اليوم الاول عنه كان اوضح (قوله للاستقراء) قال الشيخ عمدة القول ان ما لا ضابط له في اللغة ولا الشرع يحمل على العرف وهذا يقتضي تقدم اللغة على العرف ويخالفه قول الاصوليين ان اللفظ يحمل أولاً على الشرع ثم العرف في اللغة اه سم على منهج ويمكن الجواب بأن العرف يقدم على اللغة في بيان مدلول اللفظ وما هنا ليس منه بل من بيان الضابط المطرد الذي هو كائناً ما كان ويجوز ان أهل الاصول لم يتعرضوا له (قوله اذا الشهر الخ) انظر اى حاجة لهذا القيد وهلا اقتصر على ان الشهر قد يجمع فيه ذلك فانه يثبت المطلوب ٢٢٩ سم على منهج قلت قد يقال ذكره

لكونه المطابق للواقع وان لم يتوقف ثبوت المطلوب عليه (قوله لزم ان يكون أقل الطهر الخ) لا يمنع هذا لزوم بأن يتوقف على كون الشهر لا يخلو غالباً عن أكثر الحيض وهو ممنوع لان هذا التوقف باطل ولا يضر خلافه غالباً عن أكثر الحيض فانه لو خلا عن الأكثر لزم خلوه عنه دائماً وغالباً وهو باطل في الاول بالوجود غير مضر في الثاني لحصول المطلوب في الفرد النادر اه سم على منهج (قوله لاسبيل الى الثاني) هو قوله

وان لم يتصل دم اليوم الاول بليالته كان رأيت الدم أول النهار للاستقراء وأما خبر أقل الحيض ثلاثة أيام وأكثره عشرة أيام فضعيف كما في المجموع (وأقل طهر بين الحيضين) زمنا (خمس عشرة يوماً) اذا الشهر لا يخلو غالباً عن حيض وطهر فاذا كان أكثر الحيض خمسة عشر لزم أن يكون أقل الطهر كذلك ولان ثلاثة أشهر في عدة اليلة في مقابلة ثلاثة اقراء وذلك لان الشهر اما ان يجمع أكثر الحيض وأقل الطهر أو عكسه أو اقلاه أو أكثرهما لاسبيل الى الثاني والرابع لان أكثر الطهر غير محدود ولا الى الثالث لانه أقل من شهر فتعين الاول فثبت ان أقل الطهر بين الحيضتين خمسة عشر يوماً ما خرج بقوله بين الحيضين الطهر بين حيض وتنفاس فيجوز كونه أقل من ذلك سواء كان الحيض متقدماً على التنفاس ام متأخراً عنه وكان طوره بعد بلوغ التنفاس أكثره كما في المجموع فان طراً قبل ان يبلغ أكثره لم يكن حيضاً الا اذا فصل بينهما خمسة عشر يوماً وغالب الحيض ست اوسبع وباقي الشهر غالب الطهر اقول صلى الله عليه وسلم لجنة بنت جحش تحيض في علم الله ستة أيام اوسبعة كما تحيض النساء يطهرن ميعات حيضهن وطهرهن اى التزى لحيض وأحكامه فيما علمك الله من عادة النساء من ستة أيام اوسبعة والمراد غالبهن أو عكسه وقوله والرابع هو قوله ولا الى الثالث هو قوله أو اقلاه ما وقوله فتعين القول هو قوله ان يجمع أكثر الخ (قوله الا اذا فصل بينهما الخ) كون الفاصل خمسة عشر يوماً محله اذا كان الدم الطارئ قبل مجاوزة ستين يوماً ما لو كان بعدها كان انقطع دم التنفاس في خمسين يوماً ثم عاد في احد وستين فانه حيض مع كون الفاصل في هذه اقل من خمسة عشر ثم رايت في سم على منهج ما يصرح بذلك (قوله وغالب الحيض) تنجيم الاقسام واصل الحكمة في عدم ذكر المصنف لانه لم يتعلق به حكم مما قصد المصنف ذكره (قوله لجنة) هي بالهاء المهملة المفتوحة والميم الساكنة (قوله تحيض) في المختار وتحيضت أى قدمت ايام حيضها عن الصلاة اه وعليه معنى تحيضت اقعدى عن الصلاة أى اتركها والمناسب ان يقرأ كما تحيض بفتح التاء وتشديد الياء وليكن المسموع من أقواء المشايخ فتح التاء وسكون الياء وهو المناسب لقوله ويطهرن (قوله في علم الله) اى فيما علم الله لك من المدة (قوله ميعات حيضهن) اى ذلك ميعات الخ ويجوز ان يصبه بدلاً من ستة (قوله من عادة النساء) هذا الدليل ظاهر فيما قصده الشارح من أن غالب الحيض ست اوسبع ولكنه لا يوافق ما يأتي في بيان احكام المستحاضة لان مقتضى الحديث انها تخبر بين الست والسبع وان لم يسبق لها عادة وهو كما ترى مخالف لما يأتي في كلام المصنف

(قوله لاستحالة الخ) قد يقال كما يستحيل اتفاق الكل عادة يستحيل عادة اطلاعها على حال غالب جميع النساء فكيف تؤمر بموافقة ما لا يمكنها الاطلاع عليه الا ان يراد من بيانها حاله ممن بواسطة استقراء المستقرئين سم على جملة (قوله لم يتبع ذلك) اي فلا يحكم بأنه دم حيض بل استحاضة (قوله واوفى) عطف تفسير (قوله له بما مر) اي وهو اثنتان وستون سنة (قوله فيها) اي في الحيض وسن الياس (قوله عدم الخلاف) اي الخلاف المشهور والافهالك قول لك افهيك بأن اقله يوم وقول بأن اقله جمعة وهما غريبان (قوله بدليل انه يحرم به) هو على الكونه اغلظ وحاصله انه لما حرم به عبور المسجد ونحوه مما لا يحرم على الجانب كان اغلظ من الجنبه فاستدل على انه يحرم به ما يحرم بالجنبه (قوله كما أشار اليه) اي المزيد (قوله عبور المسجد) ولو بالمنزل ومن ادع بالمسجد المسجد وقينا ويكفي في ذلك الاستحاضة (قوله تلويثه) قال شيخ الاسلام بثلاثة قبل الها قلت يمكن دفع توهم قراءته بالنون الموهوم انه اذا لوثه من غير ظهور لون فيه كحمره لم يحرم (قوله ومحلهما) اي الكراهة (قوله حاجة عبورها الخ) وهل من الحاجة المار ومن المسجد ٢٤٠ بحجة ابعديته من طريق خارج المسجد وقربه من المسجد وليس ذلك من

الحاجة لان فيه قطع هو المسجد بالنجاسة وهو حرام فيه نظر والاقرب الاول ويؤيده تصريحهم بأنه يجوز ادخال النعل المتنجس المسجد حيث أمن وصول نجاسة منه للمسجد وكذا دخوله بثوب متنجس بنجاسة حكمية وان زاد على ستر العورة ويحتل الثاني ويفرق بأن النقل ونحو ضروري بخلاف ما ذكرناه من الاقرب فلا يراجع (فائدة) قال حج بحث حل دخول مسبري يده على ذكره لمنع ما يخرج منه سواء الساس وغيره اه وأقره سم (أقول)

لاستحالة اتفاق الكل عادة (ولا حذلا كثره) اي الطهر اجماعا فتد لا تحيض المرأة في عمرها الا مرة وقد لا تحيض اصلا ولو اطردت عادة امرأة بأن تحيض دون يوم وليلة او اكثر من خمسة عشر يوما وانظر دونها لم يتبع ذلك لان بحث الاولين اتم واوفى واحتمال دم فاسد للمرأة اقرب من خرق العادة ولا يتشكل على ذلك خرقهم لها برؤية امرأة دم بعد سن الياس حيث حكموا بأنه حيض وابدوا به تحديد عم له بما مر لان الاستقراء وان كان ناقصا فهو مالكنه هنا اتم بدليل عدم الخلاف عندنا فيه بخلافه ثم ما باقى من الخلاف القوي في سنه وفي ان المراد نساء عشرين أو كل النساء وعليه المدار في سائر الارزمنة أو زمنها فهذا كله يؤذن بضعف الاستقراء فلم يلتزموا فيه ما التزموه في الحيض ثم شرع في احكام الحيض فقال (ويحرم به) اي بالحيض (ما يحرم بالجنبه) من صلاة وغه الكونه اغلظ منه بدليل انه يحرم به امور زيادة على ما يحرم بها كما اشار اليه بقوله (وعبور المسجد ان خافت تلويثه) صيانة له عن تلويثه بالنجاسة فان امت تلويثه جاز لها العبور مع الكراهة كافي المجموع ومحلهما عند انتفاء حاجة عبورها ولا يختص ما ذكره من ان في حديث دائم كاستحاضة وسلس بول ومن به جراحة فضاخعة بالدم او كان منه لا يعمل به بنجاسة وطبقة وخشى تلويث المسجد بشئ من ذلك

وينبغي أن لا كراهة في دخوله أيضا و مراد حج بالدخول ما يشمل المكث ومثل المسبري بالاولى المستحبى بالاجاز فله ووقع في كلام بعض المتأخرين خلافه وقوله الخ اي سواء كانت مع نحو خرقه على ذكره أم لا (قوله فضاخعة) بالخاء المعجمة وفي المختار عين فضاخعة كثيرة المياه وقال أبو عبيدة في قوله تعالى فضاخعتان اي قوارتان اه بحرفه ومثل ذلك بالاولى ما يقع لاختواتها المجاورين من حصول التشواش لهم واقامتهم في المسجد مع غلبة نجاسته فحرم عليهم الاقامة فيه ويجب اخراجهم منه فتنبيه له (قوله وخشى الخ) اي فان امن التلويث لم يكره عبوره بخلافها حج اي بخلاف الخائض (فرع) * مثل مر في درسه عن غسل النجاسة في المسجد وانفصال الغسالة فيه حيث حكم بطهارتها كان تكون النجاسة حكمية فقال ينبغي التحريم للاستدلال وان جوزنا الوضوء في المسجد مع سقوط مائه المستعمل لان المستعمل في النجاسة يستقدر بخلاف المستعمل في الحدث الساقط من الوضوء وقوله وان جوزنا الوضوء في المسجد اي حيث لم يكن باعضائه ما يقدّر الماء (فرع) * يجوز اقاء الطاهرات كمشور البطيخ في المسجد الا ان قدّر بها أو قصد الازدراء به والامتنان فيحرم ويحرم اقاء المستعمل فيه ويجوز الوضوء فيه وان سقط الماء المستعمل فيه والفرق بينهما ان في الاول امتنانا من غير حاجة مر (فرع) * قال مر =

بحرم البصاق في المسجد ويجوز القاء ماء المضمضة في المسجد وان كان تحتها بابا بصاق لاستملاكه فيه اهـ وماذا كان البصاق ممتزيا في ماء المضمضة ظاهر بحيث يحس ويدرك منفردا فليتم له (فرع) * الذي يظهر حرمة البصاق على حصر المسجد أو على شئ ناتئ فيه كخشبته وحجر لانه في هوا المسجد وهو المسجد مسجد ومن ذلك البصاق على بلاطه وان لم يكن موجودا حال وقفه مسجد لانه في هوا المسجد ومن ذلك البصاق على خزان الجامع الازهر لانه في هوا المسجد نعم ان بصق بين خزانين بحيث صار مدفونا غير بارز في الهواء فلا يبعد الجواز لانه في معنى الدفر وكذا البصق تحت الحصر بشرط أن لا يتأثر به بقية من أو غيره والا فالوجه التحريم واما بصقه في المسجد في ثوب عنده فينبغي جوازه لانه محل حاجة وليس باقيا في المسجد فهو بمنزلة بصقه في نحو كفه ثم رأيت مر كشيئا صحيحا يخالف في جميع ما قلته لانه ليس جزأ من المسجد اهـ سم على منهنج وقوله يخالف في جميع ما قلته اي فيقول بالجواز في جميع ذلك سواء في ذلك البصق على الخزان أو بينها أو على الحصر أو غير ذلك وبشكل عليه انه وان لم يكن من اجزاء المسجد لكنه ملكا لغير الباصق أو وقف وبجانب عنه بما سبق في كلامه عند قوله ونخرج بالمسجد غيره بأنه لا يحرم من حيث المسجدية وان حرم ٢٤١ من جهة اخرى وقوله لانه ليس جزأ من المسجد اي لاختصاص المسجد بالارض وما فيها مما انشاء الواقف مسجد او الحصر وانما انشأ انما حدث بعد الانشاء فلا يشمله الوقف وهي بعد ذلك اما باقية على ملك المشترى أو موقوفة لصالح المسجد وليست مسجد اقلت والا قرب ما قلته سم (قوله فله حكمها) اي في حرمة الدخول ان خاف التلويث اما مع امسه فليس له حكمها اذ لا يكره له الدخول طاقا اهـ حج بالمعنى (قوله ولا يحرم عبوره على من ذكر) اي عند مجرد خوف

فله حكمها ونخرج بالمسجد غيره كصلى العيد والمدرسة والرباط ولا يكره ولا يحرم عبوره على من ذكر (والصوم) فالاجماع على تحريمه وعدم انعقاده ونظير الصبيحين ايسر اذا حاضت المرأة لم تصل ولم تصم وهل عدم صحته منها بعد لا يعقل معناه كما ادعاه الامام او معقول المعنى الاوجه الثاني لان خروج الدم مضعف والصوم مضعف ايضا فالواحد بالصوم لا يجتمع عليهما مضعفان والشارع ناظر الى حفظ الابدان وهل تشاب على الترك كما يشاب المريض على التوافل التي كان يفعلها في صحته وشغلته مرضه عنها قال المصنف لالان المريض ينوى انه يفعل لو كان سالما مع بقاء اهليته وهي غير اهل فلا يمكن ان تنوى انها تفعل لانه حرام عليها (ويجب قضاء بخلاف الصلاة) تلخيص عائشة كذا في مرقاة المفاتيح ولا يؤمر بقضاء الصلاة وترك الصلاة يستلزم عدم قضائها لان الشارع امر بالترك ومتروكة لا يجب فعله فلا يجب قضاؤه ولانها تكثر فتشق بخلافه ولان امرها لم يبين على ان تؤخر ولو بعد نذر ثم تقضى بخلاف الصوم فانه عهد تأخير بعد نذر السفر والمرض ثم يقضى وقد انعقد الاجماع على ذلك والاوجه كما افاده الشيخ كراهة قضائها بل قال بعض المتأخرين انه المشهور المعروف ولا يؤثر فيه منهي عائشة الا في التعديل المذكور

٣١ به ل التلويث فان تحقق التلويث أو غلب على ظنه حرم بل يجزى ذلك في دخوله ملكا غيره مطلقا اهـ حج بالمعنى وقال سم على منهنج وظاهر عدم الحرمة مع خشية التلويث وهو مشكل وبوجهه وفاقا لم ان المراد لا يحرم من حيث كونه مدرسة أو رباطا ولكن يحرم من جهة اخرى اذا كان ملوكا ولم يأذن المالك ولا طر رضاه أو موقوفا مطلقا نعم ان كان موقوفا وكان ارضه ترابية وكان الدم يسيرا فلا يبعد وفاقا لم الجواز اهـ (قوله أليس) استفهام تقريرى وهو جواب سؤال من قالت حين قال النبي صلى الله عليه وسلم النساء ناقصات عقل ودين ما معناه امان نقصان العقل فشاهدوا ما نقصان الدين فواجبه (قوله الاوجه الثاني) هو قوله أو معقول المعنى (قوله ينوى انه يفعل الخ) ما المانع ان يقال وهي تنوى فعل ذلك لو لم تحض (قوله وترك الصلاة الخ) كان مراده ان مجرد عدم الامر بالقضاء لا يستلزم عدم وجوبه لما هو معلوم ان الواجب اذ لم يفعل في وقته وجب قضاؤه وحاصل ما وجه به انه لما ورد الامر بترك الصلاة اي في غير هذا الحديث دل على ان الصلاة في زمن الحيض غير واجبة وذلك يقتضى عدم وجوب القضاء الابدليل ولم يثبت (قوله ولان أمرها) اي الصلاة (قوله والتعليل) اي في قوله لان الشارع أمر بالترك الخ

(قوله منتهى) يتأمل فإن المجنون والمغنى عليه لا يجب عليهما القضاء كما أن الحائض لا يجب عليها القضاء نعم، فإن كان الحائض
على ما اعتده الشارع من أنه يكره قضاء الحائض ويندب قضاء المجنون والمغنى عليه، لكن هذا لا يدخل له في التعليل المذكور
لأن الحائض يحرم عليها الفعل للنهي ولا كذلك المجنون إذ غاية أمره أنه غير مكلف بالفعل مادام مجنونا فلا بعد في استحباب
القضاء منه لزوال مانع الفعل (قوله عن البيضاوي) هو أبو بكر وهو متقدم على الشافعي وليس هو المفسر المشهور إلا أن كذا
بهم أمش صحيح (قوله الأوجه) خلافا للحج أي وتنعقد الصلاة فجمعها مع فرض آخر يتيم واحد كما وقع في كلام شيخنا
الشويزي والفرق بين الحائض والكافر على ما اعتده الشارع فيما يأتي من عدم انعقاد الصلاة إذا قضاهما أن الكافر كان
مخاطبا بذلك الصلاة في حال كفره بأن يلم ويأتي بها فإما أسلم سقط عنه القضاء لا لأخباره بغير أن ما سلف له فإذا قضاهما كان
مراغما للشرع فلم تصح منه ولا كذلك الحائض فإنها أسقطت عنها في زمن الحيض عزيمة والقضاء بأمر جديد ولم يثبت فلم يكن
في قضائها ما يشبه المراغمة لعدم ورود شيء فيه عن الشارع وبأن الكافر لم يسبق له حالة قبل إسلامه يكون فيها اهلا بخلاف
الحائض فإنها أهل للصلاة في الجملة ٢٤٢ وليكن تأنيت عنها زمن الحيض والقياس أن التأنيب على صلاحها هذه لأنها منتهية

منتهى بقضاء المجنون والمغنى عليه خلافا لما نقله الأسنوي عن ابن الصلاح والمصنف
عن البيضاوي أنه يحرم لأن عائشة نهت السائل عن ذلك ولأن القضاء بحمله فيما أمر به فعله
بخلاف المجنون والمغنى عليه فيسألانهما القضاء وعلى الكراهة هل تنعقد صلاتها أولا
الأوجه نعم إذا يلزم من عدم طاب العبادات عدم انعقادها ولا يقدح في ذلك أن وجوب
قضاء الصوم عليها بأمر جديد ولأنه يلزم على القول بعدم انعقاد استواء القول بالحرمات
والكراهة لأنه حيث قيل بعدمه كانت عبادة فاسدة وتعاطيا حرام فنصهم بالخلاف
بينهما دال على تغير حكمهما ومما يحرم عليها الطهارة عن الحدث بقصد التعبد مع غيرها
بالحرمة لتلاعبها فإن كان المقصود منها النظافة كغسل الحج لم يمنع كما سيأتي ثم
(و) يحرم به أيضا ما سترتها فيه (ما بين سترتها وركبتها) ولو من غير شهوة لا ية فاعتزلوا
الفساء في الحيض وهو الحيض عند الجمهور ونحوه ما يوافق الأثر وأخص به فهو عموم خبر
عائشة للرجل من أمراته وهي حائض فقال ما فوق الأثر وأخص به فهو عموم خبر
مسلم أصنعوا كل شيء إلا المسكاح ولأن الاستمتاع تحت الأثر يدعو إلى الجماع
الحرم لأن من حام سول الحى يوشك أن يقع فيه على أنه يمكن أن يراد به المراجعة والقبلة

عنها ذاتها والمنتهى عنه لا ثواب
فيه (قوله) إذا يلزم من عدم طاب
العبادة عدم انعقادها) قديتوقف
في هذا التعليل بأنه ليس الحاصل
هنا مجرد عدم الطلب بل النهي عن
الفعل والنهي عن العبادة لذاتها
ينتضي الفساد ومجرد عدم الطلب
لا يقتضيه وإن كان الأصل في
العبادة أنها إذا لم تطلب لا تنعقد
(قوله لم يمنع الخ) أي بل تسن
(قوله ويحرم) أي على الزوج
والسيد (قوله ما بين سترتها الخ)
لوما ت في زمن الحيض فالوجه
حرمة مباشرة ما بين سترتها وركبتها

كما في الحياة بل أولى لأنه يحرم بعد الموت من ما بين سترتها وركبتها إذا لم تكن حائضا بخلافه في الحياة كما سيأتي في
الحياة تزوال الموت اضيق فكانت الحرمة فيه نيم ذكر أولى اه سم على حج (اقول) وظاهر إطلاق المصنف حرمة لمس الشعر
النابت في ذلك المحل وإن طال وهو قريب لأنهم لم يخطوا الحكم هنا بالشهوة وعدمها فراجع وظاهره أيضا حرمة لمس ذلك
بظفره أو سنبه أو شعره ولا مانع منه أيضا لأن من حام حول الحى يشك أن يقع فيه لكن في بعض الهوامش نقلا عن شيخنا
العلامة الشويزي أنه لو لم يمس سنبه أو شعره أو ظفره لم يحرم وفيه وقفة (فرع) * لو خاف الزنا أن لم يطأ الحائض أي بأن تعين
وطؤها لدفعه جاز لأنه يرتكب الخف المتسدتين لدفع أشدهما بل ينبغي وجوبه وقياس ذلك حل استئنا يده تعين لدفع الزنا اه
سم أيضا على حج وقوله لدفع أشدهما ينبغي أن مثلى ذلك ما لو تعارض عليه وطؤها والاستئنا يده فيقدم الوطأ لأنه من جنس
ما يباح له فعله بل هو بخصوصه مباح لولا الحيض ولا كذلك استئناؤه يده وقوله بل ينبغي وجوبه أي ولا يستحب له تصديق حيفئذ
لعدم حرمة وقوله وقياس ذلك حل استئناؤه يده الخ أو يد زوجته مقدم ما على وطئها حائضا فيجب عليه ذلك أن تعين لدفع الزنا ما
بدون تعين دفع الزنا بخلافه مطلقا وبقي ما لو دار الحال بين وطئ زوجته في دبرها بأن تعين طريقا كان أنسد قبلها وبين الزنا هل

يقدم الاول أو الثاني فيه نظر والاقرب الاول لانه الاستمتاع بها في الجملة ولانه لاحد عليه بذلك وبقي أيضا ما لو تعارض
وطؤها في الدبر والاستمتاع بدنه نفسه في دفع الزنا فيه نظر والاقرب تقديم الوطء في الدبر أيضا تقدم من أنه محل غنمه في الجملة
وينبغي كذا من اعتقد حل ذلك لانه يجمع على تحريمه ومعلوم من الدين بالضرورة (قوله الحديث الاول) هو قوله ما فوق الأزار
وقوله اليه أي إلى قوله اصنعوا في خبر مسلم وقوله وبه ضده أي قوله على أنه يمكن ٢٤٣ ان يراد به الخ (قوله الجرم بجواز)

معقود (قوله في فرجها) أي في
فمن الدم سم على حج عن عب
(قوله كبيرة) ظاهره ولو فيما زاد
من حيضها على عشرة أيام وعبرة
سم على حج فرع أكثر الحيض
عند أبي حنيفة عشر فهل الوطء
كبيرة فيما زاد على العشر أولا
نظر الخلاف فيه نظر وينبغي ان
يجرى فيه ما نتوله في شرب النعيم
حيث يجيزه أبو حنيفة فراجع
وفيه على منهج ان وطأها بعد
انقطاع الدم كبيرة حيث لم
يجوزها أبو حنيفة اه (اقول)
ويؤخذ منه ان وطأها بعد
مجاورة العشر ليس كبيرة تجوز
أبي حنيفة إلا ان يفرق بين زمن
جريان الدم وانقطاعه بأن ما بعد
الانقطاع طهر حكما ولا مجاوزة
فيه للدم اصل الخلاف فمن
جريانه وقوله حيث لم يجوزها أبو
حنيفة يفيد حرمة اذا انقطع
قبل العشر لكن كان انقطاعه
في زمن لا يقول أبو حنيفة بجواز
الوطء فيه (فرع) قال مر
المعتد انه لا يحرم على الحائض

ونحوهما جاعليهما وبين الاقل وهو أولى من رد الحديث الاول اليه ويعضده
صلى الله عليه وسلم وعلم مما تقر حرمة وطئها في فرجها ولو بجائز بطريق الأولى وجواز
النظر ولو بشهوة لها اذ ليس هو أعظم من تقبلها في وجهها بشهوة وان كان تعبير
الرافعي في الشرحين والمحروقة في الروضة بالاستمتاع يقتضي تحريمه قال الاسنوي
ان بين التعبير بالاستمتاع والمباشرة عموما وخصوصا من وجهه أي يكون المباشرة
لا تكون الا بالمس سواء كان شهوة أم لا والاستمتاع يكون باللهمس والنظر ولا يكون
الا بشهوة أما الاستمتاع بما عدا ما بين السرة والركبة ولو بوطء فحائز وان لم يكن ثم حائل
وكذا بما بين ما يجادل بغير وطء في الفرج وحمل ذلك فين لا يغاب على ظنه انه ان باشرها
وطئ للمعرفة من عادته من قوة شبيهة وقلة تقراء وهو أولى بالتحريم من حركت القملة
شهوته وهو صائم وما نقر السرة والركبة فهل هما كما فوق السرة وتحت الركبة قال
في المجموع والتفقيح لم ارا حائنا كلاما في الاستمتاع بالسرة والركبة واختار الجرم
بجوازه اه وعبرة الام والسرة فوق الأزار قال الاسنوي وسكتوا عن مباشرة المرأة
للزواج والقياس ان مسها للذكر ونحوه من الاستمتاع المتعلقة بما بين السرة والركبة
حكمه حكم غنمه انهم في ذلك المثل واعترض عليه بأنه غلط بحجبه فانه ليس في الرجل دم
حتى يكون ما بين سرته وركبته كما بين سرتها وركبته لغيره لانه غاية ما استمتع بكنهها
وهو جازم قطعاً وبأنها اذا لمست ذكره يدها فقد استمتع هو بها فوق السرة والركبة
وهو جائز وبأنه كان الصواب في نظم القياس ان يقول كل ما منعه من غنمه ان قلسه
به فيجوز له ان يمس بجميع بدنه سائر بدنه الا ما بين سرتها وركبته او يحرم عليه تمكينها
من مسها بما بين ما وله منعه من استمتاعها به مطلقا ويحرم عليها حينئذ وقد يقال ان كانت
هي المستمتعة انقض ما قاله الاسنوي لانه كما حرم عليه استمتاعها بما بين سرتها وركبته
خوف الوطء المحرم يحرم استمتاعها بما بين سرتها وركبته لذلك وخشية الخلو بالدم
ليس عليه ولا جزاء له لوجود الحرمة مع تيقن عدمه وان كان هو المستمتع انجبه الحل لانه
مستمتع بما عدا ما بين ما اه ذوا الوجه عدم الحرمة في جانبها اخلاقا لا اسنوي ووطؤها
في فرجها عالما عدا مختارا كبيرة يكثر مستحله ويستحب للواطئ مع العلم وهو عامد

حضور المحضر اه سم على منهج وبوجه بأن المحضر من شأنه الاحتياج ان يعاونه ويربل عنه الوحشة فجازها ذلك لهذا
الغرض وجاز ان الله تعالى يعوض المحضر بدل حضور الملائكة ما هو خير منه (قوله ويستحب للواطئ) ومثله تارك الجمعة عدا
فيستحب له التصديق بذلك كذا هم مش بخطبه في الفضل ثم رايته في سم على حج فليراجع ولينظر ان كان ذلك مخصوصا
بالجمعة فواجهه وان كان عاما في الجمعة وغيره من سائر الكبار فقياسا على الوطء في الحيض انجبه (قوله مع العلم) أي بالتحريم
ويؤخذ منه ان الصبي لا يطلب من ولده التصديق عنه وكذا لا يطلب منه التصديق بعد كماله سم على حج بالعنى

(قوله في أول الدم) أفاد المحب الطبري أنه إذا وطئها في وسط الدم تصدق بثلاثي دينار وليد كره الاكثرون اه مناظر الابهتاج
 للتدسي قلت بل ذكر سم على حج ما يقتضي خلافه حيث قال المراد بالاول زمن اقباله وقوته والمراد بآخره زمن ضعفه وهذا
 منه يقتضي عدم الوساطة وأنه مادام الدم قويا يستحب التصديق بالدينار وان مضى غالب مدة الحيض (قوله تصدق) وقضيته
 تكسر رطل تصدق بما ذكره بشكره الوطء وهو ظاهر لان ذلك كفارة لحرمة الوطء وهي متعددة بتعددده ويحتمل ان يقال بعدم
 التكرار فقياسا على ما قالوه في حد الزنا ٢٤٤ من عدم تكرره اذ انما مرات قبل الحد وظاهره ايضا انه تصدق وان وطئ

تلوف الزنا وتقدم ما فيه وهو عدم
 الحرمة فلا يطلب منه التصديق
 وفي حج تنبيهه ذكره وان
 الجماع في الحيض يورث عنه مؤنة
 جد المعجم مع وجدها المولد اه
 (قوله اوصدقها الخ) لو وافقها
 على الحيض فادعت بقاءه وعدم
 انقطاعه فاقول قولها لان
 الاصل بقاءه مراه سم على
 شرح المنهج رحمه الله تعالى
 وظاهره وان خالفت عادتها (قوله
 فيما ذكر) اي من استحباب
 التصديق بدينار ونصف دينار
 وكون الوطء في زمنه كبيرة وقوله
 الوطء في آخر الدم اي من
 استحباب التصديق بنصف دينار
 (قوله حرمة) اي الطلاق وهو
 نوطئة لقوله بعد فاذا انقطع لم
 يعمل قبل الغسل غير الصوم الخ
 اه ابن عبد الحق (قوله بمسوسة)
 اي موطوءة (قوله فان كانت
 حامل لم يحرم) لا يقال قد تطول
 العدة مع بقية زمن الحمل اكثر
 منها مع بقية الحيض لاننا نقول

يختار في أول الدم تصدق ويجزئ ولو على نحو فقير واحد بمئة قال اسلامي من الذهب
 الخالص أو ما يكون بقدرة وفي آخر الدم بنصفه سواء كان زواجا أم غيره وقد أبدى ابن
 الجوزي في الفرق بينهما ما عني اظيفا فقال انما كان هذا لانه كان في أوله قريب عهد
 بالجماع فلا يعذر وفي آخره قد بعد عهده فخنف ومحل ما تقرر في غير المكينة أما هي فلا
 كفارة بوطئها وان حرم ولو اخبرته بالحيض فكذب المبحرم اوصدقها حرم وان لم يكذبها
 ولم يصدقها فلا واجبه كما قاله الشيخ حله للشك بخلاف من عاق به طلاقها واخبرته به فانما
 تطلق وان كذبها لانه متصفر في تعليقه بما لا يعرف الا من هو بقاس النفاس على الحيض
 فيما ذكره والوطء بعد انقطاع الدم الى الطهر كالوطء في آخر الدم كما في المجموع ولا يكره
 طئها ولا استعمال مامسة من عجين او غيره (وقيل لا يحرم غير الوطء) واخبرته
 في التحقيق وغيره وسأيت في باب الطلاق حرمة في حيض محسوسة تضررها بطول المدة
 فان زمان الحيض لا يحسب من العدة فان كانت حامل لم يحرم طلاقها لان عدتها انما
 تنقضي بوضع الحمل (فاذا انقطع) دم الحيض في زمن امكانه ومثله النفاس (لم يحل قبل
 الغسل) اي او التيمم (غير الصوم) لان الحيض قد زال وصارت كالجنب وصومه صحيح
 بالاجماع (والطلاق) هو من زيادته لزوال المعنى المقضي انحرجه من تطويل العدة بسبب
 الحيض وما يحل لها ايضا صحة طهارتها او صلاتها عند فقد الطهورين بل يجب وماسوى
 ذلك من تمتع ومن مصف وحله ونحوها باق حتى تغتسل او تقيم اما غير التمتع فليقتض
 حدثها واما التمتع فلقوله تعالى ولا تقر بوهن حتى يطهرن فانه قد قرئ بالتخفيف والتشديد
 والقراءتان في السبع فاما قراءة التشديد فصرحة فيما قلناه واما التخفيف فان كان
 المراد به ايضا الاغتسال كما رواه ابن عباس وجماعة لقراءة قوله فاذا انطهرن فواضح
 وان كان المراد به انقطاع الحيض فقد ذكر بعده شرط آخر وهو قوله فاذا انطهرن فلا بد
 منه مما عا ثم شرع في الاستحاضة واحكامها فقال (والاستحاضة) هي ما وقع في غير زمن
 الحيض ولو من آية على المشهور وقول الشارح وهي ان يجاوزا كثر الحيض ويستقر
 جاري على اصطلاح فيها مقابل المشهور ويخرج عليه ما تراه فحول الآية (حدث دانم)

سجلها من تحقق وقت الطلاق لاحتمال ان ما ظننته حلالا ليس بحمل بخلاف الحيض للحكم بأنه حيض بمجرد طرو
 (قوله في زمن) انظر ما خرج به واهله للاحتراز عما لو انقطع قبل فراغ عادتها وظنت عودته فلا يجوزها (الصوم) (قوله صحة
 طهارتها) الاولى اسقاط صحة فأنما لا توصف بحمل ولا حرمة (قوله فلا بد منها) اي من انقطاع الدم والطهارة (قوله ولو من آية)
 اي ولم يبلغ في ما وليه والا كان حيضا كما تقدم (قوله على اصطلاح) اي وليس ذلك الاصطلاح خاصا بالفقهاء قال في المختار
 واستحبت المرأة اقربها الدم بعد أيامها فهي مستحاضة اه فقوله بعد أيامها ظاهر فيما جرى عليه الشارح

(قوله لا تغفل) ويجوز ان يكون تشبيها للحدث الدائم الذي اشغل عليه التشبيه (قوله والريح) اي وغسبها كالودي والدم الان سلس الريح لا يجب عليه الاستنجاء منه بل يكره له ذلك كغيره (قوله خلافا للزركشي في النفل) ظاهره انه يقول بحرمة صوم المستحاضة ولو غير المتخيرة وهو كذلك وبعبارة حج وبديع لم رد قول الزركشي ينبغي منعها من صوم النفل لانها ان حست افطرت والاضيعت فرض الصلاة من غير اضطرار ولذلك وجبه رده ان التوسعة لها في طرق الفضائل بدليل ما يأتي من جواز التأخير لمصلحة الصلاة وصلاة النفل ولو بعد الوقت كافي الروضة وان خالفه في أكثر كتبه اقتضت ان تسامح بذلك (قوله وهذا) اي ما تقدم من قوله والاستحاضة الخ بيان لحكمها الاجبالي وهذا هو قوله فتغسل الخ بيان لحكمها التفصيلي (قوله والاستجمام) ع قد صرحوا باجزاء الحجز فيها في مكان المراد هنا عند انتشاره فوق العادة سم ٢٤٥ على منهج فتدول الشارح هنا والاستجمام

الاجزاء مقسمة بما اذا لم ينته دمها فوق العادة وهو ظاهر لان اجزاء الحجز في جميع صورته مشروط بأن لا يجاوز الخارج الصفحة والخشعة واعلم المراد بقول ع فوق العادة (قوله على المشهور) ومقتضاه ضم الماء وتشديد الصاد قال في الصحاح عصب رأسه بالعصابة تعصبا (قوله كالنكحة) قال في القاموس النكحة بالكسر رباط السر او ريل المجمع تنكح (قوله ويكتفي به) اي الشد (قوله ان لم تتحج اليهما) اي الشد والخشوع (فروع) * هل يشترط في صحة طهارة المستحاضة ونحوها ازالة النجاسة التي على البدن كما يشترط ذلك النجاسة التي لا يبعد الاشتراط أخذها من تعجيل ذلك

ليس ذلك بتفسير للاستحاضة والالزام كون سلس البول استحاضة وليس كذلك وانما هو بيان لحكمها الاجبالي اي حكم الدم الخارج بالصفة المذكورة حكم الحدث الدائم (كسلس) تشبيه لا تغفل وانما الاستحاضة دم تراه المرأة غير دم الحيض والنفاس سواء اتصل به ما ام لا كالم الذي تراه المرأة قبل تسع سنين والسلس ينفع اللام اي سلس البول والمذي والغائط والريح ولا استحاضة اربعة واربعون حكما كورة في المطولات (فلا تنع الصوم) فرضا كان او نفلا كما هو ظاهر كلامهم وسر حوايه في المتخيرة كما سيأتي خلافا للزركشي في النفل (والصلاة) كسائر الاحداث الدائمة بخلاف الحيض ولا مره عليه الصلاة والسلام حنة بهم ما وهذا بيان لحكمها التفصيلي (فتغسل المستحاضة فرجها) ان ارادته والاستجمام الاجزاء بناء على جوازها في النادر وهو الاصح فتعبر المصنف بالغسل جرى على الغالب والغسل او ما قام مقامه يكون قبل طهارته او وضوءا كانت او تيمما (ونعصبه) بفتح الناء واسكان العين وكسر الصاد المهملة الخفقة على المشهور بان تشد خرقه كالنكحة بوسطها وتلجم بأخرى مشقوقة الطرفين تجعل احدها قدامها والاخرى ورائها وتشدهما بذلك الخرقه فان دعت حاجتها في دفع الدم أو تقلله الى خشوع بنحو قطن وهي مفطرة ولم تتأذبه وجب عليها الخشوع قبل الشد والتلجم ويكتفي به ان لم تتحج اليهما فان كانت صائمة أو تأذت باجتماع الدم لم يجب عليها الخشوع بل يجب على الصائمة تركه نهارا وانما راعوا هنا مصلحة الصوم دون مصلحة الصلاة عكس فعلهم فيمن

بأن التيمم للإباحة ولا إباحة مع النجاسة فليجرر ثم رأيت السعيد السهوي في شروط الوضوء نقل عن الاسنوي ان ذلك هو القياس وأقره فانظره اه سم على منهج (قوله وتأذت) اي تأذيا لا يحتمل عادة وان لم ينج التيمم (قوله بل يجب على الصائمة تركه) اي الخشوع ولو حست ناسية للصوم فالظاهر عدم جواز نزعه لانه لا يبطل صومها باستمرار الخشوع وان دفع معه خروج الدم المبطل اصلتها وفي بعض الهوامش ما نصه لو حست ناسية الصوم أو حست لا ولا أصبحت صائمة ناسية لفا الخشوع ووجب عليها اقلعه قياسا على الخيط في الصوم اه (أقول) وفيه نظر لا يخفى على ان قوله قياسا الخ يقتضي وجوب قناع الخيط وهو ممنوع ثم رأيت قول الشارح بعد فان الخشوع يتنجس وهي حاملته وهو قد يقتضي وجوب النزاع فليتأمل وما يأتي عن سم على منهج (قوله وانما راعوا هنا مصلحة الصوم دون مصلحة الصلاة الخ) المراد انهم راعوا مصلحة الصوم حيث أمر بها بترك الخشوع لانه لا يفسد به صومها ولم يراعوا مصلحة الصلاة حيث ترتب على عدم الخشوع خروج الدم المقتضي لافسادها بخلاف مسئلة الخيط فانهم لم يغفروا انجاسه في الصوم بل أوجبوه رعاية لمصلحة الصلاة وأبطلوا صومها قال بعض مشايخنا قولهم وانما راعوا الخ فيه نظر فانهم لم يبطلوا الصلاة بخروج الدم كما أبطلوها تيمما الخيط بل في الحقيقة راعوا كلامهم ما حيث اغتفروا ما ينافيه وحلوا بصحة كل منهما مع وجود المنافي

(قوله وطرفه خارج) أي حيث حكموا بطلان الصلاة أن لم ينزعه * (فرع) * لو شئت لم لا وأصبحت صائما والحشوب إذا في
 فرجه فهل يجب نزعه لمصلحة الصلاة ترد فيه بعض المتأخرين (وأقول) إن كان نزعه لا يبطل الصوم فالوجه وجوب النزاع لئلا
 تصبح حاملة للنجاسة في الصلاة بلا حاجة وإن كان يبطله فهو كسئله الخيط إذا أصبح صائما وطرفه يجوفه وطرفه الآخر خارج
 من فمه فليحذر هل نزع الحشون الفرج يبطل الصوم أولا سم على منهج (قلت) الوجه أنه إن توقف على ادخال شيء باطن الفرج
 لأخراجه بطل والا فلا وهو يخالفنا بقضية قول الشارح فإن الحشو يتنجس وهي حاملة (قوله حيث منع ذلك) أي التمثيل
 (قوله من التيمم) والراجح منه أن التيمم يصلح فكذا هنا وقد يفرق بينهم بأن التيمم لم يطرأ بعد نيمته ما ينزل طهارته بخلاف
 المستحاضة وهو الأقرب (قوله وانتظار جماعة) ٢٤٦ ظاهر إطلاقه كغيره أنه لا يضرب انتظار الجماعة وإن طال جدا واستغرق

أكثر الوقت وهو محتمل ويحتمل
 أن محل ذلك حيث كان الانتظار
 مطلوباً قبل تأمل سم على منهج
 أي بخلاف ما إذا لم يكن الانتظار
 مطلوباً ككون الإمام فاستأنا
 أو محاذاً أو غير ذلك مما يكره فيه
 الاقتداء وليس ما ذكر من قوله
 ويحتمل أن محل الخ مقابل لقوله
 قبل وهو محتمل بل هو متعلق
 بأصل الانتظار (قوله وإن خرج
 الوقت) أي كله حيث عذرت في
 التأخير للصوم غيم فبالفت في
 الاجتماع في القبلة أو طاب السترة
 والابان علمت ضيق الوقت فلا
 يجوز لها التأخير والقياس - ينمذ
 امتناع صلاتها بذلك الظهور
 لأنه يصدق عليها أنها أخرت
 الصلاة والصلاة وإن اقتضى
 إطلاقهم الجملة (قوله بتدر
 ما بين صلاتي الجمع) وهو التدر

أبتاع بعض خيط قبل الفجر وطالع عليه الفجر وطرفه خارج لأن الاستحاضة عنه من منة
 والظاهر دوامها فلوراعوا مصلحة الصلاة هنا مع قضاء الصوم للحشو ولأن المذخور
 هنا لا يتقي بالكلمة فإن الحشو يتنجس وهي حاملة بخلافه ثم ولأن المذخور جسد منها تقصير
 تخفف عنها أمرها وصحت منها العبادتان قطعاً كما تصح صلاتها مع النجاسة والحدث
 الدائم للضرورة ولأن المستحاضة يتكرر عليها القضاء فيشقي بخلاف مسئله الخيط فإنه
 لا يتبع الاندرا (و) بعد ذلك (تنوذاً) أو تيمم وتبادر به وجوباً باعتب الاحتياط ويكون
 ذلك (وقت الصلاة) ولو نافله لا قبله كالتيمم وتجمع بطهارته بين فرض ونوافل ولا يجب
 عليها الاقتصار في وضوئها على مرة واحدة بل لها التمثيل فيه خلافاً للزكشي حيث
 منع ذلك واستشهد بمسئله استمسك البول بالعود قال فإذا ساجد في فرض القيام
 لحفظ الطهارة في التمثيل المنسوب أولى فقد فرق بأن ما هناك يرفع الخيط أصلاً وما
 هنا يقيله ولو تواتر قبل الزوال مثلًا لثلاثة فزالت الشمس فهل لها أن تصلي به الظهور
 قال الأذري يشبهه إن يكون على الخلاف في نظيره من التيمم ولم يحضر في فيه نقل
 (و) بعد ما ذكر (تبادر بها) أي بالصلاة وجوباً لتقليد العذر بخلاف التيمم السليم (فلور
 أخرت لمصلحة الصلاة كستر) لعورة وأذان واقامة (وانتظار جماعة) وذهب لمسجد
 وتحصيل سترة واجتهاد في قبله (لم يضرب) وإن خرج الوقت أكونه غير مرة صرة بذلك قال
 في المجموع وحيث وجبت المبادرة قال الإمام ذهب ذاهبون من أئمتنا إلى المبالغة
 واغترأ آخرون الفصل اليسير وضبطه بقدر ما بين صلاتي الجمع اه والوجه الثاني
 واستشكل التمثيل بأذان المرأة عدم مشروعية لها وأجيب بحمله على الإجابة وبأن
 تأخيرها للأذان لا يلزم أذانها قال الأذري ينبغي حمل الأذان في كلامهم على الرجل

الذي لا يصح صلاة ركعتين بأخف ممكن (قوله والوجه الثاني) والكلام كما هو الفرض حيث لا عذر
 في التأخير أمامه فيفتش فوق ذلك كما علم مما مر (قوله والوجه الثاني) هو قوله واغترأ آخرون الفصل اليسير الخ (قوله قال
 الأذري) هو صحيح ولكنه لا يأتي مع جعلهم الأذان من أمثلة تأخيرها لمصلحة الصلاة إذ هو صريح في المرأة وقد يجاب بأن
 التعبير بالمرأة مجرد التمثيل وكأنه قيل فإن أخرت المرأة أو غيرها من دام حده واجاب بعضهم بأن الأئمة لم يضربوا للمرأة
 وانما علامته التأنيت وهي التامتع صريح بذلك لكن الناعل يمكن أن يكون غيرها وتقدر الكلام فلا أخرت الذات المبتلاة بشيء
 مما تقدم وكل مثال يرجع لما يناسبه اه وهو واضح في غير عبارة المصنف ما فيها فلا يتأتى ما ذكره تعبيره بالاستحاضة
 إلا بلا حجة ما تقدم من أن ما ذكره التمثيل

(قوله وقال الغزى) هو ما وفى المعنى لما قاله الأذرى (قوله ويطل الخ) فضيعة أنها حيث أخرت الصلاة الصلاة أتممت الصلاة فى حتها فرضاً أو نهياً وهو ربحاً فى قوله الآخر فخرج بالفرض المقل الخ إلا أن يقال ما يأتى من جواز النفل فى الوقت وبعده محمول على ما إذا لم تؤخر الصلاة بقربة ما هنا أو يقال المراد بيطلان الطهر ضيقه عن أداء الفرض به (قوله ويجب أعادته) أى الطهر من وضوءه وتيمم (قوله وإعادة الاحتياط) أى وهو الغسل والحشو والعصب (قوله لم يضرب) أى فى الصلاة أو قبلها (قوله وإن اتصل الخ) انما أخذ غايته أنه لا يتوهم أنه حيث اتصل ٢٤٧

بآخر الطهر لا يطل لعدم تخلل حدث بين السجدة والطهر وأمكنه نظر فى إبطاله إلى ما تقدم من الحدث قبل فراغ الطهر (قوله لكل فرض) وكذا لو أحدث قبل أن يصلى حدثاً خاصاً سم على منسج (قوله ولو نذراً) أصل وجه الأخذ غايته أن فيه خلافاً كالتيمم له وبقتدير عدم الخلاف فوجه الأخذ غايته دفع توهم عدم وجوب التجديد إذا لم يكن له أصل فرضاً أصلياً سيما وهو من الأنواع التى لا يطلق فيها القول بترجيح فكثيراً ما يسلك كون به مسائل جائز للنسج وحيث يتبين كون كالتفصيل (قوله رواتب النوازل) بقى ما لو نزلت لافريضة والمتبادر أنها تستبيح من النوافل ما شاءت مادام طهرها باقياً (قوله مع استقرارها) فى نسخة استقرارها (قوله من التعليل) هو قوله تعالى لا (قوله هو ما أتى به) أى ويعنى أيضاً عن قبل البول

السلس دون المستحاضة وقال الغزى مرادهم الرجل إذا كان سلس البول أو الرشح أو المذى ولو اعتادت الانقطاع به قدر ما يسع وضوءاً والصلاة فانه قطع لزومها المبادرة وامتنع عليها التأخير لا انتظار جماعة ونحو ذلك (والا) بأن أخرت للمصلحة الصلاة كما كل وشرب ونحوه ما (فيض) التأخير (على الصحيح) ويطل طهرها وتجب أعادته وإعادة الاحتياط لتكرار الحدث والتجسس مع استغنائهم عن إسقاط ذلك بقدرتهم على المبادرة والنسج لا يضرب كالتيمم ولو خرج دمها من غير تصبر منها لم يضرب فإن كان بقصير فى الشدة ونحوه بطل طهرها وكذا الصلاة أن كانت فى صلاة ويطل طهرها إذا غابستنائها وإن اتصل بآخره (ويجب الوضوء لكل فرض) ولو نذراً كالتيمم لبقائه حدثها لغير فاطمة بنت أبي حبيش تؤذى لكل صلاة وخروج الفرض النفل فلهما أن تتنفل ما شاءت فى الوقت وبعده على ما صرح به فى الروضة فقال الصواب المعروف أنها تستبيح النوافل مستقلة وتبعا للفرصة مادام الوقت باقياً وبعده على الأصح يمكنه خالفه فى أكثر كتبه فصمم فى التحقيق وشرح المذهب وسلم أنها لا تستبيحها بعد الوقت وفرق بينا وبين الميم بتجدد حدثها وتزايد نجاستها وجمع الوالد رحمه الله تعالى بينهما يحمل القول على رواتب الفرائض والثانى على غيرها (وكذا) يجب لكل فرض (تجديد العصابة) وما يتعلق بها (فى الأصح) وإن لم تنزل عن محلها ولا ظهر الدم بجوانبها لتلبيح للنجس كالوضوء لتلبيح للحدث والثانى لا يجب تجديدها لأنه لا معنى للامر إذا لم يمتنع استقرارها ومحل الخلاف عند عدم ظهور دم على جوانبها مع بقائها على موضعها من غير زواله وقع والأوجب تجديدها قطعاً لأن النجاسة قد كثرت مع التمكن من تقليلها أو يؤخذ من التعليل أن محل وجوب تجديدها عند تلوثها بما لا يعنى عنه فإن لم تتلوث أصلاً أو تلوث بما يعنى عنه أقالته فالواجب فيما يظهر تجديدها بطلها لكل فرض لا تقيد بها بالكلية وما تقرر من العفو عن قليل دم الاستحاضة هو ما أتى به الوالد رحمه الله تعالى واستثناءه من دم المذاذ التى

بالنسبة للسلس كافى حج وعبارته قال الجلال الباقين ولو أنفتح في مقعده دمل فخرج منه غائط لم يعف عن شئ منه وقال والده بعد قول الأسنوى انما يعنى عن بول السلس بعد الطهارة ما ذكره غير صحيح بل يعنى عن قليله أى الخارج بعد أحكام ما وجب من عصب وحشو في الثوب والبدن كافى التنبيه قبل الطهارة وبعدها وتقييمها انما هو لبيان أن ما يخرج بعدها لا ينقضها وتبعه في الخادم بل قال ابن الرفعة سلس البول ودم الاستحاضة يعنى حتى عن كثيرهما لكن غلظه الشافى أى بالنسبة لكثير البول اه وقضية اقتضاه فى التغليط على كثير البول أن كثير الدم يعنى عنه لكن تقدم للشارح تخصيص العفو بالقليل وظاهر تقييمه العفو عن القليل بالبول أن الغائط لا يعنى عنه مطلقاً وإن ابتلى بخروجه * (فرع) * استطرادى وقع السؤال عن ميت أكل المرض لحم مخرجه ولم يمكن الغسل قطع الخارج منه فما الحكم فى الصلاة عليه حيثئذ (أقول) =

الواجب في حال الميت المذكور ان يغسل ويغسل مخرجه بقدر الامكان ويسد مخرجه بطن أو نحوه ويشد عليه عقب الحشو عصابة أو نحوها ويصل عليه عقب ذلك فوراً ولو قبل وضع الكفن عليه حيث خيف خروج شيء منه - حق لو غلبه شيء في هذه الحالة ونخرج منه قهراً في عنه للضرورة (قوله أو في اثناهما) أي الصلاة (قوله ولم يخبرها ثقة عارف) أي ولو امرأته وينبغي ان مثل الثقة الفاسق اذا اعتدت صدقه (قوله في الاولى) هي قوله ولم تعد انقطاعه وعوده والثانية هي قوله أو اعتادت الخ (قوله حيث) خبر قوله والمراد ٢٤٨ (قوله في اثناهما) أي الوضوء ولو لمع البعض الآخر (قوله وشمل كلامه)

حكمها فيها بعدم العفو عما خرج منها (ولو انقطع دمه ابد) نحو (الوضوء) وقبل الصلاة أو في اثناهما أو في اثناهما (ولم تعد انقطاعه وعوده) ولم يخبرها ثقة عارف بعوده (أو اعتادت) ما ذكر أو أخبرها من ذكر بعوده (ووسع) بكسر السين (زمن الانقطاع) بحسب عادتهم أو بأخبار من ذكر (وضوء أو الصلاة ووجب الوضوء) وأزاله ما على فرجها من النجاسة لاحتمال شفاها في الاولى مع ان الاصل عدم عودته ولا مكان اداء الصلاة على وجه الكمال في الوقت في الثانية فلو صلت من غير وضوء لم تصح صلاتها امتد الانقطاع ام لا اتردد في طهرها حاله شرعها ولو عاددها فوراً استقر وضوءها لعدم وجود الانقطاع المعنى عن الصلاة بالحدث والتنجس والمراد بطلان وضوءها بعباد كرحيت خرج منها دم في اثناها أو بعده والافلا يطل وتصلى بقطعا كما صرح به في المجموع لانه بان ان طهرها رافع حدث وشمل كلامه ما لو اعتادت عودته على تدوير وهو مانع له الرافي عن مقتضى كلام معظم الاصحاب وهو الواجب وان بحث انه لا يعد الحاق هذه النادرة بالمعدومة وأنه مقتضى كلام الغزالي ولو اعتادت عودته عن قرب فامتد من يسع ما ذكر وقد صلت بطهرها تبيناً بطلان طهارتها وصلاتها باعتبار اجماع في نفس الامر فان اعتادت انقطاعه في اثناء الوقت وثبت بانقطاعه فيه وامنت القوات ووجب عليه الانتظاره لاسيما غنائها حينئذ عن الصلاة بالحدث والتنجس والافقيه ما عرف في التيمم فيمن رجي الماء آخر الوقت كما ذكره المصنف عن الثقة وهو المعتمد وان جزم صاحب الشامل بوجوب التأخير وقال الزركشي انه الوجه كالمو كان على بدنه نجاسة ورجى الماء آخر الوقت حيث يجب التأخير عن اقل الوقت لازالة النجاسة فكذلك هذه الوضوح الفرق بينهما وهل المراد بقوله لم يسع الطهارة والصلاة على الوجه الاكمل بسننهما أو يسع اقل ما يميز الاقرب الثاني ويشهد له ما ذكره البغوي في مسئلة السلس في صلاته قاعدة او طهارة المستحاضة مبيحة لارافعة ولو اسلمت السلس بالعود دون القيام صلى قاعدة او جوباً كما في الانوار حفظاً لطهارته ولا إعادة عليه وان فهم ابن الرفعة انه مستحب وصرح به في الكناية ونسبه للروضة بحسب فهمه وذو الجرح السائل كالمستحاضة في الشد وغسل الدم اكل فرض

أي فانه يجب فيه الوضوء (قوله بما في نفس الامر) أي فتعيد (قوله ووجب عليه الانتظاره) وهذا بخلاف ما تقدم في الميم من انه لو تبين الماء آخر الوقت كان انتظاره أفضل لا واجباً الا ان يفرق بأن المستحاضة وجب دمه ما ينافي بقاء الطهارة من غير ضرورة الى اغتثاره والتيمم لم يوجد منه ذلك (قوله فيمن رجي الماء) قال في المصباح رجونه ارجوه رجوا على فعول والاسم الرجاء بالمد ورجيته ارجيسه من باب رمي لغة اه فاعل رسم الشارح لانها بالياء على هذه اللفظة لان الالف اذا كانت منقلبة عن واو تكتب الناء أو منقلبة عن ياء كتبت ياء (قوله آخر الوقت) أي فيكون العجيج أفضل (قوله صاحب الشامل) هو ابن الصياغ (قوله بينهما) أي بين التيمم والمستحاضة وعليه

فيكون قوله للوضوح الخ من كلام الزركشي ويحتمل ان الضمير راجع للمستحاضة ومن على بدنه نجاسة كما فيكون من كلام الشارح رد على الزركشي لكن في الفرق حينئذ خفاء واعل وجهه ان هذه معذورة كالتيمم فاعتقراها التأخير بخلاف من على بدنه نجاسة ثم رأيت في حج ما يصرح بأن قوله للوضوح الخ ليس من كلام الزركشي بل سبق للرد عليه (قوله اقل ما يميز) بالنسبة للمصلي (قوله مبيحة لارافعة) أي ومن ثم لو نوت رفع الحدث لم يصح وضوءها لانه لا يرتفع (قوله ولو اسلمت السلس) هو يفتح اللام

(قوله لم يطر) من باب نصر اه مختار اى خارج الصلاة وفيها ولو قيل يجوز ذلك خارج الصلاة للاحتراز عن اصابة البول ابدنه او ثيابه لم يعد بل قد يتضميه تعليلهم بأنه يصير حامل نجاسة في غير الخ فانه حيث علم ان النجاسة لا تندفع الا بذلك كان حاجة اى حاجة (فصل) * (قوله اذا رأت المرأة الخ) وخرج بالمرأة الخثني فلا يحكمكم على ما رآه بانه حيض لان مجرد خروج الدم ليس من علامات الانضاح وفهم من المتن كون الرأى امرأة بقاء التأنيث في رأى (قوله لسن) اى فى سن (قوله فأكثر) اى او أكثر (قوله ولم يعبر الخ) اى الدم لا يبعد كونه اقله لاستحائته فلم يحجج لادعيترا عنه على انه يصح ان يريد بالقل هنا ما عدا الاكثر وحينئذ لا يرد على العبارة نبي اه ح وكتب عليه سم قوله على انه الخ اقول من التوجيهات القرينة السهلة ان يقال المراد برؤية اقل الحيض رؤية اقل قدره وهو أربع وعشرون ساعة وهذا صادق برؤية ما زاد على قدره فقط الى الاكثر وفوقه اذ رؤية جميع ذلك يصدق معها رؤية اقل فصيح تقسيمه الى عدم عبور الاكثر والى عبوره من غير تكاف وعلى هذا فرجع الضمير في يعبر الدم المرنى واياك ان تظن ان هذا التوجيه هو معنى العلامة المذكورة فان ذلك غلط كما لا يخفى (قوله فكله حيض) هو ظاهر حيث تحققت ان اوقات الدم لا تنقص عن يوم وليله واما اذا شككت في انه يبلغ ذلك او ماتت قبل مضى ذلك فهل يحكمكم عليه بانه حيض لانه الاصل فيما رآه المرأة مالم يتحقق نقصه عن يوم وليله ام لا ٢٤٩ لان الاصل عدم الحيض فيه نظر

والاقرب الاول لانهم صرحوا بان يحكمكم على ما رآه المرأة بانه حيض مالم ينقص فيؤخذ بكل ما هم حتى يتحقق ما عندهم فلا تقتضى ما فاتها فيه من الصلوات ويحكم بانقضاء عدها بسببه ويتبع الطلاق المعلق به الى غير ذلك من الاحكام وسيأتى ذلك عن سم على ح (قوله ويشترط ان لا يكون عليها بقية طهر) هو مستغنى عنه بقول المصنف

كافى المجموع ولا يجوز للسلس ان يعلق فارورة ليطرفها بولها كونه يصير حامل نجاسة في غيره عدل من غير ضرورة ويجوز وطه المسخاضة وان كان دمها جاريا في زمن يحكم لها فيه بكونها طاهرة ولا كراهة فيه * (فصل) * اذا رأت المرأة من الدم (لسن الحيض اقله) فأكثر (ولم يعبر) أى يجاوز (اكثره فكله حيض) أى سواء كانت مبتدأة ام معتادة وقع الدم على صفة واحدة ام انقسم الى قوى وضعيف وافق ذلك عاداتهم ام خالفها لان الشرط قد اجتمعت واحتمال تغير العادة ممكن ويشترط ان لا يكون عليها بقية طهر فان كان بان رأت ثلاثة دما ثم اثني عشر نقاء ثم ثلاثة دما ثم انقطع فالثلاثة الاخيرة دم فساده لا حيض كما ذكره في المجموع مفرقا (والصفرة والكدر) كل منهما (حيض في الاصح) سواء المبتدأة وغيرها خالف عاداتهم ام لا كما مر وهما ليسا من ألوان الدم وانما هما كالصديد تعلوه صفرة وكدر

٣٢ به ل اقل الطهر بين الحيضتين خمسة عشر يوما (قوله ثم انقطع) وخرج بانقطع ما لو استمر فان كانت مبتدأة فغير عيزة او معتادة عملت بعاداتها كما قالوه فيما لو رأت خمسة المعهودة اول الشهر ثم نقاء اربعة عشر ثم عاد الدم واستمر فيوم وليله من اول العاشر طهر ثم تحيض خمسة ايام منه ويستمر دورها عشرين اه ح (قوله فالثلاثة الاخيرة) شامل للمبتدأة ايضا وكتب شيخنا برب امش شرح المنهج مانصه انظر هذا مع قواهم آخر الباب في مسئلة الدماء المتخللة بالنقاء اذا زادت على خمسة عشر بالنقاء فهي استخاضة اه اقول يخص ذلك بهذا انظر لو كان الدم المرنى بعد النقاء ستة مثلا فهل يجعل الزائد على تكملة الطهر حيضا لا يبعد ان يجعل اه سم على ح اقول قوله ذاك به هذا اى فيقال ان انقطع على رأس خمسة عشر وفيها مكان الدم مع النقاء حيضا وهذا التخصيص في الحقيقة هو مفهوم قواهم اذا زادت على خمسة عشر وقوله لا يبعد ان يجعل الخ وظاهره انه لا فرق بين المبتدأة والمعتادة لكن فيما تقدم عن ح من قوله كما قالوه فيما لو رأت خمسة المعهودة اول الشهر الخ ما يقتضى تخصيص ذلك بالمعتادة وان المبتدأة تحيض يوم وليله من اول الشهر (قوله والصفرة والكدر) اطلق الصفرة والكدر على ذى الصفرة والكدر مجازا او قدر المضاف اى ذو اه سم على ح (قوله كالصديد) نقل هذا في شرح الروض عن المجموع عن الامام وقال انه الاصح ونقل عن الشيخ ابي حامد انه امام اصغر ومما كدر

(قوله ويندل لذلك) أي أقول المصنف والصفرة والكدرة حميض (قوله مارواه البخاري الخ) ويدل على ذلك أيضا خبر إذا وقع الرجل أهله وهي حائض أن كان دما حمرا فليصدق بدينار وإن كان أصفر فليصدق بنصف دينار رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ **أ** سَمِ عَلَى حَجٍّ وَجِهَ الدَّلَالَةُ بِهِ أَنَّهُ سَمِيَ الْأَصْفَرُ دَمَ حَمِيضٍ عَلَى مَا هُوَ الظَّاهِرُ مِنْ قَوْلِهِ إِذَا وَقَعَ الرَّجُلُ أَهْلَهُ وَهِيَ حَائِضٌ أَنْ كَانَ دَمًا حَمْرًا وَلَعَلَّ الشَّارِحَ لَمْ يَسْتَدْلِلْ بِهِ ذَا الْإِحْتِمَالِ أَنَّهُ سَمَاهَا حَائِضًا بِجَزَائِهِ وَإِنْ اسْتَحَبَّابُ التَّصَدُّقِ بِنِصْفِ دِينَارٍ لَوَاقَعَتْهُ لَهَا بَعْدَ انْقِطَاعِ الْحَمِيضِ وَقَبْلَ الظَّهْرِ ثُمَّ اعْتَبَارُ نِصْفِ الدِّينَارِ فِي الْأَصْفَرِ بِنَاءً عَلَى الْغَالِبِ مِنْ أَنَّ الْأَصْفَرَ لَا يَوْجَدُ فِي أَوَّلِ الْحَمِيضِ بَلْ فِي آخِرِهِ وَعَايِهِ فَلَوْ كَانَ كُلُّ حَمِيضٍ ٢٥٠ أَصْفَرًا وَطَوِيئًا فِي أَوَّلِهِ سَنَ التَّصَدُّقِ بِدِينَارٍ (قوله وهي القطنة) التفسير

به لا يناسب ما سيبقى من قوله
شبهت الرطوبة النقية بالخص
الخ ومن ثم قال الحافظ حج في
فتح الباري والفصحة ماء بيض
يدفقه الرحم عند انقطاع
الحيض اه وقوله يدفقه هو
بـ كسر الفاء وضعها وعبرة
القاموس دفقه يدفقه ويدفقه
صبه اه ويمكن ان يقدر في
كلام الشارح محذوف كان
يقال والمراد به ما في القطنه فلا
يخالف ما في الفتح (قوله وغير)
اي والمعتادة غير الخ (قوله
وللثاني) والصورة السابعة
ان تكون المعتادة غير المميزة
حافضة للقدر والوقت واعلم ترك
التصریح بها لاستفادتها
بالمفهوم من قوله المناسبة
لعدادتها أوله تصریح المصنف
بها في قوله فقدر الله ما قدر او وقتا

ويبدل لذلك ما رواه البخاري ان النساء كن يبعثن لعاثشة الدرجة وفيها الكرسف فيه
الصفرة من دم الحيض فتقول لا تعجل حتى ترين القصة البيضاء تريد الطهر من الحيضة
والدرجة بدال مضمومة مهمله وراه مهمله ساكنة بعد داجيم خرفة وشو هات دخاها
المراة في فرجها ثم تخرجها لتظهر هل بقي شيء من أثر الحيض ام لا والقصة بفتح القاف
الخص وهي القطنه أو الخرقه البيضاء التي تخبسوها المراة عند الحيض شبهت الرطوبة
النقية بالخص في الصفاء والكرسف التطن ومقابل الاسم لا يكون ذلك حيا لانه ليس
على لون الدم واقول أم عطية كئلا نهذا الصفرة والكدره شيئا واجب عنه بأن قول عائشه
أقوى اكثره ملازمها النبي صلى الله عليه وسلم ثم شرع في بيان ما لجاوز دم المرأة خمسة
عشر يوما ونسعى بالمستحاضه وإها سبعة أحوال لانها المامية أولا وكل منها مامية بدءا
أو معتادة وغير المامية الناسية لاعتدائها وهي المتخيرة مامية للناسية للقدرة والوقت أولا والاول دون
الثاني وللثاني دون الاول فقال مبدءا بالمبدء المامية (فان عبره) أي جاوز الدم أكثر
الحيض (فان كانت) أي من جاوز دمها أكثر الحيض (مبدءا) أي اول ما ابتدأها الدم
(مميزتان ترى) في بعض الايام دما (قويا) في بعضها (ضعيفا) كالا سود والاحمر فهو
ضعيف بالنسبة للاسود وقوى بالنسبة للاشقر والاشقر أقوى من الاصفر وهو أقوى من
الاكدر وذو الرائحة الكريهة أقوى عمالا رائحته له والخين أقوى من الرقيق والاقوى
ما جمع من هذه القوى أكثر فان استويا في الصفات كان أحدهما أسودا بل الخن
ونقن والا آخر أحمر بأحدهما أو كان الاسود بأحدهما والاحمر بهما اعتبر بالسبق اقوته
(فالضعيف) من ذلك (استحاضة) وان امتد زمنه (والقوى) منه (حيض) بثلاثة شروط
اشار الى أولها بقوله (ان لم ينقص) القوى (عن اقله) وهو يوم وليلة كما مر والى ثانيها
بقوله (ولا عبر) أي جاوز (اكثره) وهو خمسة عشر يوما متصلة لان الحيض لا يزيد على

(قوله اى ازل ما ابتدأها الدم) هذا التفسير يستفاد منه أنه ضابط المتن بفتح الدال وعبارة الشيخ ذلك عميرة قول الشارح اى اول الخ فهو يفتح الدال فى عبارة المتن وتوافق ابن الصلاح فى صحة قولك ابتداء الشيء وقال لم يجدته فى اللغة وعليه فيقرأ فى المتن بكسر الدال اى ابتدئت فى الدم اهـ واهل الشارح لم يشرح عليه لانه يجوز الى تجوز فى اسناد الابتداء بمعنى الشروع الى المرأة (قوله ان ترى) ع هو تفسير للميزة لا للمبتدأ المعزاه م على منهج (قوله فهو ضعيف) اى الاجز (قوله وهو) اى الاصفر اقوى من الا كدر (قوله اكم) اى اكثر من مقابله (قوله امتد نزله) قال الشيخ عميرة سنين وسبأنى ايضا فى كلامه (قوله متصل) اى فهذا الشرط فى الحقيقة شرطان هما كونه لم يجاوزا كثيرا لفيض وكونه متصلا

(قوله ولا تنقص الضعيف الخ) قال الرازي رحمه الله لا نأخذ بان نجعل الضعيف طهرا او اقوى بعده حيضة أخرى وانما يمكن ذلك اذا بلغ الضعيف خمسة عشر ومثل الاسنوي لذلك لما رأته يوم ما وليله اسود وأربعة عشر أخرتم السواد ثم قال فلما أخذنا بالتمييز هنا واعتبرناه لجلعنا القوي حيضا والضعيف طهرا والقوي بعده حيضا آخر فلو لم ينقصان الطهر عن اقله انتهى اه عمرة (قوله فلورأت يوم اسودا) اي مع ليلته راما لورأت الدم بانها ردون الليل أو عكسه فلا حيض لها لانه لا جازان يحكم على يوم وليله من اول الشهر بانها حيض دون ما بعده الكون النقاء على هذا ليس متخللا بين دهي حيض ولا ان يحكم على ما يكمل به يوم وليله مما بعد النقاء من الدم لانه يلزم ان يكون حيضه أكثر من يوم وليله قال في البهجة بل * لا حيض للتي ترد لها الاقل فابصرت يوم ما و ابصرت * لا لانقضاء عنه حتى عبرت اه عمرة ٢٥١ رحمه الله (قوله لم يكن تمييزا الخ) اي بل هي

فاقد شرط التمييز وسأقي حكمها (قوله وما لو تأخر) اي وان وقع بعده ضعف أيضا فيشمل ما لو توسط وهو ما مثل به (قوله وما ذكر في النافسة) هي قوله او تأخر لكن لم يتصل (قوله وقال في تلك) اي توسط الحرة بين سوادين (قوله مع الحرة) اي فيكون حيضها في هذه الصورة السواد مع الصفرة (قوله واجاب الوالد) المتبادر منه انه جواب عن التعارض بين ما في التحقيق والجموع لكن سأتقي له ان ما اذاعه من الجعل غير صحيح مع انه عين ما استشكل به المعترض وبعبارة سم على حج بعد نقل مثل ما ذكره الشارح عن شرح الروض ما نصه اي فيكون حيضها السواد مع الصفرة فقد نسب اي صاحب الروض الى تجميع التحقيق وغيره ان حيضها

ذلك والى ثالثها بقوله (ولا تنقص الضعيف عن اقل الطهر) وهو خمسة عشر يوما ولا يكون طهرا بين الحيضتين فلورأت يوم اسودا او يوم ما حرة وهكذا ابدالم يكن تمييزا معتبرا وانما كانت جملة الضعيف لم تنقص عن خمسة عشر يوما لعدم اتصالها ومتى اجتمعت الشروط المذكورة كان الضعيف طهرا وان طال حتى لورأت يوم ما وليله اسود ثم اتصل به الضعيف وتماضى سنين كان طهرا وان كانت ترى الدم دائما اذا كثرت الطهر لاحدله وشمل قوله والاقوى حيض ما لو تقدم القوي وهو كذلك قطع ما وما لو تأخر او توسط كما لورأت خمسة حرة ثم خمسة سوادا ثم طبقت الحرة وهو كذلك على الاصح ولو اجتمع قوي وضعيف وأضعف فالقوي مع ما يناسبه في القوة من الضعيف حيض بثلاثة شروط ان يتقدم القوي وان يتصل به المناسب الضعيف وان يصلح معا للحيض بان لا يزيد مجموعهما على أكثر من خمسة سوادا ثم خمسة حرة ثم طبقت الصفرة فلا ولا ان حيض وان لم يصلح معا للحيض كخمس سوادا وستة حرة ثم طبقت الصفرة او صلحا لم يكن تقدم الضعيف كخمس حرة ثم خمسة سوادا ثم طبقت الصفرة أو تأخر لكن لم يتصل الضعيف بالقوي كخمس سوادا ثم خمسة صفرة ثم طبقت الحرة فالحيض السواد فقط وما ذكر في الثالثة هو ما صرح به الروياني وشراح الحاوي الصغير وجميع المصنف في تحقيقه لكنه في المجموع كالروضة وأصلها جعلها كتوسط الحرة بين سوادين وقال في تلك لورأت سوادا ثم حرة ثم سوادا كل واحد سبعة أيام فحيضها السواد مع الحرة واجاب الوالد رحمه الله تعالى عن ذلك بان الحرة انما جاءت حيضا به السواد لقربها منه لكونه انليه في القوة بخلاف الصفرة مع السواد اه وعلم من ذلك صحة ما في التحقيق والجموع ويفرق بينهما وما الجعل الذي ذكره فغير مسلم ثم شرع في المستحاضة الثانية وهي المبتدأة

السواد فقط والى المجموع والاصل ان حيضها السواد مع الصفرة واجاب شيخنا الى آخر ما ذكره الشارح وهي ظاهرة في انه ليس جوابا عن المعارضة بل هو جواب عما وجه به في المجموع وحاصله يرجع الى اعتماد ما في التحقيق (قوله لقربها منه) لكن يشكل على جعل الحرة مع السواد حيضا ان الحرة وان كانت مناسبة للاسود لكن لم يتأخر عنها ما هو أضعف منها مع اعتبارهم في المناسب (قوله ما في التحقيق) اي من ان الحيض السواد فقط وما في المجموع من ان السواد مع الحرة حيض الذي عبر به عنه بقوله وقال في تلك لورأت الخ (قوله ويفرق بينهما) أي بالفرق المتقدم عن الوالد بان الحرة لما جاءت الخ (قوله الذي ذكره) اي المصنف في المجموع والروضة من ان الصفرة المذكورة كتوسط الحرة بين سوادين (قوله فغير مسلم) أي لأضعف الصفرة بالنسبة لما بعدها

(قوله قولهم الاق الخ) ونصه وحيث أطلقت الميزة فالمراد الجامعة للشرط السابقة ٢٥٢ ح (قوله فكم تحيرة) انما جعلها كالتحيرة ولم يعد هامتها ما يأتي من ان التحيرة هي التسمية لعادتها اقدرا وقتا وهذه ليست معتادة لكنها ما شأها في الحكم (قوله لكنها في الدور الاول) الدورين لم تختلف عادتها هو المدة التي تستعمل على حيض وظهر كاشه في المبتدأة وفيه اختلاف عادتها هو جلة الاشهر المشقة

النوبة الاخيرة على ما يأتي وان تكرر بان انتهت الى حد في الاختلاف ثم جاء الدور الثاني على نوب مختلفة أيضا فرق بين الانتظام وعدمه على ما يأتي (قوله ان اعتدتها) يجوز في مثله مما انصت فيه ناء المخاطبة بها الضمير النصل بينهما لا شباع على لغة قليلة والفصح عدمه كما هنا كذا ذكره الرضي ونقله عنه الشنواني في حواشيه على الاجرومية في باب المبتدأ والخبر وقضيتيه انه لا يجوز الاشباع بالياء في غير ذلك فليراجع (قوله فقال لها ستة ان لم تذكري) اي وعلى هذا الالتقاط في السابع بل تجعله طهرا محضا (قوله ونص) اي المصنف (قوله بكل منهما) اي اقل الطهر وغالبه مع الاحتياط فيما زاد عليهما (قوله وانما لم يقل) اي المصنف (قوله تسع وعشرون) ومقابله قول بان طهرها خمسة عشر احتياطا ١٥ ع (قوله وطهرها بالنصب) أي وعليه فقابل الاظهر يقول

غير الميزة فقال (او) كانت المجاوزة معها أكثر الحيض (مبتدأة لا مميزة بان رآه بصفة) واحدة (أو) رآه بصفات مختلفة لكن (فقدت شرط تمييز) من الشروط المقدمة ويحتمل ان قوله فقدت معطوف على لا مميزة لا على رأت فالدفع ما قبل انه يقتضي ان فائدة شرط تمييز تسمى غير مميزة وليس كذلك بل تسمى مميزة غير معتد بتعيينها على ان قولهم الاق الخ يقتضي انها تسمى غير مميزة والخلاف في التسمية مع كون الحكم صحيحا ثم ان لم تعرف وقت ابتداء الدم فكم تحيرة وسيأتي حكمها وان عرفته (فالاظهر ان حيضها يوم وليلة) لان سقوط الصلاة عنها في هذا القدر متيقن وفيما سواه مشكوك فيه فلا يترك اليقين الاعم له أو اماره ظاهرة من تمييزا وعادة لكنها في الدور الاول تهمل حتى يعبر الدم أكثر فتغتسل وتقتضي عبادة ما زاد على اليوم واليلة وفي الدور الثاني تغتسل بمجرد مضي يوم وليلة على الاظهر ان استقر فقد التمييز (وطهرها تسع وعشرون) لانها اتتة الدور والقول الثاني انما ارتد الى غالب عادة النساء وهو تسع وأربع وأربع وخمسة المتقدم فذلك لانها كانت معتادة على الاصح ومعناه ستة ان اعتدتها أو سبعة كذلك وبأى الشهر طهر فهو للتويع للتخيير ويحتمل انما اشكت في عاداتها فقال لها ستة ان لم تذكري عادتك وسبعة ان ذكرتها ويحتمل ان عاداتها كانت مختلفة فقال ستة في شهر الستة وسبعة في شهر السبعة ونص على ان طهرها ذلك لدفع توهم انه أقل الطهر او غالبه وانه يلزمها ان تحتاط فيما سوى اقل الحيض الى أكثره كما قيل بكل منهما ما وانما لم يقل وطهرها بتسمية الشهر لان الشهر قد يكون ناقصا فنص على المراد وقوله وطهرها تسع وعشرون يحتمل عود الاظهر اليه أيضا اي الاظهر ان حيضها الاقل لا الغالب والاظهر أيضا ان طهرها تسع وعشرون وجيزة ذريعة أو طهرها بالنصب ويحتمل كونه مفرعا على القول الاول فيقرأ بالرفع قال المصنف والاقرب الى عبارة المحرر الاول قال الاسنوي كلام المحرر والكتاب ظاهر في عود الخلاف اليه ما ثم محل ما تقرر لم يطرأ له ادم في اثنا تمييزها فان طرا كذلك ردت اليه نسخا للماضى بالتمييز ولما كانت اليبالي مرادة مع الايام ترك التام من تسع لان العرب تغلب التأنيث في اسم العدد اذا أرادت ذلك ومنه قوله تعالى يتر بصن بانفسهن اربعة اشهر وعشر امع ان المعدود اذا حذف كما هنا جاز حذف الناء ولورأت المبتدأة خمسة عشر حرة ثم خمسة عشر سوادا تركت الصوم

دورها ستة عشر لما تقدم قبله عن ع (قوله الى القول الاول) اي الاظهر (قوله قال المنكث) والصلاة أي ابن النقيب (قوله لم يطرأ له الخ) الاولى لم يطرأ في اثنا عدمها تمييزا لان فرض المسئلة انها غير مميزة ثم رأيت الخطيب صرح بذلك حيث قال ان طرأ لها في اثنا الدم تمييزا عادت اليه نسخا للماضى بالتمييز ١٥ وحيث عبر عما ذكره فيقال المراد ما لم يطرأ له ادم يصلح للحيض

بانهم ارادوا ليس لنا مبتدأة تترك
الصلاة شهرا الا هذه (قوله
وفي الثالثة) أى وفي الخمسة
عشر الثالثة التى هى بقية الخمسة
والاربعة (قوله اضعاف ذلك)
أى الثلاثين وهو تسعون (قوله
فاذا خلقت) أى تركه خلفها
بأن جاوزته (قوله لم تستغفر
بثوب) أى تتلجم به (قوله أى
نصب) هذا التفسير موافق
لما يأتى عن الزركشى (قوله
واعترضه) أى اعترض قوله
والدم منصوب الخ (قوله الى هذا
التكلف) والذي أحوج القائل
به الى ذلك التكلف أنه جعل
تهراق مبنيا للمفعول ونائب فاعله
ضمير ايعود الى المرأة فلا يكون
الدم على هذا مفعولا به وحاصل
ما أجاب به الزركشى انه مبني
للفاعل وان عدل به الى صيغة
المبنى للمفعول فكانه قال المرأة
التي تريق الدم من أراق أى تصبه
(قوله على خمسة) أى على رأس
الخمس عشرة والمراد أن لا يجاوزها
(قوله اذا عبر) أى جاوز (قوله
أنه) أى ما تراه الايسة (قوله
غذله الخ) قد يمنع منع أن ما قالوه
غذله وان ما يأتى فى العدد يرد
ما قالوه لجواز أن يكون طافى
العدد فيما إذا علم وجود دم الحيض
بشرطه بعد سن البأس والدم
فيصل فيه مشكوك فيه اه سم على ج اقول وقد يتوقف فى قوله مشكوك فيه مع قوله سم ان الايسة اذا رأت دما لم
يقص عن يوم وليلة حكمه بأنه حيض فإما هى كونه مشكوكا فيه مع ان هذا الوجه من غير الايسة لم يجعل مشكوكا فيه

والاصلة فى جميع المدة المذكورة اما فى الخمسة عشر الاولى فلانها كانت ترجو الانقطاع
واما الثانية فلان السواطين ان ما قبله استحاضة فلو زاد السواد على خمسة عشر فلا غنى
فتردى من اول الحرة الى يوم وليلة ويكون ابتداء دورها الحادى والثلاثين قال الائمة
ولا يصح مستحاضة تدع الصلاة هذه المدة الا هذه وأورد على ذلك ان المعتادة تصور
فيها ان تدع الصلاة خمسة واربعين يوما بان تكون عاداتها خمسة عشر من اول كل شهر
فراحت من اول شهر خمسة عشر حرة ثم اطبق السواد فتدوم بالترك فى الخمسة عشر الاولى
ايام عاداتها وفى الثانية اقوت ارجاء الاستمرار التميز وفى الثالثة لانه لما استقر السواطين
ان مردها العادة وقول الاسنوى ذلك ان تقول قد تدوم بالترك فى اضعاف ذلك كما اذا
رأت صفرة ثم شقرة ثم حرة ثم سوادا بلا تخاف ولا راحة خمسة كريمة ثم سوادا باحد هذه ما ثم
سوادا به ما معا ونحو ذلك واقام كل دم خمسة عشر يوما فانها تترك فى كل واحد لعمري
الذى ذكره وهو كونه اقوى من الذى قبله رده ابن العماد بانهم انما اقصر واعلى هذه المدة
لان الدور وهو الشهر لا يتخلو عن حيض وطهر غالبا والخمسة عشر الاولى ثبت حكم
الحيض فيها بالظهور فاذا اجاب به ما ينسخها لاجل القوة رتبنا الحكم عليه فلما جاوز
الخمس عشرة علمنا انها غير عيزة ثم شرع فى المنحاضة الثالثة وهى المعتادة غير المميزة فقال
(او معتادة) غير عيزة (بان سبق لها حيض وطهر) وهى ذا كرتها (فتردى اليه ما قدرا
ووقتا) كخمس ايام من كل شهر من لاقوله صلى الله عليه وسلم فى المرأة التى استغقت لها
ام سلمة وكانت تهراق الدم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لتتظر عدد البالي والايام التى
كانت تحيضها من الشهر قبل ان يصيبها الذى أصابها فلتترك الصلاة قدر ذلك من الشهر
فاذا خلقت ذلك فامتنسل ثم لم تستغفر بثوب ثم اتصل وتهراق بضم التاء وفتح الهاء أى
نصب والدم منصوب بالتشبيه بالمفعول به أو بالتميز على مذهب الكوفى واعترضه
الزركشى بأنه لا يحتاج الى هذا التكلف وانما هو مفعول به والمعنى تهريق الدم قاله
السبكي وغيره قالوا غير ان العرب تعدل بالحكمة الى وزن ما هو فى معناها وهى فى معنى
تستحاض وتستحاض على وزن ما لم يسم فاعله واعلم أن المعتادة اذا جاوزت عاداتها
امسكت عما عكس عنه الحائض قطعا لاحتمال انقطاعه على خمسة عشر فاذا انقطع على
خمس عشرة فاقبل لكل حيض وان عبرها قضت ما وراء قدر عاداتها وفى الدور الثانى وما
بعده اذا عبر ايام عاداتها اغتسلت وصامت وصلت لظهور الاستحاضة لانها تثبت عبرة جزئا
ولا فرق بين ان تكون عاداتها ان تحيض اياما من كل شهر أو من كل سنة أو أكثر وشمل
كلهم هنا الايسة اذا حاضت وجاوزت خمس عشرة فتردى عاداتها قبل البأس لما يأتى
فى العدد انها تحيض برؤية الدم ويتبين انها غير آيسة فلزم كونها مستحاضة بمجاوزة
دمها الاكثر وقول الفتى وكثيرين من معاصريه انه دم فساد غفلة عما ذكره فى العدد

بل يحكم بأنه حيض بالنسبة لقدر عاقته ولما زاد بانه استحاضة الا ان يقال لما خالفت من ثبت لهن بالاستقراء الياس في هذه
المرّة أو رثنا الشك فيما وأنه من الدم حيث جاوزا كثر الحيض (قوله ثبت بمرتين) أي فتردا اليها على هذا الوجه الذي ثبت لها قبل
الاستحاضة (قوله ردت الى السبعة) السبعة في هذا المثال هي أكثر النوب فلو كان الشهر الثالث ثلاثة أو خمسة ردت اليه
واحاطت في الزائد على ما ينسبده ٢٥٤ كلام المنهج لكن قال سم عليه الذي في العباب وغيره انه حيث

انهم أرادوا الحكم على جميعه بذلك والافه وتحكم مخالف اقصر يحكم هذا ان دم الحيض
الجاوز استحاضة ويمكن الجواب عنهم بانه يطلق على الاستحاضة انهم ادم فساد فلم يخالفوا
غيرهم (وتثبت) العادة ان لم تختلف (بمرة في الاصح) لانها في مقابلة الابتداء في حاض
في شهر خمسة ثم استحيضت ردت الى الخمسة كما ترد اليه الموت كترت ومقابل الاصح
لا تثبت الامرتين لان العادة مشقة من العود واجب الاول بان لفظ العادة لم يرد به نص
فيتعلق به اما اذا اختلفت عاداتها وانتظمت بان كانت تحيض في شهر ثلاثة مثلاً وفي
الثاني خمسة وفي الثالث سبعة وفي الرابع ثلاثة وفي الخامس خمسة وفي السادس سبعة
ثبت هذا الدوران بمرّة نشأ من عادة ثبتت بمرتين والعادة الثلاثة اثباتت بمرتين وأقل
ما يحصل ما مثلاً في ستة أشهر وان استحيضت في شهر ردت عليه فان لم يدر الدور الثاني على
النظم السابق كان استحيضت في الشهر الرابع ردت الى السبعة دون العادات السابقة
فان لم تنظم بان كانت تتقدم هذه مرة وهذه أخرى ردت الى ما قبل شهر الاستحاضة ان
ذكرته ثبوت العادة بمرّة ويلزمها الاحتياط الى آخره كتر عاداتها ان لم يكن هو الذي قبل
شهر استحاضتها فان نسبت ما قبل شهر الاستحاضة او نسبت كيفية الدوران دون العادة
حيضت في كل شهر ثلاثة لكونه المتيقن ويحتمل الى آخره كتر العادات وتغسل آخر
كل نوبة لاحتمال انقطاع دمها عنده ثم شرع في المستحاضة الرابعة وهي المعتادة المميزة
فقال (ويحكم للمعتادة) المميزة (بالتمييز لا العادة) المخالفة له (في الاصح) ان لم يتخلل بينهما
أقل الطهر لان التمييز أقوى من العادة لظهوره ولانه علامة في الدم وهي علامة في
صاحبه ولانه علامة حاضرة والعادة علامة منقضية فلو كانت عاداتها خمسة من أول
الشهر وبقيته طهر فقرأت عشرة أسود من أول الشهر وبقيته أحمر حكم بان حيضها
العشرة لا الخمسة الاولى منها والثاني تأخذ بالعادة لانها قد ثبتت واستقرت وصفة الدم
بصد الزوال وذلك عند نقصانه عن أقل الحيض او مجاوزته أكثره اما اذا تخلل بينهما
أقل الطهر كان رأت بعد خمسة عشر من ضعيفا ثم خمسة قويا ثم ضعيفا فنقد العادة
حيض للعادة والقوى حيض آخر لان بينهما ظاهرا كاملا واعلم ان المرأة مبتدأة كانت
اولا تترك ما تتركه الحائض بمجرد رؤيتها الدم على الظاهر من كونه حياضاً فلهذا حكم
الحائض حتى يحرم طلاقها حينئذ فان انقطع لدون يوم وليلة حكمنا بعدم كونه حياضاً

لم يكرر الدور ترد للنوبة
الاخيرة ولا احتياط عليها مطلقا
وهو مقتضى إطلاق المنهاج
(قوله المميزة) بان رأت قويا
وضعيفا وزاد القوى على عاداتها
السابقة وسبق مثاله (قوله
وذلك) أي الزوال (قوله تترك
ما تتركه الحائض بمجرد رؤيتها)
وعبارة حج بمجرد رؤية الدم
لزم ان كان الحيض يجب التزام
احكامه الخ وكتب عليه سم
قوله التزام احكامه ومنها وقوع
الطلاق المعاق به فيحكم بوقوعه
بمجرد رؤية الدم ثم ان استقر الى
سم وليله فأكثر استقر الحكم
بالوقوع وان انقطع قبل يوم وليلة
بان ان لا وقوع فلو مات قبل يوم
وليلة فهل يسترحم الطلاق
لانا حكمنا بمجرد الرؤية بأن
الخارج حيض ولم نتحقق خلافه
وبمجرد الموت لا يمنع كونه حياضاً
بخلاف الانتطاع في الحياة
أولا يستمر لاحتمال انه غير حيض
والاصل بقاء النكاح فيه نظر اه
وعبارة الشارح في فصل علق
بحكم ما نصه لا ترى انه لو علق

بالحيض وقع بمجرد رؤية الدم كما يأتي حتى لو مات قبل مضي يوم وليلة اجرى عليه احكام الطلاق كما اقتضاه تسعين
كلامهم وان احتمل كونه دم فساد اه وبقي ما لو كانت صائمة ورأت الدم فظنته حياضاً وافطرت ثم تبين كونه غير حيض فهل
تطهر ويلزمها القضاء اولافيه نظر والا قرب الاول قياسا على ما لوطن بقاء الايسل فأكل فبان نهارا وعلى ما لو كل ناسبا فظن
بطلان صومه فما كل عامدا بعد

(قوله فتقضى الصوم والصلاة) أي ولا ثم عليها في الترك لأنهما مأموران به (قوله وهي المتخيرة) أي المطلقة ولا سابقة ماسياتي من أن لها ثلاثة أحوال لأن ذلك في مطلق المتخيرة وهذا في المتخيرة المطلقة وكان الأولى أن يقول في الأقسام الثلاثة السابقة (قوله أي جهات) فسر النسيمان بالجهل إشارة إلى أنه لا يشترط سبق العلم كما يشير إليه قوله لنحو غفلة أو علة (قوله وتدوم) الأولى وتستقر (قوله فيكون) أي على هذا القول (قوله أول الهلال) قال ع لانه الأغلب قال الرافعي وهي دعوى مخالفة للحسن قال وهذا هو العمدة في ترتيب هذا القول اه رحمه الله (قوله في هذا الموضع) أي فرادهم بالشهر الهلالي نقص أو كمل (قوله والمشهور وجوب الاحتياط) ومحل وجوب ما ذكر عليها كما فاده الناشرى ما لم تصل إلى سن اليأس فإن وصلته فلا وهو ظاهر جلي شرح مر وأقول اعل ما قاله الناشرى مبنى على ظاهره ماسبق عن الفتى وغيره اه سم على حج وما ذكره عن شرح مر يوجد في بعض النسخ متصلا بقوله كما سياتي في بابيه والصواب ٢٥٥ اسقاطها وقوله ماسبق عن الفتى أي من

أن الأيسة إذا جاوزت ما خمسة عشر يوم ما يكون دم فساد قال سم أيضا اللهم إلا أن يقال يجوز أن يكون ذلك مفروضا في دم مقبر علم أنه حيض لو جود ثم وطه بخلاف المشكوك فيه لجاوزته أكثر الحيض كما هنا ثم رأيت الشارح تعرض لهذه فيما مر اه اقول ويمكن أن يجاب بأن ما قاله مفروض فيمن علمت بعادتها الماضية وما هنا في غيرها فعدم علمها بالعادة أضعف شأنها فلم يصلح أن يجعل ما أصابها خارا فالاستقراء المتقديين ومن ثم جرى فيها قول بالحاقها بالمبتدأة بخلاف العامة فإن حالها أقوى فعدت غير متخيرة فأمكن جعل ما أصابها ناقضا للاستقراء (قوله لقيام الدم)

لتبين أنه دم فساد فتقضى الصوم والصلاة فإن كانت صائغة بأن نوت قبيل وجود الدم أو علمها به أو ظنت أنه دم فساد أو جهلت المسمى صح بخلاف ما لو نوت مع العلم بالحكم لتلاعها ثم شرع في الاستحاضة الخامسة وهي المتخيرة فقال (أو) كانت من جاوزت ما أكثره (متخيرة) سميت به لتحيرها في أمرها وتسمى بالمتخيرة أيضا لانها حيرت الفتية في أمرها ولهذا صنف الدارمي فيها مجلدا من ضمن المصنف مقاصد في المجموع وهي المستحاضة غير المميزة ولها ثلاثة أحوال لأن ما ان تكون ناسية أو قدرها دون وقتها أو بالعكس وقد شرع في الأول فقال (بأن نيت) أي جهلت (عادتها قدرها وقتا) لنحو غفلة أو علة عارضة وقد تجن وهي صغيرة وتدوم لها عادة حيض ثم تنفيق مستحاضة فلا تعرف شيئا مما سبق (فتي قول) هي (كبتدأة) لأن العادة المنسية لا يستفاد منها حكم فتكون كالعدومة ولأن الاحتياط الآتي فيه خرج شديد وهو منفي عن الامة نعم لا يمكن إلحاقها بالمبتدأة في ابتداء دورها لأن ابتداء دور المبتدأة معلوم بظهور الدم بخلاف الناسية فيكون ابتداء أول الهلال ومتى أطلقوا الشهر في مسائل الاستحاضة عنوابه ثلاثين يوما سواء كان ابتداءه من أول الهلال أم لا الآتي هذا الموضع (والمشهور وجوب الاحتياط) عليها الاحتمال كل زمان يمر عليها اللحيض والظهور والانقطاع ولا يمكن جعلها حائضا دائما لقيام الاجماع على بطلانه ولا طاهر دائما لقيام الدم ولا التبعض لانه تحبسكم فاحتماط للضرر ورة نعم تعدد لوطاقت بثلاثة أشهر اعتبارا بالغالب ودفع للضرر كما سياتي في بابيه وإذا تعدد المشهور وجوب الاحتياط

أي لوجوده وهذه بجبردها لا تصلح مانعة من كونه طهرا دائما لجواز أن يكون كله دم فساد إلا أن يمنع هذا بان ما تراه المرأة في سن الحيض يجب أن يكون حيضا ما لم يمنع منه مانع والمانع هنا انما يمنع من الحكم على الكل بأنه حيض ولم يمنع من أن بعضه حيض وبعضه غير حيض (قوله ولا التبعض) أي بان يحكم على بعض معين بأنه حيض وعلى آخره بأنه طهر (قوله اعتبارا بالغالب) أي إذا طالت في أول الشهر اما إذا طالت في الثانيه فإن كان مضي منه خمسة عشر أو أكثر غامضا في واعتدت بثلاثة أشهر بعد ذلك ويجرم طلاقها حينئذ لما فيه من طول بل العدة وإن بقي من الشهر ستة عشر يوما فأكثرت فبشرهين بعد ذلك فتقوله كما سياتي معناه على ماسياتي (قوله ودفع للضرر راجح) لك نقضه عن انتطع حيضها العلة أو لانه لا تعرف حيث قالوا فيها كما سياتي تصبح حتى تحيض وتعد بالاقراء وتبأس فتمتد بالاشهر ولم تظروا للضرر فيها فان قلت الضرر فيها غير محقق لجواز أن تحيض بعد قليل ان لم تكن قريبة لليأس أو تبأس ان كانت قريبة قلت هو معارض بهذه فانه يجوز أن نشفي أو تشد كعادتها قدرها وقتا

== فتأمل الان يقال ان هذه لما احتمل انقضاء عدتها الرؤى بتم الدم اذا الظاهر انه يشتمل على حبض وظهر لما مر ان الشهر لا يخلو غالبا عن طهر وحبض قلنا بانقضاء عدتها بثلاثة اشهر بخلاف من انقطع دمها فانه ليس ثم ما يحتمل معه انتضاء العدة مع كونها من ذوات الاقراء اعدام بلوغها سن اليأس (قوله فيحرم الوطء) لاطلاقها الان على تحريمه من تطويل العدة لاتتأني هنالما تقر في عدتها ٨٥ حج وقضية قوله لان على الخ انه لو طلقته او قد بقى من الشهر ما لا يسع حبضا وطهرا حرمة ذلك عليه لتضررها بطول العدة بما بقى من الشهر وهو كذلك (قوله على زوجها) لو اختلف اعتقادها ما اعتبر به عدة الزوج لا الزوجة وفي حج ما يصرح به في باب ما يحرم من النكاح وفيها لو مكنته عملا بعقيدة الزوج فهل يجب عليها التقليد لمن قلده زوجها او لا قال في الايعاب فيه نظر ولا يبعد وجوب التقليد اقول وقد يقال في وجوب التقليد لا نظرا لانا حيث قلنا العبرة بعقيدة الزوج صارت مكروهة على التمكن شرعا والمكروه لا يجب عليه التورية وان أمكنته لان فعله كالفعل فكذلك يقال هنا لا يجب عليها التقليد بل ان فعلها كالفعل لا يقال يرد على ذلك ما قالوه في الطلاق من أنه لو اختلف الزوج والزوجة في وقوع الطلاق وعدمه من أن الزوج يدين وعليها الهرب لانا نقول لامنافة لانها لم توافقته على مدعاها والافلا تدين ولان معتقده ثم لا يتر عليه ظاهرا فلزمها الهرب منه لذلك بخلاف ما هنا فانه يقر عليه فلزمها اتكينه رعاية لاعتقاده ثم رأيت في حاشية شيخنا العلامة الشوبري على منسج نقل عن العباب (قوله وكسوتها) أي وسائر حقوق الزوجية كالقسم (قوله لان وطأها) قضية هذه العلة ان زوجة الاب لو تحيرت لا يجب ٢٥٦ على فرعه الاعفاف بغيرها التوقيع زوال التحير كل وقت نعم ينبغي أنه

لو أضر به ترك الجماع ولم تظهر قرينة على توقع شفائها قريبا وجب الاعفاف بأخرى ويدفع نفقة واحدة على ما يأتي وقضيته أيضا أن خائف الزنا يحل له نكاح الامة المتحصرة للعلة المذكورة ونقل عن الجلال السيوطي انه يحرم عليه (فيحرم الوطء) على زوجها أو سيدها أو المباشرة لها فيما بين سرتها وركبتها ويستقر وجوب نفقتها وكسوتها على زوجها ولا خيار له في فسخ نكاحها لان وطأها متوقع (و) يحرم عليها (مس المصحف) وحله بطريق الاولى (والقراءة) للقائحة والسورة (في غير الصلاة) كالحائض وان خافت نسيان القرآن فيما يظهر لم تكن من اجرائه على قلبها اما في الصلاة بخاتمة مطلقة بالقائحة أو غيرها وتارة فاقد الطهورين الجنب حيث وجب عليه الاقتصار على القائحة بان الجنب حديثه محقق وحديث هذه في كل وقت غير محقق وشمل كلامه

نكاحها قال اذا فائدة فيه وان لو كان تحتها متحصرة لم يحزله نكاح الامة عليها لان انقطاع الدم عنهما متوقع كل وقت تحريم وأورد عليه أنه حيث منع نكاح الامة على المتحصرة لهذه العلة فالقياس جواز نكاح الامة ابتداء حيث لم تكن تحتها من تصلح للوطء ويؤيده انهم نظر والاحتمال لانقطاع في المتحصرة فلم يثبتوا له الخيار فيما لو نكحها اجابا بالاجابا بان متحصرة (قوله في غير الصلاة) ظاهره انه لا يجوز زوالها القراءة للتعلم وينبغي خلافه لان تعلم القراءة من فروض الكفاية فهو من مهمات الدين فكما جاز لها التخلل بالصلاة فلا مانع من جواز قراءتها للتعلم بل وينبغي لها جواز مس المصحف وحله اذا توقفت قراءته عليها ما وان لم يكف في دفع النسيان اجرائه على قلبها ولم يتفق لها قراءته في الصلاة لما منع قام بها كاشتغالها بصناعة تمنعها من تطويل الصلاة والنافلة جاز لها القراءة ثم اذا قلنا يجوز اذ القراءة لها خوف النسيان فهل يجب عليها ان تقصد بتلاوتها الذكر أو تطلق لحصول المقصود من دفع النسيان مع ذلك قلت الظاهر انه لا يجب عليها ذلك بل يجوز لها قصد القراءة لان حديثها غير محقق والعذر قائم بها فلا تمنع من قصد القراءة المحصل للثواب ثم ان كانت قراءتها مشروعة سن للسمع لها وجود التلاوة والافلا (قوله فيما يظهر) وفي حج الجزم بجوازها أي وتناب على هذا الاجراء ثواب القراءة (قوله اتحكم من اجرائه) أي وبالقراءة في الصلاة كما يستفاد من قوله اما في الصلاة الخ وقوله بخاتمة مطلقة قال الاسنوي وقيل تحرم الزيادة على القائحة ٨٥ سم على حج (قوله على قلبها) أي وتناب على هذا الاجراء (قوله حديثه محقق) أي فلذا لم يزد على القائحة ٨٥ سم على حج (قوله وشمل كلامه) ما وجه شموله فان قلت من قوله والمشهور وجوب الاحتياط قلت جاز أن يكون مستثنى لحاجة الصلاة كالقراءة في الصلاة كما يؤخذ مما سبذ كره عن المهمات الان يقال الاصل عدم الاستثناء في غير ما نصوا عليه

(قوله قال في المهمات) أى الاسنوى (قوله ان كان لغرض دينوى الخ) افهم جواز المكث اذا كان لغرض شرعى كسماع درس أو استفتاء أو نحو ذلك وهو ظاهر وقوله فان كان للصلاة فكقراءة السورة فيما يفهم خلافه فليراجع (قوله وما افهمه) أى دل عليه (قوله لا يجوز لها دخوله) وعليه فلونذرت الصلاة فيه فينبغى ان لا ينعقد نذرها لعدم جواز دخول المسجد للصلاة نعم لوندزت الصلاة فيه معتكفة فالذى ينجيه صحتها لانها متمكنة من فعل ذلك بالاعتكاف وفي ابن حجر مانصه بعد قول المصنف فيحرم الوطء ومس المصنف والمكث بالمسجد الا الصلاة أو طواف أو اعتكاف ولو تفلاها وعليه فلونذرت الصلاة فيه انعقادها شيخنا ع ش (قوله لصحة الصلاة الخ) قضيه انه لو ارادت فعل الجمعة بل أو غيرها وتعذر عليها الاقتران خارج المسجد جاز لها دخوله لافعلها ولا يرد على ذلك ان الجمعة ليست فرضا عليها لان دخول المسجد لا يتوقف على كون العبادة التي تدخل لافعلها ففرضها دليل دخولها اطواف النافلة والاعتكاف غير المندور (قوله ونحوه) أى كالاكتكاف بخلاف تحية المسجد فلا يجوز لها فعلها الا اذا دخلت لغرض غيرها كالاكتكاف ففعلها الطلها منها حينئذ اما اذا دخلت بقصد فالاكتكاف لان دخولها للمجرد التحية غير مشروع (قوله ان صلاة الجنازة كذلك) أى كصلاة الفرض في وجوب الغسل لها ٢٥٧ لافى صفته الخاصة وهى وجوبها

كالنرض ولو يها بالنفل كان أولى ولعله ترك ذلك لانه لا يعتد بجواز فعلها قبل الفرض قال سم على ج وينبغى ان لا يسقط الفرض لفعلها لعدم اغناء صلاتها عن القضاء اه وعليه فيفرق بينها وبين التيمم بان طهر التيمم محقق دون هذه (قوله لانه من مهمات الدين) أى من الامور التي اهتم بها الشارع وحث على فعلها (قوله مما) أى فى شرح قول المصنف ويجب الوضوء لكل فرض من انها تفعلها بعد خروج الوقت ان كانت راتبة

تجريم المكث في المسجد عليها وصرح به في الروضة قال في المهمات وهو متجه ان كان لغرض دينوى أى اول لغرض فان كان للصلاة فكقراءة السورة فيها أو الاعتكاف أو طواف فكالصلاة فرضا ونفلا قال ولا ينجى ان محل ذلك اذا أمنت التلويت اه وما أفهمه كلامه من جواز دخولها للصلاة فرضا أو نفلا رده الوالدرجه الله تعالى بجهوم كلام الروضة من انه لا يجوز لها دخوله لانك لصحة الصلاة خارجة بخلاف الطواف ونحوه فانه من ضرورته (وتصلى الفرائض) خارج المسجد (ابدا) وجوبها مكتوبة أو مندورة لاحتمال الطهر والقياس كما قاله الاسنوى ان صلاة الجنازة كذلك (وكذا النفل في الاصح) لانه من مهمات الدين فلا وجه لممان ذلك والناسى لاذ لا ضرورة اليه كس المصنف والقراءة في غير الصلاة وشمل اطلاقه النفل بعد خروج وقت الفريضة وقد علم ما فيه مما هو ويجوز لها صوم النفل وطواف النفل كالصلاة وسيأتى في صلاة الجماعة لزوم قضائها الصلاة وما يتعلق به (وتغتسل لكل فرض) لاحتمال تقدم الانقطاع وانما تفعله بعد دخول وقته لانه طهارة ضرورة كالتييم نعم ان علمت وقته كعذر الغروب لم تغتسل الا له وخارج بالفرض النفل فلا يجب عليها الاغتسال كما اقتضاه ظاهر كلام الاكثرين

٢٣ به ل بخلاف النفل المطلق (قوله وسيأتى) أى فى كلام الشارع (قوله لكل فرض) أى ولونذرا وصلاة جنازة اه زيادى وظاهره انه اتصل على الجنازة ولو لمع وجود الرجال والفرق على ما قاله بين المتكبر والمتميم ان التيمم من بل المانع يقينا غايته انه يضعف عن ادائه فرضين بخلاف المتكبر فانما فى كل وقت تحتل الحيض والطهر والانتطاع ثم قوله وصلاة جنازة هو ظاهر حيث لم تعدد الجنازة فان تعددت وصلت عليها دفعة واحدة كفاها غسل واحد كما هو ظاهر (قوله بعد دخول وقته) ظاهرا انه اذا اغتسلت لفاتحة وأرادت ان تصلى به حاضرة بعد دخول وقتها اجتمع عليها ذلك بقياس ما قدمه عن الاذرى بعد قول المصنف ويتوضأ وقت الصلاة انها تفعله كالتييم وقد قدم بها مشه انه قد يفرق بينهما قال ويأتى مثله هنا فليراجع وليتأمل (قوله فلا يجب عليها الاغتسال) أى ويكفيها الوضوء وظاهره وان فعلته استعقالاتا كالصحة وقضية شرح الهجة ان محل الاكتفاء بالوضوء حيث فعل بعد غسل الفرض سواء تقدم على الفرض أو تأخر اما لو فعل استعقالاتا سواء كان فى وقت فرض أو لا فلا بد له من الغسل وعبارته قال في المجموع قال التناضى كل موضع قلنا عليها الوضوء لكل فرض فلها صلاة النفل وكل موضع قلنا عليها الغسل لكل فرض لم يجز النفل الا بالغسل أيضا قال وفيه نظر ويحتمل ان تسليح النفل بعد الفرض (وأقول) وقبله أيضا

(قوله وإذا اغتسل الخ) عباب أي لان الغسل انما واجبناه لاحتمال الانقطاع وهو لا يحتمل تكرره بين الغسل والمصلاة ولو بادرت في المحتمل ان الغسل وقع في الحيض وانقطع بعده هذا ولكن الاحتمال في الزمن القصير أقل منه في الزمن الطويل ورافعي اه سم على منهج (قوله حيث يلزم المستحاضة) أي غير المتحيرة ليصح قياس هذه عليها والافهني قسم من مطلق المستحاضة فيلزم قياس الشيء على نفسه (قوله المؤخرة) وهي ما لو أخرت للمصلحة الصلاة بقدر ما يمنع الجمع بين الصلاتين كما تقدم له بعد قول المصنف فلو أخرت الخ (قوله انه لا غسل على ذات التقطع) أي لا واجب ولا مندوب بل لو قيل بحرمته لم يكن بعيدا لانه تعاط لعبادة فاسدة (قوله ولا يلزمها الخ) قال سم على حج قوله ولا يلزمها الخ يشعر بجواز زينة والوجه خلافه لانه يحتمل ان الواجب الغسل وان الواجب الوضوء وغسل جميع البدن لا يكفي فيه نية الوضوء ولو غلظا بخلاف الوضوء يكفي فيه نية رفع الاكبر غلظا لا احتياط الخالص على كل تقدير تعيين نية الاكبر في تأمل اه ويمكن ان المراد لا يلزمها نية الوضوء مع نية رفع حدث الحيض لان المراد نفي لزومها مستقلة مع ترك نية رفع الحدث الاكبر (قوله لاحتمال) قد يقال لا يتوقف الوجوب على خصوص ما ذكر بل يكفي في الوجوب ان يقال لان كل يوم منه يحتمل ان تكون طاهرة فيه وان تكون حائضا في غيره (قوله وتذكير الخ) خص الابراد بلقظ الشهر دون رمضان لان رمضان علم فالتعريف لازم له وقد ردد عليه ما قيل ان رجبا ان اريد من سنة بعينها كان ممنوعا من الصرف والا صرف وقضيته انه اذا لم يرد من سنة بعينها كان تذكيرا فقياسه ان رمضان هنا تذكير اذ لم يرد من سنة بعينها الا ان يقال انما اعتبر لمنع الصرف في رجب كونه من سنة بعينها ٢٥٨

لما قيل ان المانع له من الصرف العلمية والعدل عن المعرف باللام ولا يتأني العدل عن المعرف الا اذا اريد من سنة بعينها وحيث اريد من سنة غير معينة فالعلمية باقية لكن انتفت العلة الثانية ورمضان المانع له العلمية والزيادة والعلمية باقية وان اريد من أي سنة فهو معرفة دائما لان المراد منه ما بين شعبان وشوال من جميع السنين ثم رأيت عن التتاراني في يتوهم حواشي الكشف ان رجب وصفان اريد به ما عين فهم ما غير منصرفين والا فخصر فان قال الناصر اللقاني وكان وجه ذلك انه في المعين معدول عن الصفو والرجب كما قالوا في سحره انه معدول عن الصفو فقيمه العلمية والعدل وقد قيل ان المانع العلمية والتأنيث باعتبار المدة والقياس صرفه حيث لم يرد من سنة بعينها لانه متى نوى تذكيره زالت العلمية (قوله لتخصيصه الخ) قد يقال لاحاجة الى هذا لان عطف التذكير على المعرفة كعكسه مسوغ لمجيء الحال منها وفي سم على حج قوله لتخصيصه بما قدرته هذا عجيب فان المسوغ موجود من غير تقدير وهو مشاركة في الحال للمعرفة فانهم صرحوا بان ذلك من مسوغات مجيء الحال من التذكير وبذلك عبر في التسهيل وعبر السيموطي في مسوغ الحال بمسوغات الابتداء وصرحوا في مسوغات الابتداء بان منها ان يعطف على سائر الابتداء فتوزيد ورجل قائمان اه وبعبارة الاشعري في مسوغات الابتداء بالتذكير نصها الخامس العطف بشرط ان أحد المتعاطفين يجوز الابتداء به فتعوطا ع وقول معروف أي امثل من غيرهما وهو قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها أذى اه وسواء تقدمت المعرفة على التذكير أو تأخرت كما اشترنا اليه أولا بقولنا كعكسه ويدل لتقدم المعرفة على التذكير تخفيف السيموطي بقوله فتوزيد ورجل ولتأخيرها قول الاشعري مما زاده في التسهيل في باب الحال ثالثها أي ثالث المسوغات لوقوع الحال من التذكير ان تشترك التذكير مع المعرفة في الحال فتعوطا هو لاء فاس وعبد الله منطابقين اه (قوله بما قدرته) أي من لفظ آخر (قوله وهي) أي الحال

وجزم به في الكفاية وصرح به ابن المقرئ في شرح ارشاده وهو المعتمد واذ اغتسلت لا يلزمها المبادأة للصلاة لكن لو أخرت لزومها الوضوء حيث يلزم المستحاضة المؤخرة ومعلوم انه لا غسل على ذات التقطع في التقاء اذا اغتسلت فيه ويلزمها اذ لم تنغمس ان ترتب بين اعضاء الوضوء فيما يظهر لاحتمال انه واجبه والعبادة يحتاط لها ولا يلزمها نية الوضوء فيما يظهر أيضا اذ جعلها بالحال يصيرها كالغسل وهو يجوز نية الوضوء بنية نحو الحيض (ونصوم) لزوما (رمضان) لاحتمال ان تكون طاهرة في جميعه (ثم شهرا) آخر (كاملين) حال من رمضان وشهر وتذكير غير مؤثر لتخصيصه بما قدرته وهي مؤكدة لرمضان لثلاث

(قوله ومؤسسة) أى محصلة لعق لم يحصل بدونها (قوله فلا اعتراض الخ) قد يقال بئى الاعتراض عليه من جهة أخرى وهى إيهامه ان رمضان فى حقه باعتبار ثلاثين كالشهر الآخر وان كان ناقصا الا ان يقال هذا الإيهام ضعيف (قوله لوضوحه أيضا) لا موقع له أيضا الا ان يكون راجعا الى قوله كما لا يعترض الخ وفيه ان التشبيه ٢٥٩

بالبوضوح مأخوذ من قوله كما لا يخفى

(قوله من ثمانية عشر) عباب هى

تكتب بالالف ان كان فيها تاء

التانيث فان لم يكن فيها لم يكن فيها لم يكن

المعدود مؤنثا نظرا ان اتيت بالياء

فقلت ثنى عشرة فبغير ألف والا

فبالالف نحو ثمان عشرة فانه ابن

قتيبة فى ادب الكاتب اه سم

على منهج وينافيه قول المصباح

اذا أضفت الثمانية الى وئث

ثبتت الياء بثبوتها فى القسطنطينى

وعرب اعراب المنقوص تقول

جاء ثمانى نسوة وغنائى مائة ورايت

ثمانى نسوة تظهر الفتحة واذا

لم تضاف قلت عندى من النساء

ثمان وممرت منهن بثمان ورايت

ثمانى واذا وقعت فى المركب تحذرت

بين سكون الياء وقتحتها والفتح

أفصح يقال عندى من النساء ثمانى

عشرة امرأه وتحذف الياء فى لغة

بشرط فتح النون فان كان المعدود

مذكر اقلت عندى ثمانية عشر

رجلا بثبات الهاء اه فلم يفرق

فى ثبوت الالف بين ثبوت الياء

وحذفها وقد يقال لامتنافاة

لان كلام ابن قتيبة فى حذف

الالف خطأ ولا يلزم منه حذفها

من اللفظ وكلام المصباح انما هو

يؤهم اطلاقه على بعضه بل مؤسسة كما يعلم من قولنا الا تى فالكمال الى آخره ومؤسسة
الشهر الا فاتها ان المراد به ثلاثون يوما بان يكون رمضان ثلاثين وتأتى بعده بمثلها
متوالية (فيحصل) لها (من كل) منهما (أربعة عشر) يوما لا احتمال ان يكون بعضها أكثر
الحيض وان يتبدى فى اثناء يوم واحدة فيقطع فى اثناء السادس عشر من ذلك اليوم
وجود الحيض فى بعض اليوم مبطل له فيسلم ما قلناه فالكمال فى رمضان قيد لغرض
حصول الاربعة عشر لبقاء اليومين كما لا يخفى فلا اعتراض على المصنف كما لا يعترض
عليه بأنه لا يلقى عليها شئ اذا علمت ان الانقطاع كان لئلا لوضوحه ايضا واحتقر بكاملين
عن الشهر الناقص فاذا نقص رمضان مثلا حصل لها منه ثلاثة عشر يوما والمقتضى منه
بكل حال ستة عشر يوما فاذا صامت بعد ذلك شهرا كاملا ببقى عليها يوما واذ ببقى عليها
يوما من فطر يقضى براءة ذمتها منها ان تفعل ما ذكره بقوله (ثم تصوم من ثمانية عشر) يوما
(ثلاثة أولها وثلاثة آخرها فيحصل) لها (اليومان الباقيان) لان الحيض ان طرأ فى الاول
منها فغايته ان ينقطع فى السادس عشر فيصير لها اليومان الاخيران وان طرأ فى الثانى
صح الطرفان أوفى الثالث صح الاولان أوفى السادس عشر صح الثانى والثالث أوفى
السابع عشر صح السادس عشر والثالث أوفى الثامن عشر صح الاذان قبله ويحصل
اليومان ايضا بان تصوم لهما أربعة أول الثمانية عشر واثنين آخرها أو بالعكس أو اثنين
أولها واثنين آخرها واثنين وسطها وبان تصوم لهما خمسة الاول والثالث والخامس
والسابع عشر والتاسع عشر ولا يتعين هذا المذكور فى تحصيل ذلك كما هو مبسوط فى
المطولات بل بالغ بعضهم فقال يمكن تحصيلها بما يكفى فىيات تبلغ ألف صورة واحدة واعلم
فى جميع مسائل الصوم بأنواعه لا فى هذه الصورة بخصوصها الظهور وفساده (ويمكن قضاء
يوم صوم يوم ثم الثالث) من الاول (والسابع عشر) منه لان الحيض ان طرأ فى الاول سلم
الاخيرا وفى الثالث سلم الاول وان كان آخر الحيض الاول سلم الثالث والثالث سلم الاخير
ولا يتعين اليوم الثالث للصوم الثانى ولا السابع عشر للصوم الثالث بل لهما ان تصوم بدل
الثالث يوما بعده الى آخر الخامس عشر وبدل السابع عشر يوما بعده الى آخر تسعة
وعشرين بشرط أن يكون الخلف من أول السادس عشر مثل ما بين صومها الاول
والثانى أو اقل منه فلو صامت الاول والثالث والثامن عشر لم يجز لان الخلف من اول
السادس عشر يومان وليس بين الصومين الاولين الا يوم وانما امتنع ذلك لجواز أن
ينقطع الحيض فى اثناء الثالث ويعود فى اثناء الثامن عشر ولو صامت الاول والرابع

فيما ينطبق به فيهما من الحروف (قوله واثنين وسطها) أى ليسا متصلين باليومين الاولين ولا بالآخرين سواء والت بينهما فى
انفسهما أو فترتهما (قوله تحصيلها) أى اليومين (قوله ان يكون الخلف) أى المتروك صومه بعد الخامس عشر (قوله يومان)
وهما السادس عشر والسابع عشر

(قوله لان الخلف اقل) يتأمل قوله اقل فان الخلف من اول السادس عشر الى الثامن عشر قد وما بين الصوم الاول والثاني ثم رأيت في نسخة بدل الرابع الخامس وعليها فلا اشكال (قوله وان تصوم قبله) اي التاسع والعشرين (قوله لم تخلف) اي لم تترك شيئاً بعد الخمسة عشر (قوله الطريقة الاولى) هي قول المصنف ثم تصوم من ثمانية عشر ثلاثة الخ والثانية هي قوله ويمكن قضاء يوم الخ (قوله الطريقة الثانية ان تصوم الخ) بشرط ان تكون اول النوبة الثانية سابع عشر نظيره الى خامس عشر ثلثه فاذا صامت الاول والثالث والخامس والسابع عشر والتاسع عشر فقد صامت قدر ما عليها وهو اليومان مقرق في الخمسة عشر وزادت يوماً وصامت قدره أيضاً من السابع عشر وهو سابع عشر الاقل من النوبة الاولى وخامس عشر الثاني منها فلو فرقت باكثر من يوم كان صامت الاول والرابع والسابع تخيرت في الصوم الثاني بين صوم السابع عشر والثامن عشر لان الثامن عشر بالنسبة للرابع خامس عشر وللأول سابع عشر ٢٦٠ (قوله وأغويه) كان كان عليها كفارة قتل أو صامت عن قريبها فانه يجب

عليها التتابع كان كان يجب على من صامت عنه وعبارة سم على الغاية قال بعضهم وعمله أي عدم وجوب التتابع في صوم لم يجب فيه التتابع اه وهو محتمل اه لكن عبارة الشارح في فصل فدية الصوم الواجب بعد قول المتن ولو صام اجنبي باذن الولي صح نصها وفي المجموع مذهب الحسن البصري انه لو صام عنه بالاذن ثلاثون في يوم واحد اجزأ وهو الظاهر الذي اعتمدته ولكن لم ارفه كلاماً لا يحكيها اه قال الاذري و اشار اليه ابن الاستاذ تفقه الى ان قال وسواء في فعل الصوم أ كان قد وجب فيه التتابع أم لا لان التتابع انما يجب في حق الميت لمعنى لا يوجد في حق

والثامن عشر جاز لان الخلف اقل مما بين الصومين ولو صامت الاول والخامس عشر فقد تحال بين الصومين ثلثه عشر فلها ان تصوم التاسع والعشرين لان الخلف مماثل وان تصوم قبله لانه اقل نعم لا يكتفي ان تصوم السادس عشر لانها لم تخلف شيئاً وانما ذكر المصنف وغير ذلك لبيان ان السبعة عشر اقل مدة يمكن فيها قضاء اليوم الواحد وضابط الطريقة الاولى ان تصوم قدر ما عليها متواليين خمسة عشر يوماً ثم تصوم قدره متواليين من سابع عشر صومها الاول ثم تصوم يومين بين الصومين سواء اتصل بالصوم الاول ام لا وسواء أوقعنا شجرة بين ام مة فرقين وضابط الطريقة الثانية ان تصوم قدر ما عليها مقرقا في خمسة عشر يوماً مع زيادة صوم يوم ثم تصوم قدره من سابع عشر صومها الاول من غير زيادة فتصوم يوماً ثامناً وسابع عشره والطريقة الاولى تأتي في اربعة عشر يوماً ما خلا دونها والثانية تأتي في سبعة ايام فنادونهم اهذا كله في غير المتتابع اما هو يندأ وغيره فان كان سبعة فنادونهم اصامته ولا ثلاث هراث الثالثة منها من سابع عشر شرعها في الصوم بشرط ان تفرق بين كل مرتين من الثلاث يوماً فأكثرت حيث يتأني الا كثر فان كان اربعة عشر يوماً فنادونهم اصامت له ستة عشر ولا ثم تصوم قدر المتتابع أيضاً ولا فان كان ما عليها شهرين صامت مائة وأربعين يوماً ولا ثم شرع في الحالين الباقيين للصغيرة فقال (وان حفظت) من عادت (شياً) وجهلت آخر بان ذكرت الوقت دون القدر أو بالعكس (فالبقيين) من حیض وظهر (حكمه) ومقتضى كلامه تبعاً للغزالي تسمية هذه تحيرة والجمهور على خلافه ويمكن حمل كلامهم على التحير المطلق وهذه تحيرة انسي

القريب ولانه التزم صفة زائدة على أصل الصوم فسقط بونه اه فتيه نصريح بعدم وجوب التتابع على القريب مطلقاً (قوله صامته) أي ما عليها (قوله بشرط ان تفرق الخ) ولا يمكن الزيادة في التقريبي عليه في السبعة الكاملة (قوله قدر المتتابع) أي الذي عليها (قوله مائة وأربعين الخ) أي فيحصل لها من المائة والعشرين ستة وخمسون يوماً لمحصل اربعة عشر من كل ثلاثين ومن العشرين الباقية اربعة لان غاية ما ينسد منها ستة عشر (قوله ويسمى ما يحتمل الخ) أي كما بين اليوم الاول والثانية والنصف الثاني في مثال الذاكرة للوقت وقوله وما لا يحتمل أي كما قبل السادس في مثال الذاكرة للقدرة الآتي وقوله حیض يتيقن انظر كيف يكون يتيقن مع احتمال تغير العادة فليتأمل والاستحاضة لا تمنع تغير العادة كما بعلم من تصفح مسائلها فليحذر الجواب ويمكن ان يجاب بان المراد انه حیض يتيقن ظاهراً لان حكم الله في حق المعتادة ظاهراً انهم اترد له اذنتها فليست أميل وقوله ونصفه الثاني طهر يتيقن فيه بحث ايضاً اه سم على منتهج

(قوله ويسمى ما يحتمل الانقطاع طهرا مشكوكا فيه) والظاهر انه لا تفعل طواف الافاضة في هذا الحال ولا في الحيض المشكوك فيه ولا في البول حيث انتظام عاداتها فردت لاقول النوب واحتاطت في الزائد وذلك لان الطواف لا آخر لوقته وهي في زمن الشك يحتمل فساد طوافها فيجب تأخيرها طهرا المحقق بخلاف النسبة لعدتها اقدر او وقتا فانها مضطرة الى فعله اذ لا زمن لها ترجو الانقطاع فيه حتى تؤمر بالتأخير اليه هذا ولم يتعرضوا للمالوطات طواف الافاضة زمن الحيض بل يجب اعادته في زمن يغلب على الظن معه وقوعه في الطهر كما في قضاء الصلوات والا وقاس ما في الصلاة وجوب ذلك لانها اذا طافت زمن الحيض احتمل وقوع الطواف زمن الحيض فليتمأمل وقولنا لا آخر لوقته لا يقال انتظارها للطهر المحقق مع الاجرام فيه مشقة شديدة لا نقول يمكن دفع المشقة بما ذكره من ان الحائض حضا محققا تتخلص من الاجرام بالهجوم على الطواف مقلدة مذهب الحنفية وغير ذلك مما يأتي في الحج كان ترجل الى ان تصل الى محل يتعذر عليها ٢٦١ الرجوع منه الى مكة وبعبارة الشارح

في فصل للطواف بانواعه واجبات نصها وسيأتي ايضا ان من حاض قبل طواف الركن ولم يمكنها الاقامة حتى تطهر لها ان ترجل فاذا وصلت الى محل يتعذر عليها الرجوع منه الى مكة جاز لها حينئذ ان تتحل كالنفسر وتتحل حينئذ من اجرامها ويبقى الطواف في ذمتها الى ان تعود والاقرب انه على التراخي وانها تحتاج عند فقهه الى اجرام لخروجها من منسكها بالتحلل بخلاف من طاف بتيتم معه الاعادة لعدم تحمله حقيقة وقول الرافعي ليس لها ان تفسر حتى تطوف قال غيره انه غلط منه اه وقوله بخلاف من طاف بتيتم الحج

لما مر ان للمتعيرة ثلاثة احوال (وهي) اى المتعيرة اذا كره لاحدهما (في) الزمن (المحتمل) الحيض والطهر (تخاض في الوطء) وما الحق به مما مر (وطاهر في العبادة) لما تقدم من وجوب الاحتياط في حقها (وان احتمل انقطاعا وجب الغسل لكل فرض) بخلاف ما اذا لم يحتمل فانه لا يجب عليها الا الوضوء فقط ويسمى ما يحتمل الانقطاع طهرا مشكوكا فيه وما لا يحتمل حضا مشكوكا فيه والذا كره للوقت كان تقول كان حيضى يتبدى اول الشهر فيوم وليلة منه حيض ييقن ونصفه الثاني طهر ييقن وما بين ذلك يحتمل الحيض والطهر والانقطاع والذا كره للقدرة كان تقول كان حيضى خمسة في العشر الاول من الشهر لا أعلم ابتداءها واعلم اني في اليوم الاول طاهر فالسادس حيض ييقن والاول طهر ييقن كالعشرين الاخيرين والثاني الى آخر الخامس محتمل للحيض والطهر والسابع الى آخر العاشر محتمل لهما ولا انقطاع ولو قالت كنت اخاط شهر ابشر اى كنت في آخر كل شهر واول ما بعده حائضا فلحظة من اول كل شهر ولحظة من آخره حيض ييقن ولحظة من آخر الخامس عشر ولحظة من اول ليلة السادس عشر طهر ييقن وما بين اللحظة من اول الشهر واللحظة من آخر الخامس عشر يحتمل الحيض والطهر والانقطاع وما بين اللحظة من اول ليلة السادس عشر واللحظة من آخر الشهر يحتمل لهما دون الانقطاع ولو قالت كنت اخاط شهرا بشهر طهر اقل من شهر ييقن ولها لظنتان طهر ييقن في اول كل شهر وآخره ثم قدرا قل الحيض بعد اللحظتين لا يمكن فيه الانقطاع

اى فانه لا يحتاج الى اجرام جديدة ما عدا به (قوله وما بين ذلك) الذي يظهر انه ليس مرادهم باحتمال الطهر هنا طهرا أصليا لا يكون بعد الانقطاع كما توهم من عطف الانقطاع عليه وجعل كل منهما احدا محتملات فانه مستحيل بعد فرض تقدم الحيض يقيناً بل مرادهم الطهر في الجملة فالمراد باحتمال الطهر والانقطاع احتمال طهر بعد الانقطاع او معه الانقطاع والحاصل انه ليس المراد ان كلامهم ما يحتمل حصوله على الانفراد فانه غير ممكن كما تبين بل المراد احتمال طهر معه انقطاع فليتمأمل وبعبارة أخرى قال انظر ما المراد بالطهر بدون انقطاع مع تقدم الحيض يقيناً في المثال وكان المراد بالطهر والانقطاع الطهر بعد الانقطاع فالطهر قسمان طهرا أصلي بان لا يتقدمه انقطاع حيض كما بين الاول والسادس في مثال ذا كره للقدرة الا ترى وطهر بعد الانقطاع كما هنا ويجوز ان يراد هنا باحتمال الطهر احتمال الطهران حصل منها غسل بعد اليوم والليلة اه سم على منهج (قوله في العشر الاقل) هو بضم الهمزة وفتح الواو وفتح الهمزة وتشديد الواو كما يفيد المصباح وسيأتي لنا في الاعتكاف زيادة ايضا

(قوله وبعدة الخ) أى فيتوضأ فى اليوم واليلة الواحدة للحظة الاولى لكل فرض لان ذلك حيض مشكوك فيه وتغتسل فيها
بعدهما لكل فرض الى اللحظة الاخيرة من الشهر لانه طهر مشكوك فيه (قوله لا تتحمل الانقطاع) أى فيتوضأ فيها لكل فرض
وقوله والباقي يحتمل أى فتغتسل لكل فرض لاحتمال الانقطاع (قوله تتحمل الحيض والطهر) أى فيحرم الوطء في جميعه لاحتمال
الحيض (قوله احدى عشرات الشهر) ٢٦٢ أى عشرة من العشرات الثلاث المشتمل عليها الشهر (قوله

كلاولى) هى قوله فاذا قات دورى
ثلاثون اولها كذا الخ (قوله ان
دم الحامل الخ) أى وان خالف
عادتها حيث لم ينقص عن يوم
وليلة ولا زاد على خمسة عشر ولو
بصفة غير مفة الدم الذى كانت
تراه فى غير زمن الحمل وقوله اذا
توفرت شروطه منها ان لا ينقص
عن يوم وليلة وعليه فلورأت
دون يوم ويلة ويعقبه الطلق
واستمر الدم لا يكون الخارج مع
الطلق حيضا وتطرفه سم على
سج والا قرب انه حيض لانه بمجرد
رؤيته حكم عليه بذلك فيستحب
الى تحقق ما ينفيه (قوله وان
نقبة الطلق) أى جاء بعد ما قال
فى المصباح وعقبه نقبة فهو
معتب جاء بعده اى بالمعنى ومثله
ما لو خرج مع الطلق (قوله لا يحرم
طلاقها فيه) أى الحيض زمن
الحمل (قوله ولا تنقض العدة)
أى بالحيض ان كان الخ (قوله
وهى حامل من زنا) بقى ما لو يعلم
هل هو من زنا او شبهة وحكمه انه
ان لم يكن لحوقه بالزوج حمل على

وبعدة يحتمل والحافطة للقدر انما تخرج عن التحير المطلق بحفظ قدر الدور وابتدائه
وقدر الحيض فاذا قات دورى ثلاثون اولها كذا وحيض عشرة فعدة فى اولها
لا تتحمل الانقطاع والباقي يحتمل والجميع يحتمل الحيض والطهر ولو قات حيض احدى
عشرات الشهر فهذه كلاولى الا ان احتمال الانقطاع هنا لا يكون الا فى آخر كل عشرة ولو
قات حيض عشرة فى عشرين من اول الشهر فالعشرة الاخيرة طهر ييقن والعشرون
تتحتمل الحيض والطهر والعشرة الثانية منها تتحمل الانقطاع ايضا ولو قات كان حيض
خمس عشرة من العشرين الاولى فالعشرة الاخيرة طهر ييقن والخمس الثانية والثالثة
حيض ييقن والاولى تحتمل الحيض والطهر دون الانقطاع والرابعة تحتمل الجميع
ولو قات حيض خمسة وكانت فى اليوم الثالث عشر طهر اخر الخمسة من اول الدور تحتمل
الحيض والطهر دون الانقطاع وما بعد ما يحتمل الجميع الى آخر الثانى عشر ثم الثالث
عشر والرابع عشر والخامس عشر طهر ييقن ومن اول السادس عشر الى آخر
العشرين يحتمل الحيض والطهر دون الانقطاع ومنه الى آخر الشهر يحتمل الجميع ومتى
كان القدر الذى أضلته زائدا على نصف المضل فيه حصل حيض ييقن من وسطه وهو
الزائد على النصف مع مثله (والاظهر ان دم الحامل) حيض اذا توفرت شروطه وان
تعقبه الطلق لعدم الادلة تلغى دم الحيض اسود يعرف ولانه دم لا يمنع الرضاع بل اذا
وجد معه حكم بكونه حيضا وان ندر في كذا لا يمنع الحمل وانما حكم الشارع ببرائة الرحم
به بناء على الغالب لكن لا يحرم طلاقها فيه لانتفاء تطويل العدة ولا تنقض العدة به
ان كان له حكم الحمل فى انقضاءها بالحمل بان كانت صاحبه فان لم تكن له فان كان الحمل من
زنا كان فسخ نكاح صبي بعيب أو غيره بعد دخوله وهى حامل من زنا أو تزوج الرجل
حامل من زنا ثم طلقها أو فسخ نكاحها بعد الدخول انقضت العدة بالحيض مع وجود
الحمل وان كان من غير زنا كان طلقها حاملا منه فوطئها غيره بشبهة أو بالعكس لم تنقض
به خلافا للقاضى والثانى وهو القديم انه ليس بحيض بل هو حدث دائم كسلس البول لان
الحمل يسهل مخرج الحيض وقد جعل دليلا على براءة الرحم فدل على ان الحامل لا تحيض
والاقل اجاب عنه بانه انما حكم ببرائة الرحم عملا بالغالب كما مر (و) ان (النقابة بين) دماء

انه من زنا وعبارة الشارح فى كتاب العدد بعد قول المصنف وعدة حرة ذات اقراء ثلاثة ما فيه ولو جهل حال

(اقل)
الحمل ولم يكن لحوقه بالزوج حمل على انه من زنا كما نقله واقراء أى من حيث صحة نكاحها معه وجواز وطء الزوج لها اما
من حيث عدم عقوبتها بسببه فيحمل على انه من شبهة فان اتب به لا يمكن منه لحقه كما اقتضاه اطلاقهم وصرح به البلقينى
 وغيره ولم يفت عنه الا بلغان اى (قوله انقضت العدة بالحيض) اى ويحرم طلاقها فيه لتضررها بطول العدة فان زمنه لا يحسب
 منها (قوله لم تنقض به) اى الحيض

(قوله والفرق بين الفترة والنقاء)

أى على الثانى (قوله وهذه النسخة)

هى قوله بين اقل الحيض الخ (قوله

يقال فى قوله) اى فى الفعل الدال

على الدم الخارج بعد فراغ الرحم

اما نقست بمعنى حاضت فيقال فيه

بفتح النون وكسر الفاء كما قاله

بعضهم وقد مر ما فيه (قوله الدفعة)

التي بضم الدال عيرة (قوله من

العبارات) هى حجة ولحظة ودفعة

(قوله قال القوابل) ظاهره انه لا بد

من اربع منهن وينبغى الاكتفاء

بواحدة لان المدار على ما يقيد

الظن والواحدة تحصيله وعبارة

يج علقه اومضعة فيها صور خفية

اخذ ائاما فى الغسل اذ لا يسمى

ولادة الا حينئذ كما صرحوا به فلا

تخالف بين ما ذكره هنا وفى العدد

خلافا لمن ظنه (قوله فاولة من

خروج) اى من حيث الاحكام

وقوله لامنها اى الولادة (قوله

فى النقاء المذكور) اى الذى بين

الولادة وروية الدم (قوله محتمل

لكل منهما) اى من قوله فاولة من

خروج وقوله لامنها (قوله وان

كان محسوبا) معتقد (قوله ائفى

الوالد الخ) قد يشكك هذا بطلان

صومه بولادته واولد اجافا حيث

عمل البطلان بان الولادة مظنة

لخروج الدم فاقاموها مقام اليقين

فانه يقتضى حرمه الوطء ولعل

الفرق بين بطلان الصوم وجواز

الوطء الاحتياط للعبادة

(أقل الحيض) فأكثر (حيض) تبع النقص النقاء عن أقل الطهر فاشبه الفترة بين دفعات الدم ويسمى قول السحب والثانى أنه طهر لانه اذا دل الدم على الحيض وجب ان يدل النقاء على الطهر ويسمى هذا قول اللقط وقول التلقيق ومحل القولين فى الصلاة والصوم ونحوهما اولا يجعل النقاء طهرا فى انقضاء العدة اجماعا وبشرط جعل النقاء بين الدم حيضا أن لا يتجاوز خمسة عشر يوما ولا ينقص مجموع الدماء عن أقل الحيض وان يكون النقاء رائدا على الفترات المعتادة بين دفعات الحيض فان تلك حيض قطعها والفرق بين الفترة والنقاء ان الفترة هى الحالة التى تقطع فيها جريان الدم ويبقى أثر لو ادخلت قطنة فى فرجها لمخرجت ملوثة والنقاء ان يخرج نقيّة لاشئ عليها ولو عبرا لقطع خمسة عشر يوما فى المستحاضات والدم المرقى بين التوامين بشرط الحيض حيض كالخارج بعد عضو منفصل من الولد المجتمى لانه خرج قبل فراغ الرحم كدم الحامل بل اولى بكونه حيضا اذ ارخا الدم بين الولادتين اقرب منه قبلهما لا فتتاح فم الرحم بالولادة وقول المصنف بين الدم قال البرهان الفزارى كذا هو فى عدة نسخ وقيل انه كان هكذا فى نسخة الموقوف ثم أصلحه بعضهم على ما ذكرناه بقوله بين أقل الحيض لان الرابع انه انما ينسحب اذا بلغ مجموع الدماء أقل الحيض اه وهذه النسخة هى التى شرح عليها السبكي وقال المكت قد رأيت نسخة المصنف التى يحفظه وأصلحت كما قال بغير خطه * ثم شرع يتكلم على النفاس فقال (وأقل النفاس لحظة) يقال فى قوله نفست المرأة بضم النون وقتحتها وبكسر الفاء فيها او انضم أفصح وعبر بدل اللحظة فى التحقيق كالنسيب بالجهة اى الدفعة وفى الروضة لاحدا لانه اى لا يتقدر بل ما وجد منه وان قل يكون نفاسا ولا يوجد أقل من حجة ويعبر عن زمنه باللحظة فالمراد من العبارات واحد وهو لغة الولادة وشرعيا ما مر اقول الباب ويسمى بذلك لانه يخرج عقب النفس او من قولهم تنفس الصبح اذا طهر واقل وقته بعد خروج الولد وقبل اقل الطهر وان كان علة اومضعة قال القوابل انه مبدء اخلق آدمى فان تأخر خروجه عن الولادة فاولة من خروجه لامنها كما صححه فى التحقيق وموضع من المجموع وهو المعتمد وان صح فى الروضة وموضع آخر من المجموع عكس ذلك اذ يلزم عليه جعل النقاء الذى لم يسبقه دم نفاسا فتجب عليها الصلاة فى النقاء المذكور وقد صح فى المجموع انه يصح غسلها عقب ولادتها ولا يشك على ما رجحناه قول المصنف ببطلان صوم من ولدت ولدا جافا لانه لما كانت الولادة مظنة لخروج الدم انبط البطلان بوجودها وان لم يتحقق كما جعل النوم ناقضا وان تحقق عدم خروج شئ منه وكلام ابن المقرئ فى روضه محتمل لكل منهما السكنة الى الثانى اقرب وقضية الاخذ بالاول ان زمن النقاء لا يحسب من الستين لكن صرح الملقيني بخلافه فقال ابتداء الستين من الولادة وزمن النقاء انقاس فيه وان كان محسوبا من الستين ولم أر من حقق هذا اه ولولم تر نفاسا أصلا فهل يباح وطؤها قبل الغسل أو التيم بشرطه أولا فتى الوا لدرجة الله تعالى يجوز ما لو كان

(قوله وأكثره ستون) عباب خالف في ذلك أبو حنيفة وأحمد فقالا لا أكثر أربعون وذهب المزني إلى أن أقله أربعة أيام لأن أكثره قدر الحيض أربع مرات فليكن أقله كذلك ٥١ قلت مقتضى هذا التخرج أن يقول غالبه ستة وعشرون وأغلبية وعشرون ٥٢ سم على منهج (قوله تجلس) أي يدوم ففاسها (قوله وأبدى أبو سهل) تبعه الأسنوي وغيره واعتضه ابن العماد بما فيه نظر ثم أنكر القاضي أبو الطيب ٢٦٤ كونه غذاء للولادة لأنه لا يولد منه مسدود ولا طريق لجريان الدم وعلى وجهه المشبهة

ولهذا أجنسة البهائم تعيش في البطون ولا حيض لها ٥٣ واستدل به لاجتماعه فانه لا يلزم من كونه غذاء ووصوله للمعدة من القسم لاحتمال وصوله إليها من السرة المتصلة بالمشيمة ٥٤ حج في شرح العباب (اقول) واجنة البهائم يجوز أن تتغذى بغير دم الحيض لانتفائه في حقهن (قوله) وذلك لأن أقل النفاس لا يمكن أن يستغرق (قال حج) ولا منعه بان يتصور استقاطه لها بأن تكون مجنونة من أول الوقت إلى أن يبقى لحظة فتندنس حينئذ فقارة النفاس لهذه اللحظة اسقطت إيجاب الصلاة عنها حتى لا يلزمها قضاؤها ثم رأيت بعض الشراح أشار لذلك ٥٥ (قوله وخينئذ فينظر الخ) أفاد هذا التفصيل أنه لا يحكم على الجائز بأنه حيض بل ينتظر فيه لأحوال المستحاضة المتقدمة ومحلها إذا لم يتخلل بينه وبين السنين نقاء وعليه فيفارق ذلك ما لو رأت الحامل دماً واصل به دم طلقها أو ولادتها فإن المتصل

عليها اجنبية بل علواً وإيجاب خروج الولد الجلف الغسل بأنه منى منه فقد ولولم ترد ما لا بعد معنى خمسة عشر يوماً ما كثر فلا نفاس لها أصلاً على الأصح (وأكثره ستون) يوماً (وغالبه أربعون) يوماً اعتباراً بالوجود في كل ذلك وأما خبر أبي داود عن أم سلمة رضي الله عنها كانت النساء تجلس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعين يوماً فليس فيه ما يدل على نفي الزيادة أو يكون محمولاً على الغالب أو على نسوة محصورات وأبدى أبو سهل الصعلوكي في كونه أكثر ما ذكره عن طيفة فاهو أن المني يمكث في الرحم أربعين يوماً لا يغير ثم يمكث مثلها علقته ثم مثلها مضغة ثم تنفخ فيه الروح والوليد يتغذى بدم الحيض من حينئذ فلا يجتمع من حين النفخ لكونه غذاء له وانما يجتمع في المدة التي قبلها وهي أربعة أشهر وأكثر الحيض خمسة عشر يوماً فيكون أكثر النفاس ستين (ويحرم به ما حرم بالحيض) لأنه دم حيض مجتمتع ولهذا قال الرافعي وحكم النفاس مطلقاً حكم الحيض إلا في شيئين أحدهما أن الحيض يوجب البلوغ والنفاس لا يوجب له ثبوته قبله بالانزال الذي حبلت منه الثاني أن الحيض يتعلق به العدة والاستبراء ولا يتعلقان بالنفاس لحصولهما قبله بمجرد الولادة ويخالفه أيضاً في أن أقل النفاس لا يسقط الصلاة كما نقله ابن الرفعة عن البندنجي وأقره وذلك لأن أقل النفاس لا يمكن أن يستغرق وقت الصلاة لأنه أن وجد في الاثنين فقد تقدم وجوبه وإن وجد في الأول فقد لزمت بالانقطاع بخلاف الحيض فانه يعم الوقت ولا يرد شي من ذلك على عبارة المنهاج (وعبوره ستين) يوماً (كعبورها أكثر) أي كعبور الحيض أكثر وهو خمسة عشر وحينئذ ينتظر أمبتدأته هي أم معتادة مميزة أم غير مميزة ويقاس بما ذكرناه في الحيض وفافا خلافاً لأن النفاس كالحيض في غالب أحكامه فكذلك في الرد إليه عند الأشكال ولا يمكن تصوّر تحيرة مطلقة في النفاس بناء على الراجح أن من عادت أم عدم رؤية نفاس أصلاً إذا ولدت فرأت الدم وجاوز الستين أنها كالمتبدأة لأنه حينئذ يكون ابتداء نفاسها معلوماً وبه ينتفي التحريم المطلق ومن أحكام الباب أنه يجب على المرأة أن تعلم ما تحتاج إليه من أحكام الحيض والاستحاضة والنفاس فإن كان زوجها عالماً وجب عليه أن يعلمها وإلا فلا الخروج لسؤال العلماء ويجب عليه تعليمها من ذلك ويحرم عليه منعها إلا أن سأل وأخبرها في ذلك غنية عن

بكون حيضاً وإن لم يتخلل بينهما انقضاء وعبارة سم على حج قوله ليس أي الخارج مع الطلق أو الولادة خروجها حيضاً الخ محلها ما يتصل بحيض متقدم على الطلق والا كان كل من الخارج مع الطلق والخارج مع الولادة أيضاً حتى لو استقر الخارج مع الطلق وخروج الولد إلى أن اتصل بالخارج بعد تمام الولادة كان جميعه حيضاً وإن لم اتصال النفاس بالحيض بدون فاصل طهر بينهما فإنه يجوز خلاف ما لو جاوزتهما النفاس الستين فإنه يكون الاستحاضة ولا يجعل ما بعد الستين حيضاً متصلاً بالنفاس واعتبار الفصل بينهما إذا تقدم النفاس دون ما إذا تأخر صرحوا به

(قوله مجلس ذكر وهو) منه زيارة الاولياء والمقابر (كتاب الصلاة) (قوله كتاب الصلاة) اى ما يتعلق به من بيان حقيقةها واحكامها (قوله هي لغة الدعاء بخير) عبارة شرح المنهج هي لغة ما صر أول الكتاب واراد به ما قدمه من انهم امن بالله رغبة ومن الملائكة استغفار ومن الآدمي تضرع ودعاء اه وعبارة المصباح الصلاة قيل أصلها في اللغة الدعاء لقوله وصل عليهم أى ادع لهم واتخذوا من مقام ابراهيم مصلى أى دعاء ثم سمى بها هذه الافعال المشهورة لاشتغالها على الدعاء وهل سييله النقل حتى تكون الصلاة حقيقة شرعية في هذه الافعال مجاز الغوي في الدعاء لان النقل في اللغات كالنسخ في الاحكام او يقال استعمال اللفظ في المنقول اليه مجاز راجع وفي المنقول عنه حقيقة مر جوحه فيه خلاف بين اهل الاصول وقيل الصلاة في اللغة مشتركة بين الدعاء والتعظيم والرجة والبركة ومنه اللهم صل على آل ابي اوفى اى بارك عليهم وارحمهم وعلى هذا فلا يكون قوله يصلون على النبي مشتركا بين معنيين بل مفرد في معنى واحد وهو التعظيم والصلاة تجمع على صلوات اه (قوله اقوال) قال الخطيب الشمريني ان المراد بالاقوال ما عدا التكبير والسلام لما يشبهها ما والى لم يخرج لقوله مفتحة بالتكبير الخ وان هذا تحقيق لم يره لغيره وان ذكر الافتتاح يدل على خروج التكبير عن الاقوال اه (واقول) هذا كله غلط واضح واللائق ازالة التام والهاء من لفظ التحقيق المذكور وذلك لان قوله مفتحة بالتكبير ٢٦٥ محتاج اليه اذ لا تميز تلك الاقوال والافعال التي هي الصلاة عن غيرها الا

خروجها ولا يجوز ذلك الخ راجع الى مجلس ذكر ونحوه البرضاء ويحبل وطء من طهرت عقب انقطاع حيضها او نفاسها حالولا كراهة فيه فان خافت عوده استحب له التوقف في الوطء احتياطا

(كتاب الصلاة) *

هي لغة الدعاء بخير قال تعالى وصل عليهم اى ادع لهم وفي الشرع اقوال وافعال مخصوصة مفتحة بالتكبير مختصة بالتسليم بشرائط مخصوصة واعترض عليه بأنه غير مانع لدخول سجود التلاوة والشكر مع انها ليسا من انواع الصلاة وغير جامع ايضا لخروج صلاة الاخرس فانها صلاة شرعية ولا اقوال فيها قال ابن العماد بعد ذكره الايراد الاول هذا اعراض بحجب فان التعبير بالافعال مخرج لذلك فان سجود التلاوة والشكر فعل واحد مفتتح بالتكبير مختص بالتسليم وغيرهما أفعال وايضا فالتعبير بالاقوال مخرج له ايضا واما

٣٤ به ل جزء منه قطعاً أمل اه سم على بهجة (قوله بالتسليم) ال في التكبير والتسليم للعهد اى اليهودين بشرطهما الا في وقوله بالتسليم زاد حج غالباً فلا ترد صلاة الاخرس وصلاة المريض الذي يجزى به على قلبه بل لا يردان مع حذف غالباً لان وضع الصلاة ذلك فما خرج عنه لعارض لا يرد عليه اه وكتب عليه سم قوله فما خرج منه لعارض لا يرد عليه يقال عليه هذا الذي خرج اعراض هل هو من الافراد حقيقة أو لا وهل يشمله لفظ التعريف أو لا فان قال من الافراد حقيقة ولا يشمله فهو وارد قطعاً ولا فهو ممنوع قطعاً فتمامه اللهم الا ان يكون المراد انه شئ وضعه ما ذكر وفيه خفاء لا يليق بالتعريف (قوله واعترض) أى التعريف (قوله فعل واحد) قال سم على حج بل كل منهما افعال لاشتغالها على الهوى والرفع وليس من معنى السجدة اه بالمعنى قال في المصباح هو يهوى من باب ضرب هو يابضم الهاء وفصحها وزاد ابن القوطية هو اء بالمد سقط من أعلى الى اسفل قاله أبو زيد وغيره قال الشاعر هوى الدلو أساءها الرشاش * يروى بالفتح والضم واقتصر الازهرى على الفتح وهو يهوى ايضاً هو يابضم لا غير اذا ارتفع قال الشاعر * يهوى محارمها هوى الابدل وقال الآخر * والذهرى في اصعادهما عمل الهوى * اه وفي شرح المنهج ما ينبغي ان يراجع (قوله مخرج له) أى الاول

(قوله فلا ترد لئلا يرتفع) قيل عليه قيد الغلبة لا يشعريه التعريف فلا بد في أخذه قيد من الأسماء به قلنا إنما اعتبر الأسماء به في التعاريف الحقيقية كتعاريف المناطق والحكام وأما الفقهاء والاصوليون فهم يتسامحون في عدم ذكر قيد الغلبة في كلامهم ويقولون عليه محذوف إشارة إلى أن النادر عندهم كالمعوم (قوله واجباتها وسننها) أي حافظوا للندب أيضا اه سم على بهجة أي كأنه لوجوب فيكون من استعمال المشترك في معنييه واستعمال اللفظ في حقيقته ومجازه (قوله خمسين صلاة) نقل السيوطي أنهم لم تكن صلوات أخرى وأوقات مختلفة بل هي الخمس مكررا كل منها عشر مرات وإنما نسخت في حقنا فقط دونه لكن قال بعضهم المشهور نسخها في حقنا وحقه وقضية قوله في حقنا وحقه تسليم ما ذكره السيوطي من أنهم لم تكن في أوقات مختلفة ويحتاج القائل بذلك إلى نقل عن الشارع (قوله حتى جعلها) المعتد أن الخمسين صلاة أنسخت في حقنا وفي حقه صلى الله عليه وسلم ولكن كان يفعلها على وجه النقلة وضبط السيوطي في الخصائص الصغرى الصلوات التي كان يصليها فبلغت مائة ركعة كل يوم وليلة ولادلالة فيه على أن تلك المائة هي التي فرضت ليلة الأسراء وهذا في كلام البيضاوي في تفسير قوله تعالى ولا تحمل عنا أصرار ٢٦٦ أن من الأصر الذي كان على بني إسرائيل وخفف عن هذه الأمة أن الصلاة التي كانت مقرضة عليهم

صلاة الأخرس فلا ترد لئلا يرتفع والاصل في الباب قبل الإجماع آيات كقوله تعالى واقبوا الصلاة أي حافظوا عليها إذا غابا بكل واجباتها وسننها وأخبار كخبر الصحابي أن صلى الله عليه وسلم قال فرض الله على أمي ليلة الأسراء خمسين صلاة فلم ازل اراجعها وأسأله التخفيف حتى جعلها خمسا في كل يوم وليلة وكانت ليلة الأسراء التي فرض فيها الخمس قبل الهجرة بسنة كما قاله البندنجي وقيل بسنة عشر شهرا كما حكاه الماوردي والا كثرون على الأول أو خمسة أشهر أو ثلاثة أو قبلها بثلاث سنين وقال الحرشي في سابع عشر ربيع الآخر وكذا قال المصنف في فتاويه لكن قال في شرح مسلم ربيع الأول وقيل سابع عشر رجب واختاره الحافظ عبد الغني بن سرور المقدسي وبدأ بالكتبوبات اهتماما بما اذهى افضل مما سواها فقال (المكتوبات) أي المنذروا والعينية من الصلاة في كل يوم وليلة (خمس) معلومة من الدين بالضرورة أما الجمعة فستأتي في بابها ولم تدخل في كلامه على أنه الخمس في يومها والاصل في ذلك ما تقدم وشبهه الأعرابي هل على غيرها قال لا إلا أن تطوع وقوله لما دل عليه إلى أين أخبرهم أن الله قد فرض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة وأما قيام الليل فنسخ في حقنا وكذا في حقه صلى الله عليه وسلم على الأصح وصدر

الخمسون صلاة في كل يوم وليلة ويعارضه ما في معراج الغيطي من أنه لما أخبر موسى بذلك قال له ارجع إلى ربك فأسأله التخفيف عنك وعن أمته فان أمته لا تطيق ذلك فأتى قد خبرت الناس بذلك وبلغت بني إسرائيل وعالجهم أشد المعالجة على أدنى من هذا فضعفوا اه ويمكن أن يجاب بأنه فرض عليهم الخمس فلم يقوموا بها فسأل موسى التخفيف عنه فخفف بإسقاط البعض فلم يقوموا بما بقي عليهم بعد التخفيف فلا تعارض

بين ما نقله البيضاوي وما نقله الغيطي (قوله والا كثرون على الأول) معقد (قوله أو وخسة) أي بسنة وخسة الخ تعبا (قوله بثلاث سنين) ونقل ابن أبي شريف في حاشية شرح العقائد عن القاضي عياض في الشفاء أن المعراج كان قبل الهجرة بخمس سنين واقتصر عليه (قوله أي المفروضات) لما كان المكتوب غير النرض لغة وأعم منه شرعا فسر المراد هنا بقوله أي المفروضات سم على حج وخرج بالمفروضات الروايات والوتر فليست معلومة من الدين بالضرورة (فرع) مثل ابن الصلاح عن أبيه وجنوده هل يصلون ويقرؤون القرآن ليغروا العالم الزاهد في الطريق التي يسلكها فاجاب بأن ظاهره المنقول ينفي قراءتهم القرآن وقوعا يلزم منه انتفاء الصلاة لأن من شرطها الفاتحة وقد ورد أن الملائكة يعطوا فضيلة قراءة القرآن وهي حريصة لذلك على استماعه من الأنس فان قراءة القرآن كرامة أكرم الله تعالى بها الأنس غير أنه باغنائ المؤمنين من الجن يقرؤنه اه حاشية شرح الروض للرملي روى ابن حبان في صحيحه من حديث عبد الله مرفوعا أن العبد إذا قام يصلي أتى بذنوبه فوضعت على رأسه أو عاتقه فكلمها يكبر أو يسجد تساقط عنه حاشية شرح الروض أيضا وفيه دليل على أن أبيه وجنوده لا يصلون بعدهم عن رحمة الله فلا يفعلون ما هو طريق له مغفرة (قوله على أنها) أي المكتوبات (قوله في حقنا) أي قطعها

(قوله أراد بالساء) عبارة شرح البهجة أراد بحين تسون قال ثم عليه أي بالتسبيح حين تسون ١١ والمراد بالتسبيح في كلمة المفهوم من قوله تعالى فسبحان الله الصلاة وكذا يقال فيما بعده (قوله ويعشيا العصر) عبارة القاموس العشي بالفتح الظلمة كالعشاء أو ما بين أول الليل إلى ربه ثم قال والعشي والعشية آخر النهار ١٢ أي وعبرة الشارح من الإطلاق الثاني (قوله ان الصبح الخ) قال سم على حج قوله وورد ان الصبح إلى آخر ما في الشرح قبل وهذه الصلوات تفرقت في الانبياء فالعجرا لا آدم والظاهر لإبراهيم والعصر لاسماعيل والمغرب لعيسى ركعتين عن نفسه وركعة عن أمه والعشاء خصت به هذه الأمة وخالف الرافي في شرح المسند بعض ذلك فجعل الظاهر لداود والمغرب ليعقوب

٢٦٧

والعشاء ليونس وأورد فيه خبرا

والاصح كما مر ان العشاء من خصوصياتنا ١٢ والمتبادر انها كانت واجبة عليهم فليراجع أي وحيث كان كذلك ما الجواب عما ورد من انها ليونس (اقول) ويمكن الجواب بانها كانت ليونس دون أمته ولم يصلها بهذه الكيفية ولم يصلها في هذا الوقت وقوله ركعتين عن نفسه أي مكفرة لما نسب إليه من دعوى الألوهية وركعة عن أمه لما نسب اليها من رميها بالألوهية أيضا وفي سيرة الحلبي وفرضت الصلاة في المعراج ركعتين ركعتين حتى المغرب ثم زيد فيما عدا الصبح ركعتين والمغرب ركعة ١٣ (اقول) وعلى هذا فيمكن حمل ما وقع في كلام السيوطي من انها لم تنسخ في حقه وإن كل صلاة كانت تفعل عشرًا وإن جملة الركعات التي كان يصلها مائة على

تبعالا لكثيرين بواقعة الانها هم شروطها اذ بدخولها تجب وبخروجها تفوت والاصل فيه ا قوله تعالى فسبحان الله حين تسون وحين تصبحون الآية أراد بالساء صلاة المغرب والعشاء وبالصبح صلاة الصبح ويعشيا العصر وتظهرون الظهور وقوله تعالى فسبح بحمده قبل طلوع الشمس وقبل الغروب ومن الليل فسبحه أراد بالاول صلاة الصبح والثاني صلاة الظهور والعصر وبالثالث صلاة المغرب والعشاء وفي شرح المسند للرافعي ان الصبح صلاة آدم والظهور لداود والعصر لاسماعيل والمغرب ليعقوب والعشاء ليونس وأورد فيه خبرا والحكمة في كون المكتوبات سبع عشرة ركعة ان زمن اليقظة من اليوم والليل سبع عشرة ساعة غالبا اثنا عشر النهار ونحو ثلاث ساعات من الغروب وساعتين من قبيل الفجر فجعل لكل ساعة ركعة جبر المايقع فيها من التخصيص وحكمة اختصاص الخمس بهذه الاوقات تعبد كما قاله اكثر العلماء وأيدى غيرهم له حكما من احسنها تذكر الانسان بها نشأته اذ ولادته كطلوع الشمس ونشؤه كارتفاعها وشبابه كوقوفها عند الاستواء وكهولته كدها وشيخوخته كقربها للغروب وموته كغروبها ويزاد عليه وفناء جسمه كانهما في أثرها وهو الشفق الاحمر فوجب العشاء حينئذ كسيرا بذلك كما ان كماله في البطن وتميئته للغروب كطلوع النجم الذي هو مقدمة طلوع الشمس المشبه بالولادة فوجب الصبح حينئذ لذلك ايضا وكان حكمة كون الصبح ركعتين بقاء كسل النوم والعصر من اربع اوقات النشاط عنده ما جمعا ناة الاسباب والمغرب ثلاثا انها وتر النهار ولم تكن واحدة لانها ابتداء من البترو وهو القطع والحقت العشاء بالعصرين لينجبر نقص الليل عن النهار اذ فيه فرضان وفي النهار ثلاثة لكون النفس على الحركة فيه اقوى واعلم ان محل كونها خمس في اليوم والليل في غير ايام الدجال اما فيها فقد ورد ان اولها كسنة وثانيها كشهر وثالثها بجمعة والامر في اليوم الاول بالتقدير ويقاس به

ما كان مفروضا عليه عقب الامراء (قوله نشأته) قال في المصباح والنشأ وزان القرءة والاضالة ونشأت في بني فلان نشأ ريت فيهم والاسم النش وزان قفل ١٤ (قوله وفناء جسمه) هي بالفتح والمد كافي القاموس واما بالكسر فاسم لما اتسع امام الدار (قوله لانها) أي الواحدة (قوله الدجال) هو بشر من بني آدم وموجود الآن واسمه صاف بن صياد وكنيته ابو يوسف وهو يهودي ١٥ مناوي (قوله والامر) عطف على قوله ان اولها (قوله بالتقدير) أي لورود الحديث بذلك في شرح الروض مانصه واعلم انه قد ثبت في مسلم عن النواس بن سماعة ان قال ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم الدجال قلنا يا رسول الله ما له في الارض قال أربعةون يوم كسنة ويوم كشهرو يوم بجمعة وسائر ايامه كايامكم قلنا يا رسول الله فذلك اليوم الذي كسنة أي كفيئنا فيه صلاة يوم قال لا قدره وله قدره ١٦ وعليه فكان الاولى للشارح ذكر ذلك الآن يقال أشار إليه بقوله ويقاس بالخ

(قوله أول صلاة) يمكن أن يكون من حكمه الأولية احتياجه عليه الصلاة والسلام إلى تعليم جبريل كيفية أو التعليم في أظهر الأوقات أظهر وأبلغ اهـ سم على منهج (قوله أول صلاة حضرت الخ) فان قلت لم يتعرضوا القضاء العشاء مع انه صلى الله عليه وسلم رجع من الاسراء آخر الليل قلت يجوز انهم لم ينهوا عليه لجواز انه لم يتمكن من فعلها قبل الفجر حين رجع من الاسراء أو ان وجودها مشروط بالتمكن من اعلام أمته ولم يتفق ذلك لعدم زمن يتأق فيه الاعلام بعد عوده واغبر ذلك (قوله ولم يبين الخ) والاول أولى لما يرد على الثاني من انه لو كان كذلك لوجب قضاءها ولم ينقل ومثله مما تنوفر الدواعي على نقله وفي سم على حج جواب آخر هو ان الوجوب كان معلقا على بيان الكيفية قول المصنف اول وقته ويجمع على اوقات جمع قلة ووقوت جمع كثرة اهـ شرح العباب لابن حجر (قوله زوال الشمس) ذكره المصنف في الظاهر الذي هو مرجع الضمير على الوقت أو الحين قال في المصباح الظاهر مضموم ما أي مضافا الى الصلاة مؤنثة فيقال دخلت صلاة الظهر ومن غير اضافة يجوز ان تذكر والتأنيث فالتأنيث على معنى ساعة الزوال والتذكير ٢٦٨ على معنى الوقت والحين فيقال حان الظهر وحانت الظهر ويقاس على

هذا باقي الصلوات (قوله بالزوال) أي فالزوال علامة على دخول الوقت ويقال لها أيضا سبب وعلة كما في شرح جمع الجوامع للمعلى (قوله على ما يدرك بالحس) أي لأعلى ما في نفس الامر حتى لو أوقع التحريم بعد ميلها في نفس الامر وقبل ظهوره لما لم تنعقد وان أخبره بذلك ولي بل أو معصوم لما عمل به الشارح من قوله لان موافقت الشرع مبنية على ما يدرك بالحس وينبغي أن يقال مثل ذلك فيما لو علق طلاق زوجته بالزوال فلا وقوع وان عرف ذلك بالميقات من نفسه بل

الاخير ان يجرى قدر اوقات الصلاة وتصلى وكذا الصوم وسائر العبادات الزمانية وغير العبادة كالحول الاجال ويجرى ذلك فيما لو مكثت الشمس عند قوم مدة ولما كانت الظهر اول صلاة ظهرت ومن ثم حبت بذلك ولعلها وقت الظهيرة أي شدة الحر وقد بدأ الله بها في قوله اقم الصلاة لدلوك الشمس وكانت اول صلاة عليها جبريل النبي صلى الله عليه وسلم بدأ كعبه بها وبوقتها فقال (الظهر) ظهر جبريل الاتي وانما بدأ بها وان كان اول صلاة حضرت بعد الايجاب في ليلة الاسراء الصحيح لاحتمال ان يكون حصل له التصریح بان اول وجوب الخمس من الظهر أو ان الايمان بالصلاة يتوقف على بيانها ولم يبين الا وقت الظهر (و أول وقته) أي الظاهر (زوال الشمس) أي عقب وقت زوالها يعني يدخل وقتها بالزوال كما عبر به في الوجيز وغيره وهو ميلها عن وسط السماء المسمى بلوغها اليه بحالة الاستواء الى جهة المغرب في الظاهر انما بزيادة الظل عندتناهي نقصه وهو الاكثر احدثه ان لم يكن لانفس الميل فانه يوجد قبل ظهوره ولا وليس هو اول الوقت فلو احرم قبل ظهوره ثم اتصل الظهور بالتحريم على قرب لم تنعقد وكذا يقال في الفجر وغيره لان موافقت الشرع مبنية على ما يدرك بالحس قال في الروضة كاصلها وذلك يتصور في بعض البلاد ككعبة وصنعاء اليمن في اطول ايام السنة دل على دخول وقتها بما تقدم خبرا في جبريل

وان أخبره معصوم أيضا لعله المذكورة (قوله وذلك) أي حدوثه ان لم يكن وقوله في اطول ايام السنة قال حج عند واختلفوا في قدره فيها فقبل يوم واحد هو اطول ايام السنة وقبل جميع ايام الصيف وقبل ستة وخمسون يوما وقبل ستة وعشرون يوما قبل انتهاء الطول ومثلها عقبه وقبل يومان يوم قبل الاطول بستة وعشرين يوما ويوم بعده بستة وعشرين يوما وعدا الاخير والاول غلط والذي بينه اثمة الفلك هو الاخير وقول بعض اصحابنا ان صنعاء ككعبة في ذلك لا يوافق ما حرره اثمة الفلك لان عرض مكة احد وعشرون درجة وعرض صنعاء على ما في زيج ابن الشاطر خمس عشرة درجة تقريباً فلا ينعدم الظل فيها الا قبل الاطول بنحو خمسين يوما وبهذه بنحوها ايضا وقد بسطت الكلام على ذلك وما يتعلق به ويوضحه في شرح العباب (قوله امفي جبريل) قال في شرح العباب وبين ابن اسحق في مغازيه ان هذه الصلوات التي صلاحها جبريل به كانت صحيحة يوم فرضه لما امرى به وانه صبح بالصلاة جامعة اي لان الاذان لم يشرع الا بالمدينة بعد وان جبريل صلى به صلى الله عليه وسلم وهو يا صحابه اي كان متقدما عليهم ومبطلا لهم كما يعلم من رواية النسائي السابقة وبذلك يعلم الرد على من زعم ان بيان الاوقات انما وقع بعد الهجرة فخصه ذلك باطل اهـ سم على حج (اقول) وانما تقدم جبريل صلى بالنبي صلى الله عليه وسلم مع كونه صلى الله عليه وسلم افضل =

== منه لغرض التعليم لا يقال كان يمكن ان يقتدى جبريل بالنبي صلى الله عليه وسلم ويعلمه التبعية قبل ذلك بالقول وانه صلى الله عليه وسلم يصلي به اماما ويعلمه جبريل مع كونه مقتدانا بالاشارة او نحوها الا انه يقول له ان امامة جبريل اظهر في التعليم منه فيما لو اقتدى به جبريل وعلمه بالاشارة او نحوها وقوله فلما كان الغداى فلما جاء الغد صلى في الظهر فيه ان اول اليوم التالي لليوم الاول هو الصبح وعليه فكان يقول فلما كان الغد صلى في الصبح الى آخر العشاء ثم يقول فلما كان الغداى بعد اليوم الثاني صلى في الصبح لانه حقيقة من اليوم الثالث قلت يجوز انه جعل اليوم ملققا من يومين فيكون الصبح الاول من اليوم الاول والصبح الثاني من اليوم الثاني (قوله فصلى في الظهر) أى اماما كما هو شأن المعلم قبل ويرد عليه ان صحة شرط القدوة العلم بذكر كورة الامام والملائكة لا يتصفون بالذكورة ولا بالانوثة والجواب ان الشرط عدم اعتقاد الانوثة وهو منتصف في حق الملائكة لادم الله من سمعهم اناناهم هو مشكل من وجه آخر وهو ان الشرط في صحة الصلاة ٢٦٩ ان يعرف كيفية افروضنا وسننا قبل الاحرام

بها وكونه علم قبل الاحرام ثم صلى به يحتاج لدليل من نقل صحيح والقول بانه فعله صلى الله عليه وسلم وفعله لا يكون على مذهب معين يردبانه لوضح ذلك لما خالفه الشافعي الا ان يقال ان هذا اعتقار في بدء الاسلام لضرورة تعلم الكيفية وبعد تقرر الاسلام وجب العلم بكيفية ما قبل فعلها لانه حينئذ ينسب الفاعل لها قبل العلم الى تقصير (قوله الثاني) اي الظل وعبارة المصباح قال ابن قتيبة يذهب الناس الى ان الظل الثاني بمعنى واحد وليس كذلك بل الظل يكون غدوة وعشمة والثاني لا يكون الا بعد الزوال أى فهو اخص من الظل فلا

عند البيت مرتين فصلى في الظهر حين زالت الشمس وكان النبي قد رآه الشراب والعصر حين كان ظله أى الشيء مثله والمغرب حين افطر الصائم أى دخل وقت افطاره والعشاء حين غاب الشفق والفجر حين حرم الطعام والشراب على الصائم فلما كان الغد صلى في الظهر حين كان ظله مثله والعصر حين كان ظله مثله والمغرب حين افطر الصائم والعشاء الى ثلث الليل والفجر فاسفر وقال الوقت ما بين هذين الوقتين رواه ابو داود وغيره وقوله صلى الظهر حين كان ظله مثله أى فرغ منها حينئذ كما نرى في العصر في اليوم الاول حينئذ قاله امامنا رضى الله عنه فانما به اشتراكهما في وقت ويدل له خبر وقت الظهر اذا زالت الشمس ما لم تحضر العصر (وأخره) أى وقت الظهر (مصير ظل الشيء مثله سوى ظل استواء الشمس) أى غير ظل الشيء حالة الاستواء ان كان واعتبر المنسل بقامتك او غيرها في ارض مستوية وعلم على رأس الظل فما زال الظل ينقص عن الخط فهو قبل الزوال وان وقف لا يزيد ولا ينقص فهو وقت الزوال وان اخذ الظل في الزيادة علم انها زالت قال العلماء وقامت الانسان ستة اقدام ونصف بقدم نفسه قال الاكثرون وللظهر ثلاثة اوقات وقت فضيله اوله ووقت اختيار الى آخره ووقت عذره وقت العصر لمن يجمع وقال القاضي لها اربعة اوقات وقت فضيله اوله الى ان يصير ظل الشيء مثل ربعه ووقت اختيار الى ان يصير مثل نصفه ووقت جواز الى آخره ووقت عذره وقت العصر لمن يجمع ولها ايضا وقت ضرورة وسبأ في وقت حرمة وهو القدر الذي يسعها وان وقعت اداء

يقال لما قبل الزوال في وانما يسمى بعد الزوال فيا لانه ظل فاء عن جانب المغرب الى جانب المشرق والثاني الرجوع ثم قال وقال رؤية بن العجاج كل ما كانت الشمس عليه فزالت عنه فهو ظل وفي وما لم تكن عليه الشمس فهو ظل ومن هنا قيل الشمس تنسخ الظل والثاني يذبح الشمس اه وذ كر غير ذلك (قوله قدر الشراب) الشراب بالكسر اسم للسير الرقيق بظاهر النعل (قوله على الصائم) فان قيل الصوم انما فرض بعد الصلاة فكيف قال حين افطر الصائم فالجواب انه يحتمل انه قال لهم ذلك بعد تقرر فرض الصوم بالمدينة أو المراد حين افطر الصائم الذي تعهد به فانه كان مفروضاً على غير هذه الامة ايضا (قوله أى فرغ منها) هل يصح بقاؤه على ظاهره فانه بعد مصير ظل الشيء مثله يبقى من الوقت مقدار قدر الاستواء فليتأمل اه سم على منهج وقد يقال لا يصح بقاؤه على ظاهره اما اولاً فلانه يتوقف على ان يكون ظل الاستواء بقدر ما يسع الصلاة واما ثانياً فلانه يقتضي دخول وقت العصر اذا صار ظل الشيء مثله مع بقاء ظل الاستواء فلو كان صلاوة العصر في وقت الظهر وهو مناف لقوله قاله امامنا

(قوله وعلى هذا) أي إن لها أيضا وقت ضرورة الخ سم على منهج (قوله في قول الأكثرين) ينبغي على قول الأكثرين أن يكون لها أيضا وقت جواز إلى آخر الوقت فيتحد بالذات وقت الاختيار والجواز كما التحد كذلك وقت الفضيلة والاختيار في المغرب كما سيأتي اه سم على منهج (قوله تسمع) هو مقول القول ووجه التسمع أنهم ادخلوا في وقت الجواز والاختيار وقت الضرورة والحرم اه سم على منهج (قوله وهو أول وقت العصر الخ) عبارة المنهج وشرحه فوقه عصر من آخر وقت الظهر إلى غروب الشمس وكتب عليه سم أوضح من قول المنهاج وآخره مصير ظل الشيء مثله سوى الخ لأنه إن أراد بقوله مصير ظل الشيء أي وقت ضرورته أخرجه من وقت ٢٧٠ الظهر لم يصح قوله وهو أول وقت العصر وإن أراد به الجزء الذي

مصرفه ظل الشيء مثله سوى ظل استواء الشمس أعني الجزء الذي يعقب أخرجه من وقت الظهر فإن عنده يتحقق ضرورة ظل الشيء مثله سوى ظل استواء الشمس لم يصح قوله وآخره مصير ظل الشيء الخ فلا بد من التسامح بأن يراد الأول ويكون معنى قوله وهو أول وقت العصر أي به يدخل وقت العصر أي يتحقق يدخل ذلك أو يراد الثاني ويكون معنى قوله وآخره مصير ظل الشيء إلى مثله الخ إن أخره يتحقق يتحقق هذا الوقت فليتنامل في حكاية الحملي عبارة الوجيز إشارة إلى التأويل الأول (قوله وقت العصر) قال ج سميت العصر لمعاصرتها الغروب كذا قيل ولو قيل لتناقص ضوء الشمس منها حتى يبقى تشبيها بتناقص الغالة من الثوب بالعصر حتى تقضى المكان أو نضع (قوله وسعى مختارا) قال ج تنبيه المراد بوقت الفضيلة ما يزيد

لكنه ما يجريان في غير وقت الظهر وقال الشيخ وعلى هذا في قول الأكثرين والقاضي إلى آخره تسمع (وهو) أي مصير ظل الشيء مثله سوى ماهر (أول وقت العصر) للعديد المار ولا يشترط حدوث زيادة فاصلة بينه وبين وقت الظهر وما قول الشافعي فإذا جاوز ظل الشيء مثله باقل زيادة فقد دخل وقت العصر فلا بد من مخالفة ذلك بل هو محمول على أن وقت العصر لا يكاد يعرف إلا به وهي منه (ويبقى) وقته (حتى تغرب الشمس) لخبر من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدركها ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر وقوله في خبر جبريل بالنسبة إليها وإلى العشاء والصبح والوقت ما بين هذين محمول على وقت الاختيار جمعاً بين الأدلة (والاختيار أن لا تؤخر عن مصير الظل مثلين) غير ظل الاستواء إن كان للخبر المار وسمى مختاراً لاربعيته على ما بعده أو لاختيار جبريل إياه وللعصر سبعة أوقات وقت فضيلة أوله ووقت اختيار ووقت عذر وقت الظهر لمن يجمع ووقت ضرورة ووقت جواز بلا كراهة ووقت كراهة ووقت حرمة آخر وقتها بحيث لا يسع جميعها وإن وقعت أدا ونظر بعضهم في ذلك فإنه ليس بوقت حرمة وإنما يحرم التأخير إليه وهذا الوقت واجب لأنه يجب فعل الصلاة فيه بنفس التأخير هو المحرم لأنفس الصلاة في الوقت انتهى ويجب عنه بأن مرادهم وقت الحرمة من حيث التأخير لا من حيث الصلاة وتظهير يجري في وقت الكراهة أيضاً وما زاده بعضهم من وقت القضاء فيها لو أحرمت الصلاة في وقتها أنفسهم إذا عدا صارت قضاء فترعه على رأى مرجوح والاصح أنها أدا كما كانت قبل الشروع فيها (والمغرب) يدخل وقتها (بالمغرب) لخبر جبريل سميت بذلك لكونها تفعل عقب الغروب وأصل الغروب البعد يقال غرب بفتح الغين والراء إذا بعد والمراد تكامل غروبها فلا يحكم بخروج وقت العصر بغيوبه البعض بل لا بد من الجميع ويخرج وقت الصبح بطاوع بعضها والفرق تنزيل رؤية البعض منزلة رؤية الجميع في الموضوعين وإن شئت قلت راعينا اسم النهار بوجود البعض

فيه الثواب من حيث الوقت وبوقت الاختيار ما فيه ثواب دون ذلك من تلك الحثية وبوقت الجواز ما لا ثواب فيه وهو منها وبوقت الكراهة ما فيه ملام منها وبوقت الحرمة ما فيه أثم منها (قوله ونظر بعضهم) من العظام استشكل بعضهم تسمية هذا الوقت بهذا الاسم لأن الحرمة ليست للوقت وكان هذا المستشكل مفاهم قط معنى الإضافة وهو تعلق ما بين المضاف والمضاف إليه وإن هذا معنى مشهور ومطروق لا يقع فيه استشكل الأمن لم يسمعه أولم يفهمه قط ولا خفاء في ثبوت هذا التعلق هنا فإن الحرمة وصف للتأخير إليه فينبه وبين الحرمة ملازمة لانه وقت شئت الحرمة عند التأخير إليه اه سم على جهة وهذا معلوم من قول السارح ونظر بعضهم في ذلك الخ (قوله في ذلك) أي وقت الحرمة (قوله قبل الشروع فيها) أي فلا يجب فعلها فوراً وإن وقع

ركعة منها في الوقت فاداء والاقتضاء (قوله ولم يذكره) اي الاحمر (قوله صفة كاشفة) الاولى ان يقال صفة مؤكدة اه سم على حج (اقول) الاولى ان يقال صفة لازمة وهي التي لا تنفك عن الموصوف واما الكاشفة فهي المينة الحقيقية موصوفها وهي هنا ليست كذلك فبا التعبير بالكاشفة واللازمة يتميز حقيقة كل منهما عن الاخرى واما المؤكدة فانها تجمع كلاً من اللازمة والكاشفة (قوله زمن وضوء) المراد من الضوء المقروض والمنسبون أي ما فرض منه وما سن منه بأكمله لان النقص منهي عنه نقله الناشري عن بعض أهل اليمن وهو ظاهر اه سم على بهجة (قوله أو غسل) الاولى وغسل وتيم لان الثلاثة تعتبر معاً فيما لو عرضت الجنبات لم يبدنه جراحة فانه يجمع بين الضوء والتيم ٢٧١ والغسل (قوله بالوسط المعتدل) أي من غالب

الناس على ما هو الظاهر مما ذكر وقال حج الوسط المعتدل من فعل كل انسان واعترضه سم بانه يؤدي الى اختلاف الوقت باختلاف الناس (قوله وإزالة نجاسة) عبارة شرح الهجعة وإزالة نجاسة وكتب عليه سم ينبغي اعتباره مغلظاً لانه قديسيه كما يحتمل الاسنوي وقول سم ينبغي اعتباره مغلظاً جزم به حج في شرحه هنا حيث قال ويقدر مغلظاً وبعبارة الارشاد الى مضى قدر ادائها بشروط وسنن اه ومن السنن الاذان حتى في حق المرأة كما يحتمل الاسنوي خلافاً لاذري لانه يندب اجابته اه بحرقه (اقول) ومثل الاذان تجديده الضوء أيضاً كما يفسده قول الشارح وبما يسن لها الخ (قوله وتحفظ الخ) زاد في شرح البهجة تحرى القبلة وكتب عليه سم

وهو يؤيد ما قاله كثيرون من المغويين وغيرهم ان النهار أوله طلوع الشمس ويعرف الغروب في العمران بزوال الشعاع عن اعلى الحيطان وفي الجبال عن اعلاها واقبال الظلام من المشرق (ويبقى وقتها) حتى يغيب الشفق الاحمر في القديم) لحبره سم وقت المغرب ما لم يغيب الشفق وسيأتي ترجيحه واحتراز بالاحمر عن الاصفر والابيض ولم يذكره في المهر لانصراف الاسم لغة اليه اذ المعروف في اللغة كما ذكره الجوهري والازهرى وغيرهما ان الشفق هو الحمر فهو في كلامه صفة كاشفة (وفي الحديث يفتضى) وقتها (بعض قدر) زمن (وضوء) وغسل أو تيمم) وستر عورة واذان واقامة وخمس ركعات) لان جبريل صلاه في اليومين في وقت واحد بخلاف غيرها ورد الاستدلال بذلك بانه انما بين الوقت المختار المسمى بوقت النصيلة اما وقتها الجائز الذي هو محل النزاع فلم يتعرض له فيه وانما استثنى قدر هذه الامور للضرورة ومراعاة بالحس المغرب وسننها التي بعدها وزاد الامام وكعتين قبلها بناء على استحبابهما الا في الاعتبار في جميع ذلك بالوسط المعتدل كما اطلقه الرازي كالجوهري وهو الحق خلافاً لاقتفال في اعتباره فعل نفسه لما يلزم عليه من اختلاف وقته باختلاف الناس ولا نظيره في بقية الاوقات ويعتبر ايضا مقدار زمن استحبابه وإزالة نجاسة من بدنه أو ثوبه وتحفظ دائم حدث وما يسن لها واشروطها كنعيم وقدمه وتلاوته وكل لقم يكسرها سورة الجوع كما في الشرحين والروضة وموقوف في المجموع وغيره اعتبار الشبع لما في الصحيحين اذ قدم العشاء فابذوا به قبل ان تصلوا المغرب ولا ينجلوا عن عشاءكم وقد رده في الخادم وقال انه وجه خارج عن المذهب وانه لا دليل له في الحديث اذ هو دليل على امتداد الوقت وهو انما يفرع على قول التضييق وأجاب القاضى ابو الطيب عن الحديث بان عشاءهم كان شرب اللبن أو القرات البسيرة وذلك في معنى اللقم غيرهم لا يقال يلزم على الحديث امتناع جمع التقديم اذ من شرط صحته

وهو يعتبر مع ذلك زمن المضى الى الجماعة فيه نظر وقال الشيخ أبو اسحق الشيرازي في التعليقة ويضاف الى ما ذكر واقصد المسجد اه (قوله وتقمص) ولولا التجمل (قوله سورة الجوع) يفتح أوله وسكون ثانيه من غير همز وبالمضم أيضاً اي حدثه قال في القاموس سورة الحجر وغيرها احدها كسوارها بالضم اه وقال في المصباح والجمع سورات بالسكون للتخفيف اه فقوله للتخفيف يقتضى انه اسم لصفة (قوله وهو) أي النووى في المجموع (قوله اذ من شرط الخ) قضيته انه لا بد للصحة جمع التقديم من وقوع الثانية كاملة في وقت الاولى وفي المنهج وشرحه في باب صلاة المسافر مانعه ورابعها اي شروط التقديم دوام سفره الى عقده ثمانية فلما قام قبله فلا جمع لزوال السبب فتمين تأخير الثانية الى وقتها اه وعليه فيحتاج للفرق بين الوقت حيث لم يكتفوا فيه باحرام الثانية في وقت المتبوعة وبين السفر حيث اكتفوا بالصحة جمع التقديم بقدر الثانية في وقت الاولى ثم رأيت في باب =

== صلاة المسافر في سم على منهج احتماليين عن والد الروياني أحدهما يكتفي ركعة والثاني انه لا يشترط ذلك بل مادون الركعة كاف في صحة الجمع وذكر ان مر اعتمد هذا الثاني وهو المعتمد في حاشيته على حج عن شرح العباب ما حاصله اشتراط كون الثانية بتمامها في الوقت وذكر عن والده الجلال انه ردده واكتفى بادرالك مادون الركعة قال وسبقه اليه الروياني وأطال في تقريره وعليه فلا فرق بين الوقت والسفر وحينئذ فيسقط السؤال من أصله (قوله وقوع الصلاتين) أي وقوع الاولى تامة ووقوع عقد الثانية على المعقد (قوله اعادة المغرب) ٢٧٢ أي وتقع الاولى نقلا مطلقا (قوله فيقتران) أي يحسبان (قوله باختلاف

البلدان) هو بضم الباء كما ضبطه بالقلم في الصحاح والمختار ويصرح به قول الاثفوني في شرح قول الخلاصة وفعل اسما وفعل فعلان وفعل غير معل العين فعلان شمل انصاف من أمثلة جمع الكثرة فعلان بضم الفاء وهو متبعض في اسم على فعل نحو بطن وبطنان وظهور وظهران أو فاعيل نحو قضيب وقضبان ورغيف ورغفان أو فاعل صحيح العين نحو ذكران وجبل وجبلان (قوله ومداخ) خرج مجرد الاتيان بالسنة بان بقي من الوقت ما يسع جميع واجباتها دون سنتها فان الاتيان بالسنة حينئذ مندوب فليس خلاف الاولى كالمندوب صرح في الاواربانه لو أدرك آخر الوقت بحيث لو أدى الفريضة بسنتها لكانت الوقت ولو اقتصر على الاركان تقع في الوقت ان الافضل أن يتم السن اه وظاهره ان الافضل ذلك وان لم يدرك ركعة في الوقت وهو قضية كلام

وقوع الصلاتين في وقت المتبوعة وقد حصر وقتها فيما ذكره لا نأقول بعدم لزوم ذلك لان الوقت يسع الصلاتين لاسيما في حالة تقدم الشرائط على الوقت واستجماعها فيه فان فرض ضيقه عنهما لا اشتغاله بالاسباب امتنع الجمع ولو غربت الشمس في بلد فصلى المغرب ثم سافر الى بلد آخر فوجد الشمس لم تغرب فيه وجب عليه اعادة المغرب كما انقضى به والده رحمه الله تعالى واعلم انه جاء في حديث مرفوع انه اذا طلع من مغربها اتسبى الى وسط السماء ثم ترجع ثم بعد ذلك طلع من المشرق كما دلتها به بعد لم انه يدخل وقت الظهر برجوعها لانه بمنزلة زوالها ووقت العصر اذا صار ظل كل شيء مثله والمغرب بغروبها وفي الحديث ان ليلة طلوعها من مغربها أطول بقدر ثلاث ليال لكن ذلك لا يعرف الا بعد مضى الانبهاهما على الناس حينئذ قياس ما سياتي في كلامنا بعد يسير انه يلزمه قضاء الخمس لان الزائد ليلتان فيقدران عن يوم وليس له وواجبه ما الخمس واعلم ان المواقيت مختلفة باختلاف البلدان ارتفاعا فاقديكون زوال الشمس في بلد طلوعها يلد آخر وعصرا بآخر ومغربا بآخر وعشما بآخر (ولو شرع) فيها (في الوقت) على الجديد (ومد حتى غاب الشفق جاز على الصحيح) - واما كان بقراءة أم ذكر بل ام سكوت فيما يظهر لانه صلى الله عليه وسلم قرأ فيها بالايعراف في الركعتين كلتيهما - والثاني لا يجوز لوقوع بعضها خارج الوقت بناء على ان الصلاة اذا خرج بعضها عن الوقت تكون أو ما خرج عنه قضاء وحكم غير المغرب في جواز المدة كالمغرب لان الله يدق رضى الله عنه طول مرة في صلاة الصبح فقيل له كادت الشمس ان تطاع فقال لو طلعت لم تجدنا غافلين ولا يكره ذلك على الاصح اما الجمعة فيمتنع تطويلها الى ما بعد وقتها بخلاف والفرق بينهما وبين غيرها توقف همتها على وقوع جميعها في وقتها بخلاف غيرها ويعلم مما يأتي ان محل الجواز حيث شرع فيها وفي وقتها ما يسع جميعها ولا فرق حينئذ بين ان يقع منها ركعة في الوقت أولا كما هو ظاهر كلام الاصحاب خلافا للاسنوي نعم يظهر ان ايقاع ركعة فيه بشرط تسميتها موادة والا فتكون قضاء لانهم فيه وقول الشارح هنا من الخلاف المبني على الاصح في غير المغرب أنه لا يجوز تأخير بعضها عن وقتها أي بلامد كما في قوله والثاني المنع كما في غير المغرب أي بلامد أيضا

البعوى المنقول عنه هذه المسئلة كما بيناه آخر مجود السهو ولكن قديمه ربان يدرك ركعة اه سم على منهج (قوله فكلام قضاء) أي على المرجوح فيها يأتي من انه اذا وقع في الوقت ركعة فكذلك ادا (قوله بخلاف) ينبغي الاتي - حق من لا يلزمه اه سم على حج وعليه فتطلب ظهرا بخروج الوقت (قوله وفي وقتها ما يسع جميعها) هذا يخالف ما تقدم نقله عنه في كلام سم على حج من انه يكتفي بطوارك ادرالك ركعة في الوقت الا ان يقال ما تقدم من روض فيما لو شرع فيها وقد بقي من الوقت ما يسع أركانها لكن اشتغاله بالسنة منع من ادرالك ركعة في الوقت (قوله أي بلامد) خبر قوله وقول الشارح وكأنه قال معناه بلامد (فرع) شرع ==

في المغرب مثلاً وقد بقي من وقت ما يسهها ومدا الى ان بقي من وقت العشاء ما يسع العشاء أو ركعة منها فهل يجب قطع المغرب وفعل العشاء مطلقاً أو يفصل بين أن يكون أدرك من وقت المغرب قدر ركعة فلا يجب قطعها بل لا يجوز لانها مؤذان وبين أن لا يكون أدرك من وقتها قدر ركعة فيجب قطعها لانها حية منذ فاتتة والقائمة يجب قطعها اذا خيف فوت الحاضرة على ما يأتي فيه نظر وظاهر حرمة المدا الى أن يبقى من وقت الثانية ما لا يسعها اهـ سم على حج وقوله فيه نظر لا يبعد الحاقها بالقائمة في وجوب القطع اذا خاف فوت الحاضرة وان أمكن الفرق بان المغرب هنا حرمهم في وقتها فاستحققت الاتمام فيه ذريته وان خاف فوت الحاضرة (قوله فضيلة واختار) عددهم واحد الاتحاد هما بالذات ولذا جعل اوقاتها خمسة ولك ان تجعلها ستة لاختلاف وقتي الفضيلة والاختيار بحسب المفهوم سم على منهج (قوله ومن لاعشاء لهم الخ) عبارة شرح البهجة وفي بلاد المشرق نواحي تقصر ايامهم فلا يغيب الشفق عندهم الى آخر ما ذكره الشارح وكتب عليه ٢٧٣ سم قوله في بلاد الخ بخلاف الذين يغيب الشفق

عندهم فوق وقت العشاء لهم غيبوبته عندهم وان تأخرت عن غيبوبته عند غيرهم تأخيراً كثيراً كما هو مقتضى الكلام اهـ (أقول) * وعلى هذا فينبغي ان يعتبر كون الباقي من الليل بعد غيبوبة الشفق عندهم زمناً يسع العشاء والا فينبغي ان يعتبر شفق اقرب البلاد اليهم خوفاً من فوات العشاء * (تنبيه) * لو عدم وقت العشاء كان طلع الفجر كما غربت الشمس وجب قضاؤها على الوجه من اختلاف فيه بين المتأخرين ولولم تغيب الا بقدر ما بين العشاء من فاطم الشخ ابو حامد انه يعتبر حالهم باقرب بلاد اليهم وفرع عليه الزركشي وابن العماد انهم يقدرون في الصوم ليلهم باقرب بلاد اليهم ثم يسكنون الى

فكلام المنهاج من الخلاف مبني على القول بعدم جواز ذلك في بقية الصلوات غير المغرب اما اذا جوزنا ذلك في غير المغرب جازها قطعاً وعبارة الروضة ثم على الجديد لشرع في المغرب في الوقت المضبوط فلهل استمدامتها الى انقضاء الوقت ان قلنا الصلاة التي يقع بعضها في الوقت وبعضها بعده اداؤه ويجوز تأخيرها الى ان يخرج عن الوقت بعضها فله ذلك قطعاً وان لم تجوز ذلك في سائر الصلوات ففي المغرب وجهان أحدهما يجوز مدها الى مغيب الشفق والثاني منعه كغيرها (قلت القديم أظهر والله أعلم) بل هو جديد أيضاً كما قاله في المجموع لان الشافعي رضي الله عنه علق القول به في الاملاء على صحة الحديث وهو من الكتب الجديدة ولهذا قال في الروضة انه الصواب وفي شرح المهذب والتتبع انه الصحيح وقد صححه جماعة كثيرة من كبار أصحابنا المحدثين وأجاب في شرح المهذب عن حديث جبريل بما مر من انه انما يبين فيه الاوقات المختارة ونحن نقول ان وقتها المختار مضيق مسا لوقت الفضيلة وبان حديث جبريل في أول الامر لانه ورد بمكة وأحاديث الامتداد بالمدينة فهي متأخرة يجب تقديمها وبان حديث الامتداد أقوى من حديث جبريل لان رواه أكثر ولانه أصح اسناداً ولذا أخرجه مسلم في صحيحه دون حديث جبريل ولها خمسة اوقات وقت فضيلة واختيار أول الوقت ووقت جواز ما يغيب الشفق الاحر ووقت عذروقت العشاء لمن يجمع ووقت ضرورة وقت حرمة وقول الاسنوي نقلا عن الترمذي ووقت كراهة وهو تأخيرها عن وقت الجديد نظاهرها عاعة للقول بخروج الوقت (والعشاء) يدخل وقتها (بمغيب الشفق) الاحر لا ما بعده من الاصفر ثم الايض وينبغي نذب تأخيرها الزوال الاصفر ونحوه من وجوب خلاف من اوجبه ومن لاعشاء لهم لكونهم

٣٥ ل الغروب باقرب بلاد اليهم وما قاله انما يظهر ان لم تسع مدة غيبوبتها كل ما يقيم بنية الصائم تعذر العمل بما عندهم فاضطررنا الى ذلك التقدير بخلاف ما اذا وسع ذلك وليس هذا حجة منذ كايام الجال لوجود الليل هنا وان قصر ولولم يسع ذلك الا قدر المغرب أو كل الصائم قدم كله وقضى المغرب فيما يظهر اهـ حج وكتب عليه سم قوله وجب قضاؤها على الاربعه لم يبين حكم صوم رمضان هل يجب بمجرد طلوع الفجر عندهم أو يعتبر قدر طلوعه باقرب البلاد اليهم فان كان الأول فهو ومشكل لانه يلزم عليه نوال الصوم القاتل أو المضطرر لا يحقل لعدم التمكن من تناول ما يدفع ذلك لعدم استقرار الغروب زمناً يسع ذلك وان كان الثاني فهو ومشكل بالحكم بانفساد وقت العشاء بل قياس اعتبار قدر طلوعه باقرب البلاد بقاء وقت العشاء وقوعها ادا في ذلك القدر وهذا هو المناسب لما تقدم عن بعضهم فيما اذا يغيب الشفق فليست أمثل ثم رأيت قول الشارح الآتي وفرع عليه الزركشي الخ ويؤخذ منه حكم ما نحن فيه أي وهو أنهم يقدرون في الصوم ليلهم باقرب بلاد اليهم

(قوله لكنه محمول على الثاني) أي قوله وقول من قال الخ وصورته ان يغيب الشفق في اقرب البلاد اليهم وقد بقي من ايهامهم ما يمكن فيه فعل العشاء بدليل قوله الا آتى فان اتفق وجود الشفق الاول الخ (قوله الشفق الاول) أي الاحمر (قوله قدر ما يغيب فيه الشفق) لعله قدر ما يطاع فيه الفجر (قوله في اقرب البلاد) بقي ما لو استوى في القرب اليهم وادان ثم كان يغيب الشفق في احدها ما قبل الاخرى هل يعتبر الاول أو الثاني فيه نظر والاقرب الثاني الا لا يؤدي الى فعل العشاء قبل دخول وقتها على احتمال (قوله بمعنى مامر) أي ٢٧٤ ما يسع العشاء بعد طلوع الفجر على ما هو الظاهر من عبارته ويحتمل انه

في نواح تقصر ليا اليهم ولا يغيب عنهم الشفق تكون العشاء في حقهم بمعنى زمن يغيب فيه الشفق في اقرب البلاد اليهم وقد سئل الواو الدرجه الله تعالى هل مقتضى ذلك انهم يصلون العشاء بعد فجرهم أولا وقول من قال بل يقتضي انهم يصلون بليل له وجه أم لا فاجاب بأن كلام الاصحاب المذکور محتمل لكل من الشقين لكنه محمول على الثاني لانه في بيان دخول وقت ادائها ولم يستثنوا من أوقات صلواتهم الا وقت العشاء اذ لو حل على الاول لزم منه اتحاد اقل وقتي العشاء والصبح في حقهم ولزمهم ان يبينوا ايضا ان وقت صبحهم لا يدخل الا بمعنى قدر ما يغيب فيه الشفق في اقرب البلاد اليهم وأيضاً فقد اتفقوا على ان صلاة العشاء ليلية وحينئذ يلزم ان تكون نهارية في حقهم فان اتفق وجود الشفق الاول عندهم بأن طلع فجرهم بمعنى قدر ما يغيب فيه الشفق في اقرب البلاد اليهم صلوا العشاء حينئذ أداء لكن لا يدخل وقت صبحهم الا بمعنى مامر (ويبقى) وقتها (الى الفجر) الصادق لخبر جبريل مخبر مسلم ليس في النوم تغريط انما التغريط على من لم يصل الصلاة حتى يدخل وقت الاخرى ظاهره يقتضي امتداد وقت كل صلاة الى دخول وقت الاخرى من الخمس أي في غير الصبح لماسيحي في وقتها وخرج بالصادق الكاذب وهو ما يطاع مستطاباً بآلاءه ضوء كذب السرحان وهو الذئب ثم يذهب وتغيبه ظلمة ثم يطالع الفجر الصادق مستطاباً بالراء أي منتشراً وتسمى الاقل كاذباً لانه بمعنى ثم يسود ويذهب والثاني صادق لانه يصدق عن الصبح وبينه وقد ورد في الخبر اطلاق الكذب على ما لا يعقل وهو صدق الله وكذب بطن أخيك لما أوهمهم من عدم حصول الشفاء بشرب العسل وذكر في المجموع للعشاء أربعة أوقات الوقتان المذكوران ووقت فضيلة اقل الوقت ووقت عذر وقت المغرب لمن يجمع (والاختيار ان لا تؤخر عن ثلث الليل) لخبر جبريل السابق (وفي قول عن نصفه) لخبر لولا ان أشق على أمتي لآخرت صلاة العشاء الى نصف الليل ووجه المصنف في شرح مسلم وكلامه في المجموع يقتضي ان الاكثرين عليه قال السبكي فلا ادري تصحيه عن عمد فيكون مخالفاً لما في كتبه أم لا وهو الاقرب (والصبح) يضم الصاد وحكى كسر هاءه أول النهار ويدخل وقتها (بالفجر الصادق) لخبر جبريل فانه

يدخل وقتها بمعنى الليل في اقرب البلاد اليهم لكنه يشك كل بأنه قد يؤدي الى خروج وقت الصبح عندهم بطلوع الشمس عندهم قبل طلوع الفجر في اقرب البلاد اليهم وبعبارة صح ما نصه الذي ينبغي ان ينسب وقت المغرب عند اولئك الى ايلهم فان كان السدس مثلاً لاجله ليل هو لا سدس وقت المغرب وبقية وقت العشاء وان قصر جدا او طال في بيان ذلك ورد ما ذكره الشارح هنا فراجع به والاقرب ما قاله صح ويلزم على ما قاله الشارح انعدام وقت العشاء وقد يؤدي الى ان الصبح انما يدخل وقتها بعد طلوع شمسهم نعم ان خص كلام الشارح بما لو غاب الشفق في اقرب البلاد اليهم وبقي من ايلهم ما يمكنهم فيه فعل العشاء فترى بكم مرت الاشارة اليه قريباً (قوله لماسيحي) أي في قوله وقت الصبح من طلوع الفجر الخ (قوله كذب السرحان) أي

من حيث الاستطالة وتكون النور في آلاءه عميرة وهو يكسر السين وفي المصباح السرحان بالكسر الذئب والاسد والجمع سراحين ويقال للفجر الكاذب على التشبيه اه (قوله يصدق عن الصبح) أي يكشف (قوله وبينه) عطف تفسير (قوله أربعة أوقات) أي زيادة على وقتي الضرورة والحرمه (قوله الوقتان المذكوران) أي وهما قوله فيما مضى في أوقات الظاهر وله ايضا وقت ضرورة وسيأتي ووقت حرمة وهو القدر الذي لا يسعها وان وقعت اداء لكن ما يجبريان في غير الظاهر وقوله ووقت فضيلة اقل الوقت ووقت عذر الخ عطف على الوقتان (قوله ووجه) أي القول بأنه الى نصف الليل

(قوله عن الاسفار) يقال سفر الصبح واسفر ويجب حمل عن الاسفار على استعمال عن بمعنى الى لتوافق عبارة الروضة وغيرها
أو يراد الجزء الاول من الاسفار فانها اذا وقعت فيه صدق انها أخرت عن ٢٧٥ الجزء الاول لكن هذا الأخير يقتضي ان

مقارنة آخرها للجزء الاول من الاختيار فالتأويل الاول أولى بل متعين اه عميرة (قوله ثم) اختيار التعبير بثم يفيد ان وقت الاختيار لا يشاركه وقت الفضيلة وقول المنهج في وقت العصر والاختيار من ذلك اى آخر وقت الظهر الخ وتعبيره بمثله في وقت العشاء والصبح يقتضي ان وقت الفضيلة مشترك بينه وبين الاختيار وما زاد عليه اختيار لا غير ومثل ما في المنهج في متن الروض (قوله يكره تسمية المغرب عشاء) ظاهره ولو بالغليب كالعشاءين واقتضاه كلام شرح المنهج في صلاة المسافرين حيث قال وغلب في التثنية العصر لشرفها والمغرب للنهي عن تسميتها عشاء لكن نقل سم في حاشية شرح المنهج عن الشارح انه لا يكره اى مع الغليب (قوله وتسمية العشاء) لا يقال كان أولى عدم تسمية العشاء لان العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه لانا نقول الغرض من ذكره الإشارة الى ان العشاء فيه التسمية المذكورة في المتن كما أجابوه في أمثال ذلك كما لو قيل

علمه على الوقت الذي يحرم فيه الطعام والشراب على الصائم وانما يحرمان بالصادق (وهو المنتشر ضوؤه معتزلاً بالافتقار) كما تقدم وقيد هنا بالصادق وأطلق في خروج وقت العشاء إشارة الى ان الحكم دائر على الصادق الآتي في كلامه (ويبقى) وقتها (حتى تطلع الشمس) للخبر وهو وقت الصبح من طلوع الفجر ما لم تطلع الشمس اى بعضها كما مر (والاختيار ان لا تؤخر عن الامصار) اى الاضائة لخبر جبريل المارولة أربعة أوقات فضيلة وهي أوله ثم اختيار الى الاسفار ثم جواز بلا كراهة الى الحجرة التي قبل طلوعها ثم جواز مع الكراهة بمعنى انه يكره تأخيرها اليه ونص الشافعي على انه الوسطى لقوله تعالى حافظوا على الصلوات الآية لا تقوت الا فيها والخبر مسلم فالتسمية ان يكتب لها مصحفاً كتب والصلاة الوسطى وصلاة العصر ثم قالت معتمدين رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ العطف يقتضي المغيرة قال المصنف عن الماوردي في الحاوي صحت الاحاديث انها العصر كخبر شغلوا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر ومذهب الشافعي اتباع الحديث فصارها ذاماً مذهبه ولا يقال في المسئلة قولان كما وهم فيه بعض أصحابنا وقال في شرح مسلم الاصح انها العصر كما قاله الماوردي ولا كراهة في تسمية الصبح غداة كما ذكره في الروضة نعم الاولى عدم تسميتها بذلك وتسمى فجر او صبحاً لورد الفجر في الكتاب والسنة بمماها (قلت يكره تسمية المغرب عشاء) تسمية (العشاء عمة) لقوله صلى الله عليه وسلم لا تغلبنكم الاعراب على اسم صلاتكم المغرب قال وتقول الاعراب هي العشاء ولقوله لا تغلبنكم الاعراب على اسم صلاتكم لانها العشاء وهم يعقنون بالابل وما ورد من تسميتها عمة في الاحاديث الصحيحة محمول على بيان الجواز وانما خاطب به من يشبهه عليه العشاء بالمغرب وأنه كان قبل النهي وما ذكر من كراهة تسميتها عمة هو ما في الروضة والتحقيق انكته في المجموع نقل عن نص الام انه يستحب ان لا تسمى بذلك وذبح اليه المحققون من أصحابنا وقالت طائفة قليلة تكرهه قال في المهمات فظهر ان الفتوى على عدم الكراهة وقد فهمنا اكثر المتأخرين المخالفة وأفادوا الدررجه الله تعالى عدمها اذ ليس في النص حكم تسميتها بذلك وقد سكنت عنه المحققون وصرحوا بالطائفة الاخرى بكرهتها وهو الوجه لورود النهي الخاص فيها (ويكره) (النوم قبلها) اى صلاة العشاء لما فيه من خوف استمراره الى خروج الوقت ولانه عليه الصلاة والسلام كان يكره النوم قبلها والحديث بعدها ولهذا قال ابن الصلاح ان هذه الكراهة نعم سائر الصلوات وسبقنا كلامهم يشعر بتصور المسئلة بما به بدخول الوقت قال الاسنوى وينبغي ان يكره أيضاً قبله وان كان بعد فعل المغرب لانه في السابق

لم يقيم ولم يقعد بل يصح قولهم ذكر لم ليس المراد منه تقدير عامل غير الاول بل مرادهم به مجرد بيان العامل المتقدم (قوله عدمها) اى عدم المخالفة (قوله وهي) اى الكراهة وقوله الوجه معتمد (قوله قال الاسنوى) معتمد (قوله وينبغي ان يكره) عبارة شيخنا الزيادي في أثناء كلامه بل ولا يكره النوم قبل دخول الوقت وعلى وهو شامل للعشاء فلا يكره النوم قبل دخول وقتها وشامل

للجمعة أيضا فلا يكره النوم قبله وان خاف فوت الجمعة لانه ليس مخاطبا بما قبل دخول الوقت وان قلنا وجوب السعي على بعد الدار والفرق انه لما كان بعيد الدار لا يمكنه الذهاب الى الجمعة الا بالسعي قبلها نزل ما يمكنه فيه السعي منزلة وقت الجمعة لانه لو لم يعتبر لادى الى عدم طلبها منه والنوم لما لم يكن مستلزما لتفويت الجمعة اعتبر لحرمته خطا به بالجمعة وهو لا يخاطب قبل دخول الوقت لكن في سبب على حج ان حرمة النوم قبل الجمعة هو قياس وجوب السعي على بعد الدار قال وظاهره انه لو كان بعد الدار وجب عليه السعي قبل الوقت وحرمة النوم المقوت لذلك السعي الواجب (قوله قبله) قديم بكل عليه عدم تحريم النوم قبل الوقت وان علم انه لا يستيقظ فيه لانه لم يخاطب بالصلاة قبل دخول وقتها ويمكن الجواب بأن الكراهة لخفة امرها توسعوا فيها فثبتوها مجرد الاحتياط ولا كذلك التحريم (قوله والحديث بعدها) اي بعدها فعلها قال في شرح العباب والمراد الحديث المباح في غير هذا الوقت ٢٧٦ اما المكروه فهو هنا شد كراهته وكذا المحرم قال ابن العماد كسيرة البطلان

وغیره والاخبار الكاذبة فانه لا يحل مسماعها لعدم مصحتها كافي المجموع في الاعتساف وعدم مصحتها الا يكتفي في التعليل الا ان اريد به تحقق كذبها كما هو الواقع في سيرة البطلان وغيره اه والحق بالحديث نحو الخياطة قاله في شرح الارشاد وغيره اه سمي على حج (قوله كما قاله الاسنوي) اي فلا يكره قال ع بعدها هذا قال اي الاسنوي فان قلنا بعدم المكراهة فهو ل يكون بدخول الوقت او بعض قدر زمن الفعل محل نظر والا قرب الثاني ونقله سمي عن حج في شرح الارشاد لكن يجرى في حاشيته على المنهج

(والحديث بعدها) مكررها كان او مباحا للحديث المأثور وليكن المكروه اشد كراهة هنا وعلى ذلك بان نومه قديما خروفا في وقتها او عن اقله او يفوته صلاة الليل ان اعتادها وانتفع الصلاة التي هي افضل الاعمال خاتمة عمله والنوم اخو الموت ورسومات في نومه وبأن الله جعله سكا وهذا يخرج به عن ذلك قال ابن العماد واداهما ظهر المعاني الاول وشمل اطلاقه ما لوجع العشاء مع المغرب تقديمه والتجبه كما قاله الاسنوي خلافه ومحل كراهة النوم قبلها اذا ظن تيقظه في الوقت والاحرم كما قاله ابن الصلاح وغيره فان نام قبل دخول الوقت لم يحرم وان غلب على ظنه عدم تيقظه فيه لانه لم يخاطب به ولو غلب عليه النوم بعد دخول الوقت وعزمه على الفعل وازال تمييزه فلا حرمة فيه مطلقا ولا كراهة وافهم كلام المصنف عدم كراهة الحديث قبلها لكن قضية التعليل بخوف الفوت عدم الفرق قال الاسنوي وقد يجاب بأن اباحة الكلام قبل الصلاة تنتهي بالامر بما يقاوم الصلاة في وقت الاختيار واما بعد الصلاة فلا ضابط له بخوف الفوت فيه أكثر اه (الا في خبر والله أعلم) كقراءة قرآن وحديث ومذاكرة فقه وايضا ضيف وتكلم بما دعت اليه حاجة كحساب فلا كراهة فيه لان ذلك خير ناجز فلا يترك للمفسدة متوهمة لما روى عن عمران بن حصين قال كان صلى الله عليه وسلم يجلسنا عامة اليه عن بني اسرائيل واستثنى بعضهم من ذلك المسافر ومن كراهته قبلها ان قلنا بما المنتظر جماعة بعد مضى وقت

بالاول حيث قال اذا جمعتها تقديمه مع المغرب فلا يكره بعدها قبل دخول وقتها اه ومفهومة الاختيار ان بمجرد الدخول يكره وان لم يمض زمن يسع فعلها (قوله والاحرم) منه ما لو توهم عدم استيقاظه قبل خروج الوقت (قوله وايضا ضيف) اي ما لم يكن فاسقا والاحرم الا اذكر كخوف منه على نفس او مال وهذا اذا كان اياها له لكونه فاسقا اما لو كان من حيث كونه شيخة او معلما فانه يجوز فان لم يلاحظ في اياها له شيئا من ذلك فيظهر الحاجة بالاول فيحرم (قوله بما دعت اليه حاجة) ومنها محادثة الزوجة (قوله عامة اليه) اي أكثره (قوله المسافر) اي فلا يكره في حقه الحديث بعدها مطلقا اي سواء كان السفر طويلا او لا وسواء كان في خير او الحاجة السفر (قوله ان قلنا بما) اي الذي هو مقتضى التعليل (قوله مضى وقت الاختيار) اي فلا يكره ومعلوم من هذه العبارة انه لا يكره قبل وقت الاختيار بالطريق الاولى وله انما يتقيد به لان فرق الاسنوي بين الحديث قبلها وبعدها يقتضي كراهته قبلها بعد وقت الاختيار هذا وفي حج مانعه واما ما قبلها فان فوت وقت الاختيار كره اي كان خلاف الاولى وتسمى كراهة خفيفة والا فلا المنتظر الجماعة لبعدها معهم ولو بعد وقت الاختيار ولا مسافر ثم قال والا اذ راو في خبر كره شرعي اه ومراده بالشرعي الذي له تعلق بالشرع لا خصوص الشرعي

بالمعنى المصطلح عليه وهو التمسك بالحديث والتفسير ومنه النحو والصرف وغيرهما وهو ظاهر او صريح في ان الحديث بعدها لا انتظار جماعته يعيدها معهم غير مكر وهو خلاف ما فرض الشارح الكلام فيه من ان انتظار الجماعة قبلها لا يكره فيصير الحاصل منهما انه لا يكره الحديث لا انتظار الجماعة لا قبل فعلها ولا بعده (قوله لا سمر) اى لا حديث (قوله او مسافر) نازع فيه في شرح العباب بعد نقله عن ابن العماد بان مقتضى اطلاقهم انه لا فرق بين المسافر وغيره ثم حمل الحديث على ما حصله ان يحتاج اليه المسافر لا عاتته على الاستراحتاج اليه سم على حج (قوله ان عزم) اى فان لم يعزم ثم وان فعلها في الوقت وهذا عزم خاص ويجب عليه ايضا عزم عام وهو ان يعزم عقب البلوغ على فعل كل الواجبات وترك كل المعاصي كما صرح بذلك سم في الايات المبينات (قوله بخلاف الخ) اقول والفرق بينهما ان الصلاة لها وقت محدد فيتحقق الاثم بقضائه بخلاف الحج فانه لا آخر لوقته فلو لم يؤتم بالموت لم يتحقق وجوبه (قوله اذ لم يحكمكم بعصيانه) يؤخذ من التعديل ان ما فات بعد من صوم أو صلاة كالحج وبه صرح ابن حجر حيث قال ومثل الحج فائتة بعد زلان وقتها العمر أيضا ١١ ومقتضى تشبيهه بالحج انه بالموت يتبين انعه من آخر وقت الامكان قال ابن حجر ايضا فان قلت مرفى النوم انه لو توهم القوت معه حرم فهل قياسه هذا حتى يتضيق بتوهم القوت قلت نعم الا ان يفرق بأن من شأن النوم التقويت ٢٧٧ فلم يجز الا منع ظن الادراك

بخلافه هنا ١١ وقضية قول الشارح فان غلب على ظنه موته في أثناء الوقت أو شك في ذلك تعينت فيه انه لو توهم موته لم يأثم بالتأخير بناء على ما اقتضاه العطف للشك على الظن ان المراد به استواء الطرفين فلا يكون التوهم ملحقا بتوهم القوت بالنوم فان حمل الشك على مطلق التردد اقتضى التسوية بين القوت والنوم وغيره (قوله

الاختيار بالحديث لا سمر بعد العشاء الاصل أو مسافر رواها أحد في مسنده ويجب الصلاة باقوله وقتها وجوباً بموسعاً فلا يأثم بتأخيرها الى آخره ان عزم في أوله على فعلها فيه وان مات ولم يق من وقتها الا ما يسهلها فقط بخلاف الحج فانه موسع ولا يكره يأثم بالموت بعد التمكن من فعله ولم يفعله اذ لم يحكم بعصيانه لادى الى قوت معنى الوجوب وأما الصلاة فلها حالة أخرى يعصى فيها وهو اخر اجها عن وقتها فان غلب على ظنه موته في أثناء الوقت أو شك في ذلك تعينت فيه ثم لو لم يت في أثناءه لم تنصر بفعلها في باقيه قضاء والافضل ان يصلحها أول وقتها كما قال (ويسن تعجيل الصلاة لا قول الوقت) ولوعشاء اقله تعالى حانظروا على الصلوات ومن المحافظة عليها تعجيلها ولقوله تعالى فاستبقوا الخيرات وقوله وسارعوا الى مغفرة من ربكم والصلوات من الخيرات وسبب المغفرة والخير ابن مدهود رضي الله عنه سألت النبي صلى الله عليه وسلم اى الاعمال افضل

ويسن تعجيل الصلاة * تنبيه * فرق ابن القيم بين المبادرة والجملة بان المبادرة انتهت في وقتها فلا يتر كها حتى اذا فاتت طلبها فهو لا يطلب الامور في ادبارها ولا قبل وقتها بل اذا حضر وقتها بادر اليها ونب عليها والجملة طلب اخذ الشيء قبل وقته ١١ مزاوى في شرحه للجامع عند قوله صلى الله عليه وسلم بادر واصل الصلاة المغرب الخ وعليه فعل التعجيل هنا بالتعجيل للجملة وهو مجاز عن المبادرة لكنه لشدتها كأنه طلب الصلاة قبل وقتها أو ان التعجيل به للتنبيه على انه ينبغي له الاشتغال بالعبادة قبل دخول وقتها فذلك كالمطلب لها قبل وقتها (قوله ولوعشاء) اخذها غايه توطئة لقوله بعد وفي قول تاخير العشاء الخ (قوله ولقوله تعالى فاستبقوا الخيرات) اى ابتدروا قال البيضاوى في تفسيره قوله تعالى في سورة المائدة فاستبقوا الخيرات فابتدروا انتهاز الفرصة وحيازة الفضل السبق والتقدم ١١ والفرصة كفى المصباح مأخوذة من تقارص القوم الماء القليل لكل منهم نوبة فيقال يا فلان جاءت فرصتك اى نوبتك ووقت الذي تستنى فيه فيسارع له واتهمز الفرصة اى تمهرا لمبادرا والجمع فرص مثل غرفة وغرف (قوله وقوله وسارعوا) قال التسي في تفسيره هذه الآية بمعنى المسارعة الى المغفرة والجنة لاقبال على ما وصل اليه سائر قبل هي الصلوات الخمس أو التكبير الاولى أو الطاعة أو الاخلاص أو التوبة أو الجمعة والجماعة

(قوله هو الذي واظب عليه) اي واما التأخير فكان لعذر ومصلحة تقتضي التأخير ولا يشك عليه ان كان تقيد التكرار لانا نقول اما اولاً فافادتها التكرار ليس من وضعها بل بحسب القرائن المقتضية بالاستسعاد واما ثانياً فادتها التكرار لكنه يصدق بثلاث مرات وتكرر هابتكرار العذر ولا كثر التجميل بل هو الاصل (قوله لو اشتغل) هي مصدرية اي اشتغاله لان لو من الحر وف المصدرية التي تسبك بالمصدر (قوله واكمل لقم) اي موفرة للغشوع كافي حج ولعل جعله سبباً لما يترتب عليه من تحصيل الغشوع فيها والا فالأكل ليس من اسبابها وقضية ان الشيع يفتوت وقت الفضيلة وقد يحالفه ما مر له في وقت المغرب والاقرب الحاق ما هنا بما هناك اخذ من كلام سم على حج المذكور وبهذا يدفع ما قاله حج في شرح العباب نقلا عن الزركشي ولعل العبرة في ذلك كله الوسط من غالب الناس لا يختلف وقت الفضيلة باختلاف احوال المصلين وهو غير معهود وعومه شامل لهذه فلو خالف عادة الوسط المعتدل بغير عذر فانتقته سنة التجميل فان كان عذر ونوى انه لو خلا عن العذر جعل في الظاهر عدم حصول السنة ولكن لا مانع ان الله يكتب له ثواباً مثل ثوابه لو جعل لامتناله امر الشارع (قوله بقدر ذلك) اي اسبابها ومثله في حج ٢٧٨ لكن حج بين في وقت المغرب ان المراد بالاسباب المتعبرة في وقت

قال الصلاة لا قول وقتها واما خبر أسفر واما الخبر فانه اعظم للاجر فعارض بذلك وغيره ولان المراد بالاسفار ظهروا الفجر الذي به يعلم طلوعه فالتأخير اليه افضل من تعجيله عنده ظن طلوعه واما خبر الصحيحين كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستحب ان يؤخر العشاء فجوابه ان تعجيلها هو الذي واظب عليه النبي صلى الله عليه وسلم وروى عن ابن عمر مرفوعاً الصلاة في اول الوقت رضوان الله وفي آخره عقوبة الله قال امامنا رضوان الله انما يكون للمعسرين والعقوبة يشبه ان يكون للمعسرين ولا يمنع تحصيل فضيلة اول الوقت لو اشتغل اوله باسبابها من طهارة واذان وستر وكل لقم وتقديم سنة رتبة بل لو اخر بقدر ذلك وان لم يحتج اليه ثم احرم بها حصل فضيلة اوله كافي الذخائر ولا يكلف السرعة على خلاف العادة ولو فعل مع ذلك شغلاً خفيفاً وانى بكلام قصير واخرج حديثاً يدفعه أو حصل ما وشغوه لم يمنعها ايضاً (وفي قول تأخير العشاء افضل) مالم يجاوز وقت الاختيار للاخبار المتقدمة التي اجيب عنها والمشهور واستحب التجميل لعموم الاحاديث ومحل استحباب التجميل مالم يعارضه معارض فان عارضه وذلك في نحو اربعين صورة فلا يكون مطلوباً منها نيب التأخير ان يرى الجار ويسافر سائر وقت الاولى

الفضيلة ما يحتاج اليه بالفعل ولعل مراده ما من شأنه ان يحتاج اليه بالفعل حتى لا ينافي ما ذكره هناك من انه لو قدم الاسباب على الوقت واخر بقدرها من اوله حصل سنة التجميل وان اعتبر في وقت المغرب على الجديدين ما يجب ويندب بتقدير وقوعه وان نذر (قوله وان لم يحتج) اي بان كان متطهراً (قوله حصل فضيلة اوله الخ) اي لكن الفعل في اول الوقت افضل وان كان لو فعل بعد صدق عليه انه فعل في وقت الفضيلة كمن أدرك

التحريم مع الامام ومن أدرك التشميد فالحاصل لكل منهم ما ثواب الجماعة لكن درجات الاول اكل وللواقف (قوله كافي الذخائر) هو بالذال المجبة (قوله ولا يكلف السرعة الخ) عبارة حج ويندب للامام الحرص على اول الوقت لكن بعدمضي قدر اجتماع الناس وفعلهم لاسبابها عادة وبعده يصلي عن حضر وان قل لان الاصح ان الجماعة القليلة اوله افضل من الكثيرة آخره ولا ينتظر ولو فحوشريف وعالم فان انتظر كره ومن ثم لما اشتغل صلى الله عليه وسلم اي بحيث تأخر عن وقت عادته أقاموا الصلاة فتقدم أبو بكر مرة وابن عوف أخرى مع انه لم يطل تأخره بل أدرك صلاتهم ما واقتدى بهم ما وصوب فعلهما نعم يأتي في تأخر الرواتب تفصيل لا ينافيه هذا العلم منه صلى الله عليه وسلم بالحرص على اول الوقت اه وقد يشك قوله ان الجماعة القليلة اوله افضل من الكثيرة آخره الخ على قوله كالرمل ان كل كمال اقترن بالتأخير وخلا عنه التقديم يكون التأخير معه افضل الان يقال ان مراد بالكمال السنة التي تحصل مع التأخير وتقوت من اصلها بالتقديم بخلاف صورة الجماعة فانها حاصلة مع كل من التقديم والتأخير وان فات بتقديمها صفة كمال فيها وبعارضه ما قاله حج في شرح العباب حيث قال ولو قصد الصلاة في نحو مسجد بعد تعويذ كبيره أو فقه امامه نيب له الا برادوان أمكنه في قريب على الاوجه اه

(قوله وللاوقات بعرفة فيؤخر الخ) يعني ما لو تعارض عليه فوت عرفة وانفجار الميت فهل يقدم الاول أو الثاني فيه نظر والاقر بقديم الثاني لان فيه منسكا لمريمته ولا يمكن تداركه بخلاف الحج فانه يمكن تداركه (قوله ثم في الجماعة) ومثلها السترة والماء فيعيد اذا وجد هـ ما في الوقت ولو منفردا ويكون هذا مستثنى من توقف همة المعادة على جماعة (قوله اذا رجا) اما اذا تحققه فيجب عليه التأخير كما تقدم له وهل الجريح المقيم عن الجراحة اذا تحقق البرء آخر الوقت يجب عليه التأخير يصل بالوضوء الكامل أو يكون أولى له فقط الاقرب الثاني كما لو تيقن الماء آخر الوقت والفرق ان دائم الحدث يصل مع الحدث فالتقياس بطلان صلته دون التيمم عن الجراحة فان التيمم طهارة شرعية (قوله يكون التأخير معه) زاد حج لمن أراد الاقتصار على صلاة واحدة حتى لا ينافي ما يأتي في الابراد معه اهـ ويقيد قول الشارح قبل ثم الافضل كما اختاره المصنف (قوله ويسن الابراد الخ) استثنائا من قوله ويسن لتجمل الصلاة لاول الوقت وقد نبه عليه بقوله ومحل استحباب التجمل الخ وهذا محله في غير ايام الدجال اما هي فلا يسن الابراد فيها لانه لا يرجح فيها زوال الحر في وقت يذهب ٢٧٩ فيه لحل الجماعة مع بقاء الوقت المقدور

ونقل بالدرس مثل ذلك عن شيخنا الزيادي مع لابلان تنقاه الظل اهـ اقول واما البوادي التي ليس فيها حيطان يمشي فيها طالب الجماعة فالظاهر كما هو قضية اطلاقهم سن الابراد فيها لانه وان لم يوجد فيها ظل يمشي فيه طالب الجماعة ينكسر سورة الحر وقد يكون فيها ظل يمشي فيه طالب الجماعة بان يكون فيها شاخص له ظل كالاشجار (قوله في شدة الحر) * (فرع) سأل سائل هل يسن تأخير الصلاة في شدة البرد الى ان يخف البرد الشاغل السالب للغشوع قياسا

وللاوقات بعرفة فيؤخر المغرب وان كان نازلا وقتها ليجمعها مع العشاء بمزدلفة ولم يبق وجود الماء أو السترة أو الجماعة آخر الوقت ثم الافضل كما اختاره المصنف ان يصل في مرتين مرة في أول الوقت منفردا ثم في الجماعة أو القدرة على القيام آخر الوقت ولذا تم الحدث اذا رجا الانقطاع ولمن اشتبه عليه الوقت في يوم غيم حتى يتيقنه أو يظن فواته لو اخرها وضابطه ان كل ما ترجحت مصلحة فعله ولو اخرها فانت يقدم على الصلاة وان كل كمال كجماعة اقترن بالتأخير وخلا عنه التقديم يكون التأخير معه افضل وقد اشار لبعض الصور بقوله (ويسن الابراد بالظهر) اي تأخيره عن أول وقته (في شدة الحر) الى ان يصير للحيطان ظل يمشي فيه طالب الجماعة ظنير الصبحين اذا اشتد الحر فابردوا بالصلاة وفي رواية للجاري بالظهر فان شدة الحر من فيج جهنم اي هيجانها وانتشار لهما والمعنى فيه ان في التجمل في شدة الحر مشقة تسبب الخشوع أو كماله فسن له التأخير كن حضره طعام ونفسه تنوق اليه أو دافعه الخبث وما ورد مما يخالف ذلك فغسوخ ولا يجاوز به نصف الوقت وخروج بالصلاة الاذان كما أفهمه كلامهم وصرح به في المطلب وحل امره صلى الله عليه وسلم بالابراد به على ما اذا علم من حال السامعين حضورهم عقب الاذان لتندفع عنهم المشقة ثم قال وحله بعضهم على الإقامة ولا بعده فيه وان ادعى بعده

على ما ورد في الحر فاجاب مر انه لا يسن لان الابراد في الحر رخصة فلا يقاس عليه اهـ ثم على منهج أقول الاولى الجواب ان زيادة الظل محققة فلزوال الحر اريد ينتظر ولا كذلك البرد فانه يحتمل زيادته مع التأخير لعدم وجود علامة تدل على زواله عادة وانما قلنا هذا أولى لان الصحيح جواز بران القياس في الرخص على ما في جميع الجوامع (قوله ظل يمشي فيه الخ) ولا يجاوز نصف الوقت حج وسياقي (قوله من فيج جهنم) قال في النهاية النج سطوع الحر وفورانه ويقال بالواو وقد تقدم وفاحت القدرة تفج وتفوح اذا غلت وقد أخرجه مخرج التشبيه والتشليل اي كأنه نار جهنم في حرها اهـ وقال المناوي في شرحه استشكل بان فعل الصلاة مظنة وجود الرحمة ففعلها مظنة طرد العذاب فكيف أمر بتركها واجيب بأن وقت ظهور الغضب لا ينجح فيه الطلب الايمن اذن له فيه اهـ رحمه الله وقد يتوقف في هذا الاشكال من اصله فان مجرد شدة الحر قد تكون نعمة من الله تعالى على عباده لاصلاح معاشهم فلا تكون بمجرد علامة على الغضب وكون الانسان قد يحصل له مشقة منها لا ينافي كونها نعمة من الله عز وجل وان صح بها مشقة (قوله اي هيجانها) هو من كلام الراوي وظاهره انه على كل من الروايتين (قوله وانتشار)

(قوله التصريح) أي بتأخير الإقامة (قوله كان يريد بها) لكنه يعارضه خبر سلمة السابق إلا أن يقال إنه كان يفعل هذا تارة وهذا تارة (قوله فلا يسن الأبراد في غير شدة الحر) محترز قول المصنف في شدة الحر (قوله ولا في قطر بارد) الذي وقع التعبير به في المتن البلد فالمناسبه أن يقول ولا في بلد بارد فله حل البلد على القطر وأشار إلى أن في المتن حذف الأصل والأصح اختصاصه بقطر حار يبلد حار أو إلى أن محل اعتبار القطر فيمن عبر به حيث لم يخالف البلد فان خالفته فهي المعبرة (قوله وهو المعتمد) أي سن الأبراد (قوله اماما كان) والذي يصح أن الأفضل له فعلها أو لا ثم فعلها معهم لأن سن الأبراد في حقه بطريق التسع كما تقرر وشمل ذلك قولهم يسن لراعي الجماعة أثناء الوقت فعلها أول ثم معهم اهـ حج فان قلت غير الامام لا محذور يترتب على اعادته بخلاف الامام فان اعادته تحمل على اقتداء المقترض بالمتفعل وفيه خلاف قلت ذكرنا في صلاة بطن نخل ان الخلاف محله في غير المعادة لانه قبل ان الثانية هي الفرض ٢٨٠ (قوله وهو ظاهر النص) ان كان المراد انه ان صلى أول الوقت صلى منفردا وان

صلى بالابراد صلى بجماعة فظاهر وان كان المراد ان الأبراد يحصل معه كثرة الجماعة بخلاف عدمه أشكل بما تقدم عن حج من ان الجماعة القبلية في أول الوقت أفضل إلا أن يقال الأبراد هنا ليس لتفصيل فضيلة في صلته هو بل رعاية لمن لم يحضر أول الوقت وعلم حضورهم بعد ومع ذلك فيه شيء (قوله ويؤخذ مما تقرر) أي من التعويل على مجرد شدة الحر (قوله ما يذهب معه الخشوع) وهل يعتبر خصوص كل واحد على انفراد من المصلين حتى لو كان بعضهم مريضا أو شيخا ينزل خشوعه بمجيئه في أول الوقت ولو من قرب يستحب

ففي رواية الترمذي التصريح به وبظاهر الجملة فلا يبراد فيها الخبر الصحيحين عن سلمة كما نجتمع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا زالت الشمس واشدته الخطر في قوائم المؤدى اليه تأخيرها بالتسكاس ولان الناس مأثورون بالتبكير اليها فلا يتأذون بالحر وما في الصحيحين من أنه صلى الله عليه وسلم كان يريد بها بيان للجواز فيها جمع بين الأدلة (والأصح اختصاصه) أي الأبراد (بيلد حار) ككثرة بعض العراق (وبجماعة) نحو (مسجد) من رباط ومدرسة (يقصدونه من بعد) فلا يسن الأبراد في غير شدة الحر ولو بقطر حار ولا في قطر بارد أو معتدل وان اتفق فيه شدة الحر ولا لمن يصلي منفردا أو بجماعة يتيمة أو بمعمل حضره جماعة لا يأتهم غيرهم أو يأتهم غيرهم من قرب أو من بعد لكن يجب دلتا يعيش فيه اذ ليس في ذلك كبير مشقة وقضية كلامه انه لا يسن الأبراد لمنفرد يري الصلاة في المسجد وفي كلام الرافي اشعار بسنه وهو المعتمد ولو حضر موضع جماعة أول الوقت أو كان مقبلا به لكن ينتظر غيره سن له الأبراد اماما كان أو مأموما كما اقتضاه كلام الرافي وهو ظاهر النص ويؤخذ مما تقرر ان المراد بالبعد ما يذهب معه الخشوع أو كماله لتأثره بالشعر ومقابل الأصح لا يختص بذلك فيسن في كل ما ذكر لاطلاق الخبر (ومن وقع بعض صلته في الوقت) وبعضها خارجة (فالأصح انه ان وقع) في وقتا (ركعة) أو أكثر كما علم بالاولى (فالجواب) ان من ادرك ركعة من الصلاة فقد ادرك الصلاة أي مؤداة (والا) بأن وقع فيه دون ركعة (فقضاء) كلها

له الأبراد أو العبرة بغالب الناس فلا بدت لمن ذكر فيه فظهر ولا يبعد الثاني ثم رأيت حج صرح به (قوله لمفهوم فالأصح الخ) فائدة الخلاف انه اذا شرع المسافر في الصلاة بنية القصر فخرج الوقت قبل فراغها فان قلنا ان الصلاة كلها اداء فله القصر والالزمة الاتمام في قول أي ضعيف يأتي اهـ ابن عبد الحق وقوله فالجميع اداء الخ نقل الزركشي كالتقوى عن الاصحاب انه حيث شرع فيها في الوقت نوى الاداء وان لم يبق من الوقت ما يسع ركعة وقال الامام لا وجه لنية الاداء اذا علم ان الوقت لا يسعها بل لا يصح واستوجه في شرح العباب حل كلام الامام على ما اذا نوى الاداء الشرعي وكلام الاصحاب على ما اذا لم ينو اي بأن نوى الاداء للغوى أو أطلق اما اذا أطلق فينبغي عدم العدة والصواب ما قاله الامام وبه أنقضى شينها الشهاب الرمي اهـ سم على حج (قوله ركعة) أي بأن رفع رأسه من السجدة الثانية وان لم يصل الى حد تجزئته فيه القراءة كما يأتي وبقي ما لو افران رفع رأسه خروج الوقت هل يكون قضاء ما لفيه نظروا الاقرب الاول وينبغي على ذلك ما لو علق طلاق زوجته على صلاة الظهر مثلاً قضاء اداءه (قوله أي مؤداة) أي والا فطلق ادراكه لا يتوقف على ركعة في الوقت تأمل سم على منهج

(قوله ولاشتمال الركعة الخ) فبعبارة لان الركعة ليس فيها تشبه وقوله ذكر براني كالسكرير كما عبر به المحلى والافليست تكرر براني حقيقة لان كل ركعة مقصودة بانفعالها المستقلة بالقصد وانما يشبه السكرار بصورة (قوله تكرر براني قبلها) ليس قبل الركعة الاولى شئ حتى تكون هي تكرر برانيه فالاولى كما في المحلى وغيره ان يقول ان غاب ما بعده تكرر برانيها ويمكن الجواب عنه بان الضمير في قبيلها جامع لما والمعنى وغاب الافعال التي بعدها تكرر برانيها قبل تلك الافعال والذي قبلها هو الركعة الاولى فساوى ما ذكره تعبير غيره (قوله فالاتيان بالسنة) ومنها دعاء الافتتاح فباتى به (قوله كما أتى به البغوى) ظاهره وان لم يدرك ركعة في الوقت لكن قيده مر بادرلك ركعة سم على منهج بالمعنى (أقول) وهو خلاف ما اقتضاء كلامه هنا وما اقتضاء كلامه ظاهر (قوله وأجاب بعضهم الخ) يتأمل هذا فان الكلام مقروض فيمن كان لواقصر على الاركان أدركها في الوقت ومن لازمه انه أحرم بها في وقت يسعها فاعنى الجواب (قوله على فرائض الوضوء) أى وفرائض الصلاة أيضا (قوله ويحرم عليه فعل سنته) ظاهره ولو قل ما خرج منها عن الوقت ركعة أو أقل وعليه في الفرق بين هذه وبين ما قبلها من قوله ومن كان الخ حيث قيده مر بر كعة ولعله ان المقصود من الوضوء ما يصح الصلاة وليس مقصود الذاتة فالغرض منه حاصل بفعل الفرض بخلاف الفائتة اذا اشتغل بها فانها مقصودة لذاتها وما سوية للعارض في فرضيتها بحيث حصل ما نصير به مؤداة في وقتها كتنبيه ولا كذلك ما هنا وقد علم انه يحرم عليه تأخير الصلاة الى وقت لا يسعها وعليه فلا تنقله ٢٨١

الاركان تقبلا لما يقع خارج الوقت أو يجوز له الاشتغال بالسنة لأن حرمة التأخير حصلت وتداركها غير ممكن فيه فيه نظر ونقل سم على منهج الثاني وعبارته كما تقدم عند قول المتق ومد حتى غاب الشفق جاز على الصحيح نصها خرج مجرد الاتيان بالسنة بأن بقي من الوقت ما يسع جميع واجباتها دون سنتها فان

لهم وهم الخبر المار ولاشتمال الركعة على معظم أفعال الصلاة وغاب ما بعده تكرر برانيها قبلها فكان تابعها والمراد بالركعة تحصيل جميعها بسجودتها والثاني الجامع أدام مطلقا وفي وجهه ان ما في الوقت اداء وما وقع بعده قضاء قيل وهو التحقيق ومن كان لواقصر على اركان الصلاة أدركها ولو لحافظ على سنتها فأتى بها فالاتيان بالسنة افضل كما أتى به البغوى وجزم به صاحب الانوار وهو المعتمد وان شوح فيه واجاب بعضهم عنه بأن صورتها ما اذا شرع فيها وقديق منه ما يسعها وهذا بخلاف ما اذا ضاق وقت مكتوبة فانه يجب عليه الاقتصار على فرائض الوضوء ويحرم عليه فعل سنته التي يخرج الوقت لو فعلها (ومن جهل الوقت) لغيم أو حبس في مكان مظلم أو نحوهما (اجتهد) بما يغلب على ظنه دخوله (بورد ونحوه) كصوت ديك جرت اصابعه للوقت وصنعة وجوبا

٣٦ به ل الاتيان بالسنة حينئذ مندوب فليس خلاف الاولى كلاما وقد صرح في الانوار بأنه لو أدرك آخر الوقت بحيث لو أدى الفريضة بسنتها فأتى الوقت ولواقصر على الاركان تقع في الوقت بأن الافضل ان يتم بالسنة اه وظاهره ان الافضل ذلك وان لم يدرك ركعة في الوقت وهو قضية كلام البغوى المنقول عنه هذه المسئلة كما يفتا آخره وجود السهو لكن قيده مر بأن يدرك ركعة اه (قوله ومن جهل الوقت اجتهد) (فرع) * سئل مر عن اجتهد في الوقت لنحو غيم وصلى ولم يتبين له الحال لكن غلب على ظنه ان صلاته قبل الوقت هل يجب عليه الاعادة وعن فاته الظهور والعصر مثلا به ذرو المغرب والعشاء بغير عذر فهل يستحب له الترتيب ام يجب عليه تقديم ما فاته بغير عذر فاجاب بما نصه اما المسئلة الاولى فن غلب على ظنه فيها وقوع ما فعله قبل الوقت وجبت عليه الاعادة واما الثانية فمقتضى اطلاق الاحكام استحباب الترتيب تقديم الاول فالاول مطلقا وان خالف الأذرع في ذلك اه سم على منهج وقد يتوقف فيما أجاب به عن المسئلة الاولى بأنه حيث بنى فعله على الاجتهاد لا ينقض الايتين خلافه ويجوز ظن انها وقعت قبل الوقت لا أثر له بل التماس انه لو اجتهد ثانيا بعد الصلاة فاداه اجتهاده الى خلاف ما بنى عليه فعله الاول لا يلتفت اليه لان الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد (قوله كصوت ديك) ظاهره انه يصلي بمجرد سماع صوت الديك ونحوه وقال شيخنا الحلبي وهو غير مراد بل المراد انه يجعل ذلك علامة يجتهد بها كان يتأمل في الخياطة التي فعلها هل اسرع فيها عن عادته أولا وهل اذن الديك قبل عادته بأن كان ثم علامة يعرف فيها وقت ادائه المعتاد الى غيره ذلك مما ذكره

قال ويدل على ذلك قوله اجتهد بوردد لمحوه فعل الورد ونحوه آله للاجتهاد وليقل اعقد على وزيد ونحوه اه وهو ظاهر على
 (قوله ان يجز عن اليقين) اي بالصبر حتى يدخل الوقت بحيث انه لو صبر طالبا لتحقيق الوقت لا يربو به معه وقته قال في شرح البهجة
 أو يجز وجه من ظله ورؤية الشمس اه (قوله ان لم يجز ثقة) وفي معناه عزولة وضعها عدل أو فاسق ومضى عليه ان يمكن فيه
 اطلاع اهل المعرفة والعدل عليهم ولم يطعنوا فيها (قوله في ذلك) اي الاجتهاد والعمل بقول الثقة (قوله ولو امكنه) معقد ومنه
 قالو كان بحيث لو خرج من محله الذي هو فيه رأى الشمس وامكنه اليقين (قوله والبصيرة) الواو بمعنى أو كما مر اذ ان لكل منهما
 التقليد (قوله ثقة عارف) اي بدخول الوقت كما يأتي تطهيره في ان له تقليد الثقة العارف بأدلة القبلة بالاجتهاد (قوله الاعادة
 مطلقا) اي تبين ان صلاته في الوقت أولا (قوله ويجوز للمعجم) بل يجب عليه ذلك كما نقله سم على منتهج عن الشارح وعبارته
 فرع قالو للمعجم اعتمادا حسابا ولا يقاد غيره ٢٨٢ واعتمد مر انه يجب عليه اعتمادا حسابا على طريق ما اعتمد

من انه يجب عليه صوم رمضان
 اذا عرفه بالحساب ويجزيه
 كما يأتي (قوله وليس لاحد
 تقليدهما) سيأتي في الصوم ان
 لغيره العمل به فيحتمل مجيئه هنا
 وان يفرق بأن امارات دخول
 الوقت اكثروا يسر من امارات
 دخول رمضان اه سم على
 جج والاقرب عدم الفرق فان
 المدار على ما يغلب على الظن
 دخول الوقت وهو حاصل
 حيث اعتقد صدقه ثم رأيت مر
 صرح به في فتاويه هذا وقضية
 ما ذكر ان الاعتماد على منازل
 القمر وعلى ان دخول الوقت
 يكون عند طلوع النجم الفلاني
 ليس اعتمادا على أدلة القبلة لان
 ادلتها غير ما ذكر لما تقدم من ان
 سماع المؤذن الثقة العارف

ان يجز عن اليقين وجوز ان قدر عليه هذا كما ان لم يجز ثقة عن مشاهدة فان أخبره
 عن علم امتنع عليه الاجتهاد كوجود النص لانه خبر من أخبار الدين فرجع فيه المجتهد
 الى قول الثقة كخبر الرسول ولا فرق بين الاعمى والبصير في ذلك ومقتضى كلام الروضة
 العمل بقول المخبر عن علم ولو امكنه هو العلم بخلاف القبلة وفرق بينهما بتكرار الاوقات
 في عصر العلم كل وقت بخلاف القبلة فانه اذا علم عينها مرة واحدة اكتفى به بقيمة عمره
 مادام مقيما بمكة فلا عسر ومن قدر على الاجتهاد لم يقلد المجتهدا لان المجتهد لا يقلد المجتهدا
 نعم لاعمى البصر والبصيرة تقليد بصيرة ثقة عارف واذان العدل العارف بالمواقف
 في العصور كالخبر عن علم وله تقليد في الغيم لانه لا يؤذن عادة الا في الوقت ولو صلى من
 غير اجتهاد لزمه الاعادة مطلقا تركه الواجب ويلزم المجتهد التأخير الى ان يغلب على
 ظنه دخوله وتأخيره الى خوف الفوات افضل ويجوز للمعجم والحاسب العمل
 بعرفتهما وليس لاحد تقليدهما فيه والحاسب كما سيأتي في الصوم من يعقد منازل
 القمر وتقدير سيره والنجم من يرى ان اول الوقت طلوع النجم الفلاني (فان صلى
 باجتهاد ثم تبين ان صلاته) وقت (قبل الوقت) او بعضها ولو تكبيرة الصلوة
 أو أخبره به مقبول الرواية عن مشاهدة وعلم بذلك في وقتا أو قبل دخوله اعادة ما قطعها
 أو علم به بعده (قضى) الصلاة المذكورة (في الاظهر) اقوات شرطها وهو الوقت
 ومقابل الاظهر لا قضاء اعتبارا بما في ظنه (والا) اي وان لم يتيقن وقوعها قبل الوقت
 بأن لم يبين الحال أو بان وقوعها فيه أو بعده (فلا) قضاء عليه والواقعة بعده قضاء لكن
 لا ثم فيها (ويبادر بالفاقت) اسفها بامسارعة ابراهمة انه ان فات بعد ذكر كنوم ونسب ان

بالادلة كالخبر عن علم (قوله فلا قضاء عليه) ظاهره لا وجوبه ولا ندبا ولو قيل بالتدب لتردده في الفعل ووجوبه
 هل وقع في الوقت أولا لم يكن بعيدا (قوله والواقعة بعده قضاء) قال جج ونواب القضاء دون ثواب الاداء وان فات بعد مر اه
 وينبغي انه اذا فات بعد ذكره كان عزمه على الفعل وانما تركه لقيام العذبة حصل له ثواب على العزم يساوي ثواب الاداء أو يزيد
 عليه (قوله ونسيان) ينبغي الآن نسيان النسيان عن منهى عنه كعب الشطرنج فلا يكون عذرا اه سم على منتهج وبه صرح
 جج وبهذا يخص خبر رفع عن أمي الخطأ والنسيان وبني ما ولدخل الوقت وعزم على الفعل ثم تشاغل في مطالعة أو صنعة
 أو نحوهما حتى خرج الوقت وهو غافل هل يحرم عليه ذلك أم لا فيه نظر والاقرب الثاني لان هذا نسيان لم ينشأ عن تقصيره منه
 كما حكى عن الاموي انه شيرع في المطالعة بعد العشاء فاستغرق فيها حتى لاذعه حر الشمس في جبهته

(قوله وجوب بان فات بغير عذر) * (فرع) * المعتمد فيما لو أقسد الصلاة بعد ان لا تجب اعداء افوزا وانه ان فعلها في الوقت فهي اداء لا قضاء اهـ سم على منتهى وتقدم حكم هذا الفرع بعد قول المصنف والاختيار ان لا يؤخر عن مصير الظل مثلين (قوله فليصلها) دل على طلب الصلاة وقت تذكراها وهو يفيد وجوب الصلاة وكون القضاء على الفور صرف عن الفورانه لما نام صلى الله عليه وسلم هو وأصحابه في الوادي - حتى طلعت الشمس ارتحل هو وأصحابه ثم سار مدة ثم نزل وصلى فدل ذلك على عدم وجوب فورية القضاء وبقي وجوب القضاء على ظاهره (قوله كلها) اي وبعضها بغير عذر وبعضها به وهذه هي التي خالف فيها بعض المتأخرين كما هو صريح قوله حيث قال فيما لو فات بعضها بعد الخ (قوله خلافا لبعض المتأخرين) مراده حج (قوله في الترتيب) ولم يذكرا ما يعارض وجوب تقديم ما فات بغير عذر على الحاضرة ٢٨٣ الا ان يقال قوله من خلاف الأئمة

في الترتيب شامل له (قوله صلى يومه العصر) لا خصوصية للعصر بل ذكر الشارح له مقتصر عليه انما هو لكونه محل الاستدلال على تقديم القائفة على الحاضرة وبقتدير خصوصيته فيعمل تعدد الواقعة فان ايام الخندق كانت خمسة عشر يوما فلا مخالفة بين هذا وبين الخبر الذي رواه الشافعي عن ابي سعيد الخدري واقطعه حبسنا يوم الخندق حتى ذهب هوى من الليل حتى كفيينا فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم باللا فاهرو فاقام الظهر فصلاها كما كان يصلي في وقتها ثم أقام العصر فصلاها كذلك ثم أقام المغرب فصلاها كذلك ثم أقام العشاء فصلاها كذلك اهـ شرح البهجة قال في القاموس

ووجوب بان فات بغير عذر تهيج لاجراء الذمة تلج من فام عن صلاة أو نسيها فليصلها اذا ذكرها (ويسن ترتيبه) اي القائفة فيقتضى الصبح قبل الظهر وهكذا القروب من خلاف من اوجب به واطلق الاصحاب ترتيب القوائف فاقضى انه لا فرق بين ان تقوت كلها بعد ذرا وعمدا وهو المعتمد خلافا لبعض المتأخرين حيث قال فيما لو فات بعضها عمدا ان قياس قوله سم انه يجب قضاؤه فورا ان تجب البداءة به وان فات الترتيب المحبوب قال وكذا يجب تقديمه على الحاضرة المتسع وقتها وقد عارض بحسنه المذكور خروجهما من خلاف الأئمة في الترتيب اذ هو خلاف في الصحة فرعايته اهـ من رعاية التكميلات التي تصح الصلاة بدونها (و) يسن (تقديمه على الحاضرة التي لا يحذف فوتها) لحديث الخندق انه صلى الله عليه وسلم صلى يومه العصر بعد ما غربت الشمس ثم صلى بعدها المغرب فان خاف فوتها وجب تقديم الحاضرة لان الوقت تعين لها والالتصير الاخرى قضاء وتغييره بالقوائف يقتضى استحباب الترتيب أيضا اذا أمكنه ادراك ركعة من الحاضرة لانها لم تقف وبه جزم في الكفاية واقتضاء كلام المحدث والتحقيق والروض وافق به الوالد رحمه الله تعالى للفرع من خلاف وجوب الترتيب اذ هو خلاف في الصحة كما تقدم وان قال الاسنوي ان فيه نظر المافية من اخراج بعض الصلاة عن الوقت وهو مجتمع والجواب عن ذلك ان محل تحريم اخراج بعضها عن وقتها في غير هذه الصورة ولو شرع في الحاضرة ثم ذكر القائفة وهو فيها وجب اتمام الحاضرة ضاق وقتها أم اتسع ثم يقضى القائفة ويسن له اعادة الحاضرة ولو دخل في القائفة معتقدا سعة الوقت فبان ضيقه وجب قطعها والشروع في الحاضرة ويسن ايقاظ النائم للصلاة

وهو كفى وبضم وتم وامن الليل ساعة منه اهـ قلت والليل يدخل بالغروب فيصدق قول الشارح بعد ما غربت الخ نعم نقل عن الجوهري تفسير الهوى بنات الليل وحينئذ فيشكل قول الشارح بعد ما غربت والالستدلال لان المغرب حينئذ ليست حاضرة فلا يخلص من ذلك الا بالجل على تعدد الواقعة (قوله فان خاف فوتها) اي عدم ادراك ركعة من الوقت على ملين في (قوله وافق به الوالد) خالفه حج فقال اما اذا خاف فوت الحاضرة بان يقع بعضها وان قل خالص الوقت فيلزمه البداءة بها لحرمة خروج بعضها عن الوقت مع امكان فعل كلها فيه (قوله ويسن له) اي ولو منفردا وبعد خروج وقتها خروجا من خلاف من قال بطلانها اذا علم بالقائفة قبل فراغ الحاضرة (قوله سعة الوقت) بفتح السين وكسرها ونظم اللغتين فيضنا لا نؤثرى بقوله وسعة بالفتح في الامكان * والكسر محكي عن الصغاني (قوله وجب قطعها) هـ لاسن قلبها انقلابا لسلام من وكعتين فراجع ثم رأيت مرقاها لم يسن قلبها فاعاد سم على منتهى ويمكن جعل قوله وجب قطعها على معنى استمتع اتمامها فخرضا فلا ينافي سن قلبها انقلابا

(قوله لا سيما عند ضيق وقتها) قضيته انه يستحب ايقاظهم في أول الوقت وان عرف من عاداتهم انهم يشتقون وقتهم من الوقت ما يمكنهم فيه الفعل وانه لا فرق في ذلك بين ان يكون لهم غرض يحمله على النوم في ذلك الوقت ام لا ولعل هذا الاخير غير مراد (قوله امام الصلین) ای حیث قرب منهم بحیث بعد عرفا سوء ادب (قوله أو محراب المسجد) ای فی الوقت الذی یرید الامام الصلاة فيه حتى لو اعتاد الامام الصلاة في غير المحراب لا یسن ايقاظ النائم فيه وقت صلاة الامام في غيره (قوله لا اجارله) ای لا حاجرله ووجد بعض الهوامش مناصبه وجد بخط بعضهم مصدا لا حاجرله بكسر الحاء المهملة وتختف الجیم وبعد الانفراد بجمع حجر بكسر الحاء وهو الحائط المحيطة بالساحة والمراد بها ما يحجز الانسان النائم ويمنعه من الوقوع والسقوط مؤلف وفي المختار والاجار السطح وعلمه فيصير التقدير هنا وعلى سطح لا سطح له وهو غير صحيح فالاولى ما ذكر عن المؤلف (قوله أو بعد طلوع الفجر) ای ولو كان صلى الصبح (قوله لان الارض تعج الى الله) ای ترفع صوتها قال في المصباح عجم عجم من باب ضرب وبجها اي صارفع صوته بالتلبية وفي المختار العجم رفع الصوت اه فلم يقيد بتلبية ولا غيرها وفي التماموس عجم عجم ويجمع كميل (قوله من نومة عالم) ای بأنه منتهى عنه (قوله أو بعد صلاة العصر) ای أو بعد صلاة الناس العصر ای ولو صلاها ایضا (قوله فانه مكروه) انظر وجه الكراهة وتاويله الوحشة التي تحصل للنائم وحده ٢٨٤ فانما رجاءات الى اختلال عقله وفي الحديث لو يعلم الناس ما في الوحدة

ما سارا كبل ليل وحده ابد
ولانام رجل في بيت وحده طس
عن جابر خ عن ابن عمر اه درر
البصار ومن ذلك ما رواه اشقت
الدار على يوت متفرقة فنام
وحده في بيت منها لما في ذلك
من الوحشة (قوله مستأنية)
ولعل وجهه ان هذه الهيئة لما
كانت تفعلها المرأة عند جماعها
تمنى عنها لانها مظنة لذكرك تلك
الحالة منها أو بمن يراها نائمة
أو انه مظنة لاكتشاف شئ من

لا سيما عند ضيق وقتها فان عصى بنومه وجب على من علم بحالته ايقاظه وكذا يستحب ايقاظه اذا رآه نائما امام الصلین أو في الصف الاول أو محراب المسجد أو على سطح لا اجار له أو بعد طلوع الفجر وقبل طلوع الشمس لان الارض تعج الى الله من نومة عالم حينئذ أو بعد صلاة العصر أو خاليا في بيت وحده فانه مكروه وأما المرأة مستأنية ووجهها الى السماء قاله الحلبي أو نام رجل منبطعا على وجهه فانها تنجبه فيغضها الله ويسن ايقاظ غيره أيضا الصلاة لليل وللشجر ومن نام وفي يده غمر والنائم يعرفات وقت الوقوف لانه وقت طاب وتضرع ومن فاتته صلاة العشاء هل له صلاة الترتيق قبل قضائها وجهان أرجههما ما عدم الجواز ولو كان عليه فوائت وأراد قضاءها هل يبدأ بالصبح أو الظهر حك الطبري شارح التنبية فيسه وجهين وأوجهها انه يبدأ بالتأني فاته أو لا يحافظ على الترتيب ومن عليه فوائت لا يعرف عددها قال القنالي يقتضى ما تحقق تركه وقال القناني الحسين يقتضى ما زاد على ما تحقق فعله وهو الاسع ولو تيقظ من نومه وقديق من

بدنهم والمطلوب منها السر ولا يتخص ما ذكره بالبالغة لان هذه الهيئة فاحشة للانثى من حيث هي ولكن الكراهة وقت في حق غير البالغة تنعاق بولهم الان خطاب غير المكلف يتعلق بولييه (قوله أو نام رجل منبطعا) ای أو امرأة (قوله فانها تنجبه) بالكسر اسم للهيئة (قوله يغضها الله) يضم الياء وكسر الغين من الابعاض قال في المصباح بعض الشئ بالضم بغاضة فهو بغض وابعضته ابعاضا فهو وبغض والاسم البغض قالوا ولا يقال بغضته بغير الفاء وفي التماموس أن يغضني يضم الغين لغة رديئة (قوله ويسن) ای للشخص ايقاظه الخ (قوله صلاة الليل) ای اذا علم منه انه يتبعها (قوله ومن نام وفي يده) التقييد بالاعمال ومثلها ثيابيه وبقية بدنه والحكمة في طلب ايقاظه ان الشيطان يأتي للغمر وربما أذى صاحبه وانما خص البدن لا ورد في الحديث من نام وفي يده غمر فاصابه ونسج فلا يلامن الانفسه اه والوضع هو البرص وقوله غمر هو كافي التماموس ربح اللعم وعبارته الغمر بالتحريك ربح اللعم وما يتعلق باليد من دسعه (قوله وأوجهها الخ) ليس هذا أحد الوجهين لجواز ان ما فاته اولاهو المغرب أو العشاء وعليه فكان الاولى ان يقول والوجه ان يبدأ بعاقبته أو لا بلاضافة الاوجه للضمير فانه ورد في الوجهين بين الصبح والظهر ويحتمل ان أول ما فاته غير الصبح والظهر واللهم الان يقال الوجهان في كلام شارح التنبية غير هذين الوجهين وقد يشهر به قوله وجهين بدون ال (قوله وهو الاسع) والفرق بين هذا وما قبله ان ما شئت في فعله لا يقضيه على الاول ويقضيه على الثاني

(قوله ما لا يسع الا وضوء أو بعضه) افهم انه لو استيقظ وقد بقي ما يسع الوضوء وبعض الصلاة كالتحريم وجب فعله حتى لو أخر حتى خرج الوقت عصي بذلك ووجب قضاءؤها فوراً ومثل الوضوء الغسل من الجنابة بل كل ما يتوقف عليه صحة الصلاة كإزالة النجاسة من بدنه أو ستر عورته (قوله لا يلزمه شيء) فلو فعلها في هذه الحالة وتبين انه عليه لا تجزئه فوجب اعادةها اهـ سم على حج بالمعنى ولعل الفرق بين هذه والتي قبلها ان الشك في كونها عليه أو لا شك في سبب الوجوب كما لو انقطع دم الحائض أو أفاق المجنون وشك في أن ذلك قبل خروج الوقت أو بعده فلا وجوب لان الأصل براءة الذمة بخلاف من شك هل فعل أو لا فانه علم باشتغال الذمة وشك في المسقط والأصل عدمه ويؤخذ هذا التوجيه من قول حج ويفرق بأن شكه في اللزوم مع قطع النظر عن الفعل شك في اجتماع شروط اللزوم والأصل عدمه بخلافه في الفعل فانه مستلزم لتيقن ٢٨٥ اللزوم والشك في المسقط والأصل عدمه

(قوله عند الاستواء) اي يقبنا فلو شك في ذلك لم يكره لان الأصل عدمه (قوله أو تقرب) بابه ضرب ونصر اهـ مختار (قوله وحين تضيف الشمس) يعني قيل وهو بالمناسبة القوية المفتوحة والصاد المجبة المفتوحة فالمناطة التحتمية المشددة واصله تضيف حذف منه احدي التامين اهـ من البحر شرح الكنتزتين الحنفية والتمبادي من قول الشارح ومنه الضيفان التامه مضمومة والياء المشددة مكسورة وهو غير مراد فان قوله حتى قيل الظاهر انه يفتح التاء واصله مأخوذ من تضيف في تضيفته اذا طلب القرى فقرية (قوله وان لم يحضرها) لا يقال الداء الاتية فخرجه لانا نقول لما كان الأصل حضورها لمن تلامه وغيره توسعوا في جواز التفضل

وقت الصلاة المفروضة ما لا يسع الا الوضوء أو بعضه فحكمه حكم من فاتته به مذكراً فلا يجب قضاءؤها فوراً كما أتى به الواو الدرجه الله تعالى ولو شك بعد دخوله وقت الترتيب هل فعلها أو لا يلزمه قضاؤها كما لو شك في النية ولو بعد خروج وقتها بخلاف ما لو شك بعد وقتها هل الصلاة عليه أو لا فانه لا يلزمه شيء كما أوضحنا ذلك في شرح العباب (وتكره الصلاة) كراهة تحريم (عند الاستواء) لما رواه مسلم عن عتبة بن عاصم رضى الله عنه قال ثلاث ساعات كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهانا ان نصل فيهن أو نتبرهنهن موتانا حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع وحين يقوم قائم الظهيرة حتى يغيب الشمس وحين تضيف الشمس للغروب والظاهرة شدة الحر كما هو قائمها هو البعير يكون باركاً فيقوم من شدة حر الارض وتضيف بعثة من فوق ثم ضاده جمعة ثم مناة من تحت مشددة اي قيل ومنه الضيف تقول أضفت فلانا اذا أملت اليك وأنزلته عندك وما دل عليه الحديث من كراهة الدفن محله اذا تحراء كما سيأتي في بابيه واعلم ان وقت الاستواء لطيف لا يقع الصلاة ولا يكاد يشعر به حتى تزول الشمس الان التحريم قد يمكن اياعه فيه فلا تصح الصلاة (اليوم الجمعة) وان لم يحضرها لم يحضرها أي داود وغيره في ذلك ولا يضر كونه مسلاً لاعضاده بأنه صلى الله عليه وسلم استحب التكبير اليها ثم رغب في الصلاة الى خروج الامام من غير استئذان (و) تكره أيضاً (بعد) أداء (الصبح حتى ترتفع الشمس كرمح) في رأى العيين والاقالمسافة بعيدة جداً وهو قريب (وبعد صلاة العصر) اداءه ولو بمجموعة في وقت الظهر (حتى تغرب) للنهي عن ذلك وروى مسلم قائمها انطلع وتغرب بين حرفي شيطان وحينئذ يسجد لها الكفار وبقى للكرهه وقتان آخران ذكرهما الراقعي في

له والحق ومن حضرها بالنعل (قوله بين حرفي شيطان) ع وفي رواية لغيره ان الشمس تطلع ومعهما قرن الشيطان فاذا ارتفعت فارقه فاذا استوت فارقه فاذا زالت فارقه فاذا أدت للغروب فارقه فاذا غربت فارقه فاذا غابت فارقه فاذا اختفى في القرن فقبل قرينه وهم عباد الشمس يسجدون لها في هذه الاوقات وقيل انه بدني رأسه من الشمس في هذه الاوقات ليكون الساجد لها ساجداً له اهـ وانظر قرني في الرواية الاولى اهـ سم على منتهج قلت يمكن ان المراد به ما يجانب الرأس وبعبارة حج ومعنى كونها بين قرنيه انه يلصق ناصيته بها اهـ وهي ظاهرة فيمما قلناه وبعبارة حج واصل ذلك ما صرح من طرق متعددة انه صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة في تلك الاوقات مع التقييم بالريح أو الرميح في رواية أبي نعيم في مستخرجهم على مسلم لكنه مشكل بما يأتي في العرايا انهم عند الشك في النجاسة أو الدون اخذوا بالاكتر وهو النجاسة احتياطاً فقياسه هنا استدراك الحرمة للمحتمل لذلك وقد يجاب بأن الأصل جواز الصلاة الا ما تحقق منه وحرمه الربا الا ما تحقق حله فأن الشك هنا الاخذ بالزائد ثم الاخذ بالاقول عملاً بكل من الاصلين فأماله

(قوله وعند الاصفرا حتى تقرب) اي فلو احرمت بصلاة لاسببها قبل الاصفرا او الطلوع وعلم انما الاتم الابد الاصفرا
 او الطلوع فقياس ما لو احرمت بصلاة لاسببها قبل صعود الخطيب المنبر وعلم انما الاتم الابد - استقراره (قوله بتأويل
 غير ان الكراهة الخ) اي بأن يقال المراد بالكراهة فيما ذكرناه لافرق فيما بعد طلوع الشمس واصفرارها بين من صلى
 ومن لم يصل وفيما قبلهما في حق من صلى فصح اضافة الكراهة لمن صلى العصر والصبح الى الارتفاع والغروب على الجملة
 وان شاركه في ذلك من لم يصل ٢٨٦ بعد الطلوع والاصفرار (قوله وهو) اي كون الصلاة مكرهة (قوله الى

صلاته وبعد المغرب الخ) ظاهره ولو قبل سنتهما بل
 وظاهره أيضا الكراهة وان
 عرض ما يقتضي التمثل لدخول
 المسجد أو الوضوء قبل فعل السنة
 أو بعدها وينبغي خلافه في
 الأخيرة (قوله كفاية) اي
 وكفاية أخذها وردا قاله الرافعي
 اه سم على منسج * (فرع) *
 تذكر وقت الخطبة تركا فاقته
 عند الغير عذر هل يجوز فعلها
 قال شيخنا طاب ثبني انه لا يجوز
 اه سم على منسج (قوله اي
 لان من خصوصياته انه الخ)
 قال حج ويرده ما يأتي في معنى
 الراتب المؤكد وغيره وما جاء في
 روايته صلى الله عليه وسلم في
 نومهم عن الصبح قضى سنتها
 ولم يداوم عليه الى آخر ما ذكره
 (قوله في هذه الاوقات) اي فلو
 فعل ذلك لم يمتد بعبارة حج اما
 اذا قصر ايقاع صلاة غير واجبة

المحرر وغيره والمصنف في الروضة وهما عند طلوع الشمس حتى ترتفع وعند الاصفرا حتى
 تغرب ويمكن اندراجهما في عبارته بتأويل غير ان الكراهة بعد أداء الصبح والعصر
 خاصة بين صلى وعند الطلوع والاصفرار لافرق في ذلك بين من صلى الصبح والعصر ومن لم
 يصلهما ويتسع وقت الكراهة في الاولين لمن ادر بفعل الفرض اقول وقته ويضيق
 لمن أخره الى آخر الوقت ويجمع الكراهة ان فحين فعل الفرض ودخل عليه كراهة
 لوقت قال الاسنوي والمراد بمحصر الكراهة في الاوقات انما هو بالنسبة للاوقات
 الاصلية فتأتي كراهة التمثل في وقت اقامة الصلاة ووقت صعود الامام لخطبة الجمعة
 اه والاولى انما ترد اذا قلنا بأن الكراهة للتنزيه وهو الذي صححه في التحقيق وجزم به في
 الطهارة من شرح المذهب اما اذا قلنا بأن التكرهيم وهو المذهب الاول لترد الثانية ايضا
 لذكرهم لها في بابها وزاد بعضهم كراهة وقتين آخرين وهو بعد طلوع الشجر الى صلاته
 وبعد المغرب الى صلاته والمشهور في المذهب ان الكراهة فيهما للتنزيه (الاسباب)
 غير متاخمة متدا كالجنازة والفاقة وسجدة التلاوة والشكر ومقارنا ككسوف
 واستسقاء واعادة صلاة جماعة ومستمع وشاري لبعض امثلة ذلك بقوله (كفاية) ولونا فله
 تقتضي تخبر فكفارتهما ان يصلها اذا ذكرها وخبر الله صلى الله عليه وسلم صلى بعد العصر
 ركعتين وقال الله اللتان بعد الظهر وفي مسلم لم يزل يصلهما حتى فارق الدنيا اي لان
 من خصوصياته انه اذا عمل عملا داوم عليه ففعلها ما اقل مرة قضاء وبعدة فلا فيس
 لمن قضى فيها فاقته المداومة عليها وجعلها اوردا ونقل ابن المنذر الاجماع على ان الفاقته
 تفعل بعد الصبح والعصر نعم بكرة تأخير الفاقته لا تدفع الى هذه الاوقات (و) صلاة
 (كسوف واستسقاء) وركعتي وضوء (تخمة) لسجد لم يدخل اليه بقصد هافقط (وسجدة
 شمس) وتلاوة لم يقرأ آيتها يسجد وان كانت القراءة في وقت الكراهة لان بعضها له
 سبب مقدم وبعضها سببه مقارن ان نحو التحية والكسوف معرض للفاوت ومن فعل
 صلاة حكم بكرامتها في الاوقات المتقدمة اثم ولم تتعد للاخبار العجيبة وان قلنا ان

الكراهة

الوقت في الوقت المكره من حيث كونه مكرها اخذنا من قول الزركشي
 الصواب الجزم بالمنع اذا علم بالتهني وقصد تأخيرها اليه فافيه فيحرم مطلقا ولو فاقته يجب قضاءها فور الانه معاند للشرع
 وعبر الزركشي وغيره بمرأعهم للشرع بالكيفية وهو مشكل لتكفيرهم من قبل له قصم انظارك فقال لا فله رغبة عن
 السنة فاذا اقتضت الرغبة عن السنة التكفير فاولى هذه المعاندة والمراغمة ويحجب بغير حمل هذا على ان المراد انه شبه
 المراغمة والمعاندة لانه موجود فيه حقيقة وقول جمع المكره وتأخيرها اليه لا يقعها فيه مردود بان المنهي عنه بالذات
 لا يقع لا التأخير

(قوله يذهب جرأمنه) أي يذهب بفعل الصلاة فيه جرأمنه وزمن الفعل لأن الفعل اذهب بذاته شيئاً من الزمان (قوله وقسميه) وهم التأخير والمقارنة (قوله على ما في الروضة) الأولى أن يقول بعد قوله والى الاوقات المكروهة وعبارة الروضة محتملة الخ أو نحو ذلك وأما بعد قوله على ما في الروضة المنعبد للعزم بكونها كذلك لا يحسن قوله وعبارتها الخ (وله والاول منهما اظهر) هو قوله بالنسبة الى الصلاة الخ (قوله وجرى عليه ابن الرفعة) زاد شيخنا الزبدي ٢٨٧ وعليه فصلاة الجنازة سبباً متقدماً وعلى الثاني قد يكون متقدماً وقد

يكون مقادراً بحسب وقوعه في الوقت أو قبله اهـ (قوله فيمتنع في وقتها مطلقاً) قصد التأخير اليه أولاً (قوله خروجا من الخلاف) لا يقال هو بخلاف للسنة الصحيحة كما عرف لا نأخذ قول ابنس قوله وقلي صريحاً في ارادة ما يشمل سنة الطواف وغيرها وان كان ظاهراً فيه نعم في رواية صحيحة لا نفعوا أحد أصلي من غير ذكر الطواف وهو ايسر خلاف اهـ جـ (فصل انما تجب الصلاة) * (قوله فصل) ان قلت التعبير بالفصل لا وجه له لعدم الدراجة تحت باب المواقيت قلت يمكن الجواب بأن المواقيت لم تكن معرفةً مطلوبة لذاتها بل ليعرف بها وجوب الصلاة على المكلف عند دخولها نزات معرفة وجوب الصلاة مستقلة المسائل المندرجة تحت المواقيت على انه ينبغي تقدير باب المواقيت عقب كتاب الصلاة وبه عبر في المحرر وقال التعبير بالفصل في محله أو انه عبر بالفصل عن الباب على خلاف الغالب (قوله انما تجب

الكراهة للترتبة لان الترتيب اذا رجع الى انفس العبادات ولازمها اقتضى الفساد سواء كان للتحرير أو للترتيب وايضا فاباحة الصلاة على القول بكراهة الترتيب من حيث ذاتها لا تنافي حرمة الاقدام عليها من حيث عدم الانعقاد مع انه لا بعد في اباحة الاقدام على ما لا ينعقد اذا كانت الكراهة فيه للترتيب ولم يقصد بذلك التلاعب وفارق كراهة الزمان كراهة المكان حيث انعقدت فيه معها بان الفعل في الزمان يذهب جرأمنه فكان الترتيب منصرفاً فلا ذهاب هذا الجزء في المنهي عنه فهو وصف لازم اذا لا يتصور وجود فعل الا باذهاب جرأمن الزمان وأما المكان فلا يذهب جرأمنه ولا يتأثر بالفعل فان الترتيب فيه لا امر خارجي مجاوز للالزام فحقق ذلك فانه بنفسه وهذا قال بعضهم ويفرق أيضا بالالزام وعدمه وتحقيقي هذا ان الافعال الاختيارية للعبادة تقتضي زماناً ومكاناً وكل منهما لازم لوجود الفعل لكن الزمان كما يلزم الوجود يلزم الماهية دون المكان وهذا ينقسم الفعل بحسب انقسام الزمان الى الماضي والمستقبل والحال فكان أشد ارتباطاً بالفعل من المكان فافتروا والمراد بالتقدم وقسميه بالنسبة الى الصلاة كما في المجموع وهو المعتمد والى الاوقات المكروهة على ما في الروضة وعبارتها محتملة لكل منهما قال الشيخ والأول منهما أظهر كما قاله الاسنوي وجرى عليه ابن الرفعة وليس من تأخير الصلاة لايقاعها في وقت الكراهة - حتى لا تنعقد ما جرت به العادة من تأخير الجنازة ليصلي عليها بعد صلاة العصر لانهم انما يقصدون بذلك كثرة المصلين عليها كما أفق بذلك الواو الدرجه الله تعالى اماماً سببه متأخر كصلاة الاستخارة والاحرام فيمتنع في وقتها مطلقاً وقد تنقضى الكراهة للمكان كما أشار اليه بقوله (والا في) حرم مكة على الصحيح) لتبرياني بعد مناف لا نفعوا أحد اطاف بهذا البيت وصل اية ساعة شاء من ليل أو نهار ولم يسه من زيادة فضل الصلاة فلا تنكره بحال نعم هي خلاف الأولى كما في موقع المحامي خروجا من الخلاف والثاني انه انكره لعموم الاخبار وجعلت الصلاة المذكورة في هذا الحديث على ركعتي طواف قال الامام وهو بعيد لان الطواف فيها فلا حاجة الى تخصيصه بالاستئنا وخروج بحرم مكة حرم المدينة فهو كغيره ثم شرع في الكلام على من يجب عليه ومن لا تجب عليه فقال

• (فصل انما تجب الصلاة على كل مسلم) * ولو فيما مضى كما سبأني ذكر أو غيره فلا تجب

الصلاة) أي السابقة اهـ جـ قال سم عليه أي قال للعهد (قوله على كل) أشار بلفظ كل الى عموم مسلم لانه بدوهم اطلق محتمل لارادة الماهية في ضمن بعض الافراد (قوله ولو فيما مضى) هذا مجاز يحتاج في تناول اللفظ الى قرينة اهـ سم على منهج قلت يمكن جعل القرينة قوله فيما مضى فلا قضاء على كافر أصلي فانه يخرج المرتد من عدم وجوب القضاء وهو ذاب جواب عن المنهج لتقييده الكافر بالاصلي وأما الجواب عن الشارح فان القرينة التي في عليها التعميم هي قول المصنف الا المرتد

(قوله فلا تجب على كافر الخ) ينبغي ان المراد لا يطالب منا ولا فهو ومطالب شرعا اذ لو لم يطالب كذلك فلا معنى للعقاب عليها
سم على حج (قوله وجوب عقاب عليها) كسائر القروع المجمع عليها كما هو ظاهر في الاخره الخ حج وقوله المجمع عليها
أى كالأصالة والركن كالدعوة والنجاة في مختلف فيه كشرع ما لا يسكر من التبييض والبيع بالتعاطى فلا يعاقب عليه (قوله
فلا تجب على صغير الخ) لا يقال لاحاجة الى ذكر هذه المحترقات فانها تأتي في قول المصنف ولا قضاء على الكافر الخ لانا نقول
ما يأتي في القضاء وعدمه وما هنا في عدم الوجوب وهما مختلفان (قوله لما ذكر) هو قوله لعدم تكليفه (قوله ولو خاق أعنى أصم
أخرس) مقهوما انه لو خلق أعنى أصم ناطقا كان مكافوا له غير مراد لان النطق بمجرد لا يكون طريقا لمعرفة الاحكام
الشرعية بخلاف البصر والسمع فاعل التقييم به لانه لازم للصمم الخاق فليراجع وخرج بقوله خلق الخ ما لو طرأ عليه ذلك بعد
التمييز فإن كان عرف الاحكام قبل طرود ذلك عليه وجب عليه العمل بقتضى علمه بحسب الامكان فيحرك لسانه ولهاته بالقراءة
بحسب الامكان واذا لم يعرف أوقات الصلوات اجتهد فيها فاذا أداها اجتهدا الى شئ فعل به والاوجب عليه القضاء لاستقرارها
في ذمته بعدم أدائها في الوقت وقولنا الهاته قال في المصباح الهاته العجبة المشرفة على الخاق في اقصى النعم والجوع لهي ولهيات
مثل حصة وحصى وحصىات ولهوات أيضا على الأصل (قوله فهو غير مكلف) أى فلا يأنم بالترك (قوله لم تبلغه الدعوة) لكن لو
أسلم لم تبلغه الدعوة وجب عليه القضاء ٢٨٨ بخلاف من خلق أعنى أصم فانه ان زال مانعه لا قضاء عليه لعدم تكليفه اهـ

سم على حج وقد يتوقف في وجوب القضاء على من لم تبلغه الدعوة فانه باق على كفره غاية انه غير مهدر كما ساقى في كتاب الديان وتكليفه كتكليف غيره من الكفار بفروع الشريعة فإى فرق بينه وبين اليهودى أو النصرانى وقد يفرق بينهما على بعد فان الاعمى الاسم الخ ليس

على كافر أصلي وجوب مطالبة في الدنيا لعدم صحتها وان وجبت عليه وجوب عقاب عليها في الاخرة كما تقر في الأصول لتكليفه من فعلها بالاسلام (بالغ) فلا تجب على صغير لعدم تكليفه (عاقل) فلا تجب على مجنون لما ذكر ولو خاق أعنى أصم أخرس فهو غير مكلف لكن لم تبلغه الدعوة (طاهر) فلا تجب على حائض أو نساء لعدم صحتها منهما فن توفرت فيه هذه الشروط وجبت عليه الصلاة اجماعا لا يقال ان حل عدم الوجوب على اضداد من ذكره على عدم الاثم بالترك وعدم الطلب في الدنيا ورد الكافر أو على الاول ورد أيضا وعلى الثاني ورد النصيب لانا نقول بعمه اذ الوجوب حيث أطلق اغما يصرف المدلوله الشرعى وهو هنا كذلك شوتا واتقاء غاية ما فيه ان في الكافر

فيه أهلية العقاب بخلاف من لم تبلغه الدعوة وقد يفرق بين من لم تبلغه الدعوة وبين غيره من الكفار بان العلة التي لا يجازيها أسقطت الصلاة عن الكافر وهي التفرقة عن الاسلام مستقيمة في حق من لم تبلغه الدعوة وذلك ان الكافر الأصلي كان عنده عند ازال بالاسلام ورجع اعاد بالامر بالقضاء فمتفر عن الاسلام بسببه والمنازع له عن الاسلام ليس هو العناد كالكافر الأصلي بل المنازع له هو الجهل بالدعوة فنزل منزلة مسلم نشأ بعد اذن العلماء (قوله وعدم الطلب في الدنيا) أى مجموعهما وهو الطلب في الدنيا والاثم في الاخرة وقوله ورد الكافر أى لانهم لما لم يجز عاقبه (قوله أو على الاول) أى عدم الاثم الخ وقوله وعلى الثاني أى عدم الطلب الخ (قوله لانا نقول بعمه) أى الورود (قوله المدلوله الشرعى) وهو الطلب في الدنيا والاثم في الاخرة (قوله غاية ما فيه ان في الكافر تفصيلا) أى وهو انه تارة يجب عليه القضاء وتارة لا يجب فباعتبار وجوب القضاء وعدمه جعله قسمين الأصلي قسم والمرتد قسم وان كانا متوقفين في الوجوب عليهم ما بناء على ان الكفار محاطون بشروع الشريعة وهم بذات يجب ان يعارض به سم على حج حيث قال قوله تفصيلا تأمل ما المراد بذلك التفصيل فانه ان أراد به التفصيل بين المرتد وغيره فبقية أمر ان أحدهما أنه أدخل المرتد في المد لم حيث قال ولو فيما مضى الخ فلا يدخل حينئذ في اضداد من ذكره والثاني ان الوجوب بمدلوله الشرعى وهو الطلب بالمجاز ما ثبت في حق المرتد وغيره من الكفار ضرورة ان الجميع مكلفون بشروع الشريعة وأما المطالبة مناهم بذلك أو عدمها فامر آخر خارج عن معنى الوجوب وان أراد التفصيل بين العقاب والمطالبة في الدنيا معنى ان الاول ثابت في حق الكافر دون الثاني فبقية ان كلامهم ما خارج عن مدلول الوجوب شرعا الثابت في حق الكافر لما تقرروا ان أريد التفصيل في الاثم لم يصح لانه اثم مطلقا دائما

(قوله على ان دعواه عدم اثم الخ) يتأمل ما ذكره فان المعترض لم يدع عدم اثم الكافر بل قوله أو على الاول ورد أيضا الخ نصريح في انه قائل بآثمه وفي قوله على انه الخ اشارة الى حاصل ما قاله سم على حج (قوله فلو قضاها الخ) أي عالماعدا والا وقعت له نقلا مطلقا (فرع) * لنا شخص مسلم بالغ عاقل قادر لا يؤمر بالصلاة اذا تركها وصورته ان يشكبه صغيران مسلم وكافر ثم يبلغوا يسقط الاشياء فان المسلم منهما بالغ عاقل قادر ولا يؤمر لانه لم يعلم عينه مر ا ه سم على منهج قلت فلو أسلم أو أحدهما فهل يجب عليه قضاء ما فاتته من البلوغ الى الاسلام لاحتمال كونه مسلما في الاصل أولا لعدم تحقق اسلامه فيه نظر والظاهر عدم الوجوب اخذا مما قالوه فيما لو شك بعد دخول وقت الصلاة هل هي عليه أو لا ومن عدم وجوب القضاء للشك في استجماع شر وطها بل هذا فرد من ذلك الان يقال محله فمن شك اذا استمر شكه فان زال تبين الوجوب عليه وهذا منه والاول أقرب لاننا نتبين عين المسلم منه ما في الاصل وانما حكمنا باسـلامهم من وقت التلقظ بالشهادتين وغايته اننا نحكم الان باسلامهما مع اعتقادنا ان احدهما كان كافرا قبل وينبغي ان يسن لهما القضاء وبني ما لو ما ناهل يصلي عليه ما أو لافيه نظر والاقرب ان يصلي عليه ما ويعاقب النية سواء ماتا معا أو مرتبا ويفرق بين ذلك وبين صغر المالك حيث قلنا بعدم صحة ٢٨٩ الصلاة عليهم بتحقيق اسلام احدهما وذلك

بوجوب الصلاة عليه لكنه لم يسم
يتعين أشبه ما لو اختلف مسلم بكافر
(قوله ثم تعدد) خلافا للجلال
السيوطي فانه قال بانعقادها
كالصوم والزكاة سم على حج ونقل
سم عن الشارح ان قضاءه لا يطلب
وجوبا ولا بد لانه ينقر والاصل
فيما لم يطلب أن لا يتعددها لكن
قد يشك في ذلك بانعقادها من
الحائض اذا قضت فان الفعل غير
مطلوب منها الكراهة وقد يفرق
بينها ما بان الحائض لما كانت من
اهل العبادات في الجملة صح منها
القضاء بخلاف الكافر فانه ليس
من اهل العبادات اصلا كما تقدم

تقصيلا والقاعدة ان المفهوم اذا كان فيه تفصيل لا يرد فطل اليراد على ان دعواه
عدم اثم الكافر مبنية على عدم مخاطبته بالفروع (ولا قضاء على الكافر) اذا أسلم
كغيرهما من العبادات ترغيبا في الاسلام وقوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتموا
بغيرهم ما قد سلف ولانه لو طلب منه قضاء عبادات زمن كفره وجوبا أو ندبا كان
سببا لتغيره عن الاسلام لكثرة المشقة فيه خصوصا اذا مضى غالب عمره في الكفر ولو
قضاها لم تنفعه ولو اسلم ائيب على ما فعله من القرب التي لا تحتاج الى نية كصدقة وصلة
وعتق قاله في المجموع (الا المرتد) بالجر كما قاله الشارح اي على البديل على مذهب
البصريين من ان الاربح في مثله الاتباع فاقضاه عليه لكونه الاربح والافيجوز نصبه
على الاستثناء أيضا فيلزمه قضاء ما فاتته فيه بعد اسلامه تغليظا عليه ولانه التزمها بالاسلام
فلا تسقط عنه بالجحود كحق الادبي ولانه اعتد وجوبه او قدر على التسبب الى ادائها
فهو كالحديث نعم لانه قضى المرتدة زمن الحيض ونحوه بخلاف زمن الجنون والفرق ان
الحائض مخاطبة بترك الصلاة في زمن الحيض فهي مؤدية ما أمرت به والجنون ليس
مخاطبا بترك الصلاة في زمن جنونه حتى يقال انه أدى ما أمر به وما وقع في المجموع من

٣٧ به ل في باب الحيض هذا وانظر حكم الصوم والزكاة هل يصح قضاؤها ولا فان قال بالصحة التي قال بها السيوطي احتج
للفرق بينهما وبين الصلاة وقد يقال في الفرق بين الصلاة والزكاة ان المقصود من الزكاة مواساة الفقراء ونحوهم وتعلق حقهم بالمال
وبجولان الحول فالتحقت بحق الآدميين التي لا تسقط بالاسلام فاعتد بدفعها منه بعد الاسلام لاربابها قوله بالمال وبحولان
الحول أي كليهما والمراد بالمال النصاب وذلك لان الاشياء انما تتعلق بأسبابها وشروطها وانصاب سبب وبحولان الحول شرط
فيما يتعلق به وجوب الزكاة (قوله ولو اسلم ائيب الخ) مفهومة انه لو لم يسلم لا يئيب على شيء منها في الآخرة ولكنه يجوز ان الله يعوضه
عنهما في الدنيا ما لا اول ولا غيرهما وقوله على ما فعله أي في الكفر (قوله الا المرتد) * (فرع) * لو انتقل النصراني الى التهود مثلا ثم
اسلم فانظروا لاقضاه في مدة التهود ايضا برميحطه ا ه سم على منهج وما ذكره يفيد قصر الاستثناء على المرتد فان الاستثناء
معياري ا ه موم وايضا فعليه قضاء على المرتد بأنه التزمها بالاسلام الخ يفيد في القضاء عن المستقل المذكور (قوله من ان الاربح)
وهو منقول عن خط المصنف ا ه حج (قوله ونحوه) وهو النفاص (قوله بخلاف زمن الجنون) أي الخالي من الحيض ونحوه (قوله
ما أمرت به) أي وهو الترك والمراد بالتأدية فعله وبترك كفى النقص لعدم الفعل اذا عدم الحاض لا يكون مناطا للتكليف اصلا

(قوله سبق قلم) يمكن جملة على ان المراد بالخائض البالغ كافي حديث لا يقبل الله صلاة حائض الا بخمار فانه يدل على ان المراد بالخائض البالغ أو ان المراد بقضاء الخائض زمن الجنون أى فى غير زمن الحيض والنقاس اه كذا بهامش (اقول) وكلا الجوابين بعيد (قوله لماسر) اى من عدم تكليفه (قوله المذكور) اى الشامل للصبي (قوله لان يا كل وحده) وهذا احسن ما قيل فى ضابطه وقيل ان يعرف عينه من شماله وقيل ان يفهم الخطأ ويرد الجواب اه شيخنا الزياى والمراد بعرفه عينه من شماله ان يعرف ما يضره وما يفيقه وعبارة حج ويوافقه اى تفسير التمييز بما ذكر خبر ابى داود انه صلى الله عليه وسلم سئل متى يؤمر الصبي بالصلاة فقال اذا عرف عينه من شماله اى ما يضره مما يفيقه (قوله وعلم) اى من قوله حيث كان عيما (قوله استحكاله السبع) اى فلا يجب امره به الا اذا مضى قبل السبع لكن الاوجه كما قاله حج فى قن صغير لم يعرف اسلامه نذب امره ليا الله بما بعد البلوغ اه وينبغي ان يلحق به فى ذلك من يزدون السبع (قوله ويضرب عليها) اى وجوب يازاد ابن حجر اى ضرب باغير مبرح ولولم يقد الاجمح تركه وقافا لابن عبد السلام اه وقوله غير مبرح اى وان كثر خلافا لما نقل عن ابن سريج من انه لا يضرب فوق ثلاث ضربات أخذنا من حديث غط جبريل للنبي ثلاث مرات فى ابتداء الوحى وروى ابن عدى فى الكامل بسند ضعيف نهى ان يضرب المؤدب فوق ثلاث ضربات قاله ٢٩٠ الاسنوى فى البدوع وكتب عليه سم يتجه ان المراد انه لو تركها او توقف فعلمها

على الضرب ضرب به ليعلمها لانه بمجرد تركها من غير سبق طأها فيه حتى خرج وقتها مثل ان يضرب لأجل الترك فلستأمل اه (قوله فيجوز ضربه) لعل المراد الوجوب لان ما كان ممثعا وجاز وجب والا فلا يظهر قوله خلافا لمن شرط استحكاله الخ على ان الاسنوى لم يعبر بالحوار بل قال بعد كلام قرره حتى يضرب باستكمال تسع اه ثم محمل ما ذكر من وجوب الضرب ما لم يترتب عليه هربه

قضاء الخائض المرتدة زمن الجنون سبق قلم (و) لعل (الصبي) الشامل للصبي بعد البلوغ لماسر (ويؤمر) الصبي المذكور (بها) حيث كان عيما بأن يصير اهلا لان يا كل وحده ويشرب ويستحبى كذلك (السبع) من السنين اى بعد استحكاله او علم انه لا بد من التمييز واستحكاله السبع وهو كذلك كما اقتضاه كلام المجموع (ويضرب عليها) اى على تركها (اعشر) لانه مظنة البلوغ فيجوز ضربه فى أثناء العاشرة كما صححه الاسنوى وجرم به ابن المقرئ فى روضه وهو المعتمد خلافا لمن شرط استحكاله والاصل فى ذلك خبر مر وأولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع واضربوهم عليها وهم أبناء عشر وفرقوا بينهم فى المضاجع وقيس بالصلاة الصوم والامر والضرب واجبان على الولي ابا كان أو جندا أو وصيا أو قريبا والمتنقط ومالك الرقيق فى معنى الاب كفى المهمات وكذا المودع والمستعير كما أفاده بعض المتأخرين والامام وكذا المسلمون فيمن لاولى له ولا يقتصر كما قاله الطبري على مجرد

وضياعه فان ترتب عليه ذلك تركه (قوله فى أثناء العاشرة) المراد بالاثنا عشر تمام التسع فلا يشترط مضى مدة من العاشرة صبيغته لانهم علوا وجوب الضرب باحتمال البلوغ بالاحتلام وهو حاصل بالتسع ثم رأيت فى شرح الروض وعبارته فى أثناء العاشرة ولوعقب استحكال التسع اه (قوله وفرقوا بينهم) اى وجوبا (قوله على الولي أبا كان الخ) (فرع) يجوز للام الضرب مع وجود الاب مر ولا يجب عليه الامر والضرب الا ان فقد الاب لان هذه الولاية الخاصة مع وجوده لالهها كذا قرر مر على جهة البحث والفهم (اقول) لكن قوله فى الروضة كاصلها يجب على الاباء والامهات الى آخر ما حكاه الشارح يقتضى الوجوب مع وجود الاب فليحرم اه سم على منهج لكن وجوبه على الام ليس لولايتها على الصبي بل لكونه امرا بالمعروف وذلك لا يختص بالام بل يشترط كما فيه الاجاب واما الوجوب على الاب فللولاية الخاصة وانما ذكر الاب والام لقربهما من الاولاد للاختصاص الحكم بهما اه سم على منهج بالمعنى وكلام فيما ذكر كبير الاخوة وبقية العصبية حيث لا وصاية لهم (قوله اوجد) اى وان علاقال فى شرح العباب ولومن قبل الام كما قاله الشيخ السبكي اه سم على حج لكن الوجوب عليه اذا كان من جهة الام ليس للولاية الخاصة بل لجرد القرابة (قوله وكذا المودع والمستعير الخ) عبارة شيخنا الزياى قال الاسنوى ويطبق بذلك المتنقط والمودع والمستعير ومالك الرقيق اه زاد حج واقرب الاولياء (قوله وكذا المسلمون فيمن لاولى له) قضية هذا وجوب الضرب على المسلمين حيث لاولى له بل قضية كون ذلك من الامر بالمعروف وجوبه ولومع وجود الولي حيث لم يتم به

(قوله بل لا بد معه من التهديد) أي حيث احتيج إليه (قوله ان اطاعة) ويعرف حاله من الاطاعة وعدمها بالقرائن التي حيث ظهر لوليه عدم اطاعته امتنع عليه امره وحيث ظهرت وجوب امره ولوليه ظهر له شيء منه بأن تردد في حاله فينبغي امتناع الامر ايضا لان الاصل عدم الاطاعة وينبغي للولي ان يمنعه من ذلك حيث علم انه يضربه (قوله وهذا كصغار المالك) قال حج والاوجه ندب امره بما أنفها بعد البلوغ اه وقال الشهاب الرملي في حواشي شرح الروض انه يجب امره بما انظر اظاهر الاسلام ومثله في الخطيب على المنهاج أي ثم ان كان مسلما في نفس الامر صلاته والا فلا ينبغي ايضا انه لا يصح الاقتداء به (قوله او يصح منه) أي وهل يصح الخ وكان الانسب ان يعبر بالواو (قوله انه يضرب ويؤمر به) هذا ظاهر فيما فاته بعد بلوغ العشر اما ما فاته بعد السبع ولم يقضه حتى دخل العشر فهل يضرب على قضائه كالذي فاته بعد بلوغها أولا فيه نظر والاقرب نعم لانه انما لم يضرب قبل العشر لعدم احتماله الضرب ونقله شيخنا العلامة الشوري عن بعضهم (فرع) قال مربي يجوز لمؤدب الاطفال الاتيام بمكانب الاتيام أمرهم وضربهم على نحو الطهارة والصلاة وان كان لهم أوصياء لان الحاكم لما قرره لتعليمهم كان مساطله على ذلك فثبت لهم هذه الولاية في وقت التعليم ولانهم ضائعون في هذا الوقت ٢٩١ أغلبية الوصي عنهم وقطع نظره عنهم في هذا

الوقت فكان من المصلحة لهم ثبوت هذه الولاية في هذا الوقت للمؤدب (أقول) يؤيد الجواز تأييد اظاهره أن المؤدب في وقت التعليم لا يتقص عن المودع للرقق والمستعير له فليأمل (واقول) أيضا ينبغي انه يجوز لمؤدب من سلمه اليه وليه لا الحاكم أمره وضربه لانه قريب من المودع في هذا الوقت اه سم على منهج (قوله ويؤمر به) أي وان لم يسبق أمره بالفعل قبل خروج الوقت ولا ضربه عليه (قوله وجريان الوجهين) أي في العصة قاعدة

صبيغته بل لا بد معه من التهديد والصوم كالصلاة فيما تقر ان اطاعته بأن لم يحصل له به مشتقة لا تختمل عادة وان لم تبع التيمم فيما يظهر ويستثنى من امره بما من لا يعرف دينه وهو محرم بصف الاسلام فلا يؤمر به الاحتمال كونه كافرا ولا ينتهي عنه الا لا يتحقق كفره وهذا كصغار المالك قاله الاذرى تفقها وهو صحيح وهل يضربه على القضاء أو يأمر به أو تصح منه الصلاة المقرضة على المكلف قاعدة اوجهان أوجههما ما اقتضاه كلامهم انه يضرب ويؤمر به بكافي الاداء به صرح ابن عبد السلام في الامر وانما لا تصح منه قاعدة وان كانت تنافي حقه ولذا قال في البصر اصح الوجهين انهما لا تصح منه جالساً مع قدرته على القيام قال الاسنوي وجريان الوجهين في الصلاة المعادة شتمه وكلام الاكثرين مشعر بالمنع وعليهم فيه من المحرمات وتعليمه الواجبات وسائر الشرائع كالسوال وحضور الجماعات ثم ان بلغ رشيداً اتفق ذلك عن الاولياء أو سفهاء ولاية الاب مستمرة فيكون كالصبي وأجرة تعليمه الواجبات في ماله فان لم يكن فعلى الاب ثم الام ويخرج من ماله اجرة تعليم القرآن والآداب كزكاته ونفقة عونه وبدل متدبسه فغنى

وعندهما (قوله وكلام الاكثرين مشعر بالمنع) سعتد (قوله فيكون كالصبي) وقضيته ان غير الاب ممن ذكر ليس كالأب في ذلك اه سم على حج وقضية كلام حج خلافه وذلك انه قال ولا ينتهي وجوب ذلك أي الامر والضرب على من ذكر الا يلوغه رشيداً فقولاه على من ذكر شامل لغير الاب من الوصي والقيم وغيرهما مما هو واضح فان ولاية غير الاب لا تنفك الا يلوغه رشيداً او هو نامستف (قوله وأجرة تعليمه الواجبات) أي من صلاة وصوم وغيرهما من سائر الشرائع كما مر في تفسير الواجبات (قوله فعلى الاب ثم الام) افهم انه لا تجب الاجرة على غير الاب والجد من الاقارب وبيت المال ومياسير المساكين ويمكن توجيهه بان مياسير المسلمين انما يجب عليهم الضروري كاطعام المضطر (قوله ويخرج من ماله) أي ولا يجب ذلك على الاب ولا الام (قوله أجرة تعليم القرآن) ثم ينبغي ان يحل تعليمه القرآن ودفع اجرته من ماله أو من مال نفسه او بلاجرة حيث كان في ذلك مصلحة ظاهرة للصبي اما لو كانت المصلحة في تعليمه مصلحة يتفق على نفسه منها مع احتياجه الى ذلك وعدم تبسرها نفقة له اذا اشتغل بالقرآن ولا يجوز زلوله شغله بالقرآن ولا تعلم العلم بل يشغله بما يعود عليه منه مصلحة وان كان ذلك وظهورت عليه علامة النجاسة لو اشتغل بالقرآن أو العلم نعم ما لا بد منه لصحة عبادته يجب تعليمه ولو لم يولد او يصرف اجرة التعليم من ماله على ما مر ولا نظرقمنا ذكر من التفصيل بل ينبغي كون ابيه فقهاً او ابل المدار على ما فيه مصلحة الصبي فقد يكون الاب فقهاً وتعدو الضرورة الى تعلم الابن صنعة يتقن على نفسه منها

(قوله في ذمته) اي الصبي (قوله وليس للزوج ضرب زوجته) اي لا يجوز له ذلك بل يجب عليه امرها بذلك حيث لم يحش نشوزها ولا امارته لوجوب الامر بالمعروف على عموم المسلمين والزواج منهم (قوله ضرب زوجته) اي البالغة العاقله اما الصغيرة فله ضربها اذا كانت فاقدة الابوين مسم على منعه بالمعنى (قوله ابن البري) بكسر الباء وسكون الراء نسبة لبر والكان كذا نقل عن المؤلف والذي في تاريخ ابن خلكان وطبقات الشافعية الوسطى للسبكي انما هو بفتح الباء الموحدة وفي المصباح البري برز البقل وضوم بالكسر والفتح لغة قال ابن السكيت ولاية قوله الفحصاء الابالكسرة فهو افسح (قوله انه يجب عليه ضربها) ضعيف (قوله ولا قضاء على شخص) دفع به كالحمل ما يرد على المتن من ان الحيض صفة المرأة فالمناسب للمصنف أن يقول ذات حيض وانما عبر المصنف بذلك ٢٩٢ المحوج للتأويل لعطف الجنون الشامل للذكر والانثى على الحيض (قوله

وتقدم الكلام على حكم قضائها) وهو انعقاده على المعتمد مع القول بالكراهة (قوله او ذى جنون) انظر هل من الجنون بالتعدي الجنون الحاصل لمن يتعاطى الخلاوى والاورد بغير طريق موصل لذلك والا الاقرب الثاني لان ضابط التعدي ان يعلم ترتب الجنون على مانع اطاء ويقع عليه وهذا ليس كذلك (قوله او عته) نوع من الجنون (قوله بخلاف الجنون) قد يعارضه قولهم في زوال العقل اذا اخبر الاطباء بعوده انتظر وقد يجاب بأنه لا يلزم من ظهور علامات اهم يستدلون بها على امكان العرد جواز دخول جنون على جنون لان الاول حصل به زوال العقل وحيث زال فلا يمكن تكرره مادام الجنون قائما لان العقل شئ

وجوبها في ماله موتها في ذمته وجوب اخراجها من ماله على وليه فان بقيت الى كماله وان تلف المال لزمه اخراجها وهذا يجمع بين كلامهم المتناقض في ذلك وليس للزوج ضرب زوجته على ترك الصلاة وضوؤها اذ محل جواز ضربها في حق نفسه لا في حقوق الله تعالى وفي فتاوى ابن البري انه يجب عليه امرها بالصلاة وضربها عليها (ولا قضاء على) شخص (ذى حيض) او نفاس ولو في ردة اذا طهرت كما هو وان احتجب بدواء وتقدم الكلام على حكم قضائها في الباب المار (أو ذى جنون أو انغماء) او سكر او عته او نحو ذلك بعد افاقة حيث لم يكن منه عدا بالخبر رفع القلم عن ثلاثة عن الصبي حتى يبلغ وعن النائم حتى يستيقظ وعن الجنون حتى يسبرأ صحته ابن حبان والحاكم ورد النص في الجنون وقيس عليه كل من زال عقله بسبب بعذرية وسواء اقل زمن ذلك ام طال وانما وجب قضاء الصوم على من استغرق انغماء جميع النهار لما في قضاء الصلاة من المخرج الاكثر ثم ابتكرها بخلاف الصوم وظاهر كلامهم ان الانغماء يقبل طرق وانغماء آخر عليه دون الجنون وانه يمكن تميز انتهاء الاول بعد طرو الثاني عليه وفي نصه وذلك بعد الان يقال ان الانغماء مرض ولا طبع له ادخل في تعاريفه ومدها بخلاف الجنون وعلم ما هو ان الجنون الطارئ على الردة يجب معه قضاء ايام الجنون الواقعة في ردة تغليظا عليه بخلاف من كسر رجله تعديا وصلى فاعدا الا قضاء عليه لانها معصيته بانتهاء كسره ولا يمانية بالبدل حالة العجز قال في الخادم كذا الملقوه وينبغي ان يستثنى منه ما اذا سلم ابوه فانه يحكم باسالة تبعاله فلا يجب عليه القضاء من حين اسلم ابوه اذا المسلم لا يغلط عليه انتهى ويستحب للجنون والمغنى عليه ونحوهما القضاء (بخلاف ذى السكر) او الجنون او الانغماء المتعدي به فيلزمه القضاء بعد افاقة فان جهل كونه محرما او اكره عليه

واحد فلا يمكن تكرره زواله (قوله يجب معه قضاء ايام الجنون) ومحله حيث لم يحكم باسالة من جنونه فان او حكم به كان اسلم احد اصوله فلا قضاء ما فات بعد الاسلام وسأقي ذلك في قوله ويستثنى الخ (قوله كذا الملقوه) اي حيث قالوا من ارتد من جن وجب عليه قضاء ما فات في زمن الجنون فان قضيته ان المرتد لو جن ثم اسلم احد ابويه لا يقطع عنه القضاء لكن تعبير الشارح بقوله ايام الجنون الواقع في ردة يخرج ما ذكره فانه باسلام احد ابويه لا يصير مرتدا فقل تعبير الاصحاب الذي استثنى منه الزركشي لم يقع فيه التقيد بقوله في زمن ردة (قوله ان يستثنى منه) اي من الجنون الواقع في زمن الردة (قوله ونحوهما) وهو السكران بلا تعد والصبي لكن بالنسبة لما أمر به وهو طاقاته بعد التمييز واستكمال السبع اما ما فاته قبل تمييزه فلا ينعقد منه لقضاء

(قوله أو أكله) ومثله ما لو اطعمه غيره وذلك ولم يعلم به فلا تعدى منه لعدم علمه بما أكله ويبقى الكلام في أن الفاعل هل يجوز له ذلك لما فيه من المصلحة لكل أولاً لأنه ليس له التصرف في بدن غيره فيه نظر ولا يعد الأول قصد الأصل المدكور حيث كان عالماً بأسباب المصلحة أو أخبر بها ثقة (قوله يزيل العقل وظن) وظاهره وإن استدل بظنه بخبر عدل أو عدول وينبغي خلافه (قوله التي ينتهي إليها السكر غالباً) أي حقيقة اما المدة المشكوك فيها فلا يجب قضائها مع بالمعنى (قوله والكفر) أي الأصلي (قوله والاشغاء) أي والسكر بل تعدوا له لم يذكره لعدم ذكره في المتن (قوله أي الموانع) بين به أن في التعبير بالأسباب بقصورها ولعل علاقة الجواز الضدية فإن المانع مضاد للسبب (قوله لخبر من أدرك) قد يناقش بأنه إن كان الخبر في أدراك الوجوب نافي قوله الآتي لأن مفهومه الخ أو في أدراك الاداء لم ينهض الاستدلال ولا بطريق القياس اهـ سم على بهجة (اقول) قوله ولا بطريق القياس بأن يقال ثبت كونها موقوتة بأدراك الركعة في قياس الوجوب بأدراك كماله على الاداء بأدراكه وأوجه عدم التوضيح أنها إنما جعلت أداء بتبعية ما بعده الوقت لما فيه وهو ذا ليس موجوداً ٢٩٣ في الوجوب فلا يقال وجبت الصلاة بأدراك الركعة بتبعية ما بعده الوقت لما فيه لأن وجوب ما في الوقت من الركعة لم يثبت فهو قياس مع اتقناؤه العلة (قوله بجامع الزوم) قال حج وكان قياسه الوجوب بدون تكبيره لكن لما لم يظهر ذلك غالباً هنا أسقطوا اعتباره لعدم تصويره إذا ما دأ على أدراك قدر جزء محسوس من الوقت وبه يفرق بين اعتبار التكبير هنا دون القياس عليه لأن المدار فيه على مجرد الربط (قوله لا ينافي القياس المدعوكور) أي في قوله وقياساً على اقتداء المسافر بالمتن (قوله باخف ما يمكن) أي لا يخصص بعبادة الحلي أخف ما يقدر

أو أكله لا قطع غيره بهمذوال عقليده المثلما كلاً لم يكن متعدياً فيسقط عنه القضاء اهـ ذره ما إذا علم أن جنسه يزيل العقل وظن أن ما تناوله منه لا يزيله أقلته فإنه يجب عليه القضاء لتقصيره ولو طرأ الجنون على السكر المتعدي به وجب قضاء المدة التي ينتهي إليها السكر غالباً ثم انتقل المصنف إلى بيان وقت الضرورة والمراد به وقت زوال موانع الوجوب وهي الصبا والكفر والجنون والاشغاء والحيض والنفاس فقال (ولو زات هذه الأسباب) أي الموانع (و) قد بقي من الوقت قدر تكبيرة) أي قدر زمنها فأكثر (وجبت الصلاة) أي صلاة ذلك الوقت لخبر من أدرك ركعة السابق بجامع أدراك ما يسع ركعاً وقياساً على اقتداء المسافر بالمتن بجامع الزوم وإنما لم تذكر الجمعة بدون ركعة لأن ذلك أدراك اسقاط وهذا أدراك إيجاب فاحتيط فيه بما ومفهوماً الخبر لا ينافي القياس المذكور لأن مفهومه أنه لا تكون أداء إلا أنجب قضاء أما إذا بقي دون تكبيرة فلا لزوم وإن ترد فيه الجواب (وفي قول بشرط ركعة) باخف ما يمكن كأن الجمعة لا تدرك بأقل من ركعة ومفهوماً خبر من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فتد أدرك الصبح ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر متفق عليه بشرط الوجوب على القولين بقاء السلامة عن الموانع بقدر فعل الطهارة والصلاة باخف ما يمكن فلو عاد العذر قبل ذلك لم تجب الصلاة قال في الملهحات والقياس اعتبار وقت

عليه أحد (قوله بقدر فعل الطهارة) ظاهره وإن أمكنه تقديم الطهارة على زوال المانع بأن كان المانع الصبا والكفر وهو مشكل على ما أتى في الموانع فإنه لا يمتد فيه الخلو بقدر طهر يمكن تقديمه وسيأتي من حج الفرق بينهما في قوله ويمكن أن المتبوع الخ (قوله والصلاة باخف الخ) كاربعة في المقيم واثنين في المسافر وإن أراد الاتمام بل وإن شرع فيها على قصد الاتمام فعاد المانع بعد مجاوزة ركعتين فتعفى عنه (قوله باخف ما يمكن) أي من فعل نفسه لأن المقصود معنى زمن يتمكن فيه من الفعل ولا يتمكن بدون ذلك وعليه فيفرق بين هذا وبين ما تقدم حيث لم يتغير فعل نفسه بأن المدا منه على وجود زمن يكون فيه من أهل العبادة والمدار هنا على ما يتمكن فيه من الفعل ثم ماذا كمن التفرقة بين زمن الوجوب وزمن استقرار الفعل في ذاته اخذ الشيخ بحجة من كلام الحلي حيث قال في استقرار السلامة أخف ما يمكنه أي من فعل نفسه وفي آخر الوقت بالنسبة لزمن الوجوب أخف ما يقدر عليه أحد فلم يقيد بفعل نفسه ولا بالوسط المعتدل وقوله ولا يتمكن بدون ذلك أي والتعدي يمكن فعله قبل زوال المانع وقد يتوقف هيأ ذكراً بالنسبة لغيره الجنون فإنه لا يمكنه الاجتهاد في القبلة زمن جنونه

(قوله وفيه نظر) نقل سم عن الشارح الجزم بمقتضى النظر ثم رآيت قوله الا في وحاصل الخ (قوله قدرا الطهارة) اى
 في الوقت فلا ينافى ما تقدم من اشتراط ٢٩٤ بقا السلامة ما يسع الفرض والطهارة لانه اعم من ان يكون في

الوقت وبعده (قوله وشرع في
 الاخرى) قد يخالف هذا ما تقدم
 للشارح في وقت المغرب من انه
 يعتبر لصحة الجمع وقوع الصلاتين
 في وقت الاولى لكن ما هنا موافق
 لما في صلاة المسافر كما مر نقلا
 عن شيخ الاسلام الى آخر ما مر
 فليراجع (قوله ومثلنا هذه) هي
 ما أفهمه المتن (قوله اولى من تلك)
 اى ما صرح به الراغبى (قوله
 فامسكه) اى بجائل (قوله وان لم
 يبرز منه الى خارج) اى كما يحكم
 يلوغ الحبلى وان لم يبرز منها ومن
 صورها بقا قد اظهر رين اذا
 خرج منه المني في اثناء الصلاة لم
 يصب لانه بناء على مردود بلى
 الصواب وجوب استئناها لانه
 يجب التحرز في دوامها عن المبتطل
 قاله الاقنيسي اه سم على منسج
 (قوله واجزائه) اى وان كان سميما
 كما اختاره طبر ومروان لم يكن
 نوى الفريضة بناء على عدم اشتراط
 نيتها في حقه كما سيأتى مر وهو
 متعين اه سم على منسج ثم رأيت
 ما سيأتى في قوله وسواء في عدم
 وجوب الاعادة الخ (قوله وقوع
 باقيا واجبا) قضية ذلك ان يثاب
 على ما قبل البلوغ ثواب النفل
 وعلى ما بعده ثواب الفرض
 (قوله ثم نذر انما سمه) اى فان

الستر ولو قبل باعتبار زمن التحرى في القبلة لكان مقبها انتهى وفيه نظر والفرق بين
 اعتبار زمن الطهارة وعدم اعتبار زمن السترة ان الطهارة تختص بالصلاة بخلاف ستر
 العورة وقد اشار ابن الرفعة الى هذا الفرق فانه نقل عن بعضهم فيما اذا طارأ العذر بعد
 دخول الوقت انه لا يعتبر مضى قدر السترة لتقدم ايجابها على وقت الصلاة وحاصل ذلك
 ان الاوجه عدم اعتبار كل من السترة والتحرى في القبلة ولا يشترط ان يدرك مع التكبيرة
 او الركعة قدر الطهارة على الاظهر لان الطهارة شرط للصحة لا للزوم ولانها لا تختص
 بالوقت (والاظهر) على الاول (وجوب الظهر) مع العصر (بادراك تكبيرة آخر
 العصر) وجوب (المغرب) مع العشاء بادراك ذلك (آخر) وقت (العشاء) لان وقت
 العصر وقت للظهر ووقت العشاء وقت للمغرب في حالة العذر في حالة الضرورة اولى
 لانها فوق العذر والثاني لا بد مع التكبيرة التي في آخر العصر من اربع ركعات لان ايجاب
 الصلاتين سببه الحيل على الجمع كذا كرناه وصورة الجمع انما تتحقق اذا وقع احده في
 الصلاة في الوقت وشرع في الاخرى وفهم من كلام المصنف ان الصلاة التي لا تجتمع مع
 ما قبلها وهي الصبح والظهر والمغرب اذا زال العذر في آخرها وجبت هي فقط وهو كذلك
 لاتفاء العلة وهي جعل الوقتين كالوقت الواحد ولا بد في ايجابها من زوال المانع مدة
 تسعها معافقة صرح الراغبى بانه اذا زال العذر وعادانه لا بد من ذلك قال الاسنوى
 ومثلنا هذه اولى من تلك بالاشتراط لان الادراك في الوقت اولى منه خارج الوقت ولو
 ادرك من وقت العصر قدر تكبيرة ومضى بعد المغرب ما يسع العصر معها وجبت ادون
 الظهر ولو ادرك ركعة آخر العصر مثلا وخلا من الموانع ما يسعها وظهرها فعاد المانع
 بعد ان ادرك من وقت المغرب ما يسعها فبقيت صرفة الى المغرب وما قبل لا يكفي للعصر
 فلا تجب ذكره بالغوى في فتاويه وظاهره انه لا فرق بين ان يشرع في العصر او لا وهو
 المعتد وان قال ابن ابي عمير ان ما ذكره ظاهره اذ لم يشرع في العصر قبل المغرب والافيتعين
 صرفة لانه لا بد من المغرب لاشتماله بالعصر التي شرع فيها وجوب ما قبل المغرب
 ويطر ذلك في غير المغرب أيضا (ولو بلغ فيها) أى الصلاة بالناسن كما في الحرر ولا يتصور
 بالاحتلام الا في صورة واحدة وهي ما اذا نزل المني الى ذكره فامسكه حتى يرجع المني فانه
 يحكم يلوغته وان لم يبرز منه الى خارج كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى (انها) وجوبا
 (واجزائه على الصحيح) لانه ما مور به مضروب على فعلها وقد شرع فيها بشرائطها
 فزعمه انما هو واجزائه وان تغير حاله الى الكمال في اثنائها كالعباد اذا شرع في الظهر يوم
 الجمعة ثم عتق قبل ان تمام الظهر وفوات الجمعة ووقع اولها فانه لا يمنع وقوع باقيا
 واجبا كج التطوع وكما لو شرع في صوم التطوع ثم نذر انما سمه او في صوم رمضان وهو

(قوله لكن تستحب الاعادة) ظاهره انه يحرم قطعها واستئنافها الكونه احرم بها مستجمعة للشر وط لانه جعل استحباب القطع مقابلا للصحيح وعليه فيفرق بين هذا وما مر فيما لو وجد الميم الماء في صلاة تسقط بالنيم حيث قيل ان قطعها يتوضأ افضل بأنه ثم قيل بحجزة انماها فكان القطع أفضل خروجا من خلافه أي من خلاف من اوجب القطع ولا كذلك هنا وظاهره أيضا ولو منقردا (قوله وهذا) أي وجوب الاتمام (قوله وامكنه الجمعة ٢٩٥) لزمته) اتين كونه من اهلها من وقت

عقد ها اه ح ومفهوم قول الشارح وامكنه الجمعة انه لا تلزمه اعادة الظهر اذ لم تمكنه وهو مشكل فان مقتضى تبين كونه من اهلها وقت الفعل بطلان ظهره مطلقا وذلك يقتضى وجوب الاعادة اى الظهر سواء امكنه الجمعة أم لا ولو بعد خروج الوقت ولا يختص ذلك بالجمعة التي انقضت في يومها بل بجميع ما فعله من صلاة الظهر قبل فوت الجمعة القياس وجوب اعادته على مقتضى هذا التعليل وقد يجاب بان التي وقعت باطله هي الاولى وما بعد الاولى من صلوات الظهر كل صلاة واحدة تقع قضاء عما قبلها قياسا على مسألة البارزى في الصحيح ويأتى بها ما نقل عن عمر من نية الاداء والاطلاق (قوله ونقست) أي خرج منها الدم بعد الولادة واختلف في فعله فقيل مبنى للفاعل أو لا تقول وتقدم ما في ضبطه في باب الخيض فليسراجع (قوله قالوا) أي انقط الاول وقوله في كلامه أي المصنف وقوله نسبي

مرىض ثم شفى لكن تستحب الاعادة ليوذنها في حال الكمال وهذا ما نقله الرافعي عن الجمهور والثاني لا يجب اتمامها بل يستحب ولا يجزئه لان ابتداءها وقع في حال النقصان (أو) بلغ (بعدها فلا اعادة) لازمة له (على الصحيح) وان كانت جمعة لانه ادى وظيفة الوقت كما أمر فلم تلزمه الاعادة كما اذا صلت الامة مكشوفة الرأس ثم عثقت والثاني انه انجب سواء كان الباقي من الوقت قليلا أو كثيرا لان المأق به نقل فلا يسقط به الفرض كماله ثم بلغ وأجاب الاولون بأن المأق به مانع من الخطأ بالفرض لا مسقط له والفرق بين الصلاة والحج ان العبي مأمو بالصلاة مضروب عليها كما مر بخلاف الحج وأيضا فلان الحج لما كان وجوبه مرة واحدة في العمر اشترطنا وقوعه في حال الكمال بخلاف الصلاة وسواء في عدم وجوب الاعادة على الاول كان نوى القرضية ام لا بناء على ما سألنا ان الارجح عدم وجوبه في حقته نعم لو صلى الخنثى الظهر ثم بان رجلا وامكنه الجمعة لزمته (ولو حاض) او نقست (أو جن) او انعم عليه (اول الوقت) واستغرق المانع باقيه (وجبت تلك) الصلاة الثانية التي تجتمع معها (ان أدرك قدرا اقترض) من عرض لذلك قبل عروضة قالوا في كلامه نسبي بدليل ما عقبه به فلا اعتراض عليه والمعتبر اخف ما يمكن لانه ادرك من الوقت ما يمكن فيه فعل الفرض فلا يسقط بما يطرأ بعده كالموت النصاب بعد الحول وامكن الاداء فان الزكاة لا تسقط ويجب الفرض الذي قبلها أيضا ان كان يجتمع معها وادرك قدره كما مر لتكتمه من فعل ذلك وانما لم تجب الصلاة الثانية التي تجتمع معها اذا خلا من الوقت ما يسعها لان وقت الاولى لا يصلح للثانية الا اذا خلاهما جاعلا بخلاف العكس وأيضا وقت الاولى في الجمع وقت للثانية تبعًا بخلاف العكس بدليل عدم جواز تقديم الثانية في جمع التقديم وجواز تقديم الاولى بل وجوبه على وجه في جمع التأخير ولا يعتبر قدرا الظهارة على الاصح الا اذا لم يجز تقديمها كالنيم ودائم الحداث فلا بد منه فان لم يثبت حينئذ ما يسع ذلك فلا لزوم الا ان يسع الفرض الثاني فيجب فقط لان الوقت له الاول بان لم يجز له القصر وادرك ثلاث ركعات في التهذيب يجوز ان تجب المغرب وكان القاضى يتوقف فيه لسقوط النابح بسقوط متبوعه انتهى والوجه كما قاله الشيخ عدم وجوبه (والا) أي وان لم يدرك قدر

أي اذا المراد به ما قابل الاسترداد حقيقة الاول لان حقيقة الاول لا يمكن ان يدرك معها فرضا ولا ركعة (قوله والمعتبر اخف ما يمكن) أي من فعل نفسه فيما يظهر اه وبعبارة المحلى أخف ما يمكن اه وهي صريحة فيما قلناه (قوله وادرك قدره) لا يقال لاحاجة الى ادراك قدر الفرض الثاني من وقت العصر لانه وجب بادراكه في وقت نفسه اذا فرض ان المانع انما طرأ في وقت الثانية فيلزم الخلو منه في وقت الاولى لا ناقول لا يلزم ذلك لجواز ان يكون المانع قائما به في وقت الاولى كله كالأول سلم الكافر أو بلغ الصبي بعد دخول وقت العصر مثلا ثم جن أو حاض فيه

* (فصل في بيان الاذان والاقامة) * (قوله في بيان الاذان) قال الخطيب وشرع الاذان في السنة الاولى من الهجرة اه
 (أقول) هل يكفر جاحده لانه معلوم من الدين بالضرورة ام لافيه نظروا لا قرب الاول لله المذكورة (قوله الاذان والاقامة)
 أى وما يتبعهما كاجابة المؤذن والمقيم والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عقب الاذان (قوله الاذان والاذين) اسم مصدر
 وقوله والتأذين مصدر (قوله واذان) أى اعلام (قوله وشرع الخ) اعلم ان الغالب في كل حقيقة عرفية ان تكون أخص من
 اللغوية خصوصاً مطلقاً بان يكون العرفي فرداً من افراد اللغوي وما هنا من غير الغالب لان القول أى اللفظ مخصوص ليس فرداً
 من افراد المعنى العرفي وهو الاعلام بالمعنى المصدرى بل هو من اسم اعمال الشئ في سببه فيكون المعنى العرفي بالنسبة للغوي
 مجازاً هو سلاوبه بعضهم عرف المعنى الاصطلاحي بقوله الاعلام بدخول وقت الصلاة فيكون من الغالب فتأمل وبعبارة حج وشرعا
 ذكر خصوص شرع اصاله للاعلام بالصلوة المكتوبة اه وأشار بقوله اصاله الى اخراج ما شرع فيه الاذان لتغير الصلاة
 كالاذان للموحدوم الخ كذا نقله سم عن شرح الارشاد الحج وعقبه بقوله وينتبه ما منه انه لا حاجة لهذا الاحتراز لان
 الاذان لغیر الصلاة اذان حقيقة وان هذا القيد لا يخرج له صدق التعريف عليه اه ولعل هذا حكمه اسقاط الشارح
 لهذا القيد (قوله قول مخصوص) أى الاتيان بقول الخ اه سم على حج (قوله وقت الصلاة) أى وقت دخولها (قوله اذا اقيمت
 الصلاة) أى دخل وقتها (قوله قال ٢٩٦ لما أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالناقوس الخ) عبارة حج ليله تشاوروا

الفرض كما مر (فلا) تجب عليه كالأولئك النصاب قبل الفم كن ومعلوم انه لا يمكن
 طريان الصبا لاستحالة ولا الكفر الاصل
 * (فصل) * في بيان الاذان والاقامة (الاذان) والاذين والتأذين بالمجتمعة لغة الاعلام
 قال الله تعالى واذن من الله ورسوله وشرعاً قول مخصوص يعلم به وقت الصلاة المفروضة
 والاصل فيه ما قبل الاجماع قوله تعالى اذا نادى للصلاة من يوم الجمعة وقوله واذنا ديتهم
 الى الصلاة وما صبح من قوله صلى الله عليه وسلم اذا اقيمت الصلاة فامروا بكم احكم وفى
 ابى داود باسناد صحيح عن عبد الله بن زيد بن عبد ربه قال لما أمر النبي صلى الله عليه وسلم
 بالناقوس يعمل ليضرب به الناس لجمع الصلاة طاف بى وأنا نائم رجل يحمل ناقوساً فى يده

وهى تفيد عدم أمره عليه الصلاة
 والسلام ويوافق ما فى سيرة الشافعى
 حيث قال اهتم صلى الله عليه
 وسلم كيف يجمع الناس للصلاة
 فاستشار الناس فقبل انصب رايه
 ولم يجهجه ذلك فذكره القنع وهو
 البوق فقال هو من أمر اليهود
 فذكره الناقوس فقال هو من
 أمر النصرارى فقالوا الورعنا نارا

فقال ذلك للمجوس فقال عمر ولا تبعثون رجلاً ينادى بالصلاة فقال صلى الله عليه وسلم لم يابلل قم فنادى فقلت
 بالصلاة قال التنووى هذا النداء دعاء الى الصلاة غير الاذان كان شرع قبل الاذان قال الحافظ ابن حجر وكان الذى ينادى به
 بلال الصلاة جامعة اه وهو كما ترى مشتمل على النهى عن الناقوس والاهرب بالذكر ثم رأيت فى سيرة شيخنا الحلبي بعد فحو
 ما ذكرنا من قبيل اهتم رسول الله صلى الله عليه وسلم هو وأصحابه بالناقوس أى اتفقوا عليه ففتح ليضرب به المسلمون اه
 وهذا الكلام منهم يفهم انه من خصوصيات هذه الامة فليراجع ثم رأيت به امش نسخة صحيحة والاذان والاقامة من
 خصائص هذه الامة كما قاله السيوطى فى الخصائص اه ثم رأيت شيخنا الحلبي صرح بذلك فى سيرة هذا وقال ابن حجر فى شرح
 انساب مانصه وانما ثبت حكم الاذان بروايعه الله مع ان رؤيا غير الانبياء لا يبنى عليها احكام شرعية لاحتمال مقارنة الوحي
 لذلك ويؤيده رواية عبد الرزاق وأبى داود فى المراسيل من طريق عبيد بن عمير اللبثى أحد كبار التابعين ان عمر لما رأى اذى
 جاء ليضرب النبي صلى الله عليه وسلم فوجد الوحي قد ورد بذلك فاعراه الاذان بلال فقال له النبي صلى الله عليه وسلم سبقتك بذلك
 الوحي وهذا أصح مما حكى الداودى ان جبريل أتى به قبل هذه الرواية بأشياء أيام اه واخذ ذلك من كلام الحافظ فى فتح البارى
 حيث قال وقد استشكل اثبات حكم الاذان بروايعه الله بن زيد لان رؤيا غير الانبياء لا يبنى عليها احكام شرعية وأجيب باحتمال
 مقارنة الوحي بذلك اولاً لانه صلى الله عليه وسلم أمر بمقتضاها لينظر أى شرع على ذلك أى من الله أولاً ولا سيما لما رأى نظمها بعد
 دخول الوسواس فيه وهذا ينبغى على القول بجواز اجتماعه صلى الله عليه وسلم فى الاحكام وهو المنصور فى الاصول =

وتؤيد الأول ما رواه عبد الرزاق وأبو داود في المراسل من طريق عبيد بن عمر النبي أحد كبار التابعين أن عمر لما رأى الأذان
جاءه ليخبر النبي صلى الله عليه وسلم فوجد الوحي قد ورد بذلك فاداعاه الأذان بلال وقال له النبي صلى الله عليه وسلم سبقك بذلك
الوحي وهذا أصح مما حكى الداردي عن ابن اسحق أن جبريل أتى النبي بالأذان قبل أن يخبره عبد الله بن زيد وعمر بمثانية أيام ٨١
وفيها أيضاً أنه وردت أحاديث تدل على أن الأذان شرع عمكة قبل الهجرة منها ما طبراني في المعجم أن أسرى بالنبي صلى الله عليه وسلم
أرعى الله إليه الأذان فقتل به فعله بلال ولا دارقطني في الأفراد من حديث أنس أن جبريل أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالأذان
حين فرضت الصلاة واستأذنه ضعيف أيضاً واللباز وغيره من حديث علي قال لما أراد الله أن يعلم رسوله الأذان أتاه جبريل بدابة
يقال لها البراق فركبها فقال الله أكبر الله أكبر وفي آخره ثم أخذ الملك يده فأم أهل السماء وفي أسناده متروك أيضاً ويمكن على
تقدير الصحة أن يحمل على تعدد الأسراء فيكون ذلك وقع بالمدينة والحق أنه لا يصح شيء من هذه الأحاديث ٨١ باختصار وذكر
الناسي مثله مع زيادة فليراجع كل منهما ٢٩٧ (أقول) وبه تقدير صحة مجي الوحي قبله بمثانية أيام يمكن حمله على أنه أوحى إليه

بأن يعلم الناس بوقت الصلاة من
غير بيان لما يعلم به ثم بسبب هذا
الاجمال وقعت المشاورة فيما يعلم
به ثم بعد المشاورة جاء الوحي
بخصوص كلمات الأذان ليسلة
الرؤية فلما أخبر بالرؤية قال سبقك
الوحي بهذه الكلمات والمراد
سبقك في هذه الليلة بهذه الكلمات
وعلى تقدير صحة حديث أن
جبريل حين أراد أن يعلم الأذان
أتاه بالبراق الخ فيمكن أنه علمه
ليأتي به في ذلك الموطن ولا يلزم
منه مشروعيته لأهل الأرض
(قوله فلما أصبحت) في رواية أنه
جاءه ليلا ويمكن الجمع بينهما

فقلت يا عبد الله اتبعني فقال وما تصنع به فقلت ندعو به إلى الصلاة قال أولا
أدلك على ما هو خير من ذلك فقلت بلى قال كبر الله أكبر إلى آخر الأذان ثم
استأخروني غير بعيد ثم قال وتقول إذا قلت إلى الصلاة الله أكبر الله أكبر إلى آخر الإقامة
فلما أصبحت أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرته بما رأيت فقال إنها رؤيا حق إن شاء الله
قم مع بلال فالتق عليه ما رأيت فانه اندى منك صوتاً فقامت مع بلال فجعلت التقيه عليه
فيؤذن به فسمع ذلك عمر بن الخطاب وهو في بيته فخرج يجري رداً ويقول والذي بعثك
بالحق يا رسول الله لقد رأيت مثل ما رأى فقال صلى الله عليه وسلم لم الله الحمد ولا يرد على
ذلك أن الأحكام لا تثبت بالرؤيا لانا تقول ليس مستند الأذان الرؤيا وإنما وافقها نزول
الوحي فالحكم ثبت به لا بما فقد روى البزار أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى الأذان ليلة
الأسراء وسمعته مشاهدة فوق سبع سموات ثم قدمه جبريل فأم أهل السماء وفيهم آدم
ونوح عليهم أفضل الصلاة والتسليم فأكلمه الشرف على أهل السموات والأرض وخرج
بقولنا يعلم به وقت الصلاة ما يسن غير هاوله أنواع يأتي بعضها في العقيدة ومنها أنه يسن
للهموم أن يأمر من يؤذن في أذنه فانه يزيل الهم كما رواه الدليلي عن علي يرفعه وروى
أيضاً من ساء خلقه من انسان أو بهيمة فانه يؤذن في أذنه ويسن أيضاً إذا غفوت الغيلان

٣٨ يه ل اطلق على الوقت الذي جاء فيه ليل أصبا حال قرينه منه (قوله فيؤذن به) ذكر بعضهم في مناسبة اختصاصه
بالأذان دون غيره كونه للعذاب يرجع عن الإسلام فلم يرجع وجعل يقول احداً أحدي جوزي بولاية الأذان المشغل على التوحيد
في ابتدائه وانتهائه ٨١ حواشي المواهب الشريفة (قوله لقد رأيت مثل ما رأى) أي بعدما أخبر بذلك أي بالرؤيا
للمتقدمة الخ فلا يقال من أين عرف ذلك (قوله فقال صلى الله عليه وسلم فله الحمد) في رواية سبقك به الوحي وبه يندفع السؤال
لمشار إليه بقوله ولا يرد الخ (قوله أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى الأذان الخ) ليس هذا بياناً للوحي بل إشارة إلى أنه علم به ليلة
الأسراء وعليه فعله أنما لم يأمر به عقب الأسراء لأن الوحي به لم يكن حصل إذ ذاك وإنما حصل وقت الرؤيا (قوله وخرج بقولنا
لم به الخ) قال هم على سبيل حاجة لهذا الاحتراز لأن الأذان غير الصلاة أذان حقيقة وإن هذا القيد لا يخرجه لصدق
تعمير نعمه عليه ٨١ والتعمير هو قوله قول مخصوص (قوله في أذنه) انظر أي أذن منهما (قوله فانه يزيل الهم) أي فلولا يزيل
بمرة طلت تكريره وكذا يقال فيما بعده (قوله إذا غفوت الغيلان) زاد ابن حجر والمصروع والغضببان وعندهم بالحيث
وعند الحريق قبلي وعند انزال الميت القبر قياساً على أول خروجه للدنيا لكن رددته في شرح العباب ٨١ وقوله سوى =

اذان المولود قال شيخنا الشوبري هل ولولود كافر ام لا فيه نظر ولا بعد في الاول اخذنا باطلاقهم ان كل مولود يولد على الفطرة
 اه (اقول) وقد يقال هذه الافاظ وان اطلقت محمولة على اولاد المسلمين ومعنى ولادتهم على الفطرة ان فيهم قابلية لخطاب
 لوجه اليهم ومن ثم لم يعطوا في الدنيا شيئا من احكامنا حتى اذا ما قوا الاصل على عليهم ولا يدفنون في مقابر المسلمين (قوله فان الشيطان
 اذا سمعه ادبر) • (فائدة) قال المناوي في شرحه الصغير على الجامع الصغير عند قوله صلى الله عليه وسلم ان الشيطان اذا سمع
 النداء بالصلاة اُحال له ضراط حتى لا يسمع صوته الخ مانصه قال المحقق ابو زرعة انما يكون أى ادباره من اذان شرعى مجتمع
 الشروط واقع بمحله اريد به الاعلام بالصلاة فلا أثر مجرد صورته اه (اقول) ويمكن حمل ما قاله ابو زرعة على ما فهم من الحديث
 من انه يذبر وله ضراط حتى لا يسمع صوته وهو لا يذبر الا في اذانه اذ سمع الاذان على غير تلك الهيئة يذبر فيكنى شره وان لم يكن ادباره بتلك
 الصفة (قوله ولا ترد هذه الصورة) ٢٩٨ أى المعبر عنها بالانواع في قوله وله أنواع يأتي بعضها فلا يراد انه لم يذبر كاذان المولود

حتى يستغني (قوله سوى اذان
 المولود) أى سوى الاذان خاف
 المسافر فانه يسكن هو والاقامة
 اه ج (اقول) وينبغي ان محل
 ذلك ما لم يكن سفره معصية فان كان
 كذلك لم يسكن (قوله امانى حق
 المنفرد) محترما لشعربه قوله على
 الكفاية من انه مشروع للجماعة
 سنة وقيل فرض كذاية (قوله
 والضابط أن يكون الخ) أى
 كفايته لمن شرع لهم أن يكون الخ
 (قوله كما ذكر) أى في قوله ولولود
 في جانب الخ غير ان في افاده هذا
 اعتبار ظهور الشعار زيادة على
 سماعهم بالقوة نظرا (قوله يكتفى
 سماع واحد له) ظاهره لا يفعل لا
 بالقوة ويوجه بان الغرض منه

اى تعدت الجان لان الاذان يدفع شره فان الشيطان اذا سمعه ادبر ولا ترد هذه
 الصورة على المصنف لان كلامه في اذان معصية اقامة وهذه لاقامة فيها سوى اذان
 المولود وما هو فافترده بالذكري باب العتية (والاقامة) في الاصل مصدر اقام ومعنى به
 الذكر المخصوص لانه يقيم الى الصلاة ومشروعية الاذان والاقامة ثابتة بالاجماع وانما
 الخلاف في كيفية مشروعيتهما والاصح ان كلاهما (سنة) على الكفاية ولولو الجماعة
 فيحصل بفعل البعض كابتداء السلام ولواذان في جانب من بلد كبير حصلت السنة
 لاهل ذلك الجانب فقط امانى حق المنفرد فهم مائة عين والضابط ان يكون بحيث يسمعه
 جميع اهلها لو اصغوا اليه امكن لا بد في حصول السنة بالنسبة لكل اهل البلد من
 ظهور الشعار كما ذكره علم انه لا ينافيه ما يأتى ان اذان الجماعة يكتفى سماع واحد لانه
 بالنظر لاداء اصل سنة الاذان وهذا بالنظر لادائه عن جميع اهل البلد قالوا وانما يحجبها
 لانها اعلام بالصلاة ودعاء اليها كقوله الصلاة جامعة وضعه في الجمهور بانه ليس في ذلك
 شعار ظاهر بخلاف الاذان وفي المهمات بان ذلك دعاء الى مستحب وذا دعاء الى واجب
 وبذلك على عدم وجوب الاذان ايضا انه صلى الله عليه وسلم تركه في ثمانية الجمع ولو كان واجبا
 لما تركه للجمع الذى ليس بواجب ولذا كره صلى الله عليه وسلم في خبر المسمى صلاة كما ذكر
 الوضوء والاستقبال واركنا الصلاة (وقيل) كل (فرض كفاية) لانهم امن الشعار
 الظاهرة وفي تركهم ماتم اذن فعله لو تركها اهل البلدة وتولوا بخلاف ذلك على الاول (وانما

حضور الصلاة وهو لا يحصل الا بذات وعليه فيشترط في الذى يسمع أن يكون ممن يطالب منه الحضور (قوله وانما لم
 يجب الخ) أى عملا بقوله عليه الصلاة والسلام اذا أقيمت الصلاة فاقبلوا واذن لكم أحدكم (قوله وضعه في المجموع) أى القياس على
 الصلاة جامعة (قوله وفي المهمات بان ذلك) أى الصلاة جامعة (قوله في خبر المسمى صلاة) قد تنفع هذه المأزمة بانه اعتمادا كفى خبر
 المسمى صلاة ما يتوقف عليه الصحة وليس الاذان والاقامة منه وان قيل بالوجوب اه وقال سم على بهجة ما حاصله انه يجوز
 ان تركه في ثمانية الجمع لكونه من رخص المفسر كالجمع وان تركه للمسمى صلاة كترك ذكر بعض الواجبات له لعله به اه وأشار
 في شرح بهجة للتوقف في كل من الثلاثة بقوله قالوا حيث جعله مسلطا عليهم وهو خلاف ما سلكه الشارح هنا حيث غير الاسلوب
 فعبر عن الاول بقا لوا عن الاخيرين بقوله وبذلك على عدم الوجوب الخ وهذا قد يمنع ان في ترك الاذان لثمانية الجمع دلالة على عدم
 الوجوب بما يأتى من انه اذا ولى بين الصلوات يكتفى باذان واحد (قوله فعلية) أى على هذا القول (قوله وتولوا) أى قتال البغاة
 لا قتال المرتدين بخلاف ذلك أى الترتك على الاول أى فلا يتناولون وظاهره انه لا خلاف فيه وقد يشكل يجوز ان الخلاف =

في المقالة على ترك الجماعة بناء على أنهم اسلموا رأيهم في كلام بعضهم ان كل ما قيل فيه بالسنة وفيه شعار ظاهر اذ تركه أهل بلاد
قوتوا عليه ولكن الخلاف في غير الجماعة لعله شديد الضعف فلم يذكره (قوله وسائر النوافل) فعمل المعادة فلا يؤذن لها وان لم
يؤذن للدولى لأنها نقل ويحفل وهو الظاهر ان يقال حيث لم يؤذن للدولى سن الاذان لها لما قيل ان فرضه الثانية وفي كلام سم على
اج اتمرد في ذلك فليراجع وقياس ما تقدم من انه لو انتقل الى محل بعد ان صلى المغرب فوجد الوقت لم يدخل من وجوب الاعادة
للحضر فيه اعادة الاذان فيما لو انتقل الى المحل المذكور ووجد الوقت لم يدخل (قوله بل يكره ان يغير المكتوبة) هذا يشك على
ما يأتي للشارح من حرمة الاذان قبل الوقت ينسب مع ذلك بأنه من عبادات فاسدة الا ان يقال ما هنا فحتم على ما اذا لم ينو اي فرق
بينه وبين ما يأتي بان هذا الاذان للصلاة وفيها هو مشروع في الجملة بخلاف ذلك ولعل هذا الفرق اقرب لما ذكره حج جوابا عن
ايراد ما ذكر على اذان المرأة للساجدة حيث لم ترفع به صوتها وقصدت به الاذان من ان الاذان قبل الوقت فيه منابذة صريحة للشرع
بخلاف هذا الذي اقتضاه الدليل فيه عدم نية لا غير (قوله جار على القوانين) وهما السنة والفرضية فإداه بالقولين الخلاف
المذكور ولكنه على ما يفيد اصطلاح المصنف وجهان لا قولان ٢٩٩ (قوله ويقال في العبد) وينبغي نية عند دخول الوقت

وعند الصلاة ليكون نائبا عن الاذان
والاقامة اهـ حج والمعذرة لا يقال
الامرة واحدة بدلا عن الاقامة كما
يدل عليه كلام الاذكار للنووي
رحمى انه زيادى هذا وقد قال في
جعلهم اياه بدلا عن الاقامة نظر
فانه لو كان بدلا عنها للشرع للمنفرد
بل الظاهر انه ذكر شرع له لانه
الصلاة استثنى من الحاضر بن وايس
بدلا عن شئ (قوله ونحوه) هل يسن
اجابة ذلك لا يسنه بل لا حول ولا
قوة الا بالله وينبغي كراهة ذلك لنحو
الجنب اهـ سم على حج وقوله كراهة
ذلك أى قوله الصلاة جامعة لا كراهة
قوله لا حول ولا قوة الا بالله لما يأتي

يشترع للمكتوبة) من الخمس خرج المنذورة وصلاة الجماعة وسائر النوافل فلا يؤذن
لها ولا يقيم لعدم ورودها فيها بل يكره ان يغير المكتوبة كما صرح في الانوار وغير
يشترعان دون يسمان اشارة الى ان ذلك جار على القوانين (ويقال في العبد ونحوه) من
كسوف واستسقاء وتراويح وكل فعل شرعت له الجماعة وكذا وترس جماعة وترائح
فعله عن التراويح كما هو ظاهر بخلاف ما اذا فعل عقبها فان النداء لها نداه كذا قيل
والاقرب انه يقوله في كل ركعتين من التراويح وللو ترتم طلاقا لم يبدل عن الاقامة لو كانت
مطلوبة هنا (الصلاة جامعة) ينصب الاول بالانغراء والثاني بالحالية ورفعها على الابتداء
والغير ورفع احداهما على انه مبتدأ حذف خبره او عكسه ونصب الآخر على الانغراء
في الاول والحالية في الثاني لورود ذلك في الصلوتين في كسوف الشمس وقيسر به الباقي
وكالصلاة جامعة هلوا الى الصلاة او الصلاة رحكم الله اوحى على الصلاة كما في العباب
خلاف البعض وخروج يقوله في العبد ونحوه النافله التي لاتسن الجماعة فيها والتي تسن
فيها اذا صليت فرادى والمنذورة وصلاة الجماعة لان المشيعين اياها حاضررون فلاحاجة
لاعلامهم (والجديد نية) اى الاذان (للمنفرد) بالصلاة في صحراء او غيرها وان سمع اذان

من عدم كراهة اجابة نحو الحائض بذلك ونحوه وينبغي ان يوجه استحباب اجابة ذلك لا حول ولا قوة الا بالله بالقياس على اجابة
المقيم بذلك عند قوله حى على الصلاة حى على الفلاح يجامع أن كلا يستعمل من الحاضرين للقيام اليها واما أخذ من اجابة المؤذن
بذلك اذا قال الاصلوا في رجالكم فسمه ان ذلك مما قيل لقوات حضور الجماعة عليهم (قوله وكل فعل شرعت له الجماعة) أى وان
تدفعه وعلوه فالمراد بالندورة التي لاتسن فيها الجماعة صلاة تطاب منه فيها الجماعة بدون الندوة وندفعها كسنة الظاهر (قوله
بخلاف ما اذا فعلها عقبها) قال سم على حج وقد يقال هذا ظاهر ان كان قوله الصلاة جامعة بمنزلة الاذان فان كان بمنزلة الاقامة فقد
يتجه انه لا فرق بين تراخي فعله وعدمه وقياس كونه بمنزلة الاقامة الاتيان به اكل ركعتين من التراويح أى كناية تقدم اهـ وهو مضمون
قوله والاقرى انه يقوله في كل ركعتين من التراويح الخ (قوله على انه مبتدأ حذف خبره) فيه عسر ويمكن تقديره لما أى لنا جماعة
اى كائن للعبادة جامعة أى وهى الصلاة بدليل السباق أو منها جامعة وفيه شئ اهـ سم على حج (قوله وكالصلاة جامعة هلوا)
اى فى اداء اصل السنة والا فالاول افضل لو روده عن الشارع (قوله او الصلاة رحكم الله) اى او الصلاة فقط على ما يفيد كلام
المنهج او الصلاة الصلاة على ما في حج قال والاول افضل (قوله التي لاتسن الجماعة فيها) اى وان صليت جماعة (قوله فلا ساجدة
لاعلامهم) يؤخذ منه ان المشيعين لو كثروا ولم يعلموا وقت تقدم الامام للصلاة من ذلك لم يؤم ولا بعد فيه

(قوله اى لكن لم يتفق الخ لا معنى له اه من هاهنا)

(قوله يعمل على ما اذا اذاد الصلاة معهم) اى وصلى معهم اى لكن لم يتفق ذلك له فان لم يتفق صلاته معهم اذن وظاهر ذلك انه لا فرق بين ترك الصلاة معهم اعدراهم ولا والله لا فرق في ذلك بين كونه صلى في بيته او المسجد لكن قيد بعضهم كلام الاذرى بما اذا صلى معهم كما تقدم وعليه فيندب للمنفرد ٣٠٠ مطلقا مع اذان غيره اولا اراد الصلاة معهم اولا (قوله ويبلغ كل منهما

في الجهر ما لم يجهده نفسه) اى فيحصل له اصل السنة بمجرد الرفع فوق ما يسمع نفسه واحدا من المسلمين وكال السنة بالرفع طاقته بلا مشقة نوع ذلك لولم يسمع من البلد الا جاب لم يسقط الطلب عن غيرهم كما مر (قوله مدى) اى غاية صوت المؤذن فالمدى يفتح الميم يكتب بالياء وهو غاية الشئ (قوله ولا انس) ظاهره ولو كان كافرا ولا مانع منه (قوله الا نهله يوم القيامة) اى وشهادتهم سبب اقربه من الله لانه يشهد بشهادتهم له بالقيام بشعائر الدين فيجازه على ذلك وهذا الثواب العظيم اغني يحصل للمؤذن احتسابا المداوم عليه وان كان غيره يحصل له اصل الثواب (قوله وقعت فيه جماعة) زاد حج أو صلوافيه فرادى ومثله في شرح الروض وفيه ايضا انه اذن اثبات الصلاة وعليه فلو صلاوا بلا اذان استحب الاذان والرفع مع ان علة المنع موجودة انتهى سم (قوله فالحكمكم كذلك) اى انه لا يرفع (قوله وقد فاته عليه الصلاة والسلام صلوات) قال المحلى وهى

غيره كفى التحقيق والنتيجة وجزم به ابن المقرئ في روضه وهو المعتمد وما في شرح مسلم من انه ان سمع اذان الجماعة لا يشرع وقوا الاذرى يعمل على ما اذا اراد الصلاة معهم ففي كلام ابن الرفعة ما يصرح بذلك ويكنى في اذان المنفرد اسماع نفسه بخلاف اذان الاعلام كما يأتى والتقديم لا يندب له لان المقصود من الاذان الاعلام وهو منتف في المنفرد قال الرافعى بعد ذكر القولين في الجديد كالوجيز والجمهور اقتصر واعلى انه يؤذن ولم يتعرضوا للخلاف وافهموا في الروضة بترجيح طريقهم واكتفى عنها انا بذكر الجديد كالحرد (ويرفع) المنفرد (صوته) ندبا الاذان فوق ما يسمع نفسه ومن يؤذن للجماعة فوق ما يسمع واحد منهم ويبلغ كل منهما في الجهر ما لم يجهده نفسه لما في البخارى عن عبد الله ابن عبد الرحمن بن ابى صعصة ان ابا سعيد الخدرى قال له انى ارا لك تحب الغنم والبادية فاذا كنت في غنك او باديك فاذنت للصلاة فارفع صوتك بالنداء فانه لا يسمع مدى صوت المؤذن بن ولا امر ولا نسي الا شهد له يوم القيامة سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم اى سمعت جميع ما قلته لك بخطاب لى اى من النبي صلى الله عليه وسلم كما فهمه الامام والغزالي والماوردي وأوردوه بالنظر الدال على ذلك اى لم يوردوه بالنظر الحديث بل بمعناه فقالوا ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لابي سعيد الى آخره لانه يظهر به الاستدلال على اذان المنفرد ورفع صوته (الاجمعي) اى وضوء من مدرسة ورباط من امكنة الجماعة (وقعت فيه جماعة) فلا يرفع صوته به وقول الروضة كما صلاها وانصرقوا امثال لا يندب فلو لم ينصرفوا فالحكم كذلك لانه ان طال الزمن بين الاذنين توهم السامعون دخول وقت صلاة اخرى والا توهموا وقوع صلاتهم قبل الوقت لاسيما في يوم الغيم (ويقيم للقاتنة) المشروطة من يريد فعلها لانها الافتتاح الصلاة وهو وجود (ولا يؤذن) لها (في الجديد) لزوال وقتها وقد فاته عليه الصلاة والسلام صلوات يوم الخندق فتضاها ولم يؤذن لها رواه الشافعى واحمد في مسندهما باسناد صحيح قاله في المجموع وجازاهم تأخير الصلاة لاشتغالهم بالقتال ولم تكن نزلات صلاة الخوف والقديم يؤذن لها اى حيث تفعل جماعة ليجمع القديم السابق في المؤداة فانه اذا لم يؤذن المنذر لها فانما ثلثة اولى كما قاله الرافعى وعلى ما تقدم عنه من اقتصار الجمهور في المؤداة على انه يؤذن مجرى القديم هنا على اطلاقه كذا الفاء الشارح (قلت القديم اظهر والله اعلم) وهو انه يؤذن لها وان لم تفعل جماعة الحديث مسلم انه صلى الله عليه وسلم نام هو واهله عن الصبح حتى طاعت الشمس

الظهر والعصر والمغرب انتهى وقد يعارض هذا ما مر للشارح بعد قول المصنف ويسن تقديمه اى القاتن فساروا على الحاشية التى لا يخاف فوتهم من قوله استدلالا على ذلك الحديث الخلفى قد انه صلى الله عليه وسلم صلى يومه العصر بعد ما غربت الشمس ثم صلى بعدها المغرب انتهى فانه صريح في ان المغرب لم تنسه ويمكن انه تعدد القرات في أيامه فلا تعارض (قوله انه صلى الله عليه وسلم نام) استشكل هذا الحديث نحن معاشر الانبياء تمام اعيننا ولا تمام قلوبنا واجاب عنه السبكي بأن =

للإتيان نومين فكان هذا النوم من النوم الثاني وهو خلاف نوم العين واجاب غيره بجواب حسن وهو ان دخول الوقت من وظائف العين والاعين كانت نائمة وهذا لا ينافي استيقاظ القلوب انتهى وقد يتوقف في هذا بأن يقطعه القلب يدرك به الشمس كما يقع ذلك لبعض أمته فكيف هو صلى الله عليه وسلم وقد يجاب ايضا بأنه فعل ذلك للتشريع لان من نأمت عيناه لا يخاطب بأداء الصلاة حال نومه وهو صلى الله عليه وسلم مشارك لأمته الأفعال اختص به ولم يرد اختصاصه بالخاطب حال نوم عينيه دون قلبه فقامل (قوله ثم أذن بلال) أي بأمره صلى الله عليه وسلم (قوله ثم صلى صلاة الغداة) أي الصبح (قوله كما كان يصنع كل يوم) أي من تقديم سنة الصبح والاستغفار بالتسبيح من الأبداء القرض اذ كان (قوله فان كان فوات لم يؤذن) أي لم يشرع لها الاذان وهو تفرع على التقديم الرابع وعلى مقابلة (قوله في وقت واحد) أي بأن كان والاها (قوله أما اذا لم يؤذن) محترز الموالاة المشارة اليها بقوله في وقت واحد كما مر وهل يضرب في الموالاة رواب ٢٠١ القرائن ام لافيه نظرو يؤخذ من قول حج بعد قول المصنف الاتي وشرطه

الوقت الخ مانعه وبه يعلم ان الكلام لمباحة لا يؤثر في طول الفصل وان الطول انما يحصل بالسكوت او الكلام غير المندوب للاحاجة انتهى ان الفصل بالروايات لا يضرب في الموالاة لانهم ائندوبة وبؤيده قوله بعد ان الفصل بين الجمعة وخطبتهم يضرب اذا كان بقدر ركعتين بأخذ ممكن كالفصل بين صلاتي الجمع بخلاف الفصل بين الإقامة والصلاة وبخلاف الفصل بين الاذان والاجابة فانه لا بد فيه من زيادة على ذات بحيث لا ينسب الثاني للاول اصلًا قال وفرق بين الواجب والمندوب (قوله عقب سلامه من الفاتنة) قضيه انه لو دخل وقت الحاضرة وهو في أثناء الفاتنة أو قبل ان أحرم

فساروا حتى ارتفعت ثم نزل فتوضأ ثم أذن بلال بالصلاة وصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين ثم صلى صلاة الغداة وصنع كما كان يصنع كل يوم والاذان حق للترغيب على القديم الاصح وعلى الجديد لا وقت (فان كان فوات لم يؤذن) من أراد قضاءها في وقت واحد (غير الاولى) بالخلاف كما في المحرر والروضة اما الاولى ففيه الخلاف المتقدم ولو كانت الاولى فاتتة وقدمها على الحاضرة أو كانت غير فريضة الوقت وقد قدمها في جميع التأخير أذن للاولى فقط كما رجحه المصنف لانه الثابت من فعله صلى الله عليه وسلم اما اذا لم يؤذن فيؤذن الثانية ولو صلى فاتتة قبيل الزوال اذن لها ثم اذنا دخل وقت الظهر عقب سلامه من الفاتنة اذن للظهر ايضا وكذا الوأخر مرددا لا آخر وقتها واذن لها ثم عقب سلامه دخل وقت مؤداة اخرى فيؤذن لها كما قاله المصنف ويؤخذ من قولهم انه لو والى بين صلاتين لم يؤذن غير الاولى ما لم يدخل وقت الثانية انه لو صلى حاضرة واذن لها وتذكر فاتتة وقبيلها عقبها لم يؤذن للفاتنة لان تذكرها ليس بوقت حقيق لها وهو ظاهر وحيث لم يؤذن للثانية قبيلها اقام لكل لانه صلى الله عليه وسلم جمع بين المغرب والعشاء بمؤدلة باذان واخامتين رواه الشيخان من رواية جابر ورويان رواية ابن عمر انه صلىهما باقامتين واجابوا عنه بأنه انما حفظ الإقامة وقد حفظ جابر الاذان فوجب تقديمه لزيادة علمه وبأن جابر استوفى حجة النبي صلى الله عليه وسلم واتقوا فهو أولى بالاعتماد (وينسب لجماعة النساء الإقامة) بأن فعلها احداهن فلوصلت وحدها اقامت لنفسها ايضا ولو اقامت لرجل او خنتي لم يصح (لا الاذان على المشهور) فعسما

اكن بعد الاذان لها لا يؤذن للحاضرة وقضية قول المنهج لم يدخل وقتها قبل شروعه في الاذان الخ خلافة وهو الوجه فليست امل فقوله عقب سلامه مثال لا قيد (قوله اذن للظهر ايضا) اعل وجهه انه لما كان الاذان قبيل دخول وقت الحاضرة لم يصلح لكونه من سنن (قوله ويؤخذ من قولهم) وجهه أخذه ان الوقت حيث أطلق في عبارة الفقهاء انصرف للحقيق (قوله وتذكر فاتتة وقبيلها عقبها لم يؤذن) اني ما لو اذن واراد ان يصلي ثم عرض له ما يقتضي التأخير واستقر حتى خرج الوقت فهل يؤذن لها أخذ من اطلاقهم الاذان للفاتنة أولا فيه نظر والاقرب انه لا يؤذن لانه وقع منه اذان هذه الصلاة وان تأخرت عنه والموالاة بين الاذان والصلاة لا يشترط (قوله استوفى حجة النبي صلى الله عليه وسلم) أي تتبعها واستقرأها فاضبط جميع ما وقع له فيها من الافعال الظاهرة (قوله ولو اقامت لرجل او خنتي لم يصح) وقباس حرمة الاذان قبل الوقت لكونه عبادة فاسدة حرمة اقامتها ان ذكر ويحتمل خلافه وهو الاقرب لما مر عن حج في اذان المرأة (قوله لا الاذان) أي فلا يسب لهن وان فقد الرجال

(قوله لان الاذان يخشى من رفع المرأة صوتها به الفتنة) الاولى التعليل بقوله لان الاذان من وظائف الرجال وذلك لان ما ذكره يقتضي انه لو لم يكن ثم اجنبى استحب وهو خلاف ما عهده (قوله ولو اذنت المرأة للرجال الخ) المتبادر من السياق ان الكلام فيما لو اذنت للرجل المراد للصلاة وهو يقتضي انه لا يحرم اذانها خاف المسافر ولو رجلا ولا فيما لو توفت الغيبان ونحو ذلك مما شرع فيه الاذان غير الصلاة وهو ظاهر بناء على ان العلة في حرمة اذانها من وظائف الرجال وفي فعلها لثبته بهم بناء على ما هو الظاهر ان الذي من وظائفهم الاذان للصلاة لا مطلقا اما على التعليل بحرمه نظرهم لها فمقتضاها حرمة ذلك حيث كان ثم اجنبى مطلقا الان يقال انما يسن النظر للمؤذن حيث اذن للصلاة فليست له ونقل عن شيخنا الزياى بالدرس حرمة اذانها في ذلك كله وان لم ير ذلك فاجاب بان ظاهرا طلاقهم انهم الاذن انتهى وما نقل عن م لا يفيد حرمة اذانها وانما يستدعي عدم طلبه من ذلك الاحوال وعدم ٣٠٢ الطلب لا يستدعي الحرمة (قوله لحرمة نظرهما) اى المسبب عن اذانها

فانه يسن النظر الى المؤذن كما يأتى وهل يحرم على سامعها السماع فيجب سد الاذان ام لا فيه نظر والا قرب الثاني لانه لا يحرم سماع الغناء منها ونحوه الا عند خوف الفتنة قال في الابواب وحيث حرم عليها ذلك فهل تناب ام لا كما في الجهور محل نظر والا قرب الاول كالصلاة في المغصوب انتهى اقول وقد يقال بل الا قرب الثاني ويقرق بينهما بان الصلاة مطلوبة منها شرعا ومعاقبة على تركها فان ثبت على فعلها في الممكن المغصوب وجاز ان يكون العقاب بغير حرمان الثواب بخلاف ما هنا فانها منهية عنه فلا تناب عليه (قوله في هذه) هي قوله والنساء (قوله كما هو ظاهر) ظاهره وان لم يرفع وبشكل مما قدمه

لان الاذان يخشى من رفع المرأة صوتها به الفتنة والاقامة لاستقامتها في المصاحرين وليس فيها رفع كالاذان والثاني يند بان اذنتها ما وادع من ان لا ترفع صوتها فوق ما سمع صواحبها والثالث لا يند بان الاذان للمصاحرين والاقامة تتبع له ولو اذنت المرأة للرجال او الخنثى لم يصح اذانها وانما حرمة نظرهم لها اليها وكذا لو اذنت الخنثى للرجال او النساء ورفع في هذه صوتها فوق ما يسمعون او الخنثى كما هو ظاهر لحرمة نظر الكل اليه وقدا على ما يأتى في الامامة وان توزع في القياس ولا فرق في الرجال بين المصاحرين وغيرهم كما اقتضاه كلامهما وهو المعتمد لا قلما أشار اليه الاسنوى وان قال الشيخ انه القياس لان الاذان من شعار الرجال فلا يصح لهم من غيرهم لاسيما وفي رفعه الصوت بدقته بالرجال اما اذا اذن كل من المرأة والخنثى لنفسه او اذنت المرأة لانساء كان جائزا غير مضتب كما مر ولا يشكل حرمة اذانها بجواز غنائهم مع اسقاع الرجل له لان الغناء يكره للرجل استماعه وان امن الفتنة والاذان يستحب له استماعه ولو جوزه له المرأة لادى الى ان يؤمر الرجل باسقاع ما يخشى منه الفتنة وهو مجتمع ولان فيه تشبها بالرجال بخلاف الغناء فانه من شعار النساء ولان الغناء ليس بعبادة والاذان عبادة والمرأة ليست من اهلها فيحرم عليها تعاطيها كما يحرم عليها تعاطي العبادة الفاسدة ولانه يستحب النظر الى المؤذن حاله اذانه فلو استعجبنا المرأة لامر السامع بالنظر اليها وهذا بخلاف ما في الشارح ولان الغناء منها الغناء لا الجانب الذين يؤمن افتقارهم بصوتها والاذان مشروع لغيرهم فلا يحكم بالامن من الافتقار فذهبت منه وفارق الرفع هنا الرفع بالتبعية بان الاصغاء اليها غير مطلوب ويؤخذ مما تقدم في الفرق بين غنائها واذانها من

في اذانه للنساء حيث قد يرفع الصوت مع انهم يحرم نظرهم اليه الان يقال مراده تشبيه اذان الخنثى قولنا للتغاني بأذانه للنساء في جميع ما قدمه وقوله لحرمة الخ اى لان اذانه قد يجبر الى نظر الرجال اليه فلا تتوقف الحرمة على نظرهم اليه بالذات (قوله او اذنت المرأة) اى اما اذا اذنت الخنثى للخنثى فيحرم على ما اقتضاه كلامه وفيه ما مر من قولنا الان يقال مراده تشبها اذان الخنثى الخ وقوله كان جائزا اى بلا كراهة حيث اذنت بقدر ما يسمعون ولم تقتصد الاذان الشرعى فان رفعت فوق ذلك او ارادت الاذان الشرعى حرم وان لم يكن ثم اجنبى (قوله والمرأة ليست من اهلها) اى من اهل تلك العبادة وجعل الاذان عبادة لا يأتى بناء على ما ذكره الشيخ في شرح المنفردة من ان العبادة ما تتوقف على تبة فاعلها اطلاقا اى في المسئلة خلافا فتم من اعترفي العبادة بحج الثواب على الفعل ومنهم من اعتبر مع ذلك التوقف على التبة (قوله بان الاصغاء اليها) اى التلبية

(قوله ومن ان فيه تشبها بالرجال) اخذ بعضهم من هذا عدم حرمة الاذان على الامرء الجليل لانه من الرجال فليس في فعله تشبه بغير جنسه وبناء على ان فعله تحريم الاذان على المرأة من كسبة من التشبه بالرجال وحرمة النظر اليه او خوف الفتنة بهما معا والحكم اذا عمل به له من كسبة من علمين ينتفي بالتفاه واحداهما والتشبه منتف في حق الامرء فينتفي تحريم الاذان عليه (قوله وعدتها بالترجيع) اي وهو سنة كايأتي في كلام المصنف فلو تركه صرح اذانه (قوله تسع عشرة كلمة) اي فلو تركه كلمة من غير الترجيع لم يصح اذانه وقضية قول حج انه لو أتى ٣٠٣ بكلمة منه على وجه يحل بهما لم يصح انه اذا خذف مشددا بجح في يحل

بمعنى الكلمة لم يصح اذانه وينبغي ان لا يس من ذلك فك الادغام في تشهد ان لا اله الا الله لانه أتى بالاصل ولا اخلال فيه وعلمه فيفترق بينه وبين فك الادغام في التشهد حيث قيل بأنه يضر بان امر الصلاة اضيق من الاذان فيحفظ فيه على كمال صفاته (قوله وعدة كلماتها) اي الاقامة (قوله كخط يتي الجمعة) قضية ان الثانية اقصر من الاولى وفيه ان الاركان فيهما ثلاثة وان الآية تهكفي في احدهما وانه يجب الدعاء للمؤمنين في الثانية فالثانية اطول من الاولى الا ان يقال يستحب تطويل الاولى على الثانية بأذكار زيادة على الاركان فليراجع من بابه او المراد انهم انقص باعتبار ما جرت به عادة الخطباء من المبالغة في الوعظ في الاولى والاختصار في الثانية وتحققها ما أمكن (قوله اذا عمل به) اي

قوانا ان الاذان عبادة وابست من اهلها ومن ان فيه تشبها بالرجال ومن انه يستحب النظر الى المؤذن عدم حرمة رفع صوتها بالقراءة في الصلاة وخارجها وان كان الاصغاء للقراءة مندوبا وهر ظاهر واقفي بالدرجة الله تعالى فقد صرحوا بكراهة جهرها بها في الصلاة بخضرة أجنبي وعلوه بخوف الاقنات (والاذان) اي معظمه (مثنى) معدول عن اثنين اثنين لان كلمة التوحيد في آخره مفردة والتكبير في أوله اربع للتتابع (والاقامة) اي معظما (فرادى) لان لفظ الاقامة والتكبير في اولها وآخرها مثنى للتتابع ايضا وكلمات الاذان مشهورة وعدتها بالترجيع تسع عشرة كلمة وعدة كلماتها احدى عشرة لان الاذان والاقامة امران يتقدمان الصلاة لاجلها فكان الثاني منهما انقص من الاول كخطبة الجمعة ولان الاقامة ثان لا اول يقتض كل منهما تكبيرات متوالية فكان الثاني انقص من الاول كتكبيرات صلاة العبد ولان الاذان اوفى صفة من الاقامة لانه يوقى به من التدوير رفع به الصوت فكان اوفى قدرا منها كالركعتين الاولىين لما كانتا اوفى صفة بالجهر كانتا اوفى قدرا بالسورة (اللفظ الاقامة) لخبر ان امر بلال ان يشفع الاذان ويوتر الاقامة الا لفظ الاقامة متفق عليه واستثناء لفظ الاقامة من زيادته (وبين ادراجها) اي ادراج كلماتها وهو الاسراع بها اذا ادراج الطي ثم استعير لادخال بعض الكلمات في بعض لما صح من الامر به ولان الاقامة للحاضر بين فالادراج فيها اشبه والاذان للغائبين فالترجيل فيه أبلغ وما قاله الهروري من ان حوام الناس يقولون اكبر بضم الراء اذا وصل هو القيام كما قاله الشيخ وان ذهب المبرد الى فتح الراء من اكبر الاولى وتكبير الثانية وقال لان الاذان مع موقوف فكان الاصل اسكانها لكن المارفت قبل فتحة همزة الله الثانية فتحت كقوله تعالى الم الله وجرى على كلامه ابن المقرئ في روضه انما عمل به ممنوع لان الوقف ليس على اكبر الاول وليس هو مثل ام كما هو ظاهر للمأمل (وترتيله) وهو التأتى (والترجيع فيه) اي الاذان كما رواه مسلم عن ابي محمد وروى عنه من تكبيري كفى الاخلاص لكونه ما المنجيين من الكفر المذمومين في الاسلام وتذكره في اول الاسلام ثم ظهر هـ ما

المبرد (قوله كما هو ظاهر للمأمل) اي فان وضع يده على السكون ولا كذلك التكبير (قوله وترتيله) يستغنى التكبير فانه يجمع كل تكبيرتين في نفس خلفه لفظه كذا بخط شيخنا بر على المحلى سمع على حج وقوله في نفس قال حج اجمع وقفة لطيفة على الاولى فان لم يتقف فالاولى الضم وقيل الفتح (قوله والترجيع فيه) اي الاذان الخ سئل مر هل يسمن الترجيع في الاذان في اذن المولود ونحوه ام لا فاجاب بأنه لا يسمن فيه وانما يسمن في الاذان للصلاة هكذا قرأه بعض الطلبة بالدرس وقرأ بعض أيضا خلافة قراجه

(قوله وهو الاسرار) اي قبل الايمان بهما جهر او يأتى بالاربع ولا يقال في العباب فلولم يأت بهما سرا أو لا أتى بهما بعد الجهر انتهى (قوله فهو اسم للاول) اي للقول سرا لكن التعليل بما ذكره من قوله لانه رجع الخ لا يناسبه (قوله متوسط الخطئة) اي غير كبير (قوله وهو من ثاب ٣٠٤ اذ ارجع) واصله ان يجي الرجل مستصر خالوج يشوب ليري

فسمى الدعاء تنويلا لذلك وللامام احتمال بركيته انتهى سم على منهج (قوله ويشوب في أذان القائسة) اي في كل من أذاني الصبح على ما يأتي ويؤلى بين أذانيه (قوله فهو رد) اي مردود (قوله والمظلمة) المراد بها الظلام ناشأ عن غوص صاحب اما الظلمة المعتادة في أواخر الشهر لعدم طلوع القمر فيها فلا يستحب ذلك فيها (قوله ان يقول بعد الاذان) اي يبدل التشويب (قوله الأصلا في رحالكهم) اي مرتين لانه يبدل عن التشويب (قوله انه لو قاله) اي التشويب وقوله موضا اي عن حى على الصلاة (قوله حى على خير العمل) اي اقبلوا على خير العمل (قوله فان اقتصر عليه لم يصح) والقياس حينئذ حرمة لانه صار متعاطيا للعبادة فاسدة (قوله ولراكب المقيم) اي جالسا اخذ من قول بعدد راكبا جالسا (قوله بخلاف المسافر) اي فلا يكره له الاذان راكبا جالسا عمرة (قوله لا بدله منه) اي من النزول (قوله ترك القيام) اي للمسافر كما يشهر به قوله وبوجه الخ فلا ينافي ما مر في قوله فيكره

وهو الاسرار بكلمتي الشهادتين بعد التكبير معي بذلك لانه رجع الى الرفع بعد ان تركه اولى الشهادتين بعد ذلك كرهما فهو اسم للاول كما في المجموع والتصديق والمقاتل والتحرير وقضية كلام الروضة كما صلاها انه لهما وما ذكره في شرح مسلم من انه اسم للثاني نسب فيه الى السهو والاوجه ما في المجموع والمراد بالاسرار بهما ان يسمع من يقر به او اهل المسجد ان كان واقفا عليهم والمسجد متوسط الخطئة كما صححه ابن الرفعة ونقله عن النص وغيره وما ذكره تفسير مرادوا للاختيصة الاسرار ان يسمع نفسه لانه ضد الجهر (و) يس (التشويب) ويقال التشوب بالثالثة فيهما (في) اذاني (الصبح) وهو ان يقول بعد الخيلتين الصلاة خير من النوم مرتين اي المظلمة للصلاة خير من الراحة التي تحصل من النوم لوروده في خبر ابي داود وغيره ما بناه جليل كما في المجموع وهو من ثاب اذ ارجع لان المؤذن دعا الى الصلاة بالجميع ليعين ثم عاود دعا اليه بذلك وخص بالصبح لما يعرض للنائم من التكاسل بسبب النوم ويشوب في أذان القائسة ايضا كما صرح به ابن عجيل اليحيى نظر الاصله ويكره تنوييه بغيره بالخبر الصحيحين من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد ويسن في اللذة الماطرة أو المظلمة أو ذات الريح ان يقول بعد الاذان وهو الاولى أو بعد الجميعين الأصلا في رحالكهم لم يصح من الامر به وقضية قوله في قول ابن عباس يرفعه لا تنقل حى على الصلاة اي لا تنقل ذلك مدة تصرا عليه انه لو قاله عوضا لم يصح أذانه وهو كذلك وبه صرح ابن الاستاذ خلافا لما في الاسعاد وشرح المنهاج للكمال الدميري ويكره ان يقول مع الجميعتين حى على خير العمل فان اقتصر عليه لم يصح كما صرح به ابن الاستاذ ايضا خلافا لمن وهم فيه (و) يس (ان يؤذن قائما) لانه صلى الله عليه وسلم بالا بالقيام ولانه ابلغ في الاعلام فيكره للقاعد ولله مضطجع اشد ولراكب المقيم بخلاف المسافر لا يكره له ذلك لحاجته للركوب لكن الاولى ان لا يؤذن الا بعد نزوله لانه لا بد له منه للقرينة وقضية كلام الرازي انه لا يكره ترك القيام ولو غير راكب وبوجه بأن من شأن السفر التعب والمشقة فسو ح له ومن ثم قال الاسنوي ولا يكره له ايضا ترك الاستقبال ولا الماشي لاحتماله في صلاة التقليل في الاذان اولى والاقامة كالاذان فيما ذكر والاوجه ان كلامه ما يجزى من الماشي وان بعد عن محل ابتداء بحيث لا يسمع آخره من مع قوله ان فعل ذلك لنفسه فان فعلها غيره كان كان ثم مع من يمشي وفي محل ابتداء غيره اشترط ان لا يبعد عن محل ابتداء بحيث لا يسمع آخره من مع اوله والالم يجزه كما في المقيم وسن ان يتوجه (للتبلي) لانه المقول سابقا وخلفا

للقاعد الخ (قوله والاوجه ان كلامه ما يجزى) قد اشعر عبارته باختصاص الاجزاء على هذا الوجه ولا سيما بالمسافر واصله جرى على الغالب من ان غيره لا يمشي في أذانه ولا اقامته (قوله والالم يجزه) اي لم يجز من لم يسمع السكك ويؤخذ منه ان ما جرت به العادة من الدوران في الاذان انه ان سمع آخره من مع اوله كفى والا فلا وسبأ في ذلك عن سم

(قوله منارة) اى ونسب المذنبه أيضا (قوله ولا يلتفت في قوله الصلاة خير من النوم) اى ولو ترتب على عدم الالتفات عدم سماع بعضهم (قوله ويستحب ان يؤذن على عال) ظاهره وان لم يحتج اليه ويدل له قوله بخلاف الإقامة لا يستحب فيها ذلك الا اذا احتج اليه وبعبارة جج وان يؤذن ويقيم قائما وعلى عال احتج اليه اهـ وظاهره رجوع القيد لكل من الاذان والاقامة وهو مخالف لمقتضى قول الشارح بخلاف الإقامة والاقرب ما اقتضاه كلام الشارح لان الاذان شرع للاعلام والغرض به اظهار الشعار وكونه على عال اظهر في حصول المقصود به وفي سم على منهج ٣٠٥ قال مـ ولا يدور عليه فان دار كنى

ان سمع آخر اذانه من سمع أوله والافلا (قوله كسار) ظاهره وان قربت مواضع الاذان وكثرت والمنارة بشخ الميم جمعها مناور بالواو لانه من النور ومن قال منائر وهمز فقد شبه الاصل بالرائد كما قالوا مصاب بالهمز واصله مصاب (قوله وسطح) للاتباع الشيخ غير مـ وورد ايضا في حديث عبد الله الرائي انه قال رأيت في المنام رجلا قام على جذم حائط فأذن الخ رواء البيهقي والجزم الاصل انتهى سم على منهج (قوله من بقية أصابعه) قضيته استواؤها في حصول السنة بكل منها وان لو فقدت أصابعه السك لم يضع الكف وفي حاشية سم على جج قوله سبابية فلو تعذرا لتعذر فقد هما النجيه جعل غيرهما من أصابعه بل لا يعد حصول اصل السنة بجعل غيرهما ولو لم تعذرا وعليه فعل الفرق بين هذا وما قالوه في التمسك من انه لو قطعت سبابية لا يرفع غيرها ان غير السبابية طالب له صفة يكون

ولانها أشرف الجهات فلو ترك ذلك مع القدرة كره واجراه لانه لا يحل به ويسن ان يلتفت في الاذان والاقامة بوجهه لا بصدرة من غير أن ينتقل عن محله ولو على منارة محافظة على الاستقبال بينما مر في قوله جى على الصلاة مرتين ويسار اخرى في جى على الفلاح كذلك حتى يتمها في الالتفاتين لما رواه الشيخان عن ابي جحينة قال رأيت بلالا يؤذن فجاءت أتبع فاههنا وههنا يقول يمينا وشمالا جى على الصلاة جى على الفلاح وفي رواية لابي داود باسناد صحيح فلما بلغ جى على الصلاة جى على الفلاح لوى عنقه يمينا وشمالا ولم يستدر واختصت الجميع اثنان بالالتفات لان غيرهما ذكر الله تعالى وهما خطاب الاذى كالسلام في الصلاة يلتفت فيه دون ماسوا من أذكارها ويفارق كراهة التفات الخطيب في الخطبة بانه يعظ الخاشعين فالادب في حقه ان لا يعرض عنهم وانما لم يذكره في الإقامة بل يندب كما مر لان القصد منها الاعلام فليس فيه ترك أدب ولا يلتفت في قوله الصلاة خير من النوم كما اقتضاه كلامهم مـ وصرح به ابن عجيل اليماني ويستحب ان يؤذن على عال كمنارة وسطح للاتباع ولزيادة الاعلام بخلاف الإقامة لا يستحب فيها ذلك الا ان احتج اليه الكبير المسجد كما في المجموع وفي البحر لو لم يكن للمسجد منارة من ان يؤذن على الباب ويشفي بقيته بما اذا تعذر في سطحه والافهو اولى فيما يظهر ويسن للمؤذن جعل أصبعيه في صماخيه لما صح من فعل بلال بحضورته صلى الله عليه وسلم والمراد انما سبابية ولانه اجتمع للصوت وبه يستدل الاصم او من هو على بعد على كونه اذا نافيكون الباع في الاعلام فيجيب الى فعل الصلاة لانه يسن له اجابة المؤذن بالتول بخلاف الإقامة لا يسن فيها ذلك ولو تعذرت احدى يديه لعله جعل السبابية فقط نعم ان كانت العمالة سبابية فيظهر جعل غيرهما من بقية أصابعه (ويشترط ترتيبه) اى الاذان ومثله الإقامة للاتباع ولان تركه يؤهم اللعب ويحل بالاعلام فان عكس ولو ناسيا لم يصح ويبني على المنتظم منه والاستئناف اولى ولو ترك بعض الكلمات في خلالة أتي بالترك واعاد ما بعده (ويشترط) (موالاته) وكذا الإقامة لان ترك ذلك يحل بالاعلام فلا يفصل بين كلماته بسكوت او كلام طويل نعم لا يضر بسيرهما ولو عدا كسير نوم وانما وجوز لعدم اخلاله بالاعلام ويسن ان يستأنف

٣٩ به ل عليها فرفعهما بدل السبابية بقوت صفتها بخلافه هنا (قوله اى بالمتروك) اى حيث لم يطل الفصل عما أتى به من غير المنتظم بين المنتظم وما كدل به (قوله او كلام طويل) ظاهره وان كان ذلك لعذر كذا راعى او اندا من قصده حية وقضية مأمرة عن جج من قوله لا حاجة خلافه وكذا ما أتى من قول الشارح وقد يجب الانذار لصحة الخ (قوله نعم لا يضر) الاولى ان يقول ويخرج بالاطول بل الخ (قوله لعدم اخلاله بالاعلام) قال جج فان نفيس بان مضي ذلك اى الزمن الذى يحل بالاعلام

== اعادها وظاهر ان الكلام في غير الجمعة اى في غير خطبة الجمعة والصلاة لوجوب الموالات فيها او يحتمل الواجب مالا يحتمل
 لغیره ومن ثم ينبغي ان يضبط الطول المضرب فيها اى في الجمعة بتدريج كعتين باخف ممكن أخذ من نظيره في جميع التقديم ولا يضرب
 الطول هنا بل لما تقرر من الفرق بين الواجب والمندوب (قوله في غير الاولين) هما يسير الكلام والسكوت (قوله وان يؤخر الردة
 السلام) اى وسن له ان يؤخر الخ (قوله لما كان معذورا سوغ له) قضيته وجوب الردة بعد فراغ الاذان وهو مخالف لما في الايات
 المشهورة التي اولها ردة السلام واجب الاعلى الخ حيث عذفها الاذان من الصور المسقطه للردة لكنه موافق لما هو المعتمد من
 وجوب الردة على الخطيب اذ سلم عليه (قوله وقد يجب الانذار) اى وان طال ولا يطل به الاذان على ما مر (قوله بل عدم الصارف)
 قال صح وشرطه عدم الصارف وكذا الاقامة فلو قصد تعليم غيره لم يعتد به لا النية على الاصح ومن ثم ينبغي نفيها وفتح على الاصح
 انه لو كبر تكبیرتين بقصد ثم اراد صر فهما اللاتامة لم ينصرفا عنه فينبى عليهم ما وفى التفريع نظر انتهى ولم يبين وجه النظر والذي
 يظهر عدم تأتى النظر فيها قاله لان الصارف انما يمنع العصاة اذا كان متارنا للفظ اما بعده فلا حث قصد الاذان بالاكبرتين
 سببنا منه فلا يتأتى صر فهما بعد فان لم يطل الفصل فلا وجه مانع البناء وبقي ما لو اذن لدفع اقوال الغي لان مثلا وصادف دخول
 الوقت فهل يكفى ام لا فيه نظر والاقرب الاول ٣٠٦ (قوله والاقامة عدم بناء غيره) ومنه ما يقع من المؤذنين حال اشتراكهم

في الاذان من تقطيع كلمات
 الاذان بحيث يذكروا واحد بعض
 السكامة وغيره باقيا وينبغي حرمة
 ذلك لانه تعاطا عبادة فاسدة لا
 ان يقال طرق ذلك يبطل خصوص
 الاذان ويبقى كونه ذكرا فلا يحرم
 لكن مقتضى تعليل حرمة الاذان
 قبل دخول الوقت بكونه عبادة
 فاسدة خلافه (قوله لنتطقه
 بالشهادتين) هذا يدل على انه
 لا يشترط في صحة الاسلام عطف
 احدى الشهادتين على الاخرى
 لان الشهادتين في الاذان لا عطف

في غير الاولين وكذا فيه ما في الاقامة فكأنهم القرب من الصلاة وتأكد ما يساغ فيها
 بقا من البتة بخلاف الاذان ولو عطف من لان يحمد الله في نفسه وان يؤخر ردة السلام
 وتشعبت العاطس الى الفراغ وان طال الفصل كما هو مقتضى كلامهم ووجهه انه لما
 كان معذورا سوغ له في التمدد لمع طوله لعدم تنصيره بوجه فان لم يؤخر ذلك للفراغ
 بخلاف السنة كالتكلم ولولمصلحة وقد يجب الانذار نحو حبة تقصد محبة ما ورأى
 نحو ما يرى بان يتبع في نحو يترو ولا يشترط للاذان نية بل عدم الصارف فلو ظن انه يؤذن
 للظهر فكانت العاصية صرح ويشترط في كل من الاذان والاقامة عدم بناء غيره على ما في
 به لان عدم ذلك يورث التمس غالباً فلا فرق بين ان يشتمها صوتا ولا (وفي قول لا يضرب
 كلام وسكوت طويلان) بين كلماتها كبقية الاذكار ومحل الخلاف حيث لم يشتم
 الطول فان شتم بحيث لا يسمى مع الاول اذانا في الاذان واقامة في الاقامة استأنف
 جرما (وشرط المؤذن) والمقيم (الاسلام) فلا يصحان من كافر لان في اتيانه به ما نوع
 استمر اذ لا يعتد حقيقة ذلك فلو فعل الكافر ذلك حكم بالاسلام لنتطقه بالشهادتين

بينهما وقد حكم بالاسلام بالنطق به ما وافق ذلك ما نقله الشارح في باب الردة ان الشافعي قال
 اذا ادعى على رجل انه ارتد وهو مسلم لم آت كشف عن الحال وقت له قل أشهد ان لا اله الا الله أشهد ان محمداً رسول الله وانك
 برى من كل دين يخالف دين الاسلام اهـ ولا يتأتى ذلك قول الروضة كاصلا في باب الكفار انه ذكرا الشافعي ان الاسلام ان
 تشهد ان لا اله الا الله وان محمداً رسول الله الخ اظهر وان الواو في هذه العبارة من كلام الشافعي الحكاية صيغة الاسلام لان
 نفس صيغة الاسلام الحكيمة قد برأتهى سم على صح وما ذكر في صدواقولة من قوله لا يشترط الخ هو ما ذكره شيخنا الزبدي
 ان الشيخ يعنى الرمى رجوع اليه آخر اربع ايام قرر ان صورة المسئلة انه اتي بالواو والعاطفة وانه لو تركها لم يحكم بالاسلام ثم قال
 امام ترك أشهد فلا بد من الواو وعبارة العاقبة عند قوله عليه الصلاة والسلام اسعد الناس بشفاعتي يوم القيامة من قال
 لا اله الا الله مخلصا من قلبه انفسا ومنه يؤخذ انه لا يشترط في التلظظ عند الاسلام بكلمة الشهادة ان يقول أشهد وهو الراجح
 المعتمد بل هو السواب ولا يغتر بما ذكره بعض أهل العصر وافتى به من انه لا بد من لفظ أشهد تبع الظاهر كلامهم في مواضع
 ومواضع أخر لم يصح موافقها بذلك بل اكتفوا بقول لا اله الا الله محمد رسول الله من غير ذكر أشهد قال الاذرى ذكر ابن الرفعة ==

== تقر بعالي انه لا بد من الشهادتين وقول الامام ان قائله يراى بايمان التوحيد لا بد من الاتيان بلفظ الشهادة حتى لو قال اعلم
 واحقق ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله لا يكون بذلك مسلما اى خلافا لابن حجر على الاربعين من ان كل ما يدل على العلم
 والاقرار يسلم به كما ان المذهب ان الشاهد لو قال اعلم واتحقق لا يقيم مقام اثنى سدا لجل التعبد بلفظ الشهادة ثم قال ان نصه
 في المختصر والام هنا يعنى في كتاب اللعان ظاهره واعتبار لفظ الشهادة ونصه في باب المرتد ظاهره يقتضى ان الاقرار بالشهادتين
 يكفى في حصول الاسلام فان أجرى كل نص على ظاهره حصل في المسئلة قولان قال الاذرى قلت والوجه عدم اشتراط
 لفظ الشهادة كما تضمن كلام الحلبي نقل الاتفاق عليه واقضاء كلام الفقهاء وغيره وهو قضية لاحديث وكلام الشافعي
 في مواضع وكلام أصحابه والاحاديث الدالة على ذلك كثيرة انظر الى قوله لعمري أي طالب يا عم قل لا اله الا الله ولم يقل لفظ
 أشهد بل من جهة الاعتراف بالوحدانية والتبوء المستلزمة لصدق الرسول فيما جاء به كما ينسبه الامام هنا ومنهم من قال لا يحصل
 الاسلام الا بالشهادتين ورأى ذلك بابا من التعبد حتى اذا قال المعطل لا اله الا الله لم يحكمه بالسلامه فلم يقل محمدا رسول الله انتهى
 وهذا اسند الزعلى انه لو قال لا اله الا الله محمدا رسول الله محكم بالسلامه ٣٠٧ وان المراد بالشهادتين ذلك لان يقول لفظ

الشهادة فاعلم ولا تزاغ فيه ولا
 منية ونهض في المختصر في اليهود
 عليه بالردة قبل له قل لا اله الا الله
 محمدا رسول الله وجرى عليه
 الاصحاب وما روى في الاحاديث
 من لفظ الشهادة فليس المراد
 منه الاتيان بلفظ اثنى سدا ومن
 وقف على طرق الاحاديث علم
 ذلك انتهى كلام الاذرى بحرفه
 قلت وفي الحديث انصح امرأت
 ان اقاتل الناس حتى يقولوا
 لا اله الا الله قال بعض شيوخنا
 فان قيل فكيف لم يذكر الرسالة
 فاجاب بان المراد بالجموع وصار

مالم يكن عيسويا لاعتقاده ان محمدا رسول الله الى العرب خاصة ولا يعتد بأذان
 غير العيسوي الاول فان اعاده اعتد بالثاني بخلاف ما اذا لم يعد ويخالف العيسوي
 وان اعاده ولو اريد المؤذن ثم لم يربح اى لان الردة لا تطل ما مضى الا ان اتصلت بأبوت
 وان ارتد بعده ثم اسلم ولو بعد طول الفصل جازت اقامته نعم بس ان يعد ذلك غيره
 لان ردته تورث شبهة في حاله (و) شرط من ذكر (التمييز) ولو صليا فبدأ بأذانه
 واقامته الشعار وان لم يقبل خبره بدخول الوقت وما في المجموع من قبول خبره
 فيما طرقة الشهادة كروية التماسه ضعيف كما ذكره في محل آخر نعم قد
 يقبل خبره فيما احتفت به قرينة كاذن في دخول دار وايصال هدية واخباره
 بطلب ذي ولية له فحب الاحابة ان وقع في القلب صدقه ما غير المميز كالمجننون
 والمغمى عليه فلا يصح اذانه لعدم أهليته للعبادة نعم يصح اذان سكران في أوائل
 نشأته لا نظام قصده وفعله حينئذ (و) شرطه ايضا (الذكورة) ولو بعد افلا
 يصح اذان غير الذكر كما تقدم ايضا نعم لو اذن الخمسة فبات ذكر كورته عقب
 اذانه فالوجه اجراؤه كما قاله الاذرى في غنيته ويشترط في جواز انصب وتذرتاب

الجزء الاول علماء عليه كما تقول قرأت قل هو الله احدى السورة كلها انتهى قلت فظهر بذلك ان المراد من قواهم الشهادتان
 او كلمة الشهادة لا اله الا الله محمدا رسول الله لانه لا بد من لفظ اثنى سدا كما تقدم انتهى بحرفه (قوله مالم يكن عيسويا)
 قال ابن شهاب في شرحه طائفة من اليهود منسوبيون الى ابي عيسى اصح بن يعقوب الاصفهاني اليهودي كان في خلافة
 المنصور وكان يعتقده ان محمدا صلى الله عليه وسلم بعث الى العرب خاصة وله كتاب وضع فيه الذبايح وخالف اليهود في احكام كثيرة
 (قوله لان الردة لا تطل ما مضى) اى من الاعمال اما التوب فيبطل بالردّة مطلقا عاذا الى الاسلام والا (قوله ذلك) اى الاذان
 (قوله نعم قد قبل خبره) اى فان قويت القرينة هنا على صدقه قبل خبره وقاس ما يأتي له في الصوم ان الكافر ان خبره بدخول
 الوقت ووقع في القلب صدقه قبل والا فلا وان الفاسق كذلك (قوله وشرطه الذكورة) ظاهره اشتراط ذلك في اذان
 الصلاة واذان غيره اذ في اذن المولود وغيره مما مر ولو قبل بعدم اشتراطه في اذان غير الصلاة لم يكن بعد او قد تقدم
 ما فيه ايضا (قوله عقب اذانه) لعله انما قصد به للتنبيه على أنه اذا لم تبين حاله لطلب الاذان من غيره لعدم الاعتدال بأذانه ظاهرا
 وليس المراد انه اذا تبين ذكر كورته بعد عدة لم يعتد بأذانه

(قوله من قبل الامام) عبارة ج وبشرط ائمة نصب نحو الامام انتهى وهي صريحة في عدم الاعتداد بتوليته بخلاف قول
الشارح وبشرط بلوازالخ فانه لا يقتضي ذلك الا لا يلزم من عدم الجواز البطلان لكنه المتبادر منه لاسيما وقد صرحوا بان
الامام انما يفعل ما فيه مصلحة للمسلمين ومتى فعل خلاف ذلك لا يعتد بفعله وعلى ما انفهمه اطلاق الشارح من الاعتداد
بتوليته فما افرق بين ذلك وبين عدم صحة تولية الامام اذ لم يكن اهلا لذلك وانه ان الخلل في صلاح الامام الذي يخشى من غير
الاهل يعد علم المأمومين به ولا كذلك المؤذن فان اذانه قبل الوقت لو فرض يسهل علم الناس به فلا يقدونه في اذانه ونقل عن
مروايات اوافق اطلاق شرحه من صحة توليته (قوله أو من له ولاية النصب شرعا) كالناظر المفوض له ذلك من قبل الواقف (قوله
وبه فارق التيمم والصلاة) وقضية هذا الفرق انه لو خطب للجمعة جاهلا بدخول الوقت فبين انه في الوقت أجزأ لعدم اشتراط
نية الخطبة ويحتمل عدم الاجزاء لان الخطبة ٣٠٨ اشبهت الصلاة وقيل انهم ابدل عن ركعتين انتهى حجج ربه الله وقوله

فتبين انه في الوقت أجزأ هو المعتقد
(قوله ويكره الاذان للمحدث الخ)
اي بخلاف غيرهما من الاذكار
لا يكره للمحدث لان القرآن الذي
هو أفضل الاذكار لا يكره
له فبقية الاذكار بالاولى قال
في التبيين فصل ويستحب ان يقرأ
وهو على طهارة فان قرأ بمحدث ناجز
يا جماعة المسلمين قاله الامام الحسين
ولا يقال ارتكب مكر وها بل هو
تارك للافضل انتهى وفي العباب
ولا تذكر اى التلاوة لمحدث قال
في شرحه لانه صلى الله عليه وسلم
كان يقرأ مع المحدث كما صح
عنه ولا ينافي ذلك كونها في حق
المحدث خلاف الافضل انتهى
وبين قبل ذلك ان ما ذكره العباب
نقله في المجموع عن الامام
والغزالي فعلم انه ليس له كراهة

من قبل الامام أو نائبه أو من له ولاية النصب شرعا كونه عارفا بالموافقة بامارة أو بخبر
ثقة عن علم وأن يكون بالغاً آمناً فغير العارف لا يجوز نصبه وان صح اذانه وبخلاف من
يؤذن لنفسه أو الجماعة من غير نصب فلا يشترط معرفته به ابل متى علم دخول الوقت صح
اذانه **كأذان الاعشى** هذا حاصل ما دل عليه كلام المجموع خلافاً لمن فهم من كلامه
ما يخالف ذلك واعترض عليه كصاحب الاسعاد ولو اذن قبل علمه بالوقت فصادف عتد
بأذانه بناء على عدم اشتراط النية فيه وبه فارق التيمم والصلاة (ويكره) الاذان (للمحدث)
حديثاً أصغر لم يكره ان أذكر الله الاعلى طهراً وقال على طهارة رواء أبو داود وقال
في المجموع انه صحيح فيستحب كونه متطهراً لذلك ولا يندعو الى الصلاة فليكن بصفة
من يمكنه فعلها أو الاقرب وأعظم غير معتد قاله الرافي وقضية أنه يسن له التطهر من
الجنب أيضاً وهو كذلك (و) الكراهة (للجنب أشد) منها للمحدث ليكون الجنب أغلظ
وما يحتاج اليه الجنب ليتمكن من الصلاة فوق ما يحتاج اليه المحدث والمراد بالمحدث
من لا تسبح له الصلاة وعبارة العباب دالة على ما ذكرناه حيث قال يكره أذان محدث غير
متيمم (والاقامة) من كل منهما (اغلظ) من الاذان لقربهما من الصلاة فان انتظره القوم
لم تطهر شق عليهم والاساءة به الظنون وقضية كلامه كاصله ان كراهة اقامة المحدث
أشد من كراهة أذان الجنب وهو الاوجه لما تقدم من قربهما من الصلاة **لكن** قال
الاسنوي يتجه مساواتهم ما وقيا من ماذ كروه ان يكون أذان المحدث الجنب أشد من
الجنب وقد قدم ان الحيز والنقاس اغلظ من الجنب فتكون الكراهة معهما أشد
منها معهما وعلم مما ذكره أذان الجنب واقامته وان كان في المسجد ومثله مكشوف

الاذان والاقامة للمحدث مجرد كونهما ماذ كراهتهما في باب الاذان ولا يكره العورة
للمحدث بل ولا للجنب انتهى وسما في انه لا يكره اجابة الحائض والنفساء للمؤذن انتهى سم على حج (قوله وقضية) أي
قضية قوله ولا يندعو الى الصلاة (قوله والمراد بالمحدث من لا تسبح له الصلاة) أي فالتميم ليس محدثاً لانه تسبح له الصلاة وقضية
التعبير عن لا تسبح له الصلاة ان فاقد الطهورين كالتميم وبه صرح شيخنا الزيادي (قوله فان انتظره) أي انتظره وان أقام وذهب
لم تطهر شق الخ (قوله والاساءة به الظنون) أي وان لم ينتظروه بأن أقام لهم وهو محدث او جنب ولم يصل ساءت به الظنون (قوله
وقضية كلامه الخ) في كون ماذ كراهية كلام المصنف خفاء فليتأمل وقد يقال وجهه ان حذف المعمول في قوله والاقامة اغلظ
يقتضي انها اغلظ من كل من أذان المحدث والجنب (قوله لكن قال الاسنوي يتجه الخ) ضعيف (قوله أشد من الجنب) أي المتروكي

(قوله ولو حدثنا كبر في أذانه استحب انما له) أي فلو كان الأذان في مسجد حرم المكث وجب قطع الأذان انتهى سم على حج بالمعنى أقول وينبغي أن يحصل وجوب القطع حيث لم يأت له فعله بالمكنث بأن يأت سماع الجماعة له الا إذا كمله بمجمله مشلا ولا فيجب خروجه من المسجد ويكمل الأذان في مروره أو ياب المسجد أن أراد كماله (قوله هو الأبعد مدى) وقيل هو الأبعد صوتا (قوله في شرح منهجه) أي حيث اعتبر كونه عدل شهادة (قوله لكن يحصل بأذانه) أي الفاسق وقضية ما ذكر من التعديل أنه لو تحقق أن أذانه في الوقت ولم يترتب ٣٠٩ على أذانه فطر إلى العورات كان أذن بأرض المسجد

بعد علمنا بدخول الوقت لم يكره ولو قيل بالكراهة لم يعد لان الداعي للصلاة ينبغي أن يكون على اكمل حال (قوله والتعني به) قال حج ما لم يتغير به المعنى والاحرم يل كثير منه كقوله فليتببه لذلك انتهى (قوله فن أولاد العجابه) قال حج ويظهر تقديم ذرية صلى الله عليه وسلم على ذرية مؤذني العجابه وعلى ذرية صحابي ليس منهم أي ليس من اولاده عليه السلام (قوله ويتصل في المغرب بينهما) أي الأذان والاقامة (قوله وان كان صلى الله عليه وسلم قد أذن في السفر الخ) روى الترمذي أنهم كانوا مع النبي صلى الله عليه وسلم في مسير فأتوا إلى مضيق وحضرت الصلاة فطروا فأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأقام فتقدم على راحلته فصلى بهم يومئذ إيماء قال عبد الحق استناده صحيح وقال النووي استناده حسن وضعفه البيهقي وابن العربي وابن

القطان وقد رواه الدارقطني من هذا الوجه بانظر فامر المؤذن فأذن وأقام أو أقام بغير أذان وكذا هو عند أحمد ورجح السهمي هذه الرواية لأنها بينت ما أجعل في رواية الترمذي وان كان الراوى عنده شديد الضعف انتهى ملخصا من التحرير أيضا لكن قال الشمس الشامي جزم النووي في شرح المهذب بأنه أذن مرة وتبعه ابن الرفعة والسبكي قال الحافظ السيوطي من قال أنه لم يشر هذه العبادة بنفسه والغرض في ذلك بقوله ما سنة أميرهم النبي صلى الله عليه وسلم ولم يفعلها فتدغل انتهى

القطان وقد رواه الدارقطني من هذا الوجه بانظر فامر المؤذن فأذن وأقام أو أقام بغير أذان وكذا هو عند أحمد ورجح السهمي هذه الرواية لأنها بينت ما أجعل في رواية الترمذي وان كان الراوى عنده شديد الضعف انتهى ملخصا من التحرير أيضا لكن قال الشمس الشامي جزم النووي في شرح المهذب بأنه أذن مرة وتبعه ابن الرفعة والسبكي قال الحافظ السيوطي من قال أنه لم يشر هذه العبادة بنفسه والغرض في ذلك بقوله ما سنة أميرهم النبي صلى الله عليه وسلم ولم يفعلها فتدغل انتهى

(قوله قلت الاصح انه افضل والله اعلم) ويؤخذ من اعتذارهم عن عدم اذانه صلى الله عليه وسلم والخلفاء بعده لاشتغالهم بهما
 الاسلام ان الاذان لو وقع منهم كان افضل من امامتهم لكنهم لما تركوه لأمور مهمة جازان يكون لهم فضل على الامامة يزيد على
 فضل الاذان لو وقع منهم (قوله لاسئلهموا عليه) الضمير في عليه راجع لما من قوله ما في النداء (قوله مدى صوته) انظر ما معنى
 ذلك واعلم المراد انه لو جسد ذنوبه ٣١٠ وبافت بقدرها اجساما كاناها غاية صوته لغفرت له تلك الذنوب بسبب الاذان

فليس راجع ثم رأيت في شرح
 العباب الحج مانصه ومعنى يعفرت له
 مدى صوته ان ذنوبه لو كانت
 اجساما غفر له منها قدر ما يبلغ
 المسافة التي بينه وبين منتهى
 صوته وقيل تقدره الرحمة بقدر
 مدى الصوت وقال الخطابي يبلغ
 غاية المغفرة اذا بلغ غاية رفع
 الصوت ذكره في المجموع انتهى
 بجزوفه (قوله ريشه سله) أى
 بالاذان ومن لازمه ايمانه لنطقه
 بالشهادتين فيه (قوله لولا انطلمني)
 أى القيام بأمر الخلافة في النهاية
 الخليفة بالكسر والتشديد والقصر
 الخلافة وهو وامثاله من الابهية
 كالميا والديلام صادر تدل على
 معنى الكثير في يديه كثرة اجتهاده
 في ضبط الامور وتصريف اعنتها
 (قوله بأنه في غاية الجزالة) صلة
 اعترض الجواب الخ (قوله ككل
 اقامة ظاهر مقام ضمير لكتمة)
 زاد حج على انه صرح انه اذن مرة
 في السفر كما يقال ذلك ونقل
 عنه في تشهد الصلاة انه كان يأتي
 باحدهما تارة وبالأخرى اخرى
 انتهى وقوله فقال ذلك أى ان

(قلت الاصح انه افضل والله اعلم) فقد نقل عن النص وأكثرا لاصحاب لانه علامة
 على الوقت فهو أكثر نفعاً منها وما صرح من قوله صلى الله عليه وسلم لو يعلم الناس
 ما في النداء والصف الاول لاسئلهموا عليه أى اقترعوا وقوله ان خيار عباد الله
 الذين يراعون الشمس والقمر والنجوم والاطلالة لذكرا لله وقوله المؤذنون أطول اعنا كما
 يوم القيامة أى أكثر رجاء لان راجى الشيء يدعته اليه وقيل بكسر الهـ حمزة أى
 اسرعا الى الجنة وقوله الامام ضامن والمؤذن مؤتمن اللهم أرشد الائمة واغفر للمؤذنين
 والامانة اعلى من الضمان والغفرة اعلى من الارشاد وخبر المؤذن يعفرت له مدى صوته
 ويشهد له كل رطب ويابس وانما راطب صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدون بعده
 على الامامة ولم يؤذوا لاشتغالهم بهما الدين التي لا يقوم غيرهم فيها مقامهم
 ولهذا قال عمر رضى الله عنه لولا الخليفة لاذنت واعترض بأن الاشتغال بذلك اغما
 يمنع الادامة لا الفعل في بعض الاحيان لاسيما أوقات القراغ كما اعترض الجواب
 بأنه لو اذن صلى الله عليه وسلم لقال انى رسول الله وهو لا يجزئ أو أن محمد رسول الله ولا
 جزالة فيه بأنه في غاية الجزالة ككل اقامة ظاهر مقام ضمير لكتمة والاحسن في الجواب
 ان عدم فعله الاذان لا دلالة فيه لاحد القواين لاحتماله أو مانه عليه الصلاة والسلام لو
 اذن لوجب حضور الجماعة فقد رزقه الاسنوى بأنه اذن في بعض أسفاره ورد عليه بأن
 الجماعة الذين اذن لهم كانوا حاضرين معه على ان معنى اذن عند بعضهم امرهم كما في
 رواية اخرى وسواء على رأى المصنف أقام الامام بحق الامامة ام لا وسواء انضم اليه
 الاقامة ام لا خلافا للمصنف في نكت التنبية وانما كان الاذان أفضل مع كونه سنة
 والجماعة فرض كفاية لان السنة قد تفضل القرض كرتد السلام مع ابتدائه وبراء
 المعسر وانظاره فان الاول سنة والثاني فرض على ان مرجوحية الامامة ليست من
 جهة الجماعة بل من جهة خصوص كونهم منظمة التقصير وايضا فالجماعة ليست خاصة
 بالامام لانهم اقدر مشرك بين الامام والمأموم وشمل كلام المصنف امامة الجماعة فالاذان
 أفضل منها ايضا ويظهر ان امامتها افضل من خطبتها ويلزم من تفضيل الاذان على
 امامتها تفضيله على خطبتها بطريق الاولى ويسن للمأهل ان يجمع بين الاذان والامامة
 وان يكون المؤذن متطوعا به فان أبى رزقه الامام من مال المصالح ولا يجوز ان يرزق

مؤذنا

محمد رسول الله (قوله والاحسن في الجواب) أى عن توجيه افضلية الامامة بمواظبة النبي
 صلى الله عليه وسلم والخلفاء على الامامة وعدم الاذان (قوله لاحد القواين) أى القول بأفضلية الاذان والقول بأفضلية
 الامامة (قوله انضم اليه) أى الاذان (قوله بين الاذان والامامة) وفي نسخة والامامة وما فى الاصل اولى لما يأتى من ان
 الراتب أى المؤذن الراتب اولى بالامامة (قوله رزقه الامام) أى وجوبا

(قوله عند حاجته) التقييد بالحاجة يقتضي انه لو كان غنيا أو زادا ما يطلب به على الحاجة لا يجوز دفع شيء له من سهم المصالح وهذا
وامثاله متى عبر به كان فيه خفاء بالنسبة لمقابله وقد يقال ما المانع من انه يعطى قدر اجرة مثله وان كان غنيا لان ما يأخذ
في مقابله عمل فيه مصلحة للمسلمين وما فيه المصلحة لهم يجب عليه فعله هذا وقد يقال ماذا كره من قوله عند حاجته بقدرها لا يتأني
ماذا كره لوزان يراد ان كان محتاجا أخذ بقدر حاجته والا أخذ بقدر أجر مثله (قوله وأذان صلاة الجمعة أهم من غيره) أي فيزيد
ثوابه على غيره (قوله الاستئجار عليه) أي على الأذان (قوله والاجرة على جميعه) ٢١١ أي وقائدة ذلك تظهر فيما لو أدخل به

في بعض في الاوقات فيسقط ما يقابل
من المسمى بقسطه أمالوا أخر
بعض كلامه فلا شيء له في مقابله
الاوقات التي أدخل فيها لانه يترك
كلمته أو بعضها بطل الأذان
يجملته (قوله وتدخل الإقامة في
الاستئجار) أي فلو تركها سقط
من الاجرة ما يقابلها وامام اعتد
من فعل المؤذنين من التسييعات
والادعية بعد الصلوات فليس
داخلا في الاجارة في الأذان فإذا
لم يفعله لا يسقط من أجره للأذان
شيء (قوله افرادها) أي الإقامة
(قوله اذلا كلفة فيها) يؤخذ منه
انه لو كان فيها كلفة كان احتياج
في ائماع الناس الى صعود محل
عال في صعوده مشقة أو مبالغة في
رفع الصوت والتأني في الكلمات
ليتمكن الناس من سماعه صححت
الاجارة لها (قوله وليست هذه
الصورة) هي قوله فيبطل افرادها
باجارة (قوله بل في صحته بغير ادنه
خلاف) والراجح العصة فلا يحتاج
الى اعادتها لو وقعت قبل اذن
الامام (قوله وشرط الاجارة الخ)

هو ذنا وهو يجد متبرعا فان تطوع به فاسق وثم أمين أو أمين أو أمين أحسن صوتا منه
وأي الأمين في الاولى والاحسن صوتا في الثانية الا بالرزق رزقه الامام من سهم المصالح
عند حاجته بقدرها أو من ماله ماشاء ويجوز الواحد من الرعية ان يرزقه من ماله وأذان
صلاة الجمعة أهم من غيره ولكل من الامام وغيره الاستئجار عليه والاجرة على جميعه
ويكفي الامام لا غيره ان استأجر من يت المال ان يقول استأجرتك كل شهر بكذا فلا
بشرط بيان المدة كالجزية والخراج بخلاف ما اذا استأجر من ماله واستأجر غيره فانه
لا بد من بيانها على الاصل في الاجارة وتدخل الإقامة في الاستئجار على الأذان نعمنا
فيبطل افرادها باجارة اذلا كلفة فيها وفي الأذان كلفة لرعاية الوقت حال في الروضة
ولست هذه الصورة بصفة عن الاشكال واجيب عن ذلك بأن الفرق بينهما وبين الأذان
من وجهين أحدهما ان الأذان فيه مشقة الصعود والنزول ومراعاة الوقت والاجتماع
فيه بخلاف الإقامة الثاني ان الأذان يرجع للمؤذن والإقامة لا ترجع للمقيم بل
تعلق بنظر الامام بل في صحته بغير ادنه خلاف وشرط الاجارة ان يكون العمل مقوضا
للاجير ولا يكون محجورا عليه فيه وهو محجور عليه في الاتيان بالإقامة لتعلق امرها
بالامام فكيف يستأجر على شيء لم يقوض اليه وكيف تصح اجارة عين على امر مستتبل
لا يتمكن من فعله بنفسه ويستحب ان يكون الأذان بقرب المسجد ودون لا يكتفي اهل
المساجد المتقاربة بأذان بعضهم بل يؤذن في كل مسجد ويكره خروج المؤذن وغيره بعد
الأذان من محل الجماعة قبل الصلاة الا بعد روع عمارة وروان وقت الأذان منوط يتنظر
المؤذن ووقت الإقامة بنظر الامام لمصاح من قوله صلى الله عليه وسلم المؤذن أم لك
بالأذان والامام أم لك بالإقامة ولانه ابيان الوقت فيتعاقب بنظر الراسد له وهو المؤذن
وهي للقيام الى الصلاة فلا تقام الا بإشارته فان أقيمت بغيرها اجزأت ولا يصح الأذان لغيره
بالجمعة وهناك من يحسن العربية بخلاف ما اذا كان من لا يحسنها وان أذن لنفسه
وهو لا يحسن العربية صح وان كان هناك من يحسنه وعليه ان يعلم حكمه في المجموع
عن الحارودي وأقره (وشرطه) أي الأذان (الوقت) ومثله الإقامة لان المقصود به
الاعلام ولا معنى له قبل الوقت مع ما فيه من التباس وافهم كلامه صحته مادام

توجهه للبطلان من الخلاف الذي ذكره ولو قال بل قيل يطالنها عند عدم الأذن لان شرط الاجارة ان يكون العمل الخ
لكان اولى (قوله المؤذن أم لك بالأذان) أي أشد استحقا فاللنظر في دخول وقته فلا يرجع لغيره فيه (قوله فان أقيمت بغيرها
اجزأت) ولا يتم على القاعل (قوله ولا يصح الأذان لغيره) أي غير نفسه (قوله وعليه ان يعلم) أي يسئل له (قوله صحته)
أي صحة الأذان

(قوله نعم تبطل مشروعيته بفعل الصلاة) أي الجماعة بفعلهم والمنفرد بفعله (قوله لانه منع عباداة فاسدة) فيه ما مر عن شرح المنفرجة (قوله فن نصف الليل) قال حج واختير تحديده بالصبر وهو السدس الاخيرا وكتب عليه سم مأخوذه لواء قبل نصف الليل هل يحرم أو لافيه نظر انتهى وقضية قول الشارح قبل ولواء قبل الوقت بنيته حرم ان يقال هنا بالتحريم حيث أذن بنيته (قوله فهو كغيره) أي فلا يصح قبل الوقت ولو قدمه على قوله الا الصبح لكان أولى (قوله نعم بشرط ان لا يطول الفصل) أي وذلك في الجمعة بأن لا يزيد على قدر ركعتين بأخف ما يمكن وفي غيرهما أن لا يطول الفصل عرفا لانه يفتر في المندوب ما لا يفتر في الواجب كما تقدم ٣١٢ عن حج (قوله في قطر) أي ناحية قال في المختار ان قطر الناحية والجنب

وجعه اقطار (قوله الى اضطراب واختلاط) عطف مغاير بجمل الاضطراب على اختلال الاذان والاختلاط على اختلاط الاصوات واشتباها (قوله وسببه التطويل) الاولى عدم التطويل ووجه ما ذكره ان المراء التطويل لو تيسر في أذانهم (قوله لكن الاصح خلافه) معتمد (قوله ان يؤذن مرتين) أي فلول يؤذن قبل الفجر هل يسن بعده أذانان نظرا للاصل أو لا ويحكم بقوات الاول بطلوع الفجر ولو قضى فائتة الصبح فهل يسن لها أذانان أو واحد فقط قال سم على جملة في كل منهما فانظر والاقر ان يسن أذانان نظرا للاصل كما طلب التتويب في أذان فائتها نظرا لذلك (قوله فان اقتصر على مرة) يؤخذ من هذا ان ما يقع للمؤذنين في رمضان من تقديم الاذان على الفجر كاف في أداء

الوقت باقيا وبه صرح المصنف في مسألة الموالاة الاخيرة واقتضاه كلام الرافعي فقييد ابن الرفعة بوقت الاختيار محمول على بيان الافضل نعم تبطل مشروعيته بفعل الصلاة كما نقله الاسنوي عن البويطي وظاهر كما قاله الجوزي ان ذلك بالنسبة الى المصلي في تلك الصلاة ولو أذن قبل الوقت بنيته حرم عليه ذلك لانه منع عباداة فاسدة (الا الصبح) أي أذانه (فن نصف الليل) شتا كان أو صيفا الماصح انه صلى الله عليه وسلم قال ان بالالا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن ام مكتوم وشمل ذلك أذان الجمعة فهو كغيره والقياس على الصبح غير صحيح اما الاقامة فلا تصح الا في الوقت ولو لا صبح نعم بشرط ان لا يطول الفصل عرفا بينا وبين الصلاة وخالف الصبح غيرهما لان وقتها يدخل على الناس وفيهم الجنب والنائم فاستحب تقديم أذانها اليقظهم أو يتأهبوا للدركوا فضيلة اول الوقت (ويسن مؤذنان لله سجد) ونحو ما تقدم انه صلى الله عليه وسلم ومن فوائده انه (يؤذن واحد) للصبح (قبل الفجر) وآخر بعده (للتعبد المتقدم) وتصح الزيادة عليه بما بحسب الحاجة والمصلحة ويتربون في أذانهم ان اتسع الوقت له لانه أبلغ في الاعلام فان ضاق الوقت والمسجد كبير تفرقوا في أقطاره كل واحد في قطره وان صغرا اجتمعوا ان لم يؤذ اجتماعهم الى اضطراب واختلاط ويقعون عليه كلمة كلمة فان أدى الى تشويش اذن بعضهم بالقرعة اذا تاروا نعم لتساوية يستحب فيها اجتماعهم على الاذان مع اتساع الوقت وهي أذان يوم الجمعة بين يدي الخطيب نص عليه الشافعي في البويطي وسببه التطويل على الحاضر من قانهم شجرة من في ذلك الوقت غالباً سيما من امتثل السنة وبكر لكن الاصح خلافه لتصریحهم ثم بان السنة كون المؤذن بين يديه واحدا قال في المجموع وعند الترتيب لا يتأخر بعضهم عن بعض الا لا يذهب أول الوقت فان لم يكن الا مؤذن واحد سن له ان يؤذن مرتين فان اقتصر على مرة فالأولى ان تكون بعد الفجر والمؤذن الاول أولى بالاقامة ما لم يكن الراتب غيره فيكون الراتب اولى (ويسن اسامعه) ومستمعه

السنة لكنه خلاف الاولى وقد يقال ملاحظة منع الناس من الوقوع فيما يؤذى الى القطران ومثله

اخر الاذان الى الفجر مانع من كونه خلاف الاولى لا يقال لكنه يؤدى الى مفسدة اخرى وهي صلاحهم قبل الفجر لانا نقول علمهم باطراد العادة بالاذان قبل الفجر مانع من ذلك وحامل على تحري تأخير الصلاة اتية من دخول الوقت أو ظنه (قوله اولى بالاقامة) اعلم لانه بتقديمه استحق الاقامة فأذان الثاني بعده لا يسقط ما ثبت للاول (قوله ويسن اسامعه) شامل للاذان للصلاة وغيرها كالاذان في أذن المولود وخلف المسافر ويوافق عموم حديث اذا سمعتم المؤذن الخ الا في فان المتبادر ان اللام فيه للاستغراق فكانه قيل اذا سمعتم أي مؤذن سواء أذن للصلاة او لغيرها لكان نقل عن مر انه لا يجيب =

الأذان الصلاة وعليه فاللام في قوله إذا سمعتم المؤذن لعلهم يدعوا لاجتماع وظاهر قوله لسماعه أنه يجيب ولو بصوت لم يفهمه كما جزم به ابن الرفعة حج انتهى سمع على منبه وعبارته على المنهاج ويسن لسماعه كالاقامة بأن يفسر اللفظ واللام يعتد بسماعه نظير ما يأتي في السورة واللام انتهى وفي سمع على الهجعة قال في العباب ولو ثبت حنفي احتمل أنه لا يجيبه في الزيادة لأنه يراها خلاف السنة وقيدنا على الاعتبار بقعدة المأموم وكذا لو زاد في الأذان تكبيرا أو غيره فإن الظاهر أنه لا يتابعه انتهى وهو منجبه جدا وإن أجاب بعضهم بأنهم سنة في اعتقاد الأتقي بها وقد أدى بهم سنة الإقامة فيضرب أجابها وفرق بينهما وبين اعتبار عقيدة المأموم بأن الإمامة لا بد فيها من رابطة وهي متبعة مع ٣١٣ اعتقاد المأموم بطلان صلاة الإمام وهنا

لا يحتاج لرابطة وبينها وبين الزيادة في الأذان بأنه لا قائل بها يعتد به فلم يراع خلافه بخلاف تنسئة كلام الإقامة انتهى فلنأمل ثم رأيت قول الشارح الآتي فلو كان المؤذن ينفق الإقامة فهل ينفق السامع الخ وهو مخالف لما هنا * (فرع) * لو دخل يوم الجمعة في أثناء الأذان بين يدي الخطيب في العسباب تبعه الماخض ما ربه أبو شكيل أنه يجيب قائما ثم يصلي التسمية بخفة ليسمع أول الخطبة سمع على حج ولو قيل بأنه يصلي ثم يجيب لم يكن بعيدا لأن الاجابة لا تقوت بطلان الفصل ما لم يفسد الطول على أنه يمكنه الاتيان بالاجابة والخطيب يحط بخلاف الصلاة قائما تنسخ عليه إذا طال الفصل (قوله ونحوه ما) أي كأنه نساء (قوله على كل احبانه) أي في كل احبانه وقوله ولايته أي السبكي في التوشيح وهو التاج السبكي (قوله ما لم يطل

ومثله المقسم (مثل قوله) وإن كان جنبا وحائضا ونحوهما خلافا للسبكي في قوله لا يجيبان لم يبرك من أن أذ كر الله الأعلى طهر قال والتوسط أنه يسن للمحدث لا للجنب والحائض لأنه صلى الله عليه وسلم كان يذ كر الله على كل احبانه الاجنبية ولايته في التوشيح في قوله ويمكن أن يتوسط فيقال يجيب الحائض أطول أمدها بخلاف الجنب والجنبان لا يدلان على غير الجنابة وليس الحيض في معناها الماذ كر انتهى اذ في دعوا من الخطيرين لا يدلان على غير الجنابة نظرا بل ظاهر الاول الكراهة للمثلية وقديقال يؤيدها كراهة الأذان والإقامة لهم ويفرق بأن المؤذن والمقيم مضران حيث لم يظهر راعدهما اقتبما الوقت والجيب لا يتصير منه لأن اجابته تابعة لأذان غيره وهو لا يعلم غالباً وقت أذانه ونتمت عبارة المصنف الجامع وقاضى الحاجة غير أنهم ما اتفقا يجيبان بعد فراغهما كافي المجموع وظاهر أن محله ما لم يطل الفصل عرفا والام تسحب إلهما الاجابة ومن في صلاة لكن الاصح عدم استحباب الاجابة في حقه بل هي مكرهه فان قال في التنويب صدقت وبررت أو قال سعى على الصلاة أو الصلاة خير من النوم بطلت صلاته بخلاف ما لو قال صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يطل به كافي المجموع ولو كان المصلي يقرأ في القسامة فاجابه قطع موالتهما ووجب عليه ان يستأنفها ولو كان السامع ونحوه في ذكر أو قراءة سن له الاجابة وقطع ما هو فيه أو في طواف أجا به فيه كما قاله الماوردي ويستحب ان يجيب في كل كلمة فيها بأن لا يقارنه ولا يآخر عنه قاله في المجموع قال الاستوى ومقتضاه الاجزاء في هذه الحالة وعدمه عند التقدم وهو كذلك وما ذهب اليه ابن العماد من عدم حصول سنة الاجابة في حالة المقارنة محمول على نفي الفضيلة التكاملية وانهم كلام المصنف عدم استحباب الاجابة إذا علم بأذان غيره أي واقامته ولم يسمع ذلك الصم أو بعد وقال في المجموع أنه الظاهر لانها علاقة بالسمع في خبر اذا سمعتم المؤذن وكما في نظيره في تسميت العاطس قال واذا لم يسمع الترجيع فالظاهر أنه تنس الاجابة فيه اقله صلى الله عليه وسلم قولوا مثل ما يقول ولم يقل مثل ما تسمعون وصرح الزركشي وغيره باستحباب الاجابة في

٤٠ به ل الفصل) قد يخالف هذا ما مره بعد قول المصنف وموالته من أنه إذا عطس أو سلم عليه شخص حمد الله ورد السلام بعد الفراغ وان طال الفصل وقد يجمع بينهما يحمل ما هنا على ما اذا غش الطول وما مر على خلافه بأن طال بالافس (قوله أو قال سعى على الصلاة) خرج به ما لو قال في اجابة الجنبتين لاحول ولا قوة الا بالله العلي العظيم فلا يضر ولعل هذا هو المراد من قول حج ويكره لمن في صلاة الا الحيلة والتنويب أو صدقت فانه يطله ان علم وتعمد (قوله قطع موالتهما) أي قطع فعله وهو الاجابة والاتهما (قوله في هذه الحالة) وهي المقارنة والتأخر

(قوله اذ لم يسمع الابعضه) اى سواء كان من الاول أو الآخر (قوله الا ان الاول متا كسد) اى جوابه (قوله ما اذا اذن المؤذنون) أى فى محل واحد ومحال وسمع الجميع (قوله والذي افتى به الشيخ عز الدين) معتمد (قوله انه يستحب اجابته) اى اجابة واحدة ويتحقق ذلك بان يتأخر بكل كلمة حتى يغلب على ظنه انهم اتوا بها بحيث تقع اجابته متأخرة ومقارنة (قوله وبررت) زاد فى العباب وبالحق نطقته به (قوله يحتمل ان يقال) معتمد (قوله وادامها) زاد ج مادامت السموات والارض وقوله وجعلنى من صالحى اهلها زاد ج خبر أبى داود به (قوله ان يصلى ويسلم على النبي صلى الله عليه وسلم) وتحصل السنة بأى لفظ أتى به مما يقيد الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم ومعلوم ان أفضل الصبيغ على الراجح صلاة التشهد فينبغى تقديمها على غيرها ومن الغير ما يقع للمؤذنين من قولهم بعد الاذان ٣١٤ الصلاة والسلام عليك يا رسول الله الى آخر ما يؤتون به فيكفى

(فائدة) قال الحافظ ابن حجر ويتا كذا الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم فيه واضح ورد فيها اخبار خاصة أكثرها بأسانيد جياذ عقب اجابة المؤذن وأول الدعاء واوسطه وآخره وفى قوله آكد وفى آخر الفتوى وفى أثناء تكبيرات العبد وعند دخول المسجد والخروج منه وعند الاجتماع والتفرق وعند السفر والقعود منه والقيام للصلاة الليل ونحو القرآن وعند الهام والكرب والتوبة وقراءة الحديث وتبليغ العلم والذكر ونسيان الشئ ووردا يضاف أحاديث ضعيفة عند استلام الجروطين الاذن والتلبية وعقب الوضوء وعند الذبح والعطاس ووردا المنع منها عندهم ايضا انتهى صاوى عند قوله صلى الله عليه وسلم صلوا على فان صلاتكم

جميعه اذ لم يسمع الابعضه وهو ظاهر كما يؤخذ من كلام المجموع قال فيه واذا سمع مؤذنا بعد مؤذن فالتخيار ان أصل الفضيلة فى الاجابة شامل للجميع الا ان الاول متا كسد يكره تركه وقال العز بن عبد السلام ان اجابة الاول أفضل الا اذا نى الصبح فلا افضلية فيما تقدم الاول ووقوع الثانى فى الوقت والا اذا نى الجمعة لتقدم الاول ومشروعية الثانى فى زمنه عليه الصلاة والسلام ومما عت به البلوى ما اذا اذن المؤذنون واختلطت أصواتهم على السامع وصار بعضهم يسبق بعضا وقد قال بعضهم لا تستحب اجابة هؤلاء والذي افتى به الشيخ عز الدين انه تستحب اجابتهم (الافى جميعه) وهم احمى على الصلاة حتى على الفلاح (فيقول) يدل كل منهما (لاحول) عن المعصية الابعضه الله (ولا قوة) على الطاعة (الابالله) للخبر السابق ولان الجميعتين دعاء الى الصلاة فلا يملك بغير المؤذن اذ لو قاله السامع امكان الناس كلهم دعاء فن الجيب فسن للعجيب ذلك لانه تقوى بعض محض الى الله تعالى (قلت والافى التنويب) فى اذان الصبح (فيقول) يدل كلمته (صدقت وبررت والله أعلم) بكسر الراء الاولى وحكى فتحها اى صرت ذا رأى خير كثير للمناسبة ولورود خبر فيه قاله ابن الرفعة وادعى الدميرى انه غير معروف ويحاج عنه بأن من حفظ بحجة على من لم يحفظ فلو كان المؤذن يثنى الاقامة فهل يثنى السامع يحتمل ان يقال نعم ويحتمل ان يخرج فيه خلاف من ان الاعتبار بعقيدة الامام أو المأموم وقد تعرض لهذه المسئلة ابن كج فى التجريد وجرم فيها بالاول وعبارته واذا نى المؤذن الاقامة يستحب لكل من سمعه ان يقول مثله ويجيب سماع الاقامة بمثل ما سمعه الا فى كلنى الاقامة فانه يقول اقامها الله وأدامها وجعلنى من صالحى اهلها (و) يسن (لكل) من مؤذن وسماع ومسجع وكذا مقيم الحديث ورد فيه رواه ابن السنى وذكره المصنف فى أذكاره (ان يصلى) ويسلم (على النبي صلى الله عليه وسلم) لما مر من كراهة افراد احدهما عن الآخر

على زكاة لكم وقال بعد ذلك بجد يشين فى شرح قوله صلوا على أييها الله ورسوله فان الله بعثهم كما بعثنى الخ (بعد

وحكمة مشروعية الصلاة عليهم انهم لما بذلوا أعراضهم فيه لاعادته فإلزامهم وسموهم اعطاهم الله الصلاة عليهم وجعل لهم اطيب النماء فى السماء والارض واخلصهم بخلافه ذكرى الدار فاصلاة عليهم مندوبة لا واجبة بخلاف الصلاة على نبينا اذ لم ينقل ان الامم السابقة كان يجب عليهم الصلاة على أنبيائهم كذا يجنبه القسطلانى انتهى ونقل بالدرس عن الشيخ جدان نقلا عن الشيرازى انه تسن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم قبل الاقامة واظهره ليقال مثله فى الاذان أم لا ثم رأيت بهامش نسخة نسخة من شرح المنهج بخط بعض الفضلاء ما نصه قوله بعد فراغ من الاذان والاقامة هذا هو المنقول =

لا يمكن في شرح الوسيط وتبعه بعضهم ان الصلاة المطلوبة للاقامة انما تكون قبلها قال السيد السهمودي في حواشي الروضة
واعلم سبق قلم فان المعروف والوارد في احاديث يعمل بها في الفضائل انه بعدها وقد اتفق شيخنا الشيرازي بنديها قبل الاقامة
فان كان مستنده ما تعلقه السهمودي فقد علمت ما فيه والافكان عليه ان يقبض على المشهور ومن طلبها بعد الاقامة انتهى بحجروته
(قوله بعد فراغه) ولو كان اشتغاله بالاجابة بقوت تسكيرة الاحرام مع الامام أو بعض الفاتحة بل أو كلها انقياس ما تقدم
للمشارح في باب التيمم من انه يقدم شئ الوضوء على ذلك انه يقدم الاجابة على انه قبل بوجوبها (قوله أي من ذلك) اي المذكور
من الاذان والاقامة (قوله ثم اللهم) وظاهر ان كلام من الاجابة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء سنة مستقلة قلوزلة
بعضها من ان يأتي بالباقي (قوله عطف بيان) اهل المراد بالبيان هذا التفسير ٣١٥ والا فالبیان لا يقترب بالواو (قوله يسكنها

(بعد فراغه) اي من ذلك (ثم) يقول عقب ذلك (اللهم) أصله بالله حذف ياءه وعوضت
عنها الميم ولهذا امتنع الجمع بينهما (رب هذه الدعوة) بفتح الدال هي دعوة الاذان
(القامة) سميت تامة اكملها وسلامتها من نقص يتطرق اليها (والصلاة القائمة) اي التي
ستقام (أت) أعط (محمد الوسيلة) منزلة في الجنة (والفضيلة) عطف بيان أو أعم وحذف
من أصله وغيره والدرجة الرفيعة وختمه بيا رحم الراحمين لانه لا أصل له ما يقال
ان الوسيلة والفضيلة قبتان في أعلى عليين احدهما من اولوة يضاف يسكنها محمد وآله
والاخرى من ياقوته صفراء يسكنها ابراهيم وآله عليهم السلام (وابنه) مقام محمود (هو)
مقام الشفاعة في فصل القضاء يوم القيامة (الذي وعده) الذي منصوب بدل مما قبله
او بتقدير اعنى أو مرفوع خبر مبتدأ محذوف والاصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم كما
في خبره سلم اذا دعيت المؤذن فقولوا مثل ما يقول ثم صلوا على فانه من صلى على صلاة صلى
الله عليه بها عشرا ثم صلوا الله الى الوسيلة فانها منزلة في الجنة لا تنبغي الا لعبد من عباد الله
تعالى وارجوان أن يكون انا هو في سأل الى الوسيلة - لمثل الشفاعة والحكمة في سؤال
ذلك له وان كان واجب الوقوع بوعده الله تعالى اظهره وبعظم منزلته ويسن الدعاء
بين الاذان والاقامة لما ورد ان الدعاء بين الاذان والاقامة لا يرد فادعوا وان يقول
المؤذن ومن سمعه بعد اذان المغرب اللهم هذا اقبال ليك وادبارك وادبارك واصوات
دعائك اغفر لي ويقول كل منهما بعد اذان الصبح اللهم هذا اقبال ليك وادبارك وادبارك
واصوات دعائك اغفر لي وآكد الدعاء كما في العباب سؤال العافية في الدنيا والآخرة
* (فصل) في بيان القبلة وما يتبعها (استقبال) عين (القبلة) اي الكعبة بصدره
لا بوجهه (شرط اهلا التادر) على الاستقبال لقوله تعالى فول وجهك شطر المسجد

لا يطلب الدعاء بعد الاقامة وقبل التحريم ويوجه بان المطلوب من المصلي المبادرة الى التحريم لتحصل له الفضيلة التامة (قوله بعد
اذان المغرب) أي وبعد اجابة المؤذن والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وكل من هذه سنة مستقلة فلا يتوقف طلب شئ منها
على فعل غيره (قوله اغفر لي) عبارة شرح البهجة فاغفر لي (قوله بعد اذان الصبح) انما خص المغرب والصبح بذلك ليكون المغرب
خاتمة عمل النهار والصبح خاتمة عمل الليل ومقدمة عمل النهار (قوله سؤال العافية) اي كان يقول اللهم اني اسألك العافية في الدنيا
والآخرة * (فصل في بيان القبلة) * اي في بيان حقيقة ما استحكما استقبالها (قوله وما يتبعها) اي كوجوب اتمام الاركان كلها
أو بعضها في نقل السقر وكاستقبال صوب مقصده في نقل السفر ايضا (قوله لا بوجهه) اي ولا يقدمه أخذنا بطلانهم وهو
الظاهر وان استبعد سيم على حج وظاهره ان الوجه لا يجب الاستقبال به مطلقا وليس كذلك بديل ما قالوه فيما لو صلى مستقبلا

= من وجوب الاستقبال بالوجه لانه قادر على استقباله بما ذكر انتهى كذا في امس عن الشيخ سليمان البابي (اقول) ويمكن الجواب عنه بأنه انما اقتصر على الصدور هنا وان كان الاولى التعميم لان الادلة الواردة من الآيات والاحاديث انما تحمل على الغالب من القائم والقاعد فما هنا محمول عليهما للدلالة المذكورة وهو كونهما مطلقة والمطلق يحمل على الغالب فيه وأما التوجه بالوجه فهو بديل خارجي كما سأل في الكلام عليه ودفعنا لما قد يتوهم من ظاهر قوله تعالى قول وجهك ان الاستقبال به واجب ايضا (قوله أي جهته) لا يرد ان هذا التفسير لا يوافق مذهب الشافعي من اشتراط استقبال العين وعدم الاكتفاء بالجهة لان المقصود هنا بيان استقبال الكعبة في الجهة بديل قوله الاتي فلا تصح الصلاة بدونه اجماعا واما تعين العين فمسئلة أخرى لها طريق آخر من الاستدلال على انما تنفع الجهة المفسر بها الشرط في الآية مقابلة العين فقد قال جدي شيخنا الشريف عيسى في مصنفه في وجوب اصابة عين القبلة مانعه بل التحقيق ان اطلاق الجهة في مقابلة العين انما هو اصطلاح طائفة من الفقهاء واما بحسب أصل اللغة فليس كذلك فان من اغترف عن مقابلة نبي فهو ليس متوجهها نحو ولا الى جهته بحسب حقيقة اللغة وان أطلق عليه بمساحة واصطلاح فالشافعي لاحظ حقيقة اللغة وحكم بالآية ان الواجب اصابة العين ومنه ان يكون بحيث يعد عرفا انه متوجه الى ٣١٦ عين الكعبة كما حقه الامام في النهاية اه سم على منهج وقوله أي

جهته المراد به انما العين لما يأتي عن حج ولو فسره بالشارح كان أولى ليطابق قوله السابق عين القبلة الخ ولعل الحامل له على ذلك انه من كلام المفسرين وحمل القبلة على العين هنا بيان للمراد بها (قوله وقال هذه القبلة) قال حج فالحصر فيها دافع لحمل الآية على الجهة (قوله دخل البيت في اليوم الاول) أي من الايام التي أقامها بعد الفتح (قوله وقد ثبت

الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره أي جهته والاستقبال لا يجب في غير الصلاة فتعين ان يكون فيه والخبر الصحيح انه صلى الله عليه وسلم ركع ركعتين قبل الكعبة وقال هذه القبلة مع خبر صلوا كما رأيتوني أصلي وقبل بضم القاف والياء ويجوز اسكانهم اقال بعضهم معناه مقابليها وبعضهم ما استقبلك منها أي وجهها ويؤيده رواية ابن عمر وصلى ركعتين في وجه الكعبة وروى أحمد في مسنده وابن حبان في صحيحه ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل البيت في اليوم الاول ولم يصل ودخل في اليوم الثاني وصلى وفي هذا جواب عن نفي اسامة الصلاة والاصحاب ومنهم المصنف في شرح المهذب قد أجابوا باحتمال الدخول مرتين وقد ثبت ذلك بالنقل لا بالاحتمال واما خبر ما بين المشرق والمغرب قبلة فمحمول على أهل المدينة ومن داناهم وصحبت قبلة لان المصلي يتقبلها وكعبة لا ارتفاعها وقبل لاستدارتها وارتفاعها وكان عليه الصلاة والسلام اول أمره يستقبل بيت المقدس قبل بامر وقبل برأيه وكان يجعل الكعبة بينه وبينه فيقف بين اليمانيين فلما هاجر استديرها

ذلك) أي دخوله مرتين (قوله بالنقل) أي السابق عن الامام احمد وابن حبان (قوله واما خبر) مقابل فشق قوله أي الكعبة الخ (قوله ومن داناهم) أي قريب منهم من كل جهة بحيث يعد على سمتهم (قوله وقبل لاستدارتها وارتفاعها) عبارة حج سمى البيت كعبة أخذ من كعبته ربعة والكعبة كل بيت مربع كذا في القاموس وهذا اوضح من جعل سببها ارتفاعها كما سمي كعب الرجل بذلك لارتفاعه واصوب من جعله أي جعل سبب التسمية استدارتها الا ان يريد قائله بالاستدارة التربع مجازا أو يكون أخذ الاستدارة في الكعب سببا لتسميته لكنه مخالف الكلام أئمة اللغة اه (قوله وقيل برأيه) أي لا يتقبله أهل الكتاب الذين يصلون الى بيت المقدس بتقدير ان ذلك شرع لهم لان الصحيح ان شرع من قبلنا ليس شرعنا مطلقا أي سواء ورد في شرعنا ما يقرره او ما ينسخه فهو على تقدير ان لا يكون يوحى فهو باجتهاد من غايته انه اتفق موافقته ان يستقبله بشرع (قوله فلما هاجر استديرها) أي الكعبة يوحى والظاهر من قوله فلما هاجر انه فعل ذلك بمجرد دخوله من مكة وعبارة ايضا وروى انه عليه الصلاة والسلام قدم المدينة فعلى نحو بيت المقدس ستة عشر شهرا ثم وجه الى الكعبة في رجب بعد الزوال قبل قتال بدر بشهرين اه والتبادر من قوله قدم انه فعل ذلك بعد دخوله المدينة فليحرم ما فعله في مدة الذهاب

(قوله فشق عليه) قبل لكونها قبله ابراهيم وقبل لان قبله بيت المقدس قبله اليهود فشق عليه ذلك لايها من اليهود ان المسلمين يعظمون دينهم حتى رجعو الى قبلتهم (قوله فسأل جبريل) حكمة سؤاله جبريل انه الذي ينزل بالوحي والا فهو صلى الله عليه وسلم اقرب منزلة الى الله من جبريل ولا يعكر على هذا امر اجمعه صلى الله عليه وسلم ربه ليلة المعراج بنفسه لجواز ان جبريل اخبره بان لا يحوز المقام الذي انتهى اليه اولانه صلى الله عليه وسلم طلب منه في تلك الليلة المناجاة بنفسه (قوله وقد صلى ركعتين) قضيته ان التحويل كان في ابتداء الركعة الثالثة وفي النور مانصه الخامسة أى من الفوائد في اى ركعة وقع التحويل الجواب انه في الركعة الثالثة السادسة في اى ركن وقع الجواب في الركوع والله اعلم اهـ وعليه في قال صلى ركعتين لبيت المقدس وركعتين للكعبة اعل وجهه ان الركوع لما كانت تدرك به الركعة المسبوق وكان التحويل فيه جعل الركعة كلها لله كعبه مع ان قيامها وقراءتها وابتداء ركوعها لبيت المقدس (قوله فتحول) ولم يبينوا مانعته الصحابة في تلك الصلاة هل تحولوا في امكنتهم من غير تأخر ام تأخر واما كيف الحال ثم رايت في السيرة الشامية في مجت تحويل القبلة مانصه فاستداروا الى الكعبة فتحول النساء مكان الرجال والرجال مكان النساء وذلك ان الامام تحول من مقامه في مقدم المسجد الى مؤخر المسجد لان من استقبل الكعبة بالمدينة فقد استدير بيت المقدس وهو لودار كما هو مكانه لم يكن

٣١٧

الامام تحولت الرجال حتى صاروا خلفه وتحولت النساء حتى صرن خلف الرجال وهذا يستدعي عملا كثيرا في الصلاة فيجتمعا ان ذلك وقع قبل تحريم العمل بالكثير كما كان قبل تحريم الكلام أى كالحكم الذي كان قبل تحريمه وهو باحتسه ويتحقق ان يكون اعتقرا العمل المذكور لاجل المصلحة المذكورة ولم تتوال الخطا عند التحويل بل وقعت

فتشق عليه فسأل جبريل ان يسأل ربه التحول اليها فنزل قول وجهن الآية وقد صلى ركعتين من الظهر فتحول وما في البخاري ان اول صلاة صليت للكعبة العصر أى كاملة وكان التحويل في رجب بعد الهجرة ستة عشر وأربعة عشر شهرا وقيل غير ذلك واحترز المصنف بالقدرة على العاجز كريض عجز عن وجهه ومربوط على خشبة وغريق على لوح يخاف من استقباله الغرق ومن خاف من نزوله عن دابته على نفسه أو ماله أو انقطاعا عن الرفقة فانه يصلى على حسب حاله ويبعد على الاصح لندرتة وقول ابن الرفعة وجوب الاعادة دليل الاشتراط أى فلا يحتاج للتقيد بالقدرة مردود بانه لو كان شرط لما صحقت الصلاة بدونه وبان وجوب القضاء لا دليل فيه ولهذا قال الاذرى يخدش ذلك حكمة بالصحة صلاة فاذا الطهورين فلا يمكنه ان يصلى الى القبلة فاعدا الى غيرها قائما وجب الاول لان فرض القبلة آكد من فرض اقيام بدليل سقوطه في النقل مع

متفرقة (قوله أى كاملة) خبر لقوله وما في البخاري الخ (قوله و كان التحول في رجب بعد الهجرة الخ) الجزم بكون التحول في رجب مع حكاية الخلاف في المدة أى ستة عشر أو سبعة عشر يوما في وقت الهجرة خلافا ليراجع (قوله كريض عجز عن وجهه) أى بان لم يجد في محل يجب طلب المأمومة لا يقال هو عاجز فكيف يمكنه الطلب لا فانقول يمكن تحصيله بأذونه (قوله ومن خاف من نزوله عن دابته على نفسه الخ) قد يقال هذا ليس خارجا بالقادر لان المراد به القادر حسب دليل استثناء شدة الخوف وكان الاولى ادخال ما ذكره وقد يقال لما كانت الاعادة فيما ذكره راجية بخلاف شدة الخوف لم يدخله في شدة الخوف (قوله أو ماله) قضيته ان الخوف على الاختصاص لا أثر له وان كثر (قوله وانقطاعا عن الرفقة) أى اذا استوحش كما يأتي بعد قول المصنف وسائر فلا (قوله على حسب حاله) ظاهره لو كان الوقت واسعا وقام ما تقدم في فاذا الطهورين ونحوه انه ان رجا زال العذر لا يصلى الا اذا صاف الوقت وان لم يرج زواله صلى في قوله ثم ان زال بعد على خلاف ظنه وجبت الاعادة في الوقت وان استمر العذر حتى فات الوقت كانت فاتتة بعذر فينبذ قضاءها فور او يجوز التأخير بشرط ان يشعلها قبل موته كسائر الفوائت (قوله فلا يحتاج للتقيد) الاولى فلا يصح التقيد لاجل ما هو داخل حيث جعل شرط في العاجز (قوله لو كان) أى الاستقبال (قوله يخدش ذلك) أى قول ابن الرفعة وبابه ضرب كما في الصباح والقاموس (قوله فلا يمكنه ان يصلى الخ) تفرع على كلام المصنف ولو عبر بالواو كان أولى (قوله وجب الاول) أى ولا اعادة كالريض

(قوله لان المسامحة تصدق) أي لما قالوا ممن أن صغير الحرم كلما زاد بعده اتسعت مسامحته كالنار الموقدة من بعد وغرض الرماة
 هـ ج (قوله ورد بانها) أي المسامحة (قوله واجاب) أي عن الرد (قوله وردة) أي الجواب (قوله ويرد) أي رد الفارق (قوله
 لاننا لانعلم المسامحة من غيره) وقع مثله في ج حيث قال وصحة صلاة المستطيل من المشرق الى المغرب محمول على الخراف فيه
 أو على ان الخطي فيه غير معين وكتب بهامشه سم ما حاصله ان هذا لا يلتزم مع قوله والمعتبر مسامحته اعرفا لاحقية هـ يعني
 انه اذا قلنا المعتبر مسامحته اعرفا وهو ما عليه امام الحرمين صدق على الكل انهم مستقبليون كذلك فلا يتأتى حله على الاخراف
 ولا على ان الخطي فيها غير معين اذ الكل ٣١٨ مستقبليون عرفا (قوله لافي صلاة شدة الخوف) قضية هذا الاستثناء ان شدة

الخوف لا تمنع من القدرة وفيه
 نظرفان شدة الخوف مانعة شرعا
 من القدرة على الاستقبال وقد
 يجاب بان المراد بالقدرة المذكورة
 في المتن القدرة الحسية والخائف
 قادر وحساورد عليه ما مر للاشار
 من انه لو خاف من نزوله عن دابته
 على نفسه أو ماله أو انقطاعا عن
 الرفقة كان عاجزا وتقدم الجواب
 عنه قريبا (قوله فعل ذلك) أي
 فرضا او نقلا (قوله اشترط ان
 لا يستدبر) قضيته أن مجرد
 الاخراف لا يضرب وقال سم على
 ج ينبغي وان لا يحصل فعل مبطل
 هـ اي وهو صادق بالاخراف
 فيضرب (قوله فله ان يحرم) قضيته
 ان هذا الفعل لا ينعين عليه
 وحينئذ فهل يخرج ويؤخر الصلاة
 الى ما بعد الوقت او يصليها ما كثر في
 المغصوب او كيف الحال ويحتمل
 ان يقال هو جواز بعد منع

القدرة من غير عذر واعلم ان الفرض في حق القريب من الكعبة اصابه عينها وكذا
 البعيد في الاظهر لكن في القريب يقينا وفي البعيد ظنا ولا يعكز على ذلك الحديث السابق
 ما بين المشرق والمغرب قبله ولا صحة صلاة الصف المستطيل من المشرق الى المغرب لان
 المسامحة تصدق مع البعد ورد بانها انما تصدق مع الاخراف واجاب ابن الصباغ بان
 الخطي فيها غير معين ورد الفارق بان يلزم عليه ان من صلى مأموفا في صف مستطيل
 وبينه وبين الامام أكثر من مئة الكعبة لا تنصح صلاته نظروا وجهه أو خروج امامه عن
 سمته او يردوان نقله جمع واقروه بان اللازم على تسليم ما ذكره من البطلان خروج
 أحدهما فقط لا بعينه فالمبطل مبهم وهو لا يؤثر نظير ما يأتي فيما لو صلى لاربع جهات وعلى
 تقدير عدم كونه مسلما الاصح الصحة لاننا لانعلم المسامحة من غيره لاتساع المسافة مع البعد
 فأحدهما وان كان بينه وبين الآخر قد رسمت الكعبة صراحيحتمل انه وامامه من
 المسامحة ولا بطلان مع الشك في وجود المبطل (الافى) صلاة (شدة الخوف) من مباح
 قتال أو غيره سواء كانت الصلاة فرضا ام نقلا فلا يكون التوجه شرطنا ان امن امتنع
 عليه فعل ذلك حق لو كان راكبا أو آمن وأراد ان ينزل اشترط ان لا يستدبر القبلة في نزوله
 فان استدبرها بطلت صلاته بالاتفاق ومن الخوف المجوز ترك الاستقبال ان يكون
 شخص في أرض مغصوبة ويخاف فوت الوقت فله ان يحرم ويتوجه للخروج ويصلي
 بالايحاء (و) (الافى) (نقل السفر) المباح لمن لم يقصد معلوم فلا يشترط فيه الاستقبال فله ان
 يصلي غير الشرائض ولو عبدا أو ركعتي الطواف وخروج بالسفر الحضر فلا يجوز ان
 احتج فيه الى التردد كالسفر لعدم ورود (فلا مسافر) السفر المذكور (التمقل راكبا
 وما شيا) لانه صلى الله عليه وسلم كان يصلي على راحلته في السفر حيثما توجهت به أي
 في جهة مقصده رواه الشيخان وقد فسره قوله تعالى فإتخا نوا لو اقم وجه الله وقبس

فيصدق بالوجوب (قوله ويصلي بالايحاء) أي ويعبد لندرة ذلك وقتله سم على ج عن م (قوله ولو عبدا) بالراكب
 اخذته غاية للخلاف فيه (قوله فلا مسافر التمثل) * (فرع) * نذر انما كل نقل شرع فيه فشرع في السفر في نافله فهل يلزمه
 الاستقبال والاستقرار ينبغي نعم هـ سم على ج (اقول) ويحتمل عدم وجوب ذلك لانها وان نذر انما لم يخرج عن كونها
 نقلا ومن ثم جاز ان يجمع بينها وبين فرض عبثي يتيم واحد أو ماله فسدت وأراد قضاءها فهل لصلاتها على الدابة وجعها مع
 فرض آخر يتيم واحد ام لا ينع نظر والا قرب الاول لانها الم يجب اولها لثانها بل انما واجب وسيلة لقضاء ما فاته من الواجب (قوله
 أي في جهة مقصده) والقربة على ان ترك الدابة عز الى أي جهة ارادت لا يلبق بحاله صلى الله عليه وسلم لان ذلك بعد عبثا فاعلم
 انه انما يسيرها جهة مقصده (قوله وقد فسره) أي بالتوجه في نقل السفر

(قوله كل ركض والعدو) أي بلا حاجة على ما يأتي وقوله والعدو زاد وج والاعداء وتصريك الرجل بلا حاجة (قوله فلو صار مقبلاً) أي أو وصل المحط المنقطع به السير كما قاله الشارح فيما يأتي وج هنا وعبارته فلو بلغ المحط المنقطع به السير أو طرف محل الإقامة أو نواها ما كنا نجعل صالح لها نزل وأقمها بآثار كأنهم القبله ما لم يكن ذلك عليهم ويجب استقبال راكب السفينة إلا الملاح وهو من له دخل في تسييرها فإنه يتنقل لجهة مقصده ولا يلزمه الاستقبال إلا في التحريم أن سهل ولا اتحام الأركان وأن سهل لأنه يقطع عنه عمله اهـ ج بحر وفه والظاهر أن المراد به خصوص المحل الذي لا يسير بعده بل ينزل فيه وعليه فلو كان المحط مقصداً وصل إليه يترخص إلى وصول خصوص ما يريد النزول فيه (قوله على الأرض) ليس بقيد كما يأتي له (قوله ولا يجوز له) أي وحكمه أنه لا يجوز له الخ وسيأتي للشارح جعل هذا خلافاً في قول المصنف فإن أمكن استقبال الراكب فلا يرد عليه لا مكان حل ما هنا على ما إذا تيسر عليه الاستقبال كما يرشد إليه قوله لتيسر الاستقبال غاية ٣١٩ أن حكمه يعلم من قوله بعد فإن أمكن استقبال

الراكب (قوله من له دخل في سيرها) أي وإن لم يكن من المعدين لتسييرها كما لو عاون بعض الركاب أهل العمل فيها في بعض أعمالهم (قوله وإن لم يكن رئيس الملاحين) قضية ما في المختار أنه لا يقال رئيس وعبارته ورأس فلان القوم برأسهم بالفتح رئاسة فهو رئيسهم ويقال أيضاً رئيس بوزن قيم هذا إذا قرئ بصيغة اسم الفاعل فإن قرئ بوزن فاعل كما في المصباح وعبارته رأس الشخص برأس فهو رئيس بفتحين رئاسة شرف قدوة فهو رئيس والجمع رؤساء مثل شريف وشرفاء لم يرد عليه شيء ومن قال في المصباح في التمام وسواها (قوله قال في الروضة

بالراكب الماشي لأن المشي أحد السقرين وأيضاً استويا في صلاة الخوف فكذلك في النافلة والمعنى فيه أن الناس محتاجون إلى الاستئذان فلو شرطنا فيه الاستقبال للتنقل لادى إلى ترك أورادهم أو مصالح معاشهم ويشترط ترك الأفعال الكثيرة من غير عذر كل ركض والعدو ويشترط أيضاً دوام السفر فلو صار مقبلاً أثناء الصلاة وجب عليه اتحامها على الأرض مستقبلاً وقد يشعل إطلاقه راكب السفينة ولا يجوز له التنقل حينما توجهت لتيسر الاستقبال ويستثنى منه الملاح الذي يسيرها وهو من له دخل في سيرها وإن لم يكن رئيس الملاحين فإنه يتنقل إلى جهة مقصده كما صرح به صاحب العدة وغيره قال في الروضة لا بد منه وجزم به في التحقيق وإن صحح في الشرح الصغير أنه كغيره وألحق صاحب مجمع البحرين البني بلاحهم سير المرقد ولم أره غيره وسجدة الشكر والتلاوة المقولة خارج الصلاة حكمها حكم النافلة على الصحيح لوجود المعنى وقد ذكره المصنف في بابها وخارج بالنقل الفرض ولو مندورة وجنابة كما سيأتي تجوز في أداء الفرض على الدابة (ولا يشترط طول سفره على المشهور) لعدم الحاجة وقباً على ترك الجمعة وعدم القضاء على التيمم والسفر التصريح قال الشيخ أبو حامد وغيره مثل أن يخرج إلى ضبيعة مسيرتهم أميل ونحوه والقاضي والبغوي أن يخرج إلى مكان لا يلزمه فيه الجمعة لعدم سماعه النداء قال الشرف المناوي وهذا ظاهر لأنه فارق حكم المقيمين في البلد وأهل كلام غيره راجع إليه إلا أن البغوي اعتبر الحكمة وغيره اعتبر المظنة انتهى والثاني

لا بد منه) أي من الاستثناء (قوله وألحق صاحب مجمع البحرين الخ) معتمد (قوله وعدم القضاء على التيمم) قد يقال عدم قضاء التيمم ليس من رخص السفر إذا مدار فيه على غلبة فقد الماء وعدمه ولو في الحضر (قوله لا يلزمه فيه الجمعة) قال جح ويترق بين هذا وحرمة سفر المرأة والمدن بشرطها فإنه يكفي فيه وجود معنى السفر بأن يجوز هنا الحاجة وهي تستدعي اشتراط ذلك ونتم تنويع حق الغير وهو لا يتقيد بذلك (قوله وهذا ظاهر) معتمد (قوله إلا أن البغوي اعتبر الحكمة) وهي منارته حكم المقيمين في البلد والمظنة هي الميل ونحوه فإنه مظنة لعدم سماع النداء وقد يفيد ما ذكرناه لو خرج إلى بعض بلاد أو غطياتها البعيدة لا يجوز له التنقل لغير القبلة لأنه لا يعد مسافراً عرفاً ويحتمل أنه جعل ذلك ضابطاً لما يسمى سفر أفتيد التنقل عند قصده ذلك سواء كان ما قصد الذهاب إليه من مرافق البلد أو من غيرها وقد يشعر قوله لأنه فارق حكم المقيمين بالبلد الثاني ويؤخذ من ذلك أن من أراد زيارة الإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه وكان بين مبدأ سيره ومقام الإمام الميل ونحوه جاز له الترخص بعد مجاوزة السور أن كان داخله ومجاوزة العمران أن لم يكن لما خرج منه شيرو ومثله يقال في التوجه إلى بركة المجاورين من الجامع الأزهر ونحوه

(قوله فان امكن) تفصيل بين به ما اجله اولاً في قوله الا في شدة الخوف ونقل الخ (قوله ومنه راكب الفلك) اطلاق الراكب على من في السفينة مجاز في القاموس والراكب للبعير خاصة (قوله واتمام اركانها كلها) غير قضية كلامه اذن انه لو سهل الاستقبال في الجميع ولم يتيسر سوى اتمام ركوع ان يجب الاستقبال في الجميع والاتمام في ذلك الركوع فقط وهو كلام لا وجه له اهـ وقوله وان لم يمكن ذلك دخل في ذلك ما اذا سهل ٣٢٠ التوجه في جميع الصلاة دون اتمام شيء من الاركان وما اذا سهل اتمام

الاركان أو بعضها دون التوجه مطلقاً أو في جميع صلاته فقضية كلامه انه في جميع ذلك لا يجب الا الاستقبال عند التحريم ان سهل اهـ سم على منهج وقوله لا يجب الا الاستقبال عند التحريم معتمد (قوله وشمل ما لو كانت مغضوبة) اي الدابة فلا يضر غصنها في جوار التنفل وان حرم ركوبه الان الحرمة فيه لاهـ خارج (قوله ويختص وجوب الاستقبال بالتحريم) أي ان سهل (قوله وهو ضعيف) لم يظهر للتخصيص على ضعفه حكمة فان هذا معلوم من قاعدة المصنف فيما عبر عنه بقيل ويمكن رجوعه للتعليل وبعبارة حج به بقول المصنف أيضاً كالتحريم لانه طرفها الثاني ويرد بان يحتاط للانعقاد ما لا يحتاط للخروج ومن ثم وجب اقتران النية بالاول دون الثاني اهـ وهي ظاهرة في رجوعه للتعليل (قوله فالذهب الحزم) هذا قد يقتضي ان فيما بينهم اخلافاً أيضاً وان عدم الاشتراط طريقة فاطعة لكن عبارة المحلى ولا يشترط فيما

يشترط كاقصر وفرق الاول بان التنفل أخف ولهذا جاز قاعدا في الحضر مع القدرة على القيام (فان امكن) يعنى سهل (استقبال الراكب) ومنه راكب الفلك سوى الملاح (في مرقد) ككهودج ومحمل واسع في جميع صلاته (واتمام) اركانها كلها أو بعضهم انخو (ركوعه) وسجوده لزمه ذلك لتيسره عليه فأشبهه راكب السفينة (والا) أي وان لم يمكن ذلك كله كان على سرج أو قتب (فالاصح انه ان سهل الاستقبال) كان كات سهلاً غير مقطورة بان كانت واقفة أو سائرة وزمامها بيده أو يستطيع راكبها الانحراف الى القبلة بنفسه (وجب) لكونه متيسراً عليه وشمل ما لو كانت مغضوبة (والا) بان لم يسهل بان كانت الدابة سائرة وهي مقطورة أو عسرة أو لا يستطيع الانحراف للجزء (فلا) يجب الاستقبال للمشتة واختلال امر السير عليه وقيل يجب عليه مطلقاً وقيل لا مطلقاً كما في دوام الصلاة (ويختص) وجوب الاستقبال (بالتحريم) فلا يجب فيما سواه لوقوع أول الصلاة بالشروط ثم يجزى ما بعده تابعاً له لانه صلى الله عليه وسلم كان اذا سافر قارداً ان يتطوع استقبال بواقته القبلة فكثير ثم صلى حينما واجهه ركابه رواه ابو داود وياسناد حسن ولا يدخل فيها على اتم الاحوال واعلم ان النافلة المطلقة اذا تحرم فيها بعد ثم نوى الزيادة عليه فهل يجب عليه الاستقبال عند النية نظر الى اتم النية ولهذا الورأى المانع في اثناء النافلة ليس له ان يزيد في النية أم لا يجب نظر الدوام ولانهم لم يعطوها حكم الابتداء من كل الوجوه فانه لا يشرع دعاء الاستفتاح بعد النية هذا مما ترق فيه النظر والوجه عدم الوجوب (وقيل يشترط في السلام أيضاً) ليحصل الاستقبال في طرفي الصلاة وهو ضعيف أما في غيره فاما المذهب الحزم بأنه لا يجب فيه الاستقبال وقرئ بين التحريم وغيره بان الاحتماط حالة انعقادها أولى ومقتضى كلامه ما فيها اذا كانت سهلاً لانه لا يلزمه الاستقبال في غير التحريم وان كانت واقفة أيضاً قال في المهمات وهو بعيد والقياس كما قاله ابن الصباغ انه مادام واقفاً لا يصلي الا الى القبلة وهو متعين وفي الكفاية عن الاصحاب انه لو وقف لاستراحة أو انتظار رفقة لزمه الاستقبال مادام واقفاً فان سار اتم صلاته الى جهة سفره ان كان سيره لاجل سير الرفقة وان كان مختاراً له بالضرورة لم يجز ان يسير حتى تنتهي صلاته لانه بالوقوف لزمه فرض التوجه وفي شرح المذهب عن الحاوي نحوه انتهى وصورة المسئلة كما افادها الوالدرج الله تعالى اذا استمر على الصلاة والا

بينهم اجزما اهـ وهي صريحة في نفي الخلاف فاعل مراد الشارح بالمذهب المنقول في كلامهم فليتأمل (قوله) فالخروج انه مادام واقفاً أي طويلاً على ما عبر به شارح وعلمه يظهر ان المراد به ما يقطع تواصل السير عرفاً اهـ حج (قوله لا يصلي الا الى القبلة) لكن لا يلزمه اتمام الاركان اهـ حج أي يصلي بالايضا (قوله وهو متعين) معقد (قوله انه لو وقف لاستراحة) سيأتي ما يوافقه عن المجموع وينبغي تشييده بما لو وقف طويلاً أخذ من كلامه المذكور (قوله وصورة المسئلة) أي وجوب الاغنام للقبلة

(قوله ان يتم بالاياء) اى وان كانت واقفة كما تقدم عن حج وظاهره انه لا فرق في الاكتفاء بالاياء بين كونه عازما على السفر بسير الرفقة ان ساروا وبين عدمه وقد توقف في جواز الاياء حيث اراد ترك السير قبل فراغ الصلاة الا ان يقال اعتمد ذلك لما في الاعنام على الدابة أو النزول من المشقة (قوله خلافا للاذرى) اى في قوله وأخلفه وما قاله الاذرى هو الموافق لما تقدمه في شدة الخوف من انه اذا امن واستدبر في نزوله بطات صلاته وقد يفرق بان ذلك حالة ضرورية وقد زالت وما هنا في النقل في السفر وقد توسعوا فيه ما لم يتوسعوا ٣٢١ في غيره على انه قد يقال الذي يستدبره

هنا فيما لو كانت القبلة خلقته والفت إليها هو مقصده وليس هو قبلة بل بدلها والذي استدبره في النزول في شدة الخوف هو القبلة وفرق ما بينهما (قوله لكونه وصلة) اى طريقا (قوله ولو قهرا) اى بان أكره (قوله وان عزم على العود) اى بعد الانحراف فلا يخاف ما مضى (قوله لم يضرب) اى ولا سجود عليه وان خرج عن جهة مقصده (قوله فليخرف إليها) اى إلى الجهة التي قصد الرجوع إليها (قوله لم يحتمل تخريبه الخ) اى فیتبع عليه ذلك (قوله ويومئ) اى بالهزم كافي المختار (قوله وفي بعض النسخ وسجوده وعليها) فاختص حال وعلى الأولى فيجوز رفعه كما أشار إليه الشارح وجره عطفا على ركوعه ولا يضرب عدم إعادة الجار له طئه على ظاهره ولا شذوذه على أن في الرفع تقدير

فانظر وج من الفاف لا يحرم وله كما في الشرح المذكور أيضا ان يتم بالاياء (ويحرم انحرافه عن) صوب (طريقه) لصيرورته بدلا عن القبلة (الا إلى القبلة) ولو لم يكن كونه مطلوباً لاضر لان الأصل وسواء كانت عن عينة أم يساره أم خلفه خلافاً للاذرى لكونه وصلة للأصل اذ لا يتأتى الرجوع إليه الا به فيكون مغتفرا كما لو تغيرت نيته عن مقصده الذي صلى إليه وعزم ان يسافر إلى غيره والرجوع إلى وطئه فانه يصرف وجهه إلى الجهة الثانية ويضرب في صلاته كما سر حوايه وتكون هي قبلة وانما تكون الأولى قبلته ما لم تتغير العزيمة فان انحراف إلى غيرها عامداً معلوماً ولو قهر ابطت صلاته وان عزم على العود إلى مقصده أو ناسيا أو لاضلاله الطريق أو جراح الدابة بطات بانحرافه ان طال الزمن كالسلام الكثير والأفلا تبطل كالسير سهواً ولكنه يسجد لله ولو ان عمداً ذلك مبطل وفعل الدابة منسوب إليه كما جزم به ابن الصباغ وصححه في الجراح والزافعي في الشرح الصغير في النسب ان قتله الخوارج في نفسه عن الشافعي وقال الاسنوىي تهين الفتوى به لانه القياس وجزم به ابن المقرئ في روضه وهو المعتمد وان نقلا عن الشافعي عدم السجود وصححه المصنف في المجموع وغيره ولو انحرفت بنفسها بغير جراح وهو غافل عنها إذا كر الصلاة في الوسيط ان قصر الزمان لم تبطل والأقوي بهان وأوجههما كما قاله الشيخ البطان ولو خرج الزاكب في معاطف الطريق أو عدل رجعة أو غبارا ونحوهما لم يضرب وان نوى الرجوع من سفره فليخرف إليها فوراً أخذاً مما مضى ولو كان لمقصده طريقاً يمكنه الاستقبال في أحدهما فقط فسلك الآخر لا لغرض فهل له التقليل إلى غير القبلة لم يحتمل تخريبه على نظيره من القصر ويحتمل تجويزه لقطع التوسعة في النوافل وتكثيرها لاولها إذ اجازت كذلك في السفر القصير وهذا أصح قال الاذرى ولم أرف ذلك شيئاً وفارق منع القصر في نظيره بزيادة التوسعة في النوافل لكثرتها (ويومئ بركوعه وسجوده) اى ويكون سجوده (اختص) من ركوعه وفي بعض النسخ وسجوده وجوبا ان تمكن من ذلك تمييزاً بينهما لا اتباع ولا يلزمه السجود على عرف الدابة ونحوه بل يكفي

يكون كما ذكره الشارح وهو قليل بدون أن ولو (قوله ولا يلزمه السجود على عرف الدابة) شامل لغير الفرس وفي المختار العرف ضد النكر الى ان قال والعرف أيضا عرف الفرس اه وقضيته انه لا يضاف لغير الفرس من الدواب ثم قال والمعرفة بفتح الراء الموضع الذي ينبت عليه العرف اه وفي القاموس والعرف الناضم شمر عنق الفرس ونضم رأوه اه وفي المصباح وعرف الدابة الشعر انبأت في محله بركبته اه وهو موافق لاطلاق الشارح

(قوله ولا يلزمه اتمامهما) لا يقال هذا علم من قوله ولا يلزمه السجود على عرف الخ لا نأقول لا يلزم من عدم السجود على عرف الدابة نفيه مطلقا لحوالان يكفيه على نحو السراج وبمقدور لزومه فقد ذكره توطئة لقوله والتزول لهما الخ (قوله يجعل السجود اخفض من الركوع) أي فيحمل الرواية الاولى على هذا (قوله ان الماشي يتم وجوب ركوعه) قضيته انه لو تذر عليه اتملها أو عدم الاستقبال فيها لمخوفه على نفسه او ماله مثلا لم يتقبل سم على منسج بالمعنى (اقول) ولو قبل بتقبل والحالة ما ذكر لم يكن بعيدا فان المشقة المجوزة لتترك الاستقبال في السفر في حق الراكب موجودة هنا فليراجع وقد ينسج له ما يأتي في قوله ولو كان بالطريق وحل الخ (قوله ولا يلزمه) ٣٢٢ أي الاستقبال (قوله يكفيه الايعاء في هذه الاحوال) أي ولا يسر إعادة

النفل الراتب منه وظاهره انه يكفيه مجرد الايعاء من غير ما لغة فيه ويحتمل ان يقال يباح في ذلك بحيث يقرب من الوصل كن حبس بوضع نجس وكفاي من يصلي النفل قاعدا اذا عجز عن الركوع والسجود والاقرب الاول لان النفل في السفر خفف فيه وحيث وجدت مشقة سقط الركوع والسجود فيمكن في مجرد الايعاء (قوله وتشهد) اراد به ما يشمل سلام التحلل والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وآله وما يتصل بهما من الادعية (قوله فلزمه التوجه فيه) ويؤخذ منه انه لو كان يزحف او يجبو وجازله ذلك فيه اهـ حج اي ولا يترط أن يكون حاله في السفر الجبوا او الزحف بل لو اراد ذلك في خصوص الجلوس جاز وقوله انه لو كان يزحف قياسه انه لو ركع ومشى في ركوعه لم يمتنع حيث

الايعاء ولا يلزمه اتمامهما التذرع أو تعسر والتزول لهما اعسر قال الامام والظاهر انه لا يلزمه بذل وسعه في الاختفاء لانه عليه السلام كان يصلي على راحته حيث توجهت به يومئذ ايعاء الاقراض رواه البخاري وفي حديث الترمذي في صلاته صلى الله عليه وسلم على الراحلة بالايعاء يجعل السجود اخفض من الركوع (والاظهار ان الماشي يتم) وجوبا (ركوعه وسجوده ويستقبل فيه ما وفي احرامه) وجوبه بين سجدتيه لانه يلزمه اتمامها ما كمال السهواته عليه بخلاف الراكب والاشي يكفيه ان يومئذ بالركوع والسجود كالراكب ويلزمه أن يستقبل فيه ما ويلزمه في احرامه على الانسج ولا يلزمه في السلام على القولين ولو كان يشي في وحل ونحوه أو ماء أو نجس فهل يلزمه اكمال السجود على الارض ظاهرا لاقترانهم لزومه واشتراطه ويحتمل ان يقبل وهو الواجب يكفيه الايعاء في هذه الاحوال لما فيه من المشقة الظاهرة وتولييت بدنه وثيابه بالطين وقد وجهوا وجوب اكماله بالتيسر وعدم المشقة وهي موجودة هنا والزامه بالكمال يؤدي الى التلجلجلة (و) الاظهار انه (لا يمشي) أي يحرم عليه المشي (الافى قيامه) شمل اعتداله (وتشده) ولو الاول فلا يمشي في غيرهما وقرئ منه وبين الجلوس بين السجدين بأن مشي القائم سهل فسقط عنه التوجه فيه ليمشي فيه شيئا من سفره قدر ما يأتي بالذكر المسنون فيه ومشي الجالس لا يمكن الا بالقيام وهو غير جائز فلزمه التوجه فيه ولو بلغ المسافر الخط الذي ينقطع به سيره أو باغ طرف ببيان بقاء اقامته أو نوى وهو مستقل ما كتب جعل الإقامة به وان لم يصلح له الزمه التزول عن دابته ان لم يستقر في نحو هودج ولم يمكنه اتمامها مستقبلا وهي واقفة لا تقطع سفره الذي هو سبب الرخصة بخلاف المار بذلك ولو بقرية له أهل فيها فلا يلزمه التزول وعلم ان الشرط في جواز تنقله راكبا أو ماشيا دام سفره وسيره فلو نزل في أثناء مسلاته لزمه اتمامها للقبلة قبل ركوبه ولانزل وبني أو ابتدأها للقبلة ثم أراد الركوب والسير فليقمها ويسلم منها ثم يركب فان ركب بطلت لان يضطر الى الركوب

أتمه للقبلة (قوله أو باغ طرف ببيان بقاء اقامته) أي البلد الذي نوى الإقامة فيه والذي هو مقصده فلا ذكره

ينافي ما سيأتي في القرية (قوله لزمه التزول عن دابته) هل يترط ان لا يستدبر كما تقدم فيمن راكبا فترل ينبغي نعم سم على حج (قوله لا تقطع سفره) متعلق بقوله لزمه التزول (قوله ولو بقرية له) ظاهره وان كانت وطنه وليس مراد الماشي للشارح في صلاة المسافر من أنه ينقطع سفره بمروره على وطنه وعبارته بعد قول المصنف واذا رجع انتهى سفره بلوغه ما شرط بمجاوزته ابتداء انصافه لم أنه يتم بمرور بلوغه مبدأ سفره من وطنه ولو كان مارا به في سفره كان خرج منه ثم رجع من بعيد قاصدا مروره به من غير اقامة اهـ رحمه الله (قوله الآن يضطر الى الركوب) أي فيركب ويكملها

(قوله ذكر المصنف في مجموعه) لقائل أن يقول ان كانت صورة النزول مقيدة بعدم الافعال المبطله فينبغي تجوز الركوب بهذا القيد فقد يتصور فلفق بينهما وان كانت غير مصورة بذلك فهو مشكل مع انه ينبغي ان يكون الركوب كذلك والافعال اغتفرت الافعال المبطله في النزول دون الركوب واعلم المراد الاول وانما فرقوا باعتبار الغالب فلي تأمل قوله شيخنا الشوري في حاشيته على التحرير (اقول) وقد يجاب بانه انما اغتفرت الحركات المبطله عند ارادة النزول لانه لما اتقى الى ما هو واجب بطريق الاصله اغتفرت ذلك في حقه والركوب لما كان لا يجوز ابتداء ضيق فيه ٣٢٣ فلم يغتفر له الا ما كان ضروريا (قوله وله

الركض للادابة والعدو) اي ولو كثر (قوله في الثاني) هو قوله ام لغير حاجة (قوله او او طأها نجاسة لم يضر) اي حيث لم يكن زمامها يده اخذا عما يأتي (قوله كالوصلي ويده حبل) ونحوه به ما لو كان الحبل تحت رجليه مثلا (قوله وقضيه بطلان الصلاة على الاصح) معتد (قوله وعنائها يده) اي وان طال وهل مثل العنان الركاب ام لا فيه نظر والاقرب ان يقال فيه ان اعتد عليه من غير حله على رجله ورفعها وهو عليها لم يضر ولا ضرر لانه بعدم مسه لابه عرفا (قوله عمت به البلوى ولا رطوبة) أي من احد الجانبين والمراد بعمومها كثرة وقوعها في المحل بحيث يشق تحرر المحل الطاهر منه وقوله ولم يجد عنها عدلا لعل المراد به ان لا يكون ثم جهة خالية عنه رأسا يسهل المرور به ابدليل قوله ولا يكلف التحفظ الخ (قوله فسرنا عينا وغيره) كصلاة الجنائز اه

ذكر المصنف في مجموعه وله الركض للادابة والعدو والحاجة سواء كان الركض والعدو والحاجة المفر كخوف تخلفه عن الرفقة أم غير حاجته كتعلقها بصبي يريد امساكه كما اقتضى ذلك كلامهم وكلام ابن المقرئ في روضه وهو المعتمد وان قال الاذرى ان الوجه بطلانها في الثاني بخلاف ما لو اجرى الدابة أو وعد المائتي في صلاته بلا حاجة فانها تطل كما مر ولو بالثأر أو رات دابة أو وطئت بنفسها أو او طأها نجاسة لم يضر لانه لم يلاقها ولودعي قم الدابة وفي يده لجامها فسيما في الكلام قديهم صحت والذى أورده في شرح المذهب عن الأئمة انه كالوصلي وفي يده حبل طاهر على نجاسة وقضيه بطلان الصلاة على الاصح ويظهر انه يلحق بما ذكر كل نجاسة اتصلت بالدابة وعنائها يده اخذا مما تقر راما المائتي فتبطل صلته ان وطئ نجاسة عددا ولو يابسة وان لم يجد عنها عدلا كما جزم به ابن المقرئ واقتضاه كلام التحقيق بخلاف وطئها ناسيا وهي يابسة للجهل به ام مع مفارقتها حالان فاشبهه ما لو وقعت عليه فتجاءا حالان فان كانت معقوا عنها كدق طيور عمت بها البلوى ولا رطوبة ثم لم يعمد المشي عليها ولم يجد عنها عدلا لم يضر ولا يكلف التحفظ والاحتياط في مشيه لان تكليفه ذلك يشوش عليه غرض سيره (ولو صلى) شخص (فرضا) عينا أو غيره (على دابة واستقبل القبلة) وأتم ركوعه وسجوده) وبقيته اركانه بان كان في نحو هودج (وهي واقفة) وان لم تكن معقولة أو كان على سري عشي به رجال أو في زورق أو ارجوحة معلة بجبال (جاز) لاستقرار ذلك في نفسه (أو سائرة فلا) لان سيرها منسوب اليه وان تمكن من اتمام الاركان عليها ثم ان خاف من النزول عنها على نفسه أو ماله وان قل أو فوت رفقة اذا استوحش وان لم يضر راو خاف وقوع معادله لميل الحبل أو تضرر الدابة أو احتاج في نزوله اذ اركب الى معين وليس معه احير لذلك ولم يتوسم من نحو صديق اعانته فله في جميع ذلك أن يصلي الفرض عليها وهي سائرة الى جهة مقصده ويومئ ويعيد وعلم مما تقدم في مسألة السير برخصة ما أفاده البدري ابن شعبة حيث قال وقضية هذا الجهة الصلاة في المحفة السائرة لان من يده زمام الدابة يراعى القبلة وهي مسألة نفيسة يحتاج اليها و الفرق المتولي بين الدابة السائرة بنفسها وبين الرجال السائرين

زيادى و (قوله أو ارجوحة) هي بضم الهمزة كما في المختار (قوله اذا استوحش) أي بخلاف ما مر في التيمم فيماليو توهم الماء فانه لا يجب طلبه ان خاف انقطاعه عن الرفقة وان لم يستوحش كما تقدم في الشرح واعلم الفرق ان ذلك لما كان مجرد التوهم وقد لا يجد معه الماء بالطلب روى جانب الرفقة مطلقا بخلافه هنا (قوله ولم يتوسم) أي لم يجوز من نحو صديق ذلك بعلامة (قوله في المحفة) قال في المختار والمحفة بالكسر مر كب من مر اكب النساء كالهودج لانهم لا تقببها ومثله في القاموس (قوله وهي مسألة نفيسة) وهي مأخوذة مما يأتي عن القاضي

(قوله بأن الدابة لا تكاد تثبت) وقضية هذا الفرق أن الحكم كذلك ولو كانوا ملوكين للمعمول أو موزنين له وإن كانوا العجميين يعتقدون وجوب طاعته فتأمل سم على منسج أي فلا يقال ملكهم واعتقادهم وجوب طاعته صير سبهم منسوب إليه لانا نقول العلة في الصحة لزومهم جهة واحدة وعقلهم يقتضي ذلك وإن كانوا ملوكاً واعتقدوا الوجوب (قوله جاز ذلك) معتد (قوله ومثلها الوثبة الفاحشة ٣٢٤ وهو محتمل) معتد (قوله ولندرة هذه الصلاة) قال حج والفرق

بهم هذا أولى من الفرق بان الجلوس يجوز صورته لأنه منتقض بامتناع فعلها على السائرة على المعتد مع بقاء القيام (قوله حق لو فرض انما) أي القيام (قوله فكذلك كما اقتضاه كلامهم) أي لا يضح حيث كانت غير القبلة والدابة سائرة اما اذا كانت لها وهي واقفة فلا وجه لعدم الصحة ولا ينافيه قوله انما لان التخيير فيه راجع للقيام ولا يلزم منه استقبال القبلة وبعبارة حج ولو صلى شخص قادراً على النزول فرضاً ولو بذراً وكذا صلاة جنازة على المعتد إلى أن قال وهي واقفة (قوله وان صرح الامام بالجواز) أي في الجنازة (قوله ولا يضره) أي التوروى (قوله كدوران رأس) أي ومع ذلك لا يجيب الاعادة ليجزئه عن القيام (قوله فتحول صدره عن القبلة) أي يتبيناً فالتسك لا يؤثر (قوله وجب رده) أي رجوعه (قوله وله البناء ان عاد فوراً) وقياس

بالسري بأن الدابة لا تكاد تثبت على حالة واحدة فلا تراعى الجهة بخلاف الرجال قال حتى لو كان للدابة من يلزم لجأها ويسيرها بحيث لا تختلف الجهة جاز ذلك وسبقه الى هذا الأخير القاضى أبو الطيب واعتدله الأذرى وما نظره في كلام المتولى صاحب الاسعاد بان المنظور اليه من إعادة السائر بنفسه الاستقبال اختياراً ولا اختياراً للدابة وليس يسيرها كالحاصل للسائر بنفسه يرتبان العلة ليست هي اختيار السائر اذ لا يصلح مناطاً لتعلق الحكم به بل الامن من التحول عن القبلة بالانحراف المبطّل أصلاً وهذا موجود في المسئلتين وفرق غير المتولى بأن السري منسوب لحالة دون رآكبه ولهذا احتج في وقوع الطواف للمعمول الى قرية تصرفه عن الحامل كإسما في وقضية تعليمهم بان سير الدابة منسوب اليه انما لم يثبت به في الثنا الصلاة بطلت بثلاث خطوات متواليات ومثلها الوثبة الفاحشة وهو محتمل وشمل كلامه الصلاة المندورة ويلحق بها صلاة الجنازة اسلو كهم بالاولى مسائل واجب الشرع ولان الركن الاعظم في الثانية القيام وفعلها على الدابة يجوز صورته ولنندرة هذه الصلاة واحترام الميت حتى لو فرض انما علمها فكذلك كما اقتضاه كلامهم وصرح به ابن المقرئ في شرح الارشاد كالتوروى وغيره وهو المعتد لان الرخصة في النفل انما كانت لكثرة وهذه نادرة وان صرح الامام بالجواز وصرح به الاسنوى وادعى أن كلام الرافعي يقتضيه وقياسه جواز ذلك في حق الماشي اذا صلى على غائب مثلاً لكنه في شرح المهذب هناك قد صرح بامتناع المشي وهو المعتد ولا يضره حاله سبقه في التيمم ظناً منه انه قدمه ولم يتقدم له ذكر فيه ويعتنع على من صلى فرضاً في سفينة ترك القيام الا عند ركود وان رأسه ونحوه فلو حواتها الرمح فتحول صدره عن القبلة وجب رده اليها وله البناء ان عاد فوراً والابطال صلاته (ومن صلى) فرضاً أو نقلاً في الكعبة واستقبل جدارها أو بابها) حال كونه (مردوداً) وان لم ترتفع عتبة ان سامت بعض الباب كما هو ظاهر (أو مئة متوجع ارتقاء عتبة ثابى ذراع) تقرريباً فاكثر بذراع الأدمى وان بعد عنه ثلاثة أذرع فاكثروا في نظيره في سيرة المصلى وقاضى الحاجة بان القصد ثم ستره عن الكعبة ولا يحصل الامع التبر وهذا أصابه عنها وهو حاصل في البعد بالقرب (أو) صلى (على سطحها) أو في عرصتها لو انهدمت والعياد بالله تعالى

ما هو فيما لو اشرفت به دابته خطأ أو لجأها وعاد فوراً من انه يسجد لله هو أن يقال بالاولى (مستقبلاً) بمثلها (قوله أو في عرصتها لو انهدمت) انظر لو انهدم بعضها أو وقف خارجها مستقبلاً سواء انهدم دون شيء من الباقي هل يكفي لانه يعدم مستقبلاً كالأول أو لا قدرته على استقبال الباقي فنظراً لاطلاقهم الاول فقد يقال ينبغي أن يكون كما إذا ارتفع على نحو جبل أبي قبيس واستقبل هراً مع امكان الانخفاض بحيث يستقبل نفسه فلا يرجع اه سم على منسج

(قوله واستقبل شاخصاً) فلو أزيل الشاخص في أثناء الصلاة بطلت بخلاف ما إذا أزيلت الرابطة والفرق أن أمر الاستقبال فوق أمر الرابطة اه سم على منهج بالمعنى فقلعن مر وفيه أيضاً لو كان الشاخص في جانب فقط هل يكفي الخالي عنه اه (أقول) قد يؤخذ إلا كنفاء بذلك من قول شيخنا الزايدى وأخرج بعض بدنه عن محاذاة الشاخص لأنه متوجه ببعض بدنه جزأً وبياقيه هو اه لكن تبعا لكون هذا المأخوذ قد يخالفه ما قاله حج من أنه لو استقبل طرفاً منها ببعض بدنه وأخرج باقيه عن استقباله لم تصح صلاته اه وقد يشرق بينهما ما إذا كان داخل الكعبة ٣٢٥ هنا قويت التبعية بخلافه ثم

(قوله بالشرط المذكور) وهو كونه منها وارفع ثلثي ذراع فأكثر (قوله وعصا مسمرة) من سمره وبابه قتل والتثقيب بمبالغة كما في المصباح لو سمرها إلى الصلي إليها ثم يأخذها فافطأ آخره لا يكفي ويحتمل خلافه اه وارضى مر هذا الخلاف فليتم اه سم على منهج (قوله وقد سئل صلى الله عليه وسلم عن) أى ستره المصلى (قوله كوخرة الرجل) بكسر الخاء والهمزة وهى لغة قليلة والكثير أخرة الرجل ولا تنقل مؤخرة الرجل اه مختار (قوله لاستقبال نحو حشيش) عطف على قول المصنف واستقبل جداره الخ وكان الأولى أن يقول لأن استقبل نحو حشيش الخ (قوله وان جمع تراجم الامام) ينبغى أن يكون مثله اجارها المألوفة اه سم على منهج ولو شك في التراب هل هو منها ام لا لم نصح صلاته فيها يظهر (قوله وأخرج

(مستقبلاً من بناها ما سبق) وهو قدر ثلثي ذراع أو استقبل شاخصاً بالشرط المذكور متصل بالالكعبة وان لم يكن قدر قامتة طولاً وعرضاً فشمع مالوا المختص موضع موقوفه وارفعت أرض الجانب الآخر كشجرة نابتة وعصا مسمرة أو مبنية وبقيصة جدار (جاز) ما صلا بخلاف ما إذا كان الشاخص أقل من ثلثي ذراع فلا تصح الصلاة إليه لأنه ستره المصلى فاعتبر فيه قدرها وقد سئل صلى الله عليه وسلم عنها فقال كوخرة الرجل رواه مسلم وقول الشارح وهى ثلثا ذراع الى ذراع تقرباً ليس يخرج لما زاد عليه وانما هو بيان لقدرة مؤخرة الرجل ان غابته نحو ذراع قال الامام وكأنهم راعوا في اعتبار ذلك ان بسامت في سجوده الشاخص بمعظم بدنه لاستقبال نحو حشيش نابت وعصى مغروزة لكونه لا يعد من اجزائها وتخالف العصى الاوتاد المغروزة في الدار حيث تعد منها بدليل دخولها في بيعة الجريان العادة بغيرها للمصلحة فعدت من الدار لذلك وان جمع تراجم امامه أو نزل في نسخة من كتابه كفى أخذ امامه لكونه يعد من اجزائها وان وقف خارج العرصة ولو على نحو جميل أى قيس اجزاء وان لم يكن شاخصاً لأنه يعد متوجهاً إليها بخلاف من وقف فيها وتوجه الى هو انما وأخرج عن محاذاة الكعبة ببعض بدنه بان وقف بطريقها وأخرج عنه بعضه بطلت صلاته والظاهر ان الشاذروان كالخجر فيما أتى فيه ولو استقبل الركن قالوا توجه كما قال الأذرى الجزم بالهجرة لأنه مستعمل للبناء المجاور للركن وان كان بعض بدنه خارجاً عن الركن من الجانبين وان امتد نصف طويل يقرب الكعبة وأخرج بعضهم عن المحاذاة بطلت صلاته لعدم استقبالهم لها ولا شك انهم اذا بعدوا عنها أخذوها وصحت صلاتهم كما مر ولو استدبرها ناسياً وطال الزمن بطلت بخلاف ما اذا قصر وان أميل عنها فبطلت وان قل الزمن لندرة ذلك ولو استقبل الخجر بكسر الخاء دون الكعبة لم يجز لان كونه من البيت مظنون لامتد طوعه لأنه انما ثبت بالاحاد ولو استقبل من عتبة قدر ثلثي ذراع لكن لم يجز استقبله كخشبة معترضة بين سارين صحت صلاته كما أفقئ به الوالد رحمه الله تعالى لاستقباله قيم الكعبة ويتجه جله على ما إذا

عنه بعضه بطلت صلاته) يتأمل تصويره وقد يقال ان أى جزء وقف في مقابله كان مستقبلاً لا يفي بدنه للعجاورة ان كان خارجاً فان وقف داخلها واستقبل جزأً منها ببعض بدنه وبياقيه هو اه بايان كان في مقابله باها مفتوحاً لم يصح لكن تقدم قريباً عن الزايدى ما يؤخذ منه الصحة في هذه حيث قال وبياقيه هو اه لكن تبعا (قوله والظاهر ان الشاذروان الخ) جزم به حج (قوله كالخجر فيما أتى) أى من عدم الاجزاء (قوله ولو استقبل الركن) أى دكن كان (قوله لأنه مستعمل للبناء المجاور) أى وهو الذى في جاني الركن (قوله بخلاف ما اذا قصر) أى ويسجد للسهول لان عدمه مبطل (قوله لكن لم يجز استقبله) أى ما استقبله في نسخة لم يجز استقبله أسأله وهى ظاهرة

(قوله بخلاف غيرها) ظاهره انه لا تنفذ وقباس الصحة فيما لو احرّم وجبة مفتوح صحة احرامه هنا الى ان يخرج عن استقباله
 انشعبية المذكورة الا ان يفرق بينهما بوجه التدارك فيمن احرّم مفتوح الحبيب وعسره هنا وهو ظاهر (قوله لما فيه من البعد
 عن الرياء) الاولى التعليل بأفضليتها على بقية المسجد لان ما ذكره لا يأتي في قوله وكذا صلاة من لم يرج جماعة الخ بل قوله الاتي
 لان المحافظة الخ صريح فيما ذكرناه (قوله او يرجوها) اي او بان يرجوها الخ فهو وعطف على لم يرجها (قوله افضل منها بالمسجد)
 أي ولو الكعبة اهـ حج (قوله وقد نقل الطرطوشي) الطرطوشي بالفتح والسكون والضم آخره همله الى طرطوس مدينة
 بالشام وبالمجعة آخره الى طرطوش مدينة بالاندلس اهـ اب الباب الكني في التي آخرها مجعة بضم الطاءين وقد ينحان قال
 في الشاموس طرطوشة بالضم ٣٢٦ وينفع بالمد بالاندلس اهـ قال ابن خلكان ما كتبها أبو بكر الطرطوشي

المالكي مصنف كتاب سراج
 الملوك (قوله افضل منها في سائر
 المساجد) هو المعقد (قوله ومن
 أمكنه علم القبلة) أي سهل عليه
 أخذ من قوله الاتي أو ناله
 مشقة وعبارة حج أي بان كان
 بالمسجد الحرام أو خارجة ولا
 حائل أو ثم سائل احداث الغير
 حاجة أو احداثه غيره تعدياً
 وامكنته ازالته فيما يظهر اهـ
 (قوله او يحكة ولا حائل) اي بان
 كان يحل يشاهد فيه الكعبة
 والاف بعض اما كن مكة اذا كان
 فيه لا يشاهد الكعبة (قوله أي
 الاخذ بقول مجتهد) هو بان
 لا يعلم الاخذ بقول الغير
 مطلقاً كما بعلم من قول الشارح
 قبل لم يجوز له العمل بغير علمه ومن
 قول المصنف الاتي والاخذ

كانت صلاة جنازة بخلاف غيرها لعدم استقباله حينئذ في بعض افعالها واعلم ان النقل في
 الكعبة افضل منه خارجها ومثله النذر والقضاء لما فيه من البعد عن الرياء وكذا صلاة
 من لم يرج جماعة خارج الكعبة بان لم يرجها أصلاً أو يرجوها داخلها أو داخلها
 وخارجها فان رجاءها خارجها فقط خارجها افضل لان المحافظة على فضيلة تتعلق بنفس
 العبادة أولى من المحافظة على فضيلة تتعلق بمكانها كالجماعة ببيتها فانها افضل من الانفراد
 في المسجد وكلنا فله ببيتها فانها افضل منها بالمسجد وان كان المسجد افضل منه وانما لم
 يراع خلاف من قال بعدم صحة الصلاة في الكعبة لخالفته لسنة صحيحة فانه صلى الله عليه
 وسلم صلى فيها وقد نقل الطرطوشي المالكي الاجماع على ان صلاة النافلة في البيت افضل
 منها في سائر المساجد حتى في المسجد الحرام (ومن أمكنه علم القبلة) بان كان بالمسجد
 الحرام أو يحكة ولا حائل أو على جبل أبي قيس أو على سطح وهو ممكن من معانيها وحصل
 له شك فيم النحو ظلمة لم يجوز له العمل بغير علمه (حرم عليه التقليد) أي الاخذ بقول مجتهد
 (والاجتهاد) فلا يجوز له العمل به كالحاكم اذا وجد النص ويتبع عليه أيضاً الاخذ
 بخبر الغير كما بعلم مما يأتي أي ولو عن علم و يفرق بين هذا واكتفاء الصحابة رضي الله عنهم
 بالاخبار عنه صلى الله عليه وسلم مع امكان اليقين بالسمع عنه والاخذ بقول الغير في
 المياه ونحوها بان المدارك في القبلة لكونها أمراً حسيماً مشاهداً على اليقين بخلاف
 الاحكام ونحوها ولو بني محرابه على المعاينة صلى اليه أبداً من غير احتياج الى المعاينة في
 كل صلاة ومثل ذلك ما لو صل بالمعينة لم يحتج الى المعاينة في كل صلاة ما لم يفارق محله
 وينتقل اليه الاحتمال وفي معنى المعين من نشأ بحكة وتيقن اصابة القبلة وان لم يعانها
 حال صلاته ولو كان حاضر بحكة وحال بينه وبين الكعبة حائل خلقي بجبل أو حادث كتباه

بقول ثقة يخبر عن علم فانه يشيدانه مع امكان العلم لا يجوز له الاخذ بقول الثقة (قوله العمل به) أي بما ذكر
 من التقليد والاجتهاد (قوله الاخذ بخبر الغير) ظاهره ولو معصوماً ومتفقاً ما عمل به في الفرق الاتي من ان القبلة مبناها على
 اليقين الاكتفاء بذلك وبعدد التواتر ولو من كفار وصيدان فليراجع (قوله كما بعلم مما يأتي) أي في قول المتن والاخذ بقول ثقة
 يخبر عن علم ويمكن جعل كلام المصنف عليه بان يفسر التقليد بالاخذ بقول الغير مطلقاً ويدل له تعبير الروضة بلا يجوز له اعتماد قول
 غيره (قوله أي ولو عن علم الخ) الاولى أي عن يخبر عن علم لان المجتهد تقدم حرمه بتقليده فلم يبق الا الخبر عن علم (قوله ولو بني) اي
 شخص محرابه اي اوانصب علامة (قوله على المعاينة) اي يقينا (قوله وتيقن اصابة القبلة) اي بان رآها بعينه فعرف عينها
 ليستقبلها واخبر بذلك عدد التواتر

(قوله وهو مقيد) أي مافي التحقيق من الجواز (قوله كما ساق) أي في قوله والاخذ بقول ثقة الخ (قوله فان كان لغير حاجة) أي ولم يطر الاحتياج له كما صرح به حج فيما يأتي بعد قول المصنف والاخذ (قوله لتقريبه) يعني ان الباني له بغير حاجة هو المصلي حتى لو بناء غيره بلا حاجة لا يكلف صعوده ويوافقه قول شرح المنهج ومحل جواز الاجتهاد فيما اذا كان ثم حائل ان لا يبنيه بلا حاجة (قوله ولا اجتهد في محارب المسلمين) أي فالمحارب المعتدة في معنى المعاينة قال سم على حج في انشاء كلامه ويجب على الانسان قبل الاقدام أي على اعتماد الحرب البحث عن وجود الشرط المذكور وهو السلامة من الطعن وان اصاب قبله بدون اجتهاد لم تنفع صلواته اهـ وينبغي ان محل ذلك في محل لم يكثر طارقه واحتمل الطعن فيه والافضل انه صحيحة من غير سؤال (قوله ومحارب جادتهم) أي معظم طريقهم قال في المصباح والجادة وسط الطريق ومعظمه والجمع الجواد مثل دابة ودواب (قوله التي انشأهم اقرون من المسلمين) أي جماعات من المسلمين صلوا الى هذا المحراب ولم ينقل عن احد منهم انه طعن فيه ويكفي الطعن من واحد اذا ذكره مستندا او كان من اهل العلم بالمعقبات فذلك ٣٢٧ يخرجهم عن رتبة اليقين الذي لا يجتهد به

اهـ سم على حج (قوله وفي معناه) أي المعين (قوله يخبر عن غير اجتهاد) أي بان اخبر عن معاينة او مافي معناها كروية القطب أو المحارب المعتدة (قوله والالم يجوز تقليده) أي بان علم انه يخبر عن اجتهاد او وثق في امره (قوله فيما ذكر) أي في قوله والاجتهاد في محارب المسلمين الخ (قوله مطلقا) أي جهة معينة وبسرة (قوله لانه لا يقر على خطأ) يعني انه ان وقع منه صلى الله عليه وسلم خطأ بغيره عليه لا يوجب وهذا بناء على انه قد يقع منه الخطأ لكنه لا يقر عليه والصحيح خلافه وهو اعلم به كغيره من

جازه الاجتهاد لما في تكليفه المعاينة من المشقة ذكر في التحقيق وهو متبعها اذا فقد ثقة يخبر عن علم والا فهو مقدم على الاجتهاد كما ساق وبما اذا كان بناء الحائل الحاجة فان كان لغير حاجة لم تصح صلواته بالاجتهاد لتقريبه ولا اجتهد في محارب المسلمين ومحارب جادتهم أي معظم طريقهم وقراهم القديمة التي انشأهم اقرون من المسلمين وان مغرت وخربت حيث سلت من الطعن لانهم لم ينصب الاجمعة بجمع من اهل المعرفة بسمت الكواكب والادلة بجري ذلك مجرى الخبر وفي معناه خبر عدل باتفاق جمع من المسلمين على جهة وخبر صاحب الدار وهو ظاهر ان علم ان صاحبها يخبر عن غير اجتهاد والالم يجوز تقليده ثم محل امتناع الاجتهاد فيما ذكر بالنسبة للجهة اما بالنسبة للقيام والقيام فيجوز اذا لا يبعد الخطأ فيها ما بخلافه في الجهة وهذا في غير محارب صلى الله عليه وسلم ومساجده ما هي فيمنع الاجتهاد فيها مطلقة لانه لا يقر على خطأ فلو تخيل حاذق فيها عنة أو بسرة فخطا له باطل ومساجده هي التي صلى فيها من ضبطت ومحاربه كل ما ثبت صلواته فيه اذ لم يكن في زمنه محارب ولا يلحق بذلك ما وضعه الصحابة كقبلة الكوفة والبصرة والشام وبيت المقدس وجامع مصر القديمة وهو الجامع العتيق لانهم لم ينصبوها الا عن اجتهاد واجتهادهم لا يوجب القناع بعدم المخارفة وان قل ويجوز له الاجتهاد في خربة أمكن ان يأتي الكفار وكذا في طريق يدرى من المسلمين بها أو يستوى مرور القرنيين

الانبياء لا يتبع منهم الخطأ لا عمدا ولا سهوا الا ان ترتب عليه تشرع كأي سلامة عليه الصلوة والسلام من ركعتين (قوله ومساجده) المغاربة بين المسجد والحرب انما هي بحسب المذهب والافاقد ارهنا على ضبط ما استقبله في صلواته حتى لو علت صلواته في مكان وضبط خصوص موقعه عليه الصلاة والسلام فيه ولم يضبط ما استقبله فيه لم يكن مانعا من الاجتهاد بل يجب معه الاجتهاد (قوله كل ما ثبت صلواته فيه) أي ولو بنجر الواحد كما هو ظاهر حج اهـ زيادى (قوله اذ لم يكن في زمنه محارب) اذ المحارب الجوف على الهيئة المعروفة حدث بعده ومن ثم قال الاذرى يكره الدخول في طاقة الحرب ورأيت بهم امش نسخة قديمة ولا يكره الدخول في الطاقة خلافا للسيوطي (قوله ويجوز له الاجتهاد) أي يجب عليه ان اراد الصلاة فيها وليس له اعتماد الحرب المذكور لاشك في بانيه المنيد للتردد في الغيبة ويجتهد فيها مطلقا جهة معينة وبسرة وقضية اطلاقه هنا وتنبه له فيما بعده انه يجتهد في هذه وان كثر مرور المسلمين بها (قوله أو يستوى مرور القرنيين) قال سم في حاشية شرح البهجة قوله أو يستوى مرور الخ قال في شرح الروض كما صرح به الاصل اهـ وهو صادق بكثرة مرور المسلمين بان كثر مرور

الفرقة مع الاستواء وقوله السابق يسلكه المسلمون كثير صادق مع سلوك غيرهم أيضا قليلا وكثيرا فيحتاج لحل أحد
الموضوعين على الآخر وهل الوجه جل هذا على ذلك فيقيد هذا بما إذا لم يكن مروا المسلمين وأن كان خلاف ظاهر العبارة
وكتب أيضا قوله أو يستوى كالصريح في عدم الاعتماد هنا وإن كثروا المسلمين وفيه نظر وإن أمكن أن يوجهه اه
وعليه فيقيد عدم اعتماد محراب القرية التي استوى مروا الكفار والمسلمين بطريقتها بما إذا لم يكن المسلمون أما إذا كثروا
فلا نظر لمروا الكفار معهم قولوا أو كثروا (قوله بأن لم يمكنه علم القبلة بشئ مما ذكر) أي من الرؤية والمحراب وقضيته أن المحارب
ونحوها تقدم على الخبر عن علم وقديتوقف فيه بيان الخبر عن علم أقوى بدليل أنه لا يجتمع مع أخباره قيمة ولا يسرة كما نقله سم على
منهج عن طب بخلاف المحارب وعبارة حج والائتمار علم عينا أو أمكنه ونحوه حائل ولو جازنا بفعله لما جاز لكن إن لم يكن تعدي
بأحدائه أو زال تعديهما يظهر فيهما اه وهو ظاهر في مخالفة كلام الشارح في المحراب (قوله أو ناله مشقة) قال حج أي عرفا
(قوله اخذ بقول ثقة) أي ومنه ولا يخبره عن كنهناي وإذا سئل الفتية هل يجب عليه الارشاد لهما أم لا فيه نظر والاقرب
الاول لان ارشاده من فروض الكفايات ومن سئل شيئا منها نعين عليه فعله حيث لا عذر له في الامتناع ثم

٣٢٨

ان لم يمكن في اخباره مشقة
لا يستحق اجرة والاستحقاقها
(قوله ويجب عليه السؤال عن
يخبر بذلك) أي ويجب تكرير
السؤال لكل صلاة تنحصر كما يجب
تجديد الاجتهاد اه حج وكتب
عليه سم وظاهر انه لا عبرة
بجوابه المستعمل للاجتهاد السابق
اذا لم يكن ذا كماله اه (قوله
بعد المكان) أو نحوه كعجب
المسؤل (قوله كما في تلك) أي
فيجيبه (قوله وكافر) قال حج
الان علمه قواعد صيرت له
ملكته يعلم بها القبلة بحيث يمكنه

بها كما صرح به في الروضة (والا) أي بان لم يمكنه علم القبلة بشئ مما ذكر أو ناله مشقة في
تحصيله (أخذ) وجوبا (بقول ثقة) بصير مقبول الرواية ولو لم يرد أو امرأة (يخبر عن علم)
بالقبلة أو محراب معتدسا أو كان في الوقت أم غيره ويجب عليه السؤال عن يخبى بذلك
عند حاجته اليه ولا ينافي ذلك ما مر من ان من كان بمكة ويذبح بين القبلة حائل له الاجتهاد
لان السؤال لا مشقة فيه بخلاف الطلوع فان فرض ان علمه مشقة في السؤال لبعده
المكان أو نحوه كان الحكم فيها كما في تلك نية عليه الزكشي وهو ظاهر ونحوه مقبول
الرواية غيره كصبي ولو عجز أو كافر وفاق فلا يقبل اخباره بما ذكره كغيره لانه منهم في خبر الدين
نعم قال الماوردي لو استعلم مسلم من مشرك دلائل القبلة ووقع في قلبه صدقة واجتهد نفسه
في جهات القبلة جاز لانه عمل في القبلة على اجتهاد نفسه وانما يقبل خبر المشرك في غيرها قال
الاذرعي وما أظنهم يوافقونه عليه ونظرفيه الشاشي وقال اذا لم يقبل خبره في القبلة لا يقبل
في أدائها الا أن يوافق عليها مسلم وسكون نفسه الى خبره لا يوجب ان يعول عليه الحكم اه
وهذا هو المعتدوعلم مما تقدم من عدم جواز الاجتهاد مع القدرة على الخبر عدم جواز
الاخذ بالخبر مع القدرة على اليقين وهو كذلك فلا يجوز للاعوى والامن هو في اليه مظلمة

ان يبرهن عليه وان نسي تلك القواعد كما هو ظاهر وكلام الماوردي المخالف لذلك ضعيف اه (وأقول) الأخذ
ولعل مراده بمخالفة الماوردي ان كلام الماوردي يقيد انه اذا تعلم منه الادلة وقدم في العمل بعتضاها كان أخبره بان التجم
القائلي اذا استقبلته أو استدبرته على صفة كذا كنت مستقبلا للكعبة وهو على هذا التقدير ضعيف اما اذا تعلم أصل الادلة منه
ثم توصل بذلك الى استخراجها من الكتب واجتهد في ذلك حتى صار له ملكة يقدر بها على معرفة صحة الادلة من فاسدها لم يمنع
عليه العمل بعتضاها بل يجب عليه الأخذ به وبما تقر به علم انه لا مخالفة بين ما ذكره الشارح وما ذكره حج (قوله لانه منهم)
ظاهرة ولو وقع في قلبه صدقة وقياس ما يأتي في الصوم الأخذ بخبره حينئذ الا أن يشرق بأنه لما كان أمر القبلة مبنيا على اليقين
وكانت حرمة الصلاة اعظم من الصوم بدليل انه لا يعتذر في تأخيرها بحال بخلاف الصوم احتيط اها أو يؤيده تضعيف كلام
الماوردي فيما لو تعلم الادلة من كافر مع فرضها فيما لو وقع في قلبه صدقة (قوله لو استعلم) أي تعلم (قوله أن يعول عليه) أي ان
يبني عليه (قوله وهذا هو المعتد) هو قوله ونظرفيه الشاشي (قوله مع القدرة على اليقين) هذا الحكم تقدم التصريح به في
قوله وينبغي عليه الأخذ بخبر الغير الخ فاعل ذكره هنا لبيان المأخذ لا لإفادة الحكم

(قوله الاخذه) اى بالخبر (قوله مع القدرة على اليقين) عبارة حجج بعد قول المصنف والاجتهاد فاعلم ان من بالمسجد وهو اعمى
 او في ظلمة لا يعتمد الا بالمس الذي يحصل له به اليقين أو اخبار عدد التواتر وكذا قرينة قطعية بان كان قد رأى مخالفة من جعل
 ظهره له فلا يكون مستقبلا واخبر بذلك عدد التواتر (قوله بالمس) أى حيث لا مشقة عليه فيه كما يعلم عما قدمه في وجوب
 سؤال من يخبر عن علم وفي عدم تكليف صعوده بل اودخول المسجد مع الاذلة بحصول المشقة وفي حاشية سم على منسج
 مانصه قوله ولا حائل بينه وبينها أى ولا مشقة عليه في علمها بخلاف الاعمى مثلا اذا أمكنه التحسس عليها لكان بمشقة ككثرة
 الصقوف والزحام فيكون كالحائل هكذا ظهر وعرضته على شيخنا طب فوافق عليه اه وعبارته على أبى شجاع نصها
 وقياس هذا الذى مر ان الاعمى ومن في ظلمة اذا كان بالمسجد الحرام أو مسجده محراب معقد وشق عليه الوصول للكعبة
 أو المحراب قلد ثمة ان وجده والافله الاجتهاد وهو قريب لكن قد يخالفه قوله ما ولو اشبهه عليه اى على الاعمى مواضع لمسها
 اى بان اشبهه عليه المحراب بغيره فلا شك انه يصير حتى يخبره غيره مصر يحافان خوف فوت الوقت صلى على حسب حاله واعاد اه
 فقد منعه الاجتهاد عند تعذر اليقين بالمس للاشبهة فكيف عند امكانه ٣٢٩ الا ان يفرق بان المس ثم في نفسه

لا مشقة فيه لكن منع منه
 الاشياء المنسوب فيه الى تقصير
 لم يعذر بخلافه هنا فان فيه مشقة
 فعذر فيه ولولا الفارق الى المشقة
 لا وجبنا صعود الحائل كما لا يخفى
 اه (قوله قبل العمى) أى أو قبل
 الظلمة (قوله فان خوف فوت
 الوقت) أى بان لم يدركها بتمامها
 فيه (قوله فان فقد ما ذكر) أى
 بان كان في محل لا يكف بتحصيل
 المأمنة (قوله بان كان بصيرا)
 مثله في الخلق ومفهومه ان من

الاخذه مع القدرة على اليقين بالمس ويعتمد كل منه ما لم يره قبل العمى
 فلواشبهه عليه مواضع لمسها صبر فان خوف فوت الوقت صلى كيف اتفق وأعاد كما يؤخذ
 مما يأتي (فان فقد) ما ذكر (وأمكنه الاجتهاد) بان كان بصيرا يعرف ادلة القبلة وهي
 كثيرة وأضنه الرياح لاختم لانها وأقواها القطب فالأوهو نجم صغرى في نبات نفس
 الصغرى بين الفرقدين والجدى ويختلف باختلاف الاقاليم في العراق يجعله المصل خلف
 اذنه اليمنى وفي مصر خلف اليسرى وفي اليمن قبالة مما يلي جانبه اليسرى وفي الشام وراء
 ونجران وراء ظهره ولذلك قيل ان قبلتها أعدل القبيل وكانهم اسمها نجمها المجاور لبدلة
 والافوهو كما قال السبكي وغيره ليس نجمها وانما هو نقطة تدور عليها هذه الكواكب
 بقرب النجم (حرم) عليه (التأييد) وهو قبول قول من يخبر عن اجتهاد اذا المجتهد لا يقدر
 المجتهد او يجب عليه الاجتهاد الا ان ضاق الوقت عنه فلا اجتهاد بل يصلى على حسب حاله
 وتلزمه الاعادة ويجوز الاعتماد على بيت الابر في دخول الوقت والقبلة لا فادتها النظر
 بذلك كما يشهد الاجتهاد اثنى به الوالد رحمه الله تعالى وهو ظاهر (وان قصير) المجتهد فلم

٤٢ به ل

التقليد وينافيه قول المصنف الاثنى ومن يجوز عن الاجتهاد وتعلم الادلة كما عصى قلد ثمة عارفا وان قدر فالاصح وجوب التعلم
 واجاب عنه الشيخ عينية بما حاصله ان المراد بالمعرفة أعم من أن تكون حاصلة له بانعل وبالضرورة بان أمكنه التعلم (قوله واقواها
 القطب) عبارة حجج واقواها القطب السماوى بمثلث النافى (قوله في نبات نفس) اتفق سيروبه والذراء على تركه صرف نفس
 للمعرفة والتأنيث صحاح (قوله ونجران وراء ظهره) لا يظهر من هذا مخالفة لما قبله فكان انظاره ان يقول وفي الشام ونجران وراء
 لكن في حج وقيل يعرف بدشق وما قاربهم انهم افرق نجران بالذ كراههم الخلاف فيها (قوله وكانهم ما سمعها) اشارة الى دفع
 اعتراض يتوجه على كلام الشيخين رحمه الله (قوله لا فادتها الظن بذلك الخ) هذا التعليل يقتضى ان بيت الابر في مرتبة
 المجتهد وليس مراد اذلو كان في مرتبة لم حرم عليه العمل به ان قدر على الاجتهاد كما يحرم الاخذه بقول المجتهد لكن تعبيره بجواز
 الاعتماد يشهر بأنه تخيير بين العمل به وبين الاجتهاد فيكون مرتبة بين الخبر عن علم وبين الاجتهاد (قوله كما يشهد الاجتهاد)
 قضيت ان بيت الابر ليس كالمحراب المعقد فان ذلك بمنزلة الخبر عن علم حتى لا يجوز الاجتهاد معه جهة ولا غيرها على ما مر ويبنى
 ان مرتبة بعده مرتبة المحراب وفي سم على حج مانصه انظار لو تعارضت هذه الامور ما تقدم وقوله الجهم الغفير اهل المراد به =

عدد التواتر اه (واقول) ينبغي ان عدد التواتر مقدم على غيره ثم الاخبار عن علم رؤية الكعبة ثم رؤية المحارب المعقدة
 ثم رؤية القطب ثم الاخبار برؤية العلم الغير وذلك لان التواتر يفيد اليقين وخبر الخبر عن علم يفيد الظن فيقدم عليه التواتر
 ورؤية الكعبة ابعد عن الغلط من رؤية القطب لانه وان كان بمنزلة العيان لكنه قد يقع الخطأ في رؤيته لاشتباهه على الرائي
 أو لما منع قام بالرأي ورؤية القطب اقرب لتحري ما يصل الى اليه عند الرائي فان الخبر بأنه رأى العلم الغير يصلون ربما يكون
 مستنده رؤيته صلاتهم تلك الجهة فلا يأم في الاخذ بقوله من الانحراف عنه أو يسرة (قوله لم يقل في الاظهر) ظاهره انه
 لو اخبره غيره بأن القبلة في هذه الجهة جازله العدول الى غيره ولو قيل انه يأخذ بقوله لانه اقرب الى الصواب من كونه يصل الى
 جهة لم يظهر له ولا غيره دليل على انها القبلة ويقتضى لعدم جزمه بالنية لم يكن بعيدا ومن ذلك ما لو رأى مجربا لا يجوز اعتماده
 (قوله وصل الى كيف كان) وهل يجب عليه التزام ما صلى اليه ام لا في نظر والا قرب الاول لانه باختياره التزم استنباطه فلا يتركه
 الا لما يرجح غيره عليه (قوله كما قاله الامام) معقد (قوله عند ضيق الوقت) نقل سم في حاشية المتبج عن الشارح اعتماده اه
 ويمكن حمل كلام الامام على ما اذا رجا وال التحير وكلام غيره على خلافه (قوله ونازع في شرح الوسيط) أى التروى
 (قوله والمنهور النعميم) اى ضاق الوقت أو اتسع (قوله ولو من ذورة) قال حج ومعاودة مع جماعة اه وعليه فهذه مستثناة
 من عدم وجوب تجديد الاجتهاد ٢٣٠ لانها لا يمكن توجيهه بان المعادة لما قيل بفرضيتها وعدم

صحتها من قعود مع القدرة
 اشبهت الفرائض فلم تلحق
 بالتوافر وكتب عليه سم قوله
 ومعاودة مع جماعة ينبغي أو فرادى
 انفساد الاولى ثم رأيت في شرح
 الارشاد عبر بقوله ومعاودة انفساد
 الاولى كما قضا كازم المجموع
 أو في جماعة اه وبقي ما لو سن
 اعادتها على الانفساد الجريان
 قول يبطلان على ما أتى في الجماعة

بظهوره نفي الخو غيم أو تعارض أدلة (لم يقل في الاظهر) لانه محتمل والتحرير عارض يرجح
 زواله عن قرب غالباً (وصل الى كيف كان) لمرة الوقت (ويقتضى) للذرة والقول الثاني
 يقلد بلاقتنا لانه الآن عاجز عن معرفة الصواب فاشبهه الاعى ومحمل الخلاف كما قاله
 الامام عند ضيق الوقت اما قبله فيمنع التقليد قطعا لعدم الحاجة اليه ونازعه في شرح
 الوسيط وقال ان ما قاله الامام شاذ ومشهور انعميم (ويجب تجديد الاجتهاد) أو ما يقوم
 مقامه كالتقليد في نحو الاعى (الكل صلاة) مفروضة عينية اداء أو قضاء ولو من ذورة
 (تخضر على الصحيح) سعي في اصابة الحق لما كذا اظن عند الموافقة وقوة الثاني عند
 الخاتمة لانهم لا يكون الاعى اماراة أقوى والا قوى اقرب الى اليقين ويكن حمل قوله
 تخضر على حضور فعله بان يدخل وقته فلا اعتراض عليه وقول الشارح من الخمس

فهل يجددونها أيضا لا يبعد انه يجدد اه وكتب عليه أيضا قوله ومعاودة تظاهره ولو عتب السلام من غير توطئة
 فاصل (أقول) وقد يتوقف في وجوب تجديد الاجتهاد فيما لو كانت الاعادة انفساد الاولى أو الخروج من خلاف من أفسدها بأن
 الاولى حيث تبين فسادها كانت كالأول ثم قل غاية الامر ان المعادة هي الاولى وقد تأخر الاحرام بها عن الاجتهاد وهو لا يضر وهل
 يجب تجديد الاجتهاد لكل ركعتين اذا سلم منهما ما كالصحي أو يفرق بين ما بهما الجمع فيه وبين ركعات باحرام واحد كالصحي
 فيكفي له اجتهاد واحد وبين ما لا يجوز الاحرام فيه بأكثر من ركعتين كالتراويح فيجب فيه تجديد الاجتهاد لكل احرام فيه
 نظرا لاي بعد الحاقه بما في التيم فقل ما تقدم انه الراجح من انه يكفي للتراويح تيم واحد لا يجب تجديد الاجتهاد هنا لما مر أيضا
 انها كالأصالة واحدة والكلام في المذورة (قوله لكل صلاة تخضر على الصحيح) هذا الخلاف يجري في المفتي في الاحكام
 الشرعية وفي الشاهد اذا ركن ثم شهد بانها بعد طول الزمن أى عرفا وفي طلب التيمم الماء اذا لم ينقل عن موضعه اه عميرة (قوله
 فلا اعتراض عليه) أى بأن يقال قضية التعبير بتخضر ان الكلام فيما لو اجتمع قبل دخول وقت صلاة من الخمس ثم دخل وقتها
 فيخرج بذلك المذورة والفائتة والحاضرة اذا اجتمع في وقتها وصل فائتة بذلك الاجتهاد ثم اراد فعل الحاضرة فانه لم يصدق عليه
 انها حضرت بعد الاجتهاد

(قوله توطئة) التوطئة هي التمهيد للشيء وهو انما يكون في المتقدم على الشيء والفظ الحسن متأخر عن تخضر الآن يقال المراد بالتوطئة مجرد البيان تقدمت على المبين أو تأخرت وقد قيل بمثل ذلك في سويامن قوله تعالى فمثل لها بشرا سويا حيث قالوا انما حال موطئة لبشرا (قوله وخرج بالمروضة النافلة) شملت المادة ومصرع حج فيها ما يتخالفه (قوله ومن عجز) بفتح الجيم افسح من كسرهما اه منهج (قوله ولو عبدا أو امرأة) قريش من التعبير بالثقة دون مقبول الشهادة من يرتكب حارم المروا مع السلامة من الفسق وهو ظاهري يشعر به قول الشارح بخلاف الفاسق الخ ويحتمل أن يقال بعدم قبول خبره وهو الاقرب (قوله اما الاول) هو أعنى البصر (قوله والمميز وغير العارف) أي فلا يقدّم واحد منهم وكان الاول أن يقول اما الفاسق والمميز الخ (قوله فهو اخبار عن علم) يتأمل هذا مع جعله فيما مر من أدلة الاجتهاد لكنه موافق فيه لما قدمه من قوله وفي معناه خبر عدل باتفاق جمع من المسالين فقوله فهو اخبار عن علم معناه انه كالأخبار في تقدمه على الاجتهاد (قوله قلدم من شاء منهم) لو اختلف عليه دليلان أخذنا بوضوئهما ويرق بينهما وبين أولوية الأخذ بقول العلم بأن الظن المستند لفعل النفس اقوى من المستند للغير فان تساوى بالخبر زاد البغوى ثم يعيد لتردد مسألة الشروع اه ج ٣٣١ (قوله لكن الاوثق الخ) قضيته انه لا نظير هنا لكثرة العدد

وبه صرح سم على حج حيث قال لو اتحد أحدهما وتعددا الآخر قلدم من شاء منهم ما تم قال قال في شرح الارشاد فان كان أحدهما أوثق والآخر أعلم فالظاهر استواءهما الخ اه وفي شرح العباب الاولى تقديم الاوثق اه وهو المعتمد وهذا وتقدم للشارح في الماء انه لو اختلف عليه اثنان أخذ بقول أوثقهما فان استويا بالاكتر عددا فان استويا فافظا وعمل باصل الطهارة اه وعليه فما الفرق بينهما ويمكن الفرق بأن

توطئة لقول المصنف تخضر لا يخرج غيره او محل ما ذكره لم يكن ذا كمال لدليل الاول والافلا إعادة وخرج بالمروضة النافلة ومثلها صلاة الجنائز كما في التيمم وخرج بالقبلة الثوب فلا يلزمه إعادة الاجتهاد فيه كما تقدم في باب والثاني لا يجب لان الاصل استقرار الظن الاول (ومن عجز) بفتح الجيم (عن الاجتهاد) فيها (و) عن (تعلم الادلة) كما عني البصر أو البصيرة (قال) حتمنا ثقة (ولو عبدا أو امرأة) عارفاً يجهته له وغيره لقوله تعالى فاسألوا أهل الذكر ان كنتم لاتعلمون اما الاول فلان معظم الادلة تتعلق بالشهادة والريج ضعيفة كما مر والاشتباه عليه فيها أكثر واما الثاني فلانه اسوأ من فاقد البصر بخلاف الفاسق والمميز وغير العارف فالوصل من غير تقليد لزمته الاعادة وان صادف القبلة اماماً صلاهما بالتقليد وصادف فيه القبلة أولم يقين له الحال فلا إعادة عليه فيه فان قال المخبر رأيت القطب أو الجهم الغفير يصلون هكذا فهو اخبار عن علم فلا أخذه قبول خبر لا تقليد ولو اختلف عليه في الاجتهاد اثنان قلدم من شاء منهم ما لكن الاوثق والاعلم عنده أولى ويجب عليه إعادة السؤال لكل فريضة تخضر بناء على الخلاف المتقدم في تجديد

الاخبار عن النجاسة لما كان مستنده الحسن روى فيه كثرة العدد ليدع اشتباه المشاهد على الكثير من الواحد (قوله والاعلم عنده أولى) نقله سم على منهج عن شرح الروض ونظريه بأنه اذا وجب الأخذ بقوله في الصلاة فخار جهان باب أولى فينتجه انه يجب عليه الأخذ بقوله أيضاً كدألهما قال وسئل مر عن المسئلة فوافق ما قاله الشارح بالذهن على البدئية اه وبقي ما لو اختلف عليه مخبران عن علم او ما هو بمنزلة كان قال له شخص القطب في هذا الموضع يكون امامك وقال الآخر يكون خاف أذنك اليسرى مثلاً فهل يأخذ بقول أحدهما كالمجتهدين أو يتساقطان عنده فيه نظراً لعل الثاني أقرب ويفرق بينهما وبين المجتهدين بأنه هنا يمكنه الاجتهاد لنفسه بعد بخلاف المجتهدين فانه لا يأخذ بقول أحدهما الا عند العجز عن الاجتهاد فاضطر للأخذ بقول أحدهما وايضا هما الخفاف في علامة واحدة تعارض فيها وهو موجب للتساقط وكتب أيضاً واذا اخذ بقول أحدهما وجب عليه إعادة الصلاة بعد لتردده في النية حين التقليد اه سم على حج ونقل اعتماد عن مر وفيه وقفة والاقرب عدم الاعادة فيما لو كان أحدهما أعلم وأوثق وأخذ بقوله علما به او الى لان الاختيار لزيادة علمه يانغي اثر مقابله فلا ترد في النية عنده واحتمال خطئه كاحتماله في الواجته وهو واداه اجتهاده الى جهة فصلى اليها (قوله ويجب عليه إعادة السؤال) هذا الحكم علم من قوله او ما يقوم مقامه فذكره هنا تيسر مع عمال

(قوله فرض عين فيه) أي السفر (قوله دون ما يكثر فيه) ينبغي ان المراد بالكثرة ان يكون في الركب جماعة متفرقة فيه بحيث يسهل على كل من أراد السؤال عن ٣٣٢ الصلاة وجود واحد منهم من غير مشقة قوية تحصل في قصده

(قوله والتجعة) عطف نفسه على قوله ونحو ذلك كاصحاب الخيام البعيدة أو من أقام بجبل أو غار بعيد (قوله والارغباني) بالفتح فالسكون وكسر المجهمة وفتح التثنية الى ارغبان من نواحي نيسابور أو سبوطي في الانساب وأبو بكر وثقه على والده سهل بن أحمد المعروف بالحاكم كما في طبقات الاسنوي (قوله في جهة معينة) انما قديم القول المصنف بعد وان تغير اجتهاده عمل بالماضي الخ فانه يفتن الخطأ ولا إعادة عليه لكن الخطأ غير معين كما يأتي في قوله وتبعين الخطأ (قوله ولان ما لا يستقط من الشروط) قضيته ان من الشروط ما يستقط بالنسيان وله غير مراد الان يقال من النسيان أو أنه اراد بالشروط المعبرات وان لم تكن شروطاً (قوله وان لم يظهر له الصواب) ان قيل كيف يجب الاستئناف مع عدم ظهور الصواب وما الفرق بينه وبين فاقده الظهورين حيث قالوا لا يقضي بالتيقن في محل لا يستقط القرض بتيقنه فيه قلنا الاشكال وهما على حد سواء والمراد بقوله وجب استئنافه استقرار وجوب استئنافه اني ذمته لكن لا يشعها

الاجتهاد كما ذكر في الكناية (وان قدر) المكاف على تعلم أدلتها (فالاصح وجوب التعلم) عند ارادة السفر لعدم حاجة المسافر اليها وكثرة الاشتباه عليه فيمكن فرض عين فيه بخلافه في الحضر ففرض كفاية اذ لم ينقل عنه صلى الله عليه وسلم ثم الساق بعده انهم أئزموا آحاد الناس تعلمها بخلاف شرط الصلاة وأركانها والمصنف أطلق في الكتاب وصحح في غيره كونه فرض عين فيما ذكره كعلم الوضوء وغيره وحل السبكي وغيره القول بأنه فرض عين في السفر على سفر يقل فيه العارفون بأدلتهم دون ما يكثر فيه كركب الحاج فهو كالخضراء وهو ظاهر ولو سافر من قرية الى أخرى قريبة بحيث ينقطع المسافة قبل خروج وقت الصلاة فهو كالخضر كما سيظهره الشيخ وينبغي ان يلحق بالمسافر أصحاب الخيام والتجعة اذا قلوا وكذا من قطن بموضع بعيد من بادية أو قرية ونحو ذلك والمراد بتعلم الأدلة تعلم الظاهر منها دون دقائنها كما صرح به الامام والارغباني في فتاويه (فيحرم) عليه (التقاييد) فان قلنا لزمه القضاء فان ضاق الوقت فكبحير المجتهد وقد مر ومقابل الاصح ان تعلم الأدلة لا يجب بخصوصه بل هو فرض كفاية فيجوز له التقليد ولا يقضي ماصلاً به (ومن صلى بالاجتهاد) منه أو من قلده (فتيقن الخطأ) في جهة معينة أو عينة أو يسره بعد الصلاة وقبل خروج وقتها أعادها أو بعده خروجه (قضى) حتماً (في الظاهر) لانه يتيقن الخطأ فيما يؤمن سئله في الاعادة كالحاكم يحكم باجتهاده ثم يجد النص بخلافه ولان ما لا يستقط من الشر وط بالنسيان لا يستقط بالخطأ كالمهارة واحترزوا بقولهم فيما يؤمن سئله في الاعادة عن الكل في الصوم ناسياً والخطأ في الوقوف بعرفة حيث لا تجب الاعادة لانه لا يؤمن سئله فيها وخروج يتيقن الخطأ ظنسه ويتبعين الخطأ بهامه كما في الصلاة الى جهات باجتهادات فلا إعادة فيها كما سيأتي والمراد بالتيقن ما يمنع معه الاجتهاد فيدخل فيه خبر العدل عن عيان والثاني لا يقضي لانه ترك القبلة بعذر فاشبه تركها في حال القتال (فلو تيقنه فيها) أي الصلاة (وجب استئنافها) وان لم يظهر له الصواب بتاء على وجوب قضائها بعد فراغه منها لعدم الاعتماد بما مضى والى هذا أشار المصنف بقوله فلو فان لم توجهه فتعريف الى جهة الصواب وبني ان ظهر مع ذلك جهة الصواب لان الماضي معتد به وشملت عبارته يتيقن الخطأ عينة أو يسره وهو كذلك كما مر (وان تغير اجتهاده) ثانياً فظاهر لان الصواب في جهة أخرى غير الجهة الاولى (عمل بالثاني) حتماً ان ترجح ولو في الصلاة وعمل بالاول ان ترجح وقرق بين عمله بالثاني وعدمه وعمله به في المياه بأنه يلزم نقض الاجتهاد بالاجتهاد ان غسل ما أصابه الاول والصلاة بنفسه ان لم يغسله وهذا لا يلزم الصلاة الى غير القبلة ولا نجاسة ومنع ابن الصباغ ذلك بأنه انما يلزم النقض لو أبطلنا ما مضى من طهره وصلاته ولم يطل به بل أمرناه بغسل ما ظن نجاسته كما أمرناه باجتهاد

الابتلاء وهو الصواب (قوله وشملت عبارته يتيقن الخطأ) هذا الحكم علم من قوله السابق أو عينة أو يسره بقية فذكره لتصريح بما علم وقد أشار الى ذلك بقوله كما مر (قوله وعمل بالاول ان ترجح) أي واستوى الامر ان على ما يأتي

(قوله تجب إعادة الاجتهاد للفرض الخ) قد يمنع الاختذان الاعلى انما وجب عليه الاخذ بقول الغير لانه يتعوله عن القبلة قد لا يمتد للعود الى المحل الذي كان مستقبلا له بخلاف البصير اذا فسدت صلاته فانه يمكنه فعل المعادة للجهة التي كان يصلي اليها وقد يفرق بين من امكنه العود الى محله والعمل بالجهة التي صلى اليها والاولى بين غيره فيقال من فسدت صلاته ولم يعلم الجهة التي كان متوجها اليها قبل ذلك يجب عليه تجديد الاجتهاد ومن علم الجهة التي كان متوجها اليها لاعادته عقب الفساد لا يجب عليه التجديد لبقاء الاول (قوله فلا إعادة ولا قضاء) يؤخذ من هذا جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي ان جماعة مكثوا بصلون في قرية الى محراب بها مدة طويلة ثم صر بهم شخص واخبرهم بان في القبلة شعرا كثيرا فهل يلزمهم إعادة ما صلوه في المدة الماضية ام لا وهو انهم ان يتقنوا الخطأ في موضع المحراب الذي كانوا ٣٣٣ يصلون اليه وجبت الاعادة لكل ما صلوه وان لم يتقنوا ذلك ولا ظنوا اخلافا فلا إعادة لشيء مما صلوه ويستقرون على حالهم لان الظاهر من تناول الايام مع كثرة الطارقين للمحل انه على الصواب وان الخبر لهم هو الخطأ وان ترجح بدليل غير قطعي كاخبار من يوثق به من أهل المعرفة عملوا بالناسي ولا إعادة لما صلوه لان الاجتهاد لا يتقضى بالاجتهاد (قوله فان استويا) اي الاجتهاد ان وهو نسيم قوله قبل حقا ان ترجح (قوله وهذا التفصيل) اي ما بين ما لو حصل اختلاف المستويين وهو في الصلاة وبين ما لو حصل قبل الاحرام بها (قوله ويؤيد الاول) اي التفصيل بين كونه فيها وخارجها (قوله وبما تقر) اي من قوله فظهر له ان الصواب في جهة الخ ومن قوله عمل بالناسي حقا

بقية الماء الاول واجب بأنه يكفي في النقض وجوب غسل ما أصابه الاول واجتنب البقية ولو دخل في الصلاة باجتهاد فعمى فيها أتمها ولا إعادة فان دار وأداره غيره عن تلك الجهة استأنف باجتهاد غيره فتعذر له في المجموع عن نص الام ومنه يؤخذ انه يجب إعادة الاجتهاد للفرض الواحد اذا فسدت (ولا قضاء) لان الاجتهاد لا يتقضى بالاجتهاد كما مر (حتى لو صلى أربع ركعات لأربع جهات بالاجتهاد) المؤدى الى ذلك (فلا) إعادة ولا (قضاء) لانه وان تبين الخطأ في ثلاث قد أدى كلاً منها باجتهاد لم يتعين فيه الخطأ فان استويا ولم يكن في صلاة تغيير بينهما لعدم مزية أحد هما على الآخر وفيها وجب العمل بالاول ويفرق بينهما بأنه التزم بدخوله فيها جهة فلا يتحول الا بارجح مع ان التحول فعل اجنبي لا يناسب الصلاة فاستطاعها وهذا التفصيل هو ما نقلناه عن البغوي واقرأه واعده جمع متأخرون وهو المعتبر في المجموع وغيره من وجوب التحول أخذنا من اطلاق الجمهور ضعيف اذا اطلقهم محمول على ما اذا كان دليل الثاني ارجح بدليل تقييمهم اقتران ظهور الصواب بظهور الخطأ اذ كيف يظهر له الصواب مع التساوي المنتزعي للشك ويؤيد الاول بل هو فرد من افراد قول المجموع عن الام واتفاق الاصحاب لو دخل في الصلاة باجتهاد ثم شك ولم يترجح له جهة اتهمها الى جهة ولا إعادة وبما تقر علم ان محمل العمل بالناسي في الصلاة واستمرار صحته اذا ظن الصواب مقارنا لظهور الخطأ والابان لم يظن فيه مقارنا بطلت وان قدر على الصواب على قرب مضى جزئها الى غير قبلة ولو اجتهاد ثان في القبلة وانفق اجتهادهما واقتدى أحدهما بالآخر فتغير اجتهادهما أحدهما منه ما لزمه الانحراف الى الجهة الثانية وينوي المأموم المنازعة وان اختلفا فيما نوا وتياسر اول ذلك عذر في منازعة المأموم ولو قال مجتهد لمقلده وهو في صلاة أخطأ بك فلان والمجتهد الثاني

ان ترجح فان معنى العمل بالناسي ان يتحول الى جهته فورا ومعلوم ان ذلك انما يأتي حيث كان ظهور الصواب مقارنا للظن قوله مقارنا لظهور الخطأ) ينبغي ان المراد بالمنازعة ما هو الاعم من المقارنة حقيقة او حكما بل بعض قبل ظهور الصواب ما يسرع ركنا كالوتر في النية وزال تردده فورا وكما لو انحراف عن القبلة نسبانا او دارت به السفينة او غير ذلك حيث لا تبطل صلاته بعوده فورا (قوله وان اختلف) غاية اي ولا يكون التخالف مغنيا عن نية المنازعة وهذا محله حيث علم بانحرافه فان لم يعلم به هل يجب عليه الاعادة أم لا فيه نظر والاقرب الاول لان الانحراف من شأنه ان يظهر وان كان المأموم اعى ويشرك بينه وبين عدم فرضه بصيرا على القول به عند اثنين فنجاسة ثوب الامام بان الشعور بالانحراف اقرب من الشعور بنجاسة ثوب الامام في حق الاعى لانها لا طريق لادراكها الا بالبصر والانحراف قد يدركه بالسمع (قوله وذلك عذر) اي فلا توبة في صلاة الجماعة

(قوله تحول) أى وجوباً ويشارك هذا ما من من ثبوت الأخذ بقول العلم إذا اختلفوا عليه خارجاً فإنه ليس هنالك دعوى أحد
الجمهور دين الخطأ على الآخر ولا دعوى خطأ الخلاف مطلقاً فليتمل سم على منهج وانما لنوجب الاستئناف لان مجرد قوله
ذلك لا يفيد تبين خطأ الاول ٣٣٤ (قوله ولم يكن الثاني أعلم) افهم انه لو كان الثاني أعلم اثر وهل المراد منه وجوب

الاخذ بقول الثاني او الاولوية
فيكون فيه نظر والمتبادر الاول
(قوله انصرف الى ما ظننه) أى
ولا إعادة عليه كما تقدم

* (باب صفة الصلاة) *

(قوله أى كيفية الصلاة) عبارة
الاسموى المراد بالصفة هنا
الكيفية أى أقول غرضه من
دورها الإشارة الى ان تفسيرها
بالكيفية تفسير مراد (قوله
المشكلة) فى التعبير عن الشرط
الخارج بالاستقبال تسمع وكأنه
اراد به مطلق التعاق وذلك
يسمى فيه الركن والشرط
(قوله وينقسم) أى الواجب
(قوله وينقسم) أى المنسوب
(قوله ويعبر عنه) أى هذا
التفصيل المتقدم من قوله
المشكلة على واجب وينقسم
الحق وقوله وعلى مندوب الخ
(قوله وشبهت الصلاة) هذه كلمة
انتسب ما تنقل عليه الصلاة
الى الاقسام الاربعة المذكورة
(قوله قيل) قاله شيخ (قوله
ايضاً) الاولى اسقاطها لان الثائل
انه لفظى لا ليجعل له معنوا وكذا

أعرف عنده من الاول أو أكثر عدالة كما اقتضاه كلام الروضة أو قال له انت على الخطأ
قطعا وان لم يكن أعرف عنده من الاول تحول ان بان له الصواب مقارنا لقوله بأن أخبر به
وبالخطأ ما بطلان قتله الاول بقوله من هو أرحم منه فى الاول وبقطع القاطع فى
الثانية فلو كان الاول أيضا فى الثانية قطع بأن الصواب ما ذكره ولم يكن الثانى أعلم لم يؤثر
قوله الامام فان لم يكن الصواب مقارنا بطلت وان بان له الصواب عن قرب لما مر ولو قيل
لاعى وهو فى صلواتك الى الشمس وهو يعلم ان قبلته غيرها استأنف ابطان بتبليد
الاول بذلك وان أبصر وهو فى شأنه وأعلم انه على الاصابة للقب له لمحراب وأنجم أو خبر
ثقة أو غيرها أنهما أو على الخطأ وترددت لانتظام الاصابة وان ظن الصواب غيرها
انصرف الى ما ظننه

* (باب صفة) أى كيفية (الصلاة) *

المشكلة على واجب وينقسم لداخل فى ماهيتها ويسمى ركنا وخارج عنها ويسمى شرطا
وسمى أى فى الباب الآتى وعلى مندوب وينقسم أيضا لما يجبر بالاجود ويسمى بعضا
لأن كدشانه بالخبر شبهه ببعض حثية وسبأ فى وجود السهو ولما لا يجبر ويسمى هيئة
وهو ما عدا الاعراض ويعبر عنه بعبارات أخرى فيقال ما شرع للصلاة ان واجبها
فشرط أو فمى افر كن أو سن وجبر فبعض والافهية وشبهت الصلاة بالانسان فالركن
كراسه والشرط كيماته والبعض كعضائه والهيئات كشمه (أركانها ثلاثة عشر) ركنا
كذا فى المحرر يجعل الطمأنينة فى محالها صفة تابعة ويؤيد ما بان فى التقدم والتأخر
بركن وظاهر عبارة الحاوى انها أربعة عشر يجعل الطمأنينة فى محالها الاربع الاربعة ركنا
واحدا وفى الروضة كأصلها سبعة عشر يجعلها فى كل من محالها ركنا والخلاف لفظى قيل
ويصح أن يكون معنويا أيضا بدليل انه لو شك فى السجود فى طمأنينة الاعتدال مثلا فان
جعلناها تابعة لم يؤثر شك كالوشك فى بعض حروف الفاتحة بعد فراغها أو مقصودة لزمه
العود للاعتدال فورا كالوشك فى أصل قراءة الفاتحة بعد الركوع فانه يعود اليها كما بان
فليتأمل ويرد بتأثير شك فيها وان جعلناها تابعة فلا بد من تداركها ويفرق بينها وبين
الشك فى بعض حروف الفاتحة بعد فراغها منها بأنهم اغتفروا ذلك فيما الكثرة حروفها
وغلبة الشك فيها أو بعد المصل ركنا كالصائم حيث عد ركنا والبائع ركنا تكون الجملة خمسة
عشر وقد يقال يمكن الفرق بينهما بما بان الفاعل انما جعل ركنا فى البيع نظرا لما قد

عنه ثم رايت فى نسخة صحيحة اسقاط لفظ ايضاً (قوله ويرد بتأثير شك فيها) أى فى طمأنينة المترتب
الاعتدال (قوله اغتفروا ذلك فيها) أى الفاتحة (قوله وبعد) مستأنف وقوله المصل ركنا أى مع جعل الطمأنينة فى محالها
الاربعة ركنا

(قوله المرتب وجوده عليه) قد يقال ان كان المراد بترتب وجوده عليه ان العقد فعل وهو لا يوجد بدون فاعل فالصلاة كذلك (قوله ولهذا) اي لكون البائع انما عذر كما في البيع لترتبه عليه كان التحقيق انهما شرطان لانه حيث كانت العلة ترتب العقد على وجوده كان خارجا عن العقد (قوله انهما شرطان) اي العاقد والمعتود عليه (قوله وفي الصوم) اي وانما عدا الصائم ركعا في الصوم الخ (قوله توجد خارجا) اي عن القوى اي المذكورة ومن ثم كانت القراءة فيها اسموعة والافعال مشاهدة قوله ويفارقه بما مر) اي من الركن داخل فيها والشرط خارج عنها ٢٣٥ (قوله وبان الشرط ما اعتبر في الصلاة)

اي كالطهارة (قوله وشمل هذا التعريف) اي قوله وبان الشرط ما اعتبر في الصلاة (قوله انها مبطلات) اي فهي موانع لا لشرط (قوله فلا يجب النطق بها) اي على الراجح (قوله ولا انها واجبة) عطف على قوله بما مر (قوله قيل والواجبه) هو ظاهر ووجه بانه لما يتم التول بجهتها على الشرطية لو كان بين النية والتكبير ترتب خارجي وليس كذلك بل هما متقاربان في مقارنة المفسد لهما يلزمه مقارنة المفسد بالتكبير وبعبارة حج بعدان ثقل فائدة الخلاف كما اشارح فيها وفيه نظر لانه ان اردنا مقارنة ما سبق تكبيرة الاحرام فهو غير ركن ولا شرط او ما يقارنهما ضرع عليهما لما رفته بعض التكبيرية اه وهو عين ما قلناه (قوله مطلقا) اي سواء قيل هي شرط او ركن (قوله ولا انها) عطف على قوله

المرتب وجوده عليه كالمعتود عليه ولهذا كان التحقيق انهما شرطان لانها خارجتان عنه وفي الصوم لان ماهيته غير موجود في الخارج وانما تتعلّق بتعقل الفاعل فجعل ركعا لتسكون تابعة بخلاف نحو الصلاة توجد خارجا فلم يحج للنظر لفاعلهما ثم الركن كالشرط في انه لا بد منه ويفارقه بما مر وبان الشرط ما اعتبر في الصلاة بحيث يقارن كل معتبر سواء والركن ما اعتبر فيه الابهـ هذا الوجه ولا يرد الاستقبال لانه وان كان حاصله لا في القيام والقعود حقيقة هو حاصل في غيرهما عرفا مع انه يعرض مقدم البدن حاصل حقيقة ايضا وشمل هذا التعريف التروك كترك الكلام ونحوه وهو ما في الروضة كأصلها لكن صوب في المجموع انها مبطلات الاول (النية) لما مر في الوضوء وهي فعل قلبي اذ حقيقة المقصد بالقلب فالقلب محلها فلا يجب النطق بها كما سبأنا ولا انها واجبة في بعض الصلاة وهو اولها الا في جميعها فكانت ركعا كالتكبير والركوع وغيرهما وقيل هي شرط اذ الركن ما داخل الماهية وبشراف النية يدخل في الصلاة وجوابه ان التبيين بفراغها دخوله فيها بأولها وفائدة الخلاف فيمن افتتح النية مع مقارنة مانع من نجاسة أو استدامة مثلاً أو غير ذلك من مانع فان قيل هي شرط ههنا وركن فلا كذا قيل والوجه عدم صحتها مطلقا قال الراعي ولا انها تتعلق بالصلاة فتكون خارجة عنها والانعانت بنفسها او افترقت الى نية اخرى قال والظاهر عند الاكثرين ركنية ولا يعدان تسكون من الصلاة وتعلق بما عداها من الاركان اي لا بنفسها ايضا ولا تنفرد الى نية ولك ان تقول يجوز ذمها بنفسها ايضا كما قال المتكلمون كل صفة تتعلق ولا تؤثر بجواز تعلقها بنفسها وبغيرها كالعالم والنية وانما تنفرد الى نية لانها شاملة لجميع الصلاة فتحصل نفسها وبغيرها كشاة من اربعين فانما تركت نفسها وبغيرها وقد اجعت الامة على اعتبار النية في الصلاة وبدأ بها لان الصلاة لا تتم الا بها (فان صلى) اي اراد ان يصلي (فرضا) ولونذرا او قضاء او كشاية (وجب قصد فعله) بأن يقصد فعل الصلاة لا ينزعي سائر الافعال وهي هنا ماعدا النية لانها لا تنمى كما مر (و) وجب (نعمينه) بالرفع من ظهر أو

اذا الشرط الخ (قوله ولا تنفرد الى نية) اي لا يؤدي ذلك الى التسلسل (قوله وانما تنفرد الى نية) اي النية (قوله فانما تركت نفسها) اي قطعت نفسها (قوله وقد اجعت الامة) اي من الائمة الاربعة وغيرهم (قوله اي اراد ان يصلي) كأنه دفع لما عترض به الاسنوي من ان ضميره لا يصبغ عوده على الفرض لان ذلك سبأنا في قوله والاصح وجوب نية الفرضية قال القايني كلام المصنف او لا في ذات الفرض لا في مقصده وثانيا على العكس فلا يرد ما قاله الاسنوي اه ع (قوله وهي) أي الافعال (قوله لانها لا تنمى كما مر) أي في قوله ولا انها تتعلق بالصلاة لكن تقدم في رد القول بانها شرط انها شاملة لجميع الصلاة وعليه فيكون المراد بالفعل ما يشملها

(قوله كما قاله الشارح جواباً) في كون الجواب مأخوذاً من الرفع نظر وانما هو مأخوذ من قوله اي اراد ان يصلي ما هو فرض كما يعلم من كلام الشيخ عميرة وابن عبد الحق (قوله انه يكفي في الصبح) أي فرض الصبح (قوله او يقتضيه فيها ابداً) احتراز به عن الغنوت في وتر رمضان وفي بقية الصلوات للمنازلة لا لثبات (قوله عند توفير شرطه) أي الإبراد والمراد من هذه العبارة انه يقول نويت أصلي صلاة ليس الإبراد لها عند توفير شرطه بتمامها (قوله عن نية الظهر) أي وان كان في قطر لا يسن الإبراد فيه اه مؤلف (قوله مع ما ذكر) أي من القصد والتعيين (قوله الصادق) أي ما ذكر (قوله يقتضي عدم وجوب نية الفرضية الخ) يجاب بجعل الفرض في كلام المصنف على ما يثاب على فعله ويعاقب على تركه فتخرج المعادة ولا ينافيه ما سبق في صلاة الصبح من وجوب نية الفرضية حتى عند المحل لحل الفرض فيما يأتي على الفرض في الجملة ولا يصح ان يحمل كلامه هنا على الفرض في الجملة لما قاله لقوله اي تعيين نية الفرض للصلاة الاصلية (قوله فلا ينصرف اليها الا بقصد الاعادة) قضيته انه لا بد من قصد الاعادة في المعادة والراجح خلافه كما تقدم عن حج (قوله كما قاله) اي القاضي مجلي (قوله اذ النذر لا يكون الا فرضاً) يؤخذ منه انه لو قال اصل على الظاهر مكتوبة الجمعة اذا الكتب ٣٣٦ لغة الفرض كما في آية الصيام وقول قد منع هذا الاخذ بان الكتب

لما اشتركت بين الجعل كما في قوله تعالى ادخلوا الارض المقدسة وبين المقدّر كما في قوله لن يصيبنا الا ما كتب الله لالم تكن قائمة مقام الفرضية اللهم الا ان يقال ان الكتب لما صار حقيقة شرعية في لسان جملة الشرع منصرفاً للنقض خاصة حمل عليه ولم ينضّر الاشتراك بحسب الأصل وبقي ما لو قال اصل الظاهر الواجب أو المتعين هل يكفي أم لا فيه نظر والاقرب الاول तरادف الفرض والواجب ولان معنى التعيين انه

غيره كما قاله الشارح جواباً عن عبارة المصنف بانه كان حقه ان يعبر بقوله قصد فعلها وتعيينها ويظهر كما يحتمل بعضهم أنه يكفي في الصبح صلاة الغداة أو صلاة الفجر اصدقهما عليها وفي اجزائية صلاة يشوب في اذانها أو يقتضيه فيها أبدأ عن نية الصبح تردّد والوجه الاجزاء ويظهر أن نية صلاة ليس الإبراد لها عند توفير شرطه مغنية عن نية الظاهر ولم أرفقه شيئاً (والاصح وجوب نية الفرضية) مع ما ذكره في قول الشارح الصادق بالصلاة المعادة لتعيين نية الفرضية للصلاة الاصلية يقتضي عدم وجوب نية الفرضية في المعادة وسبب آتي في كلام المصنف في صلاة الجماعة أن المرجح خلافه ومقابل الاصح لا تجب لان ما يعينه ينصرف اليها بدون هذه النية بخلاف المعادة فلا ينصرف اليها الا بقصد الاعادة وتكتفي على الاول نية النذر في المدور عن نية الفرضية كما قاله في النذر اذ النذر لا يكون الا فرضاً محل وجوب نية الفرضية في حق البالغ اما الصبي فلا تشترط في حقه كما صححه في التحقيق وصوبه في المجموع وهو المعتمد خلافاً لما في الروضة وأصلها الوقوع صلاته فلا فكيف ينوي الفرضية والعبادات التي تجب فيها النية تنقسم بالنسبة لوجوبية

مخاطب به بخصوصه بحيث لا يقطع عنه بفعل غيره وهذا عين الفرض هذا وقد أطلقوا وجوب نية الفرضية في المندور وقال الشهاب الرملي وهل هو عام في كل نقل سواء كان له وقت أو سبب أو لا حتى لو نذر صلاة الضحى أو راتب القرائن لا تجب فيه نية الفرضية قال لم أرفقه شيئاً رفيه وفتنه اه أقول لكن المجرد صحح على الاول نقلا عن خطه (قوله وصوبه في المجموع) توهم بعضهم ان قياس تصويب المجموع عدم وجوب نية الفرضية في الجمعة على من لا تجب عليه كالعبد والمرأة وهذا قياس فاسد لان الصبي لم يخاطب بنقض الوقت فلامعنى لوجوب الفرضية في حقه بخلاف المذكورين بالنسبة للجمعة فانهم خوطبوا بفرض الوقت الصادق بالجمعة فهي فرض الوقت بدلاً أو احدى خصائمه اه سم على حج (قوله فكيف ينوي الفرضية) هذا يقتضي امة ما عتية الفرضية لان على هذا الوجه تلاعب وليس ذلك مراداً اذ الخلاف انما هو في وجوبه او عدمه لكن يتعين في حقه حيث ينوي الفرضية ان لا يريد انه فرض في حقه بحيث يعاقب على تركه وانما ينوي بالفرض بيان الحقيقة الاصلية أو يطلق ويحمل ذلك منه على الحقيقة المذكورة وبقي ما لوصلي الصبي ثم بلغ في الوقت وأراد الاعادة هل يجب عليه نية الفرضية نظر الوقت الذي أعاده فيه أم لا نظراً الى انه اعادة لما سبق وهو كان نقلاً فيه نظر فيجب على الاول للعلة المذكورة والاقرب الثاني لان البست فرضاً في حقه لا بالأصل ولا بالاحال وقضية قوله الوقوع صلاته نقلاً انه لو صرح بذلك بان قال نويت أصلي

الظهر مثلا فلا الصلوة وهو ظاهر حيث لاحظنا انها غير واجبة عليه أو أطلق ما لو أراد النفل المطلق فلا تصح صلاته واما الحائض والمجنون فان قلنا بصحة قضاءهما على ما عتقده الشارح فالظاهر وجوبية القرضية في حقهما ويقرق بينهما وبين الصبي بأنهم مامن حيث السن كانا محللا للكل في الجملة بخلاف الصبي (قوله والزكاة لا يشترط فيها) أي نية القرضية (قوله ومنها ما يشترط فيه) أي نية القرضية (قوله ومنها عكسه) أي لا تجب فيه نية القرضية على الأصح وقوله الصوم أي وهو الصوم (قوله فاذا نوى فرضه لم يكف) أي ما لم يرضه للصلاة (قوله لا تكون إلا) أي لا تكون واقعة إلا لكونه قد يغفل عن اضافتها اليه فتسن ملاحظتها ليتحقق اضافتها لمن التاوى (قوله كأن ظن بقاءه) مفهوم قوله ظن يقتضى عدم الصحة فيما لو نوى مع الشك الاداء أو القضاء وبأن خلافه ومفهوم قوله ولو نوى ٣٣٧ الاداء عن القضاء وعكسه عامدا عالما

الح الصحة فقد تنازع المنهومان في صورة الشك والأقرب فيها الصحة لتعليقهم البطلان مع العلم بالاعاب وهو منتف بالشك ويحتمل أن يقال بالصحة في الشك إذا قال أداء وقد خرج الوقت لأن الأصل بقاء الوقت وبعدمها إذا قال قضاء لأن الأصل عدم خروج الوقت (قوله ولو نوى الاداء عن القضاء) ذكره توطئة لما بعدهم والافتد علم ذلك من قوله قبل حيث جهل الحال الخ (قوله لم تصح اتلاعه) ولولم ينو اداء ولا قضاء بل أطلق وعليه فائدة من جنس صاحبة الوقت صرح وحلت على المؤداة التي هي صاحبة الوقت وفيه أنه لو نوى فريضة الوقت أو الفريضة التي هي صاحبة الوقت لم يصح لتردد ما نواه بين المؤداة وبين المقضية

القرضية إلى أقسام منها الحج والعمرة والزكاة لا تشترط فيها بالاداء خلاف ما وقع للدمري ومن تبعه من أن الزكاة ومنها ما تشترط فيه على الأصح وهو الصلاة والجمعة منها ومنها عكسه الصوم كما صححه في شرح المذهب وإن اقتضت عبارة الكتاب ثم خلافه ومنها عبادة لا يكفي فيها ذلك بل يضر على الصحيح وهي التيمم فاذا نوى فرضه لم يكف (دون الاضافة إلى الله تعالى) لأن عبادة المسلم لا تكون إلا لله والثاني يجب ليتحقق معنى الاداء لا يصح ويجريان في سائر العبادات ولا يشترط التعرض لاستقبال القبلة ولا العدد الركعات فان عين الظهر مثلا ثلاثا أو خمسا لم تنعقد له لا عبادة ولا تحطأ فكذلك على الرابع أخص من الناعة ان ما وجب التعرض له جله أو تقصيره لا يضر الخطأ فيه والظهر مثلا يجب التعرض له عدد جله فيض الخطأ فيه إذا قوله الظهر يقتضى ان تكون أربعا (و) الأصح (أنه يصح الاداء بنية القضاء) حيث جهل الحال ان يعم ويخوف ظن خروج وقتها فتو اها قضاء فبين بقاءه (وعكسه) كأن ظن بقاءه فتو اها اداء فبين خروجه اذ يستعمل القضاء بمعنى الاداء وعكسه يقول قضيت الدين واديت به بمعنى قال تعالى فإذا قضيت مناسككم أي ادبتم والثاني لا يصح بل يشترطان ليقين كل منهما عن الآخر كما في الظهر والعصر لكن يسن التعرض لهما على الأقل ولو نوى الاداء عن القضاء وعكسه عامدا عالما لم تصح اتلاعه كما نقله في المجموع عن نصريحهم نعم ان قصد بذلك معناه اللغوي لم يضر كما قاله في الأنوار ولا يشترط ان يعرض للوقت كالיום اذ لا يجب التعرض للشرط فلو عين اليوم واخطأ صبح في الاداء لأن معرفة الوقت المعين للنبيل بالشرع تافى خطأ فيه وكذا في القضاء أيضا كما يقتضيه كلامهما في التيمم وهو المعتمد ووقع في التناوى للبارزى ان رجلا كان في موضع من عشرين سنة يترأى له الفجر فيصلي ثم يمين له

٤٣ به ل لاسم اصدق علمها أنها صاحبة الوقت أي فرق بين ما لو أطلق حيث حل على صاحبة الوقت فصيح وبين ما لو صرح بصاحبة الوقت حيث قيل بالبطلان لتردده بينهما وقد يقال إذا قال فريضة الوقت أو صاحبة فقد تعرض في لفظه لما يشمل الثالثة فضعفه له على صاحبة الوقت دون غيرها بخلاف ما لو أطلق فانه لم يبعد حمله على صاحبة الوقت لأن المطلقات تحمل على ما هو المتبادر منها ما لم توجد قرينة صارفة عن ارادته وفيه على حج بقي ما لو أعاد المكتوبة في وقتها جماعة أو منفردا حيث تطالب أعادتها كذلك ولم ينو اداء ولا قضاء وعليه فائدة لو نوى ما يصلح للاداء أو القضاء ولم يتعرض لواحد منهما فهل يقع فعلة أو إعادة والثالثة باقية بحالها أو يقع عن الثالثة فيه نظر فدير حج الاول ان الوقت لإعادة وقد يرجح الثاني وجوب الثالثة دون الاعادة اه (قوله معناه اللغوي) أي بخلاف ما اذا قصد المعنى الشرعي أو أطلق وبذلك صرح شيخنا الزايدى

(قوله لا يجب عليه الا قضاء صلاة واحدة) ظاهره وان عين كونها عن اليوم الذي ظن دخول وقته ويوافقه ما صرح به من انه لا يضرب الخطأ في اليوم وانه لو كان عليه ظهر يوم الاربعاء فقط فصل ظهر النوى به قضاء ظهر يوم الخميس غالطا انه يقع عمدا عليه لكن في حاشية سم على منهيح ما نصه بعد كلام ذكره والوجه أن يقال ان قصد الصلاة فرض ذلك الوقت الذي ظن دخوله بخصوصه فالوجه عدم وقوعها عن الفائتة في الموضعين لان القضاء المذكور صارف عن الفائتة وان لم يلاحظ كونها فرض ذلك الوقت الذي ظن دخوله فالوجه الوقوع عن الفائتة فليتأمل ثم رأيت شيخنا حج سئل عن مسئلة البارزي فمقل عنه ما تقدم وعن ابن المقرئ خلافه ثم جاءهم اعلی الحسنيين الذين ذكرناهما وذكر مر في مسئلة البارزي نحو ذلك اه أي حل مسئلة البارزي على ما لو لم يلاحظ ٢٣٨ فرض الوقت الذي ظن دخوله ولكن ما نقله سم عن مر لا يوافق ظاهر

ما في الشرح كما تقدم ومعلوم ان المعول عليه ما في الشرح (قوله يقع عمداؤه) أي ما لو اطاق في نيته فهل ينصرف للادول لاستحالة ذلك بالسبق أو للشأنى لقربه منه وسبق الذهن اليه فيه نظر فليراجع (قوله بانه يقع عمدا عليه لما ذكر) أي لانه عين ما لا يخ (قوله وقد علم) أي ما أتى به والده وقوله مما مر أي من قوله ولا يشترط ان يتعرض للوقت (قوله لبعض المتأخرين) أي حيث قال ان لم يكن صلى الفرض لا يحتاج لنية القبلة لان البعدية لم يدخل وقتها فلا يشبهه ما نواه بغيره (قوله ووجه) أي اشتراط التعيين ولو قبل فعل الفرض (قوله انما يحصل بذلك) أي تعيين القبلة والبعدية (قوله بخلاف الكفارة) أي فانها عبادات مالية

خطئه فماذا يجب عليه فاجاب بانه لا يجب عليه الا قضاء صلاة واحدة لان صلاة كل يوم تكون قضاء عن صلاة اليوم الذي قبله ولا يشك على ذلك قولهم لو أحرم بقريضة قبل دخول وقتها اطاقنا دخوله انعمت صلاته مثلا لان ذلك محل فحين لم يكن عليه مقضية نظير ما نواه بخلاف مسئلة ما أتى به البارزي افتى به الوالد رحمه الله تعالى وان فوزع فيه وسئل الوالد رحمه الله تعالى عن عليه قضاء ظهر يوم الاربعاء ويوم الخميس فصلى ظهر النوى به قضاء المتأخر هل يقع عنه أم عن الاول فاجاب بانه يقع عمداؤه وسئل أيضا عن عليه قضاء ظهر يوم الاربعاء فقط فصلى ظهر النوى به قضاء ظهر يوم الخميس غالطا هل يقع عمدا عليه لانه عين ما لا يجب تعينه واخطأ فيه أولا كما في الامام والحنابلة فاجاب بانه يقع عمدا عليه لما ذكر كما اقتضاه كلام الشيخين وان خالف فيه بعضهم وقد علم مما مر (والنقل ذو الوقت او السبب كما فرض فيما سبق) أي من اشتراطية فعل الصلاة والتعيين فينبغي في ذى السبب أي صلاة الكسوف والاستسقاء وعيد النطر والاضحى وسنة الظهر مثلا القبلة او البعدية سواء كان صلى الفرض قبل القبلة ام لا خلافا لبعض المتأخرين ووجهه بان تعينهم انما يحصل بذلك لاشترائهم في الاسم والوقت كما يجب تعيين الظهر انما لا يتيسر بالعصر وكما يجب تعيين عيد النطر انما لا يتيسر بالاضحى ولان الوقت لا يعين وما يحمله ابن عبد السلام من انه ينبغي في صلاة العبد أن لا يجب التعرض لكونه افطرا أو فطر الانهم مأمرون في جميع الصلوات فيلتحق بالكفارة رداً عن الصلاة آكد فانها عبادات دينية لا تدخلها النيابة ولا يجوز تقديمها على وقت وجوبها بخلاف الكفارة ويستثنى من ذى السبب تحية المسجد وركعتا الوضوء والاحرام والاستحارة والطواف وصلاة الحاجة وسنة الزوال وصلاة الغنلة بين المغرب

وتدخلها النيابة ويجوز تقديمها على وقت وجوبها في الجملة بأن كانت بالمسال وقد مدت على الحنف (قوله والعشاء تحية المسجد) أي فلا يشترط التعيين بالاضافة الى السبب في شيء من المذكورات (قوله وصلاة الحاجة) واقطعها ركعتان (قوله وسنة الزوال) سبأ في ان ذات السبت تقوت بزواله وعاءه فليتأمل عند انقوت سنة الزوال هل بصلاة الظهر أو بطول الزمن أو بغير ذلك فيه نظر والاقرب عدم فواتها لانها اطلبت بعد الزوال فالزوال سبب لطلب فعلها وهو باق وان طال الزمن فليراجع وهذا كله حيث دخل الوقت ولم يصل ما تحصل به فان فعل ذلك كان صلى سنة الظهر أو تحية المسجد مثلا بعد الزوال ثم أراد ان يصلها فهل تنعقد صلاته أم لا فيه نظر والاقرب عدم الانعقاد لان الاصل أن العباد اذا لم تطاب لا تنعقد وهذه غير مطلوبة حينئذ لدخولها فيما صلا وان لم يوافقها عدم حصول تحية المسجد اذا انقضاها اقتضاء سنة الزوال اذا فعل سنة الظهر مثلا وفي سنة الزوال عنها

(قوله والصلاة في بيته) وأقلها ركعتان (قوله والمسافر إذا نزل) وأقلها ركعتان (قوله في الأولى) أي تحية المسجد (قوله في الثانية) أي ركعة الوضوء (قوله لحصول المقصود الخ) وينبغي أن يلحق بذلك صلاة التوبة وركعتا القتل وعند الزفاف ونحو ذلك من كل ما قصد به مجرد الشغل بالصلاة (قوله حصل به مقصود ذلك) كشغل البقرة في حق داخل المسجد وإيقاع صلاة بهد الوضوء في حق المتروكي وأشار بقوله المقصود إلى أن المطلوب نفسه لم يحصل فلا يقال صلى تحية المسجد مثلاً وانما يقال صلى صلاة حصل بها المقصود من تحية المسجد وعلى هذا الوجه لا يصلي سنة الوضوء وتحية المسجد مثلاً لا يبحث عما يصلح به مقصود ما حلف على عدم فعله وكذا لا يحصل ثوابها حيث لم تنو وان سقط الطلب كما صرح به حج رجه الله وعليه فلو أراد أن يعيد التحية هل تصح أم لا لدخولها في ضمن ما فعله فيه نظراً الأقرب الثاني ٢٣٩ لحصولها بما فعله أو لا ولا يشافيه ما قالوه

والعشاء والصلاة في بيته إذا أراد الخروج للسفر والمسافر إذا نزل منزلاً أو أراد مفارقتها كما في الكفاية في الأولى والاحياء في الثانية وقياساً عليهم ما في الثالثة والرابعة كما يحتمل بعضهم لحصول المقصود بكل صلاة وان نقل في الكفاية عن الأصحاب في الثالثة أنه لا يكفي فيها ذلك والتحقيق في هذا المقام عدم الاستثناء لأن هذا المفعول ليس عين ذلك المقيد وانما هو ونقل مطلق حصل به مقصود ذلك المنع والوتر صلاة مستقلة فلا يجب اضافتها إلى العشاء بل ينوي سنة الوتر وينوي بجميعة أن أوتر بأكثر من ركعة الوتر أيضاً وان فصله كما ينوي التراويح بجميعة والحاصل أنه ينوي في الأخيرة منه وفيما سواها الوتر أو سنته ويتخير فيما سوى الأخيرة منه إذا فصله بينية صلاة الليل ومقدمة الوتر وسنته وهي أولى قال في المهمات ومجمل ذلك إذا نوى عدداً فأن لم ينو فعل بلغ ولا بهامة أو يصح ويجعل على ركعة لانهم المتيقن أو ثلاث لانها أفضل كنية الصلاة فانها تسعة قدر ركعتين مع صحة الركعة أو إحدى عشرة لان الوتر له غاية هي أفضل فحملنا الاطلاق عليهم بخلاف الصلاة فيه نظر اه قال ابن العماد هذه الترددات كلها باطلة لان الأصحاب يجعلون للوتر أقل وأكمل وأدنى كمال وضريحاً بأن اطلاق النية انما يصح في النقل المطلق ثم ان ما ذكره من الحمل على إحدى عشرة ان كان فيما إذا نوى مقدمة الوتر أو من الوتر لم يصح ذلك وان كان فيما إذا أطلق وقال أصلي الوتر فالوتر أقله ركعة فينزل الاطلاق عما هو أعلى أدنى المراتب اه واستظهر الشيخ أنه يصح ويجعل على ما يريد من ركعة أو ثلاث أو خمس أو سبع أو تسع أو إحدى عشرة ورجح الوالد رحمه الله تعالى الحمل على ثلاث ويوجه بأنه أقول ما طلبه الشارع فيه فصار بمثابة أقله إذا ركعة قبل يكره الاقتصار عليها فلم تكن

من هذا انه لا يعين حل ما نوى على ركعة بل ان شاء اقتصر على ركعة أو يزيد كما يفهم من قول المصنف الآتي ولا حصر للنقل المطلق وقوله مع صحة الركعة المراد به انه اذا أطلق النية لم يعين حله على ركعة وان صحت نية الاستقلال (قوله على ما يريد) أي يختاره بعد اطلاق النية (قوله ويوجه بأنه الخ) وقياس ذلك انه لو نوى سنة الظهر التيممية مثلاً ركعتان أو الضحى فكذلك اه مؤلف ومثله في حاشية شيخنا الزياي بالنسبة لسنة الظهر ثم رأيت في كلام سم على حج في صلاة النقل نقل عن مدر ما نصه فرع يجوز ان يطلق في سنة الظهر المتقدمة مثلاً ويتخير بين ركعتين وأربع اه مدر اه وبقي ما لو نذر الوتر وأطلق فهل يجعل على ثلاث قياساً على ذلك أو على ركعة أو إحدى عشرة أو تغو نية فيه نظراً الأقرب الأول وعليه فالمعنى ان الثلاثة تنبت في دسته وباقي الوتر باق على الغيب ولا يجوز حله على ان المعنى انه يفعل الثلاث ويتنعم ما زاد عليها الان عدم الزيادة لوقولنا به لكان من نذر ما ليس بقربة ونذر ما هو كذلك لا ينعقد

(قوله قلت الصحيح لانتشارية النفلية) اى وعلى هذا وما سبق من ان عدد الركعات لا يشترط فعل ضرورة سنة سنة اظهر مثلا بدوهم ان نوى بقائه الصلاة المطلوبة قبل الظهر فتنقضه قبلته ويتخير بين ركعتين أو اربع على ما تقدم عن مر (قوله ملازمة للنفل) عبارة حج لان النفلية لازمة له وهى اوضح من عبارة الشارح اذا لازم له كونه نفلا لانية كونه ماصلا نفلا (قوله وجب) اى ثبت وفسر بهذا المعنى لانه المناسب لمذهبنا وعبارة المحلى على جمع الجوامع بعد قول المتن والفرض والواجب مترادفان خلافا لابي حنيفة وهو اى الخلاف لفظى اى عائدا الى اللفظ والتسمية اذ حاصله ان ما ثبت بقطعي كما يسمى فرضا هل يسمى واجبا وما ثبت بظنى كما يسمى واجبا هل يسمى فرضا فعنده لا اخذ الفرض من فرض الشيء بمعنى حزمه اى قطع بعضه وللاوجب من وجب الشيء وجبة سقط وما ثبت بظنى ساقط من المعلوم وعندنا نعم اخذنا من فرض الشيء قدره ووجب الشيء وجوباً ثابت وكل من المقدور والثابت اعم من ان يثبت ٢٤٠ بقطعي أو ظنى وما أخذنا اكثر استعمالا اه (قوله وسبق

لسانه الى العصر) وكذا لو نعمده ثم اعرض عنه وقصد ما نواه عنه فتكسبه الا حرام (قوله وللخروج من خلاف من أوجبه) اى هنا وفى سائر ما يعتبر فيه النية (قوله أو بنيتها ان قصد التعليق) اى ولو مع التبرك بخلاف ما اذا قصد التبرك وحده والمتبادر ان هذا قيد فى الثانية بخلاف التعلق بالمشيئة فيما بان وقع بعد النحر لانه كلام اجنبى (قوله والتردد فيه) اى حيث طال التردد بان تردد بعد قراءة الفاتحة مثلا وقيل الركون أو مضى ركن فى حال تردده (قوله بخلاف الصوم) اى فلا يبطل بنية الخروج (قوله وبعلية) بشئ) ظاهره ولو يستحيل عقلا

سطلوبه بنفسها (وفى) اشتراط (نية النفلية وجهان) كافى اشتراطية الفرضية فى النفل ووقع فى بعض النسخ تبعاً للمعبر الوجهان وكشط المصنف الالف واللام من نسخة لما قبلها من ايهام اشتراطها وقد صوب فى الروضة والمجموع عدم اشتراطها كما اشار اليه هنا بقوله (قلت الصحيح لانتشارية النفلية والله اعلم) اذنية النفلية ملازمة للذلة بخلاف العصر ونحوها فانها قد تكون فرضاً وقد لا تكون بدليل صلاة الصبي كما مر وفى اشتراطية الاداء والقضاء والاضافة الى الله تعالى الخلاف المتقدم (ويكفى فى النفل المطابق) وهو ما لا يقيده بوقت ولا سبب (نية فعل الصلاة) لان النفل اذنى ودجات الصلاة فان نواهها وجب ان تحصل له (والنية بالتأب) اجاباً فلا يكفي نطق به مع غفلة قلبه عنها وهذا جار فى سائر الابواب ولا يضره لو نطق بخلاف ما فى القلب كأن نوى الظهر وسبق لسانه الى العصر (ويذهب النطق) بالمنوى (قبيل التكبير) ليساعد اللسان التأب ولانه ابعد عن الوسواس والخروج من خلاف من أوجبه وتبطل صلته بثلثه بالمشيئة فيها أو بنيتها ان قصد التعليق أو أطلق للمنافاة بنية الخروج والتردد فيه بخلاف الصوم والحج والاعتمه كاف لان الصلاة اضيق وبعلية بشئ وان لم يحصل لها من رقاد من نوى وهو فى الاولى مبطل فى الثانية بأنه جازم والمعلق غير جازم والوسواس القهري لا اثر له ولو ظن أنه فى صلاة أخرى فرض أو نفل فاقم عليه صلاته ولا تبطل بشئ جالس للشهد الاول فى ظهره فقام لثالثة ثم تذكروه ولا بالقنوت فى سنة الصحيح بظن انها الصبح وان طال الزمن وأتى بركن فيما يظهر خلافاً للتمولى ومن تبعه ولا بنية الصلاة

سبح على بهجة ويوجه بأن التعليق من حيث هو مناف للنية (قوله وان لم يحصل) كأن نوى انه ان ناداه فلان ودفع اجابه (قوله لما مر) أى من ان الصلاة اضيق أو من المنافاة وهذا اقرب (قوله وهو فى الاولى) أى الركعة الاولى (قوله فرض أو نفل فاقم عليه) دخل فيه ما لو كان فى سنة الصحيح فظننا الصحيح متلا وعكسه فيصح فى كل منهما ما وقع عما نواه باعتباره نفس الامر ثم ان تذكروه فذلك وان لم يتذكره اعاد السنة ثانياً والصبح وجوباً لان الاصل بقاء كل منهما ما خرج بالظن ما لو شك فى أن ما نواه ظهراً أو عصر مثلاً فيضرب حيث طال التردد أو مضى ركن (قوله للشهد الاول) اى هو الاول والثانى (قوله فى ظهره) قضية هذا أنه لو تردد فيما نواه الظهر أو سنة ثم قام مع التردد لم يضر حيث تذكروا ما نواه بعنى عن قرب وقد يتوقف فيه بأنه حيث تردد فالواجب أن لا يقوم حتى يتذكر ثم ان تذكروا عن قرب اسقرت صلاته على الصحة والابطال (قوله ثم تذكروا) اى انه الشهد الاول (قوله وأتى بركن فيما يظهر) اى لانه تطويل لركن قصير سهواً

(قوله لا يشترط فيه) كسنة الظهر مع فرضه اما ما يدرج تحتية المسجد فلا يضرك التشرية بينه وبين الفرض وكيفية المسجد ما امر أنه مستثنى من اشتراط التعيين كركعتي الطواف الخ فلا يضرك التشرية في نيته بينا وبين صلاة الفرض ولا بينها وبين الرأسة أو نحوها (قوله وبخلافية الطواف) أي فلا تنعقد (قوله صلاة أخرى عامدا) يستثنى من ذلك ما لو أحرم بالفرض منفردا ثم رأى الجماعة تقام فانه يسر له قلبها انقلبا والسلام من ركعتين كما سألني (قوله فسلم من ركعتين) ظاهره انه لو قلبها الى أقل من ركعتين أو أكثر قبل تلبسه بالثنية لم يصح وهو كذلك (قوله قبل تمام التكبير جهلا) أي ولو بين أظهر العلماء لان هذا من دقائق العلم (قوله لا يلزم من بطلان الخصوص) وهو الفرض وقوله بطلان العموم هو النفل (قوله ولو لم تشرع في حقة الجماعة) أي التي أراد فعلها مع الإمام كما به (لم من تنبيهه) (قوله فوجد من يصلي) تصوير للمنفق (قوله كالوصلى باجتماع) قد يفرق بينهم بأن تبين الخطأ في القبول منع صحة النفل وان كان بعد الفراغ اهـ ٢٤١ سم على حج أي بخلاف ما هنا سيما

وقد قال الشارح اذ لا يلزم من بطلان الخصوص الخ ومراعاة بالخصوص كون الصلاة المنوية فرضا وبالعموم مطلق الصلاة وهو اذ انطاق الصلاة جملة على النفل (قوله ويمكن حمل كلامه) أي الفخر وقوله على من محض عبادة قال سم على حج قوله على من محض الخ اهل الوجه ان يقال ان أريد بالتمحيض المذكور انه لم يفعل الا لاجل ذلك بحيث انه لو لم يفعل مع اعتقاده استحقاق الله لذلك لذاته فالوجه صحة عبادته كما قد يصرح بذلك لخصوص الترغيب والترهيب اذ غاية الامر انه تعمد الاخلال بحق الخدمة مع اعتقاده بنبوته ويحذر ذلك لا يشاق الخدمة ولا

ودفع الغريم أو حصول دينار فيما اذا قيل له صل ولا دينار بخلافية فرض وتدل لا يدرج فيه للتشرية بين عبادتين مقصودتين وبخلافية الطواف ودفع الغريم لانه من جنس ما يدفع فيه عادة بخلاف الصلاة ولو قلب المصلي صلاته التي هو فيها صلاة أخرى عالما عامدا بطلت أو أي عثماني أن فرض لا النفل كان أحرم القادر بالفرض قاعدة أو أحرم به قبل وقته عامدا عالما تنعقد صلاته لتلاعبه فان كان له عذر كظنه دخول الوقت فأحرم بالفرض أو قلبه نقلا لا بدوالجماعة مشروعة وهو منقرد فسلم من ركعتين لم يدر كها أو ركع مسبوق قبل تمام التكبير جهلا انقلب نقلا لا يلزم من بطلان الخصوص بطلان العموم ولو قلبها انقلبا معينا كركعتي الضحى لم تصح لاقتقارها الى تعيين ولو لم تشرع في حقة الجماعة وكان في صلاة الظهر مثلا فوجد من يصلي العصر لم يجز له قطعها كافي المجموع ولو علم كونه أحرم قبل وقته في أثناء المصلي بطلانها وانما وقعت له نقلا لقيام عذره كالوصلى باجتماعا غير انقبله ثم تعين له الحال فان كان بعد فراغها وقعت له نقلا أو في أثناء بطلت كما صرح عليه الاستبرار في الوصلى لقصده ثواب الله تعالى أوله رب من عذابه تحت صلاته كما اتى به التواضع الله تعالى خلافا للفرارزي ويمكن حمل كلامه على من محض عبادته لئلا يشك فيه ولكن في النظر في بقاء اسلامه ومما يدل على ان هذا امر ادا المتكلمين انه محط نظرهم لما فاته لاستحقاقه تعالى العبادة من الخلق لذاته اما من لم يجهضها فلا شبهة في صحة عبادته كما قررناه اذ طوعه في ذلك وطأ به ايام لا ينافي صحتها (الثاني) من اركانها (تكبير الاحرام) في قيامه او بدله بطريق المسمى

الايمان وان أريد أنه لم يفعل الا لاجل ذلك مع عدم اعتقاده لاستحقاق المذكور فالوجه عدم ايمانه وعدم صحة عبادته اهـ (قوله ولكن يبقى النظر الخ) قد يقال حيث اعتقد استحقاقه تعالى للعبادة فلا وجه الاسلام لان غاية الامر ارتكاب المخالفة وهي مع اعتقاده حق الألوهية لا تنقدح في الاسلام فليتم امل سم على حج (قوله على أن هذا) أي من محض عبادته لذلك وحده (قوله لخبر المسمى صلاته) واسمه خلاص بن رافع الزرقى اهـ عميرة (اقول) وانما ذكرنا الخبر بتمامه ولم يقتصر على قوله اذا قلت الى الصلاة فكبر على عادته من الاقتصار في الاحاديث المطوالة على محل الاستدلال ليجعل عليه في الاستدلال على بقية الاركان ولم يذكره الشاهد ونحوه من بقية الاركان لكونه كان عالما بها وقوله ثم قرأ ما تيسر معك من القرآن أي وكان الذي معه منه الفاتحة فقط (قوله ثم اجب حتى طوعته الى قوله حتى نظمته جالسا) لاجابة اليه لانه مما اتفق عليه الشيخان فالاولى الاقتصار على ما بعده كما فعل الشيخ في شرح منبهه

(قوله من منسبات الصلاة) أي وتحريم ذلك عليه يدخل به في امر محرم قال ع يقول احرم الرجل اذا دخل في حرمه
 لانه من قاله الجوهرى قال الاسنوى فلما دخل به هذه التكبيرية في عبادة يحرم فيها المورقيل لها تكبيرية احرام (قوله الله اكبر)
 قال الاسنوى هي موصولة في هذه العبارة لان قطعها على الحكاية يوجب على المصلي ايقاعها الى الايمان به امقطوعة
 وليس كذلك اذ يصح ان يقول مأموما الله اكبر بوجهها جزم به في شرح المذهب اه عيرة وبقي ما لو فتح الهاء أو كسرهما
 من الله وما لو فتح الراء أو كسرهما من اكبر هل يضر أو لا فيه نظر والا قرب عدم الضرر لما يأتي من ان اللحن في القراءة اذا لم يغير
 المعنى لا يضر وقيل بالدرس عن قتيبي ٣٤٢ والدار الشارح ما يوافق ما قلناه في المسئلة الثانية (قوله خروجا من

الخلاف) لم يذكر فيها خلافا بل قضية قوله لا تأتي في توجيهه مقابل الاصح والثاني تضر الزيادة فيه لاستقلالها بخلاف الاولى الجزم بنقبة فليتمام لكن في الدميري في قول ضعيف يضر الفصل باللام (قوله وتضر زيادة حرف) ظاهره ولو جاهد لابه (قوله وزيادة واو قبل الجلالة) ظاهره ولو جاهد لا (قوله وتشديد الباء) ظاهره ولو جاهد لا (قوله وهو ظاهر في الشق الاول) أي تشديد الباء (قوله أما الثاني فردود) أي تشديد الراء (قوله دون الجاهل) ظاهره تشديد ما ذكره العالم ان تغيير غير العالم يضر مطلقا في غير هذه الصورة ولو قيل بعدم الضرر في بقية الصور مع الجهل لم يبعد لانه مما يخفى الان يقال ما تغير به المعنى يخرج الكلمة عن كونها تكبيرا ويصيرها اجنبية والصلاة

صلاته اذا قلت الى الصلاة فكبر ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن ثم اركع حتى تطمئن راكعا ثم ارفع حتى تعتدل قائما ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا ثم ارفع حتى تطمئن جالسا ثم اقل ذلك في صلاتك كلها ورواه الشيخان وفي رواية البخاري ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا ثم ارفع حتى تطمئن جالسا ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا ثم ارفع حتى تستوي قائما ثم اقل ذلك في صلاتك كلها وفي صحيح ابن حبان بدل قوله حتى تعتدل قائما حتى تطمئن قائما وميت تكبيرة الاحرام لانه يحرم بها ما كان حلالا قبلها من منسبات الصلاة ككل وشرب وكلام وغيرها (ويتعين) فيها (على القادر) بالنطق به (الله اكبر) لانه المأثور من فعله عليه الصلاة والسلام مع خير البخاري صلوا كما رأيتموني أصلي أي كما علمتموني حتى لا ترد الاقوال وصح تحريمها التكبير وهي صيغة حصر فلا يجوز في الله كبير لقوات معنى أفعل ولا الزمن ولا الرحيم اكبر أي ولا الله اعظم واجل لانه لا يسمى تكبيرا (ولا تضر زيادة لاتنوع الاسم) أي اسم التكبير (كالله الاكبر) لانه لا تغير المعنى بل تقويه بافادة الحصر لكنه خلاف الاولى خروجا من الخلاف ولو اخل بحرف من الله اكبر للتحريم ومثله تكبيرات الانتقالات في عدم الاعتداد بها وتضر زيادة حرف يغير المعنى كدهمزة الله والبعاء لانه يصير جمع كبير بالنسخ وهو الطبل الذي له وجه واحد وزيادة واو قبل الجلالة كما في فتاوى القفال وتشديد الباء او الراء من اكبر كما فتى به ابن رزين وهو ظاهر في الشق الاول اما الثاني فردود كما قاله ابن العماد وغيره اذا راء حرف تكرير فزيادته لا تغير المعنى وابدال همزة كبر واو من العالم دون الجاهل وان كان ظاهر كلام جميع الصحفة مطلقا لانه لغة وابدال الكاف همزة وتخال واو بين الكلمتين ساكنة او متحركة لان ذلك لا يسمى حيفئذ تكبيرا ولو زاد في المد على الالف التي بين اللام والهاء الى مد لا يراه احسن القراء وهو عالم بالحال فيما يظهر ضرر ووصل همزة الله اكبر بما قبلها كما مر خلاف الاولى وذهب ابن عبد السلام الى الكراهة

وان لم تبطل بالكلمة الاجنبية لكن تبطل بتصان ركن مطلقا كما لو جهل وجوب النافحة عليه فصل ويمكن بدونها ويحتمل ان يراد بالجاهل هنا ما لو علم الحليم ثم نسب به (قوله لا يراه احسن القراء) أي في قراءة غير متواترة اذا يخرجها ذلك عن كونه لغة وتوغاية متدار ما نقل عنهم م على ما نقله ابن حجر سبع الشات وتقدر كل الف بحركتين وهو على التقريب ويعتبر ذلك بخلاف الاصابع متوالمة مقارنة للنطق بالمد (قوله بما قبلها) كأن يقول متديا الله اكبر (قوله كما مر) النظر في أي محل مر وعله في قول المصنف ويتعين على القادر الله اكبر حيث نطق به اموصولة ومن ثم قال الاسنوى هي موصولة في هذه العبارة فتسبب وصلها للمصنف

(قوله ويمكن رده الى الاول) اى بان يقال مراده انها كراهة خفية لم يرد فيها معنى خاص ولكنها استنبطت من الالهام بالمحافظة على حروف التكبير (قوله بأنه لا أصل له) اى قوله التكبير جزم (قوله بما ذكرته) اى من قوله كالله لا اله الا هو الخ (قوله هو ما فى التحقيق) وفيه رد على ما قاله الماوردى من أنه لا يضر وعبارات الشيخ حمزة وجعل الماوردى من أمثلة عدم الضرر لله لا اله الا هو اكبر اه (قوله وأولى منه) اى بالاضف وقوله زيادة الشيخ الذى اى انقط الذى مع لا اله الا هو (قوله لا اكبر الله) هل ولو اى بأ كبرنا كما كان قال اكبر الله اكبر فيه نظر ٢٤٣ والا قرب ان يقال ان قصد البناء ضرر

والا بان قصد الاستئناف أو أطلق فلا (قوله والاعظم لا يدل على القدم) يتأمل وجه التفرقة بينهما ما قال بعضهم لعل وجهه انه لما شاع ان يقال لمن هو أقدم من آخره اكبر منه على ان فعله من باب علم دون ان يقال أعظم منه فاذا وصف سبحانه وتعالى بعد حذف المنفصل عليه دلالة على العموم صار معناه انه أقدم من كل قديم بخلاف أعظم اه وفيه نظر وفي طبقات التاج السبكي في ترجمة الغزالي فقال يعنى ابا حنيفة المنصور ومن كلمة التكبير الثناء على الله بالكبرياء فلا فرق بينه وبين ترجمته بكل لسان وبين قوله الله اعظم فقال الشافعى وبه علم انه لا فرق في صفات الله بين العظمة والكبرياء مع انه تعالى يقول العظمة ارارى والكبرياء رداى والرداء اشرف من الازار الخ فليراجع (قوله فن نازعنى) اى بان حاول اتصافه بواحدة منهما بان اعتقد

ويمكن رده الى الاول وانما لم تبطل لانه لم يترك حرفا ثابتا فى حال الدرج ولا يضر قسم الرا كما اتى به الودرجه الله تعالى خلافا لما اعتده جمع متأخرون تبعوا للجبل النازل له عن نص الام فقد رده الجلال البلقيى بأنه لم يرد ذلك فى الام وبأن الجبل لا يعقد عليه قول واما ما روى من قوله التكبير جزم فعناه لا يند اه اى ويكون معناه الجزم بالمعنى الخارج به التردد فيه على ان الحافظ ابن حجر نسيه على ذلك فى تخرىج احاديث الراعى بأنه لا أصل له وانما هو قول ابراهيم النخعي (وكذا) لا يضر (الله الجليل اكبر) والله عز وجل اكبر لبقاء النظم والمعنى (فى الاصح) والثانى تضر الزيادة فيه لاستتلاها بخلاف الاول ومثل ذلك كل صفة من صفاته تعالى اذ لم يطل الفصل بها عرفا بخلاف ما اذا طال كالله لا اله الا هو اكبر والتفصيل بما ذكرته هو ما فى التحقيق فقول الماوردى فيه انه يسير ضيف وأولى منه زيادة الشيخ الذى بعد الجلالة ولو تداخل غير النعوت كالتبلى اكبر ضرر مطلقا كما قاله ابن الرفعة وغيره ومثله الله يارحمنا اكبر ونحوه فيما يظهر لا يهامة الاعراض عن التكبير الى الدعاء (الا اكبر الله) فانه يضر (على الصحيح) والا اكبر الله فلا تنعقد فيه لانه لا يسمى تكبرا بخلاف عليكم السلام فى التكامل فانه يسمى سلاما كما سأتى والثانى لا يضر لان تقديم الغير جائز والحكمة فى افتتاح الصلاة بالتكبير كما ذكره القاضى عياض استحضار المصلحة عظيمة من تم بالخدمته والوقوف بين يديه ايملى هيبة فيحضر قلبه ويخشع ولا يعبت فان قبل لم اختص انعقادها بالنظر التكبير دون انظر التعظيم قلنا انما اختص به لان انظر يدل على التقدم والتعظيم على وجه المبالغة والاعظم لا يدل على التقدم وكلاهما تقتضى التفضيل الا انهما اتناوت ولهذا قال صلى الله عليه وسلم سبحانه الله نصف الميزان والحمد لله تلاء الميزان والله اكبر مل ما بين السموات والارض وقال صلى الله عليه وسلم كما بين الله عز وجل الكبرياء رداى والعظمة ارارى فن نازعنى فى شئ منهم ما قصته ولا ابالى استعار للكبرياء الرداء والعظمة الازار والرداء اشرف من الازار وعلم ما تقدم وجوب التكبير قائما حيث يلزمه القيام وأن يسمع به نفسه ادا كان صحيح السمع لا عارض عنده من لفظ او غيره ويسن ان لا يقصر بحيث لا يفهم وان لا يقطعه وقصره بان يسرع به اولى

فى نفسه انه اعظم من غيره أو اكبر من غيره بل والله عظيم وان لم ير أنه اعظم من غيره ومع علمه ان ذلك حرام ان أدى الى استنفاص غيره من الناس معينا أمانى الحيوان من حيث الخلق لحرام أيضا (قوله وعلم ما تقدم) اى من قوله فى قيامه أو بدله (قوله ويسن ان لا يقصره) عبارة المصباح قصرت الصلاة ومنها قصر من باب قتل هذه اللغة العالمية التى جاء به القرآن قال تعالى فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلاة وقصرت الصلاة بالهاء لمفعول فهى متعذرة وفى حديث اقصر الصلاة وفى لغة يعدى بالهمزة والضعف فيقال اقصرتها وقصرتها اه (قوله أولى) اى لانه يكون اقرب لاستحضار النية فى جميعه

(قوله الامام لا غيره) اى واذا جهر اشترط أن يقصد التكبير المذكور لموضع الاعلام سواء في ذلك تكبيرة الاحرام وغيرها (قوله هذا ان لم ينو بينهما خروجا) اى ولم يحصل منه تردد في النية مع طول (قوله أأماع السهو) اى كان نسي كونه احرام أو لا فكيف قصد الاحرام (قوله فاحرم قبل ان ينوي) اى قبل طول الفصل فان طال بطلت صلاته لا تردد (قوله لم تنعقد) اى هذه النية ثم ان علم عن قرب انه احرم قبل تبين انعقاد صلاته والا فلا (قوله ولو ايقدي بامام) اى اراد الاقتداء بقوله بعد فهل يجوز له الاقتداء بالخ ويمكن بقاؤه على ظاهره ويحمل قوله فهل يجوز له الخ على معنى فهل يجوز له البقاء على القدوة ويشعر به قوله الا ترى ومقتضاها البقاء في مسئلتنا الخ (قوله فكبرتم كبر) اى الامام مرتين (قوله ونوى) عطف على قطع عطف سبب على مسبب (قوله لان افساد ما لم يتحقق) اى افساد فهل لم يتحقق صحتة ٢٤٤ والمراد انه هنا شك في انعقاد صلاة الامام فهى فاسدة على احتمال فلا يتابعه

وان يجهر بالتكبيرات الامام لا غيره الا ان لا يبلغ صوت الامام جميع المأمومين فيجهر بعضهم واحدا واكثر بحسب الحاجة ليلبغ عنه ولو كبر الاحرام تكبيرات نأويا بكل منها الافتتاح دخل في الصلاة بالانوار وخروج بالاشفاق هذا ان لم ينو بينهما خروجا أو افتتacha والا فيخرج بالنية ويدخل بالتكبير فان لم ينو بغير الاولى شيئا لم يضر لانه ذكر فلا تبطل به صلاته هذا كله مع العمدة كما قاله ابن الرفعة أأماع السهو فلا بطلان ولو شك في انه احرم أولا فاحرم قبل ان ينوي الخروج من الصلاة لم تنعقد لاننا شك في هذه النية انما شنع أو وتر فلا تنعقد الصلاة مع الشك وهذا من القروع النفيصة ولو ايقدي بامام فكبر ثم كبر فهل يجوز له الاقتداء به جلا على انه قطع النية ونوى الخروج من الاولى أو يتنوع لان الاصل عدم قطعه للنية الاولى يحتمل ان يكون على الخلاف في التوخيخ في اثنا صلاته فانه يجعله على السهو ولا يتقاطع الصلاة في الاصح ومقتضاها البقاء في مسئلة ما هو الاوجه وان ذهب بعض المتأخرين الى ان المتحجبة الامتناع لان افساد ما لم يتحقق صحتة لا يتابعه فيه بخلاف ما يعرف من في الاثناء بعد عقد الصحة اللهم الا ان يكون فقهه الا يخفى عليه مثل هذه المسئلة اه على انه قد تنوع قوله في فرقه انا لم يتحقق صحتة ولو احرم ركعتين وكبر للاحرام ثم كبر له ايضا بنية اربع ركعات فهذا يحتمل الا بطلان لانه لم يرض النية الاولى بل راد علمها فتبطل ولا تنعقد الثانية وهو الاوجه ويحتمل الصحة لان زيادة كنية صلاة مستأنفة (ومن عجز) وشوا ناطق عن اتيانه بالتكبير بالعريسة ولم يتمكن من التعلم في الوقت (ترجم) حقا بآي افة كانت من فارسية ومصرية وبنية وغيرها فبأنى بدلول التكبير بتلك اللغة اذ لا يحار فيه بخلاف الناحية حيث لا يترجم عنها لان القرآن مجز (ووجب العلم ان قدر) عليه سواء في ذلك التكبير والناحية والتشهد وما بعده ولو بسفر طاقه

فيما بخلاف ما لو تنحج في صلاته فانه يتحقق منه الصحة وشك في المبطل بالاثنيان بالثانية والاصل عدمه لا يقال هو هنا كذلك لانه هنا علم الصحة بنية الاولى وشك في المبطل بالاثنيان بالثانية لا ناقول يجوز ان اتيانه بالثانية لعله أو فانه فساد الاولى فتسكون الثانية الصحيحة وان قصد بها الافتتاح بعد صحة الاولى فتبطل راعل ماذا من السؤال هو المعنى بقوله على انه قد تنوع (قوله اللهم الا ان يكون) اى الامام فقهه اى فلا يفعل ما يؤدى باطلان صلاته (قوله انا لم يتحقق صحتة) اى لانا تتحقق صحتة بالاولى وشككنا في المبطل (قوله فهذا يحتمل الا بطلان) اى ابطال الصلاة بالتكبير الثاني (قوله فتبطل) اى النية الاولى (قوله كنية صلاة

مستأنفة) اى فيتنوع قطع الاول (قوله ترجم حقا بآي افة كانت) اى ولو عجز عن الترجمة هل ينقل الى ذكر وان آخر أو يسقط التكبير بالكيفية فيه نظر والاقرب الثاني اخذ من مقتضى عدم التعرض له فلما رجع لكن قضية قوله بعد قول المصنف الا ترى ذات الاصح المنصوص جواز التفرقة الخ من قوله وسئل ذلك قدرته على الذكر قبل ان تنقض وقفة بقدرا الناحية فيلزمه الاثنيان به وهذا غير خاص بالناحية بل بطرد في التكبير والتشهد اه بقتضى خلافه (قوله اذ لا يحار فيه) اى التكبير (قوله ولو بسفر طاقه) الظاهر من طاقه انه لا بد من الراحة لما في المشى من المشقة حيث بعدت المسافة كما في الحج ويحتمل الفرق فيجب السفر ماشيا حيث قدر عليه لان الصلاة فورية تخفى قدر على تحصيل ما يعتبر فيها اوجب مطلقات رايت في حج مانعه ولو بسفر راكن ان وجد المؤن المعتبرة في الحج فيما يظهر وان امكن التفرق بأن هذا اقوى لانه لا ضابط يظهر هنا الا ما قالوه ثم نعم لو قيل هنا يجب المشى على من قدر عليه وان طال كن لزمه الحج فوراً لم يبعد وذلك لان ما لا يتم الخ وهو صريح فيما قلناه

(قوله والاوجه خلافه) اى خلاف قوله من التمييز يكون من البلوغ ٣٤٥ (قوله لاجل التكبير ونحوه) يؤخذ منه انه

يخص من الاثم بعلمه من العربية ما يمكن به من ذلك (قوله فان لم يعلم واستكسبه) اى حيث لم يستكسبه فلا عيب ان لا يمكن ان يتعلم ولو بايجار نفسه ولا يقال العبد لا يجوز نفسه لانا نقول الشرع جعل له الولاية على نفسه فيما يتطرق اليه وعده منه لان الشرع الجاهل لذلك (قوله ولهواته بالقراءة) وهى الهنة المنطوقة فى أقصى سقف النظم كما قاله شيخنا الزبائى (قوله اعم من ذلك) اى بان ارادوا ما يشمل الخرس الطارئ والاصل (قوله والظاهر ان مرادهم الاول) اى من طرأ خرسه وخروج به الخلق فلا يجب معه تحريك ذلك لانه لا يحسن ثبات الحروف حتى يحرك لسانه به فلو حرك لسانه وشفتيه من غير شعور بشئ من الحروف لم تطل كما لو حرك اصابعه فى حلق او غيره لان هذه حركات خفيفة وهى لا تطل وان كثرت وفى سم على بهجة ويشبه ان يكون مبطلا اه وقد يتوقف فيه ويقال بعدم البطان لله المد كورة نعم ان فرض تصور الحروف كان مع على خلاف العادة فالتقسيم فيه صور حروف الفاتحة وجب التحريك (قوله متفق عليه) اى من البخارى ومسلم كما هو اصطلاح

وان طال كما اقتضاه كلامهم لان ما لا يتم الواجب الابه فهو واجب وانما يجب السفر للماء على فاقده لدوام نفع هذا بخلافه ويجب عليه تأخير الصلاة لاجل التعلم الا ان يضيع وقتها فلا تجوز الصلاة للقادر عليه مادام الوقت مقبلا اذ لو حازت له حيلة لم يلزمه التعلم اصل لانه بعد ان صلى لا يلزمه التعلم فى هذا الوقت وفى الوقت الذى مثله وانما جازله التيمم اول الوقت مع يقين الماء آخره لان وجوده لا يتعلق بشغله فان ضاق الوقت صلى لم يخرجه واعاد ككل صلاة ترك التعلم لها مع امكانه وامكانه معتبر من الاسلام فحين طرأ عليه وفى غيره يتجه كما قاله الاسنوى وغيره ان يعتبر من يميز لكون الاركان والشروط لا فرق فيها بين الصبي والبالغ ويظهر ذلك فى جميع نظائره وقد يثار فيه والاوجه خلافه لما فيه من موأخذنه بما مضى فى زمن صباه ويجب على السيد تعليم غلامه العربية لاجل التكبير ونحوه أو تخليته ليكتسب اجرة مع علمه فان لم يعلم واستكسبه عصى بذلك أما العاجز لنحو خرس فيجب تحريك لسانه وشفتيه ولهاته بالتكبير قدر امكانه قال فى المجموع وهكذا حكم تشهده وسلامه وسائر اذكاره قال ابن الرفعة فان عجز عن ذلك فواء بقلبه كفى المريض قال بعضهم ان كان مراد الشافعى والاصحاب بذلك من طرأ خرسه أو خبل لسانه بعدم معرفته القراءة وغيرهما من الذكرا الواجب فهو واضح لانه حينئذ يحرك لسانه وشفتيه ولهواته بالقراءة على تخارج الحروف ويكون كاطق انقطع صوته فيتم تكلم بالقوة ولا يسمع صوته وان ارادوا اعم من ذلك فهو بعيد والظاهر ان مرادهم الاول والا لا وجبوا تحريكه على الناطق الذى لا يحسن شيا اذ لا يتقاعد حاله عن الاخرس خلقة وعلى تقدير ان لا يريد الاثمة من طرأ خرسه فأقل الدرجات ان يقال لا بد ان يسمع الاخرس القراءة والذكر بحيث يحفظهما بقلبه (وبسن) لام صلى ولو امرأة (رفع يديه) وان اضطرع (فى تكبيره) للاحرام بالاجماع كما نقله ابن المنذرو وغيره مستقبلا بكيفية التيمم لا سيما اطراف اصابعهما ونحوها كما ذكره المحاملى وان ذكرنا الباقي وغيره انه غريب كما شغلها ما قال الاذرى وصرح جماعة بكراهة خلافه مفرقا اصابعه تفريقا وسطا كما فى الروضة وان قال فى المجموع ان المشهور عدم التقييد به والمراد باليد هنا الكفان ويرفعهما (حذو) بالذال المعجمة أى مقابل (منكبيه) بحيث يكون رأس ايماميه متقابل شعبة اذنيه ورأس بنية اصابعه مقابل الاعلى اذنيه وكفاء متقابلين لمنكبيه وهذه الكيفية جمع بها الشافعى رضى الله عنه بين الروايات المختلفة فى ذلك والاصل فى ذلك خبر ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه حذو منكبيه اذا افتتح الصلاة متفق عليه بل قال البخارى روى الرفع سبعة عشر صحابيا ولم يثبت عن أحد من الصحابة خلافه وحكمته كما قال الشافعى رضى الله عنه اعظام اجلال الله تعالى ورجائه وآيها والاقتداء بنبى محمد صلى الله عليه وسلم وجه الاعظام ما تضمنه الجمع بين ما يمكن من اعتقاد القلب على كبريائه تعالى

٤٤ ل به المحدثين (قوله وحكمته كما قال الشافعى) وهذه الحكمة مطردة فى جميع المواضع التى يطلب فيها الرفع (قوله اعظام اجلال) هما مترادفان والمراد بالبالغة فى الاجلال وهو التعظيم

(قوله ولم يثبت) أي من قوله ٣٤٦ رُفِعَ يَدَيْهِ الخ لكنه على هذا كان الأولى أن يقول رُفِعَ يَدَيْهِ وكونه مستقبلاً الخ

بزيادة العاطف في كل (قوله) وينبغي أن ينظر الخ) أي لاحتمال أن يكون فيه نجاسة أو نحوها فتدفعه السجود (قوله مقارناً لاقول التكبير) فيكون كالوقوف يصير إلى شيء قبيل الشروع في التكبير وأدام نظره إليه إلى تمامه ثم ما ذكره الشارح أحد وجهين قال ع قال السبكي اختلوا في هذا الاستصحاب فتبين المراد أن يستمر استحضارها إلى آخره قال ولكن استحضار النية ليس بنية واجبة ما ليس بنية لا دليل عليه وقيل به إلى أمثالها فإذا وجد التصديق المعتبر ولا جد مثله وهكذا من غير تحلل زمن وليس تكبراً والنية تكبراً والتكبير يركب فيضربان الصلاة لا تنعقد إلا بانقراغ من التكبير قال وهذا الوجه فيه سرح وشبهة لا يظن له كل أحد ولا يعقل (قوله وقيل يمكن قرنها بأوله) على هذا الوجه بان استصحاب النية ذكر في دوام الصلاة غير واجب وورد من طرف الأول بان النية شرط في الاعتقاد وهو لا يحصل إلا بتمام التكبير وذهب الأئمة الثلاثة إلى الاكتفاء بوجود النية قبيل التكبير عميرة (قوله وقيل يجب بسطها عليه) بان يقرن بكل جزء واحد من قصد الفعل والتعيين والقرضيه (قوله وإنما خروا القيام) أي في

وعظمته والدرجة عنه باللسان وأظهر ما يمكن إظهاره به من الأركان وقيل للإشارة إلى توحيده وقيل إبراهيم لا يسمع تكبيرة فيقدمه به وقيل إشارة إلى طرح مأساواته تعالى والاقبال بكلمة على صلاته ولتعد عليه الرفع الإبريد على المشروع أو نقص عنه أي بما يمكنه فان أمكنه أي بالزيادة على المشروع فان تعدوا رفع إحدى يديه رفع الأخرى ويرفع الأقطع إلى حد لو كان سائماً وصل كفه وأصابه الهيئة المشروعة ولو ترك الرفع ولو عد حتى شرع في التكبير رفع الشاء لا بعده لزوال سببه وعلم مما تقر بأن كلام من الرفع وتفرق أصابعه وكونه وسطاً إلى القبلة سنة مستقلة وإذا فعل شيئاً منها أثيب عليه وفاته المكان قاله المتولي وأقروه وينبغي أن ينظر قبل الرفع والتكبير إلى موضع سجوده ويطرف رأسه قليلاً ويرفع يديه (والأصح) في زمن ذلك (رفعاً) (مع ابتدائه) أي التكبير وانتهائه مع انتهائه أي انتهاء الرفع مع انتهاء التكبير ويحيط به ما بعد ذلك كما في التحقيق والجمع موع والتفتيح خلافاً لما في الروضة وأصلها من أنه تسن المعية في الابتداء دون الانتهاء وإن جزم به الجوزي وصاحب الاسعاد والخلاف في الأفضل فقط (ويجب قرن النية بالتكبير) أي يجمع تكبير التحريم لأنه أول أفعال الصلاة فوجب مقارنته لذلك كالسجود وغيره الأصوم لما مريان يستحضر في ذهنه ذات الصلاة وما يجب التعرض له من صفاتها ثم يقدّم فعل ذلك العلوم ويجعل قصده هذا مقارناً لاقول التكبير ولا يغفل عن تذكره حتى يتم تكبير ولا يجزئه توريعه عليه ولو عزبت قبل تمامه لم تصح صلاته لأن النية معتبرة في الاعتقاد ولا يحصل إلا بتمام التكبير وظاهر كلامهم أنه يشترط مقارنة النية للجليل مثلاً لوقال الله الجليل أكبر وهو ما يجتهد صالح البلقيني قال والاصل ذلك أنه تحلل في التكبير عدم المقارنة لكن المعتمد كما أتى به الوالد رحمه الله تعالى خلافه وإن كلامهم خرج مخرج الغالب من عدم زيادة شيء بين لفظي التكبير فلا دلالة له على اشتراط المقارنة فيما عدا اللفظي التكبير نظر المسمى إذا اعتبرنا اقتراحنا باللفظ الذي توقف الاعتقاد عليه وهو الله أكبر فلا يشترط اقتراحنا بما تحلل بينهما وما كان الزمن يسيراً لم يتبدح عز وجل بينهما الشبهة بسكينة التمسس والحي ولا يجب استصحابها بعد التكبير للعسر لكنه يسر (وقيل يمكن) قرنها (بأوله) ولا يجب استصحابها إلى آخره وقيل يجب بسطها عليه (الثالث) من أركانها (القيام في فرض القادر) عليه شمل فرض الصبي والعاري وانقريضة المعادة والمنذورة فيجب حالة التحريم اجتماعاً وهو مراد الروضة وأصلها بقوله ما يجب أن يكبر قائماً حيث يجب القيام وتلبر البصاري صل قائماً فان لم تستطع فعدا فان لم تستطع فعلى جنب زاد النسائي فان لم تستطع فستلقياً لا يكلف الله نفساً الا وسعها وإنما أخر والقيام عن النية والتكبير مع تقدمه عليه إلا أنه ما ركنان في كل صلاة بخلافه ولأنه قبلها ما شرط وركنيتها إنما هي معها وأبعد ما أعلم أنهم

الذكر (قوله ولأنه قبلها ما شرط) نتيجة الاكتفاء بمقارنته بهما فقط وإن لم يتقدم عليه إلا أن يكون ما قاله منقولا أو جوبا فلا بد من قبوله مع اشكاله أو تكون شرطية قبلها المتوفى مقارنته لها معادة على ذلك فان أمكنت بدونه لم يشترطه سم على حج

(قوله اوجبوا الذكر الخ) اى قراءة الفاتحة (قوله وجلس) اى واوجبوا الفاظ التشهد فى جلوس الخ وقوله التشهد اى الاخير
(قوله بين قدميه بشبر) اى بالنسبة للوسط المعتدل لا بالنسبة لنفسه (قوله فقد صرحوا بالشبر الخ) اى فقياس عليه ما هنا
(قوله لكن بكره الاستناد) ينبغى حيث لا ضرورة اليه (قوله فلو أخذنا ثلثين بعضه) اى بكل واحد من عضديه ولو عبر به كان
اوضح (قوله وان امكنته الصلاة على الارض) اى ولو بلا مشقة فلا ٣٤٧ يكفى الخروج من السفينة للصلاة

خارجها على ما هو ظاهر عبارة
الشارح لكن قال سم على حج
مانه قوله خاف فهو دوران
راس الخ اى فيصلى قاعدا وان
امكنته الصلاة قائما على الارض
كفى الكفاية واصل محله اذا شق
الخروج الى الارض او قوات
مصلحة السفر اع بحر وفه (قوله
ومنازعة الاذرى والزركشى فيه)
اى فى عدم الاعادة (قوله وجوبا)
قال سم على حج نقلا عن شرح
العباب وهو اوجه من قول ابن
الرفعة نيباوان نقله عن الروضة
وجه الزركشى نسبتها اليه اذ لا
ونقل عن الكافى مساعدته
وجرى عليه بعض المتكلمين على
المنهاج ولا اعادة عليه اه وظاهر
انه على الوجوب لو صلى قائما مع
نزول البول لم تصح صلاته اه
بحروفه (قوله وبعينه) الواو
للحال (قوله فله ترك القيام) اى
ولا اعادة عليه (قوله قد علمكم لها)
ثم يقوم للركوع كما يعلم من كلام
سم الآتى (قوله بافضليته) وهو
واضح وعبرة حج ومن ثم لو كان

اوجبوا الذكر فى قيام الصلاة وجلس التشهد ولم يوجبوه فى الركوع ولا فى السجود لان
القيام والقعود يقعان للعبادة والعادة فاحتج الى ذكر مخلصهما للعبادة والركوع
والسجود يقعان خالصين لله تعالى اذ هما لا يقعان الا للعبادة فلم يوجب تركه ما ورسن ان
يفرق بين قدميه بشبر خلافا لقول الانوار باربعة اصابع فقد صرحوا بالشبر فى تفرق
ركبتيه فى السجود (وشطره نصب فقاره) يفتح الفاء اى عظامه التى هى مفاصله لان اسم
القيام دائره فلا يضر اطراف الرأس بل يرسن ولا الاستناد الى نحو جدار وان كان
بحيث لو رفع اسقط لوجود اسم القيام لكن بكره الاستناد نعم لو استند بحيث يمكنه رفع
قدميه بطلت صلاته لانه معاق نفسه وليس بقاتم ومنه يؤخذ بفسحة قول العبادى يجب
وضع القدمين على الارض فلو أخذنا ثلثين بعضه ورفعهما فى الهواء حتى صلى لم تصح ولا
يضر قيامه على ظهر قدميه من غير عذر خلافا لبعضهم لانه لا ينافى اسم القيام وانما لم يجز
نظيره فى السجود لان اسمه ينافى وضع القدمين المأمور به ثم يخرج بالفرض النفل وبالقادر
العاجز وسأنى حكمهما واستثنى من كلامه مسائل منها ما لو خاف راكب سفينة غرقا او
دوران رأس فانه يصلى قاعدا ولا اعادة عليه كفى المجوع زاد فى الكفاية وان امكنته
الصلاة على الارض ومنازعة الاذرى والزركشى فيه بضرورة ذلك ممنوعة وقول
المساورى يجب الاعادة يحمل على ما اذا كان العجز للزحام لندرتة ومنها ما لو كان به سلس
بول ولو قام سال بوله وان قد لم يسلم فانه يصلى قاعدا وجوبا كفى الانوار ولا اعادة عليه
ومنها ما لو قال له طيب ثمة ان صليت مسئلة ثمة أمكن مداواتك وبعينه مرض فله ترك
القيام ولو كان الخسيرة عدل رواية فيما يظهر او كان هو عارفا ولو شرع فى السورة بعد
الفاتحة ثم عجز فى اثباتها فعدا يكملها ولا يكاف قطعها بالركع وان كان ترك القراءة احب
ولو كان بحيث لو اقتصر على الفاتحة امكنه القيام وان زاد عجز صلى بالفاتحة ذكره فى
الروضة وقضية لزوم ذلك لكن صرح ابن الرفعة نقلا عن الاصحاب بافضليته وهو واضح
وانما اغتفر وترك القيام لاجل سنة الجماعة ولم يغتفر والكلام الناشئ عن التفتيح لسنة
الجمهور لا لشرقي بينهما وهوان القيام من باب المأمورات وقد اتى يدل عنه والكلام من باب
المنهيات واعتناء الشارع بدفعه اهم وايضا فان الكلام منافع للصلاة بخلاف القعود

اذا قرأ الفاتحة فقط لم يقعد او والسورة فقد فيها جازله قراتهم مع القعود وان كان الافضل تركها وكتب بها مشه سم مانه
قوله جازله قراتهم مع القعود نفسه حيث لم يقل جازله الصلاة مع القعود قصر بيجبانه انما يقع عند العجز لا مطلقا فاذا كان يقدر
على القيام الى قدر الفاتحة ثم يعجز قدر السورة قام الى تمام الفاتحة ثم قعد حال قراءة السورة ثم قام للركوع وهو كذا
(قوله لاجل سنة الجماعة) اى حيث يقتدى بالامام فاذا عرض له العجز تطاول الامام منه لاجلاس الى ركوع الامام فيقوم
ويركع معه

(قوله بتحصيل الفضائل) أي بسبب تحصيل الفضائل أي لأجلها يجوز له القعود في بعض الصلاة لتحصيل فضله الجماعة أو السورة (قوله من ذكر عاجز) أي تخلفه من قول المصنف الآتي ولو عجز عن القيام فقد كيف شاء أه ولو أخر الكلام على هذه إلى هناك لكان أولى (قوله أقرب) أي منه إلى القيام (قوله لأن كان أقرب إلى القيام) هذا غايته في الاتخاف إلى قيامه الآن يقال المراد نسبة اتخافه إلى الركوع لو كان على الهيئة المحصلة له أقرب إلى الركوع (قوله ولو لم يتمكن من القيام الامتسكنا) ظاهره ولو في دوام قيامه وفي كلامهم على من عجز عن القيام أن يحمل ذلك في النهوض فقط بأن يحتاج إلى ذلك حال النهوض فإذا استوى قائما استغنى عنه وعبارته قوله أو بغيره أعلم أن النووي رحمه الله قال في الروضة وشرح المذهب فالجواب بقدره على القيام الإجماع ٣٤٨

فإنه يكون من أركانها ولو أمكن المريض القيام منفردا من غير مشقة ولم يكن ذلك في جماعة لا يفعل بعضها فاعدا فلا فضل الاثنا أو تصح مع الجماعة وإن عجز في بعضها كما في زيادة الروضة وكان وجهه أن عذره يقتضي مسامحته بتحصيل الفضائل فاندفع قول جمع لا يجوز له ذلك لأن القيام أكد من الجماعة ومنها ما لو كان للغزاة رقيب يرقب العدو ولو قام لراة العدو وجلس الغزاة في مكان ولو قاموا رآهم العدو وفقدوا تدبير الحرب صلوا قعودا ووجب إعادة قدر ذلك بخلاف ما لو خافوا قصد العدو ولهم فلا إعادة عليهم كما في التحقيق ونقله في الروضة عن تصحيح المتولي وإن نقل الرواية من النص للزوم والفرق على الأول شدة الضرر في قصد العدو وقد يمنع استثناء ذلك بأن من ذكر عاجز ضرورة التداوى أو خوف الفرق والخوف على المسلمين أو نحو ذلك في كلامه متناول لها (فإن وقت منحنيا) إلى قيامه أو خافه (أو ماثلا) إلى عينه أو سار (بحيث لا يسمى قائما لم يصح) قيامه لتركه الواجب غير عذر والاتخاف السالب للإمساك أن يصير إلى الركوع أقرب فإله في الجموع لأن كان أقرب إلى القيام واستوى الأمران كما فهمه كلام الروضة أيضا وإن نظريه الأذري ولو لم يتمكن من القيام الامتسكنا على شيء أو الأعلى ركبته أو لم يقدر على النهوض الإجماع ولو باجرة مثل وجدها فاضلة عما يعتبر في زكاة الفطر فيما يظهر في يومه وليتم له ذلك لأنه مقدور وقول القاضي يجوز قعوده في الثانية وصوبه ابن الفركاح لأنه لا يسمى قياما مردودا بوجوب القراءة في الهوى كما يأتي ويكره الصاق رجله وقديم أحداهما على الأخرى (فإن لم يطق اتصبا) لتكوير أو مرض (وصار كرا كع) فالصحيح أنه يقف (وجوبا) كذلك لأنه أقرب إلى القيام من غيره (ويزيد اتخافه لركوعه أن قدر) ليميز عن قيامه والثاني لا بل يقدر فإذا وصل إلى الركوع لزمه الارتفاع لأن

فإن القاضي الحسين قال في تعليقه أن العاجز عن القيام إذا أمكنه القيام بالعكازة وإن يعجز عن القيام لا يلزمه ذلك أه والذي في الروضة خلافه وكذا مسألة الاتساع بعد القيام مذكورة في الروضة في محل آخر وأوجب ذلك فيها أه وعلم أن مسألة العكازة لها حالان أحدهما أن يحتاج إليها في النهوض وإذا قام أمكنه القيام بدونها والثاني ما أن يحتاج إليها في النهوض وفي القيام بعده أيضا بحيث لا يمكنه القيام بعده النهوض بدونها فيجب في الحال الأول دون الثاني مر (أقول) وكذا يقال في المعين أه وعبارة سم على بهجة قوله الإجماع وجب بخلاف ما لو احتاج له في جميع صلواته لا يجب مر وعبارة الروض وشرحه لو قدر العاجز عن

القيام مستقلا على القيام متسكنا على شيء أو على القيام على ركبته أو قدر على النهوض بعين ما لو لم يقدر على القيام الإجماع فلا يلزمه فاضلة عن مؤنة مؤنة يومه وإيمته لزمه ذلك أه ويخرج بقوله أو قدر على النهوض بعين ما لو لم يقدر على القيام الإجماع فلا يلزمه كما قاله الغزالي ويحصل منه مع قول الروض متسكنا على شيء أن من قدر بعد النهوض على القيام معتدلا على نحو جدار وعصا لزمه أو بعين لم يلزمه (قوله وتقدم أحدهما) وهذا لا ينافي ما مر من سن التقريبي بين القدمين بقدر شبر لأن ترك السنة قد يكون مكرها وقد يكون خلاف الأولى فذكر الكراهة هنا بيان لما استفيد من عدم السنة (قوله وي زيد اتخافه لركوعه أن قدر) قال حج فإن لم يقدر لزمه كما هو ظاهر إذا فرغ من قدر القيام أن يصرف ما بعده للركوع بطمأنينة ثم للاعتدال بطمأنينة ويخص قولهم لا يجب قعد الركن بخصوصه بغير هذا ونحوه لعدم وجود صورة الركن الإبانة

(قوله ولو بعين) أي في النروض دون مابعده على ما مر (قوله لا ينافي ذلك) وذلك لان الركوع وان لم يسقط في النافلة لم يكن شرع فيها على وجه ادون من ركوع القائم فكان كل من حقيقة القيام والركوع ساقطان في النافلة واما عدم سقوط السجود في النافلة فلا نه ليس اما حاله دونه بعدمها ساجدا (قوله لان القيام ٣٤٩ قعود وزيادة) يتامل اه سم على حج

(أقول) أي لان حقيقة القعود مباينة لحقيقة القيام ويمكن ان يوجه بان القعود يشتمل على اتصاف مافوق الفخذين وهذه الحقيقة موجودة في القيام وتزيد عليه بان اتصاف الفخذين مع الظهور (قوله بالاشئاء) متعلق بتبطل وعليه فصورته ان يحرم قاعدا ويقرأ الفاتحة ثم يفتي بعد القراءة الى حذر كوعه لاعلى نية الركوع بل تيممه بالقيام اما لو أحرم مخنيا أو انفسى عقب احرامه وقرأ فان كان عامدا علما بطات صلاته وان كان ناسيا أو جاهلا فان تذكر واعاد ما فعله من الجلوس استقرت الصحة واعتد بهما فله وان سلم بالياء على ما فعله رجبت الاعادة لانه ترك ما هو بديل القيام مع القدرة عليه (قوله والابطال) أي بان كان عالما أي وفعل ذلك لاعذرا ما لو كان اعذر كان مجلس مقترضا فاعتبت رجلاه فاراد التورك ففصل المحدث بسبب الاتيان بالتورك فلا يضر (قوله وليس هناك شك في غيره) أي مكان يكتفي فيه (قوله لان المطر من الاعذار العامة) قديشك بان المطر وان كان من الاعذار العامة

حد الركوع يفارق حد القيام فلا يتأدى هذا بذاته (ولو أمكنه القيام دون الركوع والسجود) اهله يظهره مثلا غنمه الاشئاء (قام) وجوبه ولو بعين وان كان ما تلا على جنب بل ولو كان قرب الى حد الركوع فيما يظهر (وفعله ما بقدر امكانه) نظير اذا أمر نكح ما مر فأوتاه ما سطره ولم يسور ولا يستط بالمعسور ولان القيام أكد منهم ما وسقوطه في النقل دونهما لا ينافي ذلك خلافا لنزع كما لا يخفى ولو أطاق القيام والاضطجاع دون الجلوس قام لان القيام قعود وزيادة ككفا في الروضة عن البيهقي ويفعل ما يمكنه من الاعمال (ولو عجز عن القيام بعد) للعديد المتقدم والاجماع (كيف شاء) لا طلاق الحديث وثواب القاعدا ذكره ثواب القائم وان لم يكن صلى قبل مرضه لكثرة أوتاهون فيما يظهر خلافا لا ذرعى نعم ان عصى بخروج رجليه لم يتم ثوابه وان كان لا قضاء عليه قال الرافعي ولا نعي بالجزء دم الامكان فتبطل في معناه خوف الهلاك أو الغرق أو زيادة المرس أو خوف مشقة شديدة أو دوران الرأس في حق راكب السفينة كما تقدم بعض ذلك قال في زيادة الروضة الذي اختاره الامام في ضبط العجزان تلحقه مشقة نذهب خشوعه لكنه قال في الجسد وع ان المذهب خلافه انتهى واجاب الوالد رحمه الله تعالى عن ذلك بان اذهاب الخشوع ينشأ عن مشقة شديدة وهل تبطل صلاة من صلى قاعدا بالاشئاء في غير موضع الركوع الى حذر كوعه ام لا قال أبو شكيل لا تبطل ان كان جاهلا والابطال واذا وقع المطر وهو في بيت لا يسع قامته وليس هناك مكث غير فهل يكون ذلك عذرا في ان يصلي فيه مكتوبة بحسب الامكان ولو قعودا ام لا الا اذا ضاق الوقت كما فهم من الروضة في مسئلة المقام ام يلزمه ان يخرج منه ويصلي قائما في موضع يصيبه المطر فان قيل بالترخص فهل يلزمه الاعادة أم لا قال أبو شكيل ان كانت المشقة التي تحصل عليه في المطر دون المشقة التي تحصل على المريض لو صلى قائما لم يجز له ان يصلي قاعدا وان كانت مثلها جاز له ان يصلي في البيت المذكور قاعدا نعم هل الافضل له التقديم أو التأخير ان كان الوقت متعافيه ما في التيمم في اول الوقت اذا كان يرجو الماء آخر الوقت والاصح ان التقديم افضل ولا اعادة عليه لان المطر من الاعذار العامة ولذلك يجوز الجمع به ولا تجب الاعادة وقال ابن العراقي لارخصة في ذلك بسبب القيام شرط فعله فعمل الصلاة قائما والاول اوجه وعلى القول بانه لا يعين القعود كيفية فالاولى ما ذكره بقوله (واقترشه افضل من تربعه) وغيره (في الاظهر) وسماي بيان ذلك لانها هيئة مشروعة في الصلاة فكانت أولى من غيرها والثاني التربع افضل وصحبه جمع

لكن فتدanken نادرا كما قيل بوجوب القضاء على من تيمم للبرد مرة فمرة ما يحن به وان كان البرد غير نادر الا ان يمنع ان فقد الممكن نادر وهل مثل المطر ما لو جس في موضع لا يمكنه القيام فيه فصل قاعدا أم لا لندرة الجبس بالنسبة للمطر فيه نظروا الاقرب الاول (قوله وقال ابن العراقي) وفي نسخة ابن العراف (قوله والاول اوجه) أي ما قاله أبو شكيل

(قوله وفي سائر قعدات الصلاة) ونخرج بالصلاة غير هافلا يصحركم فيها الاقواء ولا غير من سائر الكيفية ان قد عد على هيئة
 مزدنية أو تشبه بعدم أكثراته بالحاضرين وهم ممن يستحي منهم كره ذلك وان تأذوا بذلك لانه ليس كل ايذاء محرما (قوله ويكره
 ان يقدما اذا رجليه) أى فى الصلاة ٣٥٠ واما فى غير هافلا الا اذا كان عند من يستحي منه ومحل ذلك حيث

لم يكن له ضرورة فتقتضى ذلك
 (قوله قال فى المهمات) أى
 الاسنوى (قوله تعينت تلك
 الزيادة) أى فان لم يقد على
 زيادة كركر الاكل ولا يكاف
 الاقتصار على الاقل للركوع
 وينعزل الزيادة للسجود (قوله
 اقرب الى الارض) وصورته ان
 يصلى مستلقيا ولا يمكنه الجلوس
 ليسجد منه ولكن قدر على جعل
 مقدمة رأسه على الارض أو
 صدغيه دون جبهته وجب أن يأتى
 بمقدوره حيث كانت جبهته اقرب
 الى الارض فى تلك الحالة مما
 كانت عليه قبل السجود (قوله
 فبطرفه) أى بصره وعبارته المختار
 الطرف العين ولا يجمع له (قوله
 الايام يجفنه) قال ع على جملة
 فلو فعل يجفن واحدا فالظاهر
 الاكتفاء (قوله قولية كانت
 أوفعية) وهل يجب عليه مراعاة
 صفة القراءة من الادغام وغيره
 لانه لو كان قادرا على النطق وجب
 عليه ذلك أولا فيه نظر والاقرب
 الثانى لان الصفات انما اعتبرت
 عند النطق ليعتبر بعض الحروف
 عن بعض خصوصا المتماثلة
 والمقاربة وعند العجز عنها انما

واختاره السبكي والاذعى وشمل اطلاقه المرأة وهو كذلك ولو تعارض التربع والتورك
 قدم التربع لجريان الخلاف القوي فى افضليته على الافتراش ولم يجز ذلك فى التورك فيما
 يظهر (ويكره الاقواء) هنا وفى سائر قعدات الصلاة لانه يستحي عنه كما أخرجه الحاكم وصححه
 (بأن يجلس على وركيه) هما أصل نخذه (ناصبار كتيبه) بأن يلقى اليه بموضع صلته
 وينصب ساقيه ونخذه كهيئة المستوفز وهذا أحسن ما فسر به ووجه النهى عنه
 ما فيه من التشبيه بالكلب والقرود كما وقع التصريح به فى بعض الروايات وقد بين الاقواء
 فى الجلوس بين السجدين بأن يضع اطراف أصابع رجليه وركبتيه على الارض واليه
 على عقيقه ومع كونه سنة الافتراش أفضل منه ويلحق بالجلوس بينهما كل جلوس قضى
 بكلمة الاستراحة ويكره ان يقدما اذا رجليه (ثم يثنى) المصلى قاعدا (ركوعه حيث
 يحاذى) تقابل (جبهته ما قدما ركبتيه) فى الأقل (والا كمل ان يحاذى) جبهته (موضع
 سجوده) وركوع القاعد فى النفل كذلك وذلك قياسا على أقل ركوع القائم وأكمله اذ
 الأول يحاذى فيه ما امام قدميه والثانى يحاذى فيه قريب محل سجوده فى قال انه ما على
 وزان ركوع القائم أراد باناسبة لهذا الامر التقريب لا التجديد (فان عجز) المصلى (عن
 التعود) بأن ناله منه المشقة الحاصلة بالقيام (صلى الجنبه الايمن) ويكره من غير عذر على
 الايسر كما فى المجموع (فان عجز) عن الجنب (فستلقيا) على ظهره وأخصا للقبلة
 كالتضرور رأسه أرفع نحو وسادة ليتوجه بوجهه القبلة قال فى المهمات هذا فى غير
 الكعبة اما فى غيرها فالتوجه بالاستلقاء على ظهره وعلى وجهه لانه كيفما توجه فهو متوجه
 لجزء من انعم ان لم يكن لها سقف تجبه منع الاستلقاء أى على ظهره والمسئلة محتملة ولهذا
 نزلاد فيها علما ونشهد فيها انتقلا اه وما ذكره ظاهر وان رده ابن العماد ولو قدر المصلى
 على الركوع فقط كركه للسجود ومن قدر على زيادة على أكل الركوع تعينت تلك
 الزيادة للسجود لان الترقى واجب بينهما على المتمكن ولو عجز عن السجود الا ان يسجد
 بمقدور رأسه أو صدغه وكان بذلك أقرب الى الارض وجب فان عجز أو ما برأسه والسجود
 أخفض من الركوع فان عجز عن الايام برأسه فبطرفه أى بصره ومن لازمه الايام
 بجفنه وحاجبه وظاهر كلامهم انه لا يجب هنا اياما للسجود اخذت وهو متجه خلافها
 للجو جرى ظهور التمييز ما فى الايام بالراس دون الطرف ثم ان عجز عن الايام بطرفه
 صلى بقلبه بأن يجرى اركانها ومنها على قلبه قولية كانت أوفعية ان عجز عن النطق ايضا
 بأن يثقل نفسه قائما وقارئا راء كماله الممكن ولا اعادة عليه والقول بسد رته ممنوع ولا

يأتى بها على وجه الاشارة اليها فلا يشبه بعضها ببعض حتى يحتاج الى التمييز (قوله وقارئا راء كماله) أى ومعدلا على
 ما مر اى نظيره عن حج أى بعد قوله ويزيد انخفا لركوعه ان قدر الخ وان كان قال ابن المقرئ بسقط الاعتدال فلا تنوقب العصمة
 على ثقله معدلا ولا على معنى زمن يسع الاعتدال (قوله لانه الممكن) ولا يشترط فيما يقدربه تلك الافعال أن يسعه لو كان ==

== قادر وفعالها بل حيث حصل التمييز بين الأفعال في نفسه كان مثل نفسه را كها ومضى زمن بقدر الطمأنينة فيه كفى * (قائده) *
قال حج فان عجز كان اكره على ترك كل ما ذكر في الوقت اجري الأفعال ٣٥١ على قلبه كالأقوال اذا اعتقل لسانه وجوباً في

الواجبة وتنبأ في المندوبة ولا إعادة

وتوقف سم في عدم الاعادة ونقل

عن فتاوى الشارح وجوب

الاعادة وهو الأقرب (اقول) لان

الاكراه على ما ذكرنا اذا وقع

لايدوم والاعادة في مثله واجبة

(قوله هل يقوم مكبراً) اي وهو

في اثناء قراءة الفاتحة (قوله بل

يقوم ساكناً) معتمد (قوله في حق

الامام) وعلمه فيقوم مكبراً

وينبغي ان لا تنقطع الموالاة لان

لذكر الماطوب لا يقطعها كانتامين

والفتح على الامام (قوله في هوى

العاجز) اي فلوتر كها عامدا علماً

بطلت صلاته لان فوت القراءة

الواجبة بتقويت محلها (قوله

بعدها) اي القراءة (قوله بلا

طمأنينة) اي بلا وجوب طمأنينة

وعلمه فلوطمأن في قيامه لم يضر

(قوله وانما تجب الطمأنينة فيه)

أي القيام (قوله وعلى الأول) اي

اذا انتقل منحنياً (قوله وقضية

المعال) هو قوله ولا يلزمه القيام

(قوله وقضية التعليق) هو قوله

لان الاعتدال الخ (قوله امتناع

الاستلقاء) اي اذا كان قادراً

على الاضطجاع (قوله لعدم

وروده) هذا يخالف ما يهرله عن

اي شكيل من ان من يصلي

بالاغتناء فاعلمدا في غير موضع

يلزم نحو القاعد والموى اجر ان نحو القيام والركوع والسجود على قلبه كما قاله الامام وعلم
عما قررناه لا تنقطع عنه الصلاة مادام عقله ثابتاً لوجود مناط التكليف ولو قدر في اثناء
صلاته على القيام او القعود او عجز عنه الى بقدره وبني على قراءته وتسحب له اعادتها
لتصح حال الكمال وان قدر على القيام او القعود قبل القراءة فقاماً وقاعداً ولا تجزئه
قراءته في نهوضه لقدرته عليها فيما هو اكل منه فلو قرأ فيه شيئاً اعاده وهذا فرع وهو انه اذا
قام هل يقوم مكبراً قال بعضهم القياس المنع لان الموالاة تنطبق في الفاتحة بل يقوم ساكناً
ونظر فيه بان الصلاة ليس فيها سكوت حقيقي في حق الامام وتجب القراءة في هوى العاجز
لانه اكل مما بعده وان قدر على القيام بعدها وجب قيامه بلا طمأنينة ليركع منه لقدرته
عليه وانما تجب الطمأنينة فيه لانه غير مقصود لنفسه او قدر عليه في الركوع قبل
الطمأنينة ارتفع لها الى حد الركوع فان اتصبت ثم ركع بطلت صلاته فيه من زيادة
ركوع او بعد الطمأنينة فقد تم ركوعه ولا يلزمه ان ينتقل الى حد الرا كعين صرح به في
الروضة ومفهومة انه يجوز له ذلك وبه صرح الرافعي وقيدناه اذا انتقل منحنياً ومنعه
فيما اذا انتقل مستصباً وعلى الأول يحتمل اطلاق الروضة الجواز وعلى الثاني يحتمل
اطلاق المجموع المنع او قدر عليه في الاعتدال قبل الطمأنينة قام واطمأن وكذا بعده ان
اراد قنوتاً في محله والا فلا يلزمه القيام لان الاعتدال ركن قصير فلا يطول وقضية المعامل
جواز القيام وقضية التعليق منعه وهو الاوجه كما افاده الشيخ رحمه الله تعالى فان قنوت
قاعد ابطلت صلاته (وللتأدر) على القيام (النقل قاعدة) اجاعا راتاً كان ام غيره لان
النوافل تكثر فاشتراط القيام فيها يؤدى الى المخرج والتترك واليهذا لا يجوز القعود في
العديد والكسوفين والاستسقاء على وجه ضعف لندورها (وكذا) له النقل (مضطجعا
في الاصح) مع قدرته على القيام لخبر من صلى قائماً فهو افضل ومن صلى قاعداً فله نصف اجر
القائم ومن صلى نائماً اي مضطجعا فله نصف اجر القاعد وهو واردين على النقل كذلك
مع القدرة وهذا في حتمنا ما في حقه صلى الله عليه وسلم فلا اذن من خصائصه ان تطوعه
قاعد ام قدرته كتطوعه قائماً وافهم قوله مضطجعا امتناع الاستلقاء وهو كذلك وان
اتم الركوع والسجود لعدم وروده بخلاف الاغتناء فانه لا يتمتع فيما يظهر خلافاً
للاسنوى لانه اكل من التعود نعم اذا قرأ فيه واراد جعله للركوع اشترط كما هو ظاهر
مضى جز منه بعد القراءة وهو مطمئن لكونه عن الركوع اذا ما قارنهما لا يمكن حسبان
عنه واذا صلى مضطجعا اوجب ان يأتي بركوعه وسجوده ثامين ومقابل الاصح عدم صحته
من اضطجاع لما فيه من انحاق صورة الصلاة وسئل الوالد رحمه الله تعالى عن يصلي

الركوع تبطل صلاته ان كان عالماً بالاجاهلا الا ان يقال ما مر مفر وض في الفرض وما غشاق في النقل وهو يتوسع فيه ما لا يتوسع في
غيره فلا تعارض على ان الكلام فيما مر عن اي شكيل مصروباً اذا قرأ الفاتحة قبل الاغتناء فلا تعارض (قوله بخلاف الاغتناء)
مختار قوله امتناع الاستلقاء (قوله نعم اذا قرأ فيه) اي الاغتناء (قوله بركوعه وسجوده ثامين) اي بان يعده ويأتي بهما

(قوله قبل اعتداله) أي انتصابه قائما (قوله لأنه هنا لم يدخل في الصلاة الخ) يعني أنه لو أراد أن يصلي النفل من قيام فأحرم به جالسا ثم أراد القيام أبس له أن يقرأ في موضعه للقيام لأنه صائر لا يكمل مما هو فيه (أقول) وفيه نظر لأنه وإن كان صائرا لما هو أو اكمل فليس يوجب عليه لجواز فعل النفل جالسا فصيرورته لما هو الاكمل لا تقتضي وجوب القراءة عليه في الادون فالحق جواز قراءته في المنوض كما تجوز في الهوى الى النعود (قوله من قيام عليها) أي على العشرين من قعودا لما لو كانت الكتل من قيام واستوى زمن العشر والعشرين فأعشرون أفضل لما فيه من زيادة الركوعات والسجودات مع اشتراك الكتل في القيام (قوله كما هو ظاهر) والكلام في النفل المطلق ما غيره كالرواتب والوتر فالحفاظة على العدد المطلوب فيه أفضل ففعل الوتر إحدى عشرة في الزمن القصير أفضل من فعل ثلاثة مثلاً في قيام ين يد على زمن ذلك العدد لكون العدد فيماد كرجحوضه مطلوب بالشارع (قوله لما سألني) أي في قول المصنف وتعين الفاتحة (قوله ويسن) قال سج وقيل يجب (قوله بعد التحريم) لعل تعبيره بعد التنبيه على أنه لا يفتن بالتأخير حيث لم يشتمل على غيره وعليه فتم تفسير الشارح بالعقب لأنه لا يفتن بالمبادأة به عقب التحريم وإن لم يفت بالتأخير ثم رأيت سم على منهج قال ٣٥٢ قوله عقب التحريم انظر التعبير بعقب فان مقتضاه النوات اذا طال الفصل

وقد يتجه عدم الفوات مطلقا فليراجع (قوله يمكن منه) أي ولو مع سماع قراءته ما لم يكن سائيا (قوله بان ادرك امامه في القيام) يخرج به ما لو أدركه في غيره ومنه الجلوس في التشهد الأول فلا يأتي به بعد التحريم ولا بعد قيامه من التشهد وظاهره وجوب الامام قبل جلوس المأموم معه لكن قسمة قراءته لا تأتي ما عدا الجلوس معه لأنه مقوت الخ عدم قوائمه حيث لا جلوس منه وهو ظاهر ثم رأيت في سم على منهج عن ع التصريح بذلك (قوله وأمن فوات

النفل قائما هل يجوز له أن يكبر الاحرام حال قيامه قبل اعتداله وتعهده بصلاته أولا فاجاب بأنه يجوز له تكبيره المذكورة وتعهدها بصلاته لأنه يجوز له ان يأتي بها في حالة ادنى من حاله ولو في حال اضطجاعه ثم يصل قائما ولا ياتي في هذا ما يقتضي به سابقه من اجزاء قراءته في هوى به للجلوس دون عكسه لأنه هنا لم يدخل في الصلاة اذ لا يتم دخوله فيها الا بتمام تكبيره بخلاف مسئلة القراءة فسرخ هنا لما لم يراع به ثم ولو اراد عشرين ركعة فاعدا وعشرا قائما ففقيه احتمل ان في الجواهر واقتي بعضهم بان العشرين افضل لما فيها من زيادة الركوع وغيره ويحتمل خلافا لانها اكمل وظاهر الحديث الاستتواء والمعتمد كما فتى به الخالد رحمه الله تعالى تفضيل العشر من قيام عليها لان الشق فقد قال الزركشي في قواعد صلاة ركعتين من قيام أفضل من اربع من قعود ويؤيده حديث فضل الصلاة طول القنوت أي القيام وصورته المسئلة ما ذا السمتوى الزمان كما هو ظاهر (الرابع) من اركتها (القراءة) للفاتحة كما سبأني (ويسن بعد التحريم) أي عقبه ولو لا النفل (دعاء الافتتاح) المنشرد وامام ومأموم قسمن منه بان ادرك امامه في القيام دون الاعتدال وامن فوت الصلاة او الاداء وقد شرع فيها وفي وقتها ما يسع جميعها وزاغ على

الصلاة) أي بأن خاف أنه لو اشتغل بدعاء الافتتاح لا يمكنه فعل الصلاة أصلا لم يجز للموت عليه فيها او طرودم ظنه الخيض او شغل ذلك وعبارة الروض وشرحه لامن خاف فوت القراءة تخلف الامام أو فوت الوقت أي وقت الصلاة او وقت الاداء بان لم يبق من وقتها الا ما يسع ركعة فلا يندب له دعاء الافتتاح الخ وتردد سم على منهج في المراد بقوت الوقت فليراجع (أقول) يمكن حل فوات الوقت على أنه ان اشتغل بدعاء الافتتاح خرج بعض الصلاة عن وقتها وان قل فيكون معناه مغاير المهني خوف الاداء وان كان خوف الاداء يعني عنه (قوله أو الاداء) أي بأن كان لو اشتغل بدعاء الافتتاح لا يدرك ركعة في الوقت لكن هذا الاشكال فيه بالنظر لما في الروض وشرحه المذكور قبل وأما بالنسبة لقول الشارح وقد شرع فيها وفي وقتها ما يسع جميعها الخ ففيه نظر لأنه حيث شرع فيها وقد بقي ما يسعها كاملة لا ياتي في ان دعاء الافتتاح بقوت عليه الاداء اللهم الا ان يقال قد شرع فيها وبقى من الوقت ما يسعها للوسط المعتدل ولا يسع الاركة بالنسبة له وكان يشغل بدعاء الافتتاح يمنع من ادراك ركعة مع الامام وقوله أيضا أو الاداء أي بأن كان بحيث لو اشتغل به لا يدرك ركعة في الوقت وبهذا تعلم ان ما ذكر من امن النوات ليس معتبرا في منع المأموم بل معتبرا لاصل استحباب دعاء الافتتاح

(قوله ان لم يتعوذ) ظاهره وان اشتغل باذكار غير مشروعة وتطريفه سم على حج اقول والذي ينبغي اخذ من هذه العبارة ونحوها عدم الفوات (قوله او يدرك امامه) هذا علم من قوله السابق بأن ادرك امامه في القيام فهو تصريح بالفهموم (قوله وان امن لتأمينه) أي بأن فرغ الامام عقب التحريم فأتمن المأموم فانه لا يكون مانعا من الاتيان بدعاء الافتتاح (قوله لانه أقول مسلمي هذه الامة) أي في الوجود الخارجي فلا ينافي انه أقول المسلمين مطلقا كما في حج لتقدم خاق ذاته وافرغ النبوة عليه قبل خلق جميع الموجودات (قوله فلا يقولها غيره) أي لا يجوز له ذكره الا ان قصد انقضاء الآية اه حج وكتب عليه سم ظاهره الحرمه عند الاطلاق وقد تنهى الحرمه بالطلان لانه حينئذ كلام أجنبي مخالف للوارد في حق هذا القائل وقد يتوقف في كل من الحرمه والطلان لانه لنقظ قرآن ولا صارف الا ان يدعى ٢٥٣ ان قرينة الافتتاح صارفة وفيه ما فيه

ويبقى ما لو أتى بمعنى من المسلمين كقوله وأنام لم أو أنا ثاني المسلمين في حق الصديق اه أقول والظاهر الاكتفاء به لانه مساو في المعنى لقوله وأنام المسلمين (قوله وإرادة الشخص) لعل المراد انها تقوله ويحمل ذلك منها على إرادة الشخص لأن مشروعيته في حقها تتوقف على الإرادة (قوله فاندفع بذلك قول من قال الخ) فأنزل ذلك الاستنوي وغيره وعبارة حج وبه رد قول الاستنوي القياس المشركات المسلمات وقول غيره القياس خفيفة مسلمة اه ومع ذلك لو أئنت به حصلت السنة

ظنه انه مع اشتغاله بغيره قبل ركوع امامه ومحل ذلك في غير الجنازة ولو على قبرها وغائب كما اقتضاء اطلاقهم خلافا لابن العماد كما سيأتي فيم أو يأتي به سرا ان لم يتعوذ او يدرك امامه في غير القيام وان امن لتأمينه وهو وجه وجهي أي قصدت بعبادتي للذي فطر السموات والارض أي ابدعهما على غير مثال سبق حسنة أي ما لا عن كل الاديان الى دين الاسلام مسماي منقاد الى الاوامر والنواهي وما أنا من المنكر كيان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك امرت وانا من المسلمين لما صح من انه صلى الله عليه وسلم كان يقول ذلك وفي رواية وانا أقول المسلمين وكان صلى الله عليه وسلم يأتي بها نارة لانه أقول مسلمي هذه الامة فلا يقولها غيره ومعلوم ان المرأة تأتي بجميع ذلك بالفاظه المذكورة للتغليب الشائع لغة واستعمالا وإرادة الشخص في نحو خيفة محاذفة على لفظ الوارد فاندفع بذلك قول من قال ان القياس مراعاة صيغة التانيث ويسن للمأموم الاسراع به اذا كان يسبح قراءة امامه ولا امام الاقتصار عليه الا ان كان امام جمع محصورين لم يتعاقب بينهم حتى بان لم يكونوا يعملون ولا مستأجرين اجارة عين على عمل ناجز ولا نساء مترقيات ورضوا بالاطويل ولم يطرأ غيرهم وقل حضوره ولم يكن المعجم مطروقا فانيذكر كالمفرد اللهم انت الملك لا اله الا انت الى آخره وهو مشهور وصح فيه أخبار أخر منها الحمد لله جدا كثيرا طيبا مباركا فيه ومنها الله اكبر كبيرا

٤٥ به ل (قوله ويسن للمأموم الاسراع به اذا كان الخ) صرح في انه يقرؤه وان سمع قراءة امامه وعليه فاعل الفرق بينه وبين قراءة السورة ان قراءة الامام تعد قراءة للمأموم فاغتت عن قراءته وسن استماعه لها ولا كذلك الافتتاح فان المقصود منه الدعاء للامام ودعاء الشخص نفسه لا يعد دعاء لغيره (قوله ولا امام) أي يسن له وقوله الاقتصار عليه أي ما تقدم من دعاء الافتتاح (قوله وقل حضوره) عبارة حج وان قل حضوره اه وهي تفيد التعميم في الغير وكلام الشارح يفيد التقييد بقوله حضوره (قوله الى آخره) وهو مشهور رتبة سبحانك وبحمدك انت ربي وانا عبدك ظلمت نفسي واعترفت بذنبي فاغفر لي ذنوبي جميعا انه لا يغفر الذنوب الا انت واهدني لاسن الاخلاق لا يهدي لاسن الا انت واصرف عني سيئها لا يصرف عني سيئ الا انت لبيك وسعديك والخير كله في يديك والشرا ليس اليك انا بك واليك تباركت وتعاليت أستغفرك وأتوب اليك اه شرح الرض (قوله ومنها الله اكبر كبيرا الخ) والظاهر انه لو أسقط الله اكبر وصل كبيرا بتمكينة الاحرام لا تبطل صلاته حيث أطلق فلم يقصد به التحريم ولا الافتتاح مع كونه قاصدا للتعامل مع التعمين وبينة القرصية ولا يشكل هذا بما يأتي من أن المسبوق لو اتقصر على تكبيرة واحدة وأطلق لا تعتقد صلاته لتعارض قرينتي الافتتاح والهوى بل هو ازان يقال ان تكبير الهوى ثم مطلوب بخصوصه فصل معارضا للتحريم بخلاف ما هنا فان المطلوب فيه الافتتاح وهو كما يحصل بقوله الله اكبر =

كبير يحصل بغيره بل وجهت أولى منه فانحطت رتبته عن تكبير الركوع فلم يصلح معارضاً ويؤيد ذلك ما قاله سم على حج من قوله فرع نوى مع الله اكبر من قوله الله اكبر الخ فهل تقع الصلاة ولا يضرم ما وصله بالتكبير من قوله كبير الخ الوجه نعم مر اه (قوله بكرة وأصيل) قال في شرح الروض رواه مسلم (قوله اللهم باعديني وبين خطايي الخ) تنه كافي في شرح الروض كما باعدت بين المشرق والمغرب اللهم تقني من خطايي كما تقني الثوب الابيض من الدنس اللهم اغسلني من خطايي بالماء والنج والبرد رواه الشيخان اه والمراد المغفرة لا الغسل الحقيقي (قوله ثم التعوذ) نقل عن خصائص الشامي ان من خصائصه عليه الصلاة والسلام وجوب التعوذ بقراءته عليه الصلاة والسلام اه ونقل عن الخصائص الصغرى للسيوطي وظاهره انه لا فرق في ذلك بين الصلاة وخارجها (قوله في الافتتاح) أي في قوله وامن قوت الصلاة أو الاداء الخ (قوله ما عدا الجلوس) أي أوالوارد كـ ٣٥٤ فيه فانه يجلس معه ثم اذا قام تعوذ بخلاف ما مر في الافتتاح فانه

حيث ادركه في غير القيام لا يأتي بالافتتاح كما تقدم (أقول) ولم يتقدم للجلوس معه ذكر في كلامه فاعله المذكور في الشروط في كلام غيره ومثل الجلوس مالم يدركه في غيره مما لا يقرأ فيه عقب احرامه كالاعتدال وتابعه فيه (قوله ويقرأ) أي التعوذ (قوله ولو سهوا) خرج به مالم سبق لانه فلا يقرأ وكذا يطالب اذا تعوذ فاصدا القراءة ثم اعرض عنها بجماع قراءة الامام حيث طال الفصل باستماعه اقراءة امامه بخلاف ما لو قصر الفصل فلا يأتي به وكذا لا يعيد لو جتمع مع امامه لقراءة قال حج اقصر الفصل وقضيه انه لو طال

والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة وأصيل) ومنها اللهم باعديني وبين خطايي الى آخره وبأيها افتتح حصل أصل السنة لكن الاول أفضلها قاله في المجموع وظاهره استحباب الجمع بين جميع ذلك بشرط ما من ذكر وهو ظاهر خلافنا لاذري (ثم) يسن لمن كان بعد الافتتاح وتكبير الصلاة العبد (التعوذ) ولو في جوازها بشرط التقدم في الافتتاح كما ذكره في بعضها ويناس به الباقي ما عدا الجلوس معه لانه مفقوت ثم انقوت الافتتاح به لانه لانه لقراءة لم يشرع فيها وإتيانه يتم لندب ترقيعه اذا ارادها مالا في سنة التعوذ لو اراد ان يقصر عليه ويقوت بالشروع في القراءة ولو سهوا (ويسرها) أي الافتتاح والتعوذ استحبابا في الجهرية والسرية كسائر الاذكار المستحبة بحيث يسمع نفسه لو كان مفعلا يحصل بكل ما اشتمل على التعوذ من الشيطان وأفضله على الاطلاق أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ويفارق ذلك التأمين بأن تبعيته أو ضحك لوروده بعد الفاتحة عقب الجهر بخلافه ما وبأن التأمين يستحب فيه مقارنته ما يأتي به الامام لما يأتي به المأموم فسن فيه الجهر لانه أعون في الاتيان بالاقتران بخلافه فيها (ويعوذ كل ركعة على المذهب) ولولا قيام الثاني من صلاة الحسوف لانه مأوربه للقراءة وقد حصل الفصل بين القراءتين بالركوع وغيره والاصل في ذلك قوله تعالى فاذا قرأت القرآن ان ادرت قرأته فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم حتى لو قرأ خارج الصلاة استحبابه لا ابتداء بالتعوذ والتسمية سواء افتتح من أول سورة ام من اثنا عشر كذا رأيت في زيادات أبي عاصم

الفصل بالسجود اعاد التعوذ وظاهره ثم رأيت ما يأتي عن سم (قوله بحيث يسمع نفسه) العبادي أي فلا يزيد على ذلك وظاهره ولو قصد تعليم المأمومين للتعوذ والافتتاح لا مكان ذلك اما قبل الصلاة وما بعدهما قوله ويفارق ذلك التأمين) أي حيث يجهر به المأموم في الجهرية تبع الامامه (قوله بالتعوذ والتسمية) وهما تابعا للقراءة ان سرقا سرقا جهر الجهر لكن استثنى ابن الجزري في النشر من الجهر بالتعوذ غير الاول في قراءة الادارة المعروفة الآن بالدراسة فقال يستحب منه الاسرار لان المقصود جعل القراءة تميز في حكم القراءة الواحدة اه وينبغي جريان مثله في التسمية لانه المذكرة فليراجع (قوله أم من اثنا عشر) أي والفرض انه خارج الصلاة وفي كلام حج ان السنة لمن ابتداء من أثناء السورة ان يسجل وكتب عليه سم لكن خصه مر بخارجها فليجربا قول ويوجه ما خصه مر بأن ما يأتي به بعد الفاتحة من القراءة في صلته يعد مع الفاتحة كأنه قراءة واحدة والقراءة الواحدة لا يطلب التعوذ ولا التسمية في اثنا عشر لموعرض للمصلي ما منعه من القراءة بعد الفاتحة ثم زال واراد القراءة بعد سن له الاتيان بالبسملة لان ما يفعله ابتداء قراءة الا ان

(قوله الاولى آكد) لو تعارض عليه التعوذ ودعاء الافتتاح بحيث لا يمكنه الا أحدهما دون الجمع بينهما فهل يراعى الافتتاح
 لسبقه أو التعوذ لانه للقراءة الافضل والواجبة فيه نظر اه سم على حج (أقول) الاقرب الثاني لان المقصود منه
 التحفظ من الشيطان وايضا فهو مطلوب لكل قراءة وفي حواشي شرح الروض لوالد الشارح لو أمكنه الايمان ببعض
 التعوذ فاقى به (أقول) وهو صادق بأن يأتي بالشيطان أو بالرجيم فقط واعلمه غير مراد وان المراد الايمان باعوذ بالله (قوله بعد
 سجدة التلاوة) أى لقرب الفصل اه حج وكتب عليه سم قضيته انه لو طال له اعادة التعوذ وهو الأوجه في شرح العباب
 وقياسه اعادة السجدة اه قال حج وكسجدة التلاوة كل ما يتعلق بالقراءة اه اى كسجدة من نابه شئ في صلاته وقوله
 ويستحب أى التعوذ (قوله احدهما هذا) أى انه يتعوذ كل ركعة ٣٥٥ (قوله الافتتاح أو التعوذ) أى بأن خاف من

الانسان به ما ركوع الامام وهو
 في انشاء الفاتحة (قوله أو احدهما
 عند خوف ضيق الوقت) أى
 بأن احرم بها وقدمى من الوقت
 ما لا يسعها والافقد مرأته بأن
 بالسنن اذا احرم في وقت يسعها
 وان لم يصبر ورثها قضاء لكن
 يشكك عليه ما مر من أنه اذا
 خاف قوت الوقت بأن خاف
 خروج بعض الصلاة عن وقتها
 على ما اقتضاء كلام الروض
 السابق فانه صريح في انه اذا
 شرع فيها في وقت يسعها كاملة
 بدون دعاء الافتتاح ويخرج
 بعضها بقدر الايمان به تركه
 وصرح بمثله حج ومن ثم قال
 سم في شرح الغاية يستثنى من

العبادى نقلا عن الشافعى والبقلى في التسمية غريب فنظروا له (والاولى آكد) عما بعده
 للاتفاق عليهم والاحتياط لا يستحب اعادة بعد سجدة التلاوة ويستحب اعاجز الى بد كبدل القراءة
 فيما يظهر خلافا لصاحب المهمات والطريق الثانى قولان احدهما هذا والثانى يتعوذ
 فى الاولى فقط لان القراءة فى الصلاة واحدة ولو لم يكن بعض الافتتاح أو التعوذ فاقى به
 محافظة على المأمور به ما يمكن وعلم عدم نديهم ما الغير المتكبر بان اختلف فيه شرطهما
 ذكرناه بل قد يحرم ان أحدهما عند خوف ضيق الوقت (وتعين الفاتحة) فى السرية
 والجمهور يثبتونها او تلقينا او نظرا فى مصحف (فى كل ركعة) فى قيامها ومنه القيام الثانى
 من ركعتى صلاة الخسوف او بدله للمنفرد وغيره فرضا كانت او نقل لا لغيره لاصلان لم يقرأ
 فيها بفاتحة الكتاب ويدل على دخول المأمورين فى العموم ما صرح عن عبادة كاخلف
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فى صلاة الفجر فنقلت عليه القراءة فقرأ فقرأ قال له انكم
 تقرؤن خافى قلنا نعم قال لا تتعلموا الا بفاتحة الكتاب فانه لاصلان لم يقرأ بها وغيره من
 صل خلف امام فقرأه الامام له قراءة ضعيف عند الحفاظ كما منه الدارقطنى وغيره واما
 قوله تعالى فاقروا ما تيسر منه فوارد فى قيام الليل او محمول كغيره ثم اقروا ما تيسر معك من
 القرآن على الفاتحة ما سمع من قوله عليه السلام للمسي صلاة كبرتم اقروا بأب القرآن ثم
 اقول ذلك فى كل ركعة او على العاجر عن اجابىن الادلة وخبره وسلم واذا قرأ فأنصتوا
 محمول على السورة لحديث عبادة وغيره ودل على ان محلها القيام فلا تجزئ فى نحو

السنن دعاء الافتتاح فلا يأتى به الا حيث لم يخف خروج شئ من الصلاة عن وقتها اه وعلمه فممكن الفرق بينه وبين بقية السنن
 بانه عهد طلب ترك دعاء الافتتاح فى الجنائز وفيما زاد ذلك الامام فى ركوع او اعتدال فاتحطت رتبته عن بقية السنن أو بأن
 السنن شرعت مستقلة وايست مقدمة لشيء بخلاف دعاء الافتتاح فانه شرع مقدمة لغيره (قوله وتعين الفاتحة فى كل ركعة)
 * (فرع) * وقع السؤال فى الدرس عما لو انهم تمت عليه الفاتحة فى القرآن بان كان يحفظ السور ولا يعرف أسماءها وأعلم بان
 الصلاة واجبة عليه وأنها لا تصح بدون الفاتحة ولم يجد من يوقفه عليها فهل يجتهد بما لا فيه نظر ويمكن الجواب عنه بأن الاقرب
 انه يجتهد فان لم يظهر له دليل لا تصح صلاته الا بقراءة جميع القرآن ليمتدح بقراءة الله فى الواجب قياسا على ما لو انشئت فغلت ذمته
 بمذور وانهم عليه هل هو عتق أو صلاة أو زكاة فانه لا يخرج عن ذلك الا بالايمان بالجميع (قوله فنقلت عليه) أى شقت عليه
 لكثرة الاصوات خافه وقوله اعلمكم تقرؤن خلقى وانما لم ينههم عن القراءة خلفه ابتداء مع ان الظاهر من حاله انه سمع قراءتهم
 تالفا بهم على ما جرت به عادته صلى الله عليه وسلم معهم فى تعليمهم الاحكام (قوله لما سمع من قوله) أى فى رواية غير الشيخين
 لما سألهم عن ان روايتهم انهم اقروا ما تيسر معك من القرآن

(قوله فقد ذكرت لها في شرح شروط الامامة) عبارة ثم والقائمة لها ثلاثون اسما شهرها القائمة الثاني الحمد لله الثالث
 ام الكتاب الرابع ام القرآن الخامس الشفاء السادس الشافية السابع تعليم المستقلة الثامن الواقية التاسع سورة
 الوفاء العاشر الكافية الحادي عشر سورة الكافية الثاني عشر الرقية الثالث عشر الاساس الرابع عشر الصلاة
 الخامس عشر سورة الصلاة السادس عشر سورة الكثر السابع عشر سورة الفناء الثامن عشر سورة التقويض التاسع
 عشر المثاني العشرون القرآن العظيم الحادي والعشرون المجزئة الثاني والعشرون سورة الاجزاء الثالث والعشرون
 النخبة الرابع والعشرون النجاة الخامس والعشرون سورة الرحمة السادس والعشرون سورة النعمة السابع
 والعشرون سورة الاستعانة الثامن والعشرون سورة الهداية التاسع والعشرون سورة الجزاء الثلاثون سورة الشكر اه
 وعليه فلو نذر قراءة سورة الشكر مثلا انصرف الى القائمة (قوله حقيقة) اي كأن وجوده را كعاقوبه أو حكما اي كأن زحم
 عن السجود (قوله فبدرك الركعة بادراكه) اي وهل يثاب على القراءة التي فاتته في هذه الحال التأم لفيه نظر والا قرب الثاني
 لان الثواب على الفعل ولم يوجد منه ومن ثم قالوا يتحمل عنه القراءة والعمل عبارة عن عدم المواخذة بتركه وصحة الصلاة
 بدون القراءة (قوله من كل مختلف بعد رالح) الاولى ادراج هذا في المسبوق حكما كأن يقول وسيأتي أن من المسبوق حكما كل
 مختلف بعد رأو ويجعله مثلا لقوله أو حكما ٣٥٦ فيقول كتحذف بعد ر (قوله لا لقراءة القائمة) محترز للصلاة اي فلا يكون

مختلفا بعد ر بل اذا ذكر القائمة
 وجب عليه ان يتخلف وبقراها
 فان فرغ منها قبل تمام ركعتين
 فعليين من الامام فذلك والا
 وجبت المذارقة فان لم يفعل حتى
 هو الامام للسجود بطلت صلاته
 كما هو شأن كل مختلف بعد ر عذر
 لكن نقل عن الزيادي أن نسيان
 القراءة كنسيان الصلاة وهو
 المتبادر من اطلاق غير الشارح
 رحمه الله تعالى فيتحذف لقراءتها

الركوع ما صح من قوله عليه الصلاة والسلام اني نهيت أن أقرأ القرآن را كعاً أو ساجداً
 واشترط القائمة على غيرها كثرت اسماءها فقد ذكرت لها في شرح شروط الامامة ثلاثين
 اسماً (الاركة مسبوق) بها حقيقة أو حكماً فلا تتبع فيها بل يتحتمها عنه امامه اذا اصح
 انها وجبت عليه فبدرك الركعة بادراكه معه ركوعه المحسوب له كما يأتي بيانه مع ذكر من
 في معناه من كل مختلف بعد ر كركعة ونسيان للصلاة لا لقراءة القائمة وبطريقه وشك
 في قراءة القائمة بعد ركوع امامه فلم يزل عذره حتى سبقه الامام بأكثر من ثلاثة اركان
 طويله وزال عذره والامام را كع أو هاو لا ركوع وحينه فقد يتصور سقوط القائمة في
 سائر الركعات وما قرأه هنا هو المعتقد كما يعلم مما ذكره الشيخان وان وقع في عبارة الشيخ
 ما يخالفه ولو نوى مفارقة امامه بعد الركعة الاولى ثم اقتدى بامام را كع وقصد بذلك
 اسقاط القائمة عنه صححت في وجهه احتمالين كما اقتضى به الوالد رحمه الله تعالى واستقر

وبغفيرة ثلاثة اركان طويلة وهو ظاهر ويدل له قول الشارح في فصل يجب متابعة الامام بعد قول المصنف وان كان
 عذرا لئلا أوسها عنها أي القراءة حتى ركع امامه اه وهو مخالف لما عناه وفي بعض النسخ اسقاط للقراءة وعليها للاختلاف بين
 كلاميه وعلى تسليمها يمكن ان يفرق بان نسيان الصلاة بكثير بخلاف نسيان القراءة فانه بعدم قصر اقبه (قوله وبطريقه) عطف
 على قوله كركعة (قوله فلم يزل عذره) أي وهو ما اشتغل به من القراءة أو فعل الاركان فيما لو كان بطي الحركة (قوله أو هاو) أي
 من الركعة الثانية مثلا وقوله فلم يزل عذره قضيته ان صورة المسئلة انه اذا زحم عن السجود فالتطرز والركعة أو شك في القراءة
 فشرع فيها فلم يزل الركعة ولا فرغ من القراءة حتى سبقه الامام بأكثر من ثلاثة اركان صار مسبوقا والمطابق لما يأتي في متابعة
 الامام تسوير ذلك بما اذا زالت الركعة أو فرغ من القراءة قبل ان يسبقه الامام بماذا كرفعي على نظم صلاة نفسه حتى فرغ
 المأموم من السجود فقام وجد الامام را كع فاعيد معه ومن ثم صور شيخنا الزيادي كونه بصير مسبوقا بما ذكر (قوله فقد
 يتصور سقوط القائمة) اي بأسباب مختلفة بأن ادركه في ركوع الاولى فستقطعت عنه القائمة لكونه مسبوقا ثم حصل الركعة عن
 السجود فيها فتمكن منه قبل ان يركع الامام في الثانية فأتى به ثم قام من السجود وجده را كع في الثانية وهكذا تأمل اه
 زيادي (قوله وان وقع في عبارة الشيخ) اعلم في غير شرح المنهج (قوله ثم اقتدى بامام را كع) ومثله ما لو فعل ذلك في بقية الركعات

(قوله والسبع المثاني) اي لانها تثنى في الصلاة (قوله اي سورة الحمد) خبر لقوله وقول انس الخ (قوله لا آلو) اي لا اقصر بل اجتهد حتى الاجتهاد في الاقتداء به صلى الله عليه وسلم وهو بفتح الهمزة الممدودة وضم اللام (قوله ثلثونه) اي الحديث (قوله واضطرابه) تفسير (قوله عنه) اي انس (قوله فقال) اي للسائل (قوله والبسملة آية أول كل سورة) وقال الثوري في التبيان ما حمله وعلى هذا لواء سقط القارئ البسملة في قراءة الاسابيع والاجزاء ٢٥٧ لا يستحق شيئا من المعالم الذي شرطه الواقف

ويوجهه بأن الواقف انما شرط ان يقرأ سورة يس مثلا ومن ترك البسملة يصدق عليه انه لم يقرأ السورة المشروطة وقياس ما في الاجابة من ان من استؤجر لعمل فبأقرب يعضه ووقع مسلما للمستأجر استحق القسط من المسمى انه هنا كذلك وقد يفرق بأن مدار الاستحقاق هنا على ما شرطه الواقف وهو لم يوجد فلا يستحق شيئا (قوله سوى براءة) اي فلو أتى بها في أولها كان مكروها خلافا لمخ حيث قال بالحكمة (قوله بخطه) اي المحصف في الكيفية واللون لاستمينة عنه بلون أو كيفية (قوله وتراجم السور) وانبات نحو أسماء السور والاعشار من يدع الحاج اه حج ومراذه بذلك اثباتها في المصاحف لانه اخترع أسماءها لما صح انها كلها توقيفية (قوله ولو كانت للقصص) اي كما يتوله الحنفية (قوله انما ثبت بالتواتر) قال الزركشي في البحر قال سليم الرازي في التقريب لا يشترط في

رأيه عليه آخرا (والبسملة آية) كاملة (منها) اي الفاتحة علاماصح من قوله صلى الله عليه وسلم اذا قرأتم بالفاتحة فاقروا بسم الله الرحمن الرحيم فانتم الم انقرآن والسبع المثاني وبسم الله الرحمن الرحيم احدى آياتها ويجهز بها حديث يجهز بالفاتحة لا تنبأ رواد واحد وعشرون صحابيا طرق ثابتة كما قاله ابن عبد البر وقول انس كان صلى الله عليه وسلم وابو بكر وعمر رضي الله عنهم ما يشعرون الصلاة بالحمد لله رب العالمين اي بسورة الحمد لما صح انه كان يجهز بالبسملة وقال لا آلو ان اقدمي بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقوله صليت مع هؤلاء وعثمان فلم اسمع احدا منهم يقول بسم الله الرحمن الرحيم رواية للفظ الاول بالعين الذي عبر عنه الراوي بما ذكر بحسب ما فهم وايضا فهو معارض بقول ابن عباس رضي الله عنهم ما كان صلى الله عليه وسلم يستفتح الصلاة بسم الله الرحمن الرحيم وبما تقدم عن الصحابة المذكورين على أن ابن عبد البر قال لا يجوز الاحتجاج به لثبوته واضطرابه فانه صح عنه عبارات مختلفة المعاني منها انه قال كبرت ونسيت وانه سئل اكان عليه الصلاة والسلام يستفتح بالحمد ام بالبسملة فقال انك لتسألني عن شيء لا احفظه وما سألتني عنه احد قبلك فجزم تارة بالاثبات وتارة بالنفي وتارة توقف وكما صححة فلما اضطربت وتعارضت سقطت ورجحنا الاثبات للقاعدة والجهر لان رواته اكثر وتركه عليه السلام للجهر في بعض الاحيان لبيان الجواز والبسملة آية أول كل سورة سوى براءة فما صح من قوله صلى الله عليه وسلم انزلت على آتاف سورة فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم انا اعطيتك الكسوة والى آخرها ولان الصحابة اجتمعوا على اثباتها في المحصف بخطه في أوائل السور سوى براءة دون الاعشار وتراجم السور والتعوذ فلم تكن قرآنا لما اجازوا ذلك لكونه يحمل على اعتقاد ما ليس بقرآن قرأوا ولو كانت للفصل لا ثبت أول براءة ولم تثبت أول الفاتحة وما قيل من ان القرآن انما ثبت بالتواتر رديان محله فيما ثبت قرأنا قطعا أما ما ثبت قرأنا حكما فيمكن فيه الظن كما يمكن في كل ظني على ان اثباتها في المحصف بخطه من غير تكثير في معنى التواتر وأيضا فقد ثبت التواتر عند قوم دون غيرهم لا يقال لو كانت قرأنا تكثيرا حدها لاننا نقول ولو لم تكن قرأنا لتكثير ميثمتها وأيضا فالتكثير لا يكون بالظنيات واعلم انه قد نسخ قراءة الفاتحة في

وقرعه العلم بالتواتر صنفات المحدثين بل يتبع ذلك بأخبار المسلمين والكفار والعدول والفساق والاحرار والعميد واليكابر والمغار اذا اجتمعت الشروط وعبارة سم في شرح الوراقات الصغير وهو اي التواتر ان يروى جماعة يزيدون على الاربعة كما اعتمد في جمع الجوامع حيث قال ولا تكفي الاربعة وفاقا للقاضي اي الحسين اذ هو المراد عند الاطلاق والشافعية وما زاد عليها صالح اه ولو فسافا وكفارا وأرقا واثما وشملت العبارة الصبيان المميزين (قوله فالتكثير لا يكون بالظنيات) قال حج ولا يثبتني بعينه تواتر وان اجمع عليه كالكافران لثبت الابن السدس مع ثبت الصلب اه وقضية انه لا فرق بين العالم به وغيره

(قوله فاعطس في صلاته) أو رد عليه م ر ان شرط نذر التبرأت ان يكون المعلق عليه مرغوباً فيه والاعطاس ليس مرغوباً فيه فقال بل مرغوب فيه لان فيه راحة للبدن اه سم على منهج عن م ر (قوله ان يقرأ اذا فرغ) ينبغي ان المعنى انه يعذر في التأخير الى فراغ الصلاة ولا يكلف القراءة في الركوع ونحوه فلو خالف وقرأ في الركوع أو غيره اعتد بقراءته (قوله وجب عليه ان يقرأ) ينبغي ان محل ذلك في المأموم مالم يعارضه ركوع الامام فان عارضه فينبغي ان يتابعه فيما هو فيه ويتدارك بعدم قوله لاظهار ان عطس بعد فراغ القراءة الواجبة والا فينبغي أن يكمل القاطعة عن القراءة الواجبة ثم يأتي بها عن النذر ان امكن ركوع الامام كما تقدم والاخرها الى تمام الصلاة وبقي ما لو عرض له ذلك وهو جنب هل يقرأ وهو جنب أو يؤخر القراءة الى ان يغتسل ويكون ذلك عذراً في التأخير ام لا فيه انظر والاقرب الثاني لان القراءة المذكورة ليس لها وقت محدود تقرب بسببه فهي من النذر المطلق ولا يجب فيه فور حتى لو نذر ان يقرأ عقب العطاس كان محجولاً على عدم المانع وهذا عذر في التأخير وبقي ايضا ما لو عطس قبل

الركعة الواحدة مرتين أو ثلاثاً أو اربعاً لا لخلل في الصلوة وانما هي لميزة فضيلة كان صلى المريض قاعداً ثم وجد خفة بعد قراءة الفاتحة فانه يجب عليه ان يقوم ليركع واذا قام استحب له اعادة الفاتحة لتقع في حال الكمال كذا قاله الرافعي قال وهكذا كل موضع انتقل الى ما هو اعلى منه كالوصل مضطجعا ثم قدر على القعود وحينئذ اذا قرأها ثانياً قاعداً ثم قدر على القيام لوجود من يسكنه أو غير ذلك فيجب أن يقوم وتستحب له اعادةتها وان خفت الى ذلك قدرته على القيام الى حد الرا كعبين قبل قدرته على القيام فيزيد أيضاً استحبابها ويقتطم منه ما قدمناه وابلغ مما سبق وجوب تكرير الفاتحة في الركعة الواحدة اربع مرات فاكثر كأن نذر ان يقرأ الفاتحة كلما عطس فاعطس في صلاته فان كان في غير القيام وجب عليه ان يقرأ اذا فرغ من الصلاة وان كان في القيام وجب عليه ان يقرأ حالاً لان تكرير الفاتحة لا يضر كذا ذكره القاضى الحسين في فتاويه (وتشديداتها) منها يعني أنه يجب عليه رعايتها فلا يحل بشئ منها حديث كان قادراً لانها هيأت لحروفها والحرف المشدد بحرفين وهي اربع عشرة شدة منها ثلاث في البسطة فتؤخذ منها تشديداً لم تصح قراءة تلك الكلمة لتغير نظامها بل تركه التشديد من ابالك اعبد له تعمد اعارفاهم يكفر به كما قاله في الحاروى والبحر لان الاياض والشمس في مكانه قال نعبدضواها فان كان ناسياً أو جاهلاً بجده لله ولو شدد مخففاً اساء واجزاء كما ذكره

لان طمها للعطاس صارف عن وقوعها عن الواجب أم لا فاذا قرأها مرتين وقت احدهما عن الركن والاخرى عن النذر وان لم يعين ما بكل فيه انظر والاقرب الاول لانه حيث لم يقصد وقت القراءة لغوا او اما لو اقتصر على مرة واحدة وركع من غير قصد فانه تبطل صلاته (قوله والحرف المشدد بحرفين) لانه حرفان أو اهلها ما ساكن لا يكتسه اه ج (قوله لم تصح قراءة تلك الكلمة) اى فيعيد على الصواب ولا تبطل صلاته وان كان عامداً عالماً

الماوردى

حيث لم يغير المعنى ومن تخفيف المشدد ما لو قرأ الرحمن بفتح الادغام ولا نظراً ليكون

أل لما ظهرت خللت الشدة فلم يحد في شيان ظهورها لحن ولم يكن قيامه مقامه اه ج (قوله لتغير نظامها) خرج به ما لو لحن لحن لا يغير المعنى كتبخ الخون من مالت يوم الدين فان كان عامداً عالماً حرم ولم تبطل به صلاته والا فلا حرم ولا بطلان ومثله فتح دال نعبد ولا تضر زيادة قاء بعد كاف مالت لان كثيراً ما تولد حروف الاشباع من الحركات ولا يتغير المعنى وفي ج ان مما لا يغير المعنى قراءة العالمين بالواو اى بدل الباء اه (اقول) وينبغي بطلان صلاته اذا كان عامداً عالماً لانه ابدل حرفاً بغيره (قوله لان اليا) اى باقصر (قوله وان كان ناسياً) ما واجهه لاجل الله هو (اى في تخفيف اليك ومثله كل ما يبطل عمده ومنه كسر كاف اياك نعبد لاضمها لان الكسر يغير المعنى ومثي بطل اصل المعنى واستعمال اليا مع فى آخر كان مبطل للمعنى مع هذه السجود للخلل الحاصل بما فعله وليس ارادته للسجود مغنيتها عن اعادته على الصواب (قوله اساء) اى اتى بسبئية

(قوله ولو ابدل ضادا بظاء لم تصح قراءته) * (فرع) * حيث بطلت القراءة دون الصلاة فتقرب كقوله عند اقبل اعاد القراءة على الصواب بطلت صلاته كما هو ظاهر فليست اهل سيم على منتهج (قوله وقيد اساعلى باقى الحروف) ومنها كما قاله حج ابدال حاء الجدها فبطل به خلافا لثاني حسين في قوله لا تبطل به لانه من اللحن الذى لا يغير المعنى (قوله والقادر على التعلم لا يجوز به قطعا) بل تبطل صلاته ان تعمد وعلم اه حج ونقل سيم على منتهج عن م ر عدم البطلان ومقتضى قوله اذا ضا من الضلال الخ البطلان لما فيه من تغيير المعنى (قوله او ذا الامعة بهم) أى أو بزاى وقوله لم تصح أى قراءته أى الغير العاجز عن التعلم (قوله كما ينطق به بعض العرب صح) أى خلافا للحج قال والمراد بالعرب المنسوبة اليهم اخطا طهم الذين لا يعتد بهم ولذا نسبهم لبعض الأئمة لاهل العرب وصعيد مصر اه والمراد بالصحة ٣٥٩ فى كلام الشارح الصحة مع الكراهة

(قوله لانه مناط البلاغة) أى مرجع وبعبارة المصباح طاه نطامن باب قال علقه واسم موضع التعليق مناط بفتح الميم وقوله ولا يعجز عطف مغاير لان البلاغة مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع بلاغته والاعجاز مسبب عنها (قوله فان تعمد تركه) ليس بقيد بل متى قصد التكميل بما أخره لا يعتد به كما يعلم مما يأتى (قوله ويفارق نحو الوضوء) أى حيث يبنى على المتكلم وان قصد به تكميل غير المتكلم ومن النحو رعى الجار (قوله لا بقدر نفس) أى وغلبة سعال وعطاس وقوله فلا يضرب وان طال وضربه التناوب (قوله بخلاف ما لو ترك الفاتحة سهوا فانه يضرب) أى يضرب فى عدم حساب ما فعله سهوا قبل قراءة الفاتحة فلا

المأوردى والرويانى (ولو ابدل ضادا) منها أى التى بدلها (بظاء لم تصح) قراءته ثلاث الكلمة (فى الاصح) التغيير النظم مع اختلاف المعنى اذا ضا من الضلال والنظام من ظل يفعل كذا طالولا اذا فعله نارا وقيد اساعلى باقى الحروف والثانى يصح اقرب المخرج وعسر التمييز بينهما والاختلاف خاص بتقاربه يعتمد أو عاجز امكنه التعلم فلم يفعل أما العاجز عن التعلم فيجوز به قطعا وهو أى والقادر على التعلم لا يجوز به قطعا ولو ابدل الضاد بغير الظاء لم تصح قراءته قطعا أو ذا الامعة بهم فى الذين لم تصح أيضا كما انتضى اطلاق الرانعى وغيره يلزم به خلافا للزركشى ومن تبعه ولو نطق بالقاف مترددة بينها وبين الكاف كما ينطق به بعض العرب صح مع الكراهة كما جزم به الشيخ نصر المقدسى والرويانى وابن الزفاعة فى الكفاية وان نظريه فى المجموع وادخل المصنف الباء على الماتى به صحيح كما تقدم الكلام عليه فى خطبة الكتاب (ويجب ترتيبها) بأن يأتى بهم على نظمها المعهود لانه مناط البلاغة والاعجاز فان تعمد تركه ولم يتغير المعنى استأنف القراءة ويفارق نحو الوضوء والاذان والطواف والسعي بأن الترتيب هنا لما كان مناط البلاغة والاعجاز كان الاعتناء به أكثر فجعل قصد التكميل بالمرتب صادقا عن صحة البناء بخلاف تلك الصور ومن صرح بأنه يبنى هنا ما إذا لم يتصد التكميل بالمرتب ولا يطل غير المرتب أخذ مما يأتى اما اذا غير المعنى فبطلت الصلاة واما اذا سمى بتركه فان طال غير المرتب استأنف والا بنى (و) تجب (موالاتها) بأن يصل بعض كلماته ببعض من غير فصل الا بقدر تنفس وعى فلا يضرب وان طال لانه معذور كما تقدم فى المجموع عن نص الام وان أشعر كلام الروضة بخلافه لا اتباع مع خبر صلوا كما رأيتون فى اصلى فلو أدخل بها اساءه الم يضرب كالوطول ركعتيه اساءه بخلاف ما لو ترك الفاتحة سهوا فانه يضرب لان الموالاته صفة

يحسب ركوعه الذى اتى به قبل الفاتحة سهوه عنها * (فرع) * لو سكت فى أثناء الفاتحة عمد بقصد ان يطيل السكوت هل تنقطع الموالاة بمجرد شروع فى السكوت كما لو قصد أن يأتى بثلاث خطوات متواليات تبطل صلاته بمجرد شروع فى الخطوة الاولى أو لا تنقطع الا ان حصل الطول بالنسبة الى عرض ولم يطل ولم تنقطع ويفارق ما ذكره بأن ذلك انما مضى لانه ينافى اشتراط دوام نية الصلاة حكما لان قصد المبالغة فى الدوام ولا كذلك هنا لان المضى وجود ما يتطوع أو السكوت بقصد القطع ولم يجدوا أحدهم ما ويجوز الشروع فى السكوت بقصد اطالته لا يستلزم وجوده بل وازال اعراض عنه فيه نظرو ويجه الان الثانى والفرق فليحذر اه سيم على منتهج وقد يقال يتجه الاول لان السكوت بقصد اطالته مستلزم لقصد القطع فاشبهه ما لو سكت يسيرا بقصد قطع القراءة

(قوله بخلاف بقية الاركان) أي فيمضى الشك في صحتها بعد قراءتها ومنها التشهد فيمضى الشك في بعضه بعد فراغه منه على ما اقتضاه كلامه هذا لكن سيأتي له ان الوجه خلافه (قوله استأنف) أي وجوباً (قوله لاسائر الاركان) أي فانه اذا شك فيها أوفى صحتها وجب اعادة تمام مطلقا كما هو فوراً ومن ذلك ما لو شك في شيء من الاعضاء السبعة هل وضعه او لا فيعيد السجود وان كان الشك بعد الفراغ منه هذا ان كان اماماً او منفرداً او بعد سلام الامام ان كان مأموماً أي حيث امتنع عليه الرجوع اليه بأن تلبس مع الامام بما بعده (قوله وان سن خارجها) أي خارج قراءة الفاتحة لا خارج الصلاة فلا ينافي ما صرح به في العباب من انه اذا عطس في الصلاة سن له الحمد وقال في بيانه سمع لعل المراد انه يسن له في غير الفاتحة والا فكيف يسن له فيها ما يقطع سواها (قوله وبخلافه مع النسيان) ٣٦٠ أي فلا يقطعها أي وان طال ما أتى به جهلاً او نسياناً (قوله ووقفه عليه عند توقفه) ظاهره وان كان

التوقف في قراءة غير الفاتحة وهو ظاهر اعانة للامام على القراءة المطلوبة قال الشيخ عميرة هذا التوقف تقول العرب فيه أرتج عليه مخففاً مبداً للمجهول ارتاجاً من ارتجت الباب اغلقته ولا يجوز ارتج عليه بالتشديد كما قاله الجوهري اهـ سمع على منسج ولا بد في الفتح عليه من قصد القراءة ولو مع الفتح والابطال صلته على المعتد اهـ زيادي وعليه فلو فتح عليه وشك بعد الفتح هل قصد القراءة ام لا هل تبطل صلته ام لا فيه نظروا والقرب عدم البطلان لان الاصل دوام النجاسة (قوله فلا يرد عليه) أي لا يسن فان فتح عليه حينئذ انقطعت الموالاة تماماً اهـ سمع على منسج (قوله واستعاذه من

والقراءة أصل ولا يرد على ذلك نسيان الترتيب حيث كان ضاراً لان أمر الموالاة أيسر من الترتيب لما مر من أن تطويل الركن القصير لا يضر بخلاف الترتيب فانه لا يعتد بالمقدم من سجود على ركوع مثلاً ولو شك هل ترك حرفاً كثيراً من الفاتحة بعد تمامها لم يؤثر لان الظاهر حينئذ مضى بها تمامه ولان الشك في حرفها يكثر لكثرتها فغنى عنه للمصلحة فاحتج فيها بعلية الظن بخلاف بقية الاركان أو شك في ذلك قبل تمامها أو هل قرأها ولا استأنف لان الاصل عدم قراءتها والوجه الحاق التشهد بها فيما ذكر كما قاله الزركشي لاسائر الاركان فيما يظهر (فان تخال ذلك) اجنبى غير متعلق بالصلاة (قطع الموالاة) وان كان قليلاً كحكمه عطاس وان سن خارجها وكاجابة مؤذن لان ذلك ليس مختصاً بمصلحتهم افسكان مشعراً بالاعراض وتغييره النظم من غير عذر بخلافه مع النسيان فلا يقطعها بل يبنى والذي ذكر بكسر الهمزة وبالسين ضد الانصات وبالنون بالقلب ضد النسيان قاله الكسائي وقال غيره انها الغفان بمعنى (فان تعلق بالصلاة كتمامية القراءة امامه ووقفه عليه) عند توقفه وسكوته اذا الفتح تلقين الآية فلا يرد عليه مادام يرددها وكسجوده الموالاة امامه معه وسؤال رخصة واستعاذه من عذاب عند قراءة آيتها (قوله) يقطع الموالاة (في الاصح) لانه من مصلحتهم ولا يجب استئذانها وان كان هو الاولى كما في المجموع نحو وجان خلاف من قطع الموالاة به وكانهم اتفاهوا بالقول يقطع الموالاة بالصلاة بالسكرير حينئذ ان كان بعد فراغ الفاتحة لان مدركه اضعف من مدرك الخلاف الاول ويؤخذ من ذلك أنه اذا عارض خلافان يتقدم اقواهما وهي مسألة نفيسة وان اقتضى كلام الزركشي انه عند التعارض يترك رعاية القوانين معاً واذا ايسر محل مراعاة الخلاف امكان الجمع بين المذهبين والاقدم

عذاب) ومنه الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عند قراءة ما فيه اسمع فيما يظهر بناء على استحباب ذلك مذهبه

وهو ما نقل سمع اعتماده عن الشارح وسبب ما أتى فيه كلام للشارح عند قول المصنف والعجيب سن الصلاة الخ (قوله عند قراءة آيتها) قضيتها ان المأموم اذا سمع سؤال الامام الرحمة والاستعاذه من النار آمن ولا يشارك في الدعاء وهو قياس ما أتى في القنوات ان كان الامام اتى به بلطف الجمع (قوله فلا يقطع الموالاة في الاصح) قال الاسنوي ومتفق على كلام الشيخين عدم القطع ولو طال وفيه نظر اهـ عميرة ومتفق على النظر هو المعتد (قوله بالسكرير) حينئذ أي حين كرهها لا يتبانه بالذكر المأثور قوله ان كان بعد فراغ الفاتحة قضيتها انه لو كرر آية من الفاتحة قبل الفراغ منها أو قرأ بعضها بعد تمامها لم تبطل قطعاً ولكن قوله وكانهم اتفاهوا بالقول لا يظهر وجهه لان الكلام هنا فيما لو فتح عليه وهو في أثناء القراءة (قوله واذا ايسر) أي الزركشي

(قوله ومقابل الاصح يقطعها) اي ما ذكر من الذكر المتعلق بمصلحة الصلاة (قوله كالحمد عند العطاس) اي فانه يقطع الموالاة (قوله ليس من مصلحة الصلاة) قضية الاقتصار في الرد على ما ذكر تسليم ان ما يتعلق بمصلحة الصلاة من التأخير والفتح ليس عند ريب وليس مراد ما يأتي في المتن من انه ليس له ان يؤمن مع امامه وعبارة الحلي فلا يقطع الموالاة في الاصح بناء على ان ذلك مندوب وقيل ليس عند ريب في قطعها (قوله على سكتة الاستراحة والاعباء) اي الغياب كل منهما فلا ينافي ما مر من انه اذا سكنت للتفكير أو المعنى لا يضر وان طال لخل ما مر على حصول التعب بالنقل فسكت ليزول ٣٦١ بخلاف ما هنا (قوله ويستثنى من كل من

الضابطين) هما قوله لا شاعاره

بالاعراض الخ وقوله لانه قد يكون

انحو تنفس الخ ومثله في سم على

منهج وعبارته ويستثنى ما لو نسي

آية فسكت طويلا لانه كرها فانه

لا يؤثر كما قاله القاضي وغيره

انتهى واعتده م ر حيث قال

لم ارميها فله ثم وجهه بأنهم

اعتقدوا لمصلحة القراءة انتهى

وفي قوله حيث قال لم ارميها فله

اشعار بتردده في اعتقاده وهو

خلاف ما فهم من كلامه هنا من

الجزم به وان تردد في التعديل

حيث قال ولعل وجهه الخ (قوله

فانه لا يؤثر) اي في الموالاة (قوله

أو التفكير) اي في معناه أو اي ذكر

ما بعده على ما هو المتبادر من

عبارته (قوله الثالث) هو تنصیل

المتولى (قوله والاوجه في صورة

البعوى) وهي قوله وان قرأ

نصفها ثم الخ (قوله ليس بوقف

ولا انتهى آية) فلو وقف عليه

لم يضر في صلاته والاولى عدم

اعادة ما وقف عليه والابتداء بما

مذهبه ومقابل الاصح يقطعها لانه ليس عند ريب كالحمد عند العطاس وغيره ورد بان ذلك ليس من مصلحة الصلاة (ويقطع) الموالاة (السكوت) العمدة (الطويل) بأن زاد على سكتة الاستراحة والاعباء لا شاعاره بالاعراض وان لم يقطعها ما الناسى فلا يقطع على الصحيح (وكذا) يقطعها (يسير) قصديه قطع القراءة في الاصح) لا فتران الفعل بنية القطع كالقول في الوديعه ناويا التعدي فيها بخلاف ما اذا لم ينو القطع لانه قد يكون لغو تنفس او عى كقتل الوديعه بلانية تعدو بخلاف ما لو نواه بلا سكوت لان القراءة باللسان ولم يقطعها ويخالف ذلك بنية قطع الصلاة لان النية ركن فيها يجب اداؤها احكاما ولا يمكن ذلك مع نية التطوع وقراءة الفاتحة لا تنقطع الى نية خاصة فلا تنافي بنية القطع قاله الرافعي وغيره قال الاستوى ومقتضاه ان نية قطع الركوع او غيره من الادراك لا تؤثر وهي مسئلة مهمة وما قاله ظاهر الرد عليه امر دود والثاني لا يقطع لان قصد التطوع وحده لا يؤثر والسكوت اليسير وحده لا يؤثر فاجتمعها كذلك ورد بالمنع ويستثنى من كل من الضابطين ما لو نسي آية فسكت طويلا لانه كرها فانه لا يؤثر كما قاله القاضي وغيره ولعل وجهه ان التذكري من مصالحها ولو كرر آية منها للشك أو التفكير أو لاسبب عده في المجموع عن جمع انه يني وعن ابن سيرين انه يستأنف والاصح الاول وصحبه في التحقيق ويمكن حله على تفصيل المتولى وهو انه ان كررها هو فيه أو ما قبله واستحب بنى والا كان وصل الى انعمت عليهم فقرأ ما لا يوم الدين فقط فلا يني ان كان عالما بمعدله لانه غير معهود في الصلاة واعتده صاحب الانوار وعن البغوى انه ان كرر آية منها لم يؤثر وان قرأ نصفها ثم شك هل يعمل فأنه لم يذكر انه يعمل اعاد ما قرأ بعد الشك فقط واعتده الاستوى وغيره الثالث وجل اطلاق الاول عليه والاوجه في صورة البغوى ان يعيدها كلها ويستحب له وصل انعمت بعباده لانه ليس بوقف ولا منتهى آية (فان جهل الفاتحة) ولم يمكنه تعالها الضيق وقت او بالادة ولا قراعتها في نحو مصحف ولا انتسب الى حصوله بنحو شراء ولو وجد ما يحمله به فاضلا عما يعتبر في النطرة حتى لو لم يكن بالبلد الا مصحف واحد ولم يمكن التعلم الا منه لم يلزم ما لكه عارته وكذا لو لم يكن بالبلد الا معلم واحد لم يلزمه التعليم

٤٦ به ل بعده لان ذلك وان لم يحسن في عرف النصارى ان تركه يؤدي الى ترك ريب بعض الركن القولي وهو مبطل في قول فتركة أولى خروجه من الخلاف ثم رايت في حج مانعه بعد قوله ولا منتهى آية فان وقف على هذا لم يسن له الاعادة من أول الآية وهو صريح فيما قلته (قوله لم يلزم ما لكه عارته) ولا اجابته انتهى سم على منهج وعبارته قال م ر والصحيح انه يلزمه التعليم بالاجرة ولا يلزمه بدونها بخلاف مصحف لا يلزمه عارته ولا اجارته والفرق ان المدين محل التكليف ولم يعهد وجوب بذل مال الانسان لغيره ولو يعوض الا في المضطر انتهى بغير وجه ومحل عدم وجوب الاعارة والاجارة ما لم توقف جهة صلاة المسالك على ذلك والاوجب كان توقفت جهة صلاة الجمعة على ذلك لكون من لم يحفظها من الاربعين

(قوله فينتقل الى البدل) هـ ذامع قول المتن فسبع آيات لا رابطة بينهما وقد رله ذلك فيقال فينتقل الى البدل الذي أشار اليه المصنف بقوله فسبع آيات الخ (قوله عدد آياتها) أي التي هي سبع الأولى بسم الله الرحمن الرحيم الثانية الحمد لله رب العالمين الثالثة الرحمن الرحيم الرابعة مالا يوم الدين الخامسة اياك نعبد واياك نستعين السادسة اهدنا الصراط المستقيم السابعة صراط الذين الى آخر السورة وينبغي للقارئ مراعاة ذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك (قوله اوجههما عدمه) أي عدم اشتراطه (قوله ولو بالضرورة) أي وان طال كما قدمناه في تكبيرة الاحرام (قوله ولا يكتفي عنها بالترجمة) أي بل لا يجوز لان القرآن مجزئ والترجمة تفضل باجازه وعبارة شرح الارشاد الخ بعد قول المصنف وترجم عاجز لا بقرآن أي فيسه فلا تجوز الترجمة عنه مطلقا لان الاجازة مختصة ٣٦٢ بنظامه العربي دون معناه انتهى وعليه فلو ترجم عامدا علما عنه

بطان صلواته لان ما أتى به اجنبي (قوله فانه تجزئ الترجمة) أي بل يجب كما تقدم (قوله أم لا) لكن يتجه في هذا انه لا بد ان ينوي به القراءة لانه حينئذ لا يصرف للقرآن مجزئ التناظر به انتهى ج. وعليه فلو أطلق بطلت صلواته لانه كلام أجنبي * (فاضة) * ولم يحفظ غير التعمود وهل يكرره بقدر الفاتحة وهل يطلب منه الايات به اولا بقصد التعمود المطلوب ام لا فيه نظر والاقرب في ما نزع (قوله بعبد) * * * (قوله ان المختار ما ذكره الامام) لم يقدم هاتئني عن الامام لكن قوله واقضاه اطلاق الجمهور مشعر بوجود خلاف فاعل الامام من غير الجمهور فيقول بعدم اجزاء المتفرقة حيث لم تقدم معنى منظوما ويجعل اطلاقهم على الغالب ثم رأيت شارح الروض صرح

بالاجرة على ظاهر المذهب كما لو احتاج الى السبعة والوضوء ومع غيره ثوب أو ما فينتقل الى البدل (ف سبع آيات) عدد آياتها لانه أشبه بها واستحسن الشافعي قراءة ثمان آيات لتكون الثامنة بدلا عن السورة مادون السبع فلا يميزه وان طال لرعاية العدد فيها في قوله تعالى واقد آتيناك سبعاً من المثاني وقوله صلى الله عليه وسلم هي السبع المثاني وفي اشتراط كون البدل مستقلاً على ثناء ودعاء كالتأخيرة وجهان للطبري اوجهها عدمه ومتى امكنه التعلم ولو بالضرورة ولا يكتفي عنها بالترجمة بغیر العربية لقوله تعالى اما أنزلناه قرآنا عربيا فدل على ان الجهمي ليس بقرآن بخلاف ما إذا عجز عن التكبير او الخطبة او الايات بالشهادتين فانه تجزئ الترجمة عنه لان نظم القرآن مجزئ كما مر بعض ذلك (متوالاتها عجز) عن المتواليبة (بمتفرقة) لانه قد ورد (قلت الاصح المخصوص جواز المتفرقة) من سورة اوسور (مع حفظه متواليبة والله اعلم) كما في قضاء رمضان واما أقاد المتفرقة بمعنى منظوما لم لا كما اختاره في المجموع واقضاه اطلاق الجمهور لا إطلاق الاخبار وهو قياس حرمه قرأتها على الخشب ويلزم القائل بالمنع انه لو كان يحفظ أوائل السور خاصة كالم والرواء وطسم انه لا يجب عليه قراءتها عند من يجعها السماء للسور قال بعضهم وهو بعيد لانامة بعدون بقراءتها أو هي قرآن متواتر وادعى الاذرى ان المختار ما ذكره الامام وان اطلاقهم محمول على الغالب وما اختاره المصنف انما قدح اذا لم يحسن غير ذلك امام حفظه متواليبة أو متفرقة منتظمة المعنى فلا وجه له وان فعله اطلاقهم انتهى والمعتمد الاول مطلقا ولو عرف بعض الناحية فقط وعرف ليعضها الاخر بدلا أي يبدل البعض الآخر موضعه مع رعاية الترتيب بين ما يعرفه منها والبدل حتى يقدم بدل النصف الاول على الثاني فان كان وسطها أي يبدل الاول ثم قرأ في الوسط ثم أي يبدل الاخر ولا يكفيه ان يكرر ما يحسنه منها بقدرها اذ لا يكون النبي الواحد اصلا وبدا بلا ضرورة بخلاف ما اذا لم يتدر عليه لا يقال كيف

بذلك بعد قول المتن ان أقادت معنى منظوما ونه بخلاف ما اذا لم تقدم معنى كتم نظر كذا شرطه الامام يجب قال في المجموع وغيره والتمار ما نطق الجمهور لا إطلاق الاخبار انتهى (قوله وما اختاره المصنف) أي من اجزاء المتفرقة وان لم تقدم معنى منظوما (قوله انما قدح) أي يظهر (قوله والمعتمد الاول) هو قوله سواء أقادت المتفرقة معنى منظوما الخ حفظ غيرهما ام لا (قوله وعرف ليعضها الاخر بدلا) شامل للقراءة والذكر عند العجز عن القرآن ويصرح به قوله في شرح الهجعة الصغير فلوحظ اولها فقط اخرها فقط او اخرها فقط قدم الذاكر انتهى فتنبيه على البدل من كونه من القرآن اعله مجزئ تصوير ومن ثم قال بعد فان لم يحسن بدلا كر ما يحسنه منها اوله يقل فان لم يحسن قرآنا (قوله فان كان) أي ما يعرفه (قوله بخلاف ما اذا لم يتدر عليه) أي بدل البعض الاخر فانه يكرر ما يحسنه من الناحية حتى يبلغ عدد حروفها

(قوله ولا قوة الا بالله) زاد الشيخ حمزة العلي العظمي ما شاء الله كان وما لم يالشئ لم يكن كذا ورد انتهى وفي حج مثل كلام الشارح
ثم قال أشار فيه الى السبعة اى الانواع السبعة بذكر خمسة منها واوله لم يذكر له الاخرين لان الظاهر حفظه للسبعة وشئ من
الدعاء انتهى (قوله على ان الحمد لله بعض آية) هذا التمام على القول بأن بعض الآية لا يجب قراءته وسيأتي ما فيه فرياً (قوله ولو
عرف بعض آية لمزمه) وعليه فيشكل قوله قبل على ان الحمد لله بعض آية ٦٣ ٣ (قوله في تلك) وهى ما لو عرف بعض الفاتحة وعرف

لبعضها الا تحريداً وقوله دون
هذه اى قوله فان عرف مع الذكر
آية الخ (قوله هذا ولكن قال
الاذرعى الخ) هذا الاسناد
هو المعتمد كما قاله في شرحه على
العجايب من انه اذا ذكر كلاماً
وتعني به بما يخالفه كان الثاني هو
المعتمد (قوله لاقتضائه ان من
أحسن الخ) اى وحيث لم يحسن
الاذل ذلك قراءة فان بلغ عدد حروف
الفاتحة فذلك والا كرره بعدد
حروفها (قوله كرره يسباعاً)
وانظر لو عرف بدل بعض
مالا يحسنه منها كان عرف منها
آيتين وقد روى على ثلاث من البدل
أو عكسه فهل الذى يكرره مما
يحسنه منها أو من البدل فيه نظر
والقرب ان الذى يكرره من
البدل أخذ من تعليله السابق
بأن الشئ لا يكون أصلاً وبدلاً
بلا ضرورة وهنا لا ضرورة الى
تكرير الفاتحة التى هى أصل
حقيقة ويحتمل التخيير بينهما لان
البدل حينئذ منزل منزلة الأصل
في وجوب الايمان به عينا (قوله

يجب ترتيب ذلك وقد أمر صلى الله عليه وسلم من لم يحسن الفاتحة بأن يقول سبحان الله
والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله ومن جملتها الحمد لله وهو من
الفاتحة ولم يأمره بتقديم قدر السبعة عليه على ان من له قدرة على حفظ هذه الاذكار له
قدرة على حفظ السبعة بل الغالب حفظها اهلها لم يأمرهم باضلاعن تقديمها الا ان يقول
المخبر ضعيف وعلى تقدير صحة فتحتمل ان المأمور كان عالماً بالحمد لله على ان الحمد لله بعض
آية فان عرف مع الذكر آية من غيرها ولم يعرف شيئاً منها أتى بها ثم بالذكر تقديمها للجنس
على غيره ولو عرف بعض آية لمزمه ان يأتي به في تلك دون هذه كما اقتضاه كلام الروضة وخالف
ابن الرفعة فحرم بعدم لزومه فيه ما قال لانه لا يحجز فيه اى مع كونه بعض آية والا فالآية
والآيتان بل والثلاث المتفرقة لا يحجز فيها مع انه يلزم الايتان به اهذا ولكن قال الاذرعى
والدميرى وفيما زعمه ابن الرفعة انظر ظاهر لاقتضائه ان من أحسن معظم آية الدين أو
آية كان الناس امة واحدة انه لا يلزمه قراءته وهو بعيد بل هو اولى من كثير من الآيات
التصارف ان لم يعرف لما لا يحسنه منها بدلاً كرره يسباعاً مع ما لو قدر على قراءة الفاتحة في
اشياء البدل أو قبله لم يحجزه البدل واتى بها أو بعده وقبل الركوع اجزاء ومثل ذلك قدرته
على الذكر قبل ان تضى وقفة بقدر الفاتحة فيلزمه الايتان به وهذا غير خاص بالفاتحة بل
يطرد في التكبير والتمجيد وهو اداء المصنف بالتوالي التالى على ترتيب المصحف فيسعد
الترتيب مع التوالي جميعاً بخلاف ما لو عبر بالمرتبة لم يستقدمها التالى (فان يحجز) عن
القرآن (أتى بذكر) كتسبيح وتسهيل ونحوه أو دعاء أخرى كما في المجموع وغيره للتبريد
الدال على ذلك ويعتبر سبعة أنواع من الذكر كما قاله البغوى وهو المعتمد خلافاً لابن الرفعة
والحديث لا حاجة فيه لان ظاهره وجوب ثلاثة أنواع ولم يقل به احد منهم حديث سبحان الله
الى آخره أقرب في الدلالة لكلام البغوى قال الامام ولولم يعرف غير الدعاء المتعاق بالدينا
أتى به واجزأ وهو المعتمد وان توزع فيه (ولا يجوز نقص حروف البدل) من قرآن وغيره
(عن) حروف (الفاتحة في الاصح) ولو بالادغام خلافاً لبعضهم لان غاية ان يجعل
المدغم مشدداً او حروفاً من الفاتحة والبدل ومنها السبعة والتشديدات الاربعة عشر

وقبل الركوع اى ولو قبل الركوع كما صرح به في شرح الروض (قوله قبل ان تضى وقفة الخ) بخلاف ما لو قدر عليه بعد وقفة
تسهلها فلا يلزمه لان الوقوف بدل وقد تممكن يرد على جعل الوقوف بدلاً ما أتى من قول الشارح لانه واجب في نفسه فلا يسقط
بسقوط غيره (قوله كتسبيح وتسهيل ونحوه) اى ولا يجب فيه الترتيب كترتيب الفاتحة (قوله أو دعاء) عطف الدعاء على الذكر
يقضى تعابرها فالذكر مادل على ثناء عليه سبحانه وتعالى تسبحان الله والحمد لله والدعاء مادل على طلب ثم ان كان المطلوب
ثواب الاخرة فهو اخروى وان كان نفعاً دنيوياً فهو دنيوى لكن في حج في الخطبة ما نصه بعد قول المصنف وما وجدته من
الاذكار الخ وهو اى الذكرافة كل مذكور وشرعاً قول سبق لثناء أو دعاء وقد يستعمل شرعاً ايضاً بشكل قول يشاب قائله انتهى
وعليه فالذكر شامل للدعاء (قوله للتبريد المار) انظر في اى محل من اهل مراده ما قدمه من انه عليه الصلاة والسلام امر من لم
يحسن الفاتحة بأن يقول سبحان الله الخ وقد جزم حج بالاستدلال به هنا على ما ذكر (قوله ولا يجوز نقص حروف البدل)

هل يكتفى بظنه في كون ما أتى به قدر حروف الفاتحة كما اكتفى به في كون وقوفه بقدرها كما سألنا انتهى سم على حج
وينبغي الاكتفاء لما أتى به من الحروف بل قد يتعد ذلك على كثير من الناس (قوله بقراءة مالك) أي بالالف (قوله
والبدل) أي حيث لم ترد التشديدات في البدل على تشديدات الفاتحة والاحسب حرفا واحدا (قوله وأنه قد قصد السنية
والبدل لم يكف) ينبغي أن مثل ذلك ما لو قرأ آية تشتمل على دعاء فقصدهم بالدعاء لنفسه والقرآن فلا تكتفى في أداء الواجب
أن كانت بدلا ولا في أداء السورة أن لم تكن لأنه لما نوى بذلك القرآن والدعاء أخرجهما بالقصد عن كونهما قرآنا حكما
فلا يعتد بهما فيما توقف حصوله على القرآن (قوله ويسن عقب الفاتحة) أي إقامتها مخليا (قوله إن تضمن دعاء) ظاهره
أنه لا فرق بين تقدم الدعاء وتأخره لكن في سم على منهج عن الشارح مانصه قال مر لو أتى بدل الفاتحة فإن ختم بدعاء
أمن عقبه انتهى وهو يقتضى أنه لا يؤمن ٣٦٤ حيث قدم الدعاء وقد يشير إليه قول الشارح محكاكة

للمبدل (قوله فقال آمين) ظاهره
أنه كان يقولها مرة واحدة لكن
قال في الإيعاب مانصه وأخرج
الطبراني عن وائل بن حجر أنه قال
وأيت رسول الله صلى الله عليه
وسلم دخل في الصلاة فلما فرغ
من فاتحة الكتاب قال آمين ثلاث
مرات ويؤخذ منه أنه يسند
تكرير آمين ثلاثا حتى في الصلاة
ولم أرا أحدا صرح بذلك انتهى
(أقول) ومجرد أخذها من الحديث
لا يقتضى أن الشافعي يقول به
بلوازانه أطلس عليه وظهر له
فيه ما يمنع من الأخذ به وقوله إذا
صح الحديث فهو مذهبي ليس على
إطلاقه بل اعترته أمورد كرهاج
في الإيعاب في الكلام على وقت
المغرب (قوله أن لا يتخلل بينهما
الفظ) نعم ينبغي استثناء نحو رب
اغفر لي لغبر الحسن الله صلى الله

وجه الحروف مائة وستة وخمسون حرفا بقراءة مالك والمراد أن المجموع لا يتقص عن
المجموع وأن تفاوت الآيات وبحسب التشديد بحرفين من الفاتحة والبدل والثاني
يجوز لجميع آيات أو سبعة أذكار أو أقل من حروف الفاتحة كما يجوز صوم يوم قصر
قضاء عن صوم يوم طويل ورد بأن الصوم يختلف زمانه طولا وقصرا فلم يعتد برؤية
مساواة بخلاف الفاتحة لا تختلف فاعتمد في بدلها المساواة ولا يسترط في البدل قصد
البديلة بل الشرط أن لا يقصد به غيرها فقط (فان لم يحسن شيئا) مما تقدم (وقف) وجوبا
(قدر الفاتحة) في ظنه لأنه واجب في نفسه فلا يسهو قط غيره ويسن أن يقف بعد
ذلك زمانا يسع قراءة السورة في محل طلبها ولا فاتحة ستان سابقتان وهما الافتتاح
والنعوذ وستان لاحقتان وهما التأمين والسورة ولما فرغ من ذكر السابقين شرع
في اللاحقين فقال (ويسن عقب الفاتحة) بعد سكنة لطيفة أو بدلها أن تضمن دعاء فيها
يظهر محكاكة لمبدل (آمين) سواء كان في صلاة أم لا لكنه فيه الشداستصبا بالتفسير أنه
صلى الله عليه وسلم كان إذا فرغ من قراءة آتم القرآن رفع صوته فقال آمين عليه صوته
ومراده بالعقب أن لا يتخلل بينهما ما لفظ أذنه عقب كل شيء بحسبه فلا ينافي ما تقدم من سن
السكنة اللطيفة بينهما إذ لا يفوت إلا بالشرع في غير محكاكة في المجموع أي ولوسم وافيا
يظهر واختص بالفاتحة لشرفها واشتمالها على دعاء فغاب أن يسأل الله تعالى أجابه
ويجوز في عقب ضم العين واسكان القاف وقول كثير يسأله بعد القاف لغة ضعيفة وآمين
اسم مبنى على الفع مثل أين وكيف بمعنى استجب (خفيفة الميم بالمد) هو الإفصاح الأشهر
(ويجوز القصر) لعدم اختلاله بالمعنى وحكي مع المد لغة ثالثة وهي الإمالة وحكى التشديد
مع القصر والمدى قاصدين اليك وأنت أكرم أن تحجب من قصدك وهو لمن بل قيل

عليه وسلم قال عقب ولا الضالين رب اغفر لي آمين انتهى حج وينبغي أنه لو زاد على ذلك ولو أدى الجميع المسلمين لم يضر أيضا شاذ
(قوله أذ لا يفوت) أي التأمين وقوله الإياشروع فيه ظاهره أنه لا يفوت بالسكوت وأن طال ولا ينافيه تغييره بالعقب بلوازحه
على أن الأولى المبادرة إليه لأنها شرط لكن قال حج أنه يفوت بالسكوت إذا طال نظيره ما مر في الموالاة (قوله ويجوز في عقب
ضم العين الخ) لم يزد كراعتب ضبط العين حتى يكون ما ذكره مقابلا له وفي المختار عقب بكسر القاف مؤنرا التقدم ثم ذكره
كلام طويل مانصه قلت قال الأزهري في آخر عقب قال ابن السكيت فلان يبقى عقب آل فلان أي بعدهم ولم أجد في الصحاح
ولا في التهذيب حجة على صحة قول الناس جاء فلان عقب فلان أي بعده الأهل أو ما قولهم جاء عقبه بمعنى بعده فليس في الكتابين
جواز (قوله وهو الخ) بل قيل شاذ منكر أي التشديد مع المد والقصر وبه صرح في شرح الروض (قوله أي قاصدين) تفسير الإمالة

(قوله لقصد الدعاء) قضيته انه لو لم يقصد به الدعاء بطلت وبه صرح حج حيث قال في شرح الارشاد فيبطل الصلاة ما لم يرد قاصدين اليك انتهى ومثله في شرح المنهاج (قوله ولو زاد) اي بعد آمين (قوله مع تأمين امامه) يخرج ما لو كان خارج الصلاة فسمع قراءة غيره من امام أو مأمووم فلا يسن له التأمين وفيه كلام في حج فليبرأ جمع (قوله لا قبله ولا بعده) قال المحقق فان لم يتفق ذلك امن عقب تأمينه (قوله تأمين الملائكة) اي وهم ٣٦٥ يؤمنون مع تأمين الامام قال الملقم على

الجامع المراد بتأمين الملائكة استغفارهم انتهى (اقول) فيه انه ان كان مأخذهم قولهم ان الصلاة من الملائكة الاستغفار بمعنى انه متى ذكر عن الملائكة شيء من أنواع الدعاء يكون محمولا على الاستغفار ففيه انهم انما جعلوا ذلك تفسير الصلاة للملائكة اي دعائهم وهو ظاهر فيما لو أسند اليهم الدعاء بغير لفظ مخصوص اما اذا أسند اليهم كذلك كما هنا وجب حمله على ظاهره حتى يبرأ جوارف ومعلوم ان معنى تأمين الملائكة قولهم آمين ويصرح به قوله في الرواية الثانية وقالت الملائكة في السماء آمين وان كان مستندة في ذلك انه ورد ان تأمين الملائكة استغفارهم لا قائلهم آمين فسلم لكن كان عليه ان ينقله (قوله ويوضحه) هو بضم الباء وكسر الصاد مخففة من أوضح اذا بين قاله في المختار بالمعنى (قوله ولو أخره) اي الامام عن الزمن أفهم انه لو لم يؤخره بأن قصر الزمن بعد فراغ القراءة

شاذ منكر لكن لا تبطل به الصلاة لقصد الدعاء كما في المجموع خلافا لما في الانوار وغيره ولو زاد الحمد لله رب العالمين أو غيره من الذكر حسن (ويؤمن مع تأمين امامه) لا قبله ولا بعده وشمل ذلك ما لو وصل التأمين بالقائحة بالفصل وهو كذلك وليس في الصلاة ما تسن مقارنته فيه غيره والاصل في ذلك خبر اذا أمن الامام فآمنوا فانه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه وخبر اذا قال أحدكم آمين وقات الملائكة في السماء آمين فوافقت احداهما الاخرى غفر له ما تقدم من ذنبه رواهما الشيخان والمراد الصغائر فقط وان قال ابن السكيت في الاشباه والنظائر انه يشمل الصغائر والكبائر والنظام سلم اذا قال أحدكم في الصلاة آمين فظاهرهما الا به بالمقارنة بأن يقع تأمين الامام والمأمووم والملائكة دفعة واحدة ولان المأمووم لا يؤمن بتأمين امامه بل اقراءته وقد فرغت وبذلك علم ان المراد بقوله اذا امن اذا اراد التأمين ويوضحه خبر الصحيحين اذا قال الامام غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقولوا آمين قال المصنف ومعه في موافقته للملائكة انه وافقهم في الزمن وقيل في الصفات من الاخلاص وغيره قال وهو لا للملائكة قيل هم الحنفية وقيل غيرهم فغيره فوافق قوله قول أهل السماء وأجاب الاول بأنه اذا قالها الحنفية قالها من فوقهم حتى تنتهي الى السماء ولو قيل بأنهم الحنفية وسائر الملائكة لكان أقرب فان فاته قرن تأمينه بتأمينه أتى به عقبه وان شرع الامام في السورة فيما يظهر ولو أخره عن الزمن المستنون أمن قبله ولم ينظره اعتبارا بالمشروع ولا ينافيه ما يأتي في جهرا لامام أو سراره من ان العبارة فيها بما بعده لا بالمشروع لان السبب للتأمين وهو انقضاء قراءة الامام وحده لم يتوقف على شيء آخر والسبب في قراءة المأمووم للسورة متوقف على فعل الامام فاعتبر فعله قال في المجموع ولو قرأه وفرغ ما كفى تأمين واحد أو فرغ قبله قال البغوي ينظره والخيار والصواب انه يؤمن لنفسه ثم للمتابعة (ويجهر به) المأمووم في الجهرية (في الاظهر) تبع الامام والثاني بصر كسائر اذ كاره وقيل ان كثيرا لجمع جهر والافلا والحاصل ان المصلي مأمووما أو غيره يجهر به ان طلب منه الجهر ويسر به ان طلب منه الاسرار اما الامام فلما امر واما المأمووم فلما رواه ابن حبان عن عطاء قال أدركت ماتتين من الصحابة اذا قال الامام ولا الضالين رفعوا أصواتهم بآمين وصح عنه ان ابن الزبير آمن من وراءه حتى ان للمسجد

لا يؤمن حينئذ وعليه ولو أسرع بالتأمين قبل امامه فهل يعتد به في أصل السنة أو لا فيحتاج في أدائها الى اعادته مع الامام فيه نظر والاقرب الاول لحصول ما يقتضي التأمين وهو قراءة الامام (قوله كفى تأمين واحد) أشهر بان تكرير التأمين أولى ويقدم تأمين قراءته (قوله تبع الامام) اي جهر ام توسط او تكبره المبالغة فيه (قوله عن عطاء) عبارة حج عن عطاء انه أدرك ماتين معاني بالمسجد الحرام اذا قال الخ (قوله من وراءه) فاعل آمن

(قوله للجنة) هي بالفتح والتشديد اختلاط الاصوات سج (قوله سورة) قال الشيخ عبرت يجوز الهمزة زور كدوه وأشهر وبه جاء القرآن انتهى سم على منهج (قوله مكتوبة) قال من قوله في صلاته (قوله آية فاكث) مفهومه ان مادون الآية لا يجوز في أداء السنة وسماي ذلك في قوله والوجه الخ (قوله لا تبصداها التي أول النافحة) اي فان كان تبصدا ذلك لم تحصل به السنة بل تبطل به الصلاة ان قلنا بان تكرير بعض الركن القولي مبطل (قوله الا اذا لم يحفظ غيرها فيما يظهر) اي فكررهما بتمامها ان اراد تحصل به سنة السورة الكاملة أو بعضها وان قل ان اراد أن أصل السنة هذا وقدي قال الاولى عدم تكريرها فان ذلك مبطل للصلاة على قول الان يقال محل جريان القول بالبطالان في غير هذه الصورة (قوله ودائما) اي السن السورة بعد النافحة وعبارة سج ولم يجب اي السورة للحديث الصحيح ام القرآن عوض من غيرها وليس غيرها عوضا منها انتهى وهي بالمعنى في الموضوع عين والشارح ٣٦٦ ذكرها بالعين فيهما ولعلمهما روايتان (قوله عوض

عن غيرها) يتأمل معنى قوله عوض عن غيرها فانما حيث وجبت كان وجوبها أصليا وليست عوضا عن شيء وفي شرح الجامع الصغير ما حاصله انه ليس المراد بالتعويض انه كان ثم واجب وعوضت هذه عنه بل المراد انها اشتملت على ما فصل في غيرها من الذات والصفات والثناء وغير ذلك فقامت مقام غيرها في افادة المعنى الى اشتمل عليه غيرها وليس غيرها مشددا على ما فيها حتى يقوم مقامها (قوله وسورة كاملة) أفضل من قدرهما من طويله اي ومع كون السورة الكاملة أفضل من البعض لوقدر بعضا معينا من سورة وجب عليه قراءته ولا تقوم السورة مقامه

للجنة وما لا المنفعة القياس على المأموم وجهر الاثنى والخمسة في بكونهم بالقرأة وسماي والا ما كن التي يجهر فيها المأموم خلف امامه خمسة تأمينة مع امامه وفي دعائه في قنوت الصبح وفي قنوت الوتر في النصف الاخير من رمضان وفي قنوت النافلة في الصلوات الخمس واذا فتح عليه (ويسن) لامام ومنفرد (سورة) بقروها في صلاته (بعد النافحة) مكتوبة ولو لم يذكرة خلافا للاسنوي او نافلة اي قرأة شيء من القرآن آية فاكث والاكمل ثلاث والاربعه حصول أصل السنة بمداون آية ان افاد وانه لو قرأ البسلة لا تبصداها التي أول النافحة حصل أصل السنة لانها آية من كل سورة وافهم قوله بعد النافحة انه لو قدمها علم المصحب كالمكرر والنافحة الا اذا لم يحفظ غيرها فيما يظهر ودائما ما صح من قوله عليه الصلاة والسلام ام القرآن عوض عن غيرها وليس غيرها عوضا عنها ونقد في التيم حرمه ما زاد على النافحة على الجنب اذا فقد اظهرين وسورة كاملة أفضل من قدرهما من طويله لا أطول منها لان الايتام بها والوقف على آخرها صحيحان بالقطع بخلافهما في بعض السورة فانها اقد يتفهمان ثم محل أفضلتها في غير التراويح اما في فقرات بعض الطويلة أفضل كما افق به ابن عبد السلام وغيره وعلاوه بان السنة فيها القيام بجميع القرآن وعليه لا يختص ذلك بالتراويح بل كل محل ورد فيه الامر ببعض فلا تقتصر عليه أفضل كقراءة آية البقرة وآل عمران في الفجر ولو كرر سورة في الركعتين حصل أصل سنة القراءة (الافى الثالثة والرابعة) من الرباعية والثالثة من المغرب (في الاظهر) للاتباع في الشقين رواه الشيخان ومقابل الاظهر دال على الاتباع في حديث مسلم والاتباعان في الاظهر والعصر ويقاس عليه ما غيرها

ويسن

وان كانت السورة أطول وأفضل كالوحد الصدق بقدر من السنة ونصدق بدله بذهب

فانه لا يجوز فيه وخرج بقولنا معينا ما لوقدر بضمها من سورة بأن قال الله على ان اقرأ بعض سورة فيسرأمن عهدته النذر بقراءة بعض من اي سورة وقراءة السورة الكاملة لانه يصدق على من قرأ سورة كاملة انه قرأ بعضها الدخول الجهر في ضمن السورة (قوله وعلاوه بان السنة الخ) يؤخذ من ذلك ان محل كون البعض أفضل اذا اراد الصلاة بجميع القرآن فيها فان لم يرد ذلك قاله السورة أفضل ثم رأيت في سم على منهج التصريح بذلك وعبارته وافق مره على ان محل تفصيل قراءة بعض الطويلة في التراويح اذا قصد القيام بجميع القرآن في رمضان فان لم يقصد ذلك فهو كغيره كما هو ظاهر انتهى (قوله في الشقين) هما قوله ويسن سورة بعد النافحة وقوله الافي الثالثة والرابعة

(قوله قلت هو) اي الذي قام
عندهم (قوله زادت قرءة عينه)
وأصحابه رضى الله عنهم لا يعرفون
لهم من الكسل خلفه عليه
الصلاة والسلام ما يحصل اغيهم
(قوله ما لولوى الرباعية) وخروج
بها ما لولوى من أربع ركعات من
النفل يشهد واحد كما يأتي قبله
قول المصنف رحمه الله الخامس
الركوع (قوله بل لا يستحب
فعلها) اي ورفق بين قولهم لا يسن
فعل كذا وبين قولهم يسن ان
لا يفعل كذا فان الاول صادق
بكون الفعل مباحا والثاني محتمل
لكونه مكروها وخلاف الاول
(قوله وبطء قراءة امامه) قضيته
أن لو تمكن من قراءتها فيهم ما ولم
ببطء قراءتها في الاخيرتين وفي
كلام شيخنا الزايد ما يحالقه
حيث قال وفي شرح المذهب عن
التبصرة متى أمكن المسبوق
قراءة السورة في أوليته لئلا
بطء قراءة امامه قراءتها المأموم
معها ولا يعيد هاء في آخره اي
وان لم يقرأها معه ويوجه بأنه
لما تمكن فتركه عذمة قصر فلم
يشرع له تدارك انتهى (قوله
ولو سقطت قراءتها عنه) اي
المأموم (قوله وكذا قراءة غيره
الفاتحة) اي يعيد وعبارة فتح
استحباب قراءة غير الفاتحة يعيد
والظاهر كراهته (قوله أهد
هذين) ههنا اقوله بطل دعاء
الافتتاح وقوله أوبأى بذكر آخر

ويسن تطويل قراءة الاولى على الثانية في الاصح وكذا الثالثة على الرابعة على الثاني ثم
في ترجيحهم الاول تقديم لدليله الثاني على دليل الثاني المثبت عكس الرابع في الاصول
لما قام عندهم في ذلك كذا قاله الشارح قلت هو ان من طرق الترجيح اتفاق الشيخين وقد
اتفق على الرواية الاولى واما الثانية فرواها مسلم لم فقط قدمت الاولى على الثانية لانها
اقوى وانهم انما قدموا الثاني خشية من حصول الملل على المصلي ولهذا سن تطويل
الاولى على الثانية وابست علمه فيما يظهر روى القشاط وكون الفراغ فيما أكثر حينئذ
فقرأته عليه الصلاة والسلام في غير الاولين ابيان الجواز ولأنه كما طالت صلاته زادت
قرءة عينه بخلاف غيره وهذا نظير قولهم يجوز ان يستعقب من النص معنى يخفى عليه
وشمل كلام المصنف ما لولوى الرباعية تشهدوا بدخولها فاقضية كلام الزكشي في باب
التطوع (قلت فان سبق بهما) اي بالثالثة والرابعة من صلاة نفسه بأن لم يدركهما مع
امامه كما أوضحه الوالد رحمه الله تعالى في فتاويه أتم ايضاح (قرأها فيهما) حين تداركهما
(على النص والله أعلم) انما تختلف صلاته عنها وقيل لا كما يجهر فيه ما ورفق الاول
باستحباب الاسرار في آخر الصلاة بخلاف القراءة فإنه لا يقال يستحب تركها بل لا يستحب
فعلها واذا فاتت قراءة سنة مستقلة والجره صفة للقراءة فكأنك أخف ومحل ما تقر رحمت
لم يقرأها في أوليه فان قراءتها فيهم ما السرعة قراءته وبطء قراءة امامه أو لكون الامام
قرأها فيهم ما لم يستحب له قراءتها في الاخيرتين ولو سقطت قراءتها عنه لكونه مسبوقا
أو بطي الحركة لم يقرأها في الاخيرتين (ولاسورة المأموم) في جهرية (بل يستمع) وتكره
له قراءتها كما هو ظاهر للنهي الصحيح عن قراءتها خلفه والاصل في ذلك قوله تعالى واذا
قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا والاستماع مستحب لا واجب والمشهور ان السنة في
حقه تأخير قراءة الفاتحة في الاولين الى ما بعد فاتحة امامه فان لم يسمع بعده او غيره فقد
قال المتولي يقدر ذلك بالنظر ولم يذكر وما يقوله غير السامع في زمن سكونه ويشبهه ان
يقال يطمئنه دعاء الافتتاح الوارد في الاحاديث أو يأتي بذكر آخر أما السكوت المحض
فيعيد وكذا قراءة غير الفاتحة فيعين استحباب احدهذين (فان) لم يستمع قراءته كان
(بعد) عن امامه أو كان أصم أو سمع صوتا لم يفهمه (أو كانت) صلاته (مربية) واسر فيها
امامه أو جهرية ولم يجهر فيها (قرأ) المأموم السورة (في الاصح) ان سكونه لا معنى له
ومقابل الاصح لا يقرأ مطلقا لاطلاق النهي ويسن لكل من امام ومنفرد جهري في صبح
وأولي مغرب وعشاء وامام في جماعة للاتباع والابحار في الامام وقيس عليه المنفرد ريس
كل منهم فيما سوى ذلك ثم ما تقر في المؤداة اما الفاتحة فاعبره فيها بوقت القضاء فيجهر من
غروب الشمس الى طلوعها ويسر فيما سوى ذلك وعلم من ذلك ان لو أدرك ركعة من الصبح
قبل طلوع الشمس ثم طلعت أسرى الثانية وان كانت أداءه هو الاوجه نعم يستحق صلاة
العيد فيجهر في قضاها كالأداء كما قاله الاسنوي هذا كله بالنسبة لذلك اما الاثنى والخمسة

(قوله ويجهر أن لم يسمعهما) أي في محل الجهر (قوله فان كانت) أي الصلاة التي يصليها نافله مطلقة وهى محترز قوله وان جهر في نحو
 عيد الخ (قوله سن له توسط) قضية تخصيص ذلك بالنقل المطلق ان ما طالب فيه الجهر كالعشاء والتراويح لا يترك كما إذا ذكر وهو ظاهر
 لانه مطلوب لذاته فلا يترك لهذا العارض وخروج بالنقل المطلق رواتب الزايف فيسرف فيها واعمل الفرق بينها وبين النقل
 المطلق انه المشرع محصورة في عدد معين اشبهت القرائن فلم تغير عما ورد فيها عن الشارع والنوافل المطلقة لا حصر لها
 فهي من حيث عدم العقاب عليها اشبهت الرواتب ومن حيث ان المكلف يشتم باختياره وانها لا حصر لها كانت واسطة
 بين الرواتب والقرائن ولم يرد فيها شيء ٢٦٨ بخبرها فطالب فيها التوسط لتكون آخذة طرفا من كل منهما ما وخص

التوسط فيها بنقل الليل لان الليل محل الجهر والتوسط قريب منه
 وبقي حكمه الجهر في محل الجهر
 ما هي واعلم انه لما كان الليل محل الخلو وطيب فيه السمع
 شرع الجهر فيه اظهار اللذة مناجاة
 العبد لربه وخص بالاوليين
 النشاط المصلى فيه ما والنهار
 لما كان محل الشغل والغل
 والاختلاط بالناس طلب فيه
 الاسرار اعدم صلاحه للتفرغ
 للمناجاة والخلق الصبح بالصلاة
 الليلية لان وقتها ليس محلا
 للشواغل عادة كيوم الجمعة قوله
 بكونه سنة من حيث ذاته والا
 فقد يعرض له ما يقتضى كراسته
 او وجوبه كوثبة مشرف على
 هلال وامكن منه بالجهر (قوله
 وقد علم تعقلها) أي من قوله
 والمراد بالتوسط ان يزيد على أدنى
 الخ (أقول) وأولى منه ان يقال
 المراد بالتوسط ان يرفع صوته بها

فيجهر ان لم يسمعها ما أجنبي ويكون جهرها ما دون جهر الذكر فان كان ثم أجنبي
 يسمعها كره بل يسر ان فان جهر الم تبطل صلاته ما ووقع في المجموع والتحقيق ان
 الخفى يسر بحضرة الرجال والنساء ورده في المهمات لانه بحضرة النساء اما ذكر او انثى
 ويستحب له الجهر في الحائضين ويجوز جل كلامهما على اسرار حال اجتماع الرجال
 والنساء ويجهر في نحو عسروا وسرف قرا واستقاموا تراويح وترتلى رمضان وركعتي
 طواف وقت جهر فان كانت مطلقة فعملها بالاس له توسط بين جهر واسرار ان لم يخف
 رياء أو شوب يساع على مصل أو ناتم والاسن له الاسرار كافي للمجموع ويقاس على ما ذكر
 من يجهر يذكرا وقراءة بحضرة من يشغل بطلانة أو تدريس أو تصدق كافي به الوالد
 رحمه الله تعالى قال ولا خفاء ان الحكم على كل من الجهر والاسرار بكونه سنة من حيث
 ذاته والمراد بالتوسط ان يزيد على أدنى ما يسمع نفسه من غير ان تبلغ الزيادة الى سماع من
 يليه وفيه عسر وعمله ملحوظ قول بعضهم لا يكاد يحرر ونسره بعضهم بأن يجهر تارة ويسر
 اخرى كما ورد من فعله على الله عليه ولم واستحسنه الزركشى قال ولا يستقيم تفسيره ببعض
 ذلك بناء على ما ادعاه من عدم تعقل واسطة بينهما وقد علم تعقلها ويستحب سكوت الامام
 بعد تأمينة في الجهرية قدر ما يقرأ المأموم الفاتحة ويشغل حينئذ بدعاء أو ذكر أو قراءة
 سر اقاله في المجموع والقراءة أولى والسكات المستحبة في الصلاة اربع على المشهور
 سكتة بعد تكبيرة الاحرام يفتح فيها وثانية بين ولا الضالين وآمين وثالثة للامام بين التأمين
 في الجهرية وقراءة السورة بقراءة المأموم الفاتحة ورابعة قبل تكبيرة الركوع وتسمية
 كل من الاولى والثالثة سكتة مجاز فانه لا يسكت حقيقة لما قرر فيه ما قاله في المجموع
 وعدها الزركشى خمسة الثلاثة الاخيرة وسكتة بين تكبيرة الاحرام والافتتاح وسكتة
 بين الافتتاح والقراءة وعليه لا مجاز الا في سكتة الامام بعد التأمين (ويسن) المنفرد وامام
 محم ورين متصفين بما هم رضوا بالتطويل (للصبح والظهر طوال المنفصل) بكسر الطاء

وقد لا يقصد به سماع من عنده وان سمع بالتعقل (قوله والقراءة الاولى) أي بقراءة بعض السورة التي
 يريد قراءتها سرافي زمن قراءة المأمومين ثم يكملها جهرًا وفي الركعة الثانية يقرأ بما يلي السورة التي قرأها في الاولى سرًا قدر
 زمن قراءة المأمومين ثم يكملها جهرًا وقوله بقراءة المأموم الفاتحة أي باعتبار الوسط المعتدل (قوله طوال المنفصل)
 فان قلت طلب طوال المنفصل في الصبح ينافي ما قبل في حكمه مشر وعينها ركعتين من كونها عتبت نوم وقتورقات كونها عتبت
 نوم وقتور ناسبه التحفيف فيها فجعلت ركعتين وجبر ذلك بسن التطويل فيها ووكّل الى خيرة المصلي حيث لم يهتم عليه فان
 حصل له نشاط اتى به والاقتصر على ما يجزى (قوله بكسر الطاء) وكذا بالضم كافي شرح الروض وشرح المنهج للشيخ الاسلام

(قوله ان يقرأ في الاولى منها) ظاهره ولو يوم الجمعة ويوجه بأنه لا شتمغاله بامر السفر طلب منه التخفيف ثم ما ذكره شامل لما لو كان سائرا او نازلا ليس منتهيا في وقت الصلاة للسفر ولا متوقفا له ولو قيل اذا كان نازلا لا يركع اذ لا يطلب منه خصوص هاتين السورتين لا طمئنتانه في نفسه لم يعد ثم رأيت في حج مانعه وأما المسافر فيسقط له في صحة في الجمعة وغيرها الكافرون ثم الاخلاص الحديث فيه وان كان ضعيفا وورد ايضا انه صلى الله عليه وسلم صلى في صبح السفر بالمعوذتين وعليه فيصير المسافر مخبرا بين ما في الحديثين لكن قضية كون الحديث الثاني أقوى سنداً وإثباتهم التخفيف للمسافر في سائر قرآته ان المعوذتين أولى (قوله وسن له ان يقرأ على ترتيب المصحف) اي وان يوالي بين السورتين ٣٦٩ فلو تركه كان قرأ في الاولى الهمزة

والثانية لا يلاف قرئش كان خلاف الاولى مع انه على ترتيب المصحف ومنه يعلم ان ما يفعل الآن في صلاة التراويح من قراءة ألهما كم ثم سورة الاخلاص الخ خلاف الاولى ايضا الترتيب الموالاة وتذكر بر سورة الاخلاص (قوله) توقيفيا وهو ما عليه جماعة) معتمد (قوله عن قراءة جميعها) الاولى جميعها السكتة رجعها ههنا للسجدة لقوله بعد ولو آية الخ ثم ذكر السورة الاخرى (قوله سكت له السورة في الكل) ظاهره وان قصد الاتيان بتشهدين ثم عن له الاقتصار على تشهد واحد قياس ما يأتي في النفل من انه اذا اقتصر على تشهد واحد ان قصد الاتيان بتشهدين سن له معبود السهم وان يترك هذا السورة فيما بعد مثل التشهد الاول لانه بقصد كانه التزمه فالخطي بالعرض (قوله الخامس الركوع) وهو من خصائص هذه الامة وأقول صلاة ركع فيها النبي صلى الله عليه وسلم

جميع والمفرد طويل (والعصر والعشاء أو ساطه وللمغرب قصاره) ويستحب له ان يقرأ في الظهور بقريب من الطوال كما في الروضة واطلاق المصنف محمول على ذلك والحكمة فيما ذكر ان وقت الصبح طويل وصلاة ركعتان فتناسب تطويلهما ما وقت المغرب ضيق فتناسب فيه القصار وأوقات الظهور والعصر والعشاء طويلة ولكن الصلوات طويلة ايضا فالتعارض ذلك رتب عليه التوسط في غير الظهور وفيما قريب من الطوال ويستثنى كما قاله الشيخ أبو محمد في مختصره والغزالي في عقود المختصر وأحياته صلاة الصبح للمسافر ان المستحب ان يقرأ في الاولى منها قليلا ثم الكافرون والثانية الاخلاص وأقول المنفصل الجرات على الاصح من عشرة أقوال وطواله كما قاله ابن الرفعة وغيره كشاف والمرسلات وأوساطه كالجمعة وقصاره كالعصر والاخلاص والمفصل المئين قال تعالى كتاب فصلت آياته اي جعلت تفصيل في معان مختلفة وسن له ان يقرأ على ترتيب المصحف لانه ان كان توقيفيا وهو ما عليه جماعة فواجب واجتهاديا وهو ما عليه الجمهور فقد وقع اجماع الصحابة ومن بعدهم عليه وقراءته صلى الله عليه وسلم خلاف ذلك لبيان الجواز اما ترتيب كل سورة على ما هو عليه الآن في المصحف فتوقيفي من الله تعالى بلا خلاف وخصه الاذرعى بما اذا لم تكن الثانية لها أطول كالانفال وبراعة لانه لا تطول الثانية على الاولى وهو خلاف السنة وقديقال لا يرد ذلك على كلامهم لان طول الثانية لا يتأني ترتيب المصحف ويقتصر على بعضها حيث توفقه دمج بين ترتيبه وطول الاولى على الثانية (ولصبح الجمعة) في الاولى (الم تنزيل وفي الثانية هل أتى) بكلامه الملائع رواء الشيخان ويسن المداومة عليهم ما ولا نظرا الى كون العامة قد اعتدوا وجوبهم ما خلا فان نظرا الى ذلك وشمل ذلك ما اذا كان اماما غير محصورين ولو خاف الوقت عن قراءة جميعها قرأ ما أمكن منها ولو آية السجدة وكذا في الأخرى يقرأ ما أمكنه من هل أتى فان قرأ غير ذلك كان تارك كالسنة قاله الفارقي وغيره وهو المعتمد ونوزع فيه ولو اقتصر المنفل على تشهد سكت له السورة في الكل أو أكثر سكت فيما قبل التشهد الاول (الخامس) من

٤٧ ل صلاة العصر صبيحة الاسراء انتهى مواهب باله في واستدل البيهقي بذلك بأنه ثبت انه عليه الصلاة والسلام صلى الظهور صبيحتها بالركوع وانه قبل ذلك كان يصلي صلاة الليل كذلك فلو لم يكن الركوع من خصوصيات هذه الامة لكان له فيما كان يفعله قبل الاسراء وفي ظهر صبيحتها ونظر بعضهم في دلالة ما ذكر على كونه من خصوصيات هذه الامة كذا يبعث ان هو امش أقول ولا هل وجه النظر انه لا يلزم من تركه الركوع ان لا يكون مشروعا لاحد من الامم بل يجوز ان يكون مشروعا لبعض الامم ولكنه صلى الله عليه وسلم لم يؤمر به في ابتداء الامر ثم أمر به بعد هذا وفي البيضاوي في تفسير قوله تعالى واركني مع الرا كعبين

منه ما قدم السجود على الركوع اما لكونه كذلك في شرعهم أو للتنبيه على ان الواو لا توجب الترتيب أو ليعتبر ان ركعتي
بالركعتين لا يذان بأن من ليس في صلاتهم ركوع ليس واصلين انتهى وهو صريح في ان الركوع ليس من خصوصياتنا (قوله
واقله في حق القائم الخ) قال الشيخ غير ذلك لم يقدر على ذلك الابعين أو يعيل الى جانب لزومه ذلك انتهى وبعبارة العباب واقله انحاء
محض ولو بعين أو ميل لشقة أو اعتماد على مصالح فهل شرط الميل لشقة ان لا يخرج به عن الاستقبال الواجب انتهى سمي على
منهج (أقول) الظاهر ان اعتناء الشارع به أقوى بدليل انه لو عجز عن الركوع لايلزمه القضاء اذا قدر بخلاف الاستقبال
ويؤيده ما تقدم للشارح من انه اذا تعارض الاستقبال والقيام قدم الاستقبال (قوله ان يضي) هذه لم توجد في خط المصنف
وانما هي ملحقة ببعض تلامذة الشيخ تصحيا للفظ المصنف (قوله ولا به مع الخفاء) ظاهره كشيخ الاسلام انه اذا اعاده على الصواب
بأن استوى وركع خعت صلاته كالو اخل بحرف من الفاتحة ثم اعاده على الصواب وقضية حج البطلان بمجرد ما ذكر حيث قال
الخفاء خالصا لا مشوبا بالخفاس والابطال انتهى ويمكن توجيهه بعد فرضه في العامد العالم بأن ما فعله بالخفاس زيادة فعل
غير مطلوب فهي تلاعب أو تشبه لكن الاقرب لاطلاقهم ما اقتضاه كلام الشارع كالشيخ وحل كلام حج على ما ذالم يعده على
الصواب (قوله ولو عجز عنه الابعين) ٣٧٠ قضيه انه لا فرق بين أن يحتاجه في الابتداء أو الدوام وهو موافق لما تقدم له في

القيام اذا عجز عنه الابعين من قوله ولو لم يتمكن من القيام الامتكتنا على شيء أو الاعلى ركعتيه أو لم يقدر على النهوض الابعين ولو باجرة مثل وبعد ما فاضله عما يعتبر في ركعة القطر فيما يظهر في يومه ولا يتلزم ذلك لانه متيسره انتهى ويخالف لما نقله سم عنه ثم من الفرق بين ان يحتاج اليه في الابتداء فيلزمه أو في الدوام فلا يلزمه وعلمه فاهل الفرق انه لما كان زمن الركوع اقصر من زمن القيام لزمه حيث

أركانها (الركوع) للكتاب والسنة والاجماع (وأقله) في حق القائم المعتدل الخلق (ان ينهي) الخفاء خالصا لا الخفاس فيه (قدر بلوغ راحته ركعتيه) لو أراد وضعهما على ما فلا يحصل بالخفاس ولا به مع الخفاء امار ركوع القاعدة فتقدم ولو طالت يداه أو قصرتا أو قطع شيء منهن لم يعتبر ذلك ولو عجز عنه الابعين أو اعاده على شيء أو الخفاء على شقه لزمه والعاجز ينهي قدر امكانه فان عجز عن الانحناء أصلا أو مأبرأه ثم يطره ولو شك هل انحنى قدرا اتصل به راحته ركعتيه لزمه إعادة الركوع لان الاصل عدمه والراحة بطن الكف وتعبيره بما يشعر بعدم الاكتفاء بالاصابع وهو كذلك كما اقتضاه كلامهم وقال ابن العماد انه الصواب وان اقتضى كلام التنبيه الاكتفاء بها أو يشترط لصحة الركوع كونه (بطما أئنة) لخبر المسمى بصلاته المار واقله ان تستقر أعضاؤه راكعا (بحيث ينفصل رفعه) من ركوعه (عن هوية) بفتح الهاء أفصح من ضمها أي سقوطه فزيادة الهوى لا تقوم مقام الطمأنينة (ولا يقصديه) أي بالهوى (غيره) أي الركوع سواء أقصده أم لا كما ان الأركان لا تصح ابنية الصلاة على ذلك (فلو هوى له لا وجبه له

قدر عليه بالعين مطلقا بخلاف القيام فان زمنه أطول فلم يلزمه حيث لم يقدر على دوامه الا ركوعا
بعين (قوله والراحة بطن الكف) عبارة المنهج والراحته ما عدا الاصابع من الكفين انتهى وهي أولى لا خراجها الاصابع
صريح بخلاف ما عبر به الشارح فان اخر اجها انما يستند من قوله وتعبيره الخ (قوله أفصح من ضمها) هذا مذهب الخليل وفي
المصباح هوى بهوى من باب ضرب هو يابضهم الهاء وفتحها وزاد ابن القوطية هو بالتمسك من أعلى الى أسفل قاله أبو زيد
 وغيره وهوى بهوى أيضا هو يابضهم الهاء وفتحها وزاد ابن القوطية هو بالتمسك من أعلى الى أسفل قاله أبو زيد
 السقوط لا غير وفي القاموس ما يصرح بأن ثم لغته ان الهوى بالفتح السقوط والضم الارتفاع (قوله ام لا) أي بأن اطلق
 أو قصده وغيره فلو هوى بتصد الركوع وقتل العقب مثلا لم يضر وهل يغفر له الانفعال الكثيرة أم لا فيه نظروا اقرب الاول
 لان هذا الفعل مطلوب منه لكن نقل عن فتاوى الشهاب الرمي انه يضر كالو تذكر دفع المار بأفعال متوالية فانه تبطل صلاته
 وان كان أصل الدفع مطلوب بالانتهى أقول وقد يشرق بينه وبين دفع المار بأن الدفع شرع لدفع النقص الحاصل بالمرور بين
 يدي الماصلي والاكتنا منه يذهب الخشوع فربما فاته به ما شرع لاجله من كمال صلاته بخلاف ما هنا فان قتل الحية مطلوب لدفع
 ضررها فاشبهه دفع العدو والافعال الكثيرة في دفعه لا تضر (قوله فلو هوى لتلاوة) قال حج أو قتل نحو حية

(قوله فعليه ان يتنصب ليركع) قال الشيخ حمزة الظاهر انه يسجد للسهل وايضا انتهى (أقول) بل الظاهر انه لا يسجد لان هويته للتلاوة كان مشروعا وعوده ليركع واجب فلم يفعل شيئا يطل عمده ويجرد جهله ركوعا بعد هويته بقصد التلاوة وليس فعلا لما يطل عمده فليتما مل الان يقال قطع سجود التلاوة جاز حيث قطع ما يعود الى القيام وارادة جمعه له للركوع ينزل منزلة فعل يطل عمده وفيه ما فيه (قوله فقرأه يسجد فوقه عن السجود) فلو لم يعلم بوقوف الامام في الركوع الابعدان وصل للسجود فهل يقوم مضطجبا حتى لو قام منتصباً ثم ركع عامدا عالما بطاقت صلواته لبادته ركوعا للاعتداده به وبه القياس نعم يناء على المعتمد المذکور وقاما لم يركع على الفور ويحتمل جواز القيام منتصباً لانهم لم يترددوا في اجزاء الهوى والحالة ما ذكر في العودات التخلّص من شبهة التردد انتهى مسم على منتهج ومعلوم ان الكلام في العامد العالم (قوله الاقرب كما قاله الزركشي نعم) اي خلافا للحج كما يأتي (قوله وهذا الاولى) قد تنفع الاولوية بان المستحب ثم انما قام مقام الواجب لان نية الصلاة شملت كما يأتي في قيام جلوس الاستراحة مقام الجلوس بين السجدين وهو به للتلاوة لم تشمل نية الصلاة وان كان واجبا ٣٧١ للمتابعة فحقه ان لا يكتفي بالانكفي السجدة

للتلاوة عن سجود الصلاة لو نسيه (قوله لانه اذا قام المستحب) اي وهو التشهد الاول في ظنّه وقوله مقام الواجب اي وهو التشهد الاخير (قوله وقول بعض المتأخرين) مراده حج (قوله وقصد ان لا يسجد ويركع) معناه وقصد الركوع فليس عطفاً على المنفص (قوله والاجاز) دخل فيه ما لو خرج به وبه عن حد القيام بأن صار الى الركوع أقرب منه الى القيام ويحتمل انه غير مراد (قوله ويكره تركه) اي ترك الاكل (قوله والساق مؤنثة) وهي ما بين القدم والركبة وجهها اسوق وسبعان وسوق انتهى حمزة ومسم على منتهج ومثله

ركوعا عالم كيف) لوجود الصارف فعليه ان يتنصب ليركع فلو قرأ امامه آية سجدة ثم ركع عقبها فظن المأموم انه هوى لسجدة التلاوة فهو لذلك معه فقرأه لم يسجد فوقه عن السجود هل يحسب له هذا عن الركوع الاقرب كما قاله الزركشي نعم ويعتقد ذلك للمتابعة فقد جرم به بعضهم وفي الروضة ما يشهد له فقال لو قام الامام الى ثمانية سهوا وكان قد أتى بالتشهد في الرابعة على نية التشهد الاول لم يحتج الى اعادته على الصحيح انتهى وهذا أولى لانه اذا قام المستحب مقام الواجب فلان يقوم الواجب عن غيره بطريق الاولى وقول بعض المتأخرين الاقرب عندي انه يعود للقيام ثم يركع لا وجه له اقوات محله ولو قرأ آية سجدة وقصد ان لا يسجد ويركع فلما هوى عن له ان يسجد للتلاوة فان كان قد انتهى الى حد الركوع فليس له ذلك والاجاز (وأكله) اي الركوع (تسوية ظهره وعنقه) كالصبيحة لا يتابع رواه مسلم ويكره تركه نص عليه في الام (ونصب ساقيه) ونخذه لانه أعون ولا يبنى ركبته والساق مؤنثة (وأخذ ركبته بيديه) اي يكفيه لا يتابع رواه البخاري (وتفريق أصابعه) تفريقا وسطا لا يتابع رواه ابن حبان في صحيحه والبيهقي من غير ذكر الوسط (للقبلة) اي بجهتها لانها أشرف الجهات واحترز بذلك عن ان يوجه أصابعه الى غير جهتها من يمنة أو يسره قاله الولي العراقي وفيه اشارة للجواب عن قول ابن النقيب لم افهم معناه ولو تعدد وضع يديه واحداهما فعل الممكن (ويكره في ابتداء هويته) للركوع (ويرفع يديه كإحرامه) وقد تقدم لا يتابع رواه الشيخان لكن يسنان

في القيام (قوله تقرير او سطر لا يتابع) واعتبر في التفريق ~~سونه~~ وسطر لا يخرج بعض الاصابع عن القبلة (قوله لم افهم معناه) اي معنى قول المصنف وتفرقة أصابعه للقبلة (قوله فعل الممكن) ولو قطع من الزندين لا يبلغ بهما الركبتين ادبه بقوت استواء الظهر انتهى شرح البهجة الكبير ويؤخذ منه انه لو لم يفت استواء الظهر ندب ان يبلغ بهما الركبتين وقوله الزندين يفتح الزاي وبعبارة المصباح الزنما فحصر عنه اللحم من الذراع وهو مذكروا الجميع زنود مثل فاسر وفلوس انتهى (قوله ويكره في ابتداء هويته) قال الشيخ حمزة قلت يجوز قراءة يكبر ينصب الراس عطفاً على تسوية فيكون التقدير أكمله ان يسوي وان يكبر انتهى (أقول) ويجوز رفعه اذ هو الاصل وانه لم يجز بمنع بالنصب لانه ليس قبله ناصب صريحا (قوله ويرفع يديه) قد صنف البخاري في ذلك تصنيفا رذيله على مفكرى الرفع وقال انه رواه سبعة عشر من الصحابة رضي الله تعالى عنهم وان عدم الرفع لم يثبت عن احد منهم برأيه مسم على منتهج قال حج وقوله غيره اي غير البخاري عن أصناف ذلك

(قوله مع ابتداء تكبيره) أى ويقلبه إلى أن يصل إلى سائر الركوع وكذا فى سائر الأتقالات حتى فى جلسة الاستراحة فيقلبه على الألف التى بين اللام والهاء لكن بحيث لا يتجاوز سبع ألفات لأنها غاية هذا المدة من ابتداء رفع رأسه إلى تمام قيامه انتهى حج (قوله ويقلبه سبحان ربى العظيم) العمدة فى عدم وجوب هذه الأذكار ونحوها مع قوله صلى الله عليه وسلم صلوا كما رأتكم تتلون أصلى عدم ذكرها للمسىء صلاته ولك أن تقول يحتمل أن تركها للعلماء كما اعتدوا به اعتنا عن ترك التشهد والسلام وغيرهما ولك أن تقول عدم الذكر فى خبر المسىء صلاته يدل على عدم الوجوب فنأخذ به ما يدل دليل على الوجوب وقد دل فى التشهد ونحوه دون هذه الأذكار انتهى مع على منتهج (قوله لا فضل) وهو السجود يشهد أن السجود أفضل من الركوع وإن كان الركوع من خصائصنا ثم رأيت ع نقله فيها بآنى ٣٧٢ فى السجود عن الروضة وعبارته فرع جزم فى الروضة بأن القيام أفضل

ثم السجود ثم الركوع (قوله وهو ساجد) عبارة حج إذا كان ساجداً (قوله زاد فى التشويق وغيره ومجمله) معقد (قوله بكرة) أى مع الكراهة (قوله ما غيره فيقتصر) أى ندبا (قوله للتخفيف) علة أقول المصنف ولا يزيد إلا ما (قوله ولك أسما) انما تقدم الظرف فى الثلاثة الأولى لأن فيه إرداء على المشركين حيث كانوا يعبدون معه تعالى غيره فقصده الرذائلهم على طريقة الاختصاص وهو انما يكون للرد على معتقد الشركه أو العكس أى أو معتقد العكس وأخره عن قوله خشع لأن الخشوع ليس من العبادات التى ينسبونها إلى غيره حتى يرد عليهم فيما (قوله خشع لك معنى) يقول ذلك وإن لم يكن متصفاً بذلك لأنه متعبد به وفقاً لروايات بعضها فى الناس وقال حج ينبغى أن يتحرى

يكون ابتداء الرفع وهو قائم مع ابتداء تكبيره فاذا حاذى كذا من تكبيرة الفتحى قاله فى المجموع نقله عن الأصحاب وفى البيان وغيره نحوه وصوبه الاستوى قال فى الاقيد لان الرفع حال الاختصاص مع ذراوة عشر انتهى و يكون التشبيه فى كلام المصنف بالنظر الرفع إذ لا يلزم أن يعطى المشبه حكم المشبه به من كل وجه فسطح ما قيل أن ما اقتضاء كلامه من أن الهوى يثارت الرفع ضعيف (ويقول سبحان ربى العظيم) للاتباع فقد ورد عن عتبة بن عامر أنه قال لما نزلت فسبح باسم ربك العظيم قال صلى الله عليه وسلم اجعلوها فى ركوعكم ولما نزلت سبح باسم ربك الأعلى قال اجعلوها فى سجودكم ووجه التخصيص أن الأعلى أباح من العظيم فجعل الأبلغ فى التواضع للأفضل وهو السجود وإيضاً فقد ورد أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد فربما يتوهم قرب مسافة فسبح سبحان ربى الأعلى أى عن قرب المسافات زاد فى التحقيق وغيره ومجمله (ثلاثاً) للاتباع ويحصل أصل السنة بكرة كما اقتضاء كلام الروضة وأدنى الكمال ثلاث ثم خمس ثم سبع ثم تسع ثم إحدى عشرة وهو الأكمل وهذا لا منفرد وامام من مرأى ما غيره فيقتصر على الثلاث كما أشار إليه بقوله (ولا يزيد إلا ما) على الثلاث أى يكره له ذلك للتخفيف على المتقدمين (ويزيد المنفرد) وامام من مر على ذلك (اللهم لك ركعت وبك آمنت ولك أسألت خشع لك معنى وبصرى ومخفى وعظمى وعصوى) رواه مسلم زاد ابن حبان فى صحيحه (وما استغاث به قديم) بكسر الميم وسكون الياء والفتحة مخفى من زيادة على المحرروشى فى الشرح والروضة وفيه ما وفى المحرروشى وبشرى بعد عصوى وفى آخره لله رب العالمين قال فى الروضة وهذا مع الثلاث أفضل من مجرد أى كمال التسبيح وتكرره القراءة فى الركوع وغيره من قيمة الأركان غير القيام كما فى المجموع (السادس) من أركانها (الاعتدال)

الخشوع عند ذلك والايك كذا بما مر يرد أنه بصورة من هو كذلك انتهى مع على منتهج (قوله وما استغاث به قديم) ولو قال حج وبسب فيه أى كالمسجود سبحانك اللهم ربنا وبحمدك اللهم اغفر لي انتهى وينبغى أن يكون ذلك قبل الدعاء لأنه أنسب بالتسبيح وإن يقول ثلاثاً (قوله وهذا مع الثلاث) أى قوله اللهم لك ركعت الخ (قوله وتكرره القراءة فى الركوع وغيره) قال الزركشى ومحل كراهتها إذا قصد بها القراءة فإن قصد بها الدعاء والثناء فينبغى أن يكون كما لو قلت بآية من القرآن شرح روض انتهى مع على منتهج وينبغى أن مثل قصد القراءة ما لو أطلق فيما يظهر وسيأتى ما يؤلفه فى التفوت وقوله بآية من القرآن أى فلا يكون مكرهاً (قوله الاعتدال) أى ولو فى نقل وكالاته فى ما ذكر فيه الجلوس بين المسجدتين فى انه ركن ولو فى نقل واخذ النقل غاية للرد على ما فهمه بعضهم من كلام النووي وقد جزم به ابن المقرئ من عدم وجوب الاعتدال والجلوس بين المسجدتين فى النقل وعلى ما قاله فهل يخبر ساجداً من ركوعه بعد الطمأنينة أو يرفع رأسه قليلاً ثم كيف الحال ولعل الأقرب عنده الثانى

(قوله كما صححه في التحقيق) أي وغيره فاقضوا بعض كتبه عدم وجوب ذلك أي الاعتدال والجلوس بين السجدةتين فضلا عن طمأنينتهما غير مراد أو ضعيف خلافا للجزم الأنوار ومن تبعه بذلك الاقتضاء غفلة له عن الصريح المذكور في التحقيق كما تقرر انتهى ج وكتب عليه من الجزم بالغفلة ينبغي أن يكون غفلة فانه يجوز أن يكونوا اختاروا الاقتضاء على الصريح مع الإطلاع عليه لنحو ظهور الاقتضاء عندهم وقد قدم الاقتضاء على الصريح في مواضع في كلام الشيخين وغيرهما كما لا يخفى (قوله حتى تعمدل فاقضوا طمأنينا) قال ج وتعسيره بطمأنينة أي في الركوع ثم طمأنيناهما تفتن كقوله في السجود ويجب أن يطمئن وفي الجلوس بين السجدةتين طمأنينة لم لو قيل عبر هنا كالاتدال بطمأنينتهما دون الآخرين إشارة لخاصة اهتمامهما في الخلاف المذكور كونهما انتهى (قوله لما تروى) أي في خبر المسمى بصلاته (قوله من قيام أو قعود) قضيته أنه إذا كان يصلي من اضطجاع لا بعدوله وهو واضح في النورس لانه متى قدر فيه على حالة لا يجوز ما دونها حتى قدر على القعود لا يجوز ما دونه وأما في التفضل فلا مانع من عوده للاضطجاع لجواز التفضل معه مع قدرته على القيام ٣٧٣ والتعود ثم المراد من عوده إلى التعود أنه لا يكلف ما فوقه في الساقطة ولا يمنع قيامه لانه أكمل من العتود وعبارة المحلى قبيل الرابع وبقية هذا المصطجع للركوع والسجود انتهى وهي تيسر جواز العود إليه وان صلى مضطجعا أو مستقيما (قوله نهض معتمدا) ولان يرتفع إلى حد الركوع ويطلبه ان شاء ثم يرتفع قائما (قوله اعتدل وجوبا ثم سجد) ظاهره ولو أمروا وعليه فاعل الفرق بينه وبين ما لو شك في القاشحة بعد الركوع مع الامام حيث يوافق الامام فيها هو فيه ثم يأتي بركعة بعد سلامه ان ما هنا قليل بخلافه ثم حيث يحتاج

ولو نفل على العتد كما صححه في التحقيق لخبر المسمى بصلاته اذ فيه ثم ارفع حتى تعمدل (فاقضوا طمأنينا) لما تروى ويصدق بعوده لما كان عليه قبله من قيام أو قعود فلور كع عن قيام فسقط عنه قبل الطمأنينة وجب العود إلى ما سقط عنه واطمأن ثم اعتدل أو سقط عنه بعد ان نهض معتمدا ثم سجد وان سجد وشك هل اتم اعتداله اعتدل وجوبا ثم سجد (ولا يتصدق غيره فلور رفع فرعا) بفتح الزاي أي خوف اعلی انه مصدر مفعول لاجله ويجوز كسرهما على انه اسم فاعل منصوب على الحال أي خائفا (من شيء) كعقرب (لم يكف) رفعه لذلك عن رفع صلاته لوجود الصارف (ويسن رفع يديه) كما صرح في تكبيرة الاحرام (مع ابتداء رفع رأسه) من ركوعه مبتدئا رفعهما مع ابتداء رفعه ويستقر إلى انتهائه لا لتتابع رواه الشيخان (فائلا) في رفعه إلى الاعتدال (سمع الله من حجه) أي تقبل الله منه حجه ويحصل أصل السنة بقوله من حجه الله سمع له ولا فرق في ذلك بين الامام والمأموم والمنفرد وخبر اذا قال الامام سمع الله من حجه فقولوا ربنا لك الحمد أو ربنا لك الحمد أي مع ما علموه من سمع الله من حجه وانما اقتصر على ربنا لك الحمد لانه كان يجهر بسمع الله من حجه فتبسمه الناس وكان يسم ربنا لك الحمد فلا يسمونه غالبا فتمهم عليه فيجهر بالامام والمبلغ بكلمة التسميع ان احتجج اليه ولا اعتبار بما جرت به عادة كثير من الأئمة والمؤذنين بالجهر به دون الجهر بالتسميع وقد أشار للجمع بينهما بقوله (فاذا انتصب) أرسل يديه

فيه للقراءة لكن في حاشية شيخنا الزيادي ما نصه ولو شك في اتمامه عاد اليه غير المأموم فوراً وجواباً لا بطلت صلاته والمأموم يأتي بركعة بعد سلام امامه انتهى وعليه فانه ما ساء وما لو شك في القاشحة بعد الركوع فنقول الشارح اعتدال المضمون بغير المأموم (قوله فلور رفع فرعا) (تنبيه) مضبوط شارح فرعا بفتح الزاي وكسرهما أي لاجل الفزع أو حالته وفيه نظر بل يتعين الفتح فان المضمر الرفع لاجل الفزع وحده لا الرفع المقارن للفزع من غير قصد الرفع لاجله فقام له انتهى ج ويمكن الجواب عن الشارح بان تعليق الحكم بالمشق يؤذن بعلمية ما منه الاشتقاق فكسر الزاي بهذا المعنى مساو للفتح وكأنه قيل فلور رفع حال كونه فرعا لاجل الفزع (قوله لم يكف رفعه) بقي ما لو رفع ثم شك هل كان رفعه لاجله ام لغيره هل يعتد به ام لا فيه نظر والا قرب الثاني لان تردده في ذلك شك في الرفع والشك مؤثر في جميع الافعال (قوله أي مع ما علموه) خبر عن قوله وخبر اذا قال الخ (قوله ان احتجج اليه) راجع اسكل من الامام والمبلغ فالجهر به حيث لم يحجج اليه مكرره ويحتمل رجوع الضمير إلى الجهر (قوله فاذا انتصب أرسل يديه) قال ج وما قبل يجعلها تحت صدره كالقيام يأتي قريبا ردها وأراد به ما ذكره بعد قول المتن ورفع يديه بقوله وفارق دعاء الافتتاح والتميم بانه يديه وظيفة ثم لاهنا ومنه يعلم رد ما قبل السنة في الاعتدال جعل يديه تحت صدره كالقيام

(قوله ربنا لك الحمد) عبارة حج ربنا وأللهم ربنا لك أو ولك الحمد ربنا وأللهم ربنا أو أفضله ربنا لك الحمد عند الشيخين لأنه أكثر الروايات وأولك الحمد كافي الام ووجه يتضمنه جملة من اه اى فان لك الحمد من ربنا لك الحمد بجهة واحدة بخلاف ولك الحمد فان الواو تدل على محذوف والمقدّر كالمفوف ربنا لك الحمد بجملة ان وربنا ولك الحمد ثلاث بجل ببادل عليه العاطف وبهذا يجاب عن تنظير سم فيه (قوله اى ربنا استجب لنا الخ) هذا انما يحتاج اليه على زيادة الواو قبل لك فيحتاج الى تقدير المعطوف عليه ما بدوهم فلا حاجة الى ما ذكره (قوله مبارك فيه) قال حج وضع انه صلى الله عليه وسلم رأى بضعا وثلاثين ملكا يستبقون الى هذه ايمهم يكتبها أول وعبرة حج في المشكاة في باب الركوع في الفصل الاول وعن رقاعة بن رافع قال كان صلى وراء النبي ٣٧٤ صلى الله عليه وسلم فلما رفع رأسه من الركعة قال سمع الله لمن حمده

وقال رجل وراءه ربنا ولك الحمد جدنا كثيرا طيبا مباركا فيه فلما انصرف قال من المتكلم اتفقا قال أنا قال رأيت بضعة وثلاثين ملكا يتدرونها ايمهم يكتبها أول وراء البخاري اه وقال الجلال السيوطي في عقود الزبرجد قال السم على روى أول بالضم على البناء لانه ظرف قطع عن الاضافة كقبل وبعد اى يكتبها أول من غيره وبالنصب على الحال وقال الكرماني يعنى في كتاب الصلاة اول مبقى على الضم بأن حذف منه المضاف وتقدمه اولهم يعنى كل واحد منهم يشرع يكتب هذه الكلمات قبل الآخر ويصعد بها الى حضرة الله لعظم قدرها وفي بعضها أول بالنسخ (قوله ويزيد المنقرد) افهم ان ما قبله بقوله الامام مطلقا وبه صرح حج حيث قال ويسن

و (قال ربنا لك الحمد) اى ربنا استجب لنا ولك الحمد على هذا انما زاد في تحقيقه بعد حمد الله كثيرا طيبا مباركا فيه ولم يذكره الجهم وروا غريب في مجموعه فقال لا يزيد الامام على ربنا لك الحمد الا برضا المؤمنين وقول ابن المنذر ان الشافعي خرق الاجماع في جمع المؤمنين سمع الله ان حمده وربنا لك الحمد مردود اذ قال بقوله عطاء بن سيرين واسحق وأبو بردة وداود وغيرهم (مل السموات ومل الارض ومل ما شئت من شئ بعد) اى بعده ما كالعرش والكبرى وغيرهما مما لا يعلم غيره ويجوز في مل رفعه على الصفة ونصبه على الحال اى ما لا لو كان جمعا (ويزيد المنقرد) وامام قوم محصورين متصفين بما مر سرا (أهل الثناء) اى المدح (والحمد) اى العظمة وقال الجوهرى الكرم (أحق ما قال العبد) مبتدأ وقوله (وكذلك عبد) اعتراض وقوله (لما نفع لما أعطيت ولا معطى لما منعت ولا ينفع ذا الجهد) بفتح الجيم اى الغنى (منسك) اى عندك (الحمد) ويروى بالكسر وهو الاجتهاد خير المبتدأ اى لا ينفع ذا الخلق في الدنيا حظه في الاخرى وانما ينفعه طاعتك ويحتمل كما قاله ابن الصلاح كون أحق خبرا لما قبله وهو ربنا لك الحمد اى هذا الكلام أحق والاصل في ذلك الاتباع كما رواه الشيخان الى لك الحمد ومسلم الى آخره واثبات أف أحق وروا وكذا هو المشهور وان وقع في كتب الفقهاء حذفهما فالصواب اثباتهما كما مر وروا مسلم وسائر المحدثين قاله المصنف وتعقب بأن النسائي روى حذفهما ويجب ان يروى عنه اثباتهما أيضا ولم يقل عبيد مع انه القياس لان القصد ان يكون الخلق كلهم بمنزلة عبد واحد وقيل واحد (ويسن القنوت في اعتدال ثمانية الصبح) بعد اثباته بالذكر الراتب كاذ كراه البغوى ونقله عن النص وفي العدة فتعوه خلافا لما في الاقليد ويمكن حمل الاول على المنقرد وامام من مرر الثاني على خلافه والاصل في ذلك ما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم انه لم يزل يفتن في الصبح حتى فارق

هذا حتى لا امام مطلقا خلافا للجموع انه انما يسن له ربنا لك الحمد فقط (قوله وامام قوم محصورين) الدنيا

اى فيكره تركه عابا قال الرملى في تصحيحه وهو كما قال (قوله سرا) قضية انه يقول ما قبله بجهة واحدة قضية قوله قبل وكان يسر ربنا لك الحمد الخ خلافه (قوله وقال الجوهرى الكرم) اى فيؤخذ من ذلك انه يطاق على كل منهما (قوله ويروى بالكسر) اى فيهما (قوله حظه في الاخرى) الضمير لذي المتقدم فانما لا ينفع صاحب الجهد في الدنيا ذلك الحمد في الاخرة فكأنه قبل الحمد النافع في الدنيا لا ينفع في الاخرة (قوله خلافا لما في الاقليد) هو لابن القزح فانه يقول لا يأتي بالذكر (قوله حمل الاول) هو المأثور عن النص (قوله وامام من مر) اى من المحصورين الراضين بالتطويل (قوله والثاني) هو ما في الاقليد

(قوله ولا يجزى القنوت قبل الركوع) أي في وقت بعده وبسببه تلاسم وان نوى بالاول القنوت وكذا الوقت في الاولى بيته
 او ابتداء فيه افتتال اللهم اهـ دني ثم تذ كر عباب اهـ سم على منهج وسباق ما يفيد عند قول المصنف في سجود السهو ولوقته
 وكذا قولها الخ (قوله فهو أولى) أي فالأخذ به أولى (قوله فالتقضي) ليست التاء في ما ذكره المحلى عن الشرح بل فيه ما يقتضي
 عدم ثبوت فيه حيث قال في عارواه عن النسائي في قنوت الترويه وما تقدم أي في قنوت الصبح مع زيادة قاء في المكروا
 في انه اهـ ثم رأيت في نسخ متعددة أنك بحذف التاء وهي توافق ما ٢٧٥ ذكره المحلى (قوله ولا يعز) هو بكسر العين ونظم
 ذلك السيسوي مع بقية معاني

عز فقال

عز المضاعف يأتي في مضارعه

تثلث عين بشرق جاء مشهورا

فما كفل وضد الدل مع عظم

كذا كرمت علينا جاما مكسورا

وما كرم علينا الحال أي صعبت

فافتح مضارعه ان كنت تخيرا

وهذه الخمسة الافعال لازمة

واضمم مضارع فعل ليس مقصورا

عزرت زيدا عني قد غلبت كذا

اعنته فكلذا جاء ما ثورا

وقل اذا كنت في ذكر القنوت ولا

يعزرب من عادت مكسورا

وقوله عزرت بين به المتعدي الذي

تضم عينه (قوله وبعده فالتاء)

هو شامل للغير والنسب عليه

فقد يقال كيف جسد على قضاء

النسب وقد طلب رفعه فيما سبق

بقوله وقني الخ والجواب ان

الذي طالب رفعه فيما مضى هو

المنضى من المرض وغيره مما

تسكبه النفس والحمود عليه

هنا هو القضاء الذي هو صفة

الدنيا ولا يجزى القنوت قبل الركوع وان صح انه صلى الله عليه وسلم قنت قبله أيضا لان
 رواة القنوت بعده أكثر واحفظ فهو أولى وعليه درج الخلفاء الراشدون في أشهر
 الروايات عنهم وأكثرها وشمل كلامه الاداء والقضاء وخالف الصبح غيرهما من حيث
 المعنى لشرفها ولانه يؤذن لها قبل وقتها بالشويب وهي اقصر اقراض فكانت
 بالزيادة البقي (وهو اللهم اهـ دني فيمن هـ ديت الى آخره) كذا في المحرر وروته كما في
 الشرح وعافني فيمن عافيت وتوفني فيمن توفيت وبارك لي فيما اعطيت وقني شر
 ما قضيت فانك تقضي ولا تقضي عليك انه لا يذل من واليت تباركت رب
 وتعاليت قال الرافي وزاد العلماء فيه ولا يعز من عادت قبل تباركت وتعاليت قال
 في الروضة وقد جاءت في رواية للبيهقي في ربه فقلت الحمد على ما قضيت استغفر لك
 وأتوب اليك زادت في الروضة قال جهودا أصحابنا بالأساس بهذه الزيادة وقال أبو حامد
 والبيهقي وآخرون مستحبة وعبر عنه في تحقيقه بقوله وقيل (والامام) يسن له في قنوته
 ان يأتي (بلفظ الجمع) لما روى عن البيهقي في اسدي روايته وحمل على الامام وعلاه
 المصنف في أدكاره بأنه يكره للامام ان يخص نفسه بالدعاء لخبر لا يوم بعد قوما فيخص
 نفسه بدعوة دونهم فان فعل فقد خاتم رواه أبو داود والترمذي وحسنه نعم يستغنى من
 ذلك ما ورد النص به لخبر انه صلى الله عليه وسلم كان اذا كبر في الصلاة يقول اللهم تقني
 اللهم اغسلني الدعاء المعروف وثبت ان دعاءه صلى الله عليه وسلم في الجلوس بين السجدين
 وفي التمشيد باللفظ الافراد وليذكر الجمهور التفرقة بين الامام وغيره الا في القنوت فليكن
 الصبح اختصاص التفرقة به دون غيره من أدعية الصلاة وقال ابن القيم في الهدي ان
 أدعية النبي صلى الله عليه وسلم كلها باللفظ الافراد انتهى فقول الغزالي يستحب للامام
 ان يدعو في الجلوس بين السجدين وفي السجود والركوع بصيغة الجمع كما يستحب في
 القنوت محدود وكان الفرق بين القنوت وغيره ان الجميع مأمورون بالدعاء بخلاف
 القنوت فان المأموم يؤمن فقط ولا تتبع هذه الكلمات للقنوت بخلاف التمشيد لانه
 فرض او من جنسه فلو قنت بالمرور عن عمر كان حسنة لكن الاول أحسن ويسن لمنفرد

تعالى وكما جيلة يطلب الثناء عليها (قوله بهذه الزيادة) هي قوله فالتاء الخ (قوله وآخرون مستحبة) قال حج بل قال جمع
 انهم مستحبة لور ودعاه في رواية البيهقي انتهى فساقها ما في الحزم واسند دل عليها رواية البيهقي (قوله فان فعل فقد خاتمهم)
 أي بتفويته ما طلب اهتم فكره ذلك وعليه فلو فعل ذلك في القنوت فهل يطلب من المأمومين التامين حينئذ أو القنوت فيه نظر
 والا قرب الاول لانه الوارد وان قصر الامام بتخصيصه ولا مانع من ان الله يثيب المؤمن بما يدعو ما يصل اليه من دعاء
 الامام (قوله فليكن الصبح الخ) أي خلافا للجمع وعبارته والذي يتبعه ويجمع به كلامهم والخبر انه حيث اخترع دعوة كرهه الافراد
 وهذا هو محل النهي وحيث أتى بما ثورا تسع اقله (قوله اختصاص التفرقة به) أي القنوت (قوله فلو قنت بالمرور عن عمر) =

تس اى وهو الله - م اناستعينك الخ (قوله وامام من هراجمع بينهما) اى فى قنوت الصبح والوتر (قوله اول بقوله)
شامل لحالة الاطلاق (قوله وتكره اطالة القنوت) التعبير بالا طالة دون قوله تكثر الزيادة على القنوت ظاهر فى ان المراد
بالاطالة الزيادة التى يظهر بها طول فى العرف لا مجرد الزيادة وان قلت وعبرة الخطيب كان الشيخ أبو حامد يقول فى قنوت
الصبح اللهم لاتعقنا عن العلم بعائق ولا تعقنا عنه ٣٧٦ بمنايع انتهى وهو صريح فيما قلناه وقوله لاتعقنا بفتح

التاء وضح العين من عاق بدليل
قوله بعائق اذ لو كان من عاق لقال
بمعيق او معوق (قوله فتعقنا بهم
الاصحاب لماعلم) لم يتقدم هذا
ما يعلم منه سبب قياس العصب على
الآل ثم رأيت فى حج مانعه
ويسن ايضا السلام و ذكر الآل
ويظهر ان يقاس بهم - م العصب
اقولهم يستفاد من الصلاة عليهم
من سنه على الآل لانهم اذا سئلوا
عليهم - م وفيهم من ليسوا اصحابه
فعلى العبادة أولى ثم رأيت شارحا
صرح بذلك (قوله افنى المصنف)
ظاهرا اعتمادا ما أفنى به وانه لا فرق
فى عدم الاستحباب بين كون
الصلاة عليه بالاسم الظاهر
او بالضمير لكن محله حج فى شرح
العقاب بعد كلام ذكره على ما اذا
كانت الصلاة بالاسم الظاهر دون
ما لو كانت بالضمير وقوله بخلافه
نقل سم على منهج عن الشارح
طابها (قوله ويسن رفع يديه) الاولى
وسن ليقيدانه من محل الخلاف
وعبرة الخلى والصحيح سن رفع

وامام من هراجمع بينهم ما يؤخره حينئذ عن الاول ولو قنيت بآية نواهم وانضمت دعا
أو نحوها كما خرا البقرة اجزائه عنه وان لم تتضمن ذلك كتبت يد الاول بقصد مدحهم المبحر
لما مر من كراهة القرآن فى الصلاة فى غير القيام وبشترط فى بدله ان يكون دعاء وثنا كما قاله
البرهان البيجورى وافى به والدرجة الله تعالى وتكره اطالة القنوت كالتشهيد الاول
كما فى المجموع عن البغوى وقضيه عدم البطالان بتطويله وهو كذلك كما افاد
الشيخ ولا يقال قياس امتناع تطويل الركن القصير عمدا بطلانها لانه محمول على غير محل
القنوت مما لم يرد الشرع بتطويله اذا بغوى نفسه القائل بكراهة الاطالة قائل بان
تطويل الركن القصير يطل عمده (والصحيح سن الصلاة) والسلام كما فى الاذكار (على
رسول الله صلى الله عليه وسلم فى آخره) للاخبار الصحيحة فى ذلك وتسن الصلاة على
الآل والاصحاب ايضا قياسا على ما تقدم خلافا لما فى سنة ذلك وقد استشهد بالاسنوى
اسن الصلاة بالآية والزر كفى اسن الآل بخبر كفى فى عليك ولا ينافى ذكر العصب
هنا اطباقهم على عدم ذكره فى صلاة التشهد لان الفرق بينهم ما انهم ثم اقتصر واعلى
الوارد وهما لم يقتصر واعليه بل زادوا ذكر الآل بخلافه فنافيهم الاصحاب لماعلمت
وكأن الفرق ان مقابلة الآل بالآل ابراهيم فى أكثر الروايات ثم تقتضى عدم التعرض
لغيرهم وهما لا مقتضى ذلك والثانى لاتسن بل لا تجوز حتى تطل الصلاة بقوله على
وجه لانه نقل وكذا قولنا الى غير موضعه واحتج بقوله فى آخره عن عدم استحبابهم اعيان
عداه وان قال فى العدة لا بأس بهم أو له آخره لورود اثر فيه وما ذكره المحجى فى شرحه من
استحباب الصلاة عليه لمن قرأ فيها آية مستغفنة اسم محمد صلى الله عليه وسلم افنى المصنف
بخلافه (و) يسن (رفع يديه) فيه وفى سائر الادعية اتباعا كما رواه البيهقى فيه باسناد جيد
وفى سائر الادعية الشيخان وغيرهم ما حصل ما تضمنه كلام الشارح هذا ان الاول دليلان
فانه استدلل على القول بأن الرفع سنة بالاتباع وان القائل بعدم سنيته استدلل
عليه بالتسام على غير القنوت من ادعية الصلاة كدعاء الافتتاح والتشهد والجلوس بين
المسجدتين وأفاد بقوله كما قيس الرفع فيه الى آخره ان القائل بالاقول استدلل ايضا

يديه وقوله فيه ظاهره كالحكى انه يرفع فى جميعه حتى فى الصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم وهو ظاهر بالقياس
ثم رأيت فى حج وعبارتنا ويرفع يديه فى جميع القنوت والصلاة والسلام بعده للاتباع وسنده صحيح انتهى (قوله وفى سائر
الادعية) اهل المراد فى غير الصلاة بدليل قوله الآتى وان القائل بعدم سنه استدلل عليه بالقياس على غير القنوت من ادعية
الصلاة (قوله ان الاول) اى القائل بسن الرفع (قوله كما قيس الرفع الخ) من قوله كما قيس الرفع فيه على رفع النبي صلى الله عليه وسلم
يديه كصلى الغداة يدعو على الذين قتلوا اصحابه القراميشة وعونه رواه البيهقى انتهى ولا ينافى هذا ما باقى فى كلام الشارح
من قوله قنيت شهرام متابعاتى الخمس الخ لاحتمال اختلاف الروايات وعلى احدهى الروايتين يحمل ما نقل عن شيخنا العلامة
الاجهورى فى شرح الاقضية من انه قنيت عقب صلاة الغداة

(قوله ومقابل الاصح) الذي في المتن التعبير بالصحيح (قوله نفي أي وما هنا اثبات وهو مقدم على النفي) (قوله لرفع بلاء ونحوه) أي من المشاق التي تحصل من غير قيام بالبدن وسكت عن الثناء وهو من فائت تقضى الخ وفي حواشي الهجعة للشيخ غير قوله ويسن جعل ظهره السماء الخ أي حتى من أول القنوت الخ هذا امر ادهم ٣٧٧ فيما يظهر شو برى اسم على هجة

(قوله وعكسه ان دعا بكمه سيل

شي) أي فلو جمع بين الطالب

والرفع بصيغة واحدة كما لو دعا

شخص بكمه سيل شي ورفع آخر

أو دعا اثنان أحدهما بطلب خير

والآخر برفع شر ف يقال آخر

الله - م ان فعل لي ذلك فهل يفعل

قائل ذلك يظنون الا كف ام

يظهرها فبسه نظير قيل ولا

يعد ان يفعل ذلك مقرون بيايظون

لا كف تغليب اللام مطلوب على غيره

اسرفه اه (أقول) والاقرب ان

ذات يكون بظهور الا كف لان

درء المناسد مقدم على جاب

المصالح (قوله والاوجه ان غاية

رفع الى المنكب) أي الى محاذة

المنكب مع بقاء الكندين على

سطهما (قوله رفعه) أي البصر

(قوله أي في غير الصلاة) معتد

(قوله ورجحه ابن العماد) قال

سم على هجة بعد ما ذكر وتسن

الاشارة بسبابة النبي وتكره

باصبعين سج اه (قوله عدم استحبابه

قطعا) خارجا أي واما ما ينعله

العامة من تقبيل اليد بعد

الدعاء فلا أصل له (قوله كأن

قضى صجعا) وانما طالب من

بالقياس المذكور ومقابل الاصح عدم رفعه في القنوت لانه دعاء في صلاة ولا يستحب
الرفع فيه قياسا على دعاء الافتتاح والقشده و فرق الاول بان اليد فيه وظيفة ولا وظيفة
لهما ههنا وتحصل السنة برفعهما سواء كانتا متفرقتين أم ملتصقتين وسواء كانت
الاصابع والراحتتان متوحيشتين أم الاصابع أعلى منها والاضابط أن يجعل بطونهم الى السماء
وظهورها الى الارض كذا أفتى به الوالد رحمه الله تعالى وخبر كان صلى الله عليه وسلم
لا يرفع يديه في شيء من الدعاء الا في الاستسقاء نفي أو يحول على رفع خاص وهو المبالغة فيه
ويجعل فيه وفي غيره ظهر كفيه الى السماء ان دعا لرفع بلاء ونحوه وعكسه ان دعا لتحصيل
شيء أخذ ما سبأ في الاستسقاء ولا يعترض بأن فيه حركة وهي غير مطلوبة في الصلاة
اذ محله فيما لم يدور ولا يرد ذلك على اطلاق ما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى آنفا اذ كلامه
مخصوص بغير تلك الحالة التي قلب اليد فيها وسواء في دعاء لرفع بلاء في سن ما ذكر أو كان
ذلك البلاء واقعا ام لا كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى واستحب الخطابي كنهها في سائر
الادعية ويكره للتطبير رفع يديه حال الخطبة قاله البيهقي لحديث فيه في مسلم ويكره خارج
الصلاة رفع اليد المتعجسة ولو بجائيل فيما يظهر والاوجه ان غاية الرفع الى المنكب الا ان
اشتد الامر ولا يرفع بصره الى السماء قاله الغزالي وقال غيره الاولى رفعه اليها أي في غير
الصلاة ورجحه ابن العماد (و) الصحيح (انه لا يصح) بهما (وجهه) أي لا يسن ذلك لعدم
ثبوت شيء فيه والاولى عدم فعله وروى فيه خبر ضعيف مستعمل عند بعضهم خارج
الصلاة ويستحبها به خارجا جزم في التحقيق واما ما صح غير الوجه كالصدر في الروضة
وغيرها عدم استحبابه قطعا بل نص جماعة على كراهته والثاني يسن تطبير فاستحبوا ما
وجوهكم ورد بكون طريقة واهية (و) الصحيح (أن الامام يجهر به) استحبابا في السرية
كأن قضى صجعا أو وتر بعد طلوع الشمس والجهرية للاتباع رواء البخاري وغيره وليكن
جهرا به دون جهرا بالقراءة كما قاله الماوردي واستحسنه الزركشي وغيره ويمكن تنزيل
اطلاق المصنف وغيره عليه فان أسريه حصلت سنة القنوت وفاتمه سنة الجهر خلافا لما
اقتضاه كلام الحاوي الصغير من فواتهما والثاني لا كسائر الادعية المشروعة في الصلاة
وخروج المنفرد فيسريه قطعا (و) الصحيح (انه يؤمن المأموم للدعاء) جهرا كما في الكافي
واقضاه كلام التذنب اذا جهرا امامه ومنه الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم
فيؤمن كما صرح به المحب الطبري وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى خلافا للغزالي والجوهرى

٤٨ به ل الامام الجهر بالقنوت في السرية مع امه ابست محل الجهر وسن ثم طلب الامراء
بالقراءة فيها لان المقصود من القنوت الدعاء وتأمين القوم عليه فطلب الجهر ليس هو وأفتوا (قوله كما قاله الماوردي) أي وان
أدى ذلك الى عدم سماع بعض المأمومين لبعدهم أو اشتغالهم بالقنوت لا تنسهم ورفع اصواتهم به اما لعدم علمهم باستحباب
الانصات أو لغيره

(قوله ولا يعارضه خبر رغم انف الخ) وجه المعارضة أن الخبر يدل على طلب الصلاة من المأموم عند اثبات الإمام بها والتأمين ليس صلاة ويمكن الجواب بأنه وإن لم يكن صلاة لكنه في معناها لأن قوله آمين عند صلاة الإمام عليه في قوة أن يقول استجب يا رب صلاة الإمام كما أشار إليه الشارح بقوله لأن ٣٧٨ طلب استجب الخ (قوله رغم انف) أى لصق أذنه بالرغام بالفتح وهو التراب

أه مختار بالمعنى (قوله ويحتمل وهو الأوجه) يتأمل هذا مع قوله أو لا سرا فإن ذلك يقتضى أنه المنقول ثم رأيت في نسخ بعد قوله والثاني يؤمن فيه أيضا وإذا سأل الرحمة الخ (قوله ونحوها) أى النار (قوله في اجابة المؤذن وعدمه هنا) اعتمد على هذا البطلان (قوله بقصدته) أى الفتح بان اعادته بلفظه يتأمل هذا فإنه لم تقدم هنا ما يتضمن اعادته فى بلفظه (قوله فان لم يسمعه) قال فى العباب سمعا محققا اه سم على منج (قوله كما يشاركه الخ) أى فان كلامهما يدعو عى يجب وان اختلفا فيما يأتیان به (قوله مع ما مر أيضا) أى من الذكر المطلوب فى الاعتدال من حيث هو وهو سمع الله من حده الخ كما صرح به من المنهج (قوله ولو واحدا) خرج به الاثنان ومنتهى أنه يقتضى لهما وان لم يكن فيهما ما نتج متعدد (قوله على قاتلى اصحابه) قال الاسنوى وغيره كان الحامل له على القنوت فى هذه القضية دفع قنوت التائبين اه سم على منج ثم رأيت قوله الا فى الدعاء الخ (قوله لرفع تلك النازلة) أى فلا يقتصر على قنوت الصبح

ولا يعارضه خبر رغم انف رجل ذكرته عنده فلم يصل على لان طلب استجابة الصلاة عليه بآمين فى معنى الصلاة عليه (و) انه (يقول الثناء) سر او هو من فانك تقضى الى آخره او يستمع له لانه ثناء وذكر لا يليق به التأمين والمشاركة أولى كفى المجموع والثاني يؤمن فيه أيضا وإذا قلنا بشاركته فيه فى جهرا الامام به نظر يحتمل ان يقال بسريه كفى غيره مما يشتركون فيه ويحتمل وهو الأوجه الجهر به كما إذا سأل الرحمة أو استعاذ من النار ونحوها فان الامام يجهر به ويوافق فيه المأموم ولا يؤمن كما قاله فى المجموع قال فى الاحياء وسمعه القمولى وغيره أو يقول أشهدا أو صدقت وبررت أو بلى وأنا على ذلك من الشاهدين او ما شبه ذلك اه والفرق بين بطلانها بصدق وبررت فى اجابة المؤذن وعدمه هناك هذا استضمن للثنا فهو المقصود منه بطريق الذات بخلافه ثم ليس متضمنا له اذ هو معنى الصلاة خير من النوم وهذا مبطل وما هنا معنى فانك تقضى ولا يقتضى عليك مثلا وهو ليس ببطل ولا أثر للخطاب لانه بمعنى الثناء أيضا وعليه فى تشارك نحو الفتح بقصدته حيث أثر بان اعادته بلفظه صبرته كالسكالم الاجنبى والاصل فى محل القراءة عدم تكريرها ولا كذلك الثناء ونحوه وفرق الواو الدرجة الله تعالى بين ما هنا والاذان أيضا بان اجابة المصلى للمؤذن مكروهة بخلاف مشاركة المأموم فى القنوت باتيانها بالثناء او ما الحق به فانه سنة فحسن البطلان بالاقول دون الثنا فى هذا كله ان سمعه (فان لم يسمعه) لصممه أو بعده عنه أو عدم جهره به أو سمع صوتا لا يفهمه (قنت) استجب يا سر اموافق له كما يشاركه فى الدعوات والاذكار السرية (ويشرع) أى يستحب (القنوت) مع ما مر أيضا (فى سائر المكتوبات) أى باقيا من الخمس فى اعتدال الركعة الأخيرة (للازالة) لانزات بان نزات بالمسلمين ولو واحد اعلى ما يجتمع جمع لكن اشترط فيه الاسنوى تعدى نفعه كسر العالم والشجاع وهو ظاهر وذلك لما صرح انه صلى الله عليه وسلم قنت شهر امتنا بها فى الخمس فى اعتدال الركعة الأخيرة يدعوى على قاتلى اصحابه يترفعون ويؤمن من خلفه والدعاء كان لدفع عردهم على المسلمين لا بالنظر لانه قنوتان لا نقضاء أمرهم وعدم امكان تداركهم ويؤخذ منه استحباب تعرضه فى هذا القنوت بالدعاء لرفع تلك النازلة وسواء فيها الخوف من نحو عدو ولو مسلمين كما هو ظاهر والتخط والجرد ونحوها كالو باء وكذا الطاعون كما قيل اليه كلام الزركشى أخذ من انه صلى الله عليه وسلم دعا بصرقه عن أهل المدينة به أفتى الواو الدرجة الله تعالى تبعا لبعضهم وأشار رد قول الاذرى المتجه عندهى المنع لوقوعه فى زمن عمر ولم يقتضوا له

فانه صلى الله عليه وسلم ثبت عنه الدعاء على قاتلى اصحابه وليس ذلك من ألفاظ القنوت الواردة فلما اقتصر على قنوت حيث الصبح فى النازلة اكتفى به على ما هو ظاهر من عبارة الشارح وغيره (قوله لوقوعه) أى الطاعون (قوله فى زمن عمر) ظاهره ان اول وقوعه فى زمنه فليراجع وهو طاعون عواس بالعين والسین المهملتين قال فى المصباح عواس بالفتح بلدة بالشام يقرب القدس وكانت قديما مدينة عظيمة وطاعون عواس كان فى أيام عمر رضى الله تعالى عنه اه ولعل نسبة الطاعون لها لابتداء ظهوره فيها

(قوله لا ريب انه) اي في انه (قوله وعلى تسليمه فيحتمل) أي فلا يرد عدم اجابته مع اذ لهم في الدعاء برفعه حين سألوه لما ذكر على ان طلبهم منه يدل على جواز اذ لو كان متمتعاً بالسؤال ومع ان فيه جماعاً من أكارهم المعروفين بالعالم المشهورين به بل عدم نهى معاذ لهم عن سؤالهم مع ما قيل في حقه من النبي صلى الله عليه وسلم من انه أعلم الناس بالحلال والحرام دليل على جواز اذ أيضاً لانه لا يقرر على منكره ولو كان متمتعاً عنده ليلين لهم حكمه (قوله ويستحب من اجعة الامام) أي من الأئمة للمساجد واماماً بطراً من الجماعة بعد صلاة الامام الراتب فلا يستحب من اجعته (قوله ويسن الجهر به) ولعله انما يطلب الجهر من المنفرد هنا بخلاف قنوت الصبح لشدة الحاجة لرفع البلاء الحاصل فطلب الجهر اظهرا تلك الشدة (قوله والمنذورة فلا يسن فيها) قال ج اما غير المكتوبات فالجنازة يكره فيها مطلقاً والخ والمنذورة والنافلة التي تسن فيها الجماعة وغيرها لا تسن فيها ان قنوت فيها للنزلة لم يكره والا كره اه وهو ما و لقول الشارح فلا يسن اذني السنية عبارة عن نفي الطلابة لطلب العدم (قوله فلا يسن فيها) لم يقل فيها - ما نظر للنقل والمنذورة بل راعى كثرة الافراد التي شملها ٣٧٩ النقل (قوله لكونهم متحدثين) فان قلت يخاف هذا عده ما في شروط

حيث قال لا ريب انه من التوازن العظام لما فيه من موت غالب المسلمين وتعتل كثير من معاديشهم وشهادته من مات به لا تمنع كونه نازلة كما انما تمت عند نازلة العذرة وان حصلت الشهادة لم يفتل منه وعدم قتله عن السلف لا يلزم منه عدم الوقوع وعلى تسليمه فيحتمل أنهم تركوه ايثار الطلب الشهادة ثم قال بل يسن لمن لم ينزل بهم الدعاء لمن نزل بهم - اه ويستحب من اجعة الامام الاعظم أو نائبه بالنسبة للجوامع فان امر به وجب ويسن الجهر به مطلقاً للامام والمنفرد ولو سرية كما اقي به والدرج - الله تعالى (لا مطلقاً على المشهود) لانه عليه الصلاة والسلام لم يفتل الاعنة النازلة والثاني بخبر بين القنوت وتركه وخرج بالمكتوبة النقل ولو عيدا أو استسقاء والمنذورة فلا يسن فيها ويظهر كما قاله الشيخ كراهته مطلقاً في صلاة الجنازة لبناهم اعلى التخفيف (السابع) من اركانها (السجود) مرتين في كل ركعة للكتاب والسنة والاجماع وانما عدا ركنها واحد لكونها متحدتين كما عده بعضهم الطمأنينة في محالها الاربعة ركنها واحد لذلك وهو في اللغة التظامن والميل وقيل التذلل والخضوع (و) اما في الشرع (و) أقوله مباشرة بعض جهته مصلاه) أي ما يصلي عليه من أرض أو غيرها بكشف ان امكن لما سمع من قوله صلى الله عليه وسلم اذا سجدت فكن جبهة لك ولا تنقر تقرأ رواه ابن حبان في صحيحه وخبر خباب بن الارت شكونا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم حر الرضاء في جباهنا واكفنا فلم يستنكنا

يخاف هذا عده ما في شروط القدوة ركنين في مسألة الزجعة ومسألة التقديم والتأخر قلت لا يخافه لان المدارك على ما يظهر به فحش المخالفة وهي تظهر بخوض الجلوس وسجدة واحدة فعدا ركنين ثم والمدار هنا على الاتحاد في الصورة فعدا ركنها واحد انما ما ذكر توجيهه للراجع والافني المسئلة خلاف كما صرح به قول ج وجعل المصنف السجدين ركناً واحداً هو ما صححه في البيان والموافق لما يأتي في مجتبه التقديم والتأخر انما ركنها واحد هو ما صححه في البسيط اه (قوله لذلك) أي لاتحادها (قوله التظامن والميل)

عطف تنبيهه والركوع لغه قريب منهم فسرره كما ذكره ج بالاختفاء فشارك السجود في حصول الميل (قوله وقيل التذلل والخضوع) عطف الخضوع على التذلل عطف تنبيهه وعبارة المصباح سجدة سجودا نظامن وكل شيء ذل فقدم سجدة اه وهي صريحة في ان ما حكاه الشارح من القولين ليس مراد بل هما قول واحد وهو ان السجود معناه لغة التظامن حسيماً كان أو معنوياً فان قوله وكل شيء ذل يفهم انه داخل في معنى ما قبله (قوله مباشرة بعض جهته) ويتصور السجود على البعض بأن يكون السجود على عود مثلاً أو يكون بعضها مستورا فيسجد عليه مع المكشوف منها (قوله بكشف ان امكن) أي سهل بحيث لا يئله به مشقة لا تحتمل عادة اخذ ما يأتي (قوله ولا تنقر تقرأ) عبارة الشيخ عميرة اذا سجدت فكن جبهة لك من الارض ولا تنقر تقرأ الغراب اه فاعلم ان روايتنا وقوله تنقرأ مصدر مؤن كذل ان المصادر ثلاثة امامه درمؤ كذا فعله كهذا أو مبين انوعه كضربته ضرب الامبر أو مبين لعدده كضربته ضربتين أو ثلاثاً (قوله حر الرضاء) الرضاء يفتح شدة وقع الشمس على الرمل وغيره والارض رمضاء بوزن جراء وقد رمض برمضاء شدة حره وبألف طرب اه مختار

(قوله أي لم يزل شكوانا) أشار به إلى أنه من أشكى والهزمة فيه للسبب قال في المختار وأشكاه أيضا أعقبه من شكواه ونزع عن شكايته وأزاله عما يشكوه (قوله وإن كره) أي الاقتصار على البعض (قوله وهو جانبها) والمراد به ما ينحدر عن سطح الجبهة من الجانبين حج (قوله أما إذا اضطرت لسترها) محترز قوله بكشف أن أمكن (قوله وإن لم تبع التيمم فيما يظهر) خلافا للحج وقيل سمع على منتهج عن شرح الاوشاد للحج ما يوافق كلام الشارح (قوله إلا أن كان تحتها نجس غير معذوق عنه) فتلزمه الاعادة لكنها ليست لمجرد الاستر بل للنجاسة فلا حاجة للاستثناء (قوله بجبهته أو بعضها) أي وإن طال كما اقتضاء إطلاقهم اهـ حج (قوله جاز مطلقا) أي سواء أمكن السجود على الخالي منه أم لا وسواء طال أو قصر (قوله خلافا لما يجتهد الاسنوي) ونحوه الشرح النازل من الرأس فلا يكفي السجود عليه ومثله شعر اللحية واليدان تحرك بحركته أم لا مع عدم اشعر الجبهة (قوله فإن سجد على متصل به) تفريع يعلم منه تقييد ٢٨٠ المصلى بكونه غير متصل به أول يتحرك بحركته قال سم ومثل هذا يقع

أي لم يزل شكوانا ودوامه مسلم غير جهاذا وكذا قلنا فلو لم تجب مباشرة المصلى بالجبهة لارشد هم إلى سترها واعتبر كسنتها دون بقية الأعضاء سهو له وفيما هو لم يحصل مقصود السجود وهو غاية التواضع والخضوع لمباشرة أشرف ما في الإنسان لمواطئي الأقدام والنعال من غير حائل واكتفى ببعضها وإن كره لصدق اسم السجود بذلك وخرج بها نحو الجمين وهو جانبها إذا راحد والاتق لأن ذلك ليس في معناها أما إذا اضطرت لسترها بأن يكون بها نحو جرح به عصابة تشق أذناتها عليه مشقة شديدة وإن لم تبع التيمم فيما يظهر كما مر في المجزئ عن القيام فيصيح السجود عليهم ولا تلزمه إعادة إلا أن كان تحتها نجس غير معذوق عنه ولو سجد على شعر نبت يجيبه أو بعضه جاز مطلقا كما هو المنقول المعتمد خلافا لما يجتهد الاسنوي في التسمية لأن ما نبت عليها بمنزلة بشرته (فإن سجد على متصل به) كطرف كفه الطويل أو عمامته (جاء أن لم يتحرك بحركته) لأنه كالمفصل وانما ضم ملاقاته للنجاسة لأن الاعتبار أن لا يكون شيء مما ينسب إليه سلاقيه أو هو ذا منسوب إليه ملاقاتها والمعتبر هنا وضع جبهته على قرار لا مرمى كمين أو بالحركة يخرج التراب فإن تحرك بحركته في قيامه أو قعوده لم يصح لأنه كالجزء منه فلو سجد عليه عامدا عالما بتحريره بطلت صلاته والأحكام السجود وخرج متصل به ما لو سجد على نحو مرمى يتحرك بحركته ويصح السجود على نحو عود أو منديل بيده كفي المجموع ويشارك ما مر بأن اتصال الثياب به نسبت إليه أكثر لاستقرارها وطول مدتها بخلاف هذا وليس مثله المنديل الذي على

للائة كثيرا وهو أنهم يحدون القيد من الكلام ثم يرفعون عليه ما يعلم منه تقييد الأول (قوله وانما ضم ملاقاته) أي ملاقاته ما لم يتحرك بحركته من المتصل به (قوله لأنه كالجزء منه) أي وكل ما كان كذلك ضروري يدخل فيه السلاة الناتئة في البدن فلا يجزئ السجود عليها وقضيتها أنما لو نبت في الجبهة لا يعتد بالسجود عليها وقياس الاكتفاء بالسجود على الشعر النابت بالجبهة وإن طال الاكتفاء به هنا بالاولى كما اقتضاء تعليلهم لذلك بتعيينه للجبهة وينبغي أن يحمل الاكتفاء بالسجود عليها ما لم تجاوز محلها فإن جاوزته كان وصفا إلى صدره مثلا فلا

يجزئ السجود على ما جاوز منها الجبهة (قوله بطلت صلاته) لا يبعد أن يختص البطلان بما إذا رفع رأسه قبل عامته إرادة ما يتحرك بحركته من تحت جبهته حتى لو أزاله ثم رفع بعد الطمأنينة لم تبطل وحصل السجود فتأمل اهـ سم على منتهج وينبغي أن يحمل ذلك ما لم يتصد ابتداءه يسجد عليه ولا يرفعها فإن قصد ذلك بطلت صلاته بمجرد هويته للسجود قياسا على ما لو عزم أن يأتي بثلاث خطوات متواليات ثم شرع فيها فأنتها بطل بمجرد ذلك لأنه شروع في المبطل ونقل بالدرس عن الشيخ جمدان ما وافق ذلك فرأى جمعه (قوله والاعاد السجود) ظاهره ولو كان بعد العهد بالسلام ونشأ بين الظاهر والعلماء ويوجه بأن هذا مما يتحقق على العامة فيعذر فيه بخلاف ما لو اقتصر على سجدة واحدة قبل طل صلاته لأن هذا مما لا يتحقق حتى لو نبت بعد القيام عامدا فأراد السجود لم يجز بطلانها بمجرد قيامه (قوله أو منديل بيده) الظاهر منه أنه يمكنه يده فيضرح ما لو ربطه بها فيضرك لكن قضية قوله بأن اتصال الثياب الخ لا خلافه وهو ظاهر فلا يضر سجوده عليه وربطه يده أم لا (قوله وطول مدتها) أي في الجملة فلا يشك على ما لو سجد على طرف رداءه على كتفيه (قوله وليس مثله) أي في صحة السجود عليه

(قوله فالتصق بجبهته) ومنه العراب حيث منع مباشرة جميع الجهة محل السجود (قوله ولو نجاه ثم سجد لم يضرب) فلوراه ملتصقا بجبهته ولم يدر في أى السجودات التصق فمن القاضى انه ان رآه بعد السجدة الأخيرة من الركعة الأخيرة وجوز ان التصاقه فيما قبلها اخذ بالاسواقان جوازانه في السجدة الاولى من الركعة الاولى قدر انه فيها ليكون الحاصل لدر كعة الاسجدة أو فيما قبلها قدره فيه ليكون الحاصل لدر كعة بغير سجود او بعد فراغ الصلاة فان احتمل طروعه بعده فالاصل مضيه على الصحة والا فان قرب الفصل بقى وأخذ بالاسواق كما تقدم والاستئناف ٥١ سم على حج أى وان احتمل انه التصق في السجدة الأخيرة لم يعد شيئا (قوله ولو صلى قاعدا) فرضا أو نقلا كما يؤخذ من قوله لانه كالجزء منه (قوله لم يجزه السجود عليه) خلافا لحج وشيخ الاسلام في فتاويه (قوله وركبته) قال حج تنبيه لم أر لاحد من أئمتنا تحديد الركبة وعرفها في القاموس بأنه منفصل ما بين أسافل اطراف الفخذ وأعلى الساق ٥٢ وصرح ما يأتي في الثامن وما بعده انه من أول

٣٨١

الساق وما بينهما فكانهم اعتقدوا في ذلك العرف لبعده تقييد الاحكام بجدها اللغوى لثقله جدا الآن يقال أرادوا بالمفصل ما قرناه وهو قريب ثم رأيت الصحاح قال والركبة معرفة فبين ان المدار فيها على العرف والكلام في الشرع وهو يدل على ان القاموس ان لم يحمل عبارته على ما ذكرناه اعتمد في حديثه لها بذلك عليه وكثيرا ما يقع له الخروج عن اللغة الى غيرها كما يأتي اول التعزيز اه (قوله وهو خصيص) أى مخصوص (قوله ويتصور) أى على هذا القول (قوله على الجهة واليدين) في المحلى اسقاط على من قوله على الجهة الخ ولعل في

عمامة والملقى على عاتقه لانه ملبوس له بخلاف ما في يده فانه كالمفصل ولو سجد على شئ فالتصق بجبهته وارفع معه وسجد عليه باثنا عشر وان نجاه ثم سجد لم يضرب ولو صلى قاعدا وسجد على متصل به لا يتحرك بركبته الا اذا صلى قائما لم يجزه السجود عليه لانه كالجزء منه كما أتى به الواو المدرجة الله تعالى (ولا يجب وضع يديه) أى بطنهما (وركبة وقدميه) في سجوده (في الاظهر) لقوله تعالى سجدوا في وجوههم من أتر السجود وللغير المتقدم اذا سجدت فكذلك جبهتك فاقرادها بالذ كر دليل على مخالفتها لولائه لوجب وضعها لوجب الايمانهم اعند العجز عن وضعها والايانهم اغير واجب فلم يجب وضعها ولان المقصود منه وضع أشرف الاعضاء على مواطن الاقدام وهو خصيص بالجهة ويتصور رفع جميعها كأن يصلى على حجرين بينهما حائط قصير فيبطع عليه عند سجوده ويرفعها (قال الاظهر وجوبه والله أعلم) وان كانت مستور ونحوه الشيخين أمرت ان سجد على سبعة أعظم على الجهة واليدين والركبتين واطراف القدمين ونحوه البخاري انه صلى الله عليه وسلم سجدوا استقبال باطراف اصابع رجليه القبلة ومن لازم ذلك اعتماده على بطونهم وامراده باليدين بطن الكف من كل منهما والراحة ويطون الاصابع دون ظهوره وحرفه ورؤسها ويؤخذ من ذلك ضبط الباطن بما ينقض مسه الذكروا كفى ببعض كل وان كره قياسا على ما مر لما سبق في الجهة وافهم كلامه عدم وجوب وضع الذنوب وهو كذلك كما سيأتى والمراد بالقدمين بطون اصابعهما فلو تعدل ووضع شئ من هذه الاعضاء سقط الفرض

الحديث رواه يمين (قوله والركبتين) أى فلو منع من السجود عليهما ما مانع كان جهات ثيابه تحت ركبته فنهت عن وصول الركبة محل السجود وصار الاعتماد على اعلى الساق لم يكف (قوله بطن الكف من كل منهما) وانظر لو خلق كنهه مقابا هل يجب وضع ظهر الكف أم لافيه نظروا الاقرب الاول لان الاظهر في حقه بمنزلة البطن في حق غيره بقى ما لو عرض له الانقلاب هل يجب وضع البطن وان شق عليه أم لافيه نظروا الاقرب انه ان أمكن ذلك ولو بعين وجب والا فلا قال شيخنا العلامة الشورى وانظر لو خلق بلا كف وبلا اصابع هل يتدبر له مقدارهما ويجب وضع ذلك أولا أقول قياس النظائر تقدير ما ذكر كما لو خلقت يده بلا مرفق وذكره بلا حشفة من انه يتدبر له ما من معدله ما عاده (قوله دون ظهره) أى الكف والاولى ظهره لان الكف مؤنثة في الاكثر (قوله واكتفى ببعض كل) فائدة مستأنفة (قوله قياسا على ما مر) أى من الاكتفاء ببعض الجهة (قوله لما سبق في الجهة) من قوله اصدق اسم السجود يدل

(قوله فلو قطعت يده من الزند) عبارة المختار الزند موصل طرف الذراع في الكف وهما زندان الكوع والكروع ثم قال والجمع زناد بالكسر وزندوا زناداه (قوله لم يجب) وهل يستحب كما يستحب غسل ما فوق ما يجب غسله في الوضوء إذا قطع من فوقه أو ولا ويفرق بأن ذلك يستحب غسله لو كان العضو سليما في الاستحباب بحاله بعد القطع ولا يستحب وضع ما فوق الكفين هنا ووضع القرض قد فات فيه نظر والأقرب الأول حتى لا يتجاوز عن وضع اليد كما قيل يستحب لمن لا شعر برأسه امرار الموصى تشبها بالخاق ثم رأيت سم على حج صرح بما ذكره حيث قال وهل يسن فيه نظر ولا يبعد أن يسن (قوله فلا اعتبار به) ظاهره وإن كان على سنن الأصل وقياس ما حرر من النقض من الزند إذا كان على سنن الأصل أن يعامل هناك معاملة الأصل إلى الآن يفرق بأن النقض ثم بالزائد المسامات لكونه مظنة الشهوة فاحتيط فيه والمطلوب هنا وضع جزء من الأعضاء المذكورة والزائد لا يسمى بواحد منها فلم يكتب بوضعه ولا يعلق به حكم (قوله بأن علم) فإن اشتبه الأصل بالزائد فالقياس وجوب وضع جزء من كل منها ويشترط اجتماعها في آن واحد ليتحقق ٣٨٢ اجتماع الأعضاء الأصلية ثم رأيت سم على حج صرح بذلك حيث قال وإن اشتبه

الزائد بالأصل وجب السجود على الجميع بأن يسجد على بعض كل من الجميع ألا يتحقق الخروج عن العهدة إلا بذلك مراه (قوله ويدين) أي من الجهتين ولا يكفي وضعهما من جهة واحدة لأنهما كيد واحدة وهي لا تنكفي (قوله حالة وضع الجبهة) أي بأن تصير السبعة متجمعة في الوضع في زمان واحد اهـ سم على منهج ثم لورفع بعضها بعد صيرورتها كذلك قبل رفع البعض الآخر لا يضر وفي فتاوى الرملي الكبير ما فيه من مثل رحمه الله عن متصل حصل أصل السجود ثم طوله تطويلا كذا يراجع رفع بعض

بالنسبة إليه فلو قطعت يده من الزند لم يجب وضعه ولا وضع رجل قطعت أصابعها فوات محل القرض ولو خاف له رأسا من أربع أيدي وأربع أرجل فهل يجب عليه وضع بعض كل من الجهتين وما بعدهما مطلقا أو يتصل بين كون البعض زائدا أو لا أفقئ الوالد رحمه الله تعالى بأنه إن عرف الزائد فلا اعتبار به والأى وإن لم يعرف الزائد بأن علم أصالتها كفي في الخروج عن عهدة الوجوب سبعة أعضاء منها أي إحدى الجهتين ويدين وركبتين وأصابع رجلين للعديث (ويجب أن يطعن) نظير المسمى صلواته أي بجميع الأعضاء التي يجب وضعها فيه قياسا على الجبهة ولا بد أن يضعها حالة وضع الجبهة حتى لو وضعها ثم رفعها ثم وضع الجبهة أو عكس لم يكف لأنها أعضاء تابعة للجبهة وما خیر أبي داود وغيره أن الدين سجدة أن كما تسجد الجبهة فإذا سجدتم فضعوهما وإذا رفعتهم فارتفعوهما فبيان للأفضل (وإنما لم يسجد به) بفتح الجيم وكسر هاء محل سجوده (ثقل رأسه) للثبوت المار وثقل فاعمل ومعنى الثقل أن يكون يتحمل بحيث لو فرض أنه سجد على قطن أو نحوه لاندك لما مر من الأمر بتكئين الجبهة ولا يتكفي بأرثار رأسه خلافا لآلام قال الأذري لو كان لواعين لا يمكنه وضع الجبهة على الأرض ونحوها هل يجب مما سبق في أعاقته على القيام لم أر له ذكرا والظاهر بحجته انتهى ومحل وجوب التحامل في الجبهة فقط فلا يجب بغسرها من بقية الأعضاء كما اقتضاه كلام الروضة وأصلها واعنده الزركشي وغيره وأفقئ به

أعضاء السجود كيد أو رجل متعمدا هل تبطل به الصلاة لكونه تعمدا فعل شيء من جنس الصلاة غير محسوب فأجاب الوالد بأنه إن طوله عامدا عالما بتحريره بطات صلواته والأفلا تبطل اه وفيه رقة والأقرب عدم البطلان لأن هذا استصحاب لمطالب فعله (قوله فإذا سجدتم فضعوهما) لا يظهر إيراد هذا الحديث معارض لما قدمه من اعتبار وضعها حالة وضع الجبهة بل الظاهر إرادته استحباب رفع اليدين عن الأرض حاله جلوسه بين السجدةتين وقد يقال أشار به إلى أن الأفضل المبادرة بوضع بقية الأعضاء عند وضع الجبهة فلورأى وضع بعض الأعضاء عن بعض الكفني به حيث اجتمعت في وقت واحد وطمان بهم المتجمعة (قوله للثبوت المار) أي قوله إذا سجدت فكن وقوله فاعل أي قوله مثل فاعل وفي نسخة وثقل فاعل (قوله على قطن أو نحوه لاندك) والمراد من هذه العبارة أن يدك من القطن ما يلي جبهته عرفا ولا تعلم أنه لو كان بين يديه مثلا عدل من القطن لا يمكن انكسار جميعه بمجرد وضع الرأس وإن تعامل عليه فتنبه له (قوله هل يجب مما سبق) أي من الوجوب (قوله والظاهر بحجته) هذا هو المعهود في مجيئه ما مر في الركوع من أن مقتضاه وجوب الاستعانة ابتداء ودوام حيث أمكن وأنه يفرق بينه وبين القيام على ما فيه

(قوله في شرح منجه) أي حيث قال بوجوب التحامل في الجميع (قوله ولا بقصد شيء) أي أو بقصد همه معا ثم رايت في نسخة بعد قوله بقصد هـ ولومع غيره (قوله فلو سقط لوجهه) أي مثلا (قوله من اعتداله) قضيته أنه لو أراد الهوى وهو في الاعتدال فسقط وجوب عليه العود للاعتدال ولكن قال ع قول الشارح ولو هوى ليسجد الخ مثل ذلك ما لو قصد الهوى ثم عرض له السقوط قبل فعل الهوى كذا رايت في ابن شهاب وفيه نظر اه وظاهر كلام الشارح موافق للنظر لأن قوله من اعتداله صادق بما لو تقدم على السقوط ارادة السجود وهو واضح لأن الهوى لم يحصل بفعله (قوله لا انتفاء الهوى) أشار به إلى دفع ما قد يقال أنه إذا سقط من الاعتدال صدق عليه أنه لم يقصد بفعله غير السجود وعليه فقط قضى ما قدمه الصحة لعدمها وحصل الدفع أن علة البطلان انتفاء الفعل منه وهو لا بد منه مع عدم قصد الغير وعبارة حج جوابا عن هذا الإرادة قلت بوجه بأن الهوى للغير المفهوم من المتن أنه لا يعتد به صادق بـ علة السقوط لأنه يصدق عليه أنه وقع هوىه للغير وهو الأجاء (قوله أو لجنبه) انظر قولهم لو سقط لجنبه هل الجنب مثال الظاهر أنه مثال فلو سقط على ظهره وقفا جرى فيه التفاصيل المذكورة في مسئلة السقوط على الجنب ويقتصر عدم الاستقبال في هذه الأحوال للضرورة مع قصر الزمن فلا يرجع ٣٨٣ ولا يجوز اه سم على منهج (قوله لم يجزه

السجود فيه ما) علة في شرح الروض بقوله لوجوب الصارف (قوله بعد الجلوس في الثانية) قال حج وبعد ادنى رفع في الأولى (قوله وإن نوى صرفه) أي الانقلاب (قوله لزيادة فعله) نقل سم على منهج هذا التعليل عن شرح الروض مع تعليل أن نيته الاستقامة فقط لا يجزيه معها السجود وهو قوله لوجوب الصارف ثم قال وقد تشكل أحدهما بالآخر لأنه إذا كان في نية الاستقامة صرف عن السجود فقد زاد فعلا لا يراد منه

الوالد رحمه الله تعالى خلافا للشيخ في شرح منجه تبعا لابن العماد (وأن لا يهوى غيره) أي السجود بأن يهوى بقصد أو لا بقصد شيء (فلو سقط لوجهه) أي عليه من اعتداله (وجوب العود إلى الاعتدال) الهوى منه لا انتفاء الهوى في السقوط فان سقط من هوىه لم يكلف العود بل بحسب ذلك سجودا ثم ان سقط على وجهه وقصد الاعتماد عليها أو لجنبه فانقلب بنية الاستقامة فقط لم يجزه السجود فيه ما فيه بعد الجلوس في الثانية ولا يقوم فان قام عالما عامدا بطلت صلاته فان انقلب بنية السجود أو لانبية شيء أو بنية نية الاستقامة اجزاء على الصحيح حتى في الأخيرة خلافا لابن العماد وإن نوى صرفه عن السجود بطلت صلاته أيضا لزيادته فعلا فيها عامدا من غير عذر وانما لم تنعقد صلاته من قصدت كبيرة الاحرام الافتتاح والهوى لأنه يقتصر في الدوام ما لا يقتصر في الابتداء وليكون الأصل عدم دخوله فيها ثم الأصل بقاؤه فيها فلا يخرج عنه عدم قصده ركنها ولا تنشريه كدفع غيره (وإن ترتفع أسافله) أي عجزته وما حواه (على أعاليه) من رأسه (في الأصح) لما صرح عن البراء رضي الله عنه أنه فعل ذلك وقال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل فلما انعكس أو تساوى لم يجزه نعم لو كان في سقمته ولم يتمكن من ارتفاع

في الصلاة فقط ويجب أن يباح للاستقامة في عذره في قصدها وبأنه وسيلة إلى السجود فاعتقر قصدها بخلاف قصد الصارف عن السجود فليست تأمل اه وقد يشير إلى الجواب الأول قول الشارح من غير عذر الخ (قوله وانما لم تنعقد صلاته من قصدت كبيرة الاحرام الافتتاح الخ) أي ولم يضر هنا تنشريه بين الاستقامة والسجود (قوله وإن ترتفع أسافله) أي يقصفا فلو شك في ارتفاعها وعدمه لم يكف حتى لو كان بعد الرفع من السجود وجبت اعادته أخذما قدمه ان الشك في جميع أفعال الصلاة مؤثر إلا لبعض حروف الفاتحة والشهادتين بعد الشرائع منه ما (قوله أي عجزته) في التعبير بها تغليب في المختار العجز بضم الجيم مؤثر الشيء يذكر ويؤثر أي باعتبار عود الصغير فيقال عجزه كبير أو كبيرة ولا يقال عجزته وهو للرجل والمرأة جميعا وجمعها أعجاز والعجز للمرأة خاصة (قوله من رأسه) قضيته أنه لا يشترط ارتفاع الأسافل على اليدين لكن في حج تنبيه اليدان من الأعلى كما علم من حد الأسافل وحديث فيجب رفعها على اليدين أيضا اه قال سم عليه لعن المراد بهما الكفان ونقل هو عنه في حاشيته على المنهج ان المراد بالأعلى الرأس والمنكبان اه وعبارة شيخنا الزيادي قوله على أعاليه رمن اليدان (قوله أو تساوى لم يجزه) أي في الانعكاس قطعاً وفي المساواة على الأصح

(قوله ليها) أي أو غيره كرحمة (قوله صلى على حسب حاله) ينبغي تقييده بما إذا ضاف الوقت أو لم يضق ولكن لم يرج التحكن من السجود على الوجه المجزئ قبل خروج الوقت كما لو فقد الماء والتراب فإن رجاء ذلك وجب التأخير إلى التحكن أو مضى الوقت (قوله لنسدره) وبه فارق ما لو تعذر وضع جبهته أو كشفها للصوحراحة لأن الجراحة يكثر وقوعها (قوله نعم لو كان به علة) استدلوا يفقد تقييده بالقدار (قوله الا كذلك اجزأه) أي ولا إعادة عليه وإن شفي بعد ذلك وينبغي أن مراده بقوله لا يمكنه أن يكون قيمة مشقة شديدة وإن لم تبع التيمم أخذاً بما تقدم في العصابة (قوله لا يوضع نحو وسادة) الوسادة والوسادة بكسر الواو فيهما الخدعة والجمع وسائد ووسد مختار (قوله ان حصل ٢٨٤ سنة التنكيس) قال حج ولا ينافي هذا قوله لو حجز إلا أن يسجد بمقدم رأسه

أو صدغه وكان به أقرب إلى الأرض وجب لأنه ميسوره اه
لأنه هنا قدر على زيادة القرب وتم المقدور وعليه وضع الوسادة لا القرب فلم يلزمه الامع حصول التنكيس لوجود حقيقة السجود حينئذ اه (فرع) * لو تعارض عليه التنكيس ووضع الاعضاء فهل يراعى الأول أو الثاني فيه نظر والأقرب أنه يراعى التنكيس للافتقار عليه عند الشيعين بخلاف وضع الاعضاء فإن فيه خلافاً (قوله والاسن) هذا كالمصرح في عدم وجوب إعادة إذا تمكن منه بعد وهو ظاهر ويوجهه بأن ما حجز عنه من الأركان يأتي فيه بما يمكنه ولا إعادة عليه ولو قدر زمنه لأن المرض من الأعذار العامة (قوله من الوجوب مطلقاً) أي حصل تنكيس أم لا (قوله وإنما وجب) وارد على قوله والاسن ولا يجب الخ (قوله

ذلك ليها صلى على حسب حاله) وجبت عليه الإعادة لنسدرته والثاني ونقل عن النص أنه يجوز مساواتهم المحصول اسم السجود فلما ارتفعت الاعلى لم يميز جزءاً كالأول كب على وجهه ومدرجه نعم لو كان به علة لا يمكنه السجود معها الا كذلك اجزأه ولو لم يتمكن منه إلا بوضع نحو وسادة وجب ان حصل منه التنكيس والاسن ولا يجب لعدم حصول مقصود السجود حينئذ في خلاف ما في الشرح الصغير من الوجوب مطلقاً وإنما وجب الاعتماد المتوقف عليه القيام لأنه يأتي معه بهيئة القيام بخلافه هنا فلا يأتي بهيئة السجود فلا فائدة فيه (واكد) أي السجود (يكبر) المصلي (لهو به) اثبوتها في الصحيحين (بالرفع) أبدية لورود عدمه منه صلى الله عليه وسلم فيه كما رواه البخاري (وبعض ركعتيه) وقدميه (ثم يديه) أي كفيه للاتباع رواه أبو داود (ثم يضع) جبهته وإنه مكشوفاً للاتباع أيضاً رواه أبو داود ويكره مخالفة الترتيب المذكور وعدم وضع الأنف ووضع الجبهة والأنف معاً كما في أصل الروضة والحرر والمجموع عن البندنيجي وغيره لكن في موضع آخر منه عن الشيخ أبي سامدان ما كعضواً واحداً يقدم إيمهما شاء وأما لم يجب وضع الأنف كالجبهة مع أن خبراً أمرت أن تسجد على سبعة أعظم ظاهراً الوجوب للأخبار الصحيحة المتضمنة على الجهة قالوا وتكمل أخبار الأنف على النسيب قال في المجموع وفيه ضعف لأن روايات الأنف زيادة ثقة ولا منافاة بينهما انتهى وبجواب عنه منع عدم المناقاة ذلك وجب وضعه لكأنه الاعتناء بحماية فينا في تفصيل العدد بحله وهو قوله سبعة أعظم (ويقول) به ذلك الإمام وغيره (سبحان ربى الأعلى ثلاثاً) للاتباع (ولا يزيد الإمام) على ذلك تحقياً على المتقدمين (ويزيد المنفرد) وإمام من مر (اللهم لك مجدتك وبك آمنت ولك أسأت مجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره تبارك الله أحسن الخالقين) للاتباع رواه مسلم زاد في الروضة قبل تبارك يحوله وقوته قال فيها ويستحب فيه سبعون قدوس رب الملائكة والروح قال في المجموع

وقدميه أي أطرافهما (قوله ظاهراً للوجوب) أي لأنه صلى الله عليه وسلم حين ذكر الحديث أشار عند ذكر الجبهة وكذا إلى أنفه وعبارته شرح البهجة الكبير بعد قول المتن ووضعه القدم الخنصه الخبر الصحيحين أمرت أن تسجد على سبعة أعظم على الجبهة وأشار إليه إلى أنه اه وفي شرح الروض مثله فاستقادة وجوب وضع الأنف بواسطة إشارته صلى الله عليه وسلم إليه لا من اللفظ المجرد (قوله سبحان ربى الأعلى) زاد حج وجمعه (قوله ويستحب فيه سبعون) أي أنت منزلة عن سائر النقائق ابلاغ تزيه ومظهر من ابلاغ تظهير ولله يأتي به قبل الدعاء لأنه أنسب بالتسبيح بل هو منسبه (قوله رب الملائكة والروح) والمراد به أي الروح جبريل وقيل مثله ألف رأس لكل رأس مائة ألف وجه في كل وجه مائة ألف في كل فم مائة ألف إن تسبح الله تعالى بلغات مختلفة وقيل خلق من الملائكة يرون الملائكة ولا تراهم فهم له الملائكة كالملائكة تلبى آدم اه دميري

(قوله وكذا اللهم اغفر لي) ويقوله بعد قوله أحسن الخالقين (قوله أوله وآخره) كالتأكيده لما قبله والافقوله كله يشمل جميع الاجزاء (قوله وأعوذ بك منك) معناه استعين بك على دفع غضبك (قوله كما أثبت على نفسك) تقدم عن حج في اذكار الركون انه يزيد فيه كالسجود سبحانك اللهم ربنا وبحمدك اللهم اغفر لي وينبغي ان يحمله قبل قوله اللهم لك مجدت (قوله من غير تخاف) أي بقدر ركن فيما ينظر (قوله وتغنيه) تفسيرى (قوله ولو قال مجدت لله الخ) ظاهره وان لم يقصده الدعاء وينبغي ان يحل ذلك اذا قصده الدعاء فليراجع ونقل عن شيخنا الزياى بالدرس ان مثل ذلك مجد ٣٨٥ الثاني للباقي (أقول) وقد يتوقف فيه بأن هذا

اللفظ اخبار محض وليس الثاني خصوصاً بالوجه حتى يكون لفظه مساً بالوارد وهو سجد وجهى للذى خلقته الخ كما قيل (قوله وهو ساجد) عبارة ج اذا كان ساجداً فاعلمه ماراً بآيات (قوله وهو محمول على ما ذكر) أي من المنفرد وامام من هر (قوله ويسن للساموم) أي الدعاء (قوله حذو حنكبيه) عـ برامام الحرمين في النهاية عن هذه العبارة بقوله ويضع يديه على موضعهما في رفعهما (قوله قدر شبر) أي فيقاس به التقريق بين الركبتين اه سم على منهج والمراد بالشبر الشبر الوسط المعتدل (قوله في ركوعه وسجوده) قال في العباب ويكره تركه وكذا تطبيق كنيه وجعلهما بين ركنيه او تخذه اه سم على منهج في الكلام على الركوع (قوله في الركوع) راجع لكل من قوله الا في رفع البطن الخ وقوله والا في تقريق الخ (قوله ولو غير الغين) أخذه غايته لا

وكذا اللهم اغفر لي ذنبي كله دق وجله أوله وآخره وعلايقه وسره اللهم انى أعوذ بك منك من سقطك ويعفوك من عقوبتك وأعوذ بك منك لأحصى ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك وبأنى المأموم عـ ابتكبه من غير تخلف وخص الوجه بالذكر لانه أكرم جوارح الانسان وفيه بهاءه وتغنيه فاذا خضع وجهه لشيء خضع له سائر جوارحه ولو قال مجدت لله طاعة الله لم تبطل صلاته ويكثر كل من المنفرد وامام من هر الدعاء فيه تلبرم سلم أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجداً كثر وفيه الدعاء وهو محمول على ما ذكر ويسن للمأموم اذا طال امامه سجوده وتخصيص الرافي وغيره الدعاء بالسجود فيه هم انه لا يشترع في الركوع وليس كذلك بل هو في السجود أكر (ويضع يديه في سجوده) حذو يفتح الحاء المهيالة (منكبيه) أي مقابلهما للاتباع في ذلك (وينشر أصابعه مضمومة) ومكشوفة (للقبلة) للاتباع رواء في النذر البخاري والضم ابن حبان وكونهما الى القبلة البهيقي ويسن رفع ذراعيه عن الارض معتد اعلى راحتيه للأمر به في خبر مسلم ويكره بسطهما اللهم عـ نعم لو طال سجوده وشق عليه الاعتماد على كنيه وضع ساعديه على ركبيته لحديث فيه ذكره في المجموع (ويفرق) الذكر (ركنيه) ويكون بين قدميه قدر شبر (ويرفع بطنه عن تخذه) وهو رقبته عن جنبه في ركوعه وسجوده (للاتباع الا في رفع البطن عن الفخذين) والا في تقريق ركبيته في الركوع فيما القياس وقوله في ركوعه وسجوده عائد للمجمع (وتضم المرأة الخنثى) ولو غير بالغين فيضم كل منهم ما بعضه الى بعض ولو خلوه فيما ينظر ولما في نفر بهما من التشبه بالرجال ويظهر ان الافضل للمرأة الضم وعدم التقريق بين القدمين في الركوع والسجود وان كان خالياً ومقتضى كلامهم فيما تقدم في القيام وجوب الضم على سائر نحو البول اذا استمسك حذو بالضم وان بحث الاذرى انه افضل من تركه (الثامن) من اركانها (الجلوس بين سجوديه مطمئناً) ولو في نفل فليز ما هر (ويجب ان لا يقصد برفعه غيره) أي الجلوس لما هر في الركوع فلورفع فزعاً من شيء لم يكف ويجب عليه عوده الى سجوده (وان لا يطوله ولا الاعتدال) الكونـ مار كيز قصيرين غير مة صودين لذاتهم ما بل للفصل وسياًقى حكم تطويلهما في سجود السهو

٤٩ به ل يتوهم من التعبير بالمرأة البلوغ (قوله لما في نشر يقهما) في نسخة تحذف يتم ما هو في التقريق فهما متساويتان (قوله من التشبه بالرجال) جمع رجل وهو كما في القاموس بضم الجيم وسكونه معروف وانما هو اذا احتلم وشب او هو رجل ساعة مولده اه أى من ساعة مولده ويستمر ذلك الاسم (قوله وان بحث الاذرى انه أفضل) يمكن حمله على ما اذا كان الاستمسك يقل مع الضم وماتقدم في القيام على ما اذا انقطع بالكيفية (قوله فليز ما هر) أي في الاعتدال من كونه ركناً ولو في النافلة على المعتد أي فكذا هتا (قوله لما هر في الركوع) أي من انه لا يقصده غيره أي يجب انه الخ (قوله في سجود السهو) =

قال حج هاتان طول احدهما فوق ذكره المشروع قدرا فاتحة في الاعتدال وأقل التشهد في الجلوس عامدا عالما بطائفة صلاته (قوله صدور قدسية) المراد صدور رهما اطراف الاصابع كما تقدم التعبير به بعد قول المصنف ويكره الاقواء من قوله وقد يسن الاتعاء في الجلوس بين السجدين بأن يضع اطراف اصابع رجليه وركبتيه على الارض واليمنى على عقبيه اهـ (قوله واضعا يديه) أي ندبا فلا يضر اداثة وضعه اعلى ٢٨٦ الارض الى السجدة الثانية اتفاقا خلافا لمن وهم فيه اهـ حج أي فقال

ان ادا متهما على الارض تبال الصلاة (قوله وعلم من ذكر الواو) أي في قوله ويفسر وكان الاولى تأخير عنه (قوله وفي تحرير الجرجاني يقول رب اغفر) أي زيادة على ما تقدم في كلام المصنف ولا فرق بين تقديمه على قول رب هب لي قلبا تخ وبين تأخير عنه أي وكل منهما مؤخر عن قوله واعف عني (قوله شكر الله على استغفره) أي اخرجه من الخدمة التي طلبها منه بأن اعانه على وفائها وانراغ منها (قوله والمشهور بنجاسة) لم يبين كبح ما ذينه له في يديه حالة الاتيان بها وينبغي ان يضعهما قريبا من ركبتيه وينشر اصابعه مضغوطة للقبلة فليراجع (قوله بشدر الجلوس) ضبط للجلسة الخفيفة والمراد اصل الجلوس لانه يستحب ان يطولها ابتداء الجلوس المطلوب بالذكر الوارد فيه (قوله في عشرة) أي مع عشرة وهو يقيدانه ليس من العشرة كما في قوله تعالى ادخلوا في امم اي مع امم (قوله لخبر وائل ابن حجر) انضم الحاء المهمة في قوله واسكان الجيم في آخره راه مهمة وما وقع في شرح المداوي على

(واكله يكبر) من غير رفع يديه مع رفع رأسه من سجوده للاتباع رواء الشيخان (ويجلس منقرا) فيه وسبأني بيانه لانه جلوس يديه حركة فكان الاقتراض فيه أولى وروى عن الشافعي انه يجلس على عقبيه ويكون صدور قدسية على الارض وهذا نوع من الاقواء وتقدم انه مستحب هنا والاقتراض اكل منه (واضع يديه) أي كفيه على فخذه قريبا من ركبتيه بحيث تسامع رؤسهما الركبة للاتباع ولا يضر أي في اصل السنة فيما يظهر انعطاف رؤس الاصابع على الركبتين والحكمة في ذلك منع يديه من العبث وان هذه الهيئة قرب الى التواضع وعلم من ذكر الواو ان كلاسمة مستقلة (وينشر اصابعه مضغوطة للقبلة) كما في السجود أخذ من الروضة (فان الرب اغفر لي وارحمني واجبرني وارفعني وارزقني واهدني وعافني) للاتباع روى بعضه أبو داود وباقية ابن ماجه وقال المتولي يستحب للمنفرد أي وامام من مران يرتد على ذلك رب هب لي قلبا تقيا تقيا من الشر لربنا لا كافرا ولا شقيا وارفعني وارحمني من زيادته على المحرر واسقط من الروضة ذكر راحتي وزاد في الاحياء بعد قوله وعافني واعف عني وفي تحرير الجرجاني يقول رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم انك الاعز الاكرم (ثم يسجد) السجدة (الثانية كالاولى) في اقلها واكدها وانما شرع تكرار السجود من غير لانه ابلغ في التواضع ولانه لما ترقى مقام ثم ركع ثم سجد وانى بنهاية الخدمة اذن له في الجلوس فسجد ثانيا شكر الله على استخلاصه اياه ولان الشارع لما امر بالدعاء فيه واخبر بانه حقيق بالاجابة سجد ثانيا شكر الله على اجابته لما طلبناه كما هو المعتاد في سأل ما بك شيئا فاجاب ولانه لما عرج به صلى الله عليه وسلم الى السماء فن كان من الملائكة فمما سلم عليه كذلك ثم سجد واشكر الله تعالى على رؤيته صلى الله عليه وسلم ومن كان راكعا رفع رأسه من الركوع وسلموا عليه ثم سجد واشكر الله تعالى على رؤيته فلم يرد الله ان يكون للملائكة حال الا يجعل هذه الامة حالها هو مثل حالهم ولان فيه اشارة الى انه خلق من الارض وسيعود اليها (والمشهور بنجاسة خفيفة) للاستراحة (بعد السجدة الثانية في كل ركعة يقوم عنها) بعد سجود لغيره لا وفوقه قيام بقدر الجلوس بين السجدين للاتباع رواء البخاري والترمذي عن ابي حميد الساعدي في عشرة من الصحابة واما خبر كان صلى الله عليه وسلم اذ رفع رأسه من السجود استوى قائما فقرب أو محمول على بيان الجواز والثاني لانه نسي الخبر وائل بن حجر لا في ولا يضر تخلف المأموم لاجله وان كره لانه يسير بل اتيانه بها حينئذ سنة كما اقتضاء كلامهم وصرح به ابن

الجامع انه يجزم ثم جاءه له تحريف اوسبق فلم يأت البكري ذكر ما قلناه (قوله لانه يسير) فذلك مقتضى انه لو طولها النقيب ضرر ولعله غير مراد كما قد يؤخذ من قوله الاتي والاوجه (قوله بل اتيانه الخ) يخالف قوله قبل وان كره الان يقال المراد بما تقدم انه لا يضر تخلف المأموم وان طوله لما يأتي ان التطويل مكره لا حرام فيكون اصل التخلف سنة ولا يضر تطويله لكنه يكره او يقال المعنى وان كره التخلف عن الامام من حيث هو ثم رأيت في بعض النسخ اسقاط قوله وان كره وعلم افلا إشكال

(قوله والاوجه خلافه) أى ومع ذلك اذا قام لا يكون متخلفا بعد بل بقرا الفاتحة وياتى فيه ما قيل فى المسبوق اذا اشتغل بدعاء الافتتاح (قوله عدم بطلان الصلاة) أى بالتطويل وظاهره وان طال جدا (قوله لم يكره) أى التطويل (قوله وقيل من الاولى) وتظهر فائدة ذلك فى التعاليق (قوله ويستحب له أن يعد التكبير) ويشترط ان لا يعمده فوق سبع الفات والايطلت ان علم وتعمد اه
ج (قوله لانه يكبر تكبيريته) المراد انه لا يترك المد ويكرر التكبير بل انه حيث أمكنه المداق به مقتصر عليه وعلى هذا لو كان بطي النهضة أو طال الجلوس وكان يجتهد لو اشتغل بالمد الى الانتصاب زاد فيه على سبع الفات امتنع المد وينبغي ان يشتغل بعد فراغ التكبير المشروع بعد كراى ان يصل الى القيام وينبغي ٣٨٧ أيضا ان لا يشتغل فيه بتكرير التكبير

لانه ركن قولى وهو مبطل على قول (قوله اذ كل من اوجبه) أى التشهيد (قوله عتبهما) بانه قتل كافى المصباح (قوله فهما ركنا) اشار به الى ان فى كلام المصنف حذف الغامض من جواب الشرط الاسمى وهو قليل كما صرح به الاشمونى عن ابن الناطم وبأن المبردا جازه فى الاختصار وقد يقال ان فى كلام المصنف تقديم وتأخير والاصل فالتشهد وقعوده ركنا ان عتبهما سلام وعلى هذا لا تجوز الناء وفى بعض النسخ فركان وهى ظاهرة (قوله كذا قول) انظر هل كانوا يقولون ذلك على سبيل الذنب او الوجوب وهل كان ذلك على سبيل التبرع من عند انفسهم او بأمر منه صلى الله عليه وسلم وهل الجلوس الذى كانوا يفعلونه فى الآخر واجب

التكبير وغيره وبه فارق ما لو تخلف للتشهد الاول نعم لو كان بطي النهضة والامام سريره ومربع القراءة بحيث يقوته بعض الفاتحة لو تأخرها احرم كما يجزمه الاذرى والاوجه خلافه ولا تسن للقاعد كما أفهمه قوله يقرم عنها ويظهر سنن فى محل التشهد الاول عند تركه وفى غير العاشر قل صلى عشر ركعات مثلا يشهد ويكره تطويلها على الجلوس بين السجدين كافى التمة ويؤخذ منه عدم بطلان الصلاة به وهو المعتمد كما أتى به الوالدرجه الله تعالى قال وهو المراد بما فى الجبر والرفق انها بقدر ما بين السجدين اذ لو اقتضى تطويلها بطلان الصلاة لم تكن فى صلاة القرض الاحراما واقولهم تطويل الركن القصير يبطل عمده فى الاصح فانه مخرج لتطويل جلسة الاستراحة وتطويل جلوس التشهد الاول أى فلا يبطل عمدهما الصلاة وانما أبطلها لعدم تطويل الركن القصير لانه تغيير لموضوع جزئها الحقيقى الذى تتقضى ما هيته بانتهائه فاشبهه نقص الاركان الطويلة بنقصان بعضها ولا نه يحل بالموا لانه لا يتميز كونه عبادة عن العادة فطلب فيه ذكر ليميز كافى القراءة بخلاف الركوع والسجود اه واقام الملقين يبطلانها به ودعوى ان كلام التمة مبنى على ضعيف ممنوع وهى فاصلة وقيل من الاولى وقيل من الثانية ويستحب له ان يعد التكبير من رفعه من السجود الى قيامه لانه يكبر تكبيريته (المسارع والعاشر والحادى عشر) من أركانها (التشهد) مبنى على لاشته الله على الشهادتين من باب تسمية الشئ باسم جزئه (وقعوده) اذ كل من اوجبه أو جب القعود له (والصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم) فى آخره والقعود لها (فالتشهد وقعوده ان عتبهما سلام) فهما (ركنا) فشكل نحو اصبح والاصل فى وجوب التشهد ما صرح عن ابن مسعود كذا نقول قبل ان يقرض علينا التشهد السلام على الله قبل عبادته السلام على جبريل السلام على ميكائيل السلام على فلان فقال صلى الله عليه وسلم لا تقولوا السلام على الله فان الله هو

او من دونه (قوله قبل ان يقرض علينا) استقيده منه ان فرض التشهد ما آخر عن فرض الصلاة وحيثما فصل صلاة جبريل بالنبى صلى الله عليه وسلم كان الجلوس فيها مستحبا او واجبا بغير ذكر كرمى اه زيادى وانظر فى اى سنة فرض ثم رأيت فى حاشية الشيخ شهاب الدين القليوبى على المحلى مانصه قوله كذا نقول قبل الخ أى قبل السنة الثانية من الهجرة فى الجلوس الاخير كما هو الظاهر والمتمين اه اقول وهما باجتماعه ولا دخل للبحث فى مثله وقول شيخنا الزياى بغير ذكر قد يقال ليس فى الحديث ما يدل على عدم وجوب ذكر البتة وانما يدل على عدم خصوص التشهد وهو لا ينافى ان ثم ذكر غيره واجبا (قوله قبل عبادته) انظر هل كانت من جملة صيغتهم التى يأتون بها والمراد منها انهم كانوا يقولون السلام على الله فقط ثم يسلمون على غيره والاقرىب هو الثاني قول الهشوى (قوله لم يكره ليس فى نسخ الشرح التى بأيدىنا)

(قوله فالتعبير بالقرض) أي في قوله قبل أن يفرض والامر في قوله ولكن قولوا الخ (قوله والجلوس لها) لم يجعل المصنف الجلوس الصلاة حكماً متلافاً له ادرجه في قعود التشهد لعدم تنزيهه خارجاً ولا اتصاله به (قوله فلما قضى صلاته) أي فرغ مما يطلب قبل السلام بدليل قوله بعد قبل السلام (قوله وكيف فعد جاز) قال الشيخ عميرة بالاجماع (قوله فيجلس) الفاء للتفسير فهي بمنزلة ان يقول بان يجلس على الخ (قوله ويضع اطراف اصابعه) هذه المسنونات هل تسن ان لا يحسن التشهد ايضاً الوجه نعم وهل تسن للمصلي مضطجعا ان امكن الوجه ٣٨٨ نعم ايضاً لان اليسر ولا يسقط بالمعسور وللتشبه بالاقادير ان سم على

السلام ولكن قولوا التحيات لله الى آخره فالتعبير بالقرض والامر ظاهران في الوجوب واما الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم والجلوس لها فسيأتي الكلام عليهما (والا) أي وان لم يعقبهما سلام (فمتنان) للاخبار الصحيحة في ذلك والصارف عن وجوبهما خبر الصحابين انه عليه الصلاة والسلام قام من ركعتين من الظهر وليجلس فلما قضى صلاته كبر وهو جالس فسجد سجدة قبل السلام ثم سلم فدل عدم تداركهما على عدم وجوبهما (وكيف فعد) في جلسات صلاته (جاز) ولكن (يسن في) جلوس تشهده (الاول الافتراض فيجلس على كعب يسراه) بحيث يلي ظهرها الارض (ويصعب عناه) أي قدمها (ويضع اطراف اصابعه) أي بطونها على الارض ورؤسها (للقبلة) لما صح من فعله صلى الله عليه وسلم وتزيهه عليه الصلاة والسلام بيات للجواز (ويسن في) التشهد (الاخير) وما انضم اليه (التورك) وهو كالاتراش لكن يخرج يسراه من جهة يمينه ويلصق وركه بالارض) للاتباع ورواه البخاري والحكمة في الاختلاف بين الاول والاخير انهما اقرب لعدم اشتباه عدد الركعات ولان المسبوق اذا رآه علم في أي التشهدين هو وفي التخصيص ان المصلي مستوفى في غير الاخير والحركة عن الافتراض أهون (والاصح يفتش المسبوق) في التشهد الاخير لامامه لاستيقاظه للقيام (والساحي) في تشهده الاخير لاحتياج الاول للقيام والثاني لسجود السهو بأن اراده اول برديشياً اول جلوسه كما اقتضاه كلامهما خلافاً للاسنوي ومن تبعه كالجو جري وصاحب الاسعاد نظر الغالب من السجود مع قيام سببه ويترك بين هذا واما قاس عليه الاسنوي وأقره الزركشي وغيره من ان من طاف للقعود لا يسن له الرمل والاضطباع الان قصد السعي بعده بأن سبب السجود هنا قائم ولم يقصد مخالفة فروعي بخلافه ثم فان سبب الرمل ونحوه قصد السعي لا غير فانتفى السبب عند اطلاقه اما اذا قصد عدم السجود فمتورك ومقابل الاصح يترك الاول متابعة امامه والثاني لانه قعود لا آخر الصلاة (ويضع فيها) أي في التشهدين ومامهما (يسراه على طرف ركبته) اليسرى بحيث تسامت رؤسها الركبة (مفتوحة الاصابع) في صوب

منهج وفيه على ج هل يطلب ما يمكن من هذه الامور في حق من صلى مضطجعا او مستلقيا او جرى الزكوان على قلبه فيه نظر والمتمجه طاب ذلك والمتمجه ايضاً طاب وضع يمينه على يساره تحت صدره حال قراءته في حالتي الاضطجاع والاستلقاء ايضاً والمراد بقوله هذه المسنونات ما يشمل ما يأتي من قوله ويقبض من يسراه الخ (قوله والحكمة في الخافضة) ع قيل يستثنى من هذه التلميسة المسبوق فانه يجلس متوركاً كما كان فعل امه وعبارة العباب والسنة في التشهد الاخير التورك الاسنوي تابع امامه او استخلفه اه سم على منهج وعبارة ج قبيل باب شروط الصلاة انه لو قام الامام منه أي التشهد الاول بخلفه مسبوق ليس محل تشهده الاول فالوجه انه يرفع تبعاله وقوله يرفع أي يديه عند القيام ويترك بينه وبين ترك

متابعته في التورك بان حكمة الافتراض من سهولة القيام عنه موجودة فيه فتقدمت رعايتها على المتابعة القبلة بخلافه هنا (قوله وفي التخصيص) أي تخصيص الاول بالافتراض والاخير بالتورك (قوله والاصح يفتش المسبوق) ظاهره ولو خليفه ومرفقه (قوله خلافاً للاسنوي) أي فيما اذا لم يردشياً (قوله اما اذا قصد عدم السجود) هذا ظاهر في الامام والمتنرد لتمامهما من ترك السجود اما المأموم فلا يتأق فيه ذلك لوجوب متابعته لامامه فثبت لم يعلم من حال امامه شيئاً افتش لان الظاهر ان ابان الامام به (قوله فيتورك) أي فلو عن له ارادة السجود افتش اه سم على ج اي وان ادى ذلك الى الخفاء يصل به الى ركوع القاعد لتولده من مأور به

(قوله وما تقر) أي من ان التفرج يزيل الابهام عن القبلة (قوله ومثل ذلك) أي مثل من تشبهه فجاء الساقى وضع يده على الكيفية المذكورة (قوله اوصلي مضطجعا) أي فضعهامضوءة على فخذه حال اضطجاعه واستلقائه (قوله جازله ذلك) أي بأن كان في النقل وصلى مضطجعا ولو قادرا على القيام أو في القرض أو النقل مستلقيا وهو عاجز فيها (قوله بعد وضعها) أي منشورة الاصابع (قوله المختصر) قال الفارسي الفصح فتح صاد المختصر اه عميرة ولعل اقتصار الشارح على ما ذكرنا إشارة الى ضعف ما قاله الفارسي وفي القاموس المختصر وفتح الصاد الاصبع الصغرى والوسطى مؤنث اه فليراجع (قوله الى التوحيد والتزنية) قضيته انه يطلب الاشارة بها عند التسبيح وعند التوحيد المأني به في غير التشهد فليراجع (قوله أي مع امالتها) أي بلجهة القبلة في حالة الرفع قليلا (قوله بأن يمدى به) أي الرفع عند الهمزة أي همزة الا الله اه حج وسئل شيخنا المواقف عن خلق له سبابتان واشتبهت الزائدة بالاصلية هل يشيرهم ما أنجاب القياس الاشارة ٣٨٩ بهم في الحالة المذكورة اه كذاهم احسن وهو قريب أقول وينبغي ان مثل

ذلك مالو كانتا اصليتين فيشيرهما وعليه فيفرق بينه وبين مالو خلق له رأسان اصليان من الاكتفاء بحسب بعض أحدهما بأن السبابتين لماتزلما منزلة سبابتين واحدة لم يكتف بأحدهما بخلاف الرأسين فانهما وإن تزلما منزلة رأس واحد لكن الرأس يكتفي بحسب بعضه (قوله ليجمع في اعتقاده) عبارة حج ليجمع في توحيده بين اعتقاده الخ وهي ظاهرة (قوله مرفوعة الى القيام) معتمد (قوله أو السلام) هل المراد به عام التسليتين أو عام التسليمة الاولى لأنه يخرج به من الصلاة أو لأنه نظر والا قرب الاول لان الثانية من توابع الصلاة ومن ثم لو أحدث بعد الاولى حرم

القبلة للاتباع (بلا نسيم) بل يفرجها تقرجها وسطا ولا يضرب في اصل السنة فيها يظهر انعطاف رؤس الاصابع عن الركبتين والحكمة في ذلك منع يده عن العبث مع كون هذه الهيئة أقرب الى التواضع (قلت الاصح الضم والله أعلم) لتوجه جميعها الى القبلة اذ تقرجها يزيل الابهام عن القبلة وما تقرج يجرى على الغالب حتى لو صلى داخل البيت ضم جميعها مع توجه الكل للقبلة ومثل ذلك من لا يحسن التشهد أو صلى مضطجعا أو مستلقيا حيث جازله ذلك فيما يظهر (ويقبض من عناه) بعد وضعها على فخذه اليمنى (المختصر والبصير) بكسر اولهما واثباتهما (وكذا الوسطى في الاظهر) للاتباع والثاني يحلق بين الوسطى والابهام (ويرسل المسجدة) بكسر الباء وهي التي تلي الابهام سميت بذلك لانه يشاربها الى التوحيد والتزنية وتسمى أيضا السبابة لكونه يشاربها عند الخاضعة والسب (ويرفعها) أي مع امالتها قليلا كما قاله المحاملي وغيره (عند قوله الا الله) بأن يمدى به عند الهمزة للاتباع في ذلك رواه مسلم ويقصد ان المعبود واحد ليجمع في اعتقاده وقوله بفعله وبين ان يكون رفعها للقبلة وان ينوي به الاخلاص في التوحيد وان يقيمها ولا يضعها وهو ظاهر أو صريح في بقائها مرفوعة الى القيام أو السلام وما جمعه جمع متأخرون من اعاتها بخلاف المنقول وخصت المسجدة بذلك لان لها اتصالا بباط القلب فسكانها سبب لحضوره (ولا يجر كها) أي لا يستحب بل يكره وجاز من خلاف من حرمه وابطل به وقيل يسن للاتباع فيه ما والحديثان صحيحان قال الشارح وتقديم الاقل الثاني على الثاني المنته لما قام عندهم في ذلك انتهى ويمكن حمل الاثبات على ان الجواز

الاثبات بالثانية لكن في حج مانعه ولا يضعها الى آخر التشهد اه وهي ظاهرة في انه يضعها حيث تم التشهد قبل شروع في التسليمة الاولى ويمكن رد ما قاله الشارح الى ما قاله حج يجعل السلام في كلام الشارح خارجا بناء على الرابع من ان الغاية غير داخله في المعنى (قوله بخالف للمنفق) أي المذكور راقوله وان يقيمها ولا يضعها وهو ان لم يخلفه عن احد لكن سبابة يقتضى انه منقول الاتحباب وعبارة حج في شرح الارشاد نصها وعبارة الشيخ نصروس ان يقيمها ولا يضعها وظاهرها بقاءها مرفوعة الخ اه فقول الشارح بخالف للمنفق يشير الى ان هذا الذي ذكره من دوام الرفع هو ما اقتضاه كلام الشيخ نصرا المقدمي فسكانه منقول (قوله اتصالا بباط القلب) أي عرقه وفي المصباح والنباط بالكسر عرق متصل بالقلب اه (قوله لما قام عندهم في ذلك) منه ان الضرر يذهب الخشوع كذا قاله بعضهم بروقوله وقيل يجر كها للاتباع قال البيهقي ولعل المراد بالتحرير في هذه الرواية هو الرفع بر (أقول) لما كان الجمع بين الحديثين والعمل بهما الاولى من تقديم احدهما على الآخر لما التصريح على =

== الرفع جماعيتهم او يؤيد هذا الحمل ان ترك التحريك انساب بالخشوع المطلوب اه سم على منهج اى لكنه يجعل الخلاف
 (قوله وقد اشار الشارح) اى اجبالا لقوله لما قام عندهم (قوله ولو قطعت عنه) اى اوسب بآيته اه حج ويؤخذ من قول
 الشارح لقوات الخ انه لو خلق له سبابتان احدهما اصلية ثم قطعت وبقيت الزائدة انه لا يشير به الان الظاهر سن قبضها مع
 بقية الاصابع مع وجود الاصلية فتسن ادامة ما ثبت لها قبل قطع الاصلية ويحتمل ان يشير به الكون على صورة الاصلية
 فتتزل منزلة اول اتصالها بالاصلية فنزل الجزء منها عند قددها (قوله على طرف راحته) عبارة شرح الارشاد للحج بان يضع
 رأس الابهام عند اسفلها على حرف الراحة اه فيقدر في كلام الشارح مضاف اى بان يضع رأسها الخ وعبارة هنا بان يجعل
 رأس الابهام عند اسفلها على طرف راحته لا يتباع ر واه مسلم وقيل بان يجعلها مقبوضة تحت المسبحة اه (قوله واكثرهم
 يسمونها الخ) عبارة الشيخ عميرة ٣٩٠ نقلا عن الاسنوى عن صاحب الاقليد انه اجاب بان اشتراط وضع

الخنصر على البنصر في عقد ثلاثة
 وخمسين طريقة اقباط مصر واه
 غيرهم فلا يشترطون فيها ذلك اه
 (اقول) ولا ينافيه كلام الشارح
 لجواز انه اراد ببعض الحساب
 اقباط مصر لكن قوله فلا
 يشترطون فيها ذلك صادق بما اذا
 وضعها كذلك وما اذا لم يضعها
 فينافي قوله واكثرهم يسمونها
 تسعة وخمسين ويشترطون في
 الثلاثة والخمسين ان يضع الخنصر
 على البنصر ثم اجاب في شرح
 الروض بقوله وعابه يكون لتسعة
 وخمسين هيئة اخرى او تكون
 الهيئة الواحدة مشتركة بين
 عشرين فتحتاج الى قرينة (قوله
 ولوارسل الابهام) هذه الاحوال
 هي مقابل الاظهر كما يشعر به قوله

وقد اشار الشارح الى ذلك وايضا قد عدهم الثاني لموافقة الاصل من الكون في الصلاة
 وعدم الحركة لكونها تذهب بالخشوع ولانه نوع عيب والصلاة معصومة عنه ما يمكن ولو
 قطعت عنه كرهت اشارته يسر اه لقوات سنة ب طها لان فيه ترك سنة في محلها الاجل سنة
 في غير محلها اكن ترك الرمل في الاشواط الثلاثة لا يأتى به في الاخير (والاظهر ضم الابهام
 اليها) اى المسبحة (كما قد ثلثة وخمسين) بان يضعها تحت اى طرف راحته كما رواه مسلم
 وكون هذه الكيفية ثلثة وخمسين طريقة لبعض الحساب واكثرهم يسمونها تسعة
 وخمسين واخر النقصاء الاقول تبع اللفظ الخبر ولو ارسل الابهام والسبابة معا وقبضها فوق
 الوسطى او خلق بينهما برأسهم ما او بوضع امله الوسطى بين عقدى الابهام اى بالسنة
 والاول افضل فعلم ان الخلاف في الافضل فقط لورود الجميع لكن رواية الاول افقه
 (والحالة على النبي صلى الله عليه وسلم لم فرض في التشهد الاخر) وهو الذي يعقبه سلام
 وان لم يكن اصلاته سوى واحد كالصحيح والجمعة فالتميز بالآخر جرى على الغالب والاصل
 في ذلك قوله تعالى صلوا عليه وقد اجمع العلماء على عدم وجوبه في غير الصلاة فمعين
 وجوبه فيها والنائل بوجوبه امره في غيرها محجوج باجماع من قبله والنائل بذلك لم ينظر
 اقول الحليمي وجمع به ومع تسليم صحته فلا مانع من وجوبه فيها الدليلين وصح امرنا الله ان
 نصلي عليك فكيف نصلي عليك اذا نحن صلينا عليك في صلاةنا فقال قولوا اللهم صل على
 محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم الى آخره خرج الزائد على الصلاة عليه هنا وفيما
 يأتى بالاجماع في وجوبه اوصح اذا صلى أحدكم فليبدأ بحمد ربه والثناء عليه وليصل

على
 فعلم ان الخلاف في الافضل عبارة المحلى في بيان مقابل الاظهر والثاني يضع الابهام على الوسطى المقبوضة
 كعقد ثلثة وعشرين للاتباع اه (قوله اى بالسنة) ولم يبين ايها افضل بعد الاولى وقد اقتصروا في مقابل الاظهر السابق على
 التحليل فاعله افضل (قوله والاول افضل) قال حج في شرح الحضرمية توجيه الحصول السنة بكل ذلك لورود جميع ذلك لكن
 الاول افضل لان روايته افقه اه ومثله في شرح الروض عن ابن الرفعة (قوله والنائل بذلك) اى بانه محجوج (قوله وجمع به) اى
 انه يجب الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم كلما ذكر (قوله فلا مانع من وجوبه) وهل النائل بوجوب الصلاة عليه في العمر مرة او كلما
 ذكر يجزى به في السلام ايضا دليل كراهة افراده فيها الاول فيه نظروا الظاهر الثاني اقيام الدليل عنده في وجوبه ادون السلام (قوله
 لدليلين) هما قوله صلوا عليه على ما بين به وما استدله الحليمي كغيره على وجوبه اطلقا وقوله وصح امرنا الله الخ واهل الاقرب
 (قوله فليبدأ بحمد ربه) اى وهو حاصل بالترادة وان المراد بالحمد الثناء الذي هو معناه لغة فقوله بعده والثناء عطف تفسير =

== وكتب عليه العاقبي قوله اذا صلى احدكم فليبدأ اى في تشهد اذ اجلس ويدل على هذا ما في الترمذى عن ابن مسعود قال كنت اصلى والنبي صلى الله عليه وسلم واوبكر وعمر معه فلما جلست بدأت بالثناء على الله ثم الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ثم دعوت لنفسى فقال النبي صلى الله عليه وسلم سل تعطه اه ويؤيد ما قاله العاقبي قوله وصح عن ابن مسعود الخ (قوله يوجبون فى التمسيد) قال الزيايدى بل لم يحفظ عن احدهم الصحابة والتابعين غير النخعي تصريح بعدم وجوبها (قوله تفرد به اى الشافعى رضى الله عنه) (قوله لكان بهذا التفرد) اى لكان هذا التفرد محمودا (قوله لانه مبنى على التخفيف) فى ابي داود انه صلى الله عليه وسلم كان يجلس فى الركعتين كأنه يجلس على الرضف ٣٩١ حتى يقوم والرضف الحجارة المحلاة غير

وعبارة المصباح فى فصل الرامع الضاد المعجمة الرضف الحجارة المحلاة الواحدة رضفة مثل غروقة وبابه ضرب (قوله لىكن الافضل تشهد ابن عباس) انظر وجه الافضية مع كون الاول اصح ولعل وجهها اشتقائه على زيادة المباركات ثم رأيت فى سم على منهج قال الشيخ عميرة قال النوى وكاه المجزئة يتأدى بها الكمال واصحها اخبار ابن مسعود ثم خبر ابن عباس لىكن الافضل تشهد ابن عباس لزيادة لفظ المباركات فيه ولموافقتة قوله تعالى بحية من عند الله مباركة طيبة ولتأخره عن تشهد ابن مسعود شرح الروض اه بجر وفه وبها مشه عن الديمري على قوله ولتأخره عن تشهد ابن مسعود لان ابن مسعود من متقدمى الصحابة وابن عباس من متأخريهم ولما تأخر يقضى على المتقدم

على النبي صلى الله عليه وسلم وليدع بما شام من الدعاء وصح عن ابن مسعود مر فوعايتشهد الرجل فى الصلاة ثم يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يدع لنفسه بعد فتيمة دلالة على وجوبها ومحلها وروى ابو عوانة عنه صلى الله عليه وسلم انه فعلها فى تشهد الاخير ولم يثبت انه تركها فيه فى ادعى ان الشافعى شذحبت اوجبها ولا خلاف له فى سنة فى ذلك يتبعها فقد غلط اذا يجام الى مخالف نص ولا اجماع ولا قياسا ولا مصلحة راجحة بل وافقه على قوله عدة من اكابر الصحابة فمن بعدهم كعمر وابنه عبد الله وابن مسعود وابي مسعود البدرى وجابر بن عبد الله من الصحابة وكعب بن كعب القرظى والشعبي ومقاتل من التابعين وهو قول احمد الاخير واسحق وقول المالک واعتمد ابن المواز من اصحابه وصححه ابن الحارث فى مختصره وابن العربي فى سراج المريدين فهو لا كاهم يوجبون فى التمسيد حتى قال بعض المحققين لو سلم تشده بذلك لكان بهذا التفرد (والاظهر رسنها فى الاول) بان يأتى به فيه به تبعاله لكونه ذكرا يجب فى الاخر فاستحب فى الاول كالتشهد والثانى لاتسن فيه لبعثاته على التخفيف (ولاتسن) الصلاة (على الآلى) التمسيد (الاول على الصحيح) لانه مبنى على التخفيف والثانى تسن فيه كاصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه اذ لا تطويل فى ذلك وسيأتى تعريف الآلى فى كتاب قسم الصدقات ان شاء الله تعالى (وتسن فى) التمسيد (الاخر) لما صح من الامر به فيه (وقبل تجب) فيه عملا بظاهر الامر ويجزى الخلاف فى الصلاة على ابراهيم كما حكاه فى البيان عن صاحب الفروع (واكمل التمسيد مشهور) ورد فيه اخبار صحيحة اخبرنا الشافعى منها خبر ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا التمسيد فكان يقول التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله السلام عليك ايم النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا رسول الله رواه مسلم قال المصنف وكاهها مجزئة يتأدى بها الكمال واصحها اخبار ابن مسعود ثم خبر ابن عباس لىكن الافضل تشهد

• (فرع) لو عجز عن التمسيد الا اذا كان قائما كان مكتوبا بفتح جدار واما كنهه قراءته واذا جلس لم يره ولم تمكنه قراءته فهل يسقط فى هذه الحالة ويجلس فى موضعه من غير تشهد او يجب القيام وقراءته قائما ثم يجلس للسلام ونحوه فيسقط جلوس التمسيد فى هذه الحالة محافظة على الاتيان بالتشهد لانه آكد من الجلوس لبدائل انه لا يسقط عن مصلى النقل كما قلنا فيما سبق بجهة ان من عجز فى القرينة عن قراءة الفاتحة الامن جلوس لكونه امة قوشة كان لا يراه الاجالسا انه يجلس لقراءتها ويسقط القيام فيه نظر ولا يبعد الاحتمال الثانى قياسا على ما ذكرنا فى التمسيد اى مبنى على التخفيف وقوله ولا يبعد الاحتمال الثانى اى يأتى بالتشهد وما يتبعه من الافاظ المطلوبة بعده ولا يقتصر على الواجب فقط فيما يظهر بل لو قدر على التمسيد جالسا ==

== ولم يقدر على المندوبة الاقامتها قياسا ما مر عن ابن الرفعة فيما لو عجز عن السجدة من انه يجلس اقرأها ثم يقوم لركوع
ان يقوم هنا بعد التشهد لا لادعية المطلوبة ثم يجلس للسلام وبني ما لو عجز عن القعود وقدر على القيام والاضطجاع فهل يقدم
القول أو الثاني فيه نظر والاقرب تقديم القيام لان فيه قعودا وازيادة قياسا على ما لو عجز عن الجلوس بين السجدين وقدر على
ما ذكر (قوله اي النبي) ولا يضر زيادة يقبل ايها كما ذكره حج في فصل تبطل بالنطق بغيرين وعبارته وافتى بعضهم بابطال
زيادة يقبل ايها النبي في التشهد أخذنا بظاهر كلامهم هنا لكنه بعيد لانه ليس اجنبيا عن الذكر بل يعد منه ومن ثم انقضى شيخنا
بانه لا يبطل به اه وأقره سمع عليه وقوله لا يبطل ان اي وان كان عامدا عالما (قوله والمصنف مثبت) ظاهره في الكل وعبارة
حج قال في المجموع ولورود اسقاط الصلوات قال غيره والطيبات اه وظاهره ان النووي لم ينقل اسقاط الطيبات (قوله
أفضل من تنكيره) فضيته انه لو ترك ٢٩٢ اللام والتنوين معا ضرر في حج مانصه اذا ترك تشديد النبي ضرر

بخلاف حذف تنوين سلام فانه
مجرد لحن غير مغير للمعنى اه
وفيه نظر لان ما ذكره ليس من
اللعن بل هو من حذف بعض
الحروف وذلك لافرق فيه بين
المغير وغيره لان التنوين حرف
في الكلمة المذكورة والعبرة
باللغة بمثل ذلك ثم الخط كما هو
ظاهر اللهم الا ان يستثنى
التنوين ويحتاج اتوجه واضح
اه سم في شرح الغاية بالمعنى
ونقل بالدرس عن شيخنا الزايد
الجزم بالاطلاق في هذه الصورة
فلا يراجع ويؤخذ من عموم
حاشيته حيث قال وقضية كلام
الانوار ان يراعى هنا التشديد
وعدم الابدال وغيرها ما نظير
ما مر في الفاتحة اقول وقد يوجه

ابن عباس ورواية ابن مسعود التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك اي النبي
ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين شهدان لا اله الا الله واشهدان
محمد عبده ورسوله (واقوله التحيات لله سلام عليك اي النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا
وعلى عباد الله الصالحين شهدان لا اله الا الله واشهدان محمد رسول الله) لورود اسقاط
المباركات وما يليها في بعض الروايات وما قيل من ان اسقاط المباركات مسلم ثبت
الاسقاط في رواية الصحابين واما الصلوات والطيبات فلم يرد اسقاطهما في شيء من
التشهادات التي ذكرها وصرح الراعي بعدم ورود حذفهما او عل الجواز بتبعيتهما
للتحيات وجعل ضابط جواز الحذف احدا من اما الاسقاط في رواية واما التبعية يرد
باحتمال سقوطها في غير الروايات التي ذكرها وان الراعي ناف والمصنف مثبت والمأني
مقدم على القول وتعرف السلام أفضل من تنكيره كما قاله المصنف لكثرة في الاخبار
وكلام الشافعي وزيادته موافقة التحليل ولا تستحب التسمية اول التشهد في الاصح
والحديث فيه ضعيف والتحيات جمع تحية ما يحى به من سلام وغيره والقصد بذلك الغناء
على الله تعالى بانه مالك لجميع التحيات من خلقه وجعلت لان كل ملك كان له تحية مروفة
يحى بها ومعنى المباركات التاميات والصلوات الصلوات الخمس وقيل غير ذلك والسلام
قيل معناه اسم السلام أي اسم الله عليك وقيل غير ذلك وعلمنا أي الحاضرين من امام
ومقتدوم لا تسبوا وغيرهم والعباد جمع عبد والصالحين جمع صالح وهو القائم بما عليه من

ما قاله حج من جواز حذف التنوين وان كان ثابتا في الوصل لكنه يسقط وقفا وصل بعض
الكلمات ببعض لا يجب فذلك دليل على عدم اعتباره فاسقاطه في الوصل ليس بلحن مغير للمعنى ولا فيه اسقاط حرف لازم في
الحالين وقياس ما أتى عن سم على منهج في الثاني عشر من ان الجمع بين اللام والتنوين لا يضر في سلام التحليل عدم الضرر هنا
أي بالجمع بينهما (قوله ولا تستحب التسمية اول التشهد) عبارة حج ولا يسن اوبه بسم الله وبالله قبل والخبر فيه ضعيف اه (قوله
بانه مالك لجميع التحيات من خلقه) أي مما فيه تعظيم نبرع الخلق بذلك ما لو اعتادوا نوعا منها بآمنه في الشرع ككشف العورة
والطواف بالبيت عريانا (قوله الصلوات الخمس) أي في الصلوات الخمس (قوله وقيل غير ذلك) منه كل صلاة وقيل الرحمة وقيل الدعاء
وقيل المراد بها الاعمال الصالحة للثناء على الله تعالى اه عمرة (قوله أي اسم الله عليك) أي من حيث البركة والرحمة فكأنه
قبل بركة هذا الاسم محيطة بك

(قوله وحقوق عبادته الخ) أي فن ترك صلاة واحدة فقد ظلم النبي صلى الله عليه وسلم وجب عباد الله الصالحين منع ما وجب لهم من السلام عليهم ويبعض الهوامش أن هذا معنى خاص له ومعناه العام المسلم وهو المراد هنا اه وقد يقال بل الظاهر مافي الأصل لأنه إذا أريد عموم المسلمين يقتضي طلب الدعاء للعصاة وهو غير لائق في مقام طلب الدعاء (قوله والرسول مبلغ خبر مرسله) قضيته بعد الأمر وقبل التبليغ ليس رسولاً وتعريفهم الرسول بأنه إنسان أوحى إليه بشرع وأمر بتبليغة يقتضي خلافه إلا أن يؤول قوله مبلغ بأن المراد من شأنه التبليغ أو بأن ذلك نفسه ليس للرسول بالمعنى اللغوي أو نحوه (قوله الثابت في ذلك) أي في تشهده صلى الله عليه وسلم (قوله ثلاث كيفيات) ٢٩٣ أي في تشهده صلى الله عليه وسلم وانظر

ما كان يقول صلى الله عليه وسلم في التشهد إذا صلى على نفسه ثم رأيت في تحرير العزيرين للعافظ العسقلاني ما نصه قوله يعني العزيرين أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول في تشهده أشهد أني رسول الله كذا قال ولا أصل لذلك بل الفاظ التشهد متواترة عنه أنه كان يقول أشهد أن محمداً رسول الله أو عبده ورسوله اه وبعبارة حج في الإذعان نصها ونقل عنه في تشهد الصلاة أنه كان يأتي بأحدهما تارة وبالأخرى على ما يأتي ثم اه وبعبارة هنا ووقع في الرافعي أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول في تشهده وأشهد أني رسول الله وردوه بأن الأصح خلافه اه ومنه يعلم أنه صحيح خلاف ما نقل في

حقوق الله تعالى وحقوق عبادته والرسول مبلغ خبر مرسله ولا يشترط ترتيب التشهد كما اقتضاه كلام المصنف حيث لم يغير معناه فان غير لم يصح وتبطل صلاته ان تعمدت أما موالاته فشرط كما في التهمة وقال ابن الرفعة أنه قياس ما مر في قراءة الناجحة وافق به الوالد رحمه الله تعالى (وقيل يحذف وبركاته) للغنى عنه بركة الله (وقيل) يحذف (الصالحين) للاستغناء عنه بإضافة العباد إلى الله تعالى لأنصرافه للصالحين وما اعترض به الباقي على المصنف من أن ما صححه هنا في أقل التشهد من النظة وبركاته يخالف قوله من أنه لو تشهد بتشهد ابن مسعود أو غيره جازاً فلا يس في تشهد عمر وبركاته رد بأن المراد به أنه لو تشهد بتشهد عمر بكلمة أجزأه فما كونه يحذف بعض تشهد عمر اعتماداً على أنه ليس في تشهد غيره ويحذف وبركاته لأنها ليست في تشهد عمر فقد لا يكفي لأنه لم يأت بالتشهد على حاله من الكيفية المروية (وقيل) يقول وان محمداً رسوله (بدل واشهد إلى الخ لأنه يؤدي معناه وأشار المصنف لما قاله الرافعي من أن القول بإسقاط تشهد الثانية ضعيف لكونها ثابتة في صحيح مسلم بقوله (قلت الأصح) يقول (وان محمداً رسول الله وثبت في صحيح مسلم والله أعلم) وقول السارح الكن باللفظ وان محمداً عبده ورسوله فالمراد إسقاط تشهد وأشار به إلى رد اعتراض الأسنوي من أن الثابت في ذلك ثلاث كيفيات أحداها وأشهد أن محمداً عبده ورسوله رواه الشيخان من حديث ابن مسعود الثانية وأشهد أن محمداً رسول الله رواه مسلم الثالثة وان محمداً عبده ورسوله بإسقاط تشهد أيضاً كما رواه مسلم من رواية أبي موسى فليس ما قاله واحداً من الثلاثة لأن الإسقاط انما ورد مع زيادة العبد انتهى وأما الذي ادعى أن الصواب أجزاء وان محمداً رسوله المشهورة في تشهد ابن مسعود باللفظ عبده ورسوله وقد حكوا الإجماع على جواز التشهد بالروايات كلها ولا علم أحد الشتره لفظة عبده انتهى وهذا هو المعتمد كما أفاده الوالد رحمه الله تعالى لما ذكر واستفيد من كلام

٥٠ به ل

الإذان بل أشار إلى التوقف فيما نقل في الإذان بقوله على ما يأتي ثم (قوله فليس ما قاله) أي المصنف (قوله وهذا) أي ما أفاده الذي ادعى من أن الصواب أجزاء وان محمداً رسوله ويستفاد من هذا مع قول المتن قلت الأصح وان محمداً رسول الله الخ ومع ما نقله من رواية مسلم عن أبي موسى من أجزاء وان محمداً عبده ورسوله أن الصيغ المجزئة بدون تشهد ثلاث ويستفاد أجزاءها مع تشهد بالطريق الأول فتصير الصور المجزئة مستأجرة شخفاً الزيادة والحاصل أنه يكفي وأشهد أن محمداً رسول الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله وأشهد أن محمداً رسول الله وان محمداً عبده ورسوله وان محمداً رسول الله على مافي أصل الروضة وذكر الواو بين الشهادتين لا بد منه (قوله واستفيد من كلام المصنف) أي حيث جعل سلام من الأقل

(قوله ان الافضل تعريف السلام) تقدم له التصريح به قريبا وذكره هنا لبيان أنه يفهم من كلام المصنف (قوله ويفرق بينهما) أي بين التشهد وسلام التحلل (قوله فدل على عدم التقييد بلفظ محمد) أي بل يتجاوز إلى غيره مما يأتي من قوله على رسوله وعلى النبي لا مطاها خلافا لما قد تقدم هذه العبارة (قوله قد حصل بقوله السلام عليكم) عبارة المناوئ في شرعه الكبير على الجوامع عند قوله صلى الله عليه وسلم يا رجل كسب ما لا من لال فأطعم نفسه وكساهما فن ذر من خلق الله فأنه له زكاة ويا رجل لم تكن له صدقة فليقل في دعائه اللهم صل على محمد عبدك ورسولك وصل على المؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات فأنه له زكاة مانصه واقتصره على الصلاة لا يؤخذ بأنه لا يضم إليه السلام فيه كبر على من ذكره الافراد ونعم ما ذهب إليه البعض من تخصيص الكراهة بغير ما ورد فيه الافراد بخصوصه كما عرفت في نفسه بل تستصر على الوارد اهـ ويؤخذ منه عدم من السلام في صلاة الجنائز لعدم ورودها وقوله لم تكن له صدقة لعل المراد لم توجد له صدقة لعدم تسريها لغيره حتى تكون صلواته زكاة أي طهارة ومداحه ٢٩٤ ثم الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم لا يتخلو فاعلم ان الثواب (قوله فيمكن

صلى الله على محمد) ظاهره وان لم يتو بذلك الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم أي لانها مصرية وله لكن في شرح حج على الارشاد لو قال الصلاة على محمد يجزئ ان نوى به الدعاء اهـ وعليه فاعلم الفرق ان صلى الله على محمد وردت للانشاء في كلام الشارع في القنوت وكثر استعمالها في الانشاء في لسان صلاة الشرع في التشهد وغيره وأما الصلاة على محمد فهي خبرية لنظا ولم يكثر استعمالها في الشرع في غيره فاحتج في الاكتفاء بها إلى قصد الدعاء رقياء اجزاء الصلاة على

المصنف ان الافضل تعريف السلام وأنه لا يجوز ابدال النظم من هذا الاقل ولو عراده كالنبي بالرسول وعكسه ومحمد باحد وغيره ويفرق بينهما ما بين ما يأتي في محمد في الصلاة عليه بان الناطقها الواردة كثر فيها الاختلاف الروايات فدل على عدم التقييد بالنظم محمد فيها بخلاف انظر الصلاة لما فهم من الخصوصية التي لا توجد في مرادها ومن ثم اختصر بها الاتيان صلى الله عليه وسلم عليهم (واقل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وآله) حيث قيل بوجوب الصلاة على الآل في التشهد الا سراً وباستحبابهم في الأول على رأى من جرح فيها أو باستحبابهم في الآخر على الرابع (اللهم صل على محمد وآله) لا يقال لم يأت بما في آية صلوا عليه وسلموا تسليماً أفيها السلام ولم يأت به لانا نقول قد حصل بقوله السلام عليكم إلى آخره ولا يتعين ما تشره فيمكن صلى الله على محمد وعلى رسوله وعلى النبي دون احداً وعليه أما الخطبة فيجوز فيها وصل على النبي صلى الله عليه وسلم وآله والخامس أو العاقل أو البشير أو النذير ولا يجزئ ذلك هنا كما يشير إليه قوله الله لا يمكن احداً بغيره بينها وبين الناطقة بأنه يطالب فيها مزيد الاحتياط فلم يفتقر هنا ما فيه نوع ايهام بخلاف الخطبة فانها أوسع من الصلاة وشروطها مشروط التشهد كافي الانوار وقضية وجوب مراعاة التشديد هنا وعدم الابدال وغيرها انظر ما مر في الفاتحة ثم في النبي لغتان الهمز

النبي وعلى رسوله حيث قصد بهما الدعاء وظاهر كلام الشارع انه لا يمكن أصلي على محمد ولو قيل بالاكتفاء به والتشديد لم يكن بعيداً فليراجع (قوله وعلى روله) ظاهره ان المجزئ هذا اللفظ وأنه لو قال على الرسول لم يكف ولعله غير مراد وأن المدار على هذه الحروف أي صيغة اتفقت لكن قديهم قول الشارع أما الخطبة فيجوز فيها وصل على النبي صلى الله عليه وسلم وآله لا يجزئ ذلك هنا ان التعبير بالتصغير قد يذهبنا بخلاف الرسول ونحوه فانه ان قال على الرسول كالمسئل لا يمكن (قوله وشروطها) أي الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (قوله شروط التشهد) قضية انه لو عكس الترتيب كأن قال على محمد اللهم صل لم يضر وهو ظاهر (قوله وعدم الابدال وغيرهما) يتأمل وجه كون ما ذكر قضية فان المسئلة قد ادمنه انه يعتبر في الصلاة على النبي ما يعتبر في التشهد ولا يلزم مما ذكر ان التشهد كالفاتحة فليأمل ثم رأيت في سمع عن منسج مانصه وفي الانوار وشروط التشهد رعاية الكلمات والحروف والتشديدات والاعراب الخلل ان تركه والموا لا والفاظ المخصوصة وسمع النفس كالفاتحة اهـ وعليه فيمكن سق العبارة ان يقول بعد قوله شروطها مشروط التشهد وقد قال في التشهد يشترط مراعاة تشديده وقضيته الخ واسقاط قوله نظير ما مر الخ وبه لم من قول الشارع وعدم الابدال أنه لو ابدل ناسن قوله السلام عليكم والكاد من قوله

السلام عليك بالاسم الظاهر كان قال السلام على محمد وأبذل الالف من علينا بالهاء كما يتبع من بعض العوام بالفظ السلام عليه لم يكن وان كان قريب عهد بالسلام ثم ان أعاده على الصواب اسقرت صلته على الصحة وان لم يتدارك حتى سلم وطال الفصل وجب الاستئناف (قوله لا تر كهما معا) ومنه السلام عليك اي النبي يسكون الياء مخففة وصل أو وقف فيضرب عاميا كان أو غير ثم ان أعاده على الصواب اكتفى به وبالطبع صلته بالسلام ان تعمد أو سلم ناسيا وطال الفصل (قوله انه لو اظهر النون الخ) قياسه انه لو اظهر التنوين المدغم في الراء في وأن محمد رسول الله بطل فان الادغام في كل منهما في كلتين هذا وفي ذلك نظر لان الاظهار لا يزيد على اللحن الذي لا يغير المعنى خصوصا وقد جوز بعض القراء الاظهار في مثل ذلك قال ابن الجزري في باب احكام النون الساكنة والتنوين مانصه وخبر البيهقي الادغام والاظهار فيهما أي النون والتنوين عندهما أي عند اللام والراء الخ اه وأما قوله لان محل ذلك الخ فجوابه انه لم يترك هذا حرف فان قلت فانت صفة قلنا وفانت في اللحن الذي لا يغير مع ان ههنا رجوعا للاصل وفيه استتلال الحرفين فهو مقابل ٣٩٥ فوات تلك الصفة فليست أم السلام

على ج (قوله لا يبعد) سجد (قوله اذ ليس فيه تغيير للمعنى) ولا يحرم الا ما يغيره وعليه فلو اتى بياء في اللهم صل بسبب الاشباع للحركة لم يحرم ولم يبطل لعدم تغيير المعنى وبقرق بينه وبين قراءة الفاتحة بل بينه وبين مطلق القرآن حيث حرم فيه اللحن مطلقا بأن اتبعه دنا بالفاظ القرآن خارج الصلاة فوجب التعبد فيه بخصوص ما نزل عليه بخلاف هذا (قوله انك حميد مجيد) قال في شرح البهجة الكبير مانصه وفي الاذكار وغيره الافضل ان يقول اللهم

والتشديد فيجوز كل منهما لا تر كهما معا ويؤخذ مما تقر في التشديد انه لو اظهر النون المدغمة في اللام في أن لاله ابطل لانه كشدته منه نظير ما يقال في الرحمن باظهار ال فرغم عدم ابطاله لانه لحن غير مغير للمعنى ليس بصحيح اذ محمل ذلك حيث لم يكن فيه ترك حرف والشدته بمنزلة الحرف كما صرحوا به نعم لا يبعد عذر الجاهل بذلك لظفائه كثيرا وقول ابن كين ان قبحه لا م رسول الله من عارف منه مدحرام مبطل ومن جاهل حرام غير مبطل ان لم يمكنه التعلم والابطال في غير محله اذ ليس فيه تغيير للمعنى فلا حرمه ولومع العمود والعلم نعم لو نوى العالم الوضعية ولم يضر غير ابطال لئساد المعنى حينئذ (والزيادة) على ما ذكر (الى حميد مجيد) كما في الروضة تعالى والوارد وهي وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد والافضل الاتيان بالفظ السيادة كما قاله ابن ظهير وصرح به جمع وبه أفنى الشارح لان فيه الاتيان بما أمرنا به وزيادة الاخبار بالواقع الذي هو أدب فهو أفضل من تركه وان تردد في أفضليته الاسوي وأما حديث لا تسبذ وفي الصلاة فباطل لأصله كما قاله بعض متأخري الحفاظ وقول الطوسي انها مبطله غلط وآل ابراهيم اسمعيل وامحق وأولادهما كما قاله الرخخشمري وخص ابراهيم بالذ كر لان الصلاة من الله هي الرحمة

صل على محمد عبدك ورسولك النبي الامي وعلى آل محمد وازواجه وذريته كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد النبي الامي وعلى آل محمد وازواجه وذريته كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم في العالمين انك حميد مجيد اه (قوله لان فيه الاتيان الخ) يؤخذ من هذا ان الاتيان بالفظ السيادة في الاذان وهو ظاهر لان المقصود تعظيمه صلى الله عليه وسلم بوصف السيادة حيث ذكر لا يقال لم يرد وصفه بالسيادة في الاذان لانه يقول كذلك هنا وانما طالب وصفه بها للتشريف وهو يقتضي العموم في جميع المواضع التي يذكر فيها اسمه عليه الصلاة والسلام (قوله اسمعيل وامحق راو لادهما) لعل المراد اولادهما بلا واسطة أو ذريتهما مطلقا لكن بالجل على المؤمنين منهم ثم ظاهر كلامه أنه ليس لابراهيم من الاولاد الا اسمعيل وامحق وليس كذلك بل له اولاد عدة في شرح المناوي على الجامع عند قوله صلى الله عليه وسلم ان الله اصطفى كافة الخ مانصه وفي الروض الافر كان لابراهيم ستة اولاد سوى اسمعيل وامحق ثم قال وكانوا أي اولاد ابراهيم ثلاثة عشر اه وعليه فيكون منهم ثمانية ذكور الستة المذكورون واسمعيل وامحق وخمس اناث لكن عبارة تاريخ ابن كثير ذكر اولاد ابراهيم الخليل أول من ولده اسمعيل من هاجر القبطية المصرية ثم ولده امحق من سارة بنت عمه ثم تزوج بعده هاجر فله ابنتان بقطن الكنعانية فولدت له

= ستة أولاد وهم مقيان وزمران وسرج بالحليم ونقشان ونسق ولم يسم السادس ثم تزوج بعدها بجون بنت أهين فولدت له خمسة كيسان وسورج وأمير ولوطان وبانت هكذا ذكره السهيلي في التعريف والاعلام اه وفي القاموس وفروخ كتور أخو اسمعيل واهق أبو العجم الذين في وسط البلاد اه وفي شرح مسلم للنووي لمجوه اه وهو صريح في أن أولاده كلهم ذكور فراجع (قوله ولم يجمع الرحمة) ٣٩٦ اى في اللفظ (قوله عليكم أهل البيت الخ) ويدل كما قال الاسنوى على أن الإشارة

لهذه الآية اتفاق آخرها مع آخر التشهد في قوله حميد مجيد اه سم على ج (قوله على الآخرين) هم اقول له اطلب له صلى الله عليه وسلم الخ وقوله أو التشييم عائد لقوله الخ (قوله بآرحت) عبارة ج بآرحت ومثله في الخطيب (قوله أوقات التشهد) أى الركنية من ليل أو نهار وهو يستلزم عمومها في جميع مواضعها (قوله لان المراد بها) أى الرحمة المطلوبة (قوله المارة أول الكتاب) أى وهى الانعام أو ارادته (قوله والداعى) عطف على قوله له (قوله وكذا يسن الدعاء) ظاهره ولولا ما من غير محصورين أو محصورين لم يرضوا بالتطويل ويصرح به ما يأتى من قوله ان لا يزيد امام من مر على التشهد فانه جعل المنهى عنه الزيادة على التشهد فاذا ان الدعاء بقدر التشهد للإمام ليس متباعاً بل هو سنة ثم رأيت في ج على الارشاد ما يصرح بذلك وبعبارة ويسن الجمع بينها اى الاذكار والادعية هنا وفي غيرهما يسن غير المنفردان

ولم يجمع الرحمة والبركة للنبي غيره قال تعالى رحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت انه حميد مجيد فسأل الله سبحانه وتعالى عليه الصلاة والسلام اعطاء ما تضمنته هذه الآية مما سبق اعطاؤه لآبراهيم أو لطلب له صلى الله عليه وسلم وآله وليسوا بأنبياء منازل إبراهيم وآله الانبياء أو التشييم عائد لقوله وعلى آل محمد فقط ولا يشك على الآخرين ان غير الانبياء لا يساو بهم مطلقاً لاننا نقول مرادنا بالمساواة على القول بعصاها بان النسبة لهذا الفرد بخصوصه انما هو بطريق التبعية له صلى الله عليه وسلم ولا مانع من ذلك قال في الاذكار تبعاً للصبيد لاني وزيادة وارحم محمد وآل محمد بآرحت على إبراهيم بدعة واعترض بروردها في عدة أحاديث صحح الحاكم بعضها منها وترحم على محمد وردده بعض محدثي أهل الحديث بأن ما وقع للحاكم وهم وبانها وان كانت ضعيفة لكنها شديدة الضعف فلا يعمل بها ويؤيده قول أبي زرعة وهو من أئمة الثن بعد أن ساق تلك الأحاديث وبين ضعفها وان عمل المنع أرجح لضعف الأحاديث في ذلك أى لشدة ضعفها وبما تقرر وعلم ان سبب الانكار كون الدعاء بالرحمة لم يرد هنا من طريق يعتد به والمباين باب اتباع لما قاله ابن عبد البر وغيره من أنه لا يدعى له صلى الله عليه وسلم باللفظ الرحمة فان أراد الناس امتناع ذلك مطلقاً فلا حديث الصحيحة صريحة في رده فقد صح في سائر أوقات التشهد السلام عليك أيهم النبي ورحمة الله وبركاته وصح انه صلى الله عليه وسلم أقر من قال ارحمى وارحم محمد ولم يشكر عليه سوى قوله ولا ترحم معنا أحد ولا يتوهم من كونه عليه السلام عين الرحمة فكيف يدعى له بها الان المراد بها في حقه تعالى غايته المارة أول الكتاب وهو صلى الله عليه وسلم أجزل الخلق حظاً منها ورحمته لا يمنع طلبه كالمسألة والوسيلة والمقام المحمود ونظر المساقية من عود الفائدة له صلى الله عليه وسلم بزيادة ترقبه التي لانهاية لها والداعى بزيادة ثوابه على ذلك (سنة في) التشهد (الآخر) بخلاف الاول فلا تنس فيه كما لا تنس فيه الصلاة على الائمة على التحفيف وسواء في ذلك المنفرد والامام ولو لمحصورين لم يرضوا بالتطويل خلافاً للاذن (وكذا) يسن (الدعاء بعده) اى التشهد الا آخرها شام من ديني أو ديني كاللهم ارزقني جارية حسنة مثلاً اذا قعد أحدكم في الصلاة فليقل الصلوات لله الى آخرها ثم لا يتخير من المسألة ما شاء أو ما أحب رواه مسلم وروى البخاري ثم لا يتخير من الدعاء أعجبه اليه فيدعوه بل نقل عن مقتضى النص كراهة تركه ولو دعاه بما يحفظ وبطلت صلاته كافي الشامل ثم محل طلب ما زاد على الواجب

يكون الدعاء هنا أقل من أقل التشهد والصلاة اه (قوله كاللهم ارزقني جارية حسنة) زاد ج وقال جمع انه بالاول مالم سنة وبالثاني صباح اه وخص الجارية الحسنة بالذكور ادعى من قال ان طلبه مبطل (قوله ولو دعاه بما يحفظ) وليس من الدعاء المحظور ما يقع من الأئمة في القنوت من قولهم أعلك اللهم من بقى علينا واعندى ونحو ذلك أما أولاً فله قدم تعيين

== المدعو عليه فاشبهه لعن الفاسقين والظالمين وقد صرحوا بجواز هذه الأولى منه لأن الدعاء به دون اللعنة وأما ثانياً فلأن الظالم المعتدى بجور الدعاء عليه ولو بسوء الخاتمة * (فرع) * وقع السؤال عن شخص خيبت له نفسه القاصرة انعكاس الزمن وإن من اراد ان يدعو على شخص يدعوه لينعم كس الحال ويحصل مقصوده من ايصال الضرر للمدعوه وفعل ذلك في الصلاة معتقدا له وقاصدا له هل تبطل صلاته بذلك ام لا والجواب عنه ان الظاهر البطلان به لانه حينئذ دعاء مجرم وذلك لانه استعمال اللفظ الدال على طلب شيء في طلب ضده وهو من المجاز كاطلاق السماء على الارض فاذا قال هذا اللهم ارحم فلانا قاصدا ما تقدم كان بمنزلة اللهم لا ترجمه فنيبه له فانه دقيق قل ان يوجد وقال سم على ابي ثجاج قبيل كتاب الطهارة فائدة وقد يكون أي الدعاء حراما ومنه طلب مستحيل عقلا أو عادة الالتجور على وطاب نفى مادل الشرع على ثبوته وثبوت مادل على نفيه ومن ذلك اللهم اغفر لجميع المسلمين جميع ذنوبهم لدلالة الاحاديث الصحيحة على أنه لا بد من تعذيب طائفة منهم بمختلف نحو اللهم اغفر للمسلمين أو لجميع المسلمين ذنوبهم على الاوجه اصدقه بغفران بعض الذنوب للكل أو البعض فلا منافاة فيه للخصوص وثوقف بعضهم في جواز الدعاء على الظالم بائنة في دينه وسوء الخاتمة ونهض بعضهم على ان محمل المنع من ذلك في غير النظام المقرره ما هو فيجوز واختلنوا في جواز سؤال العصاة والوجه كما قال بعضهم أنه ان قصد التوق عن جميع المعاصي والردائل في جميع الاقوال امتنع لانه سؤال مقام النبوة والتكهن من الشيطان والخاص من أفعال السوء فهذا لا بأس به ويبيح الكلام في حال الاطلاق والتجبه عندي الجواز اذ لم تعينه للعقدور واحتماله الوجه الجائز وقد يكون كثيرا كالدعاء بالمغفرة ان مات كافرا او قد يكون مكروها ومنه كما قال الزركشي الدعاء في كنيسة ٣٩٧ وحمام ومحل نجاسة وقدر رعب

الم يضق وقت الجمعة فان ضاق عن الزيادة عليه فالوجه عدم الاتيان بها قال بعضهم وفي غير الجمعة احتمال اه والوجه انه يأتي بمباديل ما مر في المدح واكثر بقوله بعده عن التثنية الاول فيمكره الدعاء فيه ابانته على التخفيف ومحل ذلك في الامام والمنفرد اما المسبوق اذا ادرك ركعتين من الرباعية فانه يشهد مع الامام تشهد الاخير وهو اول للمأموم فلا يكره الدعاء فيه بل يستحب والاشبه في الموافق انه لو كان الامام يطيل

ومعصية كالا سواق انتهى يغاب وقوع العقود والايان الفاسدة فيها والدعاء على نفسه أو ماله أو ولده أو خادمه وفي اطلاق عدم جواز الدعاء على الولد والخادم نظر ويجوز الدعاء للكافر بنحو

صحة البدن والهداية واختلنوا في جواز التأمين على دعائه ويجرم لعن المسلم المتصوّل ويجوز ان أصحاب الاوصاف المذمومة كالفاسيقين والمصورين وأما لعن المعين من كافرا أو فاسق قضية ظواهر الاحاديث الجواز وأشار الغزالي الى تحريره الامن علم موته على الكفر وكالا انسان في تحريره لعنه بقية الحيوانات وخرج بالدعاء المظهور المكروه فلا تبطل به الصلاة سم وقوله وقد يكون ينبغي ان يتأمل كونه كفرا بل مجرد كونه حراما فانه قال في شرحه الكبير على الورقات يجوز مغفرة ما عدا الشرك للكافر ثم قضية كلامهم في الجنائز حرمة الدعاء للكافر بالمغفرة وقوله وحمام قضية انه لو وضأ أو اغتسل في الحمام كره له أدعية الوضوء وقوله ومحل قد يشكل عليه طلب بسم الله اللهم اني أعوذ بك من الخبيث الخ عند دخول الخلا اللهم الآن يقال هذا ونحوه مستثنى فليراجع وان قوله وقد يكون كفرا محمول على طلب مغفرة شرك الممنوعة بنص قوله تعالى ان الله لا يغفر ان يشرك به ومع ذلك في كونه ذلك بمجرد كفراشي وقوله وفي اطلاق عدم جواز الدعاء على الولد الخ المراد جواز استوى الطرفين وهو الاباحة فلا ياتي ما تقدم من أنه مكروه لا حرام وينبغي انه اذا قصد بذلك تأديبه وغاب على ظنه افادته جاز كضربه بل أولى والا كره وقوله واختلنوا في جواز التأمين على دعائه وينبغي حرمة لما فيه من تعظيمه وتخييل ان دعاءه مستجاب (قوله فالوجه عدم الاتيان بها) وقياس ذلك أنه لو ضاقت مدة الخلف عما يسع الزيادة لم يأت بها وهو واضح في النرض أمانى النقل فينبغي ان يقال ان قصد بالزيادة ابطاله وعدم البقاء فيه لم يجرم لان الخروج من النقل جائز والاحرم لاشغاله فيه بعبادة فاسدة (قوله والوجه انه يأتي بها) أي بالزيادة في غير الجمعة (قوله فلا يكره الدعاء له فيه) والمراد بالدعاء الصلاة على الآل وما بعده كما يصرح به ما يأتي عن سم

(قوله انه لا يكره الدعاء) ومنه الصلاة على الآل كما نقله سم عن ج عن افتاء الشهاب الرمي وعبارته لو فرغ المأموم من
 التشهد الاول والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم قبل فراغ الامام من له الاتيان بالصلاة على الآل وتواضعها كما أفتى به شيخنا
 الشهاب الرمي اه (قوله وهو المنقول عنه) عبارة ج المنقول منه هنا عنه الخ (قوله اللهم اني أعوذ بك من عذاب القبر)
 قال الشيخ عميرة قال في القوت هذا ما كد فقد صحح الامر به وأوجه قوم وأمر طائوس ابنه بالعادة تتركه وينبغي ان يختم به
 دعاء لقوله عليه الصلاة والسلام م ٣٩٨ واجعلهن آخر ما تقول اه سم على منهج (قوله ومن فتنة الحيا والممات)

يحتمل ان المراد بفتنة الممات
 الفتنة التي تحصل عند الاحتضار
 وأضافها للممات لانصافها به أو
 أن المراد بها ما يحصل بعد الموت
 كالفتنة التي تحصل عند سؤال
 المسكين وهذا أظهر لان ما يحصل
 عند الموت فتنة فتنة الحيا اه
 علمي عند قوله صلى الله عليه
 وسلم اللهم اني أعوذ بك من علم
 لا ينفع الخ يتصرف قليل (قوله
 ومن فتنة المسيح) واهه صاف بن
 سياد وكنيته أبو يوسف وهو
 يهودي اه مناوي كتابها مش
 صحيح (قوله والمغرم) أي ترك
 الطاعة (قوله أن لا يزيد امام من
 مر) أي أن لا يزيد الدعاء (قوله
 كونه) أي الدعاء وقوله أقل منها
 قال ج فان ساواها ما كره
 (قوله ما لم يحق وقوعه في سهو)
 ومثله امام من مر وظاهر ان
 الخلاف فيمن لم يسكن له انتظار
 فهو داخل ج (قوله أقل ما يأتي
 به) الاولى قدرتم رأيت في نسخة
 اسقاط شرط أقل وهي أولى (قوله)

التشهد الاول اما مثل اسائه أو غيره واهه المأموم سريعا انه لا يكره الدعاء ايضا بل
 يستحب الى ان يقوم امامه (وما توره) بالثلثة وهو المنقول عنه صلى الله عليه وسلم
 (افضل) من غيره لتخصيص الشارع عليه (ومنه) أي المأثور (اللهم اغفر لي ما قدمت
 وما أخرت الى آخره) وهو ما سررت وما علنت وما أسرقت وما أنت اعلم به مني أنت
 المقدم وأنت المؤخر له الا أنت واهه مسلم والمراد بالتأخير تأخيرها بالتسوية الى ما وقع لان
 المسألة تغتفر قبل الذنب محال فله التيسار يرى نقلا عن الاصحاب وربان الحال انما هو
 طلب مغفرته قبل وقوعه أما الطلب قبل وقوعه أن يغفر اذا وقع فلا استحالة فيه ومنه
 أيضا اللهم اني أعوذ بك من عذاب النيران ومن عذاب النار ومن فتنة الحيا والممات ومن
 فتنة المسيح أي بالهاء الملهمة على المعروف للرجال اللهم اني أعوذ بك من المأثم والمغرم
 اللهم اني ظلت تنسى ظلمنا كثيرا ولا يغفر الذنوب الا انت فاغفر لي مغفرة من عندك انك
 انت الغفور الرحيم (ويسن ان لا يزيد) امام من مر (على قدر التشهد والصلاة على النبي
 صلى الله عليه وسلم) ومنه نفي كلامه كاهله بدم طلب ترك المساواة والمقد كافي الروضة
 واصحابها وهو المنصوص في المم والمقتصر ان الأفضل بل كونه أقل منه ما كان زاد
 عليه الم يضر لكن يكره التطويل بغير رضامن مر وخروج بالامام غيره فله ان يطيل
 ماشاء ما لم يحق وقوعه في سهو ولم يسرح المعظم بالمراد هنا بقدر التشهد والصلاة
 على النبي صلى الله عليه وسلم هل هو أقلها أو اكملها ما والاشبه ان المراد أقل ما يأتي به
 منها فان اطالها ما طاله وان خذنها ما خذنها لانه تبع لهما (ومن عجز عنهما) أي
 الواجب في التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم أي عن النطق بهما بالعربية
 (ترجم) عنهم ما وجوبها لغة شاء اذا ايجاز فيهما وعليه التعلل كما مر لكن ان ضاق الوقت
 عن تعلم التشهد واحسن ذكر آخر اني به والاترجعه أما القادر فيمتنع عليه الترجمة وتبطل
 به الصلاة (ويترجم للدعاء) المندوب (والذكر المندوب) ندبا كقنوت وتكبير انتقال
 وتبجيل ركوع أو سجود (العاجز) السكونه معذور (لا القادر) لا تتقاه عذره (في الاصع)
 فيها حارسا على حيازة الفضيلة كما في الواجب والثاني يجوز ذلك للقادر ايضا للقيام غير

واحسن ذكر آخر اني به) أي ولا قضاء عليه حيث لم يمكنه التعلم قبل والاقضى لتقصيره (قوله والاترجعه) أي العربية
 ان تشهد عن الاتيان بالعربية (قوله ويترجم للدعاء) المأثور عنه صلى الله عليه وسلم في محل من الصلاة اه ج (قوله العاجز) فلا
 عجز عن الترجمة هل يسكت بقدر الادعة المطلوبة أولا فيه نظروسياتي في الابعاض انه اذا عجز عن الوقوف بتدبره في القنوت وسجس
 بتدبره في التشهد الاول وقياسه ان أدعية الركوع والسجود كذلك وانه اذا عجز عن ترجمة تكبيرة الاحرام وقف بتدبره ان لم
 يجلس ذكره والا فليذكره كما يؤخذ من قوله قبل لكن ان ضاق الوقت عن تعلم التشهد واحسن ذكره اني به الخ

(قوله المزيدي على المحرر المأثور) أي المنقول في ذلك المحل وإن لم يكن مندوباً بالمصوح، هذا المصلي كادعة الركوع والسجود
 لإمام غير المصوحين فإنها مأثورة في الجملة وليست مندوبة (قوله من أركانها السلام) قال الفقهاء في الحسن في السلام معنى
 وهو أنه كان مشغولاً عن الناس وقد أقبل عليهم اه ثم رأيت كلام المصنف يفتهم أن الواجب مرة واحدة وهو كذلك اه
 عمية وبصرح به قوله بعد توأ كذله الخ والدليل على أنه ركن لا شرط كونه جزءاً منها لا شرطاً إذا لشرط ما كان خارجاً عن المساهمة
 وقارن كل معتبر سواء كالاتقبال والطهارة بخلاف قراءة الفاتحة (قوله وتحليلها) أي تحليل ما حرم بها ويباح في غيرها
 (قوله السلام عليكم) أي ولو سكن الميم (قوله من يعود) أي في يعود (قوله وسدرة للقبلة) أي فلو انحرف به عمداً عما باطلت
 صلاته أو ناسياً أو جاهلاً فلا تبطل صلاته وهل يعتد بسأله حينئذ لم يذكره أو لا ويجب إعادته لآتيانه به بعد الانحراف في نفسه نظراً
 والأقرب الأول لما حيث اغتفرناه له وعذرفيه اعتد به فيه فلا تبطل به صلاته وعليه فلا يسجد للسهو لآتيانه صلاته وعلى الثاني
 يسجد ثم يعيد سلامه (قوله وكره عكسه) أي كأن يقول عليكم السلام (قوله لما لآتيانه) أي من قوله لآتيانه معناه (قوله
 والمواالة) ينبغي اعتبارها بما سبق في الفاتحة (قوله كالأحترار) يعني أن الاحتراز عن زيادة الخ شرط كان المواالة شرط
 (قوله يغير المعنى) قضية ذلك أنه لو جع بين ال والتين فقال السلام عليكم ٣٩٩ أو قال والسلام عليكم بزيادة أو في أوله

لم يضر لأن هذه الزيادة لا تغير
 المعنى وهذا هو الظاهر وفقاً للمر
 ويفرق بينه وبين عدم كفاية
 والله أكبر في تكبيرة الاحرام
 بزيادة الواو بأن السلام أوسع
 اه سم على منهج أي ولأن التحريم
 لم يتقدم ما يصلح إعطافه عليه
 بخلاف السلام (قوله ويشترط
 أن يسمع نفسه) أي فلو همس به
 بحيث لم يسمعه لم يعتد به فتجب
 إعادته وإن نوى الخروج من
 الصلاة بما فعله بطلت صلاته لأنه

العربية مقامها في أداء المعنى ومراعاة المندوب المزيدي على المحرر المأثور إذا اختلف فيه
 أما غير المأثور بان اخترع دعاء أو ذكر أتم ترجم عنهم ما بالجملة في الصلاة فإنه يحرم وتبطل
 به صلاته (الثاني عشر) من أركانها (السلام) لقوله صلى الله عليه وسلم وتحليلها التسمية
 (واقلة السلام عليكم) من يعود أو بدله وسدرة للقبلة للاتباع مع خبر صلوا كما رأيت في
 أصلي وكره عكسه ويجزئ لآتيانه معناه ولا يتقدح في إجزائه عدم ورود هذا كذا لما لآتيانه
 ولو جرد الصيغة وانما هي مقبولة والمولى لا يبين السلام عليكم شرط كالأحترار عن زيادة
 أو نقص يغير المعنى ويشترط أن يسمع نفسه وسبب أن في سجود السهو أنه لو قام لخامسة
 بعد تشهد في الرابعة ثم تذكر عادواجزاً تشهد في الثانية بالسلام من غير إعادته خلافاً
 للقاضي حيث اشترط إعادته في نظير ذلك يكون السلام عقب التشهد الذي هو ركن
 (والاصح جواز سلام عليكم) بالتين كافي التشهد إقامة للتين مقام الالف واللام
 (قلت الاصح المنصوص لا يجزيه والله أعلم) لعدم وروده هنا مع صحة الاحتادث بأنه

نوى الخروج قبل السلام (قوله من غير إعادته) أي التشهد (قوله حيث اشترط إعادته في نظير ذلك) أي من أنه لو صلى
 الطهور أربعاً وتشهد ثم فعل ستمه سهواً ثم تذكر عاداً التشهد ثم سلم ومن أنه لو شك في أنه سجد أولاً وتشهد ثم تذكر عاداً التشهد
 وسلم كذا يستفاد من شرح العباب وعبارته قال القاضي وإن يصدر عقب التشهد الذي هو ركن فلو صلى الطهور أربعاً ثم
 تشهد ثم شرع في الستة سهواً ثم تذكر بعد فراغها تشهد ثم سجد للسهو ثم سلم وهكذا لو شك في سجدة في الأخيرة فأتى بها
 ثم تذكر أنه كان فعلها فيستأنف التشهد وأنه لو قام لخامسة بعد تشهد في الرابعة ثم تذكر عادواجزاً تشهد اه
 من نسخة سقيمة وأطال الكلام في الروضة في سجود السهو بما رآه القاضي رحمه الله اه سم على ج * (رفع) *
 ظن مصلي فرض أنه في قفل فأكمل عليه لم يؤثر أي في الاعتداد بما فعله على المعتد وفارق ما مر في وضوء الاحتمياط بأن النية
 هنا نيت ابتداء على تغيير بخلافها ثم وليس قياس النقل مقام الفرض منحصراً في التشهد الأول وجلسة الاستراحة ولا ينافي
 ذلك قول التفتيح ضابطاً ما يأتى به الفرض بنية النقل أن تسبق نية تشمله ما ثم يأتي شيء من تلك العبادة ينوي به النقل
 ويسادف بقاء الفرض عليه لأن معنى ذلك السهول أن يكون ذلك النقل داخلًا كالفرض في معنى مطلق الصلاة بخلاف
 سجود التلاوة والسهو كما يأتي اه ج

(قوله والتعريف وغيره) أي غير ما ذكر وعادة حج وغيرهما وقال سم عليه تأمل مثاله وأما سويغ فهو الابتداء ومحج
الحال فنزوع التعريف اه أي وكذا العهد والجنس (قوله وان نظرقه) أي البطلان (قوله بغير الجاهل المَعذور) والمراد
بالمَعذور ههنا من يخفى عليه مثل ذلك وان كان بعيد العهد بالاسلام (قوله نعم ان نوى به السلام) أخرج الاطلاق اه سم على
حج وكذا الوشرك سيمه وبين غيره فلا يضر فيما يظهر وقوله اتجه اجزاؤه ومثله السلم بفتح السين واللام اه مؤلف وج ومثله
السلم بفتح السين وسكون اللام (قوله لامع ضمير الغيبة) أي كالسلام عليه أو عليهم اه سم على منهج أي أو عليين
(قوله بل تسحب عند ابتداء الاولى) أي وان عزيت بعد ذلك (قوله فان نوى قبل الاولى) أي قبل اشروع فيها وليس من
ذلك ما لو قصد في أثناء التشهد ان نوى الخروج ٤٠٠ عند ابتداء السلام لانه نوى فعل ما يطاق منه وقياس عدم البطلان

بأنه فعل ما يطاق قبل الشروع
فيه انه لو نوى في ابتداء التشهد
مثلا انه بعد فراغ التشهد نوى
الخروج قبل السلام عدم
البطلان ههنا لانه لم يشروع في
البطل (قوله من هذا) الاشارة
لتول المصنف والاصح انه لا يجب
الخ (قوله في أثناء صلاته) أي
صلاة نوى عشر وسلم قبل
العاشرة (قوله على بعض ما نوى)
أي وذلك متضمن لنية التقص
عساؤه (قوله وان فرق ظاهر)
أي بين عدم نية الخروج هنا
واعتباره في صلاة التمام التي
اقتصر فيها على بعض ما نواه
حيث فصل فيها بين قصد التمام
وعدمه ثم قضية ما ذكر اعتداد
ما قلته الامام وفي حج مانعه
وفيما ذكر في كلام الامام نظري عما
يدفعه أي كلام الامام انه لا يجوز
له التقص الابتدائية قبل فعله

صلى الله عليه وسلم كان يقول السلام عليكم وانما الجزاء في التشهد ولو روده فيه والتعويض
لا يتوهم مقامه في العموم والتعريف وغيره ومقتضى كلامه بطلان الصلاة وهو
الوجه وان نظرقه بعضهم لكن يظهر تقييده بغير الجاهل المَعذور ومثله السلم بكسر
اوله لانه يأتي معنى الصلح كما استوجهه الشيخ خلافا للأنوى نعم ان نوى به السلام اتجه
اجزاؤه لانه يأتي بمعنى ما نوى ذلك وتبطل ايضا بغيره سلامي او سلام الله عليكم
او عليكم او عليكم كالأصح ضمير الغيبة فلا تبطل به لانه دعاء لا خطاب فيه ولا يجوز (و) الاصح
(انه لا تجب لية الخروج) من الصلاة قياسا على سائر العبادات بل تسحب عند ابتداء
الاولى رعاية للتوكل بوجوبه فان نوى قبل الاولى بطلت صلته أو مع الثانية أو أثناء
الاولى فتم السنة ولا يضر تعيين غير صلته خطأ بخلافه عدم اخلاف الماني المهمات لما
فيه من ابطال ما هو فيه بنية الخروج عن غيره ومقابل الاصح تجب مع السلام ان يكون
الخروج كالدخول فيه وذكر الامام في صلاة التطوع أنه يستغنى من هذا مسئلة
واحدة وقال انه اذ يقف وهو انه لو سلم المتطوع في أثناء صلته قصد اتمامه فان قصد التحلل
وقد قصد الاقتصار على بعض ما نوى وان سلم عدول بقصد التحلل فقد حله الاثمة
على كلام عدمه يبطل فكأنهم يقولون لا بد من قصد التحلل في حق المتنزل الذي يريد
الاقتصار وان فرق ظاهر فان المتنزل المسلم في أثناء صلته يأتي بالتحلل عليه بنية
عقد ولا بد من قصدية فافهمه (وا كذا السلام عليكم ورحمة الله) لا اتباع ولا يس
وبركاته على المنصوص المتنزل لكنها ثبتت من عدة طرق ومن ثم اختار كغيرها
(مهرتين) وان تركه امامه كالمسبأ في لا اتباع واخبار التسليمة الواحدة ضعيفة أو
محتملة على بيان الجواز وقد يجزم السلام الثاني عند دعاء وض من مناف عقب الاولى

وحينئذ تبطل عنه المذكورة لان نية التقص مستغنية لسلامه الذي اراده ولا يوجب لنية أخرى ولعل مدة التلاوة الامام كحدث
هذه مبنية على انه لا يجب نية التقص قبل فعله اه (قوله السلام عليكم ورحمة الله) أي وبشرط ان يقصد بذلك الذكر والذكر
والاعلام والابتطال صلته اه سم على حج في فعل تبطل بالنطق الى آخره الآتي (قوله ولا يس وبركاته) قال حج الا في
الجماعة تقول سم عليه كذا قيل ويؤخذ من قول المصنف في الجملة كغيرها عدم زيادة وبركاته فيها أيضا اه (قوله على
المنصوص المتنزل) مع قدر (قوله وان تركه امامه) أي ما ذكر من فعل السلام مرتين بأن اقتصر على واحدة (قوله كالمسبأ) أي
في كلام المصنف قبيل الباب (قوله وقد يجزم السلام) أي مع صحة الصلاة كما هو ظاهر جلي (قوله عند دعاء وض من مناف) أي
الصلاة ومنه نحو بل صدره عن القبلة بين التسليمتين على ما يفيد هذا الكلام وقوله قبل وصدره للقبلة اذ لم يعتبره في غير الاولى

(قوله كحدث) أقول وجه الحرمة في هذه المسائل انه صار الى حالة لا تقبل هذه الصلاة المخصوصة فلا تقبل توابها اه سم
على حج (قوله وانكشف عورة) اي انكشف اصاب طلال الصلاة بأن طال الزمن مثلاً (قوله ان يفصل بينهما) اي بسكتة (قوله
ويسلم التسليتين الخ) وينبغي ان يصعد للسهول وان ما فعله يطل عمده فان قصد الثانية قبل الاولى بعد أجنبيًا وعبارة حج
بعد قول الشارح لم يحجب مانع من سلامه عن فرضه لانه أتى به على اعتقاد النقل فليس يجزئ للسهول ثم يسلم اه (قوله عينا وشمالا)
قال في شرح العباب بخلاف ما لو سلم ما عن يمينه أو عن يساره أو تلقاه وجهه فانه يكون تاركاً للسنة ولا يكره الاعلى ما يأتي عن
الجموع اه وبقي ما لو سلم الاول عن اليسار فهل يسن حينئذ جعل الثاني عن اليمين ينبغي نعم اه سم على حج أقول والاولى
خلافه فيأتي بالثانية عن يساره أيضا لانهم اهتموا بالمشروعة لها ففعلها عن يمينه تغيير للسنة المطلوبة فيها كما لو قطعت سبابتها
اليمين لا يشير بغيرها لان له هيئة مطلوبة فلا إشارة به تقوت ما طلب له من قبضها ٤٠١ ان كانت من اليمن ونشرها على النخعان

كانت من اليسرى وقول سم ولا
يكره الاعلى ما يأتي عن الجموع
اي في كلام حج بعد قول المصنف
وعندي لا يكره الى آخره من قوله
تنبية قدينا في سلمه الكراهة
ما نقل عن مجموع انه يكره ترك
سنة من سنن الصلاة الا ان يجمع
بأنه أطلق الكراهة على خلاف
الاولى أو مراده السنن المتأكدة
لنحو جريان خلاف في وجوبها
كما يأتي أواخر المبطلات بزيادة
اه وقول المجموع يكره ترك
سنة من سنن الصلاة مثله ما لو
اقتصر على واحدة أو مامه فانه
يجزئه والاولى جعلها عن يمينه
(قوله أما بصدرة فواجب)

كحدث وخروج وقت الجمعة وتخرق خف ونية إقامة وانكشف عورة وسقوط نجاسة
غيره موقوف على ما عليه وهي وان لم تكن جزأ من الصلاة الا انهم من توابها ومكملاتها
ومن ثم وقع لهم امرأة أنهم امنوا أخرى انها ليست منها وهو محمول على ما تقرر فلا تنافي
ويسن عند اتيانهم بها ان يفصل بينهما كما اقتضاء كلام العبادي في طبقاته عن
الشافعي رضي الله عنه وصرح به الغزالي في الاحياء ولو سلم الثانية على اعتقاده انه أتى
بالاولى وتبين خلافه لم تحجب ويسلم التسليتين كما أتى به الوالد رحمه الله تعالى
فيها للبعوى في فتاويه ويشارك ذلك حسان جالوسه بنية الاستراحة عن الجلوس بين
السجدتين بأن نية الصلاة لم تشمل التسليمة الثانية لانهم من لواحقها الامن نفسها واولها
لواحدت بينهما لم تبطل فصار كن نسي سجدة من صلاته ثم سجدة لاؤة وسهو فاشا
لا تقوم مقام تلك السجدة بخلاف جلسة الاستراحة فان نية الصلاة شاملة لهما وان
تكون الاولى (يمينًا أو) الاخرى (شمالًا) للاتباع (ملتفتًا) في التسليمة (الاولى) حتى
يرى خداه الايمن (فقط لا خداه) وفي التسليمة (الثانية) حتى يرى خداه (اليسرى) كذلك
ويسن ان يتدبى به وهو مستقبل بوجهه أما بصدرة فواجب (ناويا السلام) مرة الايمن
الاولى (على من عن يمينه) (مرة اليسار على من عن يساره) وبأيها ما شاء على محاذيه
(من ملائكة ومؤمنين انس وجن) سواء كان مؤمومًا أم امامًا أم المنفرد فيمؤى بهما

٥١ به ل وهذا علم من قوله قبل وصدرة للقبلة (قوله ناويا السلام الخ) انظر هل يشترط مع نية السلام على من ذكر أو الرد
نية سلام الصلاة حتى لو نوى مجرد السلام على من ذكر أو الرد ضرر للصارف وقد قالوا يشترط فقد اصراف ولا يشترط فيكون هذا
مستثنى من اشتراط فقد اصراف لوروده فيه ونظر والقلب الى الاشتراط أميل وهو الوجه ان شاء الله تعالى ثم قال في قوله أخرى
بعد وما تقدم من قولنا انه ينبغي اذا قصد بالسلام السلام على من عن يمينه أو يساره أن يتصدع ذلك سلام الصلاة والا كان
مصرفًا الخ ذكرته لم يقال الى انه لا يشترط ذلك اي وهو المعتدلان هذا ما مر به اه سم على منهج وقوله وهو الوجه
نقل مثله في حاشيته على حج واقصر عليه والاقرب ما مال اليه مر من عدم الاشتراط وبوجه عاقله حج من أنه لو علم من
عن يمينه بسلامه عليه لم يجب عليه الرد لانه لكونه مشروعا للتحال لم يصلح للامان في مكانه لم يوجد سلام منه على غيره وحيث كان
كذلك لم يصلح صارفا (قوله على من عن يمينه) اي ولو غير متصل ومع ذلك لا يجب على غير المصلي الرد عليه وان علم انه قصد به السلام
ثم رأيت حج قال مانعه ولو كان عن يمينه أو يساره غير متصل لم يلزمه الرد لانصرافه للتحال دون التأمين المقصود من السلام
الواجب رده ولو ان المصلي غير متأهل للخطاب ومن ثم لو سلم عليه لم يلزمه الرد بل يسن اي بعد فراغ الصلاة كما يأتي وقياسه نديه =

هذا أيضا اه اى حيث غلب على ظنه ذلك كان علمه من عادة باخباره له سابقا لا يقال بشكل على ذلك ما قاله فى الايمان من أنه لو حلف لا يكلم زيد افسلم عليه ولو من الصلاة حنت لا تاقول ذلك محله اذا قصد به وجهه وبه بخلاف ما هنا ولا يخص السلام بالخامس ين بل يعم كل من فى جهة عينه وان بعد والى آخر الدنيا وان اقتضى قول البهجة ونية الحضار بالتسليم فخصيصه بهم (فرع) استطردى وقع السؤال فى المدرس عن شخصين تلاقيا مع شخص واحد فسلم احدهما عليه فرد عليه ناويا به الرد على من سلم والابتداء على من لم يسلم فهل تسكتى هذه الصيغة عنهما أو لا لان فيها تشريكا بين فرض وهو الرد وسنة وهو الابتداء فيه نظرا قول والا قرب الا عفا بذلك ولا يضر انفسرك المذكور اخذ من قولهم فى المأمومين اذا تأسر سلام بعضهم عن بعض فبكل ينوى بكل تسليمة السلام ٤٠٢ على من لم يسلم عليه والرد على من سلم قوله وعلى من خلقه بايمه ماشاء

على الملائكة كفى الروضة وعلى مؤمنى الانس والجن (وينوى الامام) زيادة على ما تقدم (السلام على المقتدين) من عريضة بالاولى ومن عن يساره بالثانية وعلى من خلقه بأيمهما شاء (وهو الرد عليه) وعلى من سلم عليهم من المأمومين فينوي به من عن يمين الامام بالثانية ومن عن يساره بالاولى فان حاذاه قبل الاولى أو لى لانه قد اختلف فى الترجيح فى الثانية هل هو من الصلاة أم لا كما مر واستشكل كون الذى عن يمينه ينوى الرد عليه بالاولى لان الرد انما يكون بعد السلام والامام انما ينوى السلام على من على يساره بالثانية فكيف يرد عليه قبل ان يرد له واجب أن هذا مبنى على ان المأموم انما يرد على الاول مع فراغ الامام من التسليمين وهو الاصح فى شرح المذهب والتحقيق والاصل فى ذلك خبر البراء امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نسلم على أئمتنا وان يسلم بعضنا على بعض فى الصلاة واستشكل أيضا قولهم ينوى السلام على المقتدين بأنه لا معنى للنية فان الخطاب كاف فى الصرف اليهم فامعنى النية والصريح لاجتماع اليها كما لا يحتاج المسلم خارج الصلاة اذا سلم على قوم الى نية فى أداء السنة وأجيب عنه بأنه لما عارض ذلك فعل الصلاة احتاج الى نية بخلاف خارجها (الثالث عشر) من أركانها (ترتيب الاركان كما ذكرنا) فى عهدنا المشتمل على قرن النية بالتكبير وجعلهما مع القراءة فى القيام وجعل التشهد والصلاة والسلام فى القعود فالترتيب عند من أطلقه مراد فيما عدا ذلك ويمكن ان يقال بين النية والتكبير والقيام والقراءة والجلوس للتشهد ترتيبا لكن باعتبار الابتداء لا باعتبار الانتهاء لانه لا بد من تقديم القيام على القراءة والجلوس على التشهد وانحصار النية مع التكبير على ان تقديم الانتصاب على ابتداء التكبير الاحرام واستحسان النية

لا ياتى اذا توسطت تسليمتاه بين تسليمتى المسلم وقد سلم عليه المسلم بشائنته مثلا اه سم على حج اى فينوى حينئذ الرد لا السلام (قوله وهم لرد عليه) وبقي رد منفرد على منفرد أو امام ورد امام أو منفرد أو مقتدين بغيره ونحو ذلك مما يتصور غير ما ذكره فخره وانظر لم تركه وما حكمه وعبارة الارشاد ونحوه استخينا ومن للمصلى أن ينوى بسلامه اماما كان أو أموما أو منفردا من حضر من ملائكة ومؤمنى انس وجن ابتداء فى الثلاثة خلافا لما يرويه كلام الاسعاد ولا بالنسبة للمأموم فينويه على الامام بأى سلامه شاء ان كان خلفه وبالثانية ان كان عن يمينه وبالاولى ان كان عن يساره

والامام اذا لم يفعل من عن يساره السنة بان سلم قبل ان يسلم الامام الثانية ولم يصبر الى فراغها معها فبسن له ان ينوى الرد عليه بالثانية خلافا لما فى اصله من اختصاص الرد بالمأموم اه سم على من هج أى وعبارة الارشاد وشرحه تبدل أن كلام الامام والمنفرد والمأموم يسلمون على من حضر وان لم يكن مصليا وان المأموم والامام يردان على من سلم عليهم من المصلين بخلاف المنفرد فلا يسلم له الرد على غيره (قوله فان حاذاه) أى بان كان خلفه (قوله الثالث عشر الخ) قال الدمامى فى مثله فى عبارة المغنى هو يفتح الشاء على انه مركب مع عشر وكذا الرابع ونحوه ولا يجوز فيه الضم على الاعراب وطال فى بيان اه سم على حج (قوله على أن تقديم الانتصاب الخ) يتأمل هذا فانه لم يظهر منه جواب عن عدم اعتبار الترتيب بين النية والتكبير ولا بينهما وبين القيام وكان المراد منه الرد على من زعم ان الترتيب الذى هو ركن حاصل بين النية والتكبير وبين القيام لتقديمه على ابتداء التكبير وحاصل الجواب ان التقديم لا قيام على ابتداء التكبير وان كان واجبا لكنه شرط لاركن

(قوله وعده) أي الترتيب (قوله بمعنى الفروض صحيح) أي على وجه الحقيقة والانطلاق الصحة ثابت على تقدير كونها بمعنى الاجراء تأمل اه سم على منسج ويصرح بالصحة التي ذكرها قول الشارح بعدد بمعنى الاجراء فيه تغليب فان التغليب من أنواع المجاز (قوله فيه تغليب) قال سم على حج أقول في كلام الائمة ان صورة الركب جزء منه في المانع ان يكون الترتيب بمعنى الحاصل بالمصدر اشارته الى صورة الصلاة وانما اجزاءها حقيقة فلا تغليب فتأمل اه اقول لكن حج كشبهه والحلي انما بنوا ذلك على الظاهر من كونه جزءاً محسوساً في الظاهر فاحتاجوا الجواب بما ذكر (قوله وصورة الرافي) أي صورة الولاء المختلف في كونه ركناً وشروطاً (قوله وبعضهم بعدم طول الفصل) أي أومضى ركن اه حج (قوله ومن صورته) أشار به الى ان المصنف فيما ذكره غير مراد وأن الباء في كلام المصنف بمعنى الكافي وسألي التصريح بذلك في كلامه (قوله بل عليه

٤٠٣

اعادته في محله أي ويسجد له وهو على ما يأتي فيقال ونقل مطلوباً بقولها (قوله بأن غير) كان الاولى ان يقول بأن فالباء الاولى لتعدي الفعل والثانية جزء الكلمة التي عبر بها فعله ضمن يعبر عن يذ كر (قوله أي المتروك) زاد حج غير المأموم (اقول) وقضيته انه متى انتقل عنه الى ركن آخر امتنع عليه العود لما فيه من مخالفة الامام وعليه فلو تذكّر المأموم في السجدة الثانية انه ترك الطمأنينة في الجلوس بين السجدين لم يعد له بل يأتي بركعة بعد سلام امامه وقضيته أيضاً انه لو انتقل معه للشهد قبل الطمأنينة في السجدة الثانية لم يعد لها لكن سيأتي ما يقتضي انه يسجد ويلحق امامه ويمكن

مع التذكير بشرط اه الا ركن لخروجه عن الماهية ومنه الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فانه يجب ان تكون بعد التشهد خلافاً لما في شرح المسند ودليل وجوبه الاتباع والاجماع فقد قال عليه الصلاة والسلام لا اعرابي اذقت الى الصلاة فكبر ثم اقرأ ثم كذا فذكرها بانها أولاً ثم بينهما للترتيب وعدم من الاركان بمعنى الفروض صحيح وبمعنى الاجزاء فيه تغليب وخروج بالاركان السنن فالترتيب بينها كالفاتحة والسورة والتشهد والدعاء ليس بركن في الصلاة وانما هو شرط للاعتداد بسننيتها وانما يعلم بعد الولاء ركناً وان حكاه في اصل الروضة لان المشهور انه شرط اذ هو بالترك اشبه وصورة الرافي تبعاً للامام بعدم تطويل الركن القصير وابن الصلاح بعدم طول الفصل بعد سلامه ناسياً وبعضهم بعدم طول الفصل بعد شك في نيته صلواته (فان تركه) أي ترتيب الاركان (٤٤) كان قدم ركناً فعلياً ومن صورته ما اشار اليه بقوله (بان يسجد قبل ركوعه) أو ركع قبل قراءته ومثل ذلك ما اذا قدم ركناً بقولها يضرب قوله كلامه قبل تشهده (بطلت صلواته) بالاجماع لكونه متبلاً عما فان قدم ركناً بقولها يغيب سلام كذا تشهد على سجود أو قولها على قول كالمصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم على التشهد لم تبطل لكن لا يعتد بما قدمه بل عليه اعادته في محله وكثير ما يعبر المصنف بأن غير مرديهم الحصر بل بمعنى كأن (وان سها) أي ترك ذلك سهواً (فعل) (بعد المتروك انور) لوقوعه في غير محله (فان تذكّر) أي المتروك (قبل بلوغ) فعل (مثله) من ركعة أخرى (فعله) بعد تذكّر كره فوراً وجوباً فان تأخر بطلت صلواته والتذكّر في كلامه مثال فلوشك في ركوعه هل قرأ الفاتحة أو في سجوده هل ركع ام لا لزمه القيام حالاً فان مكث قابلاً ليتذكر بطات بخلاف ما لو شك في قيامه في قراءة

توجيه به بما لم يبق عليه ما يشغل به غير التشهد اغتفر له امور ذلك فليراجع لكن قضية قول حج في صلاة الجماعة ان محل امتناع العود اذا خشت الخافقة انه يعود للجلوس بين السجدين اذا تذكّر في السجدة الثانية ترك الطمأنينة فيه وقضية قوله فيه انه اذا تذكّر قبل القيام انه لم يجلس أو شك فيه عاد للجلوس لانه لم يتحقق الانتقال عنه عدم عوده هنا (قوله بطلت صلواته) ظاهره وان قل التأخر وسيأتي في فصل المتابعة ما يوافقه (قوله لزمه القيام حالاً) أي حيث كان اماماً أو منفرداً لما يأتي من ان المأموم لو علم في ركوعه انه ترك الفاتحة وشك لم يعد اليها بل يصلي ركعة بعد سلام الامام وعلى هذا لو كان الشاك اماماً فعاد بعد ركوع المأمومين معه أو سجودهم فهل ينتظرون في الركن الذي عاد منه الامام وان كان قصيراً كالجلوس بين السجدين أو يعودون معه على انه تذكّر كانه لم يقرأ الفاتحة أو تنعينية المفارقة فيه نظر ولا يبعد الاول لانه على انه عاد ساهياً بالمكن ينبغي اذا عادوا المأموم في الجلوس بين السجدين أن يسجدوا ينتظروا في السجود سحر من تطويل الركن القصير

(قوله ما لو نذرت في سجوده انه ترك الركوع) وكذا الوشك ويفرق بين هذا وما لو شك غير مأثور بعد تمام ركوعه في الفاتحة فعاد للقيام ثم نذر كانه قرأ فيحسب له انتصابه عن الاعتدال بأنه لم يصرف الركن لاجنبى عنه فان القيام واحد وانما ظن صفة أخرى لم توجد فلم ينظر لظنه بخلافه في مسئلة الركوع فانه بقصد الاشارة للسجود لم يتضمن ذلك قصد الركوع لما اتفقد ان الانتقال الى السجود لا يستلزمه وبه يعلم انه لو شك قائما في ركوعه فركع ثم بان انه سهى من اعتداله ايلزمه العود للقيام بل له الهوى من ركوعه لان هوى الركوع بعض هوى السجود فلم يقصد أصليا كما تقرر وبه يتضح ان قول الزركشي لو هوى امامه فظنه يسجد للتلاوة فتابعه فبان انه ركع حسب له واعتقر له ذلك للمتابعة الواجبة عليه انما ياتى على نزاعه في مسئلة الروضة أما على ما فيها فلا يحسب لانه قصد أصليا وظن المتابعة لا يفيد كظن وجوب السجود في مسئلة الروضة فلا بد ان يقوم ثم يركع وقول بعضهم لو ظن ان امامه هوى للسجود الركنى فبان أن هوى به للركوع اجزاء هوى به عن الركوع لوجود المتابعة الواجبة لا ياتى على ما في الروضة واشارته الى الفرق بين ما ذكره ومثله الزركشي مما يتعجب منه **هـ** حج بالمعنى هذا وقد اعتمد مر فيما سبق في الركوع انه يجزئه الهوى حيث وقف امامه في حد الركوع وان قصد سجود التلاوة في الاصل (قوله فانه يرجع الى القيام ليركع منه) أى ومع

٤٠٤

ثم هوى ليسجد فتذكر ترك الركوع فعاد للقيام فلا يجب الركوع فور الابه بتذكره عاد لما كان فيه وهذا ظاهر وان أوهم قول المصنف فان تذكره قبل بلوغ الخ خلافه (قوله حتى بلغ مثله) أى وان كان المثل ياتى به للمتابعة كما لو احرم منفردا وصلى ركعة ونسى منها سجدة ثم قام فوجد مصليا في السجود أو الاعتدال فاقتدى به وسجد معه

للمتابعة فيجزئه ذلك وتكمل به ركعته كذا نقل بالدرس عن خط شيخنا العلامة الشورى أقول وقد يقال بعدم اجزائه كالأولى امامه بسجدة تلاوة أو سهو فتابعه وعليه سجدة من صلاته فان لم تحسب له عدم شمول نيته لها (قوله كسجود التلاوة) أى ولو لقراءة آية بدلا عن الفاتحة فيما يظهر خلافا للزركشي **حـ** **هـ** سم على منهج (قوله هذا ان عرف الخ) الاشارة الى قول المصنف بتذكره ركعته (قوله والاخذ بالمتيقن) أى فأتيقن فعله حسب له وما يتيقنه فلغو (قوله وآتى بالباقي) قال **حـ** بعد ما ذكرتم متى جوز ان المتروك النية أو كبيرة التحريم بطلت صلاته وان لم يشترط هنا طول ولا مضى ركن لان هاتين ترك انضم لتجوز ما ذكره وهو اقوى من مجرد الشك في ذلك **هـ** وكتب عليه سم قوله ولم يشترط الخ هذا يفيد البطلان وان تذكر في الحال ان المتروك غيرهما فترجع المسئلة فان الظاهر ان هذا ممنوع بل يشترط الطول أو مضى ركن أيضا وقد ذكرت ما قاله لم فأنكره **هـ** رحمه الله (أقول) ومآله مر هو مقتضى اطلاقهم ولا نظر لكونه نية ترك ركن من صلاته وتردد فيه فانه مع ذلك التذكر لا يخرج عن كونه شاكيا في عين المتروك (قوله ثم محل ما تقرر) هذا قد يؤخذ من قول المصنف بتذكره ركعته الخ اذ من نسي النية أو شك فيها لا يصدق عليه انه تم ركعته بالنية (قوله ~~وكذا~~ بطله) أى حيث لم يأت بما يبطل الصلاة كفعل كثير (قوله فلا تيقن) أى اماما كان أو مأموما أو منفردا

(قوله أو بعد سلامه ولم يطل الفصل) فان طال الفصل وجب الاستئناف ولا يشك عليه ما مر من انه لو كان المتروك السلام وتذكره بعد طول الفصل لاقب به ولا مجود الخ فان الحاصل هنا سكوت ٤٥٥ طويل مع خروجه من الصلاة ظاهرا

أو بعد سلامه ولم يطل الفصل عرفا ولم يبطأ نجاسة (ترك سجدة من) الركعة (الاخيرة سجدها أو أعاد تشهده) لوقوع تشهده قبل محله (أو من غيرها) أي الاخيرة (لزمه ركعة) لان الناقصة كملت بسجدة من التي بعدها والتي باقيةا (وكذا ان شك فيها) أي هل ترك السجدة من الاخيرة أو غيرها جعله من غيرها أخذ بالاحوط ولزمه ركعة أخرى (وان علم في قيام ثانية) مثلا (ترك سجدة من) الاولى (فان كان جالس بعد سجدة) التي قام عنها (سجدة) من قيامه اكتفاء بجلوسه وان نوى به الاستراحة ولو كان يصلي جالسا جالس بقصد القيام ثم تذكر فاقام ان هذا الجلووس يجوزته (وقيل ان جلوس بنية الاستراحة لم يكفه) لقصد سنة وقد قدمنا الفرق بينه وبين سجدة التلاوة حيث لم تكف عن السجود (والا) أي وان لم يكن جالس بعد سجدة (فليجالس مطمئنا) لئلا يبالر كن بهيته (ثم يسجد) ومثل ذلك يأتي في ترك سجدة فكثر تركها أو مكانها أو مكانها فان سبق له جلوس فيما فعله من الركعات غتت ركعته السابقة بالسجدة الاولى والافباء الثانية (وقيل بسجدة فقط) اكتفاء بقيامه عن جلوسه لان القصد به الفصل وهو حاصل بالقيام (وان علم في آخر رباعية ترك سجدة من اول ثلاث جهل موضعها) أي ان جلس فيها (وجب ركعتان) أخذ بالاسوأ وهو في المسئلة الاولى ترك سجدة من الركعة الاولى وسجدة من الثالثة فتخير ان بالثانية والرابعة ويلغو باقية ما وفي المسئلة الثانية ترك ذلك وسجدة من ركعة أخرى (أو) علم ترك (أربع) من رباعية (فسجدة ثم ركعتان) لاحتمال أنه ترك سجدة من ركعة وثنتين من ركعة غير متواترتين لم تتصل لهما كترك واحدة من الاولى وثنتين من الثانية وواحدة من الرابعة فالجواب ركعتان الامسجة اذا الاولى غتت بالثالثة والرابعة ناقصة فسجدة فيهما ويأتي بركتين بخلاف ما اذا اتصلتا بها كترك واحدة من الاولى وثنتين من الثانية وواحدة من الثالثة فلا يلزم فيها سوى ركعتين وقول الشارح هنا فتلغو الاولى وتكمل الثانية بالثالثة فيه نصح وتحريره انه اكتمل بسجدة من الثانية وسجدة من الثالثة ويلغو باقية ما كما علم مما مر ان جعل كلامه على ظاهره يخالف الكلام مهم ولما قدره قبله ويمكن الاعتناء بكلامه ايوافق كلامهم وكلامه المتقدم فيقال قوله فتلغو الاولى يعني سجدة العدم اتيانها بها وقوله وتكمل الثانية أي السجدة الثانية من الركعة الاولى بالثالثة يعني بسجدة منها فيحصل من ذلك ركعة وهي الاولى ولا يظهرون بين التقريرين خلاف معنوي وقوله جهل موضعها بيان اصورتها التي يسلك بها السوا التقادير اما اذا علم موضعها فترتب عليه مقتضاء وليست حجة من مسائل ترك السجدة التي رتبوا الحكم فيها على اسوا التقادير ومعنى قوله المتروك آخرها واضح اشمله المتروك حسا وهو ركوعها واعتدالها

قوله لم تتصل لهما (قوله وتحريره) أي ذكره على وجهه لا مسامحة فيه على خلاف كلام المحلى وقوله بسجدة من الثانية أي فيحسب له من الاولى القيام والقراءة والركوع والاعتدال (قوله ويلغو باقيةا) أي الثانية والرابعة (قوله يعني سجدة) أي جنسها وكان الاولى ان يقول سجدة منها (قوله ومعنى قوله) أي المحلى

(قوله وإنه في الست ترك سجدة) أي ولا يقال أنه في الست الخ فان قلت هل وراء هذا الاحتمال احتمال آخر يخالفه في الحكم قلت نعم وهو احتمال ترك سجدة من كل ٤٠٦ من الاولى والثانية وسجدة من الرابعة اذ قضية هذا الاحتمال وجوب

سجدة من ركعتين ثم ركعتين فالاحوط الاحتمال الذي ذكره تأمل اه
سم على منهج (قوله وفي ثمان سجدة الخ) لم يقل هنا جهل موضعها كانه لان الثمان من الرباعية محال ما عليم والمراد غالباً والافتدال يعلم كان اقتدى مسبقاً في الاعتدال فاق مع الامام بسجدة من ركعتين وسجدة امامه للسجدة وسجدة من ركعتين وسجدة امامه آية سجدة في ثمانية مثلاً وسجدة في آخر صلاته له وامامه وقرأ في ركعته التي انقضى بها آية سجدة ثم شك بعد علمه بأنه ترك ثمان سجدة الكون على عمامة في انها سجدة صلاته أو ما أتى به لله وال تلاوة والمتابعة أو أن بعضه من أركان صلاته وبعضه من غيرها فتحتمل المتركة على انها سجدة صلاته وغيرها بتقدير الاتيان به لا يقوم مقام سجود صلاته لعدم شمول التيمم له (قوله ثم ماذا ذكره المصنف) أي من وجوب ركعتين اخذ بالاسوا (قوله على رجله) انصه

وتارك ثلاث سجدة ذكر وسط الصلاة تركه فقد أمر بحملها على خلاف الثاني عليه سجدة وركعتان واهمل الاصحاب ترك السجدة وأنت فانظر لما في ذلك عده

والمتركة شرعاً وهو سجدة تها والجلوس بينهما (أو) علم ترك (خمس أو ست) جهل موضعها (فلان) أي ثلاث ركعات لاحتمال أنه في الخمس ترك سجدة من الاولى وسجدة من الثانية وسجدة من الثالثة فتم الاولى بسجدة من الثالثة والرابعة وأنه في الست ترك سجدة من كل من ثلاث ركعات وقول الشارح هنا أيضاً فتكمل بالاربعة فيه التسميع المار (أو) لم ترك (سبع) جهل موضعها (فسجدة ثم ثلاث) أي ثلاث ركعات لان الحاصل له ركعة الاسجدة وفي ثمان سجدة يجب سجدة ثان وثلاث ركعات ويتصور بترك طمأنينة أو سجود على عمامة وكالعلم بترك ذلك الشك فيه ثم ماذا ذكره المصنف تبعاً للجمهور قد اعترضه جمع من المتأخرين كالاصفوني والاسنوي بأنه يلزم بترك ثلاث سجدة وركعتان لان اسوأ الاحوال ان يكون المتركة السجدة الاولى من الركعة الاولى والثانية من الثانية فيحصل من الثانية جهر الجلوس بين السجدة لاجب السجود اذ لا جلوس محسوب في الاولى فتكمل الركعة الاولى بالسجدة الاولى من الثانية وتفسد الثانية وتجعل السجدة الثالثة متركة من الرابعة فيلزمه سجدة وركعتان ويلزمه بترك اربع سجدة ثلاث ركعات لاحتمال أنه ترك السجدة الاولى من الاولى والثانية من الثانية فيحصل له منه ساركة الاسجدة وأنه ترك ثنتين من الثالثة فلاتم الركعة الاسجدة من الرابعة ويلغوماسواها ويلزمه في ترك الست ثلاث ركعات وسجدة لاحتمال أنه ترك السجدة الاولى من الاولى والثانية من الثانية وثنتين من الثالثة وثنتين من الرابعة واجب بان ذلك خلاف فرض الاصحاب فانهم فرضوا ذلك فيما إذا أتى بالجلوس المحسوب بل قال الاسنوي انما ذكر هذا الاعتراض وان كان واضح البطلان لانه قد يحتج في صدر من لا حاصل له والافن حق هذا السؤال الضعيف أن لا يدون في تصنيفه وحكي ابن السبكي في النوشيج ان والده وقف على رجله في الفقه وفيه اعتماد هذا الاعتراض فكتب على الحاشية من رأس القلم

لكنه مع حسنه لا يرد * اذا الكلام في الذي لا يفقد

الا لسجود فاذا ما انضم له * ترك الجلوس فله عمل عمله

وانما السجدة للجلوس * وذلك مثل الواضح المحسوس

وفي الحقيقة لا استدراك على الاصحاب لكونهم فرضوا كلامهم فيما إذا أتى بالركعات بجلوس محسوب وأنه لم يترك سوى السجدة وبنوع عليه ماهر وهو المعتمد كما اشار لذلك الدارمي خلافه ان وهم في ذلك فان فرض خلاف ذلك ادير الحكم عليه فالاعتراض وان كان صحيحاً في حد ذاته غير متوجه على كلامهم (قلت بسن اداية نظره)

وقوله ذكرى تذكر وقوله فقد أمر أي أمره الاصحاب (قوله من رأس القلم) أي

أي مما درته من غير تأمل فيه لوضوحه (قوله بسن اداية نظره) أي بأن يشتد النظر الى موضع سجود من ابتداء التحريم ويديه الى آخر صلاته لا فيما يستتق ويشتد ان يقدم النظر على ابتداء التحريم ليتأكد في تحقق النظر من ابتداء التحريم

(قوله أي المصلي) إشارة إلى عود الضمير على غير مذكور أو على مذكور بالقوة بكري (قوله أن محل ذلك مادامت مرتفعة) ويؤخذ من ذلك أنه لو قطعت سبابة لا ينظر إلى موضعها بل إلى موضع سجوده ثم رأيت بهامش عن المؤلف أنه أفتى بما قلناه (قوله أن لا ينظر إليه) أي فإن لم يتسرله ذلك الابتغيمض عينيه فعله كما يصرح به قوله الآتي وقد بين أن صلى بجناط الخ (قوله فنظره إلى ظهره أولى) ضعيف وقوله فإنه ينظر إلى الميت ضعيف (قوله وإله) أي الاستثناء وقوله مأخوذ من كلام الماوردي أي وهو مرجوح كما تقدمت الإشارة إليه في قوله ولو بحضور الكعبة (قوله قاله العبد دري) بفتح العين والدال وراءه إلى عبد الدار ابن قصى اه أنساب (قوله وعندى لا يكره) أي ولكنه خلاف الأولى ٤٠٧ (قوله ونحوه) أي كالسباط الذي فيه صور (قوله لا يسجد البصر) أقول

وقد يقال قياسه سن فتحهما في الركوع البركع البصر فليتنامل اه سم على منهج وما ذكر ظاهر في البصر أما الأعي فمبني على عدم سن ذلك في حقه لأنه لا فائدة فيه ويمكن الفرق بينه وبين تصويره بصورة البصر في النظر لموضع السجود بأن ذلك أقرب للخشوع لأنه إذا صور نفسه بصورة من ينظر لموضع سجوده كان ادعى لقوله الحركة في حقه بخلاف ما هنا فإن تصويره بصورة البصر يستدعي تحريك الأجفان ليحصل فتح عينيه والاستغفار به مناف للخشوع (قوله غير ما هو فيه) أي وهو الصلاة (قوله وإن تعاقب بالآخر) هذا قد يشكل عليه استحباب كثرة الدعاء في السجود والركوع والاستغفار وطلب الرحمة إذا أمر بآية استغفار أو رجعة والاستجارة من العذاب إذا أمر بآية عذاب

أي المصلي (إلى موضع سجوده) في جميع صلاته ولو بحضور الكعبة وإن كان أعمى أو في ظلمة بأن تكون حاله الناطق لمحل سجوده لأنه أقرب للخشوع نعم يسن في التشهد كافي المجموع أن لا يجاوز بصره إشارة الحديث صحيح فيه ويظهر أن محل ذلك مادامت مرتفعة والأندب نظر محل السجود ويسن أيضاً في صلاة الخوف والعدو أمامه نظره إلى جهته أن لا يغمضهم ولن صلى على نحو سباط مصور عم التصوير مكان سجوده أن لا ينظر إليه واستثنى بعضهم أيضاً ما لو صلى خلف ظهر نبي فنظره إلى ظهره أولى من نظره لموضع سجوده وما لو صلى على جنازة فإنه ينظر إلى الميت وإله مأخوذ من كلام الماوردي القائل بأنه لو صلى في الكعبة نظر إليها (قيل يكره تغميض عينيه) قاله العبد دري من أصحابنا تبعاً لبعض التابعين لأن اليهود فعله ولم يقل فعله عنه عليه السلام ولا عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم (وعندى لا يكره) وعبر عنه في الروضة بالختار (أن لم يخف) منه (ضرراً) والنهي عنه أن صحيح يحمل على من خافه وقد يجب إذا كان العرايا صفواً وقد يسن أن صلى لحائط مزروق ونحوه مما يشوش فكره قاله الزاين عبد السلام ويسن فتح عينيه في السجود ليسجد البصر قاله صاحب العوارف وأقره الزركشي وغيره (و) يسن (الخشوع) قال تعالى قد أفلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون فيستحب ذلك في جميع صلاته بقلبه بأن لا يحضر فيه غير ما هو فيه وأن تعلق بالآخر وتجوأ راحه بأن لا يعيث بأحد ما ظهر أن هذا أمراده لأنه سيذكر الأول قوله وفراغ قلب وفي الآية المراد كل منهما كما هو ظاهر أيضاً وذلك أثناء الله تعالى على فاعليه ولا تنفائ توابع الصلاة بآتيه كمدات عليه الأخبار الصحيحة ولأن لنا وجهها اختار جمع أنه شرط للصحة لكن في البعض وقد اختلفوا هل الخشوع من أعمال الجوارح كالسكون أو من أعمال القلوب كالخوف أو هو عبارة عن المجموع على أقوال العلماء وقال صلى الله عليه وسلم ما من عبد يتوضأ فيحسن الوضوء ثم يقوم فيركع ركعتين يقبل على سبأ قلبه ووجهه الا وقد أوجب الله الجنة

التي غير ذلك مما يحمل على طلب الدعاء في صلاته فان ذلك فرع عن التذكر في غير ما هو فيه ولا سيما إذا كان الدعاء بطلب أمر دنيوي اللهم الا ان يقال ان هذا انشاء من التسبيح والدعاء المطالبين في صلاته أو القراة فليس اجنبياً عما هو فيه (قوله على فاعليه) أي الخشوع (قوله كالسكون) افاد أنه من أعمال الجوارح ووجهه ان السكون الذي يحاطب به هو الكف عن الحركة والكف لا شك أنه فعل (قوله أو هو عبارة عن المجموع) الذي قدمه هو الثالث فهو الرابع (قوله ووجهه) أي جلسته بأن لا يشغل شيئاً من جوارحه بغير المطلوب منه في صلاته (قوله الا وقد أوجب الله الجنة) أي اثبت الله وفي سم على منهج وفيه أيضاً في آخر الحديث ان قام صلى الله عليه وآله عليه ومجده بالذي هو اهل له وفرغ قلبه لله الا انصرف من خطبته كهيبته يوم ولدت له اه

(قوله الاضمرورة) ومنها خوف الاستهزاء به (قوله أى تأملها) عبارة حج أى تأمل معانيها أى اجالا لا تفصيلا كما هو ظاهر لانه يشغله عما هو بصدده (قوله ويسن ترتيبها) أى القراءة ومحلها حيث أحرم فيها وقت يسعها كالملة والواجب الاسراع لانه يقتصر على أخف ما يمكن (قوله وحرف الترتيل) أى الثانى فى اخراج الحروف وقوله أفضل من حرفى غيره أى فنهض السورة مثلامع الترتيل أفضل من تعلما بدونه واحل هذا فى غير ما طالب بخصوصه كقراءة الكهف يوم الجمعة فان تعلما مع الاسراع لتحصي له نسبة قراءتها أفضل من أكثرها ٤٠٨ مع الثانى فى القراءة (قوله اذا مر بآية رجة) أى ولا ينقص بذلك ثواب قراءته بل يجمع به بين ثواب الدعاء والقراءة وينبغي ان يحمل استحباب الدعاء اذا لم تكن آية الرحمة والعذاب فى شئ فقرأه بدل الفاتحة والا فلا يأتى به لتلاية قطع الموالاة (قوله سن له ان يقول بلى) أى يقولها الامام والمأموم سرا **كالتسبيح** وأدعية الصلاة الاتية وهذا بخلاف ما لو مر الامام بآية رحمة أو عذاب فانه يجهر بالسؤال ويوافق المأموم وعبرة الشارح بعد قول المصنف السابق ويقول الثناء الخ وإذا سأل أى الامام الرحمة أو استعاذ من النار ونحوها فان الامام يجهر به ويوافق فيه المأموم اه وظاهره ان المأموم لا يؤمن على دعائه وان اتى به بلفظ الجمع (قوله قياسا على القراءة) قال حج قضيته حصول ثوابه وان جهل معناه وتطرفه الاستوى ولا يأتى هذا فى القرآن المتعبد بلفظه فائيب قارئه وان لم يعرف معناه

رواه ابو داود ورأى صلى الله عليه وسلم رجلا يعبت بالحشة فى الصلاة فقال لو خشع قلب هذا خشعت جوارحه فلوسقط فحور دانه أو طرف عمامته كرمه وتسوية الاضمرورة كما فى الاحياء (و) يسن (تدبر القراءة) أى تأملها بمحصل الخشوع والادب به وهو المقصود به تنشرح الصدور وتستقر القلوب قال تعالى كتاب انزلناه اليك مبارك ليدبروا آياته وقال افلا يتدبرون القرآن ويسن ترتيبها وهو الثانى فيها فان فراط الاسراع مكروه وحرف الترتيل أفضل من حرفى غيره ويسن للقارئ مصليا أم غيره أن يسأل الله الرحمة اذا مر بآية رحمة ويستعيذ من العذاب اذا مر بآية عذاب فان مر بآية تسبيح سبح أو بآية مثل تفكروا اذا قرأ أليس الله بأحكم الحاكمين سن له ان يقول بلى وانا على ذلك من الشاهدين واذا قرأ فبأى حديث بعده يؤمنون يقول آمنت بالله واذا قرأ فمن يأتىكم بما يعين يقول الله رب العالمين (و) يسن تدبر (الذكر) قياسا على القراءة فلا تستغل بذكر الجنة والنار وغيرهما من الاحوال السنية التى لا تعلق لها بذلك المقام **كان** من حديث النفس ويكره ان يفكر فى صلاته فى أمر دينوى أو فى مسألة فتهمية كما قاله القاضى حسين (و) يسن (دخول الصلاة بنشاط) لان الله ذم تارك ذلك بقوله واذا قاموا الى الصلاة قاموا كسالى والكسل القصور عن الشئ والتوانى فيه وهو ضد النشاط (وفراغ قلب) عن الشواغل الدنيوية لان ذلك ادعى لتحصيل الغرض فاذا كانت صلاته كذلك افتتح له فيها من المعارف ما يقتصر عنه فهم كل عارف ولذلك قال عليه الصلاة والسلام وجعلت قرعة عني فى الصلاة مثل هذه هى التى تنهى عن الفحشاء والمنكر (و) يسن (جعل يديه تحت صدره) وفوق صدره فى قيامه أو بدله لما صح من فعله صلى الله عليه وسلم وحكمة جعلهما تحت صدره ان يكون فوق أشرف الاعضاء وهو القاب فانه تحت الصدر مما يلي الجانب الايسر والعادة أن من احتفظ على شئ جعل يديه عليه (أخذا بيمنه يساره) بأن يقبض بيمنه كوع يساره وبعض ساعدها ورسغها روى بعضه مسلم وبعضه ابن خزيمة والباقي ابو داود وقيل يقبض بين بسط اصابع اليمنى فى عرض

المفصل

يخلاف الذى كرا بدأ ان يعرفه ولو بوجه ومن الوجه الكافى ان يتصور ان فى التسبيح والتعبد ونحوهما تعظيما لله وثناء عليه (قوله فلا تستغل بذكر الجنة) كان الاولى لذكره بعد قول المصنف السابق والخشوع متصلا بقوله وان تعلق بالآخرة الخ (قوله من الاحوال السنية) أى الشريعة (قوله كان من حديث النفس) أى وهو مكروه (قوله روى بعضه مسلم الخ) ليس المراد ان كل واحد ان قد روى وابنه جرت فى المحلى وروى مسلم عن وائل بن حجر انه صلى الله عليه وسلم رفع يديه حين دخل فى الصلاة ثم وضع يده اليمنى على اليسرى زاد ابن خزيمة على صدره أى آخره فيكون آخر اليد تحتها وروى ابو داود على ظهر كفه اليسرى والرسغ والساعده وعبرة حج لاتباع النابت من مجموع رواية الشيعين وغيرهما

(قوله صوب الساعد) قال حج وقبل يقبض كوعه باهامه وكسوعه بخنصره ويرسل الباقي صوب الساعد (قوله والمعتمد الاقول) هو قوله بان يقبض بيمنه كوع يساره (قوله ويفرج اصابع يساره) قضيته انه يضم اصابع اليمنى حال قبضه بها اليسرى (قوله ويحيط يديه) اي من الرفع المتقدم كقبضته عند تكبيرة الاحرام وقوله بعد التكبير تحت صدره اي في جميع القيام الى الركوع خرج به زمن الاعتدال فلا يجعلها تحت صدره بل يرسلها ٤٠٩ سواء كان في ذكر الاعتدال او بعد

الفراغ من القنوت كما تقدمت
الاشارة اليه في الاعتدال بعد
قول المتن فاذا انتصب الخ (قوله
فلا بأس) اي لا اعتراض عليه
والافالسنة ما تقدم (قوله والرسخ)
والسبين في الرسخ افسح محلي
ويسمى الزند ايضا قال في المختار
الزند موصل طرف الذراع في
الكف وهما زندان الكوع
والكرسوع أي ويقال للكرسوع
زند والكرسوع زند وفي المصباح
والزند ما انخرس عنه اللحم من
الذراع وهو يرجع لقول المختار
موصل طرف الذراع (قوله واما
البوع فهو العظم الذي يلي اهام
الرجل) والكرسوع الذي يلي
خنصر اليد وقد نظم ذلك بعضهم
فقال

وعظم يلى اهام كوع وما يلى
لخنصر الكرسوع والرسخ ما وسط
وعظم يلى اهام رجل ملقب
يبوع فخذ بالعلم واحد ومن الغلط
(قوله والدعاء في سجوده) أي وان
كان صرا على الكبر لم ينافي الدعاء
من اخلاص توحيده لان الداعي
حين يدعو كأنه يقول لا يحصل

المفصل وبين نشرها صوب الساعد وكلام الروضة قد يوههم اعتقاده ومن ثم اغتربه
الشارح قبحا لغيره والمعتمد الاقول ويفرج اصابع يساره وسطا كما هو قضية كلام
المجموع ويحيط يديه بعد التكبير تحت صدره قال الامام والقصد من القبض المذكور
تسكين اليدين فان ارسلها ولم يعين بهما فلا بأس كما نص عليه في الام والركوع هو
العظم الذي يلي اهام اليد والرسخ المفصل بين الكف والساعد واما البوع فهو العظم
الذي يلي اهام الرجل (و) يسن لغير من مر (الدعاء في سجوده) نظيرا قرب ما يكون العبد
من ربه وهو ساجدا كثيرا والدعاء في لفظ فاجتهدوا في الدعاء رواه ما مسلم وروى
الحاكم عن علي رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الدعاء سلاح المؤمن وعماد
الدين ونور السموات والارض وروى ايضا عن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله
عليه وسلم قال ان البلاء لا ينزل في لقاء الدعاء فيعتلجان الى يوم القيامة وروى ابن ماجه
عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الدعاء افضل ومنه اللهم اغفر لي ذنبي كله
دقه وجله وأخوه سريره وعلا نيته ورواه مسلم (و) يسن (ان يعتد) في قيامه من السجود
والقعود (على يديه) أي بطنهما مابعد وطنتين على الارض للاتباع ذكر كان او قويا وضد هما
ولا يوههم خلاف ذلك من تعبير الراغب بانه يقوم كالعاجن بالنون لان معناه التشبيه
به في شدة الاعتماد عند وضع يديه لافي كيفية ضم اصابعهما او حديث كان يضع يديه كما
يضع العاجن ضعيفا أو باطل ولو صح كان معناه ما مر فانه في شرح المذهب والخبر الصحيح
كان صلى الله عليه وسلم اذا نهض رفع يديه قبل ركبته وفي رواية نهض على ركبته
واعتمد على فخذه محله اذ لم يأت المصلي بسنة الاعتماد المار فيه عند يستحب له ان يقدم
رفع يديه ويعتد بهما على فخذه ليستعين به على النهوض وعلى ذلك يحمل أيضا اطلاق
ابن الصباغ استحباب رفع يديه قبل ركبته (و) يسن (تطويل قراءة) ركعته (الاولى
على الثانية في الاصح) للاتباع ولان النشاط فيها اكثر تخفيفا في غيرها حذرا من الملل
والثاني انهما سواء وحمل الخلاف فيما لم يرد فيه نص أو لم تقتض المصلحة خلافا ما ما فيه
نص بتطويل الاولى كصلاة الكسوف والقراءة بالسجدة وهل أتى في صحيح الجمعة
او بتطويل الثانية كسج وهل أتاك في صلاة الجمعة والعبد في تيج والمصلحة في خلافة
كصلاة ذات الرقاع للامام فيستحب له التخفيف في الاولى والتطويل في الثانية حتى

٥٢ ل به ل مطلوب أحد سواك يا الله (قوله في لقاء الدعاء) ينبغي ان المراد الدعاء المتضمن لرفع
ذلك البلاء لا مطلقا (قوله الى يوم القيامة) هو متعلق ببقاءه وبيعتلجان أي وهذا الامر مستمر الى يوم القيامة (قوله ومنه) أي
الماثور (قوله واوله وآخره) تقدم للشارح في بحث السجود بعد قول المتن تبارك الله أحسن الخالقين رواية هذا الحديث باللفظ واوله
يآخره وعلا نيته وسيره (قوله كان معناه ما مر) أي من ان معناه التشبيه به (قوله محله) خبر قوله والخبر الصحيح

(قوله الاضطربة) ومنها خوف الاستزابة (قوله أى تأملها) عبارة حج أى تأمل معانيها أى اجبالا لا تفصيلا كما هو ظاهر لانه يشغله عما هو بصدده (قوله ويسن تزليلها) أى القراءة ومحلها حيث أحرم بها فى وقت يسعها كالملة والأوجب الاسراع لانه يقتصر على أخف ما يمكن (قوله وحرف الترتيل) أى التأتى فى اخراج الحروف وقوله أفضل من حرفى غيره أى فذهب السورة مثلا مع الترتيل أفضل من تحملها بدونه واعل هذا فى غير ما طالب بخصوصه كقراءة الكهف يوم الجمعة فان تحملها مع الاسراع لتحصيلة سنة قراءتها أفضل من أكثرها ٤٠٨ مع التأتى فى القراءة (قوله اذا سر بآية رحمة) أى ولا ينقص بذلك ثواب قراءته بل يجمع به بين ثواب الدعاء والقراءة وينبغي ان يحل استحباب الدعاء اذا لم تكن آية الرحمة والعذاب فى شئى قرا به بل القاطحة والافلايأتى به لئلا يقطع الموالاته (قوله سن له ان يقول بلى) أى يقولها الامام والمأموم سرا كالتمسيع وأدعية الصلاة الاتية وهذه بخلاف ما لو مرر الامام بآية رحمة وعذاب فانه يجهر بالسؤال ويوافقه المأموم وعبارة الشارح بعد قول المصنف السابق ويقول الثناء الخ وإذا سأل أى الامام الرحمة واستعاذ من النار ونحوها فان الامام يجهر به ويوافقه فيه المأموم وظاهره ان المأموم لا يؤمن على دعائه وان اتى به بلفظ الجمع (قوله قياسا على القراءة) قال حج قضيته حصول ثوابه وان جهل معناه ونظر فيه الاسنوى ولا يأتى هذا فى القرآن المتعبد بلفظه فائيب قارئه وان لم يعرف معناه

رواه ابوداود ورأى صلى الله عليه وسلم رجلا يعبت بلمنمته فى الصلاة فقال لو خشع قلب هذا خشعت جوارحه فلو سقط نحو رداته أو طرف عمامته كرمه وتسويته الاضطربة كما فى الاحياء (و) يسن (تدبر القراءة) أى تأملها بمحصول الخشوع والادب به وهو المقصود به تنفسيح الصدور وتستثير القلوب قال تعالى كتاب انزلناه اليك مبارك ليدبروا آياته وقال افلا يتدبرون القرآن ويسن تزليلها وهو التأتى فيها فافراط الاسراع مكروه وحرف الترتيل أفضل من حرفى غيره ويسن للقارئ مصليا أم غيره أن يسأل الله الرحمة اذا مر بآية رحمة ويستعين من العذاب اذا مر بآية عذاب فان مر بآية تسبيح سبح أو بآية تمثيل تفكر واذا قرأ أليس الله بأحكم الحاكمين - - - - - ان يقول بلى واناعلى ذلك من الشاهدين واذا قرأ فبأى حديث بعده يؤمنون يقول آمنتم بالله واذا قرأ فن يأتىكم بما معين يقول الله رب العالمين (و) يسن تدبر (الذكر) قياسا على القراءة فلواشغل بذكر الجنة والنار وغيرهما من الاحوال السنية التى لاتعلق لها بذلك المقام كان من حديث النفس ويكره ان يفكر فى صلواته فى أمر دينوى أو فى مسئلة فقهية كما قاله القاضى حسين (و) يسن (دخول الصلاة بنشاط) لان الله ذم تارك ذلك بقوله واذا قاموا الى الصلاة قاموا كسالى ولكسل القنور عن الشئ والتوانى فيه وهو ضد النشاط (وفراغ قلب) عن الشواغل الدنيوية لان ذلك ادعى لتحصيل الغرض فاذا كانت صلواته كذلك افتتح له فيها من المعارف ما يقتصر عنه فهم كل عارف ولذلك قال عليه الصلاة والسلام وجعلت قرعة عيني فى الصلاة ومثل هذه هى التى تنهى عن الفحشاء والمنكر (و) يسن (جعل يديه تحت صدره) وفوق صدره فى قيامه أو ركبته لما صح من فعله صلى الله عليه وسلم وحكمة جعلها تحت صدره ان يكون فوق أشرف الاعضاء وهو القلب فانه تحت الصدر مما يلى الجانب الايسر والعادة أن من احتفظ على شئ جعل يديه عليه (أخذاً بيمنه يساره) بأن يقبض بيمنه كوع يساره وبعض ساعدها ورسغها روى بعضه مسلم وبعضه ابن خزيمة والباقي ابوداود وقيل يقبض بين بسط اصابع اليمنى فى عرض

قراءته بل يجمع به بين ثواب الدعاء والقراءة وينبغي ان يحل استحباب الدعاء اذا لم تكن آية الرحمة والعذاب فى شئى قرا به بل القاطحة والافلايأتى به لئلا يقطع الموالاته (قوله سن له ان يقول بلى) أى يقولها الامام والمأموم سرا كالتمسيع وأدعية الصلاة الاتية وهذه بخلاف ما لو مرر الامام بآية رحمة وعذاب فانه يجهر بالسؤال ويوافقه المأموم وعبارة الشارح بعد قول المصنف السابق ويقول الثناء الخ وإذا سأل أى الامام الرحمة واستعاذ من النار ونحوها فان الامام يجهر به ويوافقه فيه المأموم وظاهره ان المأموم لا يؤمن على دعائه وان اتى به بلفظ الجمع (قوله قياسا على القراءة) قال حج قضيته حصول ثوابه وان جهل معناه ونظر فيه الاسنوى ولا يأتى هذا فى القرآن المتعبد بلفظه فائيب قارئه وان لم يعرف معناه

المفصل

ومن الوجه الكافى ان يتصور ان فى التمسيع والتحميد

ونحوهما تعظيما لله وثناء عليه (قوله فلواشغل بذكر الجنة) كان الاولى لذكره بعد قول المصنف السابق والخشوع متصلا بقوله وان تعلق بالآخرة الخ (قوله من الاحوال السنية) أى الشريعة (قوله كان من حديث النفس) أى وهو مكروه (قوله روى بعضه مسلم الخ) ليس المراد ان كل واحد انقرد بواحدة جزئية المحلى وروى مسلم عن وائل بن حجر انه صلى الله عليه وسلم رفع يديه حين دخل فى الصلاة ثم وضع يده اليمنى على اليسرى زاد ابن خزيمة على صدره أى آخره فيكون آخر الحديثه وروى ابوداود على ظهر كفه اليسرى والرسغ والساعد وعبارة حج للاتباع الثابت من مجموع رواية الشيعين وغيرهما

(قوله صوب الساعد) قال حج وقبل يقبض كوعه باهامه وكسوعه بخنصره ويرسل الباقي صوب الساعد (قوله والمعمدة الاقل) هو قوله بان يقبض بيمنه كوع وساره (قوله ويفرج اصابع يسراه) فنيته انه يضم اصابع اليمنى حالة قبضه بها اليسرى (قوله ويحيط يديه) اى من الرفع المتقدم كنيته عند تكبيرة الاحرام وقوله بعد التكبير تحت صدره اى في جميع القيام الى الركوع يخرج به زمن الاعتدال فلا يجعلها تحت صدره بل يرسلها ٤٠٩ سواء كان في ذكر الاعتدال او بعد

الفراغ من القنوت كما تقدمت
الاشارة اليه في الاعتدال بعد
قول المتن فاذا انتصب الخ (قوله
فلا بأس) اى لا اعتراض عليه
والافالسنة ما تقدم (قوله والرسخ)
والسين في الرسخ انصح محلى
ويسمى الزند أيضا قال في المختار
الزند موصل طرف الذراع في
الكف وهما زندان الكوع
والكرسوع أى ويقال للكرسوع
زندو والكرسوع زندو في المصباح
والزند ما انصهر عنه اللحم من
الذراع وهو يرجع لقول المختار
موصل طرف الذراع (قوله واما
البوع فهو العظم الذى يلي اهام
الرجل) والكرسوع الذى يلي
خنصر اليد وقد نظم ذلك بعضهم
فقال

وعظم يلى اهام كوع وما يلى
لخنصر الكرسوع والرسخ ما وسط
وعظم يلى اهام رجل ملقب
بيوع فخذ بالعلم واحذر من الغلط
(قوله والدعاء في سجوده) أى وان
كان صرا على التكبير لم يأتى الدعاء
من اخلاص توحيده لان الداعي
حين يدعو كأنه يقول لا يحصل

المفصل وبين نشرها صوب الساعد وكلام الروضة قد يوهى هم اعتقاده ومن ثم اعتقده
الشارح قبحه بالغيرة والمعمدة الاقل ويفرج اصابع يسراه وسطا كما هو قضية كلام
المجموع ويحيط يديه بعد التكبير تحت صدره قال الامام والقصد من القبض المذكور
تسكين اليدين فان ارسلها ولم يعثب بهما فلا بأس كما نص عليه في الام والكوع هو
العظم الذى يلي اهام اليد والرسخ المفصل بين الكف والساعد واما البوع فهو العظم
الذى يلي اهام الرجل (و) يسر لغير من مر (الدعاء في سجوده) تلخرا قرب ما يكون العبد
من ربه وهو ساجدا كثيرا والدعاء فى لفظ فاجتهدوا فى الدعاء رواه ما مسلم وروى
الحاكم عن علي رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الدعاء سلاح المؤمن وعماد
الدين ونور السموات والارض وروى أيضا عن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله
عليه وسلم قال ان البلاء لينزل فيلقاه الدعاء فيعتلجان الى يوم القيامة وروى ابن ماجه
عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الدعاء افضل ومنه اللهم اغفر لي ذنبي كله
دقه وجله وأخره سره وعلايته ورواه مسلم (و) يسر (ان يعقد) في قيامه من السجود
والقعود (على يديه) أى بطنهما مبسوطتين على الارض لا يتبع ذكر اكان او قويا أو ضدهما
ولا يوهى خلاف ذلك من تعبير الراعى بأنه يقوم كالعاجن بالنون لان معناه التشبيه
به في شدة الاعتماد عند وضع يديه لافى كيفية ضم اصابعهما وحديث كان يضع يديه كما
يضع العاجن ضعيفا أو باطل ولو صح كان معناه ما مر فانه في شرح المذهب والخبر الصحيح
كان صلى الله عليه وسلم اذا نهض رفع يديه قبل ركبته وفي رواية نهض على ركبته
واعتمد على فخذه محله اذ لم يأت المصلى بسنة الاعتماد المارخنة يستحب له ان يقدم
رفع يديه ويعتد بهما على فخذه ابستعين به على النهوض وعلى ذلك يعمل أيضا اطلاق
ابن الصباغ استحباب رفع يديه قبل ركبته (و) يسر (نطويل قراءة) ركعته الاولى
على الثانية في الاصح) للاتباع ولان النشاط فيها اكثر فتنف في غيرها حذرا من الملل
والثاني انهما سواهما محل الخلاف فيما لم يرد فيه نص أو لم تقتض المصلحة خلافا ما مافيه
نص بتطويل الاولى كصلاة الكسوف والقراءة بالسجدة وهل أتى في صبح الجمعة
او بتطويل الثانية كسبح وهل أتاك في صلاة الجمعة والعبادة فتبع والمصلحة في خلافه
كصلاة ذات الرفاع للامام فيستحب له التحفة في الاولى والتطويل في الثانية حتى

٥٢ به ل مطلوبى أحد سوالى الله (قوله فيلقاه الدعاء) ينبغى ان المراد الدعاء المتضمن لرفع
ذلك البلاء لا مطلقا (قوله الى يوم القيامة) هو متعلق ببقائه ويعتلجان أى وهذا الامر مستقر الى يوم القيامة (قوله ومنه) أى
المأثور (قوله اوله وآخره) تقدم للشارح في بحث السجود بعد قول المتن تبارك الله أحسن الخالقين رواية هذا الحديث بلفظ وأوله
وآخره وعلايته وسيره (قوله كان معناه ما مر) أى من ان معناه التشبيه به (قوله محله) خبر قوله والخبر الصحيح

(قوله ويسن الذكر والدعاء) هذا الكلام يفيد مغايرة الدعاء للذكر وفي حج في شرح الخطبة بعد قول المصنف وما وجدته من
الاذكار مانصه وهو أي الذكر لغة كل مذكور وشرعا قول سيق لثناء أو دعاء وقد يستعمل شرعا أيضا لكل قول يشاب قائله
وعليه فالذكر شامل للدعاء فقوله الشارح والدعاء من ذكر الخاص بعد العام أيضا وفي سم على منهج والسنة أن يكون
الذكر والدعاء قبل الاتيان بالنوافل بعدها رتبة كانت أو غيرها من شرح روض أي فلو أتى به بعد الراتبة فهل يحصل أولافيه تردد
نقله الزيد (أقول) والاقرب الثاني لطول الفصل وسما في ما فيه عن سم (قوله بعدها) قال المبكر في الكثر ويندب عقب
السلام من الصلاة أن يبدأ بالاستغفار ثلاثا ثم قوله اللهم أنت السلام الخ ثم يقول اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت
ولا راد لما قضيت ولا ينفق ذا الجدم منك الجدم ويختتم بعد ذلك بما ورد من التسميع والتحميد والتكبير المشار إليه ثم يدعوفهم ذلك
كله من الأحاديث الواردة في ذلك وهذا الترتيب مستحب وإن لم أر من صرح به اه وينبغي أنه إذا تعارض التسميع وصلاة الظهر
بعد الجمعة في جماعة تقديم الظهر وإن فاته التسميع وينبغي أيضا تقديم آية الكرسي على التسميع فيقرأها بعد قوله ولا ينفق ذا الجدم
منك الجدم وينبغي أيضا أن يقدم السبعيات لحث الشارع على طلب النور فيها ولكن في ظني أن في شرح المناوي على الأربعين
أنه يقدم التسميع وما معه عليها وينبغي أيضا أن يقدم السبعيات وهم القلائل على تكبير العبد أيضا لما من من الحث على فوريتها
والتكبير لا يفوت بطول الزمن (قوله قال لا اله الا الله وحده لا شريك له الخ) ظاهرة أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول هذه
واحدة وأنه خلف الصلوات الخمس وفي سم على حج كان صلى الله عليه وسلم إذا صلى الصبح جلس حتى تطلع الشمس واستدل
في الخادم بخبر من قال في برصلاة ٤١٠ النور وهو ثمان رجله لا اله الا الله وحده لا شريك له الحديث الخ ثم قال

وبأق مثله في المغرب والعصر
لورود ذلك فيه ما وفي متن الجامع
الصغير مانصه إذا صلعت صلاة
الفرض فقلوا عقب كل صلاة
عشر مرات لا اله الا الله الى آخر
الحديث وأقره المناوي وعليه

تأتي الفرقة الثانية ويستحب للطائفتين التحفيف في الثانية لئلا يطول بالانتظار
(و) يسن (الذكر) والدعاء (بعدها) أي الصلاة والاكثر من ذلك فقد كان صلى الله
عليه وسلم لم إذا سلم منها قال لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل
شيء قدير اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفق ذا الجدم منك الجدم رواه
الشيخان وقال صلى الله عليه وسلم لم من سجد الله دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين وحده لا اله الا الله ثلاثا

فيلغى تقديمها على التسميعات لحث الشارع عليها بقوله وهو ثمان رجله الخ وورد أيضا أن من قرأ قل وثلاثين
هو الله أحد مائة مرة عقب صلاة الصبح ولم يتكلم غفر له وورد عليه سم في باب الجهاد سؤالا حاصلا أنه إذا سلم عليه شخص
وهو مشغول بقرائتهم هل يرد عليه السلام ولا يكون مقولا للثواب الموعود به لاستغاله بأمر واجب أو يؤخر الى الفراغ
ويكون ذلك عذرا في التأخير ثم قال فيه نظر ولم يرج شيئا (أقول) والاقرب الاول وحل الكلام على اجنبى لا عذره في الاتيان
به وعلى ما ذكرنا سلم من صلاة الصبح وأراد الاتيان بالذكر الذي هو لا اله الا الله الخ وقرائة السورة هل الاولى تقديم الذكر
أو السورة فيه نظره ولا يبعد تقديم الذكر لحث الشارع على المبادرة اليه بقوله وهو ثمان رجله ولا يبعد ذلك من الكلام لأنه ليس
اجنبيا عما يطلب بعد الصلاة قال الشيخ عميرة ومن الدعاء الوارد في هذا المحل اللهم اعني على ذكرك الحديث ومنه ما سلف
استحبابه بين السجدين ومنه اللهم اني أعوذ بك من الجبن وأعوذ بك أن أرد الى أرذل العمر وأعوذ بك من قنعة الدنيا وأعوذ بك
من عذاب القبر اه رحمه الله (قوله من سجد الله دبر كل صلاة) أي بعد كل صلاة من الفرائض وقال بعضهم هو شامل للنافلة
أيضا ثم ظاهره أنه لا فرق بين الاتيان بهما على الفور والتراخي لكن قال حج أنه لا يضر الفصل اليسير كالاشتغال بالذكر المطلوب
بعد الصلاة كآية الكرسي والراتبة وظاهره ولو أكثر من ركعتين وقال سم عليه ما حاصله أنه ينبغي في اغتسال الراتبة أن لا يفحش
الطول بحيث لا يبعد التسميع من تواج الصلاة عرفا اه ثم على هذا الوالي بين صلاتي الجمع آخر التسميع عن الثانية وهل يسقط
تسميع الاولى حينئذ أو يكفي لهما مذكروا واحدا ولا بد من ذكر كل من الصلاتين فيه نظره ولا يبعد أن الاولى أفراد كل واحدة
بالعدد المطلوب لهما فلو اقتصر على أحد العدين كفي في أصل السنة كالمؤثر آيات سجدة متواليه حيث قالوا يكفي لهما =

== سجدة واحدة والاولى افراد كل آية بسجود اذا كان خارج الصلاة اما اذا كان فيها فيسجد مرة واحدة فراجع في المباح
 وشروحه (قوله وكبر الله ثلاثا وثلاثين) الوجه الذي اعده جمع من شيوخنا كشيخنا الامام البراسي وشيخنا الامام الخطيب
 حصول هذا الثواب اذا زاد على الثلاث والثلاثين في المواضع الثلاثة فيكون الشرط في حصوله عدم التقصير عن ذلك خلافا لمن
 خالف قال الاسنوي بعد سوق ما ذكره الشارح من الاذكار وغيرها ويستحب ان يبدأ من هذه الاذكار بالاستغفار المتقدمة كما
 قاله ابو الطيب اه اه سمع على منسج وفي حج في ذلك كلام طويل فراجع ومنه ان الوجه انه اذا نكسوك عدة واحدة بعد
 اى على وجه انه مطلوب منافى هذا الوقت فلا لانه حينئذ تستدرك على الشارع (قوله اذا انصرف من صلاته) اى خرج منها
 بأن سلم (قوله استغفر الله ثلاثا) لم يبين صيغته وينبغي ان يقول استغفر الله العظيم (قوله جوف الليل) يجوز نصبه على انه ظرف
 لمقدر اى اسمعه الدعاء جوف الليل اى في جوف الليل ورفع على انه خبر لمبتدأ محذوف اى اى الازمنة الدعاء فيه اسمع اى
 اقرب للاجابة فكأنه قيل الزمن الذى يكون الدعاء فيه اسمع ٤١١ هو جوف الليل (قوله لكن يجهر بهما)

اى بالذكر والدعاء الوادين هنا
 وينبغي جريان ذلك في كل دعاء
 وذكر فهم من غيره انه يريد تعالما
 ما وما كان أو غيره من الادعية
 الواردة أو غيرها ولو دنيويا (قوله
 وان ينتقل للنفل) اماما أو غيره
 ولو خالف ذلك فأحرم بالثانية في
 محل الاولى فهل يطلب منه
 الانتقال بفعل غير مبطل في أثناء
 الثانية يتجه أن يطلب سواء خالف
 عما اوسهوا او جهلا لا يقال
 الفعل لا يناسب الصلاة بل يطلب
 تركه فيها لانا نقول ليس هذا على
 الإطلاق الا يرى انه يطلب منه

وثلاثين وكبر الله ثلاثا وثلاثين ثم قال تمام المائة لا اله الا الله وحده لا شريك له الى قوله
 قد يرغقت خطاياهم وان كانت مثل زبد البحر وكان صلى الله عليه وسلم اذا انصرف
 من صلاته استغفر الله ثلاثا وقال اللهم انت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال
 والاكرام رواه امام مسلم وسئل صلى الله عليه وسلم اى الدعاء اسمع اى اقرب الى الاجابة
 قال جوف الليل ودبر الصلوات المكتوبات رواه الترمذى ويكون كل منهما مسرا
 لكن يجهر بهما امام يريد تعليم مأمومين فاذا تعلموا أسر (و) يسر (ان ينتقل للنفل)
 او الفرض (من موضع فرضه) او نقله الى غيره فكثير المواضع السجود فانها تشهد له
 ولما فيه من احياء البقاع بالعبادة فان لم ينتقل الى موضع آخر فصل بكلام انسان
 واستثنى بعض المتأخرين يجتمع من انتقاله ما اذا قدم مكانه يذكر الله تعالى بعد صلاة
 الصبح الى ان تطلع الشمس لان ذلك كحجة وعمره تامة رواه الترمذى عن انس اما اذا
 كان خلفه نساء فسيأتى (وافضله) أى الانتقال للنفل من موضع صلاته (الى بيته) لخبر
 الصحيحين صلوا أيها الناس في بيوتكم فان افضل الصلاة صلاة المرء في بيته الا المكتوبة
 ولا فرق في ذلك بين المسجد الحرام ومسجد المدينة والاقصى والمهجور وغيرها ولا بين
 الليل والنهار لعدم الحديث ولو كونه بعد عن الرياء ولا يلزم من كثرة الثواب التفضيل

دفع المار وقتل نحو الحمية التي مرت بين يديه وان أدى الفعل خفيف وغير ذلك مما هو مقرر في محله وكذا السؤال بفعل
 خفيف اذا أهمله عند الاحرام كما افق به شيخنا الرملى اه سمع على منسج (قوله فصل بكلام انسان الخ) قال سمع على
 منسج اى فى مسلم النهى عن وصل صلاة الصلاة الابعة كلام أو خروج اه وقوله او خروج اى من محل صلاته الاولى
 (قوله واستثنى بعض المتأخرين) يتأمل هذا الاستثناء فانه ليس هنا نقل فعلة بعد الصبح فلا يصح استثناءه من الانتقال من
 صلاة الى اخرى فان فرض انه اراد فعل مقضية بعد الصبح أو سنته لم يكن مما الكلام فيه من الجلوس للذكر ثم رأيت في
 الدميرى ما يقتضى تخصيص الاستثناء بالامام حيث قال ما معناه يستحب للامام القيام من موضع صلاته ثم ذكر هذا الاستثناء
 ووجه تخصيص الامام ان الداخل ربما توجه ان صلاة الامام باقية فاذا انتقل فهم ذلك الداخل تمامها اه (قوله كحجة وعمره
 تامة) نعم قال تامة في العمرة دون الحج لان العمرة يختلف فضلها باختلاف الاوقات التي تفعل فيها ولا كذلك الحج اذ ليس له
 الاوقات واحد فوصفها بالتمام اشارة الى ان المراد كماله في الفضل (قوله الى بيته) اى ما لم يحصل لشك في القبلة فيه فيكون
 في المسجد أفضل

(قوله فليجعل ايته من صلاته) أي نصيبا (قوله كافلة يوم الجمعة) وقد نظمه الشيخ منصور الطبلاوي في ضمن ابيات فقال رحمه الله
صلاة تنقل بالبيوت أفضل * الا التي جماعة تحصل * وسنة الاحرام والطواف * ونقل جالس للاعتكاف * ونحوه لاجل البعثة
بكذا الضمى ونقل يوم الجمعة * وخاف القوات بالآخر * وقادم ومنشئ للسفر * واستخارة وللقبلة * مغرب ولا كذا البعدي
(قوله للتبكير) يفيد ان الكلام في السنة ٤١٢ القبلية وان فعل البعدي في البيت أفضل وعليه يحمل قوله في النظم ونقل يوم

الجمعة (قوله ولا يكره أن يقال
انصرفنا من الصلاة) أي ولأن
يقال جوابا لمن قال أصليت صليت
(قوله أن يشتغل بدعاء ونحوه)
مثل الشيخ عز الدين هل يكره أن
يسأل الله بعظيم من خلقه كالمك
والنبي والولي أجاب رضي الله
عنه بأنه جاء عن النبي صلى الله
عليه وسلم انه علم بعض الناس اللهم
انني أقسم عليك بنبيك محمد نبي
الرحمة الخ فان صح ينبغي ان يكون
مقصورا عليه عليه الصلاة
والسلام لانه سيد ولد آدم ولا
يقسم على الله بغيره من الانبياء
والملائكة لانهم ليسوا في درجته
ويكون هذا من خواصه
والحديث المذكور خرج
الترمذي وقال صحيح غريب اه
دمري (أقول) فان قلت هذا قد
يعارض ما في البهجة ونحوها
لشيخ الاسلام من قوله والفضل
استسقارهم بالانتداء لان دعاءهم
أرجى للاجابة وكما استسقى معاوية
بزيد الاسود لاسيما ان كانوا من
آل خير الانبياء صلى الله عليه وسلم

ونحوه - سلم اذا قضى أحدكم صلاته في مسجده فليجعل لبيته من صلاته فان الله جاعل في
بيته من صلاته خيرا ومقتضى اطلاق المصنف عدم الفرق بين النافلة المتقدمة والمأخرة
لكن المتجه في المهمات في النافلة المتقدمة ما يشعر به كلامهم من عدم الانتقال لان
المصل مأمور بالمبادرة والصف الاول وفي الانتقال بعد استقرار الصوف مشقة
خصوصا مع كثرة المصلين كالجمعة اه فعلم ان محل استحباب الانتقال ما لم يعارضه شيء
آخر ولهذا استثنى منه صور فعلها في المسجد أفضل كافلة يوم الجمعة للتبكير وركعتي
الاحرام عيقات فيه مسجد وركعتي الطواف فيه وكل ما شرع فيه الجماعة من التوافل وما
اذا ضاق الوقت أو خشي من التماسل أو كان معسكفا أو كان يمكث بعد الصلاة تعلم
أو تعلم ولو ذهب الى بيته لقائه ذلك (واذا صلى وراءه نساء مكثوا) أي مكث الامام بعد
سلامه ومن معه من الرجال يدكرون الله تعالى (حتى يتصرفن) ويسن لهن الانصراف
عقب سلامه لاتباع ولان الاختلاط بين مظنة الفساد والقياس مكث الخنا في حتى
يتصرفن وانصرفن بعدهن فرادى (وان ينصرف) المصل بعد فراغه من صلاته (في جهة
حاجته) أي جهة كانت (والا) أي وان لم تكن له حاجة أو كانت لاف جهة معينة (فيمينه)
لان جهتها أفضل والقيام مطلوب محبوب وسأقي في العبد انه يستحب في سائر العبادات
ان يذهب من طريق ويرجع من أخرى ولا منافاة بينهما ما تقدم لامكان حمل قولهم
انه يرجع في جهة يمينه على ما اذا لم يرد ان يرجع في طريق آخر أو وافقت جهة يمينه والا
فالطريق الآخر أو الى اشد هذه الطريقان ولا يكره أن يقال انصرفنا من الصلاة كما هو
ظاهر كلامهم (وتقتضى القدوة بسلام الامام) التسليمة الاولى لخروجه من الصلاة بها
فلو سلم المأموم قبالها عامدا لما من غيرية مفارقة بطلت صلاته ولو قارنه فيه لم يضر كبقية
الاذكار بخلاف مقارنته له في تكبيرة الاحرام كما سيأتي لانه لا يصير مصليا حتى يتمها فلا
يربط صلاته بمن ليس في صلاة (فلا مأموم) اذا كان موافقا (أن يشتغل بدعاء ونحوه)
لانفراده وعدم تحمل الامام عنه سهوه حيفت لوسها (ثم يسلم) وله أن يسلم عقبه اما
المسجوف فيلزمه ان يقوم عقب تسليمه فوراً ان لم يكن جلوسه مع الامام محل تشهده
فان مكث عامدا عالما بالتكريم قد رآه اذ ا على جلسة الاستراحة بطلت صلاته أو ناسيا

كما استسقى عمر بالعباس عم النبي صلى الله عليه وسلم رواه البخاري اه قلت لا تعارض لجواز ان ماذكره العزم فروض أو
فيما لو سأل بذلك على صورة الازام كما يؤخذ من قوله اللهم اني أقسم عليك الخ وما في البهجة وشرحها مصورا بما اذا ورد على
صورة الاستشفاع والسؤال مثل أسألت بك كذا فلان أو يجرمته أو نحو ذلك (قوله وله أن يسلم عقبه) وينبغي ان تسلمه عقبه اولى
حدث اني بالذكر المطلوب والابان اسرع الامام من للمأموم الاتيان به (قوله على جلسة الاستراحة) وفي نسخة طمأينة الصلاة
وهذه هي المعتمدة ويمكن حمل التسجئة الاخرى على ابان يراد بجلوسه الاستراحة اقل ما يجزئ في الجلوس بين السجدين

(قوله أو جاءه فلا) أي ولكن يصح له السهو ولأنه فعل ما يبطل عمده (قوله كما مر) أي في شرح قول المتن والزائدة إلى حديث مجيد سنة في الآثار وكذا الدعاء بعده حيث قال واحتقر بقوله بعده عن التشهد الأول فيكره الدعاء فيه لبناؤه على التخييف اهـ (قوله ترجيحه) أي ترجيح قوله وقيل عكسه * (باب على شروط الصلاة) * (قوله على شروط الصلاة) لعل الحكمة في تعقيب هذا الباب لما قبله لتبيينه على أنه لا يمتد بتلك الآثار كان بدون شروطها حتى لو انتفى شرط منها في أثناء صلاته بطلت وقد يؤخذ هذا من قوله الاتي لانا نقول لما اشتمل على موانعها الخ لان انتفاء الشرط بعد انتفاء ما مانع ٤١٣ من دوام الصحة (قوله وموانعها) أي وما

يتبع ذلك كتنبيه من نابه شيء في صلاته وسن الصلاة للستر وغير ذلك (قوله وهذا هو المشهور) أي على الامة وليض مراده انه يقابله قول غريب أغنى لقوله ولم اره غيره (قوله وان قال الشيخ الخ) أي في غير شرح منهجه تبعاً للاستوى اهـ الشيخ عميرة وقوله أي في غير الخ ومن الغير شرح الرض وشرح البهجة (قوله وقد صرح بذلك) أي بما قدمه من ان الشرط الخ (قوله نخرج بالقييد الاول) أي ما يلزم من عدمه الخ (قوله وبالثاني) أي قوله ولا يلزم الخ (قوله فانه يلزم من وجوده الشرط) أي ومن عدمه العدم (قوله وبالثالث) هو قوله لذاته (قوله بأنه مانع لوجوبها) أي وهو مرجوح في باب زكاة المال وباب زكاة الفطر وان مشى في البهجة على انه لا يمنع في زكاة المال ويمنع في زكاة الفطر (قوله وبكيفيةها) انظر ما المراد به واعله أراد به امتيز فرائضها من سننها وعليه فيكون

أو جاءه فلا فان كان محل تشهده لم يلزمه ذلك لكن يكره تطويله كما مر (ولو اقتصر امامه على تسليمه سلم) هو (ثنتين والله أعلم) احرار الفضيلة الثانية ونظر وجهه عن متابعتها بالاولى بخلاف التشهد الاول لوتر كد امامه لا يأتي به لوجوب متابعتها قبل السلام ولو مكث الامام بعد الصلاة ذكر أو دعاء فالأفضل جعل عينه اليهم ويساره الى الحراب للاتباع ورواه مسلم وقيل عكسه وينبغي كما قاله بعض المتأخرين ترجيحه في محراب النبي صلى الله عليه وسلم لانه ان فعل الصفة الاولى يصير مستندبر للنبي صلى الله عليه وسلم وهو قبله آدم فن بعده من الانبياء * (باب) * بالتأويل يشتمل على شروط الصلاة وموانعها وقد شرع في القسم الاول فقال (شروط الصلاة) الشروط جمع شرط بسكون الراء وهو لغة العلامة ومنه اشراط الساعة أي علاماتها وهذا هو المشهور وان قال الشيخ الشرط بالسكون الزام الشيء والتزامه لا العلامة وان عبر به بعضهم فانها انما هي معنى الشرط بالفتح اهـ وقد صرح بذلك في المحكم والعباب والواعي والصالح والقاموس والمجمل ودون الادب وغيرها واصطلاحاً ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته نخرج بالقييد الاول المانع فانه لا يلزم من عدمه شيء وبالثاني السبب فانه يلزم من وجوده الوجود وبالثالث اقتران الشرط بالسبب كوجود الحول الذي هو شرط لوجوب الزكاة مع النصاب الذي هو سبب للوجوب أو بالمانع كالدين على القول بأنه مانع لوجوبها وان لزم الوجود في الاول والعدم في الثاني لكن لوجود السبب والمانع لذات الشرط لا يقال الشرط يتقدم على الصلاة ويجب استمراره فيها فكان المناسب تقديم هذا الباب على الذي قبله لانا نقول لما اشتمل على موانعها ولا تكون الابعاد انتفاء ما مانع تأخيرها وانما لم يعد من شروطها أيضاً الاسلام والتميز والعلم بفرضيتها وبكيفيةها وتبين فرائضها من سننها لانها غير مختصة بالصلاة فلو جهل كون أصل الصلاة أو صلواته التي شرع فيها أو الوضوء أو الطواف أو الصوم أو نحو ذلك فرضاً أو علم ان فيها فرائض وسننها لم يميز بينهما لم يصح ما فعله لتركه معرفة التمييز المخاطب بها وافتى حجة الاسلام الغزالي بأن من لم يميز من العامة فرض

عطف عليه عطف تفسير ويدل عليه عدم ذكره في المحترقات ويصرح بذلك كلام حج وكلام شرح المنهج ويحتمل انه اراد به الصورة التي تكون الصلاة عليه خارجاً (قوله غير مختصة بالصلاة) أي بل تأتي في كل عبادة (قوله وافتى حجة الاسلام) أي فهو تخصيص لكلاهم (قوله بان من لم يميز من العامة) أي من العامة يدل ما يأتي في قوله والمراد بالعامي من لم يحصل الخ وقال حج ان العالم كالعامي على الوجه ثم قال لو اعتقد ان البعض فرض والبعض سنة صح ما لم يقصد بفرض معين التفاتية اهـ وكتب عليه سم قوله أو البعض فرض والبعض الخ صفيه صريح في انه لا فرق في هذا بين العامي والعالم ريس كذلك بل هو خاص بالعامي كما يعلم بالمرجعة

(قوله يشعربرجحانه) معتمد (قوله من لم يحصل من الفقه شيئا الخ) أي من لم يحصل قدرا يتمكن به من تمييز فرائضها من سننها إلا أن المراد من العالم من ميز بالفعل (قوله من كلامه) أي المجموع (قوله أن المراد به هنا) أي وأما في غيرها فاما راديه غير المجتهد ويقرب منه قوله ههنا من لم يحصل من الفقه شيئا يمدى به لباقيته (قوله من لم يميز الخ) أي وإن كان بين أظهر العلماء (قوله فرضية جميع أفعالها) أي ومنها القولية والاعتقادية (قوله أولها) وقع مثله في المحلى (أقول) تعبيره بالأول يقتضي أن يكون لمعرفة الوقت تميز على غيرهما من الشروط بحيث يستحق أن يكون في المرتبة الأولى وضعا ولعل وجهه أن الصلاة لو وقعت قبل وقتها لا يصح ولا تبرأهم إذ مته مطلقا بخلاف غيرهما من الشروط فإنه يسقط عند الجمز عنه وأيضا الخطاب بالصلاة إنما يكون بعد دخول الوقت وبهذا الاعتبار تميز عن غيرها ويمكن أنه إنما أراد مجزئ التقدم الذي كرى فهو بمعنى أحدها وبه عبر ج (قوله بالاجتماع) راجع لقوله ظنا فقط أو مافي معنى الاجتماع كإخبار الثقة والمراد بالمعرفة هنا مطلق الإدراك مجازا والاختصة المعرفة لا تشمل الظن لأنها تحكم ذهن الحازم المطابق ٤١٤ لموجب بكسر الجيم أي لدليل قطعي (قوله لم تصح صلاته) أي لأفرضا ولا نقلا (قوله

وان صادفت الوقت) (فرع) *
استطردى وقع السؤال عما يقع
كثيرا أن الإنسان يسأل عن
مسئلة علمية وغيرها كدخول
الوقت مثلا فيجب المسؤول بقوله
الظاهر كذا هل يجوز له ذلك أم لا
وأقول فيه نظر والظاهر أن
يقال إن ظهر له إمارته ترجع عنده
ما أجاب به جازله ذلك والامتنع
عليه لأن قوله حينئذ الظاهر يفيد
السائل أن هذا راجع عند المجيب
والواقع خلافه لأن ذلك ترجيح
بلامرجح وهو غير جائز وإن وافق
الواقع في نفس الأمر (قوله من
أنس وجن ومالك) يفيد أن
الثوب يمنع من رؤية الجن والمالك

الصلاة من سننها صحت صلاته أي وسائر عباداته بشرط أن لا يقصد بقرض نقلا وكلام
المصنف في مجموعه بشعربرجحانه والمراد بالعامي من لم يحصل من الفقه شيئا يمدى به إلى
الباقى ويستقادم من كلامه أن المراد به ههنا من لم يميز فرائض صلاته من سننها وإن العالم من
يميز ذلك وأنه لا يعتد في حتمه ما يفتقر في حق العامي وقد علم أيضا أن من اعتمد فرضية
جميع أفعالها تصح صلاته لأنه ليس فيه أكث من أدائه سنة باعتماد القرض وهو غير
ضار (خسة) أولها (معرفة) دخول (الوقت) يقينا وظنا بالاجتماع في صلى بدونهم الم
تصح صلاته وإن صادفت الوقت كما مر (و) ثانيها (الاستقبال) كما مر أيضا (و) ثالثها (ستر
العورة) عن العيون من أنس وجن ومالك مع القدرة عليه ولو خاليا وفي ظنة لأجتماعهم
على الأمر به فيها والأمر بالشئ ثم عن ضده وهو هنا يقتضي التساؤل وتولية تعالى خذوا
زيتكم عند كل مسجد قال ابن عباس المراد به الثياب في الصلاة وفي الأول إطلاق اسم
الحال على المحل وفي الثاني إطلاق اسم المحل على الحال لوجود الاتصال الذاتي بين الحال
والمحل وهذا لأن أخذ الزيت وهي عرض محال فأريد محلها وهو الثوب مجازا والمصنف من
قوله صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صلاة حائض أي بالغة الإجماع إذا لم تحض زمن
حيضها لا تصح صلاتها بجماد ولا غيره وظاهر أن غير البالغة كالبالغة لكنه قيد بها جريا
على الغالب فإن عجز عن ذلك صلى عاريا وأتم ركوعه ومجوده ولا إعادة عليه وحكمة

فلا راجع وقد يؤيد عدم رؤية الملك مع الثوب قصة خديجة رضي الله تعالى عنها حين ألقى الثوب عن رأسها وجوب
لتختبر حال جبريل لما كان يأتي النبي صلى الله عليه وسلم أول المبعث هل هو ملك أو لافان الملك لا يرى للمرأة الأجنبية مع عدم
الستر وقد أشار إلى ذلك صاحب الهمزة بقوله فأما طعنهما الثوب لا يرى * أهو الوجه أم هو الأغواء
فاختفى عند كشفها الرأس جبريل فما عاد أو أعيد الغطاء (قوله وفي الأول) أي إطلاق الزينة على الثياب وقوله الثاني أي
إطلاق المسجد على الصلاة (قوله وهذا) أي المحل (قوله وهو الثوب مجازا) عبارة القاموس الزينة بالكسر ما يزين به أه وعليه
فلا مجازا اللهم إلا أن يقال إن مافي القاموس مجاز وهو كثير ما يرتكبه في كلامه (قوله جريا على الغالب) أي من أن الصلاة من
النساء لا تكون غالبا إلا من البالغات (قوله فان عجز عن ذلك) أي بأن لم يجد ما يستتر به ولم ينسب إلى تقصير لما يأتى له به مدقول
المصنف ولو اشتبه من قوله ولو اجتمع في الثوبين ونحوهما فلم يظهر له نى الخ وقوله من ذلك أي الستر (قوله صلى عاريا) أي
القرايض والسنن على ما مر له في التيمم من اعتقاده ولا يحرم عليه رؤية عورته في هذه الحالة فلا يكف عن غض البصر

(قوله قال الزركشي الخ) يثبت به ان العورة التي يجب سترها في غير الصلاة ليست عورة الصلاة (قوله والركبة من المرأة) شمل الامة
 لكن جماعها حج كالرجل وكتب عليه اسم المتحج ان الامة كالخمره وهو المعتمد (قوله يرى الاول) أي يعلمه (قوله بل صرح
 صاحب الذخائر) معتمد (قوله يجوز كشفها لادنى غرض) أي بلا كراهة أيضا وليس من الغرض حاجة الجماع لان السنة فيه
 أن يكونا مستترين وقوله بلا كراهة يجوز كراهة ممنونة لان لازمة فان قلت لازمة اذا الزنا تدخله في الكلام كثر وجهه وليست
 هذه منه ادهى تفيد النفي قلنا هذه زائدة لفظا فخطاها العامل اه (قوله وصيانة الثوب) قيده حج بشوب التجميل (أقول)
 وله وجه ظاهر (قوله فلورأى عورة نفسه الخ) ظاهره ولو كان طوقه ضيقا جدا وهو ظاهر لكن عبارته فيما يأتي تفيد التقيد
 بالواسع الا أن يقال ان ذلك مجزئ تصوير وما ذكر في الضيق ظاهر في غير الاعمى اما هو فيدعي ان لا تطل صلاته أخذ ما يأتي
 فيما لو تبين ان يدين امامه أو ثيابه نجاسة من فرض البعد قريبا والاعمى ٤١٥ بصير الخ وانما قلنا بعدم بطلان
 صلاته لان سترته شرعية والنظر

وجوب الستر فيها ما جرت به عادة مریدا التمثل بين يدي كبير من التجميل بالستر والتطهير
 والمصلي يريد التمثل بين يدي ملك الملوك والتجميل له بذلك أولى ويجب سترها في غير الصلاة
 أيضا لما صرح من قوله صلى الله عليه وسلم لا تشوا عرا وقوله الله أحق أن يستخيا منه قال
 الزركشي والعورة التي يجب سترها في الخلوة السوا أن فقط من الرجل وما بين السرة
 والركبة من المرأة تبه عليه الامام واطلاقهم محمول عليه اه وظاهر ان الخشئ كل امرأة
 وفائدة الستر في الخلوة مع ان الله تعالى لا يحببه شئ فيرى المستور كما يرى المكشوف
 انه يرى الاول متأدبا والثاني نازكا لا بد فان دعت حاجة الى كشفها لاغتسال او نحوه جاز
 بل صرح صاحب الذخائر يجوز كشفها في الخلوة لادنى غرض ولا يشترط حصول الحاجة
 وعدم الغرض كشفها التبريد وصيانة الثوب عن الادناس والتجارب عند كنس البيت
 ونحوه ثم لا يجب سترها عن نفسه في غير الصلاة وانما يكره نظرها اليها من غير حاجة اما فيها
 فواجب فلورأى عورة نفسه في صلاته بطلت كفاي فتاوى المصنف الغريبة وأفتى به الوالد
 رحمه الله تعالى والعورة لغة النقصان والشئ المستقبح وسمى المقدار الاتي بيانه بم القبح
 ظهوره وتطلق أيضا على ما يجب ستره في الصلاة وهو المارد هنا وعلى ما يحرم النظر اليه
 وسأيت في النكاح ان شاء الله تعالى (وعورة الرجل) أي الذكرو لو كافر او عبدا أو صبي
 وان لم يكن مميزا وتظهر فائدة في طوافه اذا أحرم عنه واه (ما بين سترته وركبته) لما روى
 عنه صلى الله عليه وسلم انه قال عورة المؤمن ما بين سترته وركبته ونظرا اليه في اذا زوج
 سداكم امته عبده واجبره فلا تنظر الامة الى عورته والعورة ما بين السرة والركبة (وكذا

عورته) عبارة المحلل فلا تنظر الى عورته وعليه فالامة ليست من الحديث فكان ينبغي للشارح ان يقول اي الامة الا ان تكون
 هذه رواية أخرى وعبارة الشيخ في شرح منهجه مثل عبارة الشارح م (قوله الى عورته) أي السيد (قوله والعورة ما بين السرة
 والركبة) من تنمة الحديث وهو محل الاستدلال * (فرع) * تعلقت جلدة من فوق العورة اليها وبالعكس مع التصاق او دونه
 فيحتمل ان يجري في وجوب سترها وعدمه ما ذكره في وجوب الغسل وعدمه فيما لو تعلقت جلدة من محل الفرض في اليدين
 الى غيره وبالعكس * (فرع) * آخر فقد أحرمت السترة الاعلى وجهه يوجب القديته بان لم يجد الاقبصا لا تأتي الاقترابه فهل يلزمه
 الصلاة فيه ويؤدي او لا يلزمه ذلك ولكن يجوز له او يفصل فان زادت القديته على اجرة مثل ثوب يستأجر او ثمن مثل ثوب يباع
 لم يلزمه كالا يلزمه الاستئجار والشراء حينئذ والالزمه فيه نظرا والثالث قريب * (فرع) * لو طال ذكره بحيث جاوز نزوله
 الركبتين فالوجه وجوب ترجيعه ولا يجب ستر ما يذيه من الركبتين وما نزل عنهما من الساقين وكذا يقال في سلعة =

أصلها في العورة وتندات حتى جاوزت الركبتين وكذا يقال في شعر العانة إذا طال وتدنى وجاوز الركبتين ٥١ سم على
 ج لكن في حاشية شيخنا العلامة الشوري على التكرير بعد قول سم المتقدم آخر الفرع الاول أو بالعكس ما نصه قلت
 ويحتمل وهو الوجه عدم وجوب السترة في الاولى لانها ليست من اجزاء العورة ووجوبه في الثانية باعتبارها بالاصل والفرق
 ان اجزاء العورة لها حكمها من حرمة نظرها وان انفصل من البدن بالكلمة ولا كذلك المنفصل عن محل الفرض ويؤيد
 الفرق انه لا يجب ستر ما يحاذي محل العورة مما ثبت في غيرها ويجب غسل محاذي محل الفرض فالوجه الفرق بين البابين والمصير
 لما ذكرناه فليتأمل اه بحرقه (قوله أو مبعضة) في ادخالها في الامة تجوز ولهذا فصلها الشارح المحلى رحمه الله بكذا (قوله
 ماسوى الوجه والكفين) شمل ما لو كان ٤١٦ الثوب ساترا لجميع القدمين وليس مما سالت باطن القدم فيكون

الستر به لكونه يمنع ادراك باطن
 القدم فلا تكلف لباس فخوف
 خلافا لما توه به بعض ضعفة
 الطلبة لكن يجب تحريزها في
 سجودها عن ارتفاع الثوب عن
 باطن القدم فانه مبطل فتنبه له
 (قوله فيها ظهرا) أى الصلاة (قوله
 هو الوجه) أى ما ظهر (قوله
 وكثير القطع به) أى هذا الحكم
 وهو الصحة ومشى عليه الخطيب
 (قوله فعلى الاول) أى وهو عدم
 الصحة (قوله ولان الاصل) الاولى
 اسقاط هذا التعليل لانه يبين
 المذكورة بيقين عدم وجوب ستر
 ما عدا ما بين السرة والركبة منه
 ومقتضا عدم وجوب القضاء
 ولكن يجب القضاء للشك الحاصل
 في صلاته المؤدى لتردد في اتية
 (قوله راجع في ذات المصلى)

الامة) مدبرة ومكاتبه أو مبعضة أو ام ولد فعورتهما فيها ما بين سترتها وركبتها (في الاصح)
 الحاقها بالرجل بجامع ان رأس كل منهما ليس بعورة ما نقص السرة والركبة فليس تأمنا
 لكن يجب ستر بعضهما ليحصل سترها والثاني عورتها كالخبرة الرأسها أى عورتها ما عدا
 وجهها وكفها ورأسها (و) عورة (الحرمة ماسوى الوجه والكفين) فيها ظهرا وبطنها الى
 الكوعين لقوله تعالى ولا يدين زينةن الا ما ظهر منها قال ابن عباس وعائشة هو الوجه
 والكفان ولانهم ما لو كانا عورة في العبادات لما وجب كشفهما في الاحرام والخنثى
 كالانثى وقا حريه فلما اقتصر على ستر ما بين سترته وركبته لم تصح صلاته على الاصح في
 الروضة والافقه في المجموع للشك في السترة وهو المعتمد وان صح في التحقيق الصحة ونقل
 في المجموع في نواقض الوضوء عن البغوى وكثيرا القطع به للشك في عورته وادعى
 الاسنوى ان الفتوى عليه فعلى الاول يجب القضاء وان بان ذلك للشك حال الصلاة
 ولان الاصل شغل ذمته به فلا تبرا الا يقين وظاهره لافرق بين ان يحرم بهما مقتصر
 على ما ذكرنا ويطرأ الاقتصار على ذلك في الاثام وما صرحوا به في الجمعة من ان العدد لو كمل
 بخنثى لم تنعقد للشك وان انعقدت بالعدد المعتبر ثم خنثى زائد عليه ثم بطلت صلاة واحد
 وكمل العدد بالخنثى لم تبطل الصلاة لانا نعتدنا الانعقاد وشكنا في البطلان غير واردها
 لان الشك هنا في شرط راجع في ذات المصلى وهو السترة وما شئت في شك في شرط راجع
 لغيره وبغتنق فيه ما لا يعتد في الذات (وشروطه) أى الساتر (ما) أى جرم (منع ادراك لون
 البشرية) وان حكى حجمها كسر والضيقة لكن منكره للمرأة ومثلها الخنثى فيما يظهر
 وخلاف الاولى للرجل فلا يكفي ما يحكى لونه بان يعرفه من نحو يابضها من سوادها

الاولى الى ذات المصلى وعلى ما ذكره فينبغي أن يقدر راجع الى معنى كاش في ذات المصلى (قوله) = زواج

مامنع ادراك لون البشرة) أى لم يعدل البصر عادة كما في نظائره كذا نقل بالدرس عن فتاوى الشارح (قوله كسر وال) أى
 لباس (قوله وخلاف الاولى للرجل) قال الشيخ عميرة وفيه وجهه بطلان الصلاة اه وظاهره انه في الرجل والمرأة وعليه
 فكان الظاهر الكراهة في الرجل والمرأة وجامع الخلاف الآن يقال ان هذا القول شاذ وليس كل خلاف يراعى (قوله
 بأن يعرف معه) أى الساتر (قوله من سوادها) أى في مجلس الخطاب كذا ضبطه ابن عجيل ناشري ٥١ سم على منهج
 وهو يقتضى ان ما منع في مجلس الخطاب وكان بحيث لو تأمل الناظر فيه مع زيادة القرب للمصلى جدا لادرك لون بشرته لا يضر
 وهو ظاهر قريب فليتأمل وينبغي ان من ذلك في عدم الضرر ما لو كانت ترى البشرة بواسطة ثمس أو نادر ولا ترى عنده عدمه ونقل
 بالدرس عن فتاوى الشارح انه لافرق بين القريب والبعيد وفيه وقفة بالنسبة لمسألة الشمس ويقال ينبغي ان الرؤية =

وحاصل مسئلة الصلاة في الماء
المذكور وكما وافق عليه م
نه ان قد ادر على الصلاة فيه
والركوع والسجود فيه بلا
مشقة وجب ذلك أو على الصلاة
فيه ثم الخروج الى الشط عند
الركوع والسجود لياق بهما
فيه بلا مشقة وجب ذلك وان
قال بالخروج مشقة فهو بالخيار
ان شاء صلى عارياً على الشط
ولا إعادة وان شاء وقف في الماء
وعند الركوع والسجود يخرج
الى الشط اهـ سم على منهج
لشـ شرط الصحة صلاته ان لا يأتى

J 4 or

في خروجه من الماء وعوده بأفعال كثيرة أولافيه نظرا لاقرب الاول أخذ باطلاقهم (قوله ويؤخذ من ذلك) أي من قوله ووجهه ما فيه من الحرج (قوله ان لم يثقل عليه) أي مشقة شديدة هـ حج (قوله على فاذا الثوب في العباب ما فيه) فرع لولم يجد الرجل الا ثوب حرير لزمته الصلاة فيه وكذلك التستر به حتى يجد غيره ولو لم يتجسسا هـ وقوله لولم يجد الا ثوب حرير يفيد انه لم يجد نحو الطين ويفهم انه لو وجد لم يصل في الحرير وبه اجاب مر سائله عنه وينبغي كما وافق عليه جواز الصلاة في الحرير مع وجود نحو الطين اذا اخل بعرواته وحشمة فليراجع كل ذلك ويجرد سم على منهج (أقول) وينبغي ان مثل نحو الطين الحشيش والورق حيث اخل فيجوز له لبس الحرير ما لولم يجد ما يتبره الا نحو الطين وكان يخجل بعرواته فهل يجب عليه ذلك اولافيه نظرا لظاهر الاقول وانه في هذه الحالة لا يخجل بالبرائة (قوله امرأتان او رجلان) أي وان صار على صورة القميص لهما أي او رجل وامرأة بينهما محرمة

(قوله وان توقف فيه الاذرى) أى فى الاكتفا به (قوله بكان عال) ليس بقيد (قوله مؤثنا) يمكن جعله مضافا اليه بتقدير مضاف
 أى ستر اعلامه أى المصلى أى عورته وفى حج رحمه الله ما يدل عليه (قوله من جيبه) مفهومه انه الورؤيت من أسفل وان كان
 المصلى هو الرافى لها لم يضر لكن فى حاشية الروض لوالد الشارح ما نصه فى فتاوى النووى الغربية ان المصلى اذا رأى فرج نفسه
 فى صلاته بطلت فعلى هذا يكون النظر ثم حراما اهـ أى وظاهره انه لا فرق بين ان يراها من أعلى او أسفل (قوله أى طوف قيصه)
 ليس بقيد بل مثله ما للورؤيت عورته من كنه (قوله باسكان اللام وكسرها) قال الشيخ سعد الدين فى شرح التصريف وفتحها
 (قوله وقيل لا يجب ضمها) لم يظهر له ٤١٨ وجه يخالف قوله بضم لراء فى الاحسن لان مقتضى كون الضم

الاحسن جواز تركه الا ان يقال
 أراد بالاحسن الواجب (قوله
 يتازع) بكسر الزاى فيه أى فى
 كلام الجار بردى أى القائل
 باستواء الامرين (قوله وأبى)
 فى نسخة والصق ولها وجه لأن
 معناها امس وادخل فى البلاغة
 (قوله وفائدة فى الاقتداء) أى
 تظهر فى صحة الاقتداء به (قوله وله
 ستر بعضها) بل عليه اذا كان فى
 سائر عورته خرق لم يجد ما يبدئه
 غيره به كما هو ظاهر اهـ (قوله
 فيمكنى قطعها) أى وان حرم كما
 (قوله وامسك يده) والوجه كما قاله
 مر انه اذا احتاج لوضع يده
 للعبود عليها وضعها وترك الستر
 به لان السجود أكد لانه عهد
 جواز الصلاة عاريا من غير بدل
 بخلاف السجود اهـ سم على
 منهج وقد يتوقف فيما ذكره
 ان أريد ان الصلاة تجوز مع

يده عليها فانه لا يضر كما صرح به القاضى والحوارزى واعتمد ابن الرفعة وان توقف فيه
 الاذرى ومقابل الاصح لالتمشقة والتلويت (ويجب ستر أعلاه) أى الساتر (وجوابه)
 للعورة (لا أسفله) لها ولو كان المصلى امرأة او ختنى اعدم اعتياده فلورؤيت عورته منه
 كأن صلى بكان عال لم يؤثر وستر مضاف لتعامله لالة تذ كبر الضمير فى أعلاه وجوابه
 وأسفله ولو كان مضافا لقوله لقال ستر أعلاها الخ مؤثنا (فلورؤيت عورته) أى المصلى
 وان كان هو الرافى لها كما مر (من جيبه) أى طوف قيصه اسعته (فى ركوع أو غيره لم
 يكف) (الستر بذلك) (فايزه) باسكان اللام وكسرها وبضم الراء فى الاحسن اتناسب الواو
 المتولدة انظروا من اشباع خمسة الهاء المقدرة الحذف خلفها أو كأن الواو وايت الراء وقيل
 لا يجب ضمها فى الافصح بل يجوز لان الواو قد يكون قبلها ما لا يناسبها ويجوز فى دال يشد
 الضم آتيا على عينه والفتح للغمزة وقيل والكسر وقضية كلام الجار بردى كإن الحماجب
 استواء الأقران وقول بعض الشراح ان الفتح افصح يتازع فيه لان نظرهم الى اشارة
 الاخنية كتمنن نظرهم الى الاتباع لانها النسب بالنسبة واليق بالبلاغة (أوبشد
 وسطه) بفتح السين فى الافصح ويجوز اسكانها حتى لا ترى عورته منه ويكفى ستر ذلك بنحو
 لحته فان لم يستره بشئ أصبح احرامه ثم عند الركوع ان ستره اسقرت الصحة والابطال
 صلاته عند وجود المنافي وفائدة فى الاقتداء به وفيما اذا التفت عليه شئ بعد احرامه والمراد
 برؤية العورة ان تكون بحيث ترى وان لم تر بالنعل (وله ستر بعضها) أى عورته من غير
 السواة او منها بلا من ناقض (بيده فى الاصح) لحصول المقصود به والثانى لان الساتر
 لا بد ان يكون غير المستور فلا يجوز ان يكون بعضه وجميع ذلك والفرق بين ما هنا وعدم
 حرمة ستر المحرم بيده ان المدار ثم على ما فيه ترفه ولا ترفه فى الستر بيده وهنا على ما يستدلون
 بالبشرة وهو حاصل باليد اما سترها هنا بيده غير فيمكنى قطعها كفى الكتابة وبكالوا متر

العرى عند العجز عن الستر فكذلك السجود يجوز بدون وضع اليد عند العجز وارأيدانه عهد الصلاة بقطعة

مع العرى للقادر فى أى محل لآلى على ان لرافعى جرى على انه لا يجب وضع اليدين والركبتين واطراف القدمين كما مر ولم يقل
 احدا بعدم وجوب الستر مع القدرة ومن ثم جرى الشهاب البلقمى على مراعاة السترة واعله الاقرب واستوجه حج التخير
 هو وقع السؤال فى الدرس عما لو تعارض عليه القيام والستر هل يقدم الاول والثانى فيه نظر والجواب عنه ان الظاهر مراعاة
 الستر ونقل عن فتاوى الشارح ذلك فراجعوه وهو موافق لما قدمه الشارح من انه اذا تعارض القيام والاستقبال قدم
 الاستقبال قال لانه لم يسهط فى الصلاة بحال مع القدرة عليه بخلاف القيام فانه يسهط فى النافلة مع القدرة وهذا مثله
 فان الستر لا يسهط مع القدرة بحال بخلاف القيام وقول سم وضعها وترك الستر أى وعليه فهل له الاتيان بالاكل فى سجوده =

ويغتفر له كشف العورة حينئذ لم يجب عليه الاقتصار على قدر الطمأنينة لان الضرورة تقتدر بقدرها ولا ضرورة
لكشفها زيادة على ما يصح صلاته فيه نظر وظاهر قول الشارح السابق فان عجز عن ذلك صلى عاريا وأتم ركوعه وسجوده الاولى
وهو ظاهر (قوله بنفسه) اي ولو شرعنا (قوله وأتم الاركان كما مر) قال الشيخ عميرة ولا إعادة في اظهر القوانين أى في العور كلها
على ما شمله كلامه ولو قيل بوجوب الاعادة عند ما يغسل يلم يبعد لندرة ذلك كما قيل به فيما لو فقد ما يسخن به الماء ويتم (قوله
لزمه الاستتار به قطعاً) ظاهره ولو بيده وقضية قول ج ٤١٩ السابق بل عليه اذا كان في سائر عورته خرق

الخط خلافه وكتب سم عليه قوله
بل عليه الخ فديقال لوصح هذا
لوجب على العارى العاجز عن
الستر مطلقاً وضع يديه على بعض
عورته لان القدرة على بعض
الستر كالقدرة على كلها في
الوجوب كما هو ظاهر واطلاقهم
كالصريح في خلافه فليست أم
أى فلا يجب عليه الستر بما (قوله
فان وجد كافي سوائيه) تفريع
على وجوب ستر البعض ولو عبر
بالواو كان أولى لان الحكم
المدى كولا يعلم مما قبله (قوله تعين
لهما) ظاهر الاطلاق عدم الفرق
في ذلك بين الصلاة وغيرها وهو
كذلك (قوله فقبله) ولو خارج
الصلاة حج وكتب سم على
منهج على قول المصنف فقبله ظاهره
وان كان لا يكفيه ويكفي الدبر
فليست أم وقبله منصوب بفعل
مقتدر تقديره يستتر ومشى عليه
الحلى ويجوز رفعه على انه مبتدأ
خبره محذوف تقديره يستتر ويجوز

بقطعة حرير وكذا الوجه الخرق من ستره وأمسكه بيده ولو وجد المصلى ستره نجسة ولم يجد
ما يطره رها به أو وجدته وقد من يطره رها وهو عاجز عن فعل ذلك بنفسه أو وجدته ولم يرض
الابا لاجرة ولم يجد رها أو وجدته ولم يرض الابا أكثر من اجرة مثله أو حبس على نجاسة
واحتاج الى فرش السترة عليه صلى عاريا وأتم الاركان كما مر ولو وجد المصلى بعض السترة
لزمه الاستتار به قطعاً ولا يجزى فيه الخلاف فيما لو وجد بعض ما يطره به لان المقصود من
الطهارة رفع الحدث وهو لا يتجزأ والمقصود هنا السترة وهو مما يتجزأ (فان وجد كافي
سوائيه) أى قبله ودبره (تعين لهما) الاتفاق على كونهما عورة ولانهما الخش من غيرهما
وسميا سواء تين لان كشفهما بسوء صاحبهما (او) كافي (احدهما فقبله) وجوباً ذكر او
غيره بقدمه على الدبر لانه يتوجه بالقبول للقبلة فسترهما تعظيم لهما والستر الدبر غالباً
بالايمين بخلاف القبيل والمراد بالقبيل والدبر كما هو ظاهر ما يقتضيه مسه وظاهر كلامهم
ان بقية العورة سواء وان كان ما قرب اليهما الخش لكن تقديره الى والخشني يستتر قبله
فان وجد كافي احدهما فقط تخير الاولى كما قاله الاسنوي ستر آلة الرجل ان كان ثم اتى
وآلة النساء ان كان ثم رجل وينبغي سترهما ما شاء عند الخشني او التريقين اخذ من
التخيير المار (وقيل) يستتر (دبره) وجوباً لانه الخش في ركوعه وسجوده (وقيل يتخير)
بينهما التعارض المعنيين رجلاً كان او امرأة ولا يجوز ان تفقد السترة في الصلاة غصهما من
مال كهما بخلاف الطعام في الخمصة لانه متمكن من صلاته عارياً من غير اعادة نعم ان احتاج
لذلك لتعجزه او برد جاز ويجب عليه قبول عاريته وطالبه عند ظن اجابته وان لم يكن
للمعجزه يره وقبول هبة الطين بخلاف قبول هبة الثوب واقتراضه للمنة ويجب شراؤه
واستجاره يبدل مثله ولو وجد عن الثوب او الماء قدم الثوب حتم الدوام النفع به ولا بد
له بخلاف ماء الطهارة ولو اوصى بصرف ثوب لا ولى الناس به في ذلك المحل او وقفه عليه
او وكل في اعطائه قدم المرأة حتم لان عورتها الخش ثم الخشني لاحتمال نؤته ثم الرجل
ومقتضى كلامهم مساواة الامر للرجل لكن بحث بعضهم تقديم الامر وعليه ولا بعد

جره بناء على جواز حذف العامل وابقاء عمله والتقدير في تعين قبله اه (قوله وان كان ما قرب اليهما) أى السوائين (قوله وطالبها
عند ظن اجابته) هل يجب عليه ذلك ولو خرج الوقت فيه نظر والا قرب نعم لانه حيث غاب عن ظنه حصولها تزل منزلة ما بيده
والشروط المقدور عليها لا يجوز تركها رعاية الوقت فيكلف الموضوع وان خرج الوقت فكذلك السترة (قوله وان لم يكن للمعجز غيره)
أى ويحرم على المالك اعادته ان ترتب عليه كشف محرم (قوله يبدل مثله) أى من ثمن أو اجرة (قوله ولا بعد فيه) انظر هل يقدم
الميت هنا على الحي نظير ما لو اوصى بماء لا ولى الناس حيث يقدم طهر الميت ثم على الحي أولاً ولا يفرق والا قرب الاو لانه آخره
أمره والستره تنزع للحي وينبغي ان يقدم على الميت من احتاج اليه لدفع حر او برد خفيف منه محذور ويتم

(قوله والامة والحرة هنا يستويان) أي في مقدم أي ما شاء على الخنثى وفي نسخة مستويان أي شخصان مستويان (قوله خلافا للشيخ حيث سوى بينهما) أي المثلتين ومقتضى التسوية تقديم الرجل هنا عنهما حيث كان يسترجع عورته دونهما وعبرة الروض وشرحه وان اوصى به أي بالثوب أي بصرفه للأولى به قدمت المرأة وجوب بالان عورتها اعظم ثم الخنثى لاحتمال انوثته ثم الرجل وقياس ما مر في التيميم فعلا أو وصى بما للأولى به انه لو كفي النوب للمؤخر دون المتقدم قدم المؤخر اهـ (قوله بل يفعلها فيها وجوبا) أي فان ترك ذلك وجبت الاعادة حيث قدر على انتزاعها من دفعها له وكذا ان لم يقدر بالنسبة للفرض الذي اعار في وقته كما يتوخذ من قوله الآتي واتلاف الثوب ويصع الخ (قوله لزومه السترة) وينبغي انه لا فرق في جواز السترة بين ان يكون ملاقيا لجميع بدنه أو للعورة فقط فلا يكافئ له ٤٢٠ فيما لا فاقا فقط لانه حيث استتر به في محلها فاقط صدق عليه انه لا يلبس له خلافا لما توهمه بعض ضعفة الطلبة

(قوله وان لم ينقص أكثر من اجرة الثوب) عموم قوله وان لم ينقص الخ يشمل ما لو لم ينقص بالقطع أصلا لان معنى قوله وان لم الخ سواء نقص بالقطع أكثر من اجرة المثل أول لم ينقص وهو شامل لاتقاء النقص من أصله لكن عبارة صح والوجه انه لا يلزمه قطع زائد على العورة ان نقص به المقطوع ولو بسرا اهـ ومنه فهم انه لو لم ينقص بالقطع لزومه وهو قضية قول الشارح ولما في قطعه من اضاعة المال (قوله لماساحتهم في الاعذار) وهذا يفرق بين هذا وما يأتي في قطع المتجسس (قوله ويجب تقديمه على المتجسس) قضيته انه لو تقدمه وجد متجسسا استتر به وليس مراد الماهر من انه يصلي عاريا ولا اعادة على ما مر

فيه والامة والحرة هنا يستويان والقول بان عورة الحرة أوسع فيه ينبغي تقديمها رديان الموجود ان كفي ما بين السرة والركبة فقط فهـ حافيه سواء وان زادة لا تعارض في الزائد اذ لا عورة لازمة حينئذ والخنثيان يستويان وان اختلفا فارقا وحرية وتقدم الامة على الخنثى الحرة وان توقف فيه صاحب الاسعاد لتحقيق انوثته او فحش عورتها بخلافه ولو كفي سوا في المرأة والخنثى قدم كل منهما على الرجل فيما يظهر وان كان يسترجع عورته لان عورتها اقبح وبه يفرق بين هذا وما مر في التيميم خلافا للشيخ حيث سوى بينهما - حاولا لا يجوز لاحد دفع سترته المحتاج اليها لاداء فرضه ويصلي عاريا بل يفعلها فيها وجوبا ويعيرها للمحتاج استحبابا ولو وجد ثوب حرير فقط لزومه السترة لجواز لبسه للبحاجة ومنها السترة للصلاة ولو كان زائدا على العورة لم يلزمه قطع ما زاد عليها وان لم ينقص أكثر من اجرة الثوب كما اقتضاء كلامهم - ولما في قطعه من اضاعة المال خلافا للاستوى لماساحتهم في الاعذار المجوزة للباس الحرير ومثلها بل أولى وجود نقص وان قل ويجب تقديمه على المتجسس ويقدم المتجسس عليه في الخلوة ونحوها مما لا يتوقف على طهارة الثوب ولو وصلت امة مكشوفة الرأس فعمتت فيها ووجدت خارا ان مضت اليه احتاجت افعالا لمبطلته أو انتظرت من يأتي به لهما مضت مدة بطلت صلاتها فان لم تجد به بنت وكذا ان وجدته قريبا فتناولته ولم تستدر وسترت به رأسها فورا كعار وجده ستره ولو لم تعـ لم بالستره أو بالعتق إلا بعد مضى زمن يمكن فيه السترة لو بطلت ولو قال لامته ان صليت صلاة صحبة فانت حره قبلها فصلت بالخيار عاجزة فعمتت وصحت صلاتها أو فادرة صحت ولم تعتق للدور ويستحب للذكر أن يلبس لصلاته احسن ثيابه ويتعمص ويتعم ويتطيلم ويرتدى ويتزاول ويسرول وان اقتصر على ثوبين فقميص مع رداء أو ازرا أو سراويل

فيه (قوله ويقدم المتجسس عليه في الخلوة) أي وان كان رطبا يغسل بدنه حيث احتاج للغسل (قوله لو علمت اولي بطلت) أي وان كانت السترة بعيدة لان الشروط لا تسقط بالجهل ولا النسيان (قوله فانت حره قبلها) وقع السؤال في المدرس عما لو قال لها سيد هاتمتي فقلت للركعة الثالثة من الاوقات حره وصلت مكشوفة الرأس هل تنعقد صلاتها لانها باسبيل من ان تسترها قبيل ما علق به السيد ام لا تنعقد فيه نظروا الجواب عنه بان الظاهر ان يقال ان كانت السترة قريبة منها بحيث لا يحتاج في وضعها لافعال كثيرة انعدت صلاتها وعقت والا فلا ان لم يحتمل احتمال الاقربيا وجود من يأتي لهما بإشارة أو نحوها فان احق ذلك انعدت فليراجع (قوله أحسن ثيابه) أي ويحافظ مع ذلك على ما يتجمل به عادة ولو أكثر من اثنين (قوله أو يتسروا) في تابيح اصحابهم عن مالك بن عثاميه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الارض تستغفر للمصلي بالسراويل اهـ دميري

(قوله ومن اذا رجع سراويل) وبقي كل من الثلاثين بعضه مع بعض فأنظر حكمه واحمل اولاهما القميص مع السراويل ثم التمس بص مع الازار ثم مع الرداء (قوله فاذا رفسراويل) اهل وجه تقديم الازار عليه انه يحكى حجم العورة وهو خلاف الاولى وقد قيل فيه بالبطالان (قوله كلامه) أى فلا يصح بيعه ولا نحوه ويجب استرداده مادام باقيا فان لم يسترده وجبت الاعادة لما صلاه مع القدرة على استرداده وكذا مع العجز بالنسبة للصلاة التي فوته في وقتها (قوله في نوب فيه صورة) ظاهره ولو اعمى أو في ظلمة أو كانت الصيرة خلف ظهره أو ملاقيه للارض بحيث لا يراها اذا صلى عليه ٤٢١ وهو ظاهر تباعدا عما فيه الصورة

المنهي عنها (قوله وان يصلى عليه) وقع السؤال في الدرس عن وقف هذا الثوب هل يصح ويناب على وقفه والجواب ان الوقف صحيح لكونه ليس على معصية ولو قيل بعدم نوابه بل بكرهه لما فيه من التعريض للصلاة المكرهه لم يبعد ولا فرق في ذلك بين العالم والجاهل لان الجاهل بالجهل بالحكم لا نظر اليه (قوله غطاه بيده) اى اليسار والاولى ان يكون بظهرها (قوله على عاتقه الايسر) عبارة القاموس واشتمال الصماء ان يرد الكساء من قبل عينه على يده اليسرى وعاتقه الايسر ثم رده ثانية من خلفه على يده اليمنى وعاتقه الايمن فيغطي ما جميعا (قوله مع قدرته) خرج به فاقد الطهورين فان صلاته تفتقد (قوله فان سبقه) اى المصلى لا يقيد كونه متطهرا ومنه أى مثل رجوع الفضل للمقيم بدون قيده بقرينة كثير في كلامهم

اولى من رداء مع ازارا وسراويل ومن ازار مع سراويل وحاصله استحباب الصلاة في نوبين للاتباع فان اقتصر على واحد فتعصص فاذا رفسراويل ويلتصق بالثوب الواحد ان اتسع ويخالف بين طرفيه فان ضاق اترد به وجعل شيئا منه على عاتقه ويسن للمرأة ومثلها الخنثى في الصلاة ثوب ساين لجميع يدها وخارجا ومختلفة كنفقة واثلاف الثوب وبيعته في الوقت كلامه ولا يباع له مسكن ولا خادم كفى الكفارة ويكره ان يصلى في ثوب فيه صورة وان يصلى عليه وان يصلى مضطجعا وان يغطي فاه فان ثعاب غطاء يده يندبا وان يشتمل اشتمال الصماء واليهود بان يخلل في الاول بدنه بالثوب ثم يرفع طرفيه على عاتقه الايسر وفي الثاني بان يخلل بدنه بالثوب بدون رفع طرفيه وان يصلى الرجل مستلما والمرأة متعقبه (و) رابهما (طهارة الحدث) الاصغر وغيره عند قدرته فان عجز فقد مر في التيمم فلو لم يكن متطهرا غدا احرامه مع قدرته على الطهارة لم تنعقد صلاته وان احرم متطهرا ثم احدث نظر (فان سبقه) حدثه غير الدائم (بطلت) صلاته كالموت عند الحدث لبطالانها بالاجماع وشمل ذلك فاقد الطهورين اذا سبقه الحدث فتبطل صلاته كما هو ظاهر كلام الاصحاب خلافا للاسنوى (وفي القديم) ونسب للجديد لا تبطل صلاته بل يتطهر (يبنى) على صلاته اعذرهم وان كان حدثه اكبر لم يثبت فيه ضعف بانفاق المحدثين ومعنى البناء ان يعود الى الركن الذي سبقه الحدث فيه ويجب تقليل الزمان والافعال قدر الامكان ولا يجب عليه البدار الخارج عن العادة فلو كان للمسجد بانيان فسلك الابعد بطلت صلاته وليس له بعد طهارته عود الى موضعه الذي كان يصلى فيه ما لم يكن اماما لم يستخف او مأمورا ما يبنى فضيلة الجماعة كذا نقله الراعى عن التتمة واقره وجزم به في الروضة لكن في التحقيق ان الجماعة عذر مطلقا يدخل فيه المنفرد والامام المستخلف اما حدثه الدائم كسلس بول فغير ضار على ما مر في الحيز وان احدث مختارا بطلت صلاته قطعاعلم كونه في الصلاة ام كان ناسيا ولو نسي الحدث فصلى ائيب على قصده دون فعله الا القراءة ونحوها مما لا يتوقف على الوضوء فتبطل على فعله أيضا قال ابن عبد السلام وفي اثباته

اذا قامت على ذلك قرينة واقربته هنا بطلان صلاته كما هو ظاهر كلام الاصحاب فصح قول الشارح وشمل ذلك الخ (قوله) في دعوى الشهور بعد تقييده الاحرام بكونه متطهرا وانظر وعليه فكان الاولى ترك التقييد او يقيده ثم يقول ولو كان فاقد الخ (قوله ان يعود الى الركن الذي سبقه الحدث فيه) قضيته انه لو احدث في التشهد الاول أو جلوس الاستراحة لم يجب عليه العود له وينبغي خلافه وانه يجب العود اليه ليقوم منه لان قيامه مع الحدث لا يعقده وظاهر قول المحلى عقب قول المصنف يبنى بعد الطهارة على ما فعله منها يشعر به لانه لم يقيده بركن ولا بغيره (قوله فلو كان للمسجد) لو عجز بالواو كان اولى لانه لا يفرع عما قبله

(قوله والاقرّب) من كلام الشارح (قوله عدم اثابته) قال سم على حج قوله الامن فهو جنب الخ بقيدانه لا يثاب عليها بل على قصد هاقط ونقل عن شيخنا الشهاب الرملي ان قراءة الجنب لا يقتضد القرآن يثاب عليها ثواب الذكرو هو لا ينافي ذلك لانه هناك يصرفها عن القرآنية لسميانه الجنبية ولم يوجد بشرط ثواب امن الطهارة وهناك انصرفت عن القرآنية لعدم قصدتها فصارت ذكرها ثاب على الذكر وقديقال لسميانه الجنبية لا يقتضى قصد القرآنية فينبغي حينئذ ان يثاب عليها ثواب الذكر لانصرافها عن القرآنية بسبب الجنبية بل ينبغي ان يثاب كذلك وان قصدتها الغاء لقصد عدم مناسبتها اه (قوله بان كشفته ريح) قال سم على حج ولو تكررت كشف الريح ونوالى بحيث احتاج في الستر الى سر كات كثيرة متواليات فالتجبة البطلان بفعل ذلك لان ذلك نادر ويؤيده ما قالوه فيما لو صلت امة مكشوفة الرأس فعمت في الصلاة ووجدت خمارا احتاج في مضيتها اليه الى افعال كثيرة او طالت مدة لتكشف من ان صلاتها تبطل اه ورايت بها من عن سم مانصه وينبغي ان مثل الريح الا دعى غير المميز والجمعة ولو عملة اه وقوله غير المميز فهو انه ان المميز يضر ويوجه ذلك بان له قصد ان يبعد الحاقه بالريح بخلاف غير المميز فانه لما لم يكن له قصد امكن الحاقه به هذا ونقل عن شيخنا الزياى الضرر في غير المميز وعلاه بتدريته في الصلاة فليراجع (أقول) وهو قياس ما قالوه ٤٢٢ في الانحراف عن القبلة مكرها فانه يضر وان عاد حلالا وعلوه بتدريته الاكراه في

على القراءة اذا كان جنباً انظر والاقرّب كما يؤخذ مما مر عدم اثابته (ويجزيان) اى القولان (في كل مناقض) اى مناف للصلاة (عرض) فيها (بلا تقصير) من الملبى (وتعذر دفعه في الحال) كما لو تجسس بدنه أو ثوبه واحتاج الى الغسل او طيرت الريح ثوبه الى مكان بعيد (فان امكن) دفعه في الحال (بان كشفته ريح فستر في الحال لم تبطل) صلاته لا تنقضاء المحذور وكذا الوسقة على ثوبه نجاسة رطبة قال في الثوب حالا او بياسة فسقطت في الحال ولا يجوز له ان ينحيا يده او كفه او يعود على اصح الوجهين فان فعل بطلت صلاته (وان قصر) في دفعه (بان فرغت مده خف فيها) اى الصلاة (بطلت) قطعاً لتقصيره مع احتياجه الى غسل رجله او الوضوء باتفاق القولين حتى لو غسل في الخف رجله قبل فراغ المدة لم يؤزاد مسح الخف يرفع الحدث فلا تأخير للغسل قبل فراغ المدة ومثله غسله ما بعدها اخى مده وهو محدث على انه لو وضع في الماء رجله قبل فراغها واستقر الى انقضائها لم يفسح صلاته لانه لا بد من حدث ثم يرتفع وايضا لا بد من تجسس يدنية لانه حدث لم تشمل عليه

الصلاة فاعدمه (قوله نجاسة رطبة) قال سم على حج تنبيه لودار الامر بين القاء النجاسة حالا لتصح صلاته لكان يلزم القاؤها في المسجد لكونه فيه وبين عدم القاها صولاً للمسجد عن التجسس لكن تبطل صلاته فانما تجبه عندي مراعاة صحة الصلاة والقاء النجاسة حالا في المسجد ثم ازالتم اوفورا بعد الصلاة لان في ذلك الجمع بين صحة الصلاة وتطهير المسجد لكن يغتفر القاؤها فيه

وتأخير التطهير الى فراغ الصلاة ضرورة فليتمأمل وقولنا فالجمعة الخ وافق عليه م في الجافة ومنعه في الرطبة وضوئه وهو متجه ان اتسع الوقت اه وفيه ايضا قوله أو نفضها حالا ينبغي او غسلها حالا كأن وقع عليه نقطة بول فصب عليها حالا الماء بحيث طهر محلها بمجرد صبها حالا والمتجه ان البدن كالثوب في ذلك بجماع اشتراط طهارة كل منهما فاذا وقع عليه نقطة بول مثلا فصب فوراً الماء عليها الخ بحيث طهر المحل بمجرد الصب حالا لم تبطل صلاته كما لو وقع عليه نجس جاف فألقاه عنه حالا بنحو امالته فوراً حتى سقط عنه النجس انما الفرق في المعنى بين القاء النجس الجاف فوراً وصب الماء على النجس الرطب فوراً في كل منهما ما فليتمأمل ثم رأيت عن الفتى فيما لو اصابه في الصلاة نجاسة حكمية فغسلها فوراً ان اول كلام الروضة يفهم صحة صلاته وآخره يفهم خلافه اه وقوله يفهم خلافاً ظاهر لانه يصدق عليه انه حامل للنجاسة الى وقت الغسل فاشبهه ما لوجل الثوب الذي وقعت عليه نجاسة وفي كلام شيخنا العلامة الشوبري واما القاؤها على نحو مصحف او في نحو جوف الكعبة فالوجه مراعاته ما ولو جافة لعظم حرمها فليجوز (قوله فسقطت) اى او اسقطها على وجه لم يعد حاملاً لها (قوله مع احتياجه) اى فان لم يحجج لذلك كأن غسل رجله داخل الخف وهو محدث ثم انقضت مدة الخف بعد ذلك وهو يصل لم تبطل صلاته لبقاء طهارته (قوله قبل فراغ المدة) اى وهو بطهارة المسح لان هذا الغسل لم يرفع الحدث

(قوله عدم انعقادها) معتمد خلافاً للحج حيث قال بعد كلام ذكره يقتضي عدم الانعقاد والذي يتجه انعقادها حتى تصح القدوة به وفي الروض وشرحه ما يوافق (قوله انعقدت) أي ويقتصر على ما يمكنه فعله منه (قوله اولوثها قليلاً) افهم انه ان اولوثها كثيراً بطلت صلاته ولعل وجهه أن الكثير اذا كان بقوله لا يعني عنه واقتضاه من فعله وقياسه انه لو كان فيه دمل ففتحه فخرج منه دم كثير لا يعني عنه وينبغي ان محل عدم العفو عند فتحه اذا خرج الدم متصلاً بالفتح فلو لم يخرج عقب الفتح لكنه تحال وخرج بعده بعدة بحيث لا ينسب خروجه للفتح لم يضر (قوله من ارتكب ما يدعو ٤٢٣ الناس) أي ومع ذلك عقوبة الذنب

باقية فيستحق بها الترتيب عليه في الآخرة وقد بدعوا سبحانه وتعالى عنه (قوله ان يستمره لذلك) أي الا لا يجوز للناس فيه (قوله والامر بالشئ نهى عن ضده) أي يفيد النهي عن ضده والا فلا يسأل الامر بالشئ عين النهي ولا يستلزمه على الأصح (قوله ليوافق ما قبله) قضية هذا الحمل عدم حرمة تجميع ثوب غير ملبوس له واول هذه القضية غير مرادة بل المراد ما من شأنه ان يلابسه بدليل قوله ليوافق ما قبله (قوله وجب علينا اعلامه بها) أي وينبغي ان محل ذلك حيث كانت تنفع من صحة الصلاة عنده وعلما بذلك والا فلا يجوز كونه صلى مع علمه بذلك لعدم اعتقاده بالطلان معه (قوله وبه أفتى الحنطاطي) قد يشعر هذا بأن الحنطاطي كان متأخراً عن ابن عبد السلام فاقى بما قاله وليس مراداً بل ابن عبد السلام متأخراً عنه ومما يدل على ذلك قول الاسنوي

وضوئه الاول وهذا ظاهر حيث دخل فيه اظاننا البقاء فان قطع بانقضاء المدة فيها الوجه كما قاله السبكي عدم انعقادها وفاق ما تقدم فيما لو كانت عورته تنكشف في ركوعه حيث حكم بانعقادها على الصحيح بعدم قطعه ثم بالبطلان بل صحته ممكنة بأن يستمره بشئ عند ركوعه بخلافه هنا ذ كيف يقال بانعقادها مع القطع بعدم استمراره ثم وكيف يتحقق نيته ان كان في نقل مطابق يدرك منه ركعة فأكثرت عدت ولو اقتصدت من لا يخرج دمه ولم يلوث بشئ او لو ثوبه قليلاً لم يطل ويستحب لمن احدث في صلاته أن يأخذ بانتهائه ثم ينصرف موهماً ان عرف سراً على نفسه ائلا يخوض الناس فيه فيأتوا ويلحق به من احدث وهو منظر اقامته لا سيما مع قرب الزمان لذلك ومنه يؤخذ انه يستحب لكل من ارتكب ما يدعو الناس الى الوقعة فيه ان يستمره لذلك كما صرح به ابن العماد الحديث فيه (و) خامساً (طهارة النجس) الذي لا يعني عنه (في الثوب والبدن) ولوداخل فيه اوانقه او عينه او اذنه (والمكان) أي الذي يصلي فيه فلا تصح صلاته مع شئ من ذلك وان كان جاهلاً بوجوده او يبط الانهابة بقوله تعالى وثيابك فطهر ونجس الصالحين اذا قبلت الحبيضة فدعى الصلاة واذا ادبرت فاغنى عنك الدم وصلى ثبت الامر باجتنب النجس وهو لا يجب في غير الصلاة فيجب فيها والامر بالشئ نهى عن ضده والنهي في العبادات يقتضي فسادها نعم يحرم التصريح به خارجها في البدن بالاحاجة وكذا الثوب كما في الروضة كاصحابها وما في التحقيق من تحريمه في البدن فقط مراد به ما يعم ملبسه ليوافق ما قبله ولورأى نافي ثوب من يريد الصلاة نجاسة لا يعلم به اوجب علينا اعلامه به لان الامر بالمعروف لا يتوقف على العصيان قاله ابن عبد السلام وبه أفتى الحنطاطي كما لو رأينا صبياً يزني بصبيته فانه يجب علينا المنع وان لم يكن عصياناً ويسـتثنى من المكان ما لو كثر ذرق الطيور فانه يعني عنه في الارض وكذا القرش فيما يظهر لاشقة الاحتراز عنه وان لم يكن مسجداً فيما يظهر بشرط ان لا يتعمد الشئ عليه كما قيد العقوبة بذلك في المطلب قال الزركشي وهو قديم متعين وان لا يكون رطبا او رجلاً مبتلة كما افاده الواو المرحمه الله تعالى

في طبقاته في ترجمة الحنطاطي قدم بغداد في أيام الشيخ أبي حامد وقال في ترجمة الشيخ أبي حامد انه مات سنة اثنين وثمانين واربعمائة وقال في ترجمة ابن عبد السلام انه مات سنة ستين وستمائة فقوله هنا وبه أفتى الحنطاطي معناه ان ابن عبد السلام قال تعال للحنطاطي أو قاله فوافقه قول الحنطاطي وقوله الحنطاطي قال الاسنوي في طبقاته هو الحسين بن أبي جعفر محمد الطبري وهو بالهاء المهملة والنون معناه الحنطاطي كالتباز والبقال ولكن العجم يزيدون عليه ياء النسب أيضاً فيعبرون مثلاً عن الذي يقصر الثياب بالقصار مرة وبالقصاري أخرى قال ابن السمعاني لعل أن بعض اجداده كان يبيع الحنطة اه باختصار (قوله وان لا يكون رطبا) أي في الرطوبة من احد الجانبين لا يعني عنه وظاهره وان تعذر المشي في غير ذلك من موضع طهارته كان توأماً من مطهرة =

== عم ذرق الطير المذكور سائر اجزاء المحل المتصل بها ونقل عن ابن عبد الحق العنق (أقول) وهو قريب للمشقة (قوله ومع ذلك) أي مع اجتماع الشروط المذكورة (قوله لا يكلف تحري غير محله) أي خفيث كثر في المسجد وغيره بحيث يشق الاحتراز عنه لا يكلف غيره حتى لو كان بعض اجزاء المسجد خاليا عنه ويمكنه الصلاة فيه لا يكلفه بل يصلي كيف اتفق وان صادف محل ذرق الطير وهذا ظاهر حيث عم الذرق المحل فلو اشتمل المسجد مثلا على جهتين احدهما خالية من الذرق والاخرى مشتملة عليه وجب قصد الخالية ليصلي فيها الا لا مشقة ٤٢٤ كما يعلم مما ذكره في الاستقبال فليراجع (قوله عن الثوب) اهل المراد عن ثوب

يشتريه مما يمكن الاستتار به فاذا فرض ان الثوب المتنجس اذا قطع المتنجس منه نقصت قيمته عشرة دراهم مثلا وزادت تلك الدراهم على اجرة السترة وعلى عن الماء وعلى اجرة من يغسل لكنها لم تزد على عن ما يستتر به وجب قطعه ويحتمل وهو الظاهر ان المراد نفس الثوب الذي معه فان نقص بقطعه فوق اجرة الثوب الذي يصلي فيه وعن الماء الذي يغسله به واجرة من يغسله لم يجب قطعه والاوجب (قوله ولو غسل أحد ثوبيين باجتهاد) خرج بقوله باجتهاد ما لو هجم وغسل احدهما فليس له الجمع بينهما لان الواجب عليه الاجتهاد ولم يفعله (قوله ثم تغير ظنه) أي ولو في الصلاة (قوله جازله الاقعدة بالآخر) أي بان يدخل نفسه في القدوة في أثناء الصلاة مع بقائها على الصحة لانه بتغير ظنه صار منفردا باعتقاده بطلان صلاته امامه (قوله فان تحير صلى منفردا) أي سواء حصل

ومع ذلك لا يكلف تحري غير محله ولو تنجس ثوبه بغيره فعونه ولم يجز ما يطهره به وجب قطع محلها ان لم تنقص قيمته باقطع فوق اجرة سترة يصلي به الواكترها كما قاله تبعها للمتولى وهو المعتد وان قال في المهمات ان الصواب اعتبارا كثر الامر من ذلك ومن ثمن الماء لو اشتراه مع اجرة غسله لان كلاً منهما لو انقضى وجب تحصيله وانكر الشافعي كلام المتولى وقال الوجه ان يعتبر عن الثوب لاجرته لانه يلزمه ثراؤه بفن المثل وقيد اوجوب القطع أيضا بحصول استراة العورة بالظاهر ولم يذكره المتولى والظاهر كما قاله الزركشي انه ليس بقيد بناء على ان من وجد ما يستتر به بعض العورة يلزمه ذلك وهو الصحيح (ولو اشتبه) عليه (ظاهر ونجس) من ثوبيين او يثنين (اجتهاد) فيه الصلاة قال في المحرر كما في الاواني وتقدم عليه الكلام ثم ولو صلى فيه اظنه طاهرا بما ذكر بالا جتهاد ثم - ضرت صلاة أخرى لم يجب عليه تجديد الاجتهاد بخلاف ما حرق في المياه حيث يجب تدده فيها اكل فرض اذبقاه الثوب والمكان بمنزلة بقائه متطهرا فلو اجتهد بتغير ظنه عمل بالثاني فيصلي في الآخر من غير اعادة كما لا يجب اعادة الاولى اذ لا يلزم من ذلك نقض اجتهاد باجتهاد بنحو لاف المياه ولو غسل احد ثوبيين باجتهاد صح صلاته فيه ما ولو مع جهمهما عليه ولو اجتهد في الثوبيين وفخروهما فلم يظهر له شيء صلى عاريا وفي احد البيتين لحزمة الوقت ولزمته الاعادة لكونه مقصرا بعدم ادراك العلامة ولان معه ثوبا ومكانا طاهرا يقيين ولو اشتبه عليه اثنان تنجس بدن احدهما واراد ان يقتدي باحدهما اجتهد بينهما وعمل باظهره فان صلى خلف احدهما ثم تغير ظنه الى الآخر جازله الاقعدة بالآخر من غير اعادة كالموصل للقبلة باجتهاد ثم تغير اجتهاده بلجهة أخرى فان تحير صلى منفردا (ولو نجس) بفتح الجيم وكسرها (بعض ثوب او) بعض (بدن) او ممكن ضيق (وجهل) ذلك البعض في جميع ما ذكر (وجب غسل كله) لتصح صلاته فيه لان الاصل بقاء نجاسة ما بقي جرم منه من غير غسل هذا اذا لم يعلم انحصارها في واحد من مختصرين كاحد كفيه او موضع من مقدم الثوب أو مؤخره فان علم ذلك لم يجب غسل سوى ما اشكل ولو اصاب شيء رطب طرفا من هذا الثوب أو البدن لم يحكم بنجاسته لانا لا نتيقن بنجاسة موضع الاصابة ولو شق الثوب المذكور نصفين لم يجز

التحير ابتداء أو بعد حصول القدوة باحدهما بالاجتهاد ثم طرأ التحير ان شك في امامه ولم يظهر له طهارة الثاني الاجتهاد وحينئذ يكمل صلاته منفردا (قوله وكسرها) اقتصر عليه في المختار (قوله لانا لا نتيقن بنجاسة موضع الاصابة) منه يؤخذ انه لو تعاقب به صبي أو هرة لم يعلم بنجاسة منفردا لا تبطل صلاته لان هذا مما تعارض فيه الاصل والغالب اذا الاصل الطهارة والغالب النجاسة وخرج بتواننا لم يعلم بنجاسة منفردا ما لو علمه ثم غابت الهرة والطفل زمانا يمكن فيه غسل منفردا فهو باق على نجاسته فتبطل الصلاة اتهمه بالاصلي ولا تحكم بنجاسته ما اصاب منفردا كالهرة اذا اكلت فارة ثم غابت غيبة يمكن طهرتها فيها

(قوله اما اذا كان المكان واسعا) محترز قوله او مكان ضيق (قوله واضيق بالعرف) أي ضيقه بالعرف وفي نسخة ان يضبط بالعرف (قوله اذا جاوزنا الصلاة) يشعر بان في جواز الصلاة فيه خلافا ولم يتقدم له ذكر العمل المراد بقوله اذا جاوزنا بان حكم باتساعه اما عرفا او على ما قاله ابن العماد وقوله اذا جاوزنا معتمد (قوله حيث كانت النجاسة محقة) أنهم انه لو تنجس بعض الثوب واشتبه فغسل نصفه ثم باقية طهر كما وان لم يغسل المنتصف لعدم ٤٢٥ تحقق نجاسة مجاورا للغسل (قوله اذا لم تنجس بالشك) قال في شرح الروض

بعد ما ذكر ويقارن ما لو صلى عليه حيث لا تصح صلاته وان احتمل ان المحل الذي صلى عليه طاهر بأن الشك في النجاسة مبطل للصلاة دون الطهارة انتهى (أقول) وقضيته انه لو وقف عليه في أثناء الصلاة أو مسه فيها بطلت أيضا وقد يوجه بأنه لما أعطى حكم المتنجس جميعه وجب اجتنابه في الصلاة وان لم يتنجس ماسه ولا يلزم من الاجتناب التنجس كما في النجس الخفاف الا ان ذلك مشكل بصحة الصلاة بعد مسه كما هو قضية كلامهم انه لا يتنجس ماسه وحده فيبقى ان يفرق بأن الشك في الصلاة عليه اقوى منه في الصلاة مع مسه قبلها أو في أثناءها مع مفارقتها وفيه ما فيه وأما الوقوف عليه في أثناءها مع الاستمرار فوضع نظرا والتجسس معنى انه حيث احرص خارجيه ثم مسه او اكل الصلاة عليه صحت الشك في المبطل بعد الانعقاد (قوله لان ما في نحو الجفنة) يؤخذ من هذا

الاجتماع بينهم لانهم بما يكون الشك في محل النجاسة فيكونان نجسين اما اذا كان المكان واسعا فانه لا يجب عليه الاجتماع وانما هو سنة فله ان يصلي بالاجتماع فيه والاحسن في ضبط الواسع والضيق بالعرف وان ادعى ابن العماد ان التجسس في ذلك ان يقال ان بلغت بقاع الموضع ولو فرقت حده العدد غير المنحصر فواسع والافضيق وتقدر كل بقعة بما يسع المصلي انتهى وفي المجموع عن المتولى اذا جاوزنا الصلاة في المتسع فله ان يصلي فيه الى ان يبقى موضع قدر النجاسة (فلو ظن) بالاجتماع (طرقا) من موضعين مقيمين فاكثر كما حد طريق ثوبه أو كيه أو يديه أو أصابعه (لم يكف غسله على الصحيح) اذا الاجتماع انما يكون في متعدد وما هنا كالشي الواحد فلو فصل احد كيه ثم اجتمع جازا للعدد جندوا اذا ظن نجاسة احدهما وغسله جازله ان يصلي فيه ما وله جعهما كالثوبين (ولو غسل) بعض شي متنجس كأن غسل (نصف) ثوب (نجس ثم) غسل (باقية) فالاصح انه ان غسل مع باقية مجاوره) مما غسل اوله (طهر كله والا) بان لم يغسل معه مجاوره (فغير المنتصف) يفتح الصاد يطهر فقط وهو طوافه ويبقى المنتصف نجسا حيث كانت النجاسة محقة فغسله وحده لانه وطب لاقى نجسا ولو تنجس بعض ثوبه وجعل محل النجاسة اجتنابه لانا بيننا نجاسته ولم تتيقن طهارته ولا يدعيه انه لو لاقى بعضه طوبا لا ينجسه عملا بالاصل الا لا تجسس بالشك ومقابل الاصح لا يطهر مطلقا حتى يغسله دفعة واحدة لان الرطوبة تسرى ورد بان نجاسة المجاور لا تمتد لما بعده كالسمن الجامد ينجس ما حول النجاسة فقط ثم محل ما ذكره المصنف هنا كما في الروضة والتحقيق حيث غسله بالصب عليه في غير اناء فان غسله في اناء من نحو جفنة بأن وضع نصفه ثم صب عليه ما يغمره لم يطهر حتى يغسل دفعة كما هو الاصح في المجموع اذا كلامه مفيد الاول لان ما في نحو الجفنة ملاقه الثوب المتنجس وهو وارد على ما قبله فينجسه وحيث تنجس الماء لم يطهر الثوب وهذا هو المعقد المعلوم عليه خلافا للشيخ رحمه الله تعالى (ولا تصح صلاة ملاقه بعض اياه) او بدنه او محموله (نجاسة) في جزء من صلاته (وان لم يتحرك بجزءه) كطرف ذيله أو كيه أو عمامته الطويل وكذا لو فرش ثوبا ملهالا عليه وماسه من الفرج ومن ثم لو فرش على حرا نجه بقاء التحريم وفارق صحة سجوده على ما لم يتحرك بجزءه بان اجتناب النجاسة فيها شرع للتعظيم وهذا بنا فيه والمطلوب في السجود الاستقرار على غيره والمقصود حاصل بذلك (ولا) تصح صلاة نحو (فابصر طرف

٥٤ ل التعليل انه لو صب الماء على موضع من الثوب مرتفع عن الاناء وانهدر عنه الماء حتى اجتمع في الجفنة ولم يصل الماء الى ما فوق الغسل من الثوب طهر وقد نقل ذلك سم عن الشارح في حاشية شرح المنهج (قوله خلافا للشيخ) أي في شرح الروض حيث قال بعد قول المتن ولو غسل نصفه او نصف ثوب نجس ثم النصف الثاني بما جاوره طهر ماسه سواء غسله بسب الماء عليه في غير جفنة ام فيها وما وقع في المجموع من تقييده بالاول مردود كما بينته في شرح البهجة

(قوله زمثلة قابض على - قبل مقصود بيمينه) - حكم هذه وما بعدها علم من قوله قبل ولا قابض طرف نبي على نجس الخ نعم زمثلة الساجور لم يعلم حكمها (قوله ولو بساجوره) وهو ما يجعل في رقبة الكلب من خشية او غيرها (قوله أو مشدود بداية) أي بنض يدهما متنجس ولو المنة (قوله فعلى الخلاف في الساجور) والراجح منه أنه ان شدد به ضرر والا فلا (قوله ولو حبس على نجس صلي) أي الأرض فقط (قوله لو زاد عليه لاقى النجس) يؤخذ منه أنه لا يضع ركبته بالأرض ولا كفيه ونقل بالدرس عن فتاوى الشارح التصريح بذلك فليراجع (قوله كاستقبال) أي حيث عدم استقباله عرفاً أخذاً كما ذكره في السقف ومن قوله وعلم من الخ (قوله يتناول السقف) أي فتكره الصلاة فتحته إذا كان متنجساً (قوله ويرد) أي قوله ولا قائل به (قوله ولو وصل عظمه) ظاهره ولو كان الوصل غير ٤٢٦ معصوم لكن قيد به حج بالمعصوم ولعل عدم تقييد الشارح بالمعصوم جرى

على ما قدمه في التيمم من ان الزاني المحصن ونحوه معصوم على نفسه وتقييد حج جرى على ما قدمه من انه مهدر (قوله أي عند احتياجه) أي بأن خشى مبيح تيمم لم يصل به انتهى حج ومنه يؤخذ أنه لو كان النجس صالحاً والطاهر كذلك إلا ان الاول صلاحه بعد العضو ما كان عليه من غير شين فاحش والثاني صلاحه بما ذكره فينبغي تقديم الاول ان كان الشين الفاحش يبيح التيمم والا فلا وقول حج بأن خشى مبيح تيمم ومنه كما تقدم في التيمم ما يخاف منه شين فاحش في عضو ظاهر والشين الاثر المستكره من تغير لون او تحول واستحشاف ونفرة تبقى ولحمية تزيد ومتنضی هذا انه اذا خشى الشين في العضو الباطن كان انكسر ضلعه مثلاً

شيء) كحبل طرفه الآخر نجس أو موضوع (على نجس ان تحرك) ذلك (بحركته وكذا ان لم يتحرك) به الحمله ما هو متصل به (في الاصح) فكانه حامل لها ومنه قابض على حبل متصل بيمينه أو مشدود بكب ولو بساجوره أو مشدود بداية أو سقيفة صغيرة بحيث يتجر بجوره والثاني تصح لان الطرف الملاقي للنجاسة غير محمول له بخلاف السقيفة الكبيرة التي لا تتجر بجورها فانها كالدار سواء كانت في البرام في البحر كما أفاده الشيخ خلافاً للآسنوي ولو كان الحبل على موضع طاهر من نحو حمار وعليه نجاسة في محل آخر فعلى الخلاف في الساجور (فلوجه له) أي طرف ما تنجس طرفه الآخر او السكاش على نجس (تحت رجله) مثلاً (صحت) صلاته (مطلقاً) وان تحرك بحركته لعدم كونه لابساً او حامله فاشبهه من صلى على نحو ساط طرفه نجس أو مفروش على نجس أو على سرير تحت قوائمه أو بهما نجس ولو حبس على نجس صلى وتجا في عن النجس قدر ما يمكنه ولا يجوز له وضع جبهته بالأرض بل يتحنى للسجود إلى قدر لو زاد عليه لاقى النجس ثم يعيد قاله في المجموع كما هو (ولا يضر) في صحة صلاته (نجس يحاذي صدره) مثلاً (في الركوع والسجود) او غيره ما (على الصحيح) لانه غير حامل ولا ملاق لذلك نعم تكره الصلاة مع محاذاته كاستقبال متنجس او نجس والثاني بضر لانه منسوب له وشمل كلامه ما لو صلى ماشياً وبين خطواته نجاسة قال بعضهم وعموم كلامهم يتناول السقف ولا قائل به ويرد بأنه تارة يقرب منه بحيث يعد محاذياً له عرفاً والكرهية حينئذ ظاهرة وتارة لا فلا كراهة وعلم من ذلك كراهة صلاته بأزاء متنجس في إحدى جهاته ان قرب منه بحيث ينسب اليه لا مطلقاً كما هو ظاهر (ولو وصل عظمه) أي عند احتياجه له انكسر ونحوه (نجس) من العظم ولو مغلظاً ومثل ذلك بالاولى دهنه بخلط او ربطه به

واحتاج لوه لبد النجس او وصل له كبري الاثنيين مثلاً واحتاج لدهن ما بالنجس لا يجوز له الوصل في الاول ولا (افقد الدهن في الثاني ولو قيل بالجو اذ فيه ما لم يعد بل يقتضيه ما اطلاقه فيما يأتي في قوله فان خاف ذلك ولو نحو شين أو بطنه بر الخ (قوله من العظم) ولو وجد عظم ميتة لا يؤكل لحمه او عظم مغلظ وكل منهما صالح وجب تقديم الاول ولو وجد عظم ميتة ما يؤكل وعظم ميتة ما لا يؤكل من غير مغلظ وكل منهما صالح تخير في التقديم لانهما مستويان في النجاسة فيما يظهر فلهما وكذا ينبغي تقديم عظم الخنزير على الكلب للخلاف عندنا في الخنزير يردون الكلب (قوله ومثل ذلك بالاولى) لعل وجهها ان العظم يدوم ومع ذلك عني عنه والدهن ونحوه مما لا يدوم فهو أدنى بالعفو (قوله لفقد الطاهر) أي يجعل يصل اليه قبل تلف العضو أو زيادة ضرره أخذاً مما تقدم فيه يجوز عن تكبيره الاحرام ونحوها حيث قالوا يجب عليه السفر للعلم وان طال وفرقوا بينه وبين ما يطلب منه =

عن الماء قبل التيمم بشقة تكرار الطلب لما بخلافه هنا وعبارته سم على حج قوله ان فقد الطاهر لم يبين ضابطا لفقد ولا يعذر بطله بعدم القدرة عليه بلا مشقة لا تحت عمل عادة وينبغي وجوب الطلب عند احتمال وجوده لكن اى احتياج الطلب منه انتهى (أقول) ولا نظير لهذا التوقف (قوله قصص صلاته معه) اى وان لم يكن سجدا وعبارته سم على منهج النظر قبل استناده بالحكم لوصب عليه ماء نفسه بجري للمحل الطاهر هل يطهره ويغتفر أو لا الوجه الاغفار انتهى ومثله غير كما يؤخذ من قول الشارح الا ترى وعنى عنه بالقبلة وغيره (قوله اذا وجد الطاهر) قال حج وينبغي حمله على ما اذا كان فيه مشقة لا تحت عمل عادة وان لم تبع التيمم انتهى اى ولا تبطل الصلاة بجملة (قوله خلافا لبعض المتأخرين) هو السبكي تعالى الامام وغيره انتهى منهج ونقله المحلى عن قضية كلام التتمة (قوله وهو قياس ما ذكره) جرى عليه حج (قوله والفرق بينهما ظاهر) له غلط أصرا التجاسة (قوله وعظم غيره) اى غير الواصل من الأديمين الخ ومفهومه ان عظم نفسه لا يمنع وصله وان كان من غير محل الوصل كان وصل عظم يده بشئ من عظم رجله مثلا ونقل عن حج في شرح العباب جواز ذلك نقلنا عن الباقيين وغيره وعبارته ابن عبد الحق وعظم الأديمي ولو من نفسه في تحريم الوصل به وجوب نزعه كالنجس انتهى وينبغي ان محل الامتناع بعظم نفسه اذا أراد نقله الى غير محله اما اذا وصل عظم يده مثلا في المحل الذي أبين منه فالظاهر الجواز لانه اصلاح ٤٢٧

رد عين قتادة في انه قصد به اصلاح ما خرج من عين قتادة برده الى محله وبهذا فارق ما لو نقله الى غير موضعه فانه بانفصاله حصل له احترام وطلب مواريث ثم ظاهر الطلاق جواز الوصل لعظم الأديمي انه لا يفرق في ذلك بين كونه من ذكرا أو أنثى فيجوز للرجل الوصل بعظم الانثى وعكسه ثم ينبغي انه اذا مسه هو

(لفقد الطاهر) الصالح لذلك (فمعدور) فيه قصص صلاته معه للضرورة ولا يلزمه كفى الروضة نزعه اذا وجد الطاهر اى وان لم يخف من نزعه ضررا خلافا لبعض المتأخرين ولو قال اهل الخبرة ان لم الأديمي لا يخبر سره الا بعظم نحو كلب قال الاسنوى فيجبه انه عذر وهو قياس ما ذكره في التيمم في بطل البراءة انتهى وماتفقته مردود والفرق بينهما ظاهر وعظم غيره من الأديمين في تحريم الوصل به وجوب نزعه كالعظم النجس ولا فرق في الأديمي بين ان يكون محترما أو لا كمرتد وحر بي خلافا لبعض المتأخرين فقد نص في المختصر بقوله ولا يصل الى ما انكسر من عظمه الا بعظم ما يؤكل لحمه ذكرا أو يؤخذ منه انه لا يجوز الجبر بعظم الأديمي مطلقا ولو وجد نجسا يصلح وعظم أديمي كذلك وجب تقديم الاول وخباطة الجرح ومداواته بالنجس كالجبر في تفصيله المذكور وكذا الوشم وهو غرز

أو غيره فان اكتسى لحما وحلته الحياة صار حكمه بقية أجزاء الرجل فلا يفتقض وضوءه ولا وضوء غيره من الرجال بمسه وان كان ظاهرا مكشوقا ولم تحله الحياة فهو باق على نسبه لا تثنى ومع ذلك لا يفتقض وضوءه وضوء غيره بمسه لان العضو المبان لا يفتقض الوضوء بمسه الا اذا كان من القربح واطلاق اسمه عليه (قوله خلافا لبعض المتأخرين) مراده حج (قوله ولا يصل الى ما انكسر الخ) ضمنه معنى يضم فعدا ما بالى وفي نسخة اى ما انكسر وهى ظاهرة قوله ويؤخذ منه الخ) ويؤخذ منه ايضا انه لا يجوز الوصل بعظم ما لا يؤكل لحمه ولعله منع من العمل بمقتضاه دليل آخر (قوله مطلقا) اى حيث وجد ما يصلح للجبر ولو نجسا فلا ينافى قوله بعدم فلو وجد نجسا الخ (قوله فلو وجد نجسا) ولو مطلقا (قوله وجب تقديم الاول) اى وان كان حيا فيجوز قطع عضو مثلا لايصل بعظمه ولا يجوز له العدول عنه الى عظم الأديمي الميت لحرمته وينبغي انه انما يقطع بعد اذ هاق روحه حيث كان في قطع العضو زيادته ذنب ولا يشكل عليه ما قالوه في السبكي من انه لا يجوز له قتل ما لا يؤكل لحمه لانه اذا جلدته سقاها وان احتاج اليه لا مكان حمل ذلك على مجرد الحاجة وما هنا ضرورة ثم قوله وجب تقديم الاول يفهم انه لو لم يجد الا عظم أديمي وصل به وهو ظاهر كما لو وجد المضطر لحما أديمي وينبغي تقديم عظم الكافر على غيره وان العالم وغيره سواء وان ذلك في غير النبي (قوله ومداواته) ومن اداهنه وربطه كما تقدم (قوله وكذا الوشم) اى حكمه حكم الجبر بالنجس في تفصيله المذكور قال في الذخائر في العظم قال بعض أصحابنا هذا الكلام فيه انه اذا لم ينشفه أو فعل به باختياره فان فعل به مكرها لم تلزمه ازالته فلو اواحد اقلت وفي معناه انصبى اذا وشمته ايمه بغير اختياره فبلغ وأما الكافر اذا وشم نفسه في الشرك ثم أسلم فالتيمم وجوب الكسطة عليه بعد الاسلام لتعديده ولانه

كان مما صي بالافعل بخلاف المكره والصبي ولو شتم باختياره وهو كافر ثم أسلم فالظاهر وجوبه تعديبه اذ هو مكلف انتهى فليحذر
 سم على منهج (حادثه) هو وقع السؤال عنها بصورتها مأقوا لكم في كتيبتنا طوبى بد شق الشام يسعون بكى الحصه وكيفية ان
 يكون موضع الالم ثم يعفن مدة ينج العقم ثم يجعل فيه حصه توضع فيه يوما وليلة ثم تلقى منه وقد عظمت البلية بهذه المسئلة فلماذا
 حكم الله لافهم اهل تكون كالصوق والمرهم فلا يجب الاعادة للصلاة زمن مكث في المحل المكوى أولا انيئد والجواب (وأقول)
 يجب عنه قياسا على ما صرحوا به من ان خياطة الجرح ومداواته بالنجاسة كالجراي في انه ان لم يقم غير ما دهنه به من النجس
 مقامه على عنه ولا ينقص ما أصابه ونصح الصلاة معه انما ذكر في الحصه منله فان قام غيرهما مقامها في مداواة الجرح لم يعف
 عنها فلا تنصح الصلاة مع جها وان لم يقم غيرهما مقامها صحت الصلاة ولا يضر ان تفاخها وعظمها في المحل مادامت الحاجة قائمة
 وبعد انتهائها الحاجة يجب نزعه فان تركه بلا عذر ضرر ولا تنصح صلاته فقد صرح الشارح هنا بأنه حيث عذري الوشم لا يضر في
 صحة صلاته ولا في غيرها وجود النجاسة ٤٢٨ مع حصولها بقله لا في حقه ولا في حق غيره مع ان أثر الوشم يدوم أو تطول مدته

الى حد يزيد على ما يحسن لمن
 يفعل الحصه المذكورة ولا يضر
 آخر اجها وعود بداهة كما لا يضر
 تغيير الصوق المحتاج اليه وان
 بقى أثر النجاسة من الاول (قوله)
 خلا فان قال ان باب (اي الوشم)
 (قوله في حالة تكليفه) اي بلا
 حاجة له (قوله والا عذري بقائه)
 اي بان فعل به قبل تكليفه أو
 فعله بعد وعاف من ازالته
 ضررا ببيع الخ أو فعل به بعد
 تكليفه بغير رضائه هذا في ج
 مانه عطفنا على ما يكلف ازالته

الجلد بالابرة حتى يخرج الدم ثم يذرقون له ليزرق به او يحضر فقيه تفصيل الخبر خلافا
 لمن قال ان بابيه اوسع فعلم من ذلك ان من فعل الوشم برضا في حالة تكليفه ولم يخف من
 ازالته ضررا ببيع التيمم منع ارتفاع الحدث عن محله التجسس والا عذري بقائه وعفى
 عنه بالنسبة له واغفره وصحت طهارته وامامته وحيث لم يذرقه ولا في ما قليلا وماثما او
 وطبا بنجسه كذا افنى به والدرج الله تعالى (والا) اي بان وصله به مع وجود صالح طاهر
 او مع عدم الحاجة اصله لا حرم عليه لا تعدي (وجب) عليه (نزعه) ويجبر على ذلك (ان لم
 يخف ضررا ظاهرا) ببيع التيمم وان اكتفى لما كماله لجل نجاسة تعدي بحملها مع تمكنه
 من ازالتها وكوصل المرأة شعرها بشعر نجس فان امتنع لزم الحاكم نزعه لدخول التيباة
 فيه كرد المغصوب ولا اعتبار بالماله حاله ان امن ما لا ولا تنصح صلاته حينئذ لجله نجاسة في غير
 معدنهم امع تمكنه من ازالته بخلاف ما لو شرب خرا وطهره حيث صحت صلاته وان لم يتقانا
 ما شربه منع ديا لصله وفي معدنهم فان خاف ذلك ولو نحو شرب أو بطء بر لم يلزمه نزعه

وفي الوشم وان فعل به صغيرا على وجهه وتوهم فرق انما يأتي من حيث الائم وعدمه ففي أمكنه ازالته من غير مشقة لعدده
 فيما لم يتعد به وخوف مبيع تيمم فيما تعدي به نظير ما مر في الوصل لزمته ولم تصح صلاته وتقدم أيضا عن سم على منهج قريبا خلافا
 (قوله وعفى عنه) وهل من الوشم الذي لا تعدي به مال وجهه لم يخف به وكان ممن يخفى عليه ذلك لا يعدلهم وقفا لم ومنه أيضا على
 انه لو جبر بعظم نجس حيث يجوز ولم يستتر بالعلم لا يلزمه الاعادة ولا ينقص ما طهارته ونحوها اذا مر عليه قبل استنائه بالعلم
 ولا الرطب اذا اتقاء انتهى سم على منهج (قوله مع وجود صالح) اي او يغفل مع وجود نجس صالح غيره (قوله ان لم يخف
 ضررا ظاهرا) ينبغي ان يكون موضعه اذا كان المتلوع منه من يجب عليه الصلاة فان كان ممن لا يجب عليه الصلاة كماله واصله ثم
 جن فلا يجبر على قلعه الا اذا افاق واصحت لم يجبر الا بعد الطهر ويشهد لذلك ما سياتي في عدم النزاع اذا مات لعدم تكليفه انتهى
 حاشية الرمي على شرح الروض اي ومع ذلك فينبغي انه اذا لاقى ما ثما او ما قلبه لا نجسه لانه انما سقط وجوب النزاع لعدم
 مخاطبة بالصلاة هذا ولو قبل بوجوب النزاع على ولية لم يكن بعد الا انه منزل منزله فيجب عليه مراعاة الاصلح في حقه ويفرق بينه
 وبين ما لو مات بان في نزعه من الميت حكمه بخلاف الجنون فان فيه مصلحة له وهي دفع النجاسة عنه وعن غيره وقد توقف
 ايضا في عدم وجوب النزاع على الخائض لان العلة في وجوب النزاع حمله لنجاسة تعدي به وان لم تصح منه الصلاة لما منع من وجوبها
 قام به (قوله وان لم يتقانا) في المختار قام من باب باع واستقام بالمد وتقيأ تكلف التي انتهت في القاموس والمصباح وليس في
 واحد من الثلاثة تقايأ بهذا اللفظ الذي ذكره الشارح قال الشيخ غير ولو وصل جوفه بحزمت نجس أو غيره ولو مكرها وجب عليه
 ان يتقايأ (قوله فان خاف ذلك) اي ضررا ظاهرا (قوله ولو نحو شرب) ظاهره ولو كان في عضو باطن (قوله لم يلزمه نزعه) وقد

بفرق بين هذا وما مر من عدم جواز استعمال العنبر حيث كان أسرع ان يجار بان ما هذا دوام ويقتضيه ما لا يفتر في الاستدعاء وهل يتعدى حكمه الى غيره فلا يحكم بنجاسة يد من مسه مع الرطوبة قال سم على حج فيه نظر وقد يؤيد عدم تعديه ان من الظاهر انه لو مس مع الرطوبة نجاسة معقوفة على غيره فتجس وتغير وقد يفرق بأن الاحتياج الى البقاء هنا يتم بل هنا قد تستعذر الازالة أو تنسج فليتامل انتهى وقضية قول الشارح فيما مر وعنى عنه بالنسبة له وغيره ان غيره مثله (قوله والاصح لا) مقابل قوله قبل وان خاف والفرق بينه وبين ما قاس عليه انه بعد منتهى او بالدين حيث ترك الصلاة بلا عذر بخلافه هنا حيث كان بقاؤه لمخذور القيم (قوله عن عامة الاصحاب) وقضية عدم الوجوب صحة غسله وان لم يستتر العظم التمس بالجمع مع انه في حال الحياة لا يصح غسله في هذه الحالة لعدم صحة الغسل مع قيام النجاسة فكأنهم اغتفروا ذلك لضرورة هذه حرمة انتهى سم على منهج (قوله بالعلقة الثانية) هي قوله واسقوط الخ (قوله لئلا يلقى الله) اي ملائكتكم في القبر (قوله ولا يرد عليه) اي الثاني (قوله والاولى تعمله) اي القول الثاني (قوله ويجرم على المرأة) خرج بالمرأة غيرهما من ذكر وانتي صغيرين ٤٢٩ فيجوز حيث كان من طاهر غير آدمي

أما اذا كان من نجس او آدمي فيجزم مطلقا (قوله وصل شعرها الخ) ظاهره ولو كان شعره نفسا الذي انفصل منها أولا وليس بعيدا لانه بانفصاله عنها صار محتوما ويوافقه ما ذكرناه عن مرقا (فرع) * وقع السؤال عن تزويج امرأة وقد أزيل بعض شعر رأسها قبل تزويجها هل يجوز له النظر اليه الآن وهل اذا انفصل منها شعر وهي في نكاحه ثم طلقها هل يجوز النظر اليه بعد الطلاق لانفصاله في وقت كان يجوز له النظر اليه فيه وأجيب عنه بأن الظاهر الحرمة في كل من الصورتين اما في الاولى فسلان التقديرا فاشمل الاجزاء الموجودة

اعذره بل يحرم كافي الانوار ونصح صلانه معه بلاعادة (قيل) يجب نزعه ايضا وان خاف) ضرر اظاها التعدي به اذ لو لم ينزعه لكان مصليا في غيره كله بنجاسة قوط بجمها ونحن نقول بصلاة واحدة والاصح لا (فان مات) من وجب عليه النزاع قبله (لم ينزع على الصحيح) لهتك حرمة واستقوط التعبد عنه ويجرم نزعه كافي البيان عن عامة الاصحاب وصرح به الماوردي والرويان مع التعليل بالعلقة الثانية والثالثة ينزع لئلا يلقى الله تعالى حاملا بنجاسة تعدى بجمها ولا يرد عليه ما صرح به اهل السنن من ان المعاد لا الميت أجرأه الاصلية كما كانت وان احترقت لازال المراد بقائه نزوله القبر فانه في معنى ابقاء الله اذهو اقول منزل من الاخرة وقيل ان المعاد من أجزائه مامات عليا والاولى تعمله له وجوب غسل الميت طلبا للظاهرة لئلا يبقى عليه نجاسة وهذا نجس فتجب ازالته ويجرم على المرأة وصل شعرها بشعر طاهر من غير آدمي ولم يأنف فيه زوج أو سيد ويجوز ربط الشعر بخيوط الحرير الملوثة ونحوها مما لا يشبه الشعر ويجرم ايضا تجعده شعرها وشراسناتها وهو تحديدها وترقيقها والخضاب بالسواد وتجبر الوجهة بالحناء ونحوه وتطريف الاصابع مع السواد والتقيص وهو الاخذ من شعر الوجه والحاجب المحسن فان أذن الهازوجهما أو سيدها في ذلك جاز لان له غرض في تزينها كافي الروضة وأصلها وهو الوجه وان جرى في التحقيق على خلاف ذلك في الوصل والوشر فالحناء ما لوشم في المنع مطلقا ويكره ان يفتق الشيب من المحل الذي لا يطلب منه ازالة شعره ويسن خضبه بالحناء ونحوه

وقه وأما في الثانية فلا تنه اصابا ان نجاسة عنه فلا نظر لانفصاله في وقت كان يجوز له فيه النظر (قوله من غير آدمي) أي أما لآدمي فيجزم مطلقا أذن أولا لانه يحرم الاتقاء بشئ منه لكرامته ونقل بالدرس عن مرقا انه يحرم ذلك على الآدمي ولو من نفسه لنفسه (أقول) ولعل وجهه انه صار محتملا وتما وتطلب موارنه بانفصاله أولا وعليه فلا يصح به كبتية شعور البدن للعله المذكورة قوله (أوسيد) اي اودات قرينة على الاذن (قوله ربط الشعر بالخيط الحرير) ظاهره وان لم يأنف الزوج والسيد قوله مما لا يشبه الشعر) مفهومة انه اذا شبه الشعر لا يجوز الا باذن الزوج (قوله مع السواد) ظاهره ان التطريف بنحو الحناء لا يتوقف على الاذن (قوله في ذلك) اي ما تقدم من قوله ويجرم تجعده شعرها وشر الخ (قوله لا يطلب منه ازالة شعره) كاللحية والرأس فليجوز لاقتنة والشيب فانه نور المسلم يوم القيامة رواه الترمذي وحسنه قال في المجموع ولو قيل يقتصر به لم يبعد ونقل ابن الرفعة تحريمه عن نص الام والنشف للحية المرأة وشاوبه مستحب اي ولو خلية لان ذلك منسلة في حقها اشرح روض اي (قوله ويسن خضبه) اي الشيب

(قوله ويسن للمرأة المراجعة) أي ولو بغير إذن الزوج والسبب (قوله أما النقش والتطريف فلا) أي فلا يسن بل يحرم بدون الإذن
 إن كان بسواد كإبر (قوله فيكرهه) أي خضب كفه أو قدمه بذلك وبني ما تقدم من الوصل والتجديد وغيرهما بل يكره في غير
 المراجعة أو يحرم فيه. وتظهر قضية قول الشارح فإن أذن لها زوجها أو سيدها في ذلك جازا لثاني تخصيص الجواز بمصلحة
 الإذن وهو منتفها ولا نهج تجربته الرتبة إلى نفسها (قوله وبالمراة الرجل) أي البالغ أما الصبي ولو مرهقا فلا يحرم على وليه
 فعل ذلك به ولا يمكنه منه كما لا يحرم عليه البسه الحرير نعم إن خيف من ذلك رتبة في حق الصبي فلا تتبع الحرمة على الولي
 (قوله الرجل والخنثى فيصوم الخضاب عليه - ما) أي بالخناء نعمين (قوله لا) أي بأن لا يقوم غيره في مداواة جرحه مثلا مقامه
 (قوله لعذر) أي وإن لم يبع التيمم (قوله ويعني عن محل استحجاره) أي ولو كان استنجاه مع كونه بشاطئ البحر (قوله وإن عرق)
 قال في المصباح عرق عرقان باب نعب فهو عرقان قال ابن فارس ولم يسمع للعرق جمع انتهى وفي القاموس العرق محز كد وسخ
 جلد الحيوان ويسمى عارفيه أي مجازا علاقته المشابهة (قوله غيره) أي الهل (قوله لا يمسح به) قضية التعليل أنه لو لم يمسح
 تجنبه كالكم والذيل مثلا لا يعني عمالاته من ذلك وهو كذلك كما هو ظاهر (قوله ولو جمل في صلاته مستجبرا) ومنه لجل
 ما لو تعاق المستجبر بالمصلي والمصلي ٤٣٠ بالمستجبر فانه بطل صلاته وسأني ذلك في قوله ويؤخذ مما مر الخ ووجه البطلان

فيهما اتصال المصلي بما هو متصل
 بالنجاسة ويؤخذ منه أن المستجبر
 بالماء إذا لم يمسح لم يستجبر
 بطلان صلاة المستجبر لأن بعض
 يذنه متصل به لا المستجبر بالماء
 ويذنه متصل بيدن المصلي المستجبر
 بالخرقة صدق عليه أنه متصل
 بتصل بنجس وهو نفسه لا ضرورة
 لاتصاله به وفي حج ولو غزاة
 مثلا يذنه أو انفرزت فغابت أو
 وصات لدم قليل لم يضرب ولم يمسح
 أو بطوف لم تصح الصلاة لاتصالها
 بنجس انتهى وقال سم عليه ومحل

ويسن للمرأة المراجعة أو الماء كخضب كفه أو قدمه بذلك نعمين لأنه زينة وهي
 مطلوبة منها لجليلها أما النقش والتطريف فلا يخرج بالمراجعة والماء كغيرهما
 فيكرهه وبالمراة الرجل والخنثى فيصوم الخضاب عليه - ما إلا لعذر (ويعني عن) أثر
 (محل استحجاره) لجواز الاقتصاء على الحجر وإن عرق محل الاثر وتلوث بالثر غيره لعسر
 تجنبه كافي الروضة والجموع هنا وقال فيه وفي غيره في باب الاستنجاء إذا استنجى بالأحجار
 وعرق محله وسال العرق منه وجب غسله ما سال إليه ولا تنافي بينهما ما إذا اقول
 فيما لم يجاوز الصنعة والخشفة والثاني فيما جاوزها ثم محل العرق في حق نفسه كما أشار
 إليه بقوله (ولو جمل) في صلاته (مستجبرا) ومن عليه نجاسة معفوعة كتوب به دم
 براغيث على ما سألني أو حيوانا نجس منقذه بخروج الخارج منه (بطلت) صلاته
 (في الأصح) إذا عفوا للعاجلة ولا حاجة إلى حله فيها بخلاف محل طاهر المنقذ ولو من غير
 حاجة ولا تقار للنجس ياطنه لأنه في معذنه الخلق مع وجود الحياة المؤثرة في دفعه كافي
 جوف المصلي لحله صلى الله عليه وسلم أمامة في صلاته ولهذا فارق محل المذبح والمبت

عدم العفة حيث كان طارفا بآثارها انتهى (أقول) وما قيد به قد يؤخذ من قوله فغابت آقول قوله لم تصح الطاهر
 الخ ينبغي أن محله إذا لم يحض ضرر أو من نزعهما يبيح التيمم وإن محله أيضا إذا غرزا الغرض أما إذا غرزا عبثا فبطل لأنه بمنزلة
 التضع بالنجاسة عمد أو هو يضرب (قوله به دم براغيث) وقد يؤخذ منه أن محل من جبر عظمه بنجس حيث لم يجب نزعه ولم يستتر
 بلحم وجلد طاهر كذلك لأنه نجس معفوع عنه كذلك إلا أن يفرق بأن هذا صار في حكم الجبر فلا يضرب الجمل به انتهى مع على حج
 (قوله نجس منقذه) أي مثلا (قوله إذا عفوا للعاجلة) قال حج ويؤخذ منه أن ما يتخلل خياطة الشرب من نفخا الصبيان وهو
 يض القمل يعني عنه وإن فرضت حياته ثم موته وهو ظاهر عموم الاتلاف مع مشقة فتق الخياطة لا خراجها انتهى (قوله لأنه
 في معذنه الخلق) أي وما دام كذلك لا يحكم بنجاسته وإن كان نجسا في ذاته (قوله كافي جوف المصلي) قد يفرق بأن ما في جوف
 المصلي حله ضروري له ولا كذلك ما في باطن غيره وإن كان حيا (قوله لحله صلى الله عليه وسلم أمامة في صلاته) قال حج في شرح
 الشفاء في آخر باب بكانه وكانت صلاة الصبح وعبارته نصها وأمامة هي التي حملها النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة الصبح على
 عاتقه وكان إذا ركع وضعها وإذا رفع رأسه من السجود أعادها انتهى وسأني الحج نفسه في الفصل الآتي بعد قول المصنف =

ولا فاضل بكثيره لا قبله مانسه للاحاديث الصحيحة في ذلك كحمله صلى الله عليه وسلم امامة بنت زيب رضي الله عنها عند قيامه ووضعهما عند سجوده انتهى وهو مخالف لما ذكره في شرح الشرائع الا ان يقال هما روايتان وان الواقعة منعددة فوضعها تارة عند اعادة الركوع وتارة عند اعادة السجود على ان الركوع لم يشرع الا بعد تحويل القبلة فيجوز انه كان قبل مشروعية الركوع يضعها عند اعادة السجود وبعد مشروعية الركوع صار يضعها عند ارادته (قوله والميت) قضية التعبير بالميت ان الممكن اذا كان حيا لا تبطل الصلاة بحمله وهو مشكل بأن حركته حركة مذبح وذلك يطبقه بالميتة الا ان يقال محل الخلق ما ذكر اذا كان وصوله لثلاث الماهل يجنبه أو انه لما لم يقطع عنه لا يمكن عودته لانه قد قدم حياته لم يلقوه بالميتة لذلك (قوله ويلحق بحمل ما ذكر) هل يلحق بذلك من وصل عظمه بنفسه معذور فيه ام لا فيه نظرا والقرب عدم الضرر انتهى سم على حج (قوله وحكم بنجاستها) اي بان فسدت وأيس من شئ غيرها منها اخرج (قوله بطات) اي حال في الصور المذكرة (قوله أو أمسك المستحجر المصلي) اي ولم يضعه حالا (قوله ولو سقط طائر) اي أو غيره من الحيوانات (قوله على منفذ نجاسة محقة) اي أو منفذ أو رجله أخذ من العلة (قوله قبل استنجائه) اي أو استنجائها (قوله وانه لا يلزمها حينئذ تمكينه) اي بل يحرم عليها ذلك وظاهر ان محل ذلك ما لم يحس الزنا ولا فيجوز كما في وطء الحائض عند خوف ما ذكر (قوله وطئ الشارع) خرج به عين النجاسة كالبول الذي بالشوارع فلا يعنى عن شئ منه ومثله ما لو نزل ٤٣١ كاب في حوض مثلا ثم خرج منه واتقض وأصاب المارين شئ منه فلا

الظاهر الذي لم يظهر باطنه ولو سمكا أو جراد أو الثانی لا تبطل في حقه كالحمول العنقود محل الاستحجار ويلحق بحمل ما ذكر حمل حامله فيما يظهر والقياس بطلانها ايضا بحمله ما قبله أو ما تعاقبه ميتة لأنفسها مسائله وقلنا لا ينجس كما هو الأصح وان لم يصر حوايه ولو حل المصلي بيضة استحالت دما وحكم بنجاستها أو عنقود الاستحلال خيرا أو ضرورة مصحمة الرأس برصاص وقحوه فيها نجس بطات ويؤخذ مما مر في قبض طرف شئ متنجس فيها انه لو أمسك المصلي بدن مستحجر أو ثوبه أو أمسك المستحجر المصلي أو ملبوسه انه يضر وهو ظاهر ولو سقط طائر على منفذ نجاسة في قومائع لم ينجسه لعصر صوته عنه بخلاف فخو المستحجر فانه نجسه ويحرم عليه ذلك اتضح بالنجاسة ويؤخذ منه حرمة جماعة زوجته قبل استنجائه بالماء وانه لا يلزمها حينئذ تمكينه كما أفقاه الالدرجه الله تعالى (وطئ الشارع) اي محل المرور وان لم يكن شارعا (المتيقن بنجاسته) ولو باخبار عدل رواية فيها

العادة بالتحفظ منه ومثله ايضا ما جرت عادة الكلاب به من طلعهم على الاسبله ورقادهم في محل وضع الصكران وهناك رطوبة من أحد الجانبين فلا يعنى عنه ومثله ايضا طين الشارع بالمعنى الذي ذكره ما يقع كثيرا من ان يحصل مطر بحيث يعم الطرقات وما يقع من الرطوب في الشوارع وعرفه الكلاب وترقد فيه بحيث تتيقن بنجاسته بل وكذا الجوانات فيه واختلط بولها بطينه أو مائه بحيث لم يبق للنجاسة عين متبقية فبعض منه عما يصير الاحتراز عنه فلا يكف غسل رجله منه خلافا لما توهمه بعض ضعفة الطلبة وينبغي ان مثل ذلك في العفونة ما وقع السؤال عنه في الدرر عن مشاة المسجد برشيد متصلة بالبحر وبالمسجد وطولها نحو مائة ذراع ثم ان الكلاب ترقد عليها وهي رطبة مشقة الاحتراز عن ذلك ويحتمل عدم العفونة فيما لو مشى على محل يمتلئ بنجاسته وهو الاقرب ويفرق بينه وبين طين الشارع بعموم البلوى في طين الشارع دون هذا الذي يمكن الاحتراز عن الماشي عليه (ون الشارع) (قوله وان لم يكن شارعا) اي المل الذي عمت البلوى باخلاقه بالخاصة كدهلزي الحمام وما حول الفساقى مما لا يتد طهره اذا تنجس كما يؤخذ من قوله عناية عذر الاحتراز عنه غالبا اما ما جرت العادة بفضله وطهره اذا اصابته نجاسة فلا ينبغي ان يكون مراد من هذه العبارة بل متى تيقنت بنجاسته وجب الاحتراز عنه ولا يعنى عن شئ منه ومنه مشاة الفساقى فتنبه له ولا تغتر بما يخالفه

(قوله يعني منه عما يتعدر) أي فإن صلى في الشارع المذكور لم يصح صلاته حيث لا حائل للافاته نجس ولا ضرورة الصلاة فيه حتى يعذر بخلاف ما يوجب بدنه أو ثوبه فيعني عنه مشقة الاحتراز عنه (قوله أي يتعسر الاحتراز عنه) أي ولا فرق في ذلك بين أن يستعمل لباس الشتاء في زمنه أو زمن الصيف لانه لا يكلف غسله (قوله وان اختلط بغطا) أي ولو دم كلب وان لم يمتص من المحض منه وان قل (قوله وفارق دمه) أي حيث لا يعني عن قابله على ما اعتده (قوله في هذا) أي طين الشارع (قوله دون ذلك) أي دم الكلب الغير المختلط (قوله وقدمي) أي أن الأصل الطهارة ويحتمل التجاسة لأنها تقدم الأصل على غيره (قوله المعمولة) أي التي جرت العادة أن تعمل بالرماد اما ما شوهد بها أو بالرماد النجس فانه نجس ما أصابه اذ الأصل للطهارة يعقد عليه يستند (قوله علم بالاصل) وعليه فلا تنجس الثياب الرطبة التي تذر على الحيطان المعمولة بالرماد عاده هذه العلة وكذا اليد الرطبة اذا لمس بها الحيطان المذكورة ٢٣٢ (قوله نعم ارجو بسبب) استدراك على قوله عما يغاب على الظن اختلاطه (قوله

العقوع قليل منه) أي طين الشارع وعبارة حج وان كثرت كإقتضاء قول الشارع الصغير لا يبعدان بعد الملوث في جميع أسفل الخلف واطرافه قليلا بخلاف مثله في الثوب والبدن انتهى أي أن زيادة المشقة توجب عند ذلك قليلا وان كثرت فافما زاد على الحاجة هنا هو الضرر وما لا فلا من غير نظر لكثرة ولا قلة والاعظمت المشقة جدا فن عبر بالقليل كـ الروضة أراد ما ذكرناه انتهى وعليه فلا مخالفة بينه وبين قول الشارع عن قليل الخ لما ذكره من أن مرادهم بالقليل ما في نجس زيادة المشقة (قوله بل انزل) وينبغي أن يقال مثل ذلك في المني حافيا ثم رأيت

يظهر فالمراد بالبدن ما ينفذ شعيرت النجاسة يعني منه عما يتعدر (أي يتعسر الاحتراز عنه غالبا) وان اختلط بغطا كما رجع لزركشي وغيره وفارق دمه بالمشقة وأكثرته في هذا دون ذلك ولانه لا بد للناس من الانتشار في حوائجهم وكثير منهم لا يجد الاثوابا وحدها أو أمرا وبالغسل كلما أصابهم ذلك اعظمت المشقة واحترز بالتباعد عن النجاسة عما يغلب على الظن اختلاطه بها كغالب الشوارع فقيهه قول الأصل والغالب وقدمي ومن ذلك ما الميازيب المشكوك فيها بل اختار المصنف الحزم بطهارته وافق ابن الصلاح بطهارة الأوراق التي تعمل وتبسط وهي رطبة على الحيطان المعمولة برماد نجس علم بالاصل نعم ان وجد سبب يحال عليه كسئله بول انطسية عمل بالظن كما تقدم (ويختلف) المعفو عنه (بالوقت وموضع من الثوب والبدن) فيعني في الذيل والرجل عما لا يعني عنه في الكم واليد ويحت الزركشي وغيره العقوع قليل منه تعلق بالخلف وان مشى فيه بل انزل وخرج بالطين عين النجاسة اذا بقيت في الطريق فلا يعني عنها نعم ان عمتها فللزركشي احتمال بالعفو وميل كلامه الى اعتماده كالوعم الجراد أرض الحرم وخرج بالقليل الكثير فلا يعني عنه لعدم عسر اجتنبه وضابط القليل هنا ما لا ينسب صاحبه لسقطه على شيء أو كبره على وجهه أو قلة تحفظ وتضعيف الزركشي له بأن المدار على العرف غير صحيح لان هذا ضبط العرف المطرد (وبعني) في الثوب والبدن (عن قليل دم البراغيث) والقمل والبقر (وونيم الذباب) وكل ما لا نفس له سائلة وعن قليل بول الخفاش والقياس ان روثه وبول الذباب كذلك كما أفاده الشيخ رحمه الله تعالى اد كل ذلك مما تنعم به البلوى ويعسر

في سم على حج (قوله عين النجاسة) ومنه تراب المقابر المنبوشة (قوله نعم ان عمتها) أي بحيث يبق الاحتراز الاحتراز عن المني في غير محلها (قوله بالعنق) أي عما يتعدر الاحتراز عنه غالبا (قوله وميل كلامه الى اعتماده) معقودا بعبارته على العباب اما لو عمت الطريق فالوجه العقوع عمتها وقد خالف فيه حج (قوله لسقطه) أي ولو بسقوط مركوبه وقوله على شيء في نسخة على شقه وما في الأصل أولى (قوله وونيم الذباب) أي روثه انتهى منهج * (فرع) * قرر مرانه لو غسل ثوب فيه دم براغيث لأجل تطيقه من الاوساخ أي ولو نجسة لم يضر بقاء الدم فيه وبني عن أصابة هذا الماء أهنا ما أمل انتهى سم منهج أي امان قصد غسل النجاسة التي هي دم البراغيث فلا بد من إزالة أثر الدم مالم يعسر فيعني عن اللون على ما مر (قوله كذلك) رطبا كان أو يابس في الثوب والبدن والمكان على الأوجه خلافا لمن خص المكان بالخلف وعنه في الأولين اه حج (قوله مما تنعم به البلوى ويعسر الاحتراز عنه) بل بحث العقوع ونيم برأس كوزير عليه ماء قليل فلا يتنجس به وذلك لان ذلك كله مما تنعم به

البلى ١٥ ج وسئل شيخنا الزيادي عما يعمده الناس كثيرا من تسخين الخبز في الرماد النجس ثم انهم يفتونه في اللبن
 ونحوه فأجاب بأنه يعني عنه حتى مع قدرته على تسخينه في الطاهر ولو أصابه شيء من نحو ذلك اللبن لا يجب غسله انتهى كذا في أصح
 وهو وجبه مرضى بل يعني عن ذلك وان تعاقبه شيء من الرماد وصار مشاهدا سواء ظاهره وباطنه بأن انفتح بعضه ودخل
 فيه ذلك كدود الفاكهة والجن ومثله الفطير الذي يذفن في النار المأخوذة من النجس (قوله قليلا لا كثيرا الخ) هل هذا خاص
 بما ذكره المتن من دم البراغيت ونحوه أو عام فيه وفيما ذكره من بول الخفاش وروثه وعابه فيه فيكون تقييده الشارح له
 بالقليل بناء على كلام الرافعي فيه نظر والاقرب الثاني ويوجه به عموم الابتلاء به وتدينه بما ذكره من قول المنهجي ونسيم ذباب
 يجهل المعنى فيه ونحو ونسيم ذباب مما عت به البلى وفيه مخرج عليه فرع وقع من م ر انه وافق بعض السائلين على ان من
 جعله العفوض مع الاختلاط بما لا كل ان تكون بأصابعه أو كفبه نجاسة معفو عنها فبأكل بأصابعه أو كفبه من انافيه مائع
 فليأمل فانه مشكل ولم يوافق على جواز وضع يده في نحو اناء لاخراج ما فيه من الماء كقول ابو كل خارجة كخراج الادام من
 انائه في اناء آخر ثم اكله فليحذر انتهى وكتب على ج مانعه ٤٣٣ قوله لم يحتج لما سئل له الخ اخرج المحتاج لما سئل
 فيصيده انه لو أدخل يده انافيه

ما قليل أو مائع أو رطب لاخراج
 ما يحتاج لاخراج لم ينحس انتهى
 ومن ذلك ماء المراحيض واخراج
 الماء من زير الماء مثلا فتنبه له
 (قوله وغلب على الثوب) اي بأن
 ٤٤٠ (قوله خلا فلاذرعى) اي
 حيث قيد بماء يوم الثوب (قوله
 كذرق الطيور) اي فيعني عنه
 حيث لم يعمد المشى عليه ولم يكن
 ثم رطوبة له أو لمسا يلاقيه وعدم
 الحمل كما تقدم (قوله ومحل ذلك)
 اي العفوض عن الكثير (قوله في
 ثوب ما يوس) اي ولو ايسر للتجمل

الاحتراز عنه والبق هو البهوض قاله في الصحاح والظاهر كما قاله الشيخ شموله للبق المعروف
 بـلادنا (والاصح) انه (لا يعني عن كثيره) اندرته وعدم مشقة الاتزان عنه (ولا عن
 (قليل انقشر بعرق) لمجاوزته مثله (وتوقف الكثرة) وضدها (بالعادة الغالبة) فياغلب
 عادة التلطيخ به ويعسر الاتزان عنه عادة قليل وما زاد عليه كثير ويختلف ذلك باختلاف
 الاوقات والبلاد ولا يعد برهان ضابطا في الشارع هنا ولو شك في شيء أقليل هوام كثير
 فله حكم القليل الان الاصل في هذه النجاسات الاتية العفو الا اذا ثبتنا الكثرة والثاني
 العفوض عنه حالان الغالب في هذا الجنس عسر الاحتراز فيلحق غير الغالب منه بالغالب
 كما سافر يترخص وان لم تنله مشقة لاسيما والتمييز بين القليل والكثير مما يوجب المشقة
 لكثرة البلى به واهذارجه فقال (قلت الاصح عند المحققين العفو مطلقا والله أعلم)
 قلب الام كثيرا انقشر بعرق ام لا فتداحش وغلب على الثوب ام لا خلا فلاذرعى وسواء
 افسر كمام زاد على الاصابع خلا فلاذرعى والاوجه ان دم البراغيت الحاصل على
 حصر فهو المجدد عن ينام عليها كذرق الطيور خلا فلاذرعى العمد ومحل ذلك في ثوب
 ملبوس أصابه الدم من غير تعدد فلو كانت الاصابع بقوله قصدا كان قتلها في ثوبه او بدنه

٥٥ به ل ولو كان عنده غيره خاليا من ذلك لا يكف بسببه لان الشارع لما عاها فيه من الدم صار كالطاهر
 (قوله كان قتلها في ثوبه) ظاهره وان تكرر ذلك منه كان قتل مرة بعد مرة واجتمع من جهته ذلك دم في انظاره فيعني عن
 القليل لكن سيأتي له بعد قول المصنف ولو فعل في صلاته غير ما يبط الخ انه لا يضر قتله لتحويله في الصلاة لم يجعل جلداه ولا مسه
 وهي ميتة وان أصابه قليل من دمه فميتة ما هنا بذلك فيقال محل العفوض قليل دم نحو البراغيت ما لم يس جلداه وهي ميتة
 يعني مع الرطوبة من أحد الجانبين ومن الرطوبة ما يعلق من دمه بأصابعه مثلا ومن هنا يعضد العفوض القليل الحاصل بقتله
 اذا لا يمكن عادة قتل قلة يده من غير محاسنة جلداه وفي حج ولو حمل ميتة لادم لها سائل في بدنه أو ثوبه وان لم يقصد كتمل قتلته فتعلق
 جلداه بظفره أو ثوبه في اطاقه انه لا بأس بقتله في الصلاة يمين ان مراده ما لم يجعل جلداه انتهى ويؤخذ منه ان مجرد مسه
 في غير الصلاة لا يضر في العفوض دمه وهو قريب لان منشأ العفو المشقة وهي حاصلة فيما لو اشترط في العفوض الدم القليل
 عدم المس بل معه لا تكاد توجد ضرورة العفو وفي فتاوى الشارح مانعه سئل رضى الله عنه عن رجل يصبغ القمل على ظفريه
 بقتله فهل والحالة هذه يعني عن دمه لو كثر كخمسة الى عشرين والحال اذا خالط الدم مع الجلد ولو كان قليلا هل يعني عنه

فأجاب يعني عن قيسل دم في الحالة المذكورة لا كثيرة لكونه بفعله ومما ساء الدم للجلد لا تؤثر انتهى ويبقى الكلام فيما إذا
 مرت القلة بين أصابعه هل يعني عنه أولا والا قرب عدم العقول كثيرة مخالطة الدم للجلد (قوله أو حمل ثوب نحو براغيث)
 أي ليس من إنبائه ولولا التجمل وإن كان حله لغرض كالخوف عليه (قوله وهو محمول على عدم احتياجه) ومن الحاجة أن يحتمل
 على نفسه الضرر إذا نام عريانا ولا يكلف أعداد ثوب لينام فيه ثمانية من الخرج (قوله في ما قليل نجسه) أي حيث لم يحتاج لذلك
 فلو أدخل يده لأخرج ما في الأناة والا كل منه وهي متقوتة بدم البراغيث لم يضرك إذ كرناه عن سم (قوله وغسل) ولولا التبريد
 (قوله وحلق) أي وما حلق ولا يضرب بسبه لثوب الذي فيه دم براغيث بعد غسل التبريد (قوله وسائر ما احتج إليه) منه ما ذكرناه
 عن سم على حج ومنه أيضا ما لو مسح ٤٣٤ وجهه المبطل بطرف ثوبه ولو كان معه غيره وليس منه فيما يظهر ماء الورود

وماء الزهر فلا يعني عنه إذا رشح
 على ثيابه قل لا كان أو كثيرا لأنه لم
 يمدح إليه حاجة والذي يرش عليه
 ذلك لا يبدل من منع من يرش
 منه عليه فتنبه له فانه دقيق وحمل
 ذلك ما لم يحتج إليه لمداهة عينه
 مثلا (قوله ولا يكلف تشفيف
 البدن) أي ولو من غسل قصديه
 مجرد التبريد والتنظيف ومن
 ذلك ما لو عرق بدنه قصديه يده
 المبلة (قوله خراج) بالتخفيف
 (قوله وقيل إن عصره فلا)
 وكاله صر ما لوجره أو وضع عليه
 أصواتا يخرج ما فيه من المدة
 وانتج بذلك (قوله والافكدم
 الاجنبى فلا يعني الخ) قال سم
 على حج اعلم انه وإن كان المتبادر
 ان نائب فاعل يعني ضمير المشبهة
 لانه الموافق ~~ل~~ المقصود
 بالتشبيه بيان حكم المشبهة لكونه
 مجهولا ولا وكون حكم المشبهة به

أو حمل ثوب نحو براغيث وصلى فيه أو فرشه وصلى عليه أو كان زائدا على ملبوسه لا لغرض
 من تجمل ونحوه لم يعف الا عن القليل كما في التحقيق والمجموع وغيرهما ولو نام في ثوبه
 فكثير فيه دم البراغيث التحق بما يقتضيه له منها عدم مخالطته السنة من العرى عند النوم
 ذكره ابن العماد مجتمعا وهو محمول على عدم احتياجه للنوم فيه والاعنى عنه ثم محل العقول
 هنا وفي نظائره الآية بالنسبة للصلاة فلو وقع المأثوث بذلك في ما قليل نجسه ولا فرق في
 العقوبين البدن الجاف والرطب وهو ظاهر بالنسبة للرطوبة الحاصلة من عرق ونحو ما
 وضوء وغسل وحلق أو ما يتساقط من الماء حال شربه أو من الطعام حال أكله أو بصفاء
 في ثوبه أو مماس آله ونحوه فصادم ريق أو دهن وسائر ما احتج إليه وغبر ذلك مما يشق
 الاحتراز عنه ولا يكلف تشفيف البدن بعصره خلافا لابن العماد (ودم البثرات) بالمخالطة
 خراج صغير (كالبراغيث) في معنى عن قليله وكثيره وإن كثروا وتشتر لانه من جنس ما يعذر
 الاحتراز عنه فالحق نادره بغالبه كما صرح ما لم يكن بقسده ولا فاعله فخاص حيفة هذا القليل
 (وقيل إن عصره فلا يعني عنه) للاستغناء عنه وحصوله بفعله وظاهر عبارة المصنف أن
 الأصح العقوعه مع العصر ولو كان كثيرا وهو ما اقتضاه كلام الروضة وأصلها وليس
 كذلك كما يعلم مما صرح (والدما مبل والأقروح ووضع الفصد والحجامة قبل البثرات) في معنى
 عن دمها وإن كثرت على ما صرح لانه وإن لم تكن غالبية ليست نادرة (والأصح) عند الراغب
 انه ليست مثلها لانه لا تنكثر كثيرا بل يقال في جرثومات دمها (ان كان مثله يدوم غالبا
 فكلاستحضاضة) أي كدمها فيلزمه الاحتياط حسب الامكان بأن ينزل ما أصابه منه
 ويعصب محل خروجه عند ارادته الصلاة كما مر نظيره في المستحضاضة ويعني بعد الاحتياط
 عما يشق الاحتراز عنه ولو من دم استحاضة وإن لم يعرف عن ثوب من دم المنافذ كما أفق به
 الوالد رحمه الله تعالى (والا) بأن كان مثله لا يدوم غالبا (فكدم الاجنبى) بصيغه (فلا يعني)

معلومه مستقر الا ان كان في عبارة المصنف مانع من ذلك وهو ان هذا الخلاف المذكور في قوله عنه

فلا يعني وقيل يعني عن قليله انما هو في كلام الاصحاب اصاله في دم الاجنبى الذى هو المشبهة به ويصرح بذلك استمدراك
 المصنف على ترجيح الحررانه لا يعني بقوله والاظهر العقوعه عن قيسل الاجنبى فان هذا ردت على قول الحرر لا يعني فهو مصرح
 بأن الخلاف انما هو في دم الاجنبى فتعين ان الضمير في معنى المشبهة به وهو دم الاجنبى وامتنع كونه له شبهة أو لها فان قلت
 التشبيه لا يترفع عليه بيان حكم المشبهة به قلت الفاء مجرد العطف لا للتقريب وكان المصنف قال والافكدم الاجنبى ودم
 الاجنبى لا يعني عنه وقيل يعني عن قليله فيجوز ذلك فيما ذكرنا واذ علمت ذلك علمت ان الصواب رجوع الضمير للمشبهة به كما فعله

الحق الهلالي لله دره وان الشارح لم يصب فيما فعل ولا في قوله وهذا اولى الخ وان ذلك نشأ عن عدم تأمل كلام المصنف وسياقه
فتأمل (قوله من المشبه) هو قول المصنف والدمامل والقروح الخ وقوله والمشببه به هو قول المصنف فكدم الاجنبى (قوله
غير نحو كلب) اى ما لم يختلط بأجنبى لم يمس الحاجة اليه على ما مر (قوله ما لم يكن بفعله) ومنه ما يقع من وضع لصوفى على
الدمل ليكون سببا في فتحه واخراج ما فيه فيعنى عن قليله دون كثيره واما ما يقع كثيرا من ان الانسان قد يفتح رأس الدم
بالقوة قبل انتهاء المدة فيه مع صلاية الحمل ثم تنتهى مدته به فلا يخرج من الحمل المنفتح دم كثيرا ونحو قبح فهل يعنى عن ذلك
ولا يكون بفعله لتأخر خروجه عن وقت الفتح أولا لا ٤٣٥ خروجه مترتب على الفتح السابق فيه نظر

والا قرب الثاني لما ذكر (قوله
اى ان كثر) يتأمل هذا مع قوله
قبل وكثيره من نفسه الا ان يقال
ما هنا مقروض فيما لو كان تدفقه
بفعله بأن فتح الدم فخرج منه
(قوله ولو جمع لكثرة) لا يقال هذا
مخالف لما مر اى بعد ذكر القاتنين
بعد قول المتن وكذا في قول نجس
لا يدركه طرف فيما لا يدركه الطرف
من انه اذا وقع في مواضع متفرقة
وكان بحيث لو جمع أدركه الطرف
عنى عنه ان كان يسير عرفا
بخلاف ما لو كان لا مكان حمل
ماسبق على غير الدم والفرق ان
جنس الدم معفو عنه في الجملة بلا
ضرورة ولا كذلك نحو البول
اى فانه لا يعنى عنه قلبه لا كان
أو كثيرا بخلاف الدم فانه يعنى عن
قليله ولو كان اذا جمع لكثرة كما هو
مقرر (قوله وهو الراجح) اى

عنه اى عن شئ من المشبه والمشببه به وجعله بعض الشروح راجعا للاول وحده
وبعضهم -م- الثاني وحده وما قلناه افيد (وقيل يعنى عن قليله) كما قيل به في دم الاجنبى
(قلت الاصح انها) اى دم الدمامل والقروح وموضع القصد والجماعة (كالبثورات)
فيعنى عن قليلها وكثيرها ما لم يكن بفعله أو يجاوز حمله وحاصل ما في الدماء انه يعنى عن
قليلها ولو من أجنبى غير نحو كلب وكثيرها من نفسه ما لم يكن بفعله أو يجاوز
حمله فيعنى حينئذ عن قليلها فقط وما وقع في التحقيق والجموع في دم البثورات ونحوها
من كونه كدم الاجنبى محمول على ما حصل بفعله او انتقل عن محله وقضية قول الروضة
لو خرج من جرحه دم متدفق ولم يلوث بشرة لم تسط صلاته انه اذا لوث أبطل اى ان كثر
كما أفهمه كلام المتولى اى وجاوز حمله أخذ ما مر (والاظهر العفو عن قليل دم
الاجنبى) من غير نحو كلب ولو من نفسه بأن عاد اليه بعد انفصاله عنه كما أفاده الاذرى
(والله أعلم) لوقوع القليل في محل المساحة اذ جنس الدم بما يطرق له العفو والقليل كما
في الام ما عافاه الناس اى عدوه عفاوا والثاني لا يعنى عنه مطلقا سهولة التحرز عنه وشمل
قوله قليل دم الاجنبى ما لو كان القليل متفرقا ولو جمع لكثرة وهو الراجح امدام المغاظم من
نحو كلب فلا يعنى عن شئ منه الغاظم كما نقل في المجموع عن البيان وأقره بل نقل عن نص
الام أيضا ولو اطلع نفسه بدم أجنبى عينا لم يعف عن شئ منه لانه كما به محرم فلا يناسبه
العفو كما أنى به الوالد رحمه الله تعالى (والقيح والصديد) وتقدم في النجاسة الكلام
عليهما (كالدمل) فيما ذكره لكونهما امدام مستحسلا الى قن وفساد (وكذا ماء القروح
والمتنط الذي له ريح) وتغير لونه قياسا على القيح والصديد (وكذا بالاريج)
ولا تغيب لون (في الاظهر) قياسا على الصديد الذى لا رائحة له والثانى انه طاهر
كالعرق وأشار المصنف الى ترجيحه بقوله (قلت المذهب طهارته) قطعا (والله اعلم)
لما مر ثم حمل العفو عن سائر ما تقدم مما يعنى عنه ما لم يختلط بأجنبى فان اختلط به

فيعنى عنه (قوله فلا يعنى عن شئ منه لغظه) اى ما لم يتناه في القلة الى حد لا يدركه البصر المعتدل بناء على ما عتد
الشارح فيما مر من ان ما لا يدركه الطرف لا ينجس وان كان من مغلط (قوله ولو اطلع نفسه) بأن امس شيئا من يده
بذلك وفي المصباح اطلع ثوبه بالمداد وغيره لطحا من باب تقع والتشديد مبالغة انتهى (قوله والصديد) قال في مختار
الصالح صديد الجرح ماؤه الرقيق المختلط بالدم قبل ان تغلط المدة انتهى والمدة بكسر الميم (قوله كالدمل) اى الخارج
من الدمامل والقروح والبثورات (قوله ما لم يختلط بأجنبى) خلافا للحنى اى غير ضرورى الحصول لما تقدم من ان ماء
الوضوء ونحوه لا يضر

(قوله ويلحق بذلك) أي في عدم العفو (قوله ما لولا حق رأسه) هذا مختلف لما مر من العفو عنه في قوله ونحو ما موضوع وغسل وحلق ومن ثم وجد في بعض النسخ أنه ضرب على قوله فيما مر وحلق وعلى تقدير ثبوت ما قد يحمل ما مر على أن المراد أنه يفي عن ماء الحلق إذا أصاب ما في يده أو ثوبه أو رأسه من دم البراغيث ونحوها قبل الحلق وما هنا مفروض في دم الجراحة الحاصلة بسبب الحلق فلا تخالف والأقرب العفو مطلقا سواء كان الدم من الجرح أو البراغيث لمصلحة الاحتراز عنه بل العفو عن هذا أولى من العفو عن البصاق في كنه الذي فيه دم البراغيث (قوله حتى ادماه) خرج به ما لو وضع عليه لصوقا من غير حرك فاختلط ما على الأصوق بما يخرج من الدم وضوءه وينبغي أنه لا يضر لان اختلاطه ضروري للعلاج (قوله ثم علم كونه) أي وجوده (قوله وجب القضاء) قال المحلى والمراد بالقضاء ٤٣٦ الإعادة في الوقت أو بعده انتهى (أقول) في إطلاق الإعادة على ما بعد

الوقت تغليب إذا الإعادة فعل
العبادة ثانيا في الوقت ومن ثم
قال حج المراد بالقضاء ما يشمل
الإعادة في الوقت وقال سم عليه
وظاهر أن القضاء في صورتين
يعني هذه وما بعدها على التراخي
انتهى ويؤيده ما قالوه في الصوم
من أن من نسي النية لا يجب
عليه القضاء فورا وعليه فيمكن
الفرق بين هذا وبين ما لو لم ير
الهلال أول ليلة من الشهر فإنه
يجب فيه القضاء على الفور بأنه في
تلك يجب عليه التحري ما دام كان
النظر أو بالبحث عنه فإذا لم يره
ولا أخبر به ثم تبين أنه من الشهر
نسب إلى تقصيره في الجملة وفيما
نحن فيه لم ينسب إلى تقصيره لأنه مع
النسيان وعدم العلم بالنجاسة
معدور إذ لم يجب عليه البحث عن
ثبانه قبل الصلاة فيها بل يعمل بما

ولودم نفسه كالخارج من عينه أو لثته أو أنفه أو قبله أو دبره لم يفت عن شيء منه ويلحق
بذلك ما لو حلق رأسه فجرح حاله حلقه واختلط دم به ييل الشعر أو حلقه فحودم حتى
ادماه لم يمتدح عليه الدواء ثم ذره عليه كما افتى به الوالد رحمه الله تعالى (ولو صلى بنجس)
غير معنونه في ثوبه أو بدنه أو مكانه (لم يعلمه) حال ابتدائه لها ثم علم كونه فيها (وجب
القضاء في الجديد) لأنها طهارة واجبة فلا تسقط بالجهل كطهارة الحدث والقديم أنه
لا يجب واختاره المصنف في شرح المذهب لما رواه أبو سعيد الخدري قال ينادي رسول
الله صلى الله عليه وسلم يصرى بأصحابه اذ خلع فعليه فوضعهما عن يساره فلما رأى القوم
ذلك أقروا بها لهم فلما قضى صلاته قال ما جعلكم على القاء نعالكم قالوا يا رسول الله
وأينك ألتفت نعالك قال فالتفتا نعالنا فقال صلى الله عليه وسلم إن جبريل أتاني فأخبرني أن
فيهما قدر أو في رواية خبنا وفي أخرى قدر أو أذى وفي أخرى دم حلة وجه الدلالة عدم
استنافه للصلاة واجابوا بأن القدر هو الشيء المستقدر بنجس كان أو غيره كخطا
والبصاق وأيضا فقد يكون الدم يسيرا وإنما فعله تنزيها وقبل أن اجتناب النجاسة لم يكن
واجبا أول الإسلام ومن حينئذ وجب ويدل له حديث سلا الجوزي على ظهره صلى الله
عليه وسلم وهو يصلي بحكة ولم يقطعها (وان علم) بالنجس قبل الذروع فيها (ثم نسي) فصلي ثم
تذكر في وقتها أعادها فيه أو بعده (وجب) القضاء (على المذهب) لتقصيره بتركها ما علم
بها والطريق الثاني في وجوبه القولان أعذر بالنسيان وحيث لزمه الإعادة أعاد حتما كل
صلاة يتقن فعلها مع النجاسة فإن احتمل وجودها بعد الصلاة فلا إذا الأصل في كل حادث
تقديره بأقرب زمن والأصل عدم وجوده قبل ذلك ولومات قبل القضاء ففضل الله تعالى
أن لا يؤاخذ مع وعده برفع الخطأ والنسيان عن الأمة نص عليه البخاري في فتاويه وفي

الأنوار

هو الأصل فيها من الطهارة (قوله حديث سلا الخ) أي حديث وضع سلا الجوزي على ظهره الخ

وهو اسم للمني المكر من القدر لكن في الصحاح السلا بالفتح مقصور الجلسدة الرقيقة التي يكون فيها الولد من المواشي
(قوله كل صلاة يتقن فعلها مع النجاسة) أي فلو نسي عمامته فوجد فيها قشر قمل وجب عليه إعادة ما نسي أصابعه فيها أو شيئا
زيادى بها ثم وثق عن ابن العماد العفولان الإنسان لا يؤمر بتفتيشها (أقول) والأقرب ما قاله ابن العماد لمصر حوايه
من العفو عن قليل النجاسة الذي يشق الاحتراز عنه كسردخان النجاسة وغيرها من جبن وشعر ونحوها لمرارة ذلك العفو
عنه ولو في الصلاة التي علم وجوده فيها بل الاحتراز في هذا الشق من الاحتراز عن دخان النجاسة ونحوها (قوله ولومات قبل
القضاء) أي قبل العلم به أو بعده وقلنا بأن القضاء على التراخي كما مر عن سم

(قوله ان كان ثم غيره) اى ولم يعلم اى الرافى منه اى من الغير انه لا يعلم ولا يرشده للصواب والافضل في حقه عينا لان وجوده من ذكر وعدمه سواء (قوله لازمه قبوله) ولو تعارض عليه عدول في انه كشفت عورته أو رقت عليه نجاسة فينبغي تقديم الخبر بوقوع النجاسة أو انكشف العورة لانه مثبت وهو مقدم على النافي وان كثر (قوله لانه حينئذ كالنجس) هذا لا يناسب فرقه السابق بأن فعل نفسه لا يرجع فيه غيره وبشكل عليه ايضا ما تقدم له في أسباب الحدث من انه لو أخبره عدل بخروج شيء منه وهو متوضى لا يتنقض طهره ولان اليقين لا يرفع بالشك * (فصل في ذكر بعض مبطلات الصلاة) * حكمه ذكر هذا الفصل في باب شروط الصلاة مع انه ليس منها انه اذا طرأ عليه بعد استكمال الشروط ابطالها (قوله وسننها) اى وبعض سننها اى ما ليس بفعله فيها أو لها وليس منها (قوله ومكروها) معطوف كالذى قبله على مبطلات (قوله بالنطق) اى من الجارحة المخصوصة دون غيرها كاليد والرجل مثلا فلا تبطل بالنطق بواحد منهما فيما يظهر ونقل عن بعض أهل العصر البطلان بذلك فليراجع ويؤيد ما قلناه قول الشارح من أنفس أو فم ونقل بالدرس عن خط بعض الفضلاء عن م راته اذا خلق الله تعالى في بعض أعضائه قوة النطق وصار يتمكن أصحابها من النطق بها اختيارا متى أرادوا يترك ذلك متى أراد كان ذلك كمنطق اللسان فتبطل الصلاة بتطابقه بذلك بحرفين انتهى وقيل ما ذكره ان ثبت للعضو الذي ثبت ٤٣٧ لتلك القوة جميع أحكام اللسان حتى لو قرأ به الفاتحة في الصلاة كنى وكذا لو تعاطى به عقدا أو حلا على انه قدوة قال هو بالنسبة الى العقد والحل لا يتقاعدا عن الإشارة المفهمة وهى صريحة من الآخر من ان فهمها كل احد (قوله ولومن حديث) انما أخذته غايه اثلا يتوهم عدم البطلان به لكونه كلام الله تعالى ولكن يسقى النظر في وجه دخوله في كلام المخلوقين ولعله انه أراد بكلام المخلوقين ما ليس بقرآن ومنه الحديث

الانوار فهو ويلزمه تعليم من رآه يحل بواجب عبادة في رأى مقلده كفاية ان كان ثم غيره والا فمينا ثم ان قول بل ذلك بأجرة لم يلزمه الا به في الاصح ولو أخبره عدل رواية فهو نجس أو كشف عورة مبطل لزمه قبوله أو ينحو كلام مبطل فلا كبديل كلامهم عليه ويفرق بينهما بأن فعل نفسه لا يرجع فيه غيره ويظهر ان محله فيما لا يبطل منه ولا احتمال ان ما وقع منه فهو اما هو كالفعل أو ان الكلام الكثير فينبغي قبوله فيه لانه حينئذ كالنجس وتقدم انه لو صلى ناسيا للظهار أثيب على قصده دون فعله ويجزى ذلك هذا * (فصل في ذكر بعض مبطلات الصلاة وسننها ومكروها) * (تبطل) الصلاة (بالنطق) حمدا بكلام مخلوق وان لم يكن بلغة العرب (بحرفين) ولومن حديث قدسى ان نوالا فيما يظهر قياسا على ما يأتي في الأفعال أفهما أولا وان كان لمصلحة الصلاة اذا قل ما يبنى منه الكلام حرفان وتخصيصه بالمفهوم اصطلاح حادث للنحاة والاصل في ذلك خبر مسلم كما تكلم في الصلاة حتى نزل وقوموا لله فاقبلين فأمر نبالا بالسكوت ونهين عن الكلام وروى

القدسى وعليه فالمراد بكلام المخلوقين ما شأنه ان يتكلم به المخلوق والقرآن لما كان معجزا خارجا عن طوق البشر خص بكونه كلام الله تعالى وان شاركه فيه الحديث القدسى في انه كلام الله قال حج وكالحديث القدسى ما نسخت تلاوته اه وتبطل ايضا بالتوراة والانجيل وان علم عدم تبدلها كما تشمل قولهم بحرفين من غير القرآن والذ كروالدعاء (قوله أفهما أولا) اى ولو كانا غير مستعملين كأوع انتهى سم على منهج والاولى التمثيل بخور ذمة مغلوب ذمة من المهملات والافاء ومسسته له في كلامهم (قوله اذا قل ما يبنى منه الكلام حرفان) عبارة المحلى والكلام يقع على المفهوم وغيره الذي هو حرفان انتهى (أقول) قوله الذي هو حرفان أى بناء على ما شتهر في اللغة والافنى الرضى مانصه الكلام موضوع لجنس ما يتكلم به سواء كان كلمة على حرف كواو العطف او على أكثر من كلمة سواء كان مهملا أم لا ثم قال واشتهر الكلام لغة في المركب من حرفين فصاعدا انتهى (قوله فأمر نبالا بالسكوت) هذا يفيد ان معنى القنوت السكوت وفي المصباح ما يصرح به وعبارته القنوت مصدر رقت من باب تعدد الدعاء ويطابق على القيام في الصلاة ومنه قوله أفضل الصلاة طول القنوت ودعاء القنوت اى دعاء القيام ويسمى السكوت في الصلاة قنوتا ومنه وقوموا لله فاقبلين انتهى وفي البيضاوى وقوموا لله فاقبلين اى اذا كررنا انتهى فتقوله فأمر نبالا بالسكوت اى عن كلام المخلوقين (قوله وروى ايضا الخ) أتى به لبيان المراد من الكلام في الحديث الاول

(قوله لمن قال اعاطس) واسم القائل معاوية بن الحكم انتهى شرح روض (قوله أو حرف مفهم) ظاهره وان اطلق فلم يقصد
المعنى الذى باعتبار صار مفهما ولا غيره وقد يقال قصد ذلك المعنى لازم لشرط البطلان وهو التعمد وعلم التحريم انتهى سم
على حج وقصة قول الشارح من الوقاية عدم الضرر حاله الاطلاق الا ان يقال انها عند الاطلاق تحمل على كونها من الوقاية
ويوجب بان القاف المفردة وضعت للطلب والالفاظ الموضوعية اذا اطلقت حملت على معانيها ولا تحمل على غيرها الا بقريضة
والقاف من القاف وضوء جركة لا معنى لها فاذا انواها عمل بنيتها واذ لم ينوها حملت على معانيها الواضحة قال حج وافق بعضهم
بابطال زيادة يقبل أيها النبي في التشهد أخذ هذا بظاهر كلامهم هذا لئلا يكون بعيدا عنه لئلا يشاء أن يكون بل بهد منه ومن ثم
افق شينا بأنه لا بطلان به انتهى حج وأقره سم وقوله لا بطلان به أى وان كان عامدا عالما (قوله كن من الوقاية) لا فرق
في ذلك بين كسر القاف وفتحها لان الفتح الحن وهو لا يضر فبطل الصلاة بكل منهما ما لم يوتيه مالا يفهمه على ما يأتي ولو قصد بالافهم
مالا يفهمه سم كان قصد بقوله ق القاف من العلق أو القاف مثلا مال شيئا طب الى انه لا يضر وهو محتمل ومثله ما لو نطق بف
قاصدا به أول حرف في لفظة في فيجاءه ٤٣٨ لا يضر انتهى سم على حج ولو أن يجزى لا يفهم قاصدا به معنى المفهم

هل يضر فيه نظرا اه سم على
منهج (أقول) والذي ينبغي عدم
الضرر لانه ليس موضوعا للالفاظ
ونقل في الدرر بعض الهوامش
عن م ما يوافق ذلك فقله الحمد
والمنة وقد يقال بالضرر لان قصد
ما يفهم يضمن قطع النية ولكنه
لما لم يعمل مالا يفهمه سم في معنى
ما يفهمه سم صار كالجملة المجازية
المستعملة في غير ما وضعت له
ولهل هذا أقرب لما تقدم من
تضمنه قطع النية (تنبيه) هل
يضبط النطق هنا بما ترقى نحو
قراءة الجنب والقراءة في الصلاة

ايضا انه صلى الله عليه وسلم قال ان قال اعاطس برحمتك الله ان هذه الصلاة لا يصلح فيها
شي من كلام الناس (أو حرف مفهم) كن من الوقاية وع من الوعى وف من الوقاية ومن
من الوعى (وكذا مودة بعد حرف في الاصح) وان لم يفهم اذا المدا الف أو واو واو يا فاما مدود
في الحقيقة حرفان والثاني لا تبطل لان المدة قد تنفق لاشباع الحركة ولا تعد حروفا وفي
الانوار أنها لا تنقطع بالصبغ الا ان يسكر ثلاث مرات متواليات أى مع حركة عضو
يبطل تحريكه ثلاثا كلعلى لاشفة كما لا يخفى (والاصح ان التضعيف والضحك واليكاء) وان
كان من خوف الآخرة (والانين) والتأوه (والنفخ) من انفس أو فم (ان ظهر به) أى
بواحد من ذلك (حرفان بطلت) صلواته لوجوده متايبا (والاقلا) تبطل بالماهر والثاني
لا تبطل بذلك مطلقا لكونه لا يسمى في اللغة كلاما ولا يمين منه حرف محقق فكان شيئا
بالصوت الغفل وخروج بالضحك التسمي فلا تبطل به لثبوت عنه صلى الله عليه وسلم فيه
(ويعذر في سائر الكلام) عرفا كما يرجع اليه في ضبط الكلمة لا ماضيه بطلها به التحاة
والاغويون (ان سبق لسانه) اليه لانه بل هو أولى من الناسى لعدم قصده (اونسى
الصلاة) لانه أيضا بخلاف نسيان تحريكه فيها فانه كنسيان نجاسة نحو ثوبه ولو نطق

أو يشق بأن ما هنا ضيق فيضرب سماع حديد السمع وان لم يسمع المعتدل كل محتمل والاول أقرب اه حج بطلان
أقول) الاقرب الثاني لان المدارعلى النطق وقد وجد (قوله وكذا مودة بعد حرف) أى بان أى يجزى مدود من غير القرآن
بجملته مالا زاد مودة على حرف قرأتى ولم يغير المعنى فانه لا يضر (قوله وان لم يفهم) أى الحرف (قوله لا تبطل بالصبغ) أى حيث
لم يظهر به حرفان أو حرف مفهم كما هو ظاهر انتهى سم على حج (قوله أى الواحد من ذلك) ظاهره انه لو ظهر بالضحك حرف
وباليكاء مثلا حرف آخر لا يضر واعله غير مراد بل الاقرب الضرر وان كانا من جنسين لان مجموعهما كلام وان اختلف سبب
اللفظ به كما لو نطق بحرفين لغرضين مختلفين وعليه فكان الاولى في حمل المتن ان يقول أى بما ذكره ليشمل ما لو كان الحرفان
يسمين (قوله الماهر) أى من انها لا تبطل بدون حرفين أو حرف مفهم (قوله مطلقا) ظهر حرفان أولا (قوله الغفل) هو بالغين
المجمعة المضموه والفاء الساكنة كقول المراد به الصوت الذى لا يفهم منه حروف كصوت البهايم وصوت الزمار (قوله فلا تبطل
به) أى لانه لا يشتمل على حروف (قوله كما يرجع اليه) أى العرف (قوله التحاة والاغويون) من انها اللفظ وضع لمعنى مفرد وعلى عدم
الاضبط بما ذكره لا يدخل اللفظ المهمل اذا ترك من حرفين أو كان مجموعهما جزا كلمة

(قوله لم تبطل) وهو ظاهر حيث لم يحصل من مجموعهما كلام كثير متوال والابطال لانه لا يتقاعده عن الكثير وهو مبطل ثم عدم البطلان هنا قد يشكك عليه ما قالوه في الصوم من البطلان فيما لو أكل ناسيا فظن البطلان فأكل عامدا وقد يجاب بأن من ظن بطلان صومه قد يجب عليه الامساك فأكاه بعد وجوب الامساك عليه لتعريضه بدل على تم اونه قاطل ولا كذلك الصلاة وفوق أيضا بأن جنس الكلام العمدة كالخرف الذي لا يفهم معتق في الصلاة بخلاف الاكل عدا فانه غير معتق (قوله والعصر) عبارة نرح الروض والعصر اه وعليه قالوا وهما يعني او (قوله ثم اتى خشية) يجوز أن تكون قرينة منة فوصل اليها بما دون الثلاث وأن تكون بعيدة لكنه لم يوال بين الخطوات (قوله فقال له ذوالبيدين) اسمه الخرباق وابس هو ذا الشمالين وتسمى بذلك لان يديه كان بهما طول وفي المصباح وذو البيدين لقب رجل من الصحابة واسمه الخرباق ابن عروة الصلي بكسر الخاء المعجمة وسكون الراء المهملة ثم جاءه واحدة وأنف وقاف لقب بذلك اطولهما (قوله قالوا نعم) أي أبو بكر وعمر كما يعلم من قوله وان كلام الخ ولعل تعبيره بالجمع اكون المنسوب الى بعضهم كالمنسوب الى الكل (قوله وجه الدلالة) قال سم وقد اشغلت قصة ذي البيدين على اتيانه بست كلمات فيضبط به الكلام اليسير اه ولعله عدا أقصرت الصلاة ككتين وأم نسبت كذلك ويارسول الله كذلك (قوله اوجهل تحريمه) أي ما أتى به فيما وان علم تحريم ٤٣٩ جنبه وبؤخذ من ذلك بالاولى صحة صلاة

فحو المبلغ والقائح بقصد التبليغ أو الفتح فقط الجاهل بما تناع ذلك وان علم امتناع جنس الكلام فتأله اه سم على حج وقوله بقصد التبليغ أي وان لم يتحج اليه بأن سمع المأمومون صوت الامام ولا يقال انه مستغنى عنه حينئذ فيضرب وقوله فحو المبلغ أي كالامام الذي يرفع صوته بالتكبير لاعلام المأمومين (قوله أي الكلام فيها) عبارة حج أي ما أتى به فيما وان علم تحريم جنبه الى آخر ما ذكره اه

بطلان صلاته بكلامه ساهيا ثم تكلم يسيرا عدا لم تبطل والاصل في ذلك خبر الصحابين عن ابي هريرة صلى بنارسول الله صلى الله عليه وسلم اظهر والعصر فسلم من ركعتين ثم أتى خشية بالمسجد واتكأ عليها كأنه غضبان فقال له ذوالبيدين أقصرت الصلاة ام نسبت بارسول الله فقال لصحابه أحق ما يقول ذوالبيدين قالوا نعم صلى ركعتين اخريين ثم مسجد مسجدتين وجه الدلالة انه تكلم معتقدا انه ليس في صلاة وهم تكلموا ويجوز ان النسخ ثم غنى هو وهم فيها وان ذا البيدين كان جاهلا بتحريم الكلام او ان كلام أبي بكر وعمر كان على حكم الغلبة لوجوب الاجابة عليهم ما (اوجهل تحريمه) أي الكلام فيها (ان قرب عهده بالاسلام) وان كان بين المسلمين فيما يظهر أو نشأ يادية بعيدة عن يعرف ذلك فيما يظهر ايضا للخبر المار وبؤخذ منه ان الضابط لذلك ان ما عذرا الشخص لجهله به وخفائه على غالبهم لا يؤخذ به ويؤيده تصريحهم بأن الواجب علينا انما هو تعلم الظواهر لا غير وخرج بجهل تحريمه ما لوعله ووجهل كونه مبطلا فبطل به كالأول لم تحريم شراب الخمر

وهي قبيحة ان من علم تحريم الكلام دون ما أتى به فيما لم تبطل صلاته بخلاف اطلاق الشارح (قوله أو نشأ يادية بعيدة) ويظهر ضبط البعد بما لا يجده وقتة يجب بذلها في الحج توصله اليه أي الى من يعرف ويحتمل ان ما هنا الضيق لانه واجب فوري اصالته بخلاف الحج وعليه فلا يمنع الوجوب عليه الا الامر الضروري لا غير فيلزمه مشى اطائه وان بعد ولا يكون نحو دين مؤجل عذرا له ويكلف بيع نحو قته الذي لا يضطر اليه اه حج وكتب عليه سم مانصه قوله ويظهر ضبط الخ ويحتمل ان يضبط بما لارج فيه أي مشتقة لا تحتمل عادة مر انتهى وينبغي ان الكلام فيمن علم بوجوب شيء عليه وأنه يمكن تحصيله بالسفر أو ما من نشأ يادية ورأى اهله على حالة ظن منها انه لا يجب عليه شيء الا ما تعلمه منهم وكان في الواقع ما تعلمه غير كاف فعذروا وان تركوا السفر مع القدرة عليه (قوله الخبر المار) أي وهو قوله صلى بنارسول الله صلى الله عليه وسلم اظهر الخ بناء على ما مر من احتمال ان ذا البيدين كان جاهلا بتحريم (قوله وبؤخذ منه الخ) ليكن هذا المأخوذ لا يتقيد بكونه نشأ بعبد عن العلماء ولا بكونه قريب عهد بالاسلام كما يفيد قوله ويؤيده الخ فليتنامل الان يقال مراده ان هذا من الظواهر فلا يعذر بعبد العهد بالاسلام حيث لم يكن يادية بعيدة (قوله وخرج بجهل تحريمه ما لوعله) ولا يشكك هذا بما مر من عدم بطلان صلاة من تكلم ساهيا فظن بطلان صلاته الخ لانه حين تكلم ثم عامدا ظن انه ليس في صلاة فعذره بخلافه هذا فانه حيث علم تحريم الكلام نفقه ان لا يتكلم فلم يعذر

(قوله كنت ناسيا) أى ناسيا الشئ من صلاتي كعبض التشهد مثلا فذا ركعتيه وسلمت ثانيا (قوله ويسلم المأموم) أى قبل طول الفصل والاقبطل صلاته فقط (قوله فيك الجاهل) أى فيه عذر في يسيره لكن ينبغي ان لا يتعبد ذلك بن قرب عهده بالاسلام أو نشأ بعبدان العلماء ويؤيد هنا تقدم قوله لامامه قدسات (قوله فيما سر) أى فيما لو سبق اسانه أو نسي أو جهل (قوله ونحوه) قضية طه لاقفاته يتنخ فوراً ولا يجب عليه انتظار زواله ينقسه وان غلب على ظنه انه ان صغير قلبه لازال عنه ذلك المعارض بنفسه وقياس ما ذكره في السعال من وجوب الانتظار حيث ربح زواله انه هنا كذلك بالاولى ولا تنقطع به الموالاة (قوله الواجبة) الاولى اسقاطها بالاستغناء عنها بقوله من الاركان (قوله من الاركان القولية) قضية انه لا يعذر بغير الركن وان نذر لكن قضية قوله بعد اذ هو سنة فلا ضرورة الخ خلافه اللهم الا ان يقال المراد بالواجب هنا ما توقف عليه صحة صلاته والسورة ولو نذرها لا توقف الصحة عليها حتى لو تركها عامدا مع علمه لم تبطل بذلك (قوله فان كثرت في التنخض) الاولى حذف في (قوله وهو) أى البطلان ٤٤٠ (قوله من هنا) بصيغة اسم المفعول صفة للمرض أى يدوم زمانا طويلا

وفي المصباح زمن الشخص زمانا وزمانه فهو زمن من باب تعب وهو مرض يدوم زمانا طويلا والقوم زمنى مثل مرضى وأزمه الله فهو مرض من (قوله يسع الصلاة) هذا ظاهر ان علم الانقطاع في وقت يسع الصلاة لانه لا مشقة عليه في انتظاره والافراقة ما ينزل المانع فيه غايه من الخارج والمشقة (قوله لم تبطل) فان خلا من الوقت زمانا يسعها ابطلت بعروض السعال الكثير فيها والقياس انه ان خلا من السعال أول الوقت وغاب على ظنه موله في بقیته بحيث لا يخلو منه ما يسع الصلاة وجبت المبادرة للفعل وانه ان غلب على ظنه السلامة منه

دون ايجابه الحد فانه يجد اذ حقه بعد العلم بالتحريم الكف ولو سلم امامه فسلم معه ثم سلم الامام ثانيا فقال له المأموم قدسات قبل هذا فقال كنت ناسيا لم تبطل صلاة واحدة منها و يسلم المأموم ويسجد للسلم ولوجود الكلام بعد انقطاع القدوة ولو سلم من اثنين طائفا تمام صلاته فيك الجاهل كما ذكره الرافعي في كتاب الصوم (لا في) (كثيره) فلا يعذره فيما مر (في الاصح) وتبطل به لانه يقطع نطمها وهيئتها ولان السابق والنسيان في الكثير نادر والثاني يسوي بينهما ما في العذر لانه لو ابطال كثيره لا ابطال قبله كاعمد ويرجع في القلة والكثرة لمر (و) يعذر (في) اليسير عرفا من (التنخض ونحوه) مما مر كسعال وعطاس وان ظهر به حرفان ولو من كل نحو نفضة (للاغبية) اعدم تقصيره وهي رابعة للجميع (ونهذا القراءة الواجبة) ومثله اغيرها من الاركان القولية الواجبة للضرورة وهذا راجع للتنخض فان كثرت في التنخض ونحوه للغبية وظهر به حرفان فاكثر وكثر عرفا بطلت صلاته كما قاله في الضحك والسعال والباقي في معناها ما قطع ذلك نظام الصلاة وهذا محمول على حالة لم يصبر ذلك في حقه مرضا من منافات صار كذلك بحيث لم يخل زمن من الوقت يسع الصلاة بلا نحو سعال مبطل لم تبطل كسلس الحديث ولا اعادة عليه حينئذ ولو شئ بعد ذلك ويجعل عليه كلام الاسنوي نعم التنخض للقراءة الواجبة لا يطلها وان كثروا لظهر من امامه حرفان تنخض لم يلزمه مفاارقة حاله على العذر لان الظاهر تحريمه عن المبطل نعم قال السبكي قد تدل قرينة حاله على عدم عذره فتجب مفارقتها قال

في وقت يسع الصلاة قبل خروج وقتها واجب انتظاره وينبغي أن مثل السعال في التقصير المذكور الزركشي

ما لو حصل له سبب كسعال أو نحوه يحصل منهركات متوالية ككارتعاش يداورأس ولو صلى خلف امام فوجد يحرك رأسه مثلا في صلاته فينبغي ان يقال ان لم توجد قرينة تدل على ان ذلك ليس لمرض مزمن صححت صلاة المأموم سعالا على ان ذلك لمرض مزمن والابطال ووقع السؤال في المدرس عما لو كان السعال مزمنًا ولكن علم من عاداته ان الحمام يسكن منه السعال مدة تسع الصلاة يكلف ذلك ام لا واجبت عنه بأن الظاهر الاول اخذاعمالا لوه من وجوب تسخين الماء حيث قد وعليه اذ توقف الوضوء به على تسخينه حيث وجد اجرة الحمام فاضله عما يعتد به في القطرة وان ترتب على ذلك فوات الجماعة وأول الوقت (قوله ولو ظهر من امامه) أى ولو شأنا قال لانه اماناس وهو منه لا يضر أو عامدا كذلك لان فعل المخالف الذي لا يطل في اعتقاده ينزل منزلة السهو

(قوله بغير المعنى) كضم ناء نعمت أو كسر ها (قوله اى حيث لم تبطل) اى بان كان قليلا (قوله بعد ركوعه) هذا هو المعتمد اى وينتظره المأموم فى القيام فاذا قام من السجود وقرأ على الصواب وافقه وأتى بركعة بعد سلام الامام ان لم يتبها وان لم يقرأ على الصواب استمر المأموم فى القيام ويقبل ذلك فى كل ركعة ولو الى آخر الصلاة وسيأتى له ما يوافق هذا البحث فى صلاة الجماعة فهو المعتمد ولا ينافيه قوله قبل والوجه الخ لجواز انه قصد به الرد على من قال يفارقه حاله ثم ترقى بما ورد من البحث الى أنه لا يفارقه مطلقا هذا ويمكن ان يفرق بين من كان مذهبه عدم البطالان باللعن المذکور فتجب مفارقه عند الركوع لانه لا يرى العود لما فوته وبين من مذهبه البطالان اذا لم يفارقه اذا تذكروا له وجب عليه العود (قوله أو سجد قبل ركوعه) ويفرق بين هذا وبين ما قيل فى المخالف من انه اذا اخل بركن فى اعتقاد المقتدى دون الامام تجب مفارقه عند اتفاله الى ما بعده بان المخالف الغالب أو المحقق منه انه لا يرجع لما اتفاله عنه لانه فعل ذلك عن اعتقاد والموافق متى تذكروا له رجوع فجازا تنظاره وان طال جد الاحتمال عوده بتقدير تذكروا احتمالا قريبا (قوله وجب عليه التخنج) اى ولا تبطل صلاته (قوله وان ظهر حرفان) اى أو أكثر بل قياس ما تقدم من اغتقار التخنج الكثير لعدم القراءة عدم الضرر وهذا مطلقا ٤٤١ (قوله قاله فى رسالة النور) هى اسم كتاب للشافعى (قوله والاوجه شمول ذلك)

اى وجوب التخنج والاخراج (قوله نقلا كان أو فرضا) اى حيث لم يرد بيلها قطع النقل من صلاة أو صوم فلا يندرج فى التخنج اى ولو كان نذرا لقراءة جهر الا انها صفة تابعة ويؤيده قول المنهج ونعذر كنى قولى (قوله لاسماع المأمومين) اى أو امام جمعة مرمى اسم على منهج نعم ان توقف على جهر سماع المأمومين به عذر ثم رأيت قال على حج مانصه وعليه ينبغى استفتاء الجمعية اذا

الزركشى ولو لم يكن فى الفاتحة لحنا بغير المعنى وجبت مفارقه كما لو ترك واجبا اه ويمكن حمله على ما اذا كثر ما قرأ عرفا فيه - يكلاما أجنبيا مبطلا وان كان ساهيا والاوجه - اى حيث لم تبطل انه لا يفارقه حتى يركع بل يبحث بعضهم عدم لزوم بعد ركوعه أيضا لجواز سهو كالمقام نظاما أو سجد قبل ركوعه ولو نزلت فخامة من دماغه الى ظاهر الفم وهو فى الصلاة يتلها بطلا فلو تشعبت فى حلقه ولم يكفه اخراجها الا بالتخنج وظهور حرفين ونحو تركها نزلت الى باطنه وجب عليه ان يتخنج ويخرجها وان ظهر حرفان قاله فى رسالة النور والاوجه شمول ذلك للباطن ايضا فلا كان أو فرضا (لا) تعذر (الجهر) فلا يعذر فى التخنج ولو يسير من أجله (فى الاصح) اذ هو سنة فلا ضرورة لارتكاب التخنج له وفى معنى الجهر سائر السنين كقراءة سورة وقنوت وتكبيرات يقال ولو من مبالغ محتاج لاسماع المأمومين - لا قال لا سنوى ومقابل الاصح انه عذر اقامة لشعار الجهر ولو جهل بطلانها بالتخنج مع علمه بتحريم الكلام عذر لحقائه على العوام (ولو اكره) المصلى (على الكلام) فى صلاته ولو يسيرا (بطلت فى الاظهر) لندرتها كالاكرام على الحديث والثانى

٥٦ به ل توقفت متابعة الاربعين على الجهر المذکور وكان ذلك فى الركعة الاولى لتوقف صحة - لانه على متابعتهم المتابعة الواجبة لاشتراط الجماعة فى الركعة الاولى اعصم اليكن لو كان لو استمر وافى الركوع الى ان يبقى من الوقت ما يسع الجماعة زال المانع واستغنى عن التخنج فهل يجب ذلك فيه نظر وكذا ينبغى استثناء غير الجمعة اذا توقف حصول فرض الكفاية لهذه الجماعة على ذلك اه وقوله ينبغى استثناء الجمعة وينبغى ان يلحق بها امام المعادة والمجموعة جمع تقديم بالمطر والمذور فعلا لاجتماعه ويكفى فى الثلاث اسماع واحد فى امكانه اسماعه وزاد فى التخنج لاجل اسماع غيره بطلت صلاته لانه زيادة غير محتاج اليها وقوله فيه نظر الاقرب ب الانتظار بخلاف المبلغ لان صحة صلاته لا تتوقف على مشاركته لغير الامام فلا يعذر فى اسماعهم (قوله ولو اكره) كلام) قال حج على نحو الكلام اه ووقع السؤال فى الدرس عمال واجاهم يهودى وانصرافى وهو يصلى وطلب منه تلقين استهاتين على وجه يؤدى الى بطلان صلاته هل يجيبه أولا قلت الظاهر ان يقال ان خشي فوات اسلامه وجب عليه التلقين وتبطل به صلاته وان لم يخش فوات ذلك لم يجب عليه ويعتقر التأخير للعذر بتأسيه بان فرض فلا يقال فيه رضاه بالكفر وعلى هذا يخص قول شيخنا الزيدى فى الرد ان منها ما لو قال ان طلب منه تلقين الاسلام اصبر ساعة بما اذا لم يكن له عذر فى التأخير كما هنا (قوله لندرنه) يؤخذ من التعليل ان مثل الكلام =

== مالوا كره على الاستدبار للقبلة او على الاكل وجهه سم مفاد القول ج ولوا كره على نحو الكلام (قوله وليس منه) أى مما يبطل الصلاة (قوله غصب السترة) ظاهره انه لا فرق في ذلك بين ان يأخذها الغاصب بلا ذل من المصلّى كان تكون السترة معقودة على المصلّى فيكفها الغاصب قهر عليه او يكرهه على ان يزعها ويسلمها له ويوجه بان المدارك هنا على كثرة وقوع العذر وقد اشار الشارح بقوله لانه غير نادر الى ذلك لكن قياس ما في الوديعه من ضمان الوديع اذا اكرهه الغاصب حتى سلمه الوديعه البطلان في مالوا كرهه على نزع ٤٤٢ السترة (قوله وفيه غرض) أى للغاصب (قوله ولم يتصد شيئا) ينبغى

او قصد واحد لا بعينه بان قصد أحد الاخرين من التفهيم والقراءة (قوله الا بالقصد) أى مع وجود المعارف كما هنا (قوله فائرت) أى القرينة (قوله نفي كل من المتقسم) وهو قوله بقصد التفهيم وقوله وقيد القسم وهو قوله ان قصد مع قراءة (قوله وان بحث في المجموع الخ) ضيف (قوله وسواء) أى في التفصيل المار (قوله خلافا لجمع متقدمين) أى فانهم يخصون التفصيل بما يصلح للحاطبة كما ذكره سم على العباب وعبارته قوله ولو أعلم نظم القرآن الخ ظاهر كلام المصنف كغيره لا فرق في نظم القرآن وغيره مما ذكر في التفصيل الذى ذكره بين ما يصلح لمخاطبة الناس وما لا يصلح لكن نقل الاستدلال عن جماعة وقال انه المتخصص بتفصيل التفصيل بما يصلح للمخاطبة بخلاف ما لا يصلح وان تجرد ان قصد الافهام وقد سبق نظير المسئلة في باب الفصل ١٥

لا تبطل كالناسى اما الكثير فبطل به جزا وليس منه غصب السترة لانه غير نادر وفيه غرض (ولو نطق بنظم القرآن) أوبد كراخر كما شمله كلام كثير (بقصد التفهيم كما ينبغي خذ الكتاب) مفهما به من يستأذنه في أخذ ما يريد أخذ وكقوله ان استأذنه في الدخول عليه ادخلوها بسلام آمين اولن ينهاه عن فعل شيء يوسف اعرض عن هذا (ان قصد معه) أى التفهيم (قوله لم تبطل) لانه قرآن فصار كما لو قصد به القرآن وحده (والا) بان قصد التفهيم فقط ولم يتصد شيئا (بطلت) لان القرآن لا يكون قرآنا الا بالقصد وماتر في صورة الاطلاق هنا هو المعتمد لان القرينة متى وجدت حرقته اليها مالم يتوصرفه عنها وفي حالة الاطلاق لم ينوش ما فائرت وادعى المصنف في دقائقه دخول هذه الصورة في قوله والا ونوزع في الدخول لان ورود التقسيم وقع فيما قصد به التفهيم فلا يشمل قصد القراءة وحدها ولا الاطلاق وبجواب بانه اذا عرف ان قصده مع القراءة لا يضر فقصد ها وحدها أولى وبان الاتشمل نفي كل من المقسم بقيد المتقسم ولعله لم يخط المصنف في تصريحه بشمول المتن للصور الاربع وسواء اكان انتهى في قراءته الى تلك الآية أم انشأها كما اقتضاه اطلاق التحقيق وغيره وهو الوجه لوجود القرينة الصارفة عن القراءة في محلها وان بحث في المجموع الفرق بين ان يكون قد انتهى في قراءته اليها فلا يضر والا فيضمر وسواء ما يصلح للمخاطبة وما لا يصلح له خلافا لجمع متقدمين وشمل كلامهم الفتح على الامام بالقرآن أو بالذكر كان ارجح عليه كلمة في نحو التمسد فقالها المأموم والجهر بتكبير الانتقالات من الامام او المبلغ فيبقى فيما لتفصيل من الصور الاربع المذكورة كما اقتضاه كلام الرافعي وغيره واعتقده الاسنوى وغيره وافتي به الوالد رحمه الله تعالى وخرج بنظم القرآن ما لو غير نظمه بقوله يا ابراهيم سلام كن فان صلاته تبطل مطلقات ان قصد بكل القراءة بمفرده لم تبطل وان أتى بها مجموعة فيما يظهر كما افاده الشيخ في الغرر وفي المجموع عن العبادى لو قال الذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك اصحاب النار بطلت صلاته ان تعمد والا فلا ويسجد لله وهو المعتمد وفي فتاوى النقال ان قال ذلك متعمدا معتقدا كثر ويأتى من مثل ما تترفعه لوقفت على ملك سليمان وما تمسكت طويلا أى زائدا على سكتة

(قوله ارجح عليه) قال في المختار ارجح على السارى على ما لم يسم فاعله اذ لم يقدر على القراءة الى ان قال ولا تنفس نقل ارجح عليه بالثبديد (قوله بتكبير الانتقالات) أى والتعزم (قوله من الصور) بيان للتفصيل (قوله مطلقات) أى سواء قصد القرآن وغيره (قوله فيما يظهر) معتد (قوله في الغرر) أى شرح البهجة الكبير (قوله بطلت صلاته) أى حيث لم يقصد به بالولئك الخ القراءة من آية أخرى (قوله وفي فتاوى النقال) أى المزورى وقوله الى ان قال ذلك الخ معتد (قوله ويأتى مثل ما تقرر) هو قوله ان قال ذلك الخ

(قوله فيما يظهر) افهم ان قدر سكتة التنفس والى لا يضر معها الابداء بما بعدهما مطلقا ولا عمل وجه ذلك انه مع قصر الزمن لاتعد الكلمات منفصلا بعضها عن بعض فاشبه ما لو نطق بقوله وما كفر سليمان بلا سكوت (قوله في غير محل تلاوته) احتج به عمالوا قوله من تلاوة قوله تعالى قال الله هـ ذايوم ينفع الصادقين صدقهم (قوله وتبطل بمناسخة تلاوته) ومثله متعلقات القرآن المحذوفة أى كقوله الحمد، كائن لله وان قلنا انها منه فتبطل بالنطق بها اعتمادا وان قصدنا انها متعلق اللفظ (قوله ان لم يقصد به الدعاء) أى فتبطل مع الاطلاق (قوله ان لم يقصد به تلاوة ولا دعاء) أى بان ٤٤٣ اطلاق او قصد الاخبار بالجزء (فرع) *

لو قال صدق الله العظيم عند قراءة شيء من القرآن قال مر ينبغي ان لا يضر وكذا لو قال آمنت بالله عند قراءة ما يناسبه هـ سم على منهج وبقي ما لو قال الله فقط فهل يضر ذلك اولافيه نظر والاقرب انه ان قصد به التعجب ضرر وان لم يقصد بذلك بان قصد الثناء لم يضر وان اطلق فان كان ثم قرينة تدل على التعجب كان مع أمرا غريبا في القرآن فقال عنه سماعة ذلك ضرر وان لم يكن قرينة لم يضر لانه اسم من اسماءه لا اشتراك فيه * ووقع السؤال بالدرس عن شخص يصلي فوضع أخريه عليه وهو غافل فانزعج لذلك وقال الله فاجبت عنه بان الاقرب فيه الضرر اذا لم يقصد به الثناء على الله تعالى لكن سبأني له انه لو قال السلام فاصد اسم الله او القرآن لم تبطل هـ وقضيته انه لو اطلق بطلت وقباضه ان الله مثله وفي سم على منهج (فرع) * ضربته

تنفس وعي فيما يظهر وابتداء بما بعدهما ولو قال قال الله في غير محل تلاوته أو النبي كذا بطلت صلاته كاشبهه كلامهم وبه صرح القاضي وتبطل بمناسخة تلاوته وان بقي حكمه دون عكسه ولو قرأ الامام اياك نعبد واياك نستعين فقال المأموم مثله أو استمعنا بالله أو نستعين بالله ففي شرح المذهب عن صاحب البيان ان كان غير قاصد للتلاوة بطلت أى ان لم يقصد به الدعاء كافي التحقيق وحاصل ما اجاب به الواو الدرجه الله تعالى لما سئل عن ذلك انه تبطل صلاته بذلك ان لم يقصد به تلاوة ولا دعاء وما نقله النووي في شرح المذهب عن صاحب البيان مقيد بما اذا لم يقصد به الدعاء كافي التحقيق ولهذا اعترض في شرح المذهب فرغ قد اعتاد كثير من العوام انهم اذا سمعوا قراءة الامام اياك نعبد واياك نستعين قالوا اياك نعبد واياك نستعين وهذا بدعة منهي عنه فاما بطلان الصلاة بها فقد قال صاحب البيان ان كان غير قاصد للتلاوة او قال استمعنا بالله أو نستعين بالله بطلت انتهى وتبطل صلاته بالاقول المذكور اذا لم يقصد به شيئا وكذا اذا قصد بقوله استمعنا بالله الثناء أو الذكر كما يؤخذ من التحقيق وشرح المذهب وغيرهما اذ لا عبرة بقصد ما لم يشده اللفظ وان قال الطبري في شرح التنبية الظاهر الصحة لانه شاء على الله أى بالالزام قال الاسنوى وهو الحق ويدل عليه قولهم في قنوت رمضان اللهم اياك نعبد انتهى وحديثه فتبطل الصلاة في نظر ذلك كقوله اطلب زوجة او ولدا او مالا من الله تعالى او قرأنا ان ارسلنا نوحا الآية أو نحوها من اخبار القرآن ومواعظه واحكامه حيث قصد به الثناء والمراد بالذكر الذى لا تبطل به الصلاة ما كان مدلوله الثناء على الله تعالى كقول المصلي سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر اللهم انت السلام ومنك السلام الى آخره والاوجه انه يعتبر في نحو ويأجي متارنه قصد نحو والقراءة ولو مع التفهيم لجميع اللفظ اذ عروه عن بعضه يصير اللفظ اجنبيا منافيا للصلاة كما يشعر به قول المصنف ان قصد معه قراءة وان كان المخرج في نظيره من الكتابة الا كتفا باقتران النية ببعضها (ولا تبطل) الصلاة (بالذكر والدعاء) وان لم يندب بحيث كانا جائزين

عقرب في الصلاة لم تبطل صلاته وان ضربته حية بطلت والفرق ان العقرب تدخل معها الى داخل البدن لانه انما تغرز ابرتها في داخل البدن وتفرغ فيها السم الى داخله والسم وان كان نجسا كما صرحوا به لانه مستحيل فهو جزء مما يمتصه نجسه لكن حصول النجاسة في داخل البدن لا يبطل والحية تلتقي معها على ظاهر البدن وهو نجس وتنجس ظاهر البدن مبطل هكذا ذكره واعتمده مر هـ سم على منهج (قوله لجميع اللفظ) ويحتمل الا كتمه بالثبوت لانه اذا قصد حية ذالتيان بالجميع فليست أم هـ سم على ج وهذا من العالم لما مر عنه من ان الجاهل بعد مطلقا (قوله حيث كانا جائزين) يتأمل التقييد بالجواز في الذكر بعد تفسيره بانه ما دل على الثناء على الله تعالى وقد يقال يجوز ان يراد بالذكر المحرم ما لو اخترع ذكر غير وارد في محل من =

= الصلاة وترجم عنه بغير العربية كما قيل به فيما لو اخترع دعا بغير العربية وانظر هل من ذلك ما لو اتى على الله في مقابلة معصية ارتكبها كان طلب تحصيل امرأة ليرزى بها فلما حصلت اتى على الله لذلك وأقول الاقرب الذي يظهر انه منه فتبطل الصلاة به (قوله الاما علق منه) الاولى منها ما أى النذر والدعاء ليلاقى قوله اللهم اغفر لي الخ وعليه فالضمير في منه راجع لما ذكر (قوله وسائر القرب المتجزة) منها الوقف (قوله لم يكن رده جمع الخ) معتمد

٤٤٤

(قوله فندرك الجاح) كقوله لله على ان لا أكلم زيدا (قوله فانها تبطل به) ومن ذلك الدعاء المنظوم على ما قاله ابن عبد السلام اه ج وكتب عليه سم المتجه خلافه اه أى فلا تبطل به لكنه يكره وقضية انه لا تبطل بالدعاء والذكر المكروهين وعليه فما الفرق بينهما وبين النذر المكروه حيث بطلت به ثم ظفرت بشرق للشيخ جردان في ملتقى البحرين بين بطلانها بالنذر المكروه وعدمه بالقراءة في نحو الركون مع كراهتها فيه ونصه ولك ان تقول هذا لما اتفقت فيه القرية من حيث انقلبه أشبه كلام الأدميين فابطل بخلاف القراءة فيما ذكر بقصدها وان اتفقت فيها القرية من حيث وضعها في غير موضعها لم تخرج القرآن الى شبه كلام الأدميين اه فيمكن مجيئه هنا ويقال عروض الكراهة للذكر والدعاء لا يخرجهما عن كونهما ما ذكرنا ودعاء كالقراءة (قوله واردا) أى عن النبي صلى الله عليه وسلم

ولا بالنذر لانه مناجاة لله فهو من جنس الدعاء الاما علق منه كلالهم اغفر لي ان اردت او ان شئ الله مريضى فعلى عتق رقبة او ان كنت زيدا فعلى كذا فتبطل به الصلاة كما ذكره الاذرى مجتمعا في النذر والحق به ما في معناه وبجاء الاسنوى الحاق الوصية والعتق والصدقة وسائر القرب المتجزة بالنذر لكن رده جمع بان الصدقة لا تتوقف على لفظ فالانفاظ بهم في الصلاة غير محتاج له بل ولا تحصل به اذ لا بد فيها من القبض وبان النذر بنحو الله مناجاة لتضمنه ذكر بخلاف الاعتاق بنحو عبدى حر والايضاء بنحو اطلاق كذا بعد موتى ومعلوم ان النذر انما يكون في قرينة فنذر الجاح مبطل لكراهته وان محل ذلك اذا اتى به قاصدا الانشاء لا الاخبار والا كان غير قرينة فتبطل به امالو كان الدعاء ونحوه محرما فانما تبطل به او كان بغير العربية وليس ذلك المترجم عنه واردا أو و رده هو يحسنها كما مر ذلك قبيل الركن الثاني عشر ويتجه الحاق النذر وما ذكر معه به ما في ذلك وافى النفال بانه لو قال السلام قاصدا اسم الله او القرآن لم تبطل والابطال ومثله الغافر وكذا النعمة والعافية بقصد الدعاء ويشترط في جميع ما مر ان لا يتضمن ما اتى به خطاب مخلوق غير النبي صلى الله عليه وسلم من انس وجن وملاك ونبي غير نبينا كما أشار له بقوله (الا أن يخاطب) به (كنو له اعطس رحك الله) أو لا غير نذرت لك بكذا أو لعبد الله على ان اعتقك فتبطل به وشمل ذلك خطاب ما لا يعقل كربي وربك الله أعوذ بالله من شرك وشرك ما فيك وشرك ما داب عليك للارض أو آمنت بالذي خلقك للهلال أو لعنك بدانة الله أو أعوذ بالله منك للشيطان اذا أحسن به ورحك الله لميت في الصلاة عليه كما اعتمد ذلك الواو الدرجه الله تعالى ودل عليه كلام المصنف في شرح مسلم حيث قال قات قال اصحابنا ان الصلاة تبطل بالدعاء لغير بصيغة المخاطبة كقوله للعاطس رحك الله أو يرحك الله ولان سلم عليه وعليك السلام واشباههم والاحاديث السابقة في الباب قبله في السلام على المصلى تؤيد ما قاله اصحابنا فيقول الحديث اى الوارد بمخاطبة الشيطان أو يحتمل على انه كان قبل تحريم الكلام في الصلاة أو غير ذلك اه أى لاحتمال كونه خصوصية له أو ان قوله ذلك كان نفسه لا انظما وان جرى جمع متأخرون على استثناء هذه الصور ومن البطلان اما خطاب الخالق كالكاتب فبطلان خطابه النبي صلى الله عليه وسلم ولو في غير التشهد خلافا

(قوله ومثله الغافر) أى في عدم الضرر ان قصد الدعاء به (قوله خصوصية له) أى النبي صلى الله عليه وسلم للاذرى

وسلم (قوله كالكاتب) أى حيث قصد به الدعاء والقراءة على ما مر (قوله وخطاب النبي صلى الله عليه وسلم) اما خطاب غيره من الانبياء فتبطل به ولا تجب اجابته لكن ينبغي ان نسن مر اه سم على ج ونقل في الدرس عن الخطيب انه تجب الاجابة وتبطل به الصلاة فليراجع

(قوله فلا تبطل به) أي ومحمل ذلك أن كان المبتدئ بالخطاب هو المصلي حيث كان الخطاب في دعاء كما هو القرض أما بغیر الدعاء كان
سأل النبي صلى الله عليه وسلم وهو في الصلاة عن شيء فتبطل به فيما يظهر فإن ابتداء النبي صلى الله عليه وسلم لم يضر الخطاب في
جوابه مطلقاً (قوله حتى لو دعاء صلى الله عليه وسلم الخ) بقى ما لو قال له شخص النبي صلى الله عليه وسلم يدعوه وهو في محل كذا فذهب
إليه هل تبطل صلاته أو لا فيه نظر والأقرب أنه ان غلب على ظنه صدق الخبر لا تبطل صلاته بالذهاب إليه وإن لم يره ثم ولا فرق في
ذلك بين كونه في عيانه صلى الله عليه وسلم أو بعد وفاته (قوله في عصره) هذا جرى على الغالب سم (قوله ولا تبطل) وينبغي
أن يقال إنها تقطع الموالاة لأنها ليست من مصالح الصلاة بخلاف التأمين ونحوه وفي سم على منهج قال مر وكذا الاستدبار
المحتاج إليه في إجابته ينبغي أن لا تبطل به قال وإذا انتهى غرض النبي صلى الله عليه وسلم أتم الصلاة فيما وصل إليه وليس له أن
يعود إلى مكانه الأول فلو كان اماماً وقد تأخر عن القوم بسبب ٤٤٥ الإجابة هل له أن يعود لمكانه الأول قال

مر ينبغي أنه ليس له ذلك وإن
يتعين عليهم مفارقتهم (اقول)
قياس ذلك أن تتعين المفارقة
بمجرد تأخرهم عنهم ويحتمل خلافه
لاحتمال أن يأمره عليه الصلاة
والسلام بالعود لمكانه الأول
فإنهم الصبر إلى تبين الحال وانظر
لو تقدم عليهم بما يزيد من الثمالة
ذراع بواسطة الإجابة على قياس
امتناع عودهم لو تأخر أن يجب
مفارقتهم أو يجوز البقاء وتعتبر
الزيادة هنا لأنهم في الدوام ويعتقد
فيه ما لا يقتضي في الابتداء كما
لوزالت الرابطة في الدوام فيه
نظر وخروج النبي صلى الله عليه
وسلم غيره من الأنبياء حتى السيد
عيسى عليه الصلاة والسلام
قاله مر والكلام في إجابته في

لاذرعى فلا تبطل به حتى لو دعاء صلى الله عليه وسلم في عصره مصلياً وجبت عليه إجابته
ولا تبطل به أصلاً ولا فرق بين قليل الإجابة وكثيرها باقوله والفعل كما يحتمل الاستدبار
ولا يجب إجابة الأبوين في الصلاة بل تحرم في القرض وتبطل به وتجاوز في الفقه مع
بطلانها بها والأولى الإجابة فيه أن شق عليهم ما عدها كما يحتمل به بعض المتأخرين ولو رأى
شرفاً على هلاك كأمي أشرف على وقوعه في نحو بئر ولم يحصل إنداره إلا بالكلام
وجب وتبطل به خلافاً لما صححه في التحقيق ولو أشار الآخر في صلاته بكلام لم تبطل وإن
اعتقد بنحوه ويسن رد السلام به أو لمن ناطق ويجوز الرد بقوله وعليه والتشبهت
بقوله يرجع الله لا تنفاه الخطاب ويسن لمن عطس أن يحمده ويسمع نفسه خلافاً لما في
الاحياء وغيره ولو قال المصلي قاف أو صاد أو فون وقصد به كلام الأديمين بطلت وكذا إن
لم يقصد شيئاً نظير ما مر وبجده بعض المتأخرين هنا وأقرآن لم تبطل وعلم من ذلك أن المراد
بالحرف غير المفهم الذي لا تبطل به هو مسمى الحرف لا اسمه (ولو سكت طويلاً) ولو ينوم
يمكن متعده في غير ركن قصير (بلا غرض لم تبطل) صلاته (في الأصح) لأنه غير محمل بميثمها
والثاني تبطل لأشعاره بالأعراض عنها ما نطو بل الركن القصير فتبطل به كما سيأتي في الباب
الآتي وأحترز بالطويل عن القصير فلا يضر جزما ولا غرض عن السكوت لتد كثر
نسيه (ويسن أن يابى نبي) في صلاته (كتنبيه امامه) لتعوسه هو (وأنه لا يدخل) أي مرية
دخول استأذنه في الدخول عليه (وأنذاره أعمى) أو نحوه كغافل وغيره خاف من وقوعه
في محذور (أن يسبح) الذكر بقصد الذكر وحده أو مع الاعلام (وتصفق المرأة) أي الأثني

سيانه وكذا بعد موته لمن تيسر له اجتماعه به اه (اقول) قوله فيه نظر قياس ما قدمه الضرر لكن الأقرب عدم الضرر وكما
لو زادت الصفوف التي بينه وبين الإمام فزادت المسافة على الثمالة (قوله ولا فرق بين قليل الإجابة) في التعبير بالإجابة إشارة
إلى أنه لو زاد في الجواب على قدر الحاجة من غير أمر له بطلت صلاته وهو كذلك (قوله والأولى الإجابة فيه) أي في النقل
وعبارة حج ولا يجب في فرض مطلق بل في نقل أن تأذيا بعد ما تأذيا ليس بالهين (قوله ويسن رد السلام) أي يسن للمصلي أن يرد
السلام بالإشارة على من سلم عليه وإن كان سلامه غير مندوب (قوله ويجوز الرد بقوله وعليه) أي ولا تبطل به لأنه دعاء لا خطاب
فيه وقضيته أنه لا يشترط قصد الدعاء عليه فيمفرق بينه وبين استعنا بالله بأن نحوه عليه نقله الشارع للدعاء بدليل الاكتفاء بنحو
السلام عليكم بالإقصد (قوله عطس) من باب ضرب وفي لغة من باب قتل اه مصباح (قوله أن يحمده) أي لكن إذا وقع ذلك
في الفاتحة قطع الموالاة (قوله نسيه) أي ولو كان من أمور الدنيا

(قوله على ظهر اليسار) وأما لو ضرب بطننا على بطن خارج الصلاة كالفقرة قال الزركشي فيه وجهان لأصحابنا ورجح منهما التحريم وهو المعتمد خصوصاً إذا كان في المساجد كما يفعل الآن من جهلة الناس كذا بهامش وينبغي أن يحمله ما لم يخرج اليه كما يقع الآن ممن يريد أن ينادي انساناً بعيداً عنه ونقل في الدرس عن ممر رجه الله ما وافق ذلك وفي فتاوى مرسلة رضي الله عنه عن قول الزركشي أن التصفيق بإيد الرجل لله وحرام لما فيه من التشبه بالنساء هل هو مسلم أم لا وهل الحرمة مقيدة بما إذا قصد التشبه أو يقال ما اختص به النساء يحرم على الرجال فعله وإن لم يقصد به التشبه بالنساء فاجاب هو مسلم حيث كان للهو وإن لم يقصد به التشبه بالنساء وسئل عن التصفيق خارج الصلاة لغير حاجة هل هو حرام أم لا فأجاب أن قصد الرجل بذلك التشبه بالنساء حرم والاكرامه وعبارة حج في شرح الارشاد ويكره على الاصح الضرب بالقضيب على الوسائد ومنه يؤخذ حل ضرب إحدى الراحتين على الأخرى ولو بقصد ٤٤٦ اللعب وإن كان فيه نوع طرب ثم رأيت الماوردي والشاشي

ومثلها الخنثى (بضرب) بطن (اليمين على ظهر اليسار) أو عكسه أو بظهر اليمين على بطن اليسار أو عكسه لا بطن على بطن فإن صفقت ولو بغير بطن على بطن قاصدة اللعب به عامدة عالمة بطلت صلاتها واقتصار كثير على ذلك في البطن على البطن ليس لاجزائها غيرها وإنما هو لأن ذلك مظنة اللعب لانه متناف للصلاة ولهذا أفتى الوالد رحمه الله تعالى يطلان صلاة من أقام لشخص أصبعه الوسطى لأعباءه والاصل في ذلك خبر من نابه شيء في صلاته فليس يجب فانه إذا سجع التفت إليه وإنما التصفيق للنساء فلو صفق هو وسبحت هي بخلاف السنة وشمل كلامه ما لو كانت المرأة بحضرة النساء أو في الخلوة أو بحضرة المحارم أو الرجال الأجانب فتصفق لانه وظيفة كما اقتضاء إطلاق الأصحاب خلافاً للزركشي ومن تبعه في حالته خلوا عن الرجال الأجانب وما لو تكرمها وتوالت وزاد على الثلاث عند حاجتها فلا تطل به كما في الكفاية وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى وفرق بينه وبين دفع المار وانقاذ نحو الغريق بأن الفعل فيها أخفيف فاشبهه تحريك الأصابع في سحجة أو حرك أن كانت كفه قارة كما سبأني فإن لم تكن فيه قارة أشبهه تحريكها للجرب بخلافه في ذينك وقد أكثر الصحابة رضي الله عنهم التصفيق حين جاء النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر رضي الله عنه يصلي بهم ولم يأمرهم بالاعادة وقول الجيلي يعتبر في التصفيق أن لا يزيد على مرتين أن حل على ما إذا حصل بهما الاعلام فظاهر والافه وضعيف وقد قال ابن الملقن لم أره يغسره ثم التنبه فيها ذكر مندوب لندوب كتنبيه الامام على سهوه ومباح لمباح كاذنه لداخل

ومما حبي الاستقصاء والكافي الحقوه بما قبله وهو صريح فيما ذكرته وأنه يجري فيه خلاف القضيب والاصح منه الحل فيكون هذا كذلك اهـ ورأيت بهامش شرح المنهج مانصه وافتي شيخنا ابن الرمي بأنه لا يحرم حيث لم يقصد به اللعب اهـ (اقول) وقوله في صدر هذه القولة وهو المعتمد ظاهره وإن احتج إليه التحسين صناعة من انشاد وضخوه ومنه ما يفعله النساء عند ملاعبة اولادهن (قوله فانه إذا سجع) عبارة المحلى فليس يجب وإنما التصفيق للنساء (قوله بخلاف السنة) أي وإيس مكروها (قوله وما لو أكثر منها) وكذا من الرجل كما يدل عليه

استدلاله الآتي اهـ سم على منهج أي وهو قوله وقد أكثر الصحابة (قوله وزاد على الثلاث) ظاهره وإن واجب كان بضرب بطن على بطن لكن في سم على حج مانصه بقى ما لو ضرب بطننا على بطن لا بقصد اللعب لكنه كثير وتوالت فيحتمل البطلان لانه فعل كثير غير مطلوب ويحتمل عدمه لانه من جنس المطلوب (قوله بأن الفعل فيها) أي في مسألة التصفيق (قوله في سحجة) عبارة المصباح والسحجة جمعها سجع كغرفة وغرف (قوله يعتبر في التصفيق) عبارة المناوي في شرحه الكبير للجامع الصغير عند قوله صلى الله عليه وسلم التسيب للرجال والتصفيق للنساء نصها وفي رواية للبخاري بدل التصفيق التصفيق قال الزركشي بالخاء وبالقاف في آخره سواء يقال صفق يده وصفح إذا ضرب باحداهما على الأخرى وقبل بالخاء الضرب بظاهر احدهما على باطن الأخرى وقبل بل بالصعين من احدهما على صفحة الأخرى للانداز والتنبه وبالقاف الضرب بجميع إحدى الصفحتين على الأخرى للهو واللعب اهـ وعليه فلا دليل في الحديث لأن فعلهم لم يكن للهو واللعب (قوله فظاهر) قد يشكّل بان الأولى والثانية سنة فلا تدخل لهما في الإبطال والثالثة فعلة واحدة وهي لا تنصرف لقياس أنها لا تبطل إلا بثلاث بعد ما يحتاج إليه

(قوله اتعين) أى وحرام لحرام كالنبيه لشخص يريد قتل غيره عداوانا ومكر ولمكروه كالتنبيه للنظر لمكروه (قوله كزيادة ركوع) مفهومة انه لو اتحنى الى حد لا تجزئه فيه القراءة بأن صار الى الركوع أقرب منه للقيام عدم البطلان لانه لا يسمى ركوعا ولعله غير مراد وانه متى اتحنى حتى خرج عن حد القيام عامدا عالما بطلان صلاته ولو لم يصل الى حد الركوع لتلاعبه ومثله يقال في السجود (قوله من امتداله) أى أو عقب سلام امام في غير محل جلوسه اهـ حج (قوله المطلوبة) قال سم على حج تقدم آخر الباب السابق عن مر ان المعتمد البطلان بزيادة هذا الجاوس ٤٤٧ على قدر طمأنينة الصلاة (قوله ولواتتهى

من قيامه) أى فى هويته من قيامه وقوله لم يضرب أى وقد عدا من هويته الى القيام ليركع منه (قوله ولا مسه) مفهومة انه يضرب الرجل والمس وان قصر الزمن وبوجه بأن تعمدا لا قاة التجاسة مضر وان قصر ولكن اعتبر سم فى حاشيته على حج الطول (قوله ويخرج من كلامه) أى المصنف (قوله والثاني) هو قوله انه لا يسجد (قوله الا أن ينسى) ومن ذلك ما لو سمع المأموم وهو قائم تكبيرا فظن انه امامه فرفع يديه للهوى وحرك رأسه للركوع ثم تبين له الصواب فكف عن الركوع فلا تبطل صلاته بذلك لان ذلك فى حكم النسيان وبذلك يسقط ما نظر به سم فيه فى حواشى البهجة ومن ذلك ما لو تعددت الأئمة بالمسجد فسمع المأموم تكبيرا فظنه تكبيرا امامه فتابعه ثم تبين له خلافه فسيرجع الى امامه ولا يضرب ما فعله للمتابعة لعذره فيه وان كثر (قوله جاز) أى وعليه أن

وواجب لواجب كذا ناره أعمى ان تعين وأشار بالامثلة الثلاثة الى احكامه المذكورة (ولو فعل فى صلاته غيرها) أى غير افعالها (ان كان) المفعول (من جنسها) أى جنس افعالها كزيادة ركوع أو سجود لغبر متابعة وان لم يطعم من (بطلت) صلاته ان كان عامدا عالما بالتحريم لتلاعبه نعم لا يضرب بعد جلوسه قليلا بأن جلس من اعتداله قدر جلوسه الاستراحة المطلوبة بالامثلة ثم سجد واجلس من سجوداته الاولى للاستراحة قبل قيامه لان هذه الجلوسات عهدة فى الصلاة غير ركن بخلاف نحو الركوع فانه لم يهدف فيها الا ركنان فكان تأثيره فى نظمها أشد ولواتتهى من قيامه الى حد الركوع لقتل نحو حجة لم يضرب كما قاله الخوارزمى ولا فعله الكثير لو صالت عليه وتوقف دفعها عليه ولا قتله لنحو قوله لم يحمل جلد ها ولا مسه وهى مية وان أصابه قليل من دمها ويخرج من كلامه مسئلة حسنة وهى مسبق أدرك الامام فى السجدة الاولى من صلب صلاته فسجد معه ثم رفع الامام رأسه فأحدث وانصرف قال ابن أبي هريرة وابن كعب على المسبق ان يأتى بالسجدة الثانية لانه صار فى حكم من لزمه السجدة وان نقل القاضى أبو الطيب عن عامة الاصحاب انه لا يسجد لانه يحدث الامام انفراد فهى زيادة محضة بغبر متابعة فكانت مبطلة اهـ والثانى أصح ونحو بفعل زيادة ركن قوى غير تكبيرة الاحرام والسلام (الا ان ينسى) لانه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر خمسا ولم يعد صلاته بل سجد سهوا ولو قرأ آية تسجد فى صلاته فهو للسجود فلما وصل لحد الركوع بدله تركه جاز كقراءة بعض التشهد الاول ولو سجد على خشن فرفع رأسه خوفا من جرح جبهته ثم سجد ثانيا بطلت صلاته ان كان قد تحامل على الخشن بمثل رأسه فى أقرب احتمالين حكاهما القاضى الحسين نايم حاشية طر مطلقا ومثله ما لو سجد على شئ فانتقل عنه لغبر بعد تحامله عليه ورفع رأسه عنه بخلاف ما لو فعل قبل سجود محسوب له كان سجده على نحو يديه ثم رفعها وسجد على الارض (والا) أى وان لم يكن من جنس افعالها كضرب ومشى (فتبطل) صلاته (بكثيره) فى غير نقل السنن وشدة الخوف لانه يقطع نظمها ولا تدعو الحاجة له غالبا (لا قبله) ان لم يقصده لبعبا اخذاه لانه عليه الصلاة والسلام فعل القليل واذن فيه فخاص نعليه فى الصلاة

يعود للقيام غير ركع ثانيا ولا يقوم ما أتى به عن هوى الركوع قياسا على ما تقدم فى مجتث الترتيب من انه لو نسي الركوع فهو للسجود ثم تذكر من انه لا يعتد بهويه وعليه العود للقيام (قوله ان كان قد تحامل) ظاهره وان لم يطعم من لكن قضية قوله بخلاف ما لو فعل قبل سجود محسوب له خلافه وهو ظاهر حيث لم تمكنه الطمأنينة بسجدة الاول (قوله ما لو فعل) أى ذلك (قوله وسجد على الارض) أى فلا تبطل وينبغى ان محل ذلك حيث لم يقصده ابتداء هذا الفعل فان قصده بطلت لتلاعبه بمجرد شروعه فى الهوى

(قوله وأمر بقتل الاسودين) أى كأن قال خارج الصلاة اقتلوا الاسودين في صلاتكم وليس المراد انه قال ذلك وهو يصلى (قوله تسوية الحصى) هو بالقصر ومفهومه ان المأذون فيه مجرد التسوية دون المسح ولوقيل الصلاة وسيأتى ما يفيد ان كراهة مسح الحصى مخصوصة بكونه في الصلاة فلي تأمل (قوله ويجرم القاء نحو قوله في المسجد) ظاهره وان كان ترابيا ومن النحو البرغوث والبق وشمل ذلك ما لو كان منشؤه من المسجد فيصرم على من وصله اليه شئ من هوام المسجد اعادته اليه (قوله وان كانت حية) أى لانها امان عوت فيه أو تؤذى من به بخلاف القائم خارجه بلاذى لغيرها ومثل القائم ما لو وضعها في نعله مثلاً وقد علم خروجها منه الى المسجد (قوله ولا يحرم القاءها) عبارة حجج واما القاءها أو دفنها فيه حية فظاهر فتأوى المصنف حله ويؤيده ما جاء عن أبى امامة وابن مسعود ومجاهد انهم كانوا يقولون في المسجد ويدفنون القمل في حصاصه وظاهر كلام الجواهر تحريمه وبه صرح ابن يونس ويؤيده ٤٤٨ الخبر الصحيح اذا وجد أحدكم القملة في المسجد فليصرها في ثوبه حتى

يخرج من المسجد والاول اوجه مدر كالان موتها فيه واذاها غير متيقن بل ولا غالب ولا يقال رميها فيه نهيب لها لانها تعيش بالتراب مع ان فيه مصلحة كدفنها وهو الامن من توقع ايذاءها لو تركت بالارض أو ببلاد فن اه (قوله واضطرب المتأخرون الخ) عبارة سم على منهج قال في العباب ثم امرار اليه ووردها بالحكم مرة واحدة وكذا دفعها عن صدره ووضعها على موضع الحك اه ثم قال والفرق ان شأن الرجل اذا وضعت ان تبقى بخلاف اليد قال مر وقضية هذا الفرق ان رفع الرجل عن الارض ثم وضعها عليه مرة واحدة ولا مانع (قوله وتبطل بالوثبة الفاحشة) أفنى شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله بان حركة جميع البدن كالوثبة الفاحشة فتبطل بتحريك بها اه سم على حج وليس من حركة جميع البدن ما لو مشى خطوتين اه قال مر في فتاويه ما حاصله وليس من الوثبة ما لو حله انسان فلا تبطل صلاته بذلك اه وظاهره وان طال حله وهو ظاهر حيث استمرت الشرط موجود من استقبال القبلة وغير ذلك وليس مثل ذلك ما لو تعلق بحبل فتبطل صلاته بذلك اما اولاً لان مسئلة التعلق انما ذكرها في فعل ذلك عوضاً عن القيام على قدميه واما ثانياً فلان تعلته ينسب اليه فهو من فعله * (فرع) * فعل مبطل كوثبة قبل تمام تكبيرة الاحرام ينبغى البطلان بناء على الاصح انه يتكبيره يتبين دخول الصلاة من اول التكبيرة وفاقا لم ر خلافا لما رأيت في فتوى عن الخطيب رحمه الله ويلزمه ان يجوز كشف عورته في أثناء التكبيرة وان يجوز مصاحبة التجاسة في أثناءها والا لفرق فلي تأمل اه سم على منهج وظاهر كلام المصنف الضرر وان فعل ذلك فزعا من حية مثلاً وينبغي خلافه وانه لا تبطل بها اه لانه لا يضره رفعها فليراجع

بتحريك بالوثبة الفاحشة) أفنى شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله بان حركة جميع البدن كالوثبة الفاحشة فتبطل بتحريك بها اه سم على حج وليس من حركة جميع البدن ما لو مشى خطوتين اه قال مر في فتاويه ما حاصله وليس من الوثبة ما لو حله انسان فلا تبطل صلاته بذلك اه وظاهره وان طال حله وهو ظاهر حيث استمرت الشرط موجود من استقبال القبلة وغير ذلك وليس مثل ذلك ما لو تعلق بحبل فتبطل صلاته بذلك اما اولاً لان مسئلة التعلق انما ذكرها في فعل ذلك عوضاً عن القيام على قدميه واما ثانياً فلان تعلته ينسب اليه فهو من فعله * (فرع) * فعل مبطل كوثبة قبل تمام تكبيرة الاحرام ينبغى البطلان بناء على الاصح انه يتكبيره يتبين دخول الصلاة من اول التكبيرة وفاقا لم ر خلافا لما رأيت في فتوى عن الخطيب رحمه الله ويلزمه ان يجوز كشف عورته في أثناء التكبيرة وان يجوز مصاحبة التجاسة في أثناءها والا لفرق فلي تأمل اه سم على منهج وظاهر كلام المصنف الضرر وان فعل ذلك فزعا من حية مثلاً وينبغي خلافه وانه لا تبطل بها اه لانه لا يضره رفعها فليراجع

(قوله بتحريك جفونه) وكذا الأذان ان تصور قال مر ولا يضر تحريك المذكور ان كثرتوا بالهاء سم على منهج (قوله من الطير) حال من الحيوان (قوله أفتى به الباقين) لا يخفى اشكال ما أفتى به بالنسبة لصوت طائر واشتد ارتقاعه واعو واجاهه فانه يحتمل البطلان حينئذ اه سم على جج (قوله الا أن يكون به جرب) قد يشك كل هذا المفروض مع الكثرة والتوالي بالبطلان في سعال الغلوب اذا كثرتوا الى كما تقدم الا ان يقال النعل أوسع من اللقظ أو يقال انما نظير ما هنا المبتلى بالسعال الممار كما يشير اليه كلامه وقدمنا هناك استواء ما هنا وما هناك في انه اذا كان له حال يخلو منها عن ذلك مدة تسع الصلاة قبل خروج الوقت انه ينبغي وجوب انتظارها اه سم على جج وقوله استواء ما هنا وما هناك ٤٤٩ أى بأن يحمل هذا على ما اذا صار علة منمنة وذلك على ما اذا لم يصبر فها

سواء اه سم على العباب (قوله سوح به) أى حيث لم يحل منه فصاحب الصلاة قياسا على ما تقدم في السعال (قوله النحر زعن الافعال القليلة) وكذا الكسيرة المتواليه اذا كانت خفيفة وعمارة سم على جج نصها اقول نحو الحركات الخ قال في الروض والاولى ترك أى ترك ما ذكر من الفعلات الخفيفة قال في شرحه قال في المجموع ولا يقال مكروه لكن جزم في التحقيق بذكر اهته وهو غريب اه (اقول) لعل المراد انه غريب نقلا والا فالكرهية فيه هي القياس خو وجان خلاف مقابل الاصح (قوله فعليه) أى والاحتمال يباطها (قوله كالهو) أى فتبطل بالكثير منه في الاصح وظاهره وان كان قريب العهد بالاسلام

بتحريك جفونه ثلاث مرات متواليات ولا باخراج لسانه كذلك خلا لما أفتى به الباقين لانه فعل خفيف ولو نطق به حق الحار أو سهل كالفرس أو حاكى شيئا من الحيوان من الطير ولم يظهر من ذلك حرف مفهم أو حرف لم تبطل والابطال أفتى به الباقين وهو ظاهر ومحل جميع ذلك ما لم يقصد به فعله لعبا أخذ ما يمر وخروج الاصابع بتحريك اليد فيبطلها ان كان ثلاثا متواليه الا ان يكون به جرب لا يقدر معه على عدم الحك ويؤخذ منه انه لو ابتلى بجركه اضطرارية ينشأ عنها عمل كثير سوح به وذهاب اليد وعودها أى على التوالي مرة واحدة فيما يظهر وكذا زعنهم وضعها على محل الحك والاولى في حقه النحر زعن الافعال القليلة المتواليه ويستحب الفعل القليل لئلا يتقوى عقرب ويكره الغيرة ذلك ولو فتح كتابا وفهم ما فيه أو قرأ في مصحف وان قلب أو رافه احيا نالم تبطل لان ذلك يسير او غير متوال لا يشعر بالاعراض ومقابل الاصح انها تبطل بذلك لانها أفعال كثيرة متواليه فاشبهت الخطوات (وهو الفعل) المبطل (كعدمه) في بطلان الصلاة به (في الاصح) فيبطل كثيره وفاحشه لدوره فيها وانقطع نظمها بخلاف القول ولهاذا فرق بين عدمه وسهوه ومشييه صلى الله عليه وسلم في قصة ذي البدن يحتمل التوالي وعدمه فهي واقعة حال فعليه والثاني واختاره في التحقيق انه كعدمه قائله واختاره السبكي وغيره وجهل التحريم كالهو (وتبطل بقليل الاكل) أى المأكول عرفا ولا يتقيد بنحو السمسمة أى بوصوله الى جوفه وان كان مكروها عليه اشدة منافاته لها مع ندرته ومثله لو وصل مقطر جوفه كباطن اذن وان قل اما المضع نفسه فلا تبطل بقليله كبقية الافعال (قلت الا أن يكون ناسيا) للصلاة (أو جاهلا) تحريمه وعدمه فلا تبطل بقليله قطعها (والله أعلم) وكذا لو جرى ربه ياتي طعام بين اسنانه وعجز عن تمييزه ومجه كافي الصوم أو نزات نخامة ولم يمكنه امساكها بخلاف كثيره عرفا ولو ناسيا أو جاهلا وانما لم يقتر به عند المصنف لان الصلاة ذات افعال

٥٧ به ل وغير محتاط للعلماء (قوله فلا تبطل بقليله قطعها) قياس ما في الصوم الذي تقدم فربما نقله عند قوله أو نسي الصلاة الخ بناء على ما فرقناه ثانيا من انه لو أكل هنا ناسيا ثم تذكره وان صلاته بطلت بما فعله فبطلت بقية المأكول عامدا البطلان ومقتضى ما فرقناه أولا عدمه وهو الظاهر (قوله وعجز عن تمييزه) أى اما مجرد الطعم الباقي من أثر الطعام فلا اثر له لاتقاء وصول العين الى جوفه وليس مثل ذلك الاثر الباقي بعد شرب القهوة مما يغير لونه أو طعمه فيضرب ابتلاعه لان تغير لونه يدل على ان به عينا ويحتمل أن يقال بعدم الضرر لان مجرد اللون يجوز أن يكون اكسبه الزينق من مجاورته للاسود مثلا وهذا هو الاقرب أخذنا ما لو في طهارة الماء اذا تغير بمجاور (قوله أو نزات نخامة ولم يمكنه امساكها) أى أو أمكنه ونسي كونه في صلاة أو جهل تحريم ابتلاعه

(قوله ويسن للمصلي) أي لمريد الصلاة ولو صلاة جنازة وينبغي أن يهدأ النعش سائر ان قرب منه فان بعده منه اعتبر لحرمة المرور امامه ستره بالشروط وينبغي ايضا ان في معنى الصلاة سجدة التلاوة والشكر ونقل بالدرس عن شيخنا الزيادي مثل ذلك وان مرتبة النعش بعد العصا (قوله أو عصا) يرسم بالالف لانه واوى قال القراء أول الحن سمع قال الغزي أي بالعرف هذه عصاها وانما هي كما قال تعالى على عصا ٥١ عميرة (قوله ونحوها) أي مما له ثبات وظهور كظهور السارية (قوله ثم الخط) أي بهد السجادة لما يأتي (قوله كسجادة) أي بفتح السين كما في شرح المنهج والمحل (قوله ثم لا يضرمه) أي في كمال ثوبه (قوله ثلثي ذراع فأكثر) أي بأن يكون ارتفاع الثلاثة الأول ندر ذلك وامتداد الأخيرين كذلك لكن لم يتعرض حج لقدر المصلي والخط بل قضية عبارته عدم اشتراط شيء فيها لانه قال وكان ٤٥٠ ارتفاع أحد الثلاثة الأول ثلثي ذرع بذلك فأكثر (قوله وان لا يبعد)

منظومة والكثير يقطع نظمه والصوم كف ولتلبس المصلي بهيئته يبعد عنها النسيان بخلاف الصوم ولا يشترط فعل مع وصول المقطر كما اشار إليه بقوله (فلو كان بقصمه ككرة) فذابت (فباع) بكسر اللام و- كي فتحها (ذوبها) مع عدمه وعلمه بقصره أو قصره في التعلم (بطلت) صلاته (في الاصح) لما مر وتعبيره يباع المشعر بقصده وتعمده أولى من تعبيرة أصله يسوغ ويدوب أي ينزل لجوفه بالافضل لايهامه البطلان ولو مع نحو النسيان ومقابل الاصح لا تبطل لعدم الماضغ (ويسن للمصلي) ان يتوجه (الى الجدار أو سارية) أي عمود (أو عصا مخرولة) أو هنا للترتيب وفيما قبلها للتخفيف بقدم الجدار أولا وفي معناه السارية ونحوها ثم العصا ثم الخط فلو عدل الى مرتبة وهو قادر على ما قبله لم تحصل سنة الاستتار ويظهر ان عسر ما قبلها عليه بمنزلة يعجز عنها (أو بسط مصلي) عند عجزه عما قبله كسجادة (أو خط قبالة) عند العجز عن المرتبة قبلها ويكون طولا كما في الروضة ويحصل أصل السنة بجعله عرضا نظير استروا في صلاتكم ولو بسهم وخبر اذا صلى أحدكم فليجعل امام وجهه شيئا فان لم يجد فليستب عسافا ان لم يكن معه عصا فليخط خطا ثم لا يضرمه ما مر امامه وقيس بالخط المصلي وقدم على الخط لانه اظهر في المراد بشرط ان يكون ما استتر به مقدار ثلثي ذراع فأكثر وان لم يكن له عرض كسهم وان لا يبعد عن قدميه أكثر من ثلاثة أذرع بذراع اليد وهل ينحسب الثلاثة من رأس الاصابع أو من العقب فيه احتمال والاوجه الأول ويسن له ان يميل السترة عن وجهه بمنة أو يسره ولا يجعلها بين عينيه واذا صلى الى سترة على الحكم المارسن له وكذا الغيرة كما صرح به الاسنوي وغيره ففقهها (دفع المار) بينه وبينها وتعبيرهم بالمصلي

عن قدميه أي رؤس أصابعه كما يأتي (قوله والاوجه الأول) ويجزم حج بالثاني والأول هو المصلي قائما اما المصلي جالسا فينبغي أن يكون من الالبيين وعبرة الزيادي مصرحة بذلك وبأن العبرة في المستلقى برأسه ٥١ وفيه وقفة والذي يظهر ان العبرة فيه يطون القدمين ثم رأيت ابن عبد الحق صرح بذلك وبأن العبرة في الجالس بالركبتين وينبغي ان العبرة في المضطجع بالجزء الذي الى القبلة من مقدم يده ولا يشترط له جزء معين فيعتد بوضعها في مقابلة أي جزء منه (قوله بمنة) وهي الأولى لكن نقل بالدرس عن الابعاب الحج ان الأولى جعلها يسره وفيه وقفة وأقول ينبغي ان الأولى ان تسكو

بمنة لشرف اليمين (قوله أو يسره) أي اماله قليلا بحيث تسامت بعض يده ٥١ حج ولا يبالغ في الامالة يرى بحيث يخرج به عن كونها سترة له (قوله ولا يجعلها بين عينيه) وليس من السترة الشرعية ما لو استقبل القبلة واستند في وقوفه الى جدار عن يمينه أو يساره فيما يظهر لانه لا يهد سترة عرفا (قوله وكذا الغيرة) أي الذي ليس في صلاة ٥١ حج ومفهومه ان من في صلاة لا يسن له ذلك لكن قضية قول الشارح في كف الشعر وغيره ويسن لمن رآه كذلك ولو لمصليا آخر الخ خلافة اللهم الآن يقال ان دفع المار فيه حر كات فرع ما يشوش خشوعه بخلاف حل الثوب ونحوه (قوله دفع المار) قال مر لافرق بين البهية والصبي والمجنون وغيرهم لان هذا من باب دفع المائل والمائل يدفع مطلقا ٥١ سم على منهج اقول قوله مطلقا أي ولو رقيقا وعبارته سم على حج فرع حيث ساغ الدفع فثلب المدفوع لم يفضه وان كان رقيقا لانه لم يدخل في يده بمجرد الدفع فلو توقف دفعه على دخوله في يده بان لم يدفع الا بقبضه عليه و- وبه في مكان الى آخره هل له الدفع ويدخل في ضمانه أولا =

والقياس انه حيث عدم مستويا عليه ضمنه أخذ ما يأتي في الجهر في صلاة الجماعة ١١ وقد يتوقف في الضمان حيث عد من دفع الصائل فان دفعه يكون بما يمكنه وان ادى الى استيلاء عليه حيث تعين طريقا في الدفع ويفرق بينه وبين مسئلة الجهر فان الجهر لنفع الجار لا لدفع ضرر الجهر (قوله جرى على الغالب) مثل ذلك ما لو كان الدافع مسلما وأراد دفع من يمر بين يديه غيره ومنه ما لو اقدم شخص امام استترع لا يكون ستره للمأموم كصامغروزة بين يدي الامام والمأموم لا يجازي بدنه شئ منها فله دفع من أراد المرور بين يدي امامه وليس له دفع من يمر بين يديه دون امامه لكونه لم يصل الى ستره وان كان امامه مصليا اليها وتقدم ان حج قيدا الغير بغير المصلي (قوله والمراد بالمصلي والخط منهما اعلاهما) أي وعلى هذا الوصل على فرفة مثلا وكان اذا مضى يسجد على ما وراءه من الارض لا يحرم المرور بين يديه على الارض لئلا يفسد به عدم تقديم الفرفة المذكورة الى موضع جبهة ويحرم المرور على الفرفة فقط وقوله اعلاهما كذا في المحل وغيره وقضيته انه لو طال المصلي او اخط فكان بين قدم المصلي واعلاه أكثر من ثلاثة أذرع لم تكن ستره معتبرة حتى لا يحرم المرور بين يديه فانه لا يقال به تبصر منها متدار ثلاثة أذرع الى قدمه ويجهله ستره ويلقى حكم الزائد وقد توقف مر فيه ومال بالفهم الى انه يقال ٤٥١ ماذ كر لكن ظاهر المنقول الاول فليحرم راه سم

على منهنج (أقول) ثم ماذ كره من التردد ظاهر فبالوسط فهو بباط طويل للصلاة عليه اماما جرت به العادة من الحصر المقرر وشدة في المساجد فيه في القطع بأنه لا بعد شئ منها ستره حتى لو وقف في وسط حصره وكان الذي امامه منها ثلاثة أذرع لم يكف لان المقصود من الستره تنبيه المارة على احترام المحل بوضعهما وهذه الجريان العادة بدوام فرشه في المحل لم يحصل به التنبيه المذكور (قوله الاما جاع على تحريمه) فيه نظر لما في السير من انه يجب انكار ما جاع على تحريمه

جرى على الغالب والمراد بالمصلي والخط منهما اعلاهما ويدفع بالتدرج كالصائل وان ادى دفعه الى قتله ومجمله اذا لم يأت بأفعال كثيرة متوالية والابطال وعليه يحمل قولهم ولا يحل المشي اليه لدفعه لاهرمه صلى الله عليه وسلم بذلك وانما لم يجب وان كان من باب النهي عن المنكر لان المرور مختلف في تحريمه ولا ينكر الاما جاع على تحريمه وانه انما يجب الانكار حيث لم يؤد الى فوات مصلحة أخرى فان ادى الى فواتها أو الوقوع في مفسدة أخرى لم يجب كالمروور في محله وهذا لو اشتغل بالدفع انقادت مصلحة أخرى وهي الخشوع في الصلاة وترك العبث فيها وأنه انما يجب النهي عن المنكر بالاسهل فالاسهل والاسهل هو الكلام وهو ممنوع منه فاما ان تنقسط ولم يجب بالنهي وان النهي عن المنكر انما يجب عند تحقق ارتكاب المفسدة لا الاثم وههنا لم يتحقق ذلك لاحتمال كونه ساهيا أو جاهلا أو غافلا أو اعمى ولان ازالة المنكر انما يجب اذا كان لا يزال الا بالنهي والمنكر هنا يزول بانقضاء مروه (والصحيح تحريم المرور) بينه وبين ستره حينئذ ادى عند سن دفعه وهو في صلاة صحيحة في اعتقاد المصلي فيما يظهر فرضا كانت او نقلا ولو كانت الستره آدميا او بهيمة او امرأته لم يحصل له بسبب ذلك اشتغال ينافي خشوعه فتقبل بكم

او يرى الفاعل محريمه والمارة هنا يرى حرمة المرور (قوله يزول بانقضاء مروه) يتأمن معنى هذا الكلام فانه قد يقال هذا جارئ غير ماذ كره من المحرمات فان من أراد ضرب غيره ضربة تعدى المنكر يزول بالفراغ من تلك الضربة كما ان الحرمة هنا تزول بانتهاء المرور وقد يقال الضرب ونحوه من المعاصي لا يكتفي فاعله بكرة كالسيد اذا ضرب عبده على فعل خالف غرضه فيه لا يكتفي بضربة واحدة بل ولان اثنين وكذلك بقية المعاصي بخلاف المار بين يدي المصلي فانه لم تجر العادة بانه يتكرر منه المرور وبالنظر لذلك فالمعاصي كلها كانت لا تنقض بفعله واحدة اللهم الا ان يقال ان المعصية من شأنها ان الفاعل اياها لا يقتصر على مرة فالمرور من شأنه ان يتكرر من فاعله بخلاف فاعل الضربة الواحدة فانه لا يكررها وقد يمدى فيزيد على (قوله والصحيح تحريم المرور) قال سم على حج ويلحق بالمرور جالوسه بين يديه ومدد رجليه واضطجاعه بالمعنى وقوله ومدد رجليه ومثله مديده لياخذ من خزائنه متاعا لانه يشغله وربما شوش عليه في صلاته (قوله في اعتقاد المصلي) سيأتي له فيما لو اختلف اعتقاد المصلي والمارة في الستره انه لو قبل باعتقاد المصلي في جواز الدفع وفي تحريم المرور باعتقاد المارة لم يكن بعيدا فلهذا قال بمثله هنا (قوله او امرأه) ذكرها بعد الاذني من الخاص بعد العام والليكنة في ذكرها انما كان مقتضى الاشتغال بهما ينهونهم عدم الاكتفاء بهما مطلقا على هذا

(قوله ومثل ذلك) أى فى عدم الاكتفاء به (قوله يظهر أيضا الخ) معتقد (قوله الى شاخص مزوق) ظاهره وإن كان الشاخص من أجزاء المسجد وخلا من أسفل الشاخص عن التزويق ما يساوى السترة ويزيد علمه فى انتقاله عنه ولو الى الخط حيث لم يجزى غيره فتنبيهه فانه يقع بهصرنا فى مساجدها كثيرا (قوله بالا دى) ظاهره انه لا فرق فى عدم الاكتفاء بالا دى بين كون ظهره لاه على اولا كما يصرح به عدم الاكتفاء بالصفوف فان ظهورهم اليه ولكن قال حج عطف على ما لا يكتفى فى السترة أو برجل استقبله بوجهه والا فهو سترة (قوله ونحوه) أى ما فى معناه كالداية وليس منه ما فيه صور وان كرهت الصلاة سم على منهج وعبارة فرع مشى مر على انه لو استبرج دار عليه تصاوير اعتدبه وحرم المرور وجاز الدفع وان كره استقباله لعنى آخر وكذا لو استترى دى مستقبلا له وان كره لعنى آخر اه وهو مخاف لما نقله الشارح بقوله الى شاخص مزوق ولما استوجه به من عدم الاكتفاء بالستر بالا دى (قوله لا يكون سترة) لبعض آخر وخالف فى ذلك حج فاكتفى بالصفوف (قوله فى مكان مغصوب) أى وان وقف فى مكان مملوك له كما هو ظاهر عبارته ولو قبل بجرمة المرور لم يعد له المكان مستحقا للواقف والتعدى انما هو بمجرد وضع السترة وقوله فى مكان مغصوب ٤٥٢ صفة السترة وكذا الوصل الى السترة مغصوبة اه حج واقره سم عليه وبالغ

فى اعتقاده وهو قريب وقول حج مغصوبة أى فلا يحرم المرور لكن عبارته على منهج نصم اقوله وحرم مرور أى وان كانت السترة مغصوبة لان الحرمة لا مر خارج مرفق والفرق بينه وبين الصلاة فى المكان المغصوب مع السترة اه اقول والفرق بينهما ان الحق المتعلق بالمكان أقوى من الحق المتعلق بالستره فان المصلى لاحق له فى المكان المغصوب حتى تكون السترة مانعة لغيره من المرور فيه فاعتبارها يقطع حق المالك من مكانه بخلاف السترة

والايات كانت الدابة تقورا او امرأتى تستغل قلبه به لم يعتد بذلك السترة على ما يجتبه بعضهم تكرار الصلاة اليها حينئذ قال ومثل ذلك فى ما يظهر أيضا ما لو صلى بصيرا الى شاخص مزوق هذا والوجه عدم الاكتفاء بالستر بالا دى ونحوه أخذنا بما يأتى ان بعض الصفوف لا يكون سترة لبعض آخر والثانى لا يحرم بل يكروه ولو استبرج سترة فى مكان مغصوب لم يحرم المرور بينه وبينها ولم يكره كما افتى به لوالدرج الله تعالى وسواء فى حرمة المرور مع السترة أو بعد المارسيه لا غيره اه لا كما صرح به فى الرخصة نعم قد يضطر المار الى المرور بحيث يلزمه المبادرة لاسباب لا تخفى كالنداء ونحوه مشرف على الهلاك نعين المرور طارعا لا نقاذه لقوله صلى الله عليه وسلم لو علم المار بين يدي المصلى ماذا عليه من الاثم لكان أن يقف أربعين خروفا خيرا له من أن يمر بين يديه وهو مقيد بالاستئذان المعهول من الاخبار السابقة وانما يحرم المرور مع السترة المقررة بخلاف ما اذا فقدت او كانت وتباعدا عنها أكثر من ثلاثة أذرع أو اختل شرط من شروطها لان القصود من السترة ان يظهر اصلاته حريم يضطرب فيه فى حر كانه واتقالاته فاذا لم يستتر فهو المهدر لحرمة نفسه وكذا لو قصر المصلى بان وقف فى قاعة الطريق أو شارع أو درب ضيق أو نحو باب مسجد

المغصوبة فان الحق للمالكه انما يتعلق بعينها فامكن اعتبارها علامة على كون محلها معتبرا من حريم كالحل المصلى وبقي ما لو صلى فى مكان مغصوب ووضع السترة فى غير موضع وينبغى فيه جواز الدفع باعتبار السترة (قوله لا نقاذه) أى واخطف نحو عمامته وتوقف انقاده من السارق على المرور فلا يحرم المرور بل يجب فى انقاده نحو المشرف ويحرم على المصلى الدفع ان علم بحاله (فائدة) قال حج ويسن وضع السترة عن يمينه أو يساره ولا يستقبلها بوجهه للتهنى عنه ومع ذلك هى سترة محترمة كما هو ظاهر وكتب عليه سم قوله ويسن وضع الخ لا يتأتى فى الجدار كما هو معلوم وقد يتأتى فيه بان يتفصل طرفه عن غيره وحينئذ فهل السنة وقوفه عند طرفه بحيث يكون عن يمينه ويشل المصلى فهل السنة وضعها عن يمينه وعدم الوقوف عليها فيه نظر ويحتمل على هذا ان يكتفى كون بعضها عن يمينه وان وقف عليها (قوله وكذا لو قصر المصلى الخ) يؤخذ منه أنه لو لم يجزى حلال يقف فيه الابواب المسجد لكثرة المصلين كروم الجمعة مثلا حرم المرور وسن له الدفع وهو محتمل ويحتمل عدم حرمة المرور ما دكر كل من المار والمصلى اما المصلى فاعلم تقصيره واما المار فلا يستحقاقه المرور فى ذلك المكان على انه قد يقال بتقصير المصلى حيث لم ينادر للمسجد بحيث يتيسر له الجلوس فى غير الممر ولعل هذا أقرب

(قوله الذي يغلب هو والناس به) وليس منه ما جرت به العادة من الصلاة بداخل رواق ابن المعمر بالجامع الأزهر فان هذا ليس محلا للمروور غالباً ينبغي ان يكون منه ما لو وقف في مقابلة الباب (قوله وكان ترك فرجة) يؤخذ من التعبير بالترك انه لو لم يوجد من المأمومين تقصير كان كالتصفوف في ابتداء الصلاة ثم بطلت صلاة بعض من نحو الصف الاول لم يكن ذلك مسقطاً لحرمه المروور ولا من الدفع بظاهره انه لا فرق في ذلك بين تحقق عروض الفرجة والشك فيه وهو محتمل لان الاصل تسوية الصفوف وسن الدفع حتى يتحقق ما عنده (قوله ولا يكره عند التقصير) أي امام مع انتفاء التقصير بان لم يتف في موضع هو والناس مثلاً بخلاف الاولى قال حج وهو امر اذن من غير الكراهة فيه واعلمهم لم ينظر والخلاف الخوارزمي فيقولون بالكراهة في جوامعهم اشد من ضعفه عندهم لخالفته الكلام الاصحاب (قوله حرم على من علم بها) ٤٥٣ أي وما غيره فلا يحرم عليه لكن للمصلي

دفعه لانه لا يتقاعد عن الصبي والجمعة (قوله لم يبعد) وهذا هو المعتمد كما جزم به سم على حج وعليه فلو دفع المصلي المعتقد تحريم المروور ما لم يعتد به فبات المدفوع لم يضمنه الدافع لجواز ما فعله بل سبه في اعتقاده لكن لو ترفع الدافع وولى المدفوع الى حاكم فاعتبره بعتق سبته فيما يظهر (قوله بلا اذنه اعتد بها) أي فيما نفي له وضاعها حيث كان المصلي عذري في عدم الوضع ويحتمل ان ليس مطلقات لان فيه عانة على خير والا قرب الا قول وهل يضمن المصلي السترة في هذه الحالة اذا تلفت أم لا فيه نظرو الا قرب انه ان وضع يده عليها وادلت قرينة من المالك ولو باشارة منه على وضع يده عليها فهي عارية فان

كان له الذي يغلب هو والناس به في وقت الصلاة ولو في المسجد كالمطاف وكان ترك فرجة في صف امامه فاحتج للمروور بين يديه لفرجة قبله فلا يحرم المروور في جميع ذلك ولو في حريم المصلي وهو قدر امكان مجوده خلاف الخوارزمي بل ولا يكره عند التقصير ولا يجوز الدفع وان تعددت الصفوف وروى من ظن ان هذه المسئلة كسئلة الغطى يوم الجمعة فقيدها بصفتين ولو ازيلت سترته حرم على من علم بها المروور كما يحتمل الا ذرى لعدم تقصيره وقياسه ان من استتر بسترته اياه ما قلده ولا يراه ما قلده المار بتحريم المروور ولو قيل باعتقاد المصلي في جواز الدفع وفي عدم تحريم المروور باعتقاد المار لم يبعد وكذا ان لم يعلم مذهب المصلي ولو عجز عن سترته حتى عن الخط لم يكن له الدفع كما رجحه الا ذرى خلافاً للزركشي ولو صلى بالاسترة فوضعهما غيره بلا اذنه اعتد بها كما يحتمل ابن الاستاذ ويكره كما في المجموع ان يصلي وبين يديه رجل أو امرأته يستقبله ويراهما انتهى ولو مر بين يديه شيء كما مر أو حمار أو كلب لم يطل وما خبر مسلم يقطع الصلاة المرأة والكلب والحمار لما رآه قطع المشغوع للشغل بها والاوجه ان بعض الصفوف لا يكون سترته لعضها كما هو ظاهر كلامهم (قلت يكره الالتفات في الصلاة سواء كان المصلي ذكر ام انثى في جزمها بوجهه ميتاً أو ميتة لانه عليه الصلاة والسلام قال انه اختلاس يحتسبه الشيطان من صلاة العبد وورد لا يزال الله مقبلاً على العبد في صلاته ما لم يلتفت فاذا التفت انصرف عنه ولو حول صدره عن القبلة بطلت كالموقف عليه اللعب لا الحاجة فلا يكره كما لا يكره مجرد لمح العين لانه صلى الله عليه وسلم كان في سفر فارسل فارساً في الشعب من اجل الحرم فجعل يصلي وهو يلتفت الى الشعب (ورفع بصره الى السماء) تخبر ما بال اقوام يرتعون ابصارهم الى

تلفت بالاستمتاع بالماذون فيه فلا ضمان والاضمن ولو بلا تقصير منه وان لم يأت في وضع يده عليها فلا ضمان ما لم يعدم مستحوايا علم التعدي بوضع يده عليها بلا اذن وبقى ما لو كانت السترة ملكاً للمصلي ولم يضعها ثم أخذها غيره ووضعها وتلفت هل يضمن ام لا فيه نظرو الا قرب الاول التعدي بوضع يده بلا اذن وان قصد بذلك مصلحة تعود على المصلي ما لم تدل قرينة من المصلي على الرضا بذلك والا فلا ضمان (قوله يستقبله ويراه) أي ولو بجائل ولو كان ميتاً أيضاً ولا بد سترته كما مر (قوله في جزمها) بدل من قوله في الصلاة (قوله لا يزال الله مقبلاً) أي برحمته ورضاه ٥١ حج (قوله كالموقف عليه) أي بالالتفات بالوجه (قوله في الشعب من اجل الحرم) عبارة المصباح بالشعب بالكسر الطريق وقيل الطريق في الجبل ٥١ (قوله فجعل) أي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله ما بال اقوام الخ) أي ما حالهم وأبهم الرافع الا لا ينكسر خاطره لان النصيحة على رؤس الاتهام فضيحة وقوله لينتفنن جواب قسم محذوف والاصل لينتفنن وقوله عن ذلك أي عن رفع البصر الى السماء في الصلاة وقوله لتطفن ابصارهم بضم القوقبة =

== وقع الفاء مبنيًا للمفعول والاول تخيير تمديد وهو خبر بمعنى الامر والمعنى ليكون منكم الانتهاء عن رفع البصر الى السماء
أو خطف الابصار عند رفعها من الله تعالى امار رفع البصر الى السماء في غير الصلاة لدعاء ونحوه فحوزه الا كثرون كما قاله القاضي
عياض لان السماء قبله الدعاء كالكعبة قبله الصلاة وكرهه آخرون اه شرح البخاري الشيخ الامام اه زيادي وفي الشيخ
عميرة فائدة نقل الدمري عن الغزالي في الاحياء انه قال يستحب ان يرمق بصره الى السماء في الدعاء بعد الوضوء (قوله في صلاتهم)
فاشدة أى قوى قوله في ذلك حتى قال لينتهن اه حج (قوله قال الهنئ الخ) انما قال ذلك بيانًا للغير والا فهو صلى الله عليه وسلم
لا يشغله شيء عن الله تعالى (قوله الى ابي جهنم) هو مسلم صحابي انما أمر بدفعها له لانها كانت من عنده أى ودفعها للنبي صلى الله
عليه وسلم وانما طلب الانبيائية جبر الخاطرة ثلاثية وهم بدفعها لرد هديته عليه (قوله بانبيائته) هي بفتح الهمزة وكسرها
ويفتح الباء وكسرها أيضا كما قاله في النهاية ونقل عن النووي واغرب ٤٥٤ ابن قتيبة وقال انما هي منجانية نسبة الى

منج بدمعروف بالشام ومن قاله
بهمزة زواله فقد غير ونقل ذلك ابن
قتيبة عن الاصمعي (قوله ان
لا أ كفت) بابه ضرب مختار (قوله
ومنه شد الوسط) ظاهره ولو على
الجلد ولا ينافيه العلة لجواز انها
بالنظر للغالب (قوله أى غالباً)
خرج به صلاة الجنائز فانه لا سجود
فيها ومع ذلك يكره كف الشعر
فيها لكن مقتضى جزمه بما ذكر
ان التقييم بالعلية منقول وعلمه
فلا يظهر قوله الا في والظاهر ان
ذلك جاري في صلاة الجنائز (قوله
لانى أمره ان يقضى الخ) هذا
التعليل يقتضى كراهة الصلاة
وفي يده خاتم لانه يمنع من مباشرة
جزمه من يده للارض ولو قيل بعدم

السماء في صلاتهم لينتهن عن ذلك او لخطقن ابصارهم ويكره نظرها يلهمي عنها كتب له
اعلام نظير عائشة كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي وعليه خيصة ذات أعلام فلما فرغ
قال الهنئ اعلام هذه اذهبوا به الى ابي جهنم واتنوني بانبيائته رواء الشيطان (و) يكره
(كف شعره أو توبه) لخبر امرت ان لا تكفت الشعر أو الثياب والكفة بمنزلة في آخره هو
الجمع قال تعالى الم لجعل الارض كفناً ثياباً وأمواتاً أى جامعة لهم ومنه كما في المجموع
ان يصلي وشعره معقوص أو مردود تحت عمامته أو توبه أو كفه مشعر ومنه شد الوسط
وغرز العذبة والمعنى في النبي عن كذ ذلك انه يسجد معه أى غالباً وله هذا نص الشافعي
على كراهة الصلاة وفي ايهامه الجلدة التي يجربها القوس قال لانى أمره ان يقضى يطون
كفيه الى الارض والظاهر ان ذلك جاري في صلاة الجنائز وان اقتضى تعليلهم خلافه
وينبغي كما قال الزركشي تخصيصه في الشعر بالرجل اما المرأة في الاصلية قضها الضفار
مشقة وتغير براهينها المنافية للتحمل وبذلك صرح في الاحياء وينبغي الحاق الخنثى بها
ويسن لمن رآه كذلك ولو مصلياً آخر ان يحمله حيث لا قنعة فعم لو بادر شخص وحمل كفه
المشروع وكان فيه مال وتلف كان ضامناً له كما أفقته الوالد رحمه الله تعالى وسأني نظيره في
جره آخر من الصف قتيبين انه رقيق (ووضع يده على فيه) لنسبوت النبي عنه ولما فانه هيئة
المشروع (بلا حاجة) هو راجع لما قبله أيضاً فعندها لا كراهة كان تمايل بل يستحب له
وضع يده على فيه ويسن اليسرى ولعل وجهه انه لما كان الغرض حبس الشيطان فاسب

الكراهة فيه لم يبعد لان العادة جارية في ان من ابسه لا يترعه نوما ولا يقطعه في تكليمه قلعه كل صلاة ان
نوع مشقة ولا كذلك الجلدة فانها انما تلبس عند الاحتياج اليها (قوله في صلاة الجنائز) وهل يجزى في الطواف ام لا فيه نظر
والاقرب عدم الكراهة للسكن في الطواف لانتهاء العلة فيه وهي السجود معه ويحمل الكراهة أخذ بهجوم حديث الصلاة
بمثلة الطواف الا ان الله أحل فيه النطق (قوله كما قال الزركشي) معتد (قوله ويسن لمن رآه الخ) منه يؤخذ سن الاصل بقول
السنن وسن النبي عن مخالفتها وان كان الاصر والنهائي من الاتحاد (قوله لا كراهة) أى ولا تنظر الى كون البدلها هيئة
مطلوبة في الصلاة كوضعها تحت صدره في القيام وعلى الركبة في الجلوس بين السجدين والتشهد لان هذا زمنه قليل فاعتذر
ولان هذا يشبه دفع الصائل وهو عند في ارتكاب ما لا يعذر في فعله (قوله ويسن اليسرى) والاولى أن يكون بظهرها لانه أقوى
في الدفع عادة كذا قبل لكن قول الشارح وتحصل السنة بوضع يده اليسرى الخ قد يقتضى التسوية بين الظهر والبطن وسأني
التصريح به في كلامه

(قوله نعم الاوجه حصول السنة بغيرها) أي بغير اليسار وعبارة المناوي على الجامع عند قوله اذا ثناب أحدكم فليضع يده على فيه نفسها أي ظهر كف يسراه كاذ كره جمع ويجه انه الاكل وان اصل السنة يحصل بوضع اليدين قيل لكنه يجعل بطنها على فيه عكس اليسرى ثم قال تنبيهه قال الحافظ العراقي الامر بوضع اليد على فيه المراد به وضعها على ما اذا افتتح بالتناوب أو وضعها على القم المنطبق حفظه عن الافتتاح بسبب ذلك كل محتمل أقول قضية قوله في الحديث فان الشيطان يدخل الاول لانه ابلغ في منعه من الدخول اما لو رده فارتد فلا حاجة للاستعانة باليد مع انتفاءه بدون ذلك (قوله فهو اذا رآها) أي يده (قوله لكن يوجه ما قالوه) أي من سن اليسار (قوله ويكره التناوب) أي حيث أمكنه دفعه وعبارة المناوي في شرحه الكبير للجامع عند قوله صلى الله عليه وسلم التناوب من الشيطان نصها وفيه كراهة التناوب في الصلاة وغيرها به صرح في التحقيق للشافعية قال الحافظ ابن حجر والمراد بكونه مكرها ان يجري معه والا دفعه ورد غير ٤٥٥

الروايات لانها أولى الاحوال به اه قال في المختار وتناوبت بالمد والهزم ولا تغل تناوبت اه أي فانه عامي كافي المصباح (قوله ومسح نحو الحصى) ظاهره ولو قبل الدخول في الصلاة ويدل عليه قوله ولحقا لفته التواضع والخشوع وينبغي ان يحمل كراهة ذلك ما لم يترتب عليه تشويه كان مكان يعلق من الموضع تراب يجهته أو عمامته (قوله أي بضيق الخف) عبارة صح أي بالريح وهي مخالفة لما في الشارح وما في القاموس أيضا (قوله أو حلقا) أي أوصافا وهو الوقوف على رجل كاذ كره المصنف أوصافا وهو الوقوف لاصفا القدمين (قوله

ان يكون بها الاستعداد نعم الاوجه حصول السنة بغيرها أيضا اذ ليس فيها اذى حسي والمدار فيما يفعل باليمين واليسار عليه وجودا وعدمادون المعنوي على انها ليست استحبة اذى معنوي أيضا بل رد الشيطان كما في الخبر فهو اذا رآها لا يقربه فأى واحدة نحي بها كفت لكن يوجه ما قالوه بان ما كان سببا لدفع مستنقذ يناسبه اليسار فكانت أولى وتفصل السنة بوضع يده اليسرى على ذلك سواء اوضع ظهرها أم ظننها ويكره التناوب لخبر مسلم اذا ثناب أحدكم وهو في الصلاة فليده ما استطاع فان أحدكم اذا قال هاها ففعل الشيطان منه ولا تختص الكراهة بالصلاة بل خارجها كذلك ويكره النفخ فيها لانه عبث ومسح نحو الحصى لسجوده عليه اللهم عن ذلك ولحقا لفته التواضع والخشوع (و) يكره (القيام على رجل) واحدة من غير حاجة لما فاته الخشوع فان كان به عذر كوجع الاخرى لم يكره (و) تكره (الصلاة حاقنا) بالنون أي بالبول (أو حاقبا) بالباء الموحدة أي بالغائط بان يدفع ذلك واحزا قابا لقف أي مدافعا للريح أو طقاها ما بل السنة فترغب نفسه من ذلك لانه يخل بالخشوع وان خاف فوت الجماعة حيث كان الوقت متسعا ولا يجوز له الخروج من الفرض بطرق ذلك لفيه الان غلب على ظنه حصول ضرر بكتة يبيع التيمم فله حينئذ الخروج منه وتأخير عن الوقت والعبرة في كراهة ذلك بوجوده عند التحريم ويلحق به فيما يظهر ما لو عرس له قبل التحريم وعلم من عادته انه يعود له في اثنا (أو بحضرة) ثلث الحاء المهملة (طعام) مأ كول أو مشروب (يتوق) بالثاء أي يشتهي (البه) الخبر

حيث كان الوقت متسعا) أي فان ضاف وجبت الصلاة مع ذلك الان خاف ضررا لا يحقر عادة الان قوله الا في بيع التيمم قد يفتى خلافه وانه لا فرق فيما يؤدي الى خروج الوقت بين حصوله فيها أولا كما يشهد به قوله ولا يجوز له الخروج من الفرض الخ (قوله ولا يجوز له الخروج من الفرض) خرج به النفل فلا يحرم الخروج منه وان نذر انعام كل نفل دخل فيه لان وجوب الانعام لا يلحقه بالفرض وينبغي كراهته عند طرق ذلك عليه (قوله ما لو عرس له قبل التحريم) أي فردده وعلم الخ (قوله بالثاء) أي تحت وفوق قال في المصباح والنفس أنثى ان أريد بها الروح قال تعالى خلقكم من نفس واحدة وان أريد به الشخص فقد ذكر وجمع النفس أنفوس ونفوس مثل فلس وفلس وفلوس اه (قوله أي يشتهي البه) أي وان لم يشتهد جوعه ولا عطشه فيما يظهر أخذنا بما ذكره في الفا كهة ونقل من بعض أهل العصر التقيد بالثاء بدلين فاحذره وعبارة الشيخ عميرة قوله فتوق شامل لمن ليس به جوع وعطش وهو كذلك فان كثيرا من القواكه والمشارب اللذيذة قد تتوق النفس اليها من غير جوع ولا عطش بل لولم يحضر ذلك وحصل التوقان كان الحكم كذلك (قول المحشى قوله أو بضيق الخف ليس في نسخ الشرح التي بأيدينا اه)

(قوله أى كاملة) يجوز نضبه صفة لصلاة ورفعه صفة لها بالنظر للمحل وقوله بمحضرة طعام خبر وقوله وهو يدافعه الأخبثان قمة ان الواو لا تدخل على الخبر ولا على الصنة كما هو مقرر عندهم لأن تجمل حله وهو يدافعه الأخبثان حالا وقد خبر كاملة أى لا صلاة كاملة حال مدافعة الأخبثين (قوله ان ربحى حضوره عن قرب) أى بحيث لا يفحش معه التأخير وان كان تهيؤا لا كل انما يتأق بعد مدة قليلة (قوله وهو الاقرب) قال ع بعد مثل ما ذكر وأما تأوله بعض الاحصاب من أنه يأكل لقما يكسرها سورة الجوع فليس بصحيح قال الاسنوى كلامه هذا يخالف الاحصاب وجعل العذر قائما الى الشبع الا انه لا يلزم بقاء الكراهة في مسئلته الى الشبع يعنى مسئلة الكتاب المذكور هذا وجه عدم اللزوم انه يجوز ان تفتق الكراهة بعد تناول ما يكسر سورة الجوع وان طلب منه استيفاء ٤٥٦ الشبع اذا يلزم من طلب استيفائه استمرار الكراهة بعد اكل اللقم

اه (قوله حيث كان الوقت متسعا) مسلم لا صلاة أى كاملة بمحضرة طعام ولا وهو يدافعه الأخبثان بالثلاثة أى البول والغائط وتوفان النفس في غيبة الطعام بمنزلة حضوره ان ربحى حضوره عن قرب كما قد بدى في الكتابية وهو مأخوذ من كلام ابن دقيق العيد وتعبير المصنف بالتوقف فيهم أنه يأكل ما يزيل به ذلك لكن الذى جرى عليه في شرح مسلم في الاذكار المخصصة في ترك الجماعة أنه يأكل كل حاجته بكاملها وهو الاقرب ومحل ذلك حيث كان الوقت متسعا (و) بكره (ان يصدق) في صلاته اواخر جهها وهو بالصاد والزاي والسيز (قبل وجهه) لكن حيث كان من ايسر في صلاة مستقبلا كما بحث بعضهم تقييد ذلك بما اذا كان متوجها للقبلة اكراما لها (و عن عينة) الصفة التى عن ذلك بل يصدق عن يساره ومحل ذلك كما قاله بعض المتأخرين في غير مسجده صلى الله عليه وسلم اما فيه فصاقه عن عينة اولى لان النبي صلى الله عليه وسلم عن يساره وانما كره البصاق عن اليمين اكراما للملك ولم يراع ملك اليسار لان الصلاة أم الحسنة البدنية فاذا دخل فيها انتهى عنه ملك اليسار الى فراغه منها الى محل لا يصيبه شئ من ذلك فالبصاق حينئذ انما يقع على القرين وهو الشيطان ومحل ما قد روى في غير المسجد فان كان فيه بصر في ثوبه في الجانب الايسر وحك بعضه ببعض ولا يصدق فيه فانه حرام كما صرح به في المجموع والتحقيق تلعب البصاق في المسجد خطيئة وكفارتها دفنها ويجب الانكار على فاعله ويحصل الغرض ولو بدفنها في ترابه او رمله بخلاف الملبس فذلك كما فيه ليس بدفن بل زيادة في تقديره ويسن تطيب محله وانما لم تجب ازالته منه مع كون البصق محرما فيه للاختلاف في تحريمه كما قيل به في دفع المار بين يدي المصلي كما مر وبحث بعضهم جواز ذلك اذ لم يبق له أثر أصلا وان ذلك يقطع الحرمة حينئذ وانما

اه (قوله حيث كان الوقت متسعا) مسلم لا صلاة أى كاملة بمحضرة طعام ولا وهو يدافعه الأخبثان بالثلاثة أى البول والغائط وتوفان النفس في غيبة الطعام بمنزلة حضوره ان ربحى حضوره عن قرب كما قد بدى في الكتابية وهو مأخوذ من كلام ابن دقيق العيد وتعبير المصنف بالتوقف فيهم أنه يأكل ما يزيل به ذلك لكن الذى جرى عليه في شرح مسلم في الاذكار المخصصة في ترك الجماعة أنه يأكل كل حاجته بكاملها وهو الاقرب ومحل ذلك حيث كان الوقت متسعا (و) بكره (ان يصدق) في صلاته اواخر جهها وهو بالصاد والزاي والسيز (قبل وجهه) لكن حيث كان من ايسر في صلاة مستقبلا كما بحث بعضهم تقييد ذلك بما اذا كان متوجها للقبلة اكراما لها (و عن عينة) الصفة التى عن ذلك بل يصدق عن يساره ومحل ذلك كما قاله بعض المتأخرين في غير مسجده صلى الله عليه وسلم اما فيه فصاقه عن عينة اولى لان النبي صلى الله عليه وسلم عن يساره وانما كره البصاق عن اليمين اكراما للملك ولم يراع ملك اليسار لان الصلاة أم الحسنة البدنية فاذا دخل فيها انتهى عنه ملك اليسار الى فراغه منها الى محل لا يصيبه شئ من ذلك فالبصاق حينئذ انما يقع على القرين وهو الشيطان ومحل ما قد روى في غير المسجد فان كان فيه بصر في ثوبه في الجانب الايسر وحك بعضه ببعض ولا يصدق فيه فانه حرام كما صرح به في المجموع والتحقيق تلعب البصاق في المسجد خطيئة وكفارتها دفنها ويجب الانكار على فاعله ويحصل الغرض ولو بدفنها في ترابه او رمله بخلاف الملبس فذلك كما فيه ليس بدفن بل زيادة في تقديره ويسن تطيب محله وانما لم تجب ازالته منه مع كون البصق محرما فيه للاختلاف في تحريمه كما قيل به في دفع المار بين يدي المصلي كما مر وبحث بعضهم جواز ذلك اذ لم يبق له أثر أصلا وان ذلك يقطع الحرمة حينئذ وانما

أى وهو كفارتها (قوله ويسن تطيب محله) أى بنحو مسك أو زباد أو بخور لان المطلوب دفع السيئة بفعل يحرم حسنة (قوله وانما لم تجب ازالته منه) أى واكتفى بالدفن للاختلاف الخ ومحل عدم الوجوب حيث لم يحصل بقاءه تقدير المسجد وعبارة سم على منهج ولكن تجب ازالته أى البصاق لانه مستقدر مر (قوله للاختلاف في تحريمه) فيه ما مر ومع ذلك فتقوله للاختلاف الخ يقتضى عدم وجوب الانكار على فاعله وقد صرح بخلافه (قوله وبحث بعضهم الخ) معتقد (قوله يقطع الحرمة) ويحتمل انقطاعها مطلقا كما هو ظاهر الحديث فانه حكم بالخطيئة على نفس الفعل فتقوله فيه وكفارتها أى الخطيئة دفنها صريح في تكفير الخطيئة على الفعل فتدفع الحرمة مطلقا سم على حج (فرع) قال في الروض وشرحه وكذا يكره عمل صناعة فيه أى في المسجدان كثر كما ذكره في الاعتكاف هذا كله اذ لم تنكس خديسة تزرى بالمسجد ولا يتخذ حائطا فيه بالعمل والا فيصير مذكروه ابن عبد السلام في فتاويه اه وقيد مر قوله ولم يتخذ حائطا بما اذا صار ذلك الانحاض من رياه =

قال ولا يتأخيه مقابلته بما قبله لان الازراء في الاول من ذات الصنعة بخلاف الثاني (فرع) سئل مر عن الموضوع على حصر المسجد أي يحرم فقال يحرم لان فيه ازراء به اه سم على منهج (قوله واصاب جزءاً) عطف على بقى لاعلى استهلاك كما يشوهم (قوله فوراً عينا على من علم به) اي فان اخر حرم عليه فلو علم به غيره بعد صارت فرض كفاية، لم يمان ان أزالها الاول سقط الحرج وينبغي دفع الام عنه من اصله على نظير ما تقدم في البصاق والثاني سقط الحرج ولم تنقطع حرمة التأخير عن الاول اذ لم يحصل منه ما يكرهها (قوله وان لم يتعدي به واضعه) أي وان كان له من هو معه لذلك اه حج (قوله من حيث البصاق) أي وان حرم من حيث ان فيه تقدير حق الغير وهو المالك ان وضعها في المسجد ٤٥٧ لمن يصلي عليها من غير وقف ومن

ينتفع بالصلاة عليها ان كانت موقوفة للصلاة (قوله ويكره وضع يده) أي جنسها الصادق بكل منهما (قوله أنه راحة أهل النار فيها) وعبارة سم على منهج مانصه ع روى ابن حبان في صحيحه الاختصار في الصلاة راحة أهل النار قال ابن حبان يعني فعل اليهود والنصارى وهم أهل النار اه وفي نسخ متعددة اسقاط لفظة فيها وعليه فلا معارضة (قوله او يشبهها) اي في الصلاة وكذا خارجها ان كان منظرها او متوجها اليها في الطريق كما أتى في غسل الجمعة ان شاء الله تعالى (قوله وقبل انصرافه) اي من محل صلاته كما هو ظاهر واقتصر حج فيما نقله عن بعض الحفاظ على كونه في الصلاة وتكره الصلاة في الحمام وتنسب اعادة ولو منفردا للخروج من خلاف الامام أحمد

يحرم فيه ان بقي جرمه لان استهلاك في نحو ماء مضغضة واصاب جزءاً من اجزائه دون هوأته وسواء أكل الفاعل داخله ام خارجه لان المخطئ التقدير وهو منتف في ذلك كالمصدق في اناه أو على قامة به وان لم يكن ثم حاجة وما زعمه بعضهم من حرمة في هوأته وان لم يصب شيئاً من اجزائه وان التصدق يد بالاجابة اليه فيه مردود ويجب اخراج نجس منه فوراً عينا على من علم به وان لم يتعدي به واضعه ولا يحرم البصق على حصر المسجد ان من وصول شيء منه لمن حيث البصاق في المسجد (و) يكره (وضع يده) أي المصلي ذكر ا كان او غيره (على خاصرته) من غير حاجة للنهي الصحيح عن الاختصار لانه فعل الكفار والمكبرين وقد صح انه راحة أهل النار فيها ولان ابليس اهبط من الجنة كذلك ويكره ان يروح على نفسه في الصلاة وان يفرقع أصابعه او يشبكها لانه عبث وان يمسح وجهه فيها وقبل انصرافه مما يعلق به من نحو غبار (و) تتركه (المبالغة في خفض الرأس) عن الظاهر (في ركوعه) وكذلك خفضه عن أكمل الركوع وان لم يبالغ كما دل عليه كلام الشافعي والاصحاب (و) تتركه (الصلاة في الحمام) ولو في مستحطى بغير الارض كما هو مسجد الا مقبرة والحمام ولانه مأوى الشياطين على أصح العال وخرج بالحمام سطحها فلا تتركه فيه كما ذكره الوالد رحمه الله تعالى في شرحه على الزبد وبؤخذ من العلة عدم الكراهة في الحمام الجديد كما افتى به الوالد رحمه الله تعالى لاتقاء العلة فيها مع انتفاء ما علل به أيضاً من كشف العورات فيها واشتغال القلب بمرور الناس وغلبة النجاسة فيه اذ لا يصير مأوى الشياطين الا بكشف العورة فيه ومثل الحمام كل محل معصية (و) في (الطريق) والبنيان وقت مرور الناس به كالمطاف لانه يشغله بخلاف الصحراء الخالي عن الناس كما صححه في التحقيق وقيل لغلبة النجاسة للنهي عن الصلاة في قارعة الطريق وهي أعلا وقيل صدره وقيل ما برز منه والجميع مقارب والمشهور أن كل واحدة علة مستقلة فلا يفتني الحكم بانتفاء بعضها أو تكره في الاسواق والرحاب

٥٨ به ل رضى الله عنه وكذا كل صلاة اختلفت في صحتها استحب اعادة ما على وجه يخرج به من الخلاف ولو منفردا وخرج الوقت ومراراً (قوله وخرج بالحمام سطحها) انه باعتبار البقعة والا فالحمام مذكر (قوله وبؤخذ من العلة) هي قوله ولانه مأوى الشياطين (قوله كما افتى به الوالد) أي خلافاً للحج (قوله كل محل معصية) كالصاغة ومحل المكس وان لم تسكن المعصية موجودة حين صلاته لان ما هو كذلك مأوى للشياطين (قوله والبنيان) أي ولو كان الطريق في البنيان كما يدل له كلام حج وعبارته والطريق في صحراء او بنيان وقت مرور الناس به كالمطاف لانه يشغله ومن ثم كان استقباله كالوقوف به اه واغاد بقوله ومن ثم الخ الحكم استقبال الطريق كالوقوف فيه

(قوله كما في الاحياء) ينبغي ان محل الكراهة في ذلك حيث كان ثم من يشغله ولو احتملا اما اذا قطع بانتفاء ذلك ككونه في رحمة خالية فلا كراهة ومثله يقال في الاسواق حيث لم تكن محل معصية (قوله وفي الكنيسة) ولو جديدة فيما يظهر ويفرق بينهما وبين الحمام الجديد بغلط أمرها بكونها معدة للعبادة الفاسدة فاشبهت الخلاء الجديد بل أولى منه (قوله ونحوهما) أي من كل ما يعظمونه (قوله صور معظمة) ٤٥٨ أي لهم (قوله فانها خلقت من الشياطين) أي خلقت على صفة تشبه

الشياطين من النفور والايذاء وعبارة صحيح بعد قوله في الحديث فانها خلقت من الشياطين وفي رواية انها بن خلقت وبه علم ان الفرق ان الابل خلقت من الشياطين بل في حديث ان علي ستم كل واحد منها شيطاني والصلاة تكرم في مأوى الشياطين اه وقال المناوي في شرح الجامع الصغير بعد قوله صلى الله عليه وسلم فانها خلقت من الشياطين زاد في رواية الا ترى انها اذا انفرت كيف تشمخ بانفها قال القاضي المراض جمع مريض وهو مأوى الغنم والاعطان المبارك والنفارذ ان الابل كثيرة النفارذ لا يأمن المصل في اعطائها ان تنفروا قطع الصلاة عليه الى آخر ما ذكرتم قال واستشكل التعليل بكونها خلقت من الشياطين بما ثبت ان المصطفى كان يصلي النافلة على غيره وفريق بعضهم بين الواحد وبين كونها مجمعة بما طبع عليه من النفارذ المفضي الى تشويش القلب بخلاف الصلاة على

الخارجة عن المسجد كما في الاحياء (و) في (نازلة) اي محل لزبل ونحوه وهي بفتح ايماء وضهها والمجزرة ومثله كل نجاسة متيقنة ومحل ذلك ما اذا فرش عليه طاهر اوصلي والالم تصح صلاته لافاقته نجس فيها وانما ذكره على الحائل اذا كانت النجاسة محقة وحاذها فان بسطه على ما غلبت فيه النجاسة لم تذكره كما اقتضاه كلام الراعي لضعف ذلك بالحائل (و) في (الكنيسة) وهي بفتح الكاف متعبد لليهود والبيعة وهي بكسر الباء متعبد النصراني ونحوهما من اما كن الكفر لانها مأوى الشياطين ويتنصع عابدا خرواها عند منهم انامنه وكذا ان كان فيها صور معظمة كما سيأتي (و) في (عطن الابل) ولو طاهرا وهي ما تنهى الية اذا شربت ليشرب غيرها فاذا اجتمعت سبقت منه للمرعى نظير صلوا في مراض الغنم أي في مراقدها ولا تصلوا في اعطان الابل فانها خلقت من الشياطين والفرق بين الابل والغنم ان الابل من شأنها ان يشتر نفارها فيبشوش الخشوع ولا كذلك الغنم ولا تختص الكراهة بعطن ابل ما رواها ومقيلها ومباركها بل وسائر مواضعها كذلك والكراهة كما قاله الراعي في العطن أشد من ما رواها اذ نفارها في العطن أكثر نعم لا كراهة في عطنها الطاهر حال غيبتها عنه والبقرة كالغنم كما قاله ابن المنذر وغيره وهو المعتمد وان نوزع فيه ومتى كان يجعل الحيوان نجاسة فلا فرق بين الابل وغيرها لكن الكراهة فيها حينئذ لعلمين وفي غيرها لعلة واحدة (و) في (المقبرة) بتثنية الموحدة (الطاهرة) وهي التي لم تنس أو نبشت وفرش عليها طاهر (والله أعلم) للخبير السابق مع خبر مسلم لا تتخذوا القبور مساجد أي أنها كم عن ذلك وخبر لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا اليها وعاقبه محاذاته للنجاسة سواء ماتحة أو امامه أو بجانبه نص عليه في الامم ومن ثم تفرق الكراهة بين المنبوشة بجائل وغيرها ولا بين المقبرة القديمة والجديدة بان دفن بها أول ميت بل لو دفن ميت بمسجد كان كذلك وتقتضي الكراهة عند انتفاء المحاذاة وان كان فيه البعد الموقى عنه عرفا ويستغنى كما قاله في التوشيح مقابر الانبياء صلى الله عليهم وسلم أي اذا كانت ليس فيها مدفون سوى نبي أو انبياء فلا تذكر الصلاة فيها لان الله حرم على الارض اكل اجسادهم ولانهم احياء في قبورهم يصلون ويلحق بذلك كما قاله بعض المتأخرين مقابر شهداء المعركة لانهم احياء واعتراض الزركشي كلام التوشيح بان تجوز الصلاة في مقبرة الانبياء

المركوب منها اه ولم يتعرض لمعنى خلقها من الشياطين فليراجع (قوله وسائر مواضعها كذلك) أي ذريعة وان كانت مربوطة ريطا وثيقا لاحتمال ان يحصل منها وان كانت كذلك ما يذهب الخشوع (قوله وفرش عليها طاهر) أي أنبت عليها احشيش غطاها كما هو ظاهر طهارته (قوله سوى نبي أو انبياء) أي واما اذا دفن مع الانبياء فيها غيرهم فان حاذي غير الانبياء في صلاته كرهه والافلا (قوله فلا تذكر الصلاة) معتد (قوله يصلون) المتبادر منه انهم يصلون صلاة بركوع وسجود كما يفعل في الدنيا ولا مانع منه لان أمور الآخرة لا يقاس عليها (قوله ويلحق بذلك الخ) معتد

(قوله ذريعة) أى وسيلة مصباح (قوله الذرائع) أى الوسائل التى تؤدى الى محرم (قوله لانه يعتبر هنا) أى للتحريم (قوله على ان استقبال غيرهم) أى الانبياء وشهداء المعركة (قوله بالقييد) أى وهو استقباله للتبرك ونحوه (قوله خشية خروج وقت) أى او فوت جماعة اهـ جـ ولعل المراد فى غير الصلاة حاقبا ونحوه لما مر من كراهة ذلك وان خاف فوت الجماعة (قوله فلا تصح الصلاة فيها) أى الاجتناب كما مر * (باب سجود السهو) * (قوله يسجد السهو) المراد بسجود السهو ما يفعل لغير الخلل وان نعمد بسببه كترك التشهد الاول أو القنوت عمدا ٤٥٩ والمراد باحكامه ما يتعلق به اثباتا أو نفيًا (قوله لجبر السهو نارة) كأن سهوا بترك التشهد الاول أو نحوه وان غاما كأن ترك التشهد الاول مثلا

٤٥٨ (قوله وعلى هذا يحمل اطلاق من اطلق انه للثاني) فيه ان ارغام الشيطان قد يكون لترك بعض عمدا فلا يلزم منه جبر السهو وانما الان يقال اراد بالسهو والخلل ولو بفعل ما ينقص ثوابه (قوله عن شئ من الصلاة) أى على التفصيل الآتى (قوله يسجد السهو) قال سم على جـ هو أعنى السهو وجائز على الانبياء بخلاف النسيان لانه نقص وما فى الاخبار من نسبة النسيان اليه عليه أفضل الصلاة والسلام فالمراد بالنسيان فيه السهو وفى شرح المواقف الفرق بين السهو والنسيان بان الاول زوال الصورة عن المذكر كمنع بقائها فى الحافظة والنسيان زوالها عنهم مما يحتاج فى حصولها الى سبب جديد اهـ (قوله سوى صلاة الجنائزة) فانه لا يسن فيها بل ان فعله فيها عمدا عالما

ذريعة الى اتخاذها مسجد او قد ورد النهى عن اتخاذ مقابرهم مسجد او سد الذرائع مطلوب لاسيما مع تحريم استقبال رأس قبورهم غير معمول عليه لانه يعتبر بهذا قصد استقباله للتبرك أو نحوه ولا يلزم من الصلاة اليها استقبال رأسه ولا اتخاذ مسجد على ان استقبال قبر غيرهم مكروه أيضا كما افاده خبر ولا تصلوا اليها حينئذ الكراهة اشبهت استقبال القبر ومحاذاة النجاسة والثاني منتهى عن الانبياء والاولة يقتضى الحرمة بالقييد الذى ذكرناه لافاضائه الى الشرك وتكرره على ظهر الكعبة لبعده عن الادب وفى الوادى الذى نام فيه صلى الله عليه وسلم لان فيه شيئا بخلاف بقية الاودية ومحل الكراهة فى جميع ما مر فلم يعارضها خشية خروج وقت وانما لم يقتض النهى هنا الفساد عندنا بخلاف كراهة الزمان لان تعاقب الصلاة الاوقات اشهد لان الشارع جعل لها اوقاتا مخصوصة لا تصح فى غيرها فكان الخلل فيه الشد بخلاف الامكنة تصح فى كلها ولو كان المحل مقصودا لان النهى فيه كالحرب لا يخرج من مخرج منفك عن العبادة فلم يقتض فسادها واحتراز المصنف بالطاهرة عن النجسة فلا تصح الصلاة فيها كما مر

(باب بالتومين فى بيان سبب سجود السهو واحكامه)

وقدمه على ما بعده لانه لا يفعل الا فى الصلاة بخلاف سجدة التلاوة لانها تكون فيها وخارجها وآخر الكلام على سجدة الشكر لانها لا تكون الا خارجها وشرع بسجود السهو لجبر السهو ونارة وارغام الشيطان أخرى اى يكون القصد به أحد هذين بالذات وان لزمه الآخر وعلى هذا يحمل اطلاق من اطلق انه لا الاول واطلاق من اطلق انه للثاني والسهو لغة نسيان الشئ والغفلة عنه والمراد هنا الغفلة عن شئ من الصلاة (سجود السهو) الآتى (سنة) مؤكدة ولو فى نافلة سوى صلاة الجنائزة وشمل ذلك ما لو سهوا فى سجدة التلاوة خارج الصلاة فيه سجدة السهو ولا مانع من جبران الشئ بما كثر منه خلافا لبعض المتأخرين ومغفلها سجدة الشكر وانما لم يجب لانه ينوب عن المسنون دون المفروض والبدل اما كبده او اخف منه واما قوله صلى الله عليه وسلم وليس بسجدة مسجدتين قصه وف عن الوجوب اظاهر الخبر الآتى وانما وجب جبران الحج لانه بدل عن واجب فكان واجبا وانما يسن (عند ترك مأمور

بطلت صلاته) قوله وشمل ذلك ما لو سهوا الخ) فى دعوى الشمول مسامحة لان سجود التلاوة ليس من الصلاة لكنه ملحق بها (قوله وانما لم يجب) أى بسجود السهو (قوله لانه ينوب عن المسنون) أى قد ينوب الخ وقد لا ينوب كاذكار الركوع (قوله وانما وجب) هذا علم من قوله ولا والبدل اما كبده الخ (قوله عند ترك مأمور به) أى سواء تركه عمدا ليسجد أم لا كما نمله كلامهم اهـ شيخنا زيادى ونقل عن افتاء الشارح انه اذا تركه بقصد السجود ثم سجدة بطلت صلاته كما لو قرأ آية سجدة بقصد السجود فان صلاته تبطل بسجوده (أقول) وقد يفرق بينهما ما به انه يترك التشهد حصل خلل فى صلاته يقتضى الجبر وبقرأة الآية لم يحصل ما يقتضى =

== السجود الانفس القرامه وهي منهي عنها وترك التشهد وان كان منها عمنه لكن حصل به خلل باقي يحتاج الى الجبر (قوله من الصلاة) خرج به قنوت النازلة كما سيأتي في كلام الشارح والمراد بقوله ولو احتمل الاشارة الى انه لو نسي بعضا من السجود بخلاف غيره على ما يأتي (قوله فان سجوده) الفاء فيه للتعليل (قوله بالكاف) احتراز عن الوقوف باللام فانه يقتضي ان الزيادة تارة يشرع معها السجود وتارة لا مع انه ليس مراد ابل الزيادة مقتضية للسجود ابداء (قوله ولم يأت بمبطل) أي اما لو أتى به فان كان مما يبطل عمده وسهوه كالفعل الكثير والكلام الكثير استأنف الصلاة وان كان مما يبطل عمده دون سهوه ككلام قليل أتى به فظن خروجه من الصلاة سجدة للسهو ثم سلم وسجوده ليس للتدارك بل لفعل ما يبطل عمده (قوله أو شك فيه) أي وطال تردده بقدر مضى ركن على ما يأتي (قوله اذا البعض الخ) عدل الى هذا التعليل عن تعليل المحلى بانه ذكر مقصود في محل مخصوص لما ورد عليه من شموله لاذكار الركوع ونحوه ويمكن ان يجاب عن المحلى بانه أراد بالقصود ما لا يقوم غيره مقامه وبالحل الخصوص انه لا يشرع في غير موضعه فيخرج بالمقصود السورة ٤٦٠ فان المطلوب فيها ليس معيناً في سورة دون غيرها ولا يشرع في غير القيام والتسبيحات

ليست مخصوصة بل يفتقر الى يقوم غيره بمقامه ولكنها تفعل في الركوع والسجود بخلاف القنوت فانه لا يشرع في غير الاعتدال والتشهد الاول وان تكرر بفعل الاخير لكن لا يقوم غيره مقامه (قوله ولو كلمة) أي ومنها الفاء في فأنك تقتضي الواو في وانه وقوله وترك أي وان أتى بدل المتروك بما يرادفه كع بدل فيمن هـ ديت والقياس ان مثل ذلك ما لو ترك قوله فلك الحمد على ما قضيت استغفرك واتوب اليك أو شأياً منهما المأمور عن الروضة من استحباب ذلك في القنوت ويحتمل

(به) من الصلاة ولو احتمل لا كان شك هل فعله ام لا (أو فعل منهي عنه) فيما ولو بالشك كما سيأتي ولا يرد عليه خلافاً لمن زعمه ما لو شك اصيل ثلاثاً ثم اربعاً فان سجوده بفرض عدم الزيادة تركه التحفظ بالمأمور به وبفرضها الفعل المنهي عنه فيها فهو لم يخرج عنها (قالوا) منها وهو المأمور به المتروك (ان كان ركناً وجب تداركه) بفعله ولا يغني عنه سجود السهول وتوقف وجود الماهية عليه (وقد يشرع السجود) للسهو مع تداركه (كزيادة) بالكاف (حاصل بتسدارك ركن كما سبق) بيان ذلك (في) ركن (الترتيب) وقد لا يشرع كالمكان المتروك السلام فاذا ذكره أو شك فيه ولم يأت بمبطل أتى به ولو بعد طول الفصل ولا يسجد أو النسي أو التحريم فاذا ذكره أو شك فيه استأنف الصلاة وما قبله ان قوله كزيادة الى آخره غير محتاج اليه لانه معلوم من قوله أو فعل منهي عنه وذب ان المراد بالمنهي عنه ما ليس من افعال الصلاة وهذه الزيادة من افعالها لكن لا يعتد بها لعدم الترتيب وقد ينزع في الرد الماهر من شمول كلامه لمسئلة الشك فيكون ذكره ايضاً (أو) كان المتروك (بعضاً) فيسجد بترك واحد عما يأتي اذا البعض من الشعائر الظاهرة المختص طلبها بالصلاة (وهو القنوت) الراتب وهو قنوت الصبح والوتر في نصف رمضان الثاني دون قنوت النازلة لانه سنة عارضة في الصلاة يزول بزوالها فلم يتأكد شأنه بالجبر وترك بعض القنوت ولو كلمة ككلمة وان قلنا

عدم السجود ولا يلزم من الاستحباب الورود وقوله من استحباب ذلك الخ عبارة ابن حجر قبل في القنوت بعد قول بعدم المتن وهو اللهم اهديني فيمن هـ ديت الخ تضم اوزاد العلماء فيه بعد واليت ولا يعز من عاديته وانكاره مردود لوروده في رواية البيهقي وقوله تعالى فان الله عدو للكافرين وبعد تعاليت فلك الحمد على ما قضيت استغفرك واتوب اليك ولا بأس بهذه الزيادة بل قال جمع انها مسخبة لوروده في رواية البيهقي وذكر نحوه م في شرحه (قوله ككلمة) أي ما لم يقطعه ويعدل الى آية تنص من ثناء ودعاء فلا سجود من جهة ترك القنوت بخلاف ما اذا قطعه واقصر على ما أتى به منه ولو اقصر ابتداء على قنوت عمر فلا سجود لانيانه بقنوت كامل أو أتى به منه وبعض القنوت الآخر فينبغي ان يسجد اهدم اتيانه بواحد كامل منها ١١ سم على حج (أقول) وقضيته أنه لو أتى ببعض أحدهما مع كمال الآخر لا يسجد وفي حاشيته على منسج فرع جمع بين قنوت الصبح وقنوت سيدنا عمر فيه فترك بعض قنوت عمر قد يتجه السجود لا يقال بل عدم السجود لان ترك بعض قنوت عمر لا يرد على تركه بحجته وهو حينئذ لا يسجد لانه لا ناقول لوصح هذا التمسك لزم عدم السجود بترك بعض قنوت الصبح الخصوص لانه لو تركه بحجته لم يرد على دعا آخر لم يسجد فتأمل ثم وافق م على ما قلناه اهـ (أقول) ولعل الفرق بين هذا وبين ما لو عدل الى آية تنص في دعاءه وان الالة المالم ==

== تطلب بخصوصها كانت قنوتنا مستقلة فأسقط العدول إليها حكم القنوت الذي شرع فيه بخلاف كل من قنوت عمر وقنوت
الصحيح فإنه ورد بخصوصه فكانا كقنوت واحد والقنوت الواحد يسجد لترك بعضه ولو كلكه على ما مروى بقي ما لعزم على الاتيان
بهم ما ترك احدهما هل يسجد ام لا فيه نظروا الاقرب الثاني لان السنن لا تلزم الا بالشرع فيها (قوله ما لم يعدل) اى بخلاف ما اذا
عدل (قوله وكذا لو وقف) اى فلا يسجد (قوله نعم يمكن حمل ذلك) اى ما وافق ما يأتى من ان قيام القنوت من الابعاض (قوله على
ذكر الاعتدال) وعليه فالوقوف وقفة تسع القنوت وقد ترك ذكر الاعتدال ٤٦١ فالظاهر صرف تلك الوقفة للقنوت فان تركه

ذكر الاعتدال قرينة على انه لم يرد
فلا تكون الوقفة عند عدم ذكر
الاعتدال الا للقنوت (قوله فاذا
تركه) اى بان لم يأت بقيام يسع قنونا
يجزئنا لوافق ما مرله (قوله وبما
تقرر) اى من ان القيام بعض
مستقل (قوله كما صرح به) اى ولو
أتى به المأموم مؤلفا وعبارة صح
ولو اقتدى شافعى بخفى فى الصحيح
وأمكنه ان يأتى به ويلحقه فى
السجدة الاولى فعل والا فلا وعلى
كل يسجد دلالة وهو على المنقول
المعتمد بعد سلام امامه لانه بتركه له
الحقه وهو فى اعتقاده بخلافه فى
خصوصه الصحيح اذ لا قنوت يتوجه
على الامام فى اعتقاد المأموم فلم
يحصل منه ما ينزل منزلة السهو واه
اى فلا يطلب من المأموم سجود
لترك امامه القنوت لعدم طلبه
من الامام بل هو منتهى عنه ومحل
السجود ايضا ما لم يأت به امامه
الحنفى فان اتى به فلا سجود لان
العبرة بعقيدة المأموم ويصرح
بذلك ما قالوه فيما لو اقتصد امامه

بعدم تعين كماله لانه بشر وعنه فيه تعيين لاداء السنة ما لم يعدل الى بدله ولان ذكر الوارد
على نوع من الخلط يحتاج الى الجبر بخلاف ما يأتى به من قبل نفسه فان قليلا ككثيره والمراد
بالقنوت ما لا يدمنه فى حصوله بخلاف تركه احد القنوتين كان تركه قنوت سيدنا عمر رضى
الله عنه لانه اتى بقنوت تام وكذا لو وقف وقفة لا تسع القنوت اذا كان لا يحسنه لانه
باصل القيام على ما نقل عن الوالد رحمه الله تعالى نعم يمكن حمل ذلك على ما اذا كانت الوقفة
لا تسع القنوت المأموم وتسع قنونا محضنا املوا كانت لا تسع قنونا محضنا املوا فالوجه
السجود (أو قيامه) اى القنوت الرابع وان استلزم تركه ترك القنوت بان لم يحسنه فانه
يسن له القيام بقدره زيادة على ذكر الاعتدال فاذا تركه سجده وبما تقرر اندفع ما قيل ان
قيامه مشروع لغیره وهو ذكر الاعتدال فكيف يسجد لتركه ولو تركه تبعا لامامه الحنفى
سجد كما صرح به فى الروضة وقول القفال لا يسجد بغيره على ما صرح به وهو ان العبرة
بعقيدة الامام ولو اقتدى فى الصحيح صلى سنها يسجد فيما يظهر ان لم يتمكن من القنوت
خلفه فان فعله فلا يحمل عليه ما ذكره الزركشى فى خادمه تبعا للقمولى (أو التشهد
الاول) والمراد به هنا الواجب فى التشهد الاخير وبعضه لانه صلى الله عليه وسلم تركه
ناسيا وسجد للسهو قبل ان يسلم ويسعد تنفى من ذلك ما لو نوى اربعا واطلق او قصد ان يأتى
بتشهدين فلا يسجد لتركه اولهما على ما قاله جمع متأخرون وعزمه على الاتيان به لا يلحقه
بتشهد الظاهر لانه مع ذلك مخير بين تشهدين وثلاث وتشهد واحد فهو غير سنة مطلوبة
لذاته فى محل مخصوص امكن الذى قاله القاضى والبقوى انه يسجد فى صورة التقصير
تركه سهوا اى او عمدا وهو العمد (أو وقوعه) قياسا عليه وان استلزم تركه ترك التشهد
لان السجود اذا شرع لترك التشهد شرع لترك جلوسه لانه مقصوده وصورة تركه وحده
ان لا يحسنه فانه يسن له حينئذ الجلوس بقدره كما مر نظيره فى القنوت (وكذا الصلاة على
النبي صلى الله عليه وسلم فيه) اى بعده (فى الاظهر) والمراد الواجب منها فى التشهد الاخير
أخذها مما مر لانه ذكر يجب الاتيان به فى الاخير فيسجد لتركه فى الاول وقبس به القنوت

الحنفى وصلى خلفه حيث قالوا بعبدة حسنة لانه خلفه اعتبارا بعقيدة المأموم لا بعقيدة الامام وبقي ما لو وقف امامه الحنفى وقفة
تسع ذلك ولم يجهر به هل يسجد المأموم جلاله على عدم الاتيان به أولا قياسا على ما لو سكنت سكتة تسع البسلة من أناسجمله على
الكال من الاتيان بها حتى لا يلزم الشافعية المفارقة فيه نظروا الاقرب الاول ويفرق بينهما بان البسلة لما كانت مطلوبة منه
حمل على الكال بخلاف القنوت (قوله صلى سنها) ومنها كل صلاة لا قنوت فيها على الرابع (قوله أو بعضه) ومنه الواو فى واشهد
(قوله ما لو نوى اربعا) اى من النقل راتيا كان او غيره (قوله انه يسجد) قال سمع على منهج بعد نقله الاول عن ج والثانى عن م
واقول ان التزم استحباب تشهد اول من أراد اربع ركعات تطوعا لم يتجبه الا بالسجود حتى وان اطلق ولم يوجد منه عزم على الاتيان
بالاثنين وان التزم عدم استحبابه فالوجه عدم السجود وان عزم لان غاية الامر انه قصد الاتيان بشئ لا يستحب الاتيان به

وذلك لا يقتضي السجود بتركه لانه لم يترك امر استعجاب ولم يوجد في الصلاة ذلك فليحصر الاستعجاب وعدمه (اقول) وقد يقال لما قصد الاتيان بالتشهد من حيث الفعل المنوي بالرباعية فصار التشهد الاول مطلوبا بخبر تركه بالسجود (قوله) فالاباح (اشاعره) اي بزيادة الصلاة على الآل في التشهد الاخير والقنوت على ما سنذكره (قوله) من القنوت (حال) وقوله من التشهد حال ايضا اي بعده (قوله) بناء على عدم استعجابه (اي هذا الذكر وهو الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (قوله) ورد بجماس (اي من قوله فكان للجبر احوج (قوله) بعد التشهد الاخير على الاصح (اي وبعد القنوت نرح المنهج وعبارة حج بعد قول المصنف والله اعلم وذلك في القنوت ومنها ما قدمها ٤٦٢ وفي التشهد الاخير الخ اه وبه يتضح عدمه السابق للاباح (اشاعره) (قوله) وصورة

السجود لترك الآل (وجه تصويره بذلك كما وافق عليه من انه ان تركه هو فان كان عدمه التي به ولا سجود اوسمها فان تركه قبل السلام فكذلك وان سلم قبل تركه فلا جواز ان يعود اليه لان لم يركعهم جوزوا العود لسنة غير سجود السهو ولا ان يعود الى سجود السهو عنه لانه اذا عاذا صار في الصلاة فينبغي ان يأتي بالتروك ولا يتأني السجود لتركه فليست أمه اسم على منهج (قوله) تشبها بالبعوض (اي حيث تأكد شأنه بحيث تطل الصلاة بتركه وليس المراد ان كلا يجبر بالسجود فانه لو ترك ركنا سهو يجب فعله والسجود انما هو للزيادة الحاصلة بتداركه ان وجدت (قوله) كذا الركوع والسجود اي ودعاء الافتتاح والسورة ويمكن الفرق بين هذه وبين القنوت والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والآل بان

فيسجد لترك الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه كما حرم به ابن الفر كاح واعتده جمع متأخرون والجلوس لها في الأول والقيام لها في الثاني كالعود للتشهد والقيام للقنوت فيكونان من الاباح وعلى ذلك فالاباح اشاعره وقوله (سجد) راجع للصور كلها ويصح عود فيه لكل ما ذكر والقنوت وقصر رجوعه على التشهد وزعم فرق بينهما غير حسن لان العطف باوفا فراده لذلك للاختصاص به بالتشهد وجوبها في التشهد في الجملة لا يصلح ما ناهى لاحقاها من القنوت به امن التشهد لان مقتضى السجود ليس هو الوجوب في الجملة لقصوره ولثلا يلزم عليه اخراج القنوت من أصله بل كون المتروك من الشعار الظاهرة المخصوصة بعمل منها الاستقلال لا تبعا كما يأتي مع استوائهما في ذلك والثاني لا يسجد لترك الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بناء على عدم استعجابه فيه وسواء اترك ما مر عد أم سم واجماع الخلل بل خلل العمدا كتركه للجبر احوج (وقيل ان ترك عدافلا) يسجد لتركه لكونه مقصرا بتقويت السنة على نفسه ورد بجماس (قلت) وكذا الصلاة على الآل حيث سنناها والله أعلم) وذلك بعد التشهد الاخير على الاصح وبعد الاول على وجه والجلوس كالقيام لها في القنوت قياسا على الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيما مر وصورة السجود لترك الآل ان يتيقن ترك امامه لها بعد سلام امامه وقبل ان يسلم هو أو بعده ان سلم وقصر الفصل فاندفع استشكله بانه ان علم تركه اقبل سلامه أتى بها أو بعده فات محل السجود وسميت هذه السنن ابعاضا لتأكد شأنها بالجبر تشبها بالبعوض حقيقة (ولا تجبر سائر السنن) أي بانها بالسجود كذا كذا الركوع والسجود على الاصل لانها ليست في معنى الوارد فان سجده شيء منها عامد ابطال صلاته الا أن يعذر لجهله وما استشكل به من أن الجاهل لا يعرف مشروعية سجود السهو ومن عرفه عرف محله وجمع هذا التلازم لان الجاهل قديم مع مشروعية سجود السهو وقبل السلام لا غير فيظن عمومه لكل سنة وعدم اختصاصه بمجملة المشروع (والثاني) أي فعل

الاعتدال على صورة القيام المعتاد فطلب فيه ذكر يميزه عنه فكان مقصودا بالطلب لا تابعا للركوع والسجود لما انتهى كان كل منهما ليس على صورة الفعل المعتاد كانهما عبادتين مستقلتين والذي كره فيما تابع للجعل فضعت رتبته عن القنوت فلم يطلب له السجود (قوله) الا ان يعذر لجهله (اي اوسمها) حج وقضية اطلاق الجهل انه لا فرق بين قريب العهد بالاسلام وغيره وقيد الشورى نقل عن البغوي بقريب العهد بالاسلام وعبر به في العباب أيضا لکن لم ينقله عن احد واعل الاقرب ما اقتضاه كلام الشارح فان مثل هذا ما يخفى فلا يفرق فيه بين قريب العهد بالاسلام وغيره ويؤيده ما يأتي للشارح بعد قول المصنف واعاده اي للتشهد الاول كما ذكرنا من قوله وان كان مخالفا لما لان هذا ما يخفى على العوام (قوله) عرف محله (اي مقتضيه) اه حج

ثم قال واوقات محله بما ذكر لانه الذي نحن فيه والاميق للاشكال وجه اصلا ثم رأيت شارحا نهمة على ظاهره واجب منه بما لا يلاقي ما نحن فيه اهـ (قوله سجدة) اي خالبا ايضا لما يأتي فيما لو سها في سجود السهو او نقل السفر (قوله واستثنى من هذه القاعدة) وهي قول المصنف والثاني ان لم يبطل الخ (قوله ثم سها) اي بان تكلم ناسيا من لا (قوله قبل سلامه) اي اوفى السجود بنفسه (قوله والمعتمد كما مر في فصل الاستقبال) خلافا لشيخ حيث قال واستثنى من هذه ٤٦٣ القاعدة ما لو حول المتنفل دابته عن صوب مقصده سها ثم عاد فوراً فانه

المنهي عنه (ان لم يبطل عمده) الصلاة (كالاتفات والخطوتين لم يسجد لسهوه) كعمده قالبا لما يأتي في المستفيضة لعدم ورود السجود له ولانه اذا كان عمده في محل العقوف سها واولي (والا) بان ابطال عمده كركعة زائدة أو ركوع أو سجود (سجد) اسهوه لانه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر خمساً وسجد للسهو وماتت عليه هذا (ان لم تبطل) الصلاة (بسهاوه) فان بطلت بسهاوه (ككلام كثير) فانه يبطلها (في الاصح) كما مر فلا يسجد لعدم كونه في صلاة في الاصح راجع للمثال وهو الكلام الكثير لا الحكم وهو قوله يسجد ولو سكنت عن المثال لكان اخصراً وبعد عن الابهام اذ لا سجود مع الحكم بالاطلاق واستثنى من هذه القاعدة ما لو سجد للسهو ثم سها قبل سلامه فانه لا يسجد في الاصح ولو تسجد عمداً بطلت صلاته أو سها واولاً وما لو حول المتنفل دابته عن صوب مقصده سها ثم عاد فوراً فانه لا يسجد للسهو على ما صححه المصنف في المجموع وغيره والمعتمد كما مر في فصل الاستقبال انه يسجد له وصححه الرافي في شرحه الصغير وجزم به ابن المقرئ في روضه وقال الاستنوي انه القياس وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى (وتطويل الركن القصير) عمداً بسكوت أو ذكر أو قرآن لم يشرع فيه (يبطل عمده) الصلاة (في الاصح) لان تطويله تغيير لموضوعه كالمو قصر التطويل به عدم اتمام الواجب ولان تطويله يخل بالموالاته كما قاله الامام (في سجدة اسهوه) والثاني لا يبطل عمده حديث ورد فيه يدل على ذلك ومقدار التطويل المبطل كما نقله الخوارزمي عن الاصحاب وكلام الشيخين قديداً عليه ان يلحق الاعتدال بالقيام والجلوس بين السجدين بالجلوس للتشهد ومراده كما قاله جمع قراءة الواجب وهو الفاتحة واقل التشميد أي بعد مضي قدر ذكر كل المشروع كالقنوت في محله بالقراءة المعتمدة له ويحتمل ان يعتبر اقل زمن يسع ذلك لا قراءة مع التدبیر وجرى عليه بعضهم وقول الزركشي القياس اتباع العرف يرد بان هذا بيان للعرف هنا والوجه أن المراد بالزيادة على قدر المذكور المشروع فيه في تلك الصلاة بالنسبة للوسط المعتدل الى الحال المصلي وقوامها في تلك الصلاة يحتمل ان يراد به من حيث ذاتها أو من حيث الحالة الراهنة فلو كان اما لا تسن له الاذكار المستنوية للمنفرد اعتبر بالتطويل في حقه بتقدير كونه منفرداً على الاول وبالنظر لما يشرع له الآن من الذي على الثاني وهو الاقرب للكلامهـ مـ وخرج بقولنا لم يشرع تطويله ما شرع تطويله بقدر القنوت

لا يسجد اسهوه على المعتمد مع ان عمده مبطل ويترك بينه وبين سجوده ليجوها وعودها فوراً فانه هنا مقصود قصر الركبة الجوع او بعدم ضبطها بخلاف النامى تخفف عنه لمشقة السفر وان قصر اهـ وقضيته تخصيص الخلاف بهذه الصورة وان السجود للجراح الدابة لا خلاف فيه وهو منافق قول البيهقي او بانحراف لا اليها ناسيا

او خطأ او لجهل احدهما

سها وعلى الاصح ان قل الامد

اهـ وقرره شارحه بما يقيد بجريان

الخلاف في كل منهما ومنه قوله

وصححه الشيعان في الجراح اكنه

قال بعد وقال بغوى يسجد في

النسيان والخطا دون الجراح اهـ

فما اقتضاه كلام ج جار على هذا

الاخير (قوله لم يشرع فيه) قيد

في الذي ذكره فقط فلو قدم قوله لم يشرع

على قوله او قرآن او اخر الذي ذكره

كان اولي ولكنه اخره لما يأتي من

ان تطويل القيام الثاني من صلاة

الكسوف لا يضر لكون القراءة

مشروعة فيه ويرد عليه ان القيام

الثاني في صلاة الكسوف ليس اعتدالاً بل هو سنة فيها مستقلة فليتامل (قوله قراءة الواجب) أي فيهما (قوله كالقنوت) قضيته

انه لو زاد على قدر القنوت ما يسع قراءة الفاتحة في ثابته الصبح بطلت وقد تقدم له خلاف مع توجيهه بانه مشروع له في الجملة (قوله

بالنسبة للوسط) خبر ان أي ان المراد اعتبارها بالنسبة الخ (قوله بتقدير كونه منفرداً على الاول) أي قوله يحتمل أن يراد به من

حيث الخ بقوله على الثاني أي قوله أو من حيث الحالة الراهنة الخ (قوله لم يشرع تطويله) في نسخة تطويله مرتين وما

== في الاصل هو الموافق لما قدمه من عدم ذكره تطويله (قوله في محله) اي وهو اعتدال الركعة الاخيرة في الصبح أو الوتر في رمضان اما الاعتدال في غيره ما فيضطر تطويله ولوم من الركعة الاخيرة الا اذا طوله بالقنوت للنازلة وأفتى ابن حجر بان تطويل الاعتدال من الركعة الاخيرة لا يضر مطلقا لانه عهد تطويله في الجملة ونقل عن الزياي اعتداله (قوله لورود أحاديث صحيحة فيه) اي الجلوس بين السجدين دون الاعتدال فانه لم يرد فيه ذلك ويحتمل رجوع الضمير للتطويل وفيه كلام في سم على منسج ومنه أن حديث انس ورد في مسلم بتطويل الجلوس بين السجدين أيضا اي كما ورد تطويل الاعتدال فكان ينبغي له اختياره وله لم يستحضره اه (قوله لانه للفصل) ٤٦٤ قال الشيخ حمزة أورد ان اشتراط الطمأنينة ينافي ذلك وأجيب

في محله أو التسبيح في صلاته أو القراءة في الكسوف فلا يؤثر واختار المصنف دليلا جواز تطويل الاعتدال والجلوس بين السجدين لورود أحاديث صحيحة فيه وله هذا جرى عليه الأكثرون وصححه في موضع من التحقيق وقد يمنع الاستدلال بما ورد من الاخبار بأنواع فائتة فعلية طرقها الاحتمال (فالاعتدال قصير) لانه للفصل بين الركوع والسجود (وكذا الجلوس بين السجدين) قصير (في الاصح) لانه للفصل بينهما ما فهو كالا اعتدال بل أولى لان الذكر المشروع فيه اقصر مما شرع في الاعتدال والثاني انه طويل الماسر (ولو نقل ركعا قوليا) غير مبطل لفرج السلام عليكم وتكبيرة الاحرام بأن كبر بقصده (كفاتحة في ركوع أو) جلوس (تشهد) آخر أو أول قول بعض الشراح أو تشهد آخر ليس بقيد أو نقل تشهد أو بعض ذلك الى غير محله أو نقل قراءة مندوبة كسورة الى غير محلها (لم تبطل بعدم في الاصح) لانه غير محل بصورتها بخلاف الفعلي (و) على الاصح (يسجد سهو) واعده أيضا (في الاصح) لتركه التحفظ المأمور به في الصلاة فرضها ونقلها أمرا مؤكدا كذا تشهد الاول ثم لو قرأ السورة قبل الفاتحة لم يسجد كما قاله ابن الصباغ لان القيام محلها في الجملة وقياسه انه لو صلى على النبي صلى الله عليه وسلم قبل تشهد لم يسجد لان القعود محلها في الجملة قال الاسنوي وقياسه السجود للتسبيح في القيام وهو مقتضى ما في شرائط الاحكام لابن عبد الله اه والمعتمد كما افاده الواو الذرجه الله تعالى عدم السجود والثاني لا كغيره مما لا يطل عدمه (وعلى هذا) اي الاصح (تستثنى هذه الصورة من قولنا) المتقدم (ملا يطل عدمه لاسجود سهو) واستثنى معها أيضا ما لو أتى بالقنوت أو بكلمة منه بيته قبل الركوع أو بعده في الوتر في غير نصف رمضان الثاني فانه يسجد ولو تعمد لم تبطل صلاته لكنه مكرره ذكره الراعي في صلاة الجماعة ويمكن جعله على ما اذا لم يطل به الاعتدال والابطال

بأنها اشترطت لابتأى المشوع ويكون على سكتة اه سم على منسج (قوله للماسر) اي في قوله لورود أحاديث صحيحة فيه الخ (قوله ولو نقل ركعا قوليا) قضية ما ذكرناه لا بسجدة تكرير الفاتحة أو التشهد لانه لم ينقله الى غير محله لكن عبارة حج في شرح الارشاد ويضم الى هذه اي نقل الركن القولي القنوت في وتر لا يشرع فيه وتكرير الفاتحة خلافا لبعضهم اه وخرج بتكرير الفاتحة تكرير السورة فلا يسجد لانه كما يصدق عليه انه قرآن مطلوب وقياس ما ذكره في تكرير الفاتحة انه يسجد بتكرير تشهد الا ان ما ذكره الشارح من انه لو قدم الصلاة على النبي لا يسجد لان القعود محلها في الجملة يقتضي عدم السجود بتكرير الركن القولي الا ان يقال

التكرير عبارة عن ذكره بعد الايمان به ومجرد تقديمه ليس فيه ذلك ويؤيد ان القول بابطال تكريره انما أخذ يكون بعد الايمان به على وجه يعتد به (قوله لفرج السلام عليكم) اي وان لم يقصده لما فيه من الخطاب (قوله بأن كبر بقصده) اي الاحرام (قوله بخلاف الفعلي) أشار به الى رد توجيهه مقابل الاصح الذي عبر عنه المحلى بقوله والثاني تبطل كتنقل الركن القولي اه وكان ينبغي للشارح ذكر المقابل وفاء بشرح المتن (قوله عدم السجود) أي بنقل التسبيح الى القيام (قوله وعلى هذا تستثنى هذه الصورة) اي وهي قوله ولو نقل ركعا قوليا وقوله عن قولنا متعلق بتستثنى وعدا به من دون من تضمنه معنى تميز (قوله قبل الركوع) ومثل ذلك ما لو فعله امامه الحق قبل الركوع لان فعله عن اعتقاد ينزل عندنا منزلة السهو (قوله والابطال) هذا يخالف من حيث شموله للركعة الاخيرة على ما أفتى به حج من عدم البطلان بتطويل الاعتدال الركعة الاخيرة كما تقدم نقله عنه

(قوله اخذ امامي) اي في قول المصنف ويطول الركن القصير الخ (قوله وما لو قرأ) هذا علم من قوله قبل أو نقل قراءة مندوبة الخ فلهذا ذكره للتصريح بالاستثناء وانما قد يغير الفاتحة ليكون مثالا لنقل غير الركن والافتقار للفاتحة علم من قول المثل ولو نقل ركعتين (قوله غير الفاتحة) اي شيامن القرآن غير الخ رطاهم انه اذا قرأ في غير القيام لا يشترط للسجودنية القراءة وعليه في فرق بينه وبين القنوت بان القنوت دعاء وهو مشروع في الصلاة مطلقا فاشترط فيه نية التثبوت ليتحقق كونه من الابعاض والقراءة صورتها ليس احوالها فكان مجرد نقلها مقتضيا للتحقق نقل المطلوب لكن في حاشية شيخنا الزايدى خلافه حيث قال قوله وقنوت بنيه وكذلك التشهد والقراءة لابد من نيتها قياسا على القنوت اه وما اقتضاه كلام الشارح من أن التشهد والقراءة لا يشترطها مائة في اقتضاء السجود ظاهر لان القراءة والفاظ التشهد كلاهما متعينين لمطلوب في محل مخصوص بخلاف القنوت فان الفاظه تستعمل للدعاء في غير الصلاة ويقوم غيرها في الصلاة من كل ما تضمن دعاء وثنا مناهم فاحتج في اقتضاءها السجود للنية (قوله فانه يسجد لخالفته) ينبغي ان غير القرعة الاولى مثله لاقتدائهم عن حصل منه مقتضى السجود فليتم امل اه سم على منهج (قوله في غير محله) اي وهو انتظاره في قيام الثانية والرابعة ٤٦٥ (قوله أو يسجد أول تشهد) ظاهره

انه لا يسجد وان قصده انهم انما من الفاتحة لكن عبارة حج وانه لو يسجد أول التشهد أو صلى على الآل بنية انه ذكر التشهد الاخير يسجد الخ (أقول) والا قرب ظاهر إطلاق الشارح هنا لما عال به من أن الاستثناء معيار العموم سيما والتشهد محمل الصلاة على الآل في الجملة لكن ما عال به عدم السجود لقراءة البسلة أول التشهد بدعي عليه ان هذا مطلوب قولي نقله الى غير محله (قوله في شرح منهجه) اي من انه متى نقل مطلوبه بقوليا

أخذ امامي وما لو قرأ غير الفاتحة في غير القيام وما لو قرأهم في الخوف أربع فرق وصلى بكل ركعة أو فرقتين وصلى بواحدة ثلاثا فانه يسجد لخالفته بالانتظار في غير محله الوارد فيه وليس منها زيادة الاضطر أو وصل تقلا مطلقا من غير نية سهو الان عمد ذلك مبطل فهو من القاعدة ولو صلى على الآل في التشهد الاول أو يسجد أول تشهد لم يسجد له سجود السهو كما اقتضاه كلام الاحباب وهو ظاهر عما ابقا عدهم ما لا يطل عمده لا يسجد له وهو الاما استثنى منها والاستثناء معيار العموم بل قيل ان الصلاة على الآل في الاول سنة وكذا الايمان ببسم الله قبل التشهد وأما مقتضاء كلام الشيخ في شرح منهجه وأفتى به من السجود له فانما يتجه على القول بأنهم اركان في التشهد الاخير كذا أفاد الواجد رحمه الله تعالى في فتاويه ودعوى صحة بعيدة (ولو نسي) الامام أو المنذر (التشهد الاول) وحده أو مع قعوده (فذكره بعد انتصابه) اي وصوله لحد يجوزنه في قيامه (لم يعد له) اي يحرم عليه العود لما صح من الاخبار والتمسكه بفرض فعلي فلا يطمع اسنة (فان عاد) عاددا (عالمنا بحريته بطأت) صلاته لانه زاد قعودا من غير عذر وهو محمل بهيمة الصلاة بخلاف قطع القول لفضل كالفاتحة للتعوذ أو الافتتاح فلا يحرم

٥٩ به ل جد لاسم وفانه صادق على ما ذكر (قوله أو مع قعوده) اي وقعوده وحده بأن لم يحسنه (قوله لحد يجوزنه في قيامه) اي بأن صار الى القيام أقرب منه الى الركوع أو اليه ما على الوا (قوله لم يعد له) ظاهره وان نذره كل من الامام والمنفرد ويوجه بأن الكلام في الفرض الاصل وهذا فرضية عارضة ولهذا الترتيب عدا به نذره لم تبطل صلاته (قوله ولتمسكه بفرض فعلي) اي أما التولي فسيأتي (قوله عالمنا بحريته بيمات) ظاهره انه لا فرق في ذلك بين الفرض والنفل كان أحرم بأربع ركعات فلا يتشهد دين وترك التشهد الاول وتلبس بالقيام فلا يجوز له العود وهو ظاهر التمسكه بالقيام الذي هو فرض لا يقال ان له ترك القيام والجلوس للقراءة فلا تعلق بالجلوس الذي يأتي به للقراءة ولو لم يلبس بالقراءة ترك قعوده عنه الى التشهد يصدر عليه انه قطع الفرض النفل وأما اذا نذر في هذه الحالة قبل تلبس بالفرض فهل يعد ولا نه بتصد الايمان به صار بعضا ولا لان النقل لم يشرع فيه تشهد أول في حد ذاته فيه نظر والا قرب انه ينبغي على انه اذا قصد الايمان به ثم تركه هل يسجد أولا فان قلنا بما قاله القاضي والبعوى من السجود واعتده الشارح عادله لانه صار حكم البعض بقصده وان قلنا بكلام غيرهما من عدم السجود لم يعد (قوله والافتتاح فلا يحرم) نعم لا يعد كراهته اه حج

(قوله أو حرمة عوده) أي أو ناسيا حرمة عوده (قوله ولا ينافي ما تقرر الخ) هو قوله أو حرمة عوده الخ (قوله أو عادله جاءه لا) قال في الخادم اما اذا علم ان التعمد غير جائز ولكن جهل انه يبطل فقياس ما سبق في الكلام ونظائر البطلان لعوده مع علمه بتعريضه وبه صرح الشيخ أبو محمد في الفروق اهـ سم على منهج (قوله اما المأموم فيمتنع عليه التخلف) لم يتم ما يصلح كون هذا محترزا له فاعل المراد من ذكره مجرد افادة الحكم وقد يقال هو محترز ما جعده من جعله للضمير في قول المصنف ولو انسى من قوله الامام أو المتفرد (قوله فان تخلف) ٤٦٦ أي عامدا عالما (قوله بطلت صلاته) أي وان قل التخلف حيث قصد (قوله

اذا لحقه في السجدة الاولى) أي فان ظن انه لا يدركه في الاولى لا يسن لها القنوت ومع ذلك ان تخلف ليقتل لا يبطل صلاته الا ان سبقه بركنين فعليين بأن هوى الامام للسجدة الثانية والمأموم في القيام للاعتدال كما يأتي في قوله نعم يجوز للمأموم الخ (قوله فقول بعض المتأخرين) حواين حجر رحم الله (قوله اذ جلوسه) أي الامام (قوله ليس بطلوب) لعل المراد ليس بطلوب بطريق الاصاله والجلوس الاستراحة سنة في حقه اذا قصد ترك التشهد الاول (قوله ولو اتعصب) أي المأموم معه أي مع امامه (قوله وفراقه هنا أولى) أي فهو خير بين الانتظار في القيام والمشاركة وهي أولى كالتى قبلها (قوله فان لم يعد) أي فورا (قوله وماذا كرناه من التفصيل بين العمدة) كان الاولى تأخير عن قوله الا أتى اما اذا عمد الترك الخ (قوله كما أتى به الوالد) أي

(أو عادله ناسيا) كونه في صلاة أو حرمة عوده (فلا) تبطل لمعذره ورفع اقل عنه نعم يجب عليه عند تذكره النهوض فورا ولا ينافي ما تقرر هنا من عدم بطلانها بعوده ناسيا بحرمة ما من انه لو تكلم بكلام يسير ناسيا بحرمة الكلام ضرر لان العود من جنس الصلاة فكان بابه أوسع بخلاف الكلام فإنه ليس من جنسها ولا منها (ويسجد للسهو) لا يبطل لعدم ذلك (أو عادله جاءه لا) تحريره وان كان شظا لثالثا لان هذا لا يخفى على العوام (فكذا) لا يبطل صلاته (في الاصح) لما ذكره ويقوم فورا عند تعمله ويسجد للسهو والغاي تبطل لتقصيره بترك التعلم اما المأموم فيمتنع عليه التخلف عن امامه لتشهد فان تخلف بطلت صلاته لفحش المخالفة لا يقال صرحوا بأنه لو ترك امامه القنوت فله ان يتخلف ليقتل اذا لحقه في السجدة الاولى لا نقول لم يحدث في تخلفه في تلك وقوفه هنا أحد حدث فيه جلوس تشهد فقول بعض المتأخرين لو جلس امامه للاستراحة فالوجه ان له التخلف ليتشهد اذا لحقه في قيامه لانه حينئذ لم يحدث جلوسا فجعل بطلانها اذا لم يجلس امامه ممنوع كما أتى به الوالد رحمه الله تعالى اذ جلوسه للاستراحة هنا ليس بطلوب ولو انتصب معه فعادله لم يعد انه هو امامه مذهب الامة غير صحيحة أو ساء أو جهل فلا ينافيه في ذلك بل يظهر فاعلم لاله على انه عادسا هيا أو بنوى مفارقة وهو الاولى ولو قد فانتصب امامه ثم عاد لزم المأموم القيام فورا لانه توجه عليه بانقصاب امامه وفراقه هنا أولى أيضا (وللاماموم) اذا انتصب وحده ناسيا (العود لمتابعة امامه في الاصح) اعذره اذا لمتابعة فرض فرجوعه الى فرض لا الى سنة والثاني ليس له العود بل ينظر امامه قائما لتلبسه بفرض وليس فيما فعله الا التقدم على الامام بركن (قات الاصح وجوبه) أي العود (والله أعلم) لان متابعة الامام واجبة وهي آكد مما ذكره من قلبه بفرض فان لم يعد ولم ينو المفارقة بطلت صلاته وما ذكرناه من التفصيل بين العمدة والهو ويجرى فيما لو سبق امامه الى السجود وترك القنوت كما أتى به الوالد رحمه الله تعالى فتدق في الروضة كاصلها وترك القنوت يقاس بما ذكرناه في التثنية والاثبات والحواهر نحو هو ويؤخذ منه ان المأموم ان ترك القنوت ناسيا وجب عليه العود لمتابعة امامه أو عامدا نيب ولا يرد

فيجب عليه العود لامامه ان سجد قبله ناسيا فان لم يعد بطلت صلاته ان كان عامدا عالما وعليه فلا ساجدة لقوله الا أتى عليه ويؤخذ منه الخ الان يقال مراده انه مأخوذ من كلام الانوار والحواهر فكانه يمان استندوا له (قوله وجب عليه العود) ما أفاده هذا الكلام من وجوب العود اذا ترك الامام في القنوت وخرسا جدها هو الاية بذلك بل يجري فيما اذا تركه في اعتدال لا قنوت فيه وخرسا جدها هو كما وافق على ذلك طب ومرو وهو ظاهر اهـ سم على منهج (أقول) وقد يفرق بأنه فيما لو ترك في القنوت الامام مشغول بسنة تطلب موافقته فيها بخلاف الاعتدال الذي لا قنوت فيه فان الامام ليس مشغولا

فيه عباد كروز منه قصير فموجود المأموم قبله ليس فيه خش كسبقة وهو في القنوت غايته ان سبقة به بض ركن سهوا وفي
 حج الجزم بما استظهره ثم قال ويخص قولهم السابق بركن سهوا لا يضرب الركوع اه اي بخلاف السجود سهوا فيجب
 فيه العود (قوله وامتنع عليه نية المفارقة) اي مع استمراره في القيام بخلاف ما لو نوى المفارقة وعاد للعود فانه لا يمتنع وعبارة
 حج لو قام لزومه الجاهلون لا يقوم منه ولا يسقط عنه نية المفارقة وان جازت اه (قوله ولا كذلك في الصورة المذكورة) وهي
 ما لوطن المسبوق سلام امامه الخ (قوله بخارجه المفارقة هنا لذلك) وقد يقال ظنه سلام امامه ينزل فله منزلة فعل الساهي والعود
 واجب عليه فالمستلزمان على حد سواء الا في نية المفارقة مع استمراره في القيام على ما مر (قوله كما لو ركع) اي عامدا أو سهوا بالعدم
 فخر الخافقة (قوله وانما تخير) اي بين العود والانتظار (قوله حتى قام امامه) ٤٦٧ اي أو مجبدا من القنوت

ويذني انه لو لم يعلم حتى سجد
 امامه لا يعتد بتمام نيته قبل
 سجود الامام كما لا يعتد بقرائه
 ويحتمل الفرق بأن السجود شيء
 واحد والطعن في نية هينئله
 بخلاف القراءة فانها ركن (قوله
 ولوطن مصل فاء دا) اي أو
 مضطجعا (قوله فافتح القراءة)
 اي وان قلت كان نطق بيسم
 من بسم الله الرحمن الرحيم لأن
 افتتاح القراءة ينزل منزلة القيام
 ومفهوما انه لو أتى بالتعوذ
 مریدا القراءة لا يمتنع عليه العود
 (قوله جازله العود) اي وجاز
 عدمه وعليه فينبغي إعادة ما قرأه
 سبق اللسان على ما يفهمه قوله
 وسبق الخ وانه لا يطالب منه
 سجود السهو (قوله قبل استوائه
 معتدلا) اي بأن لم يصل لحد
 تجزئه فيه القنوت على ما مر (قوله

عليه ما لوطن المسبوق سلام امامه فقام حيث لزمه العود وامتنع عليه نية المفارقة لان
 المأموم هنا فعل فعلا لا امام ان يفعله ولا كذلك في الصورة المذكورة لانه بعد فراغ
 الصلاة بخارجه المفارقة هنا لذلك اما اذا تم الترك فلا يجب عليه العود بل يسن له كماله
 ركع مثلاً قبل سلامه لان له قصدا صحيحا بانتقاله من واجب لله فاعتد به فعله وخير بينهما
 بخلاف الساهي فكأنه لم يفعل شيئا ولزمه العود ليعظم اجره والامام اذا قنوت على نفسه
 تلك السنة بتمعه فلا يلزمه العود اليها وانما تخير من ركع مثلاً قبل سلامه سهوا بالعدم
 فخش الخافقة فيه بخلافه هنا ولو لم يعلم الساهي حتى قام امامه لم يعد ولم يجب ما قرأ قبل
 قيامه كماله لوطن مسبوق سلامه فقام لم عليه فانه لا يترك ما فعله قبل سلامه ولوطن مصل
 قاعدا انه تشهد التشهد الاول ففتح القراءة للثالثة امتنع عوده الى قراءة التشهد وان
 سبقة اسائه بالقراءة وهذا كراهه لم يشهد جازله العود الى قراءة التشهد لان تعدد
 القراءة كتعدد القيام وسبق اللسان اليها غير معتد به (ولو تذكرك) المصلي اماما أو منفردا
 التشهد الاول (قبل انتصابه) اي قبل استوائه معتدلا (عاد) ندبا (للتشهد) الذي نسبه
 لعدم تلبسه بفرض (ويسجد) للسهو (ان كان صار الى القيام اقرب) منه الى السجود
 لانه فعل فعلا تبطل بعده وعلم تخريجه بخلاف ما اذا كان الى القعود اقرب أو على
 السواء فلا يسجد السهو لقوله ما فعله حينئذ كما صحح ذلك في الشرحين وهو المعتمد وان
 صحح في التحقيق عدم السجود مطلقا وقال في المجموع انه الاصح عند الجمهور واطلوا في
 صحيح القنينة تصحيحه قال الاستوى وبه القنوي وعلى الاول السجود للهنوض مع العود
 لان تعدد ما يبطل للهنوض فقط خلا لا لا تنوي حيث ذهب الى انه للهنوض لا للعود
 لانه مأمور به لا يقال لو قام امامه الى خامسة ناسيا ففارقة المأموم بعد بلوغه حد الركعتين

كما صحح ذلك في الشرحين) اي ذلك التنبه بل بين ان يصير الى القيام اقرب وبين خلافه * (فرع) * نوى ركعتين تطوعا وأطلق
 في نية التطوع فصل ركعة ثم قام الى الثانية فصار الى القيام اقرب نوى الاقتصار على ركعة فرجع الى التهود وشبهه
 يسن له سجود السهو لاجل هذه الزيادة الوجه انه يسن لان هذه الزيادة لو تعدد ما بان اراد زيادتها فقط بطلت صلاته وقال مر
 بالذهن على البدنية جوابا لسأله عن ذلك لا بسجود فليست تأمل اه سم على منهج (أقول) والاقرب ما قاله مر وجهه ان
 الزيادة حين فعلها كانت مطلوبة منه والتارك انما عرض له بعد نية الاقتصار على ركعة وبشبهه ما يأتي للشارح بعد قول
 المصنف وسجودا - هو الخ من انه لو نوى السجود ثم عن له الاقتصار على سجدة جاز ولا تنضم تلك السجدة لانه لم يتمدها يعني
 بل كانت مطلوبة منه (قوله انه للهنوض) يفادته انه لو قصد الهنوض وحده من غير عود البطلان على ما قاله الاستوى

(قوله اى بقصد تركه) خرج ما لو نض لا بقصد ذلك بل لينض قليلا ويعود فانه تبطل صلاته لزيادته ما ليس من أفعاله (قوله أو
 اى ما على السواء) ويكنى في ذلك غلبة الظن ولا سجود عليه لقلة ما فعله (قوله وعلى مقابلة المذكور عن الاكثرين) هو قوله وقال
 في المجموع الخ (قوله أو قبله عاد) اى سواء باغ - حد الرا كع - أو لا كما يأتى في قوله وقول الخ (قوله لم يكمل وضع أعضائه) شغل ما لو
 وضع جبهته دون يديه مثلا فيعود دخلا فلما يأتى عن ظاهر عبارة الروض (قوله اى جازله العود) قضية التعبير بالجواز عدم
 استحبابه وقياس ما مر من استحباب العود لا تشهد حيث ذكره قبل اتصابه استحبابه هنا يجمع ان كان لم يتلبس بقرض (قوله
 بخلاف ما إذا لم يبلغه الخ) اى بأن الخفى ٤٦٨ الى حد لا تنال راحته ركبتة وان كان الى الركوع أقرب منه الى القيام

مجدد مع ان هذا قيام لا عود فيه لانا نقول عدمه هذا القيام وحده غير مبطل بخلاف ما قاله
 فانه وحده مبطل (ولو نض) من ذكر عن التشهد الاول (عمدا) اى بقصد تركه وهذا
 قسم قوله أو لا ولو نضى التشهد الاول (فعاد) له عمدا (بطلت) صلاته بتعمده ذلك (ان كان
 الى القيام أقرب) من القعود لزيادته ما غيرة نظمها بخلاف ما إذا كان الى القعود أقرب
 أو الى ما على السواء وهذا مبني على ما قبله فعلى مقابلة المذكور عن الاكثرين لا بطلان
 مطلقا وتقدم ان المعقد خلافه (ولو نضى) امام أو منفرد (فتونا فذكره في سجوده لم يعد له)
 اتلبس بقرض فان عاد له عامدا عالما بتعريضه بطلت صلاته (أو) ذكره (قبله) اى قبل تمام
 سجوده بان لم يكمل وضع أعضائه السبعة (عاد) اى جازله العود لانه لم يتلبس بقرض وان
 دل ظاهر عبارة الروض على امتناع العود بدو وضع الجبهة فقط (ويسجد للسهو وان باغ)
 هو به (حد الرا كع) اى أقله لتغييره نظمها بزيادة ركوع - هو واتبطل بتعمده بخلاف
 ما إذا لم يبلغه نظيره ما مر في التشهد ويجرى في المأموم هنا جميع ما مر فيه ثم بقضية يله حرفا
 بحرف وكذا في غيره الجاهل أو الغامى ما مر ثم أيضا نم يجوز للمأموم التخلف هنا للقنوت
 ان لم يسبق بركنين فعليه كإسبأى في فصل متابعه الامام لانه ادام ما كان فيه لم تحصل
 مخالفة فاحشة وقول المصنف ان باغ قيد في السجود للسهو خاصة لافى العود وان كانت
 عمارته قد تفهم عوده له - ما (ولو شك) فصل (في ترك بعض) من الابعاض السابقة معين
 كقنوت (سجد) اذا اصل عدم فعله بخلاف ما لو شك في ترك بعض مهمم أو فى انه سهو أم لا
 أو علم ترك مسنون واحتمل كونه بعض العدم يتقن مقتضىه مع ضعف المهمم بالايجاب وما
 يقرر - لم ان لا تقيد بالمعين معنى خلافا لمن زعم خلافه كالزركشى والاذرى جعل المهمم
 كالعين (أو) في (ارتكاب نهي) اى منهى عنه يجبر بالسجود (فلا) يسجد لان الاصل

فلا يسجد لانه ما فعله وان خرج
 به عن معنى القيام الذى تجزئه
 فيه القراءة (قوله قد تفهم
 عوده) اى التقييد (قوله معين
 كقنوت) ظاهره ان الشك في
 بعضه بعد الفراغ منه لا يضر
 وهو ظاهر قياسا على ما تقدم
 في قراءة الفاتحة من انه لو شك
 فيها وجب اعادة أوفى بعضها
 بعد فراغها لم تجب لكثرة كلماتها
 وهذا موجود به منه في القنوت
 ويؤيد ما ذكرناه في عدم ترك
 المأمورات ذكر ان ترك بعض
 القنوت ولو بكلمة ككله واقتصر
 هنا على الشك في القنوت ولم
 يتعرض للشك في بعضه (قوله
 بخلاف ما لو شك في ترك بعض
 مهمم) ان أراد بالشك في ترك
 بعض مهمم انه تردد هل ترك بعضا
 أو مندوبا في الجملة فعدم السجود

مسلم وان أراد بذلك انه تردد هل المتروك الصلاة على النبي أو على الآل في القنوت مثلا فالوجه السجود وسأى وكذا عدم
 ان أراد انه تردد أترك شأنا من الابعاض أو لا بل أتى بجميعها فالوجه الذى لا يتبعه غيره هو السجود وكلام الروضة وغيرها ظاهرا
 فيه كما بينا في محل آخر فالوجه حل كلامه على الأول اسكنه حينئذ ربما يتقدم قوله بخلاف الشك في ترك مندوب في الجملة انه
 سم على منهج لكن نقل عن الشارح عدم السجود فيما لو شك هل أتى بجميع الابعاض أو ترك منها شيئا وعبارة قوله في ترك بعض
 مهمم الخ كان شك هل أتى بجميع الابعاض أو لا بخلاف ما لو علم ترك بعض وشك هل هو قنوت مثلا أو تشهد أو لا فانه يسجد
 لانه في حكم المعين اه وهو معنى ما سأتى عن سم في قوله صورة هذا انه ان تحقق الخ وعليه فالتقيد بالمعين في محله (قوله
 خلافا لمن زعم خلافه) هذا الزعم هو الحق لمن أحسن التأمل وراجع فلينأمل ويراجع اه سم على منهج وجهه ما ذكره قبل
 من انه لو شك في انه هل أتى بجميع الابعاض أو ترك منها شيئا يسجد وانه لو علم انه ترك بعضا وشك في انه قنوت أو غيره يسجد

(قوله امترك القنوت او التشهد) صورة هذا انه تحقق تركه احدا الا من القنوت والتشهد ولا يدري عين المتروك منهما
وصورة ما سبق في ترك البعض الميم انه لم يتحقق الترك وانما شك هل اتي بجميع الابعاض وترك واحدا مهمما والفرق بين
الصورتين واضح لكنه قد يشبهه اه سم على منهج (أقول) واقرب تصاوير الصلاة القنوت وتشهد ان يصور بما لو احرم
بالوتر ثلاث ركعات على ثمة ان يأتي بتشهادين ثم شك في آخر الصلاة هل متروكة القنوت أو التشهد الاولي ويمكن تصويره أيضا
بما اذا صلى الصبح خلف مصلى الظهور وادرك معه ركعة ثم في آخر صلاته ٤٦٩ علم عليه مقتضى السجود وشك

في انه هل ترك القنوت في آخر
صلاته وان امامه ترك التشهد
الاول من صلاة نفسه (قوله اي
تردد في رابعة) قال الشيخ حمزة
قال الاستوى ينبغي ان يعلق
بذلك ما لو احرم بأربع فقام
شك واطلاق الحديث والمنهاج
يدلان على ذلك اه سم على
منهج ويمكن شمول المقوله بأن
يراد بالرباعية صلاة هي اربع
ركعات فرضا كانت او نفلا
(قوله عدد التواتر) يرد عليه ان
الذي قدمه ان الحبيب له سيدنا
ابوبكر وسيدنا عمر وهما اثنان
فقط واقل ما قيل فيه ان يزيد على
الاربع اللهم الا ان يقال لما
سكت بقبلة العصاة على ذلك
نسب اليهم كلهم (قوله رجع
لقولهم) اي وجوب (قوله فيكفي
بفعلهم فيما يظهر) جزم به حج
في نكره واعتقه شيخنا الزياتي
وقوله سم على منهج عن
الشارح وما نقله عن والده لا يتأني
اعقاده لثقة دعيه واستظهاره

عدم ارتكابه ولو علم سهوا وشك انه بالاول او بالثاني سجد كما لو علمه وشك ام تركه القنوت
أم ان تشهد (ولو سها) بما يقتضى سجوده (وشك) اي تردد (هل سجد) لا هو ولا وهل
سجد سجدتين أو واحدة (فليسجد) نكتين في الاولى واحدة في الثانية لان الاصل عدم
سجوده وجوبه على القاعدة المشهورة ان المشكوك فيه كالمعدوم (ولو شك) اي تردد
في رابعة (أصل ثلاثا ثم اربعاً في ركعة) لان الاصل عدم اتيانها بها ولا يرجع لظنه
ولا قول غيره أو فعله وان كان جمعا كثيرا أو ما راجعته صل الله عليه وسلم العصاة
وهو دالة الصلاة في خبر ذي البدين فليس من باب الرجوع الى قول غيره وانما هو محمول على
تذكرة بعد مراجعته أو انه سم بلغوا عدد التواتر بقرينة ما يأتي اذ محل عدم الرجوع الى
قول غيره ما لم يبلغوا عدد التواتر فان بلغوا عدده بحيث يحصل العلم الضروري بانه فعلها
رجع لقولهم لحصول اليقين له لان العمل بخلاف هذا العلم تلاعب كما ذكر ذلك الزركشي
وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى ويلحق بما ذكرنا لو صلى في جماعة وصلوا الى هذا
الحل فيكفي بفعلهم فيما يظهر لكن أفتى الوالد رحمه الله بخلافه ووجهه ان الفعل لا يدل
بوضعه (وسجد) لا هو غيره مسلم اذا شك أحدكم في صلاة فلم يدرك أصلي ثلاثا ثم اربعاً
فلا يطرح الشك وليبن على ما استيقن ثم يسجد سجدتين قبل ان يسلم فان كان صلى خسا
شفعن له صلاته وان كان صلى اتعاشا لاربع كانتا ترغيبا للشيطان ومعنى شفعن له صلاته
ردتم السجدتان مع الجلوس بينهما لاربع بغيره ما خلل الزيادة كالنقص لانهم ما
صبروا هاستا وقد أشار في الخبر الى ان سبب السجود هنا التردد في الزيادة لانهم ان كانت
واقعة فظاهر والا فوجود التردد يضعف النية ويحوج للجبر ولهذا يسجد وان زال تردده
قبل سلامه كما قال (والاصح انه يسجد وان زال شكه قبل سلامه) بان تذكر انها رابعة
لفعلها مع التردد والثاني لا يسجد اذا عبره بالتردد به زواله (وكذا حكم ما يصله مترددا
واحتمل كونه زائدا) فيسجد لتردده في زيادته وان زال شكه قبل سلامه (ولا يسجد لما
يجب بكل حال اذا زال شكه من الشك) في رابعة (في) الركعة (الثالثة) في نفس الامر
اذا فرض انه عند الشك جاهل بالثالثة (اثالثة هي أم رابعة فتذكر فيها) اي الثالثة

(قوله ترغيبا للشيطان) قضيه انه يقال في فعله رغم بالتشديد وفي المصباح رغم أنفه رغم من باب تعبه لغة
كناية عن الذل كأنه لصق بالرغام هو انا وبتعدي بالانف فيقال او غم الله أنفه ثم قال وهذا ترغيب له اي اذلال اه فلم يذ كر صيغة
من الفعل المضاعف مع ذكره صمد له لكن في القاموس رغم ترغيبا قال له رغم ارغما اه وعليه فيحمل ما في الحديث على انه
لخافته كأنه قال رغم ارغما (قوله ومعنى شفعن له صلاته) مثله في حج وأشار به الى دفع سؤال تقديرة كان الظاهر ان
يقال شفعن له صلاته لان الحدث عنه السجدتان وحاصل الجواب ان الضمير للسجدتين والجلوس بينهما وهي جمع

(قوله قبل قيامه للرابعة) يحمل ذلك ما نوهض عن الجلوس ولم يصل لحد تجزئ فيه القراءة ثم نذر كراهه لا يسجد وهو مشكل لأنه لو علم ان هذه رابعة وفعل ذلك عدل باطلت به صلاته وقد يقال مراده بقيل القيام ما قبل شروعه فيه بأن نذر كراهي السجود أو بعد دفعه منه وقبل النوهض عن الجلوس ثم رأيت قوله إلا في وقت مقتضى تعبيرهم الخ وفيه من الاشكال ما علمت (قوله وبما تقررو) اي من قوله في نفس الامر (قوله فوذي العبارة بين شي واحد) هما قول المصنف مثاله شك في الثالثة الخ وقول المعتض ولوشك في ركعة االثالثة هي (قوله لم يقع في باطل) ٤٧٠ اي المصلي بسببه وعمارة حج في مبطول ولعل المراد ان ما يأتي به عند الشك في

القائنة ليس باطلا لانه ان كانت القائنة عليه فظاهر والا فيقع له نغلا مطلقا وأيا ما كان فما أتى به صلاة صحيحة شرعا (قوله وقبل انتصابه) اي وصوله الى حد تجزئه فيه القراءة وان صار الى القيام اقرب منه الى القعود وقوله لم يسجد معقد (قوله وكذا قوله) اي الاسوى اي مردود (قوله بعد بلوغ حد الراكعين) اي من الامام (قوله فيما قاله الاسنوي) اي فيسجد ان صار الى القيام اقرب وظاهر كلامه اعتماده لكن تقدم له في بعض النسخ ما قد يخالفه (قوله ثم يسجد لله هو) قضيه انه لا بد من الجلوس قبل هويه للسجود ويحتمل ان يكفيه نزوله من القيام ساجدا لان التتمد بسجوده تقدم وجلسه للسلام يأتي به بعد سجود الهوه فلا معنى لتعين جلوسه قبل السجود (قوله أو بعده) قام سجد اي وان نذر كراهه الاول لان قيامه قبل التذكر فعل محتمل

قبل قيامه للرابعة انما االثالثة (لم يسجد) لان ما أتى به مع الشك لازم بكل تقدير وبما تقررو اندفع قول القائل بانه كان ينبغي ان يقول ولوشك في ركعة االثالثة هي والافقد فرضها ثالثة فكيف يشك انما ثالثة هي أم رابعة وقد اشار الشارح لذلك بقوله في الواقع فوذي العبارة بين شي واحد (أو) تذكر (في) الركعة (الرابعة) في نفس الامر المأتي بها ان ما قبلها ثالثة مع احتمال انها خامسة ثم زال تردده في الرابعة انما رابعة (سجد) لتردده حال القيام اليها في زيادتها المحتملة فقد أتى برأيه على تقدير دون تقدير وانما كان التردد في زيادتها مقتضى السجود لانها ان كانت زائدة فظاهر والافتروءه أضعف الشبهة وأوجب الجبر ولا يرد عليه ما لو شك في قضاء قائنة كانت عليه حيث تأمره بقضائها ولا يسجد عليه وان كان مترددا في انها عليه لان التردد ثم لم يقع في باطل بخلافه هنا ولان السجود انما يكون للتردد الطارئ في الصلاة لا للسابق عليها ومقتضى تعبيرهم بقيل القيام انه لو زال تردده بعد نيه وضه وقبل انتصابه لم يسجد اذ حقيقة القيام الانتصاب وما قبله انتقال لقيام قال الشيخ فنقول الاسنوي انهم اهملوه مردود وكذا قوله والقياض انه ان صار الى القيام اقرب سجد والا فلا لان صيرورته الى ما ذكر لا تقتضي السجود لان عدمه لا يبطل وانما يبطل عدمه مع عوده كما مر به على ذلك ابن العماد اه وما ذكره في الروضة من ان الامام لو قام لخامسة ناسيا فافرقه المأموم بعد بلوغ حد الراكعين يسجد لله هو وصرح أو كالصريح فيما قاله الاسنوي هذا وفيما صر في القيام عن التشهد الاول فلو نذر كراهه خامسة لزمه ان يجلس حالا ويشهد ان لم يكن تشهد والا فلا تزمه اعادته ثم يسجد لله هو ولوشك في تشهده أهو الاول أم الثاني فان زال شكه فيه لم يسجد لانه مطلوب بكل تقدير ولا نظر لتردده في كونه واجبا أو نهلا أو بعده وقد قام سجد لانه فعل زائد بتقدير (ولوشك بعد السلام) الذي لا يحصل به عود للصلاة (في تركه فرض) غير انية وتكبيره الاحرام (لم يؤثر) وان قصر الفصل (على المشهور) لان الظاهر مضيا على الصحة والاعصر على الناس خصوصا على ذوي الوسواس والثاني يؤثر لان الاصل عدم فعله فينبغي على اليقين

للزيادة ثم بعد نذر كراهه ان كان الاول وجب استمراره قائما وان كان الاخير وجب الجلوس فورا (قوله ولوشك بعد ويسجد السلام) خرج ما لو شك في السلام نفسه فيجب تداركه ما لم يأت بمبطل ولو بعد طول الفصل كما صر في قوله وقد لا يشرع الخ بعد قول المصنف وقد يشرع السجود كزيادة الخ (قوله الذي لا يحصل به عود للصلاة) اي لا يحصل العود معه للصلاة ان كان عامدا أو ناسيا ولم يرد السجود ولو قال الذي لا يحصل بعده عود الخ كان أولى بخلاف ما لو سلم ناسيا ان علمه سجودا سهوا فقام وشك بعد عودته وكالوشك قبل السلام (قوله والثاني يؤثر) واطاهر انه لا تنس مراعاة هذا القول لانها توقع في باطل وهو فعل ما يأتي به بعد السلام بتقدير كونه زائدا اخذ من قوله السابق ولا يرد عليه ما لو شك في قضاء قائنة كانت عليه حيث تأمره الخ

(قوله فيؤثر على المعقد) أي ولو كان طر والشك بعد طول الفصل من السلام (قوله ومنه ما لو شك) أي من الشك في النية وخرج به ما لو أحرم بفرض ثم ظن أنه في غيره فكمّل عليه ثم علم الحال لم يضربان ظن أن ما أحرم به نفل وعليه هذا مما يفرق فيه بين الظن والشك اهـ حج بالمعنى (قوله في غير الجمعة) ينبغي أن يلحق بها ما يشترط ٤٧١ فيه الجماعة كالمعادة والجموعة جمع

تقديم بالمطر بخلاف المندور فعلاها جماعة لأن الجماعة ليست شرطاً أصحها بل واجبة للوفاء بالنذر (قوله بعد فراغ الصوم) مفهومة أنه إذا شك قبل فراغه ضرر فيجب الإمسك وقضاؤه إن كان فرضاً (قوله لم تنعقد) أي ثانية (قوله قبل طول الفصل) أي عرفاً (قوله وإن بخلافه) غاية (قوله أو استدبر القبلة) أي أخرج من المسجد بخلاف ما لو وطئ نجاسة وينذر في هذه الأمور طهارة النجاسة باحتمالها في الصلاة في الجملة اهـ سم على حج نقلاً عن شرح الروض وقوله أو خرج من المسجد أي بفعل كثير أخذ ما يأتي في الوضوء ناسياً ثم تذكر (قوله وعندى لا تحسب) أي بل يجب العود للعود والغاء قيامه (قوله فيصح التحريم بها) أي الثانية (قوله فإذا انضم إليها) أي الزيادة للسلام وعبارة حج إليه أي الخروج وهي أولى (قوله خلافًا للزكشي) وعما يؤيد أشكال الزكشي أن سلامه حيث سهاه لغو فلم يخرج به من الصلاة وغاية ما فعله بعد حيث لم

ويستجد كما في صلب الصلاة أن لم يطل الفصل فإن طال استأنف أما الشك في النية وتكبيره الأحرام فيؤثر على المعقد بخلاف ما إن أطال في عدم الفرق لشكه في أصل الاعتقاد من غير أصل يعتمده ومنه ما لو شك أنوى فرضاً ثم نفل لا الشك في نية القدوة في غير الجمعة كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى وإنما لم يضرب الشك بعد فراغ الصوم في نيته لمشقة الإعادة فيه ولأنه أغتر فيها فيه ما لم يغتر فيها هنا وخرج بقوله بعد السلام ما قبله وقد علم مما مر أنه إن كان في ترك ركناً أي به أن بقي محلّه والأفبر كعة ويجعل السهو فيها الاحتمال الزيادة أو أضعف النية بالتردد في بطل ولو سلم وقد نسى ركناً فحرم باخرى فوراً لم تنعقد لبقائه في الأولى ثم إن ذكر قبل ما قبل الفصل بين السلام وتيقن التركيب على الأولى ولا تنظر تحريمه هنا بالثانية وإن تخلل كلام بسير أو استدبر القبلة أو بعد طوله استأنفها بالبطلان به مع السلام بينهما متى لم تحسب قراءته أن كان قد شرع في نفل فإن شرع في فرض حسبت لا اعتقاده فرضية ما قاله البيهقي في فتاويه ثم قال وهذا إذا قلنا أنه إذا نذر لا يجب العود والافلا تحسب وعندى لا تحسب اهـ وهو الوجه وخرج فوراً ما لو طال الفصل بين السلام وتحترم الثانية فيصح التحريم بها وقول القائل هنا بين السلام وتيقن التركيب وهم ولا يشك على ما تقرّر رآه لو شهد في الرابعة ثم قام لخاء سهواً كفاه بعد فراغها إن لم وان طال الفصل لكونه هنا في الصلاة لم تضرب زيادة ما هو من أفعالها سهواً وخرج منها بالسلام في ظنه فاذا انضم إليه ما طول الفصل ما رقا طعها أعمار بدا كما هي به خلافًا للزكشي في دعواه الاشكال وأفتى الوالد رحمه الله تعالى فيمن سلم من ركعتين من رباعية ناسياً أو صلى ركعتين فلا ثم نذر كوجب استأنفها لأنه إن أحرم بالنذر قبل طول الفصل فتحريمه به لم ينعقد ولا على يبقى الأولى ما طول الفصل بالركعتين أو بعد طوله بطلت وخرج بفرض أي ركن الشرط فيؤثر كما جزم به في موضع في المجموع في آخر باب الشك في نجاسة الماء فارتأى أن الشك في الركن يكثر بخلافه في الطهروا بأن الشك في الركن حصل بعد تيقن الاعتقاد والاصل الاستقرار على الصحة بخلافه في الطهروا أنه شك في الاعتقاد والاصل عدمه قال وقد صرح الشيخ أبو حامد والمحاملي وسائر الأصحاب بمعنى ما قلته فقالوا إذا جدد الوضوء ثم صلى ثم تيقن أنه ترك مسح رأسه من أحد الوضوءين لزمه إعادة الصلاة لجواز كونه ترك المسح من الأول ولم يقولوا أنه شك بعد الصلاة انتهى قال الشيخ وما فرّق به من قدح لكن مقتضى كلام كثير أن الشرط كالركن لأنه أدى العبادة

يأتى بطلان كالكسوت الطويل وهي لا تبطل به فتأمل (قوله أطول الفصل) قد يؤخذ منه أن الركعتين يحصل بهما طول الفصل وينبغي أن يعتبر ذلك بالوسط المعتدل لأنه المحمول عليه غالباً عند الإطلاق (قوله كما جزم به) ضيف (قوله من الأول) أي والمسح في الوضوء المجتهد لا يقوم مقام المسح في الوضوء الأول (قوله وما فرّق به من قدح) أي قوى (قوله إن الشرط كالركن) ومنه ما لو شك بعد السلام في نية الوضوء فلا تلزمه الإعادة بخلاف شك في نية الطهارة قبل الصلاة فإنه يؤثر خلافه بعض

المتأخرين اه زيادى وبقي مالوشك في نية الطهارة في اثناء صلاته بل اوفى الطهارة نفسه او يذبحى أن يقال بالضرر وجب الاستئناف ان طال تردده ٤٧٢ ثم رأيت في سم على جملة التصريح بذلك وعبارته في اثناء كلام نصها وأقول

في الظاهر فلا يؤثر فيه الشك الطارئ بعد الحكم بالصحة وهو المقدم ونقله في المجموع بالنسبة للطهر في باب مسح الخف عن جمع وهو الموافق لما نقله هو عن القائلين به عن النص انه لو شك بعد طواف نكح هل طاف متطهرا أم لا لا يلزمه إعادة الطواف وقد نقل عن الشيخ ابي حامد جواز دخول الصلاة بطهر ثم بكوك فيه وظاهر أن صورته ان يتركه تطهرا قبل شكه والا فلا تنعقد ودعوى ان الشك في الشرط يسبب لزوم الشك في الانعقاد يردها كلامهم المذكور لانهم اذا جاوزوا له الدخول في مع الشك كما علمت فالولى أن لا يؤثر طرره على فراغها فعمل أنهم لا يلتفتون لهذا الشك عملا بالصالح الاستصحاب وانما وجبت الاعادة فيما لو توضحا ثم جددت صلى ثم تيقن ترك مسح من احد الوضوءين لانه لم يتيقن صحة وضوئه الاول حتى يستصحب فالاعادة هنا مستندة لتيقن تركه لا لشك فليست مما نحن فيه (وسهوه) اى مقتضى سهو المأموم (حال قدوته) ولو حكمية كما بانى اول صلاة الخوف وكفى المزحوم (بجمله امامه) المتطهر كما يتحمل عنه الفاتحة وغيرها فلا يحمل الامام المحدث شيئا من ذلك لعدم صلاحته للحمل بدليل ما لو ادركه كما فاته لا يدرك الركعة وانما اثيب المصلى خلفه على الجماعة لوجود صورته لانه يفتقر في الفضائل ما لا يفتقر في غيرها وخرج بحال القدوة بعدها وسبأنى وسهوه قبلها كالمسح وهو منقرد ثم اقتدى به فلا يتحمل على الصحيح وان اقتضى كلامها في باب صلاة الخوف ترجيح تحمله لعدم اقتدائه به حال سهوه وانما لحقه سهواً قبل اقتدائه به لانه عهد تعدى الخلل من صلاة الامام الى صلاة المأموم دون عكسه والاصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لم الامام ضامن رواه ابوداود وصححه ابن حبان قال الماردي يري بالضمان والله أعلم انه يتحمل سهو المأموم ولان معاوية شتم العاطس خلف النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسجد ولا امره صلى الله عليه وسلم بالسجود (فلوطن سلامه) اى الامام (فسلم) المأموم (فبان خلفه) اى خلاف ما ظنه (سلم معه) اى بعده كما علم مما مر انه الاول اذ سلامه قبل سلام امامه ممنوع (ولا يسجد) لسهو حال الندوة فيتحمله الامام (ولو ذكر) المأموم (في تشهده) أو قبله أو بعده (ترك ركن غير) سجدة من الاخيرة كما مر في الترتيب وغير (النية والتسكيرة) للتحريم او شك فيه امتنع عليه تداركه مع بقاء القدوة لما فيه من ترك المتابعة الواجبة وقام بعد سلام امامه الى ركعته (الفاتحة بفوات الركن) كما علم مما مر (ولا يسجد) في التذكري لوقوع السهو حال القدوة بخلاف مالوشك في فعله بعد انقضاء القدوة فيتدارك ذلك ويسجد للسهو كما في التحقيق لانه فعل زائد على تقدير ولا يتحمله الامام كما مر وله مالوشك في ادراك ركوع الامام اوفى انه ادرك معه الصلاة كاملة او ناقصة ركعة اى بركة ويسجد فيها لوجود شكه المقتضى للسجود بعد القدوة أيضا اما النية وتكبيرة التحريم فتذكر ترك

الشك في الشرط في الصلاة مبطل ان طال اه (قوله فلا يؤثر فيه الشك الطارئ) مثل ذلك مالوشك بعد الفراغ من صلاته في ان امامه كان مأموماً أو اماماً فلا يضر وفي حج ما يخالفه ويوجه بأن الشك في ذلك يرجع للشك في أصل النية وهو موجب للاستئناف وعبارة متن الروض وشرحه في شك ولو بعد السلام كما صرح به في المجموع انه امام أو مأموم بطلت صلاته لشكه في أنه تابع أو متبوع فلو شك أحدهما وظن الآخر صححت للظان انه امام دون الآخر كما صرح به الاصل وهذا من المواضع التي فرقوا فيها بين الظن والشك اه (قوله وهو المعتقد) أى قوله ان الشرط كالركن الخ (قوله بجمله امامه) أى فيصير المأموم كأنه فعله حتى لا ينقص شيئاً من ثوابه (قوله وانما اثيب المصلى خلفه) اى خلف الامام المحدث الذي لم يعلم بحدوده وقت النية (قوله ولان معاوية) أى ابن الحكم كما تقدم عن شرح الروض (قوله شتم العاطس) اى جاهلاً بالحكم (قوله اذسلامه قبل) سلام امامه ممنوع (تعليل لقوله سلم معه) لان خصوص كونه بعده (قوله فيتحمله الامام) أى وان بطلت صلاته بعد سهو المأموم اه سم على حج (قوله مع بقاء القدوة) احتريزه عما لو نوى مفارقة

أحدهما (قوله اى بركة) اى وجوباً وسجداً يذبحا

(قوله او مضى معه ركن الخ) هو صادق باقل الاركان نحو اللهم صل على محمد وكن ركنه وهو ظاهر وبعض الركن صادق
 بالقول والقل وقيه كلام في شرح الارشاد الخ فراجع (قوله اي بعده) أي او معه كما يأتي (قوله بالشروع فيه) أي السلام
 (قوله لم تصح القدوة) أي وتنعقد فرادى (قوله ولو نطق) أي مأموم (قوله ولو لم يقل عليكم معجدة) أي لاننية الخروج يطل
 عدها في سجدها هو (قوله فاذا سلم امامه اعادها) أي الركعة ٤٧٣ (قوله وان شاء فارقه) قضيته امتناع

المفاوذة قبل الجلوس وقد تقدم
 عن حج خلافه (قوله فلو أتتها)
 أي الركعة (قوله ولحقه سهو
 امامه) ظاهره ولو اقتدى به بعد
 فعل الامام للسجود ويحتمل
 خلافه وهو الاقرب لان لم يبق في
 صلاة الامام خلل حين اقتدى به
 لكن في فتاوى الشارح انه
 سئل عما لو سجد للسهو فاقته
 به شخص قبل شروعه في السلام
 من الصلاة هل يسجد آخر صلاة
 نفسه للخلل المتطرق له من صلاة
 الامام أم لا فاجاب انه يندب له
 السجود آخر صلته لتطرق للخلل
 من صلاة امامه اهـ ويتأمل قوله
 لتطرق للخلل فان الخلل انجب قبل
 اقتدائه (قوله وان أحدث بعد
 ذلك) غاية لقوله المتطهر (قوله
 وان لم يعرف) غاية (قوله يسجد
 المأموم أخرى) أي ولو قبل سلام
 الامام لان غاية بتقدير أن يتذكر
 الامام انه لم يسجد يكون سببه
 بركن وهو لا يضر ويحتمل انه
 لا يأتي بالثانية الا بعد سلام الامام
 وان أدى الى تطويل الجلوس
 بين السجدين جلالا امام على أنه

أحدهما او شك فيه اوفى شرط من شروطه اذا طال او مضى معه ركن يقضي احادتها كما
 هي بعض ذلك (وسهوه) أي المأموم (بعد سلامه) أي الامام (لا يحمله) الامام لان قضاء
 القدوة مسبوقا كان او موافقا (فلو سلم المسبوق بسلام امامه) أي بعده ثم تذكر (بني)
 على صلته ان كان الفصل قصيرا (وسجد) لوقوع سهوه بعد انقضاء القدوة اما لو سلم معه
 فلا يسجد على احد احتمالين ذكرهما ابن الاستاذ واعقده الاذرى وواجههما السجود
 اضعف القدوة بالشروع فيه وان لم تنقطع حقيقة الا بتمام السلام ويؤيد ذلك ما ساقى انه
 لو اقتدى به بعد شروعه في السلام وقبل عليكم لم تصح القدوة على المعتمد ولو نطق بالسلام
 فقط ولم ينوبه الخروج من الصلاة ولم يقل عليكم فلا يسجد لعدم الخطاب والنية والسلام
 من أسماء الله تعالى فان نوبه الخروج من الصلاة ولو لم يقل عليكم معجدة كما قال الاستاذ
 انه القياس ولو نطق مسبوق بركة سلام امامه فقام واتى بركة قبل سلام امامه لم يعتد بها
 فله لوقوعه في غير محله فاذا سلم امامه اعادها ولا يسجد للسهو لبقائه حكم القدوة ولو علم في
 قيامه ان امامه لم يسلم لزمه الجلوس اذ قيامه غير معتد به فاذا اجلس ووحده لم يسلم فان شاء
 تنظر سلامه وان شاء فارقه فلو اتتهما جاحلا بالحال ولو بعد سلام الامام لم يحسب في سجدها
 لما هو ويسجد للسهو وللزيادة بعد سلام الامام (ويلحقه) أي المأموم (سهو امامه) المتطهر
 دون الحدث حال وقوع السهو منه وان أحدث بعد ذلك تطرق للخلل من صلاة امامه
 اصلاته وتحمل الامام عنه السهو (فان يسجد) امامه (لزمه متابعتها) وان لم يعرف انه سها
 جلاله على السهو حتى لو اقتصر على سجدة واحدة يسجد المأموم أخرى لاحتمال ترك الامام
 اهـ سهوا ولو ترك المأموم متابعتها عامدا اعلمنا بطلان صلته لها لثبوت حال القدوة بخلاف
 ما لو قام الامام الى خامسة ساهيا فانه يمنع على المأموم متابعتها ولا اعتبار باحتمال كونه
 قد ترك ركعا من ركعة ولو كان مسجوبا لان قيامه لخامسة غير معه وبخلاف مسجوده فانه
 معه ودلسه وامامه وهو مخير بين مفارقتها لم وحده وانتظاره على المعتمد لم معه وما
 ورد من متابعة العصابة المأمومين له صلى الله عليه وسلم في قيامه للخامسة في صلاة الظهر
 محمول على عدم تحقق زيادتها لان الزمن كان زمن وسعى يحتمل زيادة الصلاة ونقصانها
 ولهذا قالوا أريد في الصلاة رسول الله ولا يرد ما ساقى في الجمعة ان المسبوق لو رأى الامام
 يتشهد بنوى الجمعة لاحتمال نسيانه بعض اركانها فيأتي بركة لانه اغايتها به فيما يأتي اذا

٦٠ به ل قطع سجود السهو وهو بتقدير ذلك يكون سجود المأموم بعد سلام الامام (قوله ولو ترك
 المأموم متابعتها) أي بأن استمر في جلوسه حتى هوى الامام للسجدة الثانية اهـ حج بالمعنى ومحل ذلك حيث لم يقصد ابتداء عدم
 السجود أصلا ولا الاقبيل بمجرده هوى الامام للسجود بشروع المأموم في البطل (قوله لان قيامه) أي المأموم (قوله وهو مخير بين
 مفارقتها ليسم وحده) وهي أولى قياسا على ما مر فيما لو عاد الامام للوقوف بعد اتصافه

(قوله ما لم يتيقن) أي المأموم غلطه أي الامام (قوله كان كتب) أي الامام (قوله فلا اشكال حينئذ في تصوير ذلك) أي يتيقن غلط الامام (قوله مع وضوح حكمها) من انه يسجد لسجود الامام لانه فعل ما يطل عمده (قوله او معتقدا كونه بعد سلامه) بان كان مخالفا (قوله ما لترك) أي الامام (قوله فلو انفرد) أي المأموم (قوله يستقر على المأموم) ظاهره ولو لم يسجد فاعبادة حج تقبيل قضية كلامهم ان سجود السهو وبفعل الامام لم يستقر على المأموم وبصير كل ركن حتى لو سلم بعد سلام امامه ساهيا عنه لزمه ان يعود اليه ان قرب الفصل ٤٧٤ والاعاد صلاته كالوترك منها ركنا لا ينافي ذلك ما يأتي انه لو لم يعلم بسجود

امامه للتلاوة الا وقد فرغ منه لم يتابعه لانه ثم فاته محل بخلافه هنا اه (اقول) قضية هذا الفرق ان المسبوق لا يستقر عليه سجود السهو بفعل الامام لانه فاته محله بفراغ الامام منه لقوات المتابعة كما في سجود التلاوة ثم رأيت سم على حج صرح به وقوله بفعل الامام لم يستقر على المأموم هو مفروض فيما اذا سجد الامام قبل السلام فلو كان حقيقيا مثالا يرى السجود بعد السلام فسلم عامدا ثم سجد هل يستقر على المأموم بفعل الامام له او لا لانقطاع القدوة بالسلام فيصير كالو سلم الامام ولم يسجد فيسجد المأموم نذبا لجبر الخلل الواقع في صلته قال سم على حج الاقرب الثاني وهو ظاهر ويحل بما تقدمت الاشارة اليه بأنه بد سلام الامام انقطعت القدوة وصار المأموم منفردا فلم يبق بينه وبين الامام

علم ذلك كما افاده الواو الدرجة الله تعالى وهما لم يعلم ومحل لزوم المتابعة فيما ذكره المصنف ما لم يتيقن غلطه في سجوده فان يتيقن ذلك لم يتابعه كان كتب او اشار أو تكلم قليلا جاهلا وعذر او سلم عقب سجوده فقرأها واللسجود لبطء حركته أو لم يسجد بدجله له فآخبره ان سجوده لترك الجهر او السورة فلا اشكال حينئذ في تصوير ذلك وما استشكل به حكمه من ان من ظن سهوا فسجد فبان عدمه يسجد ثانيا السهو بالسجود فبقدر فرض عدم سهو الامام فسجوده وان لم يقض موافقة المأموم يقضى سجوده جوابه ان الكلام انما هو في انه لا يوافق في هذا السجود لانه غلط وما كونه يقضى سجوده للسهو بعدنية المفارقة أو سلام الامام لم يدرك آخر فتلك مسئلة اخرى ليس الكلام فيها مع وضوح حكمها وما استشكل به استثناءه من ان هذا الامام لم يسجد فكيف يستثنى من سهو الامام جوابه انه استثناء صورة (والا) أي وان لم يسجد امامه بان تركه متعمدا وساهيا او معتقدا كونه بعد سلامه (في سجود) المأموم بعد سلام امامه (على النص) لجبر الخلل الحاصل في صلته من صلاة امامه بخلاف ما لوترك التشهد الاول او سجدة التلاوة لا يأتي به ما المأموم لوقوعهما خلال الصلاة فلو انفرد به ما تخالف الامام واختلت المتابعة وما هنا انما يأتي به بعد سلام امامه كما تقرر وفي قول نخرج لا يسجد لانه لم يسجد وانما سم الامام وسجوده معه كان للمتابعة فاذا لم يسجد المتبوع فالتابع اولي وظاهر كلامهم ان سجود السهو بفعل الامام لم يستقر على المأموم وبصير كل ركن حتى لو سلم بعد سلام امامه ساهيا عنه لزمه ان يعود اليه ان قرب الفصل والاعاد صلته كالوترك ركنا منها ولو سجد الامام بعد فراغ المأموم الموافق أقل التشهد لزم المأموم موافقته في السجود ويندب له موافقته في السلام فيما ينظر وان اقتضى كلام بعضهم لزومه فيه أيضا لان المأموم التخلف بعد سلام الامام او قبل أقله تابعه حقا على ما اقتضاه كلام الخادم كالجهر ثم يتم تشهده كالوسجد للتلاوة وهو في الفاتحة وعليه فهل بعد السجود فيه احتمالا لان مقتضى كلام الزركشي في خاتمه اعادته ويوجه بأنه قياس ما تقرر في المسبوق وقد يوجه القول بعدم اعادته ويقرق بينه وبين

ارتباط حتى يستقر عليه بفعله وكتب على سم شيخنا العلامة الشوبري لوجه هذا التردد المسبوق
لانه بسلام الامام انقطعت القدوة فهو باق على سنيته ولا يستقر عليه بسجود الامام * (قائدة) * لو أخر الامام السلام بعد سجوده و قدسها المأموم عن سجوده ثم تذكره قبل سلام الامام فيظهر أنه يسجد ولا ينتظر سلام الامام كالوسبقة الامام باقل من ثلاثة أركان طريقه السهو عن متابعته فانه يفتي على نظم صلاة نفسه اه سم على حج (قوله لزمه ان يعود اليه) معتقد (قوله لان المأموم التخلف بعد سلام الامام) أي فلا يكون سجوده مع الامام مانعا له من الازكار المأثورة أو غيرها (قوله وعليه فهل بعد) أي المأموم

(قوله انه يجب عليه الخ) اي فلا يتابع الامام في السجود (قوله ثم يسجد للسهو) خلا فالج (اقول) والا قرب ما قاله حج وذلك لان الاصل وجوب متابعة الامام في فعله فلا يتر كها الاعراض ٤٧٥ اللهم الا ان يقال ان هذا كبطي القراءة

فيه ذرفي تحلفه لانما هو كما بعد ذلك في اتمام القامحة (قوله بعد سلام امامه) أي فاسبا ان عليه ما يقتضي السجود (قوله بل يسجد فيه مامنفردا) أي المأموم وهو ظاهر في الصورة الثانية اما في الاولى فلهل المراد انه يعتد بسجوده منفردا لظهور انه لا يطلب منه سجود بل لا يصح حيث يسجد قبل عود امامه (قوله حيث لم يوجد) أي من المأموم (قوله فان وجد) أي من المأموم (قوله ومن ثم لو اقتصر امامه) أي المسبوق وقوله لم يسجد أخرى أي لان سجوده هنا للمتابعة وقد زالت (قوله ويكون تارك الباقي) أي ثم لو عن له السجود للباقي لم يجز واذا فعله عامدا عالما بطلت صلاته لانه زيادة غير مشروعة افواته بتخصيص السجود الذي فعله بعض المقتضيات ولو نوى السجود لتركه التشهد الاول منه لا وترك الصورة فالظاهر ان صلاته تبطل لان السجود بلا سبب ممنوع وبنيمة ما ذكر شرك بين مانع وقتض فيغلب المانع وبقي ما لو قصد احدهما لا يعينه هل يضر ام لا فيه نظروا الا قرب الاول لان احدهما مصادق بما يشترع له

المسبوق بان الجلوس الاخير محل سجود السهو في الجملة كما صرحوا به في السورة قبل القامحة انه لا يسجدان قلها لان القيام محلها في الجملة هذا والذي أفنى به الوالدرج الله تعالى انه يجب عليه اتمام كلمات التشهد الواجبة ثم يسجد للسهو ولو تخلف المأموم بعد سلام امامه ليسجد فعاد الامام للسجود لم يتابعه سواء اسجد قبل عود امامه ام لا قطعته القدوة بسجوده في الاولى وباستمراره في الصلاة بعد سلام امامه في الثانية بل يسجد فيها منفردا بخلاف ما لو قام المسبوق لياقي بما عليه فالقياس كما قال الاسنوي لزوم العود للمتابعة والفرق ان قيامه لذلك واجب وتحلفه ليسجد مخير فيه وقد اختاره فاقطعت القدوة فلو سلم المأموم معه ناسيا فعدا الامام للسجود لزمه موافقته فيه او اقلته في السلام ناسيا فان تخلف عنه بطات صلاته حيث لم يجد ما يتأني في السجود فان وجد فلا كدته او نية اقامته وهو قاصر او بلوغ سفيته دارا قامته أو نحو ذلك وان سلم عدا فعاد الامام لم يوافقها لقطعه القدوة بسلامه عدا (ولو اقتدى مسبوق بمن سها بعد انقضاءه وكذا) لو اقتدى بمن سها (قبله في الاصح) وسجد الامام السهو (فما الصحيح) (انه) اي المسبوق (يسجد معه) للمتابعة ولا نظر الى ان موضعه آخر صلاته ومن ثم لو اقتصر امامه على سجدة لم يسجد أخرى بخلاف الموافق (ثم) يسجد أيضا (في آخر صلاته) لانه محل السهو الذي لحقه ومقابل الصحيح لا يسجد معه نظرا الى ان موضع السجود آخر الصلاة وفي قول في الاولى ووجه في الثانية يسجد معه متابعة ولا يسجد في آخر صلاة نفسه وهو المخرج السابق وفي وجه في الثانية هو مقابل الاصح انه لا يسجد معه ولا في آخر صلاة نفسه لانه لم يحضر السهو (فان لم يسجد الامام) فيها (سجد) ندبا للمسبوق المقتدى (آخر صلاة نفسه) فيها (على النص) لما صرح في الموافق ومقابل القول المخرج السابق (وسجود السهو وان كثر) السهو (سجدتان) ينصل بينهما بجملة لا تقتصر على الله عليه وسلم علم ما في قصة ذي اليمين مع تعدده فيها لانه سلم من ثنتين وتكلم ومشى والوجه جبر لكل ٢٠ ووقع منه ما لم يخصه ببعضه فيحصل ويكون تارك الباقي وما قاله الروائي من احتمال بطلان احدهما لانه غير مشروع الآن مدفوع بمنع ما عمل به اذ هو مشروع لكل على انفراده وانما غاية الامر انما اتد اخات فاذا نوى بعضهم اقل في بعض المشروع بخلاف ما لو اقتصر على سجدة واحدة فانما تبطل ان نوى الاقتصار عليها ابتداء فان عرض به فعلها لم يؤثر كما هو ظاهر لانها اقل وهو لا يصير واجبا بالشرع فيه وكونها تصير زيادة من جنس الصلاة وهي مبطله لمحله عند تعددها كما هو وهنا لم يتعمد كما قررناه وعلى هذا التفصيل يحمل ما نقل عن ابن الرفعة من اطلاق البطلان وعن القفال من اطلاق عدمه ولو احرم منفردا برباعية

السجود وما لا يشترع فلا يصح لترده في النية بينهما (قوله من احتمال بطلانها) أي الصلاة وقوله حينئذ أي حين لم يخصه ببعضه (قوله بخلاف ما لو اقتصر) أي المصلي (قوله كما قررناه) اي في قوله فان عرض به فعلها لم يؤثر (قوله ولو احرم منفردا) هي الصورة من جملة ما دخل تحت قوله وسجود السهو وان كثر سجدتان

(قوله ومنه وبأنه) كالأدوية
وقيل يقول فيها سجدة من لا يتم
ولا يسهو وهو لا يثنى بالخال لكن
انها لان تعدل لان الاثنى
حينئذ الاستغفار الخ اهـ حج وهو
يشيد أن الوجه استحباب سجدة
وجهي للذي الخ وظاهر أنه يقول
فيها وان تعدل الاثنى به
حينئذ الاستغفار كما مر (قوله
لا على المأموم) أي في سجود
السهم والتلاوة (قوله وهي) أي
نية سجود السهم (قوله التبريزي
يكسر أوله وسكون الموحدة
والتحبة وزاى نسبة الى تبريز بلد
بأذربيجان اهـ لب (قوله ومن
ادعى أن معنى النية) مراده حج
(قوله يكنى في هذه) أي نية سجود
التلاوة (قوله لما تقر من معناها)
أي النية في سجود التلاوة وقوله
المفارق لمعناها ثم أي النية في سجود
السهم (قوله فهو خطأ) جواب
قوله ومن ادعى الخ أي اذ يجب
التعرض لخصوص السهم والتلاوة
ولا يكنى مطلق السجود فيه ما
(قوله والوجه بطلانها) توجيه
للخطا ولا يظهر أن تكون مثله
مستقلة والاولى حينئذ ان يقول
لا وجه الخ (قوله ولا يضر الفصل
بينهما) أي السجود والسلام
(قوله لما صر في خبر مسلم) دليل
لكون السجود بين التشميد
والسلام (قوله واجابوا عن
سجوده بعده) أي السلام

واقي منها بر كعة وسها فيها ثم اقدى بمسافر قاصر فسها امامه ولم يسجد ثم أتى هو بالربعة
بعد سلام امامه فسها فيها كناه للجميع سجدة ثان وكيفية ما (كسجود الصلاة) في
واجباته ومنه وبأنه كوضع الجبهة والاعانة والنية والتعامل والتسكيس والافتراش في
الجلوس بينهم ما قال بعضهم يستحب ان يقول فيها ما سجدان من لا يتم ولا يسهو وهو لا يثنى
بالخال قال الزرعي انما ينبغي انما يتم اذ لم يتم ما يقتضي السجود فان تعدل فليس ذلك لا تقا
بالخال بل الاثنى الاستغفار وسكتوا عن الذكر بينهم والظاهر كما قاله الاذرى انه كالأدوية
بين سجدة صاب الصلاة فلو اخل بشرط من شروط السجدة أو الجلوس فظاهر أنه يأتي فيه
ما صر في السجدة من أنه ان نوى الاخلال به قبل فعله أو معه وفعله بطلت صلاته وان طرأ له
ثاء فعله الاخلال به وانه يتركه فوراً لم يطل وعلى هذا الاخير يحمل اطلاق الانوى
عدم البطلان ونوزع فيه بما يردده مما قررناه وقضية التشبيه عدم وجوب نية سجود
السهم وفيه نزاع كسجود التلاوة في الصلاة والمعقد كما أتقى به الوالد رحمه الله تعالى
وجوب النية في كل منهما أي على الامام والمنفرد فيما يظهر لا على المأموم وهي القصة
وظاهر انه لا تكبير فيها للتعريف بها وجوب نية سجود السهم وما ذكر في
كلامهم حتى في مختصر التبريزي وكلامهم كالصريح في وجوب النية فيه ما حقي في
المختصرات اذ قولهم سجدة السهم وسجدة التلاوة صريح في انه لا يتحقق كون السجود
لذلك الا بقصد منه وقد صرحوا بان نية الصلاة لا تشمل سجود التلاوة ودعوى تصريح
الاصحاب بعدم وجوب نية سجود السهم ممنوعة وامامنا ذكره ابن الرفعة من ان نية سجود
التلاوة في الصلاة لا تجب فضعيف الا ان يحمل النية فيه على التعريف ومن ادعى ان
معنى النية المنبذ وجوبها هذا قصده السجود عن خصوص السهم والنية وجوبها في
سجود التلاوة قصده عن اطلاق قصده يكنى في هذه دون تلك وانه يريد به ما على من نوههم
اتحاد النية التي هي مطلق القصد في البابين فاعترض الفرق بينهم ما بان الصواب وجوبها
فيها ما اذ لا يتصور الاعتداد بسجوده بلا قصد حال وقول ابن الرفعة لا تجب نية سجدة
التلاوة ضعيف الا ان يريد انه لا يجب فيها تحريم وليس كما زعم بل هو صحيح لما تقر من
معناها هنا المفارق لمعناها ثم قائل ذلك فانه هم فهو خطأ فاحش والوجه بطلانها
بالتألف بالنية فيها اذ لا ضرورة الى ذلك (والجديدان محله) أي سجود السهم وسواها كان
بزيادة ام نقص امهما (بين تشميده) وما يتبعه من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
وعلى آله ومن الاذكار بعدها (وسلامه) بان لا يفصل بينهما شيء من الصلاة وهو فائدة
تعبير كثير بتبديل ولا يضر طول الفصل بينهما بسكون طويلا كما أتقى به الوالد رحمه الله
تعالى لما صر في خبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم امر به قبل السلام مع الزيادة لقوله عقبه فان
كان صلى الله عليه وسلم لا يضر طول الفصل بينهما بسكون طويلا كما أتقى به الوالد رحمه الله
عليه وسلم ولانه لمصلحة الصلاة فكان قبل السلام كما لو نسي سجدة منها واجابوا عن سجوده

بعده في خبر ذي الدين بجملة على انه لم يكن عن قصد مع انه لم يرد لبيان حكم السجود
 والخلاف في الجواز لا في الفضيلة خلافا لما وردى ومن تبعه ومقابل الجديد قديمان
 أحدهما انه ان سها بقص سجد قبل السلام او بزيادة فيه بعد والثاني انه مخير بين
 التقديم والتأخير لثبوت الامر من وسياقي في الجمعة ان المستخلف ان عليه سجد سهو
 يسجد هو والمأمومون آخر صلاة الامام ثم يقوم هو لم عليه ويسجد آخر صلاة نفسه أيضا
 ولا يرد هذا ان سجوده في مسئلتنا لمحض المتابعة كما في المبوق ويظهر أنه لو سجد للسهو
 قبل صلاته على الآل ثم أتى بها بالمأثور حصل أصل سنة السجود وامتنع عليه اعادته ولو
 عاد اتشهده بعد فهل تبطل لاحدائه بل لو الانقطاع جلوس تشهد سجوده وليس في
 محله أولا الوجه عدم بطلان ما عدا ما عدا لان عدم ذلك التخلل انما هو مستحب
 لا واجب كما صرح به الجلال البلقيني وغيره وعلى الجديد (فان سلم عدا) بان علم حال سلامه
 ان عليه سجد سهو (فات) السجود وان قرب الفصل (في الاصح) قطعه له بسلامه (أو
 سهوا) اوجبه لانه عليه ثم علم فيما يظهر (وطال الفصل) عرفا (فات في الجديد) لتعذر
 البناء بالطول كالموشى على نجاسة او اتى بفعل او كلام كثير ومقابل الاصح لان قرب
 الفصل كالموسم ناسيا والقديم لا يقوت لانه جبر ان عبادة فيجوز ان يتراخى عنها كجبرانات
 الحج (والا) اي وان لم يطل الفصل (فلا) يقوت (على النص) لعذره ولانه صلى الله عليه
 وسلم صلى الظهر وخمسائين له فسجد للسهو بعد السلام متفق عليه وقيل يقوت لان
 السلام ركن وقع في محله فلا يعود الى سنة شرعت قبله ومحله ما لم يطرأ مانع بعد السلام
 والاحرم كان خرج وقت الجمعة أو عرض موجب الاتمام او رأى متيم الماء وانتهت مدة
 المسح أو أحدث وتظهر على قرب او شقي دائم الحدث أو تحزق الخف وما ذكره جمع
 متأخر وان من ذلك ما لو ضاق وقتها وعلو بها خراجا بعضهما عن وقتها امر دود بما تقدم
 من جواز المد حيث شرع فيها وفي الوقت ما يوسع جميعها وان لم يدرك فيه ركعة ولهذا
 صرح البخوي بانه لو كان لو اقتصر على الاركان ادرك ولو اتى بالسنة خرج بعضها اتى
 بالسنة وان لم يجبر بالسجود نعم لمعتن بالاول ان يقول هذه حصل فيها خروج بالتخلل صورة
 ولا ضرورة مع ضيق الوقت الى العود فيها لانه يشبهه انشاءها وان كان عائدا بالارادة ولا
 كذلك مسئلة المد لم يحصل فيها صورة خروج بحال فان قيل كيف يسن هذا مع قولهم
 المد خلاف الاولى قلنا يمكن الجمع بينهما بجملة هذا على ما اذا وقع ركعة وذلك على ما اذا
 لم يوقعا (واذا سجد) أي اراد السجود وان لم يشرع فيه بالفعل كما يشعر به كلام الامام
 والغزالي وغيرهما وافتى به الواجد رحمه الله تعالى (صار عائدا الى الصلاة في الاصح) من غير
 احرام اثنين عدم خروجه منها ولهذا قال في الخادم ان الصواب ان معنى قولهم صار عائدا
 للصلاة ان اثنين يعود عدم خروجه منها أصلا لانه يستحيل حقيقة الخروج منها ثم العود
 اليها وان سلامه وقع افو العذر بكونه لم يأت به الا نسبانه ما عليه من السهو وفيه عيده

(قوله على انه لم يكن عن قصد) أي السلام وبعبارة النص يعرى
 محمول على ان تأخير كان سهوا
 لا مقصودا أي واعاد السلام اه
 وقوله مع انه جواب ثان (قوله في
 مسئلتنا) هي قوله وسياقي في الجمعة
 ان المستخلف الخ (قوله قبل صلاته
 على الآل) خرج به ما لو اتى به قبل
 التشهد وفيه تفصيل وهو انه ان
 كان عامدا عالما بطلت صلاته
 والا فلا تبطل وان طال سجوده
 ويعيده بعد التشهد (قوله فهل
 تبطل) أي صلاته (قوله وليس في
 محله) يؤخذ منه انه لو جلس
 لتشهد في غير محله كان جلوس بعده
 الركعة الاولى بطلت صلاته
 وان لم يزد جلوسه على قدر جلوسه
 الاستراحة لانه يصدق عليه انه
 أحدث جلوس تشهد في غير محله
 ولا يشكل عليه قول حج انه انما
 يضر التشهد في غير موضعه اذا
 طال به الجلوس لجواز حمله على
 ما لو قصد بجلوسه الاستراحة
 واتفق انه اتى فيها بالتشهد لانه
 الآن لم يحدث جلوس تشهد في
 غير موضعه (قوله والاحرم) أي
 فلو فعل ذلك لم يصير عائدا به الى
 الصلاة (قوله كان خرج) مثال
 لقوله ما لم يطرأ المانع (قوله أن
 من ذلك) أي مما حرم فيه السجود
 للمانع (قوله نعم لمعتن بالاول) هو
 قوله ما لو ضاق وقتها

(قوله ويلزمه الظاهر بخروج وقت الجمعة) أي بعد العود فلا ينافي ما مر من حرمة السجود وعدم صبره عائد إلى الصلاة (قوله لم بعده) أي السجود ٤٧٨ * (باب يسجدات التلاوة) * (قوله بفتح الجيم) أي لأن السجدة على

وزن فعله وما كان كذلك من الاسماء يجمع على فعلات بفتح العين وما كان كذلك من الصفات يجمع على فعلات بالسكون (قوله فله الجنة) أي استحق دخولها لايمان بالله وطاعته (قوله كان يقرأ علينا القرآن) أي في غير الصلاة اخذ من قوله الآتي بعد قول المصنف قلت ويسن للسامع والله اعلم الخبر المار انه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في غير صلاة الخ (قوله كان يقرأ علينا القرآن) أي يقرؤه ونحن نسعده (قوله وانما لم تجب) أي سجدة التلاوة (قوله على المنبر) متعلق بقوله التصريح وفي شرح الروض توجيه العدم وجوبها عطفا على قصة زيد وقول عمر امرنا بالسجود يعني للتلاوة فمن سجد فقد أصاب ومن لم يسجد فلاثم عليه رواه البخاري اهـ وعليه فيجتمعا أنه قال ذلك على المنبر فيكون مرادا للشارح وانه لم يكن على المنبر حين قاله فتكون روايته أخرى (قوله بدليل ما قبل ذلك وما بعده) ولا يقوم الركوع مقامها كذا عبر بوابه وظاهره جواز وهو بعيد والقياس حرمة وقول الخطابي من أهمنا يقوم شاذ ولا اقتضاء فيه للجواز عند غيره

وجوبا وبطلان صلاة بخوضه ويلزمه الظاهر بخروج وقت الجمعة حيث خرج قبل تسليمه ثانيا والاقام بسجود موجب له ولما قدم ان سجود السهو وان تعدد سجدة مع انه قد يتعدد صورة لا حكم في صور منها المسبوق وخليفة الساهي وقد مر أنفا أشار إلى بعض الصور بقوله (ولو سها امام الجمعة) أو المصورة (وسجدوا) للسهو (فبان) بعد سجود السهو (فوتما) أي الجمعة أو موجب اتمام المصورة (أنما ظاهره وسجدوا) للسهو وثانيا آخر صلاتهم ليمان كون الاول ليس بأخر الصلاة وانه وقع لغوا (ولو ظن سهوا فسجد فبان عدمه) أي السهو (سجد في الاصح) لانه زاد سجدة في سهوا يبطل عدمه ولو سجد للسهو ثم سها بخوكلام لم يسجد ثانيا لانه لا يامن وقوع مثله فربما تسلسل أو سجد لمقتضى في ظنه فبان ان المقتضى غيره لم بعده لانخبار الخال به ولا عبرة بالظن البين خطؤه وضابط هذا ان السهو في سجود السهو لا يقتضى السجود كما مر والسهو به يقتضيه والثاني لان سجود السهو يجبر كل خلل في الصلاة فيجبر نفسه كما يجبر غيره ثم لما نهى الكلام على سجود السهو شرع يتكلم على سجود التلاوة فقال

* (باب) بالتعويذ *

(تسن مجدات) بفتح الجيم (التلاوة) للاجماع على طلبها والخبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم قال اذا قرأ ابن آدم السجدة فسجد اعتزل الشيطان يبكي يقول يا ويلتا أمر ابن آدم بالسجود فسجد فله الجنة وأمر بالسجود فعصيت في النار وخبر ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ علينا القرآن فاذا أمر بالسجدة كبر وسجد وسجدنا معه رواه ابو داود والحاكم وانما لم تجب عندنا لانه صلى الله عليه وسلم تركها في سجدة والتيمم متفق عليه وصح عن عمر رضي الله عنه التصريح بعدم وجوبها على المنبر وهذا منه في هذا الموطن العظيم مع سكون الصحابة دليل اجماعهم وما ذمه تعالى من لم يسجد بقوله واذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون فوارد في الكفار بدليل ما قبل ذلك وما بعده (وهي) أي سجدة التلاوة (في الجسد يد أربع عشرة) سجدة (منها سجدة) سورة (الحج) لما روى عن عمرو بن العاصي بسند حسن واسلامه انما كان بالمدينة قبل فتح مكة اقراني رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس عشرة سجدة في القرآن منها ثلاث في المفصل وفي الحج سجدة واحدة وعن أبي هريرة واسلامه سنة سبع انه سجد معه صلى الله عليه وسلم في الانشقاق واقرأ باسم ربك رواه مسلم وماروى عن ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم لم يسجد في شيء من المفصل منذ تحول المدينة أعجب عنه بأنه ناف وضعف على ان الترك انما ينافي الوجوب لا الندب وأخذ بظواهر القديم ومحال السجدة معروفة نعم الاصح ان آخر آياتها في الفصل

يؤمنون

كما هو ظاهر اهـ ج (قوله ناف وضعف) قال في شرح الروض وغيره صحيح ومثبت اهـ وقوله وغيره بالرفع أي غير الراوي لهذا الحديث صحيح ومثبت

(قوله يؤمرون) وقيل يستكبرون وفي الغل يعلنون واتصرله الاذرى ورد قول المجموع بانه باطل وفي ص واناب وقيل
 مآب وفي فصات يسأمون وقيل يعبدون وفي الانشقاق آخرها ٨١ حج (اقول) والاولى له في الانشقاق تاخير السجود الى
 آخرها وجمان الخلاف وسئل السيوطي هل يستحب عند كل محل سجدة عملا بالقولين فأجاب بقوله لم أقف على نقل في المسئلة
 والذي يظهر المنع لانه حينئذ أت بسجدة لم تشرع ٨١ سم على حج (قوله لا سجدة ص) يجوز قراءة ص بالاسكان وبالفتح
 وبالكسر بالتثوين وبه مع التثوين واذا كتبت في المصحف كتبت حرفا واحدا وما في غيره فثم من يكتبها باعتبار اسمها ثلاثة
 احرف ٨١ ابن عبد الحق ومثله في شرح الروض وقوله فثم من يكتبها الخ أى ومنهم من يكتبها حرفا

٤٧٩

واحد وهو الموجود في نسخ المتن
 (قوله ينوي بها سجود الشكر)
 قضيته انه لا بد له من
 ملاحظة كونها على قبول توبة
 داود وليس مراد ان رأيت في
 سم على منجى في اثناء عبارة ماضيه
 وهل يتعرض لكونه شكرا
 لقبول توبة داود عليه الصلاة
 والسلام أو يكفي مطلقا
 الشكر ارضى الثاني طب وور
 ٨١ بقى ما لو قال نويت السجود
 لقبول توبة داود هل يكفي أم لا
 فيه نظر والا قرب الاول لذكره
 السبب وبقى أيضا ما لو نوى الشكر
 والتلاوة أيضا خارج الصلاة
 وينبغي فيه الضرر لان سجود
 التلاوة ان لم يكن من السجودات
 المشروعة كان باطلا فاذا نوى
 التلاوة والشكر فقد نوى مبطلا
 وغيره فيغلب المبطل (قوله من
 خلاف الاولى) متعلق بتوبة

يؤمرون وفي الغل العظيم وفي فصات يسأمون وفي الانشقاق بسجدة ون ونص المصنف
 كماله على سجدة في الحج لخلاف ابي حنيفة في الثانية (لا) سجدة (ص) وهي عند قوله ون
 را كما واناب فليست من سجدة التلاوة لما روى عن ابن عباس ص ليست من عزائم
 السجود أى من متا كداته وقد تكتب ثلاثة أحرف الا في المصحف (بل هي) أى سجدة
 ص (سجدة شكر) لله تعالى ينوي بها سجود الشكر على توبة داود عليه الصلاة والسلام
 من خلاف الاولى الذي ارتكبه عملا لا يليق بكمال شأنه لوجوب عصمته كما ان الانبياء صلى
 الله وسلم عليهم عن وصية الذنب مطلقا وان وقع في كثير من التفاسير ما يوجب خلاف ذلك
 لعدم صحته بل لوصح كان تأويله واجبا لثبوت عصمتهم ووجوب اعتقاد نزاهتهم عن ذلك
 السفساف الذي لا يقع من اقل صالحى هذه الامة فكيف عن اصطفاهم الله لشبوة
 واهلهم لرسالته وجعلهم الواسطة بينه وبين خلقه وانما خص داود بذلك مع وقوع نظيره
 لا آدم واوب وغيرهما لانه لم يحك عن غيره انه اتى بممارته كسبه من الحزن والبكا حتى نبت
 من دموعه العشب والفاق المزجج ما لقيه فجوزى بامر هذه الامة بمعرفة قدره وعلى قرب
 وانه انعم عليه نعمة تستوجب دوام الشكر من العالم الى قيام الساعة والاصل في ذلك
 خبر ابي سعيد الخدرى خطيبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم ماقرأ ص فلما امر بالسجود
 نشرنا أي تهيمنا بالسجود فلما رأنا قال انما هي توبة نبي الله وليكن قد استعدتكم للسجود
 فنزل وسجد رواه ابوداود باسناد صحيح على شرط البخارى (تستحب في غير الصلاة) عند
 تلاوة آية التلاوة كما امر ولا ينافي قولنا ينوي بها سجدة الشكر قواهم سبب التلاوة لانها
 سبب لتذكري قبول تلك التوبة أى ولاجل ذلك لم ينظر هنا ما أتى في سجود الشكر من
 هجوم النعمة وغيره لانها متوسطة بين سجدة محض التلاوة وسجدة محض الشكر
 (وتحرم فيها) وتبطلها (في الاصح) وان انضم قصدا الشكر فمدا التلاوة كما هو ظاهر

(قوله الذي ارتكبه) أى من اضماره ان وزيره ان قتل تزوج بزوجه ٨١ حج (قوله ما يوجبهم خلاف ذلك) أى انه ارتكب أمرا
 محرما قوله امر المحرم ما لى وهو كان في قصص النعالى امره حين ارسل وزيره للقتال بتقديمه امام الجيش ليقبل (قوله السفساف)
 الردى من كل شئ والامر الحقير وفي الحديث ان الله تعالى يحب معالى الامور ويكره سفافها ويرى ويفض ٨١ مختار
 (قوله مع وقوع نظيره) أى من ارتكاب ما ينافي كمالهم فقدموا فقبل الله تعالى توبتهم (قوله لانه لم يحك عن غيره) أى ولانه وقع
 في قصته التنبه على سجوده بخلاف قصص غيره من الانبياء فانه لم يرد عنهم سجود عند حصول التوبة لهم (قوله ما لقيه)
 الاما جاء عن آدم لكنه مشوب بالحزن على فراق الجنة ٨١ حج (قوله نستوجب) أى تستدعى ثبوت الشكر الخ (قوله قصد
 التلاوة) أى وانما لم يضر قصد التفهيم مع القراءة مع ان فيه جمعا بين المبطل وغيره لان جنس القراءة مطلوب وقصد التفهيم =

طارئ بخلاف السجود بلا سبب فإنه غير مطلوب أصلا وهذه السجدة لما لم تستحب في الصلاة كانت كالتى بلا سبب (قوله لانه اذا اجتمع المبتطل) قضية هذا انه لو قصد التلاوة وحدها لا تبطل صلاته وليس مراد فان قصد التلاوة انما يكون مانعا للبطلان حيث كان من السجدة المشروعة وهو هنا ليس مشروعا وكل من قصد التلاوة والشكر مبطل فليتأمل (قوله وشمل ذلك) أى استحباب أى غير الصلاة (قوله وشمل اطلاقه الطواف) أى فيسجد فيه شكرا وكان الاولى تقديمه على قول المصنف وتحريم فيها الا ان يقال لما شبه الصلاة بما يتوهم أنه منها فأخره ليكون كالاستدراك بدفع ما يتوهم عما قبله (قوله وهو متجه) أى خلافا للحج حيث قال مانعه وبأى في الحج انه لا تفعل في الطواف لانه يشبه الصلاة المحرمة هي فيها لم تطلب فيما يشبهها وانما لم يحرم فيه مثلها لانه ليس ملحقا بها في كل أحكامها (قوله فان كان ناسيا) أى انه في صلاة محلى أقول ومعه ومعه انه لو نسي حرمة السجود ضرر وهو قياس ما تقدم للشارح من ان من تكلم في الصلاة لتسمانه حرمة الكلام فيها بطلت صلاته وقياس عدم الضرر فيها لو قام عن التشهد الاول سهوا وعاد لمجمله حرمة العود ونسيانه الحكم عدم الضرر فيجوز (قوله لاعتقاده) أى بان كان حنفيا (قوله وانتظاره افضل) أى ومع ذلك ٤٨٠ يسجد المأموم بعد سلام امامه كما يأتى ولعل الفرق بين هذا وبين ما تقدم

فيما لو نسي الامام التشهد وقام وانتصب معه المأموم ثم عاد وقعد المأموم للتشهد ناسيا وقام الامام ثم عاد حيث لا يجوز له موافقته ويخبر بين الانتظار والمفارقة وهي أولى ان هذا زمنه قصير وذلك زمنه طويل فيكون انتظاره هنا أولى تنزيلا من السجود لقصره بمزلة العدم فكان لا مخالفة وان فعل الامام هنا لكونه عن اعتقاد لا يحتمل الابطال عنده بخلافه ثم فان العود ان كان عمدا ابطال حتى عند الامام فكانت صلاته باطالة على احتمال

لانه اذا اجتمع المبتطل وغيره غالب المبتطل وشمل ذلك قارئها وسامعها ومستمعها وشمل اطلاقه الطواف وهو متجه والمخافة بالصلاة انما هو في بعض أحكامها ومحلى الحرمة والبطلان في حق العامد العالم فان كان ناسيا أو جاهلا فلا ويسجد له وهو ولو سجد لها امامه لاعتقاده ذلك لم يجز له متابعتها بل يخبر بين انتظاره ومفارقته وتحصل فضيلة الجماعة بكل منهما وانتظاره أفضل ولا ينافى ما قررنا من ان المبرة باعقاد المأموم لان محله فيها لا يرى المأموم جسده في الصلاة ومن ثم قالوا يجوز الاقتداء بمن يري القصر في إقامة لانها نحن لان جنس القصر جائز عندنا وبها يظهر ما في الروضة من عدم وجوب المفارقة وقولها انه لا يسجد أى بسبب انتظار امامه قائما وان سجد للسهو لاعتقاده ان امامه زاد في صلاته ما ليس منها ومقابل الاصح لاحترام فيها ولا تطالبه الله اقامتها بالتلاوة بخلاف غيرهما من سجود الشكر (ويسن) السجود (للقارئ) حيث كانت قراءته مشروعة ولو صيما أى عيضا فيظهر او امرأة يحضره رجل اجنبى اذ حرمة رفع صوتها بها عند خوف الفتنة انما هو لعارض لا لان قراءتها الان قراءتها مشروعة في الجملة او خطيبا أمكنه من غير كلفة على منبره واسفله ولم يطل النصب او صلى ان قرأ في قيام (والمسقع)

فطلبت المفارقة بخلافه هنا (قوله أى بسبب) خبر عن قوله وقولها والغرض منه الجواب عما اعترض به عليه من وهو ان ما فعله الامام يبطل عمده عند الشافعي فيسجد للسهو (قوله وان سجد للسهو) بقى ما لو نوى المفارقة قبل سجود امامه وينبغي ان يقال ان نوى المفارقة قبل خروجه عن مسمى القيام لم يسجد لان الامام لم يفعل ما يبطل عمده في زمن القدوة وان نواه بعد خروجه عن ذلك بأن كان الى الركوع اقرب أو باخ حذرا كعين مثلا يسجد فعل الامام ما يبطل عمده قبل المفارقة (قوله ولو صيما) لم يقل او كافر العدم تاتى السجود منه لكن ينبغي انه لو قرأ وهو كافر ثم أسلم عقب قراءته وتطهر فوراسن السجود في حقه (قوله أى عيضا) هذا تقييد انما يحتاج اليه في السجود من غير القارئ اما هو فعلم ان غير الميز لا يأتى منه سجود لعدم صحته منه (قوله أو أسأله) أى اذا لم يكن في النزول كلفة والاسن تركه كما أفاده كلامه في شرح الروض اهـ مع على منهج (قوله ان قرأ في قيام) أى بخلاف ما لو قرأ في الركوع او نحوه فلا يسجد اقرأته لعدم مشروعيةها ثم (قوله ويسن للقارئ والمستمع) أى ولو لبعض الآية كان سمع بعضها واشتغل بكلام عن استماع البعض الآخر ولكن سمع الباقي من غير قصد السماع وبقى ما لو اختلف اعتقاد القارئ والسامع وينبغي ان كلامهم ما يعمل باعقاد نفسه اذ لا ارتباط بينهما =

● (قاعدة) وقع السؤال في المدرس عما لو قرأ الميت آية سجدة هل يسجد السامع له ام لا ويمكن الجواب عنه بأن الظاهر الاول لان كرامات الاولياء لم تنقطع عنهم فلا مانع ان يقرأ الميت قراءة تامة حسنة ليتذمبها وان لم يكن مكافا فليس هو كالساحي والجناد ونحوهما واما لو مسح وقرأ آية سجدة فينبغي ان يقال ان كان الحاصل مسح صفة سجدة اقرأته لانه أدى حقيقته وان كان مسح ذات فلا لانه اما حيوان او جناد وكل منهما لا يسجد اقرأته (قوله لانه جلوس قصير) وعليه فلو تكرر سماعه لآية السجدة من قارئ أو أكثر احتل ان يسجد لما لا تقوت معه التحية ويترك لما زاد ويجعل تقديم السجود وان قامت به التحية وهو الاقرب أخذ من قوله فان اراد الاقتصار على احدهما فالسجود افضل (قوله وشمل ذلك ما لو كان القارئ كافرا) اي ولو جنباً معانداً لانه مكلف بالفروع ولا يعتد حرمة القراءة مع ما ذكرناه من على منهج تفلا عن المشرح ويغني ان مثله الجني فيسجد اقرأته ولو كان جنباً لاننا لعلم حرمة القراءة عليهم مع الجنابة وتقدير انهم مخاطبون بها فيجوز انهم لم يعلموا بالحكم فلا يتحقق النهي في حقهم وقال ابن حجر بعد قوله وكافرا في رضى اسلامه كما هو ظاهر (قوله ولا يسجد للقراءة جنب) اي لم يكلف اي فلو فعلها لا تنعقد اما الصبي فيسجد اقرأته ولو كان جنباً لعدم نهيه عن القراءة لاحقية ولا حكمة ومن ثم لم يمنعه ولبه منها فلو اغتسل الجنب غسل الاية بقوله به السامع ٤٨١ أو فعل ما يحصل الجنابة عند الشافعي دون غيره

فهو من قصد السماع والوجه في قارئ وسمع ومسح لها قبل صلاته التحية انه يسجد ثم يصلي لانه جلوس قصير له ذرفلا تقوت به فان اراد الاقتصار على احدهما فالسجود افضل للاختلاف في وجوبه وشمل ذلك ما لو كان القارئ كافرا او ملكا او جنبا كما قاله البلقي والزرکشي ولا يسجد للقراءة جنب وسكران وساه وناثم وما علم من الطيور كدرة ونحوها ولا للقراءة في جنازة او بغير العربية او في حضور كوع لعدم مشروعية بها وسواء أسجد القارئ ام لا وشمل كلامه ما لو قرأ آية بين يدي مدرس لفسر له معناها فيسجد لذلك كل من القارئ ومن سمعه لانها قراءة مشروعة بل هي اولى من قراءة الكافر لا يقال انه لم يقصد التلاوة فلا يسجد لها لاننا نقول بل قصد تلاوتها لتقرير معناها (وتسا كدله بسجود القارئ) للاتفاق على طلبها منه حينئذ واذا سجد معه في غير الصلاة فالاولى له عدم الاقتداء به فلو فعل كان جائزا كما اقتضاه كلام القاضي والبعثي (قلت ويسن للسامع)

وهو من قصد السماع والوجه في قارئ وسمع ومسح لها قبل صلاته التحية انه يسجد ثم يصلي لانه جلوس قصير له ذرفلا تقوت به فان اراد الاقتصار على احدهما فالسجود افضل للاختلاف في وجوبه وشمل ذلك ما لو كان القارئ كافرا او ملكا او جنبا كما قاله البلقي والزرکشي ولا يسجد للقراءة جنب وسكران وساه وناثم وما علم من الطيور كدرة ونحوها ولا للقراءة في جنازة او بغير العربية او في حضور كوع لعدم مشروعية بها وسواء أسجد القارئ ام لا وشمل كلامه ما لو قرأ آية بين يدي مدرس لفسر له معناها فيسجد لذلك كل من القارئ ومن سمعه لانها قراءة مشروعة بل هي اولى من قراءة الكافر لا يقال انه لم يقصد التلاوة فلا يسجد لها لاننا نقول بل قصد تلاوتها لتقرير معناها (وتسا كدله بسجود القارئ) للاتفاق على طلبها منه حينئذ واذا سجد معه في غير الصلاة فالاولى له عدم الاقتداء به فلو فعل كان جائزا كما اقتضاه كلام القاضي والبعثي (قلت ويسن للسامع)

٦١ ل به لم ينعدها حج وهو ظاهر اطلاق المشرح (قوله لعدم مشروعيةها) اي لان القراءة في نحو الر كوع مكروهة وهذا بخلاف ما لو قرأ في الثالثة والرابعة من الرباعية فانه يسجد لان قراءته فيها مشروعة لعدم النهي عن القراءة فيها وان لم تكن مطلوبة وفرق بين عدم الطلب وطلب عدم العمل في السامع والناثم الخ بعدم القصد (قوله لفسر له معناها) اي والقارئ على الشيخ لتصحيح قراءته والاخذ عنه حج (قوله فيسجد) خلافا للحج (قوله وتسا كدله) اي السجدة وقوله له أي للمسجع قال ابن قاسم على المنهج وينبغي كما يجنبه من انه لو سمع قراءة في السوق يسجد وان كرهت بان أهمل القارئ لان الكراهة لخارج لالذات القراءة وسئل من هل يسجد للسمع في الحمام قال نعم لان الكراهة اعراض وكذا السماع القراءة في الخلاء لذلك انتهى فليأتمل ويهتز ولو قرأ واحد بعض آية السجدة وآخر باقيها فهل يسن السجود للسمع فيه نظرا والميل لعدم السجود أكثر فاما المال له من وقوله فليأتمل له وجه الامر بالتأمل ان السجود لما ذكره كره على المنع منه لقراءة في الر كوع وفي صلاة الجنازة فان علة المنع ثم كراهة القراءة في نحو الر كوع وهي موجودة هنا (قوله لتقرير معناها) ويؤخذ من هذا ان مثله المستدل بالآية فيسجد وهو ظاهر لوجود هذه العلة في المستدل وفي كلام ابن قاسم على حج خلافه وفيه وقفة (قوله فالاولى له عدم الاقتداء) وهل يجوز للقارئ ان يقتدى فيها بالسامع فيه نظر ويظهر لي الجواز اه من على منهج ومع ذلك فالاولى عدم الاقتداء كعكسه لانه ليس مما تنشرع فيه الجماعة

(قوله من قراءة مشروعة) أي حيث اتحد القاري على ما هو (قوله للخبر المار) هو قوله كان يقرأ علينا الخ (قوله أو سورته الخ) أو اقتدى بالامام في صبح الجمعة ففرض السجود فقط أو سجد المألى لغير سجدة امامه كما يعلم مما سيذكره حرم وطلعت صلاته اهـ ج (قوله بقصد السجود) وتخرج بقصد السجود ما لو قرأ بقصد أداء سنة السورة بعد الفاتحة فيسجد وان علم قبل القراءة ان فيما يقرأه آية سجدة وأنه يطلب منه السجود اذا قرأها (قوله بطلت صلاته) أي بالسجود لا بمجرد القراءة لان الشروع فيها ليس شروعا في المبطل كما لو عزم ان يأتي بثلاثة أفعال متوالية لا تبطل صلاته الا بالشروع فيها (قوله ان كان عالما بالتحريم) أي اما الجاهل والناسي فلا ومنه ما لو اخطأ ظن غير يوم الجمعة يومها فقرأ فيه لم يقصد السجود * (قاعدة) * يتصور ان يسجد في الصلاة الواحدة بسبب سهو ثقتي عشرة سجدة وذلك فيمن اقتدى في رباعية بأربعة بأن اقتدى بالاول في التشهد الاخير ثم بالباقي في الركعة الاخيرة من صلاتهم ٤٨٢ ثم صلى الرابعة وحده وسها كل امام منهم فيسجد معه للسهو ثم انه سها

في ركعته الرابعة فيسجد للسهو وكل منهم خلفه ثم ظن انه سها في ركعته فسجد ثم تبين انه لم يسه فسجد ثانيا فله هذه ثلث عشرة سجدة انتهت حواشي الرمي الكبير (قوله وفي غير الصلاة لم يكره) أي بل هو مستحب (قوله والاصح انه تكرهه الصلاة) أي ولا تنقذ (قوله وقد جرى على كلام النووي) أي السابق في قوله فقد قال المصنف لو اراد ان يقرأ آية الخ من كراهتها فيما ذكر (قوله وقد سبق) أي وهو انه لا تنقض صلاته وبقى ما لو قرأ في وقت الكراهة ليسجد في غير وقت الكراهة هل يسقط له السجود ام لا فيه فطوروا الاقرب الاول لانه لم يقصد سجودا غير جائز وقد يؤخذ

لجميع الاتية من قراءة مشروعة وهو من لم يقصد السماع وتأنى به يسجد القاري لكن دون تأكدها للمستمع (والله اعلم) للخبر المار انه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في غير صلاة فيسجد ويسجدون معه حتى ما يجذب بعضهم موضعا لجهته ولو قرأ في الصلاة آية سجدة أو سورتها بقصد السجود في غير الم تنزل في صبح يوم الجمعة بطلت صلاته على العمدة ان كان عالما بالتحريم فقد قال المصنف لو اراد ان يقرأ آية أو آيتين فيها ما سجدة ليسجد فلم ارفعه كلاما لا يحتملنا وحكي ابن المنذر عن جماعة من السلف انهم كرهوه وعن أبي حنيفة وآخرين انه لا بأس به ومقتضى مذهبا انه ان كان في غير الوقت المنهي عن الصلاة فيه وفي غير الصلاة لم يكره وان كان في الصلاة في وقت كراهتها فله الوجهان فيمن دخل المسجد في هذه الاوقات لا لغرض صلاة سوى التلبية والاصح انه يكرهه الصلاة اهـ فافاد كلامه ان الكراهة للتحريم وان الصلاة تبطل بها ربه افي الوالدرجة الله تعالى تبعا للشيخ عز الدين بن عبد السلام لان الصلاة منهي عن زيادة سجدة فيها الا بالسجود اسبب كان الاوقات المكروهة منهي عن الصلاة فيها الاسباب فاقراءة بقصد السجود كتعاطي السبب باختياره في اوقات الكراهة لا يفعل الصلاة وقد جرى على كلام النووي جماعات منهم مختصر وكلامه وغيرهم وعبارة الانوار ولو اراد ان يقرأ آية أو سورة تضمن سجدة ليسجد فان لم يكن في الصلاة ولا في الاوقات المنية لم يكره وان كان فيها أو في احدهما فالحكم كالودخل في الاوقات المنية المسجد لا لغرض سوى التلبية وقد سبق انتهى وقضية كلام القاضي حسين جوازها وظاهر ان الكلام في قراءة غير الم في

ذلك من قوله لا لغرض سوى التلبية فانه حصر المنع فيما لو دخل في وقت الكراهة لخصوص التلبية (فرع) * نذر سجود التلاوة وطال الفصل بين القراءة والسجود هل يفوت ويأثم او يجب قضاءه ظهر على الفور ووافق مدر عليه انه يجب قضاءه فليراجع ذلك من باب النذر ونظيره ما لو نذر صلاة الكسوف هل يجب قضاؤها اهـ م على منتهج اقول قوله هل يجب الخ القياس كذلك وقد يفرق بأن هذا السبب اذا فات لا يقضى والقلب الى الفرق اميل لتصريحهم بأن ما شرع اسبب اذا فات لا يقضى وهذا منه (فرع) * لو نذر ان لا يقرأ الا متطهرا فهل ينقض ذلك النذر أو لا فيه نظر واظهار عدم الانعقاد لان حاصل صيغته نذر عدم القراءة اذا كان محذورا وليس عدمها قرينة حتى ينقض نذره ويتقبر انعقاده فهو لم يلتزم القراءة اذا كان متطهرا فبقراءته مع الحدث لم يفوت شيئا التزم فعله حتى يستتر في ذمته فيسحب له السجود اذا قرأ آية السجدة محذورا وكذا تنسب لمن سمعه

(قوله في انه صلى الله عليه وسلم) الاولى حذف في (قوله من التعليل) اي من قوله لان الصلاة منهى عن زيادة سجدة فيها
الا السجود لسبب الخ والنسب هو ورود السنة بها على انه قد يمنع قوله ولا بد من قصد السنة بأن المداوم على العمل يستلزم ولا يلزم
من العلم بذلك قصد الاداء عن السنة (قوله هر دود بها) اي من انه واد في الكفار (قوله اي كل منهما) هل معنى لا اعراب
لانه بعد جعل الواو بمعنى او لا يحتاج الى التاويل بكل (قوله فلا يستلزم السجود) اي لما يأتي من التعليل بقوله لثلاثة قطع الخ
وفي سم على منهج بخلاف ما لو كرر بدلا عن السورة فانه يسجد ٥١ ٤٨٣ (قوله العاجز عن الفاتحة) فبذلك لا يسهل الا انه

لا يجوز له ان يقرأ غيرها (قوله وقد
وجه) اي عدم استحباب السجود
المذكور (قوله ما لو سجد للقراءة
غيره) اي كل من الامام والمنفرد
(قوله وشمل ما لو تبين له حدث
امامه الخ) اي فانه لا يسجد ببل
وتجب عليه منية المفارقة فوراً
وقد مثل العلامة حج عن قول
الشخص معناه واطعنا غفر لك
رنا والبك المصير عند ترك
السجود لانية السجدة لحديث
او به زعن السجود كما جرت به
العادة عندنا هل يقوم الاتيان
بها مقام السجود كما قالوا بذلك
في داخل المسجد بغير وضوء انه
يقول سبحان الله والحمد لله
والاله الا الله والله اكبر الخ فانها
تعدل ركعتين كما نقله الشيخ زكريا
في شرح الروض عن الاحياء
فأجاب بقوله ان ذلك لا اصل له
فلا يقوم مقام السجدة بل يكره له
ذلك ان قصد القراءة ولا يتم
بها في الاحياء اما والا فلا يلزم
فيه شيء وانما قال الغزالي انه
يقال ان ذلك يعدل ركعتين في
الفضل وقال غيره ان ذلك روي عن

صحيح يوم الجمعة فقول الباقي ان ما ذكره النووي ممنوع فان السنة الثابتة في انه صلى الله
عليه وسلم كان يقرأ يوم الجمعة في الصبح في الركعة الاولى ثم تغزى فظهر منه انه عليه الصلاة
والسلام فعل ذلك عن قصد ولذلك استحب الشافعي ان يقرأ في الركعة الاولى من صحيح يوم
الجمعة السورة المذكورة ولا بد من قصد السنة وذلك يقتضي انه قرأ السجدة ليسجد فيها
هر دود بها من التعليل ووجود سببها اذا قصد فيها اتباع السنة في قراءتها في
الصلاة المخصوصة والسجود فيها وخرج بالسامع غيره وان علم برؤية السجود ومن زعم
دخوله في قوله واذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون مردود بما روينا لا يطلق عليه انه
قرئ عليه الا ان سمعه (فان قرأ في الصلاة) في محل قراءته وهو القيام او بدله ولو قيل
الفاتحة لانه محلها في الجملة (سجد الامام والمنفرد) الواو بمعنى او بديل افراده الضمير في
قوله لقراءته واختار التعبير به لانها في التقسيم كما هنا اجود من او اي كل منهما فيمنه
يقتضيه كل من قرأ وسجد فافراد به ما فيه والكسائي يقول حذف فاعل الاول
والبصريون يضمرونه والفاعل المضمر عندهم مفرد لا معنى لانه لو كان ضمير تنبيه لبرز
على رأيهم فيصبر وان قرأ ثم الافراد مع عوده على الاثنين وتأويل كل منهما كما تقدم
فالتكيب صحيح على مذهب البصريين كغيره من المذهبين قبله وليست صحته خاصة
بالمذهبين قبله نظرا الى عدم تنبيه الضمير للتاويل المذكور (اقرأه فقط) اي كل اقرأه
نفسه دون غيره واستغنى الامام من قرأ بدلا عن الفاتحة لعجزه عنها آية مسجدة فلا يستلزم
السجود ومثله الخائب الفاعل لظاهره والعاجز عن الفاتحة اذا قرأ بدلا آية مسجدة لثلاثة
يقطع القيام المقروض واعتقده اتباع السبكي ووجهه بأن ما لا بد منه لا يترك الا لما لا بد
منه انتهى وهذا هو الظاهر وان نظريه به بأن ذلك انما يأتي في القطع لاجنبى اما هو لما
هو من مصالح ما هو فيه فلا محذور فيه على انه كذلك لا يسمى قطعاً وقد يوجه ايضا بأن
البدل يعطى حكم سجدة فكما ان الاصل لا يسجد فيه فبدله كذلك كما افاده الواو والدرج الله
فهو الى وخرج بقوله اقرأه فقط ما لو سجد للقراءة غيره عامدا عما فانه بطل صلا لانه
(و) يسجد (المأموم لسجدة امامه) فتبطل بسجود لقراءة غير امامه مطلقاً من نفسه
او غيره وشمل ما لو تبين له حدث امامه عقب قراءته لها (فان يسجد امامه فكله) عنه

بعض السلف ومثل هذا الاجبة فيه يفرض صحته فكيف مع عدم صحته واما ثانياً فمثل ذلك لو صح عنه صلى الله عليه وسلم لم يكن
للقياس فيه مسأغ لان قيام لفظه مفصول مقام فعل فاضل محض فضل فاذا صح في صورة لم يحز قياس غيره عليهم في ذلك وأما
ثالثاً فلان الالفاظ التي ذكرها في التحفة فيها افضال وخصوصيات لا توجد في غيرها وهو يقتضي ان سبحان الله والحمد لله
الخ لا يقوم مقام السجود وان قيل به في التحفة لما ذكره

(قوله فان لم يعلم) اي المأموم وقوله حتى رفع راسه اي الامام (قوله وهي مفارقة بعذر) المتبادر من هذا انه اذا قرأ الامام آية السجدة وسجد ثم قام قبل سجود المأموم ومعه له قدرانه اذا فارقه بالنية سجدة لقراءة امامه وفيه نظر لانه بنية المفارقة صار منفردا وهو لا يسجد لغیر قرائته نفسه اللهم الا ان يقال ان المأموم قرأ آية ثم فارق أو يقال ان قراءة امامه نزلت منزلة قرائته هو ثم رأيت سم على حج صرح بالجواب الثاني حيث قال فان قات المأموم به - فراقه غاية انه منفرد والمنفرد لا يسجد لقراءة غيره قلت فرق بينه ما لان قراءة الامام تتعاقب بالمأموم ولذا يطلب منه الاصفاء لها فقام له (تنبيه) ان قيل لم اختصت هذه الاربع عشرة بالسجود عند هامع ذكر السجود والامر به صلى الله عليه وسلم في آيات أخر كما تخرج من قوله هل أنى قلنا لان ثلاث فيها مدح الساجدين صريحاً وضم غيرهم ٤٨٤ تلاويحاً وعكسه فيشرح انما السجود حيث قلنا المدح تارة والسلامة

من الذم أخرى وأما ما عداها فليس فيه ذلك بل نحو أمره صلى الله عليه وسلم بمجرد اذن غيره وهذا لا يدخل لثانيه فلم يطلب منا سجود عنه فتأمل سبباً وفيه ما يتضح لذلك وأما ما يتلون آيات الله أفا لا بل وهم يسجدون فهو ليس مما نحن فيه لانه مجرد ذكر فضل ان آمن من أهل الكتاب (قوله من السجود) اي من عدم قصد وذلك في غير الم تنزيل في صبح الجمعة دون غيرها وهذه ساقطة من بعض النسخ (قوله ومحله اذا قصر الفصل) اي اما اذا طال فلا يطلب تأخيرها بل يسجد وان أدى الى التشويش المذكور (قوله ويؤخذ من التعليل) هو قوله التلاويش الخ (قوله سجدة التلاوة) اي فلو نوى السجود وأطلق لم يصح (قوله ولا يسن له

(او انعكس) الحال بأن مجده هو دون امامه (بطلت صلاته) لوجود المخالفة الفاحشة فان لم يعلم حتى رفع رأسه من السجود انتظره وقبله هوى فاذا رفع رأسه قبل سجود رفع معه ولا يسجد الا ان نوى مفارقتها وهي مفارقة بعذر ولا يكره للامام قراءة آية سجدة على ما مر ولو في سرية نعم يستحب له تأخيرها في الصلاة السرية الى الفراغ منها التلاويش على المأمومين ومحله اذا قصر الفصل ويؤخذ من التعليل ان الجهرية كذلك اذا بعد بعض المأمومين عن امامه بحيث لا يسمع قراءته ولا يشاهد افعاله او اخفى جهراً او وجد حائل او صم أو نحوها وهو ظاهر من جهة المعنى ولو تركه الامام سن للمأموم بعد السلام ان قصر الفصل لما يأتي من قوائمه بطوله ولومع العذر لانها لا تقضى على الاصح وما صح عنه صلى الله عليه وسلم من انه يسجد في الظاهر والتلاوة يحتمل على انه كان يسمعهم - هم الآية احكاماً فله اسمعهم آيتهم مع قرائتهم فأمّن عليهم التشويش اوقه - بيان جواز ذلك ويكره للمنفرد والامام اصفاء لقراءة غيرهما (ومن يسجد) اي اراد أن يسجد (خارج الصلاة نوى) سجدة التلاوة وجوباً بالخبر انما الاعمال بالنيات ويستحب له التلخيص بها (وكبر للاحرام) كالصلاة (رافعا يديه) كرفعه في تحريمه بالصلاة ولا يسن له ان يقوم ليكبر من قيام لعدم ثبوت شي فيه (ثم كبر ندبا للهوى) للسجود (بالرفع) ليديه فان اقتصر على تكبيرة بطلت صلاته ما لم ينو التحريم وحده نظير ما يأتي (وسجد) سجدة (كسجدة الصلاة) في اركانها وشروطها وسننها (ورفع رأسه) مكبرا) وجلس (وسلم) من غير تشهد كتمائم الصلاة لعدم استحبابه (وتكبيرة الاحرام شرط) فيها (على الصحيح) اي لا بد منها لانها كالنية ركن وكثيرا ما يعبر المصنف بالشرط ويريد به ما قلناه والثاني انها سنة وصححه الغزالي (وكذا السلام) لا بد منه فيها (في الاظهر) قياسا على التحريم والثاني لا يشترط

ان يقوم الخ) اي فاذا قام كان مباحا على ما يقتضيه قوله لا يسن دون يسن ان لا يفعل (قوله فان اقتصر على كما تكبيرة بطلت صلاته) اي سجدة وعبر عنها بالصلاة تجوزا على ما مر في أول كتاب الصلاة ومعنى بطلت لم تنفعه لانها انما قدت ثم بطلت (قوله من غير تشهد) اي لا توقف صحته على التشهد وهذا لا يسن عدم سنه ولهذا قال بعد ولا يسن تشهد (قوله ما قلناه) اي من انها لا بد منها (قوله وكذا السلام الخ) قال الشيخ في شرح منجه بعد جلوسه وكتب عليه سم هل يجب هذا الجلوس لاجل السلام ولا حتى لو سلم بعد رفع رأسه بسيرا كفى مال مر الى الوجوب وطب الى خلافه انتهى اقول المتبادر ما قاله من قبول المشي (قوله ولا يسن تشهد) ليس في نسخ النهاية التي بأيدينا ولعله في نسخة التي كتب عليها كالتحفة اهـ صححه

(قوله ولا يسن تشهد) اى فلو اتي به لم يضر لان غايته انه طول الجلوس بعد الرفع من السجود وما اتي به من التشهد مجرد ذكر وهو لا يضر بل قضية كلامه عدم الكراهة (قوله وهو الاوجه) اى فلو خالفه وقام بطايع صلاته (قوله من قيام) تقديره على ما ذكر المتنفذ في السفر فانه يسلم من قيام الا ان يقال المسافر رخص له في جواز السلام من القيام لان الجلوس يفوت عليه مقصوده من السفر وليس للراكب ان يقوم ليسلم (قوله من اضطجاع) لا ينافي هذا ما مر عنه من وجوب الجلوس لانه انما اوردته عنه في مقابلة الاكتفاء بمجرد الرفع فكانه قال يجب الجلوس او بدله مما يجوز في النافلة (قوله ويستترط ان لا يطول فصل عرفا) وقياس ما تقدم في قوله واقتى الوالد في سلم ٤٨٥ من ركعتين من رباعية فاسيا وصلى ركعتين

فلا تزدك بوجوب استئنافها الخ من انه يحصل الطول بقدر ركعتين من الوسط المعتدل انه هنا كذلك (قوله كبر للهوى اليها) اى وينبغي للعائري ان يقف بعد آيتها وقفة لطيفة للفصل بينها وبين هوى السجود كما قيل به قبل هوى الركوع (قوله ويسن له ان يقرأ قبل ركوعه الخ) اى للفصل بين السجدة والركوع (قوله بان بلغ اقل الركوع) اى فان لم يبلغ اقل الركوع جاز السجود ومنه يعلم ان السجدة لا تقوت بقصد الاعراض وظاهره جواز ذلك وان صار الى الركوع اقرب وقد يتوقف فيه بانه يخرج بذلك عن معنى القياس فليجمع (قوله لم يجز لقوات محله) اى وهو هوى من قيام (قوله بجولة وقوته) قال في المختار الحول الخيلة وهو ايضا القوة انتهى وعليه فعمط القوة على الحول هنا عطف تفسير فكانه قال وصورة وقوته (قوله فتبارك الله احسن الخالقين)

كما لا يشترط ذلك اذا سجد في الصلاة وقضية كلام بعضهم انه لا يسلم من قيام وهو الاوجه اذ ليس لتاسلام تحلل من قيام الا في حق العاجز وصلاة الجنائز نعم يظهر جواز سلامه من اضطجاع قياسا على النافلة (وتشترط شروط الصلاة) كاستقبال واستروطة هارة ودخول وقت ويحصل بقراءة او سماع جميع آياتها كما مر فلو سجد قبل انتهائه بجوف واحد لم يصح والكف عن مفاسداتها ككل وكلام وفعل مبطل ويشترط ان لا يطول فصل عرفا بين آخر الآية والسجود كما مر لم مما ياتي (ومن سجد) اى اراد السجود (فيها) اى الصلاة (كبر للهوى اليها) (والرفع) منها نداء بولوى سجد التلاوة حقا من غير تلفظ ولا تكبير كما مر لاننية الصلاة لم تشهها وقوله والرفع من يد على المهر وصرح به فيه في غير الصلاة ويلزمه ان يقف قائما منها ثم يركع لان الهوى من القيام واجب ويسن له ان يقرأ قبل ركوعه في قيامه شيئا من القرآن ولو قرأ آيته فركع بان بلغ اقل الركوع ثم بدله السجود لم يجز لقوات محله او فجد ثم بدله العود قبل كماله جاز لانها نقل فلم يلزم بالشروع (ولا يرفع يديه) فيها (اقت ولا يجلس) نداء بعد ذلك (للاستراحة والله اعلم) اعدم ورود (ويقول) فيها مصلية الا لا (سجد وجهي للذي خلقه وصورة وشق سمعه وبصره بحوله وقوته) فتبارك الله احسن الخالقين وهذا افضل ما ورد فيها والدعاء فيها انما سبب الآية حسن (ولو كرر آية) فيها سجدة تلاثة خارج الصلاة اى اتي بها امرتين (في مجلسين سجد لكل) منها معهما السجدة دسببه بعد توفية الحكم الاول (وكذا المجلس في الاصح) والثاني فكيفه السجدة الاولى عن المرة الثانية كما لو كررها قبل ان يسجد الاولى فان لم يسجد للمرة الاولى كفاه عنها سجدة جزما ويظهر ان محله ان قصر الفصل بين الاولى والسجود واقتضى تعبيرهم بكفاه جواز تعددها وقول الجوهري تبعه لا يبي زرع لا يسجد الا واحدة يد بقولهم لو طاف اسبوع ولم يصل عقب كل سنة سن فضلا عن الجواز ان يواى ركعتها كما والاها فيقال بمنه هنا الا ان يفرق بالمساحة في سنة الطواف كما اعتقدها التأخير الكثير بخلاف ما هنا (وركعة كجلس) وان طالت (وركعتان كجلسين) وان قصر تأخر اللام فيسجد فيها ما ولو قرأ آية خارج الصلاة وسجد لها ثم أعادها في الصلاة

لم تقدم له ذكر الغاء في سجود الصلاة ثم رأيت في نسخة صحيحة حذف الغاء وقوله الخالقين زاد حج رواه جميع بسند صحيح الا وصورة فرواها المي في ام (قوله اى اتي بها امرتين) اى او اكثر وحكمة تفسيره بما ذكر ان حقيقة السكران كما في المصباح اعادة الشيء مرارا وقل ما يصدق عليه ذلك اعادة الشيء بعد المرة الاولى مرتين ينام على اقل الجمع اثنان (قوله ان قصر الفصل) لم يبين ما يحصل به الطول هنا ويحتمل ضبطه بقدر ركعتين كما مر (قوله الا ان يفرق) اى والاصل عدم الفرق فيقال بالسنية هنا

(قوله مجد ثانيا) اى العبد قد السبب ومن ذلك قرأته على الشيخ آيتها بوجوه القراءات فيسبب لكل من القارئ والشيخ
السجود بعدد المرات التي يكررها القارئ الآية بكلماتها رأيت حج صريح بذلك (قوله وطال الفصل) اى يقينا (قوله وتطهر
عن قرب) اى فان لم يتمكن من التطهر او من فعلها اشغل قال اربع مرات سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ولا حول
ولا قوة الا بالله العلي العظيم قياسا على ما قاله ٤٨٦ بعضهم من سن ذلك لمن لم يتمكن من تحية المسجد لحديث أو شغل

وينبغي ان يقال مثل ذلك في
سجدة الشكر أيضا وقد سئل
العلامة حج عن قول الشخص
سمعا وأطعنا الى آخر ما تقدم
قريا عند قوله وشمل ما لو تين
له حدث امامه الخ (قوله من
حيث لا يحتسب) فحينئذ انه
لو كان يتوقعها وحصلت في
الوقت الذي يتوقعها فيه لم يسجد
وفي الزيادة خلافه وعبارته سواء
أكان يتوقعها قبل ذلك ام لا
وبصرح بما اقتضاه قوله
الاتي وخرج بقولنا من حيث
لا يحتسب اى من حيث الخ (قوله
كوله أو جاء) اى ولو كان ميتا
لان يثبت فعله قال الاسنوي
والظاهر ان حدوث الاخ وقصوه
كحدوث الولد اه عمية (قوله
يشترط) قيد في المال وقوله كون
ذلك اى المال (قوله مغن عن
القديمين) هما ظاهرة ومن حيث
لا يحتسب (قوله وشفع لامي)
عطف تفسير (قوله ثلث امتي)
اى الشفاعة فيهم (قوله وهكذا)
اى سألت ثانيا فاعطاني ثلثا آخر
وثالثا فاعطاني الثلث الاخر
(قوله باسلام همدان) اسم لقبيلة
وهو بفتح الهاء وسكون الميم

او عكس مجد ثانيا (فان) قرأ الآية او سمعها او (لم يسجد وطال الفصل) عرفا بين آخرها
والسجود (لم يسجد) وان كان معذورا بالتأخير لانها من توابيع القراءة ولا مدخل للقضاء
فيها كما مر لعلها بسبب عارض كالنكس وفان لم يطل أتي بها وان كان محدثا وظاهر
عن قرب ثم شرع في السجدة الثالثة فقال (وسجدة الشكر لا تدخل الصلاة) لان سببها
غير متعلق بها فلو سجد فيها عامدا عالما بالتحريم بطأت صلاته (و) انما (نسن الهجوم
نعمه) له ولهو ولده او له وحوم المسكين ظاهرة من حيث لا يحتسب كوله أو جاء او مال
لو نصر على عدمه واودع غائب أو شفاء مريض بشرط كون ذلك حلالا فيا يظهر ومن
حدوث المال حصول وظيفة دينية اى وهو اهل لها أخذها مروهل الهجوم مغن عن
القديمين بعده اولا الاوجه الثاني ولا ينافيه تمثيلهم بالولد كما سبأنى ايضا ح (واندفاع
مقدمة) عنه او عن ذكر ظاهرة من حيث لا يحتسب كنجاة من غرق او حرى للماصح انه
صلى الله عليه وسلم كان اذا جاء امر به بخر ساجدا ورواه في دفع النقمة ابن حبان ولما
روى انه قال سألت ربي وشفع لامي فاعطاني ثلث امتي فسجدت لشكر الرب وهكذا
ثلاث مرات ولما جاءه كتاب على من الين باسلام همدان سجد لله تعالى ولما أخبره جبريل
ان من صلى عليه واحدة صلى الله عليه بها عشرة اجد ايضا وخرج بالظاهرين المذكورين
الشافعي والاصحاب وجرم به جمع وان قال الاسنوي الظاهر خلافه واعتبره الجوبرى
المعرفة وسستر المساوى على ما قاله الشيخ ونظرفيه بأن السجود لحديث المعرفة واندفاع
المساوى اولى من السجود لكثير من النعم واستدل على ما ذكره بسجوده صلى الله عليه
وسلم لاخبار جبريل ويمكن منع الاستدلال على مدعاهم بأخبار جبريل خرجت عن
موضوع المعرفة الى نعمة حدثت عامة للمسلمين هذا والاولى ان يحتمل ترزبه عما لا وقع له
عادة كحدوث درهم وعدم رؤية عد ولا ضرر فيها واهل هذا قال الامام اشتراط في النعمة ان
يكون لها بال اى وقع وخطر وخرج بقولنا من حيث لا يحتسب اى من حيث لا يدري تبعها
لما في الروضة وان نازع فيه الاسنوي واعتبر به ابن المقرئ فحذفه من روضه وبعده على
المنازعة الجوبرى ما لو تسبب فيه ما تسبب انقضت العادة بحصولها ما عقبه ونسبته ما فلا
سجود حينئذ كرجح متعارف اتاخر يحصل عادة عقب اسبابه وعلم بما تقر وعدم اعتبار
تسببه في حصول الولد بالوطء والعافية بالدواء لان ذلك لا ينسب في العادة الى فعله ولا يعد
نعم انعمه ظاهرة وخرج بالحدث اسقرار النعم واندفاع النعم كالعافية والاسلام والغنى

وبالدال المهمل واما بفتح الميم وبالدال المعجمة فاسم لمدينة بالجبال كما في اللب (قوله اولى من السجود) معتمد (قوله فاستدل) عن
اى المنظر (قوله والاولى ان يحتمل ترزبه) اى بهذا القيد وهو الظاهرين (قوله كحدوث درهم) اى لغير محتاج اليه (قوله وخطر)
عطف تفسير (قوله كرجح متعارف) اى متعارف له (قوله وعلم بما تقر) اى في قوله تقضى العادة الخ (قوله كالعافية) اى للصحيح

(قوله تروى) أى غنى (قوله أو صلاة السجود) أى بنية التطوع لآنية الشكر أخذاً بما ذكره فى الاستسقاء من أنه ليس لنا صلاة سبها الشكر (قوله فهو أولى) أى أو أقامهما مقامه فهو حسن ٨٥ حج وعبرة الروض ونسجه ونسحب أيضاً مع سجدة الشكر كما صرح به فى المجموع والصدقة والصلاة للشكر وزاد النسخة أيضاً ليقيد ما نقله عن المجموع لكن الخوارزمى تليد البغوى الذى ذكر الاستصحاب ما ذكره من كلام شيخه خلافاً فقال لو أقام التصديق أو صلاة ركعتين مقام السجود كان حسناً انتهى فمقاله حج اعتمد فيه كلام الخوارزمى (قوله ورؤية مبتلى) ظاهره ولو غير آدمى وهو قريب لأن المقصود السلامة من تلك الآفة لكن قيده بعضهم بما إذا كانت تلك الآفة ٤٨٧ مما يعرض مثلها لآدمى وهو ظاهر وعبرة

مسم على حج أى ولو غير آدمى فيما يظهر ويحتمل تقييداً بأنه حينئذ بما يمكن أن يحصل لآدمى فى العادة ويحتمل خلافه لا يمكن حصوله لآدمى الأول أقرب ٨٥ وعبراً به الأول قوله ويحتمل تقييداً بأنه الخ وينبغى أن من ذلك أيضاً رؤية مرتكب خاتم الرواة (قوله أو بدنه) ومنه ما لورائى عقيماً فى غير ما أنه فيصعد (قوله متجهاً بعصية) ومن ذلك أيضاً القواويق القطيفة للرجال لحرمه استعمالهم الحرير وللنساء لما فيه من التشبه بالرجال (فائدة) * ينبغى فيها لو اختلفت عقيدة الرافى والعاصى أن العبرة فى استحباب السجود بعقيدة الرافى وفى اظهار السجود للعاصى بعقيدة المرقى فان الغرض من اظهار السجود له جرمه عن العصية ولا ينزجر بذلك الاحث اعقده أن فعله معصية (قوله ومنه الكافر) أى ولو تنكرت رؤيته أما لورائى جعله من الكفار دفعة

عن الناس فلا سجودها لأنه يؤذى الى استغراق العزم فى السجود ويستحب اظهار السجود لذلك إلا أن تجددت له تروى وأوجه أو ولد مثلاً بحضرة من ليس له ذلك وعلم بالحال فيضفيه لتلاينه كسر قلبه ولو ضم صدقة أو صلاة لسجوده فهو أولى فالذى فهمه المصنف من كلام البغوى الذى ذكر أسنبة التصديق أو الصلاة شكراً أنه بسن فعل ذلك مع السجود والذى فهمه الخوارزمى تليد البغوى من كلامه أنه يقوم مقامه والأول أوجه (ورؤية مبتلى) فى نحو عقله أو بدنه لأنه صلى الله عليه وسلم سجد مرة لرؤية زمن وأخرى لرؤية رجل به قصر بالغ وضف حركة ونقص خلق أو بلاء واختلاط عقل على الخلاف فى ذلك والحديث وإن كان مرسلًا فقد اعتضد بشواهد كدته والسجود هنا على السلامة من ذلك (أو) رؤية (عاصى) متجهاً بعصيته كفى الكفاية عن الاستصحاب وإن نازع فيه الزركشى ومنه الكافر كفى الجواز معصية الدين اعظم من معصية الدنيا فطلب منه السجود شكراً على السلامة من ذلك لأنه صلى الله عليه وسلم سجد لرؤية المبتلى والأوجه كما قاله جمع أنه لو حضر المبتلى والعاصى عندا عصى أو سمع صوتهما سماع ولم يرههما سجد السجود أيضاً فاشترط أما الرؤية ولو من بعد والتعبير بها جرى على الغالب أو حضورهما عند الاعصى أو سماع صوتهما أو غيره ولا يلزم تكرار السجود الى ما لا غاية له فين هو ساكن بأزائه مثلاً لا نأمر به كذلك إلا إذا لم يوجد أهم منه يقدم عليه (ويظهرها) أى السجدة (للعاصى) بقية هذه المار ولا يشترط فى معصيته التى يتجهاً بها كونها كبيرة كما افق به الوادرجه الله تعالى أن لم يحق منه ضرر تغييره إلهه يتوب بخلاف من لم يتجهاً بعصيته فلا يسجد لرؤيته أو خوف منه ضرراً فلا يظهرها بل يحقها كما فى المجموع (للمبتلى) لأنه لا يتأذى بالأظهار نعم أن كان غير معذور كعطوع فى سرقة أو مجلود فى زنا ولم يعلم نوبته أظهاره والافيسرها وقضيته أن الفاسق لا يسجد لرؤية فاسق لكن الأوجه أنه أن قصد به جرمه سجد مطلقاً أو الشكر على السلامة مما مبتلى به لم يسجد أن كان مثله من كل وجه أو فسق الرافى اقبح ويجرى هذا فيما لو شاركه فى ذلك البلاء

فيكفى لرؤيتهم سجدة واحدة (قوله سجد لرؤية المبتلى) أى والعاصى أولى لما قدمه من أن معصية الدين الخ فليس ما ذكر تكواراً مع قوله أو لأنه سجد مرة لرؤية زمن الخ لا اختلاف المقصود من ذلك (قوله بقية المار) هو قوله متجهاً (قوله كونها كبيرة) أى فيسجد للصغيرة وإن لم يصر عليها أو عبارة حج قال الأذرى أو مستمر صبر ولو على صغيرة ٨٥ (قوله تغييره) تعليل لقول المصنف ويظهرها للعاصى (قوله للمبتلى) بفتح اللام اسم مفعول من ابتلى (قوله سجد مطلقاً) أى سواء كان مثله أو على أو أدون

(قوله وهذا) أي الاحتفال * (باب في صلاة النفل) * (قوله واصطلاحاً) قضية التعبير به ان سمعة ما ذكره لا من وضع الفقهاء لما مر من ان ما تلقى سمعته من الشارع يقال فيه وشرعاً (قوله ما عدا القرائن) أي من الصلاة وغيرها كالصوم والصدقة وهو ما طلبه الشارع طلباً غير جازم فمعبارة عن مطلوب فيخرج المنهي عنه وان صدق عليه انه غير القرائن (قوله والتطوع) زاد سم في شرحه للورقات الكبير والاحسان وزاد ج والاولى أي الاولى بقوله من تركه (قوله فهي بمعنى واحد) فيه بحث بالنسبة للحسن لانه اعم لشموله الواجب ٤٨٨ والمباح أيضاً كما في جمع الجوامع الحسن المأذون فيه واجباً ومندوباً ومباحاً

والاصح ان يراد ان الترادف بالنسبة اليه بالنسبة لبعض ما صدقانه فليتنامل أو ان مرادفه الحسن اصطلاح آخر للفقهاء أو غيرهم فليتنامل اه سم على ج (قوله على المشهور) وثواب القرض يفضل به سبعين درجة كما في حديث صحيحه ابن خزيمة قال الزركشي والظاهر انه لم يرد بالسبعين المحصر وزعم ان المندوب قد يفضل كبراء المعسر وانظاره وابتداءه سلام ورده مرود بان سبب الفضل في هذين اشتغال المندوب على مصلحة الواجب وزيادة اذبالا برآه زال الانتظار وبالابتداء حصل أمن اكثر مما في الجواب اه جج أي فضله عليه من حيث اشتغاله على مصلحة الواجب لامن حيث ذابته ولا من حيث كونه مندوباً (قوله وذهب القاضي) مقابل قوله على المشهور (قوله ولم يتعرضوا للبقية) وهي النفل والمندوب والحسن والمرغب فيه (قوله بعد الاسلام) أي اما هو فهو افضل مطلقاً وجعله من عبادات البدن حيث احتراز عنه بقوله بعد الاسلام لانه عمل القلب واللسان وهو امن البدن لكن سياتى قوله يخرج بعبادات البدن عبادات القلب وهو يفيد تخصيص البدن بالهيكلي الظاهر فله جعل الاسلام من عبادات البدن لان احكامه لا تعتبر الا بعد النطق بالشهادتين (قوله لانهم اتوا بالايمان) أي تابعه له في الشرف والذكر نحو الذين يؤمنون بالغيب ويقبضون الصلاة (قوله وعمل بالاركان) هذا قد يوهم ان الاعمال جزء من الايمان يتوقف عليها احقيقتها والراجح انما كماله

* (باب بالنسبة الى) (في صلاة النفل) *

هو اخصة الزيادة واصطلاحاً ما عدا القرائن سمى بذلك لانه زائد على ما فرضه الله تعالى ويعبر عنه بالسنة والمندوب والحسن والمرغب فيه والمستحب والتطوع فهي بمعنى واحد لترادفها على المشهور وذهب القاضي وغيره الى ان غير القرض ثلاثة تطوع وهو ما لم يرد فيه نقل بخصوصه بل ينشئه الانسان ابتداءً وسنة وهي ما واطب عليه النبي صلى الله عليه وسلم ومستحب وهو ما فعله احياناً أو أمر به ولم يفعله ولم يتعرضوا للبقية له مومنها الثلاثة مع انه لا خلاف في المعنى فان بعض المسنونات أكد من بعض قطعاً وانما الخلاف في الاسم والصلاة افضل عبادات البدن بعد الاسلام لخبر الصحيحين أي الاعمال افضل فقال الصلاة لوقتها لانها اتوا بالايمان الذي هو افضل القرب واشبه به لاشتغالها على نطق باللسان وعمل بالاركان واعقاد بالجنان واقلوه صلى الله عليه وسلم استقيموا واعلموا ان خير اعمالكم الصلاة وما أبوداود ومماها الله تعالى ايماناً فقال وما كان الله ليضيع ايمانكم أي

عبادات البدن حيث احتراز عنه بقوله بعد الاسلام لانه عمل القلب واللسان وهو امن البدن لكن سياتى قوله يخرج بعبادات البدن عبادات القلب وهو يفيد تخصيص البدن بالهيكلي الظاهر فله جعل الاسلام من عبادات البدن لان احكامه لا تعتبر الا بعد النطق بالشهادتين (قوله لانهم اتوا بالايمان) أي تابعه له في الشرف والذكر نحو الذين يؤمنون بالغيب ويقبضون الصلاة (قوله وعمل بالاركان) هذا قد يوهم ان الاعمال جزء من الايمان يتوقف عليها احقيقتها والراجح انما كماله

(قوله وقيل الصوم) مقابل قوله والصلاة افضل عبادات الخ (قوله على احد التاويلات) ومنها انه الذي يقصد في المواضع
(قوله وجزم بعضهم) من البعض حج فانه جزم به في شرحه ويظهر من كلام الشارح اعتقاده وهو ظاهر (قوله وقيل الزكاة
بعدها) أى الصلاة وقيل هى افضل العبادات زيادى أى وعليه فالذى يليها الصوم ثم الحج (قوله مع الاختصار على الاكد)
ومنه الرواتب غير المؤكدة ومن ثم عبر بالآكد دون المؤكد فامتأمل ٤٨٩ هـ على حج (قوله عبادات

الذنب) أى فانها افضل من
الصلاة (قوله والتفكر) أى
في صنوعات الله التى يستدل بها
على كمال قدرته قال هـ على حج
ظاهرة وان قل التفكر ساعة مع
صلاة ألف ركعة هـ (قوله
والتوكل) أى التقوى بض الى الله
في الامور والاعراض عما في
ايدى الناس مع تسير الاسباب
(قوله والصبر) أى وهو حبس
النفس على الطاعة ومنعها عن
المعصية (قوله والتطهر من
الزنازل) أى ان يبعد نفسه باطناً
عنها (قوله وقد يكون تطوعاً
بالتجديد) ومثله يقال في التوبة
(قوله ولوصلى جماعة لم يكره) أى
ويثاب على ذلك هـ هـ على حج
بالمعنى وهل الاولى ترك الجماعة فيه
كم امر في اقتداء المستمع بالقارى
اولاً ويفرق فيه نظر والظاهر
عدم الفرق فيكون فعلها في
الجماعة خلاف الاولى وقد يشعر
به جعلها كذلك في صلاة الليل
كما يفهم من قول المحلى في
التراخي ومقابل الاصح ان

صلاتكم الى بيت المقدس ولا تهاجم من القرب ما تفرق في غيرها من ذكر الله تعالى
ورسوله والقراءة والتسبيح واللبث والاستقبال والطهارة والسترة وترك الاكل
والكلام وغير ذلك مع اختصاصها بالركوع والسجود وغيرها وقيل الصوم لخبر
الصحيحين قال الله تعالى كل عمل ابن آدم له الا الصوم فانه لى وأنا اجزي به لانه لم يتقرب الى
أحد بالوجوع والعطش الا الله تعالى فحسنت هذه الاضافة للاختصاص ولان خلوا الجوف
من الطعام والشراب يرجع الى الصمدية لان الصمد هو الذى لا جوف له على أحد
التاويلات والصمدية صفة الله تعالى فحسنت الاضافة لاختصاص الصوم بصفة الله
تعالى ولانه مظنة الاخلاص لخلافه دون سائر العبادات فانها اعمال ظاهرة يطاع عليها
فيكون الرياء فيها اغلب فحسنت الاضافة للشرف الذى حصل للصوم وقال الماوردى
افضلها الطواف ووجه الشيخ عز الدين وقال القاضي الحج افضل وقال ابن أبي عمير
الجهاد افضل وقال في الاحياء العبادات تختلف افضليتها باختلاف احوالها وواقعها
فلا يصح اطلاق القول بافضلية بعضها على بعض كما لا يصح اطلاق القول بان الخير افضل
من الماء فان ذلك مخصوص بالجمائع والماء افضل للعطشان فان اجتمعوا نظر للاغلب
فتصدق الغنى الشديد البخل بدوهم افضل من قيام ليلة وصيام ثلاثة أيام لما فيه من دفع
حب الدنيا والصوم لمن استحوذت عليه شهوته من الاكل والشرب افضل من غيره وجزم
بعضهم بانه يلى الصلاة الصوم ثم الحج ثم الزكاة وقيل الزكاة بعدها والخلاف كما في المجموع
في الاكثار من احدهما مع الاختصار على الآكد من الآخر والافصوم يوم افضل من
ركعتين بلا شك وخروج عبادات البدن عبادات القلب كالايمان والمعرفة والتفكير
والتوكل والصبر والرضا والخوف والرجاء ومحبة الله تعالى ومحبة رسوله والتوبة والتطهر
من الزنازل وافضلها الايمان ولا يكون الا واجباً وقد يكون تطوعاً بالتجديد واذا كانت
الصلاة افضل العبادات كما مر ففرضها افضل القروض وتطوعها افضل التطوع ولا يرد
طلب العلم وحفظ غير الفاتحة من القرآن لانها من فروض الكفايات وينقسم الى
قسمين كما قال (صلاة النفل قسمان قسم لايسن جماعة) ينصبه على التمييز المحول عن نائب
الفاعل أى لائسن فيه الجماعة ولو صلى جماعة لم يكره لاعلى الحال اقتصاد المعنى انه مقتضاه
نفي السنية حال الجماعة لا الانفراد وهو غير صحيح (فنه الرواتب مع الفرائض) وهى السنن

الانفراد افضل كغيرها من صلاة

ل

به

٦٢

الليل لكنه يشكل على كونه خلاف الاولى حصول الثواب فيها فان خلاف الاولى منهي عنه والنهي يقتضى عدم
الثواب الا ان يقال لم يرد بكونه خلاف الاولى كونه منهي عنه بل انه خلاف الافضل (قوله فنه الرواتب) وانظر في اى وقت
طلبت الرواتب

(قوله والحكمة فيها انها تكمل مانقص من الفرائض) وقضيت ان الجابر الفرائض هو الرواتب دون غيرها ولو من جنس الفرائض كصلاة الليل وفي كلامهم على حج تباعا اخرج ما يقتضي التعميم وعبارته قوله وبشرع لتكميل الخ عبارة العباد واذا انتقص فرضه ككل من فله وكذا باقي الاعمال ١٥ وقوله فله قد يشمل غير سنن ذلك الفرض من النوافل وبوافقه ما في الحديث فاذا انتقص من فريضته شيئا قال الرب سبحانه وانظر واهل لعبدى من تطوع فيكمل به ما انتقص من الفريضة ١٥ بل قد يشمل هذا تطوعا ليس من جنس الفريضة فله تامل وعبرة المناوى في شرحه الكبير على الجامع عند قوله صلى الله عليه وسلم أول ما افترض الله تعالى على أمتي الصلاة الخ نصهم او اعلم ان الحق سبحانه وتعالى لم يوجب شيئا من الفرائض غالبا الا وجعل له من جنسه نافلة حتى اذا قام العبد بذلك الواجب وفيه خال ما يجبر بالنافلة التي هي من جنسه فلما أمر بالنظر في فريضة العبد فاذا قام بها كما أمر الله جوزى عليها واثبت له وان كان فيها خلل كملت من نافلته حتى قال البعض انما ثبتت لك نافلة اذا سلمت لك الفريضة ١٥ وهي ظاهرة في خلاف ما ستظهره سم بل وقع في المناوى أيضا ما يصرح بتخصيص الجابر بالرواتب وعبارته عند قوله صلى الله عليه وسلم في الانسان ستون وثلاثمائة فصل الخ مانعه وخصت الضحى بذلك لتخصيصها للشيخ كبر لانهم لم تنسج جارية غيرها بخلاف الرواتب ١٥ اللهم الا ان يقال انهم لم يقصد بمشروعيتها الجابر غيرها وان اتفق حصولها فليس اصليا في مشروعيتها وهذا ومع ذلك لو نوى بها ابتداء جبر الخ لم تنعقد ولو علم الخلل كتركه انتم في الاول مثلا (قوله مانقص من الفرائض) بل ولانقوم في الاخرة لا الدنيا خلافا لبعض السلف ٤٩٠ مقام ما ترك منها العذر كمن كان كائن عليه ١٥ حج (قوله بايتى البقرة وآل

عمران) وهما قوله تعالى قولوا آمنّا بالله الى قوله مسلمون وقوله قل يا اهل الكتاب الى قوله أيضا مسلمون (قوله والاخلاص) قضية التعبير بارائه لا يطلب الجمع بينها ويوجه بان المطلوب تخفيف الركعتين والجمع بينهما تطويل

التابعة لها والحكمة فيها انها تكمل مانقص من الفرائض بنقص نحو خشوع كترك تدبر قراءة (وهي ركعتان قبل الصبح) يستحب تخفيفهما للاتباع وان يقرأ فيهما بايتى البقرة وآل عمران أو بالكافرون والاخلاص وان يضطجع والاوى كونه على شقه الايمن بعدهما واهل من حكمته انه يتذكر بذلك ضجعة القبر حتى يستترغ وبعده في الاعمال الصالحة ويتم بذلك فان لم يرد ذلك فصل بينهما ما وبين الفرض بنحو كلام أو يتحول ويأتى ذلك في المقضية وفيه والآخر سنة الصبح عنها كما هو ظاهر لما صح من واطبته صلى الله عليه وسلم

وقد يقال ان ثبت ورود كل في رواية فلا مانع من ان الجمع بينهما افضل ليتحقق العمل بجميع الروايات وانظر عليهم لو اراد الاقتصار على احدها فيه نظروا الا قرب تقديم الكافرون والاخلاص لما ورد فيه ما تم رأيت في حج على الشمايل مانعه قبيل باب صلاة الضحى عند قول المصنف ركعتين حين يطالع الفجر الخ فيسن تخفيفهما اقتداء به صلى الله عليه وسلم ثم قال ولا ينافى ذلك ما في مسلم كان صلى الله عليه وسلم كثيرا ما يقرأ في الاولى قولوا آمنّا بالله وما انزل الينا آية البقرة وفي الثانية قل يا اهل الكتاب تعالوا الى مسلمون آية آل عمران لان المراد بتخفيفهما عدم تطويلهما على الوارد فيهما حتى لو قرأ الشخص في الاولى آية البقرة ولم ينسج والكافرون وفي الثانية آية آل عمران ولم تركبف والاخلاص لم يكن مطولا لهما تطويل يخرج به عن حد السنة والاتباع وروى أبو داود انه قرأ في الثانية ربنا آمنا بما انزلنا واتبعنا الرسول فاكتبنا مع الشاهدين وانا رساله الله بالحق بشيرا ونذيرا ولا تستل عن اصحاب الجحيم فيسن الجمع بينهما ليتحقق الاتيان بالوارد أخذ ما قاله النووي في اني ظلت نفسي ظمنا كثيرا والاعتراض عليه في هذا رده في حاشية الايضاح في مجتبع الدعاء بمعرفة (قوله وان يضطجع) ويحصل أصل السنة باى كيفية فعلت والاوى ان يستقبل القبلة بوجهه ومقدم يده لانها الهيئة التي تكون في القبر فهي اقرب الى كبراحواله فان لم يتيسر له تلك الحالة في محله انتقل الى غيره مما يسهل فعلها فيه (قوله فصل بينهما) أى الركعتين (قوله بنحو كلام) ظاهره ولو لم يذكر أو القرآن لان المقصود منه تمييز الصلاة التي فرغ منها من الصلاة التي شرع فيها وينبغي ان اشتغاله بنحو الكلام لا يقوت سن الاضطجاع حتى لو اراده بعد الفصل المذكور حصل به السنة (قوله ويأتى ذلك في المقضية) قضية انه اذا أخر سنة الصبح عنها يديبه الاضطجاع بعد السنة لا بين الفرض وبينها واطار خلافة لان الفرض من الاضطجاع الفصل بين الصلاتين =

كما يشعر به قوله فان لم يرد ذلك فصل بينهما الخ (قوله على القول) أي المرحوح (قوله ويضيف) لعل هذا مجرد تصوير لما هن
 ان ذكر عدد الركعات ليس بشرط فيمكن ان يقول اصلي الغداة او الفجر او نحو ذلك (قوله فيقول) هذه الكيفيات ماعدا
 ركعتي الوسطى بل قد يقال حتى هي أيضا يجعل الاضافة بيانية تصلح للعرض كما تصلح للسنة و لعل المميز بينهما وجوب التعرض
 للقرضية في القرض ووجوب عدمه في السنة (قوله انه يسن تطويلهما) ويلحق بهما بقية السنن المتأخرة وانما نص عليها
 بجران العادة بالانصراف عقب فعل المغرب (قوله حتى ينصرف) لا يخفى ان تطويلهما سنة لكل اهل المسجد فلا يتصور ان
 يغني بانصراف اهل المسجد الا ان يريد سن ذلك اكل احدث حتى ينصرف من ينصرف عادة ومن دعاه الى الانصراف امر عرض
 له اه سم على حج والكلام حيث فعلها في المسجد فلا ينافي ٤٩١ ان انصرافه يفعلها في البيت أفضل

(قوله الكافرون والاخلاص)
 ويسن هذان أيضا في سائر السنن
 التي لم ترداها قراءة مخصوصة كما
 بحث حج (قوله وذلك لئلا يكملها)
 وينبغي حيث أراد الاكمل ان
 يقدم الكافرون لورودها
 بخصوصها ثم يضم اليها ماشاء
 ومثله يقال في الركعة الثانية من
 انه يقدم الاخلاص الخ والاولى
 فيما يضمه رعاية ترتيب المصنف
 فان لم يفسره لاذ راعى ذلك
 تطويل ضم الى ذلك ماشاء وان
 خالف ترتيب المصنف (قوله
 بر كعتين خفيفتين) وحكمة
 تخفيفهما المبادرة الى حل العقدة
 التي تبقى بعد حل العقدتين قبلها
 وذلك لانه ورد ان الشيطان يأتي
 للانسان بعد نومه فيعقد عليه
 ثلاث عقد ويقول له عليك ليل
 طويل فارقد فاذا استيقظ وذكر

عليهما وتخير ركعتي الفجر خير من الدنيا وما فيها اوله في نيتها كيفيات سنة الصبح سنة الفجر سنة
 البرد سنة الوسطى على القول بانها الوسطى سنة الغداة وله ان يحذف لفظ السنة ويضيف
 فيقول ركعتي الصبح ركعتي الفجر ركعتي البرد ركعتي الوسطى ركعتي الغداة (وركعتان قبل
 الظاهر وكذا) ركعتان (بعدها) ركعتان (بعد المغرب) لخبر الصحيحين انه صلى الله عليه
 وسلم صلى ركعتين قبل الظهر وركعتين بعدها وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء
 وركعتين بعد الجمعة وذكر في الكفاية في ركعتي المغرب بعدها انه يسن تطويلهما حتى
 ينصرف اهل المسجد لكن مقتضى كلام الروضة من انه ينبغي فيهما الكافرون
 والاخلاص خلافا له الان يجعل على انه بيان لاصل السنة وذلك لئلا يكملها (و) ركعتان بعد
 (العشاء) لخبر الماروشمل ذلك الحاج بمزدلفة وانما سبب ترك النقل المطلق استعرج
 وليتم ما بين يديه من الاعمال الشاقة يوم النحر (وقيل لاراتبه للعشاء) لان الركعتين
 بعدها يجوز كونهما من صلاة الليل ويردانه صلى الله عليه وسلم كان يؤخر صلاة الليل
 ويفتحها بر كعتين خفيفتين ثم يطوئها فدل ذلك على ان تينك ليست تمامها ونفي الوجه لما ذكر
 بالنسبة لئلا كبدا لاصل السنة كما يؤخذ من قوله الآتي وانما الخلاف الى آخره ومعنى
 تعمله بما ذكرناه اذا جاز كونهما من صلاة الليل اتقت المواظبة بالمقتضية لئلا كبدا
 اربع قبل الظهر) لعدم تركه صلى الله عليه وسلم اها كما رواه البخاري (وقيل واربع بعدها)
 لخبر من حافظ على اربع ركعات قبل الظهر واربع بعدها حرمة الله على النار (وقيل واربع
 قبل العصر) لخبر رحم الله امرأى قبل العصر اربعاً (والجميع سنة) راتبة قطعاً لورود
 ذلك في الاحاديث الصحيحة (وانما الخلاف في الراتب المؤكد) من حيث التاكيد
 وهو العشر الاول فقط لانه صلى الله عليه وسلم واظب عليها اكثر من الثمانية الباقية

الله تعالى انحلت واحدة واذا قوضا انحلت الثانية واذا صلى ركعتين انحلت الثالثة (قوله ثم يطوئها) أي صلاة الليل (قوله فدل
 ذلك) منه يعلم انه يسن تجهيل سنة العشاء البعدية وان كان له تمجد ووفى بالبيعة (قوله على ان تينك) أي الركعتين الخفيفتين
 (قوله كما يؤخذ من قوله الخ) انظر هل يشك على هذا قول الشارح لان الركعتين بعدها الخ وعبارة قول المصنف والجميع
 سنة الخ انظر هل يشك على هذا قول الشارح في راتبة العشاء وما ذكر بعدها يجوز ان يكون من صلاة الليل اه ثم رأيت سم
 على حج قال بعد ذكر الاشكال فالوجه استثناء هذه من القطع الآتي بان الجميع سنة لكن قول الشارح كحج ومعنى فعله
 بما ذكرناه الخ يدل على جريان الخلاف فيها غيرها (قوله سوره الله على النار) أي منعه من دخولها (قوله لخبر رحم الله الخ)
 مراده الدعاء

(قوله وكان في الخبر السابق) هو قوله كان يؤخر صلاة الليل وعبرة حج وكان في الخبرين السابقين في اربع الظهر واربع العصر الخ
واراد اربع الظهر واربع العصر ماقدمه فيه ما من قوله بعد قول المصنف الظهر لانه صلى الله عليه وسلم كان لا يدعها واراد البضاري
وقوله بعد قول المصنف العصر للخبر الحسن انه صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبلها اربعاء يفصل بينهما بالتسليم فقوله الشارح
وكان في الخبر الخ يحتمل انه اراد ان كان الواردة في هذا المقام وان لم يسبق لها ذكر في كلامه ثم يحتمل انه اراد بالخبر خمسة فيشمل الخبرين
معاً وان اراد الوارد في سنة العصر خاصة لان الوارد في سنة الظهر اشتمل على ما يقبـد المواظبة وهو قوله لا يدعها فالتكرار
مستفاد من غير كان (قوله ولو اقتصصر على ركعتين) افهم انه لو صلى الاربع القبالية وفصل بينهما بالسلام لا يتعين صرف الاوليين
للمؤ كدبل يقع ثقتان مؤ كدنان وثنتان غير مؤ كدتين بلاتعيين وقضية قوله لانه المتبادر والطلب فيه أقوى صرف الاوليين
للمؤ كدتين مطلقاً وهل القبالية افضل ٤٩٢ من البعدية أو بالعكس او هما على حد سواء قال الذي ذكره بعض من اتينا من

البعدية افضل لتوقفها على فعل
القرينة هكذا نقل عن الشيخ
حدان اه (أقول) الاقرب
التساوي كما يدل عليه عبارة البهجة
حيث قال ما بالوا ولا ترتب اه
أى ما ذكرته من الرواتب معطوفاً
بالوا لا ترتب فيه وهاتان
الركعتان عطفاً ما بالوا (قوله ولم
ينوال مؤ كد) قضيته انه لو اقتصصر
في نيته على غير المؤ كد اخص به
وبقي ما لو اطلق سنة الظهر القبالية
أو البعدية بان لم يتعرض لعدد
هل يقتصر على ثنتين أم لا فيه نظر
والذي قدمه شيخنا الزياى في
صفة الصلاة انه يقتصر على ثنتين
اه وعبرة سم على حج نهها
* (فرع) يجوز ان يطلق في نيته

وكان في الخبر السابق لا تقتضى تكراراً كما هو الاصح عند الاصوليين ولو اقتصصر على
ركعتين قبل الظهر مثلاً ولم ينوال مؤ كد ولا غيره انصرف للمؤ كد كما هو ظاهر لانه المتبادر
والطلب فيه أقوى (وقيل) من الرواتب غير المؤ كدة (ركعتان خفيفتان قبل المغرب) لما
يأتي (قات هما سنة) غير مؤ كدة (على الصحيح في صحيح البخاري الا صريهما) ولقظه صلاوا
قبل صلاة المغرب قال في الثالثة ان شاء كراهة ان يتخذ الناس سنة أى طريقة لازمة
وصح ان كبار الصحابة رضى الله تعالى عنهم كانوا يتدرون السوا رى لها اذا اذن المغرب
حتى ان الرجل الغريب ليدخل المسجد فيحسب ان الصلاة قد وصلت من كثرة من
بصليها و قول ابن عمر ما رأيت أحداً يصليهما على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم غير
قادح في ذلك لانه في غير محصور وعجيب بمن زعم كونه محصوراً اذ من المعلوم ان كثيراً من
الزمن في عهده صلى الله عليه وسلم لم يحضره ابن عمر ولا احاط بما يقع فيه على انه لو فرض
الحصر فالمثبت معه زيادة علم فاقدم كما قدم وارواية مثبت صلاته عليه السلام في السكعة
على رواية نافيها مع اتفاقهما على انه ما كانا معه فيهما مع ان مدعاه في الرواية ولا يلزم من
عدم رؤيته في رواية غيره وبفرض التساقط يبقى معنى صلاوا قبل المغرب ركعتين لعدم
المعارض له والخبر الصحيح بين كل اذانين أى اذان واقامة صلاة اذ هو يشمله ما ناصوا من ثم
أخذوا منه استحباب ركعتين قبل العشاء ويستحب فعلهما به اداجابة المؤذن فان
تعارضت هي وفضيلة الحرم لاسراع الامام بالفرض عقب الاذان أخرهما الى ما بعدهما

سنة الظهر المتقدمة مثلاً ويتخير بين ركعتين واربع م ر اه وفي كلامه أيضاً على البهجة لو اطلق الغيبة في نية ولا
المسجد أو الضحى جل على ركعتين فليراجع فانه يحتمل الفرق بين الضحى ونية المسجد وبين الرواتب (قوله قال في الثالثة) أى
في المرة الثالثة وقوله كراهة ان يتخذها أى قال من شاء كراهة (قوله مع اتفاقهما) أى المثبت والمنافي (قوله والخبر الصحيح) أى
ويبقى معنى الخبر الصحيح الخ (قوله ويستحب فعلهما) أى اللذين قبل المغرب أى وكذا سائر الرواتب وانما اخص هاتين بالذكر لما
جرت به العادة من المبادرة بفعل المغرب بعد دخول وقتها ومنه يعلم ان ما جرت به العادة في كثير من المساجد من المبادرة لصلاة
الفرض عند شروع المؤذن في الاذان المقوت لاجابة المؤذن ولفعل الراتبة قبل الفرض مما لا ينبغي بل هو مكروه (قوله فان
تعارضت هي) أى السنة القبالية (قوله الى ما بعدهما) أى ويكون ذلك عذراً في التأخير ولا مانع ان يحصل للمع ذلك فضل
كالخامس مع تقديمها لكن ينبغي انه لو لم يحصل جماعة أخرى يتمكن معها من فعل الراتبة القبالية وادراك فضيلة التحريم مع
امام الثانية سن تقديم الراتبة وترك الجماعة الاولى ما لم يكن في الاولى زيادة فضل ككثرة الجماعة او فقه الامام

(قوله ولا يقبلهما على الاجابة) أى لانها نفوت بالتأخير وللخلاف في وجوبها (قوله كالبعديّة) أى كانه يتوى بالسنة المتأخرة البعديّة حيث علم صحة الجمعة وظنها كما يفيد قوله اذا فرض انه ظن الخ والاصل الظاهر ثم توى بهديته كما يأتي على ما ذكرنا (قوله عدم وقوعها) أى جمعة (قوله اذا فرض انه ظن وقوعها) وفي نسخة اذا فرض انه كلف بالاحرام بها وان شك في عدم اجرائها اما البعديّة فيسوى بها بعد فعل الظاهر بعدية لا بعدية الجمعة ومنه الخ وقوله في هذه النسخة وان شك في عدم الخ يتأنيبه قوله بعد وخرج الخ ثم رأيت قوله وخرج الخ مضربا عليه أيضا وعليه ٤٩٣ فلا اشكال وما في الاصل كان يتبع فيه حج ثم رجع

عنه وضرب عليه بخطه وكتب بدله ما في صدر القولة فهو المعتمد المعول عليه (قوله فان لم يتو) قسم قوله ويتو الخ (قوله فيما يظهر) أى ويقع له نقل مطلقا (قوله بذلك) أى بسنة الجمعة القبلية اذ لم تقع صلاته جمعة عن سنة الظاهر القبلية (قوله كما يجوز بناء الظاهر عليها) أى اذا خرج الوقت وهم فيها أو منع مانع من اكالمها جمعة كأنه ضايع بعض العدد (قوله فلم يمكن البناء) أى فيما في إسناد الظاهر القبلية والبعديّة (قوله وليس هذا كمن أتى ببعض الكفارة) أى حيث ديثاب عليه ثواب بعض الكفارة بل ان تعم ذلك لم تصح أصلا وان لم يعمد لكن عرض له ما يمنع اكالمه وقع له فلا مطلقا (قوله وادنى الكمال ثلاثة) الاولى حذف التاء من ثلاثة وخمسة لان المعداد مؤنث وقد يجب ان يشار الى ما ذكره النووي من انه اذا حذف المعداد جاز ثبوت التاء وحذفها

ولا يقدمها على الاجابة فيما يظهر ومقابل الصحيح انها ليست بسنة واستدل بظاهر خبر ابن عمر السابق (وبعد الجمعة اربع) لما صرح في الخبر الصحيح ثنتان منها مؤكداً (وقبلها ما قبل الظاهر والله أعلم) أى اربع منها ثنتان مؤكداً فهي كالمؤكداً في المؤكداً وغيره قبلها وبعدها كما صرح به في التحقيق وهذا هو المراد وان كانت عبارته توهم مخالفتها للظاهر في سنتها المتأخرة ويتوى بالقبلية سنة الجمعة كالبعديّة ولا أثر لاحوال عدم وقوعها خلافا لصاحب البيان اذا فرض انه كلف بالاحرام بها وان شك في عدم اجرائها اما البعديّة فيسوى بها بعد فعل الظاهر بعدية لا بعدية الجمعة (ومنه) أى من القسم الذي لا يسن جماعة (الوتر) بفتح الواو وكسر الخاء هل على غير ما قال الا ان تطوع وخبراً أو تزوا فان الله تعالى وتر يحب الوتر ولفظ الامر للندب هنا لارادة مزيد التاكيد وخبر ان الله افترض عليكم خمس صلوات في اليوم واليلة وانما لم يجب كما يقول بوجوبه أبوحنيفة لقوله تعالى والصلوة الوسطى اذ لو وجب لم يكن للصلوات وسطى وقد قال ابن المنذر لا أعلم احد اوافق أبان حنيفة على وجوبه حق صاحبيه وما اقتضاه كلامه من ان الوتر ليس من الرواتب صحيح باعتبار اطلاق الرتبة على التابسة للفرائض وهذا النووي به سنة العشاء أو راتبه لم تصح وضاع في الروضة من انه منها صحيح أيضاً باعتبار ان الرتبة يراد به هنا السنن المؤقتة وقد جرى عليه في مواضع ولوصلى ما عدا اخيرة الوتر ائيب على ما أتى به ثواب كونه من الوتر فيما يظهر لانه يطلق على مجموع الاحدى عشرة ومثله من أتى ببعض التراويح وليس هذا كمن أتى ببعض الكفارة وان ادعاه بعضهم لان خصلة من خصاها ليس له ابعاض مميزة بنبات متعددة بخلاف ما هنا (واقوله ركعة) ظهر من احب ان يوتر بواحدة فليفعل وصح عنه صلى الله عليه وسلم انه اوتر بواحدة وقول أبي الطيب يكره الا يتر بها محمول على ان الاقتصار عليها خلاف الاولى ولا يتأنيبه الخ لانه ليس ان حصول اصل السنة بها وادنى الكمال ثلاثة واكمل منه خمس ثم سبع ثم تسع (واكثره احدى عشرة) ركعة لخبر عائشة ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يزيد في رمضان ولا في غيره على احدى عشرة

فأثبتها في البعض وحذفها في البعض (قوله واكثره احدى عشرة ركعة) أى ولو مفرقة أخذ من قوله الاتي وشمل الخ (فرع) * نذر ان يصلى الوتر لزمه ثلاث ركعات لان اقله وهو واحدة يكره الاقتصار عليها فلا يتناوله النذر فاقل عددهم مطلوب لا كراهة في الاقتصار عليها هو الثلاث فينقط النذر عليه وهذا اذا قلنا اذا اطلق في الوتر انعقدت على ثلاث مـ (فرع) * لو صلى واحدة بنية الوتر حصل الوتر ولا يجوز بعدها ان يفعل شيئاً بنية الوتر لحصوله وسقوطه فان فعل عمداً لم ينقض ولا انعقد نقلاً مطلقاً وكذلك الوصل ثلاثاً بنية الوتر وسلم وكذا نقل مـ عن شيخنا الرملي نسخ الشارح بايد يتأنيف لم يتو وكذا قوله بذلك وقوله كما يجوز بناء الظاهر عليها وقوله لم يمكن البناء عليه اهـ صحيحه

قال لسقوط الطلب فلا تقبل الزيادة بعد ذلك فالزم بأنه يلزم أنه لو نذر أن يأتي بأكثر الوتر بعد أفنوي ثلاث ركعات منه وسلم منها فات العمل بالتزيمه ورأيت شيخنا جافقي بخلاف ذلك اه سم على منهج وقول سم ورأيت شيخنا جافقي بخلاف ذلك أى فقال اذا صلى ركعة من الوتر أو ثلاثة مثلاً جاز له أن يفعل بآقيبه (أقول) والأقرب ما قاله جافقي وقد ينازع في قول الرمى لسقوط الطلب بان سقوط الطلب لا يقتضى منع البقية الا ترى ان فرض الكفاية يسقط الطلب فيه بفعل واحد ولو فعله غيره بعده أثبت عليه نواب الفرض وقوله لزمه ثلاث ركعات هل ٤٩٤ يتمتع عليه الزيادة على الثلاث أم لافيه نظروا الأقرب الثاني وذلك لان نذر

الثلاث يحمل منه على أنه لا ينقص عن الثلاث ثم ان احرم بالثلاث ابتداء حصل بها الوتر وبرئ من النذر ولا يجوز الزيادة عليه الا أنه حدث وجد مسمى الوتر امتنع الزيادة عليه على ما عتدهم وان احرم بركعتين ركعتين أو بالاحدى عشرة دفعة واحدة لم يتمتع ويقع بعض ما أتى به واجبا وبعضه مندوبا (قوله فان احرم بالجميع) أى بالاحدى عشرة مع الزيادة كأن احرم باثني عشر (قوله مرة مرة) راجع لكل من الاخلاص والمعوذتين (قوله فيما يظهر) ظاهره وان وصل وان لم تطويل الثالثة على الثانية اه سم على حج وقد يقال هذا مخالف لما تقدم من انه لا تسن سورة بعد التشهد الاول الا أن يقال هذا مخصوص له لاعتاق الطلب به بخصوصه (قوله بين كل ركعتين) أى وما بعدهما (قوله وهو أفضل) قال الشيخ عمرة قال الاسنوى محل الخلاف اذا أوتر بثلاث فان زاد فالقصر أفضل

ركعة وهى اعلم بما له من غيرها فلا تصح الزيادة عليها كسائر الرواتب فان احرم بالجميع دفعة واحدة لم يصح وان سلم من كل ركعتين صح ما عدا الاحرام السادس فلا يصح وتراجم ان علم المنع ونهيه فالقياس البطلان والواقع نفلا كالأحرام بصلاة قبل دخول وقتها غاطا وشمل كلامه ما لو أتى ببعض الوتر ثم تنقل ثم أتى بآقيبه (وقيل) اكثر (ثلاث عشرة) ركعة لاخبار صحيحة تأولها الاكثر من ذلك ركعتين سنة العشاء وقد ادعى المصنف ضعف التأويل وأنه مباعد لاخبار وقال السبكي وانا أقطع بحل اليتار بذلك وصحته وليكن احب الاقتصار على احدى عشرة فاقول لانه غالب احواله عليه الصلاة والسلام ويسن لمن أوتر بثلاث ان يترأفى الاولى بعد الفاتحة الاعلى وفي الثانية الكافرون وفي الثالثة الاخيرة ماذ كر فيما يظهر كاجمعه الباقية (ولم يزد على ركعة) في الوتر (الفصل) بين كل ركعتين بالسلام (وهو افضل) من الوصل الآتى ان سواء عدد الخبر كان صلى الله عليه وسلم يصلى فيما بين ان يفرغ من صلاة العشاء الى الفجر احدى عشرة ركعة ويسلم من كل ركعتين ويوتر بواحدة ولا يفرق بين ان يصلى منفردا او في جماعة وقول الجوزجى ان قضية تعبيرهم بالسلام من كل ركعتين انه لو أوتر باحدى عشرة سلمت تسليمات ولا يجوز انقص من ذلك كان يصلى اربعا بتسليمية وستا بتسليمية ثم يصلى الركعة وان وجد مطلق الفصل لان المرجع في ذلك الاتباع ولم يرد الا كذلك رده الوالد رحمه الله تعالى بان المعتمد خلافها بل دعوى ان ذلك قضية ممنوعة وانما قضية ان ذلك خلاف الاولى وقيل الوصل افضل نحو جافقي من خلاف أبى حنيفة فانه لا يصح الفصل والقائلون بالاول منعوا ذلك بان الشافعى انما يراعى خلاف غيره اذ لم يؤد الى محذور أو مكروه فان الوصل بثلاث مكروه كما جزم به ابن خيران بل قال القفال لا يصح وصلها وبه أفق القاضى حسين (و) له (الوصل) بتشديد أو تشهدين (في) الركعتين (الاخيرتين) لثبوت كل منهما ما في مسلم عن فعله صلى الله عليه وسلم يتمتع اكثر من تشهدين وفعل أوله ما قبل الاخيرتين اهدم وورد ذلك والوصل بتشديد

بلا خلاف كما في شرح المذهب والحقيق اه في اثناء كلام (أقول) وما ذكره الشيخ عمرة قد فهم من قول الشارح ان افضل سواء عددا (قوله لخبر كان صلى الله عليه وسلم الخ) به يدفع ما يقال القياس أن يقال الوصل افضل نحو جافقي خلاف أبى حنيفة فانه يوجب الوصل ووجه الدفع أن الخلاف انما يراعى اذ لم تعارضه سنة صحيحة وردت عنه عليه السلام وقد ورد عنه الفصل (قوله قضية ممنوعة) أى قول ممنوع وكان الاولى أن يقول ممنوعة (قوله أو مكروه) أى والرعاية هنا تؤدى الى مكروه فان الوصل الخ (قوله بل قال القفال) ضعيف (قوله والوصل) بتشديد افضل (أى) وان أحرم باحدى عشرة ولعل وجه التشبيه بالمغرب فيما ذكر ان الاول منهما ما بعد شفع والثاني بعد فرد ثم قوله أفضل بعيد أن الوصل من حيث كونه بتشديد ليس مكروها وانما هو خلاف الأفضل

(قوله وللنهي عن تشبيه الوتر) أي يجعله مشتملا على تشمين (قوله أن يقول بعد الوتر) أي بعد فراغ الوتر ركعة كان أو أكثر (قوله وبك منك) أي استخبر بك من غضبك (قوله وقد مر) أي في قوله ولو صلى ماعدا الأخيرة الوتر الخ (قوله في جمع التقديم) ظاهره وإن صار مقبلا قبل فعله وبعد فعل العشاء كان وصلت بغيره دارا قامت به بعد فعل العشاء أو نوى الإقامة لكن نقل عن العباب أنه لا يفعله في هذه الحالة بل يؤخره حتى يدخل وقته الحقيقي وهو ظاهر لأن كونه في وقت العشاء انتهى بالإقامة (قوله سبق نقل) وينبغي تصويره بركعتين أو أكثر حيث كان شفعاً أخذ من قول الشارح ليقع هي مؤثرة الخ والإقامة نقل بصدق بركعة ولا يكون الإتيان بركعة شفعاً له (قوله يققنه) بفتح القاف اهـ شرح المنهج (قوله جعله الخ) وعليه فلو كان لو صلى أول الليل صلى إحدى عشرة ولو صلى آخره صلى ثلاثة فالظاهر أن إحدى عشرة أولى بمحاطة ٤٩٥ على كمال العبادة ووقع السؤال في الدرس

عمل الوفاة الوتر وأراد صلواته هل يقدمه على صلاة الصبح أو يؤخره عنها وإذا أخره عن صلاة الصبح هل فعله قبل خروج وقت الكراهة أولى أو تأخيره إلى وقت الضحى فيسهل نظره وفي كلام بعضهم ما يقتضي أن تأخيره إلى وقت الضحى أولى كغيره من النوافل الليلية التي تفوته ومنها ما لو كان له ورد اعتاده ليل لا ولم يفعله اهـ بالمعنى (اقول) ويمكن توجيهه بأنه أن فعله قبل الفرض كان من التفضل بعد الفجر وقبل فعل الفرض وهو مكروه وأبعده كان من التفضل في وقت الكراهة وهو لا ينعقد عند بعض المذاهب فطلب تأخيره إلى وقت لا يكره فيه التفضل اتفاقاً وهو وقت الضحى * (فرع) * قال في الإيعاب

أفضل منه بتشدين كما في التحقيق فرباينه وبين المغرب والنهي عن تشبيه الوتر بالمغرب ويسن أن يقول بعد الوتر ثلاثاً سبحان الملك القدوس ثم اللهم إني أعوذ بربك من مخطئك وبعافائك من عقوبتك وبك منك لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك وقد مر ما يعلم منه أن تمام الفضيلة للوتر لا تحصل إلا بعمل أخيره لا أصلها (وقته) أي الوتر (بين صلاة العشاء) ولو بعد غروب الشمس في جمع التقديم (وطولوع الفجر) الصادق للخبر الصحيح في ذلك وقته المختار إلى ثلث الليل في حق من لم يرد تهجد أول بعد البقرة آخر الليل وكما يشترط وقوعه بعد دخول وقت العشاء بشرط كونه بعد فعلها حتى لو خرج وقتها وأراد فعله قضاء قبل فعلها كان ممتهناً كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى لأن القضاء يحكي الأداء (وقبل شرط) جواز (الآتيان بركعة سبق نقل بعد العشاء) وإن لم يكن من سننها لتقع هي مؤثرة لذلك الفعل وردبانه يكفي كونه وتراني نفسها أو مؤثرة لما قبلها ولو فرضا (ويسن) لمن وثق يققنه وأراد صلاة بعد نومه (جعله) أي جميع وتره (آخر صلاة الليل) ثم يراجعوا آخر صلواتكم من الليل وترامع خبر مسـلم من خاف أن لا يقوم آخر الليل فليوتر أوله ومن طمع أن يقوم آخره فليوتر آخر الليل فإن صلواته آخر الليل مشهودة ثم إن فعله بعد نوم كان وترًا وتهجدًا وعليه يحمل كلامهم ما هنا ولا كان وترًا وتهجدًا وعليه يحمل كلامهم ما في السكاح أنهم امتغايران وعلم من قول أي جميعه أن الأفضل تأخير كراهه وأن صلى بعضه أول الليل في جماعة وكان لا يذكرها آخر الليل ولهذا أفتى الوالد رحمه الله تعالى فيمن صلى بعض وتره من جماعة ويكمل به تهجده بان الأفضل تأخير كراهه فقد قالوا إن من لم تهجد لم يوتر مع الجماعة بل يؤخره إلى الليل فإن أراد الصلاة معهم صلى نافله

ما حاصره لو كان لو صلى الوتر ثلاث ركعات موصولة أدركها جميعها في الوقت ومفصلة خرج بعنه أصلاً ما موصولة وبقي ما لو كان لو صلى شخصاً أو سبعة أو تسعة أدركها في الوقت وإذا صلى أكثر من ذلك خرج بعضها عن الوقت هل الأفضل الإقتصار على الأقل أو لافيه نظراً والأقرب الثاني لتبعية ما بعد الوقت لما وقع فيه فكأنه صلاها كلها في الوقت أخذاً مما ذكره سم على حج في راتب الظهر القبلية والبعديّة من أنه إذا نوى الجميع وأدرك بعضها في الوقت وقعت كلها أداء (قوله آخر صلاة الليل) يؤخذ من تخصيص سن التأخير بالوتر استحباب تعجيل راتبة العشاء البعدية وقد قدمنا ما يدل له (قوله والا كان وترًا) أي بأن فعله قبل النوم (قوله بأن الأفضل تأخير كراهه) أي ما لم يخف من تأخير فوات بعضه والأصل ما يخاف فواته وأخر باقيه ويكون ذلك عذراً في التقديم لما صلاه (قوله إلى الليل) أي آخر الليل ثم رأيت في نسخة صحيحة آخر الليل (قوله صلى نافله) أي مفرداً كان أو أماً لكن لو كان أماً ما صلى وتره من راتبة الليل كره القنوت في حقّه

(قوله لم يعيده) أي ولو في جماعة وعليه فيستغنى هذا عما سألني أن النقل الذي تشرع فيه الجماعة يسن أعادته جماعة وقوله أي لا تطلب أعادته بيان لما في كلام الأصحاب ثم عقبه بما أنفي به الوالد فلا يقال كان الأولى أن يقول أي لم يقبض أعادته فان أعاده الخ (قوله لكن ينبغي أن يؤخره الخ) لعل حكمته المحافظة بحسب الظاهر على جعل الوتر آخر صلاة الليل صورة فانه لما فصل بين الركعة الأخيرة وما بعدها كان ذلك ٤٩٦ كأنه ليس من صلاة الليل لفصله وبقدر أنه منها ينزل ذلك منزلة من

أراد الاقتصار على الوتر ثم عرض له ما يقتضي السجدة بعده (قوله وعلى الأول) هو قوله في النصف الثاني من رمضان (قوله لو قنت فيه) أي الوتر ومثله ما لو قنت في غير الصبح فان طال به الاعتدال ولمن الركعة الأخيرة بطأت صلاته حيث كان عامدا عالما والافلا ويسجد للسهو وعلى ما عهده الشارح وأفتى جيجان تطويل الاعتدال من الركعة الأخيرة لا يضر مطلقا لأنه عهد تطويله بقنوت النازلة وعليه فلا سجود لأنه لم يفعل ما يطل عمده (قوله وتنفذ) قال الشيخ حمزة هو من حقد واحقد لغة فيه اه أي فهو يفتح القنوت ويجوز ضمها (قوله ان عذابك الجدد) يقال الجدد بكسر الجيم الاجتهاد في الامر والمراد هنا لازمه وهو شدة العذاب فان من جد في أمر حصل غاية ومنتهاه (قوله أي لاحق بهم) أشار به الى ان لاحق هنا بمعنى لاحق ومن ثم أشرك بين اسم فاعل الصيغتين

مطلقة ووتر آخر الليل (فان وتر ثم تسجد وعكس) أولم يتجدد أصلا (لم يعيده) أي لا تطلب أعادته فان أعاده بنسبة الوتر عامدا عالما حرم عليه ذلك ولم ينعقد كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى لم يلزم لا وتران في ليلة وهو خبر عني انتهى وقد قال في الاحياء صح النهي عن نقض الوتر ولان حقيقة النهي التحريم ولان مطلق النهي يقتضي فساد النهي عنه ان رجوع الى عيئه أو جزئه أو لازمه والنهي هنا راجع الى كونه وترًا لا لقياس على مالواذ في الوتر على إحدى عشرة كما صرح بيطلان الزيادة في العزير والافلا ان أعاده جاهلا أو ناسيا وقع نفلا مطلقا كما حرمه بالظاهر قبل الزوال غاطا ولا يكره التجدد بعد الوتر لكن ينبغي أن يؤخره عنه قليلا (وقيل يشفعه بركعة) أي يصلي ركعة ليصير شفعا (ثم يعيده) ليقع الوتر آخر صلاته كما فعله بجمع من الصحابة ويسمى نقض الوتر وقد تقدم انه صح النهي عنه (ويندب القنوت آخر وتره) أي آخر ما يقع وتره فاشعل ذلك من أوتر بركعة واحدة (في النصف الثاني من رمضان) لما رواه أبو داود عن أبي بن كعب قنت فيه لما جمع عمر الناس عليه وصلى بهم أي صلاة التراويح (وقيل) يسن في آخر الوتر (كل السنة) لا تطلق ما مر في قنوت الصبح وعلى الأول لو قنت فيه في غير النصف المذكور ولم يطل به الاعتدال كرسجد للسهو وان طال به وهو عامد عالما بالتحريم بطأت صلاته والافلا ويسجد للسهو (وهو كقنوت الصبح) في انقضه ومجمله والجهري به وإقتضاء السجود بتركه ورفع اليدين فيه وغير ذلك مما مر ثم ويسن لمنفرد وامام غيره من مر زيادة ما سألني عليه كما أشار اليه بقوله (ويقول) ندبا (قبله اللهم اننا نسئع بك ونستغفرك الخ) أي نستمد بك ونؤمن بك ونفوض كل عليك ونفني عليك الخير كله نشكرك ولا نكفرك ونخلع ونترك من يفجرك اللهم اياك نعبد ولك نصلي ونسجد وإليك نسعى ونخشى فبداله أي أسرع نرجو رحمتك ونخشى عذابك ان عذابك الجدد بكسر الجيم بالكفار ملحق بكسر الحاء على المشهور أي لاحق بهم ويجوز فتحها لان الله تعالى ألحقهم بهم اللهم عذب الكفرة الذين يصدون أي يمنعون عن سيئتك ويكذبون رسلك ويقاثلون أوليائك أي انصارك اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات وأصلح ذات بينهم أي أمورهم ومواصلاتهم وألف أي اجمع بين قلوبهم

في لفظ واحد وفي المصباح لحقته ولحقته به الحق من باب تعب لحاقا بالفتح ادركته وألحقته بالالف مثله واجعل وألحقته زيدا بعمرو اتبعته اياه فلحق هو والحق أيضا وفي الدعاء ان عذابك بالكفار ملحق يجوز بالكسر اسم فاعل بمعنى لاحق ويجوز بالفتح اسم مفعول لان الله ألحقه بالكفار أي بغزلبهم هم اه (قوله أي أمورهم) تنصب سرمر اداف لقوله ذات بينهم وفي البعضاوى في تفسير قوله تعالى فاتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم ما فسه أي أصلحوا الحال التي بينكم بالمواساة والمساعدة فيما رزقكم الله سبحانه وتعالى وتسليم أمره الى الله والرسول (قوله ومواصلاتهم) عطف تفسير

(قوله وهي) أي الحكمة (قوله الذي عاهدتهم عليه) أي في قوله تعالى وإذا أخذ ربك من بني آدم من ظهورهم ذرياتهم الآية (قوله لما ذكر) هو قوله لأن قنوت الصبح الخ (قوله وإن الجماعة تندب الخ) أصل حكمة التعرض لهذا المعنى مع أن الكلام فيها لا شرع فيه الجماعة أنه لما ذكر الوتر لكونه في أكثر السنة لاجتماع فيه ناسب تيمم أحواله بك ما يفضل فيه في بعض السنة (قوله وهي صلاة الإشراف) عبارة سمع على من خرج من المسجد أن صلاة الإشراف غير صلاة الضحى م ر اه وفي حج ما وافقة وعليه فتحصل بركتين وينبغي أنه لو أحرم بأكثر انعقدت وأنه لو أحرم بركتين ثم أراد أن يحرم بصلاة أخرى ينوي بها ذلك لم تنعقد لأن السنة حصلت بالاولى والثانية غير مطلوبة قياساً على ما يأتي في تحية المسجد (قوله الكافرون والاخلاس) ويقروها أيضاً فيما لو صلى أكثر من ركعتين كما يؤخذ مما تقدم عن حج ومحل ذلك أيضاً ما لم يصل أربعاً أو ستاً باحرام فلا يستحب قراءة سورة بعد اتسهما الا قول ومثله كل سنة تسلم فيها ٤٩٧ تشهدين فانه لا يقرأ السورة فمما عذ

واجعل في قلوبهم الايمان والحكمة وهي كل مانع القبيح ونبتهم على له رسولك
 وأوزعهم اى الهمهم ان يؤفوا بعهده الذي عاهدتهم عليه وانصرهم على عدوك
 وعدوهم والحق واجعلنا منهم ولايسن ربنا الا نؤاخذنا الى آخر السورة كما في المجموع
 لكرامة القراء في غير القيام (فات الاصح) انه يقول ذلك (بعده) لان قنوت الصبح ثابت
 عنه صلى الله عليه وسلم في الوتر والاخر لم يأت عنه صلى الله عليه وسلم شئ فيه وانما اخترعه
 عمر رضي الله عنه وتبعوه فكان تقديمه أولى فان اقتصر على أحده ما فقتنوت الصبح
 أفضل لما ذكر (وان الجماعة تنذب في الوتر) في رمضان سواء كان (عقب التراويح)
 أم بعدها لم يفعلها وسواء أفعلت التراويح (جماعة) أم لا (والله أعلم) اقتداء في ذلك
 بالسلف والخلف اما وتر غير رمضان فلايسن له جماعة غيره (ومنه) اى ومن القسم
 الذى لا تنس له جماعة (الضحى) للاخبار الصحيحة فيها ومن نقاها انما أراد بحسب علمه
 وهي صلاة الانشراق كما اتفق به الوالد رحمه الله تعالى وان وقع في العباب انها غيرها على
 ما فيه يندب قضاؤها اذا فاتت لانها ذات وقت (وأقلها ركعتان) لانه صلى الله عليه وسلم
 أوصى بهما بأهريرة وانه لا يدعهما ويسن ان يقرأ فيهما الكافرون والاخلاص وهما
 أفضل في ذلك من الشمس والضحى وان وردنا أيضا اذا الاخلاص تعدل ثلث القرآن
 والكافرون تعدل ربه بلا مضاعفة وأدنى الكمال أربع وأكمل منه ست واختلاف
 في أكثرها كما أشار اليه بقوله (وأكثرها ثمان عشرة) نظير فيه ضعيف وهذا ما جرى عليه
 في الروضة كاصلها والمعتقد كما نقله المصنف عن الأكثرين وصححه في التحقيق والمجموع

٦٣ به ل أخذ منه أئمة الله ومن أن دخل مكة أن يغتسل أول يوم صلاة الضحى اقتداء به صلى الله عليه وسلم اه ثم قال ايضا في الباب المذكور قبل وقولها اي عائشة السابق ما رايته يصلح ما ينازع من جعل من خصائصه انه اوجبة عليه ورواية الدارقطني امرت بصلاة الضحى ولم تؤمر واجبة ضعيفة ويرد بان الذي من خصائصه صلى الله عليه وسلم كما صرحوا به وجوب اصل صلاته لا تنكسر برها اه ثم قال فيه ايضا فائدة من فوائد صلاة الضحى انه يتجزئ عن الصدقة التي تصعب على مفصل الانسان الثلاثمائة وستين مفصلا كما اخرج به مسلم وفيه ويجزئ عن ذلك ركعتا الضحى وسكى الحافظ ابو الفصّل الزين العراقي انه اشهر بين العوام انه من قطعها يعصى فصار كثير منهم يتركها اصلا لذلك وليس لما قالوه اصل بل الظاهر انه مما اقام الشيطان على السفتهم ليعرهم الخير الكثير لاسيما اجراؤها عن ذلك الصدقة اه (اقول) ومثل ذلك في البطالان ما اشهر ايضا فيما بينهم ان من صلاها مات اولاده

(قوله لانه و رد الخ) اى ولانه ضعفت مشايمة الفرائض بخصيص الجماعة فيه بصفة رمضان وعدم مشروعيتهما فيما عداه بخلاف التراويح فانها شرعت فيه جميع الشهور فاشبهت الفرائض بمشروعية الجماعة فيها جميع السنة (قوله الفصل في جنسه) الاولى الوصل كما عبر به حج (قوله ومنه) اى من هذا المعنى وهو ان تشرق بضم أوله من اشرقت الخ (قوله اذا مضى ربع النهار) اى فى الربع الاول الصبح وفى الثمانى الضحى وفى الثالث الظهر وفى الرابع العصر (قوله صلاة الاوابين) اى صلاة الضحى (قوله لا ادخل غير المسجد الحرام) واذا دخل المسجد الحرام مرىدا الطواف واراد ركعتين تحية المسجد قبل الطواف فهل تنعقد قال الشيخ الرملى يذبحي انها تنعقد وخالف شيخنا الزياى وقال بعدم الانعقاد وسئل عن ذلك فى مجلس آخر فقال بالانعقاد وعلى ذلك بقوله يؤخذ من قولهم ٤٩٨ يسلم مرىدا الطواف انه يؤخر تحية المسجد عنه انه لو قدمها عليه فانها

وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى ان أكثرها ثمان وعليه فلوزاد عليها لم يجز ولم يصح ضحى ان أحرم بالجميع دفعة واحدة فان سلم من كل اثنين صح الا الاحرام الخامس فلا يصح ضحى ثم ان علم المنع ونعمه لم ينعقد والواقع نفلا كظيره مما هو ويسلم ان يسلم من كل ركعتين كقيمة الرواتب وانما امتنع جمع أربع فى التراويح لانها اشبهت الفرائض بطلب الجماعة فيها ولا يرد على ذلك الوتر فانه وان جاز جمع أربع منه مثلا بتسليمه مع شبهه لما ذكر لانه ورد الفصل فى جنسه بخلاف التراويح ووقت من ارتفاع الشمس كرمح كفى التحقيق والمجموع وقول الروضة عن الاحتجاب من طوعها ويسحب تأخيرها الى ارتفاعها ردا كما قاله الاذرى بانه غريب أو سبق قلم ولهذا قال الشارح كانه سقط من القلم لفظة بعض قبل احتجابنا ويكون المقصود بذلك حكاية وجهه كذا صرح فى صلاة العيدين وان لم يحكمه فى شرح المذهب والاول أوفق لمعنى الضحى وهو كفى الصبح حين تشرق الشمس بضم أوله ومنه قال الشيخ فى شرح المذهب ووقتها اذا اشرقت الشمس الى الزوال اى اضاءت وارتفعت بخلاف الاشرقت فعندها طاعت اه ووقتها الحجة اذا مضى ربع النهار ليكون فى كل ربع منه صلاة وللخبر الصحيح صلاة الاوابين حين ترهض القصرال بفتح الميم اى تبرك من شدة الحر فى خفافها (و) منه (تحية المسجد) لا ادخل غير المسجد الحرام وسئل ذلك المساجد المتلاصقة والذى بعضها مسجد وبعضه غيره كما يحتمل الاسنوى فى باب الغسل سواء كان منطهرا أم محمدا وتطهر عن قرب قبل جلوسه وقول الشارح تبعا لغيره لا ادخله على وضوء جرى على الغالب وسواء كان مرىدا للجلوس أم لا وقول الشيخ نصير لم يرد الجلوس جرى على الغالب كما قاله الزركشى اذا امر بها معلق على مطلق الدخول تعظيما

تنعقد فان لم يرد الطواف ندب فى حقه تحية المسجد بالصلاة واعتمده شيخنا الزياى ايضا واذا صلى بعد الطواف للطواف اندرج فى ذلك تحية المسجد اه هكذا جازمى بخط بعض الفضلاء وهو كذلك والمراد به الضحى لا هو الا وهو الا على كاهو الغالب فيما نقله عن بعض الفضلاء * (فرع) * لو وقف جزء شائع مسجد استحب التحية اى فيه ولم يصح الاعتكاف فيه والفرق ان الغرض من التحية أن لا تنتم الى حرمة المسجد بترك الصلاة فيه فاستحب فى الشائع لان بعضه مسجد بل ما من جزء الا وفيه جهة مسجدية وترك الصلاة يخل بتعظيمه والاعتكاف انما هو فى مسجد والشائع بعضه

ليس بمسجد فالملك فيه بمنزلة من خرج بعضه عن المسجد واعتمد عليه * (فرع) * أحرم بالتحية فى المسجد ثم للبيعة يخرج فى اثنتان من المسجد هل تصح تحيته مكتفيا بالشروع فيها فى المسجد أولا ولا بد من اتمامها فى المسجد وعلى الثاني هل تبطل بغير وجه أو تنقلب نفلا مطلقا أو يفصل بين العالم والجاهل فيه نظر وتوقف مر فى ذلك والقلب الى اشتراط اتمامها جميعها فى المسجد فى كونها تحية اميل وانه اذا خرج فى الاثناء فصل بين العالم قبله وغيره فتنقلب نفلا مطلقا * (فرع) * لو أحرم بالتحية ثم رأى على يده أو ثوبه نجاسة فذهب وغسلها ينبغي ان طال الفصل فانت والافلاوان كانت رؤية النجاسة بعد ان جلس بين المسجدتين أو للاستراحة لان هذا الجلوس بمنزلة الجلوس سهوا ولعل هذا مبقى على اعتقاد قواهم باطل الفصل من غير جلوس وان قلنا لا تقوت بالقيام وان طال لم تقف هنا مطلقا * (فرع) * نوى قلب التحية أو نحوها نفلا مطلقا فيه نظر وتوقف فيه مر والقلب الى البطالان اميل اه سم على منهج

(قوله أو كان خطيبا) أي فلا يكره له الترك بل يكره له الفعل كما قاله حج وهو عطف على قوله إلا أن قرب (قوله وما ينبغي في أرض مستأجرة) ومثلها المحتمكة والأرض التي لا تجوز عمارتها كاتى بحريم الأنهار وحمل ذلك في الأرض أمامها من البناء ومنه البلاط ونحوه فيصح وقفه مسجدا حيث استحق إثباته فيها كان استأجرها للمنازع ٤٩٩

(قوله وتكون كلها تحية) وذلك

حيث نوى ركعتين

ابتداء فلأطلق في أحرامه جل

على ركعتين قياسا على ما قاله

الزيادى في صحة الصلاة من أنه

إذا نوى سنة الظهر وأطلق جل

على ركعتين وتقدم بعد قول

المصنف وإنما الخلاف في الراتب

المؤكد عن ابن قاسم على ابن حجر

نقله عن م ر أنه يخبرين

ركعتين وأربع (قوله لم ينقصد)

أي المأني به ثانيا (قوله أو نقل)

ينبغي أن يحمل ذلك حيث لم

ينذرهما والافلا بد من فعلها

مستقلة لأنها بالنذر صارت

مقصودة فلا يجمع بينهما وبين

فرض ولا نقل ولا تحصل بواحد

منهما (قوله وإن نزع فيه) ممن

نازعه شارحه شيخ الإسلام ومثله

في شرح الروض له رحمه الله

وعبارته واقظ فضل من زيادته

وعبارة أصله وتادت فلا تحصل

بعده وينبغي أن لا تفوت الصلاة

الحنافة التحية أن لم يطل بها فصل

(قوله ويطول الوقوف) أي قدرا

زائدا على ركعتين كما يعلم مما

قدمناه قبيل قوله وسهوا الخ

للبقعة واقامة للشعار كما يسن لداخل مكة الاحرام وان لم يرد الاقامة بهم وسواء كان مدرسا ينتظر كافي مقدمة شرح المذهب أم لا وان تقل الزركشي عن بعض مشايخه خلافه لعدم استحضاره ذلك وسواء أدخل زحاما حبوا ام غيرهما ويكره تركها إلا أن قرب قيام مكتوبة وان لم تكن جمعة بحيث لو اشتغل بها فاته فضيلة التحريم مع امامه وكانت الجماعة مشروعة له وان كان قد صلاها جماعة أو فردا فيمانيظها أو كان خطيبا ودخل وقت الخطبة مع تمكنه منها ودخل والامام في مكتوبة أو خاف فوت سنة راتية كافي الرواق ويؤيده أنه يؤخر طواف القدوم اذا خشى فوات سنة مؤكدة أو دخل المسجد مر يد الطواف وهو متمكن منه لحصولها بر كعتيه ويحرم الاشتغال بها عن فرض ضاف وقته وخرج المسجد الرباط ووصلى العبد وما ينبغي في أرض مستأجرة على صورة المسجد وأذن بياته في الصلاة فيه وهي (ركعتان) للعديت أي أفضلها ذلك والا فالزيادة عليه ما جازة وتكون كلها تحية فان سلم ثم أتى بر كعتين التحية لم ينقصد الا من جاهل فيمنعه قبله فلا مطلقا (وتحصل بفرض أو نقل) نوبت أم لا كما ذكره في الهجة وان نزع فيه لعدم انتهالك حرمة المسجد المقصودة نعم لو نوى عدمها لم يحصل فضلها فيها يظهر لوجود اصناف اخذها مما يحتمل بعضهم في سنة الطواف (لاركعة) أي لا يحصل بها التحية (على الصحيح) ليس إذا دخل احدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين والثاني نعم لحصول الاكرام بها المقصود من الخبر ويجرى فيما بعده (قلت وكذا الحنافة وسجدة التلاوة و) سجدة (شكر) فلا تحصل بهذه ولا يعضها للعديت ايضا (وتتكرر) التحية أي طلبها (بتكرار الدخول على قرب في الاصح والله اعلم) لتجدد سببها كالبعد والثاني لا للمشقة وتفوت بجلاوسه قبل فعلها وان قصر الفصل إلا أن يجلس سهوا ولم يطل الفصل كفاي التحقيق وبطول الوقوف ايضا كما افتى به الوالد رحمه الله تعالى قياسا على فوات سجدة التلاوة وبطول الفصل بعد قراءتها وكما يفوت سجود السهو وبطول الفصل بعد سلامه ولو سهوا إلا أن كلامها انما يفعل لعارض وقد زال وقولهم ان تحية المسجد تفوت بجلاوسه سهوا او جهلا قبل فعلها يخرج مخرج الغالب من حال داخل المسجد ولو احرم بها فاعانم اراد القعود لا تعامها فالواجب الجواز ولو احرم بها جالسا فالوجه كما افاده الوالد رحمه الله تعالى جوازه حيث جلس لياقبيها اذا ليس لنا نافلة يجب التحريم بها فاعانم حديثها خرج مخرج الغالب وله هذا لا تفوت بجلاوسه قصير نسبانا

أخذنا من كلام الشارح ثم خرج بطول الوقوف ما لو اتسع المسجد جدا فدخله ولم يقف فيه بل قصد الحراب مثلا وزاد من فيه اليه على مقدار ركعتين فلا تفوت التحية بذلك (قوله ولو سهوا) الاولى استأطا قوله ولو لما مر من أن المعتمد أنه يفوت بالسلام أي سجود السهو وعدم اطلاقا (قوله بجلاوسه سهوا) أي حيث طال الفصل أخذنا مما مر (قوله حيث جلس لياقبيها) خرج صورة الإطلاق فنقوت التحية بالجلاوس وشمل ذلك قوله السابق وتفوت بجلاوسه قبل فعلها وان قصر الفصل

(قوله يجلسه للشرب عدا) ظاهره وان كان به عطش وبهارة حج ولودخل عطشا لم يفت بشر به جالساً على الوجه لانه لهدر
 اى وهو مخالف للشارح كما ترى الا ان يحمل كلام حج على ما اذا اشتد العطش وكلام الشارح على ما اذا لم يشتد لانه متمكن
 من انه يشرب من وقوف من غير مشقة ٥٠٠ وهو قريب (قوله فليقل أربع مرات سبحان الله الخ) ينبغي ان يحمل الا كلفاء

بذلك حيث لم يتيسر له الوضوء فيه
 قبل طول الفصل والافلا تحصل
 له قصيره بترك الوضوء مع يسره
 (قوله وصلاة الحيوانات) اى
 دعاؤهم (قوله ان يقول ذلك
 اربعاً) معقد (قوله وتحيية
 الخطيب الخطبة) اى التحية
 التى تطالب منه اذا دخل هى
 الخطبة (قوله اخذ اماماً) اى
 فى الوتر (قوله أوجهها ثلثها)
 * (فرع) لو توضع داخل المسجد
 هل يقتصر على ركعتين ينوى
 بهما أحد السنتين وتدخل
 الاخرى أو يصلى أربعاً بان يصلى
 ركعتين تحية المسجد وتنتين سنة
 الوضوء فيه نظر والا قرب ان
 يقال ان اقتصر على ركعتين نوى
 بهما أحد السنتين أوهما اكتفى
 به فى أصل السنة والافضل ان
 يصلى اربعاً وينبغي ان يقدم فى
 صلاته تحية المسجد ولا تقوت
 بهما سنة الوضوء لان سنة الوضوء
 فيها الخلاف المذكور ولا كذلك
 تحية المسجد (قوله يصلى ركعتين)
 اى ولا يمنع ذلك مع كونه وقت
 كراهة ان يكون خاصاً لهما سبب
 ومحل الصلة ما لم يتوضأ لصلاتها

أوجهها وان جرى بعض المتأخرين على خلافه ويؤخذ من ذلك فواتها ويجلسه للشرب
 عدا لانه اذا قبل بفواتها يجلسه من اجائها فقواتها به اغيها اولى ومرايضاً ان اذا
 قولاً بفواتها بقديم سجدة التلاوة عليها مع اختلاف الأئمة فى وجوبها وما نحن فيه اولى
 وقياس ما مر فواتها ايضا لمن دخل غير قائم وطال الفصل قبل فعلها وبكراهة كفى
 الاحياء دخول المسجد من غير وضوء فان دخل فليقل أربع مرات سبحان الله والحمد لله
 ولا اله الا الله والله اكبر قائم تعدل ركعتين فى الفضل زاد ابن الرفعة ولا حول ولا قوة
 الا بالله وغيره زاد الله الى العظيم لان الطيبات الباقيات الصالحات وصلاة الحيوانات
 والجمادات وفى الاذكار عن بعضهم يسكن لمن لم يتمكن منها الحدث او شغل او نحوه ان
 يقول ذلك اربعاً حال المصنف لانه لا بأس به واعلم ان التحيات متعددة تحية المسجد بالصلاة
 والبيت بالطواف والحرم بالا حرام ومعنى بالرحى وعرفة بالوقوف واقاء المسلم بالمسلم وتحيية
 الخطيب الخطبة يوم الجمعة (ويدخل وقت الرواتب) اللاتى (قبل الفرض بدخول وقت
 الفرض (و) يدخل وقت اللاتى (بعده بقلعه) كالوتر (ويخرج النوعان) اللذان قبل
 الفرض وبعده (بمخرج وقت الفرض) لتبعيتهما له فلو فعل القبلي ببعده كانت اداء نعم
 يفوت وقت الاختيار لها بفعله وتصيرا لبعده قضاء بقوته ولم يدخل وقتها ولو فعلها قبله
 لم تنعته وان كان الفرض قضاء فى اربع الوجوهين اخذ اماماً لان القضاء يحكى الاداء
 ومقتضى كلامه عدم اشتراط وقوع الراتبة بقرب فعل الفرض وهو كذلك خلافها
 للشامل وهل تقوت سنة الوضوء بالاعراض عنها كما يجزمه بعضهم وفرق بينها وبين الضحى
 فانها لا يفوت طلبها وان فعل بعضها فى الوقت فاصدا الاعراض عن باقيها بل يستحب
 قضاؤه أو بالحدث كما جرى عليه بعضهم أو بطول الفصل عرفاً احتمالات أوجهها ثلثها
 كما يدل عليه قول المصنف فى روضته ويستحب لمن توضأ ان يصلى عقبه وقوله فيها فى مبحث
 الوقت المذكور ومنه ركعتان عقب الوضوء واطلاق الشيخين ان من توضأ فى الوقت
 المكروه يصلى ركعتين محمول على ما اذا كان الزمن قصيراً وان ذهب بعضهم الى حمل
 الاول على نذب المبادرة وهنا على امتهاد الوقت ما بقيت الطهارة اذا قصد بها صلاتها
 عن التعطيل ولا فرق فى استحباب السنتين الراتبة بين السفر والحضر سواء كان قصيراً
 أم طويلاً لا يكتفى فى الحضر أكد وسيأتى فى الشهادات رد شهادة من واطب على تركه
 الراتبة (ولو فات النفل المؤقت) كصلاة العبد والضحى والرواتب (ندب قضاؤه)

وقت الكراهة كما مر من ان من دخل المسجد فى وقت الكراهة بقصد التحية فقط لم تصح صلاته (قوله الى محل
 الاول) هو قوله ويستحب ان توضأ الخ (قوله من واطب على تركه الراتبة) اى كلها كما هو المتبادر من هذه العبارة ويحتمل ان
 مثل ذلك ما لو واطب على ترك بعضها ولو غير مؤكده وقريب لاشعار ذلك وعدم كراهته بالمطلوب (قوله ندب قضاؤه) انظر هل
 يقضى النفل من الصوم أيضاً اذا فاته كيوم الاثنين ويوم عاشوراء عليه نظر ينبغي ان يندب القضاء اخذنا من ندب قضاء النفل =

المؤقت هنا ونقل عن شيخنا الشيرازي خلافه للإبان له معاني وقد فانت ٥١ وفيه وقفة ثم رأيت في ميم على شرح البهجة عند قول المصنف وصومه الخميس والاثني عشر في فتاوى الشارح أنه إذا فاتته صوم مؤقت أو اتخذ مؤذنا من له قضاؤه ٥١ وهو يقيد من قضاءه فهو الخميس والاثني عشر وشؤال إذا فات ذلك (قوله أبدأ في الاظهر) أي فلا يتقيد قضاءه فانت النهار بيقينه ولا فانت الليل بيقينه خلافا لمن قال به ٥١ محلي بالمعنى (قوله ولا نها صلاة مؤقتة) عطف على قوله لا حداد الخ (قوله فلا مدخل للقضاء فيه) ظاهره ولومذره وهو واضح لان ما فات محله سبب لا يندب قضاؤه (قوله شكرا) أي تنفع شكرا (قوله وكلما نزل) أي وان لم يطل الفصل بين التزولين (قوله قبل ان يدخل منزله) أي وينبغي له مراعاة أقرب المساجد الى منزله وان السنة تفصل بغيره أيضا (قوله من ركعتي دخوله) أي المنزل (قوله وعقب خروجه من الحمام) ويكره فعلهما في مسكنه فيفعلهما في بيته أو المسجد وينبغي ان محلي ذلك اذ لم يطل الفصل بحيث تنقطع نسبتهم ما عن كونهم اللخر وج من الحمام (قوله من مسجد رسول الله) أي ارادة اللخر وج منه (قوله وان دخل أرضا لا يعبد الله فيها) ومنها أماكن ٥٠١ اليهود والنصارى المختصة بهم فان عبادتهم فيها باطلة فكان لا عبادة (قوله وقبل عقد النكاح) ينبغي ان يكون ذلك للزوج والولي له ما طيهما العقد دون الزوجة وينبغي أيضا ان فعلهما في مجلس العقد قبل تعاظميه (قوله وعند حفظ القرآن) أي ولو بعد نسيانه وقد صلى للحفظ الاول (قوله وألحق به بالبقية الفصل) ظاهره ولومذره (قوله وتفصل السنتان) أي الوضوء وما ألحق به والاستحارة (قوله وللحاجة) أي التي تتم بها عادة وينبغي ان فعلها عند ارادة الشر وع في طابها حتى لو طال الزمن بين الصلاة والشرع في قضاؤها لم

أبدأ (في الاظهر) للحديث الصحيحة في ذلك كقضائه صلى الله عليه وسلم سنة الصبح في قصة الوادي بعد طلوع الشمس وسنة الظهر بعد الصلاة بعد العصر لما اشتغل عنها بالوفد ولا نها صلاة مؤقتة فقصبت كالقراض ولا فرق في ذلك بين الحضر والسفر كما صرح به ابن المقرئ والثاني لا يقضى كغير المؤقت وخرج بالمؤقت ذوالسبب ككسوف واستسقاء ونجبة فلا مدخل للقضاء فيه والصلاة بعد الاستسقاء شكر اعليه لا قضاء نعم لو قطع نفلا مطلقا استحب قضاؤه وكذا الوفاة ورد من النقل المطلق كما قاله الأذري ومما لا تن فيه الجماعة ركعتان عند ارادة سفره بمنزله وكلما نزل وبالمسجد عند قدومه قبل ان يدخل منزله ويكتفي به ما عن ركعتي دخوله وعقب خروجه من الحمام وعند خروجه من مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم للسفر ولم نزلت اليه امرأة قبل الوقاع ويندبان لها أيضا ولمن دخل أرضا لا يعبد الله فيها وبعد اللخر وج من الكعبة مستقبلا بها وجهها وقبل عقد النكاح وعند حفظ القرآن وركعتان بعد الوضوء وألحق به بالبقية الفصل والتميم ينوي به استتمه وركعتان للاستحارة وتحصل السنتان بكل صلاة كالنجية وللحاجة الحديث فيها ضعيف وفي الاحياء انها اثنا عشرة ركعة ولا تقتل بحق أو غيره وللتوبة قبلها وبعد ها ولومن صغيرة وصلاة الاوابين وهي عشر ون ركعة بين المغرب والعشاء ورويت ستم وأربعاً وركعتين فهما أقلها وصلاة الزوال بعده

بعدها وتنفع له نفلا مطلقا (قوله وفي الاحياء انها) أي صلاة الحاجة (قوله وللتوبة) أي وان تكررت ولومن صغيرة ويسن في المذكورات نية اسبابها كان يقول سنة الزفاف فلوتر لذكر السبب محبت صلاته وقدم انه يكون نفلا مطلقا حصل في ضمنه ذلك المقيد (قوله وصلاة الاوابين) عطف على قوله ركعتان عند ارادة سفر الخ وانما يمتثل بذلك لان فاعلها يرجع الى الله وتاب مما فعله في نهاره فاذا تذكر ذلك منه دل على كثرة رجوعه الى الله ولولم يلاحظ ذلك المعنى وهي المسماة بصلاة الغفلة (قوله بين المغرب والعشاء) أي بين صلاة المغرب والعشاء ومنه يعلم انها لا تحصل بتقل قبل فعل المغرب وبعد دخول وقته وعلمه فلو قواها لم تنفع لعدم دخول وقتها كرواتب الفرائض اذا فعلت قبل الوقت واذ فانت سن قضاؤها وكذا صلاة سنة الزوال لان كل من سها مؤقت اخذ ما تقدم في صلاة الاشراف بناء على انه غير المضي ويحتمل عدم سن قضاء سنة الزوال لتصريحه بانها ذات سبب فاذا صلى سنة الظهر حصل بها سنة الزوال ما لم ينهها فقاما على ما هو في نجية المسجد وعليه فانها اذ اصابها بعد الرتبة سنة الزوال لم تنفع لحصولها بالارتبة (قوله وصلاة الزوال بعده) أي فلو قدمها عليه لم تنفع وهو مخالف لسلام المناوي الا في

(قوله وهي ركعتان أو أربع) وهي غير سنة الظهر كما يعلم من أفرادها بالذكر بعد الرواتب ونص غير قضاء بطول الزمن عوافا عبارة المناوي على الجامع في شرحه الصغير عند قوله صلى الله عليه وسلم أربع قبل الظهر الخ نصها أربع قبل الظهر أي أربع ركعات يصلين الإنسان قبل صلاة الظهر أو قبل دخول وقته وهو أي وقته عند الزوال قال العلامة في هذه يسمونها سنة الزوال وهي غير الأربع التي هي سنة الظهر قال شيخنا قال الحافظ العراقي وعن نص على استحبابها الغزالي في كتاب الاوراد ليس فيه تسليم أي ليس بين كل ركعتين منها فصل بسلام فتفتح بالفاء المفعول لهن أبواب السماء كناية عن حسن القبول وسرعة الوصول ثم قال قال الشيخ حديث صحيح (قوله وهي أربع بتسليم) أي فلا تصح الزيادة على الأربع (قوله أو بتسليتين) انظر وجه التفرقة بين الليل والنهار مع ان الفصل أفضل من الوصل مطلقا واعلم ان الصلاة بالليل يبعد عرض ما يمنع من اتسامها فطلب فيها الفصل بالسلام لزيادة ما يفعله فيها أو بالنهار قد يعرض تشاغل يمنع من اتسامها فطلب فعلها بسلام واحدا ليكون التصرع بها مائنا عن الاعراض عن شيء منها ودخل فيه ما لفرقتها ففعل في ليلة ركعتين وفي ليلة أخرى ركعتين وهو محتمل ويحتمل ان شرط حصول سنتها اذا فعلها مرة واحدة حتى تعد صلاة ٥٠٢ واحدة وهو أقرب (قوله يقول في كل ركعة) قال السيوطي رحمه الله في كتاب

الكلام الطيب والعمل الصالح
فانصحه كيفية صلاة التراويح
أربع ركعات يقرأ فيها ألقام
والعصر والكافرون والاخلاص
وبعد ذلك سبحان الله والحمد لله
ولله الا الله والله أكبر خمس
عشرة مرة في القيام وعشرا في
الركوع والاعتدل والسجدين
والجلوس بينهما والاستراحة
والتشهد ترمذي أويضم اليها
لاحول ولا قوة الا بالله وبعدها
قبيل السلام اللهم اني أسألك
توفق أهل الهدى واعمال أهل

وهي ركعتان أو أربع وصلاة التسبيح مرة كل يوم والجمعة والاف شهر والاف سنة والا
فرة في العمر وهي أربع بتسليم وهو الاحسن ثم اربع بتسليمين وهو الاحسن املا كافي
الاحياء يقول في كل ركعة بعد الفاتحة وسورة سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله
والله أكبر زاد في الاحياء ولا حول ولا قوة الا بالله خمس عشرة مرة وفي كل من الركوع
والاعتدال وكل من السجدين والجلوس بينهما والجلوس بعد رفعه من السجدة الثانية
عشر اذالك خمس وسبعون مرة في كل ركعة علمها النبي صلى الله عليه وسلم العباس وذكره
فيها فضلا عظيما وما تقر من سنيتها هو ما اقتضاه كلامهما وجرى عليه المتأخرون وصرح به
جمع متقدمون قال ابن الصلاح وحديثها حسن وكذا قال النووي في التهذيب وهو
المعتمد وان جرى في المجموع والتحقيق على ضعف حديثها وان في نذهب انظر اوقد رد ذلك
بعضهم بأنه لا يسمع بعظيم فضلها ويتركها الامتها وبالدين والطعن في نذهب ابان فيه تغييرا
لنظم الصلاة انما يأتي على ضعف حديثها فاذا الرقي الى درجة الحسن اثبتوا ان كان فيها
ذلك وصلاة الرغائب أول جمعة من رجب وابله نصف شعبان بدعتان فيهما مذمومتان

فبقى أهل الهندى وأهل أهل
 البقير ومناجحة أهل التوبة وعزم أهل الصبر وجد أهل الخشية وطالب أهل الرغبة وتعبد أهل الورع وعرفان وحديثهما
 أهل العلم حتى أخافك اللهم انى أسألك مخافة تخرجنى عن معاصيك حتى أعمل بطاعتك عملاً لا استحق به رضاك وحتى أناصحك
 بالتوبة خوفاً منك وحتى أخاص لك النصيحة حياءً منك وحتى أتوكل عليك فى الأمور حسنة ظنى بك سبحانه خالق النار اه
 وفى رواية النور وظاهره انه لا يكرر الدعاء ولو قيل بال تكرار المكان حسنة ثم قوله وبعد ها قبل السلام الخ يفنى ان المراد انه
 يقوله مرة ان صلاها باحرام واحد مرتين ان صلى كل ركعتين باحرام (قوله الابالته) زاد حج العلى العظيم (قوله بعد رفعه من
 السجدة الثانية) ويجوز جعل الخمسة عشر قبل القراءة وحيداً فكون عشر جلسة الاخيرة بعد القراءة قال البغوى ولو ترك
 تسبيح الزكوع لم يجز العود اليه ولا فعلها فى الاعتدال بل يأتى بها فى السجود اه حج وبقي ما لترك التسبيح كله أو بعضه ولم
 يتداركه هل تبطل به صلاته أو لا واذا لم تبطل فهل يناب عليه انواب صلاة التسبيح أو النفل المطلق فيه نظر والا قرب انه ان ترك
 بعض التسبيح حصل له أصل سنتها وان ترك الكل وقعت له نكلاً مطلقاً (قوله فى التهذيب) اى تهذيب الاسماء واللغات (قوله
 وصلاة الرغائب) لم يبين عدد ركعاته افرأجه (قوله بدعتان قبيحتان) ومع ذلك فالصلاة تنفسها صحيحة اذا غاب عنها انقل نهى عنه
 لامر خارج وهو ما يؤدى فعلها اليه فى هذا الوقت من اعتقاد سنتها بخصوصها ثم ان قوى بها سبباً معيناً كسنة الرغائب =

فَيُنْبَغِي الْبَطْلَانُ وَجَبَازَةٌ حَجَّ فِي رَدِّ كَلَامٍ لِّلشَّهْرِ وَرَدَّى وَمَنْ اسْتَحْضَرَ كَلَامَهُمْ فِي رَدِّ صَلَواتِ ذِكْرٍ فِي أَيَّامِ الْاِسْبُوعِ عِلْمُهُ أَنَّهُ لَا تَجُوزُ وَلَا تَنْصَحُ هَذِهِ الصَّلَواتُ بِتِلْكَ النِّيَّاتِ الَّتِي اسْتَحْسَنَهَا الصَّوْفِيَّةُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَرُدَّهَا أَصْلٌ فِي السَّنَةِ ٥٥ هُوَ صَرِيحٌ بِمَا ذَكَرْنَا (قَوْلُهُ وَأَنَّ الثَّانِيَةَ) أَيَّ صَلَاةٍ لِبَلَدٍ نَصَفَ شَعْبَانُ (قَوْلُهُ وَأَفْضَلُ هَذَا الْقِسْمِ الْوَتْرُ) أَيُّ وَلَوْ بِرُكْعَةٍ كَمَا صَرَّحَ بِهِ حَجٌّ وَأَنَّ كَرَاهَةَ الْاِقْتِصَارِ عَلَيْهِمْ أَوْ عِبَادَةِ حَجٍّ بِعَدِّ قَوْلِ الْمُنْصَفِ وَأَنَّ كَثَرَتَهَا ثَلَاثُ عَشْرَةَ مَا نَصَحَهُ وَكَرِهَتْهُ الْوَتْرُ أَفْضَلُ مِنْ رُكْعَتَيِ الْفَجْرِ (قَوْلُهُ ثُمَّ مَا تَعْلُقُ بِفَعْلٍ غَيْرِ سَنَةِ وَضُوءٍ) وَمِنْهُ مَا قَدَّمَهُ مِنْ سَنَ رُكْعَتَيْنِ عِنْدَ ارَادَةِ سَفَرٍ بِغَزَلِهِ الْخِ مَا قَدَّمَهُ فَيَكُونُ بَعْدَ الضَّحَى وَقَبْلَ سَنَةِ الْوَضُوءِ (قَوْلُهُ وَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ مُسْتَوِيَةٌ فِي الْاِفْضَالِيَّةِ) اِقْتِصَارُهُ عَلَى الْحُكْمِ بِاسْتِثْنَاءِ الثَّلَاثَةِ يُشْعِرُ أَنَّ غَيْرَهَا ٥٠٣ عَادَ خَلَّ تَحْتَ الْكَافِ لَيْسَ فِي رَتْبَتِهَا

وَأَنَّ كَانَ مَقْدَمًا عَلَى سَنَةِ الْوَضُوءِ وَمَرَادُهُ بِالثَّلَاثَةِ قَوْلُهُ كَرِهَتْهُ طَوَافُ الْخِ (قَوْلُهُ وَالْكَسُوفُ) أَيُّ وَكَوْنِ رَمَضَانَ وَالتَّرَاوِيحِ وَصَرَّحَ بِهَا بَعْدَ الْخِلَافِ فِيهَا (قَوْلُهُ وَأَفْضَلُهَا) أَيُّ الصَّلَواتِ الَّتِي تَسَنُ فِيهَا الْجَمَاعَةُ فَلَا يَبَالُ بِتَعْطِيبِ الْاِسْتِسْقَاءِ بِالتَّرَاوِيحِ غَيْرِ صَحِيحٍ لِأَنَّ الْوَتْرَ وَالرَّوَابِ مَقْدَمَةٌ عَلَى التَّرَاوِيحِ لِأَنَّ ذَلِكَ اِتِّمَامٌ لِدَوْقِ أَفْضَلِ النِّفْلِ (قَوْلُهُ لِمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ) أَيُّ مَنْ تَفْضِيلُ الظُّطْرِ عَلَى النُّعْرِ (قَوْلُهُ عَلَى تَكْبِيرِ الْاِضْحَى) أَيُّ عَلَى اِتِّكْبَارِ الْمُرْسَلِ فِي الْاِضْحَى أَمَّا الْمُقِيدُ فِيهِ فَافْضَلُ مِنْ تَكْبِيرِ الظُّطْرِ اِشْرَافُهُ بِتَبَعِيَّتِهِ لِلْفَرَاغِ (قَوْلُهُ يَوْمَ النُّعْرِ) أَيُّ وَتَفْضِيلُ الْيَوْمِ يَقْتَضِي تَفْضِيلَ مَا وَقَعَ فِيهِ (قَوْلُهُ أَنَّهُ الْاَزْجُ فِي الظُّطْرِ) أَيُّ فِي الْمَدْرَكِ (قَوْلُهُ وَقَبْلُ) أَيُّ وَلَا نَقِيلُ الْخِ (قَوْلُهُ

وَحَدِيثُهُمَا بَاطِلٌ وَقَدْ بَالِغٌ فِي الْجَمُوعِ فِي اِفْتِكَارِهَا وَلَا فَرْقَ بَيْنَ صَلَاتِهِمَا جَمَاعَةً أَوْ فَرَادَى كَمَا صَرَّحَ بِهِ كَلَامُ الْمُنْصَفِ وَمَنْ زَعَمَ عَدَمَ الْفَرْقِ فِي الْاَوَّلَى وَأَنَّ الثَّانِيَةَ تَنْدُبُ فَرَادَى قَطْعًا فَقَدْ وَهَمَ وَأَيُّ فَرْقٍ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْمَخْطُوطَ بَطْلَانُ حَدِيثُهُمَا وَأَنَّ فِي نَدْبِهِمَا بِمَخْصُوصِهِمَا جَمَاعَةً أَوْ فَرَادَى أَحَدَاتٍ شَعَارًا بِصَحِّهِ وَهُوَ عَمَلٌ فِي الصَّلَواتِ سِجَامُوعٍ تَوْقِيتُهُمَا بِوَقْتٍ مَخْصُوصٍ وَأَفْضَلُ هَذَا الْقِسْمِ الْوَتْرُ ثُمَّ رُكْعَتَا الْفَجْرِ وَهُمَا أَفْضَلُ مِنْ رُكْعَتَيْنِ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ وَغَيْرُ أَفْضَلِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْفَرِيضَةِ صَلَاةُ اللَّيْلِ مَحْمُولٌ عَلَى النِّفْلِ الْمَطْلُوقِ ثُمَّ بَاقِي رَوَاتِبِ الْفَرَاغِ ثُمَّ الضَّحَى ثُمَّ مَا تَعْلُقُ بِفَعْلٍ غَيْرِ سَنَةِ وَضُوءٍ كَرِهَتْهُ طَوَافُ اِحْرَامٍ وَتَحِيَّةٍ وَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ مُسْتَوِيَةٌ فِي الْاِفْضَالِيَّةِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْجَمُوعِ ثُمَّ سَنَةُ وَضُوءٍ ثُمَّ نِفْلٌ مَطْلُوقٌ وَالْمُرَادُ بِالْاِفْضَالِ مُقَابَلَةُ جَنْسٍ بِجَنْسٍ وَلَا مَانِعَ مِنْ جَعْلِ الشَّارِعِ الْعِدَدَ الْقَلِيلَ أَفْضَلَ مِنَ الْعِدَدِ الْكَثِيرِ مَعَ اتِّحَادِ النَّوْعِ بِدَلِيلِ الْقَصْرِ فِي السَّفَرِ فَرَفَعَ اِخْتِلَافُهُ أَوَّلَى فَالَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ (وَقِسْمُ) مِنَ النِّفْلِ (بِسَنِّ جَمَاعَةٍ) أَيُّ تَسَنُّ فِيهِ الْجَمَاعَةُ لِأَنَّ فَعْلَهُ مُسْتَحَبٌّ مَطْلُوقًا صِلَى جَمَاعَةٍ أَمْ لَا (كَالْعِيدِ وَالْكَسُوفِ وَالْاِسْتِسْقَاءِ) وَسَمَّيْنِي فِي أَبْوَابِهَا وَأَفْضَلُهَا الْعِيدَانِ الْخُرُوفَانِ فَالْفُطْرُ خِلَافًا لِمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ أَخَذَ مِنْ تَفْضِيلِهِمْ تَكْبِيرَ الظُّطْرِ عَلَى تَكْبِيرِ الْاِضْحَى لِانْصِصٍ عَلَيْهِ وَيَجِبُ بَعْدَهُ التَّلَازُمُ وَيَنْبَغِي لِمَا قُلْنَا مَارَواهُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قُرْطُوبُوسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ أَفْضَلَ الْأَيَّامِ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ النُّعْرِ وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَقَدْ رَجَّحَ فِي الْخَادِمِ مَا ذَكَرْنَا فَقَالَ أَنَّهُ الْاَزْجُ فِي النَّظَرِ لِأَنَّهُ فِي شَهْرِ حِرَامٍ وَفِيهِ نَسْكَانُ الْحَجَّ وَالْاِضْحِيَّةَ وَقَبْلُ أَنْ عَشْرُهُ أَفْضَلُ مِنَ الْعَشْرِ الْآخِرِ مِنْ رَمَضَانَ ثُمَّ كَسُوفُ الشَّمْسِ ثُمَّ خُسُوفُ الْقَمَرِ ثُمَّ الْاِسْتِسْقَاءُ ثُمَّ التَّرَاوِيحُ (وَهُوَ) أَيُّ هَذَا الْقِسْمِ (أَفْضَلُ عَمَّا لَا يَسَنُ جَمَاعَةً) لَمَّا كَدَّ أَمْرُهُ بِطَلَبِ الْجَمَاعَةِ فِيهِ فَاشْتَبَهَ الْفَرَاغُ وَالْمُرَادُ تَفْضِيلُ الْجَنْسِ عَلَى الْجَنْسِ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ لِعِدَدِ اِخْتِلَافِهِ (لَكِنْ الْاِصْحَاحُ تَفْضِيلُ الرَّاتِبَةِ) لِلْفَرَاغِ (عَلَى التَّرَاوِيحِ)

مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ لِعِدَدِ) أَيُّ وَعَلَيْهِ فَمَا قَدَّمَ عَنْ حَجٍّ مِنْ أَفْضَالِيَّةِ رُكْعَةِ الْوَتْرِ عَلَى رُكْعَتَيِ الْفَجْرِ سَبِيحَهُ أَنَّ الْوَتْرَ مَقْدَمٌ عَلَى الزَّوَاتِبِ ثُمَّ رُكْعَتَا الْفَجْرِ مَقْدَمَةٌ عَلَى الزَّوَاتِبِ وَقَالَ سَمٌّ عَلَى حَجٍّ هَلِ الْمُرَادُ أَنْ رُكْعَتَيِ الْفَجْرِ أَفْضَلُ مِنْ كَعْتَيْنِ مِنَ الزَّوَاتِبِ أَوْ مِنَ الزَّوَاتِبِ كَلَّهَا أَوْ كَيْفَ الْحَالُ ٥٥ وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ يُقَابَلُ بَيْنَ زَمَنِ الْعِبَادَتَيْنِ فَمَا زَادَ زَمَنُهُ كَانَ نَوَابِهُ أَكْثَرُ وَضَعِيَّتُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِهِمَا مِنْ نَوْعٍ وَاحِدٍ أَوْ كَثَرٍ كَالْمُقَابَلَةِ بَيْنَ صَوْمِ يَوْمٍ وَصَلَاةِ رُكْعَتَيْنِ (قَوْلُهُ أَخَذَ اِمَامُكُمْ) هُوَ قَوْلُهُ وَالْمُرَادُ مِنَ التَّفْضِيلِ الْخِ (قَوْلُهُ الْاِصْحَاحُ تَفْضِيلُ الرَّاتِبَةِ) أَيُّ الْوُكْدَةِ وَغَيْرِهَا وَيَلْزِمُهُ تَفْضِيلُ الْوَتْرِ عَلَى التَّرَاوِيحِ لِمَا مَرَّ أَنَّهُ أَفْضَلُ مِنْهَا وَإِذَا اعْتَبَرَهُ هَذَا مَعَ مَا مَرَّ فِي تَرْتِيبِ النِّفْلِ الَّذِي لَا تَنْشُرُ فِيهِ الْجَمَاعَةُ عَلِمْتَ أَنَّ بَعْدَ الْاِسْتِسْقَاءِ الْوَتْرَ ثُمَّ رُكْعَتَا الْفَجْرِ ثُمَّ بَاقِي الزَّوَاتِبِ ثُمَّ التَّرَاوِيحِ ثُمَّ الضَّحَى إِلَى آخِرِ مَا مَرَّ

(قوله لانه صلى الله عليه وسلم) قضية التحليل بما ذكرنا الافضل من التراويح هو الارب المؤكد وقال شيخنا الزبائدي والمحقق انه لا فرق بين المؤكد وغيره لان التابع يشرف بشرف المتبوع اه وقال ع ظاهر اطلاقه انه لا فرق بين المؤكد وغيره ويحتمل تخصيصه بالمؤكد بدليل التحليل وعدم تقييده الشارح لكلام المصنف يوافقه ما قاله شيخنا الزبائدي وان اقتضى تحليله بالمواظبة خلافه (قوله ثلاث ليال) عبارة المحلى وروى ابن ابي عمير وحبان عن جابر قال صلى الله عليه وسلم في رمضان ثمان ركعات ثم اوتر اه (أقول) وأما البقية فيحتمل انه صلى الله عليه وسلم كان يضعها في بيته قبل مجيئه أو بعده وانظر هل الثلاث كانت من أول الشهر أو وسطه أو آخره فيه نظرا وظاهرا لا قولنا تراجع ويحتمل هو امس قوله ثلاث ليال اى في السنة الثانية حين بقي من رمضان سبع ليال لكن مفرقة صلاها ليلة الثالث والعشرين والخامسة والسادسة ثم انتظروه في الثامنة فلم يخرج لهم وقال خشيت الخ ثم رأيت في الاسنوى وعبارة وعن النعمان بن بشير قال قناع رسول الله صلى الله عليه وسلم في شهر رمضان ليلة ثلاث وعشرين ٥٠٤ الى ثلث الليل ثم قنعه ليلة خمس وعشرين الى نصف الليل ثم

قنعه ليلة سبع وعشرين حتى خشينا أن لا نذكر ان القلاح رواء الحاكم في المستدرک وقال انه صحيح على شرط البخارى (قوله قنعه من الجميع الخ) واسلم الاجوبة ما نقله ع عن الاسنوى من خشية توهم فرضيتها (قوله وهو وقت جسد وتشهير) عطف تفسير باعتبار المراد منه (قوله ومقابل الاصح الخ) والوجه ان اذا قلنا باستحباب الجماعة في التراويح فان قلنا بعدم استحباب الجماعة فيها فالرواتب افضل كما يصرح به كلام المحلى ويشير الى ذلك قول الشارح ومقابل الاصح الخ (قوله بعشر تسليمات) اقصر

لانه صلى الله عليه وسلم واخطب على ثلاث دون هذه فانه صلاها ثلاث ليال فلما كثرت الناس في الثالثة تركها خوفا من ان تفرض عليهم ولا يشكل هذا بحديث الاسراء هي خمس وهن خمسون لا يبدل القول لدى لاحتمال ان يكون الخوف اقتراض قيام الليل بمعنى جعل التهجيد في المسجد جماعة شرطاً في صحة التفضل في الليل ويؤمى اليه قوله في حديث زيد بن ثابت خشيت ان يكتب عليكم ولو كتب عليكم ما تم به فصلوا أي الناس في بيوتكم قنعه من الجميع في المسجد اشنا فاعلمهم من اشتراطه وأمن مع اذنه في المواظبة على ذلك في بيوتهم من اقتراضه عليهم أو يكون الخوف اقتراض قيام الليل على الكفاية لا على الاعيان فلا يكون ذلك قدرا زائدا على الخمس أو يكون الخوف اقتراض قيام رمضان خاصة لان ذلك كان في رمضان وهو وقت جد وتشهير وقيام رمضان غير متكرر في كل يوم في السنة فلا يكون ذلك قدرا زائدا على الخمس أو انه شئ ان يكون اقتراضها قد عاق في اللوح المحفوظ على دوام اظهارها جماعة ولا يخش ذلك في غير ما علم به عدم التعليق ومقابل الاصح تفضيل التراويح على الراتبة لسن الجماعة فيها (و) الاصح (ان الجماعة تسن في التراويح) لما مر من انه صلى الله عليه وسلم صلاها ليلا واجمع عليه العصابة رضى الله عنهم أو أكثرهم وأصل مشروعية ما جمع عليه وهي عشرون ركعة بعشر تسليمات في كل ليلة من رمضان لما روى انه كانوا يقومون على عهد عمر بن الخطاب في شهر رمضان بعشرين ركعة وفي رواية للمالك في المواظبة ثلاث وعشرين وجع البيهقي

على الواجب فلا يقال التسليمات عشرون (قوله على عهد عمر الخ) انظر في أى سنة كان ذلك وقوله بينهما

أيضا بعد وقد جع الخ انظر في أى سنة كان أيضا ثم رأيت في شرح التقریب للعراقى ان جمع عمر الخ كان سنة أربعة عشر من الهجرة وقال في جامع الاصول طعنه أبو داود غلام المغيرة بن شعبه مصدر الحاج بالمدنية يوم الاربعاء الرابع بقين من ذى الحجة سنة ثلاث وعشرين ودفن يوم الاربعاء غرة المحرم سنة أربع وعشرين وله من العمر ثلاث وستون سنة وقيل تسع وخمسون وقيل ثمان وقيل ستة وخمسون وقيل احدى وستون وكانت خلافته عشرين منين ونهضا وصلى عليه صهيب ودفن الى جانب أبي بكر الصديق اه وفيه وكانت وفاة أبي بكر ليلة الثلاثاء لثمان بقين من جمادى الاخرى سنة ثلاث عشرة بين المغرب والعشاء وله ثلاث وستون سنة وكانت خلافته سنتين وأربعة أشهر اه ويستنداد منه ان عمر أقر الناس على صلاتهم فرادى رمضان واجيد ابعدهم أبي بكر وفي رمضان الثاني جمع الناس فيه على من ذكره

(قوله والنساء على سليمان) هو بزيادة ياء قبل الميم تانبي له رواية ووالده أبو حنيفة بجماعه مسلمة وثانها مسلمة له خصبة من مسلمة الفتح
 كذا في الإصابة اه وهي كذلك في نسخ متعددة وفي بعض النسخ سليمان وهو غير صحيح لما علمت بل هو خطأ (قوله وقد انقطع
 الناس عن فعلها جماعة) اي وصاروا يفتعلونها في بيوتهم ويدل له قوله المتقدم ففعلوا أيها الناس في بيوتكم وله صلى الله عليه
 وسلم كان يفعلها في بيته ويؤيده ما نقله ع حيث قال قال الاسنوي في الصحيحين انه صلاها في بيته بقية الشهر (قوله فوضعت
 اهل المدينة فزيد قدرها وضعفه لان زيدا عليها قدرها لانه ليس كذلك اه سم على ج وهذا كما ترى مبني على ان ضعف الشيء
 مثله اما اذا قيل ان ضعفه مثله فلا تأويل وهذا الاخير هو المشهور (قوله لماسم) أي من انه وقت جد وتسمي الخ (قوله ولاهل
 المدينة) اي يجوز اهلهم وان كان اقتصارهم على العشرين أفضل اه شيخنا زيادي (قوله فعلها سنا) * (فرع) * قال مر
 في جواب سائل المراد باهل المدينة من جهان كانوا غريبا لا اهلها بغيرها واطنه قال اهلها احكمهم وان كانوا حولها فاني امل
 اه سم على نهج (قوله ليس اوهم) قال ج وابعد احدوث ذلك ٥٥٥ كان اواخر القرن الاول ثم اشهر

ولم ينكر فكان بمنزلة الاجماع
 السكوني ولما كان فيه ما فيه
 قال الشافعي رضي الله عنه
 العشرين لهم أحب الي اه
 وعبارة شيخنا زيادي اما اهل
 المدينة فاهم سنا وثلاثين وان
 كان اقتصارهم على العشرين
 أفضل اه وعليه فالاجماع انما
 هو على جواز الزيادة لا طمها مع
 ذلك اذا فاعت يشاؤون عليها
 فوق ثواب النقل المطلق كما هو
 قضية كلامهم وينوون بالجميع
 التراويح (قوله وهذا هو الاصح)
 لو فانت واحدا من اهلها واراد
 ان يقضيهم في غير هاهنا سنا

بينهم ما بينهم كانوا يتركون ثلاث وقد جمع عمر الناس على قيام شهر رمضان الرجال على أبي
 ابن كعب والنساء على سليمان بن أبي حنيفة وقد انقطع الناس عن فعلها جماعة في المسجد
 الى ذلك وصحبت كل أربع منها ترويحاً لهنهم كانوا يتركون عقبها اي يستر يحون قال
 الحلبي والسري كونها عشرين ان الرواتب اي المؤكدة في غير رمضان عشرة ركعات
 فوضعت فيه لماسم ولاهل المدينة الشريفة فعلها سنا وثلاثين لان العشرين خمس
 ترويحيات فكان اهل مكة يطوفون بين كل ترويحيتين سبعة أشواط فجعل اهل المدينة
 بدل كل أسبوع ترويحاً يساوهم قال ولا يجوز ذلك لغيرهم لانهم شرفا بجبرته وبدقته
 صلى الله عليه وسلم وهذا هو الاصح خلافاً للحلبي ومن تبعه وفعلها باقتران في جميع
 الشهر وأولى وأفضل من تكرير سورة الاخلاص وقتها بعد صلاة العشاء ولو تقدمت الى
 طلوع الفجر الصادق ولا تصح بنية مطلقه كافي الروضة بل ينوي ركعتين من التراويح
 أو من قيام رمضان ولو صلى أربعاً بتسليم لم يصح ان كان عامداً عالماً والاصح ان يقرأ
 طائفاً لانه خلاف المشرع بخلاف سنة الظهور والعصر كما في به المصنف وفرق بينهما
 بان التراويح اشبهت الفرائض كما مر فلا تغير عما ورد يؤخذ منه كما أفاده الوالد
 رحمه الله تعالى انه لو أخر سنة الظهور التي قبلها وصلاها بعد ما كان له ان يجتمعها مع سنته

٦٤ ل وثلاثين وعكسه يفعلها عشرين لان القضاء يحكي الاداء اه شيخنا زيادي
 به امش هو من خط الشيخ أحمد الدواخلي وما نقله دائماً عن هامش يكون مراد به الشيخ أحمد رحمه الله وهو ظاهر عملهما
 ذكر من قوله هم القضاء يحكي الاداء وعبارة الشيخ الشوبري في حاشيته على التحرير قوله عشرين ركعة اي لغير اهل المدينة
 أما اهل المدينة فست وثلاثون وسئل شيخنا لو اراد المديني ان يقضي صلاة التراويح أو غيره ان يقضيها في المدينة والاول
 في غير اهل يقضيها سنا وثلاثين وأجاب ظاهر كلامهم اختصاص فعل التراويح سنا وثلاثين بمن كان بالمدينة حال طمها منه
 ابتداء وفعلها فيها اه (قوله خلافاً للحلبي) اي حيث قال ومن اقتدى باهل المدينة فقامت ثلاثين فحسن ايضا لانهم
 انما ارادوا بما صنعوا الاقدام باهل مكة في الاستكثار من الفضل لا المناقصة كما ظن بعضهم اه شرح روض (قوله بل
 ينوي ركعتين) قضية انه لو لم يعرض احد بل قال اصلي قيام رمضان أو من قيام رمضان لم تصح بنية ينوي خلافه لان التعرض
 للعدد لا يجب وتحمل نيته على الواجب في التراويح وهو ركعتان كما لو قال اصلي الظهر او اصبح حيث قالوا فيه بالصحة ويحمل
 على ما يعتبر فيه من العدد شرعاً (قوله بخلاف سنة الظهور والعصر) اي كل منهما فانه تصح فيه الاربع بتسليم واحدة

(قوله بين القبليمة والبعدية) أي مالوجع بين سنة الظهر والعصر بإحرام فلا لاختلاف النوع ٥١ وقوله بعد لأنهم قد اشتملت
 الخ فضيته أنه لو جمع بين الظهر والعصر تقديماً وتأخيراً جاز أن يجمع بين سنتيه ما بعد دفعهما بإحرام واحد والظاهر خلافه
 وبؤيده قوله لا في ولو جمع في ثلاث ركعات سنة الخ لاختلاف نوعهما مع أن كلا سنة مقصودة في نفسه ما ثم رأيت سم على
 منهج صريح بما قلناه حيث قال بخلاف مالوجع روايت فرضين لا يجوز لأنهما نوعان ولم بعده أن تكون صلاة بعضهم أداء
 وبعضهم قضاء مـ واطنه نقله عن فتوى والده وقد يؤخذ منه أنه لا يجمع بين سنة العشاء والوتر لأنهما نوعان وانظر لوجع
 أربع الظهر القبليمة والبعدية أو جمع الثمان لكن أدرك منها ركعة في آخر الوقت ووقع الباقي خارجاً هل يكون الأربع
 أو الثمان أداءً ولا بد في كونها أداءً من وقوع ركعة من كل منهما في الوقت بان يدرك ثلاثاً في الوقت في صورة الأربع وخمسا
 في صورة الثمان قال مـ ينبغي أن يكون الكل أداءً بالركعة لأن المجموع صار في حكم الصلاة الواحدة وقوله بان يدرك
 ثلاثاً الخ لعل وجه اشتراط الثلاث والخمس أنه يجعل القبليمة من الركعتين أو الأربع مسقطاً فيشترط وقوعها كلها في الوقت
 والبعدية صلاة أخرى فيكتفي منها بركعة في الوقت (قوله شبهة بالقرائض) وعلى هذا الوفاة عيد الفطر والاضحية لا يجوز الجمع
 بينهما ما بإحرام واحد مع اتفاق العلة الأولى ٥٠٦ لأن الحكم إذا كان معللاً بعلمتين في ما بقيت احدهما وكذا الوتر

بركعتين العبد والضحي فلا
 يجوز لأنهما سنتان مقصودتان
 (قوله أي لا حصر لعدده) أي بان
 يقال هو محصور في عشرين مثلاً
 فلا يزيد عليها وقوله ولا عدد
 ركعاته أي فاذا أحرم وأطلق له أن
 يفعل ما شاء من غير علم بعدد
 ركعاته فافهم ثم رأيت في شرح
 الروض ما يفيد ذلك فراجع (قوله
 خير موضوع) هو بالاضافة لظاهر
 به الاستدلال على فضل الصلاة على
 غيرها وأما ترك الاضافة وان صح
 فلا يحصل معه المقصود لأن ذلك

التي بعد ما بينة واحدة يجمع فيها بين القبليمة والبعدية قال بخلاف مالونوى سنة عيد
 الفطر والاضحية حيث لا يجوز لأنهما قد اشتملت نيته على صلاة واحدة نصفها مؤدى
 ونصفها مقضى ولا نظير له في المذهب ولأن صلاة العيد شبهة بالقرائض فلا تغير عما ورد
 نظير ما مر وما جرت به العادة من زيادة الوقت عند فعل التراويح خصوصاً مع تنافس أهل
 الأسواق في الجامع الأزهر جائز أن كان فيه نفع والأحرم كما فيه نفع وهو من مال محجور
 أو وقف لم يشترطه واقفه ولم تطرد العادة به في زمنه وعلمها ولو جمع في ثلاث ركعات سنة
 العشاء فثنتين منها واحدة الوتر لم يصح خلافاً لصاحب البيان (ولاحصر للنقل المطابق)
 وهو الذي لا يتقيد بوقت ولا سبب أي لا حصر لعدده ولا عدد ركعاته نظير الصلاة خير
 موضوع فاستكثر منها وأقل فله أن يصلي ما شاء ولومن غير نيته عدد وان يقتصر على
 ركعة من غير كراهة (فإن أحرم بما كثر من ركعة فله التشهد في كل ركعتين) وفي كل ثلاث
 وكل أربع وهكذا لأنه معهود في القرائض في الجملة كما أنه لا يقتصر على التشهد في آخر
 صلاته كالقرض ويقرأ السورة في الكل والافتيما قبل التشهد الأول كما مر (وفي كل

موجود في كل قرينة) (فائدة) قالوا طول القيام أفضل من كثرة العدد في صلى أربعاً مثلاً وطول القيام أفضل من ركعة
 صلى ثمانية ولم يطوله وهل يقام بذلك مالوصلي فاعدا ركعتين مثلاً وطول فيه ما وصل آخر أربعاً أو ستاً ولم يطوله فيها زيادة على قدر
 صلاة الركعتين أم لا فيه نظر والأقرب الثاني لأننا فضلنا ذات القيام على غيرها نظراً للمشقة الحاصلة بطول القيام وما هنا المشقة
 فيه لتساويهما في القعود الذي لا مشقة فيه وحيث زادت كثرة العدد بالركوعات والسجودات وغيرها كانت أفضل (قوله أن
 يصلي ما شاء) أي ويسلم متى شاء مع جهله كم صلى عيابه ٥١ سم على منهج (قوله وان يقتصر على ركعة) أي بان ينويها أو يطلق في
 نيته ثم يسلم منها (قوله وفي كل ثلاث) أي بعد كل ثلاث وكل أربع الخ ولا يشترط تسوية الأعداد قبل كل تشهد فله أن يصلي
 ركعتين ويتشهد ثم ثلاثاً ويتشهد ثم أربعاً وهكذا (قوله وهكذا) يفيد جواز التشهد في كل ثلاث مثلاً ولا يفيد جوازه في كل خمس
 فان كانت هذا اختراع صورة لم تعهد في الصلاة فلم تنع كالتشهد كل ركعة فالتشهد بعد كل عدد معهود الجنس بخلافه بعد كل
 ركعة ٥١ سم على منهج (قوله ويقرأ السورة في الكل) والافتيما قبل التشهد الأول (أقول) ولعل الفرق بين هذا وبين ما لو ترك
 التشهد الأول للفرصة حيث لا يأتي بالسورة في الأخيرتين أن التشهد الأول لما طلب له جابر وهو السجود كان كالماتى به بخلاف هذا

(قوله منه في كل ركعة) قضيته انه اذا أحرم بعشر ركعات انما تبطل اذا تشهد عشر تشهدات بعد ذلك كمات وليس مراد بل اذا تشهد بعد ركعة مفردة ولو كانت هي التي قبل الأخيرة بطلت (قوله وظاهر كلامهم منه) عبارة ابن حجر وظاهر كلامهم امتناعه في كل ركعة وان لم يطول جلسة الاستراحة وهو مشكل لانه لو تشهد في المكتوبة الرابعة مثلاً في كل ركعة ولم يطول جلسة الاستراحة لم يضر كما هو ظاهر فاما ان يحمل ما هنا على ما اذا طول بالشهد جلسة الاستراحة لما مر ان تطويلها مبطل أو يفرق بان كيفية القرض استقرت فلم ينظر لاحداث ما لم يحد فيم بالخلاف النفل اهـ هذا والعقد عند الشارح انه متى جلس في الثالثة بقصد التشهد بطلت صلاته وان لم يزد ما فعله على جلسة الاستراحة (قوله وان لم يطل جلسة الاستراحة) اي وان لم يزد التشهد عليهم او في نسخة وان لم يطول جلسة الخ وهي أوضح (قوله لا سيما على ما قدمناه) اي سواء طالت أو لم تطل وان قلنا بما مر من عدم البطالان بتطويلها (قوله عدم البطالان بتطويلها) اي الخالي عن التشهد (قوله ان شاءها) قضيته انه لو نوى الزيادة وهو قائم ثم قدم لم يجز وعبارة الشيخ حمدان ٥٠٧ في أثناء كلام وان زادنا شيئاً أو جاهلاً

ثم تذكرنا وعلم فعد حتماً وان نوى الزيادة قائماً لان المأني به والحالة هذه لغو وهل اذا نوى الزيادة حالة قيامه سهواً وقبل قعوده هل يكتفي بها ولا بد من نيته الزيادة بعد قعوده حره ومقتضى الشارح كبح انه لا يعتد بتلك النية ويؤخذ من عبارة الشيخ حمدان ان مكتوبته يعتد بها وهو القياس (قوله فليس له الزيادة والنقص) خلافه لما نوه به بعضهم في الوتر من انه اذا نوى عدداً فله الزيادة عليه والنقص منه ٨١ ج بالمعنى عند قول المصنف السابق وقيل ثلاث عشرة الخ (قوله فيمتنع

ركعة) لجواز التقوع به مع التحلل منها فيجوز له القيام حينئذ لاخرى (قلت الصحيح منه في كل ركعة والله أعلم) لم فيه من اختراع صورة في الصلاة لم تعهد وظاهر كلامهم منه وان لم يطل جلسة الاستراحة لا سيما على ما قدمناه من أن الأصح عدم البطالان بتطويلها (واذا نوى عدداً) ومنه الركعة عند الفقهاء وان كان الواحد لا غير عدد عند أكثر الحساب (فله ان يزيد) على ما نواه (و) ان (ينقص) عنه ان كان أكثر من ركعة (بشرط تغيير النية قبلهما) اي الزيادة والنقصان لما مر من انه لا يحصر له نعم لو رأى التيمم المأني أثناء عدده نواه ليس له زيادة عليه كما علم مما مر في باب (والا) اي وان لم يغير النية قبلهما (فتبطل) صلاته بذلك لعدم شمول نيته لما أحدثه (فلو نوى ركعتين) مثلاً (ثم قام الى ركعة) (ثالثة سهواً) ثم تذكر (فالأصح انه يقعد) حتماً (ثم يقوم للزيادة ان شاء) اهـ ثم يسجد للسهم وآخر صلاته اذ تعد قيامه للثالثة مبطل وان لم يشأها قعد وتشهد ثم يسجد للسهو ثم سلم والثاني لا يحتاج الى القعود في ارادة الزيادة بل يعضي فيها كما لو نواه قبل القيام اما النفل غير المطلق كالوتر فليس له الزيادة والنقص فيه عما نواه وظاهر كلامهم هنا انه لو اراد الزيادة بعد تذكره ولم يصبر للقيام أقرب انه يلزمه ان يعود للقعود لعدم الاعتماد بحركته فيمتنع البناء عليها ويفرق على هذا بينه وبين ما مر في سجود السهو من التفصيل بين ان يكون للقيام أقرب وان لا بان الملاحظ ثم ما يبطل

البناء عليها) معتد (قوله ويفرق على هذا الخ) كان الخروج الى هذا الفرق انهم حيث لم يأمر به بالسجود ثم عند عدم قربه من القيام الحلقوا الحركة الحقيقية بالجلوس حتى كانه لم يفارق وفيما لو قام للزيادة ثم تذكره من الجلوس والغوا تلك الحركة الحلقوها بالقيام هذا وظاهر قول الشارح من التفصيل بين ان يكون الى القيام الخ يقتضي انه لو قام لخامسة سهواً ثم تذكره وعاد فصل فيه بين كونه الى القيام أقرب وان لا لكن تقدم له ان هذا ما جرى عليه الاسنوي وان المعتمد انه لا يسجد مطلقاً حيث عاد قبل انتصابه فاعل ما هنا فيما لو ترك التشهد الاول سهواً وتذكر قبل انتصابه فعاد وفي مم على منهج * (فرع) * لو نوى عدداً جلس قبل استيقانه من قيام سهواً ثم بدا له ان يكمله من جلوس فالظاهر ان لذلك غاية الامر انه يطلب منه سجود السهو اهـ (اقول) ويؤخذ من هذا الاول انه لو اتى ببعض الركعة من قيام ثم اراد فعل باقيها من الجلوس لم يمتنع وله ان يقرأ في هوية لان ما هو فيه حالة الهوى اكمل مما هو صائر اليه من الجلوس

(قوله حتى لا يجوز له البناء عليها) وقضية هذا الفرق انه لا يسجد لسهو بذلك وهو ظاهر مما مر (قوله اى صلاة النفل) وبهذا التفسير اندفع ما اوردته الاسنوى على المتن من اقتضائه ان راتبه العشاء افضل من ركعتي الفجر من لامع انه ما افضل منها (قوله كما مر في غيره) وروى ايضا ان كل ليلة فيه اساعة اجابة اه ح (قوله ان قسمه نصفين) وكذا الوقسامه اثلاثا وارباعا على نية انه يقوم ثلثا واحدا او ربعا واحدا وبنام الباقي فالاولى ان يجعل ما يقومه آخرها بخلاف الوقسامه اجزاء بنام جزأ ويقوم جزأ بنام الآخر فالأفضل ان يجعل ما يقومه وسطا فلواردان يقوم ربعا على هذا الوجه فالاولى ان يقوم الثالث (قوله ينزل ربنا) قال في فتح الباري بفتح الباء اى امره وضمها رايان وقوله وضهها اى ملائكته ونقل عن بعضهم انه يحتاج لتقدير آخر اى حامل امر ربنا اقول وهذا لا يحتاج اليه بل وازان المعاني تجسم كافي جمع الجوامع وغيره (قوله حين يبقى ثلث الليل الاخير) قضية هذا ان محل هذا النزول آخر الثلثين الاولين لانه الثلث الثالث وقد يجاب بان النزول في هذا الوقت ثم يستقر اه عميرة (قوله ينزل ربنا الخ) عميرة قال الاسنوى يدل عليه من الحديث ان الله عز وجل يهمل حتى يعضى شطر الليل الاول ثم يأمر مناديا نداء فيقول هل من داع اه وقوله يدل عليه اى على ان النزول آخر الثلثين الاولين (قوله او يقتصر عليه ما) خرج به ما لو نوى اكثر ٥٠٨ من ركعتين فلا يعبد من تردد ان الافضل الاتيان بهما نواه اه ح

(قوله فغير مستحب) اى ولا مكروه اه ح ولو بواحدة كما مر (قوله وهو النفل اى لا) ظاهره ولو ركعة وفى سم على ح ظاهره اخراج فعل الفرائض بان قضى فوات اه ونفل عن افتاء الشارح ان النفل ليس بقية بل قال الشيخ عمة ذكر ابو الوليد النيسابورى ان المتهجد يستفتح فى اهل بيته استنبطه من قوله تعالى ومن الليل فتهجد بناظلة لك

تعمده حتى يحتاج بلهيه وهنا عدم الاعتماد بركعتيه حتى لا يجوز له البناء عليها (فات نفل الليل) اى صلاة النفل المطابق فيه (أفضل) من النفل المطلق ثم ارا الخبر مسلم أفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل وحملوه على النفل المطابق كما مر فى غيره (وأوسطه أفضل) من طرفيه حيث قسمه اثلاثا لان الغفلة فيه أكثر والعبادة فيه أثقل وأفضل منه السدس الرابع والخامس للخبر المتفق عليه أحب الصلاة الى الله صلاة داود كان بنام نصف الليل ويقوم ثلثه وبنام سدسه (ثم آخره) أفضل من أقوله ان قسمه نصفين لخبر ينزل ربنا الى سماء الدنيا فى كل ليلة حين يبقى ثلث الليل الاخير فيقول من يدعونى فأستجيب له ومن يسأئى فأعطيه ومن يستغفرنى فأغفر له ومعنى ينزل ربنا اى امره (و) الأفضل للمتأمل ايملا ونهلا (ان يسلم من كل ركعتين) بان يؤيهما ابتداء أو يقتصر عليهما فى حالة الاطلاق لخبر صلاة الليل والنهار متى مضى والمراد بذلك ان يسلم من كل ركعتين لانه لا يقال فى الظهر ومثلا متى اما التنفل بالاولى وآخر غير مستحب (ويسن التهجد) بالاجماع اقله تعالى ومن الليل فتهجد به ناظلة لك ولو اظبطه صلى الله عليه وسلم عليه وهو التنفل ايملا بعد نوم

الاية وروى البيهقي عن اسماء بنت

ويسن

يزيد عن النبي صلى الله عليه وسلم انه تعالى يحشر الناس فى صعيد واحد يوم القيامة فينادى مناد ابن الذين كانت تجحاف جنوهم عن المضاجع فيقومون وهم قليل فيدخلون الجنة بغير حساب ثم يؤمر بالناس الى الحساب وروى الجنيد فى النوم فقبل ما فعل الله بك قال طاحت تلك الاشارات وغابت تلك العبارات وفتبت تلك العلوم ونقدت تلك الرسوم وما نفعنا الاركعات ككثرة كعبها عند السحر اه سم على منهج وقوله استنبطه له من قوله تعالى عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا فان كونه كذلك يقتضى الشفاعة * (فائدة) * قال ابن سراقه من خصائص الجماعة والجمعة وصلاة الليل والعبدن والكسوفين والاستسقاء والوتر اه مناوى عند قوله صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ الخ (قوله بعد نوم) اى وبعد فعل العشاء ثم رايت فى سم على منهج قال مانصه فرع يدخل وقت التهجيد بدخول وقت العشاء وفعلها ولا يكتفى بدخول وقت العشاء من غير فعلها خلافا لما يوهمه كلام شيخ الاسلام فى بعض كتبه ويشترط ايضا ان يكون بعد نوم فهو كالوتر فى وقته

على فعل العشاء ولوجع تقديم مع المغرب ويزيد عليه باشتراط كونه بعد نوم م ر ومقتضى قول شيخنا في شرح الارشاد وهو اى التهجيد الصلاة بعد النوم ولوفى وقت لا يكون الناس فيه نياما اه انه لا يتقيد بدخول وقت العشاء فليراجع وعبارته على ابن حجر وهى يكفى النوم عقب المغرب يسير او الى دخول وقت العشاء فيه نظر وقد يستبعد الاكتفاء بذلك اه اى فلا بد فى كون النوم بعد دخول وقت العشاء ولوقبل فعلها اه ووافق هذا ما نقل عن حاشية الشهاب الرملى على الروض من انه لا بد ان يكون اى النوم وقت نوم (قوله وهو قبيل الزوال) قال شيخنا ان الامام احمد ما ترك نوم القيلولة لاصيف ولا شتاء وينبغى ان قدره يختلف باختلاف عادة الناس فيما يستعملون به على التهجيد (قوله كل الليل) ينبغي ان يحمل ذلك ما لم تدع اليه ضرورة كان احتياج اليه لمطاسة زرعها وما شئته أو نحو ذلك (قوله لمطيرة لا تخصو ليلة الجمعة) قيل وحكمة ذلك انه يضعف عن القيام بوظائف يومها لئلا يكون هذه الحكمة تقتضى ان الكراهة ٥٠٩

لا تختص بالقيام بل تجرى فى احيائها بغيره اللهم الا ان يقال فى القيام اعمال لجميع البدن على وجه شاق عادة بخلاف غيره حمدان (قوله بغير مكره) انظر ما حكمة ذلك مع ان العلة موجودة (قوله لمطيرة لا تخصو ليلة الجمعة) الخطاب لعبد الله بن عمر بن العاص وقوله مثل فلان أراد به عبد الله بن عمر بن الخطاب رضى الله عنهم (قوله ويسن أن لا يتخل بصلاة الليل) اى أن لا يتكسرها (قوله ان ينوى الشخص القيام) اى للتهجد (قوله عند النوم) اى حيث جوزه فان قطع بعدم قيامه عادة فلا معنى لثبته (قوله وان ينظر الى السماء) ظاهره ولو اعى وتحت سقف ولعل وجهه ان صح ان فى ذلك القيلولة

ويسن للتهجد نوم القيلولة وهو قبيل الزوال لانه كالسجود للصائم (ويكره قيام) اى سهر (كل الليل) ولوفى عبادة (دائما) لئلا يلهى عنه واضرره كما اشار اليه فى الخبر والمراد ان شأنه ذلك حتى انه يكره قيام مضر ولوفى بعض الليل واحترز بكل عن قيام ليال كالعشر الاخير من رمضان وليتقيا العبد فيستحب احيائها وانما لم يكره صوم الدهر بقيد الا فى لانه يستوفى فى الليل ما فاتة وهى لا يمكنه نوم النهار لتعطل ضرورياته الدينية والدنيوية (و) يكره تخصيص ليلة الجمعة بقيام اى صلاة لمطيرة لا تخصو ليلة الجمعة بقيام من بين الليالى وأنهم كلامه عدم كراهة احيائها مضمومة لما قبلها اوبعدا وهو نظير ما ذكره فى صومها وهو كذلك وتخصيصهم ليلة الجمعة بذلك مشعر بعدم كراهة تخصيص غيرها وهو كذلك وان قال الا ذرى فيه وقفة اما احيائها بغير صلاة بغير مكره كما افاده الواو الدرجه الله تعالى لاسمايا الصلاة والسلام على سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فان ذلك مطلوب فيها (و) يكره ترك تهجد اعتاده من غير ضرورة (والله اعلم) لمطيرة لا تخصو ليلة الجمعة بقيام من بين الليالى ثم تركه روى الشيخان ويسن ان لا يتخل بصلاة الليل وان قلت كفى المجموع وان يكثر فيه من الدعاء والاستغفار ونصفه الاخير كدوافضه عند العصر وان يوقظ من بطمخ فى تهجده حيث لا ضرر ويسن كفى المجموع ان ينوى الشخص القيام عند النوم وان يسمع المسقط النوم عن وجهه وان ينظر الى السماء وان يقرأ فى خلق السموات والارض الى آخرها وان يفتح تهجده بركعتين خفيفتين وطالة القيام افضل من تكثير الركعات وان ينام من نفسه فى صلاته حتى يذهب نومه ولا يعتاد منه الا ما يظن اداسته عليه ويتأكد كذا الدعاء والاستغفار فى جميع الليل والنهار ونصف الليل

ونحوه تذكار العجائب السماء وما فيها فبفتح بذلك الشيطان عنه (قوله وان يقرأ فى خلق السموات والارض الخ) اى الواقعة فى آل عمران وانظر ما المراد بالآخر هل هو السورة والآية والظاهر الثانى ثم رأيت فى التبيان للنووى ومنهله فى الاذكار للنووى وعبارته ويستحب ان يقرأ اذا استيقظ من النوم كل ليلة آخر آل عمران من قوله تعالى ان فى خلق السموات والارض الى آخرها فقد ثبت فى الصحيحين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأ خواتيم آل عمران اذا استيقظ (قوله وطالة القيام فيها) اى صلاة الليل (قوله وان ينام من نفسه فى صلاته) ومثل الصلاة غيرها من الطاعات كقراءة القرآن ونحوه وقوله نعم قال فى الصباح يابه قتل والاسم النعاس

* (كتاب صلاة الجماعة) * (قوله كتاب) كان حكمة الترجمة به دون جميع ما ذكر في كتاب الصلاة الى الجنائز ان الجماعة صفة زائدة على ماهية الصلاة وليست فعلا حتى تكون من جنسها فكانت كالأجنبية من هذه الحيثية فأفرد بها بكتاب ولا كالأجنبية من حيث انها صفة تابعة للصلاة فوسطها بين أبوابها ولما كانت صلاة الجنائز مغايرة لما طلق الصلاة مغايرة ظاهرة أفرد بها بكتاب متأخر عن جميع أبواب الصلاة نظرا لذلك المغايرة ٥١ حج * (قائدة) * قال في الاحياء عن سليمان الداراني انه قال لا يفوت أحد أصلا صلاة الجماعة الا بذنب اذنبه قال وكان السلف يعززون أنفسهم ثلاثة أيام اذا فاتتهم التكبيرة الاولى وسبعة اذا فاتتهم الجماعة (قوله وأقلها امام ومأموم) هذا يؤخذ من قوله في الحديث لاتقام فيهم الجماعة ولو أقامها امام ومأموم واحد فقط ولم ينو الامام الامامة هل يجوز للاذرعى فيه احتمال ولعل الوجه خلافه لان الغرض حصول الجماعة وقد حصلت بواسطة نية المأموم الاقتداء لان صلاته حينئذ جماعة ٥١٠ وان لم ينو الامام الامامة فقد حصلت الجماعة بذلك فليتأمل ٥١ سم على

الاخير آكد وعند السحر افضل

* (كتاب صلاة الجماعة) واحكامها *

وهي مشروعة لقوله تعالى واذا كنت فيهم فأقم عليهم الصلاة الآية امر به في الخوف في الامن اولى ولا اخبار الا تيمية والاجماع عليها واقامها امام ومأموم لمجرد الاثنان فما فوقهما جماعة (هي) اي الجماعة (في الفرائض) اي المكتوبات (غير) بالنصب كما قاله الشارح ٥٥-٥٦ الى الاعربت اعراب المستثنى واضيقت اليه كما هو مذكور في فن النحو وانما امتنع الجرح لانهم لا تعرف بالاضافة الا ان وقعت بين ضدين وقدي قال ان اللام للجنس فلا يضر الوصف بالذكورة لاننا نعرف بها في المعنى كالذكورة ويجوز نصبها على الحال (الجمعة) لما يأتي انها فرض عين فيها بشرط استحتمها بالاتفاق (سنة مؤكدة) لخبر صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفرد أي بالجمعة بسبع وعشرين درجة وفي رواية بضع مائة وعشرين درجة ولا منافاة كما في المجموع لان القليل لا ينفي الكثير أو انه أخبر أو لا بالقيل ثم أعله الله بن زيادة الفصل فاخبر به أو ان ذلك يختلف باختلاف أحوال المصلين أو ان الاختلاف بحسب قرب المسجد بعده أو ان الاولى في الصلاة الجهرية والثانية في السرية لانها تنقص عن الجهرية بسماع قراءة الامام والتأمين تأمينه ومكث صلى الله عليه وسلم مدة مقامه بمكة ثلاث عشرة سنة يصلي بغير جماعة لان الصحابة رضي الله عنهم

منهم يقول سم فيه احتمال اي بعدم الجواز (قوله الا ان وقعت بين ضدين) ومثله ذلك بقولهم الحركة غير السكون (قوله ان اللام للجنس) اي يجوز ان تكون للجنس فلا ينافي ما سيأتي من انها لله الذي كرى (قوله ويجوز نصبها على الحال) يتأمل الفرق بين هذا وقوله أعربت اعراب المستثنى فانه على ذلك التقدير منصوب على الحال أيضا ومعنى قولهم ان غير تعرب اعراب المستثنى انها تنصب اذا كانت بعد كلام تام موجب الى غير ذلك من التفصيل وقد يقال ليس مراده ان هذا مقابل لكونها

أعربت اعراب المستثنى بل مراده انه حيث كانت اللام في الفرائض للجنس جازي غير ان تكون صفة وان تكون كانوا حالان المعروف بالام الجنس يعامل معاملته التكررات والمعارف لكن قال غيره اعرب الاسنوى حالا وما قاله الشارح اعقد من الاتصاف على ماهو الظاهر وأما جعلها صفة فممنوع لعدم كونها معرفة ٥١ وهو صريح في ان الحالية اعرابا غير اعراب المستثنى فليتأمل (قوله بسبع وعشرين درجة) قال ابن دقيق العيد لا يظهر ان المراد بالدرجة الصلاة لانه ورد كذلك في بعض الروايات وفي بعضها التعبير بالضعف وهو مشعر بذلك ٥١ الشيخ غيره درجة الله (قوله ثلاث عشرة سنة) وليس المراد انه كان يصلي الجنس لما صر من ان الصلاة انما فرضت قبل الهجرة بسنة الخ ما ذكر (قوله يصلي بغير جماعة) لعل المراد اي من غير مواظبة على الجماعة أو من غير وجوب الجماعة فيجوز مع ذلك انه كان يصلي جماعة في بعض الاحيان ويؤيد ذلك صلاته صلى الله عليه وسلم صبيحة الامر بجماعة وقول الحلي وواظب صلى الله عليه وسلم عليها كما هو معلوم بعد الهجرة فانه يشعر بانه كان يفعلها قبل الهجرة لكنه لم يواظب عليها وفي كلام الشامي في مراتب الوحي انه صلى الله عليه وسلم صلى بمجديجة وعلى في بعض أسقاره وهو بمكة حين زالت الشمس ٥١ وهو صريح في انه صلى بجماعة قبل الهجرة الى المدينة

(قوله ان الجماعة ثلاثة) اي اقلها لغة ثلاثة (قوله ان اقل الجماعة اثنان) اي التي لها ذلك الثواب والافكان مقتضى الحكمة السابقة ان لكل من الاثنين ثمان عشرة * (فرع) * وقف شافعي بين حنفين واقتدى بشافعي يحصل له ثواب الجماعة والصف فيما يظهر وان تحقق من الحنفى عدم قراءة الفاتحة لا يقال حيث علم ترك الحنفى القراءة كانت صلاته باطلة عند الشافعي فيصير في اعمه ادهم منفرد الا انقول صرحوا بان فعل الخالف لكونه ناشئا عن اعتقاد ينزل منزلة السهو ومن ثم لو اقتدى شافعي بخنفي فمجدد التلاوة ومجدة ص لا تسقط صلاة الشافعي بفعل الحنفى ولا تبطل قدوته به لان غاية انه فعل ما يطل عمده سهوا فليتم امل وسيأتى انه لو بان امامه محدثا لالتزمه الاعادة وحصل له الجماعة لو جرد صورتهما حتى في الجمعة حيث كان الامام زائدا على الاربعين لا يقال يفرق بين هذا ومجدة ص بان الشافعي يرى مجود التلاوة في الجملة لانا نقول ويرى سقوط الفاتحة عن المأموم في الجملة أيضا كان يكون مسبوقا (قوله وخرجت المندورة) اي بقوله ٥١١ اي المكتوبات (قوله التي لا تشرع فيها جماعة) اي قبل النذر كسنة

الظاهر مثلا بخلاف غيرها كالعيد فتشرع فيها الا من حيث النذر (قوله فلا تنس الجماعة فيها) اي ولو نذر ان يصليها جماعة فلا ينقض نذره لان الجماعة فيها ليست قريبة بخلاف ما شرعت فيها الجماعة لو نذر ان يصليها جماعة فينقض نذره ولو صلاها منفردا صحت لكن هل يجب عليه اعادتها جماعة للنذر وان خرج وقتها أولا قال سم فيه نظر وفي الروض وشرحه في باب النذر حكاية خلاف عن الاصحاب والمعتمد منه الوجوب فليراجع وليعرض (قوله ومن صلى مع اثنين)

كانوا مقهورين يصلون في بيوتهم فلما هاجر والى المدينة أقام الجماعة وواظب عليها وحكمة كونها بسبع وعشرين كما أفاده السراج البلخي ان الجماعة ثلاثة والحكمة بعشر امثالها فقد حصل لكل واحد عشرة فالجملة ثلاثون لكل واحد رأس ماله واحد يبقى تسعة تضرب في ثلاثة بسبع وعشرين وربنا جل وعلا يعطي كل انسان ما للجماعة فصار لكل سبعة وعشرون وحكمة ان اقل الجماعة اثنان كما قاله ان ربنا جل وعلا يعطي ما بنفسه وكرمه ما يعطي الثلاثة وقد أوضح ذلك غاية الايضاح مع زيادة حكم لذلك الجلال السبوطي في الامالي وافرد في جزء سماه معرفة الخصال الموصلة الى الظلال وأل في القرانض للعهد المذكور المتقدم في قوله اول كتاب الصلاة المكتوبات خمس فهو مساو لقول أصله في الخمس ولا اعتراض عليه حينئذ وخرجت المندورة التي لا تشرع فيها جماعة فلا تنس الجماعة فيما الاختصاص بانها شعار المكتوبة كالاذان وفي الجمعوع في باب هيئة الجماعة ان من صلى في عشرة آلاف له سبع وعشرون ومن صلى مع اثنين له ذلك لكن درجات الاول اكمل (وقيل) هي (فرض كفاية للرجال) البالغين العقل الاحرار المستوردين المقيمين في المودة فقط لخبر ما من ثلاثة في قرية ولا بد ولا تقام فيهم الجماعة الاستكود عليهم الشيطان اي غلب فعلك بالجماعة فانما يأكل الذئب من الغنم القاصية وخرج بالرجال غيرهم وسيأتى وبالبالغين الصبيان وبالعقلاء اضعادهم فلا تصح منهم كما

اي اومع واحد (قوله لخبر ما من ثلاثة) افظة من زائدة اي ما ثلاثة في قرية الخ (قوله في قرية ولا بدو) عبارة الحملي وشيخ الاسلام أوبدو وفي الحملي أيضا بدل الجماعة الصلاة فليراجع ولعل في الحديث روايات ثم رأيت في شيخ الاسلام وفي رواية الصلاة (قوله من الغنم القاصية) اي البعيدة واستدل أيضا بأنه يقال أمر بالجماعة حال الخوف فيقاس عليه حال الامن بالاولى اه سم على منهج (أقول) وقد يقال لادلالة الماذكر على خصوص الوجوب ومن ثم جعله الشارح في الترجمة دليل على المشروعية الصادقة بالوجوب والندب والاولى ان يقال الامر يقتضي الوجوب فيتمسك به حتى يوجد صارف (قوله وبالبالغين الصبيان) اي فلو فعلها الصبيان أو الخنثى ثم تبين بلوغ الصبيان واتضح الخنثى بالذكورة فهو ليسقط الطلب عن البالغين بذلك أولا لتقصيرهم فيه نظر والاقرب الاول لانه تبين بعد الفعل انهم من أهل الطلب فسقط الواجب بفعلهم ويحتمل عدم السقوط لقسبة القوم الى التقصير حيث لم يفعلوها وفي سم على العباب لو اتكلوا على فعل نحو الخنثى ظنا منهم ان بفعلهم يسقط الطلب عنهم هل يقاتلوا مع هذا الظن أم لا اه ويغني أن لا يقال لوالشبهة الظاهرة منهم في ترك ذلك سوا عذر رواي هذا الظن أم لا حيث حصل لهم الشعار ولان القتال يسقط بالشبهة

(قوله وسما في حكم الاجراء في باب الاجارة) عبادة ثم وعلم ان اوقات الصلوات الخمس مستثناة من الاجارة نعم تبطل باستثنائها من اجارة أيام معينة كافي قواعد الزكوة للجهل بمقدار الوقت المستثنى مع ارجاعه عن معنى اللفظ وان وافق الاستثناء الشرعي وهو ظاهر وافق به الشيخ رحمه الله اه (قوله وبالمقيمين المسافرين) اي وان كانوا على غاية من الراحة وظاهره ولو سافر نزهة وسما في الزيادة في الاعذار ان بعضهم توقف في جواز ترك الجماعة والسفر عند احتمال الرفقة قال والتوقف ظاهر أخذ مما قالوه في انصر لو كان الحامل له على السفر النزهة فقط فلا ترخص له لانه ليس لغرض صحيح (قوله المقتضى لوجوبها) اي على المسافرين (قوله ان كانت من نوعها) اي بان اتفاقا في عين المقضية كظهور أو عصرين ولومن يومين بخلاف ظهر وعصر وان اتفاقا في كونهم رابعيتين وعبارة ابن حجر والصين مقضية اتحدت (قوله لم تنس ايضا) اي وتكون خلاف الاولى (قوله بحيث يظهر بها الشعار) بفتح الشين ٥١٢ وكسر هاء العلامة حج وعارة شيخ الزيادة جمع شعيرة وهي العلامة اه وما قاله حج موافق

في بابها وبالاحرار من فيه رفق ولومبعضا وان كان بينهم وبين سبدهمها باتوا والتوبة له سواء انفرد الارقاء يلدأ م لا خلافا لمن رجع خلاف ذلك وسما في حكم الاجراء في باب الاجارة ان شاء الله تعالى وبالله استورين العراة فلا تكون فرضا عليهم بل هي والا فقراد في حقهم سواء الا ان يكونوا عيما أو في ظلة فتستحب اهامهم وبالمقيمين المسافرين فلا تجب عليهم كما نقله في الروضة عن الامام وأقره وجرم به في التحقيق وما نقل عن ظاهر النص المقتضى لوجوب المحمول على نحو عاص بسفره وبالمؤداة المتضمنة فلا تكون فرضا عليهم بل هي سنة ان كانت من نوعها فان كانت من غير نوعها لم تنس ايضا ومتى كانت فرض كفاية (فتجب) اقامتها (بحيث يظهر) بها (الشعار) اي شعار الجماعة في تلك الحالة باقامتها في كل مؤداة من الخمس بجماعة ذكور احرار بالغين فيما يظهر كركد السلام بخلاف صلاة الجماعة فان مقصودها الدعاء وهر من الصغير اقرب الى الاجابة لانه لا ذنب عليه فار كانت كبيرة اشترط تعدد اقامتها بادية أو غيرها ولا يكفي فعلها في نحو محل ولا في البيوت وان ظهرت في الاسواق لان الشعار لا يحصل بذلك ومقتضى هذا التعليل انه اذا ظهر بها الشعار لا كنفاء بذلك وهو المعتمد كما نقله القاضي أبو الطيب عن أبي اسحق كان قصت أبوابها بحيث لا يحتملهم كبير ولا صغير من دخولها ومن ثم كان الواجهة لا كنفاء باقامتها في الاسواق ان كانت كذلك والا فلا لان لا كثر الناس مروا تباي دخول بيوت الناس والاسواق ولا يشترط اقامتها بجموعهم بل تسقط بطائفة قليلة ظهر الشعار بهم وقد

العلامة اه وما قاله حج موافق لافي المصباح حيث قال والشعار ايضا علامة التوق في الحرب وهو ما ينادون به ليعرف بعضهم بعضا والعبد شعار من شعائر الاسلام والشعار اعلام الحج وأفعاله الواحدة شعيرة أو شعارة بالكسر اه فاعل ما قاله شيخنا الزيادة من ان العلامة الشعيرة قول في اللغة فليراجع (قوله ذكور احرار) بالغنين ومقيمين أخذ مما يأتي وهذا السياق يشعر بان الكلام في الآدميين لانهم الذين يوصفون بالحرية والرق والذين يحكم لهم من بابا بلوغ والصبا فيخرج به الجن فلا يكتفى اقامتها بهم في بلد وان ظهر بهم

الشعار ويوجه بان المقصود من الجماعة حة أهل البلد على التعارف باقامتها وبحيث بعضهم عن احوال افق بعض بالاجتماع في اوقات الصلوات وتسهيل الجماعة على طالبيها ومن عرف ان المقيمين من الجن ينذرهم ولا يحضر الجماعة سيما من ليس عنده كمال عقل وقد يؤيده ذاعدم الاكتفاء باقامة المسافرين مع انهم من أمنال أهل محلهم من كل وجه فاحفظه وارفض ما عده (قوله بخلاف صلاة الجماعة الخ) اي وبخلاف الجهاد فانه اذا قام به الصبيان كفي ويفرق بأن الفرض منه نكابة الكفار وهي اذا حصلت بالصبيان كانت أقوى في حصول المراد ثم رأيت سم على ابن حجر صرح بذلك (قوله في الاسواق) اي وفي المحلات الخارجية عن السور ايضا حيث ظهر منها الشعار اه سم على ابن حجر بالمعنى (قوله تباي) اي تقع (قوله الشعار بهم) اي ومثلهم النساء والصبيان ونحوهم اه زيادة ومن النكاح العراة اه سم على حج اي والارقاء أيضا وتقدم في قول الشارح جماعة ذكور الخ ما يصرح بذلك وقول الزيادة أيضا ولا يسقط الفرض عن لا يتوجه الفرض عليهم كالنساء الخ

(قوله بعدم حصول الشعار) أي وعلى هذا فيجزم عليه التطلُّب أو الاعتكاف في المسجد حيث أدى إلى منع أهل البلد من إقامة تنافيه لما فيه من نفوت غرض الواقف من إحياء البقعة بالصلاة في أول أوقاتها على ما جرت به العادة لا يقال الاعتكاف أيضاً من مقاصد الواقف لأن غرضه من وقف المسجد شغله بقرأة أو ذكر أو اعتكاف أو غير ذلك لا أن يقول الغرض الأصلي من وقف المساجد الصلاة فيها فينبع من شغلها بما يفوت ذلك المقصود لانه يفوت بذلك المنفعة على مستحقيها أو بقي ما لو نذر المسافر اعتكافاً متتابعاً في المسجد مدة تقطع السفر ثم نوى الاعتكاف في مسجد قريّة وكان اعتكافه فيه ينجع من إقامة الجماعة فيه لأهل القرية فهل إذا خرج من المسجد مدة صلاتهم يتقطع التتابع أو لا فيه نظر والذي يظهر أنه إن نذر مدة مطلقة ولم يكن ثم إلا ذلك المسجد فهو مقصر باعتكافه فيه فينقطع التتابع وهو يسيل من تأخير الاعتكاف حتى يتمكن من الاعتكاف بمسجد لا يعارض فيه وإن عين مدة اتفق وقوعها في سفره فإن كان ٥١٣ ثم مسجد مذهبهم ومثل الأول أو واسع لا يعارضه فيه أحد إذا اعتكف فيه من أهل البلدة قطع تنافيه بأخراجه لتقصيره باعتكافه فيه مع تسرع غير وان تعين ذلك المسجد ولم يكن ثم ما يقرم مقامه لا ينقطع التتابع بأخراجه منه لمكونه مكرهاً على الخروج (قوله وأنه) عطف على عدم (قوله فقد قال المصنف) غرضه منه الاستظهار على الاقتناء المذكور فإن قوله من أهل البلد يفيد بطريق المفهوم أن غير أهل البلد لا يقطع تنافيه عن أهل البلاد فلي تأمل (قوله وتلزم أهل البلاد) أي الجماعة (قوله) وأما القرية (قوله) قسم قوله فإن كانت كبيرة الخ (قوله) كان أقرب (قوله) وكلامهم

أقنى الوالدرجته الله تعالى في طائفة مسافرين أقاموا الجماعة في بلدة واطهروها هل يحصل لهم الشعار ويسقط بفعلهم الطاب عن المقيمين بعدم حصول الشعار لهم وأنه لا يسقط بفعلهم الطاب عن المقيمين فقد قال المصنف إذا أقام الجماعة طائفة يسيرة من أهل البلدة ولم يحضرها جهو المقيمين في البلاد حصلت الجماعة ولا نتم على المتخلفين كما لو صلى على الجنائز طائفة يسيرة هكذا قاله غير واحد وأقنى الوالدرجته الله تعالى أيضاً في أهل قرية ضلوا ركنة من فريضة في جماعة ثم نوا قاطع القدوة واتموا من فريضة بانه يسقط عنهم طلب الجماعة لتأدي شعارها بصلاتهم وإن كانت تلك القرية الجماعة وتلزم أهل البوادي الساكنين بها أو أمان القرية الصغيرة فلا يشترط تعددها فيها لحصول الفرض بدونه وضبط الشيخ أبو حامد القرية الصغيرة بأن يكون فيها نحو ثلاثين رجلاً والظاهر أنه قريب بل لو ضبط ذلك بالعرف لكان أقرب إلى المعنى وكلامهم بمعمل في القرية الصغيرة وفي الكبيرة والبلد يحلن مثلاً مفروض فيقالو كان بحيث يمكن من يقصدها أدراكها من غير كبير مشقة فيها فيما يظهر فلا يشترط إقامتها في كل محلة منها خلافاً لجمع (فإن امتنعوا كلهم) من فعلها بأن لم يفعلها أحد أو فعلت لأعلى الوجه المذكور (قوتلوا) أي قاتل الإمام أو نائبه الممتنعين لظاهر هذا الشعار العظيم ولا يقاتلهم على ترك السنة ولا يأتوا كد النذب للنساء ناكده للرجال) لم يثبت عليهم بناء على أنها سنة لهم (في الأصح) لخشية الفسدة فيهم وكثرة المشقة عليهم لأنهم لا تأتي غالباً بالخرج إلى المساجد فيكره تركها لهم لآلهن والخائف كالنساء ومقابل الأصح نعم لعدم الأدلة (قلت الأصح المنصوص أنها) عند

٦٥ به ل أي حيث اكتفوا بعمل الخ ولو عبر بقوله واكتفوا بهم كان أولى (قوله الممتنعين) أشهر بأنه لا يجوز أن يفجأهم بالقتال بمجرد الترك بل حتى يأمروهم فيمتنعوا من غير تناوب بل هـ ج أي فهو كقتال البغاة ووجه الأشعار أن تملق الحكم بالمشقة يؤذن بعلمية ما أخذ الاشتقاق في فقدان القتال لا امتناعهم (قوله ولا يقاتلهم على ترك السنة) أي على أحد الوجهين وقد مر في باب الأذان في شرح قول المتن في الإقامة وقبل فرض كفاية عن بعضهم أن كل سنة يجزى في القتال على تركها الخلاف المذكور هـ شيخنا الشوري وقد صرح الحلبي هنا بحكاية وجه بناء على السنة أنهم يقاتلون عليها حذراً من أمانتها وقد يشهر بأنهم لا يقاتلون على السنة في الأذان ونحوه قطعاً وليس مراد بل الخلاف جار فيها وفي غيرها فالحل اقتضاه على حكاية في الجماعة لكونه أشهر (قوله لم يثبتهم) أي شرفهم (قوله لآلهن) ظاهره وإن سهل عليهم تحصيلها أما في بيوتهم أو في المسجد بلا مشقة ومع أمن الفتنة لكونهم غير مشتهيات

(قوله للخبر السابق) هو قوله ما من ثلاثة في قرية الخ (قوله لخبر الشيعين المار) هو قوله صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفرد الخ لكن الحديث المذكور هو فيه لم يذكره عن الشيخين وعبارة حج للخبر المتفق عليه اه وهو صريح في انه من روايتهما (قوله في الخبر قبله) اي قبل قوله ما من ثلاثة الخ الذي عناء بقوله لخبر السابق (قوله بل تارة تسن) وهل يحتاج العبد الى اذن السيد قال القاضي ان زاد زمنها على زمن الانفراد احتاج والا فلا قال ولا يجوز للسيد منه اذ لم يكن له به شغل واعقد مر في العبد انه لا يحتاج الى اذن السيد اذا كان زمنها على العادة وان زاد على زمن الانفراد اه سم على منهج (قوله وتسن لمعين) اي يكتب له ثوابها دون ثواب الواجب لانه مخاطب بها على سبيل السنية فانه لا خطاب يتعلق بفعل غير البالغ العاقل (قوله لقد هممت ان امر الخ) قال العراقي في شرح التقریب اختلقت الروايات والعلماء في تعيين الصلاة المتوعدة على تركها بالتحريق هل هي العشاء أو هي الصبح أو الجمعة وظاهر رواية الاعرج عن أبي هريرة ان المراد العشاء لقوله في آخره لو يعلم احدكم انه يجد عظما ميتا أو مرماتين حيتين لشهد العشاء وقيل هي العشاء والصبح معا وبذلك ما رواه الشيخان وفي بعض طريق هذا الحديث ان أثقل الصلاة على المنافقين صلاة العشاء وصلاة الصبح ولو يعلمون ما فيها لأتوهما ولو حوبا ولقد هممت فذكره وقيل هي الجمعة ويدل له رواية البيهقي فارق ٥١٤ على قوم يوتهم لا يشهدون الجمعة وحديث مسلم عن ابن مسعود

ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لقوم يتخلفون عن الجمعة انه هممت فذكره ثم قال رواية البيهقي في كونها الجمعة ورواية كونها العشاء والصبح حديث واحد وحديث ابن مسعود في كونها الجمعة حديث آخر مستقل بنفسه فعلى هذا لا يقدح حديث ابن مسعود في حديث أبي هريرة

وجود سائر شروطها المتقدمة (فرض كفاية) للخبر السابق فليست فرض عين لخبر الشيخين المار فان المفاضلة تقتضي جواز الانفراد وكذا أفضل في الخبر قبله لمحمول على من صلى منفردا اقام غيره بها أو أعذر كرض اما اذا اخل شرط مما مر فلا تجب بل تارة تسن وتارة لا وتسن لمميزين يلزم عليه امره به بالتمتع وها اذا كمل (وقيل) هي فرض (عين والله اعلم) للخبر المتفق عليه لقد هممت ان امر بالصلاة فقام ثم أمر رجلا فيصلي بالناس ثم انطلق معي برجال معهم حزم من حطب الى قوم لا يشهدون الصلاة فارق عليهم يوتهم بالنار وقد اجيب عنه بأنه وارد في قوم منافقين يتخلفون عن الجماعة ولا يصلون فرادى والسابق يؤيده ولا ينافي الله عليه وسلم لم يحرقهم وانما هم يتحريقهم لا يقال لو لم يحرق

وينظر في اختلاف حديث أبي هريرة ودرج البيهقي رواية الجماعة فيه على رواية الجمعة فقال والذي تحريقهم يدل عليه سائر الروايات انه عبر بالجمعة عن الجماعة وقال النووي في الخلاصة بعد كلام البيهقي بل همار وايتان رواية في الجمعة ورواية في الجماعة وسائر الصلوات وكلاهما صحيح انتهى ملخصا والله اعلم فتمأله في تقدير صحة كل من الروايات بمقتل ان كلام الصلوات المذكورة كان باعنا للنبي صلى الله عليه وسلم على ارادة التحريق * (فرع) * اذا علم الاجير ان المستأجر يمنع من الجماعة وكان الشعار يتوقف على حضوره هل يحرم عليه ايجار نفسه بعد دخول الوقت وكذا اذا علم انه يمنع من الجماعة هل يحرم عليه ايجار نفسه بعد الفجر كالسفر المقوت فليست أملا وقد يفصل بين ان يحتاج او يضطر لذلك الايجار فليحترق اه سم على منهج وفيه ان يكنى هنا بادي حاجة اخذ من تجوزهم السقي يوم الجمعة لجرّد الوحشة بانقطاعه عن الرفقة وحيث لا حاجة حرمت الاجارة عليه فلو تمدي وأجر نفسه هل تصح او لا نقل بالدرس عن سم الصحة قياسا على البيع وقت نداء الجماعة انتهى وقد يفرق بأن البيع وقت نداء الجماعة مشتمل على جميع شروط البيع والحرمه فيه لا مخرج وأما هنا فالأجر عاجز عن التسليم شرعا فاشبهه بالبيع الماء الذي يحتاجه اطهارته بعد دخول الوقت فانه لا يصح ولا يجوز له التيمم ان قدر على استرجاعه (قوله فارق) هو بالتشديد ويروي فارق باسكان الحاء وتحقير الراء وهما لغتان احرق وحرقت والتشديد ابلغ في المعنى انتهى شيخنا الشوبري على المنهج (قوله عليهم) يشعر بأن العقوبة ليست قاصرة على المال بل المراد تحريق المقصودين والبيوت تسع للناطين بهم او في رواية مسلم من طريق أبي صالح فارق يوتنا على من فيها انتهى فتح الباري للمحقق ابن حجر (قوله والباقي يؤيده) وهو قوله صلى الله عليه وسلم لا أثقل الصلاة على المنافقين صلاة العشاء والفجر ولو يعلمون =

مما فيها الاتهام ولو حبوا ولقد همت الخ انتهى شيخنا الزيادي (قوله ثم نزل وحى بالمتع) اى ناسخ لما ادا اجتهاده اليه
والا فاصح انه لا يقع الخطا منه اصلا خلافا لمن ذهب الى انه يجوز ان يقع منه لكن لا يقر عليه بل فيه على الصواب بالوحى حالا
(قوله قبل تحريم المسئلة) اى بالمسائل والكفار وفي الصباح ومثلت بالقبيل مثلا من باي قتل وضرب اذا جدمته وظهر آثار
فعلت عليه تسكيلا والقشيد بمبالغة والاسم المثلة وزان غرقه والمثلة بفتح الميم وضم التاء العقوبة اه (قوله لخبر افضل صلاة
المرفى في بيته) اى صلاته في بيته (قوله فهي في المسجد افضل) اى الا اذا كانت الجماعة في البيت دون المسجد فهي فيه افضل
اه حج (قوله ويدل له الخبر الممار) هو قوله افضل صلاة المراء الخ (قوله وما كانا كثر) صدر الحديث ما ذكره الدميرى وغيره من
رواية ابن حبان المذكور صلاة الرجل مع الرجل اى من صلاته وحده وصلاته مع الرجلين اى من صلاته مع الرجل
وما كان الخ (قوله بان) متعاقب برحمه (قوله موجوده في كل منها) ٥١٥ يمكن أن يقال ان الفضيلة المتعلقة بالعبادة

وهي كمال درجات الجمع الكثير
على القليل غير موجوده فيها
ويكون هذا مراد القاضى اه
سم على منتهج بالغنى (قوله
ويؤمن خبر الهن) فان قلت اذا
كانت خير الهن فابوجه النهى عن
منهين المستنزم لذلك الخبر قلت
اما النهى فهو للتنزيه كما يصرح
به - ياق هذا الحديث ثم الوجه
حمله على زمنه صلى الله عليه وسلم
او على غير المشتبهات اذا كن
متبدلات انتهى ابن حجر ثم قضية
كلام السارح ان جماعة النساء
يؤمن من افضل وان كن
متبدلات غير مشتبهات ولكن لو
حضرن لا يكره لهن الحضور
وقوله متبدلات يحتمل قراءته

تحريرهم لما هم به لاننا نقول له هم بالاجتهاد ثم نزل وحى بالمتع او تغير الاجتهاد ذكره
لجموع او انه كان قبل تحريم المسئلة وعلى القول بانهم افرض عين فليست شرطاً في صحة
الصلاة كما في المجموع (و) الجماعة (في المسجد لغير المرأة) والخمى (افضل) منها خارجة
لخبر افضل صلاة المرفى في بيته الا المكتوبة اى فهي في المسجد افضل لانه مشغل على الشرف
والطهارة واطهار الشعار وكثرة الجماعة وشمل كلامه ما لو كانت جماعة المسجد
اقل من جماعة غيره وهو مقتضى قولهم ان جماعة المسجد وان قلت افضل منها خارجة
وان كثر وتوبه صرح الماوردى وافق به الوالد رحمه الله تعالى ويدل له الخبر المارو هو
مخصص لخبر ابن حبان وغيره وما كان اكثر فهو احب الى الله تعالى وان عكسه القاضى
ابو الطيب ورجحه بعض المتأخرين بأن المحافظة على الفضيلة المتعلقة بالعبادة اولى من
المحافظة على الفضيلة المتعلقة بجماعتها ويحجب عنه بان الفضيلة المتعلقة بالعبادة وهي
الجماعة موجودة في كل منها - اما المرأة والخمى فجماعتهم - ما في يؤتمها افضل لخبر
لا تخموا نساءكم المساجد ويؤمن خبر الهن ويكره لهما حضور جماعة المسجد ان كانت
مشتبهة ولو في ثياب مهنة او غير مشتبهة وبها شئ من الزينة او الریح الطيب ولا امام
اونائبه منعهن حينئذ كالممنوع من تناول دار يحرمه من دخول المسجد ويحرم عليهم من
بغير اذن ولى او حليل او سيدا وهما في امة متروجة ومع خشية فتنة منها أو عليها
وللاذن لها في الخروج حكمها وفيما يبحث من اطلاق الحاق الامر بالجميل بها في ذلك

بسكون الموحدة ثم بفتح الفوقية ويحتمل تقديم التاء الفوقية على الباء الموحدة ثم تشديد الذاك المكسورة قال في الصباح
ابتدلت الشئ اتمنته ثم قال والتبديل خلاف التصاون اى الصيانة انتهى (قوله ان كانت مشتبهة) ومن المشتبهات الشابة
وان لم تكن ذات ریح لان هيئتها تعلم وبعبارة البهجة وتحضر العجوز قال شيخ الاسلام ان اذن لها زوجها ان كان ولم تزني
ولم تطيب ثم قال وخرج بالعجوز اى غير المشتبهة الشابة والمشتبهة فيكره لهما الحضور كما حرم في صلاة الجماعة اه (قوله ولا امام
الخ) اى يجوز له على ما افاده قوله ولا امام الخ ولو قبل بوجوبه حيث رآه مصلحة لم يكن بعيدا لانه يجب عليه رعاية المصالح العامة
(قوله ويحرم عليهم بغير اذن ولى) اى في الخلية وقوله وحليل اى في المتروجة ثم قضية العطف باوانه لا يشترط لجواز الخروج
اذنهما وبقضى اشتراط اجتماعهما في الاذن حيث كان ثم ربيعة لان المصلحة قد تظهر للولى دون الحليل أو عكسه (قوله ومع
خشية فتنة) عطف على قوله بغير اذن ولى فلا يتوقف حرمة الحضور على عدم الاذن (قوله حكمها) اى حكمها في الخروج
للجماعة فيكره له الاذن حيث ذكره حضورها الى آخر ما تقدم

(قوله انظر ظاهر) قد يجمع ما ذكر من النظر ويوجه البحث بأن الافتتان بالامر داغلب منه بالمرأة لخاطلة الامر ذالرجال اذا دخل المسجد على وجه يؤدي الى ذلك واهل هذا وجه تعبيره بقوله وفيما بحث من اطلاق الخ (قوله من غير اذنه) اي حيث كان حاضرا (قوله او بعده) قد يشكل خصوصا اذا حصل للجائين بعد الجماعة الاولى عذرا يقتضي التأخير فلعل المراد انه يكره تحري ايقاع الجماعة بعده (قوله وهو مفهوم بالاولى) قد تمنع الاولوية بأن فعلها قبله قد يحمل على انه اعذر يمنع من انتظاره بخلاف الجمعية فانها قد تحمل على ان ترك صلاته مع الامام انما هو لخلل فيه الا ان يحمل قوله ووقع جماعتان معا على ما اذا لم يكن امام احدهما الراتب (قوله وسكت عن المقارنة) اي وهي ٥١٦ مفهومة بالاولى (قوله ثم العصر) زاد سم على منهج ثم الظهر ثم المغرب

ولا يبعد ان كلام من عشاء الجمعة ومغربها وعصرها جماعة أكد من عشاء ومغرب وعصر غيرهما على قياس ما قيل في صبحها مع صبح غيرها انتهى واما أفضل الصلوات فقد قال ابن حجر في أول كتاب الصلاة في وقت العصر ما نصه أفضلها العصر وبها الصبح ثم العشاء ثم الظهر ثم المغرب فيما يظهر من الأدلة وانما أفضل الجماعة الصبح والعشاء لانها فيهما اشق انتهى وظاهر التسوية في الفضل بين صبح الجمعة وغيره وقياس ما ذكر في الجماعة ان صبح الجمعة أفضل من صبح غيرها بل وقياس ما ذكر عن سم ان بقية صلوات يوم الجمعة أفضل من صلوات غيرها (قوله افضل مما قبل جمعه) بقي شيء آخر وهو ان الامام اكثر نوابا من المأموم اخذ مما قالوه من المفاضلة بينها وبين الاذان على

ايضا انظر ظاهر وتخصص في فضيلة الجماعة للشخص بصلاته في بيته بوجه أو ولد أو رفيق أو غيرهم بل بحث الاسنوي والأذري ان ذهابه الى المسجد لو فوتها على أهل بيته مفضل وان اقامتها لهم افضل ونظريه بان فيه ايتارا بقربة مع امه ~~كان~~ كان تحصيلها باعادتها معهم ويرد بان القرض فواتهم للذهب للمسجد وذلك لا ينافيه لان صلاتها لهم بسببه ربعا عادل فضائها في المسجد اوزاد عليه فهو كمساعدة المجرور من الصف وتكره اقامة جماعة بمسجد غير مطر وقوله امام راتب من غير اذنه قبله او بعده او معه فان غاب الراتب سن انتظاره ثم ان أرادوا فضله اول الوقت أم غيره والا فلا الا ان خافوا فوت كل الوقت وحمل ذلك حيث لا فتنة والاصول افرادى مطلقا اما المسجد المطروق فلا يكره فيه تعدد الجماعات ولو كان له امام راتب ووقع جماعتان معا كما افق به والدرجته الله تعالى وهو مفهوم بالاولى من تفهيم كراهة اقامة جماعة فيه قبل امامه وشمل ذلك قول التحقيق لو كان له مسجد امام راتب وليس مطروقا كراهة لغير امامه اقامة الجماعة فيه ويقال لان اقيمت بعد فراغ الامام والا فلا وما صرح به في التهمة من كراهة عقد جماعة في حالة واحدة محله في غير المطروق فان اكثرهم صرح بكراهة القبلية والبعدية وسكت عن المقارنة وأفضل الجماعة بعد الجمعة صبحها ثم صبح غيرها ثم العشاء ثم العصر ولا ينافيه كون العصر الواسطي لان المنفعة في ذلك اعظم والاوجه تفضيل الظهر ذاتا وجماعة على المغرب لانها اختصت من بين سائر الصلوات بيد وهو الجماعة اي صلاة تفعل في وقتها وبالابراد (وما كثر جمعه) من المساجد (أفضل) مما قبل جمعه منها وكذا ما كثر جمعه من البيوت افضل مما قبل جمعه منها الخبر المارنم الجماعة في المساجد الثلاثة وان قلت افضل من غيرها وان كثرت بل قال المتولي ان الانفراد فيها افضل من الجماعة في غيرها وهو الاوجه ومقاله الاذري من كون القاعدة السابقة تنازع فيه يمكن الجواب عنه بانها

الخلافا في ذلك وحينئذ لو تعارض كونه اماما مع جمع قليل وامام مع جمع كثير فهل يستوى الفضيلتان وتجيبر أغلبية فضل الأكثر الامامة فيصلي اماما ولا فيصلي اماما وما فيه نظر والاقرب الاول لما في الامامة من تخصص بل الجماعة لغيره بخلاف المأموم فان الجماعة حاصله بغيره فالمنفعة في قدوته عائدة عليه وحده (قوله افضل من الجماعة في غيرها) قياس ذلك انها في المسجد الحرام منفردة افضل من الجماعة في مسجد المدينة وفي مسجد المدينة افضل منها في المسجد الأقصى اه سم على بهجة (أقول) وقد تروى في فضلية الانفراد في مسجد المدينة على الجماعة في الأقصى لان الجماعة في المسجد الأقصى بسبع وعشرين وفي المدينة بصلاتين في الأقصى فالجماعة في الأقصى تزيد بخمس وعشرين على مسجد المدينة الا ان يقال ان الصلوات التي وضعت فيها الصلوات في الأقصى من الصلوات بغير المساجد الثلاثة فليست له فانه فيه بعد شي (قوله وهو الوجه) اي خلافا لابن حجر

(قوله القاعدة السابقة) وهي المحافظة على الفضيلة المتعلقة بالعبادة أولى من المحافظة على الفضيلة المتعلقة بمكانها (قوله خلاف ما قاله) أي الغزالي وابن عبد السلام (قوله وهو كذلك) من مر (قوله إن الجماعة فرض عين) عبارة ابن حجر ولو تعارض الخشوع والجماعة فهي أولى كما أطبقوا عليه حيث قالوا إن فرض الكفاية أفضل من السنة وأيضاً فالخلاف في كونهم افترض عين وكونهم شرطاً للصلاة أقوى منه في شرطية الخشوع وقضية إجرائها أن الخلاف في كون الجماعة شرطاً للصلاة وهو خلاف ما اقتضاه كلام الشارح من أنها ليست شرطاً قطعاً وبصرح بما اقتضاه كلام ابن حجر قول الأذري في القوت مانصه وحكي الإمام عن ابن خزيمة أنه جعلها شرطاً في الصلوة وفي البحر وقيل إنها شرط في الصلوة أي لغير المعذور وقضية كلام ابن كنج والدارمي أن القول بأنها فرض عين ليس بوجه لنا البتة انتهى ومنه في الأسنوى (قوله والتمه بذلك) أي تمه قوية (قوله كما شمله كلامهم) هذه مقالة أخذنا من قوله بعد ومقتضى قول الأصحاب ٥١٧ أن الاقتداء بإمام الجمع القابل الخ (قوله

أغلبية على أن المساجد الثلاثة اختصت بخصائص دون سائر المساجد فلا يقاس عليها وأفتى الغزالي بأنه إذا كان لوصلي من فردا خشع أي في جميع صلاته ولو صلى في جماعة لم يخشع فلا نفراد أفضل وتبعه ابن عبد السلام قال الزركشي تبع الأذري والمختار بل الأصواب خلاف ما قاله وهو كذلك لما مر من الخلاف في أن الجماعة فرض عين وهو أقوى من الخلاف في كون الخشوع شرطاً فيها ومن ثم كان الراجح أن فرض كفاية وأنه سنة (الابدية امامه) التي لا يكفر بها كعتزلي ورافضى وقدرى ومنه الفاسق كما في المجموع والتمه بذلك كما في الأنوار وكل من يكره الاقتداء به كافي التوسط والخادم أو يكون الإمام لا يمتنع وجوب بعض الأركان أو الشروط كمنه أو غيره وإن أتى به المقصود بها النفي وهو مبطل عندنا ولهذا منع من الاقتداء به مطلقاً بعض أصحابنا وتجوز الأكر له لمراعاة مصلحة الجماعة واكتفاء بوجود صورتها والامتناع اقتداء بخلاف وتعطلت الجماعة فالأقل جماعة أفضل ولو تعذرت الجماعة الأخلف من يكره الاقتداء به لم تنف الكراهة كما شمله كلامهم ولا نظر لادامة تعطيلها سقوط فرض صاحبها (أو تعطل مسجد قريب) أو بعد عن الجماعة (الغيبته) عنه لكونه امامه أو يحضر الناس بحضوره فقابل الجمع أفضل من كثيره في ذلك ومقتضى قول الأصحاب أن الاقتداء بإمام الجمع القابل أفضل من الاقتداء بإمام الجمع الكثير إذا كان مخالفاً فيما يطال الصلاة حصول فضيلة الجماعة خاف هؤلاء وإنما أفضل من الأنفراد قال السبكي أن كلامهم يشعره وجرم به الدميري وقال الكمال بن أبي شريف أهله الأقرب وهو العقيدة بفتى الوالد

الكراهة وأنه بحث مع مر فوافق عليه (مرع) إذا كان عليه الإمامة في مسجد ولم يحضر معه أحد يصلي معه وجبت عليه الصلاة فيه وحده لأن عليه شقين الصلاة في هذا المسجد والإمامة فيه فإذا فات أحدهما لا يسقط الآخر بخلاف من عليه التدريس إذا لم يحضر أحد من الطلبة لا يجب أن يدرس لنفسه لأن المقصود من المدرس التعليم ولا يتصور بدون متعلم بخلاف الإمام المقصود منه إمران كما تقدم مر اه سم على منهج (اقول) وقوله لا يجب أن يدرس الخ يفيد أنه ليس المراد بالطلبة المقررین في الوظائف بل حيث كان إذا حضر يحضر عنده من يسمعه وجبت القراءة عليه ثم أنه ليس المراد بالوجوب الإثم بالترك من حيث هو ترك للإمامة أو التدريس بل المراد وجوب ذلك لاستحقاقه العلوم (فائدة) كان شيخنا الشوري يقول إذا حضر المدرس وحضر عنده من يسمعه يقرأ لهم ما يسهل عليه كالتعريف والتعريض وحكايات الصالحين (أقول) ولعل هذا محمول على ما إذا عين الواقف شيئاً من ذلك ومنه ما لو عين تفسيراً مثلاً ولم يحضر عنده من يفهمه

فلا تجب عليه القراءة يستحق المعلوم ولا يقال بقرأ ما يكتمهم فهو لا نأقول هذا خلاف ما شرطه الواقف لان غرضه قراءة هذا بخصوصه دون غيره (قوله في الوقت المحبوب) يؤخذ منه ان الكلام فيما اذا كان الثاني يؤخر الصلاة عن وقت الفضيلة وعليه فالصلاة خلف امام الطبرسية مثلاً ليست افضل من الصلاة خلف امام الازهر لوقوع كل منهما في وقت الفضيلة ومافي سم على ابن حجر بما يخالف ٥١٨ ذلك لعله باعتبار زمانه من ان امام الازهر كان يؤخر الصلاة

عن وقت الفضيلة (قوله ومنها ما لو كان امام الخ) وينبغي ان يستغنى ايضا ما لو كان امام الجمع القليل افضل من امام الجمع الكثير لقوله أ ونحوه مما يأتي في صفة الامة (قوله ثم يقصر) اي حيث استوى بامن كل وجه وقوله نعم ان الخ استدرالك على هذه الصورة (قوله لكونهم اصفوة الصلاة) اي خالصها اي باعتبار ان الانعقاد يتوقف عليها كما يتوقف على التبعة فاعطيت حكمها من اختيارها على سائر الاركان باعتبار انه اذا شك فيها لم تنعقد وقوله اصفوة الصلاة الخ اي كما رواه البزار واقطعه كافي الشيخ حمدان لكل في صفة وصفة الصلاة التكبير الاولى فحافظوا عليها (قوله أربعين يوما) اي الصلوات الخمس (قوله لكن نعتقر الوسوسة الخفيفة) وهي التي لا تؤدي الاشتغال بها الى فوات ركعتين فعلمين كما يفيد قوله ولا يشكل الخ وله غير مراد بل المراد ما لا يطول به زمان عرفا

الله وما قاله ابو اسحق المروزي من عدم حصوله اوجه ضعف وقد نظرفيه الطبري بل نقل عن أبي اسحق أن الانتداء بالخالف غير صحيح ويستغنى من كون كثير الجمع أفضل من قليله صوراً أيضاً منها ما لو كان قليل الجمع يبادر امامه في الوقت المحبوب فان الصلاة معه في أول الوقت أولى كما قاله في شرح المذهب ومنها ما لو كان امام الجمع الكثير يسرع القراءة والمأموم بطيها لا يدرك معه الفاتحة ويدركهم مع امام الجمع القليل قاله الفوراني ومنها ما لو كان قليل الجمع ليس في ارضه شبهة وكثير الجمع بخلافه لاستيلاء ظالم عليه فالسالم من ذلك أولى ولو استوى مسجد اجماعة قدم الاقرب مسافة طرمة الجواز ثم ما انتفت الشبهة فيه عن مال بانه اواقفه ثم يقصر ينرم ان جمع النداء مرتباً فذهابه الى الاول افضل كما يحتمل الاذرى لان مؤذنه دعاه اولاً (وادراك تكبيرة الاحرام) مع الامام (فضيلة) ما موربم الكونهم اصفوة الصلاة ونظير من صلى الله اربعين يوماً في جماعة يدرك التكبيرة الاولى كتب له براءة ثمان براءة من النار وبرائة من النفاق وهذا الحديث منقطع غير انه من الفضائل التي يتسامح فيها (وانما تحصل بالاستغفال بالتحريم عقب تحريم امامه) مع حضوره تكبيرة احرامه نظير انما جعل الامام لم يؤتم به فاذا كبر فكبروا والفاء للتعقيب فان لم يحضروا وترأخى عنه فاتته لكن تغفر الوسوسة الخفيفة ولا يشكل ذلك بعدم اعتقادهم الوسوسة في الخلف عن الامام بتمام ركعتين فعلمين لانها حينئذ لا تكون الاظاهرة فلا تنافي حينئذ (وقبل) تحصل (بادراك بعض القيام) لانه محل التحريم وقبل (بادراك) (اول ركوع) اي بالركوع الاول لان حكمه حكم قيامها ومحل ما ذكره الوجهين فيمن لم يحضر احرام الامام والابان حضروا آخر فاتته عليهم ما ايضا وان ادرك ركعة كما حكمه في زيادة الروضة عن البسيط واقره ولو خاف فوت التكبيرة لم يسرع لم يسر له الاسراع بل يمشي بسكينة كما لو أمن فوتها لخبر اذا اقيمت الصلاة فلا تأتوا بها تسعون واتوها تسعون وعليكم السكينة والوقار فما أدركم فصلوا وما فاتكم فأتكم فأتموا فان ضاق الوقت وخشى فواته الا به اسرع كما لو خشي فوت الجماعة قال الاذرى ولو امتد الوقت وكانت لا تقوم الا به ولو لم يسرع تعطلت أسرع ايضا اما لو خاف فوت الجماعة فأنقول كما في شرح المذهب وغيره عدم الاسراع وان اقتضى كلام الرافي وغيره خلافه (والصحيح

ادراك

حق لو أدت وسوسة الى فوات القيام أو معظمه فانت بها فضيلة التحريم (قوله وان ادرك

ركعة) ومعلوم انه الاول فلا قال الركعة كان أوضح (قوله بل يمشي بسكينة) اي وفي فضل الله تعالى حيث تصد امتثال أمر الشارع بالتأني يشبهه على ذلك قدر فضيلة التحريم أو فوقها (قوله أسرع) اي وجوباً (قوله وكانت) اي الصلوات (قوله أسرع ايضا) اي وجوباً (قوله عدم الاسراع) اي نذب عدم الاسراع

(قوله وان لم يجلس) اي ويحرم عليه الجلوس لانه كان للمتابعة وقد فانت بسلام الامام فان جالس غامدا عالما بطلت صلاته وان كان ناسيا او جاهلا لم تبطل ويجب القيام فورا اذا علم ويسجد للسجدة في آخر صلاته لانه فعل ما يبطل عمده (قوله أولا) اي ولا تنعقد جماعة بل فرادى كما يفيد التريدين حصول الجماعة وعدم حصولها ولو اراد عدم انعقادها أصلا لقال هل تنعقد صلاته أولا وهذا وقد نقل عنه انه ذكر أولا لانها لا تنعقد أصلا ثم رجع واعتقد انعقادها فرادى قال الشاطبي ومثل ذلك في انعقادها فرادى ما لوقتنا را (قوله فلا تدرك الا بركعة) اي وعليه فلا تدرك الامام بعد ركوع الثانية صحت قدوته وخصات فضيلة الجماعة وان فاتته الجمعة وصلى ظهر افقوله أولا في غير الجمعة اهل مراده ان الجمعة لا تدرك بما ذكر من الاقداره قبيل السلام لان فضيلة الجماعة لا تحصل له وان كان ذلك هو الظاهر من عبارته ٥١٩ (قوله لو أمكنه ادراك بعض جماعة الخ) ظاهره انه لا فرق في ذلك بين

ادراك فضيلة (الجماعة) في غير الجمعة (ما لم يسلم) الامام وان لم يجلس معه والوجه الثاني لا تدرك الا بركعة لان الصلاة كلها ركعة مكررة فلو أتى بالنية والتحريم عقب شروع الامام في التسليمة الاولى وقبل تمامها فهل يكون محصلا للجماعة نظرا الى ادراك جز من صلاة الامام ولا تنظر الى انه انما عقد النية والامام في التحلل فيه احتمالا لان حزم السنوى بالاول وقال انه مصرح به وأبو زرعة في تحريره بالشأن قال السكال ابن أبي شريف وهو الاقرب الموافق لظاهر عبارة المنهاج وبقيهم قوله قول ابن النقيب في التهذيب اخذ من التنبية وتذكر بقاء قبل السلام انتهى وهذا هو المعتقد كما افق به الودوجه الله تعالى اما الجمعة فلا تدرك الا بركعة كما يأتي في بابها ونبيه عليه الزكوى وغيره هنا وشمل كلامه من أدرك جزءا من اولها ثم فارق بعد ذلك أو خرج الامام بنحو حدث ومعه ادراكها حصول اصل ثوابها واما كماله فانه يحصل بادرارها مع الامام من اولها الى آخرها وله هذا قالوا لو أمكنه ادراك البعض جماعة ورجى اقامة جماعة اخرى فانتظارها افضل ليحصل له كمال فضيلتها تامه والوجه ان محله عند أمن فوت فضيلة اول الوقت او وقت الاختيار ولو في حالة التيقن والافعال معهم ولا ينافيه ما مر في منقرد جال الجماعة اظهر الفرق بينهم وافق بعضهم بانه لو قصد اقامتها لم يدركها كتب له اجرها الحديث فيه وهو ظاهر دللنا لانقلا (وليفخف الامام) استكمالا (مع فعل الابعاض والهيات) اي بقية السنن جميع ما يفعله من واجب ومستحب بحيث لا يقتصر على الاقل ولا يستوفى الاكمل السابق في صفة الصلاة والا كره بل يأتي بآدى الكمال لخبر اذا أتم احدكم الناس فليخفف فان فهم الضعيف والسقيم وذو الحاجة واذا صلى احدكم لنفسه فليقبل ماشاء (الان يرضى) جميعهم بطويله) لفظا وسكونا مع علمه برضاهم فيما ينظرونهم (محضورون) لا يصلى وراءه غيرهم

ادراك الامام الاولى بعد ركوع الركعة الثانية وبين ادراكه قبله كان أدركه في الركعة الثانية او الثالثة وانه لا فرق بين كون الجماعة الاولى أكثر أو لا وعبارة شيخنا الزيادى ويسن لمع حضروا والامام قد فرغ من الركوع الاخير ان يصبروا الى ان يسلم الامام ثم يهرموا ما لم يضي الوقت وان خرج بالتأخير وقت الاختيار على الوجه وكذا لو سبق لبعض الصلوة ورجا جماعة يدرك معهم الكل اي ان غلب على ظنه وجودهم وكانوا مساوين لهذه الجماعة في جميع ما هم في حق كان في هذه شيئا مما يقدم به الجمع القليل كانت اولى (قوله) اظهر الفرق بينهما اي وهو انه فيما نحن فيه ادراك الجماعة في

الصلتين غايته انها في الثانية أكل (قوله ولا يستوفى الا كمال) عمرة انظر استيفاء الم وهل أتى يوم الجمعة والوجه استثناء ذلك ونحوه مما ورد بخصوصه ثم رأيت م ر جزم بذلك ٥١ سم على منهج وقوله ولا يستوفى الا كمال لعله غير مراد بالنسبة للابعاض فانه لا يترك شيئا من التشهد الاول ولا من القنوت والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه (قوله بل يأتي بآدى الكمال) ومنه الدعاء في الجلوس بين السجدين فيأتي به الامام ولو اغبر محصورين لقننه (قوله لخبر اذا أتم احدكم الخ) عمرة وله ما يضاعف ان رضي الله عنه قال حاصله خلف احد قط اخف صلاة ولا أتم من النبي صلى الله عليه وسلم ٥١ سم على منهج (قوله الضعيف والسقيم) يجوزانه من عطف احد المتساويين على الآخر ويحتمل ان المراد بالسقيم من به مرض عرفا وبالضعيف من به ضعف بنسبة كهيافة ونحوها وليس فيه مرض من الامراض المتعارفة (قوله فليقبل ماشاء) من تعذر الحديث

(قوله حسن متعين) قال شيخنا الزيادي بعد هذا ما ذكره من الصلاح والنووي السبكي انتهى وعدم تعرض الشارح لما ذكره السبكي فظاهر في اعتقاد كلام ابن الصلاح ٥٢١٠ (قوله على الانفراد) هذا مخالف لما سبق عن الشارح في كلام سم

على منهج فليأمل الان يقال ان صلاتهم مع الانفراد حيث اتوا فيها بأدنى الكمال مما يطلب لا يتقص في الغالب عن صلاة الجماعة (قوله بالحرمة) اعل وجه الحرمة ان فيه ايها ما لهدم تعظيم الصلاة وانتشاغل عنها لا غرض دينوية (قوله ولو أحسن) الامام وفي نسخة او المصلي والاولى اسقاطها اذا المنفرد اذا احسن بداخل يريد الاقتداء به ينتظره ولومع نحو تطويل الخ ويمكن ان يكون مراده بقوله او المصلي الاشارة الى ما سبق في من انه اما ان يرجع الضمير الى المصلي او الامام يقطع النظر عن واحد بعينه وقوله ونخرج الخ بالنظر الى ما استظهره فيكون تفصيلا بعد اجمال (قوله الذي تدرك به الركعة) احتزبه عن الركوع الثاني من ركوعي الكسوف (قوله من اقول اربعة) الذي يؤخذ من كلام الحلي ثلاثة فقط وعبارته يكسره يستحب لا يكسره ولا يستحب لكن عبارة الخطيب والقول الرابع انه مبطل للصلاة مطلقا (قوله اهذره) اي الامام يقصد ادراك المأموم الركعة الخ ولو قال لهذره بخصيل الركعة او الجماعة للدخل كان أوضع (قوله مع ضميمته الى الاول)

ولم يلق بعضهم حق كاجراء عين على عمل ناجز وارقاء ومتزقيات كجاء وهو بمجدد غير مطروق ولم يطرأ غيرهم فيس له التطويل كما في المجموع ويحمل عليه تطويله صلى الله عليه وسلم في بعض الاحيان فان اتى شرط مما ذكره له التطويل فان جهل حاله او اختلفوا لم يطول الان قل من لم يرض وكان ملازما فلا يعول عليه ولا يفوت حق الراضين لهذا الفرد الملازم فان كان ذلك مرة أو نحوها خفف لاجله كذا اتفق به ابن الصلاح رحمه الله تعالى قال في شرح المذهب وهو حسن متعين وما اعترض به من انه صلى الله عليه وسلم خفف لبكاء الصغير وشدد النكير على معاذ في تطويله من غير استئصال ومن ان مفسدة تنكير غير الراضي لا تساوي مصلحته رد بان قصة بكاء الصبي ومعاذ لا كثرة فيهما فلا يشافي مأمرا اما الارقاء والاجراء المذكورون فلا يعتبر رضاهم لانه ليس لهم التطويل على مقدار صلاتهم على الانفراد بغير اذن من له الحق به على ذلك الاذرعى (ويكره) للامام (التطويل ليلحق آخرون) لما فيه من ضرر الحاضرين مع تقصير من لم يحضر بعدم المبادرة لاسيما وفي عدم انتظارهم حث على مبادرتهم لها وسواء أجرت عاداتهم بالحضور ام لا وما ورد في عدة أحاديث صحيحة انه صلى الله عليه وسلم كان يطيل الاولى ليدركها الناس فيكون مستق من اطلاقه مالم يبالغ في تطويلها غير مناف لما تقررا من تطويله عليه الصلاة والسلام لها على الثانية ايسر لهذا القصد وانما هو لكون النشاط فيها أكثر والوسوسة أقل ومن صرح بأن حكمته ادراك فاصد الجماعة لها مراده به انه من فوائد اياه يقصد تطويلها لذلك وقول الراوي كيدركها الناس تعبير بحسب مآله لانه عليه الصلاة والسلام قصد ذلك فالحق ما قالوه من تطويل الاولى على الثانية وأنه لا منافاة وايضا فان تكراره هنا في تطويل زائد على هيأت الصلاة ومعلوم ان تطويل الاولى على الثانية من هيأتها وجزمهم بالسكراهة هنا وحكايتهم للخلاف في المسئلة عقبة اظاهرتا كدحق الداخل ثم بطوقه فيما يتوقف انتظاره فيه على ادراك الركعة والجماعة فعذر بانتظاره بخلافه هنا لان تلك حين دخل وأحس به الامام بخلافه هنا ولو اقيمت الصلاة كره الانتظار ايضا وقول الماوردي لو اقيمت الصلاة لم يحصل للامام ان ينتظر من لم يحضر لا يختلف المذهب فيه معناه كما افاده الوالد رحمه الله تعالى لا يحصل حلا مستوى الطرفين فيه كره تنزيها وان جزم في العباب بالحرمة بحسب مآله (ولو أحسن) الامام (في الركوع) الذي تدرك به الركعة (او التشهد الاخير بداخل) محل الصلاة لياتم به (لم يكره انتظاره في الاظهر) من اقول اربعة ملققة من طرف غايته لهذره بادراك الركعة او الجماعة (ان لم يبالغ فيه) اي التطويل والابان كان لو وزع على جميع افعال الصلاة لظهر له اثر محسوس في كل على انفراد كره ولو لم يكن آخره وكان انتظاره وحده لا يؤدي الى المبالغة ولكن يؤدي اليها مع ضميمته الى الاول كان مكروها بلا شك قاله الامام (ولم يفرق

وسواء كان دخول الاخير في الركوع الذي انتظر فيه الاول أو في ركوع آخر انتهى ابن حجر بالمعنى بضم
وقياسه ان الاخير اذا دخل في التشهد كان حكمه كذلك (قوله ولم يفرق بضم الراء) قال في المصباح فرقت بين الشيتين فرقا =

من باب قتل فصلت ابعاضه و فرقت بين الحق والباطل فصلت ايضا هذه اللغة العالمة وبها اقرأ السبعة في قوله فافرق بيننا وبين القوم الفاسقين وفي لغة من باب ضرب وقرأ بها بعض التابعين وقال ابن الاعراب فرقت بين الكلامين فافترقا مخفف و فرقت بين العبدین ففترقا منقل فجعل المخفف في الماضي والمنقل في الاعيان والذي حكاه غيره انه مباع في والتثنية مبالغة اه (قوله وبه يندفع) اي ومم هذا التوجيه وهو قوله ادم مثبت حق ٥٢١ له الخ (قوله ولومع فهو تطويل)

ومعلوم ان محل ذلك حيث لم يكن له عذر يرخس في ترك الجماعة كالخوف على ماله لو انتظر (قوله عدم الانتظار) معتمد وقوله مطلقا اي اماما أو غيره رضي المأمومون ام لا (قوله كما قاله الاسنوي الخ) قضية مائة له سم على منهج عن الشارح اعتماد هذا عبارة قوله في ركوع أول الخ فقرر مر ان الانتظار في ذلك محله اذ لم يكونوا غير محصورين ولم يرضوا بالتطويل ثم قال بين الانتظار وان كانوا غير محصورين ولم يرضوا ولا تاني بين قوله أولا اذ لم يكونوا غير محصورين وقوله ثانيا وان كانوا غير محصورين لان المراد بالانتظار في الاول ما فقدت فيه الشروط وبالثاني ما حقت فيه الشروط وقوله لاسيما منعاق بقوله لكن مقتضى كلام المصنف الخ (قوله غير مغنية) كالتميم عمل يغلب فيه وجود الماء (قوله سن عدمه زجراله) وينبغي انه لو لم يقد ذلك معه لا ينتظره ايضا لا يكون انتظاره سببا لثا ون غيره (قوله

بضم الراء) (بين الداخلين) بانتظار بعضهم الخوذين او صداقة او ملازمة دون بهض بل يسوي بينهم في الانتظار لله تعالى فان ميزيتهم ولو انهم شرف او علم او قرابة او انتظارهم لاله تعالى بل للتودد اليهم كان مكررها وان ذهب الفوراني الى حرمة عند قصد التودد وقول الكفاية ان قصد بانتظاره غير وجه الله تعالى بان كان يميز في انتظاره بين داخل ودخل لم يصح قول واحد امرود كما قاله ابن العمامد بأنه سبق قلم من لم يستحب الى لم يصح بدليل حكايته بعد ذلك في البطلان قولين وخرج بقوله بدخل من احس بدليل شروعه في الدخول فلا ينتظره ادم مثبت حق له الى الآن وبه يندفع ما استشكل به بأن الله كان كانت التطويل اتقص بخارج قريب مع صغر المسجد ودخل بعد مد مع سبعة وخرج بقولنا الامام المنقرد اذا احس بدخل يريد الاقدام به فقبل ان ينتظره ولومع فهو تطويل طويل افقد من يتضرر به ويؤخر عنه ان امام الراضين بشروطهم المتقدمة كذلك وهو ظاهر لكن مقتضى كلام المصنف عدم الانتظار مطلقا كما قاله الاسنوي وان قال في الكفاية انه لم يف فيه على نقل صريح لاسيما ان رجوع الضمير في احس الى صلى الى الامام (قلت المذهب استحباب انتظاره) بالشروط المذكورة وهو القول الثاني (والله اعلم) خبر أي داود انه صلى الله عليه وسلم كان ينتظر مادام يسمع وقع نعل ولانه اعانة على خيره اذراك الركعة أو الجماعة وشمل ذلك ما اذا كانت صلاة المأموم غير غنية عن القضاء وهو كذلك فيما يظهر نعم لو كان الداخل يعناد البطء وتأخير الاحرام للركوع من عدمه زجراله او خشي فوت الوقت بانتظاره حرم في الجمعة وفي غيرها حيث امتنع المدين شرع فيه ولم يبق من وقتها ما يسع جميعها او كان ممن لا يرى اذراك الركعة بالركوع والجماعة بالتشهد ذكره كالاتظار في غيرها لان مصلحة الانتظار لا مقدمة ولا مصلحة لها كما لو أدركه في الركوع الثاني من صلاة الخوف (ولا ينتظر في غيرها) اي للركوع والتشهد الاخير من قيام أو غيره فيكره اذا فائدة له وقد يسن الانتظار كما في الموافق المتخاف لانعام الفاتحة في السجدة الاخيرة اقوان ركعته بقيامه منها قبل ركوعه كما سألني وما يجسه الزركشي من استحباب انتظار بطي القراءة والتهنئة محل نظر والاوجه انه ان ترقب على انتظارهما اذراك سن بشرطه والا فلا وما تقر من كراهة الانتظار عند فقد شرط من

٦٦ به ل أو الجماعة بالتشهد) أقول ينبغي ان يضم الى ذلك ايضا ما لو احس بهما داخل في التشهد الاخير وقدم انه تمام جماعة به عدم بناء على ان الافضل وهو المعتمد التأخير لا اقدم تأمل اه سم على منهج ومحل ذلك حيث علم الامام من المأموم انه لو لم يدرك الصلاة انتظار الجماعة التي تمام بعده (قوله اذا فائدة له) نعم ان حصلت فائدة كان علم انه ان ركع قبل احرام المسبوق أحرم ها وباسن انتظاره قائما اه سم على منهج اي وان حصل ذلك تطويل الثانية مثلا على ما قبلها

== قول المصنف أو تعطل مسجد قريب لغيبته وقد تقدم عن سم على حج ان القياس ان الجماعة خلف القاسق والخالف والمتبع أفضل من عدمها أي تجوز الاعادة مع كل منهم وقوله أفضل أي وكذا من الانفراد له مساو له في الجماعة لما صرح في العروة (قوله كما هو ظاهر) أي لان محل الكراهة في فرض خلف نفل محض وما هنا ليس كذلك فان صلاة كل منهما نفل على ان محل كراهة الفرض خلف النفل في غير المعادة (قوله وانه لو أعادها بعد الوقت الخ) أي أوفيه ولم يدرك ركعة في الوقت على ما صرح (قوله في غير محل ندب الهام) بأن كانوا بصرا في ضوء (قوله كان نوى قطع القدوة في أثباتها بطلت الخ) ظاهره وان انتقل الجماعة أخرى لانه صدق عليه انه انفراد في صلاته ومثله ما لو خرج له ذكر كان ركن ركن امامه مثلاً وهو ظاهر وعليه فيشكل هذا بما قاله سم من مجوده لسهو امامه بعد سلامه فانه يعد منفردا حال مجوده وقد يفرق بينهما بأن زمانه لمعادته من توابع الصلاة وكان الامام واحدا لم يضر وكأنه لم يفرض بخلاف هذا فيضير الانفراد في هذه الحالة وان قل جدا وبقي ما لو فاتته الركعة الاولى مع الامام واقتدى به في الثانية لاحتمال ان يسهو الامام بركن ويأتي بركعة خامسة فيدركها جميعها مع الامام هل تصح صلاته نظر لذلك أم لا فيه نظر والاقرب الثاني قياسا على ما لو كان لا ينس الخف وعلم ان ما بقي من المدة لا يسع الصلاة كاملة حيث قال الشارح يطالنها من أول الامر وعليه فيفرق بين هذا وبين ما لو أدرك امام الجمعة في اعتدال الركعة الثانية فتابعه حيث ينوي في اقتدائه الجمعة ٥٢٤ لا الظاهر لاحتمال ان امام الجمعة يتذكر أنه ترك ركعتين الركعة

الاولى فيبتدأ بركعة كاملة بعد اقتداء المسبوق فتحصل له الجمعة بأنه في الجمعة تزد في كونها تكون الجمعة أو ظهر راع بجزءه بالنية وما هنا تردد في انها منقذة أو باطلة فضرر وبقي أيضا ما لو قارن المأموم الامام في بعض أفعال الصلاة أو كلها هل يضر

ذلك أم لا فيه نظر والاقرب الثاني لان الجماعة في الكل حاصله حقيقة وفضاها حاصل في الصلاة في الجمعة على ما اعتاده الشارح وان فاتته الفضيلة فيما قارن فيه فقط وعبرة حج لكن يؤخذ مما صرح عن الزركشي في مسئلة المقارنة ان العبرة في ذلك بتعزمها وان اتى الثواب بعد ذلك من حيث الجماعة لكونها انفرادا عن الصف أو مقارنة أفعال الامام اه وسلمت أيضا مما لو أحرم خلف الامام بعد اذن الصف فهل تسن له الاعادة منفردا ~~ب~~ كراهة فعل ذلك فاجبت عن ذلك بأنه لا وجه للاعادة لانه ليس كل صلاة مكرهه تطلب اعادتها واعادة الصلاة في الحمام انما هو اقول الامام أحدهم يطالنها لا يجرد كونها مكرهه واما لو أحرم مريد الاعادة منفردا عن الصف ابتداء واستمر الى آخرها وقتنا بأن ذلك مانع من حصول فضيلة الجماعة فهل تصح الاعادة أولا ويكتفي بمجرد حصول الجماعة فيه نظر والقياس عدم العدة لا تتقوا الفضيلة فيها ويفرق بين هذه وما ذكر من حج بأن ذلك حصل فيها فضيلة التكرم وعرضت الكراهة بعد ذلك فاسقطت الفضيلة في بعضها وهذه لم يحصل فيها فضيلة أصلا وفي كلام سم على حج ان قضية اشقراط الجماعة فيها الى آخرها انه لو وافق الامام من أقواله لكن تأخر سلامه عن سلام الامام بحيث عدته سقطا عنه بطلت وانه لو رأى جماعة وشك هل هم في الركعة الاولى او فيما بعدها امتنع الاعادتهم هم (قوله على الاعيان) وكذلك لو نذر صلاة الضحى مثلا (قوله بل لا تنعقد) أي من العالم سم وعبرة حج ويسن للمصلي فرضا وداة غير المندورة لما صرح فيها وغير صلاة الخوف أو شدته على الوجه لانه احتل المبطل فيها بالهاجة فلا يكره رجوع المندورة وما بعدهما مستثناة من كلام المصنف والشارح لما عبر بالمكتوبة جعل المندورة فيها خارجة

(قوله فان أعادها صحت) أي ولو مرات كثيرة وعبرة جج وكان وجهه خروجها عن ظاهرها ان العبادة اذا لم تطلب لا تشفع
 التوسعة في حصول نفع الميت لاحتياجه لها كغير غيره (قوله ان ما تستحب فيه الجماعة من النقل كالقرض) اعلمه جج
 وقد يدخل فيه وتر رمضان وعليه فقولهم لا وتران في ليلة محله في غير ذلك فليصر ركن قال م ر لانعاد الحديث لا وتران وهو خاص
 فيه قدم على عموم خبر الاعادة اه وأقول بل بينهما عموم من وجه ونعارض في اعادة الوتر فتأمل اه سم على منتهج (قوله
 عند جواز تعددها) خرج به ما لو لم تعدد بان لم يكن في البلد الجمعة واحدة فلا تصح اعادتها الاظهر والجمعة حيث صحت الاولى
 بخلاف ما لو اشتملت على خلل يقتضي فسادها وتعددت اعادتها جمعة فيجب فعل الظهر وليس باعادة بالمعنى الذي الكلام فيه
 ومحل كونها لا تعاد جمعة اذ لم ينقل لمحل آخر وأدرك الجمعة تقام فيه واما كونها لا تعاد ظهر افهوعلى اطلاقه كما يصرح
 بما ذكر قول شارح الارشاد ودخل في المكتوبة الجمعة فمن خلاف لا لأدري ومن تبعه اعادتها عند جواز التعدد وأسفره لبلد
 آخر آههم يصلونها ولو صلى معذور الظهر ثم أدرك الجمعة ومعذورين يصلون الظهر سنة الاعادة فيهما ولا تجوز اعادة الجمعة
 ظهر او كذا عكسه لغير المعذور اه رحمه الله قال في فتاويه الكبرى وجه المنع ٥٢٥ ان الاعادة انما ثبت لتحصيل كمال

الحنارة لانها لا يتقبل بها كما ياتي فان أعادها صحت ووقت نفلا وهذه خرجت عن سنن
 القياس فلا يقاس عليها لكن الاجمعة ان ما تستحب فيه الجماعة من النقل كالقرض في
 سن الاعادة ودخل في المكتوبة الجمعة فمن اعادتها عند جواز تعددها وأسفره لبلد
 أخرى آههم يصلونها خلافا لمن منع ذلك كالأدري ولو صلى معذور الظهر ثم أدرك الجمعة
 أو معذورين يصلون الظهر من له الاعادة كما شمله كلامهم - وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى
 ولو قصر مسافر ثم أقام ووجد جماعة في تلك المقرة واستحب له اعادتها معهم وان كان يتم
 ومحل سن الاعادة ان لو اقصر على الاولى أجزأته فلو تيمم نحو برء لم تسن له الاعادة كذا
 قيل والوجه خلافه لجواز تنفله وقد تستحب الاعادة منفردا زيادة على ما مر فيما لو تلبس
 بفرض الوقت ثم ذكر ان عليه فائقة فانه يتم صلواته ثم يصلي الفائقة ويستحب اعادة
 الحاضرة كما قاله القاضي الحسين خروجها من الخلاف (وفرضه) في الصورتين (الاولى
 في الجديد) للخبر المار فانها الكفاية واسقوط الخطاب بها فلو تذكركم خلافا في الاولى لم تكفه
 الثانية نعم لو نسي انه صلى الاولى فصلاها مع جماعة فبان فساد الاولى أجزأته الثانية لانه
 نوى القرض حقيقة بخلافه ثم القديم ونص عليه في الاملاء أيضا ان القرض احدهما

وكذا لو لم يتم فنجوز اعادتها معهم تامة لوجوب الاتمام عليه حيث اقتدى بعم (قوله لو وجد جماعة في تلك المقصورة) أي يريدون
 فعلها تامة مثلا (قوله وان كان يتم الخ) وفي نسخة بعد قوله معهم ان قلنا بان الجماعة ليست شرطاً في جميعها والا امتنع فعلها
 معهم اه وقوله والامتنع الخ يرد عليه انه لا يلزم ذلك لجواز ان يفعلها بعد الاقامة خلف من (قوله وقد تستحب الاعادة الخ)
 هذا مستقادم من عموم ما مر في قوله ومنه جريان خلاف في بطلانها (قوله ثم ذكر الخ) قضيته انه لا تسن له الاعادة اذا احرم
 بالحاضرة عالما بان عليه فائقة والله غير مراد بل استحباب الاعادة في هذه اولى من تلك لتقصيره بتقديم الحاضرة (قوله
 وفرضه الاولى في الجديد) وقيل فرضه في حق المنفرد الثانية اه اسنوي واعل حكمه ترك الشارح لهذا الوجه انه يستفاد
 من قوله وقيل القرض كلاهما (قوله ان القرض احدهما) يؤخذ منه استحباب اعادة الرواتب البعدية لاحتمال ان لا تكون
 الاولى فرضا وعبرة منه على جج نصها (فرع) هل تسن اعادة الرواتب أي فرادى اما اقبلية فلا يقبض الا عدم اعادتها لانها
 واقعة في محلها سواء قلنا القرض الاولى والثانية واحداهما لا بعينها يحتسب الله ما شاء منهما واما البعدية فيصطلق سن اعادتها
 مراعاة للقول الثالث لجواز ان يحتسب الله الثانية فيكون ما فعله بعد الاولى واقعا قبل الثانية فلا تكون بعدية لها اه

= وعبارته على منهم فرع الظاهر وفاقا لم رانه لا يستحب إعادة رواتب المعادة معها لانها لا تطلب الجماعة في الرواتب وانما يعاد ما تطلب فيه الجماعة فليتامل اى كما يؤخذ مما مر اه والا قرب ما قاله على حج لانه حيث كانت الاعادة لاحتمال ان الثانية فرضه كان وجه الاعادة احتمال كون الاولى وقعت فلا مطلقا فعلمها قبل دخول وقتها * (نبيه) * افق شيئا الشهاب الرمل بان شرط صحة المعادة وقوعها في جماعة من اولها الى آخرها اى بان يدرك ركوع الاولى وان تباطأ قصد فلا يكتفى وقوع بعضها في جماعة حتى لو اخرج نفسه فيها من القدوة وسبقة الامام ببعض الركعات لم تصح وقضية ذلك انه لو وافق الامام من اولها لكن تاخر سلامه عن سلام الامام بحيث عدم منقطعا عنه بطأت وانه لو رأى جماعة وشك هل هم في الركعة الاولى او فيما بعدهما امتنعت الاعادة معهم م ر وكلام الشارح مصرح بخلاف ذلك كله وعليه غيره من مشايخنا ايضا وعلى الاول فلو لحق الامام سهو فسلم ولم يسجد ٥٢٦ فينتجه ان للمأموم المعبد ان يسجد اذا لم يتأخر كثيرا بحيث

يعدم منقطعا عنه م ر ولو شك المعبد في ترك ركن فهل تبطل صلاته بمجرد الشك لانه يحتاج للانفراد بركعة بعد سلام الامام والانفراد في المعادة ممنوع اولاً تبطل بمجرد ذلك لاحتمال ان يتذكر قبل سلام الامام عدم ترك شئ فيه نظر والثاني اقرب م ر اه سم على حج وقوله امتنعت الاعادة معهم اى وان تبين انه في الركعة الاولى وقوله ان للمأموم الخ فدينا لظاهر قول الشارح هنا ان الجماعة في المعادة كالطهارة فان قضية التشبيه ان الانفراد في أى جزء وان قل يضر كان الحد يطل الصلاة وان قل وقد تقدم انه

يحتسب الله تعالى ما شاء منهما وقيل الفرض كلاهما والاولى مسقطه للعرج لامانة من وقوع الثانية فرضا كصلاة الجنائزة ولو صلاها جمع من لا يمسقط الحرج عن الباقي فلو صلاها طائفة أخرى وقعت الثانية فرضا وهكذا فروض الكفايات كلها وقيل الفرض أكملها ومحل كون فرضه الاولى حيث اغتت عن القضاء والا ففرضه الثانية المغنية عنه على المذهب (والاصح) على الجديد (ان ينوي بالثانية الفرض) صورة حتى لا تكون تقلا مبتدأ أو ما هو صورة فرض على المكاتب في الجلة لاعليه هو فانه انما طالب منه اعادته يحصل له ثواب الجماعة في فرضه ولا يحصل من غيرية الفرض ولان حقيقة الاعادة ايجاد الشئ ثانيا بصفته الاولى وما تقر من وجوبية الفرضية هو المعقد وان رجح في الروضة ما اختاره الامام من عدم وجوبه وانه تكفى بنية الظهر مثلاً على انه اعترض بأنه ليس وجهها فاضلا عن كونه معتمدا اما اذا نوى حقيقة الفرض فتبطل صلاته لئلا يعبه ويجب في هذه المعادة القيام ويحرم قطعها كما علم مما مر لانهم ثبتوا لها أحكام الفرض لكونها على صورته (ولا رخصة في تركها) اى الجماعة (وان قلنا) انها (سنة) لنا كدها (الا عذر) فلا ترد شهادة المداوم على تركها العذر بخلاف المداوم عليه بغير عذر واذا أمر الامام الناس بالجماعة وجبت الاعند قيام الرخصة فلا تجب عليهم طاعته اقيام العذر والاصل في ذلك خبر من سمع النداء فلم يأت له لاصلاة اى كاملة الامن عذر والرخصة بكون الخلاء ويجوز ضمها لغة التيسير والتسهيل واصطلاح الحكم الثابت

يمكن الفرق بأن زمانه للمعبد من نواحي الصلاة لم يضر (قوله يحتسب الله ما شاء) اى يقبل ما شاء الخ على (قوله صورة) اى لا الحقيقى (قوله اما اذا نوى حقيقة الفرض) اى أو أطلق أخذ من قوله قبل صورة أو ما هو فرض على الخ لكن في سم على منهم مانصه فرع المتجه وفاقا لشيخنا ط ب وم ر انه اذا أطلق بنية الفرضية في المعادة لم يضر وان لم يلاحظ كونها فرضا على المكلف أو فرضا في الجلة (قوله فلا ترد شهادة المداوم على تركها) المتبادر من هذه العبارة المواظبة على تركها في جميع الفرائض فلا ترد بالمواظبة على تركها في البعض ويحتمل خلافه وهو الاقرب لان ترك ركعة لبعض ثم انا بالمواظبة منه ولعل المراد به عدم المواظبة علمها عارفا بحيث يعد غير معتن بالجماعة (قوله لقيام العذر) ظاهره وان علم به وأمرهم بالحضور معه ويحتمل انه أمرهم بالجماعة أمر اطلاقاً ثم عرض لهم العذر فلا يجب عليهم الحضور بل أمرهم على غير أوقات العذر (قوله ويجوز ضمها) زاد الشيخ حميدة وأما بالفتح فهو الشئ المتخصص بالترخص كثيرا كما في ضمة فانه الذى يضحك كثيرا (قوله والتسهيل) عطف تفسير (قوله واصطلاحاً) ويعبر عنها أيضا بأنها هى الحكم المتغير اليه السهل لهدر مع قيام السبب للحكم الاصل

(قوله على خلاف الدليل) دخل فيه ما لم يسبق امتناعه بل ورد ابتداء على خلاف ما يقتضيه الدليل كالمسلم فان مقتضى استعماله على الغر وعدم جواز مجتزأه على خلاف الدليل (قوله لا ينهار) راجع لقول المصنف كطرو ما بعده (قوله قال للمطر والريح) في الاستدلال به شئ لما تقدم من أن الجماعة لا تجب على المسافر من أن ينهار من فعل الاستدلال به على كونه عذرا في الجملة (قوله ولان الغالب فيها التجاسة) أي اذا كان على وجه يؤدي الى اختلافه بنحس (قوله فلا يكون عذرا) جوابا لما وقوله ان الغالب التجاسة علمه لافهم قوله ولم يحق تقطير او كانه قال اما اذا خاف تقطير انهم عذر (قوله والريح مؤنثة) قضية تعبير المصنف بعاصف جواز التذكير أيضا ويدل له قوله تعالى جاءهم ريح عاصف وعبارة الهلي بعد ريح شديدة قال عميرة أفاد بقوله شديدة ان الريح مؤنثة وهو كذلك وانما قال عاصف نظر اللفظ اه وفي المصباح والريح مؤنثة على الاكثر فيقال هي الريح وقد تدكر على معني الهوا وفيه قال هو الريح وهب الريح نقله أبو زيد اه ٥٢٧ (قوله والشديد ما لا يؤمن معه التلويت

كما صرح به جماعة) أي لا سفل الرجل بخلاف الخفيف وهو ما لا يكون ذلك وعلى هذا فقل ان توجد صورة لا يكون الوحل فيها شديدا (قوله على التقييد) أي بالشديد (قوله يسقط القيام) تقدم في كلامه ان ما اذهب الخشوع يسقط لوجوب القيام الا ان يقال ما ذكره هناك محمول على مشقة قوية لا يحصل معها شئ من الخشوع أصلا وما هنا محمول على ما يذهب كمال الخشوع فانه لا يسقط الجماعة (قوله تبعه) لاصله أي الحرر (قوله ولا فرق بين ان يجرد ظلما يعني فيه اولا) عبارة منه على منهج قوله وشدة حر أي ولم يجرد كما عني فيه يقيه الحر كما هو ظاهر وقد يقال لامنا فاذ بينه وبين ما ذكره الشارح بحمل كلام الشارح على ظل لا يمنع من ادراك آثار الحر

على خلاف الدليل لعذر (عام كطرو) ونج وبرديل كل منها ثوبه أو كان نحو البرد كبارا يؤدي لا ينهار والمصاح عنه صلى الله عليه وسلم انه قال للمطر وافي سقر يصل من شاء في رحله ولان الغالب فيه التجاسة أو التذارة اما اذا لم يأت ذلك لقلته أو كن ولم يحق تقطير من سقوطه كما نقله في الكفاية عن القاضي لان الغالب فيها التجاسة فلا يكون عذرا (أو ريح عاصف) أي شديدة أو ريح باردا وظلة شديدة (بالدليل) أو وقت الصبح كما يجزه الاسنوي لان المشقة فيه أشد منها في المغرب بخلاف النهار والريح مؤنثة (وكذا وحل) بفتح الحاء واسكان الغنة ودائمة (شديدة على الصبح) لابل كان أو نهرا كالطربل هو أشق غالبا بخلاف الخفيف منه والثاني لا لا يمكن الاستراضة بالنعال ونحوها والشديد ما لا يؤمن معه التلويت كما صرح به جماعة وجرم به في الكفاية وان لم يكن الوحل متحاشا كما قاله الامام وقد حذف في شرح المذهب والتحقيق لتقييد بالشديد ومقتضاه عدم الفرق بينه وبين الخفيف قال الاذري وهو الصحيح والاحاديث دالة عليه وجرى ابن المقرئ في روضه تعالاه على التقييد وهو الوجه ومثل الوحل فيما ذكر كثرة وقوع البرد أو النج على الأرض بحيث يشق المشي على ذلك كشقته في الوحل وأما حديث ابن حبان أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أصابهم طر لميل أسفل فقال لهم ان ينادى بصلاتهم في رحالهم فغروض في المطر وكلامنا هنا في وحل من غير مطر (أو خاص كرض) مشقته كشقة المطر بل يسقطه عن الخشوع في الصلاة وان لم يبلغ حد يسقط القيام في الفرض للخرج وقياسا على المطر أما التقييد كصداع يسير وحي خفيفة فليس بعذر لانه لا يسمى مرضا (وحر) وان لم يكن وقت الظهر كما شمله إطلاقه تبعا لاصله وجرى عليه في التحقيق وتقييده بوقت الظهر في المجموع والروضة وأصلها جرى على الغالب ولا فرق بين ان يجرد ظلا

وكلام سم على خلافه وعبارته على حج قوله وان وجد ظلما عني فيه اقول لا يحق على متأمل ان هذا الكلام مما لا وجه له وذلك ان من البديهي ان الحر انما يكون عذرا اذا حصل به التأذي فاذا وجد ظلما عني فيه فان كان ذلك الظل دافعا للتأذي بالحر فلا وجه حينئذ لكون الحر عذرا وان لم يكن دافعا لذلك كان مقتضيا للابراء ايضا ولا يصح الفرق حينئذ بين البابين اذ ليس المدار بينهما الا على حصول التأذي بالحر وانما الوجه في مقارفة ما هنا للابراء ان ما هنا مصور بما اذا ترك الامام الابراء واقام الجماعة في اول الوقت فيعذر من تخلف عنه لعذر الحر فالخاص ان يطلب الابراء بالظهر في الحر بشرطه فان خالفوا واقاموا الجماعة اول الوقت عذر من تخلف لعذر الحر فتأمل اه لكن هذا قد يخالفه قول الشارح وان لم يكن وقت الظهر الخ

عشى فيه أو لآوبه فأرق مسئلة الإبراد المتقدمة خلافا لجمع توهموا التفادهما (وورد)
 لآوبه (شديد) بخلاف الخفيف منه - حاولا فرق بين أن يكونا موقوفين في ذلك المهل
 أو لا - لا فلا لا - زعى إذا المدار على ما يصل به التأذى والمشقة فثبت وجد كان عذرا
 والأفلا وما ذكره المصنف ههنا من كونها من الخالص تبسيع فيه المهر روعدهم في الروضة
 كالشرح من العام ولا تعارض بينهما - كما أشار إليه الشارح فلا قول محمول على ما إذا
 أحمر به - ما ضعيف الخلقه دون قوتها فيكونان من الخالص والثاني على ما إذا أس
 بهما فويها فيخص به - ما ضعيفهما من باب أولى فيكونان من العام (وجوع وعطش
 ظاهرين) أي شديدين ولما كول والمشروب حاضر أو قرب حضوره كما قاله ابن الرزمة تبعاً
 لابن يونس وكان تابعاً لذلك وقول الاسنوي في المهمات الظاهر لا اكتفاء بالتوقان وإن لم
 يكن به جوع ولا عطش فإن كثيراً من القوا كالمشارب اللذيذة تنفق النفس اليها عند
 حضورها بالجوع ولا عطش مردود كما قاله الشيخ بأنه يبعد مفارقتهم - بالتوقان
 إذا التوقان إلى الشيء الاشتياق له لا الشوق فشهوة النفس لهذه المذكورات بدوئها
 لا تسمى توقاناً وإنما تسمى إذا كانت بهم أبل شدتهم أو ما قاله جمع متأخرون من أن شدة
 أحدهما كآنية وإن لم يحضر ذلك ولا قرب حضوره ردبانه مخالف للاخبار كثيراً إذا حضر
 العشاء وأقيمت الصلاة فابذوا بالمشاء وخبر لا صلاة بحضوره طعام ويمكن حمل كلام
 هؤلاء على ما إذا اختل أصل خشوعه أو شدة جوعه أو عطشه لانه حينئذ شبيهة بدافعة
 الحدث بل أولى من المطر ونحوه مما راد مشقة هذا كقولهم ملازمة في الصلاة بخلاف
 ذلك وحمل كلام الأصحاب على عدم اختلال خشوعه لا بحضوره ذلك أو قرب حضوره
 أي بدأ حينئذ بما يـ كسر شهوته من أكل لقم في الجوع وتصويب المصنف الشعب
 وإن كان ظاهراً من حيث المعنى إلا أن الأصحاب على خلافه نعم يمكن حمل كلامهم على
 ما إذا وثق من نفسه بعدم التطالع بهذا كل ماذ كروكلامه على خلافه وبذلك قولهم تكروه
 الصلاة في كل حاله تنافي خشوعه والحاصل أنه متى لم تطلب الصلاة فالجماعة أولى ويأتي
 على المشروب كاللبن الكونه مما يؤتى عليه مرة واحدة وافهم تعبيره بالشدّة ان السقوط
 بهما وما قبله - ما لا يتوقف على زوال العبال كآنية بل يكفي أن يصير إلى حالة لا يكون ذلك
 عذراً في الابتداء كان يخف (ومدافعة حدث) من بول أو غائط أو ريح لم يتمكن من
 تفريغ نفسه والتطهر قبل فوت الجماعة ليكون الصلاة - بمنزلة مكروهة والأصل في
 ذلك خبر - لم لا صلاة بحضوره طعام ولا هو يدافعه الاختنان وحمل ما ذكر في هذه
 المذكورات عند اتساع الوقت فإن خشى يتخلفه لما ذكر فوت الوقت ولم يخش من كتم
 حدثه ونحوه ضرراً كما يحتمل الأذرى وغيره وهو متجه صلي وجوباً مع مدافعة ذلك من
 غير كراهة محافظة على حرمة الوقت والسنة أن يقض عن الجماعة ليفرغ نفسه لما مر من
 كراهة الصلاة مع ذلك وإن خاف فوت الجماعة لوفرغ نفسه كما صرح به جماعة والأوجه

(قوله والمشقة) عطف سبب على
 مسبب (قوله والمشروب حاضر)
 أي ويشترط أن يكون - لا فلا
 كان حراماً حرماً عليه تناوله ومحله
 إذا كان يترقب - لا فلا قول
 يترقبه كان كالخضطر (قوله يبعد
 مفارقتهم) أي الجوع والعطش
 (قوله الاشتياق له لا الشوق)
 الذي في المختار التسوية بين
 الشوق والاشتياق قال الشوق
 والاشتياق نزاع النفس إلى الشيء
 أه إلا أن يقال إن النزاع مقول
 بالمشكك فهو إذا عـ برعنة
 بالاشتياق أقوى منه إذا عـ برعنة
 بالشوق وعليه فالتسوية بينهما
 بالنظر لأصل المعنى لا المراد منهما
 وعبارة ج عبر آخرون بالتوقان
 إليه ولا تنافي لأن المراد به شدة
 الشوق لأصله وهو - وأشد
 أحد ذينك أه (قوله إلا أن
 الأصحاب على خلافه) هذا معقد
 سم على منهج عن الشارح
 (قوله ينافي خشوعه) ومنه
 ما لو تأتت نفسه للجماع بحيث
 يذهب خشوعه لو - إلى بدوئه
 (قوله ضرراً) أي يبيح التيمم

(قوله وخاف ضررا) أي يبيع التمسك أيضا فله القطع بل قد يجب (قوله اذا الخوف الخ) ٥٤٩ أي سوا حاف تلقا أو عيا فيه

فلا ينافي الاستدراك الاتي
(قوله ومحل ذلك) أي ما ذكر في
الناظر ونحوه (قوله لكن يتدب له
السعي) ظاهره عدم الوجوب
وان علم تأذي الناس به أهـ سم
على ابن حجر وهو قريب لان ذلك
مما اعتدوا به على الجاهل اذا عاده
(قوله أو أكل نحو جراد) من
الغزو الحام والعاصف ونحوهما
(قوله كذا في الخ) أي كان رأى
الامام المصلحة في تركه فانه يجوز له
العفو عنه حينئذ (قوله اقرب
بلوغه) انظر ما ضابط القرب بل
قضية قوله ولو على بعد عدم اشتراط
القرب (قوله وعري) يقال فرس
عري أي لا شيء عليه ويقال ايضا
عري من ثيابه اذا عري كعري
يعري عري يرضم العين وكسر الراء
وتشديد الباء ذكره الجوهري قال
الاسموني فيجوز قراءة الكتاب
بالوجهين انتهى عمدة (قوله
والاوجه) ان فقد ما يركبه الخ
ومثل فقدته فتد ما يليق به ركوبه
وظاهره وان قربت المسافة جدا
وهو ظاهر حيث عدا زرا به (قوله
لسفر صباح) أي ولو سفر نزهة سم
على ابن حجر ونقل شيخنا الزبدي
التوقف فيه عن بعضهم واستظهره
وتقدم نقل عبارة في أول الكتاب
(قوله ربح كرية) قال ج لمن
يظهر منه ربحه (قوله او غفل)
أي ان ينجس منه لا مطلقا صرح
بذلك النووي تبعا للقاضي اهـ

انه لو حدث له الحقن في صلاته حرم عليه قطعها ان كانت فرضا الا ان اشتد الحال وخاف
ضررا (وخوف ظالم) مضاف لقوله (على) معصوم من (نفس) او عضوا او منفعة
(اومال) او عرض او حقه ولو اختصا صافيا يظهر له وانفسه وان لم يلزمه الذب عنه في
الاروجه خلافا لمن يذهب به وذكر ظالم مثال لا قيد اذا الخوف على نحو خبيرة في تنوير عذر
ايضا ومحل ذلك كما قاله الزركشي ما لم يقصد بذلك اسقاط الجماعة والا فلا يكون عذرا
نعم ان خاف قلقه سقطت عنه حينئذ كما هو ظاهر للنهي عن اضاعة المال وكذا في اكل
ما له ربح كرية بقصد الاسقاط فبأن ثم بعد ذلك حضور الجماعة لوجوبه عليه حينئذ ولو مع ربح
المتقن لكن يتدب له السعي في ازالته عند تمكنه منها كما اتفق به والحمد لله رب العالمين وأفتى
ايضا بانه تسقط الجماعة عن أهل محل عملهم عذر كطراما خوف غير ظالم كذى حق وجب
عليه دفعه فوراً فيلزمه الحضور وتوفيقه ومثل خوفه على نحو خبيرة خوفه عدم ثبات بذره
أو ضعفه أو أكل نحو جراد له لو اشتغل بالجماعة ولو خاف من حضوره فوات فصيل ذلك
مال فالأوجه انه ان احتاج اليه حالا كان عذرا والا فلا (و) خوف (ملازمة) أو حيس
(غير معسر) مصدره مضاف لفاعله فلا يتون غريم لانه حينئذ لا دين ومثله وكيفية
أولئك قوله فينون لانه حينئذ المدين ومثله اذا عسر عليه اثبات اعساره بخلاف المومر
بما عليه والموسر القادر على الاثبات بينة أو عين ولو كان الحالك لا يبيع البيت الا بعد
حبسه فهي كالأهدم كما يحسنه الزركشي (و) خوف (عقوبة) تقبل العفو عنها كذا في
وقود وتغزير لله أولا دمي (و) ربح (تر كها) ولو على بعد ولو يذل مال (ان تغيب أيا ما)
يعني زمانيا - لكن فيه غضب المستحق اما حد الزنا والسرقة والشرع ونحوها من حدود
الله تعالى فلا يهدم ذر بان خوف منها اذا بلغت الامام أي وثبتت عنده لانه لا يرجو العفو
عن ذلك فلا رخصة به بل يحرم التغيب عنه لعدم فائدته ولولا التغيب عن الشهود انملا
يرفعوا أمره الى الامام وانما جاز تغيب من عليه فودع ان وجبه كبيرة والتخفيف
بأنه لان العفو مندوب اليه والتغيب طريقه وعلم مما قررنا ان مراد المصنف بأيا ما
ما دام يرجو العفو ولو على بعدانه لو كان القصاص أصح وصل رجاءه اقرب بلوغه مثلا
فالحكم كذلك فقد رفع أمره لمن يرى الاقتصار للولى أو ان يحبس خبطة من هربه الى
البلوغ فلا يمكنه التغيب (وعري) بأن لم يجد ما يليق به لبسه وان وجد ساتر عورته كذا في
عمامة أو قبالة ان عليه مشقة في خروجه كذلك بخلاف ما اذا وجد لا تقاب بان اعتاده
بحيث لا يحتل به مراءاته فيما يظهر والاوجه ان فقد ما يركبه من لا يليق به المشي كالعجز
عن لباس لائق (وتأهب لسفر) مباح يريده (مع رفقة ترحل) قبل الجماعة وبخاف من
التخلف لها على نفسه أو ماله او كان يستوحش فقط للمشقة في تخلفه عنهم (وأكل ذى ربح
كرية) كبصل أو ثوم أو كرات أو غفل في ومثله المطبوخ الباقي له ربح يؤذى ولو قل
فيما يظهر وان كان خلاف الغالب وقول الرافي يحتمل الربح الباقي بعد الطبخ محمول

(قوله فلا يقرب من مسجدنا) ظاهره ولو كان معناه جالا كله للبعوض أو غيره وفي صحيح البخاري ما فيه باب ما جاء في النجوم التي واليه من
والكرات وقول النبي صلى الله عليه وسلم من أكل البصل والنوم والنوم من الجوع أو غيره فلا يقرب من مسجدنا عن عبيد الله قال
حدثني نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في غزوة خيبر من أكل من هذه الشجرة يعني النجوم فلا يقرب من مسجدنا إلى
أن قال زعم عطاء ابن جابر بن عبد الله زعم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أكل ثوما أو بصلا فلا يقربنا أو قال فليقل من مسجدنا
أولئك في بيته انتهى حمزة قال الأسنوي مقتضى الحديث التحريم وبه قال ابن المنذر انتهى قال الدميري وبه الجوهري حديث
كله فاني أناجي من لا تنجى اسم على منهج (قوله فان الملائكة تتأذى الخ) فديقتى ان المراد بهم غير الكهاتين لانهم
لا يقربونه بقى ان الملائكة موبودون في غير المسجد ايضا فغاوجه التقييد بالمسجد وقد يجاب بان المنع من غير المسجد تضييق
لا يحتمل وما من محل الا توجد الملائكة ٥٣٠ فيه وايضا يمكن الملائكة البعد عنه في غير المسجد بخلاف المسجد فانهم

يحبون ولا يمتنعون فليست لهم
موضع الجماعة خارج المسجد
ينبغي ان كرهه اسم على ج (أقول)
فليست له ملائكة المسجد على
غيره كما قبل به في حكمه البصق
على البسائر ذلك تعظيم ملك
اليمين لكتابته الحسنات (قوله
ريح كرهه الخ) ومن الريح
الكرهية ريح الدخان المشهور
الآن جعل الله عاقبته كانه
ما كان (قوله والصنان) بكسر
الصاد وعبارة القاموس الصن
بالكسر بول الابل وأول أيام
الهجور وشبهه السلة المطبقة
يجعل فيها الخبز وبها ذفر الابط
كاهنان انتهى وهي تقتضي

على ريح يسير لا يحصل منه أذى وذلك لما ورد عنه صلى الله عليه وسلم من أكل بصل أو ثوما
أو كرا أو فلا يقرب من مسجدنا وفي رواية المساجد فان الملائكة تتأذى مما يتأذى منه بنو آدم
كأرواه البخاري قال جابر ما أراه يعني الأبيته وزاد الطبري أو بخلا ومثل ذلك من ثيابه أو
بدنه ريح كرهية كدم فصد وقصاب وأرباب الحرف الخبيثة وذى الضرر والصنان المستحكم
والجراحات لمتنة والجذوم والابرس ومن داوى جرحه فهو نوم لان الأذى بذلك
أكثر منه بيا كل نحو النجوم ومن ثم نقل القاضي عياض عن العلماء منع الاجذم
والابرس من المسجد ومن صلاة الجمعة ومن اختلاطها بالمار ومحل كون أكل ما مر
عذرا عند سهر زوال ريعه بفعل أو معالجة بخلاف ما إذا سهل من غير مشقة فلا يكون
عذرا ولا يكره له مذكور دخول المسجد ولو مع الريح صرح به ابن حبان بخلاف غيره فانه
يكره في حقه كافي آخر شروط الصلاة من الروضة خلافا لمن صرح بجرمته هذا والوجه
كما يقتضيه اطلاقهم عدم الفرق بين المذخور وغيره لوجود المعنى وهو التأذى ولا فرق في
ثبوت الكراهة بين كون المسجد خاليا أو لا وهل يكره أكله خارج المسجد أو لا انتهى الوالد
رحمه الله تعالى بكرهته نأ كجزم به في الانوار بل جعله أصلا قبسا عليه حيث قال وكره له
يعنى النبي صلى الله عليه وسلم أكل النجوم والبصل والكرات وان كان مطبوخا كما كرهنا
نأ انتهى وظاهره انه من قول المذهب اذ عذته غالبى غ. بذكر ذلك عزوه الى قائله وان اعتد
وعلم عاتقنا ان شرط اسقاط الجمعة والجماعة ان لا يقصد بأكله الاسقاط وان تعسر ازالته

ان الصنان يجوز فيه الكسر وهو الاصل والضم على ما هو مبوب بالقلم في القاموس والمصباح والصحيح (و- ضرور)
ونهاية ابن الاثير (قوله منع الاجذم) يؤخذ منه جواراته بربالاجذم عن صاحب المرض المدحوص وبه صرح في القاموس
مكن في الصحاح انه يقال لمن به المرض مجذوم ولا يقال اجذم فان الاجذم انما يقال لمن قطع يده (قوله فلا يكون عذرا) اى
فيئند بالحضور اى ان قلنا ان ضرور الجماعة سنة أو يجب اى ان قلنا ان ضرورها فرض وتساراته (قوله بكرهته) وينبغي
ان يحمل الكراهة مالم يحض لا كرهه قد ما يتقدم به أو توقا نفسه اليه ويحمل عليه قوله صلى الله عليه وسلم كل فاني أناجي من
لاتناجي (قوله وان كان مطبوخا) معقد (قوله اذعاده) اى صاحب الانوار (قوله ان لا يقصد بأكله الاسقاط) فشرح العباب
وهي آفاق ان من أكله بقصد الاسقاط كرهه وحرم عليه في يوم الجمعة ولم تسقط انتهى وينبغي حرمة هنا أيضا اذا توقفت الجماعة
الجزئية عليه انتهى وقضية تميزه بالقصد ان لم يقصد الاسقاط لم يأثم وتسقط عنه وان تعمد أكله وعلم ان الناس يتضررون به
وقوله ولم تسقط يقتضى وجوب الحضور وان تأذى به الحاضرون بقى ان مثل أكل ما ذكر بقصد الاسقاط وضع قدره في

القرن بقصد ذلك لكن لا يجب الحضور مع تأديته تلقه اه مم على حج (قوله وحضور قريب) ظاهره ولو غير محترم
 كزان محسن وقاطع طريق ونقل ذلك بالدرس عن فتاوى الشارح رحمه الله (قوله لانه يشق عليه فراقه) اى المريض وجعله
 بعضهم لمن حضر قال لان الحضر لا اذى بغيبه احدث عنه عدم تمييزه ٥٢١ فى تلك الحالة وقد يمنع بانه مادامت الروح باقية

كان له شعور وان لم يتمكن من
 النطق بما يريد (قوله ويتألم)
 لغيبته) غير أحسن من هذا قول
 غير لما فى ذلك من شغل القلب
 السالب للخشوع اه مم على
 منهج (قوله وهذه يقع فيها) اى
 او غيرهما مما يتضرر بالاعتناء به
 كائفاً لوضع فى طريقة ودواب
 توقف فيها اه مم على ابن حجر
 (قوله وجعله ودونه) اى حيث
 لم تقم مقامه (قوله او بمن يكره
 الاقتداء به) تقدم ان الجماعة
 خلاف من يكره الاقتداء به افضل
 من الانفة راد عليه فينبغى ان
 لا يكون ذلك عذراً (قوله ولا
 تحصل فضيلة الجماعة) معقد

● (فصل) فى صفات الاثمة (قوله
 فى صفات الاثمة) قد بين ان يكون
 الانسان اماماً ولا يجوز ان يكون
 مأموماً كالا صم الاعى الذى
 لا يمكنه العلم بالصفات غير فانه
 يصح ان يكون اماماً ولا يصح ان
 يكون مأموماً اه مم على
 منهج (قوله ومتملقاتها) اى
 متعلقات الصفات كوجوب
 الاعادة ومسئلة الاوانى (قوله
 أوحدثه) اى المتفق عليه اما
 المختلف فيه فساقى فى قوله ولو

(وحضور) نحو (قريب) وصديق وزوجة وصهر وعملوك واستاذ وعتيق ومعق
 (مختصر) اى حضره الموت وان كان له منه هدماروى عن ابن عمر رضى الله عنه ما انه
 ترك الجماعة وحضر عند قريبه سعيد بن زيد احد العشرة لما اخبر ان الموت نزل لانه يشق
 عليه فراقه ويتألم لغيبته (أو) حضور (مريض بلامتعهد) له قريباً كان أو اجنبياً لا
 يضيع حيث خاف عليه ضرراً أو لمتعهد مشغول بشراء الادوية مثلاً فيكون كالولم يكن
 له متعهد (أو) حضور نحو قريب عن له متعهد لكنه (يا سبه) اى بالحاظر لان تأييده
 اهم وأشار المصنف اقول الاعذار بالكاف فى كطرا الى عدم انفصاها فيما ذكره فمها
 ايضا نحو زلزلة وغلبة نعام وسمن مفروط وسعى فى استرداد مال يرجو حصوله له او غيره
 وأعمى حيث لا يجد قائد اولو بالجرة من ل قدر عليهم افاضله عما يعتد به فى الفطرة ولا أثر
 لاحسانه المشى بالهوا اذ قد تحدث له وهذه يقع فيها او كونه ممنما اى بحيث ينفعه الهم من
 الخشوع والاشتغال بتجيزيت وجعله ودونه ووجود من يؤذيه فى طريقه ولو بخوشم
 ما لم يكن دفعه من غير مشقة ونحو السبان والاكرام وتطويل الامام على المشروع
 وتركه سنة مقصودة لانه اذا عذرهم ما فى الخروج من الجماعة فى اسقاطها ابتداءً أولى
 قاله الزركشى وكونه سر بيع القرائة والموم بطنهم أو بمن يكره الاقتداء به والاشتغال
 بالمسابقة والمناضلة وكونه يخشى الافتتان به لفراط جماله وهو امر د وقياسه ان يخشى
 هو اقتناها من هو كذلك ثم هذه الاعذار تمنع الاثم والكرامة كما مر ولا تحصل فضيلة
 الجماعة كما فى المجموع واختار غيره ما عليه جمع مقدمون من حصولها ان قصدها لولا
 العذر والسببى حصولها لمن كان ملازماً لها وبطل عليه خبر البخارى وحل بعضهم أيضاً
 كلام المجموع على متاعطى السبب كـ كل يصل أو قوم وكون خبره فى القرن وكلام
 مؤلف على غيره كطرو مرض وجعل حصولها له كحصولها لمن حضرها الا من كل وجه بل
 فى أصلها لا لا ينافيه خبر الاعى وهو جمع لا بأس به ثم هى انما تمنع ذلك فعين لا ينافى له
 اقامة الجماعة فى بيته والا فلا يسقط عنه طلب الكراهة انفراد وان حصل بغيره شعاعها
 واعلم ان الامام تطلب فيه صفات بعضها واجب وبعضها مستحب كما ساقى ان الواجب ان
 تكون صلاته صحيحة عند مقتضى مغنية عن القضاء والا فلا تصح القدوة وقد شرع
 فى بيان ذلك فقال

● (فصل) فى صفة الاثمة ومتعلقاتها (لا يصح اقتداؤه بمن يعلم بطلان صلاته) كعله
 بكفره أو حدثه بآلعبه (أو يعتقده) اى البطلان بان يقننه ظناً غالباً وليس المراد به

اقتدى الخ (قوله ظناً غالباً) كان التقيد بالغالب ليكون اعتقاد اى بالمعنى الاتى وهو الظن القوى لكن لا يبعد الاكتفاء
 بأصل الظن بل الوجه ان يراد بالاعتقاد هنا ما يشمل أصل الظن بدليل المثال فان الاجتهاد المذكور غالباً وكثيراً انما يحصل أصل
 الظن اه مم على ابن حجر وقوله يكون امة متاد فيه نظر فانه وان اراد الظن الغالب لا يكون اعتقاد الاخذهم فى مفهوم

الاعتقاد الجزم فلوقال قيده ليكون بياناً للمراد بالاعتقاد هنا كان أولى وقولهم لا يعد الا كتحققه بأصل الظن اى حيث كان مستند الدليل بخلاف ظن منشؤه غلبة التجاسة مثلا المعارضة بأصل الطهارة كان تَوْضُحاً امامه من ماء قليل يغلب ولو غلب الكلاب من مثله فلا نقف هذا الظن استصحاباً لأصل الطهارة (قوله وهو الجازم) اى التصديق الجازم (قوله المطابق) قيده ليكون اعتقاداً صحيحاً والا فغير المطابق اعتقاد فاسد ومحل تسميته اعتقاداً حيث قبل التغير والافهوعلم (قوله اجتهاداً) اى اختلاف اجتهادهما فهو تمييز يحول عن الفاعل (قوله او تَوْضُحاً) اى كل منهما (قوله من الآتية) جمع انا قال فى المصباح الاناء والآتية الوعاء والاولى والاولى ووزنا ومعناه وهو اف وشر مرتب فالاناء مفرد كالوعاء والآتية جمع كالاولى واولى وآتية آتية قلبت الثانية ألقا لانه متى اجتمع هـ ز ن ان ثانياً ما ساكنة وجب ابدالها من جنس حركتها قبلها (قوله ولم يظن من حال غيره) تقييد لمحل الخلاف كما ساقى وقوله الا فى الامامها ٥٣٢ قيده بالمعرب (قوله من الآتية) جمع انا ووجهها أو ان كفى محتار

الصحيح (قوله كونه مملوكاً) ثم رأيت أكثر النسخ انا وحينئذ لا شك ان انا ابن حجر (قوله وانما هي للاختصاص) اى من حيث الاستعمال وهو من افراد الاضافة لادنى ملائمة وهي من الجواز الحكيمى كما نقل عن السعدى وادى العصام فراجع الاطول (قوله ولم يظن شيئاً من أحوال الاربعية) يؤخذ منه انه لو زادت الاوانى على عدد الجته دين كثلاث أو ان مع مجتم دين كان فيها المجس يقيين واجتهد أحد المجتهدين فى أحداه فظن طهارته ولم يظن شيئاً فى الباقي واجتهد الآخر فى الاثنتين الباقيين فظن طهارته أحداهما صحة اقتداء الاول بالثاني لاحتمال

ما اصطلى عليه الاصوليون وهو الجازم المطابق للدليل (كجته دين اختلاف فى القبلة) اجتهاداً ولو مع التيام والتيام وان اتحدت الجهة (أو فى) انا من) كما عا طاهر ونجس وادى اجتهاد كل لغير ما دى اليه اجتهاد صاحبه فصلى كل بجهة أو تَوْضُحاً من انا فمتنع على أحدهما ان يقتدى بالآخر لاعتقاده بطلان صلاته (فان تعدد الطاهر) من الآتية كالمثال الا ترى ولم يظن من حال غيره شيئاً (فالاصح الصحة) اى صحة اقتداء بعضهم ببعض (مالم ينعين انا الامام للتجاسة) لما باقى (فان ظن) بالاجتهاد (طهارة انا غيره) كإمانه (اقتدى به قطعاً) جواز العدم تردده أو تفجاسته لم يقتضه قطعاً كفى حق نفسه (فلواشبهه خمسة) من الآتية (فيها) انا (لمجس على خمسة) من الناس واجتهد كل منهم (فطر كل طهارة انا) والاضافة هنا ليست لاله لانه لا يشترط فى المجتهدين كونه مملوكاً وانما هي للاختصاص (فتوضأ به) ولم يظن شيئاً من أحوال الاربعية الباقية (وام كل منهم) الباقيين (فى صلاة) من الخمس مبتدئين بالصبح (فى الاصح) السابق فيما قبلها (يعيدون العشاء) لتعين التجاسة فى امامها بنوعهم وانما عولوا على التعيين بالزعم هنا مع كون الامر منوطاً بظن المبطل المعين ولم يوجد بخلاف المذهب من صحة الصلاة بالاجتهاد الى جهات متعددة لانه لما كان الاصل فى فعل المكلف صونه عن الابطال ما أمكن اضطرارنا لاجل ذلك الى اعتباره وهو بمنزلة اعتراؤه بطلان صلاة الاخير فكان مؤاخذته بخلاف ما صرح فان كل اجتهاد وقع صحيحاً فلمزمه ان يعمل بقتضاه ولا بمبالاة بوقوع مبطل غير معين

ان يكون صادق الطاهر وعليه فلو جاء آخر واجتهد واداه اجتهاده لطهارة الثالث بعد اقتدائه بالاول فليس (الا) لاحد المجتهدين المذكورين ان يقتدى بالثالث لانه لا يخصص التجاسة فى انا ولو كانوا خمسة والاوانى ستة كان الحكم كذلك فليس من الخمسة ان يقتدى بالبقية وليس لواحد منهم ان يقتدى بغيره من السادس لما صرح (قوله مبتدئين بالصبح) قيده لاجل قوله يعيدون العشاء (قوله فى الاصح) عبارة الحرر فعلى الاصح قال الاسوى وتبعه ابن النقيب يجوز ان يكون مراده مراد الحرر ويجوز ان يكون عدوله الى انا اشارة الى ان هذا خلاف فى قدر المقضى مفرع على الاصح السابق قال الاسوى ويرشد الى الثانى اتيانه بالقائه فى قوله فلواشبهه الخ انتهى فتسأله انتهى عيرة وقوله عدوله الى انا اولى منه عدوله الى فى لانها التى عدل اليها وهي سر كبة من حرفين ومثل ذلك يعبر بلفظه على ان القاء اغما يعبر به عن القاء التى هي اسم لحرف التهجى (قوله بخلاف المذهب) اى فليس الامر منوطاً به وقوله لما صرح على لتكون الامر ليس منوطاً بالمبطل المذهب (قوله الى اعتبارها) اى اعتبار التعيين بالزعم هنا مع كون الامر منوطاً بالخ (قوله وهو) اى اعتبارها (قوله الا امامها) اى العشاء

(قوله فيعيد المغرب) ويتصور اقتداء بعضهم ببعض بأن يكونوا جاهلين أو ناسين والافتقار تعين انما من يريد الامامة للنجاسة
 حرم الاقتداء به ثم رأيت ابن حجر صرح بالحكمة المذكورة ولا يرد ذلك على المتن لانه لم يعترض لحكم الاقتداء (قوله في حق
 غيره) اي بالنسبة للمقتدى (قوله كما تقدم) الذي هو مقابل الاصح السابق في قوله فالاصح العصة وبقي ما وصل إليهم واحد اماما
 في الصلوات الخمس والذي يظهر العصة ولا إعادة على واحد منهم لان كل واحد جازم بظاهر انائه الذي توضحه ولم تقتصر
 النجاسة في واحد * (فرع) * رأى انسانا توضحا وغفل لعملة فهل يصح اقتداؤه به لاحتمال ان هذا الموضوع تجديدا ولا يصح لان
 الظاهر انه عن حدث فيه تردد قال مر الاصح منه عدم العصة * (فرع) * لو اقتدى من يرى الاعتدال بصير ابن براء طويلا
 قاطلا له واقتدى شافعي بمسألة فقرأ الامام الفاتحة وركع واعتدل ثم شرع في الفاتحة لم يوافق به بل يسجد وينظر مساجدا
 ذلك القاضي والقاضي وكلام البغوي يقتضيه قال الزركشي وهو واضح واعتمده مر وان كان كلام القاضي يقتضي انه يقتضيه
 في الاعتدال ويحتمل تطويل الركن النصير في ذلك قال في شرح الروض والختار جواز كل من الامرين وقد اقيمت به في نظيره
 من الجلوس بين السجدين انتهى وقال مر المعتقد الاول وانظر هل يخالف الاول ما في شرح الروض في الترجمة انه يجوز
 المدارى وغيره لا مفردان يقتدى في اعتداله بغيره قبل ركوعه ويتابعه ٥٣٣ او يفرق * (فرع) * قال في الروض وشرحه

(الاماماه فيعيد المغرب) لتعين النجاسة في حقه ومرادهم تعين النجاسة عدم احتمال
 بقاء وجوده في حق غيره وضابط ذلك ان كلا يعيد ماصلا مأموما آخر الوجه الثاني
 يعيد كل منهم ماصلا مأموما وهو أربع صلوات اعدم صحة الاقتداء كما تقدم ولو كان في
 الخمسة نجسان صحت صلاة كل خلف اثنين فقط أو النجس منها ثلاثة فهو واحد فقط
 ويؤخذ من مما مر في الضابط أن من تأخر منهم تعين الاقتداء به للبطان ولو كان النجس
 أربعة لم يقتد أحد منهم بأحد ولو سمع صوت حدث أو ثمة بين خمسة وثنا كروه وأن كل
 في صلاة فكما ذكر في الاواني (و) شمل قوله بعمدة الاعتقاد الجازم لدليل نشأ عن اجتهاد في
 الشروع فعليه (لو اقتدى شافعي بخنفي) مثلاً لاركة بطلان في اعتقادنا واعتقادهم كان
 (ممن فرجه أو افتصد فالاصح العصة في الفصد دون المس اعتبارا) فيها (بنية المقتدى)
 هو من زيادته على المهرز ومراده بالنية الاعتقاد لانه محدث عنده بالمس دون الفصد وقد
 صورها صاحب الخواطر السرية بما اذا نسي الامام كونه مقتصدا التمكن نيته جازمة

ولو ترك شافعي لقنوت وخلفه
 حتى فسجد الشافعي للسهم وتابعه
 الحنفي ولو ترك السجود لم يسجد
 اعتبارا باعتقاده وفيه انه ان كان
 المدارى على اعتقاد الامام فكان
 مقتضاه انه اذا ترك السجود سجد
 الحنفي لان مقتضى اعتقاد الامام
 ان الامام اذا ترك سجود السهم
 سن للمأموم بعده سلام الامام
 الاتيان به ويردايض انه قد يكون
 الحكم عند الحنفي بخلاف ما ذكر
 فكيف يحكم عليه باعتقاده وهو

لا يلزمه العمل بما يعتقده فيصير وان كان المدارى على اعتقاد المأموم فكان مقتضاه ان يرجع الى مذهب الحنفي في ذلك فان كان
 الحكم عندهم ما ذكر فواضح والاف كيف يحكم عليهم بما يعتقدهون خلافه فليراجع اه سم على منهج وقوله في الفرع الاول
 فهل يصح اقتداؤه الخ بقى ما لوراه يتوضا وضواين واغفل الامعة المذكورة فهل يصح اقتداؤه لاحتمال انه تجديدا ولا
 لاحتمال انه أحدث بين الوضوئين أو يفرق بين اعتقاد التجديد أو لافيه نظر والاقرب الثاني نظر الى ذلك الاحتمال لانه يؤدى
 الى تردد المقتدى في النية وقوله في الفرع الثاني وقال مر المعتقد الاول هو قوله قال الزركشي وهو واضح الخ وقوله او يفرق
 أقول الظاهر الفرق لانه في مسألة الاقتداء ينقطع اعتداله بقصد المتابعة فلا يعده فعله تطويلا للركن القصير بخلاف ما هنا (قوله
 لم يقتد احد منهم) اي لم يجز ذلك (قوله فكما ذكر في الاواني) لكن لو تعدد الصوت المسموع لم يعد كل الصلاة واحدة لاحتمال ان
 السك من واحد (قوله اعتبارا بنية المقتدى) قضية العصة واعتبار اعتقاد المأموم ان هذا الامام يتحمل عن المأموم كغيره
 وتترك الركة بادرا كذا كما في المهرز اه سم على منهج (أقول) وهو ظاهر لان اعتقاده صحة صلاته صيرته من اهل التحمل
 عنده (قوله هو من زيادته) اي قوله اعتبارا بنية المقتدى (قوله محدث عنده) اي المقتدى (قوله بما اذا نسي الامام كونه مقتصدا)
 قال سم على منهج اعتداله التصور بر شيئا الرمل وشيئا طاب وم ر اه وكلام الشارح هنا صريح في اعتقاده حيث حكى

= رده بقيل ثم أجاب عنه به الحج (قوله قيل) فأنه ابن حجر (قوله ويرده كلام الاصحاب) أي بردتصوير صاحب المناظر السريعة وقوله بعد ويجاب أي عن هذا الرد ويؤخذ منه أنه لا فرق عنده بين كون الامام ناسبياً أو علماً (قوله ادغاية أمره) أي المأموم وقوله عنده أي الامام وقوله وعلمه أي المأموم وقوله عنده أي الامام (قوله للماهر) أي في قوله لتسكون يديه جازمة (قوله عنده مجوده) أي لا يثبت من الحج (قوله مع اعتقاده) أي الشافعي وقوله بطلان صلاته أي الحنفى (قوله لو وقع من جاهل) وحكم بانه معال مانه لانه أدى به ماله بمنه وهو ترك الاعتراض عليه من الشافعي لان الجهل لا ينكر على محتمد وان لم يقبل بذهب (قوله لم يؤثر) بقى ان يقال سلمنا انه أتى به لكن على اعتقاد السنية ومن اعتقد بغيره من معين نقلاً كان ضاراً أي كما تقدم والشارح أي في شرح الروض السابق أشار الى دفعه بقوله ولا يضر عدم اعتقاده الوجوب الحج وكان حاصله انه لما أتى به وكان اعتقاده عدم الوجوب مذهباً له غير مبطل عنده اكتفي بانه بذلك بخلاف الموافق فان اعتقاده عدم الوجوب ليس مذهباً له ٥٣٤ ومبطل عنده فلم يكتف منه بذلك والحاصل ان اعتقاده عدم الوجوب

انما يؤثر اذا لم يكن مذهباً له معتقداً والالم يؤثر ويكتفي منه بمجرد الاتيان واماماً دفع به مر أيضاً ذلك من اعتقاده عدم الوجوب كاتيان من ظن انه أتى بالجلوس بين السجدين بالجلوس من بقصد الاستراحة مع انه يقع عن الجلوس بين السجدين ففيه نظر لانه ليس هناك اعتقاد ففرض معين نقلاً غاية الامر انه أتى بالفرض يظنه نفسه لا بناء على ظنه انه أتى بالفرض بخلاف ما نحن فيه ويؤخذ من كون الشك في ان الحنفى ترك الواجبات لا يضران الشافعي

في اعتقاده بخلاف ما اذا علم لانه متلاعب عندنا ايضا لعنايته عدم جزمه بالنسبة قيل ويرده كلام الاصحاب فانهم علموا الوجه القائل باعتبار عقيدة الامام بأنه يرى انه متلاعب في القصد والمحو فلا تقع منه نيّة صحيحة فالخلاف انما هو عند علمه حال النية بقصد ويجيب بأن المراد باللاعب في تعميل ما ذكره بانظر الاموم دون الامام ادغاية أمره انه عالم حال النية بمبطل عنده وعلمه به يؤثر في جزمه عنده لا عندنا ومقابل الاصح ان العبرة بعقيدة الامام الماهر ولا يشك على ما تقرر كما نبأناستعمال ماله وعدم مفارقه عنده مجوده لص ولا قوله لم لو نوى مسافران شافعي وحنفى إقامة أربعة أيام بموضع انقطع بوصوله ما قرر الشافعي فقط وجازله الاقتداء بالحنفى مع اعتقاده بطلان صلاته لان كلامهم هنا في ترك واجب لا يجوز الشافعي مطابقاً بخلافه ثم فانه يجوز القصر في الجملة وسياق فيه زيادة في بابيه وأيضاً فالباطل هنا وفيما لو سجد ماض أو تنحى عما عهد اعتقاده نظيره في اعتقاد الشافعي لو وقع من جاهل والحنفى مثله فلا ينافى في اعتقاده كل جواز ما أقدم عليه فاعتقده قياساً عليه بخلاف الصلاة مع نحو المس فانه يسقط في ذلك الجاهل وغيره ولو شك شافعي في اتيان المخالف بالواجبات عند المأموم لم يؤثر في صحة الاقتداء به

كذلك اذا لفرق بل بالاولى لانه اذا لم يضر الشك في المخالف الذي لا يعتقد وجوب بعض الواجبات

ففي الموافق أولى ومن ذلك ما اذا شك في طهارة الامام ويدل عليه ما ذكره في شرح الروض كغيره فيما اذا أمر الامام في الجهرية انه لا إعادة عليه اسم على منتهج (قوله في صحة الاقتداء به) أي فلو أخبره بعد ترك شيء من الواجبات فهل يؤثر لذلك وتجب الاعادة ولا للحكم بغيره على العدة فيه نظر والا قرب الاول في ما يأتى من انه لو كان امامه تاركاً لتكبيرة الاحرام وجبت الاعادة لان التحريم مما لا يحنفى الا ان يفرق بأن التحريم من شأنه جهر الامام به أي فينسب المأموم لتقصيره في عدم العلم بالاتيان به من الامام ولو كان بعيداً ولا كذلك غيره من الواجبات ويؤيد الفرق ما صرحوا به من ان الامام لو شك بعد احرام المأموم فاستأنف النية وكبر ثانياً لا يجب على المأموم إعادة الصلاة اذا علم بحال الامام مع انه بذلك بين تقدم احرامه على احرام امامه وعلاو ذلك بحسب الاطلاع على حال الامام وانه لا يلزمه تأمل حاله في بقية صلاته وسيأتى من الشارح في كلام من ما يقتضي وجوب الاعادة

(قوله فحسبنا الظن به) قال في الروض وشرحه ومحافظة على الكمال عنده اه وقد يعترض على كلالته لميلين بأنه قد لا يكون المتروك عنده من الكمال ولا ما يطلب الخروج من الخلاف فيه عنده فلا يكون الظاهر الاتيان بجميع الواجبات اه سم على منهج في أشبه كلام (قوله ولو ترك الامام البعثة) كان معه يصل تكبيرة التحريم والقيام بالجملة (قوله لم تصح) اي قجب عليه نية المفارقة عنده ارادته الركوع لان قبله بسبيل من ان يعبد على الصواب (قوله الاودني) قال في الباب الاودني بالضم وفتح المهمل والنون الى اودنة من قرى بخاري قلت وبالقبح الى اودن منها ايضا قال ياقوت وأظنهما واحد واختلاف في الهمز انتهى وفي طبقات الاسنوي هو أبو بكر محمد بن عبد الله ٥٣٥ بن محمد بن بصير بالباء الموحدة توفي بخاري سنة خمس وثمانين رثا ثمانية

سنة خمس وثمانين رثا ثمانية وأودنة بفتح الهـ مز كناية له ابن الصلاح عن الاكمال لابن ما كولا وعن خط ابن السمعاني في الانساب واقتصر عليه وذكر ابن خلكان ان ابن السمعاني قال انه بالضم وان الفتح من خطأ الفقهاء ولم يذكر غيره اعني ابن خلكان (قوله خلفه) اي الامام وقوله كان يكون اي المأموم (قوله وانتظار كثير) اي عرفا مرفعا يأتي في فصل شرط القدوة الخ (قوله ولا نصح قدوة) قال في المصباح القدوة اسم من اقتدى به اذا فعل مثل فعله ناسيا وفلان قدوة اي يقتدى به والضم أكثر من الكسر قال ابن فارس ويقال ان القدوة الاصل الذي يتشعب منه القروع انتهى وفي القاموس القدوة مثلية وكعدة ماتسنت به واقديت به (قوله ان الناس

فحسبنا الظن به في نفي الخلاف ولو ترك الامام البعثة لم تصح قدوة الشافعي به ولو كان المقتدى به الامام الاعظم أو فائبه كنافه لاه عن تصحيح الاكثرين وقطع جماعة وهو المعتقد وان نقلا عن الحلبي والاودني البعثة خلفه واستحسنه ولعله لالجواز بخوف الفتنة ممنوع فقد لا يعلم الامام بعد عدم اقتدائه او مفارقه كان يكون في الصف الاخير من الأوامر يتابعه في افه الهام من غير ربط وانتظار كثير فينتفي خوف الفتنة (ولا تصح قدوة بمقتد) حال قدوته لم يكونه تابعا له يراه يلحقه سموه ومن شأن الامام الاستقلال وان يتحمل هو وهو غيره فلا يجتمعان وأما خبر الصحيحين ان الناس اقتدوا بأبي بكر رضي الله عنه خاف النبي صلى الله عليه وسلم لم فعمول على انهم كانوا مقتدين به صلى الله عليه وسلم وأبو بكر يسعهم التكبير كما في الصحيحين ايضا وقد روى البيهقي وغيره انه صلى الله عليه وسلم صلى في مرض موته خاف أبي بكر قال في المجموع ان صح هذا كان مرتين كأجاب به الشافعي والاصحاب ولو لوهم او ظن كونه مأموما لم يصح اقتداؤه ايضا به ومجمله كما قاله الزركشي عنده هجومه فان اجتهد في أيهما الامام واقديت عن غلب على ظنه انه الامام فينبغي ان يصح كما يصح بالاجتهاد في القبلة والثوب والاواني انتهى ومعلوم ان اجتهاده بسبب قرآن تدله على غرضه لا بالتمسك بالنية لعدم الاطلاع عليها فسط القول بأن شرط الاجتهاد ان يكون للعلمامة فيه مجال ولا مجال لها هنا لان مدار المأمومية على النية لا غير وهي لا بطمع عليها وان اعتقد كل من اثنين انه امام صحت صلاتهم ما لعدم مقتضى بطلانها أو انه مأموم فلا وكذا الوشك في أنه امام او مأموم ولو بعد السلام كما في المجموع اشكه في انه تابع أو متبوع فلو شك أحد هما واطن الاخر صحت للظان انه امام دون الاخر وهذا من المواضع التي فرق الاصحاب فيها بين الظن والشك قاله ابن الرفعة والبطلان بمجرد الشك مبنى على طريق العراقيين اما على طريق المراوغة ففيه التفصيل في الشك في النية وقد مر في صفة الصلاة وهذا هو المعتقد وخرج بمقتداهما لوقفات القدوة كان سلم الامام فقام

اقتدوا بأبي بكر اي في مرض موته صلى الله عليه وسلم (قوله لم يصح اقتداؤه به) اي ولو بعد السلام وان بان اماما ما ابن حجر وكتب عليه سم بأن شك بعد السلام في كون امامه مأموما الا ان محل هذا ما لم بين اماما كما هو ظاهر ولا ينافيه وان بان اماما لجواز تخصيصه بغير هذه الصورة بل يتعين ذلك اه وكتب سم ايضا قوله وان بان اماما اي ان طال زمن التردد أو مضى ركن كما هو ظاهر (قوله فينبغي ان يصح) اي فلو تغير اجتهاده فلهل يجب الاستئناف أو نية المفارقة فيه نظرا ليهده الثاني (قوله انه امام) اي بصاحبه (قوله وقد مر) اي وهو أنه اذا طال التردد ومضى ركن ضرر ولا فلا (قوله وهذا) اي طريق المراوغة

(قوله في غير الجمعة) أي ما فيه فلا تصح لأن فيه إنشاء الجمعة بعد أخرى (قوله لكن مع الكراهة) ظاهر في الصورتين وعليه
 لا ثواب فيهما من حيث الجماعة وفي ابن حجر التصريح برجوعه للشأنية فقط والكراهة خروجاً من خلاف من اطلها وسبأني
 في كلام الحلي قبل صلاة المسافر ما يصرح بتخصيص الخلاف بالثانية هذا وينبغي أن يحمل صحة القدوة ما لم يتذكر الإمام تركه
 ركن من صلاته ويعود لتدراكه قبل طول الفصل فإن عاد لم تصح قدوة المقتدى بالإمام الثاني لتبين أنه مقتد به في نفس الأمر
 (قوله كتيم تيم) هل شرط هذا علم المأموم بحال الاقتداء أو قوله ونسي فإن لم يعلم مطلقاً لا بعد الصلاة صحته ولا قضاء لأن هذا
 الإمام محدث وتبين حدث الإمام بعد الصلاة لا يضر ولا يوجب القضاء كما سبأني أولاً فارق هنا ويخص ما سبأني بغير ذلك ويفرق
 فيه نظر والتسوية قرينة إلا أن يظهر الفرق واضح فإن قيل على التسوية دل أكفى عن هذا المثل بمسألة الحدث الآتية قلنا
 يفوت التنبية على أن المسافر المتيمم يصح الاقتداء به وإن كان حدثه باقياً تأمل اه سم على ابن حجر وقوله والتسوية قرينة
 أي فلا قضاء كما لو بان حدث إمامه وقوله إلا أن يظهر الفرق واضح أقول قد يقال الفرق أن الحدث من شأنه أنه يخفى فلا ينسب
 المأموم معه إلى تقصير في عدم العلم به ٥٣٦ وأما التيمم فهو مما يغلب الإطلاع عليه سيما في حق المسافر فينسب المأموم

إلى تقصير في عدم العلم بحال الإمام
 هذا وفي كلام الشارح في باب التيمم
 ما يصرح بالتسوية بينه وبين
 المحدث حيث قال بعد قول المصنف
 ومن تيمم استبرأ في الظاهر
 وأجيب عن الظاهر أي خبره وروى
 ابن العاصي حيث صلى بأصحابه
 وقد تيمم للبرد ولم يأمره ولا أصحابه
 بالقضاء بأنه عليه الصلاة والسلام
 إنما لم يأمره بالاعادة لانه على
 التراخي وتأخير البيان إلى وقت
 الحاجة جائز وبأنه يحتمل أن يكون
 عالماً بوجوب القضاء وأما أصحابه

مسبق فاقتدى به آخر أو مسبوقون فاقتدى به بعضهم بعض فتصح في غير الجمعة على
 الأصح لكن مع الكراهة (ولا ينزلزمه اعاده) وإن كان المقتدى مثله (كتيم تيم) يحمل
 يغلب فيه وجود المأموم محدث صلى على حسب حاله لا كراه أو لكونه فقد اطهر ورين لعدم
 الاعتماد بصلا لانه فكانت كالفاسدة من هذه الحبيثة وإن صحت طهارة الوقت وأما عدم
 أمره صلى الله عليه وسلم من صلى خلف عمر بن العاصي بالاعادة فغيره تلزم عدمها لانه على
 التراخي وتأخير البيان إلى وقت الحاجة جائز ولو كان كونهم كانوا عالماً بوقوع ما عليهم
 (ولا قارئ بأي في الجديد) وإن لم يتمكن من التعلم أو لم يعلم المقتدى بحاله لعدم صلاحيته
 تحمل القراءة عنه لو أدركه كما مضى لا من شأن الإمام التعمل كما مضى والقديم يصح
 اقتداءؤه في السرية دون الجهرية بناء على أن المأموم لا يقرأ في الجهرية بل يتحمل
 الإمام عنه فيها وهو القول القديم أيضاً والامى منسوب للإمام كانه على الحالة التي ولدته
 عليها وأصله لغة لمن لا يكتب واستعمله الفقهاء فيعاذ كرجاء وقوله في الجديد راجع إلى
 اقتداء القارئ بالامى لا إلى ما قبله (وهو من يحل بحرف) بأن يحذف عن آخره من يخرج به

(أو)

فيحتمل عدم معرفتهم بالحكم أو جهلهم بحال الوقت القدوة (قوله من صلى خلف عمر بن العاصي)

أي لما تيمم للبرد وصلى بأصحابه على ما مضى في باب التيمم (قوله ولو كان كونهم كانوا عالماً بوقوع ما عليهم) أي بوجوب الاعادة على من اقتدى بمن
 تلزمه الاعادة واقتداءهم بعمر وانما هو لعدم علمهم حال الاقتداء (قوله ولا قارئ بأي الخ) * (فرع) * علم أميته وغاب
 غيبة يمكنه التعلم فيها فهل يصح اقتداءؤه أم لا فيه نظر والاقرب الثاني لأن الأصل بقاء الأمية ونقل عن فتاوى الشارح أنه
 لو ظن أنه تعلم في غيبته صح الاقتداء به وقد يتوقف فيه ويعمل بما قدمناه لا يقال بشكل على ما ذكرنا قالوه فيما لو علم حدثه ثم فارقه
 مدة يمكن فيها اطهره من صحة الاقتداء به جلا على أنه تعاهق في غيبته لا نأقول الظاهر من حال المصلي أنه تطهر بعد حدثه لتصح
 صلاته وليس الظاهر من حال الامى ذلك فإن الأمية عليه من منته والأصل بقاءها وتوجب عن التوقف فيما مضى بأن ذلك
 مفروض فيما لو استوى عند الاحتمال وما نقل عن الفتاوى مصوراً بما إذا ترجع عنه أحد الاحتمالين بقراءة فادته
 الظن (قوله ولم يعلم) أي فلا تصح للجهل بحاله فلا بد من القضاء وإن لم يكن الحال إلا بعد اه سم على ابن حجر (قوله فيعاذ كرجاء)
 مجازاً) أي ثم صار حقيقة عرفية (قوله لا إلى ما قبله) ويدل لذلك اعادة لا (قوله وهو من يحل بحرف الخ) غير قال الاسنوي
 ولا يمنع الاقتداء إلا بعد الإخلال المذكور فتنظرن له انتهى أقول الوجه الذي لا يتبعه غيره وهو قال الشيخنا طبرج الله

وهو ظاهر كلامهم عدم الاعتقاد لان الخلل هو نقصه بالامية كالانوثه وذلك موجود قبل الاخلال تأمل ٨١ سم على منهج (قوله كقارئ مع أي) هذا واضح فين يحفظ القرآن مع من يحفظ الذ كراما من يحفظ نصف الفاتحة الاول مع من يحفظ الثاني فكما بين اختلاف في المجوز عنه فلا يصح اقتداء احدهما بالا^٢ خروكانه أدخل في القارئ مع الاي بالنظر الى كل واحد منهم مع صاحبه في النصف الذي يحفظه دون غيره (قوله لم تؤثر) عمدة عن ابي غانم ماني ابن سريج قال انتهى ابن سريج الى هذه المسئلة وكانت لغته بسيرة وفي مثلها انقلت له هل تصح امامتي فقال نعم وامامتي أيضا ٨١ سم على منهج (قوله ونصح قدوة أي) ظاهره من غير كراهة (قوله على ما سياتي في بابها) من قوله بعد قول المصنف ~~مكلفا~~ حرا ذكرا ولا تنعقد بأربعين وفيهم أي لارتباط صحة صلاة بعضهم ببعض فصار كقراءة القارئ بالاى ٥٢٧ كما نقله الاذرى عن فتاوى البغوى وظاهر

ان محله اذا قصر الاي في التعلـم والادب صح الجمعية ان كان الامام قارئاً الى آخر ما ذكر (قوله في الحرف المجوز عنه) لو استويا في الاخلال بحرف معين وزاد أحدهما بالاخلال بشئ آخر فينبغي صحة اقتداء من زاد بالآخر دون العكس فليتامس ٨١ سم على منهج (قوله وابدلها أحدهما غنياً والاخر لهما) قال عمدة ومثله أي في الصحة فيما يظهر لو كان يـقط الحرف الآخر والآخر يـدله انتهى أقول قد يفرق بينهما بانهما وان اتفقا في المجوز عنه لكن الاتي بالبدل قراءته أكمل وأتم من لم يأت لها يـدل ومن ثم لو اسقطه بطلت صلاته لتنزله منزلة الحرف الاصل (قوله وعلم منه) أي من قوله لان أحدهما يحسن مالا يحسنه صاحبه

(أو تشديد من الفاتحة) لخوافة لسانه ومن يحسن سبع آيات مع من لا يحسن الا الذكر وحافظ نصف الفاتحة الاول يحافظ نصفها الثاني مثلاً كقارئ مع أي ونسبهما ذكره على ان من لم يحسن بطريق الاولى ولو أحسن اصل التشديد وندرت عليه المبالغة صحت القدوة به مع الكراهة كافي الكفاية عن القاضي (ومنه أرت) بمثابة مشددة (يدغم) بابدال كما قاله الاسنوى (في غير موضعه) أي الادغام المفهوم من يدغم فلا يضر ادغام فقط كتشديد لام او كاف مالت (و) منه (الفتح) بثلاثة (يبدل حرفاً بحرف) كراء بغير وسين بناءً من لو كانت اللغثة يسيرة بأن لم تنعج اصل مخرجه وان كان غير صاف لم تؤثر والادغام في غير موضعه المبطل مستلزم للابدال الا انه ابدال خاص في كل ارت الفتح ولا عكس (ونصح) قدوة أي ولو في الجمعية على ما سياتي في بابها (بمثله) في الحرف المجوز عنه وان لم يكن مثله في الابدال كالجوز عن الرأى وابدلها أحدهما غنياً والاخر لا ما بخلاف عاجز عن رأيه عاجز عن سين وان اتفقا في البدل لان أحدهما يحسن مالا يحسنه صاحبه ولم منه عدم صحة اقتداء آخرس بالآخرس ولو عجز امامه في اثنا صلاته عن القراءة لخرس لزمه مفارقتها بخلاف ما لو عجز عن القيام لان اقتداء القائم بالقاعد صحيح ولا كذلك القارئ بالآخرس فانه البغوى في تقاويه فلم يعلم بخبره حتى فرغ من صلاته اعاد لان حدوث الخرس نادر بخلاف طروا الحدث وبحت الاذرى صحة اقتداء من يحسن فحوا التكبير والتشهد أو السلام بالعربية عن لا يحسن منها باو وجهه ان هذه لا تدخل العمل الامام فيها فلم ينظر لعجزه عنها ونصح القدوة بمن جهل اسلامه او قرائته لان الاصل الاسلام والظاهر من حال المسلم المصلحة انه يحسن القراءة فان أسره ذاني جهرية اعاد المأموم صلاته اذ الظاهر انه لو كان قارئاً لجهرو بلزمه كائنه له الامام

٦٨ به ل (قوله آخرس بالآخرس) قال ابن قاسم ووجه أي الشهاب الرمل ذلك بما حاصله الجهل بتمائلهما لجواز ان يحسن أحدهما مالا يحسنه الآخر كالأول كانا ناطقين انتهى وهو واضح في الخرس الطارئ ويوجه في الاصل بانه قد يكون لاحدهما اقوة بحيث لو كان ناطقاً أحسن مالا يحسنه الآخر ٨١ سم على حج ولم يزد في حاشية المنهج على التوجيه في الخلق (قوله اعاد) أي سواء كانت الصلاة صريحة أو جهرية (قوله بمن لا يحسنها) صادق بمن لا يحسنها باهة أصلاً والتعديل يوافقه (قوله لان الاصل الاسلام) ولا ينافي هذا ما مر من عدم صحة اقتداء الآخرس بمثله لانه لم يظهر من حال أحدهما شئ يعقد عليه من عائلته وعدمها (قوله فان أسره ذاني) أي من جهلت قراءته فلا يكفيهنية المفارقة (قوله اعاد المأموم الخ) أي اذا لم يخبره بعد السلام بانه أسر فاسيماً لا كما يأتي (قوله وبلزمه الخ) أي بعد السلام فله اعادة القدوة معه الى السلام كما يأتي

(قوله البحث عن حاله) أي فلو لم يبحث عن حاله - حتى حضرت صلاة أخرى فينبغي عدم صحة الاقتداء به لعدم جزمه بالنسبة (قوله أمافي السرية) أي بأن قرأ فيها على وجه لم يسمعه المأموم (قوله وان لم يجهر) هي غاية (قوله خلافا للسبكي) أي حيث قال بوجوب الاعادة لتردد المأموم في صحة قعوده بأسرار الامام وقوله - لا الخ قد يمنع ان مائة - مدم من التعليل بقيد ذلك بل قوله اذا الظاهر انه لو كان فارتباط الجهر بريد كلام السبكي الا ان يريد بالتعليل قوله قبل لان الاصل الاسلام والظاهر الخ (قوله بماتقة م من التعليل) هو قوله عملا بالظاهر - (فرع) - لو بان الامام تاركاً للقصة أو اتشهدها هل يجب القضاء مطلقاً أو لا مطلقاً ولا يجب في السرية ويجب في الجهرية مال - م الى الوجوب مطلقاً لان من شأن القراءة الاطلاع عليها انتهى وأقول الوجوب لا يمكن خلافه في القصة في الجهرية اخذ مما أقر في الفرع السابق لان من لازم ثبوت التارك انه أسرف في الجهرية ولم يقب - ين احسان القراءة وفيه نظر لان الكلام ٥٣٨ فيما اذا بان قارئاً لكنه ترك القراءة فهو ذاشي آخر غير ما تقدم

واعلم انه صرح الامام النووي بالبطان اذا تبين انه ترك تكبير الاحرام لانه يطالع عليه ا فقد يقاس بذلك ترك القاصحة الا ان يفرق بان من شأن الامام الجهر بالتكبير دون القاصحة في السرية اه سم على منهج وما ذكره في القاصحة في السرية باق مثله في التشهد (قوله - عمل بالاول) هو عدم الاعادة والثاني الاعادة (قوله ويجعل سكوتك الى آخره) متصل بقوله أولسكونه جائزاً فسدوخ بقاء المتابعة الخ (قوله فانه في حال الصلاة متردد) تردد في هذه ليس لخلاف متعلق بصلاة الامام وحده بل تردد في صحة اجتهاد

عن اقتضا البحث عن حاله أمافي السرية فلا إعادة عليه - عملاً بالظاهر ولا يلزمه البحث عن حاله كما لا يلزمه البحث عن طهارة الامام نقله ابن الرفعة عن الاصحاب لان قال بعد سلامه من الجهرية نسبت الجهر او امرت لسكونه جائزاً وصحة المأموم فلا تلزمه الاعادة بل نستحب وان لم يجهر المأموم وجوب الاعادة خلافاً للسبكي اذ متابعه المأموم لامامه به - سد اسرار لا تبطل عملاً بما تقدم من التعليل وهذا وان عارضه ان الظاهر انه لو كان قارئاً لجهر ترجع عليه باحتمال ان يخبر امامه به سلامه بأنه اسر ناسياً أو لسكونه جائزاً فسدوخ بقاء المتابعة ثم بعد السلام ان وجد الاخبار المذكور على الاقل والافعال الثاني ويجعل سكوتك عن القراءة جهر على القراءة سراً حتى يجوز له متابعتهم وجواز الاقتداء لا ينافي وجوب القضاء كما لو اقتدى بمن اجتمع في القبلة ثم ظهر الخطأ فانه في حال الصلاة متردد في صحة القدوة كذا آذان به والدرجة الله تعالى ولم أر من حققه سواء ومن جهل حال امامه الذي له حالنا جنون وافاقة واسلام وردة فلم يدر هو في أي حال تلزمه الاعادة بل تبين (وتسكرو) القدوة (بإقام) وهو من يكرر التاء والقيام كأي الصالح وغيره التاء (والفأفاه) وهو - مزق ومن في آخره من يكرر الفاء والواو وهو من يكرر الواو وكذا سائر الحروف لزيادته ونقرة الطبع عن - سماعة ولا فرق بين ان يكون ذلك في القاصحة أو غيرها ولا فافهم واجاز الاقتداء بهم مع زيادتهم اذ هم فيها (واللاحن) الحنـاغـير غير

الامام يورث تردد في صحة صلاته نفسه بتقدير الانفراد لاتحاد الجهة التي استقبلها (قوله ومن جهل حال المأموم) امل لما لو علم به قبل الاقتداء وتردد في انه الا في حالة الجنون والافاقة وما لو اقتدى به ولم يعلم انه فلان ثم بعد الفراغ - لم به وعدم وجوب الاعادة في الثانية ظاهر بلزمه بالنسبة حال القدوة وأمافي الاولى فقد يقال بعدم انه قادم صلاته لتردده في النسبة حالة التصرم ويغني في الاستئناف أيضاً فيما لو شك في الانتهاء ولا تكفي فيه المفاارقة (قوله بل تسن) أي ولو منفرد لان اعادته ليست لغيره مطلب الفضيلة بل لاحتمال بطلان صلاة امامه (قوله وتسكرو) القدوة بالتزام قال عميرة قال الشافعي رضى الله عنه الاختيار اى الاولى في الامام ان يكون فصيح اللسان حسن الثياب صريحاً للقرآن اه سم على منهج (قوله وهو من يكرر التاء) هل ولو عد ايما على ان المكرر حرف قرأ في كلام اجنبي أو لا أو يفصل بين كثره المكرر وعدمها فيه نظر طبعه راه سم على منهج أقول الاقرب انه لا فرق بين العد وغيره لما علل به من ان المكرر حرف قرأ في كثر أو قل (قوله لم يذروهم فيها) قضيتهم انهم لو تعمداوا ذلك لم يصح الاقتداء بهم والاقرب خلافه لما صرح من ان ما يكرره حرف قرأ في (قوله واللاحن) عميرة اللحن بالسكون الخطا في الاعراب والفتح الفطنة ومنه قوله فليل احدكم اللحن بالحجة اه سم على منهج ووجه ذلك انه مأخوذ من اللحن بالفتح ومعناه

أشد نكاحاً من غيره (قوله وضيم صاد الصراط) أي أوقفها (قوله كالمستقين) التثنية لا يظهر معناه نظر إلى أن هذا المركب من الموصوف وصفته لفظ لا معنى له بخلاف انعمت عليهم فإنه في نفسه لمعنى لكنه غير مراد في الآية فلا يقال المستقين جمع مستق فالحاصل فيه تغيير المعنى لا إبطاله ويمكن أن يجاب بأن المراد بإبطاله إزالة معناه الأصلي وأن حدث له معنى آخر فالمستقين بالنون وان حصل له معنى آخر ~~كان~~ بطل معه معنى المستقيم بالكلية بخلاف انعمت بضم أو كسر فإن كون التاء ضميراً المربوطاً عن الكلمة وإن تغير من خطاب المذكر إلى غير فليست أملاً * (فرع) * لو سهل همزة انعمت أم لا تبطل الصلاة لأنه تغيير صفة بخلاف ما لو أسقطت همزة انعمت فإنه مبطل لأنه إساءة طعير والتسهيل قرئ بتظهيره في قوله تعالى ولو شاء الله لانتقم منكم بأنفسكم بضم أو كسر همزة انعمت بضم أو كسر (قوله قبل السلام) أي أو بعده

ولم يطل الفصل (قوله فان ضاق الوقت) مفهومه أنه لا يصلي مادام الوقت واسعاً وظاهره وإن أيسر من يعلمه وقياس ما في التيمم من أن فاقده الطهورين أن لم يرجع الماء يصلي في أول الوقت أنه هنا كذلك إلا أن يفرق بأن فقد الطهورين من أصله لا اختياراً له مكف فيه بخلاف تركه التيمم فان المكف منسوب فيه إلى تقصير حصول التقويث من جهته (قوله وحذف هذا) هو قوله فان ضاق (قوله والأوجه) خلافة) أي فيكون من البلوغ (قوله والافتصاح صلاته الخ) أفاد ضعف ما سبق عن الامام فليست به (قوله واختار السبكي الخ) ضعيف (قوله ليس له هذا) (الخ) عبارة المحلى رحمه الله قال الامام ولو قيل ليس لهذا

المعنى كفتح دال نعبس وكسر بائها ونونها البقاء المعنى وان كان المتعمد لذلك آثاراً وضيم صاد الصراط وهمزة اهدنا ونحوه كاللحن الذي لا يغير المعنى وان لم نسمعه الله اهدنا (فان) لحن لحننا (غير معنى) كانه بضم أو كسر) أو بطله كالمستقين كما في المهرور وحذفه منه لغه به بالأولى وأولاً لا يدخل في الالغ ومراده باللحن هنا ما يشمل الإبدال (ابطال صلاة من أمكنه التعمد) ولم يعلم أنه قد قرأ أو لو تفتن للصواب قبل السلام أعاد ولم يطل صلاته فان ضاق الوقت صلى لحرمته وأعاد لتقصيره وحذف هذا من المهرور لكونه معلوماً والافتداه ممنوع به في الحالين (فان يجوز إسناده أو لم يضر زمن إمكان تعمله) من وقت إسلامه فيمن طرأ إسلامه كما قاله البغوي ومن التيمم في غيره على ما جئنا الاستوى ادكل من الأركان والشروط لا يفتقر الحال فيها بين البالغ وغيره هذا والأوجه خلافه لما يلزم عليه من تكليفه بما قبل بلوغه والخطاب في ذلك متوجه لولايه دونه (فان كان في القاضية) أو بدلها (نكاحاً) وتقدم حكمه (والا) بأن كان في غيرها وغير بدلها (فتصح صلاته) والقراءة (ومثله ما لو كان جاهلاً بتحريره وعذبه أو ناسياً أنه لحن أو كونه في صلاة لان الكلام اليسير بهما الشرط معتقراً لا يطلها وعلم مما تقرر أن شرط بطلانها بالتغيير في غير القاضية أن يكون قادراً على ما تمتد كلام اجنبى وشرط إبطاله ذلك بخلاف ما في القاضية فإنه ركن وهو لا يسهط بخونسبان أو جهل واختار السبكي مقتضى قول الامام ليس لهذا إلا من قراءة غير القاضية لأنه يتكلم بما ليس بقرآن من غير ضرورة مر بطلانها مطلقاً قادراً أم عاجزاً (ولا تصح قدوة رجل) أي ذكره وان كان صبيلاً (ولا خنثى) مشكلاً (بأمرأة) أي أثنى وان كانت صبية (ولا خنثى) مشكلاً بالاجماع في الرجل بالمرأة الامن شذ كالزنى لقوله صلى الله عليه وسلم ان يفلح قوم ولوا أمرهم امرأً ولان المرأة

الإحسان قراءة غير القاضية لم يكن بعيداً لأنه يتكلم الخ فليس في كلامه جرم بالبع من القراءة وبه يعلم ما في كلام الشارح (قوله من بطلانها) بيان أقوله قبل مقتضى قوله الخ (قوله أي ذكر الخ) أراد به إدخال الصبي فقط (قوله أقره صلى الله عليه وسلم الخ) وروى ابن ماجه لا تؤمن امرأته رجلاً انتهى عمرة * (فرع) * هل يصح الاقتداء بالمالئ الوجه العصة لأنه ليس باتى وان كان لا يوصف بالذكورة والائوثة * (فرع) * هل يصح الاقتداء بالحق الوجه العصة إذا علم ذلك كونه فهل يصح الاقتداء به وان تصور في صورة غيبه لا أدى والحق كصورة جارا وكاب يحتمل أن يصح أيضاً الا انه ينقل عن القومولى اشتراط أن لا يتصور بملأه كذا إلا أن يكون مقصوده اشتراط ذلك ليعلم أنه جنى ذكره في شيء لم يضر التطوير بما ذكر

(قوله بانت ذكوره) اى بعلامه غير قطعيه (قوله ولوموميا) اعني حيث علم بانفالات الامام ولو بطريق الكشف لان المقدار على علم بذلك وهو موجود فيه وهذا بالنسبة له اما بالنسبة لغيره كالوكان رابطة فلا يعول على ذلك لان مشعل ذلك لا اعتبار به بالنسبة للامور الشرعيه وانما اعتد ذلك في حقه لعله بحقيقه الحال ومحل كون الخوارق لا يعتمدهم ما قبل وقوعها ما بعد وقوعها فيعتمدها في حق من قامت به فن ذهب ٥٤٠ من محل يعبد الى عرفة وقت الوقوف بها وادى اعمال

المجتمعه بوجه وبسطة الفرض عنه (قوله كما صرح به المتولى) اسمه عبد الرحمن بن مأمون قال ابن خلدكان ولم أقف على المصنف الذي لا جملته منى بالتولى انتهى طبعات الاسنوى (قوله كذا) زاد الدميري وسلم ايضا (قوله وكان ذلك يوم السبت) اى فى صلاة الظهر انتهى دميري (قوله بالصبي المميز) اى ولوقبل بلوغه سبع سنين اخذنا من قوله الاتى لان عمرو بن سلة الخ وأما امره بما فتوقف على بلوغه ذلك فتنبه له (قوله على كراهة الاقتداء به) معقده أى وحيت كانت مكروهة لا ثواب فيها هذا وينبغي ان يتأمل وجه المكراهة مع اقراره صلى الله عليه وسلم عمرو بن سلة الخ واطمئنان نفوس قومه للاقتداء به الا ان يقال وجه المكراهة الخروج من خلاف من منسح الاقتداء به وهذا لم يكن موجودا في عهده صلى الله عليه وسلم وعروض الخلاف بعده لا يضر لاحتمال المنسح عند الخلاف (قوله الا ان تميز) اى العبدان

ناقصة عن الرجل وقد يكون فى امامتها اقتنائها وانطقى المقندى بها يجوز كونه ذكرا والمقتدى به الذكر يحتمل كونه انا فى اقتداء الخلق بالخلق يحتمل ان الامام انا والمأموم ذكر اما اقتداء المرأة بالمرأة بالخلق أو بالرجل واقتداء الخلق والرجل بالرجل فمصحح لعدم المذود وبما تقر علم ان السور تسع خمسة وخمسة وأربعة باطله ويكره اقتداء خنى بانت انوثته بعلامه غير قطعيه كما هو ظاهر بامرأة ورجل بخنى بانت ذكوره (ونص) القدوة للمتوضي بالتيمم الذى لا يلزمه اعادة الكمال حاله (و) للمتوضي (بما مع الخلف) اذ لا اعادة عليه لارتفاع مدته (والقائم بالقاعد والمنطجع) والمستأق ولوموميا كما صرح به المتولى ولا حدهم بالاسر كذا كذا لغير البخارى عن عائشة رضى الله عنها انه صلى الله عليه وسلم صلى فى مرض موته قاعدا وابوبكر والناس قياما قال البيهقي وكان ذلك يوم السبت أو الاحد وتوفى صلى الله عليه وسلم بخصوة يوم الاثنين فكان ناسا لغير الشيعين من ابي هريرة وعائشة انما جعل الامام يؤتم به الى ان قال واذا صلى جالسا فواجلوا لاجتماعه لا يقال لا يلزم من نسخ وجوب القعود وجوب القيام لانا قول الاصل القيام وانما وجب القعود لم تابعة الامام فلما نسخ ذلك زال اعتبار متابعه الامام فلزم وجوب القيام لانه الاصل (والكامل) اى البالغ الحر (بالصبي) المميز ولو كانت الصلاة فرضا لاعتداد بصلاته لان عمرو بن سلة بكسر اللام كان يؤم قومه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ابن ست أو سبع سنين كما رواه البخارى نعم البالغ اولى من الصبي وان كان الصبي اقرا وافقه اجماع الاقتداء به بالاجماع بخلاف الصبي ولهذا نص فى البويطى على كراهة الاقتداء به (والعبد) وان كان صبيلا لان صلته معتد به اولان ذكوان مولد عائشة كان يؤمها رواه البخارى نعم الحر اولى منه وان قل خافيه من الرق الا ان تميز بخصوفا كما سيأتى والحر فى صلاة الجنازة اولى مطلقا لان دعاه اقرب الى الاجابة والظاهر تقديم البعض على كامل الرق ومن زادت سريته على من نقصت منه وتكره امامة الاقلف وان كان بالغاً كما ذكره شريح فى روضه (والاعشى والبصير) فى الامامة (سواء على النص) لتعارض فضيلته ما لان الاهمى لا يتعارض ما يشغله فهو اخضع والبصير بنظر الخبيث فهو احتفظ لتجنبه ومعه لوم ان الكلام فى حاله استوائهم ما فى سائر الصفات والا فاقدم من ترجيح بصفة من الصفات الاتية ويؤيد ذلك قول الماوردى الحر الاهمى اولى من العبد البصير ومثله فيما ذكر السبع مع الاسم والقفل مع الخاص

كان العبد فقيها والحر غير فقيه البتة (قوله اولى مطلقا) اى تميز العبد بخصوفا ولا (قوله والمحبوب وتكره امامة الاقلف) لعل وجهه ان القلفة مما يمتنع وصول الماء الى ما تحتها واحتمال الإصابة كلف فى الكراهة (قوله ومنسح فيما ذكر السبع) اى من الاستواء

(قوله للمعنى الاول) هو قوله لان الاعشى لا يتقرر ما يشغله وقوله للمعنى الثاني هو قوله انجبته (قوله هو والسليم الخ) قرر مر انه لو بان الامام مستحاضة وجب القضاء اه فراجه فانه ان كان المراد ان المأموم رجع فاقضاء واضح ولا يقيد بتبين الاستحاضة بل بمجرد الاثنية مقتض لاقضاء وان كان اتى فليس بواضح وقد قال في المنهاج وتصح قدوة السليم الخ اه سم على منهج ويمكن الجواب بقرض الكلام في المأموم الاتى وحمل الكلام في المستحاضة على التصيرة (قوله اى سلس البول وضوءه) زاده على الهلى وهو ظاهر ولم يظهر لحمل الهلى السلس على سلس البول حكمه فلتراجع وقد يقال الحامل له على ذلك انه الغالب وقول المصنف والطاهر بالمستحاضة الخ (قوله لوجود النجاسة) مقتضاء ان السلس بالريح أو المني تصح امامته بلا خلاف لاتقاء النجاسة عنه (قوله من عدم وجوب القضاء) اى على التصيرة ٥٤١ (قوله ان الاول) هو قوله لوجوب

الاعادة عليهم ما كما اقتضاء كلام المصنف (قوله ولو بان امامه الخ) ذكر السيوطى عن بعضهم ان بان من أخوات كان ورده وعبارته في در المنهاج في اعراب مشكل المنهاج وقع السؤال في هذه الايام عن وجه نصب امرأة فذكر السائل ان مدرسى العصر اختلفوا بينهم من قال انه مفعول به ومنهم من قال انه حال ومنهم من قال انه خبر بان على انها من أخوات كان فقلت لا يصح واحد من هذه الثلاثة اما الاول فلان فعله لازم لا نصب المفعول به قال في الصحاح بان الشئ وتبين انضج وظهر وابتنه انا وبنته أظهرته وأما الثالث فبما طلع قطعاً لان أخوات كان محصورة مع دودة قد استوفاهما ابو حيان

والجبوب والاب مع ولده واقروى مع البدوى وقيل الاعشى أولى مراعاة للمعنى الاول وقيل البصير أولى مراعاة للمعنى الثاني ونقل ابن كج عن النص بصيغة قبل واستظهره الاذرى ان الاعشى لو كان مبتدلاً لا يصون نفسه عن المستقدرات كان اس ثياب البديلة فالبصير أولى منه وتبعه ابن المقرئ على ذلك ورده الشيخ بأنه لا حاجة اليه بل ذكره يوههم خلاف المراد لانه معلوم بما أتى في نفاقة الثوب والبسود ولا يختص ذلك بالاعشى بل لو تبدل البصير كان الاعشى أولى منه (والاصح صحة قدوة) فهو (السليم بالسلس) بكسر اللام اى سلس البول وضوءه من لاتزسه اعادة (والطاهر بالمستحاضة غير التصيرة) والمستتجبى والمستتجبى بالمستتجبى وعن به جرح سائل أو على ثوبه نجاسة معة وعنها صلاتهم من غير اعادة والثاني لا تصح لوجود النجاسة وانما صلاتهم للضرورة ولا ضرورة للاقتداء بهم اما قدوة واحد منهم بمنسلة فصحة جزمها أو اما التصيرة فلا يصح الاقتداء بها ولولمناها لوجوب الاعادة عليهم كما اقتضاء كلام المصنف هنا ووجهها في غير هذا الكتاب وهو المعقد وما نقله الرزالي عن نص الشافعى من عدم وجوب القضاء وقال في المجموع انه ظاهر نص الشافعى لانه نص على وجوب قضاء الصوم دون الصلاة قال وبذلك صرح الشيخ أبو حامد والقاضى أبو الطيب وابن الصباغ وجمهور العراقيين وغيرهم لانهم ان كانت حائضاً فلا صلاة عليها أو طاهرة قد صلت وقال في المهمات انه المقتضى به اجاب عنه الوالدرجه الله تعالى بأنه مفرع على النص الذى اختاره المزنى وغيره وهو ان كل صلاة وجب فعله فى الوقت مع خلل لم يجب قضاؤها وهو مرجوح ولهذا قال الشيخ ان الاول افقه وأحوط وما قيل في التعليل من انها ان كانت حائضاً فلا صلاة عليها ممنوع لاحتمال انها تظهر بعد صلاتها فتجب عليها (ولو بان امامه) بعد الصلاة

في شرح التمهيد والارتشاف وذكر كل فعل عدده قوم منها ولم يذكر ان أحد عدمها بان وأما الثاني فيكاد يكون قرياً لكن يعدد ان امرأة ليس بمشتق ولا منتقل بشرط الحال ان يكون مشتقاً متقلاً وليطالع ان الحال قبل العمل وان جعق في حال وهو غير متجبه هنا لا يصح ان يكون المعنى بان في حال كونه امرأة وانما المعنى بان انه امرأة ويوضع ذلك قوله أو كافر فانه ليس المعنى بان في حال كونه كفراً فقد يكون انما بان بعد اسلامه وانما المراد بان انه أمه كافر وإذا بطل ذلك فالمتجبه انه تمييز محمول عن الفاعل كطاب زيد بن نفع والتقدير بان من جملة أحواله كونه امرأة اى بانستأثوته امامه فان قلت فكذا تصنع بقوله بعدد أو كافر فانه مشتق ومنتقل قلت هو كقار سالى قولهم قد دره فان سا قانهم سماً مر يوه تمييز الجبهة ومنه حوا كونه حالاً اه

(قوله على خلاف ظنه) أراد بانظن ما قابل العلم فدخل فيه من جهل اسلامه أو قرأته فتصح القدوة به حيث لم يشق به نقص
 بوجوب الاعادة كما تقدم له وهذا يدفع ما يقال ان قوله على خلاف ظنه يقيد انه لو لم يظن ذكوره ولا اسلامه لم تصح القدوة به
 وهو مخالف لما قدمه على انه قد يقال جهل الاسلام يقيد الظن بالنظر للغالب على من يصلي انه مسلم فهو داخل في عبارته
 (قوله كزندق) هو يطلق على من يظهر الاسلام ويخفى الكفر وعلى من لا يتصل ديناً والمراد هنا الاول (قوله او اردت
 لكفر بذلك) هذه العلة موجودة في الصورة الاولى فما الفرق بينهما وهل الفرق بينهما ان الصورة الاولى استعصب فيها ما أقرب
 من بقاء الكفر فوجب الاعادة والصورة الثانية قصد ابطال ما حكم له به من الاسلام فالتفت واستعصب الاصل فلم تجب الاعادة
 ولكن يحكم برده بقوله لم أكن أسلمت الخ (قوله وبخلافه في غير ذلك) أي في غير هذه الصورة (قوله مقبول) أي وجوباً
 حيث بين السبب اه سم على حج (قوله بطلت صلاته) أي تبين عدم انعقادها لأنها كانت انعقدت ثم بطلت فتلزمه الاعادة
 (قوله لانها لا تخفى غالباً) أي ولو كان بعيداً عنه ٥٤٢ فانه يفرض قريته (قوله او كبر ولم ينو فلا) أي لان النية محلها

القلب وما فيه لا يطلع عليه
 (قوله ثم كبر ثانياً) أي الامام
 فتلزمه الاعادة (قوله لم يضرفي
 صحة الاقتداء) أي ولو في الجمعة
 حيث كان زائداً على الاربعين
 كالوكان امامها محدثاً وأما الامام
 فانه لم ينقطع الاولى مثلاً
 التمسك بغيرتين فصلاته باطله
 نظراً وجهه الثانية والافصلاته
 صحيحة فرادى اعدم تجديديه
 الاقتداء به من القوم فلو حضر
 بعد نيتيه من اقتدى به ونوى
 الامامة حصلت له الجماعة وعليه
 فان كان في الجمعة لا تنعقد لقوات
 الجماعة فيها (قوله وان بطلت
 صلاة الامام) أي لانه يدخل في

على خلاف ظنه (امراً) او خشي أو مجنوناً (او كافراً معلناً) كفره كذمي (قبل أو) بان
 كافراً (مخفياً) كفره كزندق (وجبت الاعادة) لانه مقصر بترك البحث اذا مارة المبط من
 ائمة أو كقرظاهرة لا تخفى والخشي يتشترأمره غالباً بخلاف الخفي فانه لا يطلع عليه فلا
 تجب الاعادة فيه وسياق ترجيح عدم الفرق بين الخفي وغيره في كلامه والاوجه قبول قوله
 في كفره ما لم يسلم ثم يقصد به ثم يقول بعد فراغه لم أكن أسلمت حقيقة او اردت لكفره
 بذلك فلا يقبل خبره وبخلافه في غير ذلك لان اخباره عن فعل نفسه مقبول ولو بان امامه
 لم يكبر للاسرا بطلت صلاته لانها لا تخفى غالباً او كبر ولم ينو فلا قاله في المجموع قال الحناطى
 وغيره ولو اسروا باسرا منه ثم كبر ثانياً بنية ثانية سرا بحيث لم يسمع المأموم لم يضرفي صحة
 الاقتداء وان بطلت صلاة الامام أي لان هذا لا يخفى ولا امارته عليه ولو بان امامه قادراً
 على القيام فكما لو بان أمياً كما صرح به ابن المقرئ هنا في روضه وهو الحق ولا يخالفه
 ما اقتضاه كلامه كما صرح في خطبة الجمعة انه لو خطب جالساً او بان قادراً فكم بان جنباً
 لان الفرق بينهما كما أفاده الودرجه الله تعالى ان القيام هنا ركن وشرط ويقتضي
 الشرط ما لا يقتضي الركن (لا) ان بان امامه (جنباً) او محدثاً (او المجاسة خفية) في يده
 او ملاقيه او نوبه ولو في الجمعة ان كان زائداً على الاربعين كما سيأتى اعدم الامارة على ذلك
 فلا تقصير ولهذا لو علم بذلك ثم اقتدى به ناسياً ولم يحفل تطهيره لزمته الاعادة ونحوه بالخفية

الطاهرة

الصلاة بالانوار ويخرج بالاشفاق وهذه من محل البطلان للثانية اذ لم يوجد بينهما بطل

للاولى كنيته قطعاً (قوله ولو بان امامه) أي امامه المصلى قاعداً وقوله وهو المعتبر أي خلافه في العباب (قوله لان
 الفرق بينهما) قضية هذا الفرق انه لو تبين قدرة الامام المصلى عارياً على السعة عدم وجوب الاعادة وهو ما قلناه سم
 على منهج عن حج وأقره لكن في حاشية شيخنا الزبائدي عن والده الشارح خلافه وعبارته وتبين كون الامام المصلى
 قاعداً او عارياً قادراً على القيام في الاول أو السعة في الثاني كسبب حديثه انتهى عباب والحق وجوب الاعادة كما جزم به
 ابن المقرئ في روضه رملى انتهى (أقول) وقوله والمعتبر وجوب الاعادة أي في المثلين كما هو ظاهر كلامه لكن الذي رأيت
 في مقن الروض مسألة القيام فقط دون مسألة السعة (قوله أو محدثاً) ظاهره وان كان عالماً بحديث نفسه عند الصلاة وليس
 يعيد اه سم على منهج (قوله ولم يحفل تطهيره) أي عند المأموم بأن لم يفرق كما عبر به الهلى (قوله لزمته الاعادة) مفهومه
 انه اذا مضى زمن يحفل فيه الطهارة لا تجب الاعادة على من اقتدى به وان تبين حديثه لم يتم قصيره ونقل عن الزبائدي به امش

انه انفق وجوب الاعادة في هذه قال اذ لا عبرة بالظن البين خطوه انتهى ولا يخفى ما فيه لانه لو نظر الى من له لزوم وجوب الاعادة بتبين الخفية مطلقا اذ لا يكاد يوجد امام لم يعلم عدم حدثه لانه بتقدير ان يراه يتطهر ثم صلى عقب طهره اما يحفل بخروج حدث منه لم يشعر به المأموم (قوله في تصحيحه) اي حاشيته على التنبيه (قوله نعم لو كانت بعمامته) اي الامام وامكنه اي المأموم (قوله ومقتضى ذلك) اي ما ذكره الروياني (قوله وهو كما قال) اي من اقتضائه الفرق مع ان كلام الاصحاب يقتضي التسوية بينهما وليس المراد ان الامر كما قاله من التسوية بينهما بدليل قوله فالاولى الخ وعليه فالتفاد من كلامه حينئذ التسوية بين الاعمي والبصير ونقله بسم على حج عنه لكن في حاشية ابن عبدالحق ان المتجسس عدم القضاء على الاعمي مطلقا ونقل مثله بسم على منتهج عن حج وعبارته قال ابن حجر والوجه انه لا قضاء على الاعمي مطلقا وان كان به في الخفية ظاهر العذر وقال مر المراد ما يكون من شأنه ذلك فيدخل فيها اي الظاهرة فنجاسة بظهور الامام في حق الاعمي والبعيد عنه فهي ظاهرة في حقهما وقوله بظهور الامام قضيته ان ما في باطن الثوب لا يجب القضاء معه ٥٤٣ وهو قضية ما في الشرح ايضا حيث قال

والخفية هي التي يباطن الثوب (قوله فالاولى الضبط) معتمد قوله لو تأملها المأموم ابصرها عبارة الزيادي قوله رأها مثال لا يثبت فلا فرق بين الادراك بالبصر وغيره من بقية الحواس (قوله والخفية بخلافها) يدخل فيه ما في باطن الثوب فلا تجب الاعادة وهو موافق لما قدمه في ضبط الخفية لكن قياس فرض البعيد قريبا والاعمي بصيرا ان يفرض الباطن ظاهرا فتجب الاعادة وعليه فيصير الحاصل ان الظاهرة هي العينية والخفية هي الحكمية وانه لا فرق بين القريب والبعيد ولا بين القاصم والقاصد ولا بين

الظاهرة فتلزم معها الاعادة لتقصيره كما جرى عليه الروياني وغيره وحمل المصنف في تصحيحه كلام التنبيه عليه وقال في المجموع انه اقوى وهو المعتمد وان صح في صحة مقفه عدم الفرق بين الظاهرة والخفية في عدم وجوب الاعادة وقال الاستوى انه الصحيح المشهور والخفية هي التي يباطن الثوب والظاهرة ما تكون بظاهره نعم لو كانت بعمامته وامكنه رؤيتها اذا قام غير انه مصل جالس العجز فلم يمكنه رؤيتها لم يقص لان فرضه الجلس فلا تفرط منه بخلاف ما اذا كانت ظاهرة واشتغل عنها بالصلاة أو لم يرها البعيد عن الامام فانه تجب الاعادة ذكر ذلك الروياني قال الاذرى وغيره ومقتضى ذلك الفرق بين المقتدى الاعمي والبصير اي حق لا يجب القضاء على الاعمي مطلقا لانه معذوب به عدم المشاهدة وهو كما قال فالاولى الضبط بما في الانوار ان الظاهرة ما تكون بحيث لو تأملها المأموم ابصرها والخفية بخلافها فلا فرق بين من يعلم قاعها أو جالسها أو أخذ الوالد رحمه الله تعالى من الفرق بين النجاسة الخفية والظاهرة قياسا لانه لو جهل الامام على كنه الذي ينصركم بركته لزم المأموم الاعادة ان كان بحيث لو تأمل امامه ابصر ذلك والافلا تلزمه (قلت الاصح التصوص وقول الجمهور ان مخفى الكفر هنا كنهه) وان قال في الروضة ان الاقوى دليل عدم وجوب القضاء (والله أعلم) لان الكافر غير اهل للصلاة بهما بخلاف غيره (والاي كما رأ في الاصح) فعلى القارئ المؤمن به الاعادة بجماع النقص وان بان ذلك

الاعمي والبصير ولا بين باطن الثوب وظاهره لكن ينافي ضبط الظاهرة والخفية بما ذكره في الايجاب وواضح ان التفصيل اغما هو في الخفية العينية دون الحكمية لانه لا يرى فلا تقصيره مطلقا انتهى رحمه الله (فائدة) يجب على الامام اذا كانت النجاسة ظاهرة اخبار المأموم بذلك ليعيد صلاته أخذ من قوالهم لو رأى على ثوب مصل نجاسة وجب اخبارهم وان لم يكن آثما ومن قوالهم لو رأى صياربني بصية وجب منه من ذلك لان انتهى عن المنكر لا يتوقف على علم من أو يدينه (قوله لزم المأموم الاعادة ان كان الخ) مفهومه انه ان كان بحيث لو تأملها لم يرها البعيد عدم وجوب القضاء وفيه نظر بناء على فرض الاعمي بصيرا وفرض البعيد قريبا لان هذا الوجه من قربة من الامام وتأمل رأى فلما تأمل (قوله قلت الاصح) اي الراجح (قوله ان مخفى الكفر هنا الخ) انما قديم ما لان في غير هذا المحل فرق بين مخفى الكفر ومكتمه ومنه ما قالوه في الشهادات انه لو شهد حال كفره وردت شهادته ثم أسلم فاعادها فان كان ظاهرا الكفر قبلت الاعادة منه وان كان مخفيا فلا يقبل لاثمائه

(قوله والخبط) أي الخفي والضابط أن كل ما لو تين بعد الفراغ تجب معه الاعادة اذا بان في الاثناء يجب به الاستئناف ولا تجب الاعادة معه مما تمنع القدوة مع العلم به اذا بان في الاثناء وجبت به نية المفارقة ودخل في قوله غير نحو الحدث ما لو تين قدرة المصلي عاريا على السترة والقيام (قوله على ما تقدم) أي من التفصيل بين الظاهرة والخفية وقوله فانه يلزمه الخ أي حيث تين حدثه أو نجاسته الخفية بخلاف الظاهرة (قوله ومقابل الاصح الخ) ما علة به الثاني لا يأتي في الظهرية (قوله وصورها الماوردي) أي مسئلة القوانين (قوله حتى بان رجلا) فلا قضاء بخلاف ما لو صلى خفي خلف امرأه فانا انهم ارجل ثم تين أنونة الخفي كما يحتمل الرواية لأن للمرأة علامات ظاهرة غالباً تعرف بها فوهنا مقصود أن جزم بالنية اهـ مع لكن نقل سم عن شرح العباب بخلافه وهو قريب ووجهه أن الخفي جازم بالنية وبات مساواة لا امامه في نفس الامر فلا وجبه للزوم الاعادة ولا لكون المرأة ٥٤٤ لها علامات تدل عليها وفي سم على الغاية الجزم بما في شرح

العباب (قوله والاوجه ان التردد في النية الخ) أي في نفس النية كان تردد في ذكورة امامه بأن علمه خفي وتردد في انه ذكر في نفس الامر أو اتى وأما التردد في النية على وجه انه هل يبقى في الصلاة أو يخرج منها فيضرب مطلقا طال زمن التردد أو قصر (قوله ان سرکم) أي اردتم ما يسرکم (قوله فانهم وفدکم) أي الواسطة بينکم وبين ربکم وفي المواهب قال النووي الوفد الجماعة المختارة للتمتع في اتي العظماة واحدهم وافد انتمى وذلك لانه سبب في حصول ثواب الجماعة للمأمومين وهذا يتفاوت بتفاوت أحوال الائمة وفي ابن حجر وفي حرسل صلوا خاف كل يرو فاجر وبعضه ما صح ان ابن عمر كان يصلي الخ (قوله وتكره خلفه) أي الناسق واذا لم تحصل الجماعة الا بالفاسق والمبتدع لم يكره

أو نفي عما هو الحدث والخبط في أثنائها استأنفها بخلاف ما لو بان حدثه أو خبطه على ما تقدم فانه يلزمه مفارقتها ويبنى ويفرق بأن الوقوف على نحو قرأته أو يسر منه على ظهره أو ذهوان أو شوهة فحدث الحدث بعده قريب بخلاف القراءة ومقابل الاصح انه كالجنب يجامع الخفاء فلا يعيد المؤتم به (ولو اقتصد) رجل (بخفي) في ظنه (فبان رجلا) أو خفي بامرأة فبان اتى أو خفي بخفي فبان امسئوبين مثلاً (لم يسقط القضاء الاظهر) اعدم انعقاد صلاته بعدم جزمه بنية والثاني يسقط اعتبارا بما في نفس الامر وسواء بان في الصلاة أم بعدها وصورها الماوردي وغيره بما اذا لم يعلم بحاله ثم علم بعد الصلاة خنونه ثم بان رجلا قال الأذرى وهذا أصح والوجه الجزم بالقضاء على العالم بخنونه اعدم انعقاد الصلاة ظاهر واسمالة تجزم النية اهـ والوجه الجزم بعدم القضاء اذا بان رجلا في تصوير الماوردي لاسيما اذا لم يضر قبل تبين الرجولية زمن طويل وانه لو ظنه رجلا ثم بان في أثنائها خنونه فالاقرب وجوب استئنافها ثم لو ظنه في الابتداء رجلا ثم لم يعلم بحاله حتى بان رجلا فلا قضاء والاوجه ان التردد في النية لا فرق فيه بين ان يكون في الابتداء أو الدوام لكن في الابتداء يضر مطلقا وفي الاثناء ان طال الزمن أو مضى ركن على ذلك ضرر والا فلا (والعدل) ولو قام فضولا (أولى) بالامامة (من الفاسق) وان كان حرا فاضلا لعدم الوثوق به في المحافظة على الشروط وتبطل الحاكم وغيره ان سرکم أن تقبل صلاتكم فليؤمكم خباركم فانهم وفدکم فيما بينكم وبين ربكم وانما صحت تلعبوا الشيعين ان ابن هر كان يصلي خلف الحاج قال الامام الشافعي وكفى به فاسقا وتكره خلفه وخلف مبتدع لا يكفر ببدعته وامامة من يكرهه **كثير القوم**

المذموم

الانتماء طب م ر اه سم على منهج (قوله وامامة من يكرهه **كثير القوم** الخ) أي يكرهه ان يتقدم يصلي اماما وقضيته انه لا يكره الاقتداء به حيث كان عدلا ولا يلزم من ارتكابه المذموم نفي العدالة ثم رأيت في شرح الجامع الكبير للمناوي رحمه الله عند قوله صلى الله عليه وسلم ايمان رجل ام قوما وهـ له كارهون لم تجز صلاته اذ فيه مانعه أي فيهرم عليه ان يؤمهم ان اتصف بشئ من هذه الاوصاف أي بان كان فيه أمر مذموم شرعا **كثير القوم** من تغلب على امامة الصلاة ولا يستحقها ولا يقرع من الجماعة أو يمحوا من الصلاة أو يتعاطى معيشة ذميمة أو يعاشر الفاسق وهو مكرهه الكثره لذلک کافي الروضة ونفس عليه الشافعي فان **كثيره** اكثرهم كرهه وعلم من هذا التقرير أن

== الحرمة أو الكراهة انما هي في حقها اما المقتدون الذين يكرهونه فلا تنكره لهم الصلاة خلفه وظن بعض اعظم الشافعية ان المستثنين واحدة قوهم ٥١ ونقل عن حواشي الروض لوالد الشارح التصريح بالحرمة على الامام فيما لو كرهه كل القوم وعبارته انهم هذه الكراهة للتنزيه كما صرح به ابن الرفعة والقمولي وغيرهما بخلاف ما اذا كرهه كلهم فانها التحريم كما نقله في الروضة كاصلها في الشهادات عن صاحب العدة ونص عليه الشافعي فقال ولا يحل لرجل ان يؤم قوما وهم يكرهونه والاسنوي ظن ان المستثنين واحدة فقال وهذه الكراهة للتحريم كما نقله الرافعي في الشهادات عن صاحب العدة ونقله في الحاوي عن الشافعي ود كرلفظه المتقدمة ونسبه على ذلك جماعة ٥٢ بحروفيه (أقول) والحرمة مفهوم تقييد الشارح الكراهة بكونهم من أكثر القوم (قوله أكثر القوم) مفهومه عدم الكراهة عند الاستواء وقوله المذموم فيه شرعا يؤخذ منه ان من تركب حارم المروءة لا يكره الاقتداء به ولا تنكره الامامة وقد يتوقف في أخذ ذلك عما ذكره بل قد يقال ان حارم المروءة مذموم شرعا ومن ثم حرم على من كان مضملا لشهادة ارتكاب ما يحل بمرؤاته لثلاث شهاداته (قوله المذموم فيه شرعا) امالو كرهوه لغير ذلك فلا كراهة في حقه بل اللوم عليهم (قوله ويؤخذ منه حرمة نصب الخ) اي ولا تصح توليته كما قاله حج وعبارته به بقول المصنف وحسن الصوت الخ والراب من ولاد الناظر ولا به مهيضة بأن لم يكره الاقتداء به أخذ امام عن الماوردي المقتضى عدم العصاة ٥٤٥ لان الحرمة فيه من حيث التولية ٥١

ومعلوم انه حيث لم تصح توليته لا يستحق ما ترتب للامام (قوله وناظر المسجد) اي اذا كانت التولية له (قوله أولى من الاقرا) ظاهره ولو عاربا وغيره مستورد وينبغي خلافه لما تقدم من كراهة الصلاة خلف العاري (قوله فقط دروي البخاري أنه لم يجمع القرآن الخ) قال الجعبري

المذموم فيه شرعا ويحرم على الامام كما قاله الماوردي نصب الفاسق اماما في الصلوات لانه أمور بعناية المصالح وايسر منها ان يقع الناس في صلاة مكرهه ويؤخذ منه حرمة نصب كل من يكره الاقتداء به وناظر المسجد كالوالي في تحريم ذلك كما لا يخفى (والاصح ان الافقه) في باب الصلاة وان لم يحفظ من القرآن الا الفاتحة (أولى من الاقرا) وان حفظ جميع القرآن اذا الحاجة الى الفقه اهم اعدم انحصار ما يطرأ في الصلاة من الحوادث ولانه عليه الصلاة والسلام قدم أبابكر على من هو أقرأ منه فقد روى البخاري انه لم يجمع القرآن في حياته صلى الله عليه وسلم سوى أربعة انفار زيد بن ثابت وابي بن كعب ومعاذ بن جبل وابو يزيد رضي الله عنهم واما خبرا حقهم بالامامة أقرؤهم فمحمول على عرفهم الغالب ان الاقرأ أفقه لكونهم يضمنون للحفظ معرفة فقه الآية وعلومها والاوجه ان مراده

في شرح الرائبة والاصابة الذين حفظوا القرآن

ل

ب

٦٩

في خيابة النبي صلى الله عليه وسلم كثيرون من المهاجرين أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وابن مسعود وابن عباس وحذيفة وسالم وابن السائب وأبو هريرة ومن الانصار ابي زيد ومعاذ وأبو الدرداء وابو زيد وجمع فغنى قول انس جمع القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يجمعه الا اربعة ابني وزيد ومعاذ وابو زيد انهم الذين تلقوه مشافهة عن النبي صلى الله عليه وسلم والذين جردهم بوجود قرآنه ٥١ وقوله مشافهة الخ هذا الجواب ان لا يخلو عن بعد لان هؤلاء العصاة مثل ابي بكر وعمر وغيرهما تحيل اعادة ان غيرهم يقرأ القرآن مشافهة أو بالقراءة السبع من النبي صلى الله عليه وسلم دونهم هكذا نقل عن بعض أهل العصر (أقول) ومع كونه لا يخلو عن بعد هو كاف في الجواب على ان هذا الاستبعاد انما بناء على مجرد العادة في مثله وهو غير معارض لما ذكره بطوارا اهتمامهم في أوقات اجتماعهم بالنبي صلى الله عليه وسلم بغير تلقى القرآن منه حفظا لاستغنائهم باخذ عن غيره وقد كان من عادة العصاة رضي الله عنهم الاكتفاء بسماع بعضهم من بعض مع امكان مراجعة الرسول صلى الله عليه وسلم فيما سمعوه من غيره وفي حواشي الروض لوالد الشارح ان من لم يكن يحفظ القرآن (قوله سوى أربعة انفار الخ) اي من الانصار وكانوا خريجين كما في حج

(قوله الاصح قراءة) اى لما يحفظه وان قل فيقدم وان كان غيره يحفظ أكثر منه، لكن بقى ما لو كان أحدهما يحفظ القرآن بكماله مثلاً ويصح آيات قليلة كما وان السور اطردت فادناه بالامامة به والآخر يحفظ نصف القرآن مثلاً ويصح به بقاها فهل يقدم على من يحفظ القرآن بكماله لكثر ما يصححه أو يقدم الآخر عليه لكثر حفظه مع صحة ما يصل به فقه نظراً واطلاقهم قد يقتضى تقديم من يحفظ النصف ولو قيل بتقديم من يحفظ الكل لان المدار على صحة ما يصل به لم يعد (قوله ومن ذلك) اى من الاصح قراءة (قوله مشتملة على لحن) ٥٤٦ قال حج لا يغير المعنى (قوله لا عبرتها) اى فلا يقدم صاحبها على غيره (قوله وفسره) اى الورع

(قوله الشبهات) بضم الباء (قوله من حسن السيرة) الاولى بحسن الخ (قوله ملاك الدين) اى أصله قال فى المصباح مسالك الامر بالكسر قوامه والقلب ملاك الجسد اه (قوله على الحاجة) اى الناجزة (قوله وليذكره) اى الزهد (قوله مقول بالتشكيك) اى يشك الناظر فى الفردين المتفاوتين فيه بأشدية أو نحوها أحقيتهما واحدة فيكونان من المتواطى أو مختلفة فيكونان من المشترك (قوله أو انعام) اى بأن لا يكون مسافراً قاصراً (قوله أو عدالة) اى زيادتها أو أصلها بأن يكون أحدهما عدلاً والاخر فاسقاً (قوله كان أولى) وتقدم عن البويطى كراهة الاقتداء بالصبي للخلاف فى صحة الاقتداء به وأما الثلاثة الباقية هنا فالفاسق وبجهول النسب يكره الاقتداء بهما وينبغى ان

بالاقر الاصح قراءة فان استوياى ذلك فالأكثر قراءة وببحث الاسنوى ان التميز بقراءة السبع أو بعضها من ذلك وتردد فى قراءة مشتملة على لحن ويظهر انه لا عبرة بها ومقابل الاصح هما سواء مقابل الفضيلتين وفى المجموع استواء من فقيه وسر غير فقيه وجه السبكي على قن افقه وسر فقيه لأن مقابلة الحرية بزيادة الفقه لا بعد فيها بخلاف مقابلتها بأصل الفقه فهو أولى منها لتوقف صحة الصلاة عليه دونها (و) الاصح ان الافقه أولى من (الاورع) اى الاكثر ورعاً اذا حجة الصلاة لفقه اهم منه كما مروى يقدم الاقرأ أيضاً على الاورع وفسره فى المجموع والتحقيق بأنه اجتناب الشبهات خوفاً من الله تعالى وفى أصل الروضة بأنه زيادة على العدالة من حسن السيرة والعفة ومقابل الاصح تقديم الاورع لان مقصود الصلاة الخشوع ورجاء اجابة الدعاء والاورع أقرب لذلك قال الله تعالى ان أكرمكم عند الله أتقاً كم وفى السنة ملاك الدين الورع وأما ما يخاف من حدوثه فى الصلاة فامر نادر فلا يقوت الحق للمتهم وأما الزهد فتروك ما زاد على الحاجة وهو أعلى من الورع اذ هو فى الحلال والورع فى الشبهة قال الاسنوى فى مهماته وليذكره فى المربعات واعتباره ظاهرة حتى اذا اشتركا فى الورع وامتازا أحدهما بالزهد قدمناه اه وهو ظاهر اذ بعض الافراد لكفى قديف بقله نعم عبارته فهم ان الزهد تسميم للورع وليس كذلك بل هو قسم منه والحاصل ان الورع مقول بالتشكيك كاهداه ولو غيّر المفضل بمن ذكر يلوغ أو انعام أو عدالة أو معرفة نسب كان أولى (ويقدم الافقه والاقراء) اى كل منهما وكذا الاورع (على الاسن والنسب) فعلى أحدهما أولى لأن فضيلة كل من الاولين لها تعلق تام بصحة الصلاة أو كمالها بخلاف الاخيرين ولو كان الافقه أو الاقرأ أو الاورع صيباً أو قاصراً فى سفره أو فاسقاً أو ولده زناً أو مجموراً الاب ففسده أولى كما مرّت الاشارة الى بعض ذلك الا ان يكون المسافر السلطان أو نائبه فهو أحق وأطلق جمع كراهة امامة ولداً ومن لا يعرف أبوه وهى مصورة بكون ذلك فى ابتداء الصلاة وتوليسه بالمأموم فان ساء أو وجدته قد أحرم واقترى به فلا بأس

الاقتداء بالقاصر خلاف الاولى (قوله بخلاف الاخيرين) اى الاسن والنسب (قوله كما مرّت الاشارة) (و) والجديد

اى فى قوله ولو غيّر المفضل عن ذكر الخ (قوله ومن لا يعرف) اى كاللقب ومثل امامته الاقتداء به فيكره (قوله وهى مصورة) اى كراهة امامته ولداً ومن لا يعرف أبوه (قوله فلا بأس) اى فلا لوم فى الاقتداء ومعلوم منه نفي الكراهة (فائدة) وقع السؤال فى الدرس عما لو أسلم شخص ومكث مدة كذلك ثم ارتد ثم أسلم شخص آخر ثم جدد المرتد اسلامه واجتمعان فهل يقدم الاول لكونه أسنى فى الاسلام أو يقدم الثاني فيه نظراً والجواب عنه ان الظاهر تقديم الثاني لان الردة أبطلت شرف الاسلام الاول ومن ثم لا ثواب له على شئ من الاعمال التى وقعت فيه وأما لو أسلم معاهما مستويان

(قوله تقدم الشيخ) لا ينافي هذا ما قبله من قوله وعلم انه لا عبرة بسن في غير الاسلام لان ذلك محله فيما لو غرضه صفة من المراتب وما هنا مفروض فاستوائهم في الصفات كلها فالشيخوخة من حيث هي مقتضية للترجيح (قوله الى قريش أو غيره) اي قريش واقرب الضمير لكون قريش اسم الجبل الذي تنسب اليه القبيلة (قوله ثم العربي) اي ثم باقي العرب (قوله ويقدم ابن العالم) اي بعد الاستمراء فيما تقدم (قوله فنظافة الذكر) اي بان لم يصفه من لم يعلم منه عداوته بنقص يسقط انعاده فيما يظهر اهـ حج فيدخل فيه من لم يعلم حاله ومن وصف بخارم المرواة (قوله وحسن الصوت) ٥٤٧ اي ولو كانت الصلاة سرية

كما اقتضاه اسلاقه والمراد هنا بيان الصفات الفاضلة واما الترتيب بينها فبأني (قوله قدم الانطف نوبا) زاد حج فوجها (قوله فصورة) لعل المراد بالصورة سلامته في بدنه من آفة تنقصه كعرج وشلل ابعض أعضائه وفي المصباح عرج في مشيه عرجا من باب تعب اذا كان من علة لازمة فهو وأعرج والمرأة عرجاء فان كان من علة غير لازمة بل من شئ أصابه حتى غمز في مشيه قبل عرج يعرج من باب قتل يقتل فهو عارج (قوله اقزع بينهما) اي حيث اجعها في محل مباح أو كانا متراكبين في الامامة بل يأتي من انهما لو كانا شريكين في ملك وتنازعا لا يقرع بينهما بل يصلى كل منفردا (قوله أو اسقاط حقه للاولى) اي فلو عن له الرجوع رجع قبل دخول من أسقط حقه له في الصلاة

(والجديد تقدم الاسن) في الاسلام (على التسبب) لخبر الشيخين ليؤمكم أكبركم ولان فضيلة الاسن في ذاته والتسبب في آتائه وفضيلة الذات أولى وعكسه القديم لخبر قدموا قريشا ولا تقدموها وعلم انه لا عبرة بسن في غير الاسلام فيقدم شاب أسلم أصم على شيخ أسلم اليوم فان أسلم ما قدم الشيخ كما يدل عليه الخبر وبجسه العجوز ويقدم من أسلم بنفسه على من أسلم بغيره غيره وان تأخر اسلامه لان فضيلته في ذاته قاله البغوي قال ابن الرفعة وهو ظاهر اذا كان اسلامه قبل بلوغ من أسلم تبعا امامه لده فيظهر تقدم التابع والمراد بالتسبب من نسب الى قريش أو غيره عن يعقوب في الكفاية كالعلماء والصلحاء فيقدم الهاشمي والمطلبي ثم سائر قريش ثم العربي ثم البجلي ويقدم ابن العالم أو الصالح على ابن غيره ونعتبر الهجرة ايضا فيقدم آفة فاقرا فاورع فاقدم هجرة بالنسبة لا آتائه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وبالنسبة انفسه الى دار الاسلام فاسن فانسب فاعلم ان المناسب لا يقدم هجرة مقدم على المتسبب لقريش مثلا وان ذكر النسب لا يغني عن ذكر الاقدم هجرة (فان استويا) في جميع الصفات التي ذكرناها (فنظافة) الذكر كما في التحقيق اي حسنه ثم نظافة (الثوب والبدن) عن الاوساخ (وحسن الصوت وطيب الصنعة ونحوها) لافضاء النظافة الى اسقالة القلوب وكثرة الجمع والكسب كالنظافة في كان كسبه أفضل أو أنفاه قدم به ولو تعارضت الصفات بعد حسن الذكركم الانظار فوبأتم بدنا ثم صنعة ثم الاحسن صوتا فصورة فان استويا وتشاها اقزع بينهما وحل ذلك عند فقد الامام الراتب أو اسقاط حقه للاولى والاقدم الراتب على الجميع وهو من ولاة الناظر او كان بشرط الواقف (ومستحق المنفعة) يعني من جازله الانتفاع بمجمل كما اشارت اليه عبارة الحرر (بذلك) له (ونحوه) كاجارة واعارة ووقف ووصية واذن سيد (اولى) بالامامة فيما سكته بحق من غيره وان تميز بسائر ما رقيتهم ان كان اهلا (فان لم يكن) المستحق للمنفعة حقيقة وهو ما سوى المستعير اهـ قدم جواز الانابة الى المنع له الاعارة

(قوله والاقدم لراتب) اي وان كان مفضولا في جميع الصفات ومثله ما لو عي شخص بده لتفزيه منزله (قوله وهو من ولاة الناظر) قضيته ان ما يقع كثيرا من اتفاق أهل محله على امام يصلى بهم من غير نصب الناظر انه لا حق له في ذلك فيقدم غيره عليه لكن في الایعاب خلافة وعبارة مفرغ في الكفاية والجواهر وغيرهما تبعا لما وردى ما حمله تخصصه لوظيفة امام غير الجامع من مساجد اهل العتائر والاسواق بنصب الامام شخصا أو بنصب شخص نفسه لها برضا جماعته بان يتقدم بغير اذن الامام ويؤم بهم فاذا عرف به ورضيت جماعة ذلك اهل بامامته فليس لغيره التقدم عليه الا باذنه وتخصل في الجامع والمسجد الكبير أو الذي في الشارع تولية الامام وانابته فقط لانهم من الامور العظام فاخصت بنظره فان فقد من رضيه اهل البلاد اى اكثرهم كما هو ظاهر اهـ (قوله وهو ما سوى المستعير) اي فان المستعير لا يملك المنفعة ولا يستحقها فالانسوى بل ولا الانتفاع

حقيقة ٥١ واما العبد فظاهر (اقول) لو قرئ ولحقه بالرفع انضج شمول عبارة المنهاج لذلك واستغنى عن المثال الذي شكله الاسنوي ٥٢ هجرة والمثال المذكور هو قوله مثل له الاسنوي بالموصى له بالمنفعة مدة حياته (قوله والمستعير من المالك) ليس بقيد (قوله وان تميز) اى من لم يكن اهلا (قوله فله التقديم) اى فلو تقدم واحد بنفسه من غير اذنه ولا ظن رضاه حرم عليه ذلك لانه قد يتعلق غرضه بواحد بخصوصه فلو دلت القرينة على عدم تعلق غرض صاحب المنزل بواحد منهم بل اراد الصلاة وانهم يقدمون بانفسهم من شأوا فلا حرمة (قوله لاهل يومهم) اى وان كان مفضولا وعليه فلو قال لجمع اية تقدم واحد منكم فهل يقرع بينهم او يقدم افضلهم اولكل منهم ان يتقدم وان كان مفضولا عموم الاذن فيه نظر واصل الثاني اظهر لان اذنه لو احدى منهم تضمن اسقاط حقه وحيث سقط حقه كان الافضل اولى فلو تقدم غيره لم يحرم مالم تدل القرينة على طلب واحد على ماهر قنبيه (قوله والاصول افرادى) اى ثمان كانوا فاصدين انهم لو تمكّنوا من الجماعة فعلوها كتب لهم ثواب القصد على ماهر (قوله والاصول افرادى) قال ج ٥٤٨ قاله الماوردى والصهرى ونظرفيه القمولى وكأنه لم يح ان هذا ليس حقا ماليا حتى

ينوب الولي عنه فيه وهو ممنوع لان سببه الملك فهو تابع حقه والولى دخل فيها (قوله لا مكاتبه) اى كتابة صحيحة لانه هو الذى يستقل بنفسه (قوله ويؤخذ منه) اى من عدم تقديم السيد على مكاتبه (قوله فيما ملكه يعرضه الخ) ظاهره وان كان بينهما مما يأتى ووقع ذلك في نوبة سيده وهو ظاهر فقدم على سيده الملك الرقبة والمنفعة (قوله فهو ليمان الواقع) اى ولدفع توهم ان المراد به مالك العين لكن قوله في تعليل الثاني لانه مالك للرقبة الخ يقتضى تخصيص المكرى بمالك العين وليس كذلك بل المكرى قد

والمستعير من المالك لا يعبر وكذا الفن المذكور سواء كان السيد والمعير حاضرا ام غائبا (اهـ لا) للإمامة كما مر كاهرا لرجال الصلاة ككافروا وتميزا ثم مر (فله) استحبابا حيث كان غير محجور عليه (التقديم) لاهل يومهم تلبرس لم لا يؤقن الرجل الرجل في سلطانه وفي رواية لابي داود في بيته ولا في سلطانه اما المحجور عند دخولهم منزله لمصلحة وكان زمنها بقدر زمن الجماعة فالمرجع لاذن وليه فان اذن لواحد تقدم والاصول افرادى (ويقدم) السيد (على عبده الساكن) بملك سيده لانهم ماله او ملك غيره اذا المستعير السيد حقيقة (لا) على (مكاتبه في ملكه) اى المكاتب يعنى فيما استحق منه غنمه ولو بنحو اجارة او اعارة من غير السيد بقرينة ما مر فلا يقدم سيده عليه لانه اجنبى منه ويؤخذ منه بطريق الاولى عدم تقديمه على قننه المبعوض فيما ملكه يعرضه الحر (ولا يصح تقديم المكرى على المكرى) لانه المالك بالمنفعة وتقييد بعضهم بالمكرى بالمالك مراده ملك المنفعة على انه مرادهم ايضا الا لا يكرى المالك لها فهو ليمان الواقع لا الاستراوة والثاني يقدم المكرى لانه مالك للرقبة وملك الرقبة اولى من ملك المنفعة (و) يقدم (المعير) المالك (على المستعير) المسكه بالمنفعة والرجوع فيها في كل وقت والثاني يقدم المستعير لان السكن له في الحال واختاره السبكي اشمول في بيته المار في الخبر له والالزم تقديم نحو المؤجر ايضا واجيب عنه بأن الاضافة للمالك والاختصاص وكلاهما متحقق في ملك المنفعة فدخل

المستأجر

يكون ما كمال المنفعة فقط كالواستأجر داوا ثم اكرها غيره واجتمع كل من المكرى والمكترى

فالمكترى مقدم لانه مالك للمنفعة الا (قوله ويقدم الخ) الاولى وتقدم لانه من محل الخلاف وبه عبر الهلى رحمه الله وهو ظاهر لما فيه من عدم تقدير العامل فانه اذا قرئ بالخ لم يكن ثم عامل مقدرا ذا عامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه (قوله على المستعير) قال في الايجاب لو أعار المستعير وجوزناه للعالم بالرضا به وحضر فالذى يظهر ان المستعير الاول اولى لان الثاني فرعه ويحتمل استواءهما لانه كالأكيل عن المالك في الاعارة ومن ثم لو أعاره باذن استويا فمما يظهر ٥٢ أقول وفيه نظر لانه ان كانت اعارته للثاني باذن من المالك انزل المستعير الاول باعارة الثاني فسقط حق المستعير الاول حتى لو رجع في الاعارة لم يصح رجوعه وان كان باذن في أصل الاعارة بدون تعيين كان كالوا أعار بعلمه برضا المالك وقد قدم فيه ان المستعير الاول أحق اى لانه ممكن من الرجوع متى شاء وهذا بعينه موجود فيما لو أذن له في الاعارة بلا تعيين لاحد فلا وجه للتسوية بينهما فيه بناء على انه يعلم الرضا يكون الحق الاول (قوله متحقق) اى ثابت

(قوله ومن اذن احدهما صاحبه) فلولم ياذن أحدهما صاحبه صلى كل منفردا ولا دخل للقرعة هنا إلا تأثيرها في ملك الغير وكلما ستر كين في المنفعة المشتركة كان في امامة مسجد فليس لثالث ان يتقدم الا باذن - ما ولا لاحدهما ان يتقدم الا باذن الاخر أو ظن رضاه والقياس حرمة ذلك عنه لعدم الاذن والرضا ولو كان الاخر مفضولا (قوله حيث يجوز انتفاعه) أي بان اذنه شريكه في السكنى مثلا (قوله وظاهر ان محل الأول) أي الاذن في الصلاة في ملكه وان لم ياذن في الجماعة

• (فصل في بعض شروط القدوة) • (قوله فالتقييده) أي الموقف ٥٤٩ لانه أي التقديم لم ينقل أي عنه

صلى الله عليه وسلم ولا فعل في زمنه وأقر عليه (قوله فان تقدم الخ) ظاهر اطلاقهم انه لا فرق في ذلك بين العالم والجاهل والناسي وفي الایعاب نعم بحث بعضهم ان الجاهل يغتفره التقديم لانه عذر باعظم من هذا وانما يغيب في معذور بل بعد محله أو قرب اسلامه وعليه قالناسي مثله اه الا ان يقال ان الناسي ينسب لتقصير لغفلته باهماله حتى نسى الحكم (قوله وان خالفه كلام الجمهور) أي فقالوا ان الانفراد أفضل (قوله لم تبطل) ظاهره وان كان الشك حال النية ويوجه بأنه كما لو شك عند النية في انتفاض طهره وقد يفرق ويقال ينبغي ان لا يكون الشك حال النية معقرا فلا تنعقد حينئذ للتردد في المبطّل والتردد يؤثر فيها وعرضته على شيخنا طب فارضاه اه سم على منهج والاقرب الاول لانه

المستأجر وخرج المستعير لانه غير مالكها ولا بد من اذن الشر يكتفي بغيره ما في تقدمه ومن اذن احدهما صاحبه فان حضر الواحدهما والمستعير من الآخر لم يتقدم غيرهما الا باذنهما ولا احدهما الا باذن الآخر والحاضر منهما أحق من غيره حيث يجوز انتفاعه بالجميع والمستعيران من الشر يكتفي كالشر يكتفي فان حضر الاربعة كنى اذن الشر يكتفي (والوالي في محل ولايته اولى من الافقه والمالك) الاذن في الصلاة في ملكه وان لم ياذن في الجماعة بخلاف غيره لانه لا تقام في ملكه الا باذنه فيها لا يلزم تقدم غيره عليه بغير اذنه وهو ممنوع وظاهر ان محل الاول عند عدم زيادة زمن الجماعة والاقلا بد من اذنه فيها والاصل في ذلك الخبر المار ولعموم ساطنته مع ان تقدم غيره بحضوره من غير اذنه لا يليق بذي الطاعة ويراعى في الولاية تفاوت درجاتهم فيقدم الامام الاعظم ثم بقية من له الولاية الاعلى فالاعلى حتى على الامام الراتب نعم لو لى الامام وانابته الراتب قدم على والى البلد وقاضيه كما قاله الاذرى وغيره بل الوجه تقديمه على من سوى الامام الاعظم من الولاية • (فصل) في بعض شروط القدوة وكثير من آدابها وبعض مكرهااتها • (لا يتقدم) المأموم (على امامه في الموقف) يعنى المكان لا بقيد الوقوف فالتقييد به جرى على الغالب لانه لم ينقل وتغير انما جعل الامام ليؤتم به والانتقام الاتباع والمقدم غير تابع (فان تقدم) عليه يقينا وان لم يكن قائما في غير شدة الخوف كما قاله ابن ابي عصرون وقال ان الجماعة افضل وان تقدم بعضهم على بعض وهو المعتمد وان خالفه كلام الجمهور (بطلت) ان وقع ذلك في اثناهما اما في ابتداءهما فلا تنعقد وتسمية ما في الابتداء بطلانا تغليب (في الجديد) لكونه الخش من مخالفة في الافعال المبطله كما - يأتي فان شك في تقدمه عليه لم تبطل وان جاء من امامه اذا الاصل عدم المبطّل فكان مقدما على اصل بقاء التقدم والقديم لا تبطل مع الكراهة كما لو وقف خلف الصف وحده (ولا تضر مساوانه) لامامه لعدم الخافعة لكنهم مكرهة تفوت فضيلة الجماعة وان كانت صورتها معناه آدابها في الجمعة وغيرها حتى يسقط فرضها فلا تنافي وان ظنه بعضهم ويجرى ذلك في كل مكرهه من حيث

لو كان مجرد الشك في النية مانعا من الانعقاد لامتنع القدوة لمن يتيقن الطهارة وشك في الحدث كما ان الاصل بقاء الطهارة ولا نظر لاحتمال المخالف للاصل (قوله اذا الاصل عدم المبطّل) أي وينبغي حصول الفضيلة حينئذ ويقال عليه ما وجه تقديم كون الاصل عدم البطلان على - كون الاصل بقاء التقدم مع ان بقاء التقدم يؤدي الى عدم الانعقاد خصوصا وقد قال ابن الرفعة في كفايته انه الاوجه فتأمل (قوله تفوت فضيلة الجماعة) أي فيما سوى فيه لا مطلقا اه ج (قوله في الجمعة وغيرها) أي من حصول الشعار فيسقط به افرض الكفاية ويتحمل الامام عنه القراءة والسهو ويطهره ويظهر التقديم عليه بركنين فعلمين كما يأتي وغير ذلك

(قوله ويندب تحلقه قليلا عرفا) ولا يتوقف حصول السنة على زيادة القرب بحيث يحاذي بعض بدن المأموم بعض بدن الامام في الركوع أو السجود (قوله كما في امرأة خاف رجل) أي بشرط أن لا يزيد على ثلاثة أذرع على ما يفيد قوله لا في ويسن أن لا يزيد ما بينه وبينها كما بين كل صفين على ثلاثة أذرع وعليه فقوله والتأخر كثيرا أي بالنسبة لموقف الرجل لكن رأيت بها من عن فتاوى حج مانعه سئل عن قولهم يستحب أن لا يزيد ما بين الامام والمأمومين على ثلاثة أذرع فلو ترك هذا المستحب هل يكون مكروها ينص أئمتنا وكذلك لو صفنا ثانيا قبل الكمال الأول هل يكون كذلك فاجاب بقوله كل ما ذكر مكروه موقوف تفضيلة الجماعة فقد قال القاضي وغيره وجزم به في المجموع السنة أن لا يزيد ما بين الامام ومن خلفه من الرجال على ثلاثة أذرع تقريبا كما بين كل صفين أما النساء فيسن لهن الخلف كثيرا وفي المجموع اتفق أصحابنا وغيرهم على استحباب الأول والحث عليه اه (قوله بالعقب) أي بكفه فلا يضر التقدم به اه حج وقال عميرة ولو تقدم ببعض العقب ففيه خلاف حكاه في الكفاية عن القاضي حسين وعمل العصمة بأنها مخالفة لا تظهر فاشبهت المخالفة اليسيرة وما لم مر الى العصمة اه سم على منهج (قوله وهو مؤخر القدم) أي ما يصب الأرض منه اه حج (قوله فلا اعتبار بتهديم أصابع المأموم) ع ينبغي ان يضر ذلك عند الاعتماد عليها كما حوله الاسنوي وغيره وهو ظاهر اه وفي الناشري قال أبو زرعة فلم يعتمد على شيء من رجليه معا على الأرض وتأخر العقب ٥٥٠ وتقدمت رؤس الأصابع فان اعتمد على العقب صح أو على رؤس الأصابع

الجماعة المطلوبة (ويندب) للمأموم (تحلقه) عن امامه (قايلا) عرفا فيما يظهر استعمالا للادب واطهار الرتبة الامام عليه ولا يزيد على ثلاثة أذرع وقد تنس المساواة كما سياتي في العراة والتأخر كثيرا كما في امرأة خاف رجل (والاعتبار) في تقدمه وتأخره ومساواته في القيام ومثله الركوع فيما يظهر (بالعقب) وهو مؤخر القدم لا الكعب وأصابع الرجل انخفض التقدم انما يظهر به فلا اعتبار بتهديم أصابع المأموم مع تأخر عقبه بخلاف عكسه وفي القعود بالآلية ولو في التشهد وان كان راكبا وفي الاضطجاع بالجنب وفي الاستلقاء احتمالا لان وجههما براسه سواء فيما ذكر اتحادا قياما مثلام لا وحمل ما تقر في العقب وما بعده ان اعتمد عليه فان اعتمد على غيره وحده كاصابع القائم وركبة الجلوس اعتبر ما اعتمد عليه فيما يظهر ولو اعتمد عليه ما صحت القدوة كما اقتضاه كلام

قلا اه سم على منهج وقوله على شيء من رجليه أي من بطونهما فلا ينافي قوله بعد وان اعتمد على العقب الخ (قوله وفي القعود بالآلية) عبارة المنهج باليه (قوله ولو في التشهد) ظاهر أخذ غايته انه اذا كان يصلي من قيام اعتبر عقبه في حال قيامه واذا جلس للتشهد اعتبرت الآلية واذا سجد اعتبر أصابع قدميه وهكذا حتى

البغوى

استلقاء اعتبر في التقدم الحالة

اذا صلى صلاة تفل ونفل بعض من قيام وبعض من قعود وبعض من استلقاء اعتبر في التقدم الحالة التي انتقل اليها لان كل حالة انتقل اليها يقال صلى فاما فاء الخ (قوله وفي الاضطجاع بالجنب) أي فيضر التقدم به اه اذا كان عريضا عقب الامام مثلا وفي حج الاضطجاع بالجنب أي جيعه وهو ماتحت عظم الكتف الى الخصرة فيما يظهر وفي شرح العباب للمناوي وهل العبرة بمقدم الجنب أو مؤخره أو كله احتمالات رجح منها الهيتمي في شرح الكتاب الثاني وفي شرح المنهاج الثالث (قوله اتحادا) أي الامام والمأموم (قوله كاصابع القائم) أي أو الساجد كما نقله سم عن الشارح وسياق ما فيه (قوله اعتبر ما اعتمد عليه فيما يظهر) يؤخذ منه بالاولى انه لو صار قائما على أصابع رجليه خلقة كانت العبرة بالاصابع وهو ظاهر وانه لو انقلبت رجليه كانت العبرة بما اعتمد عليه (قوله ولو اعتمد عليهما) أي على عقبه وقدم أحدهما وعبارة حج والاعتبار بالعقب الذي اعتمد عليه وان اعتمد على المتأخرة أيضا كما هو قياس نظائره خلافا للبغوى اه وكتب بهامشه الشهاب العبادي مانعه قوله خلافا للبغوى في القوت عن البغوى فلو تقدم بأحد العقبين فان اعتمد على القدم بطلت وان لم يعتمد عليه لم يطل وكذا لو اعتمد عليه ما قلت وفيه نظر اه وبالعصمة فيما اذا اعتمد عليها أفتى شيخنا الشهاب الرملي وفي حج بعد قول المصنف ولا تضر مساواته الخ تنبيه من الواضح مما مر ان أدرك التعزم قبل سلام الامام حصل فضيلة الجماعة وهي السبع والعشر ون لكن هادون من حصلها من أولها بل أوفى أثنائها قبل ذلك ان المراد بالفضيلة الفائتة هنا فاعا اذا ساء اه

في البعض السبعة والعشرون في ذلك الجزء وما عداه عالم يساوه فيه يحصل له السبع والعشرون لكنهما متفاوتة كما تقرر وكذا يقال في كل مكروه هنا أمكن تبعيضه ٥١ (أقول) قوله السبعة والعشرون أي التي تخص ما قارن فيه وايضا حان الصلاة في جماعة تزيد على الانفراد بسبع وعشرين صلاة قال ركوع في الجماعة يزيد على المنفرد بسبع وعشرين ركوعا فإذا قارن فيه دون غيره فانت الزيادة المختصة بالركوع وهي السبع والعشرون التي تعين له فقط دون السبع والعشرين التي تخص الركوع والسجود مثلاً في الجماعة (قوله اما اذا تمكّن) أي من الصلاة (قوله وتعين طريقاً) أي بأن لم تمكنه الصلاة الا على هذه الحالة (قوله وبجبت بعض أهل العصر) يريد به حج وعبارته ولم أر لهم كلاماً في الساجد ويظهر اعتباراً أصابع قدميه ان اعتد عليها أيضاً والافاء خرم ما اعتد عليه نظير ما مر ثم رأيت بعضهم بحث اعتباراً أصابعه وتعين جله على ما ذكرته (قوله بأصابع قدميه) معقود (قوله ولا بهدفيه) نقل سم على منهج عن الشارح انه يرجع اليه آخر (قوله غير ان اطلاقهم بخالقه) أي وان المعبر العقب بأن يكون بحيث لو وضع على الارض لم يتقدم على عقب الامام وان كان مرتفعاً بالقل ٥١ سم على حج (قوله ويستديرون) كانه قال محل ماسلف اذا بعدوا عن الكعبة والا فحكمهم هذا ٥١ عمرة أي وعليه فالاستدارة أفضل من الصفوف ويصرح به قول الشارح استحباباً (قوله استحباباً) أي فيكره في حق من ٥٥١ هو في غير جهة الامام عدم الاستدارة

(قوله وان لم يضق المسجد) أي مطلقاً سواء احتاجوا للاستدارة أم لا خلافاً للزركشي ٥١ سم على منهج (قوله خلافاً للزركشي) زاد الخطيب لكن الصفوف أفضل من الاستدارة ٥١ لكن قول الشارح استحباباً يشعر بخلافه (قوله ويسن ان يقف خلف المقام) قال شيخنا الزيادي وظاهره المراد بخلفه ما يسمى خلفه عرفاً وانه كلما قرب منه كان أفضل ٥١ حج (أقول) أشار بذلك الى دفع ما يقال كان

المبغوى وافتي به الواو الدرجه الله تعالى فلو صلى قائماً معقداً على خشبتين تحت ابطيه فصارت وجلاه معقبتين في الهواء فان لم تمكنه غير هذه الهيئة فالوجه اعتبار الخشبتين اما اذا تمكّن على غير هذا الوجه فصلاته غير صحيحة ولو تعلق مقتد بجبل وتعين طريقاً اعتبر منكبهما فيما يظهر وبجبت بعض أهل العصر ان العبرة في الساجد بأصابع قدميه ولا بهدفيه غير ان اطلاقهم بخالقه (ويستديرون) أي المأمومون استحباباً اذا مالوا (في المسجد الحرام حول الكعبة) وان لم يضق المسجد خلافاً للزركشي كما فعله ابن الزبير ووقع عليه الاجماع ولما فيه من اظهار تميزها على غيرها وتغليبها والتسوية بين الجميع في توجيههم اليها ويسن ان يقف الامام خلف المقام للاتباع والصف الاول صادق على المستدير حول الكعبة المتصل بما وراء الامام وعلى من في غير جهته وهو اقرب الى الكعبة منه حيث لم يفصل بينه وبين الامام صف فقد قالوا ان الصف الاول هو الصف الذي يلي الامام سواء أكانت مقصورة أو ممددة لا وماء عالت به افضليته الخشوع لعدم اشتغاله بين امامه وكذا

المناسب في التعبير ان يقول امام المقام يعني بأن يقف قبالة بابه لانه اذا وقف خلف المقام واستقبل الكعبة صار المقام خلف ظهره (قوله حيث لم يفصل بينه وبين الامام) المتبادر ان الضمير راجع لقوله وهو اقرب الى الكعبة منه وهو يقتضي انه لو وقف صف خلف الاقرب وكان متصلاً بمن وقف خلف الامام كان الاول متصل بالامام لكن في حاشية سم على منهج ما يخالفه وعبارته فرع أنتي شيخنا الرملي كما نقله ٥١ بما حاصله ان الصف الاول في المصلين حول الكعبة هو المتقدم وان كان اقرب في غير جهة الامام أخذ من قولهم الصف الاول هو الذي يلي الامام لان معناه الذي لا واسطة بينه وبينه أي ليس قدامه صف آخر بينه وبين الامام وعلى هذا فاذا اتصل المصلون بمن خلف الامام الواقف خلف المقام وامتدوا خلفه في حاشية المطاف ووقف صف بين الركنين اليمانيين قدام من في الحاشية من هذه الحلقة الموازين لمن بين الركنين كان الصف الاول من بين الركنين لا الموازين لما بينهما من هذه الحلقة فيكون بعض الحلقة صفاً أول وهم من خلف الامام في جهته دون بقيتها في الجهات اذا تقدم عليهم غيرهم وفي حاشية ان الزركشي ذكر ما يخالف ذلك ٥١ وفي كلام شيخنا الزيادي مانصه والصف الاول حيث في غير جهة الامام ما اتصل بالصف الاول الذي وراءه لا ما قارب الكعبة ٥١ وهذا هو الاقرب الموافق للمتبادر والمذكور (قوله سواء أكانت مقصورة الخ) أي وسواء كان الامام واقفاً في الحراب أم لا (قوله وماء عالت به افضليته) أي هذا الحكم وهو الاستدارة

(قوله ولا يمنع الصف تحتل نحو منبر) أي حيث كان من بجانب المنبر محاذيا لمن خلفه الإمام بحيث لو أزيل المنبر وقفت موضعة شخص مثلا صار الكل صفوا واحدا (قوله لكن جزمنا بخلافه) هذا هو المعقد (قوله بخلافه في جهته) قال حج وبوخذ من هذا الخلاف القوى أن هذه الأقربية مكرهة مفقوتة لفضيلة الجماعة وهو محتمل بل متجه الخ وكتب عليه سم قوله أن هذه الأقربية الخ انظر المساواة اه (أقول) يحتمل الكراهة أخذ من كراهة مساواته في القيام المتقدم ويحتمل القرب بأن سبب الكراهة هنا الخلاف القوى وهو منصف في المساواة ولم يظهر به مساواة للإمام في الرتبة حيث اختلفت الجهة وأهل هذا أقرب ثم رأيت في كلام شيخنا العلامة الشوري ٥٥٢ على المنهج ما وافقه (قوله فلو توجه الإمام الركن الخ)

أي أما لو وقف بين الركنين
بجھته قلت والركن المتصلان
بهما من الجانبين وقوله بجھته
أي الإمام (قوله بمجموع جهتي
جانبه) انظر هل من الجهتين
الركن المحاذيان للجهتين زيادة
على الركن الذي استقبله الإمام
أولا حتى لا يضرب تقدم المستقبلين
لذلك الركنين على الإمام فيه نظر
والأقرب الضرر فيكون جهة
الإمام ثلاثة أركان وجهتين من
جهة الكعبة (قوله كما لو انفرد
على الصف) أي فانه قد تفوته
فتقبله الجماعة (قوله وتعبيره
بذلك) أي يقف (قوله عن يمينه)
أظن مر قررناه لو كان المأموم
إذا وقف على عين الإمام لا يسمع
قراءته ولا اتعالا لانه ولو وقف على
اليسار سمع ذلك وقف على اليسار
انتهى سم على منهج لكن سياق
له في قوله وأفضل كل صف الخ

أفتى به الواو الدرجة الله تعالى ولا يمنع الصف تحتل نحو منبر ويعلم مما تقدم في باب استقبال
القبلة انه لو وقف صف طويل في آخرات المسجد الحرام لم تنصح صلاة من خرج عن سمت
الكعبة لو قرب منها كما ذكر ذلك بعض المتأخرين لكن جزمنا بخلافه ولا ينافيه ما مر
في فصل الاستقبال من البطالان لانه محمول على القرب من الكعبة وهذا في حالة البعد عنها
(ولا يضر كونه أقرب إلى الكعبة في غير جهة الإمام في الأصح) لعدم ظهور مخالفة فاحشة
به بخلافه في جهته فلو توجه الإمام الركن الذي فيه الحجر مثلا فجھته بمجموع جهتي جانبيه
فلا يتقدم عليه المأموم المتوجه له ولا لاحدى جهتيه والثاني يضر كما لو كان في جهته
والاوجه فوات فضيلة الجماعة بهذه الأقربية المذكورة كما لو انفرد عن الصف ويدل على
ذلك قوة الخلاف إذا اختلف المذهب أولى بالمرعاة من غيره وقد أفتى قوائم الواو الدرجة
الله تعالى (وكذا) لا يضر (لو وقفا) أي الإمام والمأموم (في الكعبة) أي داخلها
(واختلفت جهتهما) بأن كان وجهه لوجهه أو ظهره لظهره أو ظهره لظهره أو ظهره لظهره
فتصح وان كان متقدما عليه حينئذ فان كان وجه الإمام لظهر المأموم ضرر كما فهمه كلام
المصنف لمقدمه عليه مع اتحاد جهتهما فلا ترد على عبارته (ويقف) نذا بالمقتدى وتعبيره
بذلك وفيما سبأ في الغالب لا يلزم واقفا كان الحكم كذلك (الذكر) ولو صيدا إذا لم يحضر
غيره (عن يمينه) لما صح عن ابن عباس انه وقف عن يسار رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم
فاخذ برأسه فقامه عن يمينه وبوخذ منه انه لو فعل أحد من المتقدمين خلاف السنة
استحب للإمام ارشاده إليها يد أو غيرها ان وثق منه بالامتنان ولا يبعد ان يكون المأموم
في ذلك مثله في الارشاد المذكور ويكون هذا مستثنى من كراهة الفعل القليل بل في
المجموع والتحقيق انه لو وقف عن يساره أو خلفه نذب التحويل إلى اليمين والأفضل
الإمام لحديث ابن عباس ومقتضاء عدم الفرق بين الجاهل وغيره وهو الأقرب وان اقتضى

ما يخالفه فليأمل ومراده بعدم العلم بالاعتقالاته عدم رؤية أفعاله كما يأتي (قوله انه وقف عن يسار رسول الله
صلى الله عليه وسلم) أي وكان يصلي فقال لا تطلب فيه الجماعة وفعله بيان الجواز (قوله فاخذ برأسه) اهله بحسب ما اتفق له صلى الله
عليه وسلم والاقصويل الإمام لا مأموم لا يتقدم بذلك بدليل الرواية الآتية فاخذ بايدنا الخ أو انه لما كان صغيرا وهو يلزم منه
قصره سهل عليه تناول رأسه دون يده مثلا أو ان ذلك خصوصية له صلى الله عليه وسلم لما هو ظاهر ان ذلك يتعذر على غيره (قوله
انه لو فعل أحد من المتقدمين) أي به بالفعل لخرج مریدا القدوة وينبغي ان مثل ذلك ارشاد مرید القدوة كما لو اراد الدا خل
الوقوف على يسار الإمام واهـ أنه ارشاد للوقوف على يمينه أو رآه يسر عن في المشي فيشير إليه ليمشي بالتأني (قوله ان يكون
المأموم في ذلك مثله) أي مثل الإمام في ارشاد غيره ولو الإمام

(قوله اختصاصه به) أي بالجاهل (قوله على الأفعح) مقابلة الكسر (قوله ولو خالف ذلك كره) ظاهره أنه لا فرق في ذلك بين العالم والجاهل ولو قيل باعتقار ذلك في حق الجاهل وإن بعده به بالاسلام وكان مخالفا للعلماء وأنه لا تفوته فضيلة الجماعة لم يكن بعيدا لأن هذا مما يجزئ ولا يخالفه إذا ما تقدم عن الإيعاب في التقدم على الإمام من أنه لا يضرب في حق الجاهل حيث عذر (قوله في القيام) ومنه الاعتدال لأنه قيام في الصورة (قوله من تقدم امامه) أي المتقدم وكان الأول أن يقول امامهما (قوله فان لم يمكن الا احدهما) أي لضيق المكان من أحد الجانبين ونحوه كما لو كان بحيث لو تقدم الإمام سجد على نحو تراب يشوه خلقه أو يفسد ثيابه أو يضحك عليه الناس (قوله فعل الممكن لتعينه في أداء السنة) أي فان لم يفعل التقدم والتأخر من أمكنه دون الآخر فهل تفوت الفضيلة عليه دون من لم يمكنه تقدم ولا تأخر لعدم تقصيره أو تفوته معا فيه نظر والاقرب الأول لما مر من عدم تقصير من لم يتمكن وسئل الشهاب الرملي عما أفق به بعض ٥٥٣ أهل العصر أنه إذا وقف صف قبل إتمام امامه

لم تحصل له فضيلة الجماعة هل هو معتمد أولا فاجاب بأنه لا تفوته فضيلة الجماعة بوقوفه المذكور وفي ابن عبد الحق ما يوافقه وعبارته ليس منه كما يتوهم صلاة صف لم يتم ما قبله من الصفوف فلا تفوت بذلك فضيلة الجماعة وإن فاتت فضيلة الصف انتهى وعليه فيكون هذا مستثنى من قوله مخالفة السنن المطلوبة في الصلاة من حيث الجماعة مكروهة مقفوعة للتضيعة (قوله جبار) هو جسيم وموحدة وآف وآخره رأمهولة اه بكري (قوله وما الحق به) أي وهو الركون كما قدمه (قوله صفا خلقه) أي بحيث يكون محاذيا لبدنه وقال الحق المحلى أي قاما صفا اه وهذا الحل منه يقتضى

كلام المذهب اختصاصه به (فان حضر) ذكر (آخر اكرم) ندبا (عن يساره) بفتح الياء على الأفعح فان لم يكن يساره محل اكرم خلقه ثم تأخر اليه من هو على اليمين ولو خالف ذلك كره وفاتت به فضيلة الجماعة كما أفق به الواو الدرجة الله تعالى نعم ان عقب تحريم الثاني تقدم الامام أو تأخرهما لا لا فضيلتهما والافلا تحصل لواحد منهما كما به (لم من قوله ثم) بعد احواله لا قبله (يتقدم الامام أو يتأخران) في القيام ويلحق به الركون كما به الشيخ رحمه الله تعالى خلافا للبلقيني (وهو) أي تأخرهما (افضل) من تقدم امامه عند إمكان كل منهما لان الامام متبوع فلا يناسبه الانتقال فان لم يمكن الا احدهما فعل الممكن لتعينه في أداء السنة واصل ذلك خبر مسلم عن جابر رضى الله عنه ففت عن يسار رسول الله صلى الله عليه وسلم فادرنى عن يمينه ثم جاء جابر بن خنيفة قام عن يساره فاخذ بيدينا جميعا فدفعنا حتى اقامنا خلفه اما في غير القيام وما الحق به ولو كان تشهدا آخر فلا يسن فيه ذلك وان أوهم كلام الروضة خلافاً لأنه لا يتأق الا بعمل كنهياً ويشق غالباً (ولو حضر) ابتداء معاً أو مرتبة (رجلان) أو صبيان (أو رجل وصبي صفا خلقه) للاتباع أيضا ويسن ان لا يزيد ما بينه وبينهما كما بين كل صفين على ثلاثة اذرع (وكذا الو- حضر امرأة) ولو محرما أو زوجة (أو نسوة) تقوم أو يقمن خلقه نظير انس السابق فان حضر معه ذكر وامرأة وقف الذكر عن يمينه والمرأة خلف الذكر أو امرأة وقف الذكر عن يمينه والمرأة خلفه أو ذكر وامرأة وقف الذكر عن يمينه والخنثى خلقهما لاحتمال انوثته والمرأة خلفه لاحتمال ذكوريته (ويقف خلفه الرجال ثم) ان تم صفهم وقف خلفهم (الصبيان) وان

٧٠ به ل ان يقرأ قول المصنف صفا بفتح الصاد مبني للفاعل وهو جازر كبنائه لما قبله فان صف يستعمل لازما ومعديا فيقال صفته القوم فاصطفوا ووصفوا اه مصباح بالمعنى (قوله ان لا يزيد ما بينه وبينهما) أي ما بين الرجلين أو الرجل والصبي (قوله فان حضر معه ذكر وامرأة الخ) ظاهره وان كانت المرأة محرمات للذكر وهو موافق لما قدمه في قوله ولو محرما أو زوجة وهو ظاهر لاختلاف الجنس وعبرة لو كانت المرأة محرمات للرجل فان ظاهر انهما مبنيان خلقه (قوله والخنثى خلقهما) أي بحيث يحاذيهما لكن قضية قوله لاحتمال الخ ان الخنثى يقف خلف الرجل وصدق عليه انه خافهما (قوله ويقف خلفه الرجال) قال ابن حجر ولو ارفاء كما هو ظاهر ثم قال وظاهر تعبيرهم بالرجال تقديم الفساد اه وقال سم عليه لو اجتمع الاراء والارفاء ولم يسعهم صف واحد فيتجه تقديم الاراء لانهم اشرف نعم لو كان الارفاء افضل بنحو علم وصلاح فبغيره نظر ولو حضر واقبل الاراء فهل يؤخرون للاراء فيه نظر اه وقوله فبغيره نظر مقتضى ما نقل عن شرح العياض لابن حجر من =

ان القوم اذا جئوا معا ولم يسعهم صف واحد ان يقدم هذا بما يقدمون به في الامامة تقديم الاحرام مطلقا وقوله في الثانية فيه نظر أي والا قرب انهم لا يؤخرون كما ان الصبيان لا يؤخرون للبالغين (قوله كل بالصبيان) ويقفون على أي صفة انفتحت لهم سواء كانوا في جانب أو اختلطوا بهم (قوله ان كلامنا الاول) هو قوله فان لم يتم صف الرجال كل الخ (قوله لم ينحو للبالغين) نباحا لم يصح من تقدمهم فتنة على من خلفهم والاخر وان دبا كما هو ظاهر لما فيه من دفع المفسدة (قوله ثم الخنثائي) أي ويقفون صفوا واحدا كصفوف الرجال (قوله وان لم يكمل صف من قبلهم) وهم الصبيان (قوله ثم النساء كذلك) أي وان لم يكمل صف من قبلهم وافضل صفوفهن آخرها بعده عن الرجال (قوله ثم الذين يلونهم ثلاثا) أي قالها ثلاثا بالمرّة الاولى (قوله وافضل صفوف الرجال) أي الخنثائي وخرج به الخنثائي والتساويا افضل صفوفهم آخرها بعده عن الرجال وان لم يكن فيهم رجل غير الامام سواء كن لنا فقط او خنثائي فقط أو البعض ٥٥٤ من هؤلاء والبعض من هؤلاء فلاخير من الخنثائي افضلهم والاخير من

النساء افضلهم (قوله اولها) ظاهره وان اختص غير من بقية الصفوف بفضلها في المكان كان في احد المساجد الثلاثة والصف الاول في غيرها والظاهر خلافه ما اخذنا من قولهم ان الاثر في المساجد الثلاثة افضل من الجماعة في غيره وكما لو كان في الصف الاول ارتفاع على الامام بخلاف غيره والظاهر ان الذي يليه افضل ايضا بل ينبغي ان الذي يليه هو الاول لكرامة الوقوف في موضع الصف الاول والحالة ما ذكره (فرع) لم يحضر من الرجال حتى اصطف النساء خلف الامام وأحر من هل يؤخرون بعد الاحرام ليتقدم الرجال أولا في

كانوا افضل من الرجال لعلم انهم خلافا لداري ومن تبعه فان لم يتم صف الرجال كل بالصبيان لانهم من الجنس اما اذا كان تاما لكان بحيث لو دخل الصبيان معهم فيه لوسعهم فالاربعه تأخرهم عنهم كما اقتضاء اطلاق الاصحاب خلافا لاذري وبذلك علم ان كلامنا الاول غير فرض الاذري ولو حضر الصبيان أولا لم ينحو للبالغين لانهم من الجنس بخلاف غيرهم ثم الخنثائي وان لم يكمل صف من قبلهم (ثم النساء) كذلك لغيره لم يلحق بتسديد النون بعد الياء بحذفها وتخفيف النون منكم أو لولا الاحلام والتهى أي البالغون المعقلاء ثم الذين يلونهم ثلاثا وافضل صفوف الرجال اولها ثم الذي يليه وهكذا وافضل كل صف بميمه وان كان من اليسار يسمع الامام ويرى افعاله خلافا لبعضهم حيث ذهب الى انه افضل - ينشد من العيين الخالي من ذلك مع لاله بان الفضيلة المتعلقة بذات العبادة مقدمة على المتعلقة بمكانه ويردها في جهة العيين كالاول من صلاة الله تعالى وملائكته على اهلها ما يقف معاه القراء وغيره ولما في الاول اخذ اماما من توفير الخشوع ما ليس في الثاني لاشتغالهم بعبادة الله تعالى والخشوع روح الصلاة فيه فوق سماع القراءة وغيره ايضا فان فيه متعلق بذات العبادة ايضا (وتقف امامتهن) ندبا (وسطنهن) بسكون السين لو روي ذلك عن عائشة وأم سلمة رضی الله عنهما فان أمهن خشي تقديم كاذكروا امام عرفهم بصبر ولا ظلة كإمامة النساء ولا تقدم عليهم ومخالفة ما ذكره مكرهه فتوفت فضيلة الجماعة كما مر ثم محل ما تقر كما جزم به المصنف في مجموعته في باب ستر العورة

نظرا ويظهر الثاني وقاتل ثم رايت في شرح العباب لشيخنا عن القاضي ما يفيد خلافه اه سمع على منهج اذا اقول والا قرب الاول حيث لم يترتب على تأخرهن افعال مبطلة (قوله وافضل كل صف بميمه) أي بالنسبة لمن على يسار الامام اما من خلفه فهو افضل من العيين كما نقل عن شرح العباب لابن حجر لكن ظاهر كلام الشارح يخالفه وهو ظاهر (قوله ويردها في جهة العيين الخ) عبارة ابن حجر وقول جمع من الثنائي أو اليسار يسمع الامام ويرى افعاله افضل عن الاول والعين لان الفضيلة المتعلقة بذات العبادة افضل من المتعلقة بمكانه اردود اه وبه نعلم ما في كلام الشارح حيث اقتصر على افضلية العيين وقوله افضلية الاول على الثاني وذكر توجيهه ما فيه الافضلية في المستثنين (قوله كالاول) أي كالصف الاول (قوله على اهلها) أي العيين والاول (قوله وتقف امامتهن وسطنهن) المراد ان لا تقدم عليهن وليس المراد استواء من على يسارها في العبد خلافا لما ترويه بعض ضعفة الطلبة فليمرر (قوله وسطنهن) قروم رانها تقدم يسيرا بحيث تقارن عنهن وهذا لا ينافي انها وسطنهن اه سمع على منهج فان لم يحضر الامام فقط وقفت عن يمينها اخذ اماما تقدم في الذكر

(قوله لا يلقن معهم) انظر هل ذلك على سبيل الوجوب او التلب فيه نظر والا قرب الثاني ويؤمر كل من القري يلقن بعض البصر (قوله فهو افضل) ٢ من جلوسه خلف الرجال واستدبارهن القبلة (قوله تستوي صفوفها) ظاهره وان زادت على ثلاثة فلا يرجع مافي الجنائز وعبارته ثم بعد قول المصنف وسن جعل صفوفهم ثلاثة كما كثر خبر من صلى عليه ثلاثة صفوف فقد اوجب اى حصلت له المغفرة واذا كانت الثلاثة بمنزلة الصف الواحد في الفضيلة كما قاله الزركشي عن بعضهم نعم يتجه ان الاول بعد الثلاثة كد حصول الغرض به وانما يجعل الاول افضل لمحافظة على مقصود الشارع من الثلاثة (قوله ويسن سد فرج الصفوف) ويسن ان لا يزيد ما بين كل صفين والاول والامام على ثلاثة اذرع ومتى كان بين صفين اربعة اذرع كثر من ثلاثة اذرع كره للداخلين ان يسطقوا مع المتأخرين فان فعلوا لم يحصلوا فضيلة الجماعة اخذ من قول القاضي لو كان بين الامام ومن خلفه اكثر من ثلاثة اذرع فقد ضيعوا حقوقهم فلذلك اخلين الاصطفا فيهم ما والا كره لهم ٨١ بن حجر وعبارته بعد قول المصنف الا في والافلجير ما نصه ند بالخبر يعمل به في الفضائل وهو ايم المصلي فلا دخلت في الصف او جرت رجلا من الصف فيصلي معك اعد صلاتك ويؤخذ من فرضهم ذلك فين لم يجد فرجة حرمة على من وجدها التفويته الفضيلة على الغير من غير عذر ٨١ وكتب بعضهم على قوله والا كره لهم هذا ينافي ما يأتي لمن التصريح بالحكمة ٥٥٥ الا ان تحمل الكراهة هنا على كراهة التعريم ٨١ وقضية ما عالج به من قوله لتفويته

الخ ان فضيلة الصف الاول تقوت على من تقدم عليهم قل او كثر وهو مشكل لانهم لا تصغر منهم فالقياس ان التفويت اغاها على المتقدم وحده ويمكن ان يقال المراد بالفضيلة التي فوتها اقر بهم من الامام وسماعهم اقراءته مثلا لا ثواب الصف وامامه ولا ثوابه لان فعله مكروه واحرام وكلاهما مفوت فضيلة الجماعة (قرع) ٨٠ وقف شافعي بين خنسين مسا

اذا امكن وقوفهم صفوا والاول صفوا وطاقع غض البصر واذا اجتمع الرجال مع النساء والجميع عرا لا يقفن معهم لاني صف ولا في صفين بل يتكئين ويجلسن خلفهم ويسند برن القبلة حتى تصلي الرجال وكذا عكسه فان امكن ان تتواردى كل طائفة بمكان حتى تصلي الطائفة الاخرى فهو افضل كما ذكر ذلك في المجموع وصلاة الجنائز تستوي صفوفها في الفضيلة عند اتحاد الجنس لاستحباب تعدد الصفوف فيها ويسن سد فرج الصفوف وان لا يشرع في صف حتى يتم الاول وان يفسح لمن يريد وجب ذلك سنة لا شهرا فلو خلفوا صحت صلاتهم مع الكراهة كما مر بعض ذلك وتأنيث امامتهن قال الرازي لانه قيامي كما ان رجله تأنيث رجل وقال القنوي بل المقيس حذف التأنيث اذ لفظ امام ليس صفة قياسية بل صيغة مصدر اطلقت على الفاعل فاستوى المذكر والمؤنث فيه واعلم به فاني بالتأنيث لا يؤهم ان امامهن الذكر كذلك (وبكره وقوف المأموم فردا) عن صف من جنسه لانهم عنه ودليل عدم البطلان ترك امره عليه الصلاة والسلام لفاعله بالعادة وما ورد في رواية

فرجهما كره ولم تحصل له فضيلة الجماعة لا اعتقاده فساد صلاتهم ما قاله في الخادم وظرفه ابن حجر فراجع وينبغي ان ليس مثله فالو علم تركهما اقراءة الفاتحة لان فعل المخالف لكونه عن تقليد صحيح ينزل منزلة السهو والشافعي اذا ترك الفاتحة سهوا لا يبطل صلاته بمجرد الترك وانما يبطل بالسلام وعدم التداول وحيد فاشافعي يرى صحة صلاة الخنفي مع تركه القراءة فتحصل له الفضيلة اعدم اعتقاده ما ينافيها بخلافه مع المس فانه وان نزل منزلة السهو فهو مما يبطل عدده وسهوه عندنا فكان كالمفرد (قوله حتى يتم الاول) أي واذا شرعوا في الثاني ينبغي ان يكون وقوفهم على هيئة الوقوف خلف الامام فاذا حضر واحد وقف خلف الصف الاول بحيث يكون محاذيا ليمين الامام فاذا حضر آخر وقف في جهة يساره بحيث يكونان خلف من يلي الامام وقضية قوله حتى يتم الاول ان مجرد به العادة من الصلاة في بحر ترواق ابن معمر بالجامع الازهر ان الصف الاول يكمل ولو بالوقوف في الصحن ودخل الرواق فلا يشرعون في الثاني الا بعد تسكيل الاول وان امتد الى آخر المسجد من جهتي الامام وقديقال اختياره في الموضوع للصلاة ينزل منزلة مسجد مستقل فلا يعتبرنا اتصال به من الصحن ولا الرواق وهو الظاهر لانهم لو وقفوا في محل واسع كالبرية اعتبر منها ما هيؤه لصلاتهم دون ما زاد وان كان مساويا في الصلاة لمصلوا فيه بل او ابلغ (قوله صحت صلاتهم مع الكراهة) ومقتضى الكراهة فوات فضيلة الجماعة كما يصح به قوله قبل ويجري ذلك في كل مكروه من حيث الجماعة المطلوبة

(قوله ويؤخذ من قولهم الخ) هذا الصنيع يقتضي ان الوقوف منفردا عن الصف في الجمعة معه خلاف وان الاعادة تسن
 للخروج منه لكنه لم ينب عليه فيما مر فليراجع وقضية قوله الا في بعد قول المصنف فليخرج من الخلاف الخ ثبوت
 الخلاف فيه وقد يشعر قوله السابق اذ الخلاف المذهبي أولى بالمرعاة ان الخلاف في الانفراد عن الصف ليس خلافا في مذهبا
 ويشعر به قول امامنا لو ثبت قلت به * (فرع) * صار وحده في اثناء الصلاة ينبغي ان يجزئ شخصا فان تركه مع تسريه ينبغي ان
 يكره مر رجه الله اه سم على منهج ٥٥٦ أي وتفاوته الفضيلة من حيثة (قوله ولو منفردا) أي وبعد خروج

الوقت أيضا (قوله بل يندب) أي
 الانفراد (قوله بفتح السين) أي
 وكسرها وقد نظم ذلك شيخنا
 العلامة الدونشري فقال
 وسعة بالفتح في الاوزان
 والكسر محكي عن الصغاني
 (قوله لعدم التقصير الخ) أي فلا
 تفوتهم الفضيلة (قوله ولم يحترق)
 أي الى ان يصل الى فرجة في الصف
 الثاني مثلا وينبغي في هذه الصورة
 انه لا تفوت الفضيلة على من خلفه
 ولا على نفسه لعدم التقصير ومعلوم
 ان محله حيث لم يجد محلا يذهب
 منه بالخرق للصفوف (قوله ولو
 عرضت فرجة الخ) أي بان علم
 عروضها الملو وجدها ولم يعلم هل
 كانت موجودة قبل او طرأت
 فالظاهر انه يخرق لصلها اذا لاصل
 عدم سد سبعا اذا كان ذلك من
 احوال المأمومين المعتادة لهم
 * (فرع) * لوجهل هذا الحكم
 لم يعد ان يسئل لمن علم بجهله من
 اهل الصف التأخر اليه مر اه
 سم على منهج ومفهوم تقييده

أخرى من الامر به المحمول على الاستصحاب لاسيما وقد اعترض تحسب الترمذي وتصحيح
 ابن حبان لها بقول ابن عبد البر انه مضطرب والبيهقي انه ضعيف ولهذا قال الشافعي
 لو ثبت قلت به ويؤخذ كما قال الشارح من الكراهة فوات فضيلة الجماعة على قياس
 ما سألني في المقارنة ويؤخذ من قولهم هنا أيضا ان الامر بالاعادة للاستصحاب ان كل صلاة
 وقع خلاف أي ليس بشاذ في صحتها استحب اعادتها ولو منفردا وخروج بالجنس غيره
 كمرأة ولا نساء او خنثى ولا خنثى فلا كراهة بل يتدب كما علم عامر (بل يدخل الصف ان
 وجد سعة) بفتح السين فيه بان كان لودخل فيه وسعه وان عدت فرجة ولو وجدها وبينه
 وبينه صفوف كثيرة خرق جميعه اليه دخل تلك الفرجة لانهم مقصرون بتركها ولا يتقدم
 ذلك بصف او صفين كما وقع للاسنوي ونقله في المهمات عن جمع كثير وعن نصه في الام فانه
 التيسر عليه مسألة باخرى فان فرض المسئلة التي نقل عنهم فيها في الخطي يوم الجمعة
 والخطي هو المشي بين القاعدتين وكلامنا هنا في شق الصفوف وهم قاعون وقد صرح
 المتولي بانهم ماستلثان والفرق بينهما ان سدا الفرجة التي في الصفوف مصلحة عامة له
 وللقوم بان تمام صلاته وصلاتهم فان تسوية الصفوف من تمام الصلاة كما ورد في الحديث
 بخلاف ترك الخطي فان الامام يسئل له عدم احرامه حتى يسوي بين صفوفهم نعم ان كان
 تأخرهم عن سدا الفرجة لعدم ركوعه الحرام بالمسجد الحرام لم يكره لعدم التقصير ولو كان
 عن عيب الامام محل يسعه وقف فيه ولم يحترق ولو عرضت فرجة بعد كمال الصف في اثناء
 الصلاة فتقتضي تعليمهم بالتقصير عدم الخرق اليها او يحتمل غيره (والا) أي وان لم يجد سعة
 (فليجبر) ندبا في القيام (شخصا) من الصف اليه (بعد الاحرام) ليصطف معه خروجا من
 الخلاف ومحمل ذلك اذا جوز موافقته له والافلاجر بل يمنع لخوف الفتنة وان يكون حرا
 لا يدخل غيره في ضمانه حتى لو جردنا نحره بتهمة فتبين كونه رقيقا دخل في ضمانه كما صرت
 الاشارة اليه عن اثناء الوالد رجه الله تعالى وان يكون الصف اكثر من اثنين ثلاثا يصير
 الاخر منفردا فان امكنه الخرق ليصطف مع الامام او كان مكانه يسع اكثر من اثنين
 فينبغي ان يخرق في الاولى ويجزئ مائة في الثانية والخرق في الاولى افضل من الجبر

بالجهل عدم ستمه مع العلم ويوجه به الذي فوت على نفسه (قوله عدم الخرق اليها) هدا هو المعتمد (وليساعده
 (قوله كما صرت الاشارة اليه) أي في غير هذا الموضع ويؤخذ من قولهم خطاب الوضع لا يفتقر الحال فيه بين العلم والجهل الضرر
 هنا (قوله فان امكنه الخرق) أي بين الاثنين بخلاف ما اذا كان الصف اكثر من اثنين فالجبر أولى من الخرق بالشروط (قوله فينبغي
 ان يخرق في الاولى) أي قوله فان امكنه الخرق والثانية هي قوله أو كان الخ (قوله والخرق في الاولى افضل من الجبر) أي حيث
 امكنه كل من الخرق والجبر

(قوله ويساعده المجرور) ينبغي ان يحصل لهذا المساعده فضيلة الصف الذي كان فيه ولا يضر تأخره عنه اهـ سم على منبه (قوله وذلك يعادل الخ) مشعر بقوات فضيلة الصف الذي كان فيه وفيه ما ذكرناه عن سم (قوله لاحرام) خلافا لظاهر ما يأتي عن الكفاية (قوله ان يجذب) هو بكسر الهمزة وباءه ضرب اهـ مصباح (قوله وظاهر كلام الاصحاب) ضعيف (قوله فلا يخالف ما قررناه) أي في ان المجرور قبل الاحرام مكروه لاحرام (قوله ضعيف) أي أو هو محمول على ما اذا لم توجد قرينة تغلب على الظن صدقه (قوله او بهداية ثقة) عطف على قول المصنف بان كان يراه ٥٥٧ (قوله لزمنه) أي المأموم (قوله وجعل المأموم)

أي بان لم يعلم بانتقاله الابهة مضي
ركنين فمليين كذا ذكره هنا
وسأني في فصل تجب متابعة الامام
بعد قول المصنف ولو تقدم بفعل
كركوع ان كان أي تقدمه
بركنين بطلت ان كان عامدا عالما
بقصره بخلاف ما اذا كان ساهيا
او جاهلا فانه لا يضر غيرانه لا يعتد
لهمما انتهى وعليه فالمراد بطلان
القدوة اهدم العلم هناك اذا
افتدى على وجه لا يغلب على ظنه
فيه العلم بانتقالات الامام لم تصح
صلاته بخلاف ما اذا ظن ذلك
وعرض له ما منعه عن القلم
بالانتقالات وعليه فلو ذهب المبالغ
ورجى عوده فائق انه لم يعد ولم
يعلم بانتقالات الامام الابهة مضي
ركنين فينبغي عدم البطلان لعدوه
كالمجاهل (قوله ان يجبه هما
موقف) الاولى ان يقول مكان
(قوله على رعاية الاتباع) أي
لا الابتداع فليس لنا احداث
صفة لم توجد في عهده عليه الصلاة
والسلام لا بدليل كالمقام

(ويساعده المجرور) ندب اليه الفضل المعاونة على البر والتقوى وذلك يعادل ما فات علمه
من الصف اما المجرور قبل الاحرام فكروه لاحرام كما افتى به الواو الدرجه الله تعالى فقد قال
القاضي ابو الطيب فيما لو وقف مأموم عن بين امامه فجاء آخر فاحرم عن يساره يكره للثاني
ان يجذب الذي عن بين الامام قبل احرامه قال الرواي وكلام الاصحاب يدل على ان
المأموم يتأخر الى الثاني قبل الشروع في الصلاة والصحيح ما قاله القاضي ابو الطيب
انتهى بل أنكر ابن الاستاذ كون الجذب بعد التحريم وقال وافق الرافي على نقله القاذي
في فوائده ولم اره في شيء من الكتب المشهورة بعد الكشف الا في الحليسة للرواي وظاهر
كلام الاصحاب واطلاقهم ان الجذب يكون قبل التحريم فان قصد الخروج من الخلاف
كما مر ومتى احرم منه فرد لم تنفع صلاته عند المخالفين فلا فائدة في الجذب حينئذ انتهى
وقد انكره ابن ابي الدم ايضا فقول الكفاية لا يجوز جذبه قبل ان يحرم محمول على الجواز
المستوى الطرفين فلا يخالف ما قررناه (ويشترط علمه) أي المأموم (بانتقالات الامام)
ليتمكن من متابعته (بان) كان (يراه أو) يرى (بعض صف) من المقتدين به أو واحدا
منهم وان لم يكن في صف (أو يسمعه أو) يسمع (مبلغا) ثقة وان لم يكن مصليا وظاهرا ان
المراد بالثقة هنا عدل الرواية اذ غيره لا يقبل اخباره وقول الجمهور يقبل اخبار الرضي
فيما طريقته المشاهدة كالغروب ضعيف وان نقله عن الجمهور واعتمده غير واحد أو
بهداية ثقة يجنب اعمى اصم او بصيرا صم في نحو ظلمة ولو ذهب المبالغ في أثناء صلاته لزمنه
نية المفارقة أي ان لم يرج عوده قبل مضي ما يسع ركنين في ظنه فيما يظهر فلو لم يكن ثم ثقة
وجعل المأموم افعال امامه الظاهرة كالركوع والسجود لم تصح صلاته فيقضى التعمير
المتابعة حينئذ ومن شروط القدوة أيضا ان يجبه هما موقف اذ من مقاصد الاقتداء
اجتماع جمع في مكان كما عهد عليه الجماعات في العصر الخالصة ومبني العبادات على
رعاية الاتباع ولا اجتماعهما أربعة احوال امان ~~ي~~ ونابجسجد او غيره من فضاء
أو بناء أو يكون احدهما بسجود والاخر بغيره وقد أخذ في بيان كل فقال (واذا جمعهما
مسجد صح الاقتداء وان بعدت المسافة) بينهما مافيه (وحالات ابنية) متنافذة ابوابها

على ما ثبت عنه (قوله امان ان يكون الخ) بدل أو حبر لمخدوف أي وهي أنه امان ان يكون الخ (قوله أو يكون احدهما بسجود الخ) وفيه
صورتان وذلك امان ان يكون الامام في المسجد والمأموم خارجه أو بالعكس (قوله متنافذة ابوابها) قال مر المراد نافذة تفردا
يمكن استطرأه عادة فلا بد في كل من البئر والسطح من امكان المروءة منهما الى المسجد عادة بان يكون لهما مرقى الى المسجد حتى
قال في ذلك المؤذين في المسجد لورفع سلمها امتنع اقتداء من بها من في المسجد لعدم امكان المروءة عادة اهـ سم على منبه أقول
ومحله اذ لم يكن للدكة باب من سطح المسجد لا يصح كما يعلم من قوله في الشارح متنافذة ابوابها اليه الخ وقوله يمكن استطرأه

== عادة بنزولها بخلاف غالب الناس فتنبه له (قوله أو إلى سطحه) أي وإن خرج بعض الممر عن المسجد حيث كان الباب في المسجد كما هو القرض ولم تطل المسافة عرفا فيما يظهر (قوله ولو متنافذة مغلقة) أي وإن ضاع مفتاح الغلق لأنه يمكن فتحه بدونه وعن الغلق القفل فلا يضره فرع هـ سئل شيخنا الرمي عن رجل على سلم المدرسة الغورية خلف امامها هل يصح اقتداؤه به فافق بأنه إن ثبت أن واقفها وقفه مسجد أو جامعاً صريحاً فلا مراءى ويدخل تحت قوله والأفلا ما إذا شك أي والمشهور الآن فيما بينهم أن السلم مع القصة المتصلة به ٥٥٨ عن يسار الداخل ليست مسجداً (قوله غير مسورة) ظاهره سواء

كان ذلك في الابتداء أو في الانتهاء وينبغي عدم الضرر فيما لو سميت في الانتهاء أخذاً بما يأتي فيما لو بين بين الإمام والمأموم حائل من أنه لا يضر وعلا به بأنه يقتصر في الدوام ما لا يقتصر في الابتداء (قوله ومنازة داخله فيه) عبارة ابن حجر ومنازته التي بابها فيه هـ وتضيئها أن مجرد كون بابها فيه كافٍ في عددها من المسجد وإن لم تدخل في وقفيته وخرجت عن سميت بناه وما قلناه فيما لو خرج بعض الممر عن المسجد موافق له (قوله فلو وقف من وراءه بجدار المسجد الخ) أي والحال أن الشباك من جهة الجدار لأن هذا محل خلاف الاستوى (قوله فنقول الاستوى لا يضر) أي الشباك (قوله ومثل المسجد رحبته) أي في جهة اقتداء من فيها بابام المسجد وإن بعدت المسافة وحالت ابنية نافذة (قوله

اليه أو إلى سطحه كما ينبغي كلامهما خلافاً لما يفهمه كلامهم الأناوار ولو مغلقة غير مسورة ككثر و سطح ومنازة داخله فيه لانه كما مبني للصلاة فالحق معون فيه بمجمعون لأقامة الجماعة مؤذون لشعارها والمساجد المتنافذة مشهورة في ذلك وإن انفرد كل منها بإمام ومؤذن وجاعة بخلاف ما إذا كان في بناء غير نافذ كان سحرابه وإن كان الاستطراق يمكن من فرجة من أعلاه فيما يظهر لأن المدار على الاستطراق العادي وكسطحه الذي ليس له مرقى أو حال بين جانبيه أو بين المسجد ورحبته أو بين المساجد المذكورة نهر أو طريق قديم بان سبب وجوده أو وجودها فلا يكون كالمسجد بل كمسجد وغيره وسبب أني وعلم أنه يضر الشباك فلو وقف من وراءه بجدار المسجد ضرر كما هو المنقول في الرافعي أخذ من شرطه كالروضة والجمع وغيره ما تنافذا بنية المسجد فنقول الاستوى لا يضره وكما قاله المحقق ومثل المسجد رحبته وهو ما كان خارجه محوطاً عليه لاجله في الأصح ولم يعلم كونها أشاراً قبل ذلك أو نحوه سواء أعلم وقفيته مسجد أم جهل أمرها علم بالظاهر وهو التعريض علمه وإن كانت منتهكة غير محترمة كما اقتضاه كلامهما وأجرى عليه بعض المتأخرين وخرج بالرحبة الحريم وهو الموضع المتصل به المهيأ للصلوة كالنصاب المماطرح القمامات فيه فليس له حكمه فيما مر ولا في غيره ويلزم الواقف تمييز الرحبة من الحريم كما قاله الزركشي لانه على حكم المسجد ولو حال بين المسجد بين أو المساجد أو المسجد نهر طارئ بان حفر بعد حدودها لم يضر بها عن كونها كمسجد واحد أو كالتنسيق (ولو كانا) أي الإمام والمأموم (بضمه) أي مكان واسع كحصراء أو بيت كذلك وكما لو وقف أحدهما بسطح والآخر بسطح وإن حال بينهما شارع ونحوه (شرط أن لا يزيد ما بينهما على ثلثمائة ذراع) بذراع اليد المعتدلة وهو شبران (تقريباً) إذا ضابط له شرعاً ولا لغة فلا تضر زيادة غير متفاحشة

وهو ما كان خارجه محوطاً الخ) وإن كان بينهما طريق هـ ابن حجر وظاهر أن الطريق أن كان

كثلاثة قد يعا على الرحبة والمسجد كانا كالمسجد وغيره كما مر والأفلا وذكر مرعاة للغير أو لتأويل الرحبة بالمكان (قوله نهر طارئ) أي ينقن طرود بخلاف ما لو شك سم على منهج أي فلا يكونان كالمسجد الواحد وعلى هذا الحكم الطريق يخالف حكم الرحبة في صورة الشك للمار في قول الشارح سواء أعلم وقفيته مسجد أم جهل أمرها علم بالظاهر (قوله أو بيت كذلك) أي واسع (قوله والآخر بسطح) قضيته أنه لا يشترط إمكان الوصول من أحد السطحين إلى الآخر عادة وبه صرح سم على منهج من الشارح أو لأنهم قالوا لكنه بعد ذلك قال إن الأقرب أن يشرط الجهة إمكان المرور من أحد السطحين إلى الآخر على المعادة هـ وسبب في كلامه

(قوله كثة اذرع ونحوها) قضيته انه يعتقده ستة اذرع لان نحو الثلاثة مثلها وليس المراد به ما دونها الثلاثي تمدد مع قوله وما قاربها لكن في كلامهم على منبه ماسياني وهو الاقرب ويمكن ان يجعل قوله وما قاربها اعطف تفسير للحو ويدل له قوله وانما اغتفروا الثلاثة الخ (قوله وما قاربها) أي مما هو دون الثلاثة لا ما زاد فقد نقل اسم على منبه عن الشارح انه يعتقد التقسيم بالثلاثة وقوله لان العرف عميرة قال الاسنوي ولان صوت الامام عند الجهر المعتاد يبلغ المأموم غالباً في هذه المسافة ٨١ سم على منبه ونقل بالدرس عن والده الشارح انه تضر الزيادة على الثلاثة لقلا عن حواشي الروض (قوله لان العرف الخ) قضيته انه لو حلف لا يجتمع معه في مكان واجتماع في ذلك الحنث وانه غير مراد وان العرف ٥٥٩ في الايمان غيره هنا بدليل انه لو حلف لا يدخل

عليه في مكان او لا يجتمع عليه فيه فاجتمع به في مسجد ونحوه لم يحنث وقوله ونحوه أي كالثقوة والجام والولية (قوله اعتبرت) أي المسافة (قوله كاذ كره في الحرر) المتبادر من كلام الحملي ان المذكور في الحرر هو الموات الخالص (قوله ويمكن دخوله) أي المبعوض (قوله مع عدم رعاية ما قبله) وهو قول المصنف المملوك والموقوف (قوله المسقف) أي كلاً او بعضاً (قوله مع امكان التوصل له عادة) أي بان يكون لكل من السطحين الى الشارع الذي بينهما سلم يسلك عادة سم على منبه (قوله وعن غيره المنع) اقول يمكن حمله على ما اذا لم يمكن التوصل منه اليه عادة (قوله والنهر المخرج الى سباحة) أي وان لم يحسنها وقال ابن حجر في شرح الحضرمية ولا يضر تحلل الشارع والنهر الكبير وان لم

كثة اذرع ونحوها وما قاربها لان العرف بعدهما مجتمعين في هذا دون ما زاد عليه (وقيل تحديداً) فتضر أي زيادة كانت وغلط الماوردي قائله وكانهم انما اغتفروا الثلاثة هنا ولم يغتفروا في القلتين اكثر من وطأين على ما مر لان المدار هنا على العرف وثم على قوة الماء وعدمها ولان الوزن اضبط من الذرع فضايقوا ثم أكثر ما ضيقوا هنا لانه الاثنى وهذا التقدير مأخوذ من العرف (فان تلاحق) أي وقف خلف الامام (تخصان أو صفان) مترتان وراءه أو عن يمينه أو عن يساره (اعتبرت المسافة) المذكورة (بين) الصف او الشخص (الاخبر) الصف أو الشخص (الاول) لان الاول في هذه الحالة كامام الاخبار فان تعدد الاشخاص أو الصفوف اعتبرت بين كل صفين أو شخصين وان بلغ ما بين الاخبار والامام فرامح بشرط امكان متابعتها (وإسواء) فيما ذكر (القضاء المملوك والوقف والمبعض) أي الذي بعضه وقف وبعضه ملك والموات الخالص والمبعض أي الذي بعضه ملك وبعضه موات كاذ كره في الحرر ويمكن دخوله تحت اطلاق المبعوض مع عدم رعاية ما قبله وسواء في ذلك المحوط والمسقف وغيره (ولا يضر) في الحيولة بين الامام والمأموم (الشارع المطروق) بالفعل فلا يرد عليه ان كل شارع يكون مطروقاً والمراد به كسب الطروق لكونه محل الخلاف على مدعى الاسنوي ورد بان ابن الرفعة حكى الخلاف مع عدم الطروق فيما لو وقف بسطح بيته والامام بسطح المسجد وبينهما هو افعن الزجاجي العصة وهو الاصح أي مع امكان التوصل له عادة وعن غيره المنع (والنهر المخرج الى سباحة) بكسر السين أي عوم (على الصحيح) فيهما لكونه غير عد للحيولة عرفاً كما لو كانا في سفينتين مكشوفتين في البحر والثاني يضر ذلك اما الشارع فقد ذكر فيه الزجة فيه مسر الاطلاع على احوال الامام واما النهر فقياساً على حيولة الجدار واجاب الاول عن العسر والحيولة المذكورين اما الشارع غير المطروق والنهر الذي يمكن العبور من أحد طرفيه من غير سباحة بالنفث فوقه والمشي فيه أو على جسر محدود على حافته فغير مضر جزماً

يمكن عبوره والنار ونحوها ولا يضر تحلل البحر بين السفينتين لان هذه لا تعد للحيولة فلا يسمى واحداً منها الا عرفاً (قوله للحيولة عرفاً) ومعلوم انه لا بد من عدم زيادة المسافة بينهما على ثلاثمائة ذراع كما مر (قوله مكشوفتين) أي اما المسقفتان فكالدارين كما يأتي أي للشارح بعد قول المصنف شرط محاذاة بعض بدنه (قوله اما الشارع الخ) توجيهه للثاني (قوله فغير مضر) هذا بالنسبة للشارع بشكل بما تقدم عن ابن الرفعة أي بلا حطة قول الشارح في بيانه أي مع امكان التوصل له عادة الا ان يرد بغير المطروق في كلامه مطروق لم يكثر طروقه ولم يجر العادة بالمرور فيه اصلاً

(قوله فان كانا الخ) قسم قوله ولو كانا بفضاء الخ (قوله فطر يقان اصحهما الخ) عبارة المهرزا ولاهما ولم يصرح في غيره بترجيح
 اه عمدة لكن الترجيح مراد بقوله ولاهما فعبارة المصنف مساوية لاصله وقوله اصحهما اي عند الرافعي (قوله وجب اتصال
 صف الخ) ليس بقيد بل لو وقف الامام بالصفة والمأموم بالحصن كفى على هذا (قوله وطرفه بهذا البناء) اي وان اعتمد على الطرفين
 (قوله واذا رار) عطف تفسير (قوله بالقيد الا في) اي بعد قول المصنف وكذا الباب المردود والشك في الاصح في قوله وبما
 تقرر علم صحة صلاة الواقف على ٥٦٠ ابي قبيس بن في المسجد الخ (قوله كما قاله الشارح) اي حاله في حائل فيه

والانفعاليته او حال ما فيه باب
 الخ (قوله كالامام) اي ومع ذلك
 لو سمع قنوت الرابطة لا يؤمن عليه
 لان العبرة في ذلك بالامام الاصل
 وقضيته انه تكرمه مساواته وتطر
 فيه سم على حج واستقرب شيخنا
 الشوري عدم الكراهة وهو
 ظاهر ويحمل الكراهة لتزليلهم
 الرابطة منزلة الامام في عدم
 التقدم عليه في الافعال (قوله
 ولا يسلمون قبل سلامه) عموم
 شامل لما لو بقي على الرابطة شئ
 من صلاته كان علم في آخر صلاته
 انه كان يسجد على كور عمامته
 مثلاً فقام باقياً بما عليه فيجب على
 من خلفه انتظار سلامه وهو بعيد
 بل امتناع سلامه من خلفه قبل
 سلامه مشكل ومن ثم قال ابن فارس
 على حج قال في شرح العباب ان
 بعضهم نقل عن بحث الاذري
 انهم لا يسلمون قبله ثم نظروا فيه
 ايضا منع سلامه قبله لانقطاع
 القدوة بسلام الامام وبارز

(فان كانا) أي الامام والمأموم (في بناءين كحصن وصفة او) حصن أو وصفة (وبيت)
 من مكان واحد كدرة مشقة على ذلك أو مكانين وقد حاذى الاسفل الاعلى ان
 كانا على ما يأتي عن الرافعي (فطر يقان اصحهما ان كان بناء المأموم) اي موقعه (يعني)
 للامام (او شمالا) له (وجب اتصال صف من أحد البناءين بالآخر) اذا اختلف الابقية
 يوجب التفريق فاشترط الاتصال ليحصل الربط بالاجتماع وما سوى هذين من أهل
 البناءين لا يضر بعدهم عنهم ما يلائم ثلاثة ذراع فادونها ولا يكتفى عن ذلك بوقوف واحد
 طرفه بهذا البناء وطرفه بهذا البناء لكونه لا يسمى صفًا فينبغي الاتصال (ولا تضرب فرجة)
 بين المتصلين المذكورين (لا تسع واقفا) أو تسع من غير إمكان الوقوف فيها كغلبة
 (في الاصح) لاتحاد الصف معها عرفا والثاني تضر نظر الحقيقة فان وسعت واقفا فكثر
 ولم يتعد الوقوف عليها ضرر (وان كان) الواقف (خلف بناء الامام فالاصح) صحة القدوة
 بشرط ان لا يكون بين الصفتين (او الشخصين الواقفين بطرفي البناءين) اكثر من ثلاثة
 أذرع (تقريرا لان هذا المقدار غير محمل بالاتصال العرفي بخلاف ما زاد عليها) والطريق
 الثاني لا يشترط الا القرب) في جميع الاحوال المتقدمة بأن لا يزيد ما بينهما على ثلثمائة
 ذراع (كافضاء) اي بالقياس عليه اذ المعول عليه العرف وهو غير مختلف فخشنا الخلاف
 العرف كما هو ظاهر ومحمل الاكتفاء بالقرب على هذا (ان لم يكن حائل) يمنع الاستطراق
 بأن كان يرى امامه او بعض من اقتدى به مع تمكنه من ذهابه اليه لوقوده من غير اخلال
 بالاستقبال وغير اعطاف وازورار بالقيد الا في ابي قبيس (او حال) بينهما حائل فيه
 (باب نافذ) كما قاله الشارح رد المانع على المصنف بأن النافذ ليس بمحائل وان
 صوابه كافي المهرز فان لم يكن بين البناءين حائل أو كان بينهما باب نافذ ولا بد من ان يقف
 بهذا صف او رجل كافي الروضة واصلها وهذا الواقف بأزاء المنفذ كالامام بالنسبة لمن
 خلفه لا يحرمون قبله ولا يركعون قبل ركوعه ولا يسلمون قبل سلامه ولا يتقدم المقتدى
 عليه وان كان متأخرا عن الامام ويؤخذ من جعله كالامام انه يشترط ان يكون ممن يصح

من انقطاعها سقوط حكم الرابطة اصبر ورتهم منفردين فلا محذور في سلامهم قبله (قوله ولا يتقدم

المقتدى الخ) قال سم على حج قوله دون التقدم بالافعال الخ وعلى ما قاله ابن المقرئ فلو تعارض متابع الامام
 والرابطة بأن اختلف فعلاهما تقدم ما وانا فاهل يراعى الامام أو الرابطة فيه نظرا فان قلنا يراعى الامام دل ذلك على عدم
 ضرر التقدم على الرابطة أو يراعى الرابطة لزم عدم ضرر التقدم على الامام وهو لا يصح أو يراعىهما الا اذا اختلفا فيراعى
 الامام أو الا اذا اختلفا فالقياس وجوب المقارفة فلا يفتي بعدم اتجاهه انتهى وقد يؤخذ من توقفه في وجوب المقارفة
 وجواز التأخر عن الامام دون ما عداهما ان الاقرب عندهما اعاد الامام فيتبعه ولا يضر تقدمه على الرابطة ورأيت =

الجزء به بخط بعض الفضلاء قال لان الامام هو المقتدى به فليست له حال سم على حج أيضا ولو تعددت الرابطة وقصد الارتباط بالجميع فهل يمنع كالامام مال مر للمنع ويظهر خلافه وقد يدل قوله فلا يتقدم عليه الخ بعد قوله واحد اى سواء كان واحدا أو أكثر على امتناع تقديمهم فيما ذكر على الاكثر والظاهر وهو الوجه انه غير مراد بل يكفى اتقاء التقدم المذكور بالنسبة لواحد من الواقفين لانه لو لم يوجد الا هو كفى مراعاة انتهى (قوله فيما يظهر) اى خلافا لابن حجر رحمه الله وعبارته ومن ثم انجبه جواز كونه امرأة وان كان من خلفه رجلا اهـ واهل قوله ولم أرفقه شيئا انه لم يرفقه نقلا لبعض المتقدمين (قوله فان عكس) اى المقتدى (قوله انقطعت القدوة) قضيه انه حيث قلنا بانقطاع القدوة لا تجب فيه المفارقة لافى هذه المسئلة ولا فى حدث الامام وسياقى فى فصل خرج الامام من صلاته انقطعت القدوة مانعه بعد قول المصنف لو ترك سنة مقصودة كتنهله وقد تجب المفارقة كأن رأى امامه متلبسا بما يبطل الصلاة ولم يعلم الامام به كأن رأى على ثوبه نجاسة غير معروفة عنها اى وهى خفية تحت ثوبه وكشفها الريح ٥٦١ مثلا او رأى خفه تخرق انتهى (قوله عنها)

اى عن فتاوى البغوى (قوله فرده الريح الخ) خرج به ما لو رده هو فيضر (فرع) المعقده انه اذا رد الباب فى الاثناء بواسطة ريح او غيره امتنع الاقتداء وان علم اتصالات الامام لتقصيره بعدم احكام فقه بخلاف ما لو زالت الرابطة فى الاثناء بحدث أو غيره لا يمنع بقاء الاقتداء بشرط العلم بالاتصالات من اهـ سم على منهج وقوله أو غيره ظاهره ولو كان عاقلا وهو ظاهر لكن المعتمد ما فى الشارح لانه اذا تعارض هو وغيره قدم ما فيه وظاهره وان لم يتمكن من فقهه لان رد الباب ليس من فعله (قوله

اقتداؤه وهو كذلك فيما يظهر ولم أرفقه شيئا ولا يضر زوال هذا الرابطة فى أثناء الصلاة فيقولونها خلف الامام حيث علموا بانتهال لانه يغتفر فى الدوام ما لا يغتفر فى الابتداء قال البغوى فى فتاويه ولو رد الريح الباب فى أثناء الصلاة فان تمكن من فقهه فعل ذلك حالا ودام على متابعته والافارقة ويجوز ان يقال انقطعت القدوة كالأحداث امامه فان تابعه بطلت صلاته كذا نقل الاذرى عنها ذلك ونقل الاسنوى عن فتاوى البغوى انه لو كان الباب مقفولا وقت الاحرام فرده الريح فى أثناء الصلاة لم يضر انتهى واهل اقتداء البغوى تعددوا الثانى اوجه كتنهله ولما كان الاول مشكلا قال الشيخ ان صورته اذا لم يعلم هو وحده اتصالات الامام بعد رد الباب وبأنه مقصبر بعدم احكامه فقه بخلاف البقية وبأن الحائل أشد من البعد بدليل ان الحائل فى المسجد يضر بخلاف البعد ولو بين الامام والمأموم حائل لم يضر كاربعة ابن العماد والاذرى أخذ به يوم القاعدة السابقة وظاهرهما مران محله ما لم يكن البناء بأمره (فان حال ما) اى بناء (يمنع المرور لا الرؤية) كسبال وباب مردود وكسفة شرقية أو غربية من مدرسة بحيث لا يرى الواقف من أحدهما الامام ولا أحد من خلقه (فوجهان) أحدهما كما فى الروضة عدم صحة القدوة أخذ من تعصيه فى المسجد الاق مع الموات ولهذا ترك التصحيح هنا ولم يقع فى هذا المتن ذكر خلاف من غير ترجيح سوى هذا وفى النفقات ولا ثالث لهما الا ما كان

والثانى اى عدم الضرر وأوجه ومحل حيث علم بالاتصالات الامام كما هو ظاهر (قوله كتنهله) ومنها ما لو رفع السلم الذى يتوصل به الى الامام فى أثناء الصلاة ولا نظر لامكان الفرق بيزد الباب ورفع السلم بسهولة التوصل من الباب المردود دون التوصل مع رفع السلم ما يأتى من انه لو بنى بينهما جدار لم يضر (قوله ولما كان الاول) هو قوله قال البغوى الخ (قوله وبأنه) اى وعلاه بانه الخ (قوله لم يضر) اى وان طال الجدار جدا حيث علم بالاتصالات الامام (قوله اخذ بالمأموم القاعدة السابقة) وهى قوله يغتفر فى الدوام ما لا يغتفر فى الابتداء اى حيث لا تعصير (قوله ما لم يكن البناء بأمره) اى المأموم (قوله وباب مردود) عطف على شبك لكن فيه مسامحة لاقتضائه انه مما يمنع المرور لا الرؤية مع كونه بالعكس ومن ثم جعله الهلى ملحقا به فى الضرر (قوله بحيث لا يرى الواقف) هذا التقيد يقتضى ان قوله وكسفة من الملحق بالجدار لا الشبكال الذى لا يمنع الرؤية وهو خلاف المتبادر من عبارته ويمكن الجواب بان الكاف للتقدير وعبارة حج بعد قول المصنف أو حال جدار ومنه ان يقف فى صفة شرقية الخ

مفرعاً على مرجوح كالأقوال المقررة على البيتين المتعارضين هل يفرع أم يوقف أم
يقسم (أو) حال (جـ) دار (أ) باب مغلق ابتداء (بطلت) أي لم تنعقد القدوة (باتفاق
الطريقين) لأن الجدل امره لا لفصل بين الأما كن فاذا طرأ ذلك في أثناءها وعلم باتتالات
امامه ولم يكن به علم لم يضربها يظهر أخذها من (قلت الطريق الثاني أصح والله أعلم) إذ
المشاهدة تقضي موافقة العرف لها ودعوى أهل الاول موافقة العرف قولهم له
باعتبار عرفهم الخاص ولا أثر له إذا عارضه العرف العام (وإذا صح اقتداؤه في بناء آخر)
غير بناء الامام بشرط الاتصال على الطريق الاول والثاني بدونه (صح اقتداؤه من خلفه)
أو يوجب (وان حال جدار) أو بدريته وبين الامام اكتفاء به هذا الربط وتقدم الكلام
على ما يتعاقب به (و) على الطريق الاول (لو وقف في علو) من غير مسجد كصفة مرتفعة
وسط دار مثلاً (وامامه في هفل) كصحن تلك الدار (أو عكسه) أي الوقوف أي وقوفاً
عكس الوقوف المذكور (شروط محاذاة بعض بدنه) أي المأموم (بعض بدنه) أي الامام بان
يحاذي رأس الاسفل قدم الاعلى مع فرض اعتدال اقامة الاسفل اما على الطريق
الثاني وهو الصحيح فلا يشترط سوى القرب ولو قدم الكلام على ذلك في أثناء الاول اسلم
من الامام ثم ان كانا بمسجد صح مطلقاً باتفاقهما ولو كانا في سفينتين مكشوفتين في البحر
صح الاقتداء كالقضاء وان لم تشدا حدهما بالآخرى فان كانتا مسجدين أو أحدهما
فقط فكأقداؤه - حدهما بالآخر في بيتين فبشترط فيه مع قرب المسافة وعدم الحائل وجود
الواقف بالمتقدم كان بينهما مانع ذو السفينة المشتهة على بيوت كالدار التي فيها بيوت
والسرادقات بالصحرى وهي كافي المهمات ما يدار حول الخطباء كسفينة مكشوفة والخيام
كالبيوت (ولو وقف) المأموم (في ووات) أو شارع (وامامه في مسجد) متصل بفجوات الموات
أو عكسه (فان لم يحل شيء) مما صير بينهما (فالشرط التقارب) بأن لا يزيد بينهما ما على نحو
ثلثمائة ذراع وما عارض به قوله ولم يحل شيء بأنه متعقب اذ لو كان في جدار المسجد باب
ولم يقف بمحاذاته احده لم نصح القدوة رد بأن هذا علم من قوله فيما صرح واذا صح اقتداؤه في
بناء صح اقتداؤه من خلفه (معتبراً من آخر المسجد) لأن المسجد كله شيء واحد لانه محل
لالصلاة فلا يدخل في الحد القاص (وقبل من آخر صف) فيه لانه المتبوع فان لم يكن فيه
الا الامام فن موقفه ومحل الخلاف كما قاله الدارمي اذ لم يخرج الصفوف عن المسجد فان
خرجت عنه فالمعتبر من آخر صف خارج المسجد قطعاً ولو كان المأموم في المسجد والامام
خارجاً اعتبرت المسافة من طرفه الذي يلي الامام (وان حال جدار) لا باب فيه (واباب
مغلق يمنع) القدوة لعدم الاتصال (وكذا الباب المردود والشباك) يمنع (في الاصح) للحصول
الحائل من وجهه اذا الاول يمنع المشاهدة والثاني الاسطراف ومقابل الاصح لا يمنع
الحصول الاتصال من وجهه وبما تقر به علم صحة صلاة الواقف على أبي قبيس عن في المسجد
وهو مانع عليه ونصه على عدم الصلة بمحلول على البعد أو على ما اذا حدثت اينية بهجت

(قوله كالأقوال المقررة على البيتين المتعارضين) أي فان
الراجح ثم ناسق البيتين والثاني
يسـ عملان وعلمه جرت هذه
الأقوال الثلاثة (قوله ودعوى
أهل الاول) أي الطريق الاول
أي طريق المرازنة قوله موافقة
العرف قولهم) فاعل أو منه قول
لموافقة فهو بالرفع والنصب
أي وهو الاول * (مرع) * اذا
وقف أحدهما في سطح والاخر
على الارض اعتبرت المسافة من
أحدهما الى الآخر بعد بسط
ارتفاع السطح منبسطاً وعمداً
اهـ سم على منهج لكن الذي
في الجملة في كلام الشارح نقلاً عن
والده خلاف ذلك وعبارته ثم
وهل المراد بقوله لو كان بمنخفض
لا يسمع النداء ولو استوت لسمعه
لزمت الجمعية ان تبسط هذه المسافة
او ان يطلع فوق الارض مسامناً
لما هو فيه - النهوم من كلامهم
الذكور الاحتمال الثاني (قوله
أو الثاني بدونه) أي الاتصال
(قوله من طرفه) أي المسجد

(قوله بأن يكون الخ) تصوير لعدم الازورار والانعطاف (قوله لا يلتفت عن جهة القبلة الخ) شمل ما لو احتاج في ذهابه الى الامام الى ان يمشي القهقري مسافة ثم يصرف وجهه فيؤخذ منه ان مسئلة الاسنوى التي حكم الحنفى عليه بالسجود فيها شرطها ان يكون بحيث لو اراد الذهاب الى الامام من باب المسجد احتاج الى استدبار القبلة ولا يضرا احتياجه الى التيامن والتيامر فليست امل فيه جدا اه سم على منهج في اثبات كلام طويل ويؤخذ من قوله ولا يضرا احتياجه الى التيامن والتيامر انه لو كان يمكنه الوصول الى الامام من غير استدبار القبلة لكان يحتاج فيه الى ان يفراف كأن احتاج في مروره تعدية جدار قصير كالعتبة لم يضرب ذلك لانه لم يصدق عليه انه استدبر القبلة (قوله حيث أمكن وقوفه مائة مترا) أي فان لم يمكن ذلك كأن وضع المسجد مستقلا على ارتفاع وانخفاض ابتداء كالغورية فلا كراهة وبه صرح حج في شرح العباب كذا نقله العلامة الشوبري عنه يمكن الذي رأيته في الشرح المذكور نصه واما استثناء بعض محقق المتأخرين للمسجد زعمان ذلك في الام فليس في محله وصيانة الام لانهم لم يلاحظوا الاختيار ان يكون الامام مساويا للناس ولو كان أرفع منه أو أخفض لم يفسد صلاته ولا صلاتهم ولا بأس ان يصلي المأموم من فوق المسجد صلاة الامام في المسجد اذا كان يسمع صوته أو يرى بعض من خلفه فقد رأيت بعض المؤذنين يصلي على ظهر المسجد الحرام بصلاة الامام ٥٦٣ فقامت ان أحدا من أهل العلم عاب عليه ذلك وان كنت قد علمت ان بعضهم أحب ذلك له - هم لو أنهم هم بطور الى المسجد ثم أيد ذلك بفعل أبي هريرة فتأمله تجد انما استدلل على عدم بطلان الصلاة بالارتفاع لاعلى ان في الكراهة في مثل هذا المقام في الحرمة لا الكراهة لانه ذكره عقب قوله لم يفسد صلاته ولا صلاتهم ثم رأيت الباقي فهم من النص ما فهمته منه حيث ساقه استدلالا على العصة مع الارتفاع على ان للشافعي نصا آخر صرح بان

لا يصل الى الامام لو توجه اليه من جهة امامه الا بازورار وانعطاف بأن يكون بحيث لو ذهب الى الامام من مصلاه لا يلتفت عن جهة القبلة بحيث يبقى ظهره اليها (قلت بكرة ارتفاع المأموم على امامه) حيث أمكن وقوفه مائة مترا (وعكسه) سواء كان في المسجد أم غيره كما نص عليه الشافعي وجزم به في الجواهر وانقيبه والدرج الله تعالى خ لا قالن وهم فيه وظاهر ان المدار على ارتفاع يظهر حسا وان قل حيث عده العرف ارتفاعا وما نقل عن الشيخ أبي حامد ان قوله الارتفاع لا يؤثر بغيره على ما تقر (الا لحاجة) تتعاقب الصلاة كتبليغ يتوقف عليه اجماع المأمومين وكعليهم صفة الصلاة (فيستحب) ارتفاعهم لذلك تفديا لمصلحة الصلاة فان لم يتعلق بها كان لم يجز الامورضا عاليا أبيع ولو لم يمكن الارتفاع احدهما فليكن الامام كافي الكفاية عن القاضي وما اعترض به من انه محل النهي فليكن المأموم لانه مقيم رديا بأن عله النهي من مخالفة الادب مع المتبوع اتم في المقيس فكان ايشار الامام بالاولى (ولا يقوم) ندبان أراد الاقتداء وان كان شيخا ومرا دة بالقيام كافي الكفاية التوجه ليشمل الاصلى فاعدا فيقعد

الكراهة حاصلة حتى في المسجد كما سبق بيانه في الخطبة انتهى بحجوفه وبقي ما لو تعارض عليه مكرهان كالصلاة في الصف الاول مع الارتفاع والصلاة في غير مع تقطع الصفوف فهل يراعى الاول والثاني فيه نظر والاترب التالي لان في الارتفاع من حيث هو ما هو على صورة التناحر والتعاطف بخلاف عدم تسوية الصفوف فان الكراهة فيه من حيث الجماعة لا غير (قوله كتبليغ يتوقف عليه اجماع المأمومين) يؤخذ منه ان ما يفعله المبلغون من ارتفاعهم على الدكة في غاب المساجد وقت الصلاة مكره ومفوت فضيلة الجماعة لان تبليغهم لا يتوقف على ذلك الا في بعض المساجد في يوم الجمعة خاصة وهو ظاهر (قوله كأن لم يجز الامورضا) عبارة حج ولم يجز وهي اول لان هذه محترز قوله أو لا حيث أمكن وقوفه مائة مترا (قوله من أراد الاقتداء) تتبع فيه حج وعبارة المحلى ولا يقوم مراد الصلاة حتى يفرغ المؤذن الخ وظاهرها استواء الامام والمأموم في ذلك وهو ظاهر واصل ما ذكره حج والشارح مجرد تصوير لان المأمومين هم الذين يسادرون لقيام عند شروع المؤذن في الاقامة (قوله وان كان شيئا) أي ولا تفوته فضيلة التحريم قال حج ولو كان بطيء النهضة بحيث لو أخر الى فراغها فاته فضيلة التحريم مع الامام قام في وقت يعلم به ادراك التحريم انتهى (أقول) ومثل ذلك ما لو كان المأموم يعبد أو اراد الصلاة في الصف الاول

منه لا وكان لو أخر قيامه إلى فراغ المؤذن وذهب إلى الموضع الذي يريد الصلاة فيه فاقته فضيلة التحريم (قوله لكرهه
الذلل الخ) وكراهة الجلوس من غير صلاة ٥١ حج وبوخذه منه أنه لو كان جالساً قبل ثم قام ليصلي راتبعه قبلية مثلاً فاقبت
الصلاة أو قرب قيامها أنه لا يكون استقرار القيام أفضل من القعود لعدم كراهة القعود من غير صلاة فبغير بين استقرار القيام
والقعود وقضية أيضاً أنه لو كان في غير مسجد لم يكره الجلوس (قوله ما لم يقاب على ظنه بتحصيل جماعة) أي ولو لم يفتؤله (قوله
لادراكها) صلة واجب والمراد أنه يجب قطعها إذا كان لو أتم الثالثة فأتى الركوع الثاني مع الإمام (قوله وقد قام في غير
الثانية الخ) وقياس ما يأتي عن البلقيني أن هذا هو الأفضل ويجوز قبلها انقلاباً ولو لم من ثلاث ركعات لعين ما عمل به من جواز
التنقل بالواحدة أو اثنتين مثلاً ٥٦٤ (قوله سن له إتمام صلاته) قال سمع على حج قوله اتعاهد بالحق في الروض ودخل

أو مضطجعا فيضطجع أو فحو ذلك (حتى يفرغ المؤذن) يعني المقيم وإن كان غير مؤذن
وتعبر به بالمؤذن جرى على الغالب (من الإقامة) أي جميعها لأنه ما لم يفرغ منها لم يحضر
وقت الصلاة وهو مشغول بالاجابة قبل تمامها المقيم فيقيم قائماً بحيث كان قادراً إذا
القيام من سمنها كما مر وبه عليه السبب الطبري وهو واضح والأفضل للداخل عندها
أو وقد قربت استقرار قائماً كراهة النقل حينئذ كما قال (ولا يبتدىئ انقلاباً بعد شروعه)
أي المقيم (فيها) أو قرب شروعه فيكره لمن أراد الصلاة معه هم ذلك كراهة تنزيه لغيره إذا
أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة (فإن كان فيه) أي الذلل (أنه) استحباباً (أن لم يحضر
فوت الجماعة) بسلام الإمام (وأنه أعلم) لاسرزه حينئذ الفضيلتين فإن خشي فوتها
وكانت مشروعة له أن أنه بأن يلم إمامه قبل فراغه منه قطعه ودخل فيها ما لم يغلب على
ظنه تحصيل جماعة أخرى فيتمه كما أفهمه كلامه بجعل الـ في الجماعة للجنس ومحل ما تقر في
غير الجماعة ما فيها فقطعه واجب لادراكها بادرارك ركوعها الثاني ولو أقيمت الجماعة
والمتردي يصلي حاضرة صفاً أو غيرها وقد قام في غير الثانية إلى ثالثة سن له إتمام صلاته ثم
يدخل في الجماعة وإن لم يرق في غير ما مر إلى الثالثة قبلها انقلاباً واقتصر على ركعتين ثم يدخل
في الجماعة بل لو خاف فوت الجماعة ولو غم ركعتين سن له قطع صلاته واستأنفها بجماعة كما
في المجموع قال الجلال الباقيني لم يتعرضوا للركعة والمعروف أن المتنقل لا يقتصر على
ركعة فهل تكون الركعة الواحدة كالركعتين لم أر من تعرض له ويظهر الجواز إذا لفرق
انتهى وما ذكره ظاهر وانما ذكره الأفضل ومحل أيضاً كما في التحقيق إذا هتفقا إتمامها
في الوقت لو سلم من الركعتين والاحرم السلام منهما أما إذا كان في صلاة فاقته فلا يقبلها
انقلاباً ليصلها بجماعة في حاضرة أو فاقته أخرى فإن كانت الجماعة في تلك الفاقته بعينها

في الجماعة انتهى وبعبارة العباب
فإن كان صفاً أتمها وأدرك الجماعة
وكذا غيرها بعد قيامه للثالثة
انتهى ولا يفتي ظهور هذه المسئلة
في أنه لا يشترط في صحة المادة
وقوع جميعها في الجماعة بالداخل
لأن الجماعة التي يدخل فيها هنا
إعادة والغالب أن من كان في
الثالثة لا يدرك بعد فراغ الثالثة
والرابعة والشهيد والسلام الركعة
الأولى مع الجماعة فتجوز به
دخوله في الجماعة بعد فراغه يدل
على عدم اشتراط ما ذكرناه إذا
انقضت الجماعة التي دخل فيها
يقوم هو لإتمام ما بقي عليه ولا
تبطل صلاته نعم يمكن حمل ذلك
على ما إذا فرغ وأدرك ركوع
إتمام الجماعة في ركعتي الأولى
لكنه بعيد من هذه العبارة
فليتأمل انتهى وقد يقال لا بعد

فيه مع ملاحظة ما قدمه من اشتراط الجماعة في المعادة بتمامها ويمكن تصويره بما إذا قرأ الإمام سورة ولم
طوي له بل لا توقف على طولها الآن الغالب أن زمن دعاء الافتتاح والحمد وسورة بعده لا يندرك معه تكميل الثالثة التي
رأى الجماعة تقام وهو فيها والاثنيان بركعة بعدها (قوله سن له قطع صلاته) ولو بالقلب للتنقل ولا يفتي بجواز القطع بخوف
فوت الجماعة وبعبارة سمع على منهج في فصل خروج الإمام من صلاته مانعه والمستحب أن يتجهار ركعتين ويسلم منها فتكون
نافله ثم يدخل في الجماعة فإن لم يفعل استحب له أن يقطعها ويرفع يديه لجماعة انتهى وقوله أيضاً سن له قطع صلاته ويكون مستثنى
من حرمة قطع الفرض ومن بطلان الصلاة بتغيير نيته (قوله أما إذا كان في صلاة) محترز قوله يصلي حاضرة (قوله فلا يقبلها
انقلاباً) أي لا يجوز له ذلك

(قوله ويجب عليه مقاب الفائتة نقلا) قضيته انه لا يجوز قطعها من غير قلب وقياس ما قدمه من قوله سن له قطع صلاته واستئنافه الخ خالفه بل ينبغي انه ان لم يرد قلبه انقلا وجب قطعها الثلاث فوته الحاضرة (قوله ان خشى فوت الحاضرة) اي ولو بخروج بعضهم فقط عن الوقت * (فصل في بعض شروط القدوة) * (قوله ان ينوى المأموم مع التكبير الخ) اي ولو مع آخر جزء منه وعبارة سم على منهج وانظر لو نوى مع آخر جزء من المهرم فبني انه يصح ويصير مأموما من - يستندون ثلثه انه لا يضر تقدمه على الامام في الموقف قبل ذلك انتهى اي وبني في الثلاث فوته في هذه فضيلة الجماعة من اولها و بفرق بينه وبين ما لو نوى القدوة في خلال صلاته حيث كان فعله مكرها ومفوتا فضيلة الجماعة بان فوات الفضيلة ثم للكرهه خروجا من خلاف من ابطال به وقد يؤخذ من قوله الا آتى ولو احرم منقرد الخ ان الاقتداء مع آخر التعميم لا خلاف في صحته على انه قبل بصفة الصلاة في الاقتران بالنية باحرار التعميم لان التكبير كاهما ركن واحد فاكفى بمقارنة بعضه ويؤخذ من قول ابن قاسم ويصير مأموما من حيث ثلثه لا بد في الجملة من نية الاقتداء من اول الهزمة الى آخر الامر من اكبر والام تنفع بدجعة وبه صرح في العباب وعبارته الرابعة نية المأموم الاقتداء من قال حتى في الجملة ٥٦٥ مقارنة التكبير الاحرام والام تنفع بدجعة

وتنفعه منفردا اه اي في غير الجملة (قوله نهى) اي الجماعة

(قوله بالامام الحاضر) اي الحاضر في الواقع وليس المراد انه لا بد من ملاحظة صفة الحضور في النية لما باني في قوله وعلم من ذلك الخ (قوله فترات في كل على ما يليق به) وبكى بمجرد تقديم احرام أحدهما في الصرف الى الامة وتاخر الاخرى في الصرف الى المأمومة فان احراما معا ونوى كل الجماعة فقبه نظروا يحصل انعقادها فرادى لكل فتلفوا بينهما الجماعة نعم ان تعدد كل

ولم يكن قضاؤها فورا باجازه قطعها من غير تدب والا فلا يجوز كما قاله الزركشي ويجب عليه قلب الفائتة نقلا ان خشى فوت الحاضرة

* (فصل) في بعض شروط القدوة ايضا * (شرط) انعقاد (القدوة) في الابتداء كما يعلم مما باني انه لو نواها في خلال صلاته جاز فلا اعتراض عليه خلافا لمن وهم فيه (ان ينوى المأموم مع التكبير) الاحرام (الاقتداء) او ادنى تمام (والجماعة) بالامام الحاضر أو مأموما او متعابا اذا المتابعة عمل فيقتصر الى النية ولا يقدح في ذلك صلاحية الجماعة للامام ايضا لان اللفظ المطلق ينزل على المعهود الشرعي فوى من الامام غيرها من المأموم فترات في كل على ما يليق به مع تعيينه بالقرينة الحالية لاحدهما وعلم من ذلك رد قول جمع لا يكفي نية نحو القدوة والجماعة بل لا بد من ان يستغنى عن الاقتداء بالامام الحاضر والامامات اشكال الرافعي المذكور في الجماعة الذي اشرنا للجواب عنه لا يقال لا يدخل للقرائن الخارجية في النيات لانا نقول صحيح ذلك فيما يقع تابعها والنية هنا تابعة لانها غير شرط للانعقاد ولانها محصلة نصفة تابعة فاعترف فيها المالم بمقتضى غيرها وخروج بقوله مع التكبير ما لو ينوي ذلك فتتعد فرادى ثم ان تابع فسيأتي (والجمعة كغيرها) في اشتراط نيته

مقاربه الاحرام مع العلم بهما ولا يبعد البطلان ويحتمل عدم انعقادها مطلقا احدا من قوله الا في فان قارنه لم يصير الاتكبير الاحرام ويفرق على الاول بان نية الجماعة لم تتعين اه سم على حج (قوله بالقرينة الحالية لاحدهما) اي فان لم تكن قرينة حالية وجب ملاحظة كونه اما مأموما والام تنفع قد صلا لانه لتردد حاله بين المقتين ولا مرجح والجل على أحدهما تحكم (قوله الذي اشرنا للجواب عنه) اي في قوله فنزل في كل على ما يليق به (قوله لانا نقول الخ) يرد على هذا انهم اكتفوا في الغسل بنية رفع الحدث مع كونه محققا للاصغر والا كبرا كقضاء بالقرينة مع ان نية ما ذكر ليست تابعة لشي قالوا لى ان يجاب بان عدم التعويل على القرينة غائب لا لازم (قوله فتتعد فرادى) قد يؤخذ من ذلك انه لو رأى شخصا غائبا فأنوى الاقتداء به فبين انه غير مصل انعقدت فرادى وامتنعت متابعتها بالنية اخرى وهل تقول كذلك في مسئلة المسابقة فيه نظر حروه ثم رأيت ان هذا الاختصاص ينبغي على ان معنى انه لم ينم مع التعميم انه قبل تحريم امامه مثلا وليس كذلك وانما معناه انه لم تقارن نيته الاقتداء بتعميم نفسه والله اعلم وقد صرح في شرح الروض بالبطلان فيما لو عين رجلا فبان انه ليس في صلاة وعبارته وان عين رجلا كزيد واعتقد انه الامام فبان مأموما وغير مصل أو اعتقد انه زيد فبان عمرا وهو الذي في الاميل =

لم نصح صلاته اه سم على منهج وفي العباب وشرحه مانصه لو نوى المأموم الاعتدال فيه في غير تسيبته اي الامام اولى غير
 الركعة الاولى أو عكسه اي في غير الاخيرة او الثالثة أو الثانية فلا يضره ذلك والظاهر في مسئلة التسيب انما هو ان يعتد به في التسيب
 ركوع يصير منفردا في بقية الصلاة لان نوى استئناف القدوة لا يسهل ان يصير في التسيبات منفردا وبعد ما موما
 ويصير منفردا في الركعة الثانية مثلا ولا يبعد هذا للقدوة الابنية جديده انتهى أقول ينبغي ان يصير منفردا بمجرد الشروع
 في التسيب (قوله ولا ينبغي توقف صحته) هو رد لتعليل مقابل الصحيح (قوله واجب في بعض صور) وذلك في المعادة التي
 قصدت عملها لتحصيل الفضيلة بخلاف ما قصد به اجبر الخلل في الاولى كالمادة خروجها عن خلاف من أبطلها فان الجماعة فيها
 ليست شرطا (قوله أو شك فيها) ظاهره ان المراد بالشك ما يشمل الظن وهو غير بعيد كما هو الغالب في أبواب الفقه وهذا
 بخلاف المقارنة لاسرام الامام فانه اذا ظن عدمها ليضر اذا لم يقين بخلافه ويصرف بان الشك هنا في نية الاعتدال والنيسة يضر
 معها الاحتمال وهناك في المقارنة ٥٦٦ وتركها بشرط صحة النيسة فيتمسح فيها ويكتفى بالظن فليسيراجع ويجرد

المذكورة (على الصحيح) وان افترقا في عدم انعقادها عند اتفافية القدوة مع تجزئتها بخلاف
 غيرها ولا ينبغي توقف صحته على الجماعة عن وجوب نية الجماعة فيها وتقدم في المعادة ما يرد منه
 ان نية الاعتدال عند قصرها واجب في بعض صورها فهي كالجمعة ومقابل الصحيح لا يشترط
 فيها ما ذكرنا لانها لا تصح بدون الجماعة فكان التصريح بنية الجمعة مغيبا عن التصريح
 بنية الجماعة (فلورث هذه النية) أو شك فيها في غير الجمعة (وتابع) مصليا (في الافعال)
 اوفي فعل واحد وفي السلام بأن كان قاصدا للذلك مع عدم نية اعتداله وطال انتظاره
 عرفا (بطلت صلاته على الصحيح) لتلاعبه أمالو وقع ذلك منه اتفاقا من غير قصد أو كان
 الانتظار بسيرا أو كثيرا من غير متابعة لم تبطل جزما وما قابل الصحيح بقول المراد بالمتابعة
 هنا ان يأتي بالفعل بعد الفعل لا لاجله وان تقدمه انتظار كثير له قال الشارح فلا نزاع في
 المعنى ومراده ان الخلف بين الصحيح ومقابليه شبه ان يكون انظما اذا اقبل يوافق الثاني
 في انه لو أتى بالفعل بعد الفعل لا لاجله لم تبطل وما قرره في مسئلة الشك هو المعتمد واما ما
 اقتضاه قول العزيز وغيره ان الشك هنا كهو في أصل النية من البطالان بانتظار طويل
 وان لم يتابع ويسير مع المتابعة غير مراد بديل قول الشيخين انه في حال شك كما كان منفردا وهل
 البطالان بما مر عام في العالم بائع والجاهل ام مختص بالعالم قال الأذري لم ارفيه شيئا وهو
 محتمل والا قرب انه بعد الجاهل لكن قال في التوسط ان الاشبه عدم الفرق وهو الوجه

واعمل هذا في غير حال الاحرام
 والاف يضر التردد حينئذ المانع
 من الانعقاد فليجوز وفيه نظر
 اه سم على منهج أقول قوله
 وفيه نظر وقياس ما قدمه فيها لو
 شك في التقدم على الامام حال
 الاحرام الضرر مطلقا سواء وقع
 الشك في الانشاء أولا (قوله بأن
 كان قاصدا الخ) تصير للمتابعة
 (قوله وطال انتظاره) واعتبار
 الانتظار بعد القراءة الواجبة
 (قوله عرفا) محتمل ان يفسر بما
 قالوه فيما لو أحس في ركوعه
 بداخل يريد الاعتدال به من ضبط
 الانتظار بأنه هو الذي لو وزع على
 جميع الصلاة لظهور اثره ويحتمل

ان ما هنا اضيق وهو الاقرب ويوجه بان المدار هنا على ما يظهر به كونه رابطا صلاته بصلاة امامه
 وهو يحصل بما دون ذلك * (فرع) * انتظره للركوع والاعتدال والسجود وهو قليل في كل ولكنه كثير باعتبار الجملة
 فالظاهر انه من الكثير فلي تأمل انتهى واعتد شيخنا طب انه قليل اه سم على منهج أقول والاقرب ما قاله طب
 وعليه في فرق بينه وبين ما تقدم فيما لو تعدد الداخلون وطال الانتظار بان المدار ثم على ضرر المقتدين وهو حاصل بذلك
 بخلافه هنا فان المدار على ما يحصل به الربط الصوري وهو لا يحصل بكل من الانتظارات البسيطة وان كثر مجموعهم هالان
 المجموع المالم يجمع في محمل واحد لم يظهر به الربط (قوله أركان الانتظار بسيرا) ينبغي ان يبعد انتظار كثير لا لاجل المتابعة
 أخذ من قوله للمتابعة تأمل سم على منهج (قوله في مسئلة الشك) أي من الضرر حيث تابع (قوله غير مراد) الاولى
 ان يقول غير مراد لانه جواب اما (قوله لكن قال في التوسط) اي الأذري فقد اختلف كلامه في التوسط وغيره وذكر
 في القوت ان مثل العالم الجاهل العام والناسخ فيضر (قوله وهو الوجه) من كلام مـ

(قوله ولا يجب تعيين الامام الخ) بقى ما لترك نية الاقتداء او فساد ان لا يتابع الامام لغرض ما فسهي عن ذلك فاستغره على ظن
انه مقتدبه فهل تضمن متابعتهم حينئذ اولافيه نظر ولا يبعد عدم الضرر وقد يشعربه تغيير الشارح بقوله عام في العالم بالمنع الخ
حيث لم يقبل في العالم العام ثم رأيت في القوت ذكر ان مثل العالم والجاهل العامد والناسي فمضر كاسر (قوله نويت
الاقتداء بالامام) نعم لو كان هنالك امامان لجامعتين لم تكف هذه النية لانها لا تتميز واحدا منهما او متابعة أحدهما دون الآخر
فحكم م ر وفيه في اشتراط امكان المتابعة الواجبة اسكل ٥٦٧ من احتمال انه الامام اه سم على حج

اي ثم ان ظهر له قرينة تعيين
الامام فذاك والا لاحظها
فلا يتقدم على واحد منهما
ولكنه يوقع ركوعه بعدهما فلو
تعارض احدهما نعت نية
المقارنة (قوله وأخطأ فيه) ما
يعني انه اذا نوى العتق عن
كفارة الظهار فبان ان الواجب
عليه كفارة قتل لم يقع عنها وهل
يعتق مجانا اولافيه نظروا والاقرب
الاول (قوله وما قبله) اي قول
المصنف فان علمه وأخطأ الخ
(قوله والقاتل بالهبة فيه) اي
فيما لو لم يحضر شخصه في ذنبه
المشار اليه بقوله قبل والاعتباط
(قوله في هبة القدوة) كلامهم
كالمصريح في حصول أحكام
الاقتداء كعمل السهو والقراءة
بغيرية الامامة اه سم على حج
وفيه وقفة والميل الى خلافة
وبوجه بأنه لا وجه للحقوق سهو
الامام له مع اتقاء القدوة في
نفس الامر كما لو بان الامام
محدثا او ما حصل فضيلة الجماعة

(ولا يجب تعيين الامام) على المأموم في نيته باسمه كزيد أو وصفه كالخاضر أو الإشارة اليه
بل يكفي نية الاقتداء ولو بقوله عند التباسه بغير نويت الاقتداء بالامام منه - م اذ مقصود
الجماعة غير مختلف قال الامام بل الاولى عدم تعيينه لانه ربما عينه فبان خ لافيه يكون
ضارا كما ذكره بقوله (فان عينه) ولم يشر اليه (واخطأ) فيه كان نوى الاقتداء بزيد فبان
عمرا (بطلت صلته) لربطه صلته بمن لم ينو الاقتداء به كالوعين الميت في صلته أن نوى
العتق في كفارة الظهار مثلا وأخطأ فيهما وبجث السبكي وتبعه عليه جمع انه ينبغي ان
لا تبطل الانية الاقتداء وبصيرته مفتردا ثم ان تابعه المتابعة المبطلة بطات والافلارده
الزركنى وغيره بان فساد النية مبطل للهالة كما لو اقتدى بى بن شاذ في انه مأموم وبان
تقصيره بالتعيين التماسد صيره في حكم الملاعب وخرج بقوله يمينه اي باسمه ما لو اقتدى
بالخاضر أو بهذا واعفته زيدا من غير تصريح باسمه فكان عرافانه يصح كافي الروضة
وان نازع فيه المتأخرون اذ لا أثر لظن مع الربط بالشخص والفرق بين ذلك وما قبله انه
ثم تصوري في ذهنه شخصه مينا اسمه زيد وظن انه الخاضر فاقتدى به فتبين انه غيره فلم تصح
اعدم جرمة بامامة من هو مقتدبه وهما جزم بامامة الخاضر وقصد به عينه لكن اخطأ في
اسمه فلم يؤثر اذ لا أثر لظن مع الربط بالشخص فلم يقع خطأ في الشخص اصلا ولو قال يزيد
الخاضر أو يزيد هذا وقد اخطأ الشخص بذنبه فكذلك والاعتباط اذ الخاضر صفة لزيد
الذي ظنه وأخطأ فيه ويلزم من الخطأ في الموصوف الخطأ في الصفة وايضا فاسم الإشارة
وقع عطف بيان لزيد وزيد لم يوجد والقاتل بالهبة فيه معر بالهبالا اذ المبدل منه في نية
الطرح فكأنه قال اصلى خلف هذا وهو صحيح يرد عليه بأن كونه في نية الطرح غير منافي
لاعتبار كونه من جهة ما قصده المتكلم ولو علمت القدوة بجزئية كيدته مثلا صحت على ما جعته
بعضهم اذ المقتدى بالبهض مقتد بالكل لان الربط لا يتجزأ وعمل بعضهم بطالان بالتلاعب
والاوجه عدم الهبة لان الربط انما يتحقق عند ربط فعله بفعله كما يفهم من الاقتداء بزيد
لا ينعو يده ثم ان نوى البعض الكل صحت (ولا يشترط للامام) في هبة القدوة في غير
الجمعة (نية الامامة) أو الجماعة لكونه مسة فلا يخالف المقتدى لتبعيته له اما في الجمعة

فلوجود صورتها المهم الان يقال يفرق بين هذا وبين الحدث بان الحدث ليس في صلاة البتة فلم يكن أهلا للتحمل ولحقوق
السهم وبخلاف هذا فانه لما كانت صلته صحيحة وكان نفسه أهلية الامامة صلح لثبوت أحكام الجماعة في حقه وحق من
اقتدى به ومع ذلك ففيه مني (قوله نية الامامة) لو حلف لا يؤم قائم من غيرية الامامة لم يحث كما ذكره القفال وقال
غيره بالحدث لان مدارا ليمان غالب على العرف وأهله بعدونه مع عدم نية الامامة اما ما حج في الايعاب شرح العباب
وظاهر كلامه ترجيح الثاني حيث وجهه (أقول) والاقرب الاول ويعمل بأنه حلف على فعل نفسه وحيث لم ينو الامامة =

فصلاته فرادى أخذاء قالوه فيما لو لم لا يدخل محل كذا فجعلوا يدخل حيث قالوا فيه بعدم الحث ومنه ما لو دخلت به دابته بغير اختياره ولم يمكنه ردها محلا لم لا يدخله ومنه أيضا ما لو لم لا يدخل محل كذا فجعله ابنه لا يحث وإن أمكنه التخلص منه بأن علم أنه يطيعه ولو أمره ما لم يكن إذنه فانه يحث. وبقي ما لو كانت صبيغة لمقه لأصلي اماما هبل يحث أم لا فيه نظر والاقرب الثاني لأن معنى لأصلي اماما لا أو جسد صلاة حاله كوفي اماما وبعد اقتداء القوم به بعد إحرامه منقردا انما يوجد منه اتمام الصلاة لا يجادها بل ينبغي انه لا يحث أيضا لو نوى الامامة بعد اقتدائهم به لما حرام ان يحصل منه اتمام لا يجاد (قوله تلزمه نية الامامة مع التحريم) ويأتي فيما تقدم في أصل النية من اعتبار المقادير بجمع التكبير (قوله ومثلها في ذلك المندورة) أي فلو لم ينو الامامة لم تنعقد وفيه نظر لانه لو صلاها منقردا انعقدت وانما بعد عدم فعل ما التزمه ويجب عليه اعادة ما بعد في جماعة ولو بعد خروج الوقت ويكتفى بركعة فيما يظهر من وجوبه هذه النذر على ما ذكره في الروض وشرحه في باب النذر والقياس انعقادها حيث لم ينو الامامة فرادى لأن ترك نية الامامة لا يزيد على فعلها منقردا ابتداء (قوله جماعة) أي والمجموعة جمع تقديم بالمطر والمراد الثانية كما هو ظاهر لأن الأولى تصح فرادى وقال سم على منهج ما حصله انه لا تجب نية الامامة في المجموعة لأن الكلام فيها يوقف على نية الامامة صحة الصلاة مطلقا ومثله الجع ليست كذلك إلى آخر ما ذكره وفيه نظروا عبارة في باب صلاة المسافر على حج تنبيه ينبغي الاكتفاء بالجماعة عند انعقاد الثانية وان انفردوا قبل تمام ركعتهم الأولى ولا بد من نية الامام الجماعة ٥٦٨ او الامامة والتمتع صلاته (فرع) رجل شرط عليه الامامة

بوضع هل يشترط نية الامامة يحتمل وفاها لما أجاب به مر عن ذلك حين سئل عنه في درسه مشافهة لا تجب لأن الامامة حاصلة أي لأن الامامة كونه متبوعا لا غير في الصلاة مربوطا صلاة الغير بذلك حاصل بالجماعة للمأمومين وان لم ينو الامام الامامة بدليل انعقاد الجماعة خلف

فتلزمه نية الامامة مع التحريم ان لم تنه الجماعة ولو زائد على الاربعين والأقلات تنعقد فان لم تلزمه واحرمهم او هو زائد عليهم اشتط أيضا والأقلات ومرفى المعادة انه تلزمه فيها نية الامامة ومثلها في ذلك المندورة جماعة اذا صلى فيها اماما فهي كالجمعة أيضا (ويستحب) لنية الامامة للخروج من خلاف الموجب لها ولا يجوز فضيلة الجماعة فان لم ينوها ولو لم يعلم علمه بالمقتدين لم تحصل له وان حصلت لهم بسببه وان نواها في الاثناء حازها من حين نيته ولا تعطف على ما قبلها وفارق ما لو نوى صوم نفل قبل الزوال حيث انبى على الصوم من أول النهار بان صومه لا يمكن ان يتبعه صوما غيره بخلاف الصلاة فانه يمكن تبعه فيها جماعة وغيرها وانما اعتد بنية الامامة مع التحريم ولم يدخل في الصلاة فضلا عن كونه

اماما

من لم ينو الامامة اذا كان من غير الجماعة ونوى غيرها وانما لم تحصل له الجماعة اذا كان من

أهلها ولم ينو الامامة لأن الجماعة شرط في الجماعة فلا تحصل الا بنية وفريق بين الجماعة والامامة تامل سم على منهج (فرع) * التمسك بادر من كلامهم ان من نوى الامامة وهو يعلم أن لا أحد غير يريده لا اقتداء به لم تنعقد صلاته اتلاعه به وانه لا أثر لغيره احتمال اقتداء جنى به نعم ان ظن ذلك لم يبعد جواز نية الامامة أو طلبها ثم رأيت في شرح العباب قال أي الزركشي بل ينبغي نية الامامة وان لم يكن خلفه أحد اذا وثق بالجماعة اه وقد يقال بآخرها الحضور الموثق بهم اه سم على حج وقوله اقتداء جنى أي أو ملك (قوله حازها من حين نيته) بخلاف ما لو أحرم والامام في التمسك فان جميع صلاته جماعة ويفرق بان الجماعة وجدت هنا في أول صلاته فاستحسب بخلافه هناك اه سم على منهج (قوله من أول النهار) ولو ليت الصبي النية في رمضان ثم بلغ في أثناء اليوم ائيب عليه جميعه ثواب القرض كذا قرره شيخنا الشيخ الشوري وذكر أنه منقول وعليه فيمنع بينه وبين ما اقتضاه كلام الشارح فيما مر من انه اذا بلغ في أثناء الصلاة يشاب على ما بعد البلوغ ثواب القرض وما قبله ثواب النفل بأن الصلاة من حيث اشتمالها على ركعات يمكن وقوع بعضها في حد ذاته فرضا وبعضها فلا فجعل ثوابها كذلك ولا كذلك الصوم فانه لا يمكن تجزئة اليوم بحيث يصوم بعضها فلا تميزا عن باقيه فجعل ثوابه بصفة واحدة وغلب جانب القرض لانه حصل به سقوط الطلب عنه بعد تكليفه (قوله ولم يدخل) أي والحال انه لم يدخل الخ

(قوله فانه يضرب) ومحل في الجمعة حيث كان من أخطأ فيه من الأربعين (قوله في الأفعال) خرج بها الأقوال وبالظاهرة الباطنة كالنية (قوله وبالعكس) قضية كلام المصنف كالإشراح أن هذا مما لا خلاف فيه وعبارة شيخنا الزبيري والافتراء هنا أفضل وعبر بعضهم بأولى خروجاً من الخلاف ٥١ فيجتمه أن خلاف لبعض الأئمة وأنه خلاف مذهبي لم يذكره المصنف وفي حج مانعه بعد كلام ذكره على أن الخلاف في هذا الاقتصار ضعيف جداً ٥٥ وهو ظاهر في أن الخلاف مذهبي * (فرع) * نقل عن شيخنا الشوبري أن الإمام إذا لم يراع الخلاف لا يستحق المعلوم وليس من ذلك ما لو أتى بالتسمية جهراً في الفاتحة قال لأن الواقف لم يقصد تحصيل الجماعة لبعض المصلين دون بعض بل قصد حصولها ٥٦٩ لجميع المقتدين وهو انما يحصل برعاية الخلاف المانعة من صحة صلاة البعض أو الجماعة دون البعض ٥٦ وهو قريب حيث كان إمام المسجد واحداً بخلاف ما إذا شرط الواقف أئمة مختلفين فينبغي أن لا يتوقف استحقاق المعلوم على مراعاة الخلاف بل وينبغي أن مثل ذلك ما لو شرط كون الإمام حنفياً مثلاً فلا يتوقف استحقاقه المعلوم على مراعاة غير مذهبه أو جرت عادة الأئمة في تلك الملة بتقليد بعض المذاهب وعلم الواقف بذلك فيعمل وقفه على ما جرت به العادة في زمنه فإراعيه دون غيره نعم لو تدرت مراعاة الخلاف كان اقتضى بعض المذاهب بطلان الصلاة بشئ وبعضها وجوبه أو بعضها استحباب شئ وبعضها كراهية فينبغي أن يراعى الإمام مذهب مقلده ويستحق مع ذلك المعلوم (قوله في القنوت) وهل مثل ذلك

أما لانه سبب صيراماً وهذا قال الأذوي أن القول بعدم صحتها معه غريب ويطلبه وجوبه على إمام الجمعة عند التحريم (فإن أخطأ) الإمام (في تعيين تابعه) ولم تكن صلاته جمعة أو ما في معناها كان نوى الإمامة بزيديتين أنه عمرو (لم يضرب) إذ خطوه في النية لا يزيد على تركها وهو جائز له ما لو نوى ذلك في الجمعة أو ما لحق بها فانه يضرب لأن ما يجب التعرض له جله أو تفصيله لا يضرب الخطأ فيه كما مر (و) من شروط صحة القدوة توافق نظم صلاتهم ما في الأفعال الظاهرة فحينئذ (تصح قدوة المؤدي بالقاضي والمفتري بالمتنفل وفي الظهر بالعصر وبالعكس) أي القاضي بالمؤدي والمتنفل بالمفتري وفي العصر بالظهر نظراً لاتفاق الفعل في الصلاة وإن تخالفت النية واحتج الشافعي رضي الله عنه على اقتداء المفتري بالمتنفل بخبر الصحيحين أن معاذاً كان يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم عشاء الآخرة ثم رجع إلى قومه فيصلي بهم تلك الصلاة وفي رواية شافعي هي له تطوع وإمام مكتوبة (وكذا الظهر) ونحوه كالعصر (بالصبح والمغرب وهو) أي المقتدى حينئذ (كالمسبوق) فيتم صلاته بعد سلام إمامه (ولا يضرب متابعة الإمام في القنوت في الصبح والجلوس الأخير في المغرب) كالمسبوق (وله فراقه) بالنية (إذا اشتغل بهما) أي بالقنوت والجلوس مراعاة لنظم صلاته ومتابعته كما في المجموع أفضل من مفارقتها والمفارقة هنا معذور فيها فلا تقوت بها فضيلة الجماعة كما قاله جمع متأخرون وأجرو ذلك في كل مفارقه خير بينهما وبين الانتظار كما سنوضحه وما استشكل به جواز متابعة الإمام في القنوت مع أنه غير مشروع للمقتدى فكيف يجوز له تطويل الركن القصير به رد بانهم اغتفر والذلك لامتابعة ولا يشك كل على ذلك ما مر من أنه لو اقتدى بمن يرى تطويل الاعتدال ليس له متابعة بل يسجد وينظره أو يفارقه فهلا كان هنا كذلك لأن تطويل الاعتدال هذا إيراد المأموم في الجلة وهناك لا يراه المأموم أصلاً (وتجاوز الصبح خلف الظهر) وكذا كل صلاة هي أقصر من صلاة الإمام (في الأظهر) لاتفاق نظم الصلاتين

٧٢ به ل ما لو اقتدى صلى العشاء صلى الوتر في النصف الثاني من رمضان فيكون الأفضل متابعته في القنوت أولاً كما لو اقتدى صلى التسيب لكونه مثله في التقية فيه نظر وأما الظاهر الأول والفرق بينه وبين المقتدى بصلاة التسيب مشايبة هذا للفرق بتوقيته وتأكيده (قوله فلا تقوت به فضيلة الجماعة) أي فيما أدركه مع الإمام وفيما بعده منفرداً (قوله لأن) تطويل الاعتدال هنا الخ) قديراً لا يرد عليه ما يأتي في صلاة التسيب من أنه يتعين فيه المفارقة أو الانتظار في السجود مع أن المقتدى يرى تطويله في الجلة فانه يقول بصحة صلاة التسيب في نفسها على تلك الهيئة إلا أن يقال لما يمكن لها وقت معين وكان فعلها بالنسبة لغيرها نادراً نزلت منزلة صلاة لا يقول بتطويل الاعتدال فيها أي ومع ذلك فالاشكال أقوى

(قوله لكن يحصل بذلك الخ) قد يؤخذ منه صحة المعادة خلف المقضية لحصول فضيلة الجماعة فيها وتقدم للشارح ان الجماعة شرط في المعادة بتمامها (قوله وقالوا تقر بها الخ) اي وهو مرجوح وكذلك قوله وقالوا تقر بها الا في (قوله وقال الشارح) اي في فصل خرج الامام من صلاته الخ الا في (قوله ولهذا قال الخ) اي لقول الشارح ان فضيلة الجماعة لا تقوت في المداورة الخ (قوله في مسئلتنا) اي وهي جواز الصبح خلف الظاهر (قوله فلم حصلت الخ) هذا ظاهر على ان الافراد أفضل كإفرضه واشعر به قول الشارح قبل وفي تعبيره يجوز إيماء الخ امان قلنا بان الجماعة أفضل فلا يرد السؤال (قوله لانها) الاولى مع ان الخ (قوله بخلاف مسئلتنا) اي فان أهليتهم للصلاة حاصله وانتفاء طلب الجماعة منهم لمجرد اختلاف الصلاتين (قوله بل ما ذكرته الخ) اي توجيهها لحصول فضيلة الجماعة من قوله وعلوا الفضيلة انتظاره الخ (قوله لو أعادها) اي صلاة الجنازة ولو منفردا ومرارا (قوله في هذه المسئلة) اي صلاة الجنازة (قوله فلما انقل) اي

النفق

وقطع به كعكسه والثاني لا يجوز لانه يحتاج الى الخروج عن صلاة الامام قبل فراقه وفي تعبيره يجوز إيماء الى ان تركه اولى ولومع الانفراد لكن يحصل بذلك فضيلة الجماعة وان فارق امامه عند قيامه لثلاثة كما أتى به الوالد رحمه الله تعالى وعبارة ابن العماد فان شاء نوى مفارقه وسلم وان شاء انتظره لبس لمعه وهو الافضل فان فارق قبل تبطل صلاته ولم تنف به الفضيلة بخلاف ١١ اي على الاظهر القائل يجوز الاقتداء وعلوا فضيلة الانتظار بانه يجوز به فضل أداء السلام مع الامام وقالوا تقر بها على صحة الاقتداء بمصلي الكوف انه يجب عليه مفارقه عند القيام الثاني من الركعة الاولى وتحصل له فضيلة الجماعة لانه فارق بعذر فاشبه ما اذا قطع الامام القدوة وقالوا تقر بها على صحة الاقتداء بمصلي الجنازة انه لا يوافقه في التكبيرات وغيره ابل فائدة حصول فضيلة الجماعة وقال الشارح وظاهر انها اي فضيلة الجماعة لا تقوت في المفارقة الغير بينهما وبين الانتظار وله هذا قال جماعة من المتأخرين في مسئلتنا ان تقول اذا كان الاولى الانفراد فلم حصلت له فضيلة الجماعة لانها خلاف الاولى ١١ ولا يخالف ما ذكرته قول بعض المتأخرين ان صلاة العرأة ونحوها - جماعة صحيحة ولا ثواب فيها الا انهم اغيبر مطلوبه ١١ اي لان انتفاء طلبها منهم اعدم أهليتهم لها بسبب صفة قامت بهم بخلاف مسئلتنا ولا قول الروضة وغيرها ان الاولى فيها الانفراد خروجا من الخلاف لانه من الاتفاق على صحته فبجهل في الجماعة وان نال فضلها في الاظهر بل ما ذكرته اولى مما قالوه من أن من صلى على جنازة لا يستحب له اعادة صلاة على الصحيح ومن مقابله انه ان صلى منفردا ثم وجده جماعة استحب له الاعادة معهم لمجازاة فضله والافلا وعلى الصحيح لو أعادها صحت فلا على الصحيح وقبل فرضا كالتائفة الثانية ١١ والصلاة في هذه المسئلة مطلوب تركها افضل لاعتبار طلب ترك جماعتها والصلاة في مسئلتنا واجب فعلها وان اتقى طالب الجماعة فيه وعلم مما يقرر من خبر معاذ المار حصول فضيلة الجماعة خاف معبد الفريضة صحتها كانت أو غيرها ويدل عليه أيضا خبر ابن حبان في صحيحه من حديث جابر رضي الله عنه انه كان يصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم المغرب ثم يرجع الى قومه فيؤمهم وخبر أبي داود والترمذي والنسائي من حديث يزيد بن الأسود وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم انه صلى الله عليه وسلم صلى الصبح في مسجد الخيف فلما انقل من صلاته رأى في آخر القوم رجلين لم يصليا معه فقال ما منعكما ان تصليا معا فقلنا يا رسول الله صلينا في رحالكما اذ اصلينا في رحالكما ثم اتيتنا مسجد جماعة فصليا يا معاهاهم فانهم الكما نافله وهو كما يريد بالعموم وعدم الاستسقاء على انه لا فرق بين المصلي منفردا والمصلي جماعة اماما أو أموا وما وقد عال الشيخان وغيرهما الوجه المرجوح القائل بان صلاة بطن محل أفضل من صلاة ذات الرفاع بحصول فضيلة الجماعة على التمام لكل طائفة ومرادهم ان ايقاع الصلاة بكما لها خلف الامام اكمل من ايقاع البعض وان حصلت فضيلة

الجماعة

(قوله فعله في النفل التمتع) أي وعليه فلو اقتدى هل تحصل له فضيلة الجماعة أو لا؟ عليه نظر وتقدم عن مسم حصول الثواب في النفل الذي لا تشترع فيه الجماعة وقضيته حصول فضل الجماعة (قوله أما الصلاة المعادة فلا) أي فلا يسن للمصلي الفرض أن لا يقتدى بأماها بل يسن له الاقتداء بحصول فضيلة الجماعة فيها (قوله إن لم يخش خروج الوقت) أي فإن خشيه فعدم الانتظار أولى وإن لم تخش بنية المفارقة لجواز المدة في الصلاة (قوله أطال الدعاء) أي ندبا ولا يكرر التشميد فلو لم يحفظ الادعاء فصيحا كرهه لأن الصلاة لا يسكت فيها وإن لم يكرر التشميد وخروجها من أبط ٥٧١ بتكرير الركن القول (قوله لأنه يحدث

جلوس تشهد) يؤخذ من هذا الاستدلال أن له انتظاره في السجود الثاني فليراجع اه مسم على ج أقول وانتظاره أفضل (قوله وعلم حماد كراهه) أي من قولنا أنه يحدث جلوس تشهد الخ (قوله للاستراحة) أي ويعلم ذلك بالقرينة كالأوصلي المغرب خلف رباعية (قوله جلوسه) أي الامام (قوله لأنه) أي الجلوس تابع له أي التشميد (قوله فلا يعتد به بدونه) هو ظاهر أن علم من حال الامام أنه لم يشهد وأما لولم يعلم ذلك بان ظنه وتبين خلافه فينبغي عدم الضرر لأنه كالأهل وهويته قوله ما لا يغتفر لغيره لهذره (قوله ويجري ماذكر) قد يقال لا حاجة لهذا بد قوله ويؤخذ من ذلك بالاولى الخ فإن هذا الذي جعله مأخوذا بالاولى هو عين ماذكره بقوله ويجري ماذكرين صلى الخ (قوله عند قيامه للثالثة) أي حيث أراد الجلوس للتشميد فلو لم يرد ذلك لم

الجماعة في جميع الصلاة وأما قوله - م - يسن للمفترض أن لا يقتدى بالتمتع في الخروج من خلاف أي حنيفة فعله في النفل التمتع أما الصلاة المعادة فلا لأنه قد اختلف في فرضه الذقييل أن الفرض أحدهما بحيث يثبت الله ما شاء منه - ما - ويرى ما قيل بحسب أحكامه حالان الثانية لو تعينت للتعاقب لم يسن فعلها في جماعة كسنة الظهر وغيرها وقبل أن من صلى منفردا فافترض الثانية لكمالها وإن صلى في الجماعة فالاولى وقيل أن كلا منهما - ما - فرض لأن الثانية مأثور بها والاولى مسقطه للعرج لمانعة من وقوع الثانية فرضا بدليل سائر فروض الكفايات كالطائفة الثانية المصلية على الجنازة وغيرها (فأد فام) الامام (لثالثة أن شاء) المأموم (فارقته) بالنسبة (وسلم) لانقضاء صلاته ولا كراهة لأنه فراق بعد ذكر سبأ في آخر الباب (وإن شاء انتظره ليسلم معه) ليحوز أداء السلام مع الجماعة (قلت انتظاره أفضل والله أعلم) لما مر أن لم يخش خروج الوقت قبل تحلله وعلم منه حصول فضيلة الجماعة كما تقرر وإذا انتظره أطال الدعاء بعد تشهد فيمضيظهر وخروج بفرضه الكلام في الصبح المغرب خلف الظهر مثلا فلا يجوز له أن ينتظره إذا قام للرباعية على الأصح في التحقيق وغيره لأنه يحدث جلوس تشهد لم يفعله الامام بخلافه في ذلك فإنه وافقه فيه ثم استداهه وعلم حماد كراهه أنه لو جلس امامه للاستراحة فقط لم يمه مفارقتها وأنه لا أثر أيضا لجلوسه للتشهد من غير تشهد في الصبح بالظهر إذا جلوسه من غير تشهد كلا جلوس لأنه تابع له فلا يعتد به بدونه وهذا هو مراد ابن المقرئ بقوله أحدث جلوسا كما أن مراد الشيخين بقوله ما أحدث تشهدا جلوسه ويؤخذ من ذلك بالاولى أنه لو ترك امامه الجلوس والتشهد لم يمه مفارقتها لأن المخافة حينئذ أخش ويجري ماذكرين صلى الصبح خلف مصلى الظهر وترك امامه التشميد الاقل فيجب على المأموم مفارقتها عند قيامه للثالثة كما أفق به والدرجة الله تعالى أخذ من تعليمهم جوارا انتظار المأموم امامه فيها بانه وافقه في جلوس تشهد ثم استداهه وتعليمهم لزوم مفارقة مصلى الرباعية بانه يحدث جلوس تشهد لم يفعله امامه ويصح اقتداء من في التشهد بالقائم ولا يجوز له متابعتها بل ينتظره إلى أن يسلم وهو أفضل وله مفارقتها وهو فراق بعد ذكر ولا نظر هنا إلى أنه أحدث

يعد انتظاره في السجود وإن طال من غيرية مفارقة (قوله وهو فراق بعد ذكر) قد يشعر هذا بحصول فضيلة الجماعة لمن ذكر لكن سبأ في فيما لو أحرمت مفردا ثم نوى القدوة في خلال صلاته أن ذلك مكروه ومفوت لفضيلة الجماعة حتى فيما أدركه مع الامام اه وقضيته عدم حصول الفضيلة هنا وقضية قوله هنا هو أفضل الخ حصول الفضيلة اللهم إلا أن يقال إذا نوى الاقتداء وإن لم يحصل له فضيلة الجماعة لكن تحصل له فضيلة في الجملة فإذا نوى المشاركة لمخافة الامام له من حيث كونه قائما وهو فاعده مثلا يكون ذلك عذرا غير منوط لما حصل له من الفضيلة الحاصلة بمجرد در بط صلاته بصلاة الامام

(قوله كالواقدي في الظهور الخ)

هـ هذه علت من قول المصنف والمقتضى بالمتفضل لكمه ذكرها فوطئة لقوله والاولى له الخ (قوله اعتبارا بصلاته) قد يشكل هذا على ما في صلاة العيد من أن العبادة بصلاة الامام حتى لو اقتصر على ست في الاولى وثلاث في الثانية تابعة فيها وقديفرق بأن الامام والمأموم اشتركا في أصل التكبير وانما اختلافهما في صفة فليطالب متابعة المأموم لامامه في أصل التكبير استصحاب ذلك فتبعه في صفة ولا كذلك هنا (قوله وأدرك في السجدة الاولى) أو الجالوس بين السجدين على ما يأتي في قوله غير أنه ينبغي فيه اطلاقهم الخ (قوله وبفارق التشهد الاول) أي حيث قلنا بالبطلان للتحالف له (قوله للاستراحة في ظنه) أي المأموم أي فانه يلزمه المفارقة مع مشاركتة له في الجلوس (قوله غير مطلوبة) بل ولو كانت مطلوبة لا يختلف الحكم لما صر في صلي المغرب خلف العشاة من الامن انه تجب عليه نية المفارقة وان جلس امامه للاستراحة (قوله وظاهر كلام الشيخين) أي قول الشيخين (قوله غير انه يناهيه اطلاقهم) معتمد (قوله فلا بطلان) هذا من قولهم ولا غير انه يناهيه اطلاقهم الخ واعلم ذكره لاجل قوله قبله عدم الكراهة الخ

جالوس لم يفعله الامام لان الحدوث احدثه بعد نية الاقدار لا دوامه كما هنا ونصح العشاء خلف التراويح كالواقدي في الظهور بالصبح فاذا سلم الامام قام ليتم صلاته والاولى له اتمامها مفردا فان اقتدى به ثانيا في ركعتين آخر بين من التراويح جاز كما مفرد اقتدى في أثناء صلاته بغيره ونصح الصبح خلف العيد والاستسقاء وعكسه اتوافق اتماما والاولى له أن لا يوافق في التكبير الزائد ان صلى الصبح خلف العيد أو الاستسقاء ولا في تركه أيضا ان عكس اعتبارا بصلاته ولا تضر موافقته في ذلك لان الاذكار لا يضر فعلها وان لم تندب ولا تتركها وان دبت وابتدأ في الاستسقاء استغفار كما يأتي في بابها من غير بقوله لا يوافقته في الاستسقاء اراى على القول به ان ثبت أن فيه قولاً والافهم وهم مري له من الخطبة الى الصلاة (وان أمكنه) أي من صلى الصبح خلف غيرها (القنوت في الثانية) بان وقف امامه يسيرا (قنت) اعتصما بتحصي السنة مع عدم المخافة (والا) أي وان لم يمكنه (تركة) نذبا خوفا من التخلف ولا يجهل الله واتحمل الامام له عنه كما هو القياس خلافا للاستوى حيث زعم ان القياس مجوده (وله فراقه) بالنية (ليقنت) تحصي السنة ولا كراهة فيه اعذر كما مر فلولم يوافقته وتختلف للقنوت وأدرك في السجدة الاولى ليضرب بفارق التشهد الاول بانهم اختلفوا في الاعتدال فلم يفرد به المأموم ونم انفرد بالجلوس ولا يرد على الفرق ما لو جلس امامه للاستراحة في ظنه لان جلسة الاستراحة هنا غير مطلوبة فلا عبرة بوجودها وظاهر كلام الشيخين وغيرهما هنا وأدرك في السجدة الاولى انه لو لم يدركها بطلت صلاته غير انه يناهيه اطلاقهم الا في ان التخلف بركن لا يطل لا يقال هذا فيه مخالفة فاحشة وقد قالوا لو خافه في سنة فله أو تركه أو فحشت المخالفة كسجود التلاوة والتشهد الاول بطلت صلاته والتخلف للقنوت من هذا لا نأخذ ولو كان من هذا اقل لما يطلان صلاته بهوى امامه الى السجود على ما أتى به القفال وقد ربحنا خلافا فيه من ان التخلف للقنوت ليس من ذلك ويفرق بان التخلف نحو التشهد الاول أحدث سنة يطول زمنها ولم يفعله الامام أصلا ففحشت المخالفة وأما ادوايله للقنوت فليس فيه احداث هي لم يفعله امامه فلم تفحش المخالفة الا بالتخلف بتمام ركعتين فعلم كما أطلقوه والحاصل ان الفحش في التخلف للسنة غير في التخلف بالركن وان الفرق ان احداث ما لم يفعله امامه مع طول زمنه فحش في ذاته فلم يخرج انهم في السنة بخلاف مجرد تطاول ما فعله امامه فانه مجرد صفة تابعة فلم يفحش به بل يشكره فلم يؤثر منه الا توالي ركعتين تأمين فليست بل وحيد فقولهم هنا اذا لحقه في السجدة الاولى قبله دم الكراهة فلا بطلان حتى بهوى للسجدة الثانية وعلى هذا يحمل قول الزر كشي المعروف عند الاصحاب ان التخلف للقنوت مبطل بدليل قوله في محل آخر وقد حكى الخلاف في ذلك لا خلاف بل القول بالبطلان مقرر بما اذا فحشت المخالفة أي بان ناخر بر كعتين وكلام الرافعي ليس مقرضا فيه وبشهادة ذلك قوله اذا لحقه

(قوله في الجنائزة) تفريغ على

الثاني (قوله كما يجنبه ابن الرفعة)

قال شيخنا الزياي بعد ما ذكر

وقضيته حصول الركنة وهو

المعتمد (قوله ولا تعذر فيها هنا)

ويؤخذ من ذلك صحة الاقتداء

في سجود التلاوة أو الشكر بمن

في السجدة الأخيرة من الفرض

ثم رأيت في حج طيلوافقه وعبارته

ومثلها ما يمثّل ثلثي قيام ركعة

الكسوف الثانية وآخر

تكبيرات الجنائزة في الصلاة

مابعد السجود فيما قاله البلقيني

اه لكن قضية قول الشارح

بعدد الأوجه الخ خلافه (قوله

صح الاقتداء به مطلقا) أي

سواء كان في الركعة الأولى أو

غيرها (قوله المتعبد عدم الصلاة)

معتمد (قوله فلا يجوز معه) أي

فلوتين خلاف ظنه فالظاهر تبين

صحة الصلاة كافي فتاوى والده

الشارح (قوله فكأن لم يغلب

الخ) أي فيمتنع الاقتداء به (قوله

يل يجب انتظاره في السجود) أي

أن لم ينو المفارقة كما مر تفسيره

فيما لو اقتدى بمن يرى تطويل

الاعتدال ومحل ذلك أن لزمن من

موافقته تطويل الاعتدال

المأموم المولى يلزم عليه ذلك

كان اشتغل الإمام بالتسبيح

عقب الرفع من الركوع ولم يرد

زمنه على زمن دعاء المأموم في

الاعتدال لم تضرب موافقته

على القرب (فإن اختلف فعله ما ككتوبة وكسوف أو جنازة أو سجدة تلاوة أو شكر
كما قاله البلقيني (لم يصح) الاقتداء في ذلك (على الصحيح) لخالفته النظم وتعدا المتابعة
معهما نعم يظهر صحة الاقتداء في الشكر بالتلاوة وعكسه والثاني يصح لامكانه في البعض
وعليه رعاية ترتيب نفسه ولا يتابعه في الجنائزة إذا كبر الإمام الثانية تخيير بين مقارفته
وانتظاره سلامه ولا يتابعه في التكبيرات وفي الكسوف تابعه في الركوع الأقل ثم يرفع
ويفارقة أو ينتظره واكتفاء إلى أن يركع ثانيا ويعدل ويسجد معه ولا ينتظره بعد الرفع لما
فيه من تطويل الركن القصير ولا يفرق في عدم الصلاة بين أن يعلم نية الإمام لها أو يجهلها
وإن بان له ذلك قبل التكبير الثانية من صلاة الجنائزة فلا فرق بين أن يعلم نية الإمام لها أو يجهلها
كان الإمام في القيام الثاني فبإبعده من الركعة الثانية من صلاة الكسوف صحت القدوة
كما يجنبه ابن الرفعة وتبعه جمع ويدل له تعديهم عدم الصلاة بتعذر المتابعة ولا تعذر فيها هنا
والوجه استمرار المنع في الجنائزة ومصدق الشكر والتلاوة إلى تمام السلام أذ موضوع
الأولى على المخالفة إلى الفراغ منها بدليل أن سلامها من قيام ولا كذلك غيرها وأما في
الأخيرة فلا تنضم إليها صلوات ولا يستأنس منها مع وجود المخالفة لا يقال ينبغي صحة
القدوة بحصول الكسوف ونحوه لأن الاقتداء به في القيام ولا مخالفة فيه ثم إذا انتهى إلى
الانفعال المخالفة فإن فارقته استمرت الصلاة والباطل كمن صلى في نوب ترى عورته منه عند
ركوعه لانا قول لما تعذر الربط بخلاف النظم منع انعقادها الربطه صلواته بصلاة مخالفة
لها في الماهية فكان هذا القصد ضارا وأيسر كسئلته من ترى عورته إذا ركع لأنه يمكنه
الاستمرار بوضع شيء يترعورته فافتراقا ما لو صلى الكسوف كسنة الصحيح صح الاقتداء
به مطلقا ولو وجد صلواتا جالسا أو في التشهد أو القيام لجهز فهل له أن يتقيد به
أو لا وكذا لو رآه في وقت الكسوف وشك في أنه كسوف أو غيره قال الزركشي وابن العماد
المتعبد عدم الصلاة لأن المأموم بعد الإحرام لا يعلم هل واجبه بالجلوس أو القيام فإن ترجح
عنده أحد الاحتمالين كان رآه يصلي منترشا أو متمورا كآله أن يحرم معه ويجلس هذا أن
كان فقيها فان لم يكن فقيها لا يعرف هيأت الجلوس فكأن لم يغلب على ظنه شيء ويصح
الفرض خلاف صلاة التسبيح كما جزم به بعضهم ومنقل عن الكفاية ولا يجب المفارقة في
الاعتدال بل يجب انتظاره في السجود فيما يظهر وعلم من كلامه فيما مر في سجود السهو
والتلاوة أنه يشترط أيضا الصلاة الاقتداء به موافقة الإمام في سق تقبض الخالقة فيها فعلا
وتركا كسجدة تلاوة وسجود سهو وتشهد أول وقيام منه فإن خالفه فيها أعادها ما بطلت
صلاته على ما مر نعم لا يضر تخلف لا تمامه بشرطه إلا في شرح قوله فان لم يكن عذر
بخلاف نحو جلسة الاستراحة

• (فصل) في بعض شروط القدوة أيضا • (يجب متابعة الإمام في أفعال الصلاة) دون
أقوالها لغير أنما جعل الإمام يؤتم به فلا تختلعه وعليه فإذا كبر فكبروا وإذا ركع

• (فصل) في بعض شروط القدوة • (قوله لغير أنما الخ) أي لغير الصيغين اهـ

(قوله عدم متابعتها في ترك فرض الخ) أي ثم إن كان الموضع محل تطويل كأن ترك الركوع انتظره في القيام والا كان تطويل الامام الاعتدال انتظره المأموم فيما بعده وهو السجود هنا (قوله انتهاء فعل الامام) قضيته أنه لو كان المأموم سريع الحركة فشرع في الركوع بعد الامام ووصل الى حد الركوع قبل الامام لا يكون آتيا بالمتابعة الواجبة وفيه نظر يعلم من جواز المقارنة (قوله وأكمل من ذلك الخ) ٥٧٤ قال حج ودل على أن هذا تفسير لكامل المتابعة كما تقرر

فأركعوا أو يؤخذ من قوله في أفعال الصلاة عدم متابعتها في ترك فرض من فروضها لأنه إن تعمد تركه بطلت صلاته والام يعتد بقوله (بأن يتأخر ابتداء فعله) أي المأموم (عن ابتداءه) أي فعل الامام (ويقدم) انتهاء فعل الامام (على فراغه) أي المأموم (منه) أي من فعله وأكمل من ذلك أن يتأخر ابتداء فعل المأموم عن جميع حركات الامام فلا يشرع حتى يصل الامام لحقيقة المنتقل اليه والمتابعة قسمان متابعة على وجه الاكسبية وأخرى على وجه الوجوب فالاولى هي التي ذكرها بقوله يجب متابعة الامام الخ ويدل على ذلك قوله فان قارنه لم يضر والثانية فصلها بعد ذلك وقد أشار لما قررناه الشارح بقوله فلا يجوز التقدم عليه ولا التخلف عنه على ما سيأتي بيانه ويمكن ان يقال أيضا قوله بأن يتأخر الخ أي هذا هو المطلوب منه ومعهم ان المكروه ليس مأمورا به فان المأموم امامه كان من تركها للمكروه ويكون متابعا كما ان المصلي مأمورا بالصلاة لا في أرض مغموبة فاذا وقعها في الدار المغموبة فقد أدى بالصلاة لا على الوجه المأمور به وهي صحيحة فتكون مستثناة كذلك أي فيكون متابعا وان ترك المكروه أو يقال ما ذكره من وجوبها باعتبار الجملة وهو الحكم على المجموع من أحوال المتابعة لاحكم على كل فرد فرد ولا شك أن المتابعة في كلها واجبة والتقدم بجمعيها يطل بلا خلاف والحكم ثانيا بأنه لا يضر انما ذكره للحكم من حيث الافراد والحكم على الكل غير الحكم على الافراد وهذا كقول الشيخ في اتيه من السنن الطهارة ثلاثا لا تلغ ان الاولى واجبة وانما أراد الحكم على الجملة من حيث هي أو يكون مراده بكونها واجبة أي لتحصيل السنة وحيث أمكن الجمع ولو بوجه بعيد فهو أولى من التناقض واحتراز بالافعال عن الاقوال كالقراءة والتشهد فيجوز تقدمها وتأخرها الاتكسبية الاحرام كما يعلم مما يأتي والافعال في السلام فيبطل تقدمه الا ان ينوي المفارقة (فان قارنه) في الافعال بدليل قرينة السياق ويكون الاستثناء منقطعا وعدم المحذور في المقارنة في الاقوال يعلم حينئذ بالاولى ويجوز شمول كلامه أيضا للاقوال بدليل حذف العمول المؤذن بالعموم والاستثناء لا في متصل لان الاصل فيه الاتصال (لم يضر) لكون القادة منتظمة مع ذلك لكنهم مكروهة مفوتة فضيلة الجماعة فيما قارن فيه فقط كما فتى به الوالد رحمه الله تعالى وقال انه الاقرب وقولهم المكروه

لا يقدح وجوبها قوله فان قارنه الخ ٥٧ (قوله حتى يصل الامام لحقيقة المنتقل اليه) قضيته أنه يطالب من المأموم أن لا يخرج عن الاعتدال حتى يتلبس الامام بالسجود وقد توقف فيه ٥٨ على حج ووجه التوقف انه ربما أسرع الامام في رفع رأسه من السجود اللهم الا ان يقال أراد الشارح بالوصول للحقيقة انه وصل الى ابتداء معنى الحقيقة وهو يحصل بوضع الركبتين لانها بعض أعضاء السجود (قوله يجب متابعة الامام الخ) فيه مسامحة فان التعجيل بالوجوب يقتضي حرمة خلافه فلا يكون بيان لا كل فلو قال هي التي ذكرها بقوله بأن يتأخر ابتداء فعله الخ كان أوضح (قوله أي لتحصيل السنة) أي وعليه فالمراد بالوجوب ما لا بد منه (قوله فيبطل تقدمه) أي بالقيام من عليكم لامن السلام وقوله آخر الاولى أي التسليم الاولى

لأقواب

حج ٥٨ فيخناز يادي بل بالهمزة ان نوى عندها الخروج بها من صلاته كما يشهر به

قول الشارح السابق بعد قول المصنف والاصح انه لا تجب نية الخروج الخ فان نوى قبل الاولى بطلت صلاته ٥٩ وقوله قبل الاولى أي قبل الشرع فيها (قوله للاقوال أيضا) زاد حج ولو السلام بدليل الخ ٥٩ (قوله لم يضر) ومثل ذلك في عدم الضرر ما لو عزم قبل الاقتداء على المقارنة في الافعال لان القصد الخارجة عن الصلاة قبل التلبس بها لا أثر لها أخذ ما قالوه فيها لو عزم على الاتيان بالمبطل من أنه لا أثر له قبل الشرع فيه

(قوله هل مرادهم به الخ) في التعبير بما ذكره مساححة والاولى ان يقول هل المراد به ثواب الصلاة اذا كانت الكراهة للذات الخ
وأما قوله مرادهم ثواب الجماعة فلا يظهر مع قوله كالأصالة في الحمام ونحوه ٥٧٥ فان القائل فيها على ما يقتضيه عبارتهم

ليس بواب الجماعة بل ثواب
الصلاة بقوله ما على القول بها
والراجح خلافه (قوله حتى انه لو
شك في اثباتها) أي أثناء تكبيرة
الاحرام وقوله أو بعدها أي بعد
تكبيرة الاحرام وقبل الفراغ
من الصلاة ما لو عرض الشك بعد
فراغ الصلاة ثم تذكره لا يضر
مطلقا كالشك في أصل التوبة
(قوله فلو أحرم منفردا) قسم
قوله ومحل ذلك اذا نوى الخ (قوله
ثم لحقه لا يضر) أي بأن هوى
للسجود الاول قبل هوى الامام
للسجدة الثانية (قوله والمأموم
قائم) أي لم يسجد فيه دخل
فيه ما لو كان في هوى
السجود مع تخلفه عن السجود
عند اتي قام الامام عنه (قوله
بخلاف ما اذا كان للقيام اقرب)
أي أو اليهما على السواء كما
صرح به الزيادة في الركن
الثالث السابق (قوله بان تخلف
لحق قراءة) من ذلك ما لو اشتغل
بتكبير العبد وقدر تركه الامام
فلا يكون معذورا (قوله وقول
جمع) وفي نسخة جماعة منهم السيد
السمهودي وقيد الطلب بما اذا
أمكنه ادراك القيام مع الامام
كما هو منقول عنه فيما مر وهو
نظير ما قالوه في التخلف للقنوت

لا ثواب فيه هل مرادهم به ثواب الجماعة اذا كانت الكراهة للذات كما دل عليه أمثلتهم
حتى لا يسقط ثواب الصلاة بقوله في الحمام ونحوه من أماكن التي أم لا الأوجه ان
المراد الكراهة للذات حتى يشاب على الصلاة في الأماكن المكرهه لرجوعها الى
أمر خارج عنها بل قالوا ان التحقيق انه يشاب عليها في المغصوب من جهتها وان عوقب من
جهة الغصب فقد يعاقب بغير حرمان الثواب أو يجرم من بعضه وان القول بأنه لا يشاب
عليها عقوبة له تقر بربادع عن ايقاع الصلاة في المغصوب فلا خلاف في المعنى وعلم بما
فرزناه ان الكراهة اذا كانت لا مخرج لا تمنع حصول الثواب كالزيادة في تطهير أعضاء
الوضوء على الثلاث (الا) في (تكبيرة الاحرام) فتضر المقارنة فيها أو في بعضها حتى انه
لو شك في ذلك في اثباتها أو بعدها لم يترك عن قرب أو ظن التأخر فبان خلافه لم تنعقد
صلاته ومحل ذلك اذا نوى الاقتداء مع التكبير كادات عليه الاخبار لانه نوى الاقتداء
بغيره وصل فيشترط تأخر جميع تكبيرته عن جميع تكبيرة الامام ويضار ذلك ببقية
الاركان حيث لم تضر المقارنة فيها البقاء اعظم القدوة فيها لكون الامام في الصلاة فلو أحرم
منفردا ثم اقتدى في خلال صلاته صحت قدوته كما سيأتي وان كانت تكبيرة المأموم
متقدمة على تكبيرة الامام وتعبيره بالمقارنة أولى من تعبير أصله بالمساواة لان المساواة
لغة مجي واحد بعد واحد لا معا (وان تخلف بركن) فعلى من غير عذر ولو مع العلم
والتمدد وطول الركن (بان فرغ الامام منه وهو) أي المأموم (فيما) أي ركن (قبله
لم تبطل في الاصح) لخبر لا يبادر وفي بالركوع ولا بالسجود فهما أسبقكم به اذا ركعت
تذكر كوفي به اذا ركعت وافهم قوله فرغ أنه لو أدركه قبل فراغه منه لم تبطل قطعا والثاني
تبطل لما فيه من المخالفة من غير عذر وعلم من هذا ان المأموم لو طول الاعتدال بما
لا يطاله حتى يسجد الامام وجلس بين السجدين ثم لحقه لا يضر ولا يشك على هذا
ما لو سجد الامام للتلاوة وفرغ منه والمأموم قائم فان صلاته تبطل وان لحقه لان
القيام لما لم يفت بسجود التلاوة لوجوعهما اليه لم يكن للمأموم شبهة في التخلف فبطلت
صلاته بخلاف ما نحن فيه فان الركن يقف باتت قال الامام عنه فكان المأموم شبهة
في التخلف لان تمامه في الجملة فلم تبطل صلاته بذلك (أو) تخلف (بركنين) فعلمين متواليين
(بان فرغ) الامام (منهما) وهو فيما قبلهما (بان ابتدأ الامام هوى السجود أي
وزال عن حد القيام في الواجب بخلاف ما اذا كان للقيام أقرب من أقل الركوع
فانه في القيام حينئذ لم يخرج عنه فلا يضر وقد يفهم ذلك من قولهم هوى السجود
(فان لم يكن عذر) بان تخلف لقراءة السورة أو الجلوس الاستراحة (بطلت) صلاته
لفحش المخالفة ولتفسير بهذا الجلوس الذي لم يطلب منه وقول جمع ان تخلفه

اذا تركه الامام وسجد وقضية هذا التقييد انه اذا لم يمكنه الادراك المذكور لا يطلب التخلف ولكنه يجوز الا انه يصير متخلفا بغير
عذر فليستأمل ثم على التخلف لان تمام التشهد يخالف عدم التخلف لان تمام السورة لان السورة لا ضابط لها ويحصل المقصود

بأية أو أقل أو أكثر والشهد مضبوط محدود م ٥٦ سم على ابن حجر (قوله لاتمام التشهد) أي الأول وخرج بالأتم
 ما لو كان الامام سريع القراءة وأتى به قبل رفع المأموم رأسه من السجود وقام فنبهني للمأموم متابعتهم وإتيانه بالتشهد
 في الحالة المذكورة فلو تخلف للتشهد كان كالتخلف بغير عذر (قوله كما وافق) أي فتعقبره ثلاثة أركان طويلة (قوله ممنوع)
 وكذا قول ابن حجر أنه ممن اشتغل بسنة بعد التحريم (قوله أو سهأ عنها) أي فان ترك قراستها عدا حتى وكع طامه لا يكون معذورا
 (قوله الوسوسة ظاهرة) لم يبين ضابطها ويؤخذ من قول ابن حجر ان التخلف لها أي الوسوسة إلى تمام ركعتين يستلزم ظهورها
 ٥٧٦ بركنين فمليز (قوله من فراغ الركن الثاني) بأن يشرع في هوى السجود

بحيث يخرج به عن حد القيام
 (قوله أي بعد فراغه) تفسير للشك
 في تمام الحروف وقوله منها أي
 من الفاتحة أما لو شك في ترك
 بعض الحروف قبل فراغ الفاتحة
 وجبت إعادته وهو معذور
 وصورة ذلك أن يشك أنه أتى
 بجميع الكلمات أو ترك بعضها
 كأن شك قبل فراغ الفاتحة في
 البسطة فرجع إليها بخلاف ما لو
 شك بعد فراغ الكلمة في أنه أتى
 بحروفها على الوجه المطلوب فيها
 من نحو الهمس والرخاوة فأعادها
 ليأتي بها على الوجه الأكمل فانه
 من الوسوسة فيما يظهر (قوله
 خلافا لبعضهم) أي ابن حجر
 (قوله عند استقرارها) أي
 الوسوسة (قوله بعد ركوع
 إيمانه) من تنه كلام البعض
 (قوله إذا رفع رأسه) أي المأموم
 وقوله فوجدته كما أي الامام

لاتمام التشهد مطلوب فيكون كما وافق أي المعذور هو الوجه وما ذهب إليه جمع من أنه
 كالسبوق ممنوع (وان كان) عذر (بأن أسرع) الامام (قروته) والمقتضى بطي القراءة
 يجوز خلق الوسوسة ظاهرة طال زمنها عرفاً وكان مستظراً سكتة امامه ليقرأ الفاتحة فيها
 فركع عقبها كما قال الشيخ انه الاقرب خلافا للزركشي في قوله بسقوط الفاتحة عنه أو سهأ
 عنها حتى ركع امامه أما التخلف للوسوسة ظاهرة فلا يسقط عنه شيء منها كتعمد تركها لانه
 التخلف لاتمامها إلى ان يقرب امامه من فراغ الركن الثاني فينبغي عليه مقارنته ان بقي
 شيء منها عليه لاتمامه لبطأه لانه يشروع الامام فيها بعده والوجه عدم الفرق بين
 استقرار الوسوسة بعد ركوع الامام أو تركها بعده اذ تفويت اكمالها قبل ركوع امامه
 نشأ من تقصيره بتركها والكلمات من غير بطء خلق في لسانه سواء أنشأ ذلك من تقصيره في
 التعمد أم من شك في تمام الحروف أي بعد فراغه منها فلا يفيد تركه بعد ركوع امامه
 رفع ذلك التقصير خلافا لبعضهم حيث يبحث الفرق فيما ذكر وجعل محل ما تقر عند
 استقرارها بعد ركوع امامه فان تركها بعده اعتقر له التخلف باكمالها امامه يسبق باكثر من
 ثلاثة أركان طويلة اذ لا تقصير منه الا أن ولو نام في تشهد الاول متمكناً اتعبه فوجد
 امامه كما قام وقرأ وجرى على نظم صلاة نفسه ما لم يسبق باكثر من ثلاثة أركان طويلة
 كالناسي كما أتى به الواد رحمه الله تعالى ولا يقال انه يركع مع الامام ويتحمل عنه الفاتحة
 لانه ليس بمسبوق ولا في حكمه والفرق بينه وبين المرحوم حيث يركع مع امامه اذا رفع
 رأسه من السجدة فوجدته كما الزامه بما فات به محل القراءة بخلاف هذا وقد أتى جمع
 فيمن سمع تكبير الرفع من سجدة الركعة الثانية فجلس للتشهد نطاً أن الامام يتشهد فاذا
 هوى الثالثة فكبر للركوع فظنه لقيامها فقام فوجدته كما بان يركع معه ويحمل عنه
 الفاتحة لعدم إيمانه مع عدم ادراكه شيئا من القيام ويعارضه افتاء آخرين بأنه كالناسي

(قوله وقد أتى جمع فبين سمع تكبيرة الرفع) يعني ما لو كان مع الامام جماعة فكبر شخص للاسراع فظن احد
 المأمومين ان الامام ركع فركع قبل تمام قراءة الفاتحة فتبين ان الامام لم يركع فيجب عليه العود للقيام لكن هل يعد الركوع
 المذكور قاطعاً للموالاتة فيسقط عنه قراءة الفاتحة او لا وان طال فتم عليها فيه نظر والاقرب الثاني لان ركوعه معذور
 فيه فاشبهه السكوت الطويل سهواً ولا بطء المولاتة وبقي أيضاً ما لو كان مع الإمام ركع والحالة ما ذكرتم تبين له ان الامام
 لم يركع فقام ثم ركع الامام عقب قيامه فهل يركع معه نظر الكونه معجراً ولا بل يخلف ويقراء من الفاتحة بقدر ما فوته في
 ركوعه فتقصر فيه فيه نظر والاقرب الثاني أيضاً لانه المذكور ولان العبرة في العذر بما في الواقع لا بما في ظنه كما يأتي (قوله فكبر)
 أي الامام (قوله فظنه) أي المأموم

(قوله ركع معه) ضعيف (قوله ففرقهم بين هاتين الصورتين) هما قوله وقد أنقذ جمع الخ وقوله وما راضه الخ هذا واصل هذه العبارة في كلام ابن حجر فوجبه لما جرى عليه من انه لو نام في التشهد الاول ثم قام فوجد الامام را كما انه يركع معه وهو واضح اما على ما جرى عليه الشارح من انه يتخلف ويقرأ فلم يظهر عليه وجه لقوله ففرقهم بين هاتين الصورتين الخ (قوله وهو كونه كالناسي) اي من جالس ظاهرا جالس الامام للتشهد (قوله وتقدم ان الاربع خلافة) اي في تخلف للقراءة ويغفر له ثلاثة أركان طويلة (قوله والامام في الرابع) قضيه انه لو فرغ من القراءة والامام في التشهد الاول لم يوافقه بل يسبي على نظم صلاة نفسه لكن عبارة ابن حجر بعد ما ذكرها هو على صورته انتهى وهي مخرجة لذلك ٥٧٧ وقد يؤخذ ما قاله ابن حجر من قول الشارح

الاتي أو قام أو قعد (قوله والامام حينئذ في الركوع بطلت صلاته) اي بأن تخلف للقراءة فلم يكملها حتى قام الامام عن السجود ولم يقصد موافقة في القيام حتى ركع فقد تحققت سبقة بأربعة أركان وقضية هذا انه لو لم يقصد متابعتها فيما هو فيه عقب القيام لا يضر وقال غيره عند قول المصنف يتبعه اي فلو تخلف أدنى تخلف بطلت نظر المأمضى من التخلف وان كان معذورا هذا ما ظهر لي من كلامهم فليتم امل اه وهو مخالف لما ترى لما اقتضاه كلام الشارح لكنه قد يوافق قوله قول الشارح بعد بيان انتهى الى الرابع كان ركع والمأموم في الاعتدال الخ (قوله كان ركع) اي ركوع الركعة الثانية وكتب سم على حج قوله كان ركع الخ أقول اذا قعد وهو في القيام فقدمه كما هو الواجب

للقراءة ولهذا الواسي كونه مقتديا وهو في سجوده من لا ثم ذكر فلم يقيم عن سجدتيه الا والامام را كع ركع معه كالمسبوق ففرقهم بين هاتين الصورتين يصريح بالفرق بين من يدرك قيام الامام ومن لا يدركه هذا والوجه الثاني وهو كونه كالناسي فلا يسقط عنه القراءة وأما قوله في التعديل ولهذا الواسي كونه مقتديا الخ فلهذا مقرر على ما اختاره الزركشي من سقوط الفاتحة عن الناسي وتقدم ان الاربع خلافة (وركع قبل اتمام المأموم الفاتحة) ولو اشتمل على تمامها لا يعتدل الامام وسجد قبله (فقبل يتبعه) لتعذر الموافقة (وتسقط البقية) لعذر كالمسبوق (والصحيح) انه لا يتبعه بل (بتمها) حتما (ويسمى خلفه) على ترتيب صلاة نفسه (مالم يسبق) بكثر من ثلاثة أركان مقصودة في نفسها (وهي الطويلة) فلا يجب الاعتدال ولا الجلوس بين السجدين لانهم ماضون وما فيهم من كلامه من أن القصير غير مقصود محمول على ان ذلك باعتبار اذانه اذ هو تابع لغيره وان كان مقصودا باعتبار انه لا يقوم غيره عنه مقامه والمراد بأكثر من ثلاثة أركان ان يكون السبوق بثلاثة والامام في الرابع كأن تخلف بالركوع والسجدين والامام في القيام فهذه ثلاثة أركان طويلة فلو كان السبوق بأربعة أركان والامام في الخامس كأن تخلف بالركوع والسجدين والقيام والامام حينئذ في الركوع بطلت صلاته قاله البلقيني (فان سبق باكثر) مما ذكر بان انتهى الى الرابع كأن ركع الامام والمأموم في الاعتدال أو قام أو قعد وهو في القيام (فقبل يفارق) بالنية حتما لتعذر الموافقة (والاصح) أنه لا تلزمه مفارقتها بل (يتبعه) حتما لم ينو مفارقتها (فيما هو فيه) اذ لو سمي على ترتيب نفسه لكان فيه مخالفة فاحشة ولهذا تبطل به من عالم عامدا وذا تبعه فركع قبل أن يتم الفاتحة تخلف لتمامها لم يسبق باكثر أيضا (ثم يتدارك) ما فاتته (بعد سلام الامام) كالمسبوق (ولو لم يتم) المأموم (الفاتحة لشغله بدعاء الافتتاح) مثلا وقد ركع امامه (فمعدور) في تخلفه لتمامها كبطل القراءة فبأنى فيه ما مر وقد علم مما تدران

٧٣ به ل عليه ثم قام الى الركعة الاخرى فهل يبنى على ما قرأ من الركعة السابقة الوجه انه لا يجوز البناء لانقطاع قراءته بفارقة ذلك القيام الى قيام آخر من ركعة أخرى بخلاف ما لو سجد لثلاثة في أثناء الفاتحة كان تابع امامه فيها برجوعه بعد السجود الى قيام تلك الركعة بعينه وأما مسئلة ما لو قام اي الامام وهو اي المأموم في القيام فلا يبعد حينئذ بناؤه على قراءته لعدم مفارقتها حينئذ قيامه فليتم امل اه وخالفه في حاشية شرح المنهج واعتمد البناء في المسئلةتين ونقله عن ابن العماد في القول التام في أحكام المأموم والنام أقول وهذا هو الاقرب والقلب اليه أميل (قوله والمأموم في الاعتدال) اي اعتدال الركعة الاولى مثلا (قوله أو قعد) اي للتشهد الاول (قوله فبأنى فيه ما مر) اي من اعتبار ثلاثة أركان طويلة له

(قوله وان لم يندب في حقه الخ) عنها حتى الخ كما تقدم (قوله) وقول بعض الشراح هو) اي الموافق (قوله اذا حكم الموافق الخ) يمكن الجواب بان من عبر بذلك أراد الموافق الحقيقي فان ملأ كره من بطي النهضة ونحوه مسبوق حكاه (قوله والانسبوق) اي فبركع معه ونحسبه الركعة ومن ذلك ما يقع لكثير من الائمة انهم يسرعون القراءة فلا يمكن المأموم بعد قيامه من السجود قراءة الفاتحة بتمامها قبل ركوع الامام فيركع معه ونحسبه الركعة ولو وقع له ذلك في جميع الركعات فلو تخلف لانعام الفاتحة حتى رفع الامام رأسه من الركوع أو ركع معه ولم يطمئن قبل ارتفاعه عن أقل الركوع فانتبه الركعة فيتبع الامام فيما هو فيه وباتي بركعة بعد سلام الامام (قوله وهل يلحق به) اي الموافق (قوله نعم) اي فيكون كالموافق فيغتفر له ثلاثة أو كان طويلة وقوله لما راى من قوله فيتأخر الخ (قوله ترك قرآنه أو ركع) اي ندب لما يأتي من ان التخلف مكروه (قوله بطلت ركعته) اي فيوافقه فيما هو فيه بعد فلور ركع عامدا عالما بالتهريم بطلت صلاته (قوله وكان تخلفه بلا عذر) اي بان كان عامدا عالما (قوله ولو ركع الامام) هذا ما وقوله قبل أو ركع عقب تحريمه

معقد (قوله لكن يشكل حينئذ بما تقدم) اي في مفهوم قوله أو سما

المراد بقرانه من الركن اتقاه عنه لا الاتيان بالواجب منه وظاهر كلامهم هنا عذر وان لم يندب في حقه دعاء الافتتاح بان غل عدم ادراك الفاتحة لو اشتغل به لكن يشكل حينئذ بما تقدم في تارك الفاتحة مع عدم الا ان يفرق بان هناك شبهة لاستغفاله بصورة سنة بخلاف ما مر وبما يأتي في المسبوق ان سبب عدم عذره اشتغاله بسنة عن فرض وقد يفرق بان الامام يتحمل عن المسبوق فاحتيط له بأن لا يكون صرف شيا لغير الفرض وأما الموافق فلا يتحمل عنه فعذر للتخلف لانعام الفاتحة وان عدم قصر ابصره بعض الزمن لغيرها اذ قد صير به اعتبار ظنه دون الواقع والحاصل مما يؤخذ من كلامهم اذ ارتنا الامر على الواقع بالنسبة للعذر وعدمه وعلى ظنه بالنسبة لندب الاتيان بفصول التوخذ (هذا كله في) المأموم (الموافق) وهو من أدرك مع الامام محل قراءة الفاتحة المعتدلة لا بالنسبة لنفسه ولا لقراءة امامه فيما يظهر وان رجح الزركشي اعتبار قراءة نفسه وقول بعض الشراح هو من أحرم مع الامام مردود اذا حكم الموافق والمسبوق جارية في جميع الركعات بدليل ان الساعي على ترتيب نفسه ونحوه كبطي النهضة اذا فرغ من معية على ترتيب نفسه فان أدرك مع الامام زمان يسع الفاتحة كان موافقا والانسبوق وهل يلحق به في سائر أحكامه من شك هل أدرك زمان يسع الفاتحة لان الاصل وجوبه في كل ركعة حتى يتحقق مستطاه وعدم تحمل الامام شيئا منها وان ادراك المسبوق الركعة رخصة فلا تحصل مع الشك في السبب المقنضي له ولان التخلف لقراءته اقرب الى الاحتياط من ترك كمالها وحينئذ يتأخر ويتم الفاتحة ويدرك الركعة ما لم يبق بأكثر من ثلاثة أو كان طويلة فان سبق به تابعه فيما هو فيه ثم يأتي بركعة بعد سلامه في ذلك تردد للمتأخرين والمعتقد كأفتي به الوالد رحمه الله تعالى نعم لما مر وسواء في ذلك أكان احرامه عقب احرام امامه أم عقب قيامه من ركعته أم لا خلافا لبعض المتأخرين اما المسبوق وهو بخلافه فهو ما يئنه بقوله (فاما مسبوق ركع الامام في) أثناء قراءة (فاتحته فلا يصح انه ان لم يشغل بالافتتاح والتوخذ) بان قرأ عقب تحريمه (ترك قرآنه وركع) معه لانه لم يدرك سوى ما قرأه (وهو) بركوعه معه وان أدركه قبل قيامه عن أقل الركوع (مدرك للركعة) فيتحمل الامام عنه ما بقي منها كما يتحمل عنه جميعها لو أدركها كما أو ركع عقب تحريمه فان تخلف بعد قراءة ما أدركه من الفاتحة لانعامها وفاته الركوع معه وأدركه في الاعتدال بطلت ركعته اعدم متابعتها في معظمها وكان تخلفه بلا عذر فيكون مكروها ولو ركع الامام قبل فاتحة المسبوق فخفصه كما لو ركع فيها (والا) بان اشتغل بهما أو بأحدهما أو لم يشغل بشي بان سكت بعد تحريمه زمانا قبل ان يقرأ مع علمه بأن الفاتحة واجبة (لزوم قراءة) منها (بقدره) اي بقدر حروفه في ظنه كما هو ظاهر اوقد در زمن سكوت لانه بالعدم ومن الفرض الى غير منسوب الى تفسير في الجملة والثاني يوافقه مطلقا وبسقط باقيها لندب اذ ار كع فاركو او اختاره الاذرى تبعا لترجيح جماعة

(قوله والثالث يتم الفاتحة مطلقا) أي اشتغل بسنة أم لا (قوله والا) أي بان لم يكن عامدا عالما وقوله لم يعتد بما فعله أي فإني
بركعة بعد سلام امامي (قوله متخلف بغير عذر) معقد (قوله الهوى للسجود) أي الاول (قوله اما اذا جهل) محذور قوله ان كان
عامدا عالما (قوله فهو بخلافه لما لم يمتنع بغير عذر) قضية هذا انه كبطي القراءة ٥٧٩ مع انه فرضه في المسبوق والمسبوق

لا يدرك ركعة الا بالركوع مع
الامام اه سم على حج وهذا
محذور قوله قبل مع علمه بان الفاتحة
واجبة ويمكن الجواب عن
اعتراض سم بان المراد بكونه
معذورا في التخلف عدم بطلان
صلاته بما فعله ولا يلزم منه
حسبان الركعة فلا يرجع
(قوله حتى يصير متخلفا بركنين)
أي بان هوى الامام للسجود
الاول (قوله وقضية التعليق بما
ذكر) أي من قوله بعد قول
المصنف لانه بالعدول من الفرض
الى غيره منسوب الى تقصير في
الجملة (قوله ومقتضى اطلاق
الشيخين وغيرهما عدم الفرق)
أي بين ظننه ادراك الفاتحة
وعدم ادراكها واعيه فان كان
ادرك مع امامه زمانا يسع
الفاتحة فهو كبطي القراءة والا
فيقرأ بقدر ما قوته (قوله فيبدأ)
أي ندبا (قوله أي بعد وجوده اقله)
أي بخلاف ما لو علم ذلك أو شك
فيه في الهوى قبل وصوله الى
أقل الركوع فانه يجب عليه
العود كما لو كان الى القيام أقرب
(قوله لم يعد اليها) فلو علم الامام

والثالث يتم الفاتحة مطلقا لانه أدرك القيام الذي هو محلها فلزمته وعلى الاول متى ركع
قبل وقاء ما لم يمتنع بطلان صلاته والالم يعتد بما فعله ومتى ركع امامه وهو متخلف
لما لم يمتنع وقام من ركوعه فاتحة الركعة بناء على انه متخلف بغير عذر ومن غير عذر نظر الى
أنه لم يمتنع بالقراءة كما أشار لذلك الشارح ثم اذا فرغ قبل هوى امامه اسجوده ووافقه ولا
يركع والابطال ان كان عامدا عالما وان فاتته الركوع ولم يترغ وقد أراد الامام الهوى
للسجود فقد تعارض في حقه وجوب وقاء ما لم يمتنع وبطلان صلاته بهوى الامام للسجود
لما تقر من كونه متخلفا بغير عذر فلا مخلص له عن هذين الانبيء المفارقة فتبين عليه
حذرا من بطلان صلاته عند عدمها بكل تقدير ويشمله ما مر في تهمة ترك الفاتحة
وبطي لوسوسة ظاهرة وماتله الشيخ عن التحقيق واعتداه من لزوم متابعتها في الهوى
حينئذ ويوجه بأنه لما لم يمتنع متابعتها حينئذ سقط موجب تقصيره من التخلف اقراء فقد
ما فاتته فقلب واجب المتابعة وعليه فلا يلزمه مفارقتها بحسب ما فهمه من كلامه
والانعبار انه صريحة في تقريره على المرجوح اما اذا جهل ان واجبه ذلك فهو بخلافه
لما لم يمتنع بغير عذر قال القاضي قال الفارق في وصورة تخلفه للقراءة ان يظن انه يدرك
الامام قبل سجوده والافلتا بغيره قطعاً ولا يقرأ أو ذكره الرواية في حليته والغزالي
في احكامه كان الذي نص عليه في الامان صورته ان يظن انه يدركه في ركوعه والا
في مفارقه ويتم صلاته به على ذلك الاذرى وهو المعتمد لكن يجب لزوم المفارقة له عند
عدم ظنه ذلك فان لم يفعل اثم ولو لم يكن لا تبطل صلاته حتى يصير متخلفا بركنين وقضية
التعليل بما ذكرناه اذا ظن ادراكه في ركوعه فاقى بالافتتاح والتعذر ركع امامه على
خلاف عادته بان اقتصر على الفاتحة وأعرض عن السنة التي قبلها والتي بعدها يركع
معه وان لم يكن قرأ من الفاتحة شيئا ومقتضى اطلاق الشيخين وغيرهما عدم الفرق وهو
المعتمد كما قاله الشيخ لبقاء محل القراءة ولان لم يمتنع بغير عذر كمن تنف في ذلك اذا عبرة
بالتنبيه بين خطوه (ولا يشتغل المسبوق) استحبنا (بسنة بعد النحر) كدعاء افتتاح
أو تمؤد (بل) يشتغل (بالفاتحة) فقط اذا الاهتمام بشأن الفرض أولى ويحفظها حذرا
من قوائها (الا ان يعلم) أي يظن (ادراكها) مع اشتغالها بالسنة فبأنه استحبنا بخلاف
ما اذا جهل حاله أو ظن منه الاسراع وانه لا يدركها معه فيبدأ بالفاتحة (ولو علم المأموم
في ركوعه) أي بعد وجوده اقله (انه ترك الفاتحة أو شك) في فعلها (لم يعد اليها) أي لعلها

أو المصلى منفردا ذلك وجب عليه ما العود كما تقدم في ركن الترتيب لكن اذا عاد الامام فهل يعود المأمومون معه أو ينظرونه
أو يخادقونه بالنية أم كيف الحال ثم رأيت بما مشرقا عن الرمي بخط بعض الفضلاء ما سمعته اماما اعتدله من الركوع
فشك في قرأته الفاتحة في القيام فليزله الرجوع الى القيام بقصد لاجل قراءة الفاتحة لان الاصل عدم قرأتها وما حكم
المأمومين الذين يلعبوا بالاعتدال مع الامام فهل ينظرونه في الاعتدال ويفتروا عليه للضرورة ولا يركعون معه اذا ركع

بعد القراءة أم يحكم عليهم بأنهم في القيام معه حتى يلزمهم أن يركعوا معه - أذا ركعها ثانيا لاجل المتابعة أم يسجدوا قبله وينتظرونه فيه ولا يضر سبقتهم له بركنين لاجل الضرورة أم كيف الحال قال شيخنا الرضائي بالآول ويعتبر التلويل في الاعتدال للضرورة ثم رجع عن ذلك واعتدائهم ينتظرونه في السجود ويعتبر سبقتهم بركنين للضرورة وهذا هو الأصح لأنه ركن طويل اه (أقول) وهذا مفروض كما ترى فيما إذا لم يعلموا من حال الامام شيئا بعدهم عنه أو لكونه أسرية أم لا ولو علموا منه ترك الفاتحة فينتظرونه في السجود ثم رأيت ما نقل عن الشيخ الرضائي في حجج بعد قول المصنف ونصح قدوة المؤدي بالقاضي الخ (قوله لغوات محلها) أي فلو اسقر متابعه الامام ثم تذكر بعد قيامه للثانية انه قرأ الفاتحة في الاولى حسب وجوده ووقت به ركعته وان كان فعله على قصد المتابعة وهذا بخلاف ما لو شك الامام ٥٨٠ أو المنقر بعد الركوع ولم يعود للقيام بل سعى على نظم صلاة انفسهما

فلو عاد له عامدا على ما بطأت صلواته لغوات محلها (بل يصلي ركعة بعد سلام الامام) نذاركا لمافاته كالمسوق (فلو علم) تركها (أو شك) فيه (وقدر ركع الامام ولم يركع هو قرأها) ابقاء محلها (وهو متخلف بعذر) فبأن في فيه مامر (وقيل يركع ويتدارك بعد سلام الامام) مافاته لاجل المتابعة ويأتي ذلك في كل ركن علم المأموم تركه أو شك فيه بعد تلبسه بركن بعده يقينا فيوافق امامه وبأن يبدله بركعة بعد سلام الامام وظاهر ذلك انه لو شك في جلوسه للاستراحة أو في نهوضه للقيام في انه يسجد عادله وان كان امامه قائما ويظهر ان جلوس التشهد الاول بجلوس التشهد الاخير لكونه على صورته نظير مامر آتفا (ولو سبق امامه بالتكريم لم تنعقد) صلواته بالاولى مما مر في مقارنته فيها وان كره هنا قاطنة لمابعد (أو بالفاتحة أو بالتشهد) بأن فرغ من ذلك قبل ان يشرع امامه فيه (لم يضر ويجزيه) لأنه أتى به في محله من غير مخالفة فاحشة (وقيل) لا يجزيه (تجب اعادته) مع فعل الامام أو بعده وهو الاول فان لم يركع بطلت لان فعله مترتب على فعله فلا يعاد به بما سبقه ويستحب مراعاة هذا الخلاف بل يستحب ولو في سرية ان يؤخر جميع فاتحته عن فاتحة امامه ان ظن ان يقرأ بعده ها وانما قدمنا رعاية هذا الخلاف على خلاف البطلان بتكرير الركن القول في القوة هذا وعلا بالقاعدة كما يؤخذ من كلامهم انه لو تعارض خلافان قدم اقواهما وهذا من ذلك وحديث فلا تحتلفوا عليه يؤيده وهذا الذي قررناه أو وجه مما في الانوار في التقديم بقولنا انه لا تسن اعادته للخروج من الخلاف لوقوعه في هذا الخلاف وفيه أيضا انه لو علم ان امامه يقتصر على الفاتحة أو سورة قصيرة ولا يتمكن من اتمام الفاتحة فعليه ان يقرأ الفاتحة مع قراءته لكن الذي أفق به الوالد رحمه الله تعالى عدم وجوب ذلك على المأموم الموافق فيها فقد قال صاحب الانوار كالشيخين وغيرهما والزمام

فان صلاتهم ما تبطل بذلك ان كانوا عالمين بالحكم فاذا تذكر القراءة بعد ذلك لا يقعهما التصدق لبطان صلاتهما بقولهما السابق فلو كان ذلك سهوا أو جهلا حسب وقت صلاتهما بذلك ثم رأيت مصرحاه في شرح الروض (قوله) ولم يركع هو (أي أو ركع وكان للقيام أقرب منه الى الركوع أو الى الركوع أقرب كما فهمه قول المشرح أي بعد وجود أقله) (قوله) ويأتي ببدله بركعة بعد سلام الامام) شمل ذلك ما لو شك في السجدة الثانية أو طمأنينتها وقد جلس مع الامام للتشهد الاخير أو شك في طمأنينة السجدة الاولى بعد جلوسه معه بين السجدين فيوافق الامام فيما هو فيه ويأتي بركعة بعد سلامه وأظن انه مر للشارح في ذكر الترتيب ما يخالفه فليراجع وعبارة حج هذا

بعد قوله يقينا أي وكان في التخلف له فحش مخالفة ثم مثل بعد ذلك بأمثاله الى ان قال ولو كان شك في السجود في النفس ان ركعة الاخيرة فهل جلوسه للتشهد الاخير كقيامه فيما ذكر او يفرق بأنه في صورة القيام قد تلبس بركن يقينا الى ان قال وهذا أي الفرق أقرب اه باختصار (قوله في انه يسجد) أي أم لا (قوله وان كان امامه قائما) أي لان المأموم لما لم ينتقل الى ركن آخر عد كائنه في السجود (قوله بان فرغ من ذلك قبل ان يشرع امامه فيه) أنهم انه لو تأخر شروع عن شروع الامام ولكن فرغ الامام قبله لا يأتي هذا الخلاف وكذا الواسع ولكن لم يفرغ قبل شروع اه عمدة (قوله ان يؤخر جميع فاتحته) أي وجميع تشهداه أيضا (قوله عن فاتحة امامه) أي فلو قارنه فضية قولهم ان ترك المستحب مكروه كراهة هذا وانه مفوت فضيلة الجماعة فيقارن فيه ليكن قال بعضهم ان المقارنة في الانهال مكروهة فتوفت فضيلة الجماعة لتعش المخالفة بخلاف المقارنة في الاقوال فليراجع

(قوله وان لم يكونا طويين) اي بان كان أحدهما طويلا دون الآخر كان تخلف في الاعتدال حتى هوى الامام للسجدة الثانية كما تقدم (قوله بان كان المتقدم بأقل من ركنتين) اي أو بركتين غير متواليين كان ركع ورفع قبل ركوع الامام واستقر في اعتداله حتى لحقه الامام فسجد معه ثم رفع قبله وجلس ثم هوى للسجدة الثانية فلا يضر ذلك لعدم تواليهما (قوله ويسن الرجوع اليه ليركع معه الخ) واذا عاذه لم يحسب له ركوعه الاول والثاني فيه نظر والا قرب منه بحسب له ركوعه الاول ان اطمان فيه والا فالثاني ويغني عن كون المحسوب الاول انه لو ترك الطمأنينة في الثاني لم يضر لانه لحض المتابعة ثم على حساب الاول لو لم يتفق له بعد عوده ركوع حتى اعتدل الامام فهل يركع ٥٨١ ان كان الامام في الاعتدال لوجوبه

عليه بفعل الامام أولا لانه انما كان لحض المتابعة وقد فات فاشبهه ما لو لم يتفق له سجود التلاوة مع الامام حتى قام فيه نظر يحتمل الاول للاستقرار عليه بفعل الامام بل لان رفعه من الركوع لم يكن بقصد الاعتدال بل لمتابعة الامام فاشبهه ما لو رفع فزعان شئ بعد الطمأنينة في الركوع ويحتمل الثاني وهو الاقرب فيسجد مع الامام (فائدة) قال ج في الزواجر تنبيه عدنا هذا اي مسابقة الامام من الكبائر هو صريح ما في الاحاديث العصبة وبه جزم بعض المتأخرين وانما يتضح بناء على ما روى عن ابن عمر ان من فعل ذلك لاصلاة قال انططى وأما أهل العلم فانهم قالوا قد أساء وصلاته مجزئة غير ان أكثرهم يأمرونه ان يعود الى

والسبب ان البطء في القراءة واشغال الموافق بدعاء الافتتاح والتعوذ اذ عاذه فلو ركب الامام ولم تتم فاتحة المأموم للبطء والاشغال أو تذكراته نسي أو شك في فواتها قبل الركوع وجبت القراءة والسعي خلف الامام ما لم يزد التخلف على ثلاثة أركان اه فقوله فعليه ان يقرأ الفاتحة معه مراده به الاستصحاب فعلم من ذلك ان محل استصحاب تأخير فاتحته ان وجبان امامه يسكت بعد الفاتحة قدر يسعها أو يقرأ سورة تسعها وان محل نذب سكوت الامام اذ لم يعلم ان المأموم قرأها معه أو لا يرى قراءتها (ولو تقدم) على امامه (بفعل ركوع وسجود فان كان) ذلك (بركتين) فعدين متواليين سواء كانا طويين أم قصيرين (بطالت) صلاته ان كان عامدا عالما بتعريضه للمخالفة الفاحشة بخلاف ما اذا كان ساهيا أو جاهلا فانه لا يضر غير انه لا يعتدله به ما فان لم يعد للالتزام به مع امامه لسهوه أو جهله أي بعد سلام الامام بركعة والاعادها قال في أصل الروضة ولا يخفى بيان السبق بركتين من قياس ما ذكرناه في التخلف ولكن مثله العراقيون بان ركع قبله فلما أراد ان يركع رفع فلما أراد ان يرفع سجده وهو مخالف للسبق في التخلف فيجوز ان يستويان بقدر مثل ذلك هنا وبالعكس وان يختص هذا بالتقدم لفحشه اه والمعقدان التقدم كالتأخر وذكرا لسانا انه ظاهر كلام الشيخين وافهم كلام المصنف انه لو تقدم أو تأخر بركتين وكان أحدهما فعليا والآخر قوليا انه لا يضر وهو كذلك ومثله صاحب الانوار بالفاتحة والركوع (والا) بان كان التقدم بأقل من ركنتين سواء كان بركن أم بأقل أم بأكثر (فلا) تبطل صلاته وان كان عامدا عالما قللة المخالفة وله انتظاره فيما سبقه به كان ركع قبله ويسن الرجوع اليه ليركع معه ان كان متمعدا للسبق جبرالما فانه فان كان ساهيا به فهو مخشعيرين انتظاره والعود والسبق بركن عدا كان ركع ورفع والامام قائم ثم انظر ما يخشى الذي يرفع رأسه قبل رأس الامام ان يحول الله

السجود ويمكث في سجودها بعد ان يرفع الامام رأسه بقدر ما كان نزل اه ومذهبنا ان مجرد رفع الرأس قبل الامام أو القيام أو الهوي قبله مكروه كراهة تنزيه وانه يسن له العود الى الامام ان كان باقيا في ذلك الركن فان سبقه بركن كان ركع واعتدل والامام قائم لم يركع حرم عليه ولا يبعد ان يحمل الحديث على هذا الحالة وتكون هذه المعصية كبيرة أو بركتين كان هوى الى السجود والامام لم يركع وكان ركع واعتدل والامام لم يركع فلما أراد الامام الاعتدال هوى المأموم للسجود بطلت صلاته ويكون فعل ذلك ونسيته كبيرة ظاهرا اه بجزونه (أقول) وقوله ومذهبنا ان مجرد رفع الرأس الخ لا ينافي كون السبق ببعض الركن حراما لانه لا يتحقق السبق ببعض الركن الابانة قاله من القيام مثلا الى معنى الركوع أو السجود والهوى من القيام وسيلة الى الركوع أو السجود والرفع من السجود وسيلة الى القيام أو الجلوس بين السجدة تين فلم يصدق عليه انه سبق بركن ولا يعصية

* (فصل في زوال القدوة) * (قوله وما يتبع ذلك) أي قيام المسبوق بعد سلام امامه مكبرا أو غير مكبر (قوله يحدث) ومنه الموت (قوله انقطعت القدوة) أي ومع ذلك تجب بنية المفارقة ازالة القدوة الصورية وعبارة شيخنا الزيادي قوله الاعداد ومن العذر ما يوجب المفارقة أي بالنية لوجود المتابعة الصورية كمن وقع على نوب امامه فجلس لا يعنى عنه أو انقضت مدة الخلق والمقتدى يعلم ذلك اهـ ويؤخذ من قوله لوجود المتابعة الصورية ان محل وجوب النية حيث بقي الامام على صورة المصالحين اما لو ترك الصلاة وانصرف أو جلس مالا على غير هيئة المصالحين لم يهتج بنية المفارقة وهو ظاهر وبصرح ج حيث قال وقد تجب المفارقة ان عرض مبطّل لصلاة امامه وقد علمه قبله فينبغي ان يثبتها وان لم يتابعه اتفاقا كما في الجموع ويوجه بان المتابعة الصورية في وجوده فلا بد من قطعها وهو متوقف على نية وجبته فلا بد من عدمه ثم يدبر الامام أو تأخر عن المأموم اتجه عدم وجوب الزوال الصورة اهـ ويستفاد ذلك من قول الشارح الآتي وقد تجب المفارقة كان رأى امامه متلبسا بما يبطل الصلاة وكتب الشيخ عميرة على قول المتن انقطعت القدوة أي ولا يقال ان المأموم باق فيها مكانه ان يقتدى بغيره ويقتدى غيره به ويسجد له هو أيضا كذا في الاسنوي ٥٨٢ وهل يسجد له هو الحامل قبل خروج الامام الظاهر خلافه اهـ

رأسه رأس حمار ويؤخذ من ذلك ان السجق يعض ركن كأن ركع قبل الامام ولمحقه الامام في الركوع انه كالسجق بركن وهو كذلك كما جرى عليه الشيخ (وقيل تبطل بركن) تام في العمدة والعلم لما مضى من الاقتداء بخلاف الخلف اذ لا يظهر فيه فحش مخالفة * (فصل) في زوال القدوة وإيجادها وادراك المسبوق الركعة واول صلاته وما يتبع ذلك * اذا (خرج الامام من صلاته) يحدث أو غيره (انقطعت القدوة) به لزوال الرابطة فيسجد له هو نفسه ويقتدى بغيره وغيره والوجه انه لو تأخر الامام عن بعض المأمومين تأخر اغريمه مع القدوة كان قاطعا لها الفصة أي بكرضى الله عنه لكن بالنسبة لمن تأخر عنه لا لمن لم يتأخر عنه (فان لم يخرج) أي الامام (وقطعها المأموم) بنية المفارقة (جاز) مع الكراهة حيث لا عذر له لما فيه من مفارقة الجماعة المطلوبة وجوبا وندبا مؤكدا بخلاف مفارقتها به ذر فلا تكره وصلاته صحيحة في الحالمين لانها اما سنة على قول والسنن لا تلزم بالشروع فيها الا في الحج والعمرة أو فرض كناية على الرابع فكذلك الا في الجهاد وصلاته الجنازة والحج والعمرة ولان الفرقة الاولى فارقت صلى الله عليه وسلم لم

أي لان الامام لم يحمله عنه واملأ سها الامام قبل اقتداء المأموم به فلا يسهط السجود عن المأموم اذا بطلت صلاة الامام لما لحق انما موم من الخلل بمجرد اقتدائه بالامام (قوله تأخر اغريمه معفر) أي بان تأخر عقب الامام عن عقب المأموم مثلا (قوله الا في الحج والعمرة) أي حج الصبي والرقيق فانهم مأمومان سنة لا فرض كناية ومع ذلك يحرم قطعهما بمعنى ان الولي يحرم عليه تمكين الصبي من القطع اما

الرقيق فالحرمة متعلقة به نفسه لتسكيته وظاهر اقتضائه على استثناء هذين ان الصبي اذا صلى على جنازة أو حضر الصلوة كان له قطعهما وهو ظاهر اعدم تسكيته ولو قيل يجب على الولي الصبي منعه من ابطال صلاة الجنازة لسقوط الفرض به كالبالغ ولما فيه من الاضرار بالميت لم يكن بعيدا (قوله الا في الجهاد وصلاته الجنازة) أي وان تأذى الفرض بغيره كان صلى عليه من يسهط الفرض به ثم صلى عليه غيره فيحرم عليه قطعها لانها تقع بفرضه وان تعدد الفاعلون وترتبوا واملأوا عاها شخص بعد صلاته عليه أو لا يقع له نذلا وعليه فهل يحرم عليه قطعها كما على المكتوبة المعادة أم لا فيه فظهر والظاهر الجواز ويفرق بان المكتوبة المعادة قبل ان الفرض وقيل الفرض واحدة يثبت الله ما شاء منها وقيل الفرض اكل الصلاتين بخلاف هذه فانه لا خلاف في كونهما فلا على ان اعادة الجنازة غير مطلوبة فكان القياس عدم انعقادها لانه يجوز ذلك لان المقصود منها الدعاء ثم ظاهر كلامهم انه لا فرق في حرمة قطع صلاة الجنازة بين كونها على حاضر أو غائب أو قبر وهو ظاهر لما في القطع من الاضرار بالميت في الجملة * (فائدة) * استطردية قال سمع على شرح البيهقي في الجنازة قوله ولا على قبر النبي أحمد الخ لا يبعد ان محله اذا دفن بعد الصلاة عليه ولا يجوز بل يجب على القبر عزاه وظاهره وان لم يكن الصلي من أهل الفرض اذ ذلك ويوجه بانه مخاطب بفعله الا ان تنزلا لهذه الحالة منزلة ماله كان باقية المبدفن

(قوله ونظير معاذ) عطف على قوله لانها اما سنة على الخ وقوله انه صلى باصحابه العشاء فطول عليهم (قوله فانصرف) اي فارق واتم لنفسه لقوله بعد ولم يأمره بالاعادة (قوله بل في رواية انه سلم) هذه الرواية لا توافق ما هو المقرر عندنا من أن السلام قبل فراغ الصلاة ممنوع فله لم يأت به على قصد الخروج من الصلاة بل بعد ان نوى الخروج سلم على القوم لانصرافه عنهم (قوله واختلف في اي الصلاة كانت) اي الاستسقاء اذ ادخلت على معرف باللام أو غيرها كالعلمية كانت استسقاء ما عن الاجزاء اذ ادخلت على منكر كانت استسقاء ما عن الافراد اذ اقبل اي زيد والرجل أحسن كان الجواب وجهه مثلاً واذا قبل اي رجل من هؤلاء أحسن قيل زيد أو عمرو ٥٨٣ فقوله هنا في اي الصلاة معناه

في ذات الرقاع كما سبق ونظير معاذ انه صلى باصحابه العشاء فطول عليهم فانصرف رجل فصلي ثم أتى النبي صلى الله عليه وسلم فآخبره بالقصة فغضب وانكر على معاذ ولم ينكر على الرجل ولم يأمره بالاعادة قال المصنف كذا استدلوابة وهو استدلال ضعيف اذ ليس في الخبر انه فارقه وبني بل في رواية انه سلم ثم استأنفها فهو وانما يدل على جواز الابطال للعدر واجب بان البيهقي قال ان هذه رواية شاذة انفرد بها محمد بن عبد عن سفيان ولم يذكرها أكثر أصحاب سفيان وبتقدير عدم الشذوذ واجب بان الخبر يدل على المدعى أيضا لانه اذا دل على جواز ابطال أصل العبادة فعلى ابطال صفتها أولى واختلف في أي الصلاة كانت هذه القضية في رواية النسائي وأبي داود انها في المغرب وفي رواية الصحيحين وغيرهما ان معاذ افتتح سورة البقرة وفي رواية لاحد انها في العشاء فقرأ اقترنت الساعة قال في المجموع فيجمع بين الروايات بحمل ذلك على انها قضيتان وليكن ذلك في ليلة واحدة فان معاذ الا يقبله بعد النهي وسعدانه نسيه وجمع بعضهم بين روايتي البقرة وانقربت بانه قرأ به في ركعة وفي هذه في أخرى (وفي قول) قديم (لا يجوز) اخراج نفسه من الجماعة لا التزامه القدوة في جميع صلاته وفيه ابطال للعمل وقد قال تعالى ولا تبطلوا أعمالكم (الابعدر) فتبطل صلاته بدونه وضابط العذر كما قاله الامام ما (يرخص في ترك الجماعة) ابتداء ويلحق به ما ذكره المصنف بقوله (ومن العذر تطويل الامام) القراءة أو غيرها كما لا يخفى وتغييرهم بالقراءة جري على الغالب ومحل ذلك حيث لم يصبر المأموم عليه لضعف أو شغل وان كان خفياً بأن يذهب خشوعه فيما يظهر وظاهر كلامهم عدم الفرق بين محضورين رضوا بالتطويل ولو في مسجد غير مطروق وغيرهم وهو ظاهر عند وجود المشقة المذكورة ومعلوم ان الرجل الذي قطع القدوة في خيرة معاذ المار كان شكاً له عمل في حرته الموجب لضعفه عن احتمال التطويل فاندفع ما قبل ليس فيها غير مجرد التطويل وهو غير عذر اللهم الا ان يثبت انه شخصان وان في رواية شكاً به مجرد التطويل فيتنضم

منه ذلك اه وعلى هذا لو كان من عادة الامام التطويل المؤدى لذلك منه الامام منه لم يفي من اضرار المقتدين به وتقويت الجماعة عليهم ثم ما ذكر من ان المرخص في ترك الجماعة ابتداء يرخص في الخروج منها يقتضي ان من أكل ذار يح كره ثم اقتدى بالامام انه يجوز له قطع القدوة وتغييره الجماعة والذي ينبغي ان هذا ونحوه ان حصل بخروجهم عن الجماعة دفع ضرر عن الحاضرين أو عن المصل نفسه كان حصل له ضرر بشدة سر أو برد وكان يزول بخروجه من الجماعة وتسميته لنفسه قبل فراغ الجماعة كان ذلك عذراً في حقه والا فلا اذا فائدة لخروجه عن الجماعة لا مجرد تركها وقوله ويلحق به اي في جواز القطع بلا كراهة

(قوله كشهد أول أو قنوت) قال حج وكذا سورة اذ الذي يظهر في ضبط المقصود انهما جاز بعبادة السهو وقوى الخلاف في وجوبهما أو وردت الأدلة بنظم فضلها ٥١ وينبغي ان مثل ترك السورة ترك التسيبات للخلاف في وجوبها وانه ليس مثاليها تكبير الانتقال وجلسة الاستراحة ورفع اليدين عند القيام من التشهد الاول لعدم التقويت فيه على المأموم لانه يمكنه الاتيان به وان تركه امامه بخلاف التسيبات فان الاتيان بها يؤدي التأخر المأموم عن امامه (قوله فله مفارقتة) يشعر بان الاستمرار معه أفضل (قوله في غير الجمعة) اي وما للحق بمماثل في الجمعة من المعادة والمندور فعلها بجماعة وأولى الثانية من الجمعة تقديمها بالمطربة على ما نقل عن الشارح من اشتراط الجماعة في الركعة الاولى كلها منها ما على ما تقدم عن سـ على حج في صلاة المسافرين انه يكفي احدى الثانية عقد هـ مع الامام وان فارقته خالفا لآل تقهر المفارقة لحصول المقصود بالثانية (قوله وقلنا انما افرض كفاية) اي وهو الرابع (قوله اتجه كما قاله الخ) قد يشكك امتناع المفارقة بما تقدم في قوله ولا رخصة في تركها من ان العذر يجوز الترك وان توقف ظهور الشعار على من قام به الا ان يخص ما هنا بما اذا لم يكن عذر (قوله عدم الخروج) اي عدم جواز (قوله اي وهي خفية) اما الظاهرة فالواجب فيها الاستئناف لعدم انعقاد الصلاة كما هو لكن يبقى الكلام في كون هذه خفية بناء على ما تقدمه ٥٨٤ من فرض ما في باطن التوب في ظاهره وفرض البعد قدريا

ذلك حينئذ (أو تركه سنة مقصودة كشهد) أول أو قنوت فله مفارقتة لما في تلك السنة ومحل جواز القطع في غير الجمعة اما في الركعة الاولى منها فممتنع لما سيأتي ان الجماعة في الركعة الاولى شرط بخلاف الثانية فيجوز الخروج فيها ولو ترتب على خروجه من الجماعة تعطيلها وقلنا انما افرض كفاية اتجه كما قاله بعض المتأخرين عدم الخروج منها لان فرض الكفاية اذا انحصر في شخص تعين عليه وقد تجب المفارقة كان رأى امامه متلبسا بما يبطل الصلاة ولو لم يعلم الامام به كان رأى على توبه نجاسة غير معقونة اي وهي خفية تحت توبه وكشفها الرجح مثلا أو رأى خفه تخزق (ولو أحرمت مفردا انهم نوى القدوة في خلال اي اثناء) صلته قبل ركوعه أو بعده (جاز في الاظهر) ولم يطل به صلته لكن كل من قطعها بغير عذر وادخله نفسه فيها في خلال صلته مكرره مذوت فضيلة الجماعة حتى فيما أدرك مع الامام خلافا للزركشي هنا وظاهر ان التفتوت حيث حصلت ابتداء في المفارقة الخيرة كما هو يدل لما تقره فعل الصديق لما جاء صلى الله عليه وسلم وهو امام

(قوله وكشفها الرجح مثلا) اي قادر كها الكشف الرجح وهذا بناء على ما تقدمه من ان الظاهرة هي التي لو تأملها أبصرها بان كانت بظهر الامام مثلا اما على ما تقدم من أن مقتضى الضبط بما في الانوار ان يفرض باطن التوب ظاهرا وما في التوب السافل أعلى وان الظاهرة هي العينية وان الخفية هي الحكمية فقط فهذه من الظاهرة وعليه فيجب الاستئناف لا المفارقة

(قوله ولو أحرمت مفردا) خرج هذا ما لو افترقها في جماعة ثم نقل نفسه لآخرى فانه يجوز قطعها كما في التحقيق وشرح المذهب ٥١ عميرة وقوله قطعها اي من غير كراهة ان كان عذرا لم يكن عذرك كما يعلم من كلام سـ الآتي (قوله جاز في الاظهر والمستحب ان يتهاون كعتين) اي بعد قلبها انقلا وبسـ لم منها فتكون نافلة ثم ينسحل في الجماعة فان لم يفعل استحب ان يقطعها ويقطعها بجماعة ٥١ سـ على منهج ويؤخذ من ذلك ان قولهم قطع الفرض حرام محله ما لم يرتب عليه التوصل بالقطع الى ما هو أعلى عما كان فيه (قوله وادخله نفسه فيها في خلال صلته مكرره) وهذا بخلاف ما لو نوى الامامة في الاثناء فانه لا كراهة فيه ولا فوات فضيلة فيها والفرق ان الاقتداء بالغير مظنة مخالفة نظم الصلاة لكونه يتبع الامام في نظم صلته وان خالف نظم صلاة المأموم ولا كذلك الامام لانه مستقل لا يكون تابع بالغير قاله سـ ٥١ سـ على منهج واهل الفرق بين ما ذكره الشارح هنا وما تقدمه في المتابعة من فوات الفضيلة فيما قارن فيه فقط ان المتابعة بعد المأذنة ثم مطلوبية منه بخلاف ما هنا فان الاقتداء المؤدى للمتابعة بعد الانفراد منهى عنه وذلك يؤدي الى النهي عن المتابعة بعد الانفراد فكانت الكراهة فيه مانعة من الفضيلة في جميع ما أدركه بعد الانفراد

(قوله وصح انه صلى الله عليه وسلم أحرم بهم) لا يقال كيف وقع السهو عليه صلى الله عليه وسلم حتى أحرم بهم مع الجنباء مع أن الأنبياء معصومون عن الكبائر والصغائر فلا تقع منهم لأحد ولا سهواً ولا انما نقول صرحوا بجواز وقوع ذلك السهو منهم حيث ترقب عليه تشريع وكان ذلك في صلاة الصبح كما سيأتي (قوله أحرم بهم) الذي في البخاري أن ذلك كان قبل الاحرام وعبارته في باب هل يخرج من المسجد له عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج وقد أقيمت الصلاة وعدلت الصفوف حتى إذا قام في صلاة التظهر أن يكبر أنصرف قال شيخ الاسلام الأنصاري أي في شره على البخاري قبل احرامه وقال على مكاتبكم فمكثنا على هيتنا حتى خرج اليانا يطف رأسه ما وقد اغتسل أي والحال انه اغتسل اه وعلى هذا فلا شك في قولنا لا يقال كيف وقع السهو عليه وغيره وارد حيث لم يكن في صلاة هذا وفي الفتح في الباب المذكور ما نصه قوله حتى إذا قام في صلاة زاد مسلم من طريق يونس عن الزهري قبل ان يكبر فانصرف وقد تقدم في باب اذا ذكر في المسجد انه جنب من أبواب الغسل من وجه آخر عن يونس ملاحظة فقام في صلاة فضبه دليل على انه انصرف قبل ان يدخل في الصلاة وهو معارض لما رواه أبو داود وابن حبان عن أبي بكر أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل في صلاة الفجر فكبر ثم أومأ اليهم ولما لا من طريق عطاء بن يسار مرسل انه صلى الله عليه وسلم كبر في صلاة من الصلوات ثم أشار بيده ان امكثوا ويمكن الجمع بينهما بحمل قوله كبر على ارادة ان يكبر أو بانهم ما وقع ثمان أبداء عياض والقرطبي احتج لا وقال النووي انه الاظهر وجزم به ابن حبان كعادته فان ثبت والا فإني الصحيح أصح (قوله كما في صورة الخبر) هو قوله أحرم بهم ثم تذكر ٥٨٥ (قوله وكان اقتدى الخ) فيه اشعار بأن

صورة المسئلة انه لو لم يقتد بخبر بعض الصلاة عن وقتها مع وقوع باقيا في الوقت حينئذ فيخالف ما يأتي له من انه لو ضاق الوقت وأمكنه ادراك ركعة بأدراك ركوعها الزمه الاقتداء الخ وقوة كلامه هنا تعطى انه حيث أدرك

فتاخر واقتدى به لان الامام في حكم المنفرد وصح انه صلى الله عليه وسلم لم أحرم بهم ثم تذكر في صلاته انه جنب فذهب فاعتدل ثم جاء وأحرم بهم ومعلوم انهم أنشؤا في اقتدائهم به وهل العذر هنا كما في صورة الخبر وكان اقتدى ليتحمل عنه الفاتحة في ذلك الصلاة كاملة في الوقت مانع للكرهية نظير ما مر أم يفرق بأنه مع العذر ثم لا خلاف فيه بخلافه هنا على ما اقتضاه كلامهم محل نظر واحتمال وهو الى الثاني أقرب قال الجلال البلقيني لم يتعرضوا للامام اذا اراد ان يقتدى بآخر وبعرض عن الامامة وهذه وقعت

٧٤ به ل مع الامام ركعة في الوقت وكان استمراره معه يؤدي الى خروج بعضها بالزمه الاقتداء بغيره ليتحمل عنه ويوقعها كلها في الوقت وان كان ابتداء احرامه في وقت لا يسعها كلمة ولو قبل بوجوب الاقتداء في هذه لم يبعد وتخص مسئلة الجواز بما اذا أحرم وقد بقي من الوقت ما يسعها كلمة لكن اتفق عروضا مانع كالتطويل المؤدى لخروج بعضها أو يخص ما يأتي من الوجوب بما اذا لم يدرك منها ركعة في الوقت وما هنا بما لو أدرك منها ركعة في الوقت أو أكثر (قوله ليتحمل عنه) يفيدان من أحرم منفردا جاز له قبل قراءة الفاتحة أي في أي ركعة الاقتداء بمن في الركوع فتسقط عنه لكن هذا ظاهر اذا اقتدى عقب احرامه ما لم يضي بعده ما يسع الفاتحة أو بعضها من غير قراءة فهل تسقط عنه أو يجب مجابهة قراءته في الاول وبعضها في الثاني وعلى هذا هل هو في الاول كالموافق وفي الثاني كالسبوق أو كيف الحال فيه نظر اه سم على ج (أقول) الأقرب انه كالسبوق لانه لم يدرك معه بعد اقتدائه ما يسع الفاتحة ولا نظر لما ضي قبل الاقتداء بهد الاحرام لانه كان منفردا فيه حقيقة وقد يؤخذ ذلك من قول الشارح السابق والحاصل مما يؤخذ من كلامهم ادارتنا الامر على الواقع بالنسبة للعذر وعدمه وعلى ظنه بالنسبة لنسب الاتيان بخواتم التعوذ بالنسبة لما في صورة الخبر (قوله أم يفرق الخ) أي فلا تكره الصلاة معه ولا تبطل قطعاً وأما هنا فالعذر وان اعتبرناه هنا فإقبال الاظهر لا يكتفي بذلك بل يقول يبطلان الصلاة لتقدم احرام المأموم على احرام الامام فاقتضت مراعاة ذلك بقية الكراهة (قوله بخلافه هنا) يخالفه ما سيأتي في قوله وقيد المصنف المسئلة باحرامه منفردا الخ وقد يقال لا مخالفة لانه يبين حال الامام يتبين انه منفرد حقيقة وان كان في صورة الجماعة (قوله وهو الى الثاني أقرب) هو قوله أم يفرق وهذا هو المعتمد

(قوله بسلام معه وهو الافضل) قد يقال كيف يكون افضل مع حكمه بكرهه الاقتداء وقد يجاب بان سبب ذلك ما في المخارفة من قطع العمل وذلك لا ينافي الكراهة وفوات فضل الجماعة اعتبار معنى آخر اه عمدة (قوله مع انه يتعين ذلك) اي حله على القضاء اللغوي (قوله لاستحالة حقيقة القضاء الخ) قد يمنع دلالة هذه الاستحالة على التعيين بل وازان للقضاء شرعا معنى آخر كوقوع الشيء في غير محله وان كان في وقته اه سم على حج (قوله والا) اي وان لم يمكنه (قوله في اخيرتي نفسه) قال عمدة لا يقال فهذا قضى الجهر ايضا لا نقول هو صفة تابعة والسورة سنة مستقلة اه سم على منهج ومثله في حج (قوله أدرك الركعة) اي ما فاته من قيامها ٥٨٨ اي ولا ثواب له فيها لانه انما يثاب على فعله وغاية هذا ان الامام يحمله عنه له ذر

هذا وفي حاشية شيخنا الشورى هذا وفي حاشية شيخنا الشورى على المنهج قوله أدرك الركعة وثوابها كما في المحلى في كتاب الصوم حتى ثواب جميعها كما قاله الرافعي وان قصر فلا يحرم حتى ركع امامه اه ايعاب (قوله كان أحدث في اعتداله) اي أو في ركوعه بعد طمأنينة المسبوق (قوله ولو ضاق الوقت) اي عا يسع ركعة كاملة (قوله ان ركوع صلاته الثاني) اي من الركعة الثانية أو الاولى اذا كان المأموم موافقا للامام في صلاته لما مر من عدم صحة نحو المكتوبة بجصلي الكسوف في الركعة الاولى مطلقا (قوله لا بالامكان) وصورة الامكان كان زاد في الختائه على أقل الركوع قدرا لو تركه لا طمأن وقوله يقيناً مطلق بطمأن (قوله قبل ارتفاع الامام عن أقل

القدوة (ليسلم معه) وهو الافضل على قيام مامر (وما أدركه المسبوق) مع امامه ما يعتد به لا كأندال وما بعده لانه لمحض المتابعة فليس من محل الخلاف في شيء (فاول صلاته) وما بعده بعد سلامه آخرها طمأنينة أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتوا متفق عليه وانما الشيء عما يكون بعد اوله واما خبره سلم راقض ما سبقك فمحمول على القضاء اللغوي لانه مجاز مشهور ومع انه يتعين ذلك لاستحالة حقيقة القضاء شرعا هنا (في بعد في الباقي) من الصبح (القنوت) في محله لانه فعله اولاً لمحض المتابعة لامامه (ولو أدرك ركعة من المغرب) مع الامام (تشهد في ثانيته) استغنياً بالانتم محل تشهد الاول وما فعله مع الامام كان للمتابعة وهذا اجماع منا ومن الخالف وحجة لنا على ان ما يدركه معه اول صلاته وممراته لو أدرك في اخيرتي رابعة مثلاً فان أمكنه فيها قراءة السورة معه قرأها والا لم يقرأ اخيرتي نفسه تداركها العذر (وان أدرك) اي المأموم الامام (راكعاً أدرك الركعة) اي ما فاته من قيامها وقراءتها ولو قصر بتأخير قصره الى ركوع الامام من غير عذر بخبر من أدرك ركعة من الصلاة قبل ان يقيم الامام صليبه فقد أدركها وظاهر كلامه انه لا فرق في ادراكها بذلك بين ان يتم الامام الركعة وبتمامه أو لا كان أحدث في اعتداله وهو كذلك ولو ضاق الوقت وأما أنه أدرك ركعة بأدراك ركوعها مع من يتحمل عنه الدائخة لزمه الاقتداء به كما هو ظاهر (قلت) انما يدركها (بشرط ان) يكون ذلك الركوع محسوبا لادم كما يستفاد من كلامه في الجمعة بان لا يكون محدثا عنده فلا يضطر تركه بعده ادراك المأموم له معه ولا في ركوع زائدها به وسياق في الكسوف ان ركوع صلاته الثاني لا تدرك به الركعة أيضا لانه وان كان محسوبا به بمنزلة الاعتدال ثم لو اقتدى به فيه غير صليها أدرك الركعة لانه أدركه معه ركوعا محسوبا وان (بطمأن) بالفعل لا بالامكان يقينا (قبل ارتفاع الامام عن أقل الركوع واقعه اه) ولو أتى المأموم مع

هذا وفي حاشية شيخنا الشورى هذا وفي حاشية شيخنا الشورى على المنهج قوله أدرك الركعة وثوابها كما في المحلى في كتاب الصوم حتى ثواب جميعها كما قاله الرافعي وان قصر فلا يحرم حتى ركع امامه اه ايعاب (قوله كان أحدث في اعتداله) اي أو في ركوعه بعد طمأنينة المسبوق (قوله ولو ضاق الوقت) اي عا يسع ركعة كاملة (قوله ان ركوع صلاته الثاني) اي من الركعة الثانية أو الاولى اذا كان المأموم موافقا للامام في صلاته لما مر من عدم صحة نحو المكتوبة بجصلي الكسوف في الركعة الاولى مطلقا (قوله لا بالامكان) وصورة الامكان كان زاد في الختائه على أقل الركوع قدرا لو تركه لا طمأن وقوله يقيناً مطلق بطمأن (قوله قبل ارتفاع الامام عن أقل

الركوع) دخل فيه ما لو كان الامام في باكل الركوع أو زاد في الختائه ثم اقتدى به المأموم فشرع للامام الارتفاع والمأموم في الهوى واطمأن يقينا قبل مفارقة الامام في ارتفاعه لا قبل الركوع وهو امر وبصرح به كلام شيخنا الزيادي وبقي ما لو لم يطمئن مع الامام قبل ارتفاعه لكن لما قام الامام شك في ركوعه فاعاد فله ركعة ثانية مع الركوع ويدرك به الركعة أو لا فيه نظر والذي يظهر انه ان علم ان عوده للشك كان كذباً بذلك وجب العزم عليه بتعيين رجوب الركوع على الامام والا فلا بد من دليل يمتنع عليه ذلك وبقي أيضا ما لو أدرك الامام في الركوع واطمأن معه يشك في ارتفاع الامام رأسه من الركوع شرع في قراءة الفاتحة فشكل المأموم في حال امامه هل هو ساء أو عامداً أو جاهل هل يجب له ركوعه لا قول معه أم لا فيه نظر والاقرب عدم حسبانته لان التحمل عنه رخصة وهي لا يصرار اليها الا يقين بقتله يدرك الامام لم يقرأ الفاتحة قبل

ركوعه الاول لا يكون ركوعه الاول معتد به فلا يصلح للتحمل عن المأموم لان ركوعه هذا كالركوع الزائد وحيث كان كذلك فيجب عليه العود الى محل القراءة لان الشك في حال امامه يؤدي الى الشك في اتقائه عن القيام الذي كان فيه والاصل عدمه ويحتمل ان ينظر في السجود لان الظاهر والغالب في ركوع الامام ان يكون بعد القراءة المعتد به او ياتي بركعة بعد سلام الامام وان عادم مع الامام وقرأ الفاتحة وركع معه فينبغي الاعتداد بركعته لانه ان كان الامام قرأ الفاتحة قبل ركوعه الاول اعتد بركوع المأموم الاول وحسبت له الركعة وان لم يكن قرأ الفاتحة وعاد منه المأموم فعوده في محله ويعتد بركعته وركوعه فيحكم به ابدراك الركعة اما بركوعه الاول أو الثاني (قوله الذي لم يحسب ركوعه) ٥٨٩ اي كان كان محدثا (قوله حسب

الامام الذي لم يحسب ركوعه بالركعة كاملة بان أدركه معه قراءة الفاتحة حسبت له الركعة لان الامام لم يعمل عنه شيء ان علم سهو أو حدثه ثم نسي لزومه الاعادة لتقصيره كما علم عامر (ولو شك في ادراك أحد الأجزاء) بان تردد في طمأنينته قبل ارتفاع امامه عن أقل الركوع (لم تحسب ركعته في الاظهر) ومثله اذا ظن ادراك ذلك بل أو غاب على ظنه بجماعته للشك بالفعل وان نظر فيه الزكشي لان هذا رخصة وهي لا بد من تحقيق سببها فلم ينظر لاصل بقاء الامام فيه وسجد الشاك لسهولته شاك بعد سلام الامام في عدد ركعته فلم يحمله عنه والثاني يحسب لان الاصل بقائه الامام فيه (ويكبر) المسبوق (للأحرام) وجوبا كغيره في القيام أو بدله فان وقع بعضه في غير القيام لم تنعقد الركعة (ثم الركوع) ندبا لانه محسب له فندب له التكبير (فان نواهيا) اي الأحرام والركوع (بتكبيره) واحدة مقتصر عليها (لم تنعقد) صلاته (على الصحيح) اقشركم بين فرض وسنة مقصودة فاشبهه بنية الظهر وسنن لا الظهر والتحية وادعى الامام الاجماع فيه (وقيل تنعقد) له (نفلا) كالأخرج خمسة دراهم مثلا ونوى بها الفرض والتطوع فانهم اتفقوا له تطوعا وينرق على الاول بان النية ثم يغتفر فيها ما لا يغتفر هنا ولهذا قال الوالد رحمه الله تعالى ان القياس مدفوع وليس فيه جامع معتبر لان صدقة الترض ليست شرطاً في صحة صدقة النفل فاذا بطل الفرض صح النفل بخلاف تكبيرة الاحرام فانها شرط في صحة تكبيرة النية قال فلا جامع بينهما وايضا فالنفل ثم لم يصح نية الصلاة فلم يؤثر فيه فساد النية بالتشريك وهذا انعقادها متوقف على النية فائترافها بغيره وهو التشريك المذكور فان نوى بها التحريم فقط وانها وهو الى القيام مثلا أقرب منه الى أقل الركوع لانه معتد به صلاته (وأما من نوى شيئا لم تنعقد) صلاته (على الصحيح) اذ قرينة الافتتاح تصرفها اليه وقربة الهوى تصرفها اليه فلا بد من قصد صرف عنها

له) اي المأموم (قوله فان وقع بعضه في غير القيام) اي بان كان في محل لا تجزئ فيه القراءة كما ياتي له رحمه الله (قوله لم تنعقد صلاته فرضا ولا نفلا) كذا في نسخة وظاهره انه لا فرق في ذلك بين العالم والجاهل لكنه قال في صفة الصلاة قبيل الركعة النكاح مانعه أو ركع مسبوق قبل تمام التكبيرة جاهلا انقلابت فلا يعتد به اذ لا يلزم من بطلان الخصوص بطلان العموم اه وبشارة الشيخ عميرة قول المصنف ويكبر للاحرام الخ لو وقع بعض التكبير را كالم تنعقد فرضا قطعا ولا تنفلا على الاصح اه (أقول) والا قرب انعقادها نقلا من الجاهل كما عمل به الشارح من انه لا يلزم من بطلان الخصوص الخ وايضا فالمتنفل يجوز ان يحرم من جلوس وما هنا بلغ

منه (قوله فان نواهيا) لا تنعقد افهم انه لا يضر الاطلاق فيما لو نوى بتكبيره صرف الاولى للتحريم مع عدم المعارض والثانية للركوع وهو ظاهر (في الشارح ما يوقفه وبهذا يسقط ما نظره سم على ج في هذه الصورة ونص الفتاوى سنن على ولو جملوا كما في كبر وأطاق ثم كبر أخرى بقصد الانتقال فهل تصح صلاته فأجاب تصح صلاته خلافا لبعضهم (قوله) هذا القول (الذي) نسخة استأطروا هذا قال الوالد وبدلها بعد قوله هنا على ان القياس الخ وهي أولى لان قوله على ان القياس في كلام غير والد (قوله) أقرب منه الى أقل الركوع) أخرجه ما لو كان اليه ما على السواء بضر وتقدم عن شيخنا الزياتي ما يقتضي عدم الضرر (قوله) فلا بد من قصد صرف عبارة الابواب وبشكل عليه ما مر انه لو تجزئ عن القراءة فاني بالافتتاح أو العود لا بقصد بدلية ولا بغيرها بل أطلق حيث اعتد به مع وجود القرينة الصارفة ويجاب بمنع ان وجودها

صارف ثم ان هجره اقتضى أن لا افتتاح ولا تعوذ عليه لانهما مقدمات لقراءة وهي مقصودة فاذا أتى أحدهما بالخصم انصرف الواجب اه رجه الله (قوله انتقل معه) اي وجوبا اه ج (قوله اذ كان مأدركه) هذا قد يخرج رفع اليدين عند قيام الامام من التشهد الاول ٥٩٠ حيث لم يكن أولاً مأموماً ويظهر الآن انه يأتي به متابعة لامامه وتقل مثل في

الدرس عن حج في شرح الارشاد فليراجع وفيه أيضاً انه يأتي به ولو لم يأت به امامه (قوله كالتحميد والدعاء) حتى عقب التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم كما اعتد ذلك شيخنا الرمي ووجهه بان الصلاة لا سكوت فيها اه مم على منهج (قوله في غير محل تشهد) عبارة حج ولو في تشهد المأموم الاول (قوله وليس بحسب له) يؤخذ منه انه لا يجب عليه وضع الاعضاء السبعة ولا اطمانينة في هذا السجود لانه لمحض المتابعة وهو ظاهر (قوله في سجدة التلاوة) اي في كبر (قوله والذي يتقدح) اي يظهر ظهوراً واضحاً (قوله والافلا) اي وهو الرابع (قوله وفي كون الثلاثة محسوبة) اي سجود التلاوة وسجدة السهو وفي نسخة التلاوة وهي الصواب لان سجدة في السهول ينقل فيهما عن أحدائهما محسوبة وانما هما لمحض المتابعة بخلاف سجدة التلاوة (قوله اليها) اي الى السجدة الثلاث (قوله فان تعدد من غير نيية مفارقة بطلت) ولا يقال

وهو نيية التحريم فقط تعارضه ما وما امتسكه الاسنوي من ان قصد الركع غير مشروط مردود لان محله عند عدم الصارف وهذا صارف كما علمت وعلم من كلامه ما باصلا نيية الركوع فقط كذلك لعدم التحريم ومثلية أحد هما على الاجام لما فيه من التعارض هنا أيضاً ومقابل الصحيح تعدد فرضاً لان قرينة الافتتاح تصرفها اليه (ولو أدركه) اي الامام (في اعتداله فابعدته انتقل معه مكبراً) استحباباً وان لم يكن محسوباً له موافقة لامامه في تكبيره (والاصح انه يوافقه) استحباباً اي في أدركه كما أدركه معه وان لم يحسب له كالتحميد والدعاء (في التشهد والتسبيحات) ويوافقه في كمال التشهد اي في ظاهر كلامهم انه يوافقه حتى في الصلاة على الآل في غير محل تشهد وهو ظاهر والثاني لا يستحب ذلك لانه غير محسوب له وقيل يجب موافقته في التشهد الا خبر لانه بالاحرام لزمه اتباعه (و) (الاصح) (ان من أدركه) اي الامام (في سجدة) أولى وأثنية ومثلهما كل ما لا يحسب له (لم يكبر الانتقال اليها) لعدم متابعته في ذلك وليس محسوباً له بخلاف الركوع فانه محسوب له وبخلاف ما اذا انتقل بعد ذلك مع الامام من السجود أو غيره فانه يكبر موافقة لامامه ومقابل الاصح يكبر كالركوع وتقدم الفرق وخروج الآية ما لو أدركه في سجدة التلاوة قال الأذري والذي يتقدح انه يكبر للمتابعة فانما المحسوبة له قال وما سجدنا السهو فينتقدح في التكبير لهما بخلاف من الخلاف في انه يعددهما آخر صلاته أولاً لان قلنا لا كبر والافلا انتهى وفي كون الثلاثة محسوبة له نظر لا يخفى اذ من المعلوم ان فعله كذلك انما كان للمتابعة وحينئذ فالوجه عدم تكبيره لان انتقال اليها (واذا سلم الامام قام) يعني انتقل وان لم يكن قائماً كصل من لم يجلس (المسوق مكبراً ان كان جلوسه) مع الامام (موضع جلوسه) لو كان منفرداً كان أدركه في ثمانية المقرب أو ثمانية الرابعة لانه يكبر له المنفرد وغيره بخلاف وافهم كلامه انه لا يقوم قبل سلام امامه فان تعدد من غير نيية مفارقة بطلت صلاته وان كان ساهياً أو جاهلاً لم يعتد بجميع ما أتى به حتى يجلس ثم يقوم جالساً الامام وفي علم ولم يجلس بطلت صلاته ويفارق من قام عن امامه عامداً اي بالنية في الاول حيث اعتد بتفريقه قبل قيام امامه بانه لا يلزمه العود له كما مر في باب (والا) ان لم يكن موضع جلوسه لو كان منفرداً كان أدركه في ثمانية أو أربعة رابعة أو ثمانية ثلاثية (فلا) في سجدة ساهية أو ما قام مقامه (في الاصح) لانه غير محل تكبيره وليس في نيية موافقة له والثاني يكبر ولا يفتلوا الانتقال عن ذكر السنة أن لا يسلم المسبوق إلا بعد تسليماً له ويجوز بعد الاولى

غايته انه سبق بركن وهو لا يبطل لان صلاة الامام قد غفرت اه سم على منهج وهو ظاهر (قوله حتى يجلس) اي ولو كان الامام سلم (قوله بطلت صلاته) اي لعدم الاتيان بالجلوس الواجب عليه (ويجوز بعد الاولى) قضيته انه لا يجوز له ما هو به صرح في شرح البهجة حيث قال ويجوز ان يقوم عقب الاولى فان قام بها بعد ابطال

فلان مكث في محل جلوسه لو كان منفردا جازوا ان طال أو في غيره عامدا عالما بتصريره بطلت
 صلاته ومحل كماله الاذرى اذا زاد على جلسة الاستراحة ويطبق بها الجلوس بين
 المسجدين اما قدرها فمفتقر وهذا بالنسبة لاقبل الركن القصير فهو
 مساواة بمارة بعضهم انه يفتقر قدر طمأنينة الصلاة دون ما زاد
 عليها وقد جزم ابن المقرئ بما يوافق كلام الاذرى
 وعبارة الروضة في الشرط السادس انه لا بأس
 بزيادة جلسة يسيرة بجلسة الاستراحة
 في غير موضعها فان كان
 ساهيا أو جاهلا لم تبطل
 ويسجد للسهو

تم

(تم الجزء الاول ويليه الجزء الثانى اوله باب صلاة المسافر)

= صلاته وظاهره ولو عاميا
 وينبغي خلافه حيث جهل
 التحريم لما تقدم من انه لو قام
 قبل سلام امامه سهوا أو جهلا
 لا تبطل صلاته لكن لا يعتد بما
 فعله في مجلس وجوبه ثم يقوم (قوله
 أو في غيره عامدا عالما بتصريره
 بطلت صلاته) قد يشكل
 البطلان بما مر له من عدمه
 بتطويل جلسة الاستراحة
 فلنأمل اللهم الا ان يقال ان
 هذه لما لم تكن مطلوبة منه
 فهي زائدة فية تنصرف فيها على قدر
 الضرورة (قوله على جلسة
 الاستراحة) اى على قدرها (قوله
 انه لا بأس) اى لا ضرر
 (تم)

